



(قوله وفيه ان تعلقه)  
 (الخ) انه وما بعده فظاهر  
 ظاهر فان المراد ذكره  
 من حيث انه محمود  
 عليه تأمل  
 (قوله اللهم الخ) اشارة  
 الى ضعفه اذ حشد  
 لآخر شبهة خفية حتى  
 تكون ثورية وقيل ان  
 المراد انها خفية بالنسبة  
 لبعض الناس فالمراد  
 الخفاء في الجملة  
 (قوله لانها المقصودة  
 بالفتن) أي لانها العلم  
 وفيه ان الكلام في  
 اسماء الكتب ولائك  
 ان غرض المصنفين  
 يتعلق باللفظ والمعنى  
 جميعا الان يقال تعلقه  
 باللفظ من حيث تأدية  
 المعنى وهذا يمكن ان  
 تكون الاشارة للفتن  
 ويكون من باب ذكر  
 الذلل والارادة المدلول  
 (قوله فاعمال الخ)  
 كذلك المؤلف وهو  
 مستند الى ما ذكر خبره  
 سهوا والمناصب ذكره  
 بعد قوله في نظر العقل  
 بان يقول بحجازه واولى  
 من التكلف في قوله  
 تنزل ولا تنهيه اه  
 (قوله ثم ان يبيننا على  
 ان الخ) ظاهره انه هنا  
 نسبة للكتاب وليس  
 كذلك اذ هما جمل

للمحمود عليه السلام ذكر المحمود عليه لصبر ورثة حيث نل من جملة صفاته الحمد وقال الا حسن انه متعلق بمحمود  
 والتقدير وروى له على افضاله أي لأجل افضاله وفيه ان تعلقه بالحمد لا يلزم منه ذلك كالا يخفى على متأمل  
 على ان الحمد عليه وبه قد بعد ان ذناو مختلفان اعتبارا كما قرر في غير واحد من ذلك قولك زيدا كذا ثم شاء  
 عليه لأجل اكرامه لا كرامة فلا كرامة من حيث انه صفة قائمها المحمود بدعاء الله تعالى الحمد عليه ومن حيث  
 وقوع الشناعة محمود به فلا مانع من تعلقه بالحمد (قوله والصلاة) هي من الله التضرع والتعظيم والتكريم  
 ومن الآدميين والجن والملائكة الدعاء وان اختلف متعلقه اذ الصلاة للملائكة الدعاء بالاستغفار والرحمة لها  
 وروى من انزل جل اذا جلس ينتظر الصلاة ثم تلا الملائكة تصلي عليه تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه وصلاة  
 الآدميين والجن الدعاء بالرحمة والتعظيم فاشاع من ان الصلاة من الله الرحمة من الملائكة الاستغفار ومن  
 الآدميين الدعاء بمظاهر خلاف ما قلناه يرجع الى ما قلناه من انها من الملائكة والانس والجن الدعاء (قوله  
 وآله) الا لك معشاة قريب وببعد فاقرب اقرار به من بني هاشم فقط عندنا ومن الذين يمتنع عليهم الزكاة  
 وعند الشافعي اقرار به من بني هاشم والمطلب يمتنع الزكاة على النسيب والبعيد ان يباعه مطلقا أي انشاء أو  
 غير انشاء على الاصح خلافا لمن خصهم بالانشاء والمراد في مقام الدعاء الثاني فلا بد على الشارح ان يحال  
 ذكر انصافه خوفا من الاك دخلوا اوليا انصافهم بالتقوى في كل حال بل سلك الشارح رحمه الله ونفعنا به  
 التورية بد ذكر الاك وفيه ان كل واحد من المعنيين باعتبار احدهما فلهما في دعوى التورية غير ظاهرة اللهم  
 الان يقال انها من حيث اخذ الاك مطلقا عن اعتبار كونه في مقام الزكاة والدعاء ولائك ان المعنى  
 التقريب له حيث اقرار به صلى الله عليه وسلم لانه المتبادر (قوله هذا) الاشارة بهذا الى ما في الذهن سواء كان  
 وضع انطباعه سابقا على الشرح أو متأخرا لان الشارح له هو المعنى لانها المقصودة بالذات ولا يخفى ان المعاني  
 أمور ذهنية لا خارجة واسماء الاشارة انما شار بها الى مشاهد محسوس بها محال صير فاستعمل اللفظ هذا  
 في الامور رافعة قوله تنزل لانها منزلة المحسوس للمشاهد بالبرص تنبيه على كمال اختياره في الذهن وتطوره رفاهي  
 نظر العقل ثم ان يبيننا على ان اسماء الكتب من قيل علم النفس كاهو الحق وعلى ان الذهن لا يقوم به الا  
 المحمل كان في العبارة حذف مضامين والاصل ومفصل نوع هذا ما تقدم في الاول فلان الشرح قد فصل فيه  
 ما في الذهن وبين بابا بابا ومسئلة مسئلة وما تقدم في الثاني فلان المختبر عن حقيقة الشرح الذكي والمشار اليه  
 بهما فرد من افرادها وهو معلوم ان الناطق باللفظة هذا الشخص متعدد فلو لم بقدر المضاف الشافعي لم يقصر  
 الشرح على الفاظ المؤلف دون غيرها وان يبيننا على ان الفصل يقوم بالذهن لم يصح على تقدير المضاف  
 الاول وان يبيننا على ان اسماء الكتب من قيل علم الشخص كاقبل به ومعناه ان القائم به من الشخص متحد  
 ذناو لا يصير متعدد مجمله على ما فيه من النظر وينبغي ان الفصل لا تقوم بالذهن كان في العبارة حذف  
 المضاف الاول فقط وان يبيننا على ان الفصل يقوم به لم يذكر في العبارة حذف اصلا هذا خبر بالمقام تأمل  
 (قوله اشتدت) يستعمل اشتد بمعنى قوى وعظم وبمعنى تهاوى فظهرت اشتدت المطا اذا تهاوت السبر والمراد  
 هنا الاولان فلا حاجة لدعوى ان في العبارة استنداء الى الكلام تحيلا لبيان شبهة الحاشية بما طاب اذ ذكر  
 الاستدعاء تحيلا (قوله المفهومين) أي المحصلين لفهمه شيئا فشيئا كما نفى في الصفة (قوله لجمع الجوامع  
 الخ) ان ارد به المعنى كان في كل من جمع الجوامع والشرح والالفاظ استعاره الى لغة بان شبه جمع  
 الجوامع بشئ معقود عليه غيره والالفاظ بشئ معقود على غيره والشرح بانسان يحمل ذلك انعقدوا ثبات  
 الحيل تحيلا لكل من الثلاثة وان ارد به الالفاظ مكان في الكلام استعاره ان تشبيه الشرح بانسان  
 والالفاظ بشئ معقود على غيره وثبات الحيل تحيلا ويحتمل ان لا يكون في الشرح استعاره بل  
 استناد الحيل الى غيره بحجازه وفي ويحتمل ان يكون في حمل استعاره تشبيه بان الالفاظ يحمل الحيل  
 أي فلت طاقته ويحتمل ان يكون بحجازه من باب اطلاق المزوم على اللازم غير ادخل الالفاظ بيان

شرح على مدلول اسم الاشارة فعل المراد ان ما هنا معني على ما قبل في اسماء الكتب (قوله فلان المختبر عنه) كذلك خطه وصوابه المختبر به  
 (قوله من باب اطلاق المزوم على اللازم) أي بعد استعمال الحيل في مطلق التكليف العام للحيل وغيره بحجازه بطريق التشبيه  
 والحجازه المرسل فقوله اذ الحيل اي باله في المجازي

وبين مراده ويحقق  
مسائله ويجرد لائله  
على وجه سهل للبتين  
حسن للتأطرين نفع الله  
به آمين قال المصنف  
رحمه الله تعالى

(بسم الله الرحمن الرحيم)  
(تحمدا لله -م- أى  
نصفك بجميع صفاتك  
نأله اذ الجدل كما قال  
الزحشرى فى الفائق  
الوصف بالجميل وكل  
من صفاته تعالى جميل  
ورعاية جميعها بالغنى  
التعظيم المراد بما ذكر  
اذا المراد بيجاد الحمد  
لا الاخبار بأنه سوجد  
وكذا قوله نصلى ونضرع  
المراد به إيجاد الصلاة  
والضراعة لا الاخبار  
بأنهم سجدوا وأن  
بنون العظمة

قوله من عطف  
الخاص (الاولى من  
عطف اللازم كما يفيد  
ما بعده ثم الزوم العرفى  
كأن كما هو رأى  
البيانين وحل الالفاظ  
لا يتلوهما بالبيان  
المراد فكونه فى بعض  
الصور لا تنبى المراد  
مع الخ لا يضر وحيث  
لا وجه لجله من عطف  
المغائر  
(قوله ما أنظر البصر)  
لا مدخل له فى السهولة  
الان راد لازمه الغالبى  
وهو التأمل فيجد مع  
ما بعده

معانيه اذا الخ يلزمه بيان المعنى (قوله وبين مراده) اسناد البيان الى الشرح محاذ اذ المبين انما هو  
اشرح أو أنه شبه الشرح بانسان على طريق الاستعارة الممكنة والبيان التبيين له تحصيل وقوله مراده  
يحتمل ان يكون من باب الخلف والايصال والاصل منه أو يفهم يحتمل ان يكون من محاذ الخلف أى مراد  
مؤلفه على حد وسائل القربة ويحتمل ان فى الضمير استعارة بالكناية والبيان الارادة تحصيل وعطف  
قوله وبين مراده على ما قد قبل من عطف الخاص على العام وقيل من عطف المغائر والحق أن يقال ان  
أريد محل الالفاظ بيان معانيها كان عطف قوله وبين مراده على ما قد قبل من عطف الخاص على العام  
لاستزاج محل الالفاظ بيان المراد حيث دون أريد محل الالفاظ بيان الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر مثلا  
كان من عطف المغائر (قوله وبحق مسائله) التحقنى فسر تارة بالبيان المسئلة بدلهما أو أخرى بذكر  
النشئ على الوجه الحق أى وان لم يذكر له دليل وكلا المعنيين يحتمل هنا وما ذكره من التحقنى وبيان  
المراد انما هو فى الجمله والافاض المسائل لم يستدل عليها وبعدها لم يزد فى بيانها على ما ذكره المصنف وأعلم  
ان المسائل تطلق تارة بمعنى النسبة التامة فى القضية وهو المناسب لقولهم المسئلة مطلوب خبرى يبرهن عليه  
وتطلق على مجموع القضية فان أريد الاول فظاهر وان أريد الثانى فقد مر صافى عبارته أى يحقق أحكام  
مسائله (قوله ويجرد لائله) أى يختصها بما يحمل بوجه الدلالة من القهر بالذى هو تخلص الرقعة من الرق  
فى الكلام استعارة نصريحية تبعية بأن شبه تخلص الدلائل من الشوائب المحالة بوجه الدلالة بتخلص  
الرقعة من الرق بجامع إزالة النقص عن كل وأفادته السكالك ثم يشتق من تخلص الدلائل بتخلصه ويستعاره  
يجرد بتبعية استعارة القهر برخصاخص الدليل والدلائل جمع دلالة بمعنى الدليل لاجمع دليل لان قبله لا يجمع  
على فعائل وأما جمع فعالة على فعائل فقباسى قال فى الخلاصة

وبفعائل اجمعن فعاله \* وشبهه ذاناء او مزاله

(قوله على وجه الخ) تنازعه كل من يحمل وبين ويحقق ويجرد وقوله سهل للبتين قد مر كيف ذلك مع  
ان شرحه هنا قد تجرعت عن فهمه فحول العلماء وقد يجاب بأنه قال ذلك نواضع ما منه رحمه الله تعالى ونفعنا به كما هو  
شأن الفضلاء من هضم أنفسهم وعدم اثباتهم لها الفضل أو ان المراد بالبتين نوع خاص منهم وهم من لدونة  
ذ كاه وظيفة بحيث يقرب من المنتهى فى فهم ما يلقى اليه واظف المتبتئين برسم بيان الاولى غير منقطوعة لانها  
هزة ان كان من ابتدائها لمز وان كان من ابتدائها بالالف اللينة فسر برسم بيان واحدة (قوله حسن للتأطرين) أى  
المتطهرين أو أصحاب النظر والاستدلال فالتنظر ما نظر البصر أو المصبر وهو يصح ان راد بالناظر من أصحاب  
النظرة والبحث (قوله نفع الله به آمين) جملة خبرية لفظا انشائية معنى اذ القصد بها الطلب وآمين اسم فعل  
معنى استحب بن ختم الدعاء بها ولذا ختمت بها الفاتحة وجاء آمين ختم رب العالمين بختم دعاها العبد (قوله أى  
نصفك الخ) لم يرد الشارح ان ما ذكره فى معنى تحمداً بدل عليه لفظ تحمداً اذ الذى يدل عليه الوصف بالجميل  
فعنى تحمداً نصفك بالجميل كما يدل عليه كلام الفائق الذى ذكره الشارح وأما ذلك فبأنه قد تقدم  
خارجين أشار الشارح الى اولاهما بقوله وكل من صفاته تعالى جميل والى ثنائيهما بقوله ورعاية جميعها  
أبلغ الخ والذى لا يكتفى بآراء كلام الزحشرى وحاصل ما أشار له ذكر ثلاثة اشياء فى معنى تحمداً وهى قوله  
أى نصفك بجميع صفاتك فالاولى الوصف بالجميل والثانية كون كل من صفاته جميلا والثالثة كون  
الوصف بجميعها لبعضها ثم استدلل على ذلك الامور المذكورة بقوله اذ الحمد الخ وكان القياس ان يقول  
أى نصفك بصفاتك الجملة جميعها بالنسب ما ذكره فى الاستدلال لكنه اختصر له وضوح (قوله المراد  
بما ذكر) نعت للتعظيم وما فى قوله بما ذكر وأقنع على تحمداً (قوله اذ المراد به الخ) عمله قوله المراد  
بما ذكر أى انما كان المراد بما ذكر كرات تعظيم لان المراد به انشاء الحمد لا الاخبار به ولا شك ان مقام  
انشاء الشئ مقام تعظيم بخلاف مقام الاخبار به سمح وهو كان الاولى تعديره بانشاءه بل بيجاد لان ايجاد  
انما يستدل لبارى جل جلاله وان تكلف ذلك العلامة سمح على الادعى له (قوله سوجد) أى لانه  
لا يكون حامداً ومخبراً عن ذلك الحمد فى آن واحد وايضا حقه ان يقال لما كان الحمد لكونه شأنا غامضا



يتأدى بالسان استحالة الاخبار عنه حال التلبس به اذ كل من المخبر عنه الذي هو الجند والخبر قول ولا يصح  
 الاخبار عنه الا بالنظر للاستقبال فلما قال سيوجدون بوجد اومر جود وكذا القول في قوله سيبعد ان اذ  
 الصلاة لكونها دعاء والضرعة لكونها غايه السؤال يستحيل الاخبار عنها حال التلبس به اذ كل منها مومن  
 الاخبار عنها محال ويستحيل وجود قولين من قائل واحد في زمن واحد فلا بد من تأخر زمن المخبر عنه عن  
 زمن الاخبار الذي هو الحال فانه قد قيل ان المصارع صالح للحال والاستقبال فلم يقتصر المصارع في تقدير  
 كونه خبرا على أحد محتمليه وهو الاستقبال (قوله لاظهار ملزم ومها الخ) حاصله انه اطلق اللازم هنا وهو  
 العظمة وأر بدا المزموم الذي هو التعظيم على طريق الكناية لا المحجاز لبحسب ارادة المعنى الحقيقي هنا مع المعنى  
 الحكائي بأن تراد هنا العظمة والتعظيم معا لا يقال اظهار العظمة تركية لنفسه والله يقول فلا تركوا أنفسكم  
 لا تأنقوا لترككم المنهي عنها ما كانت ربا موصيه ونحوه فلا ما كانت لغواشها: نفسه لم يعلم مقامه في العلم  
 مثلا بقصد ذلك وما نحن فيه من هذا الثاني وقوله لاظهار ملزم ومها لعله لقوله أتى وقوله الذي هو نعمة نعت  
 للزم وموقوله من تعظيم الله له بيان للزم وموقوله بتأهله متعلق بتعظيم وقوله امتثال لعله لاظهار رفقه وعله للعله  
 وذلك تدقيق ولما كان اللازم هنا مساويا للزم ومع اثبات المزموم به (قوله الاخصر منه) أفضل التفضيل  
 المعروف بال كالمضاف لا يستعمل عن كذا كرهه الخافق وقول بان الزائدة أو حسنة لا معرفة أو بان من متعلقة  
 باخصر مقدم امدول لا علم بالمبد كوز كاقيل مثل ذلك في قول الشاعر واست بالاكثرة منهم حصي البت قال  
 شيخنا في الله عنه وفي التأويل الاول نظرا لانه يصير حينئذ الاخصر تركه وهو قد نعت به محمد الله وهو معرفة  
 لان المراد لفظه فيرى ذلك لنت المرفة بالتركه قلت وعكس ان يحيا بجمعه حينئذ حال الامتنان (قوله للتأذ  
 بخطاب الله الخ) قلت ولعل المراد في ذلك كون جده حينئذ على وجه الاحسان المشار اليه بقوله صلى الله عليه  
 وسلم ان تعبد الله كأنك تراه لا يقال القرب بالدال عليه الخطا بمتاخره البعد الدال عليه التاخر في قوله اللهم  
 لاننا نقول لانه في لان القرب من حيث استتم ما امر اقبية البعد بعد مكانة أو القرب بالاضافة له تعالى لقوله  
 ونحن اقرب اليه من جبل اور بدوال بعد مضاف اليه بعد من حيث تكديده بالكدورات البشرية (قوله اذا قصد  
 بها الخ) علة ما تضمنه قوله انصفه الشائعة للبعد من كونها مصغرة جند وقع في عبارة بعض من كتب انه علة  
 للمعول وهو سبق فلم (قوله لجميع) اخذ منه لام الجدا التي هي للاستغراق أو التجنس مع لام الله التي هي للكل  
 فيفيد بذلك قصر جميع افراد الجند على الله تعالى اعمالى الاستغراق وتظاهر واما على التجنس فلا بد لثبوت فرد  
 منه اقره لو جند الجنس فيه فلا يصدق انه مالك الجنس الجند والواقع خلافه وكذا لو جعلت لام الله للاختصاص  
 واختار بقوله من الخلق عن جندا الخ لانه قديم متعال عن الانصاف بالمعكوسة ولو جعل لام الله للاختصاص  
 حتى يدخل جميع اقسام الجند يستغنى حينئذ عن قوله من الخلق كان أحسن (قوله لا الاعلام بذلك) عطف  
 على قوله الشاوعم الاشارة ترجع لدخول الباء في قوله بأنه مالك الخ أي لا الاعلام بأنه مالك لجميع المعامد  
 الخ في هيا المعامد الى ان تجملها الحمد لله اذا كانت خبره لا تفيد الحمد وهو خلاف ما اختاره جميع من المتأخرين من  
 افادتها الحمد لا الخبر بأن الله تعالى مالك أو مختص بالجند حامد لوصفه التي بما قبل فيكون ما أتى به جده اقلت  
 وما اشار به الشارح من ان الخبر بالجند ليس بحامد وهو الذي أقوله (قوله الذي هو الخ) نعت للاعلام وقوله من  
 جملة الاصل الخ أي ان الاعلام يضمنون الخبر أصل كلى تختمه جزئات منها الاعلام يضمنون ولنا الحمد لله ومنها  
 الاعلام يضمنون قولنا رد قائم والاعلام يضمنون قولنا جاء عمر والى غير ذلك فقوله الذي هو من جملة الاصل  
 الخ أي ان الاعلام يضمنون قولنا الحمد لله فرد من افراد الاصل في القصد بالخبر وهو الاعلام يضمنون الخبر  
 واصحاح هذا الذي اشار به الشارح ان الخبر بقصد منه شيان افادته الخطاب بالحكم ويسمى فائدة الخبر  
 وافاده الخطاب بالعلم بالحكم ويسمى لازم الفائدة مثال الاول قولك رد قائم لم يعلم قيامه بد ومثال الثاني  
 قولك لمن حفظ القرآن انت حفظت القرآن والاول من الشئين والاصل في القصد (قوله من الاعلام  
 يضمنونه) بيان للاصل (قوله الى ما قاله) متعلق بعدل (قوله لانه بناء) علة بعدل (قوله برعاية الابلغة) أي  
 لا بوضع اللفظ كما تقدم ما يفيد ذلك والباء في قوله برعاية للسمية (قوله وهذا واحدة) أي بصفة واحدة أي وهي

لاظهار ملزم وهو الذي  
 هو نعمة تعظيم الله له  
 بتأهله للعلم امتثال لقوله  
 تعالى وأما سبعة بك  
 تحدث وقال ما تقدم دون  
 محمد الله الاخصر منه  
 للتبذ من خطاب الله  
 ونذا هو وعدل عن الحمد  
 لله اليه فقال شاعلة الحمد  
 اذ التصديح الشاعلة على  
 الله تعالى تأهله مالك  
 لجميع الجند من الخلق  
 لا الاعلام بذلك الذي  
 هو من جملة الاصل في  
 القصد بالخبر من الاعلام  
 يضمنونه الى ما قاله لانه  
 شاعلة بجميع الصفات  
 برعاية الابلغة كما تقدم  
 وهذا واحد منها وان  
 لم تراخ الابلغة هناك  
 (قوله اظهار العظمة)  
 الاولى التعظيم  
 (قوله حالاً) فيه انه لم  
 يوجد شرط محي الحال  
 من المضاف اليه وقيل  
 هو بدل وقيل ان بدلة  
 المشتق قبله وبالجملة  
 فالاولى من هذا كله ان  
 أقبل هنالك للتفضيل  
 بل هو بمعنى مساو  
 في ليست تفضيلة بل  
 هي كافي في قولك بنت  
 من ز بدوافعت منه  
 اه قوله قلت ولعل  
 السراخ هذا توجه  
 آخر لوجه لمصلحة سرا  
 لتوجيه الشارح

بأن يراد التثنية بعض الصفات فذلك البعض أعم من هذه الواحدة لصدقه بها وبغيرها الكثير فالتثنية بالرفع من التثنية أيضا  
نعم التثنية ما من حيث تفصلها أو تقع في النفس من التثنية (على نعم) جمع نعمة يعني أنعام والتشكيك الكثير والتعظيم أي أنعامات كثيرة  
عظيمة منها الألفاظ لتأليف هذا الكتاب والأقوال عليه وعلى صلاته تحمدا وتعاظما على النعم أي في مقابلتها لا مطلقا

(قوله وفيه نظر) قيل وجهه أن الفعلية لا تصدق المحدد على وجه الاستمرار لا عند احتفاف القرائن بها وهذا أيضا إذا كانت خبرية لا انشائية ولا قلانية لا لا يجد معنى الوجود بعد عدم وفيه أن إضافة الاسم الدوام كلفها إذ وضعها لإفادة الثبوت فقط وإذا كانت انشائية افادت الوجود بعد عدم أيضا فان كان المراد تخييل ذلك فهو حاصل في الفعلية دون الاسمية

فقد مر هذا

(قوله لما فيه من سوء الأدب) فيه أنها علة باعثة على الجدلا علة لتبوءه وسوء الأدب انما هو في الثانية دون الاولى وكونها صلة على كلام المعترض هو معنى ما قدمناه فهو موافق للشارح لأن تعاقبه بسوء الأدب مجموع فالاولى ان يعمل بغيره والخشى فهم من كلام المعترض خلاف مراده وهو ان يطلق التعليل سواء للانبياء أو

ملكه جميع المحامد والاشارة بهذه الصفة الحمد لله (قوله) بأن يراد التثنية بعض الصفات قيل عليه اذا انتفت رحمة الالهيّة فاحتل ارادها الكل كالنعماء فلو اقتصر على البعض واجب بأن ما ذكره اقتصر على الحق وطرح لتشكوك فتمثل (قوله فذلك البعض) أي من حيث يسميه أعم مطلقا من هذه الواحدة لصدقه به أي وحدها وبما هو غير ما هو بغيرها مطلقا أي قليلا وكثيرا وانما اقتصر الشارح على الكثير لانه ألغى في رعاية الالهيّة (قوله في الجملة) أي بالنسبة لبعض المتبادرون بعض ادعى تقدير ارادة ذلك الواحدة به لا بلفظية (قوله أيضا) هو مصدر أراض اذا رجع وهو مفعول مطلق حذف عامله أي أرجع الى الاخبار بكذا رجوعا أرحال حذف عاملها وصاحبها أي أخبر بكذا رجعا الى الاخبار بها وانما تستعمل بين شيئين بينهما توافق ويغني كل منهما عن الآخر فلا يجوز جاز بدأنا ولا حاجة بدوقام عرو وأضالوا لا خصم زد وعسرو أيضا اه زكريا (قوله نعم الخ) استدراك على قوله ألغى دفعه ثم هو ان ربحه التثنية على التثنية ما من كل وجه (قوله من حيث تفصلها) أي تعديها بالمارة وقد كررنا نصوصا يحوي هذه الحقيقة تعديها وهو لوها ثبوت الاوقعية للتثنية ما هو معنى كون التثنية أوقع انه أمكن في النفس وقد يقال التثنية ما وان كان أوقع من حيث التعيين فالتثنية أباه شموله لحا وبغيرها الكثير كما مر ومن باب أولى التثنية مع مراعاة الجميع أي جميع الصفات هذا وقد مر وجه أيضا اختيار المصنف التثنية لانه الفعلية بقصد الموافقة بين الحمد والوجود عليه أي فكان نعم تعالى لا تزال تتجدد وترادف علما ووقائمه بد وقت تتجدد معاملة لا تزال تتجدد كذا قيل وفيه نظر بين فاعلمه (قوله معنى انعام) أي لان الحمد في الحقيقة انما هو على الانعام الذي هو من أفعاله تعالى لا على التمس به الا باعتبار كونه أثر اعم الانعام وصادرا عنه (قوله للتكثير والتعظيم) للتكثير قد رددت الكثير كما في قولهم ان له لا يلا وقد رددت التعظيم والتحقير وقد اجتمعا في قوله

له حاجب عن كل أمر يشينه \* وليس له عن طالب العرف حاجب

أي له حاجب عظيم يحجبه عما يشينه وليس يشينه عن طالب العرف حاجب حقير وقد رددت التكثير والتعظيم معا كما في قوله تعالى وان يكثر لك فقد كذبت رسل من قبلك أي رسل ذوو عدد كثير وأت عظاما وكما هنا (قوله أي أنعامات كثيرة) ان قلت النعم جمع كثيرة والانعامات جمع قلة لكونه مجموعا بألف واء وهو من قيل جمع القلة فلا يناسب تفسير النعم به فالجواب ان وصف الانعامات بقوله كثيرة صير المراد منها الكثير (قوله منها الألفاظ) خص هذين الشئين بالذكر دون سائر النعم لاختصاصهما بإعمال (قوله صلاته تحمدا) أي متعلقة به وهي بمعنى لام التعليل وقول بعض من كتب على الشرح أراد به صلة تحمدا أنها ليست بتعليلية لما فيه من سوء الأدب مردودا فلا يلزم من تقليل حصول الشيء به صلة قصر حصوله على تلك القلة لجواز أن يكون للشيء أسباب كثيرة وقيل سم وانما قال وعلى صلة تحمدا فذا التوهم ان قوله المصنف على نعم متعلق بالحمد من قوله يؤذن الحمد وتسمي شحنا ولا يخفى بعد هذا الوهم وأنه لا معنى له (قوله وانما جدد على النعم الخ) ظاهره ان المصنف لم يحمدا للاجتماع مع ادعاء أن القائل أن يقول لم لا يجوز أن يكون المصنف على الحمد والاضمه الاسم الكريم ثم بقوله على نعم اشارة الى انه كما يستحق الحمد لذاته يستحقه لصفاته فيكون قد أتى بالحمد بنوعه على الاستحقاقين كما أشار لذلك المولى سعد الدين في قول صاحب التلخيص الحمد لله على ما تم وقدين سم ان كلام المصنف جاز على هذا المنوال وان عبارة الشارح لا تنافي هذا بما فيه تعسف وتعمل فراحه فان قلت قد مر حوا ان الحمد عليه لا بد أن يكون فعلا اختياريا ومقتضاه عدم محبة حمد الله لذاته وصفاته ذاتة قلت اجيب عن الثاني بأن صفات

الثبوت سواء أدب دفعه مع أن التعليل بقدر المحصر ولا يتوهم أحد المحصر حتى يورد بدفع الذات (قوله اشارة) أي حيث لم يقل الحمد لله مع أن ظاهر العبارة الحمد على الانعام فلا بد للعدل من نكتة فاندفع ما قيل الله لا مشقة هنا حتى يفيد التلخيص به العلية (قوله بما فيه تعسف) حاصله ان قوله الشارح لا مطلقا معناه انه لم يجعل كل حمد مطلقا بل جعله على النعم ولا نصف فيه

الذات لما كانت حسيده الصفات اختياريه تزلت منزلة الصفات الاختياريه والمراد بكونها مبداء الخلق لما  
دخلها ما في تحققاتها وان كان دخل توقف أم لا فلا مرد في خفض نحو السمع والبصر والحياة وصفات السلوك  
كعدم التبريك مثلا وعن الأول بان ذاته تعالى لما كانت جامعة لجميع صفات الكمال فالجهد عليها جدد على  
الصفات فتأمل وقوله وانما جدد على النعم أراد على الانعامات لوقوع ما قبله وانما جدد على زيادة الكلام  
المصنف وله لئلا يخل ذلك قال وانما جدد على النعم أي في مقابلاتها دون أن يقول وانما جدد في مقابلة النعم مع كونه  
أخصر وقول شحنا انما زاد قوله أي في مقابلاتها لأن قوله وانما جدد على النعم ليس صريحا في أن الجدد في مقابلة  
النعم لأنه لا يمكن أن معنى قوله جدد على النعم أوقع الجدد عليها بأن صرحا محمدا وليس بمراد لا يكاد يعقل ويقال له  
الشارح في غنية عن هذا الإيهام على تسليمه وعن هذا التطويل بأن يقول بدل ما قال وانما جدد في مقابلة  
النعم بل الوجه ما ذكرناه فتأمل وقوله أي في مقابلاتها أي لفظا ونوعا وقوله لا مطلقا أي لا جادا خاليا عن كونه  
في مقابلة النعم لفظا ونوعا لا وجود جدد مطلقا لفظا ونوعا كونه في مقابلة نعمة لكان جدد مقيدا لمطلقا (قوله)  
لأن الأول واجب أي أن الجدد في مقابلة نعمة لفظا ونوعا واجب بمعنى أنه يثبت عليه ثواب الواجب  
لوقوعه واجبا وليس للمعنى أنه إذا نعم الله على العبد نعمة يجب عليه أن يجدها الجدد الذي ذكره وهو اللفظي  
قَالَ زَكْرِيَّا (قوله) بما هو شأنه بقوله الباء الأولى صلة وصف والشيء بمعنى في لأن الموصوف مدلول النعم  
والوصف مدلول قوله يؤذن فظهر بهذا عدم جعل بقوله بدل من قوله بما هو شأنها كإنه بعض أبواب  
الخواشي ذكره معناه العلامة ثم يمكن صحة البدل بتقدير المضاف أي مدلول قوله الخ فتأمل (قوله) عليها  
ذكره محاذة لقول المصنف على نعم ولا يقيد أن يؤذن بالزيادة الجدد على النعم لأمطاق الجدد وحذف المصنف  
اعتمادا على قوله على نعم وقال شحنا ذكره ليعبده بتقديم النعم المزداد عليها على النعم المزداد الذي قد متنا  
الوجود عن المزداد عليه ولا حاجة إلى ما قاله اعتقاد كون الجملة انشائية حصول النعم المحمودة عليها بل وكذلك لو  
فرض كونها خبرية لفظا لا بد من شرط تقديم المزداد عليه (قوله أي نعم) هو تفسير للفظ يجب معناه الأصلي  
والانفراد بالابتداء أن يدل دلالة التزامية على الزيادة كما يفيد قوله لأنه متوقف على الخ المتوقف على شيء  
مستلزم لذلك الشيء الذي توقف عليه فقد تجوز في المسند الذي هو يؤذن باستعماله بمعنى بدل لافي اسناد يؤذن  
إلى مرفوعه كما هو بعض من حشني قاله سم (قوله لأنه متوقف الخ) انظر هذا فان غاده أن لا يوجد جدد مطلق  
أصلا إذ ما من جدد الا وهو متوقف على الإلهام له والانداز عليه وقد يجب بانه لا يلزم كون الخادم ملاحظا لذلك  
بجده (قوله) وهو لم جرا) الأحسن فيه ما قاله العلامة الجلال بن هشام زهدا طلاءه على كلام غيره فيوقفه في  
أنه عربي أن معني لم تعال لا بمعنى المجي والحسي ولا بمعنى الطلب حقيقة بل بمعنى الاستمرار على الشيء وبمعنى  
الخبر وغيره بالطلب كما في قوله تعالى ولحم لخطاياكم وقوله عز وجل فلنمد له الرجن مدوا جرم صدر  
جرم اذا سمحه سقائه مصدرا أو جعله حالما كذا وليس المراد الجرح الحسي بل النجم كما في السحب في قولهم هذا  
الحكم منسحب على كذا أي شاملي فكذا هنا واستمر ذلك في كل جدد بزيادة النعم استمرارا أو مستمرا  
كما يقال كان ذلك عام كذا وهم جرا أي استمر ذلك في بقية الأعوام اه القاضي ذكر باربعه الله تعالى (قوله)  
فلا غاية الخ) تفرع على قوله وهو جرا والتمني كل من الغاية والوقوف أي لا غاية ولا وقوف بالجهد عليها أي  
عندها ولو رده أن كان المراد الاستمرار على الجهد بالنفس لزم أن لا يتخلو الشخص طرفة عين عن الجدد وهو  
لا يصح وإن كان المراد استحقاق تلك النعم الجدد وان لم يحصل لعل فقد وجد الوقوف على غاية واجب بأن  
المراد أن شأن النعم ذلك أي كونه لا غاية للجهد عليها بوقف عندها (قوله) وأزاد الخ) مفاد عبارته أن أزداد  
لا يكون الا لازما فلذا لم يقيد بالزوم كما قد زاد وعند غيره أنه قد يكون متهما عليه قوله تعالى وزاد الذين  
آمنوا العباد والشارح يعرف أعمانهم زحموا ليعن الفاعل ذكره سم عن العلامة ناصر الدين القاتني وأورد  
قوله تعالى وأزدادوا تسعيا قلت ويجب بأن تسعيا منصوب على التسمية عن المفعول المطلق (قوله) ونصلي  
حقه أن يزيد ونسلم خرو جامن كراهة أفراد أحدهما عن الآخر قاله زكراو يمكن أن يكون نطقي به لفظا ولم  
يشبه خطأ (قوله من الصلاة عليه) أي ما أخذوه منها وقوله عليه قيد أول مخرج للصلاة ذات الأقوال والانعزال

لأن الأول واجب والثاني مندوب وصف النعم بما هو شأنه بقوله (يؤذن الجدد) عليها (بازيداهما) أي يعلم بزادتها لأنه متوقف على الإلهام له والانداز عليه وهو من جملة النعم فيقتضيان الجدد وهو مؤذن بالزيادة المقصدة للجهد أيضا وهي جملة أفعاله التي حتى يوقف بالجهد عليها وإن تعدد وانما الله لا تحصى ما هو أزداد الزاد مطاوعا زاد المتعدى تقول زاد الله النعم على فلان زادت وزادت (ونصلي على نبيك محمد) من الصلاة عليه المأمور بها وهي الدعاء بالصلاة أي الرحمة عليه أخذ من حديث أمرنا الله أن نصلي عليه فكيف نصلي عليه قال قولوا اللهم صل على محمد الخ رواه الشيخان

(قوله لا مطلق الجدد) فيه نظر إذ مطلق الجدد يؤذن بالزيادة بالطريق الذي في الشارح وانما يقيد بها لكون كلام المصنف في الآية يقال الزيادة لا إلى غاية كما بينا

كتاب اؤنسخ بعض  
 شرع من قبله كموث  
 فان كان له ذلك فرسول  
 ايضا فان قالني اعم  
 من الرسول علي ماوفي  
 ثالثا انما معني وهو  
 معني الرسول علي الاول  
 المشهور وقال بذلك  
 دون رسولك لان النبي  
 اكثرا استعمالا لفظه  
 بالهمز من النبا اي الخبر  
 لان النبي مخبر عن الله  
 وبلاجه وهو الاكثر  
 قيل انه مخفف الهموز  
 بقلبه هزه بيه وقيل انه  
 الاصل من النبوة بفتح  
 النون وسكون الباء اي  
 الرفعة لان النبي مرفوع  
 الرتبة علي غيره من  
 الخلق ومحمد لم يتناول  
 من اسم مفعول  
 المضعف سمى به نبيا  
 بالهام من الله تعالى  
 تفاؤلا به كترجده  
 الخلق له اكثر خصاله  
 الجسدية كما روي في  
 السير انه قبل جده عند  
 المطلب وقد سماه في  
 سابح ولادته موت ابيه  
 قبلها لم يسمت ابنك محمدا  
 ونس من اسماء ابا نك  
 ولا قول قال رجوت  
 ان يحمد في السماء  
 والارض وقد حقق الله  
 رجاءه كما سبق في علمه  
 تعالى (هادي الامه)  
 اي دالها بلطف  
 (رشادها) يعني لدين  
 الاسلام الذي هو

وقوله الامور ربها وادي الدواعي قد تان خرج للصلاة عليه غير ما مروي بها في حقنا وفي صلاته عليه وهاتان  
 دعوتان استدل علي ما بالحدث الذي ذكره فهو دليل علي ان صلاتا عليه مأمور بها وان معناها الدعاء  
 لا بقدر الرحمة اذ لا يدل الحديث علي انها الدعاء بخصوص الرحمة وان كان معناها الدعاء اي الرحمة (قوله الا  
 صدره) اي وهي قوله امرنا الله ان نصلي عليك (قوله او امر الخ) عطف علي قوله وان لم يؤمر بتبليغه (قوله  
 قولان) خبر مبتدأ محذوف اي هما قولان (قوله فانني اعم الخ) اي عموما مطلقا اي وهو باعني انساني مساو  
 للرسول باعني الاول وعلي الثاني فن اوحى اليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه فليس بشي ولا رسولا بل ولي فقط وكذا  
 علي الثالث الا (قوله اكثرا استعمالا) اي دورا نا علي الالسنه وانظر هل المراد اسم الاصوليين او مطلق  
 اهل الشرع (قوله واظفه) اي من حيث هو باعتبار مادته تارة يستعمل كذا وتارة كذا ولا يصح عود ضمير  
 لفظه علي الهموز فقط ولا علي غير الهموز فقط لان الهموز لا يصح ان يكون مفعولا او حال منه علي راي سيويه  
 الهموز لا يكون غير مفعول وهو موزا (قوله بالهمز) متعلق بمحذوف نعت للفظه او حال منه علي راي سيويه  
 المجوز مجي عالما من المبتدأ والاصل واشتقاق لفظه تحذف الضاف وايب معناه المضاف اليه فالحال انما  
 هو من المضاف اليه في الاصل وشرطه موجود كما هو بين وقوله من النبا خبر المبتدأ اعني لفظه (قوله لان النبي  
 مخبر) محتمل ان يكون علي صيغة اسم الفاعل وان يكون علي صيغة اسم المفعول لانه مخبر بالانباء اليه وهو انب  
 بالاقول المشهور ومن الاقوال الثلاثة المذكورة لو جود ما أخذ التسمية في كل شي ولو غير رسول لان لم يؤمر  
 بالتبليغ لا يلزم ان يكون مخبر الغير اه ذكرنا (قوله قيل انه مخفف الهموز) في هذا النبي بدون الهمز  
 مأخوذ من النبا وهو الخبر (قوله وقيل انه الاصل) عرفة لغيره انه اصل الهموز ولو ذكره لتوهم ان كلا اصل  
 براسه فلي هذا يكون الهموز مأخوذ من النبوة وهو خلاف قوله قيل من النبا وحاصله ان جعل الهموز من  
 النبا وغير الهموز زمن النبوة لا يتبني علي كون احدهما اصلا لاخر ولهذا كان الانسب ان يقول وقيل انه  
 اصل بالتاكيد ليقيد ان كلا اصل براسه وكان الانسب ان يقول قيل وقيل انه مخفف الهموز بالواو او بفسدان  
 القائل باشتقاق الهموز من النبا الا يقول بفرعية عن غير الهموز كذا اظهر فتأمل (قوله اي ارفعة) قيل  
 عليه الذي في كلام اهل اللغة ان النبوة المكان المرتفع لا الرفعة واجب بان الشارح ح ذلك اي قوله اي  
 الرفعة عن صاحب القميل فهو من مقول القميل لماؤاخذة فتوجه علي صاحب القميل لا علي الشارح قاله سم  
 (قوله المتضعف) اي المسكر والعرب بان نقل المجردي باب التقييل لا المتضعف الذي لم تسلم فيه الاصول من  
 التضعيف كس وظل قاله انقاضي ذكر باوجه انه ان المبادي المتضعف هنا غيره بالمعني المتعارف عند علماء  
 الصرف (قوله بالهام) الباء اسمية وقوله تفاؤلا به نابة للتسمية علي حذف حرف العطف ولوقد قوله تفاؤلا  
 علي قوله بالهام لصبر الالهام سببا للتسمية والتفاؤل معا كان حسنا ولا يصح ان يكون قوله تفاؤلا لاسلة  
 اعني قوله بالهام كما هو واضح وقد عكن ان يكون قوله تفاؤلا للتسمية المسببة عن الهام فهو علة لتمام مع  
 علمه اي لتليق النبي المتقدمة قبل ذلك التعليل وان استبعد هذا شئتوا وقوله سمى به خبرناك عن قوله ومحمد او  
 هو استئناف وهو الاحسن (قوله كما روي) الكاف يعني الامم وقوله انه الخ بدل من ما وقوله وقد سماه جملة  
 حاوية وقوله لموت ابيه علة لسماء في الحقيقة علة لاسناد اسمي اليه خبر عند المطالب وقوله لم يسمت ابنك الخ  
 نائب فاعل قيل وقوله ابنك اما من مجاز الحذف اي ابن ابنك او مجاز الاستعارة بان شبه ابن الابن بالابن بجامع  
 الجنون والشفقة واطلق الابن علي ابن الابن علي طريق الاستعارة النصرية بحجة (قوله رجاءه) اي مرجوه  
 (قوله بلطف) قد في معنى الهداية فقد قسرها الراغب بالدلالة بلطف قال واما قوله تعالى فاهدوهم الي صراط  
 الخبيم فلي التهمك (قوله يعني لدين الاسلام) اي فقد اطلق الرشاد مراد به دين الاسلام اطلاقا للبدب علي  
 السبب لان دين الاسلام طريق موصل للرشاد كما اشار الي ذلك بقوله الذي هو الخ وأشار بقوله لتكنه وبقوله  
 كانه نفسه الي قوة السبب هنا وشدة العلاقة ولم يرد ان العوز باطلاق اسم السبب علي السبب كما هنا او عكسه  
 بتوقف علي قوة السبب اذ لا قال به بل مطلق النسب كاف (قوله وهذا) اي وصفه حسني الله عليه وسلم  
 بالهداية لدين الاسلام اخذ من قوله تعالى وانك لتهدى الي صراط مستقيم اي دين الاسلام فقد شبه دين

وانك تهدي الى الصراط مستقيم اي دين الاسلام (وعلى آله) هم كما قال الشافعي رضي الله عنه ٩ اقرار به المؤمنون من بني هاشم

والطلب ابني عبد  
مناف لانه صلى الله  
عليه وسلم قسم بهم  
ذوي القربى وهو خنس  
الجنس بينهم نازكهم  
غيره - م - بنى هاشم  
نوفل وعبد شمس مع  
سؤالهم له رواه البخاري  
وقال ان هذه الصدقات  
انما هي اوصاخ الناس  
وانها لا تخل لمجد ولا لآل  
محمد رواه مسلم وقال  
لا اهل لكم اهل البيت  
من الصدقات شأ ولا  
غسالة الا بدى ان اكرم  
في خمس الجنس ما يكتفيكم  
او بفنكم أي بل بغيركم  
رواه الطبراني في  
معجمه الكبير والصحيح  
جواز اضافته الى الضمير  
كما استعمله المصنف  
(وجهه) هو اسم جمع  
لصاحبه بمعنى الصحابي  
وهو كما سألني من اجتماع  
مؤمنين لا يحددهم  
الله عليه وسلم وعطف  
الحبيب على الآل  
الشامل لبعضهم اشتمل  
الصلوة باقهم (ما)  
مصدرية ظرفية  
(قامت الظروف)  
أي الصفوف جمع طرس  
بكسر الطاء (والسطور)  
من عطف الجزء على  
الكل صرح به لانه  
على اللفظ الدال  
على المعنى (لعيون  
الافراط) أي للمعاني

الاسلام بالصلوات المستقيم بجميع الاصل في كل وأطاق الصراط على الدرس على طريق الاستعانة بالمصرحة  
فالجواز في الآية مجاز استعارة وفي عبارة المصنف مرسل وانما يمكن ان يراد بالاشاد في عبارة المؤلف حقيقته  
وان كانت عبارة الشارح لا تفيد ذلك وامافي الآية الشريفة فلا يصح ان يراد بالصراط حقيقته البتة لعله  
اراد بقوله وهذا مأخوذاً منه وفاقاً له في الجملة أي من حيث مطلق العجز وان كان في عبارته مرسل لا في  
الآية بالاستعانة ويصح ارادته اني الحقيقي في عبارة المصنف فلا يجوز ان يستدل به في حقيقته ذلك في الآية أو من  
حديث الوصف بالهداية في كل ويكون المهدى له دين الاسلام (قوله من بني هاشم والطلب الخ) هذا استدلال  
الشارح على اثبات هذه الدعوى وهي كون آله صلى الله عليه وسلم اقرار به المؤمنين من بني هاشم والطلب  
بثلاثة احاديث أولها بقصد ان خمس الجنس لا اقرار به المؤمنين من بني هاشم والطلب وانها بقصد حرمة  
الصدقات على آله ونائها بقصد ان من لم تحمل لهم الصدقات هم الذين قسم بينهم خمس الجنس فدل مجموعها على  
ان آله هم اقرار به من بني هاشم والطلب ويستنتج بذلك حديثاً في قسم من التمثل الاول نظامه ان يقال هكذا  
آله صلى الله عليه وسلم من تحرم عليهم الصدقة ومن تحرم عليهم الصدقة هم اقرار به المؤمنون من بني هاشم  
والطلب ينتج آله هم اقرار به المؤمنون من بني هاشم والطلب دليل الصغرى الحديث الثاني ونصاوكذا الثالث  
بناء على ان آله اهل البيت وليس الكبري مجموع الاول والثالث يثبت ان الثالث افاذ حرمة الصدقة  
على اهل بيته المتحقين خمس الجنس ولم يفرق منه من اهل بيته الموصوفين بحرمة الصدقة عليهم وانهم  
يستحقون خمس الجنس فأفيد بالاول ان المتحقق لخمس الجنس اقرار به المذكورون وبالثالث ان المتحقق  
لذلك هم الآل الذين تحرم الصدقة عليهم ولا يصح ان يكون دليل الكبري الاول فقط ولا الثالث فقط هذا  
حاصل ما اشار اليه ولما ان تقرر القياس على وجه آخر ونظامه ان تقول هكذا اقرار به صلى الله عليه وسلم  
المؤمنون من بني هاشم والطلب هم خمس الجنس ومن اخص بهم خمس الجنس هم آله الذين  
تحرم عليهم الصدقة ينتج اقرار به المؤمنون من بني هاشم والطلب هم آله الذين تحرم عليهم الصدقة دليل  
الصغرى الحديث الاول ونصاوكذا الكبري الحديث الثالث وذكر الثاني زيادة النصاح لشماله على ذكر  
الآل من يحوز افاذة لعله المفسدة حرمة الصدقة عليهم وهي كونها اوصاخ الناس (قوله ولا غسالة الا بدى)  
عطف على مقدراى لا كبر ولا دليل (قوله ان اكرم في خمس الخ) قضية الظرفية انهم لا يستحقون خمس الجنس  
بتمامه مع أنهم يستحقونه واجب بان معناه ان لكل منهم ولا شك ان كلامنا يستحق بعضه وبان خمس  
الجنس مفرد صاف فمع كل خمس خمس ففتح الظرفية فالهسم ولا حاجة الى ما قاله من أمه فان من تأمل  
وارد الكلام علم ان المقصود من قولنا في هذا الشيء ما يكتفيك أن هذا الشيء مستقل بكفايتك وان بها  
لا تتجاوز كفايتك الى غيره بحيث يقصر عن كفايتك وانيس المراد منه ان بعضه كافيل على أن ما احابه  
ثانياً محض زعصف لا كاديتك أن تأمل (قوله أي بل بغيركم) هذا الغائب اذا كانت أو من كلام التوقيع أنه  
يحتمل أن تكون من كلام الراوى شكافي الواقع منه صلى الله عليه وسلم هل قوله بغيركم أو بغيركم فتكون  
أولاً ولعل الشارح اطاع على أنهما من كلام التوقيع (قوله والصحيح جواز اضافته الخ) لعل شبهه من منع  
اضافة آلى الى الضمير ان الآل انما يستعمل في الاشراف وذوي الخطر والمفصّل عن ذلك انما هو الاسم الظاهر  
للمفسد من اظهار المسمى والتوبيخ كره ولا كذلك الضمير لا يستفاد من الاضمار وهو لا يخفى ولذا  
يسمى كناية وقد منع الحصر بأن حكم الضمير حكم مرجعه دلالة توعدهم (قوله اصاحبه) صرح بالاضافة  
في المفرد تعال لتصريح به في اسم جمعه لان المراد اصحاب مخصوص وهو اصاحبه صلى الله عليه وسلم  
كما اشار لذلك بقوله بمعنى الصحابي (قوله بسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم) تنازع الفعل والوصف وقوله  
اجتمع أي ولولم يطل زمن الاجتماع بل مطلق الاجتماع ولو لحظت كفايتك في حق غيره لانه من  
طول المدة والفرق ان الاجتماع به صلى الله عليه وسلم اللحظة الواحدة يؤثر ما لا يؤثر الاجتماع بغيره  
السنين وذات العدد وقد كان صلى الله عليه وسلم بآبائه ابداً في الحلف لمن يحكم به بنطق بالحكمة  
لوقته (قوله من عطف الجزء على الكل) أي لان الطرس والصحيفة وهي الكتاب قاله الجوهرى

٢ - بنى ل (قوله بناء على أصل آله اهل) ولا يحتمل ان يراد بهم بعض مخصوص من الآل (قوله ولك ان تقرر القياس الخ) فيه انعكاس المدعى (قوله بكاديتك) لا وجه له بل هو ما غايته ان هذه الظرفية تلبس في كلام الفقهاء

وغيره فياخذ الله غلط فاحش لأن الطرس الورق والسطر حال نفسه والحال ليس جزء المحل غلط فاحش  
 (قوله من عطف الجزء على الكل) أي وهو كعطف الخاص على العام يحتاج إلى بيان نكتته في عطفه  
 فلذا قال الشارح صرح به الخ أي صرح بالجزء مع اغناء الكل عنه لدلالة اللفظ الدال على المعنى الذي  
 هو الأصل المقصود بالذات فالتمسح به لا اعتناء بشأنه بسبب دلالة على ما هو المقصود وهو المعنى  
 بواسطة تضمينه النقوش الدالة على الألفاظ الدالة على المعاني (قوله التي يدل عليها باللفظ) أي فاضافة  
 غير أن إلى الألفاظ في كلام المصنف من إضافة المدلول إلى الدال (قوله ويهتدى بها الخ) فيه إيماء إلى أن  
 في التركيب استعارة مصرحة حيث شبهت المعاني بالعيون الباصرة فيجامع الاهتداء بكل واستعبر لفظ  
 العيون للمعاني والقرينة إضافة العيون للألفاظ فقوله ويهتدى بها إشارة إلى وجه الشبه بين المعاني  
 والعيون (قوله وهي العلم) ضمير هي يرجع للمعاني والمراد بالعلم المعصوم به النبي صلى الله عليه  
 وسلم النسب التامة كقوله الصلاة واجبة وشرب الخمر حرام والوتر سنة مثلاً وليس المراد بالعلم الملكية  
 ولا القواعد الكلية ولا الدلائل كما هو واضح وقوله لعيون الألفاظ متعلق بقاوت ومعنى قاوت وجدت  
 وقوله مقام بياضه وسواده الأصل ما قاوت الطروس والسطور لعيون الألفاظ قساماً مثل قيام بياضها  
 وسوداها لحذف المصدر وأقيمت صفته مقامه ثم حذف وأقيم المضاف إليها مقامها ثم أبدل بمرادفه وهو مقام  
 وانما شبه قيام الطروس والسطور بالمعاني الألفاظ بقيام بياض الطروس وسوداها لما لا أن قوام الطروس  
 بهما كونهما عرضين قائمين بالآزمن لها وبانتهائهما انتفاهاً بالآزمن انتفاء لازم يستلزم انتفاء الملزوم وكذا  
 قوام المعاني لطر وس فوجه تشبيه قيام الطروس بالمعاني للفظ قيام بياض الطروس وسوداها لما كون كل  
 من القيامين به قواماً ماهوله ويتوقف وجوده عليه وتقدر كل المصنف ونصلي على نبيل محمد مدة قيام  
 الطروس والسطور بالمعاني الألفاظ قياماً مثل قيام بياض الطروس وسوداها لسطور لها فقد أبد الصلاة  
 بقاء كتب العلم كما سبق في الشارح وقوله أي سطور الطروس تفسيره بياض وسوداها والمراد بالآزمن كمراسم  
 للتحقيق التامة على البياض والسوداد (قوله وقياهم أي الساعة) أي فيكون المصنف قد أبد الصلاة بعد غائبا  
 قيام الساعة فكما يقول ونصلي على نبيل محمد في قيام الساعة فان قيل ترتيب المصنف صلاة في قيام الساعة  
 غير متأت فالجواب أن المؤبد بالمؤبد كورة صلاة الله تعالى عليه أي رجتمه له لما سر من أن الصلاة منا  
 معناه الدعاء أي طلب الرحمة من الله تعالى صلى الله عليه وسلم فالمراد بمراد صلاة المصنف وهو صلاة الله  
 عليه أي رجتمه المطلوب معناه وعك أن يكون المؤبد بالمؤبد كورة صلاة المصنف التي هي الدعاء بها يمكن  
 على سبيل الادعاء بما له من وأغما أبد الصلاة بما كروا الجدل أن الله عز وجل هو الغني عن جميع  
 خلقه فلا يفتخ محمد حامدا ولا بشكر شاكرا وإنما ذلك عائداً لله فلا فائدة في تأييد جمده بما ذكر بخلاف  
 الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فإنه ينتفع بها لكونه عبد الله محتاجاً له تعالى وإن كان المصلي عليه أغناى  
 بصلاته عودته لله فكان لتأييد الصلاة فائدة وتو تأييد الجدة في ربه شغافاً لكونه تعالى غنياً عن الخلق  
 غير منتفع بمحمد لما في فائدة تأييد جمده من حيث كثرة انتفاع العبد بذلك بل الحمد من أصله وجميع  
 العبادات أغناى بعودته بها على العبد وكيف والله يقول لنن شكرتم لازدكم وقد شاع الحمد لله حمداً  
 يوافي اسمه وكافى مزيد ونحو ذلك من صيغ الحمد فقوله فلا فائدة في تأييد الحمد ممنوع منها  
 ظاهر والعمل الوجه في جعل الشارح التأييد المذكور راجعاً للصلاة دون الحمدان الحمد قد حصل  
 تأييده بقوله يؤذن الجديادادها على ما أوضحه الشارح هناك فتأملها فانها نكتة دقيقة (قوله)  
 ظاهر من على الحق) بمحتمل أن يكون قوله على الحق خبراً به خبر لزال أو ظرفاً للقوام متعلقاً بظاهر من  
 أي غائبين على الحق كناية عن تحكيمهم منه وأحوالهم المستكن في ظاهرين وإن تكون على بمعنى البناء  
 وهو ظرف لغو متعلق بظاهر من أيضاً (قوله وهم أهل العلم) أي الطائفة المذكورة أهل العلم (قوله بما  
 هي منه الخ) أي بكلامه وهو الخطبة وضمير هي للصلاة وضمير منه يعود إلى ما وقوله من كتب ما يفهم

ويهتدى بها كما يهتدى  
 بالعيون الباصرة وهي  
 أعلم البصوت به النبي  
 الكريم (مقام  
 بياضها) أي الطروس  
 (سوداها) أي سطور  
 الطروس المعنى نصلي  
 مدة قيام كتب العلم  
 المذكور قيام بياضها  
 وسوداها الأزمن لها  
 وقياها بقسام أهل  
 العلم لا خذهم بأهـ  
 كما عهد وقياهم إلى  
 الساعة لحديث الصحيحين  
 بطرق لا تزال طائفة  
 من أممي تظاير من على  
 الحق حتى يأتي أمر الله  
 أي الساعة كما صرح  
 بهما في بعض الطرقي  
 قال البخاري وهم أهل  
 العلم أي لا يشهد  
 الحديث في بعض الطرق  
 بقوله من رداً لله  
 خبيراً بفقهاء في الدين  
 وأبد الصلاة بتمام كتب  
 العلم المذكور لأن  
 كتابه هذا المسدود بما  
 هي منه من كتب  
 ما فهم به ذلك العلم  
 (ونفزع) بسكون الصاد  
 (قوله كقوله الصلاة  
 واجبة الخ) الأولى  
 كوجوب الصلاة  
 وحرمة شرب الخمر وإلى  
 منه كثرة الوجوب  
 والحرمة تدبر (قوله قياماً  
 مثل قيام الخ) أي في  
 أن كلاً به بقاء ما هو له  
 وحفظه فلا قدح إن  
 البياض والسوداء قائم بياضه لقيام العرض بالمحل بخلاف الطروس

بضبط المصنف أى

فخضع ونذل (البك)

بالله (فمنع الموانع)

أى نسألك غايه السؤال

من الخسوع والقلته

أن تمنع الموانع أى

الاشياء التى تمنع أى

تعوق (عن الكمال) هذا

الكتاب (جمع

الجوامع) تحريرا

بقريته السابق الذى

أكمله لكثرة الانتفاع

به فيما عمله خورا كثيرة

وعلى كل خير مانع

وأشار بتميمته بذلك الى

جمعه كل مصنف جامع

فما هو فيه فضلا عن

كل مختصر يعنى مقاصد

ذلك من المسائل

والخلاف فيها دون

الدلائل واسماء أصحاب

الاقوال الأسرار أمينا

فذكره لستذكرها

فى آخر الكتاب (الآق

من فن الاصول) بافراد

فن وفي نسخة بتثنيته

وهى أوضح أى فن اصول

الفقه وفن اصول الدين

المختتم بما يناسبه من

التصوف والفن النوع

وفن كذا

والسطور للعانى اذها

لبساعرضين للمعانى

كأن المعانى ليست

اعراضا قائمة ولا بالفاظ

انما عرضها للدلالة فتدبر

(قوله بيان نه لافسة

الخ خبر ان ولطفه ما واقعه على فن وضعه به يعود الى ما قوله ذلك العلم أى المعبوث به صلى الله عليه وسلم وتقدر  
كلامه وأيد الصلاة شيام كتب العلم لان كانه هذا المبدوء بكلام تلك الصلاة فمن كتب فن يفهم بذلك العلم  
وتقر بما أشار اليه أن المصنف اغناها بالصلاة بقيام كتب العلم ولم يؤيدها شي آخر كقيام الدنيا مثلا لمناسبة  
وهو أن كانه هذا لما كان من الكتب التى يفهم بها ذلك العلم ناسب أن يؤيد بالصلاة التى اشتملت عليها خطبة  
كاتبه هذا بقيام تلك الكتب وايضا كون كاتبه من كتب فن يفهم بذلك العلم ان العلم المذكور وهو  
المعبوث به النبى الكريم عليه أشرف الصلاة والتسليم يفهم بعدة فنون كالخو والبيان والاصول ولكل كتب  
وكتاب المصنف هذا من جملة كتب فن يفهم بذلك العلم وهو فن الاصول هذا ايضا كلامه نعمنا الله بعلومه  
أمين (قوله بضبط المصنف) أى وليس هو بالصادق المشدد المدغم فيها الزاع والاعاء المشددة والاصل تنضرع  
اتعاا لضبط المصنف وان كان نضرع بالتشديد أبلغ (قوله أى يخضع ونذل) بيان لعناء افة وامامه ههنا  
فالسؤال بخسوع وذلة كما أشار اليه بقوله أى نسألك الخ (قوله فى منع الموانع) مصدر معضاض الى معوقه بعد  
حذف فاعله والاصل فى منعك الموانع (قوله أى تعوق) أشار بذلك الى أن الموانع فى كلام المصنف مضمة  
معنى العوائق ولذا عديت بعن والافال مع تعدى نفسه وانضم من قياسى (قوله هذا الكتاب) أشار به الى  
أن جمع الجوامع علم لأمم جنس (قوله تحريرا) هو تحرير محمول عن المضاف اليه والاصل اكمل تحريرا  
الجوامع (قوله بقريته السابق) هى ما يدل على خصوص المقصود من سابق الكلام المسوق لذلك الواحدة  
كما هنا فان قوله الآق وقوله الورد وقوله أسأل القريته دالة على أنه قد تم تأليفه وان استعمل أنه وصف بذلك  
ما تخلف فيه ذهنه لكنه خلاف الظاهر وأما السابق الباء الموحدة فهو ما يتبادر الى الفهم من العبارة وان لم  
يكن مرادا (قوله الذى أكمله الخ) دفعه به اراد أن يقال قدسية قوله عن اكمل جمع الجوامع أن يقول ان تمنع  
المانع بالافراد لان اكالم شئ واحد فى جمع المانع وحاصل الدفع أن اكالم المذكور ومن ضمنه خورا كثيرة  
لكثرة المنفعة به وعلى كل خير مانع فلذا عبر بصيغة الجمع واما غاها وعلى كل خير مانع مع أنه قد يكون التحير  
الواحد موانع اقتضار على المحقق (قوله لكثرة الانتفاع به) علمه مقدمة على معلوما والاصل الذى أكمله  
خورا كثيرة لكثرة الانتفاع به وقوله فيما عمله حال من كثرة الانتفاع وقصد بذلك جواب سؤال تقدره من  
أن جاء اليه ان فى أكمله خورا كثيرة فاجاب بان ذلك فيما يؤمله ويرجوه قيل الذى عمله هو كثرة الانتفاع  
فانظر فيه فى قوله فيما عمله ظرفية التى فى نفسه واجيب بان الذى يؤمله أمور كثيرة وكثرة الانتفاع به  
يعنى أن المصنف رحمه الله تعالى يؤمل فى أكالم كانه أمور كثيرة كالقول ودعاء الناس له وكثرة الانتفاع به  
فما يؤمله عام وكثرة الانتفاع خاص فالظرفية ظرفية الاعمال لاخص (قوله الى جمعه كل مصنف الخ) أشار بذلك  
الى أن فى الجوامع استفراعية وان أجزا هذا الجمع أفراد لا جوع (قوله فيما هو فيه) لفظة ما يرايد الفن  
وضمير هو يعود الى جمع الجوامع وضمير فيه يعود الى ما والتقدير أشار الى جمعه كل مصنف جامع فى فن جمع  
الجوامع فيه أى فى ذلك الفن (قوله فضلا عن كل مختصر) أى اذا كان جامع لكل مصنف جامع لجمعه  
لكل مختصر أولى فضلا مصدر منصوب باما يعلل محذوف هو حال من مصنف أوصفه له واما الى الحال هذا  
وفى استعماله فى الاثبات كما هنا فاطر القول ابن هشام لا يستعمل الآق التى تحرفون لان ذلك ردها فضلا عن  
دينارى لا علمك درهم ولا دينار وان عدم ملكه الدنار أولى من عدم ملكه الدرهم فآله القاضى ذكر باوى  
بعض التقار برآن بعضهم صرح بانها تستعمل فى الاثبات اذا كان مؤولا بالنفى كما هنا فان قوله الى جمعه الخ  
فى قوة قولنا انه لا يترك شي الخ يمكن الذى قررره شيخنا أنها تستعمل فى الاثبات بلا شرط (قوله يعنى مقاصد  
ذلك) دفع ما يشوهه فى بادى الرأى أنه جمع جميع ما فى تلك المصنفات ولذا أتى يعنى دون أى التفسير به  
جر باعلى عادته من الاثباتها اذا كان مانسبه باللفظ خلاف المتبادر منه (قوله وهى أوضح) أى لان التثنية  
نفس فى المقصود بخلاف المفردة وان كان اسم جنس دال على الماهية فلا يقد من وحده أو غيرها فصدق  
بالاثنتين لكنه ليس نصافى ذلك فتجأت الى قريته نعم المقصود (قوله أصول الفقه الخ) أشار بهذا الى أن  
اللام فى الاصول لتعريف العلم والمعلم وهو أصول الفقه وأصول الدين (قوله المختتم بما يناسبه الخ) جواب

بقوله من الخسوع غير محجب (قوله علم) أى علم شخص أو جنس وسيصرح به فى قوله وأشار بتثنيته

عما قيل أن الفنون المشتمل عليها هذا الكتاب ثلاثة لا ثلاث وهي فن أصول الفقه وفن أصول الدين وفن التصوف فكيف حصرها في اثنين وحاصل الجواب أن الفن الثالث لما ناسب الفن الثاني من حيث أنه علم يتعلق بإصلاح النفس وتهذيبها كان الفن الثاني علم يبحث فيه عن العقائد وهي متعلقة بالنفس فأنتم بها جعل جزءا من الفن الثاني لهذا المناسبة وهو كون كل منهما متعلقا بالنفس كما أشار الشارح لذلك بقوله المختتم إذ غنمته الشيء حره منه فصنع الحصر في الفنين فقط (قوله من إضافة المسمى إلى الاسم) أي فالمراد من المضاف المعنى ومن المضاف إليه اللفظ وأراد بما قاله دفع زعمهم أن فن قولنا فن كذا إضافة الشيء إلى نفسه وما قاله غير معين بل يصح كونه من إضافة الأعم إلى الأخص (قوله ومن وما بعدها الخ) فيه تساهل أذا البيان أغاهو المجرور فقط ومثله يقال في جعله المبن قوله بأن قواعد القواطع أذهب المجرور فقط وقد يقال في الأول أن أريد بالبيان ما مدلوله حقيقة الشيء المبين بالفتح فالتساهل واضح وأن أريد به ما بين به حقيقة ذلك الشيء فلا يخفى أن من حاشا دخله في ذلك لانه بالدالة على أن ما به داحضة حقيقة الشيء وتفسيره قاله سم (قوله رعاية السمع) قد يقال تأخير البيان عن المبين مشتمل على تركه الإجمال ثم التبيين المفيد ذلك عن الشيء المبين من النفس فضل يمكن بخلاف تقدمه لما تقرر من أن الشيء الحاصل بعد الطلب أعز من المتناقض ولا تعجب وهذا معنى تركه الإجمال ثم التفصيل تركه معنونه ورماء السمع لفظه فالأولى مقدمة على الثانية وقد يقال تقدم التمكن المعنونه ليس على إطلاقه بل ما لم يعارضه ما يخيل بحسن نظم الكلام واتساق نسجه ولشك أن في تأخير البيان الإخلال بذلك (قوله أحكام جزئياتها) أي جزئيات موضوعها وتعرف جزئيات موضوعها هو أن تجعل القاعدة كبرى قياس وتضمن فيها صغرى سهلة المصطلح لينتج المطلوب كقولنا أو الصلاة أمر والأمر للوجوب حقيقة فافهم الصلاة للوجوب حقيقة (قوله نحو الأمر للوجوب حقيقة) هذه قاعدة من أصول الفقه فان قيل تقدم عند التمثيل للقواعد ما يتعلق بأصول الفقه على ما يتعلق بأصول الدين وعكس عند التمثيل للقواطع أحسب بأنه قدم في الأول ما يتعلق بأصول الفقه لتقدم أصول الفقه في الكتاب ولكونه المقصود الأهم منه وقد رم في الثاني ما يتعلق بأصول الدين لأن القطعة أكثر في أصول الدين بل كلها قطعية على ما مبشر إليه بقوله الآتي فان من أصول الفقه ما ليس بقطعي ولم يذ كر مثل ذلك في أصول الدين ٨١ سم (قوله والعلم تأتتته) هذه قاعدة من أصول الدين باعتبار متعتها أي المعلومات أذا العلم وغيره من الصفات الذاتية أمر واحد لا تكثر فيه كما تقرر في محله فان قيل ما الحاصل للشارح على التمثيل بقوله العلم ثابت لله الموجب للتأويل بما ذكر وهما مثل بنفس القاعدة التي هي متعلق العلم وهي قولنا كل شيء معلوم لله أحسب بأن الحاصل له على ذلك التنبيه على أن المصنف كغيره أراد بالقاعدة أعم مما تكون قاعدة بنفسها أو بما تؤول إليه بدليل تمثله في فن أصول الدين كما سيأتي وقوله علمه شامل لكل معلوم فان هذا ليس بقاعدة بنفسه لعدم كونه الموضوع كما تبين بل باعتبار تأويله بقولنا كل شيء معلوم لله تعالى سم (قوله والقاعدة بمعنى أنطوع بها الخ) أن قلت في عبارة تناف لأن قوله بمعنى المقطوع بها يشهد أنه لا يجوز في الاستدلال في الاستد وقوله من استناد المفاعل الخ يفيد عكس ذلك من أن التجوز في الاستدلال في الاستدلال لا يرد بقوله بمعنى المقطوع بها أنها هاتما مستعملتها المعنى وإن اسم الفاعل مراد به اسم المفعول حتى يحصل التناقض بل أراد بذلك أن حال القواعد في الواقع من أنها مقطوع بها القاطعة حتى يظهر التجوز في الاستدلال قاله سم (قوله للابسة الفعل) أراد بالفاعل الحدث (قوله كالعقل) في التمثيل به لادلة التجوز والدليل ليس هو نفس العقل بل ما يحكم به العقل كتأويلنا في إثبات العلم لله ثلاثة تعالى فاعل فلهما متناول فاعل فصل متقن عالم ينتج الله تعالى عالمه وعكس أن يكون في العبارة مضاف محذوف أي كق نظر العقل أو يؤول العقل بالمعقول وهو المعنى الذي يحكم به العقل وقوله المشتل للعلم والقدرة فيه حمل إثبات العلم والقدرة لله تعالى من القواعد لأن قوله كالعقل تمثيل لادلة القواعد فدره ما ورد على قوله السابق والعلم ثابت لله ومحج عنه بما أحسب به عن ذلك فالعقل كالعقل المشتل لقاعدة العلم والقدرة أي القاعدة المتعلقة بالعلم والقاعدة المتعلقة بالقدرة وهما قولنا كل شيء معلوم لله وكل يمكن مقدوره لله تعالى (قوله والنصوص والاجماع) مفاده أن كلامنا

من إضافة المسمى إلى الاسم والقاعدة مقضية كلية يتعرف منها أحكام جزئياتها نحو الأمر للوجوب حقيقة والعلم ثابت لله تعالى والقاطعة بمعنى المقطوع بها كعبشة راضية من اسناد مفاعل إلى المفعول به للابسة الفعل لما والقطع بالقواعد بقطعة أداتها المبنية في عالمها كالعقل المشتل للعلم والقدرة لله تعالى والنصوص والاجماع (قوله بل كلها قطعية) فنه أن منها ما يستند للأدلة الظنية كالسمعيات ولذا وقع خلاف بين المتكلمين فيها ولم يذكر بعضهم بعضا (قوله بل أراد بذلك بيان الخ) لكن كان الظاهر حينئذ أن يقول والقواعد مقطوع بها فاستناد القطع اليها من اسناد مفاعل الخ مختلفا ما عبر به فانه مازال هو ما غير المراد فالأقرب أن قوله من استناد الخ خبر مقدر رأى فاستداه من استناد الخ (قوله كق نظر العقل الخ) فيه أن النظر ليس دلالة لاشكاله باق (قوله أو يؤول العقل) فيه أن الذي يؤول هو مصدر عقل وهذا اسم جنس فالأولى أن يقدر كدليل العقل أي الدليل الذي يستخرج العقل بواسطة النظر في المقدمات (قوله فيه جعل إثبات العلم الخ) لعل معنى الإثبات الثبوت أي في القضية تأمل



المثبتة للبحث والحساب وكأجاء الصلاة المثبتة لجهة القياس وخبر الواحد حيث عمل كثير منهم ١٣ جماعتكم راشنا فمع سكوت

قد ريد انقطاع وسياق بيان الأول قبل بحث المنطوق والمفهوم والثنائي في كتاب الاجماع (قوله المثبتة للبحث والحساب) أى المضمون قولنا كل مخلوق مبعوث وكل مكاف محاسب واستناد ذلك الى النصوص والاجماع لانه لاحظ للعقل في الحكم بوقوعه وانما يحاط به بالحكم بما كانه وأما وقوعه في كونه الى السمع والاجماع ولما كانت أصول الدين على فهم عقيدة موصومة مثل لا أول لها قبل ولثاني بالنصوص والاجماع ولما كان قوله وكأجاء الصلاة من أمثلة الأدلة المثبتة لأصول الفقه فلهذا يكاف تنبيهنا على أنه نوع آخر (قوله المثبتة لجهة القياس وخبر الواحد) أى المضمون ما في قولنا القياس صحة وخبر الواحد صحة (قوله حيث عمل الخ) انه إشارة الى أن هذا الاجماع سكوتي فان قبل الاجماع السكوتي ظني ولهذا اختلف في حجية كسائقي في باب الاجماع فكيف صرح التمثيل به لادالة القطعية فلناشد أشار الشارح بقوله متكرر راشنا الخ الى أن هذا الاجماع ليس من السكوتي الظني لامتثاله عنه متكرر را على به وشيوعه وكونه الذي سكوت عنه من الأصول العامة وذلك بوجوب القطعية بقوله وفاق عادة أى قطعا (قوله الذى هو الخ) عسفة للسكوت والضمير مبتدأ وهو عائد على السكوت وقوله وفاق خبره والجملة صلة الذى وقوله في مثل ذلك المشار اليه القياس وخبر الواحد وقوله من الأصول العامة بيان للثبوت وأراد بالمثل كالاتساع والاستسكان وأراد بثل ذلك مثل أى الذى هو القياس وخبر الواحد وشبهه الخ (قوله تغليب) أى غلبت القواعد بالنسبة لأصول الفقه والقواعد بالنسبة لأصول الدين وقد يقال ما ذكره من التغليب مبنى على مقاله من أن قول المصنف من فن الأصول بيان لقوله بالقواعد القواعد كما قدمه وهو غير لازم لجواز أن تكون من تبعضها بالخبر والمجر وحال من القواعد والبالغة بالقواعد لا بالاسس وهو محال من ضمير الآتي والتقدير الآتي حال كونه منسبا بالقواعد القواعد حال كونه بعضها من فن الأصول وذلك لا يقتضى أن يكون جميع ما فيه قواعد وقواعد حتى يحتاج الى دعوى التغليب لكن ما ذكره من البيان هو الظاهر (قوله كجدة الاستصحاب) أى استصحاب الأصل أى التمسك به كاستصحاب الظواهر لمن أبقن جهات شتى هل أحدث أم لا فلا يجب عليه وضو استصحاب الأصل وهو الظاهرة عند الشافعي وأما عندنا فلا يلحج بالضرورة ولو كانت صحة الاستصحاب قطعية لم يخاف فيها في هذه الجزئية الإمام مالك (قوله ومفهوم المخالفة) أى يجمع أقسامه العشرة وهى الصفة والشرط والغاية والدلالة والاستثناء والظرفان والعدد والحصر والقلب وقوله صلى الله عليه وسلم في الغنم الساعة الزكاة فاقوا وجه الشافعي رضى الله عنه في الساعة دون العلوة عملا بفهم الساعة ولم يعتبره الإمام مالك رضى الله تعالى عنه فأوجب الزكاة في العلوة كالساعة ولو كان مفهوم المخالفة صحة قطعية لما خالف الإمام مالك رضى الله تعالى عنه فيه (قوله كعقيدة أن الله موجود) أى فان هذه قضية غير مركبة لعدم كاية موضوعها اذ الحكم فيها على ذات معنى وهو الله عز وجل والظاهر أن الاضافة في قوله كعقيدة أن الله موجود بيانية وان العقيدة بمعنى المعتقد أى كعقيدة هو أن الله موجود الخ والادعى لذلك الملازمة لقوله ومن أصول الدين ما ليس بقاعدة أى والذى من أصول الدين المسائل المعتقدة لنفس الاعتقاد فليست تأمل سم (قوله والله ليس بكذا) أى ليس جسيما ولا عرضا ولا مركبا ولا في جهة ونحو ذلك (قوله الذى هو الأصل) أى المصنود (قوله من غير الداس) أى في التعبير بالأصليين بخلاف التعبير بالأصوليين فانه ملبس بجميع الأصولى وفيه بحث لان الأصوليين يبايعوا واحدة والجمع المذكور بيانين فابن الانبساط اللهم إلا ان يقال قد يدل عن كونه بيان فبالس حاصل وفيه نظر اذ يمكن مثل ذلك في الأصلين اذ يمكن أن يجمع أصليين على القول عن كونه بيان (قوله مبلغ ذوى الجدل الخ) هو مصدر ميمي كإشارته الشارح بقوله أى بلوغ الخ وهو ميمين لنوع عام له والأصل البالغ من الأحاطة بالأصليين بلوغا مثل بلوغ ذوى الجدوا الشمر بخلاف الموصوف وضعه وأقيم المضاف الى وصفه مقامه ثم ابدل براءه وهو مبلغ (قوله من تلك الأحاطة) متعلق بقوله بلوغ وفي عبارة المنصف حيثنا حيثنا وهو أن يخفف من كل من طرفي كلام مماثل ما ذكره في الطرف الآخر فتخفف من قوله البالغ من الأحاطة بالأصليين قوله بلوغا ذكره الله بقوله مبلغ ذوى الجدوا الشمر وخفف من قوله مبلغ ذوى الجدوا الشمر وقوله من تلك الأحاطة وقد ذكر مثلها في قوله البالغ من الأحاطة ثم ان من في قول المنصف من الأحاطة وقول الشارح من تلك الأحاطة يحتمل كونها

الباقين الذى هو  
مثل ذلك من الأصول  
العامة وفاق عادة فيها  
ذكر من أن الأصول  
قواعد قواطع تغليب  
فان من أصول الفقه  
ما ليس بقطعي كجدة  
الاستصحاب ومفهوم  
المخالف من أصول  
الدين ما ليس بقاعدة  
كعقيدة أن الله موجود  
وانه ليس بكذا  
سائى (البالغ من  
الأحاطة بالأصليين) لم  
يقبل الأصوليين الذى  
هو الأصل إشارة  
لتخفيف من غير لباس  
(مبلغ ذوى الجدل)  
بكسر الجيم أى بلوغ  
أصحاب الاجتهاد  
(والشمر) من تلك  
الأحاطة (الوارد)

(قوله أى المضمونهما)  
يريدان حجية القياس  
واخبر معنى تصورى  
والإثبات انما هو  
للتصديق فلا بد من  
التأويل على معنى ان  
الإثبات لثبوت الحجية  
الكائن في القضية  
(قول الشارح من غير  
الباس) دفعه بما يقال  
ان التعبير بالأصليين  
وان كان فيه تخفيف  
فيه الملبس لعدم تقدم  
الأصليين بهذا العنوان  
ووجه الدفع دلالة  
الساق على أن ال  
للعواد المعومعا عنون

عنه سابقا بقوله فن الأصول فهو قربة على المراد لا سيما على نسخة ففى بالثبوتية هذا هو مراده لا ما لا يراه مما لا فائدة فيه

أي الجاني (من زهاء مائة مصنف) يضم الزاي والذاي قدرها تقر بيمان زهوتة بكذا أي خزنة حكام الصغاني قلت الواو حرة نظرتها اثر الف زائدة كافي كساء (منهلا) حال من ضمير الوارد (بروي) يضم أوله أي كل عطشان الى ماهوفيه (ويبر) ينفع أوله يعني يشبع كل جائع الى ماهوفيه من مارأله أنهم بالميرة أي الطعام الذي من صفته أنه يشبع لحذف معمولي الفسماين للتعميم مع الاختصار بقسرية السياق والمنهل عين ماء تورده وصفه بالارواو الاشباع كماه زمزم فانه بروي العطشان ويشبع الجوعان ومن استعمال الجوع والعطش في غير معناه المعروف كماهنا قول العرب جعت الى لقائك أي اشتقت وعطشت الى لقائك أي اشتقت حكام الصغاني (المحيط)

(قوله لان الزهاء مصدر زهوتة) فيه نظره ان الزهاء اسم للتدري الذي يحضر به ويقدر به لا يطلق القدر فوجه التقريب ان الزهاء اسم لذلك القدر المقدر بأنه يحضر به والحرفانما يفيد التقريب اما المصدر فهو الزهوت

معنى في على حد قوله تعالى اروي ما دخلوا من الارض أي فيها ويصح كونها مفعولة وتقر به ان الاطاحة بالاصلين مقولة بالتشكيك على مراتب فالكتاب بلغ من تلك المراتب بلوغ ذي الجسد منها وهي المنة القصوى وقوله ذوى الجسد كسر الجيم وقد تنقح الاجتهاد ومن الفتح قوله ولا ينفع هذا الجسد هذا الجداي لا ينفع صاحب الاجتهاد حده وقوله والتشمر عطفه على ما قبله من عطف المسبب أو اللزوم على السبب أو اللزوم أو بالعكس وان مراد النسب واللزوم العرفي انما هي (قوله أي الجاني) أراد بالجاني الحاصل فقد أطلق اللزوم وهو الجاني عوار بدلا من زهوتة وهو الحصول فهو مجاز يرسل علاقته بالزوم ومرة والقسمة استعماله ورود الحقيقي (قوله تقر نيا) انما قال تقر بدلان الزهاء مصدر زهوتة بمعنى خزنة والحسن وانما يفيد التقريب فانه ان يكون الزهاء القدر التقريبي (قوله قلبت الواو الخ) جواب سؤال تقديره مفعولة كونه من زهوتة أن يكون زهوا بالواو لكون فعله واء (قوله حال من ضمير الوارد) فقه من المماثلة ما ليست في جعله مفعولا لوارد كما تقول ورد المنهل وان كان الثاني أنسب بما قبله من تقديم البيان على المبين بان يجعل من زهاء مائة مصنف بيان المماثلة والمعنى عليه أنه وصف كانه باله ودمت لا يروي ويبروي ودمت كانه لكثرة في الاصول فروي منه واما تفرقه الكتب التي امتد منها كانه بمنزل بروي ويبروي ودمت كانه لكثرة مائة عين وورد ذلك المنهل وكل منهما استعارة تحققة موز كرا واء والمير ترشيع هذا على جعله مفعولا وهو خلاف ما اختاره الشارح من اعرابه حال لانه ابلغ كما تقدم وعليه فقال شبه كانه لكثرة ما شغل عليه من القواثل بالمنهل الذي بروي ويبروي ويجمع كثرة النفع بكل واستعمل لفظ المنهل للكتاب استعارة قصر بحجة وذكر الازواو والمير ترشيع لا يقال جعل بروي ويبروي ترشيعا يقتضي كونها مفعولة في مفعولها الحقيقي وقد جعلها الشارح على المجاز بدليل قوله الآتي ومن استعمال الجوع والعطش الخ على ما ينبغي فلا يكونان حديثا ترشيعا لا ناقول ترشيع لا يلزم أن يكون باقيا على معناه بل يجوز فيه ذلك كونه مستعارا من ملايم التشبيه للملايم المشبه وكونه مجازا مرسلا كما تقدم ذلك عند علماء البيان ثم انما ذكر من جعل منهلا استعارة انما ينشئ على اختيار السعد ومن هذا حذفه فجاء بهم كون اسد من قولنا زيدا اسدا استعارة للرجل الشجاع الذي ز بدخري من جزأته وليس في التركيب اجتماع الطرفين لان المستعار له الرجل الشجاع لا زيد كما تقرر في محله واما على مذهب القوم الذين يرون ذلك من التشبيه بالسبع وجود الطرفين فالجاري عليه ان يكون منهلا تشبيها بالمعتمد في الاداة للاستعارة (قوله أي كل عطشان الخ) انما قدرا لفعل كل عطشان دون كل من ودمت لانه أنسب لان معنى بروي زيل العطش وتعليق ازالة العطش بالعطشان أنسب من تعليقه بضموم ورواغم اذ يشمل غير الوارد ايضا وأبلغ ما فسده من الاشارة الى أنه باغم من الكثرة الى أن هم جميع البقاع بخوفضات ونقل وكذا يقال في تقديره مفعول غير (قوله الى ماهوفيه) تخصيص للفعول المحذوف لعدم امكان التعميم الى غير ماهوفيه ولفظة ما واقعة على فن وضمير هو يعود الى جميع الجوامع وضمير فيه يرجع الى ما في أثر بدله الفن أي الفن جمع الجوامع في ذلك الفن (قوله من مارأله) أي به دليل لقوله قبل ينفع أوله واعلم أنه يجوز أن يكون ضمير ضم أوله من امار (قوله يعني يشبع كل جائع) أي يعني اشارة الى أن غير ادس مستعلا في حقيقة التي هي الاثنان بالميرة بل في لازمه القائل وهو الاشباع فهو تفسير مراد لا تفسير مفهوم اللفظ وفي قوله أي الطعام الذي من صفته الخ اشارة الى علاقة استعمال غير بمعنى يشبع وهو اللزوم والغالب أو السببية (قوله بقرينة السياق) أي سياق المدح وهو راجع لقوله للتعميم (قوله تورده) هو قيد فانه لا توردها لا تشي منهلا (قوله ووصفه الخ) جواب عن سؤال تقديره ان الاشباع من صفته الطعام لا الماء فكيف يوصف به المنهل وحاصله أنه لا بدع في ذلك اذا الاشباع قد ثبتت لما في الجملة لثبوت بعض افرادها كماه زمزم فانه في قوله فانه تعليل (قوله ومن استعمال الجوع والعطش الخ) انما يذكر من مثل ذلك في قوله بروي ويبروي فانهما ايضا استعمالان في غير معناه العلم بذلك مما ذكره في الجوع والعطش لانها تابعان لذلك في المعنى ولم يكن في التشبيه بقوله جعت وعطشت الى لقائك أي اشتقت مع افادته المعنى المقصود وكونه اخصر مما قاله التلاينوهم جوع قوله أي اشتقت لمجموع الارمين لالكل فرد وان العوز في

المجموع من حيث هو مجموع كذا قيل (قوله أيضا) أي كما بلغ من الاحاطة بالمبلغ المتقدم (قوله أي خلاصة) أشار إلى أن في العبارة استعارة قصر بحجة بأن شبه خلاصة ما شمل عليه الشرحان بالزيادة بجماعهم أن كلا هو المقصود لما هو منه والمرغوب فيه واستعبرت بالزيادة للخلاصة استعارة قصر بحجة تحقيقها وقرينة إضافة الزيادة إلى ما بعد ما تم بحتمل أن هذين الشرحين من جملة الكتب المذكورة في قوله ما به تصنف وإنما صرح بهما لا لتوفيق فروجهما وإنما كثر فوائدهما ويحتمل أنهم ما زادان عليها وهو المناسب لقول الشارح أيضا أو رد أنه لم يشرح المناهج بكلمة بل كل على ما شرحه والله منه واجب بأنه لم يعتد بما شرحه والله لقلته بالنسبة لما شرحه هو فاطق أنه شرحه أو أنه غلب أحد الشرحين لتمامه على الآخر أو بأن قولك شرعي على كذا يصدق لغيره بشرح البعض من ذلك وإنما قال شرعي على المختصر والمناهج ولم يقل شرعي المختصر والمناهج بالألم يدل على مع أنه أخصر تنبيه على تمكن شرحه من ذلك المتن يمكن من استعمله على شيء منه (قوله وناهيك بكثرة فوائدها) الباء متعلقة بمحذوف وهي مع محذوفها خبر ناهيك أي ناهيك ثابت بكثرة فوائدها عن طلب غيرها ويصح كون الباء زائدة وكثرة خبر كما تقدم أو متدا وناهيك خبر والمعنى أن الذي اشتمل عليه من الفوائد ناهيك وكاف في أن عن طلب غيرها يقال بدها ناهيك من رجل وناهيك هو معنى الأول أن زيدا بعدد عنايتي به عن طلب غيره لأن في كفايتك ومعنى الثاني أن ناهيك حاصل به فلا طلب غيره (قوله يصف المصنف) لم يرد بذلك الاتباع المروي عن المصنف لأن التنوين يفسد خلاف ما تفيد الأضامة خلافا لما فعله سم عمالاً فائدة في إرادته فراجعنا شئت (قوله يعني المعنى المقصود منه) أحوجها إلى هذه العناية وروبطان الحصر بخلافه فانهما من معنى الكتاب فأجاب بأن المختصر فيها ذكر المعنى المقصود منه ثم أنر بدال المقدمات والسبعة كتب الالفاظ كما هو المختار في معنى الكتب والتراجم من أنها الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة كان الحصر من قبيل حصر الدلول في الدلول ليس من قبيل حصر الكل في أجزاءه ولا الكل في جزئياته ضرر وإن الالفاظ ليست أجزاء المعنى المقصود ولا جزئياته وإن أريد بها المعاني كما هو مقتضى قوله كتر يعرف الحكم وأقسامها جاز أن يكون الانحصار من قبيل انحصار الكل في أجزاءه أنر بدال المعنى المقصود جملة المعاني المخصوصة المعينة في الواقع وإن يكون من انحصار الكل في جزئياته أنر بدال المعنى الكل مفهومه الكل لصدقه على كل واحد من المعاني التي في المقدمات والكتب إذا علمت هذا في أطلقه بعض أرباب الحواشي من أن الانحصار انحصار الكل في الأجزاء أطلق في محل التقيد (وهو ما بحث) حاصله أن يقال أنر بدال المقصود المقصود بالذات خرجت المقدمات لأنها ليست مقصوداً بالذات مع أن المصنف أدخلها فيه وإن أريد ما هو أعم من المقصود بالذات دخلت الخطية لأنها مقصودة للتركيب عاينها من الجمل والصلوة وبما فيها من الحديث على تعاطي الكتب بما أوصاف التي وصفه بها فهي مقصودة في الجملة مع أن المصنف أخرجه عنها وهو يجب اختيار الشق الأول ولا يلزم خروج المقدمات وإنما يلزم خروجها الوار بدال المقصود المقصود من العلم وليس كذلك بل المراد المقصود من الكتاب كما يرشد إليه قوله منه أي من جميع الجوامع وقد يكون الشيء مقصوداً من الكتاب دون العلم والمقدمات مقصودة بالذات من الكتاب وإن لم تكن مقصودة كذلك من العلم ولا ينافي هذا الجواب قول الشارح الآتي في أمور متقدمة أو مقدمة على المقصود بالذات الصريح في أن المقدمات غير مقصودة بالذات لأن المراد هناك بالمقصود بالذات للعلم بالكتاب كما هنا وبذلك يتجمل أطراف كلامه (قوله كقدمه الجيش) أي في كونها بكر الدال وقوله الجماعة متعلق بمحذوف صفة مقدمة الجيش أو حال منها وقوله من قدم أي مأخوذة من قدم (قوله يعني تقدم) لم يقبده باللازم لأنه قد يتقدم كما يقال زيد تقدمه عمر وقلنا مثل (قوله تقدموا بين يدي الله ورسوله) أي يضم التأني كسر الدال ومعناه لا تتقدموا (قوله كقدمه الرجل) أي مثله في الفتح (قوله في أمور متقدمة الخ) اعلم أن مقدمة الكتاب اسم لطائفة قدمت أمام المقصود لا تباط لها بها وانفعاها فيه سواء توقفت عليها أم لا ومقدمة العلم ما يتوقف عليه الشروع في مسائله من معرفة حده وموضوعه وغاياته فقدمه الكتاب اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة ومقدمة العلم اسم للمعاني المخصوصة فيبين مفهومها للتباين وأما

فوائدها (مع زيد) بالتشوين يصف المصنف (كثيرة) على تلك الزيادة أيضا (ويختصر) جمع الجوامع يعني المعنى المقصود منه (في مقدمات) بكسر الدال كقدمه الجيش للجماعة المتقدمة منه من قدم اللازم بمعنى تقدم ومنه لا تقدموا بين يدي الله بقوله على قوله كقدمه الرجل في لغتين قدم المتعدي أي في أمور متقدمة أو مقدمة على المقصود بالذات لا لتتفاد بها فيه مع توقفه على بعضها كتر يعرف الحكم وأقسامه

(قوله وهي مع محذوفها خبر ناهيك) والمعنى عليه ناهيك ثابت بتلك الكثرة بخلافه على الآخر فادم الفاعل باقيها خلافاً لظاهر حل الجيش في الأول وكذا يقال في قوله أن ناهيك حاصل به (قوله مفهومه الكل) أي مفهوم المعنى المقصود الذي هو معنى كلي لصحة الجمل حيث (قوله اسم لطائفة قدمت) أي اسم للالفاظ باعتبار أنها دالة على معان فالدال لا يقد فقدمه الكتاب اسم للالفاظ المقصود بالذات إذا

الدلالة والمعاني ليست جراً وهكذا بقية التراجم كما يؤخذ من حواشي المطول ثم إن اعتبار التقديم في مفهوم مقدمة الكتاب يتأخر السكاكي لها الآن لأن يكون ذلك فيما يعزب عن مقدمه أو يقال إن هذا إنما يقال فيما يقدم بالفعل

والسنة والاجماع والقياس والاستدلال والسادس في التعادل والتراجع بين هذه الأدلة عند تعارضها والسابيع في الاجتهاد الرابطة لها عدولها وما يتبعه من التقليد واحكام المنفادين وآداب الفضا ومآثره السه من علم الكلام

(قوله العموم والخصوص المطلق) صوابه الوجهى فان مقدمة العلم قد تكرر آخر الكتاب اذ لم يقيد بالتقدم امام المقصود ورواى كلامه مبنى على ما قاله (قوله على الاستعارة التثنية) بناء على مختارنا بعد وهو الحق من جرياتها في معنى الحرف (قوله كأنها في المقصود بالذات) أى كأنها انقصناها من المقصود وعدم خروجها عنه ليكونها على طبقه أمور كأنه فيه حقيقة في ذلك في التمكن وعدم انخروجها من شأنها من مظهر الشئ متمكن منه فوجه التسمية هو التمكن وإن لم يذكر ولا يلزم ذلك أن يكون في المقصود أمور حقيقة اذ الفرض كافى أداء المقصود فاندفع ما قيل إن لازم هذه العبارة تشبيه الكتب السبعة بالكتابة في المقصود فلا بد أن تعرف تلك الأمور المكتوبة في المقصود وما هي حتى يعرف أن بين الكتب السبعة وبينها وجه شبه أم لا تأمل مرجع

في الوجود فيهما العموم والخصوص المطلق والاعم مقدمة الكتاب والخص مقدمة العلم فكما هو جدت مقدمة العلم وجدت مقدمة الكتاب من غير ذلك لأن مقدمة الكتاب قد يكون مدلولها ما يتوقف عليه الشروع في العلم فتكون مقدمة كتاب من حيث اللفظ ومقدمة العلم من حيث المعنى ويصدق عليها أن يف مقدمه الكتاب لأن ما يتوقف عليه الشروع في العلم يرتبط به المقصود وينتفع به فيه وقد لا يكون مدلولها ذلك فتكون مقدمة كتاب بلفظ مقدمه رسالة الوضع فانها لم يذكر فيها أن يف الوضع ولا موضوع ولا غاية اذا علمت هذا علمت أن ما هنا مقدمة كتاب فقط اذ لم يذكر فيها الأمور أو ثلاثة أعني الحد والموضوع والغاية لجعل اسم أن ما هنا مقدمة كتاب وعلم أخذا من قول الشارح كنه يف الحد كفا سدا ليس نمر يف الحدك وأحد من الثلاثة (قوله اذنبها الاصولى ناره) أى قوله الاذهال بما فيه من لا يتخلو عن حكم وينبغي اخرى كقوله الاذهال قبل البعثة لا يحكم في أو أراد أن الاذهال والتفى دليل التوقف اذ انبأت الشئ ونفقه شرع قصوره وفيه أنه لا يحتاج في تصورها الى ان نمر يف المفيد للكنه بل التصور بوجه ما كاف في صحة الحدك ويمكن أن يحاط بان التصور بان نمر يف من ماصدقات التصور بوجه ما فالقصور بالتعريف متوقف عليه في الجملة (قوله وسبعة كتب في المقصود بالذات) قد شاع استشكل هذه الظرفية وأما هنا اذ ليست الكتب التي هي الالفاظ المخصوصة في المختارة ظرف في المقصود الذي هو معان مخصوصة بل الكس اقرب بما اشهر من قولهم الالفاظ والمعاني وهي وإن لم تكن ظرفا حقيقة فهي دوال علمية والحوار من وجوه الاول حمل مثل ذلك على الاستعارة المكنية بأن شبه هذا الدال والمدلول وهما الكتب السبعة والمقصود بالذات المذكور بالظرف والمظروف تشبها بعضا في النفس بجماع الارتباط بين شئين في كل منهما ما لم يصرح من أركان التشبيه بسوى المشبه وهو الدال والمدلول ودل على التشبيه ذكر كماله من المشبه وهو اللفظ في والثاني حمل ذلك على الاستعارة النعتية بأن شبهت الحالة التي بين مطلق دال ومدلول بالحالة التي بين مطلق ظرف ومظروف واستعيرت الحالة الثانية للاولى فسميت الاستعارة للحالتين الجزئيتين فالسبعة لفظ في الدال على الحالة الجزئية بين الظرف والمظروف للحالة الجزئية بين الدال والمدلول الجزئيتين بتسمية الاستعارة في الحالتين المطلقتين والثالث حمل ذلك على الاستعارة التمثيلية بأن شبه الهيئة التي ترزق من الدال والمدلول وارتباط أحدهما بالآخر بالهيئة المنتزعة من الظرف والمظروف وارتباط أحدهما بالآخر بالجماع شدة التمكن في كل واحد منهما تشبه المركب الدال على المشبه به لأنه لم يصرح من المركب المستعار باللفظة في اكتفاء بدلتها عليه والاربع حمله على التشبيه بغيره في الاداة أى وسبعة كتب كأنها في المقصود بالذات لشدة ارتباطها به والخامس حمله على حذف المضاف والتقدير في بيان المقصود بالذات والمراد أن اللفظ الخاص في بيان المقصود بالذات ولما كان بيانه ممكنا بغيره هذه الالفاظ كان البيان محيطا بها لجعل الشمول العمومى كأنه ممول انظر في أن أريد بالبيان المعنى المصدري لجعل شموله لفظا لمخصوص عمومياتها سبحانه أو أريد بالبيان ما بينه وبينه فلا إشكال في أن يقال قد يستشكل كون الكتب السبعة في المقصود بالذات مع اشتغال السابع على ما ليس منه وهو ما ختم به السابيع من أوصاف الكتاب والجواب أولا نمنع أن نختم به من أوصاف الكتاب من جملة السابيع وإن اتصل به حسا وثانيا بالبيان المراد عرقا بقوله الكتاب في كذا ما إن كذا هو المقصود منه بالذات وأما أنه في كذا أو ما سابه وعلى التقديرين فلا يضر اشتغاله على شئ آخر من اسم (قوله خمسة في مباحث أدلة الفقه) المباحث جمع محث بمعنى محل البحث وبغيره بالقضا اذ هي محل البحث الذي هو اثبات المحمول لموضوع فبني مباحث أدلة الفقه انضمام المشقة على اثبات أحوال أدلة الفقه لتلك الأدلة (قوله في التعادل والتراجع) انما لم يأت بهما على صفة واحدة لأن الاول وصف لها والثاني وصف للارجح والاستواء الاول واختلاف الثاني بكثره أسبابه أفرد في الاول جمع في الثاني (قوله عند تعارضها) متعلق بالتراجع وأراد بقوله بين هذه الأدلة التالى بيان مناسبة ذكر التعادل والتراجع عقب الأدلة بقوله الرابطة لها عدولها أى عند البحث ببيان مناسبة ذكر الاجتهاد عقب ما ذكره وقوله وما يتبعه عطى على الاجتهاد (قوله وما ضم اليه) أى الاجتهاد لادلائ ما يتبعه لان الضم الى المتبوع أولى منه الى التابع ولان اتحاد المقصود فلا بد أن تعرف تلك الأمور المكتوبة في المقصود وما هي حتى يعرف أن بين الكتب السبعة وبينها وجه شبه أم لا تأمل مرجع



كطلق الامر والنهي ونقل  
لغيره كذلك والناسي  
بأنها صحيح وغير ذلك مما  
يأتي مع ما يتعلق به في  
الكتب الخمسة يخرج  
الدلائل التفصيلية نحو  
أقوال الصلاة لا تقربوا  
الزنا وصلاته صلى الله  
عليه وسلم في الكعبة  
كما أخرجه الشيخان  
والاجماع على أن ليست  
الابن أسدس مع بنت  
الصلب حيث لا عاصب  
لها وقياس الارز على  
البري امتناع بيع بعضه  
بعض الامثلة بل يدايد  
نحو رواده مسلم واستصحاب  
الطهارة لمن شك في  
نقاها فليست أصول  
ألفقه وإنما يذكر  
بعضها في كتبه للتشيل  
(وقيل) أصول الفقه  
(معرفتها) أي معرفة  
دلائل الفقه الاجمالية  
ورجح المصنف الأول  
بأنه اقرب الى المدلول لفقه  
أذاصول لفقه الأدلة  
كما في تعريف جميعهم  
الفقه بعالم بالأحكام  
لاتنسها إذا نسق لفقه  
الفهم (والاصول) أي  
المسرة للنسب بالي  
الاصول أي التمسك به  
(المعارف بها) أي  
بدلائل الفقه الاجمالية  
(وبطرق استنفادها)  
يعني المرجحات  
المدكور معظمها في  
الكتاب السادس

لعدم اشارة الكل بجزئي معين (قوله كطلق الامر) من اضافة الصفة الى الموضوع وكذا ما بعده وأراد بذلك  
القاعدة المشتقة على مطلق الاسرائي التي جعل موضوعها مطلق الامر ومجملها كونه للوجوب والقاعدة التي  
جعل موضوعها مطلق النسي ومجملها كونه للغيره موعلي هذا القياس فيما بعد دليل قوله المبحوث عن  
أولها الخ أي المبحوث عن أولها بانه لا وجوب الخ إذا ثبت الاخبار والجل فسبق اعتراض بعضهم بأن التشيل  
عطلق الامر وما معه غير جديلا لا مفردات وموافقة شخنا لم يجابان مفاد قوله المبحوث تفصيلا الامر وما معه  
بكونه مجعونا عنه بما ذكره في مفردات مفيدة لا قضايا (قوله وغير ذلك) عطف على الامر والاشارة ترجع  
لذلك كور من الامر وما معه وأراد بالغيره المطلق والمقيد والظاهر والمؤول والعام والخاص (قوله مع ما يتعلق  
به) متعلق بآتي وأراد بذلك كونه مجعونا عنه فقولنا المطلق يحمل على المقيد والعام يقبل التخصيص وقول  
شخنا أن قوله مع ما يتعلق به يرجع للجميع أي الامر وما معه ولا غير ذلك فيه أن الامر وما معه المبحوث عنه  
تقدم غير محتاج في كونه قضية لما يتعلق به على أنه لم يبين بعد فاصواب ما قلناه أولا (قوله نحو أقوال الصلاة  
الخ) لم يقيد الأدلة التفصيلية بما يفيد أنها قضايا مع أنه إذا اعتداعا على ما يفيد الاجمالية كما هو واضح  
فان دفع قول شخنا أن مفاد كلامه أن الدلائل التفصيلية مفردات لا قضايا (قوله فليست أصول الفقه) كان  
المنسب أن يقول فليست من أصول الفقه لكنه حاذى عبارة المصنف في قوله أصول الفقه بدلائله الاجمالية  
وقال مع لو قال فليست من أصول احتمال شئين كونهما ليست بعضا من أصول الفقه ولا كذا كونها ليست بعضا  
منه بل هي أصوله وأما قولنا فليست أصول الفقه فغناه ليست أصوله لا ردنا فقلت وكذا قوله فليست أصول  
الفقه صادق بأن يكون المعنى فليست أصول الفقه كاللبي بعض أصوله على أن الاحتمال الثاني الذي ذكره  
لا يكاد يوهم في المقام فالصواب ما قلناه أولا (قوله وقيل معرفتها) أي معرفة تلك القواعد الاجمالية أي  
التصديق بوقوع نسبة تلك القضايا أي ادراك وقوعها فهي في قولنا الامر للوجوب حقة ادراك وقوع  
ثبوت الوجوب حقيقة مطلق الامر وادراك وقوع ثبوت الحرم مطلق النسي وعلى هذا القياس واعلم أن  
مسي كل علم بطريق على مسائله التي هي القواعد الكلية ويطبق على ادراك تلك القواعد وعلى الملكية  
الحاصلة من ادراكها فمن عرف الأصول بدلائل الفقه الاجمالية نظر الى الأول ومن عرفها بمعرفة نظرات  
الثاني وأما الثالث فلا وجه له هنا فقد علمت أن كل فرع من الفرع يبين مجموع وصوابها فلهذا عبارة  
المصنف من أوله الى الأول على الثاني غير مسلم (قوله اذا لا اصول لفقه الأدلة) قيل عليه ان الاصل لفقه ما يبنى عليه  
غيره سواء كان دليلا أو غيره فالدليل فرد من أفرادة فكيف هذا المحصر واجب أنما كان فردا من أفراد  
صحة اطلاعه على ما للحصر اضافي أي بالنسبة لعدم اطلاعه على المعرفة أي الأصول الأدلة لا المعرفة وقد يقال  
الأصول المحدث عنه الأصول المتداولة لفقه في قولنا أصول الفقه لا مطلق الأصول وهي بمعنى الأدلة اذا  
الفقه ما يستند اليه الفقه والمستند اليه اغا هو الدليل له سم (قوله أي التمسك به) اشار بذلك الى أن نسبة  
الشخص الى الأصول من حيث تدل عليه لا من حيث تدل عليه التي يتلخص بها الشخص واجب أن المراد بالتلخيص ما يشمل التلخيص  
أصول الفقه معرفة الأدلة لا الأدلة ذاتي التي يتلخص بها الشخص واجب أن المراد بالتلخيص ما يشمل التلخيص  
بلا واسطة وهو التلخيص بالمعرفة والتلخيص بالواسطة وهو التلخيص بالقرعة بواسطة التلخيص بعرفها قاله سم قلت  
فالتلخيص بالقواعد مجازي لا حقيقي فالجواب ليس بالقوى وأعلم أي معنى الاصول هو المعارف بالدلائل  
الاجمالية وبالمرجحات وبصفات المجتهد أو بالمتجد وهو المستفاد للأحكام الفقهية من الدلائل فهو المعارف  
بالدلائل الاجمالية وبالمرجحات التي بها يعرف ما هو الدليل القيد للحكم الفقهية من الدلائل التفصيلية عند  
تعارضها أو يكون متصفا بصفات المجتهد المعبر عنها بشروط الاجتهاد فذكر بين الاصول والمجتهد من حيث  
الصفات المدكور فان التعريف في معنى الاصول معرفتها وهي المجتهد قدامها لا تنسبها بها الاحكام  
بخلاف الاصول (قوله يعني المرجحات الخ) التي بالمعاني لا حقيقة الطريق هي المسالك وقد اريد بها هنا  
المرجحات تشييم لها بالمسالك بجمع التوصل بكل الى المقصود واستعملها لفظا لغيره استتمارة مصرحة  
والقرينة الاضافة وكذا يقال في قوله الآتي يعني صفات المجتهد كذا بعضهم وهو حسن ولا حاجة لقول شخنا

(قوله على أنه يبين بعد) كيف هذا مع تعدد أحكام الامر  
وما معه كالامر بالنسي نهي عن الضد وغيره مما يأتي (قوله لان حيث انه متخي) ههنا مع كالفقه وما وجه الفرق الا أن يفرق بالنسبة  
الاولى

الاولى ان يقال انما اتى بالعناية لان المتبادر من طرق احتفاده الادلة الاجالية انها الكتاب والمستفيدة لما كان  
جلوه على المرجحات خلاف المتبادر منها احتياج الى العناية واما كون المراد بالطرق المسالك فغير متوهم هنا  
ولا يخفى ان توجيه الاتيان بالعناية بكون المعنى الذي حمل عليه اللفظ مجازا بالمرئى في المجتهد بخلاف  
ما قاله فانه وان صح في الاول لم يصح في الثاني اعني قوله وبطرق مستفيدة فاعلم (قوله وبطرق مستفيدة) ما  
أشار بذلك الى ان مستفيدة عطف على استفدها واعلم ان الطرق تارة تنضاف الى الفاعل وهو الشخص  
الذي يتوصل بها الى محل قصده كما يقال طريق الحاج وتارة تنضاف الى المفعول الى محل القصد كما يقال طريق  
مكنه وتعرف الاولى بانها التي يتوصل بها الى المطلوب والثانية بانها التي توصل الى المطلوب وقوله المصنف  
وبطرق استفادتها من الثاني وقوله ومستفيدة ما عطف على المضاف اليه كما قال الشارح من الاول فقول  
المكمل ان حمل الشارح مستفيدة ما عطف على المضاف اليه فيه تكلف واجاهه الى ذلك عدم تكرير المصنف  
الباء والاولى كونه عطف على المضاف وهو طرق غير جدد ولعل وجه التكلف الذي أشار اليه ان المفهوم من  
قولنا طرق المستفيدة الطرق الموصلة اليه وهو فاسد وقد علمت دفعه عما سلفناه وعلى ما قاله بصير النقد  
والاصولي العارف بطرق استفادتها وعندها فان اراد ما يفيد ظاهر العبارة من العلم بذات المستفيدة فهو  
واضح القصد وان اراد العلم بها من حيث صفاتها او كان الكلام على حذف المضاف أي صفات مستفيدة  
فقد جمع الى ما قاله الشارح المحقق في مقاله وهو المصنف لاما ذكره الشارح سم (قوله وبالمرجحات الخ)  
متعلق بنسبة استفادته عليه للحصر لان استفادة تعيين ما هو الدليل للحكم الشرعي الذي اراد اثباته دون غيره من  
الادلة التفصيلية عند قمارها انتهى بمعرفة المرجح الذي قام به دون غيره مثال ذلك ان يدل دليل على وجوب  
الزور وآخري سببه واحد هانض والآخر هانض فالدليل هو الاول لانه بوجه يكون دلالة نصوا واضاح ما أشار  
له الشارح يتوقف على ذكر مقدمة ينقض بها ان شاء الله المقام هو ان يقال العلم بالاحكام الشرعية الذي هو  
الفقه مستفاد من الادلة التفصيلية كما يقول المصنف واستفادته منها يتوقف على امور ثلاثة الادلة الاجالية  
والمرجحات وصفات المجتهد اما الاول فلان الدليل التفصيلي انما يستدل به على الحكم الذي افاده واسطة  
تركبه مع الدليل الاجالي الذي هو كلى له يجعل الدليل التفصيلي مقدمة صغرى ثم يؤول بالدليل الاجالي  
ويجعل كبرى هذه المقدمة فينتظم من ذلك قياس من الشكل الاول منج للحكم التفصيلي كما اذا اردنا  
الاستدلال بقوله تعالى اقموا الصلاة على وجوبها فنقول اقموا الصلاة امر اوامر للوجوب حقيقة فينتج اقموا  
الصلاة لوجوبها حقيقة وقد مر ذلك في تقرير قول الشارح والقاعدة امر كلى يتعرف منه احكام موضوعه أي  
جزيئات موضوعه واما الثاني فلان معرفة المرجحات بها يعلم ما هو دليل الحكم دون غيره من الادلة التفصيلية  
عند قمارها كما تقدم بيانه واما الثالث فلان الاستفادة للاحكام من الادلة التفصيلية وهو المجتهد انما يكون  
اهلا لاستفادتها من اذ قامت به صفات الاجتهاد التي ستأتي فقد علم ابتداء الفقه على هذه الثلاثة فهي اصوله  
فان قيل مقتضى ما قررته كون الدلائل التفصيلية من اصوله ايضا لابتداء الفقه عليها كما هو بين قلنا مسلم  
ذلك لكن لما كانت افراده غير معصومة لم يحسن جعلها جزءا من مسمى الاصول وفي الاجالية غنى عنها  
لكونها كلياتها يعلم من الكلمات حكم الجزئيات والتعريف انما يكون بالكليات دون الجزئيات  
فمسمى اصول الفقه هذه الثلاثة اعني قواعد الاجالية والمرجحات وصفات المجتهد والاصولي من يعرف  
ذلك واما المجتهد فهو من يعرف الدلائل المذكورة والمرجحات وقامت به الصفات المذكورة هذا ما ذهب  
اليه جمهور الاصوليين من ان اصول الفقه تلك الامور الثلاثة وان المرجحات وصفات المجتهد بطريق  
لاستفادة الادلة التفصيلية لاجالية وان المعبر في مسمى الاصول معرفة تلك الدلائل ومعرفة المرجحات وقيام الصفات  
المستفيدة للاحكام وهو المجتهد فالمعبر في مسمى الاصول معرفة تلك الدلائل ومعرفة المرجحات وقيام الصفات  
المذكورة كما تقدم كل ذلك وذهب المصنف رحمه الله تعالى الى ان اصول الفقه دلائل الفقه الاجالية  
فقط كما صرح به هنا وان المرجحات وصفات المجتهد طريقان لاستفادة الدلائل الاجالية وليست اثنان

(قوله وانها الكتاب  
والسنة) فانه نظر بالنظر  
للقياس فانه من الادلة  
الاجالية وليس طريق  
استفادته الكتاب  
والسنة كذا قيل وفيه  
ان الذي من الادلة  
الاجالية القياس جهة  
وطريقه الكتاب  
فاعتبروا في الاشارة  
والاجماع فخطره  
السنة على ان الكتاب  
والسنة طريق  
لاستفادته اعضاما  
بالنص على الفقه او  
بالاستنباط من  
المفصوص على حكمه  
فان كان القياس على  
الجمع عليه فلا بد  
للاجماع من مستند  
منها وقيل أي بالعناية  
لان طرق استفادة  
الاجالية هي النقل  
نظريه بانه لا يظهر  
بالنسبة للقياس ايضا  
اذ ليس طريقه بالنسبة  
للمستفيدة وهو المجتهد  
النقل وقد عرف ان  
كونه جهة طريقه النقل  
ايضا كما مر فتدبر ولا  
تلتفت لما قاله بعضهم  
هنا من ان القياس  
منقول ليس هو  
المستفيدة (قوله)  
اعني قواعده  
الاجالية والمرجحات  
وصفات المجتهد قال  
الشهاب عمدة في جعل  
المرجحات وصفات

المجتهد من اصول الفقه نظر لان اصول الفقه اما التواعد امام عرفتها لكن بعض تلك القواعد مباحث عن احوال تلك الادلة التفصيلية  
وبعضها باحث ومبين للمرجحات وبعضها مبين لصفات المجتهد لان المرجحات وصفات المجتهد من مسمى الاصول وهو كمال حق لانه يفتيه

مسمى الأصول كما قال في منع الموانع وأجاب عما أورده على من أن المناسب حيث نعدم ذكرهما في تعريف  
الأصول بأنه تبع القوم في ذكرهم في تعريف الفقيه ما يتوقف عليه الفقه قد ذكره في تعريف الأصول  
ما يتوقف الأصول عليه إشارة لتوقف المذكور وسبب في تفصيل مذهب المصنف بقرينة قوله في تعريف الأصول  
وبالمرجحات الخ تحقيق يقتضيه ما ذكرناه وقد عارض على المصنف بقوله الآتي وأنت خبرنا الخ وردنا  
ادعاء المشار إليه بقول الشارح وأسقطها المصنف الخ وحصل ما دعاه المصنف في منع الموانع أمورا عدة  
الأول أن الاستفاد بالمرجحات وصفات المجتهد الدلائل الاجالية كما يؤخذ من ظاهر تعريفه للأصول هنا  
وصرح به في منع الموانع كما يأتي الثاني أن المرجحات وصفات المجتهد ليست من مسمى الأصول الثالث أنما  
ذكره في كتاب الأصول لتوقف معرفة الأصول على معرفتها الرابع أن القوم ذكره في تعريف الفقه  
ما يتوقف عليه الفقه ففسخ المصنف في منوالهم في تعريف الأصول بما يتوقف عليه الأصول وقد ذكرها  
الشارح بقوله وأسقطها المصنف الخ وردنا جميعها كما سننبه عليه في موضعه إن شاء الله تعالى (قوله أي  
بمعرفتها الخ) انما يقل ويعترف المرجحات استفاد ما يدل على الفقه الخ مع كونه الآخر والأوضح بحذائه  
ومخاراة الكلام المصنف لانه أضاف المعرفة إلى المرجحات في قوله وبطريق استفادتها الخ أي العارف بطريق  
استفادتها وصرح بالدلائل يذكر الضمير في استفادتها (قوله أي ما يدل عليه) لما كان في قوله دلائل الفقه أجال  
اذ يحتمل أن يراد ما يدل على الفقه أو ما يدل عليه الفقه وكان المراد الأول احتياج إلى بيان ذلك بقوله أي ما يدل  
عليه وقوله من جملة دلائل الخ حال من مافي قوله أي ما يدل عليه أي حال كون ما يدل عليه به صان جملة  
دلائله وقوله عند تعارضها متعلق ببطل واعتراض قوله من جملة دلائل ما بال الدال عند التعارض واحد بل جملة  
فكيف أطلق على الفقه أدلة وأجيب بان تسميتها أدلة مجازية بمعنى أن من شأنها أن تكون أدلة لصالحاتها  
لذلك قول الدليل الخ والراجح وأشار بقوله من جملة دلائل التفصيلية إلى الرد الدعوى الأولى من الدعاوى الأربع (قوله  
أي بقيامها بالمرة) انما قال بالمرة لانه قبل قيامها به لا يسمى بمجتهد ولذا لم يقل به مع كونه أخصصه وأشار بهذا  
إلى رد الدعوى الثالثة التي مفادها اعتبار المعرفة في المرجحات والصفات مع أن المعنى في الصفات القيام  
للمعرفة (قوله فيستفيد) منصوب ببيان مضمرة جواز العطف على اسم خالص وهو استفادة أي أهلا لأن  
يستفيد الأدلة فيستفيد أي يستفيد بالفعل ولا يصح رفعه عطفًا على يكون لعدم صحة الترتيب ثم إن ارد  
يستفيد يصح أن يستفيد وأنس المراد أنه يستفيد بالفعل مع الرفع بالعطف المذكور (قوله ولتوقف الخ)  
علة تلوحت على معلولها وهو قوله ذكرها (قوله التي هي الفقه) في تفسير الاستفاد فالفقه نظرًا لطلب  
الفائدة والفقه العلم بالأحكام الشرعية فإن جعلت السن زائدة وأريد بالفائدة الادراك مع الجملة المذكور  
(قوله على المرجحات) متعلق بتوقف (قوله على الوجه السابق) أي من أن المعنى في المرجحات معرفتها وفي  
صفات المجتهد بقيامها بالمرة (قوله في تعريف الأصول) أي تعريفه باعتبار إطلاقه المتقدم من كونه القواعد  
الكلية أو معرفتها وقوله الموضوع الخ نعت للأصول وفيه أن المراد بالموضوع لفظ الأصول والمراد من الأصول  
المنهوت بمعناه لا لفظه فلا يصح النعت ولا يصح أن يراد من الأصول لفظه لان المعرفة بمعناه لا لفظه وبالجملة  
فحين قوله الأصول وقوله الموضوع تتوافر الجواب أن المراد بالموضوع المحمول ولا ملبس تعليمية فأن دفع  
الاشكال (قوله ومن المرجحات الخ) عطف على قوله من أدلته فتكون الأمور الثلاثة بيانًا لما يتوقف عليه الفقه  
الذي وضعه علم الأصول وأشار الشارح بقوله ولتوقف الخ إلى الرد الدعوى الثانية التي مفادها أن المرجحات  
وصفات المجتهد ليست من مسمى الأصول (قوله وأسقطها المصنف) أي المرجحات وصفات المجتهد وقوله كما  
علت أي من اقتضاه في التعريف على قوله أصول الفقه دلائل الفقه الاجالية (قوله لما قاله) أي في منع  
الموانع جواب الاسئلة التي وردت على جمع الجوامع (قوله من أنها ليست من الأصول) بيان لما قاله وهذه  
ثانية الدعوى الأولى الاربعة المتقدمة (قوله وانما تذكر الخ) عطف على خبران من قوله من أنها ليست الخ وقوله  
لتوقف معرفتها أي الأصول الذي هو الأدلة الاجالية وقوله على معرفتها أي معرفة المرجحات وصفات المجتهد  
وقوله وانما تذكر الخ الثالثة الدعوى (قوله لأنها طريق اليه) أي لان المرجحات وصفات المجتهد طريق

أي معرفتها تستفاد  
دلائل الفقه أي ما يدل  
عليه من جملة دلائله  
التفصيلية عند تعارضها  
وبصفات المجتهد أي  
بقيامها بالمرة يكون  
مستفيدًا لتلك الدلائل  
أي أهلا لاستفادتها  
بالمرجحات فيستفيد  
الأحكام منها ولتوقف  
استفادتها الأحكام منها  
التي هي الفقه على  
المرجحات وصفات  
المجتهد على الوجه  
السابق ذكره في  
تعريف الأصول  
الموضوع لبيان  
ما يتوقف عليه الفقه  
من أدلته لكن  
الاجالية كما تقدم دون  
التفصيلية لكثرتها  
حينًا ومن المرجحات  
وصفات المجتهد  
وأسقطها المصنف كما  
علت لما قاله من أنها  
ليست من الأصول  
وانما تذكر في كتبه  
لتوقف معرفتها على  
معرفتها لأنها  
طريق اليه قال

١ (قوله ما يدل على  
الفقه أو ما يدل عليه  
الفقه) كذا بخط  
المؤلف وفي بعض  
النسخ ما يدل على الفقه  
تفصيلًا وما يدل عليه  
اجمالًا ولعله تصلح  
أن يكون الظاهر



لمعرفة الدلائل الاجمالية توفد أولى الدعاوى (قوله وذكرها حيث الخ) هذه رابعة الدعاوى يتقدم ان هذا جواب من المصنف عما ورد عليه من ان الظاهر حيث عدم ذكرها في المرححات والصفات المذكورة أصلاً فإذ ذكرتها في تعريف الأصولي، يأتي في الشارح رد هذا الجواب بكثيره (قوله من شروط الاحتجاج) بيان لما يتوقف عليه الفقه (قوله وهو ذو الدرجة) الضمير للفقه كما هو صريحه يصبح حوده للجنيد لا يقال فان تعريف حيث لا الجنيد لا للفقيه لان يقول الفقه قد عرف بالجنيد تعريف الفقيه حيث (قوله وما قالوا الفقيه الخ) أي لم يعرفه غيره وهو هو وقوله الفقيه العالم بالأحكام (قوله هذا) أي المذكور من ادعاء هذه الامور الاربعة المتقدمة (قوله لظاهرين) انما قال لظاهر لان مكان الجواب عن الذي في المتن بحله على حذف المضاف والاصل بطرق استفادة جزئياتها وصفتها في الجاهور (قوله الذي بني عليه الخ) تأمل هذا النفاذ فانه لا يزم من توقف الأدلة الاجمالية على ما عدم كونها من معنى الأصولي ولا يجوز في توقف بعض أجزاء التعريف على بعض فهذا البناء غير مسلم وان سلمه الشارح الحق (قوله وانت خير مما تقدم) أي من قولنا وبالمرححات أي معرفتها الخ وهذا شروع في الاعتراض على المصنف (قوله وكان ذلك الخ) اعتذار عن المصنف والاشارة الى جعل المرححات وصفات الجنيد طريقاً للاجمالية (قوله جزئيات الاجمالية) أي وجزئيات الكل عينة بدليل صدقه عليها ثابت لها ثبت له وقد ثبت للتفصيلية التوقف على المرححات وصفات الجنيد فثبت ذلك للاجمالية أيضاً (قوله أي وهو) أي ماسرى اليه (قوله على ما ذكر) أي من المرححات وصفات الجنيد (قوله من حيث تفصيلها) أي ان توقف التفصيلية على المرححات وصفات الجنيد ليس هو من حيث كونها جزئيات الاجمالية المقتضى توقف الاجمالية ايضاً على ما ذكر بل من حيث تفصيلها أي خصوص موادها المفيدة للأحكام لانه مناط الدلالة لظهوره وان وجوب الصلافاً استغنى عن خصوص مادة أقسموا الصلافة وهو متعلق بهذا الامران خاص وهو اقامة الصلاة لامن كونه أمراً والتفصيلية من هذه الحجة مقفارة للاجمالية وهذا الاعتراض على الدعوى الأولى (قوله على أن توقفها الخ) الجواب والمجروح متعلق بمحذوف جواب شرط محذوف والتقدير ولو لمسان أن توقف التفصيلية على ما ذكر من حيث كونها جزئيات الاجمالية المقتضى ذلك توقف الاجمالية على ما ذكر جرياً في الاعتراض على أن الخ والضمير في توقفه للاجمالية وقوله من ذلك حال من صفات الجنيد والمشار اليه المرححات وصفات الجنيد أي حال كون صفات الجنيد بعض ذلك وهي حال لازمة أن يجرى الكلام لاخراج شيء (قوله من حيث حصولها) أي قيامها بالمرءة كانه قد تم في التوطئة لامن حيث معرفتها كما زعم المصنف وهذا أعني قول الشارح على أن توقف الخ اعترض على الدعوى الثالثة المتقدمة وهي قوا وانما تذكر في كنهه لتوقف معرفته على معرفتها بينه أن قوله لتوقف معرفته على معرفتها غير صحيح بالنسبة لصفات الجنيد فان التوقف المذكور عليها من حيث قيامها بالاشخص المستفيد وهو الجنيد لامن حيث معرفتها (قوله والمعتبر في معنى الأصولي معرفتها لاصصولها) هذا اعترض على ما تضمنته الدعوى الرابعة التسوية بين الأصولي والاصولي في أن كلا متوقف على صفات الجنيد من حيث معرفتها بينه أن قوله وانما تذكر في تعريف الأصولي لتوقف معرفة الأصول عليها غير قوم فان المعتبر في تعريف الأصولي الصفات من حيث المعرفة والمتوقف عليه الأصول الصفات من حيث حصولها للشخص وقيامها به وقد تقدم ما يفيد ذلك في الفرق بين الأصولي والجنيد (قوله وبالجملة الخ) الواو عاطفة لما بعدهما على جملة محذوفة وانفاء واقعة في جواب أما المحذوفة بعد العاطف والاصل هذا القول في الاعتراض على سبيل التفصيل وأما بالجملة فظاهر الخ أي وأما القول المنبسط بالجملة فالسواء للاساسة متعلقة محذوف (قوله لكونها من الأصول) عدلة لقوله المعذور لها السكان أي انما عقد لها لكونها من الأصول لا لكونها من الأصول متوقف عليها وليست منه كما زعم المصنف (قوله كان يقال الخ) أورد عليه ان ما صنفه اقدمه فانه ما كان قبل حيث تبدل كان يقال واجب بان ليس المراد من قوله كان، قال حكايه لفظ القول الصادر عنه بدل كرم معنى ما قاله وفي الامتنان بالكاف اعاد ذلك (قوله ولا حاجة الى تعريف الأصولي) أي بانه العارف بما ذكر من الدلائل الاجمالية والمرححات وصفات الجنيد (قوله من ذلك) أي من تعريف الأصول

الجنيد وهو ذو الدرجة الوسطى عربية واصولاً الى آخر صفات الجنيد وما قالوا الفقيه العالم بالأحكام هذا كلامه الموافق لظاهر المتن في أن المرححات وصفات الجنيد طريقاً للدلائل الاجمالية الذي بني عليه ما لم يق اليه كما قاله من اسقاطها من تعريف الأصول وانت خير مما تقدم خبر مما تقدم بانها طريق للدلائل التفصيلية وكان ذلك ماسرى اليه من كون التفصيلية جزئيات الاجمالية وهو منسحق بان توقف التفصيلية على ما ذكر من حيث تفصيلها المفضل للأحكام على أن توقفها على صفات الجنيد من ذلك من حيث حصولها لغيرها لامرقتها والمعتبر في معنى الأصولي معرفتها لاصصولها كانه قد تم كل ذلك وبالجملة فظاهر ان معرفة الدلائل الاجمالية المذكورة في الكتب الخمسة لا يتوقف على معرفة شيء من المرححات وصفات الجنيد المعقود لها السكان الباقين لكونها من الأصول فالصواب ما صنفه من ذكرها في تعريفه كان يقال أصول الفقه لا لائل

(قوله) وأما قولهم المتقدم (الخ) هذا رد على الرواية الثالثة (قوله) بيان الماصدق (قوله) بيان الأفراد  
 والماصدق مجرور بإضافته لما قبله وهو مركب من (أوصدق) فعلا ماضيا تكميلا من جيا مجعولا لا أملا للأفراد  
 التي يصدق عليها الكل (قوله) وأعكس) مبتدأ خبره محذوف أي نائب والمراد به القوي وهو قولنا ما صدق  
 عليه المجتهد يصدق عليه الفقيه (قوله) لا بيان المفهوم) أي حتى يكون تعريفا (قوله) وإن كان هو الأصل في  
 التعريف) أي الكثير والغالب وقضية عبارته هذه أن بيان الماصدق من أقسام التعريف وهو غير صحيح  
 ويمكن أن يجاب بحمل التعريف على المعنى القوي أي البيان لا الاصطلاح لا لأنه لا يكون إلا بيان المفهوم  
 (قوله) لأن معناه ومفهومه مختلف) علة لقوله لا بيان المفهوم أي أنما يصح أن يراد منه بيان المفهوم لأن مفهومهما  
 مختلف إذ مفهوم الفقه العالم بالأحكام الشرعية المحملة الخ ومفهوم المجتهد المستفرد وسماه في تحصيل ظن  
 بحكم فلا يصح تعريف أحدهما بالآخر لأن التعريف يلزم اتحاد المفهوم بقول المصنف كذا كرهه في تعريف  
 الفقه الخ غير سديد لأن ما ذكره بيان الماصدق لا تعريف كما تقرر (قوله) لذلك) أي لعلمه من تعريف الفقه  
 (قوله) على أن بعضهم (الخ) أي بعض الأصوليين كالشيخ أبي إسحق الشيرازي ومراد الشارح بهذا النقص  
 على المصنف بهذا الإيجاب الجزئي فيما ادعاه من الساس الكل في قوله وما قالوا الفقه الخ إذ معناه ما قال  
 أحد الخ (قوله) نصر بمجاء علم التزاما) علة لقوله قاله (قوله) وافقه الخ) أو رد عليه أن قوله لا دليل الفقه  
 أو مدعاه المعنى العلمي لا الإضافي فلا يصح تعريف الفقه لعدم صحته رادفة معناه الأصلي بكونه جزء علم وأما  
 ابن الحاجب فقد ذكره مراد منه المعنى الإضافي المتوقف على معرفة جزأ الإضافية وقد يجاب بأنه لا حظ  
 المعنى الإضافي فيما لا فائدة (قوله) أي بجميع النسب التسامية) إطلاق الحكم ورادبه المحكوم عليه وبه وقوع  
 النسبة أولا وقوعها وخطاب الله المتعلق بفعل التكليف والنسبة التسامية بين الطرفين التي هي ثبوت المحمول  
 للموضوع أو نفسه عنه والمراد هنا هذا فقوله بجميع النسب الخ احتراز عن الحكم بالمعنى المتقدمة غير  
 النسبة التسامية والتقدير بالتامة احتراز من الناقصة التي لا يحسن السكوت عليها كالنسبة الإضافية في قولنا  
 غلام زيد أو وصيفة في قولنا الحيوان الناطق وقوله بجميع إشارة إلى أن اللام في الأحكام للاستغراق ولو  
 عبر بكل بدل جميع كان أخصر وأوضح أما الأول فظاهر وأما الثاني فلأن الجمع كثيرا ما يستعمل بمعنى المجموع  
 بخلاف كل فإن الأكثر استعماله في الكل الجبهي وأما استعماله في الجمعي فنادر (قوله) أي المأخوذ من  
 الشرع) بينه أن النسبة من حيث الأخذ وأورد أن الشرع هو النسب التامة فلزم اتحاد المأخوذ والمأخوذ  
 منه وأجيب بأن في العبارة مضافا محذوف أي المأخوذ من أدلة الشرع) فان قيل فعلى هذا يلزم اتحاد المنسوب  
 والمنسوب إليه في قوله أشرعية والجواب أن الشرع المنسوب إليه رادبه الشارع محذور أو تصديا بالنسبة المضافة  
 (قوله) النبي الكريم) أثر التعريف بالنبي على الرسول لما يلزم من التعريف بالرسول من التكرار مع المفعول  
 ولأن النبي أكثر استعمالا (قوله) أي المتعلقة بكيفية عمل الخ) أي صفة عمل أي النسب التي متعلقة بصفة  
 عمل أي معمول فلي أو غيره فاعل هو المحكوم عليه ومتعلق النسبة التي هي الحكم مضافة له متعلقة بالنسبة  
 في الموضوع واجبة المحكوم عليه فيه وإنه التي هي عمل فلي والمحكوم به الوجوب والحكم ثبوت الوجوب  
 للنسبة ومتعلقة الذي هو الوجوب وصف للنسبة وكذا القول في قولنا الوجود مندوب فالحكم فيه هو ثبوت النسيبة للوجود  
 ومتعلقة بالنسبة التي هي صفة للوجود الذي هو عمل غير فلي والفقه العلم بذلك الحكم أي أدراكه المسمى تصديقا  
 فالقوله في المثالين المذكورين أدراك الثبوت الوجوب للنسبة وأدراك ثبوت النسيبة للوجود أن كون الأحكام الفقهية  
 علمية أعلى والأخف ما ليس علميا كطهارة الجرد أو التخلل وكنع الزق الأثر وغير ذلك (قوله) للأحكام) متعلق  
 بالأدلة وأشار بذلك إلى أن الإضافة في قول المصنف من أدلتها بمعنى اللام (قوله) فخرج بقيد الأحكام) قضته أن  
 المراد من العلم العلم التصوري ثم إن المراد به التصديقي لضافته إلى الأحكام فالأخراج يجمع بين العلم والأحكام  
 أي بالمقيد ويترد خلاف ما يوجهه تفسير الشارح (قوله من الذات) المراد به مالو وجد خار كان قائما بنفسه  
 فتدخل الماهيات فصع قوله كالإنسان وسقط ما قبل أن التمثيل للذوات بقوله كالإنسان وهو ما به لا يصح إلا  
 وجودها في الخارج بل ولا في الذهن على ما فيه وقوله والصفات المراد بالصفة مالو وجد خار كان قائما بغيره

وأما قولهم المتقدم الفقيه  
 المجتهد وكذا أعكسه  
 الآتي في كتاب الاجتهاد  
 فلراد به بيان الماصدق  
 أي ما يصدق عليه  
 الفقيه هو ما يصدق  
 عليه المجتهد والعكس  
 لا بيان المفهوم وإن كان  
 هو الأصل في التعريف  
 لأن معناه ومفهومه مختلف  
 ولا حاجة إلى ذكره لعلم  
 به من تعريف الفقه  
 والاجتهاد في تقدم من  
 أنهم ما قالوا الفقه العالم  
 بالأحكام أي الخ لذلك  
 على أن بعضهم قاله  
 قصر بمجاء علم التزاما  
 (والفقه العلم بالأحكام)  
 أي بجميع النسب  
 التامة (الشرعية) أي  
 المأخوذ من الشرع  
 المعوث به النبي الكريم  
 (العملية) أي المتعلقة  
 بكيفية عمل فلي أو غيره  
 كالعلم بأن النبي في  
 الموضوع واجبة وأن الوتر  
 مندوب (المكتسب)  
 ذلك العلم (من أدلتها  
 التفصيلية) أي من  
 الأدلة التفصيلية  
 للأحكام فخرج بقيد  
 الأحكام العلم بغيرها من  
 الذوات والصفات  
 كصور الإنسان  
 والبيض وبقيد  
 الشرعية العلم بالأحكام  
 (قوله) بل ولا في الذهن)  
 سواءه ولا في ذهن  
 الأفراد إذ الوجود  
 الذهني لا تراعي فيه

العقلية والحسية كالعلم بان الواحد نصف الاثنين وأن النار محرقة وبقيت اعملى العلم الاحكام الشرعية العلية أى الاعتقادية كالعلم بان الله واحد وأنه يرى فى الآخرة بقيد المكتسب علم الله وجبريل والنبي بما ذكره بقيد ٢٣ التفصيل العلم بذلك المكتسب

فقد دخل الوجودية وغيرها (قوله العقلية) أى التى يحكم بها العقل أى يستقل بذلك من غير استناد إلى حس وقوله والحسية أى التى يكون حكم العقل فيها مستندا إلى الحس فالحكم بالجميع هو العقل لكن إن كان بواسطة ادراك الحس بحيث القضية حسية وإن لم يكن بواسطة ذلك ففقله فأن دفع ما قيل من أن التمثيل وقوله والنار محرقة للحسية غير مناسب لأن النار انكسرت محرقة هو الفعل لا الحس ولا حاجة إلى الجواب بان اللام فى النار للعلم الذهني فتكون جرثمة (قوله) كالعلم بان الله واحد لا شئ ان الحكم هنا هو ونسب الواحدانية غير متعلق بكيفية عمل اذ متعلقه وهو الواحدانية صفة للذات العلية ومعنى كونها اعتقادية ان متعلقها حصول علم بخلاف العلية فان متعلقها كيفية عمل وان كان ذلك علما لحاصل القلب أيضا فتعلق الحكم كتمان كيفية عمل وحصول علم بالحكم الذى متعلقه الاول يسمى علما والذى متعلقه الثانى يسمى اعتقاديا وانما فى المثال الثانى اعنى قوله والله الذى يرى فى الآخرة اشار الى أن المسائل الاعتقادية تسمان مادلية العقل كالمثال الاول وما دله السمع كالثاني (قوله) علم الله وجبريل الخ) اما علم الله فلا يوصف بأنه مكتسب ولا ضرورى اما الاول فلا شعارا لا اكتساب بسبق الجهل المحال عليه تعالى واما الثانى فلان الضرورى يطلق على ما لا يتغير الى نظر واستدلال وعلى ما قارنه الاحتمال عليه وهو بالمعنى الاول لا ضررى اطلاقه على علم الله تعالى لكن لما كان يطلق على الثانى المتزعم عنه علمه تعالى كان اطلاق الضرورى على علمه تعالى هو هو ارادة المعنى الثانى فامتنع اطلاقه لذلك واما علم جبريل بما يلقى اليه من الله فهو حقيقى علم ضرورى يستفاد به الحكم منه لا بواسطة النظر والاستدلال وكذا علم النبي صلى الله عليه وسلم الاحكام مما يوحى اليه وهذا واضح بناء على أنه صلى الله عليه وسلم لا يجتهد واما على أنه يجتهد فيعلم أن يقال ان العلم الحاصل باجتهاده فقهه بناء على أن ذلك عن النظر فى الأدلة ويحتمل عدم تسميته فقهها بناء على أن الله يحظى بالعلم الضرورى بادرته ما جتهد فيه قولنا (قوله) عا ذكر) أى بالاحكام الشرعية وهو راجع العلم الله وجبريل أيضا تخفف من الاول والثاني دلالة الثالث عليه (قوله) الخلاف المراد به من يأخذ من المجتهد بالحكم بدليل غير خاص بل بدليل اجمالى كان يقول الامام مالك لابن القاسم الدلائل فى الموضوعات الفصل واجب لوجود مقتضى مثلا وقول الشافعى لآلئ الدلائل المذكور ليس بواجب لوجود المنافى ومعنى المذكور خلاف الأخذ من امامه خلاف ما أخذ الآخر من امامه وقوله من المقتضى والثانى متعلق بالمكتسب وقوله المكتسب مما نعت بالخلاف وضمر انشئه يعود على المقتضى والثانى وقوله لحفظه على قوله المكتسب مما أى إثباته ما يأخذ بهما لاجل حفظه ما يأخذ عن ابطال خصمه ما أخذ عن امامه وهذا معنى على أن الخلاف يستفاد بذلك علما وأنه يعطى بذلك ما يقوله خصمه والحق أن ذلك لا يفيد علما ولا يصح أن يتجسس على خصمه وانما يستفاد علما ببيان عبد الليل فالحق أن قد التفتيشية لبيان الواقع وعكن أن يجتز به عن العلم الذى يستفاد من القل من الفقه المجرد عن الدليل فان ما يستفاد ليس فقها وان كان هو الحكم الشرعى فى حقه بواسطة قياس نظامه أن يقال هذا اقتضاه بالمفتى وكل ما اقتضاه بالمفتى فهو حكم الله فى حقه ينتج هذا حكم الله فى حقه (قوله) نظرية أدلته) علمه مقدم على معلومها والاصل وان كان ظنا لظنه أدلته (قوله) لا شئ من المجتهد الخ) علمه قوله وغيره وأشار بذلك الى أن اطلاق العلم على الظن من قبيل المجاز المرسل الذى علاقته المجاهرة كما يفيد قوله قرىسم العلم أو من قبيل مجاز الاستعارة لتصرف مجازان شبه الظن لقوله بالعلم ويحتمل أن تكون علاقة المجاز المرسل هنا الضمنية كذا قال سم وهو بعيد من ضيق الشارح روجه الله تعالى وأورد الحكم الجمع عليه فانه قطعى وأجيب بان كون الاحكام الفقهية نظرية أعلي وبأن الجمع عليه ظنى بحسب دله الاصلى وهو مستند الاجماع (قوله) جماعودة النظر) الا لازم فى النظر للفسن لا لظاهره وانه لم يتقدم له نظرى فى أى لم يجب عنها والمراد بالعود الضرورة على حدوثه تعالى وأنتعودن فى ملتصاع أنه لم يكن قبوا قط فالغنى وأنتصرون فى ملتصاع (قوله) اطلاق العلم الخ) أى العلم الذى أرى به الظن فالمراد بالعلم الظن أى التهور والظن المذكور سقط ما قيل ان فى كلامه تدافعا حيث ذكر أو لا ان العلم مراده الظن ثم ذكر ثانيا المراد به التهور (قوله) خلاف الظاهر) قضيت أن اللازم على جعله قيدا واحدا مخالفة الظاهر فقط لأن

فقد دخل الوجودية وغيرها (قوله العقلية) أى التى يحكم بها العقل أى يستقل بذلك من غير استناد إلى حس وقوله والحسية أى التى يكون حكم العقل فيها مستندا إلى الحس فالحكم بالجميع هو العقل لكن إن كان بواسطة ادراك الحس بحيث القضية حسية وإن لم يكن بواسطة ذلك ففقله فأن دفع ما قيل من أن التمثيل وقوله والنار محرقة للحسية غير مناسب لأن النار انكسرت محرقة هو الفعل لا الحس ولا حاجة إلى الجواب بان اللام فى النار للعلم الذهني فتكون جرثمة (قوله) كالعلم بان الله واحد لا شئ ان الحكم هنا هو ونسب الواحدانية غير متعلق بكيفية عمل اذ متعلقه وهو الواحدانية صفة للذات العلية ومعنى كونها اعتقادية ان متعلقها حصول علم بخلاف العلية فان متعلقها كيفية عمل وان كان ذلك علما لحاصل القلب أيضا فتعلق الحكم كتمان كيفية عمل وحصول علم بالحكم الذى متعلقه الاول يسمى علما والذى متعلقه الثانى يسمى اعتقاديا وانما فى المثال الثانى اعنى قوله والله الذى يرى فى الآخرة اشار الى أن المسائل الاعتقادية تسمان مادلية العقل كالمثال الاول وما دله السمع كالثاني (قوله) علم الله وجبريل الخ) اما علم الله فلا يوصف بأنه مكتسب ولا ضرورى اما الاول فلا شعارا لا اكتساب بسبق الجهل المحال عليه تعالى واما الثانى فلان الضرورى يطلق على ما لا يتغير الى نظر واستدلال وعلى ما قارنه الاحتمال عليه وهو بالمعنى الاول لا ضررى اطلاقه على علم الله تعالى لكن لما كان يطلق على الثانى المتزعم عنه علمه تعالى كان اطلاق الضرورى على علمه تعالى هو هو ارادة المعنى الثانى فامتنع اطلاقه لذلك واما علم جبريل بما يلقى اليه من الله فهو حقيقى علم ضرورى يستفاد به الحكم منه لا بواسطة النظر والاستدلال وكذا علم النبي صلى الله عليه وسلم الاحكام مما يوحى اليه وهذا واضح بناء على أنه صلى الله عليه وسلم لا يجتهد واما على أنه يجتهد فيعلم أن يقال ان العلم الحاصل باجتهاده فقهه بناء على أن ذلك عن النظر فى الأدلة ويحتمل عدم تسميته فقهها بناء على أن الله يحظى بالعلم الضرورى بادرته ما جتهد فيه قولنا (قوله) عا ذكر) أى بالاحكام الشرعية وهو راجع العلم الله وجبريل أيضا تخفف من الاول والثاني دلالة الثالث عليه (قوله) الخلاف المراد به من يأخذ من المجتهد بالحكم بدليل غير خاص بل بدليل اجمالى كان يقول الامام مالك لابن القاسم الدلائل فى الموضوعات الفصل واجب لوجود مقتضى مثلا وقول الشافعى لآلئ الدلائل المذكور ليس بواجب لوجود المنافى ومعنى المذكور خلاف الأخذ من امامه خلاف ما أخذ الآخر من امامه وقوله من المقتضى والثانى متعلق بالمكتسب وقوله المكتسب مما نعت بالخلاف وضمر انشئه يعود على المقتضى والثانى وقوله لحفظه على قوله المكتسب مما أى إثباته ما يأخذ بهما لاجل حفظه ما يأخذ عن ابطال خصمه ما أخذ عن امامه وهذا معنى على أن الخلاف يستفاد بذلك علما وأنه يعطى بذلك ما يقوله خصمه والحق أن ذلك لا يفيد علما ولا يصح أن يتجسس على خصمه وانما يستفاد علما ببيان عبد الليل فالحق أن قد التفتيشية لبيان الواقع وعكن أن يجتز به عن العلم الذى يستفاد من القل من الفقه المجرد عن الدليل فان ما يستفاد ليس فقها وان كان هو الحكم الشرعى فى حقه بواسطة قياس نظامه أن يقال هذا اقتضاه بالمفتى وكل ما اقتضاه بالمفتى فهو حكم الله فى حقه ينتج هذا حكم الله فى حقه (قوله) نظرية أدلته) علمه مقدم على معلومها والاصل وان كان ظنا لظنه أدلته (قوله) لا شئ من المجتهد الخ) علمه قوله وغيره وأشار بذلك الى أن اطلاق العلم على الظن من قبيل المجاز المرسل الذى علاقته المجاهرة كما يفيد قوله قرىسم العلم أو من قبيل مجاز الاستعارة لتصرف مجازان شبه الظن لقوله بالعلم ويحتمل أن تكون علاقة المجاز المرسل هنا الضمنية كذا قال سم وهو بعيد من ضيق الشارح روجه الله تعالى وأورد الحكم الجمع عليه فانه قطعى وأجيب بان كون الاحكام الفقهية نظرية أعلي وبأن الجمع عليه ظنى بحسب دله الاصلى وهو مستند الاجماع (قوله) جماعودة النظر) الا لازم فى النظر للفسن لا لظاهره وانه لم يتقدم له نظرى فى أى لم يجب عنها والمراد بالعود الضرورة على حدوثه تعالى وأنتعودن فى ملتصاع أنه لم يكن قبوا قط فالغنى وأنتصرون فى ملتصاع (قوله) اطلاق العلم الخ) أى العلم الذى أرى به الظن فالمراد بالعلم الظن أى التهور والظن المذكور سقط ما قيل ان فى كلامه تدافعا حيث ذكر أو لا ان العلم مراده الظن ثم ذكر ثانيا المراد به التهور (قوله) خلاف الظاهر) قضيت أن اللازم على جعله قيدا واحدا مخالفة الظاهر فقط لأن

كونه اعتقادية أى أمر يتقدم واما ما قاله فيه نظر اذ النسبة المذكورة ليس متعلقها حصول علم اذ حصول العلم أمر خارج عن القضية

أظهر اعتبار كل من الأحكام والشرعية على حدة مع أنه يلزم عليه حينئذ استدراك قوله الشرعية وقوله  
 الجملة (قوله المتعارف الخ) أشار به إلى أن اللام في الحكم للعهد الخارجي عند السابقين والذهني عند الحاضر  
 وهو المشار به إلى المتعارف في علم المتأخرين كقولك حله القاضي إذا لم يكن في البلد الأفاض واحد والحاصل أن  
 العهد تسعين خارجي وذهني والأول أقسام ثلاثة عند السابقين لأن العهد أمان أن يقدم كرم مصر بما كاف  
 قوله تعالى كآسنا في فروع رسولنا فروع الرسول وكاف قوله تعالى وأيسر الذي ذكر كالإني  
 فاللام في الذكر للعهد الخارجي لنقد المهود كآية وهو لفظ مامن قوله إني ذكرت لك ما في بطي بحر  
 فإنها كما عين الذكر لانهم كانوا البحر ونقد المهود بيت المقدس الذي ذكر أو يكون موصوفين المتكلم  
 والمخاطب كقولك حله القاضي إذا لم يكن في البلد الأفاض واحد والحاضر بمحصون العهد الخارجي بالقبض  
 الأولين ويسون الثالث بالذهني وأما الذهني عند السابقين فهو المشار به إلى الحقيقة في ضمن فرد غير معين  
 كقولك أدخل السوق واشتر اللحم حيث لم يقصد إلى سوق ولحم بعينه وأما الحكم في كلام المصنف أشير بالأداة  
 فيه إلى مهود تقرر علمنا في الآفة أن فالأداة للعهد الخارجي عند السابقين والذهني عند الحاضر وأثبت للعهد  
 المتقدم في قوله والفقهاء العلم بالأحكام الشرعية الخ كما تروم وآثر التعريف بالمتعارف على التعريف بالمعروف مع  
 كونه أخصراً إشارة إلى أهمية المعرفة لما في زيادة الدواعي زيادة المعنى أي المعروف أتم المعرفة (قوله بالانبات  
 الخ) الباء للإسمة تعلقة بمحذوف حال من ضمير المتعارف أي حال كون الحكم لا يسا إلا بالانبات نارة وللفني  
 أخرى والانبات فيما بعد المعنى والنفي فيما قبلها أو الانبات باعتبار بعض الأحوال والنفي باعتبار بعض آخرها  
 ساقى في كلام الشارح من قوله ولا يتبع الخطأ بفعل كل بالغ وفي كلام المصنف من قوله وانثوابه متنازع  
 تكلف الغافل الخ وقال ناصر المسألة والذين الباع في قوله بالانبات الخ للبيهة والمتعارف في الحقيقة هو النفي  
 والانبات لا الحكم النفي والمثبت لكن الانبات والنفي فرع للمثبت والنفي فهو يستلزمه فلذا عبر بذلك أي أن  
 تعارف الانبات والنفي يستلزم تعارف الحكم المثبت والنفي إذ لا تصور أن تكون اثبات الشيء ونفيه متعارفا  
 وذلك الشيء غير متعارف والمراد بقوله والمتعارف في الحقيقة هو النفي والانبات المتعارف أولاً بالذات قاله سم  
 وفيما ذكرنا غفني عن هذا كله ولا يصح أن يكون الباء لتعديده كقوله ظاهر (قوله أي كلامه الخ) لما كان  
 الخطاب ليكون مفسداً معناه توجه الكلام نحو الغير لا لإقامة أمراً اعتباراً بالانصباب وجوده فيصبح  
 تعريف الحكم به فغيره بالكلام لا يقال كان المناسب حينئذ التعريف به في لآي لأنه جعل الخطاب على  
 المخاطب به وهو مجاز يرسل علاقته المتعلق لآنا نقول الخطاب صار حقيقة عرفية في المخاطب به وبهنا يبراه عما  
 حاصله أن المقصود تعريف الحكم المصطلح عليه وهو ما ثبت بالخطاب كالوجوب والحرمة بما هو صفة لفعل  
 المكلف لأنفس الخطاب الذي هو صفة تعالى فإن قيل أخذ الخطاب بحسب الحكم يفيد أن ما ثبت بنحو القياس  
 ليس من الحكم مع أنه منه فالجواب أن نحو القياس كاشف ومظهر لخطابه تعالى وهو معنى كونه دليل الحكم  
 (قوله الأزلي) نسبة للأزلي وهو عدم الأولية أي الذي لا ابتداء له وهو أعظم من القديم لأنه الذي لا ابتداء له وجوده  
 فيختص بالوجودي بخلاف الأزلي وقيل هما بمعنى واحد وهو المعنى المذكور للأزلي ووصف الكلام بالأزلي بعد  
 وصفه بالنفس من قبل الوصف بالأزلي وهذا أولى من جعله صفة كاشفة لأنها التي ينهها حقيقة الموصوف  
 وما هنا ليس كذلك سم (قوله في الأزلي) لا يصح تعلقه بالمسمى ولا يكونه حالاً من الممكن فيه  
 لاستلزامهما وجود التسمية في الأزلي بل وجود الاستعمال فيه لقوله حقيقة ذهني اللفظ المستعمل فما  
 وضعه أولاً لا يقتضي فلذلك التسمية والاسم قد يعان وليس كذلك وأجاب سم بأنه يمكن جعله حالاً  
 من الممكن لكن على معنى المسمى فيما لا يزال لمحوطاً بوجوده في الأزلي أي يطلق عليه الآن وهذا اللفظ  
 إطلاقاً حقيقة باعتبار ذلك الحالة وملاحظتها أي باعتبار تقدم وجوده وعدم أوليته أه كلامه ولا يخفى  
 ما فيه من العبد والتسوف (قوله حقيقة) أشار به إلى دفع ما قد يقال إطلاق الخطاب عليه في مجاز والمحدود  
 تصان عنه (قوله أي البالغ العاقل) الأولى الاتيان بمعنى بدل أي لأن المعنى الحقيقي للمكلف هو الشخص  
 الملمزم ما فيه كلفه وقد يقال أنه صار حقيقة عرفية في البالغ العاقل فلذا أتى بإي بقى يقال لمفسره هنا

المتعارف بين الأصوليين  
 بالانبات نارة والنفي  
 أخرى (خطاب الله)  
 أي كلامه النفسي  
 الأزلي المسمى في الأزلي  
 خطأ حقيقة على  
 الأصح كما سبق  
 (المتعلق بفعل المكلف)  
 أي البالغ العاقل

(قوله وفيما ذكرناه)  
 الخ) فيه أنه لم يبين  
 عليه سبب التعارف  
 بخلاف كلام الناصر  
 (قوله وبهذا مجاب)  
 جواب ما منع أي غنى  
 أن المعروف والوجود  
 بل ما هو مطب به هذا  
 مبنى على أن الكلام  
 ما تكلم به لا القول  
 أقبل وقال السعد بن  
 على اختاره البعض  
 الحكم على هذا نفس  
 الخطاب بالمعنى  
 المصدرى بدليله انقول  
 اللفظي على ما يناسب  
 معنى المقول وأعلم أن  
 التكلم والكلام  
 قد يعان لأرتب بينهما  
 بالزمان كما لأرتب  
 بين الكلمات كذلك  
 حتى على القول بأنه  
 لفظي كما اختاره البعض  
 بل هو ترتيب قد سبق  
 لا تعقله فسبحان من  
 لا يحيط به العقول

بالبائع العاقل وفيما يأتي بالمرزم مافيه كلفة وهلافسره في الموضوعين بالمرزم مافيه كلفة بل هو الأول كما علمت  
 فالجواب أن يقال للعل السر فيها سلكه كونه أقدر للامتنع من نوع التكرار في أمتي أذن من جهة التعلق بالازام  
 فبصرف حاصل معنى قوله المتعلق بفعل المكلف بالمرزم مافيه كلفة على صيغة اسم الفاعل لانه وصف الخطاب بالمرزم  
 مافيه كلفة على صيغة اسم المفعول لان المراد به المكلف ولسلامته من الإيهام في محل الفعل القابل للتعليق  
 اذ لو فسر بالمرزم مافيه كلفة لم يثبت ذلك المحل اذ لا يتميز مجرد ذلك من يتعلق الخطاب بفعله من غير اختلاف  
 تفسيره بالبائع العاقل مع واقفته لاستعمال الفقهاء والاصوليين كاله سم (قوله تعلقا بمعنى) أي صلوحيا  
 بمعنى أنه اذا وجد مسجده بالشرط التكليف كان متعلقا به على ما سيأتي بيانه وهذا التعلق قديم بخلاف  
 التعلق التخييري وهو تعلقه به بالفعل بعد وجوده بخلاف ذلك فالكلام المتعلق بفعل المكلف تعلقان صلوحيا  
 وتخييري والأول قديم والثاني حادث بخلاف المتعلق بذات الله وصفاته فليس له التعلق بتخييري قديم (قوله  
 قبل وجوده) أي متصفه بصفات التكليف فخرج عن ذلك ما لو وجد غير متصف بذلك ككونه صيبا أو  
 مجنوناً أو مكرهاً أو لم تعلقه الدعوة بقوله قبل وجوده أي وكذا بعد وجوده غير متصف بصفات التكليف  
 (قوله اذ لا حكم قبلها) سأتى في قول المتي لاحكام قبل الشرع قول الشارع وانتفاء الحكم بانقضاء قديمته وهو  
 التعلق التخييري وبوجه كلامه هنا وهذا مبني على أن التعلقين معاً معتبران في مفهوم الحكم كما هو صريح  
 كلامه الآتي وعليه فالحكم حادث لان المركب من القديم والحادث حادث كاتقرر وقال العيني في تسمية  
 الكلام في الازل خطا واختلاف وهو مبني على تفسير الخطاب فان قلنا انه الكلام الذي علم أنه يفهم فيسمى وإن  
 قلنا انه الكلام الذي أفهم لم يكن خطا وبني عليه أن الكلام حكم في الازل أو يصير حكما فيما لا زال  
 فانظر مع كلام الشارع المتقدم من اختصاره أن الكلام يسمى في الازل خطا باحقيقه فان الجاري عليه أن  
 يكون الحكم قديما غير معتبر فيه التعلق التخييري فتأمل (قوله فتناول) أي التعريف لا الفعل لانه يتبع منه  
 قوله الآتي والمتعلق بأوجه التعلق اذ المتعلق هناك صفة الخطاب سم (قوله الاعقادي) فيه تساهل اذ ليس  
 بفعل بل هو كيفية وقد يجاب بان المراد بالفعل ما بعده ففعل الاعقادي في الاعتقاد وقوله الاعقادي أي  
 كاعتقاد أن الله واحد وقوله وغيره أي كائنه في الموضوع لا وقوله والقول أي ككبر التخيير وقوله وغيره  
 أي كاداءه كقوله والحق (قوله والتكليف) عطف على الفعل من عطف الخاص على العام فدفع المتوهم من  
 أنه غير فعل (قوله والاكثر من الواحد) فيه ما مر في قوله المتقدم في الخطبة الاخصر منه من أن اسم التفضيل  
 المحي باللام يترن عن وتقدم الجواب عنه بأن الزائدة أو حسنة لا معرفة أو أن من متعلقة بحذف مدلول  
 عليه بالمدكور فراجع (قوله والمتعلق بأوجه التعلق) أي والخطاب المتعلق لا الفعل المتعلق وقوله بأوجه  
 التعلق حال من ضمير المتعلق والباء للابسة والكلية لارتباطه بالابسة والابسة صلة كما قد ينشأ  
 قبل التأمل حتى يكون متعلق الخطاب تلك الأوجه أما أو لا فإن المصنف جعل المتعلق بفعل المكلف لذلك  
 الأول وهو أمانا فلاذن معنى تعلق الخطاب بشيئان حاله من كونه مطلوباً أو غيراً والانتضاء وغيره مما  
 ذكر لم يتعلق به الخطاب على هذا الوجه بل بالخطاب متصف به سم (قوله تناول حيث التعلق لا الأخير) أي  
 أي الانتضاء غير الجازم والتخيير وجه هذا تناول كون الحشمة مستعملة في معنيين من التقيد والتعليل  
 فمن حيث كونها التعليل تناول تعلق الانتضاء غير الجازم والتخيير بفعل المكلف ومن حيث كونها التقيد  
 تعلق تعلق الانتضاء الجازم فقط بفعل المكلف وأوضح هذا أن قولنا من حيث كذا قدر مراده بيان  
 الإطلاق وأنه لا قيد هناك كما في قولنا الانسان من حيث هو انسان قابل للعلم والموجود من حيث هو موجود  
 يمكن الاحساس به وقدر مراده التقيد كما في قولنا الانسان من حيث أنه يصح وزول عنه الحق موضوع علم  
 الطيب وقد يراد بالتعليل كما في قولنا النار من حيث انها حارة تسخن فقول المصنف من حيث أنه مكاف معناه  
 أن يكون التعلق على وجه الازام وهو معنى التقيد أو يكون لسبب وجود الازام ولاجل تحققه وهو معنى  
 التعليل فتناولت الحشمة الانتضاء الجازم باعتبار معنى التقيد وتناولت الانتضاء غير الجازم والتخيير باعتبار  
 معنى التعليل لان تعلق الخطاب بفعل المكلف بالنسبة اليه ما هو قوف على تعلق الخطاب بفعله على وجه

تعلقا معصو باقبل  
 وجوده كإسائي وتخييرا  
 بعد وجوده بعدا لئلا  
 اذ لا حكم قبلها كإسائي  
 (من حيث أنه مكلف)  
 أي ما لم مافيه كلفة كما  
 يعلم مما سأتى فتناول  
 الفعل القلي الاعقادي  
 وغيره والقول وغيره  
 والتكليف والمكاف  
 الواحد كالنبي صلى الله  
 عليه وسلم في خصائصه  
 والأكثر من الواحد  
 والمتعلق بأوجه التعلق  
 الثلاثة من الانتضاء  
 الجازم وغير الجازم  
 والتخيير الآتية فتناول  
 حشمة التكليف  
 الأخيرين منها كالقول  
 الظاهر فانه لولا وجود  
 التكليف لم يوجد  
 (قوله اذ المتعلق هناك)  
 الخ قد يقال برفع على  
 الفاعلية والأفعول  
 محذوف أي الأقسام  
 الثلاثة حذف لظهوره  
 (قوله وقد يجاب الخ)  
 هو لا يجيب على فان  
 المكاف به هو المقدور  
 وهو الفعل الحقيقي  
 وهذا على التصحيح كيف  
 فهم الشارح جار على  
 مختار المصنف فيما  
 مروا به بناء على أنه  
 فعل حقيقة

الازام كما ذكره الشارح فاندفع قول بعضهم ان تناول الحسنة للاخير ين الى الاقتصاد غير المجازم والتخير  
 محمل تأمل لانه مبني على جعله للتقسيد فلا تتناول حينئذ الاتعلق الخطاب المجازم بفعل المكلف وقد  
 علمت انها غير قاصرة عليه وبمحملها على المعنيين ظهر اعتبارها فيما ذكره وقوله العلامة ناصر الملة والدين انها  
 لا تتناول الازام بنفسه لان ما كان لاحل الازام لا تتناول الازام ضرورة ان العلامة غير المتكفل من دفع  
 ووجه اندفاعه انه مبني على قصر الحسنة عن فعل التعليل وليس كذلك بل هي شاملة له ولتقسيد فتتناول  
 الازام باعتبار كونها لا تقيد وغير الازام باعتبار كونها للتعليل كما تقدم فأنزل (قوله الا ترى الى انتقامها الخ)  
 اعترض بان الاشتراك في الانقضاء قبل البعثة والوجود بعدها لا يفيد كون خصوص بعضها له في البعض  
 الاخر انتفاء ووجودا واجب بان تعين خصوص التكليف للعلية دون العكس ليكون خطاب التكليف هو  
 الاصل وكونه المقصود بالذات من البعثة وهذا بين (قوله ثم الخطاب الخ) كانه اشارة لدفع الاعتراض بخروج  
 الحكم الثابت بنحو القياس قال في التلويح الثالث اي من الاعتراضات ان التعريف غير متناول للحكم  
 الثابت باقياس لعدم خطاب الله تعالى واجاب بان القياس مظهر للحكم لا مثبت له ولا يخفى ان السؤال وارد  
 فيما ثبت ايضا السنة والاجماع والجواب كما تقدم ان كلا كاشف عن الحكم لا مثبت له وهذا معنى كونها اداة  
 الاحكام اهـ (قوله وخروج بفعل المكلف) ان قلت لم يكتف عن المتعلق قلنا لانه ليس للاختزال لانه صفة لازمة  
 للخطاب ادخاها به تعالى لا يتخلو عن المتعلق بشي فاقول الفصول قوله بفعل المكلف كانه ناصر الملة والدين كانه  
 سم (قوله انتم اتي بذاته وصفاته الخ) كان عليه ان يزعم المتعلق بصفات المكلفين والمتعلق بذوات غير  
 المكلفين وبصفة الحيوانات وبصفتهم وافعالهم وقد قال لا يجب في بيان الاخراج بالقيود النص ص على  
 كل ما خرج بل التنبه بذكر البعض كاف مع انه لا يحصر في عبارة (قوله ولقد دخلناكم) قد يقال بغيره عن  
 هذا ما قبله وهو قول خالف كل شيء فانه شامل لذوات المكلفين ومحجب بانه كونه متصصا على متعلق بذوات  
 المكلفين بالخصوص وقوله خالف كل شيء انما ساقه لمتعلق بصفته تعالى وان كان متعلقا بذوات غير الله  
 تعالى وبصفتها وافعالها (قوله فانه متعلق بفعل المكلف من حيث انه مخلوق لله تعالى) قد يتوهم ان  
 الاستدلال بالآية الشريفة على ان افعال العباد مخلوقة لله تعالى موقوف على جعل ما مصدر به لا موصولة  
 وليس كذلك لان المراد بالافعال في قوله افعال العباد مخلوقة لله تعالى الحاصلة بالمصدر اعم ما يشاهد من  
 الحركات وانسكت لا بالمصدر نفسه الذي هو الاجاد والانتفاع لانه امر اعتباري وهو متعلق القدرة بالمفطور  
 المعبر عنه في جانب الحادث بالمقارنة وظاهر ان هذا لا يتعلق به الخلق لكونه ليس امر وجوديا ولا يتعلق به  
 الخلق لذلك فكذلك لا يتعلق به التكليف ومن هنا يتضح قولهم المكلف بالحاصل بالمصدر لا بالمصدر نفسه  
 وايضا المقام ان يقال انما فعل الانسان فعلا كحريك يده مثلا فبذلك امور ارادة امران مخلوقان لله تعالى  
 في آن واحد وهما الحركة اعم الهيئة المشاهدة والقدرة الحادثة لعدم هذا امران وجوديان مخلوقان لله  
 تعالى معاني آن واحد و امران اعتباريان لا يتعلق بهما خلق لكونهما اساسا وجوديين وهما متعلق القدرة  
 القدرة بتلك الحركة وهو ايجادها ومقارنة قدرة العباد لمخلوقة تعالى لتلك الحركة وهذا هو المعبر عنه بالمعنى  
 المصدرى بالكسب فالحركة مخلوقة له تعالى مكسوبة بالعلية لا تصانها بالكسب وهو مقارنته قدرته المخلوقة  
 لله تعالى لها المعبر عنه بتعلق القدرة الحادثة بالمفطور والوجود يصح انصافه بالامور الاعتبارية  
 كوصف الله جل جلاله بكونه قبل العالم وبعده وغير ذلك هذا محذور بالقيام على وجه الاختصار وحينئذ  
 فلا فرق بين جعل ما في قوله تعالى والله خلقكم وما تعملون مصدر به او موصولة (قوله ولا خطاب يتعلق الخ)  
 ظاهر ان غير البالغ لا يتعلق بفعله خطاب اصلا سواء كان الخطاب خطاب تكليف او وضع وليس كذلك  
 لما سبق من ان الثاني يتعلق بفعل غير البالغ كالبالغ ومحجب بان المتني في كلامه هو خطاب التكليف  
 بقرينة ان الكلام فيه لانه المعروف بما تقدم لكن كان المناسب في التعبير ان يقول خرج بالمكلف عنه  
 المذكور غير البالغ فلا يتعلق بالخطاب المذكور او يقول ولا يتعلق بالخطاب المذكور بفعل غير البالغ  
 (قوله وولي الصبي والمجنون الخ) قصد به دفع ما يتوهم من ان وجوب الزكاة في مالهما ووجوب غريم بدل

الا ترى الى انتقامها قبل  
 البعثة كانتفاء التكليف  
 ثم الخطاب المذكور  
 يدل عليه الكتاب  
 والسنة وغيرهما خرج  
 بفعل المكلف خطاب  
 الله المتعلق بذاته  
 وصفاته وذوات المكلفين  
 والجمادات كدلول الله  
 لا اله الا هو خالف  
 كل شيء ولقد خلقناكم  
 وبم نسير الحبال وعباد  
 بعده مدلول وما تجلون  
 من قوله تعالى والله  
 خلقكم وما تعملون فانه  
 متعلق بفعل المكلف  
 من حيث انه مخلوق لله  
 تعالى ولا خطاب يتعلق  
 بفعل غير البالغ  
 العاقل وولي الصبي  
 والمجنون مخاطب  
 بآداء ما وجب

(قوله كانه اشارة الخ)  
 لا يشعر بها سؤال  
 اصلا فالاولى انه بيان  
 لما يدل على الحكم  
 تنميما للقاعدة (قوله  
 لا يتعلق به التكليف)  
 الصواب حذفه فانه  
 محتمل ان ساقه السعد  
 في التوضيح ان المكلف  
 به حقيقة المعنى  
 المصدرى

ما أتلفه مقتضى لتعلق خطاب التكليف بهما وحاصله أن ما يتوهم تعلقه بفعل الصبي والمجنون انما هو متعلق  
 بفعل وليهما (قوله في الماهيا) متعلق بوجوب أن كان معصي ثبت وأن كان من الوجوب الشرعي فالجور  
 متعلق باستقرار محذوف حال من الواقع على المؤدى أى ما وجب أدائه كائنا في الماهيا وقوله وضمن المتلف  
 معطوف على أداء المراد بها الضمان التزم وفي الماهية معصية محذوف أى غير بدل المتلف من مثل أوقية  
 ولا يصح عطفيه على الزكاة لأن المراد بها هنا القدرة المؤدى لدفعه وإن كانت الزكاة تطلق بالاشتراك عليها  
 والمراد بها الضمان التزم كما تقدم لا بالقدرة الذى يفرغ حتى يصح عطفيه على الزكاة ثم يصح عطفه على الزكاة  
 بتأويل الضمان بالمضمون أى ومضمون المتلف ولا يدين محذوف حينئذ أى المضمون عن المتلف (قوله) كما  
 يخاطب الخ) تنظير عاقله بجماع تعلق ضمان المتلف بغير من صدر منه الاتلاف في كل (قوله حيث فرط)  
 ظرف ليخاطب ويصح كونه ظرفا لاتلفه وقوله لتزول الخ علة ليخاطب (قوله المشب عليها) يحتمل كونه نعتا  
 للصبي رافعا للضمير وهو يحتمل كونه نعتا للعبادة ثم إن كان نائب الفاعل ضمير الصبي فهو سبى فكان الواجب  
 الإبراز لوجود اللبس باحتمال كونه نعتا للصبي وقد يقال محل الوجوب إذا اختلف المعنى في التقدير أى إذا  
 كان ما هما أو أحدا كما هنا فلا وإن كان نائب الفاعل الجار والمجرور رافعا لنعت حقيق لأن النعت حينئذ  
 مجموع قوله المشب عليها بخلافه على الأول فإنه المشب فقط ويحتمل كونه نعتا للصحة فتكون رفوعا ضمير عليها  
 للصحة وفيه ما تقدم وقيد بقوله المشب عليها بيان الوجه الشبهة في فهم تعلق الخطاب بالصبي والافاضة تتحقق  
 باستجماع ما به تبرر الفعل شرعا وإن لم يتعلق الطلب به كالمساح (قوله ليس لأنه مأثور بها كالبائع)  
 اعترض بانه مشعر بأن المراد بالصبي الماهية للصحة وفيه نظر وكذا قوله لم تنادها قضت أن الاعتداء على الصحة وفيه  
 نظرا أيضا ويحاج عن الأول بأن صحة العبادة تتوقف على الأمر بها في الجملة بدليل أنه لا يصح التعدد عام يؤثر  
 به رأسا وهذا الوعد الظاهر من رد الأمر بخلاف فعلها أولا كانت باطلة فيصير لميل الصحة للعبادة بالأمر بها  
 وعن الثاني بأن الاعتداء غاية حاملة لجملة الشرع أى العلماء على الحكيم بالصحة والافاضة أحكام الباري منزعة  
 عن الحامل والساعت وقوله كصلاته وصومه هذا على مذهب الشارح وهو مذهب الإمام الشافعي وأما عندنا  
 معاشر المالكية فالصبي الغيباتاب على الصلاة دون الصوم وفوق شكر الصلاة كل يوم فشق أمرها بخلاف  
 الصوم (قوله ويرجع ذلك الخ) يعنى أن الظاهر من قول المصنف الآتي والسراب امتناع تكليف  
 الغافل الذى هو في قوة الاستثناء من عموم المكاف المدلول للام الداخلة عليه أن ذلك تخصيص في عموم  
 الأشخاص وفي التحقيق يرجع الى امتناع تكليف بالغافل في بعض أحواله فهو راجع الى تخصيص  
 في عموم الأحوال كذا قرر وفيه أن مفاد هذا كون اللام في المكاف للاستتراق وذلك موجب لاختلال  
 التعريف إذا لم يصدق حينئذ أهل الخطاب المتعلق بفعل كل مكاف ماعدا ما وقع به تخصيص ولا يصدق  
 على الخطاب المتعلق بفعل المكاف الواحد كالنبي صلى الله عليه وسلم في خصائصه فالوجه حل ال في المكاف  
 على الجنس ويكون مراد الشارح بيان الواقع ودفع ما يتوهم من التعريف قصدا الى زيادة الفائدة والأفلا  
 ضرورة الى بيان ذلك هنا لأنه استفيد من التعريف أن كل خطاب تعلق بفعل جنس المكاف فهو حكم كاله  
 سم (قوله زاد في التعريف السابق الخ) اعترض ذلك من وجهين الأول أن من جملة التعريف السابق الجملة  
 السابقة أعنى قوله من حيث أنه مكاف وليس هذا كقوله في كلام ابن الحاجب كما ترى ففي قوله في  
 التعريف السابق ناسخ الثاني أن هذه الزيادة لا تترجم من جعله منه قال المصنف بعض من يجعله منه  
 خطاب الوضع يرجع الى الاقتضاء والتحيز أذ معنى جعل الشيء عبدا لشيء اقتضاء العمل به عند تحصيل  
 الزمان تلبس بالوجوب المجد هو بحاج المحدثه وجعل الطهارة شرط الصحة البيع حوازا لانتفاع بالمبيع  
 عندها وحرمته عند عدمها وعلى هذا القياس فالجواب أن المراد بالاختصاص ما يعبر عنه والضمير  
 والجواب عن الأول أن المراد بالجملة الواقعة في كلام المصنف وقوله ابن الحاجب بالاختصاص والتحيز  
 واحد فمعنى المصنف وقوله ابن الحاجب مؤداهما واحد فهما من دف واحد لا انسان فصاح قول  
 الشارح زاد في التعريف السابق على أن دعوى الزيادة في التعريف لا تنافي للنقص منه وعن الثاني بأن

في ما لها منه كالزكاة  
 وضمن المتلف كما  
 يخاطب صاحب البهية  
 بضمان ما أتلفته حيث  
 فرط في حفظها المنزل  
 فلهما في هذه الحالة  
 منزلة فعله وبهجة عبادة  
 الصبي كصلاته وصومه  
 المشب عليها ليس  
 لأنه مأثور بها كالبائع  
 بل ليعتادها فلا يتركها  
 بعد بلوغه إن شاء الله  
 ذلك ولا ينطق الخطاب  
 بفعل كل بالغ عاقل كما  
 يعلم مما سبق من امتناع  
 تكليف الغافل والمأثور  
 والمكروه يرجع ذلك  
 في التحقيق الى انتفاء  
 تكليف بالغافل  
 في بعض أحواله وأما  
 خطاب الوضع الآتي  
 فليس من الحكم  
 المتعارف كما مشى  
 عليه المصنف ومن  
 جعله منه كما اختاره  
 ابن الحاجب زاد في  
 التعريف السابق  
 ما يدخله فقال خطاب  
 الله المتعلق بفعل  
 المكاف بالاختصاص أو  
 التحيز أو الوضع

لكنه لا يشمل من  
الوضع ما متعلقه غير  
فعل المكلف كالزوال  
سبباً وجوب الظهور  
واستعمل المصنف كثيراً  
تم لا يمكن المجازي كثيراً  
وبين في كل محل بما  
يناسبه كما سأتى فقوله  
هنا (ومن ثم) أي من  
هنا وهو أن الحكم  
خطاب الله أي من  
أجل ذلك نقول  
(لاحكم الله)

(قوله بمعنى أطلق)  
قيل وعلى هذا فلا مل  
للمكان بمعنى على وفيه  
أنه لا يلزم من كونه بمعنى  
أطلق أن يتعدى  
تعديته ثم أنه يشاء على  
الزيادة لاني معنى  
العمل لا الأعمال  
فالاول انهما للطلب  
والاخر معنى مجازي هو  
إفاده معنى المكان  
(قوله بجامع ان كالأخ)  
الاولى بجامع ان كالأ  
ينبغي عليه معنى لأن  
الحكم خطاب الله ينبغي  
عليه قوله لاحكم الله  
كما أن المكان الحسي  
ينبغي عليه لأن الغرض  
ترتيب قول المصنف لاحكم  
الله على التعريف  
السابق فهو متفرع  
عليه

مراد شارح ما دخله بحسب الظاهر من غير احتياج إلى التكاف الذي لا يليق بالحدود (قوله لكنه لا يشمل  
الخ) يجب عن ذلك بان المراد بالتعلق الوضعي أعم من أن يجعل فعل المكلف سبباً أو شرطاً الشيء أو يجعل  
شيئاً سبباً أو شرطاً لفعل المكلف فدخل ما متعلقه غير فعل المكلف كظهوره المبيح سبباً لجواز الانتفاع به  
وكالزوال سبباً وجوب الظهور وفيه أنه لا يتم في الزوال فإنه ليس سبباً لفعل المكلف إذ هو سبباً وجوب  
الظهور الآن وقال أنه سبباً بواسطة كونه سبباً لما تعلق به وهو الوجوب ولا يخفى ما يهمل من ذلك كلف فتأمل  
(قوله واستعمل المصنف) السبب استلزاماً للطلب لمجرد التلزام كيدأي أعمل المصنف بمعنى أطلق وقوله كغيره  
تقريبه وسند المصنف وهو ما أعني حذف مضاف متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف أي استعماله لا كما استعمال  
غيره وأما محل من المصنف أي استعمال المصنف حال كونه مشابهاً للغيره قاله الناصر الثاني (قوله لا يمكن  
المجازي) انما أعني استعمال باللام ما لا نهاية في في كالأعمال وما لا نهاية في استعماله في المكان المعنوي القريب فيكون في المجازي  
أن ثم موضوعه لا يمكن الحسي البعيد والمصنف قد استعمله في المكان المعنوي القريب فيكون في المجازي  
وجهين أما الاول وهو استعماله في المكان المعنوي فيمجازاً استعماله في غير المكان المعنوي القريب فيكون في المجازي  
التعريف المذكور وهو كون الحكم خطاباً لله الذي هو علة لنفي الحكم عن غير الله تعالى بالمكان بجامع ان كالأ  
محل للمكون فيه والتردد إليه وإن المعنى محل للفكر وتردده إليه بملاحظة المرة بعد المرة كما أن المكان محصل  
للجسم وتردده إليه بآنيته المرة بعد المرة وطوى ذكر المشبه وذكر اللفظ الدال على المشبه به وهو ثم على  
طريق الاستعارة المصروفة والقرينة استعماله كونه المعنى مكاناً حقيقياً وأما الثاني فيمجازاً ترسل ثم لا يخفى أن  
تفسير الشارح ضايعاً الذي هو من اشارات القريب بنافي تفسيره لما بعد ذلك الذي هو من اشارات البعيد  
ويمكن أن يقال أشاراً لوجهنا إلى قرب المشار إليه لقرب محله وما فهمته وإنما يدل على عدم اعتبار ان المعنى  
ينقضى بمجرد النطق باللفظ الدال عليه أو اعتبار ان المعنى غير مدرك حساً فكأنه بعد (قوله وبين في كل  
محل الخ) أشار بذلك إلى أن لا دلالة له على أن يرد من مشار إليه بعدد ما يمان ذاته ووجهه فبقرينة  
خارجية تختلف باختلاف المقامات فلا تقول عاني زيدا العلم ومن ثم أنكرته فالمشار إليه تعلم العلم وتقول  
أكرمته زيدا ومن ثم عطيتي فالمشار إليه الأكرام وعلى ذلك نفس (قوله كما سأتى) لأقول ما هاهنا من جملة  
الكل ولا يصدق عليه أنه سأتى لأنه بين ههنا لا فها سأتى لأننا نقول ما ههنا الغائبين في ما أتى أنضارورة تأخير  
بيانه عن هذا الكلام المشتمل على الحوالة أعني قوله وبين في كل محل الخ (قوله فقوله ههنا ومن ثم أي من ههنا)  
قوله مبتدأ وهو بمعنى مقوله فالمصدر بمعنى المفعول وقوله ههنا متعلق به ومن ثم عطفت بيان لقوله بمعنى مقوله إذ  
المفسر من ههنا لفظ من ثم لا النطق به وانحصر محذوف وقوله أي من ههنا هو ذلك الخبر المحذوف والتقدير  
ومقوله الذي هو ومن ثم يقال في بيانه أي من ههنا أي قبل في بيانه هذا اللفظ ويصح أن يكون الخبر قوله أي من  
ههنا لقيام أي مقام قولنا ههنا والآفة دخول أي في الأصل عطفت بيان لما قبله أو لتدبره وقوله الذي هو ومن  
ثم ههنا من ههنا والاول أوجه اه سم (قوله أي من أجل ذلك) قال العلامة الناصر محل من على التعليل  
والظاهر عدم تعينه وصحة كونها ابتدائية بل هو أظهر لأن ثم لا كان فتدبره من الدخالة عليه لا بتبدله الغاية  
أظهر من كونها للتعليل وفيه أنه يخالف ما أطبق عليه شرح كافة ابن الحاجب من جعلها على معنى التعليل  
في قول ابن الحاجب ومن ثم تختلف في رجع وأطابقهم على ذلك بدل على أنه الأرجح والمعين ولعل السر في  
ذلك ما ذكره الإمام الرضي رضي الله عنه وتبعوه فيه من قوله المقصود من معنى الابتداء في أن يكون  
الفعل المتعدي به شيئاً مجتداً كالسير والمشي ونحوهما ويكون المحرور بهما الشيء الذي ابتدئ منه ذلك الفعل  
محسوساً من التصرف أو يكون الفعل المتعدي بهما أصلاً للشيء المتخذ نحو خرجت من الدار إذ قال فخرجت من  
الدار إذ أنفصلت عنها ولو بأقل من خطوة اه ولا يخفى أن نقول في قول الشارح نقول لاحكم الخ بمعنى  
الاعتقاد وأن الاعتقاد ليس أمراً مبتدأ ولا أصلاً للشيء مبتدأ لا شك لا داعي إلى التعليل هو  
الظهور (قوله لاحكم الله) فيه أن يقال ان التعريف المتقدم ليس للحكم على الإطلاق بل لنوع عنه وهو  
التكليف كما أشار له الشارح أو لا وجه لثبته فإذ في تضمينه التعريف ان الحكم المخصوص هو خطاب الله



لان الحكم مطلقا هو ذلك ومعلوم ان كون المرفع ما تقدم هو الحكم المخصوص لا ينتج اعتقاد ان لاحكم على  
 الاطلاق الا الله تعالى الذي افاده قوله بقوله لاحكم الله اللهم لان يقال ليس المقصود بقوله لاحكم الله  
 سلب الحكم على الاطلاق عن غير الله بل سلب الحكم المخصوص وحديثهم ما ذكره المصنف اذ سلب الحكم  
 المخصوص عن غير الله يعلم من كون الحكم المخصوص خطاب الله كدور وسدفع النظر المذكور وقد  
 يقال في دفعه ايضا لا قال بالفرق بين حكم وحكم فاذا اخص به تعالى هذا الحكم المخصوص فكذا المطلق  
 يختص به ايضا (قوله لاحكم الخ) اشار بذلك الى ان مقصود المصنف بقوله ومن ثم لاحكم الله التمهيد لخلاف  
 المعتزلة بغير حكم العقل والرد عليهم وفيه ان يقال ان اراد بقوله لاحكم الله في الحكم عن غير الله وبإنيته له يعني  
 ان لاحكم الله في هذا محل اتفاق بين الفريقين اذ المعتزلة لا يحصلون العقل هو المحل بل وافقه وسأعلى ان  
 المحل هو الله تعالى وانما محل النزاع بيننا وبينهم في أن العقل هل يدرك الحكم من غير افتقار الى الشرع أولا  
 فنهذهم نعم فقولهم ان الافعال في حد ذاتها قطع النظر عن أوامر الشرع ونواهيها يدرك العقل أحكامها  
 ويستفاد منه وانما يجبي الشرع مؤكدا لذلك فهو كاشف لتلك الأحكام التي أنشأ العقل فلا يصح التمهيد  
 حينئذ ان اراد بقوله لاحكم الله في ادراك العقل كما هو المراد فلهذا لا ينفع على ما قلناه فلا ينعى قوله ومن ثم  
 وان مع التمهيد وقد يجاب باختبار الشئ الثاني وهو ان المراد بقوله لاحكم الله في ادراك العقل لاحكام أي  
 لا يدرك الحكم الا من جهة الله وبواسطة خطابه يدل هذا قول الشارح في شرح قول المصنف الآتي شرعي  
 أي لا يؤخذ الا من الشرع ولا يدرك الا به يحمل حكم الشرع في محل النزاع على الادراك به فينبغي ان يكون في  
 التمهيد هذا المعنى وحديثه فلا إشكال في التمهيد وكذا في التفرع مع يحمل المرفع عليه وهو كون الحكم هو  
 خطاب الله على ان معناه لا يدرك الحكم الا بالخطاب المذكور ولا يؤخذ الامته وانما قال لاحكم العقل ولم  
 يقل فلاحكم لانه مع أنه مفاد الحصر في قوله لاحكم الله تصبصا على محل النزاع وان ذلك الغير محصور في  
 العقل في الواقع (قوله مما سمعنا في المعتزلة) أي من رتب المدح والذم عاجلا والثواب والعقاب آجلا ومن  
 وجوب شكر المنعم ومن الحظر والاباحة عقلا في الجميع فيما قبل ورد الشرع (قوله المعبر عن بعضه) أي  
 وهو رتب المدح والذم عاجلا والثواب والعقاب آجلا وقوله المعبر بالخبرعت لما قال في عن المعتزلة بعضه يعبر  
 عنه بالحسن والقيح وهو الترتيب المذكور وبعضه لا يعبر عنه بذلك كوجوب شكر المنعم والحظر والاباحة  
 هذا مفاد كلامه ويرد عليه أن كلامه من الوجوب والاباحة عبر المعتزلة عنه بالحسن وان الحرمة عبر واعنها بالقيح  
 قال السيد ذهبت المعتزلة الى أن الافعال في ذاتها قطع النظر عن أوامر الشرع ونواهيها متصفة بالحسن  
 والقيح وأراد بالقيح كون الفعل بحيث يستحق فاعله الذم عند العقل والحسن كونه يستحق المدح عنه ثم  
 القبح هو معنى الحرمة والحسن معنى خلافها وهو متفاوت في مراتبه فان كان بحيث يستحق فاعله المدح وناركة  
 الذم عند العقل فهو الواجب والان استحق فاعله المدح فقط فهو الندب أو استحق تاركه المدح فقط فهو  
 السكرانة أو لا يتعلق بفعله ولا تركة مدح ولا ذم فهو الاباحة اه فعلى المراد بقوله اشار المعبر عنه أي في  
 كلام المصنف (قوله وما شاركه الخ) الضمير في شاركة عائدا الى البعض وكذا ضمير عنه وقوله ما يحكم به العقل  
 فاعل شارك ضمير بهما يعود الى الحسن والقيح واعترض هذا الترتيب بان يجب حذف قوله عنه لأن التعبير  
 بهما عنه لا يشارك فيه غيره كما هو واضح وعكس ان يجاب بان الضمير عائدا الى البعض لا من حيث خصوصه  
 ومخصصه بل من حيث عمومهما أي كونه شامرا وصوفا بالحسن والقيح والحكم على حقيقة الصفة لا خصوصها كما  
 يقال علامة لجل طينته أي حقيقة اللبنة وقال وما شاركه في ان تصاف به بالسلم من هذا التكلف (قوله  
 للشي) اعلم بقل والحسن للشي والقيح له مع أنه المراد اختصارا للوضوح المقام واعلم ان انه قد وصف للشي  
 الواحد بالحسن والقيح باعتبارين كما يأتي في باقي الصديق الضار والكذب النائم فان الاول حسن من جهة  
 كونه صديقا من جهة اضارته والثاني قبيح من جهة كونه كذبا وحسن من جهة نفعه (قوله بمعنى ملاحظة  
 الطبع الخ) من اضافة المصدر الى مفعوله أي ملاحظة الشيء الطبع واصفاة معنى الملاحظة بانه أي معنى ملاحظة  
 الطبع وكذا القول في قوله وما تفرقة فاذا قيل هذا الشيء حسن فعلمنا ملائمة الطبع واذا قيل هذا الشيء قبيح

فلاحكم العقل بشئ مما  
 سياتى عن المعتزلة المعبر  
 عن بعضه بالحسن  
 والقيح وما شاركه في  
 التعبير بهما عندنا بحكم  
 به العقل وفاقد آية  
 تخرج الرجال النزاع فقال  
 (والحسن والقيح للشي  
 بمعنى ملاحظة الطبع  
 وما تفرقة) كحسن الخلق  
 وقبح المر

(قوله فلهذا محل اتفاق  
 بين الفريقين) فهان  
 المؤثر في هذا الحكم  
 عندهم كما عرفت هو  
 ذات الشيء أو صفته  
 لذاته أو العرضة كما  
 في المساقف وشرح  
 المختصر العسدي  
 والتلويح وعبد الحكم  
 في مواضع وحكم الشرع  
 تابع لتأثير ذلك المؤثر  
 كما تقدم نقله (قوله  
 موصوفا بالحسن والقيح)  
 الأولى عبرا عن الحسن  
 والقيح والمعنى حينئذ  
 وما شارك ما يحكم به  
 العقل في الكون معبرا  
 بهما عن الشيء تدبر

فمنه منافذ للطبع ثم ان الماء في قوله بمعنى للابسة متعلقة بمحذوف حال من مبتدأ وهو قوله والحسن  
والفتح على رأى سبويه والتقدير والحسن ملتبس بمبتدأ هي ملاءة الطبع على ومثل ذلك يقال في الفصح  
أوحال من الضمير في الخبر وهو عقل على رأى من لا يجوز مجيء الحال من المبتدأ **(قوله)** وبمعنى صفة  
الكمال في الباء واصله معنى الى صفة ما تقدم في قوله بمعنى ملاءة و زاد ههنا اضافة صفة الى الكمال  
بإضافة اذنى الى صفة هي الكمال فالصفة نفس الكمال فنقولنا العلم حسن أى كمال وقولنا والجمل فيجى أى  
نقص وبهذا سندف عراض العلامة الناصر بقوله والمراد بالصفة المعنى القائم بالغير بحسن العلم مثلا هو  
كونه صفة كمال والعلم نفسه صفة كمال فلو قالو بمعنى كونه صفة كمال كان أوفق **(قوله)** وبمعنى ترتب  
المدح الخ في الباء واصله معنى لما بعده ما تقدم في قوله بمعنى ملاءة الطبع الخ وان اردنا الترتيب حصوله  
بالفعل كان في الكلام مضاف محذوف أى استحقاق ترتب الخ لان الازم استحقاق الترتيب لانفس  
الترتيب اذ قد يختلف وان اردته كونه محض يستحق ذلك فلا حذف وقوله عاجلا و آجلا ظرفان للمدح والذم  
والثواب والعقاب الاول والثاني لا آخرين ويصح حمل الاول دون الثاني ظرفا للترتيب ان اردته  
كون الشخص محض يستحق الثواب على الفعل والعقاب على الترك أو كان على تقدير المضاف كما تقدم لمحصل  
استحقاق الترتيب أو الترتيب بالمعنى المذكور وهو كون الشخص الخ الآن واما ان اردنا الترتيب لمحصل  
بالفعل فلا يصح حينئذ كون عاجلا ظرفا له وانما الظرف له وهو قوله استحقاق ذلك اغنا بكون في الآخرة **(قوله)**  
المبعوث به الرسل فيه ان هذا القيد مستدرك مع ذكر الشرع ولا يصح أن يرد به الكشف والبيان لان  
الشرع أعم من المبعوث به الرسل لما في تعريف النبي والرسول ولأن يرد به الاحتراز لان الشرع حاكم  
بذلك سواء كان رسولاً أو نبياً فالوجه ترك هذا التقيد وقد يجب ان التقيد بما ذكره كورجى على الغالب  
وبأنه يصح تخرجه على القول الثالث لما راعى استواء النبي والرسول في ان كلا يعرف بأنه انسان  
أوحى اليه بشرع وأمر بتبليغه وفي هذا الجواب الثاني نظر تأمله **(قوله)** أى لا يؤخذ ولا يذكر (الابه) عطف  
قوله ولا يذكر على ما قبله من عطف التفسير وحينئذ في قوله لا يجزم به الا الشرع مما في الاستدلال وهو محكم اذ  
المراد به يدرك الحكم وهو مرسل علاقته بالزوم وانما لم يقل أى لا يدرك الا من الشرع يدل ما قاله جرجاني  
ما يقتضيه سياق كلام المصنف **(قوله)** في قومه انه عقلى متعلق بالعامل في خلافاً للتحريف والاصل يخالف  
خلافاً لقوله انه شرعى المعزلة في قومه انه عقلى **(قوله)** ما في الفعل من مصلحة أو مفسدة قد يقال حكم العقل  
على الفعل بالحسن أو الاتبع لاجل اشتماله على مصلحة أو مفسدة حكم بذلك لوسط فينتظم بذلك قياس وهو ان  
يقال مثلهذا الفعل مشتمل على مصلحة وكل فعل اشتمل على مصلحة فهو حسن ينتج هذا الفعل حسن فيكون  
هذا الحكم نظراً بانقسامه بعد ذلك الحكم المذكور الى نظري وضري ومن تقسم الشيء الى نفسه وإلى  
غيره والجواب ان الحكم لوسط لاشافى الضرورة مطلقاً وانما ينافى اذا كان ترتب المقدمات والانتقال  
منها الى المطلوب المقتضى ذلك تأخر العلم بالحكم المطلوب عن القياس وأما ما لا يكون كذلك بان كان  
معلوماً دون الترتيب والانتقال المذكورين فلا كضرورة باتى قياساتها معها كقولنا الاربعة زوج  
الآزى الى هذا فانه حكم ضرورى مع انه لوسط ودون انقسامه بمساويين ينتظم بذلك قياس هو قولنا الاربعة  
عند منقسم بمساويين وكل عدد منقسم بمساويين زوج وقد قصر جواباً ان الضروريات قد تحتاج الى وسط  
بدون حركة وكثيراً ما جرح **(قوله)** أى يدرك العقل ذلك تفسير لقوله يحكم به العقل **(قوله)** كحسن المكذب  
النافع وتبع الصدق انصار أى نظر الى الاول لجهة النفع دون الكذب وفي الثاني لجهة الاضرار دون  
الصدق وقوله وقبل العكس أى فيجى الكذب النافع وحسن الصدق الضار نظراً الى الاول لانه لكونه كذا بدون  
جهة النفع التى اشتمل عليها وفي الثاني لكونه صدقاً قطع النظر عن الذى اشتمل عليه من الاضرار **(قوله)**  
أو باستماعه الشرع عطف على قوله بالضرورة أى فادراك الحسن والنقص في هذا المقام موقوف على كشف  
الشرع عن الحسن والفتح بأمر ودنيه وأما كشفه عنهم ما في القسمين الاولين فهو مؤيد للحكم العقلى هما اما  
بالضرورة والنظر فتسوله يدرك ذلك باستماعه الشرع مراداً اذ كما بعد مجيء الشرع ان فى الفعل جهة

**(و)** بمعنى صفة الكمال والنقص كحسن العلم وتبع الجمل العقل أى يحكم به العقل اتفاقاً **(و)** بمعنى ترتب المدح والذم عاجلاً وآجلاً **(والعقاب آجلاً)** كحسن الطاعة وتبع المعصية **(شرعى)** أى لا يحكم به الا الشرع المبعوث به الرسل أى لا يؤخذ الا من ذلك ولا يدرك (الابه) خلافاً للمعزلة في قومه انه عقلى أى يحكم به العقل ما في الفعل من مصلحة أو مفسدة تتبعها حسنة أو فحشة عند الله أى يدرك العقل ذلك بالضرورة كحسن الصدق النافع وتبع الكذب الضار والنظر كحسن الكذب النافع وتبع الصدق الضار وتبع العكس ويجبى الشرع مؤكداً لذلك وباستماعه الشرع فيما خفى على العقل كحسن صوم آخر يوم من رمضان وفيجى صوم أول يوم من شوال وقوله كثيره عقلى وشرعى

**(قوله)** وفي هذا الجواب نظر يخرج الاحكام التى لا يؤمر بتبليغها

حسن أو جهة فتح فقد استعان بالشعر في ادراكه التوقف ادراكا ما على ورود الشرع (قوله خبر مبتدأ محذوف الخ) اغناجه خبر مبتدأ محذوف لا يكونه لا يصح كونه خبرا عن الحسن والقيح لعدم التطابق بين المبتدأ والما قبل لكونه مفردا والخبر عنه شائبته وقوله كل منهما وكلها اشار بالمثلين الى تقدير المبتدأ مفردا لفظا ومعنى وهو قوله كل منهما أو مفردا في اللفظ فقط وهو قوله وكلها (قوله الانسب كما قال) بيان للحكمة الاقتصادية في هذا المقابل دون عكسه (قوله فان العقاب عندهم الخ) لا يعني ان هذا اغنايت الانسب لمقابل الثواب دون مقابل المدح وهو مقابل المدح فلا بد في فهم ما اشار له من ملاحظة انه لما تناسب الثواب مقابل الثواب بالذكر ناسب ان يشار ما ناسبه وهو مقابل المدح الذي هو الذم للناسبة بينهما (قوله لا يخلف ولا يقبل الزيادة) فهو اخص بهم والصدق فكان الانسب عند ارادة الاقتصاد على أحد الأمرين بشاره بالذكر لمزجه باعتبار معتقدهم (قوله وشكر المتع وجب بالشرع) هذه المسئلة ذكرها أهل السنة بعد التي قبلها على سبيل التزلف مع المعتزلة أي تزلزلا معكم الى أن العقل يدرك الحسن والقيح بالعين المتقدم لكن يلزم أن لا يكون الشكر عقليا فان العقل اذا دخل ونفسه لم يدرك فيه الحسن بالعين المتقدم لأن المصلحة المشتمل علم الشكر اما ان تكون راجعة لمشكوك أو الى الشاكر والأول باطل لأن الرب قدس ونهال عن أن ينفع بشكر شاكر أو عمادة عابد كلف وقد ثبت له الغنى المطلق ولو كان ينفع بذلك لم افتقاره الى خلقه ولا لزوم محال فكذلك الزم وأما الثاني فلان النعمة الواصلة الى الشاكر بالنسبة لمجدها والله تعالى حقيقه لأن الدنيا محذوفها الانساوي عند الله جناح بعوضة كما ثبت في الحديث بالشرع فلا يستوجب شكر ارباب بالقياس على الشاهد عما وجب الشكر عليها ضررا للشاكر الا ترى ان نحو السلطان لو اعطى شخصا فاستشكره على ذلك علام الناس كان شكره على ذلك موحيا بقوته لمنافعه من الازدراء بالمعطي فلو لان الله انما بالشكر على النعم مطلقا يمكن الشكر واجبا فهو اغناو حيا بالشرع لا بالعقل وقد قرر هذه المسئلة ابن الحاجب على اتوجه وارباد المصنف لها على هذا الوجه لا تظهر له فائدة لانهم اغناو كروا هذه عقب التي قبلها على سبيل التزلف على طريق أدل الجدل وكلام المصنف لا يفيد ذلك وقد احاج به العلامة سم عن المصنف ما طالع به بلا طائل تحت (قوله وهو التناطح) اشار بذلك الى أن موضع المسئلة الشكر القوي خلا لما قاله النجاشي من أنه العرفي راد اذ يدعى على الشارح وحل الشهاب كلام الشارح على العرفي بربان الشارح اعتبر كون البناء لاجل الانعام والشكر العرفي لا يتعرف به ذلك لا يقال اطلاق البناء على فعل غير الله ان مجاز والحدود نهان عنه لا نأقول الحق أن البناء لا يختص باللسان لتعريفهم له بالانسان عايشا شعر بتعظيم المنعم لاجل انعامه ولئن سلم اختصاص البناء باللسان فنقول انما يستتبع القوي الحدود اذا لم يقترن بالقربة الواضحة وقد اقترن بها هنا وهي تقسيم البناء الى هذه الاقسام ذكر هذا الجواب الاخير سم والاول هو الاول فتأمل (قوله لانعامه) تعليل للبناء قال الشهاب اخذ من تعليل الحكم بالمشقة في قول المصنف وشكر المنعم واجب وهو شعر بعلة الوصف الحكم كما تقرر وقال سم لاجل الحاجة الى ذلك لان الانعام معترف مفهوما الشكر فهو مأخوذ من لفظ الشكر من غير حاجة في اشارة الى الترتيب المذكور وهو حسن (قوله بالخلق) اعترض بان حقيقة الخلق لا يحادوه ونوع من الانعام فلا يصح أن يتعلق به واجب بان الخلق بمعنى المخلوق وعليه قال زرق في كلامه بكسر الراء في أن الاعتراض وجوابه مبنيان على أن البناء صلة الانعام حتى يكون الخلق بمعنى اليجاد منجمها مع أنه فرد من افراد الانعام وهو غير متعين لمجواز كونها للابسة أي لانعامه لا لبسة لا لليجاد بل لبسة البكلى لمزجه فانه دفع ما يقال ان اليجاد نفس الانعام والثاني لا لبسة نفسه والابسة والمعنى لانعامه نسب اليجاد اى لاجل أنه انهم سبب أنه اوجد فاجابده سبب التحق انعامه اى تحق هذا الجنس فان تحق الخلق سبب التحق العام ولان تحق الفرد سبب في تحق الحقيقة الكلية وعلى هذا يضبط الزرق فيقع الزام مصدر كذا خلق الان هذا الانسب قوله والصحة فاما أن يحمل قوله والصحة على حذف المضاف اى واعطاء الصفة أو رادها بالصحيح على أنه يصح كون البناء صلة مع بقا الخلق على مصدره وكذا ما بعده على أن رادها المصدر الحاصل به واستعمال المصدر في الحاصل به شائع كثير وحديث الاشكال في صحة التعلق (قوله بان يعتقد أنه تعالى وليها) اى مولها اسمها لا افعيل بمعنى اسم

خبر مبتدأ محذوف اى كل منهما وكلها جواز كه كفيه المدح والثواب للعلم ما من ذكر مقابلهما الانسب كما قال بأصول المعتزلة فان العقاب عندهم لا يخلف ولا يقبل الزيادة والثواب يقبلها وان لا يخلف ايضا (وشكر المنعم) اى هو البناء على الله تعالى لانعامه بالخلق والرزق والصحة وغيرها بالتبأن يعتقد أنه تعالى وليها واللسان بان يعتقد بها أو غيره كان يخضع له تعالى

(قوله لكن يلزم من الخ) محصله ان العقل لا يدرك فيه جهة حسن حتى يدرك الحكم بواسطتها (قوله راد ذلك على الشارح) حيث جعل الموضوع القوي بقوله لانعامه واعتباره كل واحد من الموارد على حدة

(قوله وحل الشهاب كلام الشارح) اى يحل أو بمعنى الواو وادخل بقية أنواع صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه لطاعة في قوله أو غيره اى البناء به

(قوله فيحصل الاعتقاد) دخوله بهذا المعنى لا يقتضي أنه مقصور اختياراً حتى يكلفه فالحق على هذا أن التكليف به تكليف ناسبه (قوله متعلق أنبئ) هو لفظ موجود وسمى الظرف خبراً مع وجود متعلقه لفظاً ومسمى صرح به كان هو الخبر اختياراً الكلام المنصف على حديثه فإنه عند الحذف يكون الخبر هو الظرف لقيامه مقام متعلقه ألا ترى إلى انتقال الضمير إليه فهو بالنسبة للبداية محل رفع وتفضله في شرح الديباجة (قوله متعلق أنبئ) الصواب حذف متعلق (قوله من انقطاع رسالة سيدنا اسمعيل) لاوجه لهذا التخصيص بل الكلام في كل من كان بين رسولين لم يرسل إليه الأول ولم يدرك الثاني وصرح كلامهم هناك أن أتبع رسولا فغيره يدل بعد موت رسوله لاخلاف في عدم نجاة فتيق الشرائع عوت الرسل انما هي بالنسبة للفرع ونقط

الفاعل والمراد أنه مواليها الأخير معونة المقام وأورد بان الاعتقاد من مقولة الانفعال وهو اضطراري فلا يتعلق به الحكم الذي هو الواجب لأن الأحكام انما تتعلق بالافعال الاختيارية فالحكم هنا انما يتعلق بالناسب الاعتقاد المذكور كالتنظر في كلامه المقتضي تعلق الاحكام بالاعتقاد المذكور وتسامح وقبه نظر بين فان القول المنصور أن الاعتقاد من مقولة الكيف لا من مقولة الفعل ولا الانفعال ولا الاضافة كما قيل بكل وقد صرحوا بان المراد الفعل في قوله لا تكلف الا فعل اختار ما قابل الانفعال فيدخل الاعتقاد حيث في الفعل في أن يقال ان في قوله بان يعتقد انما اختار بان المتعم عليه اذا أتى على المتعم بغير ما فهم صدور تلك النعمة عنه لا يكون ذلك شكراً وفي قوله بان يتحدث بها اشعار بان المتعم عليه اذا أتى على المتعم بغير ما فهم صدور تلك النعمة فعمل نبي عن تعظيم النعم بسبب انعامه من أن المتعم في الشكر كون الشئ لاجل الانعام وان لم يكن فيه دلالة على صدور تلك النعمة من النعم ولذلك اقبل الفري وأعلم بانهم صرحوا بان الشكر بالجنان اعتقاد انصاف المتعم بصفتها الكمال أو اعتقاد انصافه بصفة الانعام وانه في النعم في مقابلة انعامه وحواجه حمل قوله بان في الموضوعين أعني قوله بان يعتقد وبان يتحدث على التثنية كما هي قاعدة بعض مشايخ الشارح من الشافعية وحينئذ فيخالفة الأسلوب في الموضوع الثالث أعني قوله كان يخضع لمجرد التثنية لانه لما كان الشئ انما اقبل واللسان مخصصاً فيما ذكره في ساء التصور بالمقابلة لذلك لما كان الشئ بالاركان غير مخصص في الخنوع أي بالكاف المفسد ولذلك لا كونها التثنية وهو معنى الاشكال في شيء آخر وهو أن يقال كل شئ يفعل خنوع لله تعالى اذ لا يكون شئ الا اذا كان خدعة لله تعالى وكل خدعة مخصوصة بآفته الكاف من أن فعل الاركان لا يخصص في الخنوع ممنوع وعكن أن يحاط بحمل الخنوع على نوع خاص منه وهو سكرها مثلاً كما يفعل بين يدي المولود من تكتف اليد والاطراف بالأس والعين أو يقال الكاف استقصائية وهذا غاية ما يلحق في الجواب (قوله واجب الخ) فيه أن مقتضاه ان من ترك الشكر بالمتعم المتقدم بآتم وهو صريح الشارح أيضاً بقوله فمن لم تبلغه دعوة نبي الخ وهو خلاف ما فهم من الفروع بل المفهوم منها أنه لا تأثم على من ترك الشكر وغفل مطلقاً عن كون الله تعالى النعم ولم يتحدث بها ولا لاحظ الخنوع لله تعالى (قوله دعوة نبي) الانسب بالدعوة ذكر الرسول لانه الذي يدعو وان افاد ذكر الدعوة يبقى الكلام في قوله بعد الرسل مع أن البعثة تفيد الجواب بانه تثنى ليس بذلك (قوله واحكم موجود الخ) لما كان متعلق الخبر يتحمل أنه من مادة الوجود ففقد انتفاء نفس الحكم قبل الشرع وانه من مادة غير الوجود كالم فلا يفيد ذلك بل يتحمل معه وجود نفس الحكم قبل الشرع لان المنفي عنه فقط لا يتم الدعي المعتزلة كن محتاجاً إلى بيان ذلك المتعلق ولا قال المتعلق اذا كان كوناً عاماً يجب حذفه لا نقول ان الشارح انما اشار إلى أن المتعلق هذا انما اشار إلى تقديره لان مراده هذا المتعلق يذكر ولا يحذف فهو بمنزلة أن يقول والخبر متعلقه محذوف تقديره موجود وفي تقدير الشارح المتعلق المذكور قبل الظرف أعني قول المنصف قبل الشرع دليل على أن الظرف متعلق بالخبر المحذوف لا بلطف الحكم ويدل على ذلك أنه لو تعلق به كان منصوباً بآتم ولا لانه شبهه بالاضاف حيثئذ مع أن المعروف في لفظ المثنى بناؤه على الفاعل اللهم لأن يكون جارياً على رأي المعتزلة من الجوز من نصب الشبهة بالاضاف مع اسقاط تنوينه عليه ظاهر لانما لم اعطيت ولا معطى لما منعني على هذا يصح التعلق المذكور ويقدّر متعلق الخبر مؤخران الظرف (قوله أي البعثة لاحد من الرسل) مفاده تصوير المسئلة بما قبل جميع الرسل ومن تم قبل نفسه البره الشرع بذلك قدر برعليه وجود الحكم في شرع نبي لم يوجد قبله رسولاً يجب بان أول الرسل آدم على سبيلنا وعليهم أفضل الصلاة والسلام فتنبيه بقوله واحكم قبل الشرع ظاهر انه لا فرق في ذلك بين الاصول والفروع فمن لم تبلغه دعوة نبي لا يجب عليه توحيد لا غيره واختلاف في أهل الفترة كالمرب من انقطاع رسالة سيدنا اسمعيل عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام الى زمن نبينا صلى الله عليه وسلم هل هم مخاطبون في هذه المدة التي هي مدة الفترة بعبائد التوحيد ام لا وما عداهم تكليفهم بالفرع وعمل اتفاق ذهب الى الاول جماعة قائلين انهم وان لم تبلغهم دعوة نبي مرسل لم يقدّر بلغتهم دعوة من أرسل الى غيرهم كسيدنا موسى وهارون وسليمان وداود وغيرهم صلوات الله عليهم اجمعين

فمن كان منهم ذار آي ونظر ولم يعتقد سناذ وكافر وإذا سمع أنه دعوة كانت الخ <sup>فمن لم أن يستدل بعقله على</sup>  
صحتها وهومن أهل الاستدلال والنظر كان معرضاً عن الدعوة فهو كافر وهذا صريح في شدة تكليف كل أحد  
بالإيمان بعد وجود دعوة أحد من الرسل وأن لم يكن مرسل الله وفي تعذيب أهل الفترة بترك الإيمان  
والتوحيد وهذا العقده النووي في شرح مسلم حيث قال في حديث مسلم أن من مات في الفترة على ما كانت  
عليه العرب من عبادة الأوثان فهو في النار وأيسر في هذا مؤاخذة قبل بلوغ الدعوة فإن هؤلاء كانت بلغتهم  
دعوة سيدنا إبراهيم وغيره عليهم الصلاة والسلام وإلى الثاني جمهور الأشاعرة من المتكلمين والأصوليين  
والفقهاء الشافعية وأحوا المعاصرين من تعذيب جماعة من أهل الفترة بأنه خبر أحاد لا يعارض القطع بعدم  
تعذيبهم وبأنه يجوز أن يكون تعذيب من منع تعذيبه منهم لأمر يختص به يقتضي ذلك علم الله ورسوله نظير  
ما قيل في الحكم بكفر الغلام الذي قتله الخضر عليه السلام مع صباه ولما دلت القواطع على أنه لا تعذيب حتى  
تقوم الحجة علينا أن أهل الفترة غير معذبين **(قوله لا انتفاء لازمه حينئذ)** أي حين لا شرع فيه وطرف للانتفاء  
وقامه وانتفاء اللازم بوجوب انتفاء اللازم وقوله من ترتب الثواب والعقاب بيان لللازم وأورد أن ترتب الثواب  
والعقاب ليس لازماً للحكم لأنه يخلو عنه أذ قد يتحقق الوجوب بعد البعثة ولم يتحقق الثواب والعقاب كان  
يدخل وقت الظهور مثلاً ولم يتلبس الشخص بصلاته بعد مدة تحقق الحكم وهو وجوب الظهور ولم يتحقق ثواب  
ولعقاب وبإضافة هذا الدليل يتقدم برامه الغائبين لنفي ما كان ملازماً للثواب والعقاب دون غيره كالإحاطة مع  
أن المقصود نفي الجميع وأيضاً فلما عتزل أن عمه ما كونه ما ذكرنا ملازماً مطلقاً لحوازا أن يكون لازماً بشرط وجود  
البعثة فلا يدل انتفاء قولها على انتفاء الحكم وأجيب عن الأول بأن المراد ترتب الاستحقاق للثواب والعقاب  
في العبارة حذف المضاعف وذلك لازم لتحقيق الحكم أو براد بالترتيب الاستحقاق يعني أنه بالزم من تحقق  
الوجوب مثلاً كونه الفاعل محتمل أن فعل استحق الثواب وأن ترك استحق العقاب وهذه تحقق بعد البعثة  
غير محقق قبلها وعن الثاني بأنه لا فاعل بالفرق فإذا انتفى ملازم الثواب والعقاب انتفى غيره وأيضاً قد تقدم  
أن الطلب غير الحاجز والخبر نابعان في الوجود للطلب الحاجز وفي الانتفاء أيضاً وعن الثالث بأن الغيبة ترفعها  
أن ذلك لازم مطلقاً حيث أنبأ الأئم قبل البعثة على ما دل عليه قول الشارح بأنهم يتركون خصالاً لا تعتبر وإذا  
كان لازماً مطلقاً عنهم فانتفاءه قبل البعثة كادلت عليه الآية يدل على انتفاء ملزمه وهو الحكم قبلها  
**(قوله بقوله تعالى وما كنا معذبين الخ)** قال الأصمعي في شرح المحصول واعر أن الاستدلال لآية نعم إذا كان  
مقصودنا غلبة الظن في المسئلة فإن كانت المسئلة علمية فلا عكسنا لأنها باللائل انقضت ثم أورد أن المراد  
من الرسول في الآية العقل سئلنا لكن الآية دلت على نفي تعذيب المباشرة ولا يلزم منه نفي مطلق التعذيب  
سئلنا لكن ليس في الآية دلالة على نفي التعذيب قبل البعثة عن كل الذنوب سئلنا لكن لا يلزم من نفي المؤاخذة  
قبل البعثة انتفاء الاستحقاق لجواز سقوط المؤاخذة بالمغفرة ثم أجاب عن الأول بأن حقيقة الرسول التي  
المرسل والاصل في الكلام الحقيقة وعن الثاني بأن شأن العظيم التقدير تبعين نفي التعذيب مطلقاً نفي  
المباشرة وعن الثالث بأن تقدير الكلام وما كنا معذبين أحداً وبالزم من ذلك انتفاء تعذيب كل واحد من  
الناس قبل البعثة وذلك هو المطلوب لأن الحكم لا يتقبله وعن الرابع بأن الآية تدل على انتفاء التعذيب  
قبل البعثة وانتفاء التعذيب قبل البعثة عظمها راد على عدم الوجوب قبل البعثة في ادعاء الوجوب  
نائب وقد وقع التجاوز عن الذنب بالمغفرة قبله البيان **(قوله الذي هو أظهر في تحقيق معنى التكليف)** أي  
لأن دلالة العقاب على وجود معنى لفظ التكليف أن لم تكن الإضافة بآية أو معني هو التكليف أن كانت  
بما يسيء أظهر من دلالة الثواب عليه لأن العقاب لا يكون إلا عن ترك شيء ملازم به من فعل أو ترك والثواب  
يكون على فعل ذلك تارة وعلى غيره التتابع في الوجود للزم به أخرى وما يدل على شيء أو لا وسطاً أظهر مما يدل  
عليه تارة ولا وسطاً تارة بها **(قوله وانتفاء الحكم الخ)** هذا جواب عما يقال كيف يقال لا حكم قبل الشرع مع  
أن خطاب الله الذي قدر به الحكم قديم فاجاب بأن الحكم خطاب الله الخ فهو مركب من أمور فإذا انتفى واحد  
منه انتفى هو والعلق التخييري جزءه وهو متوقف قبل الشرع فينتفي الحكم قاله العلامة القاصر أي والحكم

لانتفاء لازمه حينئذ  
من ترتب الثواب  
والعقاب بقوله تعالى  
وما كنا معذبين حتى  
نعمت رسولاً أي  
ولأمسين فاستغنى عن  
ذكر الثواب بذكر  
مقابله من العذاب  
الذي هو أظهر في  
تحقيق معنى التكليف  
وانتفاء الحكم الذي  
هو الخطاب السابق  
بانتفاء قدمه وهو  
العلق التخييري  
**(قوله متعلق الخبر)**  
المسواب حذف  
متعلق **(قوله من)**  
انقطاع رسالة سيدنا  
إسماعيل لوجه هذا  
التخصيص بل الكلام  
في كل من كان بين  
رسولين لم يرسل إليه  
الأول ولم يدرك الثاني  
وصريح كلامهم هنا  
أن من اتبع رسولاً  
فغير ويدل بعد موت  
رسوله لا خلاف في  
عدم نجافته فسخ  
الشرائع بعون الرسل  
اغما هي بالنسبة  
للفروع فقط  
**(قوله التتابع في)**  
الورد بل فلا يكون  
نابعاً كالثواب على  
صلاة الصبي الآن يقال  
لا يضر اختلاف محل  
تأمل

على هذا حادث لأن المركب من القديم والحادث حادث (قوله بل الامر اى الشأن الخ) قال العلامة الناصر  
 الشأن وانقصه هو الحادث المطابق لما في نفس الامر ولا يخبر عن الشأن ولا يفسر الا بجملة صادقة عليه فقول  
 المصنف موقوف لا يصح أن يكون خبرا عن الشأن حينئذ بل هو خبر لمخدوف أى الشأن في وجود الحكم هو  
 موقوف أى الوجود موقوف وهو صادق على الشأن فصح أن يكون خبرا للمخدوف أى الشأن في وجود الحكم هو  
 وروده لا يصح أن يقال الشأن موقوف بل الموقوف وجوده لانفسه اهـ (قوله اشارة بهذا) أى بقوله بل الامر  
 موقوف أى في قولنا الموقوف بل بمعنى لا ندري هل الحكم ثابت قبل البعثة أو لا بل أراد أن وجوده متوقف على  
 ورود الشرع (قوله اذ توقف الحكم على الشرع) قبل عليه أن هذه العبارة تضمنت توقف الشيء على نفسه لأن  
 الحكم عام فهو شامل لجميع الاحكام والاحكام هي الشرع وأحسب بان المراد بالشرع هنا البعثة كما تقدم  
 للشارح تفسيره بها (قوله مشتمل عليه) أى محتواه على احتواء الملزوم على لازمه لاحتمال التخل على أجزائه  
 اذ من البين أن الانتفاء قبله والوجود بعده خارج عن مفهوم توقف الحكم على الشرع لا زمان له (قوله وحكت  
 المعتزلة العقل) فعل ياتي بالتصريح كقولك حررت العبد أى صيرته حرا ياتي لنسبة الفاعل الى الفعل كقولك  
 فسقته أى نسبه للفسيق والمعنى الاول ههنا لا يصح قطعاً لأن المعتزلة لم يصبروا والعقل حاكي انبائاتفاق منا ومنهم  
 ان الحكم هوائه لا غيره كما تقدم والمعنى الثاني يصح هنا ويكون نسبة العقل الى الحكم من حيث كونه مدر كاله  
 والحاصل ان ما فهم من ظاهر قوله وحكمت المعتزلة العقل غير مراد قطعاً وانما المراد انهم جعلوا العقل مدر كاً  
 للحكم وقد يقال ان هذا أعني قوله وحكمت المعتزلة العقل مكر مع قوله المار ومعنى ترتب الذم عاجلاً والعقاب  
 آجلاً شىء خلاف المعتزلة فإنه ينعى تحكيم العقل عند المعتزلة ويجاب بان هذا أعم مما تقدم فتعوله جميع  
 الأفعال واختصاص ما تقدم بالواجب والمنسوب والمحرر قاله العلامة الناصر وأيضاً فيما هنا يادعى ما تقدم  
 من وجه آخر وهو تفصيل مذهبهم بقوله فان لم يقض الخ قالهم (قوله في الأفعال) المراد بالأفعال ما مع فعل  
 اللسان والقلب كالاعتقاد والجوارح ما تقدم من أن المراد بالفعل الذي هو مناط التكليف ما قبل الأفعال  
 (قوله فاقضى به) ما واقعه على الحكم ثم محتمل كونها موصولة تركونها شرطية والمعنى على الاول فالحكم الذي  
 قضى به العقل على الثاني فأي حكم وقوله فاقضى به معناه أو قوله الآق فأمر قضائه الخبر أواخر وخارجاً شرط  
 على احتمالي ما وسأتى فيتم ذلك والمراد بالبقاء ادراكه ثبت ذلك الحكم كالأباحة والوجوب لذلك الشىء فالمعنى  
 فالحكم الذي أدرك العقل ثبوت ذلك الشىء أو فأي حكم أدرك العقل ثبوت ذلك الشىء (قوله فى شىء منها) أى  
 فعل من تلك الأفعال (قوله ضرورى) بطلاق الضرورى على المكروه عليه وعلى ما لا قدره على فعله وتركه  
 وعلى ما تدع الحاجة إليه دعاء تاماً ومن المعلوم ان الضرورى بالمعنيين الاولين لا يتعلق به حكم كإساقى  
 فى قول المصنف والعصا بامتناع تكليف الغافل والمخالف الخ فليس بقى الالتماع الثالث وظاهره تشبهه بالانتفاس  
 فى الهواء ارادته وحيد فهو ضرورى معه نوع اختاره شىء يصح تعلقى الحكم به ولا يخصص حكمه فى الإباحة بل  
 يكون واجباً كما ذكرنا ترتب على تركه هلاك أو شدة يدبى بل هذا مقتضى كون الضرورى المراد هنا ما تدعو  
 بالحاجة إليه دعاء تاماً وقد يكون مندوباً اذا ترتب عليه مصلحة أى على فعله ولم يترتب منه مفسدة على تركه فالمراد  
 بالإباحة فى كلامه حينئذ الاذن الصادق بالوجوب فجعل الشارح المنقسم الى الأقسام الاختيارى دون  
 الضرورى الذى ذكره غير صحيح بل جعله مقابل الاختيارى ممنوع لما تقدم والحاصل انه يقال للشارح  
 ان أردت بالضرورى المكروه عليه أو ما لا قدره على فعله وتركه فهذا لا يتعلق به حكم أصلاً لان الحكم  
 لا يتعلق بالافعال الاختيارية كما هو مقرر وكإساقى فى كلام المصنف أيضاً وان أردت به ما تدعو بالحاجة  
 إليه دعاء تاماً فخصص حكمه فى الإباحة ومقابلته بالاختيارى كل منهما غير صحيح لما تقدم من أنه ينقسم الى  
 الإباحة وغيره وانما اختارى فالصواب عدم ذكره الضرورى لانه لا يوفق بقصرهم الاحكام على الأفعال  
 الاختيارية ولذا لم يذكر قسم الضرورى العنصرى فى كتابه المواقف وشرح ابن المحاسب قاله العلامة  
 الناصر مع زيادة فصاح بقصده المقام (قوله تلصوصه) أى تلصوص ذلك الاختيارى لأكونه من جملة  
 الاختياريات فقط بل لأمراختص به وهو متعلق بقضى والمعنى عليه حينئذ ان منشأه ثبته ملاحظة أمر  
 يختص بذلك الشىء من مصلحة أو مفسدة أو انتفاء ما وليس متعلقاً بقوله اختارى كما جوزه بعضهم مستنداً

(بل الامر) أى الشأن  
 فى وجود الحكم  
 (موقوف أى وروده)  
 أى الشرع اشارة بهذا  
 كما قال الى أنه مراد من  
 غير متافى الأفعال قبل  
 البعثة بالوقف فليس  
 مخالفاً لمن نسى منها  
 الحكم فيها بل هنا  
 للانتقال من غرض  
 الى آخر وان اشتمل  
 على الاول اذ توقف  
 الحكم على الشرع  
 مشتمل على انتفائه  
 قبله ووجوده بعده  
 (وحكت المعتزلة  
 العقل) فى الأفعال قبل  
 البعثة فاقضى به فى  
 شىء منها ضرورى  
 كالانتفاس فى الهواء أو  
 اختيارى تلصوصه  
 بان أدرك فيه مصلحة  
 أو مفسدة أو انتفاءها

(قوله المطابق لما فى  
 نفس الامر) لفعل  
 المعنى أن المخبر عنه  
 مدع مطابقة لتفسير  
 للواقع لاخباره عن  
 الحال والشأن الواقع  
 والاخبار عنه يقع  
 فى كلام الكاذب

فأمر قضاؤه فيه ظاهر

وهو ان الضرورى مقطوع بايجابه  
والاختيارى مخصوصه  
ينقسم الى الاقسام  
التي هي الحرام وغيره  
لان ان اشتمل على  
مفسدة فعله فحرام  
كأنظلم أوزر كه فواجب  
كالعدل أوعلى مصلحة  
فعله فتدوب كالاحسان  
أوزر كه فكروه وان لم  
يشتمل على مصلحة  
أو مفسدة فباح (فان  
لم يقض العقل في بعض  
منها فمخصوصه بان لم  
يدرك فيه شيئا مما تقدم  
كالكل الغائبة فختلف  
في قضائه فيه

(قوله لعدم كونه  
وجوديا) هذا لا ينبغ  
من وصفه بالحسن لأنه  
ليس اعتبارا بامحاض  
كغيره من زئبق وجبل  
من ياقوت بل اعتبارا  
له منشا الآتية الى  
مقارنتها لاختيار تارة  
وعدمها أخرى فهو  
المكاف به على ما هو  
الحقيق اذ لا تكلف  
الافعل اختيارى والآثر  
بعد فعله في القدرة  
حاصل اضطرابا فتأمل  
(قوله بنبوعه مقام  
التعريف) لانه لا يدق  
من التعرّج بالانقود  
فيه أن ذلك ان لم انه  
لا يدق منه حتى مع  
القرينة الظاهرة كما هنا

يقول الشارح بعد والاختيارى فمخصوصه ولادلالته على ذلك بل قوله الآتي فمخصوصه يتعلق بقوله  
ينقسم لاختيارى وهو موافق للمعنى المتعلقة بقضى تأمل (قوله فأمر قضاؤه فيه ظاهر) ضمير قضاؤه يعود  
الى العقل والضمير المحرر ربي يعود الى النبي والمراد بالار التام فصل بذلك قوله بعده وهو ان الضرورى الخ  
فانه بيان للار روى الكلام مضاف محذوف أى مقضى قضاؤه التقدّر حينئذ تفصل مقضى قضاؤه فيه  
ظاهر وهذه الجملة خبر عن اسم الشرط الواقع مبتدأ جزاء له أخرجه البتة وأمره وقوله فافضى بالخ وعلى  
كل فالجملة خالصة من ضمير ربط الخبر بالابتداء فان ما في قوله فافضى الخ عبارة عن الحكم كأمرو ولا ضمير  
في الجملة الواقعة خبرا وهي قوله فأمر قضاؤه الخ يعود الى الحكم فيقدر في الجملة ذلك لعصل الربط والتقدير  
حينئذ فأمر قضاؤه به فيه وبه يستقيم الكلام (قوله لانه ان اشتمل على مفسدة فعله الخ) لا يخفى ان الضمير  
المضاف اليه في قوله فعله عائد على الفعل لكن المراد من الفعل المضاف المعنى المصدري ومن المضاف اليه  
الحاصل به فلا شك حال حينئذ في إضافة الفعل الى ضمير الفعل لاختلاف معنى المضاف والمضاف اليه لكن في  
عبارة تسامح لانه جعل اشتمل على المصلحة والمفسدة الفعل المضاف الذي أراده من المعنى المصدري كما  
هو مرص قوله لانه ان اشتمل الخ مع أن المشتمل على المصلحة والمفسدة هو الفعل والمعنى الحاصل بالمصدر  
الذي هو متعلق المصدر وهو المضاف اليه لانه الذي ينصف بالاشتمال المذكور لكونه وجوديا بخلاف الفعل  
بالمعنى المصدري فلا ينصف بذلك لعدم كونه وجوديا بل هو اعتبارى لانه عبارة عن تتعلق القدرة بالمقدور  
كما تقدم بيان ذلك تأمل وأوضح مما هنا فارجعه وأورد على هذا التقسيم أن تعرف كل من التدوب  
والمكر وغيره مانع لصدق تعريف الاول على اشتمل على مصلحة فعله على الواجب لاشتمال فعله على المصلحة  
وصدق تعريف الثاني على اشتمل على مصلحة تركه على المحرم لاشتمال تركه على المصلحة أو ارد انضاعا على  
تعريف الباح بقوله وان لم يشتمل الخ أن ان أعاد ضمير يشتمل على الفعل ذى الطرفين كما هو الظاهر كان  
صادقا على المكروه وان المكروه لم يشتمل فعله على مصلحة ولا على مفسدة وان عاد على أحد الطرفين  
المتماثلين باو في كلامه وهو الفعل والترك فان كان العائد عليه الضمير انظر الطرف الاول أعني الفعل كان  
صادقا على المكروه كما تقدم لان تركه حينئذ وان لم يشتمل فعله على مصلحة ولا مفسدة فباح والمكر وه  
كذلك لم يشتمل فعله على مصلحة ولا مفسدة وان كان العائد عليه الضمير انظر الطرف الثاني أعني الترك وكان  
الترك كنه هكذا وان لم يشتمل تركه على مصلحة ولا مفسدة فباح كان صادقا على التدوب لانه لم يشتمل تركه  
عليه ما هنا اوضح ما أشار له السلامة الناصر والعلامة الشهاب في هذا المقام وأجاب العلامة مع عن  
الاراد الاول بأنه قد حذف من تعريف كل من التدوب والمكر وقد لا يدق منه مستفاد من ذكر مقابلة  
لان وصف أحد المتماثلين بشئ في مقام تعيينه قرينة ظاهرة في اختصاصه به وانفصاله عن المقابل الآخر  
والمحذوف بقرينة كالتأنيب فقوله في حد التدوب أو على مصلحة فعله أى ولم يشتمل تركه على مفسدة فخرج  
الواجب وقوله في تعريف المكروه أو على مصلحة تركه أى ولم يشتمل فعله على مفسدة فخرج الحرام وأجاب  
عن الاراد الثاني بان الضمير في قوله وان لم يشتمل يعود على كل من الفعل والترك أى وان لم يشتمل كل من  
فعله وتركه على مصلحة ولا على مفسدة فباح وحينئذ فلا يسئل الا بالباح ولا يخفى أن كلاما من الجوابين تكلف  
ينبوعه مقام التعريف المبني على البيان والاضاح (قوله فان لم يقض العقل الخ) قال الشهاب هو سلب  
جرى لان ليس بعض سور السلب الجزئي وقال العلامة الناصر المراد منه السالبة الجزئية لا ما يؤخذ من ظاهر  
العبارة من العموم لوقوع التكرره في بعض في سياق النبي (قوله لمخصوصه) متعلق يقض أى فان اتى قضاء  
العقل في شئ لاجل خصوص ذلك الشئ أى اشتماله على خصوصه هي المصلحة والمفسدة أو انتفاءها بان لم  
يدرك فيه شيئا من ذلك فالتنقيح الحكم المتعلق بالخصوص لا مطلق الحكم فلا ينافي وجود الحكم من حيث  
العموم أى عموم الدليل لذلك الشئ الذي يراد الحكم عليه وغيره فأراد الشارح بقوله لمخصوصه دفع ما يتوهم من  
التناقض في ظاهر عبارة المفسد لان قوله فان لم يقض يفيد في الحكم وقوله فثابتها يفيد بنبوعه (قوله بما  
تقدم) أى وهو المصلحة والمفسدة في الفعل أو الترك أو انتفاءهما عنهما (قوله في قضائه فيه العموم دليله)  
أى قضائه في ذلك البعض للعموم دليله أى دليل المقضى به اذ الدليل انما هو للقضى به الذي هو المدرك بالعقل

فانما هو في التعريف الحقيقي لا المأخوذ من التقسيم لانه في الحقيقة بيان للاقسام لا تعريف فتدبر

لعمري دليله على أن اول ذكرها ٣٦ بقوله (فثالثها لم يفتقر عن الخطر والاباحة) أي لا يدري أنه مخطور أو مباح مع أنه لا يخلو

وقت أو أدراكه فالحال في دليله للقضاء يعني المقضي به أو المقضي به المقدارضاف للقضاء ولا بد من مضاف  
آخر محذوف أيضا والاصل في تعيين مقضي قضائه فيه إذا اختلف في تعيين المقضي به كما هو بين (قوله لعمري  
دليله) متعلق بقضائه أي لا دليل لأمر جمع مخصوص به بل به وغيره (قوله على أن اول) قد يشكل جعل الثالث  
مقضي به مع أنه لأفضائه لما قدمنا من أن الخلاف في تعيين المقضي به فعمل في العبارة تعليلا أو أراد بالقضاء  
أعم مما هو على وجه التفصيل كما في غير الثالث وعلى وجه الاجمال كما في الثالث أذنه قضاء ما أحدا الأمر من  
من غير تعيين (قوله ذكرها) أي تلك الأقوال بمعنى المقولات ووجه أنه ذكرها أن لها في قوله فثالثها إعادة  
للاقوال فقهه تصریح بان في المسئلة ثلاثة أقوال وصرح بتعيين الثالث بقوله الوقف الخ وأشار إلى تعيين الأول  
والثاني بقوله الخطر والاباحة (قوله مع أنه لا يخلو عن واحد منهما) المفهوم من كلامه أن المراد من الاباحة  
استواء الفعل والتروك وحسنه قد عوى عدم الخلو عنهما من جهة لجواز كونه واحدا أو مندوبا لئلا يمكن خفي  
المفسدة في تركه أو المصلحة في فعله على العقل فلا يدرك فيه شيأ قاله سم وقال ومن هنا ينظر في اقتضار شخنا  
العلامة في توجيه قول الشارح مع أنه الخ على قوله إشارة إلى أن القضية مانعة الجمع والخلو معالان ظاهر قوله  
أنه مخطور أو مباح بصدد بيان تفاتهم معا (قوله وهما القولان المطويان) أي الخطر والمباح القولان  
المطويان أي لازم الخطر ولازم المباح اللذين هما الخطر والاباحة في كلامه تسامح قاله العلامة الناصر  
(قوله أن الفعل تصرف الخ) هذه صغرى قياس من الشكل الأول حذف كبراه ونجته وتسامع وتصرف  
في ملك الغير بغير إذنه ممنوع فالفعل ممنوع وقوله إذا العالم الخ دليل للصغرى (قوله فلو لم يبع له) كان خلقهما  
عنا هذه كبرى قياس شرطية حذف ص فقرأه وفي الاستثنائية وتعيينه ونظمه هكذا لم يبع له الفعل كان  
خلقهما معا لئلا يمكن خلقهما ليس بصمت فالفعل مباح وأعلم أن الصغرى في القياس الشرطي هي الثانية  
والكبرى هي الأولى عكس القياس الجلي (قوله أي خاليعا عن الحكمة) نفسير للعبث هنا لأن له معنى آخر  
(قوله ووجه الوقف) لم يقل ودليل الوقف كما قال في الأولين إلا حاكم فيه مع من يخالف الأولين فانه فهم ما هو  
لا يكون إلا عن دليل (قوله في الأفعال قبل الشرع) بتنازه الخطر والاباحة (قوله اغماها وقتلتم الخ) قد  
يقال أن ذلك لا يمنع كون ذلك القول منسوباً ببعض المذكور والقول بنسب لقائله وإن اعتقد غيره غلطه فيه  
فكيف يشأ إلى نفيه عن ذلك البعض بقوله فهو يمكن أن يحجب بانه لم يرد لاني حقيقة بل حكما أي أنه في حكم  
المنفي عن ذلك البعض لأن صدور عنه في حكم الصادر عنه لعدم جرحه على قواعده (قوله عن شعب  
ذلك عن أصول المتبذلة) فمبحث لأن الكلام يتناول يقض العقل فيه بخصوصه بان لم يدرك فيه مصلحة ولا  
مفسدة بل قضى فيه لدليل عام فكيف يتفرع ذلك عن أصول المعترلة أي الحسن والقبح العقليين مع أنهما  
ناهيان للمصلحة والمفسدة والفرص انتفاؤها الآن يقال المراد بصوابهم هنا مجرد اثبات الحكم قبل ورود  
الشرع (قوله أي كما تقدم) أي في قوله بل الأمر موقوف على ورود (قوله أما الأول الخ) في العبارة حذف  
لا بد منه والاصل أما امتناع تكليف الأول الخ (قوله فلان مقتضى التكليف الخ) المراد بالمقتضى ما يطلب  
بالتكليف وليس المراد به ما يستلزمه التكليف وإن كان الاقتضاء يستعمل كثيرا في كلامهم بمعنى الاستلزام  
إذا لصح ذلك هنا لظهور أن التكليف لا يستلزم الاتيان بالمكلف به (قوله امتثالا) حل أو مفعول لأجله  
وعلى كل فلا بد من حذف أي قصد الامتثال وكان الأول للشارح أن يذكره فيقول لقد قصد الامتثال وأما  
أن لم راع الحذف المذكور فهو متكرر مع ما قبله فان الامتثال قد فسر بالأتيان بالشيء على الوجه المأثور به  
وذلك مفاد قوله الاتيان به وقول سم الاتيان بالشيء مطلق فيصدق بالاتيان به على الوجه المأثور به بالاتيان به  
على غير الوجه المأثور به وقوله امتثالا أفاد تقيد مكرهه على الوجه المذكور فالتكرار من دفعه بربان مقتضى  
التكليف بالنأي الاتيان به على الوجه المذكور لا مطلقا فتأمل (قوله لا يعلم ذلك) الإشارة إلى التكليف (قوله  
فيمتنع تكليفه) غير محتاج إليه الجرح والإيضاح والتوطئة لما بعده أعني قوله وإن وجب الخ (قوله لوجود  
سببهما) قد يتوهمه أن وجوب غرم يدل ما أنفاه ووجوب قضاء الصلاة من خطاب الوضع مع أنه ليس  
كذلك وقد يجيب بان هنا شيئين اشتغال ذهني بالبدل المذكور والصلاة الحاصل مع العقلة وهو من خطاب

عن واحد منهما لانه  
أما مجموع منه فمخطور  
أولاً فبإباح وهما القولان  
المطويان دليل الخطر  
أن الفعل تصرف في  
ملك الله بغير إذنه إذ  
العالم أعيانه ومناقمه  
ملك له تعالى ودليل  
الاباحة أن الله تعالى  
خلق العبد وما انتفع  
به فلو لم يبع له كان  
خلقهما عبداً أي خالبا  
عن الحكمة ووجه  
الوقف عنهما تعارض  
دليلهما وأشار بقوله  
لم أي للفترة إلى ما نقله  
عن القاضي أبي بكر  
الباقلاني من أن قول  
بعض فقهاءنا أي كابن  
أبي هريرة بالخطأ  
وبعضهم بالاباحة في  
الأفعال قبل الشرع  
اغماها وقتلتم عن  
شعب ذلك عن أصول  
المعتبرة للعالم بانهم  
ماتوا وما قصدوا وأن  
قول بعض أئمتنا أي  
كالاشعري فيهما بالوقف  
مراده بنفي الحكم  
فيها أي كما تقدم  
(والصواب امتناع  
تكليف الغافل والمجبأ)  
أما الأول وهو من  
لا يدري ككلماتهم  
والسأهي فلان مقتضى  
التكليف بالنأي  
الاتيان به امتثالا وذلك  
يتوقف على العلم  
بالتكليف به والغافل  
لا يعلم ذلك فيمتنع تكليفه  
وأن وجب عليه بعد بيقظه ضمان ما أتلفه من المال وقضاء ما فاتته من الصلاة في زمان غفلته لوجود سببهما وأما الثاني



و هو من يدري ولا  
 مندوحة له عما الجيء  
 اليه كالمتي من شأني  
 على شخص يقتله  
 لا مندوحة له عن  
 الوقوع عليه القاتل له  
 فامتناع تكليفه بالخاء  
 اليه او ينقصه لعدم  
 قدرته على ذلك لان  
 الخاء اليه واجب  
 الوقوع وتقصه ممنوع  
 الوقوع ولا قدرة على  
 واحد من الواجب  
 والمتنوع وقيل بجواز  
 تكليف الغافل  
 والخاء بناء على جواز  
 التكليف بالاطلاق  
 كحمل الواحد الضخمة  
 العظيمة وورد بان الفائدة  
 في التكليف بما  
 لا يطابق من الاختيار  
 هل بأخذ في المقدمات  
 منتقصة في تكليف  
 الغافل والخاء على  
 حكاية هذا ورده أشار  
 المصنف بتعبيره  
 بالصواب (وكذا  
 المكر) وهو من  
 لا مندوحة له عما كره  
 عليه الا بالسر على  
 ما كره به ممنوع تكليفه  
 بالمكره عليه أو  
 بنقصه (على الصحيح)  
 لعدم قدرته على امتثال  
 ذلك

الوضع وهو المشار اليه بقوله لوجود سبب ما والثاني وجوب أداء البدل وجوب الفعل لانه لا قضاء وما حاصلان  
 بعد زوال الغفلة وهذا من خطاب التكليف وهو المشار اليه بقوله وان وجب الخ (فإنه) قوله في تعريف  
 الغافل وهو من لا يدري كالتائم والساهي يدخل فيه المجنون وعدم تكليفه محل اتفاق وكذا يدخل  
 السكران حيث لم يتدق في سكره ولو كان متعدداً به لان الكلام في عدم تعلق التكليف به حال السكر  
 وان وجب عليه به بعد فاقتضاه ما أطفه وقضاء ما فاتته من الصلاة وكذا يدخل فيه الغمي عليه وقد  
 يجاب بان من في قوله وهو من لا يدري الخ عبارة عن البالغ العاقل بقرينة قوله في التعريف المتقدم للحكم  
 خطاب الله المتعلق بفعل المكلف فان المراد به البالغ العاقل فتأمله (قوله وهو من يدري) أغناقيه به تتم  
 المقابلة بينه وبين الغافل والا فلا حاجة الى ذلك التقييد باعتبار مفهوم الخاء فان مفهومه من لا مندوحة له  
 وان كان لا يدري فينبغي بين الغافل العموم والخصوص المطلق (قوله ولا مندوحة له عما الجيء اليه) أي  
 لا معاملة في الاتفاق كآلة عنه لا يقال ذكر الجيء في تعريف الجاني دور لاننا نقول ان الجيء فعل يشترط فهمه  
 على فهم المشتق منه وهو المصدر أي الجاء على فهم الوصف أعني الجاء فلا سبب قوله الجيء متروك فافهمه على  
 الجاء بل على المصدر المشتق منه وفيه ان الجاء معتبر في مفهوم الوصف فالدور باق وأحسن منه ان يقال  
 الجاء مراد منه المعنى الاصطلاحي أي الشخص المعروف بهذا الاسم والجيء مراد منه المعنى القوي أو ان هذا  
 التعريف لفظي (قوله يقتله) صفة لتخص جرح على غير من هي له اذا فعل يقتله هو المتلقي فكان الواجب  
 الابرار وقد يقال اللبس ما مون هنا الظهور ان افعال المتلقي يمكن أن يجاب أنها بان جملة قوله يقتله حال  
 من مرفوع المتلقي وفي حال مقدرة حيث لا مقارنة كما هو واضح (قوله بناء على جواز التكليف الخ) الأولى  
 ان تقول بناء على التكليف الخ لان البناء هنا القياس ومن المعلوم ان الجواز حكم الاصل وهو التاكليف  
 بما لا يطابق والمقاس عليه محل الحكم لا الحكم مقتضى قوله بناء على ان تكليف الجاني ليس منه وفيه نظر  
 لان الطائفة هي القدرة على الاطلاق لا تتلقى به القدرة فالحادثة سواء امتثل للنقص مفهومه تخليق الاجسام  
 أو امتنع لنفس مفهومه كالجميع بين الضدين وسواء في جواز التكليف بالمحال مطلقاً على سواء كان ممنوعاً بذاته  
 أي ممنوعاً مطلقاً كالجميع بين السواد والابيض وهو المحال لذاته أو ممنوعاً مطلقاً لا عقلاً كاشي من الزمن  
 والطيران من الانسان وهو المحال لغيره وان الفائدة في جواز التكليف بالمحال وهي الاختيار هل يأخذ في  
 الاسباب حاربه فيه أي المجاني في تكليفه بالنقص أي يقبض ما الجيء اليه بان يضع يده مثلاً على صدره كانه  
 يريد منع نفسه عن الوقوع فيه اذ به الشارع من انتفاء الفائدة في تكليف المخارم مردود وما صرح به المصنف  
 هناك من امتناع تكليف المخارم لما يأتي له من جواز التكليف بالمحال مطلقاً فافهم فرق بين تكليف الغافل  
 والتكليف بالمحال حيث منع الاول وأجيز الثاني بانقضاء الفائدة المذكورة في الاول دون الثاني وان هنا شين  
 تكليف بالمحال وتكليف بالمحال لان الخلل ان كان راجعاً للتكليف في الثاني وان كان راجعاً لنفس التكليف  
 فالاول وتكليف الغافل منه فهو تكليف محال لا تكليف بالمحال وظاهر امتناع الاول لعدم حصول العلم  
 بالتكليف المتوقف عليه الايمان بالمكلف به (قوله في تكليف الغافل والمخالف) استغواها في الثاني قد علمت  
 سقوطه بما قرره زاه (قوله وكذا المكر) الاشارة الى الغافل والمخالف والاول الاشارة الى اسم الاشارة تأويل  
 المذكور (قوله يمنع تكليفه بالمكره عليه أو بنقصه) المراد بمنع تكليفه بكل منهما ولا ينافيه التعبير بالاول  
 اذا وقعت في حيز الثاني ولو معنى كما في الامتناع هنا كان الثاني لكل من المناسطات كما قرره الرضى وغيره  
 وعليه قوله تعالى ولا تقطع منهم أمماً وكفروا وأورد السكالم هنا من الاول أن دعوى الخلاف في تكليف  
 المكره بنقص ما كره عليه ممنوعة فقد حكى امام الحرم وغيره الاتفاق على جواز تكليف المكره بترك  
 ما كره عليه الثاني ان قوله ولا يمكن الايمان معه بنقصه وقوله في المكره على القتل انه ممنوع تكليفه حال القتل  
 الصادر لا كراهة بتركه يقتضي كل منهما ان موضع النزاع تعلق التكليف بفعل المكره حال المباشرة مع ان  
 الخلاف مع المعتزلة وهم قالوا بانقطاع التكليف حال المباشرة مطلقاً من غير فرق بين فعل المكره وغيره فلا  
 معنى لتخصيص فعل المكره الى آخر ما طال به الجواب عن الاول ان ما قاله امام الحرم من محمول على التكليف

(قوله العموم والخصوص  
 المطلق) صواب  
 الوجه في تصديقان  
 فيمن لا مندوحة له  
 وهو غافل

به من حيث الأثر ولا من حيث الإكراه كالشيخ الإسلام وهو يعني ما أجاب به المصنف بعد قوله وإثم القاتل  
 الخ وأما الثاني فإن ما قاله الشارح من نسبة تعليل التكليف بالفعل حال المباشرة فهو قول لبعض المعتزلة وسأني  
 تنبئ لذلك وأما الثالث فهو تخصيص المكر بما ذكره وقوع الخلاف بالفعل مع المعتزلة فيه لا تخصيص تعليل  
 التكليف بالفعل حال المباشرة وقد جرت العادة بأنهم يفرضون النزاع في بعض الجزئيات وإن كان الحكم  
 عاما **(قوله فإن الفعل للإكراه الخ)** قد يقال مجرد هذا يدل على عدم القدرة لأنه يمكن أن يقصد بالفعل داعي  
 الشرع كما ساقى في المقابل والجواب أن معنى هذا القول أن التكليف انما يتعلق بالفعل حال المباشرة فلا  
 يتأني ما ذكر **(قوله لا يحصل به الامتنال)** قوله به متعلق يحصل والضمير في به يرجع بالفعل فلا امتثال هو  
 المحجوز عنه وإن وجد الفعل بدونيه وأما التقصيص فهو محجوز عنه بنفسه ولو جرد الفعل المكره عليه ولا يمكن  
 الاتيان بالتقصيص مع الفعل لما يلزم عليه من الجمع بين التقصيصين المحال **(قوله ولا يمكن الاتيان مع الخ)** ذكر  
 الظرف وهو قوله مع إشارة إلى أن امتناع التكليف بالتقصيص انما هو حاله القتل كما صرح بذلك بقوله فإنه  
 يمنع تكليفه حال القتل **(قوله لمكانته)** قال شيخ الإسلام وألغى المحترم المفهوم بالأولى لأنه إذا امتنع التكليف  
 في المكافئ الذي يجب القود بقتله في غيره أولى وقال العلامة الناصر وانما قدره بمحجوز عنه لأن المبالغة  
 المستفاد من أن يظهر فيه أذرعاً يقال في غير المكافئ يكلف بالمكره عليه ارتكابا لا أخف الضررين اه قال  
 سم وهذا إذا كان مقتول غير مكافئ للمكره وأما إذا كان المكره غير مكافئ للقتول فعلى قياس ذلك يقال بما  
 يقال يكلف بتقصيص المكره عليه صار على العقوبة ارتكابا لا أخف الضررين لأن قتل المكره أخف \* بقي  
 أن يقال إن هذا كله واضح إذا كان كل من المكره والمكره عليه المكره أمّا إذا كان المكره عليه المقتل  
 والمكره به المقطع مطلقاً يظهر هذا التوجيه فتأمل **(قوله بتركه)** لم يقل بالمكره عليه بتركه بل اقتصر على  
 التبرك لأن المبالغة انما تظهر فيه كذا قرر العلامة الناصر **(قوله وإثم القاتل الخ)** جواب سؤال تقديره إذا كان  
 المكره به قتل المكافئ ليس يكلف بالقتل ولا بتقصيصه كما قلتم فلا شيء يتعلق به إلا أن فاجب ما حاصله أن الائم  
 تعالى به من حيث الأثر أي تقدره نفسه بالبقاء على مكانته لقدرته عليه وعلى تركه بسبب أن المكره له خيره  
 بن قتله لمكانته ومن أن يقتله المكره له أن لم يقتل ذلك المكافئ وقد يقال قضية كون التكليف انما يتعلق بالفعل  
 حال المباشرة عدم القدرة على الأثر المذكور فقلل الائم بالأثر ما ينبغي على جواز تكليفه بالتقصيص وكلام  
 الشارح لا يفيد ذلك **(قوله الذي هو مجمع عليه)** ذكر ذلك لأنه انما يحسن الإبراد إذا كان الائم المذكور  
 متفقا عليه بين الخصمين **(قوله لا يشار به نفسه بالبقاء)** هذا لا يتأني إذا كان المكره به غير القتل كالمقطع مثلاً  
 لا يتحقق الأثر بالبقاء إلا إذا كان المكره به مفعولاً بنفس المكره إذا لم يمثل إلا أن يجاب بأن هذا مفهوم بالأولى  
 فتأمل له قاله سم **(قوله الذي خيره بينهما المكره)** أي بين نفسه ومكانته فاله في قوله بينهما تتضمن عائداً لموصول  
 الواقع صفة لمكانته لوجوه إلهية وأخرى ومطابقة بين الموصول وعائده أفراداً وثنية لا تشترط بل المدار على وجود  
 العائد فقط وجعل شيخ الإسلام الذي معنى في المعنى تعالفاً المذكور والمقدّم مضاًفاً لمكانته والأصل على  
 بقاء مكانته قاله بدليل إتيانه بالعائد معنى في قوله بينهما ما يستدل على استعمال الذي لغير المقدر بقوله تعالى  
 وحسبتم كالذي خاضوا وقول الشاعر وإن الذي حانت بقلع دماؤهم \* هم القوم كل القوم بآدم عامر  
 نافلاً ذلك عن الخنجرى **(قوله فيأثمها لقتل من جهة الأثر)** الصواب أن يقول فيأثمها لا يشار لأن القتل  
 على ما تقدم له لا دخل له لكونه غير مكافئ لأصله لعدم القدرة عليه لأنه انما خافوا جرحاً حال المباشرة وهو  
 إذا ذلك غير مكافئ بالقتل ولا بتركه كما قاله الشارح والمكافئ حينئذ انما يرمكاه بالبقاء أي الغرم على  
 ذلك لندرة عليه وهذا كما تقدم انما يقتضي على انهم مكافئ بالتقصيص وأيضاً انما يقتضي على أن التكليف  
 يعتبر بتعلقه قبل المباشرة وكلام الشارح لا يفيد الأول كما مر ولا الثاني **(قوله على امتثال ذلك)** الإشارة  
 للتكليف نوعيه **(قوله كن أكره على أداء الزكاة فتواها الخ)** راجع لقوله يجوز تكليف المكره بما أكره  
 عليه وقوله كن أكره على شرب الخمر راجع لقوله أو بتقصيصه فهو وشرب الخمر راجع لقوله أو بتقصيصه فهو وشرب الخمر  
 أي الزكاة الواضح أن يقول فتوا مبتدئ كبير الضمير الراجح للأدلة وهذا أي القول يجوز تكليف المكره

فإن الفعل للإكراه  
 لا يحصل به الامتنال  
 ولا يمكن الاتيان معه  
 بتقصيصه (ولو) كان  
 مكرهاً على القتل  
 انما كافيه فإنه يمنع  
 تكليفه حالة القتل  
 للإكراه بتركه لعدم  
 قدرته عليه (وإثم  
 القاتل) الذي هو  
 مجمع عليه (لا يشار  
 به) بالبقاء على  
 مكانته الذي خيره  
 بينهما المكره بقوله  
 أقبل هذا واقتل  
 فيأثم بالقتل من جهة  
 الأثر دون الإكراه  
 وقيل يجوز تكليف  
 المكره بما أكره عليه  
 أو بتقصيصه لقدرته  
 على امتثال ذلك بأن يأتي  
 بالمكره عليه لأدعى  
 الشرع كن أكره على  
 أداء الزكاة فتواها عند  
 أخذها منه أو بتقصيصه  
 صار على ما أكره به  
 الذي في شيخ الإسلام  
 بآدم خالد بآدم عامر  
 فإليته اه صححه

بما ذكره عليه أو ينقصه ناظر إلى ثبوت التكليف قبل مباشرة الفعل أذ مع الباشرة لا تكلف واحد منهما  
أقدم القدرة على ذلك كما قدمه الشارع (قوله وإن لم يكلفه الشارع الصبر عليه) فيه أن يقال مقتضى كونه  
مكلفا بالانقيض كون الصبر المذكور واجبا لا يحصل النقيض إلا بالصبر وما لا يتوصل إلى الواجب إلا به  
فهو واجب الأهم لأن يكون قوله وإن لم يكلفه الشارع إلزاما لغيره على قوله أن يأتي بنقصه مجردا عن النظر  
إلى التكليف به قال العلامة الناصر وعكس أن يجاب بأن قوله وإن لم يكلفه الشارع إلزام أخبارا بحسب الواقع  
ولاشك أن الشارع لم يكلفه الصبر على ما ذكره والجواز المذكور بقوله وقبل يجوز إلزامه على لا وافي فتامر  
(قوله والقول الأول للمعتزلة) فيه نظر فإن الأصل عندهم ثبوت التكليف قبل الباشرة وانقطاعه حال  
الباشرة ومقادير حبه الشارع القول الأول بما مر من قوله لعدم قدرته على امتثال ذلك فإن الفعل اللاكراه  
إلزاما لهذا القول ونظر في التكليف إلى حال الباشرة ومناف ذلك لاقتضائه أنهم قائلون بأن التكليف  
منظور فيه لحال الباشرة فهذا التوجيه مناف لأصلهم إذ هو عكس أصلهم المذكور من أن الاعتبار في  
التكليف بما قبل حدوث الفعل لا بحال حدوثه إذ التكليف عندهم أغما يتعلق قبل الحدوث وينقطع تعلقه  
حال الحدوث ويمكن أن يتكلف في الجواب عن الشارع باحتمال أن يراد بالمعتزلة بعضهم وبؤد به تنقيده  
السيد المعتزلة في قول الواقف وقالت المعتزلة القدرة قبل الفعل بقوله أي أكثرهم وإن ذلك البعض خالف  
بقية المعتزلة في قوله إذ التكليف أغما يتعلق حال الباشرة (قوله والثاني للاشعرية) أي لجمهورهم والانسائي  
ما لم يمتنه من أن الاشعرية من قال أن التكليف أغما يتعلق حال الباشرة (قوله ورجع إليه المصنف  
آخر) فيه أنه لا معنى لرجوعه إليه معني في الخلاف بين الفريقين على ما دعهما الشارع إذ قضية اشعرية الخلاف  
بينهما اتحاد قوليهما فلا معنى للرجوع من أحدهما إلى الآخر فالرجوع وانفعاا الخلاف متنافسان (قوله  
ومن توجههما إلخ) أي فإن توجه الأول بقوله فإن الفعل لا كراه لا يحصل الامتثال به الخ يدل على فرض  
كلامه في حال الباشرة وتوجه الثاني بقوله لقدرة على امتثال ذلك ما يأتي به لداعي الشرع الخ يدل على  
فرض كلامه فيما قبلها لا يأتي الاتيان به لداعي الشرع إلا بعد سبق طلب منه سم (قوله يعلم أن الخلاف  
بينهما) أي لعدم تواردهما على محل واحد إذا القائل بالفتح ناظر إلى أن التكليف أغما يتعلق بحال الباشرة  
والقائل بالجواز ناظر لتعلقه قبل الباشرة وفيه أن الخلاف بينهما حقيقي لأن هذا التكليف عند المعتزلة ممنوع  
حال الباشرة وقبلها وعند الاشعرية ثابت قبلها ومستمر عندها كسما في محله فقد تسمح فيني الخلاف بين  
الفريقين بناء على مجرد عدم تواردهما على محل واحد (قوله وإن التحقيق مع الأول) هو ما سدد كره فيما  
يأتي من أن التكليف أغما هو عدم الفعل فقوله وإن التحقيق إلخ يكسر هذه أن فالجملية ساقطة لا ينعها إذ  
لم يعلم ذلك من التوجيه المذكور وأعلم أن نحرر القول في هذا المقام أن كلامنا أهل السنة والمعتزلة قائل  
بتعلق التكليف بوجوده قبل الباشرة والخلاف في ذلك بين الفريقين وأما الخلاف في وجود القدرة الحادثة  
قبل الباشرة وعدم وجودها قبلها بل أغما هو عدم الفعل وفي استمرار التكليف حال الباشرة وعدم استمراره  
فعدم المعتزلة كل من التكليف والقدرة على الفعل موجود قبل الفعل لأن القدرة مناط التكليف فلا بد  
من وجودها عنده والألزم تكليف العاجز وهو باطل وينقطع التكليف عندهم حال الباشرة وعندنا لا توجد  
القدرة الحادثة إلا مع الباشرة وقومهم في قولنا ساقطة لعدم تقارن الفعل وهو المراد بالانكسار أو ورد حيث  
لزم تكليف العاجز وأجيب بأن مناط التكليف سلامة الآلات والأسباب يستمر التكليف حال الباشرة  
هذا والتحقيق وما أشار إليه الشارع خلاف التحقيق (قوله ويتعلق الأمر بالمعذور إلخ) سيأتي أن الأمر هو  
الاجتناب والندب وهما نوعان من الحكم الذي هو الخطاب المتعلق تعلقا معنويا وتخيرا بما قاله ألامر حيث  
تخيير فلا يمكن تعلقه بالمعذور وإن أمكن أن يتعلق به نفس الخطاب قاله العلامة الناصر وأجاب سم بأن  
المراد بالأمر المعنوي الذي يشير المصنف إلى أن الأصح تنوع الكلام في الأزل المعنوي لا غيره لا التخيري  
الذي هو قسم من الحكم المتعارف كما يشير إلى ذلك بقول الشارع وسيأتي تنوع الكلام في الأزل إلخ (قوله  
بمعنى أنه إلخ) أي بمعنى التعلق المعنوي هو كون الشخص إذا وجد بشرط التكليف يكون مأمو را بذلك

وإن لم يكلفه الشارع  
الصبر عليه كمن أكره  
على شرب الخمر فامتنع  
منه صابرا على العقوبة  
والقول الأول للمعتزلة  
والثاني للاشعرية  
ورجع إليه المصنف  
آخر ومن توجههما يعلم  
أنه لا خلاف بينهما وإن  
التحقيق مع الأول غلط  
(و) يتعلق الأمر بالمعذور  
تعلقا معنويا بمعنى  
أنه إذا وجد

في نفهم التعلق المعنوى  
أيضا لنفهم الكلام  
النفسى والنهى وغيره  
كالامر وسبب تنوع  
الكلام في الازل على  
الاصح الى الامر وغيره  
(فان اقتضى الخطأ)  
أى طلب كلام الله  
النفسى (المفعل) من  
المكلف لشيء اقتضاه  
حازما بان لم يجوز تركه  
(فاجاب) أى فهذا  
الخطاب يسمى إيجابا  
(أو) اقتضاه (غير  
حازم) بان جوزه تركه  
(فتدب)

(قوله ولا تصح ملاسة  
الشخص لها) لأنها  
ليست وصفه فالمتنى  
الملاسة الخاصة وهي  
ملاسة الشخص لوصفه  
كالفعل والاختيار ولا  
لالملاسة اذ الملاسة  
قسمان كما في حواشي  
دواني العقائد لوصفه  
فقرارا من استعمال  
الحرف في معنييه فان  
الملاسة العامة على معنى  
مع فتأمل (قوله أى ولو  
حكما الخ) المسئلة  
مفروضة في المعلوم كما  
تقدم فلا وجه لادخال  
غيره اذ له مسائل على  
حدته (قوله وليبحث  
الخ) لوجهه اذ الكلام  
في الامر الذى هو قسم  
من الكلام الذى به  
التكليف عندنا (قوله  
حيث جعلوا للجدجدا)

الامر النفسى (قوله بشرط التكليف) قال العلامة الناصر ومها البعثة فلا حاجة الى زيادة بعد البعثة كما مر  
لكن يجب كون الباعث بشرط لعملة لا للملاسة اه أى لان من جهة الشرط البعثة ولا تصح ملاسة  
الشخص لها فاذا تعين كون الباعث لعملة أى اذا وجد مصاحبا للشرط التكليف اصبحت مصاحبة للشخص للبعثة  
اذا علمت هذا علمت سقوط ما طال به سم من قوله بعد نقل ما تقدم عن العلامة واقول ان كان وجه  
وجوب ما ذكره انه لا يصدق الوجود الاعلى ابتداء فلا يصدق الوجود على سبيل الزم وتقدم الوجود  
عليه فبقية نظره انه ايضا على هذا لا يصدق الوجود مصاحبا للشرط وتقدمه عليها فان قلت على تقدير كون  
الوجه ما ذكره لم يعمل الظرف من قبيل الحال المقدرة فحينئذ يمكن الملاسة قلت بالزم عدم توقف كونه  
مأمورا راعى وجود شرط التكليف بل تكون مأمورا قبل وجودها ككفاية تقدير وجودها والانساس  
بها ويجرى ذلك في العبرة فهو ممنوع وبالجمله فدعوى الوجوب بغير مظهره بل يصح جعلها على كل من  
الانسان والمعدة مع حل وجعل على معنى ثبت أو وقع وجوده فليست أمرا اه والله عز وجل عن مراد العلامة وان  
ما قاله تصح لا تدعى اليه الاشفة بالاعتراض على شخصه على تسليم ما نسبته مما هو غير مراد العلامة قطعا  
فما حصله بقوله وبالجمله الخ غير مخصص فتأمل (قوله بان يكون حالة عدمه) أى ولو حكما بان وجد غير متصف  
بصفات التكليف (قوله لنفهم الكلام النفسى) أى الموصوف بشئ على الامر وغيره ونفى الموصوف يستلزم  
نفي صفته قال سم وليبحث أن يقول هذا النفي لا يقتضى ذلك النفي لمسايا في ان الامر عند منى الارادة  
لحوار ان يشتموا تعلقا معنويا بمعنى ارادة الفعل منه اذا وجد بشرط التكليف اه وقد يقال المتنى تعلق الامر  
الذى هو نوع من انواع الكلام فاذا اقتضاه المذكور مسلم (قوله والنهى وغيره) النهى يشمل غير الجازم كما  
يشمل الامر غير الجازم فيخصه قوله وغيره في الاباحه وقوله كالامر أى فيتعلم ان بالعدم تعلقا معنويا بخلاف  
للمعتزلة (قوله وسبب تنوع الكلام الخ) اشار الى الاعتذار عن المصنف في ترك ذكر النهى وغيره بانه مفهوم  
مماسيا ولا يرد ان تعلق الامر مفهوم بانه ماسيا في فلا حاجة لذكره هنا لان وجه ذكره انتميه عليه وعلى  
مخافة المعتزلة فلا يفعل عن ذلك (فتدب) أو ردناها ما حصل ان تكليف الغافل اقرب من تكليف المعلوم  
فكيف يجوز ترك تكليف المعلوم ومنع تكليف الغافل والجواب ان المعلوم فلنا يكلف بمعنى انه تعلق به  
الخطاب في الازل على تقدير وجوده ومثل الرسول الله صلى الله عليه وسلم خطاب الله تعالى ومرادنا هذان الغافل  
لا يخطب في زمن عقلته خطابا تجيز بأى لا يكون تركه الفعل زمن العقله فهو جبالا واخذة كغير الغافل وما  
وزانه الان تكليف المعلوم حالة عدمه ويكون تركه حالة عدمه وجبالا والعقبة ولا تافل بذلك فتعلق التكليف  
بالمعلوم تعلق معنوى والغافل يشارك في ذلك والتعلق (١) المعنوى المنفى عن الغافل هو التعلق التجيزى  
الذى هو مناط الثواب والعقاب فهاهنا ثلثان متباينان لا يشبه احدهما بالآخر حتى يرد الاشكال المتقدم  
(قوله فان اقتضى الخطأ الفعل الخ) قال الحكماء لا يجزى ان اسند اقتضى الى الخطاب النفسى مجازا ذلك  
من الاقتضاء والتجيز النفسين خطابا نفسى لاسم يرتب على الخطاب النفسى مغايرة والحاصل انه جعل  
للاقتضاء اقتضاء أسنده اليه على حد قولهم جده حيث جعلوا للجدجدا اه أى فالتعاس ان لو قال فان  
كان الخطاب اقتضاء للفعل والزم على ما لم يكن المصنف من اسناد الاقتضاء الى الخطاب التجوز في الاسناد  
حيث اسند ما فهمه ان يسند الى الفاعل الى المصدر والتعريف بصان عن الجواز بالقرينة واضحة ويمكن  
ان يجاب بان التعاريف الضمنية تتسامح فيها سم (قوله من المكلف لشيء) هذان القولان متعلقان  
بالفعل لكن قوله لشيء ظاهره ان المكلف به هو الفعل بالمعنى المسمى الذى والابحاح مع المكلف به  
هو الحاصل بالمصدرى الذى هو أثره لما تقدم في عبارة تسمع وكان الحامل للشارح على ذلك مقابلة المصنف  
الفعل بالترك لكن المراد بالترك الكيف فنصح المقابلة بينهما وبين الفعل الذى هو الاثر قاله العلامة الناصر  
بالمعنى (قوله أى فهذا الخطاب يسمى إيجابا) فالإيجاب عبارة عن الكلام النفسى وكذا الوجه هو واحد  
بالذات محتلفان باعتبار فالحكم اذ نسب الى الحاك منى إيجابا واذ نسب الى مافيه الحكم وهو الفعل  
سمى وجوبا فاذا تراهم يجعلون أقسام الحكم ثارة لوجوب والحرم مع وتارة لا إيجاب والتحريم  
حيث جعلوا للجدجدا

(أو اقتضى الترك)

لشي اقتضاء (جازما)

بان لم يجوز فعله

(فقرم أو) اقتضاء

(غير جازم بنهي

مخصوص) بأشئ كالنهي

في حديث أبي يعين إذا

دخل أحدكم المسجد فلا

يجلس حتى يصلي ركعتين

وفي حديث ابن ماجه وغيره

لا تصلوا في أعطان الأبل

فإنها خلقت من الشياطين

(فكرهه) أي فالخطاب

المدلول عليه بالمخصوص

بشي كرهه ولا يخرج

عن المخصوص دليل

المكره واجاء أوقاسا

لأنه في الحقيقة مستند

الاجاع وأدليل المقيس

عليه وذلك من المخصوص

(أو بغير مخصص

بأشئ وهو النهي عن

ترك المندوب باستفاد

من أوامرها فإن الأمر

بأشئ يفيد النهي عن

تركه (تخالف الأولى)

أي فالخطاب المدلول

عليه بغير المخصوص بشي

خلاف الأولى كما سمي

متملقه بذلك فعلا كان

كفطر مسافر لا يتضرر

بالصوم كما سمي أو تركا

ترك صلاة الضحى

والفرق بين قسمي

المخصوص وغيره

أن الطلب

(قوله أو اقتضى الترك) اعترضه العلامة الناصر بأنه مردعه كف عن كذا ونحوه فلا يكون تعريفاً للنهي ما فتوا على تعريفاً للجوب بما مر فلا يكون تعريفاً جامعاً إلا ما اعتبر الفعل المرفى كما سبق قول الشارح (قوله ولا يخرج عن المخصوص) جواب سؤال تقدروه أن يقال الكراهة المحققة حيث كان دليل المكره واجاء أوقاسا لا يصدق عليه الخداء استفاد من التقسيم تعريفاً غير جامع حيث ذهب إلى ذلك أنه اعتبر في خد الكراهة المستفاد من التقسيم كون الاقتضاء بنهي مخصوص وكل من الإجماع والقياس ليس نهياً أصلاً فوله عن المخصوص أي عن النهي المخصوص فليس منشأ السؤال بمجرد أن كلاً منهما غير مخصوص والأفلا إجماع على المخصوص وقياس المخصوص بمخصوص (قوله إجماعاً أو قياساً) قال شيخ الإسلام تمييزاً لدليل المكره والعائد عليه الضمير في لانه اهـ والظاهر جواز الحالية من دليل أيضاً لا المفعول لأجله من المكره وسمي (قوله وذلك من المخصوص) فيه بحث إذا لازم للإجماع مطلق المستند أما كونه نهياً مخصوصاً فإن قيل يجوز أن يكون مستند غير المخصوص فإن قيل الإجماع على الكراهة لا يكون إلا للمستند المخصوص قلنا مجموع ذلك لا دليل عليه سيما وتخصيص الكراهة بما كان بنهي مخصوص اصطلاحاً حادث متأخر عن عصر الصحابة ونحوهم من أهل الإجماع وقد يجب عن هذا بيان حدوثه لا ينافي اعتبار المخصوصية في الكراهة بناء على أن الاصطلاح القديم اعتبار المخصوصية في الكراهة الشديدة التي قصر الاصطلاح الحادث اسم الكراهة عليها فليأتمل اهـ سم (قوله المستفاد من أوامرها) أي اللفظة وجعل المستفاد منه أوامر متعددة والمستفاد شيئاً واحداً عما تفسير الغير المخصوص على وفق ما يأتي في قوله الآتي أي العام نظر إلى جميع الأوامر اهـ سم (قوله فإن الأمر بأشئ الخ) المراد بالامر والنهي في كلامه اللفظيان لا النفساني وأما الأمر النفساني فبأشئ فهو عين النهي عن ضده على ما هو التحقيق كما سمي (قوله المدلول عليه بغير المخصوص) قد يستشكل ذلك لاقتضاءه أن لغیر المخصوص صيغة دالة على طلب الترك المسمى بخلاف الأولى مع انتفاء الصفة عن هذا القسم قطعاً إذ ليس فيه الأصبة الأمر الدالة على طلب الفعل اللهم إلا أن يدعى أن فيه صفة مقدرة وفيه نظر سم (قوله كما سمي متملقه بذلك الخ) اعترضه العلامة الناصر فقال لا شك أن الخطاب المندوب كور متعلق بترك الأشئ والمسمى بذلك الأشئ الذي هو متعلق بالخطاب وأجاب سم بان المراد بالمتملق المتملق بالواسطة والأشئ المندوب كور متعلق بالخطاب بالواسطة متعلقه بترك الأشئ هو الترك فالأشئ متملق المتملق ومتعلق المتملق بشئ متملق بذلك الأشئ بالواسطة كونه متملقاً بتركه غاية الأمر أنه أطلق المتملق الصادق بالمتملق بلا واسطه والمتعلق بالواسطة أو أراد الثاني والمتملق على هذه الإرادة قوله فعلا كان الخ فتمثله بذلك الذي هو متعلق المتملق دليل على أنه المراد بالمتملق وقد نقل مضمون هذا الجواب عن العلامة المذكور في درسه حيث قال أراد الشارح بالمتعلق متملق المتملق وأنه لا يصح كلامه إلا به فذا التأويل وإن قيله بشعره بآراءه واعلم أن الترك في قول الشارح أو ترك كالمثل به متملق المتملق غير الترك الذي هو متملق الخطاب فالامر بصلاة الضحى يدل على النهي عن تركها والنهي معناه طلب الترك فالحاصل معنى النهي عن تركها حيث طلب ترك تركها فالترك الأول هو المتملق بالواسطة والثاني هو المتملق بالواسطة وقد علم أن المتملق بلا واسطه لا يكون إلا تركاً كالامر بالمتعلق بالواسطة قد يكون تركاً كما في ترك الضحى وقد يكون فعلاً كما في نظر مسافر لا يتضرر بالصوم اهـ سم (قوله والفرق الخ) بمعنى الفارق أو على ظاهره وقوله أنه على حذف حرف الجر وهو الباء قاله العلامة الناصر (قوله قسمي المخصوص وغيره) يحتمل أن يراد بقسمي المخصوص وغيره الشئين المطلوبين بالمخصوص وغيره يدل على ذلك ما تقدم من قوله أن الطلب في المطلوب الخ وقوله فالخلاف في شئ الخ كذا أفاده الشهاب وعلمه فالإضافة في قسمي المخصوص حقيقة ويحتمل أن يراد بهما النهي المخصوص والنهي غير المخصوص كما أفاده العلامة الناصر وحدثنا بشكل لانه لأحاده لفظاً قسمي ويمكن الجواب بان فأنه أجال والتفصيل وعلمه فالإضافة سببه واختار هذا الثاني شيئاً \* قلت الأظهر كون المراد بالقسمين اقتضاء الترك غير الجازم بنهي مخصوص واقتضاء الترك غير

(قوله اللهم الآن بدعي الخ) لأحاده الله بل المراد الصيغة بالقول لأن ورود الأمر بالمندوب

المفيد للنهي عن التمرد في قوة وروى صفات النهي عن التمرد (قوله والمسبي) بمسند ابنه النهي

وجود المخصوص فيه  
مكروه يوم عرفه للحاج  
خلاف الأولى وقبل  
مكروه لم يحدث أي  
داود وغيره أنه صلى الله  
عليه وسلم نهي عن  
صوم يوم عرفه بعرفة  
وأجاب بضعفه عند  
أهل الحديث وقسم  
خلاف الأولى زاده  
المصنف على الأصوليين  
أخذاه من متأخري  
الفقهاء حيث قالوا  
المكروه بخلاف الأولى  
في مسائل عديدة ففرقوا  
بينها وبينهم أمام الحرمين  
في النهاية بالنهي  
المقصود وغير المقصود  
وهو المستفاد من الأمر  
وعدل المصنف إلى  
المخصوص وغير  
المخصوص أي العام  
نظرا إلى جميع الأوامر  
النهيية وأما المتقدمون  
فيها فون المكروه على  
ذي النهي المخصوص  
 وغير المخصوص وقد  
يقولون في الأول مكروه  
كراهة شديدة كما قال  
في قسم المنوب بسنة  
مؤكدة وعلى هذا الذي  
هو في الأصوليين يقال  
أو غير جازم فكراهة  
(أو) اقتضى الخطاب  
(الخير) بين فصل  
الشيء (أو) (فأباحه)  
ذكر الخير سواء أذا  
اقتضى الإباحة  
والصواب أو خير كافي  
النجاح عطف على اقتضى  
وقابل الفعل بالترك نظر العرف والافتراء المقتضى في الحقيقة فعل هو الكف كإسائي أنه لا تكليف الإفعال

في كلامه لان الترك فعل ايضا فالقوله غائتم اذا ترك مباحا فعل المعنى الصرف وقوله والاخر شرطى وان لم  
 نقل ان المقابلة المذكورة بالنظر للمعرف وجواب الشرط محذوف تقديره فهمي غير صحيحة وقوله فالترك الخ  
 عنه للجواب المحذوف ولو قال المصنف فان اقتضى الخطاب فعلا غير كلف اقتضاء جازما فاجاب بان غير جازم  
 فندب أو كذا اقتضاء جازم فخر الخ لوافق ما سبق له وسلم من الاعتراض المتقدم للعلامة الناصر **(قوله)**  
 الخطاب النفسي) فبدا للنفسى دفعا لما يتوهم من أنه اللفظي لانه الشائع اسناد الورود واليه دون النفسى كما  
 قال وان كان الاسناد الى كل مجازا **(قوله)** وهي فيه أجودا (الخ) أى لانها للجمع في الحكم فهي أنسب لافادتها  
 جميع افراد المقسم وهو هنا الشئ في الحكم وهذا في تقسيم الكل الى جزئياته كما هنا أو أضاف تقسيم الكل الى  
 أجزاءه فالواو متعينة فالتعريف الاسلام واعتراض جعل الواو لتقسيم هذا العلامة الناصر بأنه يقتضى ورود  
 الخطاب بكون الشئ المذكور متقاسما الى هذه الأقسام وان الوضع هو الخطاب الواو بذلك ولا يخفى في  
 بطلانه إذ الواو يكون الشئ أحدهما وضع وان لم يرد غيره فالصواب شهادة النوق ان الواو بمعنى أو ظننا  
 أنه وأجاب سم بما حاصله ان كون المعنى على جعل الواو لتقسيم ما ذكر ليس بلازم بل يجوز ان يكون المعنى  
 حيثئذ وان ورد بأحد هذه الأقسام أو بكون الشئ واحدا منها قلت كون المعنى ما ذكره العلامة واضح لاشبهه  
 فيه اذ المعنى في قوله ان لا الكلمة اسم وفعل وحرف أنها منقسمة لثلاثة المذكورة وكذا الحال هنا في قولنا  
 الشئ سبب وشرط الخ معناه منقسم الى هذه الأقسام فالخطاب الواو يكون الشئ سببا وشرطا الخ معناه  
 الخطاب الواو يكون منقسما الى هذه الأقسام وأما كون المعنى ما ذكره سم فغير صحيح لان ذلك مفادوا لا  
 الواو كما هو ظاهر على ان حاصل ما قاله سم هو كون المعنى وان ردا الخطاب بكون الشئ منقسما الى هذه الأقسام  
 وكون المعنى وان ورد الخطاب بكون الشئ أحدهما هذه الأقسام وعليه في الواو اجمال وإيهام بخلاف المراد فلا  
 يصح كونها أجود من أو بل الأجود أو وهذا على الترتيل لسم كون المعنى ما قاله والأفوه موعود كقولنا وبالجملة  
 بخوابه غير محذوفه شأنا لا كالكثرة والتقسيم ثم قال سم ونظير عبارة المصنف هذه قولهم في تعريف الحكم  
 خطاب الله المعلق بفعل المكلف بالاختصاص أو التخصيص ولما ورد بالعزلة عليه أن أو للترديد وهو شافى  
 التحديد أحاب الامام وإنما سم بما حاصله ان أو للتوزيع فلو سم اعتراض الشيخ لم يطلان هذا الجواب الذى  
 أحققوا على قبوله لان المعنى حيثئذ ان الحكم والخطاب المعلق بأفعال المكلفين المنقسم لتعلقه الى  
 الاختصاص والتخصيص مع ان الخطاب المعلق بأفعال المكلفين بأحد الوجهين حكمه قطع النظر عن ثبوت التعلق  
 بالوجه الآخر فتدل هذا الصنيع منهم على انه ليس المعنى على التقسيم كما ادعاه الشيخ اه قلت هذا أعجب  
 من جوابه الأول عما شتمل عليه من التخلط الذى لا يليق بعلمه أما قوله ان عبارة المصنف هذه نظير قولهم  
 في تعريف الحكم خطاب الله الخ فواضح الفساد اذ الواقع في عبارة المصنف الواو وفي قولهم المذكور أو و فرقى  
 بين المعنى على الواو والمعنى على أو وما ذكره بقوله ان المعنى حيثئذ الخ هو المعنى على الواو لا على أو أو المعنى  
 على أو ان الحكم والخطاب المتعلق بأفعال المكلفين ملتصقان ذلك التعلق بأحد هذه الأقسام وهو  
 الاختصاص أو التخصيص أو الوضع وقد علمت ان الواقع في تعريف الحكم أو الواو وحيثئذ فالعنى على التقسيم كما  
 هو صريح قول الامام في جوابه ان أو للتوزيع قوله فدل هذا الصنيع منهم الخ موعود منعابنا وكذا قوله  
 فلو سم اعتراض الشيخ لم يطلان هذا الجواب فان اعتراض الشيخ بكون المعنى ما ذكره على عبارة الواو  
 وأما على عبارة أو فليس المعنى كذلك ولا اعتراض حيثئذ ولو كان المعنى واحدا على كل من عبارة الواو أو  
 لما كان لعله الصواب كون الواو بمعنى أو معنى وبالجملة فكلام العلامة سم هنا المعنى له ولا داعى اليه  
 الاشد التعصب **(قوله)** أى كون الشئ) فيه تساهل بحذف الجار حله على حكاية المصنف عبارة المختصر  
 قاله السكال وشيخ الاسلام وفي كلام سم نفس لاجاحة اليه **(قوله)** للعلم به معنى) أى لا تمنى المعلوم ان الخطاب  
 النفسى لا يكون سببا ولا شرطا وإنما هو جعل الشئ سببا الشئ آخر أو شرطه الخ **(قوله)** مجازا) أى مجازا ففى  
 من باب الاسناد الى السبب فان الخطاب النفسى المذكور سبب لورود الرسول بما ذكره ويصح جعل المجاز  
 مرسلان مطلقا والمراد على اللازم فان من لازم ورود الشئ التعلق به فالمراد بالورود والتعلق مجازا للعلاقة

وأنه في النسي الكف  
 (وان ورد) الخطاب  
 النفسى بكون الشئ  
 (سببا وشرطا وإنما  
 هو مجازا) والواو  
 للتقسيم وهي فيه أجود  
 من أو كما قاله ابن مالك  
 وحذف ما قدرته كما عبر  
 به في المختصر أى كون  
 الشئ للعلم بمعنى مع  
 رعاية الاختصار ووصف  
 النفسى بالورود مجازا  
 كوصف اللفظي  
 به الشائع والنسب يتناول  
 فعل المكلف

**(قوله)** و فرقى بين المعنى  
 على الواو (الخ) ما ذكره  
 انما هو في الواو الى  
 لاحد الشئين أما الى  
 للتوزيع فالمراد منها  
 بيان الأنواع بمعنى ان  
 كل طرف نفسه منفردة عن  
 الآخر لان المراد هذا أو  
 هذا بل المراد ان المقسم  
 متنوع الى جميع تلك  
 الأنواع فخصي متنوع  
 مأخوذ من أو وبعد  
 ذلك لا يستقيم ان يقال  
 متنوع الى هذا وهذا  
 ففادوا للتوزيع بمعنى هو  
 مفاد الواو بعينه ثم انه  
 متى وجد أحد الأنواع  
 فقد وجد الجنس  
 فيه كما مر تحققة **(قوله)**  
 وأما على عبارة أو)  
 أى الى لاحد الشئين  
 كما هو مراد العلامة  
 لا التقسيمية

وغير فعله كالزنا سببا  
لوجوب الحد أو التآل  
سببا لوجوب الظهور  
وأناف الصبي مثلا  
سببا لوجوب الضمان  
في ماله وأداء الولي منه  
(فوضع) أي فهذا  
الخطاب يسمى وضعا  
ويسمى خطاب وضع  
أيضاً لأن متعلقه بوضع  
أنه أي يحصل كما يسمى  
الخطاب مقتضى أو المحبر  
الذي هو الحكم المتعارف  
كما تقدم خطاب تكليف  
بما تقدم (وقد عرفت  
حدودها) أي حدود  
المد كورات من أقسام  
خطاب التكليف ومن  
خطاب الوضع فحد  
الاجباب الخطاب  
المقتضى للفعل اقتضاء  
جائزاً وعلى هذا القياس  
وسمى أي حدود السبب  
وغيره من أقسام متعلق  
خطاب الوضع وكذا  
حد الحد بالجامع المانع  
الدافع للاعتراض بأن  
ما عرّف رسوم لا حدود  
لأن المميز فيها خارج عن  
المادة تعبر بخصيصه فيقال  
الاجباب اقتضاء الفعل  
الجائز وعلى هذا القياس  
وسمى أي حد الأمر اقتضاء  
الفعل والنهي باقتضاء  
الكف كما يحدان بالقول  
المقتضى للفعل وللكف  
فالمعبر عنه هنا بما عدا  
الاباحة هو المعبر عنه  
فيما سببني بالأمر  
والنهي

الزمر كأنه زور والقرينة استعمال الحقيقة (قوله وغير فعله) تحته شيان ما ليس فعلاً أصلاً وما ليس فعلاً بالكف  
بل لفعل المكلف فلهذا أمثل الشارح بأمله ثلاثاً الأولى لما هو فعل بالكف والثاني لما ليس فعلاً أصلاً والثالث  
الفعل غير المكلف وهو الصبي (قوله لو جوب الضمان) المراد بالضم أن المضمون من قيمة أو مثل والمراد  
بالو جوب المضاف للضمان الثبوت لا الطلب الجائز لأنه بهذا المعنى لا يتعلق إلا بفعل المكلف كما هو ظاهر  
والوجوب المضاف لقوله وأداء الولي المقدّر باللفظ الطلب الجائز في إطلاق الوجوب على الثبوت والطلب  
الجائز شبه استعمال المشترك في معنييه قاله العلامة الناصر وأما قال شبه الخ لو لم يحمله من استعمال المشترك في  
معنييه لأن المشترك المستعمل في معنييه لفظ واحد استعمال في معنييه الموضوع لهما وهذا الوجوب ذكر مرتين  
بسبب تقديره في المعطوف أعني قوله وأداء الولي اذ تقديره وجوب أداء الولي الخ (قوله لأن متعلقه) أي وهو  
كون الشيء سبباً أو شرطاً الخ لخطاب الوضع هو الخطاب المتعلق بكون الشيء سبباً أو شرطاً الخ (قوله لما تقدم)  
أي من قوله المتعلق بفعل المكلف من حيث أنه مكلف (قوله ومن خطاب الوضع) أنه يتكرر من على أن  
مقصود المصنف بالنسبة للوضع حد خطاب الوضع لا حدود أقسامه أيضاً لأنه اقتضاء عرض لخطاب الوضع  
والقسم المذكور بعد ليس لنفس الخطاب بل لمتعلق متعلقه فان السبب ومما عدا أقسام المسمى وهو متعلق  
السكون المذكور الذي هو متعلق الخطاب ومن ذكر أقسام متعلق المتعلق تعرف أقسام المتعلق وأقسام  
الخطاب المذكور (قوله وكذا حد الحد) الحد المضاف مصدر يعنى التعريف بدليل الباع المعلق به والمضاف  
اليه يعنى العرف وقوله الدافع للاعتراض بالرفع نعت لحد المضاف ووجه الدفع أن الحد عند الأصوليين يعنى  
المعترف سواء كان بالذاتيات أم لا (قوله لأن المميز الخ) المراد بالمميز هو المقتضى للفعل اقتضاء جازماً من  
قولنا في تعريف الاجباب هو الخطاب المقتضى لفعل الخ والمقتضى للترك الخ من قولنا في تعريف التعميم  
الخطاب المقتضى للترك الخ وعلى هذا القياس وفي جعل الاقتضاء فيه خارجاً عن الماهية نظرين لما سببني  
من أن الاقتضاء هو نفس الخطاب كما يفيد قول الشارح نعم يختصم الخ اذ لو كان الاقتضاء غير الخطاب لم يكن  
ما ذكره اختصاراً له ولما تقدم من أن اسناد الاقتضاء إلى الخطاب مجاز من قبيل الاسناد إلى المصدر نحو قولهم  
جدد جدي لان الاقتضاء هو الخطاب كما علة جمع منهم المولى سمع الذين في حواشي العنود وجواب سم بعد ذكره  
ما تقدم بقوله ويمكن الجواب بما قد قال أن الشارح ثبت عنده مقل أن المميز خارج وبأنه أجاب بذلك على  
سبيل التفرع مع المعارض فلا ينافي أنها عنده حدود لا رسوم بعدد (قوله وسببني حد الأمر الخ) يعنى أنه ما حد  
الأمر والنهي بالاقتضاء المذكور المحدوده هنا ما عدا الاباحة وحداً أيضاً بالقول المقتضى أي الخطاب المقتضى  
كان المعبر عنه ما عدا الاباحة فها هو المعبر عنه فيما يأتي بالأمر والنهي نظراً الخ واعتراض ذلك العلامة بحفظه  
الله تعالى حيث قال عقب ما تقدم يعنى فيكون الأمر والنهي مرادفين لما عدا الاباحة وإعمال أن الماهية قد  
تؤخذ بشرط شيء أو بشرط لشيء تارة لا بشرط شيء أخرى والثالثة أعم من الأولىين مقفوماً وتساوياً بان صدقاً  
كالجواب المأخوذ تارة بشرط الناطق أو بشرط عدم الناطق وتارة لا بشرط واحدة منهما وكالطلب المأخوذ  
في الاجباب والتعميم بشرط الجزم وفي التذب والكراهة بشرط عدمه وفي الأمر والنهي لا بشرط واحد منهما  
فقاتمها تماماً سواء كان للاجباب وما عطف عليه صدقاً أو أمّا أن مفهومهما هو مفهوم الأربعة الذي هو معنى  
الترادف فلا اده وتعبه سم بأن الاعتراض المذكور يعنى على أن مراد الشارح بقوله فالمعبر عنه الخ اتحاد  
الأمر والنهي مع ما عدا الاباحة مفهومهما وليس في كلامه ما يدل عليه ولا ضرر ونحوه الجواب بل يجوز أن يريد  
بالمعبر عنه الذات المعبر عنها فيكون المقصود من ذلك الاتحاد بالمصادق لا في الفهوم اده بمعناه قلت  
تفريع الشارح قوله فالمعبر سم الخ على قوله وسببني حد الأمر الخ المفيد أن ما عدا الأمر والنهي هو عين  
ما عداه الاجباب ومما عدا صريح أو كالصريح في أن المعنى على الترادف اذ الحد اقسامه بنسبه المفهوم اده  
علت ذلك فقوله سم بعد جوابه المذكور وعلى سبيل الخط على شعبة العلامة المذكور ما نصه فحمله في  
عبارة الشارح على الفهوم ثم الاعتراض عليه لا حاصل عليه لا مجرد محبة الاعتراض كلف كان وذلك  
لا يليق بالإنسان اه وقوله في صدر جوابه لا يخفى سقوط ما أورده من الاعتراض لأنه بناء على ما نقله



الفعل المطلوب طلبا  
حازما (خسلا فالاني  
خسفة) في نفيه ترادفهما  
حيث قال هذا  
الفعل ان ثبت دليل  
قطبي كالقرآن فهو  
الفرض كقراءة القرآن  
في الصلاة الثانية  
بقوله تعالى فاقروا  
تسمر من القرآن أو  
بذليل ظني كغير  
الأواحد فهو الواجب  
كقراءة الفاتحة في  
الصلاة الثانية فثبت  
الصحيح لأصله أن  
لم يقرأ الفاتحة الكتاب  
فأثم تركها ولا يفتد  
به الصلاة بخلاف  
ترك القراءة (وهو)  
أي الخلاف (لفظي)  
أي عائدا إلى اللفظ  
والتسمية إذا حاصله أن  
ما ثبت بقطبي كما يسمى  
فرضاهل يسمى واجبا  
وما ثبت بظني كما  
يسمى واجباهل يسمى  
فرضا فعنده لا أخذ  
للفرض من فرض  
الشيء يعني حره أي  
قطع بمعنى الواجب  
من وجب الشيء وجبة  
سقط وما ثبت بظني  
ساقط من قيم المعلوم  
وأعندنا نهم أخذنا من  
فرض الشيء فدره وجب  
الشيء وجوب ما ثبت وكل  
من المقدر والثالث  
أعم من أن ثبت بظني  
أوطى وأخذنا أكثر  
استعمالا وما تقدم من أن

عليه ونسبه اليه من ارادة الترادف الخ من التجميع وسوء الادب الذي يرتفع عنه مقام مثل مع شيء (قوله نظرا  
هنا الخ) مفهولا له غير يعني ان المعبر عنه في الموضوعين واحدا واختلفت العبارة فيهما بالنسبة فمعبر عنه هنا  
بالإيجاب وغيره نظر الى انه حكم والكلام في بيان الاحكام والایجاب وغيره مناصب الحكم وغيره في ما يأتي  
بالأمر والنهي نظر الى انه كلام والكلام بنسبه الأمر والنهي لانهم نوعان منه على ما سيجي ان شاء الله تعالى  
(قوله والفرض والواجب الخ) أي لفظاهما مترادفان اذا الترادف من صفات الالفاظ وقوله مترادفان أي  
اصطلاحا وأما الفقه وهو ما يختلف لأن الفرض معناه التقدير أو الحز والواجب معناه الثابت أو الابطال كما  
سأقي ومترادفان تسمية مترادف يعني مرادف وقوله لمعني واحدا أي لفهوم واحد اذا الترادف بغيره الاتحاد في  
المفهوم وقوله وهو أي ذلك المعنى الواحد لا يوصفه بكونه مسمى بذلك اللفظ اذ الذي علم بماتقدم ذاته فقط  
وقوله كما علم من حد الإيجاب الكاف تعديله وما صدر به التقدير وهو علمه من حد الإيجاب وليست الكاف  
تسمية لثلاث أشكال بأن ذلك المعنى هو الذي علم من حد الإيجاب لاشي آخر حيث المعلوم منه (قوله فإثم تركها  
الخ) مفرغ على قوله بذليل ظني وليس مفرغا على التسمية أعني قوله فهو الواجب لانه يقتضي جنتان للتسمية  
دخل في عدم الفساد فلا يكون الخلاف فليأول بالصحة قول الشارح الآتي وما تقدم من أن ترك الفاتحة الخ (قوله  
كما يسمى الخ) العامل في هذا الجار والمجرور ما صدر به وافاعل ما بعده فاعقلها وان كانت أدوات الاستفهام  
لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لأنها متقطعة في الاستفهام لأصله فيه كالمعززة وأيضاً فالاستفهام هنا تقريري  
لا حقيقي (قوله أخذ الخ) معول لما تضمنه لآي انتفت التسمية عنده أخذنا ونظرف وهو قوله عنده معتق  
بلا تضمنتها معنى الفعل المذكور وقوله بمعنى حره أي قطع الخ أي الفرض يعني المفروض أي المقطوع  
به وأورد أن انقطع بالمذكول إنما يكون بقطعية دلالة الدليل لا بقطعية معتق فقط والدليل الذي ذكر وهو  
الآية الشريفة لا قطعية فيه من جهة الدلالة وأيضاً فالقطع بالاحكام ليس من الفقه المعروف بالمعنى أي الظن كما  
تقدم وأوجب عن الأول بان القطعي عند الحنفية يجامع مطلق الاحتمال وهو لا يكون احتماله ناشئا عن  
دليل كما بين ذلك في أصولهم وعن الثاني كما في أصولهم أي بيان من جملة تفاسيرهم الفقه ما يتناول القطعي سم  
(قوله ساقط من قيم المعلوم الخ) أي لأن المعلوم خاص بالمقطوع به ولذا يسمى ثابت بقطبي بالواجب علما  
وعلا وما ثبت بظني بالواجب عملا فقط (قوله وعندنا نهم) انظرف متعلق بنهم لتضمنه معنى يسمى كما مر نظره  
(قوله وكل من المقدر والثابت الخ) حاصل القول في هذا أنه لا نزاع في تفاوت مفهوم الفرض والواجب اذ  
ولا في تفاوت ما ثبت بقطعي وما ثبت بظني وإنما الخلاف في التسمية فنحن نقول ان الفرض والواجب لفظان  
مترادفان اصطلاحا فلاحظ عن معناهما اللغوي الى معنى واحد وهو الفعل المطلوب طلبا بجزا ما ساعدت ذلك  
بذليل قطعي أو ظني أو بحسنة ترجمه الله شخص كلامه بما يشتم ويجعله اسماء وقد يتوهم أن من جعلهما  
مترادفين جعل خبر الواحد بل القياس المعنى عليه في مرتبة الكتاب القطعي حيث جعل مدلولهما واحدا وهو  
غلط ظاهر (قوله وما أخذنا كتر استعمالا) بيان لدفع التعارض بين المأخذين وسيانه أن كلامهم استند في  
دعواهم الى أمر لغوي فتعارض ما أخذنا مما لا بد من مرجح والمرجح لنا كثرة الاستعمال هذا مع أن الحنفية قد  
نقضوا أصلهم هذا واستعملوا الفرض فيما ثبت بظني والواجب فيما ثبت بقطعي كقولهم الزفر فرض وتديل  
الاركان فرض وكقولهم الصلاة واجبة والزكاة واجبة (قوله أمر فقهى) هذا يدل على أن الاحكام الوضعية من  
الفقه فأنه الشارح في تعريف الفقه من جعل الاحكام الشرعية فيه قيدا واحدا جمع الحكم  
الشريعي المعروف بخطاب الله الخ وهو الخطاب التكنيخي غير صحيح لإخراج الاحكام الوضعية مع أنها من الفقه  
وقول الشارح هناك في دفعه خلاف الظاهر غير سديد لأن الاقتصار على خلاف الظاهر يقتضي بعمته (قوله  
لا مدخل له في التسمية) أي لانه ناشئ عن الدليل الذي يدل المجتهد على الحكم لا عن التسمية وقد قال ظنية الدليل  
لما كانت سبب التسمية بالواجب وعدم الفساد بان تركها كانه علمه الشارح بقوله فإثم تركها الخ كان لعدم  
الفساد مدخل في التسمية باعتبار رسيه وان تكن له مدخل باعتبار نفسه والجواب أنه لا يلزم من مدخلية  
سبب شي في شيء آخر مدخلية ذلك الشيء المسبب في ذلك الشيء الآخر والحاصل ان ظنية الدليل تسبب عنها

ترك الفاتحة من الصلاة لا يفسدها عنده أي دونها لا يضرب في أن الخلاف لفظي لانه أمر فقهى لا مدخل له في التسمية التي الكلام فيها

أمران التسمية بالواجب وعدم الفساد ولا يلزم من سببية معنى الأمر من سببية أحد الأمرين لا تحركها ووضع  
على أن سببية الظنية للتسمية ليست على حقيقة السببية لأن هذه التسمية أمر اصطلاحى غاية الأمر أنه لو حلقها  
مناسبة الظنية (قوله والمندوب الخ) مثله الحسن والنفل والمرغب فيه وقوله مترادفة أي عرفا لانه كما مر  
نظيرة في قوله والفرض والواجب مترادفان وقوله هو أي ذلك المعنى أي المفهوم الواحد وقوله كما علم أي اعلم  
من حد التنب أي علم ذاته لا باعتبار أنه مسمى لتلك الأسماء إذ لم يعلم ذلك من حد التنب كما تقدم نظيره ذلك في  
شرح قوله والفرض والواجب مترادفان (قوله حيث قالوا) هذه الحجة كالتى تقدمت في شرح قوله  
والفرض والواجب الخ تعليلية (قوله هذا الفعل) الإشارة ليست للفعل الجزئى إذ لا يتصور المواظبة عليه  
ولا فعله مرتين إذ لا يتصور تعدده واعتباره وتعدد الجنس بل للفعل المطلوب وفائدتها بيان أن التصفيل  
في الفعل المطلوب لا في غيره ولا في مطلق الفعل فان قيل هذا التصفيل لا يتصور مع ما نقل عن بعضهم أن  
من خصائصه عليه الصلوة والسلام أنه إذا فعل مندوبا وجب عليه المداومة عليه فالجواب أن كلام الفقهاء  
صريح في رد هذا المنقول عن بعضهم لأنهم فرقوا في واجب الصلاة بين المؤكدة منها وغير المؤكدة ومدة صلى  
الله عليه وسلم وعدمها وهذا صريح منهم في عدم مداومته صلى الله عليه وسلم ولأن في الترمذى كان يدع  
الضحى حتى نقول لا يصلح ما سبق شئ آخر وهو أن يقال ما مر به صلى الله عليه وسلم صريحا لم يفعله في أى  
الاقسام المذكورة يدخل قال بعضهم الظاهر دخوله في المستحب لانه محبوب للشارع يطلبه صريحا أو مامرا  
على فعله ومنه منه مانع كصوم ناسوءه فيحفل أن يلحق بفعله ثم أن دللنا على أنه لو تمكن منه واطب عليه  
الحق بالقسم الأول والاقبال الثاني بخلاف ما رغب فيه ولم يامر به صريحا ولا فعله فهو محل القسم الأخير سم  
باختصار (قوله فهو السنة) وجه المناسبة في تسميته ما ذكره بالنسبة أن السنة هي الطريقة والعادة وما تكرر فعله  
من الشخص صار طريقة له وعادة (قوله كان فعله مرة أو مرتين) دللنا الكفاية على عدم الانحصار في المرة  
والمرتين ولعل الضابط أن لا يصل إلى حد المواظبة وبقى الكلام في ضابط المواظبة ولعله أن لا يترك الألفاظ  
(قوله لعمومها للاقسام الثلاثة) أي لعموم جملة على كل منها ومثله الحسن والنفل والمرغب فيه وليس المراد أنه  
صادق على الأقسام الثلاثة وتوغيرها حتى لا يوافقها إلا في هذا المعنى لا يوافق إلا خص أى ترادفها المقصود أنه  
مرادف لكل من الثلاثة (قوله والمستحب المحبوب) أى وما فعل مرة أو مرتين محبوب لأنفسه لعدم تذكره  
وكثرتة إذ لو تكرر لم يحصل له ما منه المال والساعة (قوله والتطوع إل بادة) أى على ما فعله الشارع (قوله  
والأكثر نيم) أى قال الأكثر ثم وقوله وصدق الخ في معنى العلة للتسمية المستفادة مما تضمنه قوله نعم (قوله  
ومحبوب للشارع يطلبه) أى مطلوب له طلبا بنفسه سبب طلبه اللفظى فليس المحبوب ههنا بالمعنى المتقدم  
كما هو بين وإنما قاله هنا وصف للشارع وفيما تقدم وصف للكلف (قوله ولا يجب المندوب بالشرع) وع  
الباء للسببية أى بسبب الشرع فيه أى لا يكون الشرع فيه سببا لوجوب اتعاقبه وفيه بعد هذا أن يقال أن  
كان محل الخلاف مطلق المندوب كما هو الظاهر أو التصريح من أن قلنا انقصر الشارع في المعارضه على ذكر  
الصوم والصلوة ولا جعل المقسم ماعدا الصوم والصلوة فقط وان كان محل الخلاف الصوم والصلوة فقط فلم  
قال الشارع فيما يأتي فعارض الحج والعمره غيرهما من باقي المندوبات ويحجب اختيار الأول وأصل انقصر  
الشارع في المعارضه على ما ذكره أنه الذى تعرضوا له صريحا فلم يتصرف علمه بالتصريح بما يصح جوابه  
(قوله أى لا يجب اتعاقبه) بينه أن المندوب في قوله لا يجب المندوب مجاز من إطلاق الكل على البعض  
والقرينة قوله بالشرع وعدا الجزئية الذى بالشرع وغير واجب لانه سبب الواجب والسبب مقدم على  
المسبب وفيه أن يقال أن السبب يتقدم على المسبب بالذات وبقارنه في الزمان بحركة البدن فحركة الحائض وقد  
قال ليس في العبارة ما يمنع كون السبب نفس الجزئى بل يحتمل كونه جعل الجزئى وثبوته بمعنى كونه حاصلا  
ناشئا ولا خافعا في مقارنته هذا الكون للباقي قاله سم وقد يجب أيضا أن الجزئى سبب لوجوب المندوب جمعه  
للاتمامه فقط والسبب يجوز أن يقارن بعض المسبب في الزمن (قوله لأن المندوب الخ) أشار بذلك إلى قياس  
من الأول صفراء قوله وترك اتعاقبه لطل ما فعل منه تركه وكبراء قوله لأن المندوب يجوز تركه فقد قدم في

حازم (خلاف البعض  
أصحابنا) أى القاضى  
الحسن وغيره في نعيم  
ترادفها حيث قالوا هذا  
القول أن واطب عليه  
التي صلى الله عليه وسلم  
فهو السنة أو لم يواط  
عليه كان فعله مرة  
أو مرتين فهو المستحب  
أول فعله وهو ما ينشأ  
الإنسان اختياره من  
الأوراد فهو التطوع  
ولم تعرضوا للمندوب  
لعمومها للاقسام الثلاثة  
ملائك (وهو) أى  
أخلاف (لفظي) أى  
عائد إلى اللفظ والتسمية  
أذحصله أن كلام  
الاقسام الثلاثة كما سبى  
بإسم من الأسماء الثلاثة  
كما ذكر كل سبى بغيره  
منها فقال البعض لاذ  
السنة الطريقة والعادة  
والمستحب المحبوب  
والتطوع إل بادة  
والأكثر نيم وصدق  
على كل من الأقسام  
الثلاثة أنه طريقة وعادة  
في الدين ومحسوب  
للشارع يطلبه وإن  
على الواجب (ولا يجب)  
المندوب (بالشرع)  
فيه أى لا يجب اتعاقبه  
لأن المندوب يجوز  
تركه وترك اتعاقبه المطل  
لما فعل منه تركه  
(خلافه لا يحمية في)  
قوله بوجوب اتعاقبه لقوله  
تعالى ولا تطعوا أفعالكم

عبارة كبرى القياس على صغره ونظامه حيث ذكرنا ترك اتمام المنتوب المطلق الماحل منه ترك له وتركه جائز  
 فينتج ترك اتمام المنتوب المطلق الماحل منه جائز ونفش بانه لا يخلو ما أن راديا ترك الذي هو موضوع  
 الكبرى عدم الاقدام على فعل المنتوب ابتداء أو ما هو أهم من عدم الاقدام ومن الاعراض بعد الشروع عن  
 الاقدام فان أريد الأول بهذا الوسط اذا ترك الذي هو محمول الصغرى بمعنى الاعراض عن الاتمام بعد الشروع  
 واترك الذي هو موضوع الكبرى بمعنى عدم الاقدام على فعل المنتوب ابتداء واتحاد الوسط شرط الانتاج  
 وان أريد الثاني فلا يسلب جواز الترك بمعنى عدم الاتمام بعد الشروع لأن الاعداد بعيدا للنسب بهما من الحرمة  
 ما ليس لها قبله وحيث يحتاج الى اثبات كلية الكبرى باثبات حكمها للنوع الثاني وهو الترك بمعنى  
 الاعراض عن الاتمام بعد الشروع الذي هو محل النزاع فيثبت ذلك بالحديث المذكور وهو قوله صلى الله  
 عليه وسلم الصائم الخ فثبت القياس حيث نوسم في الكلام على الحديث المذكور (قوله حتى يجب الخ) هو  
 برفع يجب لان حتى بمعنى الفاء لتفريع قوله منه ضميره يعود للنتوب وهو حال من الصلاة والصوم (قوله)  
 يحدث الصائم الخ) قال العلامة للضم أن يحمل الصائم على مريد الصوم والقائد في النص على ذلك حيث  
 أن التسمية بمجرد هذا اللفظ بها شيء لا يقال فكيف يكون الصائم مجازا لا نأقول هو ايضا مجاز فمثل تمامه ان حقيقة  
 الصوم الامساك من طلوع الفجر الى الغروب ويرجح المجاز الاول بقاء صام في قوله ان شاء صام على حقيقة  
 على الاول دون الثاني وهو حاصل ما اشارنا به ان في الحديث مجاز ين على كل من قولي الخصمين فعلى قول من  
 يحمل الصائم على مريد الصوم يكون في الصائم مجاز في قوله ان شاء صام في قوله ان شاء صام على حقيقة  
 من يحمل الصائم على التلبس بالصوم يكون مجاز في صام لان معناه اسم على صومه ومجاز في الصائم ايضا لان  
 الصائم حقيقة هو الامساك من طلوع الفجر الى غروب الشمس لان حقيقة الصوم شرعا الامساك من طلوع  
 الفجر الى غروب الشمس فاطلاق الصائم على التلبس بالامساك بعض اللفظ المذكور مجاز من اطلاق البعض  
 على الكل ويرجح الحمل الاول بقاء صام على حقيقة محله لانه على الحمل الثاني ونزاعه سم قالان اللازم على  
 حمل الصائم على التلبس بالصوم مجاز واحد وهو في صام فقط بخلاف جملة على مريد الصوم فاللازم مجازان  
 قطعا مجاز في الصائم ومجاز في أفطر ولا شأن لتقليل المجاز اقرب الى الاصل وتكثيره أبعد عن الاصل ودعوى  
 أن الصائم مجاز في مقابل الاتمام ممنوعة قطعا بل اطلاق اسم الفاعل على التلبس بالحديث قبل تمامه حقيقة  
 كما ينص عليه كلامهم الا في محله وقد قال الفقهاء لو حلف لا يصلي حتى ياتي بالشرع والصحيح ولو أقصد الصلاة  
 لصديق اسم الصلاة عليه يارم على ما قاله ان اسم الفاعل لا يكون حقيقة الابداء التمام ولا قوله أحد بل هو  
 مجاز حيث أنه كلامه قلت حدثت تقرر ان الصوم حقيقة الشرعية الامساك من طلوع الفجر الى غروب  
 الشمس كلف تصح دعوى ان استعمال الصائم فيما قبل التمام حقيقة مع انه انما تلبس ببعض الحقيقة  
 لا يكافوا وانما أسند بقوله كما ينص عليه كلامهم فمحمول على حدث يساوي بعضه كما في الاطلاق والتسمية  
 كالضرب مثلا أو كالصوم حيث راد عنه معناه لغة وهو الامساك مطلقا لا مالا يساوي بعضه كله في ذلك  
 كالصوم حيث راد عنه معناه شرعا كما هاتان المتكلم به صاحب الشرع فهو محمول على المعنى الشرعي كما هو  
 بين وقد هذا لتعليل حيث من حلف لا يصلي بالشرع بصديق اسم الصلاة على البعض الذي حصل به  
 الشرع وغوب يارم على ما قاله صحة اطلاق القام حقيقة على نحو الراكم مثلا وهو فاسد أو ما أقوله يارم على ما قاله  
 ان اسم الفاعل لا يكون حقيقة الابداء التمام الخ فغوابه ان ذلك غير لازم كلامه كليا أصلا وهو واضح ولا  
 فيما نحن فيه وهو الصائم بل هو حقيقة في حال التلبس الحاصل عند خروجه من النهار اذ به يتحقق التلبس  
 بالحقيقة على انه لا مانع من ان تلتزم ان اسم الفاعل الذي هو من قبل ما نحن فيه لا يكون حقيقة الابداء التمام  
 وقوله ولا بقوله أحد ممنوع بالنسبة نحو الصائم حمل قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال على اسم الفاعل من  
 غير هذا القيد فتأمل (قوله ويقاس على الصوم الصلاة) الاولى ان يقول ويقاس على الصوم غيره ليشمل  
 باقي المنتدوبات وانما اقتضاه من غير ان يخرج من الاعمال انما هو الصلاة والصوم فقط فيبدأ غيرها  
 من المنتدوبات متناول الاعمال في الآية حكما لأن العام المخصوص بحقه في الباقي وقد يجب بان الاقتصا على

حق يجب بترك اتمام  
 الصلاة والصوم منه  
 قضائهما وعرض في  
 الصوم يحدث الصائم  
 المتطوع أمر نفسه ان  
 شاء صام وان شاء أفطر  
 رواه الترمذي وغيره  
 وقال الحاكم صحيح الاسناد  
 ويقاس على الصوم  
 الصلاة

(قوله ويرجح المجاز  
 الاول الخ) يرجح الثاني  
 بقاء أفطر والمتطوع  
 على حقيقتيهما (قوله)  
 من اطلاق البعض  
 على الكل) الاولى  
 العكس سم قوله  
 البعض أن الصوم  
 ببعض وفيه بحث ظاهر

كل منها مقصد الدخول في الحج أي التمس به (وكفارة) فانها توجب في كل منها الجماع المفسد له (وغيرها) أي غير التمس والكفارة كانتغاة الخروج بالفساد فان كلاهما لا يحصل لخروج منه فساد بل يجب المعنى فيه بعد فساده والعرة كالخج فيما ذكر وغيرهما ليس نقله وفرضه سواء فمما ذكر فالنسبة في نقل الصلاة والصوم غيرها في فرضهما والكفارة في فرض الصوم بشرطه دون نقله ودون الصلاة مطلقا وبفساد الصلاة والصوم يحصل الخروج منهما مطلقا فصار في الحج والعرة غيرهما من باقي المندوب في وجوب اتمامها ما يشبهتهما لفرضهما فيما تقدم (والسبب ماضاف الحكم اليه) كذا في المستضي زاد المصنف لسان جهة الاضافة قوله (للتعلق) أي لتعلق الحكم به من حيث انه معرف (للمع أو غيره) أي غير معرف له أي مؤثر فيه بذاته أو باذن الله تعالى أو باعت عليه الاقوال الآتية في معنى العلة أي

الصوم والصلاة مع عدم اختصاص الحكم بهما لانهما اللذان تنعصر لهما الخصم في كلامه فلم يشارح ان يتصرف عليهما بالتصريح بغيرها وقد تقدم ذلك (قوله فلاتتناولها الاعمال) أي من حيث الحكم وان تناولتهما من حيث اللفظ بما تأنى من ان العام المخصوص عمومهما مرادتناولهما لاحكاما (قوله لان نقله) الظاهر عائد للحج المطلق عن كونه فرضا أو نقلا للحج النقل لا يلزم اتحاد العتاف والمغالب اليه وحسنه في كلامه استخدام حيث أطلق الحج أولا في قوله ووجوب اتمام الحج مراد به المندوب واعداد عليه الضمير في قوله نقله مراد به ما هو أعم ومن المعلوم ان المعنى الأعم مغاير للمعنى الأخص فقد ذكر الحج بمعنى وأعمد عليه الضمير بمعنى آخر وهو ضابط الاستخدام فسقط ما قبل ان هذا فيه استخدام لا استخدام لان معنى الاول بعض معنى الثاني (قوله أي التمس) هو الجرح تفسير للدخول وإشارة الى أنه مجاز لان الدخول حقيقة هو العمور في الجسم (قوله غيرهما في فرضهما) ضمير غيرهما للتمس وقوله في فرضهما حال من ضمير غيرها العائد للتمس (قوله بشرطه) أي وهو كون الصوم في فرض رمضان حاضرا وكون الفطر يتعد جماع ابتداء فقط عند الشافعية وبتعمدهم طلق الفطر عندنا معاشر المالكية وقوله والكفارة في فرض الصوم بمقتضى وخبر (قوله ودون الصلاة مطلقا) أي فرضا أو نقلا (قوله في وجوب اتمامها ما يشبهتهما) لفرضهما فيما تقدم اعترضه العلامة للناصريان التمس بك في الحكم بالمشابهة فما به مع الاشتراك في علة الحكم كما هو منصوص عليه في القياس وما تقدم من النسبة الكفارة وغيرهما ليس علة لوجوب اتمامها في الفرض ولان موجبات عتفه حتى يكون من قياس الدلالة وهو ما يجمع فيه بالزام العلة أو أثرها وحكمها اذ علة وجوب اتمامها في الفرض ان كونه فرضا وظاهر ان ما تقدم من الكفارة ومعها ليس علة لوجوب اتمامها في الفرض ولا لازما للتمس والالكان لازما للصلاة كالخج مع ان الصلاة لا كفارة فيها أصلا وأجاب سم بأن القياس الذي أشار له المصنف من قياس الشبه وحاصله أن نفل الحج فرع تردد بين أصلي أحدهما فرضه والآخر نفل غيره فالخج باكثره شبهه وفرض الحج (قوله والسبب الخ) اللازم فيه للعلة لا كرى لتقدم ذكره في قوله وان ورد بسبب الخ ثم كان الاول أن يذكر قوله وقد عرفت حدودها قبل قوله وان ورد بسبب الخ وبأن قوله وان ورد بسبب الخ عن المباحث المتعلقة بالفرض والواجب والمندوب واخلافه في الذي ذكره ليكون الكلام مرتبطا بنفسه بعض والأخرى ذلك سهل (قوله أي مؤثر فيه الخ) تفسير للفرض وقوله مؤثر فيه بذاته هو قول المعتزلة وقوله أو باذن الله هو قول الغزالي رحمه الله تعالى وقوله أو باعت عليه هو قول الأمدى فالاقوال أربعة الاول المعروف للشي أي الذي جعل علامة يعرف بها الشيء وهو قول جمهور أهل السنة واليه أشار المصنف بقوله من حيث انه معرف للحكم والثاني المؤثر في الشيء بذاته والثالث المؤثر فيه باذن الله تعالى والرابع البايع عليه وأشار المصنف الى هذه الاقوال الثلاثة بقوله أو غير أي غير معرف قد دخل فيه الاقوال الثلاثة (قوله الاقوال الآتية) خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ والخبر محذوف أي هذه الاقوال الآتية أو الاقوال الآتية هذه أو بدل أو عطف بيان على ما قبله من قوله انه معرف الخ وقول شيخنا أو الاقوال المعتبرة والخبر قوله تعرض لها الخ بعيد (قوله معز وأولها) حال من الاقوال أو من ضميرها في الآتية (قوله تعرض لها الخ) جواب سؤال تقدره ظاهر (قوله تنبيه الخ) اعترضه العلامة الناصر بقوله لا يخفى ان المعبر عنه بالهالة من المعبر أو غير ذلك اخذنا عارضا للمعبر عنه بالسبب حيث قيل ما ينضاف الحكم اليه للتعلق من حيث انه معرف فكيف يتعد المعبر عنه منهما أو وجاء له ان العلة هي نفس المعبر أو المؤثر الخ والمصنف قد جعل المعبر أو المؤثر وصفا للسبب لانه عن السبب لا يصح قول الشارح فنيها على ان المعبر عنه بذات السبب هو المعبر عنه في القياس بالهالة وأجاب سم بأن المعبر عنه هنا بالسبب هو ذات العلة بعينها وانما اخذنا عارضا للمعبر عنه بالسبب هنا هو مفهوم تلك الذات وحاصله ان الذي يصدق عليه السبب هو الذي يصدق عليه العلة (قوله لوجوب بالجلد) لوجوب بالجلد كان أولى اشموله بالجلد وغيره وذكر المثال الاول والثاني للاشارة الى ان السبب يكون فصلا وغير فعل وذكر الثالث مثالا

حيثما أطلقت على شيء معز وأولها لاهل الحق تعرض لها هنا تنبيه على ان المعبر عنه هنا بالسبب هو المعبر عنه في القياس بالهالة كالزواج بالجلد والوال لوجوب الفطر والاكسامة الحز

كما قال يجب الخلد باننا  
والظفر باز وال وغرم  
الجر للاسكار ومن قال  
لا يسمى الزوال ونحوه  
من السب الوقي علة  
تنظر الى اشتراط  
الناسه في العلة ويساقى  
انها لا تشترط فيها بناء  
على انها معنى العرف  
الذي هو الحق وما عرف  
المصنف به السب هنا  
مبين لخاصته وما عرفه  
به في شرح المختصر  
كلا مدى من الوصف  
الظاهر المنضبط العرف  
للعلم من مفهومه  
والقد لا يخبر لا احتراز  
عن المانع ولم يقيد  
الوصف بالوجود كما  
في المانع لان العلة قد  
تكون عديمة كما  
ساقى (والشرط بان)  
في محض المخصص آخره  
الى هناك لان القوى  
من اقسامه محصن  
كما في كرم ريعان  
جازاى الجائين منهم  
ومثاله

(قوله و اجاب سم الخ)  
حاصل جوابه ان  
المراد بالخاصة للماهية  
العرضية وبيان  
الماهية العرضية لشيئ  
بيان له فهو ولي انه  
مبين له لخاصته وبيان  
المحضى لذلك محتاج  
لمعونة قلنا مل  
(قوله ظرف لخصوف)  
لاحاحه الى بل يجعل

اسبب الضرر لان الاوان مثال لاسبب الوجوب (قوله و اضافة الاحكام اليها كما يقال) مستند او خبر  
والكاف بمعنى مثل ونعم ذلك على ان المراد بالاضافة قول المصنف ما يضاف الحكم اليه الاضافة للقوية  
وهي التعاقب والارتباط المتفاد بلام التعليل أو بانه أو بما يقوم مقامها فالمعنى في قوله لاسبب ما يضاف الحكم  
اليه ما يتعلق به الحكم ويستند اليه (قوله الذى هو الحق) ان قيل أى حاشية الى هذا مع قوله ما يضاف معزوا  
أو لها لاهل الحق احيب بانه لا يترجم من عزوه لاهل الحق كونه هو الحق (قوله مبين لخاصته) اعترضه  
العلامة بان المبين عند القوم هو الماهية والمبين به قد يكون ذاتا للماهية وقد يكون عرضا لها واصله من  
خواصها فكان الاولى ان يقول مبين للماهية لم يخصها و اجاب سم بان المراد بالخاصة في كلام الشارح  
الماهية العرضية وانما يحاها ان الماهية قسمان ذاتية وعرضية والاولى هي التي يؤتى في تعريفها بالحد  
والثانية هي التي يؤتى في تعريفها بالسم فقول الشارح من لخاصته معناه مدين لماهية السبب العرضية لان  
ما ذكره المصنف في تعريف السبب رسم لاحد وقول شخنا يمكن تصحيح عبارة الشارح بضمط قوله مبين  
بصيغة اسم المفعول وجعل اللام في لخاصته معنى الداعية الى ما في قوله وما ذكره المصنف واقعة على التعريف  
وهو مبين بصيغة اسم الفاعل لاسم المفعول (قوله الظاهر) احتريزه عن الحق كالعقوب بالنسبة للعدة  
فلا يكون سببا لها فغلب على السبب الطلاق لظهوره وقوله المنضبط أى الموجود في جميع المصاد كسفر  
اربعة ترد فانه سبب لظهوره دون المشقة لاختلافها في بعض الصور دون السفر لاند كور لهدم مختلفه (قوله العرف  
الحكم) اعترضه العلامة بقوله يساقى ان العلة قد تكون حكما شرعيا او معلوما امر حقيقي كحل الشرع بالنيكاح  
وحرمته بالطلاق علة للحياة كالذو والعلة هي السبب كما قاله الشارح فبرذلك على تعريفه بالامدى والمصنف  
اه وحاصله ان قيد العرف للحكم وجوب عدم انعكاس التعريف اذ العرف الامر الحقيقي من جملة السبب  
والعلة ولا يصدق عليه العرف للحكم اذ ليس ذلك الامر الحقيقي من الحكم الشرعي وجاب عن ان المراد بالحكم  
الحكم الشرعي العرف بالخطاب المتقدم بل المراد به النسبة التامة التي هي ثبوت امر لا روافقه منه فمع  
الحكم الشرعي ونحوه والامر الحقيقي فيما تقدم المخل هو ثبوت لافسه كما هو ظاهر ضرورة ان محل الشرع  
بالنيكاح وحرمته بالطلاق انما هو علة لثبوت الحياة لا لذات الحياة اذ لا معنى لذلك قال في المحصول فرع اذا  
جوزنا لتفصيل الحكم الشرعي بالحكم الشرعي فهل يجوز تفصيل الحكم الحقيقي بالحكم الشرعي ومثاله ان يعمل  
اثبات الحياة في الشرع بانه يعمل بالنكاح ويحرم بالطلاق فكذلك كما نولد الحق انما حاز اه فقد جعل  
المعلل هو الحكم الحقيقي وفسره بالنسبة قاله سم (قوله ولم يقيد الوصف بالوجود كما في المانع) قد يطلب  
الفرق بينهما من حيث المعنى حيث اعتبر ذلك التقيد المانع دون السبب اه سم (قوله آخره الى هناك الخ)  
قال العلامة استعمل لفظة هنا أولا مجرورا والمحل وثانسا مرفوعا المحل بدلا من محل اسم لامعها فان محلها مرفوع  
بالابتداء ولا يصح ان يكون بدلا من اسم لا وحده لانه معرفة ولا لتعمل في المعارف وقوله الآتي المناسب هنا في  
معنى المناسب هذا الموضوع فهو مفعول به فقد اخرج هنا عن الظرفية لتجملها من الظرف والمنتزعة وفي  
كونها من الظرف والمنتزعة نظر ووقفه و اجاب سم بانهم قد مضروبا بان هنا من الظرف والى  
لاتصرفوا بانها تجري على والى حينئذ فلا اشكال في الاول بانى واما الثانية فيصح حملها استثناء مفرغا من  
طرف محذوف متعلق بذكرها والمعنى لا محل لذكرها في محل من المحذولات الا انها أى في ذلك المحل فهي  
باقية على ظرفيتها واما الثالثة فهي ظرف لمحذوف أى المناسب ذكره هنا ثم لا يحذف المضاف أى ذكر  
انفصل الضمير واستمر في المناسب فلم يخرج عن الظرفية ايضا اه ولا يخفى ما فيه من التكاف (قوله من  
اقسامه) حال من قوله اللغوى اوصفه له وقوله أى الجائين به بذلك على انه انما كان مخصصا لكونه في معنى  
الصفة وقوله لان اللغوى من اقسامه ضميرا اقله فهو للشرط لا يقال الشرط في كلام المصنف مراد به الشرعي  
لانه انما يتكلم على ما وقع في قوله وان و ردسيا وشرطا الخ لا يصح جعل اللغوى عنه لانا نقول المحصر لاند كور  
منوع اذ لا دليل عليه ووقع الشرط على وجه خاص في قوله وان و ردسيا وشرطا الخ لا يقتضى الاقتصاري  
الحال على ما وقع فيه ولا يمنع الحوالة على وجه اعم فانه يتضمن ما تكلم عليه و زيادة الفائدة (قوله ومثاله

ظرفا للمناسب بمعنى اللاتى (قوله لكونه في معنى الصفة) بدليل الاخراج به كما يساقى

الآية من الاتصال وغيره لا محل ٥٠ لذكرها الا هنا ثم الشرعي المناسب هنا كالتطهارة للصلاة والاحسان لوجوب الرحمة

(الآية) بالنصب عطف على اسم ان و بالرفع مبتدأ والخبر على الاحتمالين قوله لا محل الخ قال بعضهم ضمير مسأله يعود على الشرط لا بقيد القوى لان القوى لا يكون الاتصال فيه نظر بل القوى ينقسم الى المتصل وغيره نعم المعتبر هو المتصل منه (قوله ثم الشرعي المناسب هنا كالتطهارة) الشرعي مبتدأ وقوله المناسب نعت له وقوله كالتطهارة خبره والكاف بمعنى مثل و يصح ان يكون الشرعي مبتدأ والمناسب خبره وقوله كالتطهارة خبر ثان آخر مبتدأ مخذوف أى وذلك كالتطهارة وجه كونه مناسباً هنا انه يتكلم على اقسام متعلق خطاب الوضع المأزى وقوله وان ورد الخ والذي من متعلقه هو الشرعي لا غير (قوله كالتطهارة للصلاة) أى لجوازها اذا تطهارة لا تتوقف عليها ذات الصلاة وهذا مبني على ان الحقائق الشرعية تطلق على الفساد كالحج وأمان قلنا ان الحقائق الشرعية لا تطلق الاعلى الصحيح فلا يحتاج الى تقدير المتضاف (قوله المراد عند الاطلاق) أى فلا يراد منه مانع السبب والعلة والتعريف لانه لا يشمله لانه لا يكون فاسداً (قوله المعروف بقبض الحكم) اعترضه العلامة القاصر بقوله بقبض الحكم رفعه لكن أراده ههنا حكم معين مضاد لحكم السبب لوصف المانع اشعار به وهو حجة القصاص المراد مني وجوبه لا لشعار الابوة به بقصد جثته على المانع حد السبب قطعاً ولا ينافي ذلك الصدق اعتبار وجوده الوصف في المانع دون السبب لان السبب اعم فيصدق به الوجود فيقتل الحد بذلك الا ان يلزم ان المانع سبب الحكم ومانع الحكم اه واصله أن يقال ان الابوة من حيث نفي وجوب القصاص مانع ومن حيث أثبت حرمة سبب (قوله فلا يكون الاين سبباً في عدمه) أو رد عليه العلامة ما لم يزل الفضلة تلج به فقال قد يعترض هذا بان السبب في عدمه هو القتل الذي هو فعله لا الاين فلا يتبعض ذلك حكمه اه وأصحاب سبب الماراد هنا السبب المعقد ان الولد سبب بعيد في القتل اذ لو لم يتصور قتله اياه فله مدخل في القتل لتوقفه عليه (قوله واطلاق الوجودي الخ) يطلق العدمي على المعدوم وبقائه الوجودي يطلق على العدم المطلق ويتأمله الوجود المطلق وبطلق على اعدم المضاف الى الوجودي كقولهم العبي عدم المصور بقائه الوجود المضاف وبطلق على ما يدخل العدم في مفهومه ككون الشيء بحيث لا يقبل الشر كفاطلاق الوجودي على الابوة بمعنى الثابت وقوله والمراد بقوله نظرا الى أنها ليست عدم شيء و يصح اطلاق الوجودي عليها بمعنى الرابع وهو ما لم يدخل العدم في مفهومه كما هو ظاهر ويكون في عبارة الشارح حذف والتقدير نظرا الى أنها ليست عدم شيء وادخل العدم في مفهومه وفي الوجود عنها المشار اليه بقوله وان قال المتكلمون الخ بمعنى الأول فلم يوارد الاثبات والنفي على معنى واحد (قوله امر اضافي) أى لانه انسيب يتوقف تعلقاته على نسبة أخرى وذلك معنى الاضافي سم (قوله والصحة الخ) أو رد عليه ان جعله فيما تقدم الصحيح ومقابلته من اقسام متعلق خطاب الوضع تقدم معرفة الصحة توقفه لان معناه جثته وان ردنا الخطاب يكون الشيء موافقاً اذا الصحة هي الموافقة وهو خلاف ما لاين الحاسب والعند من أن معرفة الموافقة المذكورة عقلية لا عقلية الا ان راديو رد الخطاب بالموافقة وروده بها بالقوة لان ورودها باعتبارها في الصحة في قوة ورودها بان حاصها موافق فليتناهل (قوله وقوعاً) بمعنى محمول عن فاعل المصدر والاصل موافقة وقوع الفعل ذي الوجهين الشرع (قوله أى الفعل الذي الخ) مبتدأ خبره جملة المستداه وخبره من قوله الصحة موافقة الشرع (قوله اذ لو وقعت مخالفة) ضمير وقعت يعود على المعرفة لا معناه المار بالخبر كما عليها بانها تقع الموافقة فلا يصح الحكم عليها معناه المتقدم بوجهه بالمخالفة ما يلزم عن ذلك من التناقض في كلامه بل بمعنى مطلق الادراك في عبارته استخدام وانما اقتصر على ذكر الموافقة بقوله بخلاف ما لا يقع الموافقة ولم يرد قوله وبخلاف ما لا يقع الخ مخالفاً لفظه ورأه لا يكون صحيحاً وكلامه هنا غامض في الصحة وسأني الكلام على الطلاق (قوله اخذنا هذا ذكر) أى مأخوذاً وهي حال مقدمة على صاحبها وليس مفعولاً من أجله قاله الناصر قال سم الى فقد شرط المفعول من أجله كما يعرف بالتأمل اه قلت له لا لاختلال شرط الاتحاد في الفاعل ان فاعل الموافقة الفعل وفاعل اخذ الشخص العرف الموافقة (قوله وان لم تسقط القضاء) أو رد ان قوله فينا تقدم لا سبحانه عما يعترف به شرعاً بقيدان الصحة تستلزم اسقاط القضاء لان القضاء انما يكون مع

(والمانع) المراد عند الاطلاق وهو مانع الحكم (الوصف الوجودي) الظاهر المنصطع العرب نقض الحكم (أى حكم السبب) كالابوة (باب القصاص) وهي كون القاتل اياً القتل فانها مانعة من وجوب القصاص المسبب عن القتل لحكمة وهي أن الاب كان سبباً في وجود ابنه فلا يكون الاين سبباً في عدمه واطلاق الوجودي على الابوة التي هي امر اضافي صحيح عند الفقهاء وغيرهم نظرا الى أنها ليست عدم شيء وان قال المتكلمون الاضافات أمور اعتبارية لا وجودية كما سأتى توضيحها في آخر الكتاب اما مانع السبب والعلة ولا يذكر الا مقيداً بحدودها فمأني في محبت العلة (والصحة) من حيث هي الشاملة للصحة العبادية وصحة العقد (موافقة) الفعل (ذو الوجهين) وقوعاً (الشرع) والوجهان موافقة الشرع ومخالفة أى الفعل الذي يقع تارة موافقاً للشرع لاسيما ما يعترف به شرعاً وتارة مخالفاً له

لا تنفك ذلك عبادة كان كاصلاً أو عقداً كالبيع الصحة موافقة الشرع بخلاف ما لا يقع الاموافقة للشرع كعقود تعالى لا لزومها مخالفة له أيضاً كان الواقع جهلاً لا معرفة فان موافقة الشرع ليست من معنى الصحة فلا يسمى هو صحيحاً والصحة العبادة اخذنا هذا كرموافقة العبادات ذات الوجهين وقوعاً للشرع وان لم تسقط القضاء (وقيل) الصحة (في العبادة اسقاط القضاء) عدم

عدم استحباب الفعل ما اعتبر فيه شرعا كما هو بين بقوله وإن لم تسقط القضاة من باب لقوله لاستحبابه الخ  
 والجواب أن المراد بالاستحباب المذكو وأعم من الاستحباب بحسب نفس الامر ومن الاستحباب بحسب ظن  
 الشخص كصلاة من ظن أنه متطهر ثم تبين له حديثه فانه مخاطب بالقضاء مع أنها صحيحة لاستحبابها ما يعتبر  
 فيه شرعا بحسب ظن الشخص المذكو وكما سئل الشارح وعاقب زناه بذنبا فإراد العلامة بقوله تفسير  
 الموافقة لاستحباب الفعل ما اعتبر فيه شرعا يقتضي انتفاء ما عدا ما عدا من ظن أنه متطهر ثم تبين له حديثه فتعني  
 صحته على هذا القول وسأيت أنها صحيحة عليه (قوله أي اغناؤها) ادفع به ما يترتب من المذنب من ثبوت القضاء  
 ثم سقوطه من بين به أن المراد أن يكون على وجه يمنع ثبوته ولما كان المراد بالقضاء هنا فعل العمادة فأنسأ في  
 الوقت لا القضاء بالمعنى الآتي في قوله والقضاء الخ احتياج إلى قوله بمعنى أن الاحتياج الخ فسقوط القضاء عبارة عن  
 عدم الاحتياج إلى فعل العمادة ثانيا في وقتها فان قيل هلا قال يدل قوله أي اغناؤها الخ أي أن الاحتياج الخ  
 مع كونه انحصار ولم احتياج إلى قوله أي اغناؤها ثم تفسيره بقوله يعني الخ أي إيجابها بالانقضاء أقرب إلى مدلول  
 الانقضاء من عدم الاحتياج إلى الفعل ثانيا في الوقت فلا فسر به أو لا ثم أردفه بما ينزل إيجابه فتماما وقوله  
 يعني أن الاحتياج بالبقاء المتناهية تحت وضعية يعود لكلف المعلوم من المقام واعترضه العلامة بأن المناسب  
 بقوله اغناؤها أن يقول بان لا يخرج أي العمادة لان الاحتياج وصف للكف والأحوال وصف للعمادة  
 والمناسب هنا الثاني أن يكون الكلام على نفس واحد فكيف كان الاغناء وصف للعمادة كون الأحوال وصفها  
 أيضا وأجاب سم بأن غاية ما يلزم على ما سلكه الشارح تفسير الشيء بضرورة إذا الأحوال يستلزم الاحتياج  
 وتفسير الشيء بضرورة سائر شائع وهذا كله إذا كان محتاج في عبارة الشارح بالمتناهية الصفة المفتوحة والموافق  
 بالضرورة المفتوحة أي بان لا يحتاج إلى العمادة في أحوالها عن عهدة الكلف إلى ما ذكر فلا مرد ما تقدم له  
 وصف العمادة بالاحتياج حيث دللنا على اسناد الاحتياج إليها بما ذكرنا لا نقول واسناد الأحوال إليها بما ذكرنا  
 (قوله التي هي) أخذنا ما تقدم موافقة الشرع أو ردعنا العلامة فقال هذا الشرع يرد على عكسه  
 الإطلاق في الحديث فانه صحيح غير موافق للشرع فان قيل الإطلاق حل عقد قلت فمرد حيث دللنا على التبريد  
 المتقدم أطلق الصحة وأجاب سم بأن المراد بموافقة الشرع استحباب الفعل ما اعتبر فيه شرعا وحاصله استحباب  
 أركانه وشرطه الإطلاق المذكو وقد استجمع ما اعتبر فيه شرعا من كونه صادرا من زوج مكلف إلى آخر  
 ما اعتبر فيه مما فصله الفقهاء وأما خلوه عن الحيض فلم يعتبر فيه لاركانا لشرطه وان كان واجبا في نفسه وفرق  
 بين ما اعتبر فيه الشيء بان يكون ركاه أو شرطه فيه وما يجب معه من غير اعتباره فيه كذلك والحاصل أن هنا  
 أمرين حل الإطلاق والاعتداده والخلو عن الحيض معتبر في حله لاقى الاعتداده كما أن الصلاة لا تعتبر في  
 الاعتداده الاحتساب غصب سترها ومكانها وان اعتبر ذلك في حلها اه وحاصله أن المراد بالموافقة موافقة  
 خاصة وهي اجتماع الشيء ما اعتبر فيه ركاه أو شرطا لمطلق الموافقة وهي اجتماع الشيء ما اعتبر فيه على وجه  
 الركنية والشرطية أو غيرهما (قوله فالصحة هنا الترتيب) أو ردعنا العلامة في كلام المصنف تناقضا  
 لأنه جعل الترتيب سببا للصحة كما هو قضية البناء في قوله وبوجه القبول جعله سببا في العقد كما هو قضية  
 إضافته إليه إذا لمعنى لآخر الشيء لا ما يترتب عليه وينسب عنه ثم إيجابها بالصحة في السبب والمؤثر حقيقة  
 ولما كانت صفة العقد وصفة الشيء تدمر كالشيء الواحد أضف الأمر له مجازا شاعرا اه أي مجازا عقليا  
 حيث أضف ما حقه أن يضف للحال للحل قال سم ويمكن أن يجاب أيضا عن ما بين عليه هذا الزاد من  
 أن إضافة الأمر إلى العقد تقتضي أنه مسبب عنه بل قد يكون معنى الإضافة مجرد تسمية ذلك الأمر للعقد في  
 الحصول وإن كان السبب شأ آخر لا يمنع أن يكون الشيء سببا في تبعه أحد شيئين لا عرفي كون حل  
 الانتفاع أثر العقد أنه ينعقد في الحصول وإن كان سبب النتيجة هو الصحة ويمكن أن يجاب أيضا بان السبب  
 التام مجموع العقد وصحته أو العقد بشرط الصحة فكل منهما مسبب ناقص أو أحدهما بشرط في سببية الآخر  
 وحيد فلا يترتب لهم التناقص في التعمير لان إضافة الأمر باعتبار أنه سبب في الجملة ودخول البناء على الصحة  
 لسببية أيضا في الجملة ولا اشتراطها في سببية العقد وشرط السبب سبب في الجملة اه قلت ما قاله مع كونه

أي اغناؤها عنه بمعنى  
 أن لا يحتاج إلى فعلها  
 ثانيا فوافق من عبادة  
 ذات وجهين الشرع  
 ولم يسقط القضاء  
 كصلاة من ظن أنه  
 متطهر ثم تبين له حديثه  
 يسعى للصحة على الأول  
 دون الثاني (و بصحة  
 العقد) التي هي أخذنا  
 مما تقدم موافقة  
 الشرع (ترتيب أثره)  
 أي أثر العقد وهو  
 ما شرع العقد له حل  
 الانتفاع في البيع  
 والاستمتاع في النكاح  
 فالصحة هنا الترتيب  
 لأنفسه كما تبين كال  
 المصنف

نفساً فالأفهم من اللفظ بنوعه ظاهر كلام الشارح أو مصرح به ما بعد بقوله فالأفهم إلى آخر ما ذكره  
 فالجواب السديد ما أجابه العلامة **(قوله يعني أنه جيبها وجد الخ)** اعترضه العلامة حيث قال لا رب في أن  
 كلام من الصحة والترتب من الأمور الاعتبارية التي لا وجود لها في الخارج قال وجود المستند اليها في كلام  
 الشارح أن كان الخارج لم يصح وأن كان الذهني فالتكليف لا يشترطه وأن أثبتته الحكماء اه وأجاب سم  
 بان من المقرر المشهور أن الأمر الاعتباري له معنيان أحدهما ماله تحقق في نفسه مع قطع النظر عن اعتباره  
 معتبراً لأنه ليس من جملة الأعيان والآخر ما يكون تحققه باعتباره باعتبار المعنى ولو قطع النظر عن الاعتبار المذكور  
 لم يكن له تحقق وإن الخارج أيضاً له معنيان أحدهما ما رآه الأعيان والآخر خارج النسبة الذهنية بمعنى  
 كون الشيء متحققاً في نفسه وهو معنى الواقع ونفس الأمر وهو أعم من الأول فعني كون الشيء موجوداً في  
 الخارج على الأول أنه من جملة الأعيان المحسوسة ومعنى كونه موجوداً في الخارج على الثاني أنه متحقق في حد  
 نفسه وأن لم يكن من جملة الأعيان إذا علمت ذلك فنقول إن كلام من الصحة والترتب موجوداً في الخارج باله  
 الثاني للخارج لأنهما متحققان في حدنا أنفسهما وأن لم يكونا من جملة الأعيان وهما اعتباريان باله الثاني الأول  
 للاعتباري الذي ذكرناه فإن أراد الشيخ الاعتبارية في قوله أنه ما من الأمور الاعتبارية المعنى الثاني  
 للاعتباري فغير مسلم قطعاً الماتين وإن أراد الأول فالترديد المشار إليه بقوله أن كان الخ فاعتراضه الشق الأول  
 وقوله لم يصح أن أراد الخارج جيب معناه الأول فلم يعدم الصحة لكن الشارح لم يرد هذا المعنى فلا وجه للاعتراض  
 وإن أراد الخارج جيب معناه الثاني فقول لم يصح غير صحيح لما مر اه وما ذكره في معنى نفس الأمر والواقع هو  
 الرابع كما ذكره السيد فعني كون الشيء موجوداً في نفس الأمر أنه موجود ومتحقق في نفسه فالأمر في قوله لم  
 نفس الأمر يدل عن الظاهر أي نفسه وقيل المراد بنفس الأمر العلم بالله تعالى وقيل اللوح المحفوظ **(قوله كلاً**  
**يقدم الخ)** اعترضه العلامة بقوله قد فرق بينه وبين صحة العقد بأنه مستقر في وجود حال وجود الشرط وهي  
 حالة وجود المانع متعدياً لتعدياً موضوعها وهو العقد فكيف يكون السبب المعروف للحكم كجبهه وجوده  
 مع فاقوه وهو مضموم اه وأجاب سم بأنه يمكن في كون السبب معر فاجبه وجوده في أحد الأزمنة وقد  
 وجد في الماضي هنا وعرف بذلك الوجود الماضي فقول كجبهه وجوده قلنا ولو في الجملة وتوله مع فاقوه وهو مضموم  
 قلنا ممنوع بل انما عرّف باعتبار وجوده السابق بل نقول انما عرّف السبب هنا بجبهه وجوده حال وجوده  
 وبحقيقة أن العقد الصحيح حال وجوده قد دل على أن أثره يقع بعده متصلاً لا حياً لا حياً ومنه قصداً لا اعتباراً  
 عند وجود الخارج لأن الشارع جعله أمارة على وقوع أثره بعده كما أنه جعل الحصار علامة على تأخر الأثر ما دام  
 الحصار فلم يعرف السبب هنا بالاجتهاد وجوده حال وجوده لا حال عدمه فتأمله فإنه حسن دققي اه قلت  
 ما ذكره من الجوابين غير مجد عليه شيئاً إذا السبب يعتبر فيه معارضة لمسه زماناً وماها ناس كذلك قطعاً وهو  
 محظوظ العلامة فكيف يكون السبب المعروف للحكم كجبهه وجوده مع فاقوه ومعدوم أي جعل الصحة سبباً غير  
 صحيح لأن جعلها سبباً هنا ما لا يكون بغير فهم الحكم كجبهه وجوده حال الحكم وليس الأمر هنا كذلك كما هو  
 بين **(قوله لبتأني له الاختصار فيما يليها)** اعترضه العلامة بأنه لم على ذلك العطف على معنوي عاملين  
 مختلئين والجمهور على منعه اه وأجاب سم بأننا لنسلم لزوم العطف المذكور لأن لنا أن نجعل هذا  
 العطف من قبيل عطف الجمل بأن تقدّر الخبر وهو الجار والمجرور بعد العاطف لثم الجملة المعطوفة والتقدير  
 وبجبهه العادة آخرها أو الجاهل خبره وزحفه دليل وهو هنا ذكر نظيره في الجملة الأولى أعني قوله وبجبهه العادة  
 الخ وبذلك أن الجاهل وقدره وذلك في صور الامتناع لتخرج عن الامتناع لتقديره في قولهم في الدار زيد  
 والجار عمرو وفي الجارة عمرو وحذف الجار وأبقاء مجروره سائغ إذا دل على الحذف دليل وإذا جاز حذف  
 الجار مع الدليل جاز حذف الجار والمجرور ولذلك بل إن حمل الجار في كلامهم على الجنس الشامل للواحد  
 والاكثر شمل ما نحن فيه وكان من أفراد ما ذكره ولاشتماله على جاري من أحدهما البناء الجارة والصحة والثاني صحة  
 الجارة للعبادة اه وقال النكاح قوله لبتأني له الاختصار أرى لا فائدة الحصر كما ظنه في منع الموانع لأنه مستفاد  
 من تقديم المبتدأ اه ووجه الاستفادة المذكور كونه عموم مخصوص الخ فإن ذلك مفيد للمعنى كافي الأثرة  
 من قريبش والترك في العرب وفيه ان يقال أن استفادته من عموم المبتدأ التثنية استفادته من جهة أخرى

يعني أنه جيبها وجد فهو  
 ناشئ عنها لا يعني أنها جيبها  
 وجدت نشأ عنها حتى  
 برد السبع قبل انقضاء  
 الخبار فإنه صحيح ولم يترتب  
 عليه أثره ووقف الترتيب  
 على انقضاء الخبر  
 المانع منه لا يقدح في  
 كون الصحة منشأ الترتيب  
 كما لا يقدح في سببية  
 ملك التصايل لوجوب  
 الزكاة توقفه على حوالان  
 الحول وقدم الخبر على  
 المبتدأ لبتأني له  
 الاختصار فيما يليها  
 والأصل ورتب أثر  
 العقد بصحته وعند  
 التقديم غير الظاهر  
 بالظاهر والعكس



فجوز أن يقصد المصنف بتقديم الخبر أن يصير المحصر مستقداً من جهتين اهتماماً بذلك التحريك لا يقال قوله  
 التقديم لأفاده المحصر يقتضي توقف المحصر عليه لا يقال ذلك مجموع لجواز أن يرتد عن التقديم لأفاده  
 المحصر من تلك الجهة أيضاً قاله سم قلت لتعليل تقديم الخبر بما ذكره الشارح أولى من تعليله بأفاده المحصر  
 المقاد مع تأخير الخبر الذي هو الأصل لأن التأسيس خبر من التأكيّد (قوله ليتقدم مرجع الضمير) قال  
 العلامة هذا التقديم للرجح غير لازم لأنه مع التأخير يتقدم رتبة وهو كاف في الجواز اه وبقية سم بان  
 هاتئنا مسئلتين أحدهما أن يلتصق الخبر المتقدم بضمير المتد التآخري نحو في داره يدوهما جاز قال ابن مالك  
 أجماعاً وإن نازعه أوجبنا في دعوى الإجماع والتأنيق أن يلتصق الخبر المتقدم بضمير ما ضيف إليه المتد  
 المتآخري نحو في داره جلوس يدوه دارهما غلام هند وفي جواز هذا خلاف وتوضيه كلام ابن مالك أن الجهور  
 على المنع فإنه اقتصر على نقل الجوازه عن الإخفش حيث قال في تسهيله ويجوز في داره يدوهما جاعاً ولكن  
 في داره قام يدوه في داره عايد هند عند الإخفش اه لكن نقض بان المتقول عن الصبرين هو الجواز  
 كالإخفش بخلاف الكوفيين فإنهم على المنع ولا يخفى أن ما نحن فيه من المسئلة الثانية ولا شأن أن تقديم  
 مرجع الضمير فيما نحن فيه بعبارة آخر عن الوقوع فيما مضى اه فكيف يكون أو الجامع إلا الإخفش على ما لابن  
 مالك والظاهر أن الشيخ اشتبهت عليه المسئلة الثانية بالأولى (قوله أي بالعبادة لا بخوارزها إلى العقد) قال  
 العلامة إشارة إلى أن العبارة اضافية لاحق في اه وأراد بالمطلوب المطلوب أصالة فلم يرد أن العقد يطلب  
 وجوباً أو نهيّاً فيكون عبادة وقوله والمعنى الخ إشارة إلى أن العبادة قصر الصفة على الموصوف وقوله وتصف  
 به العبادة باعتبار هذه العلامة فقال هذا أخص من مدعى المصنف لأن مراده اختصاص لفظ الإجزاء بالعبادة  
 سواء كان بالآليات فتتصف بعبادة أو بالثبوت فلا ويشبهه قوله الشارح قريباً فاستعمل الإجزاء اه  
 وأجاب سم بأنه لا داعي لملل الانصاف في عبارة الشارح على خصوص الانصاف في الآليات بل المراد به  
 أعم من الآليات والتي كما صرح به قوله ومنشأ الخلاف الخ (قوله ومنشأ الخلاف الخ) معنى كونه منشأه  
 أن من قال يتدب ما وصف فيه بالإجزاء قال يوصف به الواجب والتدب هو ما قال لا يوصف به إلا  
 الواجب وأشار بقوله مثلاً إلى أن منشأ الخلاف ليس هذا الحديث فقط بل هو وغيره من الأحاديث التي في  
 معناها شيء الإسلام (قوله ومن استعماله في الواجب) أي لأن المراد بالصلاف في الحديث المذكور صلاة  
 الفرض وقد يقال الصلاة المذكورة تنكر في سياق النفي فتعم الواجبة والتدب هو ما استعمال الإجزاء فيها على  
 القول الأول لا الثاني فتأمل اه قاله شيء الإسلام وفي جوابه بما حاصله أنا لا نسلم أن استعمال الإجزاء في الواجب في  
 الحديث المذكور واقعاً هو معنى على كون المراد بالصلاة الفرض بل هو جازع على كون المراد بها ما يعم الفرض  
 والتدب أيضاً توقف فتأمل (قوله وبالمقابل البطلان فهو مخالفة الخ) التقابل على هذا تقابل الضد بخلافه  
 على القول الثاني المشار إليه بقوله وقيل في العبادة عدم إسقاط القضاء فهو تقابل العدم والملكية وأورد على  
 الأول أن الضد بشرط كونهما وجوديين كما ذكر في محله وأجيب بان الوجودي يطلق كما مر على الوجود  
 وعلى الوجود المطلق وعلى الوجود المضاف وعلى ما لا يدخل العدم في مفهومه والمراد هنا الضد المعنى الثالث  
 والرابع مع كونهما وجوديين أنهم ليسوا عايداً ولا داخلين في مفهومهما (قوله الذي علم أنه مخالفة الخ)  
 الخ) فيه أن يقال لا وجه لتخصيص المخالفة لا كونها الرائج في معنى البطلان ولا فالذي علم أنه في العبادة عدم  
 إسقاط القضاء هو مخالفتها أيضاً ويمكن توجيه التخصيص أيضاً بأنه إنما اقتصر على المخالفة في معنى البطلان  
 تحريم الرائج لأن البطلان بمعنى عدم إسقاط القضاء لا يحري في قول أبي حنيفة لأن القاسد عنده يسقط  
 القضاء كما في قوله العلامة (قوله فكل منهما مخالفة لما ذكره الشارع) اعترضه العلامة بقوله سائياً في بحث  
 النهي تفسير الفساد بعدم الاعتداد بالشيء إذ اوقع أي عدم ترتب أحكامه عليه وهو أخص من المخالفة لشيئها  
 دون قولك لا تفعل كذا فإن فعله اعتد بتبها وذات هذا مخالفة للمخالفة له بخلافه أي الاعتداد بمعنى ترتب  
 الأحكام اه وأجاب سم بما حاصله أن دعوى ثبوت المخالفة دون الفعل المذكور أخص منه ممنوعة وسنده  
 أن المخالفة كما قدمه الشارح عدم اجتماع الفعل ما يمتنع به شرعاً وهذا المعنى غير متحقق في المخالفة التي  
 مثل لما عايد كرهه لأن قوله فإن فعله اعتدت به مرجح في أن ترك النهي عنه غير معتبر في الاعتداد

الطلب وإن لم يسقط  
 القضاء (وقيل)  
 أجزاءها (إسقاط  
 القضاء) كصحتها على  
 القول المرحوح فافهم  
 منشأ الإجزاء على القول  
 الرائج فيملاو رادفها  
 المرحوح فيها  
 (ويخص الإجزاء  
 بالمطلوب) من واجب  
 ومتدب أي بالعبادة  
 لا يضاهيها إلى العقد  
 المشار لها في الصفة  
 (وقيل) يخص  
 (بالرأب) لا يضاهي  
 إلى المتدب كالعقد  
 والمعنى أن الإجزاء  
 لا يتصف به العقود تتصف  
 به العبادة الواجبة  
 والمتدب وقيل الواجبة  
 فقط ومنشأ الخلاف  
 حديث ابن ماجه وغيره  
 مثلاً رجع لا يخفى في  
 الضاحي فاستعمل  
 الإجزاء في الضحية وهي  
 متدب عندنا واجبة عند  
 غيرنا كما هي حنيفة ومن  
 استعمله في الواجب  
 اتفاقاً حديث الدارقطني  
 وغيره لا يخفى صلاة  
 لا يضاهي الرجل فيها ما  
 القرآن (وقال بها) أي  
 الصفة (البطلان) فهو  
 مخالفة الفعل ذي  
 الوجوب وقوة الشارع  
 وقيل العبادة عدم  
 إسقاطها القضاء (وهو)  
 أي البطلان الذي علم  
 أنه مخالفة في وجهين  
 الشرع (الفساد) أي بكل منهما مخالفة لما ذكره الشارع (خلافاً لابي حنيفة) في قوله مخالفة لما ذكره الشارع

بالفعل وان طلب معه وجوباً او نهيّاً فلا قولك لا تصل في المسكان المقصوب فان صليت فيه اعتدت بصلاتك  
 قد دل قولك فيه فان صليت الخ على أن الاحتراز عن إيقاع الصلاة فيه غير معتبر في الاعتداء بالصلاة وان  
 وجب هذا الاحتراز في الصلاة والفرق بين المطلوب في الشيء والمطلوب معه من كون الأول يتوقف عليه  
 الاعتداء دون الثاني واضح وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك وكان الشيخ سري إلى ذهنه أن مطلق المخالفة المنهي  
 عنها يقتضي به المخالفة المفسر بها البطلان والفساد وليس كذلك بل المخالفة المفسر بها ما ذكر أخص من  
 مطلق المخالفة فتدبر اهـ (قوله بان كان منها يعنه) اعترضه العلامة بان المخالفة هي عدم استيعاب الفعل  
 ما يعتبر فيه شرعاً اخذاً مما تقدم وذلك لا يتوقف على وجود نهي لان خطاب الوضع بكون الشيء شرطاً او مانعاً  
 مع العلم بانتفاء أو وجوده كاف في تحقق المخالفة اهـ وجوابه أن الشارع إنما فسر مخالفة ما ذكر للشرع  
 بكونه منها بما لا يصح كونه مقصداً لما كان النهي ذم لاصله وما كان النهي فيه لوصفه لانه في تقرر برمذهب  
 الحنفية وهكذا عندهم فقط الاعتراض بعدم التوقف على أنه لا يخفى أن الضرورة لا تبيح ما كان النهي ثبوت في  
 الواقع يعمر أو ينحصر وهو حاصل لتحقيق النهي العام عما أدخل بعض معتبراته وان لم يقع نهي عن  
 خصوص إخلال اهـ سم (قوله ان كانت كون النبي الخ) اعترضه العلامة بما جعل على المخالفة كون  
 النهي عن الفعل لاصله أو لوصفه وقد جعله قبل ذلك كونه منها يعنه وذلك تناف وأجب عن التنافي المذكور  
 ان حاصل المعنى أن مخالفة ما ذكر للشرع بسبب كونه منها يعنه تارة تكون لكون ذلك النهي راجعاً لاصله  
 وتارة تكون لكونه راجعاً لوصفه ففيه تعليل للمخالفة بان يكون منها يعنه ثم تفصيل هذا لكونه إلى الـ كون  
 منها يعنه لاصله والـ كون منها يعنه لوصفه وتبين حكم كل منهما واما جمل الشيء ثم تفصيله لا يتوهم فيه محذور  
 بوجه أصلاً كما هو واضح اهـ سم (قوله كافي الصلاة الخ) أي المخالفة التي في الصلاة عليه بدون بعض  
 الشروط والتعميل للمخالفة لاصله بما اختلف منه بعض الشروط فنظر لان الشرط خارج عن الشرط وبخلاف  
 بان المراد بالاصل ما يتوقف عليه وجود الشيء كما كان أو شرطاً قاله العلامة (قوله وهي ما في المطون من  
 الأجنة) فيه ان الأخصر أن يقول وهي الأجنة لاستلزام الجنين كونه في البطن لأن يقال البيع في ذلك عبارة  
 القوم (قوله أي المبيع) تفسير للركن (قوله فهي الفساد) قال العلامة قد عارضه نقل المصنف في بحث  
 النهي أن المنهي عنه لوصفه بفيد الصحة إلا أن راد الفاسد هنا للوصف والصحة هناك للوصف كما يشير إليه  
 تعبيرها بالمنهي دون النهي اهـ وفيه أن هذه المعارضة لا يتوهمها إلا من لم يلاحظ قواعد الحنفية التي ليس هذا  
 كلامهم والافساد عندهم يستلزم الصحة فضلاً عن مجرد أنه لا ينافي وإن قال صدر الشرع في تنقيحه وان  
 دل أي الدليل على أن النهي لغيره فذلك لا يعبر ان كان وصفه لا يبطل عنده أي هذا الشاخي وبفسد عندنا أي  
 معاصر الحنفية أي يصح باصله لا لوصفه اذا الصحة تنبسط لاركان والشرايط فيحسن لبيته ويقع له به إلا ان يخرج  
 العارض على الأصل اهـ ففسد الفساد قوله أي يصح اهـ سم (قوله للاعراض) بيان للوصف الراجح له  
 النهي وهو وصف لازم للصوم (قوله فأي شيء) أي ما يبيع وقوله الملك الخبث أي الضعيف (قوله صح نذر له  
 المعصية الخ) فيه أن يقال لتعليل الصحة بانتفاء المعصية مقتضاه انتفاء الصحة مع المعصية وهو خلاف ما صرح به  
 عنهم بقوله ولوصاهم خرج عن عهده قاله العلامة وقد يقال المعلن به صحة النذر يعني صفته هو انتفاء المعصية  
 عن صفة لا عن فعله ومقتضاه انتفاء الصحة مع المعصية فيه لا في فعله ولا لمخالفة فأماله (قوله كالترمه) أي  
 على الوجه الذي التزمه (قوله فقد اعتد الخ) بالنسبة للقائل وخبره يعود على أي حنفية وكذا قوله أما الباطل  
 فلا يعتد به خبره يقتضي موافقه أيضاً اذ لو قرئ بالنسبة للقول لا يقتضي أن عدم الاعتداء بالباطل متفق عليه مع  
 أن بعض الحنفية يعتد بالباطل أيضاً لا يقال قول الشارع فقد اعتد بالفساد مقتضى الظرفين أن من لازم  
 الفساد عدم الاعتداء فلا يصح جمع الشارح بينهما حيث وصف الفاسد بالاعتداد لا نقول تنافيهما فإما هو  
 مذهب غير الحنفية وأما مذهب الحنفية فلا تنا في بينهما فإما من أن الفاسد عندهم صحيح باصله فترب  
 عليه فواو الشارح في مقام بيان مذهبهم فلا تصح دعوى التناقض حيث ذفي كلامه (قوله وفات المصنف  
 إن يقول والخلاف لفظي) فيه أن الشارح فاته أيضاً أن يبين أن الاعتداء بالفساد دون الباطل لا ينافي كون  
 قوله فعل بعض

بيع الملتزم وهي ما في  
 المطون من الأجنة  
 لانعدام ركن من البيع  
 أي المبيع أولوصفه  
 فهي الفساد كافي صور  
 يوم النحر للاعراض  
 بصومه عن ضيافة الله  
 للناس بطعم الاضاحي  
 التي شرعها فيه وكافي  
 بيع الدرهم بالدرهمين  
 لاشتتاله على الزيادة  
 فيأثم به وبغيبه بالقض  
 الملك الخبث ولو نذر  
 صوم يوم النحر صح نذره  
 لان المعصية في فعله  
 دون نذره ويؤثر بقطره  
 وقضائه ليخلص عن  
 المعصية وتبي بالنذر  
 ولوصاهم خرج عن عهده  
 نذره لانه أدى الصوم  
 كالترمه فقد اعتد  
 بالفساد أما الباطل  
 فلا يعتد به وفات  
 المصنف أن يقول  
 والخلاف لفظي كما قال  
 في الفرض والواجب  
 اذا حاصله أن مخالفة  
 ذي الوجهين للشرع  
 بالنهي عنه لاصله كما  
 تسمى بطلاناً هل تسمى  
 فساداً أو لوصفه كما تسمى  
 بفساداً هل تسمى بطلاناً  
 فعنده لا يعتد بانهم  
 (والاداء فعل بعض  
 وقيل كل ما دخل  
 وقته قبل خروجه)  
 راجحاً كان أو مندوباً  
 وقوله فعل بعض

الخلافا لفظا كما فعل مثل ذلك في الفرض والواجب **(قوله)** يعني مع فعل البعض الآخر الخ دفع به فساد  
 التعريف من أوجه ثلاثة الأول أن المراد البعض المأخوذ في التعريف بعض معين بكونه ركعة الثاني كون  
 ذلك في الصلاة لا في الصوم الثالث أن ذلك أي فعل البعض انما هو مع وقوع الباقي في الوقت أو بعده  
 لا قبله والتعريف لم يفدوا حداهن الثلاثة كما ترى ولا يخفى أن المتعريف بحجة التعريف صدق اللفظ دون  
 عنابه الفرائض فلا فائدة لدفع الشارح بقوله يعني الخ لا للاعتداده عن المصنف بقوله كما هو معلوم من جملة  
 أي كتب الفقه لانه اذا فرض أن الخطاب بالتعريف يعلم أن المراد البعض المهم بعض معين وانما في الصلاة  
 فقط وانما مع فعل الباقي في الوقت أيضا وأما حجة كإثباته فبذلك التعريف شيئا وللعلامة سم في هذا المقام  
 تصفى في الانتصار للمصنف لا طائل يحتج به ولا داعي له الانتصاف **(قوله)** لكن بشرط الخ فيه أن كون المفعول  
 من الصلاة في وقتها ركعة فأكثر معتبر في مفهوم أدائها لجملة شرطها غير صحيح قاله العلامة الناصر وأجاب سم  
 بأن الشارح لم يجعله شرطيا في الاداء بل جملة شرط الفعل البعض الآخر بعد الوقت وذلك لا ينافي أنه معتبر  
 في مفهوم الاداء ولو سلمنا شارح جرى على عرف الفقهاء واستعمالهم فانهم يطلقون الشرط على ما لا يدمنه  
 فيشمل الأركان كما في قولهم شرط الصوم النية اه قلت لا يخفى عدم صحة جوابه الأول وبعد الثاني **(قوله)** الى  
 مثل ما أضيف اليه المخطوف يريد بالمخطوف لفظ كل وفي كونه معطوفا على بعض نظر لانه مجرور بمضاف  
 مماثل للمضاف الأول محذوف وقد بقي عمله وهو خبر مبتدأ محذوف والجملة مقول قيل المخطوف على الجملة  
 الاسمية قبلها والتقدير وقيل هو فعل الخ فالمخطوف هو جملة قوله وقيل الخ على جملة قوله والاداء الخ وقد  
 يقال تسميته معطوفا نظير المعنى لأن الكلام في معنى أن قال والاداء فعل بعض في القول الرابع وكل في القول  
 المرجوح واتكالا على وضوح المراد والامر سهل **(قوله)** أو فيه وبعده على الأول دفع لما يتوهم من قوله  
 ما فعل من أن المؤدى في هذا الفعل البعض فقط في الوقت هو المفعول في الوقت فقط فان قيل من أين يستفاد  
 ما قاله من كلام المصنف قلت من عموم ما في قوله ما فعل قاله سم **(قوله)** لما فعل قاله الخ ما عبارة عن المؤدى  
 كما سبق قول الشارح وفعل مبتدأ وقوله اداء خبره والجملة صلة ما لا يعني الذي وهي صفة للمؤدى **(قوله)** أي  
 للمؤدى ان قلت لم يقل الشارح بذلك قوله لما فعل أي المؤدى مع كونه الاخصر قلت انما أتى بقوله لما فعل الخ  
 للإشارة إلى أن الملا في الوقت له الذي ذكرى وهو المعارف قوله في التعريف فعل بعض ما دخل وقت ما ورد  
 السلامة أن في تعريف الاداء الوقت عاذا كررنا ظاهره لاخذ كل منهما في تعريف الآخر اه أي لاخذ  
 الوقت في تعريف الاداء مقتضى توقف الاداء على الوقت واخذ الاداء بسبب ذلك المؤدى المشتق من الاداء  
 في تعريف الوقت مقتضى توقف الوقت على الاداء ويمكن الجواب بجعل الضمير في له ارجع للمؤدى في  
 تعريف الوقت راجع له بمجرد ادعاء عن وصفه بكونه مؤدى بل بمعنى الفعل المطلوب كما ذكرنا مثل ذلك في جواب  
 الدور في تعريف العلم بمعرفة المعلوم وبأن الوقت المأخوذ في تعريف الاداء يؤخذ مضافا للشيء مجردا عن وصفه  
 بكونه مؤدى وتصوره بدون تصور معنى المؤدى يمكن فلا دور ويمكن أن يجاب بأن كلاما من التعريفين لفظي  
 وكثيرا ما يرتكب حل التعريف على ذلك دفع الدور بالسعد والسيد قاله سم **(قوله)** موسنا الخ المراد بالموسع  
 ما يزيد على مقدار ما يقع وقوع العبادات بالمضي ما كان بعد ذلك **(قوله)** كالنفل والنذر المطلقين أورد  
 العلامة أن النذر المقتدر بمن كقولك ثلاثه على أن أصلي غدا بين الظهر والعصر ركعتين من المقتدر لزم  
 في الشرع ولا يخفى أن زمنه مقدور جلا لشرعا وان أوجب الشرع الوفاء به وان الفعل فيه اداء فمؤدته على  
 عكس تعريف الوقت بما تقدم اه وقد يجاب بأنه ليس المراد بقوله في التعريف بالمد كورا المقتدر شرعا  
 أن الشارع بأمره يقره بل المراد كون تقديره معتبرا في الشرع سواء كان المباشرا للتقدير نفسه الشارع أو غيره  
 ويجب أيضا التزام كون المراد بالمقتدر شرعا أن الشارع بأمره يقره لا بضربه هذا فيما نحن فيه لانه كما أنه  
 مقدور جلا بمقتدر شرعا أيضا لأن الشارع حدد وقتها بالوقت المقدور الذي التزمه الناظر وأوجب مراعاته ولو لا  
 ذلك لم يلزم الناظر ولا معنى لكون الوقت مقبدا شرعا لا اعتبارا للشرع اهنا ذلك العمل قاله سم **(قوله)**  
 لا يسمى فعله ضمير فعله عائد على ما من قوله في المقتدر الخ واصله فعل للضمير بيانية فلا يقال انه أثبت

يعني مع فعل البعض  
 الآخر الوقت أيضا  
 صلاة كان أو صوما أو  
 بعده في الصلاة لكن  
 بشرط أن يكون المفعول  
 فيه منها ركعة كما هو  
 معلوم من جملة حديث  
 الصحيحين من أدرك  
 ركعتين الصلاة فقد  
 أدرك الصلاة وقوله  
 بعض بلا تنوين لأضافته  
 اليه مثل ما أضيف اليه  
 المخطوف حنف  
 اختصارا كما ولهم نصف  
 وزرع درهم وكذا قوله  
 كل في تعريف القضاء  
 (والمؤدى ما فعل) من  
 كل العبادات وفيها على  
 القولين أو فيه وبعده  
 على الأول (والمؤدى)  
 لما فعل كما فيه أو فيه  
 وبعده اداء أي للمؤدى  
 (الزمن المقدور شرعا  
 مطلقا) أي موسنا  
 كزمان الصلوات الخمس  
 وسننوا الضحى واليدين  
 أو مضيقا كزمان الصوم  
 رمضان وأيام البيض  
 فما يقدره زمان في  
 الشرع كالنفل والنذر  
 المطلقين وغيرهما وان  
 كان قورا كالاعمان  
 لا يسمى فعله أداء ولا  
 قضا وان كان الزمان  
 ضروريا بالفعل

للفعل فلهذا يعني أن يقال أن التصريح بالاعمال بالفعل لا يحلوهن تساهل انهم التصديق المخصوص  
والحق أن التصديق ليس من مقولة القبول والجواب أنه فعل اصطلاحا لما مر من أن المراد بالفعل عند  
الاصوليين والقضاء ما قبل الانفعال فشمل التصديق وإن كان عند الحكماء ليس قبل لايل كيفية (قوله)  
والقضاء فعل كل الخ) لما كان الراسخ في الاداءة فعل بعض ما دخل وقته كما يشعر به تقديم المصنف له على  
القول الثاني اللازم منه كون القضاء فعل كل ما خرج وقته فمقدار بحيث على القول الثاني في القضاء قدمه  
عليه (قوله) والحديث المتقدم الخ) هذا وارد على القول الثاني أشار إليه بقوله وقبل بعض الخ وحاصله أن  
الحديث وارد على بيان القدر الذي يجب الصلاة بادره كما في بيان القدر الذي تكون الصلاة بادره كما أداه  
كما تقول صاحب القول الأول الخ) وقد يقال الظاهر الذي يدل عليه ذوق العبارة من الحديث الشريف  
أنه وارد على بيان القدر الذي تكون الصلاة بادره كما أداه أدرك أن المراد منه بيان القدر الذي يجب  
بأدراك الصلاة لتكافؤ العبارة في ذلك من أدرك ركعة من الصلاة فتدبر عليه الصلاة مثلا قلت ويأزم  
حينئذ المجاز في أدرك في الموضوعين لحل الأول على إمكان الادراك لزومه وحسن الثاني على الوجوب  
لزمه لا لأدراك أو تنبيه عنه ولا ينبغي أن المجاز لا يصار إليه مع إمكان الحقيقة (قوله ولو قال وقت الخ) قد  
يقال إنما قال المصنف وقت أدائه ليكون التعريف الأول للقضاء وهو قوله فعل كل الخ شامل للصورة  
ماذا أوقع أقل من ركعة في الوقت والباقي خارج فان هذا يصدق عليه فعل كل ما خرج وقت أدائه ولا  
يصدق عليه فعل كل ما خرج وقته إذ الزمن المفعول فيه البعض المذكور وقت فعل ذلك البعض كما هو ظاهر  
وحينئذ فلا حاجة لقول الشارح الآتي ولما أطلق البعض الخ (قوله لأن يفعل) أشار بذلك إلى أن المراد  
بأنفعل المعنى المصدري لأن القاعدة أن المصدر إذا فسر بيان والفعل فالمراد نفسه لا الحاصل به وإنما كان  
المراد به هنا المعنى المصدري دون الحاصل به الذي هو المفعول لانه يتكرر حينئذ مع قوله له الرجوع ضميره  
لما الواقعة على الحاصل بالمصدر كما أن كلادو بعضا الواقعين في التعريف وأقسام على الحاصل بالمصدر بدليل  
وقوعه ما يتعلق الفعل المصدر به التعريف المراد به المصدر (قوله فان الصلاة المندوبة تضي) هذا على  
مذهب الشارح لا على مذهبنا معاشر المالكية (قوله ويقاس على الصوم الخ) مقتضى قياس الصوم  
عليه ما وجود الدليل على قضاء الصلاة المندوبة وتوكل الشارح لم يذكره لانه ليس بهدوده كذا قيل وفيه  
نظر (قوله أحسن من قول ابن المحاسب) فيه أن ابن المحاسب إنما عجز بوجوب ما على مذهبه من  
اختصاص القضاء بالواجب الا انتم فانه يقتضي الى الزوال فقتل حقيقة وقيل مجازا قال العلامة  
وتعقبه سم بان هذا لا ينبغي أولو به ما قاله المصنف على ما قاله ابن المحاسب اذ شمول التعريف لسائر  
المذاهب أحسن من اختصاصه بمذهب بل هو مختص على نفس مذهبه ببعض نظر الفقهاء بل أولو به  
ما قاله المصنف على ما قاله ابن المحاسب بناء على القول بجواز التعريف بالأخص وعدم اشتراط الجمع والمنع في  
التعريف أما على القول باشتراط ذلك فالتميز بمقتضى متعين اه \* قلت أما قوله اذ شمول التعريف الخ  
فقد يقال عليه هو مقتضى بقدر الأصول على مذهبه لا على مذهب غيره لا تعاموا ما قوله بل أولو به ما قاله الخ  
فيقال عليه أن الصورة النادرة لا تعتبر النقض بها كما تقرر فسدق حينئذ ما دعاه من أولو به أو تنبى ما قاله  
المصنف فتأمل (قوله كان أوضوح وأخصر) أما الأخصر في ظاهره وأما الأوضح فيما يتعلق بقوله له وقوله  
للفعل بقوله مقتضى الموجب لجعل المتعلق الثاني بدلا من الأول بدل الاشتمال من المتعلق بالنسبة لقوله لو قال  
لما سبق لفعله مقتضى وهذا مبني كما علمت على جعل قوله له متعلقا بمقتضى وهو غير مبني بل يجوز كما هو  
الظاهر تعلقه بسبق ويكون حينئذ فيما قاله المصنف من الاشعار بنا كذا ذلك الفعل المستدرك بسبب تعلق  
قوله له بسبق وتعلق للفعل بمقتضى من تكرار الاستدراك في قوله لو قال لما سبق لفعله مقتضى كذا فترده سم  
(قوله مطلقا) مفعول مطلق للفعل وأحوال منه (قوله وإن انعقد سبب الوجوب) أي وهو دخول الوقت  
والتكليف (قوله) وخرج بقيد الاستدراك الخ) قال العلامة استدراك التي وادراك الوصول إليه ولا ينبغي  
أن فعل الصلاة جماعة في وقتها مطلوب وفعلها جماعة بعد وقتها المؤداتية لاجتماعه بوصول الى سابق له  
مقتضى فالجواب صادق عليه وليس قضاء فهو غير مطرد وأخرجه من مقتضى المقتضى كذا في فعل الشارح محسن نظر

بعض ما خرج وقت  
أدائه) مسن الزمان  
لكن كور مع قبل بعينه  
الآخر بعد خروج  
الوقت أيضا صلاة  
كان أو صوما أو قوله في  
الصلاة وإن كان المفعول  
منها في الوقت ركعة  
فاكثر والمحدث  
المتقدم فيها في زوال  
عذره كالجنون وقد بقي  
من الوقت ما يسع ركعة  
فجب عليه الصلاة ولو  
قال وقته كما قال في الاداء  
كفي (استدراكا) بذلك  
الفعل (لما) أي انتهى  
(سبق له مقتضى للفعل)  
أي لأن يفعل وجوبا  
أو ندبا فان الصلاة  
المندوبة تقتضي في  
الظاهر ونقاس عليها  
الصوم المندوب فقوله  
مقتضى أحسن من قول ابن  
المحاسب وغيره وجوب  
لكن إن قال لما سبق  
لفعله مقتضى كان  
أوضح وأخصر (مطلقا)  
أي من المستدرك كما  
في قضاء الصلاة المتركة  
بلا عذر أو من غيره كما  
في قضاء النائم الصلاة  
والحائض الصوم فانه  
سبق مقتضى لفعل  
الصلاة والصوم من غير  
النائم والحائض لانهما  
وان انعقد سبب  
الوجوب أو التذنب  
في حقهما لوجوب  
القضاء عليهما أو ندبه  
لهما وخرج بقيد الاستدراك اعاد الصلاة المؤداة في الوقت بعده في جماعة مثلا

ثم انه لا يصدق على فعل الصلاة بعد وقتها المؤداة فيه بطهارة مظنونة تبين فيها السقوط المقتضى بالفعل الأول  
 فلو توصل بالفعل الثاني الى ما سبق له مقتضى وهو قضاء بلا نزاع فيكون المذهب غير متعكس فلي تأمل وقد يجاب  
 عن الأول بان المراد بسبق المقتضى لفعله سبق المقتضى لفعل الشيء في نفسه وقيل الصلاة في جماعة بعد  
 الوقت توصل به الى ما سبق له مقتضى بحسب وصفه وهو كون الصلاة جماعة في الوقت لا بحسب ذاته لانه فعل  
 واجب سم أو لا يحصل ان المراد بسبق المقتضى لفعله سبق المقتضى لفعل الشيء في خصوص الوقت فقط  
 والصلاة جماعة بعد الوقت على القول بها والافني طمها بل جوازها الاختلاف عندنا لم يسبق لها مقتضى لان  
 فعل في خصوص الوقت فقط بل هي مطلوبة في الوقت وبعده فاذا وقت بعد الوقت كانت من العمل  
 بالمقتضى لامن قبل الاستدراك لما سبق له مقتضى وثانيا بان الوقت لما كان ذلك فلا نأني نقول المفهوم من  
 كلامهم ان الاستدراك ليس بمجرد الوصول الى ما سبق لفعله لمقتضى بل لا بد مع ذلك من كون الوصول اليه  
 مطلوبا على وجه الجبرية للخلل الواقع أولا ما ترك الفعل رأسا وما يفعله على غير وجه الصحة وحينئذ فلا نسلم  
 ان الاعادة جماعة مطلوبة كذلك واجاب عن الثاني بغير عدم صدق حد القضاء على الصلاة المفعله بعد  
 الوقت المؤداة فيه بطهارة مظنونة تبين فيها بل هو صادق عليها وبيان ذلك انه تبين انتفاء الطهارة تبين طلب  
 الفعل مرة أخرى بدليل آخر فاذا فعل مرة أخرى بعد خروج الوقت صدق عليه انه استدراك لما سبق له مقتضى  
 للفعل وهو الطلب الذي تبين بانتفاء الطهارة وهو معنى قولهم القضاء ما جدد بقوله لسقوط المقتضى  
 بالفعل الأول قلنا الساقط مقتضى الدليل الطالب بالفعل الأول ولكن هناك دليل آخر عام طالب لفعل  
 ما وقع على خال مرة أخرى كإتمامه اهـ قلت مقتضى قوله في الجواب عن الاعتراض الأول المراد بسبق  
 المقتضى لفعله سبق المقتضى لفعله في خصوص الوقت عدم صحة هذا الجواب الاخير لان الصلاة المذكورة  
 لم يسبق لفعله في خصوص الوقت مقتضى لسقوط المقتضى بالفعل الأول كما هو وثاق منه بقوله قلنا الساقط  
 الخ وحينئذ فالصلاة المذكورة انما استدراك بها ما سبق مقتضى لفعله بعد الوقت اذا انطلق  
 بفعله ثانية عند تبين انتفاء الطهارة وذلك بعد الوقت لا تبين فتأمل وقد يقال لعل صدق حد القضاء على  
 ما ذكره مني على القول بالمرجوح في صحة العباد من أنها الساقط القضاء وحينئذ فقد توصل بالفعل الثاني  
 الى ما سبق له مقتضى لعدم سقوط المقتضى بالفعل الأول فلي تأمل (قوله) ولما أطلق البعض في تعريف الاداء  
 الخ أشار بذلك لدفع ما قبله من أن تعريف القضاء بأنه فعل كل ما خرج وقت أدائه غير متعكس لعدم  
 شموله لصورة ما اذا فعل أقل من ركعة في الوقت والساقط خارج عنه وقد قدمنا أن هذه الصورة داخلية  
 في التعريف المذكور وأنه لا حاجة لقول الشارح ولما أطلق الخ (قوله) لعل بقية المتقدم أي وهو كون  
 ذلك البعض ركعة فأكثر أقل من ركعة (قوله) من أن فعل الخ) فيه أن الذي خرج بالقد المتقدم فصل  
 أقل من ركعة في الوقت والباقي خارج لأن ذلك قضاء فكان الاعمى التعريف حذف أن وحذف  
 قضاء قاله العلامة ويمكن الجواب بتقديره مضاف الى الجانبين أي مضاف الى حكمة أي الشكل حكم ما خرج  
 بالقياس الخ أو بان في قبوله من أن فعل الخ تعليلية لا بيانية قاله سم وقوله فيما تقدم ودخرج بقيد  
 الاستدراك اعادة الصلاة المؤداة في الوقت بعده في جماعة مثلافه أن قضية قوله مثلا جواز الاعادة بعد  
 الوقت فرادى وهو خلاف المفهوم من الفروع من امتناع ذلك الا اذا جرى خلاف في صحة ما وقع في  
 الوقت فتبين الاعادة مطلوبة لكن اذا أعاده بعد الوقت فالظاهر وصفه حينئذ بالقضاء لانه استدراك  
 بمراجعة القول بعدم صحة الواقع في الوقت ويحتمل انه اشارة الى جواز الفرادى على سبيل الفرض أو لعل  
 فيه خذ لا فلا يلزم ارجاعه سم قلت وما ذكره الشارح من قوله ودخرج الخ المفيد جواز اعادة الصلاة  
 المؤداة في الوقت بعده في جماعة على أحد قولين وجواز اعادتها بعد فرادى على ما فيه لا يتشبه واحد  
 منهما على مذهبه ما عاشر المسألة فان ذلك غير حائز عندنا كما هو مقررى الفروع (قوله) والفرق بين  
 هذا الاشارة الى فعل أقل من ركعة في الوقت والساقط خارج عنه وقوله ذي الركعة أي الفعل ذي الركعة  
 في الوقت والباقي خارج عنه (قوله) على معظم احتراز بالمعظم عن التشهد والسلام (قوله) كالتكرير) انما

ولما أطلق البعض في  
 تعريف الاداء لعل  
 بقية المتقدم اقتصر  
 على الكل في القضاء  
 فخصم الله ما خرج  
 بالقياس من أن فعل  
 أقل من ركعة في الوقت  
 والباقي بعده قضاء  
 والفرق بين هذا وبين  
 ذي الركعة أنها تشمل  
 على معظم أفعال الصلاة  
 اذ معظم الباقي  
 كالتكرير وما يخص  
 ما بعد الوقت تأويلها  
 بخلاف ما دونها

(والمفعول)

من كل المبادىء  
خروج وقته على القولين  
أوتله وبسده على  
الثاني وإنما عسرف  
المصدر والمفعول  
المستغنى أحدهما قالوا  
في المؤدى ما فعل الذي  
صدر به ابن الحاجب  
تعريف الاداء والقضاء  
والاعادة قال اشارة الى  
الاعتراض عليه في ذلك  
أى الهجوم انتهى  
الى تأويل المصدر  
بالمفعول وان كان  
أطلاقه عليه شاملا  
وعدل في المقتضى عما  
فعل الى المفعول قال  
لانه أخصر منه أى  
بكامة اذ لام التعريف  
كالجزء من مدخولها  
فلا تعديسه بكلمة وزاد  
مسئلة البعض على  
الاصولين في تعريف  
الاداء والقضاء جريا  
على ظاهر كلام الفقهاء  
الوافين لذات الكمة  
في الوقت بهما وان كان  
وصفهما بما في التحقيق  
المحوظ للاصوليين  
بنسبة ما بعد الوقت  
لما فيه

قوله وفيه أنها ليست  
جزأ الخ لعله أراد أنها  
ليست جزأ ولا تجزءهما  
لوحظ فيه الهبة  
الاجتماعية بان يكون  
بعض الهبة مع ذلك  
الجزء تأمل

لم يجعله تكر راحقته لان التكر وهو الانسان ما شئنا مراد به تأكيد الاول وهما ليس كذلك اذ ما بعد  
الكمة مقصود لذاته كالاولى قاله العلامة (قوله والمفعول) ليس هذا تعريفا كاملا بل هو من  
الاكتفاء أى المقتضى المفعول السابق الذي علم من تعريف القضاء وهكذا قوله المؤدى قاله العلامة (قوله  
الذي صدر به) نعمت لقوله ما فعل (قوله قال اشارة الخ) قد قيل هذا اشارة لا تتوقف على الجمع بين تعريف  
المصدر والمفعول بل يكفي فيها الاقتصاد على تعريف المؤدى بقوله ما فعل ويحاج بان المراد اشارة على الوجه  
الابن اذ لا يفهم من الاقتصاد المذكور افادة الاعتراض عليه بل مجرد اشارة الى اقتضاء عبارة أخرى مساوية  
لعبارة ابن الحاجب فلي تأمل سم وأما استدلاله الى المنصف بقوله قال اشارة الخ تنبيه على أن ذلك لا يخلو عن  
نظر كما قال السكال بهذا ما قاله شبه البرماوى من أن اطلاق الاداء والقضاء في عبارة الاصولين والفقهاء  
على المؤدى والمقتضى قد صار حقيقة عرفية اه أى بحيث اذا أطلق المصدر المذكور لا يفهم منه إلا المفعول  
كالخلق اذا أطلق لا يفهم منه إلا المخلوق اذا علمت ذلك فلا حاجة الى ما طال به سم (قوله وان كان اطلاقه  
الخ) اشارة الى أن شيعه لا يدفع الاعتراض وتدعم أن الاداء لا الاعتراض كونه حقيقة عرفية لا بمجرد  
شيوهم دون صبر ورته حقيقة عرفية بحيث يكون المعنى الحقيقي مهجورا فسمه (قوله أى بكلمة) أى وان  
كان ما فعل أخصر منه حرفا وفيه اشارة الى أن الاختصار كما يتعلق بالمحرف يتعلق بالكلمات فان قيل  
الاختصار القرض منه تصغيرا لمجموعه وهذا انما يكون في الاختصار باعتبار الحروف فلتاقد بتعلق الاختصار  
بتصغير الجموع في الجملة وهذا لا ينافيه مراعاة الاختصار باعتبار الكلمات في بعض المواضع لبعض الأغراض  
سم (قوله اذ لام التعريف الخ) اعترضه العلامة بقوله وفي كونها لا التعريف نظر بل الصحيح أنها موصولة  
وأجاب سم بان المفعول في كلام المنصف اسم جنس لما تعلق به الفعل واللام فيه اشارة لما فهم من تعريف  
القضاء فهي معرفة لا موصولة وتوخ ذلك من اقتصار المنصف على قوله المفعول اذ لو أراد به اسم المفعول  
لاحتاج الى أن يقول المفعول خارج الوقت اه • قلت وفيه نظران المتعلق يحذف اختصار العلم به فلا  
دليل في حذفه على أن المفعول اسم لاصفة (قوله كالجزء من مدخولها) فيه تساهل اذ ليست كالجزء من  
مدخولها كاهو بين الان برادتها كالجزء من مدخولها معها أى أنها كالجزء من المجموع كذا قيل وفيه أنها  
ليست جزأ ولا كالجزء حيث أنه قلت مراده أن المجموع بعد الكلمة الواحدة من حيث اتصال حرف التعريف  
بمدخوله وحيث أنه يحذف حرف التعريف كالجزء ظاهر (قوله فلا تعديسه كلة) براد أن حرف التعريف  
لما شابه أحده حرف المسمى لشدة امتزاجه بمدخوله عند المجموع كالكلمة الواحدة فلم يدع حرف التعريف  
كلمة لأجل ذلك وان كان في نفس الامر كلة ولا خفاء في أن مجموع الكلمتين اذا كان يصح أن يستزل  
منزلة الكلمة الواحدة يكون أخصر باعتبار الكلمات من مجموع الكلمات الذي لا يصح فيه ذلك فاندفع  
قول العلامة أن في استنتاج عدم التعديس كلة من كونه كالجزء بل من كونها جزأ نظرا وكأنه بشر بالثنائي  
الى أن أحرف المضارعة جزء من الفعل المضارع وهي تعديسه كلة وفيه أنه خلاف المعروف في اصطلاحهم  
(قوله وزاد مسئلة البعض الخ) اعترضه العلامة بان التعريف في الاصطلاح ليس من المسائل لانه  
مركب تقيدي والمسئلة كالتعريف التقييد أو نسبتها التسمية فاطلاق المسئلة على التعريف يجوز وأجاب  
سم بان اطلاق المذكور باعتبار لازم التعريف فانه يستلزم مسئلة وحكما • قلت هذا لا يغاير  
قول العلامة فاطلاق المسئلة الخ فان التجوز المذكور باعتبار ذلك الاستلزام أحسن منه أن يحاج  
بان اطلاقه بالنظر للعرف مع التعريف أى قوله والاداء فعل بعض الخ وقوله في القضاء وقيل بعض الخ المقدر  
بقوله وقيل القضاء فعل بعض الخ ولا خفاء في أن المعروف مع التعريف تقييد والمركب التقييدى هو التعريف  
فقط كما تقرر فتأمل (قوله لذات الكمة) أى المبادىء ذات الكمة وقوله بهما أى بالاداء والقضاء أى بعضهم  
بصفة بالاداء وبعضهم بالقضاء وحاصل ما أشار اليه أن الاول ثلاثة ظواهر كلام الفقهاء وتحقيقى الاصولين  
وتحقيقى بعض الفقهاء وقوله الشارح زادة البعض بقوله المبني على الظاهر كما قال بالاشتمال الى الكمة على  
المعظم فجعل ما بعد الوقت تابعا وهو التحقيق المحفوظ للاصوليين فلم يأتوا القول الاول والثاني قاله العلامة

وقد يجب بالفرق بينهما أنه على ظاهر كلام الفقهاء يكون الجبج أدا حقيقة اكتفاء في وصفه بالآداء حقيقة بأشمال الواقع في الوقت على معظم أفعال الصلاة وعلى التحقيق المحظوظ للأصوليين لا يكون الجبج أدا حقيقة بل على وجه التوسع والتجوز فالتبعية مختلفة على القولين فإنها على الأول تبعية تقتضي وصف الجبج بالآداء حقيقة وعلى الثاني تبعية تقتضي وصفه بمجاز السكنى في أن يقال بشكل عليه أن مقتضى كلامه أن الأصوليين صرحهم وصف الجبج بالآداء وعكس مع أن ذلك غير معروف عنهم وهو الذي بعده أيضا قوله وزاد مسألة البعض أذ هو صريح في أنهم لم يصدر منهم الوصف المذكور في كلامه تناف وكون الأصوليين لم يذكر الوصف المذكور وهو مفاد قول الزكشي هذا الذي زاده المصنف هو قول الفقهاء دعاهم إلى ذلك ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة قول الأصوليين لا واقع عنهم على تسميته أدا وعباراتهم طالحة بذلك اهـ وقوله العزاق في هذا الذي اعتبره في الآداء من فعل البعض لا يعتبره الأصوليون والظاهر أنهم لا يسمون فعل البعض أدا ولو كان ركعة وتبع المصنف الفقهاء وما كان ينبغي في اصطلاح الأصوليين اهـ ويمكن أن يقال في دفع الإشكال أن وصف ذات الركعة بهما بالنسبة المذكورة ليس داخل في مفهوم التحقيق بل ليس التحقيق إلا مجرد انتفاء الآداء لأن الفقهاء لما أشنوا الآداء أخذوا من الحديث المتقدم كان النظر إلى التحقيق تبعاً لأصلها وانحاصل حينئذ أن الفقهاء قالوا بالآداء نظر الحديث وإن كان بالنظر إلى التحقيق تبعاً وإن الأصوليين نظروا إلى مجرد التحقيق فلم يقولوا به مطلقاً وإن بعض الفقهاء حقق فلا إشكال حينئذ في بيان الأقوال الثلاثة ولا في عدم نسبة الوصف بالآداء إلى الأصوليين قاله سم (قوله والله كس) هو معطوف على قوله تبعية ومع عطفه على ما (قوله بذلك) أي بالآداء والقضاء أي لم يلبه إلى وصف بعض العبادات بالآداء وبعضها بالقضاء بما يلزم على ذلك من تبعية العبادة وقوله الذي فر منه غيره نعت للتبعية ووجه الفرار من ذلك أن يوصف بعض العبادات بوصف بعضها الآخر بصفته غير معهود بخلاف وصفها كلها بوصف باعتبار أن مختلفين فهو في الشرع كما سيأتي في الصلاة في المكان المنصوب فقط ما قيل من أنه لا وجه للفرار المذكور لأن وصف العبادات بوصف باعتبار من معهود لما علمته من الفرق بين المستثنين كذا قرر وأيضاً الوصفان هنا متضادان وفي الصلاة في المكان المنصوب غير متضادين (قوله وعلى هذا) الإشارة إلى ما حققه بعض الفقهاء وقوله بالقضاء بالخر عطف على هذا (قوله نظر التحقيق) أي المحظوظ للأصوليين (قوله نظراً للظاهر) أي ظاهر كلام الفقهاء الواضفين لذات الركعة المذكورة بالآداء حقيقة \* وأعلم أن هذا الذي ذكره من عدم أنهم من آخر الصلاة إلى أن أوقع ركعة منها في الوقت والباقي خارج لا يجري على مذهبهما عاشر المالكية فإن التأخير المذكور حرام عندنا قولاً واحداً وإن كانت آداء بل تأخيرها عن وقتها الاختياري إلى وقتها الضروري بحيث وقعها كلها فيه كذلك أنها لا خلاف في تأخيرها عن وقتها الاختياري إلى الضروري بحيث وقع ركعة منها في الاختياري والباقي في الضروري حائز وهذا أي تقسم وقت الآداء إلى الاختياري والضروري لا نقول به الشافعية (قوله أي العباد) أي فعل النبي أشار بقوله أي العباد إلى أن ضمير فعله لما يفهم من الأعادة وأشار بقوله أي فعل النبي إلى دفع اعتراضين واردين على جعل الضمير للعاد الأول أن يوم الدورية أخذنا للعاد في تعريف الأعادة لتوقفه عليه من حيث أنه مشتق منها ومعرفة المشتق فرع معرفة المشتق منه وتوقفها عليه من حيث كونه معرفة فاعلمها والثاني كون معنى الأعادة فعل الشيء ثالث مرة كما هو مفاد قوله فعل العاد ثانياً وليس كذلك وحاصل الجواب الذي أشار إليه الشارح أن يلاحظ العاد مجرداً عن الوصف أي فعل الشيء فإن قيل لم يفسر الشارح مرجع الضمير بالعاد ثم فسره بالشيء وهذا كالمثل من أول وهله أي فعل الشيء مع كونه المرادوا لاخصر قلنا أشار بالتفسير الأول إلى بيان أن الضمير لما يفهم من الأعادة ثم بالتفسير الثاني إلى دفع الاعتراض المتقدمين ولولا من أول الأراءى فعل الشيء لفاته التبعية على مرجع الضمير وأنه من المتقدم معنى فإن قيل لو جعل الضمير عاداً إلى المفعول من قوله والمضى المفعول ففعل والأعادة ففعل أي المفعول أي فعل الشيء ثانياً كان أولى لو جعل أحدهما وضوحه لظهر ركون فعل المفعول بمعنى فعل الشيء ثانياً بخلاف فعل العاد فإنه لا يكون بمعنى فعل الشيء ثانياً

والعكس وبعضهم

حقق في وصف ما في

الوقت منها بالآداء وما

بعدهما القضاء ولم يبال

بتبعض العبادة في

الوصف بذلك الذي فر

من غيره وعلى هذا

والقضاء ما يتم المصلي

بالتأخير وكذا على الآداء

نظراً للتحقيق وقيل لا

نظراً للظاهر المستند

إلى الحديث (والأعادة

فعله) أي إلى العاد أي فعل

الشيء ثانياً (في وقت

الآداء) أنه (قيل لخلل)

في فعله أولاً من قوات

شرط أو ركن كالصلاة

مع الصلابة أو بدون

الفاضة سهواً (وقيل

لعذر) من خلل في فعله

أولاً أو حصول فضيلة

لم تكن في فعله أولاً

(قال الصلاة المكررة)

وهي في الأصل المفعولة

(قوله الذي فر منه غيره)

أي لعدم كونه معهوداً

وإن كانت العبادة

كلها قد توصف بوصف

باعتبار ما كافي الصلاة

في مكان معناه

الاذار بديه الفعل الذي يصير به الشيء معاداً للفظ محتمل له ولفعل الشيء التائب ظاهر في الثاني وهو حذف المردانتيهما ان التصريح به مرجع الضمير هو الكثير الشائع بخلاف الدلالة عليه وما قلنا بعارض الوجهين كون المفعول في عبارة المصنف مقيداً بكونه فعل بعد دخول وج الوقت وهو يسعمل فعله ثانياً في الوقت فيحتاج في صحة الكلام الى عود الضمير عليه بدون تقديم ذلك وان عهده خلاف الظاهر سم (قوله في وقت الاداء) اعترضه العلامة بان الأوضع والاخصر ان يقول في وقته واجب بأنه لو عبر بذلك لسكان المتبادر منه أنه لا بد من وقوع جميع المعاد في الوقت فلا يشمل ما لو اوقع ركعة منه في الوقت والناقي خارج فان الظاهر جواز وقوعه عاده مع أنه لا يصدق عليه فعله في وقته وصدق عليه فعله في وقت أدائه قاله سم وقد قدمنا نحو هذا في قول المصنف والقضاء فعل كل الخ (قوله كالأصل مع الجماعة) كان الاقدم أن يقول بدون الظاهر ذلك كون أنسب بقوله من فوات شرط طاقه العلامة (قوله سهواً) فمد في المسئتين وتبديه للاختراع عن العمد فان الفعل معه كالمقدم لقضاءه بالفعل بعده ليس ثانياً فليس إعادة (قوله وهي في الأصل) أراد بالاصل القول المتفق عليه بدليل قوله لا في القسمين الآخرين على الأصح وليس المراد بالاصل الحقيقة الشرعية مثلاً يقتضي ان اطلاق المكررة على القسمين الآخرين مجاز وليس كذلك في مذهب الشارح نعم هي مخصوصة على مذهبنا بالمعولة في وقت الاداء في جماعة بعد الانفراد من غير دخول (قوله الاوّل في الثاني) فيرفع اقل التفضيل الظاهر مع عدم معاقبة الفعل وهو نادر كما اشار له صاحب الالفة بقوله ورفعه الظاهر زرومقي \* عاقب فعلاً كثيراً شيئاً

وقضية قوله الاوّل في الثاني موافقة الاول ايضاً له ومقتضى ذلك أن الفقهاء يطلقون إعادة على فعل الشيء ثانياً لدخول وقته نظر سم (قوله من فعل الصلاة الخ) بيان لما قوله الذي هو مستحب نعت للفعل (قوله استوت الجماعة) هذا هو القسم المتروك للمصنف في شمول التعمير به وهو المراد بقوله الشارح لاحد قسمي الخ وقوله أمزادت هو القسم الثاني المختلف فيها والاصح اطلاق إعادة عليهما كما اشار له الشارح بقوله على الأصح (قوله فقسم استوتهما) مبتدأ خبر قوله قد يقال الخ وقوله المختل بالرفع نعت لقسم ضمير فيه يعود للقسم وقوله هي حكمة الخ نعت لفضيلة (قوله باعتبار احتماله) ضمير احتماله يعود للقسم وإضافة احتمال ضمير القسم من إضافة المصدر الى الفاعل والمفعول محذوف للعلم به والتقدير قد يعتبر احتماله للاشمال المذكور وأما محل ضمير احتماله للاشمال وهو من إضافة المصدر الى المفعول فلينظر عليه خلو الجملة الواقعة خبراً من ضمير المبتدأ فانها له بعض من حشي الكتاب من ان ضمير احتماله للاشمال غير صحيح (قوله وقد يقال لا) اي لا يعتبر احتماله وقوله فلا يأتى فلا يتناول التعمير به وأشار بقوله قد يقال الخ الى وجه تردد المصنف المتقدم في شمول تعريض إعادة لهذا القسم اي قسم الاستواء (قوله الشامل) اي الشامل اقسام الاستواء (قوله لعدم رغبته) اي وقسم الاستواء داخل في الغير قال بعض الفضلاء ولكنه يشمل حيث صلاة الرجل مفرد بعد صلته جماعة مع أنه غير جائز اهـ فالاولى ان يقال انه حذف من التعمير به قيد انظره واهـ اودعوى طه واهـ وهو كون الثانية جماعة قاله سم (قوله وهو كما قال مصطلح الاكرين) قال العلامة هو قريب من قول البعض الداء قد قسم من اقسام الاداء في مصطلح القوم وان وقع في عبارة بعض المتأخرين خلافه وكان له أشار بقوله قال في مخالفة غيره قال التفتازاني ظاهر كلام المتقدمين والمتأخرين من انها اقسام متباينة وان ما فعل ثانياً في وقت الاداء ليس اداء ولا قضاء ولم يطلع على ما وافق كلام الشارح بعني البعض من يحا اهـ وانه يعلم ان قوله وقيل انها قسم ليس على ما ينبغي اهـ أي لانه الراجح فلا يناسب حكايته بقيل (قوله فاداء) فيه أخذ الاداء في تعريض الاداء حيث قال العباد ان وقعت في وقتها ولم تسبق باء مختل فاداء وذلك دور ظاهر وجوابه ان الاداء المعرف مراده المؤدى (قوله والافاعادة) قضيتها أنها ان وقعت بعد الوقت وكانت قد سبق باء مختل فانها تسمى إعادة لدخول ذلك تحت الاول وليس كذلك قطعاً هذه قضاء والافاعادة مخصوصة بمماثل في الوقت كما مر للمصنف والجواب ان قول الشارح ان وقعت لم يعتبره للاخترازال بل اعتبره هو المقسم والموضوع والمعتبر للاخترازال هو قوله ولم تسبق باء مختل

بعد الانفراد من غير خلل (معادة) على الثاني لحصول فضيلة الجماعة دون الاول لانتفاء الخلل والاول هو المشهور الذي جزمه الامام الرازي وغيره ورجحه ابن الحاجب وانما عر المصنف فيه بقيل نظراً لاستعمال الفقهاء الاوّل في الثاني ولم يرجع الثاني لترده في ثبوته لاحد قسمي ما أطلقه وعليه إعادة من فعل الصلاة في وقت الاداء في جماعة بعد اخرى الذي هو مستحب على الصحيح استوت الجماعة أم زادت الثانية بفضيلة من كون الامام أعلم أو أروع أو الجيع أكثر أو المكان أشرف فقسم استوتهما بحسب الظاهر المختل لأشتمال الثانية فيه على فضيلة هي حكمة الاستعاب وان لم يطلع عليها فقد يقال بغير احتمال فقتناله التعمير وقيل لا فلا يكون التعريف الشامل حيث فعل العبادة في وقت أدائها ثانياً لعذر أو غيره ثم ظاهراً كلام المصنف ان إعادة قسم من الاداء هو كما قال مصطلح الاكرين وقيل انها قسم كما قال في المنهاج العبادة ان وقعت في وقتها المعين ولم تسبق باء مختل فاداء والافاعادة (والحكم الشرعي)



أي المأخوذ من الشرع

(ان تفسير) من حيث  
تعلقه من صعوبة له على  
المكلف (السهولة)  
كان تقيده من الحرمة  
للعقل أو تركه الى الحل  
له (لغيره) مع قيام  
السبب للحكم (الاصلي)  
المختلف عنه للعذر  
(فرخصة) أي فالحكم  
المغير اليه السهل  
الذي كوز بهي رخصة  
وفي لغة السهولة  
(كامل المنة) المضطر  
(والقصر) الذي هو  
ترك الاتمام للسافر  
(والسلم) الذي هو بيع  
موصوف في الذمة  
(وقطر مسافر) في  
رمضان (لا يجوده  
المسوم) بفتح الباء  
وضمها أي لا يشق عليه  
مشقة قوية (واجبا)  
أي كل التفتويل  
هو مباح (ومندوبا)  
أي القصر لكن في  
سفر يبلغ ثلاثة أيام  
فصاعدا كما هو معلوم  
من محله فان لم يلحقها  
فالاتمام أولى خروجا  
من قول أبي حنيفة  
بوجوبه ومن قال القصر  
مكروه كما وردى أراد  
مكروه كراهة غير  
شديدة وهو معنى خلاف  
الاولى (ومباحا) أي السلم  
(قوله أي انتقل من  
تحققه) أي انتقل  
من صعوبة باعتبار  
تحققه في جري سهل

ولو قال العبادة الواقعة في الوقت لم تسبق إلخ كان أوضح (قوله أي المأخوذ من الشرع) أشار به الى ان  
النسبة للشرع من حيث الاختصاف فان قيل الشرع عبارة عن الاحكام المبدئية بها الذي صلى الله عليه وسلم  
فيلزم اتحاد المأخوذ فوالأخذ منه فالحجاب ان المأخوذ الحكم المصنف بالخطاب المذكور والمأخوذ منه  
الاحكام بمعنى النسب التامة ثم ان غيد الشرعي في كلام المصنف غير محتاج اليه لان الحكم اذا أطلق في عرف  
الاصولين انصرف للشرعي المذكور (قوله من حيث تعلقه) أشار بذلك الى ان تفسير الحكم بسبب تفسير  
جزؤه وهو التعلق التخييري ولا يخاف في تفسير المركب بتفسير جزئه فقول الكمال في شرح الاسلام في قول الأثر من  
حيث تعلقه أشار بذلك الى ان التفسير حقيقة انما هو التعلق لا الحكم اذ تفسير الحكم بحال لانه خطاب الله أي  
كلامه النفسي القديم اه غير ظاهر فان الحكم عند المصنف والشارح عبارة عن مجموع الخطاب والتعلق  
التخييري كما مر به في ان يقال ظاهر الاضافة في قوله من حيث تعلقه ان التعلق وصف عارض للحكم وليس  
داخلا في مفهومه وهو خلاف ما يفعله الاضافة المذكورة من اضافة الجزاء الى الكل لا المصدر الى فاعله  
(قوله كان تغير من الحرمة) ضمير تغير يعود الى الحكم والحرمة والحل حكمان كما هو بين فحل التركيب  
الى ان الحكم تغير من حكم الى حكم ولا يخفى ما فيه قلنا الحكم المتغير بالكسر مطلي والمغير اليه خاص كما يشهد  
قوله من الحرمة إلخ والمعنى كان تغير الحكم الكلي أي انتقل من تحققة في جري الى تحققة في جري آخر فقول  
المصنف والحكم ان تغير إلخ تقرير وهو الحكم من حيث هو وان انتقل من تحققة وتقرر في جري صعب الى تقرر  
في جري سهل فذلك الانتقال البيرخصة وأشار الشارح بالكافة في قوله كان إلخ الى عدم انحصار التغير من  
الحرمة الى الحل بل مثله التغير من الكراهة الى الحل كما سبذ كرهة فخرصة فردان (قوله الى الحل) أي  
لأن كونه من الفعل والترك وأقر الضمير لان العطف أو (قوله مع قيام السبب) قال العلامة عندى ان هذا  
القديم مستدرك لان التغير مع فقد السبب لا لا مذكر وما زعمه الشارح من أنه لا احتراز عما ذكره بعد فيه  
نظر اه وأجاب عن عما حمله ان كلامه من فقدنا سبب وجود العذر يصح استناد التغير اليه واستناده للعذر  
أولى لان العذر المعتبر يكفي في انتفاء الحكم بخلاف فقد السبب المعين فلا يلزم تقيده فيه لجواز ان يختلف سبب آخر  
وحيثما يصدق التغير للعذر بوجود السبب وانفائه فحتاج لتقدير وجود السبب لخرج التغير عن المصنف مع  
انتفاء السبب فانه ليس من الإحصاء فليس قوله مع قيام السبب مستدركا لما علمت قلت المراد بالسبب جنس  
السبب لا المعين كما دى فاذا انتفى سبب معين خلفه غيره فلا يقال ان الحكم وجد بدون سببه وحيثما فانتفاء  
السبب يؤذن بانتفاء السبب اذ لا يصح وجود السبب بدون سببه (قوله المختلف عنه) هو على صيغة اسم  
المفعول والمجرور نائب الفاعل وضمير عنه الحكم الاصلي ويصح كونه بصفة اسم الفاعل وفاعله ضمير مستتر  
يعود على الحكم المنتقل اليه وعنه حيث لم يتعلق به كذا قرر شيخنا وفيه أن الواجب حينئذ ابراز الضمير وقد  
يقال ليس مأثور لوضوح المقام وفيه تأمل (قوله فالحكم المتغير اليه) المتغير بصفة اسم المفعول والمجرور  
بعد نائب الفاعل وقوله السهل المذكور نعمتان أيضا الحكم وأشار بذلك الى ان التغير الذي أخبر عنه بالحرمة  
لا يصح ان يعود للحكم الشرعي الذي تغير لان الرخصة هي الحكم المتغير اليه لا الحكم المتغير بالكسر (قوله  
وهي لغة السهولة) فيه ان يقال الشأن والغائب كون المعنى الاصطلاحي فردا من افراد المعنى التفوي  
وما هنا ليس كذلك فان المعنى بالحرمة هو هو والحكم المذكور لا يطلق عليه سهولة بل سهل أي  
ذو سهولة الان يحمل قوله والرخصة لغة السهولة على تقدير انصاف أي ذوالسهولة (قوله والسلم)  
أوردناه ان السلم لا يصدق عليه تقرر بف الرخصة لانه لا يتعلق بتحقيق أصله فيتحقق تغير الحكم  
منها الى حله قاله العلامة ويمكن ان يجاب بأنه ليس المراد بالتغير التغير بالفعل بان تثبت الصعوبة بالفعل  
ثم ينقطع تعلقه الى السهولة بل المراد ما تشتمل ورود السهولة ابتداء لكن على خلاف مقتضى الدليل  
الشرعي كما بهد ذلك كلام الأئمة ولهذا غير المصنف كالبيضاوي بقوله الحكم ان ثبت على خلاف  
الدليل لعذر فرخصة ونظاه ان السلم وارد على خلاف مقتضى الدليل انظر رسم (قوله واجبا) أي فإثم  
ترك الأكل منها فترك الأكل حتى مات عوت حيثما عاصا (قوله ومن قال القصر مكروه إلخ) وارد على  
ما تضمنه قوله فالاتمام أولى لافادته أن القصر في هذه الحالة بخلاف الاولى فقوله ومن قال القصر إلخ أي في

السهولة لغيره اعتبار تحققة في جري سهل

(وخلاف الأولى) أي فطر مسافر لا يجزئ الصوم فإن جهده فأنظر أولى وأخير هذه الأحوال اللازمة لبيان أقسام الرخصة يعني الرخصة كحل المذكور ذات من وجوب ٦٢ ويندب وأباحه بخلاف الأولى وحكمها الأصلي الحرمة وأسبابها الحبس في البيت ودخول وقتي

هذا الحالة وهي عدم بلوغ السفر ثلاثة أيام (قوله وخلاف الأولى) أي بخلاف الأولى فأصدم ومثول باسم الفاعل لوافق الأحوال التي قبله كذا قاله العلامة وكانه يشير بذلك إلى أن بقائه على مصدره ينه بان عمله كونه خلاف الأولى وصفًا لمعلق الحكم وهو الفعل لأنه حال من فطر مسافر وخلاف الأولى اسم للحكم نفسه لا لمتعلقه وجوابه أن خلاف الأولى كما يطلق على الحكم يطلق على متعلقه كما تقدم ذلك (قوله وأخير هذه الأحوال اللازمة) جواب سؤال تقدير ما من الحال اللازمة الثانية عدم الأمان بها فقل أي أن المصنف بهذه الأحوال اللازمة فأجاب بأنه أغنى أني بها لبيان أقسام الرخصة وقوله لبيان أقسام الرخصة أي استأثر بالاصري حالان أقسام الرخصة الوجب والتدب والباحة وخلاف الأولى كما قاله والندب كوفي عبارة المصنف الواجب والمندوب والباحة وهي أقسام متعلق الرخصة أو في العبارة مصنف مخدوف أي أقسام متعلق الرخصة (قوله يعني الرخصة كحل المذكور ذات) الرخصة مبتدأ وقوله كحل الخبر والجملة في محل نصب يعني وفيه نصب يعني الحمل وهو خلاف المعروف من نصب المفردات فمرر شئت قلت لم يقل أحد أنها لا تنصب إلا المفردات (قوله لأنه سبب وجوب الصلاة نامة والصوم) أي وذلك مستلزم حرمة القصر وأفطر فاذن دفع ما يقال أن الكلام في سبب الحرمة لا الوجوب (قوله والحاجة إلى ثمن القلات) اقتصر على ما هو الأغلب في السلم واللا قد يكون المسلم في حيرة أو عرضاً (قوله وسهولة الوجوب الخ) جواب سؤال تقديره بين (قوله وهو لا الأفراد فيما يطلب فيه الاجتماع) اعترضه العلامة بعائنه هذا لا يصح لأن الأفراد هو ترك الجماعة فهو ومتعلق الكراهة ومتعلق الحكم لا يكون سبباً له وإنما يطلب الاجتماع في شئ ينهي عن ضده وهو الأفراد في نفسه متعلق انتهى أي الكراهة لا يماهي أن ابن الحاجب وشارحه عرفوا الرخصة بعاشرة من الأحكام أعذر مع قيام المنع ولا العذر وفيما المنع أي دليل التحريم ومن الواضح خروج الإباحة بعد الكراهة من ذلك أنه واجب سم بما حاصله أن هذا من نفس الأفراد وكون ذلك الأفراد فيما يطلب فيه الاجتماع والأول هو متعلق الكراهة ومتعلق انتهى وهو إراد الشارح بترك الجماعة والثاني هو سبب الحكم وسبب الكراهة وهو إراد الشارح بقوله وهو الأفراد الخ وهذا واضح لا يحتمل التوقف ويجب حفاً فذلك على الشيخ حتى لم يميز بين الأمرين على أن قوله الأفراد هو ترك الجماعة ممنوع بل ترك الجماعة أعم وأما العلوة التي ذكرها فلا ينبغي الالتفات إليها لقطع بان الشارح والمصنف غير مقادين لأن الحاجب وشارحه إلى آخر ما طال به من مجازاته التي لا طائل تحتها • قلت قوله هنا أمران نفس الأفراد وكون ذلك الأفراد فيما يطلب فيه الاجتماع الخ يرد بان المكر وهو الأفراد المخصوص أي الأفراد فيما يطلب فيه الاجتماع لا مطلق الأفراد والكون المذكور علة كراهته كما عزمه وهو من الواضح بمكان فقوله والأول الخ ممنوع منعاً شاملاً وقوله على أن قوله الأفراد هو ترك الجماعة ممنوع جوابه أن المراد به في هذا المقام ترك الجماعة هذا مراد الناصر فقد علمت صحة ما قاله الناصر من الحب وسقوط ما قاله سم مدعي كمال ظهوره ووضوحه مع أن واضع النصار وأما العلوة التي ذكرها العلامة فلا يربط عاقل في حسن موقعها بعد تقرير الحب المذكور ربحاً ولا اعتراض بما لفته الشارح لأن الحاجب وشارحه مجرد عن الحب المذكور لكان لرد عليه بان الشارح غير مقادير ذكر وجه في الجملة على أن مخالفة الشارح لأن الحاجب وشارحه يعترض بها عليه محض لم يذكر كونه ذا ذهن المعلوم الذي لا شبهة فيه تقدم قوله على قوله وقول المصنف أنصار بلوغهم في هذا العلم والأحاطة به ما لم يبلغه المصنف والشارح على أن الشارح هنا قد خالف ظاهر ما للمصنف أنصار من قصر الرخصة على ما عزم من الحرمة إلى الجدل فطلب بالانصاف ولا يفتقر بما هو عليه سم فانه محض التعصب والاعتصاف (قوله كوجوب الصلوات الخمس) قال العلامة في نظره لسقوطه عن الحائض والنائم وفاقد الظهور من عند جمع من العلماء فإن قيل المراد عدم التغير العام والتغير المنقوض به خاص قلت فأباحه الاصطاد حينئذ كالوجوب المذكور • وأجاب سم بما لا يخول من تعسف لفائدة إرادته (قوله يعني أنه خلاف الأولى) راجع لقوله كحل الموضوع الخ (قوله لما كتبوا) قال العلامة في حديثه • وهو أن المشقة في الثبات المذكور ثابتة

الصلوات الصوم في القمر والفطر لأنه سبب وجوب الصلاة تأمروا بالصوم والقرار في السلم وهي قائمة حال الحل واعتذاره بالاضطرار ومثقة السفر والحاجة إلى ثمن القلات قبل ادراكها وسهولة الوجوب في أكل الميتة لموافقته لفرض النفس في بقائها وقيل أنه عزيمة لصعوبته من حيث أنه وجوب ومن الرخصة أباح ترك الجماعة في الصلاة لمرض أو نحوه وحكمه الأصلي الكراهة الصعبة بالنسبة إلى الإباحة وبسبب قائم حال الإباحة وهو الأفراد فيما يطلب فيه الاجتماع من شعائر الإسلام (والا) أي وإن لم يتغير الحكم كما ذكر بان لم يتغير أصلاً كوجوب الصلوات الخمس أو تغير إلى صعوبة حرمة الاصطاد بالاحرام بعد إحاطته فسهل الأولى وسهولة لأعذر كحل ترك الوضوء لصلاة ثانية فلا يلزم لم يحدث بعد حرمة يعني أنه خلاف الأولى أو لعذر لا مع قيام السبب للحكم الأصلي كما باحة ترك ثياب الخ

من ثياب المسلمين في غير ذلك من القتال بعد حرمة ومعيها قاله المسلمين ولم تنق حال الإباحة كترتهم حديثاً وعذرهم قيل جميعاً لبيان كراهة كونهما (قوله في) أي في غير المتغير أو المتغير إليه المصعب والأسهل المذكور يستبيح عزيمة في لغة النصار المهم

قبل الكثرة وبعبارة أخرى واجب اسم عاجل حاصله ان المراد بالمشقة مشقة خاصة بتعديها وهي التي لا تسكن  
 النفس عندها ولا تطلب بغيرها وهذه حاصلة هذا الكثرة لا قبلها وذلك لانهم حال القلة فغفروا الى ثبات  
 القليل منهم لعدمهم بقوم بذلك غير ذلك القليل فتكون المشقة عليهم وتطلبها بانفسهم فالمشقة الحاصلة اذ  
 ذلك كلام مشقة ولا كذلك حال الكثرة لعدم الافتقار الى ثبات القليل لكثرة من يقوم بذلك فضعف النشاط  
 وتضعف المشقة وتستند وتهاون وكان الشارح رمز الى ذلك بقوله لما كثروا اه وقول المصنف والافزعة نحوه  
 في العند قال التفات في معنى وان لم يكن كذلك فزعموا انه ان الحكم منحصر في الرخصة والعزيمة  
 والحق ان الفعل لا ينصف بالامر مع ما لم يقع في مقابلة الرخصة فليتأمل الوقوع في مقابلة الرخصة وهل يطرد  
 في امتلتهم قاله العلامة قاله سم (قوله لانه هزم امره الخ) علة لقوله سم عزيمته وقوله وهي لغة القصد وقوله صعب على المكلف  
 بين العمل وعلمته وفي قوله لانه هزم امره الخ اشارة الى ان العزيمة بمعنى المعزوم فهي فعل بمعنى مفعول ان كانت  
 صفة مشبهة او مصدر بمعنى اسم المفعول وهو الذي يدل عليه قوله وهي لغة القصد وقوله صعب على المكلف  
 أي كوجوب الصلوات الخمس وحرمة الاصططاب بالا حرم وقوله أو سهل أي حل ترك الوضوء لمن لم يحدث  
 واباح ترك ثياب الواحد من المسلمين للعشر من الكفار (قوله وبصدق عليه تعريف الرخصة) أي دون  
 تعاريف العزيمة وذلك لانه يصدق مع وجوب ترك الصلاة والصوم ان الحكم تغير من صعوبة وهي وجوب  
 الفعل الى سهولة وهي وجوب الترك لانه هو الحضيض مع قيام السبب وهو دخول الوقت فيكون تعريف  
 الرخصة غير مانع اصدقه على ترك الصلاة والصوم للعاث من انه عزيمته ولا يصدق على وجوب ترك  
 ان الحكم لم يتغير أصلا ولانه تغير الى صعوبة ولا يفتقر الى سهولة ولا لعذر لانه يفتقر الى سهولة لعذر (قوله  
 وبجواب الخ) حاصلة ان الحضيض له جهتان جهة صكونه عذرا في الترك وجهة كونه مانعا من الفعل  
 ووجوب الترك شأنا من الجهة الثانية والورد داعيا لاحظ الجهة الاولى كذا قررته شيخنا وفيه ان الترك  
 المذكور حينئذ يوصف بكونه عزيمته ورخصة باعتبار جهتي الحضيض المذكورين وليس كذلك والحق  
 ان مراد الشارح ان وجوب الترك المذكور خارج عن تعريف الرخصة بقوله العذر لان التعريف المذكور  
 لما منع لانه رد داخل في تعريف العزيمة لانه تغير من صعوبة الى سهولة لانه عذر بل مانع وشرط العذر  
 المتأخوذ في تعريف الرخصة لا يكون مانعا كما مر من امتلتها للجهة العذرية الحضيض مانعا حينئذ (قوله  
 أقرب الى اللغة) أي المعنى القسوي ووجهه ان وصف الفعل الذي هو متعلق بالحكم بالسهولة وكونه  
 مقصودا لقصد ما عساه واعتبار وصف ما يتعلق به وهو الحكم فانه الموصوف بذلك حقيقة وأشار بقوله  
 أقرب الى ان في تقسيم الفعل لما قرب بالمعنى القسوي وهو كذلك أي من حيث ان الفعل متعلق بالحكم  
 فقرر به باعتبار الحكم المتعلق به (قوله أي الوصول بكلفة) حمل صيغة الفعل على التكلف ومضاه  
 معاناه الشيء أي ان الفاعل يماضي الفعل ليعمل وهذا متحقق في كل دليل اذ لا بد من ملاحظة الصخري  
 والتكبري ووجه الدلالة الذي هو الحد الأوسط وملاحظة الترتيب الخاص وذلك معاناة بالسهولة وان  
 اختلفت بالقوة والنصف في أفراد الأدلة فادفع ما قيل انه قد لا يكون في الدليل تكلف كالعلم بالنسبة  
 للصانع واثن سلم ذلك في كفي في محجة التبصير بصيغة الفعل المفيدة للتكلف كون الشأن والكثير ذلك  
 فلا يصح خروج بعض أفراد الدليل عن ذلك واعلم ان الدليل عند المناطقة اسم لمجموع المقدمات المعسرة  
 والتكبري وأما عند الأصوليين فاشي الذي اتصل بالنظر في حاله وصفه الى المطلوب فهو مفرد بخلافه  
 عند المناطقة فركب في قولنا العلم حادث وكل حادث له صانع الدليل المنطقي هو مجموع هذا القياس  
 والدليل الاصولي هو العلم فقط المتوصل بالنظر في وصفه وهو الحدوث الى المطلوب وهو نبوت  
 الصانع وعلى هذا القياس في قولنا التارشي محرق وكل محرق له دخان وقولنا اتسموا الصلاة أمر والأمر  
 للوجوب حقيقة وحينئذ يقول المصنف بجمع النظر فيه على تقدير المضاف أي النظر في حاله ووصفه  
 بل لا بد من حذف أيضا في عبارته تعيين اعتباره والتقدير بجمع النظر في حاله مع غيره أي مع النظر  
 في غير الحال أيضا لان التوصل المطلوب التكبري يتوقف على القياس المتوقف على النظر

لانه عزيمته أمره أي قطع  
 وحتم صعب على  
 المكلف أو سهل وأورد  
 على التعريفين وجوب  
 ترك الصلاة والصوم  
 على الحائض فانه عزيمته  
 ويصدق عليه تعريف  
 الرخصة ويصاحب منع  
 الصدق فان الحضيض  
 الذي هو عذر الترك  
 مانع من الفعل ومن  
 مانعته متشاور وجوب  
 الترك وتقسيم المصنف  
 كالصياض وغيره  
 الحكم الى الرخصة  
 والعزيمة أقرب الى  
 اللغة من تقسيم الامام  
 الرازي وغيره والفعل  
 الذي هو متعلق بالحكم  
 اليما (والدليل ما)  
 أي شيء (يمكن التوصل)  
 أي الوصول بكلفة  
 (بمعنى النظر فيه الى  
 مطلوب بخبري)

(قوله وفيه ان الترك  
 المذكور حينئذ يوصف  
 الخ) فانه الرخصة  
 لا تصح الا الحكم آخر  
 غير الحكم الاصولي  
 والترك ليس بحكم والورد  
 ظن ان سبب الوجوب  
 هو سبب الترك فقال انه  
 رخصة فما قاله شيخه  
 حتى لا يفرق بينه وبين  
 ما قاله هجر الايمان  
 القاطن فليتأمل

به ومعنى الوصول  
إليه بما ذكره علمه وأولنه  
فالنظر هنا الفكر لا يقيد  
المؤدى إلى علم أو ظن  
كما سيأتى عندنا من  
التكرار والفكر حركة  
النفس في المعقولات  
وشمل التعريف الدليل  
القطعي كالعالم لوجود  
الصانع والظنى كالنار  
لو جود الدخان وأقنوا  
الصلاة لو جوبها  
فبالنظر الصحيح في هذه  
الدلالة أى بحركة النفس  
فيما نقله منها بما من  
شأنه أن ينتقل به إلى تلك  
المطلوبات كالحدوث  
في الأول والاحراق في  
الثاني والامر بالصلاة  
في الثالث فوصل إلى  
تلك المطلوبات بأن  
ترتب هكذا العالم حادث  
وكل حادث له صانع  
فالعالم له صانع التازى  
محرق وكل محرق له  
دخان فالتأثر طرادخان  
أقنوا الصلاة أمر  
بالصلاة وكل أمر بشئ  
لو جوبه حقيقة فالامر  
بالصلاة لو جوبها وقال  
يمكن التوصل دون  
يتوصل لأن الشئ يكون  
دليلا وإن لم يتطرق فيه  
النظر المتوصل به وقيد  
النظر بالصحيح لأن  
القائد لا يقن التوصل  
به إلى المطلوب بل انتفاء

والكبرى والخد الاصغر والاكبر والوسط والترتيب في المقدمات (قوله بأن يكون النظر فيه الخ) بيان  
لنظر الصحيح المشار إليه بقول المصنف بصح النظر (قوله كما سأتى) متعلق بالمتن لا بالنفي (قوله عندنا من  
التكرار) أى لا تارة أريد بالنظر معناه المعروف الآن وهو الفكر المؤدى إلى علم أو ظن لأجل الكلام  
التي قولنا الدليل ما يمكن علم المطلوب بالخبرى أو ظنه بصح الفكر فيه المؤدى إلى علمه أو ظنه وهو تكرر الظاهر  
وهذا كما ترى معنى على قصر العلم المتأخوذ في تعريف النظر على العلم التصديقي ولا يدعى له بل يصح وهو  
الظاهر بقائه العلم على إطلاقه من قبوله العلم التصورى والتصديقي إذ النظر طريق للتصور والتصديقي  
ويكون مضافا كدلالة الدليل ما يمكن علم المطلوب بالخبرى أو ظنه بصح الفكر فيه المؤدى إلى علمه أو ظنه  
هو إلى علم مطلقا أو ظن ومفاد هذا حيث أن النظر الذى هو في نفسه مفيد للعلم مطلقا ولظن مفاد في  
الدليل العلم التصديقي فقط أو الظن وهذا التكرار فيه العلم والظن إذ حقيقة التكرار ذكر الشئ على وجه  
تقدم ذكره علمه وذلك منتف هنا كما علمت قاله العلامة وقد يقال النظر وإن كان معناه العلم المؤدى إلى  
علم مطلقا المراد به هنا المؤدى إلى علم تصديقي فقط لاخذ في تعريف الدليل وحيث أن التكرار واضح ودفه  
بما قاله الشارح (قوله كالمعلم الخ) ذكر أمثلة ثلاثة الأول مثال للدليل العقلى والثاني للعسى والثالث للشرعى  
والأول قطعي والثاني والثالث ظناني كما أشار إليه الشارح (قوله في النظر الخ) متعلق بقوله فصل الخ لا في بعده  
والباء في قوله في النظر الصحيح سببية أولا وعلى أنها لا لا في التركيب استعارية كونه وتحويل حيث شبه  
النظر بالألة الخمسة بمجامع التوصل بكل إلى المطلوب وطوى ذكر التسمية به ودل عليه بالباء التي هي من  
علامات الألة الخمسة فاستعربت الألة للنظر في النفس ودخول الباء عليه تحصيل وقرة لتلك الاستعارة  
(قوله أى بحركة النفس الخ) فيه أن يقال إن كلامه من هذا المذهب كورأتى تقع حركة النفس فيها وهي  
الحدوث في المثال الأول والاحراق في الثاني والامر في الثالث مفرد تسهيل الحركة التي هي الانتقال فيه بل هي  
واقعة في الحدرد أى من الأصغر الذى هو الدليل إلى الأوسط وهو ما نقله النفس منه ثم منه إلى الأكبر الذى  
هو المطلوب قاله العلامة وعكس أن يجاب بأن في اشارة حذف فاعله عليه قوله بأن ترتب الخ والاصل أى بحركة  
النفس فيما نقله منها بما من غير ما ينتقل من الحد الاصغر اليها ثم منها إلى المطلوب وقد تقدم هذا في قول  
المصنف بصح النظر فيه الخ فإجابته أن في اشارة تساهلا بغيره مع موضوع المقام ودلالة القرينة قال معناه  
سم (قوله بأن ترتب الخ) نصو بالنظر الصحيح وهو بصيغة المبني للفعول ونائب الفاعل ضمير به ودعى الأدلة  
وما نقله النفس من أحوالها والمطلوب ويصح كونه مبني للفاعل وهو ضمير يعود للنفس والمفعول بخلاف  
أى بأن ترتب لنفس هذا المذهب كورأتى من الأدلة وما معها (قوله فالامر بالصلاة لو جوبها) صوابه فاقنوا  
الصلاة لو جوبها كما هو ظاهر قاله العلامة ويمكن الجواب بحصول اللام في الامر للمذهب أى فالامر المذهب كور وهو  
أقنوا الصلاة قاله سم ولا يخفى ما فيه من البعد (قوله لا تنتفعوا به الدلالة عنه) لتعذر لصد التوصل  
بافساد وهو في معنى التعريف لفساد جازع على تعريف الجهة بما من شأنه أن ينتقل منها إلى المطلوب وفساد انتفاء  
التي من شأنه الخ فحجة الدليل أن نظريته من الجهة التي شأنه أن ينتقل منها إلى المطلوب وفساد انتفاء  
النظر فيه من تلك الجهة هذا مفاد كلامه ودفعه انتفاء الترتيب المسمى بالخطا في البرهان لصورتها فانه  
فساد فيه وصدق عليه تعريف الجهة دون الفساد قاله الناصر وقوله يصدق عليه تعريف الجهة لا نقدر  
نظريته من الجهة المذكورة وقوله دون الفساد أى لعدم انتفاء النظر فيه من تلك الجهة عنه والجواب أن  
الكلام في الصحة والفساد من حيث المادة لا من حيث الصورة وهذا هو الذى يتعلق به غرض الأصول وإن كان  
ترتيب المقدمات الذى هو الصحة من حيث الصورة لا بد من اعتباره أيضا كما يشير إليه قول الشارح فيما تقدم  
بأن ترتب كذا قاله سم (قوله من حيث البساطة الخ) اعلم أن من العالم ما هو مركب من العناصر الأربعة  
الغضا والحر والمواء والتراب كالحيوان والنبات والمعادن ومنه ما هو بسيط كالعناصر المذكورة وهذا أى  
القول بالتركيب المذكور في بعض في العقيدة إنما المضراة قادت تأثير العناصر المذكورة في المركب منها كما

وجه الدلالة عن بيان أدنى البساطة اعتقاد أو ظن كما انظر في العلم من حيث البساطة وفي النار من حيث التسخين فان البساطة والتسخين ليس من شأنهما أن ينتقل به إلى وجود الصانع والدخان

هو معلوم ولو ابدل الشارح البساطة بالوجود كان أحسن لأنها صفة تعم جميع العوالم بخلاف البساطة كما تقرر  
 وأما كان وجه الدلالة متشككاً عن النظر في نحو الوجود من صفات العلم لتحقيقه في الباري جل جلاله فلو كان  
 النظر في العلم من هذه الجهة مؤيداً لثبوت الصانع لم يحدث الباري جل وعلا ولا نه محال وأما كان وجه  
 الدلالة متشككاً عن النظر في نحو التسخين من صفات النار لتحقيقه في الشمس فليزم أن يكون له دخان وهو باطل  
 (قوله ولكن يؤدي إلخ) ولا عبرة بهذه التأييد لأنها انقضية (قوله من اعتد إلخ) على الاعتقاد في دليل العالم  
 بكل من المقدمين وفي دليل النار على الفن بالكبرى فقط إشارة إلى أن الصغرى في الثاني مسألة فلذا علق  
 الظن بالكبرى فقط ولما كان كل من المقدمين سواء في الدليل الأول على الاعتقاد بهما معاً فأمثل (قوله  
 أما المطلوب غير الخبري إلخ) هذا محذور قول المصنف إلى المطلوب خبري (قوله أي تصور) تفسير بقوله  
 يتوصل وقوله بما يسمى حداً متعلق يتوصل وقد فصل بين المتعلق ومتعلقه بتفسير المتعلق وقوله بأن يتصور  
 بيان لقوله بما يسمى حداً أشار به إلى أن الموصول هو تصور الحد لذات الحدود وهو واضح (قوله بما يسمى حداً)  
 فيه إيهام أن التوصل للمطلوب بالتصوير بالحد ليس من التوصل بالنظر فيه أنه منه فالتصوير يشارك  
 الخبري في أن كلاهما يتوصل إليه بالنظر ويخالفه في أن الموصول إليه يسمى حداً وقولاً شارحاً كما يسمى هو  
 تصور أو الموصول إلى الخبري يسمى حجة كما يسمى الخبري المذكور تصديقاً للمقابلة في عبارة الشارح غير  
 تأمله وكان الأوضح أن يقال أما ما يتوصل به صحيح النظر فيه إلى المطلوب بتصوير فليس يبدل بل هو الحد  
 فقابل بين الحد والدليل لثباتهما في التوصل إليه قاله العلامة وللعلامة سم هنا كلمات واضحة ترددها على  
 العلامة لا فائدة لأرادها (قوله وسأني حد إلخ) جواب سؤال تقدّمه أن الحد الذي أحلت عليهم علم بحد بعد  
 فأجاب بأنه سأني تقرر في الحد وقوله الشامل بالخبري نعم للحد أضاف إليه واسم الإشارة أجمع للحد الذي  
 ذكره وهو الحيوان الناطق (قوله واختلف أثنينا إلخ) ذكر هذا لتعلقه بالعلم المذكور في تعريف الدليل  
 (قوله الحاصل عندهم) تقدّم الحصول ليس يلزم لجواز نطق عقبيه بالعلم نعم تقدّمه أوضح (قوله عادة إلخ)  
 أعلم أنها تختلف في حصول العلم عن النظر على أقوال أربعة الأول أنه عادي ومعناه أن الله أجرى عادة خلق  
 العلم عقب النظر المتخوف له أيضاً تخارق الأحرار عند مجاسة النار مع جواز تخلف حصول العلم عن النظر  
 كجواز تخلف الأحرار عن المجاسة المذكور وقوله هذا قول الإمام الأشعري الثاني أن الحصول المذكور عطف على  
 أي لازم عقلاً فلا يجوز أن يفك أنه كوجود الجوهر لو جرد العرض فلا يصح أي بتخيل تخلف العلم عن النظر  
 فلا يصح أن يخلق الله تعالى أحدهما بدون الآخر بل أمان أن جرد أحدهما معاً أو بعدمهما معاً كالقول في الجوهر  
 مع العرض وهذا قول الإمام الرازي وهو المختار عند الجمهور والثالث أنه توليدي أي أن العلم المذكور متولد عن  
 النظر كقولهم حركة الفتحاح عن حركته البدو ومعناه أن القدرة الحادثة أو حدث النظر فتولد عنه العلم وهذا التولد  
 عادي يجوز تخلفه فالنظر مقدور للبعدم وجود بقدرية الحادثة والعلم متولد عن مقدوره فيصح وصفه بكونه  
 مقدوراً للبعد أيضاً باعتبار حصوله عن مقدوره وهذا قول المعتزلة أضلهم الله إلا أنه حاصل بالتعليل ومعناه  
 أن النظر علم مؤثرة بالذات في حصول العلم عقبيه وهذا قول الحكماء فقد علمت الأقوال الأربعة والفرق بينها  
 على أهم وجه (قوله ولا انفكاك عنه) قد يقال أنه يمكن الانفكاك عنه بأن يتفرق عن النظر ويعتقد  
 ما ينقضه والجواب عن ذلك من وجهين الأول أن الكلام في حصوله عقب النظر بأن يتصل به من غير  
 فاصل وهذا الإنشائي إمكان طرقة لا يعتقد بسببها ما سبقه فإذا ليس المذموم دوام بل حصوله متصلاً بالنظر  
 وإن انقطع بعد ذلك لعرض والثاني أن المراد لا قدرة على الانفكاك عنه حيث لا مانع كالغفلة من ضرورة أن  
 حصول الشيء مشروط بعدم المانع سم (قوله فلا خلاف الأفي التسمية) أي لموافقة الأول للثاني في أن  
 حصول العلم عقب النظر الصحيح اضطرابي والثاني الأول في أن حصوله عن نظر وكتب (قوله وهو  
 بالكتب أنسب) أي وتسمية العلم الحاصل عقب النظر بالكتب لكون سببها النظر والكتب  
 كانت تسمية بخازية من إطلاق ما للسبب على السبب أنسب من تسمية حصوله بالكتب

ولكن يؤدي إلى وجودهما هذا نظران  
 من اعتقاد أن العلم  
 بسيط وكل بسيط له  
 مانع وعن ظن أن كل  
 ممكن له دخان أما  
 المطلوب غير خبري  
 وهو التصوري فيتوصل  
 إليه أي يتصور بما  
 يسمى حداً بأن يتصور  
 كالحديث الناطق حداً  
 لأن من وسأني حد  
 الحد الشامل لذلك  
 وتفسيره (واختلف  
 أثنينا هل العلم  
 بالمطلوب الحاصل  
 عندهم) عطف  
 عقب صحيح النظر عادة  
 عند بعضهم كالأشعري  
 فلا يخلف الآخر كما  
 للعادة كخلف الأحرار  
 عن مجاسة النار أو ما  
 عند بعضهم كالإمام  
 الرازي فلا ينشأ أصلاً  
 كوجود الجوهر لو جرد  
 العرض (مكتسب)  
 للناظر فقال الجمهور  
 نعم لأن حصوله عن  
 نظره المكتسب له  
 وقيل لأن حصوله  
 اضطرابي لا فائدة على  
 نفسه ولا انفكاك  
 عنه فلا خلاف الأفي  
 التسمية هو المكتسب  
 لأن التلقين كالعلم  
 المكتسب

يزول لمعارض كما اذا  
أخبر عدل بحكم آخر  
ينقضه أو ظهور  
خلاف المظنون كما اذا  
ظن ان زيدا في الدار  
لكون مركبه وخدمه  
بها أو شاهدها خارجا  
وأما غير اثنتا فالمعتزلة  
قالوا انظر بولد العلم  
كبولد حركة البدر كحركة  
المفتاح عند سدوم وعلى  
وزانه يقال الظن  
الحاصل

(قوله جارف قول  
الشارح المتقدم  
وعدمه) هذا الكلام  
كله لا يلتزم اليه ولا ينبغي  
من ينظر فيه لكن  
الضرورة أوجبت  
وكيف يقال هذا  
والكلام المتقدم في  
كيفية ما حصل بعد  
التقدم من حصوله  
بالضرورة أو الكسب  
وما هنا في أن الحصول  
لازم عقلا أو عادة أولا  
ومن المعلوم أن ما حصل  
لفعل لا يتأق أن يمنع  
من حصوله مانع دون ما لم  
يحصل (قوله بل لنا  
أن نحمل قوله الخ) هذا  
الحمل لا يستقيم اذ ليس  
المقصود الاختراع عن  
غيره بل من المعتزلة  
وأما الغير شامل  
للتكامل به يعلم ان  
التسليم بهذه الاستقيم  
أبعد لأن التعارض من  
المعتزلة فلا يكون المعتزلة

بالضرورة أن اسبابه ضرورية أو اضالوس كذلك كذا نفرد وفيه تأمل والباء في قوله بالمدكسب متعلقة  
بضمير التسمية وعلى ضمير المصدر كما هنا لا قاله العلامة ويمكن الجواب بأنه لا يجب تعليق الباء بضمير التسمية  
بل يجوز تعليقها بمخالف حان من ذلك الضمير على رأى سنبويه أو من ضمير الخبر وهو أنسب على قول الجميع  
(قوله وعدمه) فيه أن يقال قد رعى الانفكاك عنه نظرا آخر بقيد ما لا يتجامع الظن الأول من علم عنه فله أو  
علم أو ظن بخلافه قاله العلامة والجواب أن عدم الانفكاك باعتبار حصوله عن ذلك النظر الذي هو سببه مع  
عدم المانع ولا شك أنه في هذه الحالة لا قدرة على الانفكاك عنه وليس المراد عدم الانفكاك مطلقا معنى  
استمرار ذلك كلف والشارح قد مر حانه قد زول بعد حصوله بقوله فانه مع بقاء سببه الخ سم (قوله لانه  
لا ارتباط الخ) اعترضه الكمال وشيخ الاسلام بأنه اغني عنه كون هذا دليل على عدم ثبات الظن بعد حصوله  
لا على انتفاء حصوله عقب النظر الصحيح فان القياس اذا كان صحيح الصورة لا يختلف عنه حصول الظن أى  
قيامه بالناظر عقب نظره ويجري فيه حديثه فلو لا الزوم والعادة وتختلف معنى تبين ان المظنون غير واقع  
من بل الظن بل حصوله بظهوره بعد ثباته لانه لم يحصل عقب النظر الصحيح اه واعترضه السلامة أيضا  
بقوله فيه نظرا اذا السبب الذي قرر به لزوم العلم جارف الظن وأما استدلاله بل والظن مع بقاء سببه لمعارض  
خارج فلا يمتنع لأن زوم الشيء لسببه لا ينافيه تخلفه عنه الخارج من انتفاء شرط أو وجود مانع وكفى  
ان النظر سبب لما يلزم من علم أو ظن والسبب ما يلزم من وجوده أو وجوده من عدمه لعدم ذاته اه  
وأجاب سم عن الأول بان وجه استدلال الشارح بما ذكره إنما أمكن زوال الظن بطرق والمعارض  
أمكن عدم حصوله ابتداء فعارضه للمعارض لان ما عارض اذا كان مثالا لسقوط الظن بعد حصوله كان منشأ  
لعدم حصوله ابتداء كما هو ظاهر قال ثم رأيت السيد السهموى أجاب بذلك فثبت الحمد على موافقة هذا الامام  
وقول الكمال فان القياس الخ جوابه ان هذا مسلم عندنا فعا للمعارض وما هنا قد وجدنا معارض وعن الثاني عما  
ملخصه أن الزوم الذي انتهى العلم ونفاه عن الظن هو الزوم الاستمراري ولا شك أنه ثابت للمظنون ان هذا  
كأمره باختصار عقلت لا ينبغي أن مفاد جوابه عن الأول جارف قول الشارح المتقدم وعدمه من قوله والظن  
كالعلم في قولي لا اكساب وعدمه فلا تمنع دعوى كون ان الظن الحاصل عن النظر اضطرار بالقدرة على  
الانفكاك عنه وان مفاد جوابه عن الثاني بدو جوابه المتقدم عن الاشكال الواردة على قول الشارح وعدمه  
الذي يحصله كون المراد بعدم انفكاك الظن عن النظر ان الظن الحاصل عن نظر باعتباره ذلك النظر الذي  
هو سببه ومع عدم المانع كالمعارض لا قدرة على دفعه ولا الانفكاك عنه وهذا لا ينافي أنه يمكن الانفكاك عنه  
لمعارض وبالجملة فان صح ما ذكره في قول الشارح وعدمه بطل ما ذكره هناك من الجواب وصح قول الشارح  
وعدمه وان صح ما ذكره هناك من الجواب صح قول الشارح فانه لا ارتباط الخ وظل قوله فيما تقدم وعدمه  
وبطل جواب سم عن الاشكال الواردة عليه والأول حتى دون الثاني فقد علمت أن ما عترض به الكمال  
وشيخ الاسلام والعامة قد وردوا والجواب عن ذلك غير سديد فتأمل (قوله وأما غير اثنتا فالمعتزلة قالوا الخ) ظاهره  
ان هذا مقابل لقولي الكسب وعدمه وليس كذلك لما علمته مما تقدم من أن العلم الحاصل عن النظر وصف  
عندهما الكسب لكونه متولدا عن كسب العبد أو مجاده بل هو مقابل لقولي الزوم والعادة أماما مقابلته  
للاول من جهتين الأولى كون كل من النظر والعلم الحاصل عنه غير مخلوق لله تعالى والثانية كون الحصول  
الذي كورعاديا أو بالثاني في الجهة الأولى فقط كذا قررته شيخنا فقلت بل الظاهر ان قوله وأما غير اثنتا الخ  
مقابل لقوله واختلف اثنتا ذمعهما وأما غير اثنتا فمختلفا في أنه كسبي أو ضروري بل قالوا بأنه كسبي فقط  
كما علمت فالحال بل صحه فتأمل وقوله وأما غير اثنتا فالمعتزلة قالوا عريفه مبتدأ وقوله فالمعتزلة قالوا الجملة من  
مبتدأ وخبر لا تصلح أن تكون خبرا عن غيرهما عدم الربط فقد راجع خبره بخلافه فاعتزلة قالوا الجملة من  
شيئين أو عن الشارح لم يفصل الخلاف بعد ذلك فخذ التقدير بالصحة ولا حاجة للتقدم من أصله فانه مبنى على  
حصول قوله فالمعتزلة قالوا الجملة من مبتدأ وخبر فلا يصح حينئذ الاخبار بها عن غير فتعاجل الى تقدير خبرها  
وليس كذلك بل لنا أن نحمل قوله فالمعتزلة خبرا عن غير وقوله قالوا استئناف بيان أحوال من المعتزلة أى

متولد عن النظر عندهم

وان يجب عنه رقبه  
عنه بالاعتقالية  
جرت على الاسنة  
والكثير ترك الماء كما  
ذكره النووي في  
نحوه (والحد) عند  
الاصولين ما عدا الشيء  
عما عدا ما عدا عند  
الناطقين ولا يعزف كذا  
الاما لا يخرج عنه شيء  
من افراد المحدود ولا  
يدخل فيه شيء من  
غيرها والاول مبين  
لفهوم الحد والثاني  
لخاصته وهو معنى قول  
المصنف قال قاضي أبي  
بكر السقاني الحد  
(الجامع) أي لا قوام  
المحدود (المانع) أي من  
دخول غيرها فيه  
(وبقال) أيضا الحد  
(المطرد) أي لا يخرج  
وجدو جدا للمحدود  
يدخل فيه شيء من غير  
افراد المحدود فيكون  
مانعا (المتعكس) أي  
الذي كلما وجد المحدود  
وجد هو فلا يخرج عنه  
شي من افراد المحدود  
فيكون جامعا

(قوله بالفضل) الاول  
اسقاطه هنا ونما يأتي  
(قوله مطلقا) أي خروجا  
مطلقا عنه بقوله وهو  
ليس الخ (قوله بان المراد  
الجامع لافراد المحدود  
من حيث كونها محددة)  
أي مراد بمانعها وانما  
تركها لاعتقالي ما تقدم

قائلين ولئن سلم كون قوله بالاعتقالية قولا واجبة من مبتدأ خبر فيجوز كونها خبرا عن غير ولا حاجة الى الربط لان  
المعتزلة عبارة عن ذلك الغير (قوله متولد عن النظر عندهم وان يجب عنه) أو ردان التوليدان بوجوب  
الفعل لفاعله فلا آخرا فلا يصح على اعادة النظر لظن ان لم يجب عنه وأوجب بان المراد بايجاب الفعل  
فضلا تاثيره حصوله وبالوجوب في قوله وان يجب عنه لزوم وعدم النقص عنه فلا منافاة (قوله والحد  
عند الاصولين الخ) أي أو ما عدا الناطقة فالحد ما تركب من ذاتا الشيء أي جنسه وفصله كالحيوان  
الناطق حد الانسان وما لا يعرف بالتركيب من الذاتي والعرضي كتركيب الانسان بالحيوان الكاتب بالفضل  
أو بالعرضي فقط كتركيبه بالكاتب بالفعل فيسمى رسما لاحدا فالحد عند الاصولين مرادف للتعريف  
عند الناطقة (قوله ما عدا الشيء عما عدا) أو رده ان هذا التعريف غير مطرد وغير منعكس اما الاول  
فلانه صادق على العقل والعلم اذ كل منهما ما عدا الشيء عما عدا واما الثاني فلا شبهة ان المراد بالشيء الماهية  
وهي غير افرادها اذ الحيز غير الكلي اذ الحيز لا يقبل التسمية كذا والكلي ليس كذلك فالافراد المذكورة من  
جمله ما عدا ذلك الشيء ومن البين ان الحد لا يعبر الماهية عن افرادها فلم يصدق قوله ما عدا الشيء عما عدا على  
فرد من افراد الحد اذ لا فرق منه عبر الماهية عن جميع ما عدا لان افرادها من جملة ما عداها وهو لا يعبرها  
عنها قاله العلامة والجواب عن الاول ان ما في قولنا ما عدا الخ كناية عن المحمول بقرينة اعتبارهما مجمل في  
التعريف كما هو المشهور رقبه ما عدا أي محمول غير الشيء فاندفع ايراد العلم والعقل اذ لا يصح جعلهما على الشيء  
المميز بهما كما هو واضح وعن الثاني بان المراد عما عدا ما خرج عنه مطلقا وهو ليس نفسه ولا فرد هو بدل  
على ذلك قوله ولا يعزف كذا الاما لا يخرج عنه شيء من افراد المحدود ولا يدخل فيه شيء من غيرها فانه قرينة  
ظاهرة على ارادة ما ذكر اذ اعتبار عدم خروج شيء من افراد المحدود صريح في ان المراد بالغير الممنوع  
دخوله ما عدا الماهية وافرادهما قاله سم (قوله الاما لا يخرج عنه شيء) ضمير عنه يعود الى ما في العبارة  
مضاف لمخروف أي عن مفهوم لان الخروج المذكور انما هو عن مفهوم الحد لا عن لفظه المراد عما ذكرنا  
القول في ضمير فيه من قوله ولا يدخل فيه لما عدا (قوله ولا يدخل فيه شيء من غيرها) قال العلامة برده ان  
الماهية المحدودة مقارة لافرادها وهي من غيرها وادخله في الحد قطعاً فلو قال من غيرها مبتدئة الضمير ليعود  
على طرفي افراد المحدود كان حسنا وقد دعى الضمير في غيرها بالافراد عائد عليها مبتدأ ونال الجماعة فلا ريد  
ما ذكر اه وقد يقال اذا كانت الماهية اذ دخل في الحد قطعاً كان ذلك دليلا على ان المراد بالغير ما عداها  
وعدا افرادها اذ الماهية موجودة في افرادها كما هو الحق (قوله والاول) أي قولنا ما عدا الشيء عما عدا  
وقوله والثاني هو قوله ما لا يخرج عنه شيء الخ وقوله وهو معنى الخ الضمير عائد للثاني (قوله لافراد المحدود) قال  
العلامة يلزم الدور لمحل المحدود المشتق من المقتضا منه وانه لا يطرد لصدقه على كل انسان من قولنا  
الانسان حيوان ناطق وكل انسان كاتب بالقوة اه والجواب عن الاول ان الشارح اراد بقوله لافراد  
المحدود بيان المعنى لا انه من جملة التعريف ووقع نظير ذلك في كلامهم قال السيد الجرجاني في شرح قول  
الكافية الاسم ما دل على معنى في نفسه مانعه أي نفس الاسم قال السيد الصوفي هذا بيان للمعنى لا لبيان  
للمرجع اذ لا وجه لرجوع ضمير في التعريف الى المعرفة للزوم ذكره في بيور وهو فاسد للضمير الى  
مالكن لما كانت معايرة عن الكلمة وكذا الاسم عبر عنه بالاسم اه وعلى قياسه يقال المراد بالجامع  
لافراد ما راد بيانه لكن لما كانت في الواقع افراد المحدود غير بذلك وجه بعينه كلام الشارح بانه قصد  
بيان متعلق الجامع بحسب الواقع لظهور المراد لا ما يتبعه لاحظته في التعريف حتى يلزم الدور فاحفظ ذلك  
فانه يتعلق في مواضع كثيرة وعن الثاني بان المراد بالجامع لافراد المحدود من حيث كونها محددة لما اشتهر من  
ان قيد الماهية مراد في تعريف الامور التي تختلف بالاعتبار وان حذفه ذكره وطاهر ان جمع افراد  
الانسان انما يقولنا كل انسان كاتب ليس من حيث كونها محددة بالحيوان الناطق فتأمل سم (قوله  
فيكون مانعا) سم بذلك على ان المانع لازم مفهوم الافراد فتفسير المطردي مانع الجارية في العبارات تفسير  
باللازم وكذا القول في قوله في المتعكس فيكون جامعا سم به على ان الجمع لازم بمعنى الاتكاس فتفسير

فانفع ما قبل ان هذا الجواب يطل الجواب المتقدم من الدور وان كان تاما في نفسه

المتعكس بالجامع تفسر باللازم (قوله فؤدى العبارتين) أى عبارة الجامع المانعة عبارة المطرد المتعكس وقوله  
والأولى أوضح أى دلالتها على الجمع والمنع صريحاً بخلاف الثانية (قوله بخلاف حده الحيوان الكاتب  
بالفعل الخ) اعتبره العلامة بأن مقتضاه أن الحد بالمعنى المصدري من جنس المعرفة وأن عدم حجه سبب  
لكونه غير معرف وفيه نظر فإذا العرف هو المحدود به لا المحدود به إرفاقاً من بعد الضمير من قوله فإنه على  
الحيوان الكاتب لا على حده فلتألف كان الواجب حينئذ أن يقول بخلاف الحيوان الكاتب بالفعـل جعل حد  
للإنسان إذ ذكر الحد والمخالفة بينهما وبين ما قبله لا فائدة له والجواب أن الاعتراض المذکور معنى على جعل  
بالساقى قوله بخلاف حده الحيوان المتعدية صلة للمحدود ليس ذلك بلازم بل لأننا نريد بالحد المحدود به وإنشاء  
للأبسة أى بخلاف حده ملائمة للحيوان الخ لا يقال حده هو ما ذكر لا شئ آخر لم يتسب به لا نأقول ذلك ممنوع  
بل حده أهم فالأبسة ملائمة للأعم والأخص والكلى الجزئية المتحقق ذلك الكل فى سـم (قوله وتفسير  
المتعكس الخ) مبتدأ خبر وقوله الآتى أظهر فى المراد الخ وقوله المراد بالجزء لانه كس وبه متعلق بالمراد وقوله  
عكس المراد الخ نائب فاعل المراد وقوله مجاز كـم متعلق بتفسير وما ذكر هو قوله الذى كـلما وجد المحدود  
وجد الحد وقوله المأخوذ قوله أوافق بالجزء نعمان لما ذكر ويصح فهمه ما عني أنه نعمان أن قوله وتفسير  
المتعكس والأولى لكون الضمائر كلها على وتبر واحدة لأن ضمير عليه من قوله فى إطلاق العكس عليه  
لما ذكر فلو جعل ضمير المأخوذ والموافق للتفسير لازم تشبث الضمائر فى العبارة (قوله الموافق فى إطلاق  
العكس عليه للعرف) أى بواقعة ما ذكر فى إطلاق العكس عليه للمعنى القوي المتعارف فى العرف ومعنى  
مواقعة ما ذكر للمعنى القوي أنه فرد من أفراد المعنى القوي صادق عليه المعنى القوي صادق الكلى على  
جزئياته إذا علمت هذا فاصوب قول الشارح للعرف زائدة بالانسبة فى العرف إذا واقعة كما علمت للمعنى العرفى  
لأن العرف يمكن أن يجعل الكلام على حذف المضاف أى متعارف العرف (قوله أظهر الخ) اهل وجه  
الأظهر به أن مفهوم الجامع نبوى واستنتاج النبوى من نبوى مثله وهو قولنا كـلما وجد المحدود وجد الحد  
أولى من استنتاجه من النبوى وهو قولنا كـلما اتى الحد اتى المحدود وقول بعض من حشى الكتاب وجه  
الأظهر به ما قدمه من قوله الموافق الخ فوجه الأظهر به الموافقة المذكورة غير ظاهر وغير صحيح كما تأمل (قوله  
اللازم لذلك) إنما كان لازماً له لانه عكس نقضه الموافق فان قولنا كـلما وجد المحدود وجد الحد يعكس  
بعكس التقيض الموافق الى قولنا كـلما اتى الحد اتى المحدود وعكس التقيض الموافق تبديل كل من  
الطرفين بنقيضه مع جعل كل موضع الآخر (قوله نظر الخ) على تفسير ابن الحاجب المتعكس بما قاله واعلم أن  
العلامة قد رد ما قاله الشارح منتصراً ومختاراً لما لا ين الحاح بما نصه اعلم أن الاطراد والانعكاس افعال  
وإنفعال من الطرد والعكس والطرود كـر الشئ على ترتيبه الأصلى مفرداً أو مركباً والعكس الابتدائى آخر  
الشئ من كلمة أو حرف غير ما يلى به الى أوله ومنه النوع المسمى بقلب الكل فى المبدع وقد يقال استبدال طرف  
القضية مع بقاء الحكم والتكليف صادقاً وكذا بواحد هو المسمى فى الشرح بالعرف ويقال أيضاً استبدالها على  
وجه يصح وهذا المعنى لازم لكل قضية وهو المسمى فى المنطق بالعكس المستوى وقد يقال لللازم الشئ فى  
الاستقاة كـالطرود لئلا يزهى فى الشئ وهذا النوع هو المسمى فى القياس بالطرد والعكس بين الدالة والحكم إذا  
علم حذف أقولهم الحد المطرد بالمتعكس المستند فلهما الاطراد والانعكاس الى ضمير المعرفة لا يصح فيه المعنى الأول  
لانه غير مرادوا للعرف والمنطق لأن الموصوف بهما القضية والمعرفة ليس منها فتن الآخر وهو مدعى ابن  
الحاجب وهو الحق إذ هو المعنى الثابت لنفس المحدود قول الشارح الموافق للعرف فى إطلاق العكس عليه يعنى  
باعتبار جهة صلة الموصول إنما يلزم منه أن مافسر به الانعكاس عكس مافسر به الاطراد لا عكس الحد الذى هو  
المدعى على أن العرفى إنما يقع فى جملة على أن ما ذكره ما بين ذات التعريف فلا يصح أن يكون عكسالة عرفاً  
وإن لم يتقبل بالجملة وبالجهة فهو من اشتباه عكس تفسير وصف شئ بعكس ذلك الشئ فتدبروا عرفاً الى حال  
بالحق الخ الى حال اهـ وقوله يعنى باعتبار صلة الموصول أشار به الى أن فى قول الشارح فى إطلاق العكس  
عليه تساهل والمراد فى إطلاق العكس على ما تضمنه فان تفسير المتعكس هو قوله الذى كـلما الخ وهذا ليس هو

فؤدى العبارتين واحد  
والأولى أوضح فتصديقان  
على الحيوان الناطق  
حد الإنسان بخلاف  
حده بالحيوان الكاتب  
بالفعل فإنه غير جامع وغير  
متعكس وبالحيوان  
الناطق فإنه غير مانع  
وغير مطرد وتفسير  
المتعكس المراد به  
عكس المراد بالمطرد  
عكس كـر المأخوذ من  
النعنسة الموافق فى  
إطلاق العكس عليه  
للعرف حيث يقال كل  
إنسان ناطق وبالمتكس  
وكل إنسان حيوان ولا  
عكس أظهر فى المراد  
أى معنى الجامع من  
تفسير ابن الحاجب وغيره  
بأنه كـلما اتى الحد اتى  
المحدد واللازم لذلك  
التفسير نظراً الى أن  
الانعكاس



العكس الموافق للعرف لأن هذا مفرد والعكس المذكور قضية بل العكس المذكور هو قوله كذا وحده المحدود  
 وجد الحد الواقع منه لوصول في التفسير وقوله على أن ما ذكر الخبر يدو الله أعلم أن ما ذكر خبر من التعريف  
 لأن التعريف محمول قولنا المطرد للعكس والجزء مما ينسلك فلا يصح أن يكون العكس المذكور عكسا للحد  
 بل هو عكس لجزء الحد أي المطرد فإن معنى المنعكس عكس معنى المطرد فتفسير أحد جزأ التعريف عكس  
 تفسير جزئه الآخر كما أشار له العلامة بقوله انما يلزم منه الخ وقوله فهو من اشتغال الخ المراد بالوصف هو قولنا  
 المطرد بالشيء الحد الموصوف بذلك ومعنى ما أشار إليه أن ما ذكره الشارح في معنى المنعكس هو عكس  
 معنى المطرد الذي هو وصف للحد لا أنه عكس للحد نفسه وجعل ذلك عكسا للحد من اشتباه تفسير عكس  
 وصفه بعكسه وانما كان ذلك اشتباها بناء على ما يفيد كون المنعكس نعتا للحد كالمطرد المفيد أن المنعكس  
 هو الحد لا وصفه وحاصل كلام العلامة قدس سره أن ما شرح به المنعكس نعتا للحد من اشتباه تفسير عكس  
 مناسب لأنه عكس لجزء الحد وهو المطرد لا للحد نفسه مع أنه المراد أنه مفاد كون المنعكس نعتا للحد رافعا  
 لضميره كالمطرد وانما المناسب في تفسير المنعكس ما فسر به ابن الحاجب وغيره وليس اعتراض العلامة متعلقا  
 بالشارح فقط كما توهم فاحجب بان الشارح تابع في ذلك لعدم من الفضل بل اعتراضه في الحقيقة على  
 أولئك كما هو قضية قوله وأعرف الراجح بالحق الخ لثبوت ومع كون تفسير المنعكس بما قاله الشارح تبعا  
 لا وثلك خلاف الظاهر مؤد للقبول في التعريف بدون قرينة إذا المنعكس وصف التعريف لا هو فوصف الحد  
 بالمنعكس في تعريفه بقوله الحد هو المطرد المنعكس مجاز فيه بلا قرينة قليلا تأمل وحيث كان الأمر كما عجلت فلا  
 داعي للشارح إلى أخرج عبارة المصنف عن ظاهرها الظاهر فيما لا ينسحب من الحاجب لوقوع المطرد والعكس فيها  
 نعتين للحد رافعين لضميره وهما على ما لا وثلك الجماعة مع إمكان كون المصنف وافي ابن الحاجب في التفسير  
 الذي فسر به بل الظاهر ذلك إذ لو خلف في ذلك لذكر تفسير العكس المذكور منها بذلك على عدم اختياره لابن  
 الحاجب كما هو عادته في مثل ذلك غير سابق ومجرد كون ما ذكره البعض من التفسير طريقة الأكثر على  
 تسليم غير مفيد في حل المارة عليه إذ ليس التقليل واجبا في مثل ذلك على أن الانسحاب أن التفسير المذكور  
 طريقة الأكثر بل كل من التفسيرين قال به جميع كما يفيد كلام الفتاوى في تلويحه حيث قال وأما  
 العكس فاختاره بعضهم من عكس الطرد بحسب متفاهم العرف وهو جعل المحمول موضوعا مع رعاية الكسبة  
 بعضها يقال كل إنسان ضاحك وبالعكس أي كل ضاحك إنسان وكل إنسان حسان وبالعكس أي ليس كل  
 حسان إنسان نافذا قال أي كل ماصدق عليه المحدود صدق عليه الحد عكسا لقولنا كل ماصدق عليه الحد صدق  
 عليه المحدود فصار حاصل الطرد حكيما كلبا بالمحدد وعلى الحد والعكس حكيما كلبا بالمحدد على المحدود وبعضهم  
 أخذوه من أن عكس الانسحاب في فسر به أنه كلما اتفقت الحدان في المحدود أي كل ما لم يصدق عليه الحد  
 يصدق عليه المحدود فصار بالعكس حكيما كلبا ما ليس بمحدود على ما ليس بمحدود والحاصل واحد وهو أن يكون  
 المحدودا أفراد المحدود كلها ه ويتأمل ما ذكرناه ثم سقوط ما طال به سم رحمه الله تعالى (قوله  
 التلازم في الانتفاء الخ) اعتراضه العلامة بان المناسب المناسبات في ذلك التطار ورواها كس لا الاطراد  
 والانعكاس المناسب لهما اللازمة اه وأجيب بان ما عر به الشارح عبارة القوم فلذا أثرها غاية ما يلزم  
 عليه مسامحة في التعبير غير مضرة مع وضوح المقام (قوله والكلام في الازل) الظرف حال من الكلام  
 على رأي سيبويه أو حال من الضمير في سمي أي حال كونه ملحوظا في الازل لا يطلق لفظ الخطاب فيما  
 لا يزال على الكلام النفسي باعتبار ملاحظة كونه في الازل ولا يجوز تعلقه بسمي إذا التسمية حادثة فلا تنصير  
 كونه في الازل (قوله حقيقة) بيان لعل النزاع من أنه التسمية الحقيقية (قوله انذاك) مستأنه  
 محذوف تقديره موجود والاشارة أرجعة للازل (قوله عند وجودهم بفهم) أي منصفا بشرط التكليف  
 بعد البعثة كما تقدم (قوله باللفظ) أي اللفظ الدال عليه وقوله كالقصر أن مثال لفظ الدال على الكلام  
 النفسي المذكور وادخل بالكاف التورات وغيرهما من الكتب السماوية (قوله خرقا للعادة) حال من  
 فاعل وقع مقول باسم الفاعل ولا داعي لمصلحة متعلقا بمحذوف كآل شيخنا أي وانما وقع كذلك خرقا للعادة

التلازم في الانتفاء  
 كالاطراد التلازم في  
 الثبوت (والكلام)  
 النفسي (في الازل)  
 قبل لا يسمي خطبا  
 حقيقة لعدم من مخاطب  
 به اذ ذلك وانما يسميه  
 حقيقة فيما لا يزال عند  
 وجودهم بفهم واسماحه  
 انه باللفظ كالقرآن  
 أو بلا لفظ كما وقع لموسى  
 عليه الصلاة والسلام  
 كما اختاره القرطبي خرقا  
 للعادة وقبل محله بلفظ  
 من جميع الجهات  
 على خلاف ما هو المادة

(قوله بعد البعثة لاحاجة  
 إليه بعد اعتبار شروط  
 التكليف وقد مر ذلك)

(قوله وعلى كل) أي من معناه نفس الخطاب وسماه اللفظ الدال عليه ووجه الاختصاص على الاول  
ظاهر كالثاني اذ لم يقع لغيره انه مع اللفظ الدال على الكلام النفسي من جميع الجهات كان كسوف كل  
خارج القادة كذلك اذ معناه ليس بحرف ولا صوت غير يمكن عادة وكذا معناه اللفظ من جميع الجهات  
(قوله بتزليل المعلوم الخ) اعترضه العلامة بقوله هذا ينافي أن التسمية حقيقة قبل هي مجاز حيث لا علاقة الاول  
والطلاق ما بالفعل على ما بالقوة بأن الصحيح ما قاله البعض من أن معنى اختلاف نفس الخطاب فان قلنا انه  
الكلام الذي علم انه يفهم كان خطبا وان قلنا انه الكلام الذي أفهم لم يكن خطبا اه وجواب الاول  
كما نقل عن تقريره انه ليس كذلك بل هو حقيقة لانه زعم منزلة الموجودين وخطبهم فوقع الخطاب بعد  
التزليل المذكور فالجواز في الخطاب لا في الخطاب وكون الخطاب حقيقة لا يستلزم وجود الخطاب حقيقة أي  
بالفعل وأما جواب سم عن الثاني عما حصله أن قوله والصحيح ما قاله البعض كان مستندا الفهم نقلا من  
يأت به وان كان مجرد استشكل ما قاله الشارح فقد زلنا اشكاله بما بيناه وانه قصد بيان الاشكال بأن  
كون التجوز في التنزيل المذكور لا في الخطاب فانه أحاب بذلك ثم نقله عن العلامة فلا يخفى ما فيه (قوله)  
اعدم من تتلقى به هذه الاشياء الخ المراد بالتعلق التخيز أي لعدم من تتلقى به هذه الاشياء تعلقا تخيريا  
وعامه وعدم من تتلقى به هذه الاشياء يستلزم عدم تعلقها وهو يستلزم عدمها لأن الامر والنهي منها قسمان  
من الحكم العتري مفهومه التعلق المذكور وبما قررناه من ان المراد بالتعلق التخيزي اندفع  
ما قال ان ارد بعد التعلق عدم مجموع التعلق المعنوي والتخيزي صرح قولنا وعدم من تتلقى به هذه  
الاشياء يستلزم عدم تعلقها و بطل قولنا وهو يستلزم عدمها بشروط الارق الاول متعلقا متعلقا معنويا بالمعلوم  
وان ارد به عدم جميعه ما أي كل منها انعكس الامر أي صرح قولنا وهو يستلزم عدمها وبطل قولنا وعدم من  
تتلقى به هذه الاشياء يستلزم عدم تعلقها بما تقدم من ثبوت الارق الاول منه قلنا بالمعلوم نعلقها معنويا (قوله)  
والاصح تنوعه في الازل اليه بتزليل المعلوم الخ مقتضا وجود الامر والنهي متعلقا كل منهما بالتعلق المعنوي  
والتخيزي في الازل وان الكلام تعلقا تخيريا باقدهما وجود ذلك مستلزم لوجود الحكم في الازل وجوده فيه  
تفرض قوله فيما راجع للحكم بل الشرع وقوله وينبغي الامر بالمعلوم نعلقها معنويا أي لا تعلقا تخيريا بقاله العلامة  
وأجاب سم بما لمخصه أن الاقتضاء المذكور ممنوع أما أولا فالنوع المذكور لا يتوقف على التعلق التخيزي  
بل يكفي فيه المعنوي كما صرح به المصنف فيما صرح بقوله ويتعلق الامر بالمعلوم الخ وأما ثانيا فقد ذكر العلامة  
هنا أن التعلق الثابت في الازل هو المعنوي وبنوعه على ذلك دفع التناقض بين ما هنا وبين قولهم السابق ولا حكم  
قبل الشرع بان المنفي هناك تعلق الاحكام لا ذاتها والمدعي هنا في الازل ذاتها ومن المعلوم أن المنفي هو  
التعلق التخيزي ومن هنا يظهر أن الامر والنهي أعمن من الحكم هذا كلامه \* قلت وفيه اندفع التناقض  
بما ذكره انما ينشئ على كون الحكم قدما غير معتبر في مفهومه التعلق التخيزي بل المعنوي فقط وهو خلاف  
ما شئ عليه الشارح وان التعلق المعنوي غير يحتاج للتنزيل المذكور فتأمل (قوله لأن رادها أنواع  
اعتبارية) فانه بمجرد ذلك غير محال مع تسليم أن الكلام جنس لمفهوم تسليم وجوده الجنس مجردا  
وانه محال وانما التخصيص ملاحظة كونه ليس جنسا بل هو صفة واحدة كالتعميم كما سبق وهذا وان كان مراده  
هذا لأن هاتره غير موفية بذلك لوجوه العلامة الأنواع فيه على انها الأنواع التعلق وبسط بيان ذلك فراجع  
والحاصل أن الاوضح أن قول والجواب ان جعلها أنواعا وجعل الكلام جنسا لها ليس على الحقيقة لان  
الكلام صفة شخصية لا تندفعها كالتعميم وهذه عوارض تعرض لها عند التعلق وانها أنواع لتعلق لا للكلام  
كما قال العلامة (قوله ٣ تحدث عند التعلق) الاولى تحدث لان الامور الاعتبارية لا توصف بالحدث لانه  
الوجود بعد العدم والامور الاعتبارية لا وجود لها و يطلق عليها التحدث كما يقال انه تعالى تحدث له المعنى مع  
العالم والعبدة ولا يقال حدثت لأن المعنى والعبدة أمران اعتبارا بان قاله العلامة (قوله كما أن تنوعه انما  
الخ) أي فهي أمور اعتبارية على القولين الاتهما على الاصح أمور لازمة غير مفارقة بخلافها على الآخر اه

النفس في الازل قبل  
لا يتنوع في الامر ونهي  
وخبر وغيره المعلوم من  
تعلق به هذه الاشياء  
اذا ذلك وانما يتنوع  
البها في الازل عند  
وجود من تتلقى به  
فتكون الأنواع حادثة  
مع قدم المشترك بينها  
والاصح تنوعه في الازل  
البها بتزليل المعلوم  
الذي سيوجد منزلة  
الموجود وما ذكر من  
حدث الأنواع مع قدم  
المشترك بينها يلزمه محال  
من وجود الجنس مجردا  
عن أنواعه لأن راد  
أنها أنواع اعتبارية أي  
عوارض لا يجوز خلوه  
عنها تحدث بحسب  
التلفات كما أن تنوعه  
البها على الثاني بحسب  
التلفات انما يكونه  
صفة واحدة كالتعميم وغيره  
من الصفات فن حيث  
تعلقه في الازل أو فيما  
لا زال شي على وجه  
الاقتضاء لفعله يسمى  
أمرا ولا تركة يسمى نهيا  
وعلى هذا القياس

(قوله لانه زعم الخ)  
هذا كلام لا وجه له لانه  
لا تنزله من انشأوا  
داعيا للتسمية لانه لان  
ينزل ويحل التسمية  
حقيقة تأمل (قوله لا  
توصف بالحدث) أي  
عند الاثر وان وصفت به  
عند معنونه قاله الجوهري

وقدم هاتين المستلتيين  
 المتعلقةتين بالمطلوب  
 في الجملة على النظر  
 المتعلق بالدليل الذي  
 الكلام فيه لاستقناعه  
 ما بطول ( والنظر  
 الفكر) أي حركة  
 النفس في المعقولات  
 بخلاف حركاتها في  
 المحسوسات تسمى بخلاف  
 (المؤدى إلى علم أوطن)  
 بمطلوب يخبري فيها أو  
 تصوري في العلم يخرج  
 الفكر غير المؤدى إلى  
 ما ذكر كما ذكر حديث  
 النفس فلا يسمى نظراً  
 وشمل التعريف للنظر  
 الصريح القطعي والظني  
 والقاسد فانه يؤدى إلى  
 ما ذكر بواسطة اعتقاد  
 أوطن كما تقدم بيانه  
 في تعريف الدليل وأن  
 كان منهم من لا يستعمل  
 التأييد الا فيما يؤدى  
 بنفسه (والادراك) أي  
 وصول النفس إلى المعنى  
 بتأمله من نفسه أو  
 غيرها (بلا حكم) معناه من  
 ارتفاع النسبة أو انتزاعها  
 (تصور) أو يسمى علماً  
 أيضاً كما علم بما تقدم  
 أو وصول النفس إلى  
 المعنى لا يتأمله

(قوله وقدم هاتين المستلتيين الخ) جواب سؤال تقديره ان هاتين المستلتيين متعلقتان بالمطلوب وهو المطلوب  
 الخبري لحقه أن تذكر أبعد الدليل وما يتعلق به وهو النظر لان الدليل وما يتعلق به مقدم على المدلول  
 وما يتعلق به بتقديم الاصل على فرعه وحاصل الجواب أنه لو ذكر ما بعد النظر مع طول الكلام عليه لم يفهم منه  
 ارتباطه بالدليل من حيث تعلقهما بالمدلول بخلاف تقديمهما وجعلهما أو الين للدليل وبهذا يسقط  
 ما اعترض به شيخ الاسلام وما اعترض به السكالي ويستغنى عما اطالبه به من توجيه ما قاله الشارح وقوله  
 في الجملة بانه على أن الكلام النفسى وان كان من جملة المدلول لأن هاتين المستلتيين هما قولنا لا يصف  
 والكلام في الالزاج غير متعلقين به من حيث كونه مطلوباً بخبرياً كما هو ظاهر (قوله أي حركة النفس  
 في المعقولات) أطلق الحركة مراد بها حركتها اذا مراد بمجموع الحركات أي الحركة من المطالب إلى المبادئ  
 ثم من المبادئ إلى المطالب كما هو رأى القدماء لا الثانية فقط كما هو رأى المتأخرين اذا المطلوب إنما يحصل  
 بالمجموع لا الثانية فقط وايضاً ككون الحركة الأولى من المطالب إلى المبادئ وانثائه من المبادئ إلى  
 المطالب أن الشخص أول ما يحظر سألها المطلوب كوجود الصانع مثلاً فير يد الاستدلال عليه فننظر فيها  
 ننقل منها اليه كدور العلم فهذه الحركة الأولى ثم يأخذ ذلك مرتباً مع غيره جاعلاً ذلك للامام صلاً للمطلوب  
 أي منتقله من المطالب وهذه الحركة الثانية (قوله بخلاف حركاتها في المحسوسات الخ) تبع الشارح في  
 هذا الاقدمين لثباته بأن العقل لا يدرك المحسوسات أصلاً وانما تدركها الحواس والعقل إنما يدرك الأمور  
 الكلية وأما على طريق التأخرين القائلين بأن العقل يدرك المحسوسات أيضاً لكن بواسطة الحواس  
 فنبقى أن تسمى حركتها في المحسوسات فكر أيضاً (قوله المؤدى إلى علم أوطن) ينبغي أن يراد بالعلم ما يشتمل  
 الاعتقاد لان الفكر قد يؤدى اليه (قوله بمطلوب يخبري فيها أو تصوري في العلم) قوله فيها ما خبر مبتداً  
 محذوف والتقدير وهذا أي التقيد بالخبر جار فيها أي في العلم والظن لان كلامه ما يصح أن يتعلق  
 بالمطلوب الخبري وقوله أو تصوري عطف على خبري وقوله في العلم خبر مبتداً محذوف والتقدير وهذا أي  
 تقيداً بالمطلوب التصوري جار في العلم دون الظن لان الظن لا يتعلق بالمطلوب التصوري (قوله بواسطة  
 اعتقاد أوطن) قال العلامة في حمل التعريف المذكور شاملاً للتأويل بواسطة اعتقاد نظر لا يخفى لان التأويل  
 اليه في ذلك هو الاعتقاد لا العلم الذي هو أخص منه اذ هو اعتقاد مطابق لموجب أي برهان من حسن أو عقل  
 والنتيجة تابعة في الادراك لمقدمات البرهان اهـ وأجيب بان المراد بقوله فانه يؤدى إلى ما ذكر أي حسن  
 ما ذكر المصدق ببعضه وهو المراد اذ هو ما يؤدى إلى أحد الأمرين وهو الظن فقط وبما وضع هذا المراد ان  
 قولهم إلى العلم أو الظن ليس المراد به إلا أحدهما اذ لو كان المراد إلى كل منهما لم يصدق التعريف على شيء  
 مطلقاً اذ ليس لتأخير يؤدى إلى كل منهما اذ المؤدى إلى الظن لا يؤدى إلى العلم والعكس كذلك قاله سموف  
 جوابه نظراً لا يخفى على متأمل (قوله والادراك بلا حكم مع تصور) قال العلامة يخرج به ادراك النسبة وطريقها  
 أو أحدهما مع الحكم مع أنه تصور فهو غير متعكس ويدخل الحكم نفسه بناء على أنه ادراك مع أنه ليس بتصور  
 فهو غير مطرد اهـ وجوابه أن المعنى في قوله والادراك بلا حكم الخ الادراك الذي لا يقارن بالحكم دائماً بحسب  
 الزمان وتصور وهذا شامل لتصور الحكم عليه أو مع الحكم أو النسبة مع الحكم كما لا يخفى والتصديق هو  
 الادراك الذي يكون حصوله دائماً مع الحكم ولا يخفى أن هذا إنما يصدق بالمجموع المركب من التصورات  
 الثلاثة والحكم أو ما يدخل الحكم نفسه بناء على تفسيره بالادراك فقد ألزم القطب صاحب المطالع بمثل ذلك  
 وأورد عليه لزوماً ككتاب التصور من الخطة وعلى ذلك بيان الحكم لا بد أن يكون تصوراً عند صاحب المطالع  
 واكتسابه من المحذور وجه السبق قوله لا بد أن يكون تصوراً بقوله لان الحكم ادراك كما عرفت وليس عنده  
 تصديقاً فلا بد أن يكون تصوراً ساذا اهـ لجيل المحدثين وما اكتساب التصور من الجهة لا بمجرد كون  
 الحكم تصوراً فاجوز أن يلزم المصنف كونه من التصور فتدفع ذلك الاعتراض وأما اكتساب التصور  
 من الجهة فتنبأ آخر غير ما اعترض به العلامة ويمكن أن يجاب أيضاً بأن المصنف أراد بالادراك الخ التصور الذي  
 لا يتناول الحكم كما يتبادر من تقيد الادراك بكونه بلا حكم فالمراد بالادراك الذي ليس حكماً قاله سموفه  
 تأمل (قوله بتأمله) هو مناسب للمعنى الادراك لقوله اذهو بلوغ غاية الشيء ومقتضاه ومنه لا يدركه الإدراك

(قوله لان الفكر قد  
 يؤدى اليه) أي بان كان  
 فاسداً لان النظر شامل  
 له كما سيذكر الشارح  
 فلا رد أن الشائعي عن  
 النظر لا يخلو عن كونه  
 علماً وانما الاصل لا يحلح

على ما ليس ناشئاً عن دليل من الامر المحذور وبه يسمى اعتقاداً لما راد بالدليل الشائعي عنهما كان صحيحاً فتدبر

الاسفل قاله العلامة (قوله فيسمى شعورا) هذا طريق لبعض المناطقة وهو ان التصور ادراك الشيء بقائه  
 أي كنهه فتصور الشيء بوجه ما يسمى شعورا والطريق الآخر لهم أن التصور ادراك الشيء مطلقا أي سواء كان  
 بكنهه أو بوجه ما فالصور بوجه ما فرد من أفراد التصور المطلق (قوله يعني والادراك الخ) عبر بمعنى دون أي  
 لأن ظاهر المتن يفيد أن ادراك بعض المذكورات من النسبة وطريق فهمها الحكم كاف في التصديق وليس  
 كذلك فلما كان المتن ظاهرا في خلاف المراد عبر بمعنى واحد كما ذكره دفع ذلك الواردة على التعريف من  
 ظاهر عبارة المصنف وفيه ان مفاد ما ذكره كون التصديق عبارة عن مجموع التصورات الثلاثة المحصورة  
 بالحكم فالحكم مأخوذ فيه انما هو ليس جزأ من معنى التصديق وليس كذلك فان التصديق عبارة عن  
 مجموع التصورات الثلاثة والحكم فالحكم شرط لاشتراط فالنصديق عبارة عن تصور المحكوم عليه وتصور  
 المحكوم به وتصور النسبة بمعنى ظهورها بالبال وهي ثبوت المحمول للوضوع والحكم وهو ايقاع تلك النسبة  
 أو انتزاعها وادراك انهما واقعة أو ليست واقعة (قوله وكون الكتاب الخ) فيه أن النسبة ثبوت الكتاب  
 للإنسان لا كون الكتاب ثابتا له والله راعى المعنى وكذا قوله وابقاع أن الكتاب ثابت للإنسان الحكم نفسه  
 هو ايقاع ثبوت الكتاب للإنسان (قوله الصادق في الجملة) أي بان براد بالإنسان في القضية الأولى زيد وفي  
 الثانية عمر ومثلنا لما أحاجه إلى قوله الصادق في الجملة أن الكلام في التصديق ولا مدخل له في الصدق قاله  
 العلامة وقد يقال مراد الشارح ان في تسمية الادراك المحصور بالتصديق مناسبة لتصدق متعلقة في الجملة  
 ولم يرد ان التسمية بذلك من حيث صدق المتعلق المقيد لدخلة المذكورة (قوله وقيل الحكم الخ) ظاهره  
 أن تفسيره بما قد فهم من الايقاع والانتزاع مبني على أنه فعل للنفس وليس كذلك بل هو صالح لكونه فعلا  
 وكونه ادراكا بمعنى ايقاع النسبة ادراك وقوعها ولهذا ترى كثيرا من ذهب إلى أنه ادراك عرفه بالايقاع أو  
 الانتزاع قاله العلامة وقد يقال ما يقتضيه ظاهر الشارح هو الظاهر الذي ذكره وغيره واقعة صادرة على ذلك  
 لا ينافي احتمال غير وهو موصولة تفسير الحكم بالايقاع لكونه ادراكا لا فضلا للنفس واختلاف الادراك  
 فقول هو انفعال بناء على تفسيره بان تنقش الصورة في الذهن وقيل هو كنهه بناء على تفسيره بالصورة الحاصلة  
 في الذهن من توجه النفس إلى تحصيل الشيء وهذا هو الراجح ويمكن رد الأول لهذا السبب الاضافي في انتقاش الخ  
 من اضافة الصفة للموصوف وقوله قال بعضهم وهو التحقيق ووجهها انهم يخدمون لا تسمى العلم من التصور  
 والتصديق الاشياء في القول الشارح للصور والحجة للتصديق وليست بالحجة موصولة للتصديق الاعمى الحكم  
 لا بمعنى مجموع التصورات والحكم ووجه كون الحكم والادراك كالحجة موصولة لهما انهما اذا راجعتا وجدنا انما نجد  
 للنفس بعد تصور الظرفين فعلا لها بل ادعاها وقبول للنفس وقيل كنهه لها وهو الراجح لانه صفة وجودية قائمة  
 بالنفس وقضية تفسير الادراك بوصول النفس إلى المعنى أنه انفعال كما هو ظاهر فتأمل معنى ادراك أن النسبة  
 واقعة ادراك انهما مطابقة للواقع أي النسبة التي في الواقع (قوله قال بعضهم وهو التحقيق) قاله العلامة كون  
 الحكم والادراك يستلزم استحالة حكم النفس بغير مدركه ان لا يكون في الكذب عمدا حكم فلا يكون قسما من  
 الخبر وهو ظاهر البطلان اه وفيه أن يقال لا يخبر لا يتوقف تحققه على تحقق حكم فيه بدليل كلام الشارح  
 فانه خبر كما صرح به في المطول حيث قال في مجتبه الصدق والكذب ما نصح له لقال المشكوك ليس بخبر  
 ليكون صادقا وكاذبا لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب العقول لا نأقول لاحكم  
 ولا تصديق للشك بمعنى أنه لم يدرك وقوع النسبة أو لا وقوعها وذهن الحكم بشئ من النبي والاثبات لكنه اذا  
 تلفظ بالجملة الخبر بعقلا يزيد في الدارمة لا فكلامه خبرا لجملة بل اذ اتفق أن زيدا ليس في الدار فكلامه  
 خبر وهو الظاهر اه سم باختصار (قوله عبارات) أي عبارات لا زاد ظاهرها (قوله ومن هذا الاطلاق  
 قول المصنف وجاهزه) اه أي كون في عبارة المصنف استخدام حيث ذكر التصديق والاعمى المركب من الامر  
 الاربعة المذكورة واعاد عليه الضمير بمعنى الحكم (قوله من حسن الخ) ويسمى الحكم الحاصل من الحس حكما  
 بالمشاهدات فان كان الحس من الحواس الظاهرة سميت بحسبات كالحكم بان الشمس مشتبها فان كان من  
 الحواس الباطنة سميت بحدائث كالحكم بان لنا جوعا وعطشا وقوله أو عقل أي وحده وقوله أو عادة

فيسمى شعورا (و يحكم)  
 يعني والادراك للنسبة  
 وطريق فهمها الحكم  
 المسوق بالادراك لذلك  
 (تصديق) كادراك  
 الانسان والكتاب  
 وكون الكتاب ثابتا  
 للإنسان وابقاع أن  
 الكتاب ثابت للإنسان  
 أو انتزاع ذلك أي نفسه  
 في التصديق بأن الانسان  
 كاتب وأنه ليس بكاتب  
 الصادق في الجملة  
 وقيل الحكم ادراك أن  
 النسبة واقعة أو ليست  
 بواقعة قال بعضهم وهو  
 التحقيق والايقاع  
 والانتزاع وتصورهما  
 كالاحجاب والسلب  
 عبارات ثم كثيرا ما يطلق  
 التصديق على الحكم  
 وحده كما قيل ان سماء  
 ذلك على القولين في  
 معنى الحكم ومن هذا  
 الاطلاق قول المصنف  
 كنهه (و جازمه) أي  
 حازم التصديق بمعنى  
 الحكم انه هو المنقسم إلى  
 حازم وغيره أي الحكم  
 الحازم (الذي لا يقبل  
 التغير) بأن كان لموجب  
 من حس أو عقل

أى بدون اقتضاء عقلى لكن لا بد من انضمام الحس اليها لانها لا تستقل بإيجاب الحكم وحدها وقد ظهر بهذا  
أن قول الشارع من حس أو عقل أو عادة متفصلة حقيقة لا مائة خلو فقط قاله السلامة أى لأن هذه  
الموجبات الثلاثة وهى الحس والعقل والعادة مشتركة معها الحس لا يمكن اجتماعها ولا اثنين منها لانه  
اشتراط في الحس أن يكون وحده وفى العقل كذلك فلا يصح اجتماعهما ولا اجتماع العقل مع العادة والعادة  
مع الحس لا يصح اجتماعهما مع الحس الغير المنضم اليها وهو القسم الأول ومن المعلوم أنه لا يصح ارتفاع هذه  
الموجبات الثلاث وقصد العلامة بما قاله الله على شيع الاسلام حيث جعل قول المصنف من حس الخ مائة  
خلو فتجو الزايع قال اذ قد يكون موجب مكرام من حس وعادة كالتواضع ومن حس وعقل كالخبر بأن الجبل  
محمى وقد يقال لا مانع من صحة ما قاله شيخ الاسلام وعبارته محتملة لكن المنفصلة حقيقة وكونها مائة خلو  
باعتبار (قوله أو عادة) لا يقال العلوم العادية محتمل التقيض لجواز خرق العادة كأن يتقلب المحرذ بها من  
قوله للتغير لانه قول احتمالها للتقيض يعنى أنه لو فرض وقوع النقض بأن يصير المحرذ بها مائة بل يزعم منه محال  
لذاته لا يعنى أنه محتمل الحكم بالتقيض في الحال كما فى الظن أو فى المآل كما فى الجهل المركب والتقليد قاله سم  
(قوله فيكون مطابقا للواقع) أشار بذلك إلى أن حكمة تقسيم المصنف الاعتقاد إلى مطابق وغيره دون العلم  
أن العلم لا يكون إلا مطابقا واعتراض العلامة نسبة المطابقة للحكم بأن المطابق للواقع وغيره ما هو الحكم  
يعنى النسبة الزائدة إلى الحكم يعنى الارتفاع أو الانتزاع اذ ليس في الواقع شئ يوافقه تارة ويخالفه أخرى اذ الذى  
في الواقع هو النسبة الزائدة التى هي ثبوت المحمول للموضوع أو نفي عنه فالذى يعتبر بمطابقته أو عدم  
مطابقته هو النسبة الدالة على الكلام الخبرى وياضاح ما قاله أنا اذا قلنا مثلاً ز بد قائم فلا شك أن بين هذين  
الشئين أختى ز بد قائم حاله ونسبة في الواقع مع قطع النظر عن اعتبار معتبر وخبر غير تلك النسبة أما الثبوت  
أو الارتفاع وهذه هي النسبة الخارجية ونسبة الكلامة المشتبه عليها قولنا ز بد قائم المتقدم التى هي عبارة  
عن النسبة الذهبية أى القائمة بذهن المخبر بذلك وهى ثبوت القيام ز بد مطابقة للنسبة الخارجية الواقعة أى  
بين ز بد وقائم أن كانت تلك النسبة اندرجية ثبوت القيام ز بد فيكون قولنا ز بد قائم صدقاً بمطابقة النسبة  
بالمشتمل على الكلام للنسبة الخارجية وغير مطابقة للنسبة الخارجية أن كانت النسبة الخارجية غير ثبوتية  
فيكون كذباً هذا حاصل كلام العلامة ووافقه قول التخصيص لأن الكلام إما خبراً وإما ضالاً أنه أن كان انسيته  
خارج نطاقه أو لا تطابقه بخبر أو افتاء اهـ حيث جعل المطابقة بين النسبة الكلامية والخارجية لا بين  
الحكم والنسبة الخارجية وأجاب سم بما حاصله بعد كلام نقله عن السيد الصوفى أن الشهور عندهم اعتبار  
المطابقة بين الحكم يعنى الارتفاع أو الانتزاع وبين النسبة الواقعة وأن تلك المطابقة منها ما هو واقعة ما هي كونهما  
ثبوتين أو سلبيين وهذا المعنى محقق في الحكم بعدنى الإدراك اهـ وفيه أن دعوى المشهور به المذكورة  
غير صالحة كما لا يخفى (قوله علم) قال العلامة إطلاق العلم على الارتفاع والانتزاع الذى هو فعل لا إدراك كما عليه  
الشارح لم يعرف لاحد فيما أعلم العلم الإلهامى كعلم الملائكة والأنبياء تناولوه تعريف المتن ولا زيادة  
الشارح قوله بأن كان موجب الخ فتر كصا صوب شـ كل علم قابل للتغير أى الزوال بما يصادفه كاتروم والقطة  
فإن ز بد في التمرىف قولنا بالتشكيك لم يصدق على علم أصلا اهـ ويمكن أن يجاب عن الارتباط بالشارح  
ماش على أن الحكم إدراك بقرينه قوله قال بعضهم وهو التحقيق وليس المقصود من حكاية القول بما إدراك  
بصفة التمرىف بضع تصفية بل بمجرد ذلك كبرافى كلامهم وعن الثاني بأن قول الشارح بأن كان  
لوجب ليس ز يادة في الجبل بيان لسبب عدم قبول التغير والمراد السبب الغائبي وكثير ما يأتي الشارح  
بالإجابة موضع كاف التمثيل كالرقى والنووى وعن الثالث بأن المراد عدم قبول التغير حقيقة أو حكماً والعلم  
مع خصوص النوم والغفلة في حكم الثابت كالإيمان مع ذلك فهو غير قابل للتغير ولا تكون الغفلة والنوم مفسرين  
سم (قوله كما اعتقاد المقلد الخ) قال العلامة في جعلهم التقليد شبه المقلد الاعتقاد والدليل بقوله المجتهد الظن  
الذى هو أضعف من الاعتقاد اشكال لا يخفى وجهه اهـ أى مع كون اعتقاد المقلد المذكور زائعا لظن  
المجتهد الذى استفاد من الدليل وجوابه أن المقلد خال من المزاجات بخلاف المجتهد فإنه ينظر فى الأدلة التى

أوعادة فيكون مطابقا  
للواقع (علم كالصدق)  
أى الحكم بأن زيدا  
محمى عن شاهده  
محمى أو أن العالم  
حدث أو أن الجبل محمى  
(و) التصديق أى  
الحكم بالجزم (القابل)  
للتغير بأن لا يمكن  
لوجب مطابق الواقع  
أولا اذ تنفي الأول  
بالتشكيك والثاني به  
أو بالاطلاع على ما في  
نفس الامر (اعتقاد)  
وهو اعتقاد (صحيح ان  
طابق) الواقع باعتقاد  
المقلد أن الضمى  
منسوب (فائد ان  
لم يطابق) أى الواقع  
كاعتقاد الفلاسفة أن  
العالم قديم (و)  
التصديق أى الحكم  
(غير الجازم)

(قوله تناولوه تعريف  
الدين) الكلام هنا في  
العلم الذى السبب الحاصل  
للمشهور وهو المسمى بعينه  
بالعلم المحصولى أما علم  
الملائكة فهو محضورى عند  
الحكماء وعند أهل  
السنة حقيقة علمهم  
منازلة لحقيقة علم البشر  
وعلم الأنبياء بلغ أناة  
القصوى فلا يعرف  
حقيقته كما أشار له  
شارح حكمة العين

زحمان المحكوم به  
على نقضه فالظن  
(أمر جرح) المرجوح  
المحكوم به لنقضه فالوهم  
(أو مساو) لمساواة  
المحكوم به من كل من  
النقضين على البطلان  
لأن آخر فالشك فهو  
مخلاف ما قبله حكمان  
كقائل أمام الحرمين  
والغزالي وغيرهما الشك  
اعتقادان يتقاربان بينهما  
وقيل ليس الوهم والشك  
من التصديق إذ الوهم  
ملاحظة الطرف  
المرجوح والشك  
التردد في الوقوع  
واللا وقوع قال بعضهم  
وهو التحقيق فأريد  
بما تقدم من أن العقل  
يحكم بالمرجوح أو  
المساوي عنده ممنوع  
على هذا (والعلم)

(قوله وان الشك بسيط)  
فيه ان الشارح وجه  
الله عل قول المصنف  
مساو بقوله مساواة  
المحكوم به على البطلان  
والمساوي لذلك هو  
الحكمان به اذ لا يمكن  
ان يكون عليه المساواة  
مساواة أمرين كل واحد  
على البطلان ويكون الشك  
ماتعلق بأحدهما فقط  
فالحق ان الشارح  
لا اعتراض عليه الا بانه  
لم يجعل المعنى على طرف  
التام (قوله وهذا)

تعارض وتتراحم عنده فغاية ما ينبغي له ترجيح أحد الجانبين على الآخر بخلاف المقلد فانه لا شغل له بالتراحم فلا  
زال بالنسب يعتقدوه بقوى عنده ومن ثم قال في الاحياء بعد أن بسط مضرة الجدل بنفس عقيدة أهل الصلاح  
من عوام الناس بعقيدة المتكلمين والمجاهدين فترى اعتمادا على كمال طرد الشاخص في اثبات التحرك  
الدوامي والصواعق وعقيدة المتكلمين الجارح اعتقاده بتقسيمات الجدل بخط مرسى في الهواء تمليه الرياح  
مرة فكذا ومرة فكذا اه (قوله بان كان معه احتمال نقض المحكوم به) ظاهره أن الظن معه احتمال  
النقض بالنقل فيكون الظن مركبا من اعتقادين مع أن المأخوذ من المختصر وشرحه انه لا يشترط في الظن  
خطو بالنقض بالبطلان لكن ينبغي أن يكون بحيث لو خطر باله الخوض وقال السديد في حاشية العنود المذكور  
في عبارة القوم ان الظن هو الحكم بأحد النقيضين مع تجوز الآخر ويتأد منه أنه مركب من اعتقادين  
فاشار بعضي ابن الحاجب الى أنه بسيط وأن خطو بالنقض الآخر لا يجب أن يكون بالنقل وأعمل مراده هو  
هذا لكن النضر مخرج أولى اه وحديثنا شارح تابع في هذه العبارة للقول ويمكن الجواب بان المراد  
بقوله بان كان معه احتمال الخ كون الاحتمال أعم مما بالنقل وما بالقوة (قوله زحمان المحكوم به على  
نقضه) قال العلامة علم أن المحكوم به ونقضه زحمان واحد منه ما على الآخر بان ظن ان المساوي  
من أن أحد طرفي الممكن ليس أولى به من الآخر فان رده بهذا فقط ظهر بطلانه وأن ارده بالزحمان من  
حيث الدليل في زحمان الدليل انما يقدر زحمان الحكم زحمان المحكوم به فلو قال زحمان دليله لكان صوابا اه  
وقد يجب بان في العبارة حذف المتناقض أي زحمان دليل المحكوم به بل مضافين أي زحمان دليل حكم  
المحكوم به لأن وصف المحكوم به بالزحمان تابع لوصف الحكم بذلك والحاصل أن وصف الحكم ومعلقه  
بالزحمان علته زحمان الدليل وعبارة الشارح تفيد أن عمله أرحية الحكم زحمان المحكوم به وليس كذلك  
وكلامهم هنا معصف لا فائدة منه (قوله لنقضه) أي بالنسبة لنقضه (قوله فهو بخلاف ما قبله حكمان)  
مبتدأ وحكم خبره عن الطرف حال من المبدأ والباء على النسبة أي فهو حال كونه ملائبا لخلاف ما قبله حكمان  
وبحث في ذلك العلامة بقوله ان قوله مساو يكسر الواو بالتزيم مساوي ففتحها وان الشك بسيط هو أحدهما  
على البطلان وقوله فهو حكمان صريح في أن الشك مركب منه ما لعمارتان متناقضتان فكيف يكون مدلول  
أحدهما لازما لمدلول الأخرى كما هو قضية التفرع اه وحاصله ان ما قد قوله مساو أو مساواة المحكوم به الخ  
ان الشك ادراك أحد النقيضين المساوي للآخر فيكون بسيطاً ومساو وقوله فهو حكمان ادراك النقيضين  
معاً فلا يصح تفرع العبارة الثانية على الأولى لتناقض ما مدلولاً ولقد يجب بان المراد بالمساوي مجموع الطرفين  
وهو الحكمان اعتبار الجازمين وقوله على البطلان في ذلك لانه متعلق بالمحكوم به لا بالمساواة وقوله فهو  
حكمان تفرع على ما قبله باعتبار المراد منه حينئذ والحاصل ان الشك حكم مجموع الأمرين أي مدرك  
لما هو معتقد لهما اعتقاداً غير جازم وان كان وقوع كل من متعلق الحكم وهو المحكوم به على البطلان (قوله  
اعتقادان يتقاربان بينهما) أي اعتقادان غير جازمين فالمراد حكمان وقد يقال الاعتقاد يطلق عند المناطقة  
على مطلق الإدراك الشامل للتصور فيمكن حمل عبارة الامام والغزالي على ذلك بان يراد بالاعتقادين  
الادراك مطلقاً لا يصح حينئذ الاستشهاد به على ان الشك حكمان لا احتمال أن يكون مرادها بالاعتقادين  
حينئذ التصورين ويجب بيان أصل المذكور بخلاف الظاهر لانه خلاف مصطلح الأصوليين على ان ارادة  
مطلق الإدراك من الاعتقاد خلاف الظاهر حتى عند المناطقة (قوله ممنوع) قال العلامة وهذا المنع حق  
لاشك فيه الحكم وادراك ان النسبة واقعة أو ليست واقعة وهذا الإدراك متصف في الشك والوهم قطعاً  
والحق أحق أن يتبع وأجاب بانه ان أراد الادراك الجازم فهو وليكن له لا فقدان المصنف لم يحكم بان فيها  
حكم جازم بل حكم غير جازم وان أراد ان الادراك مطلقاً متصف فهو ما ممنوع قال الاصفا في شرح  
المحصل ما نصه فان قيل قول المصنف ان لم يكن حازماً فالتردد بين الطرفين ان كان على السوء فهو الشك  
والاقال الخ ظن والمرجوح وهم فيه اشكال وبسببه ان مورد التقسيم هو حكم الذهن بنسبة أمر الى آخر فيجب

الادراك متصف في الشك والوهم بل الموجود فيهما تصور ان النسبة واقعة أو ليست واقعة فهو  
تصور متعلق بما يتعلق به التصديق فالقول بان فيهما تصديقا من عدم الفرق بين تصور ان النسبة واقعة أو ليست واقعة وبين الادعاء به

أي القسم المسمى بالعلم من حيث تصور بحقيقته بقرينة السياق (قال الامام) الرأزي في المصنوع ٧٥ (ضروري) أي يحصل بمجرد

أن يكون مشتركين الاقسام كما هو الالم بضم التقسيم وحكم الذهن بنسبة أمر إلى آخر غير موجود في الشك  
والوهم ضروريان الشك غير حاصل وكذا الوهم بل الشك والوهم يتنافيان الحكم بالشيء فلا لا نسلم ان مورد  
التقسيم غير مشترك بين الوهم والشك بل الوهم حاصل كما وكذا الشك وبنيانه ان الظان كما فيلزم منه وجود  
الوهم وحكمه بالطرف الآخر حكما رجوحا وأما الشك فله حكمان متساويان بمعنى انه كما يجوز وقوع هذا  
التقصيد بدلا عن الآخر وبالعكس اهـ ومنه يظهر من تصور هؤلاء الأئمة من الحكم في الشك والوهم وانهم  
لم يرويه ما هو المشهور المتبادر والافهم أحسن من ان يردوا ما لا تحقق له في مقاله سم (قوله أي القسم  
المسمى بالعلم) إشارة إلى ان الكلام في العلم التصديقي لا العلم الشامل له وللضرورة في العلم عهده  
وهو العلم المتقدم في تفسير الحكم فهو الماشار إليه بقوله حازمه الذي لا يقبل التغير علم (قوله من حيث تصور  
بحقيقته) إشارة إلى ان محل النزاع التصور بالحقيقة لا إطلاق التصور وقوله بقرينة السياق أي وهو ذكر  
الغلاف في كونه ضروري أو لا نظر بأول محذور (قوله أي يحصل بمجرد التفات النفس إليه الخ) أي فيكون  
يذهب ما يعلم ان الضروري يطلق على البدهي وهو ما يحصل للنفس بمجرد تصور الطرفين كادراك ان  
الأثنين نصف الأربعة وعلى ما لا يتوقف على نظر واستدلال لكن يتوقف على نحو التجربة كادراك ان  
المسقة ويتأمله لسهولة لفافه الحكم بكونه مسهولة أي ادراك ذلك متوقف على التجربة فقد علمت بهذا ان  
الضروري أهم من البدهي فنقول الشارح من غير نظر أو كتاب بعد قوله بمجرد التفات النفس إليه من  
ذكر العلم بعد اختصاص فلا فائدة له قاله السلامه وقد يقال فائدة بيان المراد بالضروري هنا وهو انه  
الضروري بالمعنى الأعم لا بالمعنى الخاص وفيه أنه يقال كان يكفي حيثما لا يتبين بالعبارة الثانية ويمكن  
الجواب بأنه أشار بذلك إلى ان من غير الأولى فراه الثانية قاله سم (قوله بجميع أجزائه) أي التي هي  
تصور الطرفين والنسبة والحكم وحاصل ما أشار إليه من الدليل أن قول البعض أنا علم بأن موجود أو متماثل أو  
متلذضية مشتملة على محكوم عليه ومحكم به ونسبة وحكم وقد علم أن التصديق عبارة عن مجموع التصورات  
الثلاثة والحكمه وهما عبارة عن تصور الشخص ذاته وتصوره علمه بأنه موجود أو متماثل أو متلذضية وتصوره  
ثبوت علمه بذلك لها وبإيقاع ثبوت علمه بذلك أي جعله حاصل لنفسه أو ادراك كون ذلك الثبوت حاصلها  
وهذا التصورات الثلاثة ضرورية بقوم جللتها تصور العلم بأنه موجود أو متماثل أو متلذضية يكون ضروري  
وهو علم تصديقي خاص لتمامه معلوم خاص وهو كونه موجودا أو متماثلا أو متلذضية لمطلق العلم التصديقي  
فيلزم أن يكون مطلق العلم التصديقي ضروري بالذات لا راجع إلى حكمه في حيزه لان الحكمي في حيزه لثبوت لركبه منه  
ومن غيره كالإنسان فانه مركب من الحيوان والناطق كما تقرر في كتب المدي وهو علم مطلق العلم التصديقي  
ضروري هذا انصاح عبارة الشارح في كلامه في الإسلام تخلص في هذا المقام ويحصل الجواب الذي  
أشاره الشارح عدم تسليم أن التصديق يعتمد التصور بالذات والحقيقة بل التصور بوجه ما كاف فيه فلا  
يتعين أن يكون تصور العلم بأنه موجود الخ الذي هو من أجزاء التصورات المتقدمه تصور بالحقيقة بل يكفي  
كونه تصور بوجه ما فيكون الضروري تصور مطلق العلم التصديقي بالوجه لا بالحقيقة الذي هو محل النزاع  
(قوله حكم الذهن الخ) أو رد هذا التعميم صاحب الموافق وقال انه لا غبار عليه غير انه يخرج عنه التصور  
لعدم اندماجه في الاعتقاد اهـ وأورد على الحد المذكور ان قوله لموجب ان أراد به موجب صحيح قوله  
مطابق مستدرك لان ما كان لموجب صحيح لا يكون الامطابقا وان أراد ما هو أهم من الصحيح كان غير مانع  
لدخول الاعتقاد الجازم المطابق لموجب فادع أنه ليس علما واجيب باختيار الأول والقيدي لا يجب أن يكون  
للاختيار بل قد يكون الحق المساهمة لثبوت ان ذلك هو الأصل فيه وتقرر هذا التعميم بان يقال قوله حكم  
الذهن خرج به الشك والوهم بناء على انه ما لا حكم فيه ما وقوله الجازم خرج به الظن وقوله المطابق خرج به  
الاعتقاد التقليدي الغير المطابق وقوله لموجب خرج به الاعتقاد التقليدي المطابق سم (قوله لكن بعد  
حده) أي ان الواقع في كلام الامام انه حد أو العلم قال انه ضروري خلاف ما تقدمه في كلام المصنف

التفات النفس إليه  
من غير نظر أو كتاب  
لان علم كل أحد حتى  
من لا يتلقى منه النظر  
كالمسلم والصديقان بأنه  
علم بأنه موجود أو متلذضية  
أو متماثل ضروري بجميع  
أجزائه ومنها تصور  
العلم بأنه موجود أو  
متلذضية أو متماثل بالحقيقة  
وهو علم تصديقي خاص  
فيكون تصوره مطلق  
العلم التصديقي بالحقيقة  
ضروري بأنه مدي  
واجب بان لا نسلم انه  
يتعين أن يكون من  
أجزاء ذلك تصور العلم  
المذكور بالحقيقة بل  
يكفي تصوره بوجه فيكون  
الضروري تصور  
مطلق العلم التصديقي  
بالوجه لا بالحقيقة الذي  
هو محل النزاع (ثم قال)  
في المصنوع أيضا (هو)  
أي العلم (حكم الذهن  
الجازم المطابق لموجب)  
وقد تقدم شرح ذلك  
تخصده مع قول  
ضروري لكن بعد  
فهمه لالتزام الذي كرى  
للاعتقادي (وقيل هو  
ضروري فلا يجب)  
(قوله غير انه يخرج  
عنه التصور) فان قلت  
الامام قد خصص العلم  
بالتصديق قلت  
التخصيص به أم حادث  
اصطلاحيا والمقصود

يعرف ماهية العلم بقي ان قوله لا غبار عليه الخ فيه شيء فانه يخرج عنه علم الله ايضا الذي يسمى اعتقادا وليس عن ضرورة أو دليل ويجاب  
بان التعميم للعلم الحادث المنقسم إلى تصور وتصديق وضروري وكسبي فلا ضرب في خروج علمه تعالى

من أنه حده بعد ذكره أنه ضروري فتم حينئذ في كلامه للترتيب الذي كرى للترتيب المعنوي وقول الشارح  
 حده مع قوله بأنه ضروري وأشار به إلى بيان مقصود المصنف من قوله قال الامام ضروري ثم قال الخ وهو  
 الاعتراض على الامام بثنائي كلامه حيث جمع بين دعوى ضروريته وحده لأن حده ساقى ضروريته ثم  
 أجاب الشارح بقوله الآخر وصنيع الامام الخ مع تأييد جوابه بكلام الامام في المحصول **(قوله)** اذا لا فائدة في حد  
 الضروري أي هو علم الحقيقة من ذلك الحد فالمراد فائدة خاصة كما يفيد المقام فلا ثنائي أنه لا فائدة  
 العبارة عنه كما سبق **(قوله)** وصنيع الامام أي في المحصول **(قوله)** لا يخالف هذا أي القول بأنه ضروري  
 لا يحد **(قوله)** وأن كان ساقى المصنف بخلافه إضافة ساقى لما عده من إضافة المصدر لفاعله ومفعوله  
 محذوف تقديره صنيع الامام وباء بخلافه للالاسية وضميره يعود للشارح أي وأن كان ساقى المصنف صنيع  
 الامام بلا ساقى بخلاف هذا أي خلاف القول بأنه ضروري لا يحد أي أن الامام يقول بأنه ضروري ويحد  
**(قوله)** لأنه الخ علة لنفي المخالفة المذكورة **(قوله)** بناء على قول غيره الخ قال شيخ الاسلام فيه أنه لا ينعى ساقوه  
 على ذلك لجواز بناءه على أن المقصود عبده أفادة العبارة عنه اه **قلت** وبجواب بيان اقتضائنا شارح على  
 المتناهي المذكور لأنه الذي يقتضيه صنيعه في المحصول حيث حده أولاً ثم ذكر أنه ضروري وذلك ظاهر في أن  
 المقصود من الحد بيان حقيقة الحد ولا بيان العبارة عنه فحمل الحد المذكور على أنه على قول غيره لا على  
 قوله هو فإنه ضروري لا يحد عنه كما يدل عليه كلامه في كتابه المحصول ولو كان ذكر حده في المحصول لتقصيد  
 أفادة العبارة عن المحدود وذكره بعد ذكر مختاره من كون العلم ضرورياً بما يفيد أن المقصود به بيان التعبير  
 عن المحدود مع أنه لم يذكر بهذا العنوان اذ لو ذكره لما ألزمه المصنف الثنائي في كلامه فتأمل **(قوله)** مع  
 سلامة حده عما ورد الخ قدس عليه ما ألزمه صاحب المواقف في الحد المذكور من أنه مخرج للتصور لعدم  
 اندراجه في الاعتقاد بين السيد رحمه الله تعالى في هذا اليراد على بعض التعارضات المذكورة في المواقف  
 أيضاً عن بعض المتأخرين وقد يجب بيان المراد من مجموع ما ورد على حدودهم **(قوله)** اختلاف في حد العلم  
 أن المعنى اختلف في حد العلم وعدم حده أو أن المعنى اختلف في الحد بحد العلم فيكون الحد في كلامه بمعنى المحدود  
 به والثاني هو المراد بدليل قوله وعندى أن تصور ضروري فانه يفيد انفراد ما قبله بانه ضروري فيكون  
 اختلاف غيره انما هو في القول الذي يحده العلم مع الاتفاق على أنه نظري بخلاف احتمال الاول فانه يفيد  
 اختلاف غيره في أن العلم نظري أو ضروري فيكون البعض قائلاً بانه ضروري وهو خلاف مفاد قوله وعندى  
 الخ من انفراد ما قبله بانه ضروري كذا قرره العلامة **قلت** دعوى انفراد الامام بالقول بان العلم ضروري  
 ممنوعة لقول المصنف وقيل ضروري فلا يحد دعوى أن قوله وعندى مفيد لا نفراً بالمد كقولنا دليل علمها  
 بل الشائع استعمال الشخص قوله وعندى كذا فيما اختاره من قول غيره وفيما قاله من عند نفسه اذا قرر  
 هذا فالاحتمال الاول هو المراد الثاني فتأمل **(قوله)** لا فائدة العبارة عنه مصدر متصاف لمفعوله وفاعله محذوف  
 أي لا فائدة الحد العبارة عنه ومعنى هذا أن الشخص قد يعرف حقيقة الشيء ولا يحسن التعبير عنها فائق له بالحد  
 ليستفيد بذلك التعبير المذكور فليس الحد المذكور حقيقياً لأن الحقيقة معروفة بده ولا يكون منافياً  
 للمداحة **(قوله)** فالأخ **(قوله)** فتصديق شيخ الاسلام في جعل القول امام الحرمين اه أنه من كلام المصنف  
 وفيه أن قول الشارح الآتي قال الخ صريح أو كما صرح في أنه من تمة كلام امام الحرمين **(قوله)** المسوق بذلك  
 التصور الأسر فيه أن يقال إن التصور متأخر عن التعريف لاستفادة منه فهو فرع فلا يصح قوله المسوق  
 بذلك التصور وأجيب بأن سبق التصور المذكور بالنسبة للمعرف بكسر الراء وآخرها بالنسبة للمعرف له بفتح  
 الراء فصح قوله المسوق بذلك التصور الخ **(قوله)** تأمل اه أي الامام الحرمين فان الغزالي قبله كما هو معلوم  
**(قوله)** من أقسام الاعتقاد من تعصبه متعصب للبيان ولا يستلزم فقط لاقتضائه أن العلم لا يطلق عليه  
 الاعتقاد وهو خلاف قوله بأنه اعتقاد الخ **(قوله)** فلا بد من حقيقة الخ أي لأن حقيقة معتبرة بل هذا رسم  
 يحصل به التمييز لا حد **(قوله)** ثم قال المحققون لا يتفاوت الخ اعلم أن علم الله تبارك وتعالى صفة واحدة لا تعدد

اذا لا فائدة في حد  
 الضروري ولخصوله من  
 غير حد وصنيع الامام  
 لا يخالف هذا وان كان  
 ساقى المصنف بخلافه  
 لا يحد له اولاً بناء على  
 قول غيره من الجمهور  
 أنه نظري مع سلامة  
 حده عما ورد على  
 حدودهم الكثيرة ثم  
 قال أنه ضروري واختار  
 دل على ذلك قوله في  
 المحصول اختلفوا في  
 حد العلم وعندى أن  
 تصوره بدعوى أي  
 ضروري نعم قد يحد  
 الضروري في أفادة  
 العبارة عنه وقال امام  
 الحرمين هو نظري  
 عمر أي لا يحصل  
 الا بتفريق خلفه  
 قال أي بسبب عدمه  
 من حيث تصوره  
 بحقيقته (الامساك  
 عن تعريفه) المسوق  
 بذلك التصور الأسر  
 صواب النفس عن مشقة  
 الخوض في المسير قال كما  
 أفصح به الغزالي تأملاً  
 له وغيره عن غيره  
 المتعصب به من أقسام  
 الاعتقاد بانه اعتقاد  
 حازم مطابق ثابت  
 فليس هذا حقيقة  
 عندها وظاهر ما تقدم  
 من صنيع الامام الرأى  
 أنه حقيقة عنده ثم قال  
 المحققون لا يتفاوت  
 العلم في جزئياته



فليس بمشاهور وان كان ضروريا أقوى في الجزم من بعض وان كان نظريا (واعمال التفاوت) ٧٧ فيها (بكثرة المتعلقات) فبعضها

دون بعض كما في العلم بثلاثة أشياء والعلم بنشئ بنائه على اتحاد العلم مع تعدد المعلوم كما هو قول بعض الاشاعرة قاسا على علم الله تعالى والاشعري وكثير من المعتزلة على تعدد العلم بتعدد المعلوم فالعلم بهذا الشيء غير العلم بذلك الشيء وأوجب عن القياس بأنه خال عن الجامع وعلى هذا يقال بتفاوت العلم بما ذكره وقال الاكثر من يتفاوت العلم في جزئياته اذ العلم مثلا بان الواحد نصف الاثنين أقوى في الجزم من العلم بان الصائم حدث وأوجب بأن التفاوت في ذلك ونحوه ليس من حيث الجزم بل من حيث غيره كالف النفس باحد المعلومين دون الآخر (والجهل انتفاء العلم بالمقصود) أي ما من شأنه ان يقصد ليعلم بان لم يدرك أصلا ويسمى الجهل البسيط أو أدرك

(قوله بان عدم ادراك الشيء الخ) هذه عبارة غير محررة وتحررها ان يقال بان عدم

في اولاته تفاوت في محاسن متعلقاتها اتفاقا واماعالم الخلق فاختلاف فيه فقال قوم انه لا يتفاوت في جزئياته فاقبل القائل بزيادة القام بعمرو وغيرهما لا تفاوت فيه من حيث الجزم فهو من قبيل المتواطئ وقال آخرون انه يتفاوت في جزئياته ثم اتفقوا بعدم تفاوته في جزئياته بعضهم الى أنه لا يتعدد بتعدد المعلوم بل هو صفة واحدة قياسية على علم الله تعالى واعماله تفاوت حيث يتعدد بكثرة المعلومات في بعض الجزئيات دون بعض كما في العلم بثلاثة أشياء والعلم بشئين وهذا قول بعض الاشاعرة وبعضهم ذهب الى أنه يتعدد بتعدد المعلومات فالعلم بهذا الشيء غير العلم بذلك الشيء وأجاب عن القياس المذكور بأنه خال عن الجامع لأن علم الله القديم وعلم المخلوق حادث وعلى هذا لا يمكن تفاوت العلم بكثرة المتعلقات اذ الغرض ان كل معلوم يتعلق به علم يخصه نعم يمكن حصول التفاوت في المعلومات من حيث قلة الغفلة وكثرة تهاوها والمبرع عنه في قول الشارح الاتي بالغ النفس باحد المعلومين دون الآخر وهذا قول الاشعري وكثير من المعتزلة فقول المصنف ثم قال المحققون لا يتفاوت أي سواء قلنا باتحاد العلم أو بتعدد كاعلم بما قرأنا وقول الشارح بناء على اتحاد العلم الخ متعلق بقوله المصنف واعماله التفاوت الخ دون ما قبله كما يعلم بما قرأناه أيضا (قوله فليس بمشاهور) وان كان ضروريا أقوى في الجزم الخ فان قيل من أين يستفاد من عبارة المصنف ان المراد بالتفاوت في الجزم قلنا من اطلاق التفاوت واستاده الى ضمير العلم لان التبادر منه التفاوت في نفسه ولا معنى له الا التفاوت في جزئه سمى (قوله واعماله التفاوت بكثرة المتعلقات) التفاوت بها في الحقيقة انما هو في المتعلقات دون العلم قاله العلامة (قوله والجهل انتفاء العلم بالمقصود الخ) اعلم ان المحصل في المقام أقسام ثمانية اعتقاد جازم مطابق لوجوب وهو العلم واعتقاد جازم للموجب وهو قسمان مطابق وغير مطابق وظن وهو قسمان أعضاء مطابق وغير مطابق وهو مشك وخلافه فانما راد بالعلم في قوله والجهل انتفاء العلم القسم الاول وأقسامه الاولان من قسمي كمال من الاعتقاد الجازم للموجب والظن وهما الاعتقاد المطابق والظن المطابق فكأنه يقول والجهل انتفاء اعتقاد المقصود اعتقادا جازما لدليل واعتقاده اعتقادا جازما لمطابق بلا دليل وظنه ظنا مطابقا بان اعتقد ذلك المقصود اعتقادا جازما غير مطابق أو ظن ظنا غير مطابق أو شك فيه أو فهم أو كان الذين خالفناه في العلم أقسام ثلاثة والجهل خمسة كما بين في قول الشارح بان لم يدرك أصلا أو قسم خلوا الذين وقوله وأدرك على خلاف هيشته يدخل فيه الأقسام الأربعة السابقة ومنه يعلم ان ما عدنا تلك الأقسام الخمسة ليس من معنى الجهل فتكون من معنى العلم المذكور في هذا المقام فقد اشتمل كلام المصنف والشارح على الأقسام جميعها وما قرأناه يستغنى عن اراد سم وجوابه في هذا المجل (قوله وأدرك على خلاف هيشته الخ) انه يقال الادراك أمر جوهري فكيف يصدق عليه انتفاء العلم الذي هو عدمي وعكس ان يجاب بان الشارح لم يقصد حمل انتفاء العلم على الادراك اذ قوله أو أدرك ليس ببالا انتفاء المذكور حتى يكون الانتفاء محمولا عليه واعماله قصد بيان سبب الانتفاء فيكون الجهل هو الانتفاء الحاصل بسبب الادراك المذكور لان نفس الادراك المذكور سم وفيه ان يقال قصد بيان سبب الانتفاء فيكون الجهل هو الانتفاء الحاصل بسبب الادراك الخ يظهر وما في المخطوف عليه أعني قوله بان لم يدرك أصلا فلا زعم ادراك الشيء وانتفاء العلم به وقد يجاب بعدم تسليم عدم الظهور رائد كور في المخطوف عليه وزعمه الخ ممنوع بان عدم ادراك الشيء أعظم من انتفاء العلم به وانتفاء العلم يتسبب عنه انتفاء الاخص فليتامل (قوله ويسمى الجهل المركب) قد يتوهم من سمعته بالمركب انه مفهومة مركب من جهلين وليس كذلك فان مفهومة وهو قولهم ادراك الشيء على خلاف هيشته مفرد كاد وظاهر والحق في المسألة ان كسب الاستزمام فالجهل المركب هو الجهل المستزمام لجهل آخر (قوله ما من شأنه ان يعلم) في تفسير المعلوم بذلك فائدة ان احدا ما دفع اشكال تعلق تصور بالمعلوم مع ان التصور ههنا بمعنى العلم فيجوز الكلام الى قولنا علم بالمعلوم وهو محال لما فيه من تحصيل الخاف فاجاب الشارح بأنه ليس المراد بالمعلوم بالعلم حتى يرد هذا الاشكال الثاني انتفاء المعلوم عما من شأنه ان يعلم يخرج نحو ما سأل الأرض وأورد العلامة ههنا ان ما من شأنه ان يقصد ليعلم

ادراك الشيء أصلا أخص من انتفاء العلم به اذ انتفاء العلم شامل لعدم الادراك أصلا ولا ادراكه على خلاف هيشته في الواقع وعدم الادراك هو الصورة الاولى وثبوت الاخص يستلزم ثبوت الأهم

وأما من شأنه أن يعلم عوماً وخصوصاً وجهها يحتمل أن الأحكام الشرعية فإن شأنها أن تقصد لتعلم وشأنها أن تعلم وينفرد ما شأنه أن يعلم مما تحت الأرض فإن شأنه أن يعلم وليس شأنه أن يقصد لتعلم وينفرد ما شأنه أن يقصد لتعلم في ذات الله جل وعلا فإن شأنها أن تقصد لتعلم وليس شأنها أن تعلم لتعذر علم حقيقة ما وانتفاء العلم عما شأنه أن يقصد وليس من شأنه أن يعلم كذا أنه تعالى جعل بسيطاً يصدق عليه الحد الأول وأدراكه على خلاف ما هو به جعل مركب لا يصدق عليه الحد الثاني فلا يكون منه كسها هذا حاصل كلامه وبإضافته وأوجب منع أن ما يتعذر علمه شأنه أن يقصد لتعلم بل لا تصور من العاقل طلب علم ما يتعذر علمه والذي يفيد ما ننظر أن الذي بينهما العوم والخصوص باطلاق وأن ما من شأنه أن يعلم أعم مما من شأنه أن يقصد لا تنفرد به فيما تحت الأرض فإن شأنه أن يعلم وليس شأنه أن يقصد كذا فترده شيئاً \* قلت فقصيته أن تصور ما تحت الأرض على خلاف هيئته جعل مركب لدخوله في المعلوم في المفسر بقول الشارح ما من شأنه أن يعلم وليس كذلك كما هو واضح والظاهر أن المراد بما من شأنه أن يقصد وما من شأنه أن يعلم في كلام الشارح شيء واحد واختلاف التعبير تبعاً لعمارة المصنف حيث عبر أولاً بالمقصود ثانياً بالمعلوم وانظر إني قول الشارح ما من شأنه أن يقصد لتعلم حيث زاد لي علم فانه ما يشترك في ذلك وأنه لا معنى لكون الشيء شأنه أن تعلم الا كونه يقصد لتعلم فكأن الشيء شأنه أن يعلم مستلزم لأن يقصد لتعلم وانعكس كذلك رد عري أن ما تحت الأرض شأنه أن يعلم مجموعة من عاقل كادراك الإنسان بأنه حيوان صاهل مع جعل قطعاً لوقال على خلاف ما هو به لكان أشبه اهـ وأوجب بأنه يمكن تأويل الهيئته بما لا شيء أي الامراض التي أعم من صفته وذاته كما هو يكنى التفسير الاعتباري في نسبة حقيقة الشيء إليه اهـ سم (قوله والقولان مأخوذان قصيدة ابن مكي في العقائد) عمارة تلك القصيدة

وإن أردت أن تحد الجهل \* من بعد حد العلم كان سهلاً  
وهو انتفاء العلم بالقصود \* فاحفظ هذا أو جزاءه  
وقيل في تحديده ما ذكر \* من بعده هذا والحدود تكثر  
تصور المعلوم هذا جزؤه \* وجزؤه الآخر يأتي وصفه  
مستوعباً على خلاف هيئته \* فافهم فهذا القيد من تنبئه

وهذه القصيدة تسمى بالصلحية لترغيب السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب فيها وهي من أحسن تصنيفات الأشعرية في العقائد وكان السلطان صلاح الدين المذكور بأمر يلقبها بالأولاد في المكاتب (قوله) عما من شأنه العلم قال العلامة المقام بن دون ما لا أن وصفه بعدم العلم قريب إلى غير العاقل اهـ \* قلت هي نكتة أي أهدا العلامة بلغت الغاية في اللطافة والتأييد للشارح فقوله سم مع مقابله وأقول فمات أطلق أيضاً على العاقل وإن كان قليلاً واهل وجهه انما راقل اجتماع مع حرف الجر اما من هنا لا يخفى علينا أن الشارح ناقل لهذه العبارة عن غيره اهـ كلام من لم يعرف مواقع الكلام (قوله) لاخراج الجهاد والهيبة عن الانصاف بالجهل) كما يخرج الجهاد والهيبة بقوله انتفاء العلم بخروج التائب والعاقل وتخرجهما كما قال في شرح المواقف نقل عن الأمدى وليس الجهل البسيط ضد المركب ولا الشك ولا الظن ولا النظر بل جامع كلامها لكنه يضاد النور والغفلة والموت لأنه عدم العلم عما من شأنه أن يقوم به العلم وذلك غير متصور في حالة النوم وأخواته وأما العلم فانه يضاد جميع هذه الأمور المذكورة اهـ ومقتضاه سلب الإدراك عن نحو التائب والعاقل وهو المرضي عندهم قال العنصدي بحث المشتق قالوا ولم يصح إطلاق المشتق حقيقة وقد انقضى المعنى لم يصح مؤمن لنائم وغافل لأنه ما غير مباشر وإنه باطل للاجماع على أن المؤمن لا يخرج عن كونه مؤمناً بنومه وغفلته وتحرى عليه أحكام المؤمنين وغافل الجواب انه مجاز لا متنازع كما لا يؤمن باعتباره كقرن قدّم قال السيد قوله لم يصح مؤمن لنائم وغافل حقيقة بل جاز السلب لأنهم ما غير مباشرين للإيمان سواء فسر بالتصديق

على خلاف هيئته في الواقع ويسمى الجهل المركب لأنه جعل الإدراك بما في الواقع مع الجهل بأنه جاهل به كاعتقاد الفلاسفة أن العالم قديم (وقيل) الجهل (تصور المعلوم) أي ادراك ما من شأنه أن يعلم (على خلاف هيئته) في الواقع فاجعل البسيط على الأول ليس جهلاً على هذا والفقولان مأخوذان من قصيدة ابن مكي في العقائد واستغنى بقوله انتفاء العلم عن التقييد في قول غيره عدم العلم عما من شأنه العلم لاخراج الجهاد والهيبة عن الانصاف بالجهل لأن انتفاء العلم إنما يقال فيما من شأنه العلم بخلاف عدم العلم

(قوله) قلت هي نكتة الخ أطال الناس الكلام في هذه العمارة وعندى أنه أشبه بالغب

أو يقبر موله باطل للاجماع المذكور وكذا الحال في عالم فاته يصح لنا ثم وغافل ولا يخرج عن كونه عالما بنومه  
وغفلته الجواب أن مؤمن وكذا عالم مجاز في التأني والغافل والاعمى انما وعلى اطلاق المؤمن علم ما في الجملة  
وأما بطريق الحقيقة فلا وجوه أحكام المؤمن على التأني مثلا لا يستلزم كون اطلاقه عليه حقيقة لغوية اه  
اه سم (قوله) وخرج بقوله المقصود ما لا يشهد (الخ) مفاد مني كل من قسمي الجهل البسيط والمركب عنه لانه  
فما انتفاعه العلم في كلام المصنف عايشا له ما تقتضيه كون المقصود به شرطافيه ما قاله سم \* قلت وهو يؤيد  
ما قلناه فانما أن عبارة من شأنه أن يقصد له علم وما من شأنه أن يعلم من شأنه (قوله) بمعنى مطلق  
(الادراك) أي الشامل للتصور والتصديق (قوله) خلاف ما سبق) حال من معنى في قوله بمعنى مطلق الادراك  
وقوله صحيح خبر قوله استعماله (قوله) ويقسم حيث دل (الخ) اعترضه السلامة قدس سره بانه ان أراد بالحكم  
الابقاع والانتزاع فالتقسيم حاصر صحيح والافلاخ وجمعه وهو قسم من مطلق الادراك كما مر ثم على كلا  
التقديرين لا يصح جعل معنى التصديق التصور المحبوب بالحكم والحكم خارج عن حقيقته كما هو  
قضية عبارته اه وايضا أنه ان تقسم التصور بمعنى مطلق الادراك الشامل للتصور والتصديق الى تصور  
لاحكمه بمعنى ايقاع النسبة أو انتزاعها والى تصور معه حكم بالمعنى المذكور صحيح حاصر للتقسيم في ذلك  
التقسيم لان مطلق الادراك لا يخرج عنه ما اذليس ثم قسم ثالث يطلق عليه الادراك غير هذا وانصح  
وأما تقسيمه الى القسمين المذكورين مع كون الحكم بمعنى ادراك أن النسبة واقعة أو ليست واقعة فغير  
صحيح لانه غير حاصر بطريق الحكم نفسه وهو قسم من الادراك فادراك الحكم وحده لا يصدق عليه قسم من  
القسمين المذكورين اذ لا يصدق عليه تصور لاحكمه ولا تصور معه حكم وهو من الموضوع يمكن أن يجعله  
مسمى التصديق التصور المحبوب بالحكم لا يصح لانتزاعه أن الحكم خارج عن مسمى التصديق مع أنه  
عبارة عن مجموع التصورات والحكم عند الامام الجباري على مذهبه كل من ائمتنا والشارح هذا الاصح  
ما اشار له العلامة رحمه الله تعالى وأجاب سم عن الاول بان مختار الشارح أن الحكم والابقاع والانتزاع كما  
افاده تصديره به أولا فيما تقدم وحيثما تقدم صحيح ضمير وعن الثاني بان الضمير في قول الشارح وهو  
التصديق راجع لمجموع التصور والحكم للتصور المقيده بالحكم كما ظننه العلامة فاعترض فهو يقول  
الشمسية وقال للمجموع تصديق اه \* قلت اما جوابه الاول فهو متعين في هذا المقام غير أنه ذكر فيما تقدم  
جوابا عن اعراض العلامة عند قول المصنف وجازمه الذي لا يقبل التغير علم بقوله اطلاق الحكم على الايقاع  
والانتزاع الذي هو نفس كاعلمه الشارح لم يقله أحد اذا الشارح يختار أن الحكم هو الادراك لا الايقاع  
والانتزاع وأن حكايته بقبل لا تقيد تضعيفه وقد نقلنا عنه ذلك فيما تقدم وهو مخالف لما نسبه للشارح هنا  
من احتشاره أنه الايقاع ولعل الحق هو الثاني دون الاول واما جوابه الثاني فمساده غني عن البيان اذ هو محض  
المكابرة (قوله) والسهو والذهول (الخ) اعلم أن السهو هو زوال الشيء عن المدركة مع بقائه في الحافظة وأما  
الذهول والغفلة فيقالان على ذلك وعلى عدم حصول الشيء فيهما أصلا وأما النسيان فهو زوال الشيء عنهما معا  
بعد حصوله فبهما فالذهول والغفلة مترادفان وهما أهم مطلقان السهو ومباينان للنسيان كإمكان السهو ومباين  
له أيضا هذا أقصر بركلام الشارح الذي اشار له وفي كلام غيره ما يخالف ذلك راجع حاشية العلامة (قوله)  
الحاصل) أي في الحافظة كما تقتضيت الاشارة اليه فاندفع ما قبل أن وصف المعلوم بالحصول مع الذهول عنه  
تناقض (قوله) أحوال لازمة للمأذون (الخ) معنى لزومها كون أقسام الحسن لا يخرج عنها أو أن الجميع لازم  
لجميع على التوزيع على حد قوطم هذا المال فضة وذهب وفيه هذا أقول الشارح أن فيها بيان  
أقسام الحسن فالمستفاد منه حيث ثبث أن كل قسم من أقسام الحسن موصوف بقسم من الأقسام المذكورة  
أعني الواجب والمنسوب والباح ولا شبهة أن وصف كل قسم من الأقسام المذكورة بواحد من الأقسام  
المذكورة أتى هي الواجب والمنسوب والباح غير منفصل عنه وليس المراد أنها لازمة لقوم الحسن حتى يرد  
أن كل من الواجب وغيره يتصل عن المأذون بان يتصف واحد من الآخرين فاللازم واحد منها لا يمتنع لا كل  
واحد منها ولا مجموعها كما أنهم العلامة فاعترض بما تقدم (قوله) وفعل غير المكلف) فعل غير المكلف

ويخرج بقوله المقصود  
ما لا يقصد كاسفل الارض  
وما فيه فلا يسمى انتفاء  
العلم به ولا واستعماله  
التصور بمعنى مطلق  
الادراك خلاف ما سبق  
صحيح وان كان قللا  
ويقسم حيث دل  
تصور ساج أي لاحكم  
مهمو إلى تصور معه حكم  
وهو والتصديق (والسهو  
الذهول) أي الغفلة  
(عن المعلوم) الحاصل  
فتبينه يادى تنبيه  
بختلاف النسيان فهو  
زوال المعلوم بمتأني  
تخصسه \* (مثلة  
الحسن) فعل المكلف  
(المأذون) فيه (واجبا  
ومندوبا ومباحا) الواو  
للتقسيم والنصوبات  
أحوال لازمة للمأذون  
أقربها لبيان أقسام  
الحسن (قبل وفعل  
غير المكلف) أيضا  
كالمسمى والساهي  
والتأني والبيعة نظرا  
إلى أن الحسن مالم يمتنع  
عنه

(قوله) قلت وهو يؤيد  
(الخ) فيه تأمل اذا قصد  
في التعريف الاول

كالصبي يتناول أذن في نوعه كعباده ومنهي عن نوعه كزناه وسرقته ومن أبعد البعد ذهب أحد  
 إلى وصف الثاني بالحسن فالوجه تخصيصه بل الصبي الموصوف بالحسن الأول (قوله) والقيح فعل المكلف  
 المنهي عنه (الخ) أراد بالمكلف المزمع مافيه كلفه لا بالبالغ العاقل مقره قوله المنهي عنه وقوله كما خسل  
 الحرام والمكره (قوله) لأنه لا يذم عليه (أي) وأما بالذم عليه فقط (قوله) وإن لم يذم به (أي) بالثناء عليه (قوله)  
 كما تقدم فإن الحسن والقيح (الخ) أغترضه العلامة بقوله الترتيب ولم يثن على آخره وفعل المدح والذم ليس  
 لازماً للحسن والقيح فالمراد ترتيب طلبهما أو جوازهما وترتيب المدح والذم محتمل لموافق قوله كما تقدم (الخ) ليس  
 بظاهره وأجاب سم بما حاصله أن المستفاد مما هنا أن الأمر بالثناء على الشيء تابع للأمر بما هو قاضيه  
 قوله فإنه يسوغ الثناء عليه وإن لم يذم به ثم قوله نظر إلى أن الحسن ما أمر بالثناء عليه فإنه دال على أن عدم  
 الأمر بالثناء على المباح لعدم الأمر به وعليه يكون المراد بقوله السابق والحسن والقيح عني ترتيب المدح والذم  
 شرعي أن الحسن بالمعنى المذكور هو ما أمر بالثناء عليه لكونه ما هو واجب به دليل ذكر ترتيب الثواب عليه لأنه  
 أغترضه بالأمر به وغاية الأمر أن ما ذكره هنا يفهم مما تقدم وإن لم يصرح به والمسألة كما تكون على  
 المصرح به تكون على ما فهمه ويراد من الكلام وإن لم يصرح به أنه ولا يخفى مافيه من البعد  
 (قوله) سواء كان جائز الفعل أيضاً مما جتمع (أشار بذلك إلى أن الجواز قول المصنف جائز الترك ليس واجب  
 أي فعله عني الأمكان العام وهو سلب الضرورة أي الوجوب عن الجانب المخالف أعم من أن يكون جائزاً  
 فيكون الجانب الموافق كذلك أو معناه فيكون الجانب الموافق واجباً مثل الأول ترك الصوم للمسافر فإن الصوم  
 جائز الفعل والترك للسافر ومثال الثاني ترك الصوم للهاض فإن الصوم واجب الترك معتمداً على الحائض  
 فقوله المصنف ليس بواجب أي فعله عدم وجوب الفعل فيه صادق بجوازه فيكون تركه كذلك وباعتنا  
 فيكون الترك المذكور واجباً كما قلنا (قوله) والالكان معتمداً (قوله) وقد فرض جائزه أي فيكون فيه حيث  
 اجتماع التقيضين وهذا الدليل يسمى عند الماطقة بقياس الخلف بفتح الخاء وضمة الواو وكان اللام وهو إثبات  
 الشيء باطلان نقضه كما تقول في الاستدلال على أن الحجر من لا يس بانسان لو كان انساناً لكان حيواناً ولكنه  
 ليس بحيوان فلا يكون انساناً ومنه قال هنا كما هو أماله الشارح لو كان واجب الفعل لكان معتمداً الترك  
 ولكنه ليس معتمداً الترك لأنه فرض جائزه فلا يكون واجب الفعل إلا لجمع التقيضين هذا وقد دفع التناقض  
 المذكور بأن شرطه اتحاد الجهة وهو متفق هنا لأن الجواز المذكور أغترضه في حال العذر لاطمأننا في الوجوب  
 وهو الجواز المطلق دون المقيد فمن الإثبات والتي مختلفان وفي قوله الشارح الآتي وجواز الترك لهم لغيرهم  
 إشارة إلى هذا وحيث قد لا بد من المتقدم لا يتم (قوله) وقال أكثر الفقهاء (الخ) مقابل لقوله ليس بواجب (قوله)  
 لقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه أي لأن فيه تعليق الحكم بالمشقة المؤذن عليه مبدأ الاشتقاق لأن  
 الموصول مع صاته في معنى المشتق فستفاد منه حيث ثبنا أن علته وجوب الصوم شهود أشهر رأى حضوره (قوله)  
 وأجيب بأن شهود الشهر (الخ) يعني أن وجوب الصوم له سبب مانع ولا يخفى أن وجوب المذكور بالوجود  
 سببه انتفاء مانعه وهو العذر فالاستدلال بالأثر بغيره على وجوب حال العذر غير صحيح قاله العلامة (قوله)  
 وإن وجوب القضاء (الخ) حاصله أن وجوب القضاء أغترضه في وجوبه على وجود سبب الوجوب لا نفس الوجوب  
 فلم يكن القضاء بقدر الغائت مقتضياً لتحقيق الوجوب حال العذر لا يلزم من تحقق سبب الوجوب تحقق  
 الوجوب أي وجوب الأداء كما في المعسر إذا اشتري في ذمته فقد تعلق به سبب الوجوب دون وجوب الأداء لغيره  
 بالأداء وكما في النائم أيضاً فإنه تعلق به سبب الوجوب وهو البلوغ دون وجوب الأداء فما حصل جواب انشراح  
 وفيه غير ملاق لما أجيب به عنه وهو الدليل الثاني أغترضه في قوله ولا يلزم من تحقق سبب الوجوب تحقيق  
 وجوب القضاء بقدر الغائت يدل على أن القضاء يدل على الغائت وكونه يدل على أن الغائت واجب  
 كدله والآن لم يكن القضاء يدل على بل هو فعل مقتضياً للاستدلال به من حيث أن جعل القضاء يدل على  
 الغائت يقتضي كون الغائت واجباً كدله وأما كون وجوب القضاء بترتيب على تحقق السبب للوجوب  
 أو يترتب على نفس الوجوب فثنى آخره لارتباطه به ولا تعرض له فيه بوجه قاله العلامة مع زيادة إشراح

(فدخل) في القبح  
 (خلاف الأولى) كما  
 دخيل فيه الحرام  
 والمكره (وقال) ما  
 الحرم ليس المكره  
 أي بالمعنى الشامل  
 لخلاف الأولى (فيها)  
 لأنه لا يذم عليه (ولا  
 حسناً) لأنه لا يسوغ  
 الثناء عليه بخلاف  
 المباح فإنه يسوغ الثناء  
 عليه وإن لم يذم به على  
 أن بهنهم جعله واسطة  
 أيضاً فانظر إلى أن  
 الحسن ما أمر بالثناء  
 عليه كما تقدم في أن  
 الحسن والقيح عني  
 ترتيب المدح والذم  
 شرعي (مسألة) جائز  
 الترك سواء كان جائز  
 الفعل أيضاً أم جتمع  
 (ليس بواجب) والا  
 لكان معتمداً الترك وقد  
 فرض جائزه (وقال)  
 أكثر الفقهاء يجب  
 الصوم على الحائض  
 والمريض والمسافر  
 لقوله تعالى فمن شهد  
 منكم الشهر فليصمه  
 وهو لا يشهد وهو جواز  
 الترك لهم لغيرهم أي  
 الحائض المانع من الفعل  
 أيضاً والمريض والمسافر  
 الذين لا ينعان منه  
 ولا يجب عليهم القضاء  
 بقدر ما قامتهم فكان  
 المأثبه يدل على الغائت  
 وأجيب بأن شهود  
 الشهر موجب عند

لاعلى وجوب الاداء والا لوجوب قضاء الظاهر مثلا على من نام جيع وقت عدم تحقق وجوب الاداء في حقه انفسه (وقيل) يجب الصوم على (المسافر ونهما) أى دون الحائض والمرضى لقدره في السفر عليه ويجز الحائض عنه ٨١ شرعا والمرضى مسافر الجلة

(وقال الامام الرازي) يجب (عليه) أى على المسافر ونهما (أحد الشهرين) المختار أو آخر بعده فأما إلى به فتد أى الواجب كافي خصال كفارة الصيام (وانختلف لفظي) أى راجع إلى اللفظ دون المعنى لأن ترك الصوم حالة المذنب جائز اتفاقا والقضاء بعد زواله واجب اتفاقا (وفي كون المندوب مأمو رابه) أى مسمى بذلك حقيقة (خلاف) معنى على أن ١ م ر حقيقة في الإيجاب كصفة فعل فلا يسمى ورجه الامام الرازي وأرى القدر المشترك بين الإيجاب والندب أى طلب الفعل فيسمى ورجه الامامى أما كونه مأمو رابه بمعنى أنه متعلق الأمر أى صفة فعل فلا نزاع فيه سواء قلنا انها مجاز في الندب أم حقيقة ففيه كالاتفاق خلاف باقى (والأصح) ليس (الندوب) مكافاة به وكذا المباح أى الأصح ليس مكافاه (ومن ثم) أى من هنا

(قوله) هل يجب التعرض للاداء أى على القول بوجوب التعرض لذلك

وجواب سم بعد غاية العدل لا يكاد يصح خلافه في إرادته فراجع ان شئت تعلم حقيقة ما قلناه (قوله) لا على وجوب الاداء قال العلامة فيه بحث لأن وجوب الاداء أن يزده الوجوب في الجملة أى أعم من الوجوب على القاضي أو غيره منعت الملازمة في قوله والالحاق أن يزده الوجوب في حق القاضي كما يدل عليه آخر كلامه أى قوله وجوب الاداء في حقه لم يزمن ذلك أن التوقف انما هو على السبب لجواز التوقف على الوجوب في الجملة كما مسمى عليه من الماحاب وغيره في تعريف القضاء حيث قالوا استندوا كالما سبق له وجوب مطلقا له وأجاب سم بما حاصله اختيارا في الثاني فإنه قد بينت في الوجوب في الجملة ويجب القضاء كما اذا علم العذر جميع الخلق فإنه لا وجوب حينئذ مطلقا مع وجوب القضاء على من أدرك السبب بخلاف الوجوب في الجملة إذ قد وجدوا لا يجب القضاء لعدم أدراك السبب وقد بينت بان نعم العذر جميع المذنبين ويجب القضاء على من أدرك السبب (قوله في الجملة) أى لافي التفصيل لأن المرض قد يمكنه الصوم لكن بحسب شدة الفطر وقد لا يمكنه الصوم لضعفه عنه فلا تصح نسبة العذر إليه حسا تفصيلا شيخ الاسلام (قوله وقال الامام الخ) قال بعضه معكم أن يقال بذلك في المرضى أيضا فيكون مجزا كما سافر إلا أن يفرض ذلك في مرض يفرض به الصوم إلى هلاك نفسه أو عضوه فحرم عليه الصوم حينئذ فلو صام في هذه الحالة فهل لا يجزئ له لأنه حرام أو يجوز ثم نحن بجاء في الصلاة في الدار المقصوبة وهو والظاهر أنه شيخ الاسلام (قوله وانختلف لفظي الخ) قد ظهر لهذا الخلاف أنه قد هو كون القضاء بامر مجرد بأول وفائدة أخرى وهي هل يجب التعرض للاداء أو القضاء في التيمم هذا وقضه قول الامام عليه أحد الشهرين وجعل ذلك من الواجب المختار أنه اذا صام شهر بعد رمضان أنه يحكمون أداء القضاء واعلم أن معنى الخلاف الذي ذكره المصنف في قوله جازا الترتيب ليس بواجب وقال أكثر الفقهاء الخ هل بين الوجوب وجوب الاداء فرق أم لا ذهب قوم إلى الأول قالوا الوجوب هو اشتغال الذمة بالشئ وجوب الاداء تفرغه من ذلك فن قام به العذر كالحائض والمسافر تعالى به الأول دون الثاني لتوقفه على زوال العذر وذهب قوم آخر إلى الثاني قالوا لا معنى لوجوب الشئ الا وجوب أدائه فن قام به عذر يتأخر عنه الوجوب إلى زوال العذر ولم يورد على سم أن تسمية ما فعل بعد العذر قضاء مقتضى لكون الفعل حال العذر واجبا والامم يكن المأني به بعده قضاء عنه أجازوا بأن القضاء انما بعد تقدم سبب الوجوب لا وجوب الاداء على ما تقدم والقول الأول هو المشار به بقوله وقال أكثر الفقهاء الخ والثاني هو قوله جازا الترتيب ليس بواجب (قوله أى مسمى بذلك حقيقة) أشار بذلك إلى أن موضع الخلاف كونه يسمى مأمو رابه تسمية حقيقة أو لا يسمى من غير نظر لكونه متعلق الأمر أى صفة فعل إذ كونه مأمو رابه من هذه الجهة بخلاف فيه كما سبقول وهو واضح (قوله معنى على أن ١ م ر الخ) المراد بقوله ١ م ر هذه المادة فقتل الفعل والوصف والمصدر منها وتكتب في عبارة الشارع مفككة الحروف كما ترى ليقدم ما تقدم من أن المراد المادة المذكورة (قوله خلاف باقى) خبره متناحذف أى هو خلاف باقى نعمت بقوله خلاف (قوله أى الأصح ليس مكافاه) مقتضى أن مقابل الأصح القول بان المباح مكاف به من حيث فعله مع أنه لا قائل بذلك إذ التفاضل بانه مكاف به أراد أنه مكاف به من حيث وجوب اعتداده كونه مباحا كما سبقول وخلاف القاضي المشار إلى معناه بالأصح انما هو في المندوب ومثله المكروه بقسميه والحاصل أن المباح لم يقل أحد انه مكاف به من حيث ذاته كما قيل بذلك في المندوب والمكروه وبعبارة المصنف وان كان ظاهرا هو وجود الخلاف فيه يمكن توجيهه على وجه لا يفيدها لبيان يجعل التشبيه في قوله وكذا المباح في قوله ليس مكافاه بقطع النظر عن وصفه بالأصح فوجه التشبيه بين المندوب والمباح كون كل ليس مكافاه وان كان في الأول على الأصح وفي الثاني اتفاقا نعم كان الأقعد أن يقال والمباح ليس مكافاه وكذا المندوب على الأصح ليكون الأصح راجعا للمندوب فقط ويكون قد شبهه المختار فيه بالتشبيه عليه كما هو الشأن من تشبيه الأضعف بالأقوى وبما قرنا بسقط قول سم فان قيل فلا عبر بقوله والأصح ليس هو

ولعل الصواب أن يقال ان الفائدة تظهر على القول بوجوب التعرض لذلك فتأمل (قوله متعلق الأمر أى صفة الفعل) أى المستعملة في الطلب غير الجائز ثم لو كان ذلك الاستعمال حقيقيا أو مجازيا

وهو أن المندوب ليس مكافأ ٨٢ به أي من أجل ذلك (كان التكليف إزاماً ماثية كلفة) من فعل أترك (الطلبه) أي طلب ما فيه

والمباح مكلفاً به فانه أخصر \* قلت ذكر هاجلتي تحسن الإشارة بقوله ومن ثم الخ إلى أولها لانه لا يحتاج  
كالأصل ولوجهها كانت الإشارة إلى بعض الجمله وليس بمحتاجين اه لانه مبني على أن الأصم متعلق  
بكل من الجملتين وقد علمت أنه متعلق بالأولى فقط وحمل عبارة على ذلك صحيح بما قلناه فينتفي عنه الأعراض  
المتقدم بخلاف ما لو عر بقله والأصم ليس هو والمباح مكلفاً به فانه صريح في تعلق الأصم بكل من المندوب  
والمباح فتوجه عاينه الاعتراض المذكور ولا يمكن دفعه بالجل المذكور لعدم محته في عبارة هذو وحسنه  
فوجه ما قاله دون أن يقول والأصم ليس هو والمباح مكلفاً به رجوع التشبيه إلى قوله ليس مكلفاً به بقطع  
النظر عن كونه الأصم فقول الشارح أي الأصم ليس مكلفاً به بخلاف مراد المصنف وإن كان ظاهر عبارة لأن  
قوله والأصم مقابل أقول القاضي أي بكر المذكور وليس هو فالثانيان المباح مكلف به فلا يصح ادخال كونه غير  
مكلف به في الأصم فتأمله وانما اقتصر المصنف على المندوب مع أن مثله المكروه وخلاف الأولى لكونه  
المنصوص عليه بخصوصه في كلامهم فلم يتصرف عليهم بزيادة ذكر المكروه بقسميه (قوله) وهو أن المندوب  
(الخ) لم يدرج معه المباح كما هو قضية صنيعه قبل لأن انتفاء التكليف بالمباح لا يدخل له في المدلول عن  
التعريف بالمطلب إلى التعريف بالإلزام قاله العلامة (قوله أي من أجل ذلك) قال العلامة معضاه أن  
انتفاء التكليف بالمندوب علة لتعريف التكليف بالإلزام ومقتضى كلام المصنف عكسه اه وفي الكمال  
مثل ذلك وقد يقال إن الأمرين متلازمان فيصح تغير بع كل منهما على الآخر كما يرتب على انتفاء التكليف  
بالمندوب في نفس الأمر تغير بف التكليف بما ذكر كذلك يرتب على تغير بف التكليف بما ذكر انتفاء  
التكليف بالمندوب وفي كلام شيخ الإسلام التصريح بجمعه كل من الأمرين كما ذكرنا وأن العكس الذي هو  
مقتضى كلام المصنف أحسن (قوله كالواجب والحرام) افتاد ذكرهما وإن كان التكليف بهما محل اتفاق  
لأجل قوله الذي تنبأه للاقسام (قوله تنبأه للاقسام) أي لأن كونه مكلفاً بهذا المعنى مخصص بهذا غيره  
بشاركة في ذلك كما قال الشارح والافتقار مثله (قوله لانه ما أذن في فعله بالخ) الأولى أن يقول لأن المباح  
ما أذن في فعله وبمحتة أنواع واجب ومندوب ومكروه ومخير فيه لانه ان منع تركه واجب والأقارب جمع فعله  
فمندوب وأتركه فمكروه أو سوى بينهما فخير فيه قاله شيخ الإسلام وحاصله أن اللائق بالمدي أعنى كون المباح  
جنساً للواجب هو الاستدلال بصدق الجنس على النوع وغيره لا بصدق شيء على الجنس والنوع كما يفعل  
الشارح فان الاستفادة منه كون المباح والواجب نوعين جنس وهو المأذون لأن المباح جنس للواجب الذي  
هو المدي (قوله قلنا واخص المباح الخ) أي فلا يصح كون المباح جنساً للواجب بل هما نوعان لفعل المكلف  
المأذون فيه (قوله على السواء) أي حال كون المباح والواجب مستويين في اختصاص كل منهما بقوله قاله شيخ  
الإسلام (قوله أي واجب) أتى به لبيان المراد بقوله مأمور به لانه يشمل المندوب والواجب وأراد بالواجب  
الواجب المخير يعني أن الواجب ترك الحرام هو ذلك المباح أو غيره مما يتحقق به ذلك الترك فلذلك المباح  
واجب من حيث أنه أحد الأمور التي يتحقق بها أي بكل منها الواجب الذي هو ترك الحرام لأن من حيث  
خصوصه فالتكليف عن نحو الغيبة لا يتحقق إلا بوجود شيء من المنافيات كالكسوت أو التكلم بغيرها ولو كان  
حراماً ومكروهاً يكون حينئذ مأموراً به ومنها عنه باعتبار جهتين مختلفتين فظهر أن كلف النفس عن  
الحرام يتوقف على التماس مباح أو غيره فلا يمكن تحققة الآية (قوله اذا من مباح) التي قوله وما لا يتم  
الواجب الآية فهو واجبه بأشارة بقياس من أشكل الأول نظمه هكذا المباح لا يتم الواجب الآية  
وما لا يتم الواجب الآية فهو واجب ينتج المباح واجب ولما كانت الكسرى مسلمة ذكرها ولما كانت  
الصغرى محتاجة لأقامة الدليل عليها ذكره ثلاث مقدمات واستغنى بذلك عن ذكرها المقدمة الأولى قوله  
اذا من مباح الا لا يتحقق بترك حراماً والثانية قوله وما يتحقق به الشيء لا يتم الآية والثالثة قوله  
ترك الحرام واجب الا أنه كان لا يقد أن يقدم المقدمة الثالثة على الثانية لتعلقها بالموصوف  
وتعلق الثانية بالصفة والمتعلق بالموصوف مقدم على ما يتعلق بالصفة لتقدم الموصوف على صفته

وكلفه على وجه الإلزام  
أولاً (خلافاً للقاضي)  
أي بكر الثاني في قوله  
بالله أني فنه المندوب  
والمكروه بالمعنى  
الشامل لخلاف الأولى  
مكافئهما كالواجب  
والحرام وزاد الاستاذ  
أبو إسحق الأسفراييني  
على ذلك المباح فقال أنه  
مكلف به من حيث  
وجوب اعتقاده بآفته  
تنميلاً للاقسام والافتقار  
مثله في وجوب الاعتقاد  
(والأصم أن المباح ليس  
بجنس للواجب) وقيل  
أه حسن له لأنه ما مأذون  
في فعله وما واخص  
الواجب بفصل المنع  
من الترك قلنا واخص  
المباح أيضاً بفصل  
الأذن في الترك على  
السواء فلا خلاف في  
المعنى الذي بالمعنى  
الأول أي المأذون فيه  
جنس للواجب اتفاقاً  
وبالمعنى الثاني أي المخير  
فيه وهو المشهور وغيره  
جنس له اتفاقاً (و) الأصم  
(أنه) أي المباح (غير  
مأمور به من حيث هو)  
فليس بالواجب ولا مندوب  
وقال النكفي أنه مأمور  
به أي واجب اذما من  
مباح الأول فيصدق به  
ترك حرام ما يتحقق  
بالكسوت ترك القذف  
وبالكسوت ترك القتل  
وما يتحقق بالشيء لا يتم  
الآية وترك الحرام واجب وما لا يتم الواجب الآية فهو واجب كما سألنا في المباح واجب

وبأن ذلك في غيره كما كرهه (والخلف لفظي) أي راجع إلى اللفظ دون المعنى فإن النكحي قد مر حجاؤه عن دليله من أنه غير مأمور به من حيث ذاته فلم يخالف غيره ومن أنه مأمور به من حيث ما عرض له من تحقيق ترك ٨٣ الحرام به وغيره لا بخلافه في ذلك

كما أشار إليه المصنف بقوله من حيث هو (و) الأصح (أن الإباحة حكم شرعي) اذهبى النصير بن الفاعل والترك المتوقف وجوده كغيره من الحكم على الشرع كما تقدم وقال بعض المعتزلة لاذهي انتفاء المخرج عن الفعل والترك وهو ثابت قبل ورود الشرع (الخ) حاصل معنى ما أشأله الشارح في هذه المسئلة أن الإباحة المستعملة في الشرع ناطقة على معنيين أحدهما الإباحة الأصلية الثابتة قبل الشرع اتفاقا والثاني تخيير الشارع بين الفعل والترك فاختار ما فيه إذا أطلقت في لسان الشرع هل المراد منها المعنى الأول أو الثاني وأما بقية الأحكام فليس لها معنيين حتى يختلف فيها في لسان الشرع فسقط قول العلامة هذا الدليل به في حارفي غير الإباحة من الأحكام الأربعة أذهي ثابته عندهم قبل ورود الشرع مستمرة بعده كما مره وعما يؤيد ما ذكرناه من نسبة مقابل الأصح لبعض المعتزلة ولو كان المراد الاختلاف في الإباحة هل هي ثابتة بالشرع أو بالعقل لم يوجب نسبة ذلك لبعض المعتزلة فإن تحكيم العقل ثابت عن جميعهم لا بعضهم سم ثم إن تعليل الأصحاب أن الإباحة هي التخير ومقابلها بانهائ انتفاء المخرج عن الفعل والترك يقتضي أن القوانين لم يوارد على محمل واحد والخلف لفظي أيضا فلو أخرج المصنف قوله والخلف لفظي إلى هنا يعو د إلى المسائل الثلاث كان أولى كما أنه عليه الزكشي وغيره (قوله كان قال الشارع ونسخ وجوبه) أي لم يبين الحكم التامخ فان بدنه كان قال نسخ وجوبه بالتحريم أقصر من عليه جرم ما شج الإسلام (قوله بقي الجواز) بقاء الجواز يقتضي النسخ لا بانهائه أنه قد يمنع العقل به عند المعارض له كما في نسخ استقبال بيت المقدس فأن الجواز لم يبق معه لاخذ انتفائه من دليل آخر لا من مجرد النسخ فلا يراد أن يقال نسخ الوجوب بقوله لا في معناه الجواز فلا يصح قوله بقي الجواز (قوله من الأذن في الفعل) بيان للجواز وقوله من الأذن في الترك بيان لما في قوله بما يقوم (قوله إذا لا تقوم) أي لا وجود للحسن بدون فصل لاستحالة وجود مجرد داع فصل بناء على أنه عليه كما ذهب إليه في الشافعي الحسن هنا هو الأذن في الفعل فانه قد مر مشترك بين الإيجاب والتدب والإباحة وكل منها غنايو حذيفة فصله وفصل الإيجاب المنع المحازم من الترك فإذا ارتفع خلفه فصل آخر تقوم به الحسن والا ارتفع الحسن والفرض خلافه شيخ الإسلام (قوله ولارادة ذلك الخ) قال العلامة أي ولارادة أن الجواز الباقي هو الأذن في الفعل بما يقوم من الأذن في الترك قال ولارادة ذلك ولا يخفى على ذي لب أن الكراهة تصدق عليها عدم المخرج دون الأذن في الفعل والترك لانها من حيث كان المكروه ومن القبح المعرف بالمنهي عنه دون الحسن المعروف بالماذون فيه كما مر جميع ذلك فكيف يصح أن يراد إحدى العبارتين الأخرى اه وأجاب سم بما حاصله أن المراد بالأذن في الفعل والترك عدم المنع مما على سبيل القبح بمجاز العلاقة والقرم فان العدم المذ كور لازم للأذن المذ كور وقرينة هذا المجاز التفسير المذ كور أعني قوله أي عدم المخرج فان المتبادر من المخرج الآثم فالتفسير بعدم الآثم دال على أن المراد بالأذن في الفعل والترك انتفاء الآثم عنهما وحث كائنا المراد من الأذن معناه المجازي المذ كور فهو صادق على الكراهة ومع حيث أن يراد إحدى العبارتين الأخرى (قوله أي عدم المخرج الخ) وجه هذا القول أن الوجوب هو الأذن في الفعل مع المنع من الترك فإذا انتفى هذا القيد الذي تحقق به الوجوب لازم منه انتفاء الوجوب ثبت قبحه وهو عدم المنع من

المراد بالموصوف والصفة هنا الفاعل مع فعله في قوله بتحقيق ترك حرام فان الفعل أي الحدث الدال عليه وصف لفاعله فالوصوف هنا ترك الحرام وصفه تحققة بالمباح ويمكن أن يقال رأى هنا تقديم الصفة على الموصوف بخبري على ذلك في تقدم ما يتعلق به على تقديم ما يتعلق به فتمام (قوله وبأن ذلك في غيره) أي أن تحقق ترك الحرام كما يكون بالمباح يكون شرعه وقد قلنا ذلك (قوله والخلف لفظي) يصح رجوعه للثابته وإن كان من صنع الشارع رجوعه للثابته أي قبله فقط أعني قوله وأنه غير مأمور به (قوله قد صرح) أي في بعض كتبه (قوله أذهي انتفاء المخرج) قال العلامة أي الآثم وهذا الحد لا بطرد لصدقه على المكروه والمنسوب مع ما فيه من تعريف الإباحة التي هي أفعال بالانتفاء الذي هو انفعال اه وفيه أن يقال لعل صاحب هذا الحد يرد بالمخرج الآثم بل أراد به مطلق اللوم أو أن هذا تعريف بالاعمو هو حار وقوله مع ما فيه الخ منه أن هذا أراضا طلاحا لا لغويا ولا مانع من الاصطلاح على تعيين اللفظ الدال في الأصل على الأفعال المعنى الذي هو من قبل الانفعال سم (قوله وهو ثابت قبل ورود الشرع الخ) حاصل معنى ما أشأله الشارح في هذه المسئلة أن الإباحة المستعملة في الشرع ناطقة على معنيين أحدهما الإباحة الأصلية الثابتة قبل الشرع اتفاقا والثاني تخيير الشارع بين الفعل والترك فاختار ما فيه إذا أطلقت في لسان الشرع هل المراد منها المعنى الأول أو الثاني وأما بقية الأحكام فليس لها معنيين حتى يختلف فيها في لسان الشرع فسقط قول العلامة هذا الدليل به في حارفي غير الإباحة من الأحكام الأربعة أذهي ثابته عندهم قبل ورود الشرع مستمرة بعده كما مره وعما يؤيد ما ذكرناه من نسبة مقابل الأصح لبعض المعتزلة ولو كان المراد الاختلاف في الإباحة هل هي ثابتة بالشرع أو بالعقل لم يوجب نسبة ذلك لبعض المعتزلة فإن تحكيم العقل ثابت عن جميعهم لا بعضهم سم ثم إن تعليل الأصحاب أن الإباحة هي التخير ومقابلها بانهائ انتفاء المخرج عن الفعل والترك يقتضي أن القوانين لم يوارد على محمل واحد والخلف لفظي أيضا فلو أخرج المصنف قوله والخلف لفظي إلى هنا يعو د إلى المسائل الثلاث كان أولى كما أنه عليه الزكشي وغيره (قوله كان قال الشارع ونسخ وجوبه) أي لم يبين الحكم التامخ فان بدنه كان قال نسخ وجوبه بالتحريم أقصر من عليه جرم ما شج الإسلام (قوله بقي الجواز) بقاء الجواز يقتضي النسخ لا بانهائه أنه قد يمنع العقل به عند المعارض له كما في نسخ استقبال بيت المقدس فأن الجواز لم يبق معه لاخذ انتفائه من دليل آخر لا من مجرد النسخ فلا يراد أن يقال نسخ الوجوب بقوله لا في معناه الجواز فلا يصح قوله بقي الجواز (قوله من الأذن في الفعل) بيان للجواز وقوله من الأذن في الترك بيان لما في قوله بما يقوم (قوله إذا لا تقوم) أي لا وجود للحسن بدون فصل لاستحالة وجود مجرد داع فصل بناء على أنه عليه كما ذهب إليه في الشافعي الحسن هنا هو الأذن في الفعل فانه قد مر مشترك بين الإيجاب والتدب والإباحة وكل منها غنايو حذيفة فصله وفصل الإيجاب المنع المحازم من الترك فإذا ارتفع خلفه فصل آخر تقوم به الحسن والا ارتفع الحسن والفرض خلافه شيخ الإسلام (قوله ولارادة ذلك الخ) قال العلامة أي ولارادة أن الجواز الباقي هو الأذن في الفعل بما يقوم من الأذن في الترك قال ولارادة ذلك ولا يخفى على ذي لب أن الكراهة تصدق عليها عدم المخرج دون الأذن في الفعل والترك لانها من حيث كان المكروه ومن القبح المعرف بالمنهي عنه دون الحسن المعروف بالماذون فيه كما مر جميع ذلك فكيف يصح أن يراد إحدى العبارتين الأخرى اه وأجاب سم بما حاصله أن المراد بالأذن في الفعل والترك عدم المنع مما على سبيل القبح بمجاز العلاقة والقرم فان العدم المذ كور لازم للأذن المذ كور وقرينة هذا المجاز التفسير المذ كور أعني قوله أي عدم المخرج فان المتبادر من المخرج الآثم فالتفسير بعدم الآثم دال على أن المراد بالأذن في الفعل والترك انتفاء الآثم عنهما وحث كائنا المراد من الأذن معناه المجازي المذ كور فهو صادق على الكراهة ومع حيث أن يراد إحدى العبارتين الأخرى (قوله أي عدم المخرج الخ) وجه هذا القول أن الوجوب هو الأذن في الفعل مع المنع من الترك فإذا انتفى هذا القيد الذي تحقق به الوجوب لازم منه انتفاء الوجوب ثبت قبحه وهو عدم المنع من

(قوله بناء على أنه عليه) أي يحصل في العقل ويحمله مطابقا لتمام ماهية النوع فحينئذ يمكن كونه باقيا مدولا

عليه بالخطاب بعد نسخ الوجوب فتأمل (قوله والفرض خلافه) الفرض هنا بق مدولا عليه بدليل الوجوب (قوله وأجاب سم بما حاصله الخ) يؤيد قول الشارح الذي خلف المنع فان المراد بما خلفه نقيضه ولا شك في تناقض الكراهة للمنع تدبر

(وقيل) الجواز الباقي عنه (الإباحة) انباز ارتفاع الوجوب ينتفي الطلب فثبت التغيير (وقيل) هو (الاستحباب) إذا تحقق بارتفاع الوجوب انتفاء الطلب الجازم ٨٤ فثبت الطلب غير الجازم وقال الغزالي لا يثبت الجواز لأن نسخ الوجوب يجعله كأن لم يكن

الترك المقتضى للادنى في الترك كالفعل وهذا جار على القاعدة المقررة من أن الذي وارد على كلام مقيد بقيد يتوجه له القيد فقط (قوله وقيل الإباحة) وجه هذا القول أن الوجوب هو الطلب وارتفاعه بارتفاع الطلب وإذا ارتفع الطلب ثبت التغيير وهذا غير جار على القاعدة المذكورة من توجهه إلى الذي وارد على كلام مقيد بقيد ذلك القيد أدق فثبت ذلك أن يتوجه للجواز مقتضيه الطلب إذ الوجوب هو الطلب الجازم وجوابه أن تلك القاعدة أغلبية لا كلية فقد يتوجه التي إلى المقتضى المستلزم لنفي القيد معها كما هنا (قوله وقيل الاستحباب) وجهه أن المرتفع بانتفاء الوجوب هو الطلب الجازم فثبت الطلب غير الجازم وهذا على القاعدة المذكورة من أن التي اغتية وجهه للقيد دون المقتضى كقول الأول (قوله وقال الغزالي لا يثبت الجواز الخ) هو مبنى على أن التي يتوجه إلى المقتضى وقيدته معا وعلى أن التي يتوجه إلى القيد وقيدته في المقتضى أيضا تبعاً لأقصاده والحاصل أن التي إذا ورد على مقيد بقيد فالأغلب أن يتوجه التي إلى القيد فقط وقد يتوجه إلى المقتضى فقط وقد يتوجه إليهما معاً (قوله مسألة الأمر الواحد الخ) المراد بالأمر في كلامه اللفظي بل بديل قوله وجب لا النفس لا لئلا يحد موضوعه والمجول والأمر المذكور أعظم من المفظوب به والمقدّر بديل ما يأتي قريباً (قوله معنيته) أي بالنوع لا بالشخص فإن الطعام والكسوة والتحرير المذكورات في كفارة اليمين قد عتبت بنوعها لا بشخصها كما هو ظاهر (قوله فان في آتيها الأمر بذلك تفديراً) أي فان جعله قوله تعالى في كفارته أطعام الخ وأن كانت خبر به اللفظ فهي انشائية المعنى فهي في قوة أن يقال مثلاً فكفر باطعام الخ (قوله) وجب واحد الابعنه ظاهره أن الواجب ذات الواحد غير المعين وليس كذلك بل الواجب هو القدر المشترك بين تلك الأشياء وهو المفهوم الكلّي لأن من حيث تحققه في جزئ معين وأن كان ذلك من ضرورياته إلا لا وجود له إلا في جزئ بل من حيث تحققه في جزئ غير معين فقول الشارح وهو القدر المشترك الخ على حذف مضاف أي ومنه ما هي أم هي مفهوم الواحد لا معنيته فحذف المضاف فالتعبد الضمير وقوله وهو القدر المشترك أي سواء كان متواطئاً ومشككاً كما سيأتي ما يفيد خلافه من قصره على الثاني وتوافقاً مع أنه لا كفارة وليس بشئ كما هو ظاهر (قوله لانه المأمور به) أشار بذلك حيث أورد على سبيل المحصر إلى رد ما قاله ابن الحاجب من أن الأمر بالكلّي أمر مجزئ فقد رده السبيل في حواشي القيد (قوله قلنا سلم ذلك الخ) أي لا سلم أن الأمر تعلق بكل واحد من مخصوصه على وجهه المذكور فإن ذلك خلاف موضوع المسئلة من أن الأمر تعلق بواحد منهم من أشياء معينة ولئن سلمنا ذلك فلا نسلم أن ذلك يستلزم وجوب الكل المترتب عليه ما ذكر من أنه ثابت على فعلها أو ثواب فعل واجبات ومقاب على تركها عقاب ترك واجبات (قوله معنيته عند الله) أي لا يختلف بالنسبة للكافرين بخلافه على القول الآتي شيخ الإسلام (قوله اذ يجب أن يعلم الأمر المأمور به الخ) أشار به إلى أن صغرى قياس من الشكل الأول استدلل به صاحب هذا القيل وهو المأمور به يجب أن يكون معلوماً لا محرم وقوله لانه طالع الخ دليل هذه المقدمة الصغرى وكبرى هذا القياس وكل ما يكون معلوماً لا محرم يلزم أن يكون معيناً عنده ينتج المأمور به يلزم أن يكون معيناً عند الأمر ولما كانت هذه الكبرى غير مسلمة يذكرها الشارح بل أشار إلى ردّها بقوله الآتي قلنا لا يلزم الخ فان قيل بل علم كون الواجب معيناً عند هذا القائل بوجوب العلم المذكور بجهل التعيين لا لزماله وجوب العلم مع أن التعيين لازم للعلم عندنا فإلّا باللزم وجوب العلم أم لا قلنا لأن المطلوب وهو كون الواجب معيناً عند الله تعالى اغتاتبت على تقدير وجوب العلم المذكور ولا يكفي في شوته بمجرد أنه له العلم فانه لم يجب العلم فقد لا يوجد فلا يلزم كون الواجب معيناً عند الله فان قيل لكن قوله الآتي بل يكفي في علمه به الخ الخ أثبت ذلك لانه يقتضي اعتبار العلم دون وجوبه به فلا يتخلل لانه معناه بل يكفي في علمه الذي يجب أن يكون بغيره ما صدر به إذا علمت هذا علمت اندفاع ما أوردته العلامة حيث قال أعلم أن القائل باللزم يرى التعيين لازماً للعلم وجوب العلم أم لا ويرى وجوب التعيين لازماً لوجوب العلم حصل العلم أم لا والشارح جعل التعيين لازماً لوجوب العلم عند هذا القائل مشيراً إلى ردّه بقوله لا يلزم وقد علمت ما فيه وقوله بل يكفي في علمه رجوع إلى ما حققناه والاقبال في وجوب علمه اه قاله سم (قوله قلنا

ويرجع الأمر إلى ما كان قبله من تحريم أو إباحة أي ليكون الفعل مضراً أو منفعة كما سيأتي في الكتاب الخامس في مسألة الأمر الواحد معنيته (من) أشياء معنيته كافي كفارة اليمين فان في آتيها الأمر بذلك تفديراً (بوجوب واحد) منها (الابعنه) وهو القدر المشترك بينها فمن أي معين منها لانه المأمور به (وقيل) يوجب الكل فثبت بفعلها ثواب نفس واجبات ومقاب بتركها عقاب ترك واجبات (ويستط) الشكل الواجب (واحد) منها حيث اقتصر عليه لأن الأمر تعلق بكل منها بخصوصه على وجه الاكتفاء بواحد منها قلنا سلم ذلك لا يلزم منه وجوب الكل المترتب عليه ما ذكر (وقيل الواجب) في ذلك واحد منها (معين) عند الله تعالى انجب أن يعلم الأمر المأمور به لانه طالع ويستحيل طلب المجهول فان فعلت المكلف المعين فذلك وإن فعل (غيره) منها (سقط) الواجب



لا يلزم من وجوب علم الأمر المأمور به أن يكون معينا عنده بل يكفي في علمه به أن يكون متميزا عنه من غيره وذلك حاصل  
على قولنا تميزا لحد المعينات المبهمة عن غيره من حيث تعيينها (وقيل هو) أي الواجب ذلك ٨٥ (ما يختاره المكلف) لفعله من

أي واحدا منها بأن  
يفعله دون غيره وإن  
اختلف باختلاف  
اختيار المكلفين للاتفاق  
على الخروج عن عهده  
الواجب بأي منها يفعل  
قلنا الخروج بعن  
عهده الواجب لكونه  
أحدها لا يخصومه  
للقطع باستواء المكلفين  
في الواجب عليهم  
والاقتوال غير الأول للتميز  
وهي متفقة على نفي  
إيجاب واحد لا بعينه  
كتفهم تحريم واحد  
لا بعينه كإساق ما قالوا  
من أن تحريم الشيء أو  
إيجابه لم يفعله أو  
تركه من المفسدة التي  
يدركها العقل وأما  
بدرهما في العينين  
وتعرف المسئلة على  
جميع الاقوال بالواجب  
التحريمي لتخصيص المكلف  
في الخروج عن عهده  
الواجب بأي من الأشياء  
يفعله وأن لم يكن من  
حيث خصومه واجبا  
عندنا (فان فعله)  
المكلف على قولنا  
(الكل) وفيها أعلى  
وأول اعتبارا وادنى كذلك  
(فقتل الواجب) أي  
المتأب عليه ثواب  
الواجب الذي هو كتاب  
سبعين مندوبا أخذنا  
من حديث رواه ابن

لا يلزم (الخ) هذا دلالة الكبرى المتقدمة الفاتحة وكل ما يكون معلوما لا يلزم أن يكون معينا عنده وحاصله  
أنه لا يلزم من وجوب علم الأمر بالمأمور رتبته عند بل يكفي في علمه به تميزه عن غيره وذلك حاصل على قولنا  
فان الأمر به وهو الواجب المبهمة عن غيره وهو ما عدا تلك الأفراد الشائع ذلك الأمر به فيها  
فالاتفاق متل في أمثلة الكفار متميز عما عدا الطعام والكسوة وكذا الكسوة متميزة عما عدا الطعام والاعتناق  
وكذا الطعام متميز عن غير الاعتناق والكسوة فهو أي الأمر به معين من حيث كونه واحدا من تلك  
المعينات المتميزة عن غيرها وإن كان مهما من حيث الشخص فتبين من حيث النوع وإما هو من حيث  
الشخص (قوله على قولنا) أي وهو أن الواجب واحد لا بعينه (قوله من حيث تعيينها) متعلق بتميز (قوله أي  
الواجب في ذلك ما يختاره المكلف (الخ) يعني الواجب المعين عند الله ما يختاره المكلف بقرينه ما ذكره بعد من  
أن الاقوال غير الأولى متفقة على نفي الإيجاب واحد لا بعينه مع كون القول بذلك من تفاريع القول بأن الواجب  
واحد معين عند الله كما أفاده كلام المعتزلة وغيره وإن أوهام كلام كثير كالمنصف خلاف هذا وكلام الشارح فيها  
يأتي في قوله ويجوز تحريم واحد لا بعينه مقتضى موافقة الكثير قاله شيخ الإسلام قلت جعل ماسد كره  
الشارح من قوله والاقوال غير الأولى الخ فسر شي على مادها محل نظرو وكذا دعوى اقتضاه كلام الشارح  
في تحريم واحد لا بعينه موافقة الكثير في مخالفة كلام الشارح عندنا بأن مع أنه لا يخالف بين كلامه  
هنا وكلامه فيما يأتي وكلامه في الموضوعين ظاهر في موافقة المنصف كالكثير وليس في كلامه هنا ما يدل على  
موافقة المعتزلة كما يوجه كلام شيخ الإسلام فتأمل (قوله بأن يفعله) أي أن مانعه هو الذي كان واحدا لأن الفعل  
هو الذي أوجبه لأنه واجب قبل أن يفعله أو لا يفعله وأما ظاهر بفعله وجوبه (قوله للاتفاق (الخ) علة لكون  
الواجب ما يختاره المكلف وقوله لا بد من وجوبه أي بما يفعله المكلف وقوله أنه أي مختار المكلف وقوله  
لا يخصومه أي كونه مختار له (قوله والاقوال غير الأولى للمعتزلة) فيه تساهل فان الأخير منها قبل والثالث  
يسمى قول التراحم لأن كلامنا لا يوافق المعتزلة بغيره لا خرافة في الفرقان على بطلان قوله شيء الإسلام  
(قوله لما قالوا (الخ) علة لنفي الإيجاب واحد لا بعينه تحريم واحد لا بعينه وقوله من أن تحريم الشيء أو إيجابه بيان  
لما قالوا وهو شتر على غير ترتيب اللف من قوله على نفي الإيجاب واحد (الخ) وقوله ما في فعله الخ فشرع في ترتيب  
اللف من قوله من أن تحريم الشيء أو إيجابه (الخ) (قوله وأما بدرهما في العينين) فيه نظرين لأنه قد تكون المفسدة  
في فعل الجميع من أشياء معينة دون كل واحد منها فلا يمنع تحريم واحد منها لا يترك أي واحد منها  
(٢) تتبين المفسدة حينئذ وقد تكون المفسدة في ترك الجميع دون ترك كل واحد منها فلا يمنع إيجاب واحد  
منها لا بعينه إذ يفعل أي واحد منها تتبين المفسدة فالمفسدة في الفعل أو الترك لا تتوقف على التعيين المعنى الذي  
ادعوه (قوله وتعرف المسئلة على جميع الاقوال بالواجب التحريمي) استناد التحريمي ضمير الواجب مجازي لأن  
التحريم متعلق بأمره ذلك الواجب لا بالواجب فالتحريم وصف لا فرد الواجب لاه فاعني التحريم في أفراد فلس  
معنى قولهم الواجب التحريمي تحريم نفس ذلك الواجب كما يتبادر إلى الفهم من هذه العبارة إذ الواجب وهو  
القدر المشترك لا التحريم في أفراد فالتحريم مشترك موصوف بالوجوب دون التحريم وأفراد  
بالعكس (قوله وفيما أعني (الخ) أي لا تطعم في مسئلة الكفارة عندنا مع اعتبار المالكية والأول اعتناق عند  
الشافعية (قوله أي المتأب عليه (الخ) أقامس الواجب في كلام المنصف هذا مع كونه خلاف الظاهر لأنه  
المراد هنا ما يتبادر منه غير مراد إذا الواجب على قولنا هو واحدا لا بعينه فكأن المتأب عليه حينئذ يعني دون أي  
(قوله أخذنا من حديث رواه ابن خزيمة (الخ) لا يضر ضعف هذا الحديث في جرم الشارح به فذا الحكم لأن ذلك  
من قبيل الترغيب في الفضائل والمعتزلة على الإهمال بالواجبات ولا نسلم تقديم عهدة الاستدلال على مثل ذلك  
بعض الحديث بل يسوغ الاستدلال عليه بالضعف قاله سم وأشار بذلك رد ما قاله شيخ الإسلام من أن  
هذا الحديث يستأنس به كإبراهيم ذلك التووي ولا يستدل به لأنه ضعيف (قوله لا تلوا لتقصير عليه لا يثب  
عليه ثواب الواجب) أي ثوابه إذا كل وفيما لا تلو لتقصير عن غير الأعلى فانه يثاب عليه ثواب  
من حديث رواه ابن

خرجه والبيهقي في شعب الإيمان (أعلاها) ثوابا لأنه لا تقصير عليه لا يثب عليه ثواب الواجب فغضم غيره إليه معا ومربيا  
(قوله تتعين المفسدة) كذا بخطه وموصاه تتنفي كما في بعض النسخ وكذا تتعين الآتي بعد تأمل اه

لا يتحصه عن ذلك (وان تركها) بان لم يأت واحد منها (فثقل بعاقب على ادائها) عقابا من هو قبلا له لوقوله فقط بما عاقب ان تساوت  
 ثواب الواجب والعقاب على واحد منها فثقل معا وتساوت في المرتب الواجب ثوابا ولما تفاوتت اوتساوت لتأدي الواجب به قبل  
 غيره وثابت ثواب المندوب على كل من غير ما ذكر ثواب الواجب وهذا كله معنى كما ترى على ان محل ثواب الواجب والعقاب أحدها  
 من حيث خصوصه الذي يقع نظر التأدي الواجب به والتحقيق لما أخذ مما تقدم أنه أحدهما من حيث أنه أحدهما لا من حيث ذلك الخاص  
 والا كان من تلك الحثية واجبا ٨٦ حتى ان الواجب ثوابا في المرتب وأولها من حيث أنه أحدهما لا من حيث خصوصه وكذا يقال

الواجب أيضا وحاصله ان أي فرد اقتصر عليه أثب عليه ثواب الواجب الا ان ثواب الواجب في الاعلى أكل  
 منه في غيره (قوله لا يتحصه) يدفع الباعوض المقادير متعدي كقوله تعالى ثم لم يستقم وكم ضلوا فله أخرى ضعيفة  
 وهي ضم اليها هو كمر القاف مشددة واما ضم الباعوض كمر القاف مخففة فليس بلغة أصلا (قوله ان عوقب) قيد  
 بذلك لان العاقبة تحت المشيئة قال تعالى وغير ما دون ذلك ان يشاء (قوله لانه لو فعله فقط لم يعاقب) أي  
 فانضم غير ما لا يرد عوقبه (قوله فان تساوت) هذا مفعول قوله وفيها اعلى ثوابا الخ (قوله على واحد  
 منها) متعلق بقوله ثواب الواجب وقوله والعقاب وقوله على واحد أي فلا ينظر لقوله ثواب الواجب  
 وتركها بالنظر لقوله والعقاب (قوله وقيل في المرتب الخ) هذا ما قبل لاعتبار التفاوت والتساوي كما سبق قول  
 الشارح فتفاوتت اوتساوت (قوله اولها) أي من حيث أنه اولها (قوله من غير ما ذكر ثواب الواجب) الذي  
 ذكره ثواب الواجب هو اعلاها في التفاوت وأحدها في التساوي وعلى القول الاول وأولها مطلقا على القول  
 الثاني فقله ثواب الواجب مفعول قوله ذكر كما قررنا (قوله من حيث خصوصه) أي خصوص كونه أعلى أو  
 أدنى أو أول وليس المراد بالخصوص الذات كما هو ظاهر (قوله الذي يقع) صفة لاحد (قوله نظر الخ) علة  
 لكونه محل ثواب الواجب والعقاب أحدهما من حيث خصوصه (قوله والا كان من تلك الحثية واجبا) أي  
 واللازم باطل فكذا المأزوم وقد يقال لا يلزم من تعيينه بعد الإيقاع تعيينه في أصل التكليف والتحذور هو الثاني  
 قاله المرافى قاله شيخ الاسلام في السكال مثله بأنم ايضا حاجته حيث قال يقال عليه لا نسلم أن حصول ثوابه  
 الخاص به بعد ايقاعه يستلزم كون تعاقب الإيجاب السابق به من حيث خصوصه اذ لا مانع أن يقال قبل أحد  
 هذه الامور أو أياها ما فعلت مناسطة على الطلب وان فعلت منها كذا ذلك كذا وان فعلت كذا فذلك كذا  
 اذ وحاصله ان المنطوق به للخصوص هو تفاوت الثواب لا الإيجاب فانه منطوقه للقدرا المشترك وهذا  
 ظاهر وان نازعه سم (قوله وكذا يقال الخ) ارجع لقوله وثابت على كل من غير ما ذكر ثواب الواجب  
 (قوله فعلى المكلف تركه) أي ترك القدر المشترك (قوله وله فعله في غيره اذ لا مانع من ذلك) اشار به  
 الى دفع ما يقال من ان الكف عن أحد المعينات الذي هو قدر مشترك بينها يقتضي الكف عنها كلها  
 فينتفي الحرام المحرم كما قبله وهو حاصل الدفع المذكور ان قال القدر المشترك بينهما انما هو جدي ضمن  
 أي معنى منها كما تقررنا لانما به في ضمن واحد منها لا ينافي الكف عنه في ضمن آخر كما اشار له الشارح  
 عاذ تركه وقوله فعلى المكلف تركه الخ (قوله وهي كالتحريم) أي الخلاف فيها كالحلاف في مسألة الواجب  
 التحريم (قوله فيقال الخ) تفصيل لاجل قوله فيما تقدم (قوله انتهى عن واحد الخ) قابل الامر بالنهي  
 لا بالتحريم كما فصل المصنف لانه أنسب كما لا يخفى (قوله بالمعنى السابق) أي هو والقدرا المشترك بينهما في  
 ضمن أي معنى منها (قوله امتثالا) قيد التارك بالامتنال لان الثواب فيه يتوقف على قصد الامتنال به  
 وان كان الخروج من عهد النهي حاصل لا مجرد التارك (قوله وعلى الاول) أي ان التحريم لواحد لا بعينه  
 (قوله وهي متساوية أو بعينه الخ) الواوالية والجملة حال من ضمير تركت وضمير فعلت على التنازع  
 وفيه ان الحال لا يقتضيه فيقال الاولى ان الجملة حال من ضمير فعلت وحذف مثلها من قوله تركت فهو

في كل من الزائد على ما يتأدى به الواجب منها أنه ثابت عليه ثواب المندوب من حيث أنه أحدهما لا من حيث خصوصه (ويجوز تحريم واحد بعينه) من أشياء معناه وهو القدر المشترك بينهما في ضمن أي معنى منها فعلى المكلف تركه في أي معنى منها فعله في غيره اذ لا مانع من ذلك (خلافا للمعتزلة) في منههم ذلك كنههم إيجاب واحد لا بعينه لما تقدم عنهم فنهما (وهي كالتحريم) أي والمسئلة كسئلة الواجب التحريم فيها تقدم فيها يقال على قسامه انتهى عن واحد منهم من أشياء معناه نحو لا تتناول السمك أو اللبن أو البيض يحرم واحدا منها لا بعينه بالمعنى السابق وقيل يحرم جميعها فيعاقب بفعلها عقاب فصل محرمات وثبت تركها امتثالا

ثواب ترك محرمات وسقط تركها الواجب تركها واحد منها وقيل المحرم في ذلك باعتبار المكلف التارك منها بان تركه دون غيره وان اختلف  
 تعالى وسقط تركه الواجب تركه أو تركه غيره منها وقيل المحرم في ذلك باعتبار المكلف التارك منها بان تركه دون غيره وان اختلف  
 باختلاف اختيار المكلفين وعلى الاول ان تركت كلها امتثالا أو فعلت وهي متساوية أو بعينه أخف عقابا وثوابا فثواب الواجب والعقاب  
 في المتساوية على ترك وفعل واحد منها وفي المتفاوتة على ترك أشدها ومن أخفها سواء أفعلت معا أو تركتا وقيل العقاب في المرتب على  
 فعل آخرها فتفاوتت اوتساوت لا تركا بترك الواجب به وبتأثير المندوب على ترك كل من غير ما ذكر تركه ثواب الواجب والتحقيق  
 ان ثواب الواجب والعقاب

من باب الحذف من الاول دلالة الثاني عليه (قوله على ترك وفعل) تشرى بترك فالترك راجع للتواب  
والفعل العقب وقوله سواء فالتابع في الشئ معا وانما قال فعلت ولم يقل تركت لان الترك لا ترتب  
فيه (قوله من حيث انه احدها) أي لان من حيث خصوص كونه آخرها (قوله حيث لم يترك بطريقه) تنبه  
بذلك على أنه لا يثبت للغة عن تحريم ولا غير من الاحكام الشرعية نفسا وانما لان ذلك من وظائف الشرع  
لكنها لما كانت واردة بطريق الاحكام من الالفاظ الدالة عليها جرى التسمية المظهرية على الاسلوب  
المرئي نسب عدم ورود تحريم ما ذكر الى اللغة فالمراد بالطريق الصيغة التي يفهم منها النهي عن واحد منهم  
من اشياء معينة (قوله وقوله تعالى الخ) جواب من طرف المعتزلة على سؤال مقدر بتدبره ظاهر وجواب  
هذا الجواب قول الشارح قلنا وحاصله ان هذه الصيغة تفهم منها النهي المذكور فهي طريق لذلك ولاننا في  
ذلك صرفه عن ظاهرها بالاجماع (قوله اسنده) علة مقدمة على معلولها وهو قوله صرفه يعني ان الاجماع  
انما صرف اللفظ المذكور عن ظاهره بسبب مسنده لانه لا بد له من مستند من كتاب اوسنة (قوله مهم الخ)  
قال العلامة هذا الحديث تناول مطلق الفرض فلا يترد وقد يجب بان النظر الى الفاعل في فرض الكفاية وقع  
التقييد بتركه في مطلق الفرض ووقع ترك التقييد به ولذا صدق على قسميه اه قال مم ويجب ايضا  
بان الفرض يميز فرض الكفاية عن فرض العين لاعتبار مطلق الفرض على قياس ما اجاب به الشارح  
عن ايراد سنة الكفاية وباننا لنسلم تناول هذا المذهب مطلق الفرض اذ لا يصدق على مطلق الفرض هذا السلب  
الكللي اعني معناه قوله من غير نظر بالذات الى فاعله اثبتوا لاجباب الجزئي وهو انظر بالذات الى فاعله  
في الجملة في بعض افراده (قوله المتقدم حده) يصح رفعه نعمنا المطلق وجره نعمنا الفرض والاول هو الذي يدل عليه  
كلام الشارح الا في قول المصنف وسنة الكفاية كمرضا حيث قال المنقسم اليها الى سنة والعين مطلق  
السنة المتقدم حده (قوله بقصد) أي يطلب من اطلاق اسم السبب على السبب بقدره فنقول الشارح ولم يقيد  
القصد بالجزء اذ الموصوف بالجزء هو المطلب ولو كان القصد مراد منه معناه الحقيقي الذي هو الارادة لم يخف  
الواجب عن الوجوه اذ الكلام في قصد الشارع وغيره بالحصول دون التحصيل لان الحصول هو المقصود  
بالذات والتحصيل مقصود به لاجل الحصول لانه سبب له وان كان الذي توجه اليه المطلب هو التحصيل  
اكتون المطلب اغنا يتبعه بفعل المكلف ويمكن ان يجعل الحصول مستعملا في التحصيل مجاز العلاقة  
التمليق فان قيل فما اوردته العلامة هنا (قوله بالذات الخ) أي من غير نظر بالصاحبة والاولية الى الفاعل وانما  
المنظور اليه والاول بالذات هو الفعل والفاعل اغنا ينظر اليه نعمنا ضرورة توقف الفعل على فاعل كما قال  
الشارح (قوله في الجملة) هو معنى قول المصنف من غير نظر بالذات الى فاعله وقوله فلا ينظر الى فاعله الا  
بالتبع مفرع على قوله في الجملة الذي معناه عدم النظر بالذات الى الفاعل ولا يربى في فرع كون النظر الى  
الفاعل اغنا هو بالتبع على عدم النظر بالذات ولا في مقابلة المفرع للفرض عليه ولا في قول الشارح في  
الجملة الخ ما يدل على أن قوله في الشرع من غير نظر الخ زائد على الحد خارج عنه وليس قيده انما للاستثناء  
عنه ما ساند القصد الى الحصول المشعر بفاعله القصد على الحصول بل المفهوم من تعبير الشارح أنه قيد  
من جملة اجزاء الشرع بفوقه الا في خروج فرض العين الخ صريح في ذلك اذ اعلمت ما قلناه علمت سقوط  
كلام العلامة هنا وأنه خروج عن الظاهر فترداع اليه (قوله كالحرف) جمع حرفه وهي كالمعصوم  
ما هو مل باليد والصنائع جميع مصنعة وهي العلم الحاصل من التمرن على العمل كذالك به منهم فالحرفة  
مماثلة للصناعة على هذا في شيخ الاسلام معناه ما لفة العمل واصطلاحا العلم المذكور حيث قال ما تنصه  
قوله كالحرف والصنائع العطف فيه تفسيري فقد قال الجوهري الحرفة الصناعة والصناعة حرفة الصانع  
وعمله اه ونسرا الصانع نفس الصناعة بانها ملكة نفسانية يقتدر بها على استعمال موضوعات متما  
وغيره بانها العلم الحاصل من التمرن على العمل وكل من التفسيرين اصطلاحا فظاهر ان الحرفة كالصناعة  
فهما فاعطف بمحاله اه كلام شيخ الاسلام وهو بقدر ترادفهما لفة واصطلاحا به يعلم أن البعض المتقدم  
ذكره كالحرفة بعضها القوي والصناعة بعضها الاصطلاحى والمعمل عليه ما ذكره القاضى رحمه الله

على ترك وفعل احدها  
من حيث انه احدها  
حتى أن العقب في  
المرتبة على آخرها  
من حيث انه احدها  
وبنات اواب المتدوب  
على ترك كل من غير  
ما يتأدى بتركه  
الواجب منها من حيث  
انه احدها (وقيل زيادة  
على ما في المحرر من  
طرف المعتزلة لم ترد به)  
أي بضم ما ذكر  
(القصة) حيث لم ترد  
بطريقه من التمهين  
واحد منهم من اشياء  
ممنه كما وردت  
بالآخر واحد منهم من  
اشياء معينة وقوله  
تعالى ولا تطع منها  
أو كفور نهى عن  
طاعتها اجماعا قلنا  
الاجماع لم تنده صرفه  
عن ظاهره (مسئلة  
فرض الكفاية)  
المنقسم اليه والى فرض  
العين مطلق الفرض  
المتقدم حده (مهم  
بقصد حصوله من غير  
نظر بالذات الى فاعله)  
أي بقصد حصوله في  
الجملة فلا ينظر الى  
فاعله الا بالتبع للفعل  
ضرورة انه لا يحصل  
بدون فاعل فتناول  
ما هو دوني كصلاة  
الحزاة والامر بالمعروف  
ودنوي كالحرف  
والصنائع

ومخرج فرض العين فانه منظور بالذات الى فاعله حيث قصد حصوله من كل عين أى واحد من المكلفين أو من عين مخصوصة كالذي صلى الله عليه وسلم فتم فرض عليه دون ٨٨ أمته ولم يقيد بقصد الحصول بالجزء احترازاً عن السنة لأن الفرض بمجرد فرض التكفاه

عن فرض العين وذلك  
خاضع لما ذكر (وزعمه)  
أي فرض الكفاية  
(الاستاذ) بواسطتي  
الاسفرايني (وامام  
الحرمين وأبيه) الشيخ أبو  
محمد الجويني (افضل  
من) فرض (العين) لانه  
بصان بقيام البعض به  
الكافي في الخروج عن  
عهده جميع المكلفين  
عن الاثم المترتب على  
تركه له وفرض  
العين انما بصان بالقيام  
به عن الاثم القائم به  
فقط والمصادر الى  
الاذعان وان لم يتعرضوا  
له فيما علمت أن فرض  
العين أفضل لشدة  
اعتناء الشارع به بقصد  
حصوله من كل مكلف  
في الاغلب ولما عارضه  
هذا دليل الاول أشار  
المصنف الى النظر فيه  
بقوله زعمه وان أشار  
كما قال الى تنويه بعزوه  
الى قائليه الأئمة المذكورين  
المفيدان للإمام سلفنا  
عظيمانيه فانه المشهور  
عنه فقط كما اقتصر  
على عزوه اليه النوروي  
والاكثر (وهو) أي  
فرض الكفاية (على  
العض وفاقا للإمام)  
الرازي لا لكفاية محمولة

من البعض (لا) على الكل خلافاً لشيخ الامام والد المصنف (والجمهور) في وقولهم انه على الكل لانهم يتركوه وسقط بفعل النعش واحسب بان انهم بالترك النعش بينهم مقاصد حصوله من جهة في الجملة لا للوجوب عليهم قال المصنف وبدل ما اختارنا قوله تعالى ولكن منكره امة يدعون الى الخير وياربون المعروف وينهون عن المنكر وذكر والده مع الجمهور مقدماء عليهم قال تقو لعلم فانه اهل لذلك (والجنتار) على الاول

(البعض مهم) اذ لا دليل على انه معني فمن قام به سقط الغرض بفعله (وقيل) البعض (معني عند الله تعالى) بسقط الغرض بفعله وبفعل غيره كما سقط الذين عن الشخص باءاءه غيره (وقيل) البعض (من قام به) لسقوطه بفعله ثم مداره على الظن فقل قول البعض من ظن أن غيره لم يفعله وجب عليه ومن لا فلا على قول الكل من ظن أن غيره فعله سقط عنه ومن لا فلا (ويتعين) فرض الكفاية (بالشروع) فيه أي يصير بذلك فرض عين يعني مثله في وجوب الاتمام (على الاصح) بجامع الفرضية وقيل ٨٩ لا يجب اتمامه والفرق أن قصد به

حصوله في الجملة فلا يتعين حصوله من شرع فيه فيجب اتمام صلاة الجنائز على الاصح كما يجب الاستمرار في صفة القتال بجزائها في الانصراف عنهم كسر قلوب الجنود وانما لم يجب الاستمرار في تعلم العلم آنس الرشد فيه من نفسه على الاصح لان كل مسئلة مطلوبة برأسها منقطعة عن غيرها بخلاف صلاة الجنائز وما ذكره تبعاً لآل الرعاة في طلبه في باب الوديعة من أنه يتعين بالشروع على الاصح بالنظر إلى الأصول أو تعدد ما ذكره البارزي في التمييز تبعاً للقرآني من أنه لا يتعين بالشروع على الاصح إلا بالجهاد وصلاة الجنائز وإن كان النظر إلى الفروع أضبط (وسنة الكفاية) المتقدم إليها وإلى سنة العن مطلق السنة المتقدم حده (كفرضها) فيما تقدم وهو أمر واحد أنها من حيث التمييز عن سنة العن مهم مقصد حصوله من غير نظر

الكفاية على الكل جارية على الأصل بخلاف الآيات الدالة على كونها على البعض فهي على خلاف الأصل فإذا وجبنا تأويلها الواقع الأصل فإن ما خالف الأصل وأمكن رجوعه إليه تأويل وجب تأويله لذلك وأما الآيات الدالة على وجوب الكل فهي على الأصل فلا يصح تأويلها لتوافق ما هو على خلاف الأصل كما لا يخفى على كل عاقل فسقط ما قاله سم سقطوا وأصحا بالجملة فالتوصل بانه واجب على الكل هو المعتمد لما قاله المصنف (قوله البعض مهم) مبتدأ وخبر والجملة خبر عن قوله المختار ولم يخرج الرباط لأنها بين المتشاف المعنى (قوله ثم مداره) أي معناه على القوانين أي على الظن من حيث التعان أو السقوط كما أشار الشارح إلى ذلك بالشرح وقوله في الأول ومن لا فلا يشمل من ظن أن غيره فعله ومن لم يظن شيئاً أصلاً إذا دل على براءة الذمة وقوله في الثاني ومن لا فلا صادق عين ظن أن غيره لم يفعله وبين لم يظن شيئاً أصلاً ولا يخفى مناسبة السقوط لقول الكل والوجوب لقول البعض وقوله وجب عليه استنبطه بعضه بما لا يتبادر عنه من فرض الكفاية ولا يتم في تركه والألزام تأني أمهل الدنيا قال فان قيل إن اتفقت الأئم لم لا القدرة قلنا لم أن لا يكون فرضاً وقد يقال الوجه حيث انتفت القدرة حتى قدرة التوصل إلى الالتزام أنه ليس بفرض (قوله أي يصير بذلك الخ) هو بيان لغير القوي ولذا غيره بما لا يمكن هذا مراد ما لم يلزم عليه من قلبنا الحقائق أردفها بقصد مدعنه بقوله يعني مثله ولذا أتى ببعض (قوله بجامع الفرضية) قال العلامة قد تعرض كونه جامعاً له لوضع زم اشتركا كما في وجوب الشروع والألزام متفاه وقد يجب أو لا يقع الملازمة في قوله زم اشتركا كما لا يستلزمها مع إلا أن الكلام ليس في الشروع في الجملة لوجوبه قطعاً كما هو ظاهر بل في الشروع بالنسبة للجميع فلو وجب كان فرض عين وهو خلاف المفروض والحاصل أن قام به مانع من وجوب الشروع بخلاف وجوب الاتمام وتأنياسلم الملازمة ويمكن لانسلم انتفاءه للألزام لأن الشروع المعتبر الواجب هو شروع من لا بد منه في أداء الفرض لكنه في فرض العين هو الجميع وفي فرض الكفاية هو البعض فان شروع طائفة وقسمهم بأمراً لازم بحيث لو اتفقت أئمة أو فقهة اشترك الفرضان في أن الشروع واجب فيهما من يتأدى به الفرض وإن اختلف من يتأدى به الفرض في مآظفر هذا أثبت للألزام وعدم انتفائه فتأمل قاله سم (قوله في صف القتال) أي في الكون في صف القتال إذ فرض الكفاية هو الكون فيه لا هو أو راديه المصدر أي الاصطاف (قوله لان كل مسئلة الخ) يؤخذ منه أن المسئلة الواحدة تتعين بالشروع فيها لا ارتباط بعضها ببعض وهو كذلك والمسئلة تطلق على النسبة التامة وهي القضية بتامها وصحبت مسئلة لأنها شملت عنها وتسمى بها الكونها بعث عنها (قوله في باب الوديعة) يدل من قوله في طلبه يدل البعض من الكل (قوله بالنظر إلى الأصول أقصد) أي لأداة قاعدة كلمة تناسب غرض الأصولي لأن غرض البحث عن الكليات المناسبة أن يجعل التعين بالشروع قاعدة وإن استثنى منها نحو تعلم العلم وقوله إن كان أي ما ذكره البارزي بالنظر إلى الفروع أضبط أي من جهة إفادة ما يتعين وما لا يتعين على وجه المحصر وقوله إلا بالجهاد وصلاة الجنائز أي بالحج والمعرة أيضاً (قوله من حيث التمييز عن سنة العن مهم الخ) ذكر الحشية دفعاً لما قد يقال إنه عرفها بما عرفه المصنف فرض الكفاية فليزم اختلال أحد التعريفين (قوله من جهة جماعة) متعلق بقوله كانت أداها الإسلام وما عطف عليه وقوله مثلاً متعلق بالثلاث أي غيره ما مثلهما في اعتبار الجماعة (قوله لسقوط الطلب الخ) فيه دفع لما قيل من أنه قد سارع في كون سنة الكفاية أفضل من سنة العين لانتفاء العلة وهي السبي في إسقاط الأئمة عن الأمة وحاصل الدفع المذكور أنه كما يسقط الأئمة عنهم ثمة بسقط الطلب عنهم هنا ومع هذا فالوجه أنه أفضل سنة الدين على سنة الكفاية نظير ما مر الشارح قاله شيخ الإسلام

١٢ - بتأني ل بالذات إلى فاعله كانت أداها السلام وتسميت العاطس والتسمية لا لا كل من جهة جماعة في الثلاث مثلاً تأنيها أنها أفضل من سنة العن عند الاستاذ ومن ذكر معه لسقوط الطلب بقيام البعض بها عن الكل المطلوبين بها ثالثاً لأنها مطلوبة من الكل عند الجهور وقيل من بعض مهم وهو المختار وقيل معني عند الله تعالى بسقط الطلب بفعله وبفعل غيره وقيل من بعض قام بها رادها أنها تتعين بالشروع فيها أي يصير به سنة عين يعني مثلهما في تأكد الطلب الاتمام على الاصح **مسئلة لا أكبر** من افتقار

ومن المتكلمين على (أن جنس وقت الظهور جواز أو نحوه) أي نحو الظهور كقافي المصداق الجنس (وقت لادائه) في أي جزء منه أو وقع فقد أوقع في وقت أدائه الذي سعه وغيره ٩٠ ولذلك يعرف بالواجب الموسع وقوله جواز أراجع الى الوقت لبيان أن الكلام في وقت الجواز لا في

(قوله ومن المتكلمين) أعاد من إشارة الى أن المراد الاكثر من كل من الفرعين اذ الكلام مع اسقاطها صادق بدون الاكثر من كل الفرعين لكن المجموع اكثر من المقابل فصديق بكثرة من الفقهاء وقيل من المتكلمين وعكسه (قوله على أن جميع الخ) قد رلنا على بصح الخ في قوله اذكر أن الخ لا تقتدر برحمته الاكثر متفقون أو جواز أو نحوه ذلك (قوله جوازاً) تغيير يحول عن المضاف والاصل وقت جواز الظهور فحذف المضاف ثم أتى به تمييز الاجمال النسبة الحاصلة بحذفه (قوله في أي جزء منه الخ) تفريع على ما دل عليه التاكيد بجميع من استغرق أجزاء المخرج وهو مجموع وقت الظهور كما يفيد قوله الذي سعه وغيره الواقع تحت الوقت المذكور فكانه يقول جميع مجموع وقت الظهور وقت لادائه أي كل جزء من أجزاء ذلك المجموع وقت لاداءه بمقارناته بسقط اعتراض العلامة على الشارح فراجعها والتعبير بالجواز المراد به ما ذكره الشارح يفهم منه أن وقت الاداء يخرج اذ لا يمتنع من الوقت ما يسبب انفصاله عن وقوع وقت الجواز حينئذ وهو طريق الأصوليين فإن كلامهم انما هو فيما يكون الفعل فيه أداء اتفاقاً بينهم وبين الفقهاء وهذا يستدعي ما قاله من أن هذا ردي على المصنف حيث ذكر مسألة البعض فيما تقدم فان ذلك يفيد أن وقت الاداء يعتد بالأن يمتنع من الوقت ما لا يسبب انفصاله عما يمتنع به من الخ في ما مرنا من ركة منه على ما مرنا من ركة لان ما ذكره فيما تقدم ليس من محل الاتفاق بل هو زيادة جرى فيها على طريق الفقهاء كما أشار له الشارح ثم أشار هنا لما قلناه بقوله لبيان أن الكلام في وقت الجواز الخ (قوله ولذلك يعرف الخ) ضمير يعرف يرجع للمؤدى المدلول عليه بذكر الاداء وقوله الموسع أي الموسع وقته فاستاد الموسع الى ضمير الواجب مجاز (قوله وان كان الفعل فيه أداء) أي عند الفقهاء لا عند الأصوليين كما قدمنا وقوله بشرطه أي وهو كون المفعول منه في الوقت ركة لأقل كما تقدم في تعريف الاداء (قوله أي مرید التأخير) نه بذلك على أن المؤخر مجاز في مریده (قوله العزم فيه) أي في أول الوقت وقوله بعد أي بعد أول الوقت أي لا يجب على مرید التأخير عن أول الوقت العزم في أول الوقت على أن يفعل العادة بعد أول الوقت في ثنائها أو آخره (قوله في قولهم بوجوب العزم) أي فالواجب عنده هذا القائل الفعل أول الوقت أو العزم فيه على الفعل انشاء أو آخره أو علم أن هذا القول هو الراجح عند الأصوليين وعند الفقهاء من المالكية والشافعية (قوله في جواز الترك) صفة لا تدوب متعلق بمحذوف أي المشارك له في جواز الترك أي مطلقه اذ هو في الواجب مضافون للتدوب (قوله واجيب بمحصل التمييز الخ) قال السكاك الحبيب بذلك هو المصنف في شرح المختصر وهو محل مناقشة اذا مراد في جوابه للتأخير عن جهة الوقت المقدور وكلامهم انما هو في التأخير عن زمن تعاقب الوجوب وهو اول الوقت ومرادهم في الدليل التمييز الحاصل بتمييز المكاف وهو أن غير المكاف تأخير الحاشية عن غير مان فيه مبتدأ خبره الفعل في الوقت اهـ (قوله الاول) أي الجزء الاول من الوقت أي أن وقت الاداء هو القدر الذي يسبب فعل العادة من أول الوقت دون ما زاد على ذلك فان فعل ذلك الزائد قضاء عنده هذا القائل (قوله وان فعل في الوقت) أي عند غير هذا القائل ولا نعنده هذا القائل لاسمي ما زاد على ما يسبب العادة من أول الوقت وقضاء لا تدوب مخصوص عنده بالجزء الاول لا غير (قوله حتى الخ) حتى هنا معنى الغاء التفرعية فان قيل بعده امر فروع (قوله ولعله) أي القاضي المذكور قال بعضهم انه الخ ضمير انه يعود للمفعول بعد أول الوقت (قوله وقيل الآخر) أي الجزء الآخر من الوقت وقوله لا تتنافى وجوب الفعل قبله أي الوجوب المقتضى (قوله وقالت الحنفية) أي بعضهم والافانجهو ومنهم قائل بما قلناه من اثبات الواجب الموسع قاله شيخ الاسلام (قوله ما اتصل به الاداء الخ) أي ما اتصل به فعل العادة أي وقع فيه في ماس أي بانه (قوله من الوقت) أي على قول غيرهم اذ الوقت عندهم شئ واحد لا يتعص وهو ما عطفه في العادة (قوله لبيان وقوعه) لما كان التفسير الاول موحها كونه قبله أو بعده وليس يراد من ذلك محال الملاقاة معني الوقوع فيه وانما فسر الاتصال بالملاقاة من الملاقاة عاذاً ذكر ولم يفسر الاتصال من أول الأمر بقوله بان وقوعه ويحذف قوله أي لاقاه مع أنه لا يخسر لان الملاقاة أقرب للمدلول الاتصال لفة (قوله وقع واجبا الخ) قوله واجبا حالاً من

الرائد عليه انما من وقت الضرورة وان كان الفعل فيه أداء بشرطه (ولا يجب على المؤخر) أي مرید التأخير عن أول الوقت (العزم) فيه على الفعل بعد في الوقت (خلافاً لقوم) كالقاضي أبي بكر الباقين من المتكلمين وغيره في قولهم بوجوب العزم لتمييز به الواجب الموسع من المندوب في جواز الترك واجيب بمحصل التمييز بفسره وهو أن تأخير الواجب عن الوقت يؤثم (وقيل) وقت أدائه (الاول) من الوقت لوجوب الفعل بدخول الوقت (فان آخر) عنه (قضاء) وان فعل في الوقت حتى يأثم بالتأخير عن أوله كائناً له الامام الشافعي رحمه الله عن بعضهم وان نقبل انماضي أبو بكر الباقين الاجماع على نفي الاثم ولنقله قال بعضهم انه قضاء بسبب اداءه (وقيل) وقت أدائه (الآخر) من الوقت لا تتنافى وجوب الفعل قبله (فان قدم) عليه بان فعل قبله في الوقت (فتمحيل) أي فقدعه تمحيل للواجب مسقط

له كتمحيل الزكاة قبل وجوبها (و) قالت (الحنفية) وقت أدائه (ما) أي الجزء الذي (اتصل به الاداء من الوقت) ضمير اي لاقاه الفعل بان وقع فيه (والا) وان لم يتصل الاداء بمجرد من الوقت بان لم يقع الفعل في الوقت (فالآخر) أي فوقت أدائه الجزء الآخر من الوقت لتعينه للفعل فيه حيث لم يقع فيما قبله (و) قال (الكرخي ان قدم) الفعل على آخر الوقت بان وقع قبله في الوقت (وقع) ما قدم (واجبا

بشرط بقائه (أي بقاء المقدم له (مكافئ) إلى آخر الوقت فإن لم يبق كذلك كان مات أو جن وقع ٩١ ما تقدمه نقلاً بشرط الوجوب عنده

أن يبقى من أدركه الوقت  
بصفة التكليف إلى  
آخره المتين به الوجوب  
وأن آخر الفعل عنه  
ويؤثر به قبله لأن  
الأصل بقاؤه بصفة  
التكليف فحسب وجب  
فوقت أدائه عنده كما  
تقدم عن الخفية لأنه  
منه من خالفهم فيما  
شرطه فذكره المصنف  
دون الأول المعلوم مما  
قدمه والأقوال غير الأول  
منكرة للأوجب الموضع  
لانتقامها على أن وقت  
الاداء لا يفضل عن  
الواجب (ومن آخر)  
الواجب المذكور بأن  
لم يشغل به أول الوقت  
مثلاً (مع ظن الموت)  
عقب ما به منه مثلاً  
(عصى) لظنه فوات  
الواجب بالتأخير (فإن)  
عاش وفعله في الوقت  
(فإن جهوز) قالوا ففعله  
(أداء) لأنه في الوقت  
المقدر له شرعاً (و) قال  
(الفاضلان أبو بكر)  
الباقلان من المتكلمين  
(والحسين) من  
الافتقار فعليه (قضاء)  
لأنه بعد الوقت الذي  
تنصق عليه بظنه وإن  
بان خطؤه (ومن آخر)  
الواجب المذكور بأن  
لم يشغل به أول الوقت  
مثلاً (مع ظن السلامة)  
من الموت إلى آخر الوقت  
ومات فيه قبل الفعل

فهم وقع ثم لا تخلو ما أن تكون مقارنة لعاملها أو مقدره فإن كانت الأولى لم أن شرط الوجوب وهو البقاء  
مناظرته والشرط أنما يتقدم أو يقارن بشرطه وإن كانت مقدره لم أن صفة الفعل وهي وجوبه  
فوجد بعد انعدامه وقد حجاب باختصار الشق الثاني ومعنى وقع واجباتين وقوعه واجبا فالبقاء شرط لتبين  
الوقوع واجبا وهو مقارن له لأن زمانهما آخر الوقت (قوله بشرط بقائه مكافئ) أي بصفة التكليف فليس المراد  
به هنا المزمع ما به كافة كاللا يخفى ونضيه قوله بشرط بقائه مكافئ قول الشارع بشرط الوجوب عنده المخ  
صفة التكليف لو زالت بعد الفعل وعادت في آخر الوقت لم يكن واجبا وقيل قال الأسنوي في شرح المنهاج  
ما به والثالث وهو رأى الكرخي من الخفية أن الآتي بالصلاة في أول الوقت أن أدرك الوقت وهو على صفة  
التكليف كان ما فعله واجبا وإن لم يكن على صفة المتكلمين بأن كان مجتونا أو حائضا وغير ذلك كان ما فعله  
نقلا كذا في المحصول والمنجب وغيرهما مقتضى ذلك أن صفة التكليف لو زالت بعد الفعل وعادت في آخر  
الوقت يكون أيضا فرضا كلام المصنف بآبائه لأنه شرط بقائه على صفة الوجوب إلى آخر الوقت وسبقه الآمدي  
وصاحب الحاصل وابن الحاجب إلى هذه العبارة اه قاله سم قلت وعين تأويل عبارة المصنف والشارح  
هنا عابوا في ما في المحصول بأن براد بقائه بصفة التكليف إلى آخر الوقت وجود صفة التكليف آخر  
الوقت سواء استمرت موجودة من أول الوقت إلى الآخر أو زالت بعد الفعل ثم عادت آخر الوقت فتأمل  
(قوله إلى آخر الوقت) أي والغاية داخله هنا عند هذا القائل كما هو ظاهر وإن كان الأصح أن الغاية بعد  
الخطار جنة فهي هنا مذبذبة معنى حتى فإن ما بعد هذا دخل فيما قبلها كما تقر وقد ضعف الزركشي طريق  
الكرخي المذكور فإن كون الفعل حالة الانقضاء لا يوجب كونه فرضا ولا نقلا خلاف انقضاءه واجبا سم  
عن ذلك لأن الممتنع عدم انقضاءه في نفس الأمر باحد من أم عدم الحكم باحد من والتوقف في الحكم إلى  
التبين فلان الموقوفات كذلك في الشرع كثيرة (قوله المتين به الوجوب) المتبادر أن هذه كانت لا آخر  
والغاية في به لا آخر وهذا صحيح ولا يرد عليه أن المتين به البقاء لا بالآخر لأن الأخر مقيد بقرينة السياق بمحصول  
البقاء أي المتين بالآخر الذي جعل البقاء له وبهذا يدفع زعم العلامة كون هذا الثمن والغيب  
لقوله أن يبقى (قوله فوق أدائه الخ) وقت مستد أو قوله كما تقدم الخ خبره وما تقدمه من وقت الاداء ما انفصل  
به الاداء من الوقت أي واقع فيه المؤدى كما مر (قوله فذكره) أي ما شرطه الكرخي (قوله المعلوم مما تقدمه)  
في موضع التعليل لقوله دون الأول (قوله لا يفضل عن الواجب) أي لا يزد عليه بل هو بشدة فقط (قوله)  
ومن آخر الخ) من تقارب القول الأول فقط كما هو ظاهر (قوله بأن لم يشغل به أول الوقت مثلاً) أي أو ناسبه  
وحاصله أنه ترك الاشتغال به مع ظن الموت سواء كان ترك الاشتغال به مع ذلك الظن في أول الوقت أو ثانية  
وهكذا في ترك الاشتغال به في الجزء الأول وهو مدة أربع العباد من أول الوقت مع ظن الموت عقب ذلك  
الجزء كان عاصيا بذلك التأخير ومثله ترك الاشتغال به في الجزء الثاني مع ظنه الموت عقبه وكذا القول في  
الجزء الثالث وغيره وإلى هذا أشار بقوله مثلاً وأشار بقوله مثلاً الثاني إلى أن ظن غير الموت من بقية الموانع  
كالجنون والغماء والخض كالوقت قاله شيخ الإسلام قال سم ولم يتعرضوا لخطر زفوله بسعته منه ومنه هو  
أنه لو أخرج من الموت عقب ما لا يسهل منه لم يأت ولم يسعد الكرخي لم أقف على نص فيه (قوله لظنه فوات  
الواجب بالتأخير) قال العلامة الباءية متعلقة بظنه في فقدان علمه العيان الظن المتسبب عن التأخير  
ولا يلزم منه وقوع شيء من الفوات والتأخير بل الظن وحده كاف في العلم به وليس كذلك أهو جوابه إن  
الفرض وقوع التأخير بالفعل فقول بالتأخير أي المشروع فيه فيصعب حينئذ لتعيل العيان بأنه ظن الفوات  
بسبب هذا التأخير الذي شرع فيه وحاصله أنه شرع في شيء يظن أنه يترتب عليه فوات الواجب والشرع فيما  
يظن به فوات الواجب مشروع فيما يفوت الواجب عمدا لا يكون معصية لأن العيان يكفي فيه الظن قاله سم  
(قوله مع ظن السلامة) في الكلام فيما إذا شغل هل يلحق بظن الموت أو بظن السلامة الظاهر الثاني كما قال  
شيخ الإسلام لأن الأصل السلامة فقول به هنا مع ظن السلامة أي أو مع الشك فيها (قوله إلى آخر الوقت) متعلق  
بقوله السلامة ولا يصح تعلقه بالسلامة استلزامه استدراك الموت فيقبل الفعل لما قام موته فيه لا فرض تأخيره

(فالمصنف) أنه (لا يصح) لأن التأخير جائز له والفوات ليس باختياره وقيل بعض

الى آخر الوقت سم (قوله وجواز التأخير مشروط بسلامة العاقبة) قال العلامة ان قلت هي متأخرة عن جواز التأخير فلا يصح ان يكون مشروطاً بها قلت هي على حذف مضاف أى يعلم سلامتها اه وفيه ان هذا غير محصل اذ العلم متعذر في الحال فهو متأخر ايضا عن جواز التأخير قاله سم (قوله بعد ان أمكنه الخ) المراد بالامكان هنا الاستطاعة المقررة في الفروع بخلاف قوله الآتي عكس فله فيه فان المراد ان تكون مدة تسهله (قوله مع ظن السلامة من الموت) مثله بل أولى منه مع التثنية في السلامة أو مع ظن عدمها كما هو ظاهر سم (قوله الى مضي الخ) متعلق بالسلامة وحاصل ما اشار له ان ما وقته العجز كالخج يخالف غيره من الواجب الموسع فان غيره اذا انقضى الشخص عن فعله اول الوقت الى آخره مع ظن السلامة من الموت الى آخر الوقت ومات في الوقت قبل الفعل لم يكن عاصيا على الاصح وأما الخج فان الشخص اذا أخره بعد القدرة على فعله مع ظن السلامة من الموت الى مضي وقت يمكنه الفعل فيه ومات قبل الفعل لم يكن عاصيا او المراد بالوقت في قوله الى مضي وقت المدة التي يمكنه فيها فعل الخج من عمره بخلاف في قوله بخلاف ما وقته العجز فان المراد به كمال جميع عمر الشخص ومعنى كون العجز كونه الشخص محتاجا به في جميع عمره من البلوغ الى آخره فاذا عاش الشخص خمسين سنة مثلا بعد بلوغه وأمكنه الفعل في خمسة مثلاً لم يلزمه فعل فانه يكون عاصيا وهل عصبه انه أخر عن الامكان وهي الخامسة في مثالي الجواز التأخير لها وبالاولا لاستقرار الوجوب حينئذ أو العصبان غير مستند الى سنة معينة من سني الامكان أقول أرشحها أولها (قوله لجواز التأخير له) فضيته ان صاحب القول الاول يقول لجواز التأخير كور والامكان للتعليل بها فائدة وقوله بذلك شافى قوله بالعصبان وجوابه ان الجواز نظر الظاهر والعصبان نظر المانع نفس الامر وفيه شيء (قوله من آخر سني الامكان) قال العلامة وصف لعام مقدراً أى من عام آخر سني الامكان ولو كان وصفاً لم نقل اخرى اه قال سم ويمكن جعله وصفاً لسنة لتأويلها عام فان المؤنث قد يؤنث بالذكر فعطى حكمه اه وتوله سني الامكان بخفيف الياء لا يشهد بها لان أصله سنين حذف التنوين للاضافة (قوله الواجب المطلق) المراد بالمطلق ما لا يكون مقيداً بما يتوقف عليه وجوده وان كان مقيداً بما يتوقف عليه وجوبه لقوله تعالى أقم الصلاة لذالك الشمس فان وجوب الصلاة مقيد بما يتوقف عليه ذلك الوجوب وهو الذلوك وليس مقيداً بما يتوقف عليه وجوده الواجب وهو الوضوء والاستقبال ونحوهما (قوله بوجوب الواجب) بيان محل النزاع اذ هو واجب بنفسه اتفاقاً واغما للخلاف هل وجوبه بوجوب ذلك الواجب المتوقف عليه أو وجوبه بمتعلق من دليل آخر غير دليل الواجب المذكور (قوله اذ لم يجب لجواز ترك الواجب المتوقف عليه) أى الا لازم باطل لان جواز ترك الواجب يقتضى أنه غير واجب وقد فرض واجبا وهذا محال ولعترض هذا الدليل العلامة بقوله الوجوب الذي وقع منه زمان كان هو المقيد بوجوب الواجب كما مر فانتالي غير لازم أى لجواز ان يكون واجبا لدليل آخر غير دليل الواجب فلا يشتهل الجواز المستلزم لجواز ترك الواجب وان كان هو الوجوب المطلق فاللازم حينئذ من الدليل وجوب الفعل المقدور بوجه ما هو غير محل النزاع أى محل النزاع كونه واجبا وجوب الواجب لا مطلقا كما أفاده قول الشارع السابق بوجوب الواجب هذا حاصل اعتراض العلامة قدس سره وواجب سم بقوله يمكن ان يجاب باختصار الشق الاول بوجه زوم اتسالي بان المراد بجواز ترك الواجب باعتباره هذا الاحتياط فلا يكون هذا الاحتياط واجبا وذلك لانه اذا كان المفروض ان الاحتياط الشئ ليس احتياطاً لما يتوقف عليه فلا جاز ان يثبت احتياط ذلك الشئ بدون ما يتوقف عليه اذ لا يثبت الشئ بدون ما يتوقف عليه والحاصل أنه يلزم من كون الاحتياط الشئ ليس احتياطاً لما يتوقف عليه عدم كون ذلك الاحتياط بذلك الشئ احتياطاً بذلك الشئ لان الشئ لا يثبت بدون ما يتوقف عليه فإذا لم يكن الاحتياط بذلك الشئ احتياطاً لما يتوقف عليه لم يثبت احتياط ما يتوقف عليه بطريق آخر فلا يفيد كون الاحتياط المستقل بذلك الشئ احتياطاً بذلك الشئ فليتأمل اه قلت هذا الجواب مع ما أطال به فيمن التعصبات لا طائل تحته فان ما دعى من أنه يلزم من كون احتياط الشئ ليس احتياطاً لما يتوقف عليه عدم كون ذلك الاحتياط بذلك الشئ احتياطاً بذلك الشئ ممنوع فان

بسلامة العاقبة) بخلاف ما أى الواجب الذى (وقته العجز كالخج) فان من أخره بعد ان أمكنه فعله مع ظن السلامة من الموت الى مضي وقت يمكنه فعله فيه ومات قبل الفعل بمعنى على الصحيح والام يفتحق الوجوب وقيل لا يصح لجواز التأخير له وعصبانه في الخج من آخر سني الامكان لجواز التأخير اليها وقيل من أولها لا يستتفرار الوجوب حينئذ وقيل غير مستند الى سنة بعينها ومثله في الفعل (المقدور) للكف (الذي لا يثبت) أى يوجد (الواجب المطلق الا به واجب) بوجوب الواجب سيما كان أو شرطاً (ونافلاً أكثر) من العلم اذ لم يجب لجواز ترك الواجب المتوقف عليه وقيل لا يجب بوجوب الواجب مطلقاً لأن الدال على الواجب ساكت عنه (وثالثها) أى الاقرار يجب ان كان سيما كالنار للأحراق) أى كاساس النار لمحل فانه سبب لاحتراقه عاده بخلاف الشرط كالوضوء للصلاة فلا يجب بوجوب مشروطه وان فرق أن السبب لا يستناد السبب اليه



ضد الواجب (أو عداها)  
كسئل زمن من الراس  
أفضل الوجه فلا يجب  
بوجوب مشروطه  
أذ لا وجود لشرطه  
عقلاً أو عداً بدونه فلا  
يقضه الشارع بالطلب  
مخلاف الشرعي فإنه  
قولا اعتبار الشرع له  
لو عدم شرطه بدونه  
وسكت الإمام عن  
المسبب وهو الاستناد  
المسبب إليه في الوجود  
كأذني نفاً فلا يقضه  
الشارع بالطلب فلا  
يجب كما أفصح به ابن  
الحاجب في مختصره  
الكبير بمختار القول  
بالامام وقول المصنف  
في دفعه السبب أولى  
بالوجوب من الشرط  
الشرعي ممنوع بؤيد  
المنع أن السبب يتقسم  
كالشرط في شرعي كسببة  
الاعتاق له وعقلى  
كالنظر للعلم عند الامام  
الرازي وغيره وعادى  
كحرق القبة لقتل نبي قال  
بعضهم التقيد بطلب  
المسببات الاسباب  
لأنه أتى في موضع المكلف  
واحد وزاد بالطلاق عن  
القديم وجوباً بما يتوقف  
عليه كالنكاح وجوباً  
متوقف على ملك النصاب  
فلا يجب تحصيله  
وبالمقدور عن غيره  
قال الأمدى كمتنونه  
العدد في الجملة فإنه غير

الواجب المذكور إنما يتوقف على مطلق الوجوب لما يتوقف عليه لا على الوجوب الخاص وهو  
الاستدلال بالواجب المذكور ولا يلزم من نفي الوجوب الخاص وهو كونه واجباً بالطلب ذلك الواجب نفي  
مطلق الوجوب بل هو كونه مستنداً للدليل آخر وإنما يصح ما دعاه لم يكن له وجوب ما يتوقف عليه الشيء  
الواجب مستنداً للدليل إيجاب ذلك الشيء وليس الأمر كذلك فتأمل (قوله أشدار تباطا) أي لانه يلزم من  
وجوده وجود المسبب بخلاف الشرط فإنه لا يلزم من وجوده وجود الشرط قاله شيخ الاسلام (قوله)  
فلا يجب بوجوب مشروطه) أي بل يجب بوجه آخر كما أشار له بقوله أذ لا وجود له (قوله فلا يقضه  
الشارع بالطلب) أي لانه لا يقضه الشارع إلا ما يمكن حصول صفة التي بدونه كالوضوء فإن صورة الصلاة  
تحصل بدونه بخلاف غسل خمر من الرأس فإن غسل الرأس لا يحصل بدونه وكذا ترك ضد الواجب كالغسل  
مثلاً لا يحصل الواجب باقتمام مثلاً بدونه (قوله فإنه لو لم يعتبر الشرع له لو عدم شرطه بدونه) قال العلامة  
فيه نظر لأن اعتبار أن كان بالشرط لم يقدّر الدليل وجوبه بوجوب الواجب الذي هو مطلوب الدليل وإن  
كان بإيجابه بوجوب الواجب منع الزوم لأن مجرد اشتراطه كاف في انتفاء وجود مشروطه بدونه أم  
جوابه أن الشارع ليس بصدد الاستدلال على أن الشرط المذكور واجب بوجوب مشروطه بل بصدد  
الفرق بين الشرط الشرعي وغيره من حيث أن الأول يتصور حصول فعل التي بدونه فكان مقصوداً بالطلب  
من الشارع بخلاف الثاني فإن الفعل لا يمكن بدونه فلا يصح توجيه الطلب إليه لانه حاصل بمحصل الفعل  
وأما الاستدلال على أن ما يتوقف عليه الشيء واجب بوجوب ذلك الشيء فقد قدمه في قوله أذ لو لم يجب الخ  
وحيث قد اختلفنا من تردديه هو الأول وقوله لم يقدّر الدليل وجوبه الخ قلنا ليس المقصد الاستدلال على أنه واجب  
بوجوب مشروطه بل على إمكان وجود الشرط بالنظر لانه بدون ذلك الشرط ولا مريم فإنه لو لم يحصل  
الشرع له شرطاً لا يمكن وجود الشرط بدونه لعدم التلازم بينهما كالوضوء مثلاً فإنه لا يتوقف وجود ذات  
الصلاة عليه وحيث قد اختلفنا في المذمور بقوله فإنه لو لم اعتبر الشرع الخ صححه لا غيراً عليها (قوله لا استناد  
المسبب إليه) علمه مقدمة على معلومها وهو قوله كأذني نفاً والذي نفاً هو الشرط العقلي والعادى (قوله فلا  
يجب) أي بوجوب الواجب أي لا يكون مطلوباً بالطلب الواجب لكفاية حصول الواجب في وجوبه (قوله  
كما أفصح به) أي بما ذكر من أنه لا استناد للمسبب إليه كالشرط العقلي والامادى فلا يقضه بالطلب (قوله في  
دفعه) أي دفع ما أفصح به ابن الحاجب (قوله أولى بالوجوب) أي لانه يؤثر بطرفه بخلاف الشرط فأما  
يؤثر بطرف واحد (قوله بؤيد المنع) وجه التأييد أن السبب إذا كان يتقسم كالشرط في الشرعي وعقلى وعادى  
فالسبب العقلي والعادى كالشرط العقلي والعادى بل أولى فلا يطلق القول بأن السبب أولى كما فعل المصنف  
(قوله كأنظر للعلم عند الامام) أي لما مر من أن حصول العلم عقلي صحيح النظر عند الامام عقلي (قوله نعم قال  
بعضهم الخ) هذا استدراك على قوله ممنوع فيكون المقصود تأييد دفع المصنف وأورد على قول البعض  
المذكور أنه يقتضي إخراج الاسباب عن كونها وسائل فلا تكون مقدمة الواجب بل هي الواجب عبر عنها  
بالمسببات والنجواب أن مقصود ذلك البعض أن الاسباب هي المقصود بالمباشرة لأنها التي يمكن مباشرتها  
وهذا لا ينافي أن المقصود بالذات حصول مسباتها سم (قوله بما يتوقف عليه) أي بسبب أو شرط أو توقف  
وجوبه عليه وسأعلم أن الواجب قد يكون مطلقاً بالنظر إلى مقدمته ومقصد بالنظر إلى أخرى كالزكاة فإن  
وجوبها مقيد بالنظر للملك والنصاب لتوقفه عليه ومطلق بالنظر إلى إفرازاها أي إفراز القدر الواجب فإن  
وجوب ذلك الواجب غير متوقف على الإفراز المذكور وكالصلاة فإنها بالنسبة لدخول وقتها واجب مقيد  
وبالنسبة للطهارة مطلق وبالجملة فالاطلاق والتقييد أمران إضافيان فلا بد من اعتبار الحدية في حدود الأشياء  
التي تختلف بالإضافة فلا أقل السيد ما نصه قال الشارع الواجب المطلق هو ما لا يتوقف وجوبه على مقدمة  
وجوده من حيث هو وكذلك اعتبر برفقة الحمية لجواز أن يكون واجباً مطلقاً بالنسبة إلى مقدمته ومقيداً  
بالنسبة إلى أخرى فإن الصلاة بل التكاثر بغيرها موقوف على البلوغ والعقل فهذه بالنسبة الهامة مقدمة  
وأما بالقياس إلى الطهارة فواجبة مطلقاً تراجع سم (قوله فلا يجب تحصيله) أي النصاب (قوله في الجملة)

مقدوراً لحاد المسببات أي يتوقف عليه وجود الجملة كما يتوقف وجوبها على وجود العدد فلو تم بتركها لم يكن لها أثر (من المختار)

أي في محل فعلها أي السجود قوله كما يتوقف وجوبها على وجود العدد أي وجوده في البلد وحاصله أن الجماعة واجب مقسدا باعتبار توقف وجوبها على وجود العدد المتغير فيها في البدو واجب مطلق باعتبار توقف وجودها على حضور العدد المذكور في محل فعلها إلا أنهم لا يبالون بغير مقدور عليه فعنه أحقر المؤلف بقوله المقدور الذي لا يتم الواجب المطلق إلا به الخ فنقول الشارح كما يتوقف وجوبها على وجود العدد فظهر للحرز زعمه لأنه منه كما علم **(قوله كما قبله الخ)** تبس في التثنية بالمحصل وتوقف بأنه أغا يتشبه على مذهب الحنفية من أن الماء باق على ظهوره لأنه جوهري والأعيان لا تتقلب وأغما تعذر استعماله لأنه أغما يمكن استعماله باستعمال الخاصة لا على مذهب الشارح أي ومثله مذهب المالكية من تجسس الجميع ومن ثم مثل بعضهم بأشبهه طاهر بمتنجس وقيل أن هذا الإنساب التعذر بل هو من قبيل المسئلة الآتية في قوله أو اختلطت منه كروحة الخ قاله شيخ الإسلام وقد يجاب عن الشارح بأنه قد اشترى أن المثال يتسامح فيه ويمكن فيه بالفرض فضاء عن كونه على قول قاله سم **(قوله أي اشتبهت)** أشار به إلى أن اختلطت ليس مستغنى عنها الحقيقي بل فيما يشابهه وهو الاشتباه وذلك لأن الاختلاط هو تدخل الأشياء في بعضها بحيث لا يمكن تمييز بعضها عن بعض وتبسط عن ذلك الاشتباه فاستعماله فيه مجاز مرسل من إطلاق السبب على السبب **(قوله حرمتا)** أي مادام الاشتباه وقوله أي حرمتا بنحو ما عليه أشار به إلى أن استدراجه إلى ضمير المنكوحه والأجنبية مجاز لأن الحرمة أغما يتصف بها الفعل لا الذات **(قوله وقد يظهر الحال الخ)** دفعنا يقال كان الأولى حذف قوله أو اختلطت لتناول ما قبله أو أبدال أو بكان ليكون مدخولها أمثله لما قبلها شيخ الإسلام **(قوله في ذلك)** أي في صورتي اشتباه المنكوحه ونسبها المطلقة **(قوله وترك جواب مسئلة)** الإطلاق أي وهو قوله حرمتا **(قوله ما زدته)** أي وهو قوله من زوجته **(قوله عا به الخ)** ما عا به عن المشابهة أي عا به بعض جزئياتها مكره ولأن الأمر كما سيأتي لطلب المشابهة **(قوله لا يتناول المكره)** المراد بالتناول التعاقب أي لا يتعلق بالمشابهة المحققة في ذلك الجزئي المكره وأراد بالمتكره والمكره لذاته وأما لوصفه فتناوله وأورد العلامة أن المتكره وبمكان من جهة الجزئيات المكره وهذه وسأيت أنه صحيح فتناولوه الأمر فلا يصح القول ثم أحاط بان المكره في ذلك ليست للفعل بل لكونه في ذلك المكان فالمكره وذلك الكون لا للفعل والجزئي الفعل لا الكون اه وفي هذا الجواب نظر لأن النسيانما يتعلق بالأفعال والمكره المذكور ليس منها فالوجه استثناء ما ذكر أو تفيد انقضاء خبر ما ثبت شيخ الإسلام بقدها فقال وكل ما ذكره في المكره ومنها إذا كان له جهة أو جهتان بينهما زوم اه سم وقد قدمنا الإشارة في هذا **(قوله وذلك تناقض)** نقض الشيء زعمه هذا معناه لغة لأنه نقض لغة الرفع وأما اصطلاحا فلأنه تناقض هو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب فالتناقض في كلامه يصح أن يراد به المعنى اللغوي وهو طلب فعل الشيء وعدمه وطلب ترك الشيء وعدمه ويصح أن يراد به المعنى الاصطلاحي بأن يقال هذا الشيء مطلوب الفعل وهذا الشيء غير مطلوب الفعل وهذا الشيء مطلوب الترك وعلى التقديرين فالتناقض المشار إليه ضمني لا صريح كما لا يخفى **(قوله فلا تصح الصلاة الخ)** قال العلامة مناصه أعلم أن ابن الحاجب وغيره عرفوا الصحة عند المتكلمين بأنها موافقة أمر الشارع بالصحة فتستلزم كون الصبح مأمورا به فيصح الاستدلال بنفسه على فيها لأنني لا ألتزم بغيره في المزوم وأن المصنف عرفها بموافقة الشرع التي لا تستلزم الأمر لوجودها في العقود المباحة فلا يلزم من نفيه فيها فاستنتاج نفيها من نفيه بقوله فلا تصح اشتباه اه وحواجه أن الذي لا تستلزم الأمر مطلق الصحة وليس الكلام فيه بل في صحة خاصة وهي صحة العادة وهي تستلزم الأمر بها في الجملة إذ لم يزعم بها طائفة يمكن موافقة للشرع ولا مستحكمة لمادة متبرهن بها من عدم وقوعها في هذا الوقت الخصوص وأغما كان يتم اعتراضه لو كان المصنف قد استدل بنفي الأمر على نفي مطلق الصحة وليس كذلك بل أغما استدلل بنفسه على نفي صحة الصلاة قاله سم وفيه أن الصحة كإجماع الشيء ما عتبر فيه من شروطه وأركانه وليس كون العبادة مأمورا بها واحدا منها فلا يلزم من نفيه نفي صحة العبادة كالأمر من النهي عنها فإسقاطها لا يتوقف على الأمر والنهي حكمها لا صحتها فاشتبه على سم الحكم بالصحة مع ظهور

كما قبله وقع فيه قول (وحي) ترك ذلك الغير لترك ترك المحرم الذي هو واجب عليه (أو اختلطت) أي اشتبهت (منكوحه) لرجل (بأجنبية) منه (حرمتا) أي حرمتا بنحو ما عليه (أو أطلق معينة) من زوجته مثلا (ثم نسبا) حرمتا بنحو ما عليه بنحو ما أيضا أملا لأجنبية والمطلقة فظاهر وأما المنكوحه وغيرها المطلقة فلا تشابهها بالأجنبية والمطلقة وقد يظهر الحال فخرجنا إلى ما كانت عليه من الحل فترتب في ذلك ترك المحرم وحده بل تناوله ما ذكر قبله وترك جواب مسئلة الإطلاق لاغما به من جواب ما قبلها ولأنه عرفه الاحتجاج إلى ذكر ما زعمه بعد قوله معناه كالأجنبي فيفوت الاختصاص المقصود له **(مسئلة مطلق الأمر)** عا به بعض جزئياتها مكره كراهة تحريم أو تنزيه بان كان منها عا به (لا يتناول المكره) منها (خلافا لحنفية) لتناول تناوله لكان الشيء الواحد مطلوب الفعل والتارك من جهة واحدة وذلك تناقض (فلا تصح الصلاة)

تزيه (وجمعه النزوى)  
أضافى بعض كنبه  
فلا تصح أيضا (على  
الصحيح) إذ لو صححت على  
واحدة من الكراهنين  
أى وأفتت الشرع عيان  
تناولها الأمر بالإنالة  
منطقة الاستفاد من  
أحادىث الترغيب فيها  
لزم التناقض فتكون  
على كراهة التزيه  
مع جوازها فائدة أى  
غير معتد بها ليتناولها  
الأمر فلا شاب عليها  
وقبل انتهائى كراهة  
التزيه بهجه يتناولها  
الأمر في شاب عليها  
والنهي عنها راجع الى  
مخراج عنها كوافة  
عباد الشمس في  
يهودهم عند طلوعها  
وغر وجهادى على ذلك  
حدث مسلم وسأنى  
أن النهى خارج لا يفيد  
الفساد ويرجع  
النهى فيها الى خارج  
فصل الحنفية أيضا  
في قولهم فيها أئمة  
مع كراهة التعيير  
بالصلاة في المصوب  
مالة الصلاة فى الامكنة  
المكرهه فصححة  
والنهي عنها لمخرج  
فرما كالتمرض بها في  
إمام لوسرة الشياطين  
في إعطائى للأسل  
فإنها رافعة

\_\_\_\_\_

الطريق لمرور الناس وكل من هذه الأمور يشغل القلب عن الصلاة ويشوش الخشوع فأنهى في الإمكان لبس لنفسه بها خلع الأزمدة على الأصح فأقترنا واحترز عطاء الأمر من المقيض غير أنكر وقد لا تنزهه قطعا

(أما الواحد بالتحصن له جهتان) لازم بينهما (كالصلاة في المكان) المقصوب) فانها صلاة وغصب أي شغل ملك الغير عدوا وكل منهما يوجد دون الآخر (فالمجهور) ٩٦ من العلماء قالوا (نصح) تلك الصلاة التي هي واحد بالتحصن الخ فرضا كانت أو نفلا

نظرا لجهة النصلاة  
 الأمور بها (ولان باب)  
 فاعلموا حقها على  
 من جهة الغصب (وقيل  
 بناب) من جهة الصلاة  
 وان عوقب من جهة  
 الغصب فقد يعاقب  
 بغير حرمان الثواب أو  
 بحرمان بعضه وهذا هو  
 التحقيق الاول وتقرّب  
 رادع عن ايقاع الصلاة  
 في المقصوب فلا خلاف  
 في المعنى (و) قال  
 (القاضي) أبو بكر  
 الباقلاني (والامام)  
 الرازي (لا نصح) الصلاة  
 مطلقا نظر لجهة  
 الغصب المنهي عنه  
 (ويستقط الطلب)  
 للصلاة (عندها) لان  
 السلف لم يأمرؤا به فأنما  
 مع علمهم بها (و) قال  
 الامام (احمد لا يحج)  
 لها (ولا سقوط) للطلب  
 عندها قال امام الحرمين  
 وقد كان في السلف  
 متعمقون في التقوى  
 يأمرؤن بقتضائها  
 (وأخرج من) المكان  
 (المقصوب ثابا) أي  
 نادما على الدخول فيه  
 عازما على أن لا يعود  
 اليه (آب واجب)  
 لتحقيق التوبة الواجبة  
 بما أتى به من الخروج  
 على الوجه المذكور

(وقال أبو هاشم) من المعتزلة عوارث (بحرام) لان ما أتى به من الخروج شغل يغتر أن كالمكث والتوبة انما تحقق عند  
 انتهائه اذا اقلع الاحتشاد (وقال امام الحرمين) متوسطا بين القولين (هو مركب) أي منقسم إلى في الغصب مع انقطاع تكايف النهي) عنه  
 ٣ (قوله وان يبقاه الخ) كذا بخط المؤلف والصواب وان يشبهه على الصلاة وانما انصافا يعاقبه الخ كما في بعض النسخ اه

من طلب الكف من  
الشغل بخروجه تأثبا  
للمأمور به فلا يخلص  
به منها لبقاء ما نسب  
فيه بدخوله من الضرر  
الذي هو حكمة النبي  
فاعتبر في المخرج  
جهة مصيبة وجهه  
طاعة وانما الأولى  
الثانية والجمهور ألقوا  
جهة المصيبة من الضرر  
لدفعه ضرر المكث  
الاشد كالتالي ضرر زوال  
العقل في اساعة اللقمة  
المنصوص بها بضر  
حيث لم يوجد غيرها  
لدفعه ضرر تلف النفس  
الاشد (وهو) أي قول  
امام الحرمين (دقيق)  
كاتبين وان قال ابن  
الحاجب انه بعد حيث  
استحب المصيبة مع  
انتفاء تعلق النبي  
ودفع استعاده قول  
الفقهاء ان من جن  
بعد ارتداده ثم أفاق  
وأصل يجب عليه قضاء  
صلوات زمن الجنون  
استحب الحاكم مصيبة  
الردة لان اسقاط الصلاة  
عن الجنون رخصة  
والمرتد ليس من أهل  
الرخصة أما الخارج  
غير نائب ففصل قطعا  
كالكاتب (والساقط)  
باختياره أو غير اختياره  
(على جرح ابن جريح  
(بقتله ان استمر) عليه  
(و) بقتل (كفاه) في  
صفات القصاص (ان

قال شيخ الاسلام (قوله الاحيشد) أي حين تمام الخروج (قوله من طلب الكف الخ) بيان لتكليف النبي وكان الأولى ابد الطلب بالزام لوافق ما مر من ان التكليف الزام مافيه كلفة لأطلبه شيخ الاسلام (قوله بخروجه) متعلق بانقطاع وقوله المأمور به نعت للخروج (قوله فلا يخلص الخ) مفرع على قوله مرتبك في المصيبة كما هو واضح لا على قوله مع انقطاع تكليف النبي حتى يقال المتفرع هو الخلو لولا عدمه كما تقدم (قوله فاعتبر) أي امام الحرمين (قوله جهة مصيبة) أي هو شغل ملك الغير وقوله جهة طاعة أي وهي الخروج على الوجه المذكور وقوله وان زمت الأولى الثانية أي وان كانت جهة المصيبة منا وهي الشغل المذكور لازمة لجهة الطاعة وهي الخروج المذكور لجهة الطاعة ههنا مستلزمة لجهة المصيبة دون العكس قال العلامة قوله وان زمت الخ تنبيه على فساد هذا الاعتبار بان لزوم المصيبة للطاعة بصير الفعل غير مقدور على الامتثال به قال العلامة فان قيل فيه الجتهان فتعلق الامر بانراغ ملك الغير والنهي بالتصحب كالتصديق في الدار المنصوبة سواء قلنا انه غلط لانه لا يمكن الامتثال فيلزم تكليف المحال بخلاف الصلاة في المنسوب فانه يمكن الامتثال وانما جاء الاتحاد باختياره ككف اه وفيه ان ما قاله من ان قول المشرح وان زمت الخ تنبيه على فساد ما اعتبره الامام بمنوع بل هو توجه لكل الامور وتنبيه على ان هذا الزوم لا يصير ولا يوجب كون ذلك تكليفا بالمحال وانما يكون منه لو كانت المصيبة ههنا مصيبة حقيقية وهي فعل النبي عنه مع قيام النبي عنه وعدم انقطاعه لانه حينئذ يكون مأمورا بفعل ما لم يتركه وليس الامر هنا كذلك بل انما هي مصيبة حكيمية بمعنى انه استحب حكم السابقة لتفليظ عليه لاضراره الآن بالمالك اضرا را ناشئا عن تمديه السابق مع انقطاع النبي عنه الآن وعدم الزامه بالترك فالفضل مقدور له لئلا يكتفه منه ويوجب ردا استحب عيانية السابق لتفليظ الا يقتضي بحجزة عن الفعل حتى يكون ذلك من التكليف بالمحال قاله سم (قوله الاشد) نعت لضرر (قوله حيث استحب المصيبة مع انتفاء تعلق النبي الخ) أي والمصيبة انما تكون بفعل منهي عنه أو ترك مأمور به واذ ائلم الامام انقطاع تكليف النبي لم يبق للمصيبة جهة وجوابه ان الامام لا سأل ان دوام المصيبة لا يكون الا بفعل منهي عنه أو ترك مأمور به بل يخص ذلك ما ابتدأه المصيبة ولذا حكم ابن الحاجب وغيره على مذهب الامام انه بعد لانه محال وهذا ينسقط اعتراض العلامة على قول المشرح السابق لبقاء ما نسب فيه الخ بقوله بقاء اضرا ريجمرده لاستقلاله بكون الفعل مصيبة بل لا بد فيه من وجود منهي أو امر به فنه اذ هي فعل منهي عنه أو ترك مأمور به وقد سلم انقطاع تكليف النبي عن الخروج وتعلق الامر به فيكون طاعة محضه من وجهه ومصيبة من وجه آخر اه قاله سم (قوله ويدفع استعاده الخ) وجه ذلك ان حاصل الاستبعاد المذكور دعوى لتنافي بين اثبات المصيبة بالفعل وعدم التكليف بتركه وقد وجد نظيره في قضاءه من جن بعد ارتداده ثم أفاق وأسلم صلوات زمن الجنون المذكور حيث خطوبه باداء صلوات زمن جنونه مع كونها اساقطة عن الجنون وجعل عاصيا يتركها استحبها بالمصيبة الردة فيكون دافعا للاستبعاد المذكور (قوله رخصة) أي عمنها القسوى وهي التسهل لا العرف الذي هو تقدير الحكم من صعب إلى سهل مع قيام السبب الخ كما هو واضح (قوله اما الخارج غير نائب الخ) مختار قول المصنف والخارج من المنسوب تأثبا وكان الجاري على تقرير كلام المصنف ان يقول بذل قوله ففصل ففصل بواجب الامر سهل (قوله والساقط) مبتدأ وخبره قوله فيلزم يستمر الخ (قوله على جرح جريح) هو مثال فله مرض بين مرضي وصحيح بين صحيحين والظرف المذكور متعلق بمحذوف نعت لجريح وكذا جملة قوله وبقتله ورفوع بقتله ضمير اساقط وكان الأولى اظهار انفعال بان يقول بقتله الساقط (قوله وبقتل كفاه) أي كف الجريح لكف الساقط اذ لو سقط عبد على حر بقتله ان استمر وبقتل عبدا ان انتقل عنه وحب الانتقال وليس من محل الخلاف ولو سقط حر على عبد بقتله ان استمر وعبد آخر ان لم يستمر فن محل الخلاف ومثله لو سقط عبد على حر بقتله ان استمر وحر آخر ان لم يستمر لان الحر الآخر بكاف في الحر الاول فهو من محل الخلاف ايضا (قوله في صفات القصاص) أي من حرية واسلام وهذا شامل لما اذا كان أحدهم اماما أعظم أو عالما وقضيت ان في انتقاله عن الامام أو العالم

لم يستمر عليه لهدم موضع يستمد عليه الا في كف

(قبل يستمر) عليه ولا ينتقل إلى ٩٨ كفته لان الضر ولا يزال بالضرر (وقبل تغير) بين الاستمرار عليه والانتقال الى كفته

لتساويهما في الضر  
(وقال امام الحرمين  
لاحكامهم فيه) من  
اذن او منع لان  
الاذن له في الاستمرار  
والانتقال واحدهما  
يؤدى الى القتل المحرم  
والمنع منهما لا قدرة  
على امتثاله قال مع  
استمرار عصيانه ببقاء  
ما تسبب فيه من الضر  
سقوطه ان كان  
باختياره والافلاصان  
(وقول القزالي) فقال  
في المستصفي يحتمل  
كل من المقالات الثلاث  
واختار الثالثة في المخول  
ولا ينافي قوله كاماه  
لا تخلو واقعة من حكم  
لانه ان مراده بالحكم  
فيه ما يصدق بالحكم  
المتعارف وبانتفاؤه  
لقول امامه لمسا له هو  
أولاً عن ذلك حكم الله  
هنا أن لا حكم على أنه  
نقل عنه أنه اختار في  
باب الصلح من النهاية  
المقالة الأولى على  
الثالثة واختار من المصنف  
بقوله كفاه عن غير  
الكف كالصكاف  
فيجب الانتقال عن  
المسلم اليه لان قتله  
أخف مفسدة من مسأله  
يجوز التكليف بالمحال  
مطلقاً أى سواء كان  
محالاً لذاته أى ممتنعاً  
عادة وعقلاً كالجميع بين  
السود والبيض أم  
لغيره أى مجتمعاً لاعتقالاتهم من الزمن والطيران من الانسان

الخلاف المذكور لتكافؤ الجميع في صفات اقصاص والوجه الذي تقتضيه التواعد استثناء الامام  
اذا ترتب على قتله مفسدة في الدين فيجب الانتقال عنه ويحرم الانتقال اليه وكذلك في العالم اذا ترتب على قتله  
وهو في الدين اوضاع العلم واماً اذا لم يرتب على قتله ما ذاك لو جرد من يقوم مقامه ما حصل نظرنا في  
ثم ان محل هذا الخلاف حيث يمكن الساقط الانتقال كالأختي والذهب غير مكاف كما تقدم (قوله قبل  
يستمر) قال شيخ الاسلام أى وجوباً وبني ترتيبه ان كان السقوط غير اختياره لان الانتقال استئناف  
فعل بالاختيار بخلاف المكث فانه وقاه ويقتضيه مالا يقتضيه في الانتداء اه ولا بعد ترتيبه اذا كان  
السقوط باختياره ايضاً لان الانتقال استئناف قتل بغير حق وتكميل القتل أهون من استئنافه سم (قوله  
لتساويهما) أى الجرح وكفته ولك أن تقول كما تقدم أن في الانتقال ابتداء قتل وفي الاستمرار وادامه والثاني  
يقتضيه مالا يقتضيه في الاول فلا مساواة (قوله أو أحدهما) أراد به الاستمرار أى وجوبه لا بالاحداث  
أشكال لا انتقال اذ لم يقل أحد وجوب الانتقال وقوله لان الاذن له في الاستمرار والانتقال أشار به الى  
القول بالتغير وقوله أو أحدهما أشار به الى القول بالاستمرار فهو شرعى غير ترتيب الف في قول المصنف  
قبل يستمر وقيل بتغير (قوله والمنع منهما لا قدرة على امتثاله) يحتمل أن هذا معنى على عدم وقوع التكليف  
بالمحال العادى بناء على إمكان الامتناع منهما عقلاً قاله سم (قوله واختار الثالثة في المخول) منعه السكك  
وشيح الاسلام بان قوله في المخول المختار أن لا حكم مقبول على لسان الامام فان المخول في الحقيقة تلخيص  
البرهان للامام كما يدل عليه تسميته بالمخول من تعليق الاصول ونصرح القزالي في آخره بأنه لم يدعى ما في  
البرهان وقد أعاد جملة الاسلام المذكور للمقالة الثالثة آخر الكتاب واعترضها اه وقد يقال إقراره الامام  
عليها اختيارها وان اعترضها بعد في محل آخر ولو كان اختصاره كلام امامه مانعاً من نسبته اليه (ثم أن لا  
ينسب اليه شئ من جميع اختصاره الا اذا صرح بأنه يقول به والظاهر أن ذلك لا يقوله عاقل (قوله ولا ينافي  
الخ) أى ولا ينافي اختياره المقالة الثالثة ففاعل بنافى ضمير يعود على الاختيار المذكور وفي بعض النسخ  
ولا ينافي بالتام المنة من فوق والفاعل حينئذ ضمير يعود على المقالة الثالثة فهو وجه المناقاة المذكورة وان  
كانت منفية أن قوله لا تخلو واقعة عن حكم معناه أن كل واقعة فيها حكم فهو واجب كلي وقوله هنا لا حكم  
فيه سلب جزئى وهو يناقض الإيجاب الكلي بناه في اتحاد الحكم في القضية (قوله لان مراده) علة لعدم  
المناقاة (قوله فيه) أى في قوله لا تخلو واقعة عن حكم (قوله بالحكم المتعارف) أى الذى هو خطاب الله  
المتعلق بفعل المكلف الخ (قوله وبانتفاؤه) أى انتفاء الحكم المتعارف أى فإيراد الحكم في قوله لا تخلو واقعة  
عن حكم الله بالحكم بمعنى الاعمو وهو ما يتحقق ويثبت للشيء في نفس الامر سواء كان الحكم المتعارف أو نفسه  
فقوله لا تخلو واقعة الخ أى جزئى من جزئيات الوقائع عن أمر ثبت لها ويحقق انتفاءه به في الواقع أعم من  
أن يكون هو الحكم المتعارف أو نفسه وقوله حكم الله هنا أن لا حكم أى أمر الله الثابت لهذه الجزئية على ما تقدم  
عدم الحكم المتعارف فثبت بقوله حكم الله ما غير المتنى بقوله لا حكم (قوله على أنه) أى القزالي نقل عنه الخ  
قال شيخ الاسلام استظهاره ارفق قوله لان مراده بالحكم الخ اه وفيه نظر اذا استظهر في ذلك على ما ذكر  
والوجه أنه استدرك على ما فهم مما قبله من أن الامام لم يختصر شيان من المقالات المذكورة فليست أملاً سم (قوله  
لان قتله أخف مفسدة) قال شيخ الاسلام وألا مفسدة فيه اه يشير بذلك الى أن الشارح أراد بالكافى  
قوله كالكافر الذى يدل قوله أخف مفسدة اذا جرى في مفسدة في قتله أصلاً ويصح أن يرده الاعم من  
الدمى والجرى وترك العمل المتعلق بالجرى وهو أن يقول أو لا مفسدة فيه (قوله يجوز التكليف بالمحال الخ)  
خرج بالتكليف بالمحال التكليف بالمحال فلا يصح والفرق بينهما أن الاول يرجع للأمر به والثاني للأمر  
كسيلة تكليف العاقل والساقط من حمل ونحوهما وقضية التعبد بالتكليف اختصاص هذا الخلاف  
بالوجوب ولا بعد جرحه في الذنب أو ضاؤه بل يصور ذلك في الحرمة والكرهه بان يطلب منه ترك ما يستحيل  
تركه طلباً عاجزاً ما وغير جائز فيه نظراً ويمكن أن يشكك في تصوره بغيره نحو المكث تحت السماء (قوله سواء  
كان محالاً لذاته) أى أن استحالته لا تنظر لذاته أى نفس مفهومه بمعنى ان العقل اذا تصور حكمه بامتناع ثبوته

أو عقلا لعادة كالإيمان من علم الله أنه لا يؤمن (ومنع أكثر المعتزلة والشيخ أبو حامد) (والغزالي وابن دقيق العباد) أي  
الحال الذي ليس غمتهما لتعلق العلم بعدم وقوعه أي غمتهما للمتنع لغير تعلق العلم لانه ٩٩ لظهور امتناعه لكل كلفين لا فائدة

في طلبه منهم واجب  
بان فائدة اختيارهم  
هل يأخذون في  
المصنفات فترتب  
علم النسبات أولا  
فالمقاب أما المتنوع  
لتعلق علم الله بعدم  
وقوعه فالتكليف به  
جائز وواقع اتفاقا  
(و) منع (معتزلة بنحو)  
والأمدى (الحال لذاته)  
دون (الحال لغيره) (و)  
منع (امام الحرمين  
كونه) أي (الحال بهي  
لغير تعلق العلم لما  
سبق (مطلوبا) أي  
منع طلبه من قبل  
نفسه أي لاصحاته  
فهو عنده مانع من  
طلبه بخلافه على  
القول الثاني فاختلفا  
كما قال المصنف ما أخذ  
لاحكام (لاورد وصيغة  
الطلب) له لغير طلبه  
فلم يمتنع الامام كالم  
منعه غيره فانه واقع  
كما في قوله تعالى كونوا  
قردة خاسئين والامام  
رد عما قاله فيما نسب  
الى الاشعري من جواز  
التكليف بالحال لحكامه  
المصنف يشقيه ولو  
ترك ذكر الامام مع  
من ذكره في القول  
الثاني كما فعله في  
شرح المنهاج فالتشبيه  
الاشارة الى اختلاف

كالمجوع بين السواد واللباض فان العقل يحكم بامتناع ذلك لما يلزم عليه من الجمع بين النقيضين كما هو بين  
(قوله أو عقلا لعادة كالإيمان الخ) قال شيخ الإسلام لان النقل يحمل أفعاله لا يستلزمه انقلاب العلم القديم  
جهلا ولو سئل عنه أهل العادة لم يحملوا أفعاله كذا جرى عليه كثير والذي عليه الغزالي وغيره من المحققين  
أن ذلك ليس محالاً عقلاً لانه يمكن مقطوع بعدم وقوعه ولا يخبره القطع بذلك عن كونه ممكناً بحسب  
ذاته قال الفقيه في كل يمكن عادة يمكن عقلاً ولا يمتنع كس اه وقد وجهه ما قاله الشارح بان الاستحالة  
انما هي باعتبار ملاحظة زوم انقلاب العلم جهلاً وهذا الاعتبار امر عقلي لا مدخل للعادة فيه لانها  
انما يظن فيها اظهار الحال قاله سم باختصار (قوله أي غمتهما المتنوع لغير تعلق العلم) أي فالدليل  
لا يجوز لتكليفه من الحال عندهم قسمان الحال لذاته والحال عادة الذي هو أحد قسمي الحال لغيره  
(قوله لا فائدة في طلبه الخ) يراد بالفايدة الحكمة والمنفعة الرجعة الى المحلوق بالنظر لقوله الغزالي ومن  
معه من أهل السنة والعلية واللباسع بالنظر لقوله للمعتزلة فاندفع قول العلامة قد يقال انتفاء الفائدة في  
طلبه لانه لا فائدة لان أفعاله تعالى لا يغير ولا يفرض اه لان الحق مع فهم العلة والفرض عن أفعاله  
تعالى لا يفرض عنها الفوائد معنى الحكم والمصالح الرجعة الى الخلق (قوله وأجيب بان فائدة الخ) هذا  
جواب بالنسبة أي تسليم أنه لا بد في أفعاله تعالى من ظهور الفائدة مع أن الانسداد أنه لا بد من اشتغال فعله  
تعالى على فائدة مع أنه لا يسئل عما يفعل ولئن سلمنا ذلك فلا نسئل أنه لا بد من ظهور هذا بالزوم الحكم اطلاع  
من دونه على وجه الحكمة كما قاله الفقيه في محاسن الشريعة وأورد العلامة على جواب الشارح أن هذه  
الفائدة ينبغي باقوال المستدل لظهور امتناعه لكل كلفين اه وقد يجاب بان الاختذاف الاسباب باعتبار أن  
المكلف يجوز ترك العادة في أخذ حيث في المقدمات وفيه أن هذا أغاييم في المستحيل عادة لا في المستحيل  
لذاته فالأحسن أن يجاب بان المراد بالاختذاف الاسباب ما يمتثل طبعاً للنفس وأدعاهم التكليف بذلك ولاشك  
أنها متصورة لمعلمها بالمتنوعات قاله سم ولا يخفى ما فيه (قوله فترتب) بالرفع على الاستئناف وبالنسب  
بان مضمره بعد الاستفهام (قوله دون الحال لغيره) أي يشبهه (قوله أي الحال بهي الخ) الجاهل له على  
إعادة الضمير في كونه على مطلق الحال ثم تقييده بالحال لغير تعلق العلم ولم بعده على قوله ما ليس غمتهما مطلق  
الحال لذاته يتبين ما لا يصح عود الضمير عليه لعدم إرادته ولا على ما ليس غمتهما لفصل فنعين عود مطلق  
الحال وتقييده عاذاً كزان المعنى عليه وانما يلزم بدرج الامام مع أصحاب القول الثاني للثلاث نصوص الاشارة الى  
اختلاف ما أخذ كما سبق قول الشارح (قوله لما سبق) أي من أن التكليف بالحال لتعلق العلم بعدم وقوعه  
جائز وواقع اتفاقاً (قوله من قبل نفسه) أي حكمه بغير طلب الحال المذكور من أجل أنه محال ليهو معنى قول  
الشارح لاصحاته واضاحه أن الطلب مع العلم بالاستحالة لا يتصور كونه طلباً باحتمالاً اذ طلب الشيء حقيقة  
فرع عن امكان حصوله والامكان عنه (قوله فاختلفا ما أخذ) أي لان ما أخذ الامام الاستحالة وما أخذ أهل  
القول الثاني عدم الفائدة في الطلب (قوله لاورد وصيغة الطلب) له لغير طلبه الخ قوله له متعلق بالطلب وقوله  
لغير طلبه متعلق بورد (قوله والامام يرد دعاه الخ) أي كانه قد عتبه في شرح المختصر بقوله أن ارد من  
التكليف بالحال طلب الفعل فهو محال من افعال باستحالة وقوع المطلوب وان ارد بورد الصيغة وليس المراد  
بطلب الفعل مثل كون فائدة بغير ممنوع اه والمصنف قاله هنا لا على وجه التردد (قوله لحكام المصنف  
يشقيه) أي حكى ما قاله الامام بشقيه وما كونه مطلوباً وورد صيغته لغير طلبه (قوله المقصود) بالرفع نصت  
للاشارة (قوله والحق وقوع المتنوع بالغير بالذات) أي وقوع التكليف المتنوع بالغير وهو المتنوع عادة فقط  
والمتنوع عقلاً فقط وهو المتنوع لتعلق العلم بعدم وقوعه (قوله أما وقوع التكليف بالاول) أي المتنوع بالغير وهو  
قسمان كما تقدم يمتنع لتعلق العلم بعدم وقوعه ومتنوع عادة لا عقلاً لكن دليل الشارح الذي ذكره انما يدل

الماخذ المقصود له (والحق وقوع المتنوع بالغير بالذات) أما وقوع التكليف بالاول فلا يمتنع تعالى كلف الغفلين بالإيمان وقال وما أكثر  
الناس ولو حجتهم بمؤمنين فامتنع إيمان أكثرهم لعله تعالى بعدم وقوعه وذلك المتنوع لغيره وأما عدم وقوعه بالثاني فلا يستقر له

والقول الثاني وقوعه بالثاني أيضا لان من أنزل الله فيه أنه لا يؤمن بقوله مثلا ان الذين كفروا ساء عقابهم أنذرهم لا يؤمنون  
كأولي بجهل وشبه وغيرهما مكلف ١٠٠ في جلة المكلفين بتصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاءه عن الله ومنه أنه

على وقوع التكليف بالمتنع تعلق العلم بعدم وقوعه الذي هو محل اتفاق كما ردون القسم الأخير أعني  
المتنع عادة لا اعتقاد قلبه لخص من مدعاه وفي جواب كل من شيخ الاسلام وسنظروا جميعهما (قوله)  
والقول الثاني) أي المقابل لقول المصنف والمحقق الخ (قوله وقوعه بالثاني) أي وقوع التكليف الثاني  
وهو المحال لذاته (قوله لان من أنزل الله فيه الخ) اصحاح ما اشار اليه من أن أنزلت فيه الآية المذكورة  
فدحا عليه فيها بأنه لا يصدق النبي صلى الله عليه وسلم في شيء مما جاءه على سبيل السلب الكلي لان  
قوله لا يؤمنون أي لا يصدقون بشي مما جئت به كما يفيد حذف المجرى في قوة سائلة كقوله لا يصدق  
لم يثبت مما جئت به وهم مكلفون من جلة المكلفين بتصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء  
به النبي من جملته مدلول هذه السالبة الكلية وهو عدم تصديقهم بشي مما جاءه وتصديقهم بهذا الذي  
متعلقه عدم التصديق بشي مما جاءه فرد من أفراد التصديق المنفي الواقع موضوعا للسالبة الكلية  
المتقدمة فهو واجب جرت في قوة قولناهم مصدقونه في اخبار ما بانهم لا تصديق لهم بشي مما جاءه وقد  
علم أن الإيجاب الجزئي ساقض السلب الكلي فيكونون ذكافوا بهذا التصديق المتعلقه عدم  
التصديق الكلي مع كون ما كلفوا به من هذا التصديق الجزئي متبعا لكونه فردا من أفراد التصديق  
المنفي الواقع موضوعا للسالبة المتقدمة فقد لم من تكلفهم بهذا التصديق اجتماع القيدتين وهو اللازم  
على التكليف بالمحال لذاته فيكون التكليف به من التكليف بالمحال لذاته وهذا معني قول الشارح وفي هذا  
التصديق تنافض أي وفي هذا التصديق الجزئي وهو قصد به في خبره عن الله بأنه لا يصدق في شيء أي في خبره عن الله بأنه  
لا يصدق في شيء فالمراد بالشيء خبره عن الله بما ذكر والمراد بالشيء في قوله ونفقه في كل شيء الشيء الذي هو  
متعلق التصديق المنفي بقولنا لا تصديق لهم في شيء كما تقدم والحاصل أن مضمون ذلك السلب الكلي وقع  
متعلقا بذلك التصديق الإيجابي الجزئي فلم يزل المتناقض لان التصديق بالتفاء التصديق في كل شيء فرد من  
أفراد التصديق المنفي بجميع أفرادها فيثبت له الانتفاء وقد جعل واجبا وحاصل الجواب أن من أنزل فيه  
أنه لا يؤمن لم يقصد بالآية ذلك أي أنه لا يؤمن فلا يكون مكافا بتصديقه فلا يلزم التناقض المذكور (قوله)  
حتى يكاف) على المنفي وقوله دفعا للتناقض على المنفي (قوله وانما قصدنا) بلاغ ذلك أي بلاغ أنه لا يؤمن وقوله  
لغيره أي غير من أنزل فيه أنه لا يؤمن (قوله من التكليف بالمتنع لغيره) أي وهو المتنع لغيره مع أنه صرح  
وقوعه (قوله والثالث الخ) صرح أو كالصرح في أن مختار المصنف شامل لقسمي المتنع لغيره مع أنه صرح  
في شرح المنهاج بانه مختص بالمتنع تعلق العلم بعدم وقوعه وان المحال عادة كالحال لذاته في أنه حائز لغير واقع  
قاله شيخ الاسلام قلت كلام المصنف صريح في شمول احتضاره لقسمي المتنع لغيره فلا وجه للاعتراض على  
الشارح ويمكن أن يكون المصنف اختار هنا خلاف ما اختاره في شرح المنهاج (قوله الا كثر على أن الحصول  
الشرط الشرعي الخ) هذا يخالف ما ذكره في المسئلة الآتية من أن التحقق أن الأمر لا يتوجه الاعتناء المباشرة  
قاله سم (قوله ليس شرطا في صحة التكليف) أي جواز عقلا فالمراد بالاحتياط الجواز بدليل أنه يشككم على  
الواقع بقوله والصحيح وقوعه (قوله حال عدم الشرط) ظرف للتكليف (قوله فلا يصح ذلك) أي التكليف  
بالمشروط حال عدم الشرط (قوله والا الخ) مرتب على قوله هو شرط فيها لا على قول فلا يصح ذلك لانه  
شروري الحصول عما قبله فلا قيام عليه الدليل فهو حينئذ مرتب على المفرع عليه والتقدير والى لكن شرطا  
فيها أو اشارة بقوله فلا يمكن أمثاله لو وقع إلى استدلال صاحب هذا القيل بقياس شرطي مقدمه قوله لو وقع  
وتاليه قوله فلا يمكن أمثاله فقطمعه هكذا وقع التكليف بالمشروط حال عدم الشرط لم يمكن أمثاله والثاني  
وهو عدم إمكان الأمثلة بالمطل لان التكليف بعدم إمكان أمثاله بالاثبات بالمكاف به فيعطى التقديم وحاصل

لا يؤمن أي لا يصدق  
النبي صلى الله عليه  
وسلم في شيء مما جاءه  
عن الله فيكون مكلفا  
بتصديقه في خبره  
عن الله بأنه لا يصدق  
في شيء مما جاءه عن  
الله وفي هذا التصديق  
تنافض حيث اشتمل  
على اثبات التصديق  
في شيء ونفيه في كل  
شيء فهو من المتنع لذاته  
وأوجب بان من أنزل الله  
فيه أنه لا يؤمن لم يقصد  
بالآية ذلك حتى يكلف  
بتصديق النبي صلى الله  
عليه وسلم فيه دفعا  
للتناقض وانما قصد  
بالآية ذلك لغيره  
وأعلم النبي صلى الله  
عليه وسلم به لباس  
من إيمانه كما قيل لنوح  
عليه السلام ان يؤمن  
من قولك الامن قد  
آمن فتكليفه بإيمان  
من التكليف بالمتنع  
لغيره والثالث هو قول  
الجمهور عدم وقوعه  
بواحد منهما الا في المتنع  
لتعلق العلم بعدم وقوعه  
لقوله تعالى لا يكلف  
الله نفسا الأوسرها  
والمتنع لتعلق العلم في  
وسع المكلفين ظاهرا  
بمسئلة الاكثرية من  
العلماء على (أن الحصول

الشرط الشرعي ليس  
شرطا في صحة التكليف) بشرطه وفيه صرح التكليف بالمشروط  
حال عدم الشرط وقيل هو شرط فيها فلا يصح ذلك والافضل يمكن أمثاله لو وقع واجب بامكان أمثاله بان يؤتى بالمشروط بعد الشرط  
جواب



وقد وقع على الصفة والوقوع ما تقدم من وجوب الشرط بوجوب المشروط وفاقلا كثر يعني من الأكثر هنا (وهي) أي المسئلة (مفروضة)  
بين العلماء (في تكليف الكافر بالفروع) أي هل يصح تكليفه بما عدا انتفاء شرطها ١٠١ في الجملة من الإيمان لتوقفها على

النية التي لم تقع من  
الكافر فلا كثر على  
صحتها ويمكن امتثاله  
بان يثوب بها بعد الإيمان  
(وأصح وقوعه)  
أيضا عقاب على  
تركه امتثاله وإن كان  
بسقط بالإيمان ترغيبا  
فيه قال تعالى وتساءلون  
عن المجرمين ما يسلككم  
في سقرنا قالوا لم نك من  
المصلين وبل للشركين  
الذين لا يؤتون الزكاة  
والذين لا يدعون مع  
الله الها آخر الآية  
وتفسيرا أصلا لما لعان  
لأنها شاردة والزكاة  
بكلمة التوحيد وذلك  
لأفراد بالشرك فقط  
كما قبل خلاف الظاهر  
(خلاف أبي حامد  
الاسفراييني وأكثر  
الحنفية) في قولهم  
ليس مكلفا بها  
(مطلقا) إذ  
المأمورات منها لا يمكن  
مع الكفر فعلها  
ولا يؤثر بعد الإيمان  
بقتلها والمنهيات  
محمولة عليها حذرا  
من تبعض التكليف  
وكثير من الحنفية  
وافقونا (و) خلافا  
(لقدوم في الزواجر  
فقط) فافقوا لا تنطبق  
به لما تقدم مختلف

جواب الشارح منع الزوم المذكور بإمكان الامتثال بان يثوب بالشرط بعد شرطه والامتنال كما يكون  
بفعل المكلف به في الحال يكون بفعله مع التراخي ومعنى الامتنال في كلام المستدل على أن الامتنال إنما  
يحقق بفعل المكلف به في الحال وليس كذلك وأعم أن هذا الجواب من الشارح على التزبل وتسلم أن  
صحة التكليف تتوقف على إمكان المكلف به سواء على امتناع التكليف بالحال والأفان أن لا تسلم بطلان الإلزام  
المتقدم وأن صحة التكليف تتوقف على إمكان المكلف به لما مر من جواز التكليف بالحال مطلقا قاله سم  
قلت لعل هذا القائل ممن لا يرى جواز التكليف بالحال فلذا اقتصر الشارح على الجواب الذي ذكره (قوله)  
وقد وقع هذا اثر قوي وزيادة في الجواب عما حصل به المقصود من ثبوت الجواز فوالقوله على أنه قد وقع لكان  
أقصد (قوله وعلى الصفة والوقوع ما تقدم الخ) ما تقدم فاعل بفعل محذوف يتعلق بقوله وعلى الصفة والوقوع  
تقدمه بدل أو بغيره على الصفة والوقوع ما تقدم الخ ووجه ما قاله أنه إذا كان وجوب الشرط بوجوب  
المشروط كان مقارنا له في الزمان وإن تأخر عنه في التحقيل كما هو شأن المأمور مع علته فإنها زمانا وتأخر  
عنها تفصلا ومعلوم أن وجود الشرط متأخر عن وجوبه المقارن لوجوب المشروط فإنما تأخر وجود الشرط  
وحصوله عن وجوب المشروط وهو معنى وجوب الشرط بحال عدم الشرط (قوله يعني من الأكثر هنا)  
قال سم لعل هذا بناء على ما فهمه من خارج والأفوق في حديثه غير لازم لجواز أن يكون إلا ثم هناك هو  
الأكثر هنا فيكون مقابل الأكثر هناك مقابلهم هنا (قوله وهي مفروضة الخ) يعني أشعل النزاع أمر كل واحد  
بصحة التكليف بالشرط ووجه حل عدم الشرط نكران فرض العلماء ذلك في أمر جرحي وهو تكليف الكافر  
بالفروع تقر به للفهم (قوله في الجملة) أي فيقال في الجملة لأن التوقف على النية إنما هو بعض المأمورات  
كما أصالة وتجوها دون البعض الآخر كالعتق والجهاد ونحوهما ودون المنهيات مطلقا لأن الإيمان شرط في  
النية فهو شرط الشرط فلذا كان شرط في الجملة لأن شرط الشرط شرط (قوله والذين لا يدعون مع الله الخ) ووجه  
الدليل منه أن قوله ولا يشعرون النفس الخ عطف على صلة الذين مشارك له في الحكم وهو راقى الأنا ومضاعفة  
العذاب فيكون ذلك من قوله تعالى ومن يفعل ذلكا إشارة إلى الصلاة وهو الأشرك وما عطف عليه فسد فساد  
منه أن الكافر مخاطب بالنهي عن قتل النفس والزنا ترتب العذاب المذكور على ما مع الشرك (قوله لأنها  
شاعره) أي علامته وقوله والزكاة عطف على الصلاة وقوله بكلمة التوحيد أي لأنها تزي قائلها وتظهر وقوله  
وذلك عطف على الصلاة أي وتفسير ذلك من قوله ومن يفعل ذلك بالشرك لكونه مفردا أي موضوعا للإشارة  
به إلى المفرد وقوله خلاف الظاهر خبر المتمدن وهو تفسير ووجه ذلك في الصلاة أن عطف الزكاة المرادة  
من الاطعام في قوله ولم نك تطعم المسكين عليها فسد أن المراد بالصلاة حقيقة قياما الشرعية ووجه  
في الزكاة أن حمل الاطعام في الآية السابقة على الزكاة فيفسد تفسير الزكاة في هذه الآية بحقيقتهما  
الشرعية لأن الآيات يفسر بعضها معناه ووجه في ذلك أن تفسيره بالشرك خاصة يصبر معه ذكر الاقتل والزنا  
ضامعا بالنسبة لا لوعيد (قوله مطلقا) أي مأمورات ومنهيات (قوله إذا المأمورات منها) أي المتوقفة على النية  
كما مرشدا لقوله السابق لتوقفها على النية وقوله هنا مع الكفر فعلها (قوله محمولة عليها) أي مقسمة عليها  
(قوله وخلافا أقوم في الأمر فقط) لأجاجة إلى الجواب عن الشق الثاني لما وقفتم لنا فيه وأما الأول فيجاب  
عنه بما مر من أن الامتنال يمكن وبأن فائدة التكليف لا تنحصر في الامتنال قاله شيخ الإسلام (قوله لما تقدم)  
أي من قوله إذا المأمورات منها الخ وقد علم جوابه (قوله من الإيجاب والتعريم) أحسن من قول غيره من  
الامر والنهي لأن التكليف كما مر الزام مائة كلمة وهو خاص بالإيجاب والتعريم وما نقله المصنف عن والده  
من التفصيل الذي ذكره تمة منه به البر ما وى واستحسنه لكن رده شعبة الزركشي بأنه لا وجه له وأنه لا يصح  
دعوى الاجماع في الانالف والحنفية بل الخلاف جار في الجميع وأطال في ذلك يقول المصنف لا الانالف

النهاي لا مكان امتثالها مع الكفر لأن منعها قاتلها ترك لا تتوقف على النية المتوقفة على الإيمان (و) خلافا (لآخر من عبد المرندي)  
أما المرندي فاقترع على تكليفه بما عدا ترك التكليف الإسلام (قال الشيخ الإمام) والد المصنف (والخلاف في خطاب التكليف) من  
الإيجاب والتعريم



الحاصل بفعل ضده من  
السكون وعلى الثاني  
فعل ضده وعلى الثالث  
انتفاؤه بان يستمر  
عدمه من السكون فيه  
يخرج عن عهدة المنهى  
على الجميع (وقيل  
يشترط في الانتباه  
بالمكلف في المنهى  
مع الانتباه عن المنهى  
عنه (فصد الترك) له  
امثالا في ترتيب العقاب  
ان لم يقصد والاصح  
لا وانما يشترط حصول  
الثواب لمقتضى الصعيب  
الشهوات وانما الاعمال  
بالنيات (والامر عند  
الجمهور يتعلق بالفعل  
قبل المباشرة) له (بعد  
دخول وقت الزام وقوله  
اعلاما والاكثر) من  
الجمهور قالوا (يستمر)  
تعلقه بالزام (ب) حال  
المباشرة) له (د) قال  
(امام الحرمين والغزالي  
ينقطع) التعلق حال  
المباشرة والابن مطلق  
تحصيل الحاصل ولا  
فائدة في طوله واجيب  
بان الفعل كاصلا  
انما يحصل بالقرع منه  
لا تنفعا بان تنفعا حرمه  
(وقال قوم) منهم الامام  
الرازي (لا يروحه) الامر  
بان يتعلق بالفعل الزاما  
(الا عند المباشرة) له  
قال المصنف (وهو  
التحقيق) اذ لا قدرة عليه  
الا حينئذ

اراد ان يمتد ما شمل التقيض فليتناهل سم قلت كون المراد بالعدم ما شمل التقيض غير محصل فيما يظهر  
(قوله) وذلك مقدور للكلف بان لا يشاء فعله (الخ) جواب عما ورد على هذا القول من ان الانتفاء عدم وهو لعدم  
غير مقدور فكيف مع التكليف وحاصل الجواب ان تعلق القدرة باعتبار تعلق سببها وهو الإرادة  
(قوله الذي وجد غيبته) أي من حيث انها سبب تعلق القدرة بالمفعول والافه وانما وجد القدرة بالامتناع  
(قوله الحاصل بفعل ضده من السكون) قال العلامة السكون عند المتكلمين كونان في أي في مكان واحد  
وعند الحكماء عدم الحركة عما شمله فقول الشارح أولا بفعل ضده من السكون موافق لقول المتكلمين  
وقوله ثانيا بان يستمر عدمه من السكون موافق لقول الحكماء اه أي في عبارة تنافي لاقتضاء ما ذكره  
أولا ان التقابل بين الحركة والسكون تقابل الضدين وان السكون وجودي وما ذكره ثانيا ان التقابل بينهما  
تقابل العدم والمملكة وان السكون عدمي وجوابه ان ما قاله من موافقة الشارح قول الحكماء مبني على  
أن من في قوله بان يستمر عدمه من السكون بيانية وهو غير لازم لجواز كونه استدلالية بمعنى أن عدم التحرك  
ناشئ عن السكون فلا ينافي ارادة السكون عند المتكلمين ويؤيد ذلك أن الظاهر اتحاد معنى السكون في  
الموضعين سم (قوله بان يستمر عدمه) قال العلامة لا ينحصر تحقق الانتفاء في استمرار العدم اذ كنه تحققا  
بعد عدمه كما اذا نهى عن التحرك من هو متلبس به اه واجاب سم بان من معتادات الشارح تبعا  
لشخص مذهب الرافعي والنووي استعماله بان يعني كاف التمثيل وحينئذ فلا إشكال (قوله مع الانتباه) طرف  
ليشترط ولأولاد مع عن البيانية لان ما بعدهما بيان لا يكلف به كان أحسن (قوله امتثالا) علة للترك كما هو  
المتبادر من العبارة فهو مفعول لأجله للترك مع أن الامتناع من معلقات القصد فمر بحينئذ تفسيره راعن  
نسبة القصد للترك والاصل قصد الامتناع بالترك (قوله لمحدث الصعيب المشهور (الخ) انما يكون الحديث  
الشريفة قصد المساقالة اذا كان التقدير فيه انما الأعمال بمحضها ولا الأول في الماء ورات والثاني في المنيات  
(قوله الزام وقوله اعلاما) حالان من ضمير الامر المستتر في تعلق ثم أمر التنبه المؤقت خارج عن هذه  
العبارة كما ان أمر التنبه مطلقا منهي السكره والخبر خارج عن قوله لا تكليف الا بفعل الاعتماد على  
العلم بذلك فيها من تعريف الحكم السابق قاله اه لامة وقوله حالان الخ أي بتقدير مضاف أي ذا الزام والاعلام  
اذا المر ليس نفس الزام والاعلام كما هو ظاهر ويصح جعل قوله الزام واعلاما مفعولا مطلقا بحذف المضاف  
ايضا أي تعلق الزام وتعلق اعلاما ولا يصح خروج أمر التنبه عما هنا فله به بالمقابلة وكذا خروج أمر التنبه  
مطلقا منهي السكره والخبر عن قوله هنا لا تكليف الا بفعل العلم به بالمقابلة أيضا وقول الصلابة اعتمادا  
على العلم بذلك فيها من تعريف الحكم السابق يقال عليه لم يعلم نهى السكره فله بما ذكر علم نهى الصعيب أيضا  
اذ لفرق بينهما والحق أنه لم يعلم منه أن المكلف به في النهي الكف الذي أعلم منه أن النهي خطاب  
يتعلق بفعل المكلف والتعلق به صادق بان يكون المكلف به عدم الفعل او الانتفاء المذكور قالوجه الاستناد  
في معرفة حكم هذه المذكور رأت الى المقابلة قاله سم (قوله وقوله اعلاما) قال العلامة قد مر أن الحكم معتبر في  
مفهوه التعلق التخييري ولا يوجد الا في الوقت وان لا مرونع منه لانه لا يجاب والندب فانبأت الامر قبل  
دخول الوقت انبأت للنوع بدون جنسه أي هو الحكم وذلك محال وقد يدفع بان ذلك انما يلزم من كونه أمرا  
حقيقه وهو ممنوع لجواز ان يراد به جنسه أي خطاب الله تعالى الذي يصح عنده التعلق التخييري أمرا  
حقيقه اه وفي كلام سم هنا تصرف لا داعي اليه والفرق بين التعلق بالاغلاي والاراضي ان الأول هو  
اعتقاد وجوب الانتباه بالفعل بعد الوقت لانفس ايجاد وتعلق الزام هو وجوب الانتباه به وايجاد قاله  
شيخ الاسلام (قوله والابن (الخ) أي وان نقل أنه ينقطع عند المباشرة (الخ) (قوله واجيب بان الفعل (الخ)  
جواب عن شرطه أي المأزومة المذكور هو حاصله ان الزام وطلب تحصيل الحاصل ممنوع لان الفعل لم  
يحصل بعد لا تنفعا بان تنفعا حرمه وبيانه أن الفعل المطلوب وأجزاء الامر يتعلق به اولوا بالذات وبأجزائه  
ثانيا بالعرض والتعلق به لا ينقطع ما لم يحصل الفعل ولا يحصل الا بمحصل حصول جميع أجزائه (قوله قال  
المصنف وهو التحقيق (الخ) استدل الى المصنف ليعبر من عهدة فانه مردود كما ستعرفه (قوله الاحتمال) أي

ومقابل من أنه يلزم عدم  
العصيان تركه لغيره  
قوله (فالملازم) يرفع الميم  
أي (القوم والملازم) (قوله)  
أي قبل المباشرة بأن  
ترك الفعل أي اللوم حال  
الترك (على التلبس  
بالكف) عن الفعل  
(المنهي) ذلك الكف  
عنه لأن الأمر بالشيء ينفذ  
المنهي عن تركه  
مسئلة يصح التكليف  
ووجود معلوما للمأمور  
أثره أي عقب الأمر  
المسموع له الدان على  
التكليف مع علم الأمر  
وكذا المأمور) أيضا  
(في الأظهر انتفاء شرط  
وقوعه) أي شرط وقوع  
المأمور به عند  
وقوعه كأمور جمل  
يصوم يوم علم موته قبله  
لأنه لم يترك أوله ولا أمور  
فه يتوقف من الأمر  
فأنه علم في ذلك انتفاء  
شرط وقوع الصدوم  
المأمور به من الحياة  
والتيب عند وقته (خلاف  
لامام الحرمين وانعزلة)  
في قولهم لا يصح التكليف  
مع ما ذكرنا لانتفاء فاعله  
من الطاعة وأوله عصيان  
بالفعل وأتركه وأوجب  
وجودها بالعزم على  
أنفعل وأتركه وفي قولهم  
لا يعلم المأمور بشي أنه  
مكلف به غيب سماعه  
للاحرية لانه قد لا يتمكن  
من فعله لموت قبل وقته  
أو عجز عنه وأوجب  
بأن الأصل عدم ذلك

لأن القدرة التي يكون بها الفعل مقارنة عند الأمر لا سابقة إذا عرض لابقى زمانين كما تنسرد (قوله وما  
قبل من أنه الخ) أي وهو يشكل على هذا القول أي لانه عليه أن أتى بالفعل ذلك والأدوية غير مأمور فلا  
يكون عاصيا بالترك لانه لم يترك مأمورا به لعدم تحقق الأمر وبدو حال الجواب أن الملازم والذم على فعل  
المنهي عنه وهو عدم فعل العبادات جميع الوقت لا على ترك المباشرة المذكورة فالملازم على فعل منهي عنه لا ترك  
مأمور به وهو أي فعل المنهي عنه محقق بدون المباشرة المذكورة وفيه نظر سأتى (قوله والذم) عطف  
تفسير على اللوم (قوله بأن ترك الفعل) أي ترك الفعل رأسا وليس المراد بأن تركه قبل بعد ذلك كما هو  
قول المصنف فالملازم قبله فإنه يشعر بتوجه اللوم على الترك بعض الوقت ثم فعل العبادات بعد ذلك فيه وليس  
كذلك (قوله ذلك الكف) بيان لمخرج الضمير المستتر في المنهي المنهي نعت حقيقي للكف وقد عول  
معاملة الفعل المتعدي بنفسه توسعا لحد المصنف الجار والمجرور وتحققا وقول الشارح عنه متعلق بالكف  
والضمير في عنه للفعل (قوله لأن الأمر بالشيء الخ) قال العلامة لا يفيد المطلوب وهو أن الكف منهي عنه لأن  
المنهي يتوقف على وجود الأمر وهو على وجود الأمر وهو على وجود التعلق بالأمر وهو هنا متوقف فينتفي  
الأمر فينتفي المنهي وهو نقيض المطلوب اه وهو وجبه الجواب بأن المنهي التوقيفي يتوقف على وجود  
الأمر لا على فعله لا النفس فلا ينافي حينئذ وجود المنهي بدون الأمر التوقيفي بعد حد التوقف له أو هو لا يصح  
عندنا نقول وقد طال سمع هؤلاء أكثر من التبعيلات المأروءة واعلم أن القول بأن الأمر غاي يتعلق بالفعل عند  
المباشرة مشكلا جدا لاختفاء وجود التعلق قبل المباشرة وأدلم بعض أحاديث الترك وهو خلاف الإجماع  
واعلم أيضا أن القدرة تطلق بأزاد معين القوة المستعملة لشرائط التكليف وهذه لا توجد إلا عند المباشرة  
وهو معنى قولهم انتدرة الحادثة مقارنة للفعل والشارح سلامة الأسباب والآلات وهذه سابقة على الفعل وهي  
المعبر عنه بالاستطاعة وهي مناط التكليف وتعلق الأمر بالأمر أي قبل المباشرة فإن قيل ما معنى قول السعد  
مقارنة القدرة الفعل كسب وإيجاد الله عقب ذلك خلق المقيد تأخر إيجاد الفعل مع أن إيجاد الله تعالى  
الفعل عنده مقارنة قدرة العبدية كما نرى فلما تأخره من حيث التعقل تأخر السبب عن سببه فإن إيجاد  
المذكور سببه يتعلق القدرة الحادثة بالمقدور لا بحسب الزمان فلا إشكال (قوله يصح التكليف ويوجد الخ)  
أشارا إلى مسألتين الأولى صحة التكليف مع علم الأمر والمأمور بانتفاء شرط وقوعه والثانية علم المكلف  
عند وجود الأمر وتسماعه بأنه مكلف به فأشار إلى الأولى بقوله يصح التكليف وتسماعه قوله مع علم الأمر وكذا  
المأمور بانتفاء شرط وقوعه فقوله مع علم الأمر الخ حال من فاعل يصح وأشار إلى الثانية بقوله وهو بدو تسماعها  
قوله معلوما للمأمور وأثره وقوعه حال من مرفوعه بدو تسماعها على التكليف فقوله مع علم الأمر الخ ونوله معلوما  
الخ حال من التكليف وهو تسماعه غير ترتيب الفاعل إذ قوله معلوما يرجع للمسئلة الثانية أعني قوله لا يوجد  
وقوله مع علم الأمر الخ يرجع للمسئلة الأولى أعني قوله يصح الخ فقوله لا إشكال أن قول المصنف مع علم  
الأمر الخ يفيد في كل من صحة التكليف ووجوده فيه نظر لما نقرر من أنه يفيد في الصحة فقط وهو الموافق لغير  
الشارح خلاف الامام والمعتزلة في المسئلةتين (قوله من الحياة والتميز) بيان للشرط (قوله مع ما ذكر)  
أي من علم الأمر وإنما وانتفاء شرط وقوعه (قوله وأوجب وجوده الخ) هذا على التنزيل والأفانغ أولا  
اعتبار الفاعلة على أصلنا معاشر أهل السنة فما ذكر من الجواب ظاهر في صورة علم الأمر وجعل المأمور  
وأسمع علم المأمور ففسد أي في الشرح جوابه عن بعض المتأخرين بما فيه بدو قوله وبعض المتأخرين قال  
بوجودها بالعزم على تقدير وجود شرط ثم رد ذلك بقوله بدو كذا ما قبله من دفع فانه لا يصدق العزم الخ  
وأجيب أيضا أقوال صحة التكليف مع علم الأمر بانتفاء شرط وقوعه المكلف فانه لو لم يصح لم بعض أحدلان  
كل فعل لم يأت به المكلف لا بد من انتفاء شرطه كعدم إرادة الله تعالى به فلو كان علم الأمر بانتفاء شرط وقوعه  
مانع من التكليف لم يكن نازك الصلاد عدا عاصيا لانه حينئذ غير مكلف به إلا أن العلم بانتفاء شرطه  
في وقته هو باطل إجماعا شيخ الإسلام (قوله وفي قولهم الخ) عطف على قوله في قولهم وفيه إشارة إلى أنهم ما  
مستلثان وقوله لانه قد لا يتمكن من فعله الخ قيل عليه أنه استدلال بماه ومن صور النزاع ورد بأنه ليس منها بل

وبتقدير وجوده ينقطع تعلق الأمر بالعلية على التكليف كالو كبل في البيع غدا إذا مات أو قبل الغد ينقطع التوكيل ومثله علم  
 المأمور حتى الأمدى وغيره الاتفاق فيها على عدم صحة التكليف لانتهاء فائتة الوجوده حال الجهل والعزم وبعض المتأخرين قال  
 بوجودها بالعزم على تقدير وجود الشرط قال كما بمنز الجبوب في التوبة من الزنا ١٠٥ على ان لا يعود اليه بتقدير القلرة

منهوها فالتعليل به صحيح وبكفي فيرده ما أحابه الشارع شيخ الاسلام (قوله) وبتقدير وجوده ينقطع (الخ)  
 هذا الجواب في الحقيقة وما ذله وطشة له وحاصله ان طر الموت أو العجز لا يفتيان عتق العلم المذكور وقيل  
 ذلك غايته أنه ينقطع بذلك التعلق وبهذا سند قوله العلامة كون الأصل صلحه لا يفتي احتماله الذي يفتي  
 العلم على قوله فان جعل العلم على الظن خالف كلامهم اهـ (قوله) ينقطع التوكيل أي واللا ينقطع فرع  
 الحصول حقيقة (قوله) حال الجهل (طرف) للوجود وقوله بالعزم متعلق بالوجود (قوله) وبعض المتأخرين  
 هو ابن تيمية كما نقله عنه الزركشي (قوله) في التوبة من الزنا أي الذي فعله قبل الحب (قوله) أما المحض أي  
 مثلا لا غيره كالنوت والجنون كذلك (قوله) وأما عندنا أي معاشرة أهل السنة وقوله لان المسور رأى وهو  
 صوم بعض اليوم الخالي عن الخيض وقوله بالمسور أي وهو البعض الآخر الذي فيه المحض (قوله) أنها كلفت  
 بالصوم أي بصوم اليوم كله (قوله) من النقاء بيان للشرط (قوله) وهذا من دفع الإشارة إلى ما استدله  
 المصنف (قوله) الخالي صفة لبعض اليوم (قوله) والنقاء عنه جميع اليوم شرط لصوم جميعه أي بطل قوله  
 انها كلفت بصوم جميع النهار مع علمها بانتهاء شرطه لمسلم من أنها إنما كلفت بصوم بعض اليوم مع وجود  
 الشرط وهو النقاء عن المحض في ذلك البعض الذي كلفت بصومه (قوله) وكذا ما قبله أي دعوى وجود الفائدة  
 بالعزم على تقدير وجود الشرط (قوله) على ما لا يوجد بشرطه (الخ) رد لنتاز غيره وقوله ولا على عدم الوجود (الخ)  
 رد لظن أي نظير لمتنازع فيه وهي مسألة الجبوب وحاصله أن العزم بتقدير شئ يتعلق بالعزم على وجود ذلك  
 الشئ وهو يناق تحقيق العزم في الحال فالوجود إنما هو متعلق بالعزم لا العزم قاله سم قال وأقول لو سلم  
 ذلك كان للمصنف ومن وافقه أن يكتفي بتعلق العزم في الفائدة لانه بدل على الطاعة والانتقاد كما كان  
 الامتناع من فعله بان لا تدع لنفسه لتعلقه بدل على المخالفة وعدم الانتقاد اهـ قلت ما قاله من أن  
 الموجود في الحال إنما هو التعلق تبع فيه العلامة مقدس موه وقد يقال التقدير بل كور موجود في الحال وهو  
 سبب للعزم كما هو قضية تعلق قوله بتقدير وجوده بقوله العزم وجعل الباء سببية كما مرح بذلك العلامة  
 نفسه وحينئذ فالعزم موجود في الحال لتسببه عن التقدير بل كور وليس معلقا على وجود الشرط كما قاله  
 وفي كلام الشارع إنما لذلك حيث قال فانه لا يتحقق العزم لجعل المتني يتحقق العزم لأصل وجوده وهو ظاهر  
 فان تحقيقة إنما يكون مع وجود الشرط وحينئذ فقد يقال بكفاية وجود العزم في الفائدة وان لم يتحقق  
 ولا حاجة إلى جواب سم الذي ذكره مع بعده عن مراد هذا القائل فتأمل (قوله) أما مع جهل الأمر قال شيخ  
 الاسلام ولو علم المأمور اهـ وقد يستشكل حينئذ الفرق بين الاتفاق هنا وحكمة المصنف ولان في صوره  
 علم المأمور كالأمر مع امكان جريان توجيهي القولين هنا ويجب ظهور امكان الفائدة هنا باعتبار اعتقاد  
 لأمر اهـ سم وفي جوابه بعد (قوله) على محتمو وجوده أن قل قضية تعلق قول المصنف مع علم الأفعال  
 بكل من قوله يصح وقوله وجوب وجهه ان الجهل محترز زائل فإذا كانت مسألة الجهل شاملة لكل من الصحة  
 والوجود كانت مسألة العلم كذلك قلنا نعم ع ذلك فان مسألة الوجود السالبة المقصود منها ان المأمور هل  
 يعلم عقب الأمر انه مكلف أولا خلافا هذه فان المقصود ما يسان نفس الوجود قاله سم أي فسلم يلزم من  
 كون الجهل محترز زائل ان تكون مسئلته هي مسألة العلم فالأمر مالمذ كورة متنوعة (قوله) على  
 الترتيب الترتيب في اللغة جعل كل شئ في مرتبه تحتمل الفعل قبل القاعل والابتداء قبل الخبر وتحوز ذلك  
 وفي اصطلاح المنطقة جعل الأشياء بحيث يطلق عليها الاسم الواحد يكون له منها نسبة من البعض  
 الآخر بالتقدم والتأخر وذلك كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث فان هذا المركب تطلق  
 عليه انه قياس ودليل وأبعثه نسبة من بعض بالتقدم والتأخر لتقديم المصنوع على الكبري وتأخير

عليه فيصعب التكليف  
 عند موحل المصنف  
 صحة الظاهر واستند  
 في ذلك كما أشار إليه  
 في شرح المختصر إلى  
 مسألة من علمت  
 بالعادة أو بقوله النبي  
 صلى الله عليه وسلم  
 انها تحيض في أثناء يوم  
 معين من رمضان هل  
 يجب عليها افتتاحه  
 بالصوم قال الغزالي في  
 المستصفى أما عند  
 الاعتزال فلا يجب لان  
 صوم بعض اليوم غير  
 مأمور به وأما عندنا  
 فلا يظهر وجوبه لان  
 المسور لا يسقط  
 بالمسور ووجهه  
 الاستناد انها كلفت  
 بالصوم مع علمها انتفاء  
 شرطه من النقاء عن  
 المحض جميع النهار  
 وهذا من دفع فان  
 المكلف به صوم بعض  
 اليوم الخالي عن  
 المحض والنقاء عنه  
 جميع اليوم شرط  
 لصوم جميعه لا يصح  
 أيضا لو كلفنا ما قبله  
 من دفع فانه لا يقتضي  
 العزم على ما لا يوجد  
 بالاقرة عليه بتقديرها

١٤ - بنائي ل **ف** فالصواب ما حاكموه من الاتفاق على عدم الصحة (أما) التكليف شئ (مع جهل الأمر) انتفاء شرط  
 وقوعه عند موته بأن يكون الأمر غير الشارع كما مر السببه بخاططة أو بعد (فالتفاق) أي يفتق على محتمو وجوده (خاتمة الحكم) كند  
 يتعلق بامر ين) فأكثر (على الترتيب فيهرم الجهم)

كا كل المذكي والبيئة فان كلامهما يجوز اكله لكن حوازا كل المنتعذ الهزعن غيرها الذي من حلتها المذكي فيجوز الجمع بينهما  
لحرمة البيئة حيث قدر على غيرها (أوياسح) الجمع كالوضوء والتميم فانهما جائزان وجواز التيمم عند الهزعن الوضوء وقد نباح الجمع  
بينهما كان قيم بخلاف بطلان الهزعن ١٠٦ الوضوء من تحت شتر ورثه محل الوضوء ثم قضا محملا لمشقة بطلان البرهان بطل بوضوئه

تيممه لان شتره فائده  
(أويسن) الجمع  
تكمال كفارة الزنا  
فان كلامها واجب  
لكن وجوب اطعام  
عند الهزعن الصيام  
وجوب الصيام  
عند الهزعن عن  
الاحتاق وبين الجمع  
بينهما كما قال في المحصول  
فإنوى بكل الكفارة  
وان سقطت الأولى كما  
سوى الصلاة المعادة  
أنفرض وان سقط  
بالفعل أولاً (قد  
يتعلق بالحكم بامر  
فاكثر (على البدل  
صكك) أي فصرم  
الجمع كزوج المرأة  
من كفان فان  
كلامهما يجوز التزوج  
منه بلا من الأنزوى  
ان تزوج من الآخر  
ويجوز الجمع بينهما ان  
تزوج منهما معاً او مرتين  
أوياسح الجمع كستر  
العورة بشيئين فان  
كلامهما يجب التستر  
به بدلهن الآخر اى  
ان لم تستر بالآخر ويباح  
الجمع بينهما ان يحول  
أحد منهما وقت الآخر  
أو يسن الجمع كفصال  
كفارة البين فان  
كلامهما واجب بدلا

عن غيره أي ان لم يفعل غيره منها كما قالوا لا تصنف أنه الأقرب  
الى كلام الفقهاء أي نظر انهم للظواهر وان كان التحقيق ما تقدم من أن الواجب التداخلك بينهما فمن أي معنى منها ويسن الجمع  
بينهما كما قال في المحصول (الكتاب الاول) (في الكتاب صياح الأقوال)

وقوله

عن غيره أي ان لم يفعل غيره منها كما قالوا لا تصنف أنه الأقرب  
الى كلام الفقهاء أي نظر انهم للظواهر وان كان التحقيق ما تقدم من أن الواجب التداخلك بينهما فمن أي معنى منها ويسن الجمع  
بينهما كما قال في المحصول (الكتاب الاول) (في الكتاب صياح الأقوال)

وقوله لا ما نقل آحادا الحب فيه عما نقل آحادا وقوله وبجته سلب ثبوت بعينه منه عنه وعلى هذا  
القياس فان قيل هذا يناقض وصف الشارح الاقوال بقوله المشتل عليها فان البسطة وما قيل آحادا لم يثبت  
كونها منه حتى يحكم باستماله عليها فلا يصح ادراج ذلك في الاقوال المراد منها قلنا المراد باستماله عليها  
الاستعمال في الجملة وان لم يكن على وجه القطع وكل من البسطة وما نقل آحادا فنقل على أنه منه او المراد  
بالاستعمال التعلق في الجملة وذلك محقق فيما ذكر قطعنا واما راجع لتوضيح الكتاب اذ لا يخفى ان كون  
البسطة منه دون ما نقل آحادا مما عجز به ما ثبت بعينه البسطة منه دون ما نقل آحادا وذلك من تسمية  
التعريف ومعلقاته اه سم (قوله المشتل عليها) جعله العلامة نعتا للاقوال يخرج عدم ابراز الغدير  
لكون النعت سببا على مذهب الكوفيين لعدم اللبس هنا والتقدير ومباحث الاقوال المشتل هو أي  
الكتاب عليها ويمكن ان يجعل نعتا للكتاب فيكون حقيقيا لكن على مذهب من يجوز الفصل بين النعت  
والمعنون بالأجنبي كالرشي سم (قوله الكتاب القرآن) الكتاب لفظة اسم للكتاب بغير في الشرع  
هي الكتاب المخصوص وهو القرآن المشتل في المصاحف كما غلب الكتاب في صرف النعارة على  
كتاب سبو به القرآن لفظة مصدر بمعنى القراءة غلب في العرف العام على النحوع المعين من كلام الله  
تعالى وفيه هذا المعنى أشهر من الكتاب فلذا جعل تفسيره الذي ذكره في التلويح قاله سم فتعريف  
الكتاب بالقرآن تعريف لفظي وكذا تعريف القرآن باللفظ المنزل الخ لان المصاحبة حاصله بدون على  
ما سنسفه ثم مقتضى كون الكتاب جعل علميا بالفتنة على القرآن انسلاخ معنى العهد عن آل نصير  
حينئذ كالجزء من مدخولها لا يلزم اجتماع معصيين لكن السلامة الرشي اختيار جواز اجتماعهما  
اذا كان في أحدهما في الآخر زيادة كما هنا قال بدليل باهذوا بالله وبالله ما يصدق الله وما قيل من انهما تنكر  
ثم تعرف بحرف النسخة لا يثبت في الله قال وما قيل ان العلم بكيفية المصاحف لا يضاف الا اذا تنكر مجموع  
بل يجوز عندى اضافته مع بقاء تعريفه اذ لا مانع من اجتماع تعريفين اذا اختلفا كما روي بوسط الكلام  
على ذلك راجع شيخ الاسلام (قوله أي في أصول الفقه) أي لان بحثه عن اللفظ لكونه الذي يستدل  
به على الاحكام بخلاف أصول الدين فان بحثه عن الصفة الذاتية ومنها اثبات صفة الكلام (قوله اللفظ)  
جنس في التعريف وقوله المنزل قيد اول واشار به الى ان المراد المتكرر رزوله شافسيا كما يفيد صفة  
اسم المفعول المضاعف وقد يقال كان محله حينئذ الاستغناء بقوله المنزل عن قوله على محمد صلى الله عليه  
وسلم لان شيئا مما انزل على غيره لم يكن كذلك لانه انما انزل دفعة واحدة وبجواب ما نصبت التعاريف  
على الانصاح والبيان وقوله على محمد صلى الله عليه وسلم قيد ثان واسقطه ابن الحاجب استغناء عنه  
بقوله لا لا يحجاز اذا انزل على غيره ليس لا يحجاز وجوابه ما تقدم وقوله لا لا يحجاز قيد ثالث وقوله المتعبد  
بتلاوته قيد رابع وسأفي الكلام عليها في كلام الشارح (قوله يعني ما يصدق عليه اللفظ الخ) شبه  
على ان اللفظ المنزل الخ مفهوم على محض هذا الفرد النسخة في ما راجع به هذا الفرد اصدق عليه ذلك  
المفهوم لانفس المفهوم فالقرآن عبارة عن مجموع المؤلفات المخصوص الذي اوله الفاتحة وآخره الناس  
كما قال وتنبه ايضا على ان المراد من التعريف ان يبين ان عرف حقيقة معنى القرآن وجهل انه مسماه ان  
هذا الشخص المعروف بصفة كذا ومفهوم القرآن لان يبين حقيقة المعنى هذا الشخص اذ هو انحص  
منه فلا يحمل عليه اقاله الصلاة والاشارة في قوله ما يصدق عليه هذا اللفظ المنزل الخ (قوله المتعبد الخ)  
بالنصب نعت لما من قوله يعني ما يصدق عليه الخ فان محله بالنصب بما قبله وهو خارج مخرج الدليل على  
ان المعنى هنا بالقرآن اللفظ الذي كور لا مدلوله تقريره ان يقال ان القرآن عندنا اصولين احدهما الأدلة  
الخمسة أي أحد الامور المتعبد بها والاحضاج انما هو باعاض اللفظ الذي كور لا مدلوله فتكون القرآن هو  
اللفظ الذي كور لا مدلوله قاله العلامة (قوله خلاف المعنى بالقرآن في أصول الدين) أي يطلق القرآن  
على كل من العيين بالاشتراك كما يطلق على كل منهما كلام الله (قوله من مدلول ذلك الخ) بيان المعنى

المشتل عليها من الامر  
والنهي والعامل والمخلص  
والطابق والتقدير  
والجمل والمبين وموجها  
(الكتاب) للبراه  
(القرآن) غلب عليه  
من بين الكتب في  
صرف أهل الشرع  
(والمعنى به) أي  
بالقرآن (هنا) أي في  
أصول الفقه (اللفظ)  
المنزل على محمد صلى الله  
عليه وسلم لا يحجاز  
بسورة منه المتعبد  
بتلاوته (يعني ما يصدق  
عليه هذا من اول  
سورة الحمد الى آخر  
سورة الناس) المتعبد  
بأسائه خلاف المعنى  
بالقرآن في أصول الدين  
من مدلول ذلك الخ  
بذاته تعالى

بالقرآن في أصول الدين والاشارة الى اللفظ المنزل وقوله القائم بذاته تعالى نعت للدلول وقضته ان القائم  
 بذاته تعالى مدلول اللفظ الذي نقره وهو قضية ظاهر عباراتهم المشهورة من قولهم القرآن نال على كلام الله  
 تعالى لكن الذي حققه بعض المتأخرين ان القائم به تعالى يدل على ما يدل عليه هذا اللفظ المقر وموان العبارة  
 المذكورة مؤلفه بقوله القرآن نال على ما يدل عليه كلام الله وهذا هو الحق ان شاء الله تعالى كما يفيد النظر  
 (قوله) وانما احدهما القرآن نعم تشخصه بما ذكرنا (اعلم ان اسماء العلوم كالكتب اعلام أشخاص باعتماد المتقدمين باعتبار  
 الأنواع اعراض تتعدد بتعدد المحال كالقائم بزبدو وعمرو وقد تحيل اعلام شخص باعتبار ان المتقدم باعتبار  
 المحل بعدد فواو احدا وجعل القرآن علما شخصيا بهذا الاعتبار الثاني وليس هو علما شخصيا بقبليات  
 يكون اسم الشخص القائم بلسان جبريل فقط القطع بان ما يقرؤه كل واحد منها هو القرآن المنزل على النبي  
 صلى الله عليه وسلم وقد ذكرنا ان الشخص الحقيقي لا يقبل المدلالية لا يمكن معرفته الا بالاشارة اليه وعلى  
 هذا فوصف القرآن بالشخص الذي لا يجد وهو الحقيقي لما ذكرته له في انه لا يمكن معرفته الا بالاشارة اليه  
 والقراءه من اوله الى آخره فهي تشخصه حيث ان حكم الشخص الحقيقي فيما تقدم راجع سم وقول  
 الشارح بما ذكره يصح تعلقه بقوله حدوا وبقوله تشخصه والاول اولي (قوله) لتمييزنا قال  
 العنيد بعد ذكره القرآن واعلم انه ان اراد التمييز فشكل لان كونه لا يحجاز ليس لازما بان لا يعرفه  
 السورة تتوقف على معرفته فتدور اه فقولنا لتمييزنا على اسمي باسمه اشارة الى التمييز في التسمية  
 لا التمييز في الحقيقة فخر زاعما قاله العنيد فتدور اه وايضا حه ان التعريف قد يقصد به مجرد تسمية الشيء  
 لاسمي باسمه بالنسبة لمن عرف حقيقة ذلك الشيء ولم يعرف انه مسمى بذلك الاسم وبكفي في هذا اراد لفظ  
 أشهر وذكر امور ترتيل الاشتباه العارض وقد يقصد به بيان حقيقة الشيء وهذا انما يكون بالذات والواجب  
 السببية المقيدة لذلك ولا يخفى ان تعريف القرآن بما ذكرنا من الاول اذا مخاطب به من يعرف مسمى القرآن  
 بانه اللفظ المنزل لا يحجاز بسورة الخ ولكنه لا يعرف انه يسمى بالقرآن كما مر من الثاني اذ كون القرآن  
 لا يحجاز لا يعرف مفهومه وزعمه الا افراد من الناس فلا يكون لازما بنا كما هو صوابه السببية على تقرير عبارة  
 العنيد المتقدمة وامامه ان معرفة السورة تتوقف على معرفته فبذلك قد قدس منه المذكور بان السورة اسم  
 للظاهرة المترجمة من الكلام المنزل فترانا كان او غيره بدليل سورة الانجيل قال وهذا احتاج المصنف يعني  
 ابن الحاجب الى وصف السورة بقوله منه فمأمل اه وفي متنازعهم العلامة في ان مراد الشارح بقوله لتمييزنا  
 الخ ان التمييز في التسمية لا الحقيقة ودعواه ان مراد الشارح التمييز في المدلول لا في مجرد التسمية واطالته في  
 ذلك نظر لا يخفى فراجع وتامل (قوله مع ضبط) اشارة الى فائدة أخرى للعدوه ضبط اجزائه الكثيرة فاراد  
 بالكثرة كثرة اجزائه لا حركاته لما تقدم من ان القرآن اسم لذلك المجموع المركب وكان المناسب حيث ان  
 بقول وتلخيص كثر لانها فائدة أخرى كما تقرر وجوابه ان يقال ان المقصود الاصل من الحد التمييز والضبط  
 المذكور تبين فيه انه خلاف القاعدة من كون مدخول مع متبوع تابع ومحاجبان تلك القاعدة اغلبيه  
 (قوله من الكلام) بيان لما من قوله على اسمي باسمه وهو على حذف منافع أي من بقية الكلام (قوله)  
 غير (بانية) وتسمى النبوية ووجهه وجهان الحدان الفاظها لم تنزل وانما زلت معانيها والتي صلى الله  
 عليه وسلم عبر عنها بلفظه وهي خارجة بالمنزل فقط الذي هو القيد الاول وقوله والتوراة والانجيل خارجة بقوله  
 على محمد صلى الله عليه وسلم فهما قيدان كما قدمنا وكلام الشارح يوهم انهما قيد واحد الاظهر ما قدمناه من  
 انهما قيدان (قوله) مجازا عن اظهار الخ) المتبادر منه ان المجاز بهذا المعنى حقيقة لغوية وهو خلاف قول  
 السعدان المجازا ثبات العجز استبر لاظهاره فانه يقتضي انه مجاز فيصير كلام الشارح على انه حقيقة عرفية  
 وحيث قد استعمل في اظهار صدق الرسول صلى الله عليه وسلم مجازا مني على معيار افعال لغوية لاهن حقيقة  
 لغوية والملاقة في المجاز بين القرآن والقرآن استلزام اثبات العجز الظاهر واستلزام اظهاره اظهارا صادقا للنبي صلى  
 الله عليه وسلم (قوله) وان انزل القرآن انهمه أي كالتدبر لآياته والتفكير في مواضعه وقوله والاقتصار مبتدأ  
 وقوله لانه المحتاج اليه خبره (قوله) حكاية لاقل الخ) خبر عن قوله وقوله بسورة وانما كان أقل لان المجاز

وانما احدهما القرآن  
 مع تشخصه بما ذكرنا  
 أوصافه لتمييز مع ضبط  
 ثمرته على اسمي باسمه  
 من الكلام فخرج عن  
 أن يسمى قرآنا بالانجيل  
 على محمد الا بالاشارة  
 الى بانية والتوراة والانجيل  
 مثلا وبالاجاز أي اظهار  
 صدق النبي صلى الله عليه  
 وسلم في دعواه الرسالة  
 مجازا عن اظهاره مجاز  
 المرسل اليهم عن معارضته  
 الاحاديث الربانية  
 كحديث الصديق انا  
 عندن عدي في الخ  
 وغيره والاقتصار على  
 الاجاز وان انزل القرآن  
 لنعرفه ايضا لانه المحتاج  
 اليه في التمييز وقوله  
 بسورة منه أي سورة  
 كانت من جميع سورة  
 حكاية لاقل ما وقع به  
 الاجاز الصادق بالكون  
 اقصر سورة



[illegible]

ومثلهما بقدرهما من  
غير ما خالف مادونهما  
وقالته كما قال بعض اهل  
النسابة دونه ان العجزة  
بكل النسر ان فقط  
وبالمعد تسلاوة أي  
أدأما نسخت ثلاثه  
كما قال عنه الشيخ والنسخة  
دنيا فارجومها البنة  
قال عمر رضي الله عنه  
فان قدرا ناهاروا  
الشافي وغيره بالمعاجة  
في التمييز أي أخرج ذلك  
زاد المصنف على غيره  
المتعدد تسلاوة وان كان  
من الأحكام وهي لا  
تدخل الحدود (ومنه)  
من القرآن (البقرة)  
أول كل سورة غير رادة

على الصحيح) لانها مكتوبة كذلك بخط السورفي مصاحف الصحابة مع ما قسم في أن لا يكتب فيها ما ليس منه مما يتعلق به حتى النقط والشكل وقال القاضي أبو بكر الباقلاني وغيره است منه في ذلك وانما هي في الفاتحة لاشتداء الكتاب على عادة الله في كتبه ومنه من لئلا يتداء الكتاب بها وفي غيرها ١١٠ الفصل بين السور قال ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السورة حتى ينزل عليه بسم الله

وتقرر الجواب أن الحد كما يريد تحصيل التصور برأيه تميز تصور حاصل والمراد هنا الثاني إذا المراد تميز القرآن بهذا الاسم عما عداه من بقية الكلام كما هو الذي قد عرفت ذكر حكمه لمن تصور وهو ما يشار به في غير ذلك (قوله على الصحيح) راجع لما قبل الاستثناء أعني قوله ومنه البسملة أول كل سورة (قوله كذلك) أي في أول كل سورة غير برأيه فالأشارة إلى أول كل سورة وكذلك الإشارة في قوله الآتي ليست منه في ذلك والمراد يكون كتابا يحفظ السور أنما مكتوبة بالسواد (قوله حتى النقط والشكل) الرفع عطف على ما الواقعة فعلا لقوله يكتب بالجزم عطف على ما المحرور وتبين في قوله مما يتعلق به والجواب (قوله ومنه من لنا الخ) ضمير منه يعود على العادة بمعنى الاعتياد ولذا ذكر الضمير (قوله وفي غيرها) عطف على قوله في الفاتحة (قوله فصل السورة) أي غير ما (قوله وهي منه في أثناء النزل اجماعا) محتمل قوله أول كل سورة (قوله وليست منه أول برأيه) بل يقل اجماعا كالذي قبله مع أن النوى ونقل في مجموعها اجماع المسلمين على هذا الاحتمال إن الشارح تردد لأطلاعه على نحو خلاف أو طعن في الاجماع (قوله لا ما نقل أحادا) أي غير البسملة فانها نقلت أحادا أيضا البصع العطف بـ لا فان شرطها أن لا يصدق أحد متعاطفيا على الآخر (قوله لا يخجازه) علة لقوله الآتي تتوفر الواقع خبر لأن ومعناه تكبر وقد ضمنه مناعني يتجمع فلذا عداه بـ (قوله على نقله تواترا) أي في جميع الأعصار (قوله لعله لا نقله) علة لقوله جلال الخ (قوله ولا يكن التواتر في) أي في العصر الأول وجوابه منع الاكتفاء بذلك (قوله والقرآن السبع الخ) اللام فيه للعهد الذي عند الصحابة والنجاشي العلوي عند البيايين كما قرر في موضعه (قوله للقرآن السبع) وهو من مقابلة المجموع بالمجموع ألفية لقسمه أحادا والأفضل من القرآن السبع بل يقل به كل من القرآن السبعة والآن يتحقق اختلاف بينهم والفرض خلافه وهذا بين (قوله متواتر) أي تواترا تاما أي نقلها جميع الخ أي ولا يضر كون أسانيد القراء أحادا ان تخصيصها بجماعة لا يمنع محيى القرآن عن غيرهم بل هو الواقع فقد تلقاها عن أهل كل بلد بقراءة امامهم الجهم الغير عن مثاهم وهم جروا وانما أسندت للأمة المذكورين وروايتهم المذكورين في أسانيدهم لتسديدهم لضبط حرفها وحفظ شيوخهم البكل فيها اه شيخ الاسلام وانما يستدل الشارح على كون القرآن متواترا للعلم بذلك وظهوره لكل أحد سم (قوله قيل فيما ليس من قبيل الاداء الخ) : ونوجه ذلك انما كان من قبيل الاداء بان كان ههنا لفظ يتحقق بدونها كترادة المد للعلو أصله وما بعده من الامثلة ان مد ابر زادة المد وما معه أمر لا يضبطه السماع عادة لانه قبل الزيادة والنقصان بل هو أمر اجتهادي وقد شرطوا في التواتر أن لا يكون في الأصل عن اجتهاد فان قيل قد يتصور الخط في الطبقة الاولى للعلم بضبطها ما سمعته منه صلى الله عليه وسلم على الوجه الذي صدر منه من غير تفاوت بسبب تكرار رعه ما سمعته منه صلى الله عليه وسلم قلنا ان سلم وقوع ذلك لم يرد ذلك في نظيره في بقية الطبقات فان الطبقة الاولى لا تنقصد إعادة على استقرار ضبط ما سمعته منه صلى الله عليه وسلم ولو سلم فلا تنقصد إعادة على القطع بان ما نقلته الطبقة الثانية ما عار على الوجه الذي نطق به النبي صلى الله عليه وسلم وبما تقرر على أن الكلام فيما زاد على أصل المد وما بعده لاقى الأصل فانه متواتر والحاصل انه أن اردتوا ترما كان من قبيل الاداء تواتره باعتبار أصله كان براد تواترا لمد من غير نظر بقدره وتواترا لالة كذلك فالوجه خلاف ما قاله ابن الحاجب لعله لم يتواتر لثواتر أن اردتوا ترما لانه وصيات الزائدة على الأصل فالوجه ما قاله ابن الحاجب قاله سم قلت مقادير جوع الخلف حيث لفظه فوفيه نظر (قوله كالد) أي كتراد الدال كقرا زوا كبقية قوله الذي بدقه والجور ونائب فاعل ز بدو محتمل أن يكون النائب ضمير يعود على المد وضمير ف حيث يعود على اللفظ المتقدم في قوله هبة للفظ (قوله متصل ومنفصل) حالان من المد وقوله على أصله متعلق بز بدو قوله في نحو جاء وما أنزل

كان هبة للفظ يتحقق بدونها فليس متواتر وذلك (كالد) الذي بد فيه متصل ومنفصل على أصله حتى يبلغ قدر اثنين في نحو جاء وما أنزل وما برين في نحو السورة قالوا انهم وما برين في نحو هي وفي أنفسكم



فما انفقت الطرق على نقله عن القرآن المستعدين ما اختلفت فيه معنى أنه نعت نسبتة اليهم في بعض الطرق وذلك هو حدود في كتب  
 القرآن تالسيما كتب المغاربة والمشاركة فيمنه اثبات في مواضع كثيرة هو المأصل أنا لا نلتزم التواتر في جميع اللفاظ المختلفة فيها بين  
 القراء أي بل منها المتواتر وهو ما انفقت الطرق على نقله عنهم غير المتواتر وهو ما اختلفت فيه بالمعنى السابق وهذا بظاهرها يتناول  
 ما ليس من قبيل الاداء ما هو من قبيل وان جعلها المصنف على ما هو من قبيل كما تقدم (ولا يجوز ان اقراءه بالشاذ) أي ما نقل قرأنا أحادا  
 لافي الصلاة ولا آخر جهات بناء على ١١٢ الأصح التقدم أنه ليس من القرآن وتبطل الصلاة ان غير المعنى وكان قارئه عامدا عالما

نسبته لهم كما هو مرجح كلامه الآتي ونقل المصنف يفيد شذوذه لما اختلفت فيه وما انفقت عليه وايضا هذا أن  
 لنا اختلافين اختلفا في انفق الطرق على نقله عن القراء بان تكون قراءة كل من القراء المختلفة لقراءة  
 الآخرة انفق الطرق على استنادها لقراءتها واختلفت الطرق في نقله بان تكون قراءة القارئ  
 المختلفة اقراءه غيره بعض الطرق تنبئها اقراءها وبعض الطرق تنفيها عنه والقسم الأول متواتر عند أي شامة  
 دون الثاني ونقل المصنف عنه يفيد أن القسمين غير متواترين عند وليس كذلك والوجه الثاني أن كلام أي  
 شامة بهم بظاهرها ما ليس من قبيل الاداء والمصنف قد خصه بما كان من قبيل الاداء وسأقي النسبة على هذا  
 الثاني في الشرح آخر البشارة والشارح قد اعترض بالوجه الأول صريحاً بل هو لا لثبات كقراءة لأن كلام أي  
 شامة صريح في عدم ارادة جميع اللفاظ فرد ارادة الجميع انني اقتضتها عبارة المصنف لا بد منه وليس صريحاً في  
 ارادة ما ليس من قبيل الاداء بل ظاهر فقط فلم يتعين رد حل المصنف كلامه على ما كان من قبيل الاداء  
 اذ لا مانع منه قاله سم (قوله فيما انفقت الطرق) أي الى واه (قوله عن القراء) أي عن أحدهم (قوله  
 يعني أنه) الضمير لجمال أو ما من قوله دون ما اختلف الخ (قوله وذلك هو حدود) الإشارة للاختلاف (قوله أي  
 بل منها الخ) هذا من كلام الشارح وآخر كلام أي شامة قوله بين القراء (قوله بالمعنى السابق) أي كونه  
 نعت نسبتة اليهم في بعض الطرق أي نعت نسبتة اليهم نارة وأبقت أخرى (قوله وهذا بظاهرها) الإشارة  
 الى ما اختلفت فيه الطرق (قوله على الأصح المتقدم) أي في قوله لا مانع ل أحادا على الأصح (قوله والصحيح  
 أنه ما وراء العشرة) هذا مذهب الأصوليين وأما عندنا الفقهاء فالشاذ ما وراء السبعة هذا أقول جهوهم وذهب  
 بعضهم الى أنه ما وراء العشرة كما يقول الأصوليون فقوله وقيل ما وراء السبعة هو مذهب الفقهاء كما جعلت  
 وأن كان ضعيفا عند أهل الأصول كما تنفيه صيغة الأمر بعض (قوله وان حكى النوى الاتفاق الخ) أي فانه  
 بحسب ما وصل اليه فلا يكون محتمل على القائل بان الشاذ ما وراء السبعة (قوله أما حراؤه الخ) مقابل شيء  
 مخدوف والتقدير أمّا قرأ تنه فلا يجوز وأما حراؤه الخ وحذف هذا المقابل للعلم به وقوله مجرى يضم الميم لانه  
 من أجرى الر باي (قوله الأخبار) وقوله في الاحتجاج لما كانت عبارة المصنف بظاهرها قد تشكلت من  
 جهة أنه أحاد فلا معنى لاجرائه مجرى الأحاد قدر الشارح ما بين المراد ويدفع الاستشكال وهو قوله الأخبار  
 وقوله في الاحتجاج (قوله لانه اغنا نقل قرأنا الخ) أي ولم ينقل خبرا قرأنا حتى يقال لا يلزم من انتفاء الاخص  
 انتفاء الاعم فلا يلزم من انتفاء قرأنا تنه انتفاء خبر تنه بل اغنا نقل الاخص وهو القرآن فيدون الاعم وهو  
 الخبر به فبقوط قرأنا تنه سقط الاحتجاج به كما اشار له الشارح وقوله وعلى الأول أي الاحتجاج بالشاذ  
 (قوله فسقطت متباينات) أي نسخت تسلا وتوحيكا والشاذ اغنا يخبر به اذ لم ينسخ حكمه (قوله ولا يجوز  
 ورود ما لا معنى له الخ) أي لا معنى له أصلا لا ما لا يتصرف فيه معناه كالزركشي وغيره قالان خلاف الحشوية  
 فيما لمعني ولكن لانهم كالمردوف المقطعة وآيات الصفات أما ما لا معنى له أصلا فلا يجوز وروده في  
 كلام الله اتفاقا وبشكل على كون محل الخلاف ما ذكره خصيصا خلاف الحشوية بهم وقوله المتشابه في  
 القرآن وكون الجبهه هو منساع الوقف على قوله الا لا الا لا أن لا يراد فيه في قوله ولكن لانهم فهم معناه  
 الذي أراد به في الواقع بل معنى صحيح يعنى الصفات اليه وان لم يكن هو المراد في الواقع فيه نظر لان قولنا الزركشي

كما قاله النيسابوري في  
 فتاويه (والصحيح أنه  
 ما وراء العشرة) أي  
 السبعة السابقة  
 وقرأت به قوس يواي  
 جمع وخلف فهذه  
 الثلاثة تجوز للقراءة  
 بها (وقال النيسابوري والشاذ  
 الامام) ولذا المصنف  
 لانها لا تختلف رسم  
 السبع من جهة السند  
 واستقامته الى وجه في  
 العربية وموافقة خط  
 المصنف الامام ولا يضر  
 في العز والى النوى  
 عدم ذكر مختلفات  
 قراءته كما قال المصنف  
 ملققة من القراءات  
 السبعة اذ في كل حرف  
 موافق منهم وان  
 اختلفت له هيئة ليست  
 لواحد منهم بل جعلت  
 قراءة تخصه (وقيل  
 الشاذ ما وراء السبعة)  
 فتكون الثلاثة منه  
 لا يجوز للقراءة بها على  
 هذا وان حكى النوى  
 الاتفاق على الجواز غير  
 مصرح بخلاف كما تقدم  
 (أما حراؤه مجرى)  
 الاخبار (الأحاد) في

الاحتجاج (فهو الصحيح) لانه منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يلزم من انتفاء خصوص قرأنا تنه  
 انتفاءه وخبر تنه والثاني وعليه بعض أصحابنا لا يحتج به لانه اغنا نقل قرأنا ناولم تنه تنه قرأنا تنه وعلى الأول احتجاج كثير من فقهاءنا على  
 قطع عن السابق قرأنا تنه ما علموا وجها للتتابع في صوم كفارة اليمين الذي هو اذ يقول الشافعي قراءة متباينات قال المصنف  
 كان لما صحح الدارقطني استناده عن عائشة رضي الله عنها زلت فميام ثلاثة أيام متباينات فطعت متباينات (ولا يجوز ورود ما لا معنى  
 له في الكتاب وانما خلافا للجنوبية) في تجوز زهره و ذلك في الكتاب قالوا لوجوده فيه

حشوه من قول الحسن  
اليمري لما وجد  
كلامهم ساقطاً كانوا  
يجلسون في حلقته  
أمامه ردواؤه إلى  
حتى الحلقه أي جانبها  
(ولا يجوز أن يرد في  
الكتاب والسنة  
ما جئ به غير ظاهره  
الابدليل) بين المراد  
كافي العام المخصوص  
بمتأخر (خلافاً لرأيه)  
في تجويزهم وورد ذلك  
من غير دليل حيث  
قال المراد بالآيات  
والاخبار الظاهرة في  
عقاب عصاة المؤمنين  
الترتيب فقط بناء على  
معتقدهم أن المعصية  
لا تضر مع الاعان  
وسواء رتبة لأربابهم  
أي تأخيرهم أم إمامهم  
الاعتبار (وفي مقام  
المجمل) في الكلاب  
والسنة بناء على الجمع  
الآتي من وقوعه فيما  
(غير مبين) أي على  
اجماله بأن لم يتضح  
المراد من الوفاة صلى  
الله عليه وسلم أقوال  
أحدها لأن الله تعالى  
أكل الدين قبل وفاته  
لقوله اليوم أكلت لكم ديني  
لكن دينكم أنتم قال  
تعالى في مشابه الكلاب  
وما يعلم تأويله إلا الله  
إذا وقف هنا كما علمه

السابق وآيات الصفات يدل على ادخال التشابه في محل الخلاف مع أنه لمعنى مجتمعة انصاف اليه عنه  
الخلف وان سكنت عنه الساق فلا وجه حيث قلنا تخصيص الخلاف بالحشوية ولأن المعنى الصحيح الذي انصاف  
اليه فليتامر وبشكل على الأول الذي هو كون محل الخلاف ورود ما لمعنى له أصلاً لا يتبين بالهمل الذي  
لا معنى له نقص وهو محال على الله تعالى وقد يجاب بأن القائل بورد وهم الحشوية يمنع كونه نقصاً لجواز أن  
يكون الحكمة كالابتلاء ما هو كذلك لا يكون نقصاً والحاصل أنهم اضطربوا في فهم في محل النزاع في هذه  
المسئلة وتعارضت والذي صوبه الاستوى ما قاله المصنف من أن محل النزاع ورود وما لمعنى له أصلاً (قوله)  
كالخروف المقطعة أوائل السور قال العلامة أي كاسماء الخروف المقطعة الخ إذا لموجود هنا أوائل السور  
أسماءها الأصلية انتهى وفي التمثيل بها ما لمعنى له أصلاً أي إذا لمعنى الخروف التي هي مسمياتها انتهى معانيها  
وان لم يكن اللفظ المنتظم منها معنى اه ولا يخفى أن هذا الإراد غير مدعى الحشوية لاهل الشارح لأنه ناقل  
ذلك عنهم ولهم أن يجيبوا بأن ليس مرادهم عما لمعنى له أصلاً ما لمعنى له في نفسه بل لمعنى له مرتبطاً بما  
صاحبه ويجوز دخول التي هي السميات ليست كذلك كما اعترف به الشيخ ومن هنا يدفع وضامناً بأن  
هذه الخروف أسماء لأعداد مخصوصة لأن اثنين ارتباط تلك الأعداد بالمقام سم (قوله من قول الحسن) من  
تعليله أو ابتدائه أي سواء بذلك لاهل قول الحسن أو تسمية مأخوذة من قول الحسن الخ قوله وكانوا يجلسون  
الخ حال من الهاء في كلامهم (قوله إلى حشوية الحلقه) فيه إشارة إلى أن الحشوية ينفخ الشين لئلا يفسدوا إلى  
الحشوية بالتصريف كالفق ويجوز ساكن الشين على أنها منصوبة إلى الحشوية الذي لمعنى له في الكلاب والسنة  
وبالوجهين ضبطه الزركشي والبرماوي قال شيخ الإسلام (قوله الابدليل) أي الاعم دليل وقوله بين المراد  
المراد بالتبيين صرف اللفظ عن ظاهره سواء كان معه تعيين المراد كما هو مذاهب الخلف أو لا كما هو مذاهب السلف  
فان دفع إيراد التشابه فانه عني به غير ظاهره ولا دليل بين المراد منه بناء على الوقف على الله فان معنى هذا  
الاراد قصر الدليل على الدلائل المعينة لمراد وقد علمت أن المراد به ما هو أعم (قوله كافي العام المخصوص بمتأخر)  
انما قيل بقوله متأخر لكونه أظهر في التمثيل المخصوص عقاراً أو متقدماً لا يفهم من علم المخصص حين  
وروده لا غير ظاهره بقرينة ذلك المخصص في كونه مما عني به غير ظاهره خفاً بل قد يقال أن ما يفهم منه  
بواسطة المخصص هو ظاهره غاية الأمر أنه ظاهره بواسطة المخصص لا في حد ذاته وقد صرح الإمام في الورقات  
بأن المثل بالدليل يسمى ظاهراً بالدليل فلا يصدق أنه حين ورود عني به غير ظاهره على الإطلاق فظهر للتقصيد  
فائدة وقد اعترض شيخ الإسلام أن عقيدته ما تأخر لا مفهوم له إلا أن قال انه المتفق عليه سم (قوله خلافاً  
لرأيه) لفظ المراد به ما هو من ار جاء كقراءه بغيره من أرحى كاعطى وبهم قارئ قوله تعالى قالوا أرحهم  
وأرحهم (قوله حيث قالوا الخ) تنبيه على أن ذلك يؤخذ من كلامهم لا من كلامهم مرادهم (قوله لا راجعهم أي  
تأخيرهم أم إمامهم الاعتبار) أي تأخيرهم المعصية عن كونها معتبرة حيث نفوا المؤاخذه بها وجودها حيث  
لا اعتدابه أعدم ترتيب أثرها عليها وصرح عود ضمير إمامها والآيات والاخبار الواردة في العقاب لعصاة المؤمنين  
فانهم ار جزموا أي آخرها عن اعتبارها (قوله وفي بقاء الجملة الخ) خبر مبتدأه قول الشارح الآتي  
أقوال وقوله غير مبين حال من الجملة ولما كان ظاهره هذا الحال لا يفيده إلا تأكيد أن المجل هو غير المبين  
أشار الشارح إلى تأويلها بالجار والمجرور بقوله أي على إجماله أي مستمر أو باقياً على إجماله (قوله إلى وفاته  
صلى الله عليه وسلم) متعلق بقوله بقاء (قوله لأن الله تعالى أكل الدين قبل وفاته) فنه أن يقال بين هذا وما  
احتج به عليه من قوله تعالى اليوم أكلت لكم ديني تخالف لصدق هذا على تمام الأكمال في ذلك اليوم  
وصدق ذلك أعني قوله لأن الله أكل الدين قبل وفاته صلى الله عليه وسلم بما بعد ذلك اليوم مما قبل الوفاة  
مع موافقة الواقع له إذ قد ثبت أحكام بعد ذلك اليوم أيضاً كما هو ظاهر الآن بكون المراد أنه أكل في ذلك  
اليوم الأصول وشكها ولم يتبين بعده إلا ما هو من فروغ ما بين فيه قاله سم (قوله نالها الاصح لا يبي  
المكاف بغيره) قوله نالها مبتدأ أو ضمير لا أقوال المقدر في المتن المدلول عليها بقوله نالها وأخبره

قوله لا يبق الخ وقوله الامع خبر مبتدأ محذوف أي وهو الامع والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره (قوله حذرا من التكليف على الإطلاق) فيه أن يقال إن المصنف قائل بجواز مطلقا ونوع التكليف المحال لغيره فلا يتحقق هذا الأعلى رأي من لا يرى التكليف المحال وقوله حذرا من التكليف المحال لتبطل لعدم النفاذ المثل بقوله للعامة (قوله على أن صواب العبارة الخ) قضيته أن التكليف معرفة أو بالعلم بخطأ وليس كذلك إذا المعرفة أو العلم بسبب العلم لأن العمل بالشيء فرع معرفته والعلم به فإنته أنه عبر بالسبب عن السبب ولا يدعيه بل العلم عمل في الجملة قال في التلويح وقد يقال العلم عمل بالقلب وهو الأصل وقوله كما في البرهان يقال عليه أن المصنف لا يلزمه تقليد ما في البرهان قلت دعوى أن المعرفة والعلم سبب للعمل ممنوعة بلا شبهة بل مما شرط المصدق حده عليه مادون حد السبب وأما قوله بل العلم عمل الخ فنقول إن الأمر كذلك لكنه قاصر على العمل القلبي والعلم ما دون ذلك فقد تنبى أن سقوط ما قاله سم جمعه وجهه ما تعرض به الشارح (قوله من غير تأمل) متعلق بقوله مضي عليه المصنف (قوله بانضمام تواتر وغيره) ظاهر كلام المصنف أن التواتر والمشاهدة التي هي المراد بغيره فرق بينان وقول الشارح بالقرائن المشاهدة ونقل تلك القرائن البسيطة تواتر بغيره أن التواتر والمشاهدة متعلقان بالقرائن لأنهما نفس القرائن قاله العلامة وقد يقال كلام المصنف صالح لجملة على ما قاله الشارح إذ لم يصرح بأن التواتر والمشاهدة قريئتان ولا بانهما متعلقان بالقرائن وغاية ما أفاده إفادة اليقين بواسطة تواتر ومشاهدة وهذا صالح لكل من الأمرين من أجله على ما قاله الشارح لا مانع منه حينئذ سم وانعلم بقل المصنف وعدم المعارض العقلي لأن فرض الكلام بعدم صدق قائله سبب المجردة أو تصديقي الصادق وهذا يستلزم عدم المعارض إذ لا وجود له مع العلم بصدق القائل وما أشار له المصنف وقوله والحق أن الأدلة الخ أحد أقوال ثلاثة تأتيها أنها تصيد اليقين مطلقا لأنها لا لا تنفيها مطلقا وهو الذي أشار إليه الشارح بقوله الآتي فاندفع توجيه من أطلق الخ (قوله بانتهاء العلم بالمراد) متعلق بتوجيه قال العلامة هذا القائل ضم إلى هذا التوجيه أنه لا بد من العلم بعدم المعارض العقلي فلا بد في دفعه مع ما ذكره من قوله والعلم بعدم المعارض من صدق القائل كما إذا السد أي أن القائل بانتهاء اليقين وجه بانتهاء العلم بالمراد منها الترفقه على العلم وعدم المعارض العقلي وجوابه أن انتهاء المعارض العقلي قد علم من صدق القائل وهو الذي صلى الله عليه وسلم وقد يجب أن الشارح لم يزد ما ذكرنا كنفاء بقوله فإن أصحاب الخ فإن علمهم على الوجه المذكور يستلزم العلم بعدم المعارض على أن إفادة الأدلة اليقين أغما تتوقف على عدم العلم بالمعارض لا على العلم بعدمه إذ كثيرا ما يحصل العلم من الدليل ولا يخطر المعارض بالبال ألبا وألوا نفيًا فضلا عن العلم بعدمه فالمراد بقوله أفادتها اليقين تتوقف على العلم بعدم المعارض أنه بحيث لا يلاحظ المعارض العقل حرم بعدمه كماله (قوله المنطوق والمفهوم) المنطوق لغة المفوظ به والمفهوم لغة ما يستفاد من اللفظ ومعناها اصطلاحا ما ذكره المصنف (قوله ما دل عليه اللفظ الخ) أي معنى والمراد به ما ينشأ من اللفظ ويقصد وليس المراد به ما قبل الذات كما يعلم من تفسير الشارح المنطوق بالحكم وغيره (قوله في محل النطق) متعلق بدل كما يفاده كلام الشارح بعد وعنه أنه دل عليه في مقام إيراد اللفظ فالمحل اعتباري والمراد بكون المعنى مدلوله عليه كون اللفظ مستملا لغيره وكونه مراد منه بالذات فمحل المعنى المجازي أيضا لأن اللفظ أشتمل فيه وإن كان هناك انتقال من المعنى الأصلي إليه ولا يضر عدم شموله غير الصريح وهو ما دل عليه اللفظ التزاما لأن ظاهر صنيع المصنف في هذا الكتاب عدم إثباته وما ذكرناه من تعلق قوله في محل النطق بدل الدال عليه قول الشارح بعد أي اللفظ الدال في محل النطق هو الألفي بحسب المصنف من أقسام المنطوق مخوم مدلول يدو أسد لان التعريف على هذا التقدير يتناول ذلك من غير تكافؤ وأما ما ذكره العلامة من جعل في محل النطق حالا من ضمير عليه أي حال كون ذلك المعنى ثانيا في محل النطق أي محل نطق بأمه وذلك كالمعرفة في آفة التأنيف فإثباته في محل نطق بأمه وهو التأنيف فإثباته هو طريقة ابن الحاجب من تخصيص المنطوق كاللهوم بالمحكم ولا يوافق طريقة المصنف من تجميع ذلك لتفسير الحكم أيضا كمدلولز يدع لا وأما كان خالصا بالحكم على

حذرا من التكليف  
على الإطلاق بخلاف  
غير المكلف  
على أن صواب العبارة  
بالعمل به كافي البرهان  
وفي بعض نسخها العلم  
به وهو تحريف من  
نسخه على  
المصنف إذ وقع له من  
غير تأمل (والحق) كما  
اختاره الإمام الرازي  
وغيره أن الأدلة المتصلة  
قد تنفي اليقين بانضمام  
تواتر وغيره من  
المشاهدة كافي أدلة  
وجوب الصلاة ونحوها  
فإن الإصابة علم  
معاني المراد بالقرائن  
المشاهدة ونحن علمناها  
بواسطة نقل تلك  
القرائن البسيطة  
فاندفع توجيه من أطلق  
أنها لا تنفي اليقين  
بانتهاء العلم بالمراد منها  
المنطوق والمفهوم  
أي هذا مجتمعا  
(المنطوق ما) أي معنى  
دل عليه اللفظ في محل  
النطق (حكم) كان كما  
مثله في شرح المختصر  
كغيره بغير التأنيف  
أي للسوادين الدال  
عليه

ما قاله العلامة المذكور لأن مفادها أن المنطوق هو الأمر الثالث لشي نطق باسمه والثابت لشي حكم له (قوله فلا تقل لها ألف) مصدر بمعنى تبا وتخاصمني على الكسر (قوله كزبد) تدنقش في قبيل النص بما يحتمله معنى مجاز بأنها على جواز الخبر باللفظ وتصريح الصحابة بأن التوكيد في نحو جازم يد نفسه لرفع الجازم من الذات واحتمال أن الجاني في رسوله أو كما به فليأتمل قاله سم وقد يقال النظر في النص والظاهر لمبادل عليه اللفظ ولا شئك أن تدل ولو يدل لا يحتمل لفظه غيره لأنه الموضوع وأما الخبر والمذكور فليس راجعاً للدلالة لفظ زبد بل للدلالة المركبة فتأمل (قوله يدل المعنى الذي أفاده) احتراز بذلك عن المشترك (قوله مرجوحاً) مقوله لا يحتمل أو مقوله عطائاً له أي احتمالاً مرجوحاً (قوله والاول الحقيقى) مبتدأ وخبر (قوله واللفظ الخ) قال العلامة ان اعتبر خبراً اللفظ من حيث كونه جزءاً كان التقسيم بقوله على جزء المعنى ضائعاً إذ الجزء أعاد على بل يكتفى بقوله ان دل جزءه وان اعتبر أعاد من كونه جزءاً أو مفرداً فالحيوان الناطق علماً يدل جزءه في الجملة على جزء المعنى وهو مفرد داخل في حد المركب خارج عن حد المفرد فبطل به الاول طردوا الثاني عكساً فلا بد لتصحهما من زيادة التصدي فيهما ان يقال ان قصد بجزء الدلالة على جزء المعنى فركب والا ففرد أه وبجواب باختاراً للشي الثاني لكن قوله على جزء المعنى يعتبر فيه الحيثية أي من حيث أنه جزء المعنى أي المعنى الموضوع على ذلك اللفظ وقد احييت معتبر في تعريف الأمور التي تختلف بالاعتبار كما تقرر وحشد يخرج عن تعريف المركب ويدخل في تعريف المفرد نحو الحيوان الناطق علماً لان جزءه وان دل لكن لا يدل على جزء المعنى من حيث أنه جزء المعنى فلا حاجة إلى زيادة القصد قاله سم (قوله والا ففرد) فيه أن يقال أن هذا صادق بالمركب لأن تقديره وان لم يدل جزءه والمركب كذا لم يد كذلك إذ جزءه كالشئين أو الازاي لا يدل على جزء المركب شامل لكل من أجزائه المعنائية فوكلائه وقد يجاب بوجهين أحدهما أن جزءه في قوله لا يدل جزءه مفرد مصنف فيم ودلالة العام كلية فيكون معناه كل جزءه وإذا أدخل عليه النفي صح أن يكون من عموم الساب والتقدير وان لم يدل شيء من أجزائه وان كان تقديره منه سلب العموم وهو لا يفيد هنا وإنما مما حمل الإضافه في جزءه على العهد الذهني باصطلاح أهل البيان على ما صرح به غير واحد من أن المضاف إلى معرفة يتقسم انقسام المخل باللام وحيشد وهو في معنى النكرة كما تقرر وقد وقع في خبرنا لشي فيكون عاماً والمعنى وان لم يدل شيء من أجزائه يخرج المركب لأنه وان لم يدل بعض أجزائه وهي حروفه المعنائية فتقديره بعضها الآخر وهو وكلائه حتى أن يقال هذا البصديق على الحيوان الناطق علماً لان كل من لفظ الحيوان والناطق فيه يدل باعتبار الوضع الغير العلمى والمعنى العلمى هو الماده الإنسانية مع الشخصات وكل من معنى لفظ الحيوان وهو الجسم الإنشائي الخ ومن معنى الناطق وهو المنفكر بالقوة للماهية الإنسانية التي هي جزء المعنى العلمى فكل منهما جزء من جزء المعنى العلمى وجزء الجزء معاً مع أنه مفرد وله فاصر حوالى كتب المسير ان بأنه يدل جزءه على جزء معناه الا أن دلالاته غير مقصوده فخرج جوه عن حد المركب وأدخلوه في المفرد فيقصد الدلالة حيث قالوا اللفظ ان قصد بجزءه الدلالة على جزء المعنى فركب والا ففرد والمصنف لم يذكر القصد ويمكن أن يجاب أيضاً بما تقدم من اعتبار الحيثية المذكورة أي دل جزءه على جزء المعنى من حيث أنه جزء المعنى وظاهر أن واحداً من جزء الحيوان والناطق لم يدل باعتبار المعنى الغير العلمى على جزء المعنى العلمى من حيث أنه جزء المعنى العلمى اذ لا بد من دلالة الجزء اللفظ باعتبار أحد موضوعه على جزء معنى الوضع الآخر أه سم (قوله أو يكون له جزء غير دال على معنى) المراد بالدلالة الدلالة الوضعيه والمراد بالوضع ما كان على قانون اللغة فاندفع ما يقال ان أحرف يدم موضوعه لا أعداداً فالأى بسمة والياء عشر والذال باربعة فلهذا دلالة فلا يصح في أصل الدلالة هنا وقد دفع أيضاً التقيد المذكور والدلالة العقلية كدلالة زاي يدعى حساب الا لا تقسم (قوله ودلالة اللفظ على معناه مطابقة) لم يقل على تمام معناه كما قال غير للاحتراز عن الجزء لأن الجزء لا يصدق عليه أنه المعنى لأنه بعض المعنى فالاحتراز عنه حاصل بقوله على معناه من غير احتياج إلى زيادة لفظ تمام (قوله دلالة مطابقة) الاشارة ليس من اضافة السبب الى المسبب وكذا قوله دلالة تضمن ودلالة التزام (قوله لمطابقة الدال الخ)

ذلك (ان أفاد معنى لا يحتمل غيره) أي غير ذلك المعنى (كزبد) في نحو سواه زبد فانه مفيد لذات الشخص من غير احتمال لغيرها (ظاهر) أي يبقى بذلك (ان احتمل) يدل المعنى الذي أفاده (مرجوحاً كالاسد) في غورأت السم الاسد فانه مفيد للحيوان الفسرس محتمل للرجل الشجاع بدله وهو معنى مرجوح لأنه معنى مجازى والاول الحقيقى المتبادر الى الالحن أما المحتمل لمعنى مساو لاخر فيسمى مجعلاً وساقى كالجسوف فيؤب زبد الجسوف فانه محتمل لمعنيه أي الاسود والاتيض على السواء (واللفظ ان دل جزءه على جزء المعنى) كدلال زبد (فركب والا) أي وان لم يدل جزءه على جزء معناه بان لا يكون له جزء كمنزلة الاستفهام أو يكون له جزء غير دال على معنى كزبد أو دال على معنى غير جزء معناه كمد الله علماً (فقد ودلالة اللفظ على معناه مطابقة) ونسمى دلالة مطابقة أيضاً لمطابقة الدال للدلول (وهي جزءه) أي جزء معناه (نضمن) ونسمى دلالة تضمن أيضاً لتضمن المعنى

جزءه المدلول (ولازمه) أي لازم معناه (الذهني) سواء في الخارج أياضاً لا (الترام) ونسبى دلالة الالتزام أيضاً للترام المعنى أي استلزامه  
للمدلول كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق في الأول وعلى الحيوان في الثاني وعلى قائل العلم في الثالث الأول خارجاً أيضاً كدلالة  
العلمي أي عدم البصر عما بين ١١٦ شأنه البصر على البصر اللازم للعلمي ذهناً المتناهي خارجاً (والأولى) أي دلالة المطابقة

تعليل لكل من الاسمين المفرد والمركب أعني قوله مطابقة وقوله دلالة مطابقة وكذا يقال فيما بعده وهذا  
المضاف وهو قوله دلالة لا بد من تقسيم دلالة اللفظ لأن المطابقة توصف بها اللفظ والمعنى والدلالة لا توصف  
بها اللفظ (قوله جزءه المدلول) أي المدلول عليه باللفظ فهو من باب الحذف والواصل (قوله الذهني)  
لم يرد به ما لا يمكن انفكاكه عن المزموم وهو الذي يلزم من تصور مزمومه وتصوره وهو اللازم البين بالمعنى  
الأخص عند المناطقة بل مطلق اللازم سواء تصور بعد المزموم بلا موله أو بعد التأمل وإعمال الفكر (قوله  
أي عدم البصر الخ) كأن السيد المضاف إذا أخذ من حيث أنه مضاف كانت الإضافة داخلية فيه والمضاف إليه  
خارج عنه وإن أخذ من حيث ذاته كانت الإضافة أيضاً خارجة عنه ومفهوم العلم هو العدم المضاف إلى  
الصبر من حيث هو مضاف فتكون الإضافة إلى الصبر داخلية في مفهوم العلم والبصر خارجاً عنه اه سم  
(قوله وللتشأن عقليتان الخ) تبع فيه المحصول وغيره وهو أحد أقول ثلاثة نأثها أهمها لفظيتان كالاولى  
اعتباراً بفهم المعنى من اللفظ ولو بواسطة وعليه أكثر المناطقة وقد يقال هو لازم المصنف وإن صرح بخلافه  
لأنه جعل المقسم دلالة اللفظ فاقسامه لفظية وكون بعضها واسطة وبعضها بدونها لا يخرج جماعاً عن ذلك نأثها  
أن الدلالة انضمامية لفظية كالاولى والالتزامية عقلية لأن الجزء داخل فيما وضعه اللفظ بخلاف اللازم شيخ  
الاسلام والحاصل أن في المقام عقلمتين وهما قولنا كلما أطلق اللفظ فهم معناه وكما فهم معناه فهم جزؤه وفهم  
لأزمه فيما نظر إلى المقدمة الأولى تكون التضمنية والالتزامية لفظيتين كما يطابقو بالنظر لثلاثة عقليتين  
وهذه اثنتين أن الخلفاء المذكورين (قوله ثم المنطوق) أراد به المنطوق الصريح وأراد بالمقدار المشار  
إليه بقوله على أضرار المنطوق غير الصريح ولا يكون إلا في دلالة الالتزام (قوله الصدق فيه الخ) عبر في جانب  
الصدق بنى إشارة إلى أن الصدق ليس صفة للمنطوق بل للكلام الدال عليه فقوله فيه أي في داله وأني اللام في  
جانب الصحة أشارت إلى أن المنطوق يتصف بها والصحة العقلية هي الإمكان والشريعة موافقة الفعل  
ذو الوجهين الشرع كإمر (قوله فيما دال عليه) أي في اللفظ الذي دل عليه أي على ذلك المنطوق وهو  
المنطوق الصريح والمقدار المذكور الدال على تقدير هذا اللفظ هو المنطوق غير الصريح واعلم أن ابن  
الحاجب رحمه الله قسم المنطوق إلى صريح وغير صريح والاول مادل عليه اللفظ مطابقة أو تضمناً  
والثاني مادل عليه التزاماً والمصنف خص اسم المنطوق بالصريح وسمى غير الصريح بمدلول الاقتضاء  
والإشارة (قوله أي فدلالة اللفظ الخ) أشار بهذا إلى أن ظاهر تسمية المصنف نفسه بجاهل لأن قوله فدلالة  
اقتضاء خبر عن المنطوق وذلك لا يصح لأنها وصف لدلالة اللفظ على ذلك المضمرة المقصود كما قاله فلذا حول  
العبرة إلى ما ترى (قوله على معنى ذلك المضمرة) متعلق بدلالة وحاصله أن اللفظ في الحديث الشريف  
المذكور يدل على منطوق صريح وهو رفع الخطأ والنسيان ومنطوق غير صريح وهو رفع المخاخذة وهو وقس  
على ذلك المشال الثاني والثالث (قوله في مسند أبي عامر) سدى أن أفعالهم والحفاظ أو القاسم  
التميمي قدس الله روحه ووقفه (قوله أي أهلها) قيل عليه أن الصحة كالتحصيل بتقدير هذا المضاف  
تحصل بحال القرية مستعملة في أهلها مجازاً وأجيب بأن التقدير المذكور ببناء على بقاء القرية على  
حقيقة أو ليس في العبارة حصص الصحة في التقدير المذكور حتى يرد ذلك (قوله لا يصح سؤالها عقلاً)  
أي بالنظر للعادة تسقط ما قبل أنه يجوز سؤال الجدران ونظرة خارقة للعادة فلا تنأى إلى الحكم بعدم الصحة  
عقلاً (قوله على ما لم يقصده) أي لم يقصده بالذات والافكل مادل عليه الكتاب المزبور وما وافق  
الواقع مقصود كما هو اللائق في حق تبارك وتعالى (قوله أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم) قوله  
ليلة طرف للرفث لا لأجل وضمن الرفث معنى الاقتضاء فعدي بالي وإذا قرئت بمعنى الجماعة متعدي بنفسه

(نقد) لأنها محض  
اللفظ (وللتشأن) أي  
دلالتنا التضمنية والالتزام  
عقليتان) لتوقفا  
على انتقال الذهن من  
المعنى إلى جزءه ولازمه  
(ثم المنطوق) أن توقف  
الصدق فيه (أو الصحة)  
له عقلاً أو شرعاً (على  
أضرار) أي تقدير فيما  
دل عليه (فدلالة اقتضاء)  
أي فدلالة اللفظ الدال  
على المنطوق على معنى  
ذلك المضمرة المقصود  
تسمى دلالة اقتضاء  
الاول كما في مسند أبي  
عامر الآتي في مصنف  
المجلد رفع عن أبي  
الخطا والنسيان أي  
المؤاخذه بهما لتوقف  
صدقه على ذلك وتوقفا  
والثاني كما في قوله تعالى  
وإسأل القرية أي أهلها  
إذا القرية وهي الأئمة  
الجمعة لا يصح سؤالها  
عقلاً والثالث كما في  
قولك مالك عبد اعتق  
عبدك عنى ففعل فانه  
يصح عند أي ملكه  
لما فاعته عنى أتوقف  
صحة العتق شرعاً على  
الملك (وإن لم يتوقف)  
أي الصدق في المنطوق  
ولا الصحة له على أضرار  
(ودل) اللفظ المفيد  
له (على ما لم يقصده) به  
(فدلالة إشارة) أي فدلالة اللفظ  
على ذلك المعنى الذي لم يقصده تسمى بالإشارة كدلالة قوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم على صحة صومهم من أصح جنباً

(قوله)



(قوله لازم) الضمير للشيء وذكرها لاكتسابها التذكير من المضاف اليه كقوله

• انارة العقل مكسوف بطوع هوى • أى لازم منه ضوم من أصبح حينئذ المقصود أى اللطوق المقصود  
باللفظ أعني قوله أهل لكم الخ وقوله فى الليل متعلق بمجماعهم (قوله الصادق باخر جزءه) قال العلامة  
هذا مبنى على أن الليل صادق بالوقت المتعد من غروب الشمس الى طلوع الفجر وبإضافته وليس كذلك  
بل حقيقة الأولى فلو كان الصادق بالجماع فى آخر جزء منه لكان صحيحا اهـ وجوابه ان ما ذكره مبنى على  
أن الصادق هنا بمعنى الجملة وهو مجموع اذ لا دليل عليه ولا ضرورة تلجئ اليه بل يجوز أن يكون بمعنى الضيق  
فإن الصادق يرد على الجملة فاره أخرى بمعنى التحقق كما تقرّر والمراد هنا الثانى أى التحقق باخر جزء منه أى  
مع آخر جزء منه اذ يصدق لغو عمر فاعند بقا عمر منه ان الليل متحقق موجود وان الفاعل حينئذ فاعل فى  
الليل على أن هذه المناقشة مبنية أيضا على أن الصادق وصف لليل وليس بلازم ذلك لجواز كونه وصفا للجماع  
غاية الأمر أنه يلزم المسامحة فى قوله باخر جزء منه اذ المعنى حينئذ بالجماع فى آخر جزء منه لكن مثل هذه  
المسامحة مفهومة وشائع ذائع (قوله لا يحمل النطق) اشاره الى أن الدلالة فى المفهوم ليست وضعية بل  
انتقالية فان الذهن ينتقل من تحريم التأنيف مثلا الى تحريم الضرب بطريق التنبيه بالأول على الثانى  
(قوله من حكم ومجمله) أى معالاة الفرد أو الألف التكرار فى قوله الآتى ويطبق المفهوم على محل الحكم أيضا  
واضافة الشيء الى نفسه فى قول المصنف حكمه لا يصح الخراب عنه يجعل الاضافة مناسبة لان قوله المشتل  
هو عليه ما منع من ذلك وقوله من حكم ومجمله بيان لما وقوله كتحريم كذا مثال الحكم ومجمله فالتحريم للحكم  
وكذا المحل فالحكم المفهوم فى آية التأنيف التحريم ومجمله الضرب وغيره وعلى هذا قياس غيره فقوله كذا  
كتناية عن الضرب فى آية التأنيف والأحراق فى آية التيمم وما تقرّر على الحمل على أن المفهوم فى كلامه  
اسم للحكم ومجمله لأحدهما مامرا والأفلاطنة على أحدهما ماضيا وان كان إطلاقه على الحكم أكثر  
والخاص ان المفهوم يطلق على الحكم فقط وعلى مجمله وعلى مجموعهما والاول هو الكثير ولبس الثانى  
والأقل الثالث خلاف ما يرويه قول الشارح الآتى ويطبق المفهوم على محل الحكم أيضا من أن إطلاقه على  
المجموع هو الكثير وأنه لا يطلق على الحكم نفسه (قوله فان وافق حكمه) الاضافة فى حكمه من اضافة  
الجزء للكل على ما تقدم للشارح من حل المفهوم على الحكم والمحل وقوله المشتل نعت سبى للحكم ولذا  
أبرز الضمير العائد على المفهوم بقوله المشتل هو أى المفهوم وقوله عليه أى على الحكم (قوله المنطوق به)  
نمى على أن المنطوق فى كلام المصنف حذف منه اختصاصا (قوله ثم هو نحو الخطاب الخ) لا يقال  
سكت عن الأدون لانا نقول ليس فهم مفهوم أدون قاله شيخ الاسلام (قوله نظر المعنى) المراد بالمعنى عملة  
الحكم كالأدنى فى التأنيف والأخلاف فى كل مال التيمم وليس المراد بالمعنى موضوع له اللفظ كما هو بين واضح  
وقوله لأشدية الضرب من التأنيف اليابسة صدى كالتضاريف فهو مصغر للاسم تفضيل حتى يقال أنه  
اسم تفضيل مضاف فلا يقرن عن وقد يجاب على جعله تفضيلا لا مصدرا بان المعنى اقترانه بن وهو المضاف  
الى ما هو بعض منه وما هنا ليس كذلك كما لا يخفى وبأن من متعلقة بأشده محذوف وأورد على قوله نظرا  
لأنه من لزوم كونه حينئذ قياسا وأجاب فى المختصر بوجهين أحدهما أنه قطع بفهم المعنى فى محل السكوت  
لغرض الشروع فى القياس فلا يكون قياسا قال السعدى فيه اشاره الى أن المراد أنه ليس من القياس الذى  
جعل محجة والأفلاطنة الخالق فرع بأصل مجامع الآن ذلك مما يعرفه كل من يعرف اللغة  
من غير افتقار الى نظير واجتهاد بخلاف القياس الشرعى اهـ وذهب قوم الى أنه قياس واحضروا به  
لولا المعنى المشترك بين المنطوق والمفهوم لما ثبت حكم المفهوم ولا معنى القياس الا ذلك وثانيه ما فى  
المختصر أيضا ان وجود المعنى المشترك شرط لدلالة المقفوط على كل مفهوم من حيث اللفظ ولا يلزم منه أن  
يكون قد أسال ان القياس دل على حكم الفرع من حيث المعقول لا من حيث اللفظ سم (قوله مساو  
تصريحاً لا كل) مية أن يقال ان تحريم الأكل غير منطوق به بل يلزم منه وهو التوسع على الأكل فلا  
يصدق ان المفهوم موافق للمنطوق أو مساو له ويجب بانه منه كونه كناية فانه أطلق المازوم وهو قوله

لأزومه المقصود به من  
جواز جاعهن فى الليل  
الصادق باخر جزء  
منه (والمفهوم ما) أى  
معنى (دلى على اللفظ  
لا فى عمل النطق) من  
حكم ومجمله كتحريم كذا  
كإسباتى (فان وافق  
حكمه) المشتل هو عليه  
(المنطوق أى الحكم  
المنطوق به) (فوافقه)  
وبسمى مفهوم موافقة  
أيضا وهو (نحو  
الخطاب) أى بسمى  
بذلك (ان كان أولى)  
من المنطوق (ولم ينف)  
أى لحن الخطاب أى  
بسمى بذلك (ان كان  
مساويا) للمنطوق مثال  
المفهوم الأولى تحريم  
ضرب الوالد بن المال  
عليه نظر المعنى قوله  
تعالى فلا تقل لمأفك  
فهو أولى من تحريم  
التأنيف المنطوق  
لأشدية الضرب من  
التأنيف فى الأذى  
ومثال المساوى تحريم  
أحراق مال النعم الدال  
عليه نظر المعنى آية أن  
الذين يأكلون أموال  
اليتامى ظلما فهم مساو  
تصريحاً لا كل مساواة  
الأحراق لا كل فى  
الآلاف (وقيل  
لا يكون) الموافقة  
(مساويا) أى كالأكل  
صنف

أغنياً يكون في بطونهم ناراً وسيلون سعيوارتد لازم وهو حرمة الأكل فهو في قوة الصريح **(قوله لا يسمي بالموافقة المساوي)** أشار بذلك إلى أن قول المصنف لا يكون الموافقة مساوياً بعبارته مقبولة والأصل لا يكون المساوي موافقة أي لا يسمي المساوي بالموافقة لأن النزاع في أن المساوي من الموافقة الاصطلاحية أي فرد منها يسمى باسمها أو ليس منها فلا يسمي بذلك إلى أن الموافقة من المساوي أو لا لا يتأتى أن تكون فرداً منه لأنها أعم منه على الصحيح والأعم لا يكون فرداً من الأخص ومبانيته على أنه مقابل الصحيح المشار إليه بقوله وقيل لا يكون الموافقة الخ والمقابل لا يكون فرداً من مقابله وحديثنا مطابق لمحل النزاع أن يقال وقيل لا يكون المساوي موافقة أي لا يسمي بهذا الاسم كما قدمناه بخلاف عبارة المصنف فإن المفهوم منها عكس ذلك ومن وجوه التأويل لصحة عبارة حمل الموافقة على اللفظ وتقدر مضاف إلى المساوي والمعنى حينئذ وقيل لا يكون لفظ الموافقة اسم المساوي أي اسم له لوصفه اصطلاحاً باعتراض جميعه بل إن دفعه بالعلامة في هذا المقام راجع سم وفي قوله أي لا يسمي الخ إشارة إلى أن المعنى هو التسمية وأما الحكم فمعلوم به اتفاقاً كما قال وأن كان محل الأولى في الاحتجاج به **(قوله وباسمه المتقدم)** أي وهو من الخطاب يسمى الأولى أيضاً أي فصل هذا القول بكون مفهوم الموافقة هو الأولى فقط ويسمى أخرى بالخطاب ولعن الخطاب والمساوي على هذا يسمي مفهوم مساواة وقوله الأولى نائب فاعل يسمى وقوله أيضاً أي كما يسمى أخرى بالخطاب وقوله وأخرى الكلام الخ بيان لوجه التسمية بهما **(قوله وبطابق المفهوم الخ)** مقابل لقوله السابق من حكم ومعلومه نوله أيضاً أي كما يطلق على الحكم ومعلومه كما قدمناه وله إطلاق ثالث وهو إطلاقه على الحكم وبعبارة موحدة قصر إطلاقه على محل الحكم وعلى المجموع فقط وليس كذلك وقد تقدم التنبيه على ذلك **(قوله وعلى هذا)** أي وينبغي على هذا **(قوله أمام الأئمة)** لم يرد الشارح بذلك التورك على المصنف في ترك وصف الإمام الشافعي بالإمامة مع وصفه بها الإمام من المذكورين الذين هما من أتباعه بل مجرد وصف بذلك إذ هو العظيم الكبير شهرته تفي عن تعظيمه ولهذا تراهم يقولون قال مالك قال بوحية أنه إلى غير ذلك **(قوله أي الدلالة على الموافقة)** أنه بذلك على أن الإضافة في قوله دلالته إضافة المصدر لفعوله أي دلالة الدليل على المعنى الموافق للمنطوق ثم إن الموافقة على هذين القولين أعني قول الإمام والقول الذي بعده ليست مفهوماً كما أفاده الشارح بقوله وكثير من العلماء الخ سيما على القول الثاني منهما من أن الدلالة مجازية أو عرفية فإن المدلول على هذا منطوق كما صرح به الشارح وكلام المصنف يوم أجاز هذا الخلاف في مفهوم الموافقة وليس كذلك كما علمت ويحاج به لم يتصد أجزاء هذا الخلاف في الموافقة باعتبار أنها مفهوم بل باعتبارها في نفسها والمقصود بهذا الخلاف مقابلة ما تقدم من كونها مفهوماً موافقة ثم دل الشافعي تقديره ثم بعدما علمت أن الموافقة مفهوم أخبرك بما يخالف ذلك ولهذا قلنا في حل عبارة أولاد دلالته الدليل على المعنى الموافق ولم نقل دلالة اللفظ على المعنى المذكور ثم في كلامه للترتيب الاخباري كما علمت **(قوله المسمى بالجلي)** نعم للقياس أيضاً وأما اقتصر على الأولى والمساوي دون الأدنى لعدم جريان سائر الأقوال المذكورة فيه وقول شيخ الإسلام سكنت عن الأدون لما قدمته من أنهم ليس لهم مفهوم الأدون حتى تكون الدلالة عليه بطريق القياس الأدون اه فيه نظر إذ الدلالة على هذا القول ليست بطريق المفهوم بل بطريق القياس فانتفاء كون المفهوم أدون لا يقتضي انتفاء كون القياس أدون قاله سم • قلت ليس في كلام شيخ الإسلام أن انتفاء المفهوم الأدون يفيد انتفاء القياس الأدون إذ مفاد عبارة أنه أفا اقتصر على القياس الأولى والمساوي لأن الموافقة مقصورة عليها فذكر الأدون لا يصح إلا لو جعلهم مفهوم أدون فلزم حينئذ كذا القياس الأدون في ذكر القولين بالدلالة على الموافقة قياسية بل كلامه يفيد ثبوت القياس الأدون في نفسه على أن قصته جواب سم إن ذكر القياس الأدون يصح ذكره هنا وأما ما يذكره لما قال مع أنه لا وجه لذلك وهذا لا يخرج عما دل الكلام فيه إذ ليس الكلام في مطلق القياس بل في قياس خاص يتعلق بالقياس **(قوله عن الآواين)** أي الإمام الشافعي وأما الحرمين **(قوله لأن ذلك)** أي عدم جعلهما المساوي من الموافقة **(قوله لا الحكم)** أي الاحتجاج أي

لا يسمي بالموافقة المساوي وأن كان محل الأولى في الاحتجاج به وباسمه المتقدم يسمى الأولى أيضاً على هذا وأخرى الكلام ما يفهم منه قطعاً ولحنه معناه ومنه قوله تعالى ولترفعنهم في جن القولين بطريق المفهوم على محل الحكم أيضاً كما ينطوق وعلى هذا ما قل المصنف في شرح المنهاج كغيره المفهوم أما الأولى من المنطوق بالحكم أو مساو له فيه **(ثم قال الشافعي)** أمام الأئمة **(والأمامان)** أي أمام الحرمين والأمام الرازي **(دلالة)** أي الدلالة على الموافقة **(قياسية)** أي بطريق القياس الأولى أو المساوي المسمى بالجلي كما يعلم مما سبق وأما دلالة في المثال الأولى الأنداء في الثاني الائتلاف ولا يضر في النقل عن الأولين عدم جعلهما المساوي من الموافقة لأن ذلك بالنظر إلى الاسم لا الحكم كما تقدم

وأما الثالث فلم يصرح بالتسمية بالمواقفة ولا نحوها مما تقدم (وقيل) الدلالة عليه (لفظية) لا مدخل للقياس فيها لفهمه من غير اعتبار قياس (فقال الغزالي والآمدي) من قائل هذا القول (فهت) أي الدلالة عليه (من السياق والقرائن) لأن مجرد اللفظ فلولاً لا تماثي آية الوالدين على أن المطلوب بهما تنظيماً لمولاهما ما فهم ١١٩ منها من منع التأنيف مع الضرب

انقد يقول ذو الفرض  
الصحيح لمده لا تشتم  
فلا ولا لكن اثر به  
ولو لا لانها في آية مال  
التيتم على أن المطلوب  
بها حفظه وصداقته  
ما فهم منها من منع  
الك منع احراقه  
اذ قد سبق له ان قال  
والقها اكلت مال فلان  
ويكون قد احرقه فلا  
يحتسب (هي) أي الدلالة  
عليه حيثن (بجاية  
من اطلاق الاخص  
على الاعم) فاطلق  
المنع من التأنيف في  
آية الوالدين وأورد المنع  
من الابناء وأطلق  
المنع من كل مال  
التيتم في آية وأورد  
المنع من ائلافه (وقيل  
نقل اللفظ لها) أي  
للدلالة على الأهم  
(عرفنا) بدلالة الدلالة  
على الاخص لفه فخرج  
ضرب الوالدين وتخرج  
احراق مال التيتم على  
هذين القوانين من  
منطوق الآيتين وان  
كانا يترتبة على الأول  
منهما وكثير من العلماء  
منهم المنقبه على أن  
المواقفة مفهوم لا  
منطوق ولا قياس كما

والكلام هنا من حيث الحكم لا التسمية وقوله كما تقدم أي في قولنا لاسمي بالمواقفة المساوي وان كان مثل  
الاولى في الاحتجاج به (قوله وأما الثالث) أي الامام الرازي وقوله ولا نحوها أي نحو مفهوم الموافقة وهو من  
الخطاب أي وعدم التصريح بالتسمية مطلقاً لا يضري في النقل المذكور عنه لأن الكلام في الموافقة من حيث  
الحكم لا التسمية كما مر (قوله وقيل لفظية) أي بطريق المنطوق فلا يغال أنها اللفظة أضعافاً على القول بأنها  
مفهوم كما هو قول المصنف وان دل عليه اللفظ الخ لا أن دلالة اللفظ عليه بطريق المفهوم لا المنطوق (قوله  
لفهمه) أي الموافقة وذكره باعتبار أنه مفهوم (قوله فقال الغزالي والآمدي من قائل هذا القول) فيه إيهام  
أن غير الغزالي والآمدي من قائل هذا القول مع قوله بأنها ليست مفهوم ما ولا قياساً لا يقول بأنها فهمت من  
السياق والقرائن وقد يشكل تصور ذلك ويمكن أن يقال تخصيص الغزالي والآمدي بذلك لكنهما قد  
صرحا بذلك لاخراج غيره عما من كونه قائل بذلك بل هو كائن بما قاله الغزالي والآمدي (قوله فهت أي  
الدلالة) وقد علم أن الدلالة هي فهم أمر من أمر فيضلل الكلام إلى أن الفهم مفهوم ولا يخفى فساد معنى الصارة  
تساهل والمراد فهم مدلول الدلالة وأمثلة هذه المسامحات كثيرة في الكلام فلا نعترض بها (قوله والقرائن)  
عطفه على السياق تفسيرى (قوله لا من مجرد اللفظ) أي بل من اللفظ بواسطة (قوله من منع التأنيف)  
بدلاً من شأن من قوله منها أي الآية (قوله وذو الفرض الصحيح) استمر من الاصح فلا اعتداد بقوله (قوله لا  
نشم) بانه ضرب يضرب كما في الخشاش (قوله وهي مجازية) من مقول الغزالي والآمدي (قوله من اطلاق  
الاخص) أي اسم الاخص وقوله فاطلق المنع الخ أي اللفظ الدال على المنع (قوله وأورد المنع من الابناء)  
أي فيكون المراد بقوله تعالى فلا تزلهما أفلا تؤذيهما على قياسه القول في آية التيتم وقربته هذا  
القول زعمنا كما علم (قوله وقيل نقل اللفظ لهما عرفنا) هذا مقابل قول الغزالي والآمدي أنها فهمت  
من السياق والقرائن وقوله للدلالة أي مدلول الدلالة وكذا قوله بدلالة الدلالة على الاخص (قوله  
على هذين القوانين) هما كون الدلالة مجازية أو حقيقية عرفية وقوله على الأول منها أي هو والقول بان  
الدلالة مجازية (قوله كما هو ظاهر صدر كلام المصنف) راجع لقوله مفهوم وصدر كلامه الذي أشار به هو قوله  
والمفهوم ما دل عليه اللفظ إلى قوله فوافقه (قوله كالبعضاوى) أي فانه حمل الموافقة في بحث القنات مفهومها  
وفي كتاب القياس قياساً قاله شيخ الاسلام (قوله لأن المفهوم مسكوت والقياس الحاق مسكوت بمنطوق)  
قد علمت أن المفهوم يطلق على محل الحكم وكذا المنطوق كما ذكره الشارح فيما تقدم قريباً وأما المسكوت  
فهو في الاصطلاح محل الحكم فقط وحيث قد حمل في قوله لأن المفهوم مسكوت صحيح وكذا قوله والقياس  
الحاق مسكوت بمنطوق صحيح لا غبار عليه فان المسكوت والمنطوق في القياس كل منهما المراد به محل الحكم  
فانفع ماله لامة هنا وكذا قول شيخنا ان المراد بالمفهوم الحكم كما يعلم من سياق الشارح وحيث قد علم  
والقياس الخ غير ملامم لقوله لأن المفهوم مسكوت لأن المسكوت في القياس محل الحكم كالمنطوق في الحكم  
اه وفيه أن كون سياق الشارح يفيد أن المراد بالمفهوم الحكم قد يمنع ذلك دليل عليه سيما والشارح إنما  
أطلقه على مجموع الحكم والمحل أو على المحل وحده وقد يقال لظاهر من السياق كون المراد به المجموع  
وإنما حملناه هنا على المحل لتصحح العبارة مع أن السياق قد لا يراه أضعافاً على ما قاله شيخنا من أن  
المفهوم مراد منه الحكم لا يصح الحمل في قوله لأن المفهوم مسكوت لأن المسكوت في الاصطلاح  
اسم محل الحكم كما مر لأن يراد به حيث شئنا بالمسكوت المعنى القوي أي الكون غير مذكورونه بعد وقد

هو ظاهر صدر كلام المصنف ومنهم من جعله نارة مفهوماً وأخرى قياساً كالبيضاوي فقال الصنفى الهندي لا تنافي بينهما لأن المفهوم  
مسكوت والقياس الحاق مسكوت بمنطوق قال المصنف وقد يقال بينهما تناف

لان المفهوم مدلول للفظ والمقصود غير مدلوله (وان خالف) حكم المفهوم الحكم المنطوق به (فخالفه) ويسعى مفهوم مخالفه ايضا كما  
سيأتي التعبير به في مجتبع العام ١٢٠ (وشروطه) ليحقق (ان لا يكون المسكوت ترك لخوف) فذكره بالموافقة كقولنا قريبا

أطال السلامة سم هنا فراجع (قوله لان المفهوم مدلول للفظ الخ) أي وكون الشيء الواحد مدلولاً  
لفظ وغير مدلوله تناقض فلا يصح ثم ان ما ذكره المصنف هنا من التناقض يخالف لقوله في شرح المختصر  
لالتناقض بينهما فان المفهوم جهتين هو واعتباراً واحداً مستنداً الى اللفظ فكان مفهومه واعتبار الأخرى  
قياس ومن ثم قال السعد في الخلاف فلي وأشار إليه امام الحرمين في البرهان وتعبه جماعة منهم الزمراوى بأن  
للخلاف قوائد منها بالاذن لثبات دلالة لفظية جازية للنسخ به والافلاخ الاسلام وفيه أنه سيأتي في المتن تصحيح  
لنسخه بالقياس وجواز النسخ بالعموى وحكمة الشارح الاتفاق على الجواز فهم اعن الامام الزمراوى والآدمي  
وقولاً بالمنع فيه ما عن حكاية الشيخ أبي اسحق فهذا الفائدة مبنية على ضعف عند المصنف قاله سم (قوله)  
ويسمى مفهوم مخالفه أيضاً ويسمى دليل خطاب ولحن خطاب أيضاً قاله شيخ الاسلام (قوله ليحقق) أشار  
به الى انه هذه العمى وطو وجود حقيقته فيما تنافوا واحداً منها تنفي حقيقته لانها شر وط العمل به لاقتضاء ذلك  
أنهم وجوده لكنه لا يعمل به وليس كذلك (قوله في ذكره بالموافقة) في سببية وباء بالموافقة فلهذا ذكره  
للخوف الحاصل بسبب ذكره بطريق الموافقة للمنطوق بأن يعطف عليه فيقال على المسلمين وغيرهم وأراد  
بالخوف حصول الخوف منه لانه المتسميع الذي ذكره بالموافقة (قوله كالجمل) أي من المتكلم بحكم  
المسكوت ولا يخفى أن الجمل والخوف أن ذكره بن غياصه وان في غير الله تعالى (قوله وأن لا يكون  
المدكور) أي التقييد المنطوق به وقوله خرج للقبيل بقل ذكره بالغالب مع أن المعنى عليه لئلا يكون في  
التعبير به مع المدكور تهافت بحسب الظاهر إذ يصير نظم الكلام هكذا وان لا يكون المدكور ذكره للغالب  
ثم انه لا فرق بين قولنا خرج للغالب وقولنا موافق للغالب وتفرقة الامة بينهم باعتبار القصد في الاول دون  
الثاني أي أن المتكلم اغماصاً بالمنطوق المذكور رايه كونه غاياباً على خلافه فاعلمت به لانه ذكره دون خلافه  
ففيه قصد المتكلم بذلك فلا يقال خرج للغالب الا بما اذا كان قصد المتكلم موافق الغالب فلا يتغير  
ما ذكر من قصد المتكلم بالاثبات بالمنطوق دون المفهوم كون المنطوق هو الغالب والاغلبية المذكورة  
لم تكن ملحوظة له عند الاثبات به أي كانه خارج ذلك من لفظ موافقة ودعواه أن خلافه الامام في الثاني فقط  
كلام لا سند له فيه أصلاً لا اعتبار به (قوله ما سيأتي مع دفعه) أي توجهه الآتي مع دفعه وهو عليه لنفسه من  
قوله في نفسه فان قيل لم يخالف امام الحرمين في هذا الشرط دون ما قبله وما بعده مع أن توجه الآتي يمكن  
جوابه في الجميع قلت لظهور الفرق بأن التقيد في غير هذا مضطر اليه كافي صورة الجمل من المتكلم بحكم  
المسكوت أو محتاج اليه كافي صورة جعل الخطاب بحكم المنطوق دون المسكوت فان في التقيد احترازاً عن  
العبث وهو اخبار الخطاب بما لم يله أو عن الإيهام على الخطاب وإيقاعه في الشك فانه لو أطلق له تردد  
في عموم الحكم وتخصيصه بأحد القسمين ولا كذلك موافقة الغالب فانه لا ضرر ورفلاً فائدة متعدداً في  
التقييد به فكان حمل القيد على حمل موافقة الغالب به مضعفاً وكان الظاهر عنده أنه لفي الحكم  
عما عدا المدكور (قوله لسؤال) أي الجواب سؤال وقوله أو واحدة أي بيان حكمها (قوله أو الجمل  
بحكمه) أي من الخطاب كما يفيد كلام الشارح بعد وقوله كالسؤال الخ فشرع في ترتيب الف من قوله  
أو أسؤال أو واحدة أو الجمل بحكمه (قوله فقال في الفم الخ) راجع لثلاث مسائل (قوله كموافقة  
الواقع) أقول قد يستشكل الفرق بين هذا أعني موافقة الواقع وما خرج لحد ثبوت قديقال هذا مما خرج  
لحادثة أيضاً كما يفيد قوله نزلت كما قال الواحد في الخ ويزعم بأن الشأن في الحادثة بيان حكمها المضاف  
اليها لا بيان الحكم في نفسه وان كان عامها لما يتحدث من ضدها مما لا يلزمه هنا كون القيد لبيان  
الواقع لأن الفم لا يخص بالواقع بالساعة وهو واضح وأما موافقة الواقع فالشأن فيه بيان الحكم في نفسه  
ولا نظرية للحكم عليه وكان الظاهر عدم التقيد لعموم الحكم لكنه قيد على وفق ما وقع منه ووجد في الخارج

العهد بالاسلام لعنده  
محضو المسلمين تصديق  
بهذا على المسلمين ويريد  
وغيرهم وتركه خوفاً  
من أن يتهم بالنفاق  
(وشهو) أي نحو الخوف  
كأنه يحل بحكم المسكوت  
كقولك في الفم الساعة  
ز كما نزلت بجمل حكم  
المعلوفة (و) أن لا يكون  
المدكور خرج للغالب  
كافي قوله تعالى ويرايكم  
اللات في محجوركم فان  
الغالب كون الراتب  
في محجور الاز واج أي  
ترتيبهم خلافاً لامام  
الحرمين في نفسه هذا  
الشرط لما سيأتي مع  
دفعه (أو) خرج  
المدكور (سؤال)  
عنه (أو واحدة) تتعلق  
به (أو الجمل بحكمه)  
دون حكم المسكوت كما  
لو سئل النبي صلى الله  
عليه وسلم هل في الفم  
الساعة ز كأذا قيل  
محضته لانه لان غم  
ساعة أو خاطب من  
جهل حكم الفم الساعة  
دون المعلوفة فيقال في  
النسب الساعة ز كأذا  
(أو غيره) أي خرج  
المدكور لانه ما ذكر  
(مما يقتضي التخصيص  
بالذكر) كموافقة  
الواقع كما في قوله تعالى

وكون

لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من  
دون المؤمنين نزلت كما قال الواحد في غيره في قوم من المؤمنين والواله يهود

أي دون المؤمنين وإنما شرطوا لفهم انتفاء المذكورات لأنها لو انطأه وهوا فائدة خفية فاعترضوا بذلك أنه لو تم وجهه أمام  
الحر من انتفاء مخالف الشافعي بأن المفهوم من مقتضيات اللفظ فلا تسقط موافقة الغالب وقدمش في النهاية في آيه ال بيته على ما نقله  
عن الشافعي من أن التقيد بموافقة الغالب لا مفهوم له بعد أن نقل عن مالك القول بعنفهم ومن أن ال بيته الكبيرة وقت التزوج  
بأهل التحريم على الزوج لأنها ليست في حجره ور بيته وهذا وإن لم يستمر عليه مالك فقد ١٢١ نقله الزاوي عن داود كما نقل ابن

عطية عن علي كرم  
الله وجهه أن العبد  
عن الزوج لا تحرم  
عليه لأنها ليست في  
حجره ور واه عنه  
بالتسديد أي حاتم  
وغیره ويرجع ذلك  
إلى أن القيد ليس  
لموافقة الغالب  
والمقصود ما تقدم أنه  
لا مفهوم له كور في  
الأمثلة المذكورة  
ونحوها و يعلم حكم  
المسكوت فيها من  
خارج بالمخالفة كما  
في القسم المصروفة لما  
سأى أو موافقة كما  
في المثال الأول لما تقدم  
وفي آيتي الز بيته  
والموالاته المعنى وهو  
أن ال بيته حرمت لثلاث  
بعض بينهما وبين أمها  
التعاض لو أبحت  
بأن يستزوج بها  
فيوجد نظر العادة في  
مثل ذلك سواء كانت  
في حجر ال زوج أم لا  
وهو ألا المؤمن الكافر  
حرم له ولو الكافر  
لهوى موجودة سواء  
وال مؤمن أم لا وقد  
عمن والأمم من لم  
بواله قوله تعالى بأبها

وكون المقصود بيان الحكم في نفسه لا ساقفه قوله نزلات كما قال الواحد الخ لأن سبب النزول لا ساقف قصد  
بيان الحكم في نفسه عام لا صاحب الواقعة وغيره فقام سم (قوله أي دون المؤمنين) من كلام الشارح  
(قوله وأما شرطوا الخ) أي إنما كان شرط تحقيق مفهوم المخالفة انتفاء ما كرم من كون المسكوت ترك  
الخوف وما بعده لأن هذه فوائد ظاهرة تقتضي ذكر المنطوق دون المسكوت فإن كون المنطوق به غالب  
الوجود على المسكوت فائدة ظاهرة في تخصيصه بالذ كور دون المسكوت وكذا الخوف بذكر المسكوت فائدة  
ظاهرة في تخصيص المنطوق به بالذ كور وكونه وكذا القول في الباقي وإنما كانت ظاهرة أقيام قرائن الأحوال  
عليها (قوله وهو فائدة خفية) أي بالمفهوم فائدة خفية ووجه ذلك أن استقاده واسطة أن التخصيص  
بالذ كور لا بد له من فائدة غير التخصيص بالحكم منتف فتمتنق فانه العلامة ومعناه أن استقاده كون المسكوت  
مخالفا للمنطوق في الحكم يتوقف على هذا الأمر من كون التخصيص بالذ كور لا بد له من فائدة وانتفاء ما عدا  
التخصيص بالحكم من بقية الفوائد فيعين حينئذ كونها التخصيص بالحكم لا انتفاء غيرهما من الفوائد (قوله  
وبذلك) الإشارة للتوجيه المذ كور (قوله لما انتفاء) في العبارة حذف مصنف أي لنفي ما عدا إذا التوجيه  
المذ كور وفي الشرط المذ كور لأن نفسه كما يفيد ظاهر اللفظ والأمر سهل وقوله بأن المفهوم صلة توجيه (قوله  
من مقتضيات اللفظ) أي من مدلولاته (قوله فلا تسقط موافقة الغالب) أي لتأصل المدلول وعروض  
الموافقة المذ كورة (قوله وقدمش في النهاية الخ) كالاستدراك على ما تبين من ثبوتهم من الكلام السابق من  
استقرار أمام الحر من على القول بنفي الشرط المذ كور (قوله موافقة الغالب لا مفهوم له) مما سخر أن لأن من  
قوله من أن التقيد الخ وإنما لم يكن بأحد المستلزم لأن خليف بذلك صريح مخالفته لقوله بنفي الشرط  
المذ كور وموافقته لما قال الجمهور (قوله وقت التزوج) ظرف للكثير وهو المراد بالكثرة من ليست في حجر  
الزوج ور بيته (قوله وهذا وإن لم يستمر عليه مالك الخ) دفع لما يقال من أن هذا القول لم يستمر عليه مالك بل  
رجع عنه حينئذ فلا سند لأمام الحر من فيما قاله فأجاب بأن له سندا ولو هو داود والإمام على بن أبي طالب  
كرم الله وجهه (قوله فقد نقله الزاوي) أي وغيره كما نورد في وابن الصباغ (قوله ورواه عنه) أي عن سدا نا  
على رضي الله عنه (قوله ويرجع ذلك) أي ما نقل عن داود وعلى (قوله ليس موافقة الغالب) أي بل لا احتراز  
فيثبت المسكوت خلاف حكم المنطوق علام مفهوم المخالفة لتحقيقه حينئذ (قوله والمقصود ما تقدم الخ) أي  
ليس المقصود أن لا حكم للمسكوت أصلا في الأمثلة السبعة المتقدمة بل المقصود عدم الاستناد في حكم المسكوت  
لأجل بالمفهوم لأنه لم يحقق بل لا سراج يستفاده موافقة المسكوت للمنطوق في الحكم تارة ومخالفته في أخرى  
(قوله من خارج) يتعلق بعلم وقوله بالمخالفة متعلق بحكم وقوله أو الموافقة عطف على المخالفة (قوله ما ساقف)  
أي في المسئلة الآتية في الكلام على أنكار أي حينية المفاهيم والذي ساقف أنه لا ز كفا بها لموافقته الأصل (قوله  
كما في المثال الأول) أي وهو قول قري ب النهدي بالاسلام لهدهم وهو السليم تصديق هذا على السليم ويرد  
وغيرهم وقوله لما تقدم أي من أن ترك زيادة قوله وغيرهم خوف الاتهام بالتناق فإن كون الترك لذلك يعلم منه  
موافقة المسكوت للمنطوق في حكمه المذ كور (قوله وفي آيتي الز بيته والموالاته) عطف على في المثال  
الأول (قوله فيوجد) أي التباغض (قوله وهو موالات المؤمنين الخ) عطف على الز بيته من قوله إن الز بيته  
(قوله وقد عمن من والأمم لم يواله) أي عمن من والي المؤمنين مع الكافر ومن لم يوال المؤمنين أصلا سائل  
وال الكافر فقط في عبارة عن المؤمن المولى بالكسر وخمير والاء البار للمؤمن المولى بالقح (قوله  
ومن المعنى المعلوم الخ) أراد بالمعنى العلة التي يستند لها الحكم كما مر في قوله السابق نظر المعنى أي ومن

الذين آمنوا اتخذوا الذين اتخذوا دينهم إلى قوله وال كفار  
أولها ومن المعنى المعلوم به موافقة المسكوت للمنطوق نشأ خلاف في أن الدلالة على المسكوت قياسية أو لفظية وكان القيد لم يذكر كما  
في قوله

النظر في المعنى المذكور نشأ خلاف الخ فان قيل كون موافقة المسكوت للمنطوق معلومة من المعنى يقتضي كون الدلالة تقياسية لا لفظية فكيف يكون النظر في المعنى المذكور منشا لخلاف المذكور قلنا قد سبق ما علم منه جواب هذا السؤال في الكلام على مفهوم الموافقة عند قول الشارح الدال عليه نظر المعنى الخ فراجع (قوله ولا يمنع قياس المسكوت الخ) هذا متعلق بقوله وشروطه أن لا يكون المسكوت ترك خوف الخ قوله أو غيره مما يقتضي التخصيص بالذكر والمعنى أن وجود ما يقتضي التخصيص بالذ كر يمنع تحقق المفهوم ولا يمنع الحاق المسكوت بالمنطوق بطريق القياس عند وجود شرطه وقوله ما يقتضي التخصيص بالذ كر فاعل يمنع أي ما يقتضي تخصيص المذكور بالذكر لكونه جواب سؤال أو بيان حادثة أو نحو ذلك من الأمور المارة وقوله قياس المسكوت مقول منع وقوله بالمنطوق الباء فيه بمعنى على أو ضمن القياس معنى الربط فعدا بآباء إذا فرع مروط بالاصل (قوله لعدم معارضته) علة أقوله ولا يمنع وضمر معارضته لما يقتضي التخصيص وضمر له للقياس (قوله بل قيل بعمه) هذا هو القول الثاني المشار إليه بقوله قبل أو لفظية (قوله العروض) فاعل بعم والعروض هو اللفظ المتقدم بصفة أو نحوها والعارض هو القيد من صفة ونحوها فالعروض في آية البينة الراتب والعارض وصفه وهو قوله إلا في محوكم الخ وقس على ذلك غيره وغير بالمعروض دون الموصوف وأن كان في المعنى موصوفا فلا يتوهم اختصاص ذلك بالصفة وقوله لئذ كور متعلق بالمعروض وقوله من صفة أو غير ما بيان لئذ كور (قوله إذ عارضته) علة لقوله بعمه (قوله كأنه لم يذكر) أي فالوصف في آية البينة كأنه لم يذكر وكأنه قيل وربائكم من نسائك ومن دون المؤمنين كأنه لم يذكر في آية الموالاتة وعلى هذا القياس (قوله وقيل لا بعمه أجماعا) محل التضعضع قوله أجماعا فعلق التضعضع المشار إليه بقيل حكاية الأجماع على عدم العموم لعدم العموم في نفسه فأنه الذي اعتمد المصنف جزم به أولا وحكي مقابله بصفة التضعضع في قوله بل قيل بعمه العروض الخ (قوله وعدم العموم) أي وهو القول الأول المشار إليه بقوله ولا يمنع قياس المسكوت أي فتكون الدلالة حينئذ قياسية لا لفظية (قوله كما أفادته الأمارة) راجع أقوله وعدم العموم والخ أو أي أفادت عبارة المصنف أن عدم العموم هو الحق حيث جزم أو لا بانه لا يمنع قياس المسكوت بالمنطوق ما يقتضي التخصيص بالذ كر ثم حكى مقابله من القول بالعموم بقيل المشددة بتضعفه وقوي ذلك التضعضع بحكاية الأجماع على عدم العموم وأن سقت الحكاية المذكورة بقيل (قوله بخلاف مفهوم الموافقة) أي فأنه لم يقل فيه الحق عدم العموم بل رجع فيه تكون الدلالة عليه لفظية كما مر (قوله لأن المسكوت هنا أدون الخ) أي أدون من حيث الحكم لأن من حيث العلة فإن علة الحكم في الأصل هي الموجودة في الفرع لا دونها قاله العلامة (قوله يمتحن محل الحكم) للشارح على حل المفهوم على محل الحكم قوله المصنف بعد وهل المنفي غير سائمت الخ فأنه يشيد أن المراد بالمفهوم هنا محل الحكم لأن غير السائمة وغير مطلق السوائم محل الحكم لأن نفسه ولأورد بالمفهوم هنا الحكم لكان المناسب أن يقول بعد وهل المنفي الزكاة في غير سائمت أو في غير مطلق السوائم سم (قوله قال المصنف والمراد بها لفظ مقيد لآخر) قال العلامة أي مقيد لشبوع فلا رد انعت لمجرد مدح أو غيره كما قيل اه وأشار بذلك ما عارض به صدر الشريعة في توضحه وتعيينه على قولنا أن التخصيص بأصفة يفيد في الحكم عما عدا المذكور بأنه قد يوصف الشيء بالذبح أو الذم ولا يراد بالوصف في الحكم عما عداه وقد رد في النولوج بأن المراد بتخصيص الشيء في الصفة نقص شيعه وتقليل اشتراكه وذلك بان يكون الشيء مما يتعلق على ماله تلك الصفة وغيره فقد يوصف ليقتصر على ماله تلك الصفة دون القسم الآخر ثم قال من جملة اعتراضات أوردناها ثانياة لأن الوصف بالذبح أو الذم أو التأكيد ليس من التخصيص بالوصف في شيء لما عرفت وكان المصنف أي صدر الشريعة فهم من التخصيص بالوصف كرا الوصف في الجملة وإنما المراد به الوصف الذي يكون للتخصيص أي نقص الشبوع وتقليل الاشتراك اه قاله سم (قوله ليس بشرط ولا استثناء ولا غاية) لا ينبغي أن استثناء هذه الثلاثة كتفسير الصفة بعبارة كرا اصطلاح للأصوليين فاعترض شيخ الإسلام بأنه لا حاجة

(ولا يمنع) أي ما يقتضي التخصيص بالذكر (قياس المسكوت بالمنطوق) بأن كان بينهما علة جامعة لعدم معارضته (بل قيل بعمه) أي المسكوت المشتمل على الصلة (المعروض) لئذ كور من صفة أو غير ما إذا عارضه بالنسبة إلى المسكوت المشتمل على الصلة كأنه لم يذكر (وقيل لا بعمه أجماعا) لوجود العارض وإنما يلحق به قياسا وعدم العموم هو الحق كإطلاق المصنف لاسم ما وقد ادعى بعضهم الأجماع عليه كما أفادته الأمارة بخلاف مفهوم الموافقة لأن المسكوت هنا أدون من المنطوق بخلافه هناك كما تقدم وبل هنا انتقالا لا ابتالية (وهو صفة) أي مفهوم التخاففة بمعنى محل الحكم مفهوم صفة قال المصنف والمراد بها لفظ مقيد لآخر ليس بشرط ولا استثناء ولا غاية لا انعت فقط

أي أخذنا من إمام الحرمين وغيره حيث أدر جوافها المبدوء والظرف مثلا (كانت الساعة أو ساعة الغنم) أي الصفة كالساعة في الأول من  
في الغنم الساعة كقوله الثاني من في ساعة الغنم ز كانه قد تم من تأخير وكل منها يرى حديثا ومعناه ثابت في حديث البخاري وفي  
صدقة القسم في ساعتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة ساعة الخ (لبحر الساعة) أي من في الساعة كانه أدر ويخلص من الصفة  
(على الظاهر) لاختلال الكلام بدونه كالقيل ويقل هو منها دلالة على

١٢٣

بل لا يصح لاستثنائها إلى آخر ما طاله به غير وارد إذ لا مشاحة في الاصطلاح ولكل أحدنا به صطلح على ما شاء  
(قوله أي أخذنا من إمام الحرمين) يرجع لقوله قال المصنف (قوله حيث أدر جوا) هي حصة تغلب أي  
لأنهم أدر جوافها المبدوء والظرف مثلا أي لأن المبدوء موصوف بالعدد والمخصوص بالكون في زمان أو مكان  
موصوف بالاستقرار فيه (قوله أي الصفة الخ) دفع به ما يشاد به من ظاهر العبارة من أن مجموع الغنم والساعة  
هو الصفة لأن القاعدة ما بعد الكاف هو المثال وحيد فكأن على الشارح أن يقول يعني ويمكن أن يقال  
لما كان ما قال هو المعتبر أرادته من العبارة ولا يصح غيره صارا كان العبارة حثيثة فيه (قوله وفي الثاني)  
قضية ضمنية أن الصفة في الثاني الساعة بالتعريف مع أنها في الثانية ساعة بدون الألف واللام ويمكن الجواب  
بأن ما اقتضاه كلامه من أن الصفة في الثاني لفظ الساعة بالتعريف منظوفه للأصل أذل ساعة الغنم  
الغنم الساعة لحذف ال من الساعة ثم قدمت على الموصوف وأضيفت له كما أشار الشارح لذلك بقوله  
قد تم من تأخير (قوله وفي صدقة الغنم) بدل من حديث أوعطف بيان عليه وقوله ساعتها بدل من  
الغنم (قوله لبحر الساعة) عطف على ساعة الغنم (قوله لا اختلال الكلام بدونه) أي فليس القصد به حثيثة  
التقييد حتى يكون له مفهوم (قوله ويقل هو منها) أي ويقل بجزء الساعة منها أي من الصفة (قوله الزائد على  
الذات) أي الأعم من أن تكون غنما أو غيرها (قوله بخلاف اللقب) أي فلا يدل الأعلى الذات لكونه حامدا  
(قوله فيفيد) تعريفا على قوله هو منها (قوله مطلقا) أي غنما أو غيرها وكذا قوله مطلقا الثاني (قوله إن  
الجمهور على الثاني) أي ينبغي أن يكون هو الظاهر وهو قوي لأن تعريف الوصف صادق به غايته أن  
الموصوف مقدر ولا أثر له فيما نحن فيه شيء الإسلام (قوله وهل المتني الخ) أي المخرج عن كونه محلا للزكاة كما  
قال الشارح وقوله في المثالين أي قولنا في الغنم الساعة وقولنا في ساعة الغنم (قوله وهو موصوف الغنم) وقوله  
الذي وهو موصوف الغنم وغير الغنم فتقرر أن نقيض الأخص أعم مطلقا من نقيض الأعم كالإنسان والحيوان  
فإن نقيض الأول وهو الإنسان أعم من نقيض الثاني وهو الحيوان لصديق الأول على الجارم لا دون الثاني  
ومقتضى صنيع الشارح هنا عكس ذلك إذ قوله وهو موصوف الغنم بيان لنقيض الأخص وهو ساعة الغنم وقوله  
وهو موصوف الغنم وغير الغنم بيان لنقيض الأعم وهو مطلق السوائم والجواب أن ما ذكره الشارح منظوفه  
إلى المحمل الشرعي الذي ذكره الفقهاء فأنهم جلاو غير ساعة الغنم على ما ذكر وغير مطلق السوائم على ما ذكر  
الذي قاله الشارح لا إلى المفهوم المعتمد عند أهل الميزان (قوله قولان) خبر مبتدأ محذوف وقوله الأول مبتدأ  
وخبره قوله سطر إلى السوم وقوله ورخصه الإمام الرازي وغيره اعتراض بين المبتدأ وخبره لا فائدة تقوية القول  
الأول (قوله في غير الغنم) أي في غير هذا الحديث (قوله على زمانها في مطل المتني ظلم) اعتراض ذلك بأن  
الفرق في ذلك الغنى مشقق يصح وقوعه نعمتا والغنى محلا له ونفيه أن يقال إن النظر هنا إلى القيد وعدمه  
لا إلى الاشتقاق وعدمه ولا شئت أن الغنم مفيد للساعة فإن الساعة بدون ذكر الغنم ثم الغنم وغيرهما فإذا  
ذكر الغنم كان السوم خاصا بها (قوله باعني السابق) أي وهو لفظ مفيد لاخر (قوله أي المحتاج دون  
غيره) يشير به إلى أن المعنى أعط السائل بشرط تحقق الحاجة فيخرج ما تنتفي عنه هذا الشرط (قوله أي  
لأوراءه) أي مثلا ليدخل العين والشمال وفوق تحت مع أنه لو عير بدل ورأه خلفه كان أولى لأن وراءه  
عيسى أي كما في قوله تعالى وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا أي إمامهم (قوله أي لا أكثر من ذلك)

القبض في دين الزكاة  
عن الموصوف مطلقا كما  
يفيد أنها في الساعة  
مطلقا ويؤخذ من  
كلام ابن السمعاني أن  
الجمهور على الثاني  
حيث قال الاسم المشتق  
كالمسلم والكافر والقاتل  
والوارث يجري مجرى  
المقيد بالصفة عنه  
الجمهور (وهل المتني)  
عن محلة الزكاة في  
المثالين الأولين (غير  
ساعتها) وهو موصوف  
الغنم (أو غير مطلق  
السوائم) وهو موصوف  
الغنم وغير الغنم (قولان)  
الأول ورخصه الإمام  
الرازي وغيره نظرا إلى  
السوم في الغنم والثاني  
إلى السوم فقط لترتب  
الزكاة عليه في غير الغنم  
من الأسفل والقر  
وجوز المصنف أن  
تكون الصفة في ساعة  
الغنم لفظ الغنم على  
وزانها في مطل الغنى  
ظلم كما سبأ في قيد  
نفي الزكاة عن ساعة  
غير الغنم وإن شئت فيها  
بدليل آخر وهو يعد  
لأنه خلاف المتبادر

الاذهان (ومنها) أي من الصفة بالمعنى السابق (العلقة) نحو أعط السائل لحاجته أي المحتاج دون غيره (والظرف) زمانا وما كان نحو  
سافر يوم الجمعة أي لافي غيره ولجس إمام فلان أي لأوراءه (والحال) نحو أحسن إلى المبدع مطمعا أي لأعاصيا (والعدد) نحو قوله تعالى  
فاجلدوهم ثمانين جلدة أي لا أكثر من ذلك وحديث الصحيحين إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليسه بسبع مرات أي لأقل من ذلك  
(وشرط) عطف على صفة نحو وان كن أولات حل فانفقوا عليهن أي فغير أولات الحمل لا يجب الاتفاق عليهن

لم يبدل ولا أقل لأن المقام مقام جبر وهو يوهم الصكثرة وقيل لم يبدل ولا أقل لأن الأقل مطلوب  
 في حد ذاته إذا الواحدة والثنتان من الضرب إلى الثمانين مطلوبية في حد ذاتها وانما اقتصر على ثني  
 الأقل فيما عداه في حد ذاته شرب الكتاب لأن المقام لازالة التقييد فتوهم الاقتصاد على من يلهوا وحاصله أن  
 الشارح انما تعرض في الجملين لثني التوهم (قوله وغاية) أي مفهوم تركيب يشتمل على الغالب وكذا القول  
 فيما بعده (قوله أي غيره ليس باله) أي فهو من قصر الصفة على الموصوف (قوله والاله المعبود بحق)  
 أي المراد بالاله هنا المعبود بحق لأن محجة المفهوم في الآية يتوقف على تفسير الاله بذلك وأما الوارد به  
 مطلق المعبود فلا لساد المعنى حيث شد كما هو ظاهر (قوله منطوقا) أي الثني والاستثناء في المشايين  
 (قوله ومفهوما) أي اثبات العلم والقيام (زيد) قال السكالي هو المشهور في الأصول ثم نقل عن جمع أنه  
 منطوق وأنه استدلى على ذلك بأنه لو قال ماله على الإنسان كان ذلك إفرا بابا للدنار ولو كان ذلك مفهوما لم  
 يؤاخذ به لأن المفهوم غير معتبر في الآثار يقال وهو الذي ينتج له الصدور وكيف يقال في لاله الا لا الثبات  
 دلالتها على اثبات الاوهية لله بالمفهوم اه ومن نص على أن اثبات الاوهية لله في لاله الا لا الثبات بالمفهوم المولى  
 التفتازاني فانه قال في حواشي الهضد ولا يخفى أن المفهوم في مثل لاله الا لا الله هو أن الله هو الثني الهضد الغير  
 منطوق وفي انما الاعمال بالاثبات المفهوم ثني أن الاعمال بدونية اه وأما استبعاد السكالي المذكور فقد أشار  
 شيخ الاسلام الى دفعه حيث قال وعلى المشهور قد لا لاله الا لا الله على اثبات الاوهية لله بالمفهوم لا بالمنطوق ولا  
 بعينه لأن المقصد الأول بالذات رد ما خلفنا فيه من كون لا اثبات ما وافقنا عليه فكان المناسب الأول  
 المنطوق والثاني المفهوم اه وأجاب عن استدلاله بمسئلة الإفرا بان محل عدم اعتبار المفهوم فيه إذا كان  
 بغير الحصر كما يفهمه كلامهم سم (قوله وفصل المبتدأ) لوقال وضيف الفصل كان أظهر لمنااسبة لمفسره به  
 الصفة من كونها انقطاعا بعيدا آخر وضيف الفصل يصدق عليه ذلك دون الفصل فانه ليس لفظا ومثل فصل  
 المبتدأ من الأخير بضمير الفصل تعريف الجزأين فانه مفيد للحصر كما تقرر (قوله أي أعلى ما ذكر) أشار بذلك  
 الى أن الضمير يعود إلى المفاهيم بنأويلها بما ذكر وهو جواب عما قيل كان المناسب أن يقول وأعلاما أي  
 المفاهيم (قوله أسرع تبادل) غلبة الصراحة كذا قيل والأولى كونه علة لكونه منطوقا كما يفهمه بغير  
 الشارح بعد (قوله على الترتيب الآتي) أي في المسئلة الآتية بقوله مسئلة الغاية قبل منطوق الخ (قوله  
 المخالفة) هو بكسر اللام حث وقع صفة المفهوم كما هو وحسب أطلق على المفهوم كما في قول المصنف السابق  
 وان خالف كخالفه أو أضف الى الفهم كقولنا لمفهوم المخالفة فهو بفتح اللام (قوله حجة) أي يصح التمسك  
 بها في الأحكام الشرعية على الخلاف وأما المفاهيم الموافقة فبسياتى آخر المسئلة أنها حجة انفا وليس معنى الحجية  
 كونه مدلول للفظ كما حمله على ذلك العلامة فاعترض به بأنه لا يصح حينئذ إخراج المفاهيم الموافقة من عموم المفاهيم  
 لأن دلالة اللفظ عليها يختلف فيه كما مر ويأتي في قوله وان اختلف وافى طريق الدلالة عليه لأن تفسير الحجية  
 بذلك تفسير لفظ على لا يفهم منه لاجابة تدعو اليه انظر سم (قوله الا لا الله) هو استثناء منقطع اذ لم يذكره  
 في أقسام مفهوم المخالفة المتقدمة (قوله لغة) أي بالغة فاللغة دليل الحجية كما أشار لذلك بقوله يقول كثير الخ  
 وكذا القول في قوله شرعا ومعنى فاللغة منصوبة بنزع الخافض وأما قول الشارح أي من حيث المعنى فمناه  
 أن الحجية تنشأ من جهة المعنى والمولى يريد به ان معنى منسوب على التمييز ثلاثا فوف القرض المقصود من ان  
 الحجية تنشأ من المعنى اذ يصبر المعنى حينئذ أن معنى المفاهيم محقق وليس بمراد وعساره الزركشي اختلف  
 الفقهاء على هل ثني الحكم عايد للمنطوق به من جهة اللغة أي ليس من المقولات الشرعية بل هو واقع  
 على أصله أو من جهة الشرع بتصرف منه زائد على وضع اللغة أو من قبل المعنى أي العرف العام اه (قوله  
 من لسان العرب) مجاز من اطلاق اسم الآلة على الفعل المؤدى بها أو اسم المحل على الحال (قوله وقبل شرعا)

من أئمة اللغة بهم أنوع عبيدة وعبيد تليده قال في حديث الصحيحين مثلا مطلق القتي  
 تقدم  
 ظلم أنه يدل على أن مطلق غير القتي ليس بظلم ومهم أنما يقولون في مثل ذلك ما يعرفونه من لسان العرب (وقيل) حجة (نراها) لمعرفة  
 ذلك من موارد كلام الشارع



وقد فهم صلى الله عليه وسلم من قوله تعالى ان تستغفر لهم سبعين مرتا فلن يغفر الله لهم ان حكم ما زاد على السبعين بخلاف حكمه حيث قال كبار واه الشيخان خبرني الله وسأزيد على السبعين (وقيل) بخة (معنى) أى من حيث ١٢٥ الخ وهو انه لم ينصف المذكور

لحكم عن المكوت لم يكن لذكره فائدة وهذا كما عبر عنه هنا بالمعنى عبر عنه في معن العام كاسياني بالمثل وفي شرح المختصر هنا بالعرف العام لا بمعقول لاهله (واحتج القاب الدقاق والصرفي من الشافعية وابن خوزنمناك) من المالكية (وبعض المتأصلة) علما كان واسم جنس نحو على زيد حج أى لاهلى عمرو وفي النعم زكاة أى لافى غيرها من الماشية اذ لا تذكرو لاهلى الحكم عن غيره كالمصنف وأجيب بأن فائدة استقامة الكلام اذ باسقاطه يختل بخلاف اسقاط الصفة وتقرى كما قال المصنف الدقاق المشهور بالقاب عين الصيرفي فانه أفند منه وأجسل (وانكر أبو حنيفة الكل مطلقا) أى لم يقبل شئ من مفاهيم الخرافة (قال العلامة الاوقى بالانكار) أن يقول أى قال بعدم ما لا يعقل بانه وقد يجاب بأن ما ذكره الشارح اشارة الى ان ذلك كافى في مخالفة لما سبق لان مجرد عدم القول بهما مقابل للقول بها ومفيدة لقوط حجتها عنده قاله سم وفيه نظر فان عدم القول بالشيء لا يقابل القول به واقفا يقابله القول بعدمه كما لا يخفى على متأمل فالحق ما قاله العلامة (قوله وان قال في المكوت الخ) جواب سؤال تقديره ظاهر (قوله لان الخبر له خارجي الخ) أى فاذا كان ذلك الخارجى ثابتا لا يد ولا غير جازا لاخبار ببعضه وهو

تقدم تعبير الركني عن هذا القول بقوله من جهة الشرع يتصرف منه زائد على وضع اللفظ قضية قوله زائد على وضع اللفظ عدم ثبوت المفهوم وحجته لتفعل هذا القول فان كان كذلك والأشكال الاستدلال لافى فهمه صلى الله عليه وسلم لجواز ان يكون مستند فهمه صلى الله عليه وسلم قضية الله قاله سم (قوله وقد فهم صلى الله عليه وسلم الخ) هذا الدليل أو رده المضد كان الخارج على أصل المفهوم مرده حيث قال واستدل بقوله تعالى ان تستغفر لهم سبعين مرتا فلن يغفر الله لهم فقال الله طم فقال عليه الصلاة والسلام لا يزيد على السبعين دل على انه صلى الله عليه وسلم فهم منه انما زاد على السبعين حكمه بخلاف السبعين وذلك مفهوم العدد وكل من قال به قال مفهوم الصفة فثبت مفهوم الصفة والحدوث صحيح لا قدح فيه الجواب منع فهم ذلك لان ذكر السبعين لما لا يقع زاد على السبعين مثله في الحكم فكيف يفهم منه المخالفة ولعله علم امراد هنا بخصوصه سبحانه لكن لا نسلم فهمه منه ولعله باق على أصله في الجواز اذ لم يتعرض له بنى ولا نيات والأصل جواز الاستغفار للركني صلى الله عليه وسلم وكونه مظنة الاجابة ففهم من حيث انه الأصل لامن حيث التخصيص بالذكر اه فان قيل كيف رده بما ذكره استدل به الشارح قلنا يحتمل ان ذلك لمناسبة القسوم في الاستدلال به وان كان مردودا ويحتمل انه لعدم الالتفات لهذا الرد لان ما ذكره بخلاف الظاهر المتبادر من سياق فهمه صلى الله عليه وسلم بقى أن يقال ان فهمه صلى الله عليه وسلم ما ذكره بجواز ان يكون ينظر للوضع للقوى بل قد يقال ان ذلك هو الأصل لان الوضع القوي والتمويل عليه هو الأصل حتى ثبت الخروج عنه فبعد هذا الفهم لا يثبت ان ذلك بالشرع فليتام سم (قوله وهو انه لم ينصف المذكور الخ) ضمير هو لافى وضمير انه للشافعية (قوله وهذا كما عبر عنه الخ) اشارة لقوله انه لم ينصف المذكور كورد الى السبب والناقص حقيقة هو الشخص (قوله وهذا كما عبر عنه الخ) اشارة لقوله انه لم ينصف المذكور كورد الحكم الخ وحاصل ما اشار له انه لا تنافي بين عبارات الثلاث لان المراد بالعقل المعنى المعقول فكل من العقل والعرف العام والمعنى كناية عن المعنى المذكور لان المعنى المذكور مع قول لاهل العرف العام ونائبه عن نظر العقل فكما يصح التعبير عنه بالمعنى يصح التعبير عنه بالعقل وبالعرف العام (قوله الدقاق) هو القاضي ابو بكر بن محمد بن جعفر يقال انه كان معتزلى المذهب وقوله ابن خوزنمناك ايا ساكن الراى وفتح الميم وكسر هاء وقال الركني اشترى على الاسمة الميم وعن ابن عبد البر انه بالباء الموحدة المكسورة شيخ الاسلام (قوله علما كان الخ) فيه اشارة الى ان المراد بالقاب هنا الاسم الجامع اذ اشم للعلم الشخصى واسم الجنس فهو مغاير لقاب النحوى مغاير العلم الخاص اشم لوله للعلم عند النجاة الشامل لافواعه الثلاثة الاسم والكنية والقاب (قوله اذ لا فائدة له ذكره الخ) على لقوله واحتج الخ (قوله واجيب) أى من طرف الجمهور (قوله اذ لا فائدة له مختل) أى لعدم صحة على حج وفيه كاد لعدم الفائدة (قوله المشهور بالقاب) أى بالقول به والدقاق قد اشترى بهذا القاب دون الاسم في عبارة الشارح التورية بذلك (قوله وانكر أبو حنيفة الكل مطلقا) معنى الاطلاق كما يفيد التفصيل الآتى بعده في الخبر وغيره والشرع وغيره والصفة للمناسبة وغيره وان الانكار المذكور كورثت عن أبي حنيفة ولا فائدة لثبوت خلافه عن الخنيفة اذ كثيرا ما يختلف الخنيفة انا حنيفة فقط ما لا يكمل ههنا من الاراد (قوله أى لم يقبل شئ من مفاهيم الخرافة) قال العلامة الاوقى بالانكار أن يقول أى قال بعدم ما لا يعقل بانه وقد يجاب بأن ما ذكره الشارح اشارة الى ان ذلك كافى في مخالفة لما سبق لان مجرد عدم القول بهما مقابل للقول بها ومفيدة لقوط حجتها عنده قاله سم وفيه نظر فان عدم القول بالشيء لا يقابل القول به واقفا يقابله القول بعدمه كما لا يخفى على متأمل فالحق ما قاله العلامة (قوله وان قال في المكوت الخ) جواب سؤال تقديره ظاهر (قوله لان الخبر له خارجي الخ) أى فاذا كان ذلك الخارجى ثابتا لا يد ولا غير جازا لاخبار ببعضه وهو

عدم الزكاة وورد في السائمة فثبت المعلوفة على الأصل (و) انكر الكل (قوله في الخبر) بخوف الشام النعم السائمة فلا تنفى المعلوفة عنها لان الخبر له خارجي يجوز الاخبار ببعضه فلا يمتنع القيد نفسه لافى بخلاف الاستقصاء زكواهن النعم السائمة وما يفهمه مما تقدم فلا خارجي له فلا فائدة لتقليد النعم (و) انكر الكل (الشيخ الامام) والى المصنف (في غير الشرع) من كلام المصنفين والواقفين ابطية

الثابت ان ذمهم لا دون البعض الآخر وهو الثابت لغره كما اوضح ذلك بالمثل وحاصل ما اشار اليه ان قولنا مثلاً في الشام الغنم لغيره نسبة حار جعة توافق النسبة الذهبية وتلك النسبة هي ثبوت الكون في الشام للغنم وقد علم ان الغنم بعم السائة وغيره فالنسبة المذكورة حينئذ فردان أحدهما ثبوت الكون في الشام للغنم والسائة والثاني ثبوت ذلك للغنم الغير السائة وتقولنا في الشام الغنم السائة النسبة قد يثبت الكون في الشام للسائة فرد من فرد في النسبة في قولنا في الشام الغنم فالأخبار لا يثنى الأخبار بالآخر وهو ثبوت الكون في الشام لعلوه هذا انصاح ما أشار له على وجه الاختصار فقله لان انكر ابدته قولنا في الشام الغنم لاقوله في الشام الغنم السائة كما وجهه منعه (قوله المبلغ عنه الخ) هذا مني على القول بأنه صلى الله عليه وسلم لا يجتهد كما يفعله التعليل بقوله لانه تعالى الخ (قوله العفر) في الصحاح شاذ عفره يعيلو بياضها حمره (قوله خفة مؤنة السائة) أي لأن السوم هو الرعي في كلا صياح (قوله ولكون العدة غير الصفة) اعتذار عن الامام الرازي وابن الحاجب فيما نقله عن امام الحرمين بونه بقوله خلاف ما تقدم على انما حفظه الامام الرازي خلاف ما تقدم عن المصنف من انكار الصفة لغيره قد لا يخرج بشرط الخ فقله ولكون الخ لقله اطلق الامام الخ وقوله اطلق الامام الرازي انكار الصفة أي الصفة غير المناسبة وقوله اطلق ابن الحاجب عنها القول بالصفة أي الصفة المناسبة لان غير المناسبة من قبل اللقب فكانها غير صفة فلا تعارض بين الامام الرازي وابن الحاجب ومنه المصنف في النقل عن امام الحرمين (قوله وما غيرها) أي الصفة وفي نسخة غيرها أي غير الصفة التي لاتناسب والمقابلة قاله شيخ الاسلام (قوله وسكت عن الباقي) أي عن الغاية وضمير الفصل وتقدم أمهل لكن الأخير مريح به قاله شيخ الاسلام والحاصل ان الامام لم ينف الا الصفة غير المناسبة (قوله كما تقدم) متعلق بالمعنى وهو يدل (قوله أما مفهوم الموافقة) هذا محترز تقدم المفاهيم بالمخالفة أول المسئلة (قوله فاتفقوا على حجة) أي حجة التسلية في الاحكام الشرعية (قوله الغاية قبل منطوق) هو على حذف مضاف أي مفهوم الغاية (قوله أي بالاشارة) هو ما يدل عليه اللفظ وليس مقصوداً المستكلم أو كقوله تعالى فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره فالمنطوق الصريح في الآية عدم الحسل له مستمرا الى ان تنكح زوجاً غيره والاشارة الى ان تنكح زوجاً غيره فالتنكح الزوج الآخر (قوله كما تقدم) أي في قوله ثم ما قبل انه منطوق أي بالاشارة وقوله كما تقدم الثاني أي في تعداد المصنف المفاهيم (قوله يتلوه الشرط) فائدة هذا ان ترتيب المشار اليه بقوله يتلوه الشرط فاصفة الخ تظهر عند التعارض فإذا تعارض مفهوم النسبة والشرط تقدم الاول وكذا اذا تعارض مفهوم الشرط والصفة تقدم الشرط وقس الباقي (قوله اذ لم يقل أحدانه منطوق) عليه لقوله يتلوه أي انما كان تأليها ولم يكن في رتبة ان الشرط لم يقل أحدانه منطوق أي لا صريح بالاشارة بخلاف الغاية فكانت أقوى منه (قوله فسيأتي قول الخ) هذه الغاية لتأويل لكون انما في رتبة الغاية أي لانه ساقى الخ (قوله ومثله في ذلك فصل المبدأ) ضمير مثله يعود للشرط فيكون ضمير الفصل في رتبة الشرط وفي عبارة بعض الحواشي ان ضمير مثله يعود لانما فائدة حينئذ أن ضمير الفصل في رتبة الغاية لانه مثل انما التي هي في رتبة الغاية وهو غير صحيح (قوله وتقدم أن مرتبة الغاية الخ) أي مرتبة التي والاستثناء أعلى المراتب كما تقدم في قول المصنف وأغلاء لأعالم الازد ثم بطلها الغاية ثم الشرط الخ فالمراتب سبعة ولم يذكر المصنف هنا رتبة التي والاستثناء استثناء عما قدمه من حيث أشار عليه هنا بقوله وتقدم أن مرتبة الغاية الخ (قوله يتلوه الشرط) ذكر مع حجة المعنى بدونه ليدكر علته (قوله لان بعض القائلين به) أي كابن سريج (قوله فطلق الصفة) استشكل بأنه من إضافة الصفة الى الموصوف فيكون شاملاً للصفة المناسبة وليس عراً فذهبوا بحجج امانه على حذف مضاف أي فإني مطلق الصفة والباقي هو الصفة غير المناسبة أو بأنه من اطلاق المطلق على المقيد مجازاً وقرئ به الاستحالة أي استحالة ان ربا المطلق ما يشمل الصفة المناسبة لما يلزم عليه من تقدم الشيء على نفسه وتأخره عنه لقوله قبل فاصفة المناسبة أو بان معنى المطلقة المجردة عن المناسبة فراجع لغير المناسبة وهذا الأخير ظاهر صريح في الشارح وبه هذا فكان الأولى إسقاطه لانه تقدم ان الصفة الغير المناسبة في معنى اللقب وهو لا مفهوم له (قوله عن المناسبة) بكسر السين

رتبة الغاية انما ساقى قولانه منطوق أي بالاشارة كما تقدم ومثله في ذلك فصل المبدأ وتقدم أن مرتبة الغاية تلي مرتبة لأعالم الازد فالصفة المناسبة تتلوه الشرط لان بعض القائلين به خالف في الصفة (فطلق الصفة) عن المناسبة (غير العدد)

من نعمت وحال وظرف وقلة غير مناسبات فهي سواء قتلوا الصفة المناسبة (فالعذر) بتلوا ذلك كوراث لا تشاركهم لندوبها كما تقدم  
(فتقدم المفعول) آخر المفاهيم (لدعوى البانيين) في فن العاني (أفادته الاختصاص) أخذ من موارد الكلام البليغ (وخالفهم ابن  
الحاجب وأبو حيان) في ذلك (والاختصاص) المقاد (المحصر) المشتمل على نفي الحكم عن غير ما ذكر كدليل على كماله (خلافاً للشيخ  
الامام) والدالمصنف (حيث أثبتوه وقال ليس هو المحصر) وإنما هو قصد الخاص من جهة ١٢٧ خصوصه فإن الخاص كضرب زيد

اسم فاعل لانه مقابل لقوله فالصفة المناسبة (قوله من نعمت) بيان لغير العدد (قوله غير مناسبات) بكسر  
السين (قوله لدعوى البانيين) علمنا تضمنه قوله فتقدم المفعول من إثبات مفهوم تقديم المفعول لا لترتفع مع  
ما قبله وتأخره عنه وأن أوجهه ظاهر العبارة فإن العلة المذكورة لا تنفذ ذلك (قوله المشتمل على نفي الحكم  
عن غير المذكور) اقتصر على هذا الشيء لانه هو المفهوم والافاقصر إثبات الحكم لذكور ونفيه عن غيره  
لكن الأثبات منطوق والنتيجه مفهوم والكلام هنا في المفهوم فلا ذكره دون المنطوق (قوله خلافاً للشيخ  
الامام) قد نفهم من عبارة أن اختلاف مع غيره في تفسير مراد البانيين وفيه نظر فإن عبارة انهم مصرحة  
بأراداة المحصر بل منهم من غير بلفظ المحصر وحينئذ فظاهر أن الشيخ الامام لم يذكر ما قاله تفسير المرادهم  
بل لبيان مختاره فيكون موافقاً لابن الحاجب وأبي حيان في عدم أفادة التقديم المحصر وإن خالفه ما في أن  
المحصر غير الاختصاص وجماع قولان انهما معاً في واحد وكلام المصنف لا يفيد هذا القدر (قوله من جهة  
خصوصه) أي وهو وقوع الضرب على معين في المثال الذي ذكره وقوله كضرب زيد أي الضرب بالخاص  
عليه فقوله كضرب زيد مصدر متصرف لقوله (قوله بالنسبة إلى مطلق الضرب) أي الواقع في زيد وغيره  
(قوله لامن جهة خصوصه) أي يكون القصد بالغير أفادة وقوع مجرد الحذف من غير نظر لمن يتعلق به  
فلا بد كحينئذ المفعول لا يكون محلاً للحكم لا لكونه مقصوداً لأنه دون غيره فيكون الحكم خاصاً به (قوله  
في نفي بالفاظه في مرانها) أي بان يوثق بالفاعل ثم الفاعل ثم المفعول فتقول ضربت زيداً (قوله من جهة  
خصوصه كالخصوص بالمفعول) بأنه بالفاعل لا بد أي قصد الاخبار بوقوع ضرب خاص بسبب تعلقه  
بمفعول خاص وهو زيد فافادته حينئذ الاخبار بالضرب المتعلق بزيد لا بالضرب المطلق وظاهر أنه لا يلزم  
من هذا قصر الحكم وهو وقوع الضرب على زيد (قوله للاهتمام) متعلق بقصد موصوفه به يعود للخاص  
المقصود أي للاهتمام بذلك الخاص المقصود (قوله فيقدم لفظه) أي المفعول (قوله لأفادته ذلك) أي قصد  
الشيء من جهة خصوصه (قوله فليس في الاختصاص) أي المقصر بقصد الشيء من جهة خصوصه (قوله وإنما  
جاء ذلك) أي نفي الحكم عن غير المذكور (قوله واختاره) أي ما قاله الشيخ الامام وقوله وأشار إليه الخوجه  
الاشارة أنه غير بدعي في قوله لدعوى البانيين ولم يقل لذكور فأفاد بذلك أن ما قاله البانيون ضيف لكن  
قوله بعين الاختصاص المحصر خلافاً للشيخ الامام صريح أو كالصريح في موافقة الجمهور (قوله من جملة ما تقدم)  
أي حال كون هذا القول من جملة ما تقدم عنه من إنكاره جميع المفاهيم ولم يصرح المصنف هنا بترجيح أفادة  
إنما المحصر له بل من أكثره أفتاؤه به كما نقله عنهم هنا مع ما قدمه من أنهما من المفاهيم شيخ الاسلام وقوله  
لا نقبل المحصر أي فلامفهوم لها (قوله لانه انما المؤكدة وما الزائدة الكافة) أي وكل منهما لا يفيد النفي فكذا  
المركب منهما لا يفيد هوساً في ردهما في الشرح (قوله وعلى ذلك) متعلق بمحذوف أي وورد على ذلك الخ  
والاشارة إلى نفي أفادة المحصر (قوله وان تقدمه) أي تقدم الاجماع خلاف فانه لا يضر لعدم استقراره  
برجوع القائلين به فقد رجح ابن عباس إلى القول بغيره بالافضل لما بلغهم قوله كما في الصحيحين عن أبي  
سعيد الخدري لا نبي بعد النبي والذهب بالذهب الامتزاج لا الحديث والحواج من المحصر في خبرنا إلى باقي النسبة  
كما أشار إليه الامام الشافعي أنه محصر اضافي بالنسبة إلى سؤال جماعة عن باقي المختلفين كذهب وقضه  
وكثروا ولا محصر حقيقي شيخ الاسلام (قوله كما في انما الحكم الله) هو من قصر الصفة على الموصوف (قوله فانه  
سيق للرد الخ) أي وكونه مصوقاً للرد يفيد أن المقصود منه حصر الاوهية في الله تعالى (قوله بكسر الهزنة)

حديث مسلم إنما إلى باقي النسبة تأخر بالافضل ثابت اجماعاً وان تقدمه خلاف واستفادته التي في بعض المواضع من خارج كما  
في انما الحكم الله فانه سيق للرد على المخاطبين في اعتقادهم لهية غير الله (و) قاله الشيخ (أبو إسحق والشرازي والقرافي) صاحبه  
أبو الحسن (الكافي) المراد بكسر الهزنة والكاف ومعناه في لغة الفرس الكبير (والامام) الرازي (تفيد) المحصر المشتمل على نفي الحكم  
عن غير المذكور

[illegible]

انتم اذوا المشركين وان لم يصرح هذا المأخذ فهو كلامه نشر اليه ومعنى الآية على هذا ما قاله ان الوحي الي رسول الله صلى الله عليه وسلم اى فى امر الاله مقصور على استئثاره بالوحدانية اى لا يجوز ان يكون الاله كغيره متعددا كما عليه المخاطبون

ومثل ذلك قوله في آية **اعلموا انما الحياة الدنيا لعبو وترف وترف** فترادف الدنيا ليست الا الله الامور المحترات أي واما العبادات والقرب فمن امور الآخرة اظهر وغمها فماتوا قبل ان تصنف فادتها المحصر عن التنوحي ١٢٩ ايضا في الاقصى القريب في قوله

كان **بها** اشارة الى ما عليه الجوه ومن بقاء فيها على مصدر يتابع كذا عا وان لم يصرح بذلك فيما علمت اكتفاء بكونها قريبا من **ان** وعلى هذا معنى الآية الاولى ما يوجب الى في أمر الاله الا وحدانيته أي لا شريك له من الأشرار ومعنى الثانية اعلموا احقارة الدنيا أي فلا تنوزوها على الآخرة الجميلة ففاه أن في الآيتين على المصدرية كاف في حصول المقصود بها من نفي الشريك عن الله تعالى وتحقير الدنيا **فدلتها** من الانطاف جمع لطيف بمعنى ملطوف أي من الامور الملطوف بالناس بها (حدثت الموضوعات الفوتوية) **بها** دلتها تعالى وان قبل واظهرا غيره من العباد لانه الخلق لانه لهم (ليبر عا في الضمير) يقع الموحدة أي ليبر كل من الناس عما في نفسه مما يحتاج اليه في معاشه ومعاده لغيره حتى يماونه عليه لعدم استقلاله به (وهي) في الدلالة على ماقى الضمير (أفد من الاشارة) ومثال أي

القصر الاول اضاف لانه قصر الوحي في أمر الله على وحدانيته بالاضافة الى تعدده فقط لا الى جميع ما عداها لان منه ما يوجب اليه شح كونه عالميا ردا قادرا الى غير ذلك وحاصل القول في المقام ان في الآية الشريفة قصرين الاول في مجموع قوله **اعلموا** الى انما الحكم له واحد والثاني في قوله **انما الحكم له واحد** فالقصر في الاول هو الوحي الى النبي صلى الله عليه وسلم والقصر على حاصل القصر الثاني وهو اختصاص الاله بالوحدانية بالاله وهذا القصر من قبل قصر اضافة الى الموصوف فكان التقدير لا يوجب الى في أمر الاله الا كونه مقصورا على الوحدانية له لا يتجاوزها الوحي الى غيره وهو مقصور قلب لان الخطاب بعقدا التمدد والمقصود في الثاني الاله والمقصود على الوحدانية التي هي معنى قوله الاله واحد وهو من قصر الموصوف على الصفة قصر قاب ايضا لاعتقاد الخطاب بالتعددية وعدم الوحدانية كما تقدم في القصر الثاني أن الاله مقصور على الوحدانية لا يتجاوزها بان يكون متعدد او هذا الذي قلناه وهو المفهوم من كلام الزمخشري المتقدم وهو الذي يفيد النظر الصحيح ونظائر قول الشارح مقصورا على استئثار الله بالوحدانية أن اقصر الثاني قصر صفة على موصوف لان استئثاره بالوحدانية معناه اختصاصه بها فلا تكون لغيره بل مقصورا عليه وانه قصر افراد مخاطبه من جهة شريكه غيره له فلهذا فانه ان اعتقاد الشرك في الوحدانية متنافا اذا شريك اثنين في الوحدانية أي الواحد في الالهة محال ولذا اعترضه العلامة وقال صوابه أن يقول على استئثار الله بالوحدانية الدال على قوله الاله وحيد شئ فمكون القصر المند كور قصر افراد الاله وانت خبير بان القصر المند كور قصر موصوف على صفة قصر قلب كما هو مفاد قول الزمخشري المار وعبارته هنا الناقلة لاعتقاد الشارح لاختلاف ذلك وان اوجهم قوله على استئثار الله الخ كون اقصر قصر افراد الله كغير مراد له بقوله بالوحدانية وكأنه اراد به أنه لا يتجاوزها الى تعدد الاله لا عدم مشاركة الغير له فيها فامل بقي أن يقال ان قصر الوحي على ما ذكر يقتضي أن الخطاب به من قرب بالمقصود الذي هو الوحي وبوجه آخر المند كور انفرادا وشريكا فيكون قصر قاب افرادا على ما فيه ولا يعني أن الخطاب بالآية معشرون سكر وان أصل الوحي فضلا عن تعلقه بما ذكر وعكس الجواب بانه نزل المنكر منزلة غير المنكر لان الله تعالى في الوحي ما ن تأمل ان ارتدع (قوله) ومثل ذلك قوله أي قول الزمخشري ومثوله هو اراد الخ (قوله التنوحي) بتخفيف النون (قوله في الاقصى القريب) أي الاقصى بحسب الوضع واستيعاب المسائل القريب الى الفهم فلا تنافي بين وصفه كونه بالاقصى ووصفه بالقریب (قوله من فضة الخ) أي فلا تنفيدها بما يقع المصير عندهم (قوله وان لم يصرح بذلك) أي ببقائه على مصدر يتبع أي ان ذلك يؤخذ من كلامهم لم وما لا صرح بها وانما قال فيما علمت ولم يحض النبي ادبا الا بالزم من عدم وقوفه على التصريح بذلك عدمه في الواقع ونفسه صرح بذلك اوحيا نفع الاعن السمين في اعراجه وقوله كذا ففاه على قوله لم يصرحوا لانه يعني تركوا التصريح (قوله يعني ملطوف الخ) نسره للاطف ليصع حمل حدوث الموضوعات عليه وبالله كس والاطف لغة راحة والرفق والمراعاة في حقه تعالى غاية ذلك من اصال الاحسان او ارادته وتوليعر بالاحداث كان المحاجم لم يحتج الى تأويل الانطاف باذ كر لصفة الحمل حينئذ لان الاحداث كالاطف من اوصافه تعالى في قوله الملطوف بالناس بها اشارة الى أن اطف لازم يتعدى الى مفعولين بالياء التي هي في الاول للتعدية وفي الثاني طامع السببية لما تقرر ان الفعل الواحد لا يتعدى الى مفعولين بحرفين متعدي المعنى وقوله حدوث الموضوعات على حذف مضاف أي وضع الموضوعات (قوله أي ليبر كل الخ) فيه اشارة الى أن حذف المفعول لتعجم مع الاختصاص وقوله مما يحتاج اليه بيان لما من قوله عا في ضميره وقوله لغيره معناه يتبعه وقوله حتى يماونه على لقوله بعدم استقلاله على لقوله يماونه (قوله وهي أفيد الخ) اعترض بانه لا يستقيم لان فعل افيد صاغ من فعل ثلاثي ونفسل أفيد فاد وهو رباعي واجيب بانه انما صاغه من الثلاثي قال الجوهري الفائدة ما استفدت من علم او مال تقول فادت له فائدة

قاله شيخ الاسلام واجب اصابان الى باعي المدوع بالهمزة في حوازا الصوغ منه ثلاثة اقوال للها واثنا عشر باي  
مدوعها فبحر الصوغ منه على احد الاقوال قاله سم (قوله وفي الانفاظ الدالة الخ) اعترضه العلامة بقوله فيه تحديد  
المقصود ونقص عنه حيث من غير كلفة (قوله وفي الانفاظ الدالة الخ) اعترضه العلامة بقوله فيه تحديد  
الجمع وانما يكون للماهة ولا لفظ الدال عليها مفرد وقد يجاب بان حدة لفظي الموضوعات القسوية في قولك  
مثلا الموضوعات القسوية توقيفية لكن لا يؤخذ من هذا التعريف ان اللغة تطلق على اللفظ الواحد بخلاف  
تعريف ابن الحاجب بانها كل لفظ وضع لغني ثم تعريف المصنف بشمل المحازر والكناية والحقيقة الشعرية  
والعرفية في صدق المحدود عليها نظرا اه اما اعتراضه الاول بجوابه ما قاله وقد سبق له الدلالة عند فانه قال في  
تعريف ابن الحاجب المذكور ما نصه وللفظ الكل لا يدرك في الحد ذاته للماهية من حيث هي هي ولا يدخل  
فيها عموم ولا نه يجب صدقه على كل فرد ولا يصدق بصيغة العموم وقد ذكره لانه يحدد الموضوعات القسوية بصيغة  
العموم فوجب اعتبارها فيه فكانه قال معنى قولنا الموضوعات القسوية كذا ان كل لفظ وضع لغني كذا وكذا  
اه واما اعتراضه الثاني بجوابه ان قوله الالهة اجمع معرف باللام فيفيد العموم الذي دلالة كية تستفاد  
منه ان كل لفظ موضوع لغوي فسد ساوي قول ابن الحاجب كل لفظ الخ واما اعتراضه الثالث بجوابه ان  
الدلالة لا مأخوذة في تعريف الوضع هي دلالة اللفظ بنفسه وظاهره حيث عدم تحول الحد للماضي وما معه لان اللفظ  
لا يدل على ذلك بنفسه بل بواسطة القرينة على أنه لا يشرى في شمول الحد ما ذكر على ما سأل في تحقيقه وقوله  
الانفاظ دخل فيه الانفاظ المقصود كالضمان المستتر وخرج عنه الدوال الاربع وهي الخطوط والاشارات  
وانعقد والنصب وقوله على المعاني أي مدلولات الانفاظ معاني كانت أو الفاظا يدل نفسه بمدلول  
اللفظ المعنى وإلى لفظ (قوله خرج الانفاظ المهمة) قال العلامة فيه شيئا للدلالة على معنى تحيية الالفاظ  
فان قيل المعنى ما يعني أي يراد باللفظ فلنا بل ما يفهم منه ار بدأ بالماضي كاصح جوابه اه وجوابه ما قاله  
السيد في حواشي شرح التسمية المعنى امام فعل كما هو الظاهر من عني يعني اذا قصد واما مصنف معني  
باتقدي باسم مفعول منه أي المقصود واما ما كان في قوله لا يطلق على الصور الذهنية من حيث هي هي بل من  
حيث انها تقصد من اللفظ وذلك انما يكون بالوضع لان الدلالة اللفظية العقلية أو الطبيعية ليست معتبرة وقد  
يكتفي في إطلاق المعنى على الصورة الذهنية بمجرد الاحتياج لان تقصد من اللفظ سواء وضع ما لفظ أم لا  
اه (قوله الاتي في بحث الاخبار) أي في قوله والمختار انه موضوع (قوله للمعاني) أي الموضوعات لمعانيها  
(قوله لبعض الظاهر) أي الموضوع علم بالاشترك (قوله بان يضم اليه) متعلق بيسنط والضمير في اليه  
لما نقل أي بان يضم اليه ذلك على طريق المناطقة حتى يصير ناسا (قوله ما لا حصريه) يعني اعتبارها  
اقتداء بما في محمول الصغرى أعني قوله هذا الجمع يصح الاستثناء منه ليعهد الوسط فينتج القياس فيصير هكذا  
هذا الجمع يصح الاستثناء منه من غير حصري وكل ما يصح الاستثناء منه من غير حصري عام فينتج هذا الجمع  
عام (قوله لازم وتناول السنتي) ليس بحث لانه لا يثبت المدعي ان مجرد تناول السنتي لا يثبت العموم لوجوده  
في غير اعمام كالعدد في قوله له على عشرة ذلالاته قاله سم وقد يجاب بان قد عدم المحصر ملاحظ هنا  
فان تقدير لزوم تناوله السنتي مع كونه لا حصريه (قوله ومدلول اللفظ امام معني الخ) قال شيخ الاسلام قد يقال  
هذا انما سبب اختيار والده ان لفظ موضوع لغني من حيث هو ولا اختياره هو انه موضوع لغني الخارجي  
ولا اختيارا لاهام انه موضوع لغني الذهني ثم اجاب بان سبب كماله من ان الخلاف المذكور انما هو في  
الذكر كاساق والكلام هنا عما يشمل المعرفة وسألت ان منها ما وضع لغني الخارجي ومنها ما وضع لغني  
الذهني اه وكان وجه قوله لا اختيار هو الخ ان المعنى الخارجي لا يكون الاجزائية لا يصح تسميته الى  
جزئي وكى وقوله ولا اختيارا لاهام لان المعنى الذهني وانما نصف الجزئية والكلية لا يصف بكونه لفظا فلا يصح  
عد اللفظ من انفسه اه سم وفي قوله امام معني جزئي الخ اشعار بان الموصوف أصالة بالجزئية والكيفية هو  
المعنى وان وصف اللفظ بذلك يشرى على ما سأل في (قوله كدول زيد) أي ما يصدق عليه لفظ زيد من  
الذات المشكوكه وقوله كدول الانسان أي مفهومه وهو الحيوان الناطق وقد أطلق التدلول على ما يعني

تعرض للنفس  
الضروبي (وهي  
الانفاظ الدالة على  
المعاني) خرج الانفاظ  
المهمة وتدل الحد  
الركب الاسنادي وهو  
من المحدود على المختار  
الاتي في بحث الاخبار  
(وتعرف بالنقل  
تواتر) نحو السماء  
والارض والحرب والبرد  
لمعانيها المعبروفة  
(أو حادا) كالقصر  
للحوض والظاهر  
(وباستنباط العقل  
من النقل) نحو الجمع  
المعرف بالعام فان  
العقل يستنبط ذلك  
بما نقل ان هذا الجمع  
يصح الاستثناء منه أي  
اخراج بعضه بالأو  
احدى أخواه بانها بان  
بضم اليه وكل ما يصح  
الاستثناء منه مما  
لا حصريه فهو عام كما  
سأل في لزوم تناوله  
السنتي (لا مجرد العقل)  
فلا تعرفه اذ لا يحال  
له في ذلك (ومدلول  
اللفظ امام معني جزئي أو  
كل) الاول امام معني  
تصوره من الشركة  
فيه كدول زيد والثاني  
ما لا يمنع كدول الانسان

المفهوم والمصادق (قوله كاسياني) أي في مسئلة اللفظ والمعنى ان اتحاد الخ وقوله ما يترشح عنه ذلك أي حد الجزئي والكلّي وانما قال بترشح عنه ذلك ولم يقل وسيأتي ذلك لأن المذكوّر هناك انقسم ويؤخذ منه التعريف (قوله اللفظ المستعمل) عبر باللفظ المستعمل نظر التعريف المصنف به والظاهر في تعريف القول هو اللفظ الموضوع لمعنى وان لم يستعمل (قوله يعني كدلول الكلمة بمعنى ماصدها) أشار إلى أن القول المصنف كالكلمة مثال للدلول وهو اللفظ المفرد المستعمل فحصة التمثيل بالكلمة لذلك تتوقف على اضماعار مصنف لان الموصوف بذلك مدلولها ولو كان مدلولها ما ذكر من القول المفرد وهو كلّي فهو صورة ذهنية لا يصدق انه قول انه قول اللفظ المخصوص وهو كيفية تعرض للنفس قال الشيخ في التمثيل يعني ماصدها (قوله أولفظ مفرد مهمل) أشار بذلك إلى أن قول المصنف أو مهمل عطف على مستعمل فكلما المستعمل قسمان من المفرد والمهمل (قوله كدلول اسماءها) نية بذلك على أن قول المصنف كاسياني حرف الهجاء على تقدير المصنف أي مدلول اسماءها اذا لاسماء بنفسها ليست مهملة لالتها على معنى وهو مسماهما قال العلامة وينبغي أن يقول أي ماصده كافي الذي قبله انجبه مثلا منطوقا ليدخله منطوقا وهو حرف وجلس غيره في جعفر فهو كلّي اه وجوابه انه أراد حرفا مخصوصة شخصية أي حرف لفظ خاص منطوق به الشخص في وقت خاص فكانه يقول اسماء حرف جلس الذي هو منطوق به في هذا الوقت وسببه قد أراد بالدلول الماصدقات فسلم صحة التمثيل وانما لم يصرح عقب قوله كدلول اسماءها بقوله بمعنى ماصدها كنعاء بتصرفه به فمما قبله ولا يشترط له في قوله الآتي والاطلاق المدلول على الماصدق كما هنا شأنه فانه شامل لهذا ايضا (قوله أي حله له) الجاهل في كل منها السكت حتى عبالوقوف قاله شيخ الاسلام أي لانه لا يوقف على متحرك ولا عكس تكسب حرف واحد (قوله أولفظ مركب) نية به على أن قوله أو مركب عطف على مفرد فيقسم كتبوعه إلى القسم المستعمل والمهمل ولذا صرح الشارح به ما (قوله أو مهمل) أي أو مركب مهمل فان قيل لا يصدق على المركب المهمل حد المركب وهو ما يدل حرفه على حرفه معناه اذا لمعنى له والا لم يكن مهولا قلنا المراد بالمركب هنا ماقه كئنا فاكثر لا ما ذكر (قوله كدلول لفظ الهذيان) الاضافه في لفظ الهذيان سببه وأراد ما يصدق عليه لفظ الهذيان كقولك ديزنركم مقولوب بدكم مثلا والافدلول الهذيان هو الالامعنى له وهو معنى كلّي لا يصدق عليه أنه لفظ مركب مهمل ولم يصرح الشارح بذلك اكتفاء بقوله بمدلول المدلول الخ (قوله واطلاق المدلول على الماصدق) كما هنا شأنه أي من جهة اشتماله على المفهوم الموضوع له اللفظ والمدلول أصله المدلول عليه حذف عليه تخفيفا لكثر الاستعمال وقد يقال ان المصنف أطلق المدلول على ما هم المفهوم والمصادق بدليل قوله ومدلول اللفظ اما معنى جزئي أو كلّي فلفظ قوله واطلاق المدلول الخ باعتبار بعض ما ذكره المصنف وهو ما عدا قوله أو كلّي فتأمل (قوله جعل اللفظ دليلا على المعنى) أي تعيين اللفظ للدلالة على المعنى وهذا شامل لوضع غير الالفة العربية ولما منع من ذلك بدل هو حسن متعين سم (قوله فذهمه الخ) قال العلامة مرفوع على الاستئناف أشار إلى أن الوضع كاف مع العلم به في انهم ثم أو رد على تعريف المصنف أنه لا يصدق على اطلاق اللفظ على معناه المجازي لأن الدال عليه مجموع اللفظ والتعريف لا أحدهما فإراده الشارح بعد ذلك من اندراج وضع المجاز بأصاحه في التعريف مناه لقوله فذهمه الخ والصواب كما أفصح به السلف حاشية المطول أن المجاز غير موضوع أنبته لعدم صدق حد الوضع عليه اه وجوابه أن يقال ان اللفظ المشار إليه يقول الشارح في فهمه معناه العارف بوضعه أعم من الفهم منه بلا واسطة كما في الحقيقة أو بواسطة كما في المجاز فان العارف بوضعه لمعناه المجازي فهمه معناه بواسطة القرينة وأما قوله والصواب كما أفصح به السلف في حاشية المطول الخ فبذلك على أن ما في حاشية المطول معارض بما قاله السلف في حاشية العصف فانه صريح بان الخلاف في أن المجاز موضوع أم لا لفظي منشؤه الاختلاف في تفسير الوضع وذلك أن وضع اللفظ قسم بوجهين الأول تعيين اللفظ بنفسه للمعنى فعل هذا الوضع للمجاز أصلا لا تخصيصه أو لا نوعا لأن الواضع لم يبين اللفظ بنفسه للمعنى المجازي بل بالقرينة فاعتماله به بالنسبة لا بالوضع والثاني تعيين اللفظ بإزاء المعنى وعلى هذا ففي المجاز وضع نوعي فخطا ان لا بد من العلاقة المعتبر

كاسياني ما يترشح عنه ذلك (أو لفظ مفرد مستعمل كالكلمة فهي قول مفرد) والقول اللفظ المستعمل بمعنى كدلول الكلمة بمعنى ماصدها كرجل وضرب وهل (أو لفظ مفرد مهمل كاسياني حرف الهجاء) بمعنى كدلول اسماءها نحو الجيم واللام والسين اسماء لحرف جلس مثلا أي حله له (أو لفظ مركب) مستعمل كدلول لفظ انجبه أي ماصده فهو قام زيد أو مهمل كدلول لفظ الهذيان وسيأتي في مبحث الأفعال التعريف بقسمي المركب مع حكمه خلاف في وضع الأول وجود الثاني واطلاق المدلول على الماصدق كما هنا شأنه والأصل اطلاق على المفهوم أي ما وضع له اللفظ (والوضع جعل اللفظ دليلا على المعنى) في فهمه معناه العارف بوضعه

وسياتي ذكر الوضع في حله الحقيقة مع تشبيهه الى لغو يعر في موضع شرعي وفي حله الجازم مع انقسامه الى ما ذكره فالحد المذكور كما يصدق على الوضع اللغوي يصدق على ١٣٢ العرفي والشرعي خلاف قول القرافي انهما في الحقيقة كثرة استعمال اللفظ في المعنى بحيث

نوعها عند الوضع قطعاً أو أوالوضع الشخصي فربما يثبت في بعض اه ولا يخفى أن تفسير المصنف الوضع موافق لهذا الوجه الثاني فقد علمت أن مرامه الشارح من الأندراج صحيح حينئذ أن قول العلامة والاصواب الخ اطلاق في محمل التقييد سم (قوله وسياتي ذكر الوضع الخ) الغرض من ان الوضع ستة أقسام ثلاثة في الحقيقة وثلاثة في الجازم وكلها مندرجة في الحد المذكور (قوله مع انقسامه الى ما ذكر) لم يقل مع تشبيه كما قال في الحقيقة لأن المصنف لم يقسمه الى ما ذكر بل هو مع قسمه بنفسه لانه قسم الحقيقة بأنواعها فبقابل كل نوع منها نوع منه فقوله كما يصدق على الوضع اللغوي أى يقسمه وقوله يصدق على العرفي والشرعي أى يقسمهما فالأقسام ستة (قوله انهما في الحقيقة) أراد بالحقيقة مقابل الجازم لا نفس الامر يعنى ان الحقيقة العربية والشرعية عند القرافي عبارة عن كثرة استعمال اللفظ في المعنى العرفي أو الشرعي لأن أهل العرف وضعوا اللفظ لذلك المعنى أو أهل الشرع كذلك (قوله يبحث بصرفه أشهر من غيره) عبارة قلقة مؤداه تعصها الى تكافؤ وكان الوضع أن لو قال يبحث بصرفه أشهر منه في غيره مع أن مراده بما قاله هذا (قوله نعم يعرفان) أى يعلمان فهومن المبرزة لا التعريف وضمير المثنى للعرفي والشرعي وهذا استدراك على نفي قول القرافي (قوله ويزيد العرفي الخاص بالنقل) أى ككون الفاعل موضوعاً لاسم المرفوع الخ فان هذا يعرف بالنقل عن أهل الفن كما يعرف بالكثرة المذكورة فقوله ماطر بقان لمعرفة الوضع العرفي الخاص بخلاف العرفي العام فطريقه الكثرة المذكورة فالمراد بالنقل الاخبار لا بالنقل اللفظ من معنى الى آخر كما يفقد قوله الذى هو الاصل في اللغوي أى دون الاستنباط بالعقل فانه خلاف الاصل (قوله ولا يشترط مناسبة اللفظ الخ) أى وعدم الاشتراط لا يقتضى اشتراط العدم فصدق ذلك بوجود المناسبة تارة وعدمها أخرى (قوله في وضعه) متعلق بشرط (قوله خلافاً لعماد) وهو أبو سهل بن سليمان الصيمري بفتح الميم أشهر من صهما نسبة الى صمقر بن ربه من آخر عراق الجهم وأول عراقي العرب وهو من معسرة البصرة شيخ الاسلام وقد يقال مقابلة خلافة عماد لعدم اشتراط المناسبة في الوضع لا تخلو عن مساحته اذ قوله على الاحتمال الثاني في توجيه كلامه لا يقابل ذلك لان معناه عدم الحاجة الى الوضع كما سيأتى فالمراد بالمقابلة باعتبار الاحتمال الاول فالمراد دخوله في الجملة أى خلافاً له على أحد الاحتمالين في كلامه ولم يتعرض المصنف لدخوله على الاحتمال الثاني بان يقول مثلاً عطفاً على قوله ولا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى ولا يتكفى عن الوضع اكتفاء فهم رده من أول المسئلة اذ قوله من الاطراف حدوث الموضوعات الخ يشعر بالاحتياج اليها ولو كفت المناسبة لم يكن محتاجاً اليها أو أضاف كلامه لفظه ورسقوطه على هذا الاحتمال لا يحتاج للتنبيه على رده سم (قوله والألف اختص به) يجب بان المخصص لا يخصص في المناسبة اذ ارادة الوضع المختار تصح مخصصاً من غير انضمام شئ آخر اليه سواء كان الوضع هو الله تعالى كإرادته تخصيص حدوث الحادث بوقت فانها مخصصة لحدوثه بذلك الوقت مع استواء نسبة الى جميع الاوقات لا مكانه أم البشر كإرادتهم تخصيص الاعلام بالاشخاص شيخ الاسلام (قوله وقيل بل يعنى انها كانية الخ) قال في المحصول والذى يدل على فساد قول عماد أن دلالة اللفظ لو كانت ذاته لم تختلف باختلاف الامم ولا تعدى كل انسان الى كل لغة و بطلان القولين يدل على بطلان المزوم (قوله ذنى خارجي) أو ردهما من مذهب المعتزلة وواحد تنبيه على أن المعنى شئ واحد له جهتان جهة ادراكه بالذهن وجهة تحققه في الخارج وهو اللفظ باعتبار الجهة الاولى او الثانية أو من غير نظر الى واحدة منهما الا في الالاتية كما أوضح ذلك الكمال (قوله ووجوده في الخارج بالحق) هذا كلام ظاهرى والحق أن المعنى لا يوجد في الخارج والالكان جزئياً لعدم قبول ما يتحقق فيه الاشتراك نعم يتحقق فيه جزئيات مطابقة للحقيقة وحينئذ يقول الشارح له وجوده في الخارج على حذف مضاف أى اطباقة وراد بقوله كالانسان ماضية لافهمه اذ لم يوجد خارجاً الاول لا لثاني وقوله كالانسان كان الانسب كائنات لان الخلاف كاسيافى في النكرة الا ان تكون الادم جنسية فهو فى معنى

بصرفه أشهر من غيره نعم يعرفان فيها بالكثرة المذكورة ويزيد العرفي الخاص بالنقل الذى هو الاصل فى اللغوي (ولا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى) فى وضعه له فان الموضوع للضد بن كالجون للاسود والاض لا بناءً بهما (خلافاً لعماد) الصيمري (حيث انبثا) بين كل لفظ ومعناه كالأول فلم يختص به (فقبل يعنى انها عامة على الوضع) على وقعها فاحتاج اليه (وقيل بل) يعنى انها (كأنه فى دلالة اللفظ على المعنى) فلا يحتاج الى الوضع بذلك فله من خصه الله به كما فى الشافعي يعرفه غيره منه قال القرافي حكى أن بعضهم كان يدعى انه يرم المسمايات من الأسماء فقبيل له مسمى آذخا وهو من لغة البربر يقال أحد فيه يستند بداو اراه اسم الجبر وهو كذلك قال الاصفاقي والى المعنى هو الصحيح عن عماد (واللفظ) اذ لا على معنى ذنى خارجى أى له وجود فى الذهن بالادراك ووجوده في الخارج بالحق كالانسان بخلاف المعلوم فلا وجود له في الخارج



صخرة مبناه بهذا  
الاسم فاذا توفنا منه  
وعرفنا أنه حيوان  
ليكن ظنناه طيراً  
مبناه به فاذا زاد  
الفسر وعرفنا أنه  
إنسان مبناه به فاختلف  
الاسم باختلاف المعنى  
الذى وذلك يدل على  
أن الوضع له واجب  
بان اختلاف الاسم  
لاختلاف المعنى في  
الذهن فظن أنه في  
الخارج كذلك للمجرد  
اختلافه في ذهن  
فالموضوع له مافى  
الخارج وانتمبر عنه  
تابع لأدراك ذهن  
له حسماً أدركه (قال  
الشيخ الامام) والد  
المصنف هو موضوع  
(للمنى من حيث هو)  
أى من غير تقييد  
بالذنى أو الخارجى  
فاستعمل في المعنى في  
ذهن كان أو خارج  
حقيقى على هذا دون  
الأولين واختلاف كما  
قال المصنف في اسم  
الجنس أى في النكرة  
لأن المعرفة منه موضوع  
للخارجى ومنه ما وضع  
للذنى كما سيأتى  
(وليس لكل معنى  
لفظ بل اللفظ لكل  
معنى يحتاج الى اللفظ)  
فان أنواع الراضع مع  
كثرة أحوالها ليس لها

النكرة (قوله كهرزنبق) أى فليس ذلك من محل الخلاف اذ لا وجود له الا في الذهن والكلام فيما له  
الوجود ان الذنى وانما راجى (قوله لا ناذا را بنأجمن من بعد وظنناه الخ) قال العلامة قدس سره في اعتراف  
بما يقول المصنف من ان المعنى هو الخارجى لان ضمير مبناه في المواضع الثلاثة للجسم المرنى وهو خارجى اذ  
الرؤية انما تتعلق به وان انما يعتد بها صورة في الجسم المشترك اه والجواب ان المعنى مبناه باعتبار  
صورته الذهنية بدليل بقية العبارة وهذا قاله فاختلف الاسم الخ والمحرك بتسمية الجسم المرنى لا يقتضى أن  
تلك التسمية باعتبار كونه خارجياً كما لا يخفى سم (قوله وأجيب الخ) أى أجيب بان اختلاف الاسم التابع  
لاختلاف المعنى في الذنى انما هو لظن أن المعنى في الخارج كما هو في الذهن فقوله لا اختلاف المعنى تمليل  
لاختلاف الاسم أوصفه أحوال منه وقوله لظن خبراً ويردعى جوابه انه لا يلزم من كون الاختلاف لظن  
ما ذكر أن يكون اللفظ موضوعاً للمنى الخارجى شيخ الاسلام هذا والظاهر ما قاله الامام بل هو الحق كجسه  
علمه غير واحد لان الجزئيات الخارجة لا تقتصر ولا تنضب (قوله والتعبر عنه) أى عما في الخارج (قوله)  
حسماً ما أدركه خبرتان لقوله التعبر وأحوال منه (قوله دون الأولين) قال العلامة فيه بحث لان القول الثاني  
يرى استعمال اللفظ في الخارج على الاشتغال على الذهن حقيقة كما سيأتى في اسم الجسم اه وفيه ان الكلام  
في الخارج من حيث كونه خارجياً والقول الثاني لا يرى استعماله فيه حقيقة من حيث كونه خارجياً بل من  
حيث اشتغاله على الذنى وليس الكلام فيه سم (قوله أى في النكرة) إشارة الى أن المراد باسم الجنس  
النكرة لكن لا معنى الفرد الشائع بل ما يقابل المعرفة وهو موضوع لغير معين سواء كان ماهية أو فرداً شائعاً  
كما أشار الى ذلك بقوله لان المعرفة الخ فشم حيث شذام الجنس بالمعنى المشهور وهو موضوع للماهية من  
حيث هي هي والنكرة بمفهومها المشهور وهو موضوع للارحدة الشائعة وزاد في التفسير كما قال بعض المحققين نقطة  
في التلويحهم أن النكرة تحت لاسم الجنس فلا يبعد أن المراد بالنكرة ما تقدم بل موضوع للماهية من حيث  
هي هي وليس مراد الماهيات من أن المراد بها ما يقابل المعرفة وهو موضوع لغير معين سواء كان ماهية أو فرداً  
شائعاً (قوله وليس لكل معنى لفظ) أى لفظ مفرد مخصوص بذلك المعنى قال القرطبي في شرح المحصول  
نقل عن التبريزي أن كان المراد باللفظ الموضوع اللفظ الدال كان مخصوصاً به أم لا مفرداً أو كمراً فظاهر  
أن هذا واقع لان الفصيح لا يجهز عن التعبر عما في نفسه وان كان المراد ما يدل بالماضي بقية مفرداً فاستعاب  
الوضع لجميع المعاني غير معلوم بدايل الخيال والرائع ثم قال بعد كلام طويل وأما الرائع فنقر بالكلام  
فيها ان لها احتمالاً أو اجتناساً أو افتقاراً الى الجنس العالي رائحة وهي تنقسم الى عطرة وممتنة والعطرة  
تنقسم الى رائحة مملعة ورائحة غير مملعة فرائحة المسك ونحوها أنواع سائلة فوضعت العرب للجنس العالي  
رائحة وللوسط عطرة وممتنة واكتفى في الأنواع السائلة بما ضافة اسم الجنس الى محله فقالوا رائحة مسك  
ورائحة غير ونحو ذلك ولم يضعوا للأنواع السائلة ما يخصها اه بعض زائد على هذا أشار بقوله وبدل عليها  
بالتقدير كرائحة كذا قول المصنف بل لكل معنى يحتاج بنيت أن يراد محتاج احتياق أو لا فافهم معنى  
الأوهو محتاج في الجملة قال الامام المعاني قسمان أحدهما ما شئت الحاجة الى التعبر عنه فيجب الوضع له لاجل  
الافهام بالمخاطبة على الوجه القوى والثاني ما لا تستد الحاجة اليه فهو زينة الامران الوضع وعدمه أماعدم  
الوضع فلا يمس محتاج اليه وأما الوضع فله فوائد الخاصة به اه قاله سم (قوله اعدم انضباطها) قد  
يقال هذا التعليل انما يقتضى تغير الوضع أو تغيره لا عدم الحاجة اليه سم (قوله فاستعاب محتاجة الى اللفظ)  
فيه انه ان فرعه على قوله لعدم انضباطها فمقدم الانضباط لا يدل على عدم الحاجة لانه انما ينتج التعذر  
أو التعبر كما تقدم وان فرعه على قوله وبدل عليها بالتقدير فتوجه عليه ان هذا يمكن في سائر المعاني فإلزم  
استغنائه لجميع قاله سم (قوله وكذلك أنواع الآلام) قبل المراد معظمها لا كلها والأفاله بعض منها ألفاظ  
خاصة به كالصداع والرمد وجوابه ان هذا ليس موضوعاً للام بل لما يشاعنه فالرمد لا موضوع له بجان  
العين واللام يشاعنه ويضاف اليه يقال ألم الرمد كما يقال رائحة المسك شيخ الاسلام (قوله المتضغ المعنى من

ألفاظ لعدم انضباطها وبدل عليها بالتقدير كرائحة كذا طيست محتاجة الى اللفاظ وكذلك أنواع الآلام وبلى هذا انتقاله لا بطلانية  
(والهكم) من اللفظ (المتضغ المعنى) من

منه ما استأثر الله  
أي اخص (بعله)  
فلم يتضح لنامناه  
(وقد يطلع) أي الله  
(عليه بعض أصفائه)  
اذلا مانع من ذلك منه  
الآيات والأحداث في  
ثبوت الصفات لله  
المشكلة على قول  
السلف بتفويض معناه  
إليه تعالى كما ساقى مع  
قول الخلف بتأويلها  
في أصول الدين وهذا  
الاصطلاح مأخوذ من  
قوله تعالى منه آيات  
محكمات فمن أم الكتاب  
وأخر مشابهات (قال  
الامام الرازي في المحصل  
واللفظ الشائع بين  
الخواص والعوام  
لما يجوز أن يكون  
موضوعا بمعنى خفي  
الاعلى الخواص)  
لامتناع غلط غيرهم  
من العوام بما هو خفي  
عليهم لا يدركونه (كما  
يقول من المتكلمين  
مشتوا الحال) أي بواسطة  
بين الموجود والمعدوم كما  
ساقى في أواخر الكتاب  
(الحركة بمعنى توجب  
تحريك الذات) أي  
المجسم فان هذا المعنى  
خفي لا يتعلل على العوام  
فلا يكون معنى الحركة  
للسامع من الجميع  
والمعنى الظاهر له تحريك  
الذات (ومسئلة قال  
ابن فورك والجهور  
اللغات

نص أوطاھر) تفسير المتعصم بالنص والظاهر يخرج لجعل مع أنه لا يدخل في المشابهة لانه يطلع عليه القرائن  
وفضيه ذلك انه واسطة بين الحكم والمشابهة ولا مانع من ذلك ويحتمل أن يراد بالظاهر في كلام الشارح  
ما شمل الظاهر بالقرائن وحسب ذلك فالجمل أن قامت عليه قرائن فهو من الحكم والافن المشابهة اه سم  
(قوله فلم يتضح لنامناه) سم على أن تعرف المصنف بالمشابهة لما استأثر الله بعلمه تعرف على ذلك عدل  
البعن أمر به بما يتضح معناه المناسب لتعرف به مقابله وهو الحكم بما ذكره بشرى ما أخذه وهو قوله  
تعالى وما يدعي تأويله إلا الله (قوله وقد يطلع عليه بعض أصفائه) كمال التكامل وقد يقال اطلاع البعض ساقى  
الاستثنا رأى الاختصاص بعلمه فآخر الكلام يدافع أوله اه ويمكن الجواب بأن المراد بالاستثنا أن لم  
يجعل للعباد إلى كسبه طر يقام الطريق المعهود في اكتسب وهذا لا ينافي الاطلاع على غير الو جه امتداد  
لانه ليس من الطريق المعهود ثم رأيت شيخ الاسلام أحاب بخود ذلك اه سم وأما جواب بعضهم بأن المشابهة  
قدما ن قسم استأثر الله بعلمه فلا يطلع عليه نبيار سلا ولا ملك مكرم بأوقسم استأثر بعلمه وقد يطلع عليه بعض  
أصفائه وعمارة الشارح فبعد ذلك يجعل ضير منه في قوله والمثابه منه للمشابهة فلا يخفى ما يعم من المعد  
ونكر كلام المصنف والشارح عنه اذ ضمير منه للفظ كما لا يخفى (قوله منه الآيات والأحداث الخ) فضيته ان  
الآيات والأحداث المذكورة على قول الخلف ليست من المشابهة ولعل هذا بناء على أن المراد بالمعنى في قوله  
المتعصم المعنى ما يفهم من اللفظ ويحتمله في الجملة ومع ذلك ففنه نظر لان الظاهر ان السلف لا يخافون  
في احتمال تلك الآيات والأحداث لتلك المعاني التي حملها عليهم الخلف فهي عند الغير دفن محتملة لتلك  
المعاني غير أن السلف تركوا حملها عليها احتياطاً والخلف ارتكبوها الجمل عليها على سبيل الاحتمال لا لا قطع  
وحسب ذلك لانه الفرق بين السلف والخلف والحكم بأنهم ان المشابهة على قول السلف دون الخلف كما دل عليه  
قوله على قول السلف الخ فلما لم يأمل أمالاً أو يدا بمعنى ما عني به فقد يقال بصدق حدة المشابهة على تلك الآيات  
والأحداث على قول الخلف أيضاً لان ما عني به غير معلوم عندهم وأيضاً لا ساقى ذلك ففسرهم إياه الله على  
سبيل الاحتمال بمعنى أنه يحتمل أن ما يدعى كرف تفسيرهما والمراد منها اه سم (قوله في ثبوت الخ) نعمت  
للا آيات والأحداث أي الواردة في ثبوت الصفات الخ وقوله المشككة لرفع نعت للآيات والأحداث والجهر  
نعت للصفات وقوله على قول السلف معاني بالمشككة وقوله بتغيره من متعلق بقول السلف وتوهم مع قول  
الخلف حال من فاعل سيقا أي العائد إلى قول السلف أي كما ساقى في قول السلف مصاحبا لقول الخلف وقوله  
بتأويلها متعلق بقول الخلف وقوله في أصول الدين متعلق بقوله سيقا (قوله وهذا الاصطلاح) أي على  
تفسير الحكم والمشابهة عما كاله المصنف وأشار بذلك إلى أن هذا المعنى طار على المعنى القوي فان الحكم  
معناه لغة المتعصم الذي لا يتصرف فيه خلل ومنه قوله تعالى كتاب أحكمت آياته والمثابه لغة ما عاينت  
أعضائه في الأوصاف ومنه قوله تعالى كتابا مشاهداً لما في أي متماثل الأعضا في الاعجاز (قوله واللفظ  
الشائع لا يجوز الخ) أي لا يجوز عرفا (قوله الأعلى الخواص) مستقيم من متعلق خفي أي خفي على الناس  
الأعلى الخواص فلا يخفى عليهم (قوله من المتكلمين) حال من فاعل يقول وهو مشتوا الحال وقول بعضهم  
حال من الواقي مشتمس بقوله لان الواو حرف علانية للرفع فلا يجمع معي الحال منها (قوله أي بواسطة  
بين الموجود والمعدوم الخ) أي كالعالية فانها لا وجود لها في الخارج مع أنها ليست هدم شي ثلاث تكون  
معدومة فطلق عليها الشوب دون الوجود (قوله أي الجسم) فسر الذات بالجسم لثلاث الذات الطلية  
فانها لا توصف بحركة ولا سكنون (قوله الشائع) صفة للجسم كذا باعتبار كونها لفظاً والافعال وضع الشائعة  
وكذا انقول في قوله والمعنى الظاهر له (قوله والمعنى الظاهر له تحريك الذات) أي باعتبار المعنى المتعارف  
للعوام فلا ساقى أن تعرف بها مع ذلك هو الكون الثاني في الخبر الثاني أول كونان في مكانين أو غير  
ذلك كما عرفت في موضعه (قوله قال ابن فورك) نقل الشيخ خالد عن القرافي قطع طاقه وسم عنه ضمه هانفية  
اللفظان وهو ممنوع من الصرف العلمية والهمة كما قال الخطيب في شرحه للكتاب واعلم أنهم اختلفوا في  
فائدة هذا الخلاف فتمهم من نقاهوا لهذا قال الأبياري ذكر هذه المسئلة في الأصول فتوصل ومنهم من أنشأها  
قال القسرا في قال المازري فائدة الخلاف تظهر في جواز قلب اللفظة اماما متعلق بالاحكام الشرعية التي

توقيفية أي وضعها الله تعالى فغير واعن وشبهه بالتوقيف لادراكه (عليه الله) هاديه (بالوحي) إلى بعض أنبيائه (أو خلق الأصوات) في بعض الأحكام بأن نقله من جسمه ما من بعض الفاعل عليها (أو خلق العلم الضروري) في بعض العباد بها والظاهر من هذه الاحتمالات أولها أنه المعتاد في تعليم الله تعالى (وعزى) أي أقول بأنها توقيفية (إلى الأشعري) ١٣٥ وبحق كونه كالمقتضى أي

بكر الباقلاني وإمام الحرمين وغيرهما لم يذكره في المسئلة أصلاً واستدل بهذا القول بقوله تعالى وعلم آدم الأسماء كلها أي الألفاظ الشاملة للأسماء والأفعال والحروف لأن كل منها اسم أي علامة على معناه وتخصيص الاسم به منها عرف طرأ وتعليمه تعالى دال على أنه الواضح دون البشر (و) قال (أكثر المستقلة) هي (اصطلاحية) أي وضعها البشر واحداً فأكثر (تحصل عرفتها) لغرض منه (بالإشارة) والقرينة كالطفل (أذ عرف لغة) (أوبه) بها واستدل بهذا القول بقوله تعالى وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه أي بألفهم فهي سابقة على العتبة ولو كانت توقيفية لتعلم بالوحي كما هو الظاهر لتأخرت عنها (و) قال (الاستاذ) أو أمحق الأسفرائيني (التدريج المحتاج) إليه منها (في التعريف) للغير

مستندة إلى اللفظ فهذا الخلاف في فهم قوله بما يلزم عليه من تخطيط الأحكام وتغيير النظم وأما ما يتعلق به بالشرع فقال بعضهم أن قلنا القنات توقيفية امتنع تغييرها فلا يصح الثوب فربما أو اصطلاحية لم يمتنع وقال السبوطي وأحق أن الخلاف في القنات الموجودة هل هي توقيفية أو اصطلاحية أما اصطلاحية انتهى الآن على نسبة الثوب فربما أو اصطلاحية أو توقيفية (قوله توقيفية) أي وضعية مجازاً من إطلاق اسم السبب الذي هو التوقيف الذي معناه التعليم على متعلق السبب وهو الإدراك ومتعلقه هو الوضع وهذا معنى قول الشارح فغير واعن وشبهه بالتوقيف لادراكه (قوله بالوحي) أي بعض أنبيائه أي هو آدم كما هو مقتضى استدلاله بالآية (قوله في بعض الأحكام) أي كسبيرة (قوله بأن تدل) بالآية الفارقة فيكون الضمير للأصوات أو الغيب فالضمير لله تعالى (قوله عليها) أي على القنات أو معانيها فالأصوات المحبوبة على الأول هو قول لفظ كذا لكذا كأن يسمع منها مثلاً القصة باسم الجرم المخصوص المحبوس فتكون غير القنات أذهي معرفة لها وعلى الثاني هي نفس الألفاظ الموضوعية بقرينة إضافة المعاني إليها كأن يسمع منها لفظ قصعة فقط مثلاً يحصل للسامع علم ضروري بمعناها وكذا على الأول لا بد من العلم أيضاً إذ قول القصة اسم لكذا مثلاً يتوقف على حصول علم ضروري بالاسم فلا بد من العلم الضروري فهما (قوله وبحق كونه الخ) فيه إشارة إلى ضعف النقل عنه فهو توجيه للضعف المشار إليه بقول المصنف وعزى إلى الأشعري (قوله واستدل بهذا القول بقوله تعالى وعلم آدم الأسماء كلها) قال الأصمغاني في شرح المصنف في وجه الاستدلال بالآية أن علم معناه أو جففيه العلم لأن التعلم تفعل وهو لا يات إلا بالعلم من أئمة اللغة فيكون لا يثبت العلم في آدم قال ويلزم من ذلك التوقيف وذلك لأن الأسماء إما توقيفية على ما مرح به في الآيات فيكون كون الأفعال والحروف أيضاً توقيفية لوجود ثلاثة أحدها عدم القابل بالفصل وذلك لأن من الناس من قال بكون الأسماء والأفعال والحروف توقيفية ومنهم من قال بكون الجميع اصطلاحية فالقول بكون الأسماء توقيفية دون الأفعال والحروف وقول ثالث وهو باطل بالاجماع الثاني أنه يتعدى الأعراب عن جميع المعاني التي في النفس بالأسماء وحدها فلا بد من تعليم الأفعال والحروف للحصول التمكن من التعبير عن جميع المعاني فتكون الأسماء والأفعال والحروف توقيفية وهو المطلوب الثالث وأن الاسم مشتق من التسمية وهي العلامة والأفعال والحروف علامة على معانيها يلزم من ذلك دخولها تحت قوله وعلم آدم الأسماء كلها وهذا الثالث هو الذي ذكره الشارح (قوله أي وضعها البشر واحداً فأكثر) قال السيد بأن تبعث داعيته أو داعيتهم إلى وضع هذه الألفاظ بأزاء معانيها والقرينة منها أن رجال هات الكتاب مثلاً من البيت ولم يكن فيه غيره فعمل أن اللفظ بأزائه سم (قوله واستدل بهذا القول بقوله تعالى وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه) وجه الدلالة منه أن رسول نكرت في سياق النبي فيصدق بأول رسول فيكون إرساله بلسان قومه أي ألفتهم فتكون لغتهم سابقة على إرساله فلا تكون القنات توقيفية فإذا التعليم لا يكون إلا بالوحي كما هو الظاهر الذي جرت به عادة الله تعالى فلو كانت توقيفية لتأخرت عن العتبة وقد فرض أنها سابقة عليها فيزم الدور وهو محال ويستأني المسواب عن هذا الاستدلال في كلام الشارح الذي بقوله فإنه لا يلزم من تقدم اللغة الخ (قوله أي القدر المحتاج إليه في التعرف اصطلاحية وغيره محتمل له) فربما عكس ما ذكر بذلك لبواقي المنقول في المصنف وغيره والأفصح أنها ما هو القدر المحتاج إليه في التعرف محتمل للتوقيف والاصطلاح وغيره توقيفي كما فسره بعض الشراح منها على ما في صحيح الإسلام (قوله والحاجة إلى الأول تندفع بالاصطلاح) رد لآبيل الاستاذ ولم يذكر دليل لهذا القيل (قوله الذي هو أولها) أي لا التوقيف المذكور في كلام الاستاذ

(توقيف) يعني توقيف لدعاه الحاجة إليه (وغيره محتمل له) لكونه توقيفاً أو اصطلاحياً (وقيل عكسه) أي القدر المحتاج إليه في التعرف اصطلاحية وغيره محتمل له وللتوقيف والحاجة إلى الأول تندفع بالاصطلاح (وتوقف كثير من العلماء عن القول بواحد من هذه الأقوال لتعارض أدلتها واختار الوقف من القطع) (بواحد منها لأن أدلتها لا تنفيها لقطع) (وإن التوقيف) الذي هو أولها (مقتضون) نظمو ردليه دون دليل الاصطلاح فإنه لا يلزم من تقدم اللغة على البعثة أن تكون اصطلاحية

(قوله) لجواز أن تكون توقيفية وتوسط تعليمها بالوحي (الخ) فيه كما قال العلامة أن يقال بل لا يلزم من كونها توقيفية وأن تعليمها بالوحي التوسط المذكور لجواز أن يكون تعليمها بالوحي الثاني ويكون الوحي بذلك نبوة ثم النبي عليها بعد ذلك بل يجوز أن يكون تعليمها باللسان بالوحي سابقا على النبوة أيضا اذ النبوة الوحي إلى إنسان بشرع وكون التعليم شرعا لا يظهر والالكان الوحي به رسالة فلم يتوسط بين النبوة والرسالة اه وفيه أيضا أن يقال كالسالم ما يمنع من أنه يجوز أن يكون التعليم بعده لا إرسال بأن يوحى إليه بشرع وهو ثم يتبليغه بعد التعليم كما يجوز أن يؤمر بالكتاب بالعبد وقيل وجود ما تنوقف عليه على معنى أن يأتيها بعد وجوده كما يؤمر بالحدث بالعلة بأن يظهر ثم يوصل في ما يمنع أن يؤمر النبي بالتبليغ على معنى أن يعلمهم ما تنوقف عليه فهم المبلغ إليهم ثم يبينهم نعم لا ينافي تأخرها في حقه عن الإرسال لتوقف إبطال الشرع المعليها اه وقال السكال هذا الدفع يقتضي أن كان الذي علمها بالوحي غير آدم فان كان آدم كما اقتضاه الأصل استدلال السابق فهو معنى على أن آدم رسول ولا شك أنه أمر بتعليم بني البشر اه وهو رسول إليهم بهذا المعنى أما أن يراد بالرسول في الآية من بعث إلى قوم كفار كما هو الظاهر وعليه بدل سبق الآية فليس آدم داخل فيها لأن نوحا أول الرسل بهذا المعنى كما دل عليه حديث الشفاعة في الحج وغيره ولا يحتاج حشد في الدفع إلى ما ذكره أي لجواز عدم الغم المانوس لهم بواسطة من قبل رسولهم من نبي أو رسول (قوله) قال القاضي وإمام الحرمين والغزالي والأمدى لا تثبت اللفظة قياسا واما فهم ابن سريج (الخ) هنا ظاهري فإنه لا ترجع عند دلالة القولين ومقتضى كلامه في القياس ترجيح الثاني وزا الشارح ثم ترجحه البه والذير رحمه ابن الحارث وغيره الاول لأن اللفظة تنقل محض فلا دخله القياس والفرق بين هذا وما مر من أن الموضوعات اللفظية تعرف باستنباط العقل من النقل أن النرض هذا استنباط اسم الآخر وهناك استنباط وصف الاسم (قوله) فإذا اشتعل معنى اسم (الخ) يفهم منه أن الاعلام خارجة عن مجر الخلاف له عدم حجة بيان القياس فيها لانها غير معقولة المعنى (قوله) كالجمر مثال للمعنى وقوله الختم به مثال للوصف وهو علة لتسميته المسكر المذكور خرا (قوله) له وجود عطف على اشتعل (قوله) في معنى آخر) إضافة معنى إلى آخر كما هو المناسب لقوله معنى اسم وبعثت نبيوه جعل آخر صفة له وقول السكال اذا كان معنى في عبارة الشارح من نوايا آخر وصفه له كان قوله كأنه يند على حذف مضاف أي كمنى اللفظية أنه لا حاجة إلى حذف المضاف اذا المراد باللفظية معناه لا لفظه ولذا قال أي المسكر الخ قياس ما تقدم في قوله كاخبر ونظار ان المراد هنا باللفظ اذا أطلقت معانيها بالادواتها (قوله) فيجب احتجته (الخ) بيان لفائدة هذا الخلاف بأن من قال بالقياس ادرك نحو اللفظ في الجزئية ثم يصرح به بصر أنه انما الخسر بالقياس على الجزر ومنه احتياج في ثبوت تجرعه إلى قياسه على الجزر (قوله) ووافى الثبوت الحقيقة والمجاز قد يستشكل تصورا قياس في المجاز بأنه ان كان معناه أانا وجدنا العرب تحوزت بلفظ عن آخر اللفظية بمعنى اللفظ المتحوز به الحقيقي ومعنى اللفظ الآخر المتحوز عنه فلما ان تحوزت لفظ آخر لوجود تلك العلاقة فيه فهذا هو الخلاف فيه لان العرب قد أدنت في ذلك لاشتهاده اذا اعتبر نوع العلاقة لا شخصها وان كان معناه اذا وجدناهم تحوزوا بباطل لفظ على آخر العلاقة بينهما كما تقدم فلما ان تحوزوا بباطل لفظ آخر على ذلك اللفظ المتحوز به بان يراد منه معنى ذلك اللفظ الذي تحوزت به العرب عن غير العلاقة بينهما أي بمعنى اللفظ الذي تحوزت به العرب ومعنى هذا اللفظ الثالث الذي نريد أن تحوز به عنه فمتوجه عليه حيث دل أن القياس غير صحيح لفقد شرطه وهو وجوده الاصل وهو اللفظ الذي تحوزت به العرب عن لفظ آخر والعلة للعلاقة بينهما في الفرع وهو هذا اللفظ الثالث الذي نريد أن تحوز به عن اللفظ المذكور والذي تحوزت به العرب عن لفظ آخر اذا لم يوجد فيه العلاقة بينهما وبين اللفظ المذكور الذي تحوزت به العرب باللفظ الاول الذي تحوزت به العرب باسمه باللفظ المذكور فيه فتأمل قاله سم (قوله) لانه أخفض رتبة منها) أي وشان الاعلى أن يلفت اليه بدون الادنى وهذا لو قيل بعكس ذلك أي ثبت المحاذون الحقيقة لانه أخفض رتبة وشان الادنى أن يتوسع فيه ما لا يتوسع في

كرفع الفاعل ونصب المفعول لأجله في ثبوت ما لم يسمع منه إلى الناس حتى يختلف في ثبوتها أو إثباتها كقولهم  
اعتد لها خلافاً لقول بعضهم أن لا أثر على النقي وبذلك كرفعنا من الناقين إلى أن ١٢٧ من ذكره من المشتبه كالأمدى لم

بمجرد النقل عنه  
لتصريحه بالنقي في كونه  
التقريب بمسألة اللفظ  
والمعنى أن انضمام  
أي كان كل منهما  
واحداً (فان منع  
تصور معناه) أي معنى  
اللفظ المذكور  
(الشركة) فيه من اثنين  
مثلاً (لخزني) أي  
فذلك اللفظ سمي جزئياً  
كزيد (والا) أي وإن لم  
يمنع تصور معناه  
الشركة فيه (فكلى)  
سواء امتنع وجود معناه  
كالجمع بين العدين أم  
أمكن ولم يوجد فرد  
منه كغير من زئبق  
أو وجدوا مع غيره  
كأله أي العبودية  
أو أمكن ولم يوجد  
كالشمس أي الكوكب  
التهاري المضى أو وجد  
كالإنسان أي الحيوان  
الناطق وما تقدم من  
تسمية المدلول الجزئي  
والكل هو الحقيقة وما  
هنا مجاز من تسمية  
الدياليس المدلول  
(متواطئ) ذلك  
الكل (ان استوى)  
معناه أفراد  
كالإنسان فانه متساوي  
المعنى في أفراد  
زيد وعمرو وغيرهما  
سعي متساوياً من

الاعلى لم يكن بعيداً قاله سم (قوله كرفع الفاعل الخ) أي فانه حصل لنا باستقرار خبريات الفاعل مثلاً  
قاعدة كأي من كل فاعل مرفوع لاشك فيها فإذا فرضنا فاعلاً لم يسمع رفعه منهم لم يكن قياساً لاندراجها تحتها  
قاله السيد وأورد على التمثيل برفع الفاعل ونصب المفعول أن الرفع المذكور ونحوه ليس لفظاً وانضمام  
الأعراب معنوي وهو ظاهر أو لفظي فانه عليه كيفية لفظ المذكور أي لفظ الفاعل مثلاً وليس هو بلفظ  
قاله العلامة وقد يجاب عنه كون الحركات الأعرابية على القول المشهور من أن الأعراب لفظي ليست ألقاظاً  
فقد صرح بكونها ألقاظاً غير واحد بل هو قضية جعل الأعراب ألقاظاً وبسبب ذلك يجاب عن المراد من قوله  
كرفع الفاعل المرفوع أو الفاعل باعتبار رفعه غايته أن في التعبير بتساها لا يفتقر مثله لوقوعه كثيراً  
(قوله إلى اعتد لها) قال العلامة أن أراد الاعتدال في القائنين فقول بعضهم لا أثر على نفسه مقدم فأن من  
حفظ محقة على من لم يحفظ وإن أراد الاعتدال في القوانين بسبب الاعتدال في القائنين فكذلك وبزبد هذا  
أن الاعتدال والترجيح يتكافؤ الأدلة ورسمها لا يلائم النظر إلى استواء القائنين وتفاوتهم اهـ وجوابه اختيار  
الشيء الأول وليس المقصود الاستدلال بما أشار إليه على ثبوت الاعتدال في نفس الأمر حتى يتوجه تقديم قول  
العض فإن من حفظ الخ وانما التسوية له لسانت عند المصنف بطريق صحيح رد قول البعض المذكور وأشار  
بما ذكر لاستواء القائنين عنده وأنه ليس الاثر على الذي واختيار الثاني أيضاً وقوله فكذلك قد علم جوابه  
وقوله وبذلك جوابه استواء القائنين مظنة تكافؤ الأدلة فالمصنف استدلالاً بالمظنة حيث لم ينص المخالف  
بترجيح أدلة النقي قاله سم قلت لا يخفى ضمه الجوابين (قوله أي كان كل منهما واحداً) دفع توهم  
ما يبادر من لفظ اتحد الشان أي صار شيئاً واحداً (قوله فان منع تصور معناه) استناداً إلى التصور  
مجاز على من الاستدلال إلى السبب إذا ما منع الشخص بسبب التصور المذكور (قوله لخزني) الباطنية للنسبة  
والمسبوبة إليه الجزوه وكل هذا الجزئي الصادق عليه وعلى غيره لتركيب الجزئي كزيد من كلب وهو  
الإنسان أعني الماهية الانسانية وغيره والشخصات فالكلي جزء من جزئيه الجزئي كل كلبه لتركيبه منه  
ومن غيره كالعنكبوت وكذا الباطنية للنسبة إلى الكل وهو جزئيه كزيد وأنى بقوله لخزني وكل  
نكرتين لأنه لو عرفهم الدليل تعرفهم على حصرهما في الألقاظ الواحدة التي لكل منهما معنى واحداً ولولا خفاء في  
بطالانه قاله العلامة (قوله سواء امتنع وجود معناه) المراد بامتناع وجود المعنى وعدم امتناعه امتناع وجود  
الأفراد وعدم امتناع وجودها فالمراد بما عني الأفراد وأما المفهوم الكل فقد تقدم أنه لا وجود له خارج حواسيات  
لذلك تنمة (قوله أم أمكن) المراد به إمكان الصداق بالوجوب كما يفيد ما بعده (قوله أو وجد  
وامتنع غيره) عطف على قوله لم يوجد (قوله كالأله أي العبودية) أي فان امتناع الشركة فيه ليس من  
جهة تصور معناه بل باعتبار الإمكان الخارجي ولهذا فصل كثير بالاشراك ولو كانت وحدانية تعالى  
بضرورة الفعل لما وقع ذلك من عاقل قال البرماوى وغيره وفي ذكر المناطقة هذا المثال نوع أساءه أدب  
قاله شيخ الاسلام (قوله ان استوى معناه في أفراد) لا يخفى أن الاستواء والتوافق والتفاوت من الصبيح  
التي استندت إلى متعدد وهو في الحقيقة ثابت للأفراد في أنفسه أو أمانته ولغنى قياساً بامتناع وجوده في الأفراد  
فيصح الاستدلال على هذا الاعتبار كما فصل المصنف هنا وفي قوله أن تفاوت معناه وأما الاستدلال بالحقي وهو  
الاستدلال في الأفراد فقد أشار إليه الشارح بقوله لتوافق أفراد معناه وقوله نظراً إلى اشتراك الأفراد في  
أصل المعنى وبإمكانه يجاب عن اعتراض العلامة هنا لا عما أحابه سم فراجع (قوله مشكك ان  
تفاوت) قال أن التمسك بالحققة لا مشكك لأن ما به التفاوت أن دخل في التسمية فلا يلفظ مشترك والا  
فهو متواطئ وأجاب عنه القرافي بأن كلاماً من المتواطئ والمشكك موضوع للقدرا لاشتراك لكن التفاوت  
أن كان بامور من جنس المسمى فالمشكك أو بامور خارجة عن معناه كالأله كوزة أو الفوف والعلم والجمل

١٨ - ساقى ل التواطؤ أي التوافق لتوافق أفراد معناه (مشكك ان تفاوت) معناه في أفراد ما شدة أو ألتقدم كالبيان  
فإن معناه في النج اشتمل على الحاج والوجود فان معناه في الواجب قبله في الممكن سعي مشكك كالتشكيك الناظر فيه أنه متواطئ نظراً  
إلى جهة اشتراك الأفراد في أصل المعنى أو غير متواطئ نظراً إلى جهة الاختلاف (وان تعدا) أي اللفظ والمعنى كالإنسان والفرس



غير صادق عليه مع أنه من أقسام العلم فلا يكون الحد جامعاً والمعرف بلام الحقيقة فإن التعريف المذكور صادق عليه لأنه موضوع للحقيقة المعنية لا يتناول غيراً فلا يكون الحد جامعاً قاله العلامة والجواب عن الأول أن المراد بالوضع في حد العلم الوضع حقيقة أو حكماً وإرادته مثل هذا التعميم والتعويل عليه في التعاريف شائع وبالمساحة نازت كتاب مثله كثيراً في كلامهم قال الخافى في شرح الكافية وقد حذر من الخاطب العلم بنحو حد المصنف مانصبه والأعلام التالية داخله في التعريف لأن غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم بفرد معين بجزءه الوضع من وضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعه والحد ذلك أه أي فالمراد بالوضع في هذا الحد هو الوضع حقيقة أو تزيلاً وحكماً وعن الثاني بيان المعرفة بلام الحقيقة كما يطلق على الحقيقة من حيث هي يطلق عليها في ضمن فرد معين وفي ضمن فرد غير معين وفي ضمن جميع الأفراد فهو خارج بقوله لا يتناول غيره قاله سم قلت وفي جوابه الثاني ننظر لما يعني **(قوله)** فإن كلامنا وضع معين الخ اللفظ قد يكون كلياً وضماً واستعمالاً كالإنسان المفهوم فانه وضع ملاحظ فيه اعتباره اشتراكه على الفرد المشترك بين الأفراد واستعماله بالاطلاق على كل الأفراد نازرة على بعضها أخرى باعتباره اشتراكه على الفرد المشترك وهذا انقدم في قوله والآنكلي وقد يكون جزئياً وضماً واستعمالاً وهو العلم فانه وضع معين لا يتناول غيره وقد يكون كلياً وضماً جزئياً استعمالاً وهو بقاء المعارف ومعنى وضعه فيها كليات الواضعة تعقل أمر مشترك بين الأفراد انظر كما معناه بأم من اللفظ لها يطلق على كل منها على سبيل البدل إطلاقاً حقيقة بقاء معين معناه ما تقر به فانت مثلاً موضوع لكل مفرد مفرد مذكور مخاطب على سبيل البدل كاذ كره الشارح والقرينة المعنية فيه الخطاب هو هذا الملام موضوع لكل المفرد مذكور مشار إليه والقرينة المعنية فيه الإشارة المسبوبة منه هذا الوضع كلياً وإن كان الموضوع له الجزئيات كاعلم باعتبار أن له استحضار الجزئيات وهي الأمر الكلي المشترك بين الأفراد الذي تعقله الواضعة عند إرادته الوضع الجزئيات وأما كون اللفظ جزئياً وضماً كلياً استعمالاً لا غير فهو هذا الموضوع له الموضوع عليه في معاداة العلم من المعارف الجزئيات المستحضرة بذلك الأمر الكلي هو مذهب المعتزلة والسيد ومن تبعهم ما جرى عليه الشارح ومذهب السلف وغيره أن الموضوع له المفهوم الكلي لكن اشترط استعماله في الجزئيات فانت مثلاً موضوع للفرد المذكر كالمخاطب أي لفهمه الكلي لكن شرط الواضعة أن لا يستعمل إلا في جزئياً وكذا القول في الإشارة وبقية المعارف كما تقر في محله مع ما ورد عليه **(قوله)** وهو أي جزئياً يستعمل فيه قد يستشكل بالنسبة للمعرف بال أو بالإضافة من وجهين أحدهما أنه لا يصدق على الحقيقة من حيث هي ولأعلى جميع الجزئيات في الاستغراق إذا لا يصدق على الحقيقة أي جزئياً إذ ليست من الجزئيات ولأعلى جميع الجزئيات أي جزئياً لأن جملة الجزئيات ليست من الجزئيات فمن أن كلاً الأمرين من معاني المعرفة بال أو بالإضافة على أن اللفظ في الثاني مستعمل في الحقيقة في ضمن جميع الجزئيات لا في الجزئيات كما حقق في محله وكما سند كرهه سباً وقد يجب أن ما ذكر باعتبار القاسم فهو باعتبار المعرفة بال أو بالإضافة بالنسبة لبعض معانيه وهو الفرد المميز والثاني أنه لا يصدق على ما فيه الال للبعد الذي في اصطلاح أهل البيان لأن معناه الحقيقة في ضمن فرد ما فإن أراد بال معين بالنسبة إليه الحقيقة لم يصدق قوله وهو أي جزئياً والفرد لم يصدق قوله وضع معين إذ لم يعتبر تعيين الفرد ويمكن أن يجب عما تقدم أيضاً بأنه لم يعتبر هذا القسم لأنه في المعنى كالذكر كما صرح به البيهقيون قاله سم **(قوله)** فانت مثلاً وضع الخ هذا قد يخالفه قوله الآتي واستعمال علم الجنس أو اسمه معروفاً أو منكراف الفرد المميز أو المميز من حيث استعماله على الماهية حقيقي بالنسبة لاسم الجنس المعرفة لأن قضية الوضع لا يجرى يستعمل فيه أن يكون استعماله في الجزئيات من حيث نفسه حقيقة لا مجازاً كما اقتضاه مفهوم قوله من حيث استعماله على الماهية فليتلأمل سم **(قوله)** فإن كان التعيين في المعين خارجاً بالخ بينه على التخصيص والجنس وسكت عن بقية المعارف وهي تشاركها في التعيين وتشاركها في أن التعيين فيها بالوضع وفيها بالقرينة كما رت الإشارة إليه في المضمرات بقراءة التكم أو الخطاب أو النسبة وفي اسم الإشارة إلى الإشارة إلى المعرفة بالانضمام السوفى المضاف بإضافته إلى المعرفة وفي الموضوع إلى المسئلة أو بالظاهرة أو مقدرة كما قبل في المنادى بالتقصيد والاقبال

فان كلامها وضع  
لمعين وهو أي جزئياً  
يستعمل فيه ويتناول  
غيره بدلاً عنه فانت  
مثلاً وضع لما يستعمل  
فيه من أي جزئياً ويتناول  
جزئياً آخره ولم  
وكذا الباقي (فان كان  
التعيين في المعين  
خارجاً فاعلم أن الشخص)  
فهو ما وضع لمعين في  
الخارج لا يتناول  
غيره من حيث الوضع

له فلا يخرج العلم العارض الاشتراك كز يد معي بكل من جماعة (والأى وان لم يكن التعيين خارجاً بياناً كان ذهنياً (فعلم الجنس) فهو موضع اعين في ذهن أى ملاحظ ١٤٠ الوجودية كاسماء علم السبع أى لماهية الحاضرة في ذهن (وان وضع) اللفظ

شيخ الاسلام (قوله) فلا يخرج العلم العارض الاشتراك (أى لانه معين من حيث الوضع لا يتناول غيره من تلك الحقيقة فلا حاجة الى أن زاد في التعريف المذكور وضع واحد لان الواضحا هو لشيء بعينه في جميع أوضاعه لم يضره لئلا يخرج أصلاً فهو غير متناول له أصلاً من حيث الوضع (قوله) ملاحظ الوجود (الارض ان لو قال ملاحظ التعيين فله لان الوجود في ذهن مشترك بينه وبين سائر الصور الذهنية فلا يتعين به عن سائر هابل افا يتعين بالمتخصصات الذهنية كما اوضح ذلك العلامة ولا حاجة الى ما تفسره سم هنا (قوله) كاسماء علم السبع (أى لماهية الحاضرة في ذهن انظر هل المحصور المذكور وهو ملاحظ التعيين في ذهن به شرطاً في علم الجنس او شرطاً الذي يفهم من كلامهم الاول (قوله) من غير ان تعين (قال العلامة الصواب ان يقول من غير ان يلاحظ تعيينها في ذهن اذ تعيينها في ذهن لا يسفل عنها اذا وجدت ووجودها في الخارج ممنوع اه وقد اطال سم هنا في كلام العلامة بما لا طائل منته (قوله) واستعمله في ذلك الخ) توطئة للدليل على الفرق الذي ذكره بعده (قوله) كان يقال اسد أجرام من تعال (المسوخ وقوع اسد مستنداً لفصل الحقيقة (قوله) لعلم الشخص) متعلق بالاحكام (قوله) ومثله في التعيين الخ) حاصل الكلام في لام لتعريف على ما قاله التفاتاً الى غير ما اذا دخلت على الاسم فاما ان يشار بها الى حصص من معناه مدته بن المتكلم والمخاطب وهي لام العهد الخارجى كما في قوله تعالى ونس الذكركر لا نبي ونظير مدخولها علم الشخص كز يد واما ان يشار بها الى نفس معناه وهي لام الجنس فان قصد السمعى من حيث هو من غير اعتبار الافراد فتكونا الانسان حيوان ناطق والر جل خبر من المرأة سميت لام الحقيقة والطبيعة ونظير مدخولها علم الجنس كاسماء وان قصد من حيث الوجود في ضمن الافراد فان وجدت قرينة البهنية كما في قولنا ادخل السوق وانظر اللحم وفي التنزيل واخاف ان يأكله الذئب سميت لام العهد الذهني ونظيره النكرة في الاثبات بالنظر الى القرينة لا بالنظر الى مدلول اللفظ لان المحصور الذهني متصرف في المعرفة دون النكرة وان كان حاصله لا يزال من حصول الشيء باعتباره وان لم توجد قرينة البهنية في المقام الخطا في جعل على الاستفراق لئلا يلزم ترجيح احد المتساويين بالمرجح ونظيره كل مصفاة الى النكرة وفي المقام الاستدلال على الاقل لانه المتعين اه و زاد بعدهم لام المحصور نحو اليوم اكملت لكم دينكم وجاء في هذا الرجل ونظير مدخولها اسم الإشارة شيخ الاسلام (قوله) كان مثل النكرة (أى معنى الدال على بعض غير معين بدليل تفصيل نظيره اهو والمعرف بلام الجنس بذلك والفرق بينهما حيث ما اشار له السعدان النكرة تفيدان معاً ما به بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقاً بخلاف المعرفة نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والذمعية مستفادة من القرينة كالدخول فهو كمالهم مخصوص بالقرينة فالجهد وفول الملام حيث يذبا انظر الى القرينة سواء وبانظروا الى انفسهما مختلفان وقد مرت الاشارة لذلك (قوله) واستعمال علم الجنس الخ) قال العلامة فيه بحث وهو ان التعيين الذهني معترف بوضع علم الجنس والمعرف بلام الحقيقة ولم يوجب جمع الفرد فكيف يكون في حقيقة اه و آيبان المراد اطلاقاً على الفرد من حيث اشتماله على الحقيقة شرطها كما نفيد عبارة الشارح ولا يخفى ان هذا هو الاطلاق على الحقيقة شرطها في ضمن الفرد المعين أو انهم فلا اشكال وهذا في غاية الوضوح اه سم قلت الذي في غاية الوضوح خلاف ما قاله ولذا قال بعضهم الوجه ان اطلاق علم الجنس واسم الجنس المعرفة على الفرد مجاز لا حقيقة (قوله) معرفاً او منكراً (حالان من اسم الجنس (قوله) نحو هذا اسماً الخ) أمثلة للفرد المعين قرينة الاشارة وقوله أو ان رأيت الخ أمثلة للفرد المبهم (قوله) وقيل ان اسم الجنس الخ) مقابل لقول المصنف وان وضع للماهية من حيث هي فاسم الجنس وأشار بذلك الى ان الراجح ما قاله المصنف (قوله) وان من زعم دلالة الخ) هذا هو محل الاختلاف المذكور وانما أتى بقوله للاشارة الى اتحاد اسم الجنس والمطلق المفرع عليه قوله فاهبر عنه الخ (قوله) نظراً الى المقابل في الموضعين (أى لان اسم الجنس ذكر هنا في

للماهية من حيث هي) أى من غير ان تعين في الخارج أول الذميين (فاسم الجنس) كاسد اسم السبع أى لماهية واستعمله في ذلك كان يقال اسد أجرام من تعال كما يقال اسماة أجرام من تعال والدال على اعتبار التعيين في علم الجنس اجزاء الاحكام اللفظية لعلم الشخص عليه حيث منع الصرف مع تاء التانيث ووقع الحال منه نحو هذا اسماة مقلداً ومثله في التعيين المعروف بلام الحقيقة نحو الاسد أجرام من التعلب كان مثل النكرة في الإهام المعرفة بسلام الجنس بمعنى بعض غير معين نحو ان رأيت الاسد أى فرداً منه ففرمته واستعمال علم الجنس أو اسماً معرفاً او منكراً في الفرد المعين أو المبهم من حيث اشتماله على الماهية تحقيقاً نحو هذا اسماة أو الاسد أو اسد أو ان رأيت اسماة أو الاسد أو اسدا ففرمته وقيل ان اسم الجنس كاسد ورجل وضع لفرد مبهم كما يؤخذ مع تنقيح معاسي ان المطلق الدال على الماهية لا يقيد بان من زعم دلالة تعلى الوحدة الشائعة توجه النكرة فاهبر عنه هنا باسم الجنس هو المبر عنه فيما سبق بالمطلق نظراً الى المقابل في الموضعين وما يؤخذ من هذا الاق من اطلاق النكرة على الدال على واحد غير معين والمفرع على الدال على واحد معين صحيح

مقالة

كما يؤخذ مع تنقيح معاسي ان المطلق الدال على الماهية لا يقيد بان من زعم دلالة تعلى الوحدة الشائعة توجه النكرة فاهبر عنه هنا باسم الجنس هو المبر عنه فيما سبق بالمطلق نظراً الى المقابل في الموضعين وما يؤخذ من هذا الاق من اطلاق النكرة على الدال على واحد غير معين والمفرع على الدال على واحد معين صحيح



مقابلته علم الجنس وهناك في مقابلة المقيد (قوله) كما أخذوا تقدم مصدر المبحث) يعني قوله في تعريف العلم ما وضعه من فان منطوقه يدل على أن المعرفة ما وضعه من ماهية كان أوفردا ومفهوما يدل على أن النسكة ما وضعه لتعريف معنى كذلك أي ماهية كان أوفردا وتدعي أن المأخوذ مما تقدم أهم مما يؤخذ من الآتي إذا لمأخوذ من الآتي إطلاق المعرفة على الفرد والعين والنسكة على الفرد الغير العين والمأخوذ مما تقدم إطلاق المعرفة على العين فردا أو ماهية والنسكة على غير العين فردا أو ماهية (تنبيه) كل اسم جنس يصح اعتباره نسكة كالعكس فأسد ورجل مثلا نعت بهما الدال على الماهية من حيث هي فاسمها جنس وإن اعتبرت بهما الدال على الفرد الشائع فذكرتان (قوله من حيث قيامه بالفاعل) يعني أن الاشتقاق فعل: نصف به الفاعل على جهة قيامه به والمفعول على جهة وقوعه عليه وقوله في التعريف رد لفظ إلى آخره يحتمل أنه مصدر المبنى للفاعل وأنه مصدر المبنى للمفعول فهو على الأول تعريف له من حيث قيامه بالفاعل وعلى الثاني تعريف له من حيث وقوعه على المفعول أي اللفظ المراد وما كان الاحتال الأول أظهر من الثاني جزم الشارح به وأعلم أن الاشتقاق تارة يعتبر من حيث العلم به وتارة يعتبر من حيث فعله فنلاحظ الاعتبار الأول قال في تعريفه كما حده المبدئ أن يتحد بين اللفظين تناسبا في المعنى والتركيب فتدأ أحدهما إلى الآخر ومن لاحظ الثاني قال في تعريفه هو انقطاع لفظ من آخر موافق له فيما ذكر وما كان تعريف المصنف كما قال بعض المحققين يقتضي وجود اللفظين المراد ومنه واليه قبل وجود الدال لم يكن تعريفه بقوله باعتبار الفاعل بل باعتبار العلم كما أشار إلى ذلك الشارح بتفسير الالزام بحكمه الذي هو ادراكه أن النسبة واقعة أولا كما مر أنه الحق (قوله أي فرع عنه) قال العلامة هذا التفسير يفسد الحد لصدقه حيث أنه المنسوب والمصغر والجمع والتثنية ولو فرض بظاهره أي مقطوع لم يصدق على شيء من ذلك على أن ذكره الأصلي وانقرع في الحد فسدته لتوقف العلم بهما على الاشتقاق فيلزم الدو وصرح به التفتازاني اه أما اعتراض الأول لجوابه أن يقال إن همه الاعتراض به تتوقف على ثبوت الاتفاق على أن المنسوب وما معه ليس من أفراد المحدود أو ثبت أن الاصح عند المصنف والشارح ذلك والاعتراض بعجزه لاحتمال لا يصح والخلاف في أن المنسوب وما معه هل هو من أفراد المشتق أولا موجود بل لا كثر على أنه منه وعن صرح بذلك الام غير الدرس الرأزي حيث قال في محصوله استدلاله على أنه لا بشرط في المشتق منه قيامه عن له الاشتقاق مناصه ولأن لفظ اللابز والنامر والحداد والمكي والمبدئ مشتقة من أمور يعتد بقيامها عن له الاشتقاق اه وأقره على جعل هذه الأمور من المشتقات شراح كتابه كالاصفهاني والقرافي في عمل الكلام على الفرق بين الحقيقة والمجاز عدم علامات المجاز نقل عن القرافي امتناع الاشتقاق ثم نقضه بقوله للبلد جازوا للجمع جراه فيه نص على اشتقاق الجميع من المفرد والاصح النقص به كالأجنحي ولما عرفت الصفي الهندى الاشتقاق في قوله قبل هو ما عده من أسماء المعاني عن شكله بزيادة أو نقصان من الحروف أو الحركات أو منها ما جعله دال على ذلك المعنى أو على موضوع له غير من قال وهو غير جامع فان التثنية والجمع من أسماء الأعيان كقولك رجلان ورجل مشتقان أنه ليس اسم المعنى اه وعن صرح بان المشتق والجمع ليسا من المشتق القرافي في شرح المحصول حيث قال التثنية والجمع في ما قبل الحد الذي ذكره الامام عن المبدئ للاشتقاق وليسامته وقال ايضا ما نصه هذا الغاية إذا كانا لجمع مشتقان المفرد حتى يكون جرم مشتقان جازا وهو مجاز فيكون للاشتقاق دخل في المجاز وهذا الم يقل به أحد فيما علمت بل قالوا الجاز مشتق من الجرلة لانها القالب على جرم الوحش ولكن هذا المبدئ الذي قدمه أول الكتاب يقتضيه في قوله أن يتحد بين اللفظين تناسبا في المعنى والتركيب فيكون أحدهما مشتقان الآخر اه فقد علمت أن ما اعترض به قد اختلف في عدمه من المشتق وعدمه وعدمه الاعتراض انما يكون بما اتفق على أنه ليس من المشتق لان مادة النقص لا بد أن تكون معلومة كما تقرروا أما اعتراض الثاني لجوابه أن هذا التعريف لفظي لما تقرروا أن تعارف الأمور الاصطلاحية انما هي لفظية قاله سم باختصار (قوله بان يكون معنى الثاني في الاول) فيه أنه قد يشكل ذلك باشتقاق المصدر المزمع من قتل لا يصديق بالنسبة

كما أخذوا مما تقدم  
مصدر المبحث من إطلاق  
النسكة على الدال على  
غير العين ماهية كان  
أوفردا والمعرفة على  
الدال على العين كذلك  
(مسئلة الاشتقاق)  
من حيث قيامه بالفاعل  
(ردافى على) لفظ  
(آخر) بان يحكم بان  
الاول مأخوذ من الثاني  
أى فرع عنه (ولو)  
كان الآخر مجازا المناسبة  
بينهما في المعنى بان  
تكون معنى الثاني في  
الاول (والحروف  
الاصلية) بان تكون  
فيها على ترتيب واحد  
كافى الناطق من  
الناطق بمعنى التكلم  
حققة

كأن قولك الحال ناطقة  
بكذا أى دال على  
وقد لا يشتق من المجاز  
كأن الأمر معنى الفعل  
مجازا كما فى لا يقال  
منه أمر وأما مؤنثا  
بمختلفه معنى القول  
حقيقة ولا يلزم من قول  
الفرزى وغيره أن عدم  
الاشتقاق من اللفظ  
من علامات كونه  
مجازا أنهم مانعون  
الاشتقاق من المجاز  
كما فهم عنهم المصنف  
وأشار بلوكا قال له  
لأن العلامة لا يلزم  
انعكاسها فلا يلزم  
من وجود الاشتقاق  
وجود الحقيقة ثم  
ما ذكر تعريف  
للاشتقاق المراد عند  
الاطلاق وهو الصنير  
أما الكبير فليس فيه  
الترتيب كما فى الجيد  
وجذب والا كبر ليس  
فيه جميع الأصول كما  
فى التلم وتلب ويقال  
أيضا أصغر وصغير  
وكبير وأصغر وأوسط  
وأكبر (ولابد) فى تحقق  
الاشتقاق (من تغيير)  
بين اللفظين تحقيقا كما  
فى ضرب من الضرب  
وتسمى فى المنهاج خمسة  
عشر قسما أو تقديرها  
كأن طلب من الطلب  
فقد ران فحمة اللام فى  
الفعل غير ما فى المصدر  
كأن سيبويه أن ضمة

الـهـ أن معنى الثانى فى الاول بل معنى الثانى هو معنى الاول وقد يحاسبان المراد بكون معنى الثانى فى الاول  
كون معنى الثانى مدلول الاول وهذا صادف بكونه مدلولاً للموحدة أو غير ما بان بكون بعض مدلوله لا يقال  
بشيء أن يز يدعى المشتق والافلا فائدة فى اشتقاقه لا ناقل قد تكون الفائدة التوسعة فى العبارات والمبالغة  
فى المعنى من قولهم زيادة الفناء يدل على زيادة المعنى بقى أن يقال إنه بشكل أضاع قول المصنف الآتى وقد  
يطرد كاسم الفاعل وقد يختص كالقار ورة فانه لا يصدق على القسم الثانى وهو المختص أن معنى المشتق منه  
وجد فيه لانه غير داخل فى مفهومه كاسماتى سانه ومجاوب ما بان قوله بان معنى كاف التمثيل على عادته  
كثيرا وما بان معنى كون الثانى فى الاول أعظم من أن يكون فيه على وجه الجزئية لعناء أو على معنى كونه  
مر محال لونه فالمراد بكون معنى الثانى فى الاول تعلق معنى الثانى بالاول الصادق بكونه على وجه الجزئية  
من معناه أو وجعاً متعارفاً قد ادى فى معناه وحديثه شمل نحو المنسوب كالمسدى والمكسب بناء على شمول المشتق  
لذلك قاله سم (قوله ومعنى الدلالة مجازا الخ) أى مرسلان إطلاق المزموم وهو النطق على لازمه وهو  
الدلالة أو على وجه الاستعارة النصير بحجة التبعية بان شبهة دلالة الحال بالنطق فى اتصال المعنى الى الذهن  
واستمر النطق للدلالة ثم اشتق من النطق ناطقة واستعيرت للدلالة المشتق من الدلالة تبعية استعاره النطق  
للدلالة (قوله كاسماتى) أى فى قول المصنف ١ ر حقيقة فى القول المخصوص بمجازى الفعل أى حقيقة  
فى الصيغة المخصوصة بمجاز فى الفعل كقوله تعالى وشاؤهم فى الأمر أى الفعل (قوله معنى القول حقيقة)  
قوله حقيقة حال لازمة من الضمير فى قوله بخلافه الرابع للامر (قوله ولا يلزم من قول الفرزى وغيره الخ)  
حاصل ما أشار إليه أن الفرزى وغيره قالوا أن عدم الاشتقاق من اللفظ من علامات كونه مجازا فهم المصنف  
من كلامهم هذا أنهم مانعون الاشتقاق من المجاز وإن الاشتقاق خاص بالحقيقة كما صرح بذلك فى غير هذا  
الكتاب وأشار الى رد ذلك هنا بقوله ولو مجازا وجهه ما ذكر من كلام الفرزى ومن معه توجهه أن العلامة  
يلزم انعكاسها كما طرأها واطرادها هو قولنا كلما وجد عدم الاشتقاق وجد المجاز وانعكاسها هو قولنا كلما  
وجد المجاز وجد عدم الاشتقاق فلا يلزم حينئذ اختصاص الاشتقاق بالحقيقة وتوجهه من دفعه بان  
العلامة لا يلزم انعكاسها فلا يلزم من وجود المجاز وجود عدم الاشتقاق بل وجود المجاز مع الاشتقاق وحينئذ  
فلا يلزم اختصاص الاشتقاق بالحقيقة كما فهم المصنف فقوله لا شارح فلا يلزم من وجود الاشتقاق الخ  
تفريع على نفي زوم الانعكاس ولا يخفى أن ما ذكره لازم له اذ يلزم من عدم استلزام المجاز عدم الاشتقاق  
عدم استلزام الاشتقاق الحقيقة فلا تفسير لعدم زوم الانعكاس والاتقال فلا يلزم من وجود المجاز وجود عدم  
الاشتقاق وإنما أثر التعبير بهذا اللازم للنصير مع رد ما قاله المصنف وصرح به فى غير هذا الكتاب وعما قررنا  
دعم أن الشارح حارفى تفسير الانعكاس على ما اختاره فيما تقدم فى قول المصنف ويقال المطرد ان انعكاس من  
أن الانعكاس فى الحد هو كليا جدا المحدود وجد الحد الذى هو عكس الاطراد هو كليا جدا المحدود وجد  
المحدود على قياسه هنا قال الاطراد هو كليا جدا وجدت العلامة وجد العلم والانعكاس هو كليا جدا وجدت العلم  
وجدت العلامة كما استرنا اليه وليس جاريا على تفسير الانعكاس بما قاله ابن الحاجب من أنه اللازم فى  
الانتفاء كان الاطراد اللازم فى الوجود وعلى قياسه هنا الاطراد كليا جدا عدم الاشتقاق وجد المجاز  
والانعكاس كليا فى عدم الاشتقاق انتهى المجاز وانتفاء عدم الاشتقاق هو شوب الاشتقاق لأن نفي النفي  
اثبات كما ادعاه العلامة قالوا أن تفسير الانعكاس على وفق ما مر له لقال فلا يلزم من وجود المجاز وجود  
عدم الاشتقاق اه وقد علمت أنه مبنى على أن قوله فلا يلزم الخ تفسير نفي الانعكاس وليس كذلك بل هو  
مفرع عليه بدو كذا لانه ما يستلزم فلا تفعل (قوله كفى التلم وتلب) هو الخلل والنقص (قوله وبقال أيضا الخ)  
أى فانه يارات ثلاثة صغير وكبير وأصغر وصغير وكبير وأصغر وأوسط وأكبر (قوله وقسمه فى  
المنهاج خمسة عشر قسما) أردفها بأمثالته فى بعضها نظر قلنو ردها بأمثالته مستقيمة تكبلا لفائدة فتقول  
التغير لفظا ما نزيد حرف أو حركة أو نقصان حرف أو حركة أو هاء أو زيادة حرف ونقصانه أو زيادة  
حركة ونقصانه أو زيادة حرف ونقصان حركة أو زيادة حركة ونقصان حرف أو زيادة حرف مع زيادة حركة



نفس الذات باعتبارها المخصوصة قال الفتاوى في شرح العقائد عرواى المعتزلة والفلاسفة ان صفاته عين ذاته بمعنى ان ذاته تسمى باعتبارها تتعلق بالمعلومات عالما بالمقدورات قادر على غير ذلك قالوا بل يمكن اى معاشر الفلاسفة والمعتزلة كون العلم ملاقاة روحية قوالبها وحيا وقادرا وصانعا للعالم ومعبودا للخلق وكون الواجب غير قائم بذاته الى غير ذلك من المحالات اه وقوله تسمى باعتبارها تتعلق بالمعلومات عالما بالخلق كان أولى ثم رد قوله و بل نعم كون العلم ملاقاة الخ باطنهم انما يلزمهم ذلك لو ارادوا ان مفهوم الذات وكل من الصفات واحدا لانه الحال وهم لا يقولون به وانما يقولون ان الذات يترب عليها ما يترب على الصفات وليس ذلك محالا وان كان ظاهر التقلبات يخالفه و رد قوله وكون الواجب غير قائم بذاته اى لانهم جعلوه نفس العلم والقدر وغيرهما وهذه غير قائمة بذاتها بانهم انما يلزمهم ذلك لقولوا بتغاير العلم للذات وهم لا يقولون بها كما عرف عمار سم (قوله ككونه عالما الخ) بيان للمرات (قوله على ان تعدد القدماء الخ) متعلق بمحذوف اى وزد عليهم بناء على ان الخ (قوله لاق ذات وصفات) اى لان الذات مع الصفة شئ واحد وانما المحذور بتعدد ذات صفة كذا لم يزل ذلك النصارى فى انبائهم الا قائم الالهة المسماة عندهم بالاب والابن وروح القدس وزعموا ان اقدم العلم انتقل الى بدن عيسى فحو زوال الانفعال علم او هو من خواص الذات وهذا يندفع قول المعتزلة ان النصارى كفر واثبات ثلاثة فكيف باثباته اى وهى الذات مع الصفات الالهية المتقدمة (قوله اى اني ادخل) اى اشرت بذلك بدليل افضل ما تأسر (قوله واختلافهم الخ) عطف على اتفاقهم فهو من مدخول البناء معنى كلام المصنف ان اتفاقهم على ان ابراهيم عليه الصلاة والسلام ذاب مع اختلافهم فى ان اسمعيل مذبوح المتضمن ذلك لا تقول بان ابراهيم عليه الصلاة والسلام ذاب مع القول بان اسمعيل عليه الصلاة والسلام غير مذبوح مبنى على الاصل المذكور لانه قد اشترك لابراهيم عليه الصلاة والسلام على القول بان اسمعيل عليه الصلاة والسلام غير مذبوح وصف الذاب مع انه لم يقم معنى المشتق منه وهو الذبح كما اشار لذلك الشارح بقوله فاقائل بهذا اى كونه لم يقطع عنه شئ (قوله لكن معنى انه الخ) اى لكن الذاب بمعنى انه ممر آله الذبح على محله فالاشتقاق باعتبار اطلاق الذبح على الامرار مجازا فبحال القاعدة غابته ان الاشتقاق من صفة معجزة بظن مامرى في اطلاق الكلام على خلقه لا بمعنى القطع كما قوم المصنف فجعل ذلك من نحو زهم الاشتقاق لم لم يقم معنى المشتق منه بل الى هذا اشار الشارح بقوله فباحالف فى الحقيقة اى لانه لم يشتق من الاله صفة قائمة بالمشتق (قوله وما هنا انساب الخ) فضبطه ان ما فى شرح المختصر فيه مناسبة للمقصود وليس كذلك اذا ما فى شرح المختصر اسب مخالفة القاعدة من لم يقم به وصف لم يجوز ان يشتق له منه اسم اما اتفاقهم على ان اسمعيل غير مذبوح فلا نه قدنى عنه معنى المشتق لان الوصف لم يقم به واما اختلافهم فى ان ابراهيم ذاب فلا من قال انه قطع اطلق عليه الذاب لكونه قائم بمعنى الذبح حقيقة اى القطع ومن قال لم يقطع نفى عنه معنى المشتق لكونه لم يقم به الوصف وهو الذبح فحذو كان الظاهر التعبير بالانساب المفيد حصر المناسبة فيما عبر به من الالهة المناسبة بين ما هنا وما فى شرح المختصر من حيث ان مؤداهما واحد من حيث انه لم وجد قطع والثام دون ازهاق روح والمو وجد قطع أصلا واما الامرار فنفى عليه عندهم كالتشيع الاسلام (قوله وعندنا لم يمر الخ) اى فعندنا ليس ابراهيم عليه الصلاة والسلام ذابا ولا اسمعيل عليه الصلاة والسلام مذبوحا بمعنى القطع ولا بمعنى امرا لآله وعندهم ابراهيم ذاب اتفاقا بمعنى ممر آله حقيقة بمعنى ازهاق الروح بالقطع واسمعيل مذبوح على اختلاف بينهم معنى القطع لا بمعنى الازهاق (قوله اقوله تعالى وقد نبهه ذبح عظيم) قال العلامة قد يدل قد نبهه اى من الذبح يدل على ان الفساد على الذبح اى القطع وقيل الذبح اعم من قبل التمكن لثبوته بعد التمكن بارأى الاله اه وعكن الجواب ان المتبادر من المعنى وسياق الآية ان هذا قبل التروع مطلقا ثم رأيت الشارح فى شرح قول المصنف فى صحت التسع والتسع قبل التمكن تعرض لثبوت ما باده الشيخ فقال راحته ان لا يكون التسع فيه بعد التمكن خلاف الظاهر من حال الدنيا فى امثال الامر من مبادرهم الى فعل المأمور به وان كان موسعا اه قاله سم (قوله وجب الاشتقاق) اى ثبت وكان حق المقابلة جاز وقوله وجب الاشتقاق

بنائهم) على العجز (اتفاقهم على ان ابراهيم) عليه الصلاة والسلام (ذاب) اى انهم اسمعيل حيث امر عندهم آله الذبح على محله منه لاسر الله اياه بذبحه لقوله تعالى حكايه يا بنى اى ادى فى المنام اى ادخل الخ (واختلافهم هل اسمعيل) عليه الصلاة والسلام (مذبوح) فقول نعم والثام ما قطع منه وقيل لا اى لم يقطع منه شئ فاقائل بهذا اطلق الذاب على من لم يقم به الذبح لكن بمعنى انه ممر آله على محله فباحالف فى الحقيقة وما هنا انساب بالمقصود بما فى شرح المختصر لاعلى وجه البناء من أنهم اتفقوا على ان اسمعيل غير مذبوح اى غير مرقى الروح واختلفوا هل ابراهيم ذاب اى قطع فؤداهما واحدا وعندهنا لم يمر الخ لآله الذبح على محله من انبه له سبحانه قبل التمكن منه لقوله تعالى وقد نبهه ذبح عظيم والجمهور على انه اسمعيل كما ذكره لاهمى (فان قام به) اى بالثبوت (ما) اى وصف (له اسم وجب الاشتقاق) لعن ذلك الامم لم قام به الوصف كاشتقاق العالم من العلم لم قام به معناه

(أو) قام بالشيء (ما ليس له اسم كالزواج والرائع) فلها لم توضع لها أسماء استفه عنها بالتبديد كرائحة كذا وكذا ذلك أنواع الآلام (لم يجب) أى الاشتقاق لاستحالة وعدل عن نفي الجواز المراد أن نفي الوجوب الصادق به رعاية ثقليلة (واجهور) من العلماء (على اشتراط بقائه) معنى (المشتق منه) فى المحل (فى كون المشتق) المطلق عليه (حقيقة ان أمكن) بقا ذلك المعنى كالنسيان (والا) فاشترطه أى وإن لم يمكن بقاؤه كالتكليم لانه بأصوات تنفصى شيئاً فشيئاً فالاشتراط بقاؤه آخر جزء (منه) فإذ لم يبق المعنى أو جزؤه الأخير فى المحل يكون المشتق المطلق عليه مجازاً كالطلقى - قل وجود المعنى نحو أنك ميت وقيل لا بشرط بقائه ما ذكره فى كون المشتق المطلق بعد انقضاءه حقيقة استصحاباً للإطلاق (وإنالها) أى الأقوال (الوقف) عن الاشتراط وعدمه لتعارض دليلهما وإغماضه ببقاء الذى هو استمرار الوجود دون الوجود الكافى فى الاشتراط لتناقضه حكاية مقابلة وإغماض المعنى وفى التصريف

اعتبر في القسم الثاني آخر جزء لتمام المعنى به وفي التعبير فيه

بالبقاء تسبح) أي لان الحيز لا يتأني اتصافه بالبقاء الذي هو استمرار الوجود والامكن آخرها وانما يتصف  
 بالحقول فلو غير به كان أولى وعبارة المحصول المعبر عنه ناصوله بتمامه ان امكن اوحصول آخر جزوه من  
 آخرها ان لم يمكن (قوله وما حكاها الأمدى الخ) أي ان الذي حكاها الأمدى من عدم الاشتراط في انقسام الثاني  
 ذكره في المحصول بخلافه بان لم يقل به أحد وهذا غير ما ذكره المصنف عن الجوه والموافق لما في المحصول  
 بعد ذكره ذلك ودفعه لاعتناذ كرهه على لسان الخصم فان دفع قول الركني ان ما نقله المصنف تعالفاً  
 اغتدى عن الجوه وريحت لا مام صرح في المحصول بان لم يقل به أحد (قوله وهو اشتراط ما ذكر) أي وهو  
 بقاء المعنى ان امكن أو أخرجه منه ان لم يمكن بقاء المعنى (قوله حقيقة في الحال الخ) اعلم ان مدلول الوصف  
 كاسم الفاعل ذات مامة متصفة بمعنى المشتق منه غير اعتبار زمان في ذلك المدلول فالقيام مثلاً مدلوله ذات  
 مامة متصفة بالقيام سواء كان ذلك القيام حاصل في الزمن الماضي أو يحصل في الزمن المستقبل أو حاصل في زمن  
 النطق بالمشتق فالزمان غير معتبر في مفهوم المشتق بل المعتبر ثبوت معنى المشتق منه لذات المشتق ولذا قال  
 عبد القاهر في دلائل الإعجاز انه لا دلالة لقولنا لا بد منطلق على أكثر من ثبوت الانطلاق لا بد وقد قصد به  
 الحدوث بمفهومه الفرائض فيكون الزمان ملحوظاً فيه ولاشك أنه اذا أطلق بالمعنى المتقدم وهو كون مدلوله ذاتاً  
 مامة متصفة بمعنى المشتق منه غير اعتبار زمان في مدلوله كان متناولاً لحق الاطلاق حقيقة لا مجازاً الكل ذات  
 ثبت لها ذلك الاتصاف باعتبار ذلك الاتصاف أي باعتبار حاله قيام تلك الصفة بالذات بالفعل وان تأخر  
 الاتصاف المذكور عن زمن الاطلاق أو تقدم لان الزمان غير معتبر في مدلوله كما مر فاذا قيل الزاني عليه الجهد  
 كان معناه نطق وجوب الحد بكل ذات اتصفت بالان باعتبار اتصافه أي حاله قيام الزاني بها وان تأخر  
 اتصافه به عن النطق بهذا الكلام أو تقدم فالحال التي بشرط كون الاطلاق باعتبارها وحسب ما هي حال  
 تابس المشتق بمعنى المشتق منه أي بشرط أن يكون الاطلاق باعتبار ملامسة المشتق لمعنى المشتق منه وقيام  
 ذلك المعنى به بالفعل وقول المصنف حقيقة في الحال أي حقيقة في التماس بالمعنى حال تلبسه به سواء كان ذلك  
 التماس في حال النطق أو في الحال التي قبله أو في التي بعده وليس المراد بالهال حال النطق ولا مطلق حال بل  
 الحال التي يكون الاطلاق باعتبارها وبمحسبها وهي حال قيام معنى المشتق منه بالمشتق فقوله تعالى والسارق  
 والسارقة فاقطعوا ايديهما معناه كما مر تعالى القطع بكل من اتصف بالسرقة حال تلبسه بها فبشمل من كان  
 متصفاً بذلك وقت نزول الآية ومن كان متصفاً بذلك قبلها ومن سبغ بذلك بعد نزولها باعتبار حاله اتصافه  
 بذلك وقيام معناه لان الاطلاق منظور فيه لحال التماس لا للزمان ولا بشمل من لم يتصف بالسرقة حال نزول  
 الآية باعتبار عدم اتصافه الآن ولكنه سبغ بذلك في المستقبل لا محذوراً لا يصبغ أن يكون اطلاق  
 السارق غاية الآن باعتبار أنه سبغ منه ذلك في المستقبل اطلاقاً حقيقة بالزمان لا بزمانه بل في سائر السرقة  
 حال نزول الآية لم يكن مشمولاً لها وذا بالسرقة كان مشمولاً لها فعلق عليه السارق اطلاقاً حقيقة وكذا  
 القول في قوله الزانية والزاني فاجلدوا وقوله اقتلوا المشركين والحاصل ان الوصف حيث قلنا ان الزمان غير  
 معتبر في مفهومه يكون متناولاً لحقيقة عند الاطلاق كل من قام به ذلك الوصف سواء قام به الآن أو في الماضي  
 أو يقوم به في المستقبل وامان استعمل في الزمان بان أراده الحدوث كما مر فان أراده المتصف بالوصف في  
 ذلك الزمان كان حقيقة كقولك زبد ضارب غداً أو أمس أو الآن ولا فاجاز كان مراد من زبد ضارب أي الآن  
 انه ضرب أو انه ضرب فيما مضى وبما قرره انه قد فقه ماله سلامة هنام النظر (قوله في قوله بالثاني أي)  
 لأنه فهم ان المراد بالحال في قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال حال النطق بالمشتق فيكون اسم الفاعل انما  
 يكون حقيقة فيمن تلبس بالمعنى حال النطق فالتلبس المستعمل انما والتلبس الحاصل حال النطق بالمشتق  
 لا الحاصل بعده أو قبله (قوله في نصوص الزانية الخ) إضافة نصوص لما بعده من إضافة الاعم الى الاخص أو  
 بياضة (قوله حال النطق) أي نطق النبي صلى الله عليه وسلم بها (قوله والاجماع على تناولها حقيقة) أي  
 وذلك يستلزم نفاذ قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال أي حال النطق لاقتضائه ان تناول لما ذكر مجازاً مع  
 ان الاجماع على انه حقيق (قوله بان المسئلة) أي وهي قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال (قوله فان كان

بالبقاء تسبح وما  
 حكاها الأمدى من  
 عدم الاشتراط فيه  
 دون الأول بحث كره  
 في المحصول ودفعه بانه  
 لم يقل به أحد فذلك  
 ترك المصنف خلاف  
 ابن الحاجب وذكر  
 بذه الوقت (ومن ثم)  
 أي من هنا وهو اشتراط  
 ما ذكر أي من أجل  
 ذلك (كان اسم  
 الفاعل) من جملة  
 المشتق (حقيقة في الحال  
 أي حال التماس) بالمعنى  
 أخرجه الأخير (لا حال  
 النطق) خلافاً  
 للتفسير في قوله  
 بالثاني حيث قال في  
 بيان معنى الحال في  
 المشتق أن يكون  
 التلبس بالمعنى حال  
 النطق به وبني على  
 ذلك قوله في نصوص  
 الزانية والزاني فاجلدوا  
 والسارق والسارقة  
 فاقطعوا ايديهم المشركين  
 ونحوها ثم انما تتناول  
 من اتصف بالمعنى بعد  
 نزولها الذي هو حال  
 النطق مجازاً والاصل  
 عدم المجاز قال الاجماع  
 على تناولها حقيقة  
 وأجاب بان المسئلة في  
 المشتق المحكوم به نحو  
 زيد ضارب فان كان

محكوم عليه كافي الآيات المذكورة وتحققه مطلقا وقال المصنف تبعاً لوالده في دفع السؤال أن المعنى ما خال حال التلبس بالمعنى وإن تأخر  
عن النطق بالمشقة فيما إذا كان محكوم عليه لآل حال النطق به الذي هو حال التلبس بالمعنى أيضاً فقط بقابلية المسئلة على عمومها غيرهما  
كالاستوى سلم للقرافي تخصيصها (وقيل إن طرأ على المحل) للوصف (وصف مجرد ٢٤٧ يتناقض) الوصف (الاول) كالسواد

بعد البياض والقيام  
بعد التقود (لم يسم)  
المحل (بالاول) أي  
بالمشقة من المعصية  
(اجماعاً) والخلاف في  
غير ذلك والاصح  
جرماته فيه ألا يظهر  
بعض بين غيره فرفق  
(وابس في المشقة)  
الذي هو دل على ذات  
متصفة بمعنى المشقة  
منه كالأسود (اشهر)  
نلك  
(الذات) من كونها  
جسم أو غير جسم لأن  
قولك مثلاً الأسود  
جسم صحيح ولو اشعر  
الأسود فيه بالحسنة  
إمكان عتاة قولك  
الجسم ذو السواد جسم  
وهو غير صحيح لعدم  
إفادته في مسألة  
الترادف وهو كما  
تقدم اللفظ المتعدد  
المحدد المعنى (واقع) في  
الكلام (خلافاً لمذهب  
ابن فارس) في فهم ما  
وقوعه (مطلقاً) قال  
وما يظن مسترادفاً  
كالإنسان والبشر فبيان  
بالصفة قالوا لا باعتبار  
النسب أو أنه ناس  
والثاني باعتبار أنه يادی  
الشرة أي ظاهر الجلد

محكوم عليه) المراد بالمحكوم عليه مالمس محكوم به فشمحل نحو المشركون من قوله تعالى افعلوا المشرية فانه  
مفعول به للمحكوم عليه لكنه يصدق عليه انه ليس محكوم به فاندفع ما قيل ان قوله فان كان محكوماً عليه  
لا يصدق على المفعول به كافي الآية المذكورة (قوله تحققة مطلقاً) أي في الزمن الماضي والحال والاستقبال  
(قوله فيما إذا كان محكوماً عليه) متعلق بتأخر وليس قبل بل مثله المحكوم به وأما خصه بالذكر نظراً  
لجواب القرافي والافلاقرق بين المحكوم عليه وبه على ما قاله المصنف والله كما لا يخفى (قوله لآل حال النطق)  
عطف على حال التلبس وقوله فقط راجع لقوله حال النطق (قوله على عمومها) أي في المحكوم به وعليه  
وقوله تخصيصها أي قصرها على المحكوم به (قوله وقيل إن طرأ على المحل الخ) احتراز لوجوده عن  
العدم كالسكوت أي ترك الكلام بعد الكلام أو بالمناقض عما لا يناقض كالتكلم مع القيام مثلاً فان التكلم  
لا يناقض القيام بل يجامعه فلا يتناقض بطر وغيره لوجوده أو غير المناقض على المحل التسمية بالاول اجماعاً  
بل يخفى فيه الأقوال الثلاثة المسارة في قول المصنف والجوهر رآلى قوله وثالثه الوقت (قوله والخلاف في غير  
ذلك) أي فصاحب هذا القيل جعله غير بالمثل التنازع والخلاف المشار له هو المتقدم في قول المصنف  
والجوهور الخ (قوله والاصح جرماته فيه الخ) أغرضه الكمال بما أوضح شيخ الإسلام وسطه فراجعوه وتخلص ان  
في المسئلة أقوالاً أربعة الثلاثة المتقدمة في قول المصنف والجوهور الخ وهذا فكان الأنسب تقدسه على قوله  
ومن ثم كما لا يخفى (قوله الذي هو دل الخ) يشير بذلك الى أن المشتق على قسمين ما وقع ذات معينة باعتبار  
وصف معين ويسمى اسم الزمان والمكان والآلة كتمل ومفتاح وأنه يدل على خصوصية تلك الذات من أنها  
زمان أو مكان أو آلة وما وقع ذات معينة باعتبار وصف معين هو التسمية بالصفة كما أشار الى ذلك العلامة  
الفتناني وهذا القسم الثاني هو مراد المصنف بالمشقة بل قوله وليس في المشتق الخ (قوله وهو كما تقدم  
اللفظ المتعدد الخ) أورد عليه أن المتعدد مجموع المترادفين فأكتر فكان عليه أن يقول هو اللفظ الموافق في  
الوضع لاخر في معناه كما قال بعضهم ويمكن أن يقال ان ما ذكره الشارح تفسير لفظ المترادف اصطلاحاً ولا مانع  
من أن يراد بالمترادف في الاصطلاح مجموع المترادفين فأكتر (قوله واقع في الكلام) أي العربي قرأنا  
أوغیره في الأسماء كالإنسان والبشر وفي الأفعال كقعد وجلس وفي الحروف كنعم وجدير (قوله قال وما يظن  
مترادفاً فبيان بالصفة) فيه أن يقال اننا نقطع بان العرب تطلق الإنسان حيث لا يخاطر بها المعنى في النسب  
أو الانس والشر حيث لا يخاطر بها المعنى بادی البشر وذلك مقتضى عدم اعتبار ذلك في المعنى والالم بتصور  
الطلاق له واستعماله في معان من غير ملاحظة ذلك أنه خرج المعنى على هذا التقدير ولا يمكن استعمال اللفظ  
فيه معناه من غير ملاحظة خزنه اه سم (قوله باعتبار النسب) أي فيكون وزنه على هذا الفان وأصله  
انسان في ذقت لام الكلمة التي هي الياوم باعتبار أنه ناس فوزنه فعلان (قوله ظاهر الجلد) أي جلد  
الإنسان لأن الشرة لغة هي ظاهر جلد الإنسان لا مطلق جلد فشمحل السمك مثلاً (قوله على خلاف  
الأصل) أي والأصل أن يكون لكل لفظ معنى (قوله في النظم) أي لاقامة الوزن أو أنة (قوله مثلاً)  
نعم به على أن المترادف فواحد آخر كتسبیر النطق بأحد هادون الآخر كما في بوقع في حق الالتقي في الرا  
وكالجناس فقد وقع بأحد هادون الآخر كما في قوله تعالى وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا فانه يقع يحسبون  
دون يظنون شيخ الإسلام (قوله وذلك متنتف في كلام الشارح) قد يقال من فوايد المترادف أن أحد  
اللفظين قد يناسب الفواصل دون الآخر وذلك ثبات في كلام الشارع لأعتبار اقواصل فيه بل قد تقتضيها  
البلاغة وغاية الأمر أن لا ينسب ذلك معاً لكن هذا أمراً خرواً وتحقق الفائدة قاله سم (قوله اسماء

وأما صرح بالخالف الذي أهمه غيره لغزاة النقل عنه كما قال (و) خلافاً (للامام) الرازي في نفيه وقوعه (في الأسماء الشرعية) قال  
لأنه ثبت على خلاف الأصل لجماعة إليه في النظم والجمع مثلاً وذلك متنتف في كلام الشارع وأعرض عليه المصنف كالقرافي الغرض  
والواجب بالسنة والتلويح عو يجب بأنها أسماء

بسن) أي الاسم ونابه كعطشان نطشان (غير مترادفين) أي غير معدي المعنى (على الاصح) أما الأول فلأن المحد يدل على أجزاء الماهية تفصيلا والمحدود أي اللفظ الدال عليه يدل عليها اجمالا والمنفصل غير المجمل ومقابل الاصح يقطع النظر عن الاجمال والتفصيل وأما الثاني فلأن الثاني لا يفيد المعنى بدون متبوعه ومن شأن كل مترادفين افادة كل منهما المعنى وحده والتقابل المترادف مع ذلك (والحق افادة التابع التقوية) للتسوع والالم يكن لذكره فائدة والعرب لحكمته لا تتكلم بما لا فائدة فيه ومقابل هذا كما أشار إليه قول البيضاوي والتابع لا يفيد عقب قوله والتأكيد يعني التؤكد بقوى الاول وكأنه أراد ما في الموصول ان التابع وحده لا يفيد أي المعنى يعني بخلاف كل من المترادفين فهو على هذا ما كتبت عن افادة التقوية لاناف لها (و) الحق (وقوع

اصطلاحه) أي اصطلاح عليها جهة الشرع من غير ان يكون الشارع وضعه افلا تكون شرعية لأن الشرعية ماوضعها الشارع كما قال (قوله والشرع بالخ) هذه الرؤى لآلام الية (قوله والمحد) أي الحقيقي وهو القول الدال على ماهية الشيء فخرج اللفظي فهو مترادف فقط والواو السمي كحروان صاحب فهو غير مترادف فقط اعرضنا الثاني لا يتصور كونها نفس ملاحقته اللهم إلا ان أراد بالمحد وفي الرسم اسم الشيء باعتبار وجهه لا باعتبار كنهه فيصح حينئذ أن يراد بالمحد هذا ما بهما للمعنى والاسم وهو الموافق لاصطلاح أهل الأصول كما مر (قوله ونحو حسن بسن) أي حسن شهد بالحسن وكذا قوله عطشان نطشان أي عطشان شديد العطش (قوله أي الاسم ونابه) المراد بالنابع هنا ما لا يذكر الاعم متبوعه تأكيداً ولو اُفرد لم يكن له معنى كما يفيد كلامهم (قوله فلان المحد الخ) عبارة العتد ان الحد يدل على المفردات بأوضاع متعددة بخلاف المحد وقال السبكي قوله الحد يدل على المفردات أي على أجزاء المحد وبأوضاع متعددة فلائله عليها تفصيلية بخلاف المحد وقاله يدل عليها بوضع واحد فلائله اجمالية فهو ماوان دل على معنى واحد لا يدلان عليه من جهة واحدة اه مم (قوله والمحدود أي اللفظ الخ) لما كان الحد قد يطلق على اللفظ بخلاف المحد تعرض لبيان ان المراد بالمحدود هنا اللفظ لانه الذي يوصف بالترادف وسكت عن بيان ان المراد بالحد اللفظ لان اطلاقه بهذا المعنى شائع معهمود (قوله ومن شأن كل مترادفين افادة كل منهما المعنى وحده) قال الشهاب لو قال افادته المعنى كان أحصر وأوضح اذ يقال شأن الواحد منهما افادة كل منهما ما بل افادته الخ فليتأمل اه ورده سم بقوله هذا الارادته وظاهر معشوه فهم أن كلا الاول والثانية عبارتان عن معنى واحد وهو هو وقطعاً بل معناه متباين فان الاولى عبارة عن الافراد التي كل واحد منها مجموع لفظين معدي المعنى والثانية عبارة عن الافراد التي هي اللفظان المذكوران في مجموع لفظ الانسان والبشر مثلاً فرد واحد من أفراد الاولى ولفظ الانسان وحده فرد من أفراد الثانية وكذا لفظ البشر وحده فرد آخر من أفرادها في معنى عبارته أن من شأن كل مجموع لفظين معدي المعنى افادة كل واحد من ذلك اللفظين المعنى وحده ولو قال ومن شأن كل مترادفين افادته المعنى وحده كما عزم الشيخ ان ذلك أحصر وأوضح كان معناه ان من شأن كل مجموع لفظين معدي المعنى افادة ذلك المجموع المعنى وحده وهذا لا يفيد المطلوب الذي هو ان كلا من جزأي ذلك المجموع يفيد المعنى وحده فتأمل اه (قوله مع ذلك) الإشارة الى قوله ومن شأن كل مترادفين الخ (قوله والعرب لم يكتف الخ) هذا دليل الاستشابة المطبوعة في كلامه كما هو ظاهر (قوله كما أشار اليه) أي الى المقابل فان قوله والحق الخ يفيد ان هناك قولاً مقابلاً لآراماً كون ذلك المقابل قول البيضاوي فلا اشعار في كلامه بفضه بل اليه للمقابل لا يفيد كونه قول البيضاوي وان كان هو قول البيضاوي في الواقع ولذا عبر الشارح بما ذكره ان يقول ومقابل هذا قول البيضاوي كما أشار اليه (قوله يعني المؤكد) أي لانه المراد بالتأكيد اصطلاحاً اما التأكيد فله فهو نفس التقوية ولا تصح ارادته هنا (قوله وكأنه أراد الخ) تورك على المصنف يعني ان ما ذكره المصنف مبني على أن مراد البيضاوي بقوله لا يفيد في افادة التقوية وليس كذلك بل كأنه أراد ما في الموصول أن التابع وحده لا يفيد أي المعنى بدون متبوعه أي لا يفيد معنى متبوعه بدون فهو على هذا ما سكت عن افادة التقوية لاناف لها كإنها المصنف حيث رد عليه بقوله والحق الخ هذا حاصل اعتراض الشارح وقد قال اراد البيضاوي قوله والتابع لا يفيد عقب قوله ولنا كيد بقوى الاول ظاهر في ان المراد ان التابع لا يفيد التقوية كما قاله السبكي فكأن ما فهمه المصنف من عبارته هو الظاهر منها (قوله والحق وقوع كل من الرديفين) اللام في الرديفين للاستغراق في الكلام عرومان أحدهما متعلق بالردف وهو مستفاد من كل والثاني متعلق بمجموع الرديفين مستفاد من اللام والتقدير يصح وقوع كل ردف من كل ردفين مكان الردف الآخر (قوله لم يكن تعدياً الخ) أي لم يكن تكليف بلفظه أي لفظ الآخر ان هذا التقييد الاول عدم ذكره كالأقراء في غيره لأن المنع حيث ذاعراض شرعي والكلام هنا في اللغة

كل من الرديفين) أي اللفظين المقصدي المعنى (مكان الآخر ان لم يكن تعدياً لفظه) أي يصح ذلك في كل رديفين بان يوثق (قوله) بكل منهما مكان الآخر في الكلام اذ لا مانع من ذلك



(خلافا للإمام) الرأزي في نفسه ذلك (مطلقا) أي من لغتين أو لغة قال لائل لو أنبت مكان من في قولك مثلا خرجت من الدار غير أنفها بالفارسية أي أرى يقع المذنب وسكون الرأزي لم يستقم الكلام لأن ضم لغة إلى أخرى غلبته ضم مهمل إلى المستعمل قال وإذا عقل ذلك في لغتين فلم لا يجوز ضمته في لغة إلى ما منع من ذلك وقال أن القول الأول أي الجواز الأطهر في ١٤٩ أول النظر والثاني الحق

(و) خلافا للمصنوي (و) الصني (الهندى) في نفسه ما ذكر (أنا) كانا أي الردفان (من لغتين) لما تقدم أماما تصد بلطفه ككبيرة الأحرار عندنا لقادر عليها فلا يقوم مراده مقامه نرضى التعبد ويكن قال المصنف تأمة فتصيد بلطف المصدر فاعلاها وخمير بلطفه لا تح

مثلة المشترك وهو كما تقدم اللفظ الواحد المتعدد المعنى الحقيقي (واقع) في الكلام جواز (خلافا) لثعلب والأبهري والبلخي في فهم وقوعه (مطلقا) قالوا وما ينظر مشتركا فهو إما حقيقة ومجاز أو متواطئ كالعين حقيقة في الباصرة ومجاز في غيرها كالأذهب صفاته والشمس لضباها وكأفهم موضوع للقدور المشترك بين الحيض والظهور وهو الجمع من قرأت الماء في المحوض

(قوله خلافا للإمام في نفسه ذلك مطلقا) أي سواء كان من لغة أو لغتين بدليل ما يأتي قال الشهاب وانظر هل هذا أي نفي الإمام ما ذكر من باب سلب العوم أو من باب سلب أه قال مع والذي يقتضيه احتياج الإمام الثاني لأن حاصل احتجاجة احتمال المانع وهو جازي كل ما قد قدش كل ذلك بأنه قد استلزم امتناع استعمال أحد المترادفين مطلقا إذا من معنى يستعمل فيه أحدهما أو لا يستعمل المانع من استعماله فيه أه قلت لا يخفى ضعف هذا الاشكال (قوله وإذا عقل ذلك) الإشارة إلى الامتناع المستفاد من قوله لأن ضم لغة (قوله فلم لا يجوز ضمته إلخ) هو استفهام إنكاري بمعنى النفي فيجعل الكلام إلى قوله فيجوز مثله إلخ كما يفيد ذلك قوله أي لا مانع منه وفيه نظر من وجهين أما أولهما فلا تليق قياس كونه من لغة واحدة على كونه من لغتين في نفي الوقوع لعدم وجوده على الاستغاف في الأصل المشار إليها بقوله لأن ضم لغة إلخ في الفرع وأما ثانياً فتسليم النيباس المذكور فهو ما أنتج ثبوت الاحتمال كما أشرب إليه بقوله أي لا مانع من ذلك فكيف يحتاج به على الجزم بالنفي كما أفاده قول المصنف والشارح في نفسه ذلك مطلقا فتأمل (قوله لما تقدم) أي من أن ضم لغة إلخ (قوله ككبيرة الأحرار) أي فلا تليق بدعا بلغة الفرس بأن يقال خد أي بزرگ تر خلافاً لنقول بصحة ذلك ومعنى الأزل الله ومعنى الثاني كبير والثالث دال على أفضل التفضيل (قوله ويكن قال المصنف تأمة) وهو غير متعين بل يجوز كونها ناقصة وأصحها ضمير يعود إلى الرديف أي الآخر وخبرها تعبد وهو فعل مبنى للفعل (قوله وهو كما تقدم اللفظ الواحد) أي سواء كان اسماً كعين أو فعلاً كعمس بمعنى أقبل وأدبر أو حرفاً كن فانها لا تستدعي التبعيض وغيرها (قوله جوازاً) أي امكاناً وهو أعمام وهو سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم فيصديق بضرورة جانب الحكم كقولنا الإنسان ناطق بالامكان العام وأما خاص وهو سلب الضرورة عن الجانبين أي جانب الحكم ومخالفه معاً كقولنا الإنسان كاتب بالفعل بالامكان التام وهو الثاني وهو مراد الشارح فيكون رداعي قولي الوجوب والامتناع (قوله في فهم وقوعه مطلقا) أي في القرآن والحديث وغيرها (قوله وكأفهم) عطف على كالمعين وأعاد الكاف لأنه راجع إلى المتواطئ كما أن الأول راجع إلى الحقيقي والمجاز (قوله) لا قدر المشترك بين الحيض والظهور وهو الجمع) فيه أن يقال إن الجمع لا يصدق على واحد من الحيض والظهور إن الحيض هو الدم المخصوص وآخر وجه الظهور هو الخلو عن ذلك فالجمع غير كل منهما فافضه ذلك أن لا يطلق القرع حقيقة على واحد منهما عند هذا القائل فليتأمل سم (قوله وما هنا عن الثلاثة أقرب إلخ) لأن نفي الوقوع أعم من القول بالمجاز والاستعانة ولكنه أقرب إلى القول بالمجاز (قوله قبل والحديث) هو قول رابع فيكون مجموع الأقوال السبعة خلافاً للحنفا في جعله للمجموع المذكور ثم بعد قوله وخلافاً لقوم في القرآن قبل والحديث قولاً واحداً وهو (قوله فاعطوا إلخ) قال العلامة في زم الطول نظراً للبيان قد يتحقق بدوره إذا كان الحكم المنوط خاصاً بالمراد كقولك شربت من العيين قال سم ولو سلم الطول نفي لزوم عدم الفائدة نظر أدنى البيان فائدة الأجال والتفصيل وهي من القوائد المعسرة والحاصل أن لا تسلم زم الطول ولو سلمناه فلا تسلم عدم الفائدة نعم قدر يدان الحكم الجزئية أي قد يد طول فلا رده على العلامة المذكور أه وقوله بلا فائدة قد كاشف أن رد الطول اصطلاحاً ومقيدان أرد الطول لغة (قوله عن ذلك) أي عن الطول بلا فائدة وعن عدم الفائدة (قوله وأجيب باختبار أنه وقع في ما عير بين إلخ) ويجب أن يجاب باختبار أنه وقع مينا أو الفائدة ما تقدم على تسليم لزوم الطول كاله

أي جمته به والدم يجمع في زمن الظهور في الجد في زمن الحيض في الرحم وما هنا عن الثلاثة أقرب بمافي شرح المختصر والمنهاج أنهم أماله (و) خلافاً (لقوم) في فهم وقوعه (في القرآن قبل والحديث) أيضاً قالوا لوقع في القرآن موقعاً ما بينا في طول بلا فائدة أو غير ميين فلا يفيد والقرآن يترى عن ذلك ومن نفي الوقوع في الحديث بقوله مثل ذلك فيه وأجيب باختبار أنه وقع في ما عير ميين وبغير زيادة أحد معنيته مثلاً

البان فان لم يمين حل  
عني المعنيين كما ساقى  
(وقيل هو واجب)  
الوقت لان المعاني  
أكثر من الالفاظ  
الدالة عليها وأجيب  
بمع ذلك انما من مشترك  
الأول كل من معنيته  
مثلا لفظ يدل عليه  
(وقيل هو متعنع)  
لا خلاف له فهم المراد  
المقصود من الوضع  
وأجيب بأنه يفهم  
بالقرينة والمقصود من  
الوضع الفهم التفصيلي  
أو الاجمالي المبين بالقرينة  
فان انفتحت حمل على  
المعنيين كما ساقى  
(وقال أدام) انرازي  
هو مجتمع بين التقضين  
فقط كوجود اشئ  
وانما اذا لوجاز وضع  
لفظ لهما لم يفهم  
غير التردد بينهما وهو  
حاصل في العقل  
وأجيب بأنه قد يفعل  
عنه ما يقتضيهما  
بمعنا ثم يبحث عن  
المراد منهما فمسئلة  
المشترك يصح له لغة  
(اطلانه على معنيته)  
مثلا (معا) بان يراد به  
من متكام واحد في  
وقت واحد كقولك  
عندي عين وريد  
الماصرة والجارية  
مثلا ومليوي الجنون

سم (قوله الذي سمين) نعت لأحده معنيته (قوله بعد البان) ظرف للطاعة والعصيان لانه لم يمتعه موجود  
الآن (قوله الدالة عليها) اشارت الى أن المراد المعاني المدلول عليها بالالفاظ لا مطلق المعاني اسماءه انيس  
لكل معنى لفظ فاندفع ما يقال قوله وأجيب عن ذلك أي ان المعاني أكثر من الالفاظ ساقى ما قد سمه  
من أنه ليس لكل معنى لفظ لأن الكلام في معان مخصوصة لا في مطلق المعاني كما تقدم (قوله المقصود  
من الوضع) صفة لفهم للاراد بقرينة الجواب بعده شيخ الاسلام (قوله وأجيب بأنه يفهم بالقرينة الخ) هذا  
جواب على التزلزل والتسلل أن المقصود من كل وضع فهم المراد أو الاندلس لم ذلك بل يجوز وقوعه خالبا عن  
القرينة انني يفهم بها المراد منه ويحمل على معنيته والفائدة حينئذ هي الفائدة في التشابه على القول بان  
الوقف على الله قاله سم (قوله المبين بالقرينة) أي المبين متعلق وهو المفهوم فاليمين نعت لفهم الاجمالي  
جرى على غير من هوله فلو قال يدل قوله المبين بالقرينة المستند الى القرينة كان أوضح قاله سم (قوله  
حاصل في العقل) يمكن أن يدعى بان حصوله في العقل لا يلزم أن يكون على وجه ارادة أحد هما اذ قد اراد  
شيء منهما بخلافه بعد سماع اللفظ فلتأمل اه سم وقوله لم يفهم سماعه غير التردد أي من السامع وهو  
أي التردد المذكور حاصل في العقل قبل السماع فلا فائدة في سماعه والجواب المنع لان الفائدة الاستحضار  
بعد ما قد تعرض من النقصلة ثم يبحث عن المراد منهما وقد علمت ما في قوله وهو حاصل في العقل عما قاله  
سم (قوله المشترك يصح اطلاقه على معنيته) قال شيخ الاسلام أي سواء استعمل في حقيقة معنيته نحو تبرهني  
قرأ أي طهرها وحيضا في مجازيه أو حقيقة ومجازيه نحو لا أشترى و براد السوم وشراء أو كيدل أو الشراء  
الحقيقي والسوم والاثلة معلومة من كلامه الآتي اه وقال سم ينبغي أن يتأمل في هذا التعميم مع عدم  
صدق المشترك على المجاز كما علم من قول المصنف السابق قيل بحث العلم وعكسه ان كان حقيقة فيهما  
فمشترك والاحتمال مجاز وقول الشارح في أول المسئلة السابقة وهو كما تقدم اللفظ الواحد المتعدد المعنى  
الحقيقي وأما قوله والاثلة معلومة من كلامه الآتي فاطلانه اراد قوله الآتي في الحقيقة والمجاز الخ خلاف  
ثم قال وكذا المجازين حينئذ يتوجه عليه عدم علمهما من ذلك انه لا يدل على ان الحقيقة والمجاز والمجازين  
من قيل المشترك بل سابقه صريح في أن ذلك ليس من قبيله خصوصاً مع ملاحظة كلام الشارح فلتأمل  
اه منه وقوله اطلاقه أي استعماله والاستعمال من صفات المتكلم وهو اطلاق اللفظ و ارادة معناه والوضع من  
صفات الواضع وهو جعل اللفظ دليلا على المعنى والجل من صفات السامع وهو اعتقاده ما اراده المتكلم من  
اللفظ وما شمل عليه مراده فالمراتب ثلاثة وضع واستعمال وحمل ذكر المصنف الوضع في المسئلة السابقة  
بقوله المشترك واقع الخ وذكر هنا الاستعمال بقوله يصح اطلاقه والحمل بقوله فيما يأتي ولكن يحمل عليها  
الخ (قوله مثلا) أي أو معانيه (قوله بان يراد به) أي كل منهما وقوله من متكام واحد الخ غير راجع  
الفرع لانه لا يلح في اطلاقه على أحد هما مراد على الآخر أي ولا في اطلاقه على أحدهما مابا بل هو  
مجاز أو حقيقة من حيث اشتقاه على المعنى ولا في اطلاقه على المجموع على خلاف قس بل هو كذلك ولا في  
اطلاقه من متكامين شيخ الاسلام (قوله كقولك عندى عن الخ) مثل بثلاثة أمثلة أشار الى أن المعنيين  
قد يكونان متقافين كما مثال الأول ومضادين كالثاني ومتناقضين كالثالث وأشار الى أنه لا فرق في المشترك  
بين أن يكون اسماء أو فعلا ولكن في جعل الحيز والظهر من المتناقضين تساهل لا يفي (قوله لانه لم يوضع لهما  
معا) وانما وضع لكل منهما من غير نظر الى الآخر رد على هذا الدليل انه ان اراد بقوله من غير نظر الى  
الآخر شرط عدم النظر الى الآخر فهو متعنع وان اراد به عدم شرط النظر فسم الان ذلك لا يقتضى التجوز في  
حمل النزاع وهو استعماله في كل منهما بان يراد به في اطلاق واحد على أن يكون كل منهما متكاما الحكم  
ومتعلق الذات والنفي وقد استدل ابن الحاحب وغيره بأنه يسبق منه الى انهم أحد المعنيين على البدل دون  
الجمع وهو علامة الحقيقة في أحد هما دون الجمع قال السعد قيل المصحح للجاز علاقة الكناية والجزئية وفيه

نظر اما اولاً فالسلام في ارادة كل من المعنيين لا في ارادة المجموع الذي احدها المعنيين جزء منه واما ثانياً فاما  
 سبق من انه ليس كل جزء يصح الملاقة على الكل بل اذا كان له تركيب حقيقي وكان الثاني انتي الشكل  
 كالقائمة للانسان بخلاف الاصبع والنظر ونحو ذلك هذا وقد منع سبق أحد المعنيين من اطلاق المشترك  
 بل انما يدعى سبغهما على ما هو مذهب الشافعي ثم قال القول بكونه مجازاً عند الاستعمال في كل من المعنيين  
 مشكل لأن كلامه مانعاً للموضوع له اه وقال العلامة قوله من غير نظر الى الآخر أي لا وحده ولا  
 عدم ما فيه حق الوضع لكل منهما مجرداً الآخر معه ام لا وهكذا الوضع حقيقة فيما يتوقف على وضعه لكل  
 منهما على وضعه لهما معاً كما قال اه من سم (قوله أو وضع الواحد) عطف على الواضع أي أو تعدد  
 وضع الواحد وقوله نسباً بالاول مفعول لاجله لتعدد اوجه حال من الواحد أي نسباً وليس النسبة ان قبدا  
 بل مثله قصد الابهام فانه من مقاصد العقلاء قال في التلويح و يكون من الله اختياراً ومن غير حقيقة أو  
 قصد ايهام (قوله وعن الشافعي والقاضي والمعتزلة) عبر عن إشارة إلى أن القول بأن ذلك حقيقة عند  
 هؤلاء غير مجزوم به عنده وهو كذلك في حق الشافعي والمعتزلة فقد اختلف النقل عنهم في أنه حقيقة أو  
 مجاز والمراد بالمعتزلة أبو علي الجبائي ومن تبعه شيخ الاسلام (قوله نظر الوضع لكل منهما) فيه إشارة  
 إلى دفع ما استدلل به على منع كونه حقيقة فيه ما من أنه يتوقف على كونه موضوعاً للمجموع المعنيين أي وليس  
 كذلك لان لو كان موضوعاً للمجموع المعنيين لما صح استعماله في أحد المعنيين على الانفراد حقيقة ضرورة  
 أنه لا يكون نفس الموضوع له بل جزءه والا لا بد من ابطال انتفاهاً ووجه الدفع أن محل النزاع كما قررناه لا  
 استعماله في كل واحد من المعنيين على أن يكون عفده منط الحكم واسمها له فيها كما ذلك حقيقة انما  
 يتوقف على كونه موضوعاً لكل واحد من المعنيين والامر كذلك نعم قد اعترض على هذا بأنه اما أن يكون  
 موضوعاً لكل منهما بشرط انفراد عن الآخر واما أن يكون موضوعاً مع قطع النظر عن انفراده عن  
 الآخر واجتماعه معه ألا يجوز أن يكون موضوعاً لكل واحد بشرط الآخر والامام استعماله في أحدهما  
 على الانفراد وهو باطل وعلى التقديرين منع استعماله فيه بما حقيقة أماعلى الاول فظاهر وأما على  
 الثاني فلا بد من وضع اللفظ عبارة عن تخصيصه بالمعنى أي جعله بحيث يقتصر على ذلك المعنى لا يجوز له ولا راد  
 به غيره عند الاستعمال فذاً لما يمكن الملاحظة وضع واحد لان اعتبار كل من الوضعين بنافي اعتبار  
 الآخر ضرورة أن اعتبار وضعه لهذا المعنى يوجب ارادة هذا المعنى خاصة واعتبار وضعه للمعنى الآخر  
 يوجب ارادة خاصة فلا اعتبار الوضعان في اطلاق واحد لزم في كل واحد من المعنيين صفة الانفراد عن  
 الآخر والاجتماع معه بحسب الارادة بل يلزم أن يكون كل منهما مراداً أو غير مراد في حالة واحدة وهو باطل  
 بالضرورة واحتمال هذا معاملة منشؤها اشتراك لفظ تخصيص الشيء بالشيء بين قصر التخصيص على  
 التخصيص به كما يقال في ما زيد الاقام انه التخصيص زيداً للقيام وبين جعل التخصيص منفرداً من بين الاشياء  
 بالحصول للتخصيص به كما يقال في مالك نعتي تخصيصاً بالعبادة وفي ضمير الفصل انه تخصيص المسند له بالمسند  
 وتخصيص فلا يبالذ كراى ذكرته وحده وهذا هو المراد بتخصيص اللفظ بالمعنى أي نعتيه لذلك المعنى وجعله  
 منفرداً بذلك من بين الالفاظ وهذا لا يوجب أن لا يراد باللفظ الا ذلك المعنى وحشد فختار انه موضوع  
 لكل واحد من المعنيين من غير اشتراط انفراد واجتماع فيستعمل في هذا تارة من غير استعمال في الآخر  
 وتارة مع استعماله فيه والمعنى المستعمل فيه في الحالتين نفس الموضوع له اللفظ حقيقة لكن قد يشكك  
 قول المحجب وحده منفرداً بذلك من بين الالفاظ بوضع المترادفين اذ لا يصح ان الانفراد من بين الالفاظ  
 على واحد منهما بما ينظر الى الآخر الا أن يراد من بين الالفاظ ولو في الجملة اه سم نقلنا بطوله لتفاسه  
 (قوله كما يحسب بالقرائن المعجمة الخ) مثاله قولك عندي عن اشرب منها وأنتق منها وفي بعض المواضع  
 عطف بعض العلماء أنه مثال التخصيص عن القرائن وقديتهم فساد لان المحسوب بالقرائن المذكورة  
 لا يصدق عليه التخصيص عن القرائن وانما هو نظير لكن هذا مدفوع بان القرائن المعجمة لهما غير المعينة  
 لأحدهما فانما يحسب بالاهمية مجرود عن المعينة فانه سم أي فقوله مثال التخصيص الخ أي مثال الاحد قد ربه

أو وضع الواحد نسباً  
 لاول (وعن الشافعي  
 والقاضي) أبي بكر  
 الباقاني (والمعتزلة)  
 هو (حقيقة) نظراً  
 لوضعه لكل منهما  
 (زاد الشافعي وظاهر  
 فيما عهد التخصيص  
 القرائن المعينة  
 لأحدهما كالمحسوب  
 بالقرائن المعجمة لهما

(فجعل عليهما) لظهوره فيما (وهو القاضي) هو عند التجرد عن القرائن المعينة والمجمعة (مجل) أي غير منقطع المراد منه (ولكن) يحمل عليهما الاحتياط وقال أبو الحسين البصري (والقزالي يصح أن يراد) به ما ذكر من معنييه عقلا (لأنه) أي ما يراد من معنييه (لغة) لاحقة للبحار لمخالفته لوضعه السابق فذهب إلى أن يستعمل في كل منهما اعتقاد فقط وعلى هذا الثاني الباعينون وغيرهم (وقيل يجوز) لتأنيده المعينان (في الثاني ١٥٢ لا لايات) فحولوا عنده بجوز أن يراد به الباصرة والذهب متباخلاف عنده عين فلا يجوز أن يراد به إلا معنى واحد وزيادة النبي على الاثبات معهوده كما في عموم التسمية المنقبة دون المثبتة وفي نسخة بدل يجوز يصح وهو أنسب والخلاف فيما إذا أمكن الجمع بين المعنيين كما في الأمثلة المذكورة فإن امتنع كما في استعمال صبيبه أنفل في طلب الفعل والتهديد عليه على ما ساق من وجوها انتهى فذكره منها فلا يصح قطعاً ولظهور ذلك سكوت المصنف عن التسمية عليه

لأن المتجرد عن القرائن المعينة صادق بالمتجرد عن المعممة وبالمصحوب بها (قوله فحمل عليهما) قال شيخ الإسلام فيه يجوز لأنه إذا كان ظاهراً فيها انصرف اليها ما فالمراد بحمله عليها النصرافه اليها ما قال سم لعل الأولى أن المراد بحمله عليها اعتقاد السامع أو ادعاء التكلم بالها هو هذا والموافق لقوله بعد ذلك والجل اعتقاد السامع مراد المتكلم أو ما اشتمل على مراده وهو من صفات السامع سم (قوله والمعممة) ان قلت ما السرف عطف المعممة على المعينة في قول القاضي دون قول الشافعي قلت ان الاجمال انما يتحقق عند التجرد عنه مأمعاً واظهرو في المعنيين يتحقق بالتجرد عن القرائن المعينة بمصاحمة القرائن المعممة فانه العلامة قدس سره (قوله مجمل ولكن يحمل عليهما احتياطاً) كذا نقله عن القاضي الامام الرازي لكن الذي في تقريره أنه لا يجوز حمله عليهما ولا على أحدهما الا بقرينة ويبعد أن يقال هذا مع ذلك شيخ الإسلام (قوله منه رداً فقط) انما زاد فقط على منفرد لان استعماله منفرداً لا يتألف استعماله مع الآخر وقال العلامة مقوله منفرد فقط فيه نظر لانه قد علم أن الوضع اكل منهما من غير نظر الى الآخر وعدم النظر الى الآخر ليس نظراً الى عدمه اهـ وجواب سم هنالكا لا يتألف اليه فراجه ان شئت (قوله وعلى هذا الثاني) أي اشار اليه بقوله لانه لغة (قوله في الثاني لا لايات) أراد بالثاني ما يشمل النهي وبالاثبات ما يشمل الامر (قوله وزيادة النبي الخ) أي زيادة معنى اللفظ في الثاني على معناه في الاثبات وهو وفي اللغة (قوله وهو أنسب) أي بكلامه السابق لانه يعرف أول البحث بالصحة (قوله والخلاف فيما إذا أمكن الجمع) أي في الادارة لا في الخارج فلا بد نحو أقراء هند أي حاضرت وطهرت فانه يصح إرادتهما معاً وان لم يكن اجتماعهما خارجاً (قوله فان امتنع) أي استحتمل كما في استعمال صبيبه أنفل في طلب الفعل والتهديد عليه فان التهديد عليه طلب الكف عنه في الحقيقة واجتماع طلب الشيء وطلب الكف عنه محتمل (قوله على ما ساق) أي في أول بحث الامر (قوله واظهرو ذلك) أي اشتراط أن يمكن (قوله والاكثر الخ) حاصل ما أشار اليه أنه وقع خلاف بين العلماء هل يجوز جمع المشترك أم لا فقال بعضهم بالجواز وبعضهم بعدمه ثم وقع خلاف آخر بين من يعلمهم هل القول بجواز الجمع مبنى على صحة الاطلاق وعدم الجواز مبنى على المنع وهو قول الأكثر من العلماء وأوليس الجواز المذكور مبنى على صحة الاطلاق بل يجوز الجمع ولو على القول بغير اطلاقه على معنييه فأفاد قول المصنف والاكثر على أن جمعه باعتبار معنييه ان ساغ مبنى عليه ان الخلاف المذكور من الخلاف في بناء جواز جمع المشترك باعتبار معنييه على ما ذكره والخلاف في جواز جمعه أيضاً البناء المنع على المنع المستفاد من بناء جواز الجمع باعتبار معنييه على جواز اطلاق المفرد عليه ما أفاد قوله ان ساغ الخلاف في جواز الجمع كما أفاده البناء المذكور كما عانت امكنه أفاده على وجه أمرح منه في التسمية عليه هذا انصاح ما أشار اليه الشارح وأنت خبير بان هذه الزيادة حيث لم تغد فائدة لم تكن حاصلة بدونها وانما أفادت مجرد الانصاح والتصریح بما علم التزاماً بما لا يناسب للاختصاص الذي عليه كما به حذفتها لعدم اشتغالها على كبر فائدتها مع إيهامها بشرطية الشيء في نفسه كما قال العلامة شاعلي أنها شرط في قوله والاكثر ان جمعه الخ اذا التقدير والاكثر على أن جواز جمعه الخ باعتبار معنييه ان جاز الجمع مبنى عليه وان تكلف سم الجواب عن ذلك بان معنى قوله ان ساغ ان قيل بان سائق فاشترط حيثما صحه والشرط القول بها وبالجملة فقد ذكرها ما يورث الكلام كما ذكره بلا ضرورة انما (قوله وفي الحقيقة والمجاز الخلاف الخ) ان فات قد تقررا احتياج المجاز الى القرينة الصافية عن ارادة المعنى

أن يراد به إلا معنى واحد وزيادة النبي على الاثبات معهوده كما في عموم التسمية المنقبة دون المثبتة وفي نسخة بدل يجوز يصح وهو أنسب والخلاف فيما إذا أمكن الجمع بين المعنيين كما في الأمثلة المذكورة فإن امتنع كما في استعمال صبيبه أنفل في طلب الفعل والتهديد عليه على ما ساق من وجوها انتهى فذكره منها فلا يصح قطعاً ولظهور ذلك سكوت المصنف عن التسمية عليه (وقد ذكر من العلماء على أن جمعه باعتبار معنييه) كقولك عندي عيون وزيد مبتلا بصريين وجارية أو باصرة وجارية وهذا (ان ساغ) ذلك الجمع وهو ما رجحنا من مالك وخالفه أبو حنيفة (مبنى عليه) في صحة اطلاقه على معنييه كما أن المنع مبنى على المنع والاقول على أنه لا ينافي عليه فيها فقط بل يأتي على المنع أيضاً لأن الجمع في قوة

تكرر بالفرقات باللفظ فكانه استعمل كل مفرد في معنى ولو لم يقل المصنف ان ساغ المراد الموضوع على ابن الحجاب وغيره كان المعنى أن الجمع مبنى على المفرد وجمعه ومنعاً وقيل لا بل يصح مطلقة فأوردى الباعينين وأحدوا زيادة أمرح في التسمية على الخلاف (وفي الحقيقة والمجاز) هل يصح أن يراد ما باللفظ الواحد كما في قولك رايت الاسد يورث الحيوان المفترس والرجل الشياع (الخلاف) في المشترك

(خلافا لقاضي أبي)

بكر الباقين في خطه  
بعدم صحة ما  
فيه من  
مقتضين حيث أراد  
باللفظ الموضوع له أي  
أولا وغير الموضوع له  
معا واجب بالاشتراك  
بين هذين وعلى الصحة  
يكون محازا للواقعة  
ومحازا ما يتبين على  
قاس ما تقدم عن  
الشافعي وغيره وبمثل  
عليه ما قامت قرينة  
على إرادة المحازم  
الحقيقة كالحال الشافعي  
اللامعة في قوله تعالى  
أولامسمن النساء على  
الجنس والوطء  
(ومن ثم) أي من حيث  
وهو الصحة الواجبة  
المستحيلة على السبيل  
عليها أي من حيث  
ذلك (عم نحو) وافعلوا  
لتعريف الواجب والمنسوب  
حلاسية أفضل على  
الحقيقة والمحازم  
الواجب والندب  
بقرينة كون متعلقها  
كالتعريف شامل للواجب  
والمندوب (خلافاً لـ)  
خصه بالواجب بناء  
على أنه لا يراد المحازم  
الحقيقة (ومن قال) هو  
للقدر المشترك بين  
الواجب والمندوب أي  
مطلوب الفعل بناء  
على القول بالاشتراك  
الصفة حقيقة في القدر  
المشترك بين الواجب

الموضوع له فكيف يصور أراد تمامها باللفظ الواحد لأن ذلك اللفظ الواحد لا بد له باعتبار جهة المحازم  
قرينة صارفة عن إرادة الموضوع له أولاً فكيف مع وجودها مع إرادته مع المحازم قلنا ذكر الشارح في  
الكلام على المحازم أن احتياج المحازم إلى القرينة المذكورة يقتضي على أنه لا يصح أن يراد باللفظ الواحد الحقيقة  
والمحازم معاً حيث قال ومن زاد كالباينين مع قرينة مائة عن إرادة موضوع له أولاً يقتضي على أنه لا يصح أن يراد  
باللفظ الحقيقة والمحازم معاً وفي التلويح فإن قيل فاللفظ في المجموع محازم والمحازم مشروط بالقرينة  
المتابعة عن إرادة الموضوع له فيكون الموضوع له أراد غير مراد قلنا الموضوع له هو المعنى الحقيقي وحده  
فلا بد من قرينة على أنه وحده ليس بمراد وهو لا يتأني كونه داخل تحت المراد اهـ وقول المصنف الخلاف  
أي الخلاف الممكن جرمه بأنه هناك من الخلاف المتقدم أذ به من ما تقدم لا يمكن جرمه هنا كقولنا إن إطلاق  
المشترك على معنیه حقيقة فإن المتصور هنا كون الإطلاق المذكور أي إطلاق اللفظ على حقيقته ومحازمه  
أما محازم أوحقيقة ومحازم اعتباري كما يستعمل الشارح وأراد المصنف بالحقيقة والمحازم معاً محازم  
إطلاق اسم للدال على الدلول كما سيأتي الشارح عليه بعد (قوله خلافاً لقاضي الخ) قال الامة أعلم أن  
القاضي قال هناك بالصحة بلزمها وقولها بالعدم انفرق فيثبت الخلاف كله هناك لكنه قل بعدد ههنا  
لزم انفرق فهو ناف هنا بخلاف الثالث هناك لانضمام المركب بأنه ناف فرد منه وهذا يدفع وهم أن مخالفة  
القاضي تستلزم دعواه الاتفاق وهو لا يقوله اهـ أي لأن في الخلاف عني ديمته الاجتماعية عن شيء  
لا بد في جميع أفراد الخلاف عن ذلك الشيء بل يفيد ثبوت بعض أفراد له وهو المراد هنا وليس في كلام  
الامة عني قوله وهذا يدفع الخ مما فيه الاعتراض على الشارح بأنه نسب لقاضي دعوى الألف في قوله  
في قطعه بعدم صحة ذلك ولا في كلام الشارح ذلك ما يفيد ما ذكر خلافاً لما أبداه سم هنا من الأوهام  
الفاصلة ونسبته للامة والشارح ما لم يقصد اهـ ولا به بعد كلامهما راجع عبارة في هذا المقام إن شئت  
(قوله أي أولاً) قيده لأنه لا يصح في الوضع عن المحازم مطلقاً على ما مضى عليه المصنف بل الوضع الأول خاصة  
(قوله لا يتأني بين هذين) أي لا يلتزم أن لا يكون إلا إذا كان الوصفان أي الموضوع له وغير الموضوع  
له أو صنف واحد ومن جهة واحدة أيضاً وليس الأمر هنا كذلك فإن الموضوع له وصف للمعنى الحقيقي  
وغير الموضوع له وصف للمعنى المجازي (قوله ويحمل عليه) ما أن قامت قرينة الخ اشتراط القرينة في  
الجل والسكرت عن أي الامة هل قد تقتضي عدم اشتراطها فيه وقد يستشكل صحة إرادته مائة كما مر  
به أول المسئلة بدون قرينة وجواب بأن قرينة الاستعمال بخلافه قرينة تأخر لأنه يكفي في قرينة الاستعمال  
ما يدل على عدم إرادة الحقيقة وحدها كما مر عن الخوارج وبمجرد هذا لا يكفي في الجل عليه ما يدل  
على إرادة المحازم مع الحقيقة فليأتمل اهـ سم (قوله كما حمل الشافعي الامة الخ) لم يبين القرينة التي  
قامت هنا عن إرادة المعنيين ويمكن أن يقال إنها مشاركة المعنى المجازي للمعنى الحقيقي في المعنى الذي لاحظه  
تعلق الحكم بالمعنى الحقيقي وهو مفسدة التأخر المنزلة له وهو هذا نظير جعل عموم متعلق الأخرى فافعلوا  
الخبر قرينة على إرادة المعنيين سم (قوله وهو الصحة الواجبة) أشار إلى وجه البناء على الصحة وقوله للمعنى  
علم الجل عليه الإشارة إلى أن الفرق بين ليس على مجرد الصحة كما يتبادر من المصنف بل لا بد من صحة  
الجل (قوله ومن ثم عم نحو) وافعلوا الخبر الخ أي عم نحو الخبر في نحو وافعلوا الخبر أو عم متعلق وافعلوا  
الخبر والمتعلق المذكور هو الخبر بدليل قوله الواجب والندوب دون الواجب والندب وقد يستشكل  
بأن قوله ومن ثم يقتضي أن العموم مسبب عن حمل صفة أفضل على معنيهما مع اتحادها على معنيهما مسبب  
عن العموم بدليل قوله بقرينة كون متعلقها كالتعريف شامل الخ وبحجاب بأن المتوقف على حمل الصفة  
المذكورة على معنيهما هو الحكم بالعموم والمتوقف عليه الجملة المذكورة نفس العموم الذي في المتعلق  
فعوم المتعلق سبب لحمل الصفة المذكورة على معنيهما وحملها على معنيهما سبب الحكم بذلك العموم  
والاعتدابه فلا تتأني بين كلاميه وأشار بقوله نحو وافعلوا الخبر إلى قوله تعالى ولا تطلوا أعمالكم فيم  
الواجب والمندوب دون الحرام والمكروه قاله شيخ الإسلام (قوله أي مطلوب الفعل) تفسير للقدر

المشترك (قوله فيه الخلاف في المشترك) أي ولا يأتي قطع القاصي بعدم الصحة هنا لانفاء عنه قاله شيخ الإسلام (قوله) أن قامت قرينة على إرادتهما أو تساويان في الاستعمال) سكت هنا عن القرينة الصارفة عن إرادة الموضوع له كأنه ظاهروا باعتبارها لعدم إرادته الموضوع له أيضاً سم (قوله الحقيقة) هي بوزن فعيلة مشتقة من الحق ومعناها لغة الثبوت قال تعالى ولكن حققت كلمة العذاب على الكافرين أي ثبتت فعيل يستعمل تارة بمعنى فاعل كليم بمعنى عالم وتارة بمعنى مفعول كقتيل بمعنى مقتول فالمقيدة أن كانت بمعنى الفاعل فمعناها الثابت وعلى هذا فإنها فيه للتأنيث وإن كانت بمعنى المفعول فمعناها المائت بفتح الموحدة من حققت أنشئ أنته وفعل وإن استوى فيه المذكر والمؤنث فلا تدخله التاء الفارقة بينهما فالتاء في الحقيقة ليست للفرق بل لنقل اللفظ من الوصفية إلى الاسم (قوله لفظ) قيل أولى منه قول لأنه جنس أقرب ورد بان القول ينطبق على الاعتقاد أو ليس مراد اللفظ أولى منه (قوله ابتداء) المراد بالوضع ابتداء عدم توقف الوضع المذكور على وضع آخر بأن يكون الوضع الآخر ملاحقاً له فخرج بهذا اللفظ ابتداء حدثه المجاز وبدخل المشترك ويخرج أيضاً نحو الصلوات إذا استعملها أهل الشرع في الدعاء وأهل اللغة في الأركان الخمسة لأنه لم يستعمل فيما وضع له ابتداءً بل في المذكر فلا حاجة لقول بعضهم أنه سقط قيد في اصطلاح الخطاب لا غناء الحقيقة عنه نعم نفس الموضع ابتداءً كما ذكره صاحب التذرك قوله لاقية في تعريف المجاز وسياق من ديباج لذلك (قوله تخرج الماهل) أي بقوله مستعمل كما قاله المحققان وقيل نظر لأن المراد بالماهل غير الموضوع له الموضوع الذي لم يستعمل لأنه ذكر ذلك بقوله وما موضع ولم يستعمل والماهل قد يستعمل بوزن معنى عقلي كما أن التكلم فلا يخرج الأقبسيد الوضع وإنما كان يخرج بقوله مستعمل لو أريد بالمستعمل الموضوع كما أريد بذلك في قوله السابق أو لفظ مفرد مستعمل كالكلمة وأمس كذلك إذا أتاني هذا أراد ذلك مع قوله فيما وضع له فليأتنا سم (قوله واخلف) أي خرج بما وضع له اللفظ كقولك خذ هذا الفرس مشيراً إلى جبار بقي أن يقال إن من اللفظ ما لفظه مالا خذ هذا الفرس مشيراً إلى الفرس الذي أراد الأمر بأخذه لظنه أنه هو وفي آخر وجه بذلك نظر اللفظ لأن يكون المراد اللفظ اللساني فقط فليأتنا سم (قوله وهي لغوية الخ) لا يقال هذا الذي ذكره المصنف كغيره للعقيدة اصطلاحاً ولهذا قال البعض الحقيقة في اللفظة ذات الشيء اللازمة له من حق إذا لم يثبت وفي الاصطلاح اللفظ المستعمل الخ وحديثه تنقسم إلى اللغوية والشرعية والعرفية من قبيل تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره لأن الاصطلاحية عرفية وهو باطل لأنه لا يتناول ما يرد له المراد باللفظية والشرعية والعرفية ما يسمى حقيقة لغة أو شرعاً أو عرفاً وليس كذلك بل المراد ما كان الوضع فيه وضعاً لغوياً أو عرفياً أو شرعياً سم (قوله باصطلاح أو توقف) اعتراض العلامة قوله أو توقف فقال التوقف طريق إلى العلم بالوضع لا سبب للحقيقة فلاوقفه وما قبله وقال بأن وضعه مواضع اللغة كان مستديداً له وجوابه أن المراد بالوضع أهم من أن يكون صادراً عن أهل اللغة أو ينسب إليهم باعتبار ظهوره عنهم بواسطة الوحي أو العلم الضروري وهم يستعملون بذلك ويتخاطبون به في محاوراتهم كالتعريف في حوائج شرح التلخيص وحاصله أنه لا بد من مساهقة في الوضع ليعم تقسيم قاله سم (قوله أهل العرف العام) هو ما لم يتعين ناقله والعرف الخاص ما يتعين ناقله قال سم وكان هذا باعتبار الواقع والواقع لا يمكن أن يتعين الناقل في الأول ولا يتعين في الثاني فليأتنا سم (قوله لم يكن ما يدب) بكسر الدال كما في المختار فيه ما يدب بمعنى يدب يعيش على الأرض والمراد الأرض ما رزق عن السماء فيقبل الطير والعلم وتخرج الملائكة (قوله ووقع الأوليان) الأولى قراءة الأوليان بالتاء تنوين أوله وإن كان لغة قليلة كالمسند كره الشارع رعاية لكونه هو الذي قاله المصنف ولكنه بخطه كما قاله الشيخ خالد (قوله جزماً) تبع في الجزم بوقوع العرفية الزركشي قال القرافي وهو مسلم في العرفية الخاصة وأما العامة فذكرها قوم كالشرعية شيخ الإسلام (قوله والأخير الأولي) أي واللفظ الأخير (قوله بناء على أن بين اللفظ والمعنى مناسبة

والشرع أو كل فيه  
الخلاف في المشترك  
وبلى الصحة الزيجة  
يحمل عليها أن قامت  
قرينة على إرادتهما أو  
تساويان في الاستعمال ولا  
قرينة تبين أحدهما  
وإطلاق الحقيقة والمجاز  
على المعنى كما في المجازي  
من إطلاق اسم الدال  
على المندول في الحقيقة  
اللفظ مستعمل فيما وضع  
له ابتداءً كما يخرج عنها  
اللفظ الماهل وما وضع  
ولم يستعمل واللفظ  
كقولك خذ هذا الفرس  
مشيراً إلى جبار والمجاز  
(وهي لغوية) بأن  
وضعه أهل اللغة  
باصطلاح أو توقف  
كالأوليين أو الفرس  
(وعرفية) بأن وضعها  
أهل العرف العام  
كالتأنيث أو التوزيع  
كالجبار وهي لغة لكل  
ما يدب على الأرض  
أو أشخاص كافه عدل  
لرسم المعروف عند  
الجماعة (وشرعية) بأن  
وضعها الشارع كالصلوة  
للعادة المختصة (ورفع  
الأوليان) أي اللغوية  
والعرفية بقسميها جرماً  
وفي خط المصنف  
الأوليان بالتوافقية معني  
الأول وهي لغة قليلة  
جرت على الالمامة

واللكنه الأولى كما ذكره النووي في مجموعه فثبت الأوليان بالاعتناء مع ضمهم (ونبي قوم أمكان الخ)  
الشرعية) ابتداء على أن بين اللفظ والمعنى مناسبة مانعة من نقله إلى غيره (و) (نبي) (القاضي) (أبي بكر الباقاني) (وابن القشيري وقوله)

(الخ) قضية هذا في العرفية أيضا فلم تقتصر على الشرعية ويمكن أن يجاب بأن هؤلاء القوم يفترون في العرفية أيضا وأما اقتصر المصنف على الشرعية في النقل عنهم لعدم تصريحهم بشيء غير ما عاينوا احتمال فرفعهم بينهم وأما التصرف في الدليل بحيث يخص الشرعية وأعترض العلامة قوله تعالى الخ بقوله هذا لا يتم به المطلوب لأن الشرع ما وضعه الشارع عني فاما المناسبة فيمنعني الأولى فنقول أولا المناسبة في موضوع مستدأ فالقول الشرعي أخص ولا يلزم من نفي الأخص في الأعم الذي هو المعنى اه وفيه أمضى في هذا الاعتراض على جملة النقل على الوضع المناسبة من الموضوع له والمعنى الأول وباحث أن منع ذلك الجواز أن يكون المراد بالنقل هنا أعم من ذلك ومن الوضع المناسبة بل هذا هو الظاهر فالعنى الذي اعتبره هذا القائل موجود في القسمين ولا يلزم من تغييرها بالنقل أن المراد بالنقل الأصل طاحي قاله سم (قوله) قالوا لفظ الصلاة الخ جواب سؤال ورد عليها تقديره ظاهر (قوله في الاعتداده) أى لاقى التسمية وهذه الأمور المعترف بها في الاعتداده اعتبر على وجه الشرطية لا الشطرية ولا فلا تنكروا الصلاة مستحيلة في معناها القوي (قوله وقال القوم وقعت مطلقا) أي عدمية كانت أو غير عدمية بل ما بعده وهذا قول جمهور الفقهاء والمعتكفين والمعتزلة واختلافوا في كيفية وقوعها فقالت المعتزلة أنها حقائق وضعها الشارع مستكرة لم لاحظ فيها المعنى القوي أصلا ولا لعرف فيها تصرف وقال برهم أنها مأخوذة من الحقائق القوية بمعنى أنه استعير لفظها للدلول الشرعي لعل القوم على هذا إجمازات لقوة حقائق شرعية قاله شيخ الإسلام (قوله أى تصديق القلب الخ) أى فالإيمان وإن كان تصديقا على وجه خاص وهو التصديق بما على ضروره أنه من دين محمد صلى الله عليه وسلم لا يخرج عن كونه مستحيلة في معناها القوي وهو مطلق التصديق لصديق الأعم على جميع أفرادها وهذا فرد منها والحاصل أن المراد بطلاق التصديق التصديق من غير اعتبار قيد وذلك لينا في صدقه مع وجود التمسك وبأس المراد به التصديق بشرط عدم التمسك حتى يتأ في صدقه على الإيمان وعما قررناه اندفع ما لعلنا ذكره من أن الله تعالى هنا من النظر بقوله فيقال الإيمان شرعا معناه تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما على بالضرورة تحججه به وانه مطلق التصديق فهو أعم من الأول والأعم غير الأخص فطما وإن صدق به بدون العكس اه وعبارة الكمال في قول الشارع التي كالإيمان فأنها في الشرع مستحيلة في معناها القوي وأعلم أن الإيمان لغة تصديق القلب مطلقا وشرعا تصديق خاص وهو تصديق القلب بما على ضروره أنه من دين محمد صلى الله عليه وسلم وجعل المتعلق خاصا لا مقتضى نقل الإيمان عن كونه تصديقا بالقلب بل هو باق على الاستعمال في المعنى القوي اه (قوله وإن اعتبرنا شارح الخ) أى على وجه الشرطية فكتفهم نظير ذلك (قوله لا الدينية الخ) اعلم أن المعتزلة أثبتوا الحقائق الشرعية الدينية وهي ما لا يملك أهل اللغة لفظه أو معناه أو كليهما قال التفناني والظاهر أن الواقع هو القسم الثاني فقط أى ما لم يعرف أهل المصنف معناه بالمعتزلة يزعمون أن لفظ الإيمان متلاشكرا للشارع وضعه نعتي لا يعرفه أهل اللغة وهو العبادات وخالفهم الشيرازي وآدامان وابن الحنبل والمصنف وقالوا أن الشارع لم يبتكر وضعه لما ذكر وأما استعماله في معناها القوي وعما قررناه برما أطال به هذه العلامة قدس سره ودعواؤه قول الشارع كالإيمان جار على قول المعتزلة فراجع (قوله الذي هو مسمى ما صدق الحقيقة الشرعية) نعم أعني من قوله ومعنى الشرعي فتقديره كالإيمان ومعنى لفظ الشرعي الذي هو معنى لفظ الحقيقة الشرعية إذا مراد بالحقيقة الشرعية ما صدقها كاللفظ الصلاة أو كاه والنصوم ولا شك أن المراد من المسمى كالمعنى المفهوم الكلّي وحاشية فلا شبهة في صحة الحمل في قول الشارع الذي هو مسمى الخ ولذا أتبع من معنى الشرعي أى مفهومه الذي هو مفهوم ما صدق الحقيقة الشرعية بقول المصنف ما لم يستفداه من الأمن الشرع وقول الشارع بعد كالمعنى المسمّى بالصلاة فتشيل يجوز في إيضاح هذا الكلّي وهو قولنا ما لم يستفداه الخ من حيث اشتراكه على ذلك الكلّي وصدق الكلّي عليه وتقدير كلامه كالمعنى المسمّى بالصلاة فانه يصدق على الناشئ لم يستفداه من الأمن الشرع ونيل الكلّي يجوز فيه من هذه الحجة من الوضع مع كان وليس في كلام الشارع حمل الحرفي الذي هو الحقيقة المسمّى بالصلاة على

قَالَ وَلَقَدْ صَلَّاهُ عَلٰى  
مُسْتَعْمِلٍ فِي الشَّرْعِ فِي  
مَعْنَاهُ الْاَنْشَوَى اَيَ الدَّعَاةِ  
غَيْرَ لَكِنْ اَعْتَبَرَا شَارِعَ  
فِي الْاَعْتِدَادِ بِهٖ اَمْوَرًا  
كَالْكَارِ كَرَعٍ وَغَيْرِهِ (وَقَالَ  
يَوْمَ وَقْتُ مَطْلَانِ (وَقَوْمِ)  
وَقْتُ (الْاِيْمَانِ)  
فَاَنَّهُ فِي الشَّرْعِ مُسْتَعْمِلٌ  
فِي مَعْنَاهُ الْاَنْشَوَى اَيَ  
تَصْدِيقِ النَّبِ وَانْ  
اَعْتَبَرَ الشَّرْعَ فِي  
الْاَعْتِدَادِ اَدَبَهُ التَّلَفُّظُ  
بِاَشْهَادَتَيْنِ مِنْ التَّعَادُلِ  
كَمَا سَمِعْتَنِي (وَقَوْفُ  
الْاَمَلِ) فِي وَقْعِهَا  
(وَالْتَحْنَارِ) وَفَقَالَ لَابِي  
اِبْرٰهِيْمَ الشَّيْرَازِي  
الْاِمَامِ (اَيَ اِمَامِ الْحَرَمَيْنِ  
وَالْاِمَامِ الرَّازِي (وَاَنْ  
لِحَاجِبِ وَقْعِ الْفَرْعَةِ)  
كَافَصْلَةٍ (لَا الدِّيْنِ)  
كَالْاِيْمَانِ فَهَذَا فِي  
الشَّرْعِ حَسْبُ مَعْمَلَةٍ فِي  
مَعْنَاهُ اَنْشَوَى (وَمَعْنَى  
الْمُرْعَى) الَّذِي هُوَ مَعْنَى  
مَا صَدَّقَ الْحَقِيقَةَ  
الْمُرْعَوَةَ (مَا اَيُّ شَيْءٍ

الكل الذي هو مفهوم الشرعي المراد من معنى الشرعي وهو قول الذي هو معنى ماصدق الحقيقة الشرعية  
 كما علمت وحديثه سقط قول العلامة رحمه الله تعالى لا ينبغي علمك أن الشرعي موضوع بازاءه هو كل شيء  
 حتى لم يستفد اسمه الا من الشرع وان الصلاة مثلا موضوع بازاءه الحقيقة المذكورة وان الحقيقة من خزيات ذلك  
 المفهوم لان نفسه فهو اخص منه والاصح لا يحمل على اعمه فهو كما نل الشارح اهـ وكان ملحظنا أن قوله  
 مالم يستفد اسمه الا من الشرع وقع محملا بخرابه عن معنى الشرعي وقد مثل ذلك المحول بالحقيقة المذكورة  
 والمثال عين المثل له وقد وقع حينئذ حمل الحقيقة المذكورة والاختيار بها عن المعنى المذكور والذي هو مفهوم كل  
 وهو من دفع عما تقدم وما لبعض مشايخنا في دفع ما ورد من السلامة بتكلمات لاحاجة بنا الى ذكرها (قوله لم  
 يستفد اسمه الا من الشرع) قال العلامة أي لم يستفد كون اللفظ المخصوص اسما لذلك الشيء الا من الشرع  
 فالاستفاد ضرورة بالاسمية لادائه فلا وسط اسمه لكن اخصر وأظهر اهـ وجوابه ان عبارة المصنف فيها يجوز  
 بخلاف المصنف والاصل لم يستفد وضع اسمه له الا من الشرع وقد تدبر المصنف لاشبه في معناه وأنه أمر شائع  
 سائر حتى صرح ابن مالك بقياسه حيث استحال اظهاره وان قيل أي قرينة على تقدير بهذا المصنف قلنا  
 استحالة الظاهر ولو في الجملة للقطع بان ذات أكثر الحقائق الشرعية وأدوات كثير منها مستفادة من غير الشرع  
 اهـ سم (قوله وقد يطلق على المندوب والمباح) فيه ان هذا خارج عن البحث لان قولهم المباح مشرع  
 والمندوب مشرع ومعناه فعل يتعلق به حكم الشارع لا معنى لوضع بآرائه لفظ كالله لا نواز كاهـ وجوابه انما  
 ذكر المصنف معنى الشرعي لتعلقه بالبحث لكونه معنى الحقيقة الشرعية التي هي من جملة البحث نائب بيان  
 بقية معانيه فهذا وان كان خارجا عن البحث فله مناسبة به قوله سم (قوله ولا ينبغي مجامعة الاول) أي  
 تفسير الشرعي بما لم يستفد اسمه الا من الشرع لكل من الاطلاقات الثلاثة في الشرع أي على الواجب  
 والمندوب والمباح اذ يصح ان يطلق على الشيء أنه شرعي بمعنى ان اسمه لم يستفد الا من الشرع وأنه شرعي بمعنى  
 أنه واجب أو مندوب أو مباح قاله شيخ الاسلام قال الشهاب نعم قد سدد عن الاطلاقات الثلاثة باصلا في  
 الختام وغير ذلك من المطلوب الترك كصلا الحائض فان تسمية بالصلاة لم يستفد الا من الشرع ولا يوصف  
 بالواجب ولا المندوب ولا المباح اهـ وانما انفردنا بشرح فيماد ذكر عن الاطلاقات الثلاثة لان وصفا بالحقة  
 ليس داخل في مفهوم الشرعي كما سبه على ذلك العلامة رحمه الله تعالى (قوله والمجاز) قال السيد لفظ المجاز اما  
 مصدر ميمي بمعنى الجواز أو الانتقال من حال الى غيرهما أو اسم مكان منه بمعنى موضع الانتقال وقد نقل في  
 الاصطلاح الى المعنى المذكور لمناسبة هي أن اللفظ قد انتقل الى غير معناه الأصلي فهو مصنف بالانتقال  
 وسببه في الجملة وان استعمل قد انتقل فيه من معنى الى آخره هذا هو الظاهر من الشرح يعني المصدر وان  
 أمكن أن يقال في توجيه نقل المجاز عن معناه القوي الى المعنى المجاز ومنه الى اللفظ المذكور كما هو  
 المشهور اهـ من سم (قوله المراد عند الاطلاق) قيد بذلك للاحتراز عن المجاز في الاسناد فان المراد تعريف  
 أحد نوعي المجاز فان قيل لم يقيده الحقيقة بعقل ذلك كان يقول المراد عند الاطلاق قلنا لعدم الحاجة الى ذلك  
 لان كل من الحقيقة والمجاز اذا أطلق لا ينصرف الى المعنى الا كما يكون في غير الاسناد كما قال في المطول فالقيد بالفضل  
 أي من الحقيقة والمجاز ينصرف الى ما في الاسناد والمطلق أي منها الى غيره سواء كان اقربا أو شرعا أو عرفيا  
 اهـ وانما ذكر ما تقدم في المجاز الثلاثة منهم من قول المصنف الآتي وقد يكون في الاسناد أن المراد هنا تعريف  
 الأعم وان هذا الآتي ومما به تفصيل له فليتامل سم (قوله وهو المجاز في الأفراد) قال العلامة معناه متاقت وهو  
 ان المجاز المطلق يراد منه اللفظ والمجاز في قولك المجاز في الأفراد مراد به المصدر الميمي أي يجوز في الأفراد اهـ  
 ويمكن دفع هذه المناقشة أما أولها أنه لا يمكن اراد المصدر هنا بل يجوز ارادة اللفظ وحمل قوله في الأفراد حالا  
 لصله المجاز أي المجاز عن اللفظ حال كونه في الأفراد لا في التركيب على انه يمكن تعلق في المجاز بمعنى اللفظ  
 لان فيه معنى الحديث أي يجوز وذلك مما يمكن تعلق الظرف وله نظائر وقد تجوز بعضهم تعلق في السموات  
 وفي الأرض بلفظ الجلالة بالمعنى العلمي في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الأرض نظر لما فيه من معنى  
 الحديث بحسب الأصل أي الا لوهي بمعنى المعبودية وأما ثانيا فالو لمناهي من المصدر يمكن تقدير المصنف أي وهو

(لم يستفد اسمه الا من الشرع) كالحقيقة المسماة  
 بالصلاة (وقد يطلق)  
 أي الشرعي (على  
 المندوب والمباح) من  
 الاول قولهم من النوافل  
 ما تشرع فيه الجماعة  
 أي تندب كالعديد  
 ومن الثاني قول القاضي  
 الحسين لوصلي الترويح  
 أو بعبارة لينة لم تصح  
 لانه خلاف المشرع  
 وفي شرح المختصر يدل  
 المباح الواجب وهو  
 صحيح ايضا قال شرع  
 الله تعالى الشيء أي أباحه  
 وشرعه أي طلبه وجوبا  
 أو ندبا ولا ينبغي مجامعة  
 الاول لكل من  
 الاطلاقات الثلاثة  
 (والمجاز) المراد عند  
 الاطلاق وهو المجاز في  
 الأفراد



(اللفظ المستعمل) فيما وضع له أو عرف أو شرع (وضع ثان) خرج الحقيقة (العلاقة) بين ١٥٧ ما وضع له أولا وما وضع له ثانيا يخرج

بما جاز المحارف الأفراد أي مجاز القوتوف الأفراد وما ثانيا فهو أن يكون قولنا المحارف الأفراد اسما اصطلاحيا  
لفظ المخصوص فلا يصح كونه في الأصل بمعنى القوتوف الأفراد اه سم (قوله اللفظ المستعمل) قال سم  
شمل المركب وهو صحيح لأن الجواز بمعنى اللفظ يكون مفردا أو مركبا نحو أني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى اه  
وفيها أن هذا يختلف لقوله السابق في تقرر بعبارة الشارح أي الجواز حال كونه في الأفراد لا في التركيب وان  
المصنف لم يذكره أيضا فلا وجه لادخاله في كلامه (قوله المستعمل بوضع) خرج به الحمل وما لم يستعمل واللفظ  
ولم يتعرض الشارح لذلك كنهه عما قدمه في تعريف الحقيقة (قوله العلاقة) قد يقال لاحالة إليه لنزوح  
الحقيقة التي خرجت به بقوله بوضع ثان على ما تقدم في تعريف الحقيقة فمن أن المراد فيها بالوضع اشتداء أن  
لا يكون الوضع المذكور باعتبار وضع آخر وملاحظته المنفصلة أن المراد بالوضع الثاني في تعريف الجواز أن  
يكون الوضع فيه باعتبار وضع آخر وملاحظته وهو معنى العلاقة على ما اختاره سم كما تقدم ذلك عنه  
ويخرج العلم المنقول أيضا بقوله بوضع ثان لأن الوضع فيه وإن كان ثانويا لم يكن ذلك الوضع متوقفا على  
ملاحظة الوضع الأول على ما اختاره في معنى الوضع الثاني أيضا وهو خلاف مفاد الشارح من إخراج العلم  
المنقول بقوله لعلنا توفى جوابه عما ذكر بقوله والأظهر وهو الجواب الثاني أن يقال المراد بالوضع الثاني في  
تعريف الجواز ما هو انظاره من الثاني لأن الثاني في المعنى الظاهر محقق في الجواز أيضا ضرورة أن الجواز عبارة  
عن اللفظ المستعمل فيما يشبهه وبين معناه الأول علاقة فلذا احتج بعد ذكر الوضع إلى قيد العلاقة تخرج العلم  
المذكور أي المنقول وكان ذكر العلاقة مع ذكر قيد الثاني بقرينة على أن المراد بالثاني ما يتبادر منها وهذا  
بخلاف الوضع الأول في تعريف الحقيقة فإنه لما كانت الأولوية بمعناها الظاهرية غير مطردة لم يخل ذلك بكون  
وضع الحقيقة ثانويا بالمعنى الظاهر احتج إلى حمله على ما تقدم اه بخلافه لما ذكره في تعريف الحقيقة  
وحاصل جوابه أن الأولوية في تعريف الحقيقة برادها غير المعنى الظاهر منها وهو كون الوضع غير ملاحظ فيه  
وضع آخر كما هو وأما الثانية في تعريف الجواز فبرادها ما هو الظاهر منها لا كون الوضع فيه متوقفا على  
ملاحظة وضع آخر وحديثه بكون قيد العلاقة غير مستدرك ولا يفتي ما فيه من التعسف (قوله كفضل) قال  
العلامة في التمثيل به لعل المنقول للعلاقة نظر إذا العلاقة في فضل مصدرها على ظاهرة والمطابق للتمثيل لهما  
مثل به التفتان في وهو جعفر اه وجوابه أن قولهم علاقة ليس المراد به وجود ما يصلح أن يكون علاقة في  
نفس الأمر والزم القوتوف في كثير من الحقائق غير الأعلام لا شتمها على ما يصلح أن يكون علاقة وهو باطل  
قطعا بل المراد أن يكون الاستعمال باعتبار تلك العلاقة وملاحظتها وظاهر أن العلم المذكور ليس كذلك  
لأنه مبدءا اعتبارا للعلاقة في استعماله وإن كان مع ما يصلح أن يكون علاقة وبهذا تظاهروا بما ذكره  
الشارح عما ذكره السعد لان فيه تنبيها على أن المستدرك في الجواز اعتبار ما يصلح أن يكون علاقة لا مجرد  
تحقق ما يصلح لذلك فالتمثيل المذكور من دقائق الشارح رحمه الله سم وقول بعضهم في قول الشارح خرج  
العلم المنقول أي فلا يوصف بمجاز لعدم العلاقة ولا بحقيقة لكون وضعه غير أولى بوجه العمل الوضع الأول في  
تعريف الحقيقة على ما تقدم (قوله لا الاستعمال) عطف على الوضع ومفاد أنه وجوب سبق الاستعمال  
لم يعلم من التفتان المذكور وليس مراد بل المراد أنه علم أنه لا يجب سبقه كما أشار إليه الشارح قاله شيخ الإسلام  
(قوله واللامري الخ) بكسر الهمزة وإدخال هاء ضارعه تعري بفتحها وأما عر ايعر وكفر ايعر وفتحها المخاطبة ومنه  
• وإني لتعروني ذلك كراهة • وأما قول صاحب الجوهرة • وقد عر الدين عن التوحيد • فلنصرفه في النظم  
كما قاله في شرحه وفيه شيء (قوله وأوجب بضمها الخ) أي لأنه لا لا الوضع الأول لما وجد الثاني (قوله والاصح  
لما عدا المصدر) فيه أن التفتان منه أنه يجب في استعمال المصدر بمجاز سبق استعماله حقيقة وليس مراد بل  
المراد أنه يجب في استعماله مشتقة بمجاز سبق استعماله حقيقة كما بينه الشارح من هذا الذي صححه المصنف  
فيه توقفه لا بد من كون المشتق بمجاز أو وجوب سبق استعمال مصدره حقيقة (قوله ويجب ما صدر بالمجاز)

(قوله قد يقال الخ) هذا كلام مكتوب لابن سم على قوله بوضع ثان فالمراد بالحقيقة الخارجة به المنقول وما صنعه المحشي صحيح أيضا لكن  
قوله ويخرج العلم المنقول أيضا فاسد

قال العلامة لوقال المصدر المجاز بالنفع لا الاضافة لكان أولى ليشمل المصدر المجاز الذي لم يشتق منه شيء الى آخر  
 عبارته وقبه أنه لا يشمل حينئذ المصدر الذي لم يتصرف فيه بل في مشتقه مع أن شموله لما ذكره انما يصح لو كان  
 المصنف يشترط في القو زبنا بصدر انما سبق استعماله في معنى حقيقي وهو غير معلوم بل ظاهر النقل عنه  
 خلافه ولهذا قال شيخ الاسلام قوله ولا يجب لماعدا المصدر ليس المراد دفعه ومنه أن المصدر اذا استعمل مجازا  
 يجب سبق استعماله حقيقة بل أنه اذا استعمل مشتقه مجازا يجب ذلك كانه عليه الشارح بقوله ويجب  
 المصدر المجاز اهـ والمحصل ان عبارة التعت تشمل ما ليس بمعلوم الارادة ولا يشمل ما هو معلومها وبعبارة  
 الاضافة بالعكس فهي الصواب فظهر أنه لا معنى لهذا البحث اهـ سم (قوله فلا يتحقق في المشتق مجازا الخ)  
 قال العلامة ينتقض بخوعسي وليس ونعم وبش فانها مجازات لاستعمالها في الحديث مجرد عن الزمان ولم  
 تستعمل مصادر هالاحقيقة فلا مجازا اهـ وعن صرح بكونها مجازات المصدر فقال وكذا أي لاستعمال المجاز  
 الحقيقة لكان لخصوصه وحده من الافعال التي لم تستعمل في زمان معين أي لكان تلك الافعال حقيقة اهـ  
 قال السعد لا يقال لان لم ان هذه مجازات بل لم توضع الالفاظ التي استعملت في اوان سلف فلان لم عدم الاستعمال  
 غاية عدم الوجدان وهو لا يدل على عدم الوجود لاننا نقول الكلام مع من اعترف بانها افعال مع الاطابق  
 على أن كل فعل موضوع لحديث وزمان معين من الاثرمة الثلاثة ولانه في عدم الاستعمال الاعدام الوجدان  
 بعد الاستقراء على أن عدم جواز استعمال هذه الافعال في الماني الزمانية معلوم من اللغة اهـ وقال السيد وما  
 لخصوصه من الافعال التي لم تستعمل في زمان معين مع كونه داخل في مفهوم الفعل في اطلاق لفظ الكل  
 على الجزء اهـ ولا يخفى قوة الاشكال بذلك على المصنف الا ان يكون نفسه مقيدا بعمله مصدر فتخرج  
 المذكورات اذ لا مصادر لها وبشكل الفرق بكون ما له مصدر ترفع عنه وجوده تفرعا محققا فانسأب ان  
 يتفرع بخروج عن استعماله ولا كذلك ما لا مصدر له قاله سم هـ قلت هو جواب حسن لو كان بنفسه  
 المصنف مسلما في حد ذاته (قوله كالرجح) الظاهر أنه تمثيل للمشتق الذي يتحقق فيه مجازا وقد سبق استعمال  
 مصدره حقيقة فقوله وهو من الرجعة حقيقة فالرجعة والحال بيان لوجوب كونه مجازا في حقه تعالى لاحقيقة  
 لاستعماله معناه الحقيقي في حقه تعالى نعم التمثيل به لذلك لا يتوقف على نفي استعماله لغبر الله تعالى فقوله لم  
 يستعمل الاله تعالى الظاهر أنه لزيادة الفائدة لا لتوقف التمثيل عليه (قوله فن تنهتسم في كفرهم) قال شيخ  
 الاسلام كفرهم أي فخر جوارع الغنم في كفرهم عن منهج العقبة استعمالوا المختص بالله في غيره قال سم  
 ولي فيه اشكال لانه حيث كان من الصفات الغالبة ومن لازمه ان يكون القياس جوازا لاطلاقها على غيره  
 كان هذا الاطلاق من بني حنيفة غايته انه اطلاق موافق لقياس لغة العرب ونطق بما قياس لغة العرب  
 جوازا لنطق به ومنه مما يجب محتمه فكيف يحكم بعدم محتمه وبانه خروج عن منهج اللغة لا يقال انه صار علما  
 لله تعالى وأن الواضع شرط أن لا يستعمل في غيره تعالى فلا يصح اطلاقه على غيره تعالى لاننا نقول اما الاول  
 فغايبه أنه صار علما باللغة ومثله لا يتمتع اطلاقه باله في الوضعي على الغير كما في سائر الاعلام الغالبة واما الثاني  
 فنفي غاية البعد ولا دليل على عليه فلا يصح الجزم بالحكم عليهم بما نطأ عجزه الاحتمال وبهذا يظهر قوة ما حكاه  
 بقوله وقيل انه معتد به الخ وضع قول السكالك فيه ان الشارح انما أخره لانه أضعف الوجوه اهـ هـ قلت الغلبة  
 هنا تقدير به فهو لم يسبق له استعمال في غير الله تعالى كلفظ الخلافة لفظ اشكاله وتبين ان الوجه الاول هو  
 لوجه وضع ما عداه سما الاخر الذي استوجبه وقواه والله أعلم (قوله أي أن هذا الاستعمال غير صحيح)  
 ظاهره أنه لا يصح حقيقة ولا مجازا وقد يستشكل ذلك اهـ سم هـ قلت قد علمت سقوطه (قوله قالوا ما يظن  
 مجازا الخ) قال المصنف في شرح المنهاج وأما من أنكر المجاز في اللغة مطلقا ليس مراده ان العرب لم تنطق  
 بمثل قولك لشجاع اهـ اسد فان ذلك مكاره وعناد ولكن هو دائر بين أمرين أحدهما أن يدعي ان جميع  
 الالفاظ حقائقي ويكتفي في كونها حقائقي بالاستعمال في جميعها وهذا مسلم ورجع البحث لفظا فانه يطلق  
 حينئذ الحقيقة على الاستعمال وان لم يكن باصل الوضع ونحن لا ننطق بذلك وأن أراد بذلك استواء الكل في أصل  
 الوضع فقال القاضي في مختصر التقریب فلهذا مراعاة للحقائق فانما نقول ان العرب ما وضعت اسم الحمار ولا يلد

مجاز الا اذا سبق استعماله بصور حقيقة وان لم يستعمل المشتق حقيقة كالرجح لم يستعمل الله تعالى وهو من الرجعة حقيقة تها الرقة والحنو المستعمل عليه تعالى وأما قول بني حنيفة في مسيلة رجحان اليامة وقول شاعرهم فيه سموت بالمجد يا ابن الاكرمين انا وأنت غيث الوري لازلت رجحانا أي ذارحة قال المفسر في تنهتسم في كفرهم أي ان هذا الاستعمال غير صحيح دعاهم اليه لاجلهم في كفرهم برعهم بقوة مسيلة دون الذي صلى الله عليه وسلم كما واستعمل كافر لفظه الله في غير الماري من آلهتهم وقيل انه شاذ لا اعتدابه وقيل انه معتد به والمختص بالله المعترف باللام (وهو) أي المجاز واقع في الكلام (خلافه) للاستدراك أي الحق الاسفرائيني (و) أي على (الفارسي) في نفهم وقوعه (مطلقا) قالوا ما يظن مجازا نحو رأيت أسدا رمي لحقمة (و) خلافا (للفارسية) في نفهم وقوعه (في الكتاب والسنة) قالوا

ولقول البلد جاز على الحقيقة كالتأية المرفوعة وإن تناول الاسم لها متساو فهذا دون من هذا الضرورة  
 كلام المصنف وفي النهاية لصبي الهندي فإن عن الخصم الحقيقة ما يفهم معنى ولا يحتمل غيره سواء كان ذلك  
 المعنى لفظا مفرقا أو لا يكون كذلك لكن يشترط أن يكون بنفسه لفظا إذا دللنا على العكس لا توصف بكونها  
 حقائق فهو نزاع لفظي فإنا لا نعني بالحقيقة إلا اللفظ الذي يكون مستقلا بالافادة بدلالة وضعية فإن كان الخصم  
 يريد غيره فلهذا ذلك لا مشاحة في الألفاظ اهـ (قوله) لأنه كذب بحسب الظاهر هذا يجري في المجاز العقلي  
 أيضا فلعن المراد بالمجاز هنا ما شمله وإن لم يتعرض له بعد وفي هذا نصير العبد بقوله لنأى على وقوع  
 المجاز في اللفظ أن الأسد لا شجاع والمجاز لا يمد وشابته البيل وقامت الحرب على ساق مما لا يحصى من  
 المجازات لأنها سبق منها عند الإطلاق خلاف ما استعملت في وأغنا يفهم هو بقرينة وهو حقيقة المجاز اهـ  
 من سم (قوله) وأجيب بأنه لا كذب مع اعتبار العلاقة) قال العلامة إذا علمت قول المصنف مع اعتبار العلاقة  
 وقول المستدل بحسب الظاهر وحديث الجواب غير ملائم للدليل والمناسب سوق الدليل مجردا عن قوله  
 بحسب الظاهر ثم قال ثم الكذب لازم لإرادة المعنى الحقيقي فارتفعه أغنا هو بإرادة المعنى المجازي والدال عليه  
 هو القرينة فارتفعه الكذب لاجل وجود القرينة على المعنى المجازي لا لاجل اعتبار العلاقة كما قال الشارح  
 والعلاقة غير القرينة أدقولا لا يرتأى أسد امرى العلاقة فيه المشابهة والقرينة برى اهـ كلام العلامة وهو  
 وجه جدا وكلام سم هنا لا يعول عليه (قوله) أي عدم الفهم) وجه كونه صفة ظاهرة أنه مما يطلع عليه  
 بالمخاطبة ونحوها فإن عدم الفهم يظهر عظامه صاحبه ظهورا تاما كما لا يخفى على المجرب قاله سم وقلت  
 الحق أن المراد بظهور الصفة ظهورا تاما كما لا يخفى (قوله) عن الحقيقة الأصل) وجه الوصف بالاصالة  
 الإشارة إلى تحقيق معنى العدول الذي عبر به عن ذلك بل هو أصلا فلا وجه لمعنى العدول إلا أن المجاز لا يستلزم  
 الحقيقة فلعن هذا الكلام باعتبار الغالب اهـ سم وقلت أو المراد بالأصل الرابع كما سببه الشارح أو الأصلية  
 باعتبار سبق الوضع (قوله) كخبراءه) كسر الخاء وقع الزاء والمدوزن قراءة قاله الشيخ خالد وفي المصباح أنها  
 وزن كربة (قوله) أو جهلا) هو مصدر المنى لجهول أو من إضافة المصدر إلى مفعوله وفي جعل الإنسان بالمجاز  
 لجهل الحقيقة عدولا لتأهل إذا العدول يستدعي ترك الحقيقة مع معرفتها ويمكن أن يراد بالعدول إلى المجاز مطلق  
 الأنيان به دون الحقيقة فيشمل الأنيان به على وجه العدول أو على وجهه وقول شخصنا معنى العدول في  
 صورة جهل الحقيقة أن الآتي بالمجاز المذكور يعلم أن ذلك المجاز حقيقة لكنه لا يعلم عنها فأنه بالمجاز حينئذ  
 عدول عن الحقيقة اهـ لا يخفى نصفه وعدم أحدائه بعد التصنف فتمام (قوله) فإنه أبلغ من شجاع) قال  
 العلامة بعد الشارح بأبلغ المواقف لتعبر في اقتضاء ثبوت البلاغة للحقيقة نصفه تقتضي أن المصنف قال أو  
 أبلغته كان أولى وما اقتضاء التمثيل يزبد أسد الخ وجوابه بعدم تهديد مقدمه وهي أن أفضل التفضيل في قولهم أن  
 المجاز أبلغ من الحقيقة من المبالغة لا البلاغة قال السد الصفوى وفيه نظر إذ لا مبالغة في الحقيقة في كثير من  
 المواضع وله أغنا قال ذلك دفع الماورد على الألبنة فمن أنه لا يجوز صرف كلام الله تعالى ورسوله عن الحقيقة  
 ما أمكن وكيف ذلك مع أن المجاز أبلغ وجوابه أن ألبنة إذا وافق مقتضى الحال والحال في كلامهما أغنا  
 يقتضي الجملة على الحقيقة وإن سلم فالمنازع من عدم الجملة على أبلغ المنازع ثم يتأمل اهـ وبه يظهر أن  
 التفضيل المقتضى المشاركة بين المجاز والحقيقة في أصل الفعل غير مطرد سواء كان أبلغ من المبالغة أو  
 البلاغة وحديثه في وجه عدول المصنف عن التعبير بألفيته بعدم طراد التفضيل المقتضى للمشاركة في  
 أصل الفعل إذ قد يتفرد المجاز بالبلاغة بخلاف التعبير ببلاغته أي بالنسبة إليها يعني البلاغة المتأخر بها  
 عنها فإنه مطرد سواء تشارك في الأصل أولا فهذا من دقائق الكتاب وأما أشار إليه من المناقشة في التمثيل  
 بأن زيدا في المثال المذكور مستعمل في حقيقته وهو من باب التشبيه المبلغ لجوابه أن كون أسد في  
 المثال المتقدم استعارة لرجل الشجاع والقرينة حمله على زيد بما ذهب إليه السدونه فله غير من الحقيقة  
 وإذا علمت ذلك هبت أن دفع ما أورده الشهاب على قول الشارح يجوز بد أسد الخ بقوله فيه نظر من  
 وجهين الأول أن زيدا في هذا التركيب مستعمل في معناه الحقيقي لأنه من باب التشبيه المبلغ الثاني أن  
 قضية المتن أن البلاغة في المجاز دون الحقيقة والمثال وإن كان صحيحا في نفسه غير مطابقا لثبات الأنيان اهـ

لا كذب بحسب  
 الظاهر كما في قولك في  
 البلد هذا جار وكلام  
 الله ورسوله منزوع عن  
 الكذب وأجيب بأنه  
 لا كذب مع اعتبار  
 العلاقة وفي فيما ذكر  
 المشابهة في الصفة  
 الظاهرة أي عدم  
 الفهم (وأغنا بعدل  
 إليه) أي إلى المجاز عن  
 الحقيقة الأصل (لثقل  
 الحقيقة) على اللسان  
 كالتفريق اسم للدهشة  
 يعدل عنه إلى الموت  
 مثلا (أو شاعها)  
 كخبراءه يعدل عنها إلى  
 الغلط وحقيقته المكان  
 المنخفض (أو جهلا)  
 لكلم أو للمخاطب  
 دون المجاز (أو بلاغته)  
 يجوز بد أسد فإنه أبلغ  
 من شجاع

ووجه علم اندفاع الاول واضح ووجه علم اندفاع الثاني ما علم من ان الحقيقة والمجاز قد تشابكا في  
 الاصل فيحقق معنى التفصيل وقد يفرد المجاز بالاصل فلا يتحقق وتسير الشارح اللاحقة في مثال  
 مخصوص لا ينافي ذلك كما لا يخفى بعلومنا اه سم (قوله أو شهرية) قد يقال لاحتمال جمع ذلك  
 لقوله أو جهلنا الله اذا كتبت شهرته مع العلم بالحقيقة فكيف الجهل بها وقد يجاب بان الجهل بها قد يكون مع  
 عدم شهرته فهما غرضان على أن مقام التفصيل لا ينافي فيه لمثل ذلك لانه مقام استيعاب (قوله كاخفا المراد  
 عن غير مخاطبين الجاهل بالمجاز) أي كما اذا أردت أن تعرف مخاطبك دون غيره انك رايت انسانا جديلا  
 فتعمل حسنة عن الحقيقة التي يعرفها ذلك الغير الى المجاز الذي لا يعرفه وتقول رايت قرامشلا (قوله وليس  
 غالب على اللغات) الاوضع أن لولا وليس غالب في اللغات كما يقول الشارح عن ابن جني الآن نحيل على  
 في عبارة المصنف بمعنى في على حد قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة أي في حين غفلة (قوله أي ما من  
 لفظ الخ لا يخفى أن المفهوم من هذه العبارة أنه ما من لفظ الاوهو في أكثر استعمالاته مستعمل في معنى مجازي  
 لانه حكم بكل لفظ مشتمل في الغالب على مجوز ولا يكون كذلك الا اذا كان في أكثر استعمالاته كذلك فيكون  
 استعماله مجازا أكثر من استعماله حقيقة وهذا هو المتبادر من تعبير الصبي المحدث في نهايته بقوله المسئلة  
 الحادية عشرة في ان الغالب في الاستعمال الحقيقة أو المجاز قيل الحق هو الثاني للاستقراء ما بالنسبة الى كلام  
 الفصحى في نظامهم وبقرهم فظاهر لان أكثر هاتشيمات واستعارات المدح والذم وكلمات واستنادات قول  
 وقيل لمن لا يصح أن يكون فاعلا لذلك كالميوونات والدهر والاطلال والدم ولاشك أن كل ذلك مجوز وأما  
 بالنسبة الى الاستعمال المعلوم فكذلك فان الرجل يقول ساقرت البلاد رايت العباد وليست الثياب مع أنه  
 ما سافر في كاهل ولا رأى كاهل ومالمس كل الثياب وكذلك قول ضربت زيد ما عني ما ضربت بالاجرام اه  
 وحديث سطر في قول شيخ الاسلام في هذا أي قوله ما من لفظ الخ لا يخفى أن هذا لا يفي بحدس ابن جني من  
 أن المجاز غالب على الحقيقة لصدقه بمساواتها لكن بشكل حيث استدل به بقوله تقول مثلا رايت زيدا  
 الخ اذ مجر ذلك لا يشك الأكثرية ويجاب بأنه نه يذنبك المتألمين على غير ما فانه يقول وهكذا غير ذلك  
 من الأمثلة قاله سم (قوله والمرئى والمضروب به) قد يدفع ذلك بان المفهوم من اللفظ أن مجوزا رايت زيدا  
 ومضربه موضوع للرؤية والضرب المتعلق به أعظم من أن يجهل أو لا يكون حقيقة مطلقا لئلا يمتل  
 والضرب قال في المحصول امساح جسم لجسم حيواني يعنف قال الفرقي في شرحه الظاهر أنه لا يشترط في  
 المضروب أن يكون حيوانا لقوله تعالى أن اضرب بعصاك العرو في الآية الاخرى أن اضرب بعصاك الحجر  
 والظاهر ان هذا حقيقة لان الاصل عدم المجاز اه سم (قوله وان كان يتألم بالضرب كله) أي فانه لا يمنع  
 استعمال ضربت زيدا على المجاز من حيث أن المضرب وب بعضه لا كله لان الكلام في نسبة الضرب الذي هو  
 امساح الجسم لا في نسبة التألم الذي هو أثر الامساح شيخ الاسلام (قوله حيث تسهيل الحقيقة) أي تنعم  
 عقلا وعادة لا شرعا لما ذكره الشارح من العتق فيما اذا كان مثل العبد وللمثل السيد وكان مروب  
 النسب من غيره فان فيه اعتماد المجاز مع استحالة الحقيقة شرعا غم في أن لا يكون عدم الاعتماد عند  
 الاستحالة عاملا او اقل اعتبارا للمجاز مع استحالة كثير كقوله تعالى واسئل القرية وأمثلة وحيث يضاف عدم  
 الاعتماد الآن يكون عدم الاعتماد بالنسبة لما يترتب على المجاز من الاحكام المناسبة لمثله كالعق  
 في المثل قال العلامة في قول النارج اذ لا ضرر والى فيحبه عباد كرم نفسه احتراما عن مثل قوله تعالى  
 وجاء بك واسئل القرية فان المجاز بالنقصان اعتمد فيه لضرورة الصحة العقلية في كلام الصادق الى اعتماده  
 وان آلا لآخر معه الى الحقيقة وقد ظهر بهذا ان محل الخلاف هو الاعتماد على سبيل الكلمة لا في الجملة اه  
 وقد شبه قبل التأمل ما هنا بقول المصنف الآتي والاطلاق على المستحيل والجواب ان المراد بما هنا أنه عند  
 استحالة انعني الحقيقي يكون المجاز لا يوافقا ليرتب عليه حكم والمراد بما سأل ان استحالة المعنى الحقيقي دليل على  
 ارادة المعنى المجازي والمفصل أن الاستحالة تدل على ارادة المعنى المجازي وهو ما ياتي بعد ارادته هل يترتب  
 عليه الحكم بخلاف وهو ما هنا فاستحالة النبوة في قوله من هو أسن منه هذا التي قرينة على أن المراد لازم

(أو شهرية) دون  
 الحقيقة (أو غير ذلك)  
 كاخفا المراد عن غير  
 مخاطبين الجاهل  
 بالمجاز دون الحقيقة  
 وكأظمة الوزن والقافية  
 والسبع به دون الحقيقة  
 (وليس) المجاز (غالباً)  
 على اللغات خلافا لابن  
 جني (يكون انشاء  
 ضرب كشي بين الكاف  
 والخيم في قوله أنه غالب  
 في كل لغة على الحقيقة  
 أي ما من لفظ الخ  
 ويشتمل في الغالب على  
 مجاز تقول مثلا رايت  
 زيدا وضربه والمرئى  
 والمضروب بعضه  
 وان كان يتألم بالضرب  
 كله (ولامعتمد حيث  
 تسهيل الحقيقة خلافا  
 لابي حنيفة) في قوله  
 بذلك

حيث قال فين قال لعبد الذي لا يولد مثله لئله هذا اني انه يعتق عليه وان لم ينو اعتق الذي هو لازم للنبوة من الكلام عن الانواع التي له  
كصاحبه اذا لزم وره الى تعيينه بما ذكر اما اذا كان مثل العبد يولد مثل السيد فانه يعتق عليه ١٦١ اتفاقا ان لم يكن معروف النسب  
من غيره وان كان

المنقول وهو الحربة وهو ما ياتي بعد ان اراد به لازم النقول من المارة بل تشتمل الحربة فيه بخلاف وهو ما هنا  
 فكبر بين المتضمن سم **(قوله)** حيث قال الخ اشار الى ان القول باعتماد الحجاز حيث تسهيل الحقيقة لازم  
 من كلام الامام ابي حنيفة رضي الله عنه لانه صرح به **(قوله)** وان لم ينوال العتيق أي أنه اذا نوال العتيق اتعاقا  
**(قوله)** الذي هو لازم النقول أي لان بنو الملوك لما ملكه تساهلوا بعبثته **(قوله)** صونا للكلام الخ مفعول لاجله  
 لقوله قال يفتي **(قوله)** ان لا ضرر وردي الى تصحيحه بما ذكر قال شيخ الاسلام ابي الجواز تصحيحه بغير العتيق  
 كالتسفة والخشونة وان تقول هذا ايضا محاز فلا يمت قولهم ولا بعد حيث تسهيل الحقيقة بهذه الدلائل الا ان  
 يقال قوله بما ذكر اس للاستراز بل لحكمة كلام المخالف بقرينة قوله والفتنه اه لحاصل جوابه ان  
 معنى كلام الشارح ان هذا الكلام أعني قول السيد المذكور اعيد أنه اني لا يحتاج الى تصحيح بل بعدم  
 لغو الكلام وهو له ولا يخفى بهذه الجواب وتودع عن مواقع عبارة الشارح وأولى منه واحسن منه جواب  
 سم بقوله يمكن أن يحجب بأن المراد ان عدم الاعتماد اعما هو بالنسبة للاحكام كما تقدم لاطلاقه فلا محذور  
 في مجرد تصحيحه بما ذكر من لغو والتسفة ولا ينافي ذلك شغل الشارح والفتنه الحوزان ر بدينا بما هو مجرد  
 عدم ترتيب الحكم عليه فليست اهل **(قوله)** او المنقول عنه واليه الخ فيه ان يقال ان اراد الجمل في تحريمه المثل  
 بالنسبة لعرف اللغة فليس هذا من باب استحصال اللفظ المقول عنه واليه بل من باب استحسان معناه الحقيقي  
 والمحازي لان استعمال الصلة في غير الدعاء محاز في اللغة وان اراد بالنسبة لعرف الشرع فكذلك ايضا فان  
 استعمال الصلة في الدعاء محاز في عرف الشرع وزيد هذا انه مخالف لاقول المصنف الا في ثم هو أي اللفظ  
 محمول على عرف المخاطب ففي خطاب الشرع الشرعي لانه عرفه ثم التقوى الخ اه وقال المحضين واللفظ  
 للبيكال قوله من اهل ما الخ أي اذا كان الخطاب بعرف اللغة لا بعرف الشرع وانما بعرف اللسان لانه اذا كان  
 الخطاب باحد ما تقدم على التقوى كسباني اه ويرد عليهم ما نه اذا كان الخطاب بعرف اللغة كالامثال  
 الثاني من باب استحصال اللفظ معناه الحقيقي والمحازي لا المنقول عنه وما به كما هو مراد الشارح قاله سم قال  
 ثم رأيت شيخنا العلامة قد قل ما نه بقوله او المنقول عنه ينبغي أن يكون الجمل عليه بالنسبة الى اهل المنقول عنه  
 ولا الى اهل المنقول اليه بل الى غيرهما اما بالنسبة الى أحدهما كاهل اللغة أو اهل الشرع فهو محتمل لعينه  
 الحقيقي والمحازي فيقدم الحقيقي والمحازي لا المنقول عنه ينبغي أن يكون الجمل عليه بالنسبة الى اهل المنقول عنه  
 ما يعي السامع والمنكسك اذ هو مراد السامع الماهل غيرهما مع كون المنكسك واحدا لا كني في الجمل على  
 المنقول عنه وكونه من تعارض المقول عنه والمنقول اليه بل هو حيث من تعارض الحقيقة والمحاز لان المنكسك  
 ان كان من اهل اللغة كان المناسب الجمل على المعنى الاول وكان ذلك من تعارض الحقيقة والمحاز لان المنقول  
 عنه هو الحقيقة عند المنكسك والاخر عنده مجهز واذا كان المنكسك الشارح كان الامر بالنكس فلا يمتل اه  
 منه **(قوله)** لا يراد مدلوله علم مقدم على مبلو هو وقوله لا يمتنع العمل به **(قوله)** لا يمتنع العمل به أي بل  
 يعمل به ا كفا بعرف المخاطب من غير احتياج الى قرينة زائدة عليه **(قوله)** مثلا أي أو بعينه **(قوله)**  
 وبلا يمتنع العمل به أي بلقرينة وقوله أولى من عكسه أي وهو لا يعل به بالقرينة تبين المراد منه كما قدمه  
**(قوله)** فالاول أي اللفظ الذي هو حقيقة في معنى مفرد في معنى آخر بين كونه حقيقة فيه أو محازا فهو من  
 تعارض المحاز والاشترك وقوله وانه في أي اللفظ الذي هو حقيقة في معنى مفرد في معنى آخر بين كونه  
 موضوعا له ايضا من الواضح الاول فيكون مشتركا أو منقولا اليه عند اهل عرف فهو من تعارض النقل  
 والاشترك **(قوله)** محتمل للحقيقة والمحازي الآخر اعما قال محتمل نظر الوقوع الخلاف في كونه حقيقة  
 في المعنى الآخر المذكور أو محازا وان كان القائل بان حقيقة نفسه حازر بقوله والقائل بان محمضه كذلك  
 وهذا أولى من جواب العلامة عن تعبير الشارح بقوله محتمل فراجع **(قوله)** في النماء هو بالمد أو ما بانا قصر

( ٢١ - ثانی - اول ) و المشترك لتعدد مدلوله لا يجل به الاقر به تعيين احد معنييه مثلا اذا قيل محمله علم ما وما لا اعتنع العمل به  
اولى من حكمه فالاول كالنكاح حقيقة في القدم بماز في الوطو وقبل العكس وقبل مشترك سينما هو حقيقة في احدها محتمل للحقيقة  
والبماز في الآخر والثاني كالزكاة حقيقة في الماء أي الز مادة محمول فيما يضر من المال لانه يكون حقيقة ايضا لغيره وفي مقولو لاشريا

[illegible]

الماء في الآونة الأخيرة كان هناك نقص في المياه في بعض المناطق...

(قيل و) المجاز والنقل أولى (من الأضمار) فإذا احتمل الكلام أن يكون فيه مجاز وأضمار أو نقل وأضمار فقبل جملة على المجاز أو النقل أولى من جملة على الأضمار لكثرة المجاز وعدم احتياج النقل إلى قرينة وقبل الأضمار أولى من المجاز لأن قرينته متصلة والأصح أنهما سابغان لاحتياج كل منهما إلى قرينة وأن الأضمار أولى من النقل لسلطته من نسخ المعنى الأول مثال الأول قوله لعبد الذي يولده له مثله المشهور والنسب من غيره هذا انتهى ١٦٢ أى عتيق تصير عن الألام بالزوم فيعتق أو مثل ابنى فى الشفقة عليه فلا يبتقى وهما

وجها عندنا كما تقدم ومثال الذى فى قوله تعالى وحرم الر بافقال الحنفى أى أخذه وهو الزيادة فى بيع درهم بدرهم مثلا فإذا أسقطت صم البيع وارتفع الأثم وقال غيره نقل الر با شرعاً إلى أنه قد فهو فاسد وإن أسقطت الزيادة فى الصورة المذكورة مثلاً والأثم قيم باقى (والخصيص أولى منها) أى من المجاز والنقل فإذا احتمل الكلام أن يكون فيه تخصيص ومجازاً وتخصيص ونقل لجملة على التخصيص أولى أمافى الأول فلتبين الباقي من العام بعد التخصيص بخلاف المجاز فإنه قد لا ينعين بأن تعدد ولا قرينته تعين وأما فى الثانى فسلامة التخصيص من نسخ المعنى الأول بخلاف النقل مثال الأول قوله تعالى ولأننا كلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فقال الحنفى أى مما لم يذكر اسم الله عليه والى

فصغار النمل (قوله قبل والمجاز الخ) ليس المراد بالمجاز هنا مطلقه المقابل للتحقيق بل مجاز خاص وهو المجاز الذى ليس مجازاً أضماراً إذا الأضمار مجازاً أيضاً ولهذا اقتصر ابن الحاجب على ذكر التعارض بين الاشتراك والمجاز شيخ الإسلام (قوله لكثرة المجاز) أى وقلة الأضمار وقوله وعدم احتياج النقل إلى قرينة أى واحتياج الأضمار إليها (قوله أن قرينته متصلة) أى لازمة لا تنفك عنه قال العلامة لأن الأضمار هو المعنى سابقاً بالاعتناء وقد سبق أن قرينته توقف الصدق أو الصحة أو العقل أو الشرعية عليه وتوقف صدق الكلام وصحته وصفه لازم وذلك غاية الاتصال اهـ (قوله والأصح أنه آسيان) أى واستؤناؤه بها لئلا يترجح أحدهما المذكور بخصه كما فى المثال الآتى وكذا يقال فى قوله وأن الأضمار أولى من النقل لئنا فى ترجيح النقل فى بعض الصور ولذكر يخصه كما فى المثال الآتى (قوله مثال الأول) أى المجاز والأضمار (قوله أو مثل أخذه) أى فخطرت إلى الأضمار وتقدمه على النقل لأنه أولى منه (قوله وقال غيره) أى غير الحنفى وهو الشافعى وبذلك (قوله والتخصيص أولى منها) جملة فى التخصيص فى الأعيان أما التخصيص فى الأزمان وهو الأشنع فالمجاز والنقل وكذا الأضمار والاشتراك أولى منه وبقرى بينهما أن دلالة ما يخص فى الأول باقية فى الجملة وفى الثانى زائلة بالنسخ قاله شيخ الإسلام (قوله أى من المجاز) أى وما فى مرتبته وهو الأضمار وقوله والنقل أى أولى من الاشتراك لأن التخصيص أولى من المجاز والنقل والذين هما أولى من الاشتراك فلزم أن يكون التخصيص أولى من الاشتراك أيضاً لأن الأولى من الأولى من شئ أولى من ذلك الشئ وأما أولى به التخصيص من الأضمار فلأن الأولى من المساوى لشيء أولى من ذلك الشئ أى ما وسأفى التسمية فى ذلك فى عبارة الشارح (قوله أمافى الأول) أى أما أولى به التخصيص من المجاز فى صورة احتمال الكلام لهما (قوله بأن تعدد الخ) ضمير تعدد لمجاز أى بأن تعدد المجاز ولا قرينته تعين مجازاً بعبئته مثال ذلك قول القائل والله لا أشتري وقد قامت قرينة على عدم زادة المعنى الحقيقي فبقى الكلام محتجلاً لإرادة السوم أو الشراء بالوكيل وكل منهما مجاز ولا قرينة تعين أحدهما دون الآخر فقوله ولا قرينة تعين تسمية على أن المعنى القرينة المعنوية وأما السامنة فلا بد منها لتوقف التجوز عليها كما هو ظاهر (قوله وأما فى الثانى) أى وأما أولى به التخصيص من النقل فى صورة احتمال الكلام لهما (قوله من نسخ المعنى) أى إزالته (قوله مثال الأول) أى الكلام المحتمل لأن يكون فيه تخصيص ومجاز (قوله فقال الحنفى) أى وما لك أيضاً (قوله وخص منه الناسى) أى أخرج منه الناسى (قوله وقال غيره) أى وهو الشافعى (قوله من التسمية) بيان للمباينة فهو ومجاز مرسل علاقته بالمجاورة فى أجنحة وهذا على محل ما لم يذكر اسم الله عليه على المسنة بالتجوز المذكور والاولى تأويل به بعضه لمعنا ذكر اسم غير الله عليه أى عاذخ للأصنام ونحوها لوافق قوله تعالى وأنه لتسقى قوله تعالى فى الآية الأخرى أوفسقا أهل تعبیر الله به قاله شيخ الإسلام أى فيكون مجازاً علاقته بالعموم والتخصيص حيث أطلق الكل وهو ما لم يذكر اسم الله عليه الصادق بمآذ كره عليه اسم غيره وما لم يذكر عليه اسم أصلاً أو بدفرد من فرديه وهو ما ذكر كره عليه اسم غير الله (قوله على الأول) أى القول بالتخصيص وقوله دون الثانى أى القول بالمجاز (قوله ومثال الثانى) أى الكلام المحتمل للتخصيص والنقل (قوله المبادلة مطلقاً) أى صححاً كان أو فاسداً (قوله وقيل نقل الخ) أى من معناه الذى والى المبادلة مطلقاً (قوله إلى المسيجمع) أى العقد المسيجمع (قوله لأن الأصل)

تقدم ومثال الذى فى قوله تعالى وحرم الر بافقال الحنفى أى أخذه وهو الزيادة فى بيع درهم بدرهم مثلا فإذا أسقطت صم البيع وارتفع الأثم وقال غيره نقل الر با شرعاً إلى أنه قد فهو فاسد وإن أسقطت الزيادة فى الصورة المذكورة مثلاً والأثم قيم باقى (والخصيص أولى منها) أى من المجاز والنقل فإذا احتمل الكلام أن يكون فيه تخصيص ومجازاً وتخصيص ونقل لجملة على التخصيص أولى أمافى الأول فلتبين الباقي من العام بعد التخصيص بخلاف المجاز فإنه قد لا ينعين بأن تعدد ولا قرينته تعين وأما فى الثانى فسلامة التخصيص من نسخ المعنى الأول بخلاف النقل مثال الأول قوله تعالى ولأننا كلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فقال الحنفى أى مما لم يذكر اسم الله عليه والى

ذبحه وخص منه الناسى لما قبل ذبحه وقال غيره أى مما لم يذبح تصير عن الذبح بما يقارنه غالباً من التسمية فلا يحل ذبحه المسمى لكسالى الأول دون الثانى ومثال الثانى قوله تعالى وأحل الله البيع فقيل هو المبادلة مطلقاً وخص منه انفساد لعدم حله وقيل نقل شرعاً إلى المسيجمع لشرط الصحة وهما قولان للشافعى فى ثالث فى استجماعهما يحمل ويصح على أن الأول الأصل عدم نساد دون الثانى لأن الأصل عدم استجماعهما

أي المستحب عدم فسادهم وقوله لأن الأصل عدم اجتماعها اعتراضه العلامة فقال لا يخفى أن اجتماعها  
وهو الموافقة التي هي الصلة خلاف الأصل الذي هو عدم الاجتماع المذكور وإذا كان الأصل في كل حادث عدمه  
وعدم الاجتماع المذكور وهو الفساد فالفساد ليسكونه عدم الاجتماع هو الأصل فقوله لأن الأصل عدم  
فساده لا يخفى ما فيه من التهاوت والتناقض مع قوله بعده لأن الأصل عدم اجتماعها فلما تناول اه وتبعه  
على ذلك التسهات وأجاب سم بأن هذا لغة عن شرط التناقض التي منها اتحاد القائل مع اختلافه هنا  
فإن المعلق بالأول غير المعلق بالثاني كما هو بديهي من الكلام لا يقال بل القائل واحد وهو الشافعي لا يقول  
أما أول فلا دليل على أن ماله دون غيره ولو سلم فقد جاء على اعتقاد من فكأنه ما يتلوه قائلين وبيان ذلك  
أن المعلق بأن الأصل عدم الفساد هو قائل الأول وهو أن البيع هو المبادأة مطلقا ووجه هذا التعليل حينئذ  
أن الآية علقته الحيل ابتداء بطلاق المبادأة الآن يصح فسادها بالحيل هو الأصل الثابت إلى أن يتحقق  
الفساد فالفساد على هذا المحلوط باعتبار كونه مانعا من ثبوت الحيل لأن وجوده يمتنع من ثبوت  
الحكم والأصل عدم المانع وإن المعلق بأن الأصل عدم الاجتماع الذي هو بمعنى أن الأصل الفساد هو قائل  
الثاني وهو أن البيع هو المستحب بشرط الصحة ووجه هذا التعليل حينئذ أن الآية علقته الحيل بالبيع  
المخصوص وهو الاجتماع بشرط ثبوت الحيل متوقف على اجتماع الشرط فصار اجتماعه المحلوط ابتداء  
باعتبار كونه شرطا لثبوت الحيل والأصل عدم وجود الشرط والحاصل أن الشيء الواحد يختلف حكمه باختلاف  
عنوانه والوجه الذي اعتبر فيه ولو حفظ به فلما اعتبر الفساد على الأول مانعا من الحيل قبل الأصل عدمه لأن  
الأصل عدم المانع ولما اعتبر على الثاني الاجتماع الذي هو عدم الفساد شرطا للحيل قبل الأصل عدمه لأن  
الأصل عدم وجود الشرط فتأمل فانه في غاية الحسن والدقة لكنه خفي على الشخص لا يقال عدم المخصص  
شرط في الحكم والأصل عدم الشرط فيكون الأصل الفساد لا فرق لأننا نقول المحلوط في المخصص مانعه  
لاشرطية عدمه بل دليل ثبوت الحكم عند الجهل بوجود المخصص أو عند عدمه بخلاف ما جعل شرطا لابتداء  
لا يكتفي جهله بل لا بد من تحققه فتأمل اه وتبعه نحن على ذلك وأقول حاصل ما ذكره أن صاحب القول  
الأول اعتبر الفساد مانعا والشك في المانع لا يؤثر لأن الأصل عدمه وصاحب القول الثاني اعتبر الاجتماع  
شرطا والأصل عدم وجود الشرط فكان الشرط فيه مؤثرا وانتخير بأن الحل في الآية الشرطية انما علق  
بالمبادأة بشرط الصحة وهي اجتماعها للشرط على كلا القولين أما الثاني فظاهر وأما الأول فلما تقرر وبأن  
من أن أمام المخصص عموم مراد تناولا لا حكما وإن الشك في المانع شك في الشرط ضرورة أن الشك في أحد  
المتنابين شك في الآخر فالشك في عدم الاجتماع شك في الاجتماع وانما يكون الشك في المانع غير مؤثرا إذا  
تحقق وجود الشرط فخطر الشك في وجود المانع كن تحقق الظاهرة ثم شك في حصول الحدث بعدها  
وليس الأمر هنا كذلك كما هو واضح وما يدل ما ذكرناه من اعتبار الاجتماع شرطا في تحقيق الحكم على  
القول الأول قول الشارح فيما شك في اجتماعه الخ فدل ذلك على أن الشرطية المحلولة عند كل من القائلين  
في تحقيق الحكم أما الثاني فلما لاحظتها في وضع اللفظ وأما الأول فلما لاحظتها في الحكم ولو كان مراده أن  
القائل الأول نظر إلى المانع لغال فيما شك في فسادهم ولو سلم أن القائل الأول نظر إلى المانع فقوله الشارح  
المذكور إشارة لما قلناه من أن الشك في المانع شك في الشرط هنا وإذا اعتبر الشرطية المذكورة  
في وضع لفظ البيع على الثاني دون الأول فأنما ينتج تخالف مفهوم البيع على الأول والثاني في أحد  
ذات اللفظ المذكور بسبب الوضعين المذكورين فإن المعنى مختلف بمصداقه وهو ما ليس الكلام  
في ذلك بل الكلام في البيع من حيث الحكم عليه بالحيل وهو من هذه الخشية متخذا المعنى على القولين كما مر  
فاعتنان من حيث الحكم فحينئذ ما صدقوا والمراد هنا وأن اختاروا مفهومها في حد ذاتها وهذا لا يمتنع  
ما أطال به مما لا أثر له وليس منشؤه العدم التأمل في مواقع الكلام مع أمر به وبث اعتراض السلامة  
والشهاب فتأمل (قوله وهو يؤخذ مما تقدم) أي في المتن والشارح انصا واذل انصارا لجواز انما علمت من الشارح

ويؤخذ مما تقدم  
من أولوية التخصيص  
من المميز الأولى من  
الاشتراك

والساوى للاضمار ان التخصيص اولى من الاشتراك والاضمار وان الاضمار اولى من الاشتراك ومن ذكر المحاذير قبل النقل انه اولى منه  
والشكل صحيح وجه الاضمار سلامة المجاز من نسخ التي الاولى بخلاف النقل وقد تضمنها الاربعه العشرة التي ذكرها في تعارض ما يحل  
بالفهم مثال الاول قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء فقال الحنفى اى ماوطؤه لان النكاح حقيقة فى الوطء فعصرم على  
التخصيص منزلة ابيه وقال الشافعى ١٦٤ اى ما عده واعليه فلا تحرم ويلزم الاول لان الاشتراك ما ثبت من أن النكاح حقيقة فى العقد

لكثرة استعماله فيه حتى انه لم يرد فى القرآن غيره كما قال الخنيسرى اى فى غير محل النزاع نحو حصى تنكح زوجها غيره فانكحوا ما طاب لكم ويلزم الثانى التخصيص حيث قال تحمل لرجل من عقد علمه الورع فاسد ابناؤه على تناول العقد فاسد كالحصى وقبل لا يشأوله ومثال الثانى قوله تعالى وليكم فى القصاص حياه اى فى مشروعيته لان به يحصل الانتكاف من القتل فيكون الخطأب عاما اوفى القصاص نفسه حياه لورثه القاتل المقتضين بدفع شر القاتل الذى صار عدوا لهم فيكون الخطاب مختصا بهم ومثال الثالث قوله تعالى واسئل القرية اى اهلها وقبل القرية حقيقة فى الاصل كالابنة المجتمعة هذه الابنة وغيرها نحو قولها كانت قرية آمنت ومثال الرابع قوله تعالى واقربوا الصلوة

(قوله والساوى) عطف على الاولى فهو ثبتان المجاز (قوله والىكل) اى من الاربعه وهى اولوه التخصيص من الاشتراك والاضمار واولوه الاشتراك واولوه المجاز من النقل (قوله ووجه الاخير) اى اولوه المجاز من النقل (قوله العشرة التي ذكرها الخ) وهى على ما تقدم تعارض المجاز والاشترك تعارض النقل والاشترك وقد اشار الى هذين بقوله والمجاز والاشترك اولى من الاشتراك تعارض المجاز والاضمار تعارض النقل والاضمار وقد اشار الى هذين بقوله قبل والمجاز والنقل اولى من الاضمار تعارض التخصيص والمجاز تعارض التخصيص والنقل والى هذين الاشارة بقوله والتخصيص اولى من المجاز والنقل فهذه ستة وامد الاربعه الباقية فهى تعارض التخصيص والاشترك تعارض التخصيص والاضمار تعارض الاضمار والاشترك تعارض المجاز والنقل كما اشار اليها بقوله وقد خذ ما تقدم الخ (قوله مثال الاول) اى من الاربعه المذكورة المأخوذة مما تقدم وهو كون التخصيص اولى من الاشتراك (قوله وقال الشافعى) اى وما لك ايضا (قوله ما ثبت) اى فى القصة (قوله لكثرة استعماله) اى والى كثره علامة الحقيقة (قوله نحو حصى تنكح زوجها غيره) مثال لغرض من النزاع او رد ان قضية كون المراد بالنكاح العقد فى هذه الآية عدم توقف حلية المطلقة على طهارة الزوج الثانى لما لم يرد ان العقد كافى فى حلية الاول وهو خلاف الاجماع واجيب بان اشتراط طهارة الزوج اخذ من السنة لا من الآية المذكورة (قوله نداء على تناول الخ) يتعلق بالتخصيص وأشار بقوله ويلزم الثانى التخصيص وبقوله ويلزم الاول الاشتراك اى ان القاتل الاول لم يصرح بالاشترك لكنه لازم من كلامه وكذا القاتل الثانى لم يصرح بالتخصيص لكنه لازم من كلامه (قوله ومثال الثانى) اى التخصيص والاضمار (قوله لان به يحصل الانتكاف عن القتل) اى فيكون فيه حيا فان كان رد القاتل قبله بالانكشاف عن قتله وسأله قبله بالقتل بالانكشاف المذكور لانه لو صدر منه القتل لقتل قصاصا (قوله ومثال الثالث) اى الاضمار والاشترك (قوله كالابنة) اى كائنا ما كانت حقيقة فى الابنة فهى مشتركة وقوله لهذه الآية الاولى حذف لانه محل النزاع والاقصا على الآية الاخرى (قوله ومثال الرابع) اى المجاز والنقل (قوله فقيل هى مجاز فمع ان الدعاء بغير الخ) لايحتمل ان الشارح يعرض التمثيل لهذه القاعدة لا يصدد ببيان ان المختار عند المصنف انها منقولة وان كان هو الراجح فانه قد قولنا لعلامة ان قول الشارح فقيل انها مجاز خلاف ما مضى عليه المصنف من انها منقولة اه (قوله وقد يكون المجاز) قال شيخ الاسلام قد حقق اه اى لان كون المجاز لهذه المذكورات كثير لا قليل سم (قوله بالشكل او صفة ظاهرة) اى بالمشابهة فمع ما عبادرة المناج والمشابهة كالاسد للشجاع والمناقوش وعادة الاسنوى فى شرحه النوع الثالث المشابهة وهى تشبيهه التى باسم ما يشابه ما فى الصفة وهو ما اقتصر عليه الامام واتبعه كاطلاق الاسد على الشجاع اوفى الصورة كاطلاقه على الصورة المنقوشة فى الحائط وهذه النوع يسمى المستعار لانه لما شبه فى المعنى او الصورة استعير له اسم فكنى سواه اياه ومنهم من قال كل مجاز مستعار حكاه اقرافى اه سم (قوله لظهور الشجاعة) فيه ان يقال ان الشجاعة فسرقت بالملكة التى يقتدر بها على انقام الممالك وبالاقيام بنفسه وعلى كل فليس صفة ظاهرة اما على الاول فلانها معنى قائم بالنفس واما الثانى فلانها امر اعتبارى لا يتحقق له خارجا ويمكن ان يكون فى العبارة توسع بخلاف المضاف اى لظهور رائد الشجاعة فمرهضنا ه قلت يمكن ان يقال ان الشارح جار على التفسير الثانى للشجاعة والمراد من المصدر الحاصل به كما هو المتبادر وفى كلامه مم ما يدل لذلك فراجع (قوله كالنمر للعصير) اى كافى قوله تعالى انى اراى اعصر خيرا وقوله او

اى العباد والمخصوصة فقيل هى مجاز فمع ان الدعاء بغير لاشتمالها على موقيل نقلت اليها شرعا (وقد يكون المجاز من حيث العلاقة بالشكل) كالغرس لصورة المنقوشة (او صفة ظاهرة) كالاسد للرجل الشجاع دون الرجل الانجر لظهور الشجاعة دون الجحرى الاسد المغموس (او باعتبار ما يكون) فى المستقبل (قطعا) نحو انك ميت (او ظنا) كالنمر للعصير (لا احتمالا) كالغرس لاسد فلا يجوز اما باعتبار ما كان عليه قبل كالمبدل عن حق تقدم فى مسئلة الاشتقاق



ظننا لاحتمال ينبغي أن ردا بالنظر والاحتمال ما شأه في نفسه ذلك فلا بد أنه قد نطق عني العبد في المستعمل  
 بنحو وعد السيد وأن العبد قد يحصل اليأس من تحمزه لما رضى فبينت ظن تحمزه اه سم (قوله  
 وبالصد) في العبارة مصنف محذوف أى ويصديه الضد لان العلاقة الضدية لا الضد (قوله) كالمجازة للبرية  
 المهلكة) أى وتكون له تعالى فشرهم بعذاب ألم والمراد الانذار (قوله) والمجاورة) قال سم لم أر لها مضابطا  
 وقضية إطلاقها صحح المحور بطلاق نحو والارض على النابت فيها من خبر أو غيره ولفظ الشقة على الانسان  
 وانظرا السقف على الجدار بل وانظرا المسجد على ملاصقه من نحو الدور ولا يخفى لولا ذلك من غرامة وبعد اه  
 (قوله) والزائدة (الضمان) قال العلامة ابن جماعة أو ودون ذلك في أنواع العلاقة فيكون علاقة وفيه حيث  
 بحث لانه يتعين ان يصدق عليه العلاقة وهو اتصال أمر بأمر في معنى وفي النفس من الصدق عليه حيث شئ  
 اه ويمكن أن يجاب بان في تعبيرهم بالعلاقة بالنسبة لمعنى النوعين تسعيا للاحاطة الى العلاقة بينهما لان  
 اللفظ لم يخرج من موضوعه الى استعماله في غيره فليتبأمل سم (قوله) فالكاف زائدة) هو رأى كثير من  
 والحق كالتفتازاني وغيره أنها ليست بزايدة لأن ذلك من السكينة التي هي أبلغ من التصريح كيقولون لا  
 كدهوى الشئ شئينة حيث أراد من في مثل المثل في مثل الاستزمام في مثل المثل في مثل كافى قولهم  
 مثلك لا يجزى مراد منه أنت لا تحصل لاستزمام في العمل عن مثله نفسه عنه وفي شج الاستسلام احتمالات أخر  
 فراجع (قوله) نحو واسئل القرية أى أهلها) قال المصنف ولقائل أن يقول يحتمل ان الله تعالى خلق في  
 القرية قدرة الكلام ويكون ذلك مجزئاً لذلك النبي وسيبقى اللفظ على حقيقته لا يقال الاصل عدم هذا  
 الاحتمال لانه لا يقول هذا معارض بان الأصل عدم المجاز اه وفي العند وقولهم واسئل القرية بحقيقة فانها  
 تحبيل أو ان الحدار خلقت فيها ارادة ضعيف اه وقوله فانما تحبيل قال السيد لان الله سبحانه وتعالى قادر على  
 انطباع اوزمان النبوة زمان خرق العواطف والاعتناء بظواهرها سؤال النبي صلى الله عليه وسلم اه وقوله ضعيف قال  
 السيد لان جواب الحدار غير واقع وفي الاختيار في عزم الاوقات بل اذا وقع فانما يقع بخدي النبي عليه  
 الصلاة والسلام به ولم يكن كذلك فيما نحن فيه كذا في الاحكام وأما خاني الارادة في الحدار فليس مجازية  
 العادة فلا يقع الا بالاحدى أيضا اه سم (قوله) فقد تجوزاى توسع الخ) سم بذلك على ان المجاز هنا بغير المعنى  
 المتقدم وهو كونه تعرياً عارياً بزيادة أو نقصان أو الاعراب المتغير اليه المذكور فهو وصف للأعراب أو لفظ  
 باعتبار تغيره سم اعراجه بخلاف المجاز بالمعنى المتقدم فانه صفة للفظ باعتبار استعماله في المعنى الذي وهذا أى  
 كون المجاز هنا بالمعنى المذكور وانما اختار السكاكى والذي عليه الأصوليون كما صرح به السيد حاشية  
 المطول ان المجاز هنا جار على المعنى المتقدم وهو المحكى بقول الشارح وقيل يصدق الخ ومنع الأشارح بقيد  
 نسبة ما قاله السكاكى للأصوليين حيث رجحه وسكى مقابله بقيل قال معناه العلامة وقد قال لا نسلم انه نسبة  
 بذلك على ان المجاز هنا بالمعنى الذى ذكر بل يحتمل انه نسبة بذلك على ان المجاز هنا بمعنى المتوسع فيه بل هو  
 المتبادر من كلامه ولهذا قال السكاكى انه نسبة بقوله أى توسع على الخلاف في ان ما ذكر من الزيادة والنقصان  
 مجاز بالمعنى الاصطلاحي أم بالمعنى المتوسع فيه وهو معنى لقوى اه سم عقلت فكان الاثنى بالشارح حله  
 على المعنى الاصطلاحي وتقرره على وفق ذلك كما هو مذهب الأصوليين وحكاية كونه بالمعنى اللغوي بقيل  
 عكس ما صنعوه يستفاد منه حيث أن حله على القوى ذكره الأصوليون أيضا ولعلامة سم في هذا المقام  
 تطويل بلا طائل تحت فراجع (قوله) حيث استعمل في مثل المثل الخ) لاحاطة لذكره الثاني في الاول  
 والسؤال في الثاني اذا تجوزاى المذكور في استعمال مثل المثل في المثل والقرية فى أهلها لا فى استعماله في  
 مثل المثل في في المثل وسؤال القرية فى سؤال أهلها كما هو ظاهر والمرسول (قوله) وليس ذلك من المجاز  
 في الاستناد) أى لان الاستناد على هذا التقدير الى ما هو له وهذا راجع لقوله وقيل يصدق عليه الخ (قوله)  
 والنسب للسبب) في الكلام حذف والتقدير وبسببه السبب بنفسه والسبب وكذا قوله والكل للمعنى تقديره  
 وكلامه النكل منسوب بالمعنى وكذا قوله والمتعلق بتقديره وتعلق المنسوب بالمتعلق لانه العلاقة هي النسبة  
 والكلية والتعلق (قوله) فهي مسببة عن السبب الخ) فيه ان السبب عن السيد المتقدم وهو الشئ المتقول

(و بالصد) كالمجازة  
 للبرية المهلكة  
 (والمجاورة) كالزاوية  
 نظرف الماء المعروف  
 تسمية له باسم ما يحمله  
 من جبل أو بقل أو حجار  
 (و الزائدة) نحو ليس  
 كنهه شئ فالكاف  
 زائدة والانهى بمعنى  
 مثل فيكون له تعالى  
 مثل وهو محال والقصده  
 بهذا الكلام نفيه  
 (والتقصان) نحو  
 واسئل القرية أى أهلها  
 فقد تجوزاى توسع  
 بزيادة كلمة أو نقصها  
 وان لم يصدق على ذلك  
 حد المجاز السابق وقيل  
 يصدق عليه حيث  
 استعمل في مثل المثل  
 في في المثل وسؤال  
 القرية فى سؤال أهلها  
 وليس ذلك من المجاز  
 في الاستناد (والسبب  
 للسبب) نحو لا غير  
 بدأى قدرته هى مسببة  
 عن اليد محمولها  
 (والنكل للبعض) نحو  
 يحصلون أصابعهم في  
 آذانهم أى أناملهم

لا القدرة فلا بد حينئذ من حمل القدرة على المقدور ومجاز العلاقة المذكورة فيكون مجازا مبني على مجاز أو ما  
مع ابقاء القدرة على حقيقة فلا تكون علاقة المجاز المذكورة والسبب بل المحضة لأن المدخل للقدرة لتقيام  
القدرة بها وقول بعضهم أن القدرة قائمة بنفس الشخص خلاف الصواب قرر مشيخته قل كون القدرة قائمة  
بنحو الوجود مما هو أنه لايجاد الفعل المقدور بل من منه أن يكون اسناد القدرة إلى الوجود نحو ما حققه وإلى  
الشخص مجازا وكذا اسناد الفعل إليها حقيقة وإلى الشخص مجازا وباطل اتفاقنا على أن القدرة المرادة  
هنا وهي القدرة الحادثة التي تقارن الفعل زمانا وإن تقدمت عليه تعلاقة قائمة بذات الشخص وهي القوة  
المستقيمة لشروط الاثبات بالشيء والاتصاف بها متوقف على سلامة الاتصاف واسماها التي بها يتأق الاثبات  
بذلك الشيء ويعبر عن السلامة المذكورة بالقدرة أيضا وهي الاستطاعة فظهر بهذا صحة كون الوجدانية  
للقدرة بمعنى القوة المذكورة لتوقفها على الكونها لأنها لا ترى إلى استغناء قدرة الشخص عما نزل باليد  
كالكتابة ونحوها عندهم سلامة اليد وقطعها وإن ما جعله شيئا خلاف الصواب هو الصواب بل لا ريب  
(قوله والمتعلق الخ) أي تعلقه بقائمة تاو المراد بالتعلق المذكور انصاف المتعلق بالافتقار بمعنى التعلق بالكسر  
وقيام ذلك المعنى به كما هو في المثالين (قوله أي السبب للسبب) أي مسببة السبب منسوبة إلى السبب على  
قياس ما مر (قوله والبعض للكل) بشرط أن البعض المذكور أن يكون له من بين سائر الأبعاد من بذات ساط  
بالكل بحيث يستفهم الكل بأنه مذكور كالمثال الذي ذكره الخارج أو بحيث يكون المعنى المقصود من الكل أنما  
يحصل به كإطلاق العين على الريشة أي الجاسوس فإن المعنى المقصود منه أنما هو جدي العين (قوله وما بال فعل على  
ما بال قوة) قضية سياقة أن التقدير وقد يكون ما بال فعل على ما بال قوة ولا يخفى فساد فلا بد في توجيهه من حذف  
مضافين والتقدير وقد يكون ما بال فعل على ما بال قوة أي باطلاق لفظ الشيء المنصف بصفة بالفعل  
على الشيء المنصف بصفة بالقوة ويعبر عن هذا بجواز الاستعداد أو ورده على أن هذه العلاقة تعني عنها  
قوله فيجاءر وباعتبار ما يكون أي يؤهل إليه وأوجب بالنسبة لأن الاستعداد بالشيء قد لا يؤهل اليه بان يكون مستعدا له  
وغيره قال شيخ الإسلام وفيه نظر لأن ما ذكره به يأتي في اعتبار ما يكون نظاما من أن الجواب بذلك لا ينحصر فيما  
ذكره تراها وأقول يمكن الفرق بأن النظر فيما ساق إلى مجرد الأول وهو إلى مجرد الاستعداد فلا تأمل  
اه سم (قوله وقد يكون مجازا في الاسناد) قال شيخ الإسلام مراده المجاز مطلقا لما عراه وينبغي أن  
يراد عطفه ما سمي بلفظ المجاز إذ ليس بين المجاز والمراد به والمحارفي الاسناد قد مشترك لاختلاف حقيقتهما  
لأن ذلك لفظ مخصوص وهذا اسناد كذلك إلا أن مراد بالقدرة المشترك بينهما أحد الأمرين بالصادق بكل منهما  
وقول المصنف في الاسناد قد يقتضي المعنى تعلقه بالمجاز يعني التحوّل لكن الموجود في عبارته ضمير المجاز وهو  
لا يعمل وإن عبر الشارح بالاسم الظاهر أيضا فالمعنى فينبغي تعلقه بما يكون حلالا على التعمام أو محذوف حلا  
لما على النقصان سم (قوله بأن يسند الشيء لغير من هو له بلاية) قال العلامة عرفة البليانيون بآساند الفعل أو  
معناه إلى ملابس له غير ما هو له سأل ونخرج نحو قوله الحيوان جسم وقولك حازه بدعاظما يراد عا وقول  
الدهري أنبت الربيع النخل وقولك حازه بدوا نتم أنه لم ينجح وإن الشوا رباع إدخالا في هذارة الشارح  
اه وما زعمه من دخول الثالث والاربع ممنوع متعا واحدا ما الاربع فلهذا وجه بقوله للاستعداد به ضمير مراد  
أن الاسناد فيه ليس لأجل الملابس وأما الثالث فلهذا وجه بقوله في الحقيقة المفهومة من قوله غير ما هو له أي من  
حيث أنه غير ما هو له لأن الأمور التي تختلف بالاعتبار يعتبر فيها قيد الحقيقة حتى أنه يكون غير ما هو له المذكور كما  
هو مشهور والاسناد هنا ليس لغير من هو له من حيث أنه غير من هو له ضرورة اعتقاد المنسك أن أنه إلى ما هو له  
قاله سم (قوله ليكون الآيات الخ) بيان للعلاقة (قوله عادة) أي حقيقة لأن السبب الحقيقي هو الله تعالى  
(قوله ففهم من يحمل المجاز الخ) أي كان المحاب فانه يحمل المجاز فيما ذكر من ذلك في السند على ما صحى  
(قوله وفهم من يحمل في المسند إليه) أي وهو السكاكى فانه يحمل المسند إليه في ذلك استعادة مكنية كما هو  
معروف (قوله ففنى زادتهم على الأول ازدادوا بها) قال العلامة قدس سره يعني فزاد المسند مجازا في زداد  
وقوع بين الفاعل وهو ضمير المؤمنين والمفعول وهو ضمير الآيات قلب لجل كل مكان الآخر ولا يخفى ما فيه من

(والمعلق) بكسر اللام  
(للتعلق) بفتحها نحو  
هذا خلق الله أي مخلوقه  
ورجل عدل أي عادل  
(و بالعكس) أي  
السبب للسبب كالمراد  
للرض الشديد لانه  
مسببه عاده والبعض  
للكل نحو فلان يملك  
أفواس من الغنم  
والمعلق بفتح اللام  
للتعلق بكسرها نحو  
يا ربك الموتون أي الفتنه  
وقم قائما أي قاما وما  
بالفعل على ما بالقوة  
كالسكرك للخر في الدن  
(وقد يكون) المجاز (في  
الاسناد) بأن يسند  
الشيء لغير من هو له  
بلاية بينهما نحو قوله  
تعالى وإذا نلت عليهم  
آياته زادتهم إيمانا  
أسندت الزيادة وهي  
فعل الله تعالى إلى  
الآيات ليكون الآيات  
المنسوبة إليها عادة  
(خلافا لقوم) في فهم  
المجاز في الاسناد ففهم  
من يحمل المجاز فيما  
ذكر منه في المسند  
ومنه من يحمل في  
المسند إليه ففنى زادتهم  
على الأول ازدادوا بها  
وعلى الثاني زادهم الله  
تعالى

اطلاقاً آيات عليه تعالى لاستدفعه اليها (و) قد يكون المجاز (في الأفعال والحروف) فالابن ١٦٧ عبد السلام والنقشواني مثاله في

التعسف والأقرب ما قاله المفسر من أن المجاز في التعسف العادي أي نسبت في الزيادة اه أي فهو مجاز  
مربى علاقته المسببة في جواب سم من التعسف المأخوذ (قوله اطلاقاً الآيات) أي لغيرها واعتراض  
هذا القول بان فيه خلافاً من وجهين الأول أن اطلاق الآيات عليه تعالى مع كون الأسماء متوقفة كما هو المختار  
غير صالح الثاني اطلاق سم المؤثرب عليه تعالى قلت وقد يمنع أن المتعسف هو اطلاق الحقيق في المجازي وأن  
سلف هذا اطلاق وقع في كلام الله تعالى واخلاف اغما هو في اطلاق غيره في كلامه عليه فهذا غير محل النزاع  
كما قاله سم (قوله) وقد يكون المجاز في الأفعال والحروف أي اصالته من غير اعتبار بحوزة المصدر بالنسبة  
للافعال وفي المتعلق بالنسبة للحروف وحاصله أن الأصوليين يقولون بالهوز في المشتق والحرف اصالته أي من  
غير اعتبار بحوزة المصدر والمتعلق بخلاف السابقين فإن الخو ز فنياد كره عندهم اغما هو بتبعه العوز في  
المصدر والمتعلق كما هو مقرر (قوله مثاله في الأفعال ونادى الخ) أي فاستعمل الماضي في المستقبل لتحقيق  
الوقوع فيكون مجاز علاقته المزمومة لاستزاد وقوع الشيء في الماضي تحقيق وقوعه (قوله) واتعوا ما اتنلوا  
الخ) أي فغير في المستقبل عن الماضي لاستحضار تلك الصورة الماضية مجاز العلاقة السببية فإن المضارع  
تخصض به الصور الماضية (قوله) فقول ترى لهم من باقية أي ماري) أي فبها بالاستهتام عن الشيء بجماع عدم  
التحقق في كل فيكون مجاز علاقته المزمومة لاستزاد الاستهتام عن الشيء عدم تحققه (قوله) ومنع الامام  
المجاز في الحرف مطلقاً أي منع مجاز الافراد في الحرف مطلقاً لا بالذات كما يقول الأصوليون ولا بالنسب كما  
يقول الدينايون فالمتنى في كلام الامام مجاز الافراد لا التركيب كما يدل عليه تعليله (قوله) فان ضم الى ما الخ)  
أي الى عامل يبنى ضمه اليه والى معمول كذلك (قوله) بل ذلك الضم قرينة مجاز لافراد أي لان الحرف لا يستند  
ولا يستند اليه ومجاز التركيب اسناد الشيء الى غير ما هو له (قوله) نحو قوله تعالى ولا صلنكم في جنوع النخل أي  
عليها) قال شيخ الاسلام استعمل في التي للظرفية في الاستعلاء لاقية هي مشابهة تمكنهم على الخنوع لتتمكن  
المظروف في ظرفه اه وقديته أن ذلك من قبيل الاستعارة وقد قال ظاهر كلام النقشواني انه من قبيل  
المجاز المرسل والقرينة الضم الى الما يبنى فهو ظرفي بمعنى جعل الاستعارة قرينة قاله سم أي فهو مجاز  
علاقته المزمومة لاستزاد ظرفية الشيء في الشيء التي تمكن منه (قوله) وبان الاسم المشتق الخ) ويترض عليه أيضاً  
بان اسم الفاعل يراد به المفعول واسم المفعول يراد به الفاعل من غير تجوز في اصلها كما ذكر ذلك الاصفهاني  
في شرح المصنوع حيث قال الثاني أي من وجوه النظر قوله المشتق لا يدخل عليه المجاز لا بعد الدخول على  
المصدر بطل بسم الفاعل اذا اراد به المفعول واسم المفعول اذا اراد به الفاعل مع عدم دخول المجاز في  
المصدر كما يبين في أمثلة المجاز اه (قوله) وكان الامام فيما قاله نظر الى الحديث بجردا عن الزمان) عبارة الامام  
ظاهرة في وفاء هذه الجواب فانه قال واما الفعل أي واما عدم دخول المجاز فيه بالذات فهو لفظ دال على  
ثبوت الشيء لموضوع غير معين في زمان معين فيكون الفعل مركباً من المصدر وغيره فالتام يدخل المجاز في المصدر  
استعمال دخوله في الفعل الذي لا يستند الا بثبوت ذلك المصدر شيء اه ثم قال واما المشتق الخ) لكن يرد على  
جواب الشارح ما عر عن الاصفهاني وهو اسم الفاعل اذا اراد به المفعول واسم المفعول اذا اراد به الفاعل مع  
عدم العوز في المصدر نحو ما عدا في أي عدا فوفوسم كما تسمى أي مكنون ومما يستور أي ساروا ته كان يورده  
ما تدا أي أتباعي أحد الأقوال الآن يجب بان الامام يمنع العوز في ذلك إذ كل من اسم الفاعل والمفعول  
فيما ذكر يمكن فهم ظاهره أو يمنع عدم العوز في المصدر بخلاف ان يكون اسم الفاعل اغما تجوز به عن المفعول  
بعد العوز بمصدر المعلوم عن مصدر المجهول وان يكون اسم المفعول اغما تجوز به عن الفاعل بعد العوز بمصدر  
المجهول عن المعلوم فلنأمل سم (قوله) ولا يكون المجاز في الاعلام) أي مرتجلة أو منقولة لمناسبة أو غيرها كما  
سذكره الشارح واعلم أن هناك ما بين الأول أن العلم باعتبار استعماله في المعنى العلمي هل هو مجاز أم لا والثاني  
هل يصح العوز باستعماله في معنى آخر مناسب للمعنى العلمي وكلام المصنف تنبيه في الأول وهو الذي خالف  
فيه الزركلي وبه يصح كلام الشارح بقوله لصفة الإطلاق عند ذوالها وقوله لأنه لا يراد منه الصفة وقد كان  
قبل العلمية موضوعاً لها وحيداً فكلام المصنف لا ينافي العوز باستعمال العلم في معنى مناسب للمعنى العلمي

الانفعال ونادى أصحاب  
الجنة أي ينادي واتبوا  
ما تنلوا التشاطين أي  
تلتصق بالحروف فخل  
تري لهم من باقية أي  
ماري (ومنع الامام)  
الرازي (الحرف مطلقاً)  
أي قال لا يكون فيه  
مجاز افراد لا بالذات ولا  
بالنسب لأنه لا يبعد الا  
بضمه الى غيره فان  
ضم الى ما يبنى ضمه  
اليه فهو حقيقة والى  
ما لا يبنى ضمه اليه  
فجاز تركيب قال  
النقشواني من أن أنه  
مجاز تركيب بل ذلك  
الضم قرينة مجاز  
الافراد نحو قوله تعالى  
ولا صلنكم في  
جنوع النخل أي عليها  
(و) منع ايضاً الفعل  
والمشتق (كاسم  
الفاعل فقال لا يكون  
فيها مجاز (الابانبع)  
للمصدر اصلها فان  
كان حقيقة فلا مجاز  
فيها واعتراض عليه  
بالعوز بالفعل الماضي  
عن المستقبل والعكس  
كما تقدم من غير تجوز  
في أصلها وبان الاسم  
المشتق يراد به الماضي  
والمستقبل مجازاً كما  
تقدم من غير تجوز في  
أصله وكان الامام فيما  
قاله نظر الى الحديث  
بجردا عن الزمان (ولا  
يكون المجاز في  
الاعلام) لأنهم ان كانت مرتجلة

وانك اذا قلت رأيت اليوم حاتم يريده شخصاً غيره شبهها به في الجود كان مجازاً لانه استعماله كما نقرر في محله  
ولما التبس الحال على بعضهم فهم أن كلام المصنف في المقام الثاني وأن ما قاله القزالي في غاية الحسن والدقة فلا وجه له وقد علمت فساد  
ما قاله المصنف خلاف ما عليه المحققون وأن ما قاله القزالي في غاية الحسن والدقة فلا وجه له وقد علمت فساد  
توجهه واعتراضه راجع سم (قوله أي لم يسبق لها استعمال في غير العلمية) التعبير بالاستعمال البري على  
الغالب من أنه إذا لم يسبق الاستعمال لم يسبق الوضع والأفلاطون في المخازن سبق الوضع لا الاستعمال كما تقدم  
فالمراد بسبق سبق الاستعمال في عبارة الشارح نفي سبق الوضع إطلاقاً بلزوم على اللازم لاستمرار الاستعمال  
الوضع وبهذا يسقط اعتراض العلامة على قول الشارح فواضع بقوله غير واضح إذا المجاز يكتفي فيه سبق الوضع  
بمجرد اه (قوله في غير العلمية إلا في العلم في غير العلمية للمصنف رأى في غير العلمية الحاضرة ذهناً فيخرج عن نفي  
المرئيل ما يستعمل علماً ثم نقل علماء أعضاؤه بنذفع ما أورده شيخ الإسلام كالكمال هنا سم (قوله فواضع)  
أي لفوات العلاقة في القسم الثاني أعني الأعلام المنقولة لغير مناسبة وفوات سبق الوضع في القسم الأول وهو  
الأعلام المرتجلة (قوله فكذلك) أي مثل ما ذكر من القسمين في عدم العجز (قوله انحصار الإطلاق عند زوالها)  
أي فلا يصح في علمه حد المجاز حيث لا عدم وجود العلاقة بين المنقول عنه واليه (قوله وهذا خلاف في التسمية)  
للا تفاق في العلم المنقول على أن المراد بلفظه المعنى الموضوع له تالياً (قوله وعدمها أولى) من وجوده الأولى  
اعتبار العلاقة في المجاز وهي منتفية في الملقطها سم (قوله أي المعنى المجازي) فيه إطلاق المجاز على المعنى  
وهو صحيح بخلاف ما ذهبهم قال في التلويح ثم أطلق المجاز والحقيقة على نفس المعنى أي على الإطلاق الملقط على  
المعنى واستعماله فيه شائع في عبارات العلماء مع ما بين اللفظ والمعنى من الملازمة الظاهرة فكيف يكون مجازاً لاختطأ  
وجهه على خطأ العوام من خطأ الخواص اه قاله سم (قوله ومن المحبوب بها المجاز راجح) أي لأن  
تبادر المعنى في المجاز في أغما هو بواسطة القرينة التي هي كثرة الاستعمال فيه فيخرج بذلك عن كونه مجازاً وأنه  
لولا القرينة لتبادر المعنى الحقيقي (قوله وبؤخذ من أن التبادر من غير قرينة تعرف به الحقيقة) برع عليه  
المشترك فانه حقيقة مع عدم التبادر المذكور لانه لا يتبادر شيء من معنييه أو معانيه وبحاج أماً أو لا فانه سلامة  
لا يلزم انعكاسها فلا يلزم من عدم التبادر بدون القرينة عدم الحقيقة فلا يضر الحقيقة العلامة المذكورة عن  
المشترك وأما ما نفاة لاسلم الاستفاض المذكور أماً على قولنا لشافعي رضي الله عنه ومن واقع من أن المشترك  
عند التجرد من القرينة ظاهر في معنييه أو معانيه فواضع وأما على قول غيره فكل واحد من معنييه أو معانيه  
يتبادر على البدل فالتبادر منه أماً هذا أو هذا كما أوضح ذلك السيد وقال العلامة في قول الشارح وبؤخذ من  
أن معانيه الذي يؤخذ من الأثبات التي فالأخوذة منه حتمتد هو أن انتفاء تبادر غير المعنى علامة الحقيقة  
لا تبادر المعنى كما قال الشارح والانتفاء المشترك ويدل لما قلناه قول البعض ومنها أن يتبادر غير المعنى  
لولا القرينة عكس الحقيقة فانه لا تعرف بان لا يتبادر غيره لولا القرينة اه ثم اعلم أن هذا الأخذ بمعنى على وجوب  
انعكاس العلامة وقد نفاه الشارح فيما مره وحاصله أن الشارح بنى ما قاله على وجوب انعكاس العلامة وهو  
خلاف المشهور وما مضى عليه هو نفسه فيما مره وخالف القاعدة من أن المخوذة من الأثبات التي في قوله  
حينئذ المشترك وإن أعجب عنه فعليه مؤاخذه من جهتين وهو كلام في غاية السداد خلافاً لما نسبته سم مما  
يظهر من سلك جاداً لا أنصاف أنه من التعبير في الوجه الحسن (قوله وبهجة النبي) أي صدقة في الواقع لا الصفة  
لغة الصفة قولك ما أنت بائسان وهذا التقيد أهله الشارح مع الحاجة إليه ويمكن أن يقال إنما أهله اعتماداً على  
ما هو المتبادر من بهجة النبي من أن المراد بها الصحة في نفس الأمر واعتراض على هذه العلامة بأنه يلزم عليها الدور  
لترتفعها على أن المجاز ليس من المعاني الحقيقية وكونه ليس منها يوقف على كونه مجازاً وأوجب بان بهجة نفسه  
باعتبار التعقل لا باعتبار أن يعلم كونه مجازاً في نفسه وبأن الكلام ليس في معنى جهل كونه الملقط حقيقة أو  
مجازاً فيه بل في معنى علم كونه لغة حقيقة أو مجازاً فيه ولم يعلم أيهما المراد فيعلم بهجة النبي كونه مجازاً (قوله)  
بان لا يطرأ الخ) اعتراضه الكمال وشيخ الإسلام بان حاصله يرجع إلى أنه لا يطرأ مجازاً من المخازن في جزئيات  
مدلوله لانتفاء التعبير به في بعضها بان يعبر بالحقيقة بدله كالتعبير بالشجاع بدل الأسد في روض ذي الشجاعة

أي لم يسبق لها استعمال  
في غير العلمية كسعاد  
أو منقولة لغير مناسبة  
كفصل فواضع أو  
لمناسبة كمن سمى ولده  
عبدك لما ظنه فيه من  
البركة فكذلك الصفة  
الاطلاق عند زوالها  
(خلافاً للقزالي في مملح  
الصفة) يفتح الهمزة الثانية  
كالمرتبة لانه مجاز  
لانه لا يراد منه الصفة  
وقد كان قبل العلمية  
موضوعاً لها وهذا  
خلاف في التسمية  
وعلمها أولى (وبصرف)  
المجاز أي المعنى المجازي  
للفظ (يتبادر غيره)  
منه إلى الفهم (لولا  
القرينة) ومن المحبوب  
بها المجاز راجح وسأني  
وبؤخذ مما ذكر أن  
التبادر من غير قرينة  
تعرف به الحقيقة  
(وبهجة النبي) كما في  
قولك في البلد هذا  
جماز فانه يصح في  
المجاز عنه (وعدم  
وجوب الأطراد) فيما  
يدل عليه بان لا يطرأ  
كما في واستئيل القرية  
أي أهلها

فلا يقال وأما السباط أي صاحب أو فطر دلا وجوبا على الاستدلال على جميع جزئياته من غير وجوبها  
لجواز أن يصر في بعضها الحقيقة بخلاف التي الحقيقي فيلزم أن يراد بها على علم من ١٦٩ الحقيقة في جميع جزئياته لا تنفاه

التعبير الحقيقي بغيرها  
(وجه) أي جمع  
اللفظ الدال عليه  
على خلاف جميع  
الحقيقة كالامر يعني  
الفعل مجازا يجمع  
على أمور بخلافه  
بمعنى القول حقيقة  
فصمم على أوامر  
(والتزام تقييده) أي  
تقييد اللفظ الدال عليه  
بكتاح الذل أي لين  
المنازل والحرب  
أي شدة بخلاف  
المشترك من الحقيقة  
فانه يعم غير زوم  
ككلمين الجارية  
(وتوقفه) في الإطلاق  
اللفظ عليه (عن  
المسمى الآخر) نحو  
ومكر وأومكر الله أي  
حزاهم على مكرهم  
حيث قاطوا وهم اليهود  
على أن يقتلوا عيسى  
عليه الصلاة والسلام  
بان أني شبهه على من  
وكلوا به قتله  
ورفعه إلى السماء  
فقتلوا الملق عليه  
الشبه ظنا أنه عيسى  
ولم يرجعوا إلى  
قوله أنا صاحبكم  
ثم شكوا فيه فلم  
يروا الآخر فاطلاق

ولا شك أن مثل ذلك يأتي في الحقيقة التي لها الحجاز فانه يصح التعمير في بعض جزئياته مدلولها لها  
بمعناها ويمكن أن يجازى حاصل كلام الشارع أن المراد منه إطلاق اللفظ على كل فرد من أفراد ذلك  
الشيء مع إمكان التدويل في بعض الأفراد إطلاق يكون حقيقيا وبوجوب الاطراد منه إطلاق اللفظ على  
كل فرد من أفراد المسمى مع عدم إمكان التدويل في بعض الأفراد إطلاق يكون حقيقيا لا يرى إلى قوله  
بخلاف المعنى الحقيقي إلى قوله لا تنفاه التعبير الحقيقي بغيرها قاله سم (قوله فلا يقال وأما السباط أي  
صاحبه) قال القرافي في شرح المحصول قلنا لأنه أنه يمنع بل كلامه سيو وبغيره معنى الجواز قال سيويه  
لا يصح أن يقال قامت هندو برادعها بمعنى لأن قرينة التعمير القرينة هي الدالة على الإجماع ولا تقدر  
هنا في هند فلا يجوز ضمها بغير دليل وهذا يقتضي أنه سأل السباط لقرينة التعمير في السؤال إلى  
صاحبه كما يصر في لاهل القرية اه كلام القرافي قلت وقد ذكر التعامها بصرح بقية جواز نحو سأل  
السباط فتذكر ابن مالك في تسهيله أنه يجوز حذف المضاف واقامة المضاف إليه مقامه في أغرابه وقسم  
ذلك إلى قبايى وغير قبايى وذكر أن ضابط ذلك أنه امتنع استعمال المضاف اليها الحكم فهو قبايى ونحوه وسأل  
القرية وأثير وافي فلو بهم الجهل إذا القرية لا تستل والجهل لا يشرب وإن لم يمنع ذلك فهو مسمى اه وهو  
مصرح بما ذكره وبزيادة الأشكال ومما يقويه أن المعنى في العلاقة نوعها لا شخصها وهي متعينة فهنا  
والحاصل أن كلام الأصوبين مصرح بامتناع نحو سأل السباط أي صاحبه وكلام العامة مصرح بجواز  
ذلك وكلام الأصوبين مشكل مع كون المعنى نوع العلاقة لا شخصها (قوله والتزام تقييده) أعاد الباء فيه  
بخلاف ما قبله وما بعده فكانه لا بدع فوهم أنه قد قبله وفيه بعد قاله شيخ الإسلام (قوله أي إلى الجانب) تفسير  
لجناح فهو تفسير للمضاف وقوله أخضع مجاز عن حق أو حصل بفضل التقدير إلى قوله وهو حق أو حصل لهما  
إين جانب الذل أي حصل لهما إين جانب الحاصل بواسطة الدل لهما وهذا معنى صحيح لا رب في صحة خلافا  
لما أعددناه له لانه من عدم صحة وتبين كون قول الشارع أي إلى الجانب تفسير للمضاف إليه الذي هو الذل  
للاضاف ولا لضاف والمضاف إليه معا (قوله أي شدة) تفسير لنار وكان واجب ناسف الضمير العائد  
للمعرب لكونها مؤنثة قال الله تعالى حتى تضع الحرب أوزارها ويمكن الجواب بأنه جرى على لغة ذلك كبر الحرب  
وإن كانت قليلة أو على أو بابها بالقتال مثلا (قوله على المسمى الآخر) أي المسمى الحقيقي وهذا يسمى المشكاة  
وهي التي يرعن الشيء بلفظ غيره (وقوعه في محبة) تحفيق ونحو ومكر وأومكر الله فاطلاق المكر على المجازة  
عليه مجازا لوقوعه في محبة أو تقدر ونحو قوله تعالى أقاموا مكر الله فلهي والله أعلم أقاموا واحد مكر وأومكر  
الله أي مجازاته على مكرهم فغير عن المجازة على المكر بالمكر لوقوعه في محبة تقدير (قوله بان أني شبهه)  
أي شبه عيسى عليه الصلاة والسلام ووقع في كلام بعض المحققين تفسير ضمير شبهه بانفوتل وهو وهو (قوله  
على من وكأنا) بفتح الكاف مخففة أي ربطوا به قتله (قوله لم يروا الآخر) أي وهو صاحبهم (قوله متوقف  
على وجوده) أي تخفيفا أو تقديرا كما مر (قوله فاطلاق المسؤول عليه المأخوذ من ذلك مسخيل الخ) قال  
الهلام قوله مسخيل خبر إطلاق وفي كون الإطلاق مأخوذا من الآية وكونه مسخيا لتأنيص ونحوه والحق في  
أن المسخيل هو المطلق عليه لا الإطلاق لأن قول بان المراد المسخيل عليه ذلك الإطلاق فأنفع التناقض بان  
المأخوذ الإطلاق عليهم من حيث هي المسخيل أعاده والإطلاق عليها مرادهم الآية قلنا فالإطلاق المأخوذ غير  
المسخيل فلا يصح الحكم بأنه هو فليتامل والذي يعين أنه قبله وهو مقتضى المتن أطلق سؤال القرية على معنى  
هو أيتها وهو مسخيل وأسمائه يصر بها أن المراد استعمالهم أهل أو هذا معنى صحيح لا تكلف فيه ولا خروج

( ٢٢ - داني - أول )  
المكر على المجازة عليه متوقف على وجوده بخلاف إطلاق اللفظ على معناه  
الحقيقي فلا يتوقف على غيره (والإطلاق على المسخيل) نحو وسأل القرية فاطلاق المسؤول عليه المأخوذ من ذلك مسخيل لأنها  
الابنية المحسوسة وأما المسؤول أهلها (والجواز اشتراط الجمع

في نوع المجاز) فليس لنا أن نقول في نوع منه كالسبب للسبب إلا إذا سمع من العرب ضرورة منه فلا قبل لا بشرط ذلك بل يكفي بالعلامة  
أما فنظروا إليها فكيف السماع في نوع ١٧٠ لجهة العوز في عكسه مثلاً (وقوف الأمدي) في الاشتراط وعلمه ولا بشرط

عن ظاهر العبارة اه (قوله في نوع المجاز) أي في كل نوع من أنواعه كالسببية والسببية والكلية والجزئية  
إلى غير ذلك من بقية الالاقات فإذا سمع المجاز في صورة من صور نوعه كالسببية مثلاً لئلا نقول  
في سائر صور هذا النوع وكذا القول في باقي الأنواع (قوله لجهة العوز في عكسه مثلاً) أشار بقوله مثلاً إلى أنه  
يكتفي بذلك في غير عكس ذلك النوع من بقية الأنواع على هذا القول قاله شيخ الإسلام قلت لا يخفى بعد هذا  
القول (قوله ولا بشرط السماع في شخص المجاز اجاعاً) في إشارة إلى أن نقل غيره كان بالحسب الخلاف  
بقوله ولا بشرط النقل في الأحكام على الأصح محمول على غير الأشخاص كما حمله عليه في شرح المختصر حيث  
قال محل الخلاف أحاد الأنواع لا الأشخاص إذ الشخص الحقيقي لا يصح كونه محل الخلاف لأن أسد القول  
لا أطلق الأسد على هذا التبعاج إلا إذا أطلقه عليه العرب ببصيصه وأطال في بيان ذلك ثم قال فقد تقرر أن  
الخلاف في الأنواع لا في الجنس ولا في جزئيات النوع الواحد ومضى إلى ذلك القرافي شيخ الإسلام (قوله غير  
علم) أي فالعلم ليس معرباً وهو معرباً واقع في القرآن اتفاقاً والخلاف في غيره على ما سألني (قوله في معنى  
وضعه في غير لغتهم) خرج به الحقيقة والمجاز العربيان إذ كل منهما مستعمل فيما وضع له في لغتهم وإن كان  
الوضع في الأول ابتدائياً وفي الثاني ثانوياً (قوله فلا يكون كاه عربياً) أي لم يكن كاهه في بدليل الآية فليس  
فيه عربي وغيره وحل الآية على السكل حقيقة وهي أولى من الحل على القالب لأنه نصير حيث نبحاز  
والحقيقة أرشح فالحل عليها أولى فإن قيل هذا الذي أتى في كونه عربياً لازم لأن العلم الالهي واقع في القرآن  
بلا خلاف كما قاله الشارح كغيره فلا يكون كاهه سابقاً لأجاب شيخ الإسلام بأنه اتفقت في لغة العرب  
وغيرهم اه وفيه نظر لأنه لو كان كذلك لم يحتج إلا لاحترازه بقوله غير علم كالمحتج إلى الجواب عن نحو  
استرق وقسطاس ومشكاة بل يجوز أن يلزم أنه الالهي ولا ينافي ذلك كون كاهه عربياً نظراً إلى ما ذكره  
السعد كغيره من أن الأعلام بحسب وضعها العلمي ليست مما ينسب للغة دون أخرى ولا رد على ذلك منع  
الصرف نظراً لكون الوضع في الالهية وفيه وإن كانت لا تنسب إلى لغة دون أخرى إلا أن هاهنا في غير  
العربية لكون الوضع من ذلك الغير وبذلك يخرج الجواب عن قول البعض وابن الحاجب إن إجماع أهل  
العربية على أن منع صرف إبراهيم ونحوه للهمة والعلم وضع ما ذكرنا من وقوع المعرب فيه أي في القرآن  
اه وأجاب شيخ الإسلام بأن الإجماع المذكور لا يقتضي كونه معرباً بالجواز اتفاق اللغتين فيه وإنما اعتبرت  
بجته حتى منع الصرف لاصالة وضعها اه وأعل المراد باصالة الوضع مع فرض اتفاق اللغتين في السابق الوضع  
المذكور أو كونه أشبهه بطريقته قاله مم قلت وتدي بحث في جواب مم بأن مقتضى كون وضع العلم  
لا ينسب إلى لغة دون أخرى عدم اعتبار كون الوضع في اللغة الالهية إذ لا معنى للنظر لكون الوضع في الالهية  
الأنسية إليها وفي جواب شيخ الإسلام بأن الاصالة المذكورة بعد تسليمها لا يقتضي منع الصرف مع كون اللفظ  
عربياً إذ الفرض اتفاق اللغتين فيه على أن اعتبار الالهية من حيث الاصالة والسبق فقط خلاف المتبادر من  
قولهم ممنوع من الصرف العلمية والهمة بل المتبادر منه اختصاص وضعها بالهمة والتبادر علامة الحقيقة فيكون  
معرباً كما أخذ ذلك من الإجماع المذكور ابن الحاجب والعصدي فتأمل (قوله وإن سمي كاهش عليه في شرح  
المختصر) برده لأنه بشكل حيث الاستدلال بالآلة لأنهم جعلوا وجه الاستدلال بالآلة أنه لا واسأل القرآن  
على غير عربي لم يكن كاهه سابقاً لآلهة منافع قوله قرأ ناعراً يباذل لآلهة المنافاة له حيث سلم وقوع العلم فيه  
مع كونه من المعرب لم يكن كاهه معرباً وحيث لا يصح الاستدلال به وقراءة ناعراً يباذلني ماعدا العلم من  
المعرب عنه وقد يجاب بخصه من الخلاف بغير العلم ويجعل وجه الاستدلال من الآية أن الأصل والمتبادر من  
العربي ما هو عربي في جميع أجزاءه لكن دل الدلائل على عدم عربية الأعلام الواقعة فيه دون الأجسام الواقعة  
فيه فتبقى على الأصل سم (قوله حيث لم يقل ذلك) يعني أنه لم يصرح بالله يسمى لكن أخذت سمته من كلامه

السماع في شخص المجاز  
اجماعاً إن لا يستعمل  
الآ في الصور التي  
استعملت العرب فيها  
(مسألة العرب بلفظ  
غير علم استعملت العرب  
في معنى وضع له في غير  
لغتهم وليس في القرآن  
وفاً قال شافعي وابن جرير  
والأكثر) إذ لو كان فيه  
لا شتم على غير عربي  
فلا يكون كاهه عربياً  
وقد قال تعالى أنا  
أزلناه قرأنا عربياً  
وقيل أنه فيه كاستبرق  
فأرية للديباج اللفظ  
وقسطاس رومية  
لإبراهيم ومشكاة هندية  
للشكوة التي لا تنفذ  
وأجاب بأن هذه  
الانفاط ونحوها تنق  
في لغة العرب ولغة  
غيرهم كالصباون  
ولا خلاف في وقوع  
العلم الالهي في القرآن  
كإبراهيم وإسماعيل  
ويحتمل أن لا يسمى  
معرباً كما مشى عليه  
المصنف هنا حيث  
قال غير علم وأن يسمى  
كاهش عليه في شرح  
المختصر حيث لم يقل  
ذلك ثم شبه على أن  
العلم متفق على  
وقوعه وعقب هنا

المجاز بالمعرب لشبهه به حيث استعملته العرب فيما لم يضعوه له  
كانت علمهم المجاز

(قوله)

فيما لم ينعوه له ابتداء (مسئلة اللفظ المستعمل في معنى) (ما حقيقته) فخطا (الرجحان) فخطا كالاسد الحيوان المفترس أو الرجل الشجاع (أو حقيقة ومجاز باعتبارين) كأن وضع لفظ معنى عام ثم خصه بالشرع أو العرف فذووع منه كالصوم في القصة للامساك خصه بالشرع بالامساك المعروف والدابة في القصة لكل ما يدب على الارض خصه بالعرف العام بذات الخوافر وأهل العراق بالفرس فاستعمله في اتمام حقيقة لغوية بمجاز شرعي أو عرفي وفي الخاص بالعكس ويمنع كونه حقيقة ومجازا ١٧١ باعتبار واحد للتناهي بين الوضع ابتداء وثانيا اذ لا يصدق أن

اللفظ المستعمل في معنى موضوع له ابتداء وثانيا (والاعران) أي الحقيقة والمجاز (متفان) عن اللفظ (قبل الاستعمال) لانه مأخوذ في حددها فاذا انتفى انتفى (ثم هو) أي اللفظ (مجهول على عرف المختاطب) بكمس اعطاء الشارع أو أهل العرف أو القصة (في) خطاب (الشرع) المجهول عليه المعنى (الشرعي لانه عرفه) أي لان الشرعي عرف الشارع لان النبي صلى الله عليه وسلم بعث لبيان الشرعيات (ثم) اذا لم يكن معنى شرعي أو كان وصرف عنه صارف فالمجهول عليه المعنى (العرف العام) أي الذي تتعارفه جميع الناس بأن يكون متعارفا من الخطاب واستمر لان الظاهر ارادته لتبادره الى الاذهان (ثم) اذا لم يكن لمعنى عرفي عام أو كان وصرف عنه صارف

(قوله فيما لم ينعوه له) أي لا يندفع ولا ينافي أو غاها الواضع لغره (قوله في معنى) أي واحد وهو إشارة إلى أن التقسيم إلى الأقسام الثلاثة بالنسبة إلى استعماله في معنى واحد فقط وأما تقسيمه فيما سبق فبالنسبة إلى جهة معانيه (قوله أو حقيقة ومجاز باعتبارين) أي حقيقة في معنى ومجاز في ذلك المعنى بعينه وقوله باعتبارين أي بوضعتين واضعتين كأن شرعى في ذلك التمثيل (قوله بالامساك المعروف) أي وهو امساك جميع النهار للقبال للصوم بعينه (قوله لكل ما يدب) بكمس الدال بأنه ضرب بضرب كافى المختار أو ما يدب لازمه وهو يعيش (قوله خصه بالعرف العام بذات الخوافر وأهل العراق بالفرس) تفسره العام فيما سأتى به بتعارفه جميع الناس ببقاء العام هناك ثم يرد ذلك لخروج أهل العراق عنهم فلعن تفسره العرف العام بما سأتى به بالنظر للأغالب (قوله وفي الخاص بالعكس) أي حقيقة شرعية أو عرفية بمجاز لغوي فان قيل لا يخفى أن الامساك الخاص فرد من افراد مطلق الامساك والدابة المخصوصة فرد من افراد ما يدب على الارض ومن المعلوم أن استعمال الاعم كالمتواطىء في بعض افراد حقيقته أحجب بيان هذا الصحيح اذا لم يقتصر من حيث الخصوص أما اذا اعتبر من حيث الخصوص فكيف يجوز (قوله باعتبار واحد) أي باعتبار وضع واحد من وضع واحد (قوله فاذا انتفى انتفى) أي لان القاعدة أن المركب ينتفى بانتفاء بعض أجزائه (قوله في خطاب الشرع الخ) أي فاللفظ الوارد في مخاطبة الشارع يحمل على المعنى الشرعي وأن كان له معنى عرفي أو لغوي أو مجازيا كاستدراكه الشارح (قوله لان عرفه) أي اصطلاحه والمعنى هو منه (قوله لبيان الشرعيات) أي الاسماء الشرعيات (قوله واستمر) أي الى وقت الحمل ولا حاجة الى زيادة هذا القيد أعني قوله واستمر لان العرف العام إنما يحمل عليه اللفظ ظاهره وارادته بسبب تعارف الناس له ووجوب هذا التعارف زمن الخطاب دون ما بعده كافي في ذلك فاذا انتهى استمراره ونقل البتانة كان زمن الخطاب تابا على اللفظ عليه قاله العلامة (قوله لمحصل من هذا الخ) قال شيخ الاسلام حاصله أنه لا ينتقل من معنى من المعاني الثلاثة إلى ما بعده الا اذا تعذر حمله على حقيقة ومجاز والعرف الخاص كالعام في ذلك فاذا اجتمعوا فظاهر تقدم العام على الخاص اه وفيه انه ان المراد بالعرف الخاص عرف المختاطب بكمس الظاهر فلا وجه لتمرده بقوله فظاهر الخ لانه هذا داخل في قول المصنف ثم هو محمول على عرف المختاطب لانه يبين ان العرف الخاص الذي هو عرف المختاطب محقق على غيره مطلقا وان ارد به عرف غيره فلا وجه للعمل عليه وقال العلامة فان قلت التقييد بالعام والسكرت عن الخاص بشعر بدم الحمل عليه فاعلمته قلت اللفظ المجهول على هذا المعاني الثلاثة هو اللفظ الواقع في خطاب الشارع كما يقتضيه صنيع المتن والمعنى العرفي الخاص لا يريده الشارع قليلا وما وفاقه الا اذا تعذر حمله على حقيقة ومجاز فيمكن أنه يستفاد من اطلاق الشارح هنا مع قوله الا في سياقي في محبت الحمل الخ وهذا الذي أفاده كلامه من تقدم المعنى المجازي في كل مرتبة على ما بهداه صرح به غيره في شرح العراقي فان تعذر حمله على هذه الحقائق حمل على مجازاتها ونزل بمجاز كل واحد منهما زائما اه وسببنا الشارح لذلك بقوله وسأتى في محبت الحمل الخ كما مر قاله مم (قوله وأن ماله معنى عرفي عام ومعنى لغوي يحمل أولا على العرف العام) يعني أن يستثنى ما اذا كان المتكلم له أيضا عرف خاص وتكلم فيما يناسب ذلك الخاص كالنحو اذا تكلم بمثله نحو به قالوه الحمل على عرفه الخاص قاله مم قلت فيه أن موضع الجمع خطاب الشارع لا مطلق الخطاب فلا وجه للاعتناء المذكور (قوله محمله) مصدر بمعنى المفعول أي المعنى الذي يحمل عليه (قوله وعمل عنه الخ) أي لان الموجب للاجبال أو الجمل على القوى هو الفساد وهو مدلول النهي لكن لما كان

فالمجهول عليه المعنى (القوى) لتضمنه حينئذ لمحصل من هذا ان ماله مع المعنى الشرعي له معنى عرفي عام ومعنى لغوي أو مجازي يحمل أولا على الشرعي وأن ماله معنى عرفي عام ومعنى لغوي يحمل أولا على العرف العام (وقال الفزائي والآمدني) فيما له معنى شرعي ومعنى لغوي محمله (في الاثبات الشرعي) وفق ما تقدم (وفي الثاني) وبجارتها مع المعنى الشرعي وعمل عنه مع ارادته المناسبة للاثبات قال (الفزائي) اللفظ (محمل)

الشيء نفيًا للمعنى صحيح التعبير عنه وأورد الكمال عليه أن استعمال النبي في معنى النبي مجاز يحتاج إلى  
القرينة مع انتفاءها هنا وأنه حينئذ يصرح النبي بعناء الظاهر ولم يتعرض اليان حكم مع أنه قد يقال مقتضى  
دليل كل منهما أنه كالنبي فإذا كان كذلك فكان يمكن حل النبي في عبارة المصنف على المعنى الأعم الشامل  
للمعنى حقيقة ولما هو في معنى النبي وهو النبي لتضمنه النبي وإن لم توافق عبارته ما لجواز أن المصنف أشار بالنبي  
بالمعنى العام إلى الحاق النبي الحقيقي بالنبي الذي انحصر عليه الآن يكون المصنف صريح بأنه أراد بالنبي مجرد  
النبي فليتامل اه سم (قوله أي لم ينفع المراد منه) قال العلامة أي الذي هو غير الشرعي والقوى لأن  
كل ما منعه ما منع أراد به كما أفاده قوله ألا يمكن الخ وما منع أراد به لا يكون اللفظ مجملًا فيه أي محتملًا له ولهذا لم  
يقول لم ينفع المراد منه ما اه وفيما قاله نظر بل يجوز بل يتعين أن يكون المراد أحدهما إذا ما منع من إرادة  
ذلك وهو التبادر من الكلام بل صرح به المضد لا بنافيه قوله ألا يمكن الخ إذ ليس المراد الامكان عقلا بل  
مجرد الاستبعاد مع إمكان ذلك ونظر الشيخ فيما صرح به المضد لا بنافيه وما عبره بالشارح لا بنافي ذلك اه  
سم (قوله وقال الأمدى القوي) فان قلت يلزم الأمدى أن الحائض منهية عن الدعاء بخبر الذي هو والمعنى  
القوي الصلاة التي نيت عنها وأنه يجب ترك مطلق الأمساك يوم العِدْحِ عن الكلام وغيره ثم لم يصوم  
لغلة ذلك وانزاع ذلك أن لم يكن قطعي البطلان فهو من أبعاد العِدْحِ من العقل وقلت لا لزوم متوجه ولكن  
يحتمل أن مراد الأمدى أن الصلاة التي نيت الحائض عنها هي ذات الكوع والسجود لكنها لفسادها فقد  
شرطها من الخلو عن الحيض خارجة عن المعنى الشرعي داخل في المعنى القوي ولو مجازا وإن الصوم يوم العِدْحِ  
المنهي عنه هو أمساكه عن المفطرات بنية الذي هو والمعنى الشرعي لكنه لفسادها بقدر شرط من شرطه وهو  
قبول اليوم للصوم كان خارجا عن المعنى الشرعي المخصص بما استجمع الشروط داخل في المعنى القوي كما مر في  
الصلاة بالنسبة للحائض فلم يلزم ما ذكره فان قلت فإذا كان الفساد لغو مجازا فلم يجعله الأمدى شرعا مجازا  
قلت قد يعرف باختصاص الشرعي مطلقا عنه بالمعنى اه فان قلت على هذا لا يصدق خلاف بالنسبة للمحمول  
لأنه واحد عنه وعند غيره غاية الأمر أنه يدخله في القوي وغيره يدخله في الشرعي وقلت قد يلزم ذلك لكنه في  
غاية العِدْحِ ثم رأيت المضد نقل مختارا الأمدى عن قوم حيث قال ربه أي المذهب لقوم لإجماله فبما أي  
الاثبات والنفي إذ يتعين في الإثبات الشرعي وفي النفي القوي ثم قال احتج الرابع القائل بظهوره في الإثبات  
في الشرعي عليه بما ذكرتم أنتم أي من أن عرف الشرع استعماله فيه وذلك يقتضي ظهوره فيه عند صدوره  
عنه وفي النفي في القوي معذور الجمل على الشرعي للزوم محتمه وأنه باطل كجميع المبرور والخير والمال في المضامين  
كل ذلك مما نهى عنه الشرع وشئ منه لا يصح الجواب ما تقدم من أن الشرعي ليس هو الصحيح وأنه يلزم في  
قوله دعي الصلاة أيام أقرئك أن يكون المنهي عنه القوي وهو الدعاء وبطلان ظاهر اه وهو صريح في  
الزوم المذكور في أسئلة المتقدم اه سم (قوله وأجيب الخ) قضية هذا الجواب أن كلامهما في النسي  
المقتضى لفساد كلام المضد السابق ظاهر في ذلك أيضا سبق الكلام فيما لا يقتضي الفساد ولم يتبين من  
كلامهما حكمه فليتامل اه سم وقلت يمكن أن يقال مجله عنده الشرعي لأن موجبا الجمل على القوي  
ثم ذكر المعنى الشرعي وذلك إما أن يكون مع النسي المقتضى للفساد دون ما لا يقتضي فتأمل (قوله ولم يذكر غيره  
هذا القسم) أي ما له معنى شرعي ومعنى أقوى أما القسمان الآخران وهما له معنى شرعي ومعنى أقوى وماله  
المعنى الثلاثة فلم يذكرهما شيخ الإسلام (قوله مثال الإثبات منه) أي من القسم الذي ذكره (قوله ذات  
يوم) أي طائفة من الزمان صاحبة هذا الاسم وهو اليوم (قوله وهو نقل) جملة متعوضة (قوله بنية) متعلق  
بصحة (قوله وسياق في محض الجمل الخ) المراد من هذا الكلام التنبيه على قسم آخر زائد على ما هنا وقد دعي  
أندرجحه في قوله المصنف في الشرع الشرعي لأن الشرعي فيه أهم من أن يكون اللفظ المحمول عليه حقيقة أو  
مجازا قاله العلامة وقد يقال على تقدير أندرجحه فيما هنا يكون مراد الشارح بما ذكره دفع توهم خصوص  
ما هنا بالحقيقة مع بيان ما فيه من الخلاف سم (قوله في تقديم المجاز الشرعي على المسمى القوي) مثاله قوله

أي لم ينفع المراد منه  
ألا يمكن جملة على  
الشرعي لوجود النبي  
ولا على القوي لأن  
النبي صلى الله عليه  
وسلم بعث ليما  
الشرعيات (و) قال  
(الأمدى) محمله  
(القوي) لتعدد الشرعي  
بالنبي وأجيب بأن  
المراد بالشرعي ما سمي  
شرعا بذلك الاسم صحيحا  
كان أو فاسدا يقال صوم  
صحيح وصوم فاسد ولم  
يذكر غير هذا القسم  
مثال الإثبات منه  
حدث مسلم عن عائشة  
قالت دخل على النبي  
صلى الله عليه وسلم  
ذات يوم فقال هل  
هنتكم شئ قلنا لا قال  
فاني إذا صائم فيعمل  
على الصوم الشرعي  
فيفيد محتمه وهو نفل  
فيه من النهار ومثال  
النسي منه حدثت  
الصحيحين أنه صلى الله  
عليه وسلم نهى عن  
صيام يومين يوم الفطر  
و يوم القري وسياق في  
محض الجمل خلاف في  
تقديم المجاز الشرعي  
على المسمى القوي



(وفي تعارض المجاز الراجح والحقيقة المبرجحة) بان غلب استعمال المجاز عليها (أقوال) قال أبو حنيفة الحقيقة أولى في الجمل لاصالتها  
وأبو يوسف المجاز أولى للبينة (أنا المعتبر) اللفظ (محمل) لا يحتمل على أحدهما ١٧٣

منهما من وجه مثاله  
حلف لا شرب من هذا  
النهر فالحقيقة المتعاهدة  
الكرع منه بغيره كما  
يقول كثير من الرعاء  
والمجاز انقلاب الشرب  
عما عتبر منه كالآراء  
ولم ينشأ فهل يثبت  
بالأول دون الثاني أو  
العكس أو لا يثبت واحد  
منهما الأقوال ثمان  
هيئت الحقيقة قدم  
المجاز عليها اتفاقا كن  
حلف لا يأكل من  
هذه الفخلة فصحت  
شمرها دون خشبها  
الذي هو الحقيقة  
المهمورة حيث لا يثبت  
وان تساوا قدمت  
الحقيقة اتفاقا كالأكل  
كانت غالبة (وشرب  
حكم) بالأجاء (مثلا  
يمكن كونه) أي الحكم  
(مراد من خطاب)  
لكن يكون الخطاب  
في ذلك المراد (مجازا  
لا يدل) الثبوت  
المذكور (على أنه)  
أي الحكم هو المراد  
منه) أي من الخطاب  
(بل يبيح الخطاب على  
حقيقته) لعدم  
الصارف عنها (خلافا  
للكرخي) من الحقيقة

على الله عليه وسلم الطواف بالبيت صلاة فقد اجتمع فيه مجاز شرعي وحقيقة لغوية فقبل بحمل على المجاز  
الشرعي وقبل بحمل على الحقيقة اللغوية وهذا خلاف المقرر في القواعد من أن تقدير الطواف بالصلاة  
فيكون تشبيها بلغا للمجاز اشترعا ولا حقيقة لغوية (قوله وفي تعارض المجاز الراجح) أراد بالمجاز والحقيقة معناه  
بدليل قوله يحمل لا يحتمل على أحدهما وقوله فالحقيقة المتعاهدة الكرع منه وقوله بان غلب استعمال المجاز  
ليس على منواله لأنه أراد بالمجاز اللفظ ويمكن أن يكون في العبارة حذف أي بان غلب استعمال اللفظ في  
المجاز والخطاب سهل ولا حاجة لما تكلفه سم (قوله محمل) قد يقال هذا في ما تقدمه في قوله ومن المصوب  
بها المجاز الراجح ويجب بان المراد بها القرينة السابقة أي العبارة عن الحقيقة كالمجاز لا العينية (قوله  
لجان كل منهما من وجه) أي وهو الأصل في الحقيقة والخطاب في المجاز (قوله فالحقيقة المتعاهدة الكرع  
منه بغيره) أعني كانت هذه هي الحقيقة لأن من لا يبتداء لفظة تنفتي أن يكون ابتداء غيره منه قال العلامة  
لقائل أن يقول الكرع منه مجاز أيضا إذ النهر حقيقة هو الأخدود أي الشق المستطيل فهو مجاز والحقيقة  
مهمورة أه وجوابه أنه ليس الكلام في تعارض حقيقة النهر ومجازه بل في تعارض حقيقة الشرب ومجازه  
والمراد من النهر هنا ماؤه أما الجوز بلفظ النهر عن مائه أو بتقدير المضاف أي ماء النهر والشرب من ماء النهر  
له قطعاً حقيقة ومجازاً لحقيقة الكرع منه بغيره ومجازاً للشرب مما ينفرد به منه والجوز في الأطراف  
لا يثاني كون الأسناد حقيقة فالجوز في النهر بما تقدم لا يثاني أن يقع الشرب عليه إذا كان على وجه  
الكرع يكون حقيقة الأثرى أن الجوز بالأمير عن الجيش لا يثاني كون الأسناد في هزم الأمير الجند حقيقة  
وكذا الجوز بالقتل عن الضرب الشديد لا يثاني كون الأفاع حقيقياً في قولك نلتز بداء معني ضربته  
ضرباً شديداً سم (قوله ولم ينشأ) جملة حالة من فاعل حلف أو معطوفة على جملة حلف وهو أول (قوله  
أولا يثبت واحد منهما) أي لا بالأول دون الثاني ولا بالثاني دون الأول وليس المراد أنه لا يثبت لوفعه سامعاً  
إذا شابه في الحديث مثله (قوله فان هيئت الحقيقة) هذا محترز وقوله الراجح (قوله يثبت بمرها) أي باكل  
ثمها دون أكل خشبها في العبارة حذف دل عليه الكلام وقوله الذي هو الختم المضاف المحذوف وهو لفظ  
أكل لأن الحقيقة المحصورة هي الأكل من الخشب لا نفس الخشب كما يقتضيه ظاهر العبارة ولا التقدير فإن  
الخشب معني حقيق لفظه مستعمل غير مهمور والطالع من النهر والجوز بدو نحوه من الخشب فاندفع ما يقال  
أن سكوتهم عن الطالع والجوز بدو نحوه يدل على أنهما لسان الحقيقة ولا من المجاز راجع سم (قوله وان  
تساوا) هذا محترز وقوله المبرجحة (تقسيم) قال العلامة بقي هذا اشكال وهو أن المجاز الراجح حقيقة  
عرفه لأن غلبة استعمال اللفظ في معناه المجازي يعرفها بوضعه له كما اختاره الشارح أو نفس وضعه له كما  
نقله عن القرافي في تعريف الوضع وإذا صار حقيقة تعرفه في هذا المعنى صار مجازاً في المعنى الأول والا كان  
مشتراً والمجاز خسر منه وإذا صار حقيقة تعرفه في هذا المعنى مجازاً في المعنى الأول كان هذا المعنى لكونه  
حقيقاً مقدماً على الأول لكونه مجازاً بفضية مقدمه المصنف أن الحقيقة مقدمه على المجاز فاختاره هنا  
أن اللفظ محمل يثاني ذلك أه وتعيينه سم بما لا يجدي نفعاً فراجع إن شئت (قوله بالأجاء) قال  
العلامة متعلق بثبوت وفي تقديره فصل بين الموضوع وهو حكم وصفته وهي يمكن باجتناب الأنا يتعلق  
باستقرار المحذوف صفة أولى الحكم أه قال سم لا نسلم امتناع هذا الفصل وأعني أن يكون متمم لما كان من  
جملة المتن بخلاف ما إذا كان من الشارح لسان مراد المتن أه وقد يقال كلام الشارح مع المتن ينزل منزلة  
فهما كلاماً واحداً حكماً (قوله في ذلك المراد) أي الذي هو الحكم المذكور (قوله لأن الملازمة حقيقة

(والصوري) أي عبد الله من المعتزلة في قوله ما يدل على ذلك فلا يبيح الخطاب على حقيقته إذ لم يظهر مستدل للحكم الثابت غيره  
مثله وجوب التيمم على الجميع الناقض له أجماعاً يمكن كونه مراداً من قوله تعالى ولا تستم للعاقل تجدوا ما يصيرونه على وجه  
المجاز لأن الملازمة حقيقة

في الجس باليد مجاز في الجاع اعترض بانه حقيقة في التقاء الشريين الصادق بالجامع وفيه نظر قال في الصحاح  
 الجس الس باليد ويكنى عن الجاع اه لكن عرفت القاموس بقوله له منه يده والجاره جامعها  
 والملاصه الملاصه والجامعه اه (قوله) واجمع بانه يجوز ان يكون المستند غير هـ هذا منع لقوله لا مستند  
 غيرها وقوله واستغنى الخ منع لقوله والا لذكر وقوله كما هو العادة اي الاستغناء ذكر الاجماع عن ذكر  
 المستند في المسائل الاجامه لا تكون الاجماع (قوله) فتدل على نقضه (الوضوء) اي مطلقا اي كان معه قصد  
 لذته او وجوده ام لا كان الجس عند الاول غير ناقض كذلك ومنه لما عاشر المالكية النقض به ان صاحبه  
 قصد لذته او وجوده او الا فلا فهو كالنوسيط بين القولين (قوله) الكتابة لفظ الخ اعلم ان الماليتين في الكتابة  
 طريقين الاول انما اللفظ المستعمل في معناه الحقيقي لينتقل منه الى لازمه كقولنا طوبى للحادث مستملا في  
 طول حائل السيف لكن لا لذاته بل لاجل ان ينتقل منه الى لازمه وهو طول القامة وعلى هذا فهي حقيقة  
 لان اللفظ لم يستعمل الا في معناه الحقيقي وان كان القصد منه لازمه والى انما اللفظ المستعمل في لازم معناه  
 مع جواز ارادته معناه الحقيقي كاطلاق طوبى للحاد مراد منه طول القامة فقط او طول القامة مع طول حائل  
 السيف وعلى هذا فهي ليست حقيقة ولا مجاز اما الاول فلان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له واما الثاني فلان  
 المجاز لا يصح معه ارادة المعنى الحقيقي اذا علمت هذا فترى ان المصنف للكتابة عما قاله جار على الطريق الاول  
 بلا شبهة اذ قوله مراد منه حال من معناه موضع من عوده اي لمعناه وقوله لازم المعنى لفظه المعنى الظاهر في  
 موضع الاستعمال يادى الايضاح فاندفع اعتراض العلامة قدس سره بان معناه عبارة المصنف ان الكتابة هي  
 اللفظ المستعمل في معناه ولازمه معانته كون جيند مجازا الاحقيقة فلا يصح قوله فهي حقيقة ومبني اعتراضه  
 على جعل قوله مراد منه حال من ضمير استعماله العائد على اللفظ وجعل ضمير منه اللفظ لا الى قوله معناه  
 والاقبال مراد منه لازم وقد علمت صحة ما سلكه المصنف وجيند فترى به مساوئ غير ولا ريب في  
 نفع قوله فهي حقيقة على غير ما ذهب اليه المذكور وهذا خلاصة القول في هذا المفاخر فيه كفاية عما اطلاله العلامة  
 سم رحمه الله (قوله) كما في قوله تعالى حكاية عن الخليل عليه الصلاة والسلام الخ قال العلامة في التيسيل  
 بذلك بحث لانه يلزم من استعماله في معناه الذي هو ارادته به اخبار بغير الواقع اه قلت قد تقرر ان المقصود  
 من الكتابة هو الالزام وهو الذي يتعلق به الاثبات والنفي دون المعنى الحقيقي قال في التلويح واما عند علماء  
 الديان فالكتابة لفظ قصد بعينه معنى فان لم يزل له اي لفظ استعمال في معناه الموضوع له لكن لا يتعلق به  
 الاثبات والنفي ويرجع اليه الصدق والكذب بل ينتقل منه الى لازمه فيكون هو مناط الاثبات والنفي  
 ومرجع الصدق والكذب كما يقال فلان طوبى للحاد قد قصد اطول القامة فيصنع الكلام  
 وان لم يكن له شغل بطوبى وان استعمال المعنى الحقيقي كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى وقوله  
 والسموات مطويات بيمينه وامثال ذلك فان هذه كلها كتابات عند المحققين من غير لزوم كذب لان استعمال  
 اللفظ في معناه الحقيقي وطالب دلالة عليه اغناه وقصد الانتقال منه الى لازمه الى آخر ما اطلاله ولا يخفى  
 ان قوله من غير لزوم كذب الخ يدل على ان الاخبار بغير الواقع انما يكون كذلك اذا لم يكن المقصود به الانتقال  
 المذكور وهذا جار في التعريض بالترقي واذا كان المعنى الحقيقي غير مقصود بالذات للاخبار عنه واما الخبر  
 عنه المنتقل اليه وانه يصح اطلاق اللفظ كفاية وان لم يكن المعنى الحقيقي موجودا كما تقدم عن السعد وقد  
 علمت ان التعريض بالكتابة معنى كون اللفظ مستعملا في معناه الحقيقي فيها تصوره بالمعنى الحقيقي في الذهن  
 لينتقل منه الى المعنى الاخر فاعتبر تصوره في الذهن لا وجوده في الخارج فقد تبين سقوط ما قاله العلامة وكذا  
 سقوط قول الشهاب فيه حارزة لعصبة الانبياء عليهم الصلاة والسلام من الصائروا رؤسها وعلى الرأب اه لانه  
 اذ لم يحق الكذب فلا صغيرة أصلا لا عدا ولا سهوا وكان وجه الكتابة حقيقة مع انتفاء المعنى الحقيقي او  
 استحالة كرامن تحقيق المعنى وهم تحفته اخرج عن مدلول اللفظ بناء على انه موضوع للمعنى الذهني  
 لا للخارجي لكن هذا يشكل على ما مشي عليه المصنف من وضع اللفظ للمعنى الخارجى دون الذهني اللهم الا ان  
 يخص ذلك بغير الكتابة والتعريض او يكون ما عرفت به الكتابة والتعريض مبني على قول غير من وضع

الاس ينقض الوضوء  
 واجب بانه يجوز ان  
 يكون المستند غير هـ  
 واستغنى عن ذكره  
 بذكر الاجماع كما هو  
 العادة فالجس فيها على  
 حقيقته فتدل على  
 نقضه الوضوء وان  
 قامت قرينة على  
 ارادة الجاع ايضا  
 على ان الرأب انما يضع  
 ان يراد باللفظ حقيقته  
 ومجابه معادلت على  
 مسئلة الاجماع ايضا  
 وقد قال الشافعي  
 بدلائها عليها حيث  
 حمل الملاصه فيها على  
 الجس باليد والوطء  
 في مسئلة الكتابة لفظ  
 استعمال في معناه مراد  
 منه لازم المعنى نحو  
 زيد طوبى للحاد مراد  
 منه طول القامة  
 طوبى لان طوبى للحاد  
 أي حائل السيف  
 فهي حقيقة لا استعمال  
 اللفظ في معناه وان  
 اريد منه الالزام فان  
 لم يرد المعنى باللفظ  
 وانما عاير بالمرم عن  
 الالزام فهو أي اللفظ  
 جيند مجاز لانه  
 استعمال في غير معناه  
 أي الاول والتعريض  
 لفظ استعمال في معناه  
 بل هو ينفع الواو اي  
 للتلويح (غيره) كما في  
 قوله تعالى حكاية عن  
 الخليل عليه الصلاة  
 والسلام بل قوله كبر

هذا نسب الفعل الى كبر

اللفظ لاذن في دون الخارج فلينأمل سم باختصار (قوله نسب الفعل) أي وهو تكسر الأصنام وقوله  
كانه غضب أي كبر الأصنام وقوله تلو مجازاً لعله نسب قوله لما يعلمون علة لقوله لا تصلح وقوله من عجز  
كبرها بيان لما يعلمون (قوله فهو حقيقة أبداً) ما ذكره المصنف من أن التعريض بالنسبة لعناء الأصل  
حقيقة أبداً لم يرد له من البائين وذهب آخرون إلى أن التعريض بالنسبة للفعل الأصلي قد يكون حقيقة  
وقد يكون مجازاً وقد يكون كتابة لانه استعمال في معناه الموضوع وهو له حقيقة أو في غير مجاز أو في معناه  
الحقيقي مراد منه لازمه فكتابة كاتر في موضع موصوفه وأما المعنى التعريض في ما يستفاد من سياق الكلام  
(قوله بخلافه في الكتابة الخ) هذا غيد أن قول المصنف فيما تقدم فإن لم يرد المعنى وأما غير بالمرزوم عن  
اللازم فهو مجاز من حقيقة نفس الكتابة وإنما تنقسم الى كونها حقيقة تاريخية أو ما إذا استعمل اللفظ في معناه  
لشغل منه في لازمه مجازاً أخرى وهي ما إذا استعمل اللفظ في لازم المعنى ويشعر بهذا إشاراً وقوله  
في التعريض فهو حقيقة أبداً فحقيقته لا يدع بشعر بان الكتابة ليست حقيقة على التبادل تكون تارة  
حقيقة وتارة مجازاً وهو تابع في ذلك لوالده فإن الكتابة عند تنقسم الى حقيقة ومجاز كأنقل ذلك عنه  
السيوطي في انقائه حيث قال وفيها أي الكتابة أو سنة مذاهب أحدها أنها حقيقة قال ابن عبد السلام وهو  
الظاهر لأنها استعملت فيما وضعت له وأرشد به الدلالة على غيرها الثاني أنها مجاز الثالث أنها لأحقيقة ولا مجاز  
والله ذهب صاحب التلخيص لانه في المجاز أن المراد المعنى الحقيقي مع المجازي ويجوز بذلك فيها الرابع وهو  
اختيار الشيع في الدين السبكي أنها تنقسم الى حقيقة ومجاز فإن استعمل اللفظ في معناه مراد منه لازم  
المعنى فهو حقيقة وإن لم يرد المعنى وأما غير بالمرزوم عن اللازم فهو مجاز لاستعماله في غير ما وضع له لا يدع  
ما وضع له فالخبر فيها أن مراده غير موضوعه استعمالاً وإفادة اه وقد صرح الزركشي بان المصنف تابع لوالده  
في انقسام الكتابة الى الحقيقة والمجاز وهذا ما قد قول الشارح بخلافه في الكتابة كأن تقدم لكن تابع شيخ  
الاسلام في نسبة ذلك الى المصنف حيث قال وأما نسبة الارباع لمصنف فوهم إذ قوله فهو مجاز عندنا في اللفظ لا في  
الكتابة كما صرح به الشارح اه أي فلا يكون قوله فإن لم يرد المعنى الخ من تمام نصرف الكتابة كما هو  
المتأخر من الصارفة والافتال فهي أي الكتابة مجازاً لكن قد يقال استدلاله بذلك لا يخلو عن ضعف لجواز أن  
يكون تصريح الشارح بقوله أي اللفظ لا دفع استشكال تذكر الضمير مع عوده للكتابة وهي مؤنثة لا للإشارة  
الى عدم عود الضمير لها ويقرى ذلك قوله بخلافه في الكتابة كأن تقدم فانه ظاهر في الإشارة الى أن قد لا يد  
في التعريض متناول للتفصيل في الكتابة وقد أوله اعنى قولنا الشارح بخلافه في الكتابة كأن تقدم العلامة بقوله  
أي فإن اللفظ فيها قد يستعمل في غير معناه وإن كان مجازاً لا كتابة اه ولا يخفى بعده (قوله أي هذا مجاز  
الحروف) البحث اسم مكان البحث أو البحث حل الجولات على الموضوعات كأن تقدم أي هذا محل اثبات أحوال  
الحروف لها وحلها عليها (قوله التي يحتاج الفقيه الخ) المراد بالفقيه المجتهد ونسبه بذلك على بيان العذر  
في ذكرها في هذا الفن (قوله لكثرة وقوعها في الأدلة) بيان وجه الاحتجاج وقد يقال الاحتجاج لا يتوقف  
على الكثرة بل على مجرد الوقوع ويمكن أن يقال التقسيد بالكثرة مع كونه الواقع للإشارة الى مزيد الاحتجاج  
ففيه تأكيداً لذكرها (قوله لكن سابقاً منها) أي من الحروف بمعنى الأدوات في العبارة استخدام  
(قوله تغليب لا أكثر) قد يستغنى عن دعوى التغليب بان إطلاق الحروف على الكلمات مطلقاً لإطلاق  
آخرهم قال الأصناف في شرح كتاب سيبويه بان الحرف يطلق سيبويه على الاسم والفعل اه والتغليب مجاز كما  
نه عليه في شرح التلخيص (قوله عداها بالفتح الهندي) المراد بعد ما ذكرها بأصنافها عنها فان قيل انقل الهندي  
ليس عبارة بل هو رمز للعبارة عنها فلنا منوع بل هو عبارة عنها لأن تلك الأشكال تدل على لفظ وهو قولك  
واحد اثنتان الخ كأن الأشكال العربية تدل على ذلك سم (قوله الجواب والجزاء) المراد بكونها الجواب  
انها لا تقع الا في كلام مجاب به من تكلم بكلام آخر ما تحفظوا وافتلح في كلام مقتضب ابتداء من غير  
أن يكون هنالك ما يقتضي الجواب والمراد بالجزاء ما يكون جزاء الشرط ومن العلوم أن الشرط استقبالي فيلزم  
أن يكون الجزاء كذلك ولذا شرط في النصب بها كون الفعل بعدها استقبالياً (قوله الشلوين) هو بفتح اللام

هذا نسب الفعل الى كبر  
الأصنام المجتهد آله  
كانه غضب أن تعدد  
الصفات معه تلويحاً  
لقسومه العايد لها  
بأنها لا تصلح أن تكون  
آلهة لما يعلمون إذا  
نظر واقعهم من عجز  
كبرها عن ذلك الفعل  
أي كبر صفاتها فضلاً  
عن غيره والأله لا يكون  
عاجزاً (فهو) أي  
التعريض (حقيقة  
أبداً) لأن اللفظ فيه  
لم يستعمل في غير معناه  
مخلافه في الكتابة كما  
تقدم في الحروف  
أي هذا أصعب الحروف  
التي يحتاج الفقيه الى  
معرفة معانيها أكثر  
وقوعها في الأدلة لكن  
سابقاً منها أسماؤها في  
التعريض بها تغليب  
للاكثر في خط المصنف  
عداها بالفتح الهندي  
اختصاراً في الكتابة  
وفي بعض النسخ بالفتح  
المتداول في شيبويه  
لوضوحه (أحدان) من  
نواصب المضارع  
(كاسيبويه الجواب  
والجزاء) قال الشلوين  
دائماً (قاله الفارسي  
غالباً)

(قوله وأرشد به الدلالة  
الخ) من أن أنه أراد  
به الدلالة من غير أن  
تراد من اللفظ ويكون  
مستعملين معاً وليس  
هذان من مستبهمات  
التركيب

وقد تميمض الجواب فإذا قلت إن قال أرورك إذن أكرمك فقد أحسيت وحبلى أكرمك فإني بارئة أي أن زرقى أكرمك وإذا قللت إن قال أحيك إذن أصدقك فقد أحسيت ١٧٦ فقط عند الفارسي ومذهبنا أن من عرفو لا انتفاء له من جهة الشرط في بعضها

و يتكاف الشلو بين  
في جعل هذا مثالا  
للجزاء أيضا أي أن  
كنت قلت ذلك حقيقة  
صدقك وسأني عذما  
من مسالك الله لأن  
الشرط علة للجزاء  
(الثاني أن) يكرر  
الهمزة وسكون النون  
(للشرط) أي لتعليق  
مصول مضمون جلة  
بمصول مضمون أخرى  
نحوان يتنوا بفجر لهم  
ما قد سلف (والنفي)  
نحوان الكافرون الا  
في غرور ان أردنا الا  
الحسنى أي ما (والزيادة)  
نحو ما ان زيد قائم ما ان  
رايت زيدا (الثالث أو)  
من حرف العطف  
(للتشكيك) من المتكلم  
نحو قالوا البنا يوما وبعض  
يوم (والإيهام) على  
انسمع نحو أناها أمرنا  
ليلا ونهارا (والتعدير)  
بين المعطوفين سواء  
امتنع الجمع بينهما نحو  
خدم من مالي ثوبا ودينارا  
أم حاز نحو جالس  
العلماء أو الوعاظ وقصر  
ابن مائة وغيره الضمير  
على الاول وهو الثاني  
بالاباحة (ومطلق)  
الجمع) كالواو نحو \* وقد  
زعمت ليس لي باني فاجر  
لنفسى تقاه أو عليها

(والتقسيم) نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف أى مقسمة إلى الثلاثة تنقسم الكلى إلى حرفاته فصدق على كل منها (وعني إلى) فينبى بهذا الصراع بأن مضمون قولنا انزل أو تقصيني - أى إلى أن تقصينيه (والاضراب كبل)

نحو وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون أي بل يزيدون (قال الحريري والتعريب نحو ما أدى أسلم أو ودع) هذا يقال لمن قصر سلامة كالودع فهم من جاهل المعارف وإنما أراد تعريب السلام لقصره من الوداع ونحوه وما أدى أذن أو أقام يقال لمن أسرع في الأذان كالإقامة (الرابع أي بالفتح) للهمة (والسكون) لينة (التفسير) بمقدور نحو عندى عبيد أي ١٧٧ ذهب وهو عطف بيان أو بدل أو

بجمله نحو وترميني بالظرف أي أنت

مذهب

وتقلبنى لكن املك

لا ألقى فانتهى مذهب

تفسير لما قبله ان معناه

تنظر ان نظرت مذهب

ولا يكون ذلك الاعن

ذنب واسم لكن

ضمير الشأن وقدم

المفعول من خبرها

لإفادة الاختصاص

أي لا أترك بخلاف

غيرك (وليسده

القريب بالبعد

أو المتوسط أقوال)

وبدل للأول ما في

حديث الصحين في

آخر أهل الحديث دخولا

وأدناه منزلة فيقول

أي رب أي رب وقد

قال تعالى فاقرب

وقيل لا يدل لجواز نداء

القريب بما للبعد

وكيدا (الخاص أي)

بالفتح و (بالشد

أسم) (لشرط) نحو أيما

الجليل قضيت فلا

عدوان عسى

(والإيهام) نحو أيكم

زادته هذه إيمانا

(وموصولة) نحو

لنزع من كل شعبة

أهم أتد أي الذي هو

أشد ودالة على معنى

الصلبية سم (قوله نحو وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون) وجه الاضرب في الآية الشريفة انه خبر ما تم مائة ألف باعتبار حال من يرأى من رايهم يقول انهم مائة ألف ثم أخبرنا بما بعدهم في نفس الامر فالاول باعتبار ما في اللفظ والثاني باعتبار ما في نفس الامر هذا وناظر كلام الانكشاف وجماعة من المفسرين أن أرفى الآية المذكورة فاشك لكن باعتبار حال الناظر والمعنى ان من نظر اليهم بشك في كونهم مائة ألف أو يزيدون عليها (قوله هذا يقال لمن قصر سلامة كالوداع الخ) قال الكمال منتقد والשוב أن يقال لمن قصر الزمن بين وداعه و سلامه بهذا صرح الحريري في شرح المحقق عبارة الخاص من معاني أو أن تكون للتعريب كقولك ما أدى أسلم أو ودع فدخل أو فيها للتعريب بالزمان ما بين السلام والوداع اه وقال شيخ الاسلام مثله قلت وهو وجهه وبذلك يحصل اشتباه السلام بالوداع مع كون الموضوع وجودهما معا وما على مقاله الشارح فالوجود السلام فقط وقصر مدته لا تقتضي اشتباهه بموضوع الوداع لو جود قصر المدد في غيره أيضا وما قاله سم مؤبد لكلام الشارح فنصف الذي لا يلتفت له وقول بعض من حشى الكتاب بعد ايراد الاعتراض المذكور مانعه والجواب أن قصر السلام يستلزم قصر الزمن المذكور وهو من اطلاق المذموم وإرادته اللازم فيكون كلامه والامر في ذلك سهل اه كلامه عز وجل عن الغمام (قوله وهو عطف بيان أو بدل) أي عند البصر بين وأما الكوفيون فقالوا انه عطف نسقي لان أي عندهم من حروف العطف (قوله تفسير لما قبله) أي لسبب ما قبله بدليل قوله بهدول لا يكون ذلك الاعن ذنب (قوله من خبرها) أتى بن إشارة إلى أن المفعول من جلة الخبر هو المختار لان المراد الاخبار بالجموع لا بالجملة وحدها وان كان المسمى بالخبر اصطلاحا هو الجملة (قوله أي لا ترك) كان القياس أن يقول أي لا أفلاك لكنه عبر بالترك مجازا عن القلي لاستلزام القلي الذي هو البعض للترك وكان ينبغي للعطف ذكر أي بكسر الهمزة وكون الياء مستوفى جميع أقسامها وهي حرف جواب ومعنى نعم ولا يجباب بها الاعم انهم في جواب الاستفهام نحو قوله تعالى ويست. ذلك الحق هو قل أي وربي انه ملق وأجاب القرأف بان احتياج القصة لهذه اللفظة نادر فلذا لم يذكر وهو زاد الاخفش لاي المشددة قسما وهي أن تكون فكرة موصوفة نحو مرتب أي مهيب كما يقبل عن مهيبك ذل ابن هشام وهذا غير مسموع شيخ الاسلام (قوله قيل لا يدل) لجواز نداء القريب بالبعد وكيدا ويجوز أن يوجه عدم الدلالة أيضا بان البعد في النداء اعم من بعيد المسافة وبعيد الزمان كما هنا قاله سم ووجه التاكيد في نداء القريب بما للبعد انه كثر بندا القريب (قوله للشرط) ينبغي اعرابه حالا لعطف عليه قوله وموصولة وما بعده بالنصب ويجوز اعرابه خبر مستند محذوف فتكون المعطوفات بعده مرفوعة قاله سم (قوله بان تكون صفة الخ) فيه إشارة إلى أن الصفة قد تكون جامدة موزونة بالمشق كما أشار إلى ذلك بقوله أي كامل الخ (قوله أي كامل في صفات الرجولية) في زيادة صفات إشارة إلى أن زيادة النقص باعتبار الصفات لان الرجولية في حد ذاتها لا تزيد ولا تنقص لان ماهيتها واحدة لا تتفاوت في أفرادها من حيث ذاتها بل من حيث صفاتها (قوله ووصيلة) أي متصل بها إلى نداء مقبلة الوداع في ذي أن النسيدي هو المعروف بالانفس أي وأما من جعل أي نفس النسيدي والمعرف بمتان فلا (قوله ومفعول به) اختيار لما ذهب اليه طائفة من النحاة من انشكا كما عن الظرفية ولا كثر على انهاء لازمة للظرفية وأولو ما نظاره يوم انخرج عنها عابده اليها وقوله ومفعول به بدلا من المفعول به ينبغي أن يكون مثل ذلك العطف على المفعول به وعلى البدل لان المعطوف على المفعول به مفعول به والمعطوف على البدل بدل والظاهر أيضا جواز التوكيد المعطوفي قاله

(٢٣ - ساني ل) النكال) بان تكون صفة تذكروا حلا من معرفة نحو روت بر جل أي جل أو بما أي عالم أي كامل في صفات الرجولية أو العالم و روت يزيد أي جل أو أي عالم أي كامل في صفات الرجولية أو العالم (وصلة لنداء مقبلة) نحو يا أيها الناس (السادس) اذ اسم لافضي ظرفا نحو حشيتك إذ طلعت الشمس أي وقت طلوعها (ومفعول به) نحو واذا كروا ذكتم قليلا فذكر كم

أي اذكر واحالتكم هذه (وبدا ١٧٨ من المفعول) ثم نعوذ كروا نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم أي اذكر واحالتكم هذه

هي الجعل المدكور (ومضافا اليها اسم زمان) نحو بنو النازع قلو بنو سعد اذهبنا (ولست قبل في الاصح) نحو يوسف يعلمون اذ الاغلال في أعناقهم وقيل ليست للمستقبل واستعملها فيه في هذه الآية لتحق وقوعه كالماضي (وترد لتعليل حرفا) كاللام (أو طرفا) بمعنى وقت والتعليل مستفاد من قوة الكلام قد وان نحو ضربت العمد اذا ساء أي لاساءته أو وقت اساءته وظاهر أن الضرب وقت الاساءة لاجلها (وللفاجأة) بأن تكون بعد بينا أو ينما (وفاقا لسيويو) حرفا كما اختاره ابن مالك وقيل ظرف مكان وقال الجوزان ظرف زمان واستغنى المصنف عن حكاية هذا الاختلاف بحكاية مثله في اذا الأصلية في المفاجأة مثال ذلك بينا أو ينما أو انا واقف اذ حافز بداي فاجأ بحبته وقوف أو مكانه أو زمانه وقيل ليست للمفاجأة وهي في ذلك ونحوه كإتزانها من كسبه من العرب (السابع اذا المفاجأة) بأن تكون بين جملتين تأتيهما ابتدائية (حرفا وفاقا لا خش وابن مالك وقال المبرد وابن عصفور ظرف مكان والزجاج قال والرخمري ظرف زمان) مثال ذلك خرجت فاذا زيد واقفا أي فاجأ وقفه خروجي أو مكانه أو زمانه ومن قدر على القولين الأخيرين

سم (قوله أي اذكر واحالتكم هذه) ذكر الماشارح زبدة المقصود وان كان الظاهر أن يقول اذكر واحال من ذلك الآن ذكر الزمان ليس إلا لأن كرمافيه وهي الحسالة المذكورة وقد كانا في المثال الأول لا يقال لكن ما ذكره لا يفيد المعنى مع أن كونها مفعولا به أو بدلا من قسم اقسام كونها بالماضي كما هو مرجع عبارة المصنف لا نأخذ قول الماؤولا فلو سلم عدم افادته ما ذكر لكنه لا ينافيه بل يمكن حله عليه وذلك كاف في التصحيح وأما اننا لم فلا نسلم عدم افادته ذلك لأن الماضي يستفاد من الأشارفة في قوله حالته هذه لأن المشاراة مضمون قوله كنتم فلا لا كترك المقيد للمضي لكون الفعل فيه مضيا ومنه الجعل المذكور وادهاو إشارة إلى مضمون قوله اذ جعل فيكم أنباء المقيد أيضا للمضي لما ذكره سم (قوله التي هي الجعل المذكور) أي وما عطف عليه فالمراد بالنعمة الانعام لا بدال الجعل المذكور ومنها لا للمتمم وفي جعل اذ بدلا من المفعول به في الآية تسامح لأن البدل هو ما بعدها كما هو ظاهر قررته شيخنا وفيه نظر يعلم مما ذكرناه عن سم في القول الثاني قبل هذه (قوله ومضافا اليها اسم زمان) لا يخفى أنها لا تخرج بذلك عن الظرفية غائبة خاطر فية مفيدة وتلك في تعدد المعنى ومنه حينئذ وقتئذ والاضافة في ذلك ما لا يمكن أن يجعل من فوائدها الاجمال والتفصيل لاجمال المين والوقت وتفصيل اذ اضافتها لما بعدها (قوله ولست قبل في الاصح) ينبغي أن يجري فيها نحو اذ المفعولية والبدلية وله أن تركها لعدم تصريح بهما سم (قوله وقيل ليست لتسلي الخ) حاصله أنها دائما للماضي لكن اماحقة وأما ناولا وهي في الآية المذكورة للماضي تأيلا وان كان مستقبلا في الواقع لتحقق وقوعه كالماضي (قوله والتردد مستفاد من قوة الكلام) أي على القول الثاني ولا يلزم جر بان الثاني في كل ما يصلح فيه الاول لأنه لا يجري في محو قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون لاختلاف زمن الفعلين والقول الاول عزي لسيويو وصرح به ابن مالك في بعض نسخ التسهيل شيخ الاسلام وهذا الذي ذكره شيخ الاسلام بتدفع ما أورده النكاح في هذا المقام (قوله وظاهر أن الضرب الخ) من فجة الثاني القائل بأنها ظرف وهو واضح لكون التعليل مستفاد من قوة الكلام (قوله وللفاجأة) المفاجأة المصادقة بقية (قوله بعد بينا أو ينما) قيل ان بينا أصله من اشعت فجة التون فتولد عنها الالف وينما هي بينا زيدت فيها الميم تاكيدا (قوله حرفا كما اختاره ابن مالك الخ) قال في المصنف وعلى القول بالظرفية فقال ان جنى عاملها الفعل الذي بعده الا أنها غير مضافا اليه وعامل بينا هو بنفسه المفعول المذكور وقال الشلو بن اذ مضافا للجملة فلا يجعل فيها الفعل ولا في بينا ومنه لا ان المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيهما قبله وانما عامها ما محذوف وبدل عليه الكلام واذا بدلت منهما والمعنى حين انه قائم حين جاز بداه وفي شرح التسهيل لا بد من معنى فاذا قلت بينا أو ينما انا قائم اذ اقبل عمر وفعلي القولين باءة اذ يكون الفعل الواقع بعدهما هو العامل في بينا كما يكون كذلك لو كانت اذ غير موجوده وعلى القول بأنها حرف مفاجأة فالعامل في بينا وبينه ما فعل محذوف بنفسه ما بعدها وهو اقبل في المثال المذكور اه وقضية ما ذكرناه لا ينافي الابدال على الظرفية المكانية فينبغي ان تتعلق بالعامل المحذوف اه سم (قوله فاجأ بحبته) هذا على أنها حرف والمفاجئ هو ما بعدها ولا محل له وهي اغدا تلت على المفاجأة فقط وقوله أو مكانه أو زمانه هذا على أنها طرف زمان أو مكان أو زمانا وهما لا نصب عطف على وقوف والرفع عطف على حبته لان المفاجأة مفاعلة من الجانبين (قوله وقيل ليست للمفاجأة) مقابل لقوله وللفاجأة وقوله وهي في ذلك ونحوه زائدة أي والمسمى حيثما جازع من بين أجزاء زمان وقوف (قوله السابع اذ المفاجأة) أي وموضوعه للمفاجأة مع كونها حرفا أو ظرف زمان أو مكان ولهذا أطلق المفاجأة وذكر الخلاف في كونها حرفا أو ظرف زمان أو مكان (قوله بان تكون بين جملتين) قال في المصنف وتخصص بالجمل الاسمية ولا يحتاج إلى جواب ولا تنقي في الابداع ومهماها الحال لا يستعمل اه (قوله حرفا وفاقا لا خش وابن مالك) قال في المصنف ويرجى قولهم خرجت فاذا ان زيد انا الباب بكسر الهمزة لان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها اه (قوله والرخمري ظرف زمان)

قال في المعنى وزعم أي الزمخشري أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة يقال في قوله تعالى ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم سقيم تقولون الموت فإلينا الرجوع فذلك الوقت ولا يعرف هذا الغرض وإنما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو خرجت فإلينا الرجوع أو المتدفق نحو فإلينا الأسد أي حاضر وأن قدرت أي الخبر فعاملها مستقر أو مستقر وأذا قلت خرجت فإلينا الأسد مع كونها عند المرء دخرا أي في الحضرة الأسد ولم يصح عندنا جاج لأن الزمان لا يتغير به عن الحية ولا عند الأخفش لأن الحرف لا يتغير به ولا عنه فإذا قلت فإلينا القتال بحيث خبر يتبعه خبر الأخفش وتقول خرجت فإلينا جاج أو جالسا فالرفع على الخبر به وإذا نصب به والنصب على الحالية والخبر إذا قل أنها طرف مكان والألف ومخدوف نعم صبح أن تقدرها خبرا عن الحية مع قوله أنها زمان إذا قدرت حذف مضاف كأن تقدر في نحو فإلينا الأسد أي فإذا حضورا الأسد اه من سم (قوله في ذلك المكان الخ) معقول قدر أي في قدره هذا اللفظ (قوله وترك معنى المفاجأة) أي تركهم كونه مراد (قوله وهل المفاجأة زائدة) قد توهمه الزيادة بين اللفظ (قوله أوعاطفة) الظاهر أن العطف غير مقصود من التركيب المذكور وعلى أنه مقصود فالتعقيب المفاجأة مستغنى عنه بالمفاجأة ولهذا استظهر بعضهم كونها زائدة (قوله مضمة معنى الشرط) قالوا إنها جملة للجواب فانظره حيث صدر الجواب بالفاء فان فاء السببية لا يعمل ما بعد هاء مقابله (قوله تعجب عبا يصدر بالفاء) معناه كما هو ظاهر أن هذا الحكم من فروغ تضمنها معنى الشرط وليس في هذه العبارة خبر جوابها فيما يصدر بالفاء فنقول شيخ الإسلام أن هذا قد مضى منوع إذ لم يذكر على وجه التقدير بل على وجه التعريف والجواب الذي يجب تصديره بالفاء والذي لا يصلح جعله شرطاً بأن يكون جملة اسمية أو فعلية فاعلمنا طلب أو جاعله مدأ ومقرون بقداً وبحرف تنفيس أو معنى عبا أولان أو أن وقد نظم ذلك في قول بعضهم

احسبه طلبة وبحامد \* ويجلو قد وبلن وبالتفيس

(قوله ونذر بحسبها الماضي) هذا محتمر زفوله لتقبل فقوله على الأرجح إليه أيضاً فلم أن المصنف مراح يحتمر زفوله لتقبل دون قوله للشرط (قوله نحو والليل إذا غشي) في كون هذا الحال نظراً لأن الليل لم يرد به ليل موصوف بحال ولا بشره فكذلك إذا غشي وقول الناحر فإن انشيان مقارن ليل لا يظهر به معنى الحال الذي هو أحد الزمعة الثلاثة بل يدل مقابلته بالاستعجال والماضي وأعلم أن إذا غشيتا تعلق بمخدوف أي وعظمة الليل إذا غشيتا لا بفعل القسم لفساد المعنى كما لا يخفى أو بدله من الليل كما قاله السعد اه سم وعمارة السعد في التلويح أن قد تسهل لمجرد الظرفية من غير اعتبار شرط وتعلق كقوله تعالى وأما الليل إذا غشي أي أقسم بالليل وقت غشائه على أنه بدل من الليل أدليس المراد تعلق القسم بغشيان الليل وتقيده لذلك الوقت اه قلت ووجه فساد المعنى على تعلق إذا غشيتا بفعل القسم كما قاله سم ظاهر لاقتضائه أن وقت انشيان طرف القسم ووقته وهو ظاهر الفساد إذا الوقت المذكور مقسم به لا طرف القسم ووقته وهذا يظهر توجه قول التفتازاني قدس الله سره أدليس المراد تعلق القسم بغشيان الليل وتقيده بذلك الوقت (قوله أي أصبغت مروى عكان بقرب منه) بيان للمعنى الحق في أي أن المعنى الحقيقي أقول لنسمرت بزبد هو الصاق المروى بالمكان الذي يقرب منه فإدفعه أو لنسمرت بزبد من الصاق المروى بنفسه زبد مجاز وهذا المجاز عطف لأنه أسند إلى الصاق المقادير الماء إلى زبد وحقه أن يستند للكان الذي يقرب منه (قوله والتعبدية كالمهزمة) أشار بذلك إلى أن المراد بالتمدية التصدير أي نصير ما كان فاعلاً لمفعولاً وجعل ما كان لازماً متعبدًا كما تراه في قوله تعالى ذهب الله بنورهم إذا الأصل ذهب نورهم بفعل الفاعل مفعولاً واللازم متعبد وأقبل ذهب الله بنورهم كما يفعل ذلك بالمهزمة التي هي الأصل في ذلك فيقال أذهب الله بنورهم وأما التعبدية فهي اتصال معنى الفعل إلى الاسم فيشتترك فيها كل حرف جر يتعلق وهو ما ليس بزانة ولا شبهها بزانة (قوله الاستعانة) لم يذكرها بن مالك في الاسم فيشتترك فيها كل حرف جر يتعلق وهو ما ليس بزانة ولا شبهها عن هذه بالاستعانة وترب التصدير بالسمية لأجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى فإن استعمالها فيها جائز بخلاف الاستعانة فيها شيخ الإسلام (قوله بأن تدخل على آلة الفعل) أي حقيقة ككتبت بالقلم أو مجازاً

ففي ذلك المكان أو الزمان وقوف اقتصر على بيان معنى الظرف وترك معنى المفاجأة وهل الفاء فيها زائدة لازمة أو عاطفة قولان (وتدبر لفظ المستقبل مضمة معنى الشرط غالباً) تعجب عبا يصدر بالفاء نحو إذا جاء نصر الله والآية والجواب ففسح الخ وقد لا تضمن معنى الشرط نحو أتيتك إذا جئناك السراى وقت أحراره (ونذر بحسبها الماضي) نحو وإذا أرادوا تخاراً ولوطوا الآيات فلما نزلت بعد الرؤية والانفصاض (والحال) نحو والليل إذا غشيتا فإن انشيان مقارن الليل (التأنيب الداء اللاصق حقيقة) نحو بهاء أي الصق به (ومجازاً) نحو مررت بزبد أي أصبغت مروى عكان بقرب منه (والتعبدية) كالمهزمة بنورهم أي أذهبهم (والاستعانة) بأن تدخل على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم

(والسببية) بخوف لا أخذنا بذنه (والمصاحبة) بخوف قد جاءكم الرسول بالحق أي مصاحبا له (والظرفية) المكسبة أو الزمانية نحو وقد نصرمكم الله بدم محمداهم بغير (والبدلية) كما في قول عمر رضي الله عنه استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم في أمة فأذن وقال لا تنسنا يا أخي من دعائك فقال كلمة ١٨٠ ما يسرني أن ألقى الله في الدنيا أي بدلهار وأه أبوداد وغيره وأخي ضبط بضم الميم مفعلا

تقررب المنزلته (والمقابلة) نحو اشترى الفرس بالنف (والمجازة) كمن نحو ويوم تشقى السماء بالغمام أي عنه (والاستعلاء) نحو ومن أهل الكتاب من إن تأمنه يغتظار أي عليه (واقسم) نحو بالله لأظن كذا (والغاية) كالي نحو وقد أحسن بي أي إلى (والتوكيد) نحو كفي بالله شهيدا وهزي اليك بجذع النخل والأصل كفي الله وهزي جذع (وكذا التبعيض) كن (وفاقا للأصهي) والفارسي وابن مالك) نحو وعناشر بيبها عباد الله أي متناول لست للتبعيض ويشرب في الآية بمعنى يروي أو يلتذ بحجازا والباء للسببية (النازع بل للعطف) فيما إذا ولها مفرس أو أوليت موجبا لم غير موجب ففي الوجه نحو جاء زيد بل عمرو واضرب زيد بل عمر انتقل حكم المعطوف عليه فيصير كأنه مسكوت عنه إلى المعطوف وفي غير موجب نحو ما جاء زيد بل عمرو ولا تضرب زيد بل عمرو (والاضراب) أقما اذ أولها جلة (الاملاطال) لما أولته نحو ما يقولون به حشة بل جاءهم بالحق فالجاني بالحق لأحتون به (أوللا انتقال من غرض إلى آخر) نحو ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظنون بل قالو بهم في نفر من هذا فاقبل بل فيه على (العاشر يبد)

كقوله تعالى واستعينوا بالصبر والصلاة شيخ الإسلام (قوله والسببية) استغنى بما عذ كر التعليل لأن العلة والسبب واحد وغاير ابن مالك بينهما ومثل للتعليلية بقوله تعالى فظلم من الذين هادوا حرمنا والفرق بينهما عند من غاير بينهما أن العلة موجبة لمعلولها بخلاف السبب فإنه كالامارة شيخ الإسلام قلت أن أراد بقوله موجبة لمعلولها تأثيره بذاته أو خلاف ما عليه أهل الحق وإن أراد أنها مفعلة بمعنى أنها علامة عليه كما هو قول جمهور أهل الحق فهي السبب فالفرق المذكور غير صحيح (قوله والمصاحبة) ويعبر عنها بالاملاسة أيضا وهي التي يصلح في محله اللفظ مع أو بغنى عنها وعن مصورها الحال نحو قوله تعالى قد جاءكم الرسول بالحق أي مع الحق أو محققا (قوله والبدلية) هي التي يصلح في موضعها اللفظ بدل والفرق بينها وبين المقابلة كما قال بعضهم إن البدلية أخذت بشئ بدل شئ من غير أن يعطى الأخذ بشئ بخلاف المقابلة فإنها أخذت بشئ وأعطت بشئ آخر مقابلته وأيضا فالك في البدلية يمكن الأخذ بها مع اختلاف المقابلة (قوله فقال كلمة) ضمير قال لمرضى الله تعالى عنه وقوله كلمة خير محذوف أي هي كلمة وأراد بالكملة قوله صلى الله عليه وسلم لا تنسنا يا أخي من دعائك فاطاق الكلمة على الكلام مجازا شاملا (قوله لتقررب المنزلته) أي منزلة سيدنا عمر أي رتبة ومكانته صلى الله عليه وسلم وشرف وعظم (قوله والمجازة) كمن لم يبين معنى المجازة وفي شرح الكافية للأفضل الجاني أي مجازة بشئ وشئ وهديته عن شئ آخر وذلك ما بيننا والله عن الشئ الثاني ووصله إلى الثالث نحو رمت السهم عن القوس إلى الصيدا أو بالوصول وحده فقط نحو أخذت عنه العلم أو بالزوال وحده ونحو أدبت عنه الدين اه وقوله أو بالوصول وحده فقط أي وصول الشئ إلى آخر من غير أن يزول مضمون ذلك عن الشئ الأول فإن العلم قد وصل إلى الأخذ من المأخوذ عنه من غير أن يزول عن المأخوذ عنه أنه صاف بالعلم (قوله نحو وقد أحسن بي) أي إلى أي جعلني مهتني أحسانه فإن الأحسان الصادر منه تعالى قد وصل وانتهى إليه (قوله والتوكيد) مثل للزيادة والتوكيد عتاين إشارة إلى أنها تارة مع أفعال ومع الفصول وقد تارة أضاف مع المبتدأ نحو حبسك درهمم أخبر بخوفه قوله تعالى أنس الله بكاف عبده شيخ الإسلام ووجه كونه التوكيد فماد كونهما جلة التكرار فالغنى في قولنا بحسبك درهم حسبك درهم حسبك درهم وعلى هذا القياس (قوله وفاقا للأصهي) هو بفتح الميم لأعضها كما يجري على الالسة (قوله مجازا) أي علاقة السببية لتسبب الري والانداد عن الشرب (قوله موجبا لخال) أشار بالأمثلة إلى أن المراد بالواجب ما يشمل الخبر والأمر وغيره الموجب ما يشمل النبي والنبي (قوله كأنه مسكوت) كان هنالك تحقق (قوله فيما إذا) وليها جلة قيد كونه المأخوذ بذلك لأجل تقسيم الأضراب إلى الإبطالي والانتقالي فلا يبقى أن معنى الأضراب حاصل لها فيما إذا عطف المفرد لكن ليس هو المنقسم إلى هذين القسمين فإن الأضراب معه لا لا بطلان بل لجعل ما فيها مسكوت عنه وإثبات الحكم لما بعده ما في الأيجاب وإما في غير الإيجاب فلا يقال قاله شيخ الإسلام وقد يقال يمكن إجراء الانقسام إلى الإبطالي والانتقالي في المفردات أيضا فنظر إلى أنها هي الأليات لا بطلان الحكم أي حكم التكامل لا المحذور فليست قاله سم وقوله اذ أولها جلة أي وليست عاطفة حينئذ كما هو قول الجمهور ومن أنها عطف المفردات ويحتمل أن يراد مع كونها عاطفة بناء على قول ابن مالك أنها تعطف الجمل أيضا (قوله لا بطلان لما وليت المالح) فيه مرد على قولنا مالك أن بل الأضراب لا تقع في التنزيل إلا لا انتقال وسبقه إلى ذلك جماعة منهم أبو حيان وابن هشام والمراد في فهم ردوا عليه بهذه الآية وبقوله تعالى وقتلوا أنفسنا من ولد إسماعيل بل عادكم موتون وأجيب عنه بأن الأضراب في الآتين لا يتعين كونه لا بطلان لاحتمال أنه لا انتقال من جلة القول لامن جلة القول وأخبار من الله كأنه مسكوت عنه إلى

المعطوف وفي غير موجب نحو ما جاء زيد بل عمرو ولا تضرب زيد بل عمرو (والاضراب) أقما اذ أولها جلة (الاملاطال) لما أولته نحو ما يقولون به حشة بل جاءهم بالحق فالجاني بالحق لأحتون به (أوللا انتقال من غرض إلى آخر) نحو ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظنون بل قالو بهم في نفر من هذا فاقبل بل فيه على (العاشر يبد)



اسم ملازم للنصب والافتقار إلى أن وصلتها (بمعنى غير) ذكرها الجوهري وقال يقال أكثر المال نيدا أمه بجيل (وبمعنى من أجل) ذكره أبو  
هبيدة وغيره (وعليه) حديث أنا أفصح من نطق بالصاد (يندأ أي من قریش) أي الذين هم ١٨١ أفصح من نطق بها وأنا أفصحهم

وعصها بالذکر لمرسها  
على غير العرب والمعنى  
أنا أفصح العرب وهذا  
اللفظ آخرة تقدم  
أورده أهل الغريب  
وقيل أن يندفه بمعنى  
غيره أنه من تأكد  
المدح بما يشبه الذم  
(الحادي عشر حرف  
والهملزة على الصحيح  
والترتيب خللا  
للعبادى) تقول جاء  
زيد ثم عمر وأخا  
مجيء وعرو عن مجي  
زيد وخاف بعض النحاة  
في أفاضتها الترتيب كما  
خالف بعضهم في أفاضتها  
المهملة قالوا ليجيها  
لغيرها كقوله تعالى  
هو الذى خلقكم من  
نفس واحدة فجعل  
مناز وجهها والجعل  
قسل خلقها وكنول  
الشاعر  
كهر الدبني تحت الهياج  
• جرى فى الانابيب  
ثم اضطرب  
واضطراب الرمح  
بمعنى جرى المضرب  
أنابيبه وأجيب بأنه  
توسع قبلما يقع أموقع  
الزوا فى الأول والفاء فى  
الثاني وتارة يقال أنها  
فى الأول ونحوه للترتيب  
الذكرى وأما مخالفة

تعالى عن مقاتلهم وهو صدق لم يسله الاضراب وإنما أفاد الانتقال من اخبار عن الكفار إلى اخبار عن  
الوصف فيه من النبى والملائكة صلوات الله عليهم أجمعين شيخ الاسلام قلت يدع أوجان من معه تعين  
كونها فى الآتين المذكورين للاطلاع حتى يجاب عدا كبريل بمجرد جهة كونها فى الملائكة لا بطلان وهو كافى في  
الرد على ابن مالك في قوله تعين كونها لا انتقال هذا كونها فى الآتين المذكورين للاطلاع وهو الظاهر الذى  
يفيده ذوق الكلام فتأمل (قوله اسم ملازم للنصب الخ) ظاهره أنه اسم ملازم للنصب سواء كانت بمعنى  
غير الاستثنائية أو بمعنى من أجل وحاصل القول فيها أن الذى اختاره ابن هشام وغيره أنها اسم ملازم للنصب  
والإضافة وهى بمعنى غير الاستثنائية واختار ابن مالك أنها حرف استثناء قال لأن معنى اللفظ هو ومنها ولادليل  
على اسميتها وأما إذا كانت بمعنى من أجل فالظاهر أن يقال فيها حيث نذكرها حرف تعليل بمعنى على الفتح  
(قوله بمعنى غير) أى كونها بمعنى غير لا يستلزم أن ثبت لها سائر أحكامها كما لا يخفى وبوضع عدم الاستلزام  
أن القضا فى كتب التصانيف كثيرا ما راد بها الإجمال وإن كانت بصورة الكلمة قاله سم (قوله يندأ  
الخ) قال يندأ بالساو الميم بهذا (قوله وأنا أفصحهم) أى فليزم أن يكون صلى الله عليه وسلم أفصح جميع  
العرب وهذه الجملة على قول الشارح وأنا أفصحهم مستفادة من قوله صلى الله عليه وسلم أنا أفصح من نطق  
بالصاد فإن من من صيغ العموم تشمل قريباً وغيره لم يلمعنى حيث نذكرنا أنا أفصح من نطق بالصاد من جمع  
العرب لأنى من قریش وأنا أفصحهم ويستلزم حيث نذكر من ذلك قياس من الشكل الأول نظمه هكذا  
أنا أفصح قریش وقریش أفصح العرب فينتج أنا أفصح العرب دليل الصغرى قوله أنا أفصح من نطق  
بالصاد لأن معناه كما تقدم أنه أفصح من جميع العرب ودليل الكبرى قوله يندأ أى من قریش كما أشار له  
الشارح بقوله أى الذين هم الخ (قوله إلى آخرة تقدم) أى هو وقوله يندأ أى من قریش (قوله أهل  
الغريب) أى العلماء الذين تفيدوا بذلك الأحاديث الغريبة وشروحها والغريب ما انفرد به أو واحد  
كما أشار له فى البيهوتية بقوله  
• قول غير تبما روى راو فقط • (قوله وأنه من تأكيد المدح بما يشبه الذم) وجه ذلك أنه ليس هناك  
شيء يمكن استثناءه من المدح بالصفة المذكورة من قریش أن كان ذم ما لمعلوم أنه ليس من الذم فهو من  
غايه المدح فالعنى ليس هناك ما يمكن استثناءه فهو بالغ فى المدح (قوله فى الاعراب والحكم) المراد بالحكم  
المحكوم به كما هو واضح (قوله وأنه مهمل) يقع السمع معناها التانى فى الشئ وأما بعضها فمفكرة الزيت كذا  
قرره بعضهم (قوله وخالف بعض النحاة فى أفاضتها الترتيب) لا يخفى أن هذا يستلزم المخالفة فى المهمل لأن  
الترتيب أعم ونفى الأعم يستلزم نفي الخاص فقوله خالف بعضهم فى أفاضتها المهملة يعنى فقط دون أصل  
الترتيب وقوله قالوا أى البعض ليجيها غيرها أى لغير الترتيب والمهملة يعنى فى البعض ليجيها الغير الترتيب  
اللازم منه مجيء الغير المهملة أيضاً وقال البعض الآخر ليجيها الغير المهملة مع أفاضتها أصل الترتيب وليس المراد  
اتفاق النحاة على أنها جاءت الغير المصنوع كما قد يتوهم لأن التانى أغايبنى المهملة فقط (قوله كهر الدبني)  
أى الرمح الدبني نسبة إلى ريشة امرأة كانت تقوم الرماح بمحض هجر والهياج الغبار والانابيب جمع أنبوبة  
وهى ما بينا أعدهتن (قوله وتارة يقال لها فى الأول وغيره للترتيب الذكري) أى الإخبارى لا لوجودى أى  
ترتيب الخبر لا لغيره كقول الشاعر  
ان من سادتم سادوا • ثم قد ساد بعد ذلك حده  
لكن هذا الجواب بقوله التراخي إذا تراخى بين الأخبار بين هذا وقد أجيب عن الآية بما هو به آخر منها  
أن العطف على محذوف أى من نفس واحدة أنتما ثم جعل مناز وجهها ومنها أن العطف على واحدة  
بأنه ما يتوحد أى انفردت ومنها أن الغيبة آخر حجت من ظهر آدم كالنمر خلق حواء من قصيره قاله  
شيخ الاسلام وأشار الشارح بقوله وتارة يقال الخ إلى أن الجواب الأول هو الشائع (قوله وأما مخالفة العبادى)  
مقال لمحذوف أى أما مخالفة بعض النحاة فصرح بمخالفة العبادى فأخوذة أى فضيحة ما أخوذة الخ

العبادى فأخوذة من قوله كما فى فتاوى القاضى الحسين عنه فى قوله القائل وقت هذه الغيبة على أولادى ثم على أولاد أولادى بطنا بعد  
بطن أنه للجمع كما قاله هو وغيره فيما لا يبدل من الأول

فأئذ إن هذا بعد بطن فيه معنى ماننا سألوا إلى التعيم وإن قال الأكثر أنه الترتيب (الثاني غير حق) لانتفاء الغاية غالبا (وفي حينئذ  
أما حارة لأسم صريح نحو سلام هي حتى مطلع الفجر أو بعد رموؤ من أن والفعل نحو أن ترح عليه كعين حتى رجع الناموس أي  
الرجوع وأما عاطفة لرفع أو دنى ١٨٢ نحو مات الناس حتى العلماء وقدم الحاج حتى المشاة وأما ابتدائية بأن يتبدل بعد حاجة

(قوله فائذ إن) حال من هو وغيره (قوله فيه) أي في التركيب المذكور الذي أتى فيه بالواو بدل ثم (قوله وإن  
قال الأكثر أنه الخ) مبالغة على قوله هو وغيره وصحبره أقوله بطن بعد بطن (قوله لانتفاء الغاية) أي آخر  
المعنى وقوله غالبا حال من انتفاء أي حال كون انتفاء الغاية غالبا على ما علم من بين سائر المعاني التي لها (قوله وهي  
حينئذ) أي حين أن تكون لانتفاء الغاية أما حارة الخ أي فكونها لانتفاء الغاية جنس تحت هذه الأنواع الثلاثة  
وفي كلام المفتي ما يشير بذلك (قوله نحو سلام هي) أي ذات سلام أي تسليم من الملائكة قائم لا عرو وبن بأحد  
من المؤمنين لثبات السلام عليه وقوله سلام هي خير مقدم ومبتدأ مؤخر (قوله وأما عاطفة) سكت عن حكم  
ترتيبها حديثه وكذا وقد قال ابن الحاجب أنها فيه كالغاية قال ابن مالك كالزوايا قال: تقول حفظت القرآن حتى سورة  
القدر وإن كانت أول ما حفظت وقال ابن أبا زانبا للترتيب لا كترتيب الفاء ثم لا يترتب في الوجوه  
الخارجي وهي ترتب في الوجود مطلقا حتى ترتب ما بعده على ما قبله ذهنا من الأضعف إلى الأقوى أو  
بالعكس وإن كانت مبالغة الفعل له قبل ملاسته لغيره أو مع عدمه نحو مات كل أبل حتى آدم ونحو جاء القوم  
حتى خالدا إذا جاء معا وخالد أضعفهم أو أقواهم وهذا أوجه ما قيل فيها لكن الأوجه باعتبار الترتيب الذهني  
فقط وإن حاربه الترتيب اندرج حتى بتعقيب أو موله في صور شيخ الإسلام (قوله نحو فائذ إن الثاني الخ)  
الميت لم يرد وجلة بفتح الدال وكسرها نزهة داد الاشكال ما خالط بأضنه حرة (قوله ونذر للاستهانة)  
ينبغي هنا أنها ليست للغاية لأن الغاية صالحة للدخول ولذا ذكر البيهقي أن الغاية داخلة مع حتى الحارة على  
أنها مع عاطفة أو فاقادون إلى عند عدم إقرسنة اه والاستثناء يقتضي الإخراج من الحكم فليتأمل  
(قوله ليس بالغالب ولا نادر) أي بل هو متوسط (قوله الثالث عشر ررب) هي حرف خلافا للكونين في دعوى  
أنها اسم قاله ابن هشام شيخ الإسلام (قوله يوم القسامة) ظرف ليكثر وقوله إذا عاينوا بدل من يوم بدل بعض من  
كل (قوله بل يلبده) هو يسكون اللام وفتح الدال وأصمها وأصله بكسر اللام وسكون الدال ثم تخفف يسكون  
إذا لم يألني ساكن آخر حركت الدال لانتفاء الساكنين بالفتحة تخفيفا أو بالضم أنما عايناهم شيخ الإسلام (قوله  
وكان لم يمتنع بهذا البيت) أي لعده ما عايناه (قوله وقرر في الآية الخ) فقد قال الآية مسوقة للتخويف وهو واغا  
بنسبه للتكثير قاله ابن هشام (قوله فلا يفقون) هو بضم الباء من أفاء (قوله وابن مالك نادر) هو معنى قول  
من قال لا تقل قليلا وللتكثير كثيرا (قوله الأصح أنها قد تكون اسما) انما قدم الكلام على اسميتها مع  
أن حرفتها الأصل لفظة الكلام على كونها اسما وقد حوت العادة بتقديم ما قبل الكلام عليه كما هو مشهور  
وكون الاسمية أهم بالبيان لغرض اسميتها (قوله بأن تدخل عليها من) أي بسبب دخول من عليها واغا  
كان ذلك سبيبا لأعلى اسميتها لما تقرر من عدم محبة دخول حرف جر على حرف جر (قوله نحو غدت الخ)  
أي نزلت وقت القدوة (قوله وتكون بكثرة حرف الخ) عطف على قوله قد تكون ولا حاجة لجلسه معطوفا  
على تكون فتكون قد قد مسطرة علمه وقيل الكثرة مأخوذة من قد الداخلة على المضارع فإنها قد تفعل  
التكثير كقوله تعالى قد علم ما أنتم عليه لكن لا بد من قرينة حاله أو قلته أو خراج حية كما هنا أخذنا  
لعدمه ولا حاجة إليه كما تقدم وجعل قد في الآية للتكثير قد قال أنه خلاف الظاهر بل الظاهر أن التحقيق  
(قوله للاستعلاء) أي العلو فالسبب والثناء زائدان فان قلت أنها اسمها معناه العلو أيضا لانهاء حتى فوق  
قلت قد يرفعان معناه اسماعطى العلو أي المفهوم الكل ولا كذلك إذا كانت حرفا فان معناها علو  
جزئ لأن معاني الحروف جزئية كما تقرر وتأتي على معنى الباء كقوله تعالى حقق على أن لا أقول الخ ومعنى  
من كقوله تعالى إذا كالأعلى الناس يستوفون ومنه خبرني الإسلام على خمس أي بني بمعنى ركب منها  
وهذا أصح بما يقال إن الاسم هي الإسلام فكيف يكون الإسلام معناه علواً والنبي غير النبي  
عليه وأجاب عنه الكرمان بأن الإسلام هو المجموع والمجموع غير كل واحد من أركانه شيخ الإسلام

اسمها نحو فائزات  
انفتحت على مدحها بعد جلة  
حتى ما عدا حلة \* أشكل  
أولها على نحو مرض  
فلان حتى لا يرحونه  
(وللتعليل) نحو أو سلم  
حتى تدخل الجنة أي  
لنفسها (ونذر  
للاستهانة) نحو  
ليس العطاء مسن  
الفضل سباحة  
حتى نحو دوم الدليل قليل  
أي إلا أن تجردوه هو  
استثناء منقطع  
ويؤخذ من صنع  
أضعف أن مجيها  
للتعليل ليس بباب  
ونادر (انثالث عشر  
رب للتكثير) نحو رجا  
يود الذين كفروا ولو كانوا  
مسلمين فإنه كثرهم  
تجنى ذلك يوم القسامة إذا  
عابوا حاكم وحل المسكين  
(وللتعليل) كقوله  
ألا رب مولود أبى له  
أب \* وذى ولد لم  
يلده أبون  
أراد عيسى وآدم عليهما  
السلام (ولا تختص  
بأحد) خلاف الزايعي  
ذلك) زعم قوم أهل البيت  
وكانه لم يمتنع بهذا البيت  
ونحو ذوا حراة للتعليل  
داغوا وقرره في الآية بأن  
الكفار تدهشهم أهوال

يوم القسامة لا ينفقون حتى يفنوا وما ذكرنا في أحيان نادرة وعلى عدم الاختصاص قال بعضهم التقليل أكثر وابن مالك (قوله  
نادر) (الرابع عشر على الأصح أنها قد تكون) أي بقلة (اسمها بمعنى فوق) بأن يدخل عليها من نحو غدت من على السطح أي من فوقه  
(وتكون) بكثرة (حرف للاستعلاء) حسا نحو كل من عليه إيان أو معني نحو فائذ إنهم على بعض (والصاحبة) كع نحو وافي المال على

جبه اى مع حبه (والمجازرة) كمن نحو وضعت عليه اى عذبه (والتعليل) نحو واتكبر والله على ما هداكم اى هداكم اياكم (والظرفية) كفى نحو ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها اى فى وقت غفلتهم (والاستدراك) كما كن نحو فلان لا يدخل الجنة لسوء صنعه على أنه لا يباس من رحمة الله اى لكنه (والزيادة) نحو حديث الصحبين لا أحلف على عينى عدا و قبل ١٨٣ هـ اى اسم ابد الدخول حرف الجر على ما و قبل هـ حرف ابدأ ولا مانع من دخول حرف جر على آخر (اما عـ لا به لوفعل) ومنه ان قرون على الارض فقد استكملت على فى الاصح اقسام الركامة (الخامس عشر الفاء العاطفة للترتيب المعنوى والذكرى والتعقيب فى كل شئ بحسبه) تقول قام زيد فمرر واذا عقب قيام عمر وقام زيد ودخلت البصرة فالأدونة اذا لم تقم فى البصرة ولا بينهما وترتج فلان قوله اذ لم يكن بين الارتج والولادة الا مدة الجمل مع لحظة الوط

(قوله مع حبه) اى حب المال وقوله والمصاحبة كخ اشارة الى ان مع اصل فى المصاحبة وكذا القول فى كل ما دخلت عليه الكاف من قوله كمن وقوله كفى الخ وحاصله ان مع اصل فى المصاحبة وعن أصل فى المجاوزة وفى الظرفية ولكن أصل فى الاستدراك واستعمال على فى هذه المعاني بطريق الحمل على تلك الحروف والتعبية على ذلك (قوله وضعت عليه اى عذبه) لا يصدر عن المجاوزة المتقدم على هذا كما لا يخفى على من تأمل نعم عكن ذلك باعتبار ما يتصل به من الرضا من ازالة العقوبة المترتبة على الذنب عنه بسبب الرضا فاعلى ان العقوبة المذكورة نحو وزنه الى ما ضاى ازيلت عنه به (قوله والتعليل) انما لم يقل كاللام كما قال فى المصاحبة كمن وفى المجاوزة كمن اشارة الى ان اصاله للتعليل ليست مختصة باللام بل اللام وغيرها كالباء ومن فى ذلك سواء (قوله ودخل المدينة) المراد بها مدينة قفر عون وهى منف (قوله والزيادة) أرادهم الناس كسدوا الافاز باده است من المعاني كما هو به العطف (قوله لا أحلف على عينى اى عينا) أبقاه مصنفه على ظاهره واستبدل به على صحة اطلاق البين على المحلوف عليه وبعضهم يتضمن أحلف على الاستعلاء اى لا أحلف مستعلا على عين ذك هذا الثاني شيخ الاسلام ولا يخفى بعده (قوله وقيل هـ حرف ابدأ) اى فى جميع احواله وهذا قول السيرافى (قوله ولا مانع من دخول حرف جر على آخر) اى فى اللفظ لكن به قد دخلت الحروف مجرور ومحذوف كذا ذكره بعضهم يقال فى نحو غروب من على السطح اى من شئ على السطح فيتم بدله مجرور وهكذا (قوله على الارض) اى تعاطم وتكبر فيها وقوله أتعلا يعلم ففعل اى انفاقا وليس ذلك من محل النزاع ولذا أخره الشارح عن حكاية الاقوال مع تغيير اسلوب التعبير وحذفه لقول بانها لم ابدأ بالقول بانها حرف ابدأ مخصوص بغير هذا (قوله تقول قام زيد الخ) كرا لا منه لان الاول ليس فيه تحلل زمن طويل والثاني فيه ذلك مع الشروع فى الفعل والثالث فيه ذلك مع عدم الشروع (قوله والتعقيب) مشتمل على الترتيب المعنوى وانما صرح به الخ قصصه أنه انما صرح به لاجل اللفظ المذكور وأنه يمكن الاستغناء عن ذكر دونه نظرا لتمامه مع السكون عنه لا دله ان معنى وضى للفناء اذ لا يلزم بل ولا يتأدى من كونه لازما لفناءها انها موضوعه له ايضا سم (قوله وهو) اى الترتيب الذى كرى فى عطف مفصل على محمل تبع فيه ابن هشام وهو لا يختص بذلك كما افاده قول الرضى الترتيب الذى كرى ان يكون المذكور بعد الفاء كلاما مرتبى الى الذى عطفها سواء كان ما بعدها تنفصلا عما قبلها او لم يكن نحو ادخلوا ابواب جهنم الآية ونحو واو رثنا الارض تنبؤا من الجنة الآية فان ذم الشئ ومدحه يصح بعد جرى ذكره شئ الاسلام (قوله انا انشأناهم انشاء) اى اوجدناهم ايجادا من غير ولادة وهذا مجمل فنفسه قوله لخلقناهم الخ وقوله راجع هر وبهوى الحسنة والمحبية الى زوجهما (قوله وبارزهما بالتعقيب) اشارة الى ان محرم ما اطلقه ابن الحاجب فى اماليه من قوله فاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولنا ان يسلم فهو يدخل الجنة وهو لم يعلم ما بينهما من الماهية فان السببية فى كلامه تشمل العاطفة والارادة للجواب بالشرط وانما كساعن التعقيب انما هو فى الثانية كما به عليه الشارح وقوله وبارزهما بالتعقيب اقتصر عليه مع استلزامهما الترتيب ايضا لاستلزام التعقيب واغاد ذكرهما المصنف مع استلزامهما العمل بالخلاف فيهما ولان الفاء ترد كثيرا لهما مجرى عن السببية شيخ الاسلام (قوله فوكنه موسى) الوكر الضرب بجميع كفه (قوله نحو ان تعذبهم فانهم عبادك) الاستغناء عن معنى ان الخواب هو قوله فانهم عبادك اعمالى انه علة للجواب المحذوف كما للمضاوى وغيره وما عني ان تعذبهم فلا اعتراض عليهم فانهم عبادك فلان الجواب حينئذ متعقب عن الشرط (قوله للظرفين) فيه تسع وحق العبارة للظرفيتين لان الكلام فى عدا المعاني ولا

كلمات تناب عليه واحترز بالعاطفة عن الرابطة للجواب فقد تراخى عن الشرط نحو ان يسلم فلان فهو يدخل الجنة وقد لا يتبع عن الشرط نحو ان تعذبهم فانهم عبادك (السادس عشر فى الظرفين) المكاني والزماني نحو واتيهم كافرين فى الساحوات كروا الله فى ايام ممدودات (والمصاحبة) كخ نحو قال ادخلوا فى اى معهم (والتعليل) نحو لم يكن فيها الا نعت فيه لاجل ما (والاستعلاء) نحو ولا ملبسكم فى جنوع الضل اى عليها (والتوكيد) نحو وقال اركبوا فيها



المباركة (التمليل) نحو وازننا اللب الذكركتين للناس اى لاجل ان تبين لهم (والاستعطاق) نحو انوارك كافرين (والاختصاص) نحو الجنة للذين (والملك) نحو الله ما فى السموات وما فى الارض (والصبر) و ما فى العاقبة) نحو ما تقطع الغرغرة لسكونك ثم عدو اخر زناه هذه عاقبة التقاطع اعله اذى التني (والتعليق) نحو وميت (يدنو الى ملكته اياه) ونسبه) نحو والله جعل لكم من انفسكم ازواجا لعل  
لكم من ازواجكم بنين وحفدة (وتوكيد اني) نحو وما كان الله لعنهم وانت فهم لم يكن الله ليعفركم فعلى فى هذا ١٨٥

وتخو لتوكيد في انظر  
الداخله عليه المنسوب  
قبل المصارح ان مضرة  
(والتعدينية) نحوما  
أضرب زيد العمر و  
يصبر ضرب  
بقصد الخعب به لازما  
تعدى الى ما كان فاعله  
بالحزم ووقعوله باللام  
(وانتا كيد) نحوان  
ربك فصل لما يزيد  
الأصل فقال (ويعنى  
الى) نحوفغناه لشد  
ميت أى اليه (وعلى)  
نحو يغرون للأذنان  
مجدداً أى عليها (وق)  
نحو وضع الموازين  
النسط ليوم القيامه أى  
فيه (وعند) نحوبل  
كذبوا بالحق لجهلهم  
يكسر اللام وتخفيسف  
الميم في قراءة الجذري  
أى عند مجيء اهاهم  
(وبعد) نحوأثم الصلاة  
لدولك انفس أى  
بعده (ومن) نحو  
سمعتك مراخا أى  
منه (وعن) نحووقال  
الذين كفر والذين  
آمنوا وكان خيرا  
ماسبقوا اليه أى عنهم  
وفى حقهم الإبان  
كانت للتسلخ

الاسلام (قوله للتعليل) أي بحسب الظاهر وعرف الخطاب والافعى في الآية الشريفة المذكور فليبان الحكمة لأن أفعال الله تعالى ليست لعله معنى الباعث على الشيء لأن الفاعل له لا يكون مختاراً كيف وهو الفاعل المختار فالعلة إذا استندت إلى فعله تعالى كان المراد بها الحكمة كما تقرر في موضعه (قوله والاستحقاق الخ) اعلم أن بين الاستحقاق والاختصاص عمومًا وخصوصًا مطلقًا والاستحقاق أعم مطلقًا من الاختصاص فكل اختصاص استحقاق ولا يتعكس كما تراه في المثالين المذكورين فإن التامع كونها مستحقّة للكفار يسوأمختصه بهم بأجل يشاركون فيها أعصاء المؤمنين وإن كان تأييدها مختصًا بالكفار بخلاف الجنة فإنها مأمع كونها مختصة بالمؤمنين مستحقة لهم وأما الملك فهو أخص من كل منهما مطلقًا فكل عولك فهو مختص بما لكه ومستحق له ولا عكس (قوله أي العاقبة) تفسر البصر وروى بالعاقبة ليس حقيقيا إذا الصبر وروى الانتقال من شيء إلى شيء والعاقبة نفس الشيء المنتقل إليه فهو محاز من إطلاق المصدر الذي هو الانتقال من شيء إلى شيء على اسم المفعول الذي هو ذلك الشيء المنتقل إليه لاقافة التعلق (قوله وشبهه) أي شبه التملك من حيث الحجر والامر والنهي وغير ذلك (قوله نحو وما كان الله ليعذبهم الخ) وجه التأكيده عند الكوفي أن أصل ما كان ليعمل ما كان يفعل ثم أدخلت اللام زيادة لتقوية التثني كما دخلت التاني في ما زاد بدقائه ذلك فعندهم هي حرف زائد ثم كدغ جار مجر ب ناصب ولو كان جار مجر ب ناصب شيء زائد فيه كيف هو غير جار ووجه عند البصر بين الأصل ما كان قاصداً للفعل وفي قصد الفعل أبلغ من نفيه فمضى عندهم حرف جر متعلق بخبر كان المحذوف والنصب بان مضرة وجوبا له وبه يعلم أن كونها التأكيده التثني ثابت على المذهبين وعلى زيادة اللام وعدم زيادتها أمكن قديقال قضية توحيه التوكيد عند البصر بين أن المفعلة تغدير الفساد دون اللام اه سم قلت ويمكن أن يقال لما كانت اللام واسطة في تقدير الخبر لرفع الخبر ما راجع وراؤه وهو وجب لتقدير المتعلق نسب ذلك لما روفه نظر وقد ناقش في التوحيد المذكور بأنه كما يجوز تقدير المتعلق قاصداً يجوز تقديره فاعلا فلا يكون فيه تأكيد حيث قد فعل الوجه ما قاله الكوفيون فتأمل وبعافه رناه تعلم ما في عبارة الشارح فإن قوله فمضى في هذا ونحوه التوكيد في الخبر الداخلة عليه في ظاهر في طريقة الكوفيين وقوله المنصوب فيها المضارعان الخ ظاهر في طريق البصريين وظاهر أيضا في نسبة التوكيد للام على قول البصريين بل صريح في ذلك إلا أن يجب عن هذا الثاني عما ذكرناه فتأمل (قوله في قراءة المحمدي) أي وهي شاذة (قوله لذلك التمس) أي زوالها وهو ملها عن وسط السماء وأما كانت اللام في معنى بدلان المراد باقاة الصلا فعملها ومع لم أن الفعل إنما يكون بعدالزوال لاعتداله (قوله بان كانت للتبليغ) أي الخطاطبة والمناشأة بانقول المذكور (قوله أما اللام غير الجارة) هذا محتمل زقوله الجارة (قوله في الجملة الاسمية) حال من الهاء في معناه وفي معنى مع وكذا في المعطوف وهو قوله وفي المضارعة والمناصب (قوله في بدل الشرط الخ) اعترضه العلامة بقوله قد يقال الشرط هو الجملة ومعنى وجوده حصول معونهما سواء كان الخبر فيها كونا مطلقا كاملا أو خاصا كقولك لولا زيد أمس هلك الناس وما قاله الشارح إن مع فاعلها في الكون الصام الذي أوجبه الجمهور وردون الخاص الذي حوزة محقة المتأخرين وعادته التي ربط امتناع الثانية بوجود الأولى وهو نص فيما قلناه اه ويمكن أن يجاب عن الأول بأن قوله في بدل الشرط المراد منه بد باعتبار وصفه ضرورة أن المتعلق عليه انتفاء مضمون الجملة الثانية هو مثبت الوجود بل لا ذاته فتقوله في بداي ذي بد باعتبار تحقق وجوده وعن الثاني بان الشارح مختار في قول الجمهور وردون ما حقه المتأخرون

﴿ ٢٤ - ثانی ل ﴾ لعل ماسقتمونا وضمیر کان والیه للاعیان أما اللام غیر الجارة فالجاءة مخولینق فوسعه من سعة وغیر العاملة کلام الابتداء مخولاتم أشد رهبة (الشعرون لولا حرف معناه في الجملة الاسمية امتناع جوابه لوجود شرطه) مخولوا لزيد أي موجود لا هتبل امتنع الامانة لوجوده فزید هذا الشرط وهو مستلزم الحذف فمخولوا وما

والعلامة سم هنا تصفات أخرى يتناهن ذكرها الغاية حدوها (قوله وفي المضارعة) أي المضارع صكرها فهو  
 محاز يقضى أو المشقة على فعل مضارع فهو محاز مرسل من تسمية الكل باسم الجزء وكذا القول فيما بعده  
 (قوله وهو) أي ما قالوه من الألف على التوزيع (قوله وقيل ردلني) أي حرفا كما لم وهذا القول للفرز وفي  
 (قوله الاقروم) أي وهذا الاستثناء متصل كالماضي (قوله لم يشتر ذلك) أي المعنى المحكي بقيل وهو  
 كونها لني (قوله والاستثناء حينئذ) أي حينئذ كانت التوزيع فالاستثناء منقطع لان القرية حينئذ معينة  
 لا عموم فيها بخلافها على القول الأول (قوله حرف شرط للماض الخ) أي حرف موضوع لتعليق حصول مضمون  
 جملة على حصول مضمون أخرى في الماضي وعبارته التخييص ولول للشرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط  
 قال السعدى لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي وقوله مع القطع بانتفاء  
 الشرط قال السعدى فليزم انتفاء الجزاء اه أي فانتفاء الجزاء بطريق الازم سم (قوله لما كان سيقم) أي  
 للدلالة على انتفاء فعل كان يقع لو وقع غيره والانتفاء المذكور أخذ من قوله سيقم فانه دال على انه لم يقع فالحل  
 معنى البارز إلى أنها للدلالة على انتفاء الجزاء الذي وقعه ووقع الشرط ومعلم أن انتفاءه لا يجماع وجود  
 الشرط أدلو وجد الشرط لو جده وبقول الشرط حينئذ منتفقا فقد ساوت عبارة سيقم وهذه عبارة أخرى  
 كما أشاره الشارح (قوله حرف امتناع لا متناع) يحتمل أن يكون معنى هذه العبارة أنها لا متناع الأول لا متناع  
 الثاني بمعنى أنه يستبدل بامتناع الثاني في امتناع الأول كما هو اختيار ابن الحاجب وجه أن الأول لازم  
 والثاني لازم والأول سبب والثاني مسبب وانتفاء الازم والسبب يدل على انتفاء لازم والسبب دون  
 العكس لحواز كون الازم أعم لو كون المسبب له أسباب متعددة فلا يلزم حينئذ من في المزموم أو السبب نفي  
 الازم والسبب وهذه طر، فقلنا طرقة وأهل التوحيد وعليه قوله تعالى لو كان فيهما آية للاله لفسدنا  
 فانه اغناسق للاستدلال على نفي تعدد الآلهة نفي الفساد ويحتمل أن معناه أنها تبدل على امتناع الثاني  
 لاجل امتناع الأول بمعنى أن علة انتفاء الثاني في الخارج هي انتفاء الأول من غير انتفاء العلة العلم  
 بانتفاء الجزاء ما هي فسيبها انتفاء الثاني لا انتفاء الأول بحسب الخارج لا بحسب العلم فان انتفاءهما معلوم  
 للسامع وانما المقصود بيان سبب انتفاء الثاني في الخارج ما هو وليس المقصود الاستدلال حتى برهان انتفاء  
 المزموم أو السبب لا وجب انتفاء الازم أو المسبب بخلاف العكس وهذا اختيار السعدى راداه على ابن  
 الحاجب كما هو مقرر في شرحه للتخصيص قلت وأذا تأملت وجدت الحق ما قاله ابن الحاجب وعبارته سيقم  
 ظاهر في نفسه وعبارته ما لم ينحتمل كما علمت وكذا عبارة التخصيص بدون حمل السعدى على ما ذكره (قوله  
 ظاهر في هذا أيضا) أي كأنه ظاهر في تعليق الوجود بالوجود (قوله ومرداهم الخ) قال شيخ الاسلام رحمه الله  
 أناره به أني أن هذا القول صحيح نظرا للاصل ولا ينافيه ما خرج عنه بما قاله أي تصديق المصنف له بتصحيح  
 ما شمل الامر من متقدم أن في لفظ ما صحح تفكيكا ذوقه لا متناع ما يليه انما يكون باعتبار لو وقوله  
 واستزاهه لئانه انما يكون بدونه اه ويحاجبان المصنف برده تصديق هذا القول أنه خطأ مطلقا بل ان  
 ما ذكره أولى منه لعدم احتياجه في توجيهه إلى النظر إلى الاصل وأما ما ذكره من التفكيك فمضوع فان غاية  
 ما يلزم منه أنها دالة على ذلك الامتناع وعلى ذلك الاستزاه وهذه الدلالة لا يحسن رفعها بوجه حلان الشيء نصف  
 حال امتناعه بانه اذا وجد استلزم وجوده وجود غيره الا ترى أن طلوع الشمس ينصف حال عدمه بانه  
 مستلزم لوجود النهار بمعنى أن وجود النهار لا ينشأ عن وجوده وهذا واضح (قوله هو الاصل) أي الغالب  
 الكثير قال السعدى ان استعمال في شرط لم يبق من الامور التي يتوقف عليها الجزاء الا هو اذ ان الغالب في  
 استعمالها ذلك (قوله في امثلة) أي أربعة في المتن وأولها قوله لو كان انسانا لكان حيوانا (قوله على  
 حاله) أي مشتبا (قوله مجرد الابط) أي التعليق بالمجرد عن الدلالة على الانتفاء وقوله كان أي فانه مجرد الابط  
 كذلك لكن في الاستقبال بخلاف لو فانه للربط في الماضي (قوله من انتفاءهما) أي الذي هو الاصل  
 وقوله أو انتفاء الشرط فقط أي الذي هو مقابل الاصل المعبر عنه بقوله قبل فلا ينافيه ما سياتي في امثلة

جاؤه اعله بارعة شهدها  
 وجهه والله تعالى على  
 عدم الجحى به الشهادة  
 قالوه من الألف وهو في  
 الحقيقة محل التوزيع  
 (وقيل ردلني) كأنه  
 قولاً كانت قرية آمنت  
 أي فأت منتقرة أي  
 أهلها عند مجيء العذاب  
 فنفعها انما الاقروم  
 ونوس والجمهورية يشتر  
 ذلك وقالوا في الآية  
 لتوزيعه على ترك الايمان  
 قبل مجيء العذاب  
 وكأنه قيل لولا آمنت  
 قرية قبل مجيئها فنفعها  
 اعانها والاستثناء حينئذ  
 منقطع فالآية بمعنى لكن  
 (الحادي والعشرون) نحو  
 حرف شرط للماض نحو  
 لو جاز بدلا كرمته  
 (وقيل لتستعمل) نحو  
 أكرم زيد أو أساء أي  
 وإن أساء وعلى الأول  
 الكثير (قال سيبويه)  
 هو (حرف لما كان  
 سيقم لو وقع غيره)  
 ذوقه سيقم ظاهر في  
 انه لم يقع فكانه قال  
 لا انتفاء ما كان يقع  
 (وقال غيره) ومضى  
 عليه المعربون (حرف  
 امتناع لا متناع) أي  
 امتناع الجواب لا متناع  
 الشرط وكلا سيبويه  
 السابق ظاهر في هذا ايضا  
 فان انتفاءها كان يقع هو  
 الجواب لو وقع غيره  
 وهو الشرط ظاهر في أنه

لا انتفاء الشرط ومرداهم ان انتفاء الشرط والجواب هو الاصل فلا ينافيه ما سياتي في امثله من بقاء الجواب فيها على حاله وهذا  
 مع انتفاء الشرط (وقال الشلوبين) هو (المجرد الابط) الجواب بالشرط كان واستفاد ما ذكر من انتفاءها أو انتفاء الشرط فقط من خارج

وهذان اى الاصل وخلافه هما البردان، بقوله الاقرن القسمين (قوله والصحيح) اى والقرن والصحيح بقطع  
النظر عن مرادهم او والقرن الاولى في الضبط لعدم احتياجه الى البناء على الثالب وهذا اولى كما مر  
الاشارة اليه (قوله امتناع ما يليه الخ) خبر بقوله والصحيح وفي العبارة حذف دل عليه المقام اى الصحيح ان  
مصدوله امتناع الخ ان القول الصحيح كون مبدلها ذلك لانفس الامتناع كما هو ظاهر (قوله لتاليه) اى  
تالي ما يليه والتالي هو الجواب (قوله فالاقسام اربعة) اى اقسام المقدم والتالي اربعة لانها ما عتقد ان  
او مشتبان او الاول مشتبي والثاني مثبت او العكس (قوله ثم ينتهي التالى) اى قطعا لا طنا واحتمالا (قوله ان  
ناسب المقدم كان لازما له) وهذا لا مفر له واما هو ونصريح بالواقع فانه معلوم من قوله واستلزامه لتاليه ولذا  
قال شيخ الاسلام قوله ان ناسب ينتهي عنه ما بعده لان المادع عليه ولو ايدل ان ناسب بقوله ان ساء ما اغنى عما  
بعده قاله ايضا شيخ الاسلام اى لان الفرض من قوله ولم يخلف المقدم غيره كون المقدم مساويا بالتالي معنى ان  
التالي اللازم ليس له ملزوم سوى المقدم فيكون ملزوما مساويا ونفى الملزوم المساوى واجب بني اللازم  
(قوله بان زعمه عقلا) اى كما في قولنا لو كان متكاملا كان حيا وقوله او عاده اى كما في الآية انصرفه وقوله او  
شرعا اى كوننا لوصلى لتوضيحا (قوله اى خروجه ما عن نظامهما الخ) فيه اشارة الى ان ما في الآية صحة  
اقتناعه لا قطع فيه ونذهب بعضهم الى انها قطع فيها لمراد بفسادها عدم وجودها وهو الحق (قوله للزومه له) اى  
لزم الفساد للتعدد (قوله من التمتع) بيان للعادة وقوله وعدم الاتفاق عليه عطف على التمتع تفسيرى او  
عطف لازم على ملزوم (قوله المفادبلو) نعت لا انتفاء للتعدد (قوله ولم يخلف التمتع غيره) قال الشهاب لكان  
تقول بل يخلفه اختيار الصانع المخار للفساد اه وجوابه ان الفساد اذا ترتب على تعنى الارادة به بالفعل  
ولم يوجد ذلك الا على تحقق الارادة في نفسها والاول حدكلى شئ يصح ان تتعلق به وهو فاسد (قوله نظرا الخ) اى  
هذه لقوله ينتهي (قوله الى الاصل) اى الكثر الثالب وهو انتفاء الجواب لا انتفاء الشرط (قوله الدلالة على  
انتفاء التعدد الخ) اى الاستدلال بانتفاء الفساد على انتفاء التعدد كما هو رأى المناطقة واهل التوحيد وهو  
مختارا من المحاسب كما مر وقوله لانه اظهر اى في الانتفاء لان انتفاء الملزوم واجب انتفاء اللازم دون العكس كما  
مر (قوله اى كان له خلف الخ) اشارة الى انه ليس المراد بقوله المصنف لان خلفه تحقق الخلف بل ان يعلم ان  
هناك خلفا قد يحقق وقد لا يحقق فان تحقق ثبت التالى والام ثبت ولهذا قال الشارح فلا يلزم انتفاء التالى  
ولم يقل فلم ينتف التالى وبهذا يفصح مثال المصنف فان التالى فيه قد يكون حارا فليزوم وجود التالى وقد  
يكون محررا فلا يلزم كما قال الشارح لجواز الخ (قوله فلا يلزم انتفاء التالى) اى فلا ينتفى على سبيل القطع بل على  
سبيل الاحتمال كما سنبينه عليه بعد (قوله فالحيوان مناسب للانسان) اى لازم له ولا يخفى ان الحيوان جزء  
التالى والانسان جزء المقدم لكن لما كانا هما المقصود من المقدم والتالى اطلق على الانسان للمقدم وعلى  
الحيوان لتالى اطلاقا لا السلك على جزئه (قوله للزومه له) اى لزوم الحيوان للانسان (قوله لانه جزء) اى لان  
الحيوان جزء الانسان لتركيبه منه ومن الناطق والجزء لازم لكل عقلا لتركيبه منه (قوله المفادبلو) نعت  
لا انتفاء الانسان (قوله اما متلة بقية الاقسام) اى المذكورة في قوله فالاقسام اربعة فان الذى ذكره المصنف  
مثال للتشبيهي وبقي مثال المتشبيهي ومثال كون الاول مشتبا دون التالى وعكسه وقد تكفل بذلك الشارح (قوله  
ويثبت التالى) عطف على قوله ثم ينتهي التالى ويؤخذ من تقريره هذا القيم وامثلك تحقيق الخلف هنا وعلى  
هذا يحصل من كلام المصنف ان الخلف قسمان احدهما ان يدوم وجوده ولا يلزم تحققه وهو ما اشار اليه بقوله  
السابق لان خلفه والتالى ما علم تحققه في المادة المفروضه وهو ما اشار له هنا سم فقول المصنف ويثبت  
التالى اى قطعا جزوا فيكون حينئذ الجواب على ما اختاره المصنف من التفصيل ثلاثة احوال انتفاء قطعا  
وهو المشار اليه بقوله ثم ينتهي التالى وانتفاء احتمالا وهو المشار اليه بقوله لان خلفه الخ وثبوت قطعا وهو  
المشار اليه بقوله هنا ويثبت الخ (قوله بضميه) اى المثبت والمتنى (قوله ان لم يناف انتفاء المقدم)  
اى ان لم يناف التالى اى بثبوت انتفاء المقدم المفادبلو وقوله واسب اى ناسب ثبوت انتفاء المقدم

(واستلزامه) اى ما يليه  
(تاليه) مشتبا كان او  
منفعا فالاقسام اربعة  
(ثم ينتهي التالى) ايضا  
(ان ناسب) المتقدمان  
لزمه عقلا او عاده او  
شرعا (ولم يخلف المقدم  
غيره) لو كان فيما آله الا  
(الله) اى غيره (لفسدتا)  
اى السورت والارض  
فسادها اى خروجهما  
عن نظامهما المشاهد  
مناسب لتعدد الآله  
للزومه له على وفق  
المادة عند تعدد الحاك  
من التمتع فى التلى  
وعدم الاتفاق عليه ولم  
يخلف التعدد فى ترتب  
الفساد غيره فنتفى  
الفساد بانتفاء التعدد  
المفادبلو نظرا الى  
الاصل فيها وان كانه  
القصد من الآية  
العكس اى الدلالة على  
انتفاء التمتع بانتفاء  
الفساد لانه اظهر (لان)  
خلفه) اى خلف المقدم  
غيره اى كان له خلف  
فى ترتب التالى عليه  
فلا يلزم انتفاء التالى  
(كفصولك) فى شئ  
(لو كان انسانا) كان  
حيوانا فالحيوان مناسب  
للانسان للزومه له عقلا  
لانه جزؤهم ويخلف  
الانسان فى ترتب الحيوان  
غيره كالحمار فلا يلزم  
بانتفاء الانسان عن شئ

المفادبلو انتفاء الحيوان عنه بل لو ان يكون حمارا كما يجوز ان يكون حمارا اما متلة بقية الاقسام فهو لم ينتفى ما كرمك لو حقيقى  
ما اعتكك لم ينتفى اهتلك (ويثبت) التالى بضميه على حاله مع انتفاء المقدم بضميه (ان لم يناف) انتفاء المقدم (وناسب) انتفاءه

أما (بالأولى كالمخف لم يصب) الآخر من قول عمر رضي الله عنه وقيل الذي صلى الله عليه وسلم نعم الله عليه لم يخف الله لم يصب مرتب  
عدم العيصان على عدم الخوف وهو بالخوف المقاديلو أنسب فترتب عليه أيضا في قصده والمعنى أنه لا يصح الله تعالى مطالعنا أي لأمع  
الخوف وهو ظاهر ولا مع انتفاؤه ١٨٨ اجلالا له تعالى عن أي يصبه وقد اجتمع فيه الخوف والاحلال رضي الله تعالى عنه وهذا الأثر

(قوله أما بدولي) إشارة إلى أن قول المصنف بالأولى أو المساواة أو الأولون تفصيل للناسفة (قوله المأخوذ  
الخ) نعت لدخول الكاف وهو قوله لم يخف الله لم يصبه (قوله ترتب عدم العيصان الخ) أي قبل دخول لو  
وقوله على عدم الخوف أي المين بالاحلال وقوله وهو أي عدم العيصان وقوله بالخوف بمعنى ما يناسب وقوله  
المقاديلو نعت الخوف ووجه كون الخوف هو المقاديلو أن لتدل على انتفاء ما يناسب وهو في المثال المذكور  
انتفاء الخوف فتكون دالة على انتفاء ذلك النقي ونقي اثبات (قوله في ترتب عليه الخ) أي في ترتب  
ثبوت التالي وهو عدم العيصان عليه أي على الخوف وقوله أيضا أي كما يترتب على عدم الخوف لكن ترتبه  
على الخوف المقاديلو أي من ترتبه على عدم الخوف فالناتج ههنا قد ناسب ثبوت انتفاء المقدم المقاديلو في  
ترتبه عليه بالأولى من ترتبه على ثبوت المقدم وهو عدم الخوف (قوله في قصده) أي المتكامل أو المرتب المفهوم  
من ترتبه ومثله ما يأتي في كلامهم من هذا القسم قوله تعالى ولو أنهم لم يؤمنوا لكان آياتهم أكبر ولعلهم  
الله فهم خير أقياسا فتراتبنا والانتاج ولعلهم الله فهم خير التولوا وهو محال إذ لو علم أنهم خير لم يتولوا بل اقبلوا  
فالمراد أن عدم علم الخير سبب لعدم الإسماع وقوله ولو أنهم لم يتولوا كلام مستأنف على طريقه لم يخف الله لم  
يصبه فالمعنى أن التولي حاصل بتقدير الإسماع فكيف بتقدير عدمه ذكر ذلك لانتفاء زاني في المطلوب مع زيادة  
قوله شيخ الإسلام وحاصله أن لو في الجملة الأولى من الاستعمال القالب وهو ما انتفى فيه الشرط والخبر معهما فممن  
القسم الأول في كلام المصنف أعني قوله ثم ينتهي الثاني أن ناسب ولم يخف المقدم غير وفي الجملة الثانية من  
الاستعمال الثاني الغير القالب وهو بقا الخبر أعني حاله مع انتفاء الشرط وهو ممن القسم الثالث في كلام  
المصنف أعني قوله وثبت التالي أذ لم يناف وناسب بالأولى (قوله قال أخوال المصنف) أي وهو والاعلاسة بهاء  
الدين في شرح التلخيص (قوله أو المساواة) عطف على قوله بالأولى أي أو ناسب ثبوت التالي انتفاء المقدم  
المقاديلو كما ناسب ثبوت (قوله للرضاع) علة أقوله لما حلت فليس من جملة التالي بل هو بيان الخلف الذي  
خلف المقدم في ترتب التالي عليه كما يترتب على المقدم وكذا قال في المثال الذي بعده (قوله المأخوذ الخ) نعت  
للدخول الكاف كما تقدم في نظيره (قوله أي هند) هو اسم أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم (قوله لما  
بلغه) نظير أقوله صلى الله عليه وسلم (قوله إنما الخ) معقول قوله صلى الله عليه وسلم (قوله ترتب) أي قبل دخول  
لو كما في نظيره (قوله المين) نعت لعدم كونها بية وقوله المناسب نعت لعدم كونها بية أيضا وأول كونها بية  
أخي الرضاع إذا المراد منها واحد لأن كونها أمه أخي الرضاع وبعدهم كونها بية وقوله هو أي عدم حلها  
وقوله له أي لعدم كونها بية أول كونها أمه أخي الرضاع وبعدهم كونها بية أيضا وأول كونها بية أيضا  
هو له بغير ضمير المنعوت كما علمت لأن فاعله هو ضمير هو يرجع لعدم الحل كما قرر وقوله في ترتب أي عدم  
حلها (قوله المقاديلو) نعت لكونها بية ووجه كون أمها بية هو المقاديلو بل علمت منه أنه في قوله لم يخف الله  
لم يصبه من أن تنفي التي اثبات وقوله المناسب نعت أيضا لكونها بية لكنه مبني رفعة الضمير العائد لعدم  
الحل وضمير له يعود على كونها بية يعني أن عدم الحل مناسب لكونها بية (قوله كائناته الأول) أي  
عدم كونها بية المين بكونها بنت أخي الرضاع (قوله والمعنى) أي معنى الحديث المذكور (قوله بارادة)  
متعلق بخبر قوله جو زن خير أئمة أئمة النساء (قوله على وفق الآية) أي فلا فاعله هو لأن الوصف  
الذي كورخه للغالب كامر (قوله ويجمع الخ) بناء على أن مسمى الأميين واحدا وليس كذلك فإن لا سلمة من  
أي سلمة اثنين في بية بدرة كذا كره الذي وابن سيد الناس وغيرهما قوله النووي في ترجمه أم  
سلمة عن ابن سلع مع ذكر أن زينب أسن من ديرة قاله شيخ الإسلام (قوله أو الأولون) عطف على الأولى

أو الحديث المشهور  
بين العلماء قال أخو  
المصنف كغيره من  
المحدثين أنه لم يصبه  
في شيء من كتب  
الحديث بعد الفحص  
الشديد (أو المساواة  
كلهم تذكر بية لما  
حلت للرضاع) المأخوذ  
من قوله صلى الله عليه  
وسلم في ديرة بضم الميم  
بنت أم سلمة أي هند  
لما بلغه تحدث النساء  
أنه يربدان يسكنها  
أنها لو تذكر بية  
في حجرى ما حلت لي  
أنها لانسنة أخى من  
الرضاع رواه الشيخان  
رتب عدم حلها على  
عدم كونها بية  
المين بكونها بية أخى  
الرضاع المناسب هو  
له شرعا في ترتب أيضا  
في قصده على كونها  
بيرة المقاديلو المناسب  
هو له شرعا كما سلمته  
للأول سواء لمساواة  
حرمه المصاهرة فحرمه  
الرضاع والمعنى أنها  
لا تحل لي أصلا لأن بها  
وصفتي لو انتفى ذلك منها  
حرمت له كونها بية  
وكونها بية أخى من  
الرضاع والنساء حيث

تحدثن لما قام عندهن بارادة نكاحها حوزن أن يكون حلها له من خصائصه صلى الله عليه وسلم وقوله  
أي  
في حجرى على وفق الآية وقد تقدم الكلام فيها ويجمع بين ما تقدم في اسمها من أنه ديرة وبين ما في علم عنها كان اسمي برة فمعنى في رسول الله  
صلى الله عليه وسلم زينب قال لا تزكوا أنفسكم الله أعلم بأهل البر منكم بأنهم مسلمين قبل التنبير (أو الأولون كقولك) فين عرض عليك  
نكاحها (وأن نعت أخوة النسب) يعني وبينها (ما حلت) لي (الرضاع) بيني وبينها



بالأخوة وهذا المثال الأول في انقلاب على المصنف فهو واصله ليكون الأولون أو انتفت أخوة الرضاع لمأجل النسب ترتب عدم حلها على عدم أخوتها من الرضاع المدين بأخوتها من النسب المناسب هو لها شرعا في ترتب أيضا ١٨٩ في قصد على أخوتها من الرضاع المقادة بلو المناسب هو لها شرعا لكن دون مناسسته للأول لأن

أي أو نائب ثبوت التالي انتفاء المقدم المفاد بلو بالأدون من مناسسته لثبوت المقدم بيان كان ترتب ثبوت التالي على انتفاء المقدم المفاد بلودون ترتب على نفس المقدم (قوله بالأخوة) متعلق بالرضاع (قوله) انقلاب على المصنف سهوا أي صار للشرط جوابا والجواب شرطاً ووجه الانقلاب المذكور أن معنى الأدونية كما تكون ترتب ثبوت التالي على انتفاء المقدم المفاد بلودون ترتب على نفس المقدم انتفاء المقدم في المثال المذكور رعبارة عن ثبوت أخوة النسب والمقدم هو انتفاء أخوة النسب المدين بأخوة الرضاع ولا شك أن ترتب التالي وهو عدم الخل على أخوة النسب المفاد بلو أشعته على أخوة الرضاع المدين به نفس المقدم وهو انتفاء أخوة النسب فيكون هذا المثال من قبيل لو لم يخف انقلب دعه بلاشك فالصواب حشنان يقال لو انتفت أخوة الرضاع لمأجل النسب كما قال الشارع خلافا لما ادعى العلامة هنا تركه فراجع (قوله) رتب) أي على التصو بـ المذكور (قوله المدين) نعم لعدم أخوتها من الرضاع وقوله المناسب هو لها نعم أيضا لعدم أخوتها من الرضاع أو نعمت لأخوتها من النسب لانه بيان له فاما لها واحد كما من نظيره وهو نعمت سببي كما من نظيره أيضا وهو الفاعل بالنسب بـ مدعى عدم الخل وضمر لها بعد لأخوتها من الرضاع (قوله في ترتب) أي عدم الخل (قوله المقادة بلو) نعمت لأخوتها من الرضاع ووجه كونها مقادة بلو تقدم بيانه وقوله المناسب نعمت نان لأخوتها من الرضاع سببي نظير ما قبله وضمر هو لعدم الخل وضمر لها لأخوتها من الرضاع (قوله الأول) أي الأخوة من النسب (قوله في الموضوعين) أي وهما قوله كقولك لو كان انسانا الخ وقوله كقولك لو انتفت أخوة النسب الخ (قوله عن أسلوبه) أي أسلوب ما يستشهد به (قوله ولو قال بدل المساواة المساوي لكان أنسب بقسميه) أي الأدون والأولى لكونها موضوعين فيكون هو كذلك لو قال المساوي وقوله لكان أنسب أي واخصر أيضا (قوله في الموضوعين) أي هنا وفيما تقدم من قوله لم تكن ربيبة لمأجل الرضاع المأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم لم تكن ربيبة لمأجل الخ وقوله لوافق الاستعمال أي الاستعمال الكثير وهو حذف الآلام في جواب لو المتني ولفظ الحديث المذكور مجرد منها كما أشار له الشارع ووقع في بعض الجواش أن الموضوعين هما قوله هنا لو انتفت أخوة النسب الخ وقوله ولو كان انسانا لكان مساويا وهو سبق لم (قوله فيما ذكر من الأمثلة) أي الحصة (قوله هذا القسم) أي وهو ثبوت التالي مع انتفاء المقدم الشامل للنسب الأولى والمساوي والأدون وإن كانت الأمثلة المذكورة من المناسب الأولى شيخ الإسلام وقد مثل المصنف لثنتين وبقي الثنتان والشرط المتني والجواب المنبت وعكسه وقد تكفل الشارع بذلك (قوله) ما نفدت كلمات الله أي معلوماته تعالى (قوله ومن الأول فلان لنا كره الخ) وجهه التخصيص على هذه الآية وقوع النزاع في كون لونه التمني فقد قال في المتني والرابع أي من أقسام لو أن تكون لثنتي نحو لو تأتيتي فقتلتني قبل ومنه فلان لنا كره فقتل من المؤمنين ولهذا نصب فتكون في جوابها كما انتصب فأورز في جواب ليت في يائتي كنت معهم فأورز فاعظم ولا دليل في هذا أي في نصب فتكون على أنها التمني لجواز أن يكون النصب في فتكون مثله في الإيجاب أو من وراء حجاب أو برسل رسولاً في قول لم يسون

وليس ههنا وتقرعني • أحب إلى من ليس الشفوف

اه فاشار الشارع إلى أن احتمال ذلك لا يقع كون لوني الآية المذكورة لثنتي وإن النصب في جواب التمني وإن التمني هنا أثر بـ من حل لونهما على غير التمني كالشرطية والتكليف في تقدير الجواب سم (قوله وهو في الخصم بحث الخ) فان قلت لم عكس هنا ترتب التمني فبما بالخصم فيم بالعرض ثم بالتمني قلت يحتمل أنه لما مرأتب الطلب في الثلاثة فانه في الخصم أقوى منه في العرض وأما في التمني فانه مختلف فيه فهم من قال أن التمني لطلب التمني ومنهم من قال أنه حالة تفاسد بالزمها الطلب ويحتمل أنه لما أراد بيان الطلب بدعائه بله حيث ذره والخصم فيم الأقرب به الذي قال أقرب م م قلت ولا يخفى ضعف الجواب الثاني وقد سلك الشارع طريق التتمير المرتب أولاً المشوش ثانياً وهو أولى كما قرر مع ما استعمل

المقادة بلو المناسب هو لها شرعا لكن دون مناسسته للأول لأن حرمة الرضاع أنون من حرمة النسب والمعنى أنها لا تخل لي أصلاً لأن بها وصفين ولو انفرد كل منهما أحرمت له أخوتها من النسب وأخوتها من الرضاع وأما قال كقولك كذا في الموضوعين لانه كما قال لم يجد نحوه فيما يستشهد به من القرآن أو غيره ولكنه غير خارج عن أسلوبه ولو قال بدل المساواة المساوي لكان أنسب بقسميه ولو أسقط لام لما في الموضوعين لوافق الاستعمال الكثير مع الاختصار وقد تحددت لو فيما ذكر من الأمثلة عن الزمان على خلاف الأصل فيها أما أمثلة بقاء أقسام هذا القسم فتحوّلوا تحت زيد الأثني عليك أي نثني مع عدم الأمانة من باب أولى لو ترك العبد سؤال ربه لأعطاه أي فيعطيه مع السؤال من باب أولى ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام إلى ما نفدت كلمات الله أي فانتفد مع انتفاء ما ذكر من باب أولى (ورد) لو (لثنتي) والعرض

والخصم من الخصم المضارع بعد الفاء في جوابها بذلك بأن مضرة فتحوّلوا ثنتي فقتلتني لو تركت عدي فتصيب خير لو أن رفطاع ومن الأول فلان لنا كره فقتل من المؤمنين أي ليت لنا لو تشركت الثلاثة في الطلب وهو في الخصم بحث

وفي العرض بلين وفي التمسى لما اطعم في شوعه (والتظليل نحو) حديث نضفوا (ولو يظلف محرق) كذا أورده المصنف وغيره وهو  
 بمعنى رواية النسائي وغيره والسائل ولو يظلف محرق في رواية ولو يظلف غير المراد الربا ليعطاه المعنى تصديقاً عما تبين من كثيراً وتلبي  
 ولو بلغ في القلة الى الظلف مثلاً فانه خير من عدمه وهو بكسر الظاء المهيمة للغير والنتم كالحاقه للفرس والتمب للجميل وقيل لالحاقه أي  
 التي كما هو عادتهم فيه لان التي قد ١٩٠ لا يؤخذ وقد يرميه أخذه فلا يتفجع به بخلاف المشورى (الثاني والمشرقون وان حرف ني

ونصب واستقبال  
 المضارع (ولا تقصد  
 توكيد النفي ولا تأنيده  
 خلافاً لزمعه) أي  
 زعمه فادبتها ما ذكر  
 كالمعشورى قال في  
 الفصل كالكشف  
 لتأكيد نفي المستقبل  
 وفي الأذودج لتنفى  
 المستقبل على التأنيد  
 وفي بعض نسخه على  
 التأكيد والتأنيده  
 التأكيد وهو فيما إذا  
 أطلق النفي قال في  
 الكشف مقرباً  
 فقوله لن أقم مؤكداً  
 بخلاف لا أقم كافي  
 مقم وأما مقم وقولك  
 في نفي أن أفعله مؤكداً  
 على وجه التأنيده  
 كقولك لا أفعله أبداً  
 والمعنى أن فعله ساقط  
 حال كونه تعالى  
 لن يخلق واذيأى  
 خلقه من الأصنام  
 مستحيل مناف  
 لآلواهم اه وفي  
 قول المصنف زعمه  
 تضعيفه لما قال غيره  
 انه لا دليل عليه  
 واستفاده التأنيده  
 آبه الذباب وغيره ونحو  
 وان يخلف الله وعده

عليه من ملاحظة مراتب الطلب كما قال سم والاول مراعاة لكلام المصنف (قوله ولو يظلف محرق) فنقل  
 في المتن قوله أيضاً قوله تعالى ولو على أنفسكم وقال السقاقي ولو على أنفسكم لو شرطية بمعنى ان وحذف  
 كان بعدلو كثيراً وقد ورد أبو البقاء لو شهدتم على أنفسكم ودل عليه شبه ذاه وقدرة المحشورى ولو كانت  
 الشهادة ولو بالاعى أنفسكم سم (قوله والمعنى تصديقاً عما تبين) أي فقول ولو يظلف محرق كناية عن هذا  
 التعميم وقوله الى الظلف مثلاً أشار بقوله مثلاً الى أن ليس المراد المبالغة بخصوص الظلف وقوله فانه خير  
 من عدم أي فان التصديق عما تبين أو فان التصديق عما بلغ في القلة الى الظلف مثلاً خير من عدم أي عدم  
 التصديق رأساً سم (قوله حرف ني) أي لحذف مدلول المضارع التضمنى وهو الحدث وقوله واستقبال أي  
 لحزبه الآخر وهو الزمان وأما قوله ونصب فهو لفظه فالإضافة في قوله حرف ني واستقبال إضافة الدال للمدلول  
 وفي قوله حرف نصب إضافة المؤثر الى أثره ثم ان نصب حكم من أحكامه الامعنى لها فكان المناسب تأخير  
 عن النفي والاستقبال وقد قدمه عليه لما لمكن أن يقال إغراقه ظهوراً في اللفظ وأما قوله كما صنع  
 فلا وجه له انه كان ينبغي له ذكر ان نصب على وجهه بغيره غير داخل في معنى ان كان بقول حرف  
 نفي واستقبال وهو ناصب للمضارع فان كلامه موهوم ان كلام الامور الثلاثة داخل في مفهومه وليس  
 كذلك كما علمت (قوله للمضارع) يرجع للامور الثلاثة المذكورة (قوله وهو نفي اذا أطلق النفي) ضمير  
 هو للخلاف للتأنيده كاسبق الى وهم بعض المحشين (قوله مقرباً) حال من التساؤل فيكون بكسر الهمزة ومن  
 المفعول أي حال كون ذلك مقرباً في الكشف لافى موضع واحد فيكون يفتح الراء والاول هو الظاهر (قوله  
 بخلاف لا أقم) أي فلن أقص من لا لا نفراد ان عنها بافاده التأنيده بعد اشتراكهما في مطلق النفي وقوله  
 كافي في مقم وأما مقم أي يظهر ذلك في الانبات في مقم فانه أقص من أنه مقم لا نفراده عنه ما لا كيد  
 بعد اشتراكهما في مطلق الانبات (قوله وقولك في نفي أن أفعله مؤكداً على وجه التأنيده) فيه دلالة ظاهرة  
 على ان صاحب الكشف أراد بالتأنيده ما يشمل التأنيده الذي هو نفي التأنيده كيداً فنقل عن الفصل  
 كالكشف من أن التأنيده كيداً ليعين جهله في تأكيده لا يشمل التأنيده سم أي بل يحمل على الفرد  
 الكامل للتأكد كيد وهو التأنيده يتوافق كلامه في كنهه (قوله والمعنى أن فعله ساقط حال الخ) فيه إشارة الى  
 ان التني بلن ليس بخبر نفي الوقوع بل مع نفي اللبابة (قوله تضعيف الخ) قد يقال التضعيف مستفاد من قوله  
 خلافاً للاحاجة لقوله زعمه حينئذ لأن رد التضعيف على الوجه الآخر (قوله لما قال غيره) عليه للتضعيف  
 والمراد بالغير ابن عصفور وابن هشام وغيرهما (قوله لا دليل عليه) أي من كلام العرب (قوله خلاف  
 الظاهر) أي لان التأنيده هو الاصل (قوله وقد نقل التأنيده الخ) تضمنه ما يؤخذ من قوله السابق  
 كان محشورى فانه به عدم اختصاص ذلك بالمحشورى وأراد بالغير ابن عطية فانه قال في تفسيره في قوله تعالى  
 لن ترائى لو أيقننا هذا النفي على ظاهره تضمن ان موسى عليه الصلاة والسلام لا يراى ما يداوى الاخرة لكن  
 ورد في الأحاديث المتواترة أن أهل الأيمان يرؤونه يوم القيامة اه فحتمل كقول بعضهم ان يكون مراد ابن  
 عطية ان التأنيده موضوعها الله كما يقول المحشورى وان يكون مراد ابن التأنيده مستفاد من كون الفعل  
 الواقع بعد ما في معنى النكرة الواقعة في سياق النفي فتم كل رتبة ما يرد ما يخصه وقد يرد هذا أي كون  
 الفعل من قبل النكرة وقد وقع في سياق النفي فيم وقد تقرر ان العموم في الأشخاص يستلزم العموم في  
 الاحوال والازمنة فليتامل (قوله حتى قال بعضهم) أي كالسعد (قوله ولا يأتى قطعاً) أي اتفاقاً وهذا

من خارج كما في وان تضمنوا ما يداوى كون أهدافه للتأكد كيد كما يدل خلاف الظاهر وقد نقل  
 التأنيده عن غير المحشورى واقفه في التأنيده كثيراً حتى قال بعضهم ان منه مكابرة ولا تأنيده قطعاً فيما إذا قيد النفي بمحوظ ان اكلم اليوم  
 انسياً (ورددناه ما قال ابن عصفور) كقولهم • لن نزالوا كذا لكم ثم لا زلت لكم خالداً أو لوالد الجبال • وابن مالك وغيره لم يثبتوا  
 ذلك وقالوا لا وجه في البيت لاحتمال ان يكون خبراً

وفيه بسند الثالث والعشرون ما تردد امية حروفية) فالامية ترد (موصولة) نحو ما عندكم بقدم ما عند الله تعالى اي الذي (ونكر موصولة) فهو مررب عما يحكي اي بشي (والنصب) نحو ما احسن زيدا فاما نكرة فليقتضيا وما بعد ما خبره (واستفهامه) نحو فما خطبك اي شألك (وشرطية زمانية) نحو فما استفاءوا لكم فاستقيموا لهم اي استقيموا لهم مدة ١٩١ استقامتهم لكم (وغير زمانية) نحو

وما تقولون ما يقول

الله (و) المحرفه ترد

(مصدرة كذلك)

اي زمانية نحو فاقولوا

الله ما استطعتم اي مدة

استطاعتكم و غير زمانية

نحو فقولوا يا نبيهم

اي بنسائكم (وزائفة)

عامة نحو ما هذا بشرا

وغير عاملة نحو وما

تتفقون الا انشاء وجه

الله (وزائدة كافة)

عن عمل الرفع نحو فلما

بدوم الوصال او الرفع

والنصب نحو وانما الله

الواحد او الجرح نحو

ربا دام الوصال (وغير

كافة) عوضا نحو افعل

لا تفعل غيرهما عوض

عن كنت ادغم فيها

النسب للنتقار ب

وحذف المتني للمعربة

وغير عوض فلما كند

نحو فمارجه من الله

لنتقم والاصل فبرجة

(الرابع والعشرون

من بكسر اللام ابتداء

الفاء في المكان نحو

من المسجد الحرام

والزمان نحو من اول

يوم او غيرها نحو انه

من سليمان (غالبه)

اي وردها لهذا المعنى

اكثر من وردها لثبته

مجرز قوله سابقا وهو فيما اذا طلق النني (قوله وفيه بعد) اي لان السياق ينافيه ولان المعطوف يتم انشاء  
لكونه دعاء وعطف الانشاء على الانشاء والمناسبات كالكل لو كان خبر المكان الثاني في الاستقبال ولا  
معنى له هنا وقد سبقه اليه الشئ راد اجاب على الدمايني ويمكن ان يجاب عنه بان الاخبار ينفقهم في المستقبل  
بناء على ما فهم من القرآن المقضية للبقاء عادة او بانه اخرج الدعاء مخرج الخبر مبالغة وكان الاستحباب قد  
حصلت فاجبر عنها (قوله والنصب) اغنا غير الاسلوب حيث لم يقل ونهية ليشمل جميع الاقوال في النهية  
فقد قيل لها نكرة تامه خبرية وهو الاصح وهي حيث ذهبت ادخبرها ما بعد ما قبل نكرة موصوفة بما بعدها  
والخبر محذوف وجوابه استفهامه دخلها معنى النصب وقيل موصولة صلتها ما بعدها والخبر محذوف  
وجوابه على هذا فاختار الشارح على قوله فاما نكرة تامه الخ لانه الاصح حيث منع قول شيخ الاسلام انه  
اشار به الى ان قول المصنف والنصب قسم اقوله موصولة اه فليتامل سم قلت فالظاهر حيث حذف عطف  
قوله والنصب على قوله وموصولة وما بعده عطف عام على خاص لكن مقتضى قول الشارح فاما نكرة تامه  
عطفه على موصولة فيفيد ان انه يجهل قسم للوصوفه وقسم من النكرة كما قال شيخ الاسلام (قوله وشرطية  
زمانية) اي دالة على الشرط والزمان فتشكون: نزله معنى فالنقد يرى الالة الشرقة والله اعلم استقيموا لهم متى  
استقاموا لكم اي ايمن استقاموا لكم وقول الشارح اي استقاموا لهم مدة استقامتهم لكم انما اتى على  
كونها مصدرية نظرية فاعلم ذلك حل بحسب المعنى لا بحسب تقدير كونها شرطية زمانية فليتامل (قوله اي  
زمانية) ليس المراد كونها زمانية انها تدل على الزمان وضعا بل المراد انه حذف من التركيب زمان مضاف  
بدل عليه بالقرينة وانتهى بمقامه قاله الشئ (قوله كافة عن عمل الرفع) قال في المعنى ولا تتصل الا بثلاثة  
أفعال قل وكثر وطال وعلة ذلك شئ من رب ولا تدخل حيث لا اعلى حلة فعليه صرح بفعلها اه (قوله او  
الرفع والنصب) قال في المعنى وهي المتصلة بان واخواتها وقوله والجرح قال في المعنى وتتصل بالحرف وظروف  
ثم فصل ذلك واطال فيسه راجعه (قوله ابتداء الفاعلية) ليس المراد ابتداءه فان ابتداء الفاعلية معني اسمي  
لاستقلاله فلا يكون من معاني الحروف بل المراد ابتداءه جري اعتبر حالة غير بحيث لا يتصور الا ابتداءه وكذا  
يقال في بقية المعاني سم (قوله ابتداء الفاعلية) الفاعلية الشئ والامعني لكونه من ابتداء آخر الشئ  
فالمراد ابتداءه فذلك الشئ الممتد كالنمر من لا اطلاقا لاسم الجزء على الكل وينبغي ان يكون الشئ الممتد في انه  
من سليمان معني الكسب لانفس الكسب لانه ليس شاعندا (قوله او غيرها) قد يقال يمكن ان يتوسع في  
المكان بان يراد به ما يشمل الحقيقي والحكي فيكون الغبر المذ كورد خلا في المكان (قوله اي ووردها لهذا  
المعنى اكثر من ووردها لثبته) يعني ان الفاعلية تصدق بقلة المقابل وكثرة لكون دون كثرة المقابل الآخر  
الذي هو الاغلب والمراد هنا هذا الثاني (قوله اي بعضه) اشارة الى ما قاله ابن هشام ان علامتها امكان سدا  
بعض مسداها (قوله فاجتنبوا الحسن من الاوتان) اشارة بهذا المثال الى ان تقع بعد جرحها ومهما وان كانا بها  
اول قال في المعنى وكثيرا ما تقع بعد ما ومهما او ما بها اول لا قراط ابهاهما نحو ما يفتح الله للناس من رجة  
ما تنسخ من آية وقالوه ما تاتيه من آية وهي ومخوفه هي في ذلك في موضع نصب على الحال ومن وقوعها  
بعد غيرها يحصلون فيها من اساور من ذهب ويلبسون ثيابا خضرا من سندس واستبرقوا في الشاهد في  
غير الاولى فان تلك الابتداء اه وقوله في موضع نصب على الحال قال الدمايني اما في ما يفتح الله  
لناس من رجة فالحالية ظاهرة ونحو الحال ما لانها في محل نصب فعول يفتح وكذا ما تنسخ من آية  
واما ههنا تاتيه من آية فالظاهر ان ههنا مبتدأ والحال لا تقع منه على الصحيح فيمكن ان يكون ذو الحال ضمير

(ولتبعه) نحو حتى تتفقوا عما تحبون اي بعضه (واليتين) نحو ما تنسخ من آية فاجتنبوا الحسن من الاوتان اي الذي والاوتان  
(والتعديل) نحو يجعلون اصابعهم في ذاهنهم الصواعق اي لاجلها والصاعقة تصبغها التي يغوصون سمعهم او يغشي عليه (والبدل)

نحو ارضيت بالحياة الدنيا من الآخرة

أي بدلها (والغاية) كالي نحو قربت منه أي إليه (وتنصيص العموم) نحو هو في الدار من رجل فهو من ظاهر في العموم محتمل لثاني  
الواحد فقط (والفصل بالمهلة ١٩٢) بأن تدخل على ثاني للتضادين نحو والله يعلم أنفس من الصلح حتى غير الخبيث من

الطبيب (ورادفة الساء)  
بفتح الدال أي لعلها  
نحو يظنون من  
طرف خفي أي به  
(وعن) نحو قد كافي  
غفلة من هذا أي عنه  
(وفي) نحو إذا نودي  
للاصلا من يوم الجمعة  
أي فيه (وعند) نحو  
أن تغني عنهم أموالهم  
ولا أولادهم من الله  
شيأ أي عنده (وعلى)  
نحو وعزناه من  
القوم أي عليهم  
في الخامس والعشرون  
من (بفتح الميم  
شرطية) نحو من يعمل  
سوا مجزيه (واستفهامية)  
نحو من بهن من مرقدنا  
(وموصولة) نحو وئته  
بشيء من في السموات  
والارض (ونكرة)  
موصولة) نحو مرت  
من محبوبك أي  
بأنسان (قال أبو علي)  
الفارسي (ونكرة نامة)  
كقوله

الجرمن به أو تجعل مهمما باب المنصوب على الاشتغال الساكن هذا من مارجوح اه وأجيبان مهمما  
وإن كان الراجح كونه مبتدأ مفعول في المعنى والمفعول في المعنى يصح اثبات الحال عنه وأما الممتنع اثبات الحال  
من المبتدأ الذي ليس بفاعل ولا مفعول في المعنى اه وهو حسن سم (قوله أي بدلها) إشارة إلى ما قاله الرضي  
أنه يعرف البدل بصح المقام بدل مقامها اه سم (قوله وتنصيص العموم) وهي الزائدة في نحو ما جاءني من  
رجل فانه قبل بدو الجمل محتمل في الجنس وفي الوحدة ولذلك يصح أن تقول بل رجلان ولا يصح ذلك بعد  
دخول من وشرط زاداتها تقدم في أو نهي أو استفهام بهل وتنكير مجرور بها وكونه فاعلا أو مفعولا به أو  
مبتدأ أو تقييد المفعول بقولنا به لاخراج بقية الفاعيل وكان وجه منع زاداتها في المفعول معه وفيه أنه في  
المعنى بمنزلة المجرور وربعه وبالألوهي ولا يجتمع من ولكن لا يظهر حينئذ قطع في المفعول المطلق وحده  
وقد خرج عليه أبو القاسم فرطنا في الكتاب من شيء فقال من زائدة وهي في موضع المصدر أي تقر بطا ولم  
يشترط الأخفش واحدا من الشرطين الأولين ولم يشترط التنكريف الأول ذكر هذا كله ابن هشام سم  
(قوله والله يعلم المفسد من الصلح حتى غير الخبيث من الطبيب) نقله ابن هشام عن ابن مالك ثم قال وفيه نظر  
لأن الفصل مستفاد من العامل فإن ما زومر يعني فصل والعلم صفة فوجب تغييره قال والطاهر أن من في  
الآيتين لا ابتداء أو يعني عن ويجاب بان هذا لا يمنع استفادة الفصل من الثاني أيضا غاية أنه مستفاد  
من العامل ذاك لأنها بواسطة لأن الحرف لا يندفع نفسه ومثل الشارح عثمان إشارة إلى أن من تفيد  
الفصل بواسطة معنى العامل كافي الأول أو لفظة كافي الثاني اه شيخ الاسلام (قوله أي لعلها) دفع  
لما يتوهم من ظاهر العبارة أن من موضوعه للذات لا في المرادفة بل المعنى أنها مرادفة للساء في معناها كما  
أشاره الشارح (قوله أي به) أي لأن الطرف آلة النظر ويصح كونها على بابها ذا اعتبر كون الطرف مبدأ  
النظر والأول نقله ابن هشام عن زوس والنسائي قاله هو راداعه وقد علمت معنى كل من القولين فلا خلاف  
في المعنى (قوله أي عليهم) هذا أن لم يضمن النكرة معنى المنع والأقضية على بابها (قوله واستفهامية) فند شرب  
معنى النبي قال ابن هشام وإذا قيل من يقول هذا إلا يدفعه استفهامية أمرت معنى النبي ومنه قوله تعالى  
ومن بغض الذنوب إلا الله قال ولا ينقد جواز ذلك بأن تقدمها الواو لا فلا بد دليل من ذا الذي يدفع  
عنده الأداة شيخ الاسلام (قوله ونعم من هو الخ) نعم فعل ماض وفاعله مستتر وجوباً عائد على متعلق في الذهن  
ومن نكرة بمعنى رجلا تغيير كما قال الشارح كون مرفوع ونعم ضمير أمسترا كما هي من السلسل والكثير أن  
يكون فاعل نعم وبش منقربا باللام أو معناه فالمر بها كما يقد ذلك قول الخلاصة

مقارن له أو مضافين لما • قارنها كنتم عني الكرام  
(قوله ومن غير) أي لفاعل نعم المستتر (قوله بضم الهاء) تنسبه على أن المراد لفظة ودفع توهم أنه عائد  
لما قبله (قوله وقد زكات) أي التحات والنز كالأمهات وزاومعنى (قوله لم يثبت ذلك) الإشارة بذلك  
إلى كون من في البيت نكرة نامة غير (قوله خبره هو محذوف) فند شكل وصف هو موصوفه  
إذا المراد لفظة فيكون علما بالنكرة وهي لفظة محذوف والجواب أن العلم قد سكر كما في قوله ما مرت  
بسيوه كذلك هذا أي وخبره لفظ مسمى بهو محذوف ذكر مثله الدما ميني في الكلام على هذا المحل  
في قول الغني قلت ومحتاج إلى تقدير هوانا (قوله والمخصوص بالمدح محذوف) أي هو راجع إلى  
بشرافها وذاك الثالث قال الدما ميني ويحتاج إلى تقدير هو رابع على القول بان المخصوص خبر مبتدأ  
محذوف اه قاله سم (قوله هو المشهور) دفع به ما رد على كون التقدير هو ومن عدم اللفظة لا لتمام المبتدأ  
والخبر وحاصله أنه ما وان أخذ اللفظ فقد تغيرا معنى لأن هو انشائي بمعنى المشهور وفي السر والعلن

ونعم من هو في سر  
وإعلان وفاعل نعم  
مستتر ومن غير يعني  
رجلا وهو بضم الهاء  
مخصوص بالمدح راجع  
إلى بشر من قوله • وكف  
أرهب أم أراعه •  
وقد زكات إلى بشرين  
مروان ونعم من كان من

خافته هذه به ونعم من الخ وفي سر متعلق بهم وغير أي على لم يثبت  
ذلك وقال من موصولة فاعل نعم وهو بضم الهاء رابع الياء مبتدأ خبره ومحذوف راجع إلى بشر يتعلق به في مرتبة منه معنى الفعل كما  
سيظهر والجملة صلة من والمخصوص بالمدح محذوف أي هو راجع

(قوله)

وفيه تكلف (الناس والعشرون هل لطلب التصديق الإيجابي لا لتصديق السلبي) التمييز الإيجابي ونفي السلبي على منواله أخذ من ابن هشام وهو يرى أن هل لا تدخل على منفي فهي لطلب ١٩٣ التصديق أي الحكم بالنسبة أو الانتفاء كما

قاله السكاكي وغيره يقال في جواب هل قام زيد مثلاً نعم أولاً ونشركا في هذه الهمزة وزيد علم لطلب التصديق نحو أريد في الدار أم عمرو في الدار زيد أم في المسجد فجاب نعمين مما ذكر وبال دخول على منفي فنخرج عن الاستفهام إلى التقرير أي هل مخاطب على الإقرار بما بعد النفي نحو أليس كذلك صدرك فجاب بلى كما في حديث البخاري سنا أوب يقتسل عريانا فجر عليه جراد من ذهب لحمل أوب يعني في ثوبه فناداه به أوب أليس أكن أغنيك عما ترى قال بلى وعسرتك ولكن لا أغنيك عن بركتك وقد بقي على الاستفهام كقولك لمن قال لم أفعل كذا ألم تفعله أي أحق انتفاء فعلك له فجاب بلى وألا رفته قوله أليس أظفار السلبي أم فاحطه إذا ألقى الذي لا قام أمشالي فجاب نعمين من هذا هو السابع والعشرون الواو من حروف العطف (الواو الجمع) بين المعطوفين في الحكم

(قوله وفيه تكلف) أي لكثرة التقدير وتلقي المجرور بالجماد وهو الضمير وإن تضمن معنى الفعل سم (قوله على منواله) أي على منوال الإيجابي أي طريقته من حيث اعتبار الإيجاب في المطلوب بها يعني أن اعتبار الإيجابي ونفي السلبي في المطلوب بها سهو وإنما ذلك في منسوخها لا في المطلوب بها وبني السهو المذكور استنباه المطلوب بها بعد دخولها في الأصل لا تدخل على منفي أصلاً اتفاقاً وأما لطلبها من الحكم فتارة يكون إيجابياً وتارة يكون سلبياً إذا هل قام زيد فجاب نعم أي قام أو لا أي لم يقوم وما ذكرناه في معنى قول الشارح على منواله أحسن مما ذكره شيخ الإسلام فراجعه (قوله أخذنا) يعني ما أخذنا على التمييز الإيجابي ونفي السلبي (قوله فهي لطلب التصديق الخ) تفرع على لازم السهو وهو كون الصواب أنها لطلب التصديق أي الحكم بالنسبة أو الانتفاء (قوله أي الحكم) أنه إشارة إلى أن معنى التصديق هو الحكم فقط فيكون سهواً وهو الراجح كما تقدم (قوله ونشركا في هذا) أي في طلب التصديق (قوله بطلب التصديق) أي تصور المحكوم عليه أوبه ولذا مثل ثمانية الأول والثاني والثاني لا يقال هذا تصديق في المثالبين وهو مسبوق بالتصور فطلب التصديق هو الحصول للأصل لا ناقول المطلوب تصور واحد الطرفين معنا كما أفاده الشارح بقوله فجاب نعمين وهو غير التصور السابق على التصديق فيه على ذلك السهو شيخ الإسلام لا قبل طلب التصديق المذكور بل مره التصديق وهو الحكم على ذلك المعنى في الثمانية لطلب التصديق لانا نقول هذا اللازم غير مقصود للسائل وأما كان به هل بالتصور المذكور لأن مقصود بيان المحكوم عليه من هو والمحكوم به كذلك مع علم به جرد حكم قطعا فالحكم غير لثقت إلى السؤل عنه وإن كان حاصل (قوله فجاب نعمين) أي يجاب السؤل بعين يكون الدائب ضمير السؤل ويصح أن يكون الدائب قوله نعمين فلا ضمير في يجاب وهذا كما أنه إن فجاب بالحققة المتأخوة أن كان بانهة فاله ودية فجاب الفاعل ضمير الهمزة والأسناد حينئذ مجازي كما هو ظاهر (قوله وبال دخول الخ) عطف على طلب التصديق (قوله بنال الخ) أي بين أزمته اغتساله لأن بين لا تنافي إلا في متعدد (قوله جراد من ذهب) أي ذهب بصورة الجراد وفي بعض النسخ برأ المراد بالجراد الجماعة من الذهب منقول ذلك عن بعض أهل الكشف (قوله يعني) يقال سئى يعني مثل رمي برمي وسئى سئى مثل دعاء دعوى (قوله ولكن لا أغنيك عن بركتك) يدل ذلك على أن مقصوده صلوات الله وسلامه عليه على ظهور الفاتنة والحاجة إلى فضل الله تعالى فاحظه ذلك من حيث انظار الحاجة إلى فضل الله وإن أحد الاستغنى به عن فضل الرب عز وجل وليس ذلك لأجل الشرف في تحصيل المال كيف ومقام من دونه يعني على ذلك فكيف به صلى الله عليه وسلم وعلى هذا يحمل من أخذ من الدن فوق حاجته من أهل الله بل ينبغي لكل أحد أن لا يشا ولا عاز على الحاجة إليه هذا القصد (قوله وقد بقي) أي الهمزة الداخلة على منفي (قوله أي أحق انتفاء فعلك) تحويل لاستفهام عن ظاهره فلا يكون ضاه لأن المنكسك نفي الفعل لا بخبره فلا فائدة في الاستفهام عن النفي فتبين صرفه للاستفهام عن حقيقة ذلك النفي (قوله أليس أظفار السلبي) هو استفهام عن النفي لأن المنفي أي هل لا يبرها أو لها وبر الاستفهام في البيت أس على منواله في المثال كما لا يخفى لوجود الاختلاف بالنفي في المثال فتبين صرف الاستفهام إلى حقيقة ذلك النفي بخلاف البيت (قوله الذي لا قام أمشالي) أي وهو الموت عشقاً (قوله من حروف العطف) قيد بذلك لتخرج أو القسم وواو الحال وواو الاستئناف وواو الجمللة المنعضة كقوله أن الثمانين وبناتها الخ (قوله بين المعطوفين) غلب في النسبة المعطوف لأنه أخصر والأقوال معطوف عليه هو الأصل غالباً والتقدير بالتعاليب احترازاً من عطف الاشرف على غيره كعطف جبريل وميكائيل على الملائكة وعطف أولى الأمر على غيرهم في آية وإذا أخذنا من الذين منناهم الآية (قوله في الحكم) المراد بالحكم المحكوم به (قوله لأنها استعمل) أي لأنه وهذا دليل لكونها مطلق الجمع (قوله واستعمالها في كل منها من حيث أنه جمع استعمال حقيقي) لأنها تستعمل في الجمع بمعنى أو تارة أو تقدم نحو جاف زيد وعمر وإذا جمعه أو بعده أو قوله فيقول حقيقة في القدر المشترك بين الثلاثة وهو مطلق الجمع حذر من الاشتراك والمجاز واستعمالها في كل منها من حيث أنه جمع استعمال حقيقي

(وقيل) هي (الترتيب) أي التأخر لكثرة استعماله فهي في غيره مجاز (وقيل للنية) لأنها التبع والاصل في الماهية فهي في غيره مجاز  
 فاذ قيل عاجز بدوهر وكان محتملا ١٩٤ لنية والتأخر والتقدم على الاول ظاهر في التأخر على الثاني وفي المعنى الثالث وعمل

عن قول ابن الحاجب  
 وغيره للجمع المطلق  
 قال لا يهاجمه تقييد  
 الجمع بالاطلاق  
 وان فرض في التقييد  
 في الامر

أي هذا محتمل وهو  
 نفسي واغني وسبب  
 (امر) أي اللفظ المنتظم  
 من هذه الاحرف  
 المسماة بالف ميم راء  
 وبقر بصيغة الماضي  
 مفككا (حقيقة  
 في القول المخصوص)  
 أي الدال على اقتضاء  
 فعل الى آخر ما يأتي  
 ويعبر عنه بصيغة افعال  
 نحو و امرأه ملك بالسلا  
 أي قل لهم صلوا (مجاز  
 في الفعل) نحو وشاورهم  
 في الامر أي انفسل  
 الذي تفرع عنه لتبادر  
 القول دون الفعل من  
 لفظ الامر الى الزمن  
 والتبادر علامة للحقيقة  
 (وقيل) هو (لقد  
 المشترك) بينهما  
 كالشيء حذرا من  
 الاشتراك والمجاز  
 فاستعماله في كل منهما  
 من حيث ان فيه القدر  
 المشترك حقيق (وقيل  
 هو مشترك بينهما قيل  
 وبين الشأن والصفة  
 والنسبة) لاستعمالها فيها  
 ايضا نحو اغما امرنا

أي لما تقرر من ان استعمال الكل في الجزئي من حيث كون الجزئي مشتملا على ذلك الكل حقيقة  
 كاستعمال الانسان فيز بد من حيث اشتغال زيد على الحقيقة الانسانية واما استعمال الكل في الجزئي  
 من حيث خصوص ذلك الجزئي فجاز كاتقرر وعنه احتراز الشارح بقوله من حيث له جمع أي واما  
 استعمالها في واحد منها من حيث انه مقيد بذلك القيد من بعده أو قبله أو معية فجاز لأنه استعمال الكل  
 في جزئه من حيث خصوصه (قوله فاذ قيل الخ) تفرع على الاقوال الثلاثة (قوله لا يهاجمه تقييد الجمع  
 بالاطلاق) أي فلا يصدق عدمه ولا تقدم ولا تأخر وانما يصدق على قولنا متلاحزا بدوهر ولا يصدق على  
 مثل قولنا عاجز بدوهر ومعه أو قبله أو بعده بخلاف مطلق الجمع فانه صادق بالجميع وهذا الإيهام أخذه  
 المصنف من ابن هشام وعزاه الشارح اليه كالمترى منه إشارة الى أن مؤدى العبارة بين واحد لان المطلق هنا  
 ليس للتقييد به - دم القيد بل لبيان الاطلاق كما يقال الماهية من حيث هي والماهية لا بشرط وسبب توهم  
 الفرق بينهما الفرق بين البناء المطلق ومطلق الماهية الفعلة عن كون ذلك اصطلاحا شرعا أو مانحا فيه  
 اصطلاح لغوي شيخ الاسلام (قوله أي اللفظ المنتظم الخ) أشار بذلك الى أن المراد من الامر في كلام المصنف  
 لفظه لا صمما ولهذا قرئ مفككا لا إشارة الى أن المراد لفظ الامر أي ما تركب من هذه المادة سواء كان  
 بصيغة المصدر أو غيره خلافا لم ولولم يقرأ مفككا لكان المتبادر مما هما لان كل حكم ورد على اسم فهو وارد  
 على صمما الاقرينية وهي هنا التفكيك المذكور (قوله بصيغة الماضي) أي بصورته لاجل تحقق  
 التفكيك لا لتخصيص لفظ الماضي بالحكم (قوله مفككا) حال من الماضي والتفكيك بحسب اللفظ والخط  
 أيضا (قوله حقيقة في القول المخصوص) أي فمسمى لفظ الامر لفظ وهو القول المخصوص المعبر عنه بصيغة  
 الفعل واما معنى القول المخصوص فهو طلب الفعل طلبا عاجزا ما لا رخص جار على ما سبقي (قوله الدال على  
 اقتضاء فعل الخ) هذا هو المناسب لمصنف الامر الغرضي بما يأتي والناسب لهذا الشارح له أيضا بما يأتي أن  
 يقال أي الدال على القول المقتضي لفعل الخ والمراد بالدال الدال بالوضوح كما هو المتبادر فاذ قيل ما قيل ان الحد  
 يصدق بنحو واجب عليك كذا وان تركته عاقبتك مع انه ليس بأمر بل خبر شيوخ الاسلام قلت قد يحجب عن  
 دخول مثل أو يجب باعتراقه قد أخرج في التعريف بدل عنه الكلام وهو كون ذلك الدال حصة فعل كما يحجب  
 به عن دخول الاستفهام في الحد المذكور فانه دال على اقتضاء فعل على ما سبقي تحقيقه كما قاله سم (قوله  
 ويعبر عنه بصيغة افعال) أي ويبرع عن القول المخصوص بصيغة فعل والمراد بها كما سيظهر عليه الشارح  
 كل ما يدل على الامر من صيغة فدخل صيغة افعال واسم الفعل كصه والمضارع المقرون باللام نحو لينفق  
 (قوله أي قل لهم صلوا) أي فالمراد بالامر في الآية صيغة الامر (قوله لتبادر القول الخ) علة لقوله حقيقة  
 في القول المخصوص الخ (قوله وقيل هو الخ) ضمير هو يعود لفظ المنتظم من حروف امر المتقدم ذكره  
 (قوله كالشيء) الاول أن يقول وهو موهوم أحدهما إذا قدرنا مشترك بين شيئين مثلا بأن يكون مختصا  
 بهما والشيء ليس كذلك لانه يعم القول المخصوص والفعل وغيرها وما ذكرناه من أن القدر المشترك مفهوم  
 أحدهما هو الذي اعتمده السعد التفتازاني ورد قتل من جعله الشيء أو الشان عاذا كراهه (قوله حذر من  
 الاشتراك والمجاز) قد توخى هذا التعليق بان الجمل على الوضع للقدر المشترك انما يكون أولى من المجاز  
 والاشتراك اذ لم يتم دليل على أحدهما وقد دأب على كون الامر مجازا في الفعل وهو تبادر القول  
 المخصوص منه دون الفعل ولولم يقيد بذلك لادى الى ارتفاع المجاز والاشتراك رأسا لما كان حل كل لفظ يقال  
 على معنيين على أنه موضوع للقدر المشترك بينهما وهذا المناقشة مأخوذة من المضد ولم يتعرض لها الشارح  
 اكتماء سباق هذا القول بصفة التميز (قوله أي لصفة من صفات الكمال) إشارة الى أن التنوين في

قوله لا راجح للتفريق كما يفيد المقام (قوله جدد) بالدال والعين المهماتين يعني قطع (قوله والاصل في الاستعمال الحقيقة) من تمة الدليل فهو مرتبط بقوله لاستعماله فيها ايضا والفرق بين الشان والصفة والشئ كما قال شيخ الاسلام ان الشان معنى رفيع وقوم الذات والصفة معنى مطلق وقوم الذات والشئ هو ما يوجد فالصفة اعم مطلقا من الشان والشئ اعم مطلقا منهما (قوله واحجب بانه فيها محذور) أي لما من تنادرا تقول المخصوص الى الذهن من لفظ الامر وهو علامة الحقيقة وقوله بانه في محذور أي كانه محذور في الفعل وانما اقتصر المستف كنهه على كونه محذور في الفعل مع قصوره عن تناول المذكورات من الشان والصفة والشئ لانه المقابل للفعل من حيث انها مقسمان للقصود والدال على الحكم ذكره شيخ الاسلام (قوله بين الجنسية) بين متعلق بالهاء من منه انضمامه في الفعل أي الاشتراك والتقدير الاشهر من الاشتراك بين الجنسية ففيه اعمال ضمير المصدر (قوله حد اللفظي به) أي يقال في حده قول الدال على اقتضائه هل الخ أي يؤخذ من عرف الامر اللفظي من ذكر حكمه في كلام المصنف ضمنا وأما النفس فصرح بها كما اشار له الشارح (قوله وهو والاصل) أي العدة أي لانه منشا التناق والتكليف واللفظي ليس الاوسيلة اليه (قوله وحده) ينبغي أن يكون مرجع الضمير في حده الامر الواقع في الترجمة أعني قوله الامر والظاهر أن المراد به الاعم من اللفظي والنفسى بدليل قول الشارح وهو لفظي ونفسى في قوله وحده نوع استفهام أو ما رجوعه لقوله أمره لايصح الابغائية التعسف لان المراد به اللفظ وليس حده معنى اللفظ ما ذكر سم (قوله اقتضائه فعل غير كف مدلول عليه بغير كف) المراد بالفعل ما يسمى فعلا عرفا اعم من كونه فعل اللسان أو القاب أو الجوارح فالمراد بالفعل نحو الامر والشان وأورد على هذا التمر يف أنه غير جامع لخروج اقتضائه اعم من محصوره لانه اقتضائه فعل هو كف لان الصوم كف عن المفطرات مدلول عليه بغير كف وهو صوم وما و غير مانع لتناوله بعض أفراد انهي كالطلب المفهوم من تحولا ترك الصلاة اذ صدق أنه طلب فعل وهو المنهي عن تركه وذلك الفعل غير كف مدلول عليه بغير كف فيتناوله تعريف الامر مع أنه منهي فيكون التمر يف غير مانع كذا قيل وعندى أن اراد هذا فاسد من أصله لان مدلول لا تترك طلب فعل هو ترك التارك اذ معني لا تترك الصلاة اطلب منك ترك تركها وترك تركها فعل هو كف مدلول عليه بغير كف وذلك الغير هو لا تترك فهو خارج. وقوله غير كف مدلول عليه بغير كف لان هذا كف مدلول عليه بغير كف وهو لا تترك وأما المنهي عن تركه كاصلا مثلا فليس مدلول لانه الصيغة بل هو لازم لمدلوله خارج عنه وأورد ايضا أنه يتناول الطلب بالاستفهام لانه طلب فعل غير كف مدلول عليه بغير كف مع أنه لا يسمى أمرا وما ذكرناه من أنه طلب فعل صريح به السيد في حواشي القطب فقال ولما قيل أن يقول القوم وان لم يكن فعلا بل بحسب الحقيقة بل هو انفعال أو كف لكنه يصدق في عرف اللغة من الانفعال الصادرة عن القلب والمصادر من الالفاظ معاني المفهومة منها بحسب اللغة فصدق على الاستفهام أنه يدل بالوضع على طلب الفعل قالوا ايضا المطلوب بالاستفهام هو تنهيم المخاطب لتكامل الالفهم الذي هو فعل المتكلم وانتهيم فعل بلا شبهة فيلزم ما ذكرناه فان قلت التوقيف ليس فعلا من أفعال الجوارح والمتأخر من لفظ الفعل اذا أطلق هو الفعل الصادر من الجوارح قلت فعلى هذا يلزم أن لا يكون قولك تنهيم وعلمني وما أشبههما أمرا وهو باطل قطعا اه كلام السيد قاله سم (قوله فتناول) أي التعريف وقوله الاقتضاء مفعول تناول وقوله أي الطالب تفسير للاقتضاء ويصح أن يكون الاقتضاء فاعل تناول وما بعده تعريف له وقوله الجازم مفعوله وقوله لم ليس بكف معمول للاقتضاء على كل حال وفيه على الاول الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي وهو قوله الجازم وغير الجازم فانه معمول تناول وقد فصل به بين المصدر وهو الاقتضاء ومعموله وهو قوله لم ليس الخ وفيه عمل المصدر بعد وصفه علمهما معا لانه لا يقال قوله لم ليس الخ مجرور وهو توسع فيه ما لا يتوسع في غيره لانه لا يقال الام زائد على قوله لا لاجرة (قوله ولا هو كف الخ) أي فالامر نوعان طلب فعل غير كف وطلب كف مدلول عليه بكف ونحوه (قوله وسعى مدلول كف) أي هو وطلب الكف (قوله موافقة للدال في اسمه) أي موافقة المدلول وسعى اقتضاء الكف داله وهو كف في نفسه أمرا كما يسمى داله وهو كف بذلك أي انما سعى مدلول كف بالامر لاجل الموافقة المذكورة والافهوهنى لصدق اقتضاء الكف المأخوذ في حده عليه

ما جدد ضمير انتهى الى  
لشي والاصل في الاستعمال  
الحقيقة واجيب بانه  
فما جازا وهو غير من  
الاشتراك كما تقدم  
ولفظه قبل بعد بينهما  
ناشئة في بعض النسخ  
وبها يستفاد حكاية  
الاشتراك بين الاثنين  
الاشهر منه بين الجنسية  
ويؤخذ من قوله  
حقيقة في كذا حد  
اللفظي به وأما النفسى  
وهو الاصل أي العدة  
يقال فيه (وحده اقتضاء  
فعل غير كف مدلول  
عليه) أي على الكف  
(بغير) لفظ (كف)  
فتناول الاقتضاء أي  
الطلب الجازم وغير  
الجازم لم ليس بكف  
ولما هو كف مدلول عليه  
بكف وشبهه مرادفه  
كأن تركه ونحو بخلاف  
المدلول عليه بغير ذلك  
أي لا تفعل فليس بامر  
وسعى مدلول كف امر  
لانها موافقة للدال  
في اسمه

ويحد النفس ايضا بالقول المتعنى لفعل الخ وكل من القول والامر مشترك بين النفس واللفظي على قياس قول الحقين في الكلام الآتي في معجم الاخبار (ولا يعترفه) ١٩٦ اى في معنى الامر نفسيا او لفظيا حتى يعتبر فيه ايضا (علو) بان يكون الطالب على

(قوله ويحد النفس ايضا) يحتمل أن المراد كما يحجب الاقتضاء المذكور ويحتمل أن المراد كما يحجب اللفظي بالقول الخ لكن المراد بالقول المحدد به النفس القول النفسى لا اللفظي فامشاركة بين اللفظي والنفسى حيث شذ في أن كالحجب بالقول وان كان لفظيا في الاول ونفسا في الثاني (قوله على قياس قول الحقين) اى لانا الامر قسم من الكلام المشترك عند الحقين بين اللفظي والنفسى وذلك يتلزم كون الامر مشتركاً بينهما لان المقسم يلزم اعتباراً في أقسامه وبنه الخارج بقوله وكل من الامر والقول مشترك الخ على ان ما اقتضاه كلام المصنف هناك من أن الامر حقيقة في اللفظي والنفسى خلافاً ما اختاره في محله الاخبار من أن الكلام المنوع الى امر وغير حقيقة في النفسى مجازي اللفظي شيخ الاسلام (قوله ولا يعترفه علواً) من فوائده هذا الكلام الجواب عما عساه يورد على المصنف من أن تعريفه غير مانع من دخوله فيه ما ليس بامر وهو ما التفتي فيه العلو والاستعلاء أو أحدهما مع أنه ليس بامر لا اعتباراً له أو أحدهما فيه وحاصل الجواب منع اعتبارهما أو أحدهما فيه فدخل ما تنافى أو أحدهما فيه في الامر صحيح لانه من افراده والى هذا الذى ذكرناه أشار الأشارح بقوله حتى يعتبر فيه أحدنا سم (قوله حتى يعتبر فيه أحدنا) راجع لثني لالتفي (قوله بان يكون الطالب على الرتبة) اى بحسب الواقع ونفس الامر (قوله بان يكون الطالب بصفة) اى تعاطف فان الاستعلاء اظهر اثار العلو كان ذلك علو في الواقع أم لا (قوله لا إطلاق الامر منهما) على أن قوله ولا يعترفه علواً والاستعلاء (قوله قال عمر الخ) دليل لعدم اعتبار العلو فان عمر وبن العاص من أتباع معاوية فبني قوله له أمر تلك دليل على عدم اعتبار العلو في الامر وعمر ومن أتبعه ان العرب المؤثوق بكلامهم (قوله وكان من التوفيق الخ) أراد بالتوفيق فعل ما يوافق الصواب (قوله هو رجل من بني هاشم الخ) انما نخص اشرار على ذلك دفعاً لما يتوهم من أن المراد به على بن ابي طالب كرم الله وجهه ورضي عنه لما كان من الهداة وبينه وبين معاوية وعمر والمذكور فيه ما اشرحه على أن المراد بابن هاشم غير على لان الواقع كذلك وايضاً فقام عمر وبنو عن هذا وحاشاه أن تحمله هداره لعل على أن الأمر بمرئته أو برضى بذلك بل حشاد حاشى سد نامعاوية أن يحصل منه ما تنقص ليدنا على رضى الله عنهم وما يؤثر من ذلك فن كذب المؤرخين الذى يصرم نقله واعتقادهم كصف وهما من أكرام الصحابة الذين هم أئمة الهدى وصاحب الهدى ارضوان الله عليهم أجمعين (قوله ويقال أمرفلان) اى بذلك الله وهو دليل على عدم الاستعلاء (قوله غير ابي الحسن) أحداً استغاثوه هناك من ذكر المصنف له بعد في افتقائهم بالاستعلاء (قوله ومن هؤلاء) اى المعتزلة لحد الامر من على التعيين (قوله واعتبر ابو على) اى الخبى من رؤس المعتزلة وكذا ابنه فقوله اشرار من المعتزلة يرجع لهما (قوله ارادة الدلالة باللفظ على الطلب) الاوضح ارادة الطلب باللفظ وحاصله ان الحجابى وانه يعتبر ان في كون الصيغة أمر ارادة المأمور به منها لان الامر عندهما هو الارادة لانه ما من المعتزلة الثنائين بان الامر هو الارادة وعبارة المصنف والشارح غير موفية بما اراد لاجلهم ما ان اراد بالطلب النفسى مع أنهم لا يقولان به بل المراد به ارادة المأمور به كما نرى تأويله واعتبر ابو على وابنه ارادة المأمور به من اللفظ كان أمراً أو ضح (قوله والطلب) اى الذى هو الاقتضاء الواقع حساساً في حد الامر النفسى وهذا جواب سؤال تقديره ان معرفة المحدود ومعرفة على معرفة الحد فلا بد أن يكون الحد بجميع أجزائه معلوماً وأجلى من المحدود وقد أخذ الاقتضاء الذى معناه الطلب في تعريف الامر وهو حق يحتاج الى بيان فالتعريف به تعريف بالاختي والجواب ما ذكره بقوله والطلب بدعي (قوله اى متصور بمجرد التفات النفس اليه) هو تفسير للدعي وقوله من غير نظر تفسير لمجرد التفات النفس فالدعي ما يحصل بمجرد التفات النفس اليه بلا زيادة على ذلك من حدس أو تخيرة بخلاف الضرورى فانه ما لا يتوقف على نظره واستدلاله وان توقف على نحو الحدس والتجربة فالدعي اخص من الضرورى

الرتبة على المطلوب منه (ولا استعلاء) بان يكون الطلب بعلامة لا إطلاق الامر ونه ما قال عمر وبن العاص لمعاوية امر تلك امرا ما فمقتضى وكان من التوفيق قتل ابن هاشم هو رجل من بني هاشم خرج من انراق على معاوية فامسكه فاشتر عليه عمر وبقتله لخاله واطلقه لجلسه فخرج عليه من اخرى فانشده عمر والبيت فلم يرد بابن هاشم على بن ابي طالب برضى الله عنه ويقال أمرفلان فلانا يرفق وابن (وقيل يعتبران) وإطلاق الامر دونهم مجازي (واعتبرت المعتزلة) غير اى الحسين (وابو اسحق الشيرازى وابن الصاغ والسمعاني العلوي والحسين) من المعتزلة (والامام الرازى ولا مدى وابن الحاذب الاستعلاء) ومن هؤلاء من حدد اللفظي بالمعتزلة فانهم يشكرون الكلام النفسى ومنهم من حدد النفسى كالآسدنى (واعبر ابو على وابنه ابوها من المعتزلة زيادة على العلو (ارادة الدلالة باللفظ على الطلب) فاذا لم يرد به ذلك لا يكون أمر الله يستعمل (قوله في غير الطلب كانه بدولاً غير سوى الارادة قلنا استعمله في غير الطلب مجازي بخلاف الطلب فلا حاجة الى اعتبار ارادته (والطلب بدعي) اى متصور بمجرد التفات النفس اليه من غير نظر

(قوله) فاذا لم يرد به ذلك لا يكون أمر الله يستعمل (قوله) في غير الطلب كانه بدولاً غير سوى الارادة قلنا استعمله في غير الطلب مجازي بخلاف الطلب فلا حاجة الى اعتبار ارادته (والطلب بدعي) اى متصور بمجرد التفات النفس اليه من غير نظر



لان كل عاقل يفرق بالبدية يسمو بن غيره كالانبياء وما ذاك الا لبدايته فانفع ما قبل من ١٩٧ أن تعرف بالامر بما يشتمل عليه

تعريف بالامر بما يشتمل عليه  
على أنه نظري (والامر)  
المحدد باقتضاء فعل  
الخ (غير الإرادة)  
لذلك الفعل فإنه تعالى  
أمر من علم أنه لا يؤمن  
بالإيمان ولم يرد منه  
لاقتضائه (خلافاً  
للمعتزلة) فيما ذكر  
فانهم لما أنكروا  
الكلام النفسي ولم  
يكنتم انكار الاقتضاء  
للمحدوده الامر قالوا انه  
الإرادة في مسألة  
القائلون بالنفسي  
من الكلام ومنهم  
الاشاعرة (اختلفوا  
هل الامر) النفسي  
(صفة تخصه) بان  
تدل عليه دون غيره  
فقبل نعم وقبل لا  
(والنفي عن الشيخ)  
أبي الحسن الأشعري  
ومن تصح (فقبل)  
النفي (لوقوف) بمعنى  
عدم الداراة بما وضعت  
له حقيقة ما وردت له  
من أمر وتهدى وغيرها  
(وقيل للاشتراك) بين  
ما وردت له (والخلاف  
في حقيقة الفعل) والمراد  
بها كل ما يدل على  
الامر من صفة فلا  
تدل عند الأشعري  
ومن تصح على الامر  
بخصوصه الاقرنة  
كأن يقال مثل زوما

(قوله لان كل عاقل يفرق بالبدية الخ) فيه أن يقال لا يلزم من بداية التفرقة بين الشيء وغيره كون ذلك الشيء  
في نفسه بديهياً أي معلوماً كنهه بالبدية نعم يلزم منه أن يكون معلوماً من وجه بالبدية قاله الزركشي راجع  
شيخ الاسلام فنقول الشارح وما ذاك أي التفرقة المذكورة الا لبدايته لا بسطح حيث (قوله فانفع ما قبل) أي  
اعتراضاً على المحد (قوله عاقل) أي تعريف يشتمل ذلك التعريف على أي على الطلب (قوله المحدود  
باقتضاء فعل الخ) أي لا لا يقتضي ان لا يتزاع في كونه غير الإرادة (قوله لذلك الفعل) أي وأما الإرادة لغيره  
فليست بالامر بخلاف (قوله لا امتناعه) أي ليسبق العلم القديم باستغائه والمنتفع غير رادبدا اتفاقاً منو منهم  
قاله شيخ الاسلام لكن قال الاسنوي في شرح المنهاج والزموا أي المعتزلة أن الله يرد الشيء ولا يقع ويقع وهو  
لا يريده اه وبهذا قد يتوقف في أن المنتفع غير مراد عندهم قاله سم فراجع بسط المسئلة فيه (قوله ولم  
يكنتم انكار الاقتضاء) أي لوجوده ولا يضر عدم انكار التكليف (قوله قالوا انه الإرادة) أي قالوا الله  
الإرادة فما راعى كونه نوعاً من الكلام النفسي (قوله) القائلون بالنفسي اختلفوا هل للامر صفة تخصه (اعلم  
انه لا خلاف في أنه يعبر عن الامر القام بال نفس على امرتك وعن الإيجاب على أوجبته عليك والتمثل وعن  
الندب على نذبت لك هذا الامر وأما الخلاف في مدلول صفة الفعل ما هو عبارة المصنف قاصرة عن هذه  
الافادة فكان ضراب التفسير أن يقال اختلفوا هل صفة أفضل مخصوصة بالطلب أم لا لكن المصنف تابع  
في هذه العبارة للاصوليين وقد أشار إلى ما يفيد المراد منها وإن ظاهر ما غلبه من راد بقوله بعد والخلاف في صفة  
أفضل فنه بذلك على أن هذا الخلاف المذكور في الترجمة هو ما أشار به بقوله والخلاف الخ وان معناه أنه اختلف  
هل صفة أفضل تخص الامر أم تستعمل فيه وفي غيره لأنه اختلف هل للامر صفة تخصه أم لا وان الأصوليين  
قد تسموا في إطلاق عبارة الترجمة سم (قوله تخصه) اعلم أن يخص بردارة بمعنى يتقصد وتارة بمعنى يقصر  
والثاني هو المراد هنا كما أشار له الشارح بقوله بان تدل عليه دون غيره اذ لو أراد المعنى الاول لتسلب بان  
لا يشترط ما غلبه في الدلالة عليه وهذا الأساق دللتها على غيره أيضاً وليس مراداً (قوله والنفي) أي القول  
بأنني المشار إليه بقوله وقبل لا معقول عن الشيخ واختلف أصحابه في علة النفي فقيل للوقوف وقيل للاشتراك  
وقد يقال لتسلب النفي بالاشتراك واضع وأما بالوقوف فلا اذ اذ الوق لا ينتج النفي المذكور فليس المراد بالنفي  
ما يشتمل عدم الجزم وحاصله أن الواقع من الشيخ النفي فاحتمل أن يكون ذلك لكون الصيغة مشتركة بين الامر  
وغيره واحتمل أن يكون لتوقفه أن الصيغة تحقيقة في الارأ وفي غيره مما وردت له فهو غير جازم بشئ من  
ذلك (قوله وقبل للاشتراك بين ما وردت له) ظاهره ثبوت الاشتراك بين جميع ما وردت له والشارح شرح  
المتن على هذا الظاهر ولم يفت لمناقضه الكلام عن شرح المختصر وشيخ الاسلام عن التلويح مما حاصله أنه لم  
يقبل أحد ما يشترطه بابين جميع المعاني التي وردت لها كانه لعدم انضاح ثبوت هذا النفي عنده أو لاطلاعه على  
ما يخالفه والأفان قطع حاصل باطلاع الشارح على ما في شرح المختصر وما في التلويح فانفع ما أشار له الكلام  
وشيخ الاسلام من الاعتراض عليه بذلك فليتمل سم قلت بمجرد احتمال عدم ثبوت النفي المذكور عنده  
أو لاطلاعه على ما يخالفه من غير بيان ذلك غير كاف في دفع الاعتراض عنه (قوله والمراد بها كل ما يدل على  
الامر من صفة) أي وأما الاختار والتعبر بأفضل لغته وكثرة دوراته في الكلام (قوله بخلاف التمثيل) بيان  
لما احتزره بقوله والخلاف في صفة أفضل (قوله وترد تسع عشر من معنى) هذا وما بعده ليس في حيز قوله  
مسئلة القائلون بالكلام النفسي ولا المتن يقتضي أنه في حيزه فلا يرد عليه ما يأتي من حكاية المصنف مذنب  
عنه لما مرع أنه سكر الكلام النفسي كما ورد الزركشي بناء على زعمه أن المسئلة تجملتها مرة على  
الكلام النفسي (قوله والتدب والاباحة الخ) سأل أن الجمع عند الجمهور وانها حقيقة في الوجوب  
فقط فتكون فيما عداه مجاز يحتاج لصلاحه في بين الوجوب والتدب والارشاد المشابهة المعنوية  
لاشتركا في الطلب وبينه وبين الاباحة الاذن وهي مشابهة منوية أيضاً وكذا بينه وبين الامتنان وبينه

بمختلف التمثيل والمرتك (ورد) تسع عشر من معنى (الوجوب) أي هو الصلاة (والندب) فكأنه هو ما علمت فهم خيراً (والاباحة)  
كلها من العليات (والتهديد) (العملوا بشئهم)

ويعتقد مع التعريم والكراهة (والإرشاد) واستشهدوا به من رجالكم والمصلحة فيه دينية بخلاف الذنب وقدمه هناك أن وضعه عقب التأديب لقوله الآتي وقيل مشتركة بين الخمسة الأولى فانه فيها (وارادة الامتنان) كقولك لا تحزن عند العطش اسقني ماء (والاذن) كقولك لمن طرق الباب ادخل (والتأديب) كقوله صلى الله عليه ولم لعمر بن أبي سلمة وهدون البلوغ وده قطش في الصفحة كل مما يليه من رواة الشبان أما كل المكلف مما يليه فذنب ومما يلي غيره فمكره ونص الشافعي على حرمة العلم بالهشيم عنه يحمل على المشتبه على الإبداء (والإنذار) قل تعصوا فان مصيركم إلى النار ويفارق التهديد بذكر الوعيد (والامتنان) كلوا مما رزقكم الله ويفارق الإباحة بذكر ما يحتاج إليه (والأكرام) ادخلوها بسلام آمنين (والتخفيف) أي التذليل (والامتنان) نحو كونوا فرقة خاشعين (والتسكين) أي الإيجاد عن التسليم بسرعة نحو كونكم فيكون

وبين ارادة الامتنان وأما بينه وبين التهديد فإضافة لأن المهدد عليه حرام أو مكروه سم (قوله) ويعتقد مع التعريم والكراهة لم يلتفت إلى قول المصنف في شرح المنهاج عقب ذلك كذا قيل وعندى أن المهدد عليه لا يكون الإحراما كنف وهو معتبر بذكر الوعيد أه كانه لعدم إرضائه وكأنه يمنع لزوم إقتران المهدد عليه بذكر الوعيد الثاني للكراهة وبذلك المنع قوله الآتي يفارق التهديد بذكر الوعيد قال الشهاب أي لم يتوعد به قلت الظاهر ما قاله المصنف فإن المكر ولا يستحق التهديد (قوله) بخلاف الذنب أي فإن المصلحة فيه أخروية فتم قدرته بالارادة امتثال المرشد بفعل ما أرشد إليه فتحقق فيه المصلحة الحان وقال شيخ الإسلام قوله والمصلحة فيه دينية أي فلا ثواب فيه فان قصده به الامتنان لا أن يشاء الله تعالى أثيب عليه لكن لاسر خارج وكذا ان قصده ما أي الامتنان وتحصيل المصلحة الدينية لكن ثوابه في هذه دون ما قبلها (قوله) بعد أن وضعه أي في نهضت جيع عنها إلى هذه (قوله) كقولك لا تحزن عند العطش اسقني ماء فإن النرض من هذا الارادة الامتنان قال الكمال اغما يتحيز هذا الارادة الامتنان اذ لم يكن هذا القول بين السيد وعبد فان كان من السيد لعبد تصور أن يكون للوجوب بمعنى ترجح الفعل من غير منع من الترك لأعني الإيجاب والذنب اللذين هما نوعان من خطاب الله المتعلق بفعل المكلف أه وقدمه قال الشارح ورد بإيجاب طاعة العبد للسيد فتحقق هناك وجوب بخطاب الشارع وثاب على فعله وبما عبقى تركه (قوله) كقولك لمن طرق الباب ادخل فيه اشارة إلى أن المراد بالاذن هنا غير الإباحة لأنها حكر شرعي وبعضهم أدخله في الإباحة بناء على أنها رافع للمنع من الفعل لأحد الأحكام الخمسة كإف الكمال (قوله) والتأديب هو لتهذيب الأخلاق وأصلاح العادات بخلاف الذنب فانه لثواب الآخرة شيخ الإسلام (قوله) أما كل المكلف مما يليه فذنب وهذا مبني على أن الصبي لا يخاطب بالتهذيب ولذا كانت الصبيغة في الحديث المذكور للتأديب ومذهبنا معاشرة المملوكة أن الصبي يخاطب بالتهذيب (قوله) بذكر الوعيد أي المتوعد به فهو يخوف بشئ مخصوص بخلاف التهديد وبعضهم لم يفرق بينهما بل جعل الإذاز من التهديد كالمصنف وهو الظاهر (قوله) ويفارق الإباحة بذكر ما يحتاج إليه) وفرق بعضهم بأن الإباحة تكون في الشيء الذي يسو جدي بخلاف الامتنان (قوله) ادخلوها بسلام آمنين أي فالسلام والأمن قرينة على كون الصبيعة للأكرام (قوله) والتخفيف اعترض بأن الآتي تسميته مخبرية بكسر السين ومنه الاستخفاف فإما التخفيف زعموا وأكرام قال الله تعالى ومخير لكم ما في السموات وحواله ان التخفيف كما يستعمل في الأكرام كذلك يستعمل في التذليل والامتنان فقول الشارح أي التذليل والامتنان اشارة إلى أنه يطلق بهذا المعنى فلا اعتراض (قوله) أي لا إيجاد عن الهدم) عن معنى بعد (قوله) نحو كون فيكون التتميل به معنى على ما ذهب إليه جماعة من المفسرين كالبعضاوى وصاحب الكشف من أنه ليس هنا قول حقيقة بل تعلق القدرة بالشي فالمراد بقوله تعالى كن تمثيل سرع وجود ما تعلق به الإرادة والقدرة سرع امتثال المطيع أمر المطاع فورادون توقف واقتدار على مزاولته على واستعمال آلة وليس هنا قول ولا كلام وانما وجود الأشياء بالخلق والتكوين مقرونا العلم والإرادة والقدرة فالكلام أي قوله كن فيكون مسوق للتمثيل على طريق الاستعارة بأن شبه حاله تعالى في إيجاد الأشياء عند تعلق الإرادة والقدرة بها بحال امتثال المطيع أمر المطاع فورادون غير توقف واقتدار على مزاولته على واستعمال آلة بجميع السرعة ولا يخفى أن المشبه به غير موجود وذهب بعضهم إلى أن ذلك أي قوله كن حقيقي وإن الله أجرى عاقبه في تكوين الأشياء أن يكون بهذه الحكمة وأن لم يمنع تكوينها بغيرها والمعنى تقول له أحدث فحدث عقب هذه القول والمراد الكلام الأزل القائم بالذات لا التلقائي لأنه حادث فحتاج إلى خطاب آخر ويتسلسل أه وقوله والمعنى تقول له أحدث فحدث عقب هذا القول يتأمل مع قوله والمراد الكلام الأزل الخ الآن راد بالقول في قوله عقب هذا القول تعلق الكلام الأزل بالإيجاد والتعلق حادث وكذا قوله بهذه الكلمة راد بالكلمة تعلق الكلام الأزل لكن على هذا راد بالابتداء الأول الذي ذهب إليه جماعة من المفسرين قاله سم (قوله) والأهانة قال شيخ الإسلام وضابطها أن تقول بلفظ يدل على التحسير والكراهة مبرأ منه ضد ذلك وهذا فارق التحسير وأقول في مفرقة للاحتقار وقد قال الاسنوي والفرقي يعني

(والتسوية) فاصبر وأولاً تصبروا (والدعاء) ربنا انفع بشئنا بين قومنا الحق (والتحقيق) كقول امرئ القيس الأما الليل الطويل إلا انجلي  
 • بصبح وما الاضحاخ حننك يا مفضل ولعلنا نحملنا عندك الجنب حتى كأنه لا طعم فيه كان متجسداً لمر جيا (والاحتقار) القواما أنتم ملقون  
 اذا بالمقومة من السهر وان عظم محقر بالنسبة الى محقرة موسى عليه السلام (والخبر) كحديث ١٩٩ البخاري اذا لم تستمع فاصنع

ما شئت أي صنعت  
 (والانعام) بمعنى تذكري  
 النعمه فمخوكلوا من  
 طبسات مارزقنا كم  
 (والنفوس) ناقض  
 ما أنت قاض (والتهجيب)  
 انظر كيف ضربوا لك  
 الامثال (والتكذيب)  
 قسلاً فلو انما تتورا  
 فانلوا وان كنتم صادقين  
 (والشورة) فانظروا  
 ما تاترون (والاعتبار)  
 انظروا الى غمره اذا غمر  
 (والجهور) قالوا هي  
 (حقيقة في الوجوب)  
 فقط (لغة) او شرعاً او  
 عقلاً مذهباً (وجبه  
 اولها الجميع عند الشيخ  
 أبي إسحق الشيرازي  
 ان أهل اللغة يحكمون  
 باستحقاق مخالفة أمر  
 سيده مثلاً بالعقاب  
 والثاني القائل بانها  
 لغة لغير الطلب وان  
 جزمه للمحقق للوجوب  
 بان يترتب العقاب  
 على الترك انما يستفاد  
 من الشرع في أمره او  
 أمر من أوجب طاعته  
 أجاب بان حكم أهل  
 اللغة المذكور مأخوذ  
 من الشرع لا يجيبه

بين الاحتقار والاهانة ان الاهانة انما تكون بقول أو فعل أو ترك أو ترك فعل كترك اجابته والقيام  
 له ولا تكون بمجرد الاعتقاد والاحتقار قد يحصل بمجرد الاعتقاد فان من اعتقد في شخص أنه يبيع مولا  
 يلتفت اليه بقوله انه احتقر مولا لا يقلل اهانة والمحال ان الاهانة هي الانكارة قوله تعالى ذوقوا الاحتقار عدم  
 المساواة كقوله بل القوا له وقضية فرقه ان الاحتقار أعم مطلقاً من الاهانة وان الاهانة تقتضي بغير  
 اللفظ أيضاً بخلاف ما ذكره شيخ الاسلام في ضابطها فليتامل سم (قوله والتسوية) قال القرافي المستعمل في  
 التسوية هو المجموع المركب من صفة اقل وأفضل وصدق أن المستعمل في التسوية صفة الامر كذا قوله والحق  
 فان استعمل في الحق صفة الامر مع صفة الا لا الصفة وحدها واهلهم صرحوا بجعل التسوية من معاني  
 الصفة وبانها من معاني أو فيمكن أن تكون بمعنى لكل منهما شرط ما صاحبه الآخر به يجب مما أورده  
 القرافي وأما ما قاله في الحق فقد عجز عن ان الصفة وحدها مستعملة فيه من غير توقف على لفظة الا وان اتفق  
 وجودها في هذا المثل سم (قوله وما الاصباح مثلاً بمائل) أي ليس فيه قضاء أرب انصافه كالليل  
 لكن المهم هو طلب الانتقال من حالة الى أخرى لشدة الفجر (قوله وان عظم) اشارة الى الجواب عما يقال  
 كيف يوصف السهر المذكور بالاحتقار مع وصف الله له بالعظم وحاصل الجواب أنه وان عظم في نفسه فهو  
 محقر بالنسبة الى محقرة موسى عليه الصلاة والسلام (قوله بمعنى تذكري النعمة) لا يخفى ان هذا معنى مجازي  
 للانعام انما هي اشد النعمة والحال للشارع على تفسيره بذلك انه الواقع في كلام امام الحرمين الذي ذكر  
 ان الانعام من معاني صفة اقل وانه انما يستعمل بذكر مع الامتنان وقد يفرق كما يشيخ الاسلام باختصاص  
 الانعام بذكر أعلى ما يحتاج اليه كما في المثال قلت القياس عكس ما ذكرنا اختصاص الامتنان بذكر  
 أعلى ما يحتاج اليه فتأمل (قوله والتهجيب) أي تهجب المخاطب والاولى والافوق سابقة ولا حقه التفسير  
 بصيغة التفعيل (قوله والجهور وقول الخ) شروع في بيان المعنى الحقيقي من معاني صفة اقل (قوله فقط) بيان  
 لمراد لان المعنى في الحصر وان لم يكن في العبارة ما يفهمه (قوله انة او شرعاً وعقلاً) تمييز للوجوب او  
 منصوب باصطط الخافض (قوله وجه اولها) أي كون الوجوب مستفاداً من اللغة (قوله ان أهل اللغة الخ)  
 فيه ان يقال هذا لما ينبج كونها حقيقة في الوجوب لانها حقيقة فيه فقط كما هو المذهب (قوله مثلاً راجع  
 للسيد) أي ومثله كل ذي ولاية كالزوج والحاكم والاب (قوله بها) أي بصيغة اقل او باللغة وهو على الاول  
 متعلق بأمر وعلى الثاني يصحكون والداه حينئذ للسمية أي يحكمون بذلك بسبب اللغة (قوله والثاني) مبتدأ  
 خبر وقوله أجاب (قوله لغير الطلب) أي الطلب المجرى عن التعميم فالطلب جنس وخبره فصله المقوم له كما  
 اشار له الشارح بقوله وخبره المحقق للوجوب (قوله بان يترتب العقاب) أي استحقاق العقاب متعلق  
 بالتحقق وقوله انما يستفاد خبر ان من قوله وان جزمه (قوله أجاب) أي عن دليل القول الاول يمنع كون  
 او وجوب مأخوذاً من اللغة (قوله مأخوذ من الشرع) ينبغي أن يراد بالشرع ما هو أعم من شرعية الدين كما  
 صلى الله عليه وسلم اذا اللغة موجودة قبل بعثته صلى الله عليه وسلم والشرعية المستفاد منها ذلك على هذا القول  
 شرعية سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام (قوله مصر المعنى) أي معنى الصفة (قوله وقول بئله) أي  
 عورض اذا المعارضة هي المقابلة على سبيل المناقضة (قوله من غير تجوز ترك) أي وليس هذا التقييد كورا  
 (قوله لانه المتحقق من قسمي الطلب) قال الشهاب راحة الله تعالى عليه منع ظاهر ان المتحقق مطلق الطلب  
 لا خصوص أحد القسمين وقال شيخ الاسلام وعورض هذا من جانب القائل بالوجوب بان الموضوع للشيء

على العبد مثلاً طاعة عبده هو الثالث قال ان ما يفهمه تفهم الطلب به من أن يكون الوجوب لان حله على التذب يصبر المعنى افعل ان  
 شئت وليس هذا التقييد كورا وقول بئله في الجمل على الوجوب فانه يصبر المعنى افعل من غير تجوز ترك (وقيل) هي حقيقة (في  
 التذب) لانه المتحقق من قسمي الطلب (وقال) أبو منصور (الماتريدي) من الخفضية هو موضوعه لقدر المشترك بينهما أي بين الوجوب  
 والتذب وهو الطلب حينئذ لان الاشتراك بينهما في ما تهاهما في كل منهما

من حيث انه طلب استعمال حقيقى والوجوب الطلب الجازم كالإيجاب تقول من وجب كذا أى طلب بالإنشاء لقوله طلب الجازم (وقيل) هي (مشاركة بينهما توقف القاضي) أبو بكر الملقب (والفرق بينهما) أى لا يدرى أى حقيقة فى الوجوب أم فى الندب أم فيها (وقيل) هي (مشاركة بينهما ٢٠٠ وفى الإباحة وقيل فى هذه الثلاثة والتحديد) وفى المختصر قول أنه لا قدر المشترك بين الثلاثة

أى الإذن فى الفعل وتركه المصنف لقوله لا تصرفه فى غيره (وقال عبد الجبار) من المعتزلة هي موضوعه (لارادة الاقتتال) وتصدق مع الوجوب والندب (وقال أبو بكر الأبهري) من المالكية (أمر الله تعالى للوجوب وأمر النبي صلى الله عليه وسلم المبتدأ) منه (الندب) بخلاف الموافق لأمر الله والمبين له فقل هو وجوب أمضا (وقيل) هي (مشاركة بين الخمسة الأول) أى الوجوب والندب والإباحة والتحديد (وقيل بين الأحكام الخمسة أى الوجوب والندب والتعظيم والكراهة والإباحة والمختار وفاقا لشيوخ أبي حامد الأسفرائينى وإمام الحرمين) أنها (حقيقة فى الطلب الجازم) أمة فلا تختمل تقييده بالمشيئة (فان صدر) الطلب بها (من الشارع أوجب) صدوره منه (الفعل) بخلاف صدوره من غيره إلا من أوجب هو طاعته

مجموع على فرده الكامل إذا اصر فى الأشياء الكامل والكامل من الطلب ما يقتضى منع الترك وهو الوجوب دون الندب اهـ وقد رعى هذه المعارضة أن الجمل على الفرد الكامل ليس قاعدة كما يتوهم متفقا عليهم كما يفيد التلويح فالاولى المعارضة بان الإذن فى الترك الذى يحقق به الندب لأدليل عليه فهو قبيح أو لا الأصل عدمه (قوله من حيث انه طلب) أى لا من حيث انه مقيد بالجازم أو غير الجازم فان استعمل فيه حينئذ مجاز لاحقة لما تقر من أن الكلى إذا استعمل فى جزئيه من حيث خصوصه فهو مجاز وان استعمل فيه من حيث انه مشترك على الكلى فهو حقيقة (قوله الوجوب الطلب الجازم كالإيجاب) جواب سؤال تقديره أن الطلب مشترك بين الإيجاب والندب كما مر فى تقسيم الحكم لا بين الوجوب والندب والوجوب له كونه من صفات فعل المكلف غير الإيجاب الذى هو من صفات فعل الله تعالى وحاصل الجواب انه ما يقضيان بالذات وان تقاربا بالاعتبار كالكسر والانكسار إذ ليس لثانيهما خارج كسر وانكسار وان تقاربا بالنظر فالأصل الفاعل والمفعول شيخ الاسلام وأشار الشارح إلى الاتحاد المذكور بقوله تقول له من وجب كذا أى طلب الخ (قوله وقيل هي مشاركة بينهما) أى شترا كالنظام ياب تدد الوضع واللفظ واحد (قوله بمعنى لم يدر وأى حقيقة الخ) أى فلا يحكمون الأقرنة وأما بدونها فالصفة عندهم من الجمل وحكمه الترتيب شيخ الاسلام (قوله بين الثلاثة) أى الوجوب والندب والإباحة (قوله لا تصرفه فى غيره) أى غير المختصر (قوله مع الوجوب والندب) أى لا مع غيرهما إذ ليس فى غيرهما ارادة الامتنال (قوله وقال أبو بكر الأبهري) أى فى أحد قوله كما عبره المصنف فى شرح المختصر أو فى أحد أقواله كما عبر به الأسنوى الذى رجع إليه آخره وقول الجمهور شيخ الاسلام (قوله المشتد) صفة لأمر الله صلى الله عليه وسلم أى بان كان باجتهاد منه صلى الله عليه وسلم (قوله بين الخمسة الأول) أى المصدورها المعانى الواردة لها صيغة الفعل (قوله وقيل بين الأحكام الخمسة) فيه خفاء بالنسبة للتعظيم والكراهة وقد وجه ذلك كمال شيخ الاسلام والكامل بأنه مبنى على أن الأمرائى نهى عن ضده أو على أن الصيغة وردت لتعديده ويستدعى ترك الفعل المنتظم إلى الحرام والمنكر فله تأمل (قوله فلا تختمل تقييده بالمشيئة) أى فلا تختمل الصيغة تقييد الطلب بالمشيئة (قوله واستفاد من الوجوب الخ) من تسمية الفعل وقوله عليه أى على هذا المختار (قوله بالتركيب من اللغة والشرع) أى فالاستفاد من اللغة جزم الطلب ومن الشرع الوجوب والوجوب أحسن من جزم الطلب لانه الجزم الذى توقعه على تركه وحاصله أن المستفاد من اللغة الطلب الجازم والمستفاد من الشرع كون ذلك الطلب الجزم متوقفا على تركه وقد انضج كون هذا القول الذى اختاره المصنف غير القول بأن الوجوب شرعا من وجهين كما قال الأول أن جزم الطلب مستفاد من الصيغة لغة على مختار المصنف بخلافه على القول المذكور فانه أغماستية من الشرع والمستفاد من الصيغة لغة مجرد الطلب والثانى أن الوجوب مستفاد من مجموع اللغة والشرع على مختار المصنف ولا كذلك على القول المذكور بل هو مستفاد من الشرع وأما ما يربطه لكل من قولى دلالاتها على الوجوب لغة ودلالاتها عقلا فواضح (قوله من ترتب العقاب) بيان لخاصة الوجوب (قوله مستفاد من الشرع) أى وان كان الجزم مستفاد من اللغة على هذا المختار دون السابق لكن لا ينبغي أن كافى فى الفرق بينهما فلا تصح دعوى اتحادهما (قوله هي فى غير ما ذكره مجاز) ما عبارة عن المعنى وهو كذا رجع إليها ونهيه رقيه رجع للقول أى وعلى كل قول هي فى غير المعنى الذى ذكر فى ذلك القول مجاز والمعنى أن كل معنى ذكره فى قول هي حقيقة فيه ومجاز فى غيره عند ذلك القائل (قوله وفى وجوب اعتقاد الوجوب قيل البحث خلاف العام) اعترضه بعضهم بأن الخلاف فى العام أعاد ذكره المحققون فى الجمل على الأمور قبل البحث

وهذا قال المصنف غير القول السابق انها حقيقة فى الوجوب شرعا لأن جزم الطلب على ذلك شرعى وعلى ذلك وجوب اعتقاد الوجوب عليه بالتركيب من اللغة والشرع وقال غيره انه لا تعلق بينهما أن خاصة الوجوب من ترتب العقاب على الترك مستفاد من الشرع وعلى كل قول هي فى غير ما ذكره مجاز (وفى وجوب اعتقاد الوجوب) فى المطلوبين (قبل البحث) عما يصره فانه ان كان (خلاف العام)

هل يجب اعتقاد عمومته حتى يتسلك قبل الصلح من المخصص الأصغر ثم كياساني (فان ورد الأمر) أي أفعل (بمدحظر) لاعتقاده (قال  
الامام الرازي) (أو استئذان) فيه (فلا باحة) حقيقة لتبادر إلى الذهن في ذلك ٢٠١ لتعلق استعمالها فيها حيث وجد التبادر

عن المخصص قال في التلويح حكم العام التوقف فيه عند عامة الأعمرة حتى يقوم دليل عموم أو خصوص  
وعند جمهور العلماء اثبات الحكم في جميع ما أتت به الآية قطعا عند شيخ العراق من المفسنة وقلنا عند  
جمهور الفقهاء والمتكلمين وهو مدحيب الشافعي فإذا كان تناوله له طنا عند مدحيب فكيف يجب اعتقاد عمومته  
وكذلك جعل الأمر على الوجوب مشروط بعدم الصارف عنه كما هو شأن الحقيقة ولا شك أن هذا الغامض  
الظن لا الاعتقاد لما في أن يقال يجب جعله على الوجوب لانه يجب اعتقاد الوجوب ويمكن أن يجاب بحمل  
الصارف على حذف المضاف أي اعتقاد اعتبار عمومته وثبت الحكم بحسب الظاهر حيث لم يظهر صارف  
وحاصله أنه يجب عند استثناء ظهور الصارف المذكور اعتقاد اعتبار العموم وثبت الحكم بآتي التمسك  
والعمل به لأن العموم هو المعنى الأصلي الحقيقي لفظ يجب اعتباره حيث لم يظهر الصارف عنه ويجري نظير  
هذا فيما هنا من اعتقاد الوجوب فالمعنى أنه يجب اعتقاد اعتبار الوجوب وثبت حكمه بحسب الظاهر  
حيث لم يظهر صارف عنه لانه الحقيقة لا الأصل عدم الصارف ويمكن أن يراد بالاعتقاد في كلام المصنف  
والشارح ما يشمل الظن وحيث أنه لا أشكال راجع بسط المسئلة في سم (قوله) فان ورد الأمر الخ عطف على  
مقدّمه بقرينة هذه الأقوال المتقدمة إذ لم ير الأمر بمدحظر فان ورد بمدحظر الخ وظاهر الاقتضاه على المحظر  
عدم حرمان هذا الخلاف في ورود مدحبه عن شئ التخيير بل يتفق حينئذ على أنه لا وجوب قاله سم (قوله) أي  
أفعل (أشاره) إلى أن المراد بالأمر اللفظي بقرينة قوله وروى قد يقال الورد قد يستعمل في انفسى مجازا كما  
قدمه الشارح في قول المصنف وان ورد شيئا شرط الخ فالآية في جعل الأمر - بقوله فلا باحة فان الأمر انفسى  
هو عين الإباحة والوجوب لانه دال على ذلك وفي قوله أي فصل إشارة أيضا إلى ما حكى عن القاضي أبي بكر  
من أن التعبير بأفعل بعد المحظر أولى من تعبيره بالوجوب فالأمر بعد المحظر لأن أفعل يكون أمر إرادة وغير أمر  
أخرى والمباح لا يكون مأمورا به وإنما هو مأذون فيه والمراد بأفعل كل ما دل على الأمر كما علم عامر وقد ذكر  
المصنف أن أفعل ثلاثة أقوال الإباحة والوجوب والوقف وحكى فيه قول رابع وهو الندب كقوله صلى الله  
عليه وسلم للغير في - طه - انظر إني أمانه أخرى أن تدوم بكم أي المودة والائفة وخامس وهو إسقاط المحظر  
ورجوع الأمر ما كان قوله من وجوب أو غيره شيء الإسلام (قوله) قال الامام أو استئذان هذا لا يفي قول  
الامام بالوجوب مع أي طيب وغيره كما في لأن المقصود به أن الامام جعل ما بعد الاستئذان من محل  
الخلاف أنصاوعادة الأمر لورد عقب المحظر أو الاستئذان للوجوب خلافا لبعض أصحابنا سم (قوله  
فلا باحة) أي شرعا كما أشار إلى ذلك بقوله لقلنا استعماله فيما هنا هذه الفعلة كما ذكره بعضهم في عرف  
الشرع (قوله) والسماني هو بفتح أوله وقيل بكسره شيء الإسلام (قوله) كما في غير ذلك أي في الصيغة  
المتقدمة التي لم تنسح بحظر والاستئذان (قوله) ومن استعماله بعد المحظر في الإباحة الخ ذكر الامة له إشارة  
إلى كثرتها كما قال الفعلة استعمالها (قوله) فرض كفاية أي فيكون ما أدى اليه من القتل كذلك (قوله) وما  
بعد الاستئذان عطف على قوله بعد المحظر (قوله) أي لا تغفل (أشاره) إلى أن المراد انتهى اللفظي بقرينة  
قوله لا تحريم وقوله للكرامة والاقبال أنه التحريم أم الكرامة وبذلك ليل قوله وقيل للإباحة ذال المعنى انفسى  
لا يتصور أن يكون للإباحة لانه طلب التكف والطلب لا يكون بإباحة سم (قوله) بعد الوجوب قضية  
انحصارهم على الوجوب أنه بعد الندب التحريم بالخلاف وهو غير بعيد لانه الأصل سم (قوله) كما في غير  
ذلك أي في غير الورد بعد الوجوب وهو انتهى البتة من غير سبق وجوب (قوله) وفرقوا الخ كالمراد أن  
المقصود بالذات من النسي دفع المفسدة ومن الأمر تحصيل المصلحة والأدفع المفسدة متضمن تحصيل  
المصلحة وبالعكس فليتأمل سم (قوله) واستثناء الشارع بالاول (أشد) ومن هنا كان من القواعد الشرعية  
المقرر فإن درءا ما لم يقدم على جلب المصالح (قوله) على قياس الأمر للإباحة أي يجامع حمل الطلب

(٢٦ - ساني - اول) على قياس أن الأمر للإباحة (وقيل للإباحة) نظر إلى أن النسي عن الشيء بعد وجوبه يرفع طلبه  
فيثبت التحريم فيه (وقيل لاسقاط الوجوب) ويرجع الأمر إلى ما كان عليه

من نحریم أو اباحه لكون الفعل مضرة أو منفعة (وامام الحرمين على وقفه) في مسئلة الامر فم يحكم هنا بشئ كما هناك (في مسئلة الامر) أي  
افعل (لطلب الماهية لا لتكرار ولا مرة والمضرة وروية) الا لا توجد الماهية باقل منها فيحصل عليها (وقيل) المرة (مدلوله) ويجعل على  
التكرار على القولين بقرينة (وقال ٢٠٢ الأستاذ) أو اوصحى الاسفراينى (و) أبرحتم القزوينى في طائفة (لتكرار مطلقا)

ويجمل على المرة  
بقرينة (وقيل)  
لتكرار (أن علقى  
بشرط أو وصفه) أي  
بحسب تكرار المعلق  
به نحو وان كنتم جنبا  
فاطهروا والزانية  
والزاني فاحلداواكل  
واحد منهما مائة حلدة  
تتكرر الطهارة  
والحلدة شكر الجذابة  
والزناو يجمل المعلق  
الذكور على المرة  
بقرينة كافي امر الحج  
المعلق بالاستعانة  
فان لم يعلق الامر بالمرة  
ويجمل على التكرار  
بقرينة (وقيل بالوقف)  
عن المرة والتكرار  
يعنى انه مشترك بينهما  
أو لاحدهما ولا تعرفه  
قولان فلا يجمل على  
واحد منهما إلا بقرينة  
ومنه الخلاف استماله  
فيهما كامر الحج والمرة  
وامر الصلاة والزكاة  
والصدقة فهل هو  
حقيقة فيهما لأن  
الاصل في الاستعمال  
الحقيقة أو في أحدهما  
حذرا من الاشتراك  
ولا تعرفه أو هو لتكرار  
لانه الأغلب أو المرة  
لانها المتيقن أو في

على أدنى مراتبه في كل فيك ان أدنى مراتب طلب الفعل الاباحه كذلك أدنى مراتب طلب الكف الكراهه  
(قوله من نحریم أو اباحه) أي به دور والشرع (في تنبيه) سكت عن النهي بعد الاستئذان وهو ما وقع  
جوابا بعد الاستئذان وحكمه التحريم كالواقع بعد الوجوب ومنه خبر مسلم عن المقداد قال رأيت ان لقيت  
رسول الله الكفار فقاتلتني فضرب احدى يدى بالسيف فقطعها ثم لاذمتي بشجرة فقال أسألتك تعالى فأفانته  
بارسول الله ان قالها قال لا وما ورد منه لا كراهه خبر مسلم أيضا أصلى في مباركة الابل قال لا قاله شيخ  
الاسلام (قوله أي افعل) أشار بذلك الى أن المراد به الامر اللفظي وهو صيغة افضل بقرينة قوله لطلب الماهية  
اذ المعنى انه موضوع لطلب الماهية والوضع من خاصية اللفظ والمراد بفعل كل ما دل على الطلب كما مر  
للتأخر (قوله ففعل عليها) أي على المرة من جهة ما مضى و به فلا وجود للماهية الا في الفرد لا من جهة انها  
مدلول اللفظ اذ مدلوله القدر المشترك وهو طلب الماهية المتحقق في المرة وفيما زاد عليها (قوله وقيل المرة  
مدلوله) يحتمل أن يراد ان مدلوله الماهية بقدر تحققه في المرة فقط أو ان مدلوله نفس المرة (قوله ويجعل على  
التكرار على القولين بقرينة) أي يجعل على التكرار حقيقة بالنسبة للأول ويجاز بالنسبة للثاني (قوله في  
طائفة) حاله من الاثنين وفي معنى مع على حد قوله تعالى ادخلوا في أم (قوله مطلقا) أي علق بشرط أو وصفه  
أولا (قوله ان علق بشرط) الباقية على أرض علق معنى ربط (قوله بحسب تكرار المعلق به) أي وهو  
الشرط والصفة وقوله وان كنتم جنبا مثال الشرط وقوله والزانية الخ مثال لاصفة (قوله ويجعل المعلق المذكور  
على المرة بقرينة) وذلك كقوله تعالى وثقه على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فهذه الآية الشرقة  
وعلق فيها الأمر أى صيته المستفاد من الكلام على شرط أو وصفه لانها في تقدير أن يقال من استطاع فليج  
أو ليحج المستطاع فيقتضيهما تكرار الحج بشكر والاستعانة لكن قلنا القرينة التي علقها على المروى الحديث  
أعانت هذا أم لا لا يقال لا بل لا بد (قوله فان لم يعلق الامر بالمرة) الأولى ان يقول لطلب الماهية أو  
فليس للتكرار لأن ثبت ان الغائل بان الامر للتكرار ان علق أنه ان لم يعلق يكون للمرة (قوله وقيل بالوقف)  
هو قول خامس نخته قولان في معناه أحدهما انه مشترك بين المرة والتكرار وانما به الحقيقة في أحدهما ولا  
نفره وظاهر أن كلام القولين ينتج الوقف عن القول بانه للمرة والتكرار اما على الثاني فقدم علم الموضوع له  
واما على الاول فلان المشترك لا يجمل على أحدهما منه إلا بقرينة (قوله قولان) خبر متداول محذوف أي هما  
قولان في معنى الوقف (قوله ومنه الخلاف) أي المذكور من اول البحث الى هنا (قوله كامر الحج والمرة)  
مثال للمرة وقوله وأمر الصلاة والزكاة الصوم مثال للتكرار (قوله فهل هو حقيقة فيهما) أي في المرة والتكرار  
فيكون مشتركاً وهذا القول الاول من قول الوقف وقوله أو في أحدهما الخ هو الثاني من قول الوقف (قوله  
أو هو للتكرار) أي مطلقاً وهذا ذهب الاستاذون معه (قوله أو المرة) وهذا القول الثاني في كلام المصنف  
المشاره بقوله وقبل المرة مدلوله (قوله أو القدر المشترك) هذا هو القول الاول المصدر به في كلام المصنف كما  
قاله الشارح (قوله ان التعليق بما ذكر) أي من شرط أو وصفه (قوله مشعر بعلته) أي بعلته ما ذكر من  
الشرط والصفة (قوله ان التكرار حينئذ) أي حين التعليق (قوله ان سلم مطلقا) يعني لانسلم أو لان التعليق  
بالشرط أو بالصفة مشعرا بالصفة مطلقا بل أعنا مشعرا بها اذ ثبت علمه المعلق به من خارج نحو ان زنى زيد  
فاحلده و فان لم تثبت عليه مثل اذا دخل الشهر فاعتق عبدا من العبد فاختار أنه لا يقتضى التكرار بتكرار  
ما علق به ثم ان سلم أشار التعليق بذلك مطلقا أي سواء ثبت علمه المعلق به من دليل خارجي عن الشرط أو  
الصفة أو لم يثبت بل اقتصر على فهمه من التعليق ليس التكرار مستفاد من الأمر بل ما من الخارج أو

القدر المشترك بينهما حذرا من الاشتراك والاحراز وهو الاول والراجح وجه القول بالتكرار في التعليق  
ان التعليق بما ذكر مشعرا بعلته والحكم بتكرار بذكر رعلته وجه ضعفه ان التكرار حينئذ ان سلم مطلقا أي فيما اذا ثبت علمه المعلق  
به من خارج أو لم يثبت ليس من الامر ثم التكرار عند الاستاذون واقع حيث لا بيان لامده يستوعب

ما يمكن من زمان العمر لا يتقاصر بحج بعضه على بعض فهم يقولون بالترك في المعلق بشكر المعلق به من باب أولى وبالتكرار فيه ما لم يشكر المعلق به حيث لا يقرينه على المرتبة هذا قاله المصنف مطلقا (ولا نقول خلافا لوقم) في قوله ان الامر لقور اى المبادرة عقب وده بالفعل ومنهم القائلون بأنه لتكرار (وقيل لقور أو العزم) في الحال على الفعل بعد (وقيل هو) (مشترك) بين القور والتراخي أى التأخير (والمبادرة) بالفعل (بمقتل خلافا لمن) امتثاله بناء على قوله الامر لتراخي (ومن) ٢٠٣ (وقف) عن الامتثال وعدمه بناء

على قوله لا نعم لم اوضح الامر للقور بالتراخي ومنشأ الخلاف استعماله فيه ما مر الاعيان وأمر الحج وان كان التراخي فيه غير واجب فهل هو حقيقة فهم لا زال الأصل في الاستعمال الحقيقة أو في أحدهما حذرا من الاشتراك ولا نعرفه أو هو لقور لانه الاحوط أو التراخي لانه يسد عن الفسور بخلاف العكس لا امتناع التقديم أو في الغدر المشترك بينهما حذرا من الاشتراك والمحاذ وهو الاول والراجح أى طلب الماهية من غير تعرض لوقت من فور أو تراخ «مستثنى» قال أبو بكر (الرازي) من الحنفية (و) الشيخ أبو إسحاق (الشيرازي) من الشافعية (وعبد الجبار) من المعتزلة (الامر) بشئ مؤثقت (بسنن المقتضا) له اذا لم يفعل في وقتها لا شمار الامر بطلب استدراكه لان القصد

التعليق بالشعر بالعلية القصدية لوجود المعلول كلما وجدت علته (قوله ما يمكن) احترز بذلك عن أوقات الضرورة كاللاكل والنوم (قوله فهم يقولون) أى الاستاذون معه (قوله وبالتكرار فيه) أى في المعلق وجعل بعض من حشى الكتاب ضمير فيه ما يمكن من زمان العزم هو (قوله ولا لقور) عطف على قوله أول النص بالتكرار وقوله ولا لقور اى ولا تراخ كما يستفاد من قوله الا في خلافا لمن منع وحشية فلا اقوال في القور والتراخي ستة كما ان الاقوال المتقدمة في الزم والتكرار ستة (قوله بالفعل) متعلق بالمبادرة وأحره مثلا يتوهم عود الضمير على الفعل لوقدومه على عقب وروده (قوله ومنهم القائلون بأنه لتكرار) أى من القوم القائلين بأنه لقور القائلون بأنه لتكرار وهو ظاهر لاستلزام التكرار القور لان التكرار في جميع ما يمكن من أزمة العزم ومن جعلها الزمان الاول (قوله في الحال) أى حال ورود الامر وقوله على الفعل متعلق بالعزم وقوله بعد ظرف للفعل أى العزم في الحال على الفعل بعده (قوله أى التأخير) دفع به فهم أن المراد بالتراخي امتداد الفعل مع التسرع فيه فور اى في أول الوقت (قوله والمبادرة بمقتل) حارفي جميع الاقوال لافى القول بالاشتراك فقط ويحل كونه بمقتل بالمبادرة اذ لم تقدم الصيغة بقور ولا تراخ فان قيدت بأحدهما فهي بحسب ما قدمت به (قوله خلافا لمن منع امتثاله بناء على قوله الامر لتراخي) المنع المذكور مردود اذ ليس بمنع امتثاله معتقدا أحد كما قاله أبو إسحاق وإمام الحرمين وغيرهم لان القائلين بالتراخي انما أرادوا به التراخي جواز الاوجوب كما صرح به جمع من المحققين ثم حكى ابن برهان عن غلاة الواقفين ان الارتفاع بامتناله بل تنوق فيه الى ظهور الدلائل لاحتمال ارادة التأخير في شراح الاسلام فقلت قوله لان القائلين بالتراخي انما أرادوا به التراخي جواز افيانه لا يظهر حشيت ذوق بين هذا القول والقول بأنه للدرام مشترك (قوله استعمله فهما) أى في القور والتراخي وقوله كما مر الاعيان راجع للقور وقوله وأمر الحج راجع للتراخي (قوله فهل هو حقيقة فهما) هذا هو القول بالنساق في كلام المصنف المشار له بقوله وقيل هو مشترك (قوله أوفى أحدهما الخ) هو القول بالوقت (قوله أوفى للقور) هو المعطوفى قوله خلافا لقوم (قوله أو التراخي) هو القول بالماخوذ من قوله خلافا لمن منع (قوله لانه يسد عن القور) أى ينوب عنه (قوله لا امتنع التقديم) أى على الوقت شرعا (قوله لوقت من فور أو تراخ) يحتمل انه على حذف المضاف من البيان أو المبين أى من ذى فور أو تراخ أو الحال وقت من فور أو تراخ وفي نظر اذا القور والتراخي وصفان للفعل في الحقيقة فتدون الزمان الاعلى سبيل المحاذير (قوله لا شمار الامر) أى اعلامه وسما اشارا لانه دلالة اللفظ على لازم المعنى وفيها خفاء بالنسبة لدلالة اللفظ على معناه (قوله لان القصد منه الفعل) أى معا لما وشرح ذلك ما قاله ابن الهمام ان نحو صوم يوم الخميس مقتضا امران التزام الصوم وكونه يوم الخميس فاذا عجز عن الثاني لغواته بقي اقتضاء الصوم وقد اشارت اروح الى الجواب مع اقتضاء الامر بشئ والقصد من الامر الاول الخ سم (قوله كالامر في حديث الصبيخ الخ) ذكر حديثين أولهما دال على حكم انسان وثانيهما على حكم القادو للغة التي هي اعم من النسمان ويبين حكم التارك عمدا وله مستفاد بالناس على المذكورات بل هو اول لانه اذا وجب القضاء مع العذر في عهده أولى سم (قوله في لعمه وشربه) أى ولم يشرب عنه خلاف ذلك فلا يرده فثبت كذا خلاف ذلك في غيرها سم (قوله أى بالشيء على الوجه الذى أمر به) يعنى لان تعليق الحكم بالوصف يشعر بان الحكم على الذات من حيث الوصف بالنظر الى مجرد الذات (قوله لاني به) متعلق بالاجزاء واللام لتقوية العامل كافي قوله تعالى فقال ما يريد

منه الفعل (وقال الاكثر القضاء بامر جديد) كالامر في حديث الصبيخين من نسي الصلاة لقليل صلها اذا ذكرها وفي حديث مسلم اذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها اذا ذكرها والقصد من الامر الاول الفعل في الوقت لا مطلقا والتراخي مواثيق لا ذكر كافي لعمه وشرحه قد كره من الاقل هو (والاصح ان الاثنين بالأمور به) أى بالشيء على الوجه الذى أمر به (يستلزم الاجزاء) لاني به

مصدقاً لما بين يديه (قوله بناء على أن الأجزاء الكفائية في سقوط الطلب الخ) حاصله بناء الخلاف في المسئلة على الخلاف في تفسير الأجزاء والذي قاله غيره حتى المصنف في شرح المختصر أن الخلاف فيها انما هو على تفسير الأجزاء به أسقاط القضاء ما اذا فسّر بالكفائية في سقوط الطلب كما هو المختار فالأدب أن لا ينزله الأجزاء على خلاف المسئلة مفرقة على ضعيف كذا قيل وأنت خير بان معنى قولهم لا خلاف أي عندنا القائل بهذا التفسير كما أنه كذلك عندنا القائل بذلك التفسير فقلت المسئلة مفرقة على ذلك بل عليه ما ما كافر به الشارح شيخ الإسلام (قوله بان يحتاج الخ) أي فان أراد بانه قضاء فعل العادة ثانياً لاعتدائه الحقيقي من أنه قدما خارج الوقت (قوله أس أمر ذلك الغير) أي ليس أمر من الأمر الأول لذلك الغير (قوله وقيل هو أمر به) هذا مذهبنا مشر المالكية وينبغي على هذا الخلاف كون الصبي مأجوراً على صلاته على القول بان الأمر بالأمر بالشيء أمر بذلك الشيء وعدم كونه مأجوراً بل فائدة ذلك قرينة فقط على العبادة على القول الثاني ورد شيخ الإسلام القول بان الأمر بالأمر بالشيء أمر به بأنه لمزم عليه أن القائل بغيره عبدك بكذا يكون متهما بالكونه أمر العبد بغيره فثبت أنه لو قال للعبد بعد ما ذكر لا تفعل يكون تنافضاً ومثل ذلك أحد أهله أن الألف من ذلك أمر العبد بواسطة سيده وعلى لسانه وذلك يستلزم الأذن وإن قوله للعبد بعد ما ذكر لا تفعل اضرباً عن الأمر فهو خارج له فتأمل (قوله والافلا فائدة في غير الخطاب) فده عارض بأنه قد نبشأ عن أمر الخطاب بغيره امتثال ذلك الغير قاله سم وقلت قد يقال الامتنال في الحقيقة لا يكون الخطاب مأمراً عن الأمر الأول لا لكونه هو الأمر فالامتنال لا الأمر الأول نعم كونه على لسان الخطاب ادعى اللامتنال في نحو أمر الولي للصبي (قوله وقد تقوم قرينة الخ) أي وحديث فلا خلاف في أن غير الخطاب مأمور بالأمر الأول (قوله مرد في راجعها) اقربته من قوله فليأمره بإفاته أمر الغائب يكون ابن عمر رضي الله عنه مأموراً منه صلى الله عليه وسلم (قوله لفظ تناوله) أي يتناول ذلك اللفظ الأمر (قوله أي في ذلك اللفظ) أي باعتبار متعلقه أي مقفوله (قوله ليعتلق به ما أمر به) علة للدخول وإن كان معلولاً بحسب الخارج (قوله وسأني نصحه في محب العام الخ) اعتذار عن الاعتراض على المصنف بالتناقض بين كلاميه وهذا الاعتذار بإياه ما أحاط به المصنف في منع الموانع من محل ما هنا على الإنشاء مطلقاً وما هنا على ما يقع الإنشاء والخبر من غير مبلغ كالنبي صلى الله عليه وسلم عن الله والوزير عن الأمير قال الزكري ولا يخفى ما فيه من التعسف مع وروده في الصورة التي يحتمل معان فيها قال ولو جمع بينهما لم يحل ما هنا على خطاب شامل له نحو أن الله أمر بكذا وحل ما هنا على خطاب لا يشمل له نحو أن الله أمر بك أن تذابحوا بقرة كان أولى واستشككته في ذلك البرماوى بان الخطاب إذا لم يكن شاملاً له فلا بد من محل الخلاف فلذا سلم الشارح تناقضاً واعتذر عن المصنف بما ذكره أهـ شيخ الإسلام وحاصله أن في اعتذار الشارح عن المصنف بما ذكره إشارة إلى رد جواب المصنف عن التناقض بما ذكره في منع الموانع وأن الأولى له أن يجب بما ذكره الشارح وهذا والاعتدائه لا يدخل مطلقاً أي خبراً أو أمراً اختلافاً ما هنا وفي محب العام أيضاً (قوله كما في قوله له بعد تصديق الخ) القرينة فيه أن التصديق دليل وهو لا يتصور في المالك لا تصديق به إذا مالك لا عاك نفسه ويذهب عنه كده (قوله والاصح أن النية تدخل في الأمور الخ) أي يجوز ذلك عقلاً ويتبع شرعاً أيضاً ثم أن الخلاف يتناول بين المعتزلة في البدني دون المال فانه لا خلاف فيه كلام الشارح والمصنف شامل للمال والبدني ويمكن توجيهه بالنظر إلى المجموع على معنى أن الاصح دخول النية المأمورة مطلقاً خلافاً لخص الدخول بالمالية وهذا يدفع ما أورده السككلى هنا سم (قوله بشرطه) أي وهو العجز (قوله الامتناع) مستثنى من مخوف أي يجوز ذلك ويقع الامتناع أي فإذا انتفى المانع جازت بدون ضرورة عندنا دون المعتزلة فحينئذ شرط للحوال عدم المانع وهم يشترطون له الضرورة (قوله كما في الصلاة) لم يبين المانع فيها ولا يصح أن يكون هو منافية النية المقصود من كسر النفس وقهرها لأن هذا هو المعتزلة في البدني مطلقاً وقد صرح بردها من يمكن أن يعمل المانع

الماتى به القضاء بان يحتاج إلى الفعل ثانياً كما في صلاة من ظن الطهارة ثم تبين له حديثه (و) الاصح (أن) (الأمر) للخطاب (بالأمر) لغيره (بالشيء) فهو وأمره أنك بالصلاة (ليس أمر) لذلك الغير (به) أي بالشيء وقيل هو أمر به والإنشاء لا يذهب لغير الخطاب وقد تقدم قرينة على أن غير الخطاب مأمور بذلك الشيء كما في حديث الصحيحين أن ابن عمر طلب من امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مرد فليأمره (و) الاصح (أن الأمر) بالمسألة (لفظ تناوله) كما في قول السيد بعده أكرم من أحسن إليك وقد أحسن هو إليه (داخل فيه) أي في ذلك اللفظ ليعتلق به ما أمر به وقبل لا يدخل فيه بعد أن يريد الأمر نفسه وسأني تفحيصه في محب العام بحسب مظهره في الموضوعين وقد تقدم قرينة على عدم الدخول كما في قوله لعبد تصديق على

كون

من دخل دارى وقد دخلها هو (و) الاصح (أن النية تدخل في الأمور) به ما لا كان كالزكاة أو بدنيا

كالجرح بشرطه (الامتناع) كما في الصلاة قالت المعتزلة لا تدخل البدني لأن الأمر به انما هو قهر النفس وكسر ما يقبله والنية تنافي ذلك



الاضرورة كما في الحج قلنا لانه لما قبل من هذا المنة أو قبل المنة (مبطله قال الشيخ) ٢٥٠ أول حسن الاشهرى (والقاضي)

أوبكر البلقاني (الامر  
النفسي شيء معين)  
إيجاباً وأنبأ (نهي عن  
ضد الوجوب) (نهي عما  
أوكره) (أحد واحد كان  
الغرض قصد السكون  
أي القرب أو أكثر  
كضد القيام أي التعود  
وغيره (وعن القاضي)  
آرائه (بعضه وعليه)  
أي على التضمن (عند  
الجوار وأول حسن والأمام)  
الرازي (والأمدي)  
فالامر بالسكون مثلاً  
أي طلبه متضمن للنهي  
عن القرب أي طلب  
الكف عنه أو هو منه  
يعني أن الطلب واحد  
هو بالنسبة إلى السكون  
أمر وإلى القرب نهي  
كما يكون الشيء الواحد  
بالنسبة إلى شيء قريباً  
والى آخر بعدا ودليل  
القولين أنه لا يمكن تحقيق  
الامر به بدون الكف  
عن ضده كان طلبه  
طلب الكف أو متضمناً  
لطلبه ولكونه النفسي  
هو الطلب المستفاد  
من اللفظي سأخلفه عن  
نقل التضمن فيه عن  
الأولين وإن كانا من  
المعتزلة المنكرين  
لل كلام التنسي (وقال  
أمام الحرمين والغزالي)  
هو (لا عنه ولا يتضمنه)  
والملازمة في الدليل  
ممنوعة لجواز أن  
لا يحضر الضد حال الأمر

كون المقصود الكسر والقهر على أكل الوجوه كادل عليه تصرف الشرع وذلك لا يحصل مع التباين وان  
حصل معه ما طلق الكسر والقهر فاستأمل سم (قوله الأضرورة) استقناع من قوله لا تدخل البدني  
(قوله لما قبل من هذا المنة) أي أن كانت النية باستئجار وقوله أو تحمل النية أي أن كانت غير اجرة (قوله  
شيء معين) شبه على أنه لا خلاف في تقديره فهو الأمر والنهي ولا في لفظهما كما سيذكره بعد بل في أن  
الشيء المعين إذا أمر به فهل ذلك الأمر شيء من ضده أو مستلزم له يعني أن ما يصدق عليه أنه أمر نفسي هل  
يصدق عليه أنه شيء من ضده أو مستلزم له قاله شيخ الإسلام (قوله إيجاباً وأنبأ) أثر التعيين بالإيجاب دون  
الوجوب وإن كانا واحداً بالذات وإنما يختلفان اعتباراً فالطلب من حيث إضافته للفاعل يعبر عنه بالإيجاب  
ومن حيث إضافته للفعول يعبر عنه بالوجوب لكون الطلب هنا من القسم الأول ويمكن أن يكون أشار بذلك  
أيضاً إلى التورك على المصنف في تعبيره بالوجوب في قوله الآتي قبل أمر الوجوب الخ وإن المناسب تعبيره  
بالإيجاب لم علمت من أن الطلب هنا منظور فيه لتعلقه بالفاعل كذا قررنا (قوله عن ضده الوجوب)  
فيه أن يقال لأحاده لتقدير الضد بالوجوب لأن الضد هو الأمر الوجودي كما قررنا واجباً بالاعتقاد  
فالتدبير الأول دفع التوهم إذ كثير ما أراد الضد غير الوجودي ولو بجوابل كون الضد لا يكون الوجودي  
ليس متفقاً عليه كما يفهم من قول شيخ الإسلام مع أنه أي الضد مقيد به أي بالوجودي على المشهور اه وبهذا  
يقوى التوهم المذكور فيحتاج لدفعه بما ذكره الثانية الإشارة إلى رد ما في النجاشي فقد قال الكمال فليس محل  
الفرع أن الأمر بالشيء نهي عن ضده الذي هو ترك ذلك الشيء خلافاً لما ذهب إليه في المنهاج مستنداً عليه بما  
استدل به القاضي من أن المنع من الترك جزء من الإيجاب فالدلالة على ذلك التضمن اه وحيث  
اشتمل التقيد على هاتين الفائدتين المهمتين قد عوى عدم الحاجة إليه مجتمعة وكذا دعوى كونه لبيان الواقع  
للاستزاج كما للشيخ الإسلام وصيغة المنهاج التي أشار لها الكمال هي قوله هنا ما هو وجوب الشيء مستلزم حرمه  
نفسه لا حرمه والدلالة على ذلك علم بالضمن اه اه سم قلت الرد على ما في المنهاج بالضمير بالضد  
لأن الضد المذكور واقع في عبارة النقص لا الضد (قوله أنه يتضمنه) المراد بالضمن الاستلزام لا الدلالة  
التضمنية المعروفة عند المناطقة في ما سمي (قوله فالامر بالسكون الخ) مفرع على القوانين (قوله كما يكون  
الشيء الواحد بالنسبة إلى شيء قريباً) فيه ملاحظة ظاهرة أي قريبا بعداً أو ذاقاً قرباً وبعداً (قوله أنه لا يمكن  
يحقق) بفتح أوله أي وجدوا لا يعني أن توقف الشيء على الشيء مؤذن بالنسبة فالدليل المذكور أنما ينبغي  
الاستلزام المعبر عنه بالضمن دون المبنية كما هو ظاهر إن تأمل فتأمله كان طلبه طلب الكف لا سلم (قوله  
ولكون النفس الخ) هو جواب اعتراض على حكاية المصنف عن عبد الجبار وأبي الحسين لأن الكلام في  
الامر النفسي وعما من المعتزلة المنكرين للكلام النفسي المنتظم إلى الأمر وغيره وحاصل هذا الجواب أن  
الكلام في الطلب الذي هو مفاد الأمر اللفظي وذلك الطلب بينه الفريقان أعني أهل السنة والمعتزلة لأنهما  
مختلفان في حقيقة ذلك الطلب فاهل السنة يقولون أنه الكلام ان نفسي والمعتزلة يقولون أنه الإرادة لا الكلام  
النفسي لأنهم لا يقولون به سم باختصار (قوله والملازمة في الدليل ممنوعة لجواز أن يحضر الضد حال الأمر  
فلا يكون مطلوب الكف به) قد يقال ما للمانع من أن يجاب عنه ما نطلب الشيء إنما يكون مفرعاً عن  
ملاحظته يستعمل مع الذلوع عنه إذا كان مطلوباً بالقصد بخلاف ما إذا كان مطلوباً بالنسبة لتوقف  
المطلوب بالقصد عليه كماه فان فعل الشيء يتوقف على ترك ضده فطلب الفعل يتوقف على ملاحظة الفعل  
لأنه قصدى بخلاف ترك ضده المتوقف هو عليه لا يتوقف طلبه على ملاحظته بل يكفي فيه ملاحظة المطلوب  
بالقصد ثم رأيت في نهاية الصني الهندي ما يؤيد ذلك فانه ذكر جواباً عنه بقوله سلم ولكن لما حاز أن يكون  
الأمر بالشيء أمر عا يتوقف عليه وجوده مع كونه منفرداً عنه فلم لا يجوز أن يكون الأمر بالشيء نهيًا عن ضده  
وإن كان منفرداً عنه سلم لا يجوز أن يقال أنه نهي عنه شرطاً لشعور فلنأمل اه سم (قوله فلا يكون  
مطلوب الكف به) أي لأن الإنسان لا يتصور منه طلب ما لا شعوره به ولا ينبغي أن هذا إنما يتصور في أمر  
غير الشارع المهم لأن براد حضور الاعتبار لا المحضور في الذهن (قوله لأن الضد فيه) أي في أمر الله

فلا يكون مطلوب الكف به (وقيل أمر الوجوب يتضمن فقط) أي دون أمر التنبه فلا يتضمن النهي عن الضد لأن الضد فيه لا ينبغي به

عن أصله من الجواز بخلاف الضد في أمر الجواب لاقتضائه الذم على الترك واقتصر على التضمن كالأمدى وإن شمل قول ابن الحاجب  
منهم من خص الجواب دون التذبذب العين أيضا أخذنا بالمحقق وأحترز بقوله معين عن المبهم من أشياء فليس الأمر بها للنظر إلى مصادقه  
نعم إن ضده منها ولا ممتنع له قطه أو بالوجودي عن العدمي أي ترك المأمور به فالأمر ينهي عنه أو يتضمن قطعا والتضمن هنا بمعنى  
بالاستلزام لاستلزام الكل للجزء ٢٠٦ (أما الأمر اللفظي فليس عين النهي) اللفظي (قطعا ولا يتضمنه على الاصح) وقبل يتضمنه

على معنى أنه إذا قبل  
أمكن متلا فكله  
قبل لا تحرك أضالاه  
لا يتحقق السكون  
بدون الكف عن  
الترك (وأما النهي)  
النفسي عن شيء محرم  
أو كراهة (فقبل) هو  
(أمر بالند) له إيجابا  
أو نداء قطعا على أن  
المطلوب في النهي فعل  
الضد وقبل لا قطعا بناء  
على أن المطلوب فيه  
انتفاء الفعل حكاه ابن  
الحاجب دون الأول  
وتركه المصنف لقوله  
أنه لم يقف عليه في كلام  
غيره (وقبل على  
الخلاف في الأمر أي  
إن النهي أمر بالضد  
أو يتضمنه أولا أو  
نهي المحرم يتضمنه  
دون نهي الكراهة  
وتوجبها ظاهرا  
سبق وانفسد أن كان  
واحدا كضد التحرك  
فواضع أو أكثر كضد  
القعود أي القيام وغيره  
فالكلام في واحدته  
أما كان والنهي اللفظي  
يقاس بالأمر اللفظي  
في مسئلة الأمران

وقوله لا يخرج به أي وقوعه فيه وقوله عن أصله أي أصل الضد بين الأصل وقوله من الجواز (قوله وإن شمل  
قول ابن الحاجب) أي احتمال الشمول لأن كلامه يشتمل الشمول المذكور وعدمه (قوله منهم من خص  
الجواب دون التذبذب) هذا مقول ابن الحاجب وقوله العين مقوله شمل وقوله أيضا أي كما شمل التضمن وقوله  
أخذنا بالمحقق على قوله اقتصر ووجه كون ما قاله المصنف أخذنا بالمحقق أن التضمن قال به في أمر الجواب  
كل من الأمدى وابن الحاجب وأما العينية ففيه قال بالان الحاصب بناء على شمول كلامه لمطابق التضمن قد  
اتفقا عليه بخلاف العينية والاختفاء في أن المتفق عليه أقوى مما يتفق عليه فإراد الشارح بالمحقق المتفق عليه  
وقررنا العلامة قول الشارح أخذنا بالمحقق بما نصه أي لا احتمال كلام ابن الحاجب أن من القائلين بالتضمن  
من خص الجففساوى ما هنا وإن من الأصوليين من يخص أمر الجواب بهذا الخلاف فيشمل العين والتضمن  
فأخذنا بالمصنف بالمحقق اه (قوله بالنظر إلى مصادقه) أي فرد العين وأحترز به عن النظر إلى مفعول وهو  
الأحد الدائر بين تلك الأشياء فإن الأمر حيث نهى عن الضد الذي هو ما عدا تلك الأشياء سم (قوله  
وبالوجودي عن العدمي) أي ترك المأمور به فالأمر ينهي عنه حال العلامة أي عن الترك الذي هو عدم  
الفعل وفيه أن النهي يكون تكليفيا لا يتعلق بالفعل اه وحواسم غير بديد (قوله والتضمن هنا بمعنى  
بالاستلزام) قال العلامة يقتضي أن التضمن حقيقة والاستلزام مجاز وكون النهي في ضمن معنى الأمر وفيه  
نظرا إذا نهى عن حقيقة الأمر قطعا لا حرمه منها فالاستلزام تعميم حقيقة بخلاف التضمن فإنه مجازي  
اه (قوله بالاستلزام الكل للجزء) فيه إيهام أن النهي عن الضد حرم معنى الأمر وليس مجرد إيقاع أن الأمر  
ياشئ يتضمن النهي عن ضده وإغمار أنه لازم له وعبر عنه بالتضمن نزل بالاستلزام الذي مغزاه الموجود في  
ضمه شيخ الإسلام سم هذا كما مبني على أن الشارح أراد بقوله والتضمن هنا التضمن المذكور في المتن وهو  
تضمن الأمر النهي عن ضده بالوجودي وذلك غير لازم لجوازه إرادته تضمن الأمر النهي عن ضده العدمي  
المذكور بقوله وبالوجودي العدمي الخ وعلى هذا يتضح قوله لاستلزام الكل للجزء ويسقط اعتراض العلامة  
المتقدم فإن انتبهير بالتضمن حيث حقق أخذنا بمقتضى ترك الأمر من طلب الفعل والمنع من الترك  
فالمنع من الترك على هذا داخل في حقيقة الأمر خارج عنها سم (قوله وقبل يتضمنه على معنى الخ) أشار  
بذلك إلى أن التضمن يعني استلزام الوجود فقد راب استلزام تحقق المأمور به الكف عن ضده (قوله وأما  
النهي النفسي الخ) فائدة الخلاف فيه في نظيره السابق أن المكلف إذا خالف هل يستحق العتاب بتركه  
المأمور به فقط في الأمر وفعل النهي عنه فقط في النهي أو بارتكاب الضد أيضا والمنع عليه ما ذكره من  
التيان ضعف كما يعلم من مسئلة لا تكلف إلا فعل شيء الإسلام (قوله فواضع) أي واضح جريان الخلاف  
المتقدم فيه (قوله فالكلام في واحدته أيا كان الخ) أي واحدتهم بخلاف ما مر من أن الأمر بالشيء الذي له  
أكثر من ضده واحد نهى عن أضداده كلها لأنه لا يأتي الإنسان بالمأمور به إلا بالكف عنها كما هي شيخ الإسلام  
(قوله والنهي اللفظي يقاس بالأمر اللفظي) أي فيقال إن النهي اللفظي ليس عين الأمر اللفظي ولا يتضمنه  
على الاصح (قوله غير متعاقبين) حال من الأمران على رأي سيبويه وقوله بتماثلين متعلق بالأمران وقوله أو  
متخالفين عطف عليه وقوله أو متعاقبين عطف على غير متعاقبين وقوله بعطف متعلق بتعاقبين وقوله غيران  
خبر بالأمران (قوله فيعمل بما جازيا) أي اتفاقا (قوله من عادة أو غيرها) بيان لما منع وبدخل في العادة

حال كونها غير متعاقبين (بأن تراخى ورود أحدهما عن الآخر بتماثلين أو متخالفين (أو متعاقبين بغير تماثلين) التعمير  
يعطف أو دونه نحو اختر بينا وأعطه درهما (غيران) فعل بما جازيا والمتعاقبان بتماثلين ولأن ما بينهما التكرار في معتلقه ما من  
عادة أو غيرها (والثاني غير معطوف) نحو حصل ركعتين صل ركعتين (قبل مقول بهما) نظرا للأصل أي التأسيس (وقيل الثاني  
(بأكيد) نظرا لظاهر

(وقيل بالوقف) عن التأسيس والتأسيس كيد لا احتمالهما (وفي المعطوف التأسيس ارجح) ٢٠٧ ظهور المعطوف (وقيل التاكيد) ارجح

للتأنيب المتعاقبين فان  
رجح التاكيد على  
التأسيس (بمادى)  
وذلك في غير المعطوف  
نحو اسقنى ما اسقنى ما  
وصل ركعتين صل ركعتين  
فان العادة نادى فاع الحاجة  
بجدة في الاول وبالترديد  
في الثاني ترجح التاكيد  
(قدم) التاكيد  
لجانه (والا) اى  
وان لم يرجح التاكيد  
بالعادي وذلك في  
المعطوف لمعارضته  
للعادي بناء على ارجحية  
التأسيس حيث لا عادى  
(فالوقف) عن  
التأسيس والتاكيد  
لا احتمالهما وما وان منع  
من التكرار العقل  
نحو اقتل زيدا اقتل  
زيدا أو اشرع فعدو  
اعتق عبدك اعتق  
عبدك فالتأنيب تأكيد  
قطعا وان كان يعطف  
(النهى) النهى  
(اقضاه كف عن فعل  
لا يقول كف) ونحوه  
كذروا فان ما هو  
كذلك امر كما تقدم  
وتناول الاقضاء الجازم  
وغيره بمجرد أيضا  
بالقول يقتضى اكف  
الخ كما يحذف القضى  
بالقول الدال على  
ما ذكر ولا يعتبر في  
مسمى النهى مطلقا  
علو ولا استعلاء على  
الاعم كالامر (وقضيه

التعريف الآتى (وقيل بالوقف) أى فينبى طلب ركعتين في المثال المذكور وينوقف في الآخرين (وقيل  
بمادى) أى ما يمنع عادة من التكرار أو مثل التعريف وان دافع الحاجة بمنع في مثال الشارح الآتين  
(وقيل وذلك في غير المعطوف) انما صور الشارح المشكلة بغير المعطوف لانه لما حكم برجحان التأسيس في المعطوف  
والتبادر منه أنه بسبب المعطوف علم أن المعطوف من مرجحات التأسيس فعلى تقدير وجود مرجح للتاكيد  
في المعطوف يكون غايته في وجود مرجح اكمل منه ما هو معلوم أن ذلك انما يناسبه التعارض والتوقف دون  
تقديم التاكيد ثم (وقيل بناء على ارجحية التأسيس حيث لا عادى) أى وأما لو ينشأ على ارجحية  
التاكيد في المعطوف حيث لا عادى كما هو القول الثاني في المسئلة المشار اليه بقول المصنف وقيل التاكيد فلا  
تعارض حيث يدل ترجح التاكيد بالاول كما لا يخفى (وقيل لا احتمالهما) محله ما لم يوجد مرجح آخر لاحدهما  
فقدم كما في عبارة المصنف والشارح اقتصر على صورة ما اذا لم يوجد مرجح للتأسيس سوى المعطوف ولا  
للتاكيد سوى العادة وهى صورة التعارض الموجه للوقف بمادة الكلام المستثنى (وقيل وان منع من  
التكرار العقل الخ) مفهوم قوله ولا مانع من التكرار (وقيل نحو اقتل زيدا اقتل زيدا) أى فانه يستحيل عقلا  
قتل من قتل لما منه من تحصيل الحاصل وقول بعض المحققين ولا يخفى أن حكم العقل بالاستعلاء في ذلك لا يحل  
العادة ولا يجرد العقل لا يحل ذلك اذ يمكن بالنظر الى القدر الذى لا يفسد ان ترد الروح بعد زهره وقها ثم يقتل مرة  
أخرى لكن العادة لم تجر بذلك اهـ خروج من الموضوع لان الكلام لا يتعلق بالقتل بل به في حال كونه  
مقتولا لا في مكان رد الروح له ثم قتله وعدم امكانه فقول ولا يخفى الخ لا معنى له (وقيل اقضاه كف عن فعل  
الخ) ينبى أن المراد بالفعل نحو الامر والشأن فيشمل القول بالفعل المعروف والقصد وغيره ما هو دال بقال المصنف  
المذكور وغير جامع لانه لا يتناول اقضاه الكف عن الكف المصير عنه بخلافه لا تكف اذ ليس هو اقضاه كف  
عن فعل بل اقضاه كف عن كف اذ معنى لا تكف طلب الكف عن الكف كان معنى لا تفعل طلب  
الكف عن الفعل فان قيل المراد بالفعل ما يشمل الكف فلنا المقابلة ظاهرة في خلاف ذلك اهـ سم (وقيل  
ونحوه كذروا) اشارة الى أن الأوصاف في التعريف أن يقول بغير نحو كف وأشارة الى أن زيادة ما است  
ضرورة بل لوضوح ان ليس المراد خصوص كف اذ لا وجه للخصوصية فثبت أن المراد كف وما شاركه في ذلك  
(وقيل وتناول الاقضاء الجازم) يصح أن يكون الاقضاء مفعولا وتناول الجازم نعت له وفاعله ضمير التعريف  
ويصح أن يكون فاعله الاقضاء والجازم مفعوله (وقيل ويحد أيضا بالقول الخ) أى بالقول النفسى وأشار  
بذلك الى أن النهى النفسى كالامر النفسى كما يحذف باقضاء بجدا بالقول واسناد الاقضاء للقول في قوله بالقول  
المقتضى اسناد مجازى كما هو ظاهر (وقيل على ما ذكر) أى على الاقضاء والقول مقتضى (وقيل مطلقا)  
أى نفسه ما كان أولفقا (وقيل وقضيه الدوام) أى يلزمه الدوام وليس هو للدوام لان الدوام لازم لامتنال  
النهى فانك اذا قلت لغيرك لا تسافر فقد منعته من ادخال ماهية السفر في الوجود ولا يحقق امتثال ذلك الا  
بامتناعه من جميع أفراد السفر وهو المراد بالدوام وكان لازما لامتنال بنفى بانتفاء الامتنال فالامتنال الذى  
هو مقصود النهى ملزم للدوام فكان مقتضاه لمدلوله اهـ شيخ الاسلام وقال مثله الكمال بقوله يقال اذا  
كان النهى منه ما من ادخال ماهية الفعل في الوجود كما عرفت به فهو منع من كل فرد من أفراد هذا لا تصور  
المنع من ادخالها في الوجود الا بالمنع من كل فرد فكما أنه لا يحقق الامتنال الا بالمنع من جميع أفراد النهى  
هence كذلك لا يحقق المنع المذكور الا بذلك فالدوام كما هو لازم فالامتنال لازم للنهي من ادخال ماهية في الوجود  
فكان مقتضاه ان اصمدا له دلالة عقلاء اذ الدلالة الراضية لا تتصورها لان الكلام في النهى النفسى  
لا في صفة فقولكم فكان مقتضاه لمدلوله ممنوع بل هو مقتضاه ومدلوله جمه اعم قد يقال التعريف بالاقضاء  
أنسب من التعريف بالدلالة لان الدلالة تتبادر منها الوجه مفعول غير مراد فنعاه على أنه قد يقال أيضا لا نسلم  
استلزام الامتنال للدوام ووقفه عليه حتى يكون قضية النهى ذلك لان الكلام في النهى المطلق وقضاء طلب  
الامتناع عن الفعل والامتناع عن الفعل يحقق بالامتناع عنه في الجملة للقطع بأنه امتناع عن الفعل وأما  
الامتناع عنه المتباعد الدوام فاما يقضيه النهى المتباعد الدوام وليس الكلام فيه الا أن يجاب بان معنى لا تضرب  
لا يكون له المضارب ولا تزجضه بالانتهى عنه نكرة في سياق النفي أو النهى فتتم مع مراعاة ما يأتى من

الدوام على الكف (ما لم يقيد بالرة) فان قيد بها لقولنا تسافرا لنهم

اذالسر فيه مرة من السفر كانت قصته (وقيل) قصته الدوام (مطلقا) والتقدير المرة بمره من قصته (ورد مصنفه) أي لا تنفع (للتحریم) نحو ولا تقربوا الزنا ٢٠٨ (والكرهه) ولا تيموا الخبيث عنه تتفقون (والارشاد) لانتسابوا عن أشياء ان تبدلوا

ان عموم الأشخاص يستلزم عموم الأحوال والأزمنة والنطاق قاله سم (قوله اذالسر فيه مرة) فيه أن الدوام الواحد قد يسافر فيه أكثر من مرة إلا أن يحمل كلامه على سفر يستغرق اليوم جمعه (قوله وقيل قصته الدوام مطلقا) أي قيد المرة أولم يقيد بالفرق بين هذا القول والذي قبله ان قصته انتهى لا يقتصر في الدوام على الأول بل يتحقق في المرة ان قصدها وتقتصر في الدوام على الثاني والتقدير بالمرة بمره عن قصته ثم ان القول الأول أوجه من الثاني كما يشعر بذلك تقدمه وحكاية مقابلة وقيل ووجه ذلك أن الكلام في انتهى النفس يعني الكلام النفسي لا يعني الصيغة كما هو صريح كلام المصنف ولا يخفى انه انما اقتضى الدوام لا إطلاق المنع فيه الشامل للمنع عن كل فرد لا توقف الامتثال عليه على ما تقدم بيانه فيكون المنع والامتثال محسبان انتهى فان كان مطلقا اقتضى المنع على الدوام والامتثال كذلك أو خصوصا اقتضى ذلك على وجه ان خصوص لا على الدوام والدوام حينئذ ليس بقصته على الإطلاق ومن هنا يظهر ان دفاع ما قد يتوهم من أن ما هنا على العام اذا استعمل في الخاص حيث لم يخرج بذلك عن كون العموم قصته اللفظ وان صرف عنه في هذا الاستعمال وذلك لان العموم موضوع العام على الإطلاق والدوام ليس موضوع انتهى كذلك قاله سم (قوله للتحریم والكرهه) لم يقل وخلاف الأولى لانه ما أحدهما متأخر وولائه انما يستفاد من أوامر الذنب لا من صفة انتهى والكلام في معانيها سم (قوله ولا تيموا والخبيث عنه تتفقون) المراد بالخبيث الردي عو بالانفاق التصديق أي لا تعدوا إلى الردي عنه فتصدقوا به بل الذي يطلب أن تصدق الإنسان بما يستحسنه ويختاره لا بما لا توافقه نفسه وتوافقه كالصدق بالخبر الياس العفن وترك التصديق بالاسلم الغض أن تتألوا البرهي تتفقوا بما يحسون وأنى الشارح يصفو مثال التحريم دون ما بعده فلا كتفا عما فهم من الأول اختصارا (قوله والارشاد) الفرق بينه وبين الكراهه كما يشعر إليه التمثيل بالآلة المذكورة تعال امام الحرمین ان المفسدة المطلوب در وهما في الارشاد تدوير في الكراهه دينية نظير ما مر في الفرق بينه وبين الذنب من أن المصلحة المطلوب بغيره ديني وفي الذنب دينية (قوله والتفليل والاحتقار والاعتد عيبان) الآلة لا يتبين أن يكون الشارح جعله ماضيا واحدا كما قاله الديكالي شيخ الاسلام بل يجوز أن يكونا هما ما يشين وتكرهه اقتصر على التمثيل بالآلة فلها إشارة إلى صلاحته لكل منهما وإلى أنهم اذ تصع ارادتهما في الموضع الواحد وإلى أن الاحتقار لا يقتضي أن يتعلق بالمنهي فقط كما اقتضاه كلام البرماوي بل قد يتعلق بالمنهي عنه أو بغيره وحينئذ يدفع عنه اعتراض البرماوي على جعله ماضيا واحدا بقوله فمن يجعلهما واحدا عمل لهما بالآلة كالاردني وشعبنا البدر الزر كنهي ليس بجدها اه سم والتفليل يكون في الكفة والاعتدال والاحتقار يكون في الكفة والقدرة (قوله اذوا حاضهم) أي أصنافا (قوله سبق قل) أي ان الذي في أصله وهو البرهان بالانفاق اسكن المصنف سها فكتبه بالعن (قوله والباس) كان المراد به الباس أي ابتغاء الباس وتخصيه لهم لان ذلك حاصل لهم كما هو مفاد التعدير بالباس لانه لم يكن حاصل سلام وقت الاعتذار والالم يكن للاعتذار معنى (قوله وفي الإرادة والتحريم ما تقدم) أشار بالاول إلى ما ذكره في الامر بقوله واعتبر اوعى وابنه ارادة الدلالة باللفظ على الطلب والى الثاني إلى ما ذكره في الجهور وعلى أنه حقيقة في الوجوب الختم لا يخفى أن قول الشارح والجهور على أنها حقيقة في التحريم الختم يستوف جميع الأنوال السابقة في الارادة نهائا حقيقة في القدر المشترك وغير ذلك مما مر فقوله المصنف ما في الامر أي في الجملة لعدم اعتبار جميع ما مر في الامر مثال بهته كما هو ظاهر من ملاحظة ما تقدم وما هنا (قوله جما) تمييز بمحذ عن المضاف أي عن جمع متعدد وكذا القول في قوله وفرقا وجما الأصل وعن فرق متعدد وعن جمعه (قوله كالحرمان المخير) أي التحخير فيما ينترك من أفرادها لخرج بتركه عن عودته انتهى فلان ما في وصف الحرمان بالمخير لا يتعلق بالتحخير ارادة المنهي عنه ومطلق الحرمة المنهي عنه الذي هو القدر المشترك بينها وهو أحد ما لا يبين وقد تقدم مثل هذا في الواجب بالمخير فرأه (قوله تلبسان) حال من التعليل والنقل مؤنث (قوله فهو منهي عنه) ضمير هو لا تنفريق

تسوك (والدعاء) ربنا لا ترع ولربنا (وبين العاقبة) ولا تحسن الذين قتلوا في سبيل الله أمروا بآل أحياء أي عاقبة الجهاد الحياة لا الموت (والنقليل والاحتقار) إلا تعدن حينئذ إلى ما متعنا به أثر أوجا منهم أي فهو قليل حقير بخلاف ما عند الله ومن اقتصر على الاحتقار جعله المقصود في الآيات وكأية المصنف التعليل بالمأخوذ من البرهان بالعن سبق قل (والناس) لا تقتصر رؤا اليوم (وفي الإرادة والتحريم ما تقدم في الامر) من الخلاف فقيل لاندل الصحيفة على الطلب الا اذا أريد الدلالة بها عليه والجهور على أنها حقيقة في التحريم وقيل في الكراهه وقيل فيها وقيل في أحدهما ولا نعرفه (وقد يكون) انتهى (عن واحد) وهو ظاهر (و) عن متعدد جما كالحرمان المخير) نحو لا تنفع هذا أو ذلك فليبه ترك أحدهما فقط فلا مخالفة إلا بقولهما فالحرم جمعهما لا لاندل أحدهما فقط

فقط (وفرقا) كانه لين تلبسان أو تفزعان ولا يفرق) بينهما ليس أو نزع احدهما فقط ومنه في (قوله فيه ان المراد المرة النوعية والجواب ان مراد الشارح بقوله اذالسر الخ دفع هذا الإبراد

أخذنا من حديث الصبيحين الاثنين أحدكم في نفل واحدة ليلتهما مجتمعا وأطلعوا ما جئنا فيصدق أنهما منى عنهما لسا أو نزاعا من جهة الفرق بينهما في ذلك لا يجمع فيه (وجمعا كانا أو المرفة) فكل منهما منى ٢٠٩ عنه فيصدق بالنظر إليهما أن المنى عن

متعدوان كان يصدق  
النظر إلى كل منهما أنه  
عن واحد (ومطلق  
منى التحريم) الاستعداد  
من اللفظ (وكذا التزيم  
في الاظهر للفساد)  
أي عدم الاعتداد  
بالمنى عنه إذا وقع  
(شرعا) إذ لا يفهم ذلك  
من غير الشرع (وقيل  
لأنهم أهل الفقه  
ذاتن مجرد اللفظ  
وقيل معنى) أي من  
حيث المعنى وهو أن  
التي اغتايها منى عنه إذا  
اشتمل على ما يقتضي  
فساده (فما عدا  
العمالات) من عبادة  
وغيرها ما له ثمرة  
كصلاة النفل المطلق  
في الاوقات المكروهة  
فدفع كما تقدم على  
التحريم وكذا التزيم  
في الصبيح الصبر عنه  
هذا في جملة الشمول  
بالاظهر وكالوجه  
زنا فلا يشت السب  
(مطلقا) أي سواء  
رجع المنى فيما  
ذكر إلى نفسه كصلاة  
الحائض وصومها أم  
لازمه كصوم يوم الصبر  
للاعراض به عن  
ضيافة الله تعالى

(قوله أخذنا من حديث الصبيحين الخ) محل الأخذ قوله ليلتهما مجتمعا وأطلعوا ما جئنا بالشيء منى  
عن ضده سم (قوله لسا أو نزاعا) تخبر أن من الضمير في عنهما (قوله في ذلك) أي في اللبس والتزعزع (قوله)  
فيصدق بالنظر إليهما الخ) جواب عما قال أن الزنا أو السرة معنى عن كل منهما على حديثه فإن المنى عنهما  
جمعا وحاصل الجواب أن المنى لما كان عن كل منهما فإن نظر إليهما معا صدق أن المنى عن متعددوان نظر  
إلى كل منهما على حديثه صدق أن المنى عن واحد (قوله ومطلق منى التحريم) أي الذي لم يقرب بما يدل على  
فساد أو محبة كما يؤخذ مما يأتي للشارح (قوله المستعداد) بالمرنعة لمنى التحريم وبالرفع نعت لمطلق (قوله)  
أي عدم الاعتداد الخ) فمفسد الفساد يلزم تفسيره السابق في خطاب الوضع وهو مخافة الفعل ذي الوجهين  
الشرع لأنه المقصود من الحكم بالفساد قاله شيخ الاسلام ومثله الكمال قل سم ولأنه المقصود بالبحث هنا  
والذي هو محل النزاع لأن أحدية رضى الله عنه لا يخالف في أن المنى يدل على مخالفة المنى عنه للشرع  
أخذنا من قول الشارح في الصبيحة والفساد في قول المصنف ويقال به الطلاق وهو انفساد خلافه لا في حقيقته  
مانعه في قوله مخالفة ما ذكر الشرع بأن كان منى عنه الخ ولأن القول بأن الفساد للغة أو ما في أي الفعل  
لا يصور في الفساد بالمنى السابق الذي هو مخافة ذي الوجهين للشرع كما لا يخفى (قوله وقيل لغة الخ) القدر  
بالاول عنه بان معنى صفة المنى أنه اغتايها أو رجوع الفعل لعدم الاعتداد (قوله وقيل معنى) أي عقلا  
(قوله بماله ثمرة) بأن لغيره في شج الاسلام لأن يقول ما فائدة ذلك ما منى عنه له ثمرة اه ويمكن أن  
يجاب بان المراد بالثمرة نفي بقصد حصوله من المنى عنه فينتفي حصوله كالوطء حيث يقصد به حصول  
النسب فنتفي حصول ذلك من الوطء زنا وهذا غير دقيق في الاطلاق فأي شيء يقصد به حصوله من شرب  
الخمر أو لبس أحد الثياب مثلا فينتفي حصوله فليتأمل سم (قوله كما تقدم) أي في مسئلة مطلق الأمر  
لا تناول المكره والخ (قوله في جملة الشمول) هو قول المتن وكذا التزيم ما هو شامل للمنى عن صلاة النفل  
المذكورة وغيرها سم نقلا عن شيخه اشهاب (قوله مطلقا أي سواء رجع المنى فيما ذكر الخ) قل  
العلامة إذا تأملت تفسير الاطلاق والتفصيل المذكور في العمالات وجدت متساويين في المعنى فلا معنى  
للاطلاق في محل والتفصيل في آخر اه وقد سبقه الى هذا المراد الكمال وشيخ الاسلام مع زبادوا له  
اغتناب تركب هذا الطريق مع الإيهام المذكور أنه لم ينفع له شمول كلا ابن عبد السلام بغير العمالات  
فاحتاط بالاحتراز عن اطلاق كلام ابن عبد السلام لم يبال به الإيهام فظهر وجهاء التسوية بينهما وقد يقال  
الفصل المذكور لا يفيد ذلك الاحتراز فان قضية منالة التفصيل بالاطلاق شمول الاطلاق لاحتمال الدخول  
فالمقيد عدم اندفاع الاعتراض بهذا الطريق فليتأمل وأما قول شيخ الاسلام وجوب بانه اغتايها معا عداها  
بالنظر الى زيادة ابن عبد السلام فإنه زادها في العمالات فقط كما هو المصنف والشارح لكن الانسب  
حينئذ لتعبر في العمالات بتطابقها في عداها بقوله ان رجوع الى نفسه أو لازمه نفسه فنظر لا مجرد هذا  
التعبير لا يفيد حكم زيادة ابن عبد السلام فليتأمل سم (قوله سواء رجع الخ) قال الشهاب المراد بالرجوع  
اليه على المنى اه سم (قوله الى نفسه كصلاة الحائض) فينتفي أن يراد بالرجوع الى نفسه ما يشتمل الرجوع  
الى الجزء قاله سم (قوله أم لازمه) أي المساوي بمعنى أنه كلما وجد الصوم وجد الاعراض وكلما وجد  
الاعراض أي بينه وبين الصوم أي الامساك به فالتزام من الجنين (قوله أمساك الاوقات) أي الفساد  
الذي اشتملت عليه الاوقات (قوله اللازمة لما يفعلها فيها) بهذا فارق مع الصلاة في المكان انتهى عنه  
لأنه ليس بلازم لها الجواز ارتفاع المنى عنه قبل فعلها به كان جعل الهام معجدا (قوله لا تعدام المبيع) أي

(٢٧ - بناني - اول) كما تقدم وكالصلاة في الاوقات المكروهة ففساد الاوقات اللازمة لها فعلها فيها (وفيها) أي  
في الماطلات (ان رجوع) المنى الى أمر داخل فيها كالمنى عن بيع الملائع أي ما في البطون من الاجنة لا تعدام المبيع وهو ركن من  
البيع (قال ابن عبد السلام) أو اشتمل رجوعه الى أمر داخل فيها

لا أكثر) من المصلحة  
ان النبي لفسد فيها  
ذكر ان في العادة فلانها  
النهي عنه لان يكون  
عبادة أي ما مواربه كما  
تقدم في مسألة الأمر  
لا يتناول السكر وهو أما  
في المعاملة فلا استدلال  
الأو من غير تكبير  
على قضاها بالنهي عنها  
وأما في غيرها كما تقدم  
فظاهر (وقال الغزالي  
والإمام) الزى للفساد  
(في العبادات فقط) أي  
دون المعاملات ففساده  
بقصوات ركن أو شرط  
عرف من خارج عن  
النهي ولا نسلم أن الأولين  
استدلوا بمجرد النهي  
على فسادها ودون  
غيره كما تقدم ففساده  
من خارج أيضا (فان  
كان) مطلقا للنهي  
(بخارج) عن النهي  
عنه أي غير لازم له  
(كالوضوء بنصب)  
لاتلاف مال الغير  
الحاصل بغير الوضوء  
أيضا كالبيع وقتئذ  
الجمعة تنقضها الحاصل  
بغير البيع أيضا كالصلاة  
في المكان المكروه  
أو المفضوب كما تقدم  
(لم يقد) أي الفساد  
(عند الأكثر) من  
العلماء لأن النهي عنه  
في الحقيقة ذلك بخارج  
(وقال الإمام أحمد)  
مطلقا للنهي (يفيد)

انعدام نفعه والافهم وجود احتمالا (قوله تقليدا على الخارج) أي ما فيه من جعل لفظ النهي على حقيقته  
كنهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام قبل قبضته وقول المصنف إلى أمر داخل فيها بابتنازه كل من رجع  
ورجع وأصل الأول نصع عطف لازم على قوله داخل قاله الشهاب وكان غرضه بهذا الاحتراز عن  
تعاقب الاحتمال بصورة الراجح لازم أيضا والافهم عطف في نفسه فصح مع أعمال النبي قاله سم قلت  
وتقدير الشارح في قول المصنف أول الأمر أو رجع إلى أمر لازم بدل ما سأل الشهاب (قوله اللازمة بالشرط) أي  
اللزامة للعقد بسبب اشتراطها في وقت يقال الزيادة ليست خارجة لانها من جملة ذلك وقد عليه الآن بحجاب بيان  
مرجع النهي ليس الزيادة بل الاشتغال عليها كما هو الظاهر من كونه مدخولا لام التليل والاشتغال بوصف  
بالقرب باعتبار ان متعلقه الذي هو الزيادة بمعنى المزد بلام بالشرط ثم رأيت عبارة الاسنوي مشيرة إلى أن  
المراد بالزيادة مادة كون أحد العوضين زائدا حيث قال لأن النهي عن بيع الدرهم بالدرهمين أغما هو لأجل  
الزيادة وذلك أمر خارج عن نفس العقد لا المعة وعليه من حيث هو قابل للبيع وكونه زائدا أو ناقصا من  
أوصافه لكنه لازم أنه قاله سم وقوله اللازمة بالشرط لعل المراد الشرط بحسب المعنى والافاضل شرط في قوله  
بذلك هذا الدرهم بهذين الدرهمين فيقول قلت مثلا بل أن يقال لم يعبر بالشرط وهما قال اللازمة بالمعنى  
فلتأمل قاله سم أيضا (قوله فلا استدلال الأولين) أي من علماء السافرضي الله تعالى عنهم (قوله وأما في  
غيرها) أي غير العبادات والمعاملات وقوله وأيضاً أي كعدم طهارة البيع (قوله ولا نسلم أن الأولين  
الخ) من تمة كلام الإمام والغزالي أي لأنهم استدلوا بمجرد النهي بل مع فوات ركن أو شرط عرف  
من خارج عن النهي (قوله ودون غيرها) عطف على قوله دون المعاملات (قوله فان كان مطلقا للنهي  
بخارج الخ) هذا قسم قوله مطلقا فيما عدا المعاملات وقوله أمر داخل أولاً في المعاملات سم (قوله أي  
غير لازم) أي مساو وهو اللازم الأعم فأن في اللازم المساوي لمطلق اللازم (قوله لاتلاف مال الغير) فتلل  
لنهي عن الوضوء بالماء المنسوب فان الاتلاف خارج عن الوضوء غير لازم له لحصوله بغيره كالاراقة (قوله  
تنقض الخ) فتلل للنهي عن البيع وقتئذ بالجمعة والتوقيت المذ كور خارج عن ماهية البيع غير  
لازم له لحصوله بغيره كالنوم مثلا (قوله في المكان المكروه) كالحمام وماعطن الأبل (قوله أي الفساد)  
زاد الشارح لفظ أي حرصا على بقاء سكون الدال في بقائه (قوله سواء لم يكن بخارج أو كان) السرف في تقديم  
عدم كونه بخارج وتأخير به في قول أبي حنيفة الآتي أنه أولى بالحكم هنا هناك بل الأولى بالحكم هناك هو  
الخارج فان المخرج في محل المبالغة بل هو النهي لغير خارج أولى بإفادة انفساد من النهي بخارج في غير الأولين  
حكم في كل قول ليكون في محل المبالغة بل هو (قوله في الصور المذكورة) هي الوضوء بنصب وبالسبح وقتئذ  
بذات الجمعة والدلالة في المكان المكروه أو المفضوب وقوله للخارج متعلق بالذكورة (قوله ولفظه حقيقة)  
أي في مدلوله من الكف والفساد كما يعلم من كلام الشارح الآتي قاله شيخ الاسلام وأراد بكلام الشارح الآتي  
قوله لأنه لم ينتقل عن جميع موجهه من الكف والفساد أي بل عن بعض موجهه وهو الفساد الذي انتفى  
بدليل لكن في إطلاق هذا التقدير مع المبالغة المذكورة تنظر لأنه فيها غير مستعمل في جميع موجهه بدليل  
التمليل المذكور حتى يكون حقيقة سم (قوله لا لمرجعها) أي لا لمرجعها باعتبار دليل على انتفاء الفساد  
عن طلاقه بالنهي عنه إذ لو لم يصح طلاقها لما احتجبت إلى مرجعها (قوله لأنه لم ينتقل عن جميع موجهه) أي  
لأن لفظ النهي لم ينتقل حيث ينتفي الفساد بل عن جميع مقتضاه ومدلوله من الكف والفساد بل عن بعضه  
فقط وهو الفساد وقبحه حيث لأن هذا التوجيه لا يصح كونه حقيقة بل يصح كونه مجازا لأن حاصله أنه مستعمل  
في بعض موجهه وبعض موجهه ليس هو معناه الموضوع له بل جزء معناه واستعمال اللفظ في جزء معناه مجاز  
بلا إشكال وأما تقريره بالعام الفصوص فيه بحث لظهور الفرق بأن ذلك مستعمل في جميع معناه غاية ما في

الفساد (مطلقا) أي سواء لم يكن بخارج أو كان لأنه ذلك مقتضاه فيفيد الفساد في الصور المذكورة للخارج عنده قال (ولفظه حقيقة) الباب  
وان انتفى الفساد بدليل) كافي طلاق الحائض لا لمرجعها باعتبار كعدم تقدم لأنه لم ينتقل عن جميع موجهه من الكف والفساد فهو كالعام الذي

خص فاته حقيقة فيما سبق كما سيأتي (و) قال (الوجه) مطلق النفي (لا يفيد) الفساد (مطلقا) أي سواء كان تشارجا أم لم يكن له الماساقي في إعادته الصحة قال (نعم المنهي) عنه (لعبته) كصلا الحائض وبيع الملاقح ٢١١ (غيره شروع ونفساده عرضي) أي عرض

لنهي حيث استعمل في غير شروع مجازا عن النفي الذي الأصل أن يستعمل فيما خارا عن عمله لاتعدام محله هذا فيما هو من جنس المشروع أما غيره كالزنا بالزاني فالنهي فيه على حاله وفساده من خارج (ثم قال والنهي) عنه (وصفه) كصوم يوم الضرر لأعراض به عن الفدية وبيع درهم بدرهم لأشغاله على الزيادة (يفيد) النهي فيه (الصحة) له لأن النهي عن الشيء يستدعي إمكان وجوده والا كان النهي عنه لغوا

البابان المحكم غير شامل لجميع معناه وهذا لا يتقدم لان مداركون اللفظ حقيقة على استعماله في تمام معناه وأن لم يتعلق الحكم بتمام معناه قاله سم (قوله فاته حقيقة فيما سبق) فيه أن يقال إن الباقي من العام جزئيات له وأطلاق العام على جزئياته حقيقي بخلاف ما هنا فان الباقي جزء لا جزئي والكل لا يطلق على جزئه لا مجازا فالنفي في العام لا وجه له (قوله الماساقي) أي من قوله لأن النهي عن الشيء يستدعي إمكان وجوده (قوله نعم المنهي الخ) استدراك عن سؤال مقدر تنذر بان أحاطة بقوله لأن النهي لا يفيد الفساد مع أنه قائل بفساد صلا الحائض وبيع الملاقح المنهي عنه فأجاب بان الفساد ليس من النهي بل عرض للنهي حيث استعمل مجازا عن النفي (قوله غير مشروع) أي غير موجود شرعا أي منتف شرعا لا يتصور شرعا بل حسا فقط (قوله مجازا عن النفي) أي استعمل النفي للنفي بجماع انتفاء عدم الفعل في كل وان كان انتفاء النفي لعدم من جهة التقييد وانتفاء النفي لعدم من الأصل (قوله الذي الأصل الخ) نفت للنفي وقوله الأصل أن يستعمل فيه مبتدأ وخبر صلة الذي وخبر يستعمل يعود للنفي وخبر فيه يعود لغير المشروع وقوله أخبارا راعاه أقوله يستعمل فيه وخبر عدمه لغير المشروع وعقوله لاتعدام محله عنه لعدمه من قوله أخبارا راعاه علمه والمراد بالمثل البدن الظاهر والمبني في المشائين المذكورين (قوله أما غيره كالزنا بالزاني) فالنهي فيه على حاله وفساده من خارج (لعل هذا لفظا يفارق ما دون جنس المشروع من جهة أن النهي هنا على حاله وهناك مجاز عن النفي وأما كون الفساد من خارج فهو وفيهما سم (قوله يستدعي إمكان وجوده) أي شرعا (قوله والا كان النهي عنه لغوا) أي عنه ما يتنفع وأجاب عنه المحققون بأن المحاببات إنما يتنفع بغير هذا المنع لانه كالحاصل يمنع تحصيله بغير هذا التحصيل لانه شيء الإسلام (قوله كقولك لا داعي لتعسر) نظير لما قبله لانه فيما لا يمكن حيا وموتة له فيما لا يمكن شرعا شيء الإسلام (قوله نصيب) تغريب على قوله يفيد الصحة (قوله لا مطلقا) أي عن نذره وغيره وقوله لفساده بوصفه على لقوله لا مطلقا وأشار بهذا إلى أن قول أبي حنيفة والنهي عنه لوصفه يفيد الصحة معناه يفيد الصحة للنهي عنه بدون وصفه لأمع وصفه فاته مع وصفه فانه كما صرح بذلك العبد وهذا معنى قول الحنفية بأن النهي عنه لوصفه بان دل الدليل على ذلك وأطلق النفي صحيح بامه فانه بوصفه معاملة أو عبادته سم (قوله فتصح مطلقا) أي نذرت أم لا (قوله لأن النهي عنها) أي عن الصلاة في الأوقات المكروهة (قوله تشارج) أي غير لازم وهو التشبيه بعبادته خمس الحاصل بغيرها أيضا (قوله كما تقدم) أي في مسئلة مطلق الأمر لا يتناول المكروه (قوله ويصح البيع المذكور) أي لعدم إفاضة النهي الفساد (قوله لفساده بها) أي لفساد البيع بالزيادة وهي الدرهم الثاني في المثال المذكور (قوله وان كان يفيد الخ) الزوال والعدم وخبر كان للبيع وقوله يفيد التقضي أي لفساده وقوله الملك أي ملك الزيادة وقوله انتفعت أي انحرام الواجب الزيادة من جواز الاستفاعة به فأنفد للاعتداد بالبيع (قوله فانه مل به في ذلك) أي في الفساد وعدمه (قوله وقيل إن نفي عنه القبول) أي من هذا من تمام ما قبله على ما هو كلامه لانه نفي وما قبله نهي فهو حكم مستقل كما أشار له الشارح بقوله أي نفيه عن الشيء يفيد الصحة له الخ حيث استأنف التقدير فكان الأول للصنفان يصح بما يفيد ذلك كأن يقول إمانتي القول فصيل دليل الصحة وقيل دليل الفساد شيء الإسلام (قوله لظهوره والنفي في عدم الثواب) معناه قوله صلى الله عليه وسلم من أتى عرفا فافاه الله عن شيء فصدق له بقبل الله صلاة أربعين يوما (قوله دون الاعتداد) أي دون عدم الاعتداد (قوله بناء لا دون) أي إفاضة الفساد (قوله والثاني) أي إفاضة الصحة (قوله قد يصح الخ) قال العلامة قد يقال بجمعه أن حصلت في خارج فلا يفيد هاتين الأجزاء كما هو المذهب وأما حاصله أن نفي الأجزاء يعني إسقاط القضاء لا إشعاره بالصحة فإذا قيل هذه الصلاة غير مجزئة يعني غير مفسدة للقضاء لم يكن هذا يفيد الصحة تلك الصلاة كما هو مذهب

يدل على الفساد أو عدمه فيعمل به في ذلك اتفاقا (وقيل إن نفي عنه القبول) أي نفيه عن الشيء يفيد الصحة له الظهور والنفي في عدم الثواب دون الاعتداد (وقيل بل النفي دليل الفساد) لظهوره في عدم الاعتداد (ونفي الأجزاء كني القبول) في أنه يفيد الفساد أو الصحة ولا بناء للأول على أن الأجزاء المكفأة في سقوط الطلب وهو الراجح والثاني على أنه إسقاط القضاء لأن ما لا يسقطه بان يحتاج إلى الفعل لثبانه يصح

المصنف والشارح بل ذلك ظاهر في عدم الصحة اذ هو المتبادر من عدم اسقاط القضاء بالجسلة فلا دلالة لتني  
 الاجزاء بمعنى اسقاط القضاء على الصحة والصحة ان كانت من خارج وهذا من الوضوح فكان ولا يخفى ما و  
 حواب سم من المردود من الضعف سيما في جوابه الثاني فراجع (قوله كسالة لقدا الطهورين) هذا على  
 مذهب الشارح وهو قول ضيف عندنا والمختص قوط الصلاة وقضاؤها بما عدم الماء والصحة قال في  
 المختصر وتسقط صلاة وقضاؤها ما بعد ما هو معد (قوله لتبادر عدم الاعتداد) أي المقصود من الفساد ولذا  
 قصر الفساد فيما سبق (قوله وعلى الفساد) أي وجاء على الفساد (قوله في الأول) أي نفي القبول (قوله  
 وفي الثاني) أي نفي الاجزاء (قوله لفظ الخ) بناء على القول بان العموم من عوارض المعاني فيعرف بأنه أمر شامل الخ كما  
 ما رجح فيماني وبه عليه الشارح ثم وأما على القول بأنه من عوارض المعاني فيعرف بأنه أمر شامل الخ كما  
 يؤخذ من كلام الشارح الآتي والمراد على الأول لفظ واحد يخرج الالفاظ المتعددة الدالة على معان متعددة  
 (قوله يستغرق الخ) أي شأنه ذلك فتدخل فيه الشمس والقمر والماء والارض فان كل واحد عام وانما يخصر  
 في الواقع في واحد وسبعة وقوله الصالح له قبله بان المسألة لا لا احتراز اذ ليس لنا لفظ يستغرق ما يصلح له  
 لخرزته عن مثالا فاصح له تلاءم لا لغيره وبما عكس فان قبل اذا ربح ما يصلح صلوح الكل  
 لخرزته مخرج نحو المسلمين والرجال واصلح الكل لآخره مخرج نحو لارجل قلنا ربح بالاعم فنتناول ما ربحنا  
 بالنظر الى تناول الامام لادراجه كإبراهيم فلا ينافي ما بين ان مدلوله لا كل ولا كل بل كسالة لان ذلك بالنظر  
 الى الحكم وهذا بالنظر الى اللفظ شيخ الاسلام (قوله دفعه) بفتح الدال اسم للزعم او ما يضاهيها وهو الشئ المدفوع  
 فيه بقرينة كإظهاره بدلفظ المشركون جميع الشيوخ منهم مثل ما عصب بقرينة على ذلك بناء على أن المراد  
 بقوله الصالح له جميع ما يصلح له كما هو ظاهر العبارة اذ ان يقال قياس قول الشارح الآتي كما يصدق على  
 المشترك المستعمل في افراد معنى واحد لانه مع بقرينة الواحد لا يصلح لغيره دخوله في صفة العموم المدكورة لانها  
 مع القرينة لا تصلح لغيره من وجدها بقرينة وقول المصنف الصالح له جاز على غير من هو له اذ التقدير  
 يستغرق المعنى الصالح هو أي اللفظ له وقد يقال لا يتعين ذلك وان افاده كلام الشارح بل يجوز ان يكون  
 جازعا في من هو له وان التقدير يستغرق المعنى الصالح هو أي المعنى له أي لفظه وصلاحيته المعنى للفظ لا يكون  
 اللفظ موضوعا له ولو في الجملة بل يلزم من صلاحية اللفظ للمعنى صلاحية المعنى للفظ فان قلت حينئذ يعق  
 الالتباس ويلزم امتناع الترتيب على المذهبين المعروفين في المسئلة قلت انهم عندنا أن تأثير الالتباس  
 مشروط بما اذا صرح ارادة أحد المعنيين دون الآخر اما اذا صرح ارادة كل منهما كما هنا فلا أثر له للحصول المقصود  
 بكل تقدير قاله سم (قوله او ام عدد) عطف على مفردة (قوله لاه من حيث الآحاد) بقيد النكرة المثناة  
 والمجموعة واسم العدد (قوله فانها) أي النكرة في الاثبات بانواعها المذكورة تتناول ما يصلح له على سبيل  
 البدل فان المفردة تتناول كل فرد ودون المثناة تتناول كل اثنين اثنين والمجموعة تتناول كل جمع جمع والخمسة مغللا  
 تتناول كل خمسة خمسة تتناول بدل اشمول في الجميع (قوله من غير حصر) أي في اللفظ ودلالة العبارة لافي  
 الواقع قال في التلويح ومعنى كون النكرات غير محصور ان لا يكون في اللفظ دلالة على انحصاره والافايد كثير  
 المحقق محصور لا لمحالة لا يقال المراد بما ليس محصورا ما لا يدخل تحت الضبط والعد بالنظر اليه لا نأقول  
 لخمسة بل يكون لفظ السموات موضوعا للنكرات محصورا ولفظ ألف ألف موضوعا للنكرات غير محصور والامر  
 بأنه كس ضرورة ان الأول عام والثاني اسم عدد اه من سم (قوله خرج به اسم العدد من حيث الآحاد)  
 قال في التلويح لا يقال هذا القيد يعني قوله غير محصور مستدرك لان الاحتراز عن العلماء اعدا حاصل بقيد  
 الاستغراق ما يصلح له ضرورة أن لفظ المائة مثلا لا يصلح لجزئيات المائة لا باعتبارها المائة من الآحاد  
 لاننا نأقول أراد بالصلوح صلوح اسم الكل بل جزئية أو الكل لآخره فاعتبر الدلالة لمطابقة وتضمننا وهذا  
 الاعتبار صارت صيغ الجمع واسمها مثل الرجال والمسلمين والرحط والقوم بالنسبة الى الآحاد مستغرقة لها  
 تعميم له فدخلت في هذا وقد تضمننا عن شيخ الاسلام نحو ذلك فاصح ما لا يكمل هنا (قوله ومثله النكرة المثناة)

(وقيل) هو (أولى  
 بالفساد) من نفي القبول  
 لتبادر عدم الاعتداد  
 منه الى الذم وعلى  
 الفساد في الأول حديث  
 الصحيح لا يقتل الله  
 صلاة أحدكم اذا أحدث  
 حتى يتوضأ وفي الثاني  
 حديث الدارقطني  
 وغيره لا تجزئ صلاة  
 لا يقرأ ال رجل فيها بام  
 القرآن

### في العام

(لفظ يستغرق الصالح  
 له) أي يتناول دفعه  
 خرج به النكرة في  
 الاثبات مفردة أو  
 مثناة او مجموعة أو اسم  
 عدد لاه من حيث الآحاد  
 فانها تتناول ما يصلح له  
 على سبيل البدل  
 لا الاستغراق نحو اكرم  
 رجلا وتصدق بجمعة  
 دراهم (من غير حصر)  
 خرج اسم العدد  
 من حيث الآحاد فانه  
 يستغرقها جميعا كعشرة  
 ومثله النكرة المثناة  
 من حيث الآحاد  
 كرجلين

(قوله خرج نحو  
 لارجل) هذا مبني على  
 ان تناول النكرة المثناة  
 لا افراد تتناول الكل  
 لخرزته بناء على ان  
 المدلول انتفاء المسألة  
 ويلزم انتفاء الافراد  
 ومورأى الشيخ الامام

والخفية اما بناء على ما عليه المصنف من ان النكرة في سياق النفي للعموم وضمان تدل عليه بالمطابقة فلا تأمل



الاستعمل في حقيقته  
أوحقته ومجازاً أو  
مماز به على الراجح  
المتقدم بمسألة ذلك  
وبصدق عليه الحد  
كما يصدق على المشترك  
الاستعمل في أفراد معني  
واحد لانه مع قرينة الواحد  
لا يصلح لغيره (والصحيح  
دخول الصورة  
الناذرة غير المقصودة)  
وان لم تكن نادرة من  
صور العام (تحت) في  
شواالحكم لها نظراً  
لعموم وتبيل لظن  
للفرد مثال النادرة  
القول في حديث أبي  
داود وغيره لاسي في  
في خف أرفأرفأ  
فانه ذو خف والسابقة  
عليه نادرة والأصح  
جوازها عليه ومثال  
غير المقصودة وتذكر  
بالقرينة فالو وكله  
بشرع عبيد فلان فيهم  
من يعق عليه ولم يعلم  
به فالصحيح صحة الشراء  
أخذ من مسئلة مالو  
وكله بشرع عبيد فاشترى  
من يعق عليه وان  
قامت قرينة على قصد  
الناذرة فخلت قطعا  
أو قصد انتفاء صورة  
لم يخل قطعا (والصحيح  
أنه) أي العام (قد  
يكون مجازاً) بان يقرن  
بالمجاز أدة عموم فيصدق  
عليه ما ذكر كمكسه  
المعبر به أيضا نحو

ترك الجموع لاسي من الخلاف في عمومها كما قاله الشهابية أولاته لا حصر فيها من جهة الأحاد اجتزأ  
عنها كما قاله سم وهو أحسن (قوله ومن العام الخ) أي فجازعه بعضهم من أن هذه المذكورات  
ليست منه بناء على ما زاد الامام وأتباعه في الحد من قولهم بوضع واحد مردود لأن بانه محله بالحد وقوله في  
حقيقته أي فيكون اللفظ شاملاً لأفراد الحق في ذلك كما تفرع من ذلك وهو لا أفراد الحد والظهر وقوله  
أوحقته ومجازاً أي فيكون اللفظ شاملاً لأفراد المعنى الحقيقي والمعنى المجازي ومثاله أليس ربه الجسد  
بالسد والوطه وقوله أو مجازاً أي فيكون اللفظ شاملاً لأفراد المعنى المجازي ومثاله أليس ربه الجسد  
والشراء بالو كيل (قوله على الراجح المتقدم) أي في قوله مسئلة المشترك أصبح إطلاقه على معني الخ (قوله لانه  
مع قرينة الواحد لا يصلح لغيره) ولما قيل أن زيادة الامام في تعريف العام قوله بوضع واحد لا احتراز عن  
خروج المشترك إذا استعمل في أحد معانيه بقرينة عن الحد فانه عام ولم يستغرق جميع ما يصلح له من المعاني  
ووجه الزدانه إذا كان مع قرينة الواحد لا يصلح لغيره فهو مستغرق لجميع ما يصلح له قاله شيخ الاسلام (قوله وغير  
المقصودة وان لم تكن نادرة) إشارة إلى أن غير المقصودة أعم مطلقاً من النادرة لأن ما لا يقصد به المتكلم بما  
يتناول اللفظ العام قد يكون انتفاء مقصده لندوره فلا يحظر بالبال غالباً قد يكون لغيره انتفاء لعلية وان لم يكن  
نادراً وكلام المصنف في منع التوابع يدل على أن بينهما عموم وخصوصاً من وجه وبه صرح البراموي قال لأن  
الناذرة قد يقصد وقد لا يقصد وغير المقصودة قد تكون نادراً وقد لا تكون شيخ الاسلام (قوله من صور العام)  
متعلق بالناذرة وغير المقصودة فان قيل لأحالة إلى التخصيص على هاتين الصورتين لا كلاهما ما ن تناول  
العام فهو من أفرادها والأظهر خارج عنه قلنا نص عليه البيان الخلاف في ما أولياته مع الإشارة إلى أن الحد  
للعام المقطوع به على القاعدة في مثل ذلك اه شيخ الاسلام وتوقف سم بان المقصود تناول حكم العام لها  
كما يصرح به تقرير الشارح وفي ذلك خلاف صحيح منه المصنف تناول وليس المراد بيان العام لفظاً لهاتين  
الصورتين فدهوى عدم الحاجة إلى التخصيص عليهما منوعة (قوله نظر المقصود) أي ما يقصد المتكلم بالعام  
عادة والناذرة على تبحر المادة يقصد في اقتصار الشارح في تبليط عدم دخول النادرة وغير المقصودة في العام  
على قوله نظراً المقصود ما يقصد غير المقصودة أعم مطلقاً من النادرة كما تقدمت الإشارة إليه في كلامه أيضاً ثم  
أن هدم القصد والخطور بالبال لا يتأني في كلام من لا يبرع بعلمه أي الآن يكون ذلك بالنسبة إلى كلامه  
باعتبار أصل المخاطبين (قوله لاسي) بفتح الباء الموحدة المال الماخوذ في السابقة ويصح أن يكون باسم  
مصدر بمعنى السابقة (قوله الأفي خف) أورد عليه أنه من قيل المطلق لكونه متكررة متبينة فهو مبدى  
لاشمولي مع أن المقصود هنا والثاني وأجاب شيخ الاسلام بان وجه كونه للمجموع شمولاً له في خبر الشرط معنى  
والنقد بالآن كان في خف والتكررة في سياق الشرط نعم فسقط تنظير الكمال هنا (قوله ومثال غير المقصودة  
وتذكر بالقرينة) لاشكال في هذا مع قوله الآتي أو قصد انتفاء صورة لم تدخل قطعا إذ لا يلزم من عدم القصد  
قصد الانتفاء وفرض بينهما فالمراد بكونها غير مقصودة انتفاء القصد عنها بإثبات أوني وأين هذا من قصد  
انتفاء سم (قوله بشرع عبيد فلان) أي وهو جمع صفات فيعم (قوله ولم يعلم به) أي لم يعلم المكل به وهذا  
هو القرينة أو القرينة العنق فتأمل (قوله أخذ من مسئلة الخ) قال الشهاب لا يخفى أن الماخوذ انتفع به  
بالإضافة إلى هذا الحكم من الماخوذ منه اه قال سم أن أودا الاعتراض فهو غير وارد لأن الأخذ يكون  
بالأولى والمساواة والأدون ولما نصوا في الأصل على الماخوذ منه توجه الأخذ بالأولى (قوله بان يقرن بالمجاز  
الخ) أي باللفظ المجاز ثم ذكره قاصراً عما يفيد العموم بوضعه كن وما هو بجواب به أودا بالمجاز المعنى وبأداة  
العموم العام فبتناول ما ذكره أو يحمل بان في كلام الشارح على معنى كان على عدة الشارح من استعمال البيان  
للتبليط والأول لشيخ الاسلام والثاني لم وقد يناقش في الثاني بان الظاهر من قول الشارح في توجيه المقابل  
وهي تندفع في المقترن بأداة عموم الخ أن الخلاف خاص بما فيه أدة عموم لا ما يدل على العموم بوضعه فتأمل  
(قوله فيصدق عليه) أي على المجاز المقترن به أدة عموم ما ذكر أي أن العام قد يكون مجازاً كمكسه أي كما  
يصدق عليه عكسه وهو أن المجاز قد يكون عاماً والغرض التنبيه على أن ما عترض به الزركشي من أن عبارة

جلفي الاسود ما لا يزيد أو قبل لا يكون العام مجازاً فلا يكون المجاز عاماً لان المجاز ثبت

على خلاف الأصل  
 الحاجة اليه في تنفع  
 في المنفعة باداءه  
 بعض الأفراد فلا راد  
 به جميعها الا بقدرته كما  
 في المثال السابق من  
 الاستثناء وهذا أي أن  
 المجاز لا يعقله المصنف  
 عن بعض المنفعة  
 كما مقتضى وهم يقولون  
 عن بعض الشافعية  
 بأنواعه ما روى لا يبيح  
 الذرهم للدرهم ولا  
 الصاع بالصاعين أي  
 ما يحل ذلك أي كحل  
 الصاع عكس الصاعين  
 حيث قال المراد بعض  
 المتكبل لما تقدم وهو  
 المعلوم لما ثبت من أن  
 علة الرابطة في غير  
 الذهب والفضة الطم  
 وعلى الأول يخص  
 عومه بما أثبت عليه  
 الطم فسقط لعاني  
 المنفعة في الرابطة  
 الحص ونحوه والحديث  
 في مسلم عن أبي سعيد  
 الخدري قال كان رزق  
 غير الجمع فكأن يبيع  
 صاعين بصلب ذلك  
 رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فقال لصاحبي غر  
 بصاع ولا صاع حنطة  
 فصاع ولا درهما درهمين  
 (و) الصحيح (أنه) أي  
 العموم (من عوارض  
 الالفاظ) دون المعاني  
 (فصل والمعاني) أيضا  
 حقيقة فكأن يصدق  
 لفظ عام بصدق معنى  
 عام حقيقة وهذا كان

للمتن مقسوبة وان الصواب أن قال بان المجاز قد يكون عاما مردودا من الصانع من جميع شج الاسلام  
 (قوله على خلاف الأصل) أي أراجم وهو الحقيقة (قوله كما في المثال السابق) أي كالمقرب الثاني في المثال  
 السابق وقوله من الاستثناء بيان للقرينة (قوله وهذا أي أن المجاز لا يعقل) لوقالوا كون المجاز لا يعقل  
 أنصر وكان الانسب بكلام المصنف أن يقول أي أن الصانع لا يكون مجازا لكنه راعى عبارة الأصوليين غير  
 المصنف (قوله كما مقتضى) يكسر الصاد والتشبيه في عدم العموم وليس الغرض التشبيه في نقل القول بين  
 العموم فيه عن بعض المنفعة فان القول بين عموم المقتضى نقله المصنف في شرح المختصر عن جواهر أبحاثنا  
 وانما الغرض التشبيه في نفي العموم اذا الحاجة الى تعميم الكلام تنفع بتقدير لفظ يحصل ذلك لاحاطة الى  
 تقدير زائد عليه ونزق الصحيح بان المقتضى لم يقترن بدليل عموم لانه ليس بلفظ وانما قد راعى الملفوظ  
 فيقتصر على التقدير الضروري بخلاف المجاز المقتضى بذلك اذ لم يحمل على العموم لزم منه الغناء دليل العموم  
 شج الاسلام مثال المقتضى وهو ما لا يصح المعنى فيه بدون تقدير وقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمي الخطأ  
 والنسيان الخ فالضرورة الى تعميم الكلام المذكور تنفع بتقديره من الالفاظ لا كما كان بقدره من الأسم  
 أي رفع أمي الخطأ الخ فليس المقتضى عاما أي متناولا لجميع ما يصح تقديره لما تقدم وقال في التلويح بعد أن قرر  
 ذلك وهو ما في الشارح واجب بانه أن أراد الضرورة من جهة المتكلم في الاستعمال بمعنى أنه لم يجد طريقا  
 لتأدية المعنى سواء فموقع لم يأت أن يعدل الى المجازة تأدية من فوائده أي السابقة في بحث المجاز ومجاز مادة  
 اللاغ في المجاز وان أمكن تأدية المراد بالحقيقة قولان المجاز واقع في كلام من يستعمل عليه العجز عن استعمال  
 الحقيقة والاضطرار الى المجاز وان أراد الضرورة من جهة الكلام والسمع عني أنه لما تعذر العمل بالحقيقة  
 وجب الجمل على المجاز ضرورة لئلا يلزم الغناء الكلام فلا نسلم أن الضرورة بهذا المعنى تنافي للعموم فانه يتعلق  
 بدلالة اللفظ وأرادة المتكلم ففسد الضرورة الى محل اللفظ على معناه المجازي يجب أن يحمل على ما قصد  
 التكم واحتمل اللفظ أن عام المقام وان خاصا خاص بخلاف المقتضى فانه لازم عني غير ملفوظ به فيقتصر  
 منه على ما يحصل به صحة الكلام من غير إثبات العموم الذي هو من صفات اللفظ خاصة ثم قال واعلم أن القول  
 بعدم عموم المجاز لم نجد في كتب الشافعية ولا يصح من أحد نزاع في صحة قولنا حاشا في الاسود ما لا يرد  
 ونخصه بهم الصاع بالمعلوم مبنى على ما ثبت عنهم من علة الطم في باب الالاعلى عدم عموم المجاز أه  
 اقوله (بأنواع) أي بعض الشافعية وقوله عليه أي على أنه لا يعم (قوله أي ما يحل) بضم الحاء من الحلول أي  
 ما نظف في الصاع وقوله أي مكمل الصاع نفسه لم يخل أي فيه مجاز حيث أطلق اسم المحل على الحال  
 فانه هو مجاز مرسل علاقته المحلية (قوله حيث قال) ظرف لقوله ما يباع عليه الخ (قوله لما تقدم) أي من أن  
 المجاز ثبت على خلاف الأصل الخ (قوله لما ثبت من أن علة الرابطة فعله) هذا على مذهب الشارح وهو  
 مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه واما مذهبا معاشر المالكية فعلة الرابطة بالميزان كرا لا تقتات ولا تخار  
 (قوله وعلى الأول) أي القول بمعم المجاز (قوله يخص عومه بما الخ) أي بالحديث الذي أثبت عليه الطم  
 لمرة الرابطة بالجماع الاسلام (قوله فسقط تعلق المنفعة الخ) أي يسقط حكمه واستدلاله به (قوله في الرابطة  
 متعلق بتعلق وقوله في الحص متعلق بالرابة) (قوله والحدوث في مسلم) قال السكاك أي أصله في مسلم والالفاظ  
 رابطة مسلم خاص بالتمر والحنطة لا عموم له في المكيلات فلا يتابع على مقصود التثليل وهو نفي العموم بالجمل  
 على بعض أفراد المتكبل أه وقد يقال قد يكون مقصود الشارح بحديث مسلم أن قوله في الجملة على عدم  
 ارادة العموم في الرابة الأولى فلا ردم أشار الى السكاك سم (قوله غير الجمع) يقع الجيم وهو نوع من التمر  
 ردئ (قوله دون المعاني) أنه بذلك على دفع ما وجه ظاهر تغير المصنف من أن كون العموم من عوارض  
 الالفاظ مختلف فيه مع أنه متعني عليه وانما موضع الخلاف اختصاص ذلك بالالفاظ أو عدم اختصاصه بها  
 فرجع الى صحة في كلامه الى التقدير الذي زاده الشارح أعني قوله دون المعاني (قوله حقيقة) حال من العموم  
 بمعنى العام أي حال كون استعمال العام في المعنى حقيقة أنه لا تنافي بين تعريف المصنف العام بأنه لفظ  
 وحكاية الخلاف في كونه من عوارض الالفاظ فقط دون المعاني أولا لا يندكر أولا المختار من الخلاف ثم حكى

كفى الإنسان أو أخرجيا كفى الطر والخصب لما شاع من نحو الإنسان مع الرجل والمرأه ٢١٥ المطر والخصب فالعوم شمول أمر

لتمتد (وقيل به) أى  
بمرض العموم (في  
الذهن) حقيقة لوجود  
الشمول لمتعدد فيه  
بمختلف الخارجى والمطر  
والخصب مثلا في محل  
غيرهما في محل آخر  
فاستعمال العموم فيه  
مجازى وعلى الاول  
استعماله في الذهن  
مجازى أيضا وعلى  
الاخير من الحد السابق  
للعام من اللفظ (وقيل)  
اصطلاحاً (لفي أعم)  
وأخص (ولفظ عام)  
وخاص بفرقة بين  
الذال والمدلول وخص  
المعنى بانضال التفضيل  
لانه أهم من اللفظ  
ومعنى من يقول في  
المعنى عام كما علم مما تقدم  
وخاص فيقال للمعنى  
المشركين عام وأعم  
ولفظه عام ولمعنى زيد  
خاص وأخص ولفظته  
خاص وترك الأخص  
والخاص اكتفاء بذكر  
مقابلهما ولم يترك  
وللفظ عام المعلوم مما  
قدمه حكايته لشي ما قبل  
ليظهر المراد (ومدلوله)  
أى العام في التركيب  
من حيث الحكم عليه  
(كلمة أى محكوم فيه)  
على كل فرد

لخلاف بذلك (قوله كفى الإنسان) إشارة إلى مذهب البعض المتحقق كالسبب وغيره من أن الحكمى  
لوجوده في الخارج ولا في ضمن الجزئيات لانه لو وجد في الخارج لا يخصر شيئاً وجعته بل الموجد في الخارج  
صوره طابقاً في الذهن (قوله أو أخرجيا كفى المطر والخصب) فيه أن يقال لا فرق بين نحو الإنسان ونحو  
المطر والخصب أن معنى كل مفهوم كلي غير موجود خارجاً أو موجوداً خارجاً فيه إلا أن يكون التصديق  
مجرد التمثيل مع الصبر بمراتب متساوية في كل في الآخر أو يقال أن شمول المطر والخصب الخارجى فلا ما كن  
أظهر من شمول الإنسان الخارجى قاله سم (قوله فالعوم الخ) تفريع على أن العموم من عوارض الالفاظ  
والمعنى (قوله والمطر والخصب مثلاً في محل غيرهما في محل آخر) أى فلا عوم فيها بل هاتين خصائص فلا مدق  
عليها محاداً لتمام وهو الأمر الشامل لمتعدد (قوله فاستعمال العموم فيه) أى في الخارجى (قوله وعلى الاول) أى  
القول بالله من عوارض الالفاظ فقط (قوله وعلى الاخير) متعلق بمتعلق الخبر في قوله الحد السابق للعام  
من اللفظ أى والحد السابق كائن للعام من اللفظ على القولين الأخيرين وهما كون العموم من عوارض  
الالفاظ والمعاني وكونه من عوارض المعاني الذهنية (قوله الحد السابق للعام الخ) المستبعد والسابق بع  
له للعام خبره كاتقدم الأسماء اليه (قوله لانه أهم) أى لانه المقصود اللفظ وسيلة اليه وحاصله أنه صيغة  
التفضيل لما كان لها طرف ميزية بوضعها التفضيل والزمادة ناسب عند اعادة التمييز بين الالفاظ والمعاني في  
الوصف بالعموم تخصيصها بالمعاني لانها أشرف من الالفاظ ليكون اللفظ أشرف مستعملاً فيما ينطق  
بالأشرف وليس المقصود من توجيه الشارح المذكور أن صيغة التفضيل استعملت في المعنى لانه لا يعلى  
التفضيل فيه كما توجه بعضهم فافترض بان الأعم لم يرد به معنى التفضيل بل الشمول مطلقاً (قوله كما علم مما  
تقدم) أى من قوله قبل والمعاني (قوله ولم يترك) وللفظ عام الخ) قوله وللفظ عام مفعول بترك أى لم يترك هذا  
القول أعني قوله وللفظ عام قوله المعلوم مما تقدمه نعت لقوله لفظ عام والذى قدمه المعلوم منه وصف اللفظ  
بالعام وهو قوله والامع أنه من عوارض الالفاظ (قوله لشي ما قبل الخ) الشقان هما جانب المعنى وجانب اللفظ  
وان كان أحدهما شق وهو جانب اللفظ معلوماً مما تقدمه (قوله ليظهر المراد) على الحكاية وهي على لفظه لم يترك  
(قوله ومدلوله أى العام الخ) المراد بالعام هنا ما صدقته أى الالفاظ والصيغ الدال على العموم لانه هو  
المعرف عام. في ذلك يتوجه كونه كالمعنى الذى ذكره هنا لانتفاء الحكم فيه وقد أشار الشارح إلى هذا بقوله  
أى العام في التركيب من حيث الحكم عليه فاحترز بذلك عن دلالة المحرر دأ عن تركيبه مع غيره وعن دلالاته  
لأن من حيث الحكم عليه فان مدلوله في هذه الحالة هو مفهومه المتقدم اذ النظر فيه حيث تقدم حيث تصورده وأنه  
مدلول لفظ فهو ملاحظ من حيث ذاته لأم من حيث تركيبه مع غيره والحكم عليه بذلك القر (قوله من حيث  
الحكم عليه) ينبى أن يراد بالحكم عليه ما يحكم عليه بحسب المعنى بدليل ما ذكره من الأدلة فتشمل كونه  
مفعولاً مثلاً (قوله كانه) أى قضية كانه أى يحصل من مع محكم به عليه قضية كلية في الكلام مسامحة  
اذا الكلمة مدلول القضية لمدلول العام وكذا قوله أى محكوم فيه على كل فرد اذ تحكمكم فيه على كل فرد هو  
القضية لاللفظ العام قضية تساهل والاصل محكوم في التركيب الممثل عليه أى التركيب الذى جعل فيه اللفظ  
المذكور موضوعاً ومحكم ومطلوب وجعل غيره محكوماً عليه وحاصل معنى ما أشار اليه أن العام اذا وقع في  
التركيب محكوماً عليه فان الحكم به لى بكل فرد فرد من أفراد معناه وأورد الاصفاة في هذا اشكالا وهو أن  
قوله تعالى اقتلوا المشركين يكون أمر الكل واحداً وحدث من أفراد المسلمين يقتل كل واحد واحد من أفراد  
المشركين وهو محال لانه يقتل كل واحد من المسلمين كل واحد من المشركين ثم أحاديث الآيات  
الشريفة مدلولها التكليف بالمحال فن قال بوقوعه فلا اشكال عليه وأما من قال بخلافه فخبره أنه ظاهر دل  
العقل على خلافه فيحصل على الممكن دون التجهيل اه قال المصنف نقله عن والده وعندي أن السؤال  
لا يسهق جواباً لان الفرد الواحد من المسلمين بقدر أن يقتل جميع المشركين اه كلام المصنف أى ولا ينافى  
ذلك أن الواحد اذا قتل جميع المشركين أو بعضهم أهال قتل غيره جميع المشركين وذلك لتسقوط التكليف  
حينئذ عن الغير بالنسبة بمقتضى من الكل أو البعض فعم قائل أن يقول أن الفرد الواحد من المسلمين المنته

واحتوت التكليف به فلا يضر

عاده حياته في جميع الأزمان يمنع أن يقتل جميع المشركين في جميع الأزمان كما هو قضية العموم الآن يقال  
العموم في هذه الآية عموم عرفي فالأمور بقية منهم مشركو زمان القاتل فقط سم (قوله مطابقة) بمقتضى أنه  
معدول لمخدوف أى دال عليه كما يشعر بذلك نقر الشارع حيث قال فها هو في قوتها الخ فيكون صفة المصدر  
مخدوف والتقدير دال عليه لأنه مطابقة بمقتضى حالته من كل فرد أى حال كون كل فرد مطابقة أى ذا  
مطابقة لأنه معدول عليه مطابقة الآن محيى بالمدح والاولا وان كثر غير مقس وقوله انما اولى مطابقة مصدر  
مخدوف وهو الحكم المفهوم من قوله محكوم فيه أى حكمنا انما اولى اولى اذ انبات أولسب وقوله خيرا أو امرا  
قال الشهاب حال من مدلول والاحسن أنه حال من اثبات لان في الاول محيى بالمدح من المستدس سم (قوله نحو  
جاء عبيدي) راجع لقوله انما اولى خيرا وقوله وما خالفنا راجع لقوله سلما فبقوله فاهم راجع الى انما اولى  
أمر او قوله ولا تنهم راجع الى سلما فبقوله ولا تنهم به بقوله فاهم التنبه على أنه يكرههم أو كما  
لا تشوبه اياه على حديثه تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا العيانهم بظلم (قوله لانه في قوة قضائنا الخ) بينه قول  
المصنف مطابقة ونقص فيه جواب الاصفاقي عن سؤال عصره به القراني الذي مضى به أن دلالة العام على  
بعض افراده خارج عن الدلالات الثلاث المطابقة والتضمن والالتزام لان المطابقة دلالة اللفظ على تمام  
ما وضع له والفرد المذكور ليس تمام ما وضع له لفظا عاما والتضمن دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له ذلك  
اللفظ والفرد المذكور بحرفي لاجراء الالتزام دلالة اللفظ على خارج عن معناه لازم امتناعه والفرد المذكور بعض  
المعنى لا لازمه والالكان غيره من الافراد كذلك فلا يوجد حديث المعنى الموضوع له اللفظ ونظامه البطلان  
وحديثه فاما أن يسقط حصر الدلالة في الاقسام الثلاثة أولا يكون العام الدال على كل فرد فرد الذي هو معنى  
الكفاة وحاصل جواب الشارع لا نسلم خروج معناه بل هو داخل في المطابقة بناء على أن المراد بقوله فيها  
دلالة اللفظ على تمام معناه الامم من الدلالة على تمام المعنى أو الدلالة على ما هو في قوة تمام المعنى وحاصل  
جواب الاصفاقي أن الاقسام الثلاثة المذكورة انما هي في لفظ مفرد خال من الحكم وذلك لا يتأتى هنا فلا  
يدل قوله تعالى اقولوا للمشركين على وجوب قتل زيد المشرك لكنها تتضمن ما يدل عليه فدلالتها عليه انما هو  
لتضمن ما يدل عليه وذلك الدال دل عليه مطابقة كما بينه الشارع بقوله وكل منها الخ جمع نصر يحتمل مراد  
الاصفاقي بقوله فها هو في قوتها الخ وحاصله أن العام دال على ما ذكر مطابقة بواسطة كونه متضمن لما يدل  
مطابقة فخرج الجواب الى منع أن دلالة العام يستدخل في الدلالات الثلاث بل هي داخل في المطابقة  
بواسطة ما تضمنته القضية المندرجة تحت العام هذا وحصر الاصفاقي الدلالات الثلاث في المفرد لا يبعد  
عليه كلام المناطقة الآن يحمل على أنها في المفرد حقيقة وبما يشهد له استدراكه المذكور بقوله لكنها  
تتضمن ما يدل عليه الخ المفيد أن المطابقة تكون في المركب ايضا فتكون فيه مجازا أو بواسطة كماله شيء الاسلام  
وبه يندفع اعتراض السكاك على قول الشارع فها هو في قوتها الخ انما هو في قوتها الخ الذي قصد  
الشارح لنفسه وغيره لا يملك لان دلالة المطابقة في كلام الاصفاقي ليست لصيغة اقولوا للمشركين التي هي في  
قوة تلك القضايا فاقد صرح الاصفاقي بنفسه الخ اه وقد جرى الآدمي تسامحا في التلاني على أن دلالة العام  
على الفرد من افراده تتضمنه ووجهه لما في الجزئي بالجزء فان كلاً من افراد العام غير اعتبارانه بعض  
ما صدق عليه العام وان كان جزئيا باعتبار دلالة العام في التركيب على كل فرد (قوله دال عليه مطابقة) أى  
دال على ثبوت الحكم له مطابقة لان المدلول عليه ثبوت الحكم لذلك الفرد لا الفرد من حيث ذاته بقوله دال  
عليه أى على ثبوت الحكم له كما قلنا أو دال عليه من حيث الحكم عليه بما حكم به على العام ومن هنا قلنا أن المراد  
بقوله دلالة العام على الفرد مطابقة دلالة على ثبوت الحكم له أو عليه محكوما عليه بالحكم الثابت للعام واعلم  
أن العلامة اعترض كون دلالة العام على فرد مطابقة بان المطابقة هي دلالة اللفظ على تمام ما وضع له من  
حيث أنه موضوع له وان العام موضوع لجميع الافراد من حيث هو جميعها الاسكل واحد منها بكل واحد منها  
بعض الموضوع له لا تمامه فيكون العام دال عليه تضمينا لمطابقة وما استدل به من أنه في قوة قضائنا الخ بانه  
ما في قوة الشئ لا يلزم انساؤه في احواله واحكامه (قوله على مجموع الافراد) المجموع هو المركب من الافراد  
باعتبار الهيئة التركيبية فالحكم اذا استدل بالمجموع لا يفتحق بفعل البعض بل لا يفتحق بالافعال جميع الافراد

مطابقة انما اولى خيرا أو  
أمر (أولسب) نفي أو  
نفي نحو جاء عبيدي  
وما خالفنا كرمهم  
ولا تنهم لانه في قوة  
قضايا بعد افراده أى  
جاء فلان وجاء فلان  
وكذا فها تقدم الخ  
وكل منها محكوم فيه  
على فرد دال عليه  
مطابقة فها هو في قوتها  
محكوم فيه على كل  
فرد فرد دال عليه  
مطابقة (لا كل) أى  
لا محكوم به على مجموع  
الافراد من حيث هو  
مجموع نحو كل رجل  
في الدال يحمل القضية  
العظيمة أى مجموعهم

(قوله الآن قال الخ)  
بني ان عموم الأشخاص  
يستلزم عموم الاحوال  
فقتضى الامر لكل  
بأنقل ولو لم يقل غيره  
ولاجواب الاما قاله  
انقر ان تدبر

من حيث الاجتماع وعدم استقلال الفرد منهم أو البعض بالحكم كما يقال بان الجموع يصدق بالعض لا يصح الا في صورته التي على ما سلفته ونحوه فلهذا لم يفرق بين سائر الأقسام الجيع واستدلال الجموع باستقلال كل فرد بالحكم في الأول دون الثاني (قوله) والاستدلال بالاستدلال به في النسي مقتضاه انه لا يستدل بالاستدلال به على تقدير الكل في الامر وهو صحيح لان امر الجموع بشئ طلب للفعل من الجموع ولا يتحقق الفعل من الجموع الا بفعل الجميع اذا الجموع هو المركب من الأجزاء باعتبارها واحدة كبرية فلو فصل البعض فقط لم يمتثل الأمر اذا فاعل البعض لا الجموع وهو هذا بخلاف نسي الجموع عن شئ اذ هو طلب بان لا يمتنع ما على ذلك الثاني فني الجموع هو النسي عن الاجتماع وذلك مثل يكف بعضهم دون بعض والحاصل ان امر الجموع معناه اجتماعه فلو لم يوافق ذلك لا يتحقق بفعل البعض ونسي الجموع معناه لا يمتنع ما فوافقوا ذلك يتحقق بكف البعض ولا يمتنع ان نسي الجموع انما يمتنع بكف البعض اذا كان معناه ماذر وأما اذا كان معناه طلب الكف من الجموع فهو لا يتحقق بكف الجموع عليه الا بكف جميع الأجزاء لا بعضه فهو مساو لامر الجموع قاله العلامة (قوله لان النظر في العام الى الأفراد) علة لقوله ولا كل (قوله) ودلالتة على أصل المعنى قطعية) أي لانه لا يمتنع خروجه بالتخصيص بل ينتهي اليه التخصيص كما يأتي في باب (قوله) فيما هو غير جمع) شامل: يعني مع أن أصل المعنى فيه اثبات لأحد وقوله والثلاثة أو الاثنين فيما هو جمع أي على الخلاف في أن الجيع كما ساق مع زجج الأول وقوله فيما هو جمع شامل الجيع الأكثر مع أن أصل المعنى فيه أحد عشر لانه أو اثنتان على أنه ساقى عن الأكثر ان أراد الجيع المعرفة أحاد لا جوع من ثلاثة أو اثنين فكلامة كثيرة انما يأتي في الجيع المتكثرة وفي المعرفة على قول الأقل (قوله) وهو عن الشافعي (خص الشافعي رضى الله عنه بالذكر مع أن القول المذكور محل وفاق لانه قد اشتهر عنه اطلاق القول بان دلالة العام طنة وجهه امام الحرم على ما عدا الأول لخصه المصنف بالذكر تنبيه على تعبد ما اشتهر عنه من الاطلاق شيخ الاسلام (قوله) لاحتماله) أي كل فرد بخصوصه ما عدا الأول وقوله للتخصيص أي الأخرى من حكم العام (قوله) وعن الحديث قطعية) أي عن أكثرهم برادهم باقطع عدم الاحتمال انما شئ عن الدليل لعدم الاحتمال مطلقا كما مر جوابه وقوله لا لزوم معنى اللفظ له قطعا أي: وإن كان اللفظ عاما خاصا وجواب الشافعية مع قطعية الزوم (قوله) أو غير ذلك) أي كالتعبد في المطلق والنسخ في المحكم (قوله) فيمتنع التخصيص بغير الواحد وبالقياس) أي تمتع التخصيص بما ذكر للكتاب والسنة المتواترة كافي كتاب الخفية وقد قيل قضية قطعية دلالة العام عندهم امتناع تخصيص الأجزاء بها فهدم عباد كران دلالتها على كل فرد بخصوصه قطعي أيضا لان يدفع ما لا يأتي حصول القطع بالمعنى مع طية المثلين فليجزم من كتبهم مم (قوله) كانت دلالتة) أي على كل فرد بخصوصه قطعية اتفاقا فيه أن يقال الدال على العموم هو الدليل القاطع والكلام في دلالة العام في نفسه وقد يقال ان الدليل لما دل على انتفاء التخصيص علم أن امام باقر على عمومها قطعا (قوله وعموم الأشخاص) الاضافة على معنى في واراد الأشخاص أفراد العام سواء كانت ذواتا أو مافى (قوله) يستلزم عموم الأحوال الخ) أي والتعميم ليس بالوضع حتى يحتاج الى صيغة بل بالاستلزام فقط ما قاله أقراني وغيره من أن العام في الأشخاص مطلق في المدكرات لا انتفاء صيغة العموم فيها انتم شككنا أقراني على ما قاله بأنه يلزم عليه عدم العمل بجميع العمومات في هذا الزمان لانه قد عمل بها في زمن ما واطلاق يخرج من عمدة العمل به بمسور ونورد بان محل الاكتفاء في المطلق بصورته اذا لم يخالف الاقتصاد عليها مقتضى صيغة العموم من الاستغراق فاذا قل من دخل دارى فأعطه درهم فدخل قوم أول النهار وأعطاهم لم يخرج حرمان غيرهم من دخل آخر النهار لكونه مطلقا فيما ذكر كما يلزم عليه من إخراج بعض الأشخاص بغير شخص ففعل كونه مطلقا في ذلك الأشخاص عمل به قيس لافى أشخاص آخرى حتى لو ادعى في شخص ما في حالة في مكان ما لا يعمل به فيه مرة أخرى ما لم يخالف مقتضى صيغة العموم فلو جلد زمان لم يجلد مرة أخرى الا ترى أن خروج الاسلام (قوله) لا يبالاغي للأشخاص الخ) هذا دليل لاستلزام الأشخاص للذكريات ولا يلزم من ذلك استلزام العموم العموم وقد يقال بل يلزم وليس المراد بمعموم الأحوال مثلا

أي حال كان وفي أي زمان ومكان كان ونخص منه المحسن فبحر قوله ولا تفرقوا الزنا أي لا تفرق به كل منكم على أي حال كان وفي أي زمان ومكان كان وقوله فاقبلوا

كاهل الذمة (وعليه)  
أي على الاستلزام  
(الشراح الإمام) والد  
المصنف كالإمام الرازي  
وقال القرافي وغيره  
العام في الأشخاص  
مطلق في المذكورات  
لانتفاء صيغة العموم فيها  
فخاص به العام على  
الأول مبنى للرداء  
أطلق فيه على هذا  
(مسئلة) في صيغة العموم  
(كل) وقد تقدمت  
(والذي وإني) نحو  
أكرم الذي يأتيك  
والتي تأتيك أي كل  
آت وأنت لك (وأي  
وما) الشرطية ثان  
والاستفهامية ثان  
والموصولة ثان وقد متنا  
وأطلقوا الملام بانتفاء  
العموم في غير ذلك  
(ومتي) للزمان  
استفهامية أو شرطية نحو  
متي تحمي متي تحمي  
أكرمك (وأي وخيما)  
لليكان شرطيتين نحو  
إن أوجيما كنت  
آتئ وتزيدان بالاستفهام  
نحو وأين كنت  
(ونحوها) كجمع الذي  
والتي ولكن الاستفهامية  
والشرطية والموصولة  
وقد تقدمت وجميع  
نحو جميع القوم جاؤا  
ونظر المصنف فيها  
بانها انما تصاف إلى

ثبوت الحكم مشترك والكل شخص بتكرار الأحوال لأن تكرار الحكم مسألة أخرى لا تثبت الأبد ليس بل  
المراد به ثبوت الحكم لكل شخص من غير اعتبار حال يستعمل أي حال اتفق كان الحكم ثباته معه مثلا قوله  
تعالى فاقبلوا المشترك معناه الأحرى يقتل كل مشترك في أي حال كان عليه لا في كل حال وقوله الزانية والزاني  
فأجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة معناه لا يحد كل زانية وزاني في أي حال كانا عليه لا في كل حال فوجه  
الاستدلال حينئذ أن الأحوال الثلاثة كانت لازمة للأشخاص وجب اعتبار أي فرد اتفق منها وهذا معني  
كلام الشارح بقوله أي على أي حال الخ (قوله) ونخص منه المحسن أي أخرج عن عموم الأحوال في الآية  
(قوله) أي لا تفرق به كل منكم (هو من باب عموم السلب لاسب العموم فان هذه العبارة صالحة لكل منهما  
والأول هو المراد بعبارة المقام (قوله) أي كل مشترك على أي حال أي حال الذمة أو الحرام وقوله وفي أي زمان  
ومكان أي في الأشهر الحرام وغيرها وفي الحرم وغيره (قوله) كاهل الذمة دخل بالكان المثنى والمعه  
(قوله) فخاص به العام أي من حيث المذكورات (قوله) مبنى للرداء أطلق فيه على هذا) لفظة معايرة  
عن المذكورات من الأحوال وماعها وغيره يرجع لها وأنبأ فاعل أطلق ضمير العام والتقدير فخاص  
به العام من حيث المذكورات من الأحوال وماعها مبنى للرداء لأحوال وماعها التي أطلق العام فيها (قوله)  
كل والذي الخ) انما فاعل كل لانها أقوى صيغة العموم وقوله وقد تقدمت أي في محب الحسروف وقوله والذي  
والتي قال الشهاب لهما استعمالان أن يقع على شخص معهود وهو الذي تكلم عليه النحويون وأن يقع على من  
يصلح أي كل من يصلح له وهو المراد هنا اه وقضيته أنه لا خلاف بين الفريقين في إثبات كل من المعنيين  
ويختلفان في تعيين القول بالاشتراك الآتي فاعل الاصوليين قام عندهم دليل العموم فقط فرجوه والنحويين  
قام عندهم دليل الخصوص فرجوه سم (قوله) وقد تقدمت أي في الحروف وقوله وأطلقها الخ جواب سؤال  
تدبره وأطلقها بمعنى انهم ما عاين في جميع استعمالها ما ليس كذلك إلا على ما لا الواقعة صفة لشكره أو  
حالا من معرفة ولا الواقعة تذكر موصوفة أو فصيحة وحاصل الجواب أنه سوغ الإطلاق لظهور عدم العموم  
فيهما فامدأ كرم من هذه الأمثلة (قوله) ومتي للزمان قيدته من الحاجب وغيره بالمهم وعده فلا يقال متى زالت  
الشئس فأني شج الاملام ومعنى العموم في الزمان التوسعة فيه (قوله) وابن خزيمة (الكان) قال الشهاب هذا  
يقضي مكانة حيثما في قوله حجة تستقيم بقدر ذلك الله سبحانه في آثار الامان  
وفيها نظر اه وقد يجب ايمانهم أرادوا المكان ما شمل الاعتباري وإيمانها استعمال في هذا المثال  
في غير المكان نحو زاء سم (قوله) حيثما كنت آتئ في نسخة آتئيل بصيغة الماضي وفي نسخة آتئيل  
بصيغة المضارع بانباء الباء وانقياس حذفها لاجز زاء لكنه بحسن رفع المضارع بعد فعل الشرط الماضي  
قال في الخلاصة هو بعد ما مضى فعمل الجزا حسن • (قوله) وجميع عطف على من الاستفهامية (قوله)  
ونظر المصنف فيها) أي في جميع (قوله) ولذلك شرط الخ) أي لأجل النظر في المذكور وهو أثبت فيها  
بانها لا تفيد العموم وانما هو من المضاف اليه ولفظ أن يقول اذا شرط عليها لأجل النظر في المذكور  
فكيف ما عاين ادر ارجعها تحت قول المصنف ونحوها ثم انظر المصنف هو الحقيق بالنظر في الملام  
من أفادة المضاف اليه العموم عدم أفادته هذا المضاف التخصيص على العموم لكونه من ألفاظ التوكيد  
ويمكن أن يجاب عن الأول بان ادراج الشارح لمافي قول المصنف ونحوها لشارة لرد النظر في المذكور وهذا  
على ما هو انظار من جر جميع عطفه على أمثلة النحوفان رفعها كعوه عطفه على كل فلا تشكال وأما الثاني  
وهو التنظير في نظر المصنف فهو صحيح ووجه التنظير في نظره أيضا بان المعرفة التي تصاف اليها لا يجب  
أن تكون من ألفاظ العموم كما في قولك جميع العشرة عندي فان الظاهر صحة هذا التركيب وعموم  
جميع فيه لصدق تعريف العام عليها ولا ضرورة لدلالة المضاف اليه على الحصر لان عدم الحصر انما يعتبر  
في اللفظ العام وهو هنا المضاف لا المضاف اليه وكما في قولك جميع زيد حسن فانه لا عموم في المضاف اليه

معرفة للعموم من المضاف اليه ولذلك شرط عليها بعد ان كتبها عقب  
كل هنا وقوله كالاستوى ان ياوم من الموصولين لانهما مثل مرتب بآيهام قام ومررت بمن قام أي الذي قام صح في هذا التمثيل وغيره

جماعت قربة المخصوص لا مطلقا (العموم حقيقة) لتبادر الى الذهن (وقيل المخصوص) حقيقة أى الواحد في غير الجمع والثلاثة  
 أو الاثنين في الجمع لانه المتين والعموم مجاز (وقيل مشترك) بين العموم والمخصوص لانها ٢١٩ تستعمل لكل منهما والاصل في

الاستعمال الحقيقة  
 (وقيل بالرفق) أى  
 لا يدري أى حقيقة  
 في العموم أى في  
 المخصوص أم فيها  
 (والجمع المعروف باللام)  
 نحو قوله المؤمنون  
 (أو بالإضافة) نحو  
 يوصيكم الله في أولادكم  
 للعموم ما لم يتحقق  
 عهد لتبادر الى الذهن  
 (خلافا لابي هاشم) في  
 نفي العموم عنه (مطلقا)  
 فهو عند الحسن  
 الصادق ببعض الأفراد  
 كما تزوجت النساء  
 وملكك العبيد لانه  
 المتين ما لم تقم قربة  
 على العموم كما في  
 الآتين (و) خلافا  
 لتمام الحسين في  
 نفي العموم عنه (إذا  
 احتمل معهود) فهو  
 عنه باحتمال العهد  
 متردد بينه وبين العموم  
 حتى تقوم قربة أما إذا  
 تحقق عهد صرف اليه  
 جزم وعلى العموم قبل  
 أفراد جوع والاكثر  
 أحاد في الإنشاء وغيره  
 وعليه أئمة التفسير في  
 استعمال القرآن نحو  
 والله يحب المحسنين أى  
 يشب كل محسن أن الله  
 لا يحب الكافر بن أى  
 كلامهم بأن ما فهم

قطعا سم مع بادة (قوله جماعت قربة المخصوص) أى هو المرور أى فهم ما في هذا المثال ونحوه  
 من العام الذي أورد به المخصوص لقربته المذكور فلا شافى انهما للعموم وضاع على انه قد قال لم لا يجوز أن  
 يكونا في المثال المذكور للعموم ذكر المرور لا يمنع من ذلك لجواز أن يكون المرور قد وقع بكل من انصف  
 بالصلة فلتأمل (قوله للعموم حقيقة) خبر كل وما عطف عليه وقوله حقيقة حال من الضمير في متعلق الخبر  
 المحذوف أى حال كون كل وما عطف عليه حقيقة في العموم أى مستعملة فيه بوضع أول سم (قوله وقيل  
 للمخصوص حقيقة) فيه أنه في غاية العبدية بالنسبة لكل ونحوها كما لا يخفى وتضعف هذا القول وما بعده دليل  
 على مخالفة التعاقب في الموصولات حيث جعلها للمخصوص فانهم عدوها من المعارف سم (قوله أى لا واحد  
 في غير الجمع الخ) جار مجاز في دلالته العام على أصل المعنى وفيه ما تقدم فلو قال أى الواحد في المفرد  
 ولاتين في المتني وللاتين أو لاتين في الجمع كان أولى شيئا لاسلام (قوله لانه المتين) أى لانه ثابت على  
 كل من احتمل العموم والمخصوص فهو ثابت على كل حال (قوله والعموم مجاز) أى واستعماله في الأمثلة  
 السابقة في العموم مجاز وهو جواب سؤال تنذر بظاهر (قوله وقيل مشتركة) أى اشتراكا لفظيا بأن تعدد  
 الوضع (قوله وقيل بالوقف) اختلف في محله على أقوال فقيل على الإطلاق وقيل في الوجود والوجود لا امر  
 والنهي ونحوهما وقيل عكسه وقيل غير ذلك شيخ الاسلام (قوله والجمع المعروف) مثل الجمع اسم الجمع وفي  
 قوله المعروف إشارة الى أنه لا تنافي بين جعل جميع السلامة مفيدا للعموم كما مثل به بين قول النخاعة أن جمع  
 السلامة جمع قلة ومردول جمع القلة عشرة فأقل لأن كلامهم في الجمع المنكر وكلا الاصوليين في المعروف  
 قاله امام الحرمين وقال غيره لا مانع من أن يكون أصل وضعه للثمة وغلب استعماله في العموم يعرف أو شرع  
 فنظر النخاعة الى أصل الوضع والاصوليون الى غلبه الاستعمال شيخ الاسلام قلت كلام المصنف غامضا يشي على  
 ما قاله امام الحرمين كما هو بين تأمل (قوله ما لم يتحقق عهد) ينبغي اعتبار هذا القيد في الموصولات أيضا فانها  
 قد تكون للعهد كما هو مصرح به وقد يقال لأحاجة الى هذا القيد لأن الكلام في المعنى الوضعي للجمع المعروف  
 وهو العموم ولا يخفى أن ثابت مع تحقق العهد غاشبه انه انصرف عن معناه لقربته للعموم غير أن ذلك لا يمنع  
 ثبوت ذلك المعنى له ويمكن أن يجاب بوجوه منها أن القيد به لظهور الاختلاف واستدلال الأول بالتأخر ومنع  
 المقابل لذلك ادعى تحقق العهد لا يظهر ذلك إذ التبادر حينئذ شبه العهد الثاني في موضوع مع العهد للعموم  
 فيكون عند الإطلاق موضوعا للعموم وعنده العهد للعموم حتى يكون استعماله فيه حقيقيا كما هو المتبادر من  
 قوة كلامهم الثالث أنه لما احتمل أن يكون مع العهد موضوعا للعموم واحتياط بالتقيد المذكور ونظير لم يزد  
 بعد قوله ما لم يتحقق عهد أو تقم قربة على إرادة الجنس سم (قوله مطلقا) أى احتمل معهودا لا (قوله  
 فهو عند الحسن) أى من حيث هو الصادق بكل فرد ببعض الأفراد (قوله كما في تزوجت النساء وملكك  
 العبيد) مثل عتالين للإشارة الى أنه لا فرق بين الجمع وأسماء الجمع مادل على أفراد دلالته المركب على  
 أجزاءه والجمع قد دلالة عليها دلالة تكرار اللفظ (قوله في نفي العموم عنه إذا احتمل معهود) أقصد بقوله  
 المفهوم من هذا عدم مجامعة العموم عنه لاحتمال المعهود وهذا ينافي التردد بين العموم والعهد عند ذلك  
 الاحتمال فيشكل كل من الحكم والتفريع في قوله فهو عند الخ ويوجب بأن المعنى خلافا له في نفي الجزم  
 بالعموم سم (قوله متردد بينه وبين العموم) الظاهر أن وجه ذلك اشتراكه بينهما حينئذ (قوله أما إذا تحقق  
 عهد الخ) مفهوما قوله ما لم يتحقق عهد (قوله والاكثر أحاد الخ) تخفيض لما ذكره التفتازاني ومجمله المطول  
 من أن عموم الجمع المعروف سواء قلنا أن أفراد أحاد أو جوع مجمله أذا لم تقم قربة تنصرف الى إرادة الجوع فان  
 قامت لم يكن من قبيل العام ولم يكن ذلك قادحا على العموم لأن الخروج حينئذ عن العموم لا مخرج لا موضع  
 اللفظ (قوله ويؤديه صحة استثناء الواحد) لم يقل ويدل عليه لاحتمال الانقطاع في الاستثناء وقد قيل

ولا يلحق المكذوبين أى كل واحد منهم ويؤديه صحة استثناء الواحد منه نحو جاء كل جالس الا زيد أو لو كان معناه جاء كل جمع من جوع الى حال  
 لم يصح إلا أن يكون منقطعا

ثم قد تقرر بنوعه على ارادة المجموع فهو حال البلد يحملون المعصرة العظيمة أي مجموعهم هو الأول يقول فاعتبر بنوع الاتحاد في الآيات المذكورة ونحوها (والفرد المحلى باللام) مثله أي مثل الجمع المعروف في أنه للمعوم مالم يحقق عهدا لبادر إلى الفهم نحو وأحل الله البيع أي كل بيع وخص منه ٢٢٠ الفاسد كالر (أو خلافا للام) الرز في نفيه العدم عنه (مطلقا) فهو عنده الجنس الصادق ببعض الأفراد

الاحتمال المخالف لظاهره لا يمنع الاستدلال في الفنيات سم (قوله نعم قد تقرر بنوعه) يحتمل أنه تنقيح لجل الخلاف في كون الأفراد أحواد أو جموعا ويحتمل أنه تنقيح لاصل عموم الجمع سواء قلنا أن أفراد أحواد أو قلنا أنها جموع كذا قال الكمال ويحتمل أنه تنقيح لما جعلا ويحتمل أنه تنقيح لقول الأكثر أن أفراد أحواد وهذا النسب ينافي دليل تأخير جواب الأول عن استدلال الأكثر بقوله والأول يقول الخ من هذا الاستدراك ولو كان هذا استدراكا علم ما كان النسب تأخير عن الجواب المذكور كما هو ظاهر في أن يقال لا يفتي أن هذه القرينة صادقة للجمع عن العموم فكان الأولى أن يزبد المصنف ما يخبر به عقب قوله مالم يحقق عهدا كان يقول أو تقرر بنوعه على ارادة المجموع ويمكن أن يجاب بأن كلام المصنف في معاني اللفظ الحقيقة وإذا استعمل اللفظ المذكور في المجموع كان الاستدلال معجزة ما يجوز مالم يعلم من محض الجمع عدم اختصاصه بها بخلاف ما إذا استعمل في المعنى المعهود فإن الظاهر أنه عتيق فاحتاج إلى الإشارة إليه فليتلأمل سم (قوله والمفرد المحلى مثله) انما يذكر المفرد المضاف مع أنه مثله كما سيذكره الشارح لأن خلاف الامام إنما هو في المحلى كما ذكره الكمال عند قول الشارح والمفرد المضاف إلى معرفة الخ وقول المصنف مثله قد شمل أجزاء خلاف امام الحرمين إذا احتمل معهودا المعنى بقيد النسوية بين المفرد المحلى والجمع في ذلك عند امام الحرمين ولا ينافي ذلك ذكره خلافا للآخر فقط لجواز أن انفاركت هذا الفهم من الممانعة فليتلأمل سم قلت المثلية المذكورة كما تشمل أجزاء خلاف امام الحرمين تشمل أجزاء خلاف أبي هاشم أيضا فانصاري على أجزء خلافة امام الحرمين لا وجه له حيث دللنا على أن المثلية المذكورة غير شاملة لواحد من الخلافين إذ لو كان الأمر كذلك لكان نظم عبارة المصنف هكذا والجمع المعروف باللام والأضافة للعموم مالم يحقق عهدا والمفرد المحلى مثله خلافا لابي هاشم الخ (قوله وخص منه الفاسد) أي بناء على تناول العقد كما هو (قوله خلافا للامام مطلقا) أي سواء تميز مفردة بالتاء كقوله أو بالوحدة كرجل أم لا سواء تحقق عهد أم لا (قوله نحو الدار خير من الدرهم) القرينة هنا مذهبوه وهي كثرة القيمة (قوله ليكون قيدا فيما قبله) أي وهو قوله أدام يكن واحدا بالتاء (قوله الأهاوهاء) بالمواو القصير وكلاهما اسم فعل بمعنى خذ كما به عن التناض (قوله وكان مراد امام الحرمين الخ) أي فلا يكون الحديث المذكور محمدا عن أبي هاشم على أن الحصر من وجهه للفرز في فقط موافقة امام الحرمين للفرز في حيث (قوله أما ما اتفق على عهد) هذا خبر زقول الشارح مالم يحقق عهد (قوله فليخبر الذين يخالفون عن أمره) ممن يخالفون معنى يخبر جون فعدها بمن (قوله أي كل أمرته) قيل يلزم عليه حديث محمد زوروه وان الوعيد في الآية مترتب على مخالفة كل الأمور دون بعضها و جوابه أن المراد بقوله أي كل أمرته أي أمرته وانما عبر بقوله أي كل أمرته لأنه أظهر في بيان معنى العموم ويمكن أن يقال ما ذكره بظاهره وهو معنى الآية ولكن حكم البعض معلوم من دليل آخر وهو جرد السكوت في الآية عنه لا محذور فيه وقد تؤول الآية بالسلب الرافع لايجاب الكل أي لا يمتثلون كل أمره بل بعض الأمور فقط فتدبر ترتب الوعيد على البعض فقط قاله سم قلت قوله وقد تؤول الآية الخ فيه أنه حيث دللنا من قبيل الامام وأنه مخالف لقول الشارح وخص منه أمر الندب (قوله في سياق النبي) أي النبي ولو معنى فيشمل انتهى نحو لا تنضب أحواد أو الاستهزام الانكار في نحو لم تعمل له معيامل من خاتن غير الله لم نخس منهم من أحد وشمل النبي جميع أدواته كما لو لم يلبس ولا (قوله بان تدل عليه بالمطابقة) نفسه بل لا تلزم عليه وضعا وقوله كما تقدم أي في قول المصنف ومودله كلمة (قوله من أن الحكم في العام) أي بسبب العام أو في التركيب الذي فيه العام أي الذي وقع فيه العام محكوما عليه وقوله مطابقة مقول مطلق عام له

كافي استأنوب وشرب الماء لأنه المتيقن مالم تقرر قرينة على العموم كافي أن الإنسان في خسر الأ الذين آمنوا (و) خلافا (لا) ما امره من والفرز في في نفسهما العموم عنه (إذا لم يكن واحدا بالتاء) كالماء (زاد الفرز إلى أوتين) واحده (بالوحدة) كالر جل إذ قيل جل واحد فهو في ذلك الجنس الصادق بالبعض نحو شرب الماء ورأيت الرجل مالم تقرر قرينة على العموم نحو الدار خير من الدرهم أي كل دينار خير من الدرهم أي كل دينار خير من كل درهم وكان ينبغي أن يقول وعبر بالواو بدل أو ليكون قيدا فيما قبله فان الفرز في قسم ما ليس واحدا بشأه إلى ما يميز واحده بالوحدة فليعلم إلى ما لا يميز بها كالتدبير فيهم كالمميز واحده بالتاء كالتدبير في حديث الصالحين الذنب بالذنب بالآهوهاء والبر بالبر بالآهاه

مخزوف

وهاءو الشعر بالشعر بالآهوهاء والنمر بالتمر بالآهوهاء وكان مراد امام

الحرمين حيث لم يمتثل إلا بما يميز واحده بالوحدة ما ذكره الفرز إلى أما ما تحقق عهد صر في خبر ما والمفرد المضاف إلى معرفة للعموم على الصحيح كما قاله المصنف في شرح المختصر بنوعه مالم يحقق عهد نحو فليخبر الذين يخالفون عن أمره أي كل أمرته ونحو من أمر الندب (والنكر في سياق النبي للعموم) بان تدل عليه بالمطابقة كما تقدم من أن الحكم في العام على كل فرد مطابقة



محذوف أي ودال عليه مطابقة أي ذات مطابقة يحتمل أنه محال من كل فرد أي محال كون كل فرد مطابقة  
 أي ذات مطابقة لكن بجي ما مصدره الأولان كثر معانيه فالأول أولى (قوله وقيل زوما) يؤيده قول الأصناف  
 لا في نحو لا وحل في الدار التي الجنس فان قضيت ان العزم بطريق الزوم دون الوضع وقال في منع الموانع  
 مانعه غير أن أنشدك هنا أن اختار في مسألة أن دلالة النكرة المنغصه هو بالزوم أو الوضع التفصيل  
 فأقول أنه بالزوم في المبنية على الفتح وبالوضع في غيرها والقول بالزوم على الإطلاق قول الحنفية والشيخ  
 الإمام والادب الوضع مطلقا لقوله الشافعية مطلقا اه وفي شرح المنهاج قال مانعه اختلافوا في أن النكرة  
 في سياق النفي هل عت لذاته الأولى التي اشتركت فيها والثاني قول الحنفية وظاهر كلام غيره من الشافعية  
 الأولى اه ولا يخفى أن الثاني أي أنها بالوضع هو الموافق لما قدمه المصنف من أن دلالة العام كالسواء  
 محكوم فيه على كل فرد مطابقة قاله سم قلت ولعل هذا الخلاف مبني على خلاف آخر وهو هل النكرة  
 مرادفة لاسم الجنس فيكون مدلولها الماهية من حيث هي أو غير مرادفة بل مدلولها الفرد الشائع  
 فليتأمل (قوله دون الثاني) لعل وجهه أنه لا يتصور وجود فرد بدون الماهية وحيد فلا يتأتى إخراج  
 بعض الأفراد بدني الماهية لا تنظر فيهما في الجميع كذا قيل وقيل لأن النفي على الثاني يتوجه للماهية  
 وهي مفردة فلا يتوجب تخصيصها وقد يقال ما مانع من صحة قصدني الماهية باعتبار وجودها  
 في بعض أفرادها قاله سم (قوله نصان ثبت على الفتح) هو شامل للفرد والجموعه جمع تكسیر وكان  
 مراده على الفتح أو نائه فشمّل النفي والجموع جمع سلامة فهو في الجمع مبني على أن أفراد الجمع أحاد  
 كما قدمه الشارح ورده عليه بعد هذا كلامه ما إذا كان اسم لا منصوب بال نحو لا صاحب برعوت فلو قال نصان  
 وقعت بعد لا العاملة عمل إن كان أولى (قوله وناظران لم ين) فيه أن يقال إن أراد أن لم ين معطافا كان  
 مفهوما ومفهوم قوله أن ثبت على الفتح متناهي في المبنية على غير الفتح وإن أراد أن لم ين على الفتح كان  
 دال على الظهور في المبنية على غيره وفيه نظر ظاهر وقد يهاب عن هذا النظر بما تقدم من أن المراد  
 بالبناء على الفتح ما يعين البناء على الفتح أو نائه لكن بقي النظر حيث شمن جهة أخرى وهو اقتضاه  
 والظهور في اسم لا إذا كان منصوبا كما مر أن يؤ ولقوله أن ثبت على الفتح على معنى أن وقعت بعد  
 لا العاملة عمل إن وقوله أن لم ين على معنى أن لم تقع بعد لا العاملة عمل إن بأن وقعت بعد العاملة عمل ليس  
 وهذا مع بعده وتكلفه قد يشير إليه صريح الشارح فتأمل (قوله فيحصل نفي الواحد) أي احتد الأمر جوا  
 إذ الفرض أنه ظاهر في العموم (قوله قال المصنف مراده العموم البطل الخ) تأمله فإنه لا فرق بين المثال والآية  
 في أن المراد من كل العموم الشمولي إذا المعنى في المثال من يأتي بأي مال وفي الآية وإن استعارك أي أحد  
 وتفسره الشمولي في الآية بأن المعنى وإن استعارك كل واحد المفيد في إرادة ذلك من المثال لا تقتضائه أن المعنى  
 من يأتي بكل مال أي بجميع الأموال متنوعة أما أولنا من الشمول كما يفسر بذلك بغير معنى أي شئ كما قلنا  
 وأما الثاني فلأن كل الشمول في الآية على ما ذكره يفيد قصر الأجرة على استعارة الجميع دون البعض وهو  
 فاسد قطعاً فنعين أن المراد في الآية ما قلناه فالنفي أن مراد الإمام بالعموم الشمولي لا البولي سيما والشارح من  
 العموم انما هو الشمولي لا البولي إذ الأول هو معنى العموم وقلنا من مساواة المثال للآية في العموم الشمولي  
 هو معنى ما أشار به العلامة للعلامة سم هنا كلام لا معول عليه (قوله وقد يعم اللفظ عرفا) أي في العرف  
 فهو متسبب بيزع الخاضع (قوله كالنعمي) أي كاللفظ الدال على النعمي ليناسب قوله وقد يعم  
 اللفظ وقد مر مثله في قوله ومفهومه الخاضعة لذلك قاله شيخ الإسلام وظاهر اقتضاه على ما ذكرناه لا بقدر  
 مثله في قوله كترتيب الحكم على الوصف وفيه نظر لأنه متال أقوله أو عقلا المعطوف على قوله عرفا المتعلق  
 به وقوله وقد يعم اللفظ فيكون التقدير وقد يعم اللفظ عقلا كترتيب الخ فلا بد أن يقدم مثله في قوله كترتيب  
 أيضا لصح أن يكون مثالا للفظ المعجم خلافاً من قبل هذا التقدير في هذه المواضع يحجج في نفسه لكن يعممه  
 قول المصنف والشارح لا في خلاف في أنه أي المفهوم مطلقا لا عموم له لنفي إلى أن قال الشارح بناء على  
 أن العموم من عوارض اللفظ الخ فإنه دال على أن الكلام هنا أي في قول المصنف كالنعمي بقوله ومفهوم

(وقيل زوما وعليه  
 الشيخ الإمام) والد  
 المصنف كالحنفية  
 نظر إلى أن النفي أولاً  
 للماهية ولزمه نفي كل  
 فرد فثبت الخصيص  
 بالنفي على الأول دون  
 الثاني (نصان ثبت  
 على الفتح) نحو لا رجل  
 في الدار (وظاهر أن  
 لم ين) نحو ما في الدار  
 رجل فيحصل نفي  
 الواحد فقط ولو زيد  
 فيها من كانت نصا  
 أيضا كما تقدم في  
 الحروف أن تأتي  
 لتخص العموم قال  
 إمام الحرمين والنكرة  
 في سياق الشرط للعموم  
 نحو من يأتي بمال  
 أحازه فلا يخص بمال  
 قال المصنف مراده  
 العموم البولي لا  
 الشمولي أي بقرينة  
 المثال أقول وقد تكون  
 للشمولي نحو وإن أحد  
 من المشركين استعارك  
 فاحر أي كل واحد  
 منهم (وقد يعم اللفظ  
 عرفا كالنعمي) أي  
 مفهوم الموافقة  
 قسمه الأولى والمساوي

والا ابتناءات واطلاق  
الفحوى على مفهوم  
الموافقة بقسمه  
خلاف ما تقدم أنه  
لا يولى منه صحيح ايضا  
كما يشي عليه البضاي  
(وحرمت عليكم  
أمهاتكم) نقله  
العرف من تحريم  
العين الى تحريم جميع  
الاستمتاعات المقصودة  
من النساء من الوطء  
ومقدماه وسياق قول  
انه مجل (أو عقلا  
كترتيب الحكم على  
الوصف) فانه يفيد  
عليه الوصف للحكم كما  
سابق في القياس  
خبرة بالعموم بالعقل  
على معنى أنه كلما  
وجدت العلة وجد  
المسؤول مثاله أكرم  
العالم اذ لم يحمل الآلام  
فيه للعموم ولا عهد  
(وكفهوم الخالفة) على  
قول تقدم ان دلالة اللفظ  
على أن ما عدا المذكور  
يخالف حكمه بالمعنى  
المعبر عنه هنا بالنقل  
وهو انه لو لم ينف  
المذكور الحكم عما  
عده لم يكن له كره  
قائمه كما في حديث  
الصححين مطل الغنى  
ظلم أى بخلاف مطل  
غيره (والخلاف فى أنه)  
أى المفهوم مطلقا لا  
عموم له لنقل أى  
عائد الى اللفظ أو التسمية

الخاتمة في نفس المفهوم لانه الذى يصح بناء تسميته بالعام على ما ذكرنا في اللفظ الدال عليه لان اللفظ يصح  
أن يسمى عاما سواء قلنا ان العموم من عوارض الالفاظ والمعاني أو من عوارض الالفاظ فحين ان الكلام  
في نفس الماهوم وحده فكيف يصح وقوعه تشبها له ولقد بعيم اللفظ قلنا هذا معنى على أن قول المصنف  
والشارح والخلاف في أنه أى المفهوم لا عموم له لنقل بقوله وقد بعيم اللفظ عرفا كالنحو الخ  
وهو ممنوع بل هو اشتاف مسألة تتعلق بنفس المفهوم فان قلت اذا كان اشتافا وليس متعلقا بما قبله  
فما موقعه هنا قلت موقعه أنه لما ذكر في ما قبله أن اللفظ الدال على المفهوم حصل له التعميم عرفا على قول  
نائبان بين حكم نفس المفهوم في العموم سم (قوله على قول) أى ضعيف وقوله تقدم أى في محض المفهوم  
من أن الدلالة على الموافقة لفظية عرفية شيخ الاسلام ومعنى تعميم اللفظ الدال على الفحوى أن اللفظ الذى  
كان دالا على الفحوى بطريق المفهوم صار موضوعا لجميع الأفراد الشاملة لما كان قبل نقل العرف منطوقا  
ولما كان مفهوما متفصلا معنى قوله تعالى فلا تنقل لمعاني الآخرة عن جميع الابتناءات ومعنى قوله تعالى  
ان الذين يأتون أموال الدنيا والآخرة قبل نقلها ما العرف الى تحريم جميع الابتناءات كما أشار الى ذلك الشارح (قوله خلاف ما تقدم)  
خالد من اطلاق على رأى سيوفه لانه متدا وقوله صحيح خبره وقوله انه لا يولى بدله بما تقدم وقوله منه حال  
من الاولى والضمير للمفهوم الموافقة (قوله وحرمت عليكم أمهاتكم) عطف على الفحوى (قوله نقله العرف  
من تحريم الدين الى تحريم جميع الاستمتاعات) اعترضه الكمال بما حاصله أنه رأى في محض المحمل  
ما يؤخذ منه ان هذا من باب الاضمار الذى دليل مضمره العرف وانه تقدم ان الاضمار يخرج من النقل وأجاب  
شيخ الاسلام بما تقدم فمما اذ لم يكن النقل مبينا للضمير وهذا بخلافه على أن كلامه المس فى الخلاف  
في ترجيح النقل على الاضمار أو عكسه بل فى الخلاف في استفادة العموم من أهما وعايته أن الخلاف فى هذا  
مبنى على الخلاف فى ذلك ولا يلزم من البناء على شئ الاتحاد فى الترجيح اه (قوله على معنى أنه كلما  
وجدت العلة وجد المعلول) ليس هذا بيان الكون للفظ عام بل بيان معنى العقل الذى هو سبب فى تعميم  
اللفظ كما هو مقتضى عبارة المصنف حتى يصير لفظ العلماء فى مثل الشارح دالا على كل فرد بواسطة المعنى  
سم (قوله اذ لم يحمل الآلام فيه للعموم) أى بان جعلت للجنس احتراز عما اذا حملت للعموم فان العموم  
حينئذ الوضع لا بالعقل سم وقوله ولا عهد الوافقه للحال أى واما اذا كانت للعهد فلا عموم أصلا (قوله  
وكفهوم الخالفة) عطف على قوله كتركيب الحكم والتقدير وكاللفظ الدال على مفهوم الخالفة وما حصل  
المعنى أن اللفظ صار عاميا أفراد مفهوما الخالفة بواسطة العقل (قوله على قول تقدم) أى فى محض المفهوم  
وهو ضعيف أى والصحيح ان دلالة اللفظ لا بالعقل وعلى التقديرين ليس منطوقا له بوضع اللفظ له ولا  
نقله العرف اليه وانما الخلاف هل دلالة اللفظ على المفهوم به أو بحكم العقل (قوله ان دلالة اللفظ الخ) بدله من  
قوله فلهمة أن مفتوحة ويجوز كره ما على أن الجملة متساوقة اشتافا فالتساوق به بدلا الاول والظاهر  
(قوله على أن ما عدا المذكور) ماعبارة عن المفهوم والمذكور هو المنطوق وقوله بخلاف حكمه خبران  
الثانية وبأنه بخلاف للابسة وضمر حكمه بعد دلالة كور وقوله بالمعنى خبران الاولى وقول شيخ الاسلام  
متعلق بدلالة اللفظ أراد التعلق المعنوى (قوله المعبر عنه هنا بالنقل) دفع ما قبله انه لم يذكر  
النقل فيما سبق وحاصل الدفع انه ذكره بالمعنى لان المراد بالنقل هنا والمعبر عنه بالمعنى فيما سبق  
(قوله وهو) أى المعنى وقوله انه ضميره لئلا ينقل المذكور فاعل ينف والمراد به المنطوق كالساعة فى  
قوله صلى الله عليه وسلم فى الغم الساعة كذا وكذا فى قوله صلى الله عليه وسلم مطل الغنى ظلم وقوله  
عما عدا أى عن المفهوم وهو غير الساعة فى الاول وغير المعنى فى الثاني وأورد على هذا الدليل وهو  
قوله لم ينف المذكور الحكم عما عداه لم يكن له كره فائدة انه ان أراد اجمع ما عداه معنا المازمة  
للمسؤول الفائدة قطعا بنبه عن بعض ما عداه وان أراد عن بعض ما عداه لم يشأ المطلوب وهو عموم المفهوم  
سم (قوله أى المفهوم مطلقا) أى موافقة مخالفة (قوله بنهاه الخ) أى بناءه لخلاف المذكور وقوله

على أن العموم من عوارض الالفاظ والمعاني راجع لقوله هل يسمى وقوله أو الالفاظ فقط راجع لقوله أولا  
فان قيل هذا الخلاف معلوم من قوله السابق والصحيح انه من عوارض الالفاظ الخ فلهذا ذكره هنا قلت التنبيه  
على كون الخلاف لفظيا ولا نه لما ذكر أن اللفظ الدال عليه يوصف بالعموم بواسطة العرف أو العقل ناسب أن  
ينبه على حكم نفيه لثلاثة على عنه سم (قوله وأما من جهة المعنى) بيان انه مفهوم قوله لفظيا لان مقتضى  
كون الخلاف لفظيا الاتفاق في المعنى لا يقال هذا الاتفاق في المعنى مناسبا لما سبق من تصحيح أن العموم  
من عوارض الالفاظ دون المعاني لانه صريح في عدم عروضة للمعاني فمناقبه الاتفاق هنا في المعنى لا نقول  
هذا وهم فاسد لان الذي سبق أن المعنى لا يوصف بالعموم بمعنى أنه لا يطلق عليه لفظ العموم حقيقة والمذكور  
هنا أن المفهوم شامل لجميع الصور يعني أن الحكم المفهوم متعلق بكل ماعدا المذكور وشئان ما بين المقامين  
ذكره سم (قوله بما تقدم) أي بسبب ما تقدم وهو متعلق بشامل (قوله من عرف الخ) اقتضاه على العرف  
والعقل كأنه لا تقدم ذكرهما آتيا ولا في المعلوم أن المفهوم شامل لجميع صور ماعدا المذكور على غير قول  
العرف والعقل من المحاز واللفظ والشرع سم (قوله وان صار) أي المفهوم به أي بسبب العرف منظوقا أي  
أي مدلول عليه في محل النطق يعني أن تلك الصور ورثة لاتع كون الكلام في المفهوم بحسب الاصل سم  
(قوله أو عقل) أي لم يقل وان صار به منظوقا كالذي قلناه لم يقل أحد استقلال اللفظ في المفهوم المخالفة ودلالته  
عليه في محل النطق والذي تقدم في قوله وكفهوم المخالفة حاصله أن دلالة اللفظ على حكم المسكوت لا في محل  
النطق قطعا لكن هل هو بطريق الوضع أو بطريق العقل بخلاف دلالة اللفظ على مفهوم الموافقة فانها في  
محل النطق على ذلك القول سم (قوله والخلاف في أن الفحوى) أي نفس الفحوى لا عمومها لان الذي تقدم  
في بحث المفهوم هو الأول كما لا يخفى سم (قوله على أن المثالين) هما قوله كالفحوى وقوله وكفهوم  
المخالفة (قوله بدل هذا) أي بدله بقوله ان الفحوى بالعرف الخ وقوله فيها معنى قول أي قول والخلاف  
فيها معنى قول (قوله كان أخصرا وأوضح) أما الأول فليس قوط جلة في الفحوى الخ وإنما الثاني فلا يهاجم  
ما عبر به اعتمادا ما ذكره بخلاف قولنا على قول فان التمساده من وجوه سم (قوله ومعيار العموم) أي  
دليل تحققة الاستثناء من معناه كما أشار إليه الشارح بقوله فكل ماصح الاستثناء منه الخ وفي العبارة مضاف  
محدوف أي ومعيار العموم صحة الاستثناء دل عليه قول الشارح فكل ماصح الخ وكل في قوله فكل ماصح  
بالضم وترسم مفصولة عن مالهنا مرسومة بخلاف ما إذا كانت ظرفية فانها مرسومة متصلة بكل نحو قوله  
تعالى كلما ضاهاهم مشوا به (قوله بما لا يحصر فيه) زاده جوابا عن الإرادة على قول المصنف كثره ومعيار  
العموم الاستثناء زاده في التلويح حواشين آخر من حيث قال فان قيل المسمى منه قد يكون خاصا اسم  
ع. بدد نحو عندي عشرة أو واحد أو اسم غير محمول كقولنا هذا أو غير ذلك نحو سمعت هذا الشهر  
الأمم كذا أو كمت هؤلاء إل حال الازدواج فلا يكون الاستثناء دليل العموم أحجب وجوه الأول ان المسمى  
منه في مثل هذه الصور وإن لم يكن عاما لكنه يتضمن مسمى عموم باعتبارها يصح الاستثناء وهو جمع  
مضاف الى العرف أي جميع أجزاء العشرة وأعضائها بدو أيام هذا الشهر وأخذه هذا الجمع الثاني وذكر  
ما أحابه الشارح الثالث ان المراد استثناء ماصح من أفراد مدلول اللفظ لا ماصح من أجزائه كما في  
الصور والمذكور زاده باختصاره سم (قوله فاز و تناوله للمسمى) أي من غير حصر كما قدمه (قوله ومن نفي  
العموم فيها) قال السكاك أي من نفي كونها للعموم حقيقة وذلك بتناول القائل بأنها للخصوص حقيقة وإن  
استعمل للعموم مجازي والقائل بأنها مشتركة والقائل بالوقف اه وفي شمول نفي العموم فيها القول بالاشتراك  
والقول بالوقف نظر ظاهره الثاني على هذين والظاهر أنه خاص بالقول الأول وأما من قال بالاشتراك فيحصل  
الاستثناء بقرينة إرادة أخذ المعنيين وهو العموم ومن قال بالوقف بقوله الاستثناء بدل على إرادة العموم مع احتمال  
أنه حقيقة وأنه مجاز فلهذا أمل قاله سم (قوله إلا أن تخصص فم) فيما يخص به) فان قلت هل يصدق عليه  
حينئذ العموم بالمعنى المراد فيما سبق قلت نعم لانه قد استغرق الصالح له من غير حصر لانه لا يصلح أن يصدق  
عليه الوصف وقد استغرق جميع أفراد ماصدق عليه وقد ذكر في التلويح كالتوضيح أن من الالفاظ العموم

وأما من جهة المعنى فهو  
شامل لجميع صور  
ماعدا المذكور عما  
تقدم من عرف وان  
صار به منظوقا أو عقل  
(و) الخلاف (فان)  
الفحوى بالعرف  
والمخالفة بالعقل تقدم  
في بحث المفهوم نبيه  
بهذا على أن المثالين  
على قول ولو قال بدل  
هذا فيها معنى قول كما  
قلت كان أخصرا  
وأوضح (ومعيار العموم  
الاستثناء) فكل ماصح  
الاستثناء منه بما  
لا يحصر فيه فهو عام  
للمزوم وتناوله للمسمى  
وقد صح الاستثناء من  
الجمع المعروف وغيره  
عما تقدم من المصنف  
نحو جاعال حال الا  
زاده ومن نفي العموم  
فيها يحصل الاستثناء  
منها بقرينة على العموم  
ولم يصح الاستثناء من  
الجمع المنكر اذ ان  
تخصص فيسم فيما  
يتخصص به

عن عدم النكرة الموصوفة بصفة عامة وهي التي لا تختص بفرد من أفراد تلك النكرة كالأجسام الار جلا عالما فان العلم بما لا يخص واحدا من الرجال بخلاف الأجسام الار جلا لا تختص داره وحده قبل كل أحد فان هذا الوصف لا يصدق الاعلى فردا واحدا وذلك لوجهين أحدهما الاستعمال في قوله تعالى ولعبد مؤمن خبر من مشرك وقوله قول معروف ومغفرة خبر من صدقة يتبعها اذى لا قطع بان هذا الحكم عام في كل عبد مؤمن وكل قول معروف الثاني أن تعليق الحكم بالوصف المشتق سواء ذكر موصوفه أو لم يذكر يشترط أن يأخذ اشتقاق الوصف عنه ذلك فميم الحكم بعموم علة اه باختصار ومثال الشارح لا يظهر فيه الوجه الثاني ولا يعم ذلك لاستقلال كل من الوجهين في التوجيه نعم فيه ماسبق بيانه اه سم (قوله نحو قوام رجال كانوا في دارك الا يزيد منهم) قال السكالك هذا المثال لو ان غنى فيه ما ادعاه من العموم فيما يخص به فلا يخص المثال من كون الدار حاضرة لم يلاحظ في ما مثل به ابن مالك من قوله جاني رجال صالحون الا يزيد اه واعترضه شيخ الاسلام حيث قال يدور به جموعه فيما يخص به هو جوب دخول المشتكى في المشتكى منه لولا الاستثناء لكون الدار حاضرة للعموم وورد عن جوب ذلك وأن الدار حاضرة للجميع لجواز أن لا يكون زيد منهم ولهذا احتج الى ذكرهم مع أن في عموم ذلك نظرا اذ معيار العموم صحة الاستثناء لا ذكره وهذا لا يعرف الا بذكره وأما اختاره ابن مالك من جواز الاستثناء من النكرة في الاثبات نحو جاني قوم صالحون الا زيد فهو مخالف لقول الجمهور اذا الاستثناء أخرج ما لولا لو جوب دخوله في المشتكى منه وذلك متفق في المثال ثم ان ز بعله منهم كان موافقا لهم لكن فيه ما رآنا اه وقوله وان الدار حاضرة للجميع قد يقال ولو لم انها حاضرة للجميع فكونها كذلك لا يقتضي العموم فيما يخص به لصدق اللفظ بجماعة ممن كانوا في الدار ولا يتبادر من اللفظ جميع من كانوا في الدار ويحاج بان الاستثناء دليل العموم فيما يخص به والام يحجج اليه والظاهر من الاستثناء هو الاحتياج اليه وقوله ولهذا احتج الى ذكرهم بخلاف قول الشهاب قوله منهم حال من زيد يعني لا يستثنى زيد مع أن في هذا التركيب اذا كان من جملة الرجال المحدث عنهم فلا يلزم ذكره ارفقا عنهم في التركيب حين الاخبار اه وقوله في توجيه نظره اذ معيار العموم صحة الاستثناء لا ذكره قد يقال من لازم ذكره على وجه صحيح صحته ولا شك في صحة هذا التركيب مع صحة هذا الاستثناء وقوله ولما ما اختاره ابن مالك الخ فينتفع به اراد السكالك هذا المثال على الشارح فيقال كلامه معنى على مذهب الجمهور وعلى أن تقدم عن التلويح قد يدل على العموم فيما مثل به ابن مالك أيضا سم (قوله كما نقله المصنف عن النجاة) عبارة في شرح المنهاج طلب النجاة ولا تستثنى المعروفة من النكرة الا أن عت شحروا مقام أحد الا زيد وأنخصصت نحو جاني رجال كانوا في دارك الا يزيد منهم اه اه سم قلت ظاهرا عبارة النجاة المذكرة كونه لا بد من ذكرهم في التركيب كما قال شيخ الاسلام بخلاف ما قاله الشهاب لا بد من ذكره على وجهه شعر بعدم الاحتياج اليه في التركيب بان يقال اذا كان منهم (قوله نحو جاني زيد) ليس بعام أي في جميع أفرادها ولا فهو عام فيما يخص به ان قيل الا زيد منهم لما قدمه من أن الجميع المتكررا يخص بهم فيما يخص به وهو هنا مخصص بقوله لا يذولون تركه كان أولى ومع ذلك ففيه ما رآنا اه شيخ الاسلام وقد بعدد بأن التمثيل يتسامح فيسواء كان زيد ليس بصفة بل متعلق بجماعة سم (قوله كافي رأيت رجلا) أي لانه لا يمكن رؤية جميع أفراد الرجال (قوله والاعم من أقل مسمى الجميع ثلاثة لاثنين) قال شيخ الاسلام الحق به كما قاله ابراهيم كل ما دل على جمعة دلالة الجموع كاس وحبل بخلاف نحو قوم ورهط لان دلالة على الجموع لاعلى الجميع اه واقول كلام التلويح دال على الحاق نحو قوم ورهط ايضا فانه قاله اختلفوا في منتهى التخصيص أن قالوا المختار عند المصنف ان كان جماعة من الرجال صالحون النساء اوف معناه مثل الرهط والقوم يجوز تخصيصه الى الثلاثة تفريعا على أنها أقل الجميع اه فتأمل اه سم (قوله فقد صفت قلوبكم) أي ما تشتمل بكم انصرم ماريه وهو علة التوبة وجواب الشرط محذوف تقديره فقلا (قوله أي عائشة وحفصة) تفسير لضمه يرفق توبوا في قلوبكم بحسبكم (قوله لتبادرا زائد) علة لقوله مجازا

نحو قوام رجال كانوا في دارك الا يزيد منهم كما نقله المصنف عن النجاة وبصح جاني رجال الا زيد بالرفع على أن الا صفة بمعنى غير كافي لو كان فيها آفة الا الله لفسدتا (والاعم ان الجسم من النكرة) في الاثبات نحو جاني زيد (ليس بعام) فصل على أقل الجمع ثلاثة أو اثنين لانه المحقق وقيل انه عام لانه كما يصدق بما ذكر يصدق بجميع الأفراد وبما بينهم ما فصل على جميع الأفراد ويستثنى منه اخذ بالاحوط عالم يمنع منع كافي رأيت رجلا في أقل الجمع قطعا (والاعم ان) أقل مسمى الجميع كرجال ومسلمين ثلاثة لاثنين وهو القبول الآخر وأقوى أدلته ان تنووا الى الله فقد صفت قلوبكم أي عائشة وحفصة وليس لهما الا قلبان وأوجب بان ذلك ونحوه مجاز لتبادر الزائد على الاثنين دونهما الى الاثنين والداعي الى المجاز في الآية كراهة الجمع بين اثنين في المضاف

ولكلام المصنف (قوله ومتضمنه) هو بصيغة اسم الفاعل أى المحتوى عليه أى المصنف الذى هو ضمير عائشة  
وحقيقة فإن المصنف اليه هو ضمير ما محتمل على المصنف وهو قلوب احدوا الكل على خبره لان القلب جزء  
من الشخص (قوله بخلاف نحو جاحدا كما) أى مما لم يتضمن فيه المصنف اليه المصنف (قوله لكن مامثلوا  
به) هو على حذف مصنف أى لكن مقتضى ما متلوا به وهذا الجواب عن قول الشهاب فى الاخبار به أى بقوله  
مخالف كما متلوا به نظر والىست مصدرية لقوله به فكان الاولى أن يقول غشاهم اه قاله سم (قوله بخلاف  
اللباق العامة الخ) اعتمد طائفة أن الخلاف فى الجمعين وقررت بينهما وجه آخر من الاصفهاى شارح  
المحصل فانه قال مانسه التنبيه الى اربع الجواب عن اشكال عرض لبعضهم يعنى القرافى وهو انه قال لى نحو  
عشر بن سنة أو ردها السؤال على الفضلاء ولم يحصل لى والهم جواب وهو أن الخلاف فى هذه المسئلة وهو أن  
أقل الجمع اثنتان أو ثلاثة غير مضبوط ولا متصور وبه انه ان فرض قولهم أقل الجمع اثنتان أو ثلاثة فى صيغة الجمع  
الذى هو جيم ميم عن امتنع إثباته فى غيرها اذ لا يلزم من ثبوت الحكم لصيغة ثبوته لغيرها وإن كان فى مدلول  
هذه الصيغة فإن مدلول هذه الصيغة كل ما يسمى جمعا وصيغ العموم تسمان جمع قلة وجمع كثرة واتفق العامة  
على أن جمع القلة موضوع للعشرة أما دونها الى الاثنين أو الثلاثة على الخلاف وجمع الكثرة موضوع لما  
فوق العشرة قال صاحب المفصل وغيره وقد يستعمل كل منهما مكان الآخر وتصر بمجهول الاستعارة يقتضى  
أن كلا منهما يستعمل فى موضوع الآخر مجازا وأن جمع الكثرة موضوع لما فوق العشرة فإن استعمل فيما  
دون العشرة كان مجازا فقل موضوع الخلاف أن كان جمع الكثرة فلا يستقيم لأن أقل الجمع على هذا التقدير  
أحد عشر والاثنان والثلاثة انما يكرهن لفظا فى ما يجازوا والبحث فى هذه المسئلة ليس فى المحذور أن اطلاق  
لفظ الجمع على الاثنين أو الثلاثة لا خلاف فيه انما الخلاف فى كونه حقيقة بل خلاف ان لفظ الجمع يجوز  
اطلاقه وأرادوا الواحد مجازا فكيف الاثنان وإن كان الخلاف فى جمع القلة فلا يجهلهم ذكر أو امتثلهم فى  
جمع الكثرة فدل على أن مرادهم فى تصور المسئلة ليس حصرا فى جمع القلة قال الالفهاى والجواب  
الحق عن ذلك أن كون أقل الجمع اثنين أو ثلاثة دعوى الاطلاق وإن كان ذلك جمع قلة أو جمع كثرة ونقول  
جمع الكثرة يصدق على ما دون العشرة حقيقة وأما جمع القلة فلا يصدق على ما فوق العشرة فإن ما عد على  
ذلك متقول الادباء فلا كلام والأقن خاف وهو مجوز بالادلة الاصولية الدالة على عموم الجمع على الاطلاق  
وكيف لا يدعى اجماع الادباء على ذلك ومنهم المولى التفتازانى فى التلويح فانه أشد فى تقرير كلام التتبع  
وشرحه الى التردد أن أقل جمع الكثرة ثلاثة أو لاثم بعد ان بسط الكلام على الخلاف فى أن أقل الجمع ثلثة  
أو اثنتان قال مانسه واعلم أنهم لم يفرقوا فى هذا المقام بين جمع القلة وجمع الكثرة فدل بظاهره على أن التفرقة  
بينهما انما هى فى جانب الزيادة يعنى أن جمع القلة يختص بالعشرة فيما دونها وجمع الكثرة غير مختص  
لأنه يختص بما فوق العشرة وهذا أوفق بالاستعمالات وان مر ح بخلافه كثير من الثقات اه وبه نقله عنه  
الدامىنى فى باب الاحرف الناصية الاسم الزائفة الخبر من شرحه للتسهيل عقبه بما نصه هذا كلامه وبه  
بالمقام المشار اليه مقام التفرقة بما يفيد الاستغراق برهان العلماء لم يفرقوا فى هذا المحل بين اقلوا الشركين  
وأكرم العلماء مثلا حيث جعلوا أقلهما مشاهدا لثلاثة وما فوقه الى غير انما فدل عدم الفرق بحسب  
الظاهر فى هذه الحالة على أن التفرقة بينهما حال كونها متكررن انما هو فى جانب الزادة كما قال وحاصله  
أن الجمع من متفان باعتبار المسد افتراق باعتبار المتكررن فبدأ كل منهما الثلاثة ومنتهى جمع القلة العشرة  
ولانهاية لجمع الكثرة وهذا التفرق لا يحتاج الى أن نقول فى محل من المحل هذا ما استعمله فى جمع القلة  
لجمع الكثرة اه يعنى حواشى التلويح الخمسة وبه مانسه وجه عدم التفرقة أن كلامهم فى الجمع المعروف  
سواء كان جمع قلة أو كثرة فلا بعدان لا يبنى بينهما فرق بعد التعريف حيث قصد به الاستغراق وهذا لا يخالف  
ما مر به الثقات لان تصر بمجهول فى المنكر فليتأمل اه وبنا فى قول الدامىنى لا يحتاج الى أن نقول  
الخ اه سم (قوله وشاع فى العرف الخ) هو من كلام المصنف جواب سؤال تقديره لم يحل جمع الكثرة

ومتضمنه وما كالتى  
الواحد بخلاف نحو جاح  
عدا كما وبه يبنى على  
الخلاف بالوافق أو روى  
بدراهم لى بدوالاصح  
أنه يستحق ثلاثة لكن  
ما متلوا به من جمع  
الكثرة بخلاف لاطلاق  
العامة على أقله أحد  
عشر فذلك قال  
المصنف الخلاف فى  
جمع القلة وشاع فى  
العرف اطلاق دراهم  
على ثلاثة

في مسألة الأفراد والرصة على الثلاثة كاندل عليه عبارة في شرح المنهاج حيث قال ولقائل أن يقول انقضت  
 الفقهاء على أن من أقر بدهام قبل منه تفسيره بثلاثة وهي جميع كثيرة وأقلها اتفاق الأهواء أحد عشر في الجمع  
 بين الكلامين اللهم إلا أن يدعى الفقيه أن العرف شاع في إطلاق دهرام على ثلاثة واشتهر فصار حقيقة هرفية  
 وهي مقدمة على اللغوية ولا يخفى أن يقول إطلاق جمع الكثرة على القلة يصح مجازاً والأصل برهافة اللفظة  
 مجازاً فقط. انفسير بثلاثة ذلك لأننا نقول لا يقبل من الالفاظ محقائق الالفاظ في الأقر بالتفسير بالمجاز إلا  
 ترى أن من أقر بالذات لا يقبل منه التفسير بفلس واحد وان صرح إطلاق الجمع على الواحد مجازاً أه وقضته  
 أن إطلاق دهرام على ثلاثة مجاز لغوي وهو ممنوع بل محل كون جميع الكثرة مجازاً في العشرة وما دونها  
 فيما ورد له جمع قلة والا كان مستتراً كما بينهما كما صرح به الرضي بقوله وأعلم أنه اذ لم يأت بالاسم بناءً على البناء  
 جميع القلة كآ رجل في الرجل والجمع الكثرة كرجل في الرجل فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعار  
 أحدهما للأخر مع وجود ذلك الآخر وهو وافقه قول ابن مالك

وبعض ذي بكثرة وضائفي كآ رجل والركس جاء كالصفي

اذ قوله وضائفي في الاشتراك ولا شك أنه لم يرد لدهام جمع قلة فيكون استعماله في الثلاثة حقيقة فلا  
 حاجة إلى الاعتذار بشيوع العرف لأن الحاصل حيث أنه محتمل للقلة والكثرة حقيقة والأصل براءة اللفظة  
 مما اردو بهذا فظهر ما في كلام السكال حيث صرح بالتجاوز فيما لم يرد له جمع قلة وما في قول الشارح وما ملأه  
 من جميع أسكترا دلح المساترة منه ترك بينهما فيكون غشياً به من حيث أنه للقلة نعم ما ملأه  
 المصنف يحتاج إليه في نحو وفهم في قوله أن تزوجت النساء واشتريت العبيد فزوج حتى طالق أي بحث  
 بثلاثة لورود جمع القلة للعبيد كما عديني أن يقال اعتذار المصنف المذكور بقوله وشاع الخ اغماض في مسألة  
 الأفراد والرصة بدهام وقد يقال يحرم بأن مثله في رجل الذي مثل به الشارح بأن يدعى عرفاً شوعه في ثلاثة  
 أيضاً جرى شيع الإسلام الخلاف في كل جمع كثره شاع في القلة حيث قال به كذا كقرره وحمل فيه الدهام  
 في كلام المصنف على التمثيل مانصه فيكون الخلاف في جوي القلة والكثرة في الأول وضاع في الثاني شيوعاً  
 أه وقه نظر أه سم (قوله كآ رجل الصفي الخ) متعلق بقول المصنف أي قال المصنف قولاً مما لا لقول  
 الصفي الهندي الخلاف في عموم الجمع المذكور أي المذكور بقول المصنف والأصح أن الجمع المذكور ليس عام في  
 أن كثرتهما تنقيحاً لمحل الخلاف وإن كان المقيد به تعاكساً والخلاف مبتدأ وفي عموم متعلق به وفي جمع  
 الكثرة خبره سم (قوله لاستواء الواحد والجمع الخ) إشارة إلى قرينة هذا المجاز وسكت عن بيان علاقته  
 ويمكن أن تكون أمثلة والمزمنة لأن الواحد من الجمع جزؤه سم عقلت قوله إشارة إلى قرينة هذا المجاز  
 غير ظاهر بل لو قيل أنه إشارة إلى علاقة هذا المجاز وأنه المشابهة فيكون مجازاً استعاره حيث شبه الواحد بالجمع  
 في كراهة التبرج ثم استعمل اللفظ الدال على المشبه به للشيء لم يكن بعيداً وأما القرينة تخاليفاً فتأمل (قوله  
 في كراهة التبرج له) قال شيخ الإسلام في قوله أي الرجل الخائيل فهو متعلق بالكراهة لا بالتبرج أه زاد  
 شعباً للشهاب ويحتمل التعلق بالتبرج وعود الضمير لأنه كور من الواحد والجمع أه ويدل على صحة ما قاله  
 مذ كره ابن هشام أن الضمير قد يعود على المعنى كما تعود الإشارة وجعل من ذلك قوله تعالى لو أن لهم ما في  
 الأرض جميعاً ما أوله مما لا فتدوا به أي بذلك سم (قوله على باب) أي ثلاثة أو الاثنين والأولى أن يفسر بأنه  
 الجمع إذ عمن أوله وما زاد عليه (قوله لأن من برزت الخ) قال الشهاب أي لا يوجب عليه هو الإلزام العادي  
 أه أقول وأثبت ذلك بأن رسول علم ذلك وتطبيب به نفسها وإن لم يوجد بالفعل أه سم (قوله والأصح  
 تعميم انعام بمعنى المدح والذم الخ) فيه أمور الأول أنه قد يقال لم عبر بهم دون عموم ومجانبان اللفظ عام وضما  
 فلا وجه لاختلافهم في عمومهم وانما الاختلاف دل بقدمهم ومعه أم لا فاشارة إلى ذلك نصير به التعميم  
 معنى الاعتدال مع موه والى به الثاني ذكر المدح والذم اغاها على وجه التمثيل والمراد أن سوق العام لغرض  
 آخر كالمدح أو الذم دل بصرف ذلك عن عمومهم أم لا الناشان الباء في معنى للإساسة والاضافة بيانية والتقدير  
 حال كون انعام ملتبساً من حيث سبيلته بمعنى هو المدح أو الذم أي ان الناشان أشار بقوله بأن سبق لاحدهما

كما قال الصفي الهندي  
 الخلاف في عموم الجمع  
 المنكر في جمع الكثرة  
 (و) الأصح (أنه) أي  
 الجمع (يسدق) على  
 الواحد مجازاً لاستعمانه  
 فيه نحو قول الرجل  
 لأمرأة وقد برزت لرجل  
 أنت رجول للرجل  
 لاستواء الواحد والجمع  
 في كراهة التبرج له  
 وقيل لا يصدق عليه  
 ولم يستعمل فيه والجمع  
 في هذا المثال على باب  
 لأن من برزت لرجل  
 تبرجاً لغيره عادة  
 (و) الأصح (تعميم)  
 العام بمعنى المدح والذم  
 بأن سبق لاحدهما (إذا)  
 لم يعارضه عام آخر  
 لم يبق لذلك فمات سبق  
 له لا ينافي في معناه فإن  
 عارضه العام المذكور  
 لم يعم فيما عارض فيه  
 جمعا بينهما وقيل لا يعم  
 مطلقاً

لنفي حجج ومع المعارض  
والذين هم لغو ومهم  
حافظون الاعلى  
از واجهم او ما ملكت  
اعانتهم فانه قد سبق  
للمدح بيم بظاهرة  
الاختين تلك اليمين جما  
وعارضة في ذلك وان  
تجمعوا بين الاختين  
فانه ولم يسبق للمدح شامل  
لجميع ما تلك اليمين تحمل  
الاول على غير ذلك بان  
لم يرتدناوله له اوار بد  
ورجح الثاني عليه بانه  
محرم (و) الاصح  
(نعم لمحو لا يستويون)  
من قوله هناك أفن كان  
مؤمنا كن كان فاسقا  
لا يستويون لا يستوي  
أصحاب النار وأصحاب  
الجنة فهو لنفي جميع  
وجوه الاستواء المعتمد  
نفيها لتضمن الفعل  
المتني لمصدر منك  
وفيل لا يعم نظر الى أن  
الاستواء المتني هو  
الاشتراك من بعض  
الوجود وعلى التعميم  
يستفاد من الآية الاولى  
أن الفاسق لا يلي  
عقد النكاح ومن  
الثاني ان المسلم لا يقتل  
بالذي وخالف في  
أقسام ثلثين الحنفية  
(و) الاصح نعم لمحو  
(لا اكلت) من قوله  
والله لا اكلت فهو لنفي

التي ان الواو عني أو قد سبقه ذلك عدم اجتماع المدح والذم غالبا وان أمكن باعتبار ان التامس ان شمع  
الاسلام قال ويحك أي الشارح عن بيان مفهوم ما زاده بقوله لم يسبق ذلك وهو ما اذا عارض العلم المذكور  
عاما خرسق لذلك فكل منهما عام وظاهرهما انهما يحتاجان الى ترجيح اه وقد يحتاج من سكوت  
الشارح عما ذكر بانه انما سكت عنه لدخوله في متعلق كلام المصنف فسبغته الاعتداء بمفهوم الاول  
كمعارضه فحتاج الى الترجيح كما يلم من باب التادل وارجح هو السادس أنه سكت الشارح والمخالفين عن  
مفهوم قوله انما سكت عام خروجه ما اذا عارضه خص سبق ذلك والاول القياس أنه سكت عنه في التفسير  
السابع قوله انما سبق لذلك لانما في تعميمه قال شيخ الاسلام تامل لتعميم المدح بمعنى الاول اه ويجوز  
كونه تلميذا لتقييد الشارح بقوله لم يسبق لذلك اه سم (قوله لانه لم يسبق للتعميم) أي بل انما سبق للمدح  
او الذم (قوله جما) بغير محمول عن المفعول أي بجمع الاختين في الوطء تلك اليمين وقوله وعارضة في ذلك أي  
عمومه للاختين تلك اليمين جما (قوله يحمل الاول) أي قوله وما ملكت أيما نكح على غير ذلك أي على غير  
جميع الاختين بالملك (قوله بان لم يرتدناوله) أي على القول الاول وقوله اوار بدورج الثاني الخ أي في القول  
الثالث (قوله بانه محرم) أي والاول مباح والمحرّم مقدم على المباح لان دره المفاسد مقدم على جلب المصالح  
(قوله الممكن نفيها) دفع لاستدلال الخصم بان لو كان عاما لماسدق لانه لا بد من أمرين من مساواة من وجه  
واقفه المساواة في سلب ما عداها معا نهما وحاصل الدفع ان المراد في مساواة نعم التناوفا وان كان ظاهرا  
في العموم فهو من قبيل ما يخصه العقل نحو الله خالق كل شيء أي كل شيء يخلق اه سم (قوله لتضمن  
الفعل المتني لمصدر منك) عبارة المضادة لانه نكرة في سياق النفي لانما لم يذكر بانه في النكاح ولذلك  
يوصفها بالنكرة دون المعرفة فوجب التعميم كغيره من النكرات وليس هذا قياسا في القبول استدلال  
بالاستقراء اه وقوله لان الجملة نكرة قال المصنف دفع ما قيل ان التثنية لا يستوي بسبب محسن لان المراد  
في النكرة اسم الجنس ويستوي قبل هذا وان لم يكن نصير بمجموعهم بان التعميم من خواص الالامياء  
ينبغي كون الجملة نكرة والمحققون من النكاح على ان المراد بتذكير الجملة ان المفرد الذي ينفصل منها نكرة  
وعوم الفعل المتني ليس من جهة تنكيره بل من جهة انما تضمنه من المصدر نكرة فعلى الاستوى بدورج  
لا ثبت استواء بينهما اه وبه يظهر رجحان صنيع الشارح وعدوله عن صنيع المصنف (قوله نظر الى  
أن الاستواء المتني الخ) قال المصنف في تقرير هذا الدليل قالوا ولا المساواة مطلقا في الجملة اعم من المساواة  
بوجه خاص وهو المساواة من كل وجه فلا بد عليه لان اعم لا اشعاره بالخاص بوجه من الوجوه فلا يلزم  
من نفيه نفيه للجواب انما ذكرتم من عدم اشعار اعم بالخاص انما هو في طرف الاثبات لا في طرف النفي  
فان نفي اعم يستلزم نفي الاخص ولولا ذلك لجاء منه في كل نفي فلا يعمي ابدا اه وبه يعلم ان تقرير الشارح  
لهذا الدليل اعني قوله نظرا الى ان الخ يحتاج الى تعميم وان حق التعبير بدلالة قوله ان المتني هو الاشتراك من  
بعض الوجوه ان يقول ان المتني مطابق الاشتراك ودعوى سم ان عبارة الشارح وافقه بجميع معني عبارة  
العصدي غير مسلمة كما ترى فتأمل (قوله يستفاد من الآية الاولى الخ) فيه ان المتعمل العاسق في الآية على  
الكافرا قوله واما الذين فسقوا قال قوله ذوقوا عذاب النار الذي كنتم به تكذبون فان قوله فاما الذين الخ تفصيل  
للمؤمن والافساق وبيان حكمه وما هذا يقتضي ان المراد بالافساق الكافر (قوله فهو لنفي جميع ما كولات)  
أي من حيث كونها ما كولة (قوله المتضمن) على صيغة اسم المفعول ثبت لذلك وانما كان متضمنا في زنة  
المفعول لتضمن اللفظ للدلالة الفعل على الحديث وانما بهو جزء دلوه ومنه في له الفعل وقوله المتعلق  
بصفة اسم الفاعل نعم لا اكل ايضا وضريحها بالما كولات وافراده لا اكل وعلم من قبل المصنف لا اكلت  
وان اكلت نصور المسئلة بان يكون الفعل متبدا بغير مقيد بشئ وهو الذي ذكره انفر الى والامام والامام  
وغيرهم وعلى هذا لا نغول الاعمال القائمة لكن القاضي عبد الوهاب في كتاب الزيادة قال الفعل  
في سياق النفي هل يقتضي العموم كالنكرة في سياق النفي لان نفي الفعل نفي لمصدره فاذا قلنا لا يقوم

جميع ما كولات يعني جميع افراد الاكل المتضمن للتعلق بها (فيل وان اكلت) فزوجه حتى طلق مثله فهو لنفي جميع ما كولات  
فيصح تخصيص بعضها في الاستثنائية في ايراد

وقال أبو حنيفة لا تعمم فيه ما فلا يصح التخصيص بالنسبة لأن التقي والمنع حقيقة لا كل وإن لم منه النبي والمنع لجميع المالكولات حتى يثبت  
بواحد منها اتفاقا وانما غير المصنف ٢٢٨ في الثانية بقيل على خلاف تسوية ابن الحاجب وغيره بينهما ما فهمه من أن عموم التكرار

في سياق الشرط بل  
كما تقدم عنه وليس  
الامر كما فهمه داود لما  
تقدم من مجمله التعمول  
(لا يقتضي) بكسر  
الضاد وهو ما لا يستقيم  
من الكلام لا يتقدر  
أحد امور يسمى مقتضى  
يفتح الضاد فله لا يعم  
جميعه لا يدفع الضرورة  
بأحد ما يكون مجررا  
ينبغي استيعاب ما قرينة  
وقيل إنها حذرا من  
الاجمال مثاله حديث  
مسند أخى عامم الآتي  
في مصنف المحمدي رفع  
عن أمي الخطا والنسيان  
فلو قوعه ما لا يستقيم  
الكلام بدون تقدير  
المؤاخذه أو الضمان  
أو نحو ذلك فقد درنا  
المؤاخذه لفهمها عرفا  
من مثله وقيل بقدر  
جميعها (والعطف على  
العام) فانه لا يقتضي  
العموم في المعطوف  
وقيل يقتضيه لوجوب  
مشاركة المعطوف  
للمعطوف عليه في الحكم  
وصفته قلنا في الصفة  
مجموع مثاله حديث أبي  
داود وغيره لا يقتل  
مسلم بكافر ولا ذممه  
في عهد قبل يعني بكافر  
وخص منه غير الحربي  
بالاجماع قلنا لاجحة  
أن ذلك بل بقدر محرمي

(والفعل المتيقن) بدون كان (ويحتمل أن يجمع في السفر) مما اقترن بكان فلا يعم أقسامه وقيل بعمه مثال الاول حديث بلال ان  
النبي صلى الله عليه وسلم صلى داخل الكعبة وراء الشجر والثمن حتى أتى النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الصلاة في السفر  
رواه البخاري فلا يعم الاول الفرض والنقل ولا الثاني جمع التعميم والتأخير إذ لا يشهد اللفظيا أكثر من صلاة واحدة وجمع واحد وتسهيل



وقوع الصلاة الواحدة فترضا ونفلا والجمع الواحد في التثنية قبل بسم الله ما ذكره كذا ٢٢٩ استعملوا بكل من شئ الصلاة والجمع

وقد استعمل كان مع المضارع التكرار كما في قوله تعالى في قصة امييس عليه الصلاة والسلام وكان بأمر أهله بالصلاة والزكاة وقومهم كان حاتم يكرم المنيف وعلى ذلك جرى العرف (ولا الملقى بطله) فانه لا يعمل كل محل وجدت فيه العلة (لفظا لكن) بعبه (قياسا) وقيل بعبه لفظا مثله ان يقول الشارع حرمت الجمر لا ساكرها فلا يعمل مسكر لفظا وقيل بعبه لكره العلة فكانه قال حرمت المسكر (خلاف لا زاعي ذلك) أي العدم وفي مقتضى وما بعده كما تقدم (و) الاصح (ان ترك الاستصحاب) في حكاية الحال (ينزل منزلة العموم) في المثال كما في قوله صلى الله عليه وسلم لفلان بن سلفة الزني وقد أسلم على عشرين سنة أسلم أربعة وفارق سائرهن رواه الشافعي وغيره فانه صلى الله عليه وسلم لم يستفصل هل تزوجهن مائة أو مائة فلو لا ان الحكم يوم الحائض لما أطلق الحكم الكلام لما امتنع

(قوله وقيل بسم الله ما ذكره كذا) أي اللفظ أي يجوز ان تكون هذه الصلاة فترضا ونفلا ويجوز ان يكون هذا الجمع جمع تقديم وان يكون جمع تأخير جواز في سبيل البدل لان الواقع منه صلى الله عليه وسلم صلاة واحدة كما ذكره الشارح بقوله ويستعمل وقوع الصلاة الواحدة فترضا ونفلا (قوله) وقد استعمل كان (الخ) أي وهذا الاردع لما تقدم لان هذا الاستعمال لثبوتة ومقتضى في الاستعمال بدون قرينة كما مر ثم ان الصحيح ان انفيلا لا يقرر وهو المضارع بدون كان وكان انما تقدم معنى الفعل أي الحدث الدال عليه المضارع كما قال السعدوني وهذا كقولهم نفلا ونفلا نكرمون الضيف وبأ تكون المنهضة فانه بعد ان ذلك عا دهم وبذلك ما تقدم في المعاني انه بقصد ما مضارع الاستمرار المحدد في محب المقام فتدعي ان افادة المضارع التكرار لا يتقيد بقرينة كان قاله سم (قوله ولا الملقى) بالخ بالجر عطف على قوله لا لا مقتضى وقوله لفظا تغيير يحول عن المضاف أي ولا نعم لفظ الملقى حكمه بعبه (قوله) لكن بعبه قياسا قال شيخ الاسلام لا ينافي تشبيهه عطف على قوله او عطف على كترت الملقى على الوصف الخ لان المراد منها واحد وانما أعاد ذلك لبيان الخلاف في أن عمومه ماضى أو قياسي اه وفيه ان يقال لاحاطة في ذلك للجمع بين الموضوعين لا مكان الانتصار على أحدهما مع بيان الخلاف بل الفرق بين الموضوعين ان اللفظ في الاول اعني قوله كترت الحكم الخ صالح اشهره لمتعدد كلفظ العلماء في ذلك اكرم العلماء بخلافه هنا فان لفظ الجز غير شامل لغيره مما تجرى فيه العلة المذكورة بقي ان يقال اذا كان العموم المذكور قياسا فالوجه ذكر هذه المسئلة في باب القياس لاهنا وجوابه ان المتعلق بسبب القياس أصل الاطلاق لا بيان لعموم المراد هنا فذكرها هنا لذلك ولأن سلم ان محلها باب القياس فقال وجه ذكرها هنا لما قبل بالعموم في اللفظ ان سبب ذكرها هنا سم (قوله خلاف لا زاعي ذلك) قصر محي عما علم انما من ذكر الاصح أو هو لدفع فهم أن في المفهوم تفصيلا عند الخفاء من كونه اما مجعلا أو بعينه عاما وبعبه خاصة مشتملة لنفس على ذلك بقوله خلاف الخ (قوله) وان ترك الاستصحاب الخ أي ترك الشارع طلب التفصيل في حكاية حال الشخص والمراد بالحكاية الذكر والتلفظ كقول غيلان (رسوله الله صلى الله عليه وسلم اني أسلمت على عشرة سنين ومستمته ان لفظه حكى به حاله وقول الشارع في حكاية الحال متعلق بتركه ويجوز كون في الصحابة والمقال بمعنى القول واللفظ وشمل حكاية الحال كون الحكمي صاحب القول وكونه غيره سم (قوله فلو لا ان الحكم) أي وهو امساك الأربع ومقارفة الباقي بعبه الحائض أي الترتيب والمعنى لما أطلق الكلام أي الجواب وقال امام الحرمه بن فخر عند في ذلك لجواز كون النبي صلى الله عليه وسلم عالما بصورة الواقعة فهذه المنة تفصل فلا يكون ذلك كالمعموم في المثال اه وقوله لما بصورة الواقعة أي بان تزوجهن معا فساد العقد فله امساك أي تزوج أربع أي أربع منهن لا يقال وبانه تزوجهن مرتين فله امساك الأربع الاول لخصه نكاحهن وفساد نكاحهن من بعدهن لان هذا الاتيان به اطلاق قوله أصل أربع ما يمكن أن يجاب عن النظر المذكور بوجهين الأول ان اطلاقه صلى الله عليه وسلم في الجواب وان كان عالما بصورة الواقعة بعبه الحائض والاستفصال لان اطلاق الجواب يوم السامع وكل من بلغه الجواب عموم الحكم ويحمل العمل به مع كثره من أسلم على أكثر من العدد الشرعي والثاني أن كونه عليه الصلاة والسلام عالما بصورة الواقعة خلاف الظاهر لظهور انتفاء أسباب العلم بذلك من نحو الخطأ وتبذره لاشبهه لعاقل أن الظاهر انه تزوجهن مرتين لانه الغالب بل لا يكاد يتيق تزوج العشرة معا فلو فرض كونه صلى الله عليه وسلم عالما بالواقعة كان الظاهر عليه بالترتيب مظاهرها ان اطلاق قوله أصل أربع ما لانه لا فرق بين امساك الأوليات أو غيرهن والمسئلة طنينه يكفي فيها مثل ذلك والحاصل أن الظاهر عدم علمه عليه افضل الصلاة والسلام وانه يتدبر به يكون الظاهر الترتيب وعلى كل منه ما ثبت المطلوب لان الظنيات يكتفي فيها بالظن وظاهره تقرير الشارح وغيره بناء الجواب على عدم علمه صلى الله عليه وسلم بالواقعة ولعل اقتصارهم على ذلك لانه الظاهر سم (قوله) وسأني تاويل الخفية الخ أي بناء على أنه محتمل والتاويل المذكور دليل قام عندهم (قوله) اني الله قال الشهاب خاطبه بالتقوى تكافا لان سبب التكليف هو التقدر بمعنى سلامة الاسباب والآلات قائم والعصمة لا تنافي ذلك قال أبو منصور ما ترتب في العصمة لا ترتب في المحنة أي الاستسلام وهو التكاليف اه

الاطلاق في موضع التفصيل المحتاج اليه وقيل لا ينزل منزلة العموم بل يكون الكلام مجعلا وسأني تاويل الخفية أسلمت نكاح أربع منهن في العموم استعمل في الأربع الأولى في الترتيب (و) الاصح (أن نحو يا أيها النبي) اتفق لغيره يا أيها النبي (لا يتناول الامه)

يلدأورد العبد وأوجب  
بأن هذا فيما يتوقف  
للمأمور به على المشاركة  
وما نحن فيه ليس كذلك  
(و) الأصح أن نحو  
بأمرها الناس يشمل  
أمر الرسول عليه الصلاة  
والسلام وإن اقترن  
بقيل وقيل لا يشمل  
مطلقا لأنه ورد على  
لسانه لا تبليغ لغيره  
(وإنها التفسير - قيل)  
إن اقترن بقيل فلا  
يشمله لظهوره في  
التبليغ والافتشمله  
(و) الأصح (أنه) أي  
نحو بأمرها الناس (بمع  
العبد) وقيل لا يعنه  
لصرف منافعهم إلى سيده  
شرعا قلنا في غير أوقات  
ضيق العبادات  
(والكافر) وقيل لا بناء  
على عدم تكليفه  
بالفروع (و) يتناول  
الموجودين وقت  
وروده (دون من  
يعدم) وقيل يتناولهم  
أيضا لمساواتهم  
للموجودين في حكمه  
اجتماعا قلنا بدليل آخر  
وهو مستند الاجماع  
لأنه (و) الأصح (أن  
من الشرطية تتناول  
الاناث) وقيل يخص  
بالذكور وعلى ذلك  
لأنظر تارة في بيت  
أجنبي جاز ربما على

قاله سم ثم إن عمل الخلاف ما عكس فيه إرادة الامة معه صلى الله عليه وسلم ولم يتم قرينة على إرادتهم معه بخلاف  
مالا عكس فيه ذلك نحو بأمرها الرسول بلغ ما أنزل إلينا وأمكن فيه ذلك وقامت قرينة على إرادتهم معه نحو  
بأمرها النبي إذا طلقتم النساء الآية وليس من محل الخلاف أيضا ما عكس فيه إرادته إذ نبي صلى الله عليه وسلم بل  
إرادته الامة نحو ما أشرك لصطن عكس وان مثل بعضهم محل الخلاف قاله شيخ الاسلام (قوله من  
حيث الحكم) تفيد محل الخلاف أي وأما من حيث اللفظ والعصبة فلا يتناولهم قطعا (قوله وأوجب) هذا  
أي التعليل المذكور وهو قوله لأن أمر القنوة أمر لا يتابعه (قوله يشمل الرسول عليه الصلاة والسلام) قال  
السعد أي بحسب الحكم المستفاد من التركيب اه أي كما شمله اللفظ قال العبد لنا ما تقدم أنه من يتناوله  
اللفظ لغة فوجب الدخول فيه عند التركيب اه (قوله وإن اقترن بقيل) قال السعد ليس المراد صريح لفظ  
القول أي فقط بل يدخل فيه مثل بلغهم كذا وكذا أو أكتب إليهم كذا وما شبه ذلك اه (قوله لأنه ورد على  
لسانه للتبليغ لغيره) عبارة العبد قالوا أولا أنه عامه الصلاة والسلام أمر أو يبلغ فإن كان أمرا فلا يكون مأمورا  
لأن الواحد بالخطاب الواحد لا يكون أمرا مأمورا معا وإن كان مطلقا فلا يكون مأمورا مثل ذلك اه فان قيل  
قد يكون أمرا مأمورا من جهتين قلنا الأمر على رتبة من المأمور ولا بد من المقارنة الجواب لانسان أنه أمر أو  
مبلغ بل الأمر هو الله تعالى والمبلغ جبريل وهو صلى الله عليه وسلم حال التبليغ جبريل مأمور داخل فيه اه  
وقوله لا يكون أمرا مأمورا معا قال في العقود أي بالقطع الضروري وأول الأمر خطاب بالمأمور مطلوب  
وقوله مثل ذلك أي بالقطع والمقارنة من الأمر والمأمور وقوله فان قيل قد يكون أمرا مأمورا من جهتين الخ  
قال السعد فان قيل فله رد على التبليغ ولا تنافي الجواب بمثل ما ذكرنا من أن لا شرط كون المبلغ أعلى قلنا لا بد  
أن يكون وصول الخطاب إلى المبلغ قبيل وصوله إلى المبلغ إليه وهذا في الواحد محال وإن تعددت حياته وهو  
ظاهر اه وبما تقر به من أن الشارح ذكر دليل هذا القول دون جوابه وإعله لا لشك في إطلاق نفي التبليغ  
عليه صلى الله عليه وسلم وكان وجه تعرضه لدليل الثاني والثالث دون الأول ظهوره لدليله إذ لا شبهة في تناول اللفظ  
له اه سم (قوله وأنه مع السيد) أي شرعا إذ لا كلام في أنه معه لغة وعبارة العبد خطاب الشرع بالأحكام  
بصفة تتناول الامة بدلالة مثل بأمرها الناس بأمرها الذين آمنوا هل تتناول العبد شرعا فيهم الحكم أولا  
بل يخص بالأحرار لا يثرعني أنه يتناول العبد سم (قوله ويتناول الموجودين) عطف على يشمل الرسول  
فهو من محل الخلاف وكان الأول أن يقول الأصح الخ كما قال في الذي قبله وقوله الموجودين أي بصفة  
التكليف (قوله دون من يعدم) هذا ومحط الخلاف قال السعد أي بعد الموجودين في زمن الوحي وقيل  
من بعد الحاضر من مهابط الوحي والأول هو الوجه ويدل عليه ما ذكر في الاستدلال أنه لا يقال في العدميين  
بأمرها الناس اه وبالأول جزم الشارح بقوله وقت وروده سم (قوله وقيل يتناولهم أيضا) قال العبد لنا  
أي على الأول نأخذ قطعا أنه لا يقال للعدومين بأمرها الناس ونحوه وانكاره مكابرة ولنا أيضا أنه امتنع خطاب  
الصبي والمجنون بخبره وإذا لم يوجه تخبرهم مع وجودهم لقصورهم عن الخطاب فالعدوم أجدر أن يمنع لأن  
تناوله أبعد اه واعترضه السعد فقال واعلم أن القول بعموم النصوص لمن بعد الموجودين وإن نسب إلى  
الخطابة فلس يبعد إلى أن قال وما ذكره المحقق من أن انكاره مكابرة حتى فيما إذا كان الخطاب للعدومين  
خاصة وأما إذا كان للعدومين والموجودين ويكون إطلاق لفظ الناس أو المؤمنين على العدومين على سبيل  
التغليب فلا وجه له سائق في الكلام وكذا الاستدلال الثاني ضيف لأن عدم توجه التكليف شاء على دليله  
لأننا في عموم الخطاب وتناوله لفظا اه وقوله لأن عدم توجه التكليف الخ معناه أن قيام الدليل على عدم  
تكليف نحو الصبي حتى كان خارجا من حكم هذا الخطاب لأننا في عرجه لم نتناول اللفظ له حتى يستدل  
بعدم توجهه له على عدم توجهه للعدوم سم قلنا قد تنافس في تضعيفه الأول بان الخطاب مجاز والكلام في  
التناول بحسب الحقيقة فتأمل (قوله قلنا بدليل آخر) أي المساواة المذكورة بدليل آخر وليس تقديره قلنا  
التناول بدليل آخر إذا الأول لا يقول بالتناول أصلا فقلنا الخ وقد يكون المساواة دليل التناول هذا مع العبارة  
(قوله لأنه) أي من نحو بأمرها الناس وحاصله أنه لا خلاف أن الموجودين من غير الخطاب وقوله لا خلاف في  
أهم سرائر الحكم وإنما الخلاف في أن غير الموجودين هل هم داخلون في الخطاب أم لا (قوله من الشرطية)

لان المرأة لا يستبرأ (و) الاصح (ان الجمع المذكور السالم) كالمسجد لا يدخل فيه النساء (وا) وانما يدخل بشرته فليس له كور  
وقيل يدخل فيه ظاهر الامة لما كثر في الشرع مشاركتهم لذكور في الاحكام لا يقصد الشارع ٢٣١ بخطاب الذكور قصر الاحكام

كذا في المختصر وغيره المصنف بقوله لا يفرق فيه بين الذكر والمؤنث مثل من وما وان كان العائد  
مذكرا فانه مع الذكر والمؤنث عند الاكثر قال السعد شمر الى ان ذكر من الشرطية لمجرد التثنية والاضايف  
لا لانها التي لا يفرق فيها بين الذكر والمؤنث وكان لها معنى من مثل من وما الموصولتين والشرطيتين وغير ذلك  
اه وكان تفسيره بقوله وكان لما عوم المراد منه العموم الاستغراق لمناسبة ان هذا المباحث مما له عوم  
استغراقه والافلامع من جريان الكلام فيها عوم من الاستغراق والبدلي ثم رأت قول شيخ الاسلام  
هنا مع ان الظاهر عدم تقديم بشي مما ذكر اى من كونها شرطية او استغرافية او غير ذلك لشمل من  
التامة والموصوفة لكن عومها في الاثبات عوم بدلي لا شمولي اه قاله سم (قوله لان المرأة لا يستبرأ)  
فيه حديث لم يعله بان من لا تناول المرأة كما هو الظاهر لو ثبت هذه المسئلة على هذا الخلاف اشعار بجواز شبهة  
هذا القول على القول الرابع من هذا الخلاف ايضا فيكون الحديث المذكور من العام المخصوص بشيء المرأة  
وحاصله انه اشار الى بناء القول الاول في نظر المرأة في الرابع من هذا الخلاف وبحرف في القول الثاني بناء على  
الرابع ايضا بناء على تخصيص الحديث بغير المرأة ونظر المعنى المذكور وهو كونه لا يستبرأ سم (قوله جمع  
المذكر السالم) فيه على انه محل اختلاف فخرج به اسم الجمع تقوم وجوب الذكر كالمسكروا بدلي على جملة  
منه ما ذكرنا من فلا يشمل الاولان النساء عطا ويشملن الثالث قطعا قال الزركشي وفي بعض النسخ وكذا  
المسكروا وهو اسد رآه على تصورهم المسئلة بالجمع السالم فان المسكروا لم اقتصروا بمحاذات  
بل رأت في بعض المسودات ان جمع التكسير لا خلاف في عدم الدخول فيه وشبهه انه لو وقف على بني  
زيد فانه لا يدخل فيه البنات نعم انما قرى بفتح الدخول ودخلن على الاصم كالموقف على بني نعيم وهاشم  
فان القصد الجهة اه والتحقيق كافي ان المصنف ان المسكروا لا يشمل البنات ان دل على عدمه كرجالوا لا نفسه  
الخلاف السابق اه شيخ الاسلام (قوله كاساين) فيه اشارة الى ان محل الخلاف في حياض وصف بنات  
الاناث ايضا كاساين بخلاف نحو لا بدون (قوله ظاهرا) فيه يحول عن المحرور بنى والاصل وان جمع  
المذكر السالم لا يدخل في ظاهره اى يقطع النظر عن القرينة (قوله لا يقصد الشارع الخ) اورد عليه ان  
حمل المضارع جوابا لا يقتضى الاعلى مذهب ابن عصفور ويمكن ان يجاب بان لما احتجنا بالاجواب  
اذا قصد به التعليق اما اذا لم يقصد به الا مجرد الظرف فلا يحتاج الى جواب وحديثه مقوله لا يقصد خبر ان  
ولما يتعلق به سم (قوله قصر الاحكام عليهم) المراد الاقتصار بحسب اللفظ بان لا يدخل في الاقفاظ لمن ولا  
بان حكمه بهذا اللفظ ولا يراد به الا لا حال وبيان حكمهم لا قصر الحكم في الواقع فاندفع فيه الشبهة بحسب  
فانه ليس فيه تعرض للقصر غاية الامر السكوت عنهن قاله سم (قوله وقيل يشملهم فيما يماركون فيه) قال  
الكامل الشمول عندنا هو بطريق العادة القرينة او الاعتبار العقلي فانه خلاف وعلى هذا ينبغي استدلال  
الاتمهيل قوله تعالى انما مرون الناس بالبرالة فان هذه الضمائر لى اسرائيل قال وهذا كله في الخطاب على  
لسان نبينا صلى الله عليه وسلم واما خطيبهم على السنة انبئهم فمضى مسئلة شرع من قبلنا ونحوه بانهم  
بطريق الاعتبار العقلي وهو انقباس لانقبه المصنف انما ينبغي المصوم من حيث اللفظ بالصيغة او العادة اه  
(قوله في عوم خطابه) اى في عوم متعلق خطابه لظهور ان الدخول انما هو في الخطاب به (قوله نحو والله  
بكل شئ عليم) ان قلت هذا الخطاب فيه قلت المراد بقوله الخطاب هل يدخل في خطابه ام لا ما عير به  
بعضهم ان المتكلم بكلامه يصح لشمله هل يدخل فيه او لا سواء كان ثم خطاب ام لا لان المستفيدة بتزلة  
الخطاب وافادة المتكلم لا تغزله الخطاب شيخ الاسلام (قوله لا امر) مثله انتهى كما مر به في شرح المختصر  
(قوله وقيل لا يدخل مطلقا الخ) اه هذا هو التحقيق (قوله والاول ناظر الى ان المعنى من جميع الاموال) النظر  
الى ذلك هو الموافق لما مر من عدم اجمع الحرف بالاضافة من صيغ العموم وان مدلول العام كلية

فتم الجزء الاول ويليها الجزء الثاني اوله القصص

عند انبأ في الاصول وصح المصنف الدخول في الامر في معناه بحسب ما ظهر له في الموضوعين (و) الاصم ان شئوا من اموالهم  
يقضى الاخذ من كل نوع وقيل لا بل يقتل بالاخذ من نوع واحد (وقول الآدمي) عن ترجم واحد من القوانين والاول ناظر الى ان المعنى  
من جميع الاموال والثاني الى انه من مجموعها

﴿ فهرست الجزء الأول من حاشية العلامة البنانى على شرح جمع الجوامع ﴾

صفحة	مكتبة
١٧	الكلام في المنقعات
٧٩	مسئلة الحسن المأذون الخ
٨٠	مسئلة جائر الترك ليس بواجب الخ
٨٤	مسئلة الامر بواحد من أشياء بوجب واحد لا يفيده الخ
٨٧	مسئلة فرض الكفارة مهم بقصد حصوله الخ
٨٩	مسئلة الاكثر ان جميع وقت الظهور جوازا ونحوه وقت لادائه الخ
٩٢	مسئلة المقدور الذي لا يتم الواجب المطلق الا به وواجب الخ
٩٤	مسئلة مطلق الامر لا يتناول المكره الخ
٩٨	مسئلة يجوز التكليف بالاحمال مطلقا الخ
١٠٠	مسئلة الاكثر ان حصول الشرط الشرعى ليس شرطاً في صحة التكليف الخ
١٠٢	مسئلة لا تكلف الا بفعل الخ
١٠٤	مسئلة يصح التكليف بوجود معلوماً لأمور أثر الخ
١٠٥	خاتمة الحكم قد يتعلق بامر ينهى عن الترتيب الخ
١٠٦	﴿ الكتاب الأول في الكتاب ومباحث الأقوال ﴾
١١٤	(المنطوق في مفهوم)
١٢٤	مسئلة المفاهيم الا للقب جهة لغة الخ
١٢٦	مسئلة النهاية قبل منطوق الخ
١٢٧	مسئلة غنا قال الآمدى وأبو حيان لا تنفد المحصر الخ
١٢٩	مسئلة من الألفاظ حدوث الموضوعات القدرية
١٣٣	مطلب المحكم والمتشابه
١٣٤	مسئلة قال ابن فورك والجمهور اللغات توفيقية
١٣٦	مسئلة قال القاضي وأمام الحرمين والقزالي والآمدى لا تثبت اللفظ بالمالخ
١٣٧	مسئلة اللفظ والمعنى ان أخذاً فان منع تصور معناه المشتركة تجزئ الخ
١٤١	مسئلة الاشتقاق رد لفظ الى آخر الخ
١٤٧	مسئلة المترادف واقع خلافاً لمطلب الخ
١٤٩	مسئلة المشتركة واقع خلافاً لمطلب والأبهرى والبلخى مطلقا الخ
١٥٠	مسئلة المشترك يصح إطلاقه على معنيين معاً مجازا الخ
١٥٤	الحقيقة لفظ مستعمل فيما وضع له ابتداء الخ
١٥٦	(المجاز)
١٧٠	مسئلة المغرب لفظ غير علم استعمله العرب الخ
١٧١	مسئلة اللفظ اما حقيقة أو مجازاً وحقيقة ومجازاً الخ
١٧٤	مسئلة الكتابة لفظ استعمل في معناه مراداً منه لازم المعنى الخ
١٧٥	(الحروف)
١٩٤	(الامر)
١٩٧	مسئلة القائلون بالنفسى اختلافوا هل للامر صفة تخصه الخ
٢٠٢	مسئلة الامر لمطلب المادية الخ
٢٠٢	مسئلة الرازى والشيخ الرازى وعبد الجبار الامر يستلزم القضاء الخ
٢٠٥	مسئلة قال الشيخ والقاضي الامر انفسى بشئ معين نهى عن ضده الوجدى
٢٠٦	مسئلة الامر ان غير متعاقبين أو غير متباينين غير ان الخ
٢٠٧	(النهى)
٢١٢	(العام)
٢١٨	مسئلة وكل والذي والذى وأي وما ونهى وأين وحيثما ونحوها للعموم الخ

الجزء الثاني من حاشية العلامة البناني على  
شرح الجلال المحلى على جميع الجوامع  
للامام ابن السبكي تقمدا لله  
الجميع برحمته واسكنهم  
فسيح جناته

آمين

م

﴿ وبها مشه النسخ المذكور وبه في نقر برات للعالم  
العلامة الشيخ عبد الرحمن الشريبي حفظه الله آمين ﴾

﴿ طبع على نفقة مصطفى الدابي الحلبي  
وأخوه بمصر ﴾

**في التخصيص**

مصدره من معنى  
نخص (نصر العام على  
بعض افراده) بان  
لا يراد منه البعض الآخر  
ويصدق هذا بالعام  
المراد به الخصوص  
كالعام المخصوص وعدل  
كما قال عن قول ابن  
الملاحب مسمياته لان  
مسمى العام واحد وهو  
كل الافراد (والقابل  
له) أى للتخصيص  
(حكم ثبت للمعتمد)  
لفظا أو معنى كأنفهوم

بسم الله الرحمن الرحيم

(قوله قد يقال الخ) هذا  
الاعتراض منقول عن  
المصنف وأشار الشارح  
الى دفعه بقوله بان  
لا يراد الخ فانه في النسخ  
كان الحكم مراد ثم رفع  
مخلافه في العام  
فانه يبين عدم ارادته  
أصلاً وهذا ما قاله  
الصفي شارح المناهاج  
التسخ هو الازالة  
والتخصيص بيان مراد  
المتلفظ بالعام  
(قوله قلت الظاهر ان  
يقال الخ) هذا لا يفيد  
لان الكلام انما هو مع  
الحكم

(قوله معنى خص) أشار الى أنه معنى أصل الفعل دون رعاية التشكيك الذي تفيد هذه الصيغة غالباً (قوله قصر  
العام على بعض افراده) قد يقال هذا غير مانع لشبهة قصره بعد دخول وقت العمل به مع أنه حدثت نسخ  
للتخصيص كما سيأتي في قول المصنف مسئلة أن تأخر الحاصل عن العمل بالعام أى عن وقته نسخ ويمكن أن  
يجاب بان هذا التعريف من باب التعريف بالاعم وقد أجاز المتقدمون (قوله بان لا يراد الخ) الظاهر ان الداء  
للسببية لان القصر اثبات ونفي لأن في فقط اذهوا ثبات الحكم لذكور ونفيه عما عداه كما مر وقوله بان لا يراد الخ  
المراد عدم الارادة من حيث الحكم سواء أريدت ناوله من حيث اللفظ كالعام المخصوص أم لم يرد ذلك كالعام  
المراد به الخصوص على ما سيأتي (قوله) ويصدق هذا بالعام المراد به الخصوص الخ (قوله) كيف يصدق به  
مع قول المصنف والقابل له حكم ثبت لمتعدد وليس فيه حكم ثبت لمتعدد وهو يجب بان المراد بثبوت الحكم لمتعدد  
كون الحكم بحيث ثبت لافراد العام لولا التخصيص وهو عبارة أخرى بثبوت اعتبار دلالة الكلام وما يفهم من  
ظاهره ألا ترى أن العام المخصوص اذا انتهى تخصيصه الى واحد صدق عليه ذلك مع انتفاء ثبوت الحكم  
بالفعل لمتعدد فوزان العام الذي أريد به الخصوص في ذلك وزان العام المخصوص الذي انتهى تخصيصه الى  
واحد (قوله) لان مسمى العام واحد وهو كل الافراد أى مجموع الافراد من حيث هو مجموع أى الهيئة المركبة  
من الأحادية لهم وقد يقال اذا كان مسماهما ذكر يلزم أن تكون دلالاته على بعض افرادهما نعمتها وقد مر انها  
مطابقة ويمكن أن يجاب بمنع الزوم المذكور فانه لم يوجد هنا شرط دلالة التضمن لان الدلالة اللفظ على جزء  
المتضمن في ضمن دلالاته على الكل حتى لو دل على الجزء باستقلاله لم تكن دلالة التضمن كما تقر في محله والعام  
دلالاته على كل فرد مستقلة لافي ضمن دلالاته على المجموع فليست هذه الدلالة من دلالة التضمن قاله سم قلت  
الظاهر ان يقال الكلام في مقامين دلالة العام من حيث الحكم مع التركيب ودلالاته في حد ذاته بدون ذلك  
والاولى مطابقة لان الحكم فيها على كل فرد أو اما الثانية فتضمن لان الفرد جزء معنى العام بلا شبهة (قوله لفظا  
أو معنى) المراد بالمتعدد لفظا ما كان مدلولاً عليه باللفظ في محل النطق بان يكون المتعدد مدلولاً عليه والمعنى  
ما كان مدلولاً عليه باللفظ لافي محل النطق بان يكون المتعدد مفهوماً للفظ فقوله مثلاً لا معنى كأنفهوم الكاف

فيه استقصائية (قوله فيه هنا) أي بقوله حكمه بقوله ثبت لتعدد (قوله على أن المخصوص في الحقيقة المحكم) أي فيكون قول المصنف قصر العام أي حكم العام (قوله ما هو أعظم من المحدود) أي لصديق المتعدد المذكور بكونه لفظاً وغير لفظ كالقوم وصديقهم مع المخصوص بدونه حتى يشمل أسماءه لعددياً بل جعلهم الاستثناء في العدد من المخصصات مع أن العددين من العام المحدود عباسي (قوله والحق جوازاً له) واحد في العبارة مضاف محذوف وبه يتفق قوله أي واحد أي والحق جوازاً انتهائاً إلى واحد ويجوز أن يكون قوله إلى واحد حالاً من المضاف في جوازاً متعلقاً بحذوف أي متبهاً إلى واحد وانما جعلنا العبارة على ما ذكر لأن جوازاً المخصص لا خلاف فيه وإنما الخلاف في جوازاً انتهائاً إلى الواحد وعدمه فلو قال ومنتهاه واحد على الأصح لكان أقعد (قوله أن لم يكن لفظ العام جمعا) يدخل فيه نحو لقيت كل رجل في البلدوا كنت كل رمانة في البستان ومقتضى إطلاق جوازاً المخصص هنا إلى الواحد لا يخفى بعده وفي التلخيص مائة في الثالث أي من وجوه النظر أن من قال أنه ثبت كل رجل في البلدوا كنت كل رمانة في البستان ثم قال أردت واحداً عد لا غيراً فلو قلنا يجب أن هذا بيان الكلام في الحقيقة اه سم (قوله وإلى أقل الجمع) ثلاثة أو اثنين أن كان جمعا) مثل إطلاقه جمع الكثرة وهو واضح على ما تقدم عن الأصناف في التفتاخي وأما على إطلاق غيرهما فو محمل نظره نعم أن بقية هذا يجمع القلة وينتدأ انتهاء المخصص في جمع الكثرة فاحد عشر ويحتمل أن لا يرق كما هو ظاهر إطلاقه نظر الماشاع في العرف من إطلاق جمع الكثرة على ثلاثة كما تقدم عن المصنف ومن الجمع في الحكم المذكور وهو جوازاً المخصص إلى أقل الجمع اسم الجمع ولهذا قال شيخ الإسلام في معنى الجمع اسم الجمع كسائر أقوم ورفض اه وهذا الشكل وهو أن يقال بشكل امتناع تخصيصه إلى واحد مع إدخال العام الذي أريد به المخصوص في تعريف المخصص كما مر وتعالى له بقوله تعالى الذين قال لهم الناس أي بمحمدون الناس قد جازاً المخصص إلى واحد في اسم الجمع المساوي للجمع في هذا الحكم إلا أن يجب بيان الكلام في العام المخصوص لافي الذي أريد به المخصوص لكن لابد من تفرق واضح من جهة المعنى سم (قوله والأخبار متقاربان) فيه بحث فإن مدلول العام قد يكون متناولاً لأنواع كل منها لا يتناهى ويخص منه إلى أن يبقى نوع واحد كقولنا كان العام لفظ المعلومات بما في السماء والأرض وما بينهما مساوياً الموجود خارجاً وغيره وخص إلى أن يبقى نوع واحد من تلك الأنواع كقولنا كان المدلول هو المدلول وهو غير مصدق حينئذ أو مادون ذلك إذا كان نوع الباقي غير محصور وليس قريباً من المدلول ولو كان المدلول في الواقع مائة وخص إلى أن يبقى تسعون متلصقاً بانه مائة دون أولها إذا الباقي قريب من المدلول وهو محصور ولو كان المدلول في الواقع مائة ألف فخص إلى أن يبقى ثمانون ألفاً صديقاً ما إذا الباقي قريب من المدلول وهو غير محصور وقضية ذلك أن بينهما عمومًا ومخصوصاً من وجه فكيف يكونان متقاربين اللهم إلا أن يرد أنهما متقاربان في الجملة بمعنى قد يتقاربان اه سم (قوله والعام المخصص عمومهما متناولاً لا حاكماً) بيان للتفرق بين العام المخصوص والعام الذي أريد به المخصوص بأن الأول حقيقة والثاني مجاز وإذ إن جزم المصنف بكون العام المخصص حقيقة لاستعماله في تمام معناه من تناوله لجميع الأفراد بالنظر لالة العام في حد ذاته لا من حيث الحكم والتركييب تشكيك معه حكمه بخلاف الآتي بقوله والأول الأشبه حقيقة لأنه إذا كانت الحقيقة منظوراً للمعام من حيث ذاته لا من حيث الحكم والتركييب فهو حقيقة أي أريد به عليه أن العام المراد به المخصص كذلك أيضاً إذا استعماله في الفرد مجازاً لا يعني الحقيقة إذا اعتبر في العموم دلالة اللفظ وضعاً فاستعمال العام في الفرد مجازاً لا يخرج به عن كونه عاماً والجواب أن ما ذكره بقوله والعام المخصص عمومهما متناولاً الخ المضاف إليه حقيقة أي اختياره ليعمل بالدهم ما ذكره بعد بقوله والأول الأشبه الخ حكمه لكلام الأصوليين لكن يتجه عليه ما تقدم من ورود العام المراد به المخصص وأن الكلام هنا في دلالة العام من حيث الحكم والتركييب لأن المخصص متعلق بالحكم كما هو صريح كلامهم كالشراح وعليه يقتضي الخلاف لا في كون العام المخصص حقيقة أو مجازاً فإذا ذكره المصنف واختاره تعالى الله مخالفاً له الأصوليين خارج من موضوع المسئلة فقد علمت أن خلاف الأصوليين المذكور مبناه ما هو الموضوع من دلالة العام من

فيه هذا على أن  
المخصوص في الحقيقة  
الحكم وأن المراد بالعام  
هنا ما هو أعظم من  
المحدود بما سبق  
فالتعدد لفظ محمول  
المشركين وخص منه  
الذي ونحوه ومعنى  
كقوله فلا تقل لها  
أف من مائة أنواع  
البدء وخص منه  
حسب الوالد بن الولد  
فانه حائر على ما يحتمل  
الغزالي وغيره والحق  
جوازاً أي المخصص  
إلى واحد أن لم يكن  
لفظ العام جمعا) كن  
والمفرد المحلى بالالف  
واللام وإلى أقل  
الجمع) ثلاثة أو اثنين  
أن كان جمعا  
كالمساويين والمساوات  
وقيل يجوز أن  
واحد مطلقاً نظراً  
الجمع إلى أن أفرادها  
كغيره (وشذ المنع) إلى  
واحد مطلقاً بأن  
لا يجوز إلا إلى أقل  
الجمع مطلقاً (وقيل  
بأنه الآن يبقى غير  
محصور) فهو حينئذ  
(وقيل الآن يبقى  
قريب من مدلوله) أي  
العام قبل المخصص  
فهو حينئذ والأخبار  
متقاربان (وأما  
المخصص عمومهما مراد  
قوله حتى يشمل أسماء  
العدد) وثبت الحكم  
للمتعدد حاشاً بنبوته

للمجموع الذي هو مدلول اسم العدد (قوله ثم قال أردت واحداً) أي الذي هو بمنزلة المخصص بالاستثناء أو غيره لأنه تخصيص

تناول الاحكام لان بعض الافراد يشبه الحكم بنظر المخصص (و) العام (المراد به المخصوص ليس) عموم (مراد) لاحكام وتناول (بل) هو (كل) من حيث ان له افرادا بحسب الاصل (استعمل في جزئ) أي فرد منها (ومن ثم) أي من هنا وهو ان كل استعمال في جزئ من أجل ذلك (كان مجازا قطعيا) نظرا إلى حقيقة الجزئية مثاله قوله تعالى الذين قال لهم الاناس ان تعبدوا الاصبى اقبامه مقام

كثير في تشبيه المؤمنين عن ملاقة أبي سفيان وأصحابه أم يحسدون الناس أي رسول الله صلى الله عليه وسلم لجمعه ما في الناس من الخصال الجميلة وقيل الناس في الآية الأولى وقد من عبد القيس وفي الثانية العرب وتسمع في قوله كلى على خلاف مقدمه من أن مدلول العام كلمة (والأول) أي العام المخصوص (الاشبه) أنه (حقيقة) في البعض السابق بعد التخصيص (وفاقا للشيخ الامام) والمد المصنف (والفقه) المتنبه وكثير من الحنفية واكثر الشافعية لان تناول اللفظ لبعض الباقي في التخصيص كشناوله لا للتخصيص وذلك تناول حقيقي اتفاقا فليكن هذا تناول حقيقيا أيضا (وقال أبو بصير (الرازي) من الحنفية حقيقة (ان كان الباقي غير مضمرا) بقاء خاصة العموم والا فجاز (وقوم) حقيقة (ان خص بالاشتغال)

حيث الحكم مع التركيب وهو الحق وأن مختارا المصنف مبناه دالة على عدم في حد ذاته وأنه لا في الموضوع وهو هذا فلم أن عبارته قاصرة عن افادة المراد موجهة بخلافه وبالجملة فهي عبارة غير محيرة (قوله تناول الاحكام) غير محمول عن المضاف اليه أي عموم تناوله مراد أو عن نائب الفاعل أي عموم مراد تناوله (قوله ولا تناول) أي مجازا بحسب الاستعمال والادراك وفيه ماهر (قوله أي فرد منها) أشار بذلك إلى أن المراد بالجزئ الفرد لا الجزئ المقابل للكل وهو ما يصح حمل الكلى عليه لأن ذلك لا يصح هنا فان المراد بالكل القضية الكلية كما سبق قوله ولا يعني أنه لا يصح حملها على افرادها (قوله كان مجازا) أي مراد علاقته الكلية والجزئية ويصح أن تكون علاقته الشابهة وفي عبارة الشارح ما يشير لكل ان تأمل (قوله نظر لثبوت الجزئية) أي وأما لو لم ينظر لثبوت الجزئية فهو حقيقة لما تقر من أن استعمال الكلى في جزئيه ان كان من حيث خصوصه فيجاز وان كان من حيث اشتماله على كونه حقيقة كذا قرر وفيه أن هذا غير متأت هذا الذي الكلى في قول المصنف بل هو كلى الخ مراده القضية الكلية كما سبق قوله الشارح ومعلوم أن فرد القضية الكلية لا يشتمل عليها فالحق أن قول الشارح نظر الخ ليس احترازا عما ذكر (قوله اقبامه) على حذف أي وضع اطلاله علمه لقيامه (قوله في تشبيه) أي تحذله ونحوه المؤمنين (قوله لجمعه ما في الناس) على حذف كيقدم نظره (قوله وقيل الناس في الآية الأولى الخ) خلاف ما عليه عامة المفسرين (قوله وتسمع في قوله كلى الخ) أي فلما رد قوله كلى استعمال في جزئ قضية كلية استعمال في جزئية وقول شيخ الاسلام لا يخاف أن مقدمه من ذلك انما جاء من جهة شمول حكم العام لجميع افراده فاذ انتفى التعميم باستعمال العام في جزء من جزئيه خرج بذلك عن مدلول الكلية وصار استعماله في بعض جزئيه من قبيل استعمال الكلى في الجزئ لا من قبيل الجزئية المقابلة للكلية فلا تسمع على أن الكلام هنا في العموم وفي المدلول اه فيه ان العام مدلوله من حيث الحكم كلية لا كل ولا كلى كإمام ومدلوله في حد ذاته كل الأفراد أي المجموع المركب منها وأما كان فاستعماله في الفرد من استعمال القضية الكلية في قضية جزئية أو من استعمال المجموع المركب في جزئيه وليس من استعمال الكلى في الجزئ بل لثبوت وضع العام للفظ الكلى الذي يحمل على كل فرد من افراده حتى يكون استعماله في فرد استعمال الكلى في جزئيه (قوله فليكن هذا تناول حقيقيا أيضا) سيأتي رده في قول الأكثرين مجاز (قوله لان ما لا يستقل جزء من المقيد به) أي وما يستقل ليس جزءا من المقيد به فلا يكون العموم بالنظر اليه كافي غير المستقل أي فلا ينظر الى اللفظ من حيث اتفاده بل له بدون المقيد وهو بدون التقييد شامل لجميع الأفراد فليصح كونه حقيقة في الباقي لكونه بعض مدلوله (قوله فالعموم بالنظر اليه) أي الى ما لا يستقل وحاصله ان اللفظ العام الذي خص به ينظر في اللفظ باعتبار ذلك التقيد وهو عند النظر للأفراد المقيدة بذلك المقيد كقولك أكرم بني عجم العلماء فهو عام في أفراد العلماء من بني عجم وهكذا القول في الاستثناء كقولك قام لقوم الأزد فهو عام في أفراد القوم الخارجين عن الأزد وقس على ذلك (قوله وهو أحسن) أي لانه مع كونه أخصر مستغن عن حذف المضاف الى تناول والاقتضار أي اعتبار تناوله واعتبار الاقتضار لان تناول والاقتضار معتبران لا اعتباران (قوله وتناول لهذا المعنى الخ) رد لما استدلل به الأول على أنه حقيقة في الباقي من قوله لان تناول اللفظ له من الخ وحاصله أن تناول المذكور لا يوجب كونه حقيقة لان كونه حقيقة قبل التخصيص لم يكن من حيث كونه متناولا للباقي حتى يكون بقاء تناول متلزما بقاء كونه حقيقة بل من حيث أنه مستعمل في ذلك المعنى الذي ذلك الباقي بعض منه وبعد التخصيص قد

كصفة أو شرط أو استثناء لان ما لا يستقل جزء من المقيد به فالعموم بالنظر اليه فقط (واما الحرم من حقيقة ومجاز استعمال باعتبار بن تناوله والاقتضار عليه) أي هو باءه ارتناول من حقيقة واعتبار الاقتضار عليه مجاز وفي نسخة باعتبار بن تناوله معناه قاهو أحسن (والأكثر مجازة طلقا) لاستعماله في بعض مواضع أولا والتناول لهذا البعض حيث لا يخصص أغما كان حقيقة قياسا بحتمه لبعض الآخر (وقيل) مجاز (ان استثنى منه)



لا يشي بالاستثناء الذي هو أخرج ما دخل أنه أو بيا المستثنى منه ما هذا المستثنى بخلاف غير الاستثناء من الصفة وغير هاتاه ففهم استثناء  
أن العمومها نظر المقتضى (وقيل) محذور (أن خص بغيره) كالمقتضى بخلاف المقتضى فالصوم بها نظرا إليه فقط (و) العام (المختص) قال  
الاكثر حجة مطلقا لاستدلال العامة به من غير تكبر (وقيل أن خص عمن) نحو أن يقال اقلوا المشركين ه الا أهل الزمة بخلاف الماهم  
نحو الانبياء منهم اذ ما من

استعمل في نفس الباقي فلا يسي حقيقة فالقول بأنه متناول له حقيقة مجرد عبارة قاله السعد سم (قوله لانه  
يبين بالاستثناء الخ) أي وأما قول الاستثناء ففهم أنه أو بجمع الأفراد فلما كان استعماله في الباقي محذور  
لتبادر غيره وهو جمع الأفراد لذهن فكأن الاستثناء لفظ آخر مستعمل بخلاف غير الاستثناء ففهم منه  
استثناء أن العموم أغما هو في أفراد القيد فلما كان استعماله في الباقي حقيقيا (قوله بالنظر إليه) أي إلى غير  
الاستثناء من الصفة وغير هاهن المختصات المتصلة (قوله فالعموم بالنظر إليه) أي إلى اللفظ (قوله قال  
الاكثر حجة مطلقا) هذا الإطلاق في مقابلة التقييد في الأقوال المذكورة بعد (قوله لاستدلال العامة) أي  
بعضهم وقوله من غير تكبر أي من باقهم فهو اجتماع كقول (قوله وأوجب بأنه يعمل بالخ) فيه أنه غير دافع  
لذلل الأول اذ حصل الدليل أن كل فرد يجوز أن يكون هو البعض المخرج فلا يجوز العمل به في فرد واحد  
فضلا عن أكثر اقليم الاحتمال في كل واحد فالاحتمال المانع أغما هو في خصوصيات الأفراد في كتبها فقاء  
واحد بل بقاء جميعه الواحد اذ لا يقع الاحتمال فليست له العلامة وقد يجب بالانتهاء بحجج الاحتمال  
لحيث يعلم عن المخرج حل على الأخير بطريق الأنحاء اذ الأصل في كل فرد عدم الأخراج فإذا عمل به في  
جميع الأفراد لا يمكن الحكم عليه أيضا لعدم الأخراج لانحصار الأمر فيه كذا قيل وفيه تأمل (قوله في الماهم)  
أي مذهب في معنى مع ويصح أن تكون بمعنى ما السببية أي بسبب الماهم أي بسبب التخصيص بالماهم أي  
أخراج بعض مذهب منه ولو حذف قوله في الماهم ماضره إذا الكلام فيه (قوله فيه) أي العام المختص بالماهم  
وقوله أنه أي العام حجة نه أي في الماهم أي مذهب في معنى مع كاتقدم (قوله في أنه حشيد) متعلق بقدم وقوله  
من أن العموم الخ بيان لما من قوله لا يتقدم (قوله يجوز أن يكون قد خص به غير ما ظهر فيشكل في الباقي)  
معنى هذه العبارة أن العام الذي خص به مفصل نحو اقلوا المشركين لا تقتلوا أهل الذمة ليس حجة في الباقي  
بعدا التخصيص بهذا المنفصل لجواز أن يخص بمفصل آخر غير هذا المنفصل الذي ظهر وهو لا تقتلوا أهل  
الذمة والمارة لا تقيد المراد لوقال يجوز أن يكون قد خص به غير ما ظهر الخ كان أوضح وصحة عبارته تجعل فهم  
به أنه لا بد على المنفصل مراد به جنس المنفصل لا المتقدم في قوله بخلاف المنفصل والمضى يجوز أن يكون قد  
خص أي أخرج بمفصل آخر غير ما أخرج هذا المنفصل المذكور أي يجعل الباقي من ضمير به للعام والمضى  
يجوز أن يكون قد أخرج من العام غير ما ظهر (قوله في الباقي) أغما صرح به لعدم ضمير عنه من قول المصنف  
إن أسأله اليه (قوله فانه بنى عن الحرجي) أي لكونه متعديا بالتحال والمجازية (قوله كالذي) أي فانه بنى  
عنه من حيث شمول اللفظ لانه يشاهد من اللفظ فالتشبه في الأنساء بدون علمته (قوله باحتمال اعتبار قد  
آخر) أي وهو كونه البصر دلتنا المخرج من الحرز من جنس النفوذ والعروض مثلا (قوله معنى على قول  
تقدم) أي في قول المصنف وشذ المتع مطلقا (قوله لا احتمال أن يكون الخ) غلة لقوله يشك مقدمة عليه  
للاهتمام وقوله يشك خبر لانه (قوله قال المصنف وبخلاف الخ) الخلاف منه أخرجه محذور أي ثابت وقوله  
أن نقل شرط فيه (قوله فان قلنا ذلك) أي أنه حقيقة احتج به أي بالاهم المختص فيما بنى من الأفراد وفي  
هذا الذي قاله المصنف نظرا لأن الماهم الذي يتصل به من نفي الجملة مطلقا هو وجوده بتقدير كونه حقيقة أيضا  
كما هو ظاهر ولا يفتي أن ظاهر كلامه خلاف ما قاله المصنف وانما أهدر أن ما قوله من مجته كانه همه تغيير في  
شرح المنهج بقوله يشك أن هذه المسئلة مفرغة على قول من يقول العام المختص بجزء وأن من قال غير  
ذلك احتج به هذا لاغما اه فليست له سم (قوله في قوله) لم يقل في قوله لان غير ابن سريج تبعه في

اذ لا يعرف خصوص هذا التفصيل الامن الشارع فالباقى في تحريكه يشك فيه باحتمال اعتبار قد آخر (وقيل) هو حجة (في أقل الجمع)  
ثلاثة أو اثنين لانه المتنبز وما عطاها مشكوك فيه لا احتمال أن يكون قد خص وهذا معنى على قول تقدم أنه لا يجوز التخصيص إلى أقل من  
أقل الجمع مطلقا (وقيل غير حجة مطلقا) لانه لا احتمال أن يكون قد خص بغير ما ظهر يشك في ما أراد منه فلا يشي إلا قرينة قال المصنف  
وبخلاف أن لم نقل أنه حقيقة فان قلنا ذلك احتج به جزما (وتبطل العام في حياة النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعث عن المختص) أغما  
كما قاله الأستاذ أبو إسحق الأسفري (وكذا بعد الوفاة خلا لابن سريج) ومن تبعه في قوله

التمسك بالعام اذا ذاك  
بحسب الواقع فيما ورد  
لاجله من الواقع وهو  
قطعي الدخول لكن  
عند الاكثر كما في  
وما نقله الامدي وغيره  
من الاتفاق على ما قاله  
ابن مريج مدفوع  
بحكاية الاستاذ الشيخ  
أبي اسحق الشيرازي  
اتخلف فيه وعليه جرى  
الامام الرازي وغيره  
ومال الى التمسك  
قبل البحث واختاره  
البضاوي وغيره وتبعهم  
المصنف وهو قول  
الصبري فانقله عنه  
الامام الرازي وغيره  
واقصر الامدي وغيره  
في النقل عن الصبري  
على وجوب اعتداد  
العموم قبل البحث عن  
التخصيص وعلى قول  
ابن مريج لو اقتضى  
العام علما وثناضاق  
الوقت عن البحث هل  
يعمل بالعموم احتباطا  
أولا خلاف حكاية  
المصنف عن حكاية  
ابن الصباغ وذكره  
هنا أولا بقوله وثانها  
ان حاق الوقت ثم تركه  
لانه ليس خلافا في  
أصل المسئلة (ثم يكتفي في  
البحث) على قول ابن  
مريج (الظن) بان  
لاختصاص (خلافا  
للقاضي) ابي بكر

هذا القول ويحتمل تلقى قوله في قوله يتبعه (قوله لا يتصل به قبل البحث) أي لا يجوز زوال العمل به قبله بل تنف  
الى ظاهر التخصيص (قوله بان الأصل) أي المستحب (قوله اذا ذاك الخ) ذلك مبتدأ خبره محذوف تقديره  
نائب وقوله بحسب الواقع نعت للتمسك أي الآتي بحسب الواقع أي بحسب الوقوع والنزول وقوله فيما ورد  
لاجله الخ خبر أن من قوله لان التمسك بالعام وقوله من الواقع بيان لما ورد لاجله وتنقد كلامه لان التمسك  
بالعام وقت نبوت حياته صلى الله عليه وسلم الا في ذلك العام بحسب الامر الواقع نائب في الواقع التي ورد  
ذلك العام لاجلها وحاصله ان احتمال التخصيص في العام التمسك به في حياته صلى الله عليه وسلم منتف  
لان التمسك بالعام في حال حياته صلى الله عليه وسلم الوارد على سبب خاص انما هو في ذلك السبب الخاص  
الوارد لاجلها العام وهو قطعي الدخول فنتفي احتمال التخصيص حينئذ هذا كلامه وفيه كما قاله شيخ الاسلام  
ان الدليل اخص من المدعى لان المدعى التمسك به مطلقا ما ورد على سبب خاص أم لا وسواء في الوارد  
على السبب الخاص صورة الورد وغيرها والدليل خاص بالتمسك بالوارد على سبب خاص في ذلك السبب  
الخاص فقط ثم دعوى أن كل عام في حياته صلى الله عليه وسلم وارد على سبب خاص وان الوارد على السبب  
الخاص لا يتصل به في غيره ممنوعة فرب عام لا يكون واردا على سبب خاص أصلا أو يكون واردا على خاص  
ثم رد خاص آخر راد العمل به فيه أيضا ونص مآل الشيخ الاسلام ثم لا يخفى أن الدليل اخص من المدلول لانه  
انما يتناول التمسك بالعام فيما ورد لاجله في حياة النبي صلى الله عليه وسلم دون التمسك به فيما بعده من  
الوقائع في حال حياته صلى الله عليه وسلم ودون التمسك به في ما ورد لاجله واقعة في حياته صلى الله عليه وسلم وغايه  
ما وجه كلامه على بعد ان قال الحق بما تنول الدليل غيره مما ذكر طرد الباب اه وفيه ان الحق  
ما ورد لاجله واقعة بما تنول الدليل مثلك اذا لا قطع بالدخول في شيء من صورته ذات الحق وصحة كمالا يخفى  
والوجه انه لو وقع في حياته صلى الله عليه وسلم الاستدلال بالعام في واقعة أخرى غير ما ورد العام عليها أو ورد  
العام في حياته صلى الله عليه وسلم لاجله واقعة أن يجري في ذلك العام خلاف المذكور قاله سم قلت لوعال  
انقضاء الاحتمال المذكور في حياته عليه السلام بما تنقضاء لازمه وهو التوقف لما كان مراجعة عليه السلام  
بسهولة كان وجهه انه أمل (قوله وهو) أي التمسك بالعام قول الصبري (قوله كما نقله عنه الامام) أي بناء  
على ما نقله عنه الامام (قوله واقصر الامدي وغيره الخ) حاصله ان الصبري نقل عنه قولان متنافيان ما نقله  
عنه الامام من القول بالتمسك قبل البحث كالجهد وما نقله عنه الامدي من أنه يقول انما يجب اعتداد  
العموم قبل البحث عن التخصيص وأما العمل به قبل البحث عن التخصيص فلا يجوز (قوله وذكره هنا أولا)  
أي بعد قوله خلافا لابن مريج بقوله وثانها الخ (قوله ثم تركه لانه ليس خلافا في أصل المسئلة) أي وذكره كما  
كان أولا يفهم منه انه خلاف في أصل المسئلة به بعد ان دفع اعراض الشهاب رحمه الله تعالى بقوله لا يخفى ان  
ذكره عقب ما روي المتن كما يصح المصنف يقتضي أن يكون خلافا في أصل المسئلة فكان واجب الحذف لذلك  
لا لمجرد ذكره ليس خلافا في أصل المسئلة اه ووجه ان دفعه انه لم يعمل بعد ذكره ليس خلافا في أصل  
المسئلة غاية الامر انه حذف مقدمه من التعليل لوضوحها من السياق بقى ان قال هذا لا يقتضي تركه مطلقا  
فلا ذكره فغير ما على المقابل فانه من تفرعات المسئلة (قوله ويحصل شكر بالنظر) أي يحصل القطع  
بمعنى قوله الظن (قوله واشتراك كلام الائمة) أي على ذلك العام (قوله أي المفيد للتخصيص) اطلاق التخصيص  
على المفيد للتخصيص أي اللفظ المفيد لذلك بدليل قوله قسمان بجزائ شائع حتى صار حقيقة عرفية بحيث اذا  
أطلق لا يفهم منه الا لفظ المذكور والمعنى الحقيقي هو فاعل التخصيص وقول الامام من تعبه التخصيص  
حكمة مقاراة التمسك به ووقفه وكان ذلك مري منهم من قول المتكلمين الارادة صفة في المعنى فوجب تخصيص  
أحد المقربين في أحد الاوقات لوتوقع مع استوائ نفسه القدرة الى السك ومعلوم ان ذلك لا يستلزم ما قاله  
قاله شيخ الاسلام نحو وفي الكمال وتنظير سم في ذلك لا يخفى ضعفه (قوله بان يقارن العام) بالعامية أو  
تسوية والمعنى بان لا يستعمل الامارة العام لعدم استغلاله بالافادة بنفسه فأن دفع ما يقال ان التمر يف

نحو خلا وعدا وروى  
صادرا ذلك الأخراج مع  
الخروج منه (من متكم  
واحد وقيل مطلقا)  
فقول القائل الازيدا  
عقب قول غيره جاء  
ال حال استثناء على  
الثاني لقوله على الأول

ولو قال اني صلى الله  
عليه وسلم الا اهل  
الذمة عقب نزول قوله  
تعالى فاقتلوا المشركين  
كان استثناء قطعا لانه  
مبلغ عن الله وان لم يكن  
ذلك قسرا (و يجب  
انصالة) أي الاستثناء  
بمعنى الدال عليه  
بالمستثنى منه (عادة)  
فلا يضر انصالة بنفس  
أوسعال (وعن ابن  
عباس) يجوز انصالة  
(ألى شهر وقيل سنة  
وقيل أبدا) روايات  
عنه (وعن سعيد بن  
جبير) يجوز انصالة  
(ألى أربعة أشهر وعن  
عطاء والحسن) يجوز  
انصالة (في المجلس  
و) عن (مجاهد) يجوز  
انصالة (ألى) سنتين  
وقيل يجوز انصالة  
(ما لم يأخذ في كلام آخر  
وقيل) يجوز انصالة  
(بشرط أن يشوى في  
الكلام) لأنه مراد أولا  
(وقيل) يجوز انصالة

(قوله على نوى الاستثناء)  
أي نوعين منه والأفصح  
أكثر كما ين في محله

المذكور يشمل أن يقال لا تقتلوا أهل ذمة متصلا بقول لا تقتلوا المشركين مع أنه من المنفصل قطعا (قوله)  
بمعنى الدال عليه) أشار به ناصح قوله الآتى أي الاستثناء بمعنى الدال عليه في قول المصنف ويجب انصالة إلى أن  
كلام المصنف اشتمل على نوى الأخراج الأول أن يطلق اللفظ بمعنى ويماذله الضمير بمعنى آخر وهذا في  
قول المصنف الاستثناء مع قوله وهو الأخراج والثاني أن يراد أحد ضميرين عاثرين على اللفظ أحدهما  
وبالآخر المعنى الآخر وهذا موجود في قوله هنا وهو الخ مع قوله ويجب انصالة فان الضميرين عاثران إلى  
الاستثناء الأول عائد عليه بمعنى الأخراج والثاني بمعنى أدائه الاستثناء وشاهد الأول قوله  
اذ أنزل السماء بأرض قوم • رعبنا وما كانوا غصبا

وشاهد الثاني قوله

فسق النضي والسالكه وان هم • شومين جوانحي وضلوى

وقال سم قال التفتازاني ويبنى أن يعلم أن إذا جاء في القوم الازيدا فالاستثناء يطلق على أخراج زيد على  
زيد الخارج وعلى لفظ زيد المذكور بعد الدال على مجموع لفظ الازيدا وهذه الاعتبارات اختلفت العبارات  
في تفسيره فوجب أن يحمل كل تفسير على ما يناسبه من المعاني الأربعة اه وبه نظري في قول شيخ الإسلام أفاد  
به أي أفاد الشارح بقوله بمعنى الدال عليه أن للاستثناء معنيين الخ بل يفي أن يقال على أن الاستثناء معاني أو  
معاني أربعة اه وفيه أن ما قاله شيخ الإسلام هو بالنظر بما ذكره المصنف من المعاني ومعلوم أن المستفاد من  
عبارة معنيين فقط وحديثه في قوله هو الصواب (قوله من متعدد) لم يقل من عام لبشيل العدد لما تقدم من  
دخوله هنا كما به عليه الشارح انفا (قوله بالأواحدى اخواتها) ظاهر العبارة غير شامل للأخراج بخو  
استثنى وأخرج على لفظ المضارع والظاهر أنه ملحق بالأخراج به في الحكم (قوله صادرا الخ) دفع به فهم معنى  
من متكم واحدا للأخراج وهو فاد إذا لم يتكم مخرج على صيغة اسم الفاعل لا يخرج منه وقوله مع الخرج منه  
دفع به فهم ما قصد به العبارة من كون الأخراج من متكم واحدا والخروج منه من متكم آخر وهو عكس  
المطلوب بهذا المقيد سم (قوله كان استثناء قطعا) أي اتفاقا فانه من متكم واحد والله تعالى واصل هذا  
على القول بأنه صلى الله عليه وسلم لا يخرج دقالة الشهاب قال سم والحامل على هذا الترجي التعليل المذكور  
لكن الظاهر عدم اختصاصه بالقول المذكور لأن اجتباؤه صلى الله عليه وسلم على القول بجوازه لا يكون إلا  
حقا أولا بقرع على خطأ على الخلاف في المسألة فهو على هذا القول بمنزلة المبلغ بل هو مبلغ في المعنى فالاستثناء  
هذا من متكم واحد بحسب المعنى وهو الله تعالى اه (قوله ويجب انصالة) المراد بذلك أنه لا يعتد به ويعتبر  
مخصصا إذا كان متصلا (قوله بنفس أوسعال) أي وأخذ ذلك كفي هو أوفى كلامه ما تنفصلوا فخرجوا الجمع  
(قوله وعن ابن عباس الخ) ردا اتفاق أهل العربية على اشتراط الاتصال وأنه صلى الله عليه وسلم قال من  
حلف على عين فرأى غيرها خيرا منها فأكسره عن عينه ولمبات الذي هو خير ولم يقل أو يستثنى وبانه لو صح ذلك  
لبطل الإقرار والطلاق والعناق ولأدى إلى أنه لا يعلم صدق من كذب لأن من قال قد قدم الحاج يجهل أن يستثنى  
بعد ذلك بعبارة قاله الله صاوى وحل في الموصول كلام ابن عباس رضى الله عنه ما على ما لا ذوى الاستثناء متصلا  
بالكلام ثم أظهر نية بدي في العضم ما منه وقبل لا يجب الاتصال لفظا بل يجوز الاتصال بالنسبة وإن لم يلفظ  
به كالخصيص بغير الاستثناء وحل في بعضهم مذهبان ابن عباس على هذا ولو حل على ظاهر قوله وهو جوازه  
مطلقا أو أم لا كان بعيدا جدا اه وقوله كالخصيص بغير الاستثناء أراد بغير الاستثناء الأدلة المنفصلة وأورد  
أن حل كلام ابن عباس على ما تقرر ساقى قول المصنف الآتى وقيل يجوز بشرط أن ينوى في الكلام فانه  
يقضى الإطلاق فيما قبل هذا أقول وأجب بعدم التام اتفاقا معاني غير الرواية الأخيرة عنه فلم يعد التقييد في  
هذا القول بما يقيد به ابن عباس وما على الرواية الأخيرة فاجتمع المصنف بينه العلم بالاتفاق على ما عوهم  
تعبها عنه قاله سم (قوله وقيل سنة) بالجرأى إلى سنة أو بالنصب كما هو المناسب لما بعده أي وقيل يجوز  
انصالة سنة (قوله في المجلس) أي مادام المجلس (قوله بشرط أن ينوى في الكلام) هذا الشرط متفق  
عليه عند القائلين باشتراط انصالة فلو لم ينو الاستثناء لا يبعد فراغ المستثنى منه لم يصح وعليه لا يشترط وجود

(ق) كلام الله فقط لانه تعالى لا يثبت **٢٨** همتنى فهو مراده اولا بخلاف غيره وقد ذكر الفقهاء ان قوله تعالى غير اول الضرر نزل

بعد الاستوى القاعدون  
من المؤمنين الخ  
في المجلس وقراءه فاع  
وغيرها لنصب اى على  
الاستثناء كما قرأه ابو  
عمر وغيره بل انى  
على الصفة والاصل  
فيما روى عن ابن  
عباس ونحوه كما روى  
عنه قوله تعالى  
ولا تقوان لشيئ انى  
فاعمل ذلك غدا  
الا ان يشاء الله وذكر  
ربك اذا نسيت اى اذا  
نسيت قول ان شاء الله  
ومثله الاستثناء  
وتذكرت فاذكره  
ولم يبين وقتا فخلطت  
الآراء فيه على ما تقدم  
من غير تعبد بنسب  
توسعة قوله وذكر  
ربك اى مشيئة ربك  
(اما الاستثناء  
المنقطع) بان لا يكون  
المستثنى فيه بعض  
المستثنى منه عكس  
المنفصل السابق  
المصرف الله الاسم  
عند الاطلاق نحو  
ما فى الدار احدا الا مار  
(فتناها) اى الاحوال  
لفظ الاستثناء (متواط)  
فيه وفى المنفصل اى  
موضوعه لقدر المشترك  
بينهما اى المخالفة  
بالا واحد اى اخوانها  
حذف من الاشتراك

التمنى من اولا بل كفى وجوبه اقل فراغ على الاصح قاله شيخ الاسلام فالت قوله فلولي سوا الله تعالى الامد فراغ  
المستثنى منه لم يصح هو خلاف ما نقرر فى وقوعه مذهبنا ما شرنا الى كنه من ان العبد مدعنا هو اتصال  
المستثنى بالمستثنى منه سواء نوى الاستثناء من اول الكلام او فى آياته او بعد فراغ المستثنى منه (قوله فى كلام  
الله فقط) قال فى البرهان وانما جازم على ذلك خياله فخلطوا من كلام المتكلمين القائلين بان الكلام الازلى  
واحد وانما الترتيب فى جهة الواصل الى المحظيين فلو تأخر الاستثناء فذلك فى الدعوى وانهم دون الكلام  
وهذا غلط لان الكلام ليس فى الكلام الازلى بل فى العبارات التى تلفظ بها فى حكم كلام العرب ولا يوجد  
فيه تأخر الاستثناء اه (قوله فهو مراده اولا) قد يقال كان قبلا ذلك ان لا يستند ذلك كلام الله وان يكون  
المدعى الى النية ولا اى قبل فراغ الكلام كما هو القول السابق على هذا والفرق بين ان لا يرد على الله ارادته اولا  
بخلاف غيره ليس فيه كبرية كما لا يخفى سم (قوله وقد ذكر المفسرون) قال الشهاب كان ما استدلال الاخير  
خاصة ويصلح ان لا يلائق قول عطاء والحسن اه وبما كان يستدل به لما قبل الاخير ايضا قال سم (قوله الخ)  
لقد علم عليه والمحذور كان اوضح اخرج غير اول الضرر اذ الفرض انه انما نزل بعد ذلك شيخ الاسلام (قوله  
على الاستثناء) اى لاجله والا فلو نصب على الخال بل ايل انهم اعرابا غير الاستثناء حالا كما نقرر فى موضعه  
(قوله كما قرأه ابو عمرو) التمهيد فى ثبوته عن النبي صلى الله عليه وسلم فأنزل (قوله ونحوه) عطف على ما روى  
واراد بنحوه ما سلف من الاقوال عن غير ابن عباس ما عد القوان الاخير بن فان هذا الاصل لا يناسب ما كما  
لا يخفى وبذلك يشعر بتعبير بنحوه دون قوله وغيره ونعني الاخير بن دون غيره ما وورد انه كيف يصح تعاقب  
هذا الاصل لا ينضم المذكور مع قوله كما روى عنه اى عن ابن عباس فان معناه انه روى عن ابن عباس انه  
استدل بهذا الاصل الذى هو قوله تعالى ولا تقوان لشيئ الخ ومعلوم انه لم يستدل على اقوال غيره التى هى المراد  
بأنه المذكور كما نقرر الا ان يجب ان المراد ان هذا الاستدلال لا يصلح لاقوال غيره فكما نرى روى عنه فكون  
قوله كما روى عنه مستدلا فى معناه الظاهر بالنسبة لاقواله وفى معناه التبيين بالنسبة لاقوال غيره سم  
(قوله كما روى عنه) اى على الوجه الذى روى عنه (قوله قوله تعالى الخ) قد يقال قد تبين من تقريره ان الاصل  
المذكور ليس قوله تعالى المذكور بل هو القياس على ما قد وروى بان اصل المنصرفة اصل القياس  
فى الجملة سم (قوله ولا تقوان لشيئ) قل البصائر اى اى لا تقوان لاجل شئ تعزم عليه فى فاعله اى فيما يستعمله  
الابان يشاء الله اى الامتناع بعبادته (قوله ومثله الاستثناء) جملة معترضه بين المعطوف وهو قوله وتذكرت  
والمعطوف عليه وهو قوله ليست الا لشارنا الى انا الاستدلال القياس على ما فى الآية لا يفسر الآله اى قياس  
الاستثناء على التعلق بالمشيئة بجماع الخارج فى كل اذا تعلق فى الخارج حاله من حاشى الشخص مثلا عن  
الحكم كقولك ان جئت اى كرهت بل فقد اخرجت حالة غير الجي عن الاكرام كما ان الاستثناء اخرج لبعض  
افراد المستثنى منعه من الحكم (قوله ولم يعين) اى الله تعالى او ابن عباس وقتوا المراد على الثانى انه لم يعينه فى  
الآية فلا ينافى تعينه فى الزمرو ومازاد الحاكم فى المستدرك وقال يجمع على شرط الشخص عن ابن عباس انه  
قال اذا حلف الرجل على عين فله ان يستثنى الى سنة (قوله من غير تعبد بنسب) اى كما يقيد به الآية (قوله  
توسعا) عليه ترك التعبد اى ذلك لئلا يدل آخرا قام عندهم على ترك التعبد وهذا على ان التمسك بالآية بمعنى  
زوال المعلوم عن الحافظة والمذكورة لا بمعنى الترك اما اذا كان بمعنى الترك فلا توضع (قوله فهو مراده اولا) كررنا  
مشيئة بل) قوله مبتدا وقوله اى مشيئة بل خبره على تقدير التول اى تقول فى معناه اى مشيئة بل فاخبر  
فى الحقيقة وهو قولنا قوله اى مشيئة بل مقول انما المحذور (قوله المنصرف الله الاسم الخ) اى فهو  
الحقيقة ولد الاقصر المنصرف على تعريفه (قوله لفظ الاستثناء متواط) جعل محل الخلاف لفظ الاستثناء وهو  
فضية كلام جسامه لكن انكره فى التلويح وذكر ان محل الخلاف الصريح وان لفظ الاستثناء حقيقة فيها  
بلا خلاف (قوله اى المخالفة) اى اعلم من ان يكون مع الخارج ام لا وهو تفسيره لقدر المشترك (قوله لانه  
الاصل) اى الراجح (قوله ويحد) اى المنقطع على القول الثانى (قوله من غير اخراج) هذا القيد لاخراج

والجواز الاثنى والاول الاصح انه بخلاف المنقطع لتبادر غيره اى المنصل ان الذهن والثانى انه حقيقة فيه كما تمصل  
لانه الاصل فى الاستعمال ويحد بالخالف المذكور ومن غير اخراج وهذا القول يعنى قوله (والرابع مشترك) بينهما

فهو مكرر **والان** يريدنا طوى الثاني انه حقيقة في المنتفع بحازي المتصل **ولا** كالمثل ذلك فيما علت **(والخامس** **القي)** أي لا يدري أهو حقيقة فيه **ما** أي أحدهما **أم** في القدر المشترك بينهما **وما** كان في الكلام الاستثنائي شبه التناقض حيث ثبت المستثنى في ضمن المستثنى منه ثم يتي مر بها وكان ذلك أظهر في السند لموصفته في أحاده دفع ذلك فيه بيان المراد به بقوله **(والاصح** **وفا** **قال** **الخب** **الحاجب** **المراد** **بشبهة** **في** **قولك**) مثلا **لا** يدعى (عشرة الاثلاثة عشرة باعتبار الافراد) ٩ أي الأحاد جميعها (ثم أخرجت

ثلاثة) بقوله الاثلاثة  
(ثم أسند الى الباقي)  
وهو سبعة **تقدر** **أروان**  
(كان) **الاسناد** **(قوله)**  
أي قبل إخراج الثلاثة  
(ذكرنا) فكأنه قال له  
على الباقي من عشرة  
أخرج منها ثلاثة وليس  
في ذلك الا اثبات **ولا**  
نفي أصلا فلا تناقض  
(وقال الا كالمترادف)  
بشبهة فما ذكر (سبعة  
والا) ثلاثة (فردية)  
لذلك ثبت ارادة الجزء  
باسم الكل مجازا **وقال**  
القاضي) **أبو** **مكر** **الباقي**  
(عشرة الاثلاثة) أي  
(معناه) **(بازاء** **سبع** **مفرد)**  
وهو سبعة **(وترك)**  
وهو عشرة الاثلاثة **ولا**  
نفي أيضا على القولين  
فلا تناقض ووجه تصحيح  
الاول ان فيه توفية عما  
تقدم من ان الاستثناء  
أخرج مخرجا **(ولا**  
يجوز) الاستثناء  
(المستغرق) بان  
يستغرق المستثنى  
المستثنى منه أي لا اثر له  
في الحكم فلو قال له على  
عشرة الا عشرة لزمه  
عشرة (خلافا لشذوذ)

المتصل (قوله فهو مكرر) **أجاب** **المجيب** **ما** **بان** **الظاهر** **ان** **مراد** **المصنف** **بالقول** **الثاني** **ما** **حكاه** **أروان** **حق** **ان**  
الاستثناء من غير الجنس لا يصح حقيقة **ولا** **لما** **زاد** **ان** **قال** **العبد** **لا** **يعرف** **خلافا** **في** **محتملة** **سم** **(قوله** **شبه**  
التناقض) **انما** **قال** **شبه** **لانه** **لا** **تناقض** **في** **الحقيقة** **كما** **يعلم** **من** **التوجيهات** **الآتية** **(قوله** **حيث** **ثبت** **الخ)** **حيث**  
تعليمة والمراد بالثبوت الدخول وبالنفي الإخراج ليسهل الإيجاب والسلب فأن دفع ما سم هنا **(قوله** **دفع** **ذلك**)  
أي شبه التناقض فيه أي في العدد وقوله بيان متعلق بدفع وقوله متعلق ببيان **(قوله** **ثم** **أسند** **الى** **الباقي**)  
ضمير أسنده يعود الى المستند وهو لا بد في المثال المذكور ويصير كون المجرور وهو قوله الى الباقي نائب فاعل  
أسند **(قوله** **أخرج** **منها** **الخ)** صفة لعشرة **(قوله** **وليس** **في** **ذلك** **الا** **اثبات** **ولا** **نفي** **أصلا**) انه ان هذا حانف للقول  
بان الاستثناء من الاثبات نفي الآتي تصحبه وجب شذوذ قول المصنف والاصح وفاقا لابن الحاجب الخ لا يجمع مع  
قوله الآتي والاستثناء من النفي اثبات وبالله اكس ما هنا صريح في أنه لا نفي في الثلاثة وما سمي أي صريح في  
أن فيها نفيًا ولا مع قوله السابق والقابل له أي للتخصيص حكم ثبت لتعدد لان هذا صريح في أنه لا إخراج  
باعتبار الحكم ضرورة أخر الاستناد عن إخراج الثلاثة فلم يكن المخصوص الحكم اذ لم يسند الا الى الباقي بعد  
إخراج الثلاثة وما سمي صريح في أن الإخراج باعتبار الحكم كالم لازم الان يحجب عن الثاني بان ما تقدم  
من ان التخصيص باعتبار الحكم انما هو بحسب الظاهر دون الحقيقة لكن يتناقض هذا الجواب قول الشارح  
هناك شبه هذا على أن المحذور في الحقيقة الحكم اه الا ان يحجب عن المنافاة لا تخصيص الحكم بحقيق  
بشبهة ما في بعد الاستثناء لان اراد الحكم على بعض مدلول اللفظ المرتبط بقصره على بعض أفراد العام  
اذ لا يتوقف قصر الحكم على سمي في قوله بل ذلك ليس الاراد عا عن الحكم وهو غير معتبر في التخصيص  
ويؤيد ذلك ما تقدم من جعل الشارح العام في قول المصنف التخصيص قصر العام على بعض أفراد صادقا  
بالعام المراد به التخصيص وان يحجب عن الاول اما مثل ذلك اثنان يقال ما يأتي من أن الاستثناء من  
الاثبات نفي هو بحسب الظاهر دون الحقيقة واما ما هنا حيث حكم بأنه لا نفي هنا فهو باعتبار الدلالة على النسبة  
الخارجية وجب حكم بنفوت النفي فهو باعتبار الدلالة على النسبة الذهنية كما جع بذلك العبد عند الكلام  
على ان الاستثناء من الاثبات نفي وبالعكس بين كلام الحنفية وكلام أهل العربية راجع سم **(قوله** **فلا**  
تناقض) **حق** **التفريع** **فلا** **شبه** **تناقض** **لانه** **المدعى** **(قوله** **ثبت** **ارادة** **الجزء** **أي** **وهو** **السبعة** **بالكل** **أي** **وهو**  
العشرة **(قوله** **أي** **معناه** **أي** **وهو** **سبعة** **يعني** **ان** **معنى** **عشرة** **الاثلاثة** **اه** **ان** **مترادفان** **مفرد** **وهو** **سبعة** **ومركب**  
وهو عشرة الاثلاثة **وعلى** **هذا** **افلا** **إخراج** **كافي** **الوجه** **الذي** **قوله** **اذ** **الاثلاثة** **جزء** **الاسم** **المركب** **الموضوع** **بازاء** **السبعة**  
**(قوله** **ووجه** **تصحيح** **الاول)** **الاولى** **أجوبة** **الاول** **اذ** **القولان** **صححان** **أي** **أضنا** **كالاول** **والثاني** **الاول** **اصح** **كما** **علم**  
المصنف **(قوله** **ان** **فيه** **توفية** **عما** **تقدم** **الخ)** أي لما تقدم من أن الاستناد الى الباقي قد رابعا إخراج الثلاثة بخلاف  
القول الثاني والثالث فان الثلاثة قرينة على الثاني وجزء الاسم الموضوع على الثالث والإخراج فيها **(قوله**  
خلافا لشذوذ) أي لجمع ذي شذوذ أي انفراد هذا القول فهو مصدر أو التقدير خلافا للقول ذي شذوذ أي شاذ  
أو لجمع شذوذ أي شذوذ ويكون جعل الشاذ سمعا **(قوله** **عن** **المسند** **المدخل**) اسم كافي الوفاة لابن طحمة  
المالكي **(قوله** **انه** **لا** **يقع** **بدل** **من** **قوله** **انه** **على** **معنى** **من** **وحذف** **حرف** **الجمع** **من** **ان** **كان** **يطرد** **كما** **أشار** **له**  
في الخلاصة بقوله **والحذف** **مع** **ان** **وان** **يطرد** **الخ)** **(قوله** **قليل** **ولا** **الا** **كثر**) عطف على مقدراى لا المستغرق

أشار بذلك الى ما نقله القرافي عن المدخل لابن طحمة فحين قال  
(٢ - بنافي - ثاني)  
لامرأته انت طالق ثلاثا ثلاثا انه لا يقع عليه طلاق في أحد القولين ولم يظفر بذلك من نسل الإجماع على امتناع المستغرق كالامام  
الرازي والامددي (قبل ولا) يجوز (الاكثر) من الباقي نحو قوله على عشرة الا عشرة فلا يجوز بخلاف المساوي والاول (وقيل) لا الاكثر (ولا  
المساوي) بخلاف الأقل (وقيل) لا الاكثر

(ان كان العدد) في المستقي والمستقي منه (مرحبا) نحو ما تقدم بخلاف غير الصريح نحو هذا الدرهم الا ان يوفى اى اكثر كذا حتى هذا القول في شرحه كغيره ١٠ في الاكثر وان شئت العبارة هنا كناية في المساوى (وقبل لا يستقي من العدد عقد صحيح) نحو

والا اكثر (قوله ان كان العدد) اى ما دل على المعدول بالعدد الاصطلاحي كاي شيء اليه تقسيمه الى العدد الصريح وغيره (قوله وقبل لا يستقي من العدد عقد صحيح) اى بناء على ان كل عقد من عقود العدد مستقل بنفسه فلا يخرج من غيره لعدم تسميته له بخلاف غير الصحيح وجهه القول الصحيح انه لا مانع من استثناء العقد التنازلي من العقد الاعلى لان الاعلى يتضمن من التنازل عقودا بحسب ما شئت عليه (قوله اى من مناظرونا) قال شيخ الاسلام تاويل للمستقي والمستقي منه اه و يؤيده تأخير عنه ما كانه على هذا جعلها كناية عن الزمن الطويل لكن يلزم على هذا عدم الفائدة في ذكر الاستثناء اذ يكفي في الكناية ما قبله ونقصه كلام السكالك انه تفسير للمستقي منه خاصة به بجزء من الشهاب ويؤيده الاستناد الذي ذكره الشارح لكن رد على هذا ان المستقي ان جعل ايضا كناية عن الزمن الطويل فسد المعنى بل ربما كان الاستثناء حينئذ مستغنى عن الاطلاق فائدة فيه ولا حاجة اليه وهذا كما مضى نصف هذا القول بل رده اه سم (قوله والاستثناء من النفي) اى من ذى النفي وهو الكلام الذى دخله النفي والمستقي منه الواقع في كلامه دخله النفي اثبات اى ذواتنا اى دال عليه وبالعكس عطف على اثبات اى الاستثناء بنفسه بالعكس مما ذكر اى بالخالفة له اى من الاثبات اى من ذى الاثبات وهو الكلام والمستقي منه المشتق اى ذى نفي اى دال عليه وينبى ان يلحق بالنفي ما في معناه كالنفي والاستثناء الانكارى (قوله فقال) عطف على قوله خلافا لى خالف فقال (قوله من حيث الحكم) اى وهو ثبوت القيام ونقصه عن زبد في المثال المذكور (قوله بدل الاول على اثبات القيام زبد) اى عندنا (قوله وقال لا) اى وقال ابو حنيفة لا يدل على ما ذكر من ثبوت القيام زبد ونقصه عنه في المثال المذكور (قوله وبعبارة الخلاف الخ) قال الامام اتفق العلماء ابو حنيفة وغيره على ان الالات خارج وان المستقي يخرج وان كل شيء يخرج من نقض دخل في النقص الآخر فله ثلاثة امور متفق عليها بقي امر رابع مختلف فيه وهو ان اذا قلنا قام القوم فمات له امر ان القيام والحكم فاختل فقول المستقي يخرج من القيام او من الحكم به فنحن نقول من القيام فيدخل في نقضه وهو عدم القيام والخفيقة يقولون يخرج من الحكم فيدخل في نقضه وهو عدم الحكم فيكون غير محكوم عليه فامكن ان يكون قائما وان لا يكون فعدنا ان نقل الى عدم القيام وعندهم انتقل الى عدم الحكم وعندهم ان يبقى وهو يخرج ودخل في نقض ما اخرج منه فافهم ذلك حتى يتبين لك محل النزاع والعرف شاهد في الاستعمال انه اذا خرج من القيام لا من الحكم به ولا يفهم اهل العرف الا ذلك فيكون هو الواقعة لان الأصل عدم النقل والتغير اه وقال السعدوي يؤيدون اى الخفيقة كلام اهل العربية انه من الاثبات نفي انه محذور تغييرا عن عدم الحكم بالعدم لكونه لازما له لكن انكار دلالة ما قام الاز بد اى بحسب الوضع على ثبوت القيام زبد كما دل على انكار الضرورات واجماع اهل العربية على انه من النفي اثبات لا يحتمل التأويل اه سم (قوله واخرج من الحكم الخ) اى فبني قول اى خفيقة على الثاني ومبنى قول غيره على الاول (قوله اذا القاعدة الخ) عليه لئلي على كل من التقدير بن (قوله وجعل الاثبات الخ) نفسه ان يقال للحنيفة ان الشارع امر بالاثبات بهذه الكلمة لم يعرف الشارع ولم يقرر عند هؤلاء الاثبات فيها معروف بغير الشرع ما حسن ذلك سم (قوله والاستثناءات المتعددة) اى مع اتحاد المستقي منه وبني عكس ذلك وهو تعدد المستقي منه واتحاد المستقي وسأقي في قوله والوارد بعد جعل متعاطفة ويبقى الكلام فيما اذا تعددنا وفيما ياتي بخوله على عشرة وعشرة الاربعة والاثلاثة والاثنتين وبني اخذاهن كلامهم وكلام الفقهاء جوع هذه المستثنيات لكل من العشرين فلزمه اثنتان وعلى قياس ذلك يقال فيما اذا تعددت المستثنيات بعد الجمل وقد يقال عبارة الحنفية هنا صادقة بما اذا تعدد المستقي منه ابتناؤها بما في صادقة بما اذا تعدد المستثنى ايضا فلا حاجة الى زيادة ذلك عليها سم (قوله فلا الاول) اى للمستقي منه الاول لا الاول من الاستثناءات وان اوجه كلامهم كما قال شيخ الاسلام ولم يبال بالانصاف بهذا الايهام بوضوح المقام مع التأمل

لهما في الاثنية خلاف الاثنية (وقيل لا) يستقي منه (مطلقا) وقوله تعالى فليست فهم أفسسنة الآخرين عاما اى من مناظرونا كما تقول لمن يستهلك اصبر الف سنة وكل قائل بحسب استقرائه وفهمه والاصح جواز الاكثر مطلقا وعلمه معظم الفقهاء اذ قالوا لو قال له على عشرة الا تسعة لزمه واحد (والاستثناء من النفي) اثبات وبالعكس خلافا لى خفيقة) فهما وقيل في الاول فقط فقال ان المستقي من حيث الحكم مسكوت عنه فهو ما قام احدا لا ز بد وقام القوم الاز بد بدل الاول على اثبات القيام لزيد والثاني على نقضه وقال لا وز بد مسكوت عنه من حيث القيام وعندهم مبنى الخلاف على ان المستقي من حيث الحكم يخرج من الحكم به فيدخل في نقضه من قيام أو عندهم مثلا واخرج من الحكم به فيدخل في نقضه اى لا حكمه القاعدة ان ما خرج من شيء دخل في نقضه

وجعل الاثبات في كلمة التوحيد يعرف الشرع وفي المخرج نحو ما قام الاز بد بالعرف العام (و الاستثناءات وعبارته المتعددة ان تعاطفت فلا الاول) اى فبني عائد الاول بخوله على عشرة الاربعة والاثلاثة والاثنتين فيلزمه واحد فقط (والا) اى وان لم تعاطف



كما في قوله تعالى والذين لا يدعون ١٢ مع الله الها آخر الى قوله الامن تاب فانه عائد الى جميع ما تقدمه قال السهيلي باختلاف وقوله

أثره والأفارقة لا يتنافى القول بالاشتراك أو التوقف حتى يفتى أصل الخلاف نعم مع وجوده لا يظهر تفاوت باعتبار ذلك الخلاف (قوله) كافي قوله والذين لا يدعون مع الله إلحاً) القرينة هي الآية الحاربة بعده أن اسم الإشارة عائد إلى جميع ما مراداً لا يخص لبعض منه الإشارة إليه فلا استثناء بعده عائد إلى الجميع قاله شيخ الإسلام وقال العلامة وقوله إلى جميع ما تقدمه أي من قوله والذين لا يدعون وما بعده ونظر بل هو عائد إلى جملة قوله ومن يفعل ذلك يلق آثاماً وحدها اهـ وجوابه أنه عائد لجميع ما تقدم بحسب المعنى لأن هذه الجملة أعني قوله ومن يفعل ذلك يلق آثاماً مجزئة أن يقال ومن يدع مع الله إلحاً آخر يلقى آثاماً ومن يقتل النفس التي حرم الله بالحق يلقى آثاماً ومن زن يلقى آثاماً لا من تاب هذه الجمل التي قدرتها ليست هي الجمل المتقدمة ولا موافقة لما في المعنى لأن تلك منفيات وهذه مثبتات والاستثناء إنما ينظم مع هذه لا مع تلك إذ لا معنى لأن يقال في سياق المدح والذين لا يدعون مع الله إلحاً آخر لا من تاب فكيف يكون مدح الذين لا يدعون مع الله إلحاً آخر مشروط بعدم التوبة والأيمان والعمل الصالح وحديثه لا يصدق قول الشارح فإنه عائد إلى جميع ما تقدمه إذ لم يصح عود هذا الاستثناء إلى نفس الجمل المتقدمة قلت المراد هو عود إلى جميع ما تقدم تعاقبه في الجملة وذلك صادق بمتاقفه مثبتات تلك الجمل المتقدمة المشار إلى تلك المثبتات بالجملة المذكورة كما تقرر وفي ذلك إشارة إلى نعم تلك القاعدة وإنها شاملة لمثل هذه الصورة فزاد شكاً أصلاً قاله سم (قوله إلى قوله والذين لا يؤمن بالله عائد إلى الجميع) قال العلامة أي جميع قوله أن يقتلوا وما بعده وأنت خير بأن هذه مفردات لأجل لأن المصدرية واقع في تأويل مصدر وهو مفرد اهـ وجوابه أنهم تسعوا في عدم مثل هذه جملناظر إلى أصله قبل دخول أن والتسبع مثل ذلك جائر شائع لا يشكر (قوله وقوله تعالى ومن قتل مؤمناً إلحاً) القرينة فيه عود الضمير في يصدقوا إلى أهل القتل وهم مذكورون في الآية لا في القهر ومع أن التصديق إنما يتأني في الآية لأنها حتى آدمي بخلاف القهر برقالة شيخ الإسلام (قوله فإنه عائد إلى الأخيرة) أي الجملة الأخيرة قال العلامة ولا يجني أن كل من قوله فدية مثله إلى أهله وقوله فخر برقة مفرد لأن الأول مبتدأ والثاني معطوف عليه اهـ وجوابه ما مر من أنهم تسعوا في التمثيل بذلك (قوله فإنه عائد إلى الأخيرة) أي الجملة الأخيرة وهي قوله وأولئك هم الفاسقون (قوله قطعاً) أي اتفاقاً فيها أفقوله قطعاً راجع لقوله فإنه عائد إلى الأخيرة وقوله غير عائد إلى الأولى وقوله لأنه حتى آدمي الخ بيان لقرينة عدم عوده إلى الأولى (قوله الخلاف) أي السابقي وقوله فمقتدناهم أي لا نأخذ بقوله الاستثناء الوارد بعد جمل متعاطفة إلى جميع الجمل ما لم تقدم قرينة على عدم العود في بعضها وعندها إلى حنفية لأنه يخصه بالأخيرة فعدم قبول الشهادة عند في الآية المذكورة من غم الحسد وهو لا يصدق بالتوبة وهو كونه من تمام الحسد أنه قد فسد بسببه فخر أو قطعه لكن قطعاه هو بما كذا قبل وقوله أن جعله من تمام الحد لا سبب لأن الحد قبل تحبب أقامته على الإمام لأحرمة فعل ووجه فصل هذه الآية عما قبلها يقول الشارح أما قوله تعالى الخ وأن شاركتها في جوع الاستثناء للأخيرة لخلاف المذكور في رجوعه لما قبل الأخيرة أي يتأني في هذه دون الآية التي قبلها (قوله أما القرآن إلحاً) مناسبة هذا لما قبله ظاهرة فإن الاختلاف في ثبوت حكم إحدى الجملتين للأخرى نظير الاختلاف في وقوع الحكم المذكور بعد إحدى الجملتين لما قبله اهـ سم وقول المصنف أما القرآن مقابل لمخوف تقديره ما تقدم في جمل لم يسل حكم أحداً ما من خارج وأما القرآن إلحاً وهذا القرآن هو السعي عز علماء المعاني بالوصل وهو عطف بعض الجمل على بعض وأما الفصل فهو عدم العطف (قوله أفتا) منصوب على التمييز عن النسبة أو زرع الحافض وقوله حكماً تميز مفرد لغياً ومنصوب بترفع الحافض (قوله في ذلك) أي الحكم الذي لم يذكر (قوله مثاله حديث أبي داود) قال الشهاب رجه الله تعالى الحكم المذكور وهو انتهى فنتشار كافيته والذي لم يذكره التحجيس بما اهـ وقد يقال لأحاجة لا اعتبار ما ذكره لما من الحكم لأن المصنف لم يعتبر بذلك في القرآن قاله سم قلنا اعتبار ذلك يتوقف عليه صحة القرآن وقوله لأن المصنف لم يعتبر ذلك في القرآن ممنوع بل الذي لم يعتبره فيه هو الذي لم يذكر كما هو ظاهر (قوله لا يولن إلحاً) عطف بيان على حديثه أو بدل منه ويصح كونه استثناءً بابياً (قوله بشرطه) أي وهو كون الماعظ لا دون الفلتين أو تفسيره وهذا على

تعالى انما جاء العذر  
الى قوله من الله ورسوله  
فانه عائد الى الجرم قال  
ابن السمعاني اجما  
وقوله تعالى ومن قتل  
مؤمننا خطأ الى قوله الا  
أن نصدق انه عائد  
الى الاخرة أى الدنيا  
دون الكفارة قطعاً أما  
قوله تعالى والذين يرمون  
المحصنات ثم بانوا  
باربعة شهداء الى قوله  
تعالى الا الذين توافاه  
عائد الى الاخرة غير  
عائد الى الاولى أى  
الجلد قطعاً لأنه حق  
آدمي فلا يقطع بالتوبة  
وفي عوده الى الثانية  
أى عدم قولها الشهادة  
الخلاف فعندنا وعند  
ابن حنيفة (لا) الاستثناء  
(الوارد بعد مفردات)  
نحو تصديق على الفقراء  
والساكنين بأداء السبل  
الالفظة منهم (أولى  
بالكل) أى يود  
لكل من الوارد بعد  
جمل اهدم استعقلال  
المفردات (أما الاقراء  
بين الجملتين لفظاً) بأن  
تعطف احدهما على  
الآخرى (فلا يقتضى  
النسبية) شبهة (فى غير  
المذكور حكماً) أى فيما  
لم يذكر من الحكم  
المعلوم لاحدهما من  
خارج (خلافاً لابي  
يوسف) من الحنفية  
(والزنى) متناقضاً قولها



مذهب الشافعي وأمامه بنامه ما شرع بالسلطة فالتمس على التغيير من غير نظر لبقاء الماء وكثرة ما  
هو مقرر في الفروع (قوله كاهو) أي التخصيص معلوم أي بديل خارج عن الآية (قوله وخالفه المذنب فيه)  
أي في الحكم المذكور في مثله ما ترجح عنده على القرآن فهو موافق لابي يوسف في أن القرآن يقتضي  
التسوية بين الملتين كما قاله المصنف وخالفه في حكم المثال المذكور ما ترجح عنده من دليل آخر غير  
القرآن على ما يفيداه القرآن من التسوية (قوله ما ترجح الخ) قوله ترجح صفعا لما هو عارضة عن دليل وقوله  
في أن الماء الخ متعاقب بمحذوف صفة أيضا لما قوله في أن الماء الخ أي في مسئلة أن الماء الخ (قوله وبني في  
حكمه انتهى الخ) هذا يأتي في الماء الكثير لبقائه طهورا بغير فعل حكمه انتهى تنزيهه ونظر في المسحور  
لأن ما يترجم عنده انتهى حيث سمى (قوله يعني صفته) إنما قال ذلك لأن الكلام في التخصيص المتصل وقد  
تقدم أنه ما لا يستقل من اللفظ والمراد بالصيغة الجاهة من أداها الشرط وفعله الذي يحصل بها التخصيص  
لأداء فقط (قوله أي الشرط نفسه) أي الشرط من حيث هو سواء كان لغوا أو شرعا أو عقلا وإن كان  
المراد هنا الأول وفي العبارة استخدام حيث أطلق الشرط أولا لمراد به الأداة ما يأتي المتقدم وأعيد عليه الضمير  
مراد منه معنى الشرط ومدلوله (قوله ما يترجم من علمه العلم الخ) فيه أن هذا التعريف شامل للركن  
كثيرة الأحرار مثلا فإنه يترجم من عدمها عدم الصلاة ولا يترجم من وجودها وجود الصلاة أفقدت وجه  
تكبيره الأحرار دون بعض الأركان الأخر والشرط فلا توجد الصلاة ولا عدم الصلاة أفقدت بقية  
المعتبرات فتوجد الصلاة فهو غير مانع وقد يجاب بأنه أمر بقاء لعدم وجودها أو قد أحازها لا يقدم واختاره جمع منهم  
السيد وبأن ما في قوله ما يترجم من علمه الخ يعني خارج عن المسألة بقرينة اشتراط أن الشرط خارج لا داخل  
قاله سمى (قوله لذاته) قال الشهاب ظاهر صنيع الشارع الآتي أنه متعلق بجزء المسمى دون المسمى وبني  
التعلق بهما معا على وجه التنازع فيه أه وسأني كلام يتعلق بذلك أه منه (قوله بالقد الأول الخ) القيد  
الأول هو قوله يترجم من عدمه عدمه والقيد الثاني هو قوله ولا يترجم من وجوده وجوده ولا عدمه والقيد الثالث هو  
قوله لذاته وأعلم أنهم لم يتعرضوا لمحتز قوله ولا عدم أي ولا يترجم من وجوده عدمه ويخرج به المانع لأنه يترجم  
من وجوده لعدمه وإلعل عدمه تعرضه لذلك للاستثناء عن إخراج المانع بهذا إخراجها عنه بقوله ما يترجم  
من عدمه لعدمه فليتأمل أه منه (قوله وبالثالث من مقارنة الشرط الخ) إضافة مقارنة للشرط من إضافة  
الصفة إلى الموصوف أي الشرط المقارن وكذا قوله ومن مقارنته للمانع أن الاحتراز هنا عن خروج الشرط  
المقارن لما ذكر عن التعريف والمراد دخوله فلا احتراز هنا عن الخروج بخلافه بالنسبة للقيد الأول والثاني  
فهو عن الدخول ولا محذور في هذا إذا احتراز يكون عن الدخول وعن الخروج ثم إن مقتضى صنيع الشارع  
أن يقول المصنف لذاته مختص بقوله ولا يترجم من وجوده وجوده الخ وأنه لا ير جمع لما قبله أيضا أي قوله ما يترجم  
من عدمه لعدمه والوجه جوعه له أيضا لإخراج المانع إذا كان عدمه عدم الشرط فانه يترجم حيث  
عدمه لعدمه لكن لا لذاته بل لعدم الشرط الذي قارنته بعدمه قدم المانع وحده يخرج قوله يترجم من عدمه لعدمه  
وعدم المانع مع عدم الشرط يخرج بقوله لذاته وقال الكمال الآتي في حل القيد الثالث أنه لسان ودفع فهم  
لزم الوجود من وجود الشرط إذا كان السبب لأن ترتب الوجود حيث يستدعي السبب لا على الشرط ودفع  
فهم لزم لعدمه من وجود الشرط إذا كان المانع لأن ترتب لعدمه حيث يستدعي وجود المانع لا على وجود  
الشرط أه ووجهه ظاهر فانه في الصور والمحتز عنها بالثالث يترجم من وجوده وجوده لا على وجود الشرط ولا لعدمه  
من وجوده أيضا لا يقال بل لزم ما ذكر من وجوده إلا بمعنى لزم عدمه لا انفكاك وهو متحقق فان  
الوجود وعدمه لا يتفكك عن وجوده في الصور والمذكورة لأننا نقول أن ما يصح هذا لو كان المصنف غير بقوله  
ولا يترجم وجوده وجوده ولا عدمه لكنه غير بقوله ولا يترجم من وجوده وجوده لا عدمه الخ فأتى عن الدلالة على أن  
اللزوم ناشئ عن وجوده وبأسطه وقد علم أنه لا تدخل لوجود الشرط في الوجود ولا في عدمه في الصور  
المذكورة أه منه (قوله مع النصاب) متعلق بقوله كوجوده المحلول (قوله ثم وعقل الخ) هذا التقسيم  
في العصد كاصل وغيره حيث قال الشرط ينقسم إلى عقلي وشرعي ولنؤي أما العقلي فكلما علمه إلى أن قال وأما

كما هو معلوم ونلاحظ  
 النبي قال أبو يوسف فكذا  
 الأغث الغثه للقران  
 بينهم ووافقه أصحابه  
 في الحكم لدليل غير  
 القران ومخالفة المرفق  
 فيه لما تخرج على القران  
 في ان الماء المستعمل  
 في الحديث طاهر  
 لا نجس ويكتفي في حكمة  
 النبي بغير الطهوية  
 (الثاني) من الخصائص  
 المتصلة (الشرط) بمعنى  
 صيغته (وهو) أي  
 الشرط نفسه (بالمزمع)  
 من عدمه لعدم لزوم  
 من وجوده وجود ولا  
 عدم لذاته) احتراز  
 بالقد الاول عن المنافع  
 فانه لا يلزم من عدمه  
 شيء والثاني من السبب  
 فانه يلزم من وجوده  
 الوجود وبالتالي من  
 مقارن الشرط للسبب  
 فيلزم الوجود كوجود  
 القول الذي هو شرط  
 لوجوب الزكاة مع  
 النصاب الذي هو سبب  
 للوجوب ومن مقارنته  
 للمانع كالذين عسلى  
 القول بانه مانع من  
 وجوب الزكاة فيلزم  
 عدمه فلزم الوجود  
 والعدم في ذلك الوجود  
 السبب والمانع لذاته  
 الشرط ثم هو عسلى  
 كالحاجة للمسلم وشري  
 كالمطهرة للصلاة وعادى  
 كتب السلم لمعود  
 السطح

والغوى وهو المخصص وكفى أكرم بنى عمى إن  
 جاؤا أى الخائن منهم فنعدم الأكرام  
 المأمور به بانعدام الجي بمو بو جدو وجوده  
 إذا امتثل الأمر (وهو) أى الشرط المخصص  
 (كالاستثناء اتصالاً) ففى وجوبه هذا الخلاف  
 المتقدم على الأصح الآتى لما تقدم من أن  
 أمثله فى إن شاء الله وهو صيغة شرط وقبل  
 يجب اتصال الشرط اتفاقاً وعليه اقتصر  
 المصنف فى شرح المنهاج حيث قال إنه لم  
 فى ذلك زاعاً (وأولى) من الاستثناء (بالعود  
 إلى الكل) أى كل الجمل المتقدم عليه  
 نحو أكرم بنى عمى وأحسن إلى ربى بعدة  
 وأطلع على مضمران جازك (على الأصح)  
 وقيل يعود إلى الكل اتفاقاً والفرق أن الشرط  
 له صدر الكلام فهو مقدم تقدير الخلاف  
 الاستثناء وضعف به لغيره تقدم على المقيد  
 به فقط (ويجوز إخراج الأكثر بموافاق نحو  
 أكرم بنى عمى إن كانوا علماء ويكون جهالم  
 أكثر بخلاف الاستثناء فى إخراج الأكثر به  
 خلاف تقدمه فى حكاية الوفاق تسمح لمساخمة من القول

الغوى قبل قوله إن دخلت الدار من قولنا أنت طالق إن دخلت الدار فإن أهل اللغة يضعونها هذا التركيب  
 ليدل على أن ما دخلت عليه أن هو الشرط والآخر المعلق عليه الجزاء وهذا وإن الشرط الغوى صار استماله فى  
 السبعة غالباً أه وأورد الكمال هنا أن ظاهر عبارة الشارح أن الشرط المرفوع والمنقسم وأن الغوى  
 بمعنى الصيغة داخل فيه وليس كذلك إذا الشرط بمعنى الصيغة سبب جعل كاحر ره شخنى غير أنه أخذ من  
 الفرق أن الممتك به جعله بحيث يلزم من وجوده وجود من عدمه لعدم كإوافقه قول الشارح فنعدم  
 الأكرام المأمور به بانعدام الجي وهو جدو وجوده إذا امتثل الأمر وهذا من الشارح بنفى تقسيمه أه أما  
 قوله ظاهر عبارة الشارح الخ فوجه أنه حمل من الأقسام الشرط الذى هو وصفه بأنه المخصص وقد تقدم أن  
 المخصص هو الصيغة حيث قال الثانى من المخصصات المتصلة الشرط بمعنى صفته وأما قوله وليس كذلك فإن  
 الشرط بمعنى صفته سبب جعله يقال عليه أما أولاً فالشارح لم يرد على ما ذكره وكأمر الإشارة لذلك وأما  
 ثانياً فاجاب بأن كونه جعله انما هو بحسب الاستعمال الغالب لكنه بحسب الأصل شرط لاسبب كأفاد ذلك  
 نص الفقه المتقدم على أن يكون الشرط بمعنى الصيغة هو اللفظ ولا يصدق فيه السبب الذى ذكره وهو ما يلزم  
 من وجوده والوجود من عدمه عدم إذا لفظ وجوده ولا يوجد الشرط وعدمه وهو جدو وجوده إذا امتثل الأمر  
 لو قيل إن دخلت الدار فإن طالق فقد وجد الشرط الغوى وهو الصيغة ولم يوجد طلاق بمجرد ذلك وانما يوجد  
 عند وجوده عندا الصيغة انما تفيد جعل الملقى سبباً للطلاق مثلاً وأما قوله كإوافقه قول الشارح الخ فهو نوع  
 منعا ظاهراً إذ قول الشارح إذا امتثل الأمر نصريح بان مجرد الشرط وهو الجي لا يلزم من وجوده وجود  
 المشرط وهو الأكرام وإن وجوده لا كرام انما يرتب على الجي إذا انضم إلى الجي إلا امتثال به معلوم أن الامتثال  
 خارج عن الشرط فلم يلزم من وجود الشرط وجود المشرط حتى يحقق معنى السببية بل هذا من الشارح  
 تطبيق لهذا المثال على ما عرف به الشرط وبين أن هذا الشرط لا يلزم من وجوده وجوده بل ما يقارنه من  
 الامتثال قاله سم قال ثم رأيت شيخنا العلامة أفاد ذلك فنه الجدو بهذا ينظر فى قول شيخ الإسلام بين به أى قوله  
 إذا امتثل الأمر أن المراد بان معنى الشرط بعدم وجود المشرط بمعنى السبب الجملى والأفقد عرف أن الشرط  
 لا يلزم من وجوده وجوده ولا عدم لذاته الصادق ذلك بالصيغة وبالعلى المذكور أه من سم (قوله والغوى  
 وهو المخصص) فيه أن المخصص هو الصيغة كإدعاء لا يخفى أن الصيغة لا يصح أن تكون قسمين الشرط  
 المرفوع بقوله ما يلزم من عدمه عدم الخ وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك وعكس أن يجب بيان التقدير وهو  
 المخصص صيغته (قوله على الأصح الآتى) أى فيه الخلاف على الأصح المذكور ومقابل الأصح وقوله وقيل  
 يجب اتصال الشرط اتفاقاً ثم إن استثنى هذا القائل بالاتفاق إن شاء الله احتياج للفرق بينه وبين بقية الشرط  
 والأشكال الاتفاق مع وجود الخلاف فيه فليعلم أنه منه (قوله من أن أصله) أى أصل الخلاف فى الاستثناء  
 وهو خلاف ابن عباس ومن معه وقوله فى إن شاء الله خبراً من قوله من أن أصله الخ وقوله وهو أى إن شاء الله  
 صيغة شرط (قوله وأولى من الاستثناء الخ) قال شيخ الإسلام وجهه الأول به يعرف من الفرق الذى بعده أه قلت  
 يمكن أن يوجب هذا أيضاً القول السابق أنه يجب الاتصال اتفاقاً لخلاف اتصال الاستثناء فيه الخلاف وذلك  
 لأن منافاة الاتصال مع التأخير بما له الصدر أقوى من منافاته بما ليس له الصدر ويمكن أيضاً أن يوجه به  
 الاتفاق على جواز إخراج الأكثر به بأن يقال لما كان له الصدر كان كأنه مذكور أو لا وصار العام المذكور  
 بعده كأنه لا يشاؤل ما زاد عليه ثم إن تضعيف الفرق المذكور لا يجزى هنا فإعلم أنه منه (قوله أى كل الجمل) لو  
 قال كل المتعاطفات يشمل المفردات كان أولى قاله شيخ الإسلام (قوله فهو مقدم) أى لتوقف تحقق الشرط  
 على تحققه (قوله ويكون جهالم أكثر) فيه جعل المضارع المثلث حالاً وهو متصرف فى ذلك بالماضى والواو  
 عاطفة أو الواو الحالية وهو خبر مبتدأ محذوف كذا قبل ولا ضرورة لعل الواو على الحال حتى يرد الاشكال بل  
 مانع من حمل الواو على الاستثناء أو على العطف على جملة نحو أكرم الخ أى وذلك نحو أكرم الخ أه منه قلت  
 لا يخفى بعد كل من الاستثناء والعطف (قوله تسمح) أرادوا تسمح أنه أرادوا لوافق قول الأكثر مثلاً لا قريب  
 من الوفاق والفرق بينه وبين ما ذكره من الجواب أنه على التسميح لم يرد معنى الوفاق بل معنى ما يقرب منه

بأنه لا بد أن يبقى قريب من مدلول العام إلا أن يريد توافق من خلاف في الاستثناء فقط (الثالث) من الخصصات المتصلة (الصفة) نحو أكرم بني عم الفقهاء خرج الفقهاء غيرهم هي (كالاستثناء في العود) فتعود إلى كل التعدد على الأصح (ولو تقدمت) نحو وقتت على أولادى وأولادهم وقتت على محتاجى أولادى وأولادهم بقدر الوصف في الأول إلى الأولاد مع أولادهم وفي الثاني إلى أولاد الأولاد مع الأولاد قبل لا (أما التوسط) نحو وقتت على أولادى المحتاجين وأولادهم قال المصنف بقوله لانهم فيها تقيلا للختار اختصاصها بأولادهم) ويحتمل أن يقال تعود إلى ما وليها أيضا (الرابع) من الخصصات ١٥ المتصلة (الفائدة) نحو أكرم بني

تيمم إلى أن يصح ما خرج  
حال عصانهم فلا  
يكرمون فيه وهي  
(كالاستثناء في العود)  
فتعود إلى كل ما قطعها  
على الأصح نحو أكرم  
بني تيمم وأحسن إلى  
ربعة وتطف على  
مضر إلى أن رحلوا  
(والمراد) بالفائدة غايه  
تقدمها عموم شبهة لولم  
تأت مثل) ما تقدم  
ومثل قوله تعالى قالوا  
الذين لا يؤمنون بالله  
إلى قوله (حتى يسلوا  
الجزية) فأنه لولم تأت  
لقتلهم أعطوا الجزية  
أم لا (وأما مثل) قوله  
تعالى سلام هي (حتى  
مطلع الفجر) من غايه  
لم يشهدا عموم ما قبلها  
فان طلوع الفجر ليس  
من الليلة حتى تشهد  
(فلتحقق العموم) فيما  
قبلها كعموم القصة  
لأخرائها في الآية لا  
لخصيص (وكذا) قولهم  
(قطعت أصابعه من  
الخنصر إلى النضر)  
بكسر أو لم ما نالهما

كقول الأكثر وكان المعنى على التشبيه أى كالأولاق وعلى الجواب أرا حقيقة الوفاق لكنه وفيه خصوص  
أه منه (قوله بأنه لا بد الخ) أى لا بد في التخصيص الشامل للتخصيص بالشرط وغيره (قوله قريب من مدلول  
العام) أى وهذا لا يتحقق مع إخراج الأكثر (قوله إلا أن يريد الخ) استثناء من قوله تسمع فهو جواب عنه  
(قوله مع أولادهم ثم قوله مع الأولاد) إشارة إلى أن مدلولهم مع وهو أولاد الأولاد في الأول والأولاد في الثاني هو  
المتنوع لتعلق الوصف به أولا (قوله قال المصنف) الأول فقال لا نه جواب أما (قوله خرج حال عصانهم) قال  
الكمال تنبيه على أن العموم في حالة التخصيص بالفائدة عموم في الأحوال لا في الأشخاص فالعصيان يعم على  
بعض الأحوال لا يعم على جميعهم وكذا القول في التخصيص بالشرط أه وفيه بحث لأن هذا مسلم في نحو هذا  
المثال لا مطلقا لأن قول من لا يقرأ تسور القرآن إلى سورة الناس واشترت بخيل البستان إلى نخلة كذا ودلت  
القرينة على خروج الفأية كان ذلك عموما في الأشخاص بلا شبهة على أنه يمكن منع ذلك في المثال المذكور بأن  
المراد لا من الأشخاص والأحوال فانه وقع العصيان من الجميع فالعموم في الأحوال والإخراج من عمومها  
أومن بعضه فلا إخراج من عموم الأشخاص وقول الأشار خرج حال عصيانهم الخ فرض مثال لا يخص  
(قوله لقتلناهم) أى لكما مورن مقامهم بذلك فالأمر بالقتال بالنفس القتل فلا يرد أنه قد يخلف لولم  
تأت الفأية (قوله من غايه لم يشهدا عموم ما قبلها) أي خرجها لم يكن فيه تخصيص أنصاب لتحقيق للعموم مع أن الفأية  
شبهها عموم ما قبلها لأن آخر الآية جزمها إلا أن يجب بأن المراد الإشارة إلى أن التي لتحقيق للعموم قد تكون  
غير مشمولة لما قبلها كذا المثال وقد تكون مشمولة كالمثال الآتي بخلاف التي للتخصيص لا تكون المشمولة  
لما قبلها فالتأمل أه منه (قوله بكسر أو لم ما نالهما) ويجوز رفع الثالث فيها (قوله مع البلاغة) هي  
مطابقة الكلام لمقتضى الحال والحال هنا هو اختيار المصنف هل يدرك المعاني الدقيقة أم لا (قوله الخروج الخ)  
بالرفع للبلاغة باعتبار تأويل المطابقة بالكون مطافوا ما قول شيخ الإسلام نعمت لما لوكل من السجع  
والبلاغة فقير بين فتأمل (قوله في الثاني) أى وهو قوله قطعت أصابعه وقوله في الأول أى وهو سلام هي حتى  
مطلع الفجر (قوله بدل البعض) منه بدل الاشتمال كما يحكي زى مدله كما نقله أبو حيان عن الشافعي قاله شيخ  
الإسلام (قوله في نية الطرح) فيه أن معنى كونه في نية الطرح أنه غير معد عليه لأنه لا بد ذكر وحديث فلا  
وجه للتصويب المذكور (قوله ما يستقل بنفسه) أى بأن لا يحتاج إلى ذكر العام معه وقوله من لفظ أو غيره  
أشار باللفظ إلى الخصصات اللفظية الآية تخصص الكتاب بالسنة وعكسوه بغيره إلى الحس والعقل  
(قوله فأن يدرك بالحس أى المشاهدة) تفسير الحس بالمشاهدة نظرا لآية والافحس في كلام المصنف شامل  
للمواس الحس مع أن العام أغناها العقل بواسطتها فخرج جمع ذلك إلى التخصيص بالعقل ولذلك اقتصر جماعة  
منهم ابن الحاجب على العقل وفي نسخة يجوز التخصيص بالحس وأسمع وأسقطه في النسخ المتعددة كقضاء  
بالحس شيخ الإسلام قلت الشائع في الاستعمال أن المراد بالعقل ما يدرك بالعقل بلا توسط الحواس وبالحس  
ما يدرك بواسطه الحس فلو اقتصر على العقل لثوهم قصر التخصيص على العقل وحده ولا يشمل التخصيص

فان الفأية فيه تحقيق العموم أى أصابعه جميعها بأن قطع ما عدا المذكور بين قطعي ما ووضح من ذلك من التخصيص إلى الإهم كما عبر به  
في شرحي التخصيص والمناهج وعدل عنه إلى ما هنا لما فيه من السجع مع البلاغة ألحجج إلى التدقيق في فهم المراد وكما بين لأن الفأية  
في الثاني من المناجزة فهي الأول (العام) من الخصصات المتصلة (بدا البعض من الكل) كما ذكره ابن الحاجب نحو أكرم  
الناس العلماء (ولم يذكره الأكثر ونصونه) الشيخ الامام) والله المصنف لأن المدلول منه في نية الطرح فلا يتحقق فيه تعلق بخبر منه  
فلا يخصص به (التقسيم الثاني) من التخصيص (المتفصل) أى ما يستقل بنفسه من لفظ أو غيره بدأ الفجر لقلته فقال (بجوز التخصيص  
بالحس) كما في قوله تعالى في أربع المرسلة على عادته من كل شيء أى تملكه فأن يدرك بالحس أى المشاهدة مما لا يدركه كالأسماء (والعقل)

به بواسطة المحس (قوله فان ادرك بالعقل ضرورة الخ) اطلاق الضرورى على ذلك من حيث انه صار معلوما  
 لكل احد فالتحق بالضروريات والافضروريته انما نشأت عن النظر كالاخصى ثم ان التمثيل بذلك  
 للتخصيص بالعقل مبنى على ان التكام يدخل في عموم كلامه وان لفظ الشئ يطلق على الله تعالى وفي كل  
 منهما خلاف وان اراد بها الشئ اسم المفعول اى المشاء لم يمتنع الى التخصيص لعدم دخول الذات العلية ضمنه  
 فى الشئ (قوله خلافا لشنود) يصح بقاؤه على المصدر به ويقدر فى الكلام ماضاف اى شئ شذوذ ويصح كونه  
 بمعنى اسم الفاعل ويصح كونه جمع شاذ كوجود جمع ساحدا لكن جمع قائل على قول سماعى وقد تقدم  
 هذا (قوله فى منعه من التخصيص بالعقل) قال الشهاب خصه بالعقل مراعاة للنقل وقال الكمال ظاهر المتن  
 جريان الخلاف فى التخصيص بالمحس اذ لو لم يصرح به الشارح امال انه لم يحجده اولان التخصيص به عند  
 التحقيق تخصيص بالعقل كما قد متنا عليه على ان الادراك للعقل بواسطة الحواس نعم قد يقال انه اشار الى  
 ضمن قوله وباقى مثل ذلك كلفى التخصيص بالمحس هذا وعلى هذا الاستدراك يتوجه انه لم يقصر المتن على  
 العقل ثم الحق به المحس وقان الركش وقوله خلافا لشنود هو عائدا لما يليه وهو العقل فان التخصيص بالمحس  
 لا ينافيه خلافاً بغير معنى ان طرقة خلاف من المنكرين لاستناد العلم الى الحواس لانها عرضة الآفات  
 والتخيلات اه (قوله ان مانى العقل) اى الفرد الذى فى العقل عنه كاذبات العلية فى المثال وقوله حكم  
 العام اى المحكوم به على العام (قوله لم يتناوله العام لانه لا تصح ارادته) فيه بحث لان عدم صحة الارادة انما  
 تقتضى عدم تناول من حيث الحكم لامن حيث اللفظ والتناول من حيث اللفظ كافى فى تحقيق التخصيص  
 اى الاجراء من العام لما تقدم ان العام مخصوص بعمومه مراد تناول الاحكام رأت امام الحرمين قال فان  
 تلقى الخاص من ما اخذ العقل غير منكر وكون اللفظ موضوعا للعموم على اصل اللسان لا خلاف فيه مع من  
 يعتبر سلطان مذهب الواقفة وان امتنع مجتمع من تسمية ذلك تخصيصا فليس فى اطلاقه مخالفة عقل او  
 شرع الى آخر ما ذكره ونقله فى شرح المنهاج عنه ثم رأت شيخنا الشهاب قال فى قوله لم يتناوله العام ان اراد  
 من حيث اللفظ فيخرج او من حيث الحكم فليس ولا يجوز فيه اه ويحتمل ان المعنى على التشبيه اى كانه  
 لم يتناوله العام وذلك لانه لما كان الانتقال من اللفظ الى المعنى انما هو بالعقل كان مانى العقل حكم العام  
 عنه كانه ليس من الافراد اه سم (قوله نظر الى ان ما يخص بالعقل لا تصح ارادته) اى من حيث الحكم  
 والتخصيص فرع صحة الارادة وقضية كلام الامام رضى الله عنه ان فى صحة الارادة من حيث الحكم وامام  
 حيث اللفظ فهو متناول لما فيه العقل وهذا يفرق كلام الامام من كلام الشذوذ وانفقا على نى التسمية  
 بالتخصيص فلذا غار المصنف فى المحاكمة عن الشذوذ وعن الامام الشافعى بما قاله ولم يقل خلافا لشنود  
 الشافعى مثلا (قوله وهو لفظي الخ) هو ظاهر بالنسبة لخلاف الشافعى مع الجمهور ودون الشذوذ لانهم يقولون  
 بعدم تناول اللفظ لما فيه العقل من حيث وضع اللفظ وبحاج بما تقدم من أن المعنى فى قولهم لم يتناوله العام  
 على التشبيه اى كانه لم يتناوله العام فليتأمل وقال شيخ الاسلام لاك أن تقول هو معنوى لانهم يعتبرون فى  
 التخصيص بالعقل صحة ارادة المخرج بالحكم ونحن لا نعتبر نظرا الى أن العبر بظاهر اللفظ كما ان العبرة به  
 لبالسبب فيما اردوا العام على سبب اه ويحاج بجمع ان هذا يقتضى كونه معنوى باذ الخلاف على هذا صار  
 مبنيا على تفسير التخصيص وانه هل يعتبر فيه صحة ارادة المخرج بالحكم مع الاتفاق على العمل بذلك الاجراء  
 وهذا لا يخرج عن كون الخلاف لفظيا (قوله فمتدناهم) اى لان العام من حيث وضعه صالح لتناول الفرد  
 الذى نفي عنه العقل حكم العام وعندهم اى عند الشافعى والشذوذ لا ماسر (قوله وباقى مثل ذلك كله فى  
 التخصيص بالمحس) قال شيخنا الشهاب قلت تعليلا للمنع السابق ان لا يحسن هنا فليتأمل اه واقول جوابه  
 المنع قائم على عدم تناول ذلك بعدم صحة الارادة ولا خفاء ان ما أدرك بالمحس خروجه عن الحكم لا تصح  
 ارادته به فلا يتناوله العام على قياس ما هناك قاله سم قلت لعل لحظ الشهاب رجحه الله تعالى ان وجه عدم  
 صحة الارادة فيما نفي العقل عنه حكم العام ازوم المجال لودخل تحت حكم العام لانه تعالى واجب الوجود فلو تعلق  
 به الخلق لم يحدونه ولا كذلك الحال فى عدم صحة الارادة فيما نفي المحس عنه حكم العام وبقية ان المنظر رايه

كافى قوله تعالى الله  
 خالق كل شئ فان ادرك  
 بالعقل ضرورة انه  
 تعالى ليس خالقا لنفسه  
 (خلافا لشنود) من  
 الناس فى منعه من  
 التخصيص بالعقل فالتن  
 ان مانى العقل حكم  
 العام عنه لم يتناوله  
 العام لانه لا تصح ارادته  
 (ومع الشافعى) رضى  
 الله عنه (تسميته  
 تخصيصا) نظرا الى  
 أن ما يخص بالعقل  
 لا تصح ارادته بالحكم  
 (وهو) اى الخلاف  
 (لفظي) اى عائدا الى  
 اللفظ والتسمية لا تنفاق  
 على الرجوع الى العقل  
 فيما نفي عنه حكم العام  
 وهل يسمى نفسه لذلك  
 تخصيصا فمتدناهم  
 وعندهم لا وباقى مثل  
 ذلك كله فى التخصيص  
 بالمحس

[illegible]

تقليل عدم تناول بعدم الصحة في كل وقت بل عدم الصحة في أحد ما يغتر ما بل بعدم الصحة في الآخر  
آخر كما هو بين على أن اللازم هذا التصاعلي دخول ما في الحسن عنه حكم العام تحت العام الاستحالة أنصافا  
لازم عليه من الكذب في اخبار الله تعالى فليأتمل **(قوله)** حواي شخص (الكتاب) أي بعض آياته العامة  
**(قوله)** ففرض البيان) أي التبيين وقوله فلا يحصل إلا بقوله أي أو فله وهذه النسخة ممنوعة والمقدمة أن  
مسلما ونسبها شارح إلى ذلك سم **(قوله)** كخصص قوله تعالى والمطلقات الخ) هذا مخصوص أيضا  
من حيث شموله لغير المدخول بها وقوله تعالى في كل ما بين من عدة تعدد منها كأن قوله تعالى والذين  
يتوفون منكم ويذرون أزواجاً تبين بانفسهن أن ربه أربعة أشهر وعشر مخصوص بقوله وأول الأجمال  
الآية **(قوله)** أحلوهن) أي انقضاء عدتهن **(قوله)** أن تبين حالهن) أي سواء كن مطلقات أو متوفى عنهن  
كأن **(قوله)** قلنا الأصل) أي المستحب **(قوله)** وبيان الرسول) أي تبيينه يعني أن قوله تبين ليس مقصورا  
على البيان بالصفة كما فهم المسامع بل بعم البيان بالكتاب \* فان قيل البيان بالكتاب لله تعالى والرسول يبلغ  
\* أحجب بأنه يصح استناده إلى الرسول حقيقة أنزوله عليه وصدور عن لسانه **(قوله)** وقد قال الخ) جملة حالية  
مقصودها الترفي في الجواب بمنزلة أن قال على أنه قد قال تعالى الخ واستدلة بقوله وبيان الرسول الخ كما  
يظهر بالتأمل **(قوله)** تبين بالكل شيء) أي القرآن ثم قد دخل فيه **(قوله)** أقوله تعالى وأزنا الخ) أعاد الآية  
هنا نظرا إلى المفعول في الاستدلال وفيما مر النظر فيها إلى الفاعل وفيما إلى نظر المستدل بها إلى الفاعل  
والمفعول معا **(قوله)** على القرآن) أي فلا يبين بالصفة بل أغناس بما يقرأ فقط وانصر باعتبار مفعول ما منزل  
أي تبين منازل اليوم لا غير المنزل وقد يقال لأوجه لا قصر هذا أداس هذا أدقصر لأن يقال ذكر الشيء في  
مقام البيان بقدر القصر عليه ولا يفتي فيه فليأتمل **(قوله)** لا نعلم من عند الله) أي فإني لتبين للناس بالصفة  
أو بالكتاب منازل اليوم من الكتاب أو السنة والله أعلم بمراده **(قوله)** وما ينطق عن الهوى) أي هوى النفس  
وهذا لا شاهد فيه بمجرد ما إذا اجتمع على القول بحوازه في حقه صلى الله عليه وسلم لا هوى فيه بل تمام الشاهد  
فيه قوله أن هو الأخرى بوحى **(قوله)** وبدل على الحوازه قوله تعالى الخ) لم يستدل بالوقوف كاذن بقوله وقد  
استدل على الوقوع بتعريف الحاكم وغيره مقاطع من حى فهو مبت فله مخصوص بقوله تعالى ومن أصواتها  
وأوبارها وأشعارها الآية بشيخ الإسلام **(قوله)** تبين بالكل شيء) أي والسنة ثم من جملة ذلك فتكرروا داخلته  
**(قوله)** وإن خص من عموم ما خص) أي العام الذي خص بغير القرآن أي من سنة أو غيرهما من الخصوصيات  
الآية سم **(قوله)** بناء على القول الآتي) إشارة إلى تحقيق الخلاف الذي نقاه الأمدى بقوله لا نعلم خلاف في  
تخصيص الكتاب بالتواتر بشيخ الإسلام **(قوله)** وكذا خبر الواحد عند الجمهور مطلقا) أي سواء خص بقطاع أم لا  
خص بغيره سم أم لا قال الزركشي هذا الخلاف موضع في خبر الواحد الذي لم يجمعوا على العمل به فان أجروا  
عليه كقوله لا ميراث فاقبل ولا وصية لو ارثت ونهيه عن الجمع بين المراد أو اختار فهو تخصيص العام به بلا  
خلاف لأن هذه الاخبار بمنزلة التواتر لا نقداد الاجماع على حكمه أو ان لم ينفذ على روايته عليه ابن  
سمعان اه قاله سم **(قوله)** محل التخصيص دلالة) أي مدلول العام أي لأمته **(قوله)** بخلاف ما لم يخص أو  
خص بظني) فإنه يدل على أن ابن عبيد بن حمزة التخصيص بالظني استدعاء لا إقلاقه ربه تبيينه عليه منع التخصيص  
بالآحاد وحديثه يشكل منعه التخصيص بالآحاد استدعاء من أنه من أفراد الظني فقال لم حاز تخصيصه بظني غير  
الآحاد استدعاء ومنع تخصيصه استدعاء بالآحاد مع أنه ظني أيضا ثم رأيت شيخ الإسلام لحظ هذا الاشكال وأشار  
إليه حيث قال ما نصه قوله بخلاف ما لم يخص أو خص بظني أي أو خص عند غير ابن أبي نظري والافقده

( ٣ - بناني - ثاني )  
القطعي بالظني فلنا محل التخصص دلالة العام وهي ظنه والاميل  
بالظنين اولى من الغناء أحدهما ( وثالثها ) قاله ابن أبي الجوز ( ان خص بقاطع ) كالعمل لضعف دلالاته حيث يتبدل خلاف المالم يخص  
أوحس بظني وهذا مبني على قول تقدم ان ما خص بالفظ حقيقة كالالمضف

(وعندي عكسه) أي ينبغي ١٨ أن يقال حيث فرق بين القطعي والظني يجوز أن يخص بظني لأن المخرج بالقطعي لما لم يصح إرادته

كان العام لم يتناول له  
فيلحق بعام يخص (وقال  
الكرخي) يجوز أن  
خص (بمفصل) قطعي  
أوطى لضعف دلالة  
حينئذ بخلاف ما لم  
يخص أو خص بمفصل  
فالعموم في المفصل  
بالنظر إليه فقط وهذا  
مبنى على قول تقدم  
أن المخصوص عمالا  
بستقل حقيقة (ووقف  
القاضي) أبو بكر  
الباقلاني عن القول  
بالجواز وعدمه لنا  
الوقوف كخصيص قوله  
تعالى ويصحبكم الله في  
أولادكم الخ الشامل  
للولد الكافر بحيث  
الصحف لا يرث المسلم  
الكافر ولا الكافر المسلم  
وبأي الخلاف في  
تخصيص المتوارث بخير  
الواحد كما يؤخذ من  
كلام القاضي الباقلاني  
ثم البصاوي زيادة على  
إمامه (و) يجوز  
التخصيص لتكابر  
سنة (بالقياس) المستند  
إلى النص خاص ولو كان  
خبر واحد (خلافاً للامام)  
الرازي في منعه ذلك  
(مطلقاً) بمرأه حوزة  
حذر من تقديم القياس  
على النص الذي هو  
أصل له في الجملة  
(والجباي) أي على في

منه ذلك (أن كان) القياس (خفياً) لضعفه بخلاف الجلبى وسيأتي أن هذا التفضيل منقول عن ابن سريج  
والمنقول عن الجباي المنع مطلقاً وقد مضى المصنف على ذلك في شرحه

(وابن أبان أن بعض مطلقا) بخلاف ما خص فيجوز لضعف دلالة حيثن وقد أطلق الجواز هنا ١٩ وشيده في خبر الواحد بالقاطع كما تقدم

لأن القياس عنده أقوى من خبر الواحد ما لم يكن راو به فنيا (و) خلافا (لقولهم في منتهى) أن لم يكن أصله أي أصل القياس وهو القياس عليه (مختصا) يقع الصادق (العموم) أي غير جاهله بنص بان لم يخص أو خص منه غير أصل القياس بخلاف أصله فكان التخصيص بنفسه (ولكن كرتي) في منتهى (أن لم يخص بمفصل) بان لم يخص أو خص بنفسه بخلاف المفصل لضعف دلالة العام حينئذ (ووقف أمام الحرمين) عن القول بالجواز وعدمه لئان أعمال الديالين أولى من إلغاء أحدهما وقد خص من قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الآية تعطي النصف ذلك بقوله تعالى فإذا أحصن فإن أتيت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب والعديد القياس على الآية في النصف أيضا (و) يجوز التخصيص (بالعموم) أي مفهوم الموافقة وان قلنا الدلالة عليه

بهذا القياس لكونه خفيا (قوله ولا بن أبان) هو بفتح الهمزة والموحدة المفتوحة المخففة قبل هو غير مصروف للحمية ووزن الفعل والاصح أنه مصروف وان الهمزة والنون فيه أصليتان ووزنه فعال ولذا يقال من لم يصرف أبان فهو أبان (قوله) وقد أطلق الجواز هنا وقد صدق خبر الواحد (الخ) أي أطلق ابن أبان جواز تخصيص النص بالقياس إذا خص النص تخصيصا سابقا على التخصيص بالقياس سواء خص بالقاطع أو بخبر الواحد وقيد الجواز في خبر الواحد بالقاطع فقال محل جواز التخصيص بخبر الواحد ما إذا خص النص تخصيصا سابقا على التخصيص بخبر الواحد بالقاطع لأن القياس عنده أقوى من خبر الواحد ما لم يكن راو به فنيا أي يجهلها ومفهوم قوله ما لم يكن راو به فنيا أنه كان راو به فنيا لا يكون القياس أقوى وذلك صادق بانسأوى ويكون خبر الواحد أقوى وأنه يجوز حينئذ التخصيص عند ابن أبان بخبر الواحد إذا خص العام ولو بغير قاطع ولم يتعرض لذلك هذا وقد خالف الأسفوي في شرح المنهاج الشارح فقد ذهب ابن أبان هنا بالقاطع فقال الثالث قاله عيسى بن أبان أن خص قبل ذلك بدليل آخر غير القياس جازم قال وان لم يخص فريجوز ولكن بشرط في الدليل المخصص على هذا المنع أن يكون مقطوعا به لأن تخصيص المقطوع بالظنون عنده لا يجوز كما تقدم في أول المسئلة فافهم ذلك وحذنه المصنف للعلم به ما تقدم اه فكان الشارح قد صدقنا لفته في ذلك قاله سم (قوله بان لم يخص أو خص منه غير أصل القياس) اشتمل منطوقه على صورتين ومفهومه على صورته هي ما إذا خص من أرقام أصل القياس ومثال الصورة الأولى ما لو قيل يجب المدعى كل شخص زان ثم يقال لا يجب المدعى من زني يملو كغيره قياسا على من زني به فمفهومه مثال الثانية وهي ما إذا خص العام بغير أصل القياس أن يخص من المثال المتقدم العبد ثم يقاس القياس المتقدم وقد خص العام بغير أصل القياس فإن أصله البقية والمخرج العبد ومثال الصورة الثالثة وهي ما إذا خص من أرقام أصل القياس أن يخص من المثال المتقدم العبد كما مر ثم يقاس به الأمة ومثال هذه الصورة مثال الشارح بالآية الثانية وفي هذه الصورة يصح التخصيص بالقياس لأن أصله مخرج من العلم بالتخصيص في الحقيقة بالأصل المذكور لا بالقياس (قوله بان لم يخص أو خص بمفصل) اشتمل منطوقه على صورتين كما مر ومفهومه على واحدة وهي ما إذا خص بمفصل مثال الصورة الأولى أن يقال يجب الزكاة على كل مالك نصاب فيقال لا يجب الزكاة على الصبي قياسا على صلاته ومثال الثانية أن يقال في المثال المذكور يجب الزكاة على كل مالك نصاب فيقال لا يجب الزكاة على الصبي ثم يقال لا يجب على المجنون كما تقدم (قوله ننان أعمال الديالين الخ) قال الشهاب خذ دل على عقله وقوله وقد خص دليل نان وهو الوقوع اه ومنه لك كمال وفيه نظر فاعل الخصم لا يعلم ذلك وبنت حكم العبد بغير هذا القياس قاله سم (قوله) وقد خص من قوله تعالى الزانية (الخ) وقد علمت أن التمسك بالآية أعمالا لا بالقول بالمنع إذ لم يكن أصله مخرج من العموم المشار إليه بقول المصنف وقوم ان لم يكن أصله الخ كذا قيل قلت بل يناسب الأول أيضا لأنه جرى من الجزئيات انصافا فيهما الإطلاق في القول الأول المذكور (قوله أي مفهوم الموافقة) أي بقسمه الأولى والمساوى وان لم يعمل الشارح إلا الأولى وقوله وان قلنا الخ ما بلغنا على جواز التخصيص بالعموم ودفع لما يتردهم من أنه على القول بأن الدلالة فيه قياسية يكون من التخصيص بالقياس فيجوز فيه ما جرى فيه ولا حاجة حينئذ لذكره وقوله الدلالة عليه أي على المعنى الذي يعبر عنه بالعموم والموافقة (قوله فلا تقل له أف) أي ولا تضربه من باب أولى وهذا المفهوم يخص العموم من أساء اليك فاقضه وهذا أمثال الأولى كما تقدم ومثال المساوى أن يقال من أساء اليك فخذ ما له ثم يقال ان أساء اليك فخذ ما له (قوله في الأرجح) راجع للعموم ودليل الخطاب كما مر بان ذلك تعليل الشارح بقوله لأن دلالة العام الخ الذي حاصله أن المنطوق مقدم على المفهوم الشامل لمفهوم الموافقة بضمه ومفهوم المخالفة وقد يقال بل هو راجع لدليل الخطاب فقط كما يفهمه صانع المصنف فالقول المقابل خاص بمفهوم المخالفة فان قيل فقتضه تعليل الشارح الشامل لما جرى بان المقابل فمما والافا الفرق أحجب بانه قد يفرق بان العموم أقوى بدليل أنه جرى فيها قول انهما منطوق كما سبق في موضعه

ان أساء اليك زيد فلا تقل له أف (وكذا دليل الخطاب) أي مفهوم المخالفة يجوز التخصيص به (في الأرجح)

وفيل لا دلالة العام

على ما دل عليه المفهوم  
بالمندرج عنه وهو مقدم  
على المفهوم ويوجب  
بان المقدم عليه  
مندرج خاص لا ماض  
من أفراد العام فالفهوم  
مقدم عليه لان اعمال  
الدليلين أولى من الغاء  
أحدهما وقد خص  
حديث ابن ماجه  
وغيره الماء لا ينجسه شيء  
الما غلب على ربحه  
وطعمه ولونه فهو  
حديث ابن ماجه وغيره  
اذ بلغ الماء قلتين لم  
يمس الخبث (و) يجوز  
التخصيص (بفعله عليه)  
الصلاة والسلام  
وتقرر بره في الأصح  
فيهما كما لو قال الوصل  
حرام على كل مسلم لم  
فعله أو أقر من فعله  
وقيل لا يخصمان بل  
ينسخان حكم النعام لأن  
الأصل تساوي الناس  
في الحكم وأوجب بان  
التخصيص أولى من  
النسخ لما فيه من أعمال  
الدليلين (و) الأصح أن  
عطف العام على الخاص  
وعكسه المشهور  
(لا يخصص) العام وقيل  
يخصصه أي يقصره  
على ذلك الخاص  
لوجوب الاشتراك بين  
المعطوف والمعطوف  
عليه في الحكم وصفته  
قلنا في الصفة ممنوع  
مثال العكس حديث  
أبي داود وغيره

فهو إما منطوق أو في حكمه فتوهمنا فلذا لم يحرفه المقابل قاله سم قال ثم رأيت شيخنا الشهاب قال قوله في  
الارحج ينبغي أن يكون راجعا إلى المفتوح أيضا بقرينة توجيه مقابلة الآتي وإن كان قول الشارح الآتي فيه ما  
عقب قول المتن في الأصح ظاهرا في خلاف هذا وكذا قول المتن وكذا ما قبلنا من قوله وإن كان قول الشارح  
الخ لا لأن يكون في تحتنا سقط اه سم قلت معنى قول الشهاب وإن كان قول الشارح الخ إن اتيان الشارح  
بقوله فيما بعد قول المصنف الآتي وبفعله عليه الصلاة والسلام وتقرر بره في الأصح المقدمان الأصح راجع  
لفعل والتقرير يستفاد منه أن قول المصنف هنا في الارحج انما يرجع لدليل الخطاب لانه وللمفتوح والافتقار  
الشارح فيها بعد قول المصنف في الارحج كما فعل في قوله الآتي على الأصح ههنا مراد الشهاب وهو واضح وعجب  
خفاؤه على العلامة سم ولكن جل من لا يسهو (قوله لا دلالة العام) أي وهو لفظ الماء في الحديث الآتي  
على ما دل عليه المفهوم أي على الفرد الذي دل عليه المفهوم وذلك الفرد هو ما دون القلتين الدال عليه العام  
وهو الماء في الحديث الآتي بالمنطوق وقوله اذا بلغ الماء قلتين في الحديث الآخر الآتي أيضا بالمفهوم فقوله  
ما عبارة عن فرد ودل نعت ما وخصه به يرجع لما وقوله المفهوم فاعل دل وقوله بالمنطوق خبران من قوله  
لأن دلالة العام الخ والتقدير بل لأن دلالة العام على فرد دل عليه المفهوم كما نسي بالمنطوق (قوله) ويجاب بان  
المقدم عليه منطوق خاص أي منطوق دل عليه اللفظ بخصوصه لا منطوق هو بعض مدلول اللفظ بان  
دل عليه وعلى غيره ودومتي قوله لا ما دون أفراد العام أي وما نمان هذا القيل فإن ما دون القلتين فرد  
من أفراد مدلول العام وهو الماء في الحديث الآتي (قوله) فالفهوم مقدم عليه لأن أعمال الدليلين الخ قلت وقد  
وجه أيضا تقدم المفهوم في ذلك على المنطوق بان المفهوم دل على الفرد المذكور بخصوصه وأما دل عليه  
في جملة أفرادها والاول أقوى دلالة على ذلك الفرد من الثاني (قوله) وبفعله عليه الصلاة والسلام وتقرر بره  
فان قيل هذا مستدرك مع قوله السابق والسنة بها وقوله والكتاب بالمتواتر وكذا خبر الواحد الفعل والتقرير  
من أفراد السنة قلنا الاستدراك ممنوع اذ لا يصح في ما سبق بالنسبة الفعلية والتقرير به ولا بهذا الخلاف  
الحار حتى عندهم قال عباسي أو عند بعضهم وبان الخلاف أمرهم عندهم فان قيل كان يمكن فيه هذا ما  
سبق كان يقول السنة بها ولو فعله على الأصح والكتاب بالمتواتر ولو فعله وكذا خبر الواحد ولو فعله قلنا  
أفراد على هذا الوجه أبلغ في البيان واخصر قاله سم وقال شيخ الاسلام وقوله وبفعله عليه الصلاة والسلام وتقرر بره  
في الأصح قد يقال لأحاجة إليه لشمل السنة قبل تركه أولى ليدفع مع ما أفاده بذكره جواز تخصصه بمص كل من  
فعله وتقرر بما لا يخفى بالكتاب والنسبة في الأصح ويجاب بأنه انما أفاده بالذكر لانه لا يتأتى أن يكون  
مخصصا بغير الصاد اذ لا عموم له بل مخصصا بغيره ما يمكن هذا لا يوجب أفراد بالذكر لجل السنة على ما يصح  
فيه ذلك اه (قوله) بل ينسخان حكم العام أي فتكون الحرمة مرفوعة عن كل أحد بخلاف التخصيص  
(قوله) وأوجب بان التخصيص أولى أي لما فيه من بقاء حكم بعض الأفراد بخلاف النسخ فانه دفع حكم الجميع  
(قوله) وعكسه المشهور أي بالخلاف بيننا وبين الخليفة كما قاله المحشيان أوفي الاستعمال الشائع والاول هو  
المناسب للاعتذار بذلك عن ترك المصنف آياه (قوله) أي يقصره على ذلك الخاص لما كان في المتن اجمال  
لاحتمال ما أفاده من تخصيص العام بقصره على ذلك الخاص وقصره على ما عدا بين الشارح المراد به هذا  
التفسير سم (قوله في الحكم) هو ناعدم القتل بالكافر وقوله وصفته على حذف مضاف أي وصفة  
متعلقة وهو الكافر اذ هو محل النزاع هل يقتل بحري كان معطوف أم لا (قوله) قلنا في الصفة ممنوع قال  
الشهاب رحمه الله تعالى واعلم انه ربما يؤخذ من هذا والرايون يجوز أن يكون معطوفا على الله ولا يمنع  
بان المعطوف يلزم منه أن جملة بقول أو ثمانية حال من المعطوف والمعطوف عليه اذ هو معنى على وجوب  
الاشتراك في صفة الحكم وهو ممنوع كما تقرر هنا اه وأقول قد يستدل بالآية للذي الآتي بقول النسخ إن  
الأصل الاشتراك ما لم يعم مائع كما هنا سم (قوله مثال العكس) أي به لو ردع مثاله بخلاف الاول وقال شيخنا  
الشهاب العام هو الكافر الاول والخاص الكافر المقدر فانه معطوف على الكافر الاول فقوله كافر حربي  
معطوف بالواو والدخلة على ولاذ وعنده ومن عطف المفردات عطف ذو على مسلم وكافر حربي على كافر



لا يقتل مسلم بكافر ولا ذوه عدي عهده يعني بكافري في الاجماع على قتله بشر الحربي فقال الحنفى بقدر الحربي في المعطوف عليه  
 لوجوب الاشتراك بين المعطوفين في صفة الحكم فلا ينافي ما قال به من قتل المسلم بالذمي بمثل الاول ان يقال لا يقتل الذمي بكافر ولا  
 المسلم بكافر فالمراد بان الكافر الاول الحربي فيقول الحنفى والمراد بان الكافر الثاني الحربي ايضا لوجوب الاشتراك المذكور وقد تقدم  
 التمثيل بالحدث لمثله ان العطف على العام يقتضي العموم في المعطوف على الاصح ٢١ (و) الاصح ان (رجوع الضمير الى

البعض) أى بعض العام  
 لا يخصه وقيل يخصه  
 أى يقصره على ذلك  
 البعض حذرا من  
 مخالفة الضمير لرجعه  
 واجب بأنه لا يحذور  
 في مخالفة لقاعدة  
 مثاله قوله تعالى  
 والمطلقات يتربصن  
 بأنفسهن مع قوله بعده  
 وبعلتهن آخر برهن  
 فضمير بعلتهن  
 للرجعات ويشمل قوله  
 والمطلقات مهين  
 البواش وقيل لا يؤخذ  
 حكم البواش من دليل  
 آخر (و) الاصح ان  
 (مذهب الراوى للعالم  
 بخلافه لا يخصه (ولو)  
 كان (محميا) وقيل  
 يخصه مطلقا وقيل  
 ان كان محميا وقيل ان  
 مذهب الصحابي غير  
 الراوى للعالم بخلافه  
 يخصه ايضا أى يقصره  
 على مذهب أهل المخالفة  
 لانها تقتصر عن قليل  
 قلنا في ظن المخالف لافى  
 نفس الامر وليس لغیره  
 اتساعه لان المخد لا تقلد  
 بمجرد كاساني مثاله

اه وهو ظاهر وبه سندع ما قد يتوهم من أن ذلك ليس من قبيل عطف الخاص على العام اه سم (قوله)  
 لا يقتل مسلم بكافر) كافر ذكر في سياق الذي فهم كل كافر حيا كان أو غيره وهذا هو العام المعطوف عليه  
 والخاص المعطوف هو بكافر حربي المقدور، وقد لا نوعه في عهده (قوله) للاجماع على قتله) أى ذى العهد  
 (قوله) في صفة الحكم) أى صفة متعلقة وهو الكافر والصفة الحاربة (قوله) وقد تقدم التمثيل بالحدث الخ) إشارة  
 الى صحة التمثيل به في الموضوعين لان فيه اعتبار بنسب كالرهن الموضوعين بأحد هاتين التمثيل به فيما سبق لكون  
 العطف على العام هل يقتضي العموم في المعطوف والتخصيص به هنا لكون عطف الخاص على العام هل  
 يخص ذلك العام والحاصل انه اذا لم يقتض العطف على العام عموم المعطوف بل كان خاصا كما هو الموضوع  
 الاول فهل يخص المعطوف عليه كما هو الموضوع الثاني في ما غرضان متمايزان لا تنافي بينهما اه سم (قوله)  
 ان رجوع الضمير الى البعض الخ) قد مر بدل الضمير عايمه وغيره ان يقال تعقيب العام بما يخص بعضه  
 لا يخصه في الاصح وانغير كما في بآل وأنتم الاشارة كان يقال بدل وبعلتهن الخ في الآية التي ذكرها زعموا  
 المطلقات أو غيرها لاحق برهن شيخ الاسلام (قوله) يتربصن أى يتربصن وينتظرن (قوله) للعالم) الامام  
 زائدة للتعويقه وهو متعلق بالراوى (قوله) بخلافه) أى خلاف العام متعلق بذهب على تعميمه معنى القول أو  
 حال منه وأنت له والباء للابتناس (قوله) وقيل ان مذهب الصحابي الخ) هذا اذا تدعى التثنية بقرينة قوله ايضا  
 وقوله بخلافه ما مر (قوله) ان ثبت عنه اشارة الى تعديف نقله عنه (قوله) ويحتمل انه كان يرى الخ) أى فلا  
 تكون مخالفة ابن عباس رضى الله عنه ما في المرتدة ان ثبت عنه من قبيل التخصيص لعموم مرويه بـ شيخ  
 الاسلام (قوله) يحكم العام) يصح أن يكون حالا من بعض وان يكون متعلقا بذكر وهو في ذكر ما الحكم اثبات  
 الحكم له كما تقول ذكر كذا بآل الخ أى أضفت الحبر له ونسبته له سم (قوله) قلنا مفهومه (القب) أى وهو اهاب  
 الشاة في المثال الذى ليس بحجة يؤخذ منه انه لو كان غير لقب اعتد به وهو يؤيده ما قدمه المصنف من  
 جواز التخصيص بدليل الخطاب أى مفهوم المخالفة وما ساند كره من حمل المطلق على المقيد فان ذلك انما هو  
 بطريق المفهوم كسببته فركة التقيدها اعتمادا على ما سبق وبأى وقد صرح المصنف بالتفصيل حيث قال  
 فاذا وافق الخاص العام في الحكم فان كان مفهومه بنى الحكم عن غيره فقد سبق انه يخص وأما اذا لم يكن له  
 مفهوم فالجهو رعى انه لا يكون مخصصا له اه قاله سم ووقع في بعض نسخ المان بعد قوله لا يخص ولو باخص  
 من حكم العموم اشارة الى أنه لا فرق بين أن يذكر ذلك الفرد جميع حكم العام وان يذكر بعضه كالولم يذكر  
 في حديث الشاة لبعض أحكام الظهارة كالصلاة فيه أو يسمه فلو قال الشارح عقب قوله يحكم العام أو بعض  
 حكمه أشمل ذلك وقد قبلوه ومفهومه بالاولى لان ذكر الحكم اذ لم يخصه فذكر بعضه أولى قاله شيخ الاسلام  
 (قوله) بشاة معينة) بخفيف الباء ونسبته لها وهذا ان اللفظان في الميت بالقبول وأما ما سموت فقال ميت  
 بالشد بدلا غير كقوله تعالى انك ميت وانهم متون وقال الشاطبي في منظومته وهو مات بالقبول لكل قتلاه  
 (قوله) فانتقم به) أى والانتفاع يستلزم الظهارة وقد منع الاستلزام بان الجسد الخس يجوز الانتفاع به في  
 مواضع كقتره في الفروع الا ان غياب بان اطلاق الانتفاع يستلزم ذلك اذ من افراده ما يتوقف على الظهارة  
 كالصلاة فيه أو عليه وارادة بعض الانتفاعات من غير بيان مما لا فائدة فيه سم (قوله) وروى مسلم الخ) بيان

حدث البخاري من رواه ابن عباس من بدل دس فافتلوه مع قوله ان ثبت عنه ان المرتدة لا تقتل ويحتمل انه كان يرى ان من الشرطية  
 لا تناول المأثرت كما هو قول تقدم (و) الاصح ان (ذكر بعض افراد العام) يحكم العام (لا يخص) العام وقيل يخصه أى يقصره على ذلك  
 البعض يفهمه اذ لا فائدة لذكره والاذك قلنا مفهومه (القب ليس بحجة وفائدة ذكر البعض نفي احتمال تخصيصه من العام مثاله حديث  
 الترمذي وغيره اعم اهاب دس فقد طهر مع حديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة فقال هلا أخذتم اهابا فديتموه فانتقم به  
 فقالوا انه ميتة فقال اهاب دس كاهار وى مسلم الاول بلفظ اذ دس اهاب فقد طهر والبخاري الثاني بلفظ هلا استتمت باهابا لا فاسلم

لاختلاف لفظال واثنين وتقو بهما شيخ الاسلام (قوله وان العادة يترك بعض المأمور الخ) ينبغي ان يراد بالمأمور به المأمور به ايجابا حتى يصح ان يقال ان تركه مخصوص اذا مأمور به أمر بتركه كونه مأمورا به وكذا يقال في قوله المنهى عنه ان يراد بالمنهى عنه تحريما اذ هو الذي ينافي فعله كونه ممتناعا حتى يصح ان يقال ان فعله تخصيص وفي عبارتهم ما يشعر بذلك قال البني الهندي واعلم ان كون العادة مخصوصة بمحل وجيهن أحد هان يكون الرسول عليه الصلاة والسلام واجب أو محرم شيئا بلطف عام ثم راسا اليه العادة ما يتركه بعضه أو يفعل بعضه فهل تؤثر تلك العادة في تخصيص ذلك العام حتى يقال ان المراد من ذلك العام ما عدا ذلك البعض الذي جرت العادة بتركه أو بفعله أولا يؤثر في ذلك بل هو باق على عومه ومتناول لذلك الفعل ولغيره اه (قوله بصيغة العموم) يتنازع المأمور والمنهى (قوله ان أقرها النبي صلى الله عليه وسلم الخ) قد قبل اذا وجد تقرير أو إجماع فلا يشترط الاعتناء بل يكفي مجرد الترك وجوابه ان المصنف اذا ذكر ذلك شبه الامام لان غرضه الاستدراك على من أطلق المنع ومن أطلق الجواز وبه يندفع ايضا ما يقال هذا في استدراك ما تقدم من جواز التخصيص بقدره صلى الله عليه وسلم (قوله والمخصص في الحقيقة التقرير) فيه ان يقال لو اقتصر على التقرير لكان في عن قوله أو الإجماع لان التقرير ايمان الرسول عليه الصلاة والسلام أو من الإجماع قاله الشهاب وكذا قال شيخ الاسلام قوله أو الإجماع العقلي لاحاجة اليه لشمول التقرير له اذا مراد تقرير النبي صلى الله عليه وسلم أو تقرير بالإجماع وان كان المراد بالثاني دليله كما تقرراه وأجابهم بأنه اراد ان يفتي على ان الحق انما هي من حيث وصف الإجماع لان من حيث التقرير بالذي تضمنه اه وفيه تأمل (قوله العقلي) قال شيخ الاسلام اراد بالإجماع العقلي ما فعله كثير من الناس من غير انكار عليهم لا المقابل للإجماع الكوفي وهو ما فعله كلهم بقدره ما ذكره ثم ذكر ان المخصص في الحقيقة ليس للإجماع اه والحاصل ان المراد بالإجماع باعتبار تقرير الشارع هو الكوفي ووجه التمسك بظهوره لانه لا أثر للعادة مع الإجماع الصريح سم (قوله كان لم تكن في زمانه) أي أو كانت فيه ولم يعلم أي أو وانكرها اه منه (قوله لان فعل الناس) أي غير أهل الإجماع (قوله بين اطلاق بعضهم الخ) قد يقال كل من هذين الاطلاقين غير مراد بدليل التمسك بالاسماع البعض الاول دعوى الإجماع العقلي الا اذا كان الاعتماد من جميع العلماء أو من بعض الناس ولم يشكوا أحد من العلماء مع اطلاق الجميع فاطلاقه في التصريح يحمل على ما دل عليه تعليقه كانه لا يسع البعض الثاني دعوى ان فعل الناس ليس بحجة هنا لا حيث لم يتحقق الاعتماد لما ذكره فاطلاقه في التصريح يحمل على ما دل عليه تعليقه من انه لم يتحقق هناك إجماع وحينئذ لا خلاف في الحقيقة فلنتأمل سم (قوله نظر الى انه إجماع فعلي) قال المحققان استدلالا بما هو اخص من الدعوى أعني الاطلاق اذا الإجماع العقلي لا يدينه من عدم الانكار أو فعل جميع المجتهدين واطلاق العادة أعمن كل منهما اه قال سم وهذا البصيص الاوثينان مدعى هذا العائن هو الاطلاق وهو ممتنع كما علم مما تقدم اه (قوله وان العام لا يقتصر على المعتاد) هذه غير التي قبلها لان في العادة السابقة على ورود العام وتلك في العادة لاحقة له كما يعلم ذلك من كلام المصنف شيخ الاسلام قال سم لكن يتجه بحث قد ثبت الاول بقرار النبي صلى الله عليه وسلم أو الإجماع أنه لا فرق بين المتقدم والمتأخر اذا تفرق في التخصيص بين تأخر الخاص وتقدمه وكذا يتجه في الثانية أنه لا فرق لان القرض بمجرد الاعتماد من غير تقرير راد ولو جد أحد هان لم يتجه في الصورة الثانية من المسئلة الثانية الا التخصيص وقصر العام على ما وراء المعتاد تقدم اعتداده أو تأخره على هذا فافقا قد انصف العادة السابقة وكذا الشارع حيث عرفت فتقو برصود في الثانية بقوله نعمني لانه الذي يتوهم أو بقوى توهم تخصصه اولاه الذي وقع الخلاف فيه ما فعل والحاصل انه ان وجد الاقرار والإجماع وجب العمل بقرضه تقدمت العادة أو تأخرت فلا فرق في التخصيص بين التقدم والتأخر وحيث انتفى كل منهما لم تعتبر تلك العادة سواء تقدمت أو تأخرت فلا تخصص مطلقا فلنتأمل وعلى هذا فلا حاجة على معتمد المصنف الى التمييز بينهما عاذ كره الكمال بل لا وجه له فتأمل سم (قوله بل تطرح له أي للامام) أي لاحقه في الثاني العادة السابقة فقيما لثاني مع ان الاول مثله في ان العام جرى على عومه فيه كما صرح به لان العادة في الاول لم تدخل في العام حتى تطرح منه بخلافها

بترك بعض المأمور)  
به أو بفعل بعض المنهى  
هذه بصيغة العموم  
(تخصيص) العام أي  
تقتصره على ما عدا  
المتروك أو المفعول (ان)  
أقرها النبي صلى الله  
عليه وسلم) بان كانت في  
زمانه وعلم ما لم يشكرها  
(أو الإجماع) بان فعلها  
الناس من غير انكار  
عليهم والمخصص في  
الحقيقة التقرير أو  
الإجماع العقلي بخلاف  
ما ليست كذلك كان  
لم تكن في زمانه عليه  
الصلاة والسلام ولم  
يجمعوا عليها لان فعل  
الناس ليس بحجة في  
الشرع وهذا توسط  
للإمام الراي ومن شبهه  
بين اطلاق بعضهم  
التخصيص فنظر الى  
أنها إجماع فعلي  
وبعضهم عدمه نظرا  
الى أن فعل الناس  
ليس بحجة (و) الاصح  
(ان العام لا يقتصر على  
المعتاد ولا على ما وراءه)  
أي وراء المعتاد (بل)  
تطرح له أي العام في  
الثاني (اناد السابقة)  
عليه فيجري على عومه  
في القسمين وقيل يقتصر  
على ما ذكر الاول كما  
لو كان عادتهم تناول البر  
ثم يني عن بيع الطعام  
بخصه متفاضلا فقبل  
يقصر الطعام على البر  
المعتاد والثاني كما لو كان

عادتهم بيع البر بالبر متفاضلا ثم نهي عن بيع الطعام بحبسه متفاضلا فقبل بقصر الطعام ٢٣ غلى غير البر المتعاد والامع لانهما

(و) الامع (أن نحو)

قول الصحابي انصلي الله

عليه وسلم قضى بالشفعة

لليار قال المصنف

كثير من المحدثين هو

لفظ لا يعرف ويقرب

منه ما رواه النسائي عن

الحسن قال قضى النبي

صلى الله عليه وسلم بالجوار

وهو مرسل (لا يصح) كل

جار ونحوه (وفاقا

لا كثر) وقيل بـم ذلك

لان قوله عدل عارف

بالغة والمعنى فوللا

ظهور عموم الحكم مما

صدر عن النبي صلى الله

عليه وسلم لم يأت هو في

الحكمة له سلفا عام

كالجار قلنا ظهور عموم

الحكم بحسب ظنه ولا

يلزمنا اتعاف في ذلك

وتحقيق الخلف ابي

هريرة ان النبي صلى الله

عليه وسلم نهى عن بيع

الفرار واهم مسلم قتل

بـم كل غرر ومثناة

جواب السائل غير

المستقل دونه كما ايدون

السؤال (تابع للسؤال

في عموم) وخصوصه

العموم حكى

الترمذي وغيره ان

النبي صلى الله عليه

وسلم سئل عن بيع

الطيب بالتمر فقال

ايقص الرب اذا

بيس قالوا نعم قال فلا

اذن فيسم كل بيع

الطيب بالتمر وانفصوص

في الثاني لانها في الاول في مثاله تناول البر والعام فباعا وهو بيع الطعام بحبسه متفاضلا وهي لا تدخل فيه  
مخلافها في الثاني في مثاله فلما بيع البر بالبر متفاضلا وهي داخله في المنهي عنه اه شيخ الاسلام (قوله  
لا يعرف) اي بن المحدثين (قوله بالجوار) اي بشفعة الجوار (قوله وهو مرسل) اي لان الحسن البصري تابعي  
(قوله ونحوه) اي ككل غرر في الحديث الا في قاله الشهاب حتى العبارة على نحو الجار اي ويقاس الجار على  
نحوه الاولى ورد بان قوله نحو كذا اعناه عرفا كذا ونحوه فكذا داخل فيه لا مقيد عليه والشارح اشار الى  
ذلك حتى العبارة ما قاله لا ما قاله الشهاب قاله سم (قوله وقيل بـم ذلك) هو الذي نصره ابن الحاجب والعقيد  
وغيرهما واستدلوا على انه عدل عارف بالغة وبالعنى فالظاهر انه لا يتقل العموم الا بعد ظهورة او قطعه وانه  
صادق في عيار واهم من العموم وصدق الراوي بوجوب اتعافه او مع صيغة خاصة فتوهم انها للعموم فروى العموم  
عن غير رخص وقضى بشفعة خاصة فظن العموم باجتهاده او مع صيغة خاصة فتوهم انها للعموم فروى العموم  
لذلك والاحتجاج بالمحكي بالحكمة بان هذا الاحتمال وان كان متقدما فليس فادح لانه خلاف الظاهر  
من علمه وعدالة الظاهر لا يترك للاحتمال لانه من ضروراته فؤدى الى ترك الظاهر اه وجوابه ان  
ظهوره وعنده انما يقتضى ظهور العموم في الواقعة فيكون الظاهر للعموم اغما هو باعتبار  
ظنه الذي لا يلزمنا اتعاف فيه والموجب للاتعاف اغما هو ظهور العموم باعتبار الواقع في ظننا لا باعتبار ظن  
الراوي قاله سم قلت اذا تأملت وجدت الحق ما قاله ابن الحاجب والعقيد وغيرهما (قوله ولا يلزمنا  
اتعافه) الاولى واپس لنا اتعاف لانه لا يلزم عدم الاتعاف وصدق بالجواز وليس بمراد (قوله نهى عن بيع الغرر)  
اي فلا يبيع كل غرر والالزام بطلان كل ما فيه غرر من البوع واپس كذلك فلهم سمحوا كثيرا عما فيه غرر  
كبيع الرقيق من غير رؤيته ونحوه من ربه على احتمال أن يكون هاما بقصصه وبغيره عنه وكبيع  
الصبره مع رؤيته بظاهره فقط مع احتمال أن يكون باطنا ما ذكرنا في غير ذلك مما لا يصح فان قيل  
عدم جله على العموم بنا في الاستدلال به على بطلان بعض بيع الغرر لانه حينئذ مطاق فيكون فيه صورة  
واحدة قلنا لا نسلم المتأفاد لانه ما فهم ان عدله المنهي الغرر صرح الاستدلال به على بطلان كل ما فيه غرر  
اكن لما أفادت الأدلة بمحة كثر من بيع الغرر علمنا أن الله ليس مطاق الغرر بل الغرر الشديد فلذا  
صح الاستدلال به على بطلان كل ما وجد فيه ذلك دون غيره قاله سم قلت اللازم من جوابه هذانه  
عام في كل بيع اشغل على غرر رأى شديدا وبعثه انه عام مخصوص لانه كان شاملا لكل بيع اشتمل على  
غرر اي غرر كان يخص بالغرر الشديد لا دلة الدالة على جواز ما اشتمل على غرر يسير وهذا لا يخرج عن  
العموم وهو خلاف المذهب من نفي العموم فتأمل (قوله جواب السائل) الدنية للجنس لفظ جواب  
لا يعرف باضافته اليه لانه في معنى النكرة ولذلك وصف جوابه بغيره ولا تتعرف بالاضافة فيكون جواب  
نكرة موصوفة بذكره وقوله دونه متعلق بالمستقل والمعنى جواب السائل الذي لا يستقل له بدون السؤال بان  
لا يفد الامع اقترافه لادونه تابع للسؤال في عمومه وخصوصه (قوله اي دون السؤال) اي المفهوم من  
السائل ولو عبر المصنف بدل السائل بالسؤال وبدل السؤال به كان اوضح واخصر قاله شيخ الاسلام (قوله  
العموم حكى الحديث الخ) اي مثال التبعية في العموم كالتبعية في حديث الخ وكذا قوله والخصوص الخ (قوله  
ايقص الرب الخ) استفهام تقريرى (قوله فلا اذن) اي فلا سماع اذ كان نقص وهذا هو المثال فانه عام في  
جميع افراد بيع الرب بالبر وغير مستقل بالافادة بدون السؤال (قوله فقال يجوز) هو المثال وهو خاص  
بالسائل عن الموضوع من ماء البحر وغير مستقل بالافادة بدون السؤال (قوله فقال يجوز) هو المثال وهو خاص  
بوضوئه منه لدليل آخر فنهضت غيره في قول الشارح فلا يزم غير المسائل كما الشيخ الاسلام والكمال وقال الشهاب  
في قول الشارح فلا يزم غيره اي غير ذلك الموضوع المسؤل منه فعمل ضمير غير الموضوع بل الاول اولى (قوله  
والمستقل) اي بنفسه في الافادة بمحتمل ورد ابتداء بدون السؤال لا فاد (قوله الاخص) قال شيخ الاسلام اي  
بحسب المفهوم اه واراد بالتمهيد المعنى لا التقابل لمطابق كما هو ظاهر والا فلا ورد بدلا للمفهوم مقابل  
المنطوق وهو المعبر عنه بالسكون في قوله اذا أمكنت معرفة المسكوت الخ اكن حينئذ مساويا لا اخص

كما قال النبي صلى الله عليه وسلم قال فوضأ من ماء البحر فقال يجوز بل فلا يزم غيره (والمستقل) دون السؤال (الاخص) منه (جائز

إذا أمكنت معرفة المسكوت منه كان بقوله النبي صلى الله عليه وسلم من جامع في نهار رمضان فعليه كفارة كالظاهر في جواب من أفطر في نهار رمضان ما ذاعليه ففهم من قوله جامع أن الأنظار بغیر الجامع لا كفارة فيه فإذا لم يمكن معرفة المسكوت من الجواب فلا يجوز لنا تأخير البيان عن وقت الحاجة ٢٤ (والمساوي واضح) كان يقال من جامع في نهار رمضان فعليه كفارة كالظاهر في جواب ما ذاعلى من جامع في نهار رمضان وكان يقال لمن قال جامع في نهار رمضان ماذا

على عليك كفارة كالظاهر والأعم ذكره في قوله (والعام) (الوارد على سبب خاص) في سؤال أو غيره (معتبر عمومه عند الأكثر) نظرا لظاهر اللفظ وقيل هو مقتضى السبب لوروده فيه مثاله حديث الترمذي وغيره عن أبي سعيد الخدري قبل يارسول الله أتوصأ من بشر بضاعة وهي بئر بلي فيها الحيف والحوم الكلاب والنون فقال ان الماء طهور لا ينجسه شيء أي مما ذكر وغيره وقيل مما ذكر وهو ساكت عن غيره (فان كانت) أي وجدت (قرينة للتعيم فأجدر) أي أولى باعتبار العموم مما لم تكن مثاله قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وسبب نزوله على ما قيل رجل سرق رداء صفوان فذكر السارقة قرينة

فأخصته إنا تكون باعتبار منطوقه فقط وأما باعتبار منطوقه ومفهومه ومساو كاسه عليه سم (قوله) إذا أمكنت معرفة المسكوت (الخ) عبارة لا تدل على المحصول لا فيجوز أن لا يتأثر بشرط أحدهما أن يكون في المذكور تنبيه على ما لم يذكر الثاني أن يكون السائل مجتهدا الثالث أن لا يقوت المصلحة بما شغل السائل بالاجتهاد اه وعبارة غيره في الثاني وأن يكون السائل أهلا لقبنيه لذلك وفي الثالث أن يبقى من وقت العمل زمن يسع التأمل الذي يتوقف عليه التنبيه سم (قوله والمساوي) أي الجواب المستقل بالافادة بدون السؤال المساوي للسؤال في عمومه وخصوصه واضح فقوله والمساوي عطف على الأخص وأورد أن قوله في المثال الثاني على كفارة غير مستقل وأجيب بأنه في تقدير عليك كفارة أن جامعته فهو مستقل فيسقط قول شيخ الإسلام بعد قول المصنف والمساوي واضح مانه أي سواء كان مستقلا أم لا ولهذا مثل الشرح له عند ابن أوطم المستقل والثاني لغيره فانه مبني على عطف قوله والمساوي على المستقل وليس كذلك لاستلزامه التكرار لأن غير المستقل علم بما مر بل هو موقوف على الأخص كما علم والمثالان في الشارح لا دموم والخصوص المساوي فيه الجواب للسؤال لا للمستقل وغيره كما توهم (قوله على سبب خاص) أي لاجله (قوله في سؤال أو غيره) أن قيل كيف يستقيم هذا التعيم مع خصوص المقسم وهو جواب السائل قلنا ليس قول المصنف والعام عطف على قوله الأخص ليكون من أقسام الجواب المستقل فتوجه ما ذكره بدليل قول الشارح والأعم ذكره في قوله الخ فاشارة إلى أن المراد به هذا أعم من جواب السائل وأنه ليس عطف على الأخص وإن المصنف لم يترك جواب السائل المستقل العام بل ذكره في ضمن هذا والحاصل أن المصنف خاف الظاهر بالتعيم لغير السؤال (إذ أضافه) سم قلت فقوله المصنف والعام الخ يكون حذفا عطف على قوله جواب السائل (قوله نظر الظاهر اللفظ) أي لفظ العام (قوله لوروده فيه) أي بدنه (قوله الحيف) بكسر الحاء وفتح الهاء جمع حيفه بكسر الحاء معني حرقه الحيف وفعل بطر في جمع قوله بكسر الفاء وسكون الهمزة نحو كسر ودعته ونحوه ويمكن أن يجعل جمع حيفه يشع الحاء كجمع جمع صفة وخيم جميع خيمة وإن كان محفوظا خلافا لمن قاله واقفا دعاهي هذا بالقاء ما هي فيه وهي الحرقه ومن الأول وهو حيفه بكسر الحاء معني حرقه الحيف قول سيدتنا عائشة رضي الله عنها ليني كتبت حيفه فلفظ (قوله والنون) هو مصدر عني اسم الفاعل أي الأشياء المنتنة (قوله مما ذكر) أي في الحديث من الأمور المذكورة وغيره من بقية التجاسات قال الشهاب وكذا قوله الماء طهور يشمل جميع المياه وإن كانت الواقعة في بئر بضاعة لكان لم يظهره من بعض المياه عن بعض من ينه الشارح على ذلك اه أي بخلاف التجاسات فانه يظهر فيه المبرز منه عدم الغفوة عن بعضه دون بعض قاله سم قلت وحصل حمل قول الشارح مما ذكر وغيره على الأمور المذكورة في الحديث وغيره هو الأول وانظروا لا فيمكن حمل ما ذكره على ماء بئر بضاعة وغيره (قوله فأجدر) خبر مبتدأ محذوف والتقدير فوجود الفرق سنة أجدر باعتبار العموم من عدم وجود الفرقه كما يدل عليه كلام الشارح (قوله على ما قيل الخ) عبر بذلك القول البيهقي انه روى عن طائوس عن ابن عباس وأبى بن يحيى لكن الحديث رواه مالك والشافعي وأصحاب السنن والحاكم من طرق عن طائوس عن صفوان ورجحه ابن عبد البر شيخ الإسلام (قوله فمرا) أن قيل كيف سماه الله تعالى أماته مع أنه أخذ بقول الجواب أنه لا يكون غضبا إلا إذا كان الأخذ غير مستحق والأخذ في هذه الآية مستحق قرر به عنهم (قوله ليصلى فيها) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فسأله العباس) أي عم النبي صلى الله عليه وسلم وكانت معه سقاية الحاج فأراد أن يقيم

على أنه لم يرد بالسارق ذلك الرجل فعطوفه تعالى أن الله ما كرم أن تؤدوا الامانات الى أهلها نزل كما قال المفسرون الها في شأن مفتاح الكعبة لما أخذه على رضى الله عنه من عثمان بن طلحة فقرا بأمر النبي صلى الله عليه وسلم الفتح ليصلى فيها فاضى فيها صلى الله عليه وسلم له ركعتين وخرج فضاله العباس المفتاح ليقيم الصلاة إلى السقاية فتزلت الآية فرد على لعنه أن بطون أبا النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فتجب عثمان من ذلك فقرا على الآية لجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم

فاسلم فذكر الامانات بالجمع قرينة على ارادة العموم (وصورة السبب) التي ورد عليها العام ٢٥ (قطعية الدخول) فيه (عند

الاكثر) من العلماء  
 اورود فيها (فلا يخص)  
 منه (بالاجتهاد وقال  
 الشيخ الامام) والد  
 المصنف كغيره هي  
 (ظنية) كغيرها فيجوز  
 اخراجها منه بالاجتهاد  
 كالزم من قول أبي حنيفة  
 ان ولدا لامة المستغربة  
 لا يلحق سببها مالم  
 يقربه نظر الى ان الاصل  
 في الحاق الاقرار اخراجه  
 من حد ثب الصبيح  
 وغيرها الولد للفرش  
 الوارد في ابن امة زمة  
 لخصم فيه عبد بن زمة  
 وسعد بن أبي وقاص وقد  
 قال صلى الله عليه وسلم  
 هو لك باعدي بن زمة  
 وفر وانه ابي داود هو  
 اخوك باعدي (قال) والد  
 المصنف ايضا (وقرب  
 منها) أي من صورة  
 السبب حتى يكون غلط  
 الدخول او ظنية  
 (خاص في القرآن تلاه  
 في الرم) أي رسم  
 القرآن بمعنى وضعه  
 مواضع وان لم يثب في  
 القول (عام لامة)  
 بين التالي والمتلو كما في  
 قوله تعالى ألم ترالى الذين  
 اوتوا نصيبا من الكتاب  
 يؤمنون بالبحث  
 والطاوت الخ فانه كما  
 قال اهل التفسير اشارة  
 الى كعب بن الاشرف  
 ونحوه من علماء اليهود

التي اخذت اليك فيكون له الاثنان السدانة بكسر السين وهي خدمة البيت والسقاية (قوله فاسلم) أي أظهر  
 اسلامه لانه كان أسلم قبل ذلك كنفاء بعض التقارير (قوله فذكر الامانات بالجمع قرينة على ارادة  
 العموم) حاصل ما ذكره ان العمود بعوم اللفظ لا بخصوص السبب سواء وجدت قرينة النعم ام لا نعم  
 وحدث قرينة بخصوص فهو المعتبر كالنهي عن قتل النساء فان سببه انه عليه الصلاة والسلام رأى امرأة  
 حربية في بعض معازيه مقتولة وذلك يدل على اختصاصه بالحيويات فلا يتناول المرتد فاعاقتل خبر من يدل  
 دينه فاقتلوه اه شيخ الاسلام وتعبه سم بما حصل له ان يحمله على شأنا أحدها ان قول الراوي نهى عن  
 قتل النساء حكاه حال قوله نهى عن بيع الفرز وقضى بالشفقة للجار فلا يعنى عند الاكثر فلا حاجة في منع  
 عمومته الى الاستناد الى القرينة الثاني ان رؤيته صلى الله عليه وسلم المرأة لم يفتقره لم يظهر انه من قبل  
 وجود قرينة بخصوص فيدل على الاختصاص بالحيويات بل هذا الراء لم يزد على كونها سبب ورود اما  
 أنها قرينة بخصوص فن ان في عبارة الزركشي ما هو أقرب الى كونه قرينة بخصوص حيث قال ومثال  
 القاصرة على السبب تخصيص الشافي النهى عن قتل النساء والحيوانات بالحيويات لخروجه على سبب وهو  
 أنه صلى الله عليه وسلم مر بأمرأة مقتولة في بعض غزواته فقال لم تقتل وهي لا تقتال ونهى عن قتل النساء  
 والحيوانات فدل أنه أراد بالحيويات اه منه (قوله وصورة السبب) أي سبب ورود وإضافة صورة الى  
 السبب بيان أنه قد يستشكل محل هذا الخلاف لانه كان فرض المسئلة وجود قرينة قطعية على ارادة بيان  
 حكم صورة السبب فكيف يسوغ القول بانها ظنية الدخول وان كان فرضها انتفاء القرينة المذكورة فكيف  
 يسوغ القول بانها قطعية الدخول ويجرد رد وادعاء بعد وجود ذلك السبب لا بقيد القطع الدخول بل وازان  
 الشارع اراد بالعام مع ذلك ما عندناك الصورة وان كان فرضها أعظم من وجود ذلك القرينة وعدم وجودها  
 فلا وجه لاطلاق واحد من القولين اللهم الا أن يكون منشأ الخلاف أن ورد وادعاء بعد وجود ذلك السبب  
 هل هو قرينة قطعية عادة على دخوله أولا قاعدي انهور الاول فلذا قالوا بقطعية الدخول والشيخ الامام الثاني  
 فلذا قال بظنية اه سم (قوله فلا يخص منه بالاجتهاد) قال شيخ الاسلام خص الاجتهاد بالذكر نظر القول  
 عقابه والافقير من الخصائص لا يخص ذلك امنا وان كان ينسجه اه ويمكن أن يجاب بشمول الاجتهاد  
 للعموم اذا لم يخص لا يكون الا بالاجتهاد لتوقعه في الظاهر الدليلين وما تقتضيه القواعد فليتأمل سم  
 (قوله وقال شيخ الاسلام والد المصنف كغيره هي ظنية الخ) او رد عليه أنه مخالف لما نقله المصنف في شرح  
 المختصر عن القاضي وغيره من الاجماع على ان صورة السبب داخله قطعاً وانما عارض ذلك بلازم قول  
 ابي حنيفة لا يصريح بقوله على أن العلامة ابن الهمام ذكر في تحريره ان ابا حنيفة لم يخرج صورة السبب  
 لان الفرائش عند أبي حنيفة هي الزوجة وام الولد واطلاق الفرائش في الحديث على وليدة زمة بعد قول عبد  
 ابن زمة ولدي فرائش ابي لا يستلزم كون الامه مطلقاً فرائش الجواز كونها كانت أم ولد وقد قيل به وشعر به  
 ايضا فظ وليدة فعلة عني فاعلمه من الولادة نقل ذلك عنه فليذه الكمال بمغنا في حاشيته (قوله اخراجه  
 من حديث الخ) فاعلم لزم (قوله للفرائش) أي لصاحب الفرائش (قوله وقد دل على الله عليه وسلم) استدلال  
 على رد ما زعم على قول ابي حنيفة وذكر الراء الثانية لصراحته في ثبوت السبب وقد تقدم ما يدفع المزوم  
 المذكور عنه في قول ابن الهمام راجع شيخ الاسلام والكمال (قوله ويرى بعنه ٢) أي يلحق به في جريان  
 الخلاف في كونه قطعي الدخول او ظنية (قوله حتى يكون) ضمير يكون لقوله خاص وهو ان خاتمة نظام مقدم  
 رتبة لكن يجبه ان يقال الذي وصف بالدخول في العام انما هو المعنى لان دخول اللفظ في اللفظ غير متصور  
 وانما خاص كالعام اسم للفظ كما تقدم ويدل عليه هذا ذكر التلو فكيف مع الاخبار عن هذا الضمير بما هو من  
 خواص المعاني يكون راجعاً للفظ ويجاب بان في العبارة ساء لا يحذف الضائف أي معنى خاص (قوله  
 خاص) هو بيان نعمة على الله عليه وسلم في المال الا في (قوله أي رسم القرآن) ليس بقيد بل مثله المنة  
 (قوله عام) وهو الامانات في الآية (قوله للامة) علة لقوله تلاه ولقوله يقرب قاله شيخ الاسلام (قوله)

(٤ - ثاني - ثاني) ٢ قوله قوله ويقرب بعنه كذا خطه بضمير المذكر ولعله النسخة التي كتب عليها والذي  
 في نسخ الشرح التي يداينوا يقرب عنها بضمير المؤنث وهي التي شرح عليها فليتأمل اه

سبيلا محمد واهله  
 أم فغن فقالوا انتم مع  
 عليهم عافى كلهم من  
 نعم النبي صلى الله عليه  
 وسلم المنطق عليه  
 واخذوا المواثيق عليهم  
 أن لا يكتموه فكان ذلك  
 أمانة لازمة لهم لم يؤدوها  
 حيث قالوا لا كفار انتم  
 اهدى سبيلا احدا  
 للنبي صلى الله عليه وسلم  
 وقد نعمت الآمة  
 مع هذا القول التوعد  
 عليه المفيد للامر بمقابلته  
 المشتمل على أداء الأمانة  
 التي هي بيان صفة النبي  
 صلى الله عليه وسلم بأفادته  
 أنه الموصوف في كلهم  
 وذلك مناسب لقوله  
 تعالى ان الله مكرم أن  
 تؤدوا الامانات الى اهله  
 فهذا عام في كل أمانة  
 وذلك خاص بامانة هي  
 بيان صفة النبي صلى الله  
 عليه وسلم بالطريق  
 السابق والعام نال  
 الخاص في الرسم مترخ  
 عنه في المزيل ببيت  
 سني مدة ما بين بدر في  
 رمضان من السنة الثانية  
 والفتح في رمضان من  
 الثامنة وانما قال ويقرب  
 منها كذا لانه لم يرد  
 العام بسببه بخلافها  
 ومثله أن تأخر الخاص  
 عن العمل بالعام  
 المعارض له أي عن وقته  
 (نسخ) الخاص (العام)

وشاهدوا قتلى بدر) الجملة خالصة بتقدير قتلنا الماضي الواقع حالا لا دمن قدمه ظاهرة أو مقدره عند  
 الصبرين خلافا للاخفش وتبعه ابن مالك وبحوزان تكون الجملة معطوفة على جملة قدموا ولا ينافيه كون  
 المشاهدة سابقة على القدوم لأن الواو لا ترتب (قوله بشارهم) أي نأرقني بدر (قوله محمد) أي احمده تخفف منه  
 اداة الاستفهام بقرينة أم (قوله واخذوا المواثيق) عطف على نعمت أو ما أو عليهم وقوله فكان ذلك الإشارة إلى  
 الثبوت أي بيان الثبوت بدليل تفسير الشارح الآتي للأمانة أو إلى عدم الكتمان (قوله ولم يؤدوها) أي بان  
 يبينوها لانهم كتموها (قوله مع هذا القول) أي مع تضمنها هذا القول وهو أنهم اهدى سبيلا وقوله التوعد  
 مقول تضمنت وخبر عليه لفظ القول كور وقوله المنفذ نعت للتوعد وقوله المفيد للامر بضده ٢ أي ضد  
 هذا القول ووجه ذلك أن التوعد يقتضي النهي والنهي عن الشيء أمر بضده وقوله عقابه أي ودوان بقولوا  
 محمد واهله اهدى سبيلا وقوله المشتمل نعت لمقابلته كما قال المحض لان الامر كما لمصنعه لأن أداء الأمانة منهم  
 لانهم ما هموز وبانها أي فكيف يشتمل عليها الامر المذكور وقوله بأفادته قال المحض بيان وجه اشتغال مقابلة  
 على أداء الأمانة بمعنى أن اشتغاله على ذلك بسبب أفادته أنه صلى الله عليه وسلم هو الموصوف في كلهم اه وخبره  
 الشيخ الاسلام وزاد قوله فالدالة متعلقة بالمشتمل وبحوزة لها باداء اه وهذا كإثري بدل على أن بيان صفة  
 النبي صلى الله عليه وسلم الذي هو الأمانة يحصل بسبب أفادته المقابل أنه صلى الله عليه وسلم هو الموصوف  
 في كلهم مع أن المقابل بالمعنى الذي فسره به كما تقدم لا يفيد أنه الموصوف في كلهم فان مجرد قوطم محمد  
 واهله اهدى سبيلا ليس فيه تعرض لكونه الموصوف في كلهم فكيف يكون ذلك المقابل مشتملا على أداء  
 الأمانة حتى هي بيان صفة بسبب أفادته ما ذكر الهمم لأن يكون الذي في كلهم نعت منسوبة وان المنعوت  
 بتلك النعوت هو الأهدى سبيلا فاذا اعترفوا بأنه اهدى سبيلا دل على أنه المنعوت في كلهم فليتأمل وبقي شيء  
 آخر وهو أنه لم اعتبر في بيان صفة توسط أنه الموصوف في كلهم وهلا كتمى بيانها في نفسها مع قطع النظر  
 عن ذلك لأن يكون انما أخذ المواثيق عليهم بهذا الاعتبار فليتأمل (قوله وذلك مناسب) الإشارة إلى الامر  
 بالمقابل لا للمقابل خلافا لاشتباه روجه الله تعالى ويؤيد الأول أن قوله تعالى ان الله مكرم الخ أمر بأداء الامانات  
 فالمناسب له الامر بأداء الامانات الذي هو الامر بالمقابل لا للمقابل الذي هو المأمور به لان المناسب للامر هو  
 الامر لا التامر ووجه قوله سم (قوله وذلك خاص) الإشارة للامر بالمقابل (قوله بالطريق السابق) متعلق ببيان  
 والطريق السابق بيان أنه الموصوف في كلهم (قوله والفتح) عطف على بدر أي فتح مكة (قوله لانه لم يرد  
 الخ) ضمير لانه وهو ذلك كذا وهو عبارة عن الخاص أي لأن الخاص هنا لم يرد العام بسببه (قوله ان تأخر الخاص  
 أي تأخره تأخر أخيرا يقينا بهم القصد الأول من قول الشارح الآتي في الخبر زات أو تقاربان عقب أحدهما الآخر  
 فانه محتمل زوله هنا ان تأخر الخاص والثاني من قوله أو جهل تاريخه فانه محتمل زالعين المقدرها (قوله أي  
 عن وقته) أي وقت العمل بالطريق والمراد التأخر عن دخول وقته لاعتناق ضائه كائنه عليه التكامل وغيره  
 قال سم ولعل المراد ان تأخر عن الوقت أو إلى ان يفي منه بعد الورود والاسم (قوله نسخ الخاص العام)  
 انما لم يحصل الخاص بمحضه العام في هذه الحالة لأن التخصيص بيان للامر من العام فلو تأخر عن وقت العمل  
 بالعام لم تأخر الخاص بالعام في وقت الحاجة وهرمتم (قوله بالنسبة لما عارضناه) أي وهو ما دل عليه الخاص  
 مثال ذلك تأخر قوله لا تقولوا أهل الذمة في الورود عن وقت العمل بقوله أو فسوا المشركين فكذلك الخاص  
 المذكور ناسخا لحكم العام بالنسبة لما دل عليه ذلك الخاص مما هو داخل تحت العام المذكور وهو أهل  
 الذمة الداخل في عموم المشركين (قوله بان تأخر الخاص عن الخطاب بالعام) هذا محتمل زول المصنف عن  
 العمل والمراد تأخر تأخره تأخر أخيرا بدليل المقابلة وقوله أو تقاربان الخ وكذا يقال في قوله الآتي أو تأخر العام (قوله  
 أو تأخر العام) هذا محتمل زول المصنف الخاص وقوله مطلقا أي عن وقت الخطاب بالخاص أو عن وقت العمل  
 به قاله السكاك وهو تصريح بالفارق بين تأخر الخاص فيفضل فيه وتأخر العام فلا يفضل فيه ووجهه ظاهرة أن  
 التخصيص بيان للامر من العام فلا يترك مع تأخر الخاص عن وقت العمل والالزام تأخير البيان عن وقت

بالنسبة لما عارضناه (والا) بان تأخر الخاص عن الخطاب بالعام دون العمل أو تأخر العام عن الخاص مطلقا الحاجة  
 ٢ قوله ونوله المفيد للامر بضده الخ الذي في الشرح المفيد للامر بمقابلته كما يفيد قوله وقوله بمقابلته اه

أو تقرر بان غيب أحدهما

الأخر أو جهل بأمر يخصه  
(خصص) الخاص العام (وقيل إن تقارنا  
تعارضاً في قدر الخاص  
كالنصين) أي لا تختلف  
بالنصوص بان يكونا  
خاصين فيحتاج العمل  
بالخاص إلى مخرج قلنا  
الخاص أقوى من العام  
في الدلالة على ذلك  
الضعف لأنه يجوز أن  
لا يراد من العام بخلاف  
الخاص فلا حاجة إلى  
مخرج له وقالت الحنفية  
وامام الحرمين العام  
المتاخر عن الخاص  
(ناسخ) له كعكسه بجامع  
التاخر قلنا الفرقان  
العمل بالخاص المتاخر  
لا يفي العام بخلاف  
العكس والخاص أقوى  
من العام في الدلالة  
فوجب تقديمه على الآخر  
(فإن جهل) التاريخ  
بينهما (فالوقف) عن  
العمل واحد منهما (أو  
انتساق) لهما قولان  
لهم متقاربان لا احتمال  
كل منهما عندهم لأن  
يكونا مفسوخا باحتمال  
تقدمه على الآخر مثال  
العام فاقولوا المشركون  
والخاص أن يقال  
لا تقتلوا أهل الذمة  
(وإن كان) كل منهما  
(عاماً من وجه) خاصاً  
من وجه (فالرجح)  
بينهما خارج واجب  
لتعادلهما تقارناً أو تاخراً  
أحدهما (وقالت الحنفية  
المتاخر ناسخ) للتقدم

الحاجة وهو مجتمع بخلافه مع تاخر العام إذا لا يلزم عليه ذلك سم (قوله أو تقرر بالخ) هذا مختار زقوله المصنف  
تاخر كما تقدم (قوله أو جهل الخ) هذا مختار زقوله أيضاً الملاحظ في قول المصنف أن تاخر الخاص كما مر (قوله  
خصص الخاص العام) أي قصره على ما عدا الخاص (قوله وقيل إن تقارنا تعارضاً) قال سم قضية السكوت  
عن عز وهذا الحنفية مع عز وما عداه لهم انتفاء هذا عنهم لكن قول صدر الشريعة في دفعه فأن لم يعلم  
التاريخ جعل على المقارنة فعد الشافعي يخص به وعندنا ثبت حكم التعارض في قدر ما تناوله أه مصرح  
بخلافه أه (قوله أي لا تختلف الخ) أي اللغتين المختلفتين بسبب أن كل نص في معناه (قوله بان يكونا  
خاصين) أي مدلول واحد فالمراد بكونهما خاصين قاردهما على مدلول واحد أي ما يدل عليه أحدهما هو ما يدل  
عليه الآخر أو كأنهما عامين كقوله أقتلوا المشركين لا تقتلوا المشركين مثلاً أو ضامين كقوله مثلاً لا تقتلوا أهل  
الذمة أقتلوا أهل الذمة (قوله فيحتاج العمل بالخاص الخ) تفريع على قول المصنف تعارض الخ (قوله قلنا)  
أي في الفرق بين المقيس والمقيس عليه الخاص أقوى الخ وحاصله أن التعارض في المقيس عليه بين خاصين  
أي شيتين متواردين على مدلول واحد كما علم بمماز في المقيس بين عام وخاص والخاص أقوى من العام ففي  
المقيس عليه متكافؤ بين المتعارضين بخلاف المقيس (قوله على ذلك البعض) أي مدلول الخاص وقوله لأنه أي  
ذلك البعض يجوز عقلاً لأن لا يراد من العام بخلاف الخاص فانه نص في ذلك البعض الذي هو مدلوله (قوله فلا  
حاجة إلى مخرج) تفريع على قوله أقوى وقوله إلى مخرج أي خارج يصار له عند التعارض والأدوية أقوى  
مخرج لكن لم يكن مخصصاً (قوله كعكسه) أي فيما إذا عمل بالعام كما أشار إليه بقوله قلنا الفرق أي بين  
التاخرين أن العمل بالخاص الخ وحاصله أن العمل بالخاص المتاخر عن العمل بالعام لا يفي العام بالكلية بل  
أفراد الخاص فقط بخلاف العكس وهو العمل بالعام المتاخر فإنه يفي الخاص بالكلية وأورد سم على قول  
المصنف وقالت الحنفية العام المتاخر ناسخ مانسه الثاني قد يفهم من الضميمة في المقام حيث قابل الشارح  
التاخر بالتقارن بالمعنى الذي بينه أن المراد بالتاخر في هذا القول هو التراخي لكن عبارة صدر الشريعة  
مصرحة بان المراد أعم من التراخي فانه قال في تعارض الخاص والعام فأن لم يعلم التاريخ جعل على المقارنة  
فعد الشافعي يخص به وعندنا ثبت حكم التعارض في قدر ما تناوله وان كان العام متاخراً فيسخ الخاص  
عندنا وان كان الخاص متاخراً فإن كان وصولاً يخصه وان كان مترادفاً بينهما في ذلك القدر عندنا حتى لا  
يكون العام عاماً مخصصاً أه فانظر إلى كونه أطلق كون العام ناسخاً إذا تأخر فصل في تاخر الخاص فانه مخرج  
في عدم الفرق في الأول أه كازم سم قلت دعوا صراحة عبارة صدر الشريعة به فيما ذكره مجموعة قطعاً بل  
الذي يدل عليه عبارة أن العام المتاخر إذا قارن الخاص ثبت عندهم حكم التعارض في قدر ما تناوله ما يدل  
قوله فأن لم يعلم التاريخ جعل على المقارنة الخ فان المقارنة المحجول عليها لا يصح أن تكون مقارنة الخاص المتاخر  
للعام المتقدم لحكمة علمها بان الخاص يخص العام فيها كما صرح به بعد تعيين جعل المقارنة المذكورة على  
مقارنة العام المتاخر للخاص المتقدم والتمهيد الذي ذكره في الخاص المتاخر لا يدل على الإطلاق الذي  
ادعاه سم في العام المتاخر بل شبهة على أنه قد ذكر سابقاً ما وافق ما قلناه هنا أو يرد ما قاله هنا عند قول  
المصنف وقيل إن تقارنا تعارضاً كما قلناه عنه ثم راجعه (قوله متقاربان) أي لا متساويان لو جرد  
التكليف مع الوقت أو المكلف به واحد وان لم تعرف عينه وعدم وجوده مع انتساق (قوله مثال العام الخ)  
أشار بذلك إلى أن مثال العام والخاص المذكور على به جميع ما تقدم من أول المسئلة إلى هنا يخرج في كل  
موضع مما ذكر على ما يناسبه (قوله وان كان كل منهما) قل شيخ الإسلام يعني من المتعارضين لا من العام  
والخاص كما هو ظاهر كلامه والا كان بينهما العموم المطلق لا من وجهه أه أي لأن من لازم كون أحد  
الشئين خاصاً والآخر عاماً بمعنى المراد في هذا المقام وهو كون الخاص مخصصاً لذلك العام وكون ذلك العام  
مخصصاً لذلك الخاص أن تكون النسبة بينهما العموم المطلق (قوله من خارج) ليس قبل (قوله أو تاخر  
أحدهما) أي ولو احتمل الإشكال ما إذا جعل تاريخهما شيخ الإسلام (قوله وقالت الحنفية المتاخر ناسخ للتقدم)  
أي لما تعارض فيه منه وإنما لم يجعلوه مخصصاً لانهم يشترطون في المخصص المقارنة قاله شيخ الإسلام قلت الذي

الذي بقية ما تقدم عن صدر الشريعة ان المقارنة شرط في تخصص الخاص المتأخر عن العام وأما العام المتأخر  
فان تراخي نسخ الخاص المتقدم وان قارن ثبت حكم التعارض **(قوله بلا قيد)** حال من الماهية وهو على حذف  
مضاف أي بلا اعتبار بقيد في الواقع من وحدة أو كثرة فلهذا في اعتباره لا وجوده في الواقع اذا لم يمتنع  
تحقق الماهية بدونه وهو قربة حذف ذلك المضاف فلا يقال ان حذف المضاف يحذف في التعريف بدون قربة  
وان دفع أيضا ان يقال مفاد العارة انه اعترف في مدلول المطلق عدم اتصافه في الواقع بشئ من القوم فلا يلزم ان  
يصدق المطلق على الماهيات المقيدة في الواقع وذلك فاسد لعدم انفكاك الماهية عن النفس في الواقع **(قوله من  
وحدة أو غيرها)** قال العلامة وقوله أو غيرها يدخل فيه قد التعيين الذهني فانه قيد في علم الجنس دون اسمه كما  
تقدم اه أي فعل الجنس وان دل على الماهية لكن مع اعتبار قيد التعيين الذهني بخلاف اسم الجنس فيكون  
خارجا عن حد المطلق بخلاف اسم الجنس وقد يتوقف في خروجه بقرينة وقد يقال ان له حكم المطلق قاله سم  
**(قوله وزعم الآمدي وابن الحاجب الخ)** ضمن الزعم معنى الاعتقاد فعداه الى واحد أو الاقوى ومنعه لاثنتين كما  
يقال زعمت الباطل حقا **(قوله وزعم الآمدي الخ)** قال السكاك المانصة وما جرى عليه ابن الحاجب كالأمدى  
في تعريف المطلق هو الموافق لاسلوب الاصولين لان كلامهم في قواعد استنباط أحكام أفعال المكلفين  
والتكليف متعلق بالافراد دون المفهومات الكلية التي هي أمور عقلية بل ووافق أسلوب المناطقة أيضا  
فان المطلق عندهم موضوع القضية المبسطة لانه مطلق عن التقيد بالكلية والجزئية والنكرة قد تكون  
موضوع الجزئية وقد تكون موضوع الكلية والحكم في الجميع متعلق بالافراد وأما القضايا الطبيعية فلا يلزم  
الحكم بها على الماهية من حيث هي فقد صرح المناطقة بانها لا اعتبار لها في العلوم اه ورده سم عما  
حاصله له بل يلزم على ما قاله المصنف تعلق التكليف بالمفاهيم الكلية التي هي أمور عقلية من حيث انها  
أمور عقلية حتى يتوجه عليه الاعتراض بذلك وإنما اللازم على كلامه تعلق التكليف بالماهيات باعتبار  
وجودها في افرادها وتعلقها بذلك الاعتبار لا المحذور فيه بوجه وأما قوله وأما القضايا الطبيعية فلا يلزم  
على المصنف ان يحمل المطلق هو الحقيقة من حيث انها شئ واحد بالوحدة الذهنية وذلك هو معنى موضوع  
القضية الطبيعية حتى يقال ان ذلك لا اعتبار له في العلوم وإنما جعله الحقيقة من حيث امكان وجودها في  
افرادها هذا حصل كلامه وان أطال في المقام جدا قلت وحيث علم ان التكليف إنما يتعلق بالماهية باعتبار  
وجودها في الافراد أخذ وجودها في الافراد قيد في التعريف كما صرح ابن الحاجب والآمدي فان المطلق  
عندهما هو الدال على الماهية مع الوحدة الشائعة هو الأول وقوله وإنما اللازم على كلامه تعلق التكليف  
بالماهيات باعتبار وجودها في افرادها وقوله وإنما جعله الحقيقة من حيث امكان وجودها في افرادها غير  
مستفاد من تعريف المصنف بل المستفاد منه خلافا وان الافراد غير منظور لها أصلا وإنما اللازم ذلك من  
تعريف الآمدي وابن الحاجب لان مفادها تعلق التكليف بالماهية في ضمن فرد شائع لا مفرد ملتصق اليه  
لان حيث خصوصه وبأجله فما قاله الآمدي وابن الحاجب هو الاقيد والاولى بالقواعد فتأمل ولا تنسربا  
للعلمة سم مما أيداهما من التوهمات وأطال به بما لا طائل تحته من التاويلات هني أن يقال قول  
المصنف الدال على الماهية مخالف لما قدمه من اختياره ان مدلول اللفظ المعنى الخارج عن الذات فلهذا قلنا  
**(قوله أي دلالة المسمى بالمطلق)** أشار بذلك الى أن الضمير في قول المصنف دلالة يعود على المطلق لا باعتبار  
المعنى المعروف له فسد ذلك هنا اذا المطلق بذلك المعنى لم يقل أحد بدلالته على الوحدة الشائعة كيف ومذلوله  
اللفظ كما لا يخفى بل باعتباره معنى آخر وهو الافراد لان افراد المطلق التي هي الالفاظ الخصوصية كل ظرفية هي  
التي ادعى الآمدي وابن الحاجب فيها ذكر ولما كان ظاهر عبارة المصنف رجوع الضمير للمطلق بالمعنى  
المعرف به صرفه الشارح عن ذلك بقوله المسمى فهو من قبيل الاستخدام وفيه التعريف عن الماصدق المسمى  
والمسمى حقيقة مدلول اللفظ ومفهومة لا ماصدقه وافراده ومحاج بان المسمى يطلق على الماصدق إطلاقا  
شائعا وانظروا ان الاطلاق المذكور محجازي وعليه فالتعريف هنا للبيان بقوله من الامثلة الآتية فانها افراد  
للمطلق لا مفهومة سم قلت هذه غفلة محجية اذ لا ريب أن مراد الشارح اللفظ الذي يسمى بهذا الاسم أي

مثال ذلك حدثت  
الحجاري من بدليته  
فانفسه وحديث  
الصحيح انه صلى الله  
عليه وسلم نسي عن قتل  
النساء فالاول عام في  
الرجال والنساء خلاص  
بما هل الردة والثاني  
خاص بالنساء عام في  
الحرييات والمردات  
**(المطلق والمقيد)**  
أي هذا معتمدا  
**(المطلق الدال على  
الماهية بلا قيد)** من  
وحدة أو غيرها وزعم  
الآمدي وابن الحاجب  
دلالة أي دلالة المسمى  
بالمطلق من الامثلة  
الآتية ونحوها



(على الوحدة الشائعة) حيث عرفناه بما يأتي عنهما (وهما النكرة) أي وقع في وجههما أي في ذهننا معنى لانهادالة على الوحدة الشائعة حيث تخرج عن الأصل من الأفراد إلى التثنية أو الجمع والمطلق عندهما ٢٩ كذلك أيضا أذعره الأول بالنكرة في

سياق الأناث والثاني  
بمبادل على شائع في  
جنسه وخرج الدال  
على شائع في نوعه نحو  
رقعة مؤمنة قال المصنف  
وعلى الفرق بين  
المطلق والنكرة أسلوب  
المنطقين والأسولين  
وكذا الفقهاء حيث  
اختلفوا فمن قال  
لأمراته أن كان حاك  
ذكرنا فانت طالق  
فكان ذكرين قيل  
لا تطلق نظرا للتكثير  
لشعر التوحيد وقيل  
تطلق جلا على الجنس  
أه ومن هنا يعلم أن  
اللفظ في المطلق والنكرة  
واحد وأن الفرق  
بينهما بالاعتبار  
اعتبر في اللفظ دلالة  
على المساهية بلا قيد  
معي مطلقة أو اسم جنس  
أيضا كما تقدم أو مع  
قيد الوحدة الشائعة  
سمى نكرة أو الأمدي  
وابن الحاجب ينكر أن  
الأول في معنى المطلق  
من أمثله الآية  
ونحوها ويجعله الثاني  
فيبدل عندهما على  
الوحدة الشائعة وعند  
غيرهما على المساهية  
بلا قيد والوحدة  
ضرورية أو لا وجود

يسمى المطلق ويدعي به دليل التعدي به بالباء وقول المصنف دلالة وهذا من الوضع وكان في ابن جاهد  
أراد المسمى والتعدي به عن الماصد في هذا غلط واشتباها عجيب وحل من لا به ولا نفل (قوله على الوحدة)  
أي ذى الوحدة (قوله وهما النكرة) هذه الجملة أشبهت نافي يأتي كأنه قيل ما سبب هذا الزعم فاجيب بما  
ذكر وكان الصواب أن يقول وهما نكرة أي من أفراد النكرة لأن كلامه يوم انحصار النكرة في الوحدة  
الشائعة واتحاد المطلق والنكرة عندهما وليس كذلك فإن من النكرة عندهما النكرة العامة وليس من  
المطلق عندهما قاله العلامة ومثله الكمال (قوله أي وقع في وجههما الخ) أشار بذلك إلى أنه ليس المراد بقوله  
وهما أنهما حكما بذلك حكما جرحا لظنهما غيره وأشار بنفسه إلى وجه المذهب أيضا إلى أنه ليس المراد  
بالوهم ما قاله الحكماء من القوة الواحدة لا تقبل بها أهل السنة (قوله حيث تخرج عن الأصل من الأفراد  
إلى التثنية أو الجمع) أي فإن خرجت عنه إلى ذلك لم تكن دلالة على وحدة شائعة بل على ما فوقها من تثنية  
وجمع شائعين لكن كل من لفظها نكرة أيضا فالوجه حذف الوحدة مع أنها ليست في كلام الآمدي وابن  
الحاجب فالنكرة شاملة للفرد وغيره في المفرد لا اتحاد في التثنية وفي الجمع للجميع شيخ الإسلام  
والخاضع أن المصنف خصص اعتبارهما على الآمدي وابن الحاجب ببعض أفراد المطلق مع أن المطلق  
عندهما كغيرهما لا يخص في الوحدة وتعرفه ما صرح في ذلك لأن المفرد هو الأصل وحيث تدل في عبارته  
تساهل والمعنى حينئذ أنما زاد على دلالة في الجملة أو باعتبار الأصل أو نحو ذلك على الوحدة الشائعة قاله سم  
وقال الكمال والحق أن ابن الحاجب والآمدي لم يقيدا بالوحدة وإنما نظرهما إلى الشروع وقول ابن الحاجب  
مادل على شائع معناه مادل على حصته من الجنس ممكنة الصدق على كل من حصص كثيرة فمفردة تحت  
مفهوم كلي وقول الآمدي أنه عبارة عن النكرة في سياق الأناث بضموعه لأن مراده النكرة المختصة أه  
وحاصل كلامه أنهم لم يجعلوا المطلق الواحد الشائع فقط بل الواحد الشائع في المفرد والاثني الشائع في  
التثنيات والثلاثة مثلا الشائعة في الجميع (قوله وخرج الدال الخ) أي خرج عن المطلق مع أنه نكرة لكن نكرة  
مقيدة لا محضة وكان الأولى تخرج بالتفريع (قوله ومن هنا) أي من أجل اختلاف الفقهاء (قوله وأن الفرق  
بينهما بالاعتبار) يعني اعتبار الواضع لا المتكلم كما يرشد إليه قوله الدال على المساهية أو الدال على الوحدة الشائعة  
لأن الدلالة إنما تتوقف على اعتبار الواضع لأن اللفظ إذا أطلق دل على معناه الوضعي أراد المتكلم أم لا (قوله  
كما تقدم) أي قبل مسألة الاشتقاق شيخ الإسلام (قوله ينكر أن الأول) أي الدال على المساهية بلا قيد (قوله  
ويجعله) أي المطلق الثاني وهو الدال على المساهية مع قيد الوحدة فقيد الوحدة خرج مبدول المطلق عندهما كما  
تقدم آنفا (قوله والوحدة ضرورية) أي عند طلب إيجاد المساهية لا عند الحكم عليها لأن الحكم عليها قد  
يكون باعتبارهما من حيث ذاتهما فقط كقولك أسد أحمر من ذهب وبدل على الأول قوله لا وجود للمساهية الخ  
فالدال في الأحكام المتعلقة بالوجود لا مطلقا (قوله إلى لازمه السابق) أي وهو الدلالة على الوحدة الشائعة  
لأن الوحدة الشائعة بعض معنى النكرة في تعريف الآمدي وبعض معنى الشائع في قول ابن الحاجب مادل  
على شائع وبعض الشيء لازم له قاله الكمال رحمه الله تعالى (قوله ليبي عليه) قديقال البناء المذكور لا يتوقف  
على المدلول لكن كما لا يعرف فيه لانه إذا كان القول المذكور معنا على اللازم مع بناء على اللازم باعتبار  
ذلك اللازم غاية الأمر أن يكون البناء عليه بواسطة لازمه والبناء على الشيء يكون بلا واسطة وهو ما يحتاج بيان  
البناء على الشيء بلا واسطة أظهر فقوله ليبي عليه أي على الوجه الأظهر الأقرب (قوله وإن لم يتمر مثلا لثنية)  
أي عدم تميزها في الذكر لأن في أنما ارتكاه في الواقع معنى أن قولها ما مذكر متشابه ما المذكور  
سم (قوله كالضرب من غير قيد) مثال لمطلق المساهية بغير سقوله من غير قيد وقوله كالضرب بعض مثال

للمساهية المطلوبة بأقل من واحد والأول موافق لكلام أهل العربية والتسمية عليه المطلق لمعناه المقيد ومدلول المصنف في النقل عن الآمدي  
وابن الحاجب هما أقال من التعريف إلى لازمه السابق ليبي عليه قوله وأن لم يتمر مثلا لثنية (ومن ثم) أي من هنا وهو ما زعمنا من دلالة  
المطلق على الوحدة الشائعة أي من أجل ذلك (قال الأمر بمطلق المساهية) كالضرب من غير قيد (أمر مجزئ) من جزئياتها كالضرب

لتقيده **(قوله لان المقصود الوجود الخ)** هذا نصريح بان الامر المتعلق بالفعل كاضرب أمر يطلق الماهية ومطلق الماهية أمر كلي يستحيل وجوده فلا يكون مأمورا به لان شرط المأمور به الامكان فينصرف الامر عن مطلق الماهية المأمور بها ظاهرا الى جزئ من جزئياتها لان ما زاد عليه الاصل براءة الذمته منه ولا يخفى أن هذا الكلام صريح في أن الموجب لصرف الامر الى جزئ استعماله لوجود الماهية الكلية التي هي المطلوب بحسب الظاهر لان الامر يطلق الماهية أمر يطلق عند الأمدى وان المحاجب كنف والمطلق عندهما هو النكرة الموصوفة بما تقدم وهما مترافان لان الامر متعلق بمطلق الماهية لا بوحدة شائعة وكيف يتوهم عاقل أن اضرب مثلا مطلق عند أحد من الناس والمطلق انما هو انما هو المفعول المتكسر المقابل لكل من اعتباري الوحدة الشائعة ومطلق الماهية وبالجملة في البدهي أن قولهما ذلك ليس في شيء من البناء على أن المطلق أي شيء هو وقد تبين لك أن هذا المطلق بما ذكره المصنف فاسد لصدقه على الفعل باقائه وليس بمطلق عند أحد كما يفهمه قول انشراح ان اللفظ في المطلق والنكرة واحد من قديهي ان الفعل دال على الماهية بنفسه لان ان المعين فلا يصدق عليه الحد حينئذ قاله العلامة **(قوله لوجود الماهية بوجوه جزئها)** الذي عليه المحققون كالسيد في شرح الواقف وغيره ان الماهية الكلية لا يمكن وجودها في الخارج مطلقا لان الموجود في الخارج محسوس والمحسوس جزئ والوجود في الجزئيات صور مطابقة للماهية لان نفس الماهية كما اشار له تقرير الشارح لكلام الأمدى وان المحاجب بقوله لان المقصود الخ وحاصله أن الامر المتعلق بالفعل كاضرب أمر يطلق الماهية ومطلق الماهية أمر كلي يستحيل وجوده في الخارج فلا يكون مأمورا به اذ من شرط المأمور به الامكان فينصرف الامر عن مطلق الماهية المأمور بها ظاهرا الى جزئ من جزئياتها لان الاصل براءة الذمة مما زاد عليه وما ذكره الشارح من وجود الماهية بوجوه جزئياتها مذهب قوم من الحكماء ولكن الحق الاول **(قوله وقيل أمر بكل جزئ لها)** أي لا يعني أنه يجب الاتيان بكل منها بل معنى الاكتفاء بواحد منها كما في الواجب التحريم على القول بوجوب خصالها كلها لا يقال فيجتمع القول بان المأمور به واحدا لاننا نعلم ذلك اذا الواجب ثم الاحد الماهية الصادق بكل جزئ على التبدل وهذا الواجب كل من الجزئيات لكن يكفي بواحد منها شيخ الاسلام **(قوله)** وقيل اذن فيه هو احتمال الفسفي الهندسي حيث قال في باب القياس وعلم أن يقال الامر بالماهية الكلية وان لم يقتض الامر بجزئياتها لكن يقتضي تحصيل المكافئ في الاتيان بكل واحد من تلك الجزئيات بدلا عن الآخر عندهم الفرق بينه وبين واحد منهما أو الجمعهما والتخيير بينهما يقتضي جواز فعل كل منهما شيخ الاسلام **(قوله ان فعل)** يدل اشتمال من كل جزئ **(قوله كالعام والخاص)** أي جواز او امتناعا **(قوله ففصروا تقييد الخ)** تقريره على القاعدة الاولى من القاعدتين اللتين ذكرهما الشارح وهي قوله فما حاز الخ وقوله بخلاف مذهب الراوي الخ تقريره على الثانية وهي قوله وما لا فلا جملته ما فرعه علم ما احدي عشرة مسألة تسعة على الاولى اثنتان على الثانية **(قوله وتقريره)** أي وكذا تقريره بالاجماع كما في العلم **(قوله و ذكر بعض جزئيات المطلق)** أي بلقا حامدا كاعتق رتبة اعتق زيد بخلاف ما له مفهوم كاعتق مؤمنة كإسباني سم **(قوله في الجميع)** أي ما عدا مفهوم الموافقة فانه لا خلاف فيه كما في التخصيص شيخ الاسلام **(قوله ويزيد المطلق والمقتضى الخ)** انما قالوا يزيد الخ لان ما ذكره ههنا في المطلق والمقيد من التفصيل مع اتحاد الحكم وما تقدم من التفصيل في العام والخاص مع اختلافه والاف يمكن تصور مثل ما قيل ههنا في العام والخاص بان يصدر حكمهما وصيبيهما ويكون الخاص بعض افراد العام لكن له مفهوم كاشتق كان يقال في كفاية الظاهر اعتق أي رقيق كان اعتق مؤمنة قال حينئذ ان نأخذ الخاص عن وقت العمل بالعام نسخوه والاختصاصه وأما قوله وان كانا متقين فقد صرح المصنف بأنه من قبل الخاص والعام فله أن لا يادة فمعاده هو قوله وان كان أحدهما أمر الخ بتصور مثله في العام والخاص نحو اعتق أي رقة أو أي رقيق لا تقتضي كفاية فبني أن يخص أي رقيق بعينه الكافر وقوله وان اختلف السبب مع اتحاد الحكم الخ بتصور مثله أيضا في الخاص والعام كما قبله فتمتلهما تقدم سم **(قوله ان اتحاد حكمهما)** المراد بالحكم هنا الحكم كرم به كابد عليه كلام الشارح الا في واختلاف الحكم من مطلق والمقتضى واضح والمراد به جميعا ما وجب حكمه ما هو على حذف مضاف لكن ينبغي أن

يصوب أو عصا أو غير ذلك لان المقصود الوجود لا وجودا ولا وجودا لماهية وانما وجد جزئياتها فيكون الامر بها أمر بجزئ لها (وليس) قوله ما ذلك (شيئ) لوجود الماهية بوجوه جزئياتها انما جازوه وجزء الموجود موجود (وقل) أمر (بكل جزئ) لها لا شمار عدم التقييد بالتعميم (وقيل اذن فيه) أي في كل جزئ أن يفعل ويخرج عن العهدة واحد في مسألة المطلق والتقييد كالعام والخاص فما حاز تخصيص العام به يجوز تقييد المطلق به وما لا فلا يجوز تقييد الكتاب بالكتاب وبالسنة والسنة بالسنة والكتاب وتقييدهما بالقياس والمفهوم ونقول النبي عليه الصلاة والسلام وتقريره بخلاف مذهب الراوي وذكر بعض جزئيات المطلق على الأصح في الجميع (و) زيد المطلق والتقييد انما أن اتحاد حكمهما وهو جميعهما كسبر الجيب أي سبهما (وكانا) مشتقين كان يقال في كفاية الظاهر اعتق رتبة مؤمنة

(وانما المقيد عن وقت العمل بالمطلق فهو) أى المقيد (ناسخ) المطلق بالنسبة الى حقيقة غير القيد (والا) بان تأخر عن وقت الخطاب بالمطلق دون العمل أو تأخر المطلق عن القيد مطلقا وقتا أو جهلا تأخر بينهما (جمل المطلق عليه) أى على القيد جمعا بين الدليلين (وقيل القيد ناسخ) للمطلق (ان تأخر) عن وقت الخطاب كما لو تأخر عن وقت العمل به بجماع التأخر (وقيل يحمل المقيد على المطلق) بان يلحق القيد لان ذكر المقيد كجزئ من المطلق فلا يفيد كما ان ذكر فرد من العام لا يخصه قلنا الفرق بينهما ان مفهوم القيد محقق بخلاف مفهوم القيد الذى ذكره فرد من العام منه كما تقدم (وان كانا متعينين) يعنى غير متبين متعينين ٣١ أو متبين نحو لا يجوز عتق مكاتب

لا يجوز عتق مكاتب  
كأن لا تتفق مكاتب  
لا تتفق مكاتب كافر  
(فتأمل المفهوم) أى  
القائل بحجة مفهوم  
المخالفة فهو الراجح  
(بقوله) أى بقيد  
المطلق بالمقيد فذلك  
(وهى) أى المسئلة  
حينئذ (خاص وعام)  
لعموم المطلق في سياق  
التي وناق المفهوم بلحق  
القيد ويجرى المطلق  
على إطلاقه (وان كان  
أحدهما أمرا والآخر  
نهيًا) نحو ما عتق رقبة  
لا تتفق رقبة كافر  
اعتق رقبة مؤمنة  
لا تتفق رقبة (فالناطق  
مقيد بمقتضى الصفة) في  
المقيد لاحتما فالمطلق  
في المثال الاول مقيد  
بالاعيان وفي الثاني مقيد  
بالتكفر (وان اختلف  
السبب مع اتحاد الحكم  
كما في قوله تعالى في  
كفارة الظاهر فقرر  
رقبة وفي كفارة القتل  
فقرر برقة مؤمنة  
(فقال السجينة لا يصلح)

الحكم هنا على ظاهره لان الظاهر والقتل مثل لاموجب أى سبب لاجحاب العتق ولا يظهر كونه سد للنفس  
العتق لانه لا يلزم من وجوده وجوده بل قد تترك الكفارة وأما قوله سم (قوله) وتأخر المقيد أى تأخر بقينا  
كما يأتى ما يدل على ذلك في ذكر المختبرات في كلام الشارح (قوله) عن وقت العمل أى عن دخوله (قوله)  
بان تأخر عن وقت الخطاب) هذا مختار زوفا المصنف عن وقت العمل فهو مع ما بعده نشر على غير ترتيب القلب  
(قوله) أو تأخر المطلق) هذا مختار زوفا المصنف وقوله مطلقا أى على به أولا (قوله) أو تأخرنا) مختار تأخرنا والتأخر  
بالمعنى السابق في الخاص والعام (قوله) أو جهلا تأخرهما) مختار زوفا بقينا المصنف بقول المصنف وتأخر  
المقيد كما قدمنا (قوله) وقيل المقيد ناسخ للمطلق) قال الشهاب هو والقول بعده مقابلا للفصل لا الشق  
الثاني منه فقط اه وكلام الزركشى صريح في أنهم جاءوا لان الشق الثاني فقط حيث قال الشق الثاني ان يكونا  
متبين فان تأخر المقيد عن وقت العمل بالمطلق فهو ناسخ وان لم تأخر المقيد ففيه ثلاثة مذاهب أحها حمل  
المطلق عليه اه (قوله) بجماع التأخر) فيه أن انفراق موجودا للتأخير عن وقت العمل يستلزم تأخر البيان  
عن وقت الحاجة وهو متعين كما هو بخلاف التأخير عن وقت الخطاب دون العمل شيخ الاسلام (قوله) الفرق  
بينهما) أى بين ذكر الجزئ من المطلق والفرد من العام (قوله) ان مفهوم القيد محقق الخ قد تبين فيما سلف  
أن فرد العام قد لا يكون لثبوت صفة تعدد مفهومه وبخصوص العام كما أن فرد المطلق قد يكون لثبوت صفة  
رقبة اعتق زيد فلا يفيد المطلق كما ذكره الشارح أول المسئلة بقوله وذكر بعض خريبات المطلق على الاصع  
وحيث يشك في الفرق المذكور إلا أن يكون بحسب الاغلب سم (قوله) نعت القيد وقوله ذكره فرد  
ميتا أخيره وقوله منه أى من القلب ولو حذف ذكر واقتصر على الباقي كان أولى قاله الشهاب أى لان الذى  
من القلب فرد العام لا ذكره وعكس أن يحباب بان اقتصر فيه من مفهوم القلب وذكره على حذف مضاف أى  
مفهومه ويجعل المفهوم للذكر لا للذكر كورق في نفسه اذا فهموا أنها من ذلك كثر رأت شيخ الاسلام قال وقوله منه  
أى من مفهوم القلب اه ولم يذكر على ذلك قاله سم (قوله) كما تقدم) أى قد مسئلة جواب السائل (قوله) وان  
كانا متعينين) هو مختار زوفا متبين وضربا بالمطلق والمقيد المحكى والسبب (قوله) يعنى غير متبين) لما  
وقع المتبين قسيما للثبوت وكان انتهى نفي المعنى حل المتبين على ما بين المتبين ولما كان ذلك خلاف ظاهر  
العبارة أتى الشارح بمعنى إشارة الى انه تفسير مراد (قوله) خاص وعام) أى لا مطلق ومقيد والتعبير بهما حينئذ  
تساخ نظر الاعتبار حاله ما قبل دخول الثاني أو أن التعبير بذلك عنهما من قبل المتابعة لغيره ثم الاستدراك  
عليه والمناقشة بقوله وهى خاص وعام وهذا أقرب (قوله) وان كان أحدهما أمرا) مختار زوفا متبين (قوله)  
ليجتمعا) أى الدليلان في العمل (قوله) وان اختلف السبب) مختار زوفا سابقا وموجها (قوله) في ذلك) أى  
اختلاف السبب واتحاد الحكم (قوله) بمجرد ورود اللفظ الخ) فيه إشارة الى أن لفظا منصوب بنزع الخلف قاله  
الشهاب (قوله) كما في قوله تعالى في التيمم فامسحوا برؤوسكم وأيديكم) قال شخنا الشهاب جعله مطلقا وهو عام اه  
قلت قد علم أن الإطلاق قد يكون من وجوده أو آخر كلفظ لا بدى هنا فانه مطلق من حيث النامه وان كان عاما  
من حيثية أخرى وبعبارة أخرى هو مطلق من جهة مقدار اليد هنا وعام في أفرادها فتنه وأنها التثنية على هذه

المطلق على المقيد في ذلك لاختلاف السبب فيق المطلق على إطلاقه (وقيل يحمل) عليه (لفظا) بمجرد ورود اللفظ المقيد من غير حاجة  
الى طمع (وقال الشافعي) رضى الله عنه يحمل عليه (قاسا) فلا بد من جامع بينهما وهو في المثال المذكور رحمتهما أى الظاهر والقتل  
(وان اتحد الموجب) فیهما (واختلف حكمهما) كما في قوله تعالى في التيمم فامسحوا برؤوسكم وأيديكم وفي الوضوء فامسحوا برؤوسكم وأيديكم  
الى المرافق والموجب لهما الحدث واختلاف الحكم من مع المطلق وغسل المقيد بالرافق واضع (فعل الخلف) من أنه لا يصلح المطلق على  
المقيد أو يحمل عليه لفظا أو قاسا وهو الراجح والجامع بينهما في المثال المذكور راشدا كما في سبب حكمهما (والمقيد) في موضعين (عنتا فبين)

القائمة الحسنة وهي أن اللفظ الواحد قد يوصف بالاطلاق والعموم باعتبارين فثبت له أحكام الإطلاق باعتبارها  
 وأحكام العموم باعتبارها فان قيل لاطلاق من جهة القاية لأن لفظ اليد حقيقة إلى المنكسفة وظاهر في  
 جمعها قلنا لكن الظاهر غير مراد خصوصاً مع اطلاق الشارع اليد في مواضع مع ارادة جمعها مرة وبمعناها  
 أخرى وما عدا الظاهر غير معين فثبت الإطلاق بهذا الاعتبار وحاصله أنه عرض الإطلاق في هذا الاستعمال  
 في المقدار من حيث ارادة البعض من غير تعيين فثابته وأحفظه سم (قوله فسد من أيام آخر) هذا المطلق  
 وقوله في كفارة الظهار متباين أحد المتقين وقوله في صوم التمتع وسبعة أذرحم وهو المقيد الآخر وحاصله  
 أنه أطلق الصيام في قضاء رمضان عن التتابع والتفرق وقد سفي كفارة الظهار بالتتابع وفي صوم التمتع  
 بالتفرق (قوله عنهما) أي المتنافين (قوله أن لم يكن أولي بأحدهما) أي أن لم يكن المطلق أولي بأحدهما  
 أي بالتقيد من الآخر أي التقيد بالآخر وقال الشهاب صواب العادة أن لم يكن أولي بأحدهما من الآخر  
 وكذا يقال في كلام الشارح الآتي أنه ويحجب بان في الكلام اختصاراً معه وهذا كما لو أمارت رجلاً أحسن  
 في عينه الكيل من زبد الأصل منه أي التحليل في عين زبد (قوله فلا يجبالخ) أي فبسبب استغناء عنهما  
 لا يجب في قضاء رمضان أن يتتابع ولا تفرق (قوله أما إذا كان) أي المطلق أولي بالتقيد الخ مثاله قوله تعالى  
 في كفارة اليمين فصيام ثلاثة أيام وفي كفارة الظهار فصيام شهرين متتابعين وفي صوم التمتع فصيام ثلاثة أيام  
 في الحج وسبعة أذرحم تحمل المطلق فيه على كفارة الظهار في التتابع أولي على قول قديم من جملة على صوم  
 التمتع في التفرق لاتحادهما في الجامع بينهما وهو المنهي عن اليمين والظهار شرع الإسلام (قوله كان يوجد  
 الجامع بينهما) أي بين المطلق وبين مقده أي مقيد أحد القدين المتنافين فسد به صيغة اسم المفعول والضمير  
 المضاف إليه يرجع لأحد القدين وقوله دون الآخر أي دون المقيد الآخر وقوله قيد أي المطلق به أي لأحد  
 الأول (قوله فان قيل لفظي فلا) أي أن قيل المطلق يحمل على المقيد لهذا فلا يقيد المطلق بأحد القدين  
 المتنافين لعدم المخرج لأحدهما على الآخر (قوله الظاهرهما) أي لفظ بدليل تبادره من دل مفردا كأن أو  
 مركبا (قوله دلالة ظنية) عبارة عن المحاسب الظاهر أي في اللغة الواضح وفي الاصطلاح ما دل دلالة ظنية أما  
 بالوضع كالاسد أو بالعرف كما ناطق اه قال المصنف على هذا فالتصريح وهو ما دل دلالة قطعية قسم له وقد تفسر  
 أي الظاهر بما دل دلالة واضحة ويكون أي النص قسمه منه اه قال المولى بعد الذين قوله دلالة ظنية يخرج  
 النص ليكون دلالة قطعية والمجمل والمؤول ليكون دلالة ما سبوة ومرجوحه سم (قوله مرجوحا) أي  
 احتمالا مرجوحا (قوله كالسد راجح الخ) أي من حيث اللفظ (قوله للعرف) علة لقوله راجح (قوله الظمن)  
 بالفتح والسكر (قوله أولا) أي وضاً وأولاً (قوله وخرج النص) المناسب يخرج بهاء التفرع واقتضاه في  
 الإخراج على النص دون المجمل والمؤول مع أنهم ما خرج أيضاً الظهور وخرجوه ما دل دلالة ظنية عليه وأتم باخراج  
 النص لأنه من الظاهر بالتفسير الثاني لظاهر كما مر عن العفة وأوردان في جعل يجوز بد نصاع احتمال  
 معنى مرجوحا كسبها ورسوله وهذا يؤيد دفع ذلك في نحو جاز بد نصه نظراً لافرق حيث جاز بد يواضع  
 جعل الأول نصاً والثاني ظاهراً مع ثبوت الاحتمال في كل ما وقد يفرق بان احتمال المجاز في نحو ما دل دلالة ظنية  
 في غير التركيب بخلاف يجوز بد فإنه في غير التركيب لا يحتمل غير معناه بخلافه في التركيب لا احتمال الاستناد  
 المجازي وفيه نظر لأن من يجوز المجاز المفرد في الإعلام يلزمه احتمال يجوز بد في غير التركيب أيضاً  
 لأن بنى ما على المنع قاله سم (قوله والتأويل الخ) أن قيل تفسر كغيره الظاهر دون الظهور والمقابل  
 للتأويل والتأويل دون التأويل المقابل لظاهر قلنا ما قاله غير واحد من أن الظاهر أكراساً لا من  
 الظهور والتأويل أكراساً لا من التأويل اه سم وقال شيخ الإسلام عدل عن تفسير التأويل المذكور في  
 الترجمة إلى تفسير التأويل بل مناسب أقسامه الآتية (قوله حمل الظاهر) أي صرفه عن ظاهره وقوله على  
 المحتمل بصيغة اسم المفعول وقوله حمل الظاهر على المحتمل المرجوح أي وذلك الجمل لدليل أوله به كما يدل  
 عليه التفسير بعده (قوله وأما نظن دليلاً فقايد) أي بحسب نفس الامر دون الظاهر الأثرى أن الحكم  
 بصحة الصلاة إذا اعتقد المصلي استحجام غير أظهاوا وان كانت فاسدة في نفس الامر مد استجماعها فيه

متتابعين وفي صوم  
 التمتع فصيام ثلاثة أيام  
 وفي الحج وسبعة أذ  
 رحم (يستغنى) فيما  
 أطلق فيه عنهما أن لم  
 يكن أولي بأحدهما من  
 الآخر قسماً) كافى  
 المثال المذكور بان  
 يبقى على إطلاقه  
 لا متناع تقيد بهما  
 لتنافي ما أو لأحدهما  
 لا تنافى مرجحاً لا يجب  
 في قضاء رمضان تتابع  
 ولا تفرق أي أما إذا كان  
 أولي بالتقيد بأحدهما  
 من الآخر من حيث  
 القياس كان يوجد  
 الجامع بينهما وبين مقده  
 دون الآخر فبده بناء  
 على الراجح من أن الجمل  
 قياسي فان قيل لفظي فلا  
 في الظاهر والمؤول  
 أي هذا معهما  
 (الظاهر ما دل) على  
 المعنى (دلالة ظنية) أي  
 راجحة فيصير غرضك  
 المعنى مرجوحاً كالاسد  
 راجح في الحيوان  
 المفترس مرجوح في  
 الرجل المتجاع  
 والظاهر راجح في الخارج  
 المستقدر للعرف  
 مرجوح في المكان  
 المظنون الموضوع له  
 لغة أو لا يخرج النص  
 كذا يدل دلالة قطعية  
 (والتأويل حمل الظاهر  
 على المحتمل المرجوح  
 خان حل) عليه (لدليل فخرج أو ما نظن دليلاً) وليس بدليل في الواقع (فقايد

اولاثنى قلب لاناويل) هذا كله ظاهر من التناول لم يبرح على الظاهر بان في دليل نحو اذا تم الى الصلاة أي من من على القيام اليها  
وبعد لا يبرح على الظاهر الا يتولى من هو ذكر المصنف منه كثيرا فقال (ومن البعد تاويل امسك) (اربع على ابتدئ) (الحاويل الحنفية  
قوله صلى الله عليه وسلم ان فلان بن سلمة التقي وقد اسلم على عشرة تسوية امسك) (اربع تاويل سائرهن ٣٣ رواه الشافعي رضي الله عنه وغيره  
على ابتدئ) (نكاح  
اربع متبين فيها اذا  
كان تكهن معاملة  
كالسلي مختلف تكاثر  
مرتبا مسكنا الاربع  
الاوائل ووجه بعده  
ان المخاطب محله  
قريب عهدنا الاسلام لم  
يسبق له بيان شروط  
النكاح مع حاجته  
الى ذلك ولم يتقل تحدد  
نكاح منه ولا من غيره  
مع كثرهم وتوفر  
دواعي حيلة الشرعة  
على نقله لوقوع (و) من  
البعد تاويلهم (ستين  
مسكنا) من قوله تعالى  
فاطعام ستين مسكينا  
(على ستين مدا) بأن  
يقدر مضاف أي طعام  
ستين مسكينا وهو  
ستون مدا فعوز  
اعطائه لمسكين واحد  
في ستين يوما كما يجوز  
اعطائه لستين مسكينا  
في يوم واحد لان القصد  
باعطائه دفع الحاجة  
ودفع حاجة الواحد في  
ستين يوما كدفع حاجة  
الستين في يوم واحد  
وجه بعده انه اعتبر  
فيه ما لم يذكر من  
المضاف والتي ما ذكر  
من عدد المساكين

سم (قوله) (اولاثنى قلب لاناويل) اذا انتفى الشيء في الواقع والاعتقاد فهو لعب ولا كلام اوفى الاعتقاد  
دون الواقع فهو لعب ايضا بحسب الاعتقاد اوفى الواقع دون الاعتقاد فالمخبر انه لا يوصف بالمعب لان اللعب من  
اوصاف الخالم ولم يصد منه ما يقتضيه بل هذا القسم داخل في قوله وانا نطقن دليلا ففاند وقال العلامة  
في قول المصنف اولاثنى قلب هذا وحسب هذا الحد لانه صادق على الفرد الموصوف بالمعب فعاب ان يرد  
فيه تمديد اخره كان يقال الدليل اوشبهته اه قلت وقد قد دعت الاشارة الى ذلك وقد يجب بيان ما ذكره  
نعم بعد الاعم وهو حارر عند القدماء واختاره بعض المتأخرين (قوله) (كافي تاويل القيام ٢ في الآية الخ) أي  
لانه من المعلوم شرعائه لا يؤمر بالوضع والتبس بالقيام لفصله والدخول فيها لان الشرط يطلب تحصيله  
قل التلبس بالمشروط (قوله) (ومن البعد تاويل الخ) ضمن التناول معنى الجمل فعدها يعلى (قوله) (اذا انكسهن  
معا) بينه ان كلام المصنف محتاج الى التقيد كان يقول على ابتدئ في المعية شيخ الاسلام (قوله) (عجمله) أي  
محل التناول وهو قوله صلى الله عليه وسلم امسك (قوله) (مع حاجته الى ذلك) أي وتأخير البيان عن وقت  
الحاجة لا يجوز ولا يخفى ان هذا كاف في بعد هذا التناول بقوله ولم يتقل تحدد نكاح منه الخ واقع موقع  
العلاوة فزادة العداي مع انه لم يتقل تحدد نكاح الخ وقد يقال له في عبارة الشارح ما بين كون مجموع  
الشقين علة واحدة بل يجوز ان يكون اراد ذلك وان يكون اراد ان كلا علة مستقلة فان العطف على التعليل  
يجوز ان يكون من تفته ويجوز ان يكون تعللا آخر اشار له سم (قوله) (وستين مسكينا على ستين مدا) معنى كلام  
المصنف ومن البعد تاويل ستين مسكينا على معنى ستين مدا على ان طريق ذلك حذف المضاف والتقدير  
اطعام طعام ستين مسكينا يقول الشارح بان يقدر مضاف بيان لطريق التاويل وصرف اللفظ عن ظاهره  
فاندفع اعتراض الالة لانه بقوله مقتضاه ان لفظ ستين مسكينا اطلق على ستين مدا وقوله بان يقدر مضاف  
مقتضاه ان ستين مسكينا باق على معناه وهذا تناقض لاختلافه اه سم (قوله) (وهو ستون مدا) فيه  
ان الواجب عندهم ثلاثون صاعا فتكون الامداد مائة وعشرين مدا فجعل الشارح مذهبه مذهبهم قرره  
شيخ مشيختنا السيد على الحنفى قدس الله ربه (قوله) (والتي ما ذكر من عدد المساكين) قال شيخنا الشهاب فيه  
نظر فان الاله مدد معتبر في قدر اطعام اعطى فلم يبلغ اذ اطعامه مقدر بعد المساكين اه واقول هذا الاراد  
يعمل عن كلام الشارح لان كلامه ليس في عدد مذهب اعتبار الشيء الذي يعطى بل في عدد مذهب اعتبار من يعطى  
معنى ان ظاهر الالة اعتبار كون من يعطى ستين مسكينا فقد اهتمت فيها بعد من يعطى هذا العدد وقد انبأ  
المخالف اعتبار هذا العدد من يعطى اكتفاء باعطاء واحد في ستين يوما وبعبارة المصنف وجه بعده انه حمل  
المعذور وهو طعام ستين مذكو را بحسب الارادة فاما وجوده وطعام ستين يوما بحسب الارادة مع امكان  
ان المذكور هو المراد لانه يمكن ان يتصدق اطعام الستين دون واحد في الستين يوما افضل الجماعة وكرهتهم  
وتظافر قلوبهم على الدعاء للمسلمين فيكون اقرب الى الاخافة ولعل فيهم مستحبا بخلاف الواحد اه قاله سم  
قال بعض المشايخ يلزم على تاويل الحنفية ان يجوز اعطاء الطعام المذكو را لغير الفقراء لان المذكو را في  
الآية حيثما كان القصد بالمطعم لان معطاه كذا قيل ويمكن ان يقال فيهم كون الاعطاء لغيرهم من اضافة  
الطعام للمساكين مع دلالة المقام فتمثل (قوله) (وتظافر قلوبهم) كذا في المصنف قال السعد تصافر قلوبهم بالصاد  
المهمه والتاويل والقضاء من غلط الناسخ اه سم (قوله) (واعلم ارا ما الخ) عطف على امسك كالذي  
قبله والذي بعده (قوله) (سكنت نفسها) أي زوجت نفسها قال شيخنا الشهاب هكذا الرواية وهي تفيد ان  
نكح يستعمل بمعنى زوج اه من سم (قوله) (أي حمله اول الخ) اشار بذلك الى ان الحمل على ما ذكر

(٥ - ثاني) الظاهر قصد لفضل الجماعة وكرهتهم وتظافر قلوبهم على الدعاء للمسلمين (و) من البعد تاويلهم حديث  
ابي داود وغيره (اعلم ارا نسكت نفسها) بغير اذن ولم افنكحها باطل وفي رواية البيهقي فان اصحاب الظاهر امرهم بملأ اياما لم يبرحوا (اعلى  
الصغرى والامة والمكاتب) أي حمله اول بعضهم على الصغرى لخصه تزويج الكبيرة نفسها عندهم كسائر تصرفاتها فانما عترض بان الصغرى  
(٢) قوله كافي تاويل القيام الخ هكذا في خط المؤلف وليست هذه العبارة في نسخ النسخ التي ايدى تاويلها في النسخة التي كتب عليها اه

لست امرأه في حكم اللسان فحمله بعض آخر على الأمة فاعتز بقوله فلها مهر مثلها فان مهر الامتساعها فحمله بعض متأخريهم على الكاتبة فان المهر لها وجه بعده على كل أنه قصر العام المؤكد عمومها على صورة تادر مع ظهور قصد الشارع عمومها في دفع المرافة مطلقا من استقلالها بالنكاح الذي لا يليق بحاجات العادات استقلالها به (و) من البعد تأويلهم حديث (للمسلم لمن لم يمت) أي الصيام من الليل رواه أبو داود وغيره بلفظ من لم يمت انصيام من الليل فلا يصام له (على القضاء والندب) لخصه غيرها بنية من النهار عندهم ووجه بعده أنه قصر العام الذي في العموم على تادر لندرة القضاء والندب بالنسبة الى العموم المكافئ في أصل الشرع (و) من البعد تأويل أبي حنيفة حديث ابن جابر وغيره ٣٤ (ذكاة الجنين ذكاة أمه) بالغ في النصب (على التشبيه) أي مثل ذكاةها أو كذا كانت ذكاة الجنين المراد الجنين الحي

تدريج لا مكي كابتدأ من المصنف (قوله في حكم اللسان) أي القطة قال شيخنا الشهاب ولما كانت مرجحا ومعتقدا جعلها كمنه حيث أضاف الحكم لها اه وأقول ظاهر كلامه أن الحكم هنا بالمعنى المصدرى والظاهر أن المراد به المحكوم به بحسب اللغة قاله سم قلت هو تعقيب أورد لا يفتى اليه (قوله المؤكد عمومها) أي لأن امرأته نكرة في سياق الشرط فتعريفها شارح البرهان لما زوى رحمه الله تعالى إذا نأى كذا العموم متعخصه وهو ناقصا كدفعه باطل باطل ثلاث مرات اه وردة اقرافي في شرح المحصول وقول الشارح المؤكد عمومها عينا يعني أن التقيد به لبيان زيادة العدة فإن أصل العدة لا يتوقف عليه وكذا يقال في قوله الآتي النص في العموم سم (قوله على صورة تادرة) أي فيكون كالقتر سم (قوله لاستقلالها به) قال شيخنا الشهاب يمكن الاستغناء عنه بعمل الذي لا حصة لاستقلالها السابق لا للنكاح اه وأقول لا يمكن فيه اتهام أن الوصف للنكاح سم (قوله من الليل) من ابتدائه أو بمعنى في قاله الشهاب (قوله النص في العموم) أي لما سبق في المتن من أن النكرة في سياق النفي للعموم صانعت على الفتح (قوله أي مثل ذكاةها) بيان لوجه الرغب بانه حذف النصف وأقيم النصف الى مقامه وقوله أو كذا كانت قال العلامة توجيهه للنصب بأن كاف التشبيه متعلقة باستقرار محذوف تعدي بعد حذفه قال ما كان مجرورا وتوسعا ويعبر عن هذا ونحوه بالنصب على إسقاط الخافض اه (قوله أما على رواية الرفع) أي أما الاستغناء على رواية الرفع (قوله فبان برب الخ) أي العبرة خبر أن الأصل المبيع هو ذكاة أم الجنين فللمناسب أن يجعل مبتدأ ذكاة أم الجنين خبره كاف في قولهم أبو يوسف أبو حنيفة فهو المبتدأ وان تأخر لفظا وان كان المعنى هناك على التشبيه دون ما هنا فهذا هو الحال للشارح على هذه الأعراب وان أمكن عكسه على معنى أن ذكاة الجنين المطلوب به شرعا ذكاة أمه لكن تفوت المناسبة التي أشار اليها الشارح بقوله وان ذكاة أمه التي أحلتها أحلتها تعاملا (قوله كافي حثك طلوع الشمس) قال شيخنا الشهاب قد قال بينهما فرق من حيث أن ذكاة الجنين لم تقع وقت ذكاة الأم بخلاف الحي ويجاب بانه لما كانت ذكاة الأم ذكاة صحت أن كانت حاصلة وقت ذكاة أمه اه ولا يخفى ضعف السؤال الذي أورد مع ظهور أن الفعل المحصل لذكاةها واحد فلا يتوهم تخلف ذكاة عن ذكاة أمه ولا اختلاف وقتها قاله سم قلت لا ضعف في سؤاله بل هو حسن كجوابه وما استظهر به على ضعفه هو معنى ما أجاب به هذا محجب (قوله لطابق السؤال) قال العلامة المطابقة حاصلة بان يتعين المسؤول عنه سواء تضمن أيضا غيره أم لا وإذا قال طابق وزاد من ثم كان اللفظ العام الوارد على سبب خاص مسؤول عنه أم لا عما فيه وفي غيره على الصحيح المتقدم كافي بربضا اه قلت حاصل كلام العلامة البحث مع الشارح في التعليل بقوله لطابق السؤال لا في الدعوى فانها مسلمة وكأنه يقول هذا التعليل غير سديد لما ذكر وكان الأولى حذفه أو بقوله مثلا فكون الجواب عن الميت دون الحي لكون حكمه معلوما به بذكاة أمه فطابق ما طلبه سم في الرد على السلامة (قوله أذيان المصروف لسانه) قال العلامة قدس سره ما نصه قد يقال بيان المصروف على وجه الحصر بانه

لحرمة الميت عنده وأجله صاحبها كالشافعي ووجه بعده ما فيه من التقدير المستغنى عنه أما على رواية الرفع وهي المحفوظة كما قاله الخطابي وغيره من جملة المحدثين فبان يعرب ذكاة الجنين خبرا لما بعده أي ذكاة أم الجنين ذكاة له بدل عليه رواية البيهقي ذكاة الجنين في ذكاة أمه وفي رواية يذكاة أمه وأما على رواية النصب ان يشترط في جعل على الطريقة كما في حثك طلوع الشمس أي وقت طلوعها والمعنى ذكاة الجنين حاصلة وقت ذكاة أمه وهو موافق لغير رواية الرضع الذي كثر نداء فيكون المراد الجنين الميت وان ذكاة أمه التي أحلتها أحلتها تعاملا لما ثبت ذلك ما في بعض

طريق الحديث من قول السائلين يا رسول الله انخر الابل ونذبح البقر والشاة فحذف بطن الجنين وألقه أو ناله فقال لما رسول الله صلى الله عليه وسلم كاد أن يثمت فان ذكاة ذكاة أمه فظاهر أن سؤالهم عن الميت لأنه محل الشك بخلاف الحي الممكن الذبح فمن المعلوم أنه لا يحل الأبالذكية فيكون الجواب عن الميت لطابق السؤال (و) من البعد تأويلهم كالك قولته تعالى (انما الصدقات للفقراء والمساكين الخ) على بيان المصروف أي محل الصرف بدليل ما قبله ومنهم من يترك في الصدقات الخ ذمهم الله تعالى على تعرضهم لها لخلوهم عن أهلها ثم يبين أهلها بقوله انما الصدقات للفقراء الخ أي على هذا الاصناف دون غيرهم وليس المراد دون بعضهم أيضا فكيف الصرف لا يصف منهم ووجه بعده ما فيه من صرف اللفظ عن ظاهر من استيعاب الاصناف لغير مصنف إذ ذكاة الجنين المصروف لا ينفقه

فليكونا من الدين في الاكفي المصروف لبعض الاصناف الانفاق الباق المصروف في شئ (و) من المصروف بل بعض اصنافا حديث الدين  
الاربعة (من ملك خارج) محرم فهو محرم وفي رواية النسائي وابن ماجة عتق عليه (على الأصول ٣٥) والفقهاء لما تقرر عندنا

لما تقرر عند أهل البيان من أن المصروف انما يستعمل رداعلى الخطاب في اعتقاد غير حكم التكليف به ان  
الصدقات ان تصد انحصارها في هذه الاصناف وفي استيعابهم استندى أن الخطاب ينافى في الأمرين معا  
وذلك منتف لا ينفى أنه انما يستعمل استحقاق غيرهم لها الاستحقاق بعضهم دون بعض وان تصد انحصارها  
دون الاستيعاب لم يكن ثم حيث قد ليل على عدم حوازم عدم الاستيعاب فلينامل ذلك مع الانصاف وعدم  
التعسف فان قيل الواو يقتضي تشريف الاصناف في الصدقات أى في ملكها المستفاد من اللام وهو نفس  
استيعابهم قلت الظاهر المتبادر انما يقتضي تشريفهم في الصدقات أى في جواز صرفها اذ المعنى انما يجوز  
صرف الصدقات لهذه الاصناف وذلك لا يقتضي وجوب الاستيعاب اهـ وقوله انما يستعمل استحقاق  
غيرهم أى معهم لانه بعد تصد استحقاقه دونهم فانصرف الى الآفة قصر افراد كما هو ظاهر وقوله لا استحقاق  
بعضهم أى ان الخطاب المذكور لم يكن اعتقاده ان المستحق للصدقات بعض هذه الاصناف دون بعض بل ليل  
ما قبله وهو قوله تعالى ومنهم من يملأ أى يملأ أى يملأ أى يملأ أى يملأ أى يملأ أى يملأ أى يملأ أى يملأ أى يملأ  
يصطوفون فان قوله فان أعطوا منها الخ قاض بانهم انما عاوه على اعطائه لهذه الاصناف دونهم لا على اعطائه  
الاصناف المذكورة عا فلو فهم عليه انما هو على عدم تشريفهم مع الاصناف المذكورة في الصدقات لا على  
استيعابهم والحاصل أن قوله تعالى ومنهم من يملأ أى يملأ أى يملأ أى يملأ أى يملأ أى يملأ أى يملأ أى يملأ  
في قوله انما الصدقات هو من يعتد مشاركته لا في الاصناف المذكورة وعدم اختصاصها بالصدقات لان معتقد  
أن المستحق للصدقات بعض أولئك الاصناف لاجمعهم اذ لو كان الخطاب يقتصر المذكور هذه الشاى لم يكن  
ان قوله فان أعطوا منها رضوا الخ معنى فتأمل فقد اوجبت تلك المقام على وجه الاختصار ولا تفرع عما زعمه سم في  
هذا المقام ورد به على شيخه العلامة من محض التخصيلات الفاسدة والادغام مع ما يتبع به على شيخه المذكور عما  
هى عادته معه ونسبته لاهو برى عنه وقد اضر بنا عن كلامه لعدم جدوا وراجع له تعرف ما ذكرناه (قوله)  
حديث السنن الاربعة) أى لاني داود والترمذي والنسائي وابن ماجة (قوله من صرف لعام) أى وهو دارم  
واغا كان عامالكونه نكرة في سياق الشرط (قوله أى بالشرع من غير حاجة الخ) قد يقال اللفظ لا يفيد ذلك  
الان يقال ذكر الشراء اقرب منه على المراد عتقه بنفس الشراء اذ لو اراد بعتقه بصفة الاعتاق لم يحتج لذكره  
ولا كان فيه فائدة وذلك لا يلحق بكلام اللغاة فكيف بكلام سيدهم صلى الله عليه وسلم فكان يكفي أن يقول  
الان يعتقه وفيه نظر لجواز أن يراد كمال المحاراة فهو الشراء والمقت المتسبب عنه قاله سم (قوله وفي  
الفروع) عطف على قوله في الأصول (قوله دل على نفي اجتماع الولد به والامدية) قد يقال معننى ذلك انه  
لا يصح شراء الفرع أصلا لا بقتضائه دخول الولد في الملك وبحاجبانه اغتفر ذلك لكونه طريقة للعتي المنشوف  
ليه الشارع وقوله على نفي اجتماع الولد به والامدية أى على نفي استقرار اجتماعهم مع عدم استمراره فان قد  
ما يقال من أن اجتماعهم لازم لمحصل العتيق فانه فرع الملك اذ لا عتيق الا بالملك (قوله والحديث) أى المذكور  
في المتن (قوله خطأ) المدون قد بداطاه أى كثر الخطأ (قوله بخلاف الخفية) أى فانهم يقولون بقتضائه من  
التجيم في كل ذي رحم محرم فلا يحتاجون الى التخصيص (قوله القياس على النفقة) أى يجمع على أن حق للقرابة  
سم (قوله والسارق الخ) هو وما عطف عليه ارفع استثناء ولهذا غير الشارح الاسلوب بحيث لم يقدر ومن  
المعتدين انما عطف والمعطوف كإدخال في الذي قبله ووجه أنه لو جرى الشارح على السبيل المتقدم لم يجر  
لفظ السارق مع كونه منصوبا في الحديث وقال سم قوله والسارق الخ يجوز نصبه على الحكاية ورفع قوله الآتي  
وبلال على الحكاية ايضا ونظمه ما في الأسلوب السابق من غير اختلاف في أسلوب البيان والتقدير ومن البعيد  
أن يؤلف السارق بغير النصفة أى هذا اللفظ والمراد تأويل النصفة من هذا اللفظ على بنية الحديث وتأويلها  
بلال يشفع الاذان أى هذا اللفظ والمراد تأويل بل يشفع من هذا اللفظ ولا ينافي ذلك تفسير الشارح الاسلوب  
والفروع (والسارق)

يسرق البينة أى ومن البينة تأويل بل يشفع أى ومن البينة حديث الصحيحين لمن الله السارق بمرق البينة فتقطع به وسرق الحبيل  
فتقطع به (على) بصفة (الحديث) أى اتى فوقه من المقاتل وعلى حبيل السفينة ليراقى لحد يثبت اعتبار النصاب في القطع ووجه بعبده

ما فيه من صرف اللفظ عما يتبادر منه من جهة اللفظ وجعل المعهود غالباً بالتأويل مع ما كان من عرف الناس بتأويل سابق القليل دون الكثير وترتيب القطع على سيرة ذلك لجرها إلى سيرة غيرهما مما يتقطع فيه وهذا تأويل قريب (وبلا يتبع الأذان) أي ومن البعيد تأويل بعض السلف حديث أنس في الصحيحين أمر بلال أي أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في الناسي أن يشفع الأذان ويزول الأقامة على أن يشفع شعلاً الأذان ٣٦ ابن أم مكتوم (بان يؤذن قبله للصبي من الليل كما هو الواقع ولا يزبد على أقامته جملة على ذلك ما قاله من أفراد كلمات

الأذان ووجهه سده ما فيه من صرف اللفظ عما يتبادر منه من جهة اللفظ وترتيب القطع الخ جواب سؤال تقديره ظاهر (قوله لجرها إلى سيرة غيرهما) أي ما فاقطع ليس مترساعاً سيرة البصة والحيل من حيث ذاتها بل من حيث ما يجزأ من غيرهما مما فيه القطع والمعنى في الحديث والله ورسوله أعلم من الله السارق بسرقة البصة فغير ذلك إلى قطع بده (قوله وهذا) أي هذا التأويل في التركيب قريب برده ذلك التأويل البعد (قوله على أن يشفع شعلاً) هو ما معني شافع أو على بابه واللام بمعنى مع (قوله ولا يزبد على أقامته) يحتمل أن ضمير أقامته لا ين أم مكتوم فكون معنى يوز الأقامة على ما ذهبوا إليه أن يجعل أقامة ابن أم مكتوم وترايان لا يقيم بلال أقامة ثانية تشفعها ويحتمل وهو الظاهر ود العضمير إلى بلال أي لا يزبد على أقامته نفسه ما ين يوزها ولا ضمير المبالغ بها وهذا كما جرى على كلامهم وهو في غاية البعد (قوله المؤيد بداراته) نعم لما يتبادر (قوله أو فعل) أي كقيامه صلى الله عليه وسلم من الركعة الثانية لا تشهد فانه يحتمل للعد فلا يكون التشهد واجباً والله فلا يدل على أنه غير واجب واعترض بأن ترك العود إليه يدل على أنه غير واجب وأجاب عنه البراءي وغيره بأن ترك العود إليه بيان لاجاله لأن البيان يكون بالنقل والترك فعل لأنه كمن ترك ما شرع في الإسلام (قوله وخرج الممهل اذلالاً لله) قال العلامة فيه نظر إذ يصدق عليه أنه انقطع لم تنضج دلالة بناء على أن السالبة صادقة بنفي الموضوع كما هو مقترأه وفيه أن القوم قد أشاروا إلى هذا النظر وإلى دفعه قال ابن الحاجب والمجل المجموع وفي الاصطلاح ما لم تنضج دلالة قال العنود والمراد منه دلالة وفي غير واحد من الأصول والأور على الممهل أنه وقال صاحب التقويد قول العنود والمراد ما فيه العلم بأن الحق في الموضوعات بل في المستعمالات أنه والشارح لاحظ أن هذا مرادهم ومعنى كلامهم فني علمه خروج الممهل وإن لم يصرح بتفسير كلامهم كما فعل العنود فان قيل قد اشترأن المراد لا يدفع الإرادة قلنا ما أوالا فلهذا الذي اشتره معارض بما صرح به صانع الحقين كما فعل العنود والسيد وغيرهما من اندفاع الإرادة بيان المراد وصلاح العبارة لانه في مواضع لا تخصي ببالقون في دفع الإرادة حتى ينقلب المورد مع أنهم قد لا يزدون في بيان الدفع على بيان معنى صحيح تحتمله العبارة مع أنها قد تكون ظاهرة فظهوراً تاماً في خلافه بحيث لا تحتمله والاحتمال لا يبدأ كالإيضاح ذلك على من له المام بكلامهم فليستصع المطول وغيره وهذا وإن كان غامضاً يقع منهم في الأكثر غير التعارض بأن أنه قد يقع منهم فيها أيضاً كما تقدم عن العنود في هذا التعريف وهو دليل على أن أهل هذه الفتون يجوزون مثل ذلك في التعارض فبأماناً فيحتمل أنهم يرون أن المتبادر عن السالبة وجود الموضوع خصوصاً مع قرينة أن الأصولي إنما يبحث عن اللفظ الموضوعات فيجته عن الأدلة الشرعية التي لا تكون الأمور موضوعاً يدل ذلك ما تقدم من تهليل الفتود لما قاله العنود وبالجملة فلا غدار على كلام الشارح ولا نظرية سم (قوله والمبين) أي لا خفا فيه لما وقع عليه البيان (قوله لو اُخذ من ذلك) أي مما ذكر من تفاسير البديلة الثلاثة وتفسير القطع (قوله مبين ذلك) أي ذلك الاجمال الذي في القطع واليدوقوله مبين خبراً بيانه وذكره لا كسباب بيانه التذكير من المناصف إليه (قوله قلنا لا نسلم عدم الظهور) حاصله أن الآية من قبيل الظاهر والمؤثر لا من قبيل المجل والمبين (قوله مبين أن المراد) أي دليل على أن المراد الخ إذا لم يدعى أنه ظاهر لا مجمل حتى يكون له مبين (قوله ونحو حرم عليكم أمهاتكم) جملة الشارح مع ما عطف عليه مرفوعاً بالابتداء أعقده خبراً ولو جعله مجروراً صرح ولم يحتمل إلى

في التقدير لجواز أن يكون للفتن بارتكاب أحد الجائزين وهذا ينظر فيما ذكره المحشيان أنه (قوله المؤيد) بالجر نعم لما يتبادر (قوله وترتيب القطع الخ) جواب سؤال تقديره ظاهر (قوله لجرها إلى سيرة غيرهما) أي ما فاقطع ليس مترساعاً سيرة البصة والحيل من حيث ذاتها بل من حيث ما يجزأ من غيرهما مما فيه القطع والمعنى في الحديث والله ورسوله أعلم من الله السارق بسرقة البصة فغير ذلك إلى قطع بده (قوله وهذا) أي هذا التأويل في التركيب قريب برده ذلك التأويل البعد (قوله على أن يشفع شعلاً) هو ما معني شافع أو على بابه واللام بمعنى مع (قوله ولا يزبد على أقامته) يحتمل أن ضمير أقامته لا ين أم مكتوم فكون معنى يوز الأقامة على ما ذهبوا إليه أن يجعل أقامة ابن أم مكتوم وترايان لا يقيم بلال أقامة ثانية تشفعها ويحتمل وهو الظاهر ود العضمير إلى بلال أي لا يزبد على أقامته نفسه ما ين يوزها ولا ضمير المبالغ بها وهذا كما جرى على كلامهم وهو في غاية البعد (قوله المؤيد بداراته) نعم لما يتبادر (قوله أو فعل) أي كقيامه صلى الله عليه وسلم من الركعة الثانية لا تشهد فانه يحتمل للعد فلا يكون التشهد واجباً والله فلا يدل على أنه غير واجب واعترض بأن ترك العود إليه يدل على أنه غير واجب وأجاب عنه البراءي وغيره بأن ترك العود إليه بيان لاجاله لأن البيان يكون بالنقل والترك فعل لأنه كمن ترك ما شرع في الإسلام (قوله وخرج الممهل اذلالاً لله) قال العلامة فيه نظر إذ يصدق عليه أنه انقطع لم تنضج دلالة بناء على أن السالبة صادقة بنفي الموضوع كما هو مقترأه وفيه أن القوم قد أشاروا إلى هذا النظر وإلى دفعه قال ابن الحاجب والمجل المجموع وفي الاصطلاح ما لم تنضج دلالة قال العنود والمراد منه دلالة وفي غير واحد من الأصول والأور على الممهل أنه وقال صاحب التقويد قول العنود والمراد ما فيه العلم بأن الحق في الموضوعات بل في المستعمالات أنه والشارح لاحظ أن هذا مرادهم ومعنى كلامهم فني علمه خروج الممهل وإن لم يصرح بتفسير كلامهم كما فعل العنود فان قيل قد اشترأن المراد لا يدفع الإرادة قلنا ما أوالا فلهذا الذي اشتره معارض بما صرح به صانع الحقين كما فعل العنود والسيد وغيرهما من اندفاع الإرادة بيان المراد وصلاح العبارة لانه في مواضع لا تخصي ببالقون في دفع الإرادة حتى ينقلب المورد مع أنهم قد لا يزدون في بيان الدفع على بيان معنى صحيح تحتمله العبارة مع أنها قد تكون ظاهرة فظهوراً تاماً في خلافه بحيث لا تحتمله والاحتمال لا يبدأ كالإيضاح ذلك على من له المام بكلامهم فليستصع المطول وغيره وهذا وإن كان غامضاً يقع منهم في الأكثر غير التعارض بأن أنه قد يقع منهم فيها أيضاً كما تقدم عن العنود في هذا التعريف وهو دليل على أن أهل هذه الفتون يجوزون مثل ذلك في التعارض فبأماناً فيحتمل أنهم يرون أن المتبادر عن السالبة وجود الموضوع خصوصاً مع قرينة أن الأصولي إنما يبحث عن اللفظ الموضوعات فيجته عن الأدلة الشرعية التي لا تكون الأمور موضوعاً يدل ذلك ما تقدم من تهليل الفتود لما قاله العنود وبالجملة فلا غدار على كلام الشارح ولا نظرية سم (قوله والمبين) أي لا خفا فيه لما وقع عليه البيان (قوله لو اُخذ من ذلك) أي مما ذكر من تفاسير البديلة الثلاثة وتفسير القطع (قوله مبين ذلك) أي ذلك الاجمال الذي في القطع واليدوقوله مبين خبراً بيانه وذكره لا كسباب بيانه التذكير من المناصف إليه (قوله قلنا لا نسلم عدم الظهور) حاصله أن الآية من قبيل الظاهر والمؤثر لا من قبيل المجل والمبين (قوله مبين أن المراد) أي دليل على أن المراد الخ إذا لم يدعى أنه ظاهر لا مجمل حتى يكون له مبين (قوله ونحو حرم عليكم أمهاتكم) جملة الشارح مع ما عطف عليه مرفوعاً بالابتداء أعقده خبراً ولو جعله مجروراً صرح ولم يحتمل إلى

لواحد من ذلك فان اليد ظاهري العنوي المنكب والقطع ظاهري الإبانه وابانه الشارع من الكوع مبين أن المراد تقدير من الكل ذلك البعض (ونحو حرم عليكم أمهاتكم) حرمت عليكم الميتة أي لا اجمال فيه وخالف الكرخي وبعض أصحابنا قالوا اسناد العزم إلى العنوين لا يصح لأنه انما يتعلق بالفضل فلا بد من تقديره وهو محتمل لا هو ولا حاشية إلى جميعها ولا يرجح لبعضها فكان محتملاً قلنا لا يرجح موجود وهو الترف فانه قاض بان المراد في الأول تحريم الاستمتاع وطه ونحوه وفي الثاني تحريم الأكل ونحوه (وامهاتكم رؤسكم)



لا جلال فيه وخالف بعض الحنفية قال تردده بين مع الكل والعض ومع الشارع والناسخ من ذلك قلنا لا نسلم تردده بين ذلك ولما هو  
أطلق الجميع الصادق بإطلاق عليه الأسماء وبغيره ومع الشارع والناسخ من ذلك (الأنكح rv الأبرق) هذه الترمذي وغيره

لا جلال فيه وخالف  
القاضي أبو بكر الباقلاني  
فقال لا يصح التسنن  
لأنكح بدون قول مع  
وجوده كما فلا بد من  
تقدير شرعي وهو متردد  
بين الصحة والكمال ولا  
مرجح لواحد منهما  
فكان محملا قلنا على  
تقدير تسليم ماذكر  
المرجح لنفي الصحة  
موجود وهو مرقع من  
نفي الذات فان ما انتفت  
صحته لا يعتد به فيكون  
كالعدم بخلاف  
ما تنفي كماله فتدبره  
(رفع عن أمي الخطأ)  
والإنسان وما استكرهوا  
عليه لا جلال فيه وخالف  
النسريان أبو الحسين  
وأبو عبد الله وبعض  
الحنفية قالوا لا يصح رفع  
الذكر واستصح  
وجوده كما فلا بد من  
تقدير شرعي وهو متردد  
بين أمور لا حاجة إلى  
جنتها ولا مرجح لبعضها  
فكان محملا قلنا المرح  
موجود وهو المعروف  
بقضي بان المرح منه  
رفع المؤاخذه والمحدث  
هذا القول رواه الملقط  
أبو القاسم التيمي المعروف  
بأبي عاصم في مسنده  
والبقي في الخلافات  
ورواه ابن ماجه وغيره

تقدر ذلك شيخ الإسلام وقال الكمال وكان الشارح اعتمد في أي فرضه منط المصنف اه وعين أن تكون  
اعتمده على ترك العطف في هذه الأمثلة فانه يدل على قصد الاستئناف وإظهار توافق الأمثلة في الأسلوب  
فان قيل هلا ترك العطف في قوله ونحو حرمت وما بعده وقلت يمكن أن يوجه العاطف في نحو حرمت بدفع وهم  
التجمل به لما قبله وفيما بعده التمييز بين الأمثلة القرآنية والأمثلة الحديثة بتقدير الأولي بالعاطف وتركة من  
الثانية على أن لا نسلم انه لم يترك العطف فيما بعده بل تركه فيه لأن الواو أو ما وجوده من جهة المثال الذي من  
جهة اللفظ القرآني لا عاطفة خارجة عنه مع أنه يمكن الجرف في الجميع وتقدر العاطف فيما ترك فيه فانه قد  
يخفف في الشر كاتر في نحو والحر والحر لا في ذلك صنيع الشارح لجواز أنه قصد التفتن في التفرقة فلتأمل سم  
قلت قوله مع أنه يمكن الجرف في الجميع الخ وهو الوجه وما سواه تخلط فلتأمل (قوله تردده بين مع الكل الخ)  
وجه التردد احتمال الباء أن تكون صلة وهو الظاهر فامراد لكل أوليست صلة فالمراد بالعض (قوله ومع  
الشارع الناصية مبن لذلك) أي لأن المراد بعض وقد رتب الناصية لأن الحنفية لا يقولون بغير الناصية (قوله  
ومع الشارع الناصية من ذلك) أي مما يصدق به مطلق المسح من غير الأقل شيخ الإسلام (قوله صححه  
الترمذي وغيره) فيه تعريض بضعف مذهب الحنفية في مخالفتهم لذلك حيث تفوهت حتى قال يحيى بن  
معين لاصحة ثلاثة أحاديث وأما هذا ومن مس ذكره فليتوضأ وكل مسكر حرام (قوله ومع وجوده حرام) أي بناء  
على نسبة الفاسد نكاحا وقوله قلنا على تقدير تسليم ماذكر أي من عدم صحة التني إشارة إلى منع وجود نكاح  
بدون ولي حسابان يخص النكاح بالصحيح فالتني في الحديث أغناه والشرعي قال سم وبوخف من هذا المقام أن  
ما ذكره في نحو أغنا الأعمال بالنسبة من ترجع تقدير الصحة على تقدير الكمال بأن نفي الصحة أقرب إلى نفي  
الذات أغناه على تقدير تسليم عدم صحة التني راسا فلتأمل (قوله قد يصدق به) قد يصدق بهذا الشكل هذا التقليل  
الدال على أنه قد لا يعتد به بان الكمال لا يتوقف عليه الصحة فمع انتفاء الكمال يعتد به ولا بد إلا أن يوجه هذا  
التقليل بان انتفاء الكمال صادق مع انتفاء بعض ما يتوقف عليه الصحة فمع التقليل فان التني الكمال فقط  
اعتد به أو مع بعض ما يتوقف عليه الصحة فلا سم (قوله لا جلال فيه) هذا الذي نفي عنه الأجل وسماه في  
مصحح العام بالمقتضي بكسر الصادق في عنه ثم القول بالزركشي وهو اضطراب تبع فيه ابن الحاجب وروايته  
لا يلزم من نفي عمومه ثبوت أحالة بدليل انتفاء ما إذا دل على بعض المقدرات أو كان منقطع الدلالة بدون  
عموم وقد راجع أحالة الحديث المذكور من هذا القبيل وهذا الرد صحيح بالنظر إلى من لم يشأ جالته ثم أمال النظر  
إلى من أثبت ذلك كالزركشي والشارح فلا لأن قال أنه أثبتته نظر ذاته ونفاه هنا نظر القرينة قاله شيخ  
الإسلام وقد يجاب عن الشارح أيضا بان كلامه في المقتضي من حيث هو مع قطع النظر عن خصوص  
الأمثلة وكلامه هنا بالنظر لخصوص نحو هذا المثال مما ذكره المرح وقد أشار السعداني أنه مهم ما عين  
المقدر أي ولو بغوا ابتداء عرف التني الأجل فلتأمل سم باختصار (قوله والكلام في كانه مقدم الخ) أي فهو  
مساو له فكان ينبغي له ذكره معه أو الاكتفاء بأحدهما وقد قلنا تعدد الأمثلة أبلغ في الأضاح ودفع وهم قصر  
الحكم على بعضها والتفرقة بينهما أبلغ في الإهتمام بذلك أذ فيه إشارة إلى أن كلاهما مقصود مستقل سم  
(قوله لمن لم يقرأها بفاتحة الكتاب) الباء في فاتحة زادة (قوله وأغنا الأجل الخ) التبرير بانما يقتضي الحصر  
مع أن الأجل لا يخصص فيما ذكر فكان الأولى التمهيد بل بدلا عما يجاب بان هذا الرد لا دلالة له في مثل  
القرء قرره السعداني الحنفية قدس سره (قوله لا شراكة بينهما) قد يقال إطلاق الحكم بجال المترك لا يوافق  
القول بظهوره في معنيته هذا لعدم عن القرآن كانه مقدم نقله عن الشافعي رضي الله عنه ولا يحوي له على  
القول بانه مع أحالة محمل عليه ما عند ذلك احتباطا كانه مقدم نقله عن القاضي وأما قيد بالاطلاق احترازا  
عما إذا لم يكن الجمع بين معنييه كانه مقدم وعموما فاعتق قرية ارادة أحد المعنيين فقط من غير تعيينه سم (قوله

ملفظ الله ووضعه إلى آخر ما تقدم (الاصلا لا فاتحة الكتاب) لا جلال فيه وخالف القاضي أبو بكر الباقلاني والكلام في كانه مقدم في  
لأنكح الأولى والحديث في الصحيحين بلفظ الاصلا لمن لم يقرأها بفاتحة الكتاب (ومضوح دلالة الشكل) كانه مقدمة (وخالف قوم) فيه  
الجميع كانه مقدم بانه (وأغنا الأجل في مثل القرء) متردد بين الظاهر والخبير لا شراكة بينهما (والنور)

صالح للعقل ونور الشمس) هو مثال اذا نور صالح لغيرهما ايضا كالاعيان والقرآن وما في نظير ذلك في الجسم  
 واورد ان اطلقا للنور على العقل مجازي وعلى نور الشمس حقيقي فلا يشترط في ذلك قول الشارح لئلا يهتما ولا  
 اجمال في مجرد ثبوت معنى حقيقي ومعنى مجازي لفظ واجيب بان استعماله في العقل مجاز مشهور والمجاز  
 المشهور بمنزلة الحقيقة فكذلك اللفظ بمنزلة المشترك وان لم تقتصر الحقيقة على مرجوحه فليست مع (قوله  
 لتسايم ما بوجه) أي وهو الاختداء بكل منهما (قوله لتسايمهما) أي في الجمعية وهو التركيب من جزئين  
 فصاعدا وقبل في العدد وهو كون كل سبعة والاول أظهر واغنا خصه ما بالاداء كرمع ان الجسم يطلق على غيرهما  
 كما تقدمت الإشارة الى ذلك لكونهما أعظم الأجسام المشاهدة (قوله ومثل المختار) انما ذكر لفظ مثل في  
 هذا المقصد ان المراد لفظ المختار ونحوه كالمختار في نحو زيد يمتار والبر يمتار وما ورثه بعد الاعلال واحدة مع  
 اختلاف معناه باختلاف التقدير سم (قوله لتردده بين الفاعل والمفعول) انما صرح بتعليل هذا دون غيره  
 لانه قد يخفى معناه المتردد وهو بينهما وقد يقال قد يخفى تردد النور بين العقل ونور الشمس وقد يجب بان تعدد  
 معنى اللفظ باعتبار الصفة الواحدة كتر مشهور بخلاف تعدد معناه باختلاف التقدير فانه مما تكرر الغفلة عنه  
 فلذا خصه بالتمية عليه (قوله ويسرى الى الاجال الى المستثنى منه) أي لان المستثنى المحوول من معلوم بصير  
 المستثنى منه بجو لا شيخ الاسلام وقال العلامة قد مر في محب العام ان العام المخصوص ولو بعينه حجة في السابق  
 أي يعمل به فيه ولا يخفى ان منه هذه الآية فكرونها مجمل ونحو لا يخفى تناقضه فالصواب على التوليد ان مثل  
 هذه الآية مجمل ان تنتهي تحتها وتفيد الحجة بالعام المخصوص بعين كما فعل ابن المحجب وغيره فأملا اه  
 وأجاب سم بان معنى هذا الاعتراض عدم الفرق بين المحل والمهم الذي ذكره المصنف في بحث العام  
 وهو ممنوع فان المهم أهم من المحل ان قد يكون له ظاهر بخلاف المحل ومرد المصنف بالمهم فيما سبق مالا  
 تعيين فيه مما له ظاهر كلفظ البعض كما مثل به انما صرح هناك أي غير مراده معنى في الواقع فثبت كان  
 التخصيص مجمل ومنه مهم لا ظاهر له كما لو ارد بلفظ البعض معنى في الواقع أسطه الحجة لتسري ان الاجال  
 الى التخصيص وهذا مجمل ما هنا وحديث كان بعينه بالمعنى المذكور لم يضطر في الحجة لان له ظاهر يحصل الخروج  
 عن العادة باقل مسماه وهذا مجمل ما هناك وهذا ما مثل الامام الرازي في المحل بواسطة تخصيصه بهجول عا  
 اذا قال عليه الصلاة والسلام في قوله تعالى اقتلو المشركين المراد منه بعضهم لا كاهم قال القرافي لا بد ان يقال  
 بعضهم معناه أي في الواقع اما قوله بعضهم من غير تعيين لم يكن مجالا بل يخرج عن العادة واحدة لا يصديق  
 عليه انه بعض كسائر المطلقات اه منه (قوله ما استأثر الله بعلمه) أي اختص به في العادة فلا ينافي اطلاع  
 بعض اصفيائه عليه خرق العادة (قوله بين عوده الى الجار) أي يحول ذلك على ما اذا كان وضع الجار الخمسة  
 في جدار لنفسه مضرا بجماره والا فلا معنى للنهي (قوله والجديد المنع حديث خطبة الوداع) قد يقال  
 حديث خطبة الوداع عام وهذا الحديث خاص والخاص مقدم على العام فتقدم أوناخر فكان تبين  
 العمل بهذا الحديث الا ان يجب بان عموم حديث خطبة الوداع محقق وخصوص هذا الحديث بالمعنى  
 الذي مرارته فيه وقد علمه غير معلوم لاجاله كما تفرق فلا يقوى على المعارضة والتخصيص فعلمنا انما تحقق  
 وتركنا احتمال الا أنه يعكس على هذا قول الشارح الآتي والاربع ظاهر في العود الى الاحداث كذا في التخصيص  
 ظهور والخاص في معناه الا ان منع ظهوره فيما ذكر لكن روى احمد وابو يرفوعا للجار ان يمنع خشية  
 على جدار غيره وان كره فان صحيح كان معناه الرجوع الى الاحد ولم يمنع الظهور وشأ اه سم (قوله وكل  
 منها) بالجر عطف على الشئ أي وعلى شرط كل منهما منفردا في بعضه واعلم ان شرط البخاري في  
 روايات كنه العاصرة والاقى وشرط مسلم العاصرة فقط فشرط البخاري أحسن من شرط مسلم فكل شرط  
 البخاري شرط مسلم ولا عكس وقد يطلق شرطه ما على اتفاقهما في المشايخ الذين أخذوا الحديث عنهم فيقال هذا  
 الحديث على شرطهما أي ان المشايخ الذين روى عنهم البخاري هذا الحديث هم الذين روى عنهم مسلم ذلك  
 الحديث واذ قيل على هذا الاطلاق هذا الحديث رواه البخاري على شرطه ومسلم على شرطه أي رواه كل  
 منهما عن مشايخ غير الذين روى عنهم الآخرون بشرطيهما على هذا الاطلاق العموم والتخصص الوجهي

باعتداله قلب ثابته  
 المكسورة أو المفتوحة  
 ألفا وقوله تعالى أو يغفر  
 الذي يسده عقدة  
 النكاح) تردده بين  
 الزوج والولي وقد حله  
 الشافعي على الزوج  
 وما لا على الولي لما قام  
 عندهما (الاماني  
 عليكم) الجمل بمعناه قبل  
 نزول بعينه أي حرمت  
 عليكم المتعاطف ويسرى  
 الاجال الى المستثنى منه  
 أي أحلت لكم بهيمة  
 الانعام (وما يعلم تأويله  
 الا الله والراحمون) في  
 العلم بقولون آمنائه ترد  
 لفظ الراحمون بين  
 العطف والابتداء وجله  
 الجمهور على الابتداء لما  
 قام عندهم وعليه ما  
 قلناه المصنف في مسألة  
 حدوث الموضوعات  
 القوية من ان التشابه  
 ما استأثر الله بعلمه  
 (وقوله عليه) الصلاة  
 والسلام) فيما رواه  
 الشيخان وغيرهما (لا  
 يمنع أحدكم جاره أن  
 يضع خشبة في جداره)  
 لتردده في جداره بين  
 عسوه الى الجار والى  
 الاحد وترد الشافعي  
 في المنع لذلك والجديد  
 المنع حديث خطبة الوداع  
 الواقع لا يحول لأمر  
 من مال أخيه الاما  
 يله عن طبيب  
 من رواه الحارث بن اسناد على شرط الشيخين في معظمه وكل منهما منفردا في بعضه وخشبة في الاول روى بالانرا منونا

والأكثر بالجمع منطلقا (قوله لا كثيرا بالجمع منطلقا) لردد ما هو بين رجوعه إلى طبيب وإلى زيد ٣٩ ويختلف المعنى باختلافهما

(الثلاثة زوج وفرد)

لردد الثلاثة فيه بين

جميع أجزائها وجميع

صفاتها وان تعين الأول

نظر إلى صدقها المتكلم

به إذ جعله على الثاني

بوجوب كذبه (والأصح

وقوعه) أي الحمل

(في الكتاب والسنة)

للامثلة السابقة منها

ونفا داود ويمكن أن

ينفصل عنها بل الأول

ظاهر في الزوج لانه

المالك للنجاسات والثاني

مقترب بمفسره والثالث

هو ظاهر في الاشتلاء

والرابع ظاهر في عوده

إلى الأحكام لانه محط

الكلام (و) (والأصح أن)

المسمى الشرعي لفظ

(أوضح من) المسمى

(القوي) له في عرف

الشرع لأن النبي صلى

الله عليه وسلم بعث

ليسان الشرعيات

فصل على الشرعي

وقيل لافي النهي فقال

النزلي هو مجمل

واللهي يدل على

القوي (وقد تقدم)

ذلك في مسألة اللفظ

أما حقيقة أوجاز

وذكرنا قوطه لقوله

(فان تصد) المسمى

الشرعي لفظ (حقيقة

كما تقرر فقول الشارح على شرط الشك في معطيه وكل من اختلف في بعضه من هذا الإطلاق الثاني دون الأول (قوله لا كثيرا بالجمع منطلقا) أي خشي بعض المخالفين أن يكونا شيئا واحدا لا يصح فتح الخلفاء والشك (قوله لردد ما هو بين رجوعه إلى طبيب وإلى زيد) قياس ما اختاره الشافعي فيما قبله من رجوع ضمير جداره إلى الجار لقرنه ب رجوع ما هو إلى طبيب شيخ الإسلام (قوله ويختلف المعنى باعتبارهما) فالنظر على الأول وصفه بالمهارة في الطب خاصة وعلى الثاني وصفه بالمهارة في الطب وغيره (قوله بين جميع أجزائها) أي مجموع أجزائها أو أجزاءها واحد واثنان وأراد بالجزاء ما فوق الواحد لانه ما عرفت أنه جاز أن واحد واثنان وكذا القول في قوله جميع صفاتها وحاصل ما أشار إليه كما قال سم يحتمل أن التقدير أجزاء الثلاثة زوج وفرد ويحتمل أن التقدير صفات الثلاثة زوج وفرد فالثلاثة يحتمل أن الحكم عليها بهذا الحكم باعتبار أجزائها فلا يلزم أن تصافها بالصفتين بل أن تصاف أجزائها أي أجزائها بما ويحتمل أن الحكم عليها باعتبار صفاتها فلزم أن تصافها بالصفتين مع احتمالته وهذا كلام صحيح لا غبار عليه خلافا لما أشار إليه شيخ الإسلام حيث قال بعد ما هو به وذلك علم أنه كان الأول أن يقول لردد الثلاثة فنه من أنصافها بصفتها وأنصاف أجزائها بما أمده ما عير به الشارح أقصد لأن المسمى أجزاله لفظ الثلاثة ولأعني لأجمله التردد بين أن يراد به الأجزاء أو يراد به الصفات وأما تردد الثلاثة بين أنصافها وأنصاف أجزائها فهو فرع عن هذا التردد فتأمل (قوله وان تعين الأول فنظر الخ) قد يقال هلا كانت احتماله اجتماع وصفي الزوجية والفردية واستحالته ثبوت الزوجية لها وبإداه ثبوت الفردية لها فربما يشبهه مقارنة الفعل على الاحتمال الأول ما نفعه من الاحتمال الثاني فينتفي الاجمال عن هذا الكلام ويمكن أن يكون هذا وجه قول أبي زرعة والبرماوي في عذ هذا المثال من الجمل نظر لا يخفى وما أحاب به المحشيان لا يخفى ما فيه وعندي أنه غير دافع له فلتأمل وقد يتعسف في دفعه بأنه لما كان الكلام قد يكون صدقا وقد يكون كذبا وقد قصد المتكلم المعنى الكذب للاعتقاد أو غيرهم نعم هذه القرينة قوية دافعة للاجمال فلتأمل قاله سم (قوله ونفا داود) أي الظاهري المجتهد (قوله ويمكن أن ينفصل عنها الخ) جواب سؤال تقديره كيف ينكر داود وجود الحمل مع ورود الامثلة السابقة من الكتاب والسنة فأجاب بأنه يمكن أن يحجب عنها ما ذكره (قوله بلان الأول) أي هو وقوله أو بعقول الذي بيده عقدة النكاح (قوله المالك للنكاح) أي له تقدمه وحله (قوله والثاني) أي هو وقوله الأمانة عليكم مقترب بمفسره وهو حرمت عليكم المية توان تأخره في النزول وكأنه لا بعد هذا الفاصل الواقع بينه ما ما إذا من الاقتران وفي هذا الكلام دليل على أن الاقتران بالمفسر مانع من الاجمال وكان الأول يمنع الاقتران لتأخر النزول للفصل بناء على أن هذا الفصل مانع من الاقتران أو سطر إلى حالته قبل نزول المسمى كما قال الشارح فيما تقدم للجهل بعناه قبل نزول ميسره ويحتمل أن المراد أنه مجمل عند داود أيضا وأنه أعماعه وقوع الجمل غير مبن على مطلقا قاله سم (قوله والثالث) أي قوله والراخون في العلم وقوله ظاهر في ابتداء النظر ماوجه ظهوره مع أن الأصل في الوارد العطف (قوله والرابع) أي قوله لا يمنع أحدكم جاره الخ (قوله لانه محط الكلام) أي لانه أحد ركزي الاستدلال كونه فاعلا (قوله وان المسمى الشرعي الخ) أي فلا جبال في لفظ له مسمى شرعي ومسمى لعوى لجمه على المسمى الشرعي كما أشار به بقوله فصل على الشرعي (قوله لأن النبي صلى الله عليه وسلم بعث الخ) علة لقوله والأصح أو لقوله أوضح (قوله فعلم على الشرعي) أي مطلقا أمرا أو نهيًا بدليل ما بعده (قوله وقيل لافي النهي) أي لا يحتمل على المسمى الشرعي في النهي بناء على أن الشرعي لا يطلق الأعلى الصحيح والنهي يقتضي الفساد (قوله فان تصد المسمى حقيقة) يصح أن يكون قوله حقيقة حال من فاعل تعذر وهو المسمى الشرعي وأن يكون غير المحل لاعتراض الفاعل أي تعذر حقيقة المسمى وفي محل الحقيقة للمسمى يجوز لأن الحقيقة من أوصاف اللفظ ويمكن أن يراد بالحقيقة هنا نفس الأمر والواقع أي فان تعذر المسمى بحسب نفس الأمر والواقع وعليه فلا يجوز (قوله فعدا له) ضمير يعود للفظ (قوله اختار منها المصنف الخ) أي صرح بها للانصاف هنا من تقدمه الأول مؤثرا باختاره أيضا (قوله الطواف بالبيت صلاة) اعلم أن الحق قولنا زيدا أسد من باب التشبيه بالشيخ بحذف الأداة والأصل كاسد عند الجمهور وليس

تفديا له حقيقة على الجاهل (أقول) اختار منها المصنف في شرح المختصر كثيرا من الأول مثله حبس الترمذي وغيره الطواف بالبيت صلاة

إلا أن الله أحل فيه الكلام فتصرفه معنى الصلاة ثم عاينوه إليه بقوله بان يقال كاصلاة في اعتبار الظاهر والنية ونحوهما أو يحمل على المعنى القوي وهو الدعاء بخبر لا يقال الطواف عليه فلا يعتبر فيه ما ذكر أو هو يحمل لترده بين الأمرين (والجواب أن اللفظ المستعمل لعني تارة ولعني ليس ذلك المعنى أحدهما) تارة أخرى على السواء وقد أطلق (يحمل) لترده بين المعنى والمعنيين وقيل يترج المعنيان لأنه أكثر فائدة (فإن كان ذلك المعنى) أحدهما فيعمل (به) جمرا لوجوده في الاستعانة (ب) ووقف الآخر) لتردده وقيل يعمل به أيضا لأنه أكثر فائدة والتشديد بقوله ليس الخ مما ظهر له قال والظاهر أنه مرادهم أيضا مثال الأول حدث مسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح بناء على أن النكاح مشترك بين العقود الوطء فإنه أن حل على الوطء استغنى عنه معنى واحد وهو أن المحرم لا يطأ ولا يوطئ أي لا يكثر غيره من وطئه وإن حل على العقد استغنى عنه معنينا بينهما فذكر مشترك وهو أن المحرم لا يصدق

استعاره لوجود الطرفين وذهب السعدوجاعة إلى أن أسد في المثال المذكور مستعار للرجل الشجاع الذي زيد قدر من أفراده وعلى قياسه يقال في قوله صلى الله عليه وسلم الطواف صلاة فيحتمل أنه استعاره بان شبه ما يحكم له في حكم الصلاة في اشتراط الظاهر والنية ونحوهما بالصلاة واستعاره لفظ الصلاة فيكون لفظ الصلاة مجازا ويحتمل أنه من التشبيه بالسبح والصل الطواف كصلاة والى هذا تارة عبارة الشارح وقوله فالصلاة مستعملة في حقها وعليه فالمراد بالخوض في قول المصنف بعوضه والتوسع في الخوض المصطلح عليه (قوله) أو يحمل على المعنى القوي وهو الدعاء) ظاهره أنه إذا حمل على ذلك كان حكمة وقد يتوقف في ذلك بان الطواف ليس دعاء وإن كان قد يصاحبه فإطلاق الصلاة بالمعنى القوي على الطواف من إطلاق اسم الشيء على ما يصاحب ولو في الجملة ذلك الشيء ومن ذلك مجاز لا حقيقة فلا يصح في قوله تقدم الحقيقة على المجاز الأهم الآن يكون معنى قوله صلاة أنه يصاحبه الصلاة بالمعنى القوي وعلى هذا فقد يحتمل على حذف المضاف أي وصلاة بمعنى صاحبها فلم يخرج الصلاة عن معناها القوي وإن كان في خلافها على الطواف مسامحة ثم وما بعد الحمل على المعنى القوي عدم صحة الاستثناء حيث في قوله إلا أن الله أحل تشبيه الكلام بأنه يقتضي أن الدعاء واجب في الطواف ولا قال به كذا فترده بعض المشايخ (قوله) أو هو يحمل) هذا هو القول الثاني في المتن (قوله) لترده بين الأمرين) أي الجواز للشيء والمعنى القوي (قوله) المستعمل لعني تارة الخ) أي وهو في المثال الثاني الوطء وقوله ولعني هما العقد لنفسه والعقد لغيره وليس الوطء أحد المعنيين المذكورين فهو يحمل على القول الأول وعلى مقابلة المذكور يحمل على المعنيين لكثرة الفائدة قال العلامة إذا تأملت تقرير الشارح لعني الكلام ظهر لك أن صواب العبارة أن يقول أن اللفظ المتردد بين معنى تارة ومعنيين الخ إذا اللفظ المذكور لم يتحقق له معنى استعمال فما ذكر بل ليس فيه إلا الأذن بالاحتمال اه وتعبه سم بقوله قد تقررت المنطق أن ثبت أمر لاخر له كيفية في الواقع من المكان وغيره نسي تلك الكيفية مادة القضية واللفظ الدال عليها في القضية الملفة وتسمى جهة القضية فإن اشتملت القضية على البيان سميت موجبة والاسميت مهيولة من حيث الجهة ثم الجهة أن وافقت المادة كانت القضية صادقة والا فكاذبة وحيث قلنا أن يحمل النسبة في قول المصنف المستعمل هو الامكان غاية الأمر أنه لم يبين فتكون القضية مهيولة وأما ما هنا من حيث الجهة لا يخرجها عن مادتها في الواقع كما هو معلوم بقرره وعلى هذا فالعني أن اللفظ الذي يمكن استعماله لعني الخ وهذا يقتضي وجود الاستعمال بالفعل كما في قولك زيدا كاتب بالامكان فإنه لا يقتضي وجود الكتابة بالفعل لا قال لفظ المستعمل وصف وحقيقته الحال كما كفر المصنف فيما سلف وحله على معنى الامكان بمعنى ذلك لا نأقول وهذا غلط فإن المحمول هنا على الامكان ليس اسم المفعول بل نسبه إلى الذات ورفق كبير بينهما فالعني أن اللفظ الذي يمكن أن يتصف بالاستعمال بالفعل لعني تارة الخ اه سم قلت لا يخفى عليك أنه تعقب ساقط وكلام لا معنى له هنا وذلك غنى عن البيان (قوله) تارة أي مره ويجمع على تارات وتبرعبت (قوله) على السواء) متعلق بعنعمل أو حال من تارة وتارة قاله الشهاب وقوله وقد أطلق حا من ضمير المستعمل قاله الشهاب أيضا سم (قوله) والتشديد بقوله ليس الخ مما ظهر له قال قال شيخ الاسلام وظاهره أن المراد بآخره وقوله بوقف الآخر وعليه قد يقال كيف يصح ذلك مع قول الشارح وقيل يعمل به أيضا فإنه يقتضي أن غير المصنف قال ذلك أو بعضه ويحاجب بأنه أراد أن الجزم بتقيد ذلك مع ما بعده مما ظهر له من تحوى كلام القوم فلا ينافيه أن لغيره فيه كلاما يخالفه اه وأقول لا يخفى أن قضية قوله بوقف الآخر مع حكاية الشارح مقابلته أن الاختلاف في وقف الآخر والعمل به ثابت في كلامهم ونوبت هذا الاختلاف فيه يتضمن أن العمل بالأول الذي هو أحد المعنيين ثابت فيه أيضا لزم أن بعد العددين مختلفا في المعنى الآخر هل يوقف أو يعمل به ويستكون المعنى الأول أو يذكر وفيه خلاف العمل مع دخوله على كل تقدير وهذا الصنيع صريح في تقيد مسألة الاحمال في كلامهم الخ بما دأبوا به في ذلك المعنى أحد المعنيين وقضية ذات المصنف أخذ بتقيد إحدى المسئلتين من الأخرى ومثل هذا لا ينافيه اه يقال فيه أنه مما ظهر له ولأن قال الظاهر أنه مرادهم فلا شك قوي وجواب الشيخ فيه ما فيه اه سم (قوله) استفيد منه معنى واحد) قال السكيت المعنى الواحد

الواحد المستفاد هو الوطء الذي هو وصف المحرم فعلا أو تمكينا أو المعين ما ساعدته الشكاح لنفسه وعقده  
غيره والقدر المشترك بينهما مطلق العقد اه وحاصله ان الوطء فعلا أو تمكينا لما اتحد متعلقه فان متعلق  
الوطء هو الوطء ثم اتوا حدوه المحرم بمعنى واحد او العقد لما تعدد متعلقه فانه ثاره يكون لنفسه وثاره يكون  
لغيره مقدمتين وفيه نظر لان الحدور والكون من وجوه الوجود متعلقه ما واحد هو المحرم غايه ما في  
الناب ان الثاني يتعلق بغيره ايضا ولا دخل لذلك في المحذورية ولا منع له من الاتحاد متعلقه ما كان الوطئية  
تتعلق بغيره ولم يمنع تعلقيها بالاتحاد المتعلق ويمكن ان يفرق بأن الفرض بالذات من التزوج والمراجع  
الى الغير كان منظورا اليه بالذات بخلاف الفرض بالذات من الوطء فانه غير راجع الى الغير فلذا انظر وا  
اليه في الاول دون الثاني حتى عند المعنى في الاول دون الثاني سم (قوله) أي بأن تعقد لنفسها أو تأذن لولها  
فوقه (الخ) يحتمل ان يكون مراد ان المعنى الواحد الذي يستعمل فيه اللفظ ثاره هو عقدها لنفسها  
والعينان اللذان يستعمل في ثاره أخرى وذلك المعنى أحدهما أن تعقد لنفسها أو تأذن لولها ويحتمل أن يكون  
مراده ان المعنى الواحد أن تأذن لولها وان المعنيين أن تأذن لولها أو تعقد لنفسها أو يرد في الأول ما في بعض  
النسخ مما صورته هكذا أي بأن تعقد لنفسها أو بأن تعقد لنفسها أو تأذن لولها اه ويعدله انه يلزم عليه ان  
يكون عقدها لنفسها امر معلوم بمحقق الثبوت مع ان العكس أولى كما لا يخفى ومع ان جواز عقدها لنفسها  
انما هو عند ما في حنفية فيحتاج الى بناء التمثيل على الاحتمال والفرض وهو كاف في التمثيل ومن هنا علم ان  
قول الشارح وقد قال به عقدها لنفسها أو حنفية لا تتوقف عليه صحة التمثيل وانما ذكره باده الغائيه وكون  
صحة التمثيل عليه ابلغ فلما سم (قوله) معنى التبيين) انما قال ذلك لاجل قوله اخراج وقال العضد البيان  
بطريق على فعل الدين وهو التبيين كالسلام والاسلام والتكليم واشتققة من بان اذا ظهر وانفعل وعلى  
ما حصل به التبيين وهو الدليل وعلى متعلق التبيين ومجمله هو الدلول والنظر الى المعاني الثلاثة اختلف  
تفسير العلماء فيقول البعض في النظر الى الاول هو الاخراج من حيز الاشكال الى حيز التجلي والوضوح وورد  
عليه ثلاث اشكال احدها البيان ابتداء من غير تقرير اشكال بيان وبس ثم اخراج من حيز الاشكال  
ثانيه ان لفظ الحيز في الموضوعين مجاز والتجوز في الحد لا يجوز ثالثة ان التجلي هو الوضوح بعينه فيكون مكررا  
ولا يخفى انها مناقشات واهية اه أي لان البيان ابتداء من غير سبق اشكال لا يسمى بيانا في الاصطلاح وان  
سمى به لفظ الكلام في الاصطلاح وان اصطلاح أحد على تسميته بياناً فلا مشاحة فيه ولا يضرن ان كان التجوز في  
الحد لا يمنع مطلقا بل يجوز عند وضوح المعنى وفهم المراد كما تقرر في مجمله واهل استحالة ثبوت الحيز للمعاني  
كالاشكال والتجلي قرينة على انقضاء وان باده لفظ آخر كما تفسر لما قبله باده الوضوح المقصود في  
اتهامه لا يعد تكرر اقول الشارح معنى التبيين اشارته الى انه معاني آخر وقوله فالبيان بالظاهر الخ دفع  
للاشكال الاول ومتابعة المصنف للسير في مع الاطلاع قطعا على هذه الاشكال كعدم اعتداده بها  
واسقاطه لفظ الوضوح اعدم الحاجة اليه وزاد الشارح معناه تفسير الفحلى لانه اوضح منه سم (قوله) اخراج  
الشيء) أي من قول أو فعل أو اخراج أو القول أو الفعل ايضا (قوله) من حيز الاشكال الخ) اضافة حيز لما بعده  
بيانية والمراد بالحيز الصفة أي من صفة الاشكال الى صفة المعنى والاتصاف (قوله) لا يسمى بيانا) أي  
اصطلاحا كما قرأ الشهاب فقصته ان هذا الظاهر لا يسمى مينا ولا عملا وفيه نظر فلا واسطة وهذا النظر  
مدفوع ولا اشكال في اثبات الواسطة لانه امر اصطلاح لا مشاحة فيه (قوله) وانما يجب البيان لمن اراد  
فهمه اتفاقا) فيه ان هذا انما يقتضي على اقول منع التكليف على انطاق وهو قول بعض المعتزلة واماعلى  
ما مشى عليه المصنف من جواز التكليف بالمحال فلا وجه لثبوت شكل دعوى الاتفاق اللهم الا ان يحصل  
الاتفاق على اتفاق المانعين تكليفه لا انطاق ويؤيده قول الاستوى يجب بيان المحمل لمن اراد الله تعالى  
فهمه لان تكليفه بالهم بدون البيان تكليف بالمحال اهني ان يقال قوله يجب البيان لمن اراد فهمه بهم  
انه يجب على الله تعالى وهذا انما يقوله المعتزلة فهي عبارة رديشة وقد اعترض بذلك المصنف قول صاحب  
المنهاج انما يجب ان اراد فهمه الخ وقال الاولى التعبد بان البيان لمن اراد فهمه لا بد منه وفيه ايضا كما

أي بان تعقد لنفسها أو  
تأذن لولها فاعقد لها ولا  
يجزها وقد قال بعقدها  
لنفسها أبو حنيفة  
وكذلك بعض أصحابنا  
لكن اذا كانت في مكان  
لاولى فيه ولا كما ونقله  
يونس بن عبد الأعلى  
عن الشافعي رضي الله  
عنه (البيان) معنى  
التبيين (خراج الشيء  
من حيز الاشكال الى  
حيز التجلي) أي الاتصاف  
فالبيان بالظاهر من  
غير سبق اشكال  
لا يسمى بيانا (وانما  
يجب البيان لمن اراد  
فهمه) المشكل (اتفاقا)  
لما حجة اليه بان يعمل  
به أو رتب به بخلاف  
غيره (والاصح انه) أي  
البيان (قد يكون  
بالفعل) كالقول

وقيل لا يطول زمن الفعل فيتأخر البيان به مع إمكان تعجيله بالقول وذلك مجتمع قلنا لا نسلم امتناعه (و) الأصح (أن المظنون بين المعلوم) وقيل لا لأنه دونه فكيف يجعل في محله حتى كانه المذكور بدله قلنا لوضوحه (و) الأصح (أن المتقدم وان جهلنا عنه من القول أو الفعل) المتفقين في البيان ٤٣ (هو البيان) أي المبين والآخر تأكيده وإن كان دونه في القوة وقيل أن كان

اعترض المصنف به على العبارة المتقدمة الموافقة لعبارة هناك قوله لمن أراد دفعه مع شعوره بأنه لا يجب على النساء تحصيل العلم بما كلف به وليس كذلك بل الرجال والنساء سواء وجوابه أن عبارة عن التخصيص الصادق بالذكر والآن بقي شيء آخر وهو أن ما ذكره ههنا من الوجوب ينافي قوله الآتي تأخير البيان عن وقت الفعل غير واقع وأن جاز لا وجوب البيان ينافي جواز تأخير خبره عن وقت الفعل ويمكن أن يجاب بأن الوجوب هنا مبني على عدم جواز التكليف بما لا يطاق كما هو يؤيد به أن المصنف في شرح المنهاج عطل الوجوب بأن تكليفه بالفهم بدون البيان تكليف بما لا يطاق وأما عدم الوجوب المفهوم بما ساق فانه مبني على جواز التكليف بما لا يطاق كما صرح به الشارح فيما ساق في راجع سم قلت فيحصل أن عبارة المصنف هنا وهي قوله وأما يجب البيان الخ غير جديدة ولا محررة (قوله وقيل لا يطول زمن الفعل) محلهذا لم يعلق البيان بالفعل والأخلاق قال القصد بما كلف به من هذه الآية أنه لم يتم فعله فلا خلاف في أنه بيان كما ذكره القاضي في تقريره وظاهر أن الإشارة والكناية كالفعل بل قال صاحب الواضع من الحنفية لا أعلم خلافا في أن البيان يفهم ما شاع في الإسلام (قوله قلنا لا نسلم امتناعه) هذا على سبيل التبرؤ وأما العبارة والأدلة أولاً أن الفعل أطول من القول أقصد بطول البيان بالقول أكثر من طوله بالفعل كبيان ما في الكتب من مناجيات سلمنا ذلك لكن لا نسلم لزوم تأخير البيان لمحل الأمر أن لا يشرع فيه عقب الامكان وهو ما قد شرع فيه وأما الفعل هو الذي يستدعي زماناً ومثله لا يعد تأخيراً سلمنا ذلك لكن لا نسلم امتناع تأخير البيان إذا كان يفرض وما هنا فلغرض وهو سبيله أقوى الطريقين في البيان إذا الفعل أقوى في البيان من القول لكونه أدل على المقصود سلمنا ذلك لكن لا نسلم امتناع تأخير البيان مطلقاً عما عتزم تأخير من وقت الحاجة وقد أشار إلى جميع ذلك في مختصر ابن الحاجب والشارح اختصر الجواب (قوله والأصح أن المظنون) أي متناوياً وهو مروي الأحاد كما عناه في القراءة للناظرين بين جهلها وأيديها المتواترة وقوله بين المعلوم أي متناوياً أيضاً إذا المعلوم الدلالة واضح لا يحتاج إلى بيان بالمظنون (قوله قلنا لوضوحه) أي يجعل المظنون محل المعلوم لوضوح دلالاته دون المعلوم (قوله من القول أو الفعل) أي الواردين بعد مجمل وكل منهما صالح للبيان (قوله وان كان دونه) أي وإن كان المتأخر دون المتقدم (قوله وقيل أن كان كذلك فهو البيان) فيه أنه إذا كان هو البيان لمزم الغناء الأول مع قوته ولا قال به وقد يقال لا يلزم الغاؤه بل هو تركه دلالتاً وقد ذكر بعض النحاة في بعض مكرره ما لا يخارج عن الأولى تركه دلالتاً (قوله قلنا هذا في التأكيد الخ) إشارة إلى منع تأكيد الشيء بما هو دونه (قوله أن ترى أن الجملة الخ) مثاله قولك أن زيد قائم زيد قائم مثلاً (قوله آية الحج) أي الأمر به وآية الحج هي قوله تعالى وأذن في الناس بالحج الآية فانه مشتمل على الطواف في قوله وليطوفوا بالبيت العتيق شـجـ الإسلام (قوله أي فالبيان القول) ظاهره أن الأول من الطرفين ليس بياناً ولا تركه دلالة بل أن في بعض الأمتثال ويحتمل أن يقال أنه مؤكده وهو ظاهر في تأخره سم (قوله الزائد على مقتضى قوله) هو صادق بالأول والثاني لكن اللائق جملة على الثاني ليكون الأول هو ركن الحج لأنه اللائق بحال النبي صلى الله عليه وسلم من المبادرة لما يتعلق بالعبادة المتلئس بها سم (قوله جمعاً بين الدليلين) أي لانه لو حصل البيان فعل لمزم الغاء القول (لأنه ياد الفعل عليه بل يمكن فيه فائدة والقاعدة أن أعمال الدليلين أولى من الغاء أحدهما (قوله كما في قسم اتفاقهما) إضافة قسم لما بعده بيانه قاله الشهاب قال سم أومن إضافة الأعم إلى الأخص (قوله كما سبق) أي في المتن من قوله وفعله نذب أو واجب في حقه دون أمته (قوله بما قلناه) أي بسبب ما قلناه وهو الحال على الوجوب والندب (قوله كما سبق) أي من أنه تخفيف (قوله بقرينة ما ساقى) أي وهو قوله

كذلك فهو البيان لان الشيء لا يؤيد كتاباهو  
دونه قلنا هذا في التأكيد  
بغير المستقل أما المستقل  
فلا أن ترى أن الجملة  
تؤكد بحمله دونها  
(وان لم يمتنع البيان)  
والقول والفعل تأن زاد  
الفعل على مقتضى  
القول (كما لو طاف)  
صلى الله عليه وسلم  
(بعد نزول آية الحج)  
المشتملة على الطواف  
(طوافين وأمر واحد  
فالقول) أي فالبيان  
القول (وفعله) صلى  
الله عليه وسلم الزائد  
عنى مقتضى قوله  
(ندب أو واجب) في  
حقه دون أمته (متقدما)  
كان القول على الفعل  
(أو متأخراً) عنه جما  
بين الدليلين (وقال أبو  
الحسين البصري  
البيان هو المتقدم)  
منهما كما في قسم  
اتفاقهما أي فان كان  
المتقدم القول لحكم  
الفعل كما سبق أو  
الفعل فالقول ناسخ  
للازائد منه قلنا عدم  
النسخ بما قلناه أولى  
ولو نقص الفعل عن  
مقتضى القول كان

طاف واحداً أو مرتين فبقاس ما تقدم لأن البيان القول ونقص الفعل عنه تخفيف في حقه  
صلى الله عليه وسلم تأخر الفعل أو تقدمه فبقاس ما تقدم لاي الحسين أن البيان المتقدم فان كان القول لحكم الفعل كما سبق أو الفعل فزاده  
القول عليه مطلوب بالقول (مسئلة تأخير البيان) لمجمل أو ظاهر لم يرد ظاهره بقرينة ما ساقى

(عن وقت الفعل غير)

واقع وان جاز وقوعه

عند انقضاء الجوزين

تكلف مالا يطاق

وقوله الفعل احسن كما

قال من قول غيره الحاجة

لانها كما قال الاستاذ ابو

اصحق الاسفرايين لثقة

بالمعتزلة القائلين بان

بالمؤمنين حاجة الى

التكليف ليستحقوا

الشواب بالامتناع

(و) تأخير البيان عن

وقت الخطاب (الى

وقته) أي الفعل جائز

(واقعه عند الجمهور

سواء كان للدين ظاهر)

وهو غير المجمل كعام

بين تخصيصه ومطلق

بين تقييده ودال على

حكم بين نسخه (أما)

وهو المجمل كشرتك

بين أحد معنييه مثلا

ومتواطى بين أحد

ما صدقته مثلا وقيل

يمنع تأخيريه مطلقا

لأخلاقه يفهم المراد

عند الخطاب (والثالث)

أي الأقوال (يمنع)

التأخير (في غير المجمل

وهو ماله ظاهر) لا يقيده

المخاطب في فهم غير

المراد بخلافه في المجمل

(ورابعه يمنع تأخير

البيان الاجالي فيماله

ظاهر) مثل هذا العام

مخصوص وهذا المطلق

مفيد وهذا الحكم

منسوخ بديل

سواء كان للدين ظاهر أم لا (قوله عن وقت الفعل) أي الزمن الذي جعله الشارع وقتا لفعل ذلك الفعل (قوله غير واقع) لا يقال بل وقع كافي صريح ليله الاسراء لا ناقول صريح ليله الاسراء لم يجب اصلا مالا لان وجوبه كان مشروطا بالبيان قبل فوات الوقت ولم يبين له صلى الله عليه وسلم ولهذا لم يفعلوا ادعوا لقضاءه مالا لان الوجوب انما كان لظهور ذلك اليوم فمابعد دون ما قبله ومن هنا يعلم ان الكلام في غير الوجوب المعلق على البيان اما هو فلا تنصوفه وتأخير البيان عن وقت الفعل سم (قوله وقوله الفعل احسن) كما قال من قول غيره الحاجة الى الحاجة (الخ) ردائه لا يلزم من التعبير بالحاجة القول بذهب المعتزلة الذي كورفاته لا يتوقف على الحاجة الى التكليف بل على حاجة المكلف الى بيان ما كاف به ولذا عبر المصنف بالحاجة فيما يأتي قريبا فان قيل رد على عدم الوقوع ما روي من انه نزل قوله تعالى حتى يتبين لكم الخطيط الايض من الخطيط الاسود ولم ينزل من الغير فكان احدا اذا اراد الصوم رجع عقالي ابيض واسود وكان يأكل ويشرب حتى يتبيناه قلنا ذلك مجول في غير الرض في الصوم ووقت الحاجة انما هو صوم الفرض ذكره التفتازاني في سبقه الى ذلك مع زيادة وايضا ان اليبضاي فقال ان صح ذلك فعله كان قبل رمضان وتأخير البيان الى وقت الحاجة جائز واكتفى أولا بانتهاز الايض والاسود في ذلك صرح بالبيان ما التمس على بعضهم أي من عرض به انه صلى الله عليه وسلم في آخر الحديث لما أخبره بذلك عما يدل على قلة الغفلة بقوله لما نك لمريض القفا انما ذاك ياض النهار وسواد الليل اه شخ الاسلام (قوله للدين) المدين هو العام وما عطف عليه والدين المخصص المأخوذ من التخصيص وما عطف عليه وممثل الشارح بقوله كعام الخ يدل على ان المراد بالدين اللفظ وهو نفسه ظاهر لان له ظاهرا ولوارثا بالدين الحكم كانت عبارة صحيحة لان الحكم له ظاهر قرر به في المشايخ وقوله كعام بين تخصيصه مثاله الا في قوله تعالى واعلموا انما عمتهم من شيء وقوله ومطلق الخ مثاله ما يأتي من قوله تعالى ان الله تبارك ان تذبحوا بقرة وقوله ودال على حكم مثاله ما يأتي من قوله تعالى يا بني اى ادى في المنام الخ (قوله مثلا) أي أو ما يه وقوله مثلا في الثاني أي أو ما صدق به وعبر بالمتنى في المشترك وبالجمع في المتواطى نظر للاغلب فيما (قوله ومتواطى بين أحد ما صدقته) قد يقال جعله المطلق ماله ظاهر وهو غير مجمل والمتواطى ماله ظاهر وهو مجمل مع ان المطلق قسم من المتواطى لانه يطلق على القدر المشترك وعلى القدر المنتشر غير مستقيم وجوابه ان المتواطى لم يرد به المعنى الاول بل الثاني (قوله لا أخلاقه يفهم المراد) الاخلاق في المجمل بان لا يفهم منه شيء وفي غير المجمل وهو ماله ظاهر بان يفهم خلاف المراد في غير البيان بالنسخ وفي البيان به بان يفهم دوام الحكم سم (قوله والثالث يمنع التأخير في غير المجمل) أي تأخير البيان التخصيص فلا يكفي عنده الاجالي والاسوي الرابع وحشد فقد يشكل تعليله بقوله لا يقيده المخاطب في فهم غير المراد مع البيان الاجالي لا يتأتى الا بقاء المذكور الا ان يجب ان وجود الاجالي غير لازم على هذا القول لان حاصله منع تأخير التخصيص الى سواء وجد الاجالي أو لم يوجد بحدوثه مع وجود الاجالي يحصل الا بقاء المذكور في الجملة اذ لا يعرف بالاجالي كية البيان فانه اذا قيل هذا العام مخصوص لا يعلم منه المقدار المخرج من العام فقد يكون الاكثر في الواقع وبمقتضى الخطاب انه الأقل نظر القالب ثم رأيت شيئا للشهاب قال في قوله لا يقيده المخاطب الخ أي لذهاب الفهم الى ظاهره الغير المراد ثم لا يخفى ان هذا التعليل اخس من تعليل القول الثاني وانه يشكل في مسنده التسخين اه وقوله الى ظاهره قد يقال هذا غير لازم لجواز وجود الاجالي وهو مانع من ذهاب الوهم الى ظاهره وقوله مشكل في مسنده التسخين ان اراد بذلك انه لا يقع فيه المخاطب في فهم غير المراد فتدبر لانه يفهم دوام الحكم حيث لا بيان اجالي له انما هو كذا لا ان يرد ان وقوعه في ذلك غير لازم لجواز وجود الاجالي فلست اعمل سم (قوله بخلافه في المجمل) أي لان اللازم على التأخير فيه عدم فهم المراد اللازم على التأخير في غير المجمل (قوله مثل هذا العام) هو وما بعده أمثلة للبيان الاجالي وأما التخصيص فكان يقال بخصوص كذا ومفيد كذا الخ (قوله يدل) انما قال بديل الثاني كونه اجاليا وحشد فيبحث عن ذلك ما يدل التامخ وما لو قال هذا الحكم منسوخ فان المفهوم حشد نفع الحكم بالكتابة فيكون بياناً تفصيلا لانه انقطاع التعلق راسا بخلاف ما اذا قل بديل لبقاء التعلق مع عدم العلم بالحكم المتعلق وبهذا تعلم ما في كلام شيخ الاسلام سم

لوجود المحذور قبله في تأخير الاجبالي ٤٤ دون التفصيل لمقارنة الاجبالي (بمختلف المشترك والمتواطى) مما ليس له ظاهر فيجوز تأخير

(قول) لوجود المحذور) أى وهو ايقاع المخاطب في فهم غير المراد (قوله قبله) أى البيان (قوله لمقارنة الاجبالي) تعميل لقوله دون التفصيل يعنى ان البيان الاجبالي لمقارنة وورد الخطاب لم يمنع تأخير البيان التفصيلي لاستفاد المحذور السابق وهو ايقاع المخاطب في فهم غير المراد عقارة الاجبالي (قوله لاستفاد المحذور السابق) هو ايقاع المخاطب في فهم غير المراد (قوله لاختلاله بفهم المراد) لم يقل لا قاعه في فهم غير المراد قال انشهاب لضم المشترك والمتواطى الى ماله ظاهرا هـ قلت وحاصله انه لما كان المدعى منع التأخير في غير النسخ الشامل لماله ظاهرا وما ليس له ظاهرا كان التعديل بما يقتضى على الجميع وهو قوله لاختلاله بفهم المراد لثبوت عدم فهم المراد وذلك فيما ليس له ظاهرا وفهم غير المراد وذلك فيما له ظاهرا (قوله بخلاف النسخ لان رفع الحكم الخ) أى لان الفرض للتأخير عن الخطاب الى وقت الفعل فتأخير به لا يخل، ففهم المراد لان النسخ لا يغير الخطاب السابق باعتبار نفسه وانما يرفعه أو يبين انتهاء مدته فغايه ما يفهم من الخطاب عند تأخير البيان عنه تعاقب الحكم على الوجه الذى دل عليه الخطاب وهذا صحيح مطابق للواقع واذا دخل وقت الفعل رفعه الناسخ أو بين انتهاء مدته فلا يخلو وهو بهذا شكل اطلاق الأقوال السابقة وتعميلها بالاختلال وقرى القول المحكى بعد هذا إلا ان يجب بانهم أرادوا بالاختلال في هذا المقام ما يشمل فهم دوام الحكم فليست كما سمى قلت قوله إلا أن يجب الخ الظاهر أنه متعين في المقام وقد تدبره نفسه ادخاله في قول الشارح المتقدم لاختلاله بفهم المراد عند الخطاب كما تقدم وحاصله عندئذ ان أصحاب الأقوال المتقدمة يرون اعتقاد دوام الحكم بخلاف فهم المراد من الخطاب لان المراد عدم الدوام والمفهوم الدوام وصاحب هذا القول لا يرى ذلك مجازا لان الناسخ لا يغير الخطاب السابق باعتبار نفسه بخلاف غير الناسخ كالمخصص والمقدم مثلا (قوله لان تعاقب الاختلال بالفهم عنه) أى عن التأخير المذكور وهو تأخير البيان بالنسخ وقوله لماذا ذكرى من ان الناسخ رفع الحكم أو بين ان انتهاء مدته وذلك لان تعديلا فيه يفهم المراد من الخطاب كما تقدم (قوله وهذا مفرع الخ) الشارح يقول ان اداس وحاصله انه يفرع على القول بالجواز في لكل قولان في جواز تأخير البيان في البعض والاصح الجواز والوقوع كما قال الشارح واستدل له كما سافى (قوله أى قبل عليه) أى بناء عليه أى على انقول بالجواز في انقسام كلها (قوله لماذا ذكرى) أى وهو ايهام ان المتقدم جميع البيان (قوله والاصح الجواز والوقوع) أى لتأخير البيان كلا أو بعضا عن وقت الخطاب وهو عذبه انجهور (قوله وعمادى في المسئلة) أى مسئلة تأخير البيان عن وقت الخطاب (قوله لعل أهل الحديث الخ) قال سمى قضية ذلك أخذ من قول المصنف السابق قبل المطلق مسئلة ان تأخر الخاص عن العمل بالعام أى عن وقت العمل به نسخ الحديث ناسخ لا ينافى بالنسخة لمحكم السلب لثبوت عدم وقت العمل وهو وقعه بدر وقسم غنمها ولا ردعى ذلك ما عني أنه صلى الله عليه وسلم قضى بسلب أى جهل لما عني من الجرح لما أحبه من المحشبان عن المناقشة بذلك في التمثيل بالآلة والحديث من أن قضاء صلى الله عليه وسلم سلب أى جهل لما عني كور وواقعة عين فلا يجوز لها والمقصود بها التمثيل بتخصيص الآلة بمفهوم عام ليكن سلبا وحديث فقد تأخر حديث الصحاب عن وقت العمل بالعام وهو والآلة ما عدا سلب أى جهل فيكون تأخرا عنها بالنسخة لمحكم بقية السلب ولم أر من تعرض لذلك ولما نزل اهـ قلت وينظر في كلام الشارح ايضا بان مساق الكلام في وقوع تأخير البيان عن وقت الخطاب لا العمل وحديثه فخصص الآلة المذكور بالحديث المذكور بشكل على ما ذكره المصنف وسببه الشارح بقوله تأخير البيان عن وقت الفعل غير واقع فليست أمثل (قوله وقوله تعالى ان الله يامركم أن تنجوا بقوله الجواب منع كونها بقرة فعينه بل هى بقرة ما فلا يحتاج الى اجوبة أسئلتهم) اعترض بما ذكره المصنف بقوله الجواب منع كونها بقرة فعينه بل هى بقرة ما فلا يحتاج الى بيان فتأخير دليل يامركم أن تنجوا بقرة وهو ناهى بقرة غير معينة فحمل عليها ويدل قول ابن عباس رضى الله عنهم ما هو رئيس المفسر من أن تنجوا أى بقرة لاجرا أنهم انكمم شدوا على أنفسهم فشدد الله عليهم ويدل قوله وما كادوا يدعون دل على أنهم كانوا قادرين على الفعل وان السؤال عن التبيين كان تعنتا وتعملا اهـ

بيانهما - ما الاجبالي كالتفصيلي كان يقال المراد أحد المعنيين مثلا في المشترك وأحد الماصدقات مثلا في المتواطى لاستفاد المحذور السابق (وخامسا) عتق التأخير (في غير النسخ) لاختلاله بفهم المراد من اللفظ بخلاف النسخ لانه رفع الحكم أو بيان لانتهاء مدته كما سافى (وقيل يجوز تأخير البيان في النسخ اتفاقا لاستفاد الاختلال بالفهم عنه لماذا ذكر (وسادسا) لا يجوز تأخير بعض من البيان (دون بعض) لان تأخير البعض يقع المخاطب في فهم أن المتقدم جميع البيان وهو غير المراد وهذا مفرع على الجواز في الكل أى قبل عليه لا يجوز في البعض لما ذكر والاصح الجواز والوقوع وعمادى في المسئلة على الوقوع قوله تعالى واعلموا أنها غنم من شئ فان الله خصها الخ فانه عام فيما يفهم مخصوص بحديث الصحيحين من قتل قتيلة له عليه سنة فله سلبه وهو متأخر عن نزول الآلة لنقل أهل الحديث كما قال المصنف

أنه كان في غزوة حنين وان الآية دله في غزو بدر وقوله تعالى ان الله يامركم أن تنجوا بقرة فانه مطلقه ثم بين تقييدها بما في اجوبه أسئلتهم وفيه تأخير بعض البيان



عن بعض ايضا وقوله تعالى حكاية عن الخليل عليه الصلوة والسلام يا بني اني ارى في المنام اني اذبحك الخ فانه يدل على الامر بذبح ابنه ثم بين  
نسخه بقوله تعالى وقد سابه به عظيم (وعلى المنع) من التأخير (المختار) انه يجوز للرسول صلى الله عليه وسلم تأخير التبليغ (لما أوحى اليه  
من قرآن أو غيره (الى) وقت الحاجة) اليه لانه الحذور السابق عنه وقيل لا يجوز وقوله تعالى ٤٥ يا ايها الرسول بلغ ما أنزل اليك من

ربك أي على الفور  
لأن وجوب التبليغ  
معلوم بالعقل ضرورة  
فلا فائدة للامر به الا  
الفور قلنا فائدة ما يند  
العقل بالنقل وكلام  
الامام الزعي والأمدى  
يقضي المنع في القرآن  
قطعا لانه متعدد تلاوته  
ولم يؤخر صلى الله عليه  
وسلم بتلفه بخلاف  
غيره لما علم من أنه كان  
يسئل عن الحكم فيصيب  
ناره بما عنده ووقف  
أخرى الى أن ينزل الوحي  
(و) المختار على المنع  
أيضا (أنه يجوز أن  
لا يعلم) للمكلف  
(الوجود) عند وجود  
المخصص (بالمخصص  
ولا بأنه مخصص) أي  
يجوز أن لا يعلم بذات  
المخصص ولا بوصفاته  
مخصص مع علمه بذاته  
كأن يكون المخصص  
له العقل بان لا يسب  
الله العلم بذلك وقيل  
لا يجوز ذلك في المخصص  
السعي لمافيه من  
تأخير اعلامه بالبيان  
قلنا الحذور وتأخير  
البيان وهو متصف هنا  
وعدم علم المكلف

و يمكن أن يعارض ذلك بانها لم تكن معينة لكان إيجاب المصلحة عنها بما يحجب المطلقة نسخا للإيجاب  
الأول وهو لم يجعلوا ذلك من قبيل النسخ لأن إيجاب عن هذا بيان الإيجاب كان مردودا في الواقع على معنى  
إيجاب بقرة ما أن لم يشددوا وإيجاب بقرة مخصوصة أن شددوا وقد يقال هذا لا ينافي بالمطلوب لانه  
يتضمن تأخير البيان إذ حصل له إيجاب المصلحة التي هي الواجب على ذلك التقدير الواقع منهم وانما  
تبييت بأسرها لا فرق في التأمل سم (قوله أجوبة أسألتهم) أي الثلاثة وهي قولهم ما هي أي ما سألنا فاجيبوا  
بانها بقرة لا فاض الخ وقولهم ما لو أنها فاجيبوا بانها بقرة صفراء الخ وقولهم في الثالثة ما هي ان البقرة تشابه  
علمنا فاجيبوا بانها بقرة لا ذلول الخ (قوله عن بعض أيضا) أي كفاية تأخير البيان في الكل (قوله  
أني اذبحك) أي اني أمرت بذبحك بدليل فاعلم ما تؤثر (قوله فانه يدل على الأمر) أي لقوله تعالى  
قال يا أيها الذين آمنوا فاعلم ما تؤثر وهذا كظاهره الدوام ثم تبين نسخه بقوله تعالى أي بدلالته على النسخ لانه  
النسخ كاهو ظاهر وفي نسخه ثم تبين نسخه أي ذكر ما يدل على هذا القول ناسخ كاتقرر سم أي  
بل النسخ الامر الذي يلزم به جبريل عليه الصلوة والسلام (قوله انه يجوز للرسول صلى الله عليه وسلم تأخير  
التبليغ) أي تبليغ الاصل لا البيان كما يتوهم قبل التأمل والامتنع الحذور السابق عنه وهو الاختلاف  
بفهم المراد وهذا هو الظاهر من قول الشارح أيضا أوحى اليه ولم يقل لبيان (قوله لا تنفعا الحذور السابق  
عنه) قلنا نحن الشهاب وهو الاختلاف بفهم المراد وقال شيخ الاسلام وهو يقع الخطاب في فهم غير المراد وهل  
الأول أحسن فتأمل سم (قوله لان وجوب التبليغ معلوم بالعقل) ذكره على لسان قائل هذا القول وفيه  
ميل الى مذهب المعتزلة لأن ذلك عندنا ثابتا بالشرع وعليه فالأول أن يقال في الجواب قلنا لا نسلم ان  
وجوب التبليغ على ما بالعقل ولو سلم ففائدته تأكيد العقل بالنقل شيخ الاسلام وأهل الشارح أراد الاختصاص مع  
حدوث المطلوب من دفع الخصم بما قاله سم (قوله فيجب ناره بما عنده) أي فتدرك ما أحاط به  
حاصل عنده من السؤال وقد أخرجنا الى السؤال قال شيخنا الشهاب وفيه بحث لاحتمال أن تكون الأجوبة  
عن اجتهاد فلا بد له ويمكن أن يجاب عنه بان الاجتهاد يحتاج الى من عقب السؤال يقع فيه مع انه كان  
يجب فو راقبل مضى ذلك الزمن بل متعلا بالسؤال كجهوه معلوم ولو في البعض سم فقلت قوله ان الاجتهاد  
يحتاج الى من هو مسلم في غيره صلى الله عليه وسلم وأما وقد منع الاحتياج المذكور بالنسبة اليه لما أعطى من  
كالقوة الإدراك ونهايه انما يفتن بل قد شهد به غيره من الصحابة رضي الله عنهم بحجج الجواب الناسي عن  
الاجتهاد منهم عقب سؤال السائل فورا كعلي وابن عباس رضي الله عنهم ما ظنك به صلى الله عليه وسلم  
فانفورية والانتقال المذكور ان غيره تميز من كون جوابه عن اجتهاده عنه عليه أفضل الصلوة والسلام  
(قوله يجوز أن لا يعلم المكاف) أي أن لا يعلم كل المكافين بل يعلم البعض دون البعض فهو من باب سلب  
العموم لا عموم السلب كما يدل عليه جواب الشارح الآتي وقوله قلنا الحذور تأخير البيان الخ كما سيأتي في بيانه  
إن شاء الله تعالى (قوله بالمخصص) ينبغي أن يمتثل فقط والافاق قد دلت على المنع والنسخ مثله قاله سم وشيخ  
الاسلام (قوله العلم بذلك) أي يكون العقل مخصصا فهو راجع الى الصفة (قوله لا يجوز ذلك) أي عدم  
علمه بذات المخصص ولأنه مخصص (قوله وهو متصف هنا) أي لأن البيان قد وجد وعلمه بعض المكلفين  
ومن لم يبلغه منهم قلنا نصبر به بعد البحث عنه كما قال الشارح (قوله أما العقلي الخ) أي فيعمل كلام  
المصنف على انه أراد حكاية الخلاف الذي أشار اليه في المجموع ان أراد بالمخصص ما يشمل العقلي قاله سم

بالمخصص بان لم يبحث عنه تقصيره من العلم فافقوا على جواز أن يسع الله المكاف العام من غير أن يعلمه ان في العقل ما يخصه وهو كولا  
أن نظره وقد وقع أن بعض الصحابة لم يسع المخصص السعي الا بعد حين منهم فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم طلبت ميراثها مما  
تركه رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم وقوله تعالى وصيكم الله في أولادكم فاحتج عليها أبو بكر رضي الله عنه بما رواه لها من قوله صلى الله  
عليه وسلم لا نورث ما تركناه صدقة أخرجه الشيخان ومنهم عمر رضي الله عنهم لم يسع

(قوله غنص المحوس) أي حصر جهنم من زبله تعالى الخ (قوله حيث ذكرهم) أي عررض الله عنه (قوله أخذها من محوس هجر) هذا محض فعل كأن قوله صلى الله عليه وسلم سنوهم الخ يندرج تحت قول (قوله اختلف في أنه رفع الحكم الخ) أي اختلفوا معني ما سمي وان شاء الله تعالى (قوله والمختار الأول الخ) اغتاز الشارح قوله الأول فغلبنا يتوهم من ظاهر المتن أنه قول ثالث مفصل فاشارة الشارح بذلك إلى أنه تفصيل للأول واعتراض المحسبان قوله والمختار الأول لشمله الخ بما حاصله من الحسد الثاني شامل أيضا للنسخ قبل التمكن لأنه لا بد من وجود أصل التكليف وانما يتحقق بالتعلق ويان انتهاء التعلق بعد صدق بانتهاء بعد التمكن من الفعل وقوله وهذا الاعتراض مبني على أن المراد بالانتهاء انتهاء تعلق التكليف وليس كذلك بل المراد به انتهاء تعلق أحد العمل بالتكليف به قال حجة الاسلام في المستصفي في سياق الاستدلال على اختيار الأول بل منين أن الفعل الواحد إذا مر به في وقت واحد يجوز نسخه قبل التمكن من الامتنال وقبل وقته فلا يكون بانتهاء مدة العبادة اه فانظر قوله فانه لا يكون الخ فانه نص في المناقاة بين جواز النسخ قبل التمكن وبين كون النسخ بانأوفق من المراد بكونه بانأف من نفسه بل انه يان لا ينقطع مدة العبادة وإذا كان المراد بكونه بانأف كرم يشمل التسع قبل التمكن وقد سبق الغزالي إلى ذلك الغاضي أبو بكر الباقلاني فانه قال في مساق الاستدلال أيضا منين أن شاء الله تعالى أنه يجوز التسع قبل حصول روقت العمل به وذلك منع من أن يكون النسخ عبارة عن انتهاء مدة العبادة لأن بان انتهاء مدة العبادة انما يكون بعد حصول المدة فقبل حصولها يستعمل بان انتهاء اه من سم باختصار وراجع بسط المسئلة فقه (قوله والمراد من الأول أنه رفع الحكم) ان قلت هذا لا يشمل نسخ بعض القرآن تلاوة لا حكما لا ليس رفع الحكم فلا يكون جامعاً قلت نسخ التلاوة فقط معناه نسخ حرمة القراءة على الحنب والمس على المحدث ونحو ذلك وهذا أحكام يصدق عليه التعريف فان قيل ينافي ذلك قولهم نسخ التلاوة دون الحكم قلنا لا منافاة لأن مرادهم الحكم المنفي حكم خص ومردود لفظ الاطلاق قائم رأيت في حواشي المصنف عدمه انه علم أن شأ من التعريفات لا يتناول نسخ التلاوة إلا بان يقال انه عبارة عن نسخ الأحكام المتعلقة بنفس النظم كالجواز للصلاة وحرمة القراءة على الحبس والمخاض ونحو ذلك اه قاله سم (قوله أي من حيث تعلقه) أي لا من حيث ذاته فانه قد سبق يستعمل عليه الرفع الذي هو من صفات الحوادث فاضافة الرفع إليه من حيث تعلقه لمبدئية ونحوه ولقائل أن يقول هذا انما ينشئ على مختار ابن الحاجب وغيره من عدم اعتبار التعلق التخييري جزاً من مفهوم الحكم المعرف بالمخاطب كما تقدم أماما على مختار الشارح والمصنف من اعتبار التعلق التخييري جزاً من الحكم كما مر بالحكم حادث فالرفع الحكم نفسه لا تعلقه فقوله الشارح أي من حيث تعلقه لا ينشئ على مختاره فلستأمل (قوله بمخاطب) اعتراض عليه بالنسخ بالفعل كنعكس الوضوء مما مست النار باكل الشاة ولم يتوضأ وأجيب بان الفعل نفسه لا ينسخ وانما يدل على نسخ سابق لكن التفتازاني كغيره جعله من جملة الأدلة النافعة حيث قال في التلويح وذكر الدلائل يشمل الكتاب والسنة وقولاً وفعلاً اه شيخ الاسلام وقول بعضهم اغتارك المصنف الفعل لعلمه من الخطاب بالاولى لأن دلالة الفعل على النسخ أقوى من القول بردبان التعارض لا يكتفي فيه بالمفهوم ولولا الاولى كما صرحوا به ويان في قولهم دلالة الفعل أقوى من دلالة القول اجمالاً في محل التفصيل كما قال المصنف قال والحق ان الفعل أدل على الكيفية والقول أدل على الحكم ففعل الصلاة أدل من وصفها بالقول لأنه المشاهدة واستفادة وقوعها على حجة معنسة والقول أقوى وأوضح من الفعل لصراحته هذا كلامه ولا يخفى ان النسخ من قبيل الثاني (قوله أي المأخوذ من الشرع) بيان لجهة النسبة (قوله رفع الإباحة الأصلية) مثاله إيجاب صوم رمضان مثلاً فانه رفع لإباحة عدم صومه التي هي البراءة الأصلية التي كانت قبل إيجابه فالمراد بالإباحة البراءة الأصلية لا بمعنى الإذن في الفعل والترك فانها بهذا المعنى شرعية كما مر والحكم الوارد عليها ما نحن فيه (قوله فلا نسخ بالفعل) أي فيما علم سقوطه بالفعل (قوله وقول الامام الخ) أي في مباحث التخصيص بعد أن ذكر خلافه في جواز تخصيص العام بالفعل قال ما نصه فان قيل لو جاز التخصيص بالفعل فهل يجوز التسع به قلنا نعم لأن من انكسرت رجلاه سقط عنه فرض غسل

مخصص المحوس من قوله تعالى فاتوا المشرمين حيث ذكرهم فقال ما أدري كيف أصنع أي فيهم فروى له عبد الرحمن بن عوف قوله صلى الله عليه وسلم سنوهم سنة أهل الكتاب رواه الشافعي رضي الله عنه وروى البخاري ان عمر بن الخطاب أخذ الجزية من المحوس حتى شهد عبد الرحمن ابن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من محوس هجر (قوله اختلف في أنه رفع الحكم) (أو بيان لانتهاء أمده والمختار الأول لشمله التسع قبل التمكن وسياق جوازه على الصحيح والمراد من الأول أنه رفع الحكم الشرعي) أي من حيث تعلقه بالفعل (مخاطب) يخرج بالشرعي أي المأخوذ من الشرع رفع الإباحة الأصلية أي المأخوذة من العقل ومخاطب الرفع بالموت والجنون والغلبة وكذا بالعقل والاجماع وذكرها للنبه على ما فيه ما بقوله (فلا نسخ بالعقل وقوله الامام الرازي) من سقط رجلاه نسخ غسلهما في طهارته (مدخول)

أي فيه دخل أي غيب حيث جعل رفع وحوب النسل بالعقل لسقوط محله نسخا فانه مخالف للاصطلاح وكانه توسع فيه (ولا نسخ بالاجماع) لانه انما يقد بدو فاته صلى الله عليه وسلم كسأيا في اذ في حياته الحجة في قوله دونهم ولا نسخ بعد ٤٧ وفاته (ر) لكن مخالفتهم أي

المجتمعات للنص فيما دل عليه (تضمن ناسخا) له وهو مستند اجماعهم (ويجوز على الصحيح) نسخ بعض القرآن تلاوة وحكما واحدها فقط (وقيل لا يجوز) نسخ بعضه ككله الجمع عليه وقيل لا يجوز في البعض نسخ التلاوة دون الحكم والعكس لان الحكم مدلول اللفظ فاذا قدر انتفاء احدها لم ينتفاء الآخر انما يلزم اذا روي وصف الدلالة اذا روي وصف الدلالة وما نحن فيه لم يراع فيه ذلك فان بقا الحكم دون اللفظ ليس بوصف كونه مدلوله وانما هو مدلول للمدلول على بقائه وانتفاء الحكم دون اللفظ ليس بوصف كونه مدلوله فان انتفاء احدهما من انتفاء الآخر اذ روي وصف الدلالة (قوله قلنا انما يلزم) أي انتفاء احدهما من انتفاء الآخر اذ روي وصف الدلالة (قوله روي لولفظ في الحكم) كونه مدلول اللفظ وفي اللفظ كونه دال على الحكم (لم من انتفاء احدهما انتفاء الآخر) اذ لم يرد في اللفظ وصف الدلالة وجود احدهما بدون الآخر لكن لم يلاحظ ما ذكر في قولنا يجوز نسخ احدهما دون الآخر فلا يلزم ما ذكره واعلم انه ليس هنا انتفاء حقيقة فان نسخ اللفظ ليس بمعناه انعاده بل هو موجود باق وانما انتفى عنه احكام التلاوة تحريم قراءته على الجنب وصحة على المحدث ودلالته على معناه امر وضعي ليس مشروطا ببقاء هذه الاحكام فهو مع نسخه فهم منه معناه ونسخ الحكم ليس بمعناه انعاده فانه متى نالت مفهوم من اللفظ بل بمعناه عدم العمل به بحيث قد دلت عليه هذا الكلام من انه اذا روي وصف الدلالة لم من انتفاء احدهما انتفاء الآخر غير ظاهر فان انتفاء احدهما يعني نسخه لا يلزم منه انتفاء الآخر فانه اذا نسخ اللفظ فلا ينافيه بقاؤه على مدلوله وثبات المدلول مدلوله ومعنونه واذنا نسخ الحكم قدلوليته لفظ ثابتة باقية اللفظ دال عليه فبقاؤه فان بقا الحكم دون اللفظ أي فيما اذا نسخ اللفظ دون الحكم ليس بوصف كونه مدلوله قد يقال لعله لا مانع من كونه بذلك الوصف فان اللفظ وان نسخ هو دال على ذلك الحكم وذلك الحكم مدلول له ومفهوم منه (قوله للماد على بقائه) أي كونه صلى الله عليه وسلم برحم معاز وغيره كافي للصحيح وغيرهما (قوله كان فيما أنزل) أي من القرآن عشر رضعات معلومات أي يحرم من أي فنسخ تلاوة وحكما بحسب معلومات أي ثم نسخت الجنس ايضا لكن تلاوة الاحكام عند الشافعي واماعند مالك فنسخت تلاوة وحكما ايضا سم (قوله لولا ان يقول الناس الخ) استشكل بانه جاز ككتابته في قرآن فيجب مبادرة عمر رضي الله عنه لكتابته لان قول الناس بمجرد لا يصلح مانعا من فعل الواجب واجب بيان

الله لكتبتهما الشيخ والشيخه اذ انما جوهرا بالمتة فان قدرناها فهذا منسوخ التلاوة دون الحكم لا مرم صلى الله عليه وسلم برحم المحسن رواه الشيخان وهما المراد بالشيخ والشيخه

ومسوخ الحكم دون التلاوة كثير منه قول تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا لنا خرفه في النزول عن الاول كما قال اهل التفسير  
وان تشدع في التلاوة (و) يجوز زعي الصحيح (نسخ الفعل قبل التمكن) منه بان لم يدخل وقته او دخل ولم يعض منه ما سعه وقيل لا يجوز  
لعدم استقرار التكليف قلنا يكفي ٤٨ للنسخ وجود اصل التكليف فيقطع به وقدمه النسخ قبل التمكن في قصة الذبيح

فان الخليل امر بذبح  
انه عليهم الصلاة  
والسلام لقوله تعالى  
حكاية عنه يا بني اني  
ارى في المنام اني اذبحك  
الخم نسخ بضمه قبل  
التمكن منه لقوله  
تعالى وقد سناه بذبح  
عظيم واحتفال ان يكون  
النسخ فيه بعد التمكن  
خلاف انفاه من  
حال الانشاء في امتثل  
الامر من مبادرتهم الى  
فعل المأمور به وان  
كان موسما (و) يجوز  
على الصحيح (النسخ  
بقرآن لقرآن وسنة)  
وقيل لا يجوز نسخ السنة  
بالقرآن لقوله تعالى  
وازلنا السلك الذي  
لشيت للناس ما نزل  
اليهم جعله من القرآن  
فلا يجوز كون القرآن  
مبينا للسنة قلنا لا مانع  
من ذلك لانها من عند  
الله تعالى قال الله تعالى  
وما ينطق عن الهوى ويدل  
على الجواز قوله تعالى  
ونزلنا عليك الكتاب  
تبشيرا لكل شئ وان  
خفى من عموم ما نسخ

بقرآن (و) يجوز زعي الصحيح (النسخ بالسنة) متواتر أو أحاد (للقرآن) وقيل لا يجوز لقوله تعالى قل ما يكون ان عاصمة  
أبذه من تلقاء نفسي والسنة بالسنة تبدل منه قلنا لا بد من لقاء نفسه وما ينطق عن الهوى ويدل على الجواز قوله تعالى لشيت للناس  
ما نزل اليهم (وقيل يمنع) نسخ القرآن (بأحاد) لان القرآن مقطوع والاحاد منقول قلنا يحمل النسخ الحكم ودلالة القرآن عليه ظنة  
(والحق لم يقع) نسخ القرآن (بالمتواتر) وقيل وقع بالاحاد كحديث الترمذي وغيره لا وصية لوارث فانه ناسخ لقوله تعالى كتب عليكم اذا  
حضر احدكم الموت ان تتركوا الوصية للوالدين والاقرين قلنا لا نسلم عدم تواتر ذلك ونحوه لاجتهاد الحاكمين بالنسخ لقرهم من زمان النبي  
صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رضى الله عنه (وحيث وقع) نسخ القرآن (بالسنة)

فيه قرآن) عاضدها بين توافق الكتاب والسنة (أو) نسخ السنة (بالقرآن) فعه سنة عاضدة) له (بين توافق الكتاب والسنة) هذا فهمه المصنف من قول الشافعي رضي الله عنه في الرسالة لا يمتنع كتاب الله الا كتابه ثم قال وقد كانت رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينسخها الا سنة ولما أحدث الله في أمرهم ما من نفسه رسول له ما أحدث الله حتى بين للناس ان السنة ناسخة لسنة أي موافقة للكتاب النسخ لها ان ذلك في موافقته له كافي نسخ التوحيم في الصلاة الى بيت المقدس الثابت بفعله صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى قول

٤٩ عليه وسلم بقوله تعالى قول

وجهك شطر المسجد

الحرام ووقفه صلى

الله عليه وسلم بهذا

القسم ظاهر في الغم

والوجود والاول محمول

عليه في الغم محتاج

الى بيان وجوده ويكون

المراد من مصدر كلام

الشافعي أنه لم يقع نسخ

الكتاب الا بالكتاب

وان كان شئ من سنة ناسخة

له ولا نسخ السنة الا

بالسنة وان كان ثم كتاب

نسخ لها لم يقع

النسخ لكل منهما

بآخر الاوجه مثل

النسخ عاضده ولم

بما المصنف في هذا

الذي فهمه وحكامه

بكونه خلاف محاكمه

غيره من الاحكام

عنه من أنه لا تنسخ السنة

بالكتاب في أحد

القولين ولا الكتاب

بالسنة قبل جزمها وقبل

في أحد القولين ثم

اختلفوا هل ذلك بالسمع

فترفع أو بالعقل ولم

يجز وقال بكل منهما

بعض وبعض استعظم

ذلك منه فوضع نسخ كل

منهما بالآخر كما تقدم وما

فهمه المصنف عنه دافع

عاضده له (قوله في القرآن الخ) ليس المراد بالسنة المقارنة في زمن النسخ بل المصاحفة في الحكم النسخي والموافقة فيه اذا عاضدها من غير النسخ والالكان النسخ منسوبا للمعاخذ لا للصدف (قوله عاضدها الخ) هذا الوصف حذفه المصنف من الاول لدلالة الثاني عليه (قوله ولما أحدث الله) أي أنزل قرآنا (قوله أي موافقة) تفسير لقوله ناسخة دفع به قوله أن المراد ناسخة حقيقة اذا فرض أن الكتاب هو النسخ للسنة على السنة الواردة على وقفه العاضدة له (قوله اذلا شك) علة لقوله لنسخ الخ وقوله موافقة قال شيخ الاسلام أي موافقة الرسول لله أو موافقة مآثره الرسول للكتاب اه (قوله وهذا القسم) أي نسخ السنة بالقرآن ظاهر في الغم أي فهمه من كلام الشافعي لان كلامه دل عليه دلالة في ذكر نفسه منه بنسخه وقوله والوجود أي النوع أي وقع نسخ السنة بالقرآن مع العاضدة للنسخ من السنة كما في نسخ استقبال بيت المقدس الذي مثل به الشارح (قوله والاول) أي نسخ القرآن بالسنة محمول عليه أي عكس عليه وأراد محمل القسم الاول في كلام الامام على القسم الثاني في الغم أنه ينبغي أن يحذف كلام الامام على ما يشمل الاول بان فهمه منه أنه أراد أن القرآن لا ينسخ بالسنة أو موافقة عاضده من القرآن دليل ان المعنى الذي لاحظه قال ما قال في هذا القسم جار في الاول أيضا قال حذفت في الاول فصار على ما قبل في الثاني ولما أحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر غير ما أحدث الله فيه ما أحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بين للناس ان له قرآنا ناسخا لكلامه قال بعضهم واصل الامام غائرا ترك ذكر هذا في القسم الاول لما في ظاهره من الشاعرة وان كان لا يشاع في نفس الامر لان الكل من الله وهو المحدث حقيقة والرسول لا يطق عن اهوى (قوله محتاج الى بيان وجوده) يمكن أن يعنى له بنسخ الوصية فلما ثبت أنه كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان تتركوا خير الوصية الخ وعضدت تلك السنة النسخ وهو قوله الوصية فلما ثبت أنه كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان تتركوا خير الوصية الخ وعضدت تلك السنة كلام الشافعي أي وهو قوله لا ينسخ كتاب الله الا كتابه (قوله أنه لم يقع نسخ الكتاب الا بالكتاب) الباء في قوله الا بالكتاب بمعنى مع واستعمله النسخ وصلة للنسخ بخلافه أي بالسنة أي لم يقع نسخ الكتاب بالسنة الا مع الكتاب وكذا القول في قوله ولا ينسخ السنة الا بالسنة التقدير ولا ينسخ السنة بالكتاب لان نسخ السنة ودليل ما قبله قوله بعد أي لم يقع نسخ الكل منهما بالآخر الاوجه مثل النسخ عاضده وقوله وان كان ثم سنة ناسخة له وقوله وان كان ثم كتاب ناسخ لها حدث جعل النسخ في الاول السنة وفي الثاني الكتاب فدل ذلك على ان الكتاب في قوله بالكتاب والسنة في قوله بالسنة معضدان مصاحبان للناسخ لانهما معان (قوله في هذا الذي فهمه) أي من وقوع نسخ كل من الكتاب والسنة بالآخر بالشرط المذكور وراعى عالم ببيان المصنف في هذا الذي فهمه بكونه خلاف ما حكاه غيره عن الامم لعدم المناقاة بينهما (قوله هل ذلك) أي عدم جواز نسخ السنة بالكتاب وعكسه (قوله استعظم ذلك) أي منع نسخ أحدهما بالآخر (قوله دافع محمل الاستعظام) محمل الاستعظام هو الحكم بعدم نسخ كل منهما الآخر والاستعظام انكار ذلك الحكم وانما كان دافع محمل الاستعظام ولم يقل دافع للاستعظام لثلاثتهم فاعلم الحكم المذكور ودفع الاستعظامه فقط بطريق بدفع الاشكال عنه سم (قوله يجعل عن امرائه) بضم الباء أي يقوم عنها بجلا أي يسبق قيامه بالازال (قوله بين شعبها الاربع) قبل دما ساها لوتخذها وقيل بداء لور جلاها وقيل شعب فرجها الاربع أي فواحيه وقوله ثم خذها بنسخ الجيم والهاء أي جامعها واصل الجهد المشقة كنى به عن الجماع لما يلزمه عادة من

(٧ - ثاني - ثاني) محل الاستعظام وسكت عن نسخ السنة بالسنة فلم ينع نسخ القرآن بالقرآن فحذفوا نسخ القرآن بالقرآن بالاحاد

بثلاثها بالتواتر وكذا التواتر بالاحاد على الصحيح كما تقدم في نسخ القرآن بالاحاد ومن نسخ السنة بالسنة نسخ حديث مسلم أنه صلى

الله عليه وسلم قيل له الرجل يجعل عن امرائه ولم عن ماذا يجب عليه فقال اغسل المسامع الملهو بحديث الصحيحين اذا جلس بين شعبها الاربع ثم

بهدها فقد وجب الغسل زاد مسلم في روايته وان لم ينزل لآخر منها فان الاول لما روى ابو داود وغيره عن أبي بن كعب رضي الله عنه ان النبي اتي

بالقرآن ما تقدم من  
نسخ قوله تعالى متاعا  
الى الجول بقوله تعالى  
أربعة أشهر وعشراً  
(و) يجوز على الصحيح  
النسخ بالنص (بالقياس)  
لاستناده الى النص  
فكانه النامع وقيل  
لا يجوز حذف ما تقدم  
اقياس على النص  
الذي هو أصله في  
الجملة (وثالثها) يجوز  
(أن كان) القياس  
(حاليا) بخلاف الخفي  
أضعفه (والرابع) يجوز  
(أن كان) القياس (في  
زمنه عليه) الصلاة  
(والسلام) والعلة  
منصوصة بخلاف  
ما علته مستنبطة أضعفه  
وما وجد بد من النبي  
صلى الله عليه وسلم  
لاستيفاء النسخ حيث  
قلنا تبين به أن مخالفه  
كان منسوخاً (و) يجوز  
على الصحيح (نسخ  
القياس) الموجود  
(في زمنه عليه) الصلاة  
(والسلام) بنص أو  
قياس وقيل لا يجوز  
نسخه لأنه مستدلى  
نص فيدوم بدوامه قلنا  
لا نسلم لزوم دوامه كما  
لا يلزم دوام حكم النص  
بأن ينسخ (وشرطنا) أنه  
أن كان قياساً أن يكون  
(حلياً) منه (وفاقاً

الحركة التي شاتم المشقة **(قوله كافر قوليون)** أي الصابرة رضوان الله عليهم في زمنه عليه الصلاة والسلام وقوله  
 الماسع من الماء يدل من الفتاوى وقوله رخصة خبران من قوله أنه القتل الخ **(قوله وبالقياس)** أي مطلقا يدل  
 ما بعده **(قوله أصل له في الجنة)** الخ قال في الجنة لأنه ليس أصله في مسكننا **(قوله وثالثه أن كان جليلا الخ)**  
 الجلي ما قطع فيه بني الفارق والجلي خلافه كما تقدم وبأن في باب ومثاله الأول تقر بما لو فرض ورود نص بجواز  
 الز باقي القول ثم ورد بعد ذلك نص بحرمته الز باقي العدم فسقاس على العدم أن القول بوجود انحياز الناس له  
 طعا وما ودأخره كالعدم بل أكثر منه في ذلك فنكون الحكم الثابت له بالقياس على العدم ناسخا لحكمه الأول  
 ومثاله الثاني كالأول ورد النص بحرمته الز باقي العدم ثم ورد بعد ذلك نص بجواز الز باقي الجلبان مثلا فلو قيس  
 عليه العدم كان القياس خفيا لوجود الفرق بينهما في عموم استعمال العدم دون الجلبان **(قوله أنه كان في)**  
 زمنه عليه الصلاة والسلام والعلة متصورة) مثاله لو ورد نص بجواز الز باقي القول ثم ورد بعد ذلك نص  
 بحرمته الز باقي الحص لأنه يستعمل مطلقا فقياس عليه القول بوجود العلة نفسه ويكون الحكم الثابت له  
 بالقياس ناسخا لحكمه الأول **(قوله ثين به)** أي بالقياس أن مخالفه أي مخالف القياس كان منسوخا في زمنه  
 صلى الله عليه وسلم بالنص الذي أسند إليه القياس **(قوله نص أو قياس الخ)** مثال الأول أن رد نص في زمنه  
 صلى الله عليه وسلم بتجريم الز باقي الذرة فقياس على ذلك الأول ثم يأتي نص بجواز الز باقي الأرز ومثاله الثاني  
 أن ورد النص بتجريم الز باقي الذرة المذكور وقياس الأرز على ذلك نص آخر بجواز الز باقي البرقياس  
 عليه يستدل بالأرز فنكون الحكم الثابت للأرز بقياسه على البرقياس الحكم الثابت له بقياسه على الذرة **(قوله)**  
 لا نسلم لزوم دواحه أي دوام القياس بدوام نصه وقوله كالألزم دوام حكم النص الخ أي وإذا كان النص لا بدوم  
 حكمه فإنه ينسخ فالقياس أولى بعدم الدوام **(قوله وشرط ناسخه)** أي ناسخ القياس الموجود في زمنه صلى الله  
 عليه وسلم وقوله أن يكون أجلى منه أي أن يكون القياس الناسخ أجلى من القياس المنسوخ وفسر الز ركشي  
 الأجل بأن تكون الأماردة الأعلى على غيره المشترك بين هذا الأصل والفرع راجحة على الأماردة الأعلى على  
 المشترك بين ذلك الأصل والفرع اه وهذا كما تقدم في المثال من قياس الأرز على الذرة وعلى البرقياس  
 على الأرز من قياسه على الذرة لذلك قال سم قديس شكل هذا الشرط عما تقدم من أن القياس  
 ينسخ النص الأدنى من القياس كما هو ظاهر ولا يصح تقيد القياس ثم بالجل في لعنف هذا التفصيل عند  
 المصنف كما تقدم فكيف يعتبر الجلاء في نسخ الأضعف ولا يعتبر في نسخ الأقوى اللهم إلا أن يشترط هنا  
 كون العلة مستنطة وتم كونهما متصورة فتكون منسوختهما مقابلا للعلة منافلتما **(قوله وفاقا)**  
 للأوامر ونحيا فلا ممدى قال بعضهم الراجح مالا لا ممدى إذا تناهى في الحقيقة هو النص الذي أسند إليه  
 القياس والنص ينسخ المساوي إذا تنازع وقه أن قال أن النص ينسخ الأعلى إذا تنازعناه انضمام عدم نسخ  
 القياس الأدون جرما كما قاله الشارح فالترجيح المذكور لا يتم **(قوله فلا يكتفي الأدون جرما)** قال سم أقول  
 عدم كفاية الأدون سواء كان مجزوما به أم لا لمشكل لأن القياس بمنزلة النص وإذا صح نسخه به والنص يجوز  
 أن ينسخ نصا آخر وأن كان النص النسخ دون النص المنسوخ متناذرا لعله كان يكون المنسوخ قطعي المتن  
 واضح الدلالة والناسخ ظني المتن في الدلالة فكذلك ما هو بمنزلة ويجاب بأنه ليس بمنزلة من كل وجه لأن النص  
 مطلقا دل على الحكم بخلاف القياس دلالة على الحكم الإلزامية العلة وهي تختم الخطأ فوات شي من  
 معتبراتها احتمالا لقرينها وهذا الاحتمال أقوى جدا في الأدون فلا تقوى على نسخ الأعلى ومن هنا يظهر وجه  
 المنع في المساوي أيضا فإنه لا مرجح بينه لأحد القياسين على الآخر مع احتمال الخطأ فيه احتمالا لا يباين  
 إلا لوجود الترجيح مع ضعف احتمال الخطأ فيه اه **(قوله عن نص القياس المنسوخ به)** قوله المنسوخ به  
 نص القياس وقوله الاتي المنسوخ به نص القياس وضمر به القياس وهو إشارة إلى الأولى وهي نسخ النص  
 بالقياس المتقدم في قوله وبالقياس كان قوله عن نص القياس المنسوخ به إشارة إلى المسئلة وهي نسخ

(و) يجوز (نسخ الفعوى) أى مفهومه الموافقة بقضيه الأولى أو المساوى (دون أصله) أى المنطوق (كمكس) أى نسخ أصل الفعوى دونه (على النسخ) فبهم إلا أن الفعوى وأصله مدلولان مختلفان فإن نسخ كل منهما لوحده نسخ محرم ضرب الوالد بنون بحريم التأديف والعكس وقيل لأفهم إلا أن الفعوى لازم لأصله فلا ينسخ واحد منهما بدون الآخر لما قد ذكّرنا من لزوم بينهما وقيل واختاره ابن الحاجب بمنع الأول لا امتناع بقضاء المزوم مع نفي اللازم بخلاف الثاني يجوز بقضاء اللازم مع نفي المزوم ووافقه جواز ٥١ الثاني أنه المصنف بكاف التشبيه دون وأول العطف لكن يؤخذ مما ساقى حكاية قول بعكس الثالث أما نسخ الفعوى مع أصله فيجوز اتفاقا (و) يجوز (النسخ به) أى بالفعوى قال الأمام الرازى والأمدى اتفاقا وحكى الشيخ أبو إسحق الشيرازى كما قال المصنف المنع به بناء على أنه قياس وأن القياس لا يكون ناحيا (والأكثر أن نسخ أحدهما أى الفعوى وأصله إما كان يستلزم الآخر) أى نسخه لأن الفعوى لازم لأصله ويستلزم رفع المزوم ورفع المتبوع يستلزم رفع المزوم ورفع المتبوع يستلزم رفع التابع وقيل لا يستلزم واحد منهما الآخر لأن رفع التاسع لا يلزم رفع المتبوع ورفع المزوم لا يستلزم رفع الآخر وقيل نسخ الفعوى لا يستلزم نظر إلى أنه تابع بخلاف نسخ الأصل وقيل نسخ الأصل لا يستلزم نظرا إلى أنه مزوم بخلاف

القياس بالقياس (قوله الأولى والمساوى) عطف بيان على قسميه أو يدل منه (قوله دون أصله) حاله الفعوى أى حال كون الفعوى مجاوزا لأصله والمعنى أنه يجوز نسخ الفعوى وحده أى حال عدم نسخ الأصل أى ولا مانع من ذلك كأن يقال لا تشترط بدوا يمكن أختره قال الشارح فيمأر لمانع أن يقول ذلك ذو الغرض الصحيح (قوله لمنافاة ذلك للزوم بينهما) فيه أن يقال لا نسلم أن بينهما زوما حقيقة فلا ريب بينهما عقلا حتى يمنع رفع أحدهما دون الآخر ولو سلم فالمنافاة للزوم إنما هو نسخ اللازم دون المزوم لتضمنه وجود المزوم بدون اللازم وهو محال بخلاف العكس فلا يمنع وجود اللازم بدون المزوم حيث لم يكن اللازم مساويا للمزوم كما هنا بخلاف اللازم المساوى وهو المخدم ملزومه ما صدقناه بل من نفي المزوم بقوله قبول العلم والكفاية بالنسبة للأنسان (قوله يمنع الأول) أى نسخ الفعوى دون أصله أى المنطوق وقوله بخلاف الثاني أى نسخ الأصل دون الفعوى (قوله بكاف التشبيه) أى المفيدة أن مدخولها أصل التشبيه (قوله لكن يؤخذ بها) أى استدلوا على قوله ووافقه جواز الثاني والذي ساقى هو قوله وقيل نسخ الفعوى لا يستلزم إلخ أى أن نسخ الفعوى لا يستلزم نسخ الأصل بخلاف نسخ الأصل فإنه يستلزم نسخ الفعوى فيفتح حيث نسخ الأصل مع بقائه الفعوى وهذا القول عكس الثالث المختار لأن الحاجب وعليه فالأولى أو يدل الكاف في قول المصنف كمكس (قوله أما نسخ الفعوى مع أصله) هذا محترز لقوله دون أصله (قوله ويجوز للنسخ به) أى بالفعوى كأن يقال اختره أو آياكم ثم يقال لا تقولوا هم أف (قوله بناء على أنه قياس) أى لعل الفعوى على محل المنطوق وتقدم ذلك في بحث المفهوم قاله سم (قوله لأن الفعوى لازم لأصله وناسعه) أى جامع للوصفين فيقتضى فاستلزام نفي الفعوى للأصل لكونه تابعا وفعله لكونه لازما وقد أشار الشارح إلى ذلك بقوله ورفع اللازم إلخ (قوله وقيل لا يستلزم واحد منهما الآخر) هذا على ما يحكمه المصنف وقوله وقيل نسخ الفعوى لا يستلزم إلخ هذا على القول الرابع الذى أشار له الشارح بقوله فيما تقدم لكن يؤخذ مما ساقى إلخ وقوله وقيل نسخ الفعوى إلخ هذا على ما اختاره ابن الحاجب (قوله فان الامتناع مبنى على الاستلزام) أى امتناع بقضاء أحدهما مع نفي الآخر مبنى على استلزام نسخ كل منهما الآخر (قوله وقد اقتصر ابن الحاجب على الجواز مع مقابله) أى مقابل الجواز وهو الامتناع أى اقتصر على الجواز ومقابله دون ذكر الاستلزام وإن كان الجواز الذى اختاره هو جواز نسخ الأصل دون الفعوى كما قبله الشارح عنه قبل قاله شيخ الإسلام (قوله وجمع المصنف بينهما) أى بين الجواز والاستلزام (قوله يفيد نسخ الفعوى) أى يستلزم نسخ الفعوى وقوله إلخ أى ونسخ الفعوى يستلزم نسخ الأصل وقوله اشتمل نعت القول الأمدى (قوله أن الخلاف الكفى) أى وهو اختلاف فى الاستلزام أشار إليه بقول الأمدى غير أن الأكثر إلخ وقوله بل هو أى الخلاف الثانى بيان لما أخذ الأول أى ما أخذ اختلاف الأول والخلاف الأول هو هل يجوز نسخ الفعوى دون أصله كمكس أو يمنع وحاصل ما أشار إليه الشارح أن نفي الفعوى دون أصله كمكس خلافا للجواز والمنع والجواز مبنى على عدم الملازمة بينهما المنع مبنى على الملازمة فبذلك الاختلاف أضاف الملازمة للمصنف جمع بين الجواز والمبنى على عدم الاستلزام والاستلزام المبنى عليه عدم الجواز فكلاهما متنافيان وقد ذكر الأمدى الخلافين الأول وهو الخلاف فى جواز نسخ الفعوى بدون أصله والعكس وعدم الجواز بقوله اختلفوا فى جواز نسخ الأصل دون

نسخ الفعوى وأعلم أن استلزام نسخ كل منهما الآخر ساقى ما يحكمه من جواز نسخ كل منهما دون الآخر فان الامتناع مبنى على الاستلزام والجواز مبنى على عدمه وقد اقتصر ابن الحاجب على الجواز مع مقابله والاستلزام مع جميع المصنف بينهما كما أنه ما خذ من قول الأمدى اختلفوا فى جواز نسخ الأصل دون الفعوى والفعوى دون الأصل غير أن الأكثر على أن نسخ الأصل يفيد نسخ الفعوى إلخ المشتمل على العكس أضاف كما نصير إلى ذهن المصنف من غير تأمل أن الخلاف الثانى مفرع على الجواز من الأول وليس كذلك بل هو بيان لما أخذ الأول المفيد أن الأكثر على الامتناع فليتأمل (و) يجوز (نسخ المخالفون تجردت عن أصله) أى يجوز نسخها مع أصلها وبدونها

(لا) نسخ (الاصل دونها) اي لا يجوز ٥٢ (في الاطهر) كما قاله الصفي الهندي من احتمالين له لانها تابعة له فترفع بارتفاعه ولا يرتفع هو

المتحيز والقوي دون الاصل والثاني وجه والخلاف في ان التزام نسخ كل منهما الآخر وعدم الاستلزام بقوله غير ان الاكثر على ان نسخ الاصل بقدر نسخ القوي ونسخ القوي بقدر نسخ الاصل فقوله غير ان الاكثر الخ بقدر ان الاكثر على المنع اقلهم بالاستلزام وان الادل على الجواز اقلهم بعدم الاستلزام فالخلاف الثاني بيان لما أخذ الخلاف الاول كما ترى والمصنف حيث جمع بين الجواز والاستلزام فهم ان الخلاف الثاني في كلام الامري مفرع على القول بالجواز من الخلاف الاول هذا حاصل ما اشار اليه المشرح واعتراضه على المصنف المبني عليه هذا القوم الذي نسب اليه الذي هو بعيد اشد المدة عن فهم المصنف صبي على ان المصنف ذكر قوله الاكثر مختار له في حيث قد اختار الجواز وليس كذلك بل الذي اختاره هو ما ذكره اولاً من الجواز ابني على عدم الاستلزام وذكر قول الاكثر على وجه الحكاية لا على انه مختار له ولا يلزم من نسبته لاكثر انه مختار له (قوله لانها تابعة له فترفع بارتفاعه الخ) فيه نظراً اولاً فانما يقع كونها تابعة للاصل في الثبوت بل في الدلالة فقط والدلالة تابعة فقط ما كان دالة لا لفظ لا تزول بنسخ كـهـ ولو لم يزل الدلالة لزم من زوالها زوال المدلول سيما بعد فهمه من الدال وثبوته واما اناب القوي ايضا تابعة لاصلها في الثبوت بمثل الطريق الذي بينه بنعية المخالف لاصلها قاله سم (قوله وتبعيتهما من حيث دالة اللفظ عليهما معاً) أي ودلالة اللفظ على حكم المنطوق لم ترتفع وان ارتفع الحكم كيداسيل منفصل وأجب عن ذلك انه اذا ارتفع تعلقي حكم المنطوق سقط اعتبار دالة اللفظ عليه فسقط ما يرتب على اعتبارهما من فهم الحكم كاله السكال وبه ان يقول ان لم يسقط اعتبار الدلالة بل يجوز ان تكون معتبرة وفائدة اعتباره الافاد حكم المفهوم سلماً سقط اعتبارها لكن ذلك لا يضر بان الذي قلناه هو التسعة في الدلالة في اعتبارها ولا يلزم من سقوط اعتبار الدلالة سقوط نفسها وفهم الحكم المرتب على نفسها لا على اعتبارها فليتامر وغاية ما يتجمل به في دفع الاشكال الفرق بين القوي اقوى لاننا قلنا انها منطوق كما هو اشد اقلين فظاهر لانها حينئذ مدلول معاني ولا تسعة لها شي وان قلنا انها قياسية وهو اقل الآخر فيكون في الدلالة على انها اقوى ان تقل بانها منطوق دون المخالفة ولانها مفعولة من العلة لان مجرد الاصل فلهما من الاستقلال ما ليس للآخر لفظاً بخلاف نسخ الاصل دونها وان لم يرتفع اصل المخالفة دونها ومع ذلك فالوجه التسوية بين القوي والمخالفة كما كان الوجه جواز النسخ بالمخالفة وقالوا بالصحة الشيخ ابو اسحق فليتامر قاله سم (قوله نسخ حديث ابي المضاء من الماء) أي بحديث اذا جلس بين شعبه الأربع فجهدهما فقد وجب الغسل (قوله ان بنسخ وجوب الكافة في السائمة) أي على سبل الفرض والتقدير فان التمثيل يكتب فيه بمثل ذلك كما هو مقرر (قوله الدال عليه ما يحدث السابق الخ) قوله الدال نفت للوجوب والتنفى سبي وضمر عليهما للوجوب والتنفى وقوله الحديث السابق فاعل بالدال (قوله ويرجع الامر) أي بعد نسخ الدال الخاص سم (قوله الى ما كان قبل) أي قبل ورود الدال الخاص وقوله بمعدل البيان لما (قوله من لم يحرر لفل) الفعل هنا هو اخراج الزكاة (قوله في مسئلة اذا نسخ الوجوب الخ) اضافة مسئلة لما بعده بحسب أي مسئلة هي اذا نسخ الخ لا لم يعد قبله لا شيابا (قوله ولو بلغ في النساء) أي ولو كان مقترناً بلفظ انقضاء اذا انشاء ما ان لا تعدوا واما متى فاعلم انما قلنا بوجهه وقوله ويجوز نسخ الانشاء قال شيخ الاسلام ذكره توطئة لما بعده والاف كلامه السابق فيه اه (قوله لقوله ان القضاء الخ) جعل العلة قوله ذلك ولم يقل لان القضاء الخ اشارة الى ان العلة المذكورة ليست مرضية عند (قوله نظر الى اللفظ) أي اسكون لفظه لفظ الخبر والخبر لا يدل ولا يخفى ضعف هذا التسلل لان ذلك في الخبر حقيقة لا في ما صورته صورة الخبر والمراد منه الانشاء (قوله وغيره) الوو بمعنى او كما يدل عليه التمثيل (قوله ويتبين بوردنا نسخ ان المراد افعوا الى وجوده) ان قلت برده ان جعل صوموا بامثله لا على ان معناه صوموا الى ورود الناسخ خلاف الظاهر فلا بد له من قرينة فلا يفيد ذلك شي في دفع المناقاة قلنا بل لا بد اذا احتمل له هذا المعنى مع المناقاة وانترسبه ظهور ان التكليف الى مشيئة الشارع وان له رفعه متى اراد حيث ثبت امكان رفعه على انه لا حاجة هنا الى قرينة لان

بارتفاعها وقيل يجوز وتبعيتهما لمن حيث دلالة اللفظ عليها معاً لان حيث ذاب هال نسخها دونه ما تقدم من نسخ حديث ابي المضاء من الماء فان المنسوخ مفهومه وهو ان لا يعمل عند عدم الانزال ومثال نسخها معاً ان بنسخ وجوب الزكاة في السنة وتبعيه في الملوقة الدال عليها الحديث السابق في المفهوم ويرجع الامر في الملوقة الى ما كان قبل بمعدل عليه الدليل العام بعد الشرع من تحريم لفلعل ان كان مضراً او اباحته ان كان منفعه كما يرجع في السائمة الى ما تقدم في مسئلة اذا نسخ الوجوب في الجواز الخ (و) يجوز (النسخ بها) أي بالمخالفة كما قاله ابن السعدي في اضعفها عن مقابضة النص وقال الشيخ ابو اسحق الشيرازي الصحيح الجواز لانها في معنى المنطوق (و) يجوز (نسخ الانشاء ولو) كان (بلفظ القضاء) وخالف بعضهم فيه لقوله ان القضاء انما يستعمل فيما لا يغير فهو قضى ريث ان لا يعدوا الا اياه أي امر (أو) بلفظ

(الخبر) نحو والطلاقات يتر بصن بانفسهن ثلاثه فزوه أي لير بصن بانفسهن وخالف الدقاق في ذلك نظر الى اللفظ (أوفيد المكلف بالتأجيل وغيره) مثل صوموا بامثله واحتما) وقيل لانها في النسخ للتأجيل والتأجيل قلنا لا نسلم ذلك ويتبين بوردنا نسخ ان المراد افعوا الى وجوده



المكلف مطالب بالمكلف به مطلق الا ان يعلم سقوطه عنه قاله سم . قلت لا يخفى ضعف هذا الجواب (قوله) واجب مستمر . قال الشهاب قضية التعميل الا في عدم اشتراط الجموع بينهما اهـ أي تنافي مخالفة ان المخاج مع أحدهما فقط سم (قوله اذا قاله انشاء) أي وأما اذا قاله خبرا فان كان عن ماض فلا تنافي نسخه وان كان عن مستقبل ففيه الخلاف الا في (قوله والفرق) أي من طرفي ان المخاج وهو مستدأ خبره قوله لا اثر له (قوله) قبل الفعل أي الفعل الواجب لخبره نسخ حكمه وقوله قبله وجوب والاستمرار الى الحكم فيجوز نسخه عنه هذا الفرق . وقوله لا اثر له اذا كان المراد بقوله الصوم واجب مستمر ابد الانشاء بمعنى صوم وصوم مستمر ابد لا الفرق لان النسخ مدحقة في الثاني انما هو في الفعل الاول لا في الوجوب (قوله) وانه أي ابن المخاج وضمير انه لئلا المذكور وكذا ضمير له في قوله وتنبه المصنف له بعد قوله هو مراد أي مراد ابن المخاج وقوله وان لم يصرح به أي بالنسخ وقوله لذكره أي ابن المخاج تعميل لقوله هو مراد (قوله) كان يوجب أي الشارع الاخبار بقيام زيد بن زبير بن عذرة وقوله ثم بعد قيامه أي بان بقول خبره وايضا قيامه (قوله) قبل الاخبار برفقه سم . أي واما بعده فلا تنافي بالنسخ (قوله) لجواز الخ . علة لقوله ويجوز نسخ الجواب الاخبار الخ (قوله) فان كان الخبر به الخ . بيان لحل النزاع بيننا وبين المعتزلة فكانه يقول هذا الذي تقدم يحمل وفاق فان كان الخ (قوله) مادرك . أي جواز الانسخ وقوله فيه أي في التغير (قوله) لانه . أي جواز الانسخ المتضمن للاخبار بالنسخ (قوله) في قوله فبما اريد سم . أي لان التكليف بالكذب يوجب عقلا وهو يوجب على قاعدتهم من التعديل والتفريق العقابين وقد مر بطلانهم . فان قلوا الكذب نقص وقبحه باهمل منفق عليه فكيف حاز التكليف به قلنا لا نسلم لم اطلاق ذلك الامر عنهم من حسن واقعه ولو لم يوجبها باعتبار فاعله لا باعتبار ان التكليف به ولا مانع عقلا من ان يصح الشارع لفرض المكلف من جلب مصلحة او دفع مفسدة كما اشار الى ذلك الشارع قاله شيخ الاسلام (قوله) قلنا قد دعوا الى الكذب الخ . هذا جواب على سبيل التبرؤ والافتناء ان غنح كون الكلف تابعا للمصلحة كره وانما لا يسئل عما يفعل لكن على تمام ذلك فنقول ليس التكليف بالكذب بحقيقا في جميع المواضع بل في غير ما يكون فيه نفع راجع الى المكلف اما ما كان فيه ذلك فلا يكون التكليف بالكذب فيه حقيقا ولا نقصا لا ترى ان الله تعالى اباح لمن اكره على الكفر وهو مؤمن ان يتلفظ بكلمة الكفر لقوله لا امن اكره وقوله مطه من الاعيان وهو معلوم ان التلفظ بذلك كذب لانه اخبار سيقض انما من المصنف (قوله) غرض صحيح . أي للكلف (قوله) وقد ذكر الفقهاء اما كن . اراد بالاما كن ما مثل الأوقات لقوله منها اذا طاله الخ (قوله) خباء . هو من باب قطع أي ستره (قوله) أي مدلوله . أي وأما لفظه فيجوز نسخه وقد تقدم في قوله ويجوز على الصحيح نسخ بعض القرآن تلاوة وحكما أو أحدهما أو آخره أيضا لقوله أي مدلوله عن الخبر بمعنى الاخبار لانه تقدم جواز نسخه في قوله ويجوز نسخ الجواب الاخبار الخ (قوله) لانه يوجب الكذب (اعترض بان نسخ الامر أيضا يوجب السوء أي الظهور بعد انشاءه وهو محال على الله تعالى ايضا فلو كان مجرد الزمهم ما كان الامتنع النسخ هنا ايضا فان قالوا النبي الذي ينسخ الامر على ان الامر لم يتناول ذلك الوقت قلنا النسخ للخبر ايضا دل على ان الخبر بالمنسوخ لم يتناول تلك الصورة واعترض ايضا التفسير باهمام الكذب بان الواقع تحقيق الكذب لا بابه . والجواب ان ايس المراد بالابهام مقابل التحقيق بل الابقاع في الوهم أي الذهن فيصدق بالتحقيق المراد هنا كما اشار الى ذلك الشارع ومن هذا الجواب يتخرج الجواب عن الاعتراض الاول فنصول الفرق بين نسخ الامر ونسخ الخبر الذي في الاول هو الابهام المقابل للتحقق والذي في الثاني هو الابهام المجامع للتحقق قاله سم (قوله) وذلك محال على الله تعالى . ان قيل لم كان محال عليه تعالى هنا ولم يكن محال عليه قبله قلت لانه هنا راجع الى خبره تعالى وفيما قبله الى خبره المخلوق شيخ الاسلام (قوله) ويجوز ان كان عن مستقبل أي يجوز نسخ مدلول الخبر ان كان خبرا عن مستقبل بشرط قوله التغير كما قد مره الشارع (قوله) لجواز المحو لانه فيما يقدره (أي من الامور المعلقة المكتوبة في الارواح المشار اليها بقوله عجز الله ما يشاء ونبت بان يكتب فيه

اكره على الكذب وجب (لا نسخ الخبر) أي مدلوله ولا يجوز وان كان مستغفرا لانه يوجب الكذب أي بوجه في الوهم أي الذهن حيث يجبر بالشئ ثم ينقبضه وذلك محال على الله تعالى (وقيل) في التغير (يجوز ان كان عن مستقبل) لجواز المحو لانه فيما يقدره تعالى محو الله

ما نقلان عرفت وقت كذا لكونه لم يصل رحمه ثم يكتب فلان عرفت وقت كذا أى وقتنا هذا ذلك الوقت لكونه  
وصل رحمه **(قوله والاخبار بنسخه)** أى المحو **(قوله الجواز أن يقول الله لبث فوخ في قوم الخ)** فيه أن يقال إن أراد  
أن الأخبار بألف سنة الأربعين عاماً لا ينافي أنه لبث ألف سنة لأن الأخبار بالأقل لا ينفي الأكثر فسلم ولكن  
في جعله نسخاً نظراً وإن أراد أنه لم يلبث إلا الأقل بعد الأخبار بأنه لبث ألف سنة ففيه إشكال لا يخفى لتزلة الحق  
عن ذلك وهذا وجه الضعف في هذا القول والحق أن مثل هذا تخصيص لا نسخ فليتأمل **(قوله مبيضة)** هو  
اسم مفعول من أبيض فهو مبيض وزن مسود **(قوله المقيّد)** نعت سبى أقوله لفظة أو أقوله وقيل فهو مرفوع  
نعت للضفاف أو مجرور نعت للضفاف السه وقوله ما قبلها فاعل بالمفرد وما قبلها عبارة عن قوله ويجوز وصورة  
العبارة حينئذ وقيل يجوز وقيل إن كان عن مستقبل والمعنى وقيل يجوز لمطلقاً أى سواء كان عن ماضٍ أو  
مستقبل وقيل يجوز أن كان عن مستقبل فستفاد من إطلاقه الجواز في الأول وتقيده بالمستقبل في الثاني  
هذا القول المنزى في الشارح المشار إليه بقوله وقيل يجوز عن الماضي أيضاً **(قوله حينئذ)** أى حين ثبتت لفظة  
وقيل بعد يجوز **(قوله ويجوز النسخ بديل)** الباء بمعنى إلى أو للباسم وقوله بديل أى كالجواز بالمساوى  
والأخف للتعق عليه ما وسكت عنه ما لوضوحه مما مثاله المساوى نسخ التوجه لبث المقدس بالتوجه للكعبة  
ومثاله الأخف نسخ العدة الجوفى الوفاء بعد ثار به أشهر وعشر كما مر في الإسلام **(قوله بعد تسليم رعاية)**  
المصلحة أى لا نسلم أولاً رعاية المصلحة إذا لم ينشأ عنها عيب أو لبس أو عيب من لبس أو عيب من لبس أو عيب من لبس  
انتفاء ما في النسخ إلى بديل أو تمسك من فوائده ذلك كثره الثواب **(قوله قال الله تعالى وعلى الذين يطيقونه)**  
فدية الخ) أى هذه الآية تدل كونه أمانة على الخير بين صوم رمضان والقدي به منسوخة بتعيين الصوم بقوله فمن  
شهد منكم الشهر فليصمه قال ابن عباس الألبان والمرجع إذا أفطر تأخراً فاعلى الولد فأتى بآية لا نسخ في  
حقه ما كما في حق الشيخ والمرأة الكبير من عنده على قراءة يطيقونه أى يكافونه فلا يطيقونه شيء الإسلام  
والخاص أن التمسك بالآية الشرع فماتوا على قراءة الجهور يطيقونه من الطاقة لا على قراءة يطيقونه ولا  
على اتقرب إلى الأصل لا يطيقونه فخذت لا بديل لما للجمهور وخبر الصحيبين عن لبس من الكوع لما نزلت  
هذه الآية وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين كان من أراد أن يفطر ففطر وبفدى حتى نزلت هذه  
الآية التي بعدها فاستخيرا وفي رواية حتى نزلت هذه الآية فمن شهد منكم الشهر فليصمه قلت وهذا الرواية  
الثانية أظهر وهي التي اقتصر عليها شيخ الإسلام كما تقدم **(قوله قلنا لا نسلم ذلك)** أى انتفاء المصلحة بعد تسليم  
رعايتها أذى الراحة من التكليف بذلك الحكم معصية وهي السلامة من عدم الإخلال به والتهاون في ترتيب عليه  
الذي ما جلا والعقاب أحلا **(قوله وقيل وقع كسبه وجوب تقديم الصدقة الخ)** قال سم هذا ظاهر وأوصى في  
أن البديل الذي لم يقع النسخ إلا به وقال الشافعي لا يكفي فيه مقتضى الدليل العام الأثرى إلى قوله في تيمم هذا  
القبيل فيرجع الأمر الخ ثم قوله قلنا الخ فإنه صريح في اعتراف هذا القائل مع قوله بوقوعه لا بديل بان الأمر  
يرجع إلى مقتضى الدليل العام وإن ذلك مقتضى لبس من البديل ولهذا لم يجز الشارح عن احتجاج ذلك القبيل بالآية  
وفي اعتراف القول الأول بان هذا ليس من البديل ولهذا لم يجز الشارح عن احتجاج ذلك القبيل بالآية  
المذكورة بان مقتضى الدليل العام بديل بل عدل إلى الجواب بمنع أنه لا بديل للجواب بل بديل الجواز الصادق  
بإدراكه وحاصله أنه لا بد في الدليل الذي قلنا لا يقع النسخ بدونه من كونه مستفاداً من النسخ نصاً واقتضاه  
والآية من القبيل الثاني فإن قضية رفع الوجوب بقاء الجواز كما تقدم ميانه وأوائل الكتاب في مسئلة إذا نسخ  
الوجوب بقي الجواز الخ يختلف ما دل عليه الدليل العام أن لبس مفاداً من النسخ لا نصاً واقتضاه بل هو أمر  
منفصل عنه رأساً وجه تقيد البديل بما ذكر ظاهر فإنه لا يفهم من عدم وقوع النسخ الأسدل إلا أنه لا يقع  
الأومعة اثبات بديل ولو اقتضاه بخلاف ما إذا خلا عن ذلك رأساً فإنه لا يقال إن النسخ بديل وإن ثبت حكم  
بمقتضى الدليل العام فتأمل ذلك فإنه قد لبس مراد الشارح لعدم أحسان التأمل أه **(قوله إذا ناجيت)**  
الرسول الخ) واقع موقع البديل من قوله وجوب الخ أى نسخ إذا ناجيت الرسول الخ كذا قال بعضهم بمعنى أنه بديل  
منه باعتبار ما تضمنه من الأمر الدال على الوجوب ولذا قال واقع موقع البديل ولم يقل بديل ويمكن أن يكون على

بنيته بخلاف الخبر عن  
ماضٍ وعلى هذا القول  
البيضاوي وقيل يجوز  
عن الماضي أيضاً الجواز  
أن يقول الله لبث فوخ  
في قوم ألف سنة ثم  
يقول لبث ألف سنة لا  
تضمن عاماً وعلى هذا  
القول الامام الرازي  
والآمدى وكأنه سقط  
من مبيضة المصنف  
لفظة وقيل بعد يجوز  
المفرد ما قبلها حينئذ  
لحكاية **(و يجوز النسخ)**  
بديل أو قبل وقال  
بعض المعتزلة لا لا  
لامصلحة في الانتقال  
من سهل إلى عسر قلنا  
لا نسلم ذلك بعد تسليم  
رعاية المصلحة وقد وقع  
كنسخ الخير بين صوم  
رمضان والقدي به  
الصوم كما قال الله تعالى  
وعلى الذين يطيقونه  
فدية الخ **(و)** يجوز  
النسخ **(الابديل)** وقال  
بعض المعتزلة لا لا  
لامصلحة في ذلك قلنا  
لا نسلم ذلك **(لكن لم)**  
يقسم **(وما قال الشافعي)**  
رضي الله عنه وقيل وقع  
كنسخ وجوب تقديم  
الصدقة على مناجاة  
الذي صلى الله عليه وسلم  
إذا ناجيت الرسول الخ  
لا بديل لوجوبه فرجع  
الأمر إلى ما كان قبله  
مما دل عليه الدليل  
العام من تحريم الفعل

ان كان معصية أو واجبة لم يكن منفعته قلنا ان لم يكن له لا يدل الوجوب بل يدل الجواز الصادق هنا بالاباحة والاستعجاب (ومسألة النسخ واقع عند كل المسلمين) وخالف اليهود غير المسيحية بعضهم في الجواز وبعضهم ٥٥ في الوقوع واغترفهما العيسوية

وهم أصحاب أبي عيسى  
الاصفهانى المعروفون  
سبعة بنى عليه افضل  
الصلوات والسلام لكن  
الى بنى اسمعيل خاصة  
وهم العرب (ومعهم  
أبو مسلم) الاصفهانى  
من المعتزلة (تخصيصا)  
لانه قصر الحكم على  
بعض الامان فهو  
تخصيص فى الامان  
كالتمسك فى الانشاص  
(فقبيل خالف) فى  
وجوده حيث لم يذكره  
باسم اليهود (فخالف)  
الذى حكاه الامام  
وغيره عنهم بنفسه  
وقوعه (لفظي) لما  
تقدم من نسبت  
تخصيصا الذى فهمه  
المصنف عنه المتعين  
لاعتراضه اذ لا يليق  
به اذكاره كيف وشريعة  
نستاصلى الله عليهم وسلم  
مخالفة فى كثير اشريعة  
من قبله فهم عنده  
مباعدة الى محى شرعته  
صلى الله عليه وسلم وكذا  
كل منسوخ فيها مضى  
عنده على امر الله تعالى  
الى ورودها خاصة كالنسخ  
فى القسط فتناسل هنا  
تسمية النسخ تخصيصا  
وصح انه لم يخالف فى  
وجوده احدهم المسلمين  
(والختار ان نسخ حكم  
الاصلى لا يلقى معه حكم

حذف فى الكلام بدل عليه الملقى أى الثابت بقوله تعالى اذا ناجيت الرسول الخ (قوله الصادق هنا بالاباحة والاستعجاب) أى دون الوجوب اذ الموضوع أن المنسوخ هو الوجوب ولذا قد بقوله هنا اشارة الى أن الجواز فى غير هذا الموضوع يصدق بالوجوب ايضا (قوله النسخ واقع عند كل المسلمين) اغراض ذكر قوله واقع وتوطئة لقوله عند كل المسلمين والا فوقعه قد علم بما مر (قوله وخالف اليهود الخ) اعلم ان النسخ غير البداء لان النسخ كما تقدم هو رفع الحكم على وجه مخصوص والبداء هو الظهور بعد الخفاء ومنه بد الناسور بالبداء يظهر لنا بعد خفاءه وغير مستأنز له لانه يجوز ان يكون فعل الامر به مصلحة فى وقت ومفسدة فى وقت آخر فحينئذ الامر به فى وقت وانتهى عنه فى وقت آخر ولا يستلزم ذلك فان كثيرا لافعال العادية كذلك الا ترى ان كل والشرب حالة الجوع والعطش مصلحة وتوحيدها مفسدة فلا يلزم من نسخها ما كان مطلوبا فاعلم ان يكون ذلك ان يظهر مفسدة منه كانت خفية بل قد يحسن الامر بالثبوت ثم يحسن التنبه عنه قبل التمكن من فعله لان المصلحة هو الامر به أولا ثم انتهى عنه ثانيا وما توحيته اليهود والرافض استنزام النسخ للبداء منعت اليهود النسخ لاستنزامه البداء المحال على الله لاستنزامه الجهل المحال على الله تعالى وجوده والرافض لغيرهم البداء على الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا قال الهندى وكل من المذهبين وان كان كفرا اذا الاول يقتضى انكار نسوة نبيينا عليه افضل الصلوات والسلام والثاني يقتضى جواز الجهل على الله تعالى وكونه محللا لحوادث لكن الثاني كقصر مرجح لا يمكن أن يجعل على وجه لا يلزم منه الكفر بخلاف الاول وذلك بان يقال ليس من ضرورة القول بنبوته عليه افضل الصلوات والسلام صحة النسخ لجواز ان يقال ان شرع من قبله كان مضيا الى ظهوره عليه الصلوات والسلام (قوله فقبيل خالف) الغاء للمطغ بقرلة الواو والواو بالواو وكان أولى وأما التفرع فغير ظاهر فان المخالفة فى الوجود لا بدعيا لعل تسمية تخصيصا لالتسمية المذكورة فتد الاعتراف بوجوده (قوله فخالف لفظي) مرثب على قوله ومعهم تخصيصا لى قوله فقبيل خالف (قوله الذى فهمه الخ) صفة لما تقدم وكذا قوله المتضمن الخ (قوله كف الخ) أى كيف يليق به الانكار وشرعته الخ وهو واستفهام انكارى للشعب (قوله كالنسخ فى اللفظ) هذا وهو محل النزاع بيننا وبينه وحاصله ان ابا مسلم جعل المنافي علم الله كالنسخ فى اللفظ وسى النكل تخصيصا فسوى بين قوله تعالى واغوا الصيام الى الليل وبين صوموا مطلقا مع علمه تعالى بان من سئل ان يصوم والى لا والجهور بسمون الاول تخصيصا والى الثاني نسخا فخالف لفظي شيخ الاسلام لا يقال خالف الذى هو فى الوقوع لا يتصور ان يكون لفظا لقطع عيانته فى الوقوع للوقوع وما اقتضته له لا نأقول المراد ان ما حكى عنه من نفي الوقوع مصر ووقف عن ظاهره ليوافق ما ثبت عنه من تسمية تخصيصا المتعين ذلك الاعتراف بوقوعه قاله سم (قوله ومع انه لم يخالف فى وجوده احدهم المسلمين) أى على الرأى من ان ابا مسلم لم يخالف فى وجوده والا فلى مقابله الذى حكاه المصنف بقوله فقبيل خالف لا يصح ذلك الا ان يكون هذا القيل وهو لا قاله سم (قوله لا تنافعا لعله) أى من حيث اعتبارها والى فى موجدتها ولا يخار من لا يردنص به بذلك بجواز ابقاء القمع (قوله التى ثبت بها) أى ثبت حكم الفرع بها وفى الاقتبات والادخارى المثال المذكور وقوله بانتفاء حكم الاصل أى بسبب انتفاء حكم الاصل فان انتفاء حكم الاصل سبب لعدم اعتبار العلة المذكورة واذا انتفى اعتبارها انتفى حكم الفرع لانه المثلث له (قوله مظهره لامتث) أى بل هو ثابت فى نفسه وانما القياس اطهره ويمكن ان يجاب بان كان مظهر لحكم الفرع مظهر لا اعتبار معنى العلة فيه اذ لو لا ارتباط بينهما ما كان القياس مظهر لحكم الفرع ولذا الاعابه قاله سم (قوله من التمتع فى قول بعضهم الخ) أى لان حكم الفرع تابع فى النسخ لحكم الاصل أى لنسخه لا منسوخ بما نسخ حكم الاصل ولك ان تقول بل تسلط النسخ على الحكمين معا

الفرع) لا تنافعا لعله التى ثبت بها بانتفاء حكم الاصل وقالت المتقية ببقى لان القياس مظهره لامتث وسلم فى قوله لا يليق من التمتع فى قول بعضهم نسخ حكم الفرع (و) المختار (ان كل حكم شرعى يقبل النسخ) فيجوز نسخ كل الاحكام وبعضها أى بعض كان (ومنع الفزائى)

كالمرتلة (نسخ جميع التكاليف) ٥٦ اتوقف العلم بذلك المقصود منه بتقدير وقوعه على معرفة النسخ والناسخ وهي من التكاليف ولا

ورفعهم مامعة فلا نسخ قاله الشهاب (قوله جميع التكاليف) بمحمل أن يريد بالتكاليف الأحكام وهو الظاهر ويؤكد التعمير بالتكليف للتغليب ويجوز أن سبق على ظاهره ذلك في المنع عنده دخول المعرفة في التكاليف فان ذلك هو من أن أخذ ورع عنده سم (قوله لتوقف العلم بذلك) أي نسخ جميع التكاليف وقوله المقصود منه نعت العلم وضمير منه النسخ أي لأن المقصود من نسخ جميع التكاليف أن يعلم ذلك وأن أراد بالعلم العلم التصديقي (قوله وهو) أي عدم بقائه التكليف المقصود من النسخ (قوله فلا نزاع في المعنى) أي فإن القائل بنسخ جميع التكاليف مراده أنه يجوز عقلا أن لا ينسخ تكليف من التكاليف وإن كان فيما عدا المعرفة من بطريق النسخ وفيه ما يطرق إلى الانتهاء والافتقار وراد أن القائل بعدم الجواز أنه لا يجوز عقلا ارتفاعها كما يطرق إلى النسخ وإن جاز أنقطاع التكليف في البعض باتتائه وانقضاءه (قوله لما ذكر) متعلق بالوقوع فلا لازم مقوية لا تعليلية (قوله والاختيار أن النسخ قبل تبليغه صلى الله عليه وسلم لآلئ لا يثبت في حقهم) قال شيخ الإسلام قوله قبل تبليغه صلى الله عليه وسلم إلى الناس ولم يبلغوه لم يبرهن فيصدق ذلك بما قبل بلوغ النسخ صلى الله عليه وسلم وما بعد بلوغه وقبل نزوله إلى الأرض كافي لبلوغه من زمانه فرفع فيه تحسين حاله من صلوات وما بعد نزوله إلى الأرض وقبل تبليغه إلى الأمة فخير في المسألة في الجميع وما قيل من أن الجنس في بلوغه الأسرافة منه لا يحسن هو أحد الوجهين مع أنه ليس بما نحن فيه لأن ذلك النسخ في حق النبي صلى الله عليه وسلم لم يبلغوه وكلامنا في النسخ في حق الأمة أه وفيه ما ذكره من جريان الخلاف فيما قبل بلوغ النسخ صلى الله عليه وسلم وما بعد بلوغه لم يبرهن بخلافه قول الصبي الهندي في نهايته وهذا الخلاف إنما هو بمقدور العلم بالنسخ قبل تبليغه صلى الله عليه وسلم وما قبله فلا ولا وصل إلى جبريل أه وقول الأحكام لا تعرف خلافها في الأمة في أن النسخ إذا كان مع جبريل لم ينزل به إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولزم لثبت له حكم في حق المكلفين بل هم في التكليف بالحكم الأول على ما كانوا عليه قبل انتهاء النسخ إلى جبريل وإنما الخلاف فيما إذا ورد النسخ إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يبلغ الأمة أه وقول المعتزلة استدلالا على المختار أصلا لو ثبت حكمه قبل تبليغ الرسول لثبت قبل تبليغ جبريل عليه السلام ولا لزوم ما بطل بانفاق بيان الملازمة أنهم ما ساءوا في وجود النسخ وعدم علم المكلف به ووجود مقتضى حكمه وعدم علم المكلف لا يصلح ما عرفت حكمه فلا ينافي معنى السالم من المعارض أه قاله سم (قوله بمعنى الاستقرار) أي تقرر المطلوب بوثوق في الدعة فحب القضاء وقوله لا معنى للاعتناء أي طلب الامتثال وظاهر هذا أن القضاء ثابت بالناسخ وهو خلاف قولهم في القضاء حيث ثبت أنه بائد جدي ثم إن المناد من التعمير بالاستقرار في الدعة تصور المشكلة بما إذا اقتضى النسخ غير الوجوب لكن ينبغي أن يكون هذا على سبيل التمثيل حتى يجري المختار ومقاله في هذا اقتضى النسخ غير الوجوب كالتحريم بعد إباحة فثبت أن التحريم في الدعة كالضمان حيث كان اقتضاء التحريم وإن لم يثبت إلا ثم هم العلم وكالات إباحة بعد تحريم فثبت ضمان حيث كان المنسوخ تحريم الإلزام والتعمير به وعلى هذا القياس هذا هو معنى جريان المختار ومقاله في غير النسخ كالتخصيص حتى لو نفي الوجوب عن كل واحد من جماعات وأردت تخصيصهم بغير زيد لم يثبت التخصيص قبل ورود التخصيص وبلوغه على المختار ويثبت على عقابنه معنى الاستقامة زار في الدعة قاله سم (قوله كالإتمام) قاله شهاب فيه نظرا لأنه غير مخاطب ووجوب القضاء بأمر جديد وقد يجب بان النظر بالناسخ من حيث الاستقرار في أجله قاله سم ولا يخفى ما فيه (قوله وبعد التبليغ) مفهومه قول المصنف قبل تبليغه (قوله) ومن لم يبلغه ممن تمكن من علمه) أي ويكون حينئذ عاصيا بترك فعل ذلك (قوله على النص) أي على مدلوله (قوله أومضة) أي شرط كالإيمان في الرقة (قوله لا بدعوله) أي يقتضي المز بدعوله وهو جواز الانقصار عليه (قوله ما يقال) قدره أن يكون خبرا لا يتبدل لأن قوله هل رفعت إنشاء فلا يكون خبرا عنه معناه (قوله هل رفعت الزيادة حكما شرعا) أي وهو إخراج الرقة الكافرة وغير ذلك من الأحكام المقدمة (قوله فلا يثبت نسخ) أي يقتضي المز بدعوله (قوله اقتضى تركها) أي استلزم تركها أي الزيادة (قوله فمضى) أي تلك الزيادة أي النص الدال عليها (قوله لذلك مقتضى) أي لذلك الترتيب مقتضى بغير الضمان (قوله لا نسخ اقتضاه) أي الأمر لا يكو (قوله تركها) أي تلك الزيادة بل مقتضى الترتيب كغيره وهو

بنسخه وعندهم نعم نظر إلى أن الأمر بادونها اقتضى تركها فهي رافعة لذلك مقتضى فلان لا يلزم اقتضاه تركها والمقتضى للترك غيره البراءة

و ينوع على ذلك أنه لا يصلح باختصار الأحاد في زيادة تعارض القرآن كزيادة التعارض على الجملد الثانية بحيث يصحح التعارض بالبرك طلبة  
 وتغريب عام وزيداً اعتباراً للشاهد المين على الرجل والرجل والمرأين الثانية بحيث مسلم وأبي داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قضى  
 بالشاهد والمين بناء على أن المتواتر لا يسقط بالأحاد (والى المأخذ) المذكور (عوداً لأقوال المفصلة ٥٧ والفروع المينة) التى التى فيها

العلماء حاكين أن  
 الزيادة فيها نسخ أو إضمار  
 ما تقدم من زيادة  
 التغريب والشاهد  
 والمين ومن الأقوال  
 المفصلة أن الزيادة أن  
 غير المزبد عليه بحيث  
 لو انقصر عليه وجب  
 استنفاه كزيادة ركنه  
 في المغرب مثلاً فهي  
 نسخ والأكثر زيادة  
 التغريب في حد الزيادة  
 ومنها أن الزيادة أن فصلت  
 بالمزبد عليه اتصال  
 اتحاد كزيادة ركعتين  
 في الصبح فهي نسخ والا  
 كزيادة غير من جلد في  
 حد القذف فلا (وكذا  
 الخلاف في) نقض (جزء  
 المصادة أو شرطها)  
 كنقص ركنه أو نقص  
 الموضوع هل هو نسخ لها  
 فقبيل نعم إلى ذلك  
 الناقص لجوازه أو وجوبه  
 بعد تحريمه وقال الجمهور  
 من الشافعية لا والنسخ  
 للجزء أو لا بشرط فقط  
 لأنه الذي يترك وقيل  
 نقص الجزء نسخ بخلاف  
 نقص الشرط ولا فرق  
 بين متصله ومنفصله  
 كالاستقبال والوضوء  
 وقيل نقص المنفصل  
 ليس بنسخ اتفاقاً خاصة

المرأة الأصل فان ما زاد على المأمور به نفيه مستند إلى المرأة الأصلية ورفع ما استند إلى المرأة الأصلية ليس  
 بنسخ (قوله وينوع على ذلك) أى على كون الزيادة نسخاً (قوله في زيادتها) أى زيادة الأخبار المذكورة  
 شاع على القرآن فهو مدر من صف إلى فاعله (قوله البكر بالبكر الخ) فيه حذف دل عليه أى حذف بالبكر  
 بالبكر الخ وإعماله بمعلوم الخبر الأحادي في زيادتها على القرآن لأنه قطعي وهي طلبة وظنى المين لا يسقط قطعه عنهم  
 (قوله وزيادة اعتباراً للشاهد والمين على الرجل والرجل والمرأين الثانية) بحيث مسلم الخ ذكر الكمال  
 جواباً عن المختصر أن الآية والمحدث لم يتوارد على محل واحد إلا به تتضمن الإرشاد إلى الاحتياط في  
 الاستشهاد والحديث في الحكم بالشاهد والمين والاستشهاد غير الحكم أه وفي الفضل والأجواب ما مرجه  
 ما دواشى بقوله تقريره أى الدال هو أن مجرد استشهاده وشهيدتين لم يثبت عدم جواز الحكم بشاهد وعين لكن  
 مفهوم النص أنه حيث حصر المينة في النوعين رجلين أو رجل وامرأتين وأوجب أنه إذا لم يكن رجلين لازم  
 رجل وامراً فإن قل على أنه لا يثبت في شاهد وعين والامكان كان اللازم عند عدم الرجلين رجلاً وامراً  
 وتقرير الجواب أن المختصر طلب الاستشهاد على أن اللازم رجلان على تقدير الامكان ورجل وامراً فإن على  
 تقدير التذرع فإن منع المفهوم كما هو رأى الحنفية فلا نسخ وإن لم المفهوم فليس لمفهوم قوله تعالى واستشهدوا  
 شهادتين من رجالكم وقوله تعالى فإن لم يكن رجلان فرجل وامراً فإن سوى أن غير هذا الاستشهاد ليس  
 مطلوب بمعنى أن طلب الاستشهاد لم يتعلق بالإيهين النوعين وأما أنه لا يصح الحكم بغير النوعين فلا دلالة  
 عليه لنقص لا بالمنطوق ولا بالمفهوم أه وبما يضعف عنكم بآية أن ما هو ظاهرها من الترتيب غير مراد كما  
 منه الفقه ما وقد فروا كفاية الرجل والمرأتين في المال مع القدرة على الرجلين فلتأمل سم (قوله والى  
 المأخذ المذكور) أى المشار إليه بقوله ومثاله هل رفعت وهذا الظرف متعلق عنه خبر عن عوداً ومتعلق  
 بعود والخبر محذوف أى ثابت وقوله المفصلة صفة اسم الفاعل وقوله المينة بصفة اسم المفعول كإدخاله  
 قول الشارح التى بينها العلماء أه سم (قوله الأقوال المفصلة) أى المشتبهة على تفصيل مقابل لإطلاق القولين  
 السابقين (قوله منها) أى من الفروع المينة (قوله ومنها أن الزيادة أن فصلت بالمزبد الخ) أنظر المروق  
 بين هذا وأما تقدم من قوله ومن الأقوال المفصلة أن الزيادة أن غير المزبد عليه بحيث لو انقصر عليه وجب  
 استنفاه الخ فإن الزيادة المذكورة قد انصابت بالاول اتصال اتحاداً أيضاً في الثاني تغيباً بالادعائه وانقصر  
 عليه وجب إعادة كالأول والفرق بأن الزيادة في هذا الثاني عبادة مستقلة كالمزبد عليه ولا كذلك في  
 الاول يشبه أن يكون فرقاً بالصورة (قوله في نقص جزء المصادة أو شرطها) ذكره كفرة مثلاً فغيرها مثلها  
 كنقص الجلدات في جلد حشيش الإسلام (قوله نسخ لها) أى المصادة الكاملة (قوله فقبيل نعم إلى ذلك  
 الناقص) أى نعم هو نسخ لها متبناً إلى ذلك الناقص (قوله وقيل نقص الجزء الخ) شروع في نظير الأقوال  
 المفصلة في مثلها الزيادة سم (قوله كالاستقبال) مثال للنقص لاتصاله بالصلاة وقوله والوضوء مثال للنقص  
 لانفصالها (قوله أن يذكر الشئ على خلاف ما ذكره أولاً) المراد بخلاف خلاف يقتضى المناقاة  
 حتى يصح النسخ كان يقال في شئ أنه مباح ثم يقال فيه أنه حرام والأفطلق الخلف لا يقتضى المناقاة المحسنة  
 للنسخ فإنه يشعل ما لو قال في شئ أنه جائز ثم قال فيه أنه واجب فإن الوجوب خلاف الجواز مع أنه لا نسخ لما كان  
 الجمع بينهما ماصداً للجواز بالوجوب ووجه كون النص على اختلاف طرق بفالم المذكور أن وصفه في الزمن  
 الثاني يختلف ما وصف به في الزمن الأول يستلزم تأخر مشروعية الوصف الثاني عن مشروعية الوصف الأول  
 والالم يصفه وصفه في الزمن الثاني ثم أن قوله أو النص على خلاف الأول أى من غير تعرض في هذا النص

(٨ - ثاني - ثاني) للنسخ (بمعنى التامع) الشئ (بما هو عنه) (وطريق المطابقه الاجماع) بأن يعمروا على أنه متاخر  
 لما قام عندهم على تأخره (أو قوله صلى الله عليه وسلم هذا تأخير هذا) (أو هذا) (أو كنت نيت عن كذا تأخيرها) كحديث  
 مسلم كنت نيتكم عن زيارة القبور فزوروها (أو النص على خلاف الاول) أى أن يذكر الشئ على خلاف ما ذكره أولاً

(أقول الراوى هذا سابق) على ذلك فيكون ذلك متنازعا (ولا أثر لموافقة أحد النصفين للأصل) أى البراءة الأصلية أى أن يكون متنازعا عن الخالف إلا خلافا لمن زعم ٥٨ ذلك نظرا الى أن الأصل مخالفة الشرع لها فيكون الخالف هو السابق على الموافق قلنا لا يلزم ذلك

للاول حتى يتأمر ما قبله من قوله كنت تنسبكم عن كذا فافعلوه والافيه مشتمل على النص على خلاف الاول ويجوز جعله شاملا له ولا يرد أن شرط عطف العام على الخاص الاولان عطف هذا النس على ما قبله بل على قوله الإجماع سم (قوله أقول الراوى هذا سابق) قد غرق من قول ذلك وعدم قبول قوله هذا ناسخ كما ساقى بأن هذا أقرب الى الحق لأن المعادة أن دعوى السبق لا تكون عادة إلا عن طريق صحيح بخلاف دعوى النسخ بكثر كونها عن احتياط واعتماد قرآن قد غلطى وقد لا يقول بها غير الراوى قاله سم ومثل قول الراوى هذا سابق على ذلك ما في معناه مما يفيد الترتيب كقول حارر رضى الله عنه كان آخر الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار وتعين كل من الر واليمين بالنار يخ قاله شيخ الإسلام (قوله فى أن يكون) متعلق بأثر من قول هو لا أثر أى ناسخ (قوله لمن زعم ذلك) أى التأثير (قوله فيكون الخالف هو السابق) أى فيكون الموافق للبراءة هو الناسخ على هذا القول المرجوح لتأخره أدل وتقدم أمكن منسوخا لم يقدر إلا ما كان حاصله فصرى عن الغائده زعم الر كسوى ومن تبعه أن الناسخ هو الخالف لأن الانتقال من البراءة الى اشتغال الذمة يقين والعود الى الإباحة تائباشك وبديان يعارض بمثله ادعوى الموافق الى الإباحة يقين وتاخر الخالف شك ثم إن ما قالوه يستلزم عرق الموافق عن المغارة كما مر في الإسلام (قوله قلنا لا يلزم ذلك) قد يحجب بانه يكفى أن ذلك هو الظاهر والنسخ يكفى فيه الظاهر بدليل النسخ بخلاف واحد إلا أن يمنع أن ذلك هو الظاهر سم (قوله بعد الأخرى) انما تدره لتوقف فائدة الكلام عليه والافا نشوت فى المحقق لاحدى الآيتين أمر معلوم بل ذلك ثابت لكل آية فلفائدة في مجر والاختيار بذلك فعمل قطعاً أن المراد بثبوتها على وجه خاص وهو كونها بعد الأخرى (قوله قلنا لا يمكنه غير لازم) أى قلنا أن الأصل ذلك لكنه غير لازم وقد يقال عدم زومه لا ينافي الجريان على الأصل فيتمسك به حتى يقوم الدليل على خلافه فترد بعض الفضلاء (قوله لما علم أنه منسوخ ولم يعلم ناسخه) إشارة للفرق بين صورة التنكير والتعريف بأن صورة التنكير فيها فائدة أصل النسخ فيحصل أن يكون ذلك عن اجتهاد بخلاف صورة التعريف فان النسخ فيها معلوم ولكن لم يعلم عن الناسخ فيضعف احتمال كونه عن اجتهاد بخلاف صورة التنكير لأن الاحتمال فيها أقوى كما مر وهذا يحجب عن اعتراض سم بقوله قد يقال حيث كان الغرض العلم بانه منسوخ فينبغى أن يكون قوله هذا ناسخ لكذا ما للتنكير كذلك قلنا ما اه لماعلمت من أن النسخ قد علم في الشاى دون الاول نسخ النسخ استنباطا بالحسنات ونسخ أعم التا بالاحكام ثم الكتاب الاول يتلو الكتاب الثانى فى السنة (قوله وهى أقوال محمد صلى الله عليه وسلم وأفعاله الخ) أى تطلق السنة اصطلاحاً على المجموع من أقواله صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته وتطلق على المفهوم الكلى الصادق بكل قول أو فعل أو غيره والاول ظاهر عبارة المصنف (قوله ومنها تقريراته لانه كفا الخ) جواب لما يقال من أن التعريف غير جامع لتلوج تقريراته صلى الله عليه وسلم بان تقرير داخل فى الفعل لانه كف عن الإنكار والكف فعل كما تقدم فى مسئلة لا تكلف الفعل وبؤخذ من هذا كما قال بعضهم أن من الأفعال أفعالهم والاشارة لا يخرجان عن التعريف أذا هم نفسى كالكف عن الإنكار والاشارة فعل الجوارح فآذا هم بشئ وعاقبة عنه عائى أو اشاراتى كان ذلك الفعل مطلوباً بأمره لانه لا يهمل ولا يشرى إلا بحق وقد يهمل صلى الله عليه وسلم لسان الشرعيات وأما اقتصر الشارع على التقرير فربما لمصنف لتعريفه انتفاء تقريراته صلى الله عليه وسلم أحد على باطل عن العصة فى الاقوال والأفعال ومثل لهم همه صلى الله عليه وسلم يجعل أسفل الرداء علامة فى الاستسقاء فتقل عليه فركه كما رواه أبو داود والنسائى وغيرهما وقد استدل به أصحابنا على استحباب ذلك ومثل لا شارب تشاربه لكعب بن مالك أن يضع الشطرنج من دينه على ابن أبي حنيفة كفى الصبيحين (قوله والكلام هنا فى غير ذلك) أى فى الاحتجاج به إلى معنى

لجواز العكس (وثبوت إحدى الآيتين فى المصحف بعد الأخرى) أى لا أثر له فى تأخير ولما خلافا لمن زعم نظرا الى أن الأصل موافقة الوضع لا نزول قلنا لكنه غير لازم لجواز مخالفة كما تقدم فى آية هذه الوفاة (وتأخر اسلام الراوى) أى لا أثر له فى تأخر مروية عبار واهم تقدم الإسلام عليه خلافا لمن زعم ذلك نظرا الى أنه الظاهر قلنا لكنه على تقدير تسليمه غير لازم لجواز العكس (وقوله) أى الراوى (هذا ناسخ) أى لا أثر لقوله فى ثبوت النسخ به خلافا لمن زعم نظرا الى أنه لعدا لثبوت لا يقول ذلك إلا إذا ثبت عنده قلنا بثبوت عنده يجوز أن يكون باجتهاد لا يوافق عليه (لا الناسخ) أى لا قول الراوى هذا الناسخ لما علم أنه منسوخ ولم يعلم ناسخه فان له أثر فى تعيين الناسخ (خلافاً لأصحابنا) أى زاعى الآثار لماعدا الأخير وقد تقدم بيان ذلك فى الكتاب الثانى فى السنة (وهى أقوال محمد صلى

الله عليه وسلم وأفعاله) ومنها تقريراته لانه كف عن الإنكار والكف فعل كما تقدم وقد تقدم مباحث الأقوال التى تشرك السنة فيها الكتاب من الأمر والنهى وغيرهما والكلام هنا فى غير ذلك ولتوقف حجة السنة على عصمة النبي صلى الله عليه وسلم بدورها ذكر جميع الأنبياء زيادة الفائدة فقال (الأنبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون لا يصدر عنهم ذنب ولو صغير فهو)

(و) لقاضى (عاض  
والشيخ الامام) والد  
المصطفى كرامتهم على  
الله تعالى عن ان صدر  
عنهم ذنب والا كثر على  
جواز صدور الصغيرة  
عنهم سهوا الا اذا فعل  
الثمة كسرة لقمة  
والتعطيف بقره وبينون  
عليه لو تفرغ على عصمه  
نبتا على الله عليه وسلم  
منهم ما ذكره بقوله  
فاذن لا يقر محمد صلى  
الله عليه وسلم أحدا  
بان عليه مطلقا ولى  
غيره مستشر على الفعل  
ان انفصل من يقربه  
الانكار) شاء على  
سقوط الانكار عليه  
(وقيل الا الكافر) بناء  
على انه غير مكلف  
بالعروج (ولو) كان  
(منافقا) لانه كافر في  
الباطن (وقيل الا  
الكافر غير المنافق)  
لان المنافق يخبر على  
احكام المسلمين في  
اظهاره (دليل الجواز  
لفاعل) أى رفع الحرج  
عنه لان سكوته صلى الله  
عليه وسلم على الفعل  
تقرره (وكذا القره)  
أى غير الفاعل (خلافا  
لقاضى) (أبى بكر  
الاسقلافي قال لان  
السكوت ليس بخطاب  
حتى يتم وأجيبه  
كان خطاب فدم (وقوله)

الاقوال المذكورة فانها تقدمت في الكتاب الاول فقوله صلى الله عليه وسلم أى المظنور قبل من حيث الاحتجاج  
بها وامام من حيث معانيه فقد تقدم ذلك (قوله أى لا يصدر عنهم ذنب أصلا) أخذ العموم من التكرار في سياق  
التي وفي قوله لا صغيرة ولا كبيرة لا عدوا لاسمها اشعار بان قوله سهوا لا يختص بالصغيرين فغشاها الى انه  
ليس من تمام الماتية به حتى يختص بالصغيرة بل هو ما تلحق به الصغير والكبير فكانه يقول لا يصدر  
عنهم ذنب أصلا ولا صغيرة ولو هو او في قوله لا يصدر عنهم ذنب اشعار بان العصمة عدم خلق الذنب في العبد كما  
هو الصحيح عند اهل السنة لا ملكتة تلحق الى عدم الوقوع في الذنب كما هو المشهور وعند المعتزلة ان ذلك كان  
كذلك لم يحتج الى تكليف الانبياء مع انهم أشد الناس في التكليف ومن هذا قال أبو منصور الماتريدي  
العصمة لاز بل الحق وقوله ولو صغيرة سهوا اعلمه ما لم يرتب على ذلك تشرية وأما السهو والترتب عليه ذلك  
لجائز كما وقع له صلى الله عليه وسلم من قيامه من ركعتين وسلم معتقدا التمام (قوله عن ان يصدر) عن بعض  
من الجهر ومتعلق بكرامتهم على تضمينها معنى المنع وبمعنى بقاء عن على بابا هو متعلقة بكرامتهم على  
تضمينها معنى التزبه كذا قيل والاحسن ان عن متعلقة بخروج حاله من الهام في كرامتهم أى منزهين عن  
ان يصدر عنهم ذنب (قوله والا كثر على جواز صدور الصغيرة) أى ما ذهب اليه الاكثر من صغيف (قوله أحدا)  
يدخل فيه غير المكلف وهو الظاهر لان الباطل فيج شرعا وان صدر من غير المكلف ولا يجوز تركين غير  
المكلف منه وان لم يأت به ولا يهجم من جهل حكم ذلك الفعل جواز بل لا بد ان المنكر ومو خلاف الاولى  
كذلك سم (قوله على باطل) أى من قول أو فعل (قوله وسكوته) مستند أخيره قوله دليل الجواز لفاعل  
الح (قوله ولو غير مستشر) أى غير مصرور (قوله على الفعل) متعلق بسكوته أى عن الانكار على الفعل  
وقوله مطلقا حال من الفعل ومعنى الاطلاق سواء كان الفعل من مسلم أو غيره كان ذلك الفعل بمن يقربه  
الانكار ممن غيره بدليل التفصيل بعده (قوله بناء على سقوط الانكار عليه) الجهر ورتب على الانكار  
ومتعلق بسقوط محذوف تقديره عنه والاصل بناء على سقوط الانكار على من يقربه الانكار عنه أى عن  
الذي صلى الله عليه وسلم وهذا القول ضعيف كما يفيد المصنف (قوله أى رفع الحرج) التبادر من رفع الحرج  
رفع الاثم فيكون المراد الجواز ما عدا الحرمة الصادق بالمرء وكما يفيد في الماندوب والواجب وهو خلاف  
ما فهم من كلامهم من انه صلى الله عليه وسلم لا يقر على المنكر وكالحرام فالوجه حل رفع الحرج على رفع اللوم  
وان كان الحرج ظاهرا في الاثم لاجل ان يخرج المنكر وأشار الى ذلك شيخ الاسلام وتقدم عن سم ما يفيد  
ذلك (قوله ليس بخطاب حتى يتم) أى ما مر من ان العموم من عوارض الانفاط لا للمنافق وحاصل الجواب ان  
السكوت في قوله الخطاب فهو لفظ بالقوة فدم (قوله وفضله صلى الله عليه وسلم) المراد بفضله الفعل الصادر منه  
لا الفعل بالنسبة اليه فان هذا يتصف بالكرامة والحرم فيقسم الى مائة مائة وما يخصه كالا يخطي وحديثه قوله  
الآتي أو كان يخصه بالمدخل فيه ما يخص به من المحرمات ولما قيل ان يقول كان الاول والاقدان يعبر  
عنا بغير الفعل أيضا كالقول والظن لا تنفاد الحرمة والكرامة عن كل ما صدر عنه صلى الله عليه وسلم  
من فعل وقول وغيرهما والعصمة شاملة للفعل وغيره كالا يخطي ويمكن ان يقال ان في ذكر الفعل تنبيه على  
غيره لظهور عموم العصمة فذكر كاختصارا سم (قوله وغير مكره للندرة) فيه جثمان الاول ان لفا قال ان  
يقول كان ينبغي الاستدلال على انتفاء الكرامة أيضا بالعصمة كان يقول وفضله غير محرم ولا مكره والعصمة  
فان الظاهر عصمته عن الوقوع في الكرامة أو ضلوا ما فعله مما هو مكره وفي حقا فمكره وفي حقه لانه  
بفسده بان الجواز بل قد يجب فعله اذ توقف الباطل عليه وقد حكى النووي عن العلماء في وضوئه عليه  
الصلوة والسلام مرة مرة ومرتين مرتين انه افضل في حقه من التثنية للبيان فان قيل انما انصرف على العصمة  
بالنسبة الى الحرام لانها المذكورة في سابقه قلنا هذا قليل الجدوى مع توجه اعتراض الخصم في سابق  
وعمن ان يجب بان وجه الخصم في الحلين عدم تصريح الاثمة بالعصمة ممن الكرامة كما يفهم من قوله في  
شرح المنهاج والمنكر وسند وقوعه من آحاد المسلمين فكيف من سيدنا النبيين وامام المرسلين والذي نراه انه  
لا يصدر منه وأنه من جملة ما عهم منه اه فقوله والذي نراه الخ مشعر بانه غير منصوص والثاني ان استدلاله

بالندرة لا يعلم طوله به اذ ندرة الوقوع من التقي من أمته لا يدل على عدم الوقوع منه بل غاية ما تدل عليه  
أندره الوقوع منه وعكس أن يجاب بوجهين الأول أن الندرة محمولة على كمالها بناء على أن الشيء إذا أطلق  
انصرف الى فردة المكامل كما صرح به غير واحد من الموضحين عزه صلى الله عليه وسلم على جميع الامم وزادته  
عليهم في كل كمال شاركه فيه فاذا كان وقوع المكره من التقي من أمته غاية الندرة كان متفعا عنه راسا  
اذما ندرة الندرة الا الانتفاء راسا والحاصل أن الاستدلال مبنى على قاعدة صرح بها غير واحد وهي أن  
الشيء اذا أطلق انصرف الى فردة المكامل ولعل مرادهم أن نقديكون كذلك أو بالم يقم دليل على خلافه وعلى  
مقدمة معلومة تركها الموضوعها هي عزه عليه الصلاة والسلام على جميع الامم ومثل ذلك شائع واقع الثاني أن  
ألف قوله للندرة للمعوم أخذها متقدم اذنا للمعوم مالم يتحقق عهد ومعالمون لانهما مفيد بوجوب سائر  
افراد الندرة للتقي من أمته وما بعد سائر افرادها لا العدم راسا والتي عليه أفضل الصلاة والسلام متميز على  
سائر أمته وزاد على كل منهم في كمال شاركه فيه أصله فاذا ثبت لهم سائر الندرة ثبت له العدم راسا فان قيل  
لم يحمل الشارح قوله للندرة على معنى لندرة وقوعه عنه ليوافق قوله للعصمة في أن كلامه متعلق بقلت لوجهين  
الأول أن الجمل على ما ذكر لا يفيد المطلوب لان الحكم بندرة وقوعه عنه يقتضي وقوعه عنه قليلا أو المطلوب في  
وقوعه عنه مطلقا لا لقليل بل يقع منه قليلا لا كثيرا بل لا نقول بأس الكلام في ذلك لانه جنة غير مكره  
بل قد يكون واجبا وانما الكلام في وقوعه عنه كونه مكرها في حقه والثاني أن ما ذكره هو الموافق لمراد  
المصنف كما يفهم مما تقدم عنه في شرح المنهاج قاله سم (قوله فكف منه) أي فكف بفع منه صلى الله  
عليه وسلم مع ندرة وقوعه من التقي من الامم وليس المعنى فكف لا يندره من المتقدم وقال شيخ الاسلام أي  
فكف بفع منه لان كمال شرفه بأي أن يقع منه ما نهي عنه ولا التام في به مطلوب فلو وقع منه لطلب  
التام في به ولا لازم باطل اه (قوله وما كان من أماله جلبيا) أي محض دليل قوله بعد وفيما ترد الخ (قوله  
كقطعة السارق من الكوع الخ) التمثيل به كما يصح على القول المرجوح من أن آية السرقة مجمة تصح على  
المرجح من مقابلة المراد هنا البيان بيان معنى اللفظ الشامل لما أراده به غير ظاهره ولفظ البدنطاع في  
العضو الذي المنكسب شيخ الاسلام (قوله وغيره) أي غير الإنسان وهو الحي وما كان محصاه لسببنا متعد من به  
فان قيل يرد عليه أن ظاهره أنه لا خلاف في عدم تعددنا بالحي مع أنه ليس بنده به بجزم الزكشي فقال أما  
الحي فلا يندب لا احتساب التام في به وان المحض به قد تعدد به كالنهي فان وجوبها مختص به مع ندها لنا  
قلت أما الاول فيمكن الجواب عنه بما احتمل أن المراد منه أنه يتأثر على قصد التام في به لا على نفس الفعل  
الذي الكلام فيه وأما الثاني فيمكن الجواب عنه بما قاله شيخ الاسلام من أن المراد بكونه لسببنا متعد من به أنا  
لسببنا متعد من به على الوجه الذي تعدد به ولا يفقد تعددنا نحن على وجه آخر كالنهي والمثاورة فانه قد تعدد  
بهما على وجه الوجوب وتعددناهما على وجه الندب اه وبأن المراد لسببنا متعد من به من حيث فعله وباعتباره  
معنى أن فعله لا يكون سببا لتعددنا به فلا يتأثر على تعددنا بتعددنا غيره الفعل كالتوقف فعله للنهي على وجه  
الوجوب لا يؤثر في تعددنا بالنهي لكنه أمرنا بالقول فتعددنا بها باعتبار قوله لا باعتباره الذي الكلام فيه  
سم قلت الجواب ما قاله شيخ الاسلام وأما جواب سم فلا يخفى ضعفه فامل (قوله وفيما ترد دين الجبلي  
والشرعي) أي بان كانت الجبلة تقتضي في نفسها لكنه وقع متعلقا بمادة بان وقع فيها أوفى وسيلتها  
كالم كروب في الحج والذهاب لصلاة العبد في طريق الرجوع في أخرى فال كروب في نفسه ومخالفة الطريق  
بما تقتضيه الجبلة قول يحمل على أن الإنسان لا يجرى الجبلة أول كونه مطلوبا في هذه المادة سم (قوله ترد  
ناشي من اقوالنا الخ) ظاهر ضيقه ترجيح الاول فيكون كالجبلي وظاهر كلام الفقهاء من استحباب الرجوع  
في الحج والذهاب لصلاة العبد من طريق الرجوع من أخرى ترجيح الثاني هذا مذهبا معاشرا المالكية  
وللشافعية نحوه كما يفيد شيخ الاسلام سم (قوله أي سوى ما ذكر) أي من الجبلي والسيان والمخصص  
والمتروك (قوله عبادة كان) أي كالعبادة وقوله أوالا كالبيع والشراء (قوله كقول هذا واجب) أي ولم  
يقل على (قوله معلوم الجبلة) أي الصفه وهي الوجوب أو الندب أو الإباحة (قوله ووقوعه بنا أو امتثالها)

(أو سبانا) كقطعة  
السارق من الكوع  
بنا لحمل القطع في  
آءا السرقة قال المصنف  
روى بإسناد حسن أنه  
صلى الله عليه وسلم قطع  
سارقا من المفضل (أو  
مخصصا) كزادته  
في الشراخ على أربع  
نسوة (قوامع) أن  
البيان دليل في حقنا  
وغيره لسببنا متعد من به  
(وفيما ترد من فعله  
بين الجبلي والشرعي  
كالبيع را كما ترد)  
ناشي من القولين في  
تعارض الأصل والظاهر  
يحمل أن يلحق بالجبلي  
لان الأصل عدم  
التشريع فلا يستحب  
لنا ويحمل أن يلحق  
بالشرعي لان النبي صلى  
الله عليه وسلم بعث إيمان  
الشرعات فيستحب  
لنا (ومأشوا) أي سوى  
ما ذكر في فعله (ان علمت  
صفته) من وجوب أو  
ندب أو إباحة (فامته  
مثله) في ذلك (في الأصح)  
عبادة كان أو لا وقيل  
مثله في العبادة فقط  
وقيل لا مطلقا بل  
يكون كجهول الصفة  
وسباني (وتعلم صفة  
فعله) بنسب عليها  
كقوله هذا واجب مثلا  
(وتسوي بمعلوم الجبلة)  
كقوله هذا الفعل مساو  
لكذا في حكمه للمعوم  
(وقوعه بنا أو امتثالها)



والاشكال في ذكر البيان فها مع ذكره قبل لان الكلام هنا في العلم به صفة الفعل من حيث هو لا يقيد كونه سوى ما يتقدم (وخص  
 الوجوب) عن غيره (اماراته كالمصلا بالاذان) لانه ثبت باستقرار الشرع بما لا يؤذن لما لا يؤذن لها كصلاة العبد  
 والاستسقاء (كونه) أي الفعل (ممنوعا) منه (لأنه يجب كالحقن والحد) لان كلامه ما عقوبة ٦١ وقد يتخلف الوجوب عن هذا الامارة

لدليل كافي معبود  
 السهو وهو الدلالة  
 في الصلاة (و) خص  
 (الندب) عن غيره  
 (بمجرد قصد القرية)  
 عن قصد الوجوب  
 (وهو) أي الفعل لمجرد  
 قصد القرية (كثير)  
 من ملاوة وصوم وقرأة  
 وذكره ونحو ذلك من  
 التطوعات (وان  
 جهلت) صفة  
 فلو وجوب في حقه  
 وحقا لانه الاحوط  
 (وقيل للندب) لانه  
 المتحقق بعد الطلب  
 (وقيل للإباحة) لان  
 الاصل عدم الطلب  
 (وقيل بالوقف في  
 الشكل) لتعارض  
 أوجه (و) قيل  
 بالوقف (في الاثنين)  
 فقط (مطلقا) لانها  
 الغالب من فصل النبي  
 صلى الله عليه وسلم  
 (و) قيل بالوقف  
 (فيما) فقط (ان يظهر  
 قصد القرية) والا  
 فلا لاحتماله عن غيره  
 ان يقل سواء ظهر قصد  
 القرية أولا وبجملعة  
 القرية للإباحة بان  
 يقصد بفعل المباح  
 بيان الجواز للاصحة

صورة البيان ان لا يعلم صفة المأمور به فيفعله صلى الله عليه وسلم لتعلم صفة كان يتطوف بعدها بحجاب الطواف  
 لتعلم صفة فعلم وجوب هذا الطواف لكونه سائلا للواجب فان قلت وجوب الطواف معلوم من الامر به  
 بما فائدة علم وجوبه من وقوعه سائلا لذلك الامر قلت فائدة وجوب الصفة التي وقعت ككونه سائلا والابتداء  
 بالمجر وجعل السبت عن يساره وانما يفهم الاستناد في الوجوب الى هذا البيان فيكون دليلا آخر للوجوب  
 وصورة الامتنال ان يكون المأمور به معلوما للمكان بالتي لا امتثال الامر به كالتصدق بدينهم امتثالا لا بحجاب  
 التصديق بفعل وجوبه من وقوعه امتثالا ومن فوائده استفادة الحكم منه مع استفادة من الامر ايضا التاكيد  
 في ثبوت الحكم حيث استفيد من كل من الامر والفعل ودفع وهم توقف اجزاء المأمور به على بعض الوجوه  
 والاشكال في عطف الامتنال على البيان وان حصل بكل منهما الآخر فلا يقال ان عطف العام على الخاص  
 كدكسه شرطه الواو وذلك لان كلامه حاو ان كان اعم من نفسه من الآخر لانه لو بدبه هنا ما بين الآخر لانه  
 وقع عليه الوقوع والتقدير ووقوعه لاجل البيان اولاجل الامتنال والبيان الذي الوقوع لاجله والامتنال  
 الذي الوقوع لاجله متباينان اه سم (قوله ولا اشكال في ذكر البيان هنا الخ) وجه الاشكال ان ذكر البيان  
 هنا في عدد اقسام سوى ما تقدم الذي من جلته البيان يستلزم جعل القدم نسبيا وحاصل الجواب انه  
 لا اشكال لان الكلام هنا فيما يعلم به صفة الفعل من حيث هو لا يقيد كونه سوى ما تقدم فقوله وتعلم صفة فعله  
 أي مطلقا لا يقيد كونه سوى ما تقدم (قوله ويخص الوجوب) أي غيره كما اشار له الشارح بقوله عن غيره  
 (قوله كالمصلا بالاذان) أي ان الصلاة المحبوبة بالاذان علامة على وجوبها وهذا كلام صحيح ويجوز جعله  
 على ان المراد ان الاذن للصلاة اشارة على وجوبها فتكون في الصارفة قلب والاصل كالاذان بالصلاة (قوله  
 بخلاف ما لا يؤذن لها) أي فانه لا يحكم بوجودها وليس المراد فاته ينتفي عنها الوجوب لئلا يرد عليه ان العلامة لا  
 يلزم انكسارها فلا يلزم من انتفاء علامة الوجوب كالاذان انتفاء الوجوب والانتفاء يقتضي بالندوة فانها الاذن  
 لها مع انها واجبة (قوله لولم يجب) أي لولم يحكم بوجوده أي لولم يعارضه شيء آخر (قوله وقد يتخلف الوجوب  
 الخ) اشارة الى تعبد الامارة وهي قوله لولم يجب الخ بعد المعارض (قوله لمجرد قصد القرية) بمجرد قصد ما  
 لا اطلاع لنا عليه فالمراد ان تدل قرينة على قصد ما بذلك الفعل بمجرد داعي قصد الوجوب بان لم يكن دليل  
 وجوب (قوله لانه الاحوط) أي لان الفعل ان حصل على الوجوب فلا يخرج عن عهده الا بالامتنان به  
 بخلاف ما اذا جمل على الندب والاباحة فقد لا فعل ويكون في نفس الامر واجبا فيقتضي الاحتياط (قوله  
 وقيل للندب) لم يقل الشارح فيه وفيما بعده في حقه وحققا كما قال في الذي قبله وكأنه لم يدع نصر بعضهم بذلك  
 وكلام السكال في تقرير الدليل في هذا وما بعده فاشارة الى ان المراد الندب والاباحة في حقه فقط ويؤيده  
 قول الشارح في الخامس لانهم الغالب من فعل النبي صلى الله عليه وسلم (قوله مطلقا) أي ظهر قصد القرية  
 أم لا وهو راجع للاقوال قبله كما هو كما سنبينه عليه الشارح (قوله سواء ظهر قصد القرية أم لا) قد يقال ما ظهر  
 فيه قصد القرية يكون معلوم الصفة لما مر من أن مجرد قصد القرية من امارات الندب والاشكال هنا في مجهول  
 الصفة وقد يجب ان الذي من امارات الندب قصد القرية أي حصول ذلك ووقوعه بالفعل والذي هنا  
 ظهور ذلك لاحصائه ووقوعه فليتأمل ولعل هذا أولى عما اطال به العلامة سم هنا (قوله فيثبت على  
 هذا القصد) أي لا على الفعل لانه من حيث ذاته مباح لا ثواب فيه (قوله عن قوله) أي في النسخة التي عدل  
 عنها الى هذه وقوله الذي نعت لقوله ان لم يظهر وقوله هو أعاد على قوله ان لم يظهر المعدول عنه وهو المراد  
 بالثاني من قوله مشطو باعلى الثاني منها ما قوله لمحقا بدله الاول أي هو وان ظهر (قوله أي تخالفا) فسر

فيثبت على هذا القصد كما قاله المصنف وقوله ان ظهر عدل الله عن قوله ان لم يظهر الذي هو سهو كإتيانها في خطه مشطو باعلى الثاني  
 منها لمحقا بدله الاول (واذا تعارض القول والفعل) أي تخالفا (ودل دليل على تكرار مقتضى القول) فان كان القول (خاصا) صلى الله  
 عليه وسلم كان قال يجب على صوم ما شؤراه في كل سنة وانظر فيه في متبعه القول أو قبله (فلتأخر) من التوليد والفعل بان علم (ناسخ)



ولامه كالم من ان

المتأخر من القول والفعل  
 بان علم مقدم على الآخر  
 بان ينسج في حقه  
 الله عليه وسلم وكذا في حقه  
 ان دل دليل على تأنيبه  
 في الفعل والا فلا تراض  
 في حقنا وجول المتأخر  
 فالاقوال اصبها في حقه  
 الوقف وفي حقه تقدم  
 القول (الا ان يكون)  
 القول (السام ظاهرا  
 فيه) صلى الله عليه وسلم  
 لانها كان قال يجب  
 على كل واحد صوم  
 عاشوراء الى آخر  
 ماتقدم (فالفعل  
 تخصص) القول العام  
 في حقه تقدم عليه او  
 تأخر عنه او جهل ذلك  
 ولا ينسج حينئذ لان  
 التخصص اهوئ عنه  
 (الكلام في الاخبار)  
 اي بغض المهر وتوقفه  
 ينقسم المركب لصادق  
 بالخبر لخير الكلام  
 انه زائدة لافادته فقال  
 (المركب) أي من  
 اللفظ (اماهمل) بان  
 لا يكون بمعنى (وهو  
 موجود) كدلول لفظ  
 الهذيان (خلانا لالام)  
 الرأى في نفسه وجوده  
 قائلا المركب اغا  
 بصاروه لافادته فغيث  
 انتفت انتفى فرجع  
 خلافة الى ان مشل  
 ما ذكر لاسي مركا  
 (وليس موضوعا)  
 انتفاقا (واما مستعمل)  
 بان يكون له معنى  
 (والختار انه موضوع)

في حقنا كما في القسم الآتي على ان هذا فيما نحن فيه مغلط ظاهر لان الفرض  
 اختصاص القول به فعل تقدير كونه متأخرا عما ينسج الفعل بالنسبة اليه لا بالنسبة اليها ايضا فليتام  
 والجواب ان الترجع هنا لم يقع الدليل وهو كون القول اقوى لانه موضوع لادلا فلا يختلف بخلاف الفعل  
 فان له محامل وانما يفهم منه بعضنا في بعض الاحوال بقرينة ولانه اهم دلالة لانه يعر المعهود والموجود العقول  
 والمهوس والفعل يخص بالموجود المحسوس ولان دلالة القول متفق عليها ودلالة الفعل مختلف فيها والمتفق  
 عليه اولى بالاعتبار ولان العمل بالقول بسط مقتضى الفعل لجهلة لانه يخص بالامة وقد بطل حكم في حقه  
 والجمع بينهما ولو وجه اولى من ابطال أحدهما بالكلية لكن لما اخذنا الى الترجع لتعدد عملها هذا الدليل  
 الذي هو قوة القول ولم نراع الاحتمال بخلاف ما يتعلق به عليه افضل الصلاة والسلام لم يحتج اليه اعرضنا عن  
 الترجع في هذا الدليل مراعاة لاحالة اخذنا حاصل ما في المعصية فليتام بعداه نسه (قوله مقدم على الآخر) أي  
 في العمل لافي الوجود (قوله بان ينسج في حقه) أي مطلقا دل دليل أم لا بدليل ما بعده (قوله لان التخصص  
 اهوئ عنه) أي من النسخ لما فيه من اعمال الدليلين لانه رجع لبعض والنسخ رجع للجميع ومحل ذلك في تأخر  
 الفعل اذ لم يعمل الذي صلى الله عليه وسلم قبله بمقتضى القول والافه ونسخ في حقه اخذنا ما رفي آخر التخصص  
 في تنبيه كقولهم يكن القول ظاهر في الخصوص ولا في العموم كان قال صوم عاشوراء واجب في كل سنة فالظاهر  
 انه كالعام لان الاصل عدم الخصوص اه شج الاسلام (قوله زائدة لفائدة) علة لافتحنا تنقسم مطلق  
 المركب مع ان المقصود بالذات هو البحث عن المركب الخيري وحاصله انه لما كان تقسم مطلق المركب بخير الى  
 الكلام في المركب الخيري اى كونه من اقسامه كان ذلك محصلا للفرض مع زيادة لفائدة (قوله كدلول لفظ  
 الهذيان) يعني ما عدا قات مدلوله وهو لفظ مركب لاسي وفي هذا الشعر باختصار الهذيان في المركب وعدم  
 انحصار الماهل في الهذيان قال الشهاب فان خص الهذيان بالناشي عن نحو المرض فللكاف وجه والافهي  
 مستدركة فيما يظهر اه وقد يقال على تقدير تسليم انحصار الماهل في لفظ الهذيان ان وجه الكاف انها قد  
 تكون باعتبار افراد الذهنية قاله سم (قوله فرجع خلافة الى ان مثل ما ذكر لاسي مركا) أي لالى  
 فيه من اصله اذ الامام لا يشكر وجود لفظ ضم بنفسه الى بعض ولا معنى له ولكن لما اعتبر في التركيب الضم  
 مع الافادة بحث انتفت لفائدة انتفى التركيب رجع خلافة الى ان مثل ما ذكر لاسي مركا واما من لم يعتبر  
 في التركيب الافادة فأتعلق التركيب عليه كغيره وقوله لاسي مركا أي كما لاسي مفردا فهو واسطة وعليه  
 فالاقسام ثلاثة (قوله وليس موضوعا) قال الكلام لافائدة لتخصص رجع به لان معنى الماهل تضمنه اذ الماهل مالم  
 يوضع لمعنى فيؤول الكلام الى الحكم بان غير الموضوع لمعنى غير موضوع لمعنى ولا فائدة له كمالافائدة لقولك  
 الانسان انسان لا يقال صرح به لدفع قومه عود الضمير في أنه على المركب مطلقا لانا نقول تصوره معنى الماهل  
 يدفع هذا التوهم ويصير ان اراد المستعمل اه وأقول جوابه اما اولافما حقه المولى سعد الدين في شرح  
 قول العقائد حقائق الاشياء ثمانية من ان الشيء قد يكون له اعتبارات مختلفة يكون الحكم عليه شئ مفيدا  
 بالنظر الى بعض تلك الاعتبارات دون بعض كالانسان اذا اخذ من حيث انه جسم كان الحكم عليه بالحيوانية  
 مفيدا واذا اخذ من حيث انه حيوان ناطق كان ذلك لقوا اه وبيان ذلك ههنا الماهل اخذ من حيث انه  
 لاسي له فيفيد الحكم عليه بعدم الوضع لامن حيث انه لم يوضع لمعنى حتى يكون الحكم للذكور لقوا والى ذلك  
 اشار الشارح بتفسير الماهل بقوله بان لا يكون له معنى دون ان يقول بان لم يوضع لمعنى فان قيل لكن عدم  
 الوضع لازم لكونه لاسي له قلت ارمعه له لاعتقاده الحكم به الا ترى ان قول القائل الانسان قابل للفهم  
 فيه حكم على الانسان بلازمه ولا يصح أحد انكار افادته ولا دعوى انه لقو وقد جعل المولى التفتازاني قبيل  
 تحقيقه السابق من امثله ما يفسد قول القائل واجب الوجود موجود مع ان الوجود من لازم واجب  
 الوجود بلا خفاء واما ثانيا فاما اشار اليه في قوله لا يقال باخ واما ما احاب به عنه فهو مدفوع بانه قد يعقل  
 نحن معنى الماهل او معنى الوضع فدفع التوهم ظاهر واما الثالثان المقصود ببيان انتفاء الوضع بالانتفاء  
 بدليل اول اطلاقه وذكرنا خلاف فيما بيده وهو الاتفاق ليس لازما لمعنى الماهل فينبى التنبيه عليه لئلا ينفل

عنه قاله سم قات قياس ما هنا على ما ذكره السبب وهو مثل به قياس مع الفارق بان الانسان اذا اخذ  
من حيث انه جسم يكون الحكم عليه بانه حيوان مفيد لان الجسم يكون حيوانا وغير حيوان ولا كذلك  
الحال هنا فان ما لا معنى له لا يكون موضوعا وغير موضوع حتى يكون الحكم عليه بعدم الوضع مفيدا واما  
قوله فهو مدفوع بانه قد يغفل عن معنى الماهل الخ فلا يخفى ضعفه وكذا حواه الثالث وانظر ما قاله  
الكمال فلا فائدة لذلك قوله وليس موضوعا لا يعجزد الانصاح ولو قابل الماهل بالموضوع لاستغنى عن قوله وليس  
موضوعا (قوله اى النوع) اى بان قصد الواضع بوضع فرد من افراد المركب الوضع حقيقة المركب من حيث  
هى من غير نظر لاشخاص المركبات (قوله ولا تعب عنه بالكلام) اى فى الجملة والا فان العلوم ان المركب اعم  
من الكلام لاعتبار الفائدة التامة فى الكلام دون المركب لصدقه بخلافه وبوجه الشرط وحدها وكذا  
جملة الجزاء (قوله ما تضمن من الكلام الخ) هذا التعريف الذى ذكره المصنف تسع فيه ابن مالك فى تسهيله  
قال الدمامى فى شرح التسهيل فان قلت صدقه اى قوله ما تضمن من الكلام على الاثنى متعذر وذلك لان من  
فى قوله من الكلام لبيان الجنس فلزم ان يكون مدخولا وهو الكلام مفسرا لما والكلم اغما يطلق على ثلاث  
كلمات فصاعدا فاذا لا يتحقق الكلام الا عند تحقق الكلم وهو باطل قلت لا تليق ان من تبيينه وانما هى  
تعبئة توهى ويجزى وهى محل نصب على الحال من الضمير المستكن فى تضمن اى والكلام شئ تضمن  
كاشا من الكلام اى فى دل كونه بعضا من الكلام فيصدق على الاثنى فقط اه من سم (قوله فهو  
رجل يتكلم) قد يقال لاحاجة لاجراء هذا لان الكلام فى التراكم المحجبة لغوه وهذا فائدة شاع الى انه  
لا يصح الاستدلال بذكره الا ان يحاج بان فساد لا يمنع الاحترازة فان قيل ويخرج ايضا جملة الشرط من  
الجملة الشرطية بل وجملة الجزاء منها بناء على ان الكلام مجموعها مقلت لا بل كلاهما فانه الاستدلال بالمفيد المعنى  
الذكرور وانما يخرج ذلك بقوله مقصود الدالة كفى الصلة بالافرق سم (قوله بخلاف تكلم رجل الخ) وجه  
ما ذكره من انه فى بيانها بعد اتمام انه يذكر تكلم بعلم ان هناك متكاملا لكنه لا يعلم ارجل هو وامرأة  
ويذكر رجل بين ذلك الفاعل المبهم ونظر شيخ الاسلام فيما ذكره الشارح فى الفرق بين المثالين بان تعليمه  
الذى ذكره مشترك بينهما كما يظهر للامل فليز ان يكون كل منهما مفيدا قال على ان المرادى صرح بان  
الثانى المفهوم منه الاول بالاولى غيره مقيد وهو الاوجه اه قال سم واقر ان سلم ما وجه به نظره فبينهما  
فرق ابدأ انه يدعى فى حواشى الكافية يقتضى افادة الثانى دون الاول فانه قال جهوا لخاصة على انه يجب ان  
يكون المتبادر معرفة او نكرة فيها تخصيص لانه محكوم عليه والحكم على الشئ لا يكون الا بعد معرفته والفاعل قد  
تخصص بالحكم المقدم عليه فلا يشترط فيه تعريف او تخصيص آخر وفيه نظر لانه اذا تخصص بالحكم كان تعريف  
الحكم غير تخصص فليز بالحكم على الشئ قبل معرفته والجواب ان النكرة تعبر بتقديم الخبر فى حكم  
المخصوص قبل الحكم وذلك ان المقصود من اشتراط التعريف والتخصص فى المحكوم عليه اصفاء السامع  
الى كلام المتكلم لان تنكيره سفر السامع من استماع الحديث فعل بالعرض وهو الاقامة وعند تقديم الحكم  
لا يشر السامع من استماع آخر الكلام بل يعنى الى الله حتى الاصفاء فبعد ذلك لود ذكر المحكوم عليه بمحولا  
لا يتخل بالعرض لان الاقامة قد حصل باستماع الحديث فثبت ان تقديم الحكم يجعل المحكوم عليه فى حكم  
المعين فلا حاجة الى تعريف او تخصيص اه فان قلت ورد على هذا الجواب انه اخرى الموازى فى تكلم رجل  
لزم جواز قائم رجل مع انه لا يجوز امتناع نحو بكرة تكلمت محاسنكم فيه على التنكير بتكلم غريب فى العادة  
مع انه لا يمنع ويمكن ان يجاب اما عن الاول فيالفرق بين الفعل والخبر اذا كان اسماء كقيا الفاعل وضع  
امالة لتسبب الى غيره ولا ينعلم الا ذلك فالسامع لا يفرغ عنه سماعه لعل بانه حديث عن الآتى بعد فبينه نظره  
وبصنى لسماعه فيستفد والاسم بوضع امالة لتسبب الى غيره ويصلح لان نسب السامع فالسامع بفرغ عنه  
سماعه اعم تعبه لان يكون حديثا بعده مع تنكيره لما فرغ من الاصفاء انه فلا يستفيد واما عن الثانى  
فبان السامع وان فرغ عنه سماعه لكونه محولا لكن اذا جاء الحكم الغريب بعده رجع السامع الى الاقامة  
عليه والاصفاء اليه فيستفيد بخلاف ما اذا جاء بعد التنكير حاكم ليس بغير رب فانه يستمر انصرف النفي

اى بالنوع وقيل لا  
والموضوع مفرداته  
ولتعبير عنه بالكلام  
قال (والكلام ما تضمن  
من الكلام) اى كلمتان  
فصاعدا تضمنتا  
(استنادا مفيدا مقصودا  
لذاته) يخرج غير  
المفيد نحو رجل يتكلم  
بخلاف تكلم رجل  
لان فيه بيانا بعد اتمام  
وغير المقصود كالمصدر  
من التام والمقصود  
لغيره كصفة الموصول  
نحو جاء الذى قام ابره  
فانها مفيدة بالضم اليه  
مقصودة لا انصاح معناه  
ولاطلاق الكلام  
على النفسانى كاللسانى  
والاختلاف



(و) طلب (تحصيلها)  
أو تحصيل الكف  
عنها أي اللفظ المفيد  
لذلك (أو روي) نحو  
قم ولا تقم (ولو) كان  
طلب تحصيل ما ذكر  
(من ملتبس) أي مساو  
لالمطلوب منه رتبة  
(وسائل) أي دون  
المطلوب منه رتبة  
فإن اللفظ المفيد لذلك  
منها يسمى أمراً ونهياً  
وقيل لأجل يسمى من  
الأول التماساً ومن  
الثاني سؤالاً وأشار  
المصنف إلى هذا  
التصنيف بقوله ولو  
(والا) أي وإن لم يفسد  
بالوضع طلباً (فا)  
لا يتجمل) منه (الصدق  
والكذب) فيبادل  
عليه (تنسب وإنشاء)  
أي يسمى بكل من هذين  
الاسمين سواء لم يفسد  
طلباً نحو أنت طائر أم  
أفاد طلباً باللام كالنهي  
والترجي نحو ليت  
الشباب يعودوا لعل الله  
أن يغفروني (ومحتملها)  
أي الصدق والكذب  
من حيث هو (الخبر)  
وقد قطع بصدقه أو  
كذبه لأمور خارجة عنه  
كأبياتي (وأي نوع)  
نعمه

وكذا يقال في بقية الأقسام وهذا الأسبق في إطلاق الاستفهام يعني آخر كطالب الفهم سم (قوله) أو تحصيلها  
أو تحصيل الكف عنها (أو روي) يدخل فيه نحو هو في كذا لأن فيه طلب تحصيل ما به التفهيم لا ذكرها  
فهو داخل في تعريف الأمر خارج عن تعريف الاستفهام وكذا نحو أذكر لي ما به كذا لأن فيه أيضاً طلب  
تحصيل ما به ذكر كذا لا مجرد ذكر ما به كذا لأن فيه طلب تحصيلها فلا يكون حد الأمر جامعاً لواحد  
النهي وهو طلب تحصيل الكف عنه (أو روي) وهو طلب تحصيلها فلا يكون حد الأمر جامعاً لواحد  
النهي مانعاً ونحو يابز فانه يفيد طلب تحصيل الماهية لانهم قد فسروا النداء بطلب الأقبال فهو طلب تحصيل  
ما به الأقبال مع أنه ليس بأمر ولا نهى ويحجب عن الأول بيان الحدود الضمنية كما استفادة من التقسيم  
لا توجه عليها (أو أخذ) على ذلك وعن الثاني بأنهم سمعوا في تفسير النداء بطلب الأقبال لانه لازم معناه وإذا  
قال في شرح العدة فانه أي النداء وضع لتنبه المخاطب بلبز منه طلب الأقبال اه سم قلت قد يقال بان  
نحو كلف يفيد طلب تحصيل ما به الكف فهو داخل في حد الأمر وفيه ان النهى كذلك ان فيه طلب  
تحصيل ما به الكف اذ الكف به في النهى الكف كما تقدم فلا يشك الأمر متميزاً عن النهى إلا أن يقال ان  
النهي طلب تحصيل ما به الكف عن ما به أخرى بغير لفظ نحو كلف والأمر طلب تحصيل ما به الفعل أو  
تحصيل ما به الكف عنه بلفظ نحو كلف بقرينة ما عرف تعريف الأمر والنهي ولا يخفى ما به من التكلف  
(قوله وسائل) أي دون المطلوب منه رتبة تنسبه مثل هذا أمراً حقيقة مع تعريف الأبرائة اقتضاء الفعل  
اقتضاء ما خارجاً عن ظاهره إذ لا يظهر فيه الجزم في سؤال المفسر به خصوصاً مع ملاحظة أن النوع بالهذاب من  
خاصة الجزم على ما تقدم في محله وإنما يظهر هذا بالنسبة للثاني لكن يبقى الكلام في أن السؤال منه تعالى  
بلفظ الأمر كما غفر لي من أي الأقسام المذكورة فإن خرج عنها كان التقسيم غير حاصراً فليأمل قاله سم  
(قوله) تنسبه وإنشاء) أي لانه ثبتت به غيرك على مقصودك وإنشائه أي اشتركته من غير أن يكون موجوداً  
في الخارج خذله سم عن بعضهم (قوله) أم أفاد طلباً باللام) كالنهي والترجي قال التهذيب فيه بحث من جهة  
التي وأما التي في فسد معنى في الطول على أنه لا طلب فيه وإنما هو ارتقاب شيء لا روي بمحصله اه وأقول  
اختلفوا في التي فذهب من قال انه طلب المتجني ومنهم من قال انه لعله انفسانية يلزمها الطلب فاذ كره الشارح  
كالمصنف أحد قولين فامعنى البحث قاله سم والحالة انفسانية هي التلوه والتعريف على فواته وذلك  
بأنه لم يرد كونه مطلوباً باللام (قوله) ومحمته لهم الخبر) يخرج منه ان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب  
أو كلام مركب يحتمل الصدق والكذب وقد اعترض على هذا التعريف بأنه يلزم الدور والذال في معرف  
عطا بقية نسبة الخبر للواقع والكذب بعدم مطابقة نسبه للواقع وأجيب بوجهه ان الخبر الاصطلاحي يعرف  
بالصدق والكذب اللغو بين والصدق والكذب الاصطلاحيين بالخبر اللغوي ومنها ان هذا انما ردد على من  
فسر الصدق والكذب عاذراً أمال المفسر عطافاً النسبة الاقتضاء والانتزاع للواقع وعدم مطابقتها للواقع  
فلا دور سم (قوله من حيث هو) أي مجرد النظر إلى مفهومه أي مجرد أن لا يحاط به إلا بالنسبة إلى الشيء  
مع قطع النظر عن الألفاظ والأقراش الحالية والمقابلة بل عن خصوصية الخبر كذا عبر بعضهم سم (قوله) وأي  
قوم تعريفه الخ) في الفوائد الغائبة وشرحها الشيخنا الشريف ما ينبغي أن يراد به حسن تخصيصه وإيضاحه المقام  
قال بالخبر ضرورة أي تعقل المفهوم الذي وضع اللفظ له من حيث هو ضرورة لا يحتاج إلى نظر وفكر ولم يرد  
أن فهم المعنى من اللفظ أو تصور من حيث أنه معناه ضرورة كذا حقيقة العلامة ولا يتوجه حديثه عما يشهد  
بشدة الاصطلاح فلا يوصف بالضرورة فإن الحكم على ذات المعنى المقرر وضروية في المذهب الأصح فإن  
قل إذا عرف الشيء بالذات فبقائه بديهياً لانا إذا التفتنا إلى حصوله نعرف أنه غير نظار فلا وجه لاختلاف  
الجهتين ولا لاستدلال وكذا كل كشي أجيب بانهم قد تصوروا أن لا يدرى كيف حصلت وذلك لأن النفس قد  
تحصل علومها لا تتلطف إلى كيفية ضبط حصولها حتى إذا اختلطت وطالت المادة التبس عليها في بعضها كيفية  
الحصول واحتج من قال بنظره بالخبر بأنه لو كان بديهياً لما اشتغل العلماء بتعريفه قبل لانه ضائع وقيل لأن  
المعرف والوصول بطريق النظر فلا يكون المعروف الانظرياً ويمكن الجواب بوجهين الأول ان الشيء قد

يكون بديهي لكنه نظر ابيض وجهه يعرف تعريفا حقيقة بالوجه النظري عن غير محدود فهو زان يكون  
يعريف الغير تعريفا بوجوه نظرية مع زيادة الكثرة ما فهم من أن الامر الاعتباري لا يعرف لأوجهه الثلاث  
أن التبدلي بالمحتاج إلى نظرية لا لا يمكن حصوله من قبل لا يجوز أن يحصل بديهي حتى عن نظر محدود رسم  
فله نظر فبان مختارا يعرف احدهما تقليدا واجاب المصنف بان تعريفة ليس تعريفا حقيقة راديه بمحصل  
مجهول الثلاث ما ذكر بل هو بديهي وتعريفة تنبأت راديه الانتخاب الى ما عمل ليصدق انه المراد لفظ  
الغير فتكون تعريفة لفظية لا تنافي السدادة وكذا الطالب ضروري تصور على الاصح انصافه اجمع  
انصافه الحسنة الآتية من الامر والنهي والاستفهام والنداء والتمني اه بتلخيص واختصار كثير له سمات  
ونفاث من استدل على زيادة الطالب والغير بان كلامه من اهل التمييز لا احتياج الى نظري عن غير  
والطالب انصافه يعرف ان كلامه من افع مغاير لآخر وورد كافي موضوعه ويجب عنه ما يطابقه حتى  
الصديق المميز من ومن لا يتأق به النظر كالله اه سم (قوله كالم والوجود والعدم) قد ذكر المصنف في  
المقدمات الخلاف في أن العلم ضروري أو نظري وفي المواقف وشرحه قبل انه أي الوجود بديهي تصوره فلا  
يجوز حينئذ أن يعرف الآخر بلفظ باقيل هو كسي فلا بد حينئذ من تعريفة وقيل لا تصور أصلا لزيادة  
ولا كسبا والمختار انه بديهي والمنكر له أي لكونه الوجود بهما فرقان الأولى من بديهي انه كسبي محتاج  
الى معرفة والثانية من بديهي انه لا تصور الوجود أصلا لزيادة هو لا كسبا بل هو محتج التصور وبسط حجج  
الفرق الثلاث ثم قال من قال بانه أي الوجود يعرف حقيقة لكونه كسبا عند ذكره في عبارات الأولى انه  
أي الموجود هو الثابت والعين والمعلوم والمثني العين وفائدة لفظه العين التنبية على أن المعرفة هو الموجود في  
نفسه والمعلوم في نفسه لا الموجود في غيره والمعلوم في غيره ولا ما هو أهم منها الثانية المنقسم الى فاعل  
ومفعول أي مؤثر ومتأثر وانقسم الى حادث وقديم والمعلوم لا يكون كذلك الثالثة ما يلزم ويجوز عنه أي  
يصح أن يعلم ويخبر عنه والمعلوم ما يصح أن يكون كذلك فهذه العبارات تعريفات للوجود يعلم منها  
تعريفات الوجود فيقال للوجود ثبوت العين أو ما به ينقسم الشيء الى فاعل ومفعول أو الى حادث وقديم أو  
ما به يصح أن يعلم الشيء ويخبر عنه وكاه أي كل ما ذكره هذا القائل تعريفا لآخر في الجاهل فان الجمهور  
يعرفون معنى الوجود والموجود ولا يعرفون شيئا مما ذكر في هذه العبارات وأيضاً الثابت رادف الموجود  
والثبوت الوجود فلا يصح تعريفة تعريفا حقيقة والفاعل موجود له أثر في الغير والمفعول موجود له أثر  
من الغير والتقديم وجود أول له والحادث موجود له أول فلا يصح أخذ شيء منها في تعريف الوجود حقيقة  
العلم والأخبار فرع إمكان وجودها فالتعريف بما أضافوا رى اه من سم (قوله فلا حجة الى تعريفة)  
المناسب أن يقول فلا يعرف (قوله وقد يقال الانشاء يحصل مدلوله في الخارج بالكلام والغير خلافه الخ) اعلم  
أن معنى الغير والانشاء ما ليعني الشامل لجميع ما عدا الغير والتمييز بينهما مادي واحتياج الى الايضاح وقد قلنا  
ذلك شيخنا الغير بمعنى ضريح الفوائد حيث قال اعلم ان كل أمر بينه ما في حد ذاته ما مع قطع النظر عن  
اعتبار معتبر حاله ما بالثبوت والانتفاء ضرورية استعمال ارتفاع التقيض والنفرد الموضوع على صورة ذهنية  
على وجه الادعاء تحكي تلك الحلال الواقعة وتبينها والحكاية تدل على المحكي دلالة غير طعية فالغير يدل عليه  
أيضا ويجوز تخلفه عن كلام مدلوله ثم ان كان النظر فان على ما حكى ويفهم من تلك الصورة المعبرة بالانقاع  
والانزعاج في الضرورية تكون الصورة موافقة للحالة الواقعية في الكيفية موافقة للحكاية المحكي فهما ثبوتان  
أو سلبيان وان لم يكونا كذلك فهي مخالفة للحالة في الكيفية فالصدق مطابقا للحكم بمعنى الايقاع والارتفاع  
لما في الواقع في الكيفية والكذب مخالفة ما بها فيها ولك أن تقول الحالة المحكية المعبرة بالوقوع والارتفاع  
من حيث انها مدركة مفهومة من اللفظ ان طاعت في الكيفية ما في الواقع لذاته مع قطع النظر عن كونها  
مدركة فصدق والافتكاذ والتعار الاعتباري كاف في المطابقة وبما يعرف الحق في الأصول لأن فيه تكلفا  
تظهر صحة حمل الحكم على الايقاع والوقوع اه وفيه تصريح بان المراد بالصورة الذهنية هو الايقاع  
والارتفاع وانها مدلول الغير وهذا أي انها مدلول الغير موافق لقول المصنف ومدلول الغير الحكم بالنسبة وان

كالم والوجود والعدم  
أي كما أيا تعريف  
ما ذكر قبل لأن كلا  
من الاربعة ضروري  
فلا حاجة الى تعريفة  
وقيل لعريفه (وقد  
يقال الانشاء) أي  
كلام (بمحصل مدلوله  
في الخارج بالكلام)  
نحو وأنت طائي وقسم  
فان مدلوله من انقاع  
الطلاق وطلب القيام  
بالحكم به لا يشتره وقوله  
بالكلام من إقامة  
الظاهر مقام المضر  
للايضاح فالانشاء  
بهذا المعنى

المطابقة معتبرة بين الحكم وبين الوقوع والاروقوع سواء علم بها الحكم الانقاع والانتزاع أو الوقوع واللاقوع  
 وأن التقارب بين المطابقة تحقيقاً على الأول اعتباري على الثاني ثم قال فإن قيل اضرب مثلاً بل على ثبوت  
 نسبة الطلب أيضاً فإن تحقق كانه صدقاً والافكنا قلت هو موضوع لنسبة الطلب للمباينين ثبوتها البديل  
 على الثبوت بالذات لأنه يستلزم خبراً وهو أن الضرب مطلوب فبدل على نسبة تحت المطابقة لأنه  
 بالذات بديل على صورة تحكي ثبوت نسبته فافهم اهـ وحاصل الجواب أن الخبر موضوع لضرورة ثبوت  
 النسبة وتحكي ذلك والانشاء موضوع لنفس تلك النسبة وقال المفيد في حواشي التلخيص بتحقيق الفرق بين  
 الخبر والانشاء أن الخبر تصديقه مطابقة للنسبة المفهومة للخارج بخلاف الانشاء والافك من الأمر والنهي  
 يدل على نوع طلب مخصوص فإذا لم يكن في نفس المتكلم هذا النوع بل ما يقابله يلزم أن يكون كاذباً وإن  
 كان كذلك يكون صادراً لكنهما يعتبر والصدق والكذب باعتبار مطابقة النسبة المفهومة للخارج وعلمها  
 فتأمل اهـ وإذا تقرر هذا فيمكن أن يجعل كلام المصنف والشارح على ما حققه شخناً فقوله المصنف  
 الانشاء ما يحصل مدلوله في الخارج بالكلام أي ما لا يكون حكاية للنسبة الواقعية بين طرفيه فقوله اضرب  
 مدلوله نسبة طلب الضرب لما هو حكاية لها وقوله يحصل به أي هو المقصد منه وقوله لا يضره أي على وجه أن  
 يكون مدلوله ما هو حكاية عنه فلا ينافي أنه يحقق بذاته وقوله أي ما يحصل مدلوله في الخارج بغيره يحمل على  
 أن الأمر بعد ادلوله مضمونه الذي هو وقوع النسبة الحكيمة على ما أشار إليه بعد على أن يكون مدلوله الحقيقي  
 المقصود به حكاية ذلك المضمون وقول المصنف أي ماله خارج صدق أو كذب أي ما يكون مدلوله حكاية للنسبة  
 الواقعية بين طرفيه وينبغي أن يراد بالخارج الخارج عن اعتبار المعترحي شمل الذخبات وقول الشارح أي  
 مضمونه من قيام بذات من وقوع قيامه وكلامه يفهم ما تقدم منه في كلام شخناً المحقق في الأصول من  
 أن المطابقة بين الوقوع والاروقوع من حيث كونه مفهوماً من اللفظ وبين ذلك باعتبار الواقع وقطع النظر عن  
 كونه مفهوماً من اللفظ فلتأمل اهـ سم (قوله أعم منه بالمعنى الأول) أي وهو ما لا يحتمل الصدق والكذب  
 مما لا يشعبا لوضع طلبا وقوله لشموله أي الانشاء بهذا المعنى الأول وهو ما لا يادبنا لوضع طلبا معه أي مع  
 الأول فهو قائم الانشاء على الثاني دون الأول لا فادبنا بالوضع بل بخلاف أنت طالتي فانه انشاء على الأول كالثاني  
 فلهذا مثل الشارح للانشاء على الثاني وقول الشارح أي ما يحصل مدلوله في الخارج بغيره كل منه ومن قول  
 المصنف أي ماله خارج صدق أو كذب تفسيره بخلافه لكن تفسير الشارح بالحقيقة وتفسير المصنف بالألزام  
 وقوله ماله خارج ما خبر مبتدأ محذوف والتقدير والخبر ماله خارج وجه له خارج نعت لما وقوله صدق أو  
 كذب نعت أيضاً كما يفيد حل الشارح (قوله فان مدلوله أي مضمونه الخ) انفسر المدلول بالمضمون  
 الذي هو النسبة لا بالحكم الذي هو المدلول حقيقة على ما سبق لأن النسبة هي التي تحصل بغيره بخلاف  
 الحكم فانه لا يحصل إلا به اهـ مم (قوله وهو محتمل الخ) ضمير هو يعود على المضمون وهو قيام بذاته وقوله  
 فيكون هو أي قيام بذاته الذي هو الخبر وأبرز الضمير فيكون الثانية في الموضوعين أعوده لغير ما عاده عليه ضمير  
 الأول فيه فان الضمير في الأول يعود على المدلول وفي الثانية على الكلام (قوله ولا يخرج له) أي ولا  
 خروج له فهو مصدر وقوله من حيث مضمونه أي الذي هو النسبة لا من حيث مدلوله الذي هو الحكم على  
 ما سبق في قوله لا به أي الخبر من حيث مضمونه وهذا ظاهر فيما تقدم عن المحقق في الأصول ووافقه ظاهر قول  
 المصنف الآتي ومورد الصدق والكذب النسبة التي تضمنها نفس غير كتمان في ذين مجر واثم وإن أمكن  
 تأويله بما وافق ما تقدم من تحقيق شخناً وقوله فاصدق أي فان خبر الصدق وليس المعنى بالمطابقة هي الصدق  
 لما تقدم من أن الصدق والكذب في عبارة المصنف وصفان لنفس الكلام سم (قوله فالحايط قال الخبر  
 ما مطابق الخ) حاصله أن الصور ست لانه ما مطابق الواقع مع اعتقاد المطابقة وما مطابق الواقع مع اعتقاد  
 عدم المطابقة وما مطابق الواقع مع عدم اعتقاد شيء فهذه ثلاث صور مع المطابقة لا واقع أو لا ماصدق  
 والاثنتان بدوها واسطة وأما غير مطابق الواقع مع اعتقاد عدم المطابقة وأما غير مطابق الواقع مع اعتقاد  
 المطابقة وأما غير مطابق الواقع مع عدم اعتقاد شيء فهذه ثلاث أيضاً مع عدم المطابقة لا واقع أو لا كاذب

أعم منه بالمعنى الأول  
 لشموله ما قبل الأول  
 معه (والخبر خلافه)  
 أي ما يحصل مدلوله في  
 الخارج بغيره (أي  
 ماله خارج صدق أو  
 كذب) نحو قام زيد فان  
 مدلوله أي مضمونه  
 من قيام زيد يحصل  
 بغيره وهو محتمل لأن  
 يكون واقعاً في الخارج  
 فيكون هو صدقاً وغير  
 واقع فيكون هو كذباً  
 (ولا يخرج له) أي  
 لغيره من حيث مضمونه  
 (عنه) أي عن  
 الصدق والكذب  
 (لانه ما مطابق للخارج)  
 فالصدق (أولاً)  
 فالكذب (وقيل  
 بالواسطة) بين الصدق  
 والكذب (فالحايط)  
 قال الخبر (ما مطابق  
 للخارج) (مع الاعتقاد)  
 أي اعتقاد الخبر المطابقة  
 (ونفسه) أي في  
 اعتقادها بأن اعتقد  
 علمها



اوله بتدبيرا (ثاني)  
أي ما تنفي فيه الاعتقاد  
الصدق الصادق  
بصورتين (فيهما)  
أي في المطابق وغير  
المطابق وذلك أربع  
صور (واسطة) بين  
الصدق والكذب  
والاول وهو ما يصح  
الاعتقاد لذلك كور في  
المطابق الصدق وفي  
غير المطابق الكذب  
(وغیره) أي غير المطابق  
قال (الصدق انطاقة)  
أي صدق الخبر بمطابقته  
(اعتقاد الحق بمطابق)  
اعتقاده (الخارج)  
اولا وكذب علمها (أي  
عدم مطابقتها لاعتقاد  
الخبر بمطابق اعتقاده  
الخارج (ولا فالساذج)  
بفتح الذال المنهضة  
وهو ما ليس معه اعتقاد  
(واسطة) بين الصدق  
والكذب طابق  
الخارج (ولا) (والراغب)  
قال (الصدق المطابقة)  
الخارجة مع الاعتقاد لها  
كما قال المحافظ (فان قيل)  
أي المطابقة الخارجة  
واعقاده ما هي مجموعها  
بان قد تدل كل منهما أو  
أحدهما (فنه كذب)  
وهو ما يقتضيه كل منهما  
سواء صدق فقد اعتقاد  
المطابقة باعتقاد علمها  
أم بعدم اعتقاد شيء  
(و) منه (موصوف بهما)  
أي بالصدق والكذب

والثنتان فيهما واسطة فتقول المصنف ثالثا فيهما أي قولنا وتبينه في جانب المطابق الواقع وفي جانب  
غير المطابق وقول الشارح والاول أي ما قبل الذي وهو المطابق للواقع الذي هو قبل الثاني الاول وغير  
المطابق الذي هو قبل الثاني وحاصله أن ما قبل الثاني في الاول هو الصدق وما قبل الثاني في الثاني هو  
الكذب وماقتضيه الثاني الاول هو صورتان وماقتضيه الثاني الثاني وهو صورتان أيضا كاقدر واسطة  
والصدق والكذب مر كان كما علمت (قوله اوله بتدبيرا) أي كالتاك واستشكل بان التاك لا يحكم  
منه ولا تصديق بل الحاصل منه تصور مجرد لفظه بالجملة الخبرية ليس بخبر وروى عن تعلقها بالاس  
بغير بل وخبر وان لم يكن منه حكم ولا تصديق بمعنى أنه لم يدرك وقوع النسبة ولا وقوعها في الاسلام (قوله)  
وغیره) أي عن بقولها واسطة أيضا وهو النظام وانما لم يسمه وان كان هذا القول مشهورا عنه كما اشهر  
ما قبله عن الجاحظ اشارة الى أن غير النظام واقفه على ذلك فلم يفرده (قوله فالساذج واسطة) أي  
وهو خبر التاك وهذا مناف لکلام غیره كالعدمه قد مر به انه لا واسطة على هذا القول بعد أن جعله  
مقرا على القول بانحصار الخبر في الصدق والكذب وما أخذ المصنف ان ما ليس معه اعتقاد ليس بصادق  
ولا كاذب وما أخذ غیره انه كاذب شيخ الاسلام قلت كلام الصدق مطوله يشعر بعدم الجزم بنفي الواسطة  
على هذا القول فانه ذكر بعدما صرح بما يفيد نفي الواسطة على هذا القول مانعه وأما المشكوك فلا  
يتحقق فيه الاعتقاد لان التاك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجح فلا يكون صادقا  
ولا كاذبا وتثبت الواسطة المهم الآن، قال اذا تنفي الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون  
كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر لكون صادقا أو كاذبا لانه لا حكم فيه ولا تصديق بل هو مجرد تصور  
كما صرح به أرباب العقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للتاك بمعنى أنه لم يدرك وقوع النسبة أولا وقوعها  
وهذه هي حكم شيء من الشيء والاثبات كعدمه اذا تلفظ بالجملة الخبرية يقول قال في الدار مثلا مع التاك  
فكلامه خبر لا محالة بل اذا تبين أن زيد ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهو انطاهر اه  
وصور هذا القول مستأصلان الخبر اما ان يطابق الاعتقاد أم لا وفي كل امان يطابق الواقع أم لا فلهذه  
أربعة اثنتان صدق وهما مطابق الاعتقاد سواء مطابق مع الواقع أم لا وثنتان كذب وهما ما لم يطابق  
الاعتقاد سواء مطابق الواقع أم لا وبني صورتان هما واسطة وهما أن لا يكون مع الاخبار اعتقاد أصلا بخبر  
التاك سواء مطابق ذلك الخبر الواقع أم لا والصدق والكذب على هذا القول بسبب ان كاعتلت (قوله)  
المطابقة الخارجة) أي مطابقة النسبة الكلامية للنسبة الخارجة مع الاعتقاد لها أي المطابقة المذكورة  
والراغب من قولها بالواسطة أيضا ومنه في الصدق والكذب كالمحافظ لكن زيد علمه بتفاصيل لا يقول  
بها المحافظ على ما سنبينه ان شاء الله فيقول حاصل مذهبه أن مطابق الواقع مع اعتقاد المطابقة يسمى صدقا  
والمطابق الواقع مع اعتقاد عدم المطابقة يسمى كذبا ويخص هذين بالصدق والكذب التامين ومطابق  
الواقع مع اعتقاد عدم المطابقة أو مطابق الاعتقاد دون الواقع يسمى كلامهما صدقا وكذبا من جهتين  
فالاول صدق من جهة مطابقة الواقع كذب من جهة عدم المطابقة للاعتقاد والثاني صدق من جهة مطابقة  
الاعتقاد كذب من جهة عدم مطابقة الواقع ويسمى الصدق والكذب الشتمل علمها هذان القسمان  
بالصدق والكذب غير التامين لما علم من أنه صدق من جهة دون جهة وكذب كذلك فهذه أربعة أقسام  
وفي قسمين وهما مطابقة الواقع وعدمها مع عدم اعتقاد شيء وهذان واسطة عنده لا وصفان بصدق ولا  
كذب وذلك بخبر التاك والصورت كالذين قد علمت ان ما يسميه المحافظ صدقا وما يسميه كذبا  
بسمه الراغب صدقا تاما وكذبا كذلك وهما القسمان الاولان وما علمت أن يسميه المحافظ واسطة والراغب  
يخص فيه فسمى ما شتمل على المطابقة للواقع مع اعتقاد عدمها صدقا من جهة وكذبا من جهة تسمى ما غير تام  
وكذبا كذلك وكذا ما شتمل على المطابقة للاعتقاد دون الواقع وأما ما لم يكن معه اعتقاد أصلا بخبر التاك سواء  
كان مطابقا للواقع أم لا فهو عنده واسطة فالصدق التام صوره والكذب التام كذلك والصدق غير التام  
والكذب كذلك صورتان والواسطة صورتان هذا الخبر بمنه اذا علمت ذلك فتقول الشارح سواء صدق

(بجهتين) وهو ما يقتضيه واحد من المطابقة للخارج واعتقاده أو وصف بالصدق من حيث مطابقة للاعتقاد أو الخارج في الكذب من حيث

بالنسبة التي تضمنها خبر زيد في قاهر مدلولاً (لأنه في الخارج (وفاقاً للمام) الرازي في أنه الحكم بها (وخلافاً للقرافي) في أنه يثبتها (والأ) أي وإن لم يكن مدلول الخبر بالحكم بالنسبة بل كان يثبتها (لم يكن شيئ من الخبر كذا) أي غير ثابت النسبة في الخارج وقد اتفق العقلاء على أن من الخبر كذباً واجب بأن كذب الخبر بأن لم يثبت نسبه في الخارج ليس مدلولاً له حتى يضاف ما جعل مدلوله من ثبوت النسبة غايه الأمر أن الخبر الكذب يختلف فيه المدلول عن الدليل لأن دلالة وضعية لاعتقالية وتقييم الخبر إلى الصدق والكذب باعتبار وجود مدلول معه وتختلف عنه نعم الأول الموافق للمام الرازي سالم من هذا الخلاف وتقييم الخبر عليه إلى الصدق والكذب باعتبار ما تضمنه من النسبة كما في وقاس على الخبر في الأنياب الخبر في النبي فقال مدلوله الحكم بانتفاء النسبة وقيل انتفاؤها وقوله والألم يكن شيئ من الخبر كذا أوضح كما قال من عبارة المحصول

ليكن الكذب خبراً ومن عبارة التخصيص وغيره لم يكن الخبر كذباً

الوضوح

(ومورد الصدق والكذب) في الخبر (النسبة التي تضمنها ليس غير كقائم في زيد بن عمر وقائم لا بنوزيد) لعروا وصانقائم المسند في خبر زيد بن مشعل على نسبة هي قيام زيد وهو مورد الصدق والكذب في الخبر المذكور لا بنوزيد بل هو وفيه أيضا أقدم قصده الاخبار بها (ومن ثم) أي من هنا هو ان المورد النسبة أي من أجل ذلك (قال) الامام (مالك) وبص ٧١ أحباها الشهادة بتوكيل فلان ابن

الوضوح اختلاف بينك الممارتين وهو خلاف قول الشارح أوضح المفيد ثبوت أصل الوضوح لما وقد يحجب بان الامام المذكور لما كان يدفعه التأمل في المقام بسهولة لم يكن مانعا من ثبوت أصل الوضوح لمعنا بحسب المقام فتأمل (قوله) ومورد الصدق والكذب في الخبر النسبة التي تضمنها) يعني النسبة الاسنادية كالنسبة التي تضمنها قائم في زيد بن عمر وقائم لا ما يقع في أحد الطرفين من النسب التقييدية كتبوت زيد لعمر وفي المثال (قوله) ليس غير) هو بفتح الراء وهو ما بالنسبة التي تضمنها الخبر لا ان النسب التقييدية كتبوت زيد المسند في خبر زيد مشعل على نسبة هي قيام زيد) يتبادر الى الفهم أنه اعتبر النسبة التي بين قائم وخبره وفيه نظر لان هذه النسبة لا يصدق عليها النسبة التي تضمنها الخبر لان النسبة التي تضمنها الخبر هي نسبة الخبر المقصودة بالأفادة وهذه ليست مقصودة بالأفادة بل تصور القيام منه وبالزيد فهي مفهومة بان فرض فلا تكون مورد الصدق والكذب فيبقى أن لا يكون قوله المسند في خبر زيد إشارة الى حل النسبة التي هي المورد على النسبة التي بين قائم وخبره بل إشارة الى أن اسناده الى خبر زيد بدليل على نسبة الى زيد قاله سم قلت ومعا يؤيد ما ذكر ما قالوه من ان اسم الفاعل مع مرفوعه من قبيل الفرد (قوله) مشعل على نسبة) أي مستلزم لها وقوله هي قيام زيد أي ثبوت قيام زيد وقوله لا بنوزيد بل هو وفيه أي في الخبر المذكور اذ لم يخصص به أي بالخبر المذكور الاخبار بها أي بالثبوت فلو قال شخص جائز يدين عمر ووكايز بقدر انصاف بالحي في الواقع دون نبوته لعمر ولم يكن ذلك الشخص كاذبا في خبره بل صادق لانه انما أخبر بالحي وقد وقع بالنبوة ومن هذا القبيل ما يحكى أن الامام ابن عرفة حضر عقد نكاح عقده شعبة ابن عبد السلام ولده وكتب الصدق وكتب أهل المجلس شهادتهم فيه فلما وصل الى ابن عرفة لكتب شهادته وحده تزوج له العالم الفاضل فلان الخ فامتنع من كتب شهادته وقال لم أعرف له عالما حتى أشهده فقال له شعبة انك جاهل أنت اغتاضت على النكاح دون العلم (قوله) أن مشعل الشهادة خبر) أي والخبر اغتاضت على النسب الاسنادية دون التقييدية وقد يقال بالنسب التقييدية وان لم تكن ملحوظة بالذات لأفادة حتى لم تكن مورد الصدق والكذب لكتبها ملحوظة بالنسبة التي في الأطراف فهي قبول الخبر والناظر بالخبر قائل ببقوده المذكورة فخر وجه اغن كونها مورد الصدق والكذب لا يقتضي عدم الاخبار بها تبعاً لمقتضى كونها بقود الخبر وهو الاخبار بها كذلك وهذا نظره وجه المذهب الذي سم قلت وهذا المخط الإمام ابن عرفة في ما وقع منه في الحكاية المتقدمة (قوله) لشيء عن مجلس الحكم) كأنه عليه المحذوف يدل عليه المقام تقدروا في بالشهادة على هذا المنوال لفيته الخ أي واما لو كان حاضر الشهادة على عينه ومحل عليه كما قاله الشهاب (قوله) بالنظر الى أمور خارجة عنه) أي واما بالنظر الى نفس مفهومة فقد تقدم أنه ما يحتمل الصدق والكذب (قوله) كالعلوم خلافة) أي خلاف مدلوله (قوله) فكذب) قال سم قال شيخنا الشهاب نائب الفعل خبر عائدة على الخبر لئلا يخولوا الخبر عن العائد وقضية ذلك تعدى كذب بنفسه نحو كذب الخبر وأصله كذب زيد اه وأقول لئلا يخولوا خبره متداخلاً محذوف أي فهو مكذب والجملة خبر كل والربط ذلك المتداخلاً محذوف اه قلت الوجه ما قاله الشهاب وما قاله سم غير محذوف في دفع ما قاله الشهاب كما هو بين بلا شبهة (قوله) من الاول) أي المكذب وقوله ومن الثاني أي مانع من ما نزل الوهم (قوله) أرايتكم الخ) انتهاء في الفاعل والكاف حرف دال على حال المخاطب وليستكم معقول وقوله فان على رأس الخ اعم من خبر الشأن محذوف واو جملة لا يبي خبران وقوله منها من لسانه ومن لا يتدأ أي ما عتبه متداخلاً من هذا اللفظ وقوله من الخ حال من أحد لان نعت الشكره

من الاول ما روى ان الله خلق نفسه فانه يهيم جلوه أي يقع في الوهم أي الذهن ذلك وقد دل العقل القاطع على انه تعالى منزوع عن الحدوث ومن الثاني ما رواه الشخان عن ابن عمر قال صلى نار رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء في آخر حياته فلما سلم قام فقال أرايتكم ليلتكم هذه فان على رأس مائة سنة منها لا يبقى من هو اليوم على ظهر الأرض أحد قال ابن عمر فوهل الناس في معانيه وانما قال لا يبقى من هو اليوم يريد ان يخبرم ذلك القرن قوله فوهل الناس يقع المعاء أي غلطوا في فهم المراد حيث لم يسموا اللفظة اليوم

وروافقه فيها حديث أبي سعيد الخدري لاثاني مائة سنة وعلى الأرض نفس منقوسة اليوم وحدث جابر من نفس منقوسة اليوم بأبي هليما  
مائة سنة وهي حية ومثدرواها مسلم ٧٢ وروى مسلم أيضا عن جابر أن ذلك كان قبل موته صلى الله عليه وسلم بشهر وقوله منقوسة أي

مؤودة أحسن زبده عن  
الملائكة (وسبب  
الوضع) الخبر بأن يكذب  
عن النبي صلى الله عليه  
وسلم (نيسان) من  
الرواية بأرواه فذكر  
غيره ظانا أنه المروي  
(أو افتراه) عليه صلى  
الله عليه وسلم كوضع  
الزناقة أحداثت تخالف  
المعقول تنفيرا للعقلاء  
عن شروته المطهرة  
(أو غلط) من الراوي  
بأن يسبق لسانه إلى غير  
ما رواه أو يضع مكانه  
ما نظن أنه يؤدي معناه  
(أو غيرها) كما في وضع  
بعضهم أحداثت في  
الترغيب في الطاعة  
والترهب عن المعصية  
(ومن المقطوع بكذبه  
على الصحيح خبر مروي  
الرسالة) أي قوله أنه  
رسول الله إلى الناس  
(بلا مجزأ) بلا  
(تصديق الصادق)  
له لا لأن الرسالة عن الله  
على خلاف العادة  
والعادة تقتضي يكذب  
من يدعي ما يخالفها  
بلا دليل وقيل لا يقطع  
بكذبه لخبر بالعقل  
صدقه أمام مدي النبوة  
أي الإيحاء إليه فقط  
فلا يقطع بكذبه كما قاله

إمام الحرم (وما نسب) أي فنش (عنه) من الحديث (ولم يوجد عند أهل) من الرواة من المقطوع بكذبه لقضاء و بعض  
العادة يكذب ناقده وقيل لا يقطع بكذبه لخبر بالعقل صدق ناقده وهذا مفرض بعد استقرار الأخبار ما قبل استقرارها كما في عصر  
الصحاب فيجوز أن يروى أحدهم ما ليس عنده غيره كما قاله الإمام الرازي (وبعض المنسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم) من المقطوع بكذبه

لا يروى عنه انه قال سيكذب على من كان قال ذلك فلا يد من وقوعه والادب كذب عليه وهو كما قال ٧٣ المصنف حديث لا يعرف (والمقتول

أخاذا تفتقر الدواعي  
على نقله) وأما كسقوط  
الخطب عن المنسب  
وقت الخطب فمن  
المقطوع بكذبه لخالفته  
لعادة (خلافاً للعامة)  
أي في قولهم لا يقطع  
بكذبه لغيره العقل  
صدقه وقد قالوا بصدق  
ما زروهم منه في امامة  
على رضى الله عنه نحو  
أنت الخليفة من بعدى  
مشبهين له بما يتواتر  
من المجهزات كحديث  
الجدع وتسليم الحجر  
وتسليم الحصى قلنا هذه  
كانت متواترة واستغنى  
عن تواترها الى الآن  
بتواتر القرآن بخلاف  
ما ذكر في امامة على  
فانه لا يعرف ولو كان  
ما نفي على أهل بيعة  
السنة مرة أى العصابة  
الذين يأبوا أنا بكر في  
سابقة بنى ساعدة من  
الخرزرج وهى صفة  
مظلة عترة آل دارلم  
ثم يابى على وعقبه  
رضى الله عنهم (وأما)  
مقطوع (بصدقه خبر  
الصادق) أى الله تعالى  
لتنزهه عن الكذب  
ورسوله صلى الله عليه  
وسلم لعصمته عن  
الكذب (وبعض  
المنسوب الى محمد صلى  
الله عليه وسلم) وان كا  
لان لم عنه (والتواتر  
معنى أولفظ وهو خبر

و بعض المنسوب الى من المقطوع بكذبه المفيد أن قول المصنف وبعض المنسوب الى محمد صلى الله عليه وسلم  
وليس مقطوعاً على ما نقله فان قيل قد صنع مثل ذلك في الذى قبله أعني قوله وما نقيب الخ حيث قال بعده من  
المقطوع بكذبه مع إمكان عطفه على ما قبله المفيد بان الخلاف فيه بل الخلاف فيه هو الواقع قلت اصل  
قطعه من العطف وجعله مستنداً لمحمد صلى الله عليه وسلم بالنسبة الى ما قطع فيما بعده ذكره سم (قوله انه قال سيكذب  
على) قال المصنف في شرح المنهاج فان قلت لا يلزم وقوع الكذب في الماضي الذى هو المدعى لانه قال سيكذب  
بصفة المضارع فيجوز أن يقع في المستقبل قلت السن الداخلة على كذب وان دلت على الاستقبال فاعنا دل  
على استقبال قابل بخلاف سوف كما صوابه عليه وقد حصل هذا الاستقبال القليل بزادة اه و مراد ما ماضى في  
قوله لا يلزم وقوع الكذب في الماضي ما تقدم على زمن المصنف الذى هو زمن قطعه بكذب بعض المنسوب  
الى محمد صلى الله عليه وسلم وبالسبق في قوله فيجوز أن يقع في المستقبل ما تأخر عن زمن ذلك الحكم الصادق  
بان يكون قرب الساعة فليتام اه سم (قوله فيه) بانها الواحدة أى بقوله سيكذب على كذب وقوله وهو أى  
قوله سيكذب على (قوله فيما تواتر الدواعي) أى يجمع البواعث وقوله على نقله متعلق بتواتر (قوله كسقوط  
الخطب بالخ) أى كالأخبار بذلك وقوله من المقطوع بكذبه خبر عن قول المصنف والمقول أحاداً (قوله  
لخالفته للعامة) أى وهى الدل تواتر ما نقل ذلك (قوله وقد قالوا بصدق ما زروهم الخ) أى وقولهم ذلك من  
ثمرات خلافهم الذى كور وليس قول الشارح وقد قالوا الخ دلالة على عدم القطع بالكذب بل دلالة  
ما ذكره بقوله لغير العقل صدقه فقول بعض المحققين ما منه قوله وقد قالوا بصدق ما زروهم الخ هذا الشخص  
من مدعاهم غير صحيح والضمير فيه منه لفتوى أحاد فيما تواتر الدواعي على نقله تواتر (قوله مشبهين له) حال من  
ضمير قالوا وضمر له ما زروهم منه (قوله قلنا) أى جواباً عن التسمية المذكورة (قوله واستغنى عن تواترها) أى  
عن استمرار تواترها (قوله بتواتر القرآن) أى المستمر على الدوام (قوله فانه لا يعرف) أى لا يعرفه أهل الحديث  
فضلاً عن أن يكون متواتراً (قوله ولو كان الخ) أى ولو كان يعرف لم يخف على أهل بيعة السنة (قوله من  
الخرزرج) بيان لبنى ساعدة (قوله ثم يابى على) أى بعد ستة أشهر بعد موت سيدتنا فاطمة رضى الله  
عنها عنه أى ولو كان سيدنا أبو بكر رضى الله عنه لا يسقى الامامة لانزاعه سيدنا على وأغبره نصها للدين بل  
ذلك واجب وكفى ظناً بأحد من العبادة رضى الله عنهم أن يكتم حديثاً سمع من رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فيما يحتاج الى الامر له أم كيف يسعه مخالفته صلى الله عليه وسلم هذا مع كون سيدنا على غايه من القوة  
وقرأته بفواشيم كذلك وسيدنا أبو بكر لم يكن له من ينصير به من القرابة فأى مانع لسيدنا على لو فرض أن  
الحق له من تناوله وهذا على النزل مهمم أى الرافضة فاتهم بزعم أن سيدنا أبا بكر غصب سيدنا علياً حقه والا  
فمن حازمون بان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يؤمنوا أن سيدنا أبا بكر غرض نفساني على مخالفة  
الحق كلا والله ثم كلا والله (قوله تخبر الصادق أى الله الخ) لم يذ كر مع خبر الله وخبر رسوله خبر الامعة وهو  
الاجماع لانه مختلف في قطعيته فاشج الاسلام قال بعضهم أولاته لا يخرج عن خبر الله ورسوله (قوله لعصمته  
عن الكذب) أى عدا أوهوا (قوله وهو خبر جميع) ضمير هو يعود للتواتر لفظاً وقوله جمع قدار ول قوله  
عنت الخ قيدان وقوله عن محسوس قيد ثالث (قوله عنت عاده) هو ما صرح به جميع من المحققين فالقول بانه  
عنت عقلا وهم أومؤول شج الاسلام وقوله أومؤول أى بان العقل يحكم بالاسماع لا بالنظر الى العادة لا بالنظر الى  
التجوز العقلي مجرداً عن العادة فانه لا يرتفع وان بلغ المدعى أن يبلغ أن ذلك التجوز لا يمنع حصول  
العلم الامدى بالامتناع كما علمت (قوله عن محسوس) أى ولو بواسطة أو في الاصل فيشمل متعدد انطاق أيضاً  
فانه صدق عليه باعتبار ما بعد الطبقة الاولى انه من محسوس بواسطة الاولى أو في الاصل أى بالنظر  
للاولى وشمل المحسوس بالحواس الظاهرة وهل يشمل الواحد اثبات أيضاً في نظر وقد يقال على  
الشوول تقرير الاقوال الآتية في عدد التواتر كقوله في التنوير قول العشر بن على اخبارهم بصدقه فان المصير  
غير محسوس بالحس الظاهر وفي تقرير قول الاربعين يستدعى اخبارهم عن أنفسهم بذلك فان الكفاية ليست  
أمر محسوساً بالحس الظاهر فان قيل عدد التواتر المذكور منطبق على اخبار التصاري يقتل سيدنا عيسى

فان اتفق الجميع المذكور في اللفظ والمعنى فهو اللفظ والمعنى وان اختلفوا في اللفظ والمعنى فيكون اللفظ والمعنى  
 ديارا واخره اعطى فربما اعطى بغير اوجه كذا فقد اتفقوا على معنى كلي وهو الاعطاء (وحصول العلم) من خبر بمضمونه (اي  
 علامة الاجتماع ثم انطه) اي المتوارف في ذلك الخبر اي الامور المحققة له وهي كما يؤخذ مما تقدم كونه خبر جمع وكونهم بحيث يتنوع تواترهم  
 على التكذب وكونه من محسوس ٧٤ (ولا تكني الاربعة) في عدد الجمع المذكور (وقال القاضي) ابي بكر الباقلاني (والشافعية)

لاحتجاجهم الى التركية  
 عليه السلام لانهم عدد مجتمع وتواترهم على التكذب خبر وعن محسوس اجيب عنه ذلك لان مرجع خبرهم  
 الى الهمود الذين دخلوا على عيسى البت وقد كانوا تسعة نفر كما في كتب التفسير ولا تخيل العادة وتواترهم  
 على التكذب على ان انفسه اختلفت وفي الاخبار بقتله كما حكى عنهم فائسبعضهم ونفاد بعضهم سم (قوله)  
 فان اتفق الجميع المذكور في اللفظ والمعنى فهو اللفظ والمعنى وان اختلفوا في اللفظ والمعنى فيكون اللفظ والمعنى  
 قال سم اقول في ما اختلفوا في اللفظ دون المعنى كما في الالفاظ المترادفة فيحمل انه من المعنى للاختلاف  
 في اللفظ وفيه نظر لانه اعتبر في المعنى الاختلاف في المعنى ايضا ولا اختلاف ههنا وفيه والوجه انه من  
 اللفظ لان اللفظ وان اختلف في حكم التحد لا يحد معناه وعلى التقديرين هو خارج من كلامه الا ان يقال  
 المراد الاتفاق في اللفظ ولو حكى يكون داخل في القسم الاول في كلامه سم (قوله) وحصول العلم من خبر  
 بمضمونه الخ اي ولو مع قرائن لازمة تخرج خبر الاحاد الذي افاد العلم بالقرائن المنفصلة كاسم ابي قاله شيخ  
 الاسلام قوله من خبر متعلق بحصول وقوله بمضمونه متعلق بالعلم (قوله في ذلك الخبر) متعلق باجتماع (قوله)  
 اي الامور المحققة تفسر للشرائط وأشار بذلك الى ان المراد بشرائطه اجزاء والمحققة اي الوحدة لاجتماعه  
 لما كان خارجا عنها (قوله ولا تكني الاربعة وما زاد عليها اصل) فيه وقعة ظاهرة لانتفاءه عدم صلاحية الاربعة  
 الاربعة بل الخلفاء الاربعة وصلاحية خمسة بمن لم يعرف بالفسق من عوام زماننا ولا يخفى ما فيه وان ضمنية المعنى  
 عكسه اللهم الا ان يراد عدم كفاية الاربعة من حيث مجرد الكثرة لا مطلقا فلا ينافي ان نحو الخلفاء الاربعة  
 تكني باعتبار احوالهم فليتامل سم (قوله لا احتجاجهم الى التركية) فيه بحث لان قضيتهم عدم الاحتجاج الى  
 تركه الشهود اذ ابلغوا عدد التواتر والمهمل من الفروع خلافة وانه لا بد من تركه الشهود مطلقا لان  
 الشهود يغلب عليهم الاعتماد ولهذا اشترط لخاصة مخصوصة فلا يخرج عليها الى راية قاله سم وقد عجاب عن  
 اصل استدلال القاضي بان امر الشهادة اضرى وهي بالاحتياط اجدد قاله السعدنقله سم عنه (قوله لان)  
 مادونها (احاد) قال سم في اثبات المطلوب به نظر واضع اه وادل وجهه ان تسمة مادونها بالاحاد عند  
 الحساب والامكلام في اصطلاح الأصوليين لا اصطلاح الحساب (قوله طلعة) أي يتطلعون اخبارهم  
 وهو حال من ضمير بعثوا وقوله بالأمور ين تعذبني اسرائيل ويجاهدكم متعلق بالأمور ين والضمير في  
 جاهدكم للكنعانيين (قوله ليخبروهم بمحالم الذي لارهب) يعني ان السيد موسى عليه وعلى نبينا افضل  
 الصلاة والسلام لما بعثهم امرهم بكنتم ما يرهبن من احوالهم عن القوم بخلاف ما لارهب يدل على  
 ذلك قول البضاوي في تفسير قوله تعالى وبعثناهم اسم اني عشره نبييا في اثناء كلامه على ذلك فلما اتى السيد  
 موسى عليه الصلاة والسلام ارض كنعان بعث النقباء ليخبروا بالخبر ونهاهم ان يحدوا قوفهم  
 قروا ارجاعا عظيمة وبأسا شديدا فها هو اور جد واحد قوفهم ونكروا النبايا الا فانا فلانا واستثنى  
 منهم اثنين عنهما قاله سم فقول انشراح اخبروهم بمحالم الذي لارهب أي اخبر النقباء قوفهم  
 وهم بنو اسرائيل بمحالهم من احوال الكنعانيين ايقوا على قتالهم والكنعانيون امة تكلمت  
 بلغة تضارع العربية اولاد كنعان بن سام بن نوح عليه السلام شيخ الاسلام (قوله ومن اتبعك من  
 المؤمنين) هو عطف على لفظ الخلافة اي يكفل الله والمؤمنون لك من المؤمنين اماذا اعطى على الكاف  
 فلا ينافي الاستدلال المذكور (قوله بانهم كافوا نبيه) من الكفاية في واسم فاعل مضاف الى معمله

فيما لو شهدوا بالانفا بعد  
 قولهم العلم (وما زاد عليها)  
 اي الاربعة (صالح)  
 لان يكفي في عدد الجمع  
 في التواتر (من غير  
 ضبط) بعدد معين  
 (ووقف القاضي في  
 الجنسية) هل تكني  
 (وقال الاصطغري أنه)  
 أي أقل عدد الجمع  
 الذي يفيد خبره العلم  
 (عشرة) لان مادونها  
 آحاد (وقيل أنه) اذا  
 عشر كعدد النقباء  
 في قوله تعالى وبعثنا  
 منهم اثني عشر نقيباً  
 بعثوا كما قال أهل  
 التفسير للكنعانيين  
 بالشام طلعة لبني  
 اسرائيل بالأمور ين  
 يجاهدكم ليخبروهم  
 بمحالم الذي لارهب  
 فكونهم على هذا العدد  
 ليس الا لانه أقل ما يفيد  
 العلم المطلوب في مثل  
 ذلك (و) قبل أنه  
 (عشرون) لان الله  
 تعالى قال ان يكن منكم  
 عشرون صابرون يقلبوا  
 ما تبين فيتوقف بعث  
 عشرين من اثنين على

اخبارهم بصبرهم فكونهم على هذا العدد ليس الا لانه أقل ما يفيد العلم المطلوب في مثل ذلك (و) قبل أنه (اربعون) لان (قوله)  
 الله تعالى قال يا ابا النبي حسبت الله ومن اتبعك من المؤمنين وكانوا كما قال أهل التفسير اربعين رجلا كلهم عمر رضي الله عنه بدهر النبي  
 صلى الله عليه وسلم فاحسب انفسهم بانهم كافوا نبيه يستدعي اخبارهم عن انفسهم بذلك ليطمئن قلبه فكونهم على هذا العدد ليس الا  
 لانه أقل ما يفيد العلم المطلوب في مثل ذلك (و) قبل أنه (سبعون) لان الله تعالى قال واختر موسى قومه سبعين رجلا باقيا تائبا لا اعتشار  
 الى الله تعالى من عبادة الجبل ولسماعهم كلامه من امر ونهي ليخبروا

توهم بما يسمونه فكأنهم على هذا العدد ليس إلا لأنه أقل ما يقيد المرء المطلوب في مثل ذلك (و) قبل أن الله (ثلاثمائة وثمانية عشر) عدد أهل غزوة بدر والبضع بكسر الباء وقد نفع ما بين الثلاث إلى البضع وعبار تامام الحرمين وغيره وثلاثة عشر وزاد أهل السير على القولين وأربعة عشر وخمسة عشر وثمانية عشر وتسعة عشر وبعضهم قال إن ثمانين من الثلاثة عشر لم يخشوها وإنما ضرب لهم سهمهم وأجرهم فكانوا كن حضرها وهي العطشة الكبرى التي أعز الله بها الإسلام وذلك قال صلى الله عليه وسلم لمر فباروا المشركين وما يدرك أهل الله اطاع على أهل بدر فقال أعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم وهذا اقتضاها زيادة احترامهم ٧٥ يستدعي التنقيب عنهم ليعرفوا

وإنما يعرفون بأخبارهم فكأنهم على هذا العدد المذكور ليس إلا لأنه أقل عدد يقيد المرء المطلوب في مثل ذلك واجب منع البسطة في الجمع (والأصح) أنه (لا يشترط فيه) أي في المتواتر (إسلام) فدواية (ولا عدم احتواء بلد) عليهم فيجوز أن يكونوا كغفارا وأن يحويهم بلد كان يجر أهل قسطنطينة بقفل ملكهم لأن الكثرة مانعة من التواطئ على الكذب وقيل لا يجوز ذلك لجواز توافق الكفار وأهل بلد على الكذب فلا يفسد خبرهم العلم (و) (الأصح) أن العلم فيه (أي في المتواتر) (ضروري) أي يحصل عند سماعه من غير احتياج إلى نظر لمصلحة لمن لا يتأني منه النظر كالمسلم والمسلمان

(قوله يمنع البسطة) أي قول ليس إلا في جميع الأقوال المتقدمة لكنه لا يتناول قول الاصطري إذ ليس فيه كلمة ليس إلا في مقدرته وبجواب أيضا عن توجيه اشتراط الأربعين بأنه لا معنى لأخبارهم التي صلى الله عليه وسلم بما ذكر بعد أخبار الله تعالى إياه به لحصول الأطمئنان به شيخ الإسلام (قوله) كان خبر أهل قسطنطينة (الخ) مثال لما كفاهم أهل بلد واحد وهو إسلام بل لو قال لأن المانع الكثرة وقد وجدت كان أقعد (قوله) والأصح العلم فيه أي بسطه في البسطة (قوله) كالمسلم المراد بالله من ليس عندهم غير تام لأن لا غير عندهم أصلا (قوله) أي فسر كونه نظريا حول العارضة عن ظاهرها المتضمني عود الضمير على النظري لأن النظري ليس هو التوقف فلا يصح حل التوقف عليه وإنما الذي يصح حل التوقف عليه هو السلوك نظريا وأما النظري فهو التوقف لأنفس التوقف وهذا واضح (قوله) كما أفصح (الخ) تقوية لتفسير ما لم يحرر من ذلك (قوله) أخذنا (الخ) على قوله لغيره (قوله) من كونه خبر جمع (الخ) بيان للمقدمات المذكورة (قوله) لا الاحتياج إلى النظر عطف على توقفه أي لا الاحتياج إلى (قوله) فلا خلاف في المعنى في أنه ضروري) أي لا القائل بأنه نظري فسر كونه نظريا باحتياجه إلى التفات النفس إلى المقدمات الخاصة عندها وهذا شأن كل ضروري لإبانه يحتاج إلى الاستدلال فالنظري بهذا المعنى لا يخرج عن كونه ضروريا لماعلمت من أن الاقتضا المذكور حاصل مع كل ضروري فلم يخالف القائل بأنه نظري القائل بأنه ضروري وقوله فلا خلاف في المعنى لا يخفى أن قوله في المعنى طرف لغوه متعلق بخلاف إذا خبر قوله في أنه الخ فكان القياس حينئذ تنويع خلاف لأنه شبه بالضاف (قوله) لا شافى كونه ضروريا وكذا كونه ضروريا لا شافى كونه نظريا بالمعنى المذكور ولم يزد الشارح هذا العلم ولا المقصود رد القول بأنه نظري للقول بأنه ضروري الذي هو الأصل لا الخ لاداء القول بأنه ضروري إلى القول بأنه نظري بالمعنى المتقدم كما لا يخفى (قوله) خلاف ما عبر به المصنف) هو من الضروري أي حال كون الضروري الذي عبر به الإمام بخلاف النظري الذي عبر به المصنف ونسبه للإمام (قوله) أو نظرا إلى أن المراد واحد أي المأخوذ من قوله أنه لا خلاف في المعنى وفي اعتدائه بما بعد لا يخفى قاله شيخ الإسلام أي لأنه لو كان المراد واحدا لم يكن تخصيص الإمام بهذا وجه إذ غيره من له في هذا كما هو ظاهر فالصواب الاختصار على الاعتدال الأول (قوله) كما تقدم أي في قوله واختلاف أئمتنا هل العلم عقبيه مكتسب (قوله) وتوقف الآدي) فيه أن يقال التوقف مع انتفاء الخلاف في المعنى وانتفاء معاناة أحد الدليلين لا آخر مشكل كما لا يخفى وقوله في الاعتدال عن التوقف مع ذلك من غير نظر إلى أن أراد بعدم النظر إلى عدم التناقض أنه غفل عنه فهو من بعد البعيد وإن أراد أنه لم يلتفت إليه فكذلك يلتفت إلى (قوله) ثم إن أخبر (الخ) راجع للتعريف المتقدم وهو كونه خبر جميع الخ وهذا الذي ذكره وإن كان مستغادا من التعريف المذكور لكنه يستغاد على وجه الأجبال دون التفصيل الذي ذكره والتقصير بعد الأجبال

(وقال الكشي) من المستزلة (والامامان) أي امام الحرمين والامام الرازي (نظري وقسم امام الحرمين) أي فسر كونه نظريا كما أفصح به الفزالي التابع له أخذاه من كلام الكشي (بترقبه على مقدمات حاصلة) عند السامع وهي المحققة لكون الخبر متواترا من كونه خبر جمع وكونهم بحيث يمنع تواطؤهم على الكذب وكونه عن محسوس (لا الاحتياج إلى النظر عقبيه) أي عقب سماع التواتر فلا خلاف في المعنى في أنه ضروري لأن توقفه على تلك المقدمات لا شافى كونه ضروريا بالضروري عبر الإمام الرازي بخلاف ما عبر به المصنف عنه سهوا ونظرا إلى أن المراد واحد وقوله عقبه ما لا يمكن نقله حرج على الاستئصال الكثير ترك الباء كما تقدم (وتوقف الآدي) من القول لواحد من الضروري والنظري أي لتعارض دليلهما السابق من حصوله لمن لا شافى منه النظر وتوقفه على تلك المقدمات المحققة لمن غير نظر إلى عدم التناقض بينهما (ثم إن أخبروا) أي أهل الخبر للتواتر (عن عيان) أي كانوا عليه فقط

(فذلك) واضح (والا) أي وإن لم ٧٦ يخبر عن عيان بان كائنا ما بقيت فلم يخبر عن عيان الا الطبقة الاولى منهم (فبشرط ذلك) أي

كونهم جميعا مجتمعين  
وطائفة من الكذب  
(في كل الطبقات)  
أي في كل طبقة طبقة  
لغيد خبرهم العلم  
مختلف ما ذاك يكونوا  
كذلك في غير الطبقة  
الاولى فلا يغيد خبرهم  
العلم من هذا تبين ان  
المنازعة في الطبقة الاولى  
قد يكون احاد فيها بعدا  
وهذا محال لقراآت  
الشاذة كما تقدم  
(والصحيح) من أقوال  
(ثالثها ان عليه) أي  
المنازعة أي العلم الحاصل  
منه (لكثرة العدد) في  
رواية (متفق) لا معين  
فحصل لكل منهم  
(وللقرائن) الزائدة  
على أقل العدد الصالح  
له بان تكون لازمة له  
من أحواله المتعلقة به  
أو بالخبر عنه أو بالخبر  
به (قد يختلف) فحصل  
زيد دون عمرو مثلا  
من السامعين لأن  
القرائن قد تقوم عند  
شخص دون آخر أما  
الخبر المقيد بالقرائن  
المنفصلة عنه فليس  
بمتواتر وأقول الاول  
يجب حصول العلم منه  
لكل من السامعين  
مطلقا لأن القرائن في  
مثل ذلك ظاهرة لا تخفى  
على أحد منهم والثاني  
لا يجب ذلك بل قد يحصل  
العلم مطلقا لكل منهم  
ولبعضهم فقط لجواز أن

لا يحصل العلم لبعض بكثرة العدد بالقرائن (و) الصحيح من أقوال (ان) الاجماع على وفق خبر لا يدل على صدقه (في نفس الامر مطلقا المقام



(والتايد ان تلقوه) أي المجمعون (بالقبول) بان صرحوا بالاستناد اليه فان لم يتلقوه بالقبول بان لم

يدل لجواز استنادهم  
الي غيره مما استظهره  
من القرآن وثانها  
يدل مطلقا لان الظاهر  
استنادهم الي حيث لم  
يصرحوا بذلك لعدم  
ظهور مستند غيره  
ووجود الالة استنادهم  
الي على صدق انه لو لم  
يكن حشده صدقا بان  
كان كذا لكان  
استنادهم اليه خطأ وهم  
معصومون منه قلنا  
لا نسلم الخطأ حينئذ لانهم  
ظنوا صدقه وهم اغا  
أمروا بالاستناد الي  
ما ظنوا صدقه فاستنادهم  
اليه بائد على ظنهم  
صدق ولا يلزم من ظنهم  
صدقه صدق في نفس  
الامر وقيل ان ظنهم  
معصوم عن الخطأ  
(وكذلك) فاعلم ان تنوثر  
الدواعي على ابطاله  
بان لم يطله ذو الدواعي  
مع سماعهم له أحادا  
لا يدل على صدقه (خلافا  
لترديد) في قولهم يدل  
عليه كالألزام على  
قبوله حشده قلنا  
الاتفاق على قبوله اغا  
يدل على ظنهم صدقه  
ولا يلزم من ذلك صدقه  
في نفس الامر مثله قوله  
صلى الله عليه وسلم لعل  
أنت من غيري هرون  
من موسى الا انه لا يبي  
بعدى رواه الشيطان  
فان دواعي بني أمية

المقام (قوله ان تلقوه) أي بان علم ذلك من تصرفهم كما قاله الشارح (قوله بان صرحوا بالاستناد اليه) بيان  
السبب الثاني بالقبول وفيه إشارة الى أن قوله ان تلقوه بالقبول معناه ان علم انهم تلقوه بالقبول لان التصريح  
الذي كور اغا يتبع عنه العلم الثاني لانفس الثاني الذي هو اعتقاد معناه فان التصريح بتأخر عن الثاني  
فلا يكون سبب الالة اذا السبب لا يتأخر عن سببه وقوله مما استظهره من القرآن فيه ان الذي يستند اليه هو  
الدليل والمستند هو الأحكام واطل لا الدليل لانه ان كان فيه فهو مصرح به فلا استنباط وان لم يكن فيه  
فلا يتأتى استنباطه عنه قاله الشهاب وقد يقال بل الدليل انصافا يستنبط منه وان كان مصرح به فيه لتوقفه من  
حيث كونه دليلا على معرفة وجه الدلالة ومعرفة ذلك طريق الاستنباط وكان التقيد بالاستنباط لانه  
لو كان مصرح به في القرآن لم يكن من محل النزاع بل دليل لتعليل الثاني بقوله لان الظاهر الخ لا يذو كان مصرحاً  
به لا يكون الظاهر استنادهم الي الغير بل الي القرآن في يجوز ان يكون استنادهم الي القياس على حكم  
آخر في القرآن أو السنة فلم يقدح استنباطهم من القرآن ويمكن أن يجاب بان التقيد به موافقة القالب وان  
الاستناد الي القياس على ما في القرآن استناد الي ما استنبط من القرآن لان الاستنباط الاستخراج وقد  
استخرج القياس من القرآن استخرج حكم القياس عليه منه فان قلت قد يكون ذلك الحكم منصوحاً فلا  
يصدق عليه الاستنباط قلت يصدق عليه من حيث كونه مقبلاً عليه للاحتياج الي الاستنباط علته المتوقف  
عليه القياس سم (قوله فلا يدل) أي على صدقه من حيث السند وان دل على الصدق من حيث المتن لان  
القرض ان يجمع عليه (قوله وجه دلالة استنادهم الخ) هذا توجيه للثاني ولا حشد في الثالث (قوله  
وهم معصومون منه) دليل للاستنباط المحذوف وهي لكن استنادهم اليه ليس بخطأ فاستغنى عن ذكرها  
بذكر دليلها وقول الشارح قلنا لا نسلم منع الملازمة وفيه انما ذكره مبني على أن الخطأ خلاف ما أمر به  
لعدم أصابه ما في نفس الامر وهو خلاف قولهم من اجتهد فأصاب فله أجران وأن خطأه أجزأه واحد فانه يفيد  
أن الخطأ به عدم موافقه ما في نفس الامر لا عدم موافقه ما اداه اليه اجتهاده وسينهذ فيجوز كون الاستناد خطأ  
نظر الى ما في نفس الامر لكنهم لا يؤخذون به لانهم اغا كانوا يتابع ما ادهم اليه ظنهم وحشده فالوجه منع  
الاستثناء ان امر بدا الخطأ عدم أصابه ما في نفس الامر فانهم غير معصومين منه وان امر بدا الخطأ مخالفة  
ما أدى اليه الاجتهاد فسلم ولا يفيد الدليل حينئذ عصمة الامة عن الخطأ التي دل علم اقله صلى الله عليه وسلم  
لا تختمهم أمي على ضلالة لمحوه عند الاصوابين على انهم لا يجمعون على ما لا يصح اتباعه بان يستندوا الي ما لا  
يجوز الاستناد اليه فبقي لا يجمعهم أمي على ضلالة ان اجتماع ظنهم على شيء لا يكون أمرا باطلا بل هو حق  
لانهم ما مروا باتباعه خلافا لان الصلاح ومن وافقه في جملة على عدم مخالفة الواقع (قوله ولا يلزم من  
ظنهم صدقه صدق في نفس الامر) قاله الشهاب وكيف يكون ظنهم محمداً للخطأ مع كونهم لا يجمعون على  
ضلاله كما ظنقت به السنة المطهرة وقد يقال المراد لا يجمعون على ضلاله وهم يعلمون فيه ونظر وهو انه قد  
علم ما مر من ان الضلال الذي لا يجمعون عليه معناه الامر الذي لا يسوغ لهم اتباعه بان يكون ظنهم أمرا باطلا  
وكل ما ظنوه ظاهراً بان يذو الوسع في الاجتهاد كان أمراً باطلاً سم وقال شيخ الاسلام في قول  
الشارح ولا يلزم من ظنهم الخ لا قاله الاجماع حينئذ ظني وقد قالوا انه قطعي لا ناقول لم يجز رواه قطعي  
بل اختلفوا فيه ويتقدم انه قطعي اغا هو قطعي في الظاهر وان كان في طريقه ظن لان ظن المجمع معلوم لهم  
قطعا وذلك لا ينافي قطعية الاجماع في الظاهر اه قمت قصتي رجوع الخلف في كون الاجماع ظاهراً أو  
قطعي الى اللغظي وهو خلاف ما يفيد كلامهم فليمر بالمقام (قوله وقيل ان ظنهم معصوم عن الخطأ) أي  
فلا يكون مصيبين في نفس الامر وحاصل هذا القيل القدر في دال الخ (قوله خلافا لترديد) نسبة الي  
زيد بن زين العابدين بن الحسين بن علي رضي الله تعالى عنهم اجمعين بدوا وغيره وفيه وسواهم اليه  
أقوالاً هو بريء منها (قوله فان دواعي بني أمية) أي شهوراتهم فانهم كانوا يذكرون سبنا عليا رضي الله عنه  
(قوله لا دلالة له على خلافه على رضي الله عنه) الحق انه لا يدل لان القصة انه صلى الله عليه وسلم تركه في المدينة  
لما ذهب الي غزوهم من الفزوات فقال له على رضي الله عنه ان تجلسني بغزاة النساء والصبيان فقال صلى الله

وقد معصومون فمرة على ابطاله لانه لا دلالة له على خلافه على رضي الله عنه كما قيل لخلافه هرون عن موسى بقوله اختلف في قومي وان ما نسبته

ولم يطلوه (واقتراف العلماء) في الخبر (بين مؤول) له (ومحتاج) به لا يدل على صدقه (خلافا لقدم) في قولهم يدل عليه قالوا لا اتفاق على قبوله حينئذ قلنا لا اتفاق ٧٨ على قبوله اغايدل على ظنهم صدقة ولا يلزم من ذلك صدقة في نفس الامر (و) الصريح (ان)

عليه وسلم ما ترضى أن تكون مني بغيره هارون من موسى أي حين ذهب إلى المناجاة وخلقه في قومه أي  
فليس هذا نقصا في حقل فكلا سوفيهرون قرره بعض المحققين وهو حسن وجه (قوله) لم يطلوه (من تمام  
الطه فهو عطف على متوفرة على إبطاله (قوله) واقتراف العلماء) مستدأخيره كذلك المستدرة في المتن أي  
لا يدل على الصدق كما قال الشارح (قوله) لا اتفاق على قوله (أي) لأن الاحتجاج به يستلزم قبوله وكذا تأويله  
يستلزم ذلك واللام يحتاج إلى تأويله نعم قد يقال قد يكون التأويل على تقدير الصحة كما يقع لهم كثيرا ومن الصحة  
ثم يقولون وعلى تسليم صحته فهو محمول على كذا الآن يقال التأويل من غير نصريح بتقدير التسليم لا يكون  
عادة إلا مع اعتقاد الصحة سم (قوله) وان الخبر بمحضرة قوم الخ) هو عطف على معمول الصريح وحديثه بوجه  
عليه أنه لم فصل بينهما قوله وكذا بقائه خبر الخ اللهم الآن يقال ان بقائه الخبر واقتراف العلماء المذكورين  
أشبهه في المعنى بالاجماع على وفق الخبر حتى كانه من جنسه فتناسب تعقيبه فان قيل كان القياس تأخير  
مسئلة الاجماع على وفق خبره تعقيبه بما ذكره في المتن الفصل المذكور مع المحافظة على المناسبة المذكورة  
قلت كانه لأن الاجماع المذكور أقرب إلى الدلالة على الصدق مما به هذه فكان في الدلالة على الصدق عنه  
أهم فقدم فخرهما وأوجه بما ذكر ابن سم (قوله) بمحضرة قوم) أي بالذين عددوا التواتر كما يقول  
الشارح والخبر في هذه المسئلة كافي لاعتدائه إذا خبر واحد بخبر يخصه وعدد التواتر عن محسوس ولم  
يكذبه فان كان مما يحتمل أن لا يعلمه مثل خبره من لا يعرفه إلا بالأفراد لم يدل سكوتهم على صدقه قطعا وان  
كان مما يعلمونه ولكن يجوز أن يكون الحاصل على السكوت عن تكذيبه خوفا أو نحو ولم يدل سكوتهم على  
صدقه أيضا وان علم أن الحاصل لم عليه فهو يدل على صدقه قطعا أي بحسب العادة وهذا المسئلة من أفراد  
الاجماع الكوفي (قوله) ان فرض المسئلة كذلك) أي ان الذين أخبر بمحضرتهم عدد التواتر وان الخبر عن  
محسوس وبه علم أن الأول باصف ان يصف القوم بقوله يؤمن قاطبهم على التكذب عن محسوس قاله شيخ  
الاسلام (قوله) أي كان يسعه منه الخ) قال الشهاب أوضح من هذا أن يدل أي يتكأن مماع صادر ذلك  
السمع ومبتدأ من النبي صلى الله عليه وسلم فتكون من ابتدائية اه وعادة الشارح لا تنافي ذلك كما لا يخفى  
قاله سم قلت في دعوى أن عبارة الشارح يصح جعلها على ما قال الشهاب نظارين (قوله) ولا حاصل على  
التقرير الخ) قيل لا فائدة لهذه المسئلة إلا لتصور حصول العلم بالصدق لاحتمال وقوعه على العلم بانتهاء كل  
حامل على التقرير أو لا يتصور العلم بذلك لأن الحوامل لا تتصور وقد يخفى الحامل وقد ثبت العلم فيه فظن  
ما ليس بحامل حاملا ولا ما هو بحامل غير حامل وان صورت المسئلة بما إذا أخبر عليه السلام بأنه لا حاصل له  
على الاقرار فاعلم انما حصل من اخباره لأن مجرد الاخبار بمحضرة من غير حامل له على الاقرار فليست أم قاله  
سم (قوله) لأن الذي صلى الله عليه وسلم لا يقر أحد على كذب قضية هذا التعليل أن لا حاجة لقول المصنف  
وعلى الكذب فليست أم (قوله) بخلاف ما أخبر الخبر) يتنازع كل من بينه وبينه والعاذ على ما من قوله  
بخلاف ما أخبر الخبر بخلاف أي به (قوله) قال نخرج شيئا) خبره لانس وضحه فقال للنبي صلى الله عليه  
وسلم (قوله) قالوا قالت كذا وكذا) كناية عن قوله لم تفعلوا الصلح (قوله) فقال أنت أعلم بأمر دنياكم) أي قد دل  
هذا على أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يعلم هذا الأمر الدنيوي وغيره مثله فهو زفيه ذلك وقوله كافي القاطع التخل  
استدلال على أنه يجوز أن لا يعلم النبي صلى الله عليه وسلم حال الدنيوي وان لم يكن متالما نحن فيه إلا اخبار  
هنا بمحضرة واستشكل قوله صلى الله عليه وسلم لم تفعلوا الصلح بأنه حديث أخبار بخلاف الواقع وأجيب  
بأنه قد قدر أن صلاح التخل بالاقام مثلا من باب ربط المسببات بأسبابها ولو شاء الله لمحضت الأمور بدون  
الصلح فأراد في الله عليه وسلم بقوله ذلك بيان أن الاقحام سبب عادي لا تأثر له وأنه تعالى قادر على اصلاح  
الأمور بدونه ولو شاء ذلك كان ففعل قوله لم تفعلوا الصلح أي حيث تعلقت المشيئة الإلهية بصلاحه وقوله أنت

الخبر بمحضرة قوم لم  
يكذبه ولا حاصل على  
سكوتهم عن تكذيبه  
من خوف أو طمع في  
شيء منه (صادق) فيما  
أخبر به لأن سكوتهم  
تصديقه له عادة فقد  
اتفقوا وهم عدد التواتر  
على خبر عن محسوس  
ان فرض المسئلة كذلك  
كما صرح به الأمدى  
فيكون صدقا قطعا وقيل  
لا يلزم من سكوتهم  
تصديقه لمواز أن سكتوا  
عن تكذيبه لانشئ  
(وكذا الخبر) مع من  
النبي صلى الله عليه  
وسلم) أي كان يسعه  
منه النبي صلى الله عليه  
وسلم (ولا حاصل على  
التقرير) للنبي صلى الله  
عليه وسلم (و) على  
(الكذب) بالخبر  
صادق فيما أخبر به  
دنيا كان أو دنيويا  
لأن الذي صلى الله عليه  
وسلم لا يقر أحدا على  
كذب (خلافا لآخرين)  
منهم الأمدى وابن  
الحاجب في قولهم لا يدل  
سكوت النبي صلى الله  
عليه وسلم على صدق  
الخبر أما في الدين  
فلجواز أن يكون النبي  
صلى الله عليه وسلم بيته  
أو أخبر بيانه بخلاف

ما أخبره الخبر وأما في الدنيوي فلجواز أن لا يكون النبي يعلم حاله كافي القاطع التخل وروى مسلم عن أنس أنه صلى الله  
عليه وسلم مر بقوم يلتقون التخل فقال لهم تفعلوا الصلح قال نخرج شيئا فربهم فقال ما التخلكم قالوا قالت كذا وكذا فقال أنت أعلم بأمر دنياكم

(وقيل بدل) على صدقه (إن كان) مخبرا (عن) أمر (دنيوي) بخلاف الدين فلا يدل وفي شرح ٧٩ المختصر عكس هذا التفسير بدله

وتوجههما يؤخذ مما  
تقدم وأوجب في الدين  
بأن سبق البيان أو  
تأخير ما لا يبيح السكوت  
عند وقوع المنكر كما  
فيه من افهام تفسير  
الحكم في الأول وتأخير  
البيان عن وقت الحاجة  
في الثاني وفي الدنيوي  
بأنه إذا كان كذبا لم يعلم  
به النبي صلى الله عليه  
وسلم فله الله عصفه  
له عن أن يقر أحدا على  
كذب كما أعلمه، كذب  
المنافقين في قولهم له  
نشهد أنك لرسول الله  
من حيث تضمنه أن  
قولهم وافقت الستم  
في ذلك وإن كان دنييا  
أما إذا وجد حامل على  
الكذب والتقرير كما  
إذا كان الخبر من بعاد  
النبي صلى الله عليه  
وسلم ولا يقع فيه الانكار  
فلا يدل السكوت على  
الصدق قولوا واحدا  
(وأما مظنون الصدق  
خبر الواحد وهو ما لم  
ينته إلى التواتر) واحدا  
كان زاوية أو كثر أفاد  
العلم بالقرائن المتصلة  
أولا (ومنه) حينئذ  
(المستفيض وهو الشائع  
عن أصل) نخرج  
الشائع لاعتنا أصل  
(وقد يسمى) أي  
المستفيض (منه) روا  
وأقله (من حيث عدد

أصل ما روينا كم لا ينافي ذلك إشارة إلى الجمال في باب الإجماع في قول المصنف وأنه قد يكون في دنيوي قلت  
تأمل ما وجه عدم منافاته والذي يظهر لي والله أعلم أن قوله صلى الله عليه وسلم أنت أعلم بأمر دنياكم حيث كان  
المراد بقوله لم يفعلوا الخ ما ذكره أراد به التوجيه بينهم فلم يفهموا مراده صلى الله عليه وسلم حيث تركوا التأخير مع  
أنه لم يأمرهم بتركه وقوله أنهم أعلم بأمر دنياكم أي من أمر دنياكم فتأمل وعما تقرض من أن معنى قوله صلى الله عليه  
وسلم لم يفعلوا إلى آخر ما ذكره إيجاب عن الاستدلال به على كونه صلى الله عليه وسلم لا يعلم حال الأمور الدنيوية  
كما ذكره الجمال (قوله) وقيل بدل أن كان عن دنيوي أي لجواز أن لا يكون النبي صلى الله عليه وسلم يعلم حاله  
كذا علم وقبه نظر فإنه اغما يتناسب عدم الدلالة على الصدق لا الدلالة عليه (قوله) بخلاف الدين فلا يدل أي  
لجواز أن لا يكون بيانه صلى الله عليه وسلم أو خبر بيانه بخلاف ما أخبر به الخبر كما مر (قوله) عكس هذا التفسير (قوله)  
أي وهو أنه يدل على صدقه أن كان عن أمر دنيي لا دنيوي لجواز أن لا يكون النبي صلى الله عليه وسلم لا يعلم حاله كما  
يؤخذ من التوجيه السابق وهذا التفسير أظهر من الأول (قوله) وأوجب أي من طرف الأول وهو القائل  
بالصدق مطلقا فإن قيل قد رد على هذا الجواب أنه قد يكون الحال بحيث لا يفهم تفسير الحكم لشدة غفلة  
الحاضر من أول قرائن حالته أو غفلة وهذا الجواب لا يجري في هذه الحالة قلت يمكن أن يقال كون الحال  
بهذه الغفلة حامل للتقرير لا النبي صلى الله عليه وسلم وقد قدرت المسئلة في الحامل علمهم (قوله) وفي الدنيوي  
عطف على الدين (قوله) من حيث تضمنه أي تضمن قولهم تشهد الخ فإنه تضمن الخبر أن قال قولهم وافقت  
الستم في التصديق يتعلق الشهادة وهو ثبوت الرسالة صلى الله عليه وسلم (قوله) وإن كان دنييا متعلق  
بالتقرير وهو قوله كما أعلمه كذب المنافقين من شيع الإسلام (قوله) أما إذا وجد حامل على الكذب والتقرير  
كما إذا كان الخبر من بعاد النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقع فيه الانكار فلا يدل السكوت على الصدق قولوا  
واحدا فيه اشكال ما تقدم أول كتاب السنة أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقر أحدا على فعل باطل وإن  
كان يفر به الانكار وأي فرق بين القول والفعل مع أن كلامهما معصية ومحجبان ما هنا معصية على أحد  
الأقوال هناك المذكور بقول المصنف وقيل الأقل من يفر به الانكار لا يقال إذا كان ما هنا معصية على ما تقدم  
وهو ضعف فكيف يقول هنا فلا يدل السكوت على الصدق قولوا واحدا لا تقول لا يلزم من ضعف المبنى  
عليه ضعف المبنى ولذا يقولون لا غربة في سماعه وهو رأي متفق عليه على ضعف (قوله) وأما مظنون الصدق  
خبر الواحد) أن قلت غير الأسلوب ولا عطفه على مقطوع الكذب ومقطوع الصدق فقال وأما مظنون  
الصدق وهو خبر الواحد قلت إشارة إلى أن هذا هو الأصل في الخبر وكان أصالة هذا معلومة مقررة فلماذا ذكر  
القسمين الأولين الخارجين عن الأصل فيه رجع إلى بيان ما علم أنه الأصل وطلبت النفس بيانه فكأنه قال  
وأما الأصل فيه المعلوم أصالة الذي هو مظنون الصدق فهو خبر الواحد فتأمل ما لطيف سم أي بقول المصنف  
وأما مظنون الصدق مع ما لم يحدوف فكأنه قال هذا أي ما ذكر من كون الخبر أمما مقطوعا بصدقه وأما مقطوعا  
بكذبه بخلاف الأصل وأما الأصل فيه فكونه مظنونا فإن قيل بقي عليه من الأقسام مظنون الكذب فلم تركه  
قلت أشار إليه بقوله السابق وكل خبر أو همم بإطلاقه سم (قوله) وهو ما لم ينه إلى التواتر أي إلى حد  
التواتر تخرج بشبهة ما رواه نحو الثلاثة والأربعين وأحد الاصطلاح كذلك كما صرح به الأنسوي وغيره  
سم (قوله) أفاد العلم بالقرائن المتصلة أنه أولا فإن قيل أدخل هذا تحت خبر الواحد بنا في فرض المصنف أنه  
مظنون الصدق قلنا لا بل المناقاة لأن المراد أنه في ذاته مظنون الصدق وذلك لا ينافي أنه يفيد العلم بواسطة  
أمر خارج عنه سم (قوله) ومنه المستفيض أي من الأحاد وقيل أنه من التواتر وقيل أنه قسم رأسه كما  
سبق في الاستفاضة فليس أحادا ولا متواترا بل بواسطة مقابل المتقولان (قوله) عن أصل الأصل هو الامام  
الذي ترجع إليه المقتلة (قوله) وأقله اثنتان وقيل ثلاثة) قال السبوطي والثاني هو اختيار ابن الصباغ وقال  
الرافعي أنه أشبه بكلام الشافعي وهو الذي جزم به أهل الحديث فلم يذكر واسواءه فقالوا ما تفرقه رواه واحد

راو به أي أقل عدد راوى المستفيض (اثنتان وقيل ثلاثة) الأول ما خوذ من قول الشيخ في التنبية وأقل ما يثبت به الاستفاضة اثنتان وعبارة  
ابن الحافظ المستفيض ما زاد نقلته على ثلاثة

مسئلة خبر الواحد لا يفيد العلم الا بقرينة (كافي اخبار الرجل عوت بولد المشرف على الموت مع قرينة البكاء واحضار التكفن والنفس  
(وقال الاكثر لا) يفيد (مطلقا) ٨٠ وما ذكر من القرينة يوجب مع الاغماء (و) قال الامام (احد يفيد مطلقا) بشرط العدالة

غريب أو رواه ابن عزيز أو ثلاثة ما كثر مشهور اه كذا نقل ذلك عن جزم أهل الحديث ولم يلتفت الى ما خرج  
به التوفيق في التقريب مع تعالين الصلاح مما يخالف ذلك حيث قال اذا انفرد عن الزمري وشبهه من يجمع  
حديثه رجل حديث سني غريبا وان انفرد اثنتان أو ثلاثة سني عز زمان رواه جماعة سمي مشهورا اه  
قال السيوطي في شرحه كذا قال ابن الصلاح أخذ من كلام ابن مندو وأما شيخ الاسلام وغيره فانهم خصوا  
الثلاثة فانفردوا بالمشهور والاثنتين بالعز يزلمه أي قوته لمحبته من طريق آخر وأما له وجود اه سم  
(قوله خبر الواحد لا يفيد العلم الا بقرينة) هو ما عليه الأمدني وابن الحاجب وغيرهما واختاره المصنف مع  
قوله في شرح المختصر ان ما عليه أكثر هو الحق شيخ الاسلام (قوله المشرف) أي المعلوم لتأثره على  
الموت وقوله مع قرينة البكاء الاضافة سانية والمفيدة العلم حيث مجموع الخبر والقرائن لا للتبر وسنده ولا القرائن  
وحدتها (قوله وقال الاكثر لا يفيد مطلقا) أي ولو وجدت قرينة (قوله وما ذكر من القرينة يوجب مع  
الاغماء) قد يقال هذا قدح في مثال ولا يسرى الى غيره (قوله وقال الامام احمد يفيد مطلقا) يتأمل مراد  
الامام احمد من ذلك وهل كان يحصل له العلم من الاحاد وخصوصا عند وجود المعارض ومخالفة بقية الائمة  
فيما ذهب اليه سم (قوله لا نه حديث) أي حين العدالة (قوله كاساني) أي في المسئلة الا انه بعد هذه  
(قوله ولا تنفع ما ليس لك بعلم) أي لا تنفع ما ليس لك بعلم أي لا نفع لعلنا لم (قوله نبهي) أي الله تعالى  
عن اتباع غير العلم أي بقوله ولا تنفع الخ وذم على اتباع الظن أي بقوله لا تبعون الا الظن أي ما به دون الا  
الظن (قوله واجيب بان ذلك) أي انتهى والذم وحصل الجواب أوجه هذه الالتماس وان كانت ظاهرة في  
العلوم لكن بمحضة مما يطلب فيه اليقين ثم هذا الجواب الذي أورده الدارح احد وجهين أحاب بهما المصنف  
والآخر اننا لم نعلم انه يفيد العلم لكان العمل به اتباعا لتقرير المعلوم للاجماع القاطع على وجوب اتباع الظواهر  
سم (قوله ما ثبت من العمل بالظن في القروع) عليه للعلم المستفاد من قوله بان ذلك في الخ أو لعلنا لم  
أي لا مطلقا ما ثبت الخ (قوله الذي هو) أي المستفيض منه أي من الاحاد (قوله يفيد المستفيض علما  
نظريا) لم يتعرض لذكره العلم المستفاد على غير هذا القول كما استفاد على الاول بان قرائن ضرورية أو نظريا  
ولا يفيدانه لا ينعين واحده من باب قد يكون ضروريا فيحصل بعد حصول القرائن من غير التفات الى ترتيب  
ونظر وقد يكون نظريا فيستوفى على ذلك فليتأمل سم (قوله بما يتفق عليه أئمة الحديث) من الواضح انه  
لا يزم من ذلك قوته كان يتفق البخاري ومسلم وغيرهما على حديث مروى عن واحد فقط مثلا (قوله كما  
قد به ابن الحاجب وغيره) أي كالأمدني وفيه إشارة الى أن قول المصنف في شرح المختصر لم أر من صرح  
بأنه يني غير ابن الحاجب وقع لاعتنا مع نظر قاله شيخ الاسلام (قوله وكذا على الرابع فيما يظهر) أي  
الظاهر ان الأستاذان في قوله يعتبران مع العدد العد الذي يحتمل ان هو يلمح على الاستفاضة فقط (قوله  
يجب العمل به) أي خبر الاحاد في الفتوى وانما هاد دعائه يجب العمل بكل من فتوى المفتي وشهادة الشاهد  
وان لم يبلغ واحد منهم ما عددا لتواتر فيجب العمل بما يبقى به المفتي ولو كان المفتي واحدا وشهادة الشاهد  
ولو كان واحدا فيما يرضى فيه بان شاهد الواحد أو اثنين وليس المعنى أن خبر الواحد الوارد عن الشارع يجب  
العمل به في بابي الفتوى والشهادة كما تدبره من العشرة ولذا فسرنا الشارع فدعا هذا التوهم بقوله أي  
يجب العمل الخ والمراد بخبر الواحد ما يباح حد التواتر يشتمل الواحد والآخر (قوله بما يتفق به المفتي) بين به  
كما قال العلامة أن قول المصنف في الفتوى متعلق بحال محدودة من ضمير به أي وادراك الفتوى لا بالعمل إذ  
ليس المعنى انه يجب عمل المفتي به في فتواه والشهادة في شهادته وهذا غير مراد قطعا وقول المصنف في  
الفتوى قال شيخ الاسلام في معناها الحد كما لا نه فتوى وزاد قاله الرمزي (قوله بشرطه) أي من عدل وغيره  
مما هو مقرر في محله (قوله وكذا ما سائر الامور الدينية) وكذا الامور الدنيوية كما صرح به المصنف وغيره

لا نه حديث يجب العمل  
به كاساني وأما يجب  
العمل بما يفيد العلم  
لقوله تعالى ولا تنف  
ما ليس لك بعلم ان  
يتبعون الا الظن نبهي  
عن اتباع غير العلم وذم  
على اتباع الظن  
واجب بان ذلك فيما  
المطلوب فيه العلم من  
أصول الدين كوحدة  
الله تعالى وتوحيده  
لا يليق له ما نبت من  
العمل بالظن في  
القروع (و) قال  
(الأستاذ) أبو اسحق  
الاسفرايني (وابن  
فورك يفيد المستفيض)  
الذي هو منه عندهما  
(علما نظريا) جعله  
واسطة بين التواتر  
المفيد العلم الضروري  
والاحاد المستفاد  
وقدمه الاستاذ عما  
يتفق عليه أئمة الحديث  
وأما ما يفيد الواحد  
بالعدل كما يفيد به ابن  
الحاجب وغيره لانه  
لاحاجة اليه على الاول  
حيث يفيد العلم لان  
التعويل فيه على القرينة  
ولا على الثاني كما هو  
ظاهر وان احتج اليه  
على الثالث كما تقدم  
وكذا على الرابع فيما  
يظهر كاحتياج اليه

حيث يقال يفيد الظن (مسئلة يجب العمل به) أي خبر الواحد (في الفتوى والشهادة) أي يجب العمل بما يتفق به  
المفتي وبما يشهده الشاهد بشرطه (اجماعا وكذا ما سائر الامور الدينية) أي بما يجب العمل فيها بخبر الواحد

كاخيار طيب بمضرة شيء أو نفعه قاله شيخ الاسلام **(قوله)** كالاخيار بدخول وقت الصلاة الخ قال الشهاب  
 حتى الامارة أن تدخل الزكاف على الدخول والتجسس لانهم امن الامور الدينية لانفس الاخبار اه وأقول  
 ليس مقصود الشارح تمثيل الامور الدينية حتى يتوجه عليه ذلك بل خبر الواحد يعني اخبار الواحد في قوله  
 يجب العمل به أي بخبر الواحد سم **(قوله)** لانه صلى الله عليه وسلم كان يثبت الأحاديث الخ ان قيل هذه معاصرة  
 عن المطلوب لان المستدل به خبر آحاد أيضا أحيب بان التفاصيل الواردة بعده صلى الله عليه وسلم الأحاديث وان  
 كانت آحادا لمختلفة تصد التواتر المعنوي كالأخبار الدالة على شفاعته على رضى الله عنه وكرم حاتم وقال  
 الاصفهاني في هذا الدليل نظار فان المحدثين مفتون والمعبوث اليهم العموم ويجب على العموم العمل بقول  
 المتقي ولا يلزم منه وجوب العمل بخبر الواحد اه وهذا نظير ضعف الدلائل بان المحدثين لم يقصد جعلهم الا  
 مجرد الاخبار بدون الفتوى لكن ينبغي اشكال من جهة أخرى وهو ان من الأحاديث المحدثين لتبليغ الأحكام  
 من أمر بتبليغ التوحيد والامر بالشهادتين وقضية ذلك الاكتفاء بخبرهم فيما يتعلق بالاعتقاد وهذا ساقى  
 مقتضى جوابهم السابق عن دليل أحمد على قوله ان خبر الواحد يفيد العمل مطلقا من تسليم انه لا يعمل به فيما  
 يتعلق بالاعتقاد مما يطلب فيه العلم به شيء آخر أو رد العلامة منه اعتمد في كون هذا الدليل صحيحا على مجرد  
 البعث الذي هو أمر مسعورع واذا سقطت مناط الدلالة وجده قوله فلولا الخ وهو في قوله لم يجب العمل  
 بخبرهم لم يكن ليعتد بهم فائدة وهو استدلال بنى اللازم على نفي المألوم وذلك على لا يسمي اه وجوابه ان  
 يقال قد تقرر عندنا ان الكلام وغيرهم انه قدمات الدليل اما عقلية صرفة وهو الدليل العقلي وامامية من  
 العقلية والنقلية وهو الدليل النقلى وأن الدليل لا يتكون مقدما نه نقلية صرفة وحديثه فكون بعض مقدمات  
 هذا الدليل الذي ذكره الشارح عقليا لا يخبر عنه كونه نقليا فالاعراض المذكور ساقط اه سم  
**(قوله)** وان دل السمع (الاول) والعلل وأشار بذلك الى أن القائل بالعمل به عقلا لا ينفي السمع الا ان السمع عنده  
 العقل فلذا اقتصر المصنف عليه **(قوله)** أي من جهة العقل بين به ان عقلا لا يخبر عن اتساع عقله بل ينفي في قوله  
 قبل سماعه لوقاله سم كان أولى شيخ الاسلام **(قوله)** لم يجب العمل به لتطبيقات الأحكام) بنى واللازم باطل  
 فكذلك المألوم وقد حذف الشارح الاستثانة وهي لكن وقائع الأحكام لا تتطلب ذلك كدليلها وهو قوله ولا  
 سبيل الى القول بذلك أي لا تتطلب وقال العلامة في الاستبصار لا مكان وجود الحكم بخبر الواحد وان  
 اتفق وجوب العمل لانتفاء شرطه وهو التواتر مثلا وبكى في فائده وجوده جواز العمل اه وفيه انه قد يفسر  
 هو نفسه العمل في قول المصنف يجب العمل به بقوله لعل المراد بالعمل اعتقاد ما دل عليه من الأحكام الجنسية أو  
 حبس النفس على ما دل عليه من فصل فقط أورث فقط أو ارساها في العقل وانترك مع رجحان أحدهما أو  
 استوثاها اه والظاهر الاول وحديثه لقائل أن يقول المراد الجواز ان يتخلو وجواز الخلو مجتمع شرعا لما فاته لما  
 دل عليه الدليل من استقرار التكليف في جميع الوقائع أو المراد نفي عن وجوب اعتقاد أحكامها وهو  
 مجتمع أيضا لما ذكره في الجواب على وجه آخر وهو اننا نقطع بأن المقصود من شرع الواجبات مشلا وجوب  
 اعتقاد وجوبها والقيام بها وذلك بتوقف على الاعلام بها وقد اقتصر عليه الصلاة والسلام على الاعلام  
 بواسطة ارسال الأحاديث القائل فلولا انه يجب ما ذكرته لتعمل ما تصبوا الأحكام كوجوب اعتقاد الوجوب  
 والعمل وهو المراد بقوله لتعملت وقائع الأحكام أي باعتبار ما قصد الشارح عنه اقره وبكى في فائده وجوده  
 حواز العمل رده اننا نقطع بان الشارع اراد بوجود الأحكام تعلفها بالمكلفين على الوجه الذي ذكرناه من  
 وجوب اعتقاد الواجبات والعمل مثلا لا يكفي في فائده وجودها جواز العمل اذ هو غير الفائدة المقصودة من  
 وجوده فليتأمل سم **(قوله)** على ما هو المعتد عند أهل السنة أي من أن الحكم لا يترفع بالاعتقاد بل سم  
 ولقائل أن يقول الاستدلال هنا بالعقل على الوجه المذكور لا ساقى المعتد عند أهل السنة اذ العقل لم يستقل  
 بأدراك هذا الحكم بل استند منه المنقول وهو ما ثبت من أن الشارع شرع أحكاما متعلقة بالمكلفين بشرط  
 العلم بها واقتصر في الاعلام على بحث الأحاديث ولا يخفى أن استنباط العقل الوجوب من ذلك على الوجه الذي  
 تقرر ريس من باب تحكيم العقل الذي لا يقول به أهل السنة فكان يمكن التوجيه أيضا بأنه انما يرجح الاول

كالأخبار بدخول وقت  
 الصلاة أو بتخص الماء  
 وغير ذلك (قبل معما)  
 لا عقلا لانه صلى الله عليه  
 وسلم كان يثبت الأحاديث  
 القائل والنواحي  
 لتبليغ الأحكام كما هو  
 معروف فلولا انه يجب  
 العمل بخبرهم لم يكن  
 لهم فائدة (وقيل  
 عقلا) وان دل السمع  
 أيضا أي من جهة  
 العقل وهو ان لم يجب  
 العمل به لتطبيقات  
 الأحكام المروية بالأحاديث  
 وهي كثيرة هذا ولا  
 سبيل الى القول بذلك  
 وانما يرجح الاول كما  
 رجحه غيره على ما هو  
 المعتد عند أهل السنة  
 لان الثاني منقول عن  
 الامام أحمد والفقهاء  
 وابن حريج من أئمة  
 السنة كبعض المعتزلة

لان الثاني لاننا في مذهب أهل السنة فليتأمل فان قلت رد ما ذكرت انه يلزم عليه كون هذا الدليل معماله  
 مركب من العقل والنقل فبحمد القولان وهو باطل قلت انما رد هذا الوثبت ان هذا القائل جعل هذا  
 الاستدلال في مقابلة القول الاول وهو ممنوع لجواز ان يكون ذكره لافي مقابلة شيء وما عاقل لان بعض  
 مقدماته عقلي ولو ثبت انه جعله في مقابله كان الجواب حاشدعه اذ هذا الاستدلال ليس عقليا صرفا الا ان  
 يريد المقابلة في كمية الاستدلال وان كان السمع معتبرا في كل منهما ولو لاننا في ذلك نسميته له عقليا لانه باعتبار  
 بعض مقدماته فليتأمل سم قلت عبارة طويلة للذين عدده القليل مبنية على محض الاشتباه فهي ساقطة  
 الاعتبار وذلك عني من البيان لمن تأمل **(قوله)** وقالت الظاهر به لا يجب العمل أي في غير ما سبق اذ العمل به  
 فيما سبق اجماع وروايتهم بقولهم لا يجب لا يجوز بدل سابق ادلتهم المذكورة وانما غير ما لا يجب لمقالة  
 ما قبله قاله العلامة به يحتاج بما أورده شيخ الاسلام هنا من أن الدليل ينتج عدم الجواز والمدعي عدم الوجوب  
 انما صادق بالجواز فالدليل أخص من المدعي فلما قال المصنف وقالت الظاهر به يمنع مطلقا لوقف بالمداد **(قوله)** أي  
 عن التفصيل الآتي أي لانه السابق ايضا حتى يمنع العمل به في الفتوى والشهادة وان كان يتوهم من  
 الإطلاق بدون تأمل **(قوله)** على تقدير حجيته هو مستدرك لان الدليل لا يحتاج اليه **(قوله)** تقدم جواب  
 ذلك قريبا أي في المسئلة السابقة وهو أن النسي عن اتباع الظن انما هو في أصول الدين لافي الفروع التي  
 الكلام فيها **(قوله)** في الحدود أي كان يروى شخص عن النبي صلى الله عليه وسلم من زني حد **(قوله)** الحديث  
 مستدرك إضافة حديث الى مسند علي يعني من أوفى **(قوله)** لا نسلم انه شبهة أي لان احتمال خبر العدل  
 الكذب ضعيف **(قوله)** على انه أي احتمال الكذب موجود في الشهادة قد يفرق بينهم بان الحدود ونقص  
 على درة الحدود وفي خلاف الشهادة وقال العلامة قد يفرق بأنه مقصود هو وسيلة والوسائل لا يغفرهم امالا  
 بغير فرق في المقاصد اه ونعقبه سم بقوله واقول وما ينعقد هذا الفرق انه لو كانت شهادة الاحاد بموجب  
 حد لم يمكن الكرخي رد هاهنا لا سيما في القول به بقوله بلاني هذا الفرق معنى اذ لا معنى لرد خبر الاحاد الوارد  
 في اثبات الحدود وقبول الشهادة به وجهه مع كون المقصود سد الطريق الموص الى السعي أن هذا الفرق  
 مبني على ان المراد الشهادة بغير الحد بمعنى انه يقبل خبر الاحاد الوارد في شأن الشهادة وهو ممنوع لجواز ان  
 المراد الشهادة بالحد بمعنى أن الاحاد تقبل شهادتهم بالحد حيث يشدق هذا الفرق من الاستدلال فليتأمل اه  
 وبهذا يعلم ان الفرق الاول لا يصح ايضا **(وأقول)** الفرق بين المقامين من فان معنى عدم العمل بخبر الاحاد في  
 الحدود عند الكرخي عدم ثبوت الحدود بها فاذا روى شخص عنه صلى الله عليه وسلم من زني حد لا ثبت الحد  
 للزني بهذا الخبر ولا يترتب هذا الحكم على الفعل المذكور به وانما الشهادة فيعمل فيها بالاحاد فاذا شأ هذا الاحاد  
 بموجب حد كما قال قلت قطع حديث كانت على الوجه المطلوب كما تقرر وترتب الحد على المشهود عليه فهي  
 شهادة لما وجب الحد لا بالحد والفرق بين المقامين غير قليل وما نعقبه سم كلام العلامة كلام لا حاصل له  
 الاحتض الاشتباه وعدم التأمل فهو ساقط والفرق الاول واضح **(قوله)** في اثناء النصب جمع نصاب وهو  
 المقدار الذي يجب فيه الزكاة وأوله النصب هو أول مقدار يجب فيه الزكاة وثانها ما زاد على ذلك من النصب  
 فاذا ورد خبر احاديث في خمسة أوسق زكاة لم يعمل به عنده هذا القائل بخلاف ما اذا ورد بان ما زاد على ذلك فيه  
 الزكاة وقد كان وجوب الزكاة في خمسة أوسق زكاة لم يعمل به عنده هذا القائل بخلاف ما اذا ورد بان ما زاد على ذلك فيه  
 الزكاة قد قوله فهو الخبر الواحد في النصاب الزائد على خمسة أوسق أي والحدان وجوب الزكاة في النصاب  
 الاول وهو خمسة أوسق قد ثبت بالمواتر **(قوله)** لانه فرع أي في غير ما يكون ناعاما لا يفتقر في المتنوع **(قوله)**  
 والمجاهيل جمع مجبول تقدير كسور وسنانير وجمع مجبول على خلاف القياس لان فعاويل لا يكون جمعا  
 للتثنية **(قوله)** يعني فيما انما ماتت الامهات من الاول والآخر انما اقتصر على ما مع غيرهما كالنعم كذلك  
 لا تنصرا من السمعاني على النصف لان والمجاهيل لا يطلقان على اولاد النعم وقوله من الاول راجع للفصلان  
 وقوله والبقر راجع للمجاهيل **(قوله)** وتم حوطا أي حول الامهات **(قوله)** فلا زكاة عندهم في الاولاد أي  
 لانها أول نصاب حيث وجد صورتها ان يكون عنده أو بعون شاة مثلا ماتت قبل تمام حوطها وقد انصت أربيع

**(و)** وقالت الظاهر به لا يجب العمل به **(مطلقا)** أي عن التفصيل الآتي لانه على تقدير حجيته انما يقيد الظن وقد نهي عن اتباعه وضم عليه في قوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم ان يتوهم ان الظن قلنا تقدم جواب ذلك قريبا **(و)** قال الكرخي لا يجب العمل به في الحدود لانها تدرأ بالشبهة لحديث مسند أبي حنيفة ادروا الحدود بالشبهات واحتمال الكذب في الاحاد شبهة فلما لا نسلم انه شبهة على انه موجود في الشهادة أيضا **(و)** قال قوم لا يجب العمل به في اثناء النصب بخلاف ثوابها حكاه ابن السمعاني عن بعض الحنفية قال فقبلوا خبر الواحد في النصاب الزائد على خمسة أوسق لانه فرع ولم يقبلوه في اثناء نصاب الفصلان والمجاهيل لانه أصل بمعنى فيما اذا ماتت الامهات من الاول والبقر في اثناء الحوط بعد الولادة وتم حوطا على الاولاد فلا زكاة عندهم في الاولاد

مع شمول الحديث لم هو قول أبي حنيفة لا خير قال لعدم اشتغالها على السنن الواجب وقال لا يجب تحصيله كقول مالك وثابت بن عثمة  
كقول الشافعي (و) قال (نوم) لا يجب العمل به (فيما عمل الأكثر) (فد) بخلافه (لأن عملهم بخلافه) فنه مقدمة عليه كعمل الكل قلنا لأنهم أنه  
حجة (و) قالت (المالكية) لا يجب العمل به (فيما عمل أهل المدينة) (فيه بخلافه) لأن عملهم كقولهم ٨٣ حجة مقبولة قلنا لأنهم

حجة ذاتية وقد نفت  
المالكية أخبار المجلس  
الثابت بحديث الصبيح  
إذا تابع إل جلان  
فكل واحد منهما لما نلت  
ما لم يتفرقا لعل أهل  
المدينة بخلافه (و) قالت  
(الحنفية) لا يجب  
العمل به (فيما تم به  
البسوى) بأن يحتاج  
الناس إليه كحديث  
من مس ذكر فليست  
بمحجة الإمام أحمد  
وغيره لأن ما تم به  
البسوى بكثرة السؤال  
عنه ففقدت العادة  
بثقله وأثره لتوفر  
أدواي على ثقله فلا  
يعمل بالأحاديث قلنا  
لأنه لم يفسد العادة  
بذلك أو (خالفة راوية)  
فلا يجب العمل به لأنه  
انما خالفه لدليل قلنا  
في ظنه وليس تغيره  
في اتناعه لأن المختص  
لا يقدح بمجتهد كإساق  
مثله كحديث أبي هريرة  
في الصبيح إذا شرب  
الكلب في إناء أحكم  
فليقبله سبع مرات  
وقد روى الدارقطني  
عنه أنه أمر بالفسل  
من ولو غر ثلاث مرات  
قال والصحيح عنه سبع

شاة (قوله مع شمول الحديث لها) أي حديث البخاري عن أنس رضي الله عنه حيث كتب أبو بكر رضي الله  
عنه ما وجهه إلى البحر بن اسم الله الرحمن الرحيم به هذه فرصة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه  
وسلم في أربعة وعشرين من الابل فادونها في كل خمس شاة فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها  
بنت تخاض الحديث شيخ الإسلام (قوله لعدم اشتغالها على السنن الواجب) فيه أن قضية السياق أن عليه ذلك  
كونه ثابتا بمجرد الأحاديث لعدم الاشتغال على السنن وقوله على السنن الواجب أي الحيوان الواجب إخراجها في  
الزكاة (قوله وقال لا يجب تحصيله) أي السنن الواجب إخراجها زكاة (قوله وثابت بن عثمة) أي فله ثلاثة  
أقوال أولها يجب الزكاة في الأولاد ويجب تحصيل السنن الواجب عنها من غير هاتين التبعات الزكاة فيها  
ويؤخذ المخرج عنها منها وثالثها في وجوب الزكاة فيها الكن الجارية على عدم العمل بخبر الأحاديث ابتداء  
النصب هو الثالث (قوله فيما عمل الأكثر) أي في فعل أو شيء وقوله فيه أي في ذلك الفعل أو الشيء وقدره  
الشارح لا يحتاج إليه إلى العائد وقوله بخلافه أي خلاف خبر الواحد والتقدير وقال قوم لا يجب العمل به أي  
بخبر الواحد في شيء عمل الأكثر في ذلك الشيء لمنبس بخلاف خبر الواحد وكذا القول في قوله فيما عمل أهل  
المدينة بخلافه (قوله لأن عملهم كقولهم حجة مقدمة عليه) وجهه أنهم مطلعون على أقواله وأفعاله صلى الله عليه  
وسلم وأنهم أدري بما تقر عليه الأمر من حاله صلى الله عليه وسلم فخالفتهم مقتضى خبر الأحاديث لاطلاعهم على  
ما هو مقدم عليه وقولهم سمعنا من الله وأمرنا به بان الصحابة ونوع لهم كثير العمل بخلاف الحديث ثم رجعوا إليه  
حين أطلعوا عليه فيه أن يقال إن أرادوا الصحابة كمالهم فممنوع إذ لم يثبت ذلك ودون أنما هو شرط الاقتداء وإن أراد  
بعضهم فلا يقدح في ذلك (قوله فيما تم به البسوى) أي في حكم تم به البسوى وعموم البسوى به من حيث  
احتياج الناس إلى السؤال عنه وواقعة قوله بعد لأن ما تم به البسوى بكثرة السؤال عنه أي لأن يحتاج الناس  
إليه بكثرة سؤالهم عنه وبعض أن تكون ما في قوله فيما تم به البسوى عبارة عن الفعل أي في فعل تم به البسوى  
وعموم البسوى به من حيث وقوع الناس فيه وقوله بأن يحتاج الناس إليه على حذف المضاف أي إلى حكمه  
وكذا قوله بكثرة السؤال عنه أي عن حكمه وهذا خلاصة ما ذكره سم (قوله فتفقدت العادة بثقله وأثره) قال  
العلامة وتبعه الشهاب قضية أن الخبر حديث مقطوع بكذبه لما مر من أن المذكور أحاديث مع قضاء العادة بثقله  
وأثره مقطوع بكذبه بقوله فلا يعمل بالأحاديث أي لا يجوز وقد مر أن المديني في الوجوب اه وجوابه أن  
المراد بعدم الوجوب الجواز لصديق عدم الوجوب به وإن صدق الجواز لكنه غير مراد لأن الدليل ينتج الاحتجاج  
وإنما غير بعدم الوجوب بمقابلة القول بالوجوب وقد مر نفي ذلك في قول المصنف وقالت الظاهر لا يجب  
العمل به مطلقا أشار إليه سم قلت هو اقتدار لأجواب فهو جواب في الجملة (قوله أو خالفه راوية) عطف  
على صفة ما كان نكرة وعلى صلتها أن كانت موصولة وكذا قوله أو عارض القياس (قوله أنه أمر بالفسل)  
مبنى لما فعل أي أمر أبو هريرة به والتبيل بذلك معنى على ضعف قوله بعد قالوا الصحيح عنه سبع مرات أي  
أنه أمر بالشيخ الإسلام وهذا أي وجوب العمل بخبر الواحد وإن خالفه راوية هو كذا ثبتنا ما عاشر المالكية  
أعضاءه لأن تسبيح الأنا من شرب الكلب منه غير واجب عندنا بل مندوب لأن الكلب طاهر عندنا وكذا  
غيره لعله للحماقة قال المراد المذكور في الحديث للندب عند الأمام لا للوجوب (قوله أخذنا من قوله بعد وقبل من  
ليس فيها الخ) منشأ الأخذ كما قال بعض المحققين إر التفصيل بين موافقة القياس ومخالفته لو كان مشتركا  
بين الفقيه وغيره لم يكن التخصيص غيرا لفقهاء بذلك معنى (قوله لأن مخالفته الخ) علة لأن (قوله وثالثها الخ)  
أي وثابتنا العمل به مطلقا وهو ما تقدم من كلام المصنف وأولاه وقوله هنا وعارض القياس أي لا يقبل

مرات و يؤخذ من قوله أو خالفه راوية ما صرحوا به من أن الخلاف فيما إذا تقدمت الرواية فإن تأخرت أولم يعلم الحال فيجب العمل به اتفاقا  
(أو عارض القياس) يعني ولم يكن راوية فقهيا أخذنا من قوله بعد وقبل من ليس فيها خلافا للحنفية فيما يخالف القياس لأن مخالفته ترجح  
احتمال الكذب قلنا لأنهم (كثروا وثالثها) أي الأقوال (في معارض القياس) أنه

(ان عرفت الملة) في الاصل (نص راجح) في الدلالة (على الخبر) المعارض للقياس (ووجدت خطعا في الفرع لم يقبل) أي الخبر المعارض لبيان القياس عليه حيثئذ (أو قلنا قال وقف) عن القول بقبول الخبر أو عدم قبوله لتساوي الخبر والقياس حيثئذ (والا) أي وإن لم تعرف الملة نص راجح بان عرفت بان تنبأ أوزن مساو أو مر جوح (قبل) أي الخبر مثال الخبر المعارض للقياس حديث الصحيحين واللفظ للصارى لا نصرا والابل والظن ٨٤ فمن ابتاعها بعد فانه يجزى النظر بن بدران يحمل ان شاء أمسك وان شاهدها وصاعا من غر فرد

الخبر يدل المثلين مخالف للقياس فيما يضمن به المتلف من مثله أو قيمته ونصروا بهنم التاء وفتح الصاد من صرى وقيل بالعكس من صرى (و) قال أوعلى (الجبايى لا بد) في قبول خبر الواحد (من اثنين) بروايته (أو اعتقاد) له فيما إذا كان رايه واحدا كان يعمل به بعض الصحابة أو ينشرونهم لان أبسركم رضى الله عنه لم يقبل خبر المغيرة ابن شعبه أنه صلى الله عليه وسلم أعطى الحدة السدس وقال هل معسل غيرك فوافقه محمد بن مسلمة الانصارى فانفذه أبو بكر لما رواه أبو داود وغيره وعمر رضى الله عنه لم يقبل خبر أبى موسى الأشعرى أنه صلى الله عليه وسلم قال اذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فابرجع وقال أقسم عليه البته فوافقه أبو سعيد الخدرى أي قبل ذلك عمر واد

مطلقا فهذه ثلاثة أقوال عند الخنفية فيما عارض القياس والثاني موافق لما مشى عليه المصنف (قوله ان عرفت الملة نص راجح) مثاله ما ورد مثلا يحرم الزاوى العرلانه بقتات بدخر وقبس عليه الارز لوجود الملة المذكورة فقبضه قطعاً ثم ورد لا يحرم الزاوى فلا يقبل هذا الخبر المعارض للقياس لرجحان نص القياس عليه حيثئذ كما قال الشارح أى لا اعتصاد للقياس بالاصل المعلوم المقطوع به من الشارع وخبر الواحد مضمون والمظنون لا يعارض المعلوم وأجيب بان تناول الاصل لمحل خبر الواحد غير مقطوع به لجواز استثناء محل خبر الواحد من ذلك الاصل وقسم الجوهري بان خبر الواحد اصل بنفسه يجب اعتباره لان الذى أوجب اعتبار الاصل المقيس عليه نص الشارع عليه وذلك موجود في خبر الواحد فيجب اعتباره (قوله أو قلنا) كالو فرض في المثال المتقدم ان الملة المذكورة غير مقطوع بها في الارز (قوله لتساوى الخبر والقياس حيثئذ) أى لان الخبر ليس بكونه أحدًا فمطلوب ثبوت حكمه والقياس يكون ثبوت الملة فيه مضموناً في الفرع بقيد الظن بثبوت الحكم والدليل الرأى اعتقاد على الملة لا على ثبوتها في الفرع ولا يمنع من المساواة رجحان نص الملة المقيس عليه على الخبر المعارض للقياس لما رضى ذلك لعدم تحقق وجودها في الفرع وقد تمنع المساواة مع انضمام ظن وجودها في الفرع الى رجحان نصها (قوله أى وان لم تعرف الملة نص راجح) أى وان وجدت في الفرع قطعاً كما هو ظاهره اذ لا أثر للقطع بوجودها في الفرع مع عدم رجحان نصها بالاولى اذ لم توجد في الفرع الاطلاعا ولا طناً وان احتمل وجودها وترك ذلك الظاهر ذلك أقل ما يكتفى في وجود الملة في الفرع ظن وجودها وبجراد احتمل وجوده لا أنزله سم (قوله لا نصروا) لانهما نصروا ويحرم بحذف النون وهو بوزن تركوا مضى صرر بوزن كرقبت الراء الثانية بالواو كما كانت مخففة والذي قبلها مفتوحاً طلبت الفاء فصار صرى بوزن تركى وقلب الراء اياه واقع كافي قيراط أصله فرط بتشديد الراء بدليل جمعه على قرار بط فادلت الراء اياه وهذا الاولى من قول بعضهم أصله صرر بوزن ضرب فقلب الراء اياه تخفيفاً لنقل التكرير ثم ضعفت عنه اذ القياس حيثئذ لا ادعاء كفر ومروا أيضاً بضعف العين وجوع للتثقل بعد التخفيف وهو خلاف ما تحته العرب (قوله بخلاف للقياس) هذا يقتضى ان المراد بالقياس القاعدة والاصل والاكلام اياها هو في القياس المصطلح عليه فبين كلامه وكلام المصنف تناف ظاهر (قوله وقيل بالعكس) أى بفتح التاء وضم الصاد (قوله من صرى) أى بوزن غروا أصله صرر رادغت الراء في الراء (قوله كان يعمل به بعض الصحابة) مثال الاعتقاد والمراد بعض الصحابة غير راو به لان ابا موسى راوى حديث الاستئذان رجح لم يمان ذلك له عرضى ولا الحديث فطلب منه عمر السنة (قوله لا يكر الخ) علة لقوله في المتن لا بد من اثنين (قوله اذا استأذن أحدكم ثلاثا) أى في الدخول (قوله وبقوم مقام التعداد الاعتقاد) تنهيم لا استدلال على المدعى (قوله بل للتثبت) أى فنقول المستدل ان عمر لم يقبل خبر أبى موسى في الاستئذان ممنوع فان طلب التعدد ادناهاو للتثبت (قوله لا بد من أربعة في الزنا) أى في شأن الزنا أى في الاخبار الواردة منه صلى الله عليه وسلم في شأن الزنا أهم من أن يكون حداً أو غيره (قوله كالشهادة عليه) أجيب عنه بان باب الشهادة أضيق كما ساقى بيانه في المسئلة الثانية شيخ الاسلام (قوله ومضى عليه) أى على ما ذكر من الحكمة فالضمر في علمه وفي قوله الآتى وهو يعود على الحكمة والتذكير باعتبار تأويلها بما ذكره كروا بالنظر لعنى الحكمة وهو النقل والميل للعنى في مرجح التفسير وان كان سائفاً لكنه خلاف الجسادة فالاحسن التأييد كما قال العلامة ورد سم عليه مكابره

التميز يدل المثلين مخالف للقياس فيما يضمن به المتلف من مثله أو قيمته ونصروا بهنم التاء وفتح الصاد من صرى وقيل بالعكس من صرى (و) قال أوعلى (الجبايى لا بد) في قبول خبر الواحد (من اثنين) بروايته (أو اعتقاد) له فيما إذا كان رايه واحدا كان يعمل به بعض الصحابة أو ينشرونهم لان أبسركم رضى الله عنه لم يقبل خبر المغيرة ابن شعبه أنه صلى الله عليه وسلم أعطى الحدة السدس وقال هل معسل غيرك فوافقه محمد بن مسلمة الانصارى فانفذه أبو بكر لما رواه أبو داود وغيره وعمر رضى الله عنه لم يقبل خبر أبى موسى الأشعرى أنه صلى الله عليه وسلم قال اذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فابرجع وقال أقسم عليه البته فوافقه أبو سعيد الخدرى أي قبل ذلك عمر واد

الشهان ويقوم مقام التعدد الاعتقاد قلنا اطلب التعدد ليس لعدم

(قوله) قبول الواحد بل للتثبت كما قال عمر في خبر الاستئذان انما سمعت شيئا فاحيت أن اثبت رواه مسلم (و) قال (عبد الجبار لا بد من أربعة في الزنا) فلا يقبل خبر مادونهما كالشهادة عليه وحكى هذا في المحصول عن حكايه عبد الجبار عن الجبايى ومضى عليه المصنف في شرح المنهاج فقط منه هاتلظة عنه



(قوله وهو اما تقيد لاطلاق نقل الاثنين عنه الخ) الفرق بين الوجهين ان الاول يقيد الاطلاق بتفسير الزنا الى  
 واما الزنا فلا يذهب منه اربعة والثاني لا يقيد الاطلاق بل يقول حكى عنه قولنا بالنسبة لآزنا (قوله ان تكذيب  
 الاصل الفرع) تكذيب مصدر مضاف لفاعله وهو الاصل والفرع مفعوله والمعنى ان الشيخ المروى عنه  
 لو كذب لتلذه الراوى في كونه روى عنه هذا الحديث مثلا وانما رآه عن غيره لا يسقط ذلك المروى في  
 الاستدلال به وغيره اى لان التكذيب انما هو في الرواية لا المروى والفرض ان كلامه ما جزم به دليل ما بعده  
 (قوله فيخارواه) اى في رواية ما رواه كانه قد تقدم وبديل قوله كان قال الخ (قوله لا يسقط المروى) قال  
 الماوردى وغيره انه لا يجوز للفرع ان يرويه عن الاصل ونفسه نظر والمراد بالمرى ما تكذبا فيه سواء كان  
 حديثا ام بعضه شيخ الاسلام (قوله لا احتمال نسيان الاصل) قال العلامة اعلم ان القبول منوط بنظر الصدق  
 لا بمجرد احتمال ولا ظن مع قيام الاحتمالات المتساوية فلا قبول فالتدري في المتأخر ونومهم ابن الحبيب  
 والعصدي من السقوط انما قاموا لوجهه اذ القبول يتوقف على ظن الصدق والسقوط على نفي ذلك الظن لا على  
 ظن نفي الصدق اه (قلت) وتعب سم له قوله لا يخفى ان خبره العدل والعمل به لا يتوقف على ظن  
 صدقه كما يعلم من تصفيع كلام الفقهاء الى آخر ما ذكره ربهان ما استدلل به لا معارض له وما هنا قد عارضه  
 تكذيب الاصل لجعل هذا من افراد ذلك لا يصح فتأمل (قوله فلا يكون واحدا منها كذبه للاحترار  
 مجرورا) تفريع على العلة وقال النكاح هي عبارة مقبولة وحقها تكذيب الآخر له اه ووجهه ان  
 الجرح انما ينشأ عن كونه مكذبا على صفة اسم المفعول لا عن كونه مكذبا على صفة اسم الفاعل اى مكذبا  
 لغيره وقد منع القبل كما قال سم يجعل التكذيب في عبارة الشارح مصدرا مضافا للمفعول وقوله لا آخر  
 متعلق به يحذف حال من التكذيب والمعنى فلا يكون واحدا منها لما التكذيب الواقع عليه حال كون ذلك  
 التكذيب واقعا من الآخر مجرورا (قلت) ولا يخفى انه نصف لاداعي الى ارتكابه بهي ان يقول ان الكلام في  
 سقوط مروى الفرع فكان يكفي ان يقول فلا يكون الفرع بتكذيب الاصل له مجرورا جوابه ان يقال  
 لما فرغ المصنف على عدم السقوط عدم رد شهادة الفرع والاصل اذا اجتمعا وكان ذلك يتوقف على انتفاء  
 المرح عن كل منهما فاني اذا كرر عرض الشارح انتفاء الجرح عن الاصل ايضا حال ذلك التفريع  
 ونوطه له واورد العلامة هنا ما علم ان الاحتمالات اربعة الكذب سهوا وعتدا في جانب الراوى او الاصل  
 والجرح لا يثبت مع احتمال العمد كما لا يخفى مع احتمال السهو فلا يصح ان احدهما من الاحتمالين يوجب  
 نفي الجرح مطلقا اقيام كل من الاحتمالين الاوئين نعم ثبوت كل من المحتملين الاوئين يوجب الجرح وكل من  
 المحتملين الاخرين يوجب نفيه وهذا الذي قاله الشارح من اشتباه الاحتمال بالمحتمل اه قلت حاصل  
 ما اشار له ان تفريع نفي الجرح على احتمال السهو وكما قال الشارح لا يصح اقيام الاحتمال الثاني وهو احتمال  
 العمد وانما يتفرع نفي الجرح على ثبوت احتمال السهو وهو ليس بثابت لان الفرض ان احتمال كل من  
 السهو والعمد قائم فقال الشارح من اشتباه الاحتمال بالمحتمل اى من اشتباه احتمال السهو بثبوته وقد  
 اشار المصنف رحمه الله الى ان نفي الجرح يتفرع على كون الاصل هو العمد او الاحتمال المذكور انما افاد  
 الشك في عين الكاذب من الاصل والفرع واليقين لا يرفع بالشك ونص عبارة الاعتقاد الاتفاق على انه يسقط  
 المروى اى لا يعمل بذلك الحديث لان احدهما كاذب قطعا من غير تعيين ولا يقدح في عداتهما لان واحدا  
 منهما ما بعينه لم يعلم كذبه وقد كان عدلا ولا يرفع اليقين بالشك اه اذ علمت ذلك وتاملته حتى التامل علمت  
 سقوط ما هو له سم على العلامة من الراد الذي هو عليه مردود وسقوط ما ادعاء من ان عبارة المعتد  
 المذكورة موافقة لعبارة الشارح في تفريع نفي الجرح على احتمال السهو وان اعتراض العلامة مبنى على  
 ان المراد العمد والفرع في نفس الامر وليس كذلك وانما الكلام في العمد التي تحجب الظاهر والمجرح  
 كذلك لا يحجب الواقع لان مناط القول وعدمه شرعا هو العمد والفرع بحسب ما ذكره هذا كلامه وانت  
 خبير بان ليس في كلامه ما يقتضى البناء على ذلك فتأمل (قوله ووجه الاسقاط) اى علمته وعبر عنه بالوجه  
 لانها المنظور اليه المقصود كما ينظر الى الوجه لانه يجمع المحاسن (قوله ان احدهما كاذب) اى سهوا كاشير

وهو اما تقيد لاطلاق  
 نقل الاثنين عنه كما  
 مشى عليه ابن الحبيب  
 او حكاية قول آخر عنه  
 في خبر الزنا  
 المختار وفاقا للسماني  
 وخلافه للناظرين  
 كالام الرازي والآمدني  
 وغيرها (ان تكذيب  
 الاصل الفرع) فيها  
 رواه عنه كان قد  
 ما روي له هذا  
 (لا يسقط المروى) عن  
 القبول لاحتمال نسيان  
 الاصل له بعد روايته  
 للفرع فلا يكون واحدا  
 منها ما يتكذب به لا آخر  
 مجرورا (ومن ثم) اى  
 من هنا وهو ان  
 تكذيب الاصل الفرع  
 لا يسقط المروى اى  
 من اجل فك تقول  
 (واجتماع شهادة لم  
 ترد) ووجه الاسقاط  
 الذي نفي الآمدني  
 الخلاف فيه ان احدهما  
 كاذب ولا بد

و يحتمل أن يكون هو الفرع فلا شئت مرويه ولا ينافي هذا لقبول شهادته بما في قضية لأن كلامه من باب ما قلنا أنه صادق والكذب على النبي صلى الله عليه وسلم الذي يؤلف إليه الأمر في ذلك على تقدير انفاً بسقط العدالة إذا كان عدواً ولو استوضح المصنف على الأولى بما بناه عليه سلم من دعوى الثاني بين المبنى والثاني التي ٨٦ أفهمها بناؤه (وإن شئت) الأصل في أنه روافد الفرع (أو ظن) أنه ما رواه (والفرع)

المعدل (جازم) بروايته عنه (فاولي بالقبول) للفرع عاجز عنه الأصل الثاني (وله) أي على القول (الأكثر) من العلماء لما تقدم من احتمال نسبته الأصل ووجه عدم القبول القياس على نظيره في شهادة الفرع على شهادة الأصل وأجيباً عن عرق بان باب الشهادة أصح إذا اعتبر فيه الحرية والذكر أو غيره مما ولو ظن الفرع الرواية وجزء الأصل بنفها أو ظنه قال في المحصول في الأول تعيين الرد وفي الثاني تعارضاً والأصل عدمه والأشبهه القبول (وزيادة المعدل) فيما رواه على غيره من المعدول (مقبولة) أن لم يعلم اتحاد المجلس بأن علم تعدد لجواز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم في ذكرها في مجلس وسكت عنها في آخر (وقوله الأول القبول) هو الذي اشتهر عن الشافعي ونقل عن جمهور الفقهاء والمحدثين (وقوله بضم الفاء) أي على المشهور والأفقه جازم عند بعضهم شيخ الإسلام (وقوله أو كانت تتوفر الدواعي على نقلها) أي سواء كان غيره من زاد في نقلهم عن مثلها عادة أم لا وفيه أن يقال إن ما نقل أحادها تتوفر الدواعي على نقلها أو أترامق طوع بكذب فلا وجه لذلك كرهنا المقيدين فيه خلافاً اللهم إلا أن يكون المراد هنا ما تتوفر الدواعي على

المعدل (جازم) بروايته عنه (فاولي بالقبول) للفرع عاجز عنه الأصل الثاني (وله) أي على القول (الأكثر) من العلماء لما تقدم من احتمال نسبته الأصل ووجه عدم القبول القياس على نظيره في شهادة الفرع على شهادة الأصل وأجيباً عن عرق بان باب الشهادة أصح إذا اعتبر فيه الحرية والذكر أو غيره مما ولو ظن الفرع الرواية وجزء الأصل بنفها أو ظنه قال في المحصول في الأول تعيين الرد وفي الثاني تعارضاً والأصل عدمه والأشبهه القبول (وزيادة المعدل) فيما رواه على غيره من المعدول (مقبولة) أن لم يعلم اتحاد المجلس بأن علم تعدد لجواز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم في ذكرها في مجلس وسكت عنها في آخر (وقوله الأول القبول) هو الذي اشتهر عن الشافعي ونقل عن جمهور الفقهاء والمحدثين (وقوله بضم الفاء) أي على المشهور والأفقه جازم عند بعضهم شيخ الإسلام (وقوله أو كانت تتوفر الدواعي على نقلها) أي سواء كان غيره من زاد في نقلهم عن مثلها عادة أم لا وفيه أن يقال إن ما نقل أحادها تتوفر الدواعي على نقلها أو أترامق طوع بكذب فلا وجه لذلك كرهنا المقيدين فيه خلافاً اللهم إلا أن يكون المراد هنا ما تتوفر الدواعي على

أي الأقوال (الوقف) عن قبولها وعدمه والأول القبول لجواز غفلة غيره من زاعمها والثاني عدمه لجواز خطا من زاد فيها (والرابع أن كان غيره) أي غير من زاد (لا ينفصل) بضم الفاء (متلهم عن مثلها عادة) أي الزيادة والأقلبت (والخيار) وفقاً للسماعي (المنع) أي منع القبول (أن كان غيره) أي غير من زاد (لا ينفصل) أي مثلهم عن مثلها عادة (أو كانت تتوفر الدواعي على نقلها)

مطابق نقله بخلاف ما تقدم فانه فيما تنویر الدواعی على نقله وتاويله لا يخفى فانه متأمل **(قوله)** وهذا زید هذا القول على الرابع فيه بحث من وجهين الأول أن الظاهر أن عدم القبول إذا كانت مما تنویر الدواعی على نقله وتاويله لا يخفى فانه حينئذ يقطع بكذبها وانها آحادا قال الرابع أيضا قائل بالمنع إذا كانت مما تنویر الدواعی على نقله كما قبل فلا بد لهذا القول على الرابع إلا أن يرد بالزيادة بحسب الظاهر والتصریح بها فإن الرابع لم يصرح بها وإن وافق في حكمها أو يكون المراد تنویر الدواعی على مطلق نقلها على ما تقدم الثاني أنه يمكن الاستغناء عن الاعتذار عن المصنف إذا سبق في كلامه ما يفي أنه أراد الرابع لكنه زاد على ما صرح به فله ما هو مراد لقائله وأهدم التصریح به فيه لم يقبل والمختار الرابع قاله سم قلت لا يخفى بعد بحثه الثاني **(قوله)** فإن كان السالك أضبط الخ قال السالك تخصيص لكل الخلاف السابق في حالة اتحاد المجلس بغير هاتين الصورتين اه ومن المعلوم أنه لا يتأني تخصيص القول الرابع باعتبار منطوقه لانه إذا امتنع القول بمجرد أن السالك لا يفعل مثله فما لا يولى إذا انضم إلى عدم القفلة الأضبطية ومن هنا يظهر تقييد السالك في قول المصنف فإن كان السالك أضبط الخ إذا كان مثله لا يقول كالواحد وقال شيخ الإسلام قوله فإن كان السالك أضبط تقييد لكل المختار السابق لا يقال أضبطية السالك أقوى من عدم عقلته عن الزيادة ومن تنویر الدواعی على نقلها فيكون أولى منه ما منع القول لانه لا يقول لانه لا يولى ذلك بل الأمر بالعكس كما لا يخفى على المتأمل على أن العلامة لا يسارى حتى قولاً في السالك إذا كان أضبط أن الزيادة تقبل واستظهر اه وفيه أن التقييد المذكور إنما يتأني باعتبار مفهوه والمختار باعتبار منطوقه فقوله المصنف والمختار الخ مفهوه أنه إذا كان غيره لا يقول عنها أو كانت لا تنویر الدواعی على نقلها فالمختار القبول في قيد حينئذ إذا لم يكن السالك أضبط وقد يقال إنما أراد شيخ الإسلام بقوله تقييد لكل المختار ما ذكر أي أنه تقييده باعتبار مفهوه بديل ما أورده من السؤال والجواب فانه يدل على تصوير المسئلة فإذا كان السالك مما يمكن عقلته عادة ولم تنویر الدواعی لكنه أضبط والألم يتأني قول السائل أن السالك أضبطية أولى بالقول من عدم القفلة لأن حاصل السؤال أنه كان ينبغي عدم القول هنا لا الأولى لأن الأضبطية أقوى من عدم القفلة فإذا منع عدم القفلة القول فلا تنقصه الأضبطية بالأولى وحاصل الجواب منه كونه الأضبطية أقوى كذا هو الحاصل أن قول المصنف فإن كان السالك أضبط الخ مصور عبادة إذا كان السالك عن الزيادة والنقل هما متساويين في إمكان القفلة عادة وزاد السالك بالأضبطية وإن جعل تقييد لكل الخلاف السابق في حال اتحاد المجلس كما قال السالك وهو الاظهر وهو بالنسبة للرابع تقييد باعتبار مفهوه لا منطوقه وإن جعل تقييد لكل الاختار كما قال شيخ الإسلام فهو كذلك أي تقييده باعتبار المفهوم كما يريانه **(قوله)** أي غير ذلك (أخذ من تقسيم المصنف السالك عنها إلى أضبط وإلى مصرح بغيرها علم أن المراد بالسالك من لم يصرح بأنها مصرح بغيرها أو لم يتعرض لها إثباتاً ولا نفيًا **(قوله)** على وجه يقبل) أي بأن يكون محصوراً بخلاف المطلق كما ذكر الشارح شيخ الإسلام وقوله كان قال ما عساه أي ولم يمنع من معانها كما يقيد به أبو الحسين المصري قلله أيضاً شيخ الإسلام **(قوله)** فإن أسند هاتوكرها أي وأسند تركها فترك مصدره موقوف على مقول أسند **(قوله)** أولى مجلس) أي كان قال حد بن زيار لله صلى الله عليه وسلم يوم الخميس وقت طلوع الشمس ناني ربيع الأول فقال جعلت لنا الأرض مسجداً وترتها طهوراً ثم ذكر بعد ذلك ما تقدم وأسطه لفظ تربتها **(قوله)** ولو غيرت أعراب الباقي الخ) أي ما تقدم في أحوال محله حيث لم تغير الأعراب والمعنى فإن غيرتها تعارضت فيه أن هذا شامل لما في كان السالك جعلاً لا يفعل مثله وهو لا يجمع مع ما تقدم من عدم القبول حينئذ عند عدم تغير الأعراب فانه إذا اتفق القبول مع عدم التفسير فيه أولى فكيف يصحوا رتقاء القبول مع عدم التغير والتعارض مع التغير بل بشكل على الوقف أيضاً لانه دون التعارض فالوجه تقييد ما نعتبنا إذا لم يكن السالك الجمع المذكور وفي المحصول التصریح بهذا القيد قال فيه من كان المجلس واحداً فلا بد من إرواء الزيادة ما أن يكون أوعداً لا يجوز أن يذهلوها عما أضبط الواحد أو ليسوا كذلك فإن كان الأول لم يقبل الزيادة وحصل أمر راو بها على أنه يجوز مع عدلته أن يكون قد سمعها من غير النبي عليه الصلاة والسلام وظن أنه سمعها من

وهنا زید هذا القول  
على الرابع وإن لم يكن  
الامر كذلك خلت (فان)  
كان السالك عنها  
أي غير الباكرها  
(أضبط) عن ذكرها  
(أوضح) بني الزيادة  
على وجه يقبل) كان  
قال ما عساه (تعارضاً)  
أي المبرر فيها بخلاف  
ما زادها على وجه  
لا يقبل بان محض النفي  
فقال لم نقلها النبي  
صلى الله عليه وسلم فانه  
لا ترك ذلك (ولو رواها)  
الروى (مرفوعاً) أخرى  
ذكر أبو يسين) رواها  
أحد ما دون الآخر  
فان أسند هاتوكرها  
مجلسين أو سكت قبلت  
أولى مجلسي فقبلت  
تقبل لجواز السهو وفي  
الترك وقبل لجواز  
الخطأ في زيادة وقبل  
بالوقف عنها (ولو غيرت)  
أعراب الباقي تعارضاً)  
أي خبر الزيادة فغير  
عدمها لا خلاف  
المعنى حينئذ كل رواه  
في حديث  
فرض رسول الله  
الله عليه وسلم في  
الفطر صاعاً من تمر الخ

نصف صاع (خلافا للبصري) أي عبد الله في قوله تعيل الزادة كما إذا لم يتغير الأعراب (ولو أن فرد واحد من واحد) فبما روي عنه من شيء  
يزيادة (قبل) المنفرد فيها (عند ٨٨ الأكثر) لأن مع زيادة علم وقيل لا لخالفته (فيها) (ولو أسندوا أرسلوا) أي أسند الخبر إلى النبي صلى

الله عليه وسلم وأحمد بن  
رواه وأرساه السابقون  
ما لم يذكر والأصحابي  
كما لم يماثلي (أو وقت  
ورفعوا) كذا يحفظ  
المصنف سهوا وصوابه  
أو رفع ووقفوا أي رفع  
الخبر إلى النبي صلى الله  
عليه وسلم واحد من  
رواه ووقفه السابقون  
على الصحابي أو من  
دونه (فكان زادة) أي  
فلا إسناد أو الرفع  
كأن زادة فيما تقدم  
فيقال إن علم تعدد  
مجلس السماع من  
الشيخ فيقبل الإسناد  
أو الرفع لجواز أن يفعل  
الشيخ ذلك مرة دون  
أخرى وحكمه في ذلك  
المقبول على الرابع وكذا  
إن لم يتم تعدد المجلس  
ولا اتحاده لأن الغالب  
في مثل ذلك التعدد  
وإن علم اتحاده فثالث  
القبول والوقف عن  
القبول وعدمه والرابع  
أن كان مثل المرسلين  
أو الواقفين لا ينفصل  
عادة عن ذكر الإسناد  
أو الرفع لم يقبل والا  
قبل فإن كانوا أصبغ أو  
صرحوا بنبي الإسناد  
أو الرفع على وجه يقبل  
كان قالوا ما سمعنا الشيخ  
أسند الحديث أو رفعه

فعارض المصنفان (وحذف بعض الخبر جائز عند الأكثر لأن يتعلق) أي يحصل التعاقب لبعض الآخر (به) فلا يجوز  
حذفه اتفاقا لاختلاف المعنى المقصود كان يكون غايه أو مستثنى كما في حديث الصحابي أنه صلى الله عليه وسلم نسي عن بيع اليهود

حتى تراهي وحديث مسلم لا ينعبروا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق الاوزن اوزن مثلا مثل سواهما ومختلف ما لا يتعلق به فهو زحذنه  
لا تقيم مستقلا وقيل لا يجوز لاحتمال أن يكون للغم فائدة تفوت بالتفريق وقرب هذان مع ٨٩ الرواية المعنى وسأقي مثاله حديث

لانه هو نفس الغاية أو المستقي لا كونه ذلك فالظاهر أن يقول كان غايته أو المستقي اه ويمكن أن يكون مثالا  
على حذف المضاف أي كذا أن يكون الخ وأن يكون مثالا لسبب التعلق الذي يحمله المعنى والتقدير الا أن  
يتعلق به بسبب من الاسباب كأن يكون الخ قاله سم قلت لا يخفى تصف جوابه والى العائش عن مثل هذا  
التصنيف أشار العلامة بقوله فالظاهر الخ (قوله حتى تراهي) هو من باب أروى بروي ويقال زها زهرو من باب  
عدا بعدو على قلة وهذا مثال للغاية والحديث الذي بعده مثال للمستقي وظاهر أنه لو حذف من الأول قوله حتى  
تراهي ومن الثاني الاوزن اوزن الخ لاختل المعنى المراد من الحديث دلالة الأول حينئذ على عدم جواز بيع  
الثمرة مطلقا وعدم جواز بيع الذهب بغيره والورق بغيره مطلقا مع أن عدم الجواز في الأول مقيد بعدم بدو  
الصالح وفي الثاني بعدم الممانعة وزنا (قوله وقرب هذا) قرب البناء المفعول والاشارة بهذا إلى عدم جواز  
حذف ما لا يتعلق (قوله مثاله حديث أبي داود) أي مثال ما لا يتعلق فان الحديث المذكور كحل جملة من  
جملة ما لا يتعلق بما لا يخفى (قوله على أحد مجملية الخ) في ذكر الجملين دال على أنه مشترك ولم يصرح بذلك  
لعدم الحاجة اليه وقوله فيما بعد فكالمشترك أي من غير هذا والافهنا نفسه مشترك سم (قوله لان الظاهر  
انه اذا حمله عليه لقربة) قال ان العلامة يريد ما ينبغي من انها قرينة في ظنه وليس اقربها اتباعه فيه ويمكن  
الفرق بان ترك الجمل فيما له ظاهرا أي كما في ما ينبغي يؤدى الى اعمال المروى في ذلك الظاهر وفيما ليس له  
ظاهر كما هنا يؤدى الى تعطيل المروى اه وفيه أنه ان أراد ترك الجمل فيما ليس له ظاهر ترك الجمل مطلقا  
فهذا غير لازم من ترك الجمل على ما حمل عليه الراوى أو ترك الجمل على ما حمل عليه الراوى فهذا لا يؤدى الى  
التعطيل لا مكان الجمل على غير محل الراوى ويمكن الفرق ايضا بان ظهور القرينة في الواقع لا يراوى فيها  
ليس له ظاهر اقرب من ظهورها له فيما له ظاهر فوجب البيان عليه صلى الله عليه وسلم في الأول لا تقتضيه  
الى الإنسان أبدا بخلاف الثاني فليتأمل قاله سم • قلت الحق ما أبداه العلامة من الفرق وتعقب سم له  
ساقط كما لا يخفى وذلك غنى عن البيان وأما أبداه هوم الفرق فلا يخفى ضعفه فتمثل (قوله لاحتمال أن  
يكون حمله لموافقة رأيه لا لقرينة) قال الصلابة هذا الاحتمال لا ينفع الأول بل يشبهه ايضا ثبت ظهور  
الاحتمال الأول عليه والشج بنفى ظهوره وبجعله مساويا واذا تبين هذا لك علمت أن الشيخ لم يتوقف في ظهور  
الجمل عليه بل بنفسه كما هو ظاهر لفظه المحكى اه وبوافق هذا قول الشهاب قوله أي لاحتمال الخ أي كما  
يحتمل هذا يحتمل أن يكون لقرينة على السواء فكأن الجمل لقرينته هو الظاهر يحمل منع عنده اه وهذا  
الاعتراض منى على أن مراد المصنف بقوله وتوقف أو اوضح انه توقف في ظهوره فيه وهذا ممنوع لا دليل في  
كلام المصنف عليه ولا ضرورة تقيى اليه وانما المراد أنه توقف في حمله عليه بل هذا هو المتبادر من كلام  
المصنف لان المتبادر من المقابلة بالتوقف ما رجحه كون التوقف فيما رجحه هو الجمل لا كون  
الظاهر الجمل فتدبره فانه في غاية الوضوح قاله سم (قوله لان ظهور القرينة للصحابي اقرب) أي لمشاهدته  
لصاحب الشريعة واطلاعه على ما لم يطعم عليه التابعي (قوله وعلى المنع من حمل المشترك الخ) استدعاء كلام  
ليس متعلقا بالذي قبله قاله شيخ الاسلام • قلت لاحاجة الى ما قاله فانه ان أراد بكونه استدعاء كلام انه ليس  
معطوفا على شيء قبله فهذا لا يتوهم وان أراد أنه لا يتعلق به بالمبحث فمنوع كما لا يخفى (قوله ولا يبعد الخ) أي  
وحينئذ لا يحمل على محل الراوى (قوله أي حمل الصحابي مرويه) لم يقل أو التابعي كما تقدم في الذي قبله لان  
قوله الا ترى أن صار اليه له الخ لا يتأتى في غير الصحابي (قوله أو الامرعى التذنب) قال العلامة من عطف  
الخاص على العام اه وفيه ان عطف الخاص على العام لا يجوز أن يكون باوكافصا وعليه فيجب أن يكون  
من عطف البيان بيان بقيد اللفظ في قوله كان يحمل اللفظ بغير الامر بالنسبة لمحملة على نحو التذنب (قوله وفيه

قال ولا يبعد أن يقال لا يكون لأن تأويله جمعة على غيره اه (فان حمله)  
أي حمل الصحابي مرويه (على غير ظاهره) كان يحمل اللفظ على المعنى المجازي دون الحقيقي أو الامرعى التذنب دون أو جواب (فالاكثر  
على الظهور) أي على اعتبار ظاهره المروى وفيه

قال الشافعي رضي الله عنه كيف أترك الحديث بقول من لو عاصرته لمجته (وقيل) يحمل (على تأويله مطلقا) لانه لا يفعل ذلك  
الادليل قلنا في ظنه وليس لغيره اتباعه فيه (وقيل) يحمل على تأويله (ان صار إليه لعله يقصد النبي صلى الله عليه وسلم اليه) من قرينة  
شاهدتها قلنا قل ذلك أي ظنه ٩٠ ليس لغيره اتباعه فيه لان المجتهد لا يقلد مجتهدا فان ذكر دليله ليعمل به فهو شبهة لا يقبل

قال الشافعي (الخ) ضمير فيه مرجع لجل الصابي وتأويله المذكور وأورد ان الشافعي لم يقل ذلك في حمل  
الصابي مرويه على خلاف ظاهره بخصوصه بل في قول الصابي المخالف لظاهر الحديث سواء كان المخالف  
هو الراوي أم غيره قلت هذا البراد ليس بشي وحواله فيه متأمله وهذا أي عدم العمل بقول الصابي  
المخالف لظاهر الحديث خلاف مذهبه وناوذه منا أي المالكية أن قول الصابي حجة (قوله لمجته) أي أفت  
عليه الحق والمراد جادلته (قوله ان صار إليه لعله يقصد النبي صلى الله عليه وسلم) أي وطريق العلم بالله صار إليه  
لذلك اخباره أي كان، يقول علمت ان النبي صلى الله عليه وسلم قصد ذلك بقرائن ووجه عدم اعتباره ذلك على  
الاول ان ذلك بحسب ظنه نعم ان قال أخبرني النبي صلى الله عليه وسلم انه أراد ذلك فلا كلام في قوله وهو ليس  
من باب العمل بحمل الراوي كما هو ظاهر (قوله أي ظنه) أشار إلى أن المراد بالعلم الظن كما في ذلك قوله قبل  
من قرينة شاهدتها (قوله وأثر في زمن أفقته) اعترضه شيخ الاسلام بان عدم القبول في الزمن الذي أترفه  
الجنون ظلم في عقله لا جنونه قال فلاحاجة إلى هذا التقيد بل قد يضر اه وتقمه سم بقوله وأقول لما كان  
الخلل في زمن الأفق ناشئا عن الجنون لأن حكم الجنون منحصر عليه مع ذكر ذلك القيد وما يترتب عليه  
وناسب ذلك دفع التوهم وأما قوله بل قد يضر فإن كان إشارة إلى أنه يؤهم قبول المجنون اذا قطع جنونه ولم  
يؤثر في زمن أفقته وأنه لا تقبل روايته في زمن أفقته حينئذ فهو ممنوع بل تقبل روايته حينئذ كما صرح به  
الزركشي نقلا عن ابن السمعاني وهو ظاهر وان كان إشارة إلى شيء آخر فليصبر ولتسكلم عليه اه (قوله في  
الجملة) إشارة إلى ضعف هذه العلة لان اثنين والعرض زوجان الوثوق في الرواية وذلك بوجوب القبول  
والضعف المذكور وأردف ذلك تنويه بقوله مع شرف الخ قاله العلامة \* قلت كان الأولى حينئذ ان يعمل بعلم  
منصبه والرواية عن الكافر فقط (قوله لانه لعله الخ) علة لقوله قد لا يجتز عن الكذب وقد يقال هذا الدليل  
غير شامل اذ قد لا يعلم عدم تكلفه أو يظن تكلفه اللهم إلا أن برادعله بذلك باقوة ظاهري لانه يمكن ان يعلم  
فقد لا يجتز زقاله سم (قوله ولم يصرح المصنف بالتميز لعله) أي من نصب الخلاف كما أشار إلى ذلك بقوله  
فان غير الميز الخ (قوله فبلغ فادى) الغاء فيه وفي الكافر والفاسق للترتيب مطلقا لا بقيد التعقيب اذ لا فرق  
في ذلك بين التعقيب والمهلة برشد له قول المنهاج فان شمل بل ثم وادى قسلة قاله العلامة ورد سم محض  
تصرف لأحاجة إلى أن المحفوظ الشتمل على عدم العرض والاضط اصغره يستمر معه بعد بلوغه فالذي يؤدبه  
أي هو جود والمعنى أن المحفوظ الشتمل على عدم العرض والاضط اصغره يستمر معه بعد بلوغه فالذي يؤدبه  
بعد بلوغه هو ذلك المحفوظ (قوله لا يكفر بدعته) قلنا العلامة القيد مستق في عنه بقوله أولا وكافر اه  
وأجاب الشهاب عن هذا الاعتراض بعد اراده قوله ويجاب بان ذلك محمول على غير هذا المكان للخلاف  
فيه كما ساقى قريبا أن الامام الرازي واتباعه على قول المجسم وان كفر بدعته اه (قوله لا ابتداء المفسق  
له) ظاهره ان فسقة محل وفاق وفيه نظر لعذرنا وانا وبل قاله الشهاب (قوله قال مالك الا الادعية) قال  
السيوطي وهذا القول هو الاصح عند أهل الحديث ومنهم ابن الصلاح والنووي (قوله أي الذي يدعو  
الناس الخ) فيه إشارة إلى أن التافى الداعية بالبيعة كدلالة لا تأنيث (قوله لانه) أي الحال والشان (قوله  
لا يؤمن فيه) أي في المتمدع (قوله كالمجسم) أعلم أن المجسم فريقان فريق يعتقد ان الله تعالى جسم كسائر  
الاجسام وهذا الخلاف في كفره وفريق يعتقد انه تعالى جسم لكن لا كسائر الاجسام بل جسم يليق به وهذا  
مختلف في كفره والمجسم في كلام الشارح من القليل الثاني (قوله عند الأكثر) ظرف لما تضمنته قوله وكذا  
أي لا يقبل منه عند الأكثر وليس ظرفا لكفره المجسم لان الأكثر على عدم تكفيره فهو مخالف لا أكثر

في الرواية (يحتون) لانه لا يمكنه الاحتراز  
عن التلليل وسواء  
أطبق جنونه أم تقطع  
وأثر في زمن أفقته  
(وكافر) ولوعلم منه  
التسدين والعرض عن  
الكذب لانه لا وثوق به  
في الجملة مع شرف  
منصب الرواية عن  
الكافر (وكذا صبي)  
مميز (في الاصح) لانه  
لعله بعد من تكلفه قد  
لا يجتز عن الكذب  
فلا يوثق به وقيل يقبل  
ان علم منه العرض عن  
الكذب ولم يصرح  
المصنف بالتميز لعله  
به فان غير انبر لا يمكنه  
الاحتراز عن التلليل  
فلا يقبل قطعا كالمجنون  
(فان يحمل) المصبي  
(بلغ فادى) ما تحمله  
(قبل عند انجهور)  
لاستفاد المحذور السابق  
وقيل لا يقبل لان  
الصفر مظنة عدم  
الاضط والعرض ويستمر  
المحفوظ اذ ذلك ولو  
تحمل الكافر فأسلم  
فادى قبل قال المصنف  
في شرح المنهاج على  
الصحيح وكذا الفاسق  
يحمل فيتوب فيؤدى

يقبل (و يقبل متمدع) لا يكفر بدعته (بحرم الكذب) لا منه فيه مع تأويله في الاستداع سواء دعا الناس اليه أم لا وقيل (قوله)  
لا يقبل مطلقا لا ابتداءه الفسق له (ونائها) أي الاقوال (قال) الامام (مالك) يقبل (الادعية) أي الذي يدعو الناس الى بدعته لانه  
لا يؤمن فيه ان يضع الحديث على وفقها امان من يجوز الكذب فلا يقبل كفر بدعته أم لا وكذا من يكفر بدعته كالمجسم عند

الاكثر لظلم بدعته والامام الرازي واتباعه على قبوله لامن الكذب فيه (و) يقبل (من ليس ٩١) فيها خلافا للحنفية فيما يخالف

(قوله والامام الرازي الخ) مقابل اقوله عند الاكثر فهو مخالف للكثر (قوله لما تقدم) أي من أن مخالفته  
ترسخ احتمال الكذب (قوله أي والحال كذلك) قال الشهاب انما أعبر بحال ولم يجعله معطوفاً على شرط  
مقدراً أي أن كثرة المخاطبة وان ندرت الخ ما يلزم من أن اذا أمكن الخ طرف حيث لا يعطوف والمعطوف  
عليه معاو وهو فاسد اذهروا خاص بخالة القدرة اه قال سم قلت هو حسن بخدشه مع الحمل على العطف يمكن  
تخصيص الشرط بالمعطوف فان قلت لكنه يوم الرجوع للمعطوف عليه قلت الابهام حاصل بكل حال  
فانه لا قرن بينه على الحالة الا بالملحني وهذه القرينة تصلح للتخصيص على تقدير العطف ايضا فموجب  
بان في تخصيصه بالمعطوف ضعف ما هو الظاهر المتبادر من تعلق اذا يقبل وأما تعلقها بنسب أو المخاطبة  
ففيه من ضعف الملحني ما لا يخفى فليست (قوله وشرط الراوي) قال الشهاب أي لغیر المتوارين لما مر من عدم  
اشتراط الاسلام في روايته ولا بد أن يستثنى المبتدع ايضا لما مر من قبول روايته الا ان يقال انه ليس فاسقا وان  
صرح الشارح بخلافه كما مر اه (قوله العدالة) أي تحققها بقرينة ما يأتي في قول الشارح لانتفاء تحقق  
الشرط أي العدالة (قوله أي هيئة راسخة الخ) الوصف في أوله عروضة تسمى حال الهيئة فان تكررت حتى يرسخ في  
النفس بحيث لا يتغير ذر ولا هو يتغير سمي ملكة ثم ان ظاهر كلام الفقهاء عدم اعتبار الملكة وأنه يكفي في  
تحقق العدالة بالنسبة للشهادة وغيره ما يجرد الاحتساب الامور المذكورة من اقتراف الكثرة وقال العلامة  
لا خفاء أن الكثرة نعم البدنية والقلبية التي منها الابتداء بقسامه وهو يناقض ما مر من قبول المبتدع اذا حرم  
الكذب وسيأتي لهذا ما منه شفاء ثم ان ظاهر مقرنة اضافة الاقتراف وتعداد الامثلة الاثبات المراد بها  
الكثرة الفعلية دون التركيبية ولا خفاء في أن العدالة لا تتحقق معها تحمل الكثرة على ما به انضمام ذلك  
اه اما قوله وهو يناقض ما مر فدين جوابه بقوله وسيأتي لهذا ما منه شفاء وأراد بذلك ما ذكره في قول الشارح  
في شرح قول المصنف وبقي من أقدم جاهل على مفقوعه من أن أقدم سوءا يعتقد الاماحة أليم يعتقد  
شيئا من قوله ومن هنا علم ان قوله في العدالة ملكة تمنع عن اقتراف الكثرة معناه ما هو كبيره عند المتكفر  
فيدخل المبتدع في العدل في باب الرواية فيصح إطلاق المصنف وقوله وشرط الراوي العدالة وان قوله هنا  
مفقوع معناه مع العلم أو الظن بحرمته اه وأما قوله ثم الظاهر الخ نفسه نظرا لانه لا تكلف الا بغير وان  
المكاف به في النهي الكف كما تقدم فالكثرة التركبة من قبل الفعلية ايضا فالكبيرة في ترك الفعلية فلا  
هي كف النفس عن فعلها ولا دلالة في اضافة الاقتراف حيث كثر ما هو معلوم فان قلت قد يكون الكثرة  
اعتقادات وليست أفعالا قلت اما لا وهي معدودة من الأفعال ولا يبرع عنها بالانفعال الجعوبة كاعتقاد وظن  
على ما بين في محله واما انما يقال الاقتراف يتعلق بغير الافعال ايضا ولو بان يتعلق بمقدّماته اه سم قلت العلامة  
قدس سره لا ينازع في أن انهيئات التركبة أفعال وانما دعواه أن اضافة الاقتراف وذكر الامثلة يقتضي ان  
المراد بها الكثرة التي تتعلق بها الفعل المقابل للكف لان الكثرة التركبة ليست فعلية أصلا فادرا بانها فعلية  
فعلية خاصة ولا شك في صحة ادعائه فرد سم عليه بان التركبة من الفعلية وفي غير محله كما هو بين غاية  
البيان واما استدلاله في أن الاعتقادات من الأفعال بتعبير المجاز عنها بالانفعال كاعتقاد وظن في الجواب  
أما أولا فلان الكلام في فعل النفس لا في الانفعال اللفظية الجعوبة بالادلة عليه واما ثانيا فلان الأفعال اللفظية  
قد تكون مدلولاتها أفعالا محضة كالاخني فلا يستدل بالمدكور في غاية السقوط وقد تقدم انما في بحث  
التكليف أن المراد بالفعل ما قال في الانفعال فيصدق بالكيهيات النفسانية (قوله عن اقتراف الكثرة) أي  
اكتسابها (قوله وصغار الخسة) أي الدالة على خسة فاعلموا دواعية (قوله كسرة نفمة) قال سم التمثيل  
به مبن على اشتراط انصباب في كون الكسرة كبيرة كسأني في مجاميع اه (قوله ونظف نفرة) التظفيف  
بها زنا تداء عند الاحتد ونقصه عند الدفع (قوله أي الخائرة) قال سم فيه امران الأول انه لما كان المتبادر  
من الاباحة الخبير وليس مراد الاله لا يجامع التمثيل بالبول في الطريق الذي هو مكره ففسرها الشارح

كل فرد من أفراد ما ذكر فينا قتراف الفرد من ذلك تنتفي العدالة اما صغار غير الخسة ككذبة لا يتعلق بها ضرر ونظره الى اجنبية فلا يشترط  
المنع عن اقتراف كل فرد منها فاقتراف الفرد منها لا ينتفي العدالة المعقوفة في مستقبل الزايل وهو في النفس

أى اتباعه وهو مأخوذ من والد المصنف ٩٢ فقال لابد منه فإن المتبقي للكبر وشأنه خمسة مع الدلائل المباهة قد يتبع هو أو عند وجوده

لشيئ منها غير تركه ولا عبد التلن هو بهذه الصفة وهذا صحيح في نفسه غير محتاج اليه مع ما ذكره المصنف لأن من عنده ملكة تمتعه عن اقتراف ما ذكره ينتفي عنه اتباع الهوى لشيئ منه والوقوف في الهوى فلا يكون عنده ملكة تمتع منه وتفرع على شرط العدالة ما ذكره بقوله (فلا يقبل المجهول باطنا وهو المستور) لأنتماء تحقق الشرط (خلافا لابي حنيفة وابن فورك وسليم) أى الارزاق في قولهم بقبوله اكتفاء ظن حصول الشرط فانه دلتان من عدالته في انقضاء عدالته في الباطن (وقال امام الحرمين يوقف) عن القول والرد الى أن يظهر حاله بالبحث عنه قال (ويجب الانكفاف) عما ثبت حيله بالاصل (إذا روى) هو (الحرير) فنه (الى الظهور) لحاله احتباطا واعترض ذلك المصنف مع قول الاسباري بالموحذ ثم التفتت في شرح البرهان انه يجمع عليه بان البقن لا يرفع الشك نفي فالحل انشأت بالاصل لا يرفع الغرض المشكوك فيه كما لا يرفع البقن أى استصحابه بالشك بجماع الثبوت (اما المجهول نظاروا باطنا فردوا جماعا) لانتماء تحقق العدالة توسطها (وكذا بمجهول العين) كان قوله

بالجواز لان المتبادر منه علم الامتناع بل يكفي صدقه بعدم الامتناع وان اطلق بمعنى التفسير ولا يفتي على المتأمل ان هذا التفسير للثنية ودفع وهم ان الاباحة بمعنى التفسير فينا في قبيل المصنف والافاق التمثل قريبة واحدة على ارادة هذا التفسير والحاصل ان الاباحة لفظ مشترك يحتاج لقرينة وهي التمثل بالبول والمصنف استعمل المشترك مع قرينته الواضحة على المراد منه وهي ذلك التمثل والشارح فسر المشترك بما يصحق المراد به بل يتبادر منه المراد على وفق القرينة فلا يخاف في الكلام ولا لبس بوجه وهذا يعلم أن لا غش على المصنف ولا على الشارح ودم سقط ما أطال به ههنا سخفا العلامات وقوله تفسير الشارح بالمباح بالخائر لا يدع لبسا اه ووجه سقوط هذا ان المتبادر من تفسير الشارح هو المراد من خصوص ما علم ملاحظة التمثل وأنه لأحاجة الى جواب سخفا الشهاب بقوله ويمكن الجواب بان المباح ظاهر في مستوى الطرفين اه ولم يظهر معنى هذا الجواب فتأمل والامر الثاني أن تفسير المباح بهذا التفسير يشمل الخبر بين طرفيه بالسواء ان تحقق مثل ذلك اه قلت وفيه أمور الاول ان جعله الاباحة مشتركة في حله المتبادر منها التغيير لان المشترك لا تسادر لاحد منهما أو معانيه كما تقرر ومثل ذلك يقال في الجائر على ما قاله الثاني أن حله التمثل قرينة واضحة قد يمنع عما شتر من قولهم المثال لا يخص الثالث أن مفاد ما حصله أن المصنف استعمل لفظا مشتركا كالشارح فسر بمشترك مثله والقرينة على المراد منه ما علم التمثل وحيد فذا للتفسير الذي ذكره الشارح لم يقدحيا اذا المقيد هو قرينة المثال على ما قاله واغنا فسر مشتركا مثله وهو غير دافع لاس بلاشه الارباع ان قوله والامر الثاني ان تفسير المباح الخبا في ما قدمه واما جواب الشهاب فخاصه ان المباح ما كان ظاهره في مستوى الطرفين فسر والشارح بما هو ظاهر في عدم الامتناع فقد فسر ما ليس ظاهره في المراد بما هو ظاهر فيه وهذا عين ما أحاب به هو أو لا نقوله لما كان المتبادر الخ وان سلم من بعض ما رد عليه فحجب ادعاه وعدم فهم معناه (قوله أى اتباعه) اشارة الى أنه لا بد على هذه النسخة من تقدير مصنف الجمع العطف على الاقتراف أى تمنع من الاقتراف واتباع هوى النفس وانما احتج الى ذلك لان الهوى هو المحبة وهي لكونها فاعلا غير مقدور للعبد لا يتعلق بها تكليف فلا بد من تقدير اتباعه لأن الاتباع مقدور للعبد فلتعلق التكليف بالامتناع عنه ويمكن أو ضاحل الهوى على الهوى فلا يحتاج الى تقدير اتباعه فلتعلق الاقتراف على الهوى بالمعنى المذكور أشار له العلامة والشهاب ايضا (قوله والوقوف في الهوى) أى ان لم يتبع عنه اتباع الهوى بان اتبع هوى نفسه وقع في الهوى وقوله فلا يكون عنده ملكة تمتع منه أى يلزم من وقوعه في الهوى انتماء قيام ملكة المنع به لانتماء لازمه ان المنع وقوعه وانتفاء قيام الملكة باطل لأن الفرض أنها موجودة فالوقوف في الهوى باطل ايضا لان لزوم الباطل باطل واذا بطل الوقوع في الهوى وهو التالي بطل المقدم وهو اتباع الهوى (قوله) وتفرع على شرط العدالة أى تحقيقا بالنسبة الى عدم القبول أو طبنا بالنسبة الى القبول كما بشرنا الى ذلك قوله في الاول لانتماء تحقق الشرط وفي الثاني اكتفاء ظن حصول الشرط (قوله فلا يقبل المجهول باطنا) باطنا منصوب على التبرير المحمول عن نائب الفاعل أى المجهول باطنه (قوله الى أن يظهر حاله بالبحث عنه) تضمنته أنه يعتبر العدالة الباطنة كالقول الأول لكنه عند عدم تحققها يراهي احتمالا فيوقف احتباطا الى ظهور الحال بخلاف الاول لا يراهي هذا الاحتمال ولا يلتفت اليه سم (قوله اذا روى هو) أى بمجهول العدالة (قوله واعترض ذلك) أى قوله يجب الانكفاف (قوله مع قول الاسباري) هو حال من ذلك وأومع ولما عترض وعلى كل فالمراد ان كلامي قول الامام والاسباري اعترضه المصنف بما ذكره كاله العلامة (قوله انه يجمع عليه) مقول قول الاسباري وقوله بان البقن الخ متعلق باعتراض (قوله نفي فالحل انشأت بالاصل الخ) دفع لما يقال انه لا يفتي في الحل الثالث بالاصل أى البراءة الأصلية اذا الأصل انما فسد الظن فاشارة الشارح الى ان الصورة المعترضة ليست من أفراد المعترض به بل مقسمة عليه بجماع الثبوت في كل وقوله أى استصحابا اشارة الى ان الموجود في الصورة المعترض بها استصحاب البقن لأن نفس البقن لان البقن لا يجمع بالشك (قوله اما المجهول نظاروا باطنا فردوا جماعا) الظاهر ان المراد بالمجهول نظاروا من انتفى محتالته قاله سم (قوله) وكذا بمجهول العين قال الشهاب الظاهر ان منه ما قاله الرازي عن رجل أعره فجلها لته عند غيره اه



قال فيه من رجل مردودا جاعا لا انصم جهالة من الى جهالة الحال وانما أفرد عما قبله ليعني عليه قوله (فان وصفه نحو كذا) من  
أثمة الحديث (الاروى عنه) كقول الشافعي كثيرا أخبرني الثقة وكذلك ما لك قليلا (فأوجه ٩٣) قبوله عليه امام الحرمين (لان

قوله وانما أفرد عما قبله) أي لان الجاهل ظاهر او باطنا أعم من مجهول الدين فهو فرد من أفراد (قوله  
نحو الشافعي من أثمة الحديث (الاروى عنه) فان قلت أي حاجة لقول الاروى عنه وهلاقتصر على قوله من  
أثمة الحديث قلت الحاجة اليه سواء الجواب الآتي في قوله وأوجب الخ عليه فانه اذا روى عنه فقد احتج به  
على حكم في دين الله تعالى واحتجاجه على ذلك قد بينى عليه الجواب الآتي ولا يضره ان قدر روى عنه ولا يحتج به  
لان الرواية عنه مظنة الاحتجاج فكتفى بالمظنة ولم يقتصر على قول الاروى عنه لان روايته من ليس من أثمة  
الحديث لا تعتبر لان غير أثمة الحديث لا خبره لهم بحال الرواية فلا يضره وصفه بالثقة فليتامل سم (قوله لان  
واصفه من أثمة الحديث لا يصفه بالثقة الا وهو كذلك) معناه ان الظاهر انه لا يصفه بالثقة الا وهو كذلك في  
نفس الامر لان الظاهر انه لا يصفه بالثقة الا بعد البحث التام والخبرة التامة ويدل على ان مراده ان الظاهر ذلك  
لا لا قطع قوله الآتي وأوجب بعد ذلك الخ وهذا يدفع ما قد يقال لا يلزم من وصفه بالثقة ان يكون عدلا باطنا  
كما اعتبره المصنف لجواز ان يكون الوصف من يرى الاكتفاء بالاستور سم وتحصل ان الاقسام كما قال  
بعضهم أو بعبارة مجهول الدين والعدالة معلومها بمجهول العدل دون الدين عكس فالاول لا يقبل بلا خلاف  
والثاني يقبل بلا خلاف والثالث لا يقبل على الاصح والاربع يقبل على الاصح (قوله فكذلك يقبل) لم يقل أي  
قالوجه قبوله للاشارة الى الخطأ وتبينه عما قبله وقد صرح بذلك الشارح بقوله وان كان دونه في الرتبة (قوله  
لمثل ما تقدم) لقال ما تقدم كان وانما اذله هذا هي عين ما تقدم فلفظ مثل اما للتاكيد او للتعارف الاعتباري  
فان العمل به باعتبار اضافته للعلل هنا غيره باعتبار اضافته للعلل هناك سم (قوله فيكون هذا اللفظ وثيقا)  
أي على القران المشار اليهما لكنه على الأرجح عند المصنف وثيق معمول به وعلى قول المصنف وغيره وثيق  
غير معمول به وقوله وقال الذهبي الخ بمقابل القولين في ذلك سم (قوله وانما هو نفي للاهتمام) أو رده على ان  
الاهتمام اهتداه من الوهم وهو الطرف المر جوح ويلزم من نفيه وثيقه ان يلزم من نفي المرح على وجه  
المر جوحية نفيه على وجه الاحتمال والمساو انظر بقى الاولى وذلك يستلزم التوثيق وأوجب بان المراد بالاهتمام  
ظن المرحح ولا يلزم من نفيه وثيقه ان لا يلزم من نفي ظن المرحح التبدل (قوله وان كان دونه في الرتبة) قال  
العلامة أي وان كان هذا اللفظ وهو لا اهتمام دون الوصف بالثقة لان الثاني مرجح في التوثيق دون الاول لكن  
قد علمت ان لا اهتمام مراد به معناه وهو نفي الاهتمام ولازمه وهو التوثيق فيكون كما في الكفاية عند البهائين ابلغ  
من التصريح اه وقد علمت ان الزوم هنا ضعف لكونه ظاهريا وأنه غير معلوم لانه قد لا يقصد اذا  
كان هذه المثابة لم يقاوم التصريح في هذا المقام الذي يطلب فيه الاحتياط فضلا عن المقتضى عنه وكون  
الكفاية ابلغ من حيث افادتها المعنى بدليله لا ينافي انه قد ترجح التصريح عليه العارض على ان لا نسلم ارجحية  
الكفاية عند علماء الشريعة في الاحكام الشرعية كليا وان خلت عن العارض ولا سيما في الشهادات اذا لم يكن  
فيها بالشهادة بالزوم مشهود به والتوثيق شهادة بالعدالة فكان القياس ان لا يكون وثيقا لولاه نفي فيه فلا  
يكون مقاوما للتصريح (قوله على فعل مفسق) أي لو لم يكن جاهلا ولا اقل الاقدام مع الجهل يمنع كونه مضيقا وقد  
يشكل تقدير الشارح لفظ فعله فانه قد يخرج غيره كالقول المفسق كالقذف من جاهل بجرمته لعدم قرب عهد  
بالاسلام ويمكن ان يراد بفعل ما يشمل القول لانه فعل اللسان سم (قوله على ما يحرمه) ينبغي اوطان أو اراد  
بالمر ما يشمل الظن كما يستعمله الفقهاء كثيرا سم (قوله في الكبيرة) أي في حدها (قوله ما تعد عليه)  
حذف ما وقع في كلام غيره من تعبد الوعد بكونه شديدا فحتمل انه لعدم الحاجة الى التقييد ساء على ان من  
لازم الوعد بكونه شديدا وقد يشعر بذلك أعني ان عذابه تعالى لا يكون الاشد بدقول الشارح الآتي وشدة عقابه  
سم (قوله وهم الى ترجيح هذا اميل) الضمير للفقهاء أي بعضهم وقوله لا يكثرهم أي الفقهاء (قوله وهو

لا تركابا لمفسق وان اعتدله الاباحة وقيل يقبل في المظنون دون المظنوع اما التقدم على المفسق عالمه محرمه فلا يقبل قطعا (وقد  
اضطرب في الكبيرة فقبل) هي (ما تعد عليه بخصوصه) في الكتاب أو السنة (وقيل) هي (ما يمتنع) قالوا ان في وهم الى ترجيح هذا  
اميل والاول ما وجدنا لا يكثرهم وهو

الأوقى لما ذكره وعند تفصيل الكثر ٩٤ (و) قال (الاستاذ) أبو اسحق الاسفرائيني (والشيخ الامام) والد المصنف هي (كل ذنب

الأوقى لما ذكره) أي الأصوليون عند تفصيل الكثر أي تعدادها أي لانهم ذكروا أشياء لاحد فيها كالقيمة فالأوقى في كلامه معنى المواقف اذا لموافقة في التعريف الثاني لما ذكره الأصوليون (قوله كل ذنب) قال العلامة من المشهور عندهم قياس الحد بتعدد درجاته لكل الحدود المباحة وكل انما يدل على الأفراد وأجاب عن معناه حاصله أن تعدد الحدود يواقع في كلام كثير من المحققين ومنهم من أوجب في كونه واجب عن ذلك بما جوب به عنها الزمان بشكل لبيان الأطراد أي بيان أن التعريف مطرد فليست حرام من التعريف وانما التعريف بما بعدها (قوله ونفا الصغائر) أي قالوا ليس في الذنوب صغيرة بل كلها كآثر نظرا الى عظمتها من عصى بها ولا يخفى أنه مخالف للظاهر كقوله تعالى ان تحزنوا كآثر ماتهنون عنه تكفر عنكم سائركم ونحوه من السنة كثير لكن اذا تأملت قوله لان بعض الذنوب لا يقدح في العدالة انما قالوا حدثت الخلاف كما قال بعضهم راجعا الى التسمية لا المعنى (قوله أكبر الكبار) وكآثر الخسة نائب فاعل وقال ولفظ أكبر وكآثر بالجزم على الحكاية ورفعهما بضمة مقدر فو يرفع (قوله كل جرعة) أي معصية ويقال جرم يجرم من باب ضرب يضرب قال الله تعالى ولا يجرمكم شيئا تقيم (قوله بقلة كثرات مرتكبها) أي بقلة اعتنائها واعتنائها (قوله ورقة الديانة) أي الدين أي ضعف الدين فهو عطف لازم على لزوم (قوله هذا بظاهرة) انما قال بظاهرة لانه يحتمل التقيد سم (قوله وتناول صغيرة الخسة) ظاهرا لانه لا تناول أيضا الرذائل المباحة وقد يوجب بان المباح وان اسقط المروءة لا ينافي كثرة الأكرات بالدين وقوة الديانة وبانه لا يصدق عليها معنى الجرعة الاستكاف سم قلت وقد يقال الحد المذكور كما تناول صغائر الخسة وتناول صغائر الخسة سم أعان المبتل للعدالة الأولى فقط كما تقدم فتأمل (قوله انما غاصط به ما يبطل العدالة من المعصية) أي حدث قال في رشادة كل جرعة تؤذن بقلة كثرات مرتكبها بالدين ورقة الديانة فهي مبطل للعدالة (قوله الشامل لتلك) أي لصغيرة الخسة (قوله استرواحا) أي من غير تأمل والاسترواح طلب الراحة فكأنه يقول نقلة المصنف في حال الراحة نفسه من تعب التأمل واعمال الفكر ولو أنف نفسه وأمن النظر لم يقبله على هذا الوجه (قوله نعم) هو أشمل من التعريفين الأولين أي أشمله الكثر التي لم يرد فيها حد الكثر التي لم يتوعد عليها بخصوصها كما يشمل ما فيها احدى ما توعد عليها بخصوصها وهذا الظاهر من قول شيخ الاسلام أي لشئ وله صغيرة الخسة فهي كبيرة على هذا اه (قوله ولما كان ظاهر كل من التعاريف الخ) اما الأخير فظاهر لان الأذنان بقلة الأكرات ورقة الديانة تظاهروا وجود أصل الدين وأما الأول فهو شامل للكفر بلا خفاء وأما الثاني فقد يتناول الرد لان فيها حد وهو اهل القتل وان لم يتناول الكفر الأصلي فان قيل القتل للردة ليس حدا هقلنا الحد انما يعقوبه المقدرة في الجنة فالقتل المذكور يسمى حينئذ حدا أشاره العلامة وقد يجاب بأن ظهور كل من التعريفين الأولين في أنه تعريف للكثرة المحمودة للإيمان بحسب المقام واقرآن فان قول المصنف وشرط الراوي العدالة التي هي ملكة تمنع عن اقتراف الكثر بعد قوله انه لا يقبل كافر بظاهري أنه أراد الكثر المحمودة لا لاسلام بقول الشارح بظاهر كل من التعاريف أي ظاهر الأخير بحسب دلالة نفسه بظاهر الأولين واسطة دلالة السابق سم ومثله للكمال (قوله فارتل الله عز وجل تصديقها) أي تصديق هذه المقالة والآية وان لم تصرح بالترتيب كالحدوث لكن رتب فيها المذكورات ذكرا ولابد في الترتيب ذكر اركان حكمة وهي تفاوتها في الرتبة على حسب التفاوت في الذكرا أشاره العلامة ثم قال لكن بقي اشكان آخر وهو ان قيمة الحدوث ان كل فرد من هذه الأفراد الخاصة المتباينة به بل ما قبله فكأن أعلى من فرد آخر من أفراد نوع ما قبله مثلا انما يحلله الجبار بل قتل الولد في التوبة فيكون أعلى من قتل الاجنبي والآية تبدل على خلاف ذلك ولا يخفى من ذلك الابدعوى أن كل نوع تتساوى أفرادها في الرتبة وهو محل منع اه ويمكن أن يحاسبان المراد في الحدوث الترتيب بين أنواع هذه الأفراد حتى ان المراد به أنه لا يقتل ولذا نوع قتل الولد وهو القتل مطلقا شرطه وانما اقتصر على هذا الفرد اشارت الى أنه اشنع أفراد ذلك النوع حتى كأنه كل اقتتل وكذا المراد بقوله أن ترائي حدته حارك نوع الزنا المذكور وهو الزنا المطلق والافتقار على الفرد المذكور لكونه أتم أفراد النوع وأفظم انما يخالفه بين الآيات والحديث وأما دعوى أن كل نوع تتساوى أفرادها فهي

ونفا الصغائر (نظرا الى عظمتها من عصى به عز وجل وشدة عقابه وعلى هذا يقال في تعريف العدالة بدل الكثر وصغائر الخسة أكبر الكثر وكآثر الخسة لان بعض الذنوب لا يقدح في العدالة انما قالوا (والمختار وفاقا لامام الحرمين) انها (كل جرعة تؤذن بقلة كثرات مرتكبها بالدين ورقة الديانة) هذا بظاهرة يتناول صغيرة الخسة والامام اغاصط به ما يبطل العدالة من المعاصي الشامل لتلك الكبيرة فقط كما نقله المصنف استرواحا نعم هو أشمل من التعريفين الأولين ولما كان ظاهر كل من التعاريف انه تعريف للكثرة مع وجود الأيمان بدأ المصنف في تقديمها بما يلي الكفر الذي هو أعظم الذنوب فقال (كالتقتل) أي عدا كان أو شبهه عند بخلاف الخطأ كما صرح به شرح الروابي (والزنا) بالزناى روى الشخان عن ابن عمر رضى الله عنهما قال قال رجل يا رسول الله أى الذنب أكبر عند الله قال أن ندعو الله ندا وهو خلق قال ثم أى قال أن ندعو الله ندا

قال أن يقتل ولذا بخلاف أن يطعم معك قال ثم أى قال أن ترائي حليله جارك فارتل الله عز وجل تصديقها والذين لا يدعون بما

مع الله لها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله البالحق ولا يزنون الآية (واللواط) لانه مضيع لماء النسل كالزنا وقد اهلكنا لقوم لوط وهو أول من فعله بسبه كما قصه الله في كتابه العزيز (وشر بالجنز) وان لم تسكر لقتلها وهي المشتد من ماء الغيب (ومطلق المسكر) الصادق بالجنز وبه رها كالشدة من تقيع الزبيب المسمى بالنبيذ قال صلى الله عليه وسلم ان على الله عيذان ٩٥ شرب المسكر ان يسقيه من طينة الخصال قالوا يا رسول

الله ما قطع كل عاقل سخطنا قاله سم وبما تقر من أن المراد في الحديث لترتيب بين أنواع تلك الافراد بسط ما يقال ان الدليل وهو قوله في الحديث أن زنا جليسة جارك أخص من المديح وهو ان مطلق الزنا كبيرة بخلاف الآية فانها موقوفة بذلك وقوله في الحديث مخافة أن يطعم مملوك بغير المشاورة من باب علم يعلم ومعنى يطعم ما كل أي مخافة أن يأكل مملوك (قوله لانه مضيع لماء النسل) أي بوطء محرم كالزنا فخرج فضيعة بغير وطء وان حرم كاستمناة وخرج العزل والمراد بكونه مضيع لماء النسل بوطء محرم كالزنا فانه مظنة لذلك فلا مرد ان كلاله ما كبيرة وان لم ينزل أو عزل عن المني بها أو الملوطة به قاله سم (قوله وقد اهلكنا الله قوم لوط الخ) يمكن أن يكون استدلالات أخرى وجهه ان الله قصه في كتابه العزيز بنحو هذه الامة من وقوعها فيه فيصيبها ما أصابهم كاستمناة من الساقات والأدلة فهو في تقديره تعدد هذه الامة على هذا العمل قاله سم ويحتمل أنه من تمام العمل لقوله واللواط فتكون العلة كونها مضيع لماء النسل مع اهلاك الله تعالى قوم لوط به وبه يخرج ما تقدم أنضامن الاستمناة والعزل (قوله ان على الله عيذان) أي مبثوثا ويطبق أيضا على الجن (قوله أن يسقيه من طينة الخصال) زاد السويطي في الدر المنثور في الحديث ولوط مفعول به وهو من القرابة فكان (قوله أما شرب ما لا يسكر لقتله من غير الخمر فضيرة) هذا على مذهب الشارح أمامه ههنا معاشر المالكية فشر ب ما ذكره كبره لكن المقر رعدنا الشافعية في القروع كون ذلك كبيرة وعليه ما قاله الشارح ضعيف (قوله من أقطع شراب من أرض ظالم الخ) الاستدلال به مبنى على أن الظالم مساو للغصب معنى لأعم منه والآن يصح الاستدلال به على الوعد على الغصب لكن بقي أن يقال ان الدليل أخص من المديح أي الحديث في غصب شيء مخصوص وقد يقال التوعد على ما ذكره كبره كونه كبيرة قد على الظالم فمقاس عليه غيره لوجود العلة المذكور دفه (قوله وبغير جماعة الغصب) أي كونه كبيرة إذا اكتمل في ذلك أو ما حرمته فائبة في القليل والكثير (قوله كما يقطع به في السرقة) أي كونه كبيرة ما يجرى به التقسيم المذكور في السرقة أي في كونها كبيرة فهو من القطع معنى الاتفاق لا على إبانة المصنوع بشرى ذلك أما سرقة الشيء القليل فبصيرة ولو كان من القطع معنى الإبانة لكان المناسب في الاحتراز أما سرقة القليل فلا يقطع بها توضيحه ان ما ذكره في الاحتراز فرع عن تقييد كون السرقة مما تبلغ قيمته ذابا وذلك فرع عن كون القطع معنى الاتفاق وان الضمير فيه عائد على التقييد بما تبلغ قيمته نصا أشاره العلامة رحمه الله (قوله لا غني به) يقال غني بفتح من باب صدى يصدى (قوله واقتد) أي المي بالزنا في معرض التعيير بخلاف التعيير بغير ذلك فليس يقتد كما تقر (قوله قال الحلبي) منسوب إلى حليمه السعدية رضي الله عنها مرضته صلى الله عليه وسلم (قوله ليس بكبيرة موجهة للحد) الذي متوجه إلى المقيد وقد أدى فليس بكبيرة ولا موجه للحد وهذا على خلاف القاعدة الاغلبية من ان الذي اذا دخل على مقيد بقيد توجه إلى ذلك الاقتد (قوله يعلم أنه ليس منه) المراد بالعلم ما يشل الظن (قوله بل هو واجب) الاحسن أن يجعل ضميره عائد على ذلك الر جل زوجته وخرج الروي والشاهد وتوحد الضمير لتأثير مرجعه بالذ كورد الاثر بالخطا وبهذا يجب ان بحث العلامة مقدس سر و يستقضي عما تقدمه سم (قوله لا يدخل الجنة) أي مع السابقين والمراد بالتمام التام لا بالمبالغة كما تفهيد الصيغة فالمراد أصل الفعل (قوله أنهم) أي صاحبهما أي القبرين (قوله فكان معنى بالجنة) فقد قرآن كان يفعل لتكرار على ما مر نحو كان حاتم بكرم الضيف فالحديث انما دل على ان تعذيبه لتكرار النعمة منه ولا يلزم منه ان مطلق النعمة كبيرة قاله العلامة ويمكن ان يجاب بان استعمال كان بفعل لتكرار استعمال عرفي كما مر يستعمل أيضا لمطلق الفعل ولعلمهم حلوا الحديث هنا على هذا الاستعمال الثاني لما قام عندهم

ال رجل زوجته اذا أنت بولدي لم ليس منه فباح وكذا جرح الروي والشاهد باننا اذا علم بل هو واجب (والنية) وهي نقل كلام بعض الناس إلى بعض على وجه الاسناد بينهم قال صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة ثمان رواد الشيطان ورواياتنا أنه صلى الله عليه وسلم لم يقبر من فقال انهم العبدان وما يعبدان في كبير يعني عند الناس زاد البخاري في روايته بل انه كبير يعني عند الله ما أحادهم كان معنى بالنية

وأما الآخر فكان لا يستمر من بوله أمانت الكلام فصحة للتقول اليه فواجب كما في قوله تعالى حكاية ما موسى أن الملائكة تأمره وبك لتقتلوه ولم يدكر المصنف النية وهي ذكر ٩٦ الشخص أخذ بما ذكره وإن كان فيه والعادة فترها بالنية لأن صاحب العدة قال إنها صفة وأقره

الرافعي ومن تبعه لهم  
البلوي بها فقل من  
يسلم منها قيل قال القرطبي  
في تفسيره أنها كبيرة  
بلا خلاف وبشملها  
تصرف الأكثر الكبيرة  
عما توعد عليه بخصوصه  
قال صلى الله عليه وسلم  
لما خرج بي مررت  
بقوم لهم أطفار من  
نحاس يخشون  
وجودهم وصدوهم  
فقلت من هؤلاء  
يا جبريل قال هؤلاء  
الذين يأكلون لحوم  
الناس ويقعون في  
أهوارهم رواه أبو داود  
وفي التزييل ولا يفتب  
بعضكم بعضا يحب  
أحدكم أن يأكل لحم  
أخيه ميتا ويأخذ الغيبة  
في مواضع مذكورة  
في عملها (وشهادة  
الزور) لأنه صلى الله  
عليه وسلم عدها في  
حديث من الكفار وفي  
آخر من أكبر الكفار  
رواها الشيخان وخلف  
يتخذ المشهود به بقدر  
نصاب السرقة تردد  
فيه ابن عبد السلام  
وجزم الترافق بالنفي بل  
قال ولولم تثبت الألفا  
(واليمين الفاجرة) قال  
صلى الله عليه وسلم من  
حلف على مال امرئ

من قرينة أو سباق قاله سم (قوله ذكر الشخص) لا مفهوم لأنه كبريل المدار على ما فهم به المتأثر  
ما ذكره هو بل خوف فقل كان عشي مشبه أو إشارة نحو ما أو حن أو كانه وقد يشعر لفظ الغيبة بأن ذكر  
الشخص بما ذكره لا يكون غيبة إلا إذا كان الشخص المذكور غائبا أي لا يسمي غيبة إلا عند ذلك وغايب ذلك  
القرافي وابن ناجي من أصحابنا والاكثر على خلاف ذلك ولا يعرف لهم كلام يوجب قصرهما على ما ذكره بغير  
حضور الإنسان بل عومات كلامهم صادقة بحضوره وراجع شرح الصلابة للثاني الكبير لجوهرة وهذا  
خلاف في التسمية كما علمت وأما في الحكم فذكر الشخص بما ذكره في غيبته وعند حضوره سواء في أن كلا  
كبير (قوله وإن كان فيه) اشعار بأن دراج اليتمات في الغيبة لكن تعريف النورى لمافي الأذكار بأنها  
ذكر الشخص بما فيه بما ذكره يقتضي تبانيهما أو كانه استند في ذلك الحديث المشهور حيث قابل اليمين بالغيبة  
ولفظ الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أتدرون ما الغيبة قالوا نعم رسول الله أعلم قال ذكرك أحاك  
بما ذكره قال أريت أن كان في أمي ما أقول قال إن كان فيه ما تقول فقد اغتبتهم وإن لم يكن فيه فقد عبتهم وعاجب  
بأن صدر الحديث يدل على أنها أهم منه فهو أغشىها (قوله لهم البلوي بها) قال العلامة قال الغيبة الملو  
بها كان أو نفي بقوله فقل من يسلم منها أو كان وجهه اقتضاء قوله له موم الملو بها أن لا يسلم أحدهما  
وهو خلاف قوله فقل من يسلم منها لا تقتضيه أن البعض سلم منها أو كان يحجب بان المراد بالعموم الكثرة  
أو العموم لا كثر الناس بقرينة فقل أو بان المراد بالقله والعدم والنفي مبالغة قال فقل تستعمل عني النفي وإلى  
هذه الأجوبة ونحوها أشار العلامة بتعبيره بأوفق قاله سم (قوله نعم قال القرطبي الخ) الذي قاله القرطبي من  
أنها كبيرة بلا خلاف هو مذهبه أي المالكية ونفي الخلاف باعتبار مذهبه فانه مالكي فلا ينافي الخلاف الذي  
ذكره الشارح قبل لانه على مذهبه (قوله يخشون) هو من باب ضرب ونصر (قوله ويأخذ الغيبة في مواضع  
الخ) نظمه الكلام بقوله الصدح ليس غيبة في سنة \* منظم ومعرف ومختر  
ومجاهر فقصا ومستغف ومن \* طلب الأمانة في إزالة منكر

اه (قوله وفي آخر من أكبر الكفار) لا تنافي بين الحديثين لأن ما هو من أكبر الكفار من جملة الكفار  
ولا منافاة بين اثنين الحديث الثاني وبين الحديث السابق الذال على أن الشرك وحده أكبر الكفار لأن  
الأكبر في الحديث السابق حقيقي وفي هذا الإضافي (قوله ولم تثبت الألفا) قال العلامة أن أو بدلائل ضد  
النفي انتقض بشهادة الزور النافذة لما هو ثابت في نفسه كشهادتهم على من له فليس على أخراق الله أبرأ منه وإن  
أريد بالآيات التصحيح المحال كما انتقض بشهادة الزور والردود فلو قال ولم تثبت الألفا كان أشمل اه  
وقد يجاب باختيار النفي الأول وفرض الكلام في الآيات على وجه التمثيل للعلم بحال النفي بالمقاسه ووضح  
عدم الفرق بينهما في ذلك قاله سم قلت هذا الإنافي قول العلامة فلو قال الخ بل يؤيده ثم قال تنبيه لو كانت  
الشهادة عند غيرها كم نعوه قول هي كبيرة لأنه فيه نظر اه قلت الظاهر أنها كبيرة أيضا (قوله واليمين  
الفاجرة) أي الكاذبة أي صاحبها فالإسناد مجازي على حدة عشة راضية (قوله من حلف على مال امرئ مسلم  
الخ) هذا الحديث والذي بعده لا سيما الثاني يدل على أن الوعيد على الاقتطاع باليمين ولا يلزم منه الوعيد على  
مجرد اليمين الفاجرة كما هو للمدعي فليتأمل قاله العلامة وفي جوابي سم فنظر وذكر الشارح الحديث الثاني  
لأنه أهم من الأول لأن الحق يشمل المال وغيره ولو اقتصر على هذا الثاني كناه (قوله وقطعة الرحم) أي قطع  
صلته والصله اتصال نوع من الاحسان كما هو هذا لا غير واحد والقطعة عند هار قد قال اتصال نوع من  
الاحسان لا يتعين بكونه من المال بل يصدق بالكلمة الطيبة ونحوها كما يصدق بالمال في بعض الأحوال  
والخاص أن ذلك يختلف باختلاف الأقارب يسارا واهسارا وزمانا وما كانا بالواصل كذلك وذلك مشاهد

مسلم بغير نفي حتى الله وهو علم غيبا ن رواه الشيخان وقال من قطع حتى امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله النار ورحم عليه لا  
الجنة فقال له رجل وإن كان شيا يسارا رسول الله قال وإن كان قضيا من أراك رواه مسلم (قطعة الرحم) قال صلى الله عليه وسلم لا يدل  
الجنة قاطع رواه الشيخان قال سفيان بن عيينة في رواية يعني قاطع ورحم والقطعة فبطلت من القطع ضد الوصل

والرحم القربة) (والعقوب) أي الوالدان لا صلى الله عليه وسلم عدم في الحديث من الكافر وفي آخر من اكبر الكفاية رواه الشيخان وأما حديثهما في مخالفة عقلة الام وحديث البخاري عم الرجل منو أسبه فلا بد أن على انهما كالوالدين في العقوب (والفراد من الزحف لانه صلى الله عليه وسلم عدم من السبع الموبقات أي المهلكات رواه الشيخان نعم يجب اذا علم انه اذا ثبت تقتل من غير نكابة في الصدو لانها اعزاز الذين يدينون (ومال التيم) أي اكلمه مثلاً قال تعالى ان الذين ياكلون أموال الناس ظلماً الآية وقد عده صلى الله عليه وسلم من السبع الموبقات في الحديث السابق وتردد ابن عبد السلام في تقييده بنصاب السرقة ٩٧ (وخيانة الكيل والوزن) في غير الشيء التافه قال الله

تعالى ويل للطففين الآية والكيل يشعل الذرع عرفاً وألف التافه فصغرة كما تقدم (وتقدم الصلاة) على وقتها (وتأخيرها) عنه من غير عذر كالسفر قال صلى الله عليه وسلم من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى بابا من أبواب الكثرة رواه الترمذي وأولى بذلك تركها (والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال صلى الله عليه وسلم من كذب على معقداً فليس بمعتقه من النار رواه الشيخان أما الكذب على غيره فصغرة (ومضرب المسلم) بلا حق قال صلى الله عليه وسلم صفان من أمتي من أهل النار لم أرهما قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس ونساء كاسيات عاريات الخنزير وهن منكم (وسب الصحابة) قال صلى الله عليه وسلم

لا يحتاج الى تصور قاله بعضهم (قوله والرحم القربة) قال العلامة قدس سره القربة لا تقبل القطعة فلما سب أن راديا رحم هنا المودة والتواصل الناشان عن القربة المذكورة بخلاف السب عن السبب اه وقد يحار بأن المراد قطع مقتضاها وما يليق بها مع مثل ذلك معهود شائع وإنما أسند القطع اليها مع ارادة ما ذكر من مبالغة حتى كان من قطع ما ذكر قطع الرحم نفسه فلا حاجة الى إخراجها عن معناها بل لا وجه له مع تفويت هذه المدة التي قصد هذا الشارع كإيهالاتي بكامل بلاغته قاله سم قلت هذا الجواب ليس بعيداً مع كلام العلامة فقد بقره لا بدفعه (قوله أي اكلمه) أي لأن التكليف أعيا يتعلق بالأفعال وعبر بالاكل اقتداء بالآية الكريمة في قوله مثلاً اشارت الى أن المصنف اقتصر على قوله ومال التيم دون ذكر مضاف خاص ليصح تقدير ما تقدم أضافته من اكل وغيره من وجوه الاتلاف ولما كان الاكل أعوجوه الانتفاع اختاره الشارح دون غيره ومن هنا صرح به في الآية دون غيره من سائر وجوه الاتلافات (قوله في الحديث السابق) قال العلامة الحديث لم يبق وإنما سبقت الإشارة اليه (قوله والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم) هذا هو المشهور والأفند ذهب الشيخ أبو محمد الجويني الى أن الكذب عليه صلى الله عليه وسلم كفر قال الزركشي ولا شك أن الكذب عليه في تحليل حرام أو محرم حلال كفر محض وإنما الخلاف في تعدد قياسه في ذلك وينبغي أن يكون من الكذب عليه تعدد واه الموضوع عنه بلا مسوغ غرضي بل ربما يكون منه الجمن في كلامه بلا عذر صحيح قال شيخ الاسلام والوجه أن الكذب على غيره من الأنبياء وإن لم يكن أو اسفلنا يظهر كبره قياساً على الكذب عليه الخ اه ولينظر الكذب على الملائكة وينبغي أن يكون كبره خصوصاً على مثل جبريل واسرافيل سم (قوله لم أرهما) خبر مصنفه ان المراد لم أرهما يوم القيامة وذلك كناية عن غضبه صلى الله عليه وسلم على ذلك الصنفين وفي الاستدلال بالحديث المذكور على كون مطلق الضرب كبرية شئ لان التوديع عليه على ضرب خاص كإيقاعه قوله معهم سياط متكرر ذلك الضرب كإيقاعه قوله بضربون بها الناس فإنه يظهر في أن ذلك شأنهم وقد قال في الجواب عن ذلك أنهم أشاروا بالاستدلال بهذا الخبر الى أنهم فهموا بقرائن شرعية ان خصوص كون الضرب بالسياط الموصوفة وان كون ذلك شأنهم غير معتبر في هذا الحكم وان ذلك ظاهر بين حلة الشرع حتى لم يحتاج الى التنبيه عليه قاله سم (قوله مدأحدهم) أي ثواب احدهم (قوله ولا نصيفه) لغة في نصف بقوله نصف ونصف كما قال سديس وسدس (قوله الخطاب للصحبة السابقين) ان قيل لم يجمع في قوله لانه واه ان الساب واحد وانتهى وإنما ورد بسبب وقوع السبب قلت اشارت الى ثبوت هذا انتهى للجميع وان السبب لا يليق باحدهم (قوله الذي لا يليق بهم) قال العلامة فيه ان السبب المذكور ان كان حين صدوره حراماً خاف قوله من المحبة كلهم عدول وان لم يكن حراماً بان لم تثبت حرمة الاباذه المذكور لم يكن السبب المذكور مقتضياً لتزايدهم منزلة غيرهم وقد يجاب باختيار الشق الاول والافتداء على الحرام جاحداً لحرمة لآبني العدالة كما هم اه ويجوز أيضاً منع اختيار الشق الاول كون خالدرضي الله عنه عالماً بحرمه فالسبب لكان ظناً بالاحتماد جواز مثل ما وقع منه في الخصوصية خصوصاً وقد تقرر في الشرع جواز سب الساب بشرطه وقد يجاب أيضاً باختيار الشق الثاني والسب

(١٣ - الثاني - ثاني) لا نسبوا أصحابي فالذي نفى بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما أدرك مدأحدهم ولا نصيفه رواه الشيخان وروى مسلم عن أبي سعيد الخدري انه كان بين خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف شئ فسمعه يقول قال صلى الله عليه وسلم لا نسبوا أحدكم من أصحابي فإن أحدكم لو أنفق الخ الخطاب للصحبة السابقين تزعمهم لسمه الذي لا يليق بهم منزلة غيرهم حيث على عاذ كوروي البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى يقول من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب أي اعلمته بأن محاربه أي معاقب الصحابة من أولياءه تعالى يسومهم مشعر بمعاداتهم أما سب واحد من غير الصحبة فصغرة فحديث الصحيحين سباب المسلم فسوق

ليجنى باطلا أو يسطل  
حقا قال صلى الله عليه  
وسلم لعنة الله على الراشئ  
والمرتضى رواه ابن  
ماجه وغيره وزاد  
الترمذى فى رواة فى  
الحكم وحسنه والحاكم  
فى رواة أيضا والرائش  
الذى يسمى بينهما وقال  
فيه دون الزيادة  
جميع الأسناد وقال  
الترمذى فيه بدونهما  
حسن جميع أمابذل مالا  
للتكلم فى حاتم مع  
السلطان مثلا فجعله  
جائزة (والدانة) وهى  
استحسان الرجل على  
أهله وفى حديث ثلاثة  
لا يدخلون الجنة الا باق  
والديه والديوث ورجلة  
النساء قال الذهبى اسناد  
صالح (والقيادة) وهى  
استحسان الرجل على  
غير أهله وهى مقبلة  
على الدانة (والسعاية)  
وهى أن يذهب بشخص  
الى ظالم ليس يؤذيه بما  
يقوله فى حقه وفى نهاية  
الفر تب حديث الساعى  
مثلا أى هلك بسعائه  
نفسه والمسي به وبالبسة  
(ومنع الزكاة) قال  
صلى الله عليه وسلم  
ما من صاحب ذهب  
ولا فضة لا يؤدى منها  
حقها الا اذا كان يوم  
القيامة صفعت له  
صفائح من نار فاحى  
عليها نار جهنم فتكوى  
بها جنبه وجبينه وظهره

المذكور مقتضى التلزم بل المذكور لا يتردد اذ لا يلقى بالصحة الوقوع فيما لا يلقى وان لم يكن حراما قاله سم  
قلت لا فائدة لما زاد من الجوابين او لا معنى لما مضى امل (قوله) له معناه تكرر بالسب اى وتكرر بالصغيرة  
ادمان عليها وسأنى أن ادمان الصغار من الكثرة ولا يخفى ان الادمان خاص من التكرار لانه كما سأتى  
المواظبة قاله العلامة وقد يقال التكرار يصدق بالمواظبة فيصعب حمله عليها بل قد يقال له المصنف وادمان الصغيرة  
لان السب من افرادها وانما اقتصر الشارح فى التفسير على التكرار لانه الا لازم فى معنى السباب بتدقيقه  
سم قلت لا يخفى ضعف هذا الجواب (قوله اى محسوخ) لما كان الاثم حقيقة الذنب وقد استند الى القلب  
وهو حقيقة للشخص فيه والشارح بمعنى يقوم بالقلب ويصح اسناده اليه وهو المسخ بمعنى تحويل صورة الى  
أخرى انفع من الاولى لكن لا يخفى أن كون الذنب هنا وهو الكتمان بعتر به ونظيره العين زانية اوليا فانه فاته رئيس الاعضاء وافعاله  
البيضاوى اسناد الاثم الى القلب لان الكتمان بعتر به ونظيره العين زانية اوليا فانه فاته رئيس الاعضاء وافعاله  
اعظم الافعال وكأنه قيل يمكن الاثم فى نفسه وأشراف أخراؤه وفاق سائر ذنوبه اه وقال بعضهم معنى المسخ  
فى كلام الشارح التعذيب تغييرا بالمزوم عن اللازم فان المسخ مستلزم للتعذيب والتعذيب بالاثم عن التعذيب  
من اطلاق اسم السب على المسب ولا يخفى أن هذه المحامل كلها صحيحة لا تكفى فيها كذا بعضهم قلت  
لا يخفى ما فيها من غابة التكميل وان الاولى ماقاله البيضاوى (قوله) ليحى باطلا أو يطل حقا) يقتضى أن  
بذل المال على الاحكام الحقة لا يسمى رشوة وان كان حراما ثم لم يتوقف الحكم على البذل كان حراما من  
الجانحين والا فى جانب الاحتياط الدافع (قوله حسن صحيح) اى حسن عند بعض صحيح عند آخرين (قوله) اما  
بذل مال للتكلم فى حاتم مع السلطان مثلا فجعله جائزة) اى على مذهب الشارح اما على مذهبنا فحرام  
ونظير حسلى كبره اوصف مرة اعادة لقول الشافعى الجواز وهو الظاهر (قوله) وهو استحسان الرجل على  
أهله) أى رضاه بفعل أهله الفاحشة والمراد بالاهل الزوجة ونحوها كنهته (قوله) ورجله النساء) اى  
المراد للتشبه بالرجال (قوله) وهى أن يذهب بشخص الى ظالم الخ) قيل عليه الظاهر أن التكلم فى شخص بما  
يؤذيه عند ظالم كاف فى تحقق السعاية وان لم يذهب به اليه وقد يقال يمكن دخوله فى هذا التعميم فيجوز  
البسة السبي ويكون قوله ليؤذيه بيانا لتلك السبيبة أى بسب شخص أو بتعذر مضاف أى بامر وشأنه فلا  
يقتضى مضاحبة معه وظاهر أن معنى قوله فى حقه نحو اشارته اليه كما لو سأل ظالم من فعل هذا فاشاره  
اليه وان فى معنى قصد الاذاه اخبار الظالم به ولولم يقصد الاذاه اذ اعلم أن اخبار الظالم بترتب عليه الاذاه قاله  
سم (قوله) بما قوله فى حقه) اى بما يقوله الساعى فى حق الشخص المذموم به ويحتمل بما يقوله ذلك  
الشخص المذموم به فى حق الظالم مما نسبته اليه الساعى به الى ذلك الظالم من التكلم فى حق ذلك الظالم  
(قوله) مثلث) على زنة اسم الفاعل (قوله) أى هلك بسعائه نفسه) اى فى الآخرة وكذا المسي اليه واما المسي  
به فى الدنيا (قوله) صفائح صفائح الخ) يحتمل أن صفحت مسند الى ضمير الذهب والفضة وصفائح منصوب  
على الحالة ويحتمل أنه مسند الى صفائح وهو الظاهر وانظر ما حكمة كونه من نار مع كونه يحمى عليها فانار  
جهنم وقد يقال حكمته المماثلة للطفة فى المذاب فان صفائح النار اذا أحمى عليها فى النار صارت المثلما يكون  
فى الحرارة (قوله) فيكون به الخ) قال الشهاب غير ما مضى اشارة الى أن السبي مستلزم لخلاف التعصيم  
فانه يقتضى اه اى واذا عرفت جانب التصفيح بالمضى قال سم اولى التعصيم بالمضى اشارة الى أن السبي مستلزم لخلاف التعصيم  
الهيئة قامت هذا هو الاولى كما لا يخفى (قوله) وبأس الرحمة) المراد بالباس الذى هو كبيرة اسم تعمد ذلك  
لان تكارر رحمة الله تعالى فانه كفر لكن الاستدلال بالآثار يفتش شكل لان الآية تدل على أن الباس  
كفر وذلك عناف للاستدلال بها على أنه كفر اذا الكلام فى تعمد الكثرة ويمكن الجواب بان الكلام  
على التشبيه للحقيقة أى تشبيه الآس من الرحمة بما معنى المتقدم بالكفر أو بان المراد كفران الذم كذا قيل  
ولا يخفى ضعف كل من الجوابين والحاصل أن الباس الذى هو كبيرة هو استبعاد الرحمة كما مر لان تكارر  
الرحمة وبذل على عدمه من الكثرة دون الكفر ولا يكون منها الا بماضى المذكور حديث ابن مسعود ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال من الكثرة الاشارة الى الله والباس من روح الله رواه الدارقطى لكن صوب وقفه

بالاسترسال في المعاصي والانكسار على العفو قال تعالى فلا يامن مكر الله الا القوم الخاسرون (والظاهر) كقولنا الرجل زوجه أنت على كفله أى قال الله تعالى فيه وانهم يقولون منكرا من القول وزورا أى حيث شبهوا الزوج بالام في التحريم (ولهم الخزي والمهينة) أى تناولوه بغير ضرر وة قال تعالى قل لا أحد فيما أوحى الى محمد ما على طاعة بطمحه ٩٩ الا ان يكون ميتة أو دما

مسقوفا ولهم خزي  
فانه رجس (وقطر  
رمضان) من غير عذر  
لان صومه من أركان  
الاسلام فقطره يؤذن  
بقلة أكرات مرتكبه  
بالذين (والغول) وهو  
انجاسة من الفتنه كما  
قاله أبو عبيد قال تعالى  
ومن يفلأ يأث غائل  
يوم القيامة (والخاربة)  
وهي قطع الطريق على  
المار بن باخاتهم قال  
تعالى انما جزا الذين  
يحاربون الله ورسوله  
ويسعون في الارض  
فسادا الآية (والسحر  
والربا) بالموحدة لانه  
صلى الله عليه وسلم  
عدهما من السبع  
الموبقات في الحديث  
السابق (وإدمان  
الصغيرة) أى المواظبة  
عليها من نوع أو أنواع  
وليس الكفار منفصرة  
فبما عده كما أشار إليه  
بالكاف في أولها وما  
ورد من حديث الصحاح  
الكثير الأشراك بالله  
والنصر وعقوق  
والذين وقتل النفس  
زاد البخاري واليهين  
الجنوس ومسلم يدها  
وقول الزور وحدثتهما

على ابن مسعود وجهه أن العطف يقتضى المفارقة وانما يستدل بالشارح بهذا الحديث لتصويب الدار قطنى  
وقفه ومذهب الشافعى عدم الاحتجاج به وما مر بقيدان كقران الذم كبره وذلك حيث لم يشكرها باللسانه  
ولا يقتله ولا يحوارحه أموالا وجد انشكر واحد منهم لم يكن كافرا لها (قوله بالاسترسال في المعاصي) هذا  
تقسيد باعتبار الغالب والأقل وجد الامن مع الطاعة فكبره أيضا (قوله وانهم يقولون منكرا من القول  
وزورا) وجه الدلالة في الآية أنه مما زورا والى ذلك كبره (قوله قال تعالى قل لا أحد فيما أوحى الى الخ) قضية  
هذا الاستدلال كون الذم كبره يتناول وجه الدليل من الآية فان التحريم أعمن من الكبره وقد يستدل  
بأنه حرمت عليكم الميتة ان قوله فيها ذلك فسق راجع للصبيح على القاعدة الاصولية وكون الشيء فسقا  
بالمعنى الشرعى يقتضى انه كبره سم (قوله فقطره يؤذن الخ) أى ويس هو من صغائر الحسة فتنه من كونه  
كبير وقوف كلام الشارح اشعار بان الفطر كبره على التعريف الذى اختاره المصنف دون التعمير وفيه الأولان  
قاله العلامة ويمكن الاستدلال بما في حديث رواه ابن خزيمة وابن حبان في قصة الاسراء انطلق في فاذا أنا  
بقوم مطلقين بهم ارقبهم مشقة أشد اقمهم دما فقلت من هؤلاء قال الذين ينفرون قبل تحمله صومهم الحديث  
أى قبل دخول وقته وهذا يفتن الوعيد عليه وكان ينبغي للشارح الاستدلال بهذا الوجهين الأول واستفادة  
أن كون الفطر كبره جار على التعريف الأول كما أنه جار على مختار المصنف والثاني عموم ذلك في رمضان  
وغيره كما يفيد الحديث المذكور (قوله ومن يفلأ يأث غائل يوم القيامة) وجه الدلالة لفته ان معنى بات  
غائل أنه يأتى به بحمله على عقه أو يأتى بعاقبته من وبال وأثمه كما قاله المفسرون وعلى كل فلا فائدة في  
الاشعار بذلك الا لالاشارة الى أنه يعذب عليه فيه وعيد ويوق به ثم توفى كل نفس ما كسبت سم (قوله  
باخاتهم) ظاهره ان مجرد الاخافة كبره وان لم يحصل اخذ مال ولا قتل وهو مقتضى الآية الكريمة فانه تعالى  
توعدهم بالاعذاب العظيم في الآخرة فأن من أقسام المخاربه فيها مجرد الاخافة كما مرح به في تفسير ابن عباس  
رضى الله عنهما سم قلت هذا الظاهر هو المراد بلا شبهة لان كلامه القتل واخذ المال كبره في حد ذاته  
كما قدمه المصنف (قوله وإدمان الصغيرة) أى المواظبة عليها من نوع أو أنواع قال الشهاب به فممنه أن الآتى  
بواحدة من كل نوع لا يكون مدمنها اه وبقاله مجموع لان الاتيان بأحدة من كل نوع يصدق عليه صدقا  
ظاهرا المواظبة عليها من أنواع فمن أين هذا الاتهام قاله سم قلت الذى يفهم من عبارة الشارح ما قاله  
الشهاب لان المواظبة على الشيء فعله متكرر واقصد جعل الشارح هذا المفهول فعلا متكررا موصوفا بكونه من  
نوع واحد أو من أنواع فالتكرر موصوف به ما كان من نوع واحد وما كان من أنواع وظاهره أن الآتى بأحدة  
من كل نوع لم يحصل منه تكرر أصلا ثم قال الشارح أى المواظبة عليها ولو باعتبار كونها من أنواع صح  
ما قاله سم فتأمل (قوله والتولى يوم الزحف) أى التفرار من الكفار يوم زحف جيشهم الا أن يكون  
متعززا لقتال أو متعززا الى فئة كما فى الآية التريفة ودليل كون التولى المذكور كبره قوله في الآية المذكورة  
ومن يولهم يومئذ دبره لا متعززا لة أو متعززا الى فئة فقد عدا بغضب من الله الآية (قوله يعنى باعتبار أصفان  
أنواعها) قال الشهاب أى وأما ابن عباس رضى الله عنه فاعتبر الأنواع نفسها فلا يخالفه اه يعنى أن الكبره  
جنس تحت أنواع كالكفر والقتل والزنا وكل نوع أصفان متدرجة تحتها كاصناف الكفر من الاشراك  
وحده النبوة الى غير ذلك واصناف القتل من قتل الولد مخافة أن يطعم وقتل الاجنبى وغيرهما واصناف الزنا  
من الزنا بخلة الخمار وحليلة غيره وغير ذلك فقد عدا الذى وصفه ابن جبير بأنه الى السبعائة أقرب وهو عدد  
اصناف الأنواع وعددها الذى قال ابن عباس رضى الله عنه مائة الى السبعين أقرب وهو عدد أنواعها نفسها

اجتمعوا السبع الموبقات الشرك بالله والسحر وقتل النفس التى حرم الله الا بالحق وأكل مال اليتيم وأكل بالواو التولى يوم الزحف  
وقذف المحصنات المؤمنات فحصول على بيان المحتاج اليه فهو قد ذكره وقد قال ابن عباس هى الى السبعين أقرب وسعيد بن  
جبير هى الى السبعائة أقرب يعنى باعتبار اصفان أنواعها

(قوله الاخبار عن عام الخ) هو خبر مقدم لقوله الرواية وكذا القول في قوله وخلافه الشهادة اذا فرض  
تعريف الرواية والشهادة بالاخبار المذكورة ولا عكسه يعني ان الرواية هي ذكر خبر يتعلق بجميع الناس  
لا ترفع فيه الى الحكم كقول القائل قال صلى الله عليه وسلم اغتال الاعمال بالنبات فان معناه يتعلق بكل أحد  
والشهادة ذكر خبر يخص ببعض الناس يمكن فيه الترفع الى الحكم كقول القائل اشهد بان فلان على  
فلان كذا او رد عليه الدعوى والاقراء فان الاول اخبار يحق له على غيره والثاني اخبار يحق لغيره عليه  
وكل منهما خاص ببعض الناس يمكن فيه الترفع وكل منهما من قبيل الرواية فيكون تعريفها غير جامع  
وتعريف الشهادة غير مانع (قوله الاخبار عن خواص النبي صلى الله عليه وسلم) أي مثلا لتدخل خواص  
غيره (قوله فينبغي أن يراد في التعريف الاول غلبا) قال الشهاب قلت ولو زيد ذلك انك أنعم صدق  
التعريف على هذا الفرد حيثما لا يصح قائلنا اهـ ووجه هذا الاعتراض هو ان حاصل التعريف حيثما  
اعتبار العموم في الغالب فلا يصدق الأعلى ثابت عمومه في الغالب والخواص ليست كذلك اذا لعمري لها  
مطلقا بل هي ابداع خاصة وهو مسمى على رجوع القيد أعني قوله غالب الاسم وليس كذلك فهو راجع الى  
الاخبار عن العام فحاصل التعريف ان الرواية هي الاخبار الذي أغلب أحواله كون متعلقة عاما وهذا  
معنى يحتمل لا غبار عليه وقول شيخ الاسلام والاولى ان يقال ان شهادة دخلة بدون غالب لان المقصود منها اعتماد  
خصوصها بان اختصاصه وهو عام اهـ فيه ان يقال ان هذا جارقي كل خاص فلا تثبت الشهادة بمقتضى  
الرواية (قوله وما في المروى من مروني) الخ جواب عما يقال ان المروى لا ينحصر في الخبر بل يشمل  
الانثاء من الامر والنهي وغيرهما فاجاب بان ما عدا الخبر يرجع اليه بتأويل يعني ان غير الخبر يستلزم  
خبر اخر فاقوا الصلاة يستلزم خبرا وهو اقامة الصلاة مطلوبة وجوابي على هذا القياس قال الشهاب لكن  
لا ينبغي ان الكلام في الرواية وهي قول الراوي قال كذا وهي اخبار ذات اسواء كان المروى خبرا او انشاء  
وتعني سم بان المصنف وصف الخبر عنه بالعموم للناس والعموم ليس الاوصاف الامر والنهي ونحوها  
فمرد الاشكال ولا يندفع الاعتقال الشارح وأما الخبر عنه الذي تضمنه قول الراوي قال أي النبي عليه الصلاة  
والسلام كذا أعني صدق وقول كذا عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا عموم فيه الا باعتبار كذا الذي هو الامر  
والنهي مثلا فان اردت ان شي الخبر عنه الصدور المذكور وهو لا عموم فيه فلا يطابق كلام المصنف او نفس  
كذا رجوع الى ما قاله الشارح اهـ • قلت الحق ما قاله العلامة الشهاب ولا يخالفه كلام المصنف فان  
العموم فيه وصف يتعلق الاخبار الذي هو الرواية ومتعلق الاخبار لا يزم ان يكون خبرا مثلا لقول القائل  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اغتال الاعمال بالنبات الرواية فله هو قوله قال رسول الله كذا هو اخبار  
يثبت نسبة القول المذكور لرسول الله صلى الله عليه وسلم والعام هو القول المذكور الذي هو متعلق  
الاخبار ثم ان هذا المتعلق نارة يكون خبرا كما مثل وتارة يكون انشاء كقول الراوي قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ادوا زكاة أموالكم مثلا ولا ضرر وذهل الرواية في كلام المصنف على المروى للالزام ذلك من تقرير  
الشارح مع ان الرواية حكاية الراوي اللفظ المروى عن المروى عنه (قوله هو ناظر الى اللفظ الخ) خبر  
هو يعود على القول الاول المختار للمصنف وهو كون انشاء تضمن اخبارا وقوله لوجود مضونه أي  
مضمون لفظ أشهد وهو شهادة الشاهد أي تاديت عند الحيا فانه اغتال جدد للخارج بهذا اللفظ  
فيطلق على لفظ أشهد انشاء لوجود مضونه المذكور في الخارج به وقوله والى متعلقة به عطف على  
قوله أي اللفظ أي وناظر أيضا الى متعلق اللفظ وهو المشهود به وهو خبر لصدق حد الخبر عليه لوجود  
خارج لنبته بحيث تكون النسبة الكلامية حكاية عنها لحاصل هذا القول ان أشهد انشاء متعلق  
بالاخبار فو ناظر الى اللفظ ومتعلقه وهو المشهود به والقول الثاني أنه خبر محض ناظر الى المتعلق فقط  
والثالث القائل بانه انشاء فقط ناظر الى اللفظ فقط وذلك أن قول القائل أشهد كذا مشتمل على شيئين  
مقدم هو أشهد وقدمه مدحول البناء وهو المشهود به فنظر الى المقدم وقده كالاول قال انه انشاء تضمن  
الاخبار ومن نظر الى القيد فقط كالثاني قال انه اخبار فقط ومن نظر الى القيد فقط كالثالث قال انه

مسئلة الاخبار عن  
شي (عام) للناس  
(لا ترفع فيه) الى الحكم  
(الرواية وخلافه) وهو  
الاخبار عن خاص  
بعض الناس يمكن  
الترفع فيه الى الحكم  
(الشهادة) وخرج  
بما كان الترفع الاخبار  
عن خواص النبي صلى  
الله عليه وسلم فينبغي ان  
يراد في التعريف الاول  
غالب الحق لا يخرج منه  
الخواص وفي الترفع  
فيه لبيان الواقع وما في  
المروى من مروني  
ونحوهما يرجع الى  
الخبر بتأويل  
أقيم الصلاة ولا تقرروا  
الزنا مثلا الصلاة  
واجبوا الزنا حرام وعلى  
هذا القياس (واشهد  
انشاء تضمن الاخبار)  
بالمشهود به (لا محض  
اخبار او انشاء على  
المختار) هو ناظر الى  
اللفظ لوجود مضونه  
في الخارج به والى متعلقة  
والثاني الى المتعلق  
فقط والثالث الى اللفظ  
فقط



وهو العتيق فلم تتوارد الثلاثة على محل واحد ولا منافاة بين كون أشهادنا شعركون معنى الشهادة أخبارا لا منصفة مؤدبة تلك المعنى بمجمعة (ومصنع العتق وكبت) واشترى بتوز وجشوز وحت (إنشاء) لو جود مضمونها في الخارج بها (خلافا لابي حنيفة) في قوله إنها أخبار على أصلها ما بان بقدر وجود مضمونها في الخارج قيل للتلخيص (قال القاضي) أبو بكر الباقلي (ثبت الجرح والتعديل بواحد) في الرواية والشهادة فنظر إلى أن ذلك خبر (وقيل في الرواية فقط) أي بخلاف الشهادة رعاية للتناسب فيهما فإن الواحد يقبل في الرواية دون الشهادة (وقيل لاقهما) فنظر إلى أن ذلك شهادة فلا بد فيه من العدد (وقال القاضي) أيضا (يكفي الاطلاق فيهما) أي في الجرح والتعديل فلا يحتاج إلى ذكر سببهما في الرواية والشهادة اكتفاء بعل الجرح والمعدل به (وقيل يذكر سببهما) ولا يكتفي الاطلاقا لاحتمال أن يجرح بما ليس بجرح وان يبادر إلى التعديل غلبا بظاهر (وقيل) يذكر (سبب التعديل فقط) أي دون ١٠١ - سبب الجرح لأن مطلق الجرح

بسطل الثقة ومطلق التعديل لا يحصلها لجواز الاعتماد على الظاهر (وعكس الشافعي) رضى الله عنه فقال يذكر سبب الجرح للاختلاف فيه دون سبب التعديل (وهو) أي عكس الشافعي (المختار في الشهادة) وأما الرواية فكفي الاطلاق فيهما الجرح كالتعديل (إذا عرف مذهب الجناح) من أنه لا يجرح الاقداح ولا يكتفي بثقل ذلك في الشهادة لتعلق الحق فيها بالمشهود له (وقول الاماميين) أي امام الحرمين والامام الرازي (يكفي الاطلاق) أي الجرح والتعديل (لعمامة سببهما) أي منه ولا يكتفي من غيره (هو رأى القاضي) المتقدم (إذا تعديل

إنشاء فقط) (قوله وهو العتيق) أي لانه المعنى الموضوع له اللفظ دون المتعلق (قوله فلم تتوارد الثلاثة على محل واحد) أي فلا خلاف في المعنى (قوله ولا منافاة الخ) هذا وارد على قول المصنف وأشهدنا شعركون لمقتضى التعريف المتقدم للشهادة بأنها الأخبار من خاص الخ انصتعا ان أشهادنا أخبارا لا يكونه صفة الشهادة التي هي أخبار (قوله مؤدبة) لذلك المعنى بتعلقه أي باللفظ أشهد مؤدبة لعمامة لاسمائه متعلقه حاصله انه لما كان معنى الشهادة وهو الاخبار عن خاص لا يسبب معنى أشهد مؤدبة يتلق به كان أشهد مؤدبا معنى الشهادة من حيث ملاسته لعمامة (قوله بان بقدر وجود مضمونها في الخارج الخ) أي حتى يصح صدق الخبر عليها وفيه أنه لا ضرورة لذلك بل نقول: نقلت صفة الخبر إلى إنشاء فصارت حقيقة عرفية فيه (قوله يثبت الجرح) قال الشهاب الأولي الجرح وقوله والتعديل الأولي المدلة اه ويمكن الجواب بجعل الجرح والتعديل مصدرى المبني للفعل فجنما كونه جرحا وكونه معدلا لا قاله لم أو بحذف المضاف أي أثر الجرح وأثر التعديل وهو كونه جرحا ومعدلا ولا أمر سهل (قوله وقيل في الرواية فقط) أي ثبت الجرح والتعديل بواحد في الرواية فقط وهذا القول هو المتمد (قوله وقيل يذكر) أي الشخص الجرح أو المعدل الماخوذ من المقام (قوله يطل الثقة) أي الوثوق مصدر قولنا وثق بفتح (قوله لجواز الاعتماد فيه) أي في التعديل (قوله إذا عرف مذهب الجناح) مفهومه اذالم يعرف مذهب فلا بد من بيان السبب نعم قال بعضهم ان يجرح غير معروف المذهب على وجه الاطلاق وان لم يعتمد في إثبات الجرح لكان يعتمد في الوقف عن قبوله خبر من قبل فيه ذلك لانه أورث عندنا رتبة قبوله وقد ذكر ابن الصلاح مثل ذلك في معروف المذهب اذ أطلق الجرح حيث قال ان ذلك وان لم يعتمد في إثبات الجرح والحكم به فقد اعتمدناه في التوقف عن قبول حديث من قالوا فيه ذلك شاء على أنه أوقع عندنا رتبة قبوله أي لانه مجروح في نفس الامر وهذا المنقول عن ابن الصلاح جع بين قول الشافعي بعدم الاكتفاء بلاق الجرح مطلقا وبين القول بالاكتفاء بذلك في الرواية إذا عرف مذهب الجناح قرر بعضهم (قوله أي منه) تفسيره لا من قوله للعالم أي فاللام بمعنى من (قوله فلا يقال انه غيره) أي لا يقال ان قول الاماميين غير قول القاضي بل انما صار حيا بعل التزام من كلام القاضي (قوله اجماعا) متعلق بقوله مقدم (قوله يطلب الترجيح في القسمين) أي الأخيرين وهما اذا تساوا باوكان الجناح أقل (قوله وعلى وزانه) أي من الترجيح بكثر العدد (قوله ومن التعديل الخ) شروعه في كيفية التعديل (قوله بالشهادة) متعلق بحكم وقوله من ذلك الشخص متعلق بالشهادة أو نعت لها (قوله وكذا عمل الامام في الاصح) قال السموطي المصح في كتب الحديث خلافاً له ليس تعدى لا يراوى ولا يصفى للروى وبه خيم النووي في التقرير ببعالاصح (قوله والعلم برأيه يجوز ان يكون احتياطاً) قضيت أنه لو كان الاحتياط

وجرح الامن (العالم) بسبب ما قاله بقال انه غيره وان ذكره مع ابن الحاجب وغيره (والجرح مقدم) عند التعارض على التعديل (ان كان عدد الجناح أكثر من) عدد المعدل اجماعاً وكذا ان تساوا أي عدد الجناح وعدد المعدل (أو كان الجناح أقل) عدد من المعدل لاطلاع الجناح على ما يطلع عليه المعدل (وقال ابن شعبان) من المالكية (يطب الترجيح) في القسمين كما هو حاصل في الاول بكثر عدد الجناح وعلى وزانه قال بعضهم ان التعديل في الثالث مقدم (ومن التعديل) لشخص (حكم مشترط العدالة) في الشاهد (بالشهادة) من ذلك الشخص اذ لم يكن عدلاً عندنا حكم بشهادته (وكذا عمل العالم) المشترط للعدالة في الرواية برواية شخص تعديل له (في الاصح) ولا الماعل بروايته وقيل ليس تعدى لاه والعمل برأيه يجوز ان يكون احتياطاً (و روايتهم لا يروى الا للمعدل) أي عن ابن مرج بنك أو عرف من عادة عن شخص تعديل له كما قاله هو عدل

وقيل للجواز أن يترك عادة (وليس من الجرح) لشخص (ترك العمل غروية و) ترك الحكم عهده) لجواز أن يكون الترك لما رخص (ولا لحد) له (في شهادة الزنا) بأن لم يكمل نصابها لأنه لا تنقضاء النصاب (و) (لا في نحو) شرب (النبيذ) من المسائل الاجتهادية المختلفة فيها كتنكح المتعلم لجواز أن يعتقدا بياح ذلك (ولا للتدليس) فمن روى عنه (بشيعة غير مشهورة) حتى لا يعرف اذلاخل في ذلك (وقال ابن السمعاني الآن يكون بحث لوسئل) عنه (لم يسمه) فان ضمنه حيث شرح له لظهور الكذب نفسه وأوجب عنه ذلك فترك الاستثناء أظهر منه (ولا للتدليس) (بإعطاء شخص ١٠٣ اسم آخر تشبيها كقولنا) أخبرنا (أبو عبد الله الحافظ يعني الذهبي تشبيها للبيهقي) في قوله

في ترك العمل كالدول المروى على جواز أخذ فعل انسان كان عمل العالم به تعدل باقطعا وليس بعيدا قاله سم (قوله) وقيل للجواز أن يترك عادة (قال السيوطي وعليه أهل الحديث اه) وقضية التعليل أصل مصدر منه ما يدل على أنه لم يترك عادة كان تعدل لا اتفاقا وهو وجهه سم (قوله) لجواز أن يكون الترك لما رخص (أي لا لعدم عادته (قوله) لأنه لا تنقضاء النصاب) أي لا لمعنى في الشاهد شيخ الاسلام (قوله) كتنكح المتعة (قال الشهاب كانه بالنظر إلى فرض ذلك في العصر الأول والأول الاجتماع الآن منع قد على العهر سم (قوله) ولا للتدليس الخ) عطف على ترك أي وليس من الجرح لشخص التدليس الخ وقوله بشيعة معتققة بالتدليس وقوله حتى لا يعرف أي حتى لا يعرف عنه للتدليس وقوله اذلاخل في ذلك علة لتكون التدليس المذكور رئيس يجرح مطلقا أي سواء سمه بعد السؤال عنه أم لا وقوله بشيعة غير مشهورة هذا يسمى تدليس الشيخ ومنه كما هو ظاهر ما ذكره بقوله ولا بإعطاء شخص اسم آخر الخ وأما قوله ولا بإعطاء باقي (والحجة فهو من تدليس الاسناد وسد كراخرا تدليس المتن وأقسام التدليس مبسوطة في محلها من علوم الحديث سم (قوله) وأوجب منع ذلك (أي الجرح (قوله) تشبيها) علة لإعطاء أي تشبيها لمن يعطى عن يروي عن صاحب الاسم الآخر كقول المصنف في بعض كتبه حدثنا أبو عبد الله الحافظ يعني شيخه الذهبي تشبيها لنفسه بالبيهقي في قوله حدثنا أبو عبد الله الحافظ يعني شيخه الحاكم (قوله) لظهور المقصود) أي من كون المصنف القائل ذلك لم يعاصر الحاكم فعلوم المراد بأبي عبد الله في قوله حدثنا أبو عبد الله الحافظ أغناها هو الذهبي لا الحاكم لم يعد عصر المصنف من عصره (قوله) مروهاجيون يعني نهر بلخ (قوله) من المعارض) جمع تعريض على غير قياس (قوله) أي الشخص الذي يسمى صحابيا) أشار بذلك إلى أن المراد بالصحابي ما بعد الذكر والآنني كما سنبه عليه بعد وأن قيل لمرأه صحابي حب راد بالصحابي الذكر لكن لما ذكر الصحابي هنا مع شمول تعريفه لمرأه أدل ذلك على أن المراد بالصحابي الشخص المسمى بذلك حتى يتم الذكر والآنني وأشار بقوله الذي يسمى إلى أن الصحابي اسم جنس لا وصف وقوله أي صاحب النبي صلى الله عليه وسلم بيان لمعنى النسبة (قوله) ذكرنا كان أو أنثى) أي كما ذكرنا من عموم من (قوله) لثني صاحبها وهو ضمير اجتمع) يعني ولما كان الفاعل له التقديم على سائر مفعولات الفعل كان مادو وصف له مستحق التقديم أيضا عليها أنه لا فلا قال ان كلاما من الافعال والمجرو ومفعول للفعل ومن متعلقاته فمقدم مادو تابع لاحد المفعولين على الآخر وذلك لان تعلق الفعل بالفاعل أقوى من تعلقه بالمفعول ومثله ذلك المفعول به فإنه يستحق التقديم على ما عدا الافعال من المفعولات كالمجرور والظرف مثلا فقدم حاله على المجرور والظرف في مثل قولنا شرب بئر زبدارا كافيا السوق أو أمام الأمير وقوله وهو ضمير اجتمع أغنا اختار كون صاحب الحلال ضمير اجتمع مع محبة كونه من قوله من اجتمع لان بجيء الحال من الفاعل متعلق عليه بخلاف بجيء من الخبر فان فيه خلافا (قوله) وعدل عن قول ابن الماجيب وغيره من رأي الخ) فقد قالان لفظ من رأي صاحب حقيقة عرفية في معنى من اجتمع فؤداها واحد من من اجتمع أولى كمالا بجيء كونه أدل على المراد لا لان من رأي لا يشمل الاعي كما قال الشارح (قوله) بضم الباء) أغنا اختار ذلك مع محبة كونه بفتح الباء رافعا الضمير لاجتماع المفهوم من اجتمع للتناسب بين المفعول وفي كون كل رافعا للضمير الراوي (قوله) من النور القلبي) بيان لاضاعف قدم عليه للاحتمام (قوله) الخلف) أي الخلف الطبع (قوله) سبط

حدثنا أبو عبد الله الحافظ (يعني) به (الحاكم) لظهور المقصود (ولا للتدليس) (بإعطاء باقي) (والحجة) الأول كقول من عاصر الزهري مثلا ولم يلقه قال الزهري مروهاجي موقفا في الوهم أي الذين أنه سمعوا والثاني نحو ان يقال حدثنا ورافعا لضمير مروهاجيون والمراد أنهم مصرصون يكونون بالخبرة لان ذلك من المعارض لا كذب فيه (أما تدليس المتن) وهو من بدرجة كلامه معها بحيث لا يميزان (فجروح) لا يقع فيه غيره في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم (مسئلة) الصحابي أي الشخص الذي يسمى صحابيا أي صاحب النبي صلى الله عليه وسلم (من) (اجتمع) حال كونه مؤثما عند محمد صلى الله عليه وسلم) ذكرنا كان أو أنثى فخرج من اجتمع به كما في رافعا

بصاحب له لمدارته وتضمن بين الفعل ومتعلقه بالحال لثني صاحبها وهو ضمير اجتمع وعدل عن قول ابن الماجيب (بالحكمة) وغيره من رأي النبي صلى الله عليه وسلم ليشمل الاعي من أول الصفة كائن أم لا (وم) (وإن) (رو) عنه شأ (ولم يطل) بضم الباء أي اجتماعه به (بخلاف التابع مع الصحابي) وهو صاحب فلا يكتفي في صدق اسم التابع على الشخص اجتماعه بالصحابي من غيراطالة للاجتماع به نظرا لعرف في الصفة وان قيل يكفي كالاول والفرق أن الاجتماع بالمصطفى صلى الله عليه وسلم يؤثر من النور القلبي أنفع ما يؤثر الاجتماع الطويل بالصحابي وغيره من الاخبار فالاعرابي الخلف مجرد ما يجتمع بالمصطفى صلى الله عليه وسلم مؤثما ينطق

بالحكمة يبركه طلعته صلى الله عليه وسلم (وقيل بشرطان) أي المذكور أن من الرواية وطالة الاجتماع في صدق اسم العصابي نظرا في  
الاطالة إلى المرف وفي الرواية إلى أنها انقصوا الأعظم من جهة النبي صلى الله عليه وسلم بتليغ الأحكام (وقيل) بشرط (أحدها) فقط  
يعني قال بعضهم بشرط الطالة وهذا مشهور وبهم بشرط الرواية ولولم يحدث كما حكاه ١٠٣ بعض المتأخرين (وقيل) بشرط في

صدق اسم العصابي  
(الفرز) مع النبي صلى  
الله عليه وسلم (أوسنة)  
أي مضى إلى الاجتماع  
به لأن لصحة النبي صلى  
الله عليه وسلم شرفا  
عظيما فلا يقال إلا  
باجتماع طويل يظهر  
فيه الخلق المطبوع  
عليه الشخص كالفرز  
المشتمل على الفرز  
الذي هو قطبته من  
العذاب والسنة المتشعبة  
على الفصول الأربعة  
التي يختلف فيها المزاج  
وعارض على التعريف  
بأنه يصدق على من  
مات مرتدا كصد الله  
ابن خطي ولا يسمى  
بجبابا بخلاف من  
مات بعد رده مسلما  
كصد الله بن أبي سرح  
وبخاب بأنه كان يسمى  
قبل الرد وبكى ذلك  
في جهة التعريف إذ  
لا يشترط فيه الاحتراز  
عن المتأني المعارض  
ولذلك لم يحترزوا في  
تعريف المؤمنين عن  
الردة الصارفة لبعض  
أقرباده ومن زاد من  
متأخر المحدثين  
كالعراق في التعريف  
ومات مؤمنا للاحتراز  
عن ذكر أراء تعريف

بالحكمة) أي العلم النافع (قوله يبركه طلعته) الطلعة الوحيدة في المارة مصنف محذوف أي يبركه رؤية طلعته  
أي وجهه صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم (قوله أي المذكور أن الخ) أحوجه إلى حمل غير بشرطان إلى  
المذكورين كون القدر مدوا بالباء المتناهية تحت (قوله يعني قال بعضهم الخ) أي سفي إشارة إلى أنه  
نفس مراد لأن التصصيل الذي ذكره لا يفهم من عبارة المصنف لأن ظاهره لا اكتفاء واحدا من اطالة  
الاجتماع والرواية ولا قائل بل بما قولنا أحد هاتين شرط الطالة والآخر بشرط الرواية كما ذكره  
الشارح (قوله وقيل الفرز وأوسنة) أن قيل هذا بعيد المحصر في أحد هذين كلام الشارح بخلافه حيث قال  
كالفرز والمثل على السفر إلى أن قال والسنة الخ فلهما في حيز الكفاية المتشعبة فاقضى عدم المحصر قلنا  
يمكن المخالفة بأنه في بعد السنة التي عبر بها الشارح السنتان والأكثر بالكفاية باعتبار ذلك واعتبار المصنف  
السنة أهم من أن ينضم إليها مادة أم لا على أن يمكن أن تكون ذكر المصنف للفرز وعلى وجه التمثيل فالسفر ولو  
لغير الفرز وكان كما يشعر بذلك ماعله به الشارح الفرز ولذا أنه على أن وجه اعتبار الفرز واشتماله على السفر  
وأينما فيكون أن يكون داخل الكفاية باعتبار كل واحد بخصوصه وعلى هذا فلا مخالفة أيضا وهل يكفي على  
هذا القول الفرز بلا سفر يعني قتال المشركين من غير سفر فيه نظر قاله سم (قوله يظهر فيه الخلق المطبوع  
عليه الشخص) أي فبرشه صلى الله عليه وسلم إلى ترك ما كان سيأمنه (قوله التي يختلف فيها المزاج) أي  
فرعا فتترك القوة الشهوانية أو القوة الغضبية في بعض الفصول فيظهر أثرها من خير أو شدة فبرشه إلى  
ترك ذلك المذهب (قوله بأنه يصدق على من مات مرتدا) أي فيكون التعرف غير مانع (قوله ابن خطي) بفتح  
الخاء المهملة والطاء المهملة المفتوحة أيضا وابن أبي سرح بالين المهملة المفتوحة بعد هاء اسم كنهتمناه  
مهملة وقوله بخلاف من مات بعد رده مسلما كصد الله بن أبي سرح أي فإنه يسمى بجبابا بعد العودة الصحية له بعد  
إسلامه وهذا على مذهب النصارى وأما على مذهبنا أي المالكية فلا تهوده لأن الصحة بمنزلة الأعمال من  
صلاة وصوم وغيرهما والردحة محضة لذلك ولا يخاطب المرتد إذ أرجع إلى الإسلام بما فاتته من صلاة وصوم زمن  
ارتداده ولا يعتار بترتب زمنه قبل رده زمن ارتداده فذلك أي إسقاط ما ترتب في ذمته من الصلاة والصوم  
متأقلا ارتداده وجب عليه إداء ذلك إذا لم ين رده معاملة له بقض مقصوده (قوله للاحتراز عن  
ذكر) أي عن مات مرتدا (قوله بعد انقراض الصحة) الأولى بعد انقراض أي من يسمى بجبابا لأن المنظر  
إليه حاله هو بعد موته لا بعد موت الصحة (قوله واللازمة) أي وإن لم نقل أنه أراد تعريف من يسمى بجبابا  
بعد الموت قلنا أنه أراد تعريف العصابي مطلقا (قوله) أي وإن كان ما أراد له ليس من شأن التعريف  
أي لأن شأن التعريف أن لا يشترط فيه إلى المتأني المعارض للماهية وشأن التعريف أيضا أن يكون لجميع  
الأفراد لا لبعضهم الكثر الحامل على ذلك أن القصد من تعريف العصابي إغماؤه عما يسمى بجبابا عن غيره  
من الرواة ثبت له خاصة العصابي من كونه عدلا لا يبعث عن عدائته وذلك إنما يكون بعد الموت  
إذ من مات مرتدا ليس بجبابا إذ قد حبط عمله وأنتدحه لكونه صار عدوا لله ورسوله (قوله ولو أدى  
المعاصر العدل الصحية) أي ادعائها لنفسه وأما ادعائها لغيره فهي رواية أو شهادة فتعبر على حكم ذلك  
(قوله لأن عدائته عنه من الكذب) أي لتبنيها التقوى التي تنهى عن المعاصي وتوقع عاقبة منها فلا يردان  
العدالة لا تنافي مطلق الكذب لأنه صغيرة (قوله كالأقوال أعدل) قد يفرق بينهما بأن العدل إذا لم تثبت  
فالأصل عدمها وبعضيها الأصل عدم الكذب (قوله واللازمة) أي أكثر على عدالة العصابية قال المازري في شرح  
البرهان لساننا في بقولنا الصحة عدول كل من رآه صلى الله عليه وسلم يوم أمألو زاره لما أو أجمع به لغرض

من يسمى بجبابا بعد انقراض الصحة لا مطلقا واللازمة أن لا يسمى الشخص بجبابا حال حياته ولا يقول بذلك أحد وإن كان ما أراد له ليس من  
شأن التعريف (ولو ادعى المعارض) النبي صلى الله عليه وسلم (العدل الصحية) له (قيل وفاقا للقاضي) أي بذكر الباقي لأن عدالة عنه من  
الكذب في ذلك وقيل لا يقبل لادعائه لنفسه ربه فهو ما هم كالأقوال أعدل (والأكثر) من العلماء السلف والمتألف (على عدالة العصابية)

فلا يبعث عن أبي روايه ولا شهادة ١٠٤ لانهم خبر الامه قال صلى الله عليه وسلم خير امتي قرني رواه الشيخان ومن طرأ عليهم من طرأ عليهم فلا يحسن كسرة

وانصرف وانما يعني به الذين لا يرونه وعزروا ونصروه اه قال العلاني وهذا قول غريب يخرج كثير من المشهورين بالصحة والرواية عن الحكم بالمدلة كوالا بن حجر وما لك بن الحوثر وعثمان بن أبي العاص وغيرهم ممن قد عدل على الله عليه وسلم ولم يتم عنده الا قليلا وانصرف وكذلك ممن لم يعرف الا برواية الحديث الواحد ولم يعرف مقدار اقامته من أعراب القبائل والقول بالانتميم هو الذي صرح به الجمهور وهو المعتبر اه قاله سم (قوله قال صلى الله عليه وسلم خير امتي قرني) قد بسط شكل الاستدلال به لشموله غير الصنفين من أهل قرنه ويؤيد الشمول وادعائه قوله في الخبر الآخر خبر القرون قرني ثم الذين الذين لم يولدوا منهم وان أثبت الحكم بالخبر به أمد التبايعي المراد هنا أي بحيث لا يبعث عن أبي روايه ولا في شهادة فلان ما أثبتا كذلك لغير الصنفين من أهل قرنه ولاهل القرنين الآخرين وليس كذلك فلا يثبت المطلوب اللهم الآن يجب بان الخبر به تقتضي ذلك الاما خرج لئلا يدل وقد دل الدليل على عدم ثبوت الخبر به بالمعنى المذكور بان هذا الصنف وأنه لا يدر من الحديث ولم يدل على ذلك بالنسبة للصنفين فاخذهم بقضية هذا الدليل فليتناول سم (قوله على عقضاء) أي من الحد المظهره فيكون كأنه لم يعمل ذلك الذنب ومعنى العمل عقضاء ان باقي الحاكم فخير به ذلك لقيم عليه الحد بعد أن يندم ويقع ويعزم على عدم العود وأشار للشارح بذلك إلى أن عدالتهم لا تستلزم عصمتهم (قوله كالشيخين) مثال لقطع العدالة (قوله لوقوع الفتن بينهم) أي والفتن التي من يتلبس بها إلى عدم الاستقامة (قوله وفيهم المسلم عن خوضها) فيه إشارة إلى أنه لم يحتل بمجاد كمر عدل الجميع وعلى هذا فنحن علم خوضه أو جهل حاله بحث عن عدالته ومن علم عدم خوضه لم يحتج للبحث عن عدالته ويتبين أن يلحق بالمسلم على هذا القول من خاض فيها وعلم أن خوضه على وجه سابق لم يشارك فيه الحق كمن لم يأتى طالب رضئ الله عنه (قوله ووربناهم محمدون) لا يخفى أنه لم يعمل كلهم حدا الاحتداد لأن الصنفين لا يتقسم إلى مجتهدين وعموم وحينئذ فيمكن أن يقال من كان مجتهدا أو لم يجتهد اذ ذلك والافوق فاسق وقد بشرط في الحكم بنفسه أن لا يكون حاد لا يعذره سم (قوله قال المصنف) أي تقر بعا على اصطلاح المحدثين (قوله فنقطع) أي من أفراد ذل المنقطع لا ينصرف في هذا دليل ماسق في نهر بعه بقوله ماسقط منه راوفا أكثر وقوله أو من بعدهم ففضل أي فرد من أفراد المعضل كاتقدم في المنقطع بدليل نهر بعه له بأنه ماسقط منه راوفاً كما ذكر راوفاً كما ذكر وقوله ماسقط منه راوفاً بان الخ لا على التواني كقول البخاري مثلاً حد ثمانية أسد الله بن مسلمة عن سالم بن عبد الله بن عمر موطأ المالك والزهرى أو عن ابن عمر موطأ طاهما وسالم وأما الذي يتناول الاسقاط فهو منقطع من موضعين كان يقول البخاري في المثال المذكور حد ثمانية أسد الله بن مسلمة عن الزهرى عن عبد الله بن عمر وحاصل ما أشاره الشارح أن أقل مراتب المنقطع ماسقط منه راو واحد وأقل مراتب المعضل ماسقط منه راو واحد لا لأحد لا لأكثر فسماراً المنقطع أعظم مطلقاً من المعضل لانفراد في صورة سقوط راو واحد دون المعضل وانفراداً أيضاً في صورة سقوط راو واحد على التواني المسمى بالمنقطع في موضعين فكل معضل منقطع ولا عكس وهذا على تعريف الشارح الذي نقله عن المصنف وأما على تعريف العراقي فالمنقطع مبان للمعضل اتم بعه له بأنه ماسقط منه راو واحد وقوله راو واحد يخرج المعضل فانه ماسقط منه اثنتان فأكثر وقوله غير الصنفين لاخراج المرسل لانه ماسقط منه الصنفين فالمرسل الحديثي مبان للقطع كما علمت وأما المرسل الأصولي فهو مرادف للمنقطع بالمعنى الذي عرفه به الشارح لا بما عرفه العراقي فان مدار المرسل على اسقاط الوساطة كما يفيد قول المتن مع الشارح المرسل قول غير الصنفين تابعاً كان أو من بعده قال صلى الله عليه وسلم مسقطاً للوساطة وفي شرح مسلم مائنه وأما المنقطع فهو ما اتصل أسناده على أي وجه كان انقطاعه فان كان الساقط جليلاً فأكبر سمياً أيضاً معضلاً بغير الضاد المهيضة وأما المرسل فهو وعند الفقهاء وأصحاب الأصول والخطيب والمخاطف إلى تكرير البعداوى وجناتها من المحدثين ما انقطع أسناده على أي وجه كان انقطاعه فهو عندهم معنى المنقطع اه وفي التقرى باب الصحيح الذي ذهب إليه الفقهاء والخطيب وابن عبد البر وغيرهم من المحدثين أن المنقطع ما لم يتصل أسناده على أي وجه كان انقطاعه قال السيوطي في شرحه

أوزنا عمل بعقضاء (وقيل) هم (كثيرهم) فيحث عن العدالة فهم في الروايات والشهادة الأمن يكون ظاهر العدالة أو موقوفها كالشيخين رضي الله عنهم (وقيل) هم عدول (إلى) حين (قتل) عثمان رضي الله عنه ويبحث عن عدالتهم من حين قتله لوقوع الفتن بينهم من حينئذ وقبهم المسلم عن خوضها (وقيل) هم عدول (الأمن) كاتل هليا رضي الله عنه فهم فساق نمر وجهم على الامام الحق ورد بأنهم مجتهدون في قتالهم فلا يأتون وإن أخطأوا بل يؤجرون كما سباني في العقائد مشكلة المرسل قول غير الصنفين تابعاً كان أو من بعده (قال) النبي صلى الله عليه وسلم كذا ماسقطاً الوساطة بينهم وبين النبي هذا اصطلاح الأصوليين وأما اصطلاح المحدثين فهو قول التابعي قال المصنف فان كان القول من تابع التابعين فنقطع أو من بعدهم ففضل أي بغير الضاد وهو ماسقط منه راو واحد وأكثر والمقطع ماسقط منه راو واحد

وعرفه العراقي ماسقط منه واحد غير الصنفين لانه فرد عن المعضل والمرسل (واحد) به (إو حنيضة) ومالك (واحد) في أشهر الروايتين عنه سواه

(والأمدى مطلقا) قالوا لأن العدل لا يسقط الواسطة بينهم من النبي الأوهو عدل عندهم ولا كان ذلك تلبسا قاذفاه (وقوم كان المرسل من أئمة النقل) كسعد بن المسيب والشعبي بخلاف من لم يكن منهم فقد نكث من ليس بعدل عدلا فسقطه لقائه (ثم هو) على الاحتجاج به (اضعف من المسند) أي الذي أنقل سندَه فلم يسقط منه أحد (خلافا لقوم) في قولهم أنه أقوى من المسند قالوا لأن العدل لا يسقط الا من يجزم بعدلته بخلاف من يذكره كعجيل الأرفية على غيره وأجيب بفتح ذلك (والصحيح رده عليه ١٠٥ الاكثر منهم) الأمام (الثاني) والقاضي أبو بكر

والقاضي أبو بكر  
الباقلي (قال مسلم) في  
صدره (وأهل العلم  
بالأخبار) لأجل بعدالة  
الساقط وأن كان محاسبا  
لاحتمال أن يكون من  
طسرا له قاذح (فإن  
كان المرسل لا يروى  
الا عن عدل) كان  
عرف ذلك من عادته  
(كأن المسيب) وأبي  
سلمة بن عبد الرحمن  
برويان عن أبي هريرة  
(نقل) مرسله لا تتفاه  
المحذور (وهو) حديث  
(مسند) حكايا لأن  
اسقاط العدل كذا كره  
(وان) عند مرسل كبار  
التابعين (كقسط بن  
أي حازم وأبي عثمان  
التهمدى وأبي رجاء  
الطاطري (ضعيف  
برج) أي صالح لفتح  
(كقول يحيى أوفعله  
(أو) قول (الاكثر)  
من العلماء ليس فيهم  
يحيى (أو اسناد) من  
مرسله أو غيره بأن  
يشتمل على ضعف (أو  
ارسال) بأن مرسل آخر  
روى عن غيره شيوخ  
الأول (أو قياس) معنى

سواء كان الساقط منه الصحابي أو غيره فهو والمرسل واحد اه قاله سم (قوله والأمدى مطلقا) قال  
الكمال الأتقي بالادب أن يقال واحتج به أبو حنيفة ومالك ومطلقا واختاره الأمدى لأن ذكر كرمه مع الأمامين  
في ذلك واحد كالإيجي اه (قوله والا كان ذلك تلبسا) أي وكو ذلك الاسقاط تلبسا منتف فإز انتفاء  
كونه غير عدل وبثب كونه عدلا هو المطلوب (قوله أن المسيب) هو بفتح الباء المثناة من تحت على ما هو  
المشهور على السنة المحدثين (قوله واجيب بفتح ذلك) أي منع أن العدل لا يسقط الا من يجزم بعدلته (قوله  
والصحيح رده) أي رد الاحتجاج به مالم يوجد معه عاخذ كسابق في قريبا (قوله قال مسلم وأهل العلم) أي وروى  
أهل العلم فأهل العلم عطف على الثاني قال الكمال لم يقل مسلم ذلك الا في أثناء سؤال أورده في مقدمة محجة  
على لسان النخعي غير أنه لم يرد ما عداه من كلام النخعي وسكت عنه كان ذلك ظاهر ارفاقه انه ارتفاه اه ولا  
حاجة لدعوى أنه ارتفاه اذا المنصف لم يحل عنه اختياره بل بمجرد كونه لا أن يريد أنه ارتضى بعضه فنقل ذلك  
قاله سم عقلت كلام المنصف صريح أو كالصريح في أن مسلما قائل بذلك ومختاره كاه واضح فاقاله  
الكمال هو الثاني وكلام سم لا يتجمله في المقام فتأمل (قوله وان كان محاسبا لاحتمال أن يكون من طسرا له  
قاذح الخ) قال الشهاب هذا بخلاف ما من أنهم عدول لا يبحث عن حالهم اه وقد يجاب بأن هذه التوجيه  
مفرع على القول بأنهم كذبرهم يبحث عن عدالتهم سم (قوله برويان عن أبي هريرة) قال الشهاب يبرجه  
الله تعالى لقال لا يروى إلا عن أبي هريرة كان أولى اه ليناسب قوله فان كان المرسل لا يروى إلا عن  
عدل وفي جواب سم نظر فراجعه (قوله لا تتفاه المحذور) هو لأجل بعدالة الساقط وقد نقل وهو غير  
منتف اذا احتمل طرق القاذح قائم فتأمل (قوله وان) عند (قوله مرسل كبار  
التابعين) المراد بكبار التابعين من أكثر رواياتهم عن الصحابة والمراد به كبار التابعين من أكثر رواياتهم عن  
التابعين (قوله التهمدى) بفتح النون والطاء ردي يضم العين (قوله ضعف) فاعل عند وقوله يرجح نعت له  
وقوله كقول يحيى الخ أمثلة للضعيف (قوله بأن يشتمل) أي الاسناد الذي كور على ضعف وانما قصد بذلك  
أن يكون مثالا للضعف ويتأق كونه عاذا و يتأق الخسلاف الذي فيها الواحة والحكم لأن كل من العاخذ  
والعاخذ ضعف ولو لم يشتمل الاسناد الذي كور على الضعف لمكانه متفلا لا محبة في نفسه ولم يتأت شي مما  
ذكر (قوله أو قياس معنى) قيده بذلك يصح كونه مثالا للضعيف اذا القياس الأصولي محبة متفقة وهو كما  
سأقي الخاق معلوم معلوم مساواته في علمه حكمه وأما قياس المعنى فغير منظور فيه لعله الحكم بل لعدم الفرق  
بين المقدس والمقدس عليه وعرفه بعضهم بأنه الخاق معلوم في حكمه بجماع عدم الفرق بينهما مثاله ما لو  
ورد بجرم الباقي الأمر ولم ينص الشارع على العلة فقص عليه الأمر بجماع عدم الفرق بينهما ما قال بعضهم  
قياس المعنى والحكم المستفاد من القواعد والضوابط (قوله أو انتشاره) أي ولم يصل إلى حد الإجماع والا  
فهو حجة في نفسه وكذا يقال في قوله أو عمل أهل العصر (قوله لضعف كل منهما على انفراد) أي عند من قال  
بضعفهما والافتداح بضعفهم بالمرسل وبضعفهم بقول الصحابي وبضعفهم بالقياس المعنوي وبضعفهم بعمل  
أهل العصر كالاجماع السكوني قاله شيخ الاسلام (قوله أما مرسل صفار التابعين) محتر زقول المنصف مرسل  
كبار التابعين وقد تقدم المراد بصغار التابعين (قوله ولادليل في الباب سواء) قد نقل لاحاطة لاه لاه معلوم  
من ذكر العبد إلا أن يحمل على التأكيذ وقد يجاب بفتح ذلك فان ذلك انما يتم اذا راد بدلائل سواء موافق

(١٤ - ثاني - ثاني) (أو انتشار) له من غير تكبر (أو عمل) أهل (العصر) على وقته (كان المجموع) من المرسل  
والمنضم إليه العاخذ (لحمه وقاله الثاني) رضى الله عنه (لا مجرد المرسل ولا) مجرد (المنضم) إليه لضعف كل منهما على انفراد ولا يلزم  
من ذلك ضعف المجموع لأنه يحصل من اجتماع الضعيفين قوة مفسدة للفن ومن الشائع ضعفان ضلطان قويا أما مرسل صفار التابعين  
كأزهرى ونحوه يتأق على الجمع العاخذ لضعف (فان مجرد) المرسل عن العاخذ (ولادليل) في الباب (سواء)

له وذلك متعرج بل المراد دلل سواه أهم من أن يوافقه أو يخالفه ويعارضه وذكر العبد لا يفيد ذلك لانه  
 انما يفيد انتفاء العاصدة وهو أهم من انتفاء المعارض فهو احقر ازعم الدليل مقتضى خلاف ما دل هو  
 عليه ففعل به ويقدم عليه ولا يجب الانكشاف حيث وفي قول الشارع في الباب دون أن يقول يوافقه أو يعصده  
 اشارة الى ذلك وقال الشهاب اعلم انه قد مر في مروى المستور وهو المجهول باطنا قول امام الحرمين في باب الوقف  
 وجوب الانكشاف اذا رآى التحريم الى الظهور واعتراض المصنفين البين لرفع الشك فبينى ان  
 يجري اعتراض المصنف في مسئلته هذا الاولى وقد يمتد بان الفرض هنا ان لا دليل في الباب سواء فافترا  
 ويريد ان الكلام السابق أهم من ذلك انه قال سم جريان اعتراض المصنف هنا الوجه قوى والاعتذار  
 المذكور لا يخفى ما فيه اه (قوله ومدلوله المنع) اخذ من قوله فالظاهر الانكشاف (قوله فالظاهر  
 الانكشاف) أى وجوب الانكشاف كما اشار لذلك الشارع بقوله في المقابل وقبل لا يجب الانكشاف فان  
 قيل لو كان مدلوله وجوب شي فهو ل يجب الاتيان به لانه كما يحتاط للحرمة بالانكشاف بحسب ما للوجوب  
 بالاتيان وان وجوب الشيء يقتضى المنع من تركه فصار مدلوله المنع في الجمله قلت ويحتمل ان المتبادر  
 الى الفهم من قوة العبارة خلافه وبقوى بين المنع الصريح والمنع الضمني بان الاول أقوى فان قيل لو كان  
 مدلوله المنع على وجه انتزعه فهل يندب الانكشاف قلت هو غير بعد سم (قوله الاكثر على جواز نقل  
 الحديث بالمعنى) شمل كلامه الاحاديث القديمة والظاهر ان الشمول صحيح اذا ما عثم ان من الادلة السبعة  
 على جواز نقل الحديث بالمعنى ما روى الطبراني وغيره من حديث عبد الله بن سليمان اللبدي قال قلت لارسول  
 الله انى اسمع مثل الحديث لا يستطيع ان اروي به كما اسمعه منك يزدخر او ينقص حرفا فقال اذ لم تحلو احراما  
 ولم تحرموا خلا لا وصيتكم المعنى فلا بأس فذكر ذلك الحسن فقال لولا هذا ما حدثنا لقال به هذا الحديث لا يدل  
 على الجواز نعم القدرة لانه وقع جوابا للسائل عاجز بدليل قوله لا يستطيع الخ لا ناقل قول نعم الخطاب بقوله اذ لم  
 تحلو الخ مع ان السائل واحد وعدم التقيد بالخالفة المسئول عنها في الجواب واطلاق قوله فلا بأس قرينة قوية  
 على الجواز مطلقا سم قلت قد يقال نعم المذكور للاشارة الى أن الحكم المذكور عام في السائل  
 وغيره ممن هو على صفته لا مطلقا ويرى بشاير الى هذا الخطاب بقوله اذ لم تحلو الخ فان مخاطبة السائل  
 ومن على منواله ولو كان المراد عموم الحكم المجاز وغيره لكان الجواب على غير هذا المنوال كان يقال مثلا  
 من لم يحرم خلا لا ولم يحل حراما واصل المعنى فلا بأس وأما عدم التقيد بالخالفة المسئول عنها فقد يقال  
 للاكتفاء به كره في السؤال وأما قوله واطلاق قوله فلا بأس فلان لم يمتنع في الجواب وغيره لما عمت  
 فتأمله (قوله بدلولات الالفاظ) المراد مدلول اللفظ الوارد واللفظ المتأني به بدله لاجمع الالفاظ أو غالب  
 الالفاظ اذا ادعى المتأني أو المدعى على معرفة المدلول منه والبدل لانه محل الحاجة (قوله ومواقع الكلام)  
 أى الاحوال والاعراض الداعية الى ايراد الكلام على وفقها ومقتضاها كالانكار للمقتضى لاراد الكلام  
 مؤكدا وجوابا او الرد للمقتضى لارادته مؤكدا استصحابا ونحوه لولم يمتنع للمقتضى لارادته خابسا من التأكد  
 الى غير ذلك من الاحوال للمقتضى لاراد الكلام مشقة على الخصم وصيات والاعتبارات المناسبة لمحال  
 كما تقرر في علم المعاني (قوله بان ياتي بلفظ الخ) تصور للقول بالمعنى (قوله لان المقصود الخ) علم الجواز  
 النقل (قوله فوات الفصاحة في كلام النبي صلى الله عليه وسلم) أى لفولت القدر الواقع منها في البدل  
 المتروك (قوله وقبل ان كان موجه علميا) وجهه شيخ الاسلام وسيله لتفسيره فيسأخ فيه وفيه نظر  
 اذ من العلم مالا يكون وسيله لتفسيره بل مقصد فى نفسه كالعلم بذاته تعالى وصفاته فانه مقصود لذاته  
 فليتمل اشارة م (قوله فلا يجوز في بعض) وهو كات مر اليه التفسير ما شق على حدى من البلاغة  
 نقصه عن ال رايه بالمعنى فان افاده خصص المتأني في الظهور والتحريم في التكبير والتحليل في التسليم وحصر  
 الدواب في الجنس وان حصلت بغير الالفاظ المذكورة لكن نفوت الدرجة القصوى من البلاغة في  
 تاديه الحكم المذكور ومن هنا كان محل النزاع ما ليس من جوامع كله صلى الله عليه وسلم نحو لا ضرر  
 ولا ضرار الخراج بالنسبة الى المذمى واليمين على من أنكر كل أمر ليس عليه أمرناه ورد انما

ومدلوله المنع من شئ  
 (فالظاهر الانكشاف)  
 عن ذلك الشيء (لاجله)  
 احتباطا وقبل لا يجب  
 الانكشاف لانه ليس  
 بصحة حيث في مثله  
 الاكثر من العلماء  
 منهم الائمة الاربعة  
 (على جواز نقل الحديث  
 بالمعنى للمعارف)  
 بدلولات الالفاظ أو  
 مواقع الكلام بان  
 ياتي بلفظ بدلولات  
 له في المراد منه وفيه  
 لان المقصود المعنى  
 واللفظ آله ما غير  
 المعارف فلا يجوز له  
 تغيير اللفظ قطعا سواء  
 في الجواز نسي الراوى  
 اللفظ أم لا (وقال  
 الماوردي يجوز ان  
 نسي اللفظ فان لم ينس  
 فلا فوات الفصاحة  
 في كلام النبي صلى الله  
 عليه وسلم (وقيل)  
 يجوز ان كان موجه  
 أى الحديث (علميا)  
 أى اعتقادا فان كان  
 موجه علميا فلا يجوز  
 في بعض تكديت أبى  
 داود وغيره محتاج  
 الصلاة الظهور  
 وتحريمها التكبير  
 وتحليلها التسليم

فحدثنا بعض من الدواب كهن فاسق يقتل في الحبل والحرم الغراب والحد أنوار العقب والفأرة والكسب المقود ويحور في  
 بعض (وقيل) يجوز (بلفظ مرادف وجهه الطليب) البخادي بأن يوثق لفظ بدل مرادفة مع بقاء التركيب وموقع الكلام على حاله  
 بخلاف ما إذا يوثق بلفظ مرادف بأن يغير الكلام فلا يجوز لأنه قد لا يوثق في المقصود (ومنه) أي التثقل مطلقا (أبسرير يؤمل  
 والرازي) من المنفعة (وروي) المنع (عن ابن عمر) رضي الله عنهما حديثا من التفاوت ١٠٧ وان تلن الناقل حدهم فان

العلماء كثيرا ما يختلفون

في معنى الحديث المراد

وأحب بأن الكلام

في المنع الظاهر لا فيها

يختلف فيه كما أنه ليس

الكلام فيما تعد

بالفائس كالآذان

والشهاد والتكبير

والتسليم **ومثله**

الصحيح يحتج بقول

الصحابي قال النبي

(صلى الله عليه وسلم)

لأنه ظاهر في معناه

منه وقيل لا يحتج به

لاحتمال أن يكون

يشهونه بحجابي آخر

وقلتا بعت عن عدالة

الحصاة أو تابي (وكذا)

بقوله (من) أي عن

النبي (على الأصح)

لظهوره في المعام

منه أيضا وإن كان

دون الأول وقيل

لا تظهوره في الواسطة

على ما سبق (وكذا)

بقوله (فمنه) أمر

ونهي لظهوره في

صدا وأمر ونهي منه

وقيل لا يجوز أن

يطلقهما الراوي على

مالس بأمر ولا نهي

تسميا (أو أمرنا) أو

أمرنا الناس من كلام النبوة الأولى إذا لم تستح فاصنع ما شئت إلى غير ذلك مما لا يحصى وقوله في الحديث  
 خمس من الدواب الخ خمس متداول في الاستداه وصفه بقوله من الدواب وقوله كاهن متداول خبر وقوله  
 فاسق والجملة خبر للسند الأول وهو خمس وقوله يقتل الخ استئناف يأتي وقوعه جواب سؤال القاضية الجملة  
 الأولى كأنه قيل فما حكمهم فأجاب بقوله يقتل الخ فخرجهم عن الحد في الذي وهو المراد بنفسه لأن  
 التمسق لغة الخروج يقال تسقت الرطة إذا خرجت من قشرها **(قوله بلفظ مرادف)** أنظر هل أراد به  
 خصوص المرادف أو ما شمل المساوي استظهر سم الثاني قلت الظاهر الأول بل المتن واللام سبق فرق  
 بين هذا القول والقول الأول فإن القول الأول يجوز بالاتيان بالمرادف والمساوي أيضا فالوجه أن القول الأول  
 يجوز بالاتيان بالمرادف والمساوي وهذا يجوز بالاتيان بالمرادف فقط والترادف هو الاتحاد في المفهوم  
 والمصادق والتساوي الاتحاد في المصادق فقط **(قوله مع بقاء التركيب)** قيدنا نعلم السارح لأن الأدبال  
 بالمرادف يكون مع بقاء التركيب على حاله ومع عدم بقاء وقوله مع بقاء التركيب أي بحالهما من كون الجملة  
 اسمية أو فعلية ما ذهب إليه أو مضارعية مؤكدة أو غير مؤكدة لا اختلاف المعاني باختلاف ذلك كله **(قوله والرازي)**  
 أي أبو بكر الرازي لا الإمام الرازي **(قوله كثيرا ما يختلفون)** أي يختلفون باختلاف كثيرا أو حيننا كثيرا  
 فكثيرا إما صفة لمصدر محدوف أو نائب عن الظرف ومائلا أكيد الكثرة **(قوله لا فيما يختلف فيه)** أي  
 كقوله صلى الله عليه وسلم لأصالة الأربعة الكتاب فله اختلاف في معناه من قائل إن المعنى لأصالة صحبة  
 ومن قائل إن المعنى لأصالة كاملة **(قوله لا يحتج بقول الصحابي قال)** أي مثلاً إذ مثله قوله فعل النبي صلى الله  
 عليه وسلم **(قوله لأنه ظاهر في معناه)** يؤخذ منه أنه لو لم أنه أسقط الواسطة فينبغي أن يقال إن علم أنه  
 ناطق أو احتمال احتمالا قويا كأن علم كثره وثبته عن التابعين كان كسر لم غير الصحابي وإن علم أنه صحابي  
 أضعف احتمال غيره فان محتاجا عن عدالة الصحابة فيه خلاف المرسل وإن لم يحتج فله حكم المستدوان لم  
 يوجد شيء من ذلك فينبغي الاحتجاج به لأن الظاهر أن الساقط صحابي والصحيح عدم الاحتجاج عن عدالة فثبتا لم  
 سم **(قوله وقلنا يثبت الخ)** الجملة حاله **(قوله أي عن النبي)** أي بأي التفسيرية مرصاعا بقاءه كونون عن في  
 كلام المصنف لكن كان ينبغي عن هذا لذكر بعد عن لفظ رسول الله مثلا **(قوله تسحيا)** فيه أن يقال المجاز  
 خلاف الأصل ولا فربنة عليه **(قوله ببناء الجميع للفعول)** لعله لأن ذلك هو الرواية والأفضل ذلك البناء للفاعل  
 وقول سم أولان هذه الصيغة مع البناء للفاعل يحتج بها قاطعا إذا كان فاعله ضمير النبي صلى الله عليه وسلم  
 لانتفاء المعنى الذي ينظر إليه المقابل أه فيه أن الكلام في صورة احتمال الضمير أن يكون لغيره صلى الله عليه  
 وسلم لأنه محل الخلاف الذي الكلام فيه لأفي صورة كونه تصافيه صلى الله عليه وسلم **(قوله في الأظهر)** ظاهره  
 أنه راجع لقوله رخص مع أنه راجع لما قلنا أيضا وحديثه ففضل رخص عما قبله بقوله وكذا مع وجود  
 الخلاف فيما قبله إشارة إلى اختلاف الخلاف أوضعه فيما قبله **(قوله من السنة)** أي يحتج بقوله من السنة  
 كذا **(قوله فسكا)** أي يحتج بقوله أي الصحابي كما معاشر الناس نقول كذا في عهد صلى الله عليه وسلم وأشار  
 الشارح بقوله في عهد الخ إلى أن قول المصنف في عهد الخ محذوف من المسئلة الأولى لدلالة الثانية **(قوله)**  
 أو كان الناس أي وبقوله كان الناس الخ وهذه مع ما قبله في مرتبة واحدة ولذا أعطاه بابا ودون الفاء **(قوله)**  
 فكان الناس يفعلون أي يحتج بقوله فكان الناس يفعلون وأغما لم يقيد هذه الصيغة بقوله في عهد الخ

ثمنا أو أوجب (أو أمر وكذا رخص) ببناء الجميع للفعول (في الأظهر) لظهور أن فاعله النبي صلى الله عليه وسلم وقيل لا احتمال أن  
 يكون الأمر وانها بعض الولادة والاعجاب والعزيم والترخيص استنباطا من قائله (والا كثر يحتج بقوله) أيضا (من السنة) لظهوره  
 في سنة النبي وقيل لا يجوز أراد سنة البلد (فكما معاشر الناس) نقول في عهد صلى الله عليه وسلم (أو كان الناس يفعلون في عهد صلى الله  
 عليه وسلم فكان يفعل في عهد) صلى الله عليه وسلم لظهوره في تقرير النبي وقيل لا يجوز أن لا يصح (فكان الناس يفعلون

الشيء الثانيه قالته عائشة لظهور ذلك في جميع الناس الذي هو اجماع وقيل للجواز ارادة ناس مخصوصين وعطف الصوريان على الاشارة الى أن كل صورة دون ما قبلها في الرتبة ومن ذلك يستفاد حكما في المصنف الذي في الأول في غيرها وقد تقدم بيانه

هـ (خاتمة)

(مستند غير الصالح في الرواية (قراءة الشيخ عليه) املاء وتحديثا) من غير املاء (قراءته عليه) أي على الشيخ (تسماعه) بقراءة غيره على الشيخ فالمنالولة مع الاجازة) كان يدفع له الشيخ اصل سماعه أو فرعاه قائله وبقول له أجزت لك روايته عني (فالاجازة) من غير منالولة (نخاص في خاص) نحو أجزت لك رواية البخاري (نخاص في عام) نحو أجزت لك رواية جميع مسعوداني (نعام في خاص) نحو أجزت لك رواية جميع مسعوداني (نعام في عام) أذكر في رواية مسلم (نعام في عام) نحو أجزت لك عاصم في رواية جميع مرواني (فلان ومن) بوجدهم نسله تعالىه (فالمنالولة من غير اجازة) (فالاعلام) كأن يقول

لثابت بن كبر مع قوله أو كان الناس يفعلون في عهده مع أن عرضه بان حكمه هذا المصنف مع القند وبدونه فهو مع القند بتدبيره رفعه كجمله بدونه تفيد الاجماع كما أشار الى ذلك الشارح وانما لم يحكم بما فادها الاجماع مع القند لانه لا يستفاد اجماع في حياته صلى الله عليه وسلم كما سبق (قوله فكانوا لا يظلمون) أي لا يظلمون الذي في الشيء الثانيه أي القليل ووجه تأخر قوله فكانوا لا يظلمون الخ عن قوله كان الناس يفعلون كذا أن العموم في كان الناس أظهر منه في كانوا لان الاسم الظاهر مرفوع على عمومته بخلاف الغميرة فقد قيل انه لا عموم له ومثل هذا يقال في تأخر قوله كأنه فعل في عهده عن قوله كان الناس يفعلون في عهده سم (قوله) قائمه عائشة) ضمير قائمه يعود لقوله فكانوا لا يظلمون في الشيء الثانيه (قوله وعطف الصور) أي الأربع المذكورة بعد الأولى (قوله دون ما قبلها) أي في الاحتجاج بها (قوله ومن ذلك) أي من العطف بالفاء المتقدمة للأدوية المذكورة (قوله الذي في الأولى) أي وهي قوله من السنة وقوله في غيرها أي من الصور التي بعده وهي الأربع التي بعد الأولى واستفاد الخلاف فيها الأولى لانه اذا اختلف في الأعلى فالأدنى من باب أولى (قوله خاتمة) حتم الله انما بالحسنى وبسرنا الفوز بالخير الا سئى أي خاتمة في تحمل الرواية من الشيخ وهو ما يذهب المصنف وهو أربع عشرة صورة عطف المصنف أولاها بالواو والباقي بالفاء وفي أدائها للتبديد سم أي في قوله وأفاض الرواية من صناعة المحدثين (قوله املاء وتحديثا) كل منهما يكون من حفظ الشيخ أو من كتاب له وقوله مستند غير الصالح أي معقده والتقدير بتدبير الصالحين نظر الى أن الغالب في الصالحين السماع منه صلى الله عليه وسلم والافتقار الى الصالحين عن مثله أو عن التابعين فيكون مستنده كثيره حينئذ (قوله قراءته عليه) أي الشيخ سواء كانت قراءته عليه من كتاب أو حفظ وسواء حفظ الشيخ ما قرئ عليه أم لا اذا أمسك أصله هو أو قراءته غيره قال العراقي هو كذا إذا كان نفعه من السامعين بحفظ ما قرئ وهو مستغنى عن ذلك كاف أيضا قال ولم يذكر ابن الصلاح هذه المسئلة والحكم فيها محجة ولا فرق بين أصالة الثقة لأصل الشيخ وبين حفظ الثقة بما يقرأ وقد رأيت غير واحد من أهل الحديث وغيرهم أكتفى بذلك اه وشرط الإمام أحمد في القاري أن يكون ممن يعرفه وبغهم وامام الحرمين في الشيخ أن يكون بحيث لو وقع من انقار تحريف أو تصحيف رده ولا فلا يصح العمل بها سم (قوله تسماعه بقراءة غيره على الشيخ) أي من كتاب أو حفظ وحفظ الشيخ أم لا بشرطه السابق سم (قوله كان يدفع له الشيخ أصل سماعه الخ) مثله أن يدفع الطالب الى الشيخ سماع الشيخ أصلا أو مقلدا به فقتناله الشيخ وهو عارف متيقظ ثم رده الى الطالب ويقول له هو حديثي فأروني أو أجزت لك روايته عني سم (قوله نخاص في خاص) أي نخاص من الرواية عن الشيخ في مروي خاص وكذا القول فيما بعده فدخل الغاء في الجميع واقع على الراوي ومداخل في على المروي كما بين ذلك الشارح (قوله نحو أجزت لك) أي أولئك أو فلان فان الكل خاص (قوله نخاص في عام) أي فالاجازة أو لخاص في مروي عام وقوله نحو أجزت لك رواية جميع مسعوداني مثله أجزت لك أو فلان كما مر (قوله فالمنالولة من غير اجازة) أي بأن سألوه الكتاب مقتصر على قوله هذا اسمي أو من حديثي ولا يقول له أروني ولا أجزت لك روايته ولا نحو ذلك وجواز رواية بالمنالولة من غير اجازة بالغ النووي في ردده فقال لا تجوز زالا وبها على الصحيح الذي قاله الفقهاء وأصحاب الأصول وعابوا المحدثين التجوز في هذا قال السموطي وعندى أن يقال ان كانت المنالولة جوابا لسؤال كان قاله ناوئي هذا الكتاب لأرويه عنك فتأوله ولم يصحح بالذن أي ولا أخبر به سماعه كما هو ظاهر محتمل وجاز له أن يرويه عنه كما تقدم في الاجازة بالخط ل هذا الخ وكذا أن قال له حديثي سماعت من فلان فقال هذا سماعي من فلان فنصح أيضا وما عدا ذلك فلا فان ناوله الكتاب ولم يخبره بأنه سماعه لم تجز روايته بالاتفاق قاله الزركشي اه ذكره سم (قوله فالاعلام) كان يقول هذا الكتاب من مسعوداني على فلان أي مقتصرا على ذلك من غير أن ياذن له في روايته عنه وجواز الرواية بالاعلام هو ما قاله كثير من أهل الحديث والفقهاء والأصول والذي نقله النووي كان الصلاح عن غير واحد من المحدثين وقال انه الصحيح أنه لا تجوز الرواية براجع سم (قوله فالواجدة) أي بكسر الواو قال النووي في التفسير بوجهي مصدر لوجهه ولد غير



(في الخلافة) كان محمد  
كاتباً واحداً يخطب شيخ  
مصري (ومنع)  
ابراهيم (المصري) وابو  
الشيخ (الاصفهاني)  
(والقاضي الحسين  
والمواردي الاجازة)  
بأقسامها السابقة  
(و) منع (قوم العامة  
منها) دون الخاصة  
(و) منع (القاضي أبو  
الطيب) اجازة (من  
يوجد من نسل زبوهو  
الصحيح والاجماع على  
منع) اجازة (من يوجد  
مطلقاً) أي من قبر  
التسديد بنسب فلان  
وعطف الانساب بالفاء  
اشارة الى أن كل قسم  
دون ما يليه في الرتبة  
ومن ذلك منع حكاية  
الخلاف في الاجازة يستفاد  
حكاية خلاف فيما بعدها  
وهو الصحيح (والفاظ  
الرواية) أي الفاظ  
التي تؤدي بها الرواية  
(من صناعة المحدثين)  
فليطلب منهم من يريد بها  
منها على ترتيب ما تقدم  
أعلى على حديثي فقرأت  
عليه قرئ عليه وأنا  
أسمع أخبرني اجازة  
ومناولة أخبرني اجازة  
ابن أبي مناوله أخبرني  
اعلام الموصي الى وحدت  
منه (الكاتب الثالث  
في الاجماع) من الأدلة  
الشرعية (وهو اتفاق  
مجتهد الأمة بعد وفاة)

مجموع من العرب اه قال ابن زكري بالنهر وان فرع المأولة من قوله م واحدة فيما أخذ من العلم من  
صحة من غير سماع ولا اجازة ولا مناوله من تصرفي العرب بن مصادر وحده للتمييز بين المعاني المختلفة  
قال ابن الصلاح يعني وحده صالته وحدها وأومطوب هو وحدها وفي الغضب موحد وفي الفتي وحدها وفي  
الحب وحدها سم (قوله) كان محمد كاتباً واحداً يخطب شيخ معروف أي فله أن يقول وحدها أو قرأت  
يخط فلان أو في كتابه بخطه حديث فلان قال النووي وأما العمل بالوحدة فنقل عن معظم المحدثين  
والفقهاء المالكيين وغيرهم أنه لا يجوز عن الشافعي ونظار أصحابه جواز قطع بعض المحققين الشافعيين  
بوجوب العمل بها عند حصول الثقة به وهذا هو الصحيح الذي لا يفتي في هذا الزمان غيره اه راجع سم  
(قوله) بأقسامها السابقة أي السنة ما عدا القسم الأول (قوله) ومنع قوم العامة منها وهي ثلاث صور  
لأنها إما عامة في الراوي فقط أو في المروي فقط أو فيهما (قوله) من يوجد من نسل زيد أي ولو تعافيا  
نظير قاله الشهاب قال سم وكلامه التقريب صريح فيما قاله (قوله) من ذلك أي من العطف بالفاء المقيد  
أن كل قسم دون ما يليه في الرتبة وهو متعلق بتسديد (قوله) منها خبر مقدم مبتدؤه أملى وما عطف عليه  
وقوله على ترتيب الخ لعل من أملى وما بعده على رأي سبويه أو من الضمير المستتر في متعلق الجبرور الواقع  
خبر الان التقيد برأى وما عطف عليه كائنه منها وأغنيان الشارح بعض الفاظ الرواية وإن كان  
المصنف أجازها على كتب الحديث لا نه يذكر الحواشي المذكورة تشوق النفس إليها أشد التشوق  
فلول يبينها الشارح لبق في النفس ألم العسر على فوات ذكرها ذكرنا الله لك الشهادة وختم لنسبنا الحسنى  
وزيادة ثم الكتاب الثاني

### الكتاب الثالث في الاجماع

الظرفية من ظرفية الدال في المدلول لأن الكتاب اسم للفاظ المخصوصة كما تنفر (قوله) من الأدلة  
الشرعية قال شيخ الاسلام متعلق بالثالث ولو حله عقده كان أولى ويجوز جعله حلاً لازماً من الاجماع  
ولا ينافيه كون الصحيح عليه بكون شرعياً كحل النكاح ولو با ككون الفاء للتعقيب عقلاً كحدوث العالم  
ودنيو ما كدبير الجيوش اه وفيه من تعلقه بالثالث بوجوب الكتاب الثالث من الأدلة الشرعية وهو  
غير صحيح بناء على أن مسمى الكتاب الفاظ المخصوصة وهو ظاهر وكذا بناء على أنه المسائل فإن الدليل  
الشرعي ليس هو المسائل بل الاتفاق المخصوص الذي يقع موضوعاً للمسئلة وقوله ولا ينافيه الخ أي لا ينفذه  
من الأدلة الشرعية لانساق عدمه من غيرها اه (قوله) وهو اتفاق قال في التلويح وغيره والمراد  
بالاتفاق الاشتراك في الاعتقاد أو القول أو الفعل أو الفعل المشترك بين الثلاثة أو اثنين منها أو بين القول  
مثلاً والسكرت على ماسي أي في الاجماع السكوني سم (قوله) بمجتهد الأمة مفرد مصنف قيم وصدق  
بالاثنتين فما فوق فليس بصيغة الجمع لأنه لا يصدق بأقل من ثلاثة وقد تقرران الحكم في العام كلية أي يحكمون  
فيه على كل فرد وهو غير صحيح هنا إذ لا تصور شروط الاتفاق لكل فرد لأنه لا يكون للاتسداد إلا انفراد  
بالاتفاق موافقة كل منهم فأنه لكن قد يكون الحكم في العام على المجموع فنبني الجمل هنا على ذلك قاله سم  
وقوله الأمة لا ينفذ إلا على أي أمة الاجماع وصدق على كل أمم من الأمم السابقة لكل نبي من الأنبياء عليهم  
الصلاة والسلام لكن ذلك ليس مراداً أو أمراً المراد أنه محمد صلى الله عليه وسلم بدليل قوله بعد وفاته الخ (قوله)  
بعد وفاته فيها) متعلق باتفاق لا يجتهد سم (قوله) في عصر قال في التلويح حال المجتهدين مناه زمان  
قل أوكثر وفائده الاحتراز عما روي ترك هذا القدمين زوم عدم انتقاد اجماع الى آخر زمان  
اذ لا يقتضي اتفاق جميع المجتهدين الاحتمال والنجي أن من تركه اغتاركه لوضوحه اه قاله سم  
(قوله) على أي امركان) يتبادر منه ان الجار والجبرور يتعلق بالاتفاق وان كان تاماً مصفحة للغير ورويه  
مشكل لاقتضائه تقيد المتفق عليه بكونه أمراً موجوداً مع أنه لا يتقيد بذلك كما هو ظاهر فينبغي جعل  
الجار والجبرور خبراً لكان مقيداً قاله سم وشمل الامر الثاني والاثبات والأحكام الشرعية والعقليات والقنوية

فيها (محمد صلى الله عليه وسلم في عصره على أي امركان) وشيخ المصنف هذا الحد

بأنواعه معظم مسائل المحدثين وأهل الجاهل ذلك فقال (فلم اختصاصه) أي الإجماع (بالمجتهدين) بأن لا يجوزهم إلى غيرهم (وهو) أي الاختصاص بهم (اتفق) ١١٠ أي فلا عبرة باتفاق غيرهم وهل يعتبر وفاق غيرهم لهم عليه بقوله (واعتبر قوم وفاق

العوام) المجتهدين (مطلقا) أي في المشهور والخفي (وتصور في المشهور) دون الخفي (كذلك في الفقه) بمعنى إطلاق أن الأمة أجمعت أي ليصح هذا الإطلاق (لا) بمعنى (افتقار الحجة) اللازمة للإجماع (اليهم خلافا لما في قوله بالتأني وبديل له التفرقة بين المشهور والخفي (و) اعتبر (آخرون الأصول في الفروع) فيعتبر وفاته المجتهدين فيها لتوقف استنطاقها على الأصول والتعجيل المنع لانه على بالنسبة اليها (و) علم اختصاص الاجماع (بالمسلمين) لان الاسلام شرط في الاجتهاد المأخوذ في تعريفه (نخرج من تكفره) بعده فلا عبرة وفاته ولا خلافه (و) علم اختصاصه (بالعدل) ان كانت العدالة (ركبا) في الاجتهاد (وبعد) أي عدم الاختصاص بهم (ان لم تكن) ركبا في الاجتهاد (وهو الصحيح كما في ما في ما حصل مما ذكر

قاله سم ايضا وقد تقدم ذلك عن شيخ الاسلام (قوله) بأنواعه معظم مسائل المحدثين أي لا كلها كما زعمه الزركشي انهم اطلاقا لا يؤخذ منه ككون الاجماع محجوزة قطعا بآراء وتقليد أخرى قاله شيخ الاسلام والمعلم الذي ذكره مشهورون مسئلة سبع عشرة منها فاعرضه بقوله فلم وعلم الخ لانه لا يمكن تقدير الشارع فيها لفظ علم لقوله لا خلاف فيها كما سيأتي وأما غير المعلم فأفرد بالذكر في مسئلة بعد (قوله) فلم اختصاصه بالمجتهدين (البعد) داخل على المقصور عليه والمراد باختصاصه بهم أن لا يجوزهم إلى غيرهم بأن يعتقد باتفاق ذلك الغير دونهم والاختصاص بهذا المعنى لا ينافي اعتبار ذلك الغير معهم لان معنى الاختصاص حينئذ أن لا يعتقد بغيرهم دونهم لأن لا يعتقد الهم وهذا معنى قول الشارع بأن لا يجوزهم إلى غيرهم وحينئذ لحكم المصنف على هذا الاختصاص بأنه متفق عليه لا ينافيه الخلاف الذي ذكره بعد في اشتراط وفاق العوام (قوله) فلا عبرة باتفاق غيرهم أي دونهم وكذا هو في بعض النسخ (قوله) واعتبر قوم وفاق العوام المراد بالعوام من عدا المجتهدين من العلماء ولا يشكل على هذا أن يقول بالتفصيل بين المشهور والخفي بأن العلماء خصوصاً مجتهدى المذهب والفتيان الأهلية لا دلالة الخفيات مالا يخفى لان المراد بالخفيات مالا يصلح له الصلاحية المعتبرة للمجتهدون وفيه تأمل (قوله) بمعنى إطلاق أن الأمة أجمعت الخ) هو راجع للقوانين معا وهذا غير غيره بقوله وعلى كلا القولين ليس معنى اعتبار وفاتهم أن قيام الحجة بمقتضى ذلك الخ سم (قوله) اللازمة للإجماع جواب عما يقال كان ينبغي أن يقول لا بمعنى افتقار الاجماع في انعقاده اليهم وحاصل الجواب ان ما ذكره من اكامة اللازم مقام المزوم فأراد بقوله لا بمعنى افتقار الحجة لا بمعنى افتقار الاجماع (قوله) وبديل له التفرقة الخ) أي لان التفرقة المذكورة تشعر بافتقار الحجة اليهم فيما أدركوه وهو المشهور دون ما لم يدركوه وهو الخفي ولو كان الفرض مجرد إطلاق أن الأمة أجمعت لا بمعنى افتقار الحجة اليهم لكان للتفرقة المذكورة معنى (قوله) واعتبر آخرون الأصول أي وفاته وهو كما مر لعارض بدلائل الفقه الاجالية وبطرق استفادة ومستفاد حجتاها (قوله) لان الاسلام شرط في الاجتهاد المأخوذ في تعريفه (الاولى) أن يقول لان الاسلام شرط في المجتهد لانه المأخوذ في التعريف لا يقال اذا كان شرطاً للمجتهد كان شرطاً في الاجتهاد لا نا تقول ممنوع لانه افتقار شرط في المجتهد ليقبل قوله لا لتسمية استنطاق اجتهاد وبديل لعدم اشتراطه فيه ما يأتي في الكتاب السابع في مسئلة المصنف في العليات واحد قاله شيخ الاسلام ومثله للكمال وتعقب ذلك سم بقوله لا يخفى ضعفه في مراد المصنف لانه على هذا التقدير لا يكون الاختصاص بالمسلمين معلوما من التعريف كما هو ظاهر على انه ينتقض بالفاسق فانه يعتبر وفاقه ويعقد اجماعه مع انه لا يقبل قوله فليتأمل اه قلت قوله لانه على هذا التقدير الخ قد يقال ذلك ممنوع بل الاختصاص بالمسلمين معلوم من التعريف على هذا التقدير ايضا لان المجتهد المأخوذ في التعريف هو المخرج بقوله لا مطلقا وذلك لتوقف على الاسلام وكون الفاسق يعتبر وفاقه للعدل في الاجماع مع عدم قبول قوله لا تنقض به الا بالزم من اعتبار موافقته للعدل لقبول قوله وأما قوله ويعقد اجماعه مع انه لا يقبل قوله فان أراد به أنه يعتقد اجماعه مع غيره من العدل فهو عين ما قبله وان أراد انعقاده اجماعه بدون غيره من العدل بان يكون المجنون فاسقة فهو غير صحيح لان سبنا على عدم اشتراط العدالة وحينئذ قوله مع انه لا يقبل قوله ممنوع فتأمل (في نفسه) قال الزركشي ولا بعد أنه اذا كان الاجماع في أمر ديني أنه لا يختص بالمسلمين اه (قوله) ان كانت العدالة (ركبا) المراد بالركن ما لا يبد منه لاحقية الركن اذا العدالة شرط لا ركن وقوله في الاجتهاد الاولى في المجتهد لانه المأخوذ في التعريف هو ما أتى فيه ما مر اتقا قاله شيخ الاسلام وأشار بقوله وباتي فيه ما مر اتقا الى السؤال والجواب المارين المذكورين بقوله كما قال الخ (قوله) ان ليس عنده ما يمنعه) ما بارة عن

أن في اعتبار وفاق الفاسق قولين وزاد عليه ما قوله (وثانها) أي الاقوال (في الفاسق) يعتبر وفاته (في حق نفسه) دون غيره فيكون اجماع العدل حجة عليه ان وافقهم وعلى غير مطلقا (وراسها) يعتبر وفاته (ان بين ما أخذ منه) في مخالفة بخلاف ما قاله الحسين اذ ليس عنده ما يمنعه عن أن يقول شيئا من غير دليل (و) علم (أنه لا بد من الكل)

لان اشارة مجتهد الى الامة تفيد العموم (وعليه الجمهور) فنفس مخالفة الواحد (وثاني) أي الأقوال (بعض الاثنين) دون الواحد (وثالثها) نضر (الثلاثة) دون الواحد الاثنين (ورابعها) بضر (بان عند التواتر) دون من ينطه اذا كان غيرهم أكثر منهم (وقلتها) نضر مخالفة من خالف (ان ساغ الاجتهاد في مذهبه) بان كان للاجتهاد فيه مجال كقول ابن عباس صدم المولى فان لم يسع كقوله يجوز بالفضل فلا تضر مخالفة (وسادسها) نضر مخالفة من خالف ولو كان واحدا (في أصول الدين) لم يطره ١١١ دون غيرهم العلوم (وسابعها) لا يكون (الاختلاف) مع مخالفة البعض (اجماعا بل) يكون (حجة) اعتبارا لا أكثر (و) علم (انه) أي الاجماع (لا يختص بالصحة) لصديق مجتهد الامة في عصره بغيرهم (وخالف الظاهرية) فقالوا يختص بهم لكثرة غيرهم كثر لا ينضم فبعد اتفاقهم على شيء (و) علم (عدم اعتاده عليه وسلم) من قوله بعد وفاته ووجهه انه ان وافقهم فالجح في قوله والا فلا اعتبار بقولهم دونه (و) علم (ان) التابعي المجتهد وقت اتفاق الصحابة (معتبر معهم) لانه من مجتهد الامة في عصر (فان) نشأ بعد) بان لم يصح التابعي مجتهد الامة اتفاقهم (ففي الخلاف) أي فاعتبار واقعهم وهو الصحيح فلا (و) علم

عدالة (قوله) لان اشارة مجتهد الى الامة تفيد العموم (أي لانه مفرد مضاف أر بده الجنس فيم كل فرد من مجتهدى الامة وبهذا يعلم أن مجتهد في التعريف مفرد لا جم كما فهمه جمع واعترض بأنه يخرج من التعريف ما اذا لم يكن في العصر الاثنان مع أن اتفاقه اجماعا وأما الواحد فلا رد على طرد التعريف ساعلى المختار من أنه ليس اجماعا لانه يخرج بانفاق لان الاتفاق أقل ما يفتق بين اثنين (قوله) اذا كان غيرهم أكثر منهم هذا القيد لا يفيد ما بين وصفه هذا القول بل بين المصنف بتمامه روهو سهل ذلك ان في المفهوم تفصيلا قاله سم (قوله) وخامسها نضر مخالفة من خالف (أي ولو واحد أو استغنى الشارح عن أن يقول هنا ولو واحدا كما قاله في السادس عاذا ذكره من التمثيل بان ابن عباس رضي الله عنهما (قوله) ان ساغ الاجتهاد في مذهبه (أي فيما ذهب اليه) مما خالف الاجماع بان كان فيه مجال لارى امدود وندى فيه كالعدل اذا لانس فيه بخلاف ما لا يسوغ فيه الاجتهاد لو رد وندى فيه كالفضل فانه قد ورد في النص في الصحيحين وغيرهما (قوله) لا يكون الاتفاق مع مخالفة البعض اجماعا (أي تنقي عنه حقيقة الاجماع لا التسمية فقط كما في عبارة بعضهم) (قوله) بل يكون حجة اعتبارا لا أكثر (قضية هذا عدم المحصور الادلة في الجسة (قوله) فالجح في قوله) أي مثلا ومثل ذلك فله وتقرره صلى الله عليه وسلم (قوله) فان نشأ بعد أي نشأ الاجتهاد كما يفيد قوله بان لم يصح الخ (قوله) وان اجماع كل من أهل المدينة الخ) اعترض عليه بان عدم الحجية لم يعلم من التعريف واما الذي علم منه عدم السكن اجماعا وهو اعم من عدم الحجية ويمكن أن يجاب بأنه علم من المجمع ضمنية وهي أن الاصل عدم الحجية الا ما صرح في الكتاب بحجته ولم يصح فيه بحجة ما عدا الاجماع بما ذكر فاذا علم من التعريف انتفاء الاجماع عاذا ذكر علم منه أيضا انتفاء الحجية للاصل المذكور واما بانه ذكر في مواضع تقدمت وباني ما يفيد عدم حجة المذكور رات كقوله السابق في مسألة يجب العمل به في الفتوى والشهادة وقوم فيما عدا الأكثر بخلافه والمساكية أهل المدينة فان ذلك يفيد تعج عدم حجة اتفاق أهل المدينة وكقوله فيما سأل في باب الاستدلال في مسألة الصحابة وقيل قول الشيعين فقط وقيل للخلفاء الاربعة فانه يفيد تعج عدم حجة قول الشيعين والخلفاء الاربعة فبني أن يقال لاحاجة مع قول أهل المدينة وأهل الحرمين لما بينهما لانه بعض كل منهما بل لاحاجة أيضا لذكر أهل المدينة مع ذكر أهل الحرمين لأن الاول بعض الثاني ولأن ذكر الشيعين مع ذكر الخلفاء الاربعة لذلك أيضا ويمكن أن يجاب بأنه لما قبل بحجبة كل واحد من المذكورات بخصوصه ناسب الاعتناء بنفي كل واحد من محالهم الرد على كل قائل بخصوصه فانه يستدل بان المحجب للقول بان اجماع أهل المدينة حجة بعد أن فصرهم بالصحة والتابعين بقوله اجماع أهل المدينة من الصحابة والتابعين حجة عند مالك بما عهده أنهم اعترف بالوحي والمراد منه لسكنهم محل الوحي وقال الله إني في شرح المحصول بعد كلام قرره وعلى كل تقدير فلا عبرة بالمسكن بل لو خرجوا من هذا المكان الى مكان آخر كان الحكم على حاله فهذا سر هذه المسئلة عند مالك لا بخصوص المكان بل العلماء مطافا خصوصا أهل الحديث بحجج الأحاديث المحجاز وعلى الأحاديث اعترافه لقول بعض المحدثين اذا انحازوا الحديث المرفة نطق بخلافه وسببه أنه مطع الوحي فكأن فيه الضبط أسر وأكثروا واذابعد الذقة أكثر الوهم والتخطط اه راجع سم (قوله) لان الاجماع قطعي فيه ان يقال أن خبر الواحد قد يكون قطعي الدلالة على أن يكون الاجماع قطعا غير متفق عليه على ما سأل

(ان اجماع كل من أهل المدينة) النبوة (وأهل البيت) النبوى وهم فاطمة وعلى والحسن والحسين رضي الله عنهم (والخلفاء الاربعة) أي بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم (والشيعين) أي بكر وعمر (وأهل الحرمين) مكة والمدينة (وأهل المصرين) الكوفة والبصرة غير حجة لانه اتفاق بعض مجتهد الامة لا كلهم (وان) الاجماع (المقول بالأحاجة) لصديق التعريف به (وهو الصحيح في الكل) وقيل ان الاجماع في الأخيرة ليس بحجة لان الاجماع قطعي فلا يثبت بحجة الواحد وقيل انه فيما قبل الأخيرة من الست حجة أما في الأولى فحديث الصحيحين



هل يعتبران أولاً يعتبران

كأن تقدم أو يعتبر العاوي دون النادر أو العكس كما يستفاد من جمع المثلثين فنبني على الأولين الأول والرابع وعلى الأخيرين الثاني والثالث واستدلوا على اشتراط الانقراض في الجملة بأنه يجوز أن يطرأ بعضهم ما يخالف اجتهاده الأول فبرجع عنه حوازيل وجوباً وأجيب بمنع جواز الرجوع عنه فلا جماع عليه (وقيل بشرط) الانقراض (في) الاجماع (السكوتي) لضعفه بخلاف القولي وساقى (وقيل) بشرط الانقراض (إن كان فيه) أي في الجمع عليه (مؤهلة) بخلاف مالا مؤهلة كقتل النفس واستباحة الفروج إذا صدر الأبعدا معان النظر (وقيل) بشرط الانقراض (إن بقي منهم) أي من الجمع (كثير) كمعد التواتر بخلاف القليل لا لاعتباره فالاشتراط حثيث انقراض ما عدا القليل (و) علم (أنه لا بشرط) في انعقاد الاجماع (تأدي الزمان) عليه لصديق تعريفه مع انتفاء التأدي عليه كان مات الجمعون عهده بخروج رشف أو

الترك بدل على عدم ذلك الاشتراط إذ لو كان الشرط المذكور معتزلاً ذكر ما يدل عليه في التعريف (قوله) هل يعتبران الخ حاصل ما أشار إليه أنه قد تقدم اعتبار العاوي في قوله واعتبر قومه وفاق العوام واعتبار النادر في قوله وأنه لا بد من الشكل وعدم اعتبار العاوي في قوله فليخص اختصاصه بالمتعبد عن وعدم اعتبار النادر في القول الثاني والثالث والرابع من قوله وثانيهما يضر الائتان وثالثهما يضر الثلاثة الخ فإن مفاد القول الثاني أن الواحد لا يضر ومفاد الثالث أن الاثنين لا يضران ومفاد الرابع أن من لم يبلغ عدد التواتر لا يضر وحيث أنه يصح مراعاة القول باعتبار العاوي والقول باعتبار النادر فنبني عليه ما اشتراط انقراض جميع أهل العصر ويصح مراعاة القول بعدم اعتبار العاوي والقول بعدم اعتبار النادر فنبني عليه ما اشتراط انقراض غالب العلماء ومراعاة القول باعتبار العاوي فنبني عليه ما اشتراط انقراض علماء العصر كلهم ومراعاة القول باعتبار النادر فنبني عليه ما اشتراط انقراض غالب أهل العصر واعتبار العاوي دون النادر وعكسه يؤخذ من جمعين القوانين في الذكر وهما القول باعتبار العاوي والقول باعتبار النادر فإن ذكر كل من القولين يدل على أن القائل بأحدهما غير قائل بالآخر والأول لا يقتصر على أحدهما فتنبه عن الآخر وحاصله أنه يصح مراعاة قولي اعتبار العاوي والنادر ومراعاة عدم اعتبارهما ومراعاة القول باعتبار العاوي دون النادر والعكس وهذا أعني مراعاة أحد القولين دون الآخر يؤخذ من جمع المصنفين بما في ذلك كرافيدان قائل أحدهما غير قائل بالآخر فصح حينئذ مراعاة كل دون الآخر فقوله الشارح كما يؤخذ من جمع المثلثين يرجع لقوله أو يعتبر براه العاوي دون النادر أو العكس كما علمت (قوله) فنبني على الأولين الأول والرابع أي نبني على الأول وهو اعتبار العاوي والنادر الأول وهو اشتراط انقراض جميع أهل العصر ونبني على الثاني وهو عدم اعتبار العاوي والنادر الرابع وهو اشتراط انقراض غالب العلماء وقوله على الأخيرين الثاني والثالث أي نبني على الثالث وهو اعتبار العاوي دون النادر الثاني وهو اشتراط انقراض غالب أهل العصر ونبني على الرابع وهو اعتبار النادر دون العاوي الثالث وهو اشتراط انقراض علماء العصر كلهم وهذا الصانع ما أشار إليه والله الموفق وأورد السكالك هنا مانعه واعلم أن مشرطي الانقراض قائلون بحجة الاجماع قبله لكن لو رجع راجع أو حدث تخالف كان ذلك عندهم قادحاً في الاجماع فالانقراض في الحقيقة شرط لانعقاده دليل الاستقراء المحجة كغيره من الأدلة لا لاصل انعقاده عهده وقد يجب أن المراد بالانعقاد في كلام الشارح المبين به مراد المصنف كونه بحث بمنع الرجوع والمخالفة فلا بد عليه ما ذكر لأن الانعقاد به هذا المعنى غير ثابت في كلام مشرطي الانقراض فلا إشكال في نسبة المخالفة إليهم غاية الأمر أن الخلاف في اشتراط ما ذكر في انعقاده لا في نفسه ولم يصح بذلك لوضوحه أو بأن المراد أنه لا بشرط الانقراض في انعقاده على الإطلاق لا في حق الجمعين فتمتعت رجوعهم ورجوع بعضهم ولا في حق غيرهم فتمتعت مخالفتهم خلافاً لما ذكر من فانه بشرط الانقراض عندهم في حقهم أي الجمعين على الإطلاق ولذا أجاز الرجوع والمخالفة عندهم قبل الانقراض في الحقيقة لم يحصل على قول هؤلاء لانعقاده في الجملة لا على الإطلاق بخلاف قول المصنف فانه حصل عنده الانعقاد على الإطلاق قاله سم قلت لا يخفى بعد كل من الجوابين المخالفة ظاهر كلام الشارح (قوله في الجملة) أي يقطع النظر عن خصوص قول من الأقوال (قوله بخلاف القولي) أنظر لمخصص الخلاف بالقول مع أن مثله النعوى وبعبارة العبد وقيل بشرط في السكوتي دون غيره اهـ وأقبر لا يخفى في القولي قاله سم (قوله مؤهلة) بفتح الميم أي تأن وتؤدة (قوله بخلاف مالا مؤهلة) أي وهو لا يمكن تداركه لو وقع قتل النفس فانه إذا وقع لا يمكن تداركه بخلاف ما يمكن تداركه كالزكاة فانه يمكن تداركه بالتأخير تسرد من يدمر أخذهما فالتأخير عدم وجودهما مثلاً وقوله كقتل النفس أي كإباحة قتل النفس لأن الجمع عليه هو إباحة القتل لا تنفي وكذا الجمع عليه إباحة الفروج لا استباحة ما عني أن بينهما مقتداً لإباحة فالمراد إباحة الفروج وإغصاها بالقتل واستباحة الفروج لأنه الذي لا يمكن استدراكه في الحقيقة قاله سم (قوله كمعد التواتر) أي كآفته (قوله فالاشتراط حثيث) انقراض ما عدا القليل قال الشهاب رحمه الله تعالى لا يقال هذا أصح من قوله الذي مرأوا بهم لا تأتفول لا يلزم من الكثرة ما بشرط انقراضها أنه أن تكون غالبه فلو كان ثلاثة آلاف مثلاً وانقراض منهم ألفان وبقي ألف

غير ذلك (وشرطه) أي التأدي (امام الحرمين في) الاجماع (الطبي) ليستقر رأي عليه

(١٥ - بناني - ثاني)

كالقطعي وسياقي التميز بينهما (و) علم (أن إجماع) الامم (السابقين) على أمه محمد صلى الله عليه وسلم (غير حجة) في ملته حيث أخذ أمته في التعريف (وهو الأصح) لاختصاص دليل حجة الإجماع بأمته كحديث ابن ماجه وغيره أن أمي لا تجتمع على ضلالة وتقول له حجة بناء على أن شرعهم شرعنا وسياقي الكلام فيه (و) علم (أنه) أي الإجماع (قد يكون عن قاس) لأن الاجتهاد إنما خرد في نعر نفسه لأدله من مستند كإسناد القياس من جلته (خلافا لما منع جواز ذلك) أي الإجماع عن قاس (أو) مانع (وقوعه مطلقا) (وق) القياس (الخفي) دون الجلي وسياقي التميز بينهما والاطلاق والتفصيل راجعان إلى كل من الجواز والوقوع وجه المنع في الجملة أن القياس الكونه ظاهريا في الأغلب يجوز مخالفته ١١٤ لا يرجح منه فلو جاز الإجماع منه لجاز مخالفة الإجماع وأجيب بأنه إنما يجوز مخالفة

القياس إذا لم يصحح على ما ثبت به وقد أجمع على تحريم شتم الخنزير بما على لجه وعلى أرافقه نحو الزيت إذا وقعت فيه فارة قياسا على السم (و) علم (أن اتفاقهم) أي المجتهدين في عصر (على أحد القوانين) لم قبل استقرار اختلاف بينهم بان قصر الزمان بين الاختلاف والاتفاق (جائز ولو) كان الاتفاق (من المحدث بهم) بأن ماؤنا ونشأ غيرهم فانه يعلم جوازه أيضا لصديق تعريف الإجماع على كل من هذين الاتفاقين ووجه الجواز أنه يجوز أن يظهر مستند جلي يجمعون عليه وقد أجمع الصحابة على دفعه صلى الله عليه وسلم في بيت عائشة بعد اختلافهم الذي لم يستقر (وأما) الاتفاق (بعده) أي بعد استقرار الخلاف (منهم) هو قبل الاتفاق المقدر (فمنه الامام) الرازي مطلقا (وجوز له الأمدى مطلقا قبل) يجوز (الأن يكون مستندهم) في الاختلاف (قاطعا) فلا يجوز زحذرمان الغاء القاطع واحتج المانع بأن استقرار الخلاف بينهم يتضمن اتفاقهم على جواز الأخذ بكل من شقي الخلاف باحتياط أو تقليد فتتبع اتفاقهم بعد على أحد الشقين وأجاب الجوز بأن تضمن ما ذكر مشروط بعدم الاتفاق بعد على أحد الشقين فإذا وجد فلا اتفاق قبله والخلاف مبنى على أنه لا يشترط انقراض العصر فإن اشترط جاز الاتفاق مطلقا (هنا قد الغاء القاطع انما يجوز عند الانقراض لثنتين أمرين بخلافه عدم انقراض لاحتمال أن يتبين الخطأ في قطعيته اه سم (قوله بان ماؤنا ونشأ غيرهم) أي من غير المحدثين الذين يتبعون أحد الشقين بعد استقرار

القياس إذا لم يصحح على ما ثبت به وقد أجمع على تحريم شتم الخنزير بما على لجه وعلى أرافقه نحو الزيت إذا وقعت فيه فارة قياسا على السم (و) علم (أن اتفاقهم) أي المجتهدين في عصر (على أحد القوانين) لم قبل استقرار اختلاف بينهم بان قصر الزمان بين الاختلاف والاتفاق (جائز ولو) كان الاتفاق (من المحدث بهم) بأن ماؤنا ونشأ غيرهم فانه يعلم جوازه أيضا لصديق تعريف الإجماع على كل من هذين الاتفاقين ووجه الجواز أنه يجوز أن يظهر مستند جلي يجمعون عليه وقد أجمع الصحابة على دفعه صلى الله عليه وسلم في بيت عائشة بعد

#### الخلاف

اختلافهم الذي لم يستقر (وأما) الاتفاق (بعده) أي بعد استقرار الخلاف (منهم)

هو قبل الاتفاق المقدر (فمنه الامام) الرازي مطلقا (وجوز له الأمدى مطلقا قبل) يجوز (الأن يكون مستندهم) في الاختلاف (قاطعا) فلا يجوز زحذرمان الغاء القاطع واحتج المانع بأن استقرار الخلاف بينهم يتضمن اتفاقهم على جواز الأخذ بكل من شقي الخلاف باحتياط أو تقليد فتتبع اتفاقهم بعد على أحد الشقين وأجاب الجوز بأن تضمن ما ذكر مشروط بعدم الاتفاق بعد على أحد الشقين فإذا وجد فلا اتفاق قبله والخلاف مبنى على أنه لا يشترط انقراض العصر فإن اشترط جاز الاتفاق مطلقا (هنا قد الغاء القاطع انما يجوز عند الانقراض لثنتين أمرين بخلافه عدم انقراض لاحتمال أن يتبين الخطأ في قطعيته اه سم (قوله بان ماؤنا ونشأ غيرهم) أي من غير المحدثين الذين يتبعون أحد الشقين بعد استقرار

لا يظهر لهم ويظهر  
لغيرهم وقيل يجوز  
مطلقا لجواز ظهور  
سقوط اختلاف ليس  
المختلفين دونهم مطلقا  
(و) علم (أن التمسك  
بما قبل حق) لانه  
تمسك بما أجمع عليه  
مع ضمنية أن الأصل  
عدم وجوب ما زاد عليه  
مثلا أنه العلماء اختلفوا  
في دقة الذي (والأصح)  
على قائله فقبل كنهه  
المسلم وقيل كنصفها  
وقيل كلثما فأخذه  
الشافعي للاتفاق على  
وجوبه ونفي وجوب  
الزائد عليه بالأصل  
فان دل دليل على  
وجوب الأصل  
أخذه كما في غسلات  
ولوغ الكلب قيل  
انها ثلاث وقيل انها  
سبع ودل حديث  
الصحين على سيم  
فأخذه (أما) الاجماع  
(السكوتي) بان يقول  
بعض المجتهدين حكما  
وسكت السابقون عنه  
بعد العلم به إلى آخر  
مما ساقى في صورته  
(فثالثها) أي الاقوال  
فيه أنه (حجة لا اجماع  
وثانها أنه تحتها اجماع  
لان سكوت العلماء في  
مثل ذلك يظن منه  
الموافقة عادة ونفي  
الثالث اسم الاجماع

الاختلاف (قوله ان طال الزمان الخ) تصريح بما علم التزاما إذا الفرض كون الاتفاق بعد استقرار الاختلاف كما  
ذكره بقوله أما بعد منهم الخ ومعلوم أن الاستقرار المذكور واقعيا يكون بطول الزمان كذا قال شيخ الاسلام وقال  
السكالي المراد الطول الزائد على زمن استقرار الاختلاف ولعل الظاهر ما قاله شيخ الاسلام (قوله مختلف ما إذا  
قصر) أي بان لم يستقر الخلاف (قوله مع ضمنية أن الأصل عدم وجوب ما زاد الخ) هذا الثامن إذا كان  
الأصل عدم وجوب الدقة في قول الذي هو محل توقف فلحق رتب لا يخفى ما في جعل الأقل المذكور حجة معاملة  
من التسامح لظهور عدم كونه حجة معاملة بالمعنى المصطلح عليه على أن فضله كون التمسك بما قبل ما قيل تمسكنا  
أجمع عليه ترك الضمنية المذكورة تأمل (قوله بان يقول بعض المجتهدين حكما الخ) الظاهر ان منه ايضا أن  
يقول بعضهم فعلا يدل على الجواز أو ممتنع من نفسه امتناعا يدل على الامتناع وسكت السابقون بعد العلم الخ  
ومن القول بوجهه عن السؤال عن حكم وحكمه إذا كان كما في معنى أو معنى الفعل الإشارة إلى الحكم وكنهه  
واعلم أن الاجماع السكوتي إنما يقتضي فيما قيل استقرار المذهب لا بعده ايضا ولهذا قال البعض كان صاحب  
إذا قال واحد أو جماعة يقول وعرف به السابقون ولم يشكروا واحد منهم فإن كان بعد استقرار المذهب لم يدل على  
الموافقة قطعا إلا إعادة بانه قد يمكن صحة ما ذكره وهو عند البحث عن المذهب والنظر فيما قد اختلف  
فيه الخ اه قاله سم (قوله إلى آخر ما ساقى في صورته) أي من قول المصنف أن السكوت المجرى من أمارة  
رشد الخ (قوله فالثاني أنه حجة لا اجماع) اسم المراد في حقيقة الاجماع عنه كما سبق إلى الوهم بل نفي الاسم  
فقط عنه بدليل قول الشارح بعد وفي الثالث اسم الاجماع الخ فالثالث قائل بأنه فرد من أفراد ما به الاجماع  
كالثاني وأما مخالفة في التسمية على ما ساقى (قوله وثانها أنه حجة واجماع) قال العلامة الشهاب عبري هذا  
بالثاني وفي القول الآتي بالاول فما حكمه قال سم ويمكن أن يكون من حكمته ذكر الاقوال على ترتيب  
العكس وذلك لانه لما عذر ذكره على الأصل المقنع في ذكر الاول ثم الثاني ثم الثالث للاحتياج إلى الفصل  
الفاء في كلام المصنف وهي كالحزب ما دخلت عليه كان الاول ذكر العكس مرتبا فأحتاج إلى التعبير عن هذا  
بالثاني فان قيل كان يمكن ذكر ما في معارضة بالثاني فات مافعله أنسب إشارته هذا الثالث في أحد الجزأين  
ومما يسهل الآتي له فيما والمشاركة أقرب فكان ذكره عقبه أولى اه قلت يحصل كلام العلامة الشهاب لم  
جعل القول بانه حجة واجماع هو الثاني والقول بنفي كونه حجة وكونه اجماعا هو الاول وهذا لعكس الأمر فأى  
نكته في ذلك وجوابه أنه يمكن أن تكون النكته في ذلك أقرب القول بانه حجة واجماع من الثالث لإشارته  
له في أحد جزأيه دون القول بنفيهم ما مخالفة له في كل من جزأيه والقرب المذكور يقتضي وصله به فلذا جعل  
هو الثاني دون القول بنفيهم وهذا القدر حاصل سواء ذكرت الأقوال على ترتيب العكس أو على ترتيب  
الأصل وحديث في جواب سم بقوله ويمكن أن يكون من حكمته ذكر الاقوال على ترتيب العكس غير ملائق  
للسؤال إذ ليس مراد الشهاب لم ذكر الثاني قبل الاول حتى يكون الجواب ما ذكرنا علمت على أن قوله في  
الجواب فأحتاج إلى التعبير عن هذا بالثاني لا يتوعد على ما قبله بل المترتب عليه أن يقول فأحتاج إلى ذكر  
الثاني قبل الاول لان هذا هو الذي يتوعد ذكر الاقوال على ترتيب العكس كما لا يخفى وأما ما ذكره من السؤال  
والجواب فهو الذي يناسب المقام لأنه كان المناسب أن يقول بدل قوله فكان ذكره عقبه أولى فكان جعله  
الثاني أولى (قوله لان سكوت العلماء في مثل ذلك الخ) علمه لكونه حجة على القولين (قوله وفي الثالث اسم  
الاجماع) أي لا كونه من أفراد بل هو منها عده (قوله أي المقطوع فيه) إشارة إلى أنه ليس المراد القطعي  
مقابل الظني بل المقطوع فيه بالموافقة أعم من أن يكون قطعيا أو ظاهريا (قوله كما ساقى) أي في قوله وفي  
تسميته اجماعا خلف لفظي (قوله وأولها) أي الاقوال ليس باجماع أي ليس من أفراد حقيقة (قوله أخذنا  
من قوله لا ينسب إلى ساكت قول) قاله لنور وفي شرح الوسط الصحيح من مذهب الشافعي أنه حجة واجماع  
ولا ينسب بقول الشافعي لا ينسب إلى ساكت قول لانه محمول عند المحققين على نفي الاجماع القطعي فلا ينسب

لاختصاص مطلقه عندهما بالقطعي أي المقطوع فيه بالموافقة بخلاف الثاني كما ساقى وأولها ليس محبة ولا اجماع لاحتمال السكوت له في  
الموافقة كالنفي والمهابة والتردد في المسئلة ونسب هذا القول للشافعي أخذنا من قوله لا ينسب إلى ساكت قول

(ورايها) انه حجة (بشرط الانقراض) ١١٦ لامن ظهور المخالفة بينهم بعد بخلاف ما قبله (وقال ابن ابي هريرة) انه حجة (ان كان

فتيا) لا سكالان الفتيا  
بعض فيم اعادة قال سكوت  
عنها رضائها بخلاف  
الحكم (و) قال (ابو  
اسحق المروزي عكسه)  
أي انه حجة ان كان حكا  
لصدوره عادة بعد  
الصحت مع العلماء  
واتفاقهم بخلاف الفتيا  
(و) قال (قوم) انه حجة  
(ان وقع فيما يقون  
استدراكه) كرافقه  
واستباحه فرج لان  
ذلك لظهور لاسدث  
عند الاراض به بخلاف  
غيره (و) قال (نوم)  
انه حجة ان وقع (في عصر  
الصحابة) لانهم لشدهم  
في الدين لا يسكنون  
الارضون به بخلاف  
غيرهم فذهب سكوتون  
(و) قال (قوم) انه حجة  
(ان كان الساكنون  
أقل) من القائلين نظرا  
للاكثر وهو قول من  
قال ان مخالفة الأقل  
لانقض (والصحيح) انه  
(حجة) مطلقا وهو  
ما نفي عليه القول  
الثاني والثالث وقال  
الرافعي انه المشهور  
عند اصحاب قال  
وهل هو اجماع فيه  
وجهان (وفي تسميته  
اجماعا خلف لفظي)  
وهو ما اختلف فيه  
القول الثاني والثالث

كره اجماعا ظنيا وكون المراد بقوله لا ينسب الى ساكنة قول في نسبة القول لصر بمحاله لان الموافقة  
الاعم من الصريح يسمى سكوت البكر عند امتثالها اذا ولا يسمى قولاً كما يسمى سكوت الولي عند الحاك  
عن انزوح عضلا ولا يسمى قولاً سم (قوله بشرط الانقراض) أي انقراض الساكنين والقائلين (قوله  
ان كان فتيا لا حكا) أي ان كان الحكم الذي قاله البعض وسكت الباقون عنفتيا أي مفتي به أي ان كان قاله  
قاله على سبيل الافتناع لا على سبيل الحكم والقضاء سم (قوله وقال ابو اسحق المروزي عكسه) ضمن قال  
مفتي ذكر قلنا انصبه المفرد أو جرى على القول بأنه نصب المفرد مفتي اذا كان في معنى الجملة وما هنا كذلك  
فان لفظ العكس وان كان مفردا فهو في معنى الجملة وقوله أي انه حجة ما لم يصح نفي انظر اللفظ العكس  
وكسرنا نظر المعناه (قوله وهو قول من قل ان مخالفة الأقل لانقض) قال الشهاب ان كان هذا من نقل فلا  
اشكال والا فذهب من يقول بضرر مخالفة القليل الى ان سكوتهم لم يضر اذ أي لان السكوت ليس  
فيه تصريح بالمخالفة بل بمحتمل الرضا بل ظاهره الرضا بخلاف المخالفة بالقول ثم ان قضية سكاكته هذا القول  
مع هذا البناء ان هذه الصورة أعني اذا كان الساكنون أقل من افراد الاجماع السكوتي وانما اذا لم يسكت  
الأقل بل خالف لا يكون من افراد السكوتي بل الصريح فيلزم أن يكون الاتفاق مع مخالفة الأقل أقوى منه  
مع سكوتهم لان الاجماع الصريح أقوى ولا يخفى اشكال ذلك وغرابة الهم الان بالترجم هذا القائل انه في  
ثلاث الصورة مع كونه اجماعا كونها أقوى من الاجماع الصريح في الصورة الاخرى أي الاتفاق مع مخالفة  
الأقل أو يلزم انه في صورتين اجماع صريح لان سكوتهم لا يزيد على مخالفتهم وهي لانها قاله سم قلت  
قد فرق بين المسائلين بان الأقل في صور الصريح غير مترتبة وقلة انزول مخالفة قلة عدمه فليس فيه  
احتمال المخالفة بخلاف في صورة السكوتي فانه مترتبة وقلة الاستعداد من سكوتهم عادة مع احتمال المخالفة يكون  
السكوت لخوف ونحوه كما هو حجة القول بعدم حجة الاجماع السكوتي فلا غرابة حينئذ في كون الاتفاق مع  
مخالفة الأقل أقوى منه مع سكوتهم اتمام احتمال المخالفة في الثاني دون الاول فتأمل (قوله وهل هو اجماع  
فيه وجهان) أي وهل هو فرد من افراد حقيقة قاله سم قلت وهو مستدرك مع قوله قبله وقال الرازي انه  
المشهور وعند الاصحاب فاعلم الوجه ان المعنى وهل يسمى بذلك أي بالاجماع فيه وجهان فيكون قوله قال  
الرافعي الخ ثانيا القول بالمنصف والصحيح حجة وفي تسميته اجماعا خلف لفظي فتأمل (قوله وفي تسميته اجماعا  
الخ) أي وفي إطلاق اسم الاجماع عليه من غير تقييد بالسكوتي اطلاقا حقيقة كما يفيد كلام الشارح وليس  
المراد بالتسمية المذكورة اطلاق اسم الاجماع من غير تقييد اعم من كون الإطلاق انذ كور حقيقة أو مجازيا  
اذ الوجه للاختلاف في إطلاق لفظ الاجماع عليه من غير تقييد به اطلاقا كما يجوز ما اذا لا يصح عقلا منع  
ذلك لانه لا حجر في التعرّيج وجدته لانه لا تقييد في غاية الوضوح وأقلها المشابهة في الاتفاق وان  
كان هذا منظرنا قاله سم (قوله وهو ما اختلف فيه القول الثاني والثالث) خص الاختلاف المذكور بهما  
دون القول الاول لانه لا معنى للاختلاف في التسمية الامع اتفاق كل المختلفين على أنه فرد من افراد الاجماع  
حقيقة حتى يكون الاختلاف المذكور افظا وقد علم ان كلام القول الثاني والثالث قائل بأنه فرد من  
افراد الاجماع حقيقة بخلاف القول الاول فانه ينفي عنه كونه فردا من افراد الاجماع حقيقة ونسبته بذلك فلم  
يكن خلافا في مجرد التسمية (قوله وفي كونه اجماعا حقيقة الخ) حاصل هذا ذكر الخلاف في كونه فردا من  
افراد الاجماع حقيقة كما هو القول الصحيح أو لا وهذا وان قدمه المنصف فقد اعاده وطعته لبيان وجه الخلاف  
المشار به بقوله من آثار الخ في الحقيقة المقصود به بيان وجه الخلاف المتقدم وحاصل قوله وفي تسميته اجماعا  
خلف لفظي ذكر ان الخلاف في إطلاق لفظ الاجماع عليه اطلاقا حقيقة ما عدا اطلاقه مع اتفاق القولين على  
أنه فرد من افراد الاجماع حقيقة فقوله فتأمل الى قوله والصحيح حجة بيان للاختلاف في أنه حجة وقوله وفي  
تسميته اجماعا خلف لفظي بيان للاختلاف في إطلاق الاسم عليه مع الاتفاق على حجيته وقوله وفي كونه اجماعا  
حقيقة الخ بيان لوجه الاختلاف في حجيته وذكر المردك القول بالجمية والقول بعدمها فقد بين تباين المقامات



قال فيها بعضهم يحكم  
وعليه الساكون وهو  
صورة السكون (هل  
تطلب ظن الموافقة)  
أى موافقة الساكنين  
لقائين قيل نعم نظرا  
للعادة في مثل ذلك  
فيكون اجماعا حقيقة  
لمصدق نعم يفعله  
وان نفي بعضهم مطلق  
اسم الاجماع عن موقبل لا  
فلا يكون اجماعا حقيقة  
فلا يجتبه ويؤخذ تصحيح  
الاول من تصحيح أنه محجة  
لان مدركه المذكور  
هو مدركه ذلك وفى  
هذا الكلام تحقيق  
لحاصل الاقوال  
الثلاثة المصدرا  
المستلهمين للمدركة  
وفيما قبله نحررنا  
اتفق منها وما اختلف  
وكل ذلك من وظيفة  
الشارح زاده على غيره  
ولو اخر قوله مع بلوغ  
الكل وما عطف عليه  
عن قوله تكليفه لم  
من الركاكة ولو قال  
هل يظن منه الموافقة  
بدل ما قاله لسلم من  
التكليف في تأويله  
بان يقال هل يظن  
احتمال الموافقة أى  
يجعله غالبا أى يحا  
على مقابله واحترز  
السكوت المقترن بامارة  
الرضا فانه اجماع قطعا

الثلاثة وعدم اغناء واحد منها عن الآخر مع صنيع المصنف لا يخلو عن قلق وخفاف في فهم المراد منه ولو استوضع  
اقال اما السكونى فالصحيح محجة وفى تسميته اجماعا خلف لفظي ومثارا لخلاف في محجة الخ مع كونه اخصر ايضا  
(قوله عن اشارة منا) متعلق بالمجرد وقوله مع بلوغ الكل حال من السكوت اوصفة ثالثة له وقوله بلوغ الكل  
من اضافة المصدر لمفعوله وقاعله الواقعة المصريح بها في الشارح وقوله عن مسئلة الخ متعلق بالسكوت نفسه  
الفصل بين المتعلق وهو السكوت ومتعلقه وهو عن مسئلة بقوله مع بلوغ الخ وهو وجه الركاكة التى اشار  
لها الشارح على ما ساقى بانه ما تم من هذا وقوله وهو صورة السكونى محلة مفرضة بين اسم ان خبره هار وقوله  
هل يظن الخ (قوله فنكون اجماعا حقيقة) أى كاهومقاد القول الثاني والثالث (قوله وان نفي بعضهم الخ)  
أى كاهومقاد القول الثالث (قوله وقيل لا يكون) أى كاهومقاد القول الاول (قوله فلا يجتبه) ان قيل لم  
مصحح بقوله فلا يجتبه مفرغ على قوله لا يكون اجماعا حقيقة وسكت عن نظيره ذلك في قوله قيل نعم فيكون  
اجماعا حقيقة حيث لم يقل فيجتبه قلنا لعدم الاحتياج اليه اذا الحجة لازمة لا لاجماع بخلاف نفي الحجة ليس  
لازما لانفعالات الاجماع لان الاجماع اخص من الحجة ولا يزعم من نفي الاخص نفي الاعم سم (قوله ويؤخذ  
تصحيح الاول) أى القول بانه اجماع حقيقة المشار اليه بقوله قيل نعم (قوله من تصحيح أنه محجة) أى بقوله والصحيح  
محجة وقوله لان مدركه أى مدركه الاول المذكور أى وهو قوله نظرا للعادة في مثل ذلك وقوله هو مدركه ذلك  
أى انه محجة وكونه مدركه أنه محجة قد استقدم من قوله السابق وثانيه انه محجة واجماع لان سكوت العلماء في  
مثل ذلك يظن منه الموافقة عادة أى اذا اتحد مدركهما كان ترجيح أحدهما لذلك المدركه ترجحا لا آخر سم  
(قوله وفى هذا الكلام) أى قول المصنف وفى كونه اجماعا الخ (قوله بتحقيق لحاصل الاقوال الثلاثة الخ)  
حاصل الاقوال الثلاثة كونه اجماعا حقيقة كاهومقاد اثني والثالث أولا كاهومقاد الاول وقد افاد ذلك هنا  
بقوله وفى كونه اجماعا حقيقة تردد مشارة الخ وأفاد بيان المدركه وهو كون السكوت هل يظن احتمال الموافقة  
أولا بقوله هل يظن ظن الموافقة الخ وأورد على التحقيق المذكور ان حاصل القول الثالث كونه محجة أى اجماعا  
حقيقة وكونه لا يسيب اجماعا أى لا يطلق عليه لغضا لاجماع وهذا الثاني لم يحققه المصنف في قوله وفى كونه  
الخ وأوجب بيان المراد بتحقيق حاصل المقصود بالذات من الاقوال وهو كونه اجماعا حقيقة أولا وأما التسمية  
فهى من غير المقصود بالذات وبان التسمية قد اختلفت فى قوله وما قبله نحررنا اتفق منها وما اختلف قاله سم  
قلت لا يخفى ضعف الجواب الاول فلو اقرعنى قوله ان التسمية قد اختلفت فى قوله وما قبله كان اولى والمراد  
بالتحقيق هنا ذكر الفنى بذيله لتضمن هذا الكلام اثبات ذلك الحاصل بدله وهو المدركه المذكور ويحتمل  
أن يكون المراد به ذكر الشئ على الوجه الحق قاله سم فالتأمل الظاهر الثاني لقوله وبان مدركه فالتأمل  
(قوله) وفيما قبله نحررنا اتفق منها وما اختلف أراد بما قبله قوله وفى تسميته اجماعا خلف لفظي فانه يشعر  
بانفاق الثالث والثاني على كونه اجماعا حقيقة واختلفا في التسمية والاحسن أنه أراد بما قبله قول  
المصنف والصحيح محجة وفى تسميته اجماعا خلف لفظي ليشتمل الاختلاف فى كونه اجماعا ايضا وأورد على هذا  
النحرر ان القول لاثبات قاعدته فى التخصيص موافقة القولين المطلقين بان وافق أحدهما بصدده والآخر  
بجزء واحد المطلقين هما كونه محجة واجماعا حقيقة وثانيه ما نفي كل منهما وقد بين في النحرر ان الثالث وافق  
من اطلق الازيات في الجزأين معا وان خلفه فى التسمية دون من اطلق النفي في جزأيه فبعد ليس نحررنا  
لصورة الخلاف على القاعدة بل مع حلها على أن جعل الشارح الاول نحررنا ما يحتاج فاعدهم المصريح بها  
في الثالث الفصل من انه يدل على القول الاول بصدده وعلى الثاني بجزءه قاله العلامة وفى جواب سم نظر  
فراجع (قوله وكل ذلك) أى من التحقيق وبيان المدركه والنحرر من وظيفة الشارح (قوله لسلم من  
الركاكة) أى ضعف التأليف بسبب الفصل بين المقدم وقدمه وتقييد الشئ قبل تمامه بما يسيب به التقيد ايضا اما  
الاول فلانه فصل بين المصدر وهو السكوت وصلته هى قوله عن مسئلة وأما الثاني فلان افترض من قوله مع  
بلوغ الخ تقييد المصدر المتبديلة بالمجرد المصدر مع ان هذا التقيد مقيد بالثاني الذى هو المسئلة المذكورة  
ولم يذكر بعد فليتأمل سم (قوله لسلم من التكليف في تأويله الخ) أغنا احتج الى التأويل المذكور لان

أرا الحفظ فليس باجماع قطعا وما اذ لم تبلغ المسئلة كل المحتجبين اولى بعض زمن مهلة النظر فعادة فلا يكون من محل الاجماع السكونى  
وعما اذ لم تكن في محل الاجتهاد بان كانت خطافية اولى تكن تكليفه نحو عمارة افضل من حذيفة أو العاكس فالسكوت على القول في الاول

يختلف المعلوم في أو على ما قيل في الثانية لا يدل على شيء وانما فصل السكوني بما من المعطوفات بالواو والعلاف في كونه جهة واجماعا وانته  
بقوله (وكذا الخلاف فيما لم ينتشر) مما قيل بان لم يبلغ الكل ولم يعرف فيه بخلاف قيل انه جهة اعدم ظهوره وخلاف فيه وقال الاكثر ليس  
بحجة لاحتمال ان لا يكون غير القائل خاص فيه ولو خاص فيه انما لم يختلف قول ذلك القائل وقال الامام الرازي ومن سبه انه جهة فيما قيل به  
البلوى كنقض الموضوع ليس الذكر لانه لا يد من حوض غير القائل فيه ويكون بالموافقة لا تنقضاء ظهوره والخلاف بمات قيل به البلوى فلا  
يكون جهة فيه ولم يرد المصنف في شرحه على هذه الأقوال الثلاثة فكيف مراده هنا الخلاف في أصل الجحيمه في غير رعاية لتفاصيل السابقة  
في السكوني (و) علم (انه) أي الاجماع ١١٨ (قد يكون في) أمر (دنيوي) كتدبير الجيوش والحروب وأموار رعية (ودني) كالصلاة

واظهاره بقدر المصنف غير صحيح لان الوجود هنا الاحتمال لكل من الموافقة وعدمها ولذا صرح بتعلق الترجيح  
به لا الظن والاصح تعلق الأمر ترجيح به اذا ظن هو الطرف الرابع وعكس أن يجب بان المصنف سلك في  
تعبيره المذكور البحر بدقا استعماله في بعض معناه وهو مجرد الادراك والمعنى هل يقاب ادراك الموافقة  
أي يجعله غالباً بما ادعى ادراك عدمها سم (قوله) وانما فصل السكوني (الخ) الظاهر انه انما فصل لعدم  
ثاني العطف لان ما ذكره في السكوني لم يعلم من التعريف (قوله) وكذا الخلاف فيما لم ينتشر) التشبيه في مجرد  
اجزاء الخلاف بدون ترجيح الجحيم لان ترجيح الجحيمه في السكوني من حيث ان بلوغ المسئلة جميع المجتهدين  
بغلب الموافقة وظاهر ان ذلك غير موجود هنا اذا فرض انه غير منتشر (قوله) ولو خاص فيه لقال بخلافه  
قال العلامة الشهاب في حيز الاحتمال والافاقفة ممتوعة اه وهو ظاهر سم (قوله) فيما قيل به  
البلوى (أي في حكم ما تم به البلوى) نقض الخ مثال الحكم المذكور أي كالحكم بنقض الموضوع والذي يتم  
به البلوى لانه هاتسما الذي ذكره الشهاب (قوله) كحدوث العالم قال العلامة الشهاب لا يقال بثبوت الباري  
سبحانه وتعالى متوقف على ثبوت حدوث العالم وقد توقف الاجماع على ثبوت الباري فليكن متوقفاً على  
الحدوث لانه انما ثبوت الباري سبحانه أي اليه لا متوقف على إمكان العالم بدون حدوثه اه (قوله) فلا يمتنع  
فيه بالاجماع لم يقل فلا جماع فيه لان المتوقف على ذلك هو الجحيمه والتسلك لا غير قاله الشهاب (قوله) ولا  
يشترط فيه امامهم معصوم قد رد عليه ان هذا اشارة الى الرد مذبح الراضين لكن ما اشار اليه غير مطابق  
لما ذهبهم فانهم ذهبوا الى انه لا جماع وان الجحيمه في قول الامام المعصوم وكلام المصنف يدل على اعتقادهم  
بالاجماع مع اشتراط الامام المعصوم فيه ويجب ان لا يتبع أن يكون اشارة الى الرد مذبحهم بل يجوز ان يكون  
اشارة الى رد ما يبلغ رد حيث افاد ان الاجماع أمر ثابت وأنه لا يتوقف على امام معصوم رد القوم بعدم ثبوت  
وان الجحيمه في قول الامام المعصوم والى عدم جهة قول الامام المعصوم حيث أشعر كلامه بأنه لو وجد كان من  
جملة المجتهدين فانه مشعر بعدم جهة قوله بمجرد سم قلت لا ينبغي ما في هذا الجواب من التسكفات التي يبدو  
عنها ظاهر المصنف والشارح (قوله) معترضاه أي بالقول بالوقوع (قوله) الصحيح امكانه (أي عادة دليل القول  
المقابل فان قيل قد تقدم في كلامه ما فيه امكانه كقوله لا ينبغي افتقار الجحيمه وقوله وان الاجماع المنقول  
بالأحاد جهة قوله وأنه لو لم يكن الواحد لم يمتنع به وقوله والصحيح جهة فالجواب انه صرح به طوطه أقوله وأنه  
قطعي وللتسبه على الخلاف في امكانه وقطعيته وذلك غير مستفاد مما تقدم (قوله) كالاجماع على كل طعام  
واحد) هذا انظر لظهوره وان هذا المذكور ليس بالاجماع (قوله) في وقت واحد) راجع للمثلين (قوله) واجب  
بان هذا (الخ) حاصله أن هذا قياس مع وجود الفارق (قوله) لا يجتمعهم عليه الدليل (أي الذي يتفقون على  
مقتضاه (قوله) بعدم امكانه) أي وقوعه اذا لم يتسكنوا بعد وقوعه (قوله) وقد رد الكتاب على جحيمه كما  
تقدم) أي في قوله ومن يشاقق الرسول الآية وكذا السنة دلت على ذلك تحديق لا يجتمع أمضى على ضلاله

واذا كان (وعقلى  
لا يتوقف صحته) أي  
الاجماع (عليه)  
كحدوث العالم ووحده  
الصانع لثبوت أي أمر  
المتأخرون في تعريفه  
لذلك أما ما توقف  
جهة الاجماع عليه  
كتبوت الباري والنبوة  
فلا يمتنع فيه بالاجماع  
والا لزم الدور ولا يشترط  
فيه) أي في الاجماع  
(امام معصوم) وقال  
الرافض يشترط ولا  
يخلو الزمان عنه وان لم  
تعمل عينه والجهة في قوله  
فقط وغيره تبع له  
(ولا بدله) أي لا جماع  
(من مستندوا لم يكن  
لقيد الاحتمال) المتأخذ  
في تعريفه (معنى وهو  
الصحيح) فان القول في  
الدين بالاستند خطأ  
وقيل يجوز أن يحصل  
من غير مستند بان  
يلهموا الاتفاق على  
صواب واتبعي قائله  
ونوع صور من ذلك

كما قال المصنف معترضاه على الأمدي في قوله الخلاف في الجواز دون الوقوع ﴿مسئلة الصحيح امكانه﴾ (قوله)  
أي الاجماع وقيل انه مجتمع عادة كالاجماع على كل طعام واحد وقول كلمة واحدة في وقت واحد وأوجب بان هذا الاجماع لهم عليه  
لاختلاف شهراتهم ودواعيهم بخلاف الحكم الشرعي لا يجتمعهم عليه الدليل (و) الصحيح (انه) بعد امكانه (جهة) في التسرع قال تعالى  
ومن يشاقق الرسول الآية توعده على اتاع غير مبيل المؤمنين فيجب اتاع مبيلهم وهو قولهم أو فعلهم فيكون جهة وقيل ليس بحجة  
لقوله تعالى فان تنازعتم في شئ فردوا الى الله والى الرسول انتصر على الرائي الكتاب والسنة قلنا وقد دل الكتاب على جحيمه كما تقدم (و) الصحيح  
(انه) بعد جحيمه (قطعي) فيها

(حيث اتفق المعتبرون) على انه اجماع كان مصرح كل من المجمعين بالحكم الذي اجموعوا عليه من غير ان يشنعهم أحد لاحتياجه العادة خطأهم  
جله (لا حيث اختلفوا) في ذلك (كأنه كوفي وما ندر محالفه) فهو على القول بأنه اجماع مجمع به نفي ١١٩

الرازي (والأمدى)  
انه (نظي مطلقا) لأن  
المجمعين عن ظن  
لا يستحل خطوهم  
والاجماع عن قطع غير  
محقق (وقوله) بالخالفه  
(حرام) للتوعد عليه  
حيث توعد على اتباع  
غير سبيل المؤمنين في  
الآية السابقة (فعلم  
تحرير احداث) قول  
(ثالث) في مسألة اختلف  
أهل عصرهما على قولين  
(و احداث) (التفصيل)  
بين مستلذين لم يفصل  
بينهما أهل عصر (ان  
تراه) أي ان فرق  
الثالث والتفصيل  
الاجماعان خالفاما اتفق  
عليه أهل العصر بخلاف  
ما زادهم فخره (وقيل)  
هما (خارقان مطلقا)  
أي أبدأ الاختلاف  
على قولين يستلزم الاتفاق  
على امتناع الصدور  
عنهما وعدم التفصيل  
بين مستلذين يستلزم  
الاتفاق على امتناعه  
وأوجب منع الاستلزام  
فيهما أمثال الثالث الخارق  
ما حكى ابن حزم أن الأخ  
يسقط الحد وقاختلف  
الصلابة فيه على قولين  
قبل يسقط بالمعقول  
بشار ككاش فلهقاطه  
بالأخ خارقه لما اتفق

(قوله) حيث اتفق المعتبرون) يقع الباء أي القائلون بحجية الاجماع وليس المراد بهم المجمعون كما توجه بعضهم  
وفي قوله المعتبرون اشار الى أن من خالف في حجه غير معتبر وقد استدلى في التحصير وشروحه على أنه حجة  
قطعية بوجوه منها أنهم اجموعوا على القطع بنقطة بخلاف الاجماع والمادة تحيل اجتماع هذا العدد الكثير  
من العلماء المحققين على قطع في شيء من غير قاطع فوجب بحكم المادة تقدير من قاطع دال على القطع  
لنقطته بخلاف الاجماع ولا يرد على ذلك ان فيما نسب إلى الاجماع والاثبات الاجماع نفس قاطع توقف  
ثبوت ذلك النص القاطع على الاجماع ليكون ثبوت ذلك النص مستفاد من الاجماع على القطع بالنقطة  
وذلك دور وذلك لأن المصدق أن الاجماع حجة فالذي ثبت به ذلك هو وجود نص قاطع دال على ذلك وجود  
صوره من الاجماع بمنع عاده وجوده ما دون ذلك النص وثبوت هذه الصورة من الاجماع ودلائلها العديدة  
على وجود النص لا تتوقف على كون الاجماع حجة لأن وجود تلك الصورة مستفاد من التواتر ودلائلها على  
النص مستفاد من العادة قاله سم (قوله على أنه اجماع) ضمير انه يعود على الاجماع بمعنى الاتفاق فليس  
فيما لا حار عن الشيء نفسه (قوله) كان مصرح كل من المجمعين الخ) تمثيل للاجماع الذي اتفق المعتبرون  
على أنه حجة ومثل التصريح المذكور لما قامت قرينة الضمان الدالة كتحليل على أنه وافي كما لو صرح  
وابس هذا من الاجماع السكوتي لأن ضابطه كما تقدم أن يكون السكوت مجردا عن أماره الزمان والسطح  
(قوله) من غير أن يشنع) بكسر الشين ومعناها أي يفرد (قوله) لأحتياجه العادة خطأهم جله) أو رد عليه كما  
ذكر ما بين الحاشية ونصه أو رد عليه ان مقتضاه أن الاجماع انما يكون حجة اذا باع المجمعون عددا للتواتر فان  
غيره لا قطع بنقطة بخلافه وأجاب بما شرحه العاصم بأن الدليل يأخذ في اجماع المسلمين من غير تقييد ولا  
اشتراط فانهم خطوا الخائف مطلقا من غير تعرض لعدد التواتر وان لم فلا يضربنا زغرفنا بحجية الاجماع  
في الجله وقد صرح اه وقد يفهم نصور بالمسألة بما ذابغ المجمعون عدد التواتر من تعبير المصنف بالمعتبرين  
لخالفه امام الحرمين اذا لم يبلغوا عدد التواتر وانظروا منه من المعتبرين ومن قوله كأنه كوفي وما ندر بخالفه اذ  
التجسس يقتضي بقاء شيء آخر كالذي لم يبلغ المجمعون فيه عدد التواتر قاله سم قلت قوله وقد يفهم الخ فند  
بقال المصنف ومن كلام المصنف خلافه وان خلاف امام الحرمين غير معتبر ولا لا ذكره كما هي عاده وكون  
التجسس المذكور يفهم منه ذلك لا يخفى بعده فأمثل (قوله) فهو على القول الخ) نقر سم على النفي في قوله  
لا حيث اختلفوا وقوله على القول بأنه اجماع هو الراجح في السكوتي والراجح في ما ندر بخالفه وقوله مجمع به  
لا حاجة اليه بعد قوله اجماع لاستلزام الاجماع كونه حجة بالعكس (قوله) وقال الامام والأمدى نظي مطلقا) أي  
سواء كان مصرحاً وغيره (قوله) وخرقه حرام) هذا في القطعي وكذلك في الظني بغير دليل راجح عليه قاله سم وفي  
تركيب المصنف استعاره مكنية وتخييل حيث شبه الاجماع بالسور المحظ بجماع ان كلاً يحفظ ما شمل  
عليه فأنسور يحفظ ما حواه من الابنية والاجماع يحفظ ما حواه من الحكم المجمع عليه واثبات الخرق تخييل  
وقوله حرام أي من البكائر لانه توعد عليه بخصوصه في الآية السابقة كما اشار اليه الشارح (قوله) فلعلم تحرير  
احداث قول ثالث الخ) فرق الخرافي وغيره وبين احداث التفصيل بين مستلذين بان محل الحكم في  
المسألة مقتضى المستلذين متعدد يسقط ما توهم بعضهم من أنه لا فرق بينهما شيخ الاسلام (قوله) أي أبدأ) فسر  
الاطلاق بذلك دفعا لتوهم أنه في مقابلة التفصيل المستفاد من قوله ان خرقه فيكون معناه سواء خرقه أم لا وهو  
فاسد كما هو ظاهر قاله سم (قوله) وأوجب منع الاستلزام فيما) أي لأن عدم القول بالشيء ليس قولاً بعدم  
ذلك الشيء (قوله) وقد اختلف الصاحبة الخ) الجمله حاله وكذا القول في نظيره من قوله الآتي وقد قيل وقوله قد  
اختلفوا (قوله) من أن له نصيباً) أي وكل المال على القول الاول وبعضه على الثاني (قوله) وعليه أبو حنيفة)

عليه القولان من أن له نصيباً ومثال الثالث غير الخارق ما قيل محل منرك السمية سهوا لا عمد وعليه أبو حنيفة وقد قيل محل مطلوق عليه  
الشافعي وقيل يهرم مطلوقا فافرق بين السهوا والعمد موافق لمن لم يفرق في بعض ما قاله ومثال التفصيل الخارق ما قيل في توريش العمدون  
أندالة أو العكس وقد اختلفوا في توريشها مع اتفاقهم على ان العلة فيه أوفى عدمه كونها من ذوى الأرحام فنوريش أحد اجداد الأجرى

خلق لا اتفاق ومثال التفصيل غير الخارق ما قبله بحسب الزيادة في مال المهي دون المالى المباح وعليه الشافعي وقد قيل بحسبهما وقيل لا بحسبهما فالفصل موافق لمن لم يفصل في بعض ما قاله (و) ع لم من حرمه خرق الاجماع (انه يجوز زاحداث دليل) لحكم أى اظهاره (اوتأويل) للدليل ليوافق غيره (اوعله) لحكم غير ما ذكره من الدليل والتأويل والعلة لجواز تعدد المذكورات (ان لم يخرق) ما ذكره من خلاف ما اذخره بان قالوا للدليل ولا تأويل ولا علة غير ما ذكرناه (وقيل لا) يجوز زاحداث ما ذكره مطلقا لانه من غير سبيل المؤمنين المتوعد على اتباعه ١٢٠ في الآية واجب بان المتوعد عليه ما خلف سبيله ما لم يتصرفوا له كما نحن فيه (و) علم من

حرمه خرق الاجماع الذى من شأن الائمة بعده ان لا يخرقوه (انه) يمنع ارتداد الامة في عصر (هما) خرقه اجماع من قبلهم على وجوب استمرار الاعان والخرق يصدق بالفعل والقول كما يصدق الاجماع بهما (وهو) أى امتناع ارتدادهم (هما) (الصحيح) الحديث الترمذى وغيره ان الله تعالى لا يجمع أمى على ضلالة وقيل يجوز ارتدادهم شرها كما يجوز عقلا وليس في الحديث ما يمنع من ذلك لا تنافي صدق الامة وقت الارتداد واجب بان معنى الحديث انه لا يجمعهم على أن يوجد منهم ما يضلون به (الصحيح) بالارتداد (لأن اتفاقها) أى الامة في عصر (على جهل ما) أى شئ لم تكلف به بان لم تعلمه كالتمثيل بين عبار وحذيفة فانه لا يجمع (على الاتبع لعدم الخطأ) فيه وقيل يمتنع والا كان الجهل سبيلا لها فيجب اتباعها فيه وهو باطل وأوجب عن سبيل لها لان سبيل الشخص ما يختاره من قول أو فعل وعدم العلم بالشئ ليس من ذلك أما اتفاقها على جهل ما كتبت به فيمتنع قطعاً (وفي انقسامه افرقتين) في كل من مسئلتين متشابهتين (كل) من الفرقتين (مخطئ في مسئلة) من المسئلتين (تردد) للعلماء (مناره هل أخطأت) نظرا الى مجموع المسئلتين فيمتنع ما ذكرناه اخطا عنها بالحديث السابق أولم يخطئ إلا بعضها نظرا الى كل مسئلة على حدة ولا يمتنع وهو الأقرب ورجمه الأمدى وقال الا لاكثرين على الاول (و) علم من حرمه

أى وما لك أيضا (قوله خارق للاتفاق) أى لانه يلزمه أن يعمل بقدر ما علوا به فقد خرق اتفاقهم على أن علة الارث أو عدمه كونها من ذوى الارحام وهذا قد يقع ان يقال أن هذا التفصيل غير خارق لانه مثل التفصيل الذى يليه في كونه أخذ من كل قول طرفا (قوله) وانه يجوز زاحداث دليل أى غير دليل الاجماع كأن يجمعوا على أن الامة واجبة بدليل قوله تعالى وما أمرنا الا للهدى والله مخلصين له الذين ثم يقول نفخص الدليل قوله صلى الله عليه وسلم أغل الأعمال بالنسب (قوله أى اظهاره) انه بذلك على ان الحديث هو اظهار الدليل وأما الدليل في نفسه فهو بدو المراد باظهاره الاستدلال به شخ الاسلام (قوله اوتأويل) أى كما اذا قال المجمعون في قوله عليه الصلاة والسلام وعقره الائمة بالارتداد تأويله عدم التهاون بالسبع بان نقض عنهما فتأويله من بعدهم على أن معناه أن العرب لما حجب السابعة صار كأنه ثمانية (قوله أو علة) كأن جعلوا علة ال باقى البرا لاقبالت ففعلها من بعدهم لا ذخار (قوله لا ملأتم بتمرضوا له) أى لم أعلم من أن عدم القول بالشئ ليس قولاً بعدم ذلك انتهى كما تقدم مثل ذلك (قوله) الذى من شأن الائمة بعدهم ان لا يخرقوه اشارة الى أن الاستحالة عادة لا عقلية اذ لا ملازمة عقلية بين حرمه الخرق واستحالة الارتداد ضرورة ما كان ارتكاب الحرمة ثم لا يخفى أن الامتناع انما علم من الدليل السببي وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يجمع أمى على ضلالة لانه من حرمه الخرق وحده فان المعلوم منها حرمة لا تحتهان فتعبر بالمتصف بالامتناع غير جسد وقد يجاب عنه انه من الحرمة معونه ملاحظة مقدمه موهومة وهي ما يثبت بالدليل السببي المتقدم من علم اجتماع الامة على الضلالة والخاص ان العلم بامتناع الارتداد يتوقف على أمرين كون الارتداد ضلالة وامتناع اجتماعهم على الضلالة والأمر الاول معلوم من هذا المحل لانه حرمه الارتداد لانه خرق والحرمة ضلالة والأمر الثانى معلوم من محل آخر وهو الدليل السببي فكان هذا المحل منشأ العلم المذكور لانه يعلم منه أن ارتداد الامة ضلالة لانه خرق وقد تقرر أن الخرق حرام فهو ضلالة قبله امتناعه ملاحظة ما هو معلوم من امتناع اجتماعهم على الضلالة بدليل العلم ومن هنا ينظر أن ما هنا منشأ العلم بامتناع ارتدادهم مع اتفاقه انصف اذ امتناع المعلوم عما هنا بقوله مع اتفاقه دققت فتأمل قاله سم (قوله والخرق يصدق بالفعل والقول) دفع لما يتوهم من أن الرد اذا كانت بالفعل لا تكون خرقا للاجماع (قوله وقيل يجوز) الاولى وقيل لا يمتنع أو عكن شرعا أى لا يحلها الشرع لان المتبادر من الجواز شرعا هو الاذن في الفعل والترك وليس بمراد قطعا (قوله لا تنافي صدق الامة وقت الارتداد) أى لانهم بالارتداد خرجوا عن كونهم امة وقبل الارتداد لم يجمعوا على ضلالة وحاصل الجواب ان اسم الامة صادق عليهم قبل الارتداد وهو من أقوى أنواع الضلال فيمتنع وقوعه منهم كسائر الضلالات (قوله) كالتفصيل بين عبار وحذيفة أى كاعتقاد المفاضلة بينهم ما عند الله تعالى (قوله) وقيل يمتنع أى اتفاقهم على جهل ما لم يكلفوا به (قوله) لان سبيل الشخص ما يختاره أى ومعلوم انهم لا يختارون الجهل لما فيه من النقص وقوله وعدم العلم بالشئ ليس من ذلك أى ما يختار لما تقدم (قوله) وفي انقسامه افرقتين (الح) حاصله هل يجوز انقسامها افرقتين كل فرقة مخطئة في مسئلة بخلافه لاخرى كاتفاق فرقة على أن الترتيب في الوضوء واجب وفي الصلوات اثنان غير واجب والفرقة الاخرى على عكس

ذلك الشخص ما يختاره من قول أو فعل وعدم العلم بالشئ ليس من ذلك أما اتفاقها على جهل ما كتبت به فيمتنع قطعاً (وفي انقسامه افرقتين) في كل من مسئلتين متشابهتين (كل) من الفرقتين (مخطئ في مسئلة) من المسئلتين (تردد) للعلماء (مناره هل أخطأت) نظرا الى مجموع المسئلتين فيمتنع ما ذكرناه اخطا عنها بالحديث السابق أولم يخطئ إلا بعضها نظرا الى كل مسئلة على حدة ولا يمتنع وهو الأقرب ورجمه الأمدى وقال الا لاكثرين على الاول (و) علم من حرمه

خرق الإجماع الذي من شأنه الإثبات بعد أن لا يخبر قوه (أنه لا إجماع يضاد إجماعاً سابقاً بخلافه المصري) أي عبد الله في نحو قوله ذلك قال لأنه لا مانع من كون الأول معناه وجود الثاني (وأنه) أي الإجماع بناء على الصحيح أنه قطعي (لا يعارضه دليل) لاقطعي ولا قطعي (أذا تعارض بين قاطعين) (لاصاله ذلك) (ولا) بين (قاطع ومظنون) لأنهما المظنون في مقابلة القاطع (وأن موافقته) أي الإجماع (خبر الأندلس على أنه عنه) لجواز أن يكون عن غيره ولم ينقل لنا استغناء بنقل الإجماع عنه (بل ١٢١) ذلك أي كونه عنه هو (الظاهر أن لم يوجد غيره) بمعناه إذ لا بد له من مستند كما تقدم فإن وجد فلا يجوز أن يكون الإجماع عن ذلك الغير وبطل هنا اتفاقنا لا إبطاله وعطف هاتين المسئلتين على ما قبلهما وإن لم تنبأ على حرمة خرق الإجماع تسهما ولو ترك منهما أنه وإن لم من ذلك مع الاختصار (ه) خاتمة جاحد الجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة) وهو ما يعرفه منه الخواص والعوام من غير قبول لتشكيك القاطع بالضرورة وبات كوجوب الصلاة والصوم وحرمة الزنا والخمر (كافر قطعاً) لأن محمداً يستلزم تكذيب النبي صلى الله عليه وسلم فيه وما أوهه كلام الأممي وابن الحاحب من أن فيه خلافاً فس يرد لهما (وكذا) الجمع عليه (المشهور) بين الناس (المنصوص) عليه كحل البيع جاحده كافر (في الأصح) لما

ذلك قاله شيخ الإسلام ومحل الخطأ وعدمه إذا كان الصواب وجوب الترتيب في الوضوء والفائنة أو عدمه فيهما فإذا نظر إلى مجموع المسئلتين فقد أخطأ بالامتناع على مطلق خطأ وإذا نظر إلى كل مسألة على حدة تهمل بكن جمعهم مخطئاً نظراً إلى خصوص الخطأ فلم يتقوا على خطأ بخصوصه لأنه إذا كان الصواب الوجوب فيه ما قالت إحدى الفرقتين وجوب الترتيب في الوضوء وعدمه في الفائنة فقد أخطأ بالانسيبة للفائنة وإذا كانت الأخرى بالعكس فقد أخطأت بالنسبة للوضوء فلم يحتجوا على خطأ بسببه وإذا نظر إلى مجموع المسئلتين فقد اتفقوا على مطلق خطأ وقس على ذلك إذا كان الصواب عدم الوجوب فيهما هذا البصاح ما أشار له الشارح (قوله الذي من شأنه الإثبات بعد أن لا يخبر قوه) أن قيل لم ذكر هذا هنا في مسألة امتناع الارتداد السابقة بتركه في قوله السابق وأنه يجوز أحداث دليل الخ قلنا لأنه لا موقوف له هناك لأن عدم الخرق لا يدل على جواز ما ذكر وبدل على عدم وقوع الارتداد ووقوع إجماع يضاد السابق سم (قوله وأنه لا إجماع يضاد إجماعاً سابقاً) أي لا يجوز إجماع على حكم إجماع على ضده سابقاً لأنه يستلزم تعارض قاطعين بناء على أن الإجماع قطعي وتعارض القاطعين محال كما قاله الشارح قاله شيخ الإسلام الكمال وزاد النكاح فقول المتن إذا تعارض بين قاطعين متعلق بما قبله من المسئلتين اه وفيه جواز التضاد المذكور إذا كان ظاهراً كالبركي وقد نقل السيد السمرودي ما تقدم عن الكمال ثم قال والذي يظهر في وجوبه أي ما ذكره المصنف أن أحد الإجماعين خطأ فقام واجتماع الإثبات على الخطأ يمنع من حديث لا يتجهم أمي على ضلاله سواء قلنا أن الإجماع قطعي أو ظني اه وفيه امتناع ذلك في الظني أيضاً ولا ينافيه جواز مخالفة السكوتي للدليل لأنه لا يلزم عليه تخطئه الإثبات بخلاف ما هنا فلتمام سم (قوله لاقطعي ولا قطعي) أخذنا له وم من كون الدليل نكراً في سياق النبي وقوله وأنه لا يرد دليل عطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص إذا إجماع من أفراد الدليل (قوله إذا تعارض بين قاطعين) ينبغي أن يرجع هذا الكل من قوله وأنه لا يعارضه دليل باعتبار فرض ذلك الدليل قطعاً وقوله أنه لا إجماع يضاد إجماعاً سابقاً لأنه مفسر وض في القطعي وإن يخص قوله ولا قاطع ومظنون بقوله لا يعارضه دليل باعتبار فرض ذلك الدليل ظاهراً وعكس أن يرجع لما قبله أيضاً بناء على فرض أحد الإجماعين قطعاً والأخر ظاهراً وفيه تكلف سم (قوله وعطف هاتين المسئلتين) هما قوله وأنه لا يعارضه دليل والتي بعدها (قوله المعلوم من الدين بالضرورة) أي الذي علمه صار شعبة العلم الضروري من حيث استواء العلم والخاص في معرفته وعدم قبوله لتشكيك والافهم بحسب الأصل نظري مستفاد من الأدلة وقد أشار إلى هذا الشارح بقوله وهو ما يعرفه الخ (قوله ليس يرد لهما) أي بل مرادهما أن الخلاف الذي ذكره اغنا هو فيما لم يعلم من الدين بالضرورة ومن الجمع عليه وأماما علم من الدين بالضرورة مما أجمع عليه فلا خلاف في كفر جاحده (قوله وكذا المشهور الخ) يقتضي أنه يكفر جاحداً وإن لم يعلم من الدين بالضرورة واعترض بأنهم اعتبروا العلم من الدين بالضرورة وفيه مغموم الإيمان حيث عرفوه بأنه التصديق بما علم ضروره أنه من دين محمد صلى الله عليه وسلم ولا واسطة بين الإيمان والكفر (قوله وقبل لجواز أن يفتي عليه) هذا هو المعتقد في الفروع وقوله وفي غير المنصوص من المشهور تردد قيل يكفر جاحداً ضيف والعلم عدم الكفر

#### ﴿ الكتاب الرابع في القياس ﴾

(١٦ - بنافي - ثاني) تقدم وقبل لجواز أن يفتي عليه (وفي غير المنصوص) من المشهور (تردد) قيل يكفر جاحده لشهرته وقيل لجواز أن يفتي عليه (ولا يكفر جاحداً) الجمع عليه (الظني) بأن لا يعرفه الخواص كفساد الجمع بالجماع قبل الوقوف (ولو) كان الظني (منصوصاً) عليه كما حققنا بنت ابن السدس مع بنت الصلب فإنه قضى به النبي صلى الله عليه وسلم كما رواه البخاري ولا يكفر جاحداً الجمع عليه من غير الدين كوجوده بنفاً قطعاً ﴿ الكتاب الرابع في القياس ﴾

من الأدلة الشرعية (وهو معلوم على معلوم) من العلم بمعنى التصور أى الحاقه فى حكمه (لمساواته) مضاف للفعل أى لمساواة  
الاول الثانى (فى علمه حكمه) ١٢٢ بان توجد تمامها فى الاول (عند الحامل) هو المجتهد واتفق ما فى نفس الامرام لابان ظهر

تقدم الكلام على المقاربة وأخره عاقله لانه دون فى الشرف لافى القوة ولورعبت القوة لكان القياس  
مقدما على الاجماع لان الاجماع قد يكون عن القياس كما مر كذا فقل وفيه نظر فلا يلزم من كونه مستندا  
للاجماع ان يكون أقوى منه (قوله من الأدلة الشرعية) حال من القياس وقيد بذلك للاحتراز عن القياس  
المنطقي فلا يقال نعم فى المصنف القياس غير جامع لان القياس فى الترجمة عام وقوله من الأدلة الشرعية أى  
انه المقصود بالذات من الكتاب فلا ينافى انه يحتاج فى غير الامور الشرعية تبعافلا يعارضه بقول المصنف  
الاقى وهو حجة فى الامور الدينية (قوله وهو حمل معلوم الخ) عرفة ابن الحافظ كالا مدى بانه مساواة فرع  
لاصل فى علمه حكمه وهو أظهر من تعريف المصنف اذ الكلام فى القياس الذى هو احد الأدلة التى نصبها  
الشارع نظر فيها المجتهد لا وبالمساواة كذلك بخلاف الجمل الذى هو الالحاق فانه فعل المجتهد المحقق واجب  
بان كونه فعل المجتهد لا ينافى ان ينصبه الشارع دليلا اذ لا مانع من ان ينصب الشارع حمل المجتهد الذى من  
شأنه ان يصدر عنه دليلا سواء وقع أم لا وأورد ايضا أنه جعل الحمل جنسا للقياس مع أنه غير صادق عليه لانه  
ثمره القياس وثمره الشئ غيره وأجاب المصنف عن هذا البراد بان المراد بالحمل التسوية لا بوث الحكم فى  
الفرع والتسوية نفس القياس لا ثمرته اهـ ونقل عن أبيه ان الالحاق هو اعتقاد المساواة قال فأول ما يحصل  
فى نفس القياس الدالة العقلية للمساواة ثم ينشأ عنها اعتقاد المساواة والقياس هو هذا الاعتقاد والحكم  
مسند له الله وهو حكم العقلية فى نفسه بما اعتقده من مساواة أحد الامرين لآخر وهو الحاقه فى الجهة  
المذكورة وهى بوث ذلك الحكم أو نفيه اهـ وقوله حمل معلوم الخ عبر بالمعلوم اشمل جميع ما يجرى فيه  
القياس من موجود وغيره مما يعلم والمراد بالعلم ما يشمل الظن (قوله وهو المجتهد) جرى على القالب أو ان  
المجتهد شامل لاحد المطلق والمقيد وهو مجتهد المذهب الذى يقبس على أصل امره شيخ الاسلام (قوله وان  
خص بالصحيح) الباء داخله على المقصور عليه كما يفيد الشارح (قوله والفاقد قبل ظهوره فساد معمول  
به) أى سواء دخل فى الحد أو لا لا يجب على المجتهد اتباع ظنه وان كان فاسدا فى الواقع قاله شيخ الاسلام وأثر  
الشارح بذلك دفع توهم شأمن اقسامه فانه لما قرر انه يعتبر فى القياس الصحيح المساواة فى نفس الامر كان  
مطلبا ان يتوهم انه لا يجوز العلم بالقياس حتى يتحقق بحتمه يتحقق المساواة فى نفس الامر فبين انه يكفى  
الحمل به ظن بحتمه قاله سم (قوله كالادوية) أى كان قياس أحد شيئين على آخر فمما علم له من افادته دفع  
المرض المجتهد مشلا لمساواته فى المعنى الذى سببه أفاد ذلك الدفع ووجه كون القياس فى نحو الادوية  
قياسا فى الامور الدينية انه ليس المطلوب به حكم شرعى بل بوث نفع هذا ذلك المرض مشلا وذلك أمر  
دينى سم (قوله فتمه قوه عقلا) أى عدوه محالا لا تصور وقوعه عقلا (قوله بمعنى انه مرجح لتركه)  
أى حيث لم يظن العوالب فى سلوكه قاله الشهاب (قوله ومنه ابن خزم شرعا) أى منع القياس فى الاحكام  
الشرعية كما يفيد دليله وليس المعنى انه منه شرعا أى من جهة الشرع بمعنى انه ورد دلائل شرعية تمنع القياس  
كما قد توهم (قوله لان النصوص تستوعب الخ) فيه أن هذا الدليل لا ينتج المنع بل عدم الاحتياج الى  
القياس الآن قال اذ لم يمتحج اليه كان عينا واهل بمنع من العبث ومحابب ان عتب بل فائدة التوكيد  
وانترجيه عند المعارضة سم (قوله بالامعاء القوية) المراد بالامعاء الكلمات لما قابل الفعل والحرف كما هو  
ظاهر (قوله قلنا لا سلم ذلك) أى ولو سلم لا يدل على المنع بل على عدم الاحتياج ولو سلم فيه معارض بما هو راجح  
منه وهو الأدلة الظاهرة فى الجواز سم (قوله ومنع داود) أى شرعا فيما يظهر قاله الشهاب (قوله كما يعلم بما  
سابق) أى كما يعلم الصادق المفهوم من الصادق (قوله أولى منه) أى من الثبوت وقوله فى الأصل حال من ضمير  
منه العائد على الثبوت ومتعلق بالتعظيم بناء على أن ضمير المصدر يعمل على الفعل كالمصدر (قوله ومنه  
أبو حنيفة فى الحدود الخ) نحن وان وافقناه فى التعديل بذلك فى بعض الاماكن لا نطلقه فيها بل نقيده بما اذا

غاطه فتناول الحد  
القياس الفاسد بالصحيح  
(وأن خص) المحدود  
(بالصحيح) أى قصر  
عليه (حذف) من الحد  
(الآخر) وهو عند  
الحاصل فلا يتناول  
حينئذ الا الصحيح  
لأنصرف المساواة  
المنطقية الى ما فى نفس  
الامر والفاقد قبل  
ظهوره فساد معمول  
به كالصحيح (وهو)  
أى القياس (حجة فى)  
الامور الدينية (به)  
كالادوية (قال الامام)  
الرازي (اتفاقا) أسنده  
الى دليلا من عهده  
(وأما غيرها) كالشرعية  
(فتمه قوه) فيه (عقلا)  
ذلوله لا طريق لا يؤمر  
فيه الخطا والعقل مانع  
من سلوك ذلك قلنا  
بمعنى امر مرجح لتركه  
لا معنى انه محيل له  
وكفى بحمله اذا ظن  
الصواب فيه (و) منه  
(ابن خزم شرعا) قال  
لان النصوص تستوعب  
جميع الحدود  
بالامعاء القوية من  
غير احتياج الى استنباط  
وقياس قلنا لا سلم ذلك  
(و) منع (داود غير  
الحمل) منه بخلاف  
الحمل الصادق بقياس  
الاولى والمساوى كما يعلم

وأجيب بأنه يدرك في بعضه فبحرئ فيه القياس كقياس النباش على السارق في وجوب القطع بجامع أخذ مال الغير من خزنة  
وقياس القاتل عمدا على القاتل خطأ في وجوب الكفارة بجامع القتل بقبحه وقياس غير الجرح عليه في جواز الاستجماع الذي هو  
رخصة بجامع الجامد الطاهر القاتل وأخرج أبو حنيفة ذلك عن القياس بكونه في معنى ١٢٣ الجرح وسماه دلالة النص وهو لا يخرج

ذلك عنه وقياس نفقة  
الزوجة على الكفارة  
في تقديرها على المومر  
بدين كما في نفقة الحج  
والصبر على كفاية كفارة  
الزواج بجامع أن كلا  
منهما مال يجب الشرع  
ويستقر في النعمة  
وأصل التفاوت من  
قوله تعالى استغنى ذوقة  
من سعة الآية (و) منه  
(ابن عبدان عالم  
بصغر أبيه) وقوع  
حادثه لم يوجد نص فيها  
فصوّز القياس فيها  
للمعاجلة بخلاف ما لم يقع  
فلا يجوز القياس فيه  
لانتفاء فائدة قلنا  
فأئذ العجل به فيما إذا  
وقعت تلك المسئلة  
(د) منعه (نوم في  
الاسباب والشروط  
والموانع) قالوا لان  
القياس فيها يخرجها  
عن أن تكون كذلك  
اذ يكون المعنى المشترك  
بينها وبين المقس  
عليها والسبب والشرط  
والمانع لخصوص  
المقس عليه أو المقس  
وأجيب بان القياس  
لا يخرجها عما ذكر  
والمعنى المشترك فيه كما

لم يدرك المعنى فيها كما يعلم من الجواب قاله شيخ الاسلام ومنه يعلم ان ما يقع في كتب الفروع من أن الرخص  
تقتصر على مورد النص ممنوع على إطلاقه تنقطن له سم (قوله) وأجيب بأنه يدرك في بعضها) أي  
وذلك كاف في النقض (قوله بجامع الجامد الطاهر) في التعبير تامل اذا الأولى ان يقول بجامع الجود  
والطهارة ذمها لجامع لذات الجامد والطاهر كما هو بين ويمكن أن يراد بالجامد الطاهر الكون كذلك  
والخطيب سهل (قوله وأخرج أبو حنيفة ذلك) أي غير الجرح وسماه أي الدلالة على غير الجرح دلالة النص قال  
شيخ الاسلام كغيره هي السماع عندنا فهو الموافقة بقسمه الأولى والمسار أي اه وأقول قد تقدم في أوائل  
الكتاب خلاف في أن الدلالة على الموافقة لفظية أو قياسية ونقل المصنف عن الشافعي وأما الحرمين والرازي  
انها قياسية أي بطريق القياس الأولى أو المساوي ونقل عن الغزالي والأمدى من قائل انها لفظية انها فهمت  
من الأسباق والقرائن وأنها مجازية من إطلاق الأخص على الأعم وعن غيرهما من أنه نقل اللفظ طاعرا  
والدلالة عليها منطوق المفهوم بين الشارح ثم ان كثير من العلماء على أن الموافقة مفهوم لا منطوق ولا  
قياس كما هو ظاهر صدر كلام المصنف اه فنقول الشارح وهو لا يخرج بذلك عنه ظاهر في انها قياسية قاله سم  
(قوله وأصل التفاوت) أي دله من قوله تعالى الخ قالنا ثبت القياس هو مجرد التقدير المذكور دون أصل  
التفاوت قاله مستفاد من الآية التبريق (قوله ومعها ابن عبدان) فيه أن يقال ان أراد شرعا فبقية ما تقدم على  
كلام ابن حزم أو غيرا فبقية نظره سم (قوله) فيما اذا وقعت تلك المسئلة) لوقال اذا وقعت كان أخصر  
وأوضح (قوله ونوم في الأسباب والشروط والموانع) مورد القياس في الشروط أن يشترط شي في أمر فخلق  
بذلك الشيء آخر في كونه شرط لذلك الشيء وهو الحساب إلى أن الشرط أحد الأمرين ويظهر بالقياس أن  
النص على اشتراط الشيء الأول لكونه ماصدا في الشرط لا لكونه هو الشرط فقط وهكذا في الباقي فتأمل ذلك  
لتعرف أن النص بر ذلك هو ما ينبغي للدليل الذي أوردته الشارح وأما نصه بره بقياس اشتراطية الوضوء  
على اشتراطية التيمم كما قاله السكالك فتأمل ذلك الدليل اذ القياس على هذا التقدير لا يخرجها عن أن تكون  
شرطا مأمولا لا يقتضي أن يكون المعنى المشترك هو الشرط مثلا وهذا في غاية الوضوح وقال الشهاب ولو ساق  
المصنف هذا أي قوله ونوم في الأسباب الخ عقب قول أبي حنيفة رضي الله عنه كان أنسب سم ومثال القياس  
في الشرط قياس الغسل على الوضوء في توقف الصلاة عليه كالوضوء فيكون شرطها ومثال القياس في المانع  
قياس النفاس على الحيض في ترك الصلاة معه كالحيض ومثال القياس في السبب ما ذكره الشارح (قوله) اذ  
يكون المعنى المشترك بينهما) لوقال اذ يكون السبب والشرط والمانع والمعنى المشترك بينهما كان أحق وكان  
قوله لا لخصوص منصوبا على خبر كان وأما في عبارة فهو مرفوع عطف على اسمها ولا يصح نصبه عطف  
على خبرها لفساد المعنى وذلك لان مراد هؤلاء النعم لتعليل المنع باستنزام القياس في السببية وما عطف عليها  
عن خصوص المقس والمقس عليه لاني المعنى المشترك عنه أي عن خصوص ما ذكره العلامة الشهاب  
رجحه الله تعالى سم (قوله لا يخرجها عما ذكر) أي عن كونها أسبابا وشرطا وموانع وقوله كما هو عليه لها  
أي لكونه أسبابا وشرطا وموانع وقوله يكون عليه لما ترتب عليها أي من الاحكام شيخ الاسلام وحاصله أن  
المعنى المشترك ليس هو السبب مثلا بل ما اشتمل عليه السبب بما يحقق في غيره كالإبلاخ المذكور فانه متحقق  
في اللواط كالزنا فيحقق اللواط بالزنا لهذا الجامع (قوله في أصول العبادات) أي أعظمها أو أدخلها في التعبد  
كالصلاة بخلاف نحو الكفارة وأراد بالقياس في أصول العبادات أعم من القياس في نفسها أو فيما يتعلق بها

هو عليه لها يكون عليه لما ترتب عليه أمثاله في السبب قياس اللواط على الزنا بجامع الإباح في فرج محرم شرعا مشتملى طبعيا (و) منعه  
(نوم في أصول العبادات) فنصوا جواز الصلاة بالاعمال المقيسة على صلاة القاعد بجامع الجرح قالوا لان الدوام تنوفر على غسل أصول  
العبادات وما يتعلق بها وعدم نقل الصلاة بالاعمال التي هي من ذلك يدل على عدم جوازها فلا يثبت جوازها بالقياس

ودفع ذلك عنه ظاهر (و) منع (قوله) القياس الجزئي (الحاجي) أي الذي تدعو الحاجة إلى مقتضاه (إذا لم يرد من على وقته) في مقتضاه (كضمان الدرك) وهو ضمان الثمن للثمن أن خرج المبيع مستحقا القياس يقتضي منه لأنه ضمان مالم يجرب عليه ابن سريج والاصح صحتة لعموم الحاجة إليه ما لا يفر باه وغيرهم لكن بعد قبض الثمن الذي هو سبب الوجوب حيث يخرج المبيع مستحقا والمثال غير مطابق فإن الحاجة داعية فيه إلى ١٢٤ بخلاف القياس الآن يفسر قوله الحاجي بما تدعو الحاجة إليه أو إلى خلافه فإن

المسئلة مأخوذة من ابن الوكيل وقد قال قاعدة القياس الجزئي أن ذلك يرد من النبي صلى الله عليه وسلم بيان على وقته مع عموم الحاجة إليه في زمانه أو عموم الحاجة إلى خلافه هل يجعل بذلك القياس فيه خلافاً وذكر له صوراً منها ضمان الدرك ذكره كما تقدم وهو مثال للثمن الثاني من المسئلة ومنها هو مثال للأول صلاة الأتسان على من مات من المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها وغسواها وكذلك اليوم القياس يقتضي جوازها على الوكيل لأنهم صلوا على غائب لأنهم صلوا على غائب والحاجة داعية لذلك لنفع المصلي والمصلي عليهم ولم يرد من النبي صلى الله عليه وسلم بيان لذلك ووجهه منع القياس في الشئ الأول الاستغناء عنه بعموم الحاجة في الثاني معارضة عموم الحاجة له والمجيز في الأول قال لا مانع

كلامه في المثال المذكور (قوله) ودفع ذلك عنه ظاهر (قوله) أي لأن عدم النقل لا يدل على عدم الجواز (قوله) تدعو الحاجة إلى مقتضاه أي إلى مطلقه يجوز الصلاة على الغائب في المثال الآتي (قوله) إذا لم يرد من على وقته) مع عموم الجواز عند الورود وقد يشكل بما ساقى من أن شرط القياس أن لا يكون داللاً على الأصل شاهداً للفرع وقد يجاب باحتمال أنه مبني على القول بعدم اشتراط الشرط المذكور فإن فيه خلافاً كما ذكره المصنف في شرح المختصر خصوصاً والمسئلة مأخوذة من ابن الوكيل وهذا القيد كلامه وله من لا يشترط ذلك وبأجله فنفصل ما قاله بهما هو الاحتياط فلا إشكال على المصنف قاله سم (قوله) كضمان الدرك أي كقياس ضمان الدرك على الدرك قبل ثبوته (قوله) أن خرج المبيع مستحقاً أي مثلاً أو مبيعاً أو ناصباً (قوله) وأنزع صحتة أي في الفرع ولا في الأصول وغير لازم موافقة الفرع والأصول كما هو مقرر (قوله) لمعاملة الغريباء متعلق بالحاجة والملازم معنى في كافيه قوله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيمة أي في (قوله) حيث يخرج المبيع مستحقاً ظرف للوجوب (قوله) وقد قال أي ابن الوكيل إن هذا الجملة في معنى الغلة (قوله) القياس الخ منه أخرجه قوله هل يعمل الخ (قوله) في زمانه أي زمان النبي صلى الله عليه وسلم لا في زمان القياس كما قاله شيخنا وذلك ظاهر (قوله) وذكر أي ابن الوكيل له أي لقياس الجزئي للحاجي صوراً أي أمثلة وقوله ذكره كما تقدم أي في كلام الشارح من أن القياس يقتضي منه (قوله) للثمن الثاني أي وهو ما تدعو الحاجة إلى خلاف مقتضاه (قوله) ومنها وهو مثال للأول أي وهو ما تدعو الحاجة إلى مقتضاه (قوله) أي القياس يقتضي جوازها الخ أي القياس على الصلاة على شخص غائب معين وهي صلاته صلى الله عليه وسلم على التجاني (قوله) معارضة عموم الحاجة له متعلق بالحاجة مخدوف أي عموم الحاجة إلى خلاف مقتضى القياس وله متعلق بمعارضة شيخ الإسلام وحاصله أن ضمان الدرك يفرض فيه أمران فإسائه على بقية الدين المدعومة فيمنع وهذا جواز القياس فيه الذي اقتضاه كلام المصنف حيث ضعف المنع والثاني ملاحظة عموم الحاجة له فحكم بجوازها لا قس بضمان بقية الدين المدعومة وهذا هو منع القياس فيه الذي حكاه المصنف بقوله ومنع قوم الخ سم (قوله) وآخرون في العقلية وآخرون في النفي الأصلي قضية تضعف هذين القولين أن الصحيح عنده جواز القياس وصحته في العقلية والنفي الأصلي لأنه لا مانع من ضم دليل إلى آخر وحينئذ فبردعه أنه لا أحزته في الشرعيات إذا كان حكم الفرع منصوصاً عنه أنه منع ذلك كما يأتي في هذا الكتاب فيما وجهه أفرق بينهما ما قاله سم (قوله) لاستغنائه عنه بالعقل) فيه أن هذه الدلائل إنما تنج عدم الحاجة إلى القياس لاستغنائه وقد تقدم نظير ذلك والجواب عنه بما يفرضه (قوله) مثال ذلك قياس الباري على خلقه الخ) هذا ما يسمى عند المتكلمين بقياس الغائب على الشاهد وضعفه الإمام الأوزاعي وغيره بأنه لا يفيد الدين والمطلوب في المسائل التي استدلوا بها اليقين مع أن في تعبيرهم عن الباري تعالى بالغائب إساءة أدب شيخ الإسلام (قوله) في النفي أي في ذي النفي لأننا لم نقس نفياً على نفي بل انما نقس شيأ لم نخد فيه حكماً بعد البحث عنه على شئ بهذه الصفة والبراءة التي الأصلية كما ذكره الشارح في نفسه بوجه بقوله أي بقاء الشئ الخ (قوله) فإذا وجد شئ يشبه ذلك أي ما انتفى فيه الحكم لانتفاء مدركه فقوله لا حكم فيه صفة كاشفة شيخ الإسلام (قوله) للاستغناء عن القياس بالنفي الخ) فيه ما مر في الذي قبله (قوله) إذا لا مانع من ضم

من ضم دليل إلى آخر وفي الثاني قدم القياس على عموم الحاجة (و) منع (آخرون) القياس (في العقلية) دليل قالوا لاستغنائه عنه بالعقل ومن أحاز قال لا مانع من ضم دليل إلى دليل آخر مثال ذلك قياس الباري تعالى على خلقه في أنه يرى بجماع الوجود ذاته وعلة الرتبة (و) منعه (آخرون) في النفي الأصلي أي بقاء الشئ على ما كان قبل ورود الأمر بان شئ الحكم كونه لا يتغناه مدركه بأن لم يجد المجتهد بعده البحث عنه فإذا وجد شئ يشبه ذلك لا حكم فيه قبل لا يقاس على ذلك للاستغناء عن القياس بالنفي الأصلي وقيل يقاس إذا لا مانع من ضم



دليل الى آخر (وتقدم قياس اللقنة) في معنيها الا ان ذكره هناك انسب من ذكر معظمه له هنا ونه ١٢٥ غلبه لئلا يظن انه اغفل

(والصحيح) ان القياس  
(حج) لعل كثير من  
الخاصة به مشتركرا  
شاع مع سكوت الباقين  
الذي هو في مثل ذلك  
من الاصول العامة  
وفاق عادة لقوله تعالى  
فاعتبروا واعلموا ان القياس  
بالشيء بالشيء  
(الا) في الامور (العادية  
والخلقية) أي التي  
ترجع الى العادة  
والخلقية كقول الحبيب  
والنفاس أو الحمل  
وأكثر فلا يجوز ثبوتها  
بالقياس لأنها لا يدرك  
المعنى فيها ف يرجع فيها  
الى قول الصادق وقيل  
يجوز لانه قد يدرك  
(والا في كل الاحكام)  
فلا يجوز ثبوتها  
بالقياس لان معناها لا  
يدرك معناها كوجوب  
الدية على العاقلة وقيل  
يجوز بمعنى ان كلامنا  
الاحكام صالح ثبتت  
بالقياس بان يدرك  
معناها ووجوب

(قوله على الاتعاط  
والانزجار) أي لوضعه  
له أو لعل فيه ومنه  
السيرة لما ينظم به  
المتنظال

ما لم يوجبه على شيء ولا  
يشكره الا رأى عبدا  
فيه لم اعتبر

(قوله ونرجع الى الاصول

دليل) أي وهو القياس الى آخر وهو البراءة الاصلية (قوله) وتقدم قياس اللقنة جواب سؤال تقدمه لم تركت  
ذكر قياس اللغة فأجاب بأنه تقدم (قوله) لئلا يظن انه اغفل) قال الشهاب المراد منه لكن في الصحاح  
اغفلت الشيء اذا تركته عن ذكره منك وتغافل عنه اه ولا يصلح هنا اه ولا مانع من صلاحته شاع على أن  
المراد لئلا يظن بواسطة تركه من الكتاب رأسا لئلا يتألم سم (قوله) والصحيح ان القياس (حج) أي على المجتهد  
ومقلديه قاله سم والظاهر ان قوله والصحيح الخ مقابل للتع فيما تقدم ولا يلاحظ ان المقابل للتع الجواز لا يقول  
لامعنى الجواز الا كونه حج فالجواز مستلزم لكونه حج (قوله الذي هو الخ) الذي نعمت للسكوت وضعه هو  
للسكوت وهو مستند أخيره قوله وفاق وقوله في مثل ذلك متعلق بوافق والاشارة بذلك للعمل المذكور وقوله من  
الاصول العامة حال من ذلك واعتبر كاعتد التكرر والاشوع وكون المسكوت عنه من الاصول العامة لكونه  
هذا الاجماع قطعيا ولهذا قال سعد الدين ولما كان اجماعا مكتوبا وهو ظني لا قطعي دفعه بماثل هذا السكوت  
قطعي لا ظني لقضاء العادة قطعيا بان السكوت على مثل هذا الاصل الكلي الداعي لا يكون الا عن وفاق اه أي  
فهو من السكوت الذي وحدت فيه اماراة الرضا فيكون من قسم الصريح حينئذ (قوله) ولقوله تعالى عطف  
على قوله لعمل كثير الخ وأخبره عنه لانه محتمل لغير ذلك بان يحمل الاعتبار على الانطواء الانزجار (قوله) كقول  
الحض الخ) مثل اللامور راقى ترجيع للعادة والخلقية فاللقل للمادة والحض للخلقية وكذا القول فيما بعده وقوله  
وأكثره أي أحدهما ذكر من الميض والنفاس والحمل أو ردان قوله الا العادية والخلقية نفى عنه ما بعده  
لشموله لان المقصود بما بعده الاشارة الى أن القياس لا يجري في كل الاحكام لان منها ما لا يدرك معناه بل  
انما يجري فيما يدرك معناه والعادية والخلقية مما لا يدرك معناه فيكون استثناءها ذاتا خلافا لاستثناء ما بعده  
وتكون استثناءها معنيها عن استثناءها وأجيب بان العادية والخلقية ليست من الاحكام الشرعية ولو لم كونها  
منها لتأول بان رادها العادية والخلقية الاحكام المترتبة عليها كالاحكام المترتبة على كون أقل الحضيض يوما وليلة  
مثلا من حرمة الاستمتاع بمن رأت الدم في يوم وليلة أو رادها الاحكام في قوله والاقى كل الاحكام ما يشمل النسب  
العام سواء كانت مستفادة من انشراح أو من العادة والخلقية فذكر جامعها اشارة الى المخالف في كل منهما  
وانه اختلف في كل منهما ما يخصه وهذا استغنى ما ورد الكمال من أن اجمع بينهما ما كان كالتكرار المتناقض  
للاختصاص قاله سم (قوله) فلا يجوز ثبوتها بالقياس أي فلا نفاس النفاس مثلا على الحضيض في عدته وقوله  
فلا يجوز الخ عدل اليه عن أن يقول فلا يكون القياس حج فيه الذي هو ظاهر صريح المصنف اصلا حال كلامه  
لان الخسلاف اغما هو في حوازه لافي عدم حجته اشارة الى اسلام (قوله) بمعنى ان كلامنا من الاحكام صالح الخ  
أي ان كل حكم في نفسه وعلى انفراد مع قطع النظر عن غيره صالح لان ثبت بالقياس هذا مراد القائل بجواز  
القياس في كل الاحكام لان الاحكام جميعها يجوز أن تكون ثابتة بالقياس بحيث يجمع جميعها في ثبوتها  
به اذ لا يصح دعوى ذلك لانه لا بد في كل قياس من أصل مقس عليه ثبت حكمه بغير القياس كما سياتي فلا  
يقتصر جريان القياس في الكل ونرجع الى الاصول المقس عليها قاله سم (قوله) بان يدرك معناه) فيه ان  
يقال المحتاج لادراك معناه هو المقس عليه لا المقس الذي ذكره وذلك لان المراد بمعناه المعنى الذي له شرع  
الحكم لا مطلق المعنى اذ لا راسطة له بالقياس ولا ينبغي أن القياس يتوقف على ادراك ذلك بالنسبة للمقس  
عليه ليكون أن يلحق به ما شاركه في ذلك المعنى وانته بدادراكه بالنسبة اليه لا يتوقف القياس على سري ادراك  
وجود ذات ذلك المعنى في المقس وان لم يدرك انه شرع له الحكم فادراك المعنى يوصف انه شرع له الحكم كما  
هو المراد انما يحتاج اليه في القياس بالنسبة للمقس عليه الا ان يرد بدادراك معناه أن يدرك فيه وجود  
ذات المعنى الذي على شرعية الحكم له في المقس عليه وقد يتوجه بعد ذلك أن النسبة على ادراك المعنى بالنسبة  
للمقس عليه أهم لانه المحتاج اليه في القياس على ما تقرر فلا اقتصار عليه أولى من العكس الذي ارتكبه وقد  
قال اغنا أقصر على التعرض له في جانب المقس موافقة لكلام المصنف فان المستثبات في كلامه بمعنى

المقس عليها) أي اذا اتسم القياس اليها فان لم يثبت لم التسلسل وقد عرفت أن هذا كله على ما سلكه الشارح من أن الخلاف في الالبات  
لا في الجريان والثاني هو ما بين الحاجب والعصا والامدى لكن الشارح حجة

الدية على العاقلة له معنى يدرك وهو اعادة الجاني فيما هو معدو وفيه كما بان القارم الاصلاح ذات البين بما صرف الدية من الزكاة (والا القياس على منسوخ) فلا يجوز ان تنقأ اعتبارا للجامع بالنسخ وقيل يجوز ان انقباس مظهر لحكم الفرع الحكمين ونسخ الاصل ليس نسخا للفرع (خلافا للمعنيين) حوازي القياس ١٢٦ في المستثنيات المذكورة وقد تقدم توجيهه (وايس النص على العلة) لحكم (ولو في جانب (الترك امرا بالقياس)

المقاس وجواب بان ذلك لا يقتضي ترك بيان ما يتوقف عليه القياس من ادراك المعنى في المقاس عليه فلنأمل توجيه وجه لكلامه سم (قوله وهو اعادة الجاني) قضية الاعانة عدم اختصاص ذلك بالماقلة الا ان يراد الاعانة الكاملة فتخص حينئذ بالماقلة لشدة ارتباطهم به دون غيرهم فلنأمل (قوله فيما هو معدو وفيه) ما عباره عن قتل واليه يعود ضمير وفي الكلام مضاف محذوف أي في بدل قتل وهو معدو وفيه اذ الاعانة انما هي في الدية لا في القتل (قوله كما بان القارم) ظاهر العبارة ان هذا الاشارة للاصل المقاس عليه وحكمه وعلة فالمقاس على القارم والحكم وجوب الصرف اليه وعلة هذا الحكم اعانته فيما هو معدو وفيه وقد رد على ان هذه العلة تقتضي تخصيص الاعانة من الزكاة اذ حكم الاصل وهو وجوب الصرف من الزكاة فلنأمل سم (قوله الاصلاح ذات البين) أي الحالة الواقعة بين الطائفتين (قوله وقيل يجوز) مثاله قياس عصير قصب السكر مثلا على حل الخمر قيل نسخه (قوله نحو اكرم زيد العلة) أي فلا قياس عليه عمر وقوله ونحو الخمر حرام لاسكارها أي فلا قياس عليها التبيد (قوله الاذاك) أي الامر بالقياس (قوله استفيد) أي الامر بالقياس (قوله بل القائده بيان مدرك الحكم) الاحسن ان لو قال لاحتمال ان تكون القائده الخ قاله الشهاب وقد يقال انه قصده المبالغه في تقرير هذه القائده والرد على الخصم سم (قوله بما يصدق عليه العلة) أي توجد فيه وهي الاسكار مطلقا سواء كان اسكار خمر او غيره (قوله بما يصدق عليه العلل) أي متعلق العلل وهو الخمر (قوله واركانه) قال الشهاب واركان الشيء اجزأوه الداخلة فيه التي يربك منها حكمته ولو وجد بها وجه قاله البعض وغيره وقد علمت ان القياس حل معلوم على معلوم الخ او مساواة امر اخر الخ وحينئذ فذلك ان يتوقف في كون هذه الاركان اربعة وما حققوا وجود القياس خارجا اه وتعمقه سم بقوله أنت خير بان هذه الامور اذا تحقق تحقق القياس في الخارج أي الواقع ونفس الامر فلا وجه لهذا التوقف وكأنه ظن ان المراد بالخارج هنا ما يردف الاعان وهو وهم قطعاً فظن له اه قلت لاشبهه في ان تعريف القياس بقولنا حل معلوم على معلوم الخ او مساواة معلوم الخ لا يلائم على دخول المعلوم في مفهومه كما لا يلائم تعريفه انه يعدم البصر على دخول البصر في مفهومه التي كما تقرر بل هو خارج وكذا القول هنا من لو كان التعريف هكذا مثلا معلوم يحمل على معلوم الخ كان ذلك على الدخول فالحق ما قاله الشهاب فالوجه حينئذ ان يراد بالاركان ما لا بد منه وما قارله وكأنه ظن ان المراد بالخارج الخ فهو يميز عن مراد الشهاب فلنأمل ذلك (قوله ومعنى مشترك) أي وهو العلة الجامعة كالاسكار في قياس التبيد على الخمر (قوله وحكم للمقاس عليه) أي من حواز ومنع (قوله فقال الاول الاصل الخ) جعل الشارح الاول من مقول المصنف لان المقدّر كالتأنيث فهي من الشرع والدليل على تقديره في كلام المصنف قوله الثاني كذا الثالث كذا (قوله أي دليل الحكم) أي دليل حكم الاصل من كتاب اوسنة أو اجماع (قوله وسيأتي الخ) جواب أن يقال قد عرف الخلاف في الاصل فاحكم الفرع (قوله كيف ودليله القياس) أي القياس لا يصح عده فرعاً اذا الفرع من اركان القياس ويستحيل كون الشيء اركاناً لنفسه قاله العلامة وما قوله واقتابل أن. قول يمكن جعله فرعاً لفرعه عن أصل وهو دليل حكم المشبه ولا يهمل الفرع حينئذ من اركان القياس اه تجرأ به كما قاله سم ان الكلام انما هو في الفرع الذي هو من اركان القياس لا في الفرع في الجملة وما ذكره انما هو نصيب لكون القياس فرعاً في الجملة (قوله فالاول) أي من قول الفرع مبني على الاول أي من أقوال الاصل وهو كونه محل الحكم وفي الاقتصاف في البناء على ما ذكر بحث اذا ما من من بناء الاول في معنى الفرع على غير الاول في معنى

(الترك امرا بالقياس)

أي ليس أمره بالاف

جانب القبول نحو

أكرم زيد العلة ولا في

جانب الترك نحو الخمر

حرام لاسكارها (خلافا

للمصري) أي الحسن

في قوله أنه أمره في

الحياسين اذا الفائدة

لأن تكرار العلة الاذاك

حتى لو لم يرد التمسد

بالقياس استغنى في

هذه الصورة قلنا

لانتم أنه لا فائدة فيه

الاذاك بل الفائدة

بيان مدرك الحكم

ليكون أوقع في النفس

(والثالث) وهو قول أبي

عبد الله المصري

(التفصيل) أي أنه

أمره في جانب الترك

دون الفعل لأن العلة

في الترك المفصلة وانما

يحصل الغرض من

انعدامها بالامتناع عن

كل فرد بما تصديق

عليه العلة والفصلة في

الفصل المفصلة ويحصل

الغرض من حصولها

بفرد قلنا قوله عن كل

فرد بما يصدق عليه

العلة ممنوع بل يكفي

هنا كل فرد بما يصدق

الاصل

عليه العلل (واركانه) أي القياس (أربعة) مقس على مقس ومعنى مشترك بينهما وحكم للمقاس عليه يتعدى

بواسطة المشترك الى المقاس ولما كان بغير من الاولين منها بالاصل والفرع على خلاف في ذلك ذكر في ضمن تعدد ما فقال الاول (الاصل

وهو محل الحكم المشبه به) بالرفع صفة المحل أي المقاس عليه (وقيل دليله) أي دليل الحكم (وقيل حكمه) أي حكم المحل المذكور وسيأتي

ان الفرع محل المشبه وقيل حكمه لا يأتى فيه قول بانه دليل الحكم كيف ودليله القياس فالاول يعني على الاول

والثاني مبني على الثالث وكذا على الثاني لانه اذا صح تفرع الحكم عن الحكم صح تفرع عن دليله لاستناد الحكم اليه وكل من هذه الاقوال التي في التسمية لا تخرج عما في القنن ان الأصل ما يبنى عليه غيره والفرع ما يبنى على غيره والاول من الاقوال فيها اقرب كالا يخفى ولكون حكم الفرع غير حكم الأصل باعتبار المحل وان كان عينه بالحقيقة صح تفرع الاول ١٢٧ على الثاني باعتبار ما يدل عليه

وعلم المحقق به بالاعتبار ما في نفس الأمر فان الاحكام قديمة ولا تفرع في القديم (ولا بشرط) في الأصل الذي يقاس عليه (دال) على جواز القياس عليه بنوعه أو شخصه ولا اتفاق على وجود العلة فيه خلافا لراعيهما) بالتمسك أي زاعم اشتراط الاول وهو عثمان السبي وزاعم اشتراط الثاني وهو بشر الرسي فحصل الاول لا يقاس في مسائل البيع مثلا الا اذا قام دليل على جواز القياس فيه وعند الثاني لا يقاس فيما يختلف في وجود العلة فيه بل لا يبعد الاتفاق على أن حكم الأصل معطل من الاتفاق على أن علة كذا وما اشتراط مردود يانه لا دليل عليه (الثاني) من أن كان القياس (حكم الأصل) ومن شرطه ثبوت غيره القياس قبل والاجماع ان ثبت بالقول كان القياس الثاني عند اتحاد العلة لقوا

الأصل كالحكم والدليل فان الفرع بمعنى المحل يبنى أي من حيث حكمه على الأصل بمعنى الحكم والدليل لا يقال هذا البناء بواسطة حكمه لا بنفسه لا فانقول ببناء المحل على المحل انما هو بواسطة حكمه ما أيضا فليتأمل قاله سم (قوله والثاني) أي من قول الفرع وهو حكمه بمعنى على الثالث أي من أقوال الأصل وهو حكم الأصل وكذا على الثاني أي من أقوال الأصل وهو دليل حكمه (قوله لا تخرج عما في القنن) أن الأصل (المحل) هذا ظاهر اذا كان الأصل الدليل أو الحكم فان الحكم يبنى على الدليل وكذا الحكم يبنى على الحكم وأما اذا كان الأصل المحل كالميراث فلا يبنى على الفرع بمعنى محل الحكم كالأرض عليه اذ لا يحمل الذات على الذات ولا معنى اتصال محل الفرع بمعنى حكمه على الأصل بمعنى محل الحكم اذ لا معنى لمحل حكم الارزعي ذات القبح مثلا لأن راد في الاول محل المحل من حيث حكمه على المحل كذلك وفي الثاني محل حكم الفرع على المحل أي من حيث الحكم انما هو حينئذ يرجع الأمر إلى محل الحكم على الحكم فليتأمل (قوله والاول من الاقوال فيها اقرب) أي لاستعمال الفقهاء (قوله فان الاحكام قديمة) هذا لا يبنى على مختار المصنف والثاني من أن الحكم يتصرف في مفعول هو المفعول في التخييري فيكون حادثا لأن يكون هذا بناء على ما ذهب اليه القسيري من أن الحكم قديم وأورد على قوله ولا تفرع في القديم أنه ان أراد أن التفرع يقتضي الترتيب بالزمان فهو ممنوع الا ترى أن العلة العقلية تفرع عنها مصلوا لتابعها مع ما بالزمان وان أراد أنه يقتضي الترتيب بحسب الرتبة فليس كذلك لا في الماضي المقدم في المانع من كون التفرع هنا بحسب نفس الأمر ايضا هذا المعنى فليتأمل سم (قوله بنوعه) أي الأصل والمجروح وحال من الضمير في عليه والبناء للابدية أي ولا بشرط دال على جواز القياس على الأصل ملائمة لادعاءه أو شخصه أي مع مراعاة بنوعه أو شخصه (قوله وهو عثمان السبي) يقع الموحدة بعدها ثمانية ثمانية نسبة الى سبع المتروك وهي الشيا بان يدعيها بالاصح أو الى التي موضعين بواحي البصرة كما ذكر هذا الاخبار ابن الأثير وهو عثمان بن مسلم فقيه مصر في زمن أبي حنيفة (قوله وهو بشر الرسي) نسبة الى ريس قرية من قرى مصر وهو بشر بن غياث بن أبي كريمة كان من كبار المبتدعة وأخذ هذا القصة عن أبي يوسف فوق سنة ثمان عشرة ومائتين (قوله الثاني حكم الأصل) ينبغي أن راد بالأصل هنا محل الحكم أو دليل الحكم لا الحكم لا لضافته اليه الا رسم الآن تكون الاضافة ثانية (قوله عند اتحاد العلة) أي كونها واحدة في القياسين (قوله فلا يستثناء عنه) أي عن القياس الثاني وقوله فيه أي في القياس الثاني وقوله في الاول أي في القياس الاول (قوله فيما ذكر) أي في اشتراط النية أي لما ذكر من أن الجامع العادة (قوله في مفعول التكاح) أي في جواز فضحه وهو الحكم (قوله بجامع فوات الاستمتاع) الاضافة بيانية (قوله والقول بانه لا يثبت حكم الأصل بالاجماع الخ) تروك على المصنف حيث أطلق في الاجماع مع أنه معقد بغير الاجماع الذي يكون مستنده النص وهو الاجماع الذي يمتثل أن يكون مستنده النص أو القياس لحاصل هذا القول أنه بشرط في الاجماع اذا كان حكم الأصل ثابتا أنه يعلم كونه مستند ذلك الاجماع نصا اما اذا احتمل فلا يجوز كونه مستنده قياسا فلهذا لم يكن حكم الأصل ثابتا بالقياس وهو لا ينعى لان من شرطه ثبوت بغير القياس وحاصل الجواب كما اشار له الشارح أنه لا أثر لهذا الاحتمال لانه من باب احتمال المانع والأصل عدمه ثم ظاهر كلام الشارح أنه لو علم مفعول هذا الاحتمال لم ينعى القياس بناء على أن الاجماع ليس دليلا بانه بل باعتبار مسنده وتوابع التكامل وشيخ الاسلام فيما افهمه كلام الشارح من أنه اذا ثبت حكم

لاستغنائه عنه بقياس الفرع فيه على الأصل في الاول وعند اختلافه غير متهمة لعدم اشتراك الأصل والفرع فيه في علة الحكم مثال الاول قياس القس على الصلافي اشتراط النية بجامع العادة ثم قياس الوضع على القس فيما ذكر وهو قولنا لا يستغنا عنه بقياس الوضع على الصلافي مثال الثاني قياس الرقي وهو انسداد محل الجماع على جب الذكر في مفعول التكاح بجامع فوات الاستمتاع ثم قياس الجسد على الرقي فيما ذكر وهو غير متفق لان فوات الاستمتاع غير موجود في القول بانه لا يثبت حكم الأصل بالاجماع

الآن ان يعلم مستنده النص يستند القياس اليه مردوبانه لادليل عليه نعم محتمل أن يكون الاجماع عن قياس و يدفع بان كون حكم الاصل  
حيث نضع قياس مانع في القياس والاصل عدم المنازع (وكونه غير مستند فيه بالقطع) كما ذكره القراني لان ما تعبد فيه بالقطع انما يقاس  
على محله ما يطلب فيه القطع أي القين كالعقائد والقياس لا يفيد اليقين واعترض بأنه يفيد اذا علم حكم الاصل وما هو العلة فيه ووجودها  
في الفرع (و) كونه (شرعيان استلحق) ١٢٨ حكم (شرعيان) بان كان المطلوب اثباته ذلك فان لم يستلحقه بان كان المطلوب

اثباته غير ذلك بناء  
على جواز القياس في  
العقليات والقنويات  
فلا يشترط أن يكون  
حكم الاصل شرعيا  
بمعنى أنه يكون غير  
شرعي ولا بد فان غير  
الشرعي لا يستلحقه الا  
غير شرعي كان الشرعي  
لا يستلحقه الا شرعي  
ولما ذكر الاممدي  
وغيره هذا الشرط بناء  
على امتناع القياس في  
العقليات والقنويات  
كمما صرحوا به زاد  
المصنف فيه القيد  
الذي كور ليحيى على  
شرطته مع جواز  
القياس فيها المخرج  
هذه (و) كونه (غير  
فرع اذ لم يظهر  
للوصل) على تقدير  
كونه فرعاً (فائدة) فان  
ظهرت جاز كونه فرعاً  
(وتبل) يشترط كونه  
غير فرع (مطلقاً)  
والافالعه في القياسين  
ان اتحدت كان الثاني  
لقوا أو اختلف كان  
الثاني غير متعدي كما  
تقدم ودفع المصنف

الاصل بالاجماع اشترط أن لا يكون عن قياس والمنازعة وان كان لها اتجاها في الجملة فان اوانا قلنا الدليل  
في الحقيقة هو مستند الاجماع لكن حصل له من به الاتفاق على اعتقاده تنازها لمخاز ان يخالف حكم غيره  
مما لم يتفق له تلك المزية الآن ما فهمه كلام الشارح اوجه اذ لا فرق في المعنى فيما ثبت بالقياس بين أن  
يصح اجماع أولاً واذا المحذور موجود في الحائنين ثم رأيت السيد السهمي رد هذه المنازعة فانه نقلها عن  
الكمال معبر اعنه بالحنثي وعقبها بقوله وفيه نظر لانه وان كان أقوى من مجرد القياس لا ينتفي عنه التعليل  
السابق وهو كون القياس الثاني عند اتحاد العلة لقوا وعند اختلافها غير متعدي واطلاق المصنف وغيره صحة  
القياس على الاصل المستند الى الاجماع محمول على ما ذلح لم يعلم أن مستند الاجماع القياس جعاً بين ذلك  
وقوم ان اشترط ثبوت الاصل بغير القياس لانما جاز قد علمنا ثبوتها بالقياس اه قاله سم (قوله الآن  
يعلم مستنده النص) النص يدل من مستنده أو عطف بيان عليه وبذلك في كلامه يعني يعرف اعمد وجوده  
مفعولاً بها (قوله وكونه) أي حكم الاصل غير متعدي به بالقطع أي يشترط أن لا يكون حكم  
الاصل مكافئاً بغيره فادع اعتقاده اذ ما واستشكل هذا الاشتراط مع ما تقدم من ترجيح جواز القياس  
في العقليات وأوجب بان العقليات اعم من القطاعات كما هو ظاهر فحرج جوازها في العقليات لا ينافي هذا  
الاشتراط سم أي فيكون هذا الاشتراط محصلاً لعموم العقليات فيما سبق (قوله بان كان المطلوب اثباته  
ذلك) أي بان كان الحكم الذي طلب اثباته بالقياس شرعياً فقله اثباته نائباً عن المطلوب وذلك خبر كان  
(قوله بناء على جواز القياس في العقليات والقنويات) لا يشترط أن يكون حكم الاصل شرعياً (صرح في أن  
العقليات غير شرعية وفيه نظر لانها قد تكون شرعية ولهذا مثل العقليات فيما سبق في جواز رؤية الله تعالى  
سم (قوله يعني أنه يكون غير شرعي) وذلك تفسير لعدم الاشتراط وبين للردادته ودفع لما يوجه عدم اشتراط  
كونه شرعياً من جواز كونه شرعياً مع أنه لا يجوز حيث يشترط كونه شرعياً بل يشترط كونه غير شرعي كما قال (قوله  
وكونه غير فرع) أي ومن شرط حكم الاصل كونه غير فرع اقياس آخر (قوله والافالعه الخ) أي وان لم يشترط  
كونه غير فرع بل حاز أن يكون فرعاً فالعله الخ (قوله كما تقدم) أي في قوله ومن شرطه ثبوت بغير القياس (قوله  
ودفع المصنف ذلك) أي الدليل (قوله قد يظهر لوسط) وهو الارز في المثال الآتي وقوله الذي هو الفرع في الاول  
أي في القياس الاول وان راد به القياس الأخير من المثال الآتي وهو قياس الارز على البر وقوله والاصل في الثاني  
أي القياس الثاني وهو ما قبل الأخير وهو قياس القير على الارز فالارز فرع في القياس الاول أعني قياس الارز  
على البر وهو وسط وأصل في القياس الثاني أعني قياس القير على الارز ولا يصح أن يراد بالاول الاول في المثال  
لعدم صحة قوله والاصل في الثاني لان الفرع في الاول حيث هو المتنازع وهو ليس أصلاً في الثاني بل وليس وسطاً  
أضناً (قوله مثلاً) راجع للاول الثاني أي أرائنا الثالث والرابع (قوله ثم يسقط الكل) والقوت عن الاعتبار  
بطرفه) أي يسقط الكل عن كونه معتبراً في العلية ان يقال لا ينافي ان علة الكل بالكل لوجوده في الجنس  
مثلاً مع أنه ليس برئي ويسقط القوت عن كونه معتبراً في العلية ان يقال لا ينافي ان علة الكل بالكل لوجوده في الجنس  
ذلك في النوع فانه برئي مع كونه غير معتبر وقوله بطر بعه أي بطر بق الاسقاط وهو ما علمت وقوله ثم يسقط  
عطف على يقال من قوله كما قال وما فيه مصدرية (قوله لم يسلم) أي هذا القياس وهو قياس المتنازع على البر

ذلك بناء قد يظهر للوسط الذي هو الفرع في الاول والاصل في الثاني مثلاً فائدة كما قال المتنازع برئي قياساً على  
الزبيب بجماع الطعم والزبيب برئي قياساً على القير بجماع الطعم مع الكل والقير برئي قياساً على الارز بجماع الطعم والكل مع القوت  
والارز برئي قياساً على البر بجماع الطعم والكل والقوت فالثاني ثم يسقط الكل والقوت عن الاعتبار بطر بعه فيثبت أن العلة الطعم  
وحده وان المتنازع برئي كالبر ولوقبس ابتداء عليه بجماع الطعم لم يسلم من عنع عليه فقد ظهر للوسط بان يندرج فائدة وهي السلامة من منع  
عليه الطعم فيما ذكر

البرغلة لافائدة للوسط  
فما لان نسبة ما عدا  
البرغلة بالظن دون  
الكسل والقوت نعم  
اعترض على المصنف  
بان في قوله هنا مع قوله  
قبل ومن شرطه ثبوته  
بغير القياس تكرارا  
واجاب بقوله لا يلزم  
من اشتراط كونه غير  
فرع اشتراط ثبوته بغير  
القياس لانه قد ثبت  
بالقياس ولا يكون  
فرعا للقياس المراد  
ثبوت الحكم فيه وان  
كان فرعا للاصل آخر  
وكذلك لا يلزم من كونه  
غير فرع ان لا يكون  
ثابتا بالقياس لموازاة  
يكون ثابتا بالقياس  
ولكنه ليس فرعا في  
هذا القياس الذي  
براد اثبات الحكم فيه  
اه ولا يخفى ان هذا  
الكلام المشتمل على  
التكرار لا يدفع  
الاعتراض وكيف  
يُدفع والمدرك واحد  
كما تقدم وقد اقتصر الامام  
الرازي ومن تبعه على  
المقول أولا والآمدي  
ومن تبعه على القول  
ثانيا اعني كونه غير  
فرع بخلاف المصنف  
بيهما من غير تأمل  
واسنروح عما احاب  
به وتقيده لثاني عما اذا  
لم يظهر للوسط فائدة

وقوله من منع عليه أي عليه الطعم في هذا القياس (قوله فتكون تلك القياسات صحيحة) تفريع على قوله كما  
قال ثم يسطح الخ ولو قيس استدخاله واعتراض قوله فتكون تلك القياسات صحيحة بان ما عدا الاول لم يشاركه  
الفرع الاصل في عمله حكمه أوعله الى بومة في الارض الطعم والكيل والقوت الغالب وهي منتفذة فبما عدا  
قياس الارض واجب بان المراد ان كلامها صحيح باعتبار نفسه بناء على تسليم أن العلة في ما عداها هي منتفذة فبما عدا  
قطع النظر عن كونه منتفذا في قياس آخر وهذا ذكره الشارح بمجازة لكلام المصنف وسيان المراد فبما عدا  
انه يتوجه عليه منع كون العلة ما ذكرته وسيأتي ذلك في قول الشارح الآتي لا طائل تحته (قوله بالظن)  
خبران من قوله لان نسبة الخ أي فاعلة واحدة في نسبة ما عدا البرغلة فتنتفي الفائدة المذكورة لانها انما تأتي  
اذا كانت العلة مركبة من مجموع شيئين فاكتر لان كانت شيئا واحدا كما هنا (قوله نعم اعترض على المصنف  
الخ) استدراك على قوله ودفع المصنف ذلك (قوله لانه قد ثبت بالقياس ولا يكون فرعا للقياس المراد ثبوت  
الحكم فيه) حاصل ما اشار اليه انه لا يلزم من كونه غير فرع أن يكون ثابتا بغير القياس لانه قد ثبت بالقياس  
مع كونه غير فرع وذلك كالارز في المثال المتقدم فانه ثابت بالقياس أي قياسه على البر وهو القياس الاخير  
وهو غير فرع بل أصل في الاقسام السابقة فقوله لانه قد ثبت بالقياس أي المفرد وهو الاخير كما في المثال المتقدم  
وقوله ولا يكون فرعا للقياس أي المركب وهو ما عدا الاخير في المثال المتقدم وقوله وان كان فرعا للاصل آخر  
كفرعية الارز المذكور عن البر في القياس المذكور وقوله وكذلك لا يلزم من كونه غير فرع الخ مقادير  
مقادير مقادير كما قال الشارح (قوله ولا يخفى ان هذا الكلام) أي الجواب المذكور للمصنف وفيه اشارة  
الى انه لا يصلح أن يكون جوابا (قوله المشتمل على التكرار) أي تكراره لثبوت المازمة أي ما لم يثبت  
في الجواب عند المنع وهو في الموضوعين واحد (قوله لا يدفع الاعتراض) أي لانه ليس المقصود في  
الاعتراض في خصوص القياس الذي براد اثبات الحكم فيه بل هذا لا يتصور ثبوته حتى يثبت ان  
كل حكم هو أصل في قياس لا يمكن أن يكون فرعا في ذلك القياس حتى يثبت زعمه بل المراد كونه غير فرع  
لقياس آخر على أن الدعوى عامة اذ فرع نكرو في سياق التي معنى انهي في معنى قولك من شرطه أن  
لا يكون فرعاً مقصوداً بهذا ذلك تخصيص من غير تخصيص اشارة له سلامة وحسنه في كونه غير فرع  
مستلزم لثبوته بغير القياس فلم التكرار (قوله والمدرك واحد) أي الدليل وهو انه ان اتخذت العلة  
كان الثاني انما وان اختلفت كان الثاني غير منقطع (قوله على القول أولا) أي وهو قوله ومن شرطه  
ثبوته بغير القياس (قوله واسنروح عما احابه) أي ذكر ما احابه في حال كونه من يحاسبه من  
التأمل واعمال الفكر فهو ناشئ عن عدم التأمل (قوله لا طائل تحته) أي لا مكان يمنع عليه الطعم في  
المثال المتقدم من القياس التدرجي وامكان توجيهها في صوره لا يقتصر على قياس التفاح على البر فدعوى  
ظهور الفائدة المتقدمة ممنوعة (قوله وعلى تقدير اعتباره) أي اعتبار التقييد فكان ينبغي حل الاطلاق  
أي اطلاق القوم فانهم قالوا بشرط كونه غير فرع ولم يقدروا بما اذا لم يظهر للوسط فائدة كما قيده هو  
ولم يقولوا ايضا طلاقا لثبوتهم بمحملة لا لتقييد بما قيده هو فبما عدا ذلك لم يظهر للوسط فائدة كما قيده هو  
المذكور لا مقيدة بالاطلاق فلا تختمل التقييد المذكور كما نسب ذلك لهم المصنف بقوله وقيل مطلقا  
فيكان المناسب على فرض اعتبار التقييد المذكور وحل اطلاقهم عليه بان يقول فيما تقدم ومن  
شرطه ثبوته بغير القياس ان لم يظهر للوسط فائدة أو يقتصر هنا على قوله هنا غير فرع اذا لم يظهر للوسط  
فائدة وان لم عليه التكرار على ما تقدم وقوله لأن ينبغي يقبل أي لأن ينبغي الاطلاق يقبل المقيدة تصنيغ  
ما ذهبوا اليه مع انه هو الصحيح وعلى فرض أن التقييد ذهبوا الصحيح بمعارفهم بمحملة له لثبوتهم على ما ينبغي  
التقييد وتصنيعها لاثبات (قوله وان لا يدل عن سنن القياس) فاعل يعدل ضمير يعود على حكم الاصل  
أي بشرط في حكم الاصل ان يكون جاريا على سنن القياس وطريقته بأن يكون مشتملا على معنى يوجب

لا معنى لافاقس على محله لتعذر التعبدية حيث ذكره في قوله صلى الله عليه وسلم من شهد له خرمه فله عليه هذا الحكم لغرضه  
وان كان اعلى منه رتبة في المعنى المناسب لذلك من التدين والصدق كما صدقني رضي الله عنه وقصة شهادة خرمه رضي الله عنه رواها  
ابو داود وابن خزيمة وحاصلها ان النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع فرسا من اعرابي فخرجه السبع وقال له لم يشهد ان شهد عليه خرمه  
ان ثابت اى دون غيره فقال له ١٣٠ النبي صلى الله عليه وسلم ما جعلك على هذا ولم تكن حاضر امه ان قال صدقتك فيما حدثت به وعلقت

انك لا تقول الاحقا  
فقال صلى الله عليه  
وسلم من شهد له خرمه  
أو شهد عليه لحسه  
هذا اللفظ ابن خزيمة  
ولفظ أبي داود وحصل  
التي صلى الله عليه  
وسلم شهادة شهادة  
رجلين وذكر أهل  
السرا أن ذلك الفرس  
هو أسمى من خيل  
النبي صلى الله عليه  
وسلم بالرخص لحسن  
صهله (و) أن  
(لا يكون دليل حكمه)  
أى الأصل (شاملا  
لحكم الفرع)  
للاستغناء حيث ذكر  
القياس بذلك الدليل  
على أنه ليس جعل  
بعض الصور بالمتولة  
أصلا لبعضها بآلوى من  
العكس مثاله ملو  
استدل على ربوبية  
الرب بحديث مسلم  
الطعام بالطعام مثلا  
يقل ثم قيس عليه الذرة  
بجميع الطعام فان  
الطعام يتناول الذرة  
كالبز سواء وسياقى من  
شروط المسئلة أن لا  
يتناول دليلها حكم الفرع

تدبرته من الأصل الى الفرع فاخرج من ذلك بيان لم يشغل على المعنى المذكور لافاقس على محله كما لحكم  
النايت تاريخه رضي الله عنه وهو قول شهادته وجعلها قائمة مقام شهادته من حيث فان العلة في ذلك تصديقه  
وعلمه بأنه صلى الله عليه وسلم لا تقول الاحتسابية التي هو محل الشهادة بالاسئلة تناقض ذلك وظاهر ان هذا غير  
موجود في غيره ضرورة ان السابق المذكور لا يتصور في غيره بعد تنبيهه (قوله لافاقس) أى لا معنى  
بتعدى الى الغير اعم من عدم وجود معنى أصلا أو وجود معنى لا يتعدى كما هنا (قوله لحسه) أى كانه عن  
شهادة اثنين (قوله فلا يثبت هذا الحكم) أى قول شهادته وحدها شهادة رجلين (قوله المناسب لذلك)  
أى للشهادة وقوله من التدين والصدق بيان للمناسبة (قوله وعلمت انك لا تقول الاحقا) أى ومن جملة  
ذلك شراؤك هذا الفرس من الاعرابي (قوله فجعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادته شهادة رجلين) لعل ذلك  
في غير الزواجر وهو مما يثبت بشاهدين (قوله الاستغناء حيث ذكر القياس بذلك الدليل) الانسب في التعليل  
لانه لا معنى لاحقا أحدهما بالآخر اعم من ادلهما واحد (قوله فان الطعام الخ) علة لقوله مثاله أى وجه كونه  
مثالا ان الطعام الخ وقال الشهاب لا يفتي ان هذا الكلام انما يطابق ما معنى ان لو كانت العبارة وان لا يكون  
موضوع دليل حكم الأصل أو متعلقة شاملا للفرع اه وقد يجب بانه اذا اندرج في موضوع الدليل كل من  
الأصل والفرع كان الدليل متناولهما لان اندراجهما في موضوعه ومتعلقه فرع دالة الدليل على المعنى  
الصالح علم ما لم يطابقه متعلقه غايه الامران في التعبير بما يحمله شائع سائر فلا اعتراض به (قوله وسياقى  
من شروط المسئلة الخ) مقصوده بهذا الفرق بين ما هنا من الشروط المذكور وما يأتى في المسئلة من اشتراط  
عدم تناول دليلها حكم الفرع على المختار فذكر الخلاف فيما يأتى دون ما هنا وحاصل الفرق ان المخالف في  
اشتراط ما ذكر في العلة بناء على جواز دليلين على المطلوب واحد وهذا البناء غير متأت هنا اذ جعل أحد  
الدليلين أصلا والآخر فرعاً مقصود على ذلك الأصل ليس بأولى من العكس فالقياس لا يصح لما يلزم عليه  
من التحكم فلذا كان هذا الشرط متفقاً عليه دون الآتى وهذا ايضا ما أشار اليه واعتبره العلامة ومثله  
الشهاب واللفظ لا لاول عيناه من البين ان دليل العلة دال على حكم الأصل قطعا لا بمعنى الدلالة على العلة  
الدلالة على كونها معرفة الحكم المعين أو باعنا عليه فاذا فرض أن دال على حكم الفرع كان دال على حكمه  
قطعا فاقبل في أحدهما البرز أن يقال في الآخر اه أى فلزم أن يأتى دنا مقابل ما يأتى في قول الشارح لا يأتى  
هنا ممنوع وقد جعل سم للفرق بين المسئلتين بما أحاطه الى اراده (قوله وأتى المصنف بالظاهر بدل  
الضمير) أى حيث لم يقل وان لا يكون دليله وكان الشارح يشير الى أنه لا وجه للعذر الى الظاهر وقد يقال  
وجه العذر لدفع تعميم عود الضمير الى غير حكم الأصل مما هو أقرب منه لفظا كلفظ القياس وقد يقال هذا  
التوهم بعيد جدا فلذا لم يرجع الشارح عليه على ان هذا التوهم لا يأتى في قوله وكون الحكم متفقاً عليه اذ  
لوا في الضمير لم يتوهم عود حكمه الفرع بلا شبهة (قوله والاختصاص) أى وان لم ينفق عليه فانه يحتاج عند  
توجه المنع عليه الى اثباته فينتقل الى مسألة أخرى وهي اثبات حكم الأصل قال شيخ الاسلام أى هو ممنوع  
منه ومعه اذ لم يثبت المسئلة ثبت الحكم والعلة والافاقس ممنوعا كما هو مما يأتى فلا يؤثر حيث عدم  
الاتفاق اه (قوله ويقوت المقصود) أى وهو اثبات حكم الفرع (قوله لافاقس في الخصم الباحث عنه) م

بهمومه أو خصومه على المختار فنبه على جواز دليلين على المطلوب واحد كما ساق لآيات هنا كما يفهم من العلة  
السابقة في الترجيح واتى المصنف بانظاره بدل الضمير الى ما راجع الى حكم الأصل المحدث عنه في قوله دليل حكمه وفي قوله (وكون الحكم)  
أى في الأصل (متفقاً عليه) والافتتاح عند من له الى اثباته فينتقل الى مسألة أخرى ويشتتر الكلام ودعوت المقصود (قبل بين الامة)  
حتى لا يأتى المنع بوجه (والاصح بين الخصمين فقط لان البحث لا يمدوما (و) الاصح (أنه لا يشترط) مع اشتراط اتفاق الخصمين فقط  
(اختلاف الامة) غير الخصمين في الحكم بل يجوز انصافهم فيه كالخصمين وقيل يشترط اختلافهم فيه لئلا يفتى بالخصم الباحث عنه

فانه لا مذهب له (فان كان الحكم متفقا) عليه (بينهما ولكن لعلتين مختلفتين) كما في قياس على الباقية على حل الصبيبة في عدم وجوب الزكاة فان عدمه في الاصل متفق عليه بيننا وبين الحنفية والعلته فيه عندنا كونه حليما باحبا ١٣١ وعندهم كونه مال صبيبة (فهو)

اي القياس المتشبه على الحكم المذكور (مركب الاصل) سمي بذلك لتركيبة الحكم (فيه) اي بناء على العلتين بالنظر الى الخصمين (أو) كان الحكم متفقا عليه بينهما (له) تنوع الخصم وجودها في الاصل (كما في قياس ان تزوجت فلانة فهي طالق على فلانة التي تزوجها طالق في عدم وقوع الطلاق بعد التزوج فان عدده في الاصل متفق عليه بيننا وبين الحنفية والعلته تطليق الطلاق قبل ملكه والحنفي يمنع وجودها في الاصل ويقول هو تمييز (فركب الوصف) سمي القياس المتشبه على الحكم المذكور بذلك لتركيبة الحكم فيه اي بناء على الوصف الذي يمنع الخصم وجوده في الاصل (ولا يقبلان) اي اقيسان المذكوران لمنع الخصم وجود اللة في الفرع في الاول وفي الاصل في الثاني (خلافا للحنافيين) في قولهم يقبلان نظرا لاتفق اخصمين على حكم الاصل (ولو سلم) الخصم

يجاب عنه بانه يتناقض له منعه من حيث اللة كما هو المراد وان لم يتأت منه من حيث هو قاله شيخ الاسلام وبه يجب عن اراد الحكم الكمال بقوله هذا لا يتشبه مع اشتراط اتفاق الخصمين عليه اه اي لان اشتراط الاتفاق يدل على طلب سد باب المنع كيدل عليه قول الشارح والاحتجاج عند منعه اني انبأته الخ وان التعليل بقوله ليتأتى الخصم الباحث منه يدل على طلب عدم سد باب المنع فهما متناقضان (قوله فانه لا مذهب له) اي من حيث البحث وامامنا من حيث العمل فله مذهب يعمل به (قوله ولكن لعلتين مختلفتين) الجار والمجرور متعلق بمحذوف والتقدير ولكن ثبت لعلتين الخ ويصح جملة صلة الاتفاق فيكون متعلقا بقوله متفقا لان الاتفاق نشأ بواسطة العلتين واما قوله الاتي اوله لعلته فتمتبه من تلقه محذوف اي او كان ناشئا لعله اذا لم يكن الوصف بالاتفاق لالعله مع الاختلاف في وجودها وقال العلامة لا يخفى ان القدم الثاني لعلتين ايضا لالعله كما هو ظاهر فالصواب في التقابل ان يقال به بدو قوله مختلفتين فان منع الخصم عليه علة المستند لا وجودها في الاصل فهو مركب الاصل وان منع وجودها في الاصل فهو مركب الوصف اه واجاب سم بان السرفيما صنعه الشارح الاشارة الى انه لم يعتبر في التسمية بمركب الوصف وجود علة الخصم كما يفهم من توجيه الشارح تلك التسمية حتى لو فرض عدم تعليله بالكملة كانت التسمية بذلك مجالها وعل ذلك من دقائق هذا الكتاب اه (قوله فان عدمه في الاصل) اي وهو حتى الصبيبة متفق عليه بيننا اي معاشرا الشافعية وكذا المالكية وبين الحنفية فاقاس هذا الشافعية والمالكية القائلون بعدم وجوب الزكاة في حل الباقية كالصبيبة لالعله المذكور وهو كونه حليما باحبا والحنفية يرون ان اللة في عدم وجوب الزكاة في حل الصبيبة كونه حتى صبيبة وهذا اللة غير موجود في حل الباقية فالقياس المذكور غير مقبول لمنع الخصم وجود اللة في الفرع كما أوضحه الشارح (قوله اي القياس المتشبه الخ) انما احتاج الى ذلك لان كلام المصنف بهم عود الضمير من قوله فهو عاود على الحكم مع ان المسمى بمركب الاصل هو القياس للحكم (قوله اي بناء) اشار بذلك الى ان التركيب في مركب الاصل وكذا في مركب الوصف كما سقوله يعني البناء المذكور لا يعني التركيب ضد الافراد وهو تابع في ذلك للامدى وفي العند ما يخالف ذلك وهو خلاف في التسمية مع الاتفاق على ان يسمى المركب في التسمين كما ذكره الشارح والتسمية امر اصطلاحي لا مشاحفة قال الحكم ومالكيه الشارح بهما لا مدي اقرب: اسلمكم العند ومثله ان الهام (قوله فان عدمه في الاصل) اي وهو فلانة التي تزوجها طالق (قوله متفق عليه بيننا وبين الحنفية) مثل الحنفية في ذلك المالكية فان اللة عندنا اي المالكية في الاصل عدم ملك المحل الذي يقع عليه الطلاق وهو العصة فالطلاق المذكور تمييز لا تطليق واما التطليق فيقع به الطلاق عند حصول المعاق عليه لوجود ملك المحل الذي يقع عليه الطلاق حينئذ (قوله وية) قول هو تمييز اي فلا يصح القياس المذكور لعدم وجود اللة التي تنعدي الى الفرع في الاصل (قوله ولا يقبلان) اي لا ينفضان على الخصم واما بالنسبة للاقاس ومقلده فيجتهده فان قيل الحكم بعدم القبول في مركب الوصف مع ان الخصم يمنع وجود اللة في الاصل ينافية لقوله الاتي فانهم يتفقوا على الاصل واسكن رام المستدل باثبات حكمه ثم اثبات اللة فلا يصح قوله فانه في ذلك قد منع الخصم وجود اللة في الاصل اضعاف ان القياس مقبول اي اخص على الخصم قلنا لا منافاة لان الكلام هنا في مركب الوصف باعتدائهم مجرد الاتفاق على الحكم مع منع الخصم وجود اللة في الاصل بدون اثبات المستند لها والكلام هناك مع اثباتها كما يصح بذلك الكلام في المحلن سم (قوله في الاول) اي القياس الاول وهو مركب الاصل وقوله في الثاني اي القياس الثاني وهو مركب الوصف (قوله للحنافيين) اي مقلدي ارباب المذاهب المجتهدين وهم مجتهد والمذاهب ونحوهم الذين يحتج كل منهم بقول امامه على خصمه المقلد لاما آخر (قوله ولو سلم الخصم اللة للمستدل الخ) اي سلم له ان اللة في الاصل بالاطم من لا ولم وجودها في الارز من لا (قوله حيث اختلفا فيه) اي في الفرع كما استظهره سم تبعا

(اللة) للمستدل اي سلم انها ما ذكره (فأثبت المستدل وجودها) حيث اختلفا فيه (أو سلمه) اي سلم وجودها (انما طرأ انتقض الدليل) عليه لتسليمه في الثاني وقيام الدليل عليه في الاول

اشتهر الشهاب عن قول شيخ الإسلام قوله فأنبت وجودها أى فى الفرع أو فى الأصل اه (قوله فان لم يتفقا  
 الخ) قال العلامة هذا البلاغ جعل اتفاق الخصمين شرطا الى آخر عبارته وأجاب سم عما حصله ان ما هنا  
 مقيد لما سبق فقوله هناك يشترط كونه متفقا عليه أى حيث لم يرد اثباته بالدليل ويحصل حينئذ من مجموع  
 الموضوعين ان الشرط عند المصنف أحد الأمرين من الاتفاق أو الإثبات وان الأصح هنا لا يشترط خصوص  
 الاتفاق لا كفتاه بالاثبات المذكور وقوله وان مقابله يشترط ذلك لخصوص عدم اكتفائه بما ذكر قال  
 وهذا بسط ما أطال به وما زعمه من عدم الملازمة وان القول مبنى فى كلام المصنف على عدم اشتراط  
 الاتفاق وكأنه فهم ان قوله فان لم يتفقا الخ تفريع على اشتراط الاتفاق وليس كذلك كما هو ظاهر فتأمل ثم  
 رأيت شيخ الإسلام تعرض لدفع المناقاة بين الموضوعين فراحه اه قلت لاشك ان عبارة المصنف غير موفية  
 بأفادة التقيد المذكور وان كان مراده حيث لم يذكر هذا بل يصح ما تقدم من كونه مقيد لاطلاق مفهومه من  
 عدم صحة القياس عند عدم الاتفاق كما قاله شيخ الإسلام ويحتمل فيه ما تعرض على ما تقدم فإفهمه كلام سم  
 من ان ما هنا غير مفرغ على ما تقدم غير صحيح وما يدعو الى اعتراض العلامة بان ما هنا مبنى على عدم اشتراط  
 الاتفاق مبنى على تفريع ما هنا على ما تقدم فمنوعه من ما هنا لا يخفى على متأمل (قوله بطريق) أى  
 مسلك من مسالك الآتية وانما عبر فى جانب اثبات العلة بالطريق وفى جانب اثبات الحكم بالدليل  
 وان كان الطريق دليلا أيضا فنظر المشاع فى الاستعمال من التعبير عن دليل اثبات العلة بالطريق (قوله  
 المستلزم لتعليله) بالرفع فتألف (قوله بل يكفى اثبات التعليل بدليل) (راجع لـ اثبات فائبات التعليل  
 فى الاول معنى اثبات أن الحكم معطل أى وإثبات أن علته كذا أيضا لأن مجرد اثبات أن الحكم معطل بدون  
 تعيين العلة لا يثبت به القياس واثبات التعليل فى الثانية معنى اثبات ما هو العلة وأوردان هذا يقتضى عنه قوله  
 قله فان لم يتفقا الخ فانه يفرض عدم اشتراط الاتفاق على أفعاله لأن يجب ان المراد فى ذلك أنهم لم يتفقا على  
 أن العلة كذا مع اتفاقهما على أن الحكم معطل وفى هذا إجماع لم يتفقا على أن الحكم معطل (قوله وقد  
 تقدم الخ) جواب سؤال تقدمه ان هاتين المسئلتين وهما الاتفاق على تعليل حكم الأصل والاتفاق على  
 وجود العلة متساويتان فى كون كل منهما متفقا عليه ويصح نقله ما بكل من الأصل والحكم وحاصل  
 الجواب انه ذكر فى كل محل ماله مزيد مناسبة به وأوضح ذلك العلامة بقوله يعنى ان المسئلة الاولى وهى عدم  
 اشتراط الاتفاق على وجود العلة تحملها الأصل لأنه محل وجودها فانصب ذكرها فى مسأله الأصل والمسئلة  
 الثانية وهى عدم اشتراط الاتفاق على أن حكم الأصل معطل محلها حكم الأصل لكنهما من مباحثه فتألف  
 ذكرها فيه والحاصل أن وجود العلة من عوارض الأصل والتعليل من عوارض الحكم فإتسبب ذكر  
 العارض عند ذكر مباحث معروفه اه (قوله ومن شرطه) أى عن إشارة الى أنه لم يسهل فصار يحتمل  
 شروط الفرع اذيق هنا أن لا يمارض على ما باتى قاله شيخ الإسلام وقد يقال قد صرح بهذا الشرط وان لم  
 يعرضه بعنوان الشرطية فإلتصاف حذف من حينئذ ويكرن أن يجب ان كلمة من مسأله على كل من  
 الشرط بانفراده ولا شأن لكل واحد بعض منها كذا قيل قلت لا يخفى أن مثل هذا المعنى الذى يتضمن  
 كبير فائدة غير موجه للاثباتين بما قاله وجه حذفه لعدم الحاجة اليها وقوات الاختصار يذكرها حينئذ (قوله  
 فيه) أى فى الفرع يعنى المحل المشبه كما تقدم ولا يصح أن يكون معنى الحكم لأن وجود العلة انما يكون فى المحل  
 لأى الحكم (قوله من غير زيادة) متعلق بوجود المراد بان ياد الى ياد بظلاله والقطع بالوجود فى  
 الفرع على ما سأتى وأما زيادة باعتبار نفس العلة فلا يصح على ما سأتى ان شاء الله تعالى (قوله ليتعدى)  
 علة لشرط المذكور أى لعدم ما ذكر شرطا (قوله لا يهاجم الخ) قال العلامة قدس سره ان فتح هذا الإيهام  
 هو فليصح أيضا فى قول المصنف حد القياس لمساواته له فى علة حكمه فينظر فيه بخروج القياس الاولى  
 منه اه قلت وليصح أيضا فى قوله الآتى ويساوى الأصل الخ وانظر لم يرجع الى موافقة ابن الحاجب فى عين



وبوجوده في الفرع كالاسكار والاذاء فيستقدم (فقطي) قياسا حتى كان الفرع فيه تناوله دليل الاصل فان كان دليله ظاهرا  
كان حكم الفرع كذلك (او) كانت (ظنية) بان ظن عليه الشيء في الاصل وان قطع ١٣٣ بوجوده في الفرع (قياس)

الادون) أي فنك  
القياس ظني وهو  
قياس الادون  
(كالتفاضل) أي كقياسه  
(على البر) في باب  
الربا (بجامع العلم)  
فانه العلة عندنا في  
الاصل وبمحل ما قبل  
انها القوت أو الكيل  
وليس في التفاضل الا  
العلم فثبت الحكم  
فيه ادون من ثبوته في  
البر الشتمل على  
الادون الثلاثة  
فادونية القياس من  
حيث الحكم لامن  
حيث العلة اذ لا بد من  
تمامها كما تقدم والاول  
أي القطعي يشمل  
قياس الاول والمساوي  
أي ما يكون ثبوت  
الحكم فيه في الفرع  
اول منه في الاصل  
أو مساويا كقياس  
الضرب والادون على  
التفاضل وقياس  
اخراج مال البيت على  
الكلمة في التعرير فيما  
(وتقبل المعارضة فيه)  
أي في الفرع (عقضي)  
نقيض أو ضد لخلاف  
الحكم على المختار  
وقبل لا تقبل ولا لا تقبل  
منصب المناظرة اذ  
يصير المعارض مستدلا

ما قاله مع اعتراضه هناك عليه وسأقي في كلام الشارح ثم الإشارة الى هذا وان ما قاله ابن الحاجب هو الاول  
واعلم ان ما ذكره المصنف من الإيهام في عبارة ابن الحاجب مدفوع بان المراد بالمساواة في العلة ان توجد  
حقيقتها تمامها في الفرع بحيث لا يكون الاختلاف بالعدد والتشخص من حيث المحل فقط فان الاسكار  
القائم بالخر غير شخص القائم بالنيق والحقيقة واحدة واذا كان المراد بالمساواة ما ذكر فلا ينافي ذلك زيادتها  
في الفرع بغير الشدة أو القطع وبذلك ما قلناه قول السعد التفتازاني في قول ابن الحاجب في شروط الفرع  
منها ان يساوي في العلة على الاصل فيما يقصد من عين أو جنس وان يساوي حكمه حكم الاصل فيما يقصد  
من عين أو جنس اه مناضه ثم المساواة في العلة لا تنافي كون الحكم في الفرع أقوى أو أدنى وكونه أقوى  
أو أدنى لا ينافي ما ذهب اليه الحكم الاصل لان المراد بعدم الاختلاف في عين الحكم أو جنسه والمراد بالعين  
المساواة في تمام الحقيقة بحيث لا يكون اختلاف بالعدد فقولنا فيما يقصد من عين أو جنس إشارة الى انه  
لا يجب المساواة في قوة وضعف أو قطع وظن ونحو ذلك اه على ان الزيادة في كلام المصنف تشمل الزيادة  
باعتبار نفس العلة وذلك غير صحيح كما تقدم لعدم المساواة في تمام الحقيقة حينئذ وكان الشارح أشار بقوله  
كما قال الى التبري من عهده اعتراض المصنف المذكور وبذلك ما سألنا في عهده قوله ولسا والاصل الخ ولهم  
هنا كلام طويل بلاطائل لا فائدة في ابراده مع رده لمن تأمله منصفنا (قوله وبوجوده في الفرع) ليس  
هذان من مفهوم العلة القطعية بل زائد عليه ذكر لما يكون به القياس قطعا ما قاله العلامة وهو ظاهر ورد  
سم ذلك مردود كما لا يخفى على من سلك حادة الانصاف (قوله فان كان دليله ظاهرا الخ) علم منه ان قطعية  
القياس بالثبوت المذكور لا تستلزم قطعية حكم الفرع قاله شيخ الاسلام أي بل قد يكون قطعا وقد يكون  
ظاهرا بحسب الدليل (قوله بان ظن عليه الشيء في الاصل وان قطع بوجوده في الفرع) أي وكذا ان قطع  
بوجوده في الاصل وظن في الفرع قصور الظن في ثلاث فقول الشارح بان ظن الباقي بمعنى الكفاية لتناول  
هذا الصورة أشار له سم (قوله بقياس الادون) من اضافة الاعمال الى الاخص أو اوصاف الى الصفة  
فان قيل كان القياس ان قول قطعي قلنا كفي عن ذلك بفهمه من المقابلة وعدل الى افادة فائدة زائدة سم  
أي وذلك الفائدة هي التسمية بكل من الامرين كما أوامه الشارح (قوله أي كقياسه على البر) أي في  
الربوبية كما أشار لذلك بقوله في باب الربا (قوله وبمحل ما قبل انها القوت) أي مع الادخار كما هو ذهنا  
معاشرا لما لكية وقوله انها القوت بفتح حرة لان الجلة بدل من ما قوله أو الكيل أي كما هو قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى (قوله فادونية القياس من حيث الحكم الخ) هذا واضح في نحوه هذا المثال والافتد يكون  
القياس ظاهرا ويكون الحكم في الفرع أولى منه في الاصل لنحو اشدية العلة في الفرع فالوجه ان القياس  
الظني قد يكون أولى ومساويا كما يؤخذ من كلام الصفي الهندي سم (قوله وتقبل المعارضة فيه أي في الفرع  
الخ) المعارضة مقابلة دليل المستدل بدليل ينتج نقيض أو ضد ما اتفق دليل المستدل المذكور (قوله عطف  
نقيض الخ) أي بقياس مقتض الخ وقوله نقيض أو ضد كل منهما مقصوب بالتأويل لا لضافتهما الى مثل  
ما أضف اليه خلاف فهو على حد قوله بامان رأي عارضه بربيه \* بين ذراعي وحده الاسد  
وقوله على المختار راجع لقوله وتقبل المعارضة فيه (قوله الى غيره) أي غير قصد من معرفة الخ وهو متعلق  
بمخرج وذلك الغير الذي يحصل الخروج اليه هو معرفة صحة نظر المعارض في دليله (قوله وأوجب الخ) حاصل  
الجواب عدم لزوم الخروج عن المقصود المذكور (قوله بان المقصد) أي قصد المعارض (قوله لا اثبات  
مقتضاها) أي وهو استدلال المعارض على الحكم وان كان حاصله لكنه غير مقصود (قوله المؤدى الى ما تقدم)  
أي من الانقلاب المذكور (قوله وصورتها) أي المعارضة وقوله في الفرع مجرد ايضا كما لا يخفى

وبالعكس وذلك خروج عما قصد من معرفة صحة نظر المستدل في دليل الى غيره وأوجب بان المقصد من المعارضة هدم دليل المستدل  
لاثبات مقتضاها المؤدى الى ما تقدم ومصورتها في الفرع أن يقول المعارض للمستدل ما ذكر من الوصف وان اقتضى ثبوت الحكم  
في الفرع فعندى وصف آخر يقتضي نقيضه أو ضده

مثال النقيض السمع ركن في الوضوء فحسن تثليثه كالوجه فقول الماعرض مع في الوضوء فلا يسن تثليثه كشيء الخلف ومثال العند الور  
واطلب عليه النبي صلى الله عليه وسلم فيجب كالتشهد فيقول الماعرض مؤقت بوقت صلاة من الجنس فيستحب كالغبر وأما المعارضة فمقتضى  
خلاف الحكم فلا تنفخ قطعا ١٣٤ لعدم منافاتها للدليل المستدل كما يقال الميم في الغوس قول يأثم قائله فلا يوجب الكفارة

(قوله مثال النقيض) أي الوصف المقتضى النقيض (قوله السمع الخ) السمع هو الفرع وقوله ركن في الوضوء  
هو الامة المبرع عنها لا الوصف وقوله فحسن تثليثه هو الحكم وقوله كالوجه هو الأصل المشبه به وقول الماعرض  
مع في الوضوء هو الامة والوصف الماعرض به المقتضى يقتضي حكم المستدل وهو عدم شبهة التثليث (قوله  
الور) هذا هو الفرع وقوله واظبط هي الامة عند المستدل وهو الخلف والتوقيت الآتي هو الامة والوصف  
الماعرض به عند الماعرض كالشافعي والمالكي وقوله فيجب هو الحكم الذي أثبتته المستدل وقوله كالتشهد هو  
الأصل المشبه به وأراد بالتشهد الثاني وقوله يستحب هو وصف الحكم الذي أثبتته المستدل وذلك الضد هو  
مقتضى الامة الماعرض بها ود التوقيت المذكور وقوله كالغبر هو الأصل في دليل الماعرض (قوله كما يقال)  
أي من طرف المسالك وقوله الميم في الغوس هو الفرع وقوله قول يأثم قائله هو الامة وقوله فلا يوجب الكفارة  
هو الحكم وقوله كتهادة الزور هو الأصل وقوله قول مؤكدا باطل بظن به حقيقته هو الامة الماعرض بها  
والحكم الذي اقتضته وجوب التعزير به وغير مناف للحكم الذي أثبتته المستدل لأنه يجامعه فالمعارضة  
المذكورة غير قاصرة لعدم كونها منافية لدليل المستدل كما ذكره المشرح (قوله بكل ما يعرض به الخ)  
متعلق بالمعارضة أو بدفعها ويكون على حذف مضاف أي يدفع كل قاصح يعرض به على المستدل كأداء  
فارق في مسألة السمع بأن قال هناك فارق بين مع إلى أس ومسح الخلف بأن مسح الخلف به بخلاف الرأس  
وحاصله أداء قاصح من المستدل في دليل الماعرض وقوله ابتداء محمول لدفعها أو لم يعرض (قوله لتعين العجل  
بالراجح) علة لقبول الترجيح (قوله وقيل لا يقبل الخ) رده السكالي بن الهمام بأنه لو وضع هذا الدليل لانتفى منع  
القبول بالترجيح مطلقا لأن الترجيح أغنا يقدر بحاج ظن على ظن بخلافه والاجماع على قبول الترجيح مطلقا  
قاله شيخ الاسلام وقوله حصول أصل الظن الخ أي لأن العبرة في المعارضة بحصول ظن عليه الوصف الذي  
أبدا الماعرض ولو كان ظن غاية الوصف الذي ذكره المستدل أقوى فالشرط في المعارضة وجود مجرظ من  
العلية في الوصف الذي أبداه الماعرض لأصاوة الظن المذكور لظن عليه وصف المستدل فقله حصول أصل  
الظن أي لعله وصف الماعرض وقوله لأصاوة أي الظن لظن الأصل أي لظن عليه وصف الأصل أي  
الوصف المشتمل عليه الأصل الواقع في قياس المستدل وهو علة الحكم فيه (قوله لا يجب الإجماع إليه) أي  
لا يجب التعرض إليه لأن ترجيح وصف المستدل على وصف ماعرضه خارج عن الدليل قاله شيخ الاسلام (قوله  
وهذه المسئلة) أي قوله ونقبل المعارضة فيه الخ (قوله لأنها تؤلى إلى شرط في الفرع) أي ذكر الشرط مع  
مشرطه وهو الفرع أنسب (قوله وهو أن لا يعارض) أي دال الفرع الذي هو القياس وقوله أن  
لا يعارض أي معارضة لا تأتي بدفعها أو الإنكاف يصح كونه شرطا في الفرع مع قبول الماعرضه به ودفعها كما  
ذكره المصنف وغيره شيخ الاسلام (قوله ووجهه) أي وجهه شرطا أن الدليل أي القياس لا يثبت المدعي  
وهو ثبت حكم الأصل للفرع إلا إذا سلم عن المعارض (قوله ولا يقطع المقاطع) عطف على وجوده من قوله  
ومن شرطه وجود تمام الامة الخ فالقول منسوب بان معترضه جواز إعلانه حذوقه • وليس عبادة وتقرعني •  
ومنه قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فليس هذان من مواضع  
شذوذ وتقدير أن تقدم المفسر ما عطف عليه قال في الخلاصة

كتهادة الزور فقول  
المعارض قول مؤكدا  
لباطل بظن به حقيقته  
فوجب التعزير كتهادة  
الزور (والخيار) في  
دفع المعارضة المذكورة  
زيادة على دفعها بكل  
ما يعترض به على  
المستدل ابتداء (قبول  
الترجيح) لوصف المستدل  
على وصف الماعرض  
يرجح مما يأتي في محله  
لتعين العمل بالراجح  
وقيل لا يقبل لأن المعتبر  
في المعارضة حصول  
أصل الظن لأصاواته  
لظن الأصل لانتفاء  
العلم بها وأصل الظن  
لا يستدفع بالترجيح  
(و) المختار بناء على قبول  
الترجيح أنه لا يجب  
الإجماع إليه في الدليل  
ابتداء وقيل يجب لأن  
الدليل لا يثبت بدون دفع  
المعارض وأجيب بأنه  
لا معارض حيث شذوذ فلا  
حاجة إلى دفعه قبل  
وجوده وهذا المسئلة  
ذكرها لأمدى ومن  
تبع في الاعتراضات  
وذكرها هنا أنسب  
لأنها تؤلى إلى شرط  
في الفرع وهو أن  
لا يعارض كما عده

وان على اسم خالص فعل عطف • تنصه ان ثابتا أو متخيلا  
قال سم واعلم ان المقاطع قد يشتمل الاجماع حيث يكون قطعا كما يعلم بما سبق في محله وأما حيث لا يكون  
قطعا فيثبت أن مع القياس أيضا كغير الواحد فإنه لا ينقص عنه ثم فيما إذا كان سكونيا نظرا لثبوت أصل

ألا مدى هنا وجهه أن الدليل لا يثبت المدعي إلا إذا سلم عن المعارض (ولا يقطع المقاطع على خلافه) (قوله)  
أي خلاف الفرع في الحكم (وفاقا) إذا صحه لقياس في شيء مع قيام الدليل المقاطع على خلافه (ولا يقوم (خبر الواحد) على خلافه) عند  
الأكثر فيقدم عندهم على القياس كما تقدم في موضعه

(وليسوا) الفرع (الاصل وحكمه) حكم الاصل فيما يقصد من عين أو جنس) أي عين العلة ١٣٥ أو جنسها بالنسبة إلى الاول وعين

الحكم أو جنسها بالنسبة  
إلى الثاني مثال المساواة  
في عين العلة قياس  
النسبة على الفرع  
المترتبة لجميع الشدة  
المترتبة فانها موجودة  
في النسبة عينها  
لاشخصاً ومثال المساواة  
في جنس العلة قياس  
الطرف على النفس  
في ثبوت القصاص  
بجامع الجنابة فانها  
جنس لانها ما ومثال  
المساواة في عين الحكم  
قياس القتل بمقتل  
على القتل بمقتل  
ثبوت القصاص فله  
فيها واحد والمجامع كون  
القتل عمداً عدواناً  
ومثال المساواة في جنس  
الحكم قياس بضع  
الصغيرة على ما لحق  
ثبوت الولاية للاب والجد  
بجامع الصغر فان الولاية  
جنس لولايي التكاح  
والمال (فان خالف)  
المذكور ما ذكر أي لم  
يساو فيما ذكر (فقد  
أقياس) لانتفاء العلة  
عن الفرع في الاول  
وانتفاء حكم الاصل  
عن الفرع في الثاني  
على أن اشتراط المساواة  
في العلة مستغنى عنه بما  
تقدم من اشتراط وجود  
تمام العلة في الفرع ولو  
قال هنالك من عينها أو

(قوله) وليسوا (الاصل الخ) قال سم أقول لعنائه ولكن مساو له لاصل ومساواة حكمه لحكم الاصل فيما ذكر  
فما هذا الكلام اشتراط كون المساواة فيما ذكر لا اشتراط نفس المساواة لانها تقدمت وبُذِرَ أن المراد  
ذلك نصيبه بصيغة الأردون نصيبه بضم و من شرطه كذا أو لولايي الخ وحاصله أنه شرط فيما تقدم  
المساواة وشرط هنا كونه فيما ذكر فلا تكرر في هذا الكلام بوجه ولا حاجة إلى أن يقال ذكر المساواة هنا  
وطه فلا كره هذه الزيادة فتأمل ذلك فانه في غاية الحسن والدقة قال آخر ما أطال به في نصيب ما عبر به  
المصنف أولاً وثانها ما لا داعي له إلا بعض الحسية والأفلاحيته على عاقل فضلاً عن فاضل احتمال نصيبه على  
التكرار والتطويل المنافي للاختصار كما أشار إلى ذلك الشارح وأما ما ذكره سم من أن المذكور فيما  
تقدم نفس المساواة والمذكور هنا المساوى فيه فلا يخفى أن مثل ذلك خروج عن سلوك حادة الطريق في  
الاستعمال ونزول عن مرتبة حسن اداء العقول فأى حسن وأى دقة في ذلك فضلاً عن غايته ما يقتل ذلك (قوله)  
بأنسبة (للاول) أي وهو مساواة الفرع الاصل فيما يقصد من عين أو جنس والثاني وهو مساواة حكمه  
لفرع حكم الاصل فيما يقصد من عين أو جنس وحاصله اشتراط تساوي الفرع مع الاصل في علته نوعاً أو  
النسباً في حكمه كذلك فالمراد بالعين النوع لا الشخص لعدم تأني ذلك إذ من جملة مشخصات العلة المحل  
فتخص العلة في الاصل غير شخصها في الفرع كما هو واضح لكنهما متحدان نوعاً والمطلوب وكذا القول  
في الحكم وأما تساويهما في العلة والحكم جنباً عنهما وأن يكون كل من العلتين متحداً مع الآخر في الجنس مخالفاً  
له في النوع ومثل ذلك يقال في الحكم والمحال أنه لا بد من اتفاق علي الفرع والاصل وكذا حكمها نوعاً أو  
جنساً لا شخصاً لعدم تأنيته وقد أوضح ذلك الشارح بالمثال (قوله) مثال المساواة في عين العلة أي مثال قياس  
المساواة في عين العلة أي القياس الماشئ على ذلك ومثل ذلك يقال في نظائر وقوله في عين العلة بأن يكون  
نوعهما واحداً (قوله) فانها موجودة في النسبة عينها نوعاً أي لأن العرض لا يقوم بعينه وقد تقدم ذلك (قوله)  
قياس (الطرف على النفس) هذا مثال فرضي والقطع الطرف ثابتاً بها (قوله) فانها جنس لانها نوعاً أي  
لأن اتلاف النفس واتلاف الطرف حقيقةتان مختلفتان داخلتان تحت جنس وهو الجنابة وكذا القول في  
كون الولاية مطلقاً لجنس المال والنكاح ولو قال الشارح لانها متحدة في اتلاف كان أولى لأن نوع  
الجنابة اتلافان كما تقدم لان اتلاف واحد من وجب إلى شئين قاله الشهاب وهو واضح إذ الفرض أنهم نوعان  
مختلفة الحقيقة داخلان تحت جنس لأنواع واحد من صفات الفردين والأكان من القسم الاول وأما قوله سم أقول  
ليس في العبارة ما يقتضي أنه اتلاف واحد فان اتلاف الحقيقة مفردة صاف وهو لا ينافي التعدد لانه من صيغ  
العلوم اه فلا يخفى سقوطه إذا تعدد المقاد بالاضافة لا يخرج به الاتلاف عما ذكر إذا تعدد حدث في أفراد  
الاتلاف لا في حقيقة مع أن المراد التعدد في الحقيقة فتأمل (قوله) فانه فيما لو احد) أي بالنوع (قوله) فان  
الولاية أي مطابقة قوله لولايي النكاح والمال أي هذين النوعين (قوله) على أن اشتراط المساواة في العلة  
مستغنى عنه بما تقدم) قال سم قد ذكرنا جواب هذا قريباً فراجعه اه قلت قد ذكرنا فراجعه (قوله)  
ولو قال هنالك من عينها أو جنسها الخ) قال الشهاب يلزمه أن يصير عين العلة أوجدها شيئاً لا تمام العلة  
والجنس ليس نفس التمام وكان ما قاله الشهاب راجعاً لله تعالى معني على ما يتوهم من ظاهر الاضافة من أن  
المراد بجنس العلة الجنس الذي فرد العلة وليس كذلك فان الاضافة شبيهة والمراد بالجنس الذي هو  
العلة فكونه نفس التمام لا إشكال فيه قاله سم (قوله) مع السلامة من التكرار ومن الوقوع فيما  
عدل عنه هنالك من لفظ المساواة) قال سم رحمه الله تعالى قد سبق جواب الاول قريباً والثاني  
عند قوله ومن شرطه وجود تمام العلة فيه فراجعه اه قلت قد ذكرنا ما في ذلك وفيما ذكره الشارح  
الإشارة إلى أن صنيع ابن الحجاب أقدم من صنيع المصنف ومنه يعلم أن اعتراضه عليه فمما مر  
غيره وقد قدمه شياً من ذلك فراجعه (قوله) وبعبارة ابن الحجاب أن يساوى في العلة علة الأصل الخ

جنبه المقصود بالذكر الوفي به مع السلامة من التكرار ومن الوقوع فيما عدل عنه هنالك من لفظ المساواة وبعبارة ابن الحجاب أن  
يساوى في العلة علة الأصل فيما يقصد من عين أو جنس وأن يساوى حكمه حكم الاصل فيما يقصد من عين أو جنس (وجواب المعترض

بالمخالفة) فيما ذكر (بيان الاتحاد) فيه مثله أن يقيس الشافعي ظهار الذي على ظهار المسلم في حرمة وطه المرافعة الحنفية الحرة في المسلم تنبى بالكفارة والكافر ١٣٦ ليس من أهل الكفارة فلا يكره الصوم منها لانه لا ينتهي الحرة في حقه فاختلاف

الحكم فلا يصح القياس فيقول الشافعي عكته الصوم بان يسلم ويأتي به ويصنع اعتناقه واطعمه مع الكفر اتفاقا فهو من أهل الكفارة فالحكم محدد والقياس صحيح (ولا يكون) الفرع (منصوبا) عليه (بجوافق) لقياس للاستثناء حيث نذر بالنص عن القياس (خلافا لجوزدليلين) مثلا على مدلول واحد في عدم اشتراطه ما ذكر لما جوزه وبقي القياس عنده معرفة العامة (ولا يخالف) لقياس المتقدم النص على القياس (اللاخبرية النظر) فان القياس المخالف صحيح في نفسه ولم يعمل به معارضة النص له (ولا يكون) حكم الفرع (متقدما على حكم الأصل) في الظهور بقياس الوضوء على التيمم فوجوب التيمم فان الوضوء تعدي به قبل المصيرة والتيمم فانه يد به بعد ذلك بخلاف تقدمه للزم ثبوت حكم الفرع حال تقدمه من غير دليل وهو متنع لانه تكليف بما لا يعمل نعم ان ذكر

قلت وجبتا من من مارة على الفرع اعلمه الأصل شخصه فقط أو شخصه أو نوعا مع الاتفاق حسابه لم سقوط اعتراض شيخ الاسلام على عبارة ابن الحاجب هذه بانها موهبة أزعلة الفرع معارضة له الأصل مفهومها وان تساوى باصداق ما علمت ما واحة (قوله بالمخالفة) صلغة العترض وقوله فيما ذكر أي من أهل البنس وقوله بيان الخبير المتداول وهو جواب العترض (قوله فاختلف الحكم) أي بالنوع لان أحدهما مؤقت وهو ظهار المسلم والاخر مؤبد وهو ظهار الذي (قوله ولا يكون منصوبا) ينصب بكون بان مضمره اعطفه على ما عطف عليه قوله ولا يقوم القاطع الخ (قوله منصوبا عليه) أي من حيث حكمه (قوله لما جوزه) أي من وارد دليلان على مدلول واحد (قوله الاخبرية النظر) أي تعبرين ذهن وور باضته على استعمال القياس في المسائل وهو استثناء منطاع راجع للمستثنين نظرا إلى أن المستثنى منه القياس المقصود له عمل به لان الشرط المذكور بشرط لا عمل به ثم ان قوله ولا يخالف مكر مع قوله السابق ولا يقوم القاطع على خلافه ولا خبير الواحد عند الاكثر فلوحذف قوله ولا يخالف وذكر الاستثناء المذكور مع قوله ولا يقوم القاطع على خلافه كان أولى وفي جواب سم نظرا لا يخفى فراجعه (قوله متقدما على حكم الأصل) أي من حيث الظاهر والمعلق بالمكف والافا حكم الله قدسية لا تصرف بتقدم ولا تاخر كما اشار لذلك اشرارح بقوله في الظهور (قوله في وجوب التيمم) أي بما مع ان كلاً شرط صحة للصلاة (قوله من غير دليل) متعلق بشروط (قوله لانه تكليف بما لا يعمل) قال العلامة مصواب انصاره لانه تكليف لا يعمل اه أي لان الذي لم يعمل هو الإيجاب الذي هو التكليف لا التكليف الذي هو متعلق بالإيجاب أي الشيء الواحد وحده لا امتناع المذكور وواضح لان هذا من التكليف بالتحال وهو متنع اتفاقا وأما ما ذكره الشارح فيجبه عليه أن اللازم على كونه تكليفاً بما لا يعمل كونه تكليفاً بالمحال وقد تقدم أن المختار حوازه (قوله نعم ان ذكر ذلك) استدراك على قوله وهو متنع (قوله الزاماً للحكم) أي لا استدلالاً على حكم بان كان المقصود دفع في الخصم بين التيمم والوضوء حيث يوجب التيمم في الأول دون الثاني ببيان تساويه ما في المعنى المنع من ذلك الفرق وظاهر أن ليس المقصود من ذلك القياس واتبات الحكم وقوله أنه يتفرقان استنبهام انكاره معناه التفرق أي لا تفرقان وقوله لتساويهما معاملة لنفي الافتراق فان قيل ما المنع من جواز القياس بعد ورود حكم الأصل وبكون المقصود اتبات الحكم في الفرع من الآن لا من حين ظهوره ولا حاجة إلى جعل ما وقع لشافعي على أن المراد به مجرد الإلزام قلنا انما ندعى ذلك لو ثبت انتفاء هذا الحكم عن الفرع على ظهور الأصل بان ثبت عدم وجوب التيمم بالوضوء قبل ظهور التيمم ثم ان ذلك الثبوت اما بمخاطب فكان يلزم النسخ بقياس واما بما نراه الأصلية ولا يكون رفع ذلك بالقياس نسخا وليس الكلام في شيء من ذلك كما أشار له الامام في تفسيره عما اختاره بقوله والمحق أن يقال لو لم يحدد على حكم الفرع دليل الا ذلك القياس لم يجوز تقديم الفرع على الأصل لانه قبل هذا الأصل لم يكن ان يقال كان الحكم حاصله بغير دليل وهو تكليف بالاطفاق أو ما كان حاصله بالنية فيكون ذلك كالنسخ اه قاله سم (قوله وجوزه الامام الخ) قد يقال هذا خارج عن الموضوع اذ لم يتقدم من حيث كونه فرعاً أو غيراً يسمى فرعاً حيث يجوز ابا اعتبار ما يؤيد البه من قياسه على الوار بعده وموضوع ما نحن فيه تقدم الفرع بعنوان كونه فرعاً بحيث لا يدل على ثبوت حكمه الا القياس والمسئلة حيث من باب جواز القياس مع وجود النص وهو قول من يجوز دليلين أو أكثر على مدلول واحد وقول من يفتهم ان التيمم حيث أنه اذا وجد الدليل الآخر وهو القياس ثبت أن هذا الفرع كان مقبلاً على الأصل في علم الله لا يخفى ضعفه فتأمل قررره شيخنا ثم رأيت سم ذكر الاعتراض على المصنف عاصمه بيق بحث وهو ان صنيع المصنف صريح في مخالفة الامام فيما قاله بالشرط الذي ذكره حيث قابل بكلام الامام ما ذكره حيث يشكل الحال لانه ان أراد أن يحال نفسه منه ثبت بالدليل الأخرون القياس فهذا ليس محل النزاع كما هو ظاهر فلا وجه لمقابلة ما ذكره بكلام الامام وان أراد أنه ثبت بالقياس المتأخر فالجواب بذكر بحاله اللهم الآن يكون المراد الأول ويجعل المقصود من نقل كلام

دفعه لاجل ذور الله كور و بناء على جواز دليلين أو أدلة على مدلول واحد أو بانحرصت ما عن بعض كم هزات النبي صلى الله عليه وسلم المتأخرون عن المجزأة لقارئة لا تبدأ الدعوة (ولا يشترط) في الفرع (ثبوت حكمه بالنص جملة خلافا لقولهم) في قولهم بشرط ذلك وبطلب بانقياس تفصيله قالوا فلا العلم بور وميراث الجد جملة لما جاز القياس في تورثه مع الأخوة ١٣٧ ودر اشتراطهم ذلك بان العلماء من

الامام الاشارة الى تفصيله ثلثة وان أباه ظاهر الصنيع اه (قوله دفعه لاجل ذور الله كور) أي وهو لزوم التكليف على العلم (قوله و بناء على جواز دليلين الخ) سابق انه الحق (قوله جملة) حكم النص أي حمل كونه جملة أي بالنص الاجالي (قوله في قولهم بشرط ذلك) أي ثبوت النص الاجالي (قوله لما جاز القياس) أي قدسه بالاجماع ان كان دليل بالباب (قوله بحسب اختلافهم فيه) أي هل حرمته كحرمة الإطلاق كذهب الامام مالك أو كحرمة الظاهر وينتهي بكفارة كاحدا القواين للامام احمد أو كحرمة الابلاء فصبيبه كفارة بعين كالحرج عند الشافعي قاله شيخ الاسلام (قوله ولم يوجد فيه نص لاجله) أي بان قيل فيه مثلاً انه يوجب محذوراً ومشقة على النفس وقوله ولا تفصيلاً أي بان حمل واحداً من تلك الثلاثة مثلاً (قوله مع يجوزهما دليلين) أي نصين أو نص واجماع فأراد دليلان ليس أحدهما القياس (قوله نظر الخ) على الاشتراطهما الانتفاء المذكور (قوله وان لم تقع مسئلة) أي مسئلة انقياس وقوله بعد أي الآن يعني انهم ما قولان اذا فقد النص والاجماع فانه صار له قياس وان لم ينظر له بسبب وقوع العلة انما لا يستفاد حكمها بالاب وقوله بخلاف قول ابن عبدان السابق أي فان ههنا فاده لا يصار الى القياس الا عند الاضطراب والسهو وقوع نازلة يشوق ثبوت الحكم فيها عليه كما تقدم فليست الحاجة عند ههنا ذكره ابن عبدان (قوله نعم في نفي المصنف الخ) انه مذكراً على ما هو مقتضى الجواب ان قد مضى كلام المصنف من نفي الاعتراض عليه والاعتراض المذكور متوجه لا يخص عنه وجميع الزركشي بن كلامي المصنف بان ما تقدم في الفرع نفسه وهذا في النص على مشبهه مرده الفرق في قائل كيف يتجلى ان النص على مشبهه يمنع حريان القياس فيه وهذا النص على مشبهه الا بالنص على أصله الذي هو يشبهه وذلك مقتضى القياس لا مانع منه فاجب المذكور لا يصلح جما قاله شيخ الاسلام بقرينة ان كلام المصنف جامع مخافته لما مر كذا كره الشارح يستثنى من عمومها اذا كان دليل الأصل شامل للحكم الفرع لانه قد مر انه لا يصلح القياس حينئذ بخلاف قوله الشهاب رحمه الله تعالى (قوله وفي معناها) أي معنى العلة ولا يخفى ان العلة ذكرت في كلام المصنف مراد بانها معناها فلا بد من تقدمه من صفات في عبارة الشارح أي وفي معنى لفظها (قوله حيثما أطلقت) أي ذكرت مطلقاً في جميع الاماكن فالعلة للعلم وهي ظرف مكان (قوله في كلام ائمة الشرع) أي أهل الفروع واحترز بذلك عن المتكلمين حيث يطلقون على المؤثر كناية عن الحكماء (قوله أقوال) أي أربعة (قوله أي علامة) أي ان الاطلاع عليها يحصل العلم (قوله والفقيد له هو العلة) قال العلامة فيه نظر اذا العلة لا تنفذ العلم بالحكم لافي ذاته ولا بقيد كون محله أصلاً بقاس عليه وانما انها تقدم مع عدم النص وهو ظاهر الانتفاء اه وأجاب سم بأنه يمكن ان يقال ان المراد بانها تفيد بقاءه كونه محله أصلاً بقاس عليه انه تفيد من حيث ان محله أصل بناس عليه وان كان خلاف ظاهر العبارة فلا شك على هذا وجه وذلك لان من عرف ان علة الزايفي البر اعلم علم أنه يلحق به في ذلك غيره من المظنومات وان المراد انه اذا لو هذا النص عرف الحكم ثم اذا لوحظت العلة حصل الثبوت جديد للحكم ومعرفة كون محله أصلاً بقاس عليه فجميع ذلك من الالتفات الجديد للحكم ومعرفة كون محله أصلاً بقاس عليه مستفاد من العلة فاذا قلنا ذلك المجموع على هذا الوجه هو مراده بقوله اما تفيد حكم الأصل بقيد كون محله أصلاً بقاس عليه اه قلت لا يخفى ضعف كل من الجوابين مع ما ذكرته من التكليف الزائد (قوله التعبدية المحققة للقياس) المراد بانها تعبدية الحل المذكور في تعريف القياس بالمعنى السابق وفي هذا الاشبه بمحقق للقياس فان قد عرف قول الشهاب لثان تقول التعبدية من نتائج القياس وغيرها

(١٨ - بنافي - ثانی) شئ في كلام ائمة الشرع أقوال يبنى عليها مسائل ثانی (قال أهل الحق) هي (المعرف) للحكم فمعي كون الادكار علة أنه معرف أي علامة على حرمة المسكر كالخمر والنبيذ (وحكم الأصل) على هذا (بانها بالنص خلافاً للتعبدية) في قولهم بالنص لانه المفيد للحكم فلهذا المفيدة بقيد كون محله أصلاً بقاس عليه والكلام في ذلك والمفيدة له والاله اذ هي مثلاً التعبدية المحققة للقياس (وقيل العلة) المؤثر بذاته (في الحكم) بناء على انه يتبع للمصلحة والمفسدة

وهو قول المعتزلة (وقال الفراء) في ١٣٨ المؤثر فيه (بإذن الله) أي يجعله لا بالذات (وقال الأمدى) هي (الباعث عليه) وقال أنه مراد

وليس بمحققة له أي عتبه وهو حجة له لأن هذا شأن أركان الشيء وليست التعبدية فيها اه لماعت بقوله  
وليس التعبدية فيها متنوع (قوله) وهو قول المعتزلة حاصل مذهبهم أن كلام من حسن الشيء ونقصه لذاته وأن  
الحكم تابع لحسنه ونقصه الثاني فيكون الوصف معزولاً عنه في الحكم أي يستلزم ما يعتد بهما الشغل عليه  
الوصف من حسن وقبح ذاتين والحكم تابع لذلك (قوله) وقال الفراء بإذن الله ليس المراد منه ما يشق  
ظاهره من أن التأثير بقدره خلقها الله فيها لأن هذا لا يقول به أهل السنة والفراء منهم بل المراد بذلك  
الاستلزام والربط العادي يعني أن الله أجرى عادته بتبعه حصول نطق الحكم لتحقيق الوصف كما أجرى عادته  
بتبعه الموت لحز القربة وتبعه الأحراق خاصة النار إلى غير ذلك ومخالفه هذا لقول الجمهور واتخذوا الاستلزام  
ولا تبعه بالمعنى المذكور على قولهم وإنما الوصف مجرد أمر به يعلم به أن الحكم قد تعلق أشاره سم (قوله)  
وقال الأمدى هي الباعث عليه أي على الحكم أي على أظهار نطقه بالمكافئ والاف الحكم قد قدم والمراد  
بالباعث كونه ماضية على حكمة مخصوصة مقصودة لا شارة من شرع الحكم لا يعني أنه لأجلها شرع حتى  
تكون باعتبارها غرضاً بل من المحذور لا يقلل معنى أنها ترتبت على شرع مع إرادة الشارع ترتبها عليه لمجرد  
منفعة الغير قال السدوسي بقاء ترتب على فصل أثر في حيث أنه ثمرته يسمى فائدة ومن حيث أنه في طرف  
الفعل يسمى غايته أن كان سبب الأقدام الفاعل يسمى بالقياس إلى الفاعل غرضاً وإن لم يكن غايته فقط وأفعال  
الله تعالى ترتب عليها حكم وقوائمه لا تعد فذهب الأشاعرة والحكماء إلى أنها غايات ومنافع راجعة إلى الخلق  
لا غرض وعلة لفعله لوجهين الأول أن الفاعل لا يفرض لا بد أن يكون الغرض أولى بالقياس إليه من عدمه  
والإلم يكن غرضاً فالتفاعل مستبعد تلك الأولوية ومستكمل بالغير ولا يكفي رجوع أنفهم إلى الخلق فقط  
لأن الأحسان إليهم وعدمه أن تساوي بالنسبة إليه تعالى لا يصح الاحسان أن يكون غرضاً وإن كان أولى به لزم  
الاستكمال الثاني أن الغرض لما كان مسبباً للأقدام الفاعل فكان الفاعل ناقصاً في فاعلته مستفد من غيره  
ولا يحال للنقصان بالنسبة إليه بل كماله في ذاته وصفاته يقتضي التكامل في فاعلته وأفعاله وكماله أفعاله  
تقتضي مصالح ترجع إلى العباد فلا شيء خال عن الحكمة والمصلحة وسبيل للنقصان والاستكمال إليه تعالى  
وهو المذهب الصحيح والحق الصريح الذي لا يشوبه شبهة ولا يحوم حوله ربه والآيات والأحداث مجملة على  
الغايات ومن قال بظاهره فقد غفل عما تضمنه من النظائر الصحيحة والأفكار الدقيقة وأراد أظهار ما يناسب  
أفهام العامة في مقتضى حكم الناس على قدر عقولهم اه وإذا كان المراد بالباعث ما ذكرنا فمعنى انشعب  
المصنف المذكور (قوله) وقال أنه مراد الشافعية الخ يعني أن مراد الشافعية بقولهم أن حكم الأصل ثابت بالعلة  
أنها باعثة عليه وأما المعروف له فهو النص والخفصة أرادوا بقوله حكم الأصل ثابت بالنص أن النص معرف له  
وأما الباعث عليه فهو العلة فلا خلاف بين الفرقتين (قوله) وقد تكون دافعة الخ اعترضوا العلامة رحمه الله  
تعالى بقوله اعلم أن الله الدافعة أو الرافعة للحكم مانع للحكم لأعلة له إذ صدق على الوصف الدافع أو الرافعة أنه  
وصف وجودي معرف بيقين الحكم لجعله علة أن كان بالنسبة إليه الحكم المدفوع أو المرفوع لم يدفع وإن كان  
بالنسبة إلى حكم آخر فلا وجه لتسميته علة في هذا المقام كما لا يخفى إذا لم يناسب له اعتباره مانعاً لأعلة فليتأمل اه  
وفي جواب سم نظراً راجعه (قوله) من غير الزوج متناقض بل أي تدفع حلية نكاح غير الزوج (قوله) ولا  
ترفعه أي نكاح الزوج (قوله) ويرفعه إذا طارعه (قوله) أي إذا طارعه في ملاءمة رضى ثم أرضعت أم  
الزوج تلك الرضعة (قوله) من غير توقف على عرف أو غيره هو بيان لتعلق في نفسه وقوله أو غيره قال شيخ  
الاسلام أي من نكاح أو شرع اه وبؤ بدعقابلة الحقيقى هذا القول والعرف والنسبى وحديثه سدر فيه  
الانصافيات كالآية والنكاح لعدم توقفه على واحد من الثلاثة وإن توقف على غيرها فليتأمل سم (قوله)  
ظاهره منضبطاً أي بشرط في العلة كونها وصفاً ظاهراً ولذا كانت علة العدة الطلاق لكونه وصفاً ظاهراً  
دون علق المرافعة من الرجل أو استقرار منصفه في رجحانها لذلك منضبطاً ولذا كانت علة القصر الدفر  
لانضباطه دون الماشقة لعدم انضباطها وقال سم قد يستشكل اعتبارها أي الظهور والانضباط في  
الوصف الحقيقي دون ما بعده إذ لا يمتنع إلا اعتبارها فيما بعده أيضاً اللهم إلا أن يكون من لازم ما بعده فلا يحتاج

الشافعية في قولهم حكم  
الأصل ثابت بما أياها  
باحث عليه وإن مراد  
الخفصة أن النص معرف  
له وإن كلا لا يخالف  
الآخر في مراده وتبعه  
ابن الحاجب في ذلك قال  
المصنف ونحن معاشر  
الشافعية إنما نقصر  
العلم بالمعروف ولا نفكرها  
بالدعوى أبداً ونشدد  
أنه كرهى من فسرهما  
بذلك لأن الرب تعالى  
لا يبعث شيئاً على شيء  
ومن عبر من الفقهاء  
عنها بالباعث أراد أنها  
باعتبة لا يكلف على  
الامتثال نفسه عليه  
أي رحمه الله تعالى  
وسمى آية بيانه (وقد  
تكون العلة دافعة)  
للحكم (أو رافعة) له (أو  
فاعلة الأثرين) أي  
الدفع والرفع من الال الأول  
العد فقام بدفع حل  
النكاح من غير  
الزوج ولا ترفع كالأول  
كانت عن شبهة ومثال  
الثاني الطلاق فإنه  
يرفع حل الاستمتاع ولا  
يدفعه لجواز النكاح  
بعده ومثال الثالث  
الزنا فإنه يدفع حل  
النكاح ويرفعه إذا  
طارعه (وأن تكون  
العلة وصفاً حقيقياً)  
وهو ما يتبع في نفسه  
من غير توقف على  
عرف أو غيره (ظاهراً)

منضبطاً) كالمعنى في باب الر (أو) وصفاً (عرفاً مطرداً) لا يختلف باختلاف الأوقات كالعرف والخسفة لا اعتبارها

(وكذا) تكون (في الاصح) وصفا (لغويا) كتعليل حرمة التنبية به بمعنى خراكا لشيء من ماء الغيب بناء على ثبوت القوة بالقياس ومقابل الاصح بقول لا يعمل الحكم الشرعي إلا بالضرورة (أو حكما شرعيا) سواء كان المعلوم حكما شرعيا أيضا كتعليل جواز رهن المشاع بجواز بيعه أم كان أمرا حقيقيا كتعليل حياة الشعر بحرمته بالطلاق وحله بالنكاح كالبدو قيل لا تكون حكما لأن شأن الحكم أن يكون معلولا لأعلة وديان العلة يفتي العرف ولا يمتنع أن يعرف حكم حكما أو غيره (وأنالها) تكون حكما شرعيا ١٣٩ (إن كان المعلوم حقيقيا) هذا مقتضى

سياق المصنف وفيه سهو وصوابه إن أراد لفظة لا بد بقوله وأنالها وذلك أن في تعليل الحكم الشرعي بالحكم الشرعي خلافا وعلى الجواز الراجح هل يجوز تعليل الأمر الحقيقي بالحكم الشرعي قال في المحصول الحق الجواز فقوله المانع من ذلك مع تجوز به تعليل الحكم الشرعي بالحكم الشرعي هو التفصيل في المسئلة (أو) وصفا (مركا) وقيل لأن التعليل بالمركب يؤدي إلى محال فانه بانتفاء جزءه ينتفي علقته فبانتفاء آخره يلزم تحصيل المحصول لأن انتفاء الجزء علة لعدم العلية فلنلا نسلم أنه علة وأغنا هو عدم شرط فان كل جزء لعلية ولو سلم أنه علة لخصت لم يسقط غيره أي انتفاء جزء آخر كما في نواض الوضوء ومن التعليل بالمركب تعليل وجوب القصاص بالقتل العمد والدون

لا اعتبارهما على أن الاطراد في العرف يفتي عن الانضباط فلتأمل سم (قوله) وكذا تكون في الاصح قال الشهاب أي فعل كذا نصب صفة لمصدر مقدر أي تكون في الاصح وصفا لغويا كونا كذا أي مثل هذا الكون السابق اه قال سم اغنا يظهر هذا أن جواز نصب الفعل الناقص لمصدره كقوله تعالى به جماعة بخلاف ما إذا اعتناه كما هو الاصح فينبغي تعاقب هذا الجواز والجبرور بالفعل (قوله) كتعليل حياة الشعر التمثيل المذكور على غير هذه الأذهان الشرا لا تخلو الحياة (قوله) أو وصفا مركا إشارة إلى تقسيم نان لثلاثة من حيث الساطة والترتيب وما مر من حيث كونها وصفا فلو ما عرفنا أو شرعيا الخ وقال العلامة لو قدر أمر ابدل وصفا المكان أشمل لاطة إذا كانت حكما شرعيا مركا كافي لتعليل حياة الشعر بحرمته وحله بالطلاق والنكاح كما مر اه (قوله) وأغنا هو عدم شرط أي لأعلة فالحاصل رد الشارح منع كون انتفاء الجزع علة لامتنع لزوم تحصيل المحاصل والأفلازم هو وجود محصل ذلك عدم شرط أيضا لو قدر زيادة على ما رده الشارح بان هذا الزوم اغنا بان في العمل العلية لا لاه فأت وكل من الانتفاء أت هناك مرف لعدم العلية ولا استحقاق في اجتماع معرفات على شيء واحد قاله شيخ الاسلام فقلت مقالة من أن حاصل رد الشارح الأول منع كون انتفاء الجزء علة دون منع تحصيل المحاصل ظاهر خلافا لثابتة عبارة سم من أنه منع تحصيل المحاصل أيضا (قوله) ولو سلم أنه علة لخصت لم يسقط غيره حاصل ذلك أنه لو سلم أن انتفاء الجزء علة كانت عليه مشروطة بعدم انتفاء غيره فلا يلزم تحصيل المحاصل إذا تبرك بالانتفاء إذا انتفاء الجزء الثاني لم يوجد شرط علقته وهو عدم انتفاء غيره تحقق انتفاء غيره وهو الجزء الأول فلا يرتب على انتفاء انتفاء علة العلة حتى يلزم تحصيل المحاصل وهو انتفاء العلية المحاصل بانتفاء الجزء الأول قال الشهاب رحمه الله تعالى هذا الجواب لا ينبغي شيئا في العمل العلية لأنها لا تقبل التخصيص اه وأقول جوبه أن محال قولهم العليات لا يدخلها التخصيص إذا كان التخصيص بغير العقل كذا رأيت منقولاً عن السيد الشريف قاله سم (قوله) ويؤول الخلاف حيث دلالة العلة أي فلا تناقض على أن العلية اغنا تكون حيث توجد جميع أجزاء المركب وأنما تنتفي بانتفاء الجزء دل الشهاب لك أن تشكك في كونه لفظيا بان جعل الجميع علة ينبغي عليه اشتراط المنع وعدمه في جميع تلك الأجزاء كما هو شأن العلة بخلاف من يجعل العلة وصف من تلك الأوصاف مع الشرطية ما دل في منه فقد لا يجري خلاف المناسبة في تلك الشروط اه قال سم وفيه نظر اه فأت اعمل وجه النظر الذي أشار له سم رحمه الله أن العلة في المركبة هو المجموع من حيث هو مجموع لا كل فرد كما لا ينبغي ولا يلزم من اشتراط المناسبة في المجموع من حيث هو مجموع اشتراطها في كل فرد من أفراد ذلك المجموع لما انقرض من أن الحكم الثابت للمركب من أجزائه لا يثبت لكل جزء من أجزائه فقامل (قوله) وقد يقال بحسب الاستقراء من قائله قال العلامة قد رد ديان الاستقراء بطل على عدم وجود الزائد لا على امتناعه الذي هو المدعى اه وقد يقال أن الاستقراء لا يدل على الامتناع قطعا لكن يدل عليه ظنا لأن الظاهر أنه لو اجتمع كثير فاقترع لبات وأقاسع الوقوع ولو قد لا يقدم وقوعه رأسا يوجب ظن امتناعه وهذا المقام مما ينبغي فيه التفتن قاله سم (قوله) وتأنث العدد قال سم أي الاتيان بصيغة المؤنث الموضوعه وهي المجردة من التناعلا حاجة إلى التكلف الذي أطال به شيخنا الشهاب حيث قال قوله وتأنث العدد أي باسقاط التاء الذي هو شأنه

لما كانه غير ولد قال المصنف وهو كثير وما أرى للمانع منه محله الآن يتعلق بوصفه منه ويجعل الباقي مشروطا فيه ويؤول الخلاف حيث دل إلى اللفظ (وأنالها) يجوز ذلك (لاز بدعى حسن) من الأجزاء حكاه الشيخ أبو إسحق النيرازي كما لا يورد عن بعضهم في شرح اللع وحكماء عن حكايته الامام في المحصول لفظ سم معقوتا أنها تصحفت في نسخة كما قال المصنف قال أي الامام ولا أعرف لهذا الحصر حجة وقد يقال صحت الاستقراء من قائله وتأنث العدد عند حذف العدد المذكور كما هنا جازع لعل إليه المصنف عن الأصل اختصارا (ومن شروط الخاف فيها)

أي بسبب العلة (اشتمالها على حكمة ١٤٠ تبعث) المكاف (على الامتثال وتصلح شاهد الاناطة للحكم) بالعلة تحفظ النفوس فانه

مع المعدود المؤقت وفيه أن اسقاط التمتع كبر لا يثبت ويحجب بانهم لما اعتبروا الحر من التمتع عند ارادة  
 اخذت كان هذه اللفظ المجرد مؤثرا كما في المتن اه سم (قوله أي بسبب العلة) أشار بذلك الى ان العلة  
 ليست صلة الخلق كما يقتضونهم (قوله اشتمالها على حكمة) أي اشتمالها من حيث ترتب الحكم عليها  
 وحاصله اشتمال ترتب الحكم عليها على الحكمة كما اشار له الشارح والحكمة هي جلب منفعة أو ترك مكروه أو  
 دفع مضرة أو تظليلها والثل الذي ذكره الشارح من العمل للمصلحة كمن يشترى ذلك قوله وقد يقدم الخ قال  
 سم وقد يستشكل اعتبار ترتب الحكم عليها بناء على الصحيح عن المصنف من أنها بمعنى المعارف اذ الشيء  
 لا يرتب على علامته اذ ليست منشأ لمصلحة بل لا يرتب علمها هو العلم به اللهم الا أن يحمل كلامه على ذلك بان  
 يراد ترتب الحكم على العلم من حيث العلم به فليتم اه قلت يبقى الاشكال من جهة أن اشتمال الترتب  
 على الحكمة انما ياتي على أن الم ترتب الحكم لا العلم به فليتم اه أنت اذا نعتت موارد العلم واستعملتها تعلم  
 أنه لا يحجب عن كون العلة بمعنى النافع وأنه مراد من عبر عنها بالمعرف كما قاله الآدمي وانما نحاشي من عبر  
 بالمعرف ما يلزم التعبير بالبعث من الابهام وان كان المراد به ما تقدم بيانه خلاف ما عني عليه المصنف ثم قال  
 سم الثاني أي من الأمور التي في كلام المصنف ان ترتب الحكم على علمته وان ظهر اشتماله على الحكمة  
 في مثال الشارح كما علم من تقريره لا يظهر على الاطلاق الا ترى أن ترتب جواز الترخص على علمته وهو  
 السفر لا يشتمل على الحكمة التي هي تخفيف ورفع المشقة عن المسافر وانما المشتمل عليها العمل بذلك الحكم  
 الم ترتب وتقاطعت متعلقة اللهم الا أن يراد باشتمال الترتب علمها بما يشتمل اشتمال ترتب الحكم ولو بمعنى أنه قد يمر  
 الى الترخص المشتمل ل رغبة الانفس في تخفيف ورفع المشقة عن المسافر وانما يتفصح أن الحكمة هنا تعني  
 المكاف على الامتثال فليتم اه قلت فترقب بين مثال الشارح وغيره مما أشار به تفرقة ضرورة والخلق  
 أن لا فرق وقوله وانما المشتمل على العمل بذلك الحكم فتنابوا لمرادك في مثال الشارح اذ لا توجد الحكمة  
 المذكور في الامع العمل بذلك الحكم فكان ترتب وجوب انقصاص على القتل مشتمل على حفظ النفوس  
 الذي لا يحصل الا بالعلم بذلك الحكم كذلك ترتب جواز الترخص على السفر المشتمل على تخفيف الذي  
 لا يحصل الا بالعلم بذلك الحكم فليتم اه (قوله وتصلح شاهدة) أي دلالة على اناطة الحكم أي تعلقه  
 بعلمته (قوله الى آخره) أي من قوله عدوانا المكاف (قوله انكف عن القتل) أي ذلك في ذلك بقاء حياته  
 وحياته من اراد قتله (قوله وولى الامر) أي السلطان أو نائبه وقوله تبعث المكاف أي المصنف من نفسه  
 المشتمل ل الامر واقفا به بخلاف البعث المذكور والمراد ان شأنه ذلك فلا ينافي أنه قد يحصل تخلف البعث  
 عنها (قوله فليخلق حينئذ) أي خبر وجود شرط الخاق بسبب العلة وهو اشتمالها على الحكمة المذكورة  
 شيخ الاسلام (قوله على الحكمة المذكورة) أي المقيدة بالوصفين المذكورين في المتن (قوله وسأني أنه  
 يجوز الخ) أشار به الى أن المراد بشتمال العلة على الحكمة المذكورة واقفا عليها ولو باعتبار المظنة  
 (قوله كان مانعا) أي مانع العلة أي منع علمته أو لاخلال بالحكمة بسقط العلة ولا يشكل ذلك بصورة  
 القطع بانتماء الحكمة لوجود المظنة ثم بخلاف ما هنا فان المانع منافع المظنة سم (قوله وصفنا وجودها  
 الخ) فبأن كونه وصفنا وجودها لم يعلم من البناء المذكور وانما الذي علمه كونه مخرجا بالحكمة وكونه  
 وصفنا وجودها علم بما تقدم أول المكاف فكانه أراد ومن ثم ملاحظ ما تقدم والداعي الى ذلك  
 اعتبار اخلال في المانع المتقدم أول المكاف (قوله لوجوب الزكاة) صلة العلة وقوله المانع لاحاجة اليه  
 للاستغناء عنه بما قبله ولو قال بلده وهي ملك التصاب كان أخيرا وأوضح (قوله ولا يضر خلو المثال الخ)  
 أي فالتمثال للمانع الخسل بالعلة مع كونه خاليا عن الاطلاق بها (قوله وان تكون ضابطا للحكمة) لام  
 الحكمة مع أنه لا تعلامة أي بشرط كون العلة وصفة متعلقة على حكمه وهذا قد علم مما تقدم من قوله  
 ومن شرط الخاق بها اشتمالها على حكمته فهو تكرر الزعمه فان قلت ذكره ليدرك الخلف بعده قلت يمكن

حكمة ترتب وجوب  
 انقصاص على علمته  
 من القتل الجسد الى  
 آخره فان من علم أنه  
 اذ اقتل انقص منه  
 انكف عن القتل وقد  
 يقدم عليه وطنه نفسه  
 على تلفها وهذه الحكمة  
 تبعث المكاف من  
 القاتل وولى الامر على  
 امتثال الامر الذي هو  
 احبب انقص بان  
 يمكن كل منه جوارث  
 القتل من الانقصاص  
 وتصلح شاهد الاناطة  
 وجوب انقص من بعلمته  
 فيخلق حينئذ القتل  
 بمنغل بالقتل محدد في  
 وجوب انقص  
 لا شتمالها في العلة  
 المشتملة على الحكمة  
 المذكورة وقوله تبعث  
 على الامتثال أي  
 حيث يطالع عليها  
 وسأني أنه يجوز التعليل  
 بما لا يطالع على حكمته  
 (ومن ثم) أي من هنا  
 وهو اشتراط اشتمال  
 العلة على الحكمة  
 المذكورة أي من أجل  
 ذلك كان مانعا وصفنا  
 وجودها بخلاف حكمته  
 كالذين على القول بأنه  
 مانع من وجوب  
 الزكاة على المدين فانه  
 وصف وجودي لا يحل  
 بحكمة العلة لوجوب

أزكاة المال تلك التصاب وهي الاستغناء عنه فكأن المدين ليس مستغنيا عنه لاحتياجه الى وفاء دينه ولا  
 يضر خلو المثال عن الخاق الذي الكلام فيه (و) من شروط الخاق بها (أن تكون) وصفا (ضابطا للحكمة) كالسفر في جواز القصر



مثلا لان نفس الحكمة كالمشقة في السفر اعدم انضباطها (وقيل يجوز كونها نفس الحكمة) لانها المشروعة لها الحكم (وقيل يجوز ان انضبطت) لان قضاء المحذور (و من شروط الاخاق بها ان لا تكون عدما في الشئ وفاقا لامام) الرازي (وخلافا لمدى) هذا انقلب على المنصف سهوا وصوابه ما قال في شرح المختصر وفاقا لمدى وخلافا لامام الرازي ١٤١ أى في تجوز تلبس الشئوق بالعدمى لجهة أن يقال

بعدمى لجهة أن يقال ضرب فلان عبده لعدم امتثاله أمره وأجيب بجمع جهة التعليل بذلك وإنما يصح بالكف عن الامتنال وهو أمر ثبوتى وبخلاف في عدم المضاف كما يؤخذ من الدليل وجوابه لكن الآدمى إنما منع عدم المحض أى المطلق وأما المضاف الصادق بالوجودى كالامام والأكبر وبحيز الخلاف فيما جزمه عدمى لانه عدمى وبحيز وفاقا لتعليل عدمى بمثله أو بالثبوتى كتمثيل عدم جهة التصرف بعدم العقل أو بالاسراف كما يجوز قطعا تعطيل الوجودى بمثله كتعطيل حرمة الجمر بالاسكار ومن أمثلة تعطيل الثبوتى بالعدمى ما يقال يجب قتل المرتد لعدم اسلامه وان صح ان يقال لكفره كما يصح أن يصبر عن عدم العقل بالجنون لان المعنى الواحد قد يصبر عنه بعبارة منقبة ومثبتة ولا مشاحة في التصبر

ذكره بدون ذلك قاله شيخ الاسلام وما أحابه سم تصف لا يحذى نفعه وادعوا أن حاصل ما هنا شئ فوطا أن لا تكون العلة نفس الحكمة وذلك لازم لحاصل ما تقدم وهو انشراط نفس الاشتغال على الحكمة والتصریح باللازم لا يعتد كرا ولا سيما إذا كان غرض آخر كما هنا فوطا ببيان الخلاف ترد بأن انشراط أن لا تكون العلة نفس الحكمة ليس ومعنى ما ذكره من أن لا يكون العلة نفس الحكمة انشراطها عليها وذلك يستلزم كونها غير الحكمة فالحاصل ما ذكره هنا هو حاصل ما تقدم وكون العلة غير الحكمة لازم لما (قوله مثلا) أى أو افطر أو أجمع (قوله كالمشقة) أى كدفعها (قوله لعدم انضباطها) أى انه لا مقدار لها يتأبط به الحكم قال سم يمكن أن يعال أيضا ما قاله المفسر من أنها متأخرة عن الحكم وجودا فلا تعرفه وبه هذا يدفع نقصه بل انقول الثالث فليتامل قلت هو ظاهر على ان العلة بمعنى المعرفة والعلامة وأما على انها بمعنى الباعث فلا كما هو بين (قوله وأن لا تكون عدما في الثبوتى) الوجه عدم هذا الانشراط بناء على انها بمعنى المعرفة لا على العدمى أخفى من الثبوتى فكيف يكون علامة عليه وبانضراط العلة الظهور ولا ظهور لعدمى لا تقول المحتاج اليه فى التعليق مجرد العلم بانه علامة فبحث حصل العلم بذلك من الشارع نصا واستنباطا ممكن الاستدلال به فى الجزئيات المعينة وكونه أخفى فى ذاته لا يؤثر فى ذلك وعدم يقبل الظهور بالمعنى المراد فى المقام ولو لا ذلك امتنع تعطيل عدمى بالعدمى مع أنه ليس كذلك اتفاقا قاله سم (قوله وصوابه الخ) هذا التصويب من حيث النقل عنهم ما ببيان ما وقع من القول من كل وذلك لا ينافى فى اختلاف الحقيقى بينهما فلا يقال ان قوله لكن الآدمى الخ المفيد كون الخلاف لفظيا متاف لقوله وصوابه الخ لا فائدة ان الخلاف حقيقى أشار له شيخ الاسلام (قوله وأجيب بجمع جهة التعليل بذلك) أى بعدم الامتنال فى المثال المذكور أى والاصح التعليل بالعدم من لا ينافى منه انقل كالجسادات مثلا وهو فاسد (قوله كما يؤخذ من الدليل وجوابه) وجه أخذه من الدليل إضافة عدمه الى الامتنال الذى هو وجودى ووجه أخذه من الجواب ان قوله ذلك فى الجواب أشار لعدم المضاف قاله شيخ الاسلام (قوله لكن الآدمى الخ) بين به ان لا خلاف بين الآدمى والامام فهو واستدراك على قوله وبخلاف الجزم فيه فهم كونه حقيقيا (قوله الصادق بالوجودى) أى المستلزم له كعدم الامتنال فانه مستلزم لكفر عنه وأشار بذلك الى دفع ما يترجم من ان عدم المضاف الصادق بالوجودى ليس من عدم الذى هو محل الخلاف بل من الوجودى المتفق عليه سم (قوله ويجوز وفاقا الخ) يحتمل كلام المنصف (قوله لان المعنى الواحد قد يصبر عنه بعبارة الخ) قال سم فقصته ان ما علم به من ذلك وأن عبارة الكفر وعدم الاسلام فى المثال المعنى واحد وهو ظاهر ان ارد بعدم الاسلام كرهه أو لاواريد منه هو هذا لعدم هو أنهم من الكفر وان المحصر فيه فى الواقع فكيف يكون المعنى واحدا فليتامل اه قلت كون المراد بعدم الاسلام الكفر هو ظاهر بل المتعين كما يفهمه ذكر المرتد فليس المراد فهو عدم الاسلام كما لا يخفى وبشرب ذلك قول الشارع لان المعنى الخ حيث عبر بالمعنى أى ما يهتد به معنى من اللفظ وان لم يكن مفهومه متاملا (قوله والاضافى عدمى) أى لا وجود له فى الخارج وان كان ثابتا فى الذهن (قوله لكن تقدم الخ) قصده الاعتراض على المنصف (قوله نظرا الى انها ليست عدم شئ) أى فالوجودى عند الفقهاء ليس بعدم خلاف مفهومه سم (قوله ورجع القياس اليهم) أى الفقهاء (قوله ان يقال ضده) أى فى القياس أى فى محجة أو بابه أو غلته ويصح עוד الضمير على الاضافى وهو الذى اختاره شيخنا لكن الاول أولى كما لا يخفى وقوله فلا يناسبهم أن يقال الخ أى بل المناسب ان يقول والاضافى

(والاضافى) كالآية (عدمى) كما هو قول المتكلمين وسأيت تصحيحه فى أوامر الكتاب فى جواز تعطيل الثبوتى به الخلاف كذا قال الامام الرازى والآدمى لكن تقدم فى معصية المانع التمسك بالوجودى بالآية وهو صحيح عند الفقهاء نظرا الى انها ليست عدم شئ ورجع القياس اليهم فلا يناسبهم أن يقال ضده والاضافى عدمى (ويجوز التعليل عملا لا طبع على حكمته) كافى لتعليل البريات بالطعم وأغیره وبينهم من ذلك أنه لا تخلو علة عن حكمه لكن فى الجملة لقوله (فان قطع باستغاثا فى صورة فقال القزالي

(و) صاحبه محمد (ابن يحيى) رشت الحكم) فيها (للطه وقال الجدلون لا) ثبت اذ لا عبرة بالظنة عند تحقق المثنية مثاله من مسكنه على البحر وزل منه في سقينة قطعت به مسافة ١٤٢ القصير في لحظة من غير مشقة بجوز له التصير في سفره هذا (و) العلة (الناصره)

وجودي (قوله وصاحبه) أي بليده (قوله وقال الجدلون) نسبة الى الجدل وهو تعارض يجري بين متنازعين لتحقيق حق أو باطل باطل أو تقوية بظن (قوله عند تحقق المثنية) قال سم قال شيخنا الشهاب كان هذا على حذف مضاف أي عند تحقق انتفاها اذ المثنية كإقال في الصحاح العلامة وفي المقرب ما وافقه حيث قال ورد في الأثر عن ابن مسعود تصدير الخطية وتطويل الصلاة من مثنية فقه ال رجل قال أبو عبيد معناه مما يعرف به فقه ال رجل وهي مفصلة من أن التأكيد به ومعناه ممكن يقال فيه أنه كذا أه معناه أه بخطه وأقول المانع من الاستغناء عن حذف المضاف مع كونها بمعنى العلامة بناء على إرادة العلامة على العدم والعلامة قد تكون قطعة فليتأمل أه قلب المحقق هنا تنافعا علامته وجود الشيء لا علامة انتفاؤه اذ ليس هناك لبس بها على انتفاؤه كما هو ظاهر فيقاله الشهاب هو الوجه وإن أسحب شيخنا ما لم استروا (قوله في لحظة) المراد قطعة من الزمن تسع سفره (قوله وهي التي لا تتعدى محل النص) أي كما في قولنا يجرم ال باقي البر لكونه برا ويجرم الخ لكونه خرا فان العلامة فيما قاصرة لا تتجاوز محل النص الى غيره (قوله منتهى أقوم مطلقا) قبل عليه كيف يعنون المنصوصة والمجموع عليها قوله الشهاب وقد يجب أن المراد أن هؤلاء أقوم من غيره وأجودوا وأولوا النص أو الإجماع الدال على أنهم مع تلميحهم بثبوته بالنص أو الإجماع معنوا التعديل بما في تأمل قاله سم (قوله على جواز الثانية بالنص) أي على جواز التعديل بالعللة الثانية بالنص (قوله وفائدها الخ) اشارته الى الجواب عن احتجاج الماتمين للتعديل بها بعدم فائدها (قوله فيكون) أي الحكم الماعل بالعللة المذكورة أدى لقول من الحكم الذي لم يعال لمعول معرفة المناسبة بين الحكم ومحلّه في الأول دون الثاني (قوله جعل معلوما) أي كالمزج في الثانيين المتقدمين ومعلومهما هو الحكم المذكور من حرمة ال باو الخ (قوله حيث يشتمل على وصف متعدي) أي حيث يشتمل محل الحكم على وصف متعدي كالبر والخير في المشايين فان الأول يشتمل على وصف متعدي كالنعم والنافع والثاني يشتمل على وصف متعدي كالسكران كمن الماعل بالاختيار التعديل بالعللة الناصرة وهي أن يكون رافى الأول والكون خرافى الثاني لم يصح الاتفاق على جعل الحكم المذكور بناء على اعتبار الة المتعدي المشتمل على المحل أيضا معارضة الة الناصرة التي اعتبرها الماعل تلك المتعدي لأن ثبت استقلال تلك الة المتعدي بالعللة فتنفي المعارضة ويصح الاتفاق حينئذ كما اشار له الشارح (قوله بان يكون ظاهرا) أي يفتني بالقوة المذكورة احتمال خلاف الظاهر وقوله بان يكون ظاهرا احتمل أن النص القطعي فانه لا يحتاج الى التقوية فانه الكمال قال سم وفيه نظر ظاهر بناء على أن اليقين يقبل التفاوت وهو الحق (قوله لزيادة النشاط) علة لزيادة الاجر والنشاط هو الاقبال على الامتثال بكامل الاقدام وقوله بقوة الأذعان علة لزيادة النشاط قاله شيخ الإسلام وقوله لقبول معلوماه الأذعان وليس علة للنشاط فيما يظهر (قوله ولا تعدى الخ) عطف على الخبر وهو قوله منتهى أقوم (قوله بان لا يتعدي غيره) تفسير مراد لازم بينه بأن المراد اللازم المساوي وهو الذي لا يتعدى وصفه الى غير ديان يكون أعم وليس تفسير المفهوم اللازم فان مفهومه هو الذي لا يشارك موصوفه أى لا يشارك عنه ووجه ما عدل اليه الشارح أن عدم التعدي انما يكون اذا كان اللازم المذكور مساويا (قوله بكونه ذهنا) فيه أن الكون ذهنا وصف محل الحرمة لا نفسه في التشمل به نظر قاله العلامة وأجاب سم بما حصله في التعبير على ذلك تسامحا متاد حيث يقولون يجرم ال باقي الذهب لكونه ذهنا والعللة في الحقيقة ما وقع خبر الكون المذكور ولا الكون ومرد ذلك أن قولنا يجرم ال باقي الذهب للذهب لا يخلو عن ركاكة فتأمل مقاصد الانعما أحسنها أه قلت لا ينبغي ضعف جوابه (قوله في الخارج) أي في مسئلته ولو قال تعديل تعض الخارج من السبيلين الوضوء لكان أوضع وأخصر (قوله بالخروج منها) أي لان الخروج منها جزء من الخارج منه اذ المعنى في الخارج ذات ثبت لها الخروج سيج الاسلام الحكم أو جزاء الخاص

وهي التي لا تتعدى محل النص (منها) قوم عن أن يعمل بها (مطلقا والخفية) منعها (إن لم تكن) ثابته (بعض أو إجماع) قالوا جاعلها لم فائدها وسكانه القاضي أي بكر المتألفين الاتفاق على جواز الثانية بالنص معترض بمكانه القاضي عبدالوهاب الخلاف فيه كما أشار الى ذلك المصنف بحكاية الخلاف (والصحيح جوازها) مطلقا (وفائدها معرفة الناصرة) بين الحكم ومحلّه فيكون أدعى للقبول (ومنع الاتفاق) محل معلوما حيث يشتمل على وصف متعدي معارضته بالعللة (وتقوية النص) الدال على معلوما بان يكون ظاهرا (قال الشيخ الإمام) والد المصنف (وزيادة الاجر عند قصد الامتثال لأجلها) لزيادة النشاط فيه حيث بقوة الأذعان لقبول معلوما ومن صورها ما ضبطه بقوله (ولا تعدى لها) أي الة (عند كونها محل الحكم أو جزاء الخاص)

بان لا يوجه في غيره (أو وصفه اللازم) بان لا يتصف به غيره لا سفالة التعدي حيث تنم مثال الأول لتعيل حرمة ال باقي الذهب بكونه ذهنا في القضية كذلك ومثال الثاني لتعيل نقض الوضوء في الخارج من السبيلين بالخروج منها ومثال الثالث لتعيل حرمة ال باقي التقديس

(قوله بكونهما قيم الاشياء) أي حيث قال قيمة هذا الشيء عشرة دنانير ما لا دون أن يقال قيمته عشرة دنانير مثلا  
وهذا بالنظر للأصل في ألفرد فإن الأصل المتعارف هو التقويم بأحد التقدين دون غيرهما فيقتضي ما يقتضي أنه  
قد يقع التقويم بغيرهما فليس الوصف خاصا بالتقدين (قوله الشامل لما يقتضي عندهم الخ) قال العلامة أي  
لمخرج ما يقتضي اه قال سم وأقول محل الشامل على أنه صفة للمخرج يحتاج إلى هذا التأويل ولما حمل  
له على ذلك الجمل أن الناقض هو المخرج كما يدل عليه قول الشارح النقض فيما ذكر من خروج الجنس لكن  
لما تم من جهة عمله على أنه صفة للجنس فيستغنى عن هذا التأويل وإن احتج إليه في ضمير يقتضي على هذا  
التقدير أيضا أي لما يقتضي خروج وجه مع عدم تفاوت المقي فانه إذا شمل الجنس ما يقتضي خروج وجه عندهم  
ذكر شمل خروج وجه اه \* قلت لا يخفى أن قول الشارح بخروج الجنس من البدن متعلق بتعليل  
لما لا يقتضي وهو مثال للجزء غير الخاص فالخروج المذكور كدور علة لتفويض الموضوع بالخارج من السبيلين كما هو  
صنيع الشارح بقوله كتعليل الخفية للنقض فيما ذكر الخ والمحمل حينئذ على جعل الشامل نعتا للخروج  
أن القصد بيان كون الجزء المذكور أهلا به ودخول الجنس عاميا به من خروج الخارج من السبيلين  
ومخرج الخارج من غيرهما وإن لم يعم المخرج مخرج الخارج لكن القصد إلى بيان الأول دون الثاني  
كما هو السابق إذا علمت ذلك علمت صحة ما أشار له العلامة وقتئذ واستوط جميع ما قاله سم مما هو سهو به  
والعجب منه في دعواه أن عبارة الشارح تدل على أن النقض هو المخرج يستدعي أن يكون قوله بخروج الجنس متعلقا  
بمعزوم اختلال عبارة الشارح إذ كون الناقض هو المخرج يستدعي أن يكون قوله بخروج الجنس متعلقا  
بالنقض وعدم ذكر متعلق قوله لتعليل وهو المانع من أن الكلام مسوق لذكر ما بالجملة فإقوله انما نشأ عن  
سهو وعدم تأمل الواقعة وأجل من أن يخفى عليه أمثال هذا مع ظهوره (قوله من الفقد) أي من دم القصد  
لأن الناقض الدم الخارج لا الفقد كما لا يخفى وهو بيان لما مر من قوله لما يقتضي (قوله وبصع التعليل بمجرد  
الاسم اللقب) المراد باللقب الاسم الجامع بدليل ذكر المشتق بعدوا اعتراض صحة التعليل بمجرد الاسم اللقب  
عاما من أن شرط الاتفاق بالعلماء اشتغال ترتب الحكم عليها على حكمه باعتبار التكلف على الامتنال وصاحبة  
لأنظمة الحكم باعتبارها ترتب الحكم على بمجرد الاسم على ذلك إذ لفظ البول مثلا لا أثر لرتب  
النجاسة عليه في اشتغاله على الحكم المذكور كدور هذا على أن النجاسة تعني المعروف والعلامة وأما أن يدعى  
أنها تعني المانع فلا أثر لرتب النجاسة على ما ذكر فضلا عن اشتغال الترتب على الحكم وتعليل الشافعي  
الذي ذكره الشارح لانه من جهة التعليل باللقب بل الظاهر منه أنه لتعليل بكونه فردا من أفراد ما به البول  
كالأصل فيو تعليل بالوصف باللقب وقول سم أن الاشتغال المذكور مقتضى رهنه فان ترتب الحكم وهو  
النجاسة البول على تسميته بولامشغل على حكمه وهي النقطة بعد عدم مجامعة هذا المستفاد وهو هذه العلة تعف  
المكلف على الامتنال بما ذكره من جهة هذا الحكم وذلك لما يجب هذه النجاسة وتصلح شاهد أن أنظمة  
التفويض بذلك التسمية إلى آخر ما طالع به مقال عليه الاستفاد المذكور بعد تسمية استلزامه النجاسة هو  
وصف لمسمى البول بالاسم وحيدية فالاشتغال على الحكم المذكور كدور انما يكون بترتيب النجاسة على المسمى  
للاسم ويرجع حينئذ لما قلنا من أنه لتعليل بكونه فردا من أفراد حقيقة البول كالأصل وذلك لتعليل  
بالوصف كجاءت دم ذلك احتمالا في كلام الامام الشافعي وقد ذكر ذلك الاحتمال في كلام الامام العلامة قدس  
سره في ضمن كلام اعترض به على المصنف في ذكر التعليل باللقب مع دخوله فيما مر من قوله وقد تكون وصفا  
لغوايل فانه لا يخفى عن كونه وصفا لغوايل أو عرفا فذكره تكرار مع ما راجب عنه سم بما به الوجود  
عليه ومن جملة ما راجب به أن المراد باللقب القوي الاسم الجامع الذي لا يثنى عن صفة مناسبة تصلح لضافة  
الحكم اليها بالوصف القوي هو التسمية بما يثنى عن ذلك أو بالاعم وظاهره أنه لا تكرار على الأول للثاني ولا  
على الثاني إذ لا تكرار في ذكر الاسم مع الأخذ اه وأراد باللقب القوي ما ذكره هنا وبالوصف القوي ما تقدم  
في قول المصنف وقد تكون وصفا لغوايل أو كون المراد باللقب ما ذكره مما راجب ما ذكره من الاشتغال المذكور  
فتأمل وقد أطال هنا جدا على الحاجة إلى إيراد (قوله بخلاف مسماه) أي وصف مسماه فهو على حذف

بكونهما قيم الاشياء  
ومخرج بالخاص والإلزام  
غيرها فلا يثنى التمدى  
عنه كتعليل الخفية  
النقض فيما ذكر  
مخرج الجنس من  
البدن الشامل لما  
يقتضي عندهم من  
الفقد ونحوه كتعليل  
ربوبية البر بالطمع  
(وبصع التعليل بمجرد  
الاسم اللقب) كتعليل  
الشافعي رضي الله عنه  
نحوه بول ما يؤكل لحمه  
بأنه بول كبول الأدمى  
(وقال لا يبيح مصق  
الشمر مازي ونظا  
للإمام) (الرازي في تبيينه  
ذلك ما كافيه الاتفاق  
موجهاه باننا نعلم  
بالضرورة أنه لا أثر في  
حرمه الجنس لتسميته  
خيرا بخلاف مسماه  
من كونه مختارا للعلل  
فهو لتعليل بالوصف

(أما المشتق) المأخوذ من الفعل كالسارق والقاتل (فوفقاً) صحة التعليل به (وأما نحو الأبيض) من المأخوذ من الصفة كالأبيض (ففيه صوري) وسياً في الخلاف فيه (وجوز الجهر والتعليل) للحكم الواحد (بنتين) فأكرم مطلقاً لأن العلل الشرعية علامات ولأن منع من اجتماع علامات على شيء واحد (وإدعوا وقوعه) كافي الأس والنس والبول المانع كل مهام الصلاة مثلاً (و) جوزه (ابن فورك) والأمام الرازي (في) العلة (المنصوصة دون المستنبطة) لأن الأوصاف المستنبطة الصالح كل منها للعلية يجوز أن يكون مجموعها العلة عند الشارع فلا يمنع استقلال كل منها بخلاف ما نض على استقلاله بالعلة وأجيب بأنه يتعين الاستقلال بالاستنباط أيضاً وحكى ابن الحاجب عكس هذا أيضاً أي الجواز في المستنبطة دون ١٤٤ المنصوصة لأن المنصوصة قطعية فلو تعددت لم المحال الآتي بخلاف المستنبطة لجواز أن

تكون العلة فيها عند الشارع مجموع الأوصاف وأسقط المصنف هذا القول لعدم إله أزه لغيره (ومنعه) أمام الحرمين شرعاً مطلقاً مع تجوز شرعاً قال لأنه جاز شرعاً لوقوع ولو نادراً لكنه لم يقع وأجيب على تقدير تسليم الأمر بغير عدم الوقوع وأسند ما تقسمه من أسباب الحديث والأمام يحل الحكم فيها اعتماداً أي الحكم المستند إلى واحد منها غير المستند إلى آخرون اتفاقاً وما (وقبل يجوز في التعاقب) دون المعية للزوم المحال الآتي لها بخلاف التعاقب الذي يوجد في الثانية مثلاً مثل الأول لاعتبه (والصحيح القطع بامتناعه عقلاً مطلقاً للزوم المحال من وقوعه) كجمع النقيضين فإن

مضاف كما يفيد قوله من كونه محتملاً للعلل فإن يكون محتملاً وأوصف لمسي الحرة لأن من المسي اذ هو المشتق من عصر الغيب (قوله) أما المشتق (أي اللفظ المشتق) (قوله) المأخوذ من الفعل (الخ) اعترض بأن هذا لا يجري على المختار من أن الاشتقاق من المصدر واجب بأن هذا الأخذ كما يفيد التعبير بالمأخوذ ودائرة الأخذ أوسع من دائرة الاشتقاق أو بأن المراد بالعلل الفعل نفسه لا القوي وهو الحديث أي من دال الحديث وهو المصدر فتقوله من الفعل على حذفه مضاف وكذا القول في قوله المأخوذ من الصفة أما أن يراد الأخذ الأعم من الاشتقاق أو بقدر مضاف في قوله من الصفة أي من دال الصفة وهو الأبيض في المثال المذكور رأى لفظه وإنما احتج لهذا المضاف لأن الصفة في كلامه مراد منها المعنى لا اللفظ (قوله) مطلقاً (أي في المنصوصة والمستنبطة) والتعاقب والمعية كما يفيد التفصيل الآتي بعده (قوله) لأن العلل الشرعية (أي المتعلقة بالأحكام الشرعية) (قوله) وابن فورك والأمام في المنصوصة دون المستنبطة) قضية الصانع أنها معتمدان في المستنبطة لكن ما ساقه الشارح من الدليل لا ينتج المنع بل عدم التحقق قاله سم (قوله) لزوم المحال الآتي (أي الجمع بين النقيضين) وتحصيل المحال (قوله) لجواز أن تكون ائمة فيها عند الشارع (الخ) قال سم قال شيخنا الشهاب قدس سره بأن كل هذا الجواز كان مائة من استقلال كل من تلك العلل المستنبطة بالعلية لم يطابق الذي وإن لم يكن ما عارض من تعددها بمحال المنصوصة اهـ وبحسب بيان المراد ان التعدد بالمعنيين لم يلزم المحال وقد يقال أن استلزام التعدد المحال لا يتم احتجاً له لأن احتمال المحال محال فإشتمل (قوله) لكنه لم يقع (أي فلم يجوز) (قوله) وأجيب على تقدير تسليم (الخ) أي لا نسلم أولاً أنه يلزم من الجواز الوقوع فلا يستلزم على عدم الجواز بعدم الوقوع لا يصح ونحن سلمنا ذلك لأننا لم نعزل عدم الوقوع فالجواب الذي ذكره شارح منعه للاستنباطية وهي قوله لكنه لم يقع (قوله) وأسند) أي قوي المنع المذكور (قوله) لأن الذي يوجد في الثانية مثلاً مثل الأول لاعتبه) قد قيل هذا يمكن في المعية بأن توجد أمثال دفعه مبتال سم (قوله) والصحيح القطع بامتناعه عقلاً قد يوهم التقييد بقوله عقلاً شرعاً ولا ينبغي أن يكون مراداً إذا امتنع عقلاً من منع شرعاً ضرورة أن الشرع أغناهم بالمعيات دون الاستحبات سم (قوله) وأجيب من جهة الجهر والخال) فإن قيل يلزم على هذا الجواب المحال المذكور أيضاً وذلك لأنه باستناد المعرفة إلى أحد الأمرين مثلاً يلزم الاستثناء فيها عن الآخر فلزم الاستثناء عن كل وعدم الاستثناء عنه وهذا اجتماع القيتين ثم عرف بأحد ما هو معروف بالأخر لم تحصيل المحال وعكس أن يجب بيان كون أحد الأمرين من معرفة شرط بأن لا يعرف غيره وبالفارق بين العلل العقلية التي تفيد وجود المعلول والشرعية التي هي معرفة مفيدة علم به بأن الاشتغال بملاحظة الدليل واجب الغفلة عن المعلوم أو قلها الانتفات إليه ثم إذا غفلت ملاحظة حصل التفات جديد قوي إلى المعلوم وحديثاً فإذا حصلت المعرفة من أحد الأمرين أمكن أن تحصل من الآخر معرفة متفارقة الأولى في اكتفاء بأن يحصل التفات جديد إليه قوي على وجه خاص فلا يلزم تحصيل المحال لأن الانتفات المحال بالأمر الثاني متفابر

الشيء استناداً إلى كل واحد من هاتين يستغنى عن الأخرى فيلزم أن يكون مستغنياً عن كل منهما وغير مستغنى عنه وذلك جمع بين النقيضين ويلزم أيضاً تحصيل المحال في التعاقب حيث يوجد بالثانية مثلاً نفس الموجود بالاولى ومنهم من قدّم المحال الأول على المعية وأجيب من جهة الجهر بأن المحال المذكور أغناهم في العلل العقلية المنفصلة وجود المعلول فأما الشرعية التي هي معرفة مفيدة العلم به فلا راعى المنع حيث قيل به فيأيد كره المجيز من التسديد أما أن يقال فيه العلة مجموع الأمرين مثلاً أو أحدهما لاعتبه كما قيل بذلك أو يقال فيه تعدد الحكم كما تقدم عن أمام الحرمين ومال إليه المصنف

للاتفات

(والمختار وقوع حكمين بعله اثباتا كالمسرفة للقطع والقوم) حين ينفك الموقوف أى لوجوبهما (ونفا كالحض الصوم والصلوة وغيرها) كالطواف وقراءة القرآن أى لغرضها وقل يمنع تعطل حكمين به إسناء على اشتراط المناسبة فيها لأن مناسبتها لحكم يحصل المقصود منها ترتب الحكم علم أفقونا بآخرة لم نحصل الحاصل وأحبب بمنع ذلك وسند حوز تعدد المقصود كإثبات المسرفة المرتب علمها للقطع جزا عنها والقوم جبرها بالتلف من المال (وإنما) يجوز تعطل حكمين بعله (أن لم يتضادا) بخلاف ما إذا تضادا كالتأدية لصحة البيع و بطلان الاجارة لأن الشيء الواحد لا يتناسب المتضادين (ومنها) أى من شروط الاتفاق بالعلة ١٤٥ (أن لا يكون ثبوتها متأخرا عن ثبوت حكم

الاصل) سواء عرفت  
بالمعاش أم المعسر  
لأن الباعث على الشيء  
أو المعسر له لا متأخر  
عنه (خلافا لقوم) في  
تجويرهم تأخر ثبوتها  
بناء على تفسيرها  
بالمعسر كما يقال عرق  
الكلب نجس كلها  
لأنه مستند فأن  
استدراكه اغتائب بعد  
ثبوت نجاسته (ومنها  
أن لا تعود على الأصل)  
الذي استندت منه  
(بالإبطال) لأنه منشؤها  
فإبطالها إبطال لها  
كتعطل الخفض وجوب  
الثاة في الزكاة بدفع  
حاجة الفقير فإنه يجوز  
إخراج قيمة الثاة  
مفض إلى عدم وجوبها  
على التعيين بالتخير  
بينها وبين قيمتها (وفي  
عودها) على الأصل  
(بالقصص) له  
(لا التعيم قولان) قيل  
يجوز فلا يشترط عدمه  
وقيل لا فشرط مثاله  
تعطل الحكم في آية أو  
لامتنع التسامع المنس  
مظنة الاستمتاع فانه

للافتات الحاصل بالامر الأول في الكيف لا بقتير رولا اجتماع التقضين لأنه إذا اختلف الحاصلان في الكيفية  
كان عين الحاصل بكل واحد من الأمرين غير مستغنى عنه بالآخر لأن شخص الحاصل بكل واحد منهما لمغاير  
لشخص الحاصل بالآخر ومحتاج في حصوله إلى ذلك الواحد منهما - ما ولا يتصور مثل ذلك في المؤثرات إذا لا يمكن  
إذا تحقق الوجود بأحد الأمرين أن يتحقق اشتباها بوجود الآخر معاير للوجود الأول في الكيفية كما لا يفتي فلا  
يتصوره تلك الوجود واحد فأن تتبدل كل منهما لم تحصل الحاصل والاستغناء وعدم الاستغناء قاله  
سم باختصار (قوله والمختار وقوع حكمين) أى جواز وقوع حكمين كما يؤخذ من المقابل وقوله حكمين  
أى مثلا لظهور أن إذا كثر على هذا كذا وظاهره ما فيه الشارح عليه (قوله إثبات الخ) أى في الإثبات  
وكذا قوله ونفا أى وفي النفي والطرفين مجزؤه قاله العلامة قال ولا يصح كونها مجزئة لمحو لا عن المنافع لأنه  
أى وقوع ثبوت حكمين الخ لاجل قوله ونفا (قوله) وقيل بمنع تعطل حكمين بعله (قال الشهاب إشارة إلى أن  
أصل الخلاف في الجواز والاستحالة) فأكثري بالوقوع عن الجواز اختصارا اه قال سم وأقول يمكن أن يقول  
المصنف والمختار وقوع على حذف من أضاف أى جواز وقوع اه \* قلت قد تقدم ما يشار إلى هذا (قوله) تحصل  
المقصود أى الحكمة وكذا قوله تعدد المقصود المراد به الحكمة (قوله) ومنها أن لا يكون ثبوتها متأخرا (الخ)  
قال الشهاب فإن قلت أفعلة المستندة من الحكم كيف تكون معرضة له وهي متأخرة قلت من حيث أفادة  
أن محله أصل يقاس عليه فانه شئ متأخر عن العلة المذكورة اه (قوله) لأن الباعث على الشيء أو أن يعرفه  
لا متأخر عنه (قال) العلامة فیه بحث إذا اطل الغائبه بواضح على معلوما ذاهوا في معلولة فخر جوا لم يحل  
الخارجى متأخر عن علة ذلك وبالزمان كالجلوس بالنسيئة إلى السرير والذي يحسم مادة الأشكال من  
أصله أن يقال المراد بقولهم أن لا يكون ثبوتها متأخرا أى ثبوت اعتبارها على معنى أن العلة يجب اعتبار كونها  
علة عند وجود الحكم ولا يجوز تأخر ذلك الاعتبار عن الحكم وتأمله اه ونفسه سم بان الباعث في اطل  
الغائبة إنما هو قصد حصولها وهو مقدم بلا تردد والمتأخر إنما هو ذواتها لكنها ليست بواضح بل معلولات  
خارجية مثلا الباعث على فعل السرير إنما هو قصد حصول الجلوس وهو مقدم قطعا والمتأخر إنما هو الجلوس  
لكنه ليس بواضح بل معلول خارجي اه \* قلت قد سطر في جوابه هذا بما تقدم عن السد في أول بحث العلة  
فراجع (قوله) فإن استقداره اغتائب بعد ثبوت نجاسته (قال) شيخ الاسلام فيه نظرا لأن الاستقدار لا يستلزم  
التحاسة ولأن ثبوتها مقارن لثبوتها كنجاسته عليه شيئا ابن الهمام اه (قوله) أن لا تعود على الأصل) مراده  
بالأصل الحكم الذى هو الأصل الذى هو المقس عليه بدليل قوله الشارح أى الذى استندت منه (قوله) فانه يجوز  
إخراج قيمة الثاة مفض إلى عدم وجوبها على التبيين الخ (أجيب من طرفهم بان هذا ليس عودا بالإبطال بل  
إنما يكون عودا له لآدى الزرع المخرج وليس كذلك بل هو توسيع للوجوب بناء على أنه يستند من النص  
مبنى بجمعه قاله شيخ الاسلام (قوله) وفي عودها على الأصل) أظهر في محل الاعتراض لا بفتح والمراعاة الأصل  
الحكم كالمير (قوله) تعطل الحكم أى وهو نقص الضوء (قوله) مظنة الاستمتاع) أى الالتئذ المثير للشهوة  
(قوله) فانه يخرج الخ) فغيره فانه لا تعطل (قوله) فلا تنقض لسهن) أى لعدم حصول الالتئذ به (قوله) عملا  
بالعموم) أى عموم النص (قوله) ولا اختلاف الترجيح) أى لكونهم نازعين بحون القصص ونارة التعميم (قوله)

(١٩ - ثانی - ثانی) يخرج من التسامع المحارم فلا يتقض لسهن الضوء وكما هو أظهر وقول الشافعي والثاني يتقض علما بالعموم  
وتعطل الحكم في حديث أبي داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع اللحم بالخوان بأنه يبيع الربوي بصله فانه يتقض جواز البيع  
بغير الخوان من ما كقول وغيره كما هو أحد قولنا الشافعي لكن أظهرها المنع نظر للعموم ولا خلاف الترجيح في الفروع أطلق المصنف  
القولين وقوله لا التعميم أى فانه يجوز العود به قول واحد كتعطل الحكم في حديث الصحيحين لا يحكم أحد دين اثنين وهو غرضان

يشوبش الفركانه يشمل غير الغضب أيضا (و) من شروط الاتفاق العلة (أن لا تكون المستنبطة منها) (معارضه معارض منافع) لمقتضاها (موجود في الأصل) أدلا على لهما مع وجوده لا يخرج قال المصنف مثله قول الحنفى في نفي التثبيت في صوم رمضان عن قتادة بالنية قبل الزوال كالنفل فيعارضه الشافعى فيقول صوم فرض فيعطى فيه ولا يبنى على السهولة اهـ ومنه ما مثله للمعارض في الجملة وليس منافيا ولا موجودا في الأصل (قيل ولا) ١٤٦ في (الفرع) أى ويشترط أن لا تكون معارضة بنفس موجود في الفرع أيضا لأن

المقصود من شروطها  
توثيق الحكم في الفرع.  
ومع وجود المنافي فيه  
المستند الى قياس  
آخر لا يثبت قال المصنف  
مثاله قولنا في مسخ  
الرأس ركن في الوضوء  
فمن تنليه كفسل  
أو صحيفه معارضه المصم  
فيقول مسخ فلا يسن  
تنليه كالمسح على  
الخفين اهـ وهو مثال  
للمعارض في الجملة  
وليس منافيا وانما  
ضعفوا هذا الشرط  
وان لم يثبت الحكم في  
الفرع عند انتقائه  
لان الكلام في شروط  
النية وهذا شرط لثبوت  
الحكم في الفرع كما  
تقدم أخذناه من قوله  
وتقبل المعارضة فيه الخ  
ولا يدفع في صحة العلة  
في نفسها أو اعتقاد  
المعارض بالمنافي لانه  
قد لا ينافى كإساقى فلا  
يشترط انتفاؤه ويجوز  
أن يكون هو علة أيضا  
بناء على جواز التعليل  
بعلتين (و) من شروط  
الاتفاق بالعلة (أن

يشوبش) متعلق بتعليل والتشوبش التعليل كما في المختار (قوله فانه يشمل غير الغضب) أى كالجموع  
والعاش القويين وكذا الفرع الشديد ويجوز ذلك (قوله وأن لا تكون المستنبطة معارضة معارض منافع  
موجود في الأصل) قال العلامة قدس سره هذا في الحقيقة هو القياس المسمى فيما تقدم بركب الأصل كفسل  
على الاتفاق على حلى الصيغة في عدم الزكاة لأنه حلى مباح فهذا الوصف علقه بنبطه معارض من الحنفى  
بمعارض منافع مقتضاها من نفي الزكاة في الفرع موجود ذلك المنافي في الأصل فقط وكذا هو أيضا في الحقيقة  
القياس المسمى فيما تقدم بركب الوصف كفسل أن تزوجت فلا تنهى طلاق على فلا تلى أن تزوجها طلاق  
في عدم وقوع الطلاق بعد التزوج لأنه تلى لطلاق قبل ملكه فهذا الوصف علقه بنبطه معارضه الحنفى  
بمعارض منافع مقتضاها موجود في الأصل وهو تخير الطلاق فهو تركه اربع ما تقدم ولا يدفعه اختلاف العبارة  
في المجلد اهـ وواقفة الشهاب على ذلك ولم يزد سم في جواب هذا الاعتراض على التعليل والتعسف (قوله  
منها) حل من المستنبطة وقد اشرار العلة قبل قول المصنف المستنبطة لاستغنى عن هذا الجواب والمحرور  
وكان أوضح (قوله موجود في الأصل) المراد بالأصل محل الحكم لا الحكم (قوله في نفي التثبيت) أى فى  
الاستدلال على نفي التثبيت في صوم رمضان (قوله صوم عين) أى مطلوب من كل عين أى ذات وهذا هو العلة  
المستنبطة وقوله في نفي التثبيت قبل الزوال هو الحكم وقوله كالنفل هو الأصل المقس عليه وقوله لا ينافى صوم  
نرض هو المعارض المنافي لمقتضى العلة المستنبطة (قوله وليس منافيا) قد عني كونه غير منافيا بان البناء على  
الاحتياط الذى هو مقتضى العلة المعارض بها ينافى البناء على السهولة الذى هو مقتضى القياس الذى كور  
وقد يدفع المنع المذكور بان كون الصوم فرضا وان تأسيه مطابق الاحتياط لا يقتضى خصوص هذا الاحتياط  
الذى هو تثبيت النية ولذا اختلف الأئمة في وجوب التثبيت بل يقال ان الوصف الآخر أعنى البكون صوم عين  
لا يقتضى خصوص هذه السهولة التى هي جواز التثبيت كما راجل هو صالح لها وقابا لها الاثنى من الوصفين منافيا  
للا تخر (قوله ولا موجود في الأصل) أى لان الفرضية التى عارضت العينة ليست موجودة في النفل (قوله  
أيضا) يرجع لقوله بشرط الخ أى بشرط أن لا تكون العلة معارضة معارض منافع موجود في الفرع وان  
وجد في الأصل (قوله فبسن تنليه كفسل الوجه) أى بجماع ال كنية في كل قوله ركن في الوضوء هو العلة  
المستنبطة وقوله فبسن تنليه هو الحكم وقوله كفسل الوجه هو الأصل المقس عليه والوصف المعارض به  
هذا العلة هو قوله لا يمسح (قوله وليس منافيا) أى لانه لا ينافى بين الركن والمسح (قوله وهذا) أى قوله  
ولا في الفرع (قوله أن لا يخالف نصا أو اجماعا) يحصل كلام اشرار كثيره ان المراد أن لا يخالف حكمها  
الثابت لحافى الفرع نصا أو اجماعا ولا يخفى أن هذا لا فائدة فيه به بقول المصنف في شروط حكم الفرع ولا  
يقوم القاطع على خلافه فاقوالا لاجرا الواحد عند الاكراه العلة مرجه الله تعالى وقول المصنف أن لا يخالف  
يصح فراهه بالمتبادر القومى والعنى أن لا يخالف العلة من حيث مقتضاها نصا الخ بالمتبادر الختية أى أن  
لا يخالف الاتفاق نصا الخ أى من حيث متعلقه وهو الحكم الحق (قوله سلمها) يقال سلمه بالكسر في سلمه  
المتاع وسلمه بالمسند وأما الفتح فهي الشفعة قاله في المصباح (قوله قياس صلا للمساخر الخ) هذا المثال مثال  
تقديري (قوله أى على النص) أى والأجاء (قوله يزيد الاستنباط قيدا فيه) أى في الوصف منافيا للنص

لا يخالف نصا أو اجماعا) لأنهم مقدمان على القياس مثال تخالفة النص قول الحنفى المرأة مالكة لبعثه فايصح نكاحها أى  
بغير إذن ولها قبا على بيع سلمتها فانه يخالف لمحدث أبى داود وغيره إجماع المرأة نكحت نفسها بغير إذن ولها فاكحها باطل ومثال  
تخالفة الاجماع قياس صلا للمساخر في صومه في عدم الوجوب بجماع السفر المشرق فانه يخالف الاجماع على وجوب أدائها عليه (و) أن  
لا تقتضى زيادة عليه) أى على النص (ان نأنت الزيادة مقتضاها) بان بدل النص على عليه وصفو يزيد الاستنباط قيدا فيه منافيا للنص  
فلا يعمل بالاستنباط لان النص مقدم عليه (وقال لا بدى) في هذا الشرط

بقيد وغيره أطلقه عن هذا القيد قال المصنف الكهندي وأما بقية بناء على أن الزيادة على ١٤٧ النص نسخ للنص وهو قول الحنفية

أي لحكمه ولم يعمل له هنا ولا في العند ويمكن التمثيل له بأن نسخ على أن ينسخ العدد الكافي لا يجوز لي كغيره  
فيعمل بأنه عتيق كافر بتدبير بن فهذا القيد ساق حكم النص المفهوم منه وهو إخراج عتيق المؤمن المفهوم من  
الخالف وعدم إخراج المحرمي المفهوم بالموافقة الأولى قاله العلامة وقوله فهذا القيد ساق حكم النص الخ أي  
بالنظر إليه على أنه حدة بدون ضميمة إلى علة النص (قوله بقيد) أي وهو المناقاة (قوله وأما بقية) أي  
الاطلاق (قوله بناء على أن الزيادة على الأصل نسخ) أي وإذا كانت نسخا حصلت المناقاة (قوله خلافاً لمن  
اكتفى بعلمه) أي كان بقوله مثلاً يحرم الزاوي بالبر للطمع أو بالقوت والادخار والكيل (قوله لأن العلة  
الخ) علة الاشتراط التعيين في العلة (قوله منشأ التعدي) أي الجمل واللاحق وظاهر حيث إن التعدي محقة  
للقياس أذهب كما تقدم حمل معلوم على معلوم في حكمه لمساواة له في علة فالتعدي نفس ماهية القياس فان  
قبل إذا كانت التعدي محقة له لكونها ماهية والقياس هو الدليل فأين الدليل قلنا المدلول ثبوت الحكم  
لأنهاته وهذا التحمل الخارج عن حده المدلول أحوج إليه تعرف القياس بالجمل المذكور أمام من عرفه  
بما أودع في الأصل في علة حكمه فلا حاجة إلى هذا التحمل أذ قوله التعدي محقة للقياس غير صحيح قاله العلامة  
وقال الشهاب فبني هذا أي قوله المحقة للقياس أنها من أركانها واستدراكها كجاءه - قلت لعل وجه ما قاله  
العلامة من أن قوله التعدي محقة للقياس غير صحيح إذا ثبت أن ما يستحق عما كان غام ما هيته أو غيرها ولا  
يصح مع كون التعدي ناشئة عن العلة التي هي أحد أركان القياس أن تكون التعدي المذكورة حيث يتقدم  
ماهية القياس أو غيرها ما هيته فتأمل وحيث يضاف إليه سم ههنا لم يصادف محلاً (قوله وفقاً للإمام) أي  
في عدم الإلتحاق بالمقدر لكن المصنف بنى الإلتحاق به لأنه مقدر وأما ما ينفيه لعدم وجوده كما يفيد كلام  
المشراح (قوله معنى مقدر) أي مفروض وجوده وقوله شرعى أي قدره الشرع وقوله في الجمل متعلق بقدر  
وقوله أثره إطلاق التصرفات مبتدأ وخبر ومعنى إطلاقه أنه لا يحتاج في التصرف إلى إذن غيره أو إجازته (قوله  
وكانه) أي الإمام الزاوي تنازع عليه يعني أن ما يمكنه من التعليل بالملك لوقوعه في كلام أئمة الشرع احتياج  
إلى منع كونه مقدر أو يظهر أن المراد أنه يمنع كون الملك معنى مفروضاً لا يتحقق له في نفس الأمر وقوله أن  
له تحققات في نفسه لا يتوقف على اعتباره معتبر بمعنى أن في نفس الأمر معنى هو معنى الملك شرعاً لا مع اعتباره  
بأنه لا يتحقق له الاحتياج باعتبار بجهله بمحققا شرعاً فإنه لا معنى لذلك ولا فائدة للعدول إليه وظاهر أن الذي  
يقوله في الملك بقوله في الحديث ونحوه مما وصفه بالنقد برضا شيخ الإسلام ما قاله المصنف كالإمام بأن  
جعل المقدرة محققاً لا يجوز من كونه مقدر أو بأن كلام الفقهاء طافح بالتعليل بالمقدر كقولهم الحديث وصف  
مقدر قائم بالأعضاء يمنع صحة الصلاة حيث لا رخص فيه نظر ظاهر فليتأمل قاله سم (قوله ويجعله محققاً شرعاً)  
أي فيقول الملك حقيقة خاصة على تصرفات خاصة وتلك القدرة معنى محقق لا مقدر (قوله فينتفي الإلتحاق به)  
لأن الإلتحاق يستلزم التعليل بعون اللازم يستلزم نفي المزموم وقوله كما قصده المصنف لأنه شرط في الإلتحاق  
بالعلة أن لا تكون مقدرة والشرط يلزم من عدمه عدم المشروط فيلزم من ثبوت المقدرة عدم الإلتحاق وهو  
المطلوب قاله العلامة (قوله وإن لا يتناول دليلها حكم الفرع بعمومه أو خصوصه على المختار) أو رده عليه أنه  
مستغنى عنه وعوضين سيقا كلامه أحدهما قوله في شروط الأصل وأن لا يكون دليل حكمه شاملاً لحكم  
الفرع والآخر قوله في شروط الفرع ولا يكون الفرع منصوصاً بما وافق ويجاب بأنه ذكر المواضع الثلاثة  
إشارة إلى أن هذا الاشتراط يصح اعتباره في جانب كل من الأصل والفرع والعلة وحكمته بيان قوة خلل  
القياس حيث أنه عمى الخلل أن ركانه الثلاثة فإنه أبلغ مما يتعلق بواحد أو اثنين منها أو أضافه إشارة إلى  
مناقشة من أقصر على أحد المواضع الثلاثة بأنه لا يتعين ومثل ذلك عما يقصد لثلاثة كثر كما لا يخفى على من  
تتبع كلامهم على أنه يمكن أن يتناول دليل العلة حكم الفرع ولا يكون ذلك الدليل ناسخاً على حكم الفرع كأن  
يقال الزاوي بالبر وعلة الطم وهذه علة الزاوي في كل مطعم يثبت فيه الزاوي بما يثبت سم - قلت لا يخفى أن هذا

بذلك الدليل مثاله في العموم حديث حمل الطعام بالطعام مثلاً على أنه دال على علة الطم فلا حاجة في إثباته بونه التنازع مثلاً في تبادله  
على البر بجميع الطعام للاستغناء عنه بعموم الحديث ومثاله في الخصوص حديث من قام

أورعف فليست ضافته دال على الخارج النحس في نقض الوضوء فلا حاجة للعنفى إلى قياس النقي، أو الراف على الخارج من السيلين في نقض الوضوء بجماع الخارج النحس للاستثناء عنه بخصوص الحديث والخالف يقول الاستثناء عن القياس بالنقض لا بوجوب الغاءه لجواز دليل على مدلول واحد والحديث واحد ابن ماجه وغيره وهو ضعيف (والصحيح) أنه (لا يشترط) في أهله المستقطعة (القطع بحكم الاصل) بأن يكون دليله قطعيًا من كتاب ١٤٨ أو ستة متواترة ولا استثناء مخالفة مذهب الصحابي (أي مخالفة أهله) ولا القطع بوجودها في

الفرع) بل يكفي الظن بذلك ويحكم الأصل لانه غاية الاجتهاد فيها بقصد به العمل والخالف كأنه يقول الظن بضعف بكثرة المقدمات فرعاً بضعف فلا يكفي وأما مذهب الصحابي فليس يوجب على تقدير بجهته فذهبه الذي خالفته العلة المستبعدة من النص في الأصل بأن علة هو بغيرها يجوز أن يستدعيه في دليل آخر والنص يقول انقضاء استناده إلى النص المذكور (أما انتفاء المعارض) لليلة بالمعنى الآتي له (فبني على التعليل بملتين) ان قلنا يجوز هو روى الجمهور كما تقدم فلا يشترط انتفاؤه والا فيشترط (والمعارض هنا) بخلافه ما تقدم حيث وصف بالمناق (وصف صالح للعلية كصلاحه المعارض) بفتح الراء وان لم يكن مثله من كل وجه (غير منافي) بالنسبة إلى

الجواب (قوله أورعف) يقع العين من باب نصر وأما ضافته فضعفة (قوله فلا حاجة للعنفى إلخ) قد يقال يحتاج إليه لأن الحديث قد لا يكون ملماً فيلزم النقص بالقياس قررره بعض مشايخنا (قوله بخصوص الحديث) أي خصوصه بالفرع (قوله وهو ضعيف) أي خلافه على المسالك والشافعية القائلين بعدم نقض الوضوء بالنقي أو الراف (قوله) بأن يكون دليله قطعيًا من كتاب أو ستة (فيه) أن قطعي المتن لا ينسب عنه القطع عدوله لأن قطعي المتن قد يكون ظني الدلالة قال العلامة وعكر أن يجب أن المراد بانقطعي هنا ظني الدلالة كما يدل عليه النقص وكلام الشارع بعد (قوله) ولا استثناء مخالفة مذهب الصحابي (أي مخالفة أهله) لمذهب الصحابي فهو مصدره ضاف لعمول كما أشار له الشارح (قوله) وبحكم الأصل) قال العلامة عطفه على ذلك إشارة إلى أن المصنف لو قدم بوجوده في الفرع وعطفه على حكم الأصل بأن يقول ولا يشترط القطع بحكم الأصل ولا وجوده في الفرع كان أخصراً لاستثناءه عن التصريح بالقطع نائياً به (قوله بكثرة المقدمات) المراد بالمقدمات هنا ظن حكم الأصل وظن علة الوصف الحاصل بالاستنباط وظن وجوده في الفرع (قوله) فذهبه مبتدأ خبر وقوله يجوز أن يستدعيه إلخ (قوله من النص) أي الدليل الوارد في الأصل فقوله في الأصل نعمت لنقص (قوله) أن يستدعيه (أي) في تعليل مذهبه (قوله) أما انتفاء المعارض إلخ) مقابل لقوله ولا انتفاء مخالفة مذهب الصحابي (قوله) حيث وصف بالمناق) حيث تعليله (قوله) وصف صالح لليلة إلخ) قال العلامة رحمه الله تعالى هذا صادق على كل من وصي أصل القياس المركب الأصل وقدمه غيره فمقول عند غير الحديثين فقوله هنا مبني على التعليل بعلمين يضافه فقامل وقد يجب أن قوله أو لا غيره مقول أي على النقص والكلام هنا في تحقيق المعارضة اه كالسم وما ذكر من الجواب واضح وذاتية قول المصنف ولكن يؤيد إلى الاختلاف الخ صحيح دل على أن الكلامين المختلفين لأنه لا يلزم من كون الكلام بينهما أن يكون المقصود بيان حال استدلال أحدهما على الآخر بذلك القياس وأنه ناقض عليه أو لا يجوز مع ذلك أن يكون المقصود بيان أن إيداع المعارض منهما موصفاً غير ما إيداع الاستدلال بحته لأن كون علة مستقلة دونه أو غيره مانع من ثبوت الحكم بمجرد ما إيداع المستدل بدونه بيان علة واستقلاله والحاصل أن هنا غرضين أحدهما أنه هل يكفي في إزام النقص بالقياس موافقته على حكم الأصل مع مخالفة فيما علة المستدل والثاني أنه هل تعقل المعارضة بغير المناق فيحتاج المستدل إلى ترجيح وصفه فالغرض فيما ربي بيان الأول وفيما هنا بيان الثاني كما يصح بذلك صنيع المصنف ولا غبار في ذلك على المصنف ومن وافقه على الجمع بين الموضوعين كما بن الحجاب اه (قوله بالنسبة إليه) أي إلى الأصل (قوله وكل منهما يحتاج في ثبوت مدعاه إلخ) قال العلامة رحمه الله لعل هذا مبني على اشتراط انتفاء المعارض وأما على عدمه فهو وإن يكون كل منهما علة اه (قوله) ولا يلزم المعارض في الوصف عن الفرع) أي كان يقول العلة عندئذ الكيل وليس التفاح مكيلاً (قوله) أي بيان انتفاءه) عبارة ابن الحجاب لزوم بيان في الوصف في حمل الشارح التي على الانتفاء كما هو في عبارة ابن الحجاب مجمل على ذلك أيضاً وأما بلغة بيان في تفسير عبارة المصنف أسماء على أوضحية عبارة ابن الحجاب عن عبارة المصنف في استحسان أن ذكرني عبارة المصنف على عبارة ابن الحجاب عما حاصله أن التي يطلق لمة على معنيين أحدهما فعل الفاعل تقول ثبتت الشيء فانتني وهو أظهر العينين والثاني نفس الانتفاء تقول نفي الشيء هكذا سمع من اللغة فقوله في الوصف أحسن من بيان نفيه لأن ابن الحجاب أراد بالنقي الانتفاء

الفرع) بل يكفي الظن بذلك ويحكم الأصل لانه غاية الاجتهاد فيها بقصد به العمل والخالف كأنه يقول الظن بضعف بكثرة المقدمات فرعاً بضعف فلا يكفي وأما مذهب الصحابي فليس يوجب على تقدير بجهته فذهبه الذي خالفته العلة المستبعدة من النص في الأصل بأن علة هو بغيرها يجوز أن يستدعيه في دليل آخر والنص يقول انقضاء استناده إلى النص المذكور (أما انتفاء المعارض) لليلة بالمعنى الآتي له (فبني على التعليل بملتين) ان قلنا يجوز هو روى الجمهور كما تقدم فلا يشترط انتفاؤه والا فيشترط (والمعارض هنا) بخلافه ما تقدم حيث وصف بالمناق (وصف صالح للعلية كصلاحه المعارض) بفتح الراء وان لم يكن مثله من كل وجه (غير منافي) بالنسبة إلى

الأصل (ولكن يؤيد الأمر) إلى الاختلاف بين المتناظرين في الفرع (كالطعم مع الكيل في البر) فكل منهما صالح لليلة بآية (لا بنافي) الآخر بالنسبة إليه (و) لكن (يؤيد) الأمر (إلى الاختلاف) بين المتناظرين (في التفاح) مثلاً عندنا هو وروي كما روى الطعم وعندنا النقص للمعارض بأن العلة الكيل ليس بروى انتفاء الكيل فكل منهما يحتاج في ثبوت مدعاه من أحد الوصفين إلى ترجحه على الآخر (ولا يلزم المعارض في الوصف) الذي عارض به أي بيان انتفائه (عن الفرع)



مطلقا لحصول مقصوده من هدم ما جعله المستدل العلة مجرد المعارضة وقبل يلزمه ذلك مطلقا لغيره انتفاء الحكم عن الفرع الذي هو المقصود (وثالثها) يلزمه ذلك (أن صرح بالفرض) بين الأصل والفرع في الحكم فقال: لا رافق التفتاح بخلاف البر وعارض عليه الطعم فيه لأنه يصريح بالفرض التزمه وإن يلزمه ابتداء بخلاف ما إذا لم يصريح به (ولا يلزمه ١٤٩ أيضا) ابتداء (أصل) يشهدنا عارض به بالاعتبار على

وأظهر معنيته بخلافه والصفير أراد أن يظهر معنيته فلذلك لم يحتج إلى لفظ بيان فكان أحصر وأحسن أمه نظر لظهور أن في ههنا في انتفاء لأفضل الفاعل الاشتكاف ولا ينافي ذلك كون المعنى الأول أظهر لأن المراد بظهوره كونه أكثر استعمالا كما هو ظاهر والأخ لا يصح دعوى أنه أظهر به المعنى الأول مع انتفاء المقام المعنى الثاني كما لا يخفى وتوسع الزركشي سم على عادته في الجية لأنه صنف رحمه الله على أي وجه كان (قوله) مطلقا أي صرح بالفرق بين الأصل والفرع في الحكم أم لا بدليل التفصيل في الثالث (قوله) لحصول مقصوده أي المعارض وقوله من هدم الخ بيان المقصود وقوله بمجرد المعارضة متعلق بمحصول (قوله) وقيل يلزمه ذلك مطلقا معنى الإطلاق كما تقدم (قوله) عن الفرع أي وهو التفتاح مثلا كما ورد بان حصول المقصود من الهدم بصريح جماعة عارضين ولا حكم مع التعارض (قوله) وثالثها يلزمه ذلك أي بيان الانتفاء (قوله) وعارض عليه الطعم فيه جملة عارض حاله وصاحب الحال صغير قال العائد على المعارض واليه يعود ضمير عارض أيضا وانظر لم ذكر هذه الحال مع الاستغناء عنها بان الموضوع في المعارضة وضمير به يعود للأصل أي عارض عليه الطعم في الأصل بان قال أهله الكيل مثلا (قوله) لأنه الخ علة لقوله يلزمه ذلك (قوله) ابتداء أصل أي دليل وقوله يشهد أي يدل وقوله بالاعتبار متعلق بيشهد أي لا يلزم المعارض ذكر دليل يدل على أن ما عارض به من الوصف معتبر في العلية (قوله) حتى تقبل معارضته أي لأجل قبوله معارضته حتى تعليلية والفعل بعده ما منصوب بان مضرة (قوله) فالتفتاح مثلا أي والخوخ والشمش (قوله) باوجه أي أربعة (قوله) في الأصل متعلق بوجود (قوله) في شئ متعلق بمعارضته وقوله كالخوخ مثلا للأصل المعارض في علة (قوله) بيان خفائه الخ أي وذلك مناف لما تقدم في شرط العلة من كونها وصفا ظاهرا منضبطا ومثاله ذلك أن يدل المستدل وجوب الحدف الزا بياض فرج في فرج محرم شرعا مشتمل طمعا فيقول المعارض العلة انتفاء هو الملقوق للمستدل القدر في هذا العلة كونه ما خفي ومثاله القدر بعدم الانضباط أن يدل المستدل جواز لقصر سفره بعد تردد كما تفرق قول المعارض انتفاء العلة المشقة فالمستدل أن يقدر في هذه العلة كونه ما غير منضبطة (قوله) وبالمطالبة أعاد البناء ليعود الشرط الآتي إلى مدخولها فخط كما ذكره الشارح وأما قاعدة أن يفيد إذا نحرر جمع جميع ما قبله فجعل ذلك ما لم يتم قرينة على خلافه (قوله) لمعارض به (قوله) المقوية وهو راجع للأثنين (قوله) سيرا أي أنه صرح بالأوصاف في الأصل وأبطال ما لا يصلح منها العلية فيعين الباقي لها (قوله) بان كان مناسباً أو شها اعترضه العلامة رحمه الله بان دليل العلة المناسبة كما سأتى في المسالك لأن المناسب بل المناسب هو نفس الوصف الذي هو العلة لدليل العلة فكان الصواب أن يقول بان كان مناسبة ويمكن الجواب بان كان بعد ما بان ضمير كان راجع لوصف المستدل المدلول عليه بالماضي والتقدير بان لم يكن دليل المستدل على علية وصفه سيرا بان كان وصفه مناسباً أو شها فانه إذا كان أحدهما لم يكن دليله سيرا بان مناسباً أو شها (قوله) لتخصر معارضة الشئ بمثله كانه علة لتخوف به من الكلال ولا تقدر وإنما كان الوجه المذكور من أوجه الدفع وهو مطالبة المعارض بتأثير وصفه أو شها به مشروطا بكون وصف المستدل مناسباً أو شها المحصل الخ (قوله) فجعل الاحتمال قاذف في أي لأن الوصف يدخل في السبر بمجرد احتمال كونه مناسباً وإن لم تثبت مناسبة فيه قاله شيخ الإسلام (قوله) ومن أمثلته أي أمثلة مدخولها والمطالبة الخ (قوله) لم قلت ان الكيل مؤثر أي فيجيبه بيان أنه مؤثر بالدليل والأندفعت المعارضة (قوله) وببيان استقلال الخ في ذكر الاستقلال إشارة إلى تصور المعارضة بأبداء المعارض أن وصف المستدل جزء علة والخ جزء الآخر ما يبدى المعارض (قوله) بظاهر عام أي بدليل ظاهر عام وغيره والظاهر الخاص (قوله) إذا لم يعترض

به بالاعتبار على  
الخيار) وقيل يلزمه  
ذلك حتى تقبل  
معارضته كان يقول  
العلة في البر الطعم دون  
القوت بدليل الملح  
فالتفتاح مثلاً روي ورد  
هذا القول بان مجرد  
المعارضة بما وصف  
الصالح لعلته كاف  
في حصول المقصود  
من الهدم (ولمستدل  
الدفع) أي دفع المعارضة  
باوجه (بالتن) أي منع  
وورد الوصف المعارض  
به في الأصل كان يقول  
في دفع معارضة  
القوت بالتكيل في شئ  
كالجوز لأنهم أنه مكيل  
لأن العبرة بما قد وزن  
التي صلى الله عليه وسلم  
وكان إذا ذلك موزوناً  
أو معدوداً (والقدح)  
في علية الوصف  
المعارض به ببيان  
خفائه أو عدم انضباطه  
(وبالمطالبة) للمعارض  
بالتأثير أو التثنية) لما  
عارض به (أن لم يكن)  
دليل المستدل على  
العلية (سيرا) بان كان  
مناسباً أو شها المحصل  
معارضة الشئ بمثله  
بخلاف السبر ومجرد

الاحتمال قاذف فيه وأعاد الصفير الباعل دفع إيهام عود الشرط إلى ما قبل مدخولها معه ومن أمثلته أن يقال إن عارض القوت بالتكيل لم قلت ان الكيل مؤثر (وببيان استقلال ما عداه) أي ما عدا الوصف المعارض به (في صورتي) كان الإنسان (بظاهر عام) كما يكون بالاجماع (إذا لم يعترض)

المستدل (التعظيم) كأن سبب استقلال المعارض بالكيل في ضرورة محدث مسلم الطعام بالطعام مثلاً مثل والمستقل مقدم على غيره  
فان تعرض للتعظيم فقال ثبتت روية كل ١٥٠ مطعوم خرج عما نحن فيه من القياس الذي هو بصد الدفع عنه الى النص وأعاد

المستدل للتعظيم) قد في مدلوله وقصته اندفاع اياه ضرورة وسلامة القياس اذ لم يتعرض للتعظيم وان كان  
التعظيم متحققاً بان يكون الدليل شاملاً لفرع كالاصل أيضاً كما في حديث مسلم الذي عمل به وفيه نظر بان تقدم  
من أنه يشترط أن لا يكون دليل حكم الاصل شاملاً لحكم الفرع اللهم إلا أن يخص بغير ذلك أو يكون الغرض  
من التمثيل بهذا الحديث مجرد التوضيح والتعظيم لا يقال أو يبيح ذلك على جواز القياس مع ورود النص بحكم  
الفرع لأن محمل ذلك اذ لم يكن دليل حكم الاصل شاملاً لحكم الفرع سم (قوله فان تعرض للتعظيم الخ)  
ينبغي أن يكون التعرض لدخول الفرع فقط كأن قال فثبتت الروية في هذا المطعوم كالنصر في التعظيم  
الذي كور في الخروج عما نحن فيه قاله سم (قوله عما نحن فيه) الأولى عما هو فيه (قوله الى النص) أي الى  
اثبات الحكم بالنص (قوله ولو قال المستدل للمعارض ثبت الحكم) أي دليل آخر في هذه الصورة الخ صورة  
المسئلة أن المعارض ابداه الوصف على سبيل الاستقلال أخذ من قول الشارح بناء على امتناع تعليل الحكم  
بعلتين الذي يحجه المصنف كما تقدم سم (قوله لم يكف ان لم يكن معه وصف المستدل) صورتهما ان يقول  
المستدل بحكم الربا في التمر مثلاً لعل القوة والادخار فقول المعارض بل العلة الزر فيقول المستدل ثبت  
الحكم مع انتفاء وصف في الخ فهذا الدفع غير كاف لاستواء المستدل والمعارض في انتفاء وصف ما عن الصورة  
المنقوص بها وهي الخ وقوله بخلاف ما اذا وجد وصف المستدل أي كما لو كان بدل الخ في المثال الذي كور البرهان  
وصف المستدل موجود فيه منتف عنه وصف المعارض (قوله بناء على امتناع التعليل بعلتين) مذهبهم أنه  
لا يكفي في الدفع بناء على جواز التعليل بعلتين وقد يستشكل إذا افترض وجود وصف المستدل في الصورة  
المدكورة ونفي وصف المعارض فيكف لا يدفع الاعتراض بذلك مع أنه لا بد للحكم من وجود علة اذ الكلام  
في حكمه عمل ولم وجد الاوصاف المستدل اللهم إلا ان يقل ابداه المعارض الوصف أو ثبت شكاً فيها ابداه  
المستدل لجواز ان تكون العلة شيئاً آخر يوجد في الصورة المذكورة فليتناول قاله سم (قوله وقيل لم يكف  
مطابق بناء على جواز التعليل بعلتين) قد يستشكل فيما اذا وجد وصف المستدل دون وصف المعارض في تلك  
الصورة فان جواز التعليل بعلتين عما يناسب عليه وصف المستدل لان وصف المعارض يتقدم عليه أيضاً  
لا يتناقض عليه وصف المستدل لجواز تعدد العلة على هذا التقدير إلا ان يقال الجواز المذكور لا يستلزم الوقوع ولا  
يمنع احتمال أن العلة هناك وصف المعارض دون وصف المستدل أو نفي آخر أو نفي غيرهما فليتناول سم  
(قوله وقال المصنف في انتفاء وصف المستدل) أي في حالة انتفاء وصف المستدل (قوله لا اعتراضه فيه بالفاء  
وصف الخ) أي لان المستدل قصد معارضة المعارض بخلاف وصفه اسقاطه وباطاله فإذا كان ذلك التخصف  
موجوداً عند في وصفه أيضاً فقد اعترف بسقوطه وبطلانه أيضاً (قوله فيما نحن فيه) ما عبارة عن انتفاء  
وصفه وليس المستدل وضميرهما وصفه بفرقه لوصف المعارض والتقدير حيث ساوى وصف المستدل وصف  
المعارض في انتفاء قدح به المستدل في وصف المعارض (قوله ولعدم الانكسار) أي انعكاس العلة وهو كما  
انتفت العلة انتفى المعلول والاطراد هو كما وجدت المعلو فلو اطراد ان التلازم في الثبوت والانعكاس  
التلازم في النفي (قوله على أن عدم الانكسار الخ) اعتراض على المصنف وحاصله أن الانقطاع لا يترتب على  
عدم الانكسار لاحتمال أن يكون المستدل من يجوز التعليل بعلتين فلا يصح تعليل الانقطاع به ونظائر منعه  
ان الاعتراف المذكور علة فلا ينقطع مطلقاً أي سواء بني بناء على امتناع التعليل بعلتين أو على جواز هوان  
الاعتراف المذكور لا تلازم بينهما وبين عدم الانكسار وليس كذلك في ما بل تعليل الانقطاع بكل من  
الاعتراف وعدم الانكسار مبني على امتناع التعليل بعلتين والاعتراف وعدم الانكسار متلازمان كما أشار له  
الشهاب وفي رد سم عليه نظر (قوله ولو أبدى المعارض ما يخالف المعنى الخ) مثال ذلك ما لو عمل المستدل  
روية أثير بالظمية معارضه المعارض بان العلة الكيل فقدح المستدل فيها بثبوت الحكم دونها في التفاح

المصنف الماء الطويل  
الفصل (ولو قال)  
المستدل للمعارض  
(ثبت الحكم) في هذه  
الصورة (مع انتفاء  
وصف) الذي عارضت  
به وصفي عنها (لم يكف)  
في الدفع (ان لم يكن)  
أي وجد (مع) أي  
مع انتفاء وصف  
المعارض عنها (وصف  
المستدل) ثم الاستواء  
في انتفاء وصفهما  
بخلاف ما اذا وجد  
وصف المستدل فيها  
فيكون في الدفع بناء  
على امتناع تعليل  
الحكم بعلتين الذي  
يحجه المصنف كما تقدم  
(وقيل) لم يكف  
(مطلقاً) بناء على جواز  
التعليل بعلتين وقال  
المصنف في انتفاء  
وصف المستدل زيادة  
على عدم الكفاية  
الذي اقتصر واعليه  
(وعندي أنه) أي  
المستدل (ينقطع) بما  
قاله (لا اعتراضه) فيه  
بالقاء وصفه حيث  
ساوى وصف المعارض  
فيما قدح هو به فيه  
(ولعدم الانكسار)  
لوصفه حيث لم ينتف  
الحكم مع انتفائه

والانعكاس شرط بناء على امتناع التعليل بعلتين على أن عدم الانكسار لا يترتب عليه الانقطاع كما تذكرو  
تقوية الاول (ولو أبدى المعارض في الصورة التي وصفها المستدل ما) أي وصف (يخالف المعنى

فكون ملئة فابدى المعترض على أخرى تخلف هذه العلة التي أنفاه المستدل بان قال ان التفاح وان لم يكن  
مكلا فهو موزون فقد خلف الكيل فيه الوزن والاه عندى أحد الشئيين من الكيل والوزن (قوله) سمي  
ما أباه تعدد الوضع) ظاهرا أنه المسمى بتعدد الوضع هو الوصف للمدى مع أن المسمى بذلك هو الابداء فيما يظهر  
وبدل عليه كلام الشارح بعد فعمل الابداء على حذف المضاف أي ابداء ما أباه (قوله) وهذا أوضح من قول  
إن الحجاب الخ) أي لان الالفاء صحيح في نفسه لخلاف وصف المعترض عن تلك الصورة التي أوردتها المستدل  
كالتفاح الخلف عنه الكيل في المثال المتقدم مع ثبوت الحكم فيه وانما زالت فائدة ذلك الالفاء بآداء  
المعترض وصفا آخر بخلاف ذلك الوصف الذي أنفاه المستدل وذلك الخلف هو الوزن كما تقدم في المثال المذكور  
وطاهاه أن الالفاء صحيح في نفسه وان لم تجز عليه غيره وهي سلامة دليل المستدل بسبب ما أباه المعترض من  
الخلف وعمارة ابن الحجاب تقدم فساد الالفاء فيه بآداء الخلف المذكور وقد علمت أن الالفاء في نفسه صحيح  
وانما قال أوضح لا يمكن حل قول ابن الحجاب فساد الالفاء على فساد من حيث فائدته أو على حذف المضاف  
أي فسد فائدة الالفاء (قوله) ما لم يأت الخلف بغير دعوى قصوره الخ) حاصل ما أشار إليه أن محل كون الخلف  
المذكور من بلا فائدة الالفاء من سلامة وصف المستدل من القدر فيه اذا سكبت المستدل عن الفاء أصلا أو  
الفاء بكونه قاصرا أو بضعف معنى المظنة فيه في هذه الاقسام الثلاثة يبقى ما ثبت للخلف من ازالة لفائدة  
الالفاء وسيمر الاعتراض منه ضاعى المستدل ولا يفسد الفاء الخلف بدعوى كونه قاصرا أو بدعوى ضعف  
معنى المظنة فيه وما إذا الفاء بغير هذين كان أنفاه بانفائه عن صورة مع وجود الحكم فيها كأن تقول له ثبت  
ربوبية البعوض مع كونه غير موزون فلا تزول حينئذ فائدة الفاء الاول ويتنقض الدليل على المعترض ومثال  
الالفاء الخلف المذكور بدعوى قصوره ما لو جعل المعترض الخلف في التفاح بدلا للوزن ليكون تضاعفه مثلا  
فلقبه المستدل بكونه قاصرا على التفاح ومثال الالفاء بدعوى ضعف معنى المظنة فيه أي ضعف حكمة المظنة  
المعلل بها ما لو قال المعترض العلة عندى في جواز انقصر المسافر مفارقة أهله فيبقى المستدل هذه العلة بوجود  
الحكم في صورته مع اتفاق المسافر بأهله يجوز له العصر كغيره فيقول المعترض خلف هذه العلة مظنة  
المشقة فيدعى المستدل ضعف معنى المظنة كضعف المشقة للمسافر اذا كان مكملا هذه الاصباح ما أشار إليه  
و بما تقرر لم أنقول المصنف ولو أبدى المعترض ليس مقصودا على تصوير العارضة بان يدعى المعترض  
أن ما أباه المستدل ليس تمام العلة وان كان المثال الذي ذكره الشارح من ذلك ولا على أنه متعلق في المعنى  
بقول المصنف السابق وبيان استقلاله في صورة الخ قاله سم فقله أو دعوى من سلم وجود المظنة ضعف  
المعنى عطف على دعوى قصوره وقوله من سلم فاعل لدعوى وهو ظاهر في محل الاضمار لان المراد به المستدل  
وقوله ضعف المعنى مفعول لدعوى ولو قال أو دعواه ضعف المعنى وقد سلم وجود المظنة المتضمن لذلك المعنى كان  
أوضح كإكمال الكلام وقول سم انما عدل المصنف عن هذا المسألة لكونه أخصر يرده انه لا داعي للاختصار  
مع عدم وضوح المعنى (قوله) لو جوده) علة لقوله سلم أي سلم وجود المظنة لاجل وجود الخلف لكونه مظنة  
والضيق فيه وفيه للخلف وفي المعنى قاله شيخ الاسلام وقوله لكونه مظنة أي لكون الخلف مظنة ببدأ  
المظنة في قوله وجود المظنة تؤخذ كلمة أي المظنة من حيث هي والمظنة التي هي الخلف جزئية من جزئياتها  
والجزئية سبب لتحقيق الكللي لانه انما يتحقق به فصع تعليل وجود المظنة من حيث هي بوجود تلك المظنة  
الجزئية فلا يقال ان المعنى على ما قاله شيخ الاسلام يدخل الى قولنا وقد سلم وجود المظنة لاجل وجود المظنة وذلك  
تعليل للشيء بنفسه فتأمل (قوله) بان لم يتعرض الخ) تصور براقول المصنف ما لم يأت الخ (قوله) أو بدعوى ضعف  
معنى المظنة) أي حكمة المظنة فاما راد المعنى الحكمة التي تضمنتها المظنة كما تقدم بيان ذلك (قوله) أي  
الدعوى (ين) بياهن مثنانين من تحت لانه مثنى دعوى لادعوا بالفاء قال في الخلاصة  
آخر مقصود بتثني اجعله \* ان كان عن ثلاثة مرتقيا

أي كانه أو ما لدعوة بانائه المثناة من فوق فهي طلب المحض والى الطعام وليس مما نحن فيه (قوله) اما اذا  
أتى المستدل الخ) مفهوم قول المصنف بغير دعوى قصوره الخ (قوله) ما بان فيما يقال) انما يقل مثال تعدد  
الابعان

من بطل الامان فيعرض الحنفى باعتبار الحرية معهما فانها مظنة فراغ القلب للنظر بخلاف الرقة لاستغال الرقيق بخدمة سيده فالحق  
المستدل الحرية بثبوت الامان دونها في العدم المأذون له في القتال اتفاقا فحجب المعترض بان الاذن له خلف الحرية لانه مظنة لذلك  
وسعه في النظر في مصلحة القتال والامان ١٥٢ (وبكى) في دفع المعارضة (رحمان وصف المستدل) على وصفها بمرجح ككونه انساب

الوضع ما قال الخ لان تعدد الوضع بعض من المقول الآتي كالانحى فلذا قال ما بانى فيما قال اى ما بانى في جملة  
المقول الآتي (قوله من بطل الامان) اى ان تلك المصلحة ناشئة من بطل الامان من ابتدائية (قوله) بناء على منع  
التعدد لعل في هذا الغايب اذا كان معنى المعترض استقلا وصفه اى ما لو ادعى انه جزءا لعل وان المصلحة هي  
المجموع مما ايداه المستدل وما ايداه هو فلا بد من حجب وصف المستدل حيث لا ينافى جزئية وصف المعترض  
اذ بعض اجزاء المصلحة قد يترجح على بعض يكونه مثلا اشتداد قضاء الحكم ومناسبة له من السابق سم (قوله) فيجوز  
ان يكون كل من الوصفين علة اى ورحمان احدهما لى انى عاية الآخر ايجوز ان يكون بعض المال ارجح  
من بعض (قوله) وان تضابطا لى والفرع اى القدر المشترك بينهما الصادق على كل منهما لانه  
بعضهما ما وحاصله ان المستدل عزل في القياس على القدر المشترك بين الاصل والفرع فلم يعترض ان  
يعترض عليه بان التعويل على القدر المشترك لا يفيد مع اختلاف جنس المصلحة اى الحكم كما يشير الى ذلك  
الشارح فلما تبادل على ان العلة ليس هو القدر المشترك بل مجموع القدر المشترك مع خصوص المحل فالمراد  
بالضابط القدر المشترك ولاشك انه متحد وذلك محل اتفاق بين المستدل والمعارض وانما الخلاف بينهما هل هو  
العلة وحده او هو مع خصوص المحل ولا يصح حل الضابط على العلة اذ مع فرض اتحاد العلة الاصل والفرع  
المقتضى اتفاق كل من الخصمين على ذلك لا معنى للاعراض باختلاف جنس المصلحة وبهذا قد دفع قول  
العلامة ما نصه قوله ضابط الاصل والفرع اى ضابط الحكم في الاصل والفرع والمراد بالضابط العلة اشار  
اليها اول المبحث بقوله ومن شرطها ان تكون وصفات ضابط الحكم الخ لكن سيد ذكر ان خصوص الاصل  
عند المعارض معترف بضابط حكمته فلا يكون الضابط فهم اتحادا اى وأشار الى ان دفع هذا الاعتراض  
بوجه آخر وهو حل الضابط على العلة وحل اتحادها على اتحادها ظاهر اذ ايل قوله فيكون خصوصه معتبرا  
في علة الحد قاله سم قلت او المراد الاتحاد في نظر المستدل وان لم يحصل الاتحاد عند المعارض (قوله) كما بانى  
فيما يقال فيه ما مر في نظرية انفا (قوله) المؤدى هو اى الزنا (قوله) اليه اى الى الاختلاط (قوله) بطريق  
اى من طرق العلة الآتية (قوله) بان كانت علة لانقضاء الحكم مثال ذلك الحيفض المانع من الصلوات فانه علة  
لانقضاء الخطايا بها ومثال ذلك في انتفاء الشرط الحديث فانه علة لانقضاء وجوب أداء الصلاة حاله (قوله) فلا يلزم  
وجود المقتضى اى وهو دخول وقت الصلاة في المثالين (قوله) والابان جاز اى وانتمى بالنفل وبهذا يجاب  
عن اعتراض العلامة قدس سره على قول الشارح كان انتفاء الحكم حينئذ لانقضاء بمقتضى المانع لهذا  
اللازم وانتفاء المقتضى لا يجوز كما فرض فلما نال اه لان المقتضى حينئذ كان انتفاء الحكم حين انتمى  
المقتضى لانقضاء اى المقتضى ولا حاجة لما اطلبه سم مما لا وجه له من التوجيه (قوله) لجواز دليلين الخ  
قال العلامة قدس سره هذه الجواز ان كانت مستند القائلين بعدم اللازم وقد قدمه المصنف حيث قال والصحيح  
القطع بامتناعه عقلا بناء على عدم لزوم هذا عليه بناء على غير اساس اه وهو وجه خلاف ما تقدمه سم  
هنا من التعليلات المأذونة قال شيخ الاسلام قد يقال هذا اى جواب الشارح المذكور انما يناسب القول بتعدد  
الدليل وهو خلاف ما صححه المصنف ويجاب بان المحجب لا يلزم منه بطلان هاداه وهو حسن (قوله)  
والمانع كما هو القاتل للقاتل الخ اى فيصير ان يقال انها علة لعدم وجوب القصاص وان لم يحصل القتل على  
مختار المصنف واما على رأى الجمهور فلا يصح ذلك لا بعد حصول القتل وقوله وانتفاء الشرط الخ اى يقال ان  
عدم الاحصان علة لعدم وجوب الزنا على مختار المصنف والامان واما على رأى الجمهور

من وصفها او اسمها  
(بناء على منع التعدد)  
لعله الذى صححه المصنف  
وقول ابن الحاسب  
لا يكتفى مبنى على ما رجه  
من جواز التعدد فيجوز  
ان يكون كل من  
الوصفين علة (وقد  
يعترض) على المستدل  
(باختلاف جنس  
المصلحة) في الاصل  
والفرع (وان اتحاد  
ضابط الاصل والفرع)  
كما بانى فيما قال يحد  
الاختلاف كالرأى في جامع  
الايلاج فرج في فرج  
مشتملى طبع المحرم  
شرعا فيعترض بان  
الحكمة في حرمة الواط  
الصيانة عن رذيلته  
وفي حرمة الزنا المرتب  
عليها الحد دفع اختلاط  
الانساب المؤدى هو  
اليه وهما مختلفان  
فيجوز ان يختلف  
حكمهما بان يقصر  
الشارع الحد على الزنا  
فيكون خصوصه  
مستثرا في علة الحد  
(فيجاب) عن هذا  
الاعتراض (بجذف  
خصوص الاصل عن  
الاعتبار) في العلة  
بطريق فيسلم ان العلة

هي القدر المشترك فقط كما تقدم في المثال لا مع خصوص الزنا فيه (واما العلة اذا كانت وجود مانع او انتفاء شرط) بان كانت فلا  
علة لانقضاء الحكم (فلا يلزم) من كونه كذلك (وجود المقتضى) الحكم (وفاقا للامام) الزاى (وخلافا للجمهور) في قوطم يلزم وجوده والابان  
جاز انتفاؤه كان انتفاء الحكم حينئذ لانقضاء لا مانع فرض من وجود مانع او انتفاء شرط واجب بانه يجوز ان يكون مانع فرض ايضا لجواز  
دليلين مثلا على دليلين واحد المانع كما هو القاتل للقاتل ولا يجب عليه القصاص وانتفاء الشرط كعدم احصان الزانى ولا يجب عليه الرجم

فلا يصح ذلك الا اذا وجد الزنا بالعلة

### مسالك العلة

سميت مسالك لانها توصل الى المعنى المطلوب استعماراً لمسالك الحسنة لا عنوة بمجامع التوصل الى المطلوب ففيه استعادة تصريحية **(قوله أي هذا)** حيث الطريق الدالة الخ أشار بذلك الى أن المسالك بمعنى الطريق فهو اسم مكان لا اسم زمان ولا مصدر أي وضع السلوك وان إضافة المسالك الى العلة من قبيل إضافة الدال الى المدلول **(قوله على غاية الثبوت)** أشار بذلك الى أنها تدل على كون الشيء علة لا على ذات ذلك الشيء **(قوله كالأجتماع على أن العلة في حديث الصحيحين لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان تشو يش الغضب للفكر)** قال العلامة رحمه الله قد مر أن العلة وصف ضابط لحكمة لا نفس الحكمة فالمطابق له أن العلة الغضب لا التشو يش وسأبقى في الأعيان منه ذكر وصف في الحكم لولم يكن لتعديله كان بهداً كذا الحديث فما هنا لابطاؤه أه واجب يمنع أن المطابق لمسارنا هو كون العلة الغضب يجوز كونه ناقص التشو يش وبصدق عاهه أنه وصف ضابط لحكمة وهي خوف المبل عن الحق الى خلافه فطابق مارو ومجاؤ بذلك ما عرف عود العلة على أصلها ما اتعمم من تعديلهم لذلك بهذا الحديث مع جعلهم العلة الغضب تشو يش بل صرح الامام في المحصول بخطأ القول بأنها الغضب وان كان الظاهر من الحديث ذلك قال لاننا علم أن الغضب السير الذي لا يمنع من استيفاء الفكر لا يمنع من القضاء وان الجوع المبرح يمنع فنعلم حينئذ أن علة المنع ليست الغضب بل تشو يش الفكرة لا يقال الغضب هو العلة **لكن** لكونه مشوشاً لا نأقول مادار الحكم مع تشو يش الفكرة وجوداً وعدمه وانقطع عن الغضب وجوداً وعدمه وايس بين التشو يش والغضب ملازمة لوجود كل منهما ما يدون الآخر علمنا أن الغضب لا يكون علة وانما العلة التشو يش الا انه يجوز إطلاق الغضب مراد به التشو يش إطلاقاً لاسم السبب على السبب وأما قول الشارح في الأعيان فقيده المنع من الحكم بحالة الغضب المشوش للفكر يدل على أن علة له حيث جعل العلة الغضب المشوش فاما بناء على أن المراد بالغضب التشو يش إطلاقاً لاسم السبب على السبب كما مر من الامام وأما بناء على القول الآخر للفتايل بأن العلة هي الغضب وان رده الامام كما مر خصوصاً والمقصود مما يأتي التمهيل وهو مما يتباح فيه ومثل ذلك كثير شائع وهذا حاصل ما قاله سم قلت كون العلة هو الغضب هو الظاهر من الحديث والاحتياط ذكر الوصف فيه عن الفائدة كما سيذكره الشارح وكون التشو يش قد لا يوجد مع الغضب غير مانع من غاية الغضب لما مر من أن المعنى في استعمال العلة على الحكمة الاشتمال والاحتياط فالشرط كون العلة مظنة لوجود الحكمة كما مر على ان اشتمال التشو يش على الحكمة المذكورة كذلك أيضاً وجب حينئذ فلا داعي لمخالفة ما بين يديه الحديث المذكور من كون العلة هو الغضب وجعلها التشو يش مع استلزام ذلك عود ذكر الوصف المذكور فيه عن الفائدة وقول الامام لاننا علم أن الغضب السير الخ غير متقدم كون الشرط كون العلة مظنة الاشتمال على الحكمة وحينئذ فقل لا يمنع من القضاء فجمع واثن سداً له الله كورفه ومشارك الزام بل من مثل ذلك في التشو يش أيضاً ومن هنا تعلم رد قوله لا يقال الخ بالجملة فلا وجه مانع كون العلة هو الغضب بل يجوز كونها الغضب وكونها التشو يش والذي يفيد الحديث الأول وهذا الذي ذكرناه تصحج لكون الغضب علة كالتشو يش كما علمت وأما ما أفاده كلام العلامة قدس سره من عدم صحة كون التشو يش علة فلم يظهر وجهه بعد واطفاً منه كما تقدم **(قوله وعكس البضاي)** أي تقدم النص وتفي بالأعيان وتلبس بالأجتماع لان النص أصل للأجتماع كما قال الشارح والأعيان جملة النص **(قوله النص الصريح)** أي انقطع كما يدل عليه تفسير الشارح له بقوله بأن لا يتحمل غير العلية **(قوله فيجوزي)** قد علمنا ان لا يستنصافي التمهيل لأنها تكون مصدرية بقوله تعادل مستفاد من اللام المقدرة **(قوله من أجل ذلك كتبنا الخ)** أي من أجل قتل قاتل لأخيه **(قوله كذا لا يكون دولة الخ)** أي وجب تخميس النبي صلى الله عليه وآله وسلم كذا لا يخ **(قوله انب لا ذنقال)** ضعف الحياة أي اذكر كنت البهم وضعف الحياة وضعف الممات عليها **(قوله وفيما عطفه)** الأولى وفي عطفه لان الإشارة في العطف بالفاء لا في المعطوف بها وأوجب بأن المراد بالمعطوف من حيث العطف ووجه كون الإشارة في العطف في المعطوف أن الإشارة في الفعل والعطف فعل والمعطوف ذات والإشارة

### مسالك العلة

أي هذا حيث الطريق الدالة على علة الشيء (الأول منها) (الأجتماع) كالأجتماع على أن العلة في حديث الصحيحين لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان تشو يش الغضب للفكر وقدم الأجتماع على النص كما بين الحاجب لتقدمه عليه عند المعارض على الأصح الآتي وعكس البضاي لان النص أصل للأجتماع (الثاني) من مسالك العلة (النص الصريح) بان لا يتحمل غير العلة (مثل العلة كذا) (فمن أجل) كذا (فيجوزي) (واذن) بخوفه تعالى من أجل ذلك كتبنا على دولة بين الأغنياء منكم اذن لا ذنقال ضعف الحياة وضعف الممات وفيما عطفه المستفاد بالفاء هنا وفيما بعد إشارة الى أنه دون ما قبله في الرتبة

تختلف ما عطفه بالواو (والظاهر) بأن يحتمل غير العلة احتمالا مرجوحا (كلام ظاهرة) نحو كتاب أثرائه البسك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور (فقدرة نحو أن كذا) كقوله تعالى ولا تطع كل حلاف مهين إلى قوله أن كان ذاما للو سنن أي لأن (فالباء) نحو فظلم من الذين هادوا حرمنا ١٥٤ عليهم طيبات أحلت لهم أي منعناهم منها الظلم (فالفاء في كلام الشارع) وتكون فيه في

في الفعل دون الذات إذ قال فصل كذا لكذا (قوله بخلاف ما عطفه بالواو) إن أراد فانه الإشارة فيه إلى ذلك فسلم وإن أراد فانه ليس دون ما قبله كما هو المتبادر فقد ينشعب بقوله والظاهر فانه معطوف بالواو وهو دون ما قبله من الصريح قاله العلامة وقد يجب بأن هذه الإشارة بالنسبة إلى الامثلة وأما الظاهر فانه قسم مستقل (قوله كقوله تعالى ولا تطع كل حلاف مهين) نزلت في الوليد بن المغيرة (قوله في الحكم) أي معمر كذا قوله في الوصف (قوله وفيه قصة فاقته) أي رمته فاندق عنقه (قوله لا تسموه) بضم التاء معناه معواين (قوله ولا تخمروا رأسه) أي ولا تغطوا رأسه من التخمير وهو التغطية ومنه سميت الخمر النغطية العقل (قوله والراوى الفقيه) أي المجتهد (قوله وتكون في ذلك) أي في كلام الراوى فقها أو غيره (قوله في الحكم فقط) قد يوجه ذلك أخذ ما نقله عن بعض المتأخرين بأن الراوى يحكى ما كان في الوجود أي على الوجه الذي وقع عليه والعلة بحسب الوجود تتقدم على المعلول زمانا أو رتبة فلذا لم يحك المعلول إلا متأخرا فم دخل الفاعل الأعلى المعلول الذي هو الحكم وفيه نظر لأن هذا لا يتم إذا دخل الفاء على العلة إذ لو قال فلا يسجد فها أي فقد سها أي لاجل أنه سها لا فادرتب الحكم على العلة وانها متقدمة زمانا أو رتبة وقد عير في المنهاج بقوله وتكون في الوصف أو الحكم وفي لفظ الشارع أو الراوى اه وقال الاسنوى في شرحه وتدخل الفاء على الثاني منهما أي الحكم والوصف سواء كان هو الوصف أو الحكم وسواء كان من كلام الشارع أو الراوى فحصل منه أربعة أقسام إلى أن قال الثاني أن تدخل عليه أي الوصف في كلام الراوى ولم ينظر له بمثل اه وهو صريح في إمكان دخولها على الوصف في كلام الراوى لكن لم ينظر والى مثال فقوله الشارع وتكون في ذلك في الحكم فقط لعله باعتبار الوجود فقط بحسب اطلاعهم وحينئذ يدفع النظر المذكور فليتأمل قلت لعل صواب قوله يدفع النظر المذكور بسد دفع التوجيه المذكور وأوانه أراد بالنظر التوجيه المذكور (قوله ومن قال من المتأخرين) هذا القائل هو المولى سعد الدين الفتاوى (قوله يحكى ما كان في الوجود) أي حساوا الكائن في الوجود انما هو المحكوم به وهو وصف بخلاف الحكم وهو نداء بالسجود فانه ليس بكائن في الوجود حساوا كان المراد بالمحكوم به ما يتعلق به الحكم وعبرة العلامة على الوصف الذي يتعلق به الحكم اه أي أعم من أن يكون محكوما به أو عاينه (قوله لم يرد بالوصف فيه الوصف الذي يرتب عليه الحكم) أي وهو العلة بل أراد به متعلق الحكم كالم (قوله كافي الأول) أي الوصف الذي تكون فيه الفاء في كلام الشارع (قوله لانه لم يذكر الأصوليون) فيه أن يقال من جملة المفصولات وقد ذكرها الآمدي وكذا الآماني في المحصول حيث قال وأما الذي لا يكون قاطعا أي الذي لا يعلى عليه فدلالة تقاطعه بثلاثة الآلام وان والباء ثم مثل ان بقوله عليه الصلاة والسلام انهم من الطواغيت بل قنينة عبارة التبريزي كان نقلها الاصفهاني في شرح المحصول ان جميع الأصوليين أو أكثرهم ذكرها أعني أن فانه قال وأما ان المكسورة المشددة فقد عدها من هذا القسم لقوله صلى الله عليه وسلم انهم من الطواغيت عليهم والحق انها تحقيق الفعل والاحتياط في التعليل والتعليل في الحديث مستفاد من سماع الكلام اه لكن استبعد القرافي في شرح المحصول كونها لا حظ لها في التعليل فانظر قوله عدوها في هذا القسم فان قنينة ما ذكرناه لان ضمير الجمع ظاهر فيه اللهم إلا أن يريد بالأصوليين المتقدمين ويريد بالتبريزي بقوله عدوها أن المتأخرين أو جماعة منهم عدوها في هذا القسم فليتأمل سم (قوله واحتمال ان) متبدا أخيره قوله كان تكون الخ وحاصله ان النص في التعليل لا يحتمل غير التعليل بل ان كان موضوعه فقط والظاهر ما يحتمل غير التعليل ولا يدل على

الحكم نحو قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وفي الوصف نحو حديث الصبيح في الحرم الذي وقصته ناخه لا سموه طيبا ولا تخمروا رأسه فانه يسم يوم القيامة مليا (فالراوى الفقيه فقيره) وتكون في ذلك في الحكم فقط كقول عمران بن حصين سها رسول الله صلى الله عليه وسلم فسجدوا له أبو داود وغيره ومن قال من المتأخرين انها في ذلك في الوصف فقط لان الراوى يحكى ما كان في الوجود لم يرد بالوصف فيه الوصف الذي يرتب عليه الحكم كافي الأول فالقاء فيه ذكر النسبة التي هي معنى العلية وانما لم تكن المذكورات من الصريح لحسبها لغیر التعليل كالعاقبة في الآلام والتبعية في الباء وبجدة العطف في الفاء كما تقدم في مهت الحروف (ومنه) أي من الظاهر (ان) المكسورة المشددة فحور لا تنز على

الأرض من الكافر بن دمار الله ان نذرهم الآية (واذ) مخوضر بت العبد اذا ساء أي لاساعة (وما مضى في التعليل الحروف) أي في معناه ما يدل على التعليل غير المذكور معنا هو يدور حتى وعلى وفي ومن فتراجع وانما فصل هذا عما قبله بقوله ومنه لانه لم يذكره الأصوليون واحتمال ان لغیر التعليل كان تكون لجحد التاكيد كما تكون انما وما مضى لغیر التعليل كما تقدم في مهت الحروف (الثالث) من مسائل العلة (الابعاد)

كما أن اقتران الوصف الملقوظ قبل أو المستنطق به حكم ولو كان الحكم مستنبطاً كما يكون ملفوظاً (ولم يكن لتعليل هو) أي الوصف (أو نظيره) لتعريف الحكم حيث يشار بالوصف والحكم إلى نظيرهما أي لم يكن ذلك من حيث اقترانه بالحكم لتعليل الحكم به (كان ذلك الاقتران) بعيداً من الشارع لا يليق بفصاحته وإتيانه بالألفاظ في مواضعها (حكمه) أي الشارع (بعد سماع وصف) كافي حديث الأعرابي وأوقت أهلي في تهازله من ذلك فقال اعتق رقبة أو زواجه وأصله ١٥٥ في الصحيحين فأمر بالاعتناق عند

ذكر الواقع يدل على أنه علة له والأختلا السؤل عن الجواب وذلك بعد فقيد السؤل في الجواب فكانه قال واقتت فاعتق (وكذا كره في الحكم ومغفراً لم يكن علة) له (لم يقد) ذكره كقوله صلى الله عليه وسلم لا يحكم أحد دين اثنين وهو غصنيان برواه الشخان تنقيده المنع من الحكم بحالة الغضب المشروس لفكر بدل على أنه علة له والأختلا ذكره عن الفائدة وذلك بعد (وكتفرقة بين حكمين بصفة مع ذكرهما أو ذكر أحدهما) فقط مثال الأول حديث الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم جعل للقرن سهمين وللرجل أي صاحبه سهمان فترقه به بين هذين الحكمين هاتين الصفتين ولم يكن لعلية كل منهما أن كان بعيداً أو مثال الثاني حديث الترمذي القاتل لآرث أي بخلاف غيره المعلوم

التعليل الأخر منه سواء كان موضوعاً للتعليل وغيره على سبيل الاشتراك لموضوعاً للتعليل فقط واستعمل في غيره على طريق العجز أو شارله سم (قوله) وهو اقتران الوصف الملقوظ أي الملقوظ به حقيقة أو حكماً بان كان مقدراً كما سيأتي التنبه عليه في عبارة الشارح ثم تفسير الأعيان بالاقتران المذكور لا يتخلو من ناسخ إذا الأعيان وصف الموصي وهو الشارع والاقتران وصف المقترون وهو الوصف المذكور ولكن لما كان الاقتران المذكور لازماً للأعيان صح تفسيره فهو تفسير لشيئ بلازمه تأمل والمراد بالوصف هنا ما يشمل الشروط والفائده والاستدراك والاستثناء كما سيأتي في كلامه (قوله) قبل أو المستنطق الخ المستفاد من كلام المصنف أقسام أربعة أن يكون الوصف والحكم منصوصين أو مستنبطين أو الوصف مستنبطاً والحكم منصوصاً أو عكسه وإن الكل أعياناً فافاً أو خلافاً وليس كذلك لماسيد كره الشارح من عدم الأعيان قطعاً في صورة ما إذا كان كل من الوصف والحكم مستنبطاً (قوله) كما يكون ملفوظاً أي منصوصاً ولو مقدراً (قوله) ولم يكن لتعليل أي لتعليل الحكم أو نظيره بدليل قوله أو نظيره فإن نظير الوصف إنما يعمل به نظير الحكم كما سيأتي ايضاً وفي المثال الثاني فلو قال لم يكن هو أو نظيره لتعليل الحكم أو نظيره كان أوضح (قوله) حيث يشار تخريف للنظير (قوله) لم يكن ذلك أي الوصف أو النظر وقوله من حيث اقترانه بالحكم أي أو نظيره للحكم وقوله لتعليل الحكم به أي أو لتعليل نظير الحكم بنظير الوصف وبهذا التقرير يكون تعبيره موفياً بما قاله المصنف لئلا يفتن فيه كما قال العلامة إثبات اقتران الوصف بنظير الحكم النظر وقد علم أن الاقتران إنما هو للوصف والحكم الملقوظين دون النظرين وجوابه أن الاقتران أعظم من الحقيقي والحكمي واقتران نظير الوصف بنظير الحكم من الاقتران الحكمي الذي دل عليه الاقتران الحقيقي الحاصل بين الوصف والحكم الملقوظين إذ في ذكرهما إشارة إلى نظيرهما فافاً نظران مذكوران حكماً مقترنان كذلك (قوله) حكمه أي كالاقتراح الواقع في حكمه وكذا بقدر فيما يأتي من قوله وكذا كره بقية المعطوفات (قوله) فأمره أي فالاقتراح الذي تضمنه أمره الخ (قوله) هي أنه أي الواقع علة له أي للاعتناق فوجوب الاعتناق حكم قاربه وصف وهو الواقع (قوله) والاختلاف السؤل أي وهو قوله واقتت أهلي (قوله) وكذا كره في الحكم أي معه (قوله) والاختلاف ذكره عن الفائدة قال العلامة عليه منع ظاهر لا مكان أن يكون ذكره لفائدة محل الحكم والعلية غيره كتشوش الفكر كما راه قلت كونه لفائدة محل الحكم بعيد جداً مع الاتيان به في الحديث بعنوان الوصفية وأما ما أجابه سم فلا يخفى أنه تعسف أو ما أجابه الثاني فاسقط فراجعاً وتأمل (قوله) بصفة أي بحسبها والألفاظ في المثال الثاني بصفتين وأراد بالصفة هنا ما عدا الأربعة الآتية وهي الشرط وما عطف عليه بخلاف الوصف فيما تقدم من قوله وهو اقتران الوصف فالمراد به ما عدا الأربعة المذكورة فالمراد بالوصف المتقدم لفظ مقيد لآخر وبالصفة هنا لفظ مقيد لآخر غير شرط ولا استثناء ولا غاية ولا استدراك (قوله) كتفرقة أي فالاقتراح الذي تضمنه تفرقه الخ (قوله) هاتين الصفتين هما الفرسية والرجولية لا الفرس والرجل لأنهما المقبان لا مدخل للتسمية بهما في الحكمين (قوله) بصفة القتل لم يقل بهاتين الصفتين القتل وعده لأن عدمه ليس علة لآرث بل علة لآرث النسب والسبب (قوله) مثال الشرط حديث مسلم الخ موضع التعليل منه قوله فإذا اختلفت ههنا الأجناس فبيعهوا كيف شئتم قاله السكال (قوله) متفاضلاً حال من البيع بمعنى المبيع ووقال متفاضلاً

أمره بالتفرقة بين عدم الآرث المذكور وبين الآرث المعلوم بصفة القتل المذكور مع عدم الآرث ولم يكن لعلية له لكان بعيداً (أو) تفرقه بين حكمين (بشرط أو غايه أو استثناء أو استدراك) مثال الشرط حديث مسلم الذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير وأمر بالتفرق والمخ بالمخ متلاعبة سواء عسا أو بدايد فإذا اختلفت ههنا الأجناس فبيعهوا كيف شئتم إذا كان بدايد فالتفرقة بين منع البيع في هذه الأشياء متفاضلاً وبين جوازها عند اختلاف

فيكون حال من الأشياء كان أوضح وأحسن (قوله لولم يكن لعلامة الاختلاف للجواز لكان بعيدا) أي وأما المنع عند عدم الاختلاف فليست عليه الاتحاد كما يتوهم بل مماثل أنه التصديق على الناس (قوله حتى يظهرن) أي يغسلن (قوله أي إذا طهرن فلا يمنع) بيان للتقريب بقاية الذي لا يحصل إلا بالمفهوم وتقدير المفهوم المذكور كذلك لا يخرج عن الغاية وأما ما يخرج عن غايتها كان القصدي به بيان الغاية فأنذر عن اعتراض العلامة هنا (قوله لولم يكن لعلامة الطهر للجواز لكان بعيدا) أي وأما منع قربانهم في الحيض فليست عليه الحيض بل خروج الولد بمحضها (قوله فتنصف ما فرضتم) أي يجب لمن (قوله لولم يكن لعلامة العفو للانتفاء لكان بعيدا) أي وأما زوال النصف لمن فعله العقد لعدم العفو كما قد توهم (قوله لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم) اللغو عندنا معاشر المالكية هو حذف النصف على ما يظنه بأن يحلف معتمدا على ظنه وعند الشافعية إجراء القسم على اللسان بدون قصد كقول الشخص بلى والله ولا والله مثلا ولا يفصله وعليه فالتعبد هو قصد القسم وعلى مذهبناهو الحالف مع الحزب بالحلف لو علف عليه قلت وعدم المؤاخذه باللغو بتفسيره على مذهبنا ظاهر أمرا الحالف باعتقاده على الظن المكتني به في الجملة وأما على ما فيه من أنه قضية فقد يقال الوجه المؤاخذه به لتلاعبه بإجراء لفظ الجملة على لسانه حيث لا قصد والقول بان القصد به حثه على التبرك لا ينجي من سقوطه وعدم إجرائه (قوله لولم يكن الخ) أي وأما عدم المؤاخذه عند عدم التعبد فدل على عدم الحالف باعتقاده على ظنه على قولنا عدم كونه بمنعنا على قولنا أنه قلت بقي أشكال وهو أن المذكورات من الشرط وما معه كانت تضمنت اقتران الأوصاف المذكورة بأحكامها المذكورة فالمقصد لعلامة تلك الأوصاف تلك الأحكام فقد تضمنت اقتران أعداد الأوصاف المذكورة بأعداد الأحكام المذكورة فالشرط في الحديث المذكور كما تضمنت اقتران الاختلاف بالجواز تضمن اقتران الاتحاد بعدم الجواز وأما به كما تضمنت اقتران الظاهر بجواز اقتران تضمنت اقتران الحيض بمنع القربان خصوصا قوله تعالى قبله فاعتزوا بالنساء في الحيض فإن الاقتران المذكور ظاهر فيه مع أن اقتران تلك الأعداد بتلك الأحكام لا يبرر العلة كما يفرض مجرد الاقتران لا يفيد العلة الجواز كون العلة شيئا آخر يوجد مع اقتران الوصف بالحكم كما هو كذلك في اقتران تلك الأعداد ولا يلزم حينئذ عدم فائدة الاقتران إذا كانت موجودة وجوده لعلامة الحكم مع الاقتران فتأمل ذلك (قوله ولكنه معناه يفوت المطلوب) أي من فعل قيد يفوت المطلوب قال الشهاب إن كان هذا مندرجا تحت ضابط الأعماء وهو اقتران الحكم بوصف الخ كما مر فقد يقال قوله وكثير تباع الحكم على الوصف يفنى عنه اه وأجاب سم بقوله وأقول هو مندرج تحت كونه مخرج صريح من أن المراد بالوصف الملقوظ به في ذلك الضابط مقابل الوصف المستقط فبشمل المقدم كما هنا ولا يفنى عنه قوله وكثير تباع الحكم على الوصف أن ليس فيه ترتيب الحكم الذي هو المنع من البيع وقت السداد على الوصف الذي هو كون البيع مظنة التفويت أذ لم يربطه به ولو تقدير اه قلت الوصف القدر هنا قد ورد أن يقال مثلا وذر أو البيع مما يفوت السبي إلى الجمعة أي حال كون البيع من جملة ما يفوت ما ذكر وذلك بقصد وصف البيع بكونه مفوتًا فلو فقه أن يقال وذر أو البيع المفوت فقد وجد الربط تقديرا (قوله الذي قد يفوتها) نعم البيع وصحبه يمكن وكان للمنع كذا قل سم وفيه أن الذي هو مظنة التفويت بالبيع لا يمنع وأما اعتراضه بكون الوصف بالعدد هو اقتران المنع بالوصف لا المنع الذي هو الحكم فأمره سهل لجواز أن يكون في العبارة حذف دل عليه المقام أي لكان اقتران الوصف به بعيدا وقد أجاب هو عنه بما يقرب من هذا (قوله ملفوظين) أي متضمنين وأن لم يكونا ملفوظين كقوله الجمعة فانه لم يذكر فيها الوصف وكاتب الغاية والاشتهاء فإن الحكم فيها ما قدر (قوله وعكسه) أي وهو أن يكون الوصف مستتبًا والحكم ملفوظا (قوله وفيه) أي في العكس المذكور كذا كثير العمل أي لأن الأكثر في الشرعيات ذكر الأحكام دون عللها فيستنبط

لأنه يمكن لعلامة الاختلاف الجواز ١٥٦  
قربانهم كما صرح به  
في قوله عقبه فإذا  
طهرن فأقمن فتفرقه  
بين المنع من قربانهم  
في الحيض وبين جوازه  
في الطهر لولم يكن  
لعلامة الطهر للجواز  
لكان بعيدا ومثال  
الاستثناء قوله تعالى  
فنصف ما فرضتم إلا  
أن عفون أي الزوجات  
عن ذلك النصف فلا  
شيء من فتفرقه بين  
نبوت النصف لمن  
وبين انتفائه عند  
عفون عنه لولم يكن  
لعلامة العفو للانتفاء  
لأنه بعيدا ومثال  
الاستثناء قوله تعالى  
لا يؤخذكم الله باللغو في  
أيمانكم ولكن يؤخذكم  
بما عقدتم الأيمان  
فتفرقه بين عدم  
المؤاخذه بالأيمان وبين  
المؤاخذه بها عند  
تعبد حاله لولم يكن لعلامة  
التعبد لولم يؤخذ لكان  
بعيدا (وكثير تباع الحكم  
على الوصف) نحو أكرم  
العلماء فترتب الأكرام  
على العلم لولم يكن لعلامة  
العمل لكان بعيدا  
(وكنه) أي الشارح  
بما قد يفوت المطلوب  
نحو قوله تعالى فاسعوا  
الذكر لله وذرُوا البيع  
فالمنع من البيع وقت  
دناه الجمعة الذي قد

يقوتها لولم يكن لعلامة نفوذها لكان بعيدا وهذه أمثلة لما اتفق على أنه أعماء وهو أن يكون الوصف والحكم ملفوظين وإن كان المختصون في بعضها تقديروا عكس هذا القسم ليس بإجماع قطعا وفي الوصف الملقوظ والحكم المستتب وعكسه وفي كثير العمل خلاف مختلف الترجيح



كما افادته عبارة المصنف قبل انهما اعماء تترى لا المستبط منزلة الملقوظ فيقدمان عندا التعارض على المستبط بالا اعماء وقبل لاسماء  
والا مع ان الاول اعماء لاستلزام الوصف للحكم بخلاف الثاني لجواز كون الوصف اعم مثال الاول قوله تعالى وأحل الله البيع حمله  
مستلزم لصحته والثاني كتمثيل الربويات بالعلم أو غيره ومثال النفايز حديث الصحيحين ١٥٧ امرأة قالت يا رسول الله ان أمي ماتت

وعليها صوم نذر أو صوم  
عنها فقال أرايت لو كان  
على أمك دين فقتضيه  
أكان يؤدي ذلك عنها  
قالت نعم قاله صومى عن  
أهلك أى فانه يؤدي عنها  
سألته عن دين الله على  
الميت وجواز قضائه  
عنه فذكر لها دين  
الآدمى عليه وقررها  
على جواز قضائه عنه  
وهما نظيران فلو لم يكن  
جواز القضاء فيها  
لعلمية الدين له لكان  
بعدا (ولا يشترط في  
الأعماء مناسبة)  
الوصف (لولا أنه)  
الحكم (عند الأكثر)  
بناء على أن العلم بمعنى  
المعرف وقبل يشترط  
بناء على أنها بمعنى  
الباست (الرابع)  
من مسائل العلم (السبر  
والنقسم وهو حصر  
الأوصاف الموجودة  
في الأصل) المقسم  
عليه (وابطال مالا  
يصح منها للعلمية  
فتبين الباقي) لها  
كان حصر أوصاف السبر  
في قياس الذرة مثلا  
عليه في العلم وغيره  
ويبطل ما عدا العلم  
بطريقه فتبين العلم

المتجهون تلك الال (قوله كما افادته) أى اختلاف الترجيح عبارة المصنف حيث أتى في جانب الوصف المستبط  
بقيل الدالة على التضيق وفي الحكم المستبط بلودون قيل فتأمل (قوله والأعم من الأول) أى وهو أن يكون  
الوصف ملقوظا والحكم مستبطا (قوله بخلاف الثاني) أى وهو أن يكون الوصف مستبطا والحكم ملقوظا  
المعبر عنه بالعكس فمما تقدم فالراجح كونه ليس اعماء وان كان هو الأكثر وجودا في الشرع كما مر ولعل وجه  
الراجح زيادة على ما سبذ كرهه الشارح ان الأعماء انما يكون مع تحقق اقتران الوصف بالحكم وذلك انما يكون عند  
ذكر الوصف انما أو تقدروا ما حبس لم يصح عليه الشارح فلا وجه للاحكام فأم (قوله لجواز كون الوصف  
أعم) قال العلامة وواقعه الشهاب الصواب أن يقول لجواز كون الحكم أعم أى من الوصف لان الحكم لازم  
للعلة واللازم انما يستلزمه ومنه اذا كان اللازم مساويا أو اخص لا أعم ومنه كبر ما يؤيد ذلك من كلام المصنف  
وأجاب سم بما حصله ان المراد بعبارة الوصف كون الوصف المستبط أعم عما هو الوصف في الواقع بناء على  
خطأ المستبط فلا يكون مستلزما له لعدم استلزام العلم بالقاص وحديثه في أن يكون الوصف المستبط  
المدكور أعم من الحكم وغيره مستلزم له لعدم استلزامه على الحكم في الواقع فلا يحقق الاقتران حديث (قوله  
حمله مستلزم لصحته) أى وحمله هو الوصف الملقوظ به في الآتي بصحته وهو الحكم المستبط منها قاله السكاك (قوله  
كتمثيل الربويات) أى حكم الربويات وهو اراد بالحكم المدكور ونزوله بالعلم الخ وهو الوصف المستبط  
(قوله ومثال النظر) أى المنصوص الذي هو نظره فى المنصوص تقديرا الذى هو نظره للمنصوص انما  
فالوصف الملقوظ به في المثال دين الآدمى والحكم جواز أدائه عنه والوصف النظر دين الله تعالى والحكم  
الذى قارنه جواز أدائه عن الآدمى كنهه (قوله لكان بعدا) أى لكان اقتران الجواز بالدين في النظر بعدا  
(قوله ولا يشترط مناسبة الوصف) أى ظهوره بالمناسبة والا فهي معتبرة في نفس الامر كما قال شيخ الاسلام  
وعبارة المصنف قد اختلفت في مناسبة الوصف الموصوف اليه في كون علل الأعماء صحيحة على مذهب الخ ثم قال وهذا  
انما يصح لو اراد بالمناسبة ظهورها وأما نفس المناسبة فلا بد منها في العلة الباعثة والنجب في الامارة المجردة  
وهي تخالف ما تقدم عن شيخ الاسلام ووافق كلام الشارح (قوله السبر والنقسم) هما لقب اثنين واحد كما  
سبذ كرهه الشارح وبقيده قول المصنف وهو الخ (قوله كان يحصر أوصاف السبر) أى كان يحصر المستدل الخ  
(قوله بطريقه) أى طريقه وبطلان واستقام طريقه (قوله والسبر لغة الاختيار والنسبة مجموع الاسمين  
واختصة) اعلم ان حصر الأوصاف في الأصل وبطلان ما يصح يستلزمان الاختيار وهو السبر والاختيار يستلزمان  
النقسم فوضوح ان نسبة مجموع الاسمين ينفع على استلزام الحصر والابطال السبر واستلزام السبر التقسيم  
وتفريع الشارح انما يناسب أحد الثنتين فهو غير ظاهر (قوله وقد يقتصر على السبر) وقد يقتصر على التقسيم  
كما هو الراجح في مناجه (قوله ويكنى قول المستدل الخ) أى يكنى في دفع اعتراض المعترض بعدم الحصر  
بان يقول يمكن أن يكون في الأصل وصف آخر ولم يده فكنى المستدل حيث بحث فلم اجد غيرها الخ وقوله  
في المناظرة متعلق بقوله وفي حصر الأوصاف متعلق بالمناظرة أو بدليله أو متعلق بكنى (قوله  
والأصل عدم ماسواها) الاولى جعل الواسع معنى أو كما عبر به في نسخ من المتن تبعا لخصم ابن الحاجب وغيره  
لان نقاده على ما يقتضى أنه لا بد من الجمع بين مدخولها وما قبلها وليس كذلك وقوله لعلة الخ تمثيل  
لمساقله شيخ الاسلام (قوله مع أهلية النظر) أشار بذلك الخ إلى أن العلم مركبة من العلة مع الأهلية المذكورة  
والمراد علة الازالة لان هذا اخبار محض (قوله قطعيا) أى لقطعية دليله بان قطع العقل أن لعله الا كذا

للعلة والسبر لغة الاختيار فالنسبة بمجموع الاسمين وانما يقتصر على السبر (ويكنى قول المستدل) في المناظرة في حصر الأوصاف الخ  
بذكرها (يبحث فلم يجد غيرها) (والأصل عدم ماسواها) لعلة أنه مع أهلية النظر فينتفع عنه بذلك من الحصر (والمجتهد) أى المناظر لنفسه  
(يرجع) في حصر الأوصاف (الى ظنه) فيأخذ به ولا يكثر نفسه (فان كان الحصر والابطال) أى كل منهما (قطعا فطعى) أى فهو هذا المسلك  
قطعى (والا) بان كان كل منهما ظاهريا أو أحدهما قطعيا والآخر ظاهريا (فطعى وهو أى القننى) (حجة لناظر) لنفسه (والمناظر) غيره (عند الأكثر)

لوجوب العمل بالنظر وشل ليس بحجة مطلقا لجواز بطلان الباقي (وثالثها) محتملها (إن أجمع على تعليل ذلك الحكم) فالاصل  
(وعليه أمم الحرمين) حذرهم أداء بطلان الباقي إلى خطأ المجمعين (ورابعها) صحة (النظر) لنفسه (دون المناظر) غيره لأن ظنه  
لا يقوم بحجة على خصمه (فإن أبدي المعترض) على حصر المستدل الثاني (وصفا زائدا) على أوصافه (لم يكف بيان صلاحية التعليل) لأن  
بطلان الحصر باءا تكافى في الاعتراض فعلى المستدل دفعه بإبطال التعليل به (ولا ينقطع المستدل) بأدائه (حتى يهجر عن إبطاله) فإن  
غاية أدائه منع مقدمه من الدليل والمستدل لا ينقطع بالمنع ولكن يلزمه دفعه لم يذله فإلزامه بإبطال الوصف بالمباذع أن يكون حلة فإن  
يجز عن إبطاله انقطاع (وقد ١٥٨ يتفقان) أي المتناظران (على إبطال أحد الوصفين) من أوصاف الأصل ويختلفان في أهمها العلة

(فيصفي المستدل

الترديد بينهما) من

غير احتياج إلى ضم

ماعداهما إليها

في التردد لانفاهما

على إبطاله فيقول

العلة أما هذا أو ذاك

لاحذر أن تكون ذاك

لكذا فتعبر أن

تكون هذا (ومن طرق

الإبطال) لعل الوصف

(بيان أن الوصف

طرد) أي من جنس

ما علم من الشارع الغاؤه

(ولو في ذلك الحكم)

كما يكون في جميع

الأحكام (كأن كورة

والأوتة في العتق)

فإنهم لم يعتبروا فيه فلا

يعمل بهما شي من

أحكامه وإن اعتبر في

الشهادة والقضاء

والأرث وولاية النكاح

والطسرد في جميع

الأحكام كما أطول

والقصر فأنهم لم يعتبروا

في القصاص ولا الكفارة

ولا الأرث ولا العتق

(قوله لوجوب العمل بالنظر) قد يقال وجوب العمل بالنظر انما هو في حق القاطن ومقلديه دون غيره كما  
سيأتي في توجيهه الرابع فكيف يكون صحة على المناظر وهو من حيث المناظرة لا يلزمه تعليل ذلك الظان  
ويجيب بان هذا ليس من باب التقليد بل هو من قبيل أقامة الدليل على الغير وأن لم يقد الأجود الظن  
لوجوب العمل بالدليل الثاني فيتوجه عليه لم يدفعه بطريقه سم (قوله لجواز بطلان الباقي) أي الذي  
أماه بلا بطلان (قوله أجمع على تعليل ذلك الحكم) أي على أنه من الأحكام المعلقة لا للتعبد به شيخ الإسلام  
(قوله حذرهم أداء بطلان الباقي إلى خطأ المجمعين) قد منع كونه مؤدما لذلك لا يلزم من إجماعهم على  
تعليل الحكم الإجماع على أنه معال بشئ مما أبطل شيخ الإسلام (قوله فإن أبدي الخ) تفرع على قوله والا  
فقطي (قوله وصفا زائدا الخ) مثاله أن يزيد على حصر المستدل أوصاف الخريف الحرة والسلة لأن والاسكار  
الأرواء مما تلا (قوله دفعه) أي دفع بطلان الحصر (قوله منع مقدمه من الدليل) أي طلب للدليل عليها  
(قوله ولكن يلزمه دفعه) أي دفع المنع المذكور بدليل يعطى عليه الوصف المبدا (قوله عن أن يكون) متعلق  
بالإبطال على تضمينه معنى الإخراج (قوله وقد يتفقان) هذا متعلق بقوله فيما مر وهو حصر الأوصاف (قوله  
في أيهما العلة) أي أنها منسبة لاضافتها وحذف صدراتها (قوله ومن طرق الإبطال) متعلق بقوله وإبطاله لا  
يصح (قوله بيان أن الوصف طرد) أي ملحق بالطرد عنهم وهو اقتراح الوصف بالحكم من غير مناسبة كما  
سيأتي في المسالك الثامن (قوله ولو في ذلك الحكم) أي الذي عال بذلك الوصف (قوله كالد كور الخ) مثال  
لوصف الطرد (قوله شيء من أحكامه) أي كالكتابة والتدبير (قوله والطرد) مبتدأ خبره كاطول والاقصر  
وفي جميع الأحكام نعت للطرد والجملة استئنافي وقوله كاطول والاقصر أي في الأشخاص (قوله لم يعتبر  
في القصاص) أي نقتل الطويل بالاقصر وعكسه (قوله ولا الكفارة) أي تقضى الكسوة والقصر للرجل  
الطويل وعكسه (قوله ولا العتق) أي ولو في غير الكفارة كالوصية بتق عبد ونذره شيخ الإسلام (قوله أن  
لا تظهر مناسبة المحذوف) أي الذي بحجته المستدل عند عدم ظهور المناسبة فيه فإن الحذف انما يشتهر به بعد  
ظهور عدم مناسبة في تشبيهه محذوف وقبل ظهور عدم مناسبة نحو زطاهر (قوله للحكم) متعلق بمناسبة  
وبعد البحث متعلق بتظهر وقوله لا تنفعا مثبت العلة لقوله ومنها أن لا تظهر الخ (قوله بخلافه) أي عدم  
الظهور في الإجماع فإنه لا يقدح فيه كما تقدم (قوله أي الذهن) شبهه على أنه ليس المراد بالوهم الطرف  
المرجوح بل الذهن (قوله له أدائه) علة لقوله يكنى (قوله من طريق السير الخ) الإضافة بآدائه أي من  
طريق هو السبيل إلى طريق هو المناسبة (قوله المحذور) أي في الجدل (قوله وعوافقة التعبدية) أي عوافقة  
سيرة التعبدية للحكم وعبرة التفات زاني في الحواشي ولزم المستدل ترجيح الوصف الحاصل من سيرة على الحاصل  
من سيرة المعترض وسحقه وجود الترجيح في باب ومما يذ كرمه ترجيح وصف المستدل بكونه موافقا للتعبدية  
الحكم أو كون وصف المعترض موافقا لعدم التعبدية لأن التعبدية أولى للعموم حكمه أكثر فآدائها وسحقه

ولا غير هاته لا يعمل بها حكم أصلا (ومنها) أي من طرق الإبطال (أن لا تظهر مناسبة) الوصف (المحذوف) عن الاعتبار في  
الحكم بعد البحث عنها الانتفاء مثبت العلية بخلافه في الإجماع (ويكنى) في عدم ظهور مناسبة (قول المستدل بمبحث فلم أجد) فيه (موهوم  
مناسبة) أي ما يقع في الوهم أي الذهن مناسبة لعدم التمتع مع أهلية النظر (فإن ادعى المعترض أن) الوصف (المستثنى كذلك) أي لم يظهر  
مناسبة (فليس للمستدل بيان مناسبة لأنه انتقل) من طريق السير إلى طريق المناسبة والانتقال يؤدي إلى الانتشار المحذور (وإن  
يرجح سيرة) على سيرة المعترض الثاني لهلية المستثنى كغيره (عوافقة التعبدية) حيث يكون المستثنى متعلبا فإن تعبدية الحكم محله أفيد  
من قصوره عليه (الخامس) من مسائل العلة

في باب الترجيح ترجيح الأكثر تدياعلى الأقل اه (قوله والأخالة) عطفها على النسبة من عطف الاسم على المسمى كما يفيد كلام الشارح والنسبة هي ملازمة الوصف المعين للحكم وتسمى بالأخالة واستنباطها من النص يسمى تخريجها كما ذكره المصنف (قوله بان يستخرج الوصف المناسب) أشار بذلك إلى أن استخراج النسبة انما هو باستخراج الوصف الشامل على انفسه الاستخراج اللفظي عبارة عن المصنف على سبيل التوسع الشائع مثله كثيرا (قوله لانه) أى الاستخراج ابداء ما ينطبق به الحكم أى ابداء الوصف تعلق به الحكم (قوله لانه ابداء ما ينطبق به الحكم) قال العلامة أى لأن استخراج النسبة ابداء ما ينطبق به الحكم وفي معنى لأن ابداء ما ينطبق به الحكم ابداء المناسب المحقق به استخراج النسبة كما أفاده قوله بان يستخرج الخ اه وأجيب بان خبر لانه ليس عائد على الاستخراج كما هو مبنى الاعتراض بل هو عائد على تخريج النطاق غاية انه يلزم حذف مقدمة من الدليل لظهورها والمعنى لأن تخريج النطاق أى معناه ابداء ما ينطبق به الحكم وايداء ما ينطبق به الحكم لازم لذلك الاستخراج فمبنى ذلك الاستخراج تخريج النطاق تسمية له باسم لازم له سم (قوله تعيين العلة الخ) التعيين تفسير للخرج واهله تفسير للنطاق وقوله ابداء ما ينطبق به الحكم مع الاقتران بينهما قيد ثان وقوله والسلامة قيد ثالث على ما سأتى (قوله كالاسكار) المناسب أن يقول كعين الاسكار لأن الكلام في التخرج الذى هو التعيين لافى العلة فقط والى هذا الذى ذكرناه بشر العلامة بقوله في قول المصنف كالاسكار هو مثال للعين لان تخريج النطاق وكان سم لم يتبين مراد العلامة حيث قال عقب ذلك وأقول هذا المثال فى المتن والعين ليس فى المتن قاله أنه مثال للعلة فى قوله تعيين العلة أول تعيين العلة مع حذف المضاف أى كعين الاسكار اه على أن قوله والعين ليس فى المتن ممنوع قطعاً بل هو موجود فيه بقوله تعيين العلة فالعين هو العلة المضاف لها التعيين فى كلامه وكان هو مذهبهم أن المراد لفظ العين بعمومه وتوقعه فى كلام الشارح دون المصنف وهو مذهبهم من أبعد العبد بل هو فاسد كما لا يخفى (قوله وباعتبار المناسبة فى هذا ينفصل عن الترتيب من الاعاء) أى الترتيب الذى هو قسم من الاعاء قال سم لباحث أن يبحث فيه من وجهين الاول ان انفصال هذا عما ذكر محقق بدون ذلك الاعتبار ضرورية فتأثيرها مع ما هو ماضى كما لا يخفى بدنى تأمل الثانى أن نفسية الانفصال عند ذكر أن يكون للترتيب أعم وأن يكون هذا أقساماً من ذلك وعلى هذا لا يظهر الانفصال واختلاف مسلكهما كما لا يخفى الا أن يجب أن الاول بأن اختلافهما مع ما هو ماضى كما لا يخفى لا يمنع اشتراكهما فى ارتباط الحكم بالوصف فى كل منهما فاحجب من هذه الجهة الى التبيين بينهما وعن الثانى بأن المراد التسمية والانفصال فى الجملة لانه لا يتأمل سم قلت جوابه عن البحث الاول برد البحث الثانى وجوابه فتأمل (قوله كأنها قيد فى التسمية) قال العلامة ترجمه الله تعالى أى تسمية التعيين المذكور بتخريج النطاق لا يقيد فى ماهيته التسمية به أى لأن كونه قيداً فى المساهبة لا يخصص بهذا المسلك إذ كل مسلك يعتبر فى ماهيته ذلك والخصوصية لهذا بذلك عن غيره وهذا معنى كلام الشارح فتعقب سم كلام العلامة المتقدم بقوله وأقول فى قوله لا يقيد فى ماهيته التسمية به نظر ظاهر لانه اذا اعتبر فى التسمية اصطلاحاً كان معتبراً فى المسمى اصطلاحاً اذا لمعنى الاعتبار التثني فى المساهبة الاصطلاحية الاعتبارية فيما وضع له ذلك اللفظ اصطلاحاً والوجه أن يقول بدله أى لا للاعتداد فانه لا يوفق بقول الشارح والافتكل مسلك الخ أى فلامه فى تخصيص هذا المسلك بذلك التقييد اه كلام لم يصدر عن روية مع وضوح المقام جد واجل من لا يسهر ولا تفكر (قوله ولكنه حذبه النسبة) قال العلامة عبارة عن النسبة والأخالة ويسمى تخريج النطاق وهو تعيين العلة بمجرد ابداء المناسبة من ذاته لا ينص ولا غيره اه فقله هنا حذبه النسبة مبنى على أن قول ابن الحاجب هو راجع للنسبة لا الى تخريج النطاق اه أى فى قوله الشارح المسمى على رجوع خبره فى كلام ابن الحاجب للنسبة هو الظاهر وان مع رجوعه الى تخريج النطاق فيكون الحد لتخرج النطاق لا للنسبة (قوله وما صنعه المصنف بالسر) أى لأن المناسبة والأخالة معنيان فأما بالوصف المناسب وهو الامة والموافقة فلا يتناسبهما التسمية بتخريج النطاق والآخر تف بغير العلة اذا خرج والتعيين فعلاً للمستدل (قوله بعدم مساواه) متعلق بمحذوف صفة للاستقلال أى الاستقلال الثابت بعدم مساواه يصح تعلقه بصحوقه وقوله بالسر تفهيم فى السر

سمت مناسبة الوصف بالنسبة لأن ما يخالف أى يظن أن الوصف علة (ويسمى استخراجها) بان يستخرج الوصف المناسب (تخرج النطاق) لانه ابداء ما ينطبق به الحكم (وهو) أى تخريج النطاق (تعيين العلة) ابداء ما ينطبق به بين المعين والحكم (مع الاقتران) بينهما (والسلامة) للمعين (عن التوافق) فى العلة (كالاسكار) فى حدث مسلم كل مسكر حرام فهو لازالة العقل المطلوب حفظه مناسب للسرمة وقد اترن بها وسلم عن التوافق وباعتبار المناسبة فى هذا ينفصل عن الترتيب من الاعاء ثم السلامة عن التوافق كأنها قيد فى التسمية بحسب الواقع والافتكل مسلك لا يمتدونها وهى والاقران بربان على ابن الحاجب فى الحدس كنه حذبه النسبة وسماها تخريج النطاق وما صنعه المصنف أقصد (ويحقق الاستقلال) أى استقلال الوصف المناسب فى العلة (بعدم مساواه بالسر) لا يقبل للمستدل بحث فلم أحد غيره والأصل منه كما تفهم فى السر

يقال هذه اللؤلؤة مناسبة لهذه اللؤلؤة يعني ان جمعها معاً في سلك موافق لعادة العقلاء في فعل مثله فناسبة الوصف للحكم المترتب عليه موافقة لعادة العقلاء في ضمهم الشيء الى ما يلائمه (وقيل هو) ما يجلب للانسان (نفساً أو مدفع عنه) (ضرراً) قال في المحصول وهذا قول من يعلل احكام الله بالمصالح والاول قول من ياباه والنفع السنة والضرر الالم (وقال ابو زيد) الدويبي من الحنفية هو (مالو) عرض على العقول لتلقته بالقول) من حيث التعديل به وهذا مع الاول متقاربان وقول الخصم فيها هو كذلك لانطلاقه على القول غير خارج (وقيل) هو (وصف) ظاهر منضبط يحصل عقلاء من ترتيب الحكم عليه ما يصلح كونه مقصوداً (الشارد) في شرعية ذلك الحكم (من حصول مصلحة) اودفع مفصلة فان (الوصف) خفياً او غير منضبط اعتبر ملازمه) الذي هو

متعلق بالعدم وقد يقال في اثبات المستدل استقلال الوصف بعدم غير الممتثل له بالسبب انتقال من طريق المناسبة الى طريق السبب وهو مجموع للاثبات والحد وكما قدم الشارح في نظيره قبل هذا المسالك ويجاب بان المنوع الانتقال من سلك الى آخر وهنالم ينقل منه بل يتم دليله بعمل آخراً فله شيخ الاسلام (قوله) لان المقصود هنا الاثبات أي اثبات الوصف الصالح العلوية وقوله وهناك الذي أي في ما لا يصلح (قوله) الملائم لانفعال العقلاء وقيل ما يجلب الخ) نظيره ما الاستوى بانهم وضوا على ان القتل العمد العدوان مناسب لشرعية القصاص مع أن هذا الفعل الصادر من الجاني لا يصدق عليه أنه فعل ملائم لانفعال العقلاء عادة ولا أنه وصف حالب للنفع اودافع للضرر بل الجواب أو الدافع انما هو الشر وعيبه اه ويجاب بان المراد هنا ملائم لانفعال العقلاء من حيث ترتيب الحكم عليه وجواب اودافع من تلك الحنفية فليتل من سم (قوله) كما يقال هذه اللؤلؤة الخ) قال العلامة دعي يصح اثبات المادية بن شين لان جمعها موضوعها مناسب أي موافق لفعل العقلاء في ضم الائمة المتشابهة والحاصل يصح ان يقال ان شيئاً متناسباً لان جمعها مناسب لفعل العقلاء وعليه فالجواب في نفي المناسب ان قال المناسب الملائم فله الحكم لانفعال العقلاء لان فعل العقلاء انما هو الضم لا المضموم الذي هو الوصف وكذلك قول الشارح فناسبة الوصف الخ صوابه ان يقول فناسبة الوصف للحكم يعني ان جهة مع موافق لعادة العقلاء الخ هذا وان موافقة الضم للضم ليس هو معنى مناسبة المضموم بل ناسخ عنها كما يشهد به التأمل الصادق والذوق السليم اه ويمكن ان يجاب عن قوله فالجواب الخ بان قول المصنف كغيره والمناسب الملائم الخ فيه تسامح والمراد الملائم من حيث ضمه مع الحكم أو من حيث ترتيب الحكم عليه بقرينة المقام والتسامح في التعاريف في مثل هذه الفنون شائع ذائع سمعاً مع وجود القرائن وأمادوله وكذلك قول الشارح لخواه منع انصوب المذكور في عبارة اذ لا دخل فيها ولا نقض فيها بل هي مفيدة للمقصود من أن المناسبة موافقة الضم للضم لأن قوله المترتب عليه إشارة الى الضم اذ لا معنى لضم الحكم الى الوصف الا ترتبه عليه وقوله موافق أي من حيث هذا الضم وباعتباره بقدر عياره هكذا فناسبة الوصف للحكم المضموم اليه موافق أي في هذا الضم لعادة العقلاء الخ سم (قوله) وهذا قول من يعلل احكام الله بالمصالح الخ أي وهم المعتزلة وقد قال لاداعي لاثبات القول المذكور في ذلك بل براد بالمصالح الحكم والمنافع الرجعة الى العباد الذي اشغلت عليهم افعال الله من غير أن تكون علة فيها كما هو مقرر (قوله الدويبي) نسبة الى دوس بضعف الباعقة به من قرى سمرقند (قوله) وهذا مع الاول متقاربان يمكن أن توجه التقارب بانهم ممتحنان ذاتاً واختلافان مهة ومالاة اعتبر في كل منهما مالم يعتبر في الآخر واقتضاه على تقارب هذين لعله لظهوره والافق يد العتيد بالاربع وثني وقول أبي زيد ثم قال عقبه وهو قرى من الاول قال السعد لان تلقى العقول بالقول في قوة ما يصلح مقصوداً للعقلاء من ترتيب الحكم عليه لأنه لم يصرح بالظهور والانتضاء اه وقضية ذلك ثبوت التقارب بين الاول والاربع أيضاً فثبت بذلك التقارب بين ماعدا الثاني ولا يخفى إمكان رد الثاني اليها أيضاً لان ما يجاب نعماً اودفع ضرراً أي بالجعل عادة ملائم لانفعال العقلاء وتلقاه العقول بالقول ويحصل من ترتيب الحكم عليه ما يصلح أن يكون مقصوداً سم وقول الشارح وهذا مع الاول الخ ليس الاتيان بكلمة مع في موضعه اذا الموضع للواو والعاطفه لما لا ينبغي متبوعه فاللائق أن يقول وهذا الاول متقاربان قاله السكالك وقوله فاللائق الخ أي لطابق المبتدأ الخبر (قوله) وقيل هو وصف الخ) هذا القول الرابع والأفول كلها امتهدة في الماصدق كما مر وانما غرض المصنف من تعداها نقل الاقوال عن اصحابها الاتفة بها وقوله وصف ظاهر الخ قا الاستوى المناسب ان يقول بكونه بظواهره منضبطاً وقد لا يكون دليل صحة انقسامه اليها محاش قالوا ان كان ظاهره منضبطاً اعتبر في نفسه وان كان خفياً او غير منضبط اعتبر في مظهره اه ويجاب بان التقييد بالظهور والاتفة بما طاعتار ما يصلح بنفسه لتعديل سم (قوله) ما يصلح الخ) أي حكمه تصليح الخ وقوله من حصول بيان لما (قوله) اعتبر ملازمه

تخلتها (وقد يحصل المقصود من شرع الحكم بقينا أولنا كالبيع) يحصل المقصود من شرعه وهو الملك بقينا (والقصاص) يحصل المقصود من شرعه وهو الاتزاج عن القتل لظن أن المتعين عنه أكثر من المقدمين عليه ١٦١ (وقد يكون) حصول المقصود من

شرع الحكم (محتملا) كاحتمال انتفاعه (سواء كذا لم) فان حصول المقصود من شرعه وهو الاتزاج عن شرعها وانتفاعه متساويان وتساوي المتعينين عن شرعها والمقدمين عليه فيما يظهر (أو) يكون (نفسه) أي انتفاع المقصود من في الشيء بالنسبة للفاعل أي انتفي (أرجح) من حصوله (كنسكاح الأيسة للتوالد) الذي هو المقصود من النكاح فان انتفاءه في نكاحها أرجح من حصوله (والاصح جواز التعليل بالثالث والرابع) أي بالمقصود المتساوي الحصول والانتفاء والمقصود المرجوح الحصول نظرا إلى حصولهما في الجملة (بجواز القصر لثرفه) في سفره المتني فيه المشقة التي هي حكمة الترخيص نظرا إلى حصولها في الجملة وقيل لا يجوز التعليل بها لأن الثالث مشترك الحصول والرابع مرجوحه أما الأول والثاني فيجوز للتعليل

أي عادة (قوله غفلتها) أي وهو السفر (قوله) وقد يحصل المقصود من شرع الحكم المراد بالحكم المحكوم به كما يدل عليه التمثيل والمقصود هو الحكمة أي وقد حصل الحكمة المقصود من شرع المحكوم به بقينا الخ (قوله بقينا) أي حصوله لا بقينا أي بمقتضى (قوله كالبيع) هو على حذف المضاف أي كالمقصود الباع إذا قصد التمثيل للمقصود الذي هو الحكمة ومعلوم أن البيع ليس هو الحكمة أي كالحكمة المقصود من ترتب البيع على وصفه وكذا لا يقدر في بقية الأمثلة كل محسوس وحكم البيع هو الحال والوصف وهو العلة الاحتياج إلى المعاضة والحكمة في الملك (قوله وهو الملك بقينا) لا يقال الملك قد يختلف عن البيع كما في بيع الخمار لانقول هذا لا ينافي فيه وهو بقينا في الجملة فانه حاصل بقينا إذا لم يكن خيار وكذا إذا كان خيار ولو بعد زمن اختياره سم (قوله والقصاص) أي ومقصود القصاص على ما تقدم أي الحكمة المقصود من ترتب حكمه وهو جوبه على وصفه وهو القتل العمد العمدان والحكمة المذكورة في الاتزاج كما قاله الشارح لكن اعترض جعله الحكمة الاتزاج باله مناف لما تقدم في شروط العلة من أنها تحفظ النفوس وأجيب بأن الشيء قد يكون مقصودا لذاته وقد يكون مقصودا لغيره كما يكون وسيلة لغيره المقصود بالذات والمقصود بالذات من ترتب وجوب القصاص على القتل العمد العمدان وهو حفظ النفوس فكان حكمه ذلك الترتب والاتزاج لما كان بشأه من حفظ النفوس مع كونه حكمه مقصودا من ذلك الترتب أي مقصودا لغيره لكونه وسيلة للحكمة المذكورة وهي حفظ النفوس فلا تنافي بين كلاميه (قوله محتملا) أي محتملا بكونه وسيلة كذا (قوله كذا) أي كالحكمة المقصود من ترتب وجوب الحد على الترتب (قوله فيما يظهر) أي لا ينافي نفس الأمر عدم الإطلاع عليه فهو تقرر بي لا تخفى في شيخ الإسلام (قوله أرجح من حصوله) أي وهو الأرجح فكان المصنف يقول وقد يحصل المقصود من شرع الحكم بقينا أولنا أو شكاً أو وهو لا يتعلل بالأولين يجوز قطعاً والأخير على الاصح كما سيذكره المصنف (قوله كنسكاح الأيسة) أي كالمقصود نكاح الأيسة على ما مر والحكم هنا هو جواز النكاح وأنه لا الاحتياج إليه والحكمة التوالد (قوله للتوالد) أي بالنسبة للتوالد الذي هو الحكمة المقصود للشارع من شرع النكاح فلا بد في قوله للتوالد استلزام (قوله فان انتفاءه في نكاحها) أرجح من حصوله (لا يقال بل انتفاءه مقطوع به لأن الأساس ينافي التوالد لا الانتفاء) ذلك إذا لم الأساس انقيا بعده كما يستفاد من كلام الفقهاء سم (قوله والاصح جواز التعليل بالثالث والرابع) لا يخفى أن الكلام في المقصود الذي هو الحكمة وحشيشة في محسوسه هنا ينافي في محسوسه فيعاسي من أن شرط العلة أن تكون ضابطاً للحكمة لأنفس الحكمة ويمكن الجواب إمامان ما هنا ينافي على القول بجواز كون العلة نفس الحكمة حيث وجدت فيما شرط العلة من كونها وضابطاً للحكمة الخ فان الحكمة قد تكون وصفاً ظاهرة منضبطاً وبمحصل من ترتب الحكم عليها حكمه وقد يدب تبعه ذلك لأن الحكمة هي ما ترتب على ثبوت الحكم فكيف يرتب الحكم عليها كما هو قضية جعلها علة لأن الأثر إذا نكح حكمه لم يولد لا خوف لئلا يؤول إمامان ما هنا ينافي على القول الآخر من جهة كون العلة نفس الحكمة لأنها لما كانت هي المقصود من ترتب الحكم على العلة مع جعلها علة كما مر وإمامان يقدر في العبارة مضاف أي جواز التعليل بوصف الثالث الخ أشار له سم (قوله بجواز القصر لثرفه الخ) هو نظير لا يتعلل لأن الحكمة هنا متقدمة بخلافها بما قبله من الثالث والرابع فانه أمان مستوية الحصول والانتفاء وأرجح الانتفاء وهذا قضية كلام الشارح أن المقصود من شرع الترخيص المشقة وليس كذلك بل هو التخصيص بسبب المشقة لا المشقة فليتام (قوله أما الأول والثاني) مقابل قوله والاصح جواز التعليل بالثالث والرابع (قوله فقالت الحنفية) يعتبر أي بقدر وجود الحكمة في ذلك البعض فيثبت فيه الحكم لخصي في قول الشارح حتى يثبت فيه الحكم بغير رتبة (قوله وما يرتب عليه) عطف على الحكم أو على المقصود (قوله والاصح لا يعتبر الخ) تقدم في شروط العلة أن الحكمة إذا قطع بانتفاءها في صورة فقد انقضى إلى

( ٢١ - بنائي - ثاني ) جهما قطعاً (فان كان) المقصود من شرع الحكم (فاشأقطما) في بعض الصور (فقالت الحنفية يعتبر) المقصود فيه حتى يثبت فيه الحكم وما يرتب عليه كما سيظهر (والاصح لا يعتبر) للقطع بانتفاءه

ومحمد بن يحيى ثبت الحكم فيه بالظن وعند الجدلين لا يثبت اذ لا عبرة بالظن مع تحقق الشبهة فانظر مع تصحيح  
 عدم الاعتبار بها وقد يجب ان هذا في القاطع بانتفاء المقصود من ترتيب الحكم على المناسب وذلك في القاطع  
 بانتفاء الحكمة عن مقتضاها قاله العلامة وتجب سم الجواب المذكور بان يحتاج الى الاستدلال بالفرق بين  
 الحكمة والمقصود من شرع الحكم بحيث يتبين كل منهما عن الآخر وبشكل عليه ان الشارح أشار ثم اتى  
 بتفصيل الحكم بما لا يتناسب مع الترخيص بالمشقة وهنا الى تثليل المقصود بالنسبة لذلك انما يصحاح حيث قال في قول  
 المصنف يجوز ان لا يترتب فيه سفرة المتن في المشقة التي هي حكم الترخيص وذلك يقتضي اتحادها  
 احباب الفرق بين الصورة المقطوع فيها بانتفاء المظنة المثل لها فيما تقدم بالسفر وبين هذه الصورة المذكورة  
 هنا بان السفر الذي هو سبب الترخيص صالح قطعاً عادة لحصول المشقة فيه بل هي الغالب فيه ان لم تكن دائماً ولو  
 في الجملة فصح ان يعمل مظنة لها ولم يقدح انتفاؤها في بعض الصور بخلاف التزوج على هذا الوجه المخصوص  
 فانه ليس صالحاً عادة لحصول النطفة في الرحم بل حصولها فيه في ذلك يمنع عادة قطعاً فلم يصلح ان يجعل على  
 لحصولها وفرق ايضا بان ما تقدم فيما اذا كان الحال الذي انتفت فيه الحكمة لا ينافي لقطعها كما في الترخيص  
 للثروة فان الثروة لا ينافي قطعاً وجود المشقة بل قد توحد معهما كما هو شأن بعض المسافرين برافق نحو حفنة  
 وحرافق نحو سفينة مظلمة كاللاجنى وما هنا فيما اذا كان الحال الذي انتفي فيه المقصود ينافي قطعاً وجوده كما  
 في تزوج المشرقي بالمشرية فان بعد احدهما عن الآخر على هذا الوجه منافي قطعاً لحصول النطفة في الرحم  
 اذ يستحيل مع كونهما على هذه المسافة حصول نطفة في رحمها اه كلامه قلت معناه في قوله الاول هو معناه  
 جواب العلامة بتعيينه اذ يحصل جوابه ان ما روي في القطع بانتفاء الحكمة عما هو مظنة لها وما هنا في القطع  
 بانتفاء الحكمة عما ليس هو مظنة لها والتعبير بالمقصود ثم بالحكمة مجردتين فيقول سم انه يحتاج للفرق  
 بين الحكمة والمقصود الخ لا أثر له وحينئذ قلتم يرد في الجواب على ما احابه العلامة وانما اوههم مغارة جوابه  
 الجواب العلامة بتغيير الاسلوب في التعبير وايدى تلك المناقشة التي لا أثر لها في جواب العلامة وانما روي في  
 الثاني فن معنى الاول فتأمل (قوله سواء في الاعتبار وعدمه ما أي الحكم  
 الحكم الذي فات المقصود منه قطعاً كالزوج في المثال الاول والاستبراء في المثال الثاني كما هو ظاهر كلام  
 الشارح وحينئذ فيشكل عليه قوله السابق حتى ثبت فيه الحكم وما يترتب عليه لانه يدل على انه لا يشان  
 على الاصح وهذا وان كان ظاهراً في المثال الثاني باعتبار مقتضى القياس وان كان المقرر فيه نبوت الحكم  
 ايضا مشكلاً في المثال الاول فان الحكم فيه هو الزواج ثابت قطعاً وان قلنا بعدم اعتباره المقصود منه المذكور  
 ويمكن ان يجاب بان قوله حتى ثبت فيه الحكم وما يترتب عليه انما يفهم منه انه على الاصح لا ثبت الامر ان  
 جميعاً وهذا اعم من ان يثبت الحكم دون ما يترتب عليه كما في المثال الاول ولا يثبت واحده منهما كما في المثال  
 الثاني باعتبار مقتضى القياس قاله سم وحاصل القول في المقام انه اذا كان المقصود من شرع الحكم فائناً  
 في بعض الصور فالنفسية يعتبر ون ذلك المقصود وبقدر ون حصوله في ذلك البعض فثبت فيه الحكم وما  
 يترتب عليه والاصح يقول لا يعتبر المقصود المذكور ولا تنفائه في ذلك البعض فلا يثبت فيه الحكم وما يترتب  
 عليه أي لا يثبت مجموعهما من حيث الاستناد الى ثبوت المقصود المذكور وهذا لا ينافي ثبوت الحكم دون  
 ما يترتب عليه كما في المثال الاول أو ثبوتهما معاً لمقتضى آخر كما في المثال الثاني على ما سأل في المثال الاول الذي  
 ذكره المصنف والشارح رجل بالمشرق تزوج امرأة بالمغرب ثم ولدت المرأة فلان ذلك ان الحكمة المقصودة من  
 ترتيب حل التزوج على علته وهي الاحتياج اليها التي هي حصول نطفة الزوج في الزوجة لحصل العلوق  
 فحصل النسب منتفية هنا فلنطفة قالوا بقدر وجود الحكمة المذكورة في المثال المذكور فثبت فيه الحكمة  
 المذكورة وما يترتب على ذلك من حقوق نسب ولد تلك المرأة بذلك الرجل والاصح يقول لا اعتباراً للحكمة  
 المذكورة هنا لقطعها بانتفائها في المثال المذكور وان ثبت التزوج وحينئذ فلا يثبت ما يترتب على ذلك من  
 حقوق الولد المذكور بل الرجل المذكور والمثال الثاني في جارية باعها صاحبها ثم اشتراها من باعها في المجلس  
 أي مجلس البيع فلا يشك ان المقصود من ترتيب وجوب الاستبراء على علته من انتقال الملك الذي هو أي

(سواء في الاعتبار  
 وعدمه ما أي الحكم  
 الذي لا يتبدل فيه)

كالحوق نسب الشرق بالمغرب) عند الحاشية فانهم قالوا من تزوج بالشرق امرأته الغرب فانت ولد له لحف فانت صهر من التزوج وهو حصول النطفة في الرحم يحصل الملقوق فيلقى النسب فانت عظام في هذه الصورة للقطع عادة يهدم تلافيا للزوسين وقد اعتبره الحنفية فيها لوجود مظنة وهي التزوج حتى ثبت الحقوق وغيرهم لا يعتبرهم وقال لا عبرة بظنك مع القطع ١٦٣ بانتفاء فلا لحوق (وما اى

والحكم الذي (فيه نص)  
كاستبراء رجل من أمتها  
بائتها (رجل منه) في  
المجلس) أى مجلس  
البيع فالتقصود من  
استبراء الجارية  
المشتراة من رجل وهو  
معرفة براءة زوجها منه  
المسيوقة بالجهل بها  
فإن قطعاً في هذه  
الصورة (لأنها الجمل  
فيها قطعاً وقد اعتبر  
المتفحص فيها تقديرها  
حتى يثبت فيها الاستبراء  
وغيرهم لم يعتبر وقال  
بالاستبراء فيها قطعاً  
كأن في المشتراة من امرأة  
لأن الاستبراء فيه نوع  
تعدد كما هو في محله  
بخلاف حقوق النسب  
(والمناسب) من حيث  
شرع الحكم له أقسام  
ضرورية لحاجي  
قصاص (عطفوما  
بالفاه له فقد أن كلا  
منها دون عاقبة في  
الزينة (والضروري)  
وهو ما اتصل بالحاجة  
إليه إلى فعل الضرورة  
كحفظ الدين) المشروع  
له قتل الكفار وعقوبة  
الداعين إلى البدع  
(فالنفس) أى حفظها

المشروع له القصاص ( فاعل ) أى حفظه المشروع له حد السكر ( فالتب ) أى حفظه المشروع له حد الزنا ( فالتال ) أى حفظه المشروع له حد السرقة و حد قطع الطريق ( والعرض ) أى حفظه المشروع له حد الفذف و منازاة المصنف كالطوف وعطفه بالواو إشارة الى أنه فربة المال وعطف كلاما من الاربعه قبله بالفاء لافادة أنه دون ما قبله في الرتبة ( ويطحق به ) أى بالضرورة فيكون قدرته مكمله

المشروع له حد السرقه و حد قطع الطريق (والعرض) أى حفظه المشروع له حد النذف وهو ما زاد للمنفك كالطوف وعطفه بالواو إشارة الى أنه فرتبة المال وعطف كلام من الاربعة قبله بالفاء لاقادته أنه دون ما قبله فى الرتبة (وبطريقه) أى بالضرورى فيكون فرتبته مكمله

بالواو إشارة إلى أنه في رتبة المال وعطف كلام من الاربعة قبله بالفاء لاقادته أنه دون ما قبله في الرتبة (ولم يخبره) أي بالضرورة فيكون في رتبته (مكمله)

بالا و او شادمانی و سرخه‌ی‌ها را عطف کلام از اربعه‌جبهه‌ها با اقامه‌ی لاف‌ها و مدح و مبالغه‌ی بی‌ارزشه (و بی‌غیره) ایجاب‌الضروری می‌کند  
 در نتیجه (مکمل)

في رتبته (مكمله)

تحتقليل المسكر) فان قلبه بدعوى كثرة المفوت لحفظ العقل فيولغ في حفظه بالتمنع من القليل والمعدل كالكثير (والخاص) وهو ما يحتاج اليه ولا يصل اليه الحد الضرورة (كالبسع فالاجارة) والمشروعين لذلك الاحتياج اليه ولا يفتون بقواته ولم يشترعوا من الضرورات السابقة وعطف الاجارة الفناء ١٦٤ لان الحاجة اليها دون الحاجة الى البسع (وقد يكون) الخاص في الاصل (ضروريا) في بعض الصور

(كالاجارة تربية

الطفل) فان ملك

المنفعة فيها وهي تربيته

يفوت بقواته ولم يشترع

الاجارة وحفظ نفس

الطفل (ومكمله) أي

الحاجي (تخييار البسع)

المشروع لغيره وكل

به البسع ليسم عن

الفن (والصبي)

وهو ما استحسن عاده

من غير احتياج اليه

قسمان (غير معارض

القواعد كسلب العبد

أهلية الشهادة) فانه غير

محتاج اليه اذ لو ثبتت

له الاهلية ماضى لكانت

مستحسن في العادة

لنقص الرقيق عن هذا

المنصب الشريف

الملزِم بخلاف الرواية

(والمعارض كالسكابة)

فانها غير محتاج اليها اذ

لو منعت ماضى لكانت

مستحسنة في العادة

لتنويع بها الى ذلك

الرتبة من الرقيق وهي

خارئة لقاعدة امتناع

بيع الشخص بعض

ماله ببعض آخر اذ

ما يحصله المكاتب في

قوة ملك السبد له بان

يجوز نفسه (ثم المناسب)

لكن قد علم أن حفظ العرض بحذف القذف كما علم ومعلوم أن القذف الرمي بالزنا وحديثه بشكل تصوّر الحالة التي يكون فيها دون المال أو رتبة المال ويمكن تصوّر تلك الحالة بالباطل فإن المراد بالزنا ما يشبهه وليس فيه نظير الشك في الأنساب لأنه ليس محلا للزنا بدعوى هذا فقد شكّل كون العرض في هذه الحالة في رتبة المال أو دونه لأن الإنسان المعترى يتأثر بالقذف فيه الباطل ما لا يتأثر بقوات ماله خصوصاً مقدار ربع دينار ونحوه وقد يحمل الزكوى انقذف على مطلق الشتم ويرد بالحالة التي لا تطرق فيها ما ذكر الشتم الذي ليس ربما بالزنا لكنه يصدق قول الشارح المشروعه له حذف القذف قاله سم (قوله تحتقليل المسكر) أي تحكّمة حدّ الخ فهو على حذف المضاف لأن القصد التمثيل للمكمل وهو التحكّمة لا الحكم الذي هو الحدّ وحاصل ما أشار إليه أن الحكم في المثال المذكور وجوب الحدّ وعلة كون القليل بدعوى الكثير كما أشار لذلك الشارح بقوله فان قلبه الخ والتحكّمة المشروعه لها الحكم المذكور وحفظ العقل بالامتناع مما يحجر الى ما يفوته وهذا الحفظ مكمل لحفظ العقل وهو كذلك وما انف فيه بسببه وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله فلو غفل في حفظه الخ فأنمله (قوله كالبيع فالاجارة) أي تحكّمة البسع تحكّمة الاجارة لأن التمثيل للحاجي الذي هو من أقسام الحكم والحكمة في البسع ملك الذات والحكم الجواز والعلّة الحاجة الى المأوى كسروى في الاجارة ملك المنفعة والحكمة في البسع ملك الذات والحكم الجواز ويدل على تقدّم المضاف المذكور قول الشارح المشروعين لذلك المحتاج الخ (قوله حفظ نفس الولد) فاعل نفوت والجملة خبران من قوله فان الخ (قوله تخييار البسع) أي تحكّمة خييار البسع لما تقدم في قوله تحتقليل المسكر والحكمة المذكورة هي التي روي كما أشار له الشارح وهي مكملّة للتحكّمة المقصودة من البيع وهي ملك الذات لأن ما ملك بعد التروى والنظر في أحواله ملكه أم وأقوى مما ملك بدون ذلك سلامة المسالك في الأول من الصنفين في دون الثاني فقد لا يملك فيه من ذلك (قوله كمل به) أي بان تروى بالاختيار وان أوجّهته العبارة والصواب أن يقول كل به الملك بدعوى البيع اذ هو الخاص فطابق قوله ومكمله أي الخاص قاله العلامة (قوله والصنفين غير معارض الخ) الصنفين مبتدأ خبره غير معارض وماعطف عليه وهو قوله والمعارض وكان الأولى أن يقول ومعارض بالتذكير وقوله كسلب الخ خبر مبتدأ محذوف وكذا قوله كالسكابة وفي قول الشارح قسمان إشارة الى ما ذكرناه من جعل الخبر قول المصنف غير معارض وماعطف عليه وهذا الأعراب أولى من جعل غير معارض فعلا مبتدأ أرحالا وهو قوله كسلب الخ فانه يصح على هذا الأعراب المقصود بالذات والتمثيل والتقسيم مقصودا بالتبع وعلى الأعراب الأولى يكون المقصود بالذات والتقسيم والتمثيل تتبع ولا شك أن هذا هو اللائق قاله سم (قوله كسلب العبد أهلية الشهادة) دعو على حذف المضاف كما مر في نظائره أي تحكّمة سلب العبد الخ والسلب المذكور هو الحكم وعلة الرقة والحكمة نقص الرقيق عن منصب الشهادة الملزِم كما أشار له الشارح وقوله كالسكابة أي تحكّمة السكابة والسكابة الحكم والعلّة التوسل الى ذلك الرتبة من الرق والحكمة الجبري على ما ألف من محاسن العادات قاله الشهاب (قوله ثم المناسب) أي الوصف المناسب المطلق به من حيث اعتباره وجودا وعما (قوله عين الوصف في عين الحكم) المراد بعين النوع لا الشخص كما هو بين (قوله لنظور تأثيره) أي مناسبه وقوله بما اعتبر به أي بسبب ما اعتبر به من نص أو إجماع (قوله بل اعتبر بترتيب الحكم الخ) أي بل اعتبر بترتيب الحكم على وفقه أي الوصف والمراد بترتيب الحكم على الوصف بوجوه معه في المحل كما أشار له الشارح بقوله حيث ثبت معه فهو بيان له في ترتيب الحكم على وفق الوصف الذي هو سبب الاعتبار المذكور لا بيان لمعنى الاعتبار المذكور كما دأبوا العلامة عفا الله عنه

من حيث اعتباره أقسام لانه (أن اعتبر بنص أو إجماع عين الوصف في عين الحكم فأنثر) نظه ورتابه بما اعتبر به مثال الاعتبار بالنص (قوله تحتقليل بعض الرق) عس الذي ذكره مستفاد من حديث الترمذي وغيره من مس ذكره فليتوضا ومثال الاعتبار بالاجماع تغليب ولاية المال على الصغر بالصغر فانه يجمع عليه (وان لم يعتبر) عين الوصف في عين الحكم (هما) أي بالنص والاجماع (بل) اعتبر بترتيب الحكم على وفقه) أي الوصف حيث ثبت الحكم معه



(ولو) كان الاعتبار بالترتيب (باعتبار جنسه في جنسه) أي جنس الوصف في جنس الحكم بنص أو إجماع كما يكون باعتبار جنسه في جنسه أو لأنه كس كذلك الأولى من المذكور كما أشار إليه (ولو) فالإلام) لملاءمته للحكم فأقامه ثلاثة مثال الأولى أي اعتبار العن في العن بالترتيب وقد اعتبر العن في الجنس لتعليل ولاية النكاح بالفسر حيث ثبتت معه وإن اختلف في أنها له ولا بأكارة ١٦٥ أو لما وقد اعتبر في جنس

الولاية حيث اعتبر في ولاية المال بالإجماع كما تقدم ومثال الثاني أي اعتبار العن في العن وقد اعتبر الجنس في العن لتعليل جواز الجمع في الحضرة حالة الطهر على القول بالمخرج وقد اعتبر جنسه في الجواز في السفر بالإجماع ومثال الثالث أي اعتبار العن في العن وقد اعتبر الجنس في الجنس لتعليل القصاص في القتل بمقتل العمد العلوان حيث ثبتت معه وقد اعتبر جنسه في جنس القصاص حيث اعترف بالقتل بمقتل بالإجماع (وإن لم يعتبر) أي المناسب (فإن دل) الدليل على الغائه فلا يعلل به) كما في الواقعة أن ذلك فإن حاله مناسب التكثير ابتداءً للصوم ليرتفع بدون الاعتاق أو سهل عليه بذل المال في شهوة الفرج وقد اتفق يحيى بن يحيى المغربي على كماله مع في نهار رمضان يصوم شهرين متتابعين نظراً إلى ذلك لكن الشارع ألغاه

(قوله ولو كان الاعتبار بالترتيب باعتبار جنسه في جنسه) أي ولو كان الاعتبار بسبب الترتيب المذكور بسبب اعتبار جنس الوصف المذكور في جنس الحكم أي ولو كان الاعتبار بالنسب عن الترتيب مستبعداً عن اعتبار الجنس في الجنس الخ فالإلام متعلقة بجموع المتقدمه (قوله كذلك) أي بنص وإجماع (قوله الأولى من المذكور) أي الأولى من كل من المثلثين المذكورين بقوله كما يكون باعتبار جنسه الخ وقوله من المذكور أي في كلام المصنف بقوله ولو باعتبار جنسه في جنسه وكذا أن كلاماً من المثلثين الترتيب ذكرهما الشارح أولى من الذي ذكره المصنف في ترتيب الحكم على الوصف فالأولى منهما الأولى من الثانية أنصاف ذلك لأن الإبهام في البهارة أكثر محذوراً منه في العلول قاله شيخ الإسلام (قوله وقد اعتبر العن الخ) أي من الشارع وهذه الجملة حالية (قوله وقد اعتبر) أي الصغير في جنس الولاية أي شهوة ولا ولاية النكاح وولاية المال وقال المشايخ كأنهم نظر والى مجرد تعليل الولاية بالصغر وقطعوا النظر عن المال إذ لو كان خصوص المال ملحوظاً في العلول لم يفتضح هذا عجم في اعتبار الصغير في ولاية النكاح اهـ (قوله وقد اعتبر الجنس في العن) الجملة حالية كما تقدم في نظرها وكذا قوله وقد اعتبر جنسه في الجواز (قوله بالإجماع) مراد به النص لأنه محل خلاف (قوله حيث ثبتت معه) أي ثبتت مع كذا أعني قوله حيث ثبتت معه في هذا والأول وتر كفي الثاني قلنا يمكن أن يوجه الإهتمام به فيها الأول وسكت عنه في الأولد عما ظن عدم صحة التمثيل بناء على أن العلة ليست الصغير بل البكارة أو مجموع الصغير والبكارة كما قبل بكل كما قدمه الشارح فتنبه على أن هذا الاختلاف لا يضر لأن المقصود ذكر معناه وقد وجد ولا يضر باختلاف في أنه العلة الأولى وفي الثالث يتوهم عدم صحة التمثيل لانتفاء هذا الحكم عند أبي حنيفة فاهم ببيان الثبوت معه لدلالة الدليل عليه ولا اعتداد بالتحالف فيه وأما الثاني فأكثري فيه بقوله على القول به فلينأمل سم (قوله وقد اعتبر جنسه) أي جنس القتل العمد العلوان لأنه جامع للقتل بمقتل ويجعل عدد فهو جنس له ما وقوله في جنس القصاص أي لأنه جنس جامع للقصاص في القتل بمقتل عدد وللقصاص في القتل بمقتل وقوله حيث اعترف بالقتل بمقتل عدد وعلى حذف مضاف أي في قصاص القتل بمقتل عدد بقية قوله قد اعتبر جنسه في جنس القصاص فإن هذا بيان له ودليل عليه ولو صرح بذلك المضاف كان أوضح كما أشار إليه العلامة (قوله وإن لم يعتبر) أي المناسب أي لم يعتبر بنص ولا إجماع ولا ترتيب كما تقدم أي لم يوجد دليل على إجماعه أن يوجد ما يدل على الغائه أم لا بدليل المتفصل المذكور بعده بقوله فإن دل الخ أشار إليه الشهاب (قوله فإن حاله الخ) هذا هو الوصف المناسب الذي دل الدليل على الغائه كما يفيد كلام الشارع بعد (قوله يحيى بن يحيى المغربي) أي الاندلسي صاحب الإمام مالك رضي الله عنه ما كان أمام أهل الاندلس والمالك الذي أفاده هو صاحبنا وهو عبد الرحمن الأموي الملقب بالمرزقي وإنما أفاده بذلك قيل له لما خرج من عنده لم يفتحه بجهنم مالك وهو التغييرين الاعتاق والصوم والأطعام فقال لو فتحت هذا الباب سهل عليه أن يطأ كل يوم ويعتق رقبة لكن جلته على أصعب الأمور وثلاثة بعد قاله شيخ الإسلام (قوله نظراً إلى ذلك) أي إلى أن حاله مناسب التكثير بالصوم ابتداءً (قوله حتى جو ضرب المتم بالسرقه ليقرب) فالحكم الجواز والوصف المناسب التهمة والحكمة الأقرار وهذا أي جواز ضرب المتم ليقرب قول ضعيف عندنا كما هو مقرر (قوله وكاد أمام الحرم من وافقه الخ) موافقة أمام الحرمين للإمام رضي الله عنه من حيث أن كلا اعتبر المصالح المرسله وهي ما لم يعلم من الشارع اعتبارها ولا الغاؤه وإنكاره على الإمام هو عدم تنفيذ المصالح المذكورة بكونها مشبهة لما علم اعتباره شرعاً الذي قديده أمام الحرمين

بإجماع الاعتاق ابتداءً من غير تفرقة بين ملك وغيره يسمى هذا القسم بالقرب لبعده عن الاعتبار (والأى) أي وإن لم يدل الدليل على الغائه كالم يدل على اعتباره (فهو والمرسل) لإرساله أي إطلاقه بما يدل على اعتباره أو الغائه وبغير عنه بالمصالح المرسله لا الاستصلاح (وقد قبله) الإمام (مالكاً مطلقاً) رحمة للمصالح حتى جو ضرب المتم بالسرقه ليقربوه رضي الله عنه يكون بنياً وأترك الضرب بملذنب أهون من ضرب بريء (وكاد أمام الحرمين يوافق مع مناداه عليه بالتكثير) أي قرب من مواقفته

ولم يوافقه (وردة الاسير) من العلماء (مطلقا) لعدم ما يدل على اختياره (وكذا) (قوله في العبادات) لانه لا نظر فيها للمصلحة بخلاف غيرها كالبيع والمعد (وليس) ١٦٦ منه مصلحة ضرورية كلية قطعية لانها ماحل الدليل على اعتبارها فاقضى حق

(قوله ولم يوافقه) الظاهر أن الشارع انما قصد به تبيان ما في الواقع من عدم الموافقة وليس فيه الإشارة إلى أن كاد يدل على نفي خبرها إذا كانت مثبتة كما هو قول مشهور وعند الصلة وإن كان الصواب خلافه وإنما لا تدل على نفيه ولا على إثباته فقول العلامة ونعم الشهاب أن في قول الشارع ولم يوافقه إشارة لما ذكر في كاد ممنوع لجواز كونه مقصده ما تقدم مع أنه الظاهر ذكره سم (قوله وليس منه) أي من الرسل (قوله لانه) محال الدليل على اعتبارها) أي دل الدليل العام على اعتبارها والدليل كما قاله شيخ الاسلام هو أن حفظ الكل في نظر الشرع أهم من حفظ البعض (قوله واشترطه الفزالي) أي اشترط ذلك الأمور الثلاثة في المصلحة المرسل (قوله لا قطع بالقول به الخ) أي اشترط هذه الأمور الثلاثة في المرسل للقطع بالعمل به لا لاصل القول به وقوله لعله امتع أي جعل المصلحة المذكورة من المرسل مع القطع بقولها وهو هذا مقابل لقوله وليس منه الخ قال الشهاب ليعن أنظار ما ذهب الفزالي في المرسل إذ لم تكن المصلحة بهذه الصفات هل يقول به كذا أم لا أه قال سم الذي يفهم من قول المصنف لا لاصل القول به أنه يقول به وهو ظاهر تقرير الكمال لكن اقتصار الشارع على قوله لعله امتع مع القطع بقولها قد يفهم عدم قوله به أه قلت الذي يفهمه صنيع المصنف بل تكاد أن تصرح به جازية بأن الفزالي قائل بالمرسل إذ لم تكن المصلحة بالصفات المذكورة إذ لو كان مذهب الفزالي أنه لا يقول بالمرسل إلا إذا كانت المصلحة تلك الصفات لكان سما في الحكاية عنه أن يقول وقوله الفزالي أن كانت المصلحة ضرورية الخ وأما قول الشارع لعله امتع مع القطع بقولها فمعناه أن تكون المصلحة تلك الصفات لا يخرجها عن الأرسال وهو هذا لا يفهم منه عدم قوله بالمرسل إذ لم تكن المصلحة تلك الصفات قطعا وليس معناه أنه جعل المرسل ما كانت فيه المصلحة تلك الصفات حتى يفهم منه عدم القول به إذ لم تكن كذلك كما هو واضح ويدل لما قلناه قول شيخ الاسلام بعد قول الشارع لعله امتع أي منع قول غيره أنها محال الدليل على اعتبارها وبريد الدليل الدليل اندكس أه فتأمل (قوله مناهل) أي المصلحة المقطوعة أو المظنونة طائفة من القطع كما يفهمه كلام الشارع بعد (قوله استأصلوا المسلمين) أي الحاضري الواقعة لكل المسلمين (قوله لحفظ باقي الأمة) المراد به ما عدا المترس من الحاضرين وبحيث في ذلك العلامة بأن باقي الأمة قبل حصول الرز ليسوا كل الأمة حتى يكون حفظهم كليا أي متعلقا بكل الأمواذ لم يكن حفظ الباقي كليا قبل الرز لم يجز الرز إذ يجوز أنما هو المصلحة الكلية وأوجب بانه قد اشترع إعطاء الكل في مسائل كثيرة إذا اقتضى المعنى ذلك كما هنا فإنه لما كان حفظ الأمة يحفظ الجيش لانه الدفاع عنها والقائم بحفظها كما جرت به العادة كان استئصاله بعزلة استئصال الجميع لحوال في حكمة وهذا ظاهر إذا كان استئصال الجيش بحيث يمتحن معه على الأمة بخلاف ما إذا لم يكن كذلك كما لو لم يحضر الواقعة إلا بعض جيش الاسلام وكان من لم يحضر بحيث يحصل له المصلحة التام للأمة وبعبارة شيخ الاسلام قوله استأصلوا المسلمين أي الحاضرين ومن بذلك الأقليم وعليه يحمل كلامه بعد كقول لحفظ باقي الأمة ويجوز الأخذ بظاهر ذلك لأن استئصال البعض قد يستدعي استئصال الكل أه فقله أي الحاضرين ومن بذلك الأقليم وعليه يحمل الخ يؤيد منه جواب آخر عن البحث المذكور بأن المراد بالباقي المذكور جميع أهل الأقليم الحاضرون منهم وغيرهم وأنما عبر عنه بالباقي باعتبار قتله أن ترس فكانه قال حيث لحفظ جميع الأمة باعتبار ذلك الأقليم فيكون حيث لحفظ المذكور كليا لتعلقه بكل الأمة المذكور فلتأمل قاله سم مع زيادة الإيضاح (قوله لا أصل لها في الشرع في ذلك) أي في رضى بعض وترك بعض (قوله المناسبة تخرم بقصد الخ) مثال ذلك مسافر تلك الطريق إلى بعد لا لغرض غير المقصود فانه لا يقصر لأن المناسبات وهو السفر البعيد ورض بقصد وهي المدلول عن القريب الذي لا يقصر فله لا لغرض غير المقصود حتى كانه حصر قصده في ترك ركنين من الرابعة قاله شيخ الاسلام (قوله مع موافقه على انتفاء الحكم الخ) أي خلاف لفظي لموافقة الامام غيره على انتفاء الحكم في ذلك

قطعا واشترطها الفزالي لا قطع بالقول به لا لاصل القول به لعله امتع مع القطع بقولها (قال والفن أقرب من القطع كالمطعم) فيها مثالا روى الكفار المترسين بأسرى المسلمين في الحرب المؤدى إلى قتل الترس معهم إذا قطع أو ظن تلفا قريبا من القطع بأنهم لم يرموا استأصلوا المسلمين بالقتل الترس وغيره وأنهم إن رموا سلم غير الترس فيجوز رميهم لحفظ باقي الأمة بخلاف رضى أهل قلعة ترموا بمسلمين فإن فقهها ليس ضروريا ويرى بعض المسلمين من السنية في المهر تهاج الناقان فإن تخاتمهم ليس كليا أي متعلقا بكل الأموري المترسين في الحرب إذا لم يقطع أول بطن ظنا قريبا من القطع باستئصال المسلمين فلا يجوز الرضى في هذه الصور الثلاثة وإن أقرب في الثانية لأن الفرقة لا أصل لها في الشرع في ذلك فمستلها المناسبة تخرج أي تطل (بقصد تلزم)

وأما

الحكم (راجع) على مصلحة (أو مساوية) لها (خلافا للام) (الرازى في قوله) بقائها مع موافقه على انتفاء الحكم فهو عنده لوجود المنع وعلى الأول انتفاء مقتضى (السادس) (من مسائل العدة ما يسمى بالشبه

كالوصف فيما يعرف بقوله (الشبهة بين المناسب والطرد) أي ذو منزلة بين منزلتيه ما قلناه شبه الطرد من حيث الصغير مناسب بالذات وبشبه المناسب بالذات من حيث الثغاب الشرع اليه في الجملة كاذكورة والاثوة في القضاء والتهادة قال المصنف وقد تكرر التناجر في تعريف هذه المنزلة ولم أجدها لدى ترمذ في صحيحها فيها (وقال القاضي) أبو بكر الباقلي ١٦٧ (هو المناسب بالتبع)

كالطهارة لا بشرط

النية قلنا انما تناسبه

بواسطة انها عبادية

بمختلف المناسب

بالذات كالأصاغر

لحرمة الجمر (ولا يصار

اليه) بان يصار الى

قياسه (مع إمكان

قياس الله) المشتل

على المناسب بالذات

(اجماعا فان تعذر)

أي العلة تعذر

المناسب بالذات بان

لم يوجد غير قياس

الشيء (فقال الشافعي)

رضي الله عنه هو

(حجة) نظرا لشيء

بالتناسب (وقال أبو

بكر (الصيرفي) أبو

اسحق (الشيرازي

مردود) نظر الشبه

بالطرد (وأعله) على

التقريب بحجته (قياس

غلبة الاشتباه في

الحكم والصفة) وهو

الحاق فرع مردود

بين أصناف بأحدها

انقلب شبيهه في

الحكم والصفة على

شبهه بالآخر فيها

مثاله الحاق الصمد

بالمال في إيجاب القيمة

بقوله بالصفة ما بلغت

وأما الخلاف في علة الانتفاء ما هي فالأمام يقول هي وجود المانع وغيره يقول هي انتفاء مقتضى أشاره شيخ الإسلام وفيه نظرفتا مثل (قوله كالوصف فيه المعروف بقوله الخ) يعني أن الشيء كما يسمى به نفس المثل يسمى به الوصف المشتل عليه ذلك المثل والمعرف في كلام المصنف الشبهة بمعنى الوصف وهو بمعنى المثل كون الوصف شبيها كما يدل على ذلك كلام السعد حيث قال وتحقيق كونه أي الشبهة من المسائل أن الوصف كما أنه يكون مناسباً فظن بذلك كونه علة كذلك يكون شبيهاً في علة طناً بالعلية وقد سارع في إعادته الظن فحتاج إلى إثباته بنحو من مسالك العلة لأنه لا يثبت بمجرد المناسبة أه وقوله إلا أنه الخ أي لأنه لو ثبت بمجرد المناسبة كان من المناسب بالذات لامن الشبه وقضية قوله فحتاج إلى إثباته بنحو من مسالك العلة أن إثباته لخوا النص لا يخرج عن كونه شبيهاً ولا يخرج قياسه عن كونه قياساً شبه وأدل منه على ذلك قول العضد وعليه الشبه ثبت بجميع المسائل من الإجماع والنص الخ وقضية ذلك أن القياس باعتبار الوصف الغير المناسب بالذات قياس شبه وإن نص الشارع على علية ذلك الوصف أو أجموعاً عليهم وأن في حجة الخلاف الذي ذكره المصنف وقد يستشكل جريان القول برده مع ورود النص أو الإجماع على العلية اللهم إلا أن يقال النص على العلية لا يستلزم تعدد ما حتى يتأق الأنس ويحتمل وهو الأقرب أنه حيث ورد النص أو الإجماع على العلية خرج القياس عن كونه قياساً للشبه الذي هو محل الخلاف فلا يرجع إليه سم (قوله ولا يصار إليه الخ) يفهم منه أنه إذا اجتمعت جهات للقياس بصار إلى اقواها (قوله وقال الصيرفي الخ) يلزم عن قول الصيرفي والشرازي تعطيل الحكم لأن الفرض عدم وجود غير قياس الشبهة فالأحسن ما قلناه الإمام رضي الله عنه (قوله وأعله الخ) أي أعلى الشبهة بمعنى الوصف أي أعلى قياساته وفي الأقضية المنبئة عليه أي التي جمع به فيها (قوله قياس غلبة الاشياء) أو رده عليه أن أعلى قياس الشبهة مطلقاً ما له أصل واحد لسلامة أصله من معارضة أصل آخر وقد يجاب بأن ذلك مفهوم بالأولى مما ذكره قاله شيخ الإسلام (قوله مثاله الحاق الصمد بالخ) الفرع الصمد والاصد لأن المتردد هو بينهما مشابهة كالأصناف بالمبالغة فالصمد شبهه بالمال في وصفه من تفاوت القيمة بحسب تفاوت أوصافه جرد فوضدها وفي حكمه من جواز البيع والهدية مثلاً وبشبه الحرفي وصفه من كونه انساناً مثلاً وفي حكمه من وجوب شحها بالصلاة عليه وغير ذلك (قوله أكثر من شبهه بالخ) فيهما الذي في العقد أن شبهه بالحرفيهما أكثر يعني لأنه يشابه في الصفات البدنية والنفسانية وفي أكثر الأحكام التكليفية قاله العلامة إكن ما هي عليه الشارع هو الموافق لما متفق عليه الفقهاء من الحاق الصمد في الضمان بالأموال سم (قوله لعله الحكم الخ) أي في علة الحكم كما يدل عليه قول الشارع بعد فيما يظن الخ (قوله سواء كان ذلك) أي حصول المشابهة في الصورة أم في الحكم أي فتكون الصورة والحكم هو العلة والمشابهة فيها ومردود قول الشارع فيما راجع لبيان أن شبهه بالمال أكثر من شبهه بالخ أن العلة نفس المشابهة لا ما فيها المشابهة قاله العلامة وقد يقال أولاً ما ذكرنا كلام الإمام وهو مقابل لما تقدم فيجوز أن يخالفه فيما ذكر وتناوب على حل ما تقدم على ما هنا فيقال في قوله لأن شبهه بالمال في الحكم والصفة أي الذين يظن أنهم ما علة الحكم في قوله للشبه الصوري بينهما أي للشبه في الصورة التي يظن أنها علة الحكم وحاصل ذلك اعتبار المشابهة في العلة وهو عين ما قلناه الإمام قاله سم والحكم الأول في عبارة الإمام هو الحكم المترتب على العلة والحكم الثاني هو الحكم الذي يظن كونه العلة أولاً ثم

لأن شبهه بالمال في الحكم والصفة أكثر من شبهه بالحرفيهما (ثم) القياس (الصوري) كقياس الخيل على النغال والحرفي عدم وجوب الزكاة للشبه الصوري بينهما (وقال الإمام) الرازي (المعتبر) في قياس الشبه ليكون محجاً (حصولاً لمثلية) بين الشئين (لعله الحكم أو مستلزماً) وعبارة فيما يظن كونه علة الحكم أو مستلزماً لها سواء كان ذلك في الصورة أم في الحكم (السابع) من مسالك العلة (ال دوران

الواقع فيه شبه الأصل والفرع كما علم مما تقرر **(قوله)** وهوان وجود الحكم عند وجود وصفه يتقدم عند عدمه أي فيكون كسائر اوضاعه عكس اختلاف الطرد لا في ذاته كلى طرد العكس **(قوله)** بل لا يفيد العلية أصلاً أي لا قطعاً ولا ظناً **(قوله)** لجواز أن يكون الوصف ملازماً للعلية أي في وجود الحكم عند وجود وصفه ويتقدم عند عدمه وليس هو العلة وأورد أن ملازمة الوصف للعلية لا تقتضي عدم انفكاك أحدهما عن الآخر بقضيه وجود العلة وإن لم يعلم عنها وهذا ينبغي أن يكون كافياً في المقصود إذ حسم وجود ذلك الوصف في الأصل والفرع علم بوجوده في الأصل في الفرع فينبغي أن يصح القياس من غير احتياج لتعيين العلية لجواز ما ذكره بقضيه خلاف المطلوب وهذا القول فكيف يستدل به عليه وبالجملة فإن أراد الاستدلال على انتفاء العلة لم يصح أو على عدم تعيينها لم يقد وقد يجب أن العلم ما لم يتعين لا يصح القياس باعتبارها إلا بداهة من سلامتها من القادح وما لم يتعين لا يصح سلامتها من الأثر أي أنها ما لم يتعين لا يعلم وجود شرطه وانتفاءه منه مثلاً لا نقدر بكون الشيء شرطاً أو مانعاً للعلية بعض الأوصاف دون بعض فبقوله تعالى **(قوله)** وجود الشرط أو انتفاءه المانع على تعيين الوصف ولا يكفي فيه العلم بوجود ذلك الملازم لكونه ملازماً لذات الوصف لا لعليته خالصة عن الموانع فلتأمل سم **(قوله)** بأن يصير حالاً متعلق بقوله وعدمه والباء بمعنى كاف التثنية لاعتقاق عدم حال كونه عسراً أيضاً لصدق عدم المسكر حيث نزل أن عدم الشيء صادق قبل وجوده سم **(قوله)** وكان قائل ذلك قاله عند مناسبة الوصف الخ فيه أن يقال أن مناسبة الوصف لا تمنع الاحتمال ولا تستلزم العلية لجواز أن يكون وصف مناسب وليس هو العلة بأن لا يعتبره الشارع في تعلق الحكم ومع الاحتمال كيف ثبت القطع فيها وتوضيحه كلام الشارح أنه لا فرق بين كون الوصف مناسباً أو لا وأن اختلاف جازمه لظناً وتوضيحه كلام المعتز كالتحصر خلافه قال المعتز شرحاً لكلام المتحصر الطرد والعكس هو أن يكون الوصف بحيث يوجد الحكم بوجوده وعدمه بعبء وهو المسمى بالدوران وقد اختلف في إفادة العلية أي دلالة انها على مذهب إلى أن قال نائها وهو المختار لا يفيد قطعاً ولا ظناً لأن الوصف المنتصف بالطرد والعكس انما يكون بمجرد ادخاله عن السير وهو أخذ غيره معه وباطاله وعن غير ذلك من مناسبة أوشه ولا شك أنه ادخاله عن هذه الاشياء كما يجوز كونه علة يجوز كونه ملازماً للعلية كالأشعة المنصوصة الملازمة للمسكر فانه تقدم في العبر قبل الامسار وتو حدمه وتزول بزواله ومع ذلك فليست به لقطعاً ومع قيام هذا الاحتمال لا يحصل القطع بالعلية ولا ظناً بكون الحكم معلومة تحكيكاً محضاً اللهم إلا بالانتفاء التي نفي وصف غيره بالأصل أو السير فخرج عن البحث اه وقال المعتز في حاشيته قوله وهو المسمى بالدوران قد اعتبر وافى الدوران صلوح العلة ومعناه ظهور مناسبة ما وقد جعل بمجرد الطرد هنا خالي عن المناسبة فصار هذا مثلاً في إفادة العلية ادخاله في أن الوصف إذا كان صالحاً للعلية وقد ترتب الحكم عليه وجوده وعدمه حصل ظن العلية بخلاف ما إذا لم تظهر له مناسبة كالرأحة لا تحرم اه وقد يوجه ما اقتضاه كلام الشارح بأن وجود المناسبة في الوصف لا يمنع جريان اختلاف في الدوران ونفسه مع قطع النظر عن المناسبة ومن غير انتفاء البها وقد يحل على ذلك ما ذكره عن المعتز وغيره قاله سم **(قوله)** لقيام الاحتمال السابق علة أقوله لا تقضي دون ما قبله اذ قيام الاحتمال لاحدا الطرفين انما ينتج عدم القطع لأن الطرفين الآخر قاله سم **(قوله)** أي انتفاء أي فهو من نفي الشيء من باب اللفظ كإقحامه الشارح وأما جملة على ذلك لأن المقيد بانه انما هو كونه متعدياً في نفس الامر لا كونه متعدياً أي فانه أحد اذ قد سبقه أحد ولا ينبغي في نفس الامر بل يكون موجوداً سم **(قوله)** ما هو أولى منه أي ملك أولى منه أي لا يلزم الاستدلال بالدوران بيان أن هذا المسلك هو الدوران هو الأول وإن غيره من بقية المسالك دونه **(قوله)** بخلاف ما تقدم في الشبهة أي من أنه لا يصح الاستدلال به مع إمكان قياس العلة كما أفاده تعبر المصنف بالتعدي قوله فان تعذر أي العلة فتدل الشافعي هو حجة الخ سم قلت الأولى أن يقول كما أفاده قول المصنف ولا يصار إليه مع إمكان قياس العلة **(قوله)** ترخ جانب المستدل بالتعدي مثاله أن يقول المستدل أن علة حرمة الزنا في الذم النقدية فيقول المعارض بل العلة الذهبية فكل من العلة التي أباها المستدل والتي أباها المعارض لا بد منهما الحكم وجودهما لكن اتى أباها المعارض قاصراً على محل الحكم وهو الأصل فلا تدمي لها

وهوان وجود الحكم عند وجود وصفه ويتقدم عند عدمه أي فيكون كسائر اوضاعه عكس اختلاف الطرد لا في ذاته كلى طرد العكس **(قوله)** بل لا يفيد العلية أصلاً أي لا قطعاً ولا ظناً **(قوله)** لجواز أن يكون الوصف ملازماً للعلية أي في وجود الحكم عند وجود وصفه ويتقدم عند عدمه وليس هو العلة وأورد أن ملازمة الوصف للعلية لا تقتضي عدم انفكاك أحدهما عن الآخر بقضيه وجود العلة وإن لم يعلم عنها وهذا ينبغي أن يكون كافياً في المقصود إذ حسم وجود ذلك الوصف في الأصل والفرع علم بوجوده في الأصل في الفرع فينبغي أن يصح القياس من غير احتياج لتعيين العلية لجواز ما ذكره بقضيه خلاف المطلوب وهذا القول فكيف يستدل به عليه وبالجملة فإن أراد الاستدلال على انتفاء العلة لم يصح أو على عدم تعيينها لم يقد وقد يجب أن العلم ما لم يتعين لا يصح القياس باعتبارها إلا بداهة من سلامتها من القادح وما لم يتعين لا يصح سلامتها من الأثر أي أنها ما لم يتعين لا يعلم وجود شرطه وانتفاءه منه مثلاً لا نقدر بكون الشيء شرطاً أو مانعاً للعلية بعض الأوصاف دون بعض فبقوله تعالى **(قوله)** وجود الشرط أو انتفاءه المانع على تعيين الوصف ولا يكفي فيه العلم بوجود ذلك الملازم لكونه ملازماً لذات الوصف لا لعليته خالصة عن الموانع فلتأمل سم **(قوله)** بأن يصير حالاً متعلق بقوله وعدمه والباء بمعنى كاف التثنية لاعتقاق عدم حال كونه عسراً أيضاً لصدق عدم المسكر حيث نزل أن عدم الشيء صادق قبل وجوده سم **(قوله)** وكان قائل ذلك قاله عند مناسبة الوصف الخ فيه أن يقال أن مناسبة الوصف لا تمنع الاحتمال ولا تستلزم العلية لجواز أن يكون وصف مناسب وليس هو العلة بأن لا يعتبره الشارع في تعلق الحكم ومع الاحتمال كيف ثبت القطع فيها وتوضيحه كلام الشارح أنه لا فرق بين كون الوصف مناسباً أو لا وأن اختلاف جازمه لظناً وتوضيحه كلام المعتز كالتحصر خلافه قال المعتز شرحاً لكلام المتحصر الطرد والعكس هو أن يكون الوصف بحيث يوجد الحكم بوجوده وعدمه بعبء وهو المسمى بالدوران وقد اختلف في إفادة العلية أي دلالة انها على مذهب إلى أن قال نائها وهو المختار لا يفيد قطعاً ولا ظناً لأن الوصف المنتصف بالطرد والعكس انما يكون بمجرد ادخاله عن السير وهو أخذ غيره معه وباطاله وعن غير ذلك من مناسبة أوشه ولا شك أنه ادخاله عن هذه الاشياء كما يجوز كونه علة يجوز كونه ملازماً للعلية كالأشعة المنصوصة الملازمة للمسكر فانه تقدم في العبر قبل الامسار وتو حدمه وتزول بزواله ومع ذلك فليست به لقطعاً ومع قيام هذا الاحتمال لا يحصل القطع بالعلية ولا ظناً بكون الحكم معلومة تحكيكاً محضاً اللهم إلا بالانتفاء التي نفي وصف غيره بالأصل أو السير فخرج عن البحث اه وقال المعتز في حاشيته قوله وهو المسمى بالدوران قد اعتبر وافى الدوران صلوح العلة ومعناه ظهور مناسبة ما وقد جعل بمجرد الطرد هنا خالي عن المناسبة فصار هذا مثلاً في إفادة العلية ادخاله في أن الوصف إذا كان صالحاً للعلية وقد ترتب الحكم عليه وجوده وعدمه حصل ظن العلية بخلاف ما إذا لم تظهر له مناسبة كالرأحة لا تحرم اه وقد يوجه ما اقتضاه كلام الشارح بأن وجود المناسبة في الوصف لا يمنع جريان اختلاف في الدوران ونفسه مع قطع النظر عن المناسبة ومن غير انتفاء البها وقد يحل على ذلك ما ذكره عن المعتز وغيره قاله سم **(قوله)** لقيام الاحتمال السابق علة أقوله لا تقضي دون ما قبله اذ قيام الاحتمال لاحدا الطرفين انما ينتج عدم القطع لأن الطرفين الآخر قاله سم **(قوله)** أي انتفاء أي فهو من نفي الشيء من باب اللفظ كإقحامه الشارح وأما جملة على ذلك لأن المقيد بانه انما هو كونه متعدياً في نفس الامر لا كونه متعدياً أي فانه أحد اذ قد سبقه أحد ولا ينبغي في نفس الامر بل يكون موجوداً سم **(قوله)** ما هو أولى منه أي ملك أولى منه أي لا يلزم الاستدلال بالدوران بيان أن هذا المسلك هو الدوران هو الأول وإن غيره من بقية المسالك دونه **(قوله)** بخلاف ما تقدم في الشبهة أي من أنه لا يصح الاستدلال به مع إمكان قياس العلة كما أفاده تعبر المصنف بالتعدي قوله فان تعذر أي العلة فتدل الشافعي هو حجة الخ سم قلت الأولى أن يقول كما أفاده قول المصنف ولا يصار إليه مع إمكان قياس العلة **(قوله)** ترخ جانب المستدل بالتعدي مثاله أن يقول المستدل أن علة حرمة الزنا في الذم النقدية فيقول المعارض بل العلة الذهبية فكل من العلة التي أباها المستدل والتي أباها المعارض لا بد منهما الحكم وجودهما لكن اتى أباها المعارض قاصراً على محل الحكم وهو الأصل فلا تدمي لها

وهذه المستدل متعدي فترجح بالتعدي للفرع على علته المعترض (قوله) وإن كان متعديا إلى الفرع المتنازع فيه ضري) مثاله أن يقول المستدل يحرم الزاني التفاح لعله اطعمه ويقاس عليه الجوز في ذلك فيقول المعترض بل العلة في التفاح الوزن ويقاس عليه الجوز في ذلك فكل من عاتق المستدل والمعترض متعديا إلى الفرع المتنازع فيه وهو الجوز مثلا فيطلب حينئذ الترجيح له على المعترض فإن عجزنا عن قطع القول المصنف ضري ابدأوه ليس المراد به أنه يقطع المستدل بعجزه وإبداء المعترض وصفه فقامت دعوى الفرع المتنازع فيه بل المراد أنه يحتاج المستدل حينئذ إلى ترجيح وصفه حينئذ وإنما يقطع المعترض الترجيح (قوله) أو إلى فرع آخر طلب الترجيح) مثاله أن يقول المستدل يحرم الزاني البراءة لاقتيات والادخار ويقاس عليه الشعر مثلا فيقول المعترض بل العلة في البراءة الطعم فيقاس عليه في ذلك التفاح فكل من عاتق المستدل والمعترض متعديا للفرع غير الفرع المتعدي اليه علة الآخر فيؤول الاختلاف بينهما إلى الاختلاف في حكم الفرع كالمصنف والتفاح في المثال المذكور فيطلب حينئذ من المستدل ترجيح وصفه على وصف المعترض وقول المصنف طلب الترجيح أي عند ما منع التعديل بعلمين لا عند المجيز فلا يطلب الترجيح وكلام المصنف مشكل حيث جعل حكم الأول وهو إبداء المعترض وصفه فقامت دعوى الفرع المتنازع فيه أنه ضري وبناء على منع العلمين وحكم الثاني طلب الترجيح وسكت عن بناءه على ما ذكره من أنه معنى عليه وقضيته أيضا حيث ذكر طلب الترجيح في هذا الثاني دون الأول أن الأول لا يطلب فيه الترجيح وأن مجرد إبداء الوصف المذكور فيه ضري أي يقطع به المستدل مع أنه ليس كذلك بل يطلب من المستدل الترجيح كأنه قدم ذلك آتقا وبالجملة فحكمه في أحد الموضوعين يجري في الآخر وكلامه قد يفيد خلاف ذلك المهم الآن أن يكون أراد التفتين وحذف من كل من الموضوعين ما يشتهى في الآخر قاله سم (قوله) انتان من مسائل العلة) أي في الجملة فلا يتنافى ما سياتي من أن الأكثر على رده (قوله) الطرد وهو مقارنة الحكم للوصف من غير مناسبة) أي بالذات ولا بالتبع فخرج بقية المسألة قضية كلامه أن في الدوران مناسبة وقد مر ما يفيد أنه قد يكون فيه ذلك كما يشير له قوله السابق وكان قائل ذلك قاله عند مناسبة الوصف فإنه يفيد أن الوصف في الدوران قد تناسب وقد لا تناسب يقال إذا كان الوصف متناظرا فالإتيان بالمناسبة لا بالدوران لأننا نقول الكلام في الإتيان بالدوران من حيث أنه دوران من غير نظر فيه للمناسبة ولذا اختلف فيه هل يفيد علة الوصف المدارام لا ونظر في مناسبة لعين الوصف العلمية يحصل حينئذ أن الوصف في الدوران يكون صالحا للعلية أعم من أن يظهر فيه أم لا وأما الطرد فيعتبر فيه انتفاء المناسبة فيكون الفرق بين الطرد والدوران انتفاء المناسبة في الطرد وصلاح الوصف طاقا في الدوران وظاهر كلام الصفي الهندي أن الفرق بينهما اعتبارا لا طرادا وانعكاس في الدوران دون الطرد فإن المعترضة في الأطراد فقط وأما الانعكاس فيعتبر عده فيه حيث قال الفصّل الرابع في الدوران ويسمى بالطرد والعكس ومعناه أن يوجد الحكم عند وجود الوصف وينعدم عند عدمه وهو المعنى بالدوران الوجودي والعدمي فإن كان بحيث يوجد عند وجود الوصف ولا ينعدم عند عدمه فهو المعنى بالدوران الوجودي والطرد أو بالعكس ويسمى بالدوران العدمي والعكس والكلام في هذا الفصل انما هو في الدوران الوجودي والعدمي وقد يسمى بالدوران المطلق أي يتم عبر في الطرد بقوله الفعل السادس في الأطراد والمعنى منه الوصف الذي لا يكون مناسباً ولا مستلزماً للمناسبة ويكون الحكم حاصله في جميع صور غير صورة النزاع هذا هو المراد من الجريان والأطراد على قول الأكثر ومنهم من قال لا يشترط ذلك بل يكفي في علية الوصف الطرد أي أن يكون الحكم مقارنا ولو في صورة واحدة واختلف العلماء في صحة الوصف الطرد في قول المطرد للانعكاس ليس بحجة قال بعدم صحة المطرد بالطريق الأولى وأما من قالوا بحجته فقد اختلفوا في المطرد اه وهو ظاهر في الفرق عما تقدم وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك عند تعريف المصنف للدوران وهو المناسب للتفصيل الآتي في كلام المصنف وقد يشكل على كون الطرد انما يصير نفسه الأطراد تمثيل الشارح بعدم بناء النظره فإنه مطرد منعكس إذ كلما اتفق بناء القطرة اتفق إزالة الخامسة وكما وجدت وحده الآن يقال إن المال يتباح فيه قاله سم مع تصرف وبعض زيادة (قوله في الخلل) أي في الاستدلال على أنه غير مطر

(وإن كان) وصف  
المعترض (متعديا إلى  
الفرع) المتنازع فيه  
(ضري) ابدأوه (عند  
منع العلمين) دون  
مخوضهما (أول  
فرع آخر طلب  
الترجح) من خارج  
لتبادل الوصفين  
حينئذ (الثامن) من  
مسائل العلة (الطرد  
وهو مقارنة الحكم  
لوصف) من غير مناسبة  
كقول بعضهم في الخلل  
بأنه

لاتبقى القنطرة على جنسه فلا تزله العجاسة كالدهن أى بخلاف الماء فتبقى القنطرة على جنسه فترأى له العجاسة فتباعد القنطرة وعدمه  
لامناسبة فيه للحكم أصلاً وإن كان مطرد الانتزاع عليه (والأكثر) من العلماء (على زده) لانتفاع المناسبة عنه (قال علماؤنا فافهم المعنى  
مناسب) لانتفاعه على الوصف (المناسب) قياس (الشبه تقريبي) قياس (الطرد تحكيم) فلا يفيد (وقيل إن قارنه) أى قارن الحكم  
الوصف (فيما عدا صورة ١٧٠ النزاع أفاد) الطلب بتفصيل الحكم في صورة النزاع (وعليه الأمام) الرأى (وكثير) من العلماء

(قوله لاتبى القنطرة على جنسه) أى لم يعد ذلك (قوله فتباعد القنطرة وعدمه الخ) نشر على غير ترتيب ألف  
كجاء وظاهر وقوله لامناسبة فيه أى المذكور من تباعد القنطرة وعدمه وكذا قوله وإن كان أى المذكور من  
البناء وعدمه وقوله للحكم أى وهو إزالة العجاسة وقوله لا تنقض عليه تفسيره للطرد (قوله والاكثر من العلماء)  
أى الأصوليين وغيرهم (قوله قياس المعنى) أى الذى ينظر فيه للمعنى وهو المشتل على الوصف المناسب  
بالذات (قوله تقريب) أى لانه قرب الفرع من الأصل (قوله فلا يفيد) أى ثبوت الحكم في الفرع لعدم  
الاعتداده (قوله وقيل إن قارنه الخ) قال الشهاب بقيدان الأول يكفى بالمقارنة في صورة النزاع وهو يعلم  
انفعال هذا عن الدوران اهـ (قوله فيما عدا صورة النزاع) أى في جميع ما عدا صورة النزاع (قوله المناظر) أى الدافع عن  
صورة واحدة أى غير صورة النزاع وقوله لا فائدة للعامة متعلق بتكفي (قوله المناظر) أى الدافع عن  
مذهب امامه (قوله تنقيح المناظر) أى تهذيب علم الحكم (قوله نفس ظاهر) خرج الصريح ويبنى  
التمثل في وجهه فإنه إن كان عدم إمكان حذف النصوص مع دلالة النص الصريح بخلاف الظاهر  
إمكان الاحتمال فيه دون الصريح توجه عليه أنهم عدمه وامن النص الصريح على العلة نحو قول الشارح  
لعله كذا كما تقدم وهو بل هذا غير قطعي في اعتبار المخصوص في العلة بل هو محتمل أن يكون الاعتبار العام  
فما لم ين من جواز حذف المخصوص بالاحتمال إلا أن يقع صراحة نحو قوله لعله كذا في اعتبار خصوص  
كذا في العلة بل صراحته أنما هي في علة كذا في الجملة سم (قوله عن اعتبار) ضمن يحذف معنى يزال  
فقداه من (قوله رحاصه) أى حاصل تنقيح المناظر بقسميه (قوله انه الاجتهاد في الحذف والتعيين) أى  
لأن الدلالة المذكورة في المتن بقوله وهو أن يدل الخ بل هو الاجتهاد في الحذف والتعيين المقادير بقوله في حذف  
وسائط الخ (قوله في الواقعة) أى الواردة في شأن الواقعة (قوله في أحد صورها) الأولى في إحدى صورها  
لأن قوله في أحد يقتضى أنه لا يسمي تحقيق المناظر إلا اثبات العلة في أحد صورها وليس كذلك قيل  
يسمى بذلك اثبات العلة في صورة واحدة والمراد اثبات الحكم في صورة تخفيف فيها العلة ولو عبر بذلك لوفى  
بالمراد (قوله أى يخرج المناظر) هو كما تقدم استنباط الوصف المناسب من النص (قوله وقرن بين الثلاثة  
الخ) جواب سؤال تقدمه إذا كان قد مر فافائدة ذكره ثانياً (قوله كمادة الجدلين) أى في قرنهم بين  
الثلاثة في الذكر (قوله لما اشتركا فيه) أى لأجل وصف اشتركا فيه كالرقعة في المثال (قوله كالخلاق  
الامة بالعلم) أى كالأئمة الكائن في الخلق الأئمة المعابد وقال الشيخ الاسلام ومثال للفظي لانه قد يغفل فيه  
احتمال اعتبار الشارع في عتق العبد باستقلاله في جهاده وجمعه وغير ذلك مما لا دخل للفظي فيه ومثال  
القطعي قياس صد البول في الماء الى كد على البول فيه في الكراهة اهـ فان قيل ادخال القطع في  
القضاء الفارق يناقض قول المصنف الآتي فيحصل الظن في الجملة ولا تعين جهة الصلحة وأنه يدل على أن  
القضاء الفارق ظني لا قطعي فالجواب أنه لا يلزم من القطع بانفاء الفارق القطع بعلمه بالباطن بقيد الفارق  
المنفي لجواز أن تكون العلة أمر آخر ورأه ما لا يحصل أن هناك من كون الفارق غير معتبر في العلة  
وكون السابق بعد ذلك الفارق هو العلة ولا يلزم من ثبوت الأول ثبوت الثاني فلا يلزم من القطع  
بالأول القطع بالثاني فليتامل سم (قوله شركا) أى نصيبه (قوله يباين عن العبد) أى فيه باقية

(وقيل تكفي المقارنة  
في صورة) واحدة  
لإعادة العلة (وقال  
الكرخي بقيد الطرد  
المناظر دون المناظر)  
لنفسه لأن الأول في  
مقام الدفع والثاني في  
مقام الإثبات (التاسع)  
من مسائل العلة (تنقيح  
المناظر وهو أن يدل  
نص (ظاهر على  
التعليل بوصف فحذف  
خصوصه عن الاعتبار  
بالاجتهاد وسائط)  
الحكم (بالاعم أو تكون  
أوصاف) في معنى  
الحكم (نهذف  
بعضها) عن الاعتبار  
بالاجتهاد (وسائط)  
الحكم (بالمناظر)  
وحاصله أنه الاجتهاد في  
الحذف والتعيين ويقتل  
لذلك يحدث أتعبهين  
في الواقعة في نهار  
ومضان فان أباحت  
وما كذا فافهم وصها  
عن الاعتبار وأما  
الكفارة علق في الأضطرار  
كما حذف الشافعي غيرها  
من أوصاف المحل  
صكون الواطن

أعربا لو كان الوطوءة وزجـه وكون الوطوءة في القبل عن الاعتبار وأما الكفارة بها (أما تحقيق المناظر فاثبات  
العلة في أحد صورها كتحقيق أن النشأ) وهو من ينشئ القبور وبأخذ لا كقائن (سارق) لأنه وجد منه أخذ المال خفية وهو السرقة  
فقطعت خلافاً للحنفية (وتخرج) أى يخرج المناظر (مر) في مصنف المناسبة وقرن بين الثلاث كمادة الجدلين (العاشر) من مسائل  
العلة (انقاء الفارق) بأن بين عدم تأييده فيثبت الحكم لما اشتركا فيه (كالخلاق الأئمة المعابد في السراية) اثباته بحدوث التعهين من  
أعتنى شركا له في عتق كان له مال يبلغ عن العبد قوم عليه

حسبهم وعق عليه  
 الصدوقا فقد عتق عليه  
 ما عتق فالفارق بين الأمة  
 والصدوق لا أثر ولا تأثير  
 لها في منع الصراة فثبت  
 السراية فيها لما شارك  
 فيه الصدوق (وهو) أي  
 الغناء الفارق (والدوران  
 والطرء) على القول به  
 (ترجع) ثلاثتها (إلى  
 ضرب واحد) يحصل  
 النظم في الجلة (لا مطلقا  
 ولا تعيين جهة الصلحة)  
 المقصودة من شرع  
 الحكم لأنها لا تدرك  
 بواحد منها بخلاف  
 المناسبة (هـ) خاتمة في  
 نفي مسكن ضعيفين  
 ليس تأني القياس بعلة  
 وصف ولا العجز عن  
 إفساده دليل عليه هي  
 الأصح (فيهما) وقيل نعم  
 فيهما أما الأول فلأن  
 القياس مأثور به بقوله  
 تعالى فاعتبرا وعلى  
 تقدير عليه الوصف يخرج  
 بقاؤه عن عهدة الأمر  
 فيكون الوصف علة  
 وأوجب بأنه اغتاتين  
 عليه أن لم يخرج عن  
 عهدة الأمر بالإبقاء  
 وليس كذلك وأما الثاني  
 فسكا في الهزة فانها  
 اغتادت على صدق  
 الرسول لله عز وجل  
 معارضتها وأوجب الفارق  
 فان الهزة منك من  
 الخلق وهما من الخضم  
 (القوادح) أي هذا

(قوله فاعتبرا) مصدر كذا النوع (قوله والا) أي بان لم يكن له مال أصلا وله مال لا يبق بقية باقي العبد  
 (قوله لما شارك فيه العبد) أي بالوصف الذي شارك فيه الصدوق (قوله على القول به) لم يقل مثل  
 ذلك في الدوران كانه لذات الاكثر الى القول به قاله الشهاب (قوله الى ضرب شبه) أي الى نوع مشابهة  
 للصلة الحقيقية وليست بعللة حقيقة (قوله تحصل الظن) أي ظن العلة (قوله في الجلة) أي في بعض  
 الاحوال دون سائر الصور (قوله بخلاف المناسبة) أي فانما يحصل الظن وتعيين جهة الصلحة (قوله  
 بعلة وصف) أي بسبب عليه وصف (قوله عن إفساده) أي إفساده عليه أو إفساد الوصف باعتبار  
 علية (قوله بقوله تعالى فاعتبرا) أي والاعتبار قياس الشيء بالشيء الذي يليه (قوله يخرج بقباسه)  
 أي بالقياس المبنى على علية (قوله بالإبقاء) أي القياس المستند اليه (قوله وأما الثاني الخ) هو  
 نظير لما قال (قوله فان الهزة منك من الخلق وهما من الخضم) أي فلا جامع بين المنظر والمنظر به إذا  
 يلزم من اعتبار ما عجز عنه الخلق اعتبار ما عجز عنه الخضم لكلية الهزة هناك وخصوصه هنا فقد  
 بنتي الهزة من خضم آخر (قوله القوادح) أي الاصطلاحية وهي أشياء مخصوصة وقوله وهي ما يقدح  
 أي لعله أي يؤثر لا دور (قوله منها تخلف الحكم عن العلة) أي منصوبة كانت أو منسطة وسواء كان  
 التخلف مانعا أو قد شرط أو غير ما يدل التفسير الآتي في الأقوال بعد قال العلامة ومثله الشهاب  
 وهو مشكل في المنصوبة إذا قدح فيما بذلك رد للنص الآن يقال التخلف في صورة تامة للعلة وقب  
 أشكال من وجه آخر وهو أن القدر أعظم من أن يرد على جميع الأقوال التي في العلة وفي ذلك غطشة  
 الإجماع على أن ذلك أحدها الأعلى القول به مواز أحداث قول ثالث إذا أجمع على قولين مثلا اه وقع  
 سم بقوله وأقول أما الأشكال الأول لجوابه أنا لا نسلم أن القدر فيها لا يقدح بالنص كما قاله الاستدوي  
 في شرح المنهاج نقلا عن الفزاري مما به وتوجيه كون النقض قادحا في العلة المنصوبة ما قاله الفزاري  
 وهو أن اثنين بعدد واما ذكر انتقاض الموضوع بالمتخرج أخص من قوله عليه الصلاة والسلام الموضوع  
 خرج ثم انه لم يتروا من الجملة فيعلم أن العلة هو المتخرج من المتخرج المتعاد لمطلق الخروج اه ولا  
 يخفى ان هذا طرف في المسئلة المنصوبة وان كان نصها قطعي انن والدلالة فان النص المذكور وان أفاد  
 القطع بان العلة كذا لكنه لا يستلزم القطع بان كذا مجرد أو مطلقا والعلة لا احتمال أن يعتبر معه شيء آخر  
 كاستفائه مانع فان فرض ان النص أفاد القطع بان العلة مجرد كذا وأنه لا يعتبر معه شيء آخر تصور تخلف  
 حينئذ حتى يتصور اختلاف في القدر به كما هو ظاهر ثم رأيت في شرح المنهاج للسف ما يفيد ذلك وأما  
 الأشكال الثاني لجوابه أنا لا نسلم أن في ذلك غطشة الإجماع فانه بالتخلف في بعض الصور يتبين انه اعتبر  
 على كل مع ما ذكر فيه أمر آخر شرط أو شرطاً لأن أهل الإجماع إذا كانوا قد انفقوا على أن العلة أحدها  
 وسماو تخلف الحكم في المادة المنصوبة كما هو حاصل الأمر فقد يلزمهم أن يعتبر واعم كون العلة أحدها  
 شياً آخر لا صدق في العلة معه على المادة المنصوبة فتكون العلة على كل قول انه معتبر لانه مجرد هو الاعتبار فيكون  
 الوصف بشرط ذلك الأمر الآخر ويكون المراد بما ذكر على كل قول انه معتبر لانه مجرد هو الاعتبار فيكون  
 الموجود من الإجماع هو الإجماع على أن العلة لا يخرج عن تلك الأمور المذكورة في تلك الأقوال  
 بالكلامين أن لا يكون شيء منها معتبراً ويكون معنى القدر بالتخلف هو أن الوصف المذكور في كل قول  
 ليس هو تمام العلة وحيداً لا يلزم غطشة الإجماع وهذا الجواب على طريق الجواب عن الأشكال الأول  
 اه قلت لا يخفى أن الأشكال المذكور وارد على إمكان التخلف في المنصوبة سواء كان ذلك لوجود  
 مانع أو انتفاء شرط أو غيرهما ومحصل جواب الأول إمكان التخلف إذا كان مانعاً أو انتفاء شرط كما  
 تفيد قوة كلامه وقد صرح فيما يأتي بأن التخلف في المنصوبة إذا لم يكن لوجود مانع أو قد شرط غير  
 متصور وحيداً لجوابه المذكور لا يتم على أن الخلق ان التخلف مانع أو فوات شرط غير فادح في العلة  
 لعدم اختلاف كما هو اختيار البضاوي لما ذكره عنه في شرح المنهاج قال ثم استشكل أي البضاوي  
 تصور نفس التخلف في المنصوبة لا لوجود مانع ولا لفوات شرط ثم أجاب عنه حيث قال فان قلت

معتبراً لوهي ما يقدح في الدليل من حيث العلة أو غيرها (منها) تخلف الحكم عن العلة) بأن عهدة

الحكم (وقال الثاني) رضي الله عنه في أنه قد ربح في العلة (ومعناه) النقض وقالت الحنفية لا يقدح فيها (وسمى) تخصيص العلة وقيل لا يقدح (في) العلة (المستتعة) لأن دليلها اقتران الحكم بها ولا وجود له في صورة الخلف فلا يدل على العلة فيها بخلاف المنصوصة فإن دليلها النص الشامل لصورة الخلف وانتماء الحكم فيها بطله بأن يوقفه عن العمل به والحنفية تقول يخصمه ويجاب عن دليل المستتعة بأن اقتران الحكم بالوصف يدل على علة في جميع صورته كدليل المنصوصة (وقيل عكس) أي لا يقدح في المنصوصة ويقدح في المستتعة لأن الشارع له أن يطلق العام ويريد به مخرجه سائمه إلى وقت الحاجة بخلاف غيره إذا علل بشئ ونقض عليه ليس له أن يقول أردت غير ذلك لصد باب إبطال العلة (وقيل يقدح) فيها (الأن أن يكون) الخلف (للمانع أو فقد شرط) للحكم فلا يقدح (وعليه) أكثر فقهاءنا وقيل يقدح الآن برد على جميع المذاهب (كالعرباء)

كيف يتصور تخلف الحكم لالوجود مانع ولا انتفاء شرط في محل فيه وصف نص الشارع قطعاً أو ظاهراً على علية أو استنباط ذلك استنباطاً صحيحاً قلت هذا لعدم إتيان أحد الأصول بوجود ذلك إنما مستنده تخصيص العلة بمنصوصة كانت أو مستتعة والتخصيص لا يكون بغير محقق وذلك التخصيص إن كان حجباً بوجد مانع أو بغير شرط لم يكن صورة المسئلة وإن كان بدوياً أمكن وهو محتمل على بعد بأن يحصل نص على عدم الحكم في محل الوصف فيه وجود وليس فيه معنى يدعي أنه مانع أو علمه شرط وهيئات أن يوجد ذلك اه قال سم وهذا الاشكال وارد على ما ذهب إليه المصنف هنا من أن الخلف قدح مطلقاً فإنه شامل للقدح بالخلف في المنصوصة ولا يكون لوجود مانع ولا فوات شرط مجرد الاستبعاد اللهم إلا أن يقال في صحة الإطلاق الذي ذهب إليه فرض الخلف فيما ذكر وإن كان محالاً أو يكون هذا مستثنى من كلامه اه فانظر هذا الذي ذكره هنا مع كلامه المتقدم مع العلامة وأما جوابه الثاني عن الاشكال الثاني في من مادة الأول كما قال وقد علم ما فيه (قوله في صورة مثلاً) أي أو في صورتين أو أكثر (قوله وسماه) أي الخلف المذكور وتخصيص العلة أي تخصيصها بما وجدت فيه من الصور مثلاً لوقال المعترض الاستدلال على حرمه بالعبارة الطعم قد وجدت العلة المذكورة في الزمان وليس برؤية لم يكن قوله المذكور قدحاً عند الحنفية ووجود العلة المذكورة في الزمان مخصوصة لها بما وجدت فيه غير الزمان فكانه قبل العلة الطعم إلا في الزمان (قوله لأن دليلها) أي دليل علمتها وهو صحتها (قوله اقتران الحكم) أي اقترانه بالوصف (قوله ولا وجود له) أي لا اقتران المذكور في صورة الخلف (قوله فلا يدل على العلية) أي لا يدل الاقتران المذكور على علية الوصف في صورة الخلف لعدم وجود الاقتران المذكور فيها (قوله بأن يوقفه عن العمل) أي حتى يوجد مخرج وليس المراد بإبطاله القاهراً رأساً (قوله والحنفية تقول يخصمه) أي يخصص النص بغير ما تخلف فيه وهذا مقابل لقوله بطله (قوله ويجاب الخ) أي من طرف الأول وقوله عن دليل المستتعة أي دليل عدم القدح فيها (قوله في جميع صورته) أي صور الوصف (قوله مؤخراته) أي أعلام بيان ما خرج منه إلى وقت الحاجة إلى البيان (قوله لأن يكون الخلف للمانع) أي كخلف وجوب القصاص عن علمه من القتل العمدة المدون في صورة قتل الأبانية لوجود المانع وهو أبوة القاتل القاتل وقوله أو فقد شرط أي كخلف وجوب الزكاة عن علمه من ملك النصاب في صورة ما إذا لم يتم حول النصاب المذكور لفقد الشرط وهو تمام المحل (قوله إلا أن رد على جميع المذاهب) أي الآن برد الاعتراض بالخلف المذكور على جميع المذاهب التي في العلة أي الأقوال التي فيها (قوله كالعرباء الخ) قال العلامة ومثله الشهاب فيه أشكال لأن العرباء رخصة بالإجماع والرخصة ما شرع لعذر مع قيام المانع لولا العذر والمانع ليس إلا العلة وهو إجماع على أن قيام العلة بدون الحكم في محل العذر لا يمنع علية باقي غيره اه أي فكيف يصح القول بما يقدح بالخلف في ذلك كما اقتضته حكاية هذا الخلاف مع مخالفة الإجماع قال سم وأقول يمكن أن يجاب بأن القاتل بالقدح لا يسمي أن الإجماع على أن ما ذكره علة تعني أنه قيام العلة بل يعني أنه متعين في العلة فلا ينافي أنه يعتبر به شئ آخر شرطاً أو شرطاً بوجود في هذه فلذا تخلف الحكم فيها والآن يتصور تخلف الحكم فيها بل كون الأمر كذلك مما لا بد منه عند كل أحد فلا يتصور شمول العلة حقيقة ما ليس بحال الحكم فان قلت سافى هذا أنه لا بد في الرخصة من قيام السبب للحكم الأصلي وإذا لم يكن ماذا كتمام العلة لم يتحقق قيام السبب للحكم الأصلي قلت لا نسلم المناقاة لجواز أن يكون السبب المحكوم ببقائه هو السبب في الجملة لا التام بل كون الأمر كذلك مما لا بد منه عند التام الصائب إلى آخر ما أطال به وأنت خبير بأن علة الحكم في الرخصة هو العذر الذي لو أنه ثبت الحكم الأصلي لوجود علمه فالعذر المذكور رتبة لغيره المانع أو هو مانع للعلة المذكورة وهذا غير محتمل بطله العلة المذكورة فيماعد صور الرخصة المعلوم استثنائها من صورة تلك العلة اتفاقاً فلا وجه لأن يقال إن العلم ثبت الحكم الأصلي في محل الرخصة لنقص علمه عما يعتبر فيها



وهو بيع الطيب والعسل قبل القطع بقرأوز ينب فان حوازموا رد على كل قول في علة حرمة مال باطن الطيب والقوت والكيل والمال فلا يندح (وعلة الامام) التي يزعم نقل الاجماع على أن حرمة مال بالانتمال الا باحذنه الامور الاربعه (وقيل يندح في) العلة (المحاطرة) دون المصلحة لان المحظر على خلاف الاصل فنقدح فيه الا بحدته بخلاف العكس (وقيل) يندح (في المنصوصة الا) اذا ثبتت (بظاهر عام) لقبوله للتخصيص بخلاف القاطع (وبندح في) المستنبطة) ايضا (الا) ان يكون الخلف ١٧٣ (لما منع) وان فقد شرط الحكم فلا يندح فيها

(وقال الامدني ان كان الخلف لما منع او نقد شرط او في معرض الاستثناء) منصوصة كانت او مستنبطة (او كانت منصوصة بما يقبل التأويل لم يندح) والصدق الا في المنصوصة بما يقبل التأويل فيؤول للجمع بين الدليلين وقول المصنف عنه في المنصوصة بما يقبل التأويل لم يندح هو لازم قوله في بيان كان الخلف لدليل على فالتفتي لا يعارض القطعي او قطعي فتعارض قطعي محال قال المصنف الا ان يكون أحدها ناسخا (واختلاف) في القدر (معنوي لالفتي خلافا لابن المحاسب) في قوله انه لفتي مني على تفسير العلة ان فسرت بما يستلزم وجوده وجود الحكم وهو معنى المؤثر والخلف قاذح او بايعا وكنيا بالعرف فلا (ومن فروعه) أي فروع ان

فيكون هذا الخلف محلا لميتها في غير محل الرخصة وهذا واضح لكل أحد ذلك جادة الانصاف وبه قطع سقوط جميع ما أطالب به سم من التوهّمات التي زعم انها تحققات (قوله) وهو بيع الطيب والغيب قال العلامة ينبغي ان يراعيه الموهوب لا الواهب اه (قوله من الطام) أي كما هو مذهب الشافعي وقوله والقوت أي والادخار كما هو مذهب مالك فان العلة عنده الاقتيات والادخار لا الاقتيات فقط كما هو كلام الشافعي وقوله والكيل أي كما هو مذهب أبي حنيفة وكان الكيل عنده الوزن وقوله والمال انظر من عالج به عليه فيلزم ان كل ما وجد في الماله كان زواجا عن كثيرا مما وجد حذفه الماله غير يرى فتأمل (قوله فلا يندح) جواب قوله الا ان يرد الخ (قوله) وقيل يندح في العلة المحاطرة الخ) كأن يقال يحرم الزاوي الركونه مكيلا فينقض بالمجلس مثلا فانه مكمل وليس برؤي وقوله بخلاف العكس أي كأن يقال سباح الزاوي الفتح لانه موزون فينقض بالتر وقوله بخلاف العكس أي فلا يندح فيه الخلف المذكور لان الاضافة في الاصل ونفيها عارض لا يمتد به (قوله) وقيل يندح في المنصوصة) أي كأن يقال يحرم الزاوية العظم (قوله الا اذا ثبتت بظاهر عام) أي تحديث الطعام بالاعطام را (قوله بخلاف انقطاع) أي فانه يندح فيه اشكال لا يخفى اذ لا يمكن معارضة القاطع سواء كان خاصا بجمع النقص او عامه وانفسره من الحال الآن ثبت نسخه بدليل ومثال انقطاعي الخاص كالو قيل يحرم الزاوي الركونه العظم ومثل انقطاع بقسمه الخاص انظار فانه لا يندح فيه خلافا لما يفيد كلام الشارح ووجهه ان دلالة الخاص على علة الوصف في محل النقص لا تنصو صرورها بخلاف الحكم عنه وعدم التعارض في الخاص بفسره لان الدليل اعاد على علة الوصف في غير محل النقص فتخلف الحكم في محل النقص الذي لم يدل الدليل على العلة فيه لا يعارضه أشاره شيخ الاسلام ومثال الظاهر الخاص ما لو قيل من الماعطوم الفواكه ماعطومها را (قوله في معرض الاستثناء) أي كما راها والمصرورة معرض وزن منبر (قوله بما يقبل التأويل) أي كأن يقال ماعطوم الزاوي في كل ماعطوم (قوله والاندح) أي والابان كانت مستنبطة وليس معها واحد من ثلاثة نص يقبل التأويل تحت الاصور ثلث (قوله الا في المنصوصة بما يقبل التأويل) قال شيخ الاسلام فيه اشارت خفية الا ان تقيدها الامدني بما يقبل التأويل منتقد اه (قوله بين الدليلين) أي دليل العلة ودليل الخلف (قوله ولا يندح) وحزمه وان نقدح بالنقص فرع ان تعارض فاذا انتفى تعارض انتفى نقدح قاله شيخ الاسلام (قوله قال المصنف) أي نقلا عن الامدني لان الاستثناء من كلام الامدني (قوله) انما يتأني في تخلف العلة عن الحكم) أي لان نقدح تخلف العلة عن الحكم في العامة يستدعي المحضار لتعليل فيها اذ لو خلفه علة اخرى لم يندح الخلف ثم لا يخفى ان النقدح في تخلف العلة فرع عن امتناع التعليل بعلتين لا عكسه كما يقتضيه ظاهر كلام المصنف كما قال بعضهم وقد يقال يصح تفرع كل عن الآخر والامر سهل (قوله والانتقطاع) صورة المسئلة اذ لم يجب عن الخلف فان قلنا ان نقدح لظلال دليله والافلا لبقاء دليله اما اذا جاب ذرا انتقطاع والافلا وجه لقوله وجواب الخ حيث حصل الانتقطاع فتأمل سم (قوله وبسم قوله) مفرغ على جواب الشرط اعني قوله فلا فهو وعطف على لام مخوفة والتقدير وان لم يندح فلا يحصل الانتقطاع ويسمع قوله الخ (قوله فيحصل) أي الاخر ان لم يندح الخلف أي ان قلنا ان نقدح قاذح فتعطل به متبعية الوصف للحكم فلا يصلح مقتضيا لترتب الحكم عليه وان قلنا انه غير قاذح فلا يتعطل المناسب لم يكن في الحكم لوجود المانع اذ لا عمل للمقتضى مع وجود المانع وصورة المسئلة ان يوجد الوصف المناسب في صورة من الصور ويكون بحيث

الخلاف معنوي (التعليل بعلتين) فيمتنع ان قدح الخلف والافلا وهذا التفرع نشأ عن سهو فانه اغما يتأني في تخلف العلة عن الحكم والكل في عكس ذلك (والانتقطاع) لتستدل فيحصل ان نقدح الخلف والافلا ويسمع قوله اردت العلة في غير ما حصل فيه الخلف (واخرام المناسبة بمقعدة) فيحصل ان قدح الخلف والافلا ولكن ينتفي الحكم لوجود المانع (وغيرها) بالرفع أي غير المانع المذكور ان كصص العلة فيمتنع ان قدح الخلف والافلا (وجوابه) أي الخلف على القول به قاذح

لو ترتب عليه الحكم له متفقد مثاله كاتقدم مافراثا الطارق البعد فافترض القصر لا غير فانه لا يقصر  
فالوصف المناسب السفر الطويل والحكم المترتب عليه القصر أى نذبه والمفردة اللازمة على ذلك التقيد  
المذكور يقتضي انقصر حيث شذذ فانما ان الخلف قاذح كان انتفاء الحكم لانقضاء مناسبة الوصف وان قلنا انه  
غير قاذح كان انتفاء الحكم لو جرد المانع وهو لزوم تلك المفردة مع بقاء المناسبة هذا الصراح ما اشار اليه (قوله)  
منع وجود العلة أى في الفرع الذى ادعى المعارض وجود العلة فيه بدون الحكم كان بقول المعارض  
للمستدل جعله علة الى باقى البراءة كىل منقوض بالجدس فانه مكمل وايسر بوى فعيه المستدل بقوله لا نسلم ان  
الجدس مكمل بل هو موزون (قوله) اومنع انتفاء الحكم عن ذلك أى عما اعترض به مثاله ان يقول المعارض  
للمستدل جعله علة له في حرمه الى باقى التمر الوزن منقوض بالتمساح فانه موزون غير روى فعيه المستدل بقوله  
بل هو روى وقولنا انه غير روى ممنوع اذا كان يثبت الحكم المذكور وهو ال روية في التمساح ههنا المستدل  
واما اذا كان ههنا انتفاء الحكم المذكور عن التمساح فلا يأتى له الجواب المذكور واليه الاشارة بقوله ان لم  
يكن انتفاؤه ههنا المستدل (قوله) وعنده من روى الموانع أى ابراهاماته من القيدح بان يرى ان الخلف  
اذا كان مانعا لا يكون قاذحا وانما يكون قاذحا اذا لم يكن مانعا كاتقدم في القول الثانى وهذا معنى قول الشارح  
أى يعتبر ما بالنفى في قدح الخلف أى يعتبر انتفاءه ما في كون الخلف قاذحا كالمانع انتفاء الشرط فصل  
الجواب ببيان انتفاء الشرط وقوله ياتى قال الكمال كشوح الاسلام خبره متد محذوف لانه ما قوله عليه والتقدير  
وجوابه عنده من روى الموانع ياتى أى الموانع والجدلة عطف على الجملة قبلها اه ولا يشين ذلك لجواز كونه  
معطوفا بالواو الداخلة على عنده من روى على منع وجود العلة فتكون خبرا عن المستدل المذكور باعتبار هذا القيد  
أعنى عنده من روى وان قد قدمه دفعا لثوبهم رجوعه للجميع لو أخرجه بان قال روى الموانع عنده من رآها أى  
المذكورات قاله سم وقد تقدم تبين المانع والشرط عند ذكر القول الثانى (قوله) وقيل ذلك أى المعارض  
بالتخلف الاستدلال (قوله) من ابطاله العلة بيان للعالم ب (قوله) ما لم يكن دليل أولى بالقدح الخ) أى المعارض  
أن يستدل على وجود العلة فيما ينقض به ما لم يكن عنده دليل آخر يرد به على المستدل أولى بالقدح من الخلف  
كأنه يترض المعارض على جعل المستدل علة الى باقى البراءة كىل بالخلف في الجدس فانه مكمل غير روى فاذا  
اراد المعارض المذكور الاستدلال على وجود العلة المذكورة فيما اعترض به فليس له ذلك لان معناه ملاهو  
أولى بالقدح في علة المستدل مما قدح به من الخلف وذلك الدليل هو نص الحديث على أن علة بال العلم  
فتترك حثذا الاستدلال المؤدى الى الانتشار لعدم الضرورة اليه (قوله) اسلم من ابراهاماتها أى لانه يتوهم  
من اسقاطها أن قوله ما لم يكن الخ قد في النفى اذ لم يتقدم في انقضاء ما يحال عليه غيره وذلك خلاف المقصود اذ  
القصد انه قد في الاثبات (قوله) أى انقاعه في الوهم الخ) اشار بذلك الى ان المراد بالابها المذكور فهم ما ذكر  
وحصوله في الذهن وليس المراد كون ذلك هو وما بعد الما من ان المفهوم الذى سبق للذهن عند حذف  
له هو ما تقدم قبل التأمل (قوله) ما لم يكن أى الحكم المتنازع فيه حكما شرعيا وقوله وجهه أى وجهه  
التفصيل بين الحكم الشرعى وغيره وقوله لجواز الخ حاصل القول أنهم لم يختلفوا في اسم يكن في عبارة ابن  
الحاجب بخلافه المقصد ضمير الوصف الماعل به المسمى انتفاؤه وجعله جهو والشارح بين ضمير الحكم المتنازع  
فيه وبعبارة اخرى قد قيل ان كان أى الوصف الذى ينقض حكما شرعيا فلا أى فليس للمعارض أن يستدل على  
وجوده في صورة النقص لان الاشتغال باثبات حكم شرعى هو الانتقال بالحقيقة والافتقار لظهور أمر تنعيمه أى  
المعارض لدله اه قال السعد قوله والاوان لم يكن وجود الوصف في صورة النقص حكما شرعيا فمضى  
للمعارض أن يقيم الدليل على وجوده لان كون هذا تنعما مطلوبه لان انتقالا لطلوب آخر ظاهر بخلاف ما اذا  
كان حكما شرعيا فان جانب الانتقال فيه أظهر فضمير تنعيمه ودليله للمعارض واللام متعلق بنتيجه والمراد  
دليله على نفي العلق وطولان قياس المستدل وجهو والشارح بين على ان المراد ان المذهب الثالث هو التفصيل  
بان الحكم المختلف فيه ان كان حكما عقليا فلا معارض أن يستدل على وجود الوصف في صورة النقص لانه  
يقدح فيه فيحصل فائدة وان كان حكما شرعيا فلا لعدم الفائدة اذ للمستدل أن يقول يجوز ان يكون تخلف الحكم

(منع وجود العلة)  
فيما اعترض به (اومنع  
انتفاء الحكم) عن  
ذلك (ان لم يكن انتفاؤه  
مذهبا للمستدل) والا  
فلا يأتى الجواب عنه  
(وعنده من روى  
الموانع) أى يعتبرها  
بالنفي في قدح الخلف  
حتى اذا وجدت أو  
واحد منها لا يقدح  
عنده (بيانها) فصل  
الجواب على رآه بيانها  
أوبيان واحد منها  
(وليس للمعارض)  
بالتخلف (الاستدلال  
على وجود العلة) فيما  
اعترض به (عنده  
الاكثر) من النظر  
ولو بعد منع المستدل  
وجودها (لانتقال)  
من الاعراض الى  
الاستدلال المؤدى الى  
الانتشار وقيل له ذلك  
ليتم مطلوبه من ابطاله  
العلة (وقال الأمدى)  
له ذلك (ما لم يكن دليل  
أولى) من الخلف  
(بالقدح) فان كان فلا  
ولو صرح المصنف  
بلفظه له سلم من ابراهام  
نفيها أى انقاعه في  
الوهم أى الذهن وما  
حكاه ابن الحاجب من  
أنه يمكن ما لم يكن حكما  
شرعيا أى بان كان عقليا  
قال المصنف لم يوجد  
غيره قال وجهه

ان الخلاف في التعطيل كادح بخلاف الشرعي لموازان ان يكون فيه لوجود مانع أو فوات شرط (ولول) ١٧٥ المستدل (على وجودها) فيما

عليها (بوجوده) محل النقض ثم منع وجودها) في ذلك المحل (فقال) له المعارض (ينقض ذلك) على الصلة بحيث وحده في محل النقض دونها على مقتضى مثلث وجودها فيه (فالصواب أنه لا يسمع) قول المعارض (لانتقاله من نقض الصلة إلى نقض دليلها) والانتقال ممنوع وأشار بالصواب إلى دفع قول أن الحجاب فيه أي في عدم السماع نظر أي لأن القدر في الدليل قدح في المدلول فلا يكون الانتقال إليه مجتعا (وليس له) أي للمعارض (الاستدلال على تخلف الحكم) فيها اعترض به ولو بعد منع المستدل تخلفها تقدم من الانتقال من الاعتراض إلى الاستدلال المؤدى إلى انتشار وقيل له ذلك ليتم مطلوبه من إبطال الصلة (وثانها) له ذلك (أن لم يكن دليل أولي) من التخلف بالقدح فإن كان فلا (ويجب الاحتراز منه) أي من التخلف بأن ذكر في الدليل ما يخبر عنه محله

لو جرد مانع أو انتفاء شرط فوجب الحمل عليه جمعا للبيان دليل الاستنباط ودليل الخلف فلا تطل عليه  
بمخلاف الحكم العقلي فان هذا لا يقتضي فيه ولا يقتضي ضعف هذا الكلام اهـ والمعنف جرى على ما عليه  
جمهور الشارحين دلائل قوله له أنه لغيره فانه ساء على رجوع ضمير يكن للحكم العقل لال ما يعلل به انذونه  
على ذلك لم يصح قوله له أنه لغيره لانه قد وجد لغيره كصاحب المقترح ابي منصور البروي عو حدة وراه  
مفتوحين قاله شيخ الاسلام قاله سم (قوله ان الخاف في القضي قاذح) اراد بالقطعي العقلي كما عبر به عنه  
المصنف في شرح المختصر وهو الاوقى بالمقابلة بالشري وجئنا فاعل ذلك لما استبرق كلامهم من ان  
العقالات لا يدخلها تخصص من لكن قد ذكبت بعضها بالتخصص بغير العقلي والا فلا تخصص العقلي مما  
يدخلها سم (قوله بمخلاف الشرعي لمواز ان يكون فيه لو جرد مانع أو فوات شرط) لعل هذا مبني على القول  
بعدم القبح اذا كان الخلف لو جرد مانع أو فوات شرط وعمارة المصنف في شرح المختصر مصرحة بذلك  
وضعه او قصارى المعترض اثبات الوصف ثم لا يجيده لان الخاف لذلك لا يقدح في العلة الشرعية عند الجمهور  
اهـ قاله سم (قوله ولودل على وجوده الخ) أي ولو استدلل المستدل على وجود العلة فيما علة به استدلال  
موجود في صورة النقص ثم منع المستدل بوجوده في تلك الصورة الخ مثال ذلك ان ثبت المستدل كون البر  
مطعم وما يدل وهو كونه يدارق الغم ويضعف ملاءمة يكون بوجهه قوله له المعترض ما ذكرت من علة الطعم  
ينقض بالتفاح فانه مطعم مع انه غير يروي فيقول المستدل لا بأس كون التفاح مطعوما بقوله له المعترض  
ما ذكرت من الدليل وجوده فيه لم يجئ ينقض دليلك (قوله فقال له المعترض ينقض دليلك الخ)  
قال المصنف هذا اذا دعي انتقاض دليل العلة معينا ولو ادعى أحد الاربعين قد لا يلزم اما انتقاض العلة أو  
انتقاض دليلها وكيف كان فلا تثبت العلة كان معهما بالانفاق فان عدم الانتقال فيه ظاهر اهـ وقوله  
كف كان قال السعد أي سواء كان الازم انتقاض العلة أو انتقاض دليلها لم تثبت العلة بها ما على الاول فلما  
مر أن النقص بطل العلة وأما على الثاني فلا يلزم لا يثبت العلة معن مسلك صحيح وأما ما قبل انتقاض دليل  
العلة فانه يلزم انتقاض العلة فظاهر ابطالان اهـ (قوله لان لقدح في الدليل الخ) ليس معناه انه يلزم من  
بطان الدليل بطلان المدلول لظهور فساد دل معناه انه يجوز الى الانتقال الى دليل آخر لاثباته والا كان  
قولا بغير دليل وهو باطل قاله شيخ الاسلام وهذا التوجيه الذي ذكره الشارح هو الذي وجه به المصنف نظر  
ابن المحاسب المذكور فقال ولعل ذلك أي النظر أن القبح في دليل العلة قدح في العلة وهو مطلوبه فلا انتقال  
اهـ وقوله وهو مطلوبه قال السعد أي القبح في العلة مطلوب المعترض وفي بعض الشروح وجه النظر أن  
هذا انتقال من اعتراض الى اعتراض وغيرا المسبوع هو الانتقال من الاعتراض الى الاستدلال اهـ (قوله  
وايسر له الاستدلال على تخلف الحكم) أي كما انه ليس له الاستدلال على وجود العلة فيما اعترض به كإس  
(قوله فيما اعترض به) أي في المحل الذي اعترض به أي اعترض بتخلف الحكم فيه مثال ذلك ان يقول  
المستدل يحرم في باقي البر لعله الكل فنقض عليه المعترض بالتحفة مثلا فانها مكهة غير بوجه فليس المعترض  
الاستدلال على انها غير بوجه ولو منع المستدل تخلف الحكم فيها وقال لا نسلم انها غير بوجه بل هي بوجه  
فمن الانتقال من الاعتراض الى الاستدلال المؤدى للتأثير كما تقدم (قوله وقيل له ذلك) أي له الاستدلال  
ليتم مطلوبه وهو ابطال العلة (قوله ونالها ان لم يكن دليل أولى) أي للمعترض أن يستدل على ما ذكره ما لم يكن  
فيه دليل يعطل ما قاله المستدل من علة الكل فيكون أولى بالقبح فيها من الخلف فليس له الاستدلال  
حينئذ بل يعطل علة ما بالدليل كأن يعطل كون علة بالكل بقوله في الله عليه وسلم الطعام بالطعام ربا  
الدال على أن العلة الطعم (قوله بان تذكر في الدليل ما يخرج محله) أي يذكر في الدليل الدال على العلة  
بما يخرج محل النقص كأن يقول مثلا في الاستدلال على حمة البراي البراي وطعمه وكل مطعم غير فاكهة  
بحرم البراي به (قوله على المتناظر مطلقا) أي حتى فيما اشتهر من المستثنيات والمتناظر مقلد يستدل لامامه

لا بد من الاعتراف (على المناظره طلقا وعلى الناظر) انفسه (الافيه اشهر من المستثنيات) كالعربا (انصار كالمذكور) فلا حاجة الى الاحتراز منه

(وقيل يجب) عليه  
 الاحتراز منه (مطلقا)  
 وليس غير المذكور  
 كالمذكور (وقيل)  
 يجب عليه الاحتراز منه  
 (أي المقتنيات  
 مطلقا) أي مشهورة  
 كانت أو غير مشهورة  
 فلا يجب الاحتراز عنها  
 لقسيم بأنها غير مرادة  
 (ودعوى صورة معينة  
 أو معينة) بالاثبات أي  
 اثباتها (أو نفيها) بنقض  
 بالاثبات أو النفي  
 العامين بدأ بالاثبات  
 الرجوع إلى النفي  
 لتقدمه عليه طبعاً  
 (وبالعكس) أي الاثبات  
 العام أو النفي العام يقتضيان  
 بصورة معينة أو معينة  
 نحو زيد كاتب أو انسان  
 ما كاتب تناقضه لا شيء  
 من الانسان يكتب  
 ونحو زيد ليس يكتب  
 أو انسان ليس يكتب  
 تناقضه كل انسان  
 كاتب (ومنها) أي من  
 القوادح (الكسر) هو  
 (قادر على الصحيح) لأنه  
 نقض للمعنى (أي الملل  
 به بالقاء بعضه كإثبات  
 (وهو إسقاط وصف  
 من العلة) أي بان سبب  
 أنه ملحق بوجود الحكم  
 عند انتزاعه ومقابل  
 الصحيح نقول ان ذلك  
 غير قاطع وصرح بقادح  
 استعلق به الجار والمجرور  
 وقوله (أما عدا ابداله)  
 أي الاثنان بدل الوصف  
 بغيره أو لا

ويذهب عن مذهبه يسمى جدليا كما تقدم وخلافاً والمناظر لنفسه هو المجتهد (قوله وقيل يجب مطلقا) قال  
 النكاح أي من غير تفصيل بين المناظر والمناظر ولا بين المستنبات وغيرها اه لا قال بلزم على هذا  
 التكرار بالنسبة للمناظر لان الاطلاق فيه قد استفيد مما قبله لا نقول هذا قاسداً أما أولاً فلان الاطلاق فيه  
 المستفاد مما قبله إنما هو مع التفصيل في قرينه وهو المناظر والاطلاق فيه على هذا التقدير مصاحب للاطلاق  
 في قرينه وأما ثانياً فلان هذا القائل غير ذلك القائل ومجموع ما قاله هذا مبني على مجموع ما قاله ذلك فكيف  
 يتصور مع ذلك تكرار لا يلحق عليه ان الاطلاق هنا وفيما قبله يشمل المستنبات بقسمها أي المشهورة وغيرها  
 سم (قوله ودعوى صورة الخ) قال انشهاد بما وقع الكلام في النقض استدعي ذكر هذه القاعدة وحاصلها  
 ما تفرق على الميزان من ان تقرض الموحدة الجزئية السالبة الكلية وتقرض السالبة الجزئية الموحدة الكلية  
 كما أوضحه الشارح بالمثال الآتي (قوله بالاثبات) البناء للإسبة أي دعوى صورة معينة أو معينة فلا نبات  
 وقوله أي اثباتها بالرفع تفسير لدعوى وقوله أو نفيها عطف على دعوى (قوله بدأ بالاثبات الرجوع إلى النفي)  
 أي على طريق القاب والنشر غير المرتب (قوله لتقدمه عليه طبعاً) قال العلامة ظاهرة لتقدم الاثبات على  
 النفي وفيه نظر اذ الاثبات يحجب النسبة والنفي انتراعها فكل منهما وارد على النسبة وإس أحدهما مقدما  
 باطبع على الآخر نعم الانتفاء متقدم باطبع على الاثبات في المكاتبات إلى آخر كلامه وقال سم جوابه  
 ما قاله النكاح حيث وجه ما ذكره والشارح من تقدم الاثبات على النفي طبعاً بقوله فان معنى نفي اثبات الحكم  
 بانه ليس بثابت وذلك يتوقف على تعقل الثبوت لحكم بأستفائه اه فإشارتي ان المراد التقدم باعتبار تعقل  
 المتقدم دون تحققه وإلى ان المتقدم بهذا المعنى هو انثبوت لا الاثبات فكلام الشارح ما مبني على ان المراد  
 بالاثبات الثبوت أو على ان المراد الاثبات من حيث ما تضمنته من الثبوت إلى آخر ما قال وأطال قلت لا ريب  
 أن الكلام هنا في الاثبات الذي هو ادراك أن النسبة واقعة أو انقاعها أو السلب الذي هو ادراك انها ليست  
 بواقعة أو انتراعها وهذا واردان على النسبة لا تقدم لأحدهما على الآخر وأما الثبوت الذي هو تصور واثبتي  
 فهو متقدم على الاثبات والنفي معاً لان الحكم فرع التصور فإطال به سم غير مفيد شيئاً فامل (قوله  
 وبالعكس الخ) أي فالصور ثمان أربع فيما قبل العكس وهي صورة معينة معينة صورة معينة معينة صورة  
 مهمة معينة صورة مهمة معينة وهذه فيما إذا كانت الصور المذكورة مدعاه أو يجري مثلها إذا كان المدعي  
 الاثبات العام أو النفي العام فالأول يقتضيه صورة معينة معينة أو صورة مهمة معينة والثاني يقتضيه بصورة  
 معينة معينة أو صورة مهمة معينة وهذه صوراً عكس التي أشار لها الشارح (قوله نحو زيد كاتب أو انسان  
 ما كاتب) لا يلحق أن الأولى شخصية والثانية مهملة وكل منهما في قوة الجزئية فلذا كانتا تنقض السالبة  
 الكلية وكذا القول في قوله زيد ليس يكتب وانسان ليس يكتب لما كانا في قوة السالبة الجزئية كان  
 النقيض لهما الموحدة الكلية ولم يعلل الشارح بالعكس لوضوحه والاستغناء عنه عما ذكر (قوله لأنه نقض  
 للمعنى) أي بول إلى ذلك ولا فوقي لا ينداء ليس نقضاً وفيه كما قال شيخ الاسلام مع ما في إشارة إلى ان العكس  
 قسم من أقسام القادح السابق وهو يختلف بالحكم عن العلة (قوله أي الملل به) انما قصر المعنى بالعله لان  
 الضمير في قوله لأنه لا كسر وسأني تفسيره بقوله وهو إسقاط وصف من العلة فمعنى أن براد المعنى العلة ولا  
 يصح تفسير المعنى بالحكمة وان كان المتبادر من المعنى في هذا الباب هو الحكمة لا المر ولا نقض الحكمة  
 دون العلة غير قاطع على الصحيح كما يأتي للشارح (قوله وهو إسقاط وصف من العلة) أي ونقض الباقي بدليل  
 قوله بعدم يقتض الخ وفيه إشارة إلى أنه يصح فرضه على العلة المركبة كما قاله شيخ الاسلام وأعلم أن تعريف  
 المصنف الكسر لا يلحقون خفاءً لأنه ما يؤخذ من قوله وهو إسقاط وصف من العلة مع ما ذكره بعدم التمثيل  
 وهو غير جار على طريقة التعارض يف من ذكر التعريف ثم التمثيل لا يصححه والتعريف الصحيح ما قاله البصراوي  
 كالأمم الرازي ودعوى تأنيء أحد جزأي العلة ونقض الآخر كما سيأتي وقد أطال النكاح في اعتراض تعبير  
 المصنف هنا فراجعوه ولا عبرة بما أطال به سم في تصحيح كلام المصنف وتصويبه بما لا حاجة إلى إرادته  
 (قوله بان يسبين أنه ماني) أي غير مؤثر في الحكم (قوله وصرح بقادح استعلق به الجار والمجرور)

المعلوم من ذكر مقابلة بين صورتها الكسرية (كما يقال في) اثبات صلاة (تلقون) هي صلاة يجب قضاؤها (للمغفل) (فبما إذاؤها كالامن) فان الصلاة يجب قضاؤها ولم تغفل يجب أدائها (فيغرض بان خصوص الصلاة تعاقب) وبين بان الجمع واجب الاداء كالتقضاء (فليبدل) خصوص الصلاة (بالعبادة) ليندفع الاعتراض وكان تغفل ١٧٧ عبادة الخ (ثم يتضح) هذا القول

(بصور الحاضر) فانه

عبادة يجب قضاؤها

ولا يجب أدائها بل يحرم

(أو لا بد) خصوص

الصلاة (فلا يبق) علة

للسند (الا) قوله

(يجب قضاؤها) فيقال

عليه (وليس كل ما يجب

قضاؤه يزيد دلالة

الحاضر) فانه يجب

عليها قضاء الصور دون

أدائها كما تقدم قد عرف

السنن في الامام

أزاري الكسري بعدم

تأثير أحد جزئي العلة

ونقض الآخر وهو

منطوق على ما تقدم

بصورته وبغيره بان

الحاجب كالأمدى

بالنقض المكسور وعرفا

الكسري بوجود حكمه

العله بدون العلة والحكم

وبغيره بنقض المعنى

أي الحكمة والإرجح

أنه لا قدح لانه لم يرد

على العلة وقيل يندفع

لاعراضه المقصود

مثاله أن يقول المعنى

في العامي بغيره مائر

فيترخص كغير العامي

لحكمه الشقة فيعترض

عليه بذى الحرفه

الشاقة في المضركن

بحمل الانتقال وضرب

قال الكمال وهم أنه لو لم يذكر لم يكن الجار والمجرور متعلق وليس كذلك بل لقال ومنها الكسري على الصحيح لكان المعنى من القواعد الكسرية وتعلق قوله على الصحيح بتعلق قوله منها المقدار أي الكسري معدود من القواعد على الصحيح نعم لو لم يذكر لزم أن قوله على الصحيح متعلق بالكسري يعني أن في تفسير الكسري خلافا وان عدمه من القواعد مبني على الصحيح في تفسيره اه (قوله المعلوم من ذكر مقابلة) أي وهو قوله امامه ابداله وأشار بذلك إلى جواب سؤال تقديره ان اما لتقسيم المستلزم لتعدد الأقسام ولم يذكر المصنف الأقسام واحدا وحاصل الجواب أنه أسقط القسم الثاني لعدم ذكر مقابلة وهو القسم الأول وقوله المعلوم من ذكر مقابلة قال شيخ الاسلام بالرفع صفة اقوله أو لامع ابداله اه قال سم يتأمل وجه الرفع لان التبادر تعالى قوله امامه ابداله الخ بقوله وقوله وذلك لا يوافق الرفع اه (قوله في اثبات صلاة الخوف) أي في اثبات وجوب أدائها (قوله كالامن) أي كصلاة الامن كما يشير إليه قول الشارح فان الصلاة في الخ (قوله فيعترض) أي هذا القول (قوله وبين بان الجمع الخ) أي بين التأويلين الخ (قوله أو لا يبدل) عطف على قوله فليبدل (قوله فلا يبق الخ) أي فبما أسقط خصوص الصلاة لعدم الاتيان بغيره الا في الإيجب قضاؤها (قوله فيقال عليه) أي في الباقي وهو يجب قضاؤها أي يقال عليه في الاعتراض ليس الخ وهو بيان للنقض (قوله وهو منطوق على ما تقدم الخ) أي من قول المصنف أسقط وصف من العلة امامه ابداله الخ لكن قد يفرق بينهما بان ما تقدم اعتبر فيه الإسقاط وحده دون النقص وهذا اعتبر فيه الإسقاط والنقض معا قاله العلامة قلت قد يقال انه منطوق عليه باعتبار ما يؤخذ من مجموع كلام المصنف فان التعريف هو مجموع قوله وهو اسقاط وصف من المعنى الخ مع المثال كما تقدمت الإشارة اليه بما فيه ثم رأيت شيخ الاسلام قال ما نصه قد يقال في تلويح بان تصرف المصنف غير منطبق عليه لاقتضاه على اسقاط الوصف ويحاجبانه منطوق عليه أيضا بما يؤخذ من كلامه كما سيأتي قبل اه قلت وكلام شيخ الاسلام مبني على أن المراد بما تقدم ضرورا لا بدال وعدمه وان الترخيف هو قول المصنف أسقاط وصف من العلة امامه ابدال أو بدونه كما أشار إلى تقديره شارح وحديثه قد يبحث في جوابه المذكور رتبة لس في كلامه ما يؤخذ منه اعتبار بالنقض مع الإسقاط فليستأمل (قوله وبغيره ابن الحاجب) أي عن الكسري المعروف بما تقدم بالنقض المكسور وقوله وعرفا الكسري الخ فالذي عبر عنه البياض والازاري وتبعهما المصنف بالكسري بغيره ابن الحاجب والأمدى بالنقض المكسور وتغيره مائر وأما المعروف بالكسري عندها فهو ما عرفاه بوجود حكمه العلة بدون العلة والحكم (قوله وبغيره ابن الحاجب) أي عن الكسري بهذا المعنى الثاني (قوله والارجح) أي الكسري بهذا المعنى الثاني الذي عرفه به ابن الحاجب والأمدى (قوله لا اعتراضه المقصود) أي من العلة وهو الحكمة (قوله لحكمة المشقة) الاضافة بيانية أي حكمه هي المشقة (قوله فيعترض عليه بذى الحرفه الخ الخ) أي فقد وجدت الحكمة وهي المشقة بدون العلة وهو السفر (قوله بالمعول) جمع معول بوزن منها انقاس العطفية يقطعها الضمير (قوله وهو أي العكس) قال شيخ الاسلام فيه مع مقابلة شبه استخدام اه وكان وجه تفسيره يشبه الاستخدام أن الضمير للعكس وهو ليس المحكوم عليه يكونه من القواعد بل الذي منها تخلفه لاه وفيكون على حذف مضاف أي ومنها تخلف العكس وفيه أن يقال إذا حل على حذف المضاف فالعكس مستعمل في حقيقته فلا استخدام أصلا ولا شبهه وان كان وجهان العكس ليس على حذف المضاف بل مستعمل في تخلف العكس بحجاز التعلق بينهما فيكون في الكلام استخدام لا شبهه فانه يشبه الاستخدام لا وجه له خلافا لقرار بعض المحققين (قوله فان ثبت مقابله الخ)

(٢٣ - ثاني - ثاني)

بالمعول فانه لا يترخص له (ومنها) أي من القواعد (العكس) أي تخلفه كما سأتى (وهو) أي العكس (انتفاء الحكم لانتفاء العلة فان ثبت مقابلة) وهو ثبت الحكم لثبوت العلة أي المعنى بالطرد (فالمعنى) في العكس مع ما ثبتت مقابلة بان ثبت الحكم مع انتفاء العلة في بعض الصور لانه في الأول عكس لجميع الصور وفي الثاني لم يعنها (وشاهد) أي العكس في جهة

حاصل ما أشار إليه المصنف ان العكس فسمان أبلغ وغير أبلغ فالأبلغ ثابت مقابلته المسمى بالطرد وهو ثبوت الحكم لثبوت العلة وغير الأبلغ ما ثبت مقابلته المذكور وعدم ثبوت ذلك المقابل هو عدم ثبوت الحكم لثبوت العلة بان توجد العلة بدون الحكم كما هو واضح ومن قولنا عدم ثبوت الحكم لثبوت العلة وأيضاً أنه ان قولنا ثبوت الحكم لثبوت العلة معناه كما ثبتت العلة ثبت الحكم فبقضه ليس كلما ثبتت العلة ثبت الحكم أى بل توجد العلة ولا يوجد الحكم كما يقال كلما كان انساناً كان حيواناً وان نقضه ليس كلما كان انساناً كان حيواناً فان معنى هذا النقص ان الانسانة توجد بدون الحيوانة لان الحيوانة توجد بدون الانسانة واللام يكن نقضاً لانه صادق كنهته وحينئذ يقدم ثبوت الحكم لثبوت العلة وهو ثبوت العلة بدونه لا بثبوت بدونه فتمثيل الشارح لعدم ثبوت المقابل بقوله بان ثبت الحكم مع انتفاء العلة غير صواب فانه اغماضاً لمثل الخلف العكس الا في كلام المصنف لا تخاف اطراف الذي الكلام فيه وهو تخلف الحكم عن العلة المسمى بالنقض هذا اغماضاً ما أشار إليه العلامة بعد قول المصنف فابن عاصمه أى فذلك الانتفاء لا انتفاء الثابت مقابلته الذي هو الثبوت للثبوت أبلغ أى من الانتفاء لا انتفاء الذي ثبت مقابلته المذكور رأى الثبوت للثبوت وانتفاء ثبوت الحكم لثبوت علة بانتفاء الحكم عند ثبوتها فإضافته الشارح من قوله بان ثبت الحكم مع انتفاء العلة عكس الصواب على أن ما قاله وهو تخلف العكس كما يشير به أفعالاً عكس غير أبلغ فلنأمل فان قلت ما تضمنه الصواب والنقض أى تخلف الحكم عن العلة وقد مر أنه خارج قلت هو خارج في العلة لا في حقيقة العكس الذي كلاً ما فيه اه اذ اعلمت ذلك فهو متفقون سم وغيره ان اعتراض العلامة مبنى على أن قول الشارح بان ثبت الحكم الخصال للعكس الغير الأبلغ وليس كذلك بل هو مثال لعدم ثبوت المقابل ومعلوم أن ثبوت الحكم لثبوت العلة كما يتحقق انتفائه بانتفاء الحكم مع ثبوتها يتحقق قطعاً بعكس ذلك وهو ثبوت الحكم مع انتفائه بل وبانتفاء الحكم والعلة جميعاً وثبوت العلة والحكم اذ لم يكن ثبوت الحكم لأجل ثبوت العلة ان تصور ذلك دعوى انحصار انتفاء ثبوت الحكم لثبوت العلة في انتفاء الحكم عند ثبوتها باطل قطعاً الى آخر ما اطال به من تهويلاته وخلافه وعلة لا يخفى سقوطه ودعواه ان الاعتراض مبنى على ما قاله باطله اذ قول العلامة وانتفاء ثبوت الحكم لثبوت علة بانتفاء الحكم عند ثبوتها صريح في أن قول الشارح بان ثبت الحكم الخصال لعدم ثبوت المقابل وكيف يتوهم متوهم أنه مثال للعكس الغير الأبلغ مع أنه الانتفاء لا انتفاء مع عدم ثبوت المقابل فهو انتفاء الحكم للانتفاء العلة في الجملة وكان هذا مسمى اليه من قول العلامة قدس صرح على أن ما قاله أى الشارح وهو تخلف العكس لا عكس غير أبلغ اه فتوهم أن مراده ان الصواب ان لو قال بان ثبتت العلة مع انتفاء الحكم ليكون مثلاً للعكس الغير الأبلغ وهو مذهب بما تقدم نعم هو مستلزم للعكس غير الأبلغ اذ يلزم من ثبوت العلة بدون الحكم كون الانتفاء لا انتفاء في الجملة فنقول العلامة هو تخلف عكس لا عكس غير أبلغ يمكن أن يكون فيه حذف دل عليه المقام دلالة بيقول التقدير وهو تخلف عكس لا مثبت عكس غير أبلغ ولا مرفوع في المثال أعني قولنا بان ثبتت العلة بدون الحكم مثبت للعكس غير الأبلغ ضروره وان وجود العلة بدون الحكم يستلزم ان قولنا في تعريف العكس هو انتفاء الحكم للانتفاء العلة بالنظر للجملة وليس ذلك الانتفاء كما يقتضى ولا تقيد بما قبله سم واجب غاية الحب من خاتمة ذلك بقوله مشتملاً على العلامة المذكور ما نصه ولا تولى ما لغات الشجب فانها في غير محلها بل غالبها مجرداً وهام ومال بينين لك فساد منها فليكن بالحاقه بما عرفت من فساد فهمه في الحقيقة في نظام اه وقل ليت شمرى أى داغ هذا التجب بهذه الاقوال وأى معنى نقض هذا الخبر تلك الاباطيل وحسن التقدير والكل (قوله أرايت الخ) أى أخبرنى (قوله ووضعي) أى الشهوة المذكورة في صدر الحديث وهو باقى أحدنا شهوة له فيها (قوله فكذلك اذا وضعه الخ) أى مثل ثبوت الوزر لا وضع في الحرام ثبوت الاجر لا وضع في الحلال (قوله في جواب قولهم) متعلق بقوله صلى الله عليه وسلم (قوله الداعى اليه) أى الى قولهم المذكور (قوله وفي بعض أحدكم) أى وطء أحدكم (قوله استنتج الخ) بيان للاستدلال بالعكس وهو الاستدلال بانتفاء العلة في انتفاء الحكم فاعل استنتج ضميره صلى الله عليه وسلم (قوله في الوطء الحرام) أى وهو العلة (قوله الصادق بمحصل الاجر حيث عدل الخ)

الاستدلال به أى بانتفاء العلة على انتفاء الحكم (قوله صلى الله عليه وسلم) بعض أصحابه (أرايت لو وضعه في حرام) كان عليه وزر (فكانهم قالوا انتم فقال فكذلك اذا وضعه في الحلال كان له اجر في جواب قولهم) (أرايت) أحدنا شهوة له فيها (أجر) أى الداعى اليه قوله في تعدد وجوه البروق بعض أحدكم صدقة الحديث رواه مسلم استنتج من ثبوت الحكم أى الوزر في الوطء الحرام انتفاؤه في الوطء الحلال الصادق بمحصل الاجر حيث عدل بوضع الشهوة من الحرام الى الحلال وهذا الاستنتاج

بمعنى قياس العكس الا في الكسب الخلقه في قولنا لا يمتنع ان يكون العكس وان كان العكس في القدر بطله كمال (وتخلطه)  
أي العكس بان وجود الحكم بدون العلة (قادر) فيها (عندما نتبع علمين) بخلاف مجوزها الجواز ان يكون وجود الحكم بطله العلة الأخرى  
(ونفي بانقائه) أي انتفاء الحكم في قولنا المتقدم انتفاء الحكم لاستغناء العلة (انتفاء العلم أو الظن به لا انتفاء في نفسه) (الذي لا يبرهن من  
عدم الدليل) الذي من جملة العلة (عدم الدليل) القطع بان الله تعالى لم يخلق العالم ١٧٩ الدال على وجوده ولم يتصور وجوده

وأما فتنى العلة (ومنها) أشار بذلك الى جواب الاشكال على الاستشهاد بالحديث بان اللازم من انتفاء العلة انتفاء الوجود ولا يلزم  
منه نفي الوجود الا وحصل الجواب ان انتفاء الوجود لما استحكان ما حاصله بالاجريت صاحب الوضع في  
الحلال فصل العلة عن الوضع في الحرام مع الاستدلال به من هذه الجهة وفيه إشارة الى أن مجرد الوجود  
الحلال لا يرتب عليه الثواب الا اذا كانت تلك النية الصالحة وهي قصد الحصول المذكور وفي معناه قصد به  
اعفاف نفسه أو موطنه عن الحرام لان قصد مجرد التلذذ (قوله) يسمى قياس العكس (التي) أي وهو اثبات  
عكس حكم شي باله لتساكبه ما في العلة وهو منطوق على ما تقدم (قوله) وبإزالة المنصف فأفادته هنا مع العكس  
(الخ) أي اتخاذ كراهة العكس وقياسه هنا على سبيل المناسبة والاستطراد لما تضمنه من اتفاق بالمقصود وهو  
القدر بخلاف العكس (قوله) وتخلطه) أي ولو في صورة قاطع كما يقدح بخلاف الاطراد كذلك السمي بالتقص  
(قوله) أي ان الوصف لا مناسبة فيه للحكم) يدخل تحته الاربعة صوراً لأنه لا يمتنع ان كان لا مناسبة فيه لحكم  
الاصل فقط فهو الاقدم الثاني أو الحكم الفرع فقط فهو الرابع أو لا مناسبة فيه لما والوصف طردي فهو  
الاول أو أعم من ذلك فهو الثالث واستشكل القدر بعدم المناسبة في القسم الثاني فانها موجودة فيه على  
القدر فيه بالاستغناء عنه بغيره ولهذا عبر العبد بقوله القسم الثاني وهو ان يكون الوصف غير مؤثر في ذلك  
الاصل للاستغناء عنه بوصف آخر ويسمى عدم التأثير في الاصل مثاله ان يقول في بيع الغائب مبيع غير  
مرئي فلا يصح بيعه كالطير في الهواء فيقول المعترض كونه غير مرئي وان ناسبني الصحة فلا تأثير له في مشقة  
الطير لان المعترض التسليم كاف في نفي الصحة ضرورة استواء المرئي وغير المرئي فيه اه كلام العبد وقد  
أوردنا السكال الاعتراض المذكور وأطال فيه فراجعه سم (قوله) اختص بقياس المعنى أي اختص  
عدم التأثير في القدر به بقياس المعنى أي قصر عليه فالبا دأخلة على المقصود عليه وقياس المعنى مائتة  
فيه عليه الأوصاف المشتركة بين الاصل والفرع بالمناسبة كما أشاره الشارح (قوله) وبالمستطعة (الخ) أي في  
قياس المعنى ايضاً (قوله) فلا يثبت في المنصوصة والمستتعة المجمع عليها) أي لا يثبت في ما من المناسبة (قوله)  
عدم التأثير في الوصف) أي عدم تأثير الوصف في حكم كل من الاصل والفرع (قوله) بكونه طردياً) أي  
بغير ما لا يغير الغائبة (قوله) وعدم التقديم موجود فيما يقصر (بيان لعدم التأثير يذكر قاطعاً خيراً ايضاً  
وهو بخلاف العكس حيث وجد الحكم وهو عدم التقديم مع انتفاء العلة وهي عدم القصر (قوله) في الاصل)  
أي في حكمه فقط (قوله) با دأءه) أي من المعترض (قوله) في بيع الغائب) أي في الاستدلال على عدم  
محتمه (قوله) في الاصل) متعلق بآثر (قوله) وعدمه ما هو موجود مع ال (وه) هو كما ريسان لعدم التأثير با دأء  
قاطعاً آخر وهو بخلاف العكس (قوله) معارضة في الاصل) أي في علة الاصل بدليل قوله با دأء الخ (قوله) بناء  
على جواز التعليل بعلتين) أي قول المعارضتين على جواز التعليل بعلتين وهذا قد انقلب على الشارح  
سواء كان المسمى على ذلك أم هو عدم قبولها كما صرح به الأمدى وغيره فكان ينبغي أن يقول بناء  
على منع التعليل بعلتين شيخ الاسلام واسم هنا كلام لأجابه الى إرادته لعدم فائدته فراجعها ان  
شئت (قوله) والثالث عدم التأثير في الحكم) أي حكم الاصل والفرع كما يدل عليه ما يأتي (قوله) أي  
الوصف (الخ) أي جزؤه والافاض الوصف فيه فائدة وهو الاشراك والتشلف وفي قول الشارح الذي  
اشتقت عليه العلة إشارة لذلك (قوله) على نفي الضمان عنهم في ذلك) أي في الاتلاف بداز الحرب

فقول (المعترض) لا اثر لكونه غير مرئي) في الاصل (فان المعترض التسليم) فيه (كاف) في عدم القصر وعدمه ما هو موجود مع ال (وه) (و) حاصله معارضة في الاصل) با دأء غير ما علة به بناء على جواز التعليل بعلتين (و) الثالث عدم التأثير (في الحكم وهو ما ضرب) ثلاثة  
(لانه امان لا يكون له كره) أي الوصف الذي اشتقت عليه العلة فائدة كقولهم أي انقصوا الخفضة (في المرتدين) المتلفين ما لا في دار  
الحرب حيث استدلوا على نفي الضمان عنهم في ذلك) مشتركون أنفقوا ما لا في دار الحرب فلا ضمان عليهم (كالمري) المتلف ما لا

(وذا الحرب عندهم) أي انفسوم (طردى فلا فائدة لذكركه اذ من أو جبا الضمان) من العلماء في اطلاق المرد مال المسلم كالثاقفة (أوجبه وان لم يكن) أي الائلاف (في دار الحرب وكذا من نجاه) منهم في ذلك كالحنفية فنجاه وان لم يكن الائلاف في دار الحرب أي سواء أكان في دار الحرب أم في دار ١٨٠ الاسلام في الشقين والمناسبات لقوله عندهم شق النبي كما اقتصر عليه غيره وزاد هوش

**(قوله ودار الحرب)** الاول فدار الحرب بقاء التعريم كظهوره فيما بعده **(قوله اذ من أو جبا الضمان)** أوجبه وان لم يكن في دار الحرب قد تستشكل المبالغة بقوله وان لم يكن في دار الحرب لأن ما قبل هذه المبالغة وهو كونه في دار الحرب ليس أولى بالمحكم وهو الضمان مناسيل الامر بالمعكس إلا أن صحاب بانه تسامح في ذلك لتسكون المبالغة في محله بالمبالغة في القسم الثاني المقصود بالذات وهو قوله وكذا من نجاه سم **(قوله شق النبي)** أي فكان يقتصر على قوله اذ من نجاه فانما وان لم يكن في دار الحرب **(قوله)** تقوية للاعتراض أي لانه يظهر به عدم اعتبار القيد المذكور وهو دار الحرب حيث لم يقتصر به نافي الضمان ولا مشته **(قوله لتقدمه على النبي)** تقدم ما قبله قريبا في نظيره فراجع **(قوله ويرجع)** الاعتراض في ذلك أي في هذا الضرب وهو ان لا يكون لذكر الجزاء الذي اشملت عليه العلة فائدة وقوله الى القسم الاول أي من أقسام عدم التأثير وانما ذكرنا ضرورة التقسيم الى الضرب الثلاثة وقد يفرق بين هذا والاول بان القيد هنا في جزء العلة وفي القسم الاول في العلة بتمامها وكان المصنف لم يقتصر بهذا الفرق لاستوائهما في ان حاصل كل طلب الدليل على علة الوصف والفرق غير مؤثر بادة على ذلك **(قوله أو يكون له الخ)** عطف على لا يكون من قوله اما ان لا يكون لذكركه فائدة وهذا هو الضرب الثاني **(قوله أي لذكر الوصف المشتل على العلة)** أي كونه موطر ديا كالذي قل **(قوله كالجار)** أي كرمي الجار **(قوله لكنه مضطراخ)** بيان لكون الفائدة ضرورية **(قوله ما علة به)** أي الحكم الذي علة به وهو اعتبار العدد فانه علة بالعبادة المتعلقة بالاحجار وزيد في العلة المذكور فلم يتقدمها معصية لثلا ينتقض الحكم المذكور ولولم زفي علة ما ذكر بالرحم فانها عبادة متعلقة بالاحجار ولولم يعتبر فيها العدد بخلافه مع زيادة ما ذكر في العلة فلا تنتقض بالرحم لتقدم المعصية في الرحم دون الاستحمار والرمي **(قوله)** أو غير ضرورية عطف على قوله ضرورية **(قوله فان لم تقتصر الضرورية)** بان مع الاعتراض جعلها لم يقتصر للراجح من الاعتقاد وعدمه يمكن أن يستفاد ترجيح عدم الاعتراض من أطراف عدة من القواعد عدم التأثير مع الاعتراض على ترجيح الاعتراض في الارباع كافا فاده وقوله والاصح جوازه والمراد جعلها من قوله بان مع الاعتراض جعلها والتهلة المشتملة عليها كقولنا في المثال السابق عبادة متعلقة بالاحجار لم يتقدمها معصية يعني ان عدم الاعتراض يحقق بصفة الاعتراض بالمثل وذلك ان المعتراض اذا اعتراض على المستدل بهذه العلة بانها غير مؤثرة مع عدم تأثيرها باعتباره هذا الوصف المشتل عليه الضروري المذكور كان ذلك متضمنا لعدم اغتفار ذلك الوصف الضروري اذ لو اغتفر لم يصح الاعتراض لأن الاعتراض انما ناشأ من عدم تأثير هذا الوصف فلو اغتفر لم يبق موضع للاعتراض فالباقى قوله جعلها بالمبالغة أي الاعتراض بسبب المثل لكونه غير مؤثر ولا تعدية أي اعتراض بالمثل أي أو رده اعتراضا بان أو رده أنه غير مؤثر فلا يصح التماسيل به ثم رأيت شخشا الشهاب قال قوله جعلها وعبادة متعلقة بالاحجار اذ هو محل التمسيد بذلك الوصف الضروري اه قاله سم **(قوله لكنه ذكر لقراب الفرع الخ)** بيان لفائدة هذه الزيادة وتقوية المشابهة لاننا في التأثير عنها فان قياس الشبهة لماناسبة فيه أي بالذات بل ولا مطلقا على قول مع حصول المشابهة سم **(قوله به من غيره)** قال الشهاب هذا بناء على أن باقرض ليس متعلقا بشبهه وأن المعنى اذ القرض بالنسبة الى القرض أو مع القرض الخ ويجوز أن يكون متعلقا بشبهه بل هو الظاهر والتقدير اذ القرض أشبهه بالقرض ويستدل يقال منه بغيره بدل به من غيره

الائساب تقوية للاعتراض وبداهة لتقدمه على النبي (ويرجع) الاعتراض في ذلك (الى) القسم الاول لانه أي المعتراض (مطالب) المستدل (بتأثير كونه) أي الائلاف (في دار الحرب) أو يكون له (أي لذكر الوصف المشتل عليه العلة) فائدة ضرورية كقول معتبر العدد في الاستحمار بالاحجار عبادة متعلقة بالاحجار لم يتقدمها معصية فاعتبر فيها العدد كالجار فقول لم يتقدمها معصية عدم التأثير في الأصل والفرع لكنه مظهر الى ذكره لثلا تنتقض ما علة به لولم يذكره (بالرحم) للمعصية فانه عبادة متعلقة بالاحجار ولم يعتبر فيها العدد (أو غير ضرورية) فان لم تقتصر الضرورية بان مع الاعتراض جعلها (لم تقتصر) هذه بطريق الاولى (والافتراء) أي وان اعتبرت الضرورية فليس يقتصر غيرها أيضا وقيل لا (مثاله)

الجمعة صلاة مفروضة فلم تقتصر في اقامتها (الى اذن الامام) الاعظم (كالظاهر فان مفروضة حشواذ لو حذف) قاله مما علة به (لم ينتقض) أي الباقي منه (بشي لكنه ذكر لقراب الفرع من الأصل تقوية الشبهة بناء على القرض بالفرض أشبه به من غيره (الراجح) عدم التأثير (في الفرع) مثل ان يقال في تزويج المرأة نفسها (زوجت نفسها بغير كف فلا يصح كالزوجت) بالبناء للقول بالاحجار وجهها التي بغير كف



لا أثر للتقييد في مثال الثاني يكون خبر مرفوع وان كان تنفي الآخر هنا بالنسبة الى الفرع وهنا بالنسبة الى الاصل (و يرجع) هذا (الى) المناقشة في الفرض (وهو) أي الفرض (تخصيص بعض صور النزاع للحاج) كالمطل في المثال المذكور الذي فيه منع تزويج المرافقة مطلقا والاستدلال على منه بغير كفة (والاصح جواز) أي أي الفرض مطلقا (وقيل لا) (وأنها) يجوز (بشرط البناء أي ما غير محل الفرض عليه) كان يقاس عليه بجامع أو بالثبت الحكم في بعض الصور فثبتت في باقيها إذ لا تأثر للفرق وقد قال به الحنفية في المثال المذكور حيث جوزوا تزويجها تنسأ اليها كنف (ومنها) أي من القواعد (التي هو) أي الفرض (دعوى) المعترض (أن) ما استدله (المستدل) (في المسئلة) المتنازع فيها (على ذلك الوجه) في كيفية الاستدلال (عليه) أي على المستدل (لأنه ان صح) ذلك المستدل (ومن ثم) أي من هنا وهو قولنا

قاله سم (قوله وهو كاتاني الخ) قد يفرق بان المدي عدم مناسبه هنا جزء الوصف وفي الثاني المتقدم المدي كل الوصف فلذا جعل هذا نوعا آخر (قوله في الفرض) أي في فرض محل النزاع (قوله) تخصيص بعض صور النزاع الخ أي بان يكون النزاع في كل سدرج فيه خبريات يفرض النزاع في جزئ خاص من تلك الجزئيات ويقع الحاجة فيه من الجانبين (قوله والاستدلال على منع الخ) الواو فيه للمحال (قوله والاصح جوازه) أي لأنه يستفاد بذلك تعرض صحيح وهو دفع الاعتراض في بعض الصور حيث لا يساعده الدليل في كل الصور (قوله وقيل لا) أي مطلقا لأنه لا استدلال خاص على عام (قوله كان يقاس عليه بجامع) فيه اشكال لان ذلك الجامع ان لم يكن هو الجامع بين محل الفرض والاصل لم يستقد القياس لعدم وجود علاقة حكم الاصل في الفرع وان كان هو الجامع بينهما لم يتجوز على القياس على محل الفرض لا مكان القياس على نفس الاصل بل لا يصح القياس لان شرط الاصل ثبوت حكمه بغير القياس كما تقدم لا يقال يجوز القياس على محل الفرض لنسبه لاناقول لشرط قياس الشبهه قد فرق بين المعنى كما قاله سم (قوله في المسئلة المتنازع فيها) اخترز بذلك عن دعوى المعترض ان ما استدله المستدل عليه لاه في مسئلة أخرى لا في المسئلة المتنازع فيها (قوله على ذلك الوجه) حال من ضميره العائد على ما وقع ان يكون الوجه الذي استدله المستدل هو الوجه الذي اعترض به المعترض واما اذا كان الدليل ذا وجهين فنظر المستدل لجهة والمعترض لآخرى فلا يسمى قياسا ومن ذلك ان يكون استدلال المستدل بطريق المعنى الحقيقي لفظ واستدلال المعترض عليه بطريق المجاز كان يستدل الحنفية على تورث النخل بخبر الخوارث من لا وارث له فيقول المعترض هذا يدل على غير وارث لان ذلك اراد به المماثلة في عدم كونه وارثا كما يقال الجوع ارحم من لا زاد له والهرجولة من لا حيلة له مع ان الجوع واصبر لمن زاد او لا حيلة له ما يقتضي كلام الصفي الهندي ومقتضى كلام الأمدى ان هذا من القالب فانه جعل القلب نوعين حيث عرفه بقوله ان يبين ان ما ذكره المستدل يدل عليه لاه أو يدل عليه وله باعتبار ين ثم قال والنوع الأول قل ان يتفق له مثال في الأقبسة ومثاله من النصوص استدلال الحنفية في تورث النخل بخبر الخوارث الخ وعلية فيكون قول المصنف على ذلك الوجه مستدركا بخلافه على ما قبله فهو قد لا يد منه عليه والظاهر ان المصنف اغماشى على ما ذكره الهندي سيما وقد نقل الاتفاق على ان مثل هذا لا يسمى قبا حيث قال قيل هو أي القلب عبارة عن بيان ان ما ذكره المستدل يدل عليه وينبغي ان زاد عليه في تلك المسئلة بعينها وعلى ذلك الوجه حتى يستقيم والالم يكن مانعا من دخوله تحت ما يدل عليه في غير المسئلة التي استدله هو به عليها وفي تلك المسئلة ثمة بعد ما ذكر على غير ذلك الوجه من ان يستدل المستدل بنفس بطريق الحقيقة والمستدل عليه به في تلك المسئلة بطريق المجاز فان ذلك لا يسمى قبا وفاقا اه (قوله ان صح ذلك المستدل) ومن كلام المعترض كما قاله السكالي قلت وهو المناسب لقوله ومن ثم الخ ونسخر سم فيه بقوله وفيه نظر لان الظاهر ان صدور ذلك من المعترض غير لازم وبوافق ذلك الأمثلة المذكورة في كلام المصنف حيث لا ذكر في هذا المقطع فيها وجهها على الثمنان سيد اه رديا ز الأمثلة المذكورة من العرف لامن التعريف كما هو واضح وقال شيخ الاسلام هومن ثمة الحد أدل لم يصح لم يكن مصححا لمذهب المعترض ولا مبطلا لمذهب المستدل وليس كذلك كما سيأتي اه قلت قضية كونه من ثمة الحد اشراط كون الدليل صحيحا عند المعترض وهو متفق لقوله ومن ثم الخ المقيدة تارة يسلم بحتمه وتارة لا لقوله به معارضه عند التسليم قاذح عند عدمه واما قوله أدل لم يصح الخ ففيه انه لا يلزم من كونه خارجا عن الحد ان لا يصح حتى يلزم ان لا يكون مصححا لمذهب المعترض ولا مبطلا لمذهب المستدل فتأمل والمراد بالصحته ان يكون الدليل صحيحا في نفسه لا ما يتوهم من صحته من حيث دلالة على مذهب المستدل لان ذلك يتناقض مع دعوى المعترض انه يدل عليه لاه (قوله لان القالب الخ) تلييل للقولين على القبول والنشر المرتب قاله شيخ

ان صح أي من أجل ذلك (أمكن منه) أي مع القلب (تسليم بحتمه) أي صحته استدله به (وقيل هو) أي القالب (تسليم لاه مطلقا) أي صحته استدله به سواء كان صحيحا أم لا (وقيل هو) (أنسا) له (مطلقا) لان القالب

الاسلام اى قوله لان القالب من حيث جعله على المستدل مسلم لصحة قوله الثانى وهو القول بان القلب  
 تسليم لصحة مطلقا وقوله ومن حيث لم يجعله مقصدا له على القول الثالث وهو القول بان القلب اقسام للدليل  
 مطلقا (قوله من حيث جعله) اى ما استدله المستدل وكذا خبر يجعله فى قوله ومن حيث لم يجعله (قوله  
 وعلى كلا القولين) اى الاخيرين وهما القول بانه تسليم لصحة مطلقا والقول بانه اقسام مطلقا (قوله لا يذكر  
 فى الحسد قوله ان صح) اى وما على القول الاول فلا بد من ذكره للاشارة الى احتمال تسليم الصحة وعدمها  
 مع القلب (قوله وعلى المختار فهو مقبول) اى وكذا على القولين الاخيرين لكنه على الثانى معارضة فقط  
 وعلى الثالث قاذح فقط على ما سأتى فى التخصيص بالقول الاول المختار الانقسام الى المعارضة والقذح واما القول  
 فنترك فيه الاقوال الثلاثة فى القلب كما يفيد مطلقا على القلب من القوادح ثم ذكر الاقوال المذكورة فيه  
 وانما اقتصر المصنف على تفريع القبول على الاول لكونه المختار عنده واختصاصه بالانقسام الى المعارضة  
 والقذح واما قوله وقيل هو شاهد وزالغ فاعلم انه مقابل للقبول فهو مقابل للاقوال الثلاثة والمحصل انهم  
 اختلفوا فى قبول القالب وعدم قبوله وعلى القبول قيل هو تسليم مطلقا وقيل انما هو مطلقا وقيل فى بعض  
 الاحوال دون بعض قاله سم (قوله معارضة عند التسليم قاذح عند عدمه) ظاهر هذا الصنيع ان كلام  
 القس من القلب ولا يخفى اشكاله فى الثانى اذ مع عدم تسليم صحة الدليل كيف يتأتى الاحتجاج به على  
 المستدل حتى يتصور والقلب اللهم الا ان يحمل هذا الصنيع على اتساعه وان المراد انه عند التصريح بالبيع  
 لا يكون من قبيل القلب واوجه من هذا ان يقال ان الاحتجاج به على المستدل باعتبار زعم المستدل فانه  
 يعقد بحسبه قاله سم وهذه المعارضة تسمى قلبا ومعارضة على سبيل القلب ايضا والمعارضة اقسام ثلاثة لان  
 دليل المعارضة ان كان عن دليل المستدل كما هنا سمى قلبا ومعارضة على سبيل القلب او غيره فان كانت صورة  
 كصورته سمى معارضة بالمثل والمثل هذه المعارضة البعير بقى ان يقال حمل القلب اذا كان معارضا لا يكون قاذحا  
 منافي لاطلاقه من القوادح وبجواب بان المراد فى الاول باقادح ما يوجب الفساد للدليل والموقف له عن العمل  
 به وفى الثانى بنى القاذح فيه نفي كونه مفسدا لمرادها سم (قوله شاهد وزالغ) شاهد وزالغ وشهدك (عليك)  
 استفيد من كونه شاهدا ورأه غير مقبول وقوله يشهدك وذلك كالدليل على كونه شاهدا وزور ووجه  
 ذلك انه شهد بالاثبات والنفي شيئا واحدا وهو دليل المستدل وذلك باطل لاسهائه ولا معنى لكونه شاهدا وزور  
 الا كونه شاهدا باطلا سم (قوله حيث سلمت فيه الدليل) راجع لقوله عليك وقوله واستدللت به الخ راجع  
 لقوله لك فهو نشر على غير ترتيب الف وقوله فلا يقبل تفريع على قوله شاهد وزور (قوله وهو قسمان الخ)  
 لا يخفى ظهور هذا الصنيع فى ان هذه اقسام للقلب على كلاً تقديرى كونه معارضا وكونه قدحا وهو مشكل على  
 الثانى اذ مع عدم تسليم صحة الدليل كيف يتأتى به للقلب تصحيح مذهبه او باطل مذهب المستدل ويقرى  
 الاشكال ما مر عن شيخ الاسلام من انه عند عدم التسليم مقصد لدليل اللهم الا ان لا يراد هذا الظاهر بل انها  
 اقسام باعتبار التقدير الاول فقط وقد صرح بارجوع تلك الانقسام الى المعارضة فليتأمل سم (قوله صريحا)  
 قال شيخ الاسلام كالكمال حال من مذهب المستدل اى حال كون مذهب المستدل مصرحا به فى الاستدلال  
 وهذا يؤخذ من كلام الشارح بعد زاد الكمال وهذا بخلاف قول المصنف فيما سأتى لابطال مذهب المستدل  
 بالصرح اذ كان قوله بالصرحة متعلقا بابطال المذهب المستدل اه فان قيل ما ذكرناه صحيح لكنه غير متعين  
 بل يجوز كونه حال من ابطال فيوافق ظاهر ما باتى فى قوله لابطال مذهب المستدل وبرد بالابطال  
 الصريح ابطال ما هو مصرح به فى كلام المستدل وبغيره ابطال ما لم يصرح به فيه ولا ينافى ذلك قول الشارح  
 فيما بعد ابطال المذهب انفسم الذى لم يصرح به فى الدليل لجواز ان يكون المقصود به انه لما لم يصرح به كان  
 ابطاله غير مصرح به قلنا لا مانع من ذلك وان لم يصرح به فى الاختلاف معنى لابطال الصريح فى كلام المصنف لانه  
 على هذا التقدير يكون المراد به فى القسم الاول ابطال ما صرح به المستدل وفى الثانى ابطال انفس مذهب  
 وان لم يصرح به لابطال ما سائر ابطال مذهب ما مجرد هذا الاختلاف لا يمنع ما ذكره بل الاختلاف لازم  
 على التقدير الاول ايضا فان الصراحة عليه جعلت فى القسم الاول وصفا للمذهب وفى الثانى وصفا لابطال

من حيث جعله على  
 المستدل مسلم لصحته  
 وان لم يكن صريحا ومن  
 حيث لم يجعله مقصدا  
 وان كان صريحا وعلى  
 كلا القولين لا يذكر  
 فى الحسد قوله ان صح  
 (وعلى المختار) من  
 امكان التسليم مع القلب  
 فهو مقبول معارضة  
 عند التسليم قاذح عند  
 عدمه وقيل هو  
 (شاهد وزور) يشهد  
 لك (عليك) ايها  
 القالب حيث سلمت  
 فيه الدليل واستدللت  
 به على خلاف دعوى  
 المستدل فلا يقبل  
 (وهو قسمان الاول  
 لتصريح مذهب المعارض  
 فى المسئلة ا ما عا بطل  
 مذهب المستدل) فيها  
 (صريحا)

كما يقال من جانب المستدل كالشافعي (في بيع الفضولي عند) في حق الفتر بلا ولاية عليه (فلا يصح كالشراء) أي كشراء الفضولي فلا يصح من سواه (فيقال) من جانب المعتبر كالحنفي (عقد في بيع كالشراء) أي كشراء الفضولي فيبيع له وتلقو تسمية فتره وهو واحد وجه عندنا (أولا) مع الإبطال صريحا (مثل) أن يقول الحنفي المشرط للصوم في الاعتكاف (لست فلا يكون بنفسه قر به كوقوف عرفه) فانه قر به بتسمية الأحرار فكذلك الاعتكاف يكون قر به بتسمية عبادة اله وهي الصوم اذ هو المتنازع فيه (فيقال) من جانب المعارض كالشافعي الاعتكاف لست (فلا يشترط فيه الصوم كعرفه) لا يشترط الصوم ١٨٣ فوقوفه في هذا الإبطال لمذهب المصم

الذي لم يصرح به في الدليل وهو اشتراط الصوم (الثاني) من قسمي القلب القلب (لا يابطل المذهب المستدل بأصراحة) كان يقول الحنفي في بيع الرأس عضو وضوءه فلا يكتفي في مسحه أقل ما يطلق عليه الاسم كالوجه لا يكتفي في غلبه ذلك (فيقال) من جانب المعارض كالشافعي عضو وضوءه فلا يتقدر غسله بالربع كوجه لا يتقدر غسله بالربع (أو) بالانزاع كان يقول الحنفي في بيع الغائب (عقد معاوضة فيبيع مع الجهل بالمعوض كالنكاح) يصح مع الجهل بالزوجه أي عدم رؤيتها (فيقال) من جانب المعارض كالشافعي (فلا يشترط) فيه (خيار أو رتبة كالنكاح) ونفي الاشتراط يلزمه نفي الصحة اذا القائل بها يقول بالاشتراط

(قوله) كما في بيع الفضولي الخ يستفاد من هذا المثال ونحوه أنه لا يجب في القلب أن يرد المعارض بالأصل عين ما أورده المستدل به من كل وجه بل قد يقع تفاوت بينهما ولا يكون مانعا من القلب ولا من كونه قلب ما استدله به المستدل على ذلك الوجه حتى لا يخالف تعقيد المصنف كفتره بقوله على ذلك الوجه وذلك لأن المستدل أراد بالأصل في هذا المثال شراء الفضولي لمن سواه والمعارض أراد به فيه شراء نفسه ولم يقدح ذلك في كونه من القلب ومن ذلك ما يأتي في مثال قلب المساواة من اختلاف وجه الاستدلال الغالب وجه استدلال المستدل وقول الأشار وهو أحد وجهي عندنا كأنه يشير به إلى وجود شرط القياس في أن الأصل متفق عليه معنا على أحد الوجهين سم (قوله في حق الفتر) أي غير العاقل وهو المراد عين في قوله لن سواه (قوله) فيبيع له أي الفضولي (قوله) فلا يكون بنفسه قر به) ليس هو القرع المطلوب إثبات حكمه بل هو مطوى أي فلا بد من تسمية وهو انصوم لأنه المتنازع فيه كسابق قاله الشهاب وهو انصاح قلب والشارح قاله سم (قوله) اذ هو المتنازع فيه) تعلق للمعارض في قوله وهي الصوم لأن العبادة أعم منه (قوله) لا يابطل مذهب المستدل أي من غير معرض لمذهب المعارض قاله شيخ الإسلام أي فاندفع ما يقال أن ذكر انوع ما تقدم لأن ما تقدم فيه إبطال مذهب المستدل بالصراحة لكن مع المعارض لمذهب المعارض (قوله بالصراحة) متعلق بإبطال وكذا قوله أو بالانزاع والمراد بالصراحة الدلالة المطابقة كما يشير إليه المقابلة بالانزاع (قوله) فلا يتقدر غسله بالربع) هذا إبطال لمذهب المستدل صريحان بأحقيقة وجوب مسح الربع فيما ذكر (قوله) فلا يشترط فيه خيار الرتبة) قال شيخ الإسلام كالكمال قال كغيره فلا يثبت كان أولى لأن اللازم للصحة عندنا أن قال بها ثبوت ما ذكر لا اشتراط له وقوله خيار الرتبة أي اندثار الثاني عن الرتبة أي رتبة المبيع الغائب الذي يبيع على الوصف (قوله اذا القائل بها) أي بالصحة في بيع الغائب على الوصف (قوله) يقول بالاشتراط أي شئت الخيار للمعترض عند رتبة المبيع (قوله) فتستوي جامدا هو ما تها أي جامدا لها أي الطهارة وما منع لها كذا وهو الخيارات في الأول والماع في الثاني (قوله) وجه التسمية بالمساواة) استفيد من ذلك أن الاضافة في قول المصنف قلب المساواة من اضافة المسمى للاسم (قوله) وجه استدلال الغالب فيه غير وجه استدلال المستدل أي لأن وجه استدلال المستدل كونه جهلا بالمعوض ووجه استدلال المعارض كونه مطلقا الطهارة (قوله) القول بالموجب أي القول بموجب الدليل أي مقتضاه (قوله) وشاهده لم يقل ودليله لأن المحض عنه هو القول بالموجب في الأحكام الشرعية والآية ليست فيها كذا قيل قالت وقضيتها أنه لو كانت الآية في الأحكام الشرعية لقيل ودليله مع أنه قد عرر بالشاهد في مثل هذا حيث قال فيما تقدم ومنه العكس وهو انتفاء الحكم لانتهاء العلة الخ وشاهده قوله صلى الله عليه وسلم ومعلوم أن السنة كالكتاب في الاستدلال والاستدلال بها لم يذكر المصنف ولقومين مع ذكره في الآية ولعله للاشارة إلى أن كلاما من ثبوت العزة لهم وأخراجهم المنافقين وأخراج المنافقين إليهم في زعمهم بالتبعية لم صلى الله عليه وسلم فهو المقصود بالذات بالعززة تعالى وبالإخراج من المنافقين في زعمهم وهو المخرج بالحقيقة للمنافقين ولا ينافي ذلك إعادة اللام في قوله ولقومين الدالة على تأكيد إثبات العزة لهم لأنه لما تعلق في زعمه المنافقين وأما قول الشهاب في قول الشارح والله ورسوله الأعز (قوله) أي من القلب فيقبل (خلافا للقاضي) أي ذكره بالقائل في رده (قلب المساواة مثل) قول الحنفي في الوضوء الفصل (طهارة بالمنازع) فلا تحجب فيها النية كالطهارة (لا تحجب في الطهارة عن النية بخلاف في التيمم تحجب فيه النية) فنقول (نحن معترضين بقسوى جامدا هو ما تها أي الطهارة) كالطهارة (بستوى جامدا هو ما تها أي حكمها السابق وغيره) وقد وجبت النية في التيمم فحب في الوضوء الفصل ووجه التسمية بالمساواة واضح من المثال القاضى بقوله في رده وجه استدلال الغالب فيه غير وجه استدلال المستدل (ومنها) أي من القواعد (القول بالموجب وشاهده)

(ومنه) أي من القلب فيقبل (خلافا للقاضي) أي ذكره بالقائل في رده (قلب المساواة مثل) قول الحنفي في الوضوء الفصل (طهارة بالمنازع) فلا تحجب فيها النية كالطهارة (لا تحجب في الطهارة عن النية بخلاف في التيمم تحجب فيه النية) فنقول (نحن معترضين بقسوى جامدا هو ما تها أي الطهارة) كالطهارة (بستوى جامدا هو ما تها أي حكمها السابق وغيره) وقد وجبت النية في التيمم فحب في الوضوء الفصل ووجه التسمية بالمساواة واضح من المثال القاضى بقوله في رده وجه استدلال الغالب فيه غير وجه استدلال المستدل (ومنها) أي من القواعد (القول بالموجب وشاهده)

لم يتعرض للمؤمنين وإن ذكر وافي الآية موافقة لآتين اه فغير شاف لورود السؤال على المتن هذا ولغاثل أن  
يقول ما في الآية من قبيل القلب لصديق معنى القلب عليه قلنا مل الجواب قاله ابن قاسم قلت قد يقال  
القلب ثبت فيه للحكم عليه بنقض الحكم الذي أثبت له المستدل وفي القول بالموجب ثبت الحكم الواقع في  
كلام المستدل للحكم عليه غير الذي أثبت له المستدل فالمعارضة في القلب في الحكم وفي القول بالموجب في  
الحكم عليه وأيضا فالقول بالموجب إنما يكون مع تسليم مقتضى الدليل وفي القلب ليس كذلك إذ مقتضى  
الدليل فيه غير مسلم كما هو واضح فأنقض الفرق بينهما فأتاه ذلك **(قوله والله العزة لله)** انما عهديت  
اللام في قوله والله إشارة إلى أن عزة الله لا تشارك عز رسول الله ولا مثل ذلك أعاد اللام في قوله وللمؤمنين أي  
للإشارة إلى أن عزة نبيه صلى الله عليه وسلم لا تشارك عز المؤمنين وهذا لا ينافي ما مر عن سم من إن إعادة  
اللام في وللمؤمنين الدال على تأكيده إثبات العزة لهم لما دفعه في الرد على المناقضة **(قوله لكن هم الأذل)**  
حاصله نقول عوجب هذا الكلام ولا نسلم ما ذكرناه لا يلزم ما ذكرنا إذا كانت العزة لهم ولم تكن لك فلا  
يلزم ذلك **(قوله وقد أخرجهم)** قال السكاك عبارة تشرح المختصر والله ورسوله يخبرناهم وهي أولى لمطابقتهما  
أفصح في قوله تعالى أخرجهم وأولى منها أن يرد على المتن وللمؤمنين فيقال والله يخبرناهم ورسوله والمؤمنون  
لأنه أتم طبا قال أنه إذا طبق في التعبير بالمضارع وأفراد الاسم المكرم بالذكر وكذلك الرسول والمؤمنون  
دون جمع الرسول مع الاسم المكرم في ضمير اه ونعقبه سم بقوله أمات قوله وهي أولى لمطابقتهما المضارع  
إلى آخره فيجاب عنه بأن الشارح لم يقصد تميم نصير معنى القول بالموجب بل قصد الأخبار بتحققه في الواقع  
مما عطف في بطلان دليلهم وأما عدم زيادة المؤمنين فقد تقدم جوابه وأما عدم أفراد الاسم المكرم بالذكر لجوابه  
أنه أشار بجمعه على الله عليه وسلم مع الاسم المكرم في ضمير واحد إلى أن وجود أخرج واحد دون الذي  
بأشعر انما هو رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما ذكر الله معه لتبكيه وليكونه المقر له وقلت قوله أن الشارح  
لم يقصد إلحاح حسن منه أن قال انما عبر بالمضارع في الآية ليكون الإخراج لم يتحقق اذ ذلك وتفسير الشارح  
بالمضي لتحقق الإخراج وقوعه فيما مضى وفيه إشارة معنى القول بالموجب وقوله أشار بجمعه مع الاسم  
المكرم الخ يقال عليه ما ذكره بفتح الأفراد لا لجمع المستدفعه الحكم لكل منهم وأحسن منه وأولى أن يقال  
لأن الواقع منه صلى الله عليه وسلم لا يكون إلا واقعة الحكم الله تعالى فالنسب إليه منسوب له تعالى فناسب  
الجمع لذلك **(قوله وهو تسليم الدليل)** المطابق لقوله قول بالموجب أن يقول تسليم الدليل إذا لموجب هو  
الدليل والقول به هو تسليمه وقد تبين العصف في هذا التفسير المختصر وقد شرحه اه ضد عما ذكرناه وهو معنى  
قول الشارح تسليم مقتضى الدليل أي تسليم مدلوله مع ذكر ما يظهر به عدم استلزام الدليل لحل النزاع وهو  
المشار إليه بقول الشارح بأن يظهر عدم استلزام الدليل لحل النزاع وقد يقال لما كان تسليم المدلول من حيث  
الدلالة تسليم الدليل حسن التعبير بكل منهما وقد يستغنى عن هذا كله ما بان قوله تسليم الدليل على حذف  
المضاف أي مقتضى الدليل وقد بينه قوله قبل القول بالموجب **(قوله لحل النزاع)** أي وهو الفرع المنازع  
فيه كالقصص يقتل المتن في المثال **(قوله كما يقال الخ)** بين بهذا ما بعده أن القول بالموجب يقع على أوجه  
ثلاثة الأولى أن يستنتج المستدل من الدليل ما يتوهم أنه محل النزاع أو ملازمة ولا يكون كذلك كما أشار إلى ذلك  
بقوله كما يقال في المتن إلى آخره الثاني أن يستنتج منه إبطال أمر يتوهم منه أنه مأخذ الخصم ومعنى مذهبه  
في المسئلة وهو منع ذلك فلا يلزم من إبطاله إبطال مذهبه وإلى ذلك الإشارة بقوله وكما يقال التغاوت في  
الوسيلة الخ قال السكاك وأكثر القول بالموجب من هذا القبيل لطفاء مأخذ الأعداء كما هو فلما يقع الأول الشهرة  
محل الخلاف وتقدم نحرره غالبنا به على ذلك العوض وغيره اه الثالث أن نسكت عن مقدمة مصغرى غير  
مشهورة وإلى ذلك الإشارة بقوله وربما سكت المستدل الخ أشار له شيخ الإسلام والسكاك **(قوله فلا ينافي)**  
القصص أي فثبت القصص وهو الفرع المقس لأعدم المناقاة كما مره ظاهرا عبارة بل ذلك من تفتة  
الدليل كما يعلم مما في وقد سبق للشارح مثل هذه العبارة ولو أسقطت الفاء كان أحق لأنها تهم أن مدخولها  
هو الفرع قاله الشهاب **(قوله سلمنا عدم المناقاة)** قال العلامة يودهم أنه دليل المستدل وليس كذلك بل هو

قوله تعالى (ولله العزة  
ورسوله في جواب  
لخص من الاعز منها  
الأذل) الحكمي عن  
المناقضة أي صحيح ذلك  
لكن هم الأذل والله  
ورسوله الأعز وقد  
أخرجهم (وهو تسليم  
الدليل مع بقاء النزاع)  
بأن يظهر عدم استلزام  
الدليل لحل النزاع (كما  
يقال في) القصص  
يقتل (المتن) من جانب  
المستدل كالمناقضة  
(قتل بما يقتل غالباً  
فلا ينافي القصص  
كالأخرى) بالنار لا ينافي  
القصص (فيقال) من  
جانب المعارض كالحنفى  
(سلمنا عدم المناقاة)  
بين القتل بالمتن وبين  
القصص

(واكن لم قلت) ان القتل بالمثل (بمعني) أي القصاص وذلك محل النزاع ولا يستلزمه الدليل (وكما قال) في القصاص بالمثل بالمثل  
أيضا (التفاوت في الوسيلة) من آلات القتل وغيره (لا يمنع القصاص كاتوسل إليه) من ١٨٥ قتل وقطع وغيرهما لا يمنع تفاوته  
القصاص (فيقال) من

نقصه فلتأمل اه وكان وجه الإيهام المذكور إضافة تسليم الدليل في التعريف حيث قال وهو تسليم  
الدليل ولك أن يمنع هذا الإيهام بأن إضافة التسليم إلى الدليل في التعريف لا يقتضي إيهام بالمثل ما ذكر  
اذ لا يفهم من قولنا قتل عياطة قتل غالب الا بالافاق القصاص كالأحراق إلا أن قولنا قتل عياطة قتل غالب هو انزع  
وقولنا كالأحراق هو الأصل وأن مجموع القوانين قياس تحت عدم المناقاة المذكور وهذا أول دليل على أن  
متعلق التسليم في قوله سلماء عدم المناقاة هو نتيجة الدليل لأنفسه بل هذا التمثيل قرينة ظاهرة على أن إضافة  
التسليم في التعريف للدليل على حذف المضاف أي تسليم مقتضى الدليل ليطابق التسليم بالقول الموجب  
أي بالمقتضى بالغ ولولم الإيهام المذكور فهو كالمقدم عند التأمل قاله سم (قوله) ولكن قلت ان القتل  
بالمثل يقتضيه المثل أي لأن عدم مناقاة لو جوب القصاص لا يقتضي ثبوت القصاص فقوله أنه يقتضيه  
لادليل عليه (قوله) وكما قال التفاوت في الوسيلة الخ أي قبضت القصاص في القتل بالمثل كالقتل بالهديد  
لأنه اذا كان التفاوت في الوسائل غير مانع ثبت كون المثل كالمحدد فانه هو والقتل بالمثل والأصل القتل  
بالمحدد والحكم بثبوت القصاص وأعله ما أشار به بقوله التفاوت في الوسيلة الخ وهو دليل يتضمن قياس  
الوسيلة على المتوسل إليه وعليه يتوجه القول الموجب كما أشار له الشارح والمصنف (قوله) مسلم أن التفاوت  
الخ أي هو ومقتضى الدليل المذكور (قوله) لا يلزم من إبطال مانع أي وهو حصة التفاوت في الوسيلة الذي  
إبطال كونه مانع (قوله) انتفاء الموانع أي باني الموانع كلها (قوله) وجود الدرائط والمقتضى عطف على  
انتفاء (قوله) متوقف على جميع ذلك أي المذکور من انتفاء جميع الموانع ووجود الدرائط ووجود  
المقتضى (قوله) نعم بضائي علة لقوله نفيه أو لاستدلالك وقوله باستدلالك أي بقوله قتل عياطة قتل غالب  
كما يدل عليه قوله من مناقاة القتل بالمثل لقصاص وهو بيان لاذي نفيه فهو تفسير لاسم الإشارة في كلام  
المصنف قال شيخ الإسلام رحمه الله الأول ولو فسره بقوله من منع التفاوت في الوسيلة ليرجع إلى  
المثال الثاني لكان أقرب وموافقا لكلام غيره اه وكان وجه كونه أقرب ما بينه شيخ الإسلام قل ذلك من  
أن المثال الأول مثال لنوع الأول من القول بالموجب الذي ليس المقصود فيه استنتاج إبطال ما يترجم أنه  
ماخذ لعدم ليناسب أن يقول المعترض ليس هذا مأخوذ بل المقصود منه استنتاج ما يترجم أنه محل النزاع  
أولاً ولأنهم وإن هم أيضاً كونه مثلاً لنوع الثاني كما قاله ذكره سم وقد أطال في التمام فراجع (قوله) لأن  
عدالتهم الخ علة تصدقهم ولا تفي في تبديل اختيارهم عدالتهم من الكذب وتعليل مثالبه بأنه قد يد  
مع أن العناد يقع في الكذب لأن المراد أنه نظراً لعدالة ومن شأنه انتفاء الكذب وهو هذا الاتفاق أنه قد يقع  
لأن الكذب لا يستلزم إقاله سم (قوله) ويرى ما سكت المستدل أي بقياس منطقي اقتضاه في نفسه كما يؤخذ  
بما في القتل والوضوء قرينة وكل ما هو قرينة بشرط فيه التنبه فينتج الموضوعات بل بشرط فيه ما لا ينفك  
عن مقدمته أي من مقدمتي دليله وهي الضمري في المثال (قوله) فترد القول بالموجب أي موجب المقدمة  
المذكورة وهي الكبرى في المثال (قوله) كما يقال أي من طرفه لث والتأني (قوله) وورد عليه منع ذلك  
أي منع أنهم ما قرينة كان يقول المعترض أنهم للظنفة ولا قرينة في ما (قوله) وخرج عن القول بالموجب أي  
خرج الإراد المذکور عن القول بالموجب لأن القول بالموجب تسليم لدليل وهذا مانع له (قوله) التذبح في  
المسألة أي ما إذا عصفه راحة أو ما يبنى على ما من انحراف المسألة بذلك خلافاً لإمام (قوله) وفي  
صلاحه إفضاء الحكم الأوضح أن قال وفي صلاحية الحكم إفضاء كما يدل عليه كلام الشارح الآتي لأن  
الصلاحية وصف للحكم وقد يقال لما كانت الصلاحية سبباً في إفضائه مع إضافتها إليه من إضافة السبب إلى  
السبب والمعنى الصلاحية التي هي سبب إفضاء الحكم أشار له سم (قوله) إلى المقصود أي الحكمة (قوله)

نقصه فلتأمل اه وكان وجه الإيهام المذكور إضافة تسليم الدليل في التعريف حيث قال وهو تسليم  
الدليل ولك أن يمنع هذا الإيهام بأن إضافة التسليم إلى الدليل في التعريف لا يقتضي إيهام بالمثل ما ذكر  
اذ لا يفهم من قولنا قتل عياطة قتل غالب الا بالافاق القصاص كالأحراق إلا أن قولنا قتل عياطة قتل غالب هو انزع  
وقولنا كالأحراق هو الأصل وأن مجموع القوانين قياس تحت عدم المناقاة المذكور وهذا أول دليل على أن  
متعلق التسليم في قوله سلماء عدم المناقاة هو نتيجة الدليل لأنفسه بل هذا التمثيل قرينة ظاهرة على أن إضافة  
التسليم في التعريف للدليل على حذف المضاف أي تسليم مقتضى الدليل ليطابق التسليم بالقول الموجب  
أي بالمقتضى بالغ ولولم الإيهام المذكور فهو كالمقدم عند التأمل قاله سم (قوله) ولكن قلت ان القتل  
بالمثل يقتضيه المثل أي لأن عدم مناقاة لو جوب القصاص لا يقتضي ثبوت القصاص فقوله أنه يقتضيه  
لادليل عليه (قوله) وكما قال التفاوت في الوسيلة الخ أي قبضت القصاص في القتل بالمثل كالقتل بالهديد  
لأنه اذا كان التفاوت في الوسائل غير مانع ثبت كون المثل كالمحدد فانه هو والقتل بالمثل والأصل القتل  
بالمحدد والحكم بثبوت القصاص وأعله ما أشار به بقوله التفاوت في الوسيلة الخ وهو دليل يتضمن قياس  
الوسيلة على المتوسل إليه وعليه يتوجه القول الموجب كما أشار له الشارح والمصنف (قوله) مسلم أن التفاوت  
الخ أي هو ومقتضى الدليل المذكور (قوله) لا يلزم من إبطال مانع أي وهو حصة التفاوت في الوسيلة الذي  
إبطال كونه مانع (قوله) انتفاء الموانع أي باني الموانع كلها (قوله) وجود الدرائط والمقتضى عطف على  
انتفاء (قوله) متوقف على جميع ذلك أي المذکور من انتفاء جميع الموانع ووجود الدرائط ووجود  
المقتضى (قوله) نعم بضائي علة لقوله نفيه أو لاستدلالك وقوله باستدلالك أي بقوله قتل عياطة قتل غالب  
كما يدل عليه قوله من مناقاة القتل بالمثل لقصاص وهو بيان لاذي نفيه فهو تفسير لاسم الإشارة في كلام  
المصنف قال شيخ الإسلام رحمه الله الأول ولو فسره بقوله من منع التفاوت في الوسيلة ليرجع إلى  
المثال الثاني لكان أقرب وموافقا لكلام غيره اه وكان وجه كونه أقرب ما بينه شيخ الإسلام قل ذلك من  
أن المثال الأول مثال لنوع الأول من القول بالموجب الذي ليس المقصود فيه استنتاج إبطال ما يترجم أنه  
ماخذ لعدم ليناسب أن يقول المعترض ليس هذا مأخوذ بل المقصود منه استنتاج ما يترجم أنه محل النزاع  
أولاً ولأنهم وإن هم أيضاً كونه مثلاً لنوع الثاني كما قاله ذكره سم وقد أطال في التمام فراجع (قوله) لأن  
عدالتهم الخ علة تصدقهم ولا تفي في تبديل اختيارهم عدالتهم من الكذب وتعليل مثالبه بأنه قد يد  
مع أن العناد يقع في الكذب لأن المراد أنه نظراً لعدالة ومن شأنه انتفاء الكذب وهو هذا الاتفاق أنه قد يقع  
لأن الكذب لا يستلزم إقاله سم (قوله) ويرى ما سكت المستدل أي بقياس منطقي اقتضاه في نفسه كما يؤخذ  
بما في القتل والوضوء قرينة وكل ما هو قرينة بشرط فيه التنبه فينتج الموضوعات بل بشرط فيه ما لا ينفك  
عن مقدمته أي من مقدمتي دليله وهي الضمري في المثال (قوله) فترد القول بالموجب أي موجب المقدمة  
المذكورة وهي الكبرى في المثال (قوله) كما يقال أي من طرفه لث والتأني (قوله) وورد عليه منع ذلك  
أي منع أنهم ما قرينة كان يقول المعترض أنهم للظنفة ولا قرينة في ما (قوله) وخرج عن القول بالموجب أي  
خرج الإراد المذکور عن القول بالموجب لأن القول بالموجب تسليم لدليل وهذا مانع له (قوله) التذبح في  
المسألة أي ما إذا عصفه راحة أو ما يبنى على ما من انحراف المسألة بذلك خلافاً لإمام (قوله) وفي  
صلاحه إفضاء الحكم الأوضح أن قال وفي صلاحية الحكم إفضاء كما يدل عليه كلام الشارح الآتي لأن  
الصلاحية وصف للحكم وقد يقال لما كانت الصلاحية سبباً في إفضائه مع إضافتها إليه من إضافة السبب إلى  
السبب والمعنى الصلاحية التي هي سبب إفضاء الحكم أشار له سم (قوله) إلى المقصود أي الحكمة (قوله)

(٢٤ - بنائي - ثاني) قرينة بشرط فيه التنبه لا يلزم ما شرطنا في الموضوع والفصل فإن مرجح المستدل بأنهم ما قرينة  
ورد عليه منع ذلك وخرج عن القول بالموجب وأما شرطه فهو غير مشهور وعن المشهوره فهي كالمذكورة فلا تثنى في هذا القول بالموجب  
(وربما) أي من القواعد (الفتح في المناسبة) أي مناسبة الوصف للمعل به (وفي صلاحية إفضاء الحكم إلى المقصود) من شرطه

(وفي الانضباط) لوصف العمل به (والظهور) له بان ينفي كلام من الاربعه (وجوابا) أي جواب المقدح فيها (بالبيان) لما مال الصلابة  
المتحالة الى البيان ان يقال تحريم الحرام ماصرفه في اصله لان بقضي الى عدم الظهور في المقصود من شرح القصر في غير مرضياته  
ليس صالحا لذلك بل للأفضاء الى الظهور فان النفس مائلة الى النوع فصاب بان تحريمه لا يؤثر في سبب الطمع فيها بحيث تصير غير مشبهة  
كالاوم (ومنها) أي من القواعد (الفرق) بين الاصل والفرع (وهو راجع الى المعارضة في الاصل والفرع وقيل البها) أي انها لما رضى  
في الاصل والفرع (وما) لانه على ١٨٦ الاول ابداعه خصوصية في الاصل لجعل شرط الحكم بان يجعل من علمه اول ابداعه خصوصية في

الفرع لجعل ما تامين  
الحكم وعلى الثاني  
ابداء انصوصتين  
معامثاله على الاول  
بقية ان يقول الشافعي  
التمس في الوضوء واجبة  
كالتمس بجامع الطهارة  
عن حدث فيعرض  
الحنفى بان العلة في  
الاصول الطهارة  
بالتراب وان يقول  
الحنفى بقاد المسلم بالدمى  
كغير المسلم بجامع القتل  
الجدل وان فيعرض  
الشافعي بان الاسلام في  
الفرع مانع من القود  
وقد ذكر الامدى  
الذاكر لجوع الفرق  
الى ما تقدم من ان  
مسمى المعارضة في  
الاصول ابداعه في  
العلة ومن مسمى  
المعارضة في الفرع  
ابداء مانع من الحكم  
ولم يذكر ذلك المصنف  
فاحال معنى الفرق على  
ما لم يذكره بخلاف  
الامدى (والصحيح انه)  
أي الفرق (فان وان)  
قيل انه سؤالان) بناء  
على القول الثاني فيه

انه يؤثر في جمع المستدل وقيل لا يؤثر فيه وقيل لا يؤثر على القول به انه سؤالان لان جمع الاشئلة  
المتخلفة غير مقبول وسكت المصنف عن جواب الفرق وما يجاب به من كون المبدئى في الاصل جزءا من العلة وفي الفرع مانعا من الحكم  
ومعه المصنف سائلة تتعلق بالفرق قوله (والصحيح) انه يمنع تعدد الاصول) بفرع واحد بان يقاس على كل منها (لا انتشار) أي انتشار  
الحصص في ذلك (وان حوزة علان) له لول واحد وقيل يجوز التعدد مطلقا وقد لا يحصل انتشار (قال الجيزون) فلتعد (ثم) على تقدير  
وجود (ونرى بين الفرع واصل منها كنى) في القدر فيها لانه يطل جمعا المقصود وقيل لا يكتفى

لاستقلال كل منها (وإنما) يعني (أن قصد الحاق وجهها) لا يسهل بخلاف ما إذا قصد بكل منها (ثم في اقتصار المستدل على جواب أصل واحد منها حيث فرق القدر من بين جميعها (قولان) قيل يعني حصول المقصود ١٨٧ بالذعن عن واحد منها وقيل

ووجه ما من مستند تلك الأصول لاجتماعها وقد سقط ذلك استند بالفرق المطلق بعضها ثم رأت شخشا  
الشهاب قال فقصته أنه بعد ذلك لا يصح أن يتسلل شي منها في ذلك الحكم وكأنه بالنظر في ظاهره أنه قلنا مل سم  
(قوله لاستقلال كل منها) أي في نفسه وإن قصد الحاقها بالجوهر والثالث بقوله في هذا مل يعتبر استقلال كل  
واحد فليتنا مل سم (قوله إن قصد الحاق وجهها) ليس فاما مل تعدد الأصول الذي هو موضوع المسئلة  
الآرى كيف فسر الشارح بقوله ما مل يقاس على كل منها قاله العلامة وجوابه أن المراد تعدد الأصول بتعدد  
أموار يصلح كل منها بانفرادها لقياس عليه أهم من أن يقع لقياس على كل منها بانفراد أو يقع على مجموعها  
فظهر أن الحاق مجموعها من تعدد الأصول لا مل الحاق مجموع أمور يصلح كل منها لقياس عليه بانفراده  
فقد وجد فيه تعدد الأصول بذلك المعنى ولا ينافي ذلك قول الشارح ما مل يقاس على كل منها لا مل على وجه  
التبديل فإنه يستعمل ما مل في موضع كان كعدمه عادة وأما الانفراد بكل منها أهم من انكل الجبهي والكل  
المجموعي وأما الانفراد بكل منها أهم من أن يكون على انفراده وفي جملتها قاله سم ولا يخفى ما فيه (قوله قيل  
بمعنى حصول المقصود) هذا بوافق قوله في جانب الفرق وقيل لا يكفي لاستقلال كل منها لأنه في ذلك القول  
لا يكفي في القدرح إلا الفرق بين الفرع وجميع الأصول وحده لا يكفي في جواب إلا تعرض بالفرق بين  
الجميع والمواحد من واحد لأنه حدث بل يحصل الفرق بين الجميع الذي هو شرط القدرح على ذلك القول  
فعل قلنا مل واحد سم (قوله لفتد ذلك الحكم) أي الذي رتبته عليه المستدل (قوله كتنفي الخفيف من  
التلفظ) أي كاستطاع الخفيف من دليل التلفظ وكذا القول في الثاني وإعلان الخفيف والتلفظ ضدان  
وكذا التوسيع والتصديق وأما الأثبات والنفي فتقصدان وهذا أشارا شارح بقوله لفتد الحكم أو نفيته (قوله  
وعكس) أي نفي الثاني من الأثبات وهو الرابع الآتي في كلام الشارح ولم يمتثل لك الشوسا في مثاله عند قوله  
والرابع (قوله لفظ الحناية يناسب تلفظ الحكم) قال الشهاب رحمه الله تعالى قد يقال هذا مل لأن المراد  
لأنكفر الكفارة أه وخاصة أنه لا تقابل أن يقول هذا مل تلفظ الحكم لأن المراد أن عظم هذه الحناية  
اقتضى أن لا تكفر الكفارة ولا تخير اضعه ها عن ذلك فلا يجب ولكن أن يجاب عن هذا بان كون الكفارة  
لا تخير هذه الحناية لا يقتضي عدم الوجوب لأن التلفظ مل يخص في الخبر بل قد يقصد الزجر في نفي التلفظ  
بوجوب الكفارة زجرا على أن عظم الحناية لا مل أنه ينافي الخبر أغما ينافي الخبر رأسا بحيث يرفع أثر الحناية  
مطلقا أما بمعنى الخفيف للحناية فلا مانع منه بل يمكن أن يقال أن أصحاب الكفارة مع انتفاء الخبر الخفي  
التلفظ وبما فرق في الدنيا مع تخلف قسده وعدم قبوله العفو الرشي آخرا فليتنا مل قاله سم قلت قد يقال  
الكفارة فاشترعت حيث سقط مه الطالب أمام عدم السقوط فلا مل نحن فيه من هذا الثاني وجوب  
القصاص على القاتل عندا فلتا مل (قوله على وجه الارتفاق) المراد به الرق بالمأثوم والمساهلة في مثله  
(قوله لا تناسب دفع الحاجة للمضيق) أي أن المناسب له القود (قوله والرابع الخ) لم يمتثل لثالث قال النكال  
ويمكن التبديل له بقوله من يرى جهة انتفاء البيع في المحرور وغيره بالمطالبة أن يرى الانتفاء في المحرر خاصة  
بمع لم توجد فيه الصيغة فتعقد المحرر فان انتفاء الصيغة يناسب عدم الانتفاء لا انتفاء أه (قوله يناسب  
الانتفاء لا عدمه) أي قد استقطب الثاني من الأثبات (قوله نشأ اعتبار الخ) الفصل بين المصدر ومعموله  
بعدمه وغيره والمصدر قوله باعتبار عدمه قوله في نفي الحكم ومعمول غيره الذي فصل به قوله نص أو  
اجتماع فله متعلق بنيت والفصل بين المصدر ومعموله متعلق قال في التسهيل ومعموله أي المصدر كالمصدر في  
منع نفيته وفصله ويظهر عمل فيما أوردهم خلاف ذلك أه ويمكن أن يجاب بحصول قوله نص الخ متعلقا  
بالمصدر أيضا أي أن اعتبار عدمه النص أو الإجماع في نفي الحكم قد ثبت فليتنا مل وقول المستفيق في نفي  
الحكم كان عليه أن يزاد عدمه وقد يقال أراد بقبض الحكم ما يشبه ضده أشاره سم (قوله اعتبرها  
الشارع على ظاهره) فترد من جهة الخلاف بأنه يمكن أن يكون امتناعه على الله عليه وسلا لاجل ما روى

لا يكفي لانه التزم بالبيع  
فأقره الذعن عنه  
(ومنه) أي من  
القوادح (فيما أورد  
بان لا يكون الدليل على  
الحدث الصالحه باعتباره  
ترتيب الحكم) عليه  
كان يكون صالحا لفتد  
ذلك الحكم أو يقتضيه  
(كتنفي الخفيف من  
التلفظ والتوسيع  
من التصديق والأثبات  
من النفي) وعكسه  
الارل (مثل) قول  
الخفيف (القتل) عمدا  
(حناية عظيمة فلا  
يكفر) أي لا تصبه  
كفارة (كالرادة) فظلم  
الحناية يناسب تلفظ  
الحكم لا تقتضيه عدم  
وجوب الكفارة  
والثاني مثل قولهم  
الزكاة وجبت على  
وجه الارتفاق لم دفع  
الحاجة فكانت على  
الترخي كالرادة على  
المقالة فالترخي للموسع  
لا تناسب دفع الحاجة  
للمضيق والرابع كأن  
يقال في المطالبة في  
المحرور يوجد فيها سوى  
الزكاة ولا تعقد بها بيع  
كما في غير المحرر فالزكاة  
الذي هو مناط البيع  
يناسب الانتفاء لا عظمه  
(ومنه) أي من فساد  
الوضع (كون المانع)

في قياس المستدل (ثبت اعتبار منه) أو أجماع في نفي الحكم) في ذلك القياس مثال الجميع ذي النص قول الخفيف فله ربيع فوناب  
فيكون مشوره نجسا كالكتاب فيقال السبعة تعتبرها الشارع على ظاهره حيث دعي ذلك دليلها كسبها فمتنع والى أخرى في سائر راجاب

كالاستحباب ما يخرج حث  
بصح الآثار فيه  
فقال المصنف في الخلف  
لا يصح تكراره  
اجماعا فيما قيل وان  
حكى أن تركه انه  
يستحب تنبيهه كصح  
الرأس (وجوابها)  
أي قسمي فساد الوضع  
(بقرركونه كذلك)  
فيقرر كون الدليل  
صالحا لاعتباره في ترتيب  
الحكم عليه كأن يكون  
له جهتان ينظر  
المستدل فيه من  
أحدهما والمعرض  
من الأخرى كالارتفاق  
ودفع الحاجة في مسألة  
الزكاة ويحجب عن  
الكفارة في القتل بأنه  
غلط فيه بالقصاص  
فلا ينافيه بالكفارة  
وعن المعاطاة بأن عدم  
الانقضاء بها يرتب على  
عدم الصيغة لأعلى  
الرضا ويقرركون  
الحكم معتمدا في ذلك  
الحكم ويكون خلفه  
عنه بأن وجدهم يقضيه  
لمانع كافى مع الخلف  
فإن تكراره يفسده  
كفعله (ومنها) أي من  
القرواح (فساد الاعتبار  
بأن يخالف) الدليل  
(نصا) من كتاب أوسنة  
(أو اجماعا) كأن يقال في  
النيب في الأداء صوم

أن الملائكة لا تدخل بيته. كمال الأجل نحاسه ووربانه خلاف ظاهره أنه صلى الله عليه وسلم عدم  
الدخول بعدم سبعة الكلب كما أشار له بقوله السنور سبع وعدم السبعة أهم من عدم دخول الملائكة  
تحققها في غير الكلب من الحيوانات كالأطير ومع دخول الملائكة بالإنسان تعطل عدم الدخول به وفيه  
أنه لم يمتثل في التعليل المذكور فإن عدم السبعة أهم من الحاسة أشار له سم (قوله فقال السنور سبع)  
هذا يدل على انتفاء السبعة عن الكلب فلا يصح كونه جامعاً للقصاص المذكور اللهم الآن يقال فساد  
الوضع فيما ذكر على ميل التفرق في اعتباره جامعاً والافاق القاس المذكور غير صحيح لعدم الجامع فيه قال  
سم ثم ينفى التامل في معنى البيع ما هو في كماله وهو منه دون الكلب كما اقتضاء الفرق في المذكور وقد  
نسرق القاموس البيع بالمغترس من الحيوان اه (قوله يستحب تكراره) أي مسح يستحب تكراره (قوله)  
كالاستحباب ما يخرج (قوله) أي الاستحباب به إجماعاً إن كلاماً مع (قوله) فقال المصنف في الخلف لا يستحب تكراره  
اجماعاً) أي جعل البيع جامعاً فاسداً لأنه ثبت اعتباره اجماعاً فيني الاحتباب وهو نقض الاحتباب  
(قوله أي قسمي فساد الوضع) القسم الأول والمشار إليه بقوله بأن لا يكون الدليل على الهيئة الصالحة  
لاعتباره في ترتيب الحكم عليه الخ والقسم الثاني هو المشار إليه بقوله ومنه كون الجامع ثبت اعتباره الخ  
وحاصله ما تاتي الشيء من ضده أو نقضه وكون الجامع ثبت اعتباره نص أو اجماع في نقض الحكم أوضه  
وأما ما قيل من أنه كان الأول أن قوله وبها العودا فمضى على أقسام فساد الوضع أربعة المذكورة في  
المتن والقسم الخامس الذي زاده الشارح وان ترجمه إلى القسمين المذكورين تكلف فمذموم وقد أوضح  
ذلك سم فراجع (قوله) بقرركونه) أي دليل المستدل كذلك أي على الهيئة الصالحة لاعتباره كما أشار له  
الشارح بقوله فيقرر الخ (قوله) كالارتفاق ودفع الحاجة في مسألة (الزكاة) أي فاستدل نظريته بالفرق  
بالمالك والتدليل عليه المناسب للتراخي والتوسع والمعرض نظريته دفع حاجة الفقراء المناسب له  
الغور والتضييق (قوله) ويحجب) بالنسبة طفا على يكون من قوله كأن يكون (قوله) بأنه غلط فيه  
بالقصاص الخ) أي فترتق الخلف الآمن الخلف لأن المتقي من اقتتل العمدة العدوان هو وجوب  
القصاص لا في وجوب الكفارة فالمتقي من الخلف تطذقه مثله (قوله) وعن المعاطاة بأن عدم الانقضاء  
مرتب على عدم الصيغة) أي فالمتقي نفى عن نفى مثله لأن إثبات كونهما المفترض وبقي الجواب عن  
الاعتراض على القسم الثالث الذي ذكرناه عن الكمال المفترض فيه بأن المناسب ترتب عدم الانقضاء على  
عدم الصيغة لا لانقضاء كما فعل المستدل حاصل الجواب أن يقال الانقضاء المذكور مرتبط على المعاطاة لأعلى  
عدم الصيغة فالثبوت المذكور وهو الانقضاء متبقي من ثبوت مثله وهو المعاطاة لا من نفى (قوله) ويقرر  
عطف على قوله فيقرر الخ (قوله) كون الجامع الخ) أي الجامع الذي قال المفترض أنه معتبر في نقض الحكم  
(قوله) ويكون خلفه عنه) بأن وجدهم نقض للمانع قل العلامة وتبعه الشهاب فيه دفع فساد الوضع لكنه  
بازمه بالنقض وقد تقدم أنه قاطع ولو لمانع اه وقد يجب إنباهه فقد تقدم من جملة الأقوال أنه قاطع إذا كان  
الخلف لمانع أو قد شرط وأنه مقول عن أكثر الفقهاء فيكون ما ذكره هنا من ادعاء هذا القول على أن  
ما ذكره الشارح ليس من محتراته بل منقول عن غيره فمحتمل أن يكون قاله هو القائل بذلك التفسير  
في النقض قاله سم (قوله) في التبيين في الأداء) أي وجوب تبيين النية في الصوم (قوله) فمعرض  
بأنه يخالف لقوله تعالى الخ) ليس في الآية المذكورة ما راضه أصلاً لا يؤخذ منها ما يقتضي التبيين  
ولا علمه إذ ليس مسوقة لبان الصوم بل لبان أمر فاعله كعبه بما ذكره سم (قوله) من غير تعرض  
للتبني) برده أنه لو لم يستلزم عدم التعرض للشيء الصفة بدونه استلزم عدم التعرض للنية أيضاً  
الصفة بدونها فإنه لو أعدم التعرض يستلزم بشرط عدم الثبوت ما يخالف وقد ثبت الخلف في النية قلنا  
لوسل ذلك وقد ثبت الخلف أيضاً في التبيين وهو خير من لم يثبت الصام قبل التيمم فلا يصح له سم (قوله)  
وذلك استلزم لصحة دونه) يقال في دفعه أن أريد أنه مستلزم لصحة دونه في الجملة كافي التفضل فسل ولا يبعد

مفروض فلا يصح فيه من انه انما كان قضاءه في معرض بانه يخالف له وله تعالى والصائمين والصائمات الخ فانه رتب فيه  
الاجر العظيم على الصوم كغيره من غير تعرض للتبني فيكون ذلك مستلزم لصحة دونه وكان يقال لا يصح القرض في الحيوان لعدم انضباطه



الناس أنفسهم فتارة  
والبكر يقع الباء  
الصغير من الأبل  
والر بأى يفتح الرأما  
دخل في السنة السابعة  
وبان يقال لا يجوز  
لمرجل أن يفصل زوجته  
المنتهمة النظر إليها  
كأجنبية فيعرض  
بأنه يخاف للأجماع  
السكوتي في تفصيل على  
فاطمه رضي الله عنها  
(وهو أعم من فساد  
الوضع) لصديق حيث  
يكون الدليل على ائمتنا  
الصالحه لترتيب الحكم  
عليه (وله) أى لا تعرض  
بفساد الاعتبار (تقدمه  
على التنوعات) في  
المقدمات (وتأخيره)  
عنها لمقامته لها من  
غير مانع في التقديم  
والتأخير (وجوابه  
الظن في سنده) أى  
سند النص بإرسال أو  
غيره (أو المعارضة) له  
بأن آخر فتاظان  
وسلم الأول (أو منع  
الظهور) له في مقصد  
المعترض (أو التاويل)  
له بدليل (ومنها) أى  
من القوادح (منع عليه  
الوصف) أى منع كونه  
العله (وبسبب المطالبة  
بتصحيح العلة والأصح  
بقوله أو بالأدنى الحال  
إلى تمسك المستدل بما

وان أراد الله سبحانه وتعالى بوجوهنا فمضى على ما قلناه من لم يستلصص القبر فلا يصح له  
السلام (قوله كالمختلطات) أى الأضياء المختلطة بفرا كالحقن مثلا لعدم الانضباط بسبب الجهل بتقدير  
الشيئين المختلطين أو الأشياء المختلطات (قوله يخاف للأجماع السكوتي) قال العلامة هذا الإجماع بيني  
حرمة النظر إليه وذلك هو معنى وجود العلة في الفرع اه وحاصل ما أشار إليه أن الكلام فيما أتفق  
القياس بأزوجه ودميته فيه لكنه خالف نصا وأجما وهذا المثال ليس كذلك لأن العلة هي حرمة النظر  
وهذا الإجماع دل على انتفاها في تركه في الفرع فلم يفتق القياس وجوابه أن الانسلا من الكلام فيما إذا  
تحقق الداس لكن خاف ما ذكره إذ لم يستلصص في فساد الاعتبار سوى المخالفة المذكورة أعمن أن يصح  
القياس أم لا وما يصح بذلك ما قررناه في توجيه كونه فساد الاعتبار أعمن فساد الوضع وما سببه كره  
المصنف وأشار وحديث فساد الكلام في القدح بمجرد مخالفة النص أو الإجماع أعمن أن يتحقق مع ذلك  
قادر آخر كانهما وجود العلة في الفرع أم لا لا في الأول يتحقق القدح من جهتين إلا أن المتصوفا قدح  
من إحدى الجهتين قاله سم (قوله وهو أعم من فساد الوضع) ظاهره أنه أعم منه مطلقا وقضية تعرضها  
أنه أعم منه من وجهه لصديق ما ذكره الشارح وصديق فساد الوضع فقط بان لا يكون الدليل على ائمتنا  
الصالحه لا باعتباره في ترتيب الحكم ولا بعارضه نص ولا إجماع وصديق ما معان بان لا يكون الدليل على ائمتنا  
المذكورة مع معارضة نص أو إجماع له فائيل من أن فساد الوضع أعم ومن أهمها بيانان ومن أهمها  
مقدان سهو قاله شيخ الإسلام (قوله ولا تنفعه على التنوعات وتأخيره) أى لا تعرض بفساد الاعتبار فتدعه  
على المقدمات وتأخيره منها أو لا مانع في ذلك ما في صورة تقديم المقدمات عنه فظاهر لا ترق من الأضعف  
وهو المنع لعدم تمام كفايته إلى الأقوى وهو دليل النص أو الإجماع وما في صورة تأخيرها عنه فلا تنفعه  
تأييد الدليل النقلي بالعتق ومثال ذلك ما لو قيل لا يحرم الرأى البر لا نه كليل كالجيس في قوله لا يعترض  
لأنه إن كان كليل علة لعدم حرمة الرأى بالوجود في الأزمع أنه يروى ثم ما اقتضاه دليل المنع من عدم حرمة  
الرأى بالبر يخالف لقوله صلى الله عليه وسلم البر بالبر والحدوث أو بقوله ما اقتضاه ذلك من عدم حرمة  
الرأى بالبر يخالف لقوله صلى الله عليه وسلم البر بالبر وبالانسلا إن الكليل علة لعدم حرمة الرأى (قوله أى  
منع كونه العلة) انما عبر بذلك ليعين انما منه ولو عبر بقوله أى منع كونه علة صدق بالانقصة مع انها  
متأخر في قوله ومنه منع وصف العلة مع قول منه قاله سم أى تقول المصنف منع عليه الوصف أى  
منع الوصف بتمامه أى منع عليه الوصف الذي جعله المستدل علة (قوله والأصح قوله) أى كونه قادرا  
(قوله لاداه إلى الانتشار) فتدحج بانه انتشارا لتمام المطالب فلا يعترض (قوله وجوابه بانه الخ) مثله  
أن يقول المستدل يحرم الرأى بالبر كالعلة العلة الطعم فيقول المعترض لا بأس إن العلة الطعم بل هي الكليل  
فحجبه المستدل بقوله ثبت عليه الطعم بقوله صلى الله عليه وسلم الطعم بالطعم برأى (قوله أى من المنع مطلقا)  
قال الكليل تنبیه على أن الظاهر في منعه غير علة الطعم بل كإزاعه الشيخ أبو زرعة بل إلى المنع مطلقا  
بدليل أنه جعل منه منع حكم الأصل وبدليل أن منع وصف العلة مقبول جزما فيقول منع العلة فيه الخلاف  
اه وحاصله أن الأخير راجع إلى المقصد السابق بدون قدمه ومثله يقع كثيرا وقال شيخ الإسلام لا يورق  
بدل قوله مطلقا المطلق كان أولى اه وكان مراده أن قوله مطلقا بهم منته أن المعنى كل منع وهو  
خلاف المراد إذ ليس منع ما ذكر من كل منع بخلاف المطلق إذ بهم معنى المنع من غير تعبد ومنع ما ذكر  
فرد من أفراد المنع من غير تعبد قاله سم قلت اصح ذلك أن المنع مطلقا معناه المنع سواء كان منع عليه  
الوصف أم لا وحديث فيجوز قوله أى من المنع مطلقا أن منع وصف العلة فرد من أفراد المنع سواء كان  
منع عليه الوصف أم لا وما هو غير صحيح إذ ليس منع وصف العلة من أفراد منع وصف العلة ككله بين مختلف  
قولنا المنع المطلق فان معناه المنع الغير المقيد ولا شبهة في أن منع وصف العلة فرد من أفراد المنع غير المقيد  
فنام له فان قيل هذا يتبع ان ما قاله وأشار خلاف الصواب لا خلاف الأولى قلت لا لعله على أن معنى قوله

شاه من الأوصاف لانه المنع وفيل لا قبل لاداه إلى الانتشار يمنع كل ما يدعى عليه (وجوابه بانه) أى بانه كونه العلة بحسب الله من  
مسالكها المتقدمة (ومنه) أى من المنع مطلقا (منع وصف العلة) أى منع أنه معتبر قبله وهو مقبول جزما

(كقولنا في أقسام الصوم بغير الجماع) كالاكل من غير كفارة (الكفارة) شرعت (لخرج من الجماع المنذور في الصوم فوجب  
اختصاصه به كالحد) فإنه شرع لخرج من الجماع زنا وهو يختص بذلك (يقال) لاستدلال الكفارة بغير خروج من الجماع  
بخصوصه (بل عن الافتطار المنذور فيه) أي في الصوم بجماع أو غيره (وجوابه بتبيين اعتبار الخصوصية) أي خصوصية الوصف في الملة  
كان يبين اعتبار الجماع في الكفارة ١٩٠ بان الشارع رتبها عليه حيث أجاب بها من سأل عن جماعه كما تقدم (وكان

أي من المنع مطلقا لأنه منه حال كونه مطلقا أي غير مقيد بغير جمع إلى ما قاله شيخ الإسلام فتأمل (قوله)  
كقولنا في أقسام الصوم بغير الجماع المراد كقولنا في الاستدلال على عدم الكفارة في غير الجماع من  
مفسدات الصوم وعبارته غير موقوفة هنا إذ ظاهرها أن الكلام مسوق للاستدلال على أقسام الصوم بغير  
الجماع ومحاولة الشارح بزيادة قوله من غير كفارة غير مفيدة شيئا وكان الأوضح أن نؤلف كقولنا في تخصيص  
الكفارة بالجماع دون غيره من مفسدات الصوم (قوله) بان الشارع رتبها عليه قد يقال ترتيبها على  
الجماع لاستدلال اختصاصه به فافهم من الحديث أن الجماع هو جيب الكفارة لأن لا موجب لها إلا  
الجماع كما هو واضح (قوله) كما تقدم أي في بحث الأعمام من المسالك (قوله) وكان المستعرض ينقح  
المناط الخ) قصده كان يدل على أن ذلك ليس تنهايا للمنط ولا لتحقيقه - فقهه وكان وجهه أن تنقح المناط  
كما تقدم حاصله الاجتهاد في حذف بعض الأوصاف وتعيين الباقي للملزمة تأسيس هذا الاجتهاد ولا تعيين بل  
منع وصف الملزمة فقط وجهه شبهه بتنقح المناط أن المانع غير قائل بان هذا الوصف مستغرق الملزمة  
يتقضى منه فقد حذفه عن الاعتبار وإذا حذفه عن الاعتبار تعين الباقي فاشبهه حذف البعض بالاجتهاد  
وتعين الباقي للملزمة وأن تنقح المناط كما تقدم أيضا إثبات الملزمة في أحد صورها وهذا المانع غير موجود  
هنا لأن حاصله أن العلة المعلومة بالملزمة قد يحجب وجودها في بعض الصور فينسد استدلال وجودها في ذلك  
البعض كدائه أن العرقا التي هي أشد للملزمة من حرزها بلا شبهة وهي علة القاطع وجودة في  
الباش وما نحن فيه ليس كذلك وجه الشبهة أن المستعرض لما منع الوصف الذي هو علة في الجلب لانه  
معتبر في العلة ثم أثبت الاستدلال باعتباره فيها أشبه إثبات العلة في أحد صورها سم (قوله) بل ينتهي  
أي كما تنتهي الصلاة مثلا بالفراغ منها وليس ذلك باطلا لها (قوله) أخذ من التفسير (الآي) أي  
وهو قوله فان دل الاستدلال الخ فإنه مفرغ على عدم النفع وجه الأخذ المذكور وأن التفرع على  
أحد أقوال محكمة دون غيره من إثباته بغير حجة قاله شيخ الإسلام وقوله يؤذن برحمته أي غالبا فان دفع  
قول سم وفيه نظر فطرحه وإن التفرع على غير الراجح لنقص ما كفارة التفرع عنه أو اشكاله أو توهم  
عدم صحته اه (قوله) لنوقف القياس الخ) علة لعدم الانقطاع الذي أفاده قوله لا أي وإذا كان القياس  
مرتفعا على ثبوت حكم الأصل لتحقيقه به فحتاج الاستدلال إلى إثباته رجسدا فلا ينقطع (قوله) إلى غيره  
أي ودائيات حكم الأصل (قوله) أن كان ظاهرا) أي أن كان منع حكم الأصل ظاهرا وقوله يعرفه  
أكثر الفقهاء تفسير قوله ظاهرا (قوله) بغير عرف المكان الذي فيه العت) أي لأن الحد يعرفه وأمر سم في  
كل مكان فإن عداهل المكان الذي فيه العت ذلك قطعا للاستدلال فهو كذلك والأقل ولا يخفى به بعد هذا  
القول (قوله) لانه لم يعترض المقصود أي لأن المعترض لم يعترض المقصود وهو الفرع (قوله) في المخصص  
والعمونة) هما كتابا للشيخ أبي إسحق الشيرازي المذكور (قوله) بل لانه يعودو بغير الدليل  
أي ولا ينقطع بالإلهز كما استدلل قاله شيخ الإسلام (قوله) نلرو وجه باعتراضه عن المقصود أي وهو  
الاعتراض على حكم الأصل إلى غيره وهو الاعتراض على الدليل وأجيب عن طرف المختار بفتح كونه  
خارجا عن المقصود إذ المقصود لا يمت إليه (قوله) بوجع مرتبة) أي كل منها مرتبة على تسليم ما قبله

المستعرض) بهذا  
الاعتراض (ينقح  
المناط) بمحذو خصوص  
الوصف عن منه  
الاعتبار (والاستدلال  
بحقته) بتبيين اعتبار  
خصوصية الوصف  
(و) من المنع (منع  
حكم الأصل) وهو  
المسوق كان يقول  
الحديث في الإجارة عقد  
على شفعة فمطل  
بانسوت كالشكاح  
فقال له الشكاح  
لا ينط بل يوت أي بل  
ينتهي به (وفي كونه  
قطعا للاستدلال مذهب)  
أرجحها أخذ من  
التفسير الآي لا  
لتوقف القياس على  
ثبوت حكم الأصل  
وإنما يعم للارتقال  
عن إثبات حكم الفرع  
الذي هو بمسده  
إلى غيره (فإنها قال  
الاستاذ) إبراهيم  
الأسفراييني يكون  
قطعا (أن كان  
ظاهرا) يعرفه أكثر  
الفقهاء بخلاف مالا  
يعرفه إلا خروجه

(وقال) الذي في العت في القاطع به أولا (وقال) الشيخ (إبراهيم الشيرازي لا سم) (قوله)  
لم يعترض المقصود حكاه عنه ابن الحاجب كالأحدى على أن الموجود في المخصص والعمونة للشيخ كما قاله المصنف السماع ثم على السماع  
وعدم النقطع قال المصنف (فان دل) أي المستدل (عليه) أي على حكم الأصل أي أن يدل عليه (لم ينقطع المعترض) بمجرد الدليل  
(على المختار بل لانه يعودو بغير الدليل) لا يقد لا يكون صحيحا وقيل ينقطع فليس له أن يعترضه بغير حجة باعتراضه عن المقصود (وقد  
يقال) في الإثبات بنوع مرتبة

(لا تسلم حكم الأصل سلمنا)

ذلك (ولا تسلم أنه بما يقاس

فيه) لم لا يكون على اختلاف

في حواجز القياس فيه

(سلمنا) ذلك (ولا تسلم

أنه معمل) لم لا يقال أنه

تعمد (سلمنا) ذلك

(ولا تسلم أن هذا الوصف

عنه) لم لا يقال العلة غيره

(سلمنا) ذلك (ولا تسلم

وجوده فيه) أي وجود

الوصف في الأصل

(سلمنا) ذلك (ولا تسلم

أنه أي الوصف متعدد

لم لا يقال أنه قاصر (سلمنا)

ذلك (ولا تسلم وجوده في

الفرع) فلهذا سبعة

منوع تتعلق الثلاثة

الأولى منها بحكم الأصل

والأربعة الباقية بالهالة

مع الأصل والفرع في

بعضها (نحاج) عنها

(بالدفع) لما عا عرف

من الطرق في دفعها

أن أريد ذلك ولا فيمكن

الاقتصار على دفع الأخير

منها (ومن ثم) أي من

هنا وهو حواجزها المعلوم

من الجواب هنا أي

من أجل ذلك (عرف

حواجز أيراد المعارضات

من نوع) كالتموض أو

المعارضات في الأصل

(قوله لا تسلم حكم الأصل الخ) مثاله ان يقول المستدل للنتي روي له الكيل كالتبر فيقول له ان تعرض  
 لا تسلم ان التبر روي سلمنا روي سلمنا روي سلمنا ان هذا الحكم من الاحكام التي يجري فيها القياس سلمنا انه  
 من الاحكام التي يجري فيها القياس لكن لا تسلم انه معمل لم لا يقال انه تعمد سلمنا انه معمل لكن لا تسلم ان  
 علة الكيل لم لا يقال العلة غيره سلمنا ان العلة الكيل لكن لا تسلم وجودها في التبر سلمنا وجود العلة  
 المذكورة في الأصل وهو التبر لكن لا تسلم انها متعددة لتبره كالنتي في المثال لم لا يقال ان الوصف المذكور  
 قاصر سلمنا التعدد لعله المذكور وهي الكيل لكن لا تسلم وجودها في الفرع وهو النتبي في المثال أي  
 لا تسلم انه معمل لكن قول الشارح سلمنا ذلك انه بما يقاس عليه وان لم لا تسلم انه معمل مشكل بانه مع تسليم انه  
 يقاس عليه لا يمكن منع تعمله لان تعمله لازم لكونه بما يقاس عليه انما يمكن منع تعمله لا يمكن تعديه حكمه الى غيره  
 لأجل وجوده علة حكمه في ذلك الفرع وتلك التعدد هي معنى القياس فتسايم انه بما يقاس فيه ومنع كونه معلا  
 متنافيان لا وجه معان وكذا قوله سلمنا ذلك يعني ان هذا الوصف علة ولا تسلم وجوده في فرع بشكل أيضا لانه  
 يلزم من كون الوصف علة حكم الأصل وجود الوصف في الأصل ولا فلا يكون علة حكمه فتسلم كون الوصف علة  
 حكم الأصل ومنع كون الوصف هو وجوده في الأصل متنافيان لا وجه معان ولا يمكن من الأول بانه ليس المراد  
 بكونه بما يقاس فيه انه بنفسه يقاس عليه حتى يتنافى مع كونه معلا بل المراد انه من النوع الذي يقبل  
 القياس عليه لكون نوعه غير نوع الكفارات والأسماء والشروط والموانع وغير ذلك على ما تقدم فيها  
 ولا يلزم من كونه من ذلك النوع الذي يقبل القياس عليه كونه بنفسه معلا حتى يتنافى القياس عليه وعن  
 الثاني بانه لا متنافيان كون ذلك الوصف علة حكم الأصل وعدم وجوده في الأصل لانه يجوز أن يكون الحكم  
 علاناً أحداً هاهنا موجوداً في جميع أفراد الأصل والأخرى غيره وجوده في بعض أفرادها بالامرأة لا قاصرة  
 عن بعض الأفراد وذلك لا يمنع صحة التعليل على ما تقدم بيانه فاذا أريد القياس على ذلك البعض الذي لم توجد  
 فيه تلك الأخرى صدق على الحكم أن ذلك الوصف علة لانه أحدي عليه وان لم يكن ثبوته في ذلك البعض  
 بواسطة ذلك الوصف وصدق أيضاً انه لم يوجد فيه أي ذلك الوصف بحيث تصور كون الوصف علة حكم الأصل  
 أي في الجملة وان لم يكن ثبوته فيه بالنظر لكل فرد مع عدم وجوده في بعض أفراد الأصل أمكن تسليم أن  
 الوصف علة حكم الأصل مع منع وجوده في ذلك الأصل الذي أريد القياس عليه غير أن هذا الجواب لا يأتي على  
 ما صححه المصنف من امتناع التعليل له لتبين فكتأمل على أن التسليم لا يلزم أن يكون معناه قول ذلك المسلم  
 واعتقاده حقيقة بل قد يكون معناه عدم الاعتراض بذلك الشيء حتى يكون معنى سلمنا كذا لا أن تعرض لذلك  
 ولا اعتراض به بل اقتصر على الاعتراض بشي آخر وهذا صادق مع كون ذلك المسلم مردوداً عنه ذكر ذلك  
 شخصاً اشترى بضاعة مني وصدقته فلا منافاة بين تسليم كون الشيء بما يقاس عليه ومنع انه معمل ولا بين تسليم  
 أن هذا الوصف علة ومنع وجوده فيه لجواز أن يكون التسليم بهذا المعنى فكتأمل قاله سم قلت استعمال تسليم  
 الشيء في معنى عدم التعرض مع كونه خلاف المعهود في كلامهم قد لا يظهر منه معنى التبر المذكور فكتأمل  
 (قوله بالهالة مع الأصل) هو الرابع مع التمسك وأما السادس فتعلق بالهالة فقط والسابع مع الفرع (قوله  
 ان أريد ذلك) أي الدفع عن كلها (قوله وهو جوازها) أي المتوهمات المعلوم أي التزاماً من الجواب عنها لا  
 بحاجب إلا هن أيراد حائزاً وما غير الجائز فلا يعترض حتى بحاجب عنه (قوله جواز أيراد المعارضات) أيراداً للمعارضات  
 الاعتراضات الشاملة للتموض وغيرها فلا إشكال حيث تدفق نفسها الى معارضات وغيرها (قوله أو  
 المعارضات في الأصل أو الفرع) المعارضات في الأصل كإيرادها خصوصية في الأصل تجعل من علة بانه  
 تكون شرطاً للحكم والمعارضات في الفرع كإيرادها خصوصية في الفرع تجعل متافاً من الحكم (قوله  
 لأنها كسؤال واحد) أي كاعتراض واحد (قوله وكذا يجوز أيراد المعارضات من أنواع الخ) قد مر على  
 كذا يجوز دفعه عن الذي هو ظاهر عبارة المصنف كذا أنه لا غير مراد لان أيراد المعارضات من أنواع  
 لم تعرف بما ذكره المصنف فلهذا ذكرنا الاعتراضات من نوع جواز ذلك لا يدل على جواز الأيراد من  
 أنواع سم (قوله وان كانت مترتبة) قضية هذه المسألة أن غير المترتبة أولى بالجواز من المترتبة

ناليها تسليم متلوه

لان تسليمه تقديري) وقيل لا يجوز من انواع الاستشارة (وثالثه التفصيل) فهو في غير المترتبة من المترتبة لان ما قبل الاخير في المترتبة  
مسلم فذكره ضائع ودفع بان تسليمه ١٩٢ تقديري كما قال المصنف لا يتحقق في مثال النوع ان يقال ماذا كره عليه منقوض بكذا ومنقوض

وبوجه ذلك يعلم من التوجيه الآتي لثالث الفصل سم (قوله لان تسليمه تقديري) فليعلم ان المترتبة التي هي  
نقضه هذه المبالغة في التوجيه لثالث الفصل الآتي وقوله تقديري أي سواء عرر نحو سلمنا أو نحو وان سلمنا  
سم (قوله ودفع بان تسليمه تقديري) أي فالمعنى باقية حقيقة فلا يكون ذكر ما قبل الاخير ضائعا سم (قوله  
مثال النوع ان قال الخ) قال شيخ الاسلام مثال للنوع في المعارضات غير المترتبة منه في المترتبة ماذا كره عليه  
منقوض بكذا وان سلم فممنقوض بكذا اه وهو مشعر بان مثال المترتبة متروكة في المثال والشارح وفه  
نظر لان ماذا كره المصنف بقوله وقد يقال الخ مثال للنوع في المترتبة وهذا يمكن عدمه فليعلم ان الشارح له واقتضاه  
على امثلة النوع في غير المترتبة والانواع مترتبة كانت أو غير مترتبة فليست سم وحاصله ان الاعتراض اما  
من نوع واحد أو من انواع وفي كل امان يكون مع الترتيب أو مع عدم الترتيب فالأقسام أربعة ذكر المصنف  
واحد وهو الاعتراض بامور مترتبة من نوع واحد وذلك قوله وقد يقال الخ وامثلة الثلاثة الباقية كلها الخارج  
بقوله مثال النوع الخ أي مثال الاعتراض بجماع من نوع واحد غير مرتب وذلك واضح من المثال وكذا ما بعده  
من مثال النوع غير المترتبة والانواع المترتبة (قوله ومنها اختلاف الضابط) أي دعوى اختلاف الضابط  
والمراد بالضابط الوصف المشتمل على الحكمة المقصودة كما فسره بذلك السيد (قوله وجود أو مساواة) فهو بان  
على التمسك بالمتجول عن المضاف أي لعدم الوثوق بوجود الجامع أو مساواته أي لان اختلاف ضابط الاصل  
والفرع نظن به ما عدمه وجود الجامع وبالمزعم في المساواة أو عدم المساواة وان كان الجامع هو وجود أو ما سم هنا  
تخطيط تركاه لعدم فائدة (قوله فابن الجامع بينهما) أي بين الضابطين حتى يتحقق الجمع بين الأصل والفرع  
وذلك لان مساوية الاكرام غير ذاتية فإشهاد الزور وانما يوجد في الجامع بين هذين الميتين وهما الاكرام  
والشهادة لا يوجد في الجامع بين الأصل والفرع وهذه اشادة الزور والمسكر (قوله وان اشتركا في الافضاء الى  
المقصود الخ) فهاهنا لا اعتراض بعدم المساواة مع وجود الجامع فكذا يقال لثلاث الجامع المدينة فان  
كلا سبب منفض الى المقصود من ترتيب الحكم على المسألة وهو حفظ النفس هناك كنه ما عرر مساويين  
في الافضاء المذكور وادعوا في الاكرام اشادة في شهادة الزور وشرط القياس مساواة الفرع في علته  
حكمه وان لم يتساوا الضابطان لم يعدم مساواة الفرع الاصل في علته حكمه وهذا أعني قوله وان اشتركا في  
راجع لعدم الوثوق بالمساواة كما أن قوله فيتمرض بان الضابط الخ راجع لعدم الوثوق بوجود الجامع (قوله  
وجوابه بانه لا قدر مشترك الخ) هذا جواب عن عدم وجود الجامع وقوله وهو منضبط عرفا أي فيصح ان ساط  
بالحكم (قوله أو بان الافضاء) جواب عن عدم المساواة وبه فهم منه أن كون الفرع أرفع راجع في الافضاء من  
الأصل يجعل به الجواب من باب أولى كما اشار له السيد بشرح المختصر (قوله أي افضاء الضابط) أي  
كالشهادة في الفرع وقوله مساواة الضابط في الأصل أي كالاكرام أي ان افضاء ضابط الفرع وهو  
الشهادة الى المقصود من ترتيب الحكم وهو وجوب التفاس عليه وهو حفظ النفس مثل افضاء ضابط  
الأصل وهو الاكرام في ذلك بل هو في الفرع أرفع كما اشار له السيد (قوله لا افاء التفاوت) بالمعنى طاعا على  
مدخول البناء من قوله وجوابه بانه الخ أي جواب القيد المذكور عما تقدم لا بالافاء التفاوت بين الضابطين  
فان التفاوت قد يأتي اعتبارا وقد لا يأتي فلا يصح ان يكون ضابطا كما اشار الى ذلك الشارح (قوله كافي في العلم  
يقول بالجاهل) برفع العلم منه خبره الخ ليدل به هذا المثال الذي بعده أي كافي في قولنا العلم الخ (قوله  
والاعتراضات) أي السابقة واللاحقة كما يفهم قوله كاه والاعتراضات هي المعبر عنها فيما مر بالقواعد  
الشاملة لما في من التقسيم ولما اذا اشرح كما كما تقدم الثلاث وهو اختصاصها بما تقدمه ولو لم يخصص  
ذلك عن التقسيم كما فعل البرمولى كان أولى قاله شيخ الاسلام ومثل التقسيم في رجوعه الى المنع الاستفسار عن  
التول بوردوه ووجه رجوع التقسيم الى المنع أنه يرجع اليه باعتبار احد مجاهله المراد به ما في السواء

بكذا ومعارض بكذا  
ومعارض بكذا أو مثال  
الانواع غير المترتبة أن  
يقال هذا الوصف  
منقوض بكذا وغير  
مؤثر لكذا أو مثال  
الانواع المترتبة ان يقال  
ماذا كره من الوصف  
غير موجود في الأصل  
وان سلم فهو معارض  
بكذا (ومنها) أي من  
أنواع (اختلاف  
الضابط في الاصل  
وافترع لعدم الثقة  
فيه (بالجامع) وجودا  
ومساواة كما يعلم من  
الجواب كأن يقال في  
شهود الزور وبالقتل  
تسديدا في القتل  
فحين علم انقضاء  
كالمكر وغيره على القتل  
فيتمرض بان الضابط في  
الأصل الاكرام وفي الفرع  
الشهادة فابن الجامع  
بينهما وان اشتركا في  
الافضاء الى المقصود  
فابن مساواة ضابط  
الفرع الضابط الاصل  
في ذلك (وجوابه بانه)  
أي الجامع (التقدير  
المتشتمل) بين الضابطين  
كما قسم في القتل  
فيما تقدم وهو منضبط  
عرفا (أو بان الافضاء  
سواء) أي افضاء الضابط  
في الفرع الى المقصود

مسؤولا لافضاء الضابط في الأصل الى المقصود وتحفظ النفس فيما تقدم (لا افاء التفاوت) بين الضابطين بان يقال التفاوت بينهما وكان  
مبنى الحكم فانه لا يحصل الجواب به لان التفاوت قد يلحق كافي العالم يقتل بالجاهل وقد لا يلحق كافي الحر لا يقتل بالعبد (والاعتراضات)

كلها (راجعاً إلى المنع) قال ابن الحاجب: أكثر الجدلين أو المعارضة لأن غرض المستدل ١٩٣. من إثبات مدعاه بدلاً من أن يكون بصفة

وكان حاصل الاعتراض به ان هذا الدليل ممنوع لان أحد علميه على السواء ممنوع ولا مرجح لارادة الآخر ووجه رجوع الاستفسار الى المنع ان حاصله منع دالة لادليل على المطلوب لانه لا يدل على معنى واضح فلا يفيد المطلوب بل يقال الاستفسار ليس من الاعتراضات لاننا نقول هذا لا يصح لتعريفهم بانه ممنوع ولهذا قال في الاحكام الاعتراض الاول الاستفسار اه وقال المصنفون ان تعلم انه اى الاستفسار رد على تقدير المدعى وعلى جميع المقدمات وعلى جميع الأدلة فلا سؤال اعم منه اه **(قوله راجعة الى المنع)** وهو مطلب الدليل على مقدمة الدليل ويسمى نقضاً متتابعاً على ما سبق في قريتنا **(قوله او المعارضة)** هي اقامة دليل يقتضي نقض او ضد ما اقتضاه دليل المستدل كما تقدم وبأنى **(قوله لتصلح للهادي الخ)** مثال ما اشار له من النظر اعتبار البلوغ والذكور والعقل والعدم وغير ذلك من الشروط في الشاهد لتعريف شهادته واعتبار عدم شأده آخر مثله في الاوصاف المذكورة بشهيد بنقض ما شهد به الاول لتنفذ شهادة الاول المذكور وتقبل **(قوله ولسلامته)** عطف على قوله لصحة مقدماته وخبره للدليل **(قوله من هدم الخ)** بيان لفرض المعارض والاشارة في ذلك لادعى وقوله منع مقدمة منه متعلق بالفتح وقوله او معارضة عطف على الفتح وخبره للدليل وقوله عبايقاه أى بدليل يناقوه **(قوله وقال المصنف)** عطف على قوله قال ابن الحاجب **(قوله لان المعارضة الخ)** أى فإيراد حيث لا يمنع ما يشمل المعارضة وتفسير المعارضة بنوع الالفة عن الجبر بأن تفسيرها بالازم معناها فان معناها كما تقر وتقدم ثانياً اقامة دلائل يقتضي نقض او ضد ما اقتضاه دليل المستدل وظاهر ان هذا يستلزم عدم حرمان الالفة **(قوله ومقدمها)** أى مقدم الاعراضات بمعنى القواعد فيكون الاستفسار من جملة القواعد كما تقدم ما يفيد ذلك **(قوله أى المنع)** راجع للكسر وقوله او الفقد راجع للفتح وقوله عليها أى على يقتضاها وهو منها وكذا قوله فهو طليعة لها أى لباقيها **(قوله غرابة او اجمال)** يمكن جزمه لان حيث قد تضاعف أى المفرد رفعها على الانتهاء فان قيل ما سوغ حيث لا ينتهائنا ذكره قلنا تقدير الوصف أى فيه أى في لفظ المستدل والتميز محذوف أى موجود ولا ينافيه كلام الشارح لان تقديره لا يتعين للتعريف بل يحتمل الوصفية وتقدر والتميز مقدم ما قاله سم ومثال القرابة قولك لا يحمل السبب بكسر السين أى الذنب ومثال الاجال قولك يلزم المطلقة ان يعتد بالقرابة في طلب مثل تفسير السيد والاقراء **(قوله ان بيانها)** أى القرابة والاجال أى اثبات القرابة والاجال بان يقول انه غير مشهور والاستعمال لغة ولا شرعاً في الاول وله معان متعددة في الثاني وان لم يبين تساوى تلك المتعددة في اطلاق اللفظ علم او عدم ظهوره في شئ منها كما يصرح به قول المصنف ولا يكاف الخ ولا يخفى ان مجرد اطلاق اللفظ على معان متعددة من غير بيان اتساوى المذكور ليس بيانا للاجال لان مجرد ذلك البيان لا يستلزم الاجال نعم ومقتضاه كما يفهم ذلك من قوله ولا يكفيه ان الاصل عدم تفاوتها فكان اراد بيان الاجال بيان مقتضاه لا بيان نفسه حقيقة قاله سم **(قوله وقيل على)** المستدل بيان عدمهما أى لا بيان ما فانه يضره **(قوله بالاجال)** متعلق بالمعترض **(قوله ولا يكفيه ان الاصل الخ)** أى بكيفية ان يقول ان الاصل أى الغالب عدم تفاوتها **(قوله فيبين المستدل الخ)** تفريع على محذوف والتقدير واذا كان الاصح ان بيانها الى المعارض وبين ذلك فيبين المستدل الخ اشارة الى ان الشهاب وقوله بين عدمهما أى ينقل عن الالفة والشرع **(قوله او يفسر اللفظ)** مجتمعت الخ عطف على قوله فيبين المستدل عدمهما فهو وجواب آخر عن الاعتراض بالاجال والفرقة وعبارة اللفظ والجواب عن الاستفسار بيان ظهوره في مقصوده فلا جال ولا غرابة وذلك اما بالنقل عن أهل الالفة واما بالعرف العام وانخص أو بالقرائن المعنوية موهمة وان يحجز عن ذلك كله فيالتفسير اه وظاهر ان الجواب بالتفسير مشروط بالهجز عن الجواب عبايقه خلاف ظاهر عبارة المصنف ويحتمل أن تعيده بالهجز بنفسه الاشترار بل الجري على العادة اذ لا يندلج عادة الى التفسير المذكور الا عند الهزج قال المصنف واهل انه انفسره فيجب أن يفسره عبايقه لمصلحة لغة ولا كان من الصعب فيخرج عبايقه له المناظرة من اظهار الحق اه قال المصنف وقوله عبايقه

(٢٥ - ستاني - ثاني) حيث تم الاعتراض عليه مما كان يبين ظهور اللفظ في مقصوده كما ذكرنا اعتراض عليه في قوله الموضوع به فالحجب فيه التبيين أن قول الموضوع بطلان على النظام وعلى الأفعال المخصوصة فيقول حقيقته الشرعية الثاني (أو تفسر اللفظ جمل) منه ينعى الم

له لغة أي يجوز استعماله فيه حقيقة أو مجازاً أو نقلاً وبالجملة يكون مما يخص أهل اللغة في استعماله نفسه وليس المراد أنه يجب أن يكون معناه اللغوي ولو قال لغة أو غير ذلك كان أظهر أنه فصل المحتمل في كلام المصنف على معنى يكون اللفظ باعتبار استعماله فيه حقيقة أو مجازاً أو نقلاً لا غير المحتمل على ما عده ثمان هذا ظاهر إذا كان القدر في عبارة المستدل أمالاً أو أراد المستدل حل عبارة النص على خلاف الظاهر منها وإن كان محتماً فبني أن لا يفيد شيئاً لأن النصوص يجب جعلها على الظاهر والعمل به لا بدليل سم وقوله أو تفسير اللفظ بمحتمل هو وإن لم يدفع الغرابة والاجمال شيين به مقصود المستدل الذي هو المراد المقصود من دفعهما لأن المقصود من دفعهما ما يسان معنى اللفظ الذي أراده المستدل وذلك حاصل بما ذكر (قوله أو بغير محتمل) كأن يقول رب أسد فطلب منه تفسير الأسد فتفسيره بالمجاز يقال هذا المعنى غير محتمل للأسد فيقول هذا اصطلاح (قوله اصطلاحية) أي بوضع البشر (قوله وردي الخ) هذا هو الحق (قوله بكسر الصاد) هو في الأصل اسم مكان وأما ما فتح فصدر (قوله دفعاً للاجمال) غلة لقبول كما يدل عليه قولنا شارح الآتي وقوله لعدم الظهور في الآخرة لرفع الاجمال وحاصل ما أشار له أن المستدل إذا قال للمعترض بالاجمال اللفظ غير ظاهر في غير مقصدي اتفاقاً بيني وبينك فليكن ظاهراً في مقصدي لئلا يلزم الاجمال لو لم يكن ظاهراً في مقصدي أيضاً وهو خلاف الأصل فاختلف هل يقل منه ذلك دفعاً للاجمال الذي هو خلاف الأصل أولاً وقبل لأن دعوى الظهور ببيان المعترض الاجمال لا أثر لها (قوله أي لو وافق المستدل المعترض) فاعل وافق المستدل وضمر ادعى رجح اليه فيكون الكلام على وتبرؤ واحدة خلافاً لجعل بعضهم فاعل وافق المعترض والمستدل مفعوله (قوله وقيل لا يقبل الخ) قال شيخ الإسلام هو الحق كما قاله شيخنا السكالي من الهدى وغيره (قوله ومنها التفسير) هو راجع للاستفسار مع وجود اللفظ في أحد احتمالي اللفظ مثاله أن يقال في مثال الاستفسار للاجمال فيما مرأى من النفاضة أو الأفعال المخصوصة والأول ممنوع أنه قريب بقوله جماعة مثاله في التبرؤ بين أمرين أن يستدل على ثبوت الملك للشيء في زمن خيار الشرط بوجوده وهو البيع الصادر من أهله في محله فيقول بالمعترض السبب مطلق البيع أو البيع الذي لا شرط فيه والأول ممنوع والثاني مسلم لكنه لا يفيد لأنه موقوف في محل النزاع لأنه ليس بعبارة لا شرط بل شرط الخيار ومثاله في أكثر من أمرين لو قيل في المرأة المكلفة عاقلة يصح منها النكاح كالأجل فيقول المعترض العاقلة ما عني أن لها تحريمها أو لها حسن رأي وتدينها أو لها عقل غريزي والأولان ممنوعان والثالث مسلم ولا يكتفي إذا صغره ما عني أن لها تحريمها أو لها ولا يصح منها النكاح وتقبلهم بذلك أغما بنا سبب جعلهم المنوع في كلام المصنف هو المراد سبب أن يردد قاله شيخ الإسلام قلت الرد الذي أشار إليه هو قوله عند قول الشارح بخلاف الآخر المراد ما عني في وصف الشارح الآخر أي المسلم بالمراد إشارة إلى رد قول الزركشي ومن تبعه أن المراد هو المنوع لا المسلم لأن جواب المصنف إنما يفيد معرض المستدل على قوله لا عني قولهم لبناء قولهم على أن العلة عند المستدل مانع والجواب لا يفيد ما عني أن يفيد الجواب بانها علة لك من مسائل العلة فقوله المراد أي للمستدل للمعترض أنه وحاصله أن جواب المصنف المذكور وأغما بنا على أن يكون المراد بالمنوع في كلام المعترض هو المعنى الذي لم يرد المستدل لأن حاصل الاعتراض أن يقول المعترض للمستدل أن اللفظ الذي أوردته في ذلك مترددين مرادك وغيره وإن كان جملة على غير مرادك ممنوعاً لكن لما كان اللفظ في حد ذاته مترددين المعنيين على السواء لا معني لجملة على مرادك فعمله عليه حمل اللفظ على أحدهما المستويين في إطلاق اللفظ علم بما لا دليل وهو تحكم وحاصل الجواب بيان أن اللفظ موضوع للمعنى الذي أراده فقط وأنه ظاهر في نفسه دون المعنى الآخر وأما إذا كان المنوع في كلام المعترض هو المعنى الذي أراده المستدل فلا يفيد الجواب المذكور لأن حاصل اعتراضه حينئذ أن يقول اللفظ المذكور وإن كان مترددين مرادك وغيره لكنه لا يصح جملة على مرادك فنعين جملة على الغير وليست العلة موجودة في ذلك الغير فالمناسب حينئذ الجواب ببيان وجود العلة فيه هذا الصراح ما أشار إليه وقوله أن يقال إذا كان المعترض مسلماً أن حل اللفظ على غير مراد المستدل ممنوع لم يبق للاعتراض معنى ولا حاجة إلى الجواب المذكور ولا يصح قول المعترض أن حل اللفظ على مراد المستدل حل لا دليل عليه لوجود الدلائل

الثانية (قبل أو بغير محتمل) منه انغابة الأمر أنه ملحق بلفظ جديدة ولا محذور في ذلك بناء على أن اللغة اصطلاحية وربان فيه قبحاً لا ينسد (وفي قبول دعواه الظهور في مقصده) بكسر الصاد (دفعاً للاجمال لعدم الظهور في الآخر خلاف) أي لو وافق المستدل المعترض بالاجمال على عدم ظهور اللفظ في غير مقصده وادعى ظهوره في مقصده فقبل بقيل دفعاً للاجمال الذي هو خلاف الأصل وقيل لا يقبل لأن دعوى الظهور بعد بيان المعترض الاجمال لا أثر لها وإن كانت على وفق الأصل (ومنها) أي من القوادح (التقسيم وهو كون اللفظ المذكور في الدليل مترددين أمرين) مثلاً على السواء (أحدهما ممنوع) بخلاف الآخر المراد (والاختار وروده) لعدم تمام الدليل معه وقيل لا يرد



المصطلح عليه فقط للثلاث ائمة في قوله الآتي والثاني امام مع الدليل أو مع تسليمه الى أن يكون الشيء مع نفسه أو مع ضده ولا معنى له وبذلك يسقط قول العراقي كان ينبغي الاختصار على قوله مع الدليل ولم يظهر لي لفظة مع اه ولا ينبغي أن حاصل ما أحاب به حمل قوله والثاني على المنع الغير المصطلح عليه فقوله والثاني اما مع منع الدليل من قيل كون الشيء مع فرد هو صحيح لان الشيء صاحب فرد لانه في معناه وقوله أو مع تسليمه لا يلزم منه كون الشيء مع ضده لان تسليم الدليل لاضداد المنع يعني مطلق الاعتراض لانه يجتمع معه كافي المعارضة فانها تتجمع تسليم الدليل مع انها معني مطلق الاعتراض وانما يضاد فرد وهو والمنع الخاص الذي هو مع الدليل وهذا ولكن قد منع سقوط قول العراقي المذكور بما ذكره لان ما ذكره صحيح مع والعراقي لم يمنع صحتها بل منع الاحتياج اليها فلا تكتف في ذكرها مع وجوب بان نكتتها المقالة لقوله أو مع تسليمه واما قوله والاي في أن يجعل المقسم مع المدعى ففيه بحث لان المنع بعد تعقيد به يكونه للمدعي كيف يصح تعقيد به يكونه للدليل كما هو لازم على هذا التقدير اذا المعنى عليه بل منع المدعي بفرض الدليل فيخرج حيث شق في وجهه الى التكلف فلي تأمل سم . قلت بعد هذا كلام يظهر لفظة مع فائدة والقول بان فائدتها المقالة لقوله أو مع تسليمه يقال عليه لا فائدة اذ المذكور هاهنا قوله أو مع تسليمه حتى يحتاج لذكر ما يقابلها لانه كان الاقدم والواضح حذفه في الموصفين (قوله وصورته ان يقال الخ) له صورة أخرى ايضا وهي أن يقال دليلك احدي مقدمية أو مقدمية فائدة النقض الاجمالي له صورتان كما ذكره علماء البحث (قوله الذي هو مع بعد تمام الدليل لمقدمية معناه) قال الكمال المتبعه شيخ الاسلام ظاهره أنه يعتبر في معنى النقض التفصيلي كون المنع بعد تمام الدليل وفي معنى المناقضة كونه قبل تمام الدليل وليس كذلك بل المناقضة والنقض التفصيلي امكان لمنع المقدمة المعينة قبل تمام الدليل أو بعده اه وبعبارة اخرى مقدمات الآداب فائدة المناقضة وتسمى نقضا تفصيليا ومنعها ايضا وهو أكثر استعمالا هي منع مقدمة معينة والمراد ما يتوقف عليه صحة الدليل مائة أو صورة اعني طلب الدليل على صحتها ولا يحتاج في ذلك الى شاهد اه وقد منع أن يظهره ما ذكره لاني الذي هو الخ ونوع صفة للنقض التفصيلي والاصل في الصفة هو التخصيص دون الكشف والتفسير فهو الظاهر فيكون فيه اشار بدم المحصار للنقض التفصيلي في هذا القسم ولعل وجه اقتضاه عليه مشاركة للنقض الاجمالي في كونه بعد تمام الدليل فناسب تخصيصه بالفرق قاله سم (قوله أو مع تسليمه) لا يخلو كلف جعل هذا قسمين من الاعتراض على الدليل مع أنه مسلم لا نأقول بل جعله قسمين من ذلك بل من مطلق الاعتراض فهو هنا وارد على المدلول لا على الدليل قاله شيخ الاسلام . قلت لأرب أن القسم هو الاعتراض على الدليل فليزوم وجوده في كل قسم من الاقسام لجعل هذا قسمين من مطلق الاعتراض وإن كان هو الصواب خلاف صنيع المصنف وقد يقال هو متعلق بالدليل في الجملة لتعلقه بمتعلقه وهو المدلول (قوله أي بنى ما قلت) لا أقصد في حل المتن أن يقول أي بنى مدلول ما ذكره اه كمال وكان ملحظه أنه في المتن جعل المنفي المدلول حيث قال عما في ثبوت المدلول وقد يعارض ذلك ما قاله الشارح أدل على المطلوب وأمكن في بيانه لان التبادر من مدلول ما ذكره الذي هو الدليل هو مدلوله الطائفي وهو لا يلزم أن يكون هو المدعى بل قد يكون ملازمه قاله سم (قوله وعلى النوع (الدفع بدليل) يعني أن يكون المراد بالمنع هنا المنع الخاص لا مطلق الاعتراض بدليل قول الشارح ولا يكفيه المنع اذ من مطلق الاعتراض المعارضة وكيفية المنع فيها اخذ من قول المصنف والشارح وينقلب المعارض بها مستدلا ولا العكس ومنه النقض وقد قلنا في بعضه أن نقض بالتخلف أو عورض بدليل الخلاف في صورتين صحت اهما المستدل ما ناهاه فلي تأمل سم (قوله بدليل) متعلق بالدفع (قوله الى الخاتم العلل) أي يحجز المستدل فهو مصدره ضاف لمفعوله وقا له المعارض (قوله أو الزام المانع الخ) عطف على الخاتم والمصدر متعلق بالمفعول وقا له المستدل أي الى أن يلزم المستدل المانع فالأمر من جهة المستدل كما اشار له الشارح وقوله من جانب المستدل (قوله ان انتهى الى ضروري الخ) مثال ما ينتهي الى ضروري أن يقول المستدل العالم حادث وكل حادث له صانع فيقول المعارض لاسم الصغرى في دفع المستدل ذلك المنع بالدليل على حدوث العالم فيقول العالم متغير وكل متغير حادث فيقول المعارض لاسم الصغرى فيقول له المستدل ثبت

وصورته أن يقال ما ذكرته من الدليل غير صحيح لتخلف الحكم عنه في كذا ووصف بالا جمالي لأن جهة المنع فيه غير معينة بخلاف التفصيلي الذي هو مع بعد تمام الدليل لمقدمية معينة منه (أو مع تسليمه) أي الدليل (والاستدلال) عما في ثبوت المدلول فالعارض فيقول في صورتها المعارض المستدل (ما ذكرته) من الدليل (وان دل) على خلقت (فنسدى ما ينتهي) أي بنى ما قلت وبذكره (و ينقلب) المعارض بها (مستدلا بالعكس وعلى المنوع) وهو المستدل (الدفع) لما اعترض به عليه (بدليل) لتسليم دليله الأصلي ولا يكفيه المنع (فان منع ثابتا فكما مر) من المنع قبل تمام الدليل وبعد تمامه الخ (وهكذا) أي المنع ثالثا ورابعا مع الدفع وهو (الى الخاتم العلل) وهو المستدل (ان انقطع بالمنوع أو الزام المانع) وهو المعارض (ان انتهى الى ضروري أو يقتضي مشهور) من جانب المستدل فلا يمكنه الاعتراض لذلك



باضرورة تغير العالم وذلك لان العالم قسمان اعراض واجرام اما الاعراض فتغيرها مشاهد كالتي تغير بالكون  
والحركة وغيرهما فلم يكن كونها واحدة واما الاجرام فانها ملازمة لها ولازم الحادث حادث فثبت حدوث العالم  
ومثال ما ينسب الى المشهور وهو قضية تحكم العقل بها واسطة اعتراف جميع الناس للمصلحة العامة وغير ذلك  
كان يقال هذا ضعيف والضعيف ينفي الاعطاء اليه فيقول له المعارض لاسلم الكبرى فيقول له المستدل  
مرعاة الضعيف تحصل بالاعطاء اليه والاعطاء اليه محمود عند جميع الناس فرعاة الضعيف محمود عند  
جميع الناس فينبغي حينئذ الاعطاء اليه وقول المصنف أو يفتي مشهورا ظاهرا ان القياس المركب من يقيني  
وغير يقيني يسمى يقينيا وليس كذلك بل اليقيني ما كانت جميع مقدماته يقينية واما ما كان بعض مقدماته  
يقينيا فليس من اليقيني لان المركب من اليقيني وغير اليقيني غير يقيني كما هو مقرر **(قوله حاشية القياس من**  
**الدين وثالثها الخ)** حاصل كلام الزركشي ان هذه المذاهب للغيرلة وتبعه السبوطي فقال اختلف في القياس  
هل هو من دين الله على مذاهب للغيرلة نقلها ابو الحسن في المعتمد فجاء جميع الجوامع نعم الخ ثم قال  
الزركشي والحق ان عنوان الدين الاحكام المقصودة لانفسها بالوجوب والنسب فليس القياس كذلك  
فليس يدين وان عنوانا نسبته اليه فهو دين اه واما كان كونه من الدين فظاهر اموافقا لقواعد اهل الحق  
صحيحه المصنف ولم يبال بكون ذلك متوقفا على المعزلة على انه يحتمل انه رآه اهل الحق ايضا سم **(قوله لانه**  
**ما موريه)** فيه اشارة الى قياس من الشكل الاول تقريره القياس ما موريه وكل ما موريه من الدين دليل  
الكبرى ان الدين ما يدين الله به أي يطاع وكل ما موريه بدين الله به أي يطاع لانه يامتنال امره يكون مطعيا  
له واطهور والكبرى ودليلها ترك ذكرهما ودليل الصغرى ما ذكره من الآية لكن بحث فيه بيان الاعتراض  
بحوزان يكون المراد به في الآية لا تعاط فلا تدل على القياس سم وقد يجب ان الاعتراض مشتغل على  
القياس ايضا فان من رأى شخصا بل يعقاب بسبب ما وقع منه من الخفاقة يقول لو فعلت مثل فعله لجل لي  
مثل ما حل به فالاعتراض لا يخرج عن قياس الشيء بالشيء فليتامل **(قوله ثابت ممتصر)** أي متحقق في الواقع  
غيره منقطع وقد يقال ان ذكر الاول مستدرك لذكره الثاني الان قال ذكره مع ذلك اشارة الى اعتباره في  
مفهوم الدين ولذا وقع ان المراد بالمتصم ما لو وجد كان ممتصرا فيصدق بالمتصم بقي هنا بحث وهو انه ان  
اريد بالمتصم ما يكون فضله ممتصرا في كل وقت فن الدين قطعا ما لا يكون كذلك وان اريد به ما يترك رفعه  
فالقياس كذلك لانه يترك ترك الحاجة فهو كركعي الاستحارة مثلا تترك ترك رها وان اريد به ما يكون  
مشروعا في حق كل احد وفي حق الاكثر واما لو وقع دامن الدين قطعا ما ليس كذلك وان اريد به غير ذلك  
فله من فليتامل قاله سم **(قوله والقياس ليس كذلك)** أي ليس ثابتا مستمرا لم يمتجم فيه الامران لتخلف  
الثاني اعني الاستمرار عنه هذا هو الظاهر لتحقيق وقوعه وتحقيق الاستثناء عنه في الجملة كما يفهم قوله لانه قد  
لا يحتاج اليه أي فلا يكون مستمرا وان كان ثابتا واحتمال أن معنى ليس كذلك انه ليس ثابتا مستمرا بمعنى انتفاء  
كل من الامرين عنه لا قد لا يقع مطلقا بالنسبة لبعض الاوقات أو بالنسبة لبعض الناس أو لبعض المسائل  
يصح جدا سم **(قوله حيث يتعين)** ينبغي ان المراد تعيينه للاستدلال كما يفهم من قول الشارح بان لم يكن  
للمسئلة دليل غيره ولا يفرد ان لا يكون للمسئلة دليل غيره لا يقتضي كونه فرض عين سم **(قوله كما عرف**  
**من تعريفه)** قال العلامة يعني بأنه من أدلة الفقه الاجالية وهذا يقتضي ان الأدلة هي نفس الكتاب والسنة  
والاجماع والقياس والصواب ان أدلة الفقه الاجالية هي القواعد الباحثة عن احوال هذه الأدلة والاعمال  
تلك القواعد على آخر كلامه وتوقيفه سم بان ما هنا محال على تعريف الاصول السابق وبني عليه وقد فسر  
الاصولون الأدلة به تلك المفردات في ذلك التعريف مسامحة كما اشار اليه الشارح هناك وقد قررناه هناك  
بحث خالص منه ان المراد ان اصول الفقه هي القواعد المذكورة فما هنا فيه تلك المسامحة ايضا اما بعد  
انصاف من قوله والقياس والتقدير ومباحث القياس أي المسائل التي يبحث فيها عن احواله واما من قوله  
من اصول الفقه والتقدير من موضوع اصول الفقه أو من اجزاء اصول الفقه لما تقرر من ان الموضوعات من  
اجزاء العلوم فان قيل قضية هذا ان القياس عند الامام ليس من موضوع الاصول وعلى هذا لا يكون اثبات

**(حاشية)**

**(القياس من الدين)**  
لانه ما موريه لقوله  
تعالى فاعتبروا يا اولي  
الابصار وقيل ليس  
منه لان اسم الدين انما  
يقع على ما هو ثابت  
مستمر والقياس ليس  
كذلك لانه قد لا يحتاج  
اليه (وثالثها) منه  
(حيث يتعين) بان لم  
يكن للمسئلة دليل غيره  
بمختلف ما اذا لم يتعين  
لعدم الحاجة اليه  
(و) القياس (من  
اصول الفقه) كما عرف  
من تعريفه (خلافه)  
لامام الحرمين في قوله  
ليس منه

واجاب في كنهه ان توقف  
 غرض الاصول من  
 اثبات حجة المتوقف  
 عليها الفقه على بيانه  
 (وحكم المفس قال  
 السمعاني يقال انه دين  
 الله) وشريع (ولا يجوز  
 ان يقال قاله الله) ولا  
 رسوله لانه مستنبط  
 لا منصوص (ثم القياس  
 فرض كفاية على  
 المجتهدين (يتعين على  
 مجتهد احتياج اليه) بان  
 لم يجد غيره في واقعة أى  
 يصرف فرض عين عليه  
 (وهو جلي ونفي فالحق  
 ما قطع فيه بنى الفارق)  
 أى بالنسبة (أو كان)  
 ثبوت الفارق أى تأثيره  
 فيه (احتمالا ضعيفا)  
 الأول كقياس الامنة  
 على العبد في تقويم  
 حصة التبريك على  
 شريكه المصدق المورس  
 وعقها عليه كما تقدم  
 في حديث الصحيحين  
 في الغاء الفارق والثاني  
 كقياس الجلاء على  
 العوراء في المنع من  
 التخصيص الثابت  
 بحديث السنن الاربع  
 اربع لا تجوز في الاضاحي  
 العوراء الذين عوروا  
 الخ (والخفي خلافه)  
 وهو ما كان احتمال  
 تأثير الفارق فيه قويا  
 كقياس القتل بمنقل  
 على القتل بمجدد في  
 وجوب القصاص

حجته من الاصول وهو مناف لقول الشارع في تقرير مذهبه وانما يبين في كنهه لتوقف غرض الاصول من  
 اثبات حجة المتوقف عليها الفقه على بيانه فانه كما قال شيخنا الشهاب في بيان اثبات حجة من اصول الفقه  
 وقاؤه من لازم ذلك كون القياس موضوعا لانه انما يبحث في الفن عن احوال موضوعه قلنا قد سمعنا عن بقيد  
 ذلك وبلتر أن غرض الاصول اعم من اصول الفقه وانه ليس كل ما يتوقف عليه الفقه يكون من اصول  
 الفقه الا ترى الى أن طرق الاستفادة وطرق المستفيد مما يتوقف عليها الفقه وليست من الاصول عند المصنف  
 كما تقدم بيانه اول الكتاب أو يقال مراد الامام ان بيان نفس القياس وبيان اركانها وشروطه وأقسامه ونحو  
 ذلك ليس من اصول الفقه وان كان بيان حجة منه فلا ينافي انه من موضوع الاصول لكن قول الزركشي ما نصه  
 شبهته أى الامام ان اصول الفقه أدلته وأدلته انما تطلق على المقطوع بها والقياس لا يقيد الا بالنظر وهذا  
 ممنوع لان القياس قد يكون قطعا لمما لم يكن لا نسلم ان اصول الفقه عبارة عن أدلته فقط لمما لم يكن لا نسلم  
 ان الدليل لا يقع الاعلى المقطوع به اهـ بل على أن بيان حجة القياس ليس من الاصول سم (قوله  
 وانما يبين في كنهه) أى مفهوم ما واركانا وشروطا وأحكاما (قوله من اثبات الخ) بيان لغرض الاصول وقوله  
 المتوقف نعم سببي لقوله حجة وقوله الفقه فاعل بالتوقف وقوله على بيانه متعلق بتوقف من قوله لتوقف  
 والغدير في بيانه للقياس (قوله يقال انه دين الله) أى يجوز ان يقال ذلك (قوله وشريع) تفسير للدين هنا  
 (قوله ولا يجوز ان يقال قاله الله) أى يحرم ذلك كما هو المتبادر من نفي الجواز وقد يجهل ان يقال ان قصدنا ذلك  
 ان الله تعالى قال ذلك صريحاً بل دل عليه بقول يخصه فالعهرم واضح لانه كذب على الله وان قصدنا دل  
 عليه وارشادنا به بحكم المفسر عليه ودليله فينبغي عدم العهرم وبقي الكلام حال الاطلاق وهو محل نظره وقد  
 بالترفيه بعدم العهرم لقيام الاحتمال الا في عدم تعدد الكذب على أنه قد يتوقف في العهرم في القسم الاول  
 اذا قال ذلك سماعي ظنه لان كل شئ لله فيه حكم فله مفسر حكمه قاله الله ولهذا قالوا ان القياس مظهر للحكم  
 لا موجب له غاية الامر انه قد لا يكون ما أظهره القياس هو حكم الله في الواقع فاذا نظر أحدان حكم المفسر في  
 الواقع هو ما أكاده القياس فقد ظن ان الله قال ذلك فينبغي أن لا يحرم لان القول بالنظر لا يحرم لان القياس  
 من وجه آخر وهو نسبة القول اللفظي كما هو المتبادر من القول الى الله لا نقول لا تقتضي هذا المقدار العهرم  
 لحرم هذا القول بالنسبة لحكم المفسر عليه ايضا فلا تأمل قاله سم \* قلت كون مجرد القول بالنظر لا يحرم  
 مجوزا لنسبة قول ذلك المظنون لله تعالى في محل توقف فتأمل (قوله على المجتهدين) محل كونه فرض كفاية على  
 المجتهدين بالنسبة للمقلدين اذا تعلقوا بواجب واماناً بنسبة لهم فينبغي أن يكون فرض عين على كل منهم لامتناع  
 تقليد بعضهم بعضا (قوله بان لم يجد غيره في واقعة) أى وأراد العمل هو والمقلد الذي يطلب منه البيان املوا  
 أراد الاعراض عنه حيث يجوز ذلك لم يجب مطلقا فضلا عن تعينه قاله سم (قوله أى نفس فرض عين  
 عليه) أشار بذلك الى أن التمكن على خلاف الاول وانما حصل بطريق الصبرورة سم أى فصفة تفعل  
 في كلام المصنف للصبرورة أى تعرض له التمكن كحجر الطين أى صار صخر أى عرضته له الحجرية (قوله أى  
 الغائه) ضمر به لان ثبوت الفارق في الجمله من ضروره التعدد اذا تبنى رأسا تنقي التعدد فلا ينسب المراد بغيره  
 انتفاء ثبوته بل انتفاء تأثيره وهو معنى الشبهة فكان التمكن على حذف مضاف سم (قوله أو كان ثبوت  
 الفارق الخ) تخويل للمعارضة عن ظاهرها الموهمة لفساد الاقتضائه عود ضمير كان الى نفي الفارق وهو فاسد لان  
 ما كان نفي الفارق فيه احتمالا لضعيفه والخفي لا الخالي وكان ما المصنف اتكلم على ظهور المعنى وبجدة عود الضمير  
 على المضاف اليه وان كان اكثر عوده على المضاف (قوله في الغاء الفارق) أى المذكور في المسالك العائش  
 (قوله كقياس العوراء على العوراء الخ) وجه الفارق فيه أن يقال العماء ترشد بل رعى الحسن بخلاف العوراء  
 فانها توكل الى بصرها وهوناً فليس فيكون العوراء مظنة الهزال وجوابه أن المظنور اليه في عدم الاجزاء  
 نقص الجبال بسبب نقص تمام الخلق لا نقص السمن (قوله وهو ما كان احتمال تأثير الفارق فيه قويا) قال شيخ  
 الاسلام أى وكان احتمال نفي الفارق أقوى فيه ليصح القياس اهـ وكان وجه ذلك ان القياس فرع ترجيح  
 عدم الفارق اذ لو تساوى احتمال تأثير الفارق وعدم تأثيره لم يمكن القاء لانه ترجيح بل مرجح ثم قال شيخ الاسلام

وقد قال أبو إسحاق بن عمار وجوبه في المنقل (وقيل الجلي هنا) أي الذي ذكر (والحق في السنة ١٩٩) والواضح بينهما (وقيل الجلي) القياس

(الاولى) كقياس  
الغريب على التافيف  
في الصريح (والواضح  
المساوي) كقياس  
أحراق مال النيم على  
أكله في الصريح  
(والحق في الادون)  
كقياس التفاح على  
البرق باب الراب كما تقدم  
ثم الحق على الاول  
بصدق بالاولى كالمساوي  
فلتأمل (وقياس العلة  
ما مرص فيه) كأن  
يقال بحر التمدد كالحجر  
للاسكار (وقياس  
الدلالة ما مرص فيه  
بلازمها) فإثرها حكمها  
أغضار للعلة وكل من  
الثلاثة يدل عليها وكل  
من الأخير بينهما دون  
ما مرص كجاءت عليه  
الفاء مثال الاول أن  
يقال التمدد حرام كالحجر  
بجامع الرأفة المشددة  
وهي لازمة للاسكار  
ومثال الثاني أن يقال  
القتل عتقك بوجوب  
النصاص كالقتل  
بمحمد بجامع الاسم وهو  
أثر العلة التي هي القتل  
العبد العدوان ومثال  
الثالث أن يقال تقطع  
الجماعة بالواحد كما  
يقولونه بجامع  
وجوب الدية عليهم  
في ذلك حيث كان غير  
عبد وهو حكم العلة التي

وقد نذر خدم هذا يقول الحق في السنة لأن احتمال تأثير الفارق فيه قوى ولذا ذهب جميع اليردة واحتمال في  
الفارق أقوى والام بصريح القياس عندنا وهو معلوم عدم القول الجلي له اذ لا يصدق عليه ضابطه المذكور كما هو  
ظاهر وقد يقال مثل ذلك فيما جرح بمجرد الاسم أو الوصف القوي على القرب باعتبارهما فلتأمل اه وبقي  
أما شبه الخلاف ما قطع فيما الفارق ووجه ترك الشارح إيراد عدم صحة إرادته لفساد القياس حيث نزل الكلام  
مع صحة القياس كما علم مما تقدم سم (قوله وقد قال أبو إسحاق بن عمار وجوبه في المنقل) جعله كسبه العمد  
وفرق بينه وبين المحدد بأن المحدد وهو المفقود للأجزاء له موضوعه للقتل والمنقل كالعصاة له موضوعه  
للتأديب بالاصالة لعدم تفرق الأجزاء وربان المراد بالمنقل الحق بالمحدد ما يتقبل غالباً كالحجر والذوبوس  
الكبير ونحوه عدم الجدار شيخ الاسلام (قوله أي الذي ذكر) يعني ما قطع فيه بنى الفارق أو كان شبهة احتمالاً  
ضعفاً (قوله والواضح بينهما) المفهوم من أن المراد عما بينهما ما عدا ما فنسج فيه ما كان احتمال تأثير  
الفارق فيه قوياً بما عدا الشبهة التي علم على ما تقدم وما كان الجرح في مجرد الاسم والقتل والوصف القوي وقد  
يستشكل عند ذلك من الواضح مع عدم الشبهة من الحق لأن يكون الكلام فيما عدا ما كان الجرح في مجرد  
ما ذكر فلتأمل سم (قوله ثم الجلي على الاول الخ) قضيته أن الجلي على الثاني والثالث لا يصدق بما قاله  
وهو كذلك في الثالث لأن الجلي على الاول أعظم منه على الثالث لأنه يتناولهما وتناول الواضح في ما في الثاني  
فمنوع للاتحاد تمر بف الجلي فيه وفي الاول وعلمه فالمراد بالحق فيهما أو الواضح في الثاني قياس الادون لكنه في  
الحق في الثاني ادون منه في الواضح اه شيخ الاسلام (قوله فلتأمل) أشار بالتأمل إلى أن في صدقه بالاولى  
خفاء لأن القطع بنى الفارق أو شبهة من وجوبها بمرئيه المساواة اذ قولك لا فارق بينهما ما يتعامل مسواه وذلك  
ظاهر في غير الاول فوجه صدقه بالاولى أن معنى كونهما مساوياً في الحكم أي شبهة لا في علته فقد  
تكون هي في الفرع أقوى منها في الاصل وأن كانا سواء في أصل ثبوت الحكم كالهامة وهو أولى بما قاله  
الكمال فراجع (قوله وقياس العلة ما مرص فيه) قال شيخ الاسلام قياس العلة هنا شامل لما إذا كانت  
المناسبة في علته ذاتية وغير ذاتية فهو أعظم من قياس العلة في قولهم لا يصار إلى قياس النسب مع إمكان قياس  
العلة اه وقضيته قبول قياس العلة هنا للشبهة بناء على أن فيه مناسبة بالتبع كما أفاده قوله في صدقك انظر  
ما مرص من غير مناسبة أي بالذات ولا بالتبع فنخرج بشبهة المساواة نعم في كون المناسبة بالتبع موجودة في  
جميع أفراد النسبة توقف فانه لا يظهر في نحو الشبهة المصورية فلتأمل سم (قوله ما مرص فيه بلازمها)  
المراد باللازم اللازم العقلي أو المادي لأن الرأفة المشددة لازمة عقلاً لأبعاد الاسكار المخصوص أي المائي  
أصالة فلا مرد لاثراً كالآثم في المثال الآتي فانه أيضاً لازم أي شرعي أو غاشقيدنا الاسكار المخصوص لئلا يعلل  
الزوم بنحو الحشيش فانه مسكر مع انتفاء الرأفة المشددة فلتأمل سم (قوله الضمائر العلة) أي للدلالة  
كما تقدمتهم (قوله بجامع وجوب الدية عليهم في ذلك) أي في القطع والقتل (قوله وهو حكم العلة) الضمير  
لوجوب الدية (قوله التي هي في القطع منهم) أي خطأ وكذا قوله والقتل منهم (قوله من النصاص والدية) بيان  
لوجوب الجناية وقوله الفارق بينه ما في الموجبين وقوله على الآخر أي الموجب الآخر متعلق باستدلال واعلم  
أن كلام من قتل الجماعة بالواحد في العدو وجوب الدية بالقطع عليهم في الخطأ أمر ثابت معلوم من الشرع وأما  
قطع الجماعة بالواحد فهو حكم من النصوص الشرعية فثبت معلوم وهو وجوب الدية عليهم بالقطع فلا  
يقال الاستدلال باحد ما جرح على الآخر تحكم (قوله والقياس في معنى الاصل) انما هي بذلك لكون  
الفرع فيه بمنزلة الاصل لنفي الفارق بينهما فاقوله والقياس في معنى الاصل أي والقياس الكائن في معنى  
الاصل أي بغيره (قوله ويسمى بالجلي كما تقدم) قال العلامة الذي يسمى به فيما تقدم وهو ما قطع فيه بنى الفارق  
أو كان تأثيره ضعفاً وهذا الذي هنا أعظم من ذلك اه وقد قيل لمع تسليم أن هذا أعظم من ذلك لم يقدح ذلك في  
قوله كما تقدم بناء على أن المراد أنه تقدم في الجلي لتقدم بعض أنواعه سم (قوله كقياس البول في انما عصبه

هي انقطع منهم في الصورة الاولى والقتل منهم في الثانية ومما حصل ذلك استدلال باحد موجبي الجناية من النصاص والدية الفارق بينهما  
اعمد على الآخر (والقياس في معنى الاصل) هو (الجمع بنى الفارق) ويسمى بالجلي كما تقدم كقياس البول في انما عصبه

في المباحث الكلامية على البول فيه ٢٠٠ في المنتج جامع أن لا فارق بينهما في مقصود المنع الثابت بحديث مسلم عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم

نهي أن يسال في المباح  
الراكذ

الكتاب الخامس  
في الاستدلال وهو دليل  
ليس بنص

من كتاب أوسنة (ولا  
اجماع ولا قياس) وقد  
عرف كل منها فيما

تقدم فلا يقال التعريف  
المشتق عليها تعريف  
بالجهول (فبدخل)

فيه القياس (الاقتراضي  
والقياس الاستثنائي)  
وهما نوعان من القياس

المنطقي وهو قول  
مؤلف من قضائيات  
سلبت لزوم عنه لذاته

قول آخر قال كان اللازم  
وهو النتيجة أو نتيجته  
مذكور فيه بالفعل

فهو الاستثنائي والا  
قالاقتراضي مثال الاستثنائي  
ان كان النتيجة مسكرا

فهو حرام لكنه مسكر  
ينتج فهو حرام أو ان كان  
النسبة مباحا فهو ليس

بمسكر لكنه مسكر ينتج  
فهو ليس بمباح ومثال  
الاقتراضي كل نبيذ

مسكر وكل مسكر حرام  
ينتج كل نبيذ حرام وهو  
مذكور فيه بالقوة

لا بالفعل ويسمى  
القياس بالاستثنائي  
لاشتماله على حرف

الاستثناء اعني لكن  
وبالاقتراضي لاقتريان  
أجزائه (و) بدخل فيه (قياس العكس) وهو اثبات عكس حكم شيء لثبته لثبته كسواء في العلة كما تقدم في حديث

(الخ) البول هنا المني المصدر والضعف في صه راجع اليه بمعنى العين فهو من قبل الاستخدام سم (قوله  
في مقصود المنع) هو افساد الماء أو قذره وقوله الثابت نصت للمنع (قوله) وهو دليل (الخ) ظاهره ان الاستدلال  
عبارة عن نفس الدليل المذكور وأنه ليس على حذف المضاف أي ذكر دليل وهو كذلك كما مر جوابه قال  
ابن الحاجب بطل أي الاستدلال على ذكر الدليل ويطابق على نوع خاص منه أي من الدليل وهو المقصود  
أي ههنا أم ولاشكال في ذلك لأنه أمر اصطلاحي وغاية ما يجنب انه منقول اصطلاحى فنحن على المناسبة  
بين المعنى الاصطلاحي والمعنى الأصلي كما هو حق سائر المفعولات والمناسبة هنا غاية الوضوح كالابحني سم  
(قوله) وقد عرف كل منها) كذا في المقصود ذلك أن تقول المذكور في تعريف المصنف لفظ النص انه يطلق  
أصنافا بمعنى ما لا يحتمل الأممي واحد أو لاقربته هنا على انه أراد به الكتاب والسنة فتقوله فلا يقال الخ محل بحث  
الأمم لأن محبا بيان امتداد من لفظ النص هو الكتاب والسنة وبان قرنه بلفظ الاجماع والقياس قرينة  
على ارادة ذلك بناء على ان المتبادر من المقرون به ما هو ذلك فليأمل سم (قوله) فيدخل فيه القياس  
الاقتراضي (الخ) هذا بناء على أن الدليل المأخوذ في التعريف هنا أهم من الدليل اصطلاحا المتقدم تعريفه  
بقول المصنف والدليل ما يمكن التوصل بصح النظر فيه الخ فالدليل عند الأصوليين بسيط بخلافه عند المناطقة  
كما تقدم ولعل ما هنا اصطلاح آخر لا أصوليين (قوله) وهما نوعان من القياس المنطقي قال الكمال يوهمن أن  
القياس المنطقي غير مختصر فلهما وليس كذلك بل هو مختصر فلهما وأما قياس الخلف فهو عند المناطقة من  
لواحق القياس وثوابه وليس داخل في مسماه اه (قوله متى سلبت) لم يقل متى سلم مع ان المنع كما ورد في  
مقدمة الدليل برده على الدليل نفسه ولعله اغما لم يقل ذلك لان منع مقدمة الدليل مانع من انتاجه وما أم المنع  
للدليل فان الانتاج فيه حاصل وغاية الأمر أنه لم يعمل به (قوله) لم عنه) أي عن القول وبه إشارة إلى ان المنتج  
القول المؤلف من القضييتين على الهيئة الخاصة لا القضيستان مثلا باعتبار ادعاءها بدون ضمها على الوجه  
المختصص ولذا قال لذاته أي القول دون أن يقول لذاته أي القضا (قوله) وهو النتيجة أي صورتها  
لا شخصها (قوله) مذكور فيه) أي على أنه جزء من نتيجته بخلافه في النتيجة فهو فيها قضية تامة فلا يراد ذكر صورتها  
لاخصها كما تقدم وقوله بالفعل أي بان يذكر فيه على الوجه الذي ذكر عليه في النتيجة من الترتيب واتصال  
طرفيه ببعضهما وقوله والآي وان لم يكن مذكور فيه بالفعل بل بالقول فإن لم يتصل فيه طرفاه (قوله) وهو  
مذكور فيه بالقوة) أي في النتيجة وجوده فيه بمادتها فقط دون الصورة لأنها اغما تحصل بعد الانتاج (قوله)  
لاشتماله على حرف الاستثناء اعني لكن) في شرح التهذيب لمصنف مؤلفه في وجه التسمية باسمه اله على  
حرف الاستثناء وانت خسر بان لكن ليس حرفا يستلزم كانه سم بنوع الأمر على التشبيه فان معنى لكن  
تشابه معنى إذا كان كليهما مألوف فوهم يتولد من الكلام السابق بق أن هذا غير ظاهر في القسم الاول من  
أقياس الاستثنائي اعني ما ذكر فيه عين النتيجة الان يقال يتوهم من الشرط والتعلق وجود النتيجة على  
سبيل التردد والشك فتقوله لم يكن الخ أزال ذلك التوهم تأمل اه قاله سم (قوله) لاقتراان أجزاءه) أي  
حدود من الأصغر والاكبر والوسط (قوله) ويدخل فيه) أي في حد الاستدلال (قوله) وهو اثبات عكس  
حكم (الخ) الحكم في الحديث المذكور وهو ثبوت الوزر وعكسه ثبوت الاجرواثنى الوضع في انحراف ومثل  
ذلك الشيء هو الوضع في الحلال الثابت له العكس المذكور وجعل الوضع في الحرام الوضع في الحلال ماثبات  
من حيث ان كلامهم موضع والافهم ما ضد ان الحقيقة وقوله لثبته كسواء أي الحكمين وقوله في العلة  
وهي الوضع في الحرام الذي هو علة ثبوت الوزر والوضع في الحلال الذي هو علة ثبوت الاجر فكل من  
ثبوت الاجر وثبوت الوزر عكس للآخر لان كلامهم الوضع في الحرام والوضع في الحلال عكس للآخر  
فتمارس العلمتين المذكورتين مقتضى لكون الحكم المترتب على احدهما عكس الحكم المترتب على  
الآخر (قوله) معاشر العلماء) لم يقل معاشر الأصوليين إشارة إلى أن هذا الحكم لا يختص بهم (قوله) يقتضي

ان  
مسلم يأتي أحدنا مشهوره فيها جرحا لآرائهم لو وضعها في حرام أو كان عليه وزر (و) يدخل فيه (قولنا) معاشر العلماء (الدليل يقتضي

أن لا يكون الأمر (كذا) الدليل (في كذا) أي في صورة مثلا (معنى مفقود في صورة النزاع فبقي) هي (على الأصل) الذي انتفاءه الدليل مثله أن يقال الدليل يقتضي امتناع تزويج المرأة مطلقا وهو ما يفرض من ادلالها بالوطع وغيره الذي تأباه الأنسنة لشرفها وخلاف هذا الدليل في تزويج الولي بالخيار كمال عقله وهذا المعنى مفقود فبقي في تزويجها نفسها الذي ٢٠١ هو محل النزاع على ما اقتضاه الدليل

من الامتناع (وكذا) دخل فيه (انتفاء الحكم لانتهاء صوره) أي الذي به يدرك وهو الدليل بأن لم يصده المقتضى بعد التخصيص الشديد بقدم وجدانه المقتضى به انتفاء دليل على انتفاء الحكم خلافا لا كثر كما يأتي قالوا لا يزم من عدم وجدان الدليل انتفاؤه وصورة ذلك (فكقولنا) التخصيص في باطل الحكم الذي ذكره في مسألة (الحكم يستدعي دليلا واللازم تكليف الغافل) حيث وجد الحكم بدون الدليل المفقده (ولادليل) على حكمك (بالبر) فأناب من الأدلة فلم يجد ما يدل عليه (أو الأصل) فالأصل المستصحب عدم الدليل عليه (فبقي) هو أيضا (وكذا) دخل فيه (قوله) أي انتفاءه (ووجد مقتضى أو المانع أو فقد الشرط) فهو دليل على وجود الحكم بالنسبة إلى الأول وعلى انتفائه بالنسبة إلى ما بعده (خلافا لا كثر) في قولهم ليس بدليل بل دعوى دليل وإنما يكون

أن لا يكون الأمر) أي الحكم وهو امتناع تزويج المرأة مطلقا في المثال الآتي (قوله في صورة) أي معنى تزويج الولي لحاق المثال وقوله المعنى مفقود أي وهو كمال عقل الولي في المثال وهو مفقود في صورة النزاع وهو تزويجها نفسها وقوله فبقي هي أي صورة النزاع على الأصل الذي انتضاء الدليل وذلك الأصل هو الحكم المبرر عنه فيما تقدم الأمر وهو امتناع التزويج (قوله مطلقا) أي سواء زوجت نفسها أو زوجها الولي (قوله وهو ما يفرض) الضمير للدليل أي الدليل على منع تزويج المرأة مطلقا في التزويج اذ لا يلزم بالوطع وغيره والاذلال تأباه نفس الإنسان لشرفها الثابت بقوله تعالى ولقد كرمنا بني آدم (قوله في تزويج الولي لها) أي الثالث بالنص جواز له المذكورة (قوله وكذا انتفاء الحكم لانتهاء مدركه) في الباري قلب والأصل وكذا انتفاء مدرك الحكم لأنه الدليل الدال عليه (قوله وأشار له الشارح) بقوله فعدم وجدانه الخ (قوله فعدم وجدانه) أي وجدان المقتضى الدليل فهو مصدره صنف لمفعوله (قوله المظن به انتفاؤه) جرى على مذهب الأخفش في قوله أنه قال أظننت زيدا والشهور فيه المظنون لأن فعله ثلاثي وكان الأولى أخرى في المشهور (قوله كاسأني) أي في كذا المصنف وهو إشارة إلى قوله خلافا لا كثر متعلق بالمستثنى قاله شيخ الإسلام (قوله قالوا لا يزم من عدم وجدان الدليل انتفاؤه) قال العلامة وقولنا لا كثر هو الجارى على ما قدمه المصنف في القرح بخلافه كس من أراد لزوم من انتفاء الدليل هو انتفاء الأصل أو المظن بالدلول لانتهاء المدلول كما تقدم شرحه اه وهو واضح وإن أطال سم في رده عما تنسغه ظاهر فراجه ان ثبت (قوله وصورة ذلك) أي انتفاء الدليل (قوله في باطل الحكم الذي ذكره في مسألة) أي قوله مثلا (أو وجب) (قوله الحكم يستدعي دليلا واللازم تكليف الغافل) قال العلامة تكليف الغافل لازم لعدم الدليل لا لعدم استدعائه لمجاز وجوده وان لم يستدع فلو قاروا بالامتنان تكليف الغافل كان صوابا اه وقد يجب بأن المعنى في قوله يستدعي دليلا أنه يتوقف ثبوته على الدليل أي لا يثبت إلا بالدليل وقوله والامتنان وان لم يتوقف ثبوته على الدليل بأن ثبت من غير دليل ويشتد كون اللازم نفس تكليف الغافل واضح وهذا هو المراد من قوله يستدعي دليلا من أن معناه أنه يتوقف ثبوته على الدليل وان كان التعبر يستدعي موصفا ما ذكره العلامة ولا عبرة بالاهتمام بوضوح المرادة له سم باختصار (قوله ولادليل الخ) من تمام المقول (قوله بالبر) أي القوي وهو الاختصار والتفويض (قوله فبقي هو) أي الحكم (قوله ووجد مقتضى) أي ما وجد فيه مقتضى وجده الحكم وقوله أو المانع أي وكما وجد المانع اتفق الحكم كالأبوة للمقتضى كما تقدم وقوله أو فقد الشرط أي وكما فقد الشرط فقد المانع (قوله بالنسبة إلى الأول) وهو وجود مقتضى وقوله بالنسبة إلى الأخير برزوهما وجود المانع وقد شرط (قوله خلافا لا كثر في قولهم الخ) قل شيخ الإسلام قولنا كثر هو المقتضى وهو الموافق لما قدمته أول الكتاب من أن الحق أن كل من المقتضى وماتته لا يفسد كذا حتى يمين اه (قوله الاستقرار بالمعنى على الكلي الخ) الاستقرار عبارة عن نفع جزئيات الحكم بحكمها على أمر مثل تلك الجزئيات كذا أنه به حجة الإسلام فهو استدلال بثبوت الحكم الجزئيات على ثبوت الكلي عكس القياس عند المناطقة فإنه استدلال بثبوت الحكم الكلي على ثبوت الجزئيات ثم إن كان النفع المذكور لجميع الجزئيات كتصريح جزئيات الجسم ليثبت حكمها وهو القبول فلهذا الاستقرار التام وإن كان لا كثر كتصريح جزئية الحيوان ليثبت حكمها فهو غير يكفها الاستدلال عندنا فنحن لا نستقرئها انتفاء تخلف الحكم المذكور في بعض

(٢٦ - ستاني - ثاني) دلالة اذاعتني المقتضى والمانع والشرط وبين وجود الأولين ولا حاجة إلى بيان فقد الثالث لأنه على وفق الأصل (مسئلة الاستقرار بالمعنى على الكلي) بأن تتبع جزئيات كلى ليثبت حكمها (أن كان تأميا أي بالكل) أي كلى الجزئيات (الاصورة) النزاع فبقي أي أي فهو دليل قاطع في اثبات الحكم في صورة النزاع (هذا لا كثر) من العلم وقيل ليس بقطعي لاحتمال مخالفة تلك

المسورة لغيرها على زبد  
 وأحب بأنه منزل  
 منزلة المدم (أو)  
 كان ناقصا أي أكثر  
 الجزئيات اتفالى عن  
 صورة النزاع (فقط)  
 فيها لا قطعي لاحتمال  
 بخالفها ذلك المستفرا  
 (ويسمى) هذا عند  
 الفقهاء (الحاق الفرد  
 بالأغلب مصلته) في  
 الاستصحاب وقد اشهر  
 أنه حجة عند نادون  
 الحنفية فقول لغير  
 محل النزاع (قال علماءنا  
 استصحاب لعدم الأصل)  
 وهو في ما نفاه العقل  
 ولم يثبت الشرع كوجوب  
 صوم رجب حجة جرما  
 (و) استصحاب (المعمود  
 أو النقص إلى ورود الغير)  
 من محض أوضاع  
 جرمانيه عمل بها إلى ورود  
 وقد تقدم أن ابن سريج  
 خالف في العمل بالعام  
 قبل الصف عن  
 المحض (و) استصحاب  
 (مادل الشرع على ثبوت  
 لوجوده) كثبوت  
 الملك بالشرع (حجة  
 مطلقة أو قيل) حجة (في  
 الدفع) به عما ثبت له  
 (دون الزعم) به لما ثبت  
 كاستصحاب حياة  
 المفقود قبل الحكم  
 بموته فانه دافع للأثر  
 منه وليس براق لعدم  
 أثره من غيره لثبوت في  
 حياته فلا يثبت استصحابها  
 له ملكا جديدا إذ  
 الأصل عدمه (وقيل) حجة

الجزئيات وهو التماس وحاصل ما أشار إليه المصنف أنه يستدل بآيات الحكم بالجزئيات الحاصل بتتابع حالها  
 على ثبوت الحكم لكل تلك الجزئيات وبواسطة ثبوت لكل يثبت للمسورة الخصوصية المتنازع فيها ثم إن  
 كان ثبوت الحكم في ذلك الكلي بواسطة إثباته بالتقسيم في جميع الجزئيات ماعدا مسورة النزاع كان دليلا  
 قطعا في إثبات الحكم في مسورة النزاع وإن كان ثبوت الحكم فيه بواسطة إثباتها بالتتابع في أكثر الجزئيات  
 الخالي عن مسورة النزاع كان دليلا لظنا في إثبات الحكم في مسورة النزاع ومعنى ذلك أن الأثر أن أثر الجزئيات  
 هل حكم كله ثابت له قطعا أم لا فإنا ننظر لحكم ذلك الكلي المذكور إن كان ناشئا عن الاستقراء التام وهو  
 تجميع الجزئيات فذلك الجزئيات يقطع بثبوت الحكم لثبات كل له كما إذا راينا حيوانا ولم ندر هل حكم  
 كايه من الأغذية الصالحة والسقم ثابت له قطعا أم لا فنقول أنه ثابت له قطعا لأن الحكم المذكور ثبت لمصلحة  
 الحيوان بواسطة ثبوت جميع جزئياتها وإن كان الحكم لثبات الكلي ناشئا عن استقراء غير تام ناشئا عن  
 تنسج أكثر الجزئيات فذلك الجزئيات لا يقطع بثبوت الحكم لثبات كل له لجواز أن يخالف حكمه حكم الأكثر  
 كما إذا راينا حيوانا ولم ندر هل حكم كله من غير تلك الأقسام عندنا المانع ثابت له قطعا أم لا فنقول أنه  
 لا يثبت له ذلك قطعا بل ظنا لأن الحكم لثبات الكلي ليس ناشئا عن جميع جزئياته لمسروج التماس عنها في  
 ذلك فإنا إن نكون الجزئيات المذكورة له هذا ابصار ما يقتضيه هذه المسئلة ونحن المصنف الاستقراء معنى  
 الاستدلال ولذا أعدناه بالعدم المستدل به وعلى المستدل عليه (قوله منزل منزلة المدم) أي لأن الاحتمالات  
 العقلية لا تقدر في الأمور العادية وبه يجب عما يقال إن وجود الاحتمال وإن بعد مانع من القطع وإن  
 تنزل الشيء منزلة المدم لا يصير معدوما واقطع عما يحصل بعدم الاحتمال لا تنزل الوجود منزلة المدم  
 (قوله) ويسمى هذا عند الفقهاء (قال العلامة ظاهره) أنه إشارة إلى الناقص ولا يعني أن الناقص ليس الحاقا  
 فتعين أنه إشارة إلى إثبات الحكم بالناقص (قوله) فقول لغير محل النزاع) أي وهو التقسيم الثالث  
 فانه لم يذكر خلاف الآثمة وأما القسم الأول فلا يذكر المصنف فيه مخرقا فإنا لو كان فيه الخلاف  
 أيضا كما ذكر في شرح المختصر وفي الخلاف فيه الذي تضمنه كلامه هنا فإنا هو بالنسبة للشافعية فانهم  
 متفقون على حجتها وأما الثالث فقد خالف فيه بعض الشافعية أيضا كما يأتي كخالف فيه الحنفية (قوله)  
 وهو في ما نفاه العقل) فيه أن يقال أنه لو نفاه العقل كان مخالفا لقصوب العبارة أن يقول هو انتفاء ما استند  
 العقل في نفيه إلى الأصل وكان الأولى أن يعبر بالانتفاء أكثرنا إلى بدل النفي ويمكن جعله مصدرا للنفي  
 لأقول أو مصدر في اللازم كما تقدم أنه قال في الشيء يعني اتقى (قوله) حجة جرما) أي عند الشافعية لا تنافيهم  
 على حجة الاستصحاب في هذا القسم كالذي بعده ولذا قد اشتهر بالخرم في مادون الثالث لوجود خلاف  
 بعض الشافعية فيه كما سأتى (قوله) وقد تقدم أن ابن سريج (الحج) يحتمل أنه إشارة إلى تقييد المسئلة بنسب  
 قول ابن سريج فالعنى أنه حجة جرما عند القائلين بجواز العمل به قبل البحث ويحتمل أنه إشارة إلى تقييد المسئلة  
 بما بعد البحث لانفاق ابن سريج مع غيره حينئذ على العمل بثنائي الجزئيات الحجة ويحتمل أنه إشارة إلى تقييد  
 المسئلة بحياة النبي صلى الله عليه وسلم لا لانفاق حينئذ على العمل فان مخالفا بين سريج فإنا بعد حياته  
 صلى الله عليه وسلم فعلى الأولين يكون المراد بالورد والورد على المختد يعني اطلاعه على المعبر وعلى الثالث  
 يكون على ظاهره من الورد وعن الشارع (قوله) مطلقا) أي عن التفصيل الآتي في الخلاف  
 بعده (قوله) عما ثبت له) أي عما ثبت له المقدم من استبرام ملكه أو من كونه لا لورث والمدفوع هو وارث غيره  
 منه فاستصحاب حياة الفرد المقضية لبقائه ملكا له لانه دافعه لانه عنه وقوله دون الرقب به لما ثبت المراد  
 عما ثبت وهو ألا يرفع الاستصحاب المذكور وهو عدم إرث المفقود من موره الميت فاستصحاب حياة المفقود  
 لا يرفع ما ثبت له من عدم الإرث من موره الميت في غيبته لثبات في حياة المفقود المذكور بشرط الأخذ  
 بتحقيق حياة الإرث بعدم موره وحده فلو وقف حياة المفقود حتى يثبت حياته أو موته واللام في قوله لما  
 ثبت وفي قوله لا لارث وفي قوله لعدم إرثه لثبوت في حياته قوله تعالى فقال لما يردني أن يقال حياة المفقود  
 خارجة عن المستحب بأقسامه الثلاثة السابقة إذ ليس عدما أصليا ولا مورا لافعا ولا شيئا بل الشرع على

(يشترط أن لا يعارضه ظاهر مطلقا وقيل ظاهر غالب قبل مطلقا وقيل ذوسبب) فان عارضه ظاهر مطلقا أو بشرط على الخلاف قدم الظاهر عليه وهو المخرج من قولنا الثاني في تناقض الأصل والظاهر والتقييد بذى السبب (يخرج قول قوم في ما ذكره فوجد متغيرا واحتمل كون التعنير) وكونه بغيره لا يضر كطول المكث فان استصحاب طهارة

٢٠٣

الأصل عارضه نجاسته الظاهرة

الغالب ذات السبب

فقدمت على الطهارة

على قول اعتبار الظاهر

كأن تقدم الظاهرة على

قول اعتبار الأصل

(والحق) التفصيل

أي سقوط الأصل إن

قرب العهد

تغيره (واعتمادان

بعد) العهد عدم تغيره

(ولا يحتاج استصحاب

حال الاجماع في محل

الخلاف) أي إذا

أجمع على حكم في

حال واختلف فيه في

حال أخرى فلا يحتاج

باستصحاب تلك الحال

في هذه (خلافا لما في

الصبر في ابن سريج

والآمدي) في قولهم

يجتمع بذلك مثله

الخارج الحسن من غير

السبيلين لا يتقضى

الوضوء عندنا استصحابا

لما قبل الخروج من

بقائه الجمع عليه

(نصرف) مما ذكر

(أن الاستصحاب)

الذي قلناه دون

المنفصلة ونصرف

الامر إليه (ثبوت امر

في الزمن الثاني

لثبوته في الأول

ثبوته لوجود سببه ويمكن أن يجاب إمامان في هذا التمثيل مسامحة لان التمثيل كثيرا ما ينسج فيه لان المقصود به الإيضاح وهو حاصل مع ذلك وأما بأنه إشارة إلى أن الاستصحاب غير مختص في ذكر خلافا لما تنوهم من الانحصار على الأقسام المذكورة قاله سم (قوله بشرط أن لا يعارضه ظاهر مطلقا) أي سواء كان الظاهر غالبا أو غير غالب وقوله قبل مطلقا وقيل ذوسبب تفصيل في الظاهر الغالب ومعنى الإطلاق فيه كان الظاهر الغالب ذات سبب أم لا (قوله أو بشرط) أي من كون الظاهر غالبا أم مطلقا أو مقيدا بكونه ذا سبب وهذا معنى قوله على خلاف (قوله لا يخرج قول وقع في ما ذكره) قال العلامة أحسن منه أن يقول لدخول غير ذى السبب لان خروج ذى السبب حاصل بالإطلاق كالنقيض فالتقييد أفاد دخول غير ذى السبب لا خروج ذى السبب اه ثم إن الظاهر أن يقول للخروج ما ذكره وقع فيه قول أي يخرج استصحاب طهارته عن الاعتبار ما عارضه من الظاهر ذى السبب كالنقيض في المثال وعلى ما قاله فالحق لا يخرج نقيض المول الذي هو ظاهره مثال ذوسبب عن عدم المعارضه للاستصحاب فيكون معارضه ولا يخفى أنه تكلف (قوله فان استصحاب الخ) علة لقوله لا يخرج وقوله الأصل بالجرم طهارة (قوله عارضه نجاسته الظاهرة الغالبة) قد يتوقف في علمه نجاسة الماء الكثير بوقوع البول فيه فان نجاسته بسبب تغيره وقد تقع غلبة تغيره فليتام قاله سم (قوله والحق التفصيل الخ) هذا التفصيل مقابل لقول اعتبار الأصل والظاهر كما أشارنا شرح إلى الأول بقوله كما تقدم الخ ولما الثاني وقوله قد تقدمت على الطهارة فكان المصنف يقول الحق في مسألة البول أن لا يحتاج بالاستصحاب مطلقا ولما بالظاهر كذلك بل بكل منهما مقيس أو في حال سم (قوله أي سقوط الأصل) أي وهو العاقل أراد أن قرب العهد أي المول بعدم تغير الماء من الوقوع لان الظن حينئذ بلبس يان التغير من الواقع وأما أن بعدمه فلا ظن لاحتمال أن يكون التغير وجودا قبل الوقوع أطول المكث (قوله أن قرب العهد) أي عهد عدم التعنير قبل وقوع البول فيه (قوله واعتماد) أي الأصل وهو الطهارة (قوله إذا أجمع على حكم) أي كعدم نقض الخارج الحسن من غير السبيلين قبل خروجه واختلف فيه أي في ذلك الحكم في حالة أخرى كعدم خروجه فلا يحتاج باستصحاب حكم تلك الحال في هذه (قوله استصحابا لما قبل الخروج من بقائه الجمع عليه) المطابق لما تقدم أن يقول من عدم النقض المجمع فيه على انقضاء قلة العلامة (قوله ثبوت امر) الامر قال شيخ الاسلام يشمل جميع الأنواع التي قددها فكل منها محل خلاف بيننا وبين المنقذين وان كان أكثرها متقاعا عليه عندنا اه قلت وأما عندنا معاشر المانكة فلا استصحاب قد يعمل به في بعض الأحكام وقد لا يعمل به كما هو مقر في الخروج (قوله ثبوت امر) أي وهو عدم الوجوب في المثال الآتي وقوله في الزمن الثاني وهو ما به دعاء المحول في المثال (قوله لفقدان) بعض الماء وكمره أو هو من باب شرب يقال فقد فقد فقدنا وقدنا وقدنا (قوله من الأول الخ) متعلق بفقدان أي فقدنا باسم قرآن الزمن الأول إلى الثاني (قوله فلا كان الخ) محال لمسه هنا معاشر المالكية من وجوب الزكاة فيأذكر (قوله بالاستصحاب) متعلق بقوله فلا زكاة أي انتفتت الزكاة عللا باستصحاب ما قبل تمام المحول لما بعده (قوله لو لم يكن الثابت اليوم ثابتا أمس) اعترض بأن فيه اتحاد المقدّم والثاني وأجيب بأن اتحاد المفهوم معنى على أن حرف السبب لثبوت ثابتا أمس عن الثابت اليوم وليس مجرد ابدل هو ونفي صدق الحكم به عليه يعني لو لم يصدق قولنا الثابت اليوم ثابت أمس لكان الثابت اليوم في الواقع غير ثابت بالأمس وهذا من مفهوم اعتبار أن متلازمان فليتام أشاره العلامة (قوله

لفقدان ما يصلح للتغير) من الأول إلى الثاني فلا زكاة عندنا فيما حال عليه المحول من عشرين دينار أو خمسة تروج وراج الكاملة بالاستصحاب (أما ثبوته) أي الامر (في الأول لثبوته في الثاني قبله) أي فاستصحاب مقولوب كأن يقال في المكمل الموجد الآن كان على عهد صلى الله عليه وسلم باستصحاب الحال في الماضي (وقد يقال فيه) أي في الاستصحاب المقولوب ليظهر الاستدلال به (لو لم يكن الثابت اليوم ثابتا أمس لكان غير ثابت) أمس ان لا واسطة بين الثبوت وعدمه

(فيقضى استحباب أمس) الخالي من الشك فيه (بأنه الآن غير ثابت وليس كذلك) لأنه مفروض الثبوت الآن (فدل) ذلك (على انه ثابت) أمس أيضا ويوجد في بعض النسخ بعد أنه الآن وهو مفقود ليس في نسخة المصنف **مسئلة لا يطالب الثاني** **اللقح** (بالذليل) على انتفائه (ان ادعى علمه ضروري) بانتفائه لأنه لا بد له من ما قد في دعواه والضروري لا يشتبه حتى يطلب الدليل عليه لم ينظر فيه (والا) أي وان لم يدع علمه ضرورياً ادعى علمه نظرياً أو ظاهرياً بانتفائه (فيطلبه) أي بدليل انتفائه (على الأصح) لأننا لم نعلم بانظر أو المظنون قد يشبه في طلب دليله لم ينظر فيه (ويجب الاختيال المقول وقد مر) في الإجماع حيث قيل فيه وأن التمسك بأقل ما قيل حق (وهل يجب) ٢٠٤ (الاتخذ) (بالاخف) في شئ لقوله تعالى يريد الله بكم اليسر (أو الاقل) فيه لانه

أكثر ثواباً وأجوداً  
 (أو لا يصح شئ) منها  
 بل يجوز كل منه إلا أن  
 الأصل عدم الوجوب  
 هذه (أقوال)  
 أثر بها الثالث  
**مسئلة اختلاف**  
 أي العلماء (هل كان  
 المصطفى صلى الله  
 عليه وسلم متعبداً)  
 بفتح الباء كما ضبطه  
 المصنف أي مكلفاً  
 (قبل النبوة بشرع)  
 فمنهم من نفي ذلك  
 ومنهم من أثبته  
 (واختلاف المذهب) في  
 تعيين ذلك الشرع  
 بتعيين من نسب إليه  
 (فصل) هو (نوح  
 و) قيل (إبراهيم و)  
 قيل (موسى و) قيل  
 (عيسى و) قيل  
 (مأثباته شرع)  
 من غير تعيين لني  
 هذه (أقوال) مرجعها  
 التاريخ (والمختار) كما  
 قاله كثير (الوقت  
 تأصيلاً) عن النبي والأئمة (ونرى ما)

فقد مضى استحباب أمس الخ) قال العلامة فيه نظر لا يخفى على التأمل كيف يقضى بذلك وقد شرط في الاستحباب فقد ان ما يصح للتغيير وهو هنا موجود وهو وجود المكمل لأشهاد في الحال اه (قوله) والضروري لا يشته الخ) علمه منع ظاهر وسنده مذكور السيد بشرح المواقف من أن الدهمى قد تطرق إليه الاشتباه لخلل في تحدد بطريقه وتعلقه معالي الوجه الذي هو مناط الحكم به وما إذا كان هذا حال الدهمى الأصح من الضروري فكيف بالضروري اللهم إلا أن يجاب بأن المراد أن الضروري لا يشته غالباً ومن شأنه أن لا يشته قليلاً م وقوله حتى يطلب الدليل عليه قال الشهاب فيه اشعار بأن الضروري له دليل وفيه نظر فانه المختار من غير نظر واستدلال اه وجوابه ان قوله حتى يطلب الخ في حيز النفي وكأنه قيل لا يحصل فيه اشتباه فطلب الدليل أي لا يحصل فيه اشتباه ولا طلب الدليل عليه لهدم الدليل عليه لانه انما يكون فيما يدخله الاشتباه وهذا ليس كذلك ثم ان تعليل اشارة المذكور بقضى عدم الفرق بين المذهب الثاني مع انه قد واهب الثاني بل كلام بعضهم صريح في الفرق بينهما وان المذهب مطالب بالدليل وان الخلاف انما هو في الثاني وقد يفرق بينهما حاجت المحتال الى الدليل مطلقاً دون الثاني على قول اذا ادعى علمه ضرورياً بان الثاني موافق لاصل العدم مع تقوى جانبه بدعوى الضرورة بخلاف المذهب قاله سم وفيه تأمل (قوله) ويجب الاختيال المقول الخ) وجه مناهضة لما قبله ان الاختيال بالأقل مبني على نفي ما زاد عليه بالدليل وهو البراءة الأصلية فقد شاركه في مطلق النفي وأما وجه مناهضة هذه المسئلة أعني قوله لا يطالب الثاني الخ أسئلة الاستحباب فلانها متعلقة بالنفي الذي يصح استحبابه كما أنه سم (قوله) وقد مر أي وانما أعاده قوطاً لم يابعد (قوله) بتعيين من نسب إليه) الباسية فان تعيين المنسوب إليه سبب في تعيين المنسوب (قوله) وقيل ما ثبت انه شرع) عبارة عنه من مذهب كل مأثبات انه شرع لني اه ثم هل المراد انه قد بشرع معين عنده لكن لم يتعين لنا أو ان أي شرع ثبت كان متعبداً به وعلى هذا فالوقت عنده شرعاً مثلاً واختلافاً كما قول بعضهم كيف الحال فيه نظر سم (قوله) مرجعها التاريخ) أي كمهم الطبراني (قوله) تأصيلاً ونرى ما) منصوب على نزع الخافض ويجوز نصبه معالي التغيير وقوله عن تعيين قول متعلق بالوقف (قوله) والمختار بعد النبوة المنع من تعده الخ) هو جاز على أصل الشافعية وهو أن شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا وان ورد في شرعنا ما يفرقه وقوله وقيل تعديداً لم ينسخ الخ جازعني أصلاً وهو ان شرع من قبلنا شرع لنا لما ورد في شرعنا ما يخالفه (قوله) وبسده الخ) أي وبسدهم بالدليل العام أيضاً والافتقار كإثبات الشرع (قوله) خلق لكم في الأرض جميعاً) قدمه على دليل ان الأصل في المضار التحريم مع ان الأنسب بما قبله تأخير لشراف كلام الله على غيره قاله شيخ الاسلام (قوله) لا ضرر ولا ضرار) أي لا تضروا أنفسكم ولا تضروا غيركم (قوله) أي لا يجوز ذلك) اشارت الى انه لا بد من

تقدير  
 على الأئمة عن تعيين قول من أقواله (و) المختار (بعد النبوة المنع) من تعده شرع من قبله لأن له شرعاً يخصه وقبل تعديده لم ينسخ من شرع من قبله استحباب التعبد به قبل النبوة **مسئلة حكم المنافع والمضار قبل الشرع** أي البعثة (مر) في أوائل الكتاب حديث قبل ولا حكم قبل الشرع بل الامر موقوف الى وروده (وبسده) الصريحان أصل المضار التحريم والمنافع المحل قال تعالى خلق لكم في الأرض جميعاً ذكره في معرض الامتنان ولتبين الأرباح والخروج من الله عليه ولم يغير وأما من مناهجه وغيره لا ضرر ولا ضرار أي في دنياي لا يجوز ذلك (قال الشيخ الامام) والبال المصنف (الأموالنا) فانها من المنافع والظواهر ان الأصل قبل التحريم (لقوله) صلى الله عليه وسلم



ان دماءكم واموالكم) واخر اشمكم (مذكور) روى الترمذي في بعض من هو الام الساقط وغيره ما كتب عن هذا الاستثناء ومقابل  
 الصريح اطلاق بعضهم ان الاصل في الاشياء الحرم وبعضهم ان الاصل في الخلق (مسئلة الاستحسان كالماء او حنفية وانكره الباقون)  
 من العلماء منهم الحنابلة بخلاف قول ابن الحامب قاله الحنفية والحنابلة (وقد مر دليل يتقدم في نفس المجتهد تقصير عنه عبارة ورد  
 بانه) اي الدليل المذكور (ان يتحقق) عند المجتهد (فغير) ولا يضر قصور عبارة عنه قطعاً وان لم يتحقق عنه فورد قطعاً (ور  
 د) اي ايضا (بمدلول عن قياس الى) قياس (اقوى) منه (ولاخلاف فيه) بهذا المعنى فان اقوى القياسين متقدم على الآخر قطعاً (او)  
 بمدلول (عن الدليل الى العادة) المصلحة كمدلولها من غير تعيين زمن المكث وقد راء الماء الاخره قائمه معتادة على خلاف الدليل  
 المصلحة وكذا شرب الماء من السقاء من غير تعيين قدره (وربما انه ثبت انها) ٢٠٥ (اي العادة (حق) لجرها بها في زمنه

عليه الصلاة والسلام  
 او بعده من غير انكار  
 منه ولا من غيره (نقد  
 قام دليلها) من السنة  
 والاجماع فعمل بها  
 قطعاً (والا) اي وان لم  
 تثبت حقيقتها (ربت)  
 قطعاً فلم يتحقق معنى  
 للاستحسان مما ذكر  
 يصلح حجة (انما فان)  
 يتحقق استحسان  
 يختلف فيه في كماله  
 فقد شرع بتشديد الراه  
 كما قال الشافعي رضي  
 الله عنه من استحسان  
 فقد شرع أي وضع شرعا  
 من قبل نفسه وليس  
 له ذلك (اما استحسان  
 الشافعي المختلف على  
 المصنف والمخالف  
 الكافي) لبعض من  
 عوضها (وشعرها)  
 كاستحسانه في المصلحة  
 ثلاثين درهما (فليس  
 منه) اي ليس من

تقدر الجواز والافاضل نفسه موجود فلا يصح نفسه (قوله ان دماءكم الخ) اي ان دماء بعضكم حرام على  
 البعض الآخر لا يحمي وكذا القول فيما بعده (قوله وغيره ما كتب عن هذا الاستثناء) وجه عدم الاستثناء  
 ان الحرم عارض فلا يخرج جها عن اصلها والكل كلام في المنافع والمضار بالنظر لانها لا تعرض لها الاموال  
 بالنظر لانها من المنافع التي الاصل فيها الخلق فلا وجه لاستثنائها على ان ما ذكره في الاموال يصري مشدداً في  
 الدماء والاعراض فينبغي استثناءها من المضار لا قد يعرض لها ما يجوزها اشارة شيخ الاسلام (قوله  
 يتقدم) اي يظهر ويضيق (قوله ورد) اي تفسير الاستحسان مما ذكر (قوله ان يتحقق) بالبناء  
 للفاعل اي ثبت وجوده وبالبناء لله ولأي يتقدم وعلم (قوله فغير) اي فيجب عليه العمل به حينئذ (قوله  
 او بمدلول عن الدليل الى العادة) اي عن مقتضى الدليل الى مقتضى العادة (قوله لاه مصلحة) اي العامة  
 وقوله على خلاف الدليل اي العام (قوله من غير انكاره) اي صلى الله عليه وسلم في الحادثة في زمنه  
 وقوله ولا من غيره في الحادثة بعده صلى الله عليه وسلم (قوله من السنة والاجماع) اي السنة والتقريبية  
 والاجماع التقريري (قوله بتشديد الراه) غير متعين كانه عبارة بل يجوز الضعيف قال تعالى شرع  
 لكم من الدين ما به اشار له شيخ الاسلام (قوله في الشكابة) اي في محرمها (قوله فليس من الاستحسان  
 المختلف فيه) اي بل هو من الاستحسان بالمعنى القوي اي عد الشيء حسناً (قوله قول الصحابي) اي مذهبه  
 علم من قوله او من فعله (قوله ليس في نفسه) اي ليس من الادلة الشرعية المستقلة (قوله قال الشيخ  
 الامام الابي التبردي) في هذا الاستثناء فنظر لان الكلام فيما يقوله الصحابي باسماؤه واما التبردي المذكور  
 فلا مجال لراي فيه وهو معنى المرفوع كما تقدم ما يفيد ذلك فلا احتجاج به من هذه الجهة لامن جهة انه قول  
 صحابي حتى يستفي من عدم الاحتجاج بقول الصحابي ولا التفات الى ما طال به سم هنا (قوله ستر كفات  
 الخ) بفتح كاف ستر كفات وحسم سجدات قال في الخلاصة

والسالم المين الثلاثي امثال • اتباعه عين فاهه بما شاكل  
 (قوله لارتفاع الثقة بمذهبه) حلة تحذف كما اشار له الشارح وقوله اذ لم يكون لتعليل لارتفاع الثقة بمذهب  
 الصحابي يعني ان عدم تقليده اعماؤه لعدم الوثوق بمذهبه بسبب عدم تدوينه الموجب لعدم الوقوف على  
 حقيقته بخلاف مذاهب الاثني الاربعة فان تدوينها افاضها لم يحقرتها فلذا ساق تقليد هادون مذهب الصحابي  
 لانتقص اجتهاده عنهم ومثل الصحابي فيما ذكر سائر من لم يكون مذهبهم من المجتهدين كفيان الثوري  
 وابن عتبة والزهرى وغيرهم (قوله حتى يتقدم) بالرفع لان حتى تغريسة بمعنى الفاء اي فيقدم عليه

الاستحسان المختلف فيه ان يتحقق وانما قال ذلك لما خففه في ميسرة في محالها • (مسئلة قول الصحابي) المجتهد (على صحابي غير جعفر فاذا  
 وكذا اهل غيره) كالتابع لان قول المجتهد ليس بحجة في نفسه (قال الشيخ الامام) والمالمصنف كالامام الازي في باب الاخبار من المصنوع  
 (الافى) الحكم (التبردي) فقوله فيه حجة لظهور ان مقتضىه فيه التوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم كما قال الشافعي رضي الله عنه  
 روى عن علي رضي الله عنه انه صلى في ليلة ست ركعات في كل ركعة ست سجودات ولو ثبت ذلك عن علي لقلت له لانه لا مجال للقياس فيه  
 فالظاهر انه فعله وثقفا (وقيل تقليده) اي الصحابي أي تقليد غيره له بناء على عدم حجية قوله (قولان) المجتهدون كما قال امام الحرمين  
 على المنع (لارتفاع الثقة به اذ لم يكون) بخلاف مذهب كل من الاثني الاربعة لانه لا يصح اجتهاده من اجتهادهم (وقيل قوله) حجة  
 فوق القياس) حتى يتقدم عليه هذا التماس

وعلى هذا (فان اختلف بعضاين) في مسئلة (قولنا لا يخرج احدنا من الحج) (وقيل قوله حجة) (دونه) ايدون القياس فتقدم القياس عليه عند التعارض (وفي تخصيصه العموم) على هذا (قولان) الجواز كثير من الحج والتمسك لان الصحابة كانوا يرون كون افعالهم اذا سمعوا العموم (وقيل قوله حجة) (ان انتشار) من غير ظهور ومخالفه (وقيل قوله حجة) (ان خاف القياس) لانه لا ينافي الادليل عليه اختلاف ما اذا وافقه لاحتمال ان يكون منه فاعلا اقوال (وقيل قوله حجة) (ان انضم اليه قياس تقرير) (قول عثمان رضي الله عنه) في البيع بشرط البراءة فمن كل عيب ان البائع يبراه بما لم يعلمه في الحيوان دون غيره قال الشافعي لانه يقتضى اقصاها والقياس في حالتيهما ونحو كل ما عدا ذلك وما لم يتناول من عيب ٢٠٦ ظاهر او حتى بخلاف غيره فغير البائع يبراه حتى لا يعلجه بشرط البراءة المحتاج هو البائع ليشق

باستقراره بعد هذا قياس بقرب قول عثمان المخالف لقياس التحقيق والمعنى من انه لا يبراه من شيء ليعمل بالبراءة منه (وقيل قول الشافعي) ابي بكر وغيره (نقط) اى قول كل منهما حجة بخلاف غيره ما لم يثبت اقتدا بالذين من بعدى اى بكر وغيره حسنة الترمذي (وقيل قول الخلفاء الاربعة) اى بكر وغيره وعثمان وعلى اى قول كل منهم حجة بخلاف غيرهم حديث علي بن سني وسنة الخلفاء الراشدين الخ صحيحه الترمذي وهم الاربعة كما تقدم في الاجماع بانه (وعن الشافعي الاعلى) قال القفال وغيره لانقص اجتهاده عن اجتهاد الثلاثة بل لانه لا الامر اليه خرج الى الكوفة ومات كثير من الصحابة كانوا

كما قاله الشارح فيما ياتي قريب (قوله وعلى هذا) اى القول بالحيث من حيث هي (قوله وفي تخصيصه العموم) اى تخصيص قول الصحابي العموم فهو مصدرو صفات للفاعل وقد تقدم ان مذهب الراى يخص العموم والمقصود هنا تخصيص مذهب الصحابي المتخير للعموم سواء كان رايا لا فلا تكرر (قوله بشرط البراءة) اى براءة البائع من عيوب الحيوان المبيع (قوله يبراه) اى بالشرط المذكور بما لم يعلمه اى من عيب حتى لم يعلمه البائع في الحيوان دون غيره اى فيما لم يعلمه كغير ما علمه وهو الاصل المقتضى عليه (قوله اى في حالتيهما) اى حالة الصحة وحالة السقم وأشار بذلك الى ان الباء بمعنى في وان في الكلام مضافا لمحمد واثنا عشر مفعول به فيجوز السين المشددة والقاف المفتوحة واصنافا بضم السين مع اسكان القاف بوزن المزن والمزن بمعنى المرض (قوله ونحو كل طاعة) يصح قراءته مصدر اعطاه على الله اى يقتضى في حال الصحة والسقم وفي حال تحول طاعة اى تغيرها ويصح قراءته فاعلا معارضا لمنا الجهر من ذوح الحاء والواو المشددة ومنها للفاعل معهود الحاء مع اسكان الواو فيكون معطوفا على يقتضى (قوله المحتاج) نعم سبب للشرط في خبره والرفع به يعود للبائع وخبره اليه للشرط وقوله لا ينفق الخ عليه للاحتياج للشرط (قوله هذا قياس تقرير) الاشارة الى قول الشافعي المذكور وقوله قرب قول عثمان رضي الله عنه الاشارة الى ان وجه تسميته بقياس تقرير كونه قرب ما خالف قياس التحقيق والاعنى والذي يفيد كلامه ما وردى يقتضى ان وجه تسميته بذلك كونه يقرب الفرع من اصله فوق غيره من اصل آخر وكلام الشافعي مشتمل على ذلك وبيانه ان الايب الخفى متردد بين ان ينفق بالنفى في غير الحيوان وبالمعروف في الحيوان فيفيد البراءة على الثاني دون الاول فقيس على المعلوم في الحيوان عنه لانه لا ينفق بالانفى الميراث عنه صارت عبارة المعلوم والمعلوم تفيد البراءة فيه فكذلك هذا وانما غلب هذا الجانب مع ان الحاقه بالجهر ونحو في غير الحيوان انسب كما لا يخفى نظرا للاحتياج البائع الى ذلك ليتوثق باستقرار البيع وعلى هذا فالقياس المذكور من قياس الشبهة (قوله والمعنى) اى العلم وهو عطف على التحقيق عطف لازم على ما لزوم (قوله اى قول كل منهما) اشار به الى مقارنة هذا لما تقدم في الاجماع لانه في اتفاقهما وما هنا في ان قول كل حجة على حدة وكذا يقال فيما بعده (قوله لا الامر اليه) اراد بالامر بالخلافه (قوله فكان قول كل منهم قول كثير من الصحابة) قيل علمه ان هذا المخالف لظاهر حديث علي بن سني الخ فان ظاهره يقتضى ان قول كل منهم حجة من غير انهما قول غيره اليه قلت يمكن ان يقال ان وجه حجة على الله عليه وسلم على اسامه الخلفاء من بعده اختصه اصحابه بشدة التثبت في سنته صلى الله عليه وسلم ومراجعتهم الصحابة لاجل ذلك في ظاهر وجه هذا القول حديثنا قوله (قوله مالك في كتاب الخ) قد ثبت انه رضى الله عنه جعل الحد كالأب اخذنا من قوله تعالى ولا يؤبه لكل واحد منهما السدس وجب به الاخوة فهلا كانت الجدة عنده كالام ولوله رضى الله عنه انما عرف حكم الجدة بعد معرفة ان الجدة للسدس (قوله من مشيئة قريبش) مشيئة بوزن متر به جمع شيز ويحوز كسر الهم (قوله حتى زدد حديث الخ) بيان

يستبره من الثلاثة كما فعل او بكر في مسئلة الجدة وغيره في مسئلة الطاعون فكان قول كل منهم قول كثير من الصحابة بخلاف قول علي وقضيه الجدة ثم اجابت الى ابي بكر انه مرااها فقال لها مالك في كتاب الله في رواية رسول الله صلى الله عليه وسلم شيا فارجى حتى اسأل الناس فاجبه المغيرة بن شعبة ثم محمد بن مسلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاهما الهندس فانتهه او بكر لاراه اودا ودغيره وقضيه الطاعون ان عمر رضي الله عنه خرج الى الشام فبلغته ان يرواه اى طاعونا فاستشار من دعاهم من الصحابة في ال جوع فانخلطوا ثم دعاهم من مشيئة قريبش فجزوا بال جوع فزعم عليه عمر رضي الله عنه ثم جاءه عبد الرحمن بن عوف فقتل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انه سمع به بارض فلا تقدموا عليه ولا وقعوا راضى وانتم فلا تخرجوا من راضى فاحتمل الله عمر ثم ان الشيطان (اموا فاقى الشافعي في يد الفرائض) حتى زدد حديث زردت ال رايه عن زيد (قوله دليل الخلفاء)

بان والفق اجتهاده واجتهاد وقد قال صلى الله عليه وسلم اعلم اني الفرائض ربيذن ثابت بحجة الترمذي وكذا الحاشي على شرط الشيخين  
 مسألة الالحاق يتقاضى ثلثي القلبي بثلثي بضم اللام حتى تقسم أي بطل من (له) الصدد يخص به الله تعالى بعض أصنافه وليس بحجة  
 لعدم ثبوتهم ليس معصوما بخلافه (لأنه لا يضمن دسيسة الشيطان فيها) خلافا لحض الصوفية في قوله أنه حقة في حقه أما المعصوم كالنبي  
 صلى الله عليه وسلم فهو حقة في حقه وحق غيره اذا نقل عنهم كالوحي (حاشية قال انقاض الحسين ٢٠٧) ففي الفقه على أربعة أمور  
 (ان العين لا يرفع)  
 أي من حيث استصحابه  
 (بالثقل) ومن مسائله  
 من يتقن الطهارة  
 وشك في الحدث ماخذ  
 بالطهارة (و) ان  
 (الضرر يزال) ومن  
 مسائله وجوب رد  
 المفسوب وضمانه  
 بالتلف (و) ان (المشفقة  
 تحلب التيسر) ومن  
 مسائله جواز القصر  
 والجمع والقطرف  
 السفر بشرطه (و) ان  
 (العادة محكمة) يفتح  
 الكاف المشددة ومن  
 مسائله أقل الحوض  
 وأكثره (قبل) زيادة  
 على الاربعة (و) ان  
 (الامور عظامها)  
 ومن مسائله وجوب  
 النية في الطهارة ورجوعه  
 المصنف الى الاول فان  
 الشيء اذا لم يقصد  
 القين عدم حصوله  
 في الكتاب السادس  
 في التعادل والترجيح  
 بين الادلة عند تعارضها  
 (يتمتع تعادل القاطعين)  
 أي تقابلها بان يدل  
 كل منهما على متناقض  
 ما يدل عليه الآخر اذ لو

لكمال موافقة الامام الشافعي رضي الله عنه في الفرائض (قوله) بان والفق اجتهاده واجتهاد (بيان لكون  
 الموافقة لاجل الدليل لا لتقليد الله فهو منطبق بقوله قل دليلي وليس بيانا لتقليد فتكون شرطها كآدم وهو  
 ظاهر الفساد (قوله) وقد قال صلى الله عليه وسلم الخ الفرض من هذه الجملة اظهار فضل الامام الشافعي رضي  
 الله عنه (قوله) بضم اللام وكي تقسم أي بطل من (له) الصدد يخص به الله تعالى بعض أصنافه وليس بحجة  
 دخيل وباب الثاني فرج فصدرا الاول النولوج كالخول والثاني الثلج كالفرح (قوله) لأنه لا يضمن دسيسة  
 الشيطان فيها) قد قال انه يضمن ذلك بصره على قوانين الشرع فان وافق كان مقبولا والا فهو مردود كذا قيل  
 هقلت وفيه نظر فتأمل (قوله) في حقه أي الملم فقط (قوله) كالوحي أي كما ان الوحي حقة (قوله) حاشية أي في  
 قواعد تشبه الادلة فتاسب كنهها حاشية لبعض الادلة والقاعدة لا تختص بسبب خلاف الضابط قاله شيخ الاسلام  
 (قوله) أي من حيث استصحابه أي لا من حيث ذاته اذ اليقين لا يجتمع بالشك حتى يتصور رفرقه (قوله)  
 ماخذ الطهارة) هو خلاف مذهبه معاشر المالكية من نقض الطهارة بالشك في الحدث وهي من المسائل  
 التي لم يزل فيها الاستصحاب عندنا والاستصحاب ليس معه ولا به دائما عندنا كما قد عندنا للترجيا (قوله)  
 تحلب) بكسر اللام وضم هاء من باب ضرب ونصر (قوله) بفتح الكاف أي حكمه الشرع (قوله) وان الامور  
 عظامها أي لا تحصل الامور الا بقصد هافتها اصلها جمع مقصود معنى قصد كاشره قول الشارح ومن  
 مسائله وجوب النية الخ اذا نية هي القصد (قوله) رجع المصنف الى الاول أي وهو ان اليقين لا يرفع بالشك  
 (قوله) لا الرئي اذ لم يقصد اليقين عدم حصوله) قاله الشهاب رحمه الله ان تقول كيف يكون اليقين عدم  
 حصوله مع فرض حصوله ووجوده حاسا قال سم وانما كان المراد عدم حصوله شرعا فلا اشكال انه مثاله  
 ان يصلي الظهر لا يتم بشك هل نوى الصلاة أم لا فلو شك في النية هو الاصل الذي لا يرفع استصحابه  
 الشك في وجوب النية فيها فقله لان الشيء اذا لم يقصد أي على وجه اليقين أي لان الشيء اذا لم يقصد وجوده  
 القصد فيه وقوله اليقين عدم حصوله أي حصوله شرعا لا موزنا وهو وجود صورته كما تقدم ورجع غير  
 المصنف هذا القسم الخامس الى تحكيم المادة قائما تقتضي ان غير المنزوي كسول وصلاة لا يسمى غسلا ولا  
 قربة هذا وقد ثبت بعضهم برجوع جميع الالام الى احاب الماخ (قوله) قاله شيخ الاسلام (قوله) في التعادل  
 والترجيح) اقررد الاول لأنه نوع واحد وجمع الشافي لأنه انواع فتأمل سم (قوله) اذ لو جاز ذلك ثبت  
 مدلولها أي لجاز ثبوت مدلولها لان اللازم على جواز التعادل جواز الثبوت لانفس الثبوت كما هو بين  
 فالمراد لجاز ثبوت مدلولها ما وثبت مدلولها محال ومستلزم المحال محال أو المراد لو جاز ذلك جواز وقوعها  
 أي لو امكن وقوعه وعلى هذا فقله بجمع تعادل قاطعين معناه يمتنع وقوع ذلك فليتأمل سم (قوله) ولباحث  
 ان يقول الخ) قد يستشكل جريان الخلاف فيه مامع ما قرره ان نفا من لزوم اجتماع المتناقضين حيث ادرجهما  
 في القاطعين وعال امتناع التعارض فهما باجتماع المتناقضين والفرق بينهما ما بين الامارين ما اشاروا اليه  
 من أن مدلول الدليل القطعي يجب ان يكون حاصلا بخلاف مدلول الامارة فيلزم اجتماع المتناقضين في تعارض  
 القاطعين ولا يلزم في تعارض الامارين ويمكن أن يقال يلزم في تعارض الامارين تجوز اجتماع المتناقضين  
 لان الكلام في تعارضهما في نفس الامر وتعارضهما فيه يستلزم اجتماع المتناقضين غاية الامر ان مدلول الامارين  
 لا يجب ان يكون حاصلا واجتماعهما يمتنع فغيره كذلك لان تجوز اجتماع المتناقضين يمتنع وحيث يتحقق اجاز في الامارين

جاز ذلك لثبت مدلولها فاجتمع المتناقضين فلا وجود لقاطعين متناقضين كدال على حدوثها والرد على قدمه وعبدل عن قول ابن  
 الحاجب تقابل الدليلين النفايين محال الى ما قاله ليناسب قوله تعادل للترجيح ولشمل قوله القاطعين النقليين والنقليين كما مر من ههنا في  
 شرح المنهاج والعقل والنقل أيضا الكلام في النقليين حيث لا نسيم بهما ولا بحث ان يقول لا يصدق ان يجري فيها الخلاف الا في  
 الامارين فهي وجوبها الا فيهما

(وكذا) يمنع تعادل (الامارين) ٢٠٨ أي تقابلهما من غير مرجح لاحدهما (فمنس الامر قبل التعميم) حذر من التعارض في كلام

الشارع والمفسر وهو  
الاكثر يقول لا يجوز  
في ذلك وبنى عليه  
مباني ما أتت بعدهما في  
ذهن المجتهد واقع قطعا  
وهو منشأ رده كتردد  
الشافعي الآتي (فان  
قوم التعادل) أي وقع  
في وهم المجتهد أي  
ذهنه تعادل الامارين  
في نفس الامر سواء على  
سواءه حدث يحجز  
مرجح لاحدهما  
(فالتخبر) بينهما في  
العقل (أو التسايط)  
لما فترجى إلى غيرها  
(أو الوقف) عن العمل  
بواحد منهما (أو التخبر)  
بينهما (في الواحيات)  
لأنه قد خبر فيها كافي  
بخصال كفاؤه العين  
والتسايط في غيرها أقوال  
أقر بها التسايط مطلقا  
كفي تمارض البينين  
وسكت المصنف هنا  
عن تقابل القطعي  
والظني لقصوران  
لما سواه بينهما لا تقدم  
القطعي كما قاله في  
شرح المنهاج وهذا في  
التقابين وأما قول ابن  
الحاجب لا تعارض  
بين قطعي وظني لا انتهاء  
الظن أي عند القطع  
بالقيض كما عممه  
المصنف وغيره فهو في  
غير التقابين كما إذا ظن

بإزمه القول بالجواز في التقليل القطعين وعند هذا يتضح قول الشارح ولما بحث أن يقول الخ ثم رأيت الكمال  
وتبع الاسلام أشار إلى دفع هذا الاشكال حيث قال الأول في قول الشارح لمجيء توجيهه الآتي فيما أتت عليه  
المانع تظاهروا ما توجه المحذور ولأنه لا يجوز في تعادل القاطعين التقليل في نفس الامر عند المصوبة  
اذلا يزم منه اجتماع المتنافين لأن المصوبة برون الحاق في المسائل الفرعية متعدد فلا مانع عندهم من  
أن يتعدد بعض الامعة فيحكم ويتعدد بعض آخر يحكم آخر بحسب ما يتقاه مجتهدان عن دليلين مثلا وكل  
منهما قطعي عند القائل بعقضاء وأما المخطئة فاجتماع المتنافين عندهم ليس إلا في ذهن المجتهد لا في نفس  
الامر اه وقال الثاني فيه أما توجه المانع تظاهروا ما توجه المحذور فانه لا يجوز في تعادلها أي يتوهم  
المجتهد اذ لا يضر اجتماع متنافين يتوهم اه قلت وفي صحة ما ذكره انظر اماما ذكره الكمال في توجيهه  
المواز على مذهب المصوبة فلا ان الغرض تعادل القاطعين التقليل في نفس الامر ومن لازم ذلك وتاردها  
على محل واحد فلا تعلق أحدهما ببعض الآخر بعض آخر تعادل كالاجتناعي ومع تعادلهما كذلك  
لا يتأتى لاحد من المجتهدين الا تخيلهما وهو ظاهر ولا يخفى حاله لا يتوهم من منع بالترجيح لا يتصور لهما  
تصورا ترجيح في انقطاعات فكيف يصح قوله بحسب ما يتقاه مجتهدان عن دليلين مثلا ولا كل منهما قطعي  
عند القائل بعقضاء فان قيل بل يتأتى لاحدهما وحدها وذلك في حق من لم يطلع على الآخر أو في حق من ظن  
انه لا تعادل بينهما قلنا وهو خلاف المفروض اذ بحث الشارح فيهما عن تعادل نفسه والفقهاء ومن كلامهم  
تصوره بما حصل التعادل فيه عند المجتهد أيضا قال في الاحكام كثيرة وذلك أي التعارض غير متصور في  
القطعي لأنه ما أتت بعارضة قطعي وأظني الأول محال لانه يلزم منه اما العمل بهما وهو جمع بين التقيضين في  
الاثبات أو امتناع العمل بهما وهو جمع بين التقيضين في النفي أو العمل باحدهما دون الآخر ولأوليه مع  
التساري اه وهو ظاهري في التصور بما ذكره اماما ذكره في توجيهه على مذهب المخطئة أي وهو الصحيح  
كما هو معلوم من انه باعتبار ذهن المجتهد فهذا ليس محال خلاف كما حرمه الشارح في الامارين ولا فرق  
بينهما وبين القاطعين في ذلك فكيف وجهه بمرابان الخلاف على انه مع علم المجتهد بانهما قاطعان لا يتصور  
تعادلهما في ذهنه الا عني خفاء معناه عليه مع جملة ما يتقاه التعادل بينهما ما لا يصح ان يكون محال كلام  
اصلا فليتأمل ثم يرجع عند الفرق بين التقيضين العقلين والمتنافين الوضعيين واحالة اجتماع العقلين  
دون الوضعيين بان الاجتماع في العقلين اجتماع الماهيات لشيء بحسب ذاته متنافيتين كنبوته وعدم نبوته  
وذلك محال والاجتماع في الوضعيين اجتماع الماهيات بحسب الحاصل كطاب فعله وطلب تركه وان كانتا  
متنافيتين لان صدور ذلك لحكمه كالابتلاء والنجاسة على القول به وجبته فلا اشكال مطلقا فليتأمل سم  
(قوله وكذا يمنع تعادل الامارين) أي الدليلين الظنيين (قوله حذر من التعارض في كلام الشارح) هذه  
العملية تقتضي قصر الامارين على ما ورد من الشارع مع ان كلام المصنف مطلق واصل الشارح اطالع على  
التقييد بذلك في كلام غيره (قوله ماسأني) أي وهو قوله فان توهم التعادل الخ (قوله اما تعادلهما في ذهن  
المجتهد واقع قطعا) لم يبين حكمه ولعله ما أتت في قول المصنف فان تعذر الخ (قوله أي وقع في وهم المجتهد) أي  
ذهنه أي على وجه الرجمان أو يلزم بناء على جواز التعادل في نفس الامر فليس المراد بالوهم الطرف  
المرجوح كما توهم (قوله في الواحيات) أي كان يدل أحدهما على وجوب شيء ويؤيد الآخر على وجوب غيره  
(قوله لظهور ان لا مساواة بينهما) أي في دلالتيهما وان كانتا باقيتين قاله شيخ الاسلام (قوله وهذا) أي  
حكم تقابل القطعي والظني الذي ذكره المصنف في شرح المنهاج وهو قوله لظهور ان لا مساواة الخ وهذا هو  
كلام ابن الحاجب الآتي بعد دعائه الامران أحدهما مختلف في الدلالة دون الآخر (قوله في التقليل) أي  
التدليل عن التسخير (قوله كتمه المصنف) أي تم هذا التعادل الذي كور بقره أي عند القطع بالنتيجه  
(قوله فهو في غير التقليل) أي فلا تختلف بين كلام المصنف وكلام ابن الحاجب (قوله فلا دلالة الخ) الخ

أن زيدا في الدار لكون مركبه وخدمه ساجدهم وهذا بخلافه فلا دلالة للعلامة المذكورة على كونه في الدار حال مشاهدته خارجها ان  
فلا تعارض بينهما بخلاف التقليل فان الظني منهما باق على دلالته حال دلالة الظاهري وانما تقدم عليه لقوله (وان نقل عن مجتهد قولان

متعاقبان فالمتأخر (قوله) أي المستمر والمقدم معوج منه (والأ) أي إن لم يتعاقبان فالمتعاقبان (فأ) أي فتقولان متسا  
المستمر ما إذا كرفيه المشرع ترجحه على الآخر كقوله هذا أشبه وكثرفيه عليه (والأ) أي وإن لم يزد كذلك (فهو متقدم) بينهما  
(ووقع هذا التردد للشافعي رضي الله عنه (في صنعة عشر مكانا) ستة عشر وأربعة عشر كاردف به القاضي أبو عبد الله مروزي (وهو  
دليل على علو شأنه علما ودينا) أما علم أن التردد من غير ترجح ينشأ عن إيمان النظر الدقيق حتى لا يقف على حاله وأما إذا لم  
يقال يذكروا متقدمه وإن كان قد يصاب في ذلك عادة بقصور نظره كما عابه بعضهم (ثم قال الشيخ أبو حامد) الأسفاني (بخلاف  
أي حنفية ممن أخرج من موافقه) فإن الشافعي إنما خالفه (الدليل) وعكس القفال) فقال ٢٠٩ موافقه أخرج محمد بن النوروي

لقوة بتعدد قائله  
واعترض بان القوة  
انما تنشأ من الدليل  
فلذلك قال المصنف  
(والاصح) الترجيح  
بالنظر) فما اقتضى  
ترجحه منهما كان  
هو (الاصح) (فإن وقف)  
عن الترجيح (فالوقف)  
عن الحكم برحمان  
واحد منهما (وإن لم  
يعرف لجهته قول  
في مثله لكان)  
بصرفه قبول في  
(نظيره هاهنا) أي  
قوله في نظيره (قوله)  
المخرج فيها على  
(الاصح) أي ترجمه  
الاصحاب فيها لما  
لها نظيره أو قيل ليس  
قوله فيها لاحتمال  
أن يذكروا قرائين  
المستلزمين لوروجه  
في ذلك (والاصح) على  
الأول (الناصب) أقول  
فيها (أي مطلقا بل)  
ينسب إليه (مقبضا)  
بأنه مخرج حقيق

أن دلالة القائل ببقية غلبة الأمر أن الدليل تخاف من الدلائل وهذا لا يخرج عن دلالة أحصل الدلالة كون  
الشيء محالة بلزوم من أنه لم يشئ آخر وهو موجود هنا (قوله متعاقبان) المراد بالتعاقب التتابع لا بقيد  
القرينة (قوله أي المستمر) أي المجهول به وأشار بذلك إلى توجيه الحصر والأفلا أول أيضا قوله (قوله ثم قال  
الشيخ أبو حامد بخلاف أي حنفية ممن أخرج من موافقه الخ) الظاهر أن غير أي حنفية كالك مثله ثم  
انظر فيما إذا وافق بعضا كأي حنفية وخالف بعضا كالك فإن المصنف والشارح لم يعتبر ذلك ولا اشكال  
فيه على طريق المصنف من أن الترجيح بالنظر كما هو ظاهر بخلافه على طريق أي حاله دو القفال لو حوكل  
من المخالفة المقتضية أنه إنما خالفه لدليل والموافقة المقتضية القوة بتعدد القائل في كل من القولين فلا يتأني  
ترجح أحدهما بواحدة منهما لو جودها في الآخر فلا يتجه على هذين الطريقين حيثما لا الترجيح بالنظر ثم إن  
زاد عدد قائل أحدهما لقول على عدد قائل الآخر فمعه على طريق القفال ترجيح ما زاد عدده وقائله وأما على  
طريق أي حامد فمعه ذلك ويحتمل عكسه لأنه لا يعتبر المخالفة وهي في العكس أكثر والترجح بالنظر  
لو حوكل المخالفة في الجانبين وإن تفاوتتا فلا ترجح بينهما فلتأمل سم (قوله فما اقتضى الخ) أي فأقول  
الذي اقتضى النظر ترجحه هو (الاصح) سواء كان موافق قول أي حنفية أو مخالفه (قوله فإن وقف فالوقف)  
أي فإن وقف النظر عن الترجيح ولو وقف دل الشهاب على الأقل بالتغير بينهما كظهير الآتي في الأدلة فيما  
لو ورد نصان متعارضان بأن عقب أحدهما الآخر ولم يمكن التسخاه وجوابه أن المجتهد لا يذكركم الأقوال على  
وجهه التغير بينهما في شيء من الصور بل لا يذكركم أبدأ الأعلى وجهه بين أحدهما عنه في الواقع فلا يسوغ  
التغير له لعدم ذهابه إليه اه سم (قوله لأنه قد جعل قوله) يقال عليه فرقي بين القول المدعي والقول  
الحقيق (قوله ومن معارضة نص الخ) مثاله أن قوله مثلا بل في النيز والحرمه في الحرمه قد نص في كل من  
هاتين المسألتين المتشابهتين على حكم بخلاف الحكم الذي نص عليه في الأخرى (قوله وهي اختلاف الاصحاب  
الخ) أنه تساهل إذا طرأ في الأقوال المذكورة لا الاختلاف وإن كان لازما لها (قوله ففهم من يقرر  
النصين الخ) أي كأن يقرر في المثال الحرمه في الحرم والحل في النيز وقوله ومنهم من يخرج نص كل منهما في  
الأخرى أي يصير في كل من الحرم والنيز قولان منصوص ويخرج من الآخر ما عرفه نص بالحرمه وقول  
مخرج بالحل منقول اليه من النص الذي في النيز والنيزية نص بالحل وقول مخرج بالحرمه منقول اليه  
من الحرم (قوله تقوية أحد الطرفين) أي الدليلين القطعيين (قوله بوجه محاسباتي) أي تفصيلا واجبالا  
بدليل قوله آخر الباب والترجيح لا تنحصر ومنها غلبة الظن فاندفع قول السكالي أن قوله الشارح بوجه  
محاسباتي قيد مضمر والأولى حذفه إذ يقتضي أن لا ترجح الإجماع بين وجوه الترجيح وليس كذلك فإن  
المرجحات ليست مقصورة كما صرح به المصنف قبل الكتاب السابع وكان مبنى اعتراض السكالي المذكور  
جمله قول الشارح محاسباتي على الآتي تفصيلا لا فقط مع أنه لا داعي إليه بل المراد أعم من ذلك كما علمت

(٢٧ - ثانی - ثانی) لا يثبت المنصوص وقيل لأجابه إلى تقييده لأنه قد جعل قوله (ومن معارضة نص آخر  
للتغير) بأن نص فيما يشبهه على خلاف ما نص عليه في أي من النصين المتماثلين في مثلين متشابهتين (تنشأ الطريق) وهي اختلاف  
الاصحاب في نقل المذهب في اثنين ففهم من يقرر النصين فيما ويرقي بينهما ومنهم من يخرج نص كل منهما في الآخر فيصكي في كل  
قولين منصوصا ويخرجها وعلى هذا افتقار ترجيح في كل نصها ويرقي بينهما وإن ترجح في أحدهما نصها وفي الأخرى يخرج ويذكر  
ما يرجح عن نصها (والترجح تقوية أحد الطرفين) بوجه محاسباتي

فكونوا بها (والعمل بالراجح واجب) بالنسبة الى المرحوم فاعمل به ممنوع سواء كان (ال) هناك فعلمنا ان طائفة (وقال القاضي) ابو بكر  
 الناقاني (الامار ح) قلنا فلا يجب العمل به (اذ لا ترجح بطل هذه) فلا يعمل بواحد منهما بل يفتقر المرح (وقال) ابو عبد الله (الصريان  
 ر) ح أحدهما بالظن فالخير بينهما في العمل وواجب العمل عند وعند القاضي عار ح قطعاً (ولا ترجح في القطعيات لعدم التعارض)  
 بينهما اذ لو تعارضت لاجتمع المتنافيان كما تقدم (والتاخر) من التضمن المتعارضين (ناصح) للتقدم منهما اي بين كأنا وخبرين أو أية خبراً  
 بشرط التسع (وان نقل التاخر بالأحد عمل به لان دوامه) بان لا يعارض (مفنون) ولم يضمن احتمالاً بالمتعاضد لان الجواز يؤدي الى اسقاط  
 المتواتر بالأحد في بعض الصور (والاصح الترجيح بكثرة الأدلة والوا) فاذا كثرت أحد المتعارضين عوافقه أو أكثرته رواه ترجيح على الآخر  
 لان الكثرة تفيد القوة وقيل ٢١٠ لا كاليتين (و) الاصح (ان العمل بالثمة ارضين ولو من وجه أولى من الغاء أحدهما) بترجيح

(قوله فكونوا بها) فائدة ذكر التوطئة لما بعده ليظهر ارتباطه بما قبله (قوله فلا يجب العمل به) صواب  
 العبارة فلا يجوز العمل به ايوافق قوله فلا يعمل بواحد منهما وحيث ذكر فكون الاستثناء منقطعاً اذ لا ترجح  
 بالظن لا بعد ترجحهما عند القاضي (قوله لعدم التعارض بينهما) بالنسبة نظر الشكل دليلين متعارضين وفي نسخة  
 بينهما اي القطعيات وهي أحسن (قوله والتاخر ناصح) قال الشهاب وراجع الى بيان شأن القطعيات  
 ورجوعه الى ما ذكره في مبحث ما ذكره المحققان لكنه كما لا يخفى خلاف المفهوم من صنيع الشارع حيث  
 اقتصر على اطلاق المصنف في التعارض بين القطعيات وهو قوله والتاخر بقوله من التضمن المتعارضين  
 فان السابق الى الفهم من ذلك صرف الكلام عن خصوص القطعيات وفرض الكلام في غيرها وفي الأعم  
 فليأتمل سم (قوله وان نقل التاخر) هكذا في بعض النسخ بصيغة المصدر وهي واختمت وفي بعضها بصيغة اسم  
 الفاعل فتحتاج الى تقدير مضاف أي تأخر المتأخرو يكون اظهارا في محل الاختيار (قوله لان دوامه) أي دوام  
 المتقدم والمعتنى ان الذي رغب بالتأخر اغناه دوام المتقدم واستمراره ودوامه معظوم لا مقطوع به فلم يلزم  
 اسقاط المتواتر بالأحد لان الدوام غير متواتر (قوله في بعض الصور) أي وهو صواب وما اذا كانا متواترين  
 ونقل تأخر أحدهما بالآخر (قوله فاذا كثرت الخ) أي كثرة موافقات أحد الدليلين والا فالدليل الواحد لا يستكثر  
 بكثرة الأدلة ولا يظفر كلام الشارع ان الترجيح للدليل مع أنه لا بدليل فيما اذا تعارض قولان لاجتمعهما  
 ما يدل على أحد القولين أكثر مما يدل على الآخر (قوله عوافقه) أي يبدل موافق ولو واحد فكون المراد  
 بكثرة الأدلة في المتن ما زاد على الواحد (قوله كاليتين) أي فان كثرة عدد إحدى اليكيتين لا يفيدها قوة على  
 الاخرى الاقل عدداً منها (قوله وان العمل بالمتعارضين ولو من وجه أولى) المراد بالاولوية الواجب وقد يقال  
 لو قدم هذا البحث على الذي قبله كان أولى لان الترجيح بالأدلة وكثرة الأواغابا يكون اذا تعذر الجمع وقوله  
 ولو من وجه الاولوية حاله ولو زائدة (قوله بترجيح الآخر عليه) متعلق بالغاو والاسبابية أي فان ترجيح  
 أحدهما سبب في الغاء الآخر (قوله فقد ظهر بعض المساعو فتحها) (قوله فان العمل بهما من وجه أولى) هذه  
 العبارة في غاية الاستقامة دون الاتيان بالغاء لان العمل بالمتعارضين من كل وجه الصادق به الغاء  
 لا ترجح فيه أصلاً (قوله على أنه) أي معاذ ارضى الله عنه وابيه يود ضمير يقضي (قوله ورضا رسول الله)  
 صلى الله عليه وسلم عطف على قوله أنه يقضي وفي نسخة نورني بلفظ الماضي وكل صحيح (قوله مثاله) أي مثال  
 انتعاض أو مثال الجمع بين المتعارضين (قوله فنافع للتقدم) أي حيث كان مدلول المتقدم قابلاً للتسرع (قوله  
 رجع الى غيره) أي الى دليل ثالث غيرهما منافق لهما فقام به مرجح (قوله ان تعذر الجمع) لا يخفى ان قوله  
 فان تعذر العمل في معنى تعذر الجمع لان معنى تعذر العمل بهما ان لا يمكن الجمع بينهما فالحجج فالحجج فالحجج

الآخر عليه وقيل لأفصار  
 الى الترجيح مثاله  
 حديث الترمذي وغيره  
 أما اهاب دبح فقد  
 ظهر مع حديث أبي  
 داود والترمذي  
 وغيره ما لا ينتفعوا  
 من الميتة باهاب ولا  
 عصب الشامل للأهاب  
 المدبوغ وغيره فحملناه  
 على غيره جمعاً بين  
 الدليلين وروى مسلم  
 الاثر بافظ اذا دبح  
 الأهاب فقد ظهر (ولو)  
 كان أحد المتعارضين  
 (سنة قابلاً كتاب)  
 فان العمل بهما من  
 وجه أولى (ولا يقدم)  
 في ذلك (الكتاب على  
 السنة ولا السنة عليه  
 خلافاً لاجمهما) فزاعم  
 تقديم الكتاب يستند  
 الى حديث معاذ  
 اشتمل على أنه يقضي  
 كتاب الله فان لم يجد  
 في سنة رسول الله صلى

الله عليه وسلم ورضا رسول الله صلى الله عليه وسلم واوداد وغيره فزاعم تقديم السنة استند الى قوله تعالى ان اثنين للناس ما تزل  
 ايهما تهما لقوله صلى الله عليه وسلم في الجر هو الطهور ماؤه الحل ميتته رواه اوداد وغيره مع قوله تعالى قل لا أحد فيما أوحى الي محمد مالي  
 قوله اولهم خير فكل منهما مائة اول خير بالجر وحملنا الآية على خسر بالربا المتبادر الى الأذهان جمعاً بين الدليلين (فان تعذر)  
 العمل بالمتعارضين أصلاً (وعلم المتأخر) منهما في الواقع (فناصح) للتقدم منهما (والا) أي وان لم يعلم المتأخر منهما في الواقع  
 (رجع الى غيره) لتعذر العمل بواحد منهما (وان تنادنا) أي المتعارضان في الورود من الشارع (فالخير) بينهما في العمل  
 بإحدهما (ان تعذر الجمع) بينهما (و) تعذر (الترجيح) بان تساوي كل وجه فان أمكن الجمع والترجيح فالحجج فالحجج فالحجج  
 على الاصح كما تقدم!

(وإن جهل التاريخ) بين المتمازعين أي لم يعلم بينهما تناقض ولا تفارق (وأمكن التسع) بينهما بأن يقلله (رجع إلى غيرهما) لتعذر العمل بواحد منهما (والأ) أي وإن لم يمكن التسع بينهما (تخير) الناظر بينهما في العمل (أن تعذر الجمع) بينهما (والترجيح) كما تقدم في المتفارين هذا كله فيما إذا تساوى في العموم والخصوص (فإن كان أحدهما عام) من الآخر مطلقاً أو من وجه (تكميل سابق) في مثله آخره في القصص فلا يرجح (مسئلة ترجح بموافاق الأسناد) أي أقله الوسايط بين الراوي للجهتد بين النبي صلى الله عليه وسلم (وقفه الراوي ولسته ونحوه) قلته احتمال الخطأ مع واحد من الأربعة بالنسبة إلى مقابلاتها (وروده مظهرة ونظمت ولوروى) الخبر ٢١١ (المرجوح باللفظ) والراجح الواحد بما ذكره بالمتى (ونظمت وعدم بدعته)

بأن يكون حسن الاعتقاد (وشهرة عدك) لشدة الوثوق به مع واحد من الستة بالنسبة إلى مقابلاتها (وتكونه مركباً بالاختيار) من المجهد فترجح على المركب عنده بالأخبار لأن المعاشرة أقوى من الخبر (أو أكثر مركباً ومعرفة النسب قبل ومشهوره) أشد الوثوق به والشهرة زيادة في المدح فتوافق الأصح لترجيحها (ومرجح التزكية على الحكم شهادة والعمل بروايته) فقدم خبر من صحيح بتركيته على خبر من حكم بشهادته وخبر من عمل بروايته في الجملة لأن الحكم والعمل قدينيان على الظاهر من غير تركية (وحفظ المروي) فيقدم مروي الحافظ على مروي من لم يحفظه لاعتناء الأول بمرويه

مقسماً لما بعده من قوله وعلم المتأخر وما عطف عليه نصار التقدير فإن تعذر العمل وتعارفاً في التخيير إن تعذر الجمع وحاصل هذا فإن تعذر الجمع في التخيير أن تعذر الجمع لأن تعذر العمل عمى تعذر الجمع كما تقرر وحاشية فلا وجه لذكر قوله أن تعذر الجمع ويمكن الجواب بأن معنى هذا الاعتراض على جعل قوله وإن تعارفاً في خبر قوله فإن تعذر فيكون معطوفاً على قوله وعلم المتأخر من أن ذلك ليس بلازم لجواز أن يكون معطوفاً على جملة قوله فإن تعذر الخ وحاشية لا يكون في خبر التعذر ولا يكون تعذرهما تقدمه فإن قيل فلاحظه في خبر التعذر حتى يستفي من التصريح بأشراط تعذر الجمع فإنه أخصر قلنا لأنه ارتكبت ذلك طوعاً فلا يتم ثم التصريح بالشرط لثلاثه نقل عنها سم قلت لا ينبغي في جوابه من التسع فبارتكاب خلاف الظاهر من العبارة (قوله وإن جهل التاريخ) مقابل لقوله وعلم المتأخر (قوله بأن يقلله) أي بأن لم يكن من العقائد (قوله هذا كله) الإشارة إلى ما ذكر من قوله فإن تعذر وعلم إلى هنا (قوله فإن كان أحدهما عام) خلافاً لـ (أو مطلقاً) انبني أيضاً أن المطلق يحمل على المفيد له من الألف بربطه بالعام ما يشمل العام ومما يليه فيحمل المطلق قاله سم (قوله للمجهتد) فقدمه لأنه الذي يرجح بالأمارات التي هي محل الترجيح (قوله قلته احتمال الخطأ مع واحد من الأربعة بالنسبة إلى مقابلاتها) أي قلته احتمال التباين والاشتهاء عند قوله (الوسائط) وتبني الراوي الفقيه بين ما يجوز أن يراه في ظاهره وما لا يجوز بخلاف غيره والمعارف بالغة لكونه أدري بواقع الألفاظ يقل احتمال الخطأ به بالنسبة إلى من ليس كذلك والظاهر بالهريفة يحفظ عن مواقع الزلل في العبارة فيقل لذلك احتماله في فهم معناه بالنسبة إلى من ليس كذلك فقدمه بعضهم (قوله بأن يكون حسن الاعتقاد) قال الشهاب هذا أخص من عدم البدعة اه وقد يقال المراد بالبدعة البدعة في الاعتقاد لا مطلق البدعة وهي الخروج عن السنة ولو قيل أو فعل (قوله أو أكثر مركب) لفظ مركب بياض واحدة ما كنهه لأن بياض المفرد حذف لاجل الجمع قال في الخلاصة

واحذف من المنقوص في جمع على • حد المثنى ما به تكملاً (قوله وصريح التركية) بالرفع عطف على الجار والمجرور الواقع ثامناً في الفعل ارجح ويصح جرحه عطفاً على مدخول الجار وكذا يقال في ما عطف عليه (قوله لأن الحكم والعمل قدينيان على الظاهر) قال الشهاب رحمه الله هنا فبدان معنى قوله في الجملة أن يكون الشخص حكم بشهادته أو عمل بروايته عن غيره وثرف مناعاً في تفصيل الأمر هل كان ذلك سبب تركية أم لا وإذا كان من صحيح بتركيته مقدم ما على من هذا شأنه فليقدم على من علم الحكم بشهادته والعمل بروايته من غير تركية بالاولى بل ينبغي أن يكون من حكم بشهادته وعمل بروايته في الجملة مقدم ما على هذا أيضاً اه وهو ظاهر سم (قوله وذكر السبب) المراد بالسبب ما لا جله ذكره الثمن لأجل الحكم كما يفتي قريباً (قوله والتعويل على الحفظ دون الكتابة) هذا غير مكرر مع قوله المار وحفظ المروي للفرق بينهما بأن مدار هذا على ما هو الشأن والقاعدة من غير اطلاع على الحال في هذا المروي المعين بخصوصه بخلاف الأول فإنه مقرر وضفي مروي معين بخصوص وإن أحدهما روى عن حفظ والآخر عن كتابة سم (قوله وظهور طريق روايته) أي وضوح الطريق المذكورة (قوله فيقدم المسموع) أي الخبر

(وذكر السبب) فقدم الخبر لاشتغال السبب على ما لم يشتمل عليه لاهتمام راوي الأول به (والتعويل على الحفظ دون الكتابة) ليقدم خبر المروي على الحفظ فيما روى به على خبر المروي على الكتابة لاحتمال أن يترافى كلاً أو يسهل منه واحتمال التباين والاشتهاء في الحافظ كالأدب (وظهور طريق روايته) كالسمع بالنسبة إلى الإجازة فقدم المسموع على الجاز وقد تقدم ذكر طريق الرواية ورايتها آخر الكتاب الثاني (وسماعه من غير حجاب) فيقدم المسموع من غير حجاب على المسموع من وراء حجاب لأن الأول من طرق الخلال

في الثاني (وكونه من اكابر الصحابة) فقدم خبر احدهم على خبر غيره لشدة دعاتهم وقد كان على رضى الله عنه مخالف الراوى وشبل رواية الصديق من غير تخلف (و) كونه (ذكرا) فقدم خبر الذكر على خبر الانثى لانه اضبط منها في الجملة (خلافا لاستاذ) أي اسحق الاسفرائيني قالوا اضبطه حسن الذكر انما تراعى حيث ظهرت في الاحاد وليس كذلك فان كثيرا من النساء اضبط من كثير من الرجال (ونالها) برجح الذي ذكر ٢١٢ (فغير احكام النساء) بخلاف احكامهن لانهن اضبط فيها (و) كونه (حرا) فقدم خبره على

المسجوع على الخبر المجاز (قوله في الثاني) نعت للخلل أي الخلل الكش في الثاني (قوله لانه اضبط منها في الجملة) أي لانه انظر الى كل فرد فذكرنا سم واعل ان قول المصنف هنا ذكر او قوله الاتي صاحب الواقعة متعارضان في تقديم الذكر على الانثى صاحبة الواقعة اذ بينهما عموم وخصوص من وجه فالاول خاص بتقديم الذكر على الانثى عام في كون الانثى صاحبة الواقعة اولاً والانثى خاص بكون المتقدم صاحب الواقعة عام في كونه ذكر او انثى فان خاص عموم كل منهما بخصوص الآخر متعارض في الانثى صاحبة الواقعة اذ قضية تخصيص عموم الاول بخصوص الثاني تنقضيها على الذكر وقضية تخصيص عموم الثاني بخصوص الاول تقدم الذكر عليها وقضية تنقيحهم الاتي بخبر ميمونة وعلى الفتاوى بتفضله دون خبر ابن عباس ان المعتمد عندهم خبر الانثى اذا كانت صاحبة الواقعة على الذكر فلي تأمل (قوله واضبطه جنس الذكر الخ) حمله ان الجنس لا وجود له الا في ضمن افراد فلا تراعى الاضطرارية الا اذا حدث في الانراد والفا هو ربهما لانها باطلة اذ كثير من النساء اضبط من كثير من الرجال فلا تقدم حديثها كونه وقد يجاب بانهم اعتبروا في ذلك الاعمال الغلب كخبره وقد اشار لذلك الشارح بقوله في الجملة (قوله حدث ظهرت في الاحاد) أي حدث وحدث في جميع الاحاد لا في بعضها وقوله وليس كذلك أي استتبعه جوده في الجميع لوجود الاضطرارية في بعض النساء دون بعض الرجال (قوله وابن الحاجب جزم هذا) أي جزم بتقديم خبره بتقديم الاسلام في الترجيح بحسب الراوى لما مر في التعليل من كون متقدم الاسلام اشد تحريزا لتكونه متأسلا في الاسلام فقطع عن أمور الاسلام على ما لم يطلع عليه متأخرا الاسلام وقوله وبما قبله أي وجرم بما قبله وهو تقديم خبر متأخر الاسلام في الترجيح بحسب المروى لما مر في التعليل من أن متأخر اسلامه قربة ظاهرة في تأخره وبه في الخارج جرح مروي متقدم الاسلام والمباين من كون متقدم الاسلام وان كان أدنى من متأخره شرفا ورتبة الا أن ذلك لا يستلزم تقدمه وبه على مروى بما ذكر من القرينة الخارجية المشهورة بنسخ مروى بهيمروى متأخر الاسلام (قوله كما قيل) أي كما قاله المصنف في شرح مختصر ابن الحاجب (قوله المقول) أي وهو مداس السنن وادخر في ذلك عن مدلس المتن فانه لا يقبل أصلا كمر (قوله لان صاحبها ينطبق الى الخلل) عبارة لاسنوى وبسب مرجوحته أن صاحب الامين يكثر اشتباهه بغيره من ابن عباس بل بان يكون هناك غير مدلس يسمى باحداسه فاذا كان اسمه واحدا قل احتمال المدلس اه وفيما اشعار بان الكلام اذ لم يتحقق أن المروى عنه هو صاحب الامين العدل اما اذا تحقق أنه وبخيل زال الاشتباه والاحتمال رأسا فلا يكون خبره مرجوحا اذا لمعنى لذلك حينئذ لقطع بانفاء المخدور وانقطاع الاحتمال وهو وجيه وقول الشارح بان يشاركه ضعيف أي باحتمال أن يشاركه ضعيف فلا يشترط تحقق المشاركة بل احتمال وجوده كافى فان تحقق انتفاء ما قبله حينئذ لا يقدم خبر غيره ذي الامين سم (قوله وصاحب الواقعة) الواو بمعنى أولان اشترط أحدهما أي المباشر وصاحب الواقعة لاجتماعهما (قوله بسرف) بوزن كف موضع يقرب مكنة (قوله وراو باللفظ) قد يتوهم اشكاله مع قوله السابق ولوروى المرجوح باللفظ ولا اشكال لان هذا مفروض في مجرد تعارض رواية اللفظ ورواية المعنى دون أمر آخر فقدم رواية اللفظ وذلك مفروض فيما اذا تعارضت فقه الراوى أو غيره معاذ ذكر مع مع مقابله فقدم فقه الراوى أو غيره معاذ ذكر مع مع مقابله وان كانت الرواية معهما باللفظ

خير البعد لانه لشرف منصبه يهتز زعما لا يهتز زعنه الرقيق (و) كونه متأخر الاسلام) بخبره مقدم على خبر متقدم الاسلام لظهور تأخر خبره (وقيل من مقدمه) عكس ما قبله لان متقدم الاسلام لاصالته فيه اشد تحريزا من متأخره وابن الحاجب جزم بهذا في الترجيح بحسب الراوى وبما قبله في الترجيح بحسب الخارج جملا لحاظا للجهتين لانه تناقض في كلامه كما قيل (و) كونه (مفعلا بعد التكليف) لانه اضبط من التفضل قبل التكليف (وغير مدلس) لان الوقوف به أقوى من الوقوف بالمدلس المقبول وقد تقدم بيانه في الكتاب الثاني (وغير ذي امين) لان صاحبها ينطبق اليه التلليل بان يشاركه ضعف في أحدهما (ومباشرا) لمرويه (وصاحب الواقعة)

المروية فان كلامها أعرف بالمال من غيره وهذا الاول حديث الترمذي عن أبي رافع أنه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة حلالا وطريقا وبنيها حلالا قالوا كنت الرسول بينهم أمع حديثا العهد بين عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم وفي رواية البخاري عنه تزوج ميمونة وهو محرم وبنيهم وهو حلال ومات بسرف ومثال الثاني حديث أبي داود عن ميمونة تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان بسرف ورواه مسلم عن يزيد بن الأصم عنها أنه صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال مع خبر ابن عباس المذكور وروى أبو داود عن عبد بن السبب قال يوم ابن عباس في تزوج ميمونة وهو محرم (وروا باللفظ) لاسلامه المروى باللفظ عن طريق الخلل في المروى بالمعنى



(و) كون الخبر (لم يشكر ما روى الاصل) كذا في المناهج كالمصنف وهو من اضافة الاعمال الى الاخص كسب هذا الجامع وهي نادرة ولا يتبادر الذهن اليها ولو زاد في روى او حذفه كان اسلوب كماله في شرح المناهج والمعنى ان الخبر الذي لم يشكره الراوي الاصل لا رويه وهو شيخه مقدم على ما انكره شيخه راويه بان قال ما روى به لان الظن الحاصل من الاول اقوى (وكونه في الصحيحين) لانه اقوى من الصحيح في غيرهما وان كان على شرطهما لتأتي الامتضا بالقبول (والقول بالغفل فالتقرير) فيقدم الخبر الناقل لقوله لاني صلى الله عليه وسلم على الناقل لغفله والناقل لغفله على الناقل لتقريره لان القول اقوى في الدلالة ٢١٣ على التشرية من الفعل وهو اقوى من التقرير (والفصح) على غيره لتطرق الخلل الى غيره باحتمال أن يكون مرويا بمعنى (لا زائد الفصاحة) فلا يقدم على الفصح (على الاصح) وقيل بتقديم عليه لانه صلى الله عليه وسلم اوضح العرب في بعده نطقه به من الانصاع فيكون مرويا بمعنى فتطرق اليه الخلل وردبانه لا بعد في نطقه به من الانصاع لاسيما اذا خاطب به من لا يعرف غيره وقد كان يخاطب العرب بلغاتهم (والمشئل على زيادة) فقدم على غيره لمخافه من زيادة العلم بخبر التكبير في العديتها مع خبر التكبير فيه اربعا رواها ابو داود واخذ بالثاني الخفيفة تقدمه الاول والاخر منه فلا يفتح (والوارد لمغة قرش) لان الوارد

وطريق ذلك ان هذا مخصوص بذلك لانهما من قبيل العام والخاص سم (قوله وكون الخبر لم يشكره الخ) فان قيل لم قدر لفظ الكون هنا دون ما قبله قلنا لدفع فهم ان قوله لم يشكره قيد في قوله وروا بالخ وقوله راوى الاصل اي شيخ الراوى فالاضافة بيانية كما سيذكره الشارح وهذا مرجوح لاسقاط ما مر من ان انكار الاصل لمرى لاسبغته (قوله من اضافة الاعمال الى الاخص) اي لصديق الراوى بالاصل والفرع وتمايز ذلك مسجد الجامع فان الجامع مخصوص بمقتضى هذه الجملة والمحدود أعظم من ذلك (قوله وهي نادرة) اي في الاستعمال فلا يتبادر الذهن اليها اندرتا بالنسبة فلاضافة لمخيفة (قوله راويه) اصله الاصل أو الراوى (قوله وكونه في الصحيحين) اي في كل منهما او في أحدهما اخذ من التعديل (قوله لان القول اقوى في الدلالة على التشرية من الفعل) اي لاحتمال الفعل اختصاصه بصلى الله عليه وسلم والفعل اقوى من التقرير لان التفسير بطريقه من الاحتمال ما لا يطرق الفاعل ومن هنا اختلف في دلالة التفسير على التشرية دون الفعل (قوله والمشمئ على زيادة الخ) تقدم في باب الاجماع ان الاختلاف ما قبل حتى وما هنا لا يفتقر فتأمل (قوله والمدني ما روى بعد الهجرة) اي ولوصد عن الشارع بغير المدني وهذا احسن من قول بعضهم ان المكي ما روى بكة والمدني ما روى بالمدني لانه يوجب الى الاعتذار بالخالف القليل بالكثير بخلاف الاول (قوله والمشمئ بعلوشان النبي صلى الله عليه وسلم) اي لان شأنه صلى الله عليه وسلم لم يزل في ازيد ما يتجدد على الدوام في المشمئ بعلوشانه فهو متأخر (قوله مثاله حديث البخاري من يبدل دينه فقتلوه الخ) فالحديث الاول عام في الرجال والنساء خاص بأهل الردة مفرون بعله القتل وهي تبديل الدين فرج على الثاني ان خاص بالنساء عام في الحريات والمردات لقرن الاول بعله الحكم دون الثاني وقد يستشكل هذا اعني قوله والمذكور فيه الحكم مع قوله الا في وانتهى على الامر لان بينهما عموم واخصوصا من وجه فان خاص عموم كل مخصوص الآخر تعارض في الامر وانتهى اذا كان الامر مع العلة كما في المثال اعني قوله الشارح مثاله حديث البخاري من يبدل دينه الخ وقد يجاب بان كلام المصنف في كل واحد من المذكورات بانظر لحدود مقابلة من حيث انه مقابلة وما ذكر من باب تعارض اثنين من المذكورات وليس كلامه فيه قاله سم (قوله لخملةا نساءه في الحريات) لانقال هذا جمع بينهما محتمل كل منهما اعلى غير ما حمل عليه الا حرقه الحمل بهما والكلام في الترجيح الذي هو اعمال أحدهما والغاء الآخر لاننا نقول هذا ممنوع وذلك لان بين الخبرين عموم وجه ولخصص صناعه عموم كل منهما بخصوص الآخر تعارض في المرتبة فترجح الاول حيث حكمنا بقبول المرتبة التي دللنا على منع فتحها ولو لم يكن هذا الترجيح قصر الثاني على الحريات فقد اثار يحمل الثاني على الحريات الى تقديم الاول عليه في المرتبات التي تعارض فيها والحاصل ان التعارض بينهما ليس الا في المرتبات وقد انشأنا الثاني بالنسبة اليها فقدمنا على أحدهما وانشأنا الآخر بالنسبة اليها فقدمنا عليه وذلك هو حقيقة الترجيح سم (قوله قائلان الحكم اذا تقدم الخ) لقائل ان يقول اذا كان الوصف ظاهرا المنامية ركنك النفس تقدم أو تأخر والام تركن تقدم أو تأخر اذا لا فرق

بغير لفتح محتمل أن يكون مرويا بمعنى فتطرق اليه الخلل (والمدني) على المكي لتأخره عنه والمدني ما روى بعد الهجرة والكي قبلها (والاشمئ بعلوشان النبي صلى الله عليه وسلم) لتأخره عمال بشعر بذلك (والمدني كور فيه الحكم مع العلة) على ما فيه الحكم فقط لان الاول اقوى في الاحتمال بالحكم من الثاني مثاله حديث البخاري من يبدل دينه فقتلوه مع حديث الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء والصبيان نيط الحكم في الاول بوصف الردة المناسب ولا وصف في الثاني لخملةا النساءه في الحريات (والا تقدم فيه ذكر العلة على الحكم) فيقدم على عكسه لانه ادل على ارتباط الحكم بالصلة من عكسه قاله الامام في المحصول (وعكس النقشواني) ذلك ممنوعا على الامام قائلان الحكم اذا تقدم تطلب نفس السمع العلة فاذا ما حتمت كانت اليها لم تطلب غيرها ولا وصف اذا تقدم تطلب النفس

الحكم فإذا جمعت قد تكتفي في علمه بالوصف المتقدم إذا كان شديدا للناسية كما في السارق الآفة وقد لا تكتفي به بل تطلب عليه غيره كما في  
 إذا قم إلى الصلاة فأغسلوا الآفة فيقال تعظيما للمعصية (وما كان فيه تعديدا أو توكيدا) هي الخاتمة عن ذلك مع مثال الثاني حديث أبي داود  
 وصححه ابن حبان والحاكم على شرط الشخصين أعما أرفق تكتفي بنفسها غير أن قولها في كساحها باطل فنسألهما باطل فنسألهما باطل مع  
 حديث مسلم الآم أحق بنفسها من غيرها (وما كان هو مطلقا على) العموم (ذي السبب الآف السبب) لأن الثاني باحتمال أراد قوة صوره  
 على السبب كما قبل بذلك دون المطلق في القوة الآف في صورة السبب فهو آف أقوى لأنها نقطة الدخول عند الاكثر كما تقدم (والعلم  
 الشرطي) كن وما الشرطيتين (على التكرار المنفية على الأصح) لافادته لتعليل دونها وقيل العكس بعد التخصيص في ما بقوة عمومها  
 دونه (وهي تقدم على الثاني) من صيغ العموم كما يعرف بالأول أو الإضافة لأنها أقوى منه في العموم إذ تدل عليه بالوضع في الأصح كما تقدم  
 وهو أنما يدل عليه بالقرينة اتفاقا ٢١٤ (والجمع المعروف) بالأول أو الإضافة (على ما ومن) غير الشرطيتين كالاستهامين

لأنه أقوى منهما في العموم  
 لا امتناع أن يخص إلى  
 الواحد دونهما على  
 الرجح في كل كما تقدم  
 (والشكل) أي الجمع  
 المعروف وما ومن على  
 الجنس المعروف بالأول  
 أو الإضافة (لاحتتمال  
 العهد) فيه بخلاف  
 ما ومن فلا يحمته لانه  
 والجمع المعروف فيه  
 احتماله (قاروا ما من  
 يخص) على ما خص  
 نصف الثاني بخلاف  
 في محتمه بخلاف الأول  
 قال المصنف كالهندى  
 (وعندي عكسه) لأن  
 ما خص من العلم  
 الغالب والغالب أولى  
 من غيره (والأفضل  
 تخصصا) على الأكثر  
 تخصصا لأن الضعف  
 في الأقل دونه في الأكثر  
 (والاقضاء على الإشارة

بين إذا قم فأغسلوا وأغسلوا إذا قم سم (قوله وما كان فيه تعديدا) مثاله حديث البخاري عن عمار من صام  
 يوم الثلث فقد عصى أبا القاسم فهو لتقصيه التهديد مقدم على أحداث الترخيب في صوم النفل شيخ الإسلام  
 (قوله الآم أحق بنفسها من غيرها) أي دلالة بحسب الظاهر على تزويجها بنفسها وإن احتمل تأويله بأنه  
 تزويجها الولي إلا بأنها القول بخلاف البرهان سكوتها كاف في تعليل ذلك لأنه أنها تزوج نفسها بدم  
 عليه الحديث الأول لما فيه من التكرار الدال على تقوية الحكم وتوكيده (قوله إذ تدل عليه بالوضع الخ)  
 فإن قيل هذا يدل على أنه لا يدل عليه بالوضع وذلك يناقض كونه للعموم حقيقة كما مضى عليه المصنف فيما مر  
 قلنا مراده أنها تدل بمجرد الوضع وهو ما غايد بالقرينة فمع الوضع ويحتمل سائر على أنه الثاني بخلاف  
 العموم فلا إشكال سم (قوله غير الشرطيتين) أي وأما الشرطيتين فقد مر حكمهما (قوله فلا يحمته لانه)  
 أي احتمالا لقرينا (قوله والجمع المعروف) أي وبخلاف الجمع المعروف (قوله فيه بعد احتماله) فيه  
 إشارة إلى أن قول المصنف لاحتماله العلم بضعفه احتمالا لا بمجرد الاحتمال والأفهوم هو جود الجمع  
 المعروف (قوله فيكون الأول أقوى) أي لجمع دلالاته بين الوضع وقصد المتكلم فيكون أقوى من الثاني  
 والثالث ويستفاد من هذا أن الثالث أقوى من الثاني لوجود القصد فيه دون الثاني (قوله بخلاف  
 الموافقة) أي لأن الحكم في المنطوق والعموم واحد نوعا وادعوا حكمة التأنيف وانضرب في آية الولد في نوعهما  
 واحد وهو الأبناء بخلاف المخالفة فإن حكم المنطوق في غير حكم المفهوم يوم عرفه أحكام كما في قوله صلى الله  
 عليه وسلم في أنعم الساعة زكاة (قوله وأما دلالة عن الأصل) شروع في الترجيح بحسب المدلول وهو النوع  
 الثالث من المرحلات وقد تقدم الأول وهو الترجيح بحسب حال الزاوي والثاني وهو الترجيح بحسب حال  
 المروي (قوله مثال ذلك حديث الخ) أي فالحديث الأول نازل عن الأصل ويقدم الثاني على قول مخالف الجهور  
 عند الجمهور على الثاني لما في الأول من الزيادة على الأصل ويقدم الثاني على قول مخالف الجهور (قوله  
 بضعة) يقع البناء بوزن مرة (قوله والمثبت على الثاني) لا يقال هذا يعني عاقبته وبالعكس لانه قول  
 الميثبت فيكون مقرر الأصل كما ثبت بالطلاق والعناق فانه مثبت للأصل لأن الأصل عدم الزوجية  
 والرقبة فيرجع ذلك إلى أن هذا مستثنى من الأول قاله شيخ الإسلام (قوله لأن الأصل عدمهما) هذا  
 التعليل لا يخصه ما إذا الأصل في كل شيء عدمه كالهلام (قوله وحكي ابن الحاجب مع هذا) أي القول  
 الرابع وقوله عكسه أي اعتبارا للمثبت كما أشار له الشارح بقوله أي يرجح الميثبت لهما على الثاني لهما

والأعمى) لأن المدلول عليه بالأول مقصود بتوقف علمه الصدق أو الصحة وبالتالي مقصود لا يتوقف عليه ذلك (قوله  
 وبالثاني غير مقصود كما في ذلك في محله فيكون الأول أقوى (ورجح) أي الإشارة والأعمى (على المفهومين) أي الموافقة والمخالفة لأن  
 دلالة الأولين في محل النظمي بخلاف المفهومين (والموافقة على المخالفة) انصف الثاني بخلاف في محتمه بخلاف الأول (وقيل عكسه) لأن  
 المخالفة تفيد تأسيسا بخلاف الموافقة (والناقل عن الأصل) أي البراءة في الأصلية على المقرر له (عند الجمهور) لأن الأول فيه زيادة على  
 الأصل بخلاف الثاني ونيل عكسه بأن يقدّر تأخير المقرر للأصل لا يفيد تأسيسا كما أفاده الناقل فيكون ما نفعه مثال ذلك حديث من مس  
 ذكره فليتوضأ صححه الترمذي وغيره مع حديث الترمذي وغيره أنه صلى الله عليه وسلم سأله رجل مس ذكره عليه وضوء قال لا تغشوا  
 بضعة منكم (والمثبت على الثاني) لاشتهاله على زيادة علم وقيل عكسه لاعتقاده الناقب بالأصل (ونالها سواء) لتساوي مرجحهما (ورأبها)  
 يرجح الميثبت (الافى الطلاق والعناق) فيرجح الثاني لهما على الميثبت لهما لأن الأصل عدمهما وحكي ابن الحاجب مع هذه عكسه أي يرجح

المنت لها على الثاني لها (والنهي على الامر) لان الاول للمنفعة والمغفرة والثاني لحجب المعصية والاعتناء بدفع المغفرة أشد (والامر على الاباحة) للاحتياط بالطلب (والنهي) لتنضم للتكليف (على الامر والنهي) لان ٢١٥ الطالب به تحقيق وقوعه أقوى منهما (و) خبر (المحظر

عنهم) خبر (الاباحة) على خبر (المحظر) لا احتياط وقيل عكسه لا اعتناء بالاباحة بالاصل من في المخرج (والتأني) خبر (التساوي) من محمها (والوجوب) والكراهة على التذنب (والاحتياط في الاول) ولدفع الاول في الثاني (والتذنب على المباح في الاصح) لا احتياط بالطلب وبسبب عكسه لموافقة المباح للاصل من عدم الطلب وليس في هذا مع قوله قيل والامر على الاباحة تكرار لان المراد بالامر فيه الاحجاب لا الطلب وبما خلا في حقيقة (ووافي الحديث) اترك (ووافي الحديث) على الموجب له لمافي الاول من السر وعدم المخرج الموافق لقوله تعالى بر يد الله بكم السر وما جعل عليكم في الدين من حرج (خلافا لقوله) وهم المشكوكون في ترجيحهم المسووب لا فائدة التأسيس بخلاف الثاني (والمعقول معناه) على ما لم يعقل معناه لان الاول ادعى الى الاعتقاد واقيد بالقياس عليه (والوضعي على التكليفي

(قوله والنهي على الامر) المراد بالنهي المحظر والامر بالاجاب كما يفيد كلام الشارح ويؤخرفه ترجيح المحظر على الكراهة قال شيخ الاسلام (قوله والامر على الاباحة) قد يقال بغير عن هذا وعن قوله الثاني والمحظر على الاباحة وقوله والتذنب على المباح قوله السابق والناقل عن الاصل ان في كل من الوجوب والمحظر والتذنب نقل عن الاصل بخلاف الاباحة انما يله هذه الثلاثة فانها على وفق الاصل ويمكن ان يجاب بان ايراد هذه الصور مع اندراجها فيما ذكر لا يميزها بخصوصيات كالخلاف فيها من القائلين بتقديم الناقل عن الاصل لمدارك خاصة سم (قوله للاحتياط بالطلب) أي لان ذلك الفعل ان كان واجبا في تركه ضرر وان كان مباحا فلا ضرر في تركه سم (قوله لان الطلب) أي بلغنا الخبر وقوله تحقق وقوعه أقوى منه أي من الطلب بها أي الامر والنهي يعني ان الخبر لما كان معصية معتقدا بوجوبه بخلاف الانشاء كان الطلب اذا تضمنه خبر أقوى من الطلب في الامر والنهي (قوله والمحظر على الاباحة) أي وكذا على الكراهة كما صرح به الأسنوي فانه قال الثاني الخبر الدال على التحريم راجح على الخبر الدال على الاباحة سم قال والمراد بالاباحة هنا جواز الفعل والترك ليدخل فيه المكروه والمندوب والمباح المصطلح عليه لان التحريم مرجح على الكل كما ذكره ابن الحاجب اه (قوله وتأني السواء) قال شيخ الاسلام لم يذكروا نظيره في تعارض الأمرين والتذنب فيما ينافي مع الاباحة والتأسيس بحجة فيما وبمحتمل خلافه اه (قوله ولدفع الاول في الثاني) قال الشهاب هذا صريح في أن الاول يثبت في المكروه وفيه نظر اه قاله سم ولا موضع لا نظير فانه لا قطع على المكروه غايته لان القوم عليه لا يصل الى المعاقبة والاول لا يقتص في المعاقبة بل هو أعم منها (قوله وليس في هذا مع قوله قيل والامر على الاباحة الخ) قال شيخ الاسلام لكن لا يجزئ أن تقدم الاجاب على الاباحة معلوم من قوله والوجوب أي قوله على المباح في ذلك تكرار من هذا الوجه اه وقال سم يمكن أن يجاب بان تخلفه من ذلك بطريق الزوم ان تقدمه على التذنب المتقدم على الاباحة بوجوب تقدمه على الاباحة ولا سيما ان التعرير باللازم من التكرار القبول فيه تنبيه ان قد يقول عن أن المتقدم على المتقدم على شيء مقدم على ذلك الثاني اه ولا يجزئ ضعف الجواب (قوله وتأني الحديث) هذا كالمستفي من تقدم التمثيل وجهه ما مر منها أن الحديث يدور بالشبهة كما صرح بذلك في المنهاج والتعارض شعبة ومنها ما ذكره الشارح بقوله لمافي الاول من السر واعترضه الشهاب بان هذا موجود في المحظر والاباحة وقد يجاب بانه لو حظ مع هذا التوجيه نظر الشارع الى درء الحد وفيه نظر وان من لازم الحديث السر لانه عقوبة ولا بد بخلاف المحظر لانه ليس من لازمه السر اذ قد سهل الترك بلا مشقة خصوصا ان وافق الترك غرض النفس كما يفتي في بعض المنيات سم (قوله لا فائدة التأسيس الخ) أي لان الوجوب غير مستفاد من البراءة الأصلية بخلاف الثاني فانه مستفاد منها وبجواب الثاني الشرعي غير مستفاد منها سم (قوله والمعقول معناه الخ) قد يستشكل تصور ذلك اذ لا تصور التعارض الا عند اتحاد المتعلق اذ مع اختلافه لا تعارض كما هو ظاهر فاذا نقل المعنى من أحد الخبرين صرنا معقولا مطلقا لا يتصور أن يكون معقولا في أحدهما غير معقول في الآخر وقد يجاب بانه تصور ذلك بخوان يقال لا يلزم بدائي حالة كذا الا كذا ويذكر كراهة معقول المعنى ولا يلزم بدائي حالة كذا يعني الحالة المذمومة الا كذا وبذكر كراهة آخر غير معقول المعنى فيأتمل سم (قوله والوضعي على التكليفي) قد يستشكل تصور ذلك فان التعارض فرع اتحاد المتعلق فكيف مع اتحاده يكون أحد الحكمين وضعا والآخر تكليفا وقد يصور بغير أن يدل أحد الخبرين مثلا على كون شيء شرطا للآخر مثلا والخبر الآخر على النهي عن فعله في كل حالة قاله سم (قوله بخلاف الثاني) أي فانه يتوقف مع ذلك على التكليف (قوله والوافق دليلا آخر) هذا شروع في الترجيح بحسب أمور خارجة وهو النوع الرابع من أنواع الترجيح

في الاصح لان الاول لا يتوقف على الفهم والمحكم من الفعل بخلاف الثاني وقيل عكسه لترتيب التواضع على التكليفي دون الوضعي (والوافق دليلا آخر) على ما لم يوافقه لان الظن في الموافق أقوى وهذا داخل في قوله فيما تقدم والاصح الترجيح بكثرة دلالة ذلك كروطه لما بعده

(قوله) وكذا الموافق مرسل أو صحابي أو أهل المدينة أو الأكثر) لو تعارضت هذه الأمور فبقيها ان يقدم عند الشافعي موافق المرسل على موافق الصحابي لان المرسل عنده أقوى بدليل انه احتج به اذا عارضه مسنداً وغيره مما تقدم ولم يحتج بقول الصحابي مطلقاً وأن يقدم عمل الأكثر على عمل أهل المدينة وأما غير الشافعي فمن يحتج بالمرسل مطلقاً ويقول الصحابي فيجبه أن يقدم عنده المرسل ثم يقول الصحابي لان المرسل عنده مطلقاً وهو أقوى من قول الصحابي كما لا يخفى سم قلت الجارى على مذهبه تقدم الموافق على أهل المدينة (قوله) وقيل إلا أن يخالفه ما معاذ في الحلال والحرام (الخ) قال سم أقول فيه أمران الأول انه لو جوب صواب القول الأول الذى يحجه المصنف مع فرض المسئلة لا يفرض المسئلة في أن أحد الخبرين موافقه صحابي والآخر لموافقاً بواقعه صحابي بدليل قول الشارع على ما لموافق واحد أو أكثر ومقتضى هذا النقل المذكور هنا أن الأول الصحيح تقدم موافقه الصحابي وإن كان أحد الشيخين وقد خالفه معاذ الخ مع أنه اذ خالفه معاذ كان اعنى معاذ موافقاً للقول الآخر فيكون كل خبر واقعه صحابي وذلك خلاف فرض المسئلة وثانيه انه لا انصاح فيه أنه اذا خالف أحد الشيخين معاذ الخ هل يتعارضان أو يقدم موافق معاذ الخ والظاهر أن المراد الثانى وهو المفهوم من قوله لان المخالف لهما مبرز النص لظاهره وإن المبرز (خ) اه قلت لاشك أن حاصل القول الأصح أن الخبرين المتعارضين اذا كان أحدهما موافقاً للقول صحابي فانه يرجح بذلك الموافقة على الآخر الذى لموافق صحابي أصلاً وانما هو مضمون أنه لو كان كل منهما موافقاً للقول صحابي لم يكن الترجيح المذكور يصار الى مرجح آخران وحده لا بقاءه متعارضين فوضع هذا القول كون أحد الخبرين موافقاً للصحابي والآخر غير موافق صحابي أصلاً كما قدمنا وحاصل القول الثالث أن الخبرين المتعارضين في باب من أبواب الفقه مبرز لنص أحد الصحابة بتعريفه فان موافق ذلك الصحابي يرجح على ما لموافقاً صحابي آخر أو لموافقاً صحابي أصلاً وحاصل الرابع أن الخبرين المتعارضين يرجح منهما موافق قول أحد الشيخين على ما لموافقاً سواء موافق قول صحابي آخر أصلاً أو سواءاً كان الصحابي الذى واقفه ذلك الخبر المبرجوح مشتمل معاذ من مبرز معرفة ما تراض فيه ذانك الخبران أو غيره فوضع هذين القولين فيما اذا كان أحد الخبرين المتعارضين موافقاً للقول صحابي مخصوص والآخر عام من أن موافق صحابي آخر أو لموافقاً صحابي أصلاً ولا يخفى أنه على القول الثالث يرجح موافق نحو معاذ وان كان الآخر موافقاً لأحد الشيخين ولا يخفى أيضاً أن الموضوع هو تعارض الخبرين مطابقة الأذهان محل بحث في الباب وهو راجع الى كل محل عباسية وقصة القول بترجيح موافق أحد الشيخين بشرط عدم مخالفة قول معاذ ما رافقه معاذ ولا هو مقدم على موافق الشيخين اذا علمت ذلك علمت سقوط ما قاله سم جهله وقوله لان فرض المسئلة الخ يقال عليه أن أردت فرض المسئلة على قول الأول فسلم ولا يضرم ما ذكرته وان أردت موضوع المبحث وهو الظاهر من كلامه فمنع معاذاً واحداً وقوله بدليل قول الشارع الخ قلنا انما يدل على أن موضوع المسئلة على القول الأول ما ذكر وهو مسلم وقوله ومقتضى هذا القبول المذكور هنا أن الأول الأصح الخ قلنا نحن ع قطعاً من اعتناء ذلك الموضوع الأول أن الموافق للقول صحابي أحد الخبرين والآخر لموافق قول صحابي أصلاً وهو مبني على ما ذكره من أن موضوع القول الأول هو موضوع بقية الأقوال وهو قوله فاسدنى عليه مثله وقوله وثانيه انه لا انصاح فيه الخ بين كلام الشارع كالصريح في تقدمه وراق معاذاً حاجة لاستظهاره فلا يتم (قوله) قال الشافعي (الخ) قال سم أقول فيه أمران الأول أن قضية هذا المقول عن الشافعي وإطلاقة تقدم كل من زبد معاذ على الفرائض على غيره وإن تعدد وكان الشيخين بل لو كان بقية الصحابة وتقدم معاذ على غير الفرائض على غيرهما وإن تعدد وكان الشيخين وبقية الصحابة وبه وقفة اذا كان الفريش في الشقين بقية الصحابة أو نحوها والثنى أن شيخ الاسلام حذر ذلك معاذاً ووافق كل من الدليلين صحابياً وقد ميز النص أحد الصحابين فيما فيه الموافقة من أبواب الفقه قال في هذه غير المسئلة السابقة اه قلت الظاهر أنه على هذا القول أنه وافي من ذكر مقدم على موافق غيره وإن كان ذلك الغير بقية الصحابة ولا يخفى في ذلك وجود النص المبرز أن ذكر الفقيه تقدمه على الغير مطلقاً فلا محل لوقفه وأما ما قاله شيخ الاسلام من فرض الغير المذكور صحابياً واحداً فافظا ظاهراً أنه فرض مشتمل بقصده

(وكذا) الموافق (مرسلاً) أو صحابياً أو أهل المدينة أو الأكثر (من العلماء على ما لموافق واحد أو أكثر) (في الأصح) لقوة الظن في الموافق وقيل لا يرجح الواحد معاذ ذكر لانه ليس بحجة وثالثها في موافق الصحابي إن كان أى الصحابي (حيث مبرز النص) أى فيما مبرز فيه من أبواب الفقه (كزبد في الفرائض) مبرزها بحيث أفرضكم زبد وقد تقدم (ورأيهما إن كان) أى الصحابي (أحد الشيخين) أى بكروم (مطابقاً) وقيل إلا أن يخالفه معاذ في الحلال والحرام أو زبد في الفرائض ونحوهما أى نحو معاذ وزبد كفى في انتفاءه فزبد يرجح الموافق لأحد الشيخين لان المخالف لهما مبرز النص فيما ذكر وهو حديث أفرضكم زبد وأعلمكم بالحلال والحرام معاذ وأفضاكم على (قال الشافعي) رضى الله عنه (و) يرجح موافق زبد في الفرائض معاذ (في) (قوله) فيها (وهو) في أحكام غير الفرائض (فعلى) في ذلك الأحكام

يعني ان المعبرين المتعارضين في مسألة في الفرائض يرجح منهما الموافق لمدان لم يكن له في قول فالوافقي لم يكن له في قول  
فالوافقي له في المتعارضين في مسألة في غير الفرائض يرجح منهما الموافق لمدان لم يكن له في قول فالوافقي له في قول فالوافقي لسلامة  
على هذا الترتيب ترتيبهم كذلك ما أخذ من الحديث السابق بقول الصادق صلى الله عليه ٢١٧ وسلم في أمر منكم يدعي عموه ومثله

واعلمكم بالحلال والحرام  
معاد يعني في غير  
الفرائض وكذلك  
وأقضاكم على يعني في  
غير الفرائض والمفظ  
في معاد أمر منته في  
على فقدم عليه في  
الفرائض وغيرها  
(والاجماع على النص)  
لانه يؤمن فيه النسب  
بخلاف النص (والاجماع  
الصحابي على) الاجماع  
غيرهم) كالتابعين  
لانهم أشرف من غيرهم  
(والاجماع الصكل)  
الشامل للعوام (على  
ماخالف فيه العوام)  
انصف الثاني بالخلاف  
في حجة على ما حكاها  
الأحدى وان لم يسله  
المصنف كاتقدم  
(و) الاجماع (المتفرض  
هصره وما) أي والاجماع  
الذي لم يستحق بخلاف  
على غيرهما) أي  
مقابلهما لم يصفه  
بالخلاف في حجة  
(وقول المسوق)  
بخلاف (أقوى) من  
مقاله (وقيل) ما  
(سواء والاصح تساوى  
المتواتر من من كتب  
وسنة) وقيل يقدم  
الكتاب عليها لانه أشرف

بيان أن موضوع هذه المسئلة غير موضوع المسئلة السابقة فهو رد على سم اعتراضه المتقدم باختلاف  
الموضوع في غير القول الاول (قوله يعني الخ) ايضاح ما أشار له على الحلال والحرام وعلى القضاء بالنسب  
أولهما لاذن انهما على كل منهما عام في الفرائض وغيرهما ومعرفة الفرائض المنسوبة لخاص فخص به  
العام جمابين الدليلين فيكون ذو مدعى بالفرائض من جميع الصحابة ويكون معاد على أعلم بغير الفرائض من  
زيد وبالفرائض وغيرهما من بقية الصحابة والمفظ في علم الحلال والحرام في معاد أمر منته في على اذ قوله صلى الله  
عليه وسلم اعلمكم بالحلال والحرام معاد مصرح بوصفه بالعلم بذلك بخلاف قوله أقضاكم على فانه مستلزم  
وصفه بذلك اذ لم يكن من كونه أفضى أن يكون أعلم بالحلال والحرام فيكون حينئذ معاد مقدم ماعلى على لما ذكر  
(قوله لترتيبهم) خبر لقوله وذ كراؤه لانه كان على صفة الفعل الماضي (قوله والاجماع على النص) هنا  
خامس أنواع التر جمع وهو التر جمع الاجاعات وذ كراؤه خسا (قوله واجماع الصحابة على اجاع غيرهم) يعني  
اذ انقل اجاعان متعارضان بخبر الأول احد قدم اجاع الصحابة على اجاع غيرهم وما تحقق اجاعين متعارضين  
فلا يمكن اخذ قول الاول حرام ففرض التفرق بينهما لا يمكن معالاهم ذ التاويل كما منه على ذلك بعض المحققين  
تقرر (قوله لضعف الثاني بخلاف في حجة) جواب عما قال ان التر جمع بوقفة العوام بناقته ما قلناه  
أول الاجماع من أنه لا يبره بوقفة العوام في حجة الاجماع وان لم يسل المصنف الخلاف فان فيه ما لا يمنع  
التفريع عليه على رأى من أثبته وأجاب بضعفهما يعني في التر جمع بالثاني القول به في الجملة ثم ان قوله  
واجماع الصكل على ما خالف فيه العوام قال سم هو ظاهر عند استوائهما في الترتيب ان يكونا سكوتين أو غير  
سكوتين لكنهما طائفتان أما الاختلاف في الترتيب ان يكون اجاع الكل سكوتيا وما خالف فيه العوام غير سكوتي  
لكنه ظني فالظاهر تقدم الاول نظر الاحتمال السكوتي بخلاف الصريح ويجوز موافقة العوام خصوصاً وقد  
نوزع في ثبوت القول باعتباره واقفتم لا يقاوم به التصريح فلا يبعد حينئذ تقديم الثاني اه (قوله  
والاجماع المنقرض عصره الخ) هذا ظاهر اذا استواربته كأن كانا سكوتيين أو صريحين ظنين فلو كان  
المنقرض عصره سكوتيا والأصح بحاق في تقديم الاول عليه وبقوله لا يبعد العكس للاحتمال في السكوتي  
دون الصريح سم (قوله وما لم يسبق بخلاف) أي على ما سبق به وقد يقال ما ذكره بشكل تصوره لان  
فرض الكلام في مسألة اختلاف فيما على قولين ثم أجمع على أحدهما فاذا أجمع ثانيا على القول الثاني كان  
الثاني مسبوقا بالخلاف كالاول وأما وحصل اجاع في مسألة أخرى كأن أجموعا على أن الترتيب في الوضوء  
واجب من أول وهلة واختلفوا في الثانية في الوضوء أي واجبة أم لا ثم أجموعا على أنها واجبة فلا يقدم الاجماع في  
المسئلة الاولى على اجاع الترتيب لاختلاف الموضوع وحينئذ فلا تصور ما قاله المصنف في كلامه سم نظو ل  
لم ينفصل عن تحرير فراجع ان شئت (قوله وقبل المسوق بخلاف أقوى) أي (زاد ما طالعهم على المأخذ كاله  
شيخ الاسلام (قوله والاصح تساوى المتواتر الخ) ان قيل هذا داخل في قوله قبل هذه المسئلة ولا يقدم الكتاب  
على السنة قلنا ذلك فيما اذا أمكن العمل بما من وجه كاتفضاء كلامه ثم وما هنا فماذا يمكن العمل بهما قاله شيخ  
الاسلام وقول المصنف المتواتر من أي وهما طائفتان دلالة والأول كانا قطعتين دلالة ثم تأت بسبهما متعارض ما علم  
محاسن واحتر زياتر من عن المتواتر والأحد فان المتواتر مقدم لبقته على الأحاد لكونه ظنيا كما صرح به ابن  
الحاجب وغيره (قوله أما المتواتر ان من السنة) لم يقل من السنة أو الكتاب دفعا لاجام أن في الكتاب غير متواتر  
كالسنة قاله شيخ الاسلام (قوله فتساويان قطعا) أي لان على الأثر به والتبيين متساويان فيما (قوله ويرجح  
القياس الخ) شرع في التر جمع بالاقضية وهو النوع السادس (قوله أي قرعه من جنس أصله) أشار بهذا

(٢٨ - ستاني - ثاني) منها (وانلها تقدم السنة لقوله) تعالى (لتبين) التماس ما تزل اليهم اما المتواتر ان من السنة فتساويان  
قطعا كالأثنين (ويرجح القياس بقوله دليل حكم الأصل) كان يدل في أحد القياسين المتطوق وفي الآخر بالمتهم وقوة الظن بقوة الدليل  
(وكرهه) أي القياس (على سبيل القياس أي قرعه من جنس أصله) فهو مقدم على قياس ليس كذلك لان الجنس بالجنس أشبه

التفسير الى أن معنى سنن القياس هنا غير معناه السابق في شرط حكم الاصل كما تقدم بيانه **(قوله)** فقياسنا  
 الخ انما نأخذ القياس المذكور على قياس الحقيقة لا شترك الاصل والفرع في كون كل أثر جناية على الدين  
 بخلاف قياس الحقيقة المذكور **(قوله)** والقطع بالعلية أو الظن الاغلب بها يعني ان القطع بوجود العلية يقدم على  
 الظن بوجودها والظن الاغلب بذلك يقدم على الظن غير الاغلب بذلك وقال شيخ الاسلام **(قوله)** والقطع بالعلية أو  
 الظن الاغلب بها يعني عنه ما يذهب لان الترجيح انما هو باقو وبنيته وفي اغنا تكون باقو وبنيته مسلك العلية بل يعني  
 عنه ما قوله بعد وما ثبتت علته بالاجماع الخ اه وما ذكره من منع ما قوله يعني عنه ما يذهب لان الترجيح الخ  
 فلان هذا مبني على أن متعلق هذا وما بعده واحتمل ذلك بل متعلق هذا نفس وجود العلية كما صرح به  
 قول الشارح أي بوجودها وقول العبد للترجيح بحسب العلية وجوده الاول كون وجود العلية قطعية فيه أي في  
 أحد القياسين ظنيًا في الآخر أي في القياس الآخر الثاني كون ظن وجود العلية فيه أي في أحد القياسين  
 أغلب على ظن وجودها في الآخر اه ومتعلق ما بعده علية لا وجودها كما صرح به تفسير العبد  
 بقوله الثالث أن يكون مسلكها الدال على عليةا قطعيةا ومسلك الأخرى ظنيًا الرابع أن يكون مسلك علية  
 أحداهما يقيد ظنًا أغلب عما يقيد مسلك الأخرى اه ومن سبقه إلى هذا التفسير في الموضعين الأمدى على أن  
 شيخ الاسلام نفسه صرح بكون متعلق ما بعده عليةا قطعيةا ما سبقه لثان متعلق أحداهما نفس وجود العلية  
 ومتعلق أحداهما عليةا قطعيةا وطاهر أن أحداهما لا يفتي عن الأخرى إذا ثبتت عينيةا ولا مستزمنة لها بل يوسم  
 الاستزمام لم يرد على المصنف الاعتراض المذكور كغيره لان التصريح باللازم لا تسكر ارفيه ولا يحذور رخصا  
 اذا كان مظنة غفلة عنه أو خفاء أو خيف من تركه ذلك أو ما قوله بل يعني عنه ما قوله بعد وما ثبتت علته بالاجماع  
 الخ فلان متعلق هذا العلية فلا يفتي عن الاول لان متعلقه الواجب كما تقرر ولا عن الثاني لانه أعني الثاني بقيد  
 الترتيب بين مراتب الظن مطلقا وان كل رتبة مقدمة على مادتها سواء أحدها ملامع من نوع واحد كالنص فان له  
 مراتب كالصريح والظاهر كما أشار الشارح إلى ذلك ولا بخلاف هذا فإنه اغنا أن هذا الترتيب بين ظنيين  
 مستفاد من نوعين كالاجماع والنص وكالاجماع والنص والمناسبة ولم يتعرض للظنيين المستفادين من نوع واحد  
 كالنص فان له مراتب مختلفة كما ذكره وكالاجماع فانه يمكن اختلاف مراتبه فيكون أحد الإجماعين أظهر دلالة  
 من الآخر ويشبهه قول المصنف وكون مسلكها أقوى من مسلك الأخرى سواء اختلف نوعهما أم اتحد **(قوله)**  
 كما في مراتب النص أي المتقدمة في المسلك الثاني من مسالك العلية حيث قال المصنف ثم الثاني النص  
 الصريح مثل لعله كذا فليسب كذا في أجل كذا الخ **(قوله)** لان الظن الخ علة لثلاثة وهي القطع بوجود  
 العلية والظن الغالب بها وكون مسلكها أقوى **(قوله)** وذات أصلين على ذات أصل) عبر الزكري عن هذه  
 المسئلة بقوله ثالثها أن تكون إحدى العليتين مردودة إلى أصل واحد والآخرى مردودة إلى أصول أو أصلين  
 فذات الأصلين أولى ومن أصحابنا من قال هما سواء قال ابن السمعاني والأزلي أصح ومثاله قياس العارية على  
 باب السوم والنصب في الضمان بجامع الأخذ لفرض النفس والحفي يقول العلية في السوم الأخذ للملك وهي  
 لا تجب الضمان فيقيس العارية في عدم الضمان فيشبه ذلك شافي أصلان السوم والنصب وللمعنى أصل  
 واحد وهو السوم بناء على أن العلية فيما الأخذ للملك **(قوله)** كالخلاف في الترجيح بكثرة الأدلة أي الخلف  
 هنا نظير الخلف المذكور فإدراكك للتظاير أي في مطلق الخلف والافتقار للمصنف أن الأصح الترجيح  
 بكثرة الأدلة **(قوله)** وذاتية على حكمية الذاتية هي الوصف القائم بالذات كالإسكار للتمر والحكمة الوصف  
 أنه قدر تعلقه بالمحمل شرعا كالنجاسة والحل والخمر وقد تمت الذاتية على الحكمة لأنها الزم منها كما ذكره  
 الشارح مثاله قياس التمسك على الخمر بجامع الإسكار وقياسه عليه بجامع النجاسة فقدم الاول **(قوله)** وكونها  
 أقل أوصافا لان الأقلية (أسم) أي لعله لا اعتراض عليها فقلها أوصافا أقلها اعتراضا مثال الأكثر أوصافا فقل  
 وجوب القصاص بالقتل العمد لدعوان لكافي غير ولد كأم وتسله بالقتل العمد العدوان فقط **(قوله)**  
 والمتضمنة احتياط في الفرض) مثاله تقليل نفق الزوج على النكاح مطلقا فإنه أسوأ من تعلبه بالنس بشهوة  
 لعدم الاحتياط فيه للفرض **(قوله)** اذ لا احتياط في النكاح لعل مراده اذ لا احتياط لا لزوم في النكاح والا

فقياسنا مادون أرض  
 الموضحة على أرضها حتى  
 تضمنه العاقلة مقدم  
 على قياس الحقيقة له  
 على غرامات الأموال  
 حتى لا تضمنه (والقطع  
 بالعلية أو الظن الاغلب)  
 بها أي بوجودها (وكون  
 مسلكها أقوى) كما في  
 مراتب النص لان الظن  
 في القياس المشتمل  
 على واحد مما ذكر  
 أقوى من الظن في  
 مقابله (و) ترجع علة  
 (ذات أصلين على  
 ذات أصل وقيل لا)  
 كالخلاف في الترجيح  
 بكثرة الأدلة (وذاتية  
 على حكمية) لان  
 الذاتية الزم (وعكس  
 السمعاني لان الحكم  
 بالحكم أشبه) والذاتية  
 كالعلم والاسكار  
 والحكمة كالخمر  
 والنجاسة (وكونها أقل  
 أوصافا) لان الأقلية  
 أسم (وقيل عكسه)  
 لان الشكوة أشبه  
 أي أكثر شها  
 (والمتضمنة احتياط في  
 الفرض) لانها أنسب  
 به مما لا تقتضيه وذكر  
 الفرض لا تمحل  
 الاحتياط اذ لا احتياط  
 في النكاح وان احتياط به

كانت قدم (وعامة الأصل) بأن توجد في جميع جزئياته لأنها أكثر كائنة مما لا يتم العلم عندنا في بابها إلى إرفاقه موجود في البرزخ لا في  
وكثيره بخلاف القوت العلم عندنا الحنفية فلا يوجد في قلبه لجور وإيحاء الحنفية منه بالحنفية ٢١٩ (وللتفتي على تعليل أصلها)

المأخوذة منه لنفسه  
مقابلها بالخلاف فيه  
(والموافقة للأصول  
على موافقة أصل  
واحد) لأن الأولى أقوى  
لكثرة ما شهد لها  
(قبل الموافقة على  
أخرى أن جوازها)  
لشي واحد وقيل  
لا بالخلاف في الترجيح  
بكثرة الأدلة (وما) أي  
والقياس الذي ثبتت  
علمها بالإجماع فالنص  
القطعي فالنظري  
أي بالإجماع القطعي  
فالنص القطعي فالإجماع  
القطعي فالنص النظري  
(فالإجماع فالنص فالإجماع  
فالنص فالنظري وقيل  
النص فالإجماع) إلى  
آخر ما تقدم (وقيل  
الدوران فالنص وما  
قبلها وما بعده) كما  
تقدم فكل من  
المطوفاً دون ما قبله  
فالنص بقيل النص  
بخلاف الإجماع ومن  
عكس فالنص أصل  
للإجماع لأن حجته  
أغلبت به وبجنان  
الإجماع على النص  
والمناصفة على الشبه  
واضح من تعارضها  
السابقة وجنان النص  
على المناصفة بما فيه

فلا احتياط بحري في الذنب أيضاً كما يحتمل في الفرض لتعقق الخلاص من الأثر والعقاب ينبغي أن يحتمل  
في فعل المندوب ليحقق الخلاص من اللوم وإن لم يكن هناك عقاب وبعبارة شيخ الإسلام هذا مع أن الاحتياط  
بحري في غير الفرض كما إذا ورد حديث ضعيف بكونه بعض السبوح أو الأتكية له من أن يتزعم عنه كذا كره  
الذنوبي في أدكاره اه (قوله كان تقدم) أي في قوله والذنب على المباح في الأصح (قوله بخلاف القوت الخ)  
لعله بخلاف التكيل لأنه العلم عند الحنفية ولأن القوت موجود في الحنفية والحنفية بغض الحاصل والكفن  
(قوله والمتفق على تعليل أصلها) أي حكم أصلها فالمراد بالأصل الدليل (قوله بالخلاف فيه) قال العلامة كان  
مراده أن العلة التي لم يتفق على تعليل أصلها في صحة التعليل بها بخلاف اه وفي شيخ الإسلام أن سبب  
الخلاف في صحة التعليل بها الاختلاف في تعليل أصلها (قوله والموافقة للأصول) أي القواعد المهدية في  
الشريعة على موافقة أصل واحد مثله تثليث الرأس في الوضوء فإنه أنقس بالتميم الخف فلا تثليث وإن  
قُس على أصل واحد وهو بقية أفعال الوضوء ثلثه تقدم الأول لكن للقائس الثاني أن يفرق بأن التثليث  
في الخف بعينه كما روي التميمي وهو لا كذلك مع الرأس (قوله لكثرة ما شهد لها) أي بالاعتبار  
(قوله كان خلاف في الترجيح بكثرة الأدلة) التنظير في مطايع الخلاف والأصح الترجيح بكثرة الأدلة كما  
تقدم المصنف وقد تقدم نظير هذا قريباً (قوله والقياس الذي ثبتت علمه بالإجماع) قد يقال هو تكرار مع  
قوله السابق وكون مسلكها أقوى إذ هو مجموع ما لم يذكر ويمكن أن يجاب بوجهين أحدهما أن  
ما هناك في الترجيح بين مراتب كل مسلك كراتب النص وما هناك في الترجيح بين نفس المسالك والثاني أن  
ما هناك في بيان الأقوى على الأجل وما هناك في تعيين الأقوى مع ما فيه من الخلاف فلا تكرر إنهم قد قال كان  
ينبغي جمعه في حمل واحد قاله سم علق جوابه الأول بخلاف لما قدمه من أن قوله وكون مسلكها  
أقوى عام في الترجيح بين مراتب كل مسلك وفي الترجيح بين نفس المسالك فالجواب الثاني هو الظاهر به  
بحسب عن اعتراض شيخ الإسلام المتقدم ذكره لأجابه سم نفسه هناك فإنه غير مدافع للاعتراض  
(قوله أي بالإجماع القطعي الخ) وذلك لأن الإجماع مقدم على النص والقطعي مقدم على النص فقدم الإجماع  
القطعي على النص القطعي لما ذكره ويقدم النص القطعي على الإجماع القطعي لما ذكره أيضاً (قوله إلى آخر  
ما تقدم) أي من المسالك المذكورة دون الثلاثة التي هي بقية العشرة وهي الطرد وتحقيق المطايع وإلغاء  
الفارق فلا دخل في الترتيب (قوله وقيل النص فالإجماع إلى آخر ما تقدم) أي بتقديم النص على الإجماع  
ورأى ما بعده ما من المراتب على حاله (قوله وما قبلها وما بعدها كما تقدم) أي بتقديم الإجماع فالنص فالنظري  
فالمناصفة فالنص (قوله فالنص الخ) توجيهه لترتيب المذكور (قوله واضح) أي لأن الإجماع مأخوذ من كلام  
الشارح بخلاف غيره فإنه باحتمال المحذور يعرف الشبهاته منزلة بين المناسب والطرد كما قدمه المصنف مؤذن  
بتقديم المناصفة عليه (قوله من تعارض بها السابقة) أي يعرف الدوران والشبهه بقية المسالك (قوله  
ورجحان السراج الخ) أي ووجه رجحان السراج على المناصفة وكذا بقدر فيما قبله وما بعده (قوله ومن رجح  
الدوران) أي كما يؤخذ من قول المصنف وقيل الخ (قوله ورجحان الدوران أو الشبهه) قال سم قال شئنا  
الشبهه هذا للاستفادة من المتن لا احتمال أن الباقي هو غير المذكور في رتبة الدوران أو الشبهه وأقول إن أراد  
الاعتراض فهو مدفوع لأن ليس في كلام الشارح أن هذا مستفاد من المتن بل فيه مجرد بيان حكمه اه (قوله  
وقياس المعنى) قال الزركشي هذا راجع إلى تقديم المناصفة على الشبهه اه وفيه نظر لأن قياس الدلالة  
ماجع فيه بلازم المناسب أو أثره وحكمه ولا ينبغي أن العلة في الحقيقة ذلك الذي جمع به بل هو المناسب ولكنه  
أقرب ما ذكره مقامه لأنه لا علمه فلتأمل سم (قوله من اشتغال الأول الخ) هذا علم من معجزة الطرد وقوله  
والثاني الخ علم من الحاجة (قوله على أنه لازم مثلاً) أي والحكم الأوائل (قوله أنه قبل) أي على القول بقبوله

من إبطال ما لا يصلح لعلية والشبهه على الدوران بقرينه من المناصفة ومن رجح الدوران عليها قال لأنه يفيد إبطال ادعاءها وانكاسها بخلاف  
المناسب ورجحان الدوران أو الشبهه على ما بين من المسالك واضح من تعارضها (و) يرجح (قياس المعنى على قياس الدلالة) لما علم أن ما  
في معجزة الطرد وفي خاصة القياس من اشتغال الأول على المعنى المتطلب والثاني على لازم مثلاً (وغير المركب عليه أن قبل) أي المركب

وهو قول الخلفيين وتقدم ترجيح مقادله في شروط حكم الأصل شيخ الإسلام (قوله وقد قاله) حجة اعتراضه  
يندرج وما يتعلق به وهو قوله على غيره (قوله باتفاق الخصمين على حكم الأصل) فيه تأمل إذ ليس من لازم غير  
المركب المعارض له أن يختلف الخصمان في حكمه بل قد يتفقان عليه سم (قوله لأن الحقني لا يتوقف على  
شيء) أي لاسر من أن الحقني ما يتوقف في نفسه من غير توقف على عرف أو غيره (قوله بخلاف العرفي) أي  
فأله متوقف على الإطلاع على العرف وقوله والعرف متوقف عليه أي على صحة التعليل به (قوله وإن عبره هناك)  
أي عن الوصف (قوله لأنه وصف الخ) علة لمخوفه بدل عليه الكلام لا منافاة بين العبارتين لأنه الخ (قوله  
القائم هو) أي ذلك الحكم به أي بالفعل ومعنى قيامه به متعلق به (قوله مما ذكر) أي من الوصف الحقني  
والعرفي والشرعي فكل من الثلاثة وجودي وأعدى بسيط أو مركب وكل مقدم على ما بعده بإسمه الأربعة  
(قوله لأنه من العدم المضاف) أي والعدم المضاف يصدق عليه المعنى الراديا للحقني هنا (قوله انظروا مناسبة  
الساعة) أشار بذلك إلى أن المراد بالباعثة هنا ذات المناسبة الظاهرة وبالأمازة عالم تظهر مناسبتها وليس  
المراد بالباعثة المقابلة للعرف والمؤثر في تعريف العلة (قوله أشد من ضعف الأولى بعدم الانكسار) أي لأن  
الوجود أظهر من العدم فالتوقف فيه أشد ضعفا (قوله أقوال) لم يربح المصنف منها شيئا لا يتناها على  
المرجوح عنده وهو تعدد العلة لأن التعارض بين المتعدي والقاصرة إنما يكون في اجتماع علمين من الحكم  
والإجماع عنده امتناعه قاله الكمال قال سم وحاصله أن هذه الأقوال إنما تأتي إذا حوزت بتعدد العلة وهو  
مرجوح عند المصنف ولا تأتي إذا امتنع التعدد وهو الأرجح عند المصنف وفي نظري وعندى أن العكس أصوب  
لأنه إذا حاز تعدد العلة فلا تعارض لجواز التعليل بكل منه - ما لا يتبعه الاختلاف في أهميته - قدم بل أي عمل  
وجدت فيه المتعدي ثبت الحكم فيه لاستقلالها بالتعليل وتختلف القاصرة عن ذلك المحل لأثره لعدم قصر  
التعليل عليه بخلاف ما إذا امتنع التعدد فإنه حيث لا حائز أن يكون كل منهما علة للآخر امتناع اجتماع  
علمين من الحكم واحد فلا بد من انحصار التعليل في أحدهما فيقع التعارض في أهميته العلة ويحتاج إلى الترجيح  
فلذا جرى هذا الخلاف اه (قوله لأن الخطأ فيها أقل) أي لكون المالحط ما كانا واحدا (قوله وفي الأكثر  
فروعا) أي ما استعمال أقل التفضيل مع قارئ غير مطابقة لموصوفه فاذ وهما وثبت ولولا قول الشارع من  
المتعديتين لا يمكن الجواب عن المتن بأن الموصوف هنا ذكر وهو الوصف (قوله ويرجح الأعراف من الحدود  
الخ) شروع في الترجيح بالحدود وهو المرجح السابع من أنواع الترجيح (قوله السعدي) نسبة إلى السمع لأن  
محدودها مجموع من الشارع قاله الشهاب ولا مانع من أن يقال إنها نفسها مع مجموعة من الشارع ولو في الجملة  
فإن الظاهر أن الكلام في حدود دل السمع على أولو بور وما يتبعها وما تستنبط هي منه وما يدل على  
أن الحدود بنفسها اسم مجموعة على ما ذكر قول الزركشي كغيره في قول المصنف ووجهان طريق اكتسابه  
لأن الحد السعدي لما كان متعلقا من النقل وطريق النقل قابلة للقوة والضعف جرى الترجيح فيه بحسب  
ترجيح الطريق بعضها على بعض اه فتأمل ومن هنا يتضح أن ليس المراد فيما يأتي من تقديم الأهم  
على الأخص ما قد يتوهم قبل التأمل من أن من أراد تعريض شيء من الشرعيات ويمكن من معنيين  
أحدهما أهم فالأولى له أن تقدم الأعم فإن هذا فإذا يجب عند المتأخرين مساواة التعريف للعرف  
ويعتبر كونه أعم وأخص منه ويجوز كلا الأمرين عند جمع متقدمين والمساواة أولى ولا يتصور حيثئذان  
بقال في الأعم أنه أفيد إذ مع غير مطابق للحدود ولا أفيد مع ذلك ولا في الأخص أنه أخذ بالحقق  
أذ لا يقال ذلك مع تحقيق زيادة المحدود كما هو الفرض بل المراد أنه أذ دل السمع على تعريض شيء أحدهما  
أعم كان الأولى الاختيار الأعم على الأصح لأنه أفيد أي أفراد أكثر وبالأخص على مقابل الأصح لتعقبي  
أن أفراد من المحدود مع الشك في الأفراد الزائدة على أفراد وهي التي أفادها الأعم فيقتصر على الحقني  
لكن قد يشكك على كون المراد ما ذكرنا ما يأتي من قولهم والذاتي على العرضي لأنهم قالوا كما سمعوا عين

غيره لقوته باتفاق  
الخصمين على حكم  
الأصل فيه (والوصف  
الحقني فالعرفي فالشرعي)  
لأن الحقني لا يتوقف  
على شيء بخلاف العرفي  
والعرفي متوقف عليه  
بخلاف الشرعي كما  
تقدم وإن عبره هناك  
بالحكم الشرعي لأنه  
وصف بالفعل القائم هو  
به (الوجودي) مما  
ذكر (فالعدي  
البسيط) منه (فالركب)  
لضعف العدمي والمركب  
بالخلاف فيه - ما ولا  
منافاة بين الحقني  
والعدي لأنه من العدم  
المضاف كما تقدم  
(وبالعامة على الأمازة)  
لتظهر مناسبة الباعثة  
(والطردة المنعكسة)  
على المطردة فقط  
لضعف الثانية بخلاف  
فيها (ثم المطردة فقط  
على المنعكسة فقط)  
لأن ضعف الثانية  
بعدم الأمازة أشد من  
ضعف الأولى بعدم  
الانكسار (وفي المتعدي  
والقاصرة أقوال)  
أحدها ترجيح المتعدي  
لأنها أفيد بالأحقاق  
بها والثاني القاصرة  
لأن الخطأ فيها أقل  
(نالتها) مما (سواء)  
لتساويهما فيما يردان

به من إلحاق في المتعدي وعنده في القاصرة (وفي الأكثر فروعا) من المتعديتين (قولان) كقول المتعدي والقاصرة  
وبأن التساوي هنا لانتفاء علة (و) يرجح (الأعراف من الحدود السعدي) أي الشرعية



فاما ان يعلم الذاتي من العرضي اولاً وان كان الثاني لم يتصور تقدم الذاتي لانه فرع العلم به وان كان الاول فهو  
 مشكك في نفسه اذ كل منهما يحتل الذاتي والعرضي فمن أين يتميز أحدهما عن الآخر بمجرد معاهما وبعد  
 تسليم إمكان تغير أحدهما عن الآخر لا تعارض بينهما حتى يقدم الذاتي لا تعدلوهما مختلفاً إذ مدلول الأول  
 الذات والثاني عارضها وقد استغنى أبداً عن كليهما ما لم يستغنى بالآخر وتغيريهما عند الذات والعارض فأي  
 تعارض أو تخلف ريثما وأي معنى لتقدم الذاتي ومن قولهم والصريح من اللفظ على غيره لا نهما لو كانا  
 مسموعين فإن علم المراد منهما واتفق معناهما لم يتصور تعارض وهو ظاهر ولا ترجيح لأن معناهما لهما  
 بأحدهما وترك الآخر وذلك غير متصور مع اتفاق المعنى وإن علم اختلاف من غير تنافي بأن كان أحدهما  
 بالذاتي والآخر بالعرضي وقد تغير أحدهما عن الآخر فلا تعارض حتى يقدم أحدهما على الآخر ومع التنافي  
 بأن اختلف مفهومهما فإن علم أن المراد بكليهما بيان الذات حصل التعارض لم يكن لأوجه التبرجيج مجرد  
 صراحة اللفظ بل لابد من مرجح معنوي لأحدهما وقد يجاب عن الأول ببيان المراد أنه ورد تعريف واحد  
 واحتمل أن يكون بالذاتي وأن يكون بالعرضي فالجواب على الأول أولى وفيه نظر لا سيما كلاله ما فلا يمكن  
 تعيين أحدهما مجرد الورد والاهم الآن يقال الذاتي هو الأصل وعن الأمرين اختياراً أن المراد أنه مع  
 تعريف أحدهما بالذاتي والآخر بالعرضي أي بأن تغير أحدهما عن الآخر بقرينة أحدهما بلفظ صريح  
 والآخر بخلافه وإن اتحد المعنى فيه وعلمنا اتحادهما لكن المراد أنه يقدم الذاتي ونحو اللفظ الصريح في التلميح  
 وبيان الأحكام وتطبيقها بذلك المعروف إذ الأول تعلم حقيقة الذات وتطبيق الأحكام بها كما أن الأولى  
 ذلك هو استعمال اللفظ الصريح دون غيره وما ورد الأشكال لو أراد التقديم مجرد علمنا بذلك من كلام  
 الشارع والأخذ منه فانه بعد العلم بقصد هذين التعريفين لا معنى للتقديم من غير اعتبار أمر آخر كما لا يخفى  
 وبأن المراد بالتعارض في هذا المقام أعم من أن يرتد تعريفان متعارضان أو أراد اختراع تعريف يمكن  
 كونه وجهين مما ذكر بالذاتي والعرضي أو باللفظ الصريح وغيره ففي نحو قولهم يقدم الأعم المناسب  
 تصوره عما إذا ورد تعريفان وفي نحو قولهم يقدم الذاتي والصريح يصح تصوره بذلك ويأيد اختراع  
 التعريف المذكور وهذا أنسب بقول الشارع أراح الحدود العقلية كحدود الماهيات الخ فتأمل ولا ينافي  
 ذلك ما تقدم عن الركبي وغيره لانه باعتبار الأغلب أو ما هو الأنسب بهذا المبحث أو ما هو الأصل فيه أو نحو  
 ذلك قاله سم (قوله كحدود الأحكام) غير ذلك لأن الحدود السبعة لا تنحصر في حدود الأحكام إذ حدود  
 الصلاة ونحوها من الحدود السبعة وإن سبقت من حدود الأحكام سم (قوله فلا يتعلق بها الفرض هنا) أي  
 لأن الفرض هنا متعلق بالمرجحات الشرعية (قوله والذاتي) أي بأن كانت أجزاؤه كلها ذاتية وأما العرضي  
 فهو ما كانت أجزاؤه كلها أو بعضها عرضياً (قوله كنه الحقيقة) الكنه يطلق على الناهية كما هنا وعلى  
 الحقيقة (قوله يجوز) متعلق بغير معنى مغاير (قوله وموافقة نقل السمع الخ) أي ترجيح حدود موافقة  
 لنقل السمع والقيمة أي منقولهما على التي لم توافقهما لأن التعريف بما عينا لهما الخ (قوله ورجحان طريق  
 اكتسابه) قال الشهاب رحمه الله تعالى عطف على موافقة أي بوجه رجحان طريق اكتساب الآخر على  
 الحد الآخر فقول الشارع على الآخر ومما بعد المرحوح فيتعلق حيث يشير بوجه رجحان غير أن  
 الأول هو الموافق لمبارك المنصحب قال في تعداد مرجحات الحدود والبيان أن يكون طريق اكتسابه أرجح  
 من طريق اكتساب الآخر اهـ وبالجملة في عبارة ثلث مناهض الضيق ما لا يخفى (قوله وتقدم المعنى  
 الشرعي على العرفي) هذا الاعتقال ما تقرر سابقاً من تقديم العلة الحقيقية فالمرية فالشرعية كاله الشهاب أي  
 لأن معنى هذا إذا احتل لفظ الشارع المعنى الشرعي وغيره حل على الشرعي أو المعنى القنوي والعرفي حل على  
 العرفي ومعنى ذلك أنه إذا دار التعليل بين الحقيقي وغيره قدم الحقيقي الخ وظاهره أنه لا تعارض بين هذين  
 المقامين سم (قوله وتقدم بعض صور النص على بعض) فذلك بعد المرقب في ما قوله وكونه مستلزماً أقوى  
 كاله الشهاب (قوله وتقدم بعض صور المناسب) أي كتقديم الضرورى على المجاهى وحفظ الدين على

تكملة الأحكام (على  
 الاختي) من الأول  
 أنصه إلى المقصود  
 التعريف من الثاني أما  
 الحدود العقلية كحدود  
 الماهيات وأن كانت  
 كذلك فلا يتعلق بها  
 الفرض هنا (والذاتي  
 على العرضي) لأن  
 التعريف بالاولى بعد  
 كنه الحقيقة بخلاف  
 الثاني (والصريح) من  
 اللفظ على غيره يجوز  
 اشتراك لتطرق الخلل  
 إلى التعريف بالثاني  
 (والأعم) على الآخر  
 منه لأن التعريف بالأعم  
 أبعد كنه المعنى فيه  
 وقيل يرجح للأخص  
 اختياراً الحق في الحدود  
 (وموافقة نقل السمع  
 والقيمة) لأن التعريف  
 بما عينا لهما كما يكون  
 لنقل عن مولا لاسنل  
 عدمه ورجحان طريق  
 اكتسابه أي الحد على  
 الآخر لأن الظن بصرته  
 أقوى من الآخر  
 (والمرجحات لتصدر)  
 لكثرة هاجد (ومثلها  
 غلبة الظن) أي قوته  
 (وسبق كثير منها  
 فلم يذكره) حد من  
 اشتراكه بتقديم بعض  
 مفاهيم الخلفاء على بعض  
 ونسب ما نقل عنهم  
 على بعض كالمجاز على  
 الاشتراك في تقديم المعنى  
 الشرعي على العرفي  
 والعرفي على القنوي في

خطاب الشارع وتقديم بعض صور النص من مسالك الملة على بعض وتقديم بعض صور المناسب على بعض وغير ذلك في الكتب المتأنيب

حفظ النفس والله سبحانه وتعالى التوفيق **(قوله في الاحتياط)** أي الأعم من كونه احتياطاً مطلقاً أو احتياطاً  
 مذهباً أو احتياطاً فنياً في الأقسام الثلاثة في كلامه وأما قوله الاحتياط استغراق الخصاص بالاحتياط المطلق  
**(قوله وهو الاحتياط في الفروع)** أي من حيث استنباطها من الأدلة لئلا يخرج بمذهب المذهب فانه وإن كان مجتهداً  
 في الفروع أيضاً لكن لا من حيث الاستنباط المذكور بل من حيث تخرج جميع الوجوه على نصوص امامه  
 ويخرج بذلك أيضاً مجتهداً لفتياً فان احتجاده في الترجيح كسابق في ذلك فتقوله استغراق الخ خصوصاً للاحتياط  
 المطلق كما قدمنا لاطلق الاحتياط **(قوله بأن سئل)** أشار بذلك إلى أن السبب والثابت في قوله استغراق ليستا  
 للطلب **(قوله تمام طاقته)** المراد بتمام الطاقته تمام المقدور إذ لا توسع بالضم المقدور ولا القدرة فلو قال من النظر  
 يدل في النظر كان أوضح قاله العلامة الشهاب رحمه الله تعالى وحاصله أن تمام طاقته هو تمام مقدوره والمقدور  
 هو نفس النظر فالعبر من ليكون بياناً لتمام طاقته الذي هو تمام مقدوره وأوضح من التعبير في الواجب  
 لا إشكال النظر في الحرج إلى التكليف في أن تمام طاقته هو النظر والشي لا يكون مقدوراً بنفسه وبحاج  
 بأن تمام الطاقة والمقدور ليس نفس النظر بل ما يتوقف عليه النظر فلا إشكال في الظرفية لأن ما يتوقف  
 عليه الشيء من المقدورات يدل في حصوله فليست له **قاله سم** **(قوله من حيث أنه فقيه)** معنيان في استغراق  
 وهذه الحديثية مأخوذة من تعليق الاستغراق بالفقيه فبصرف النظر واستغراق الفقيه من حيث كونه فقيهاً  
 وبصرفه لتحصيل ظن بحكم وحيد فذكر كون الحكم المحصل من الفقه فخرج بذلك استغراقه وسد عنه في تحصيل  
 ظن بحكم غير شرعي لأنه استغراق لذلك لأن من حيث أنه فقيه لا حاجة في ما ذكره في عدم حكم في تعريف الاحتياط  
 لأجل إخراج الحكم غير الشرعي للاستغناء عن ذلك بالحديث المذكور كما قاله الشهاب **(قوله غير الفقيه)**  
 أي كالتصريح والاعتراف مثلاً **(قوله لتحصيل قطع بحكم عقلي)** قيد بالعقل لأن القطع بحكم شرعي حاصل  
 بالضرورة ومن غير توقف على احتياط **(قوله والظن المحصل هو الفقه)** قال العلامة هذا إشارة إلى ما صرح به  
 أوائل الكتاب من أن المراد بالعقل في تعريف الفقه هو الظن لا الأدوار وكذا قوله هنا بمعنى التي انتهى للفقه  
 يقتضي أن الفقه هو نفس الأدوار لا التمهيد وهو من ذلك أيضاً اهـ وواقف الشهاب على ذلك وتبعهما  
 سم بقوله وأقول ما ذكره ممنوع بل هو مما يتبع منه أمافقوه ما هذا إشارة إلى ما صرح به أوائل الكتاب الخ  
 فلما تقر من أن أسماء العلوم كافة تطلق بأزاء كل واحد من معاني ثلاثة الملكة المخصوصة والمسائل  
 المخصوصة والتصديق تلك المسائل وحينئذ في ما صرح به أوائل الكتاب بالنظر إلى المعنى الأول لأنه مراد  
 الآية بدليل ما قرره وما صرح به هنا بالنظر إلى المعنى الثالث لأنه الموافق لقول المصنف والمجتهد الفقه  
 فغاية الأمر أنه حل الفقه في أحد الموضوعين على أحد معانيه وفي الآخر على معنى آخر له لنا سعة في كل واحد  
 ذلك لا منافاة فيه ولا إشكال بل مثله شائع كثيراً لا يقال شافى ما ذكرته قوله المعرف في أوائل الكتاب بالعلم  
 بالأحكام دلالة على أن التعريفين معنى واحد مع أن ذلك لا يصح لظهور أن أحدهما بيان للآخر كما تقر  
 من أن أحدهما معنى الملكة والآخر معنى التصديق وكذا ساقفه قوله فلو عبر هنا بالظن بالأحكام كان أحسن  
 دلالة على أنه أراد التطبيق بين ما هنا وما هناك من التعريفين لانه لا نسلم واحداً من المناقاة والدلالة  
 المذكورتين أمافي الأول قلانه لا يعني أننا قلنا الحيوان والناطق هو الإنسان المعرف بالحيوان والناطق  
 لم يكن فيه منافاة ولادالة على أن الحيوان والناطق والحيوان والناطق معنى واحد بل حاصله أن الحيوان  
 الناطق معنى له وكذا الحيوان والناطق وكذا قوله هنا والظن المحصل هو الفقه حاصله أن الظن المذكور  
 معنى للفقه كما أن العلم المذكور معنى له كما تقدم أوائل الكتاب وأما في الثاني قلانه أراد التطبيق بينهما بالنسبة  
 لبعض الأجزاء فقط أعني جميع الأحكام لانه معتبر فيها وتعريف الظن ليكون فيه تنبيه على أنه المراد من العلم  
 هنا فتأمل ما أقوله وما ذكره من أن المعنى الثاني الخ جوابه منع المناقاة لأن الحكم بهذا التجوز باعتبار تعريف  
 الفقه المراد هنا معنى أنه إذا كان الفقه معنى الظن المحصل كان قياسه أن يكون الفقه معنى المحصل للظن  
 فإطلاقه معنى التبيين لذلك محذور هذا الثاني أن يكون حقيقة باعتبار معنى آخر فأن قيل فلا يجعل حقيقة باعتبار  
 ذلك المعنى الآخر ولم اختار رعاة هذا المعنى هنا حتى جعله مجازاً باعتبار ما قلنا يمكن أن يقال لما كان هذا المعنى

**في الاحتياط**  
**(الاحتياط)** المراد عند  
 الإطلاق وهو الاحتياط  
 في الفروع **(استغراق)**  
 الفقه الواسع بأن سئل  
 تمام طاقته في النظر  
 في الأدلة **(لتحصيل ظن)**  
**بحكم** من حيث أنه  
 فقيه فلا حاجة إلى قول  
 ابن الحبيب شرعي  
 يخرج استغراق غير  
 الفقه واستغراق  
 الفقه لتحصيل قطع  
 بحكم عقلي والظن  
 المحصل هو الفقه  
 المعرف في أوائل الكتاب  
 بالعلم بالأحكام الخ

فلو عبر هنا الظن بالاحكام كان احسن والفقيه في التعريف يعني التبيين للفقه مجازا شاملا و يكون عما يحصله فقها حقيقة وذا كمال المصنف (والمجتهد الفقيه) كما قال فيما تقدم نقله عنه في أوائل الكتاب والفقيه المجتهد لان كلامهما يصدق على ما يصدق عليه الآخر ولحقه شروط ذكرها بقوله (وهو) أي المجتهد والفقيه من حيث ما يقتضي به (البالغ) لان غيره ٢٢٣ لم يكمل عقله حتى يعتقده (العاقل) لان غيره لا يعتزله

يتمدى بما يقوله حتى يعتبر (أي ذو ملكة) هي الهيئة الواجبة في النفس (يدركها) العلوم أي ما من شأنه أن يعلم وهذه الملكة العقل (وقيل العقل نفس الصل) أي الإدراك ضروري كان وانظر يا (وقيل ضروري) فقط وصدق العقل على ذي العلم النظري على هذا العلم الضروري الذي لا يشك عن الإنسان لعله موجود نفسه كما يصدق ذلك على من لا يتأني منه النظر كالآلة (فقيه النفس) أي شهود الفهم بالطبع لقاصد الكلام لان غيره لا يتأني له الاستنباط المتصور والاجتهاد (وان انكر القياس) فلا يخرج بانكاره عن فقهائه النفس (وقيل يخرج بانكاره) عن فقهائه النفس (وقيل يخرج فلا يصير قوله) وبالتالي لا (المسلي) فيخرج بانكاره لظهور وجوده (العارف بالدليل العقلي) أي البراءة الأصلية (والتكليف) في

هو المشار اليه في تعريف الاجتهاد كان مراعاة في المشتق منه الذي كور في تعريف الاجتهاد انساب واقرب وابعد عن المتألفا ظاهر الان كون الظن هو الفقه يقتضي عدم صدق الفقيه المشتق من الفقه حقيقة قبل حصوله وصدق حقيقة قبل حصوله يقتضي كون الفقه ليس هو الظن فاطلاق الفقه حقيقة باعتبار المعنى الآخر مع الإشارة الى تعريف الفقه يعني الظن بينهما تناف ظاهر اه باختصار قلت لا يخفى أن الفقه هو من قول الشارح والظن المحصل هو الفقه المعروف الخ ان الظن هنا يعني التبرؤ لان العلم المعروف به الفقه فيما تقدم قد جعل معنى الظن والظن يعني التبرؤ وقوله هنا لتفصيل ظن يحكم فعل الى قولنا تفصيل الفقه والفقه هو التبرؤ الذي كور فكا أنه يقول لتفصيل التبرؤ وذلك لان الظن بالحكم المذكور هنا بقوله لتفصيل ظن يحكم هو المعروف به الفقه فيما تقدم ولا يصح أن ينسب عليه قوله فلو عبر هنا الخ وحذف قوله هنا والظن المحصل هو الفقه بنافه ما تقدم في تعريف الفقه من جهة الظن على التبرؤ لان المراد هنا به التصديق بالاحكام لا ملكة ذلك التي هي التبرؤ. والمذكور و هذا لتفصيل سقوط ما طال به سم جمعه فتأمل حتى التأمل (قوله فلو عبر هنا بالظن بالاحكام كان احسن) قال العلامة مقدس سره هذا التعبير وان وافق قوله فيما مر بالم بالاحكام لكنه مخالف لما سمي من جواز تجزئ الاجتهاد فليتأمل اه (قوله والفقيه في التعريف يعني التبيين) أي ليكون التعريف جامعاً ولا يلزم عليه تفصيل الخاص (قوله ولذا) أي ولأجل أنه يكون عما يحصله فقها حقيقة قال المصنف والمجتهد الفقيه الخ (قوله والمجتهد الفقيه) قياس التعبير ان يقولوا الفقه المجتهد أي الفقيه المعلوم ذكره في التعريف هو المجتهد كما يشبر اليه كلام الشارح (قوله حتى يعتبر) الأوضح حتى يصح نظره كاله الشهاب (قوله على هذا) أي على هذا القول وتوله للم ضروري أي صدق العاقل على ذي العلم النظري من حيث اتصاله بالم ضروري الذي لا ينفك عنه لامن حيث اتصاله بالنظري وقوله كما يصدق ذلك أي لأجل العلم الضروري (قوله كالآلة) هو في الأصل من غلبت عليه سلامة أفهم وهدية الآخرة وليس مراد هنا (قوله أي شديد الفهم) تفسير الفقيه اذا فقه لغة الفهم وأخذ الشدة من صفة المبالغ في فهمه وقوله بالطبع أخذه من مادة فقه فانه من فقه ما انضم أي صار الفقه له محبة لان قبل ما انضم بدل على الصحة أو من إضافة فقه الى النفس قاله شيخ الاسلام (قوله فلا يخرج بانكاره عن فقهائه النفس) إشارة الى أن هذا مراد المصنف فانه ربما يتهم بعبارة معني أنه يشترط كونه فقيها وان انكر القياس أي ان انكار القياس لا يمنع من هذا الاشتراط وهذا وان استأنز من أنه لا يخرج بانكاره عن فقهائه النفس كما هو ظاهر إلا أنه خلاف المراد من أن الخلاف في أنه يخرج بذلك عن فقهائه النفس أولا لأن الخلاف في اشتراط كونه فقيها أو عدمه أو ان قالوا كان الخلاف في الاشتراط المذكور كان قوله وبالتالي لا الجلي معناه وبالتالي لا يشترط كونه فقيها النفس إلا ان انكر القياس الجلي فلا يشترط ذلك وهو فاسد مناهي لقصود سم (قوله والتكليف) أي التمسك به أي الدليل العقلي وهو البراءة الأصلية أي يعلم أن التمسك بها حتى يرد مصارف عنهما من كتاب أو سنة أو إجماع كما ذكره الشارح (قوله لغة) قال الشهاب هو وسائر المعطوفات بعده نصب على الظرفية المحاذرة لا التمييز خلافا للعشوي وفي كلام الشارح الآتي ما يدل لما قلناه اه وأشار بقوله وفي كلام الشارح الآتي الى قوله الآتي أي المتوسط في هذه العلوم (قوله وعربية) عطف عام على خاص لان العربية تطلق على اثني عشر علما منها اللغة وقوله بلاغة أفرد بها بالذكر مع دخولها في العربية بما زاد الاهتمام بشأنها ودفعاً لتوهم عدم دخولها فيها (قوله) ومتعلق الاحكام) بالنصب عطف على قوله لغة والمراد بها الآيات والاحاديث الدالة على الاحكام فتقول الشارح أي ما يتعلق الخ ما عبارة عن الآيات والاحاديث ومضمر هي من قوله تتعلق يعود للاحكام ومضمر به

الحجة كما تقدم ان استحباب العلم الأصلي حجة فيتمسك به إلى أن يصرف عنه دليل شرعي (ذو الدرجة الوسطى لغة وعربية) من نحو وتصرف (واصولا بلاغة) من معاني ويان (ومتعلق الاحكام) بفتح اللام أي ما يتعلق هي به لانه عليه (من كتابه) وتوان لم يحفظ المتن

أي المتوسط في هذه العلوم لثبات الاستنباط المقصود بالاجتهاد أما علمه بآيات الأحكام وأحد بنائها أي موافقها وإن لم يحفظها فاستلزامها المستنظمة وما علمه بأصول الفقه فلا بد من كفاية الاستنباط وغيرها مما يحتاج إليه وما علمه بالآفاق فلا بد لفهم المراد من الاستنباط منه الآية لأنه عربي بلينغ (وقال الشيخ ٢٢٤ الآحاد) والبالغ المصنف (هو) أي المجتهد (من هذه العلوم ملكة له وأحاط به معظم قواعد الشرع

ومارسها بحيث كتب  
مود إلى ما وكذا ضمير دلالة وخبر عليها يعود إلى الأحكام وما دلالة مسببة وأشار بذلك إلى أن معنى  
تعلق الأحكام بذلك ارتباطها به ارتباط المسبب بالسبب (قوله أي المتوسط الخ) تفسير لقوله ذو الدرجة  
الوسطى لغة الخ وفي قول المصنف ذو الدرجة الوسطى إشارة إلى أنه لا يشترط بلوغ النهاية في العلوم  
الذكورة بل يكفي المتوسط وإن نصر له هذه العلوم ملكة كما بشرطه الشيخ الآحاد (قوله لثباته  
الاستنباط الخ) هو تعليل إجمالي لا شرط المذكورات وساق تعليلها تفصيلا بقوله أما الخ (قوله أما  
علمها بآيات) أي أما شرائط علمها بآيات الخ (قوله أي مواقعها) أي محاطا من حيث تقدمها وانحائها  
وتلا وتوزوا (قوله وغيرها) أي غير كيفية الاستنباط مما يحتاج إليه الاستنباط كشرائط القياس وقبول  
الرواية ونحوها بقوله مما يحتاج إليه فاعل يحتاج ضمير يعود إلى الاستنباط وضمير إليه يعود إلى الغير كما فرنا  
(قوله لأنه عربي) أي لأن المجتهد عربي (قوله فلا يكف بالتوسط في تلك العلوم) أي بل زاد على ذلك التوغل  
فيها إلى أن نصير ملكة له وضمير إليها ما ذكر من الأحاطة بمعظم قواعد الشرع ومعارستها بحيث يكتب  
قوة يفهم بها مقصود الشارع وقول الشواهد ولك أن تقول هذا المقصود لا يخرج عن متعلق الأحكام السابق  
فإن قيل هو أعم منه قلنا سلمنا ولكن الذي بشرط في تحقق المجتهد من ذلك معرفة متعلقات الأحكام لا غير  
قليتها ولعل في جوابهم نظر فرجعه أن شئت (قوله لا يقع الاجتهاد) أي الاجتهاد بالفعل لا الكونه صفة  
فيه أي في المجتهد يعني أنه يتصف بكونه مجتهدا وإن لم يفرق هذه الصفات الآتية وأما عند إيقاعه الاجتهاد  
بالفعل فيشترط فيه الأوصاف المذكورة من كونه خيرا عاواقف الإجماع الخ وخصاله أنه يشترط بالاجتهاد  
من المصنف بالشرط الخمسة المتقدمة وهي كونه بائنا عاقله لافقه النفس عالما بالدليل العقلي ذا الدرجة  
الوسطى الخ شروط ستة آتية في كلام المصنف قال سم وانظر لم كانت هذه الأمور معتبرة لإيقاع الاجتهاد  
لأنه حقيقة ومعرفة متعلق الأحكام من كتاب وسنن بالعكس كما تقدم اه قلت لاشأنه إذا لم يعرف متعلق  
الأحكام على ما تقدم لم يمكنه تحصيل الأحكام واستنباطها فمعرفة متعلق الأحكام من الكتاب والسنة  
محل بالاجتهاد وأما عدم معرفة النافع والمنسوخ مثلا فلا ينافي صحة استنباط الحكم واستخراجها وإنما ينافي  
الاستنباط بالفعل لأنه قد يستنبط حكمًا منسوخًا مثلا فظهر وجه كون هذه الأمور معتبرة لإيقاع الاجتهاد  
لأنه حقيقة ومعرفة متعلق الأحكام بالعكس فتأمل (قوله لا يكون صفة فيه) الضمير في قوله لا يكون عائدا على  
قوله الآتي كونه خيرا أي فهو عائد على متأخر لفظا متقدما رتبة قاله شيخ الإسلام وقوله متقدم رتبة أي لأنه نائب  
فاعل ومعتبر وهذا كما قاله سم غير متعين بل يجوز رجوع ضمير لكونه للاجتهاد وضمير فيه للمجتهد أي  
اعتبار كونه خيرا الخ ليس لأجل كون الاجتهاد صفة في المجتهد يعني أن قيام صفة الاجتهاد به لا يتوقف على  
ما ذكره فليتنامل (قوله والنافع والمنسوخ) أي بأن هذا نافع وهذا منسوخ والأفعل بتقديم النافع من حيث  
هو على المنسوخ داخل في قوله السابق أصولا كإثباته عليه بعضهم وكذا القول في قوله ويشترط التواتر والآحاد  
أن يعلم أن هذا متواتر وذلك آحادا أما العلم بحال التواتر والآحاد من حيث هما وإن الأول مقدم على الثاني  
فدأخل في قوله أصولا وقس على ذلك قوله والصحيح والضعيف وحال الرواة (قوله) يعني في النسبة بحال  
الرواة الخ خص هذا بمعرفة حال الرواة كإثباته لا بالتبادر والافتقار رجوعه لمرة الصحيح والضعيف أيضا بل  
ولما قبل ذلك أيضا فليتنامل سم (قوله لتعذر ما في زماننا) قال الشهاب لعل المراد تعذرهما بالنسبة لمن  
مضى دون الإحصاء في زماننا فلا يتعذر تعدلهم وتخيرهم هم (قوله فالتعذر بهذه الأمور) أي الستة المذكورة  
في المتن (قوله لما تقدم) أي من التماثل (قوله وبين والد المصنف الخ) يمكن جعل كلامهم عليه ويجعل أن

وقوة يفهم بها مقصود  
الشارع) فلم يكف  
بالتوسط في تلك العلوم  
وضمير إليها ما ذكر  
(وبعير قال الشيخ  
الآحاد) والد المصنف  
(الانقاع الاجتهاد  
لا لكونه صفة فيه كونه  
خيرا عواقف الإجماع  
كفي لا بخسرة) فإنه إذا  
لم يكن خيرا عواقفه  
قد يجزى عنه خالفته وخسرة  
حرام كما تقدم للاعتبار  
به (والنافع والمنسوخ)  
لنقدم الأول على  
الثاني فإنه إذا لم يكن  
خيرا لم يقدح بعكس  
(وأسباب النزول) فإن  
النسبة بها ترتد إلى  
فهم المراد (وشترط  
التواتر والآحاد) الحق  
لهما المذكور في الكتاب  
الثاني ليقدم الأول على  
الثاني فإنه إذا لم يكن خيرا  
به قد يعكس (والصحيح  
والضعيف) من  
الحديث ليقدم الأول  
على الثاني فإنه إذا  
لم يكن خيرا لم يقدح  
بعكس (ومال الرواة)  
في القبول والرد ليقدم  
المتحول على المردود فإنه  
إذا لم يكن خيرا بذلك

قد يعكس وفي نسخة وسر العاصية ولا حاجة إليه على قول الأكثر بعد التمهيد كما تقدم (ويكنى في الخبر بحال الرواة) مراد  
(في زماننا) رجوع إلى أن ذلك من المحدثين كالآحاد أمدا للبخاري ومسلم وغيرهم فيعتد بهم في التعديل والتعريب ثم لتعذر ما في زماننا  
الابواب وهم أول من غيرهم فالتعذر بهذه الأمور واعتبر بها في المجتهد لما تقدم وبين والد المصنف أنها شرط في الاجتهاد لا صفة فيه وهو ظاهر

مراد الشيخ الامام بيان مرادهم لاستيعاب مخالفة سم (قوله ولا يشترط علم الكلام) قال الشهاب الظاهر ان  
حالة المتضايفين لقب لاصول الدين وحديثي في كلامه مصنف محذوف أي معرفة علم الكلام فان كان المضاف  
إليه هو القاب فقط فلا حذف أم (قوله ولا تفارغ الفقه) أي كوجوب التمهيد في الموضوع وسنة التزم ملا  
(قوله) لانها انما يمكن بعد الاجتهاد أي فلو حصلت شرطان يلزم الدور لتوقف كل منهما على الآخر وقوله لانها  
انما يمكن الخ أي امكانا وقوة الامكانا ذاتا فاقطع وان لم تقع فاندفع قول العلامة لوقال انما يحصل كان أحسن  
اذا لم يتوقف على الاجتهاد وهو الحصول لا الامكان أم فان العلامة أراد بالامكان الثاني (قوله) بان يتفرح حال  
التفرغ عن خدمة السيد) تصور بلاهة قوة الاجتهاد وهو انما يصح كونه تصور بلاهية الاجتهاد أي استغراق  
الوسع الخ لا القوة التي هي الملكة بمعنى التبرؤة قال العلامة وفيه ان هذا الاعتراض مبني على أن المراد النظر  
لاستنباط الاحكام وهو ممنوع بل المراد النظر في الآلات المولمة لقوة الاجتهاد كما يدل على ذلك كون الكلام  
في شروط الاجتهاد وما يحققه قال سم (قوله) وقبل بشرط البعده على قوله) يستفاد من هذا التعليل انه لا خلاف  
في الحقيقة بين القولين اذ لم يتراد على محل واحد فان شرط البعده لا يعتمد قوله لا تافق عدم اشتراطه للاجتهاد  
اذا الفاسق يلزمه الاخذ باحتمال ذلك وان لم يلزم اجزاء اعتماد قوله (قوله) وليبحث الخ) الامام لا مرام على سبيل الاولوية  
لا الوجوب كما سـ قول الشارح (قوله) والناصح) أي بان كان معه دليل واحد فيبحث هل له ناصح أو لا فلا تكرر  
مع قوله قبل والناصح المنسوخ (قوله) أي عن القرينة الصارفة) اشارت إلى أن البحث في الحقيقة عن القرينة  
الصارفة لا عن الظاهر في ذاته والى هذا يشير كلام المصنف حيث قال وعن الظاهر من الخ فانه يشير إلى أن  
البحث عن اللفظ من حيث القرينة لأن من حيث ذاته (قوله وهذا) أي البحث عن المعارض أولى لا واجب كما  
يشير إليه تغيير الالطوب فان المناسب للالطوب أن يقول واجب عن المعارض (قوله ومن حكاية الخ) عطف  
على قوله من أنه الخ لا خلاف هو انه هل يتكلم أولا والاصح التكلم لكن المراد بالتكلم هنا التمسك  
بواجب حتى يعلم ما يصرف صفة أفضل عنه (قوله) وكما بعضهم) أي حكى الخلاف (قوله) ودونه محمد  
المذهب الخ) دونه محمد مقدم بحجة بعدد مؤخر على القول بان دون لا تصرف أماعلى مذهب الانخفاض  
الاقوال بانها متصرفة فيصعب جعل دون متداوما بعد ما خبرا (قوله) من تخرج الوجوه) هي الاحكام التي  
يبدعها على نصوص امامه وممن تخرج الوجوه على النصوص استنباطها منها كان يقبس ما سكت عنه على  
ما نص عليه لوجوده في ما نص عليه فيما سكت عنه سواء نص امامه على ذلك المعنى أو استنبطه هو من كلامه  
أو يستخرج حكم المسكوت عنه من دخوله تحت عموم ذكره أو قاعدة قررها أو يرد عليه أن أصحاب الوجوه قد  
استنبطوها من نصوص الشارع كما يعلم من تخرج كلامهم لكن يتفقدون في استنباطهم منها الجري على  
طريق امامه في الاستدلال لولمراعاة قواعد وشروطه فهو بهذا يفارقون المجتهدين المطلق فانه لا يتقيد بطريق  
غيره ولا يراعاه قواعد وشروطه بل الامام أن يرد بنصوص امامه ما يشمل قواعد وشروطه في الاستدلال  
و يتخرج لوجوده على نصوص امامه بالنسبة لهذا القسم استنباطها من الأدلة مع الجري على نصوص الامام  
في الاستدلال أي قواعد وشروطه عنده ولا يخفى أنه تكلف سم (قوله) المتكلم من ترجيح قول له على  
(آخر) أي أو وجه الاحتجاج على آخره كذا وزعمه لما ذكرنا من أن من تمكن من الترجيح في الأقوال تمكن  
من الترجيح في الأوجه وأورد أن مجتهدينا قد يستنتج من نصوص الامام بل ومن الأدلة على قواعد الامام  
كما هو معلوم من تتبع أحوال من عدوهم من مجتهدي الفتياء كالزوري بل قد يقع ذلك لمن هو دون مجتهدينا  
كما يعلم من أحوال المتأخرين ويجب أن الاجتهاد المذهبي قد يعجز أفرعيا يحصل لمن هو دون مجتهدينا في الاتفاق  
هذه المسائل قال السوطي ولم يدكر في جميع الجوامع مرتبة بعد ذلك وقد ذكر في شرح المذهب مرتبة رابعة  
وهي أن يقوم بحفظ المذهب ونقله وفهمه في الواجبات والمشكلات ولكن عنده مصنف في تقرير أدلته  
وتحيز رأيته فهذا يتمدده وقد وفاء فيما يحكمه من معطورات حديثه وبما لم يجد منه قولا لأن وجد في

انما يمكن بعد الاجتهاد  
فكيف تشترط فيه  
(و) لا (الذكورية  
والحرية) لجواز ان  
يكون لبعض النساء  
قوة الاجتهاد وإن كن  
ناقصات عقل عن  
الرجال وكذا بعض  
العبيد بان يتفرح حال  
التفرغ عن خدمة  
السيد (وكذا العبد الخ)  
لا يشترط فيه (هل  
الاصح) لجواز أن يكون  
لناصح قوة الاجتهاد  
وقبل بشرط لا يعتمد  
على قوله (وليبحث عن  
المعارض) كالخروج من  
والمقيد والناصح  
(و) عن (اللفظ هل  
معه قرينة) تصرف عن  
ظاهرة أي عن القرينة  
الصارفة ليسلم  
ما يستنبطه عن طريق  
الحدث انه لو لم يبحث  
وهذا أولى لا واجب  
ليوافق ما تقدم من أنه  
بتمسك بالعام قبل  
البحث عن الخاص  
على الاصح ومن حكاية  
هذا الخلاف في البحث  
عن صارف صفة أفضل  
عن الوجوب إلى غيره  
وحكاية بعضهم في كل  
معارض (ودونه) أي  
دون المجتهد المتقدم وهو  
المجتهد المطلق (مجتهد  
المذهب وهو المذهب

(والصحيح جواز تجزئ الاجتهاد) بان تحصل لبعض الناس قوة الاجتهاد في بعض الابواب كالقراض بان يعلم ادلته بامتناعه او من مجتهد كامل وينظر فيما وقرئ ٢٢٦ السابق بمحتمل أن يكون فيما لم يعلمه من الادلة المتعارض لما عليه بخلاف من أحاط بالكل ونظر فيه

بالمعنى (و) الصحيح (جواز الاجتهاد للثاني) صلى الله عليه وسلم ووقعه لقوله تعالى ما كان لني أن تكون له أسرى حتى يتخسن في الارض عفا الله عنك لم اذنت لهم عوتب على استفتاء أسرى بدر بالفداء وعلى الاذن لمن ظهر نفاقهم في الخلف عن غزوة تبوك ولا يكون ائتاب فيما صدر عن وحى فيكون عن اجتهاد وقيل يمنع له قدرته على التبين بالتلقى من الوحى بان يتنظره والقادر على التيقن في الحكم لا يجوز له الاجتهاد جرما ورد بان أنزال الوحى ليس في قدرته (ونالها) الجواز والوقوع في الآراء (والحروب فقط) أى والمنع في غيرها جاعلين الأدلة السابقة (والصواب أن اجتهاده صلى الله عليه وسلم لا يخطئ) تنزهها المنصب النبوة عن الخطأ في الاجتهاد وقيل قد يخطئ ولكن ينسبه عليه سر وما لا يقدم في الآيتين ولباشه هذا القول عبرا بالمنصب بالصواب (والاصح أن الاجتهاد جائز في عصره) صلى الله عليه وسلم وقيل بل لا يفتقر على التيقن في الحكم بملقه منه واعترض بأنه لو كان عند وحى في ذلك لكانه للناس (ونالها) جائز (بأنه مصر بمخافيل أو غير مصر) بان مكنت عن حاله أو وقع منه فان لم يأن ذلك فلا (ورابها) جائز

المنقول معناه بحيث يدرك بغير كبير فكره أنه لا فرق حازا لحاقه به والقوى به وكذا ما علم انذاره تحت ضابط مجهد في المذهب وما ليس كذلك يجب امساكه عن الفتوى فيه الا أنه بعد ما قال امام الحرمين أن تقع مسئلة لم ينص عليها في المذهب ولا في معنى المنصوص ولا مندرجة تحت ضابط شرطه كونه فقيه النفس ذاقها وافر من الفقه اه وصاحب هذه المرتبة ليس من الاجتهاد في شئ اه قاله سم (قوله والصحيح جواز تجزئ الاجتهاد) لا يخطئ أن هذا البلاغ مامر للشارح من اجل الفقه الذي يحصله الاجتهاد بالا حيث هو الظن بجميع الاحكام وقد تقدم هناك اعتراض العلامة عليه بذلك (قوله بان يعلم ادلته) أى أدلة ذلك البعض (قوله او من مجتهد) أى او باستقراء من مجتهد كامل مثل ذلك أن يعلم بان مجتهد في ذلك الباب فقط وقوله وينظر عطف على يعلم (قوله بعيد) أى لان الفرض انه علم جميع أدلة الباب (قوله والصحيح جواز الاجتهاد للثاني صلى الله عليه وسلم) الجواز مذهب الجمهور وقال الواحدى في البسيط انه مذهب الشافعى وعدها الى سائر الانبياء وادعى القرافى أن كل الخلاف في الفتاوى وان الانصبة يجوز فيها من غير نزاع اه وقد فرق بان القضاء غايبا سرتب على النزاع والمقصومة والشارع ناظر الى المبادرة الى فصل ذلك بقدر الامكان قاله الاسنوى قال الغزالى واذا اجتهد الذي صلى الله عليه وسلم فقامس فرعا على أصل فيجوز القياس على هذا القرع فانه صار أصلا لمن قال وكذلك لو اجتمعت الامم عليه اه قاله سم (قوله لقوله تعالى ما كان لني أن تكون له أسرى) اقتصر على الاستدلال على الوقوع لان اثباته يستلزم اثبات الجواز دون العكس (قوله وقيل يمنع له قدرته على التيقن بالتلقى من الوحى) قال العلامة قدس سره ظاهره انحصار سبب التيقن في التلقى من الوحى وسيأتى أن الصواب في اجتهاده أنه لا يخطئ فيكون الاجتهاد انفسا لليقين فلا يتم الدليل على منع الاجتهاد اه وفيه أن عدم تمام الدليل المذكور يتوقف على اثبات كون هذا القائل من القائلين بأنه لا يخطئ قاله سم عقلت فالدليل المذكور غير تام على القائلين بالاجتهاد مطلقا بل على القائلين بان اجتهاده قد يخطئ وأما القائلون بأنه لا يخطئ فلا يتم الدليل عليهم والى هذا الذى ذكرناه أشار العلامة (قوله الجواز والوقوع) أخذ العموم من عموم الاول لحما في قول المصنف وجواز الاجتهاد للثاني صلى الله عليه وسلم ووقعه (قوله في الآراء) أى كاستفتاء أسرى بدر باخذ الفداء (قوله والحروب) أى باقاعها كما في الاذن لمن ظهر نفاقهم (قوله والصواب ان اجتهاده صلى الله عليه وسلم لا يخطئ) استدلى على امتناعه في حقهم صلى الله عليه وسلم بان يجوز له عليه غض من منصبه وبان اجتهاده تشريع للاحكام جاز مجرى ابلاغ الشرع ونشره فكذلك لا يجوز عليه الخطأ في ذلك فكذلك فيما نحن فيه وغيره من الانبياء عليه في ذلك صلوات الله عليه وعليهم آجيين (قوله لما تقدم في الآيتين) أى وما قوله تعالى ما كان لني الآية وقوله تعالى عفا الله عنك الآية وقد أجاب المصنف عن الآيتين فقال في جواب الاولى وأما أسارى بدر وقوله تعالى ما كان لني أن تكون له أسرى فقد اشتد على علوم منصبه وبان عظم فضله من بين سائر الانبياء صلوات الله وسلامه عليه وعليهم آجيين والمعنى والله اعلم ما كان هذا لى غيرك وقوله تريدون عرض الدنيا المعنى به من أراد ذلك من الصواب فخر بضالم على تعظيم جانب الآخر والقوز بالشهادة اه وقال في جواب الثانية لدلالة قوله فيها الوجه معنا انه صلى الله عليه وسلم كان مخبراف الاذن وعدمه صريح بذلك غير واحد من الأئمة في ارتكاب الصواب صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى فاذن لمن شئت منهم فقاما اذن لهم أعلمه الله بما يطعم عليه من سرهم اه لو لم يأن ذلك لهم لعدوا فكذلك من كرامته عند ربه سبحانه وتعالى اه ذكره سم (قوله غير المصنف بالصواب) أى المشرع بان معاقبه خطأ (قوله وقيل لا) ظاهره وان اذن مع ان المأذون لانه مخالفة (قوله واعترض بأنه لو كان عند وحى في ذلك لكانه للناس) لا يخطئ أن التيقن لا يخصص في الوحى على القول بان اجتهاده صلى الله عليه وسلم لا يخطئ

في الآيتين ولباشه هذا القول عبرا بالمنصب بالصواب (والاصح أن الاجتهاد جائز في عصره) صلى الله عليه وسلم وقيل بل لا يفتقر على التيقن في الحكم بملقه منه واعترض بأنه لو كان عند وحى في ذلك لكانه للناس (ونالها) جائز (بأنه مصر بمخافيل أو غير مصر) بان مكنت عن حاله أو وقع منه فان لم يأن ذلك فلا (ورابها) جائز

يخرجهم بان راجعوا  
الذي صلى الله عليه  
وسلم فيما يقع لهم  
مخلاف غيرهم (و) الاصح  
على الجواز (انه وقع)  
وقيل لا (والتأني لم يقع)  
للمناظر (في قطره صلى  
الله عليه وسلم بخلاف  
غيره) (وراءها الوقت)  
عن القول بالوقوع  
وعده واستدل على  
الوقوع بانه صلى الله  
عليه وسلم حكم سعد بن  
ساذ في بني قريظة  
فقال تقتل مقاتلتهم  
وتسي ذريتهم فقال  
صلى الله عليه وسلم لقد  
حكمت فيهم بحكم الله  
رواه الشحان وهو  
ظاهر في ان حكمه  
من اجتهاد **مسئله**  
المصنف من المتخالفين  
(في العقليات واحد)  
وهو من صدف الحق  
فيما تضمنه في الواقع  
ككثوث العالم وثبوت  
الباري وصفاته وبهنة  
الرسول (وإنا في الاسلام)  
كله أو بعضه كما في بهنة  
محمد صلى الله عليه وسلم  
(مخطئ) (ثم كافر) لانه  
لم يصادف الحق (وقال)  
المحافظ والعنبري  
لأنهم المتجهدين في  
العقليات المخطئ فيها  
للاجتهاد (قبل مطلقا)  
وقيل ان كان مسلما  
فهو عندنا مخطئ غير  
آثم (وقيل زاد العنبري)  
على في الاثم (كل من المتجهدين فيها) (مصيب)

بل يتناق الحكم منه وحي وباجتهاد وقد يقال انتمار المعتبر على الحي لانه متفق عليه (قوله لا بعد) أي ولو  
دون مسافة القصر (قوله حفظا) انصمهم عن استقصاء الرعية لم يلزم يخرجهم بان راجعوا والذي صلى الله عليه  
(وسلم) فيه أن يقال أي استقصاء في راجعه صلى الله عليه وسلم بل هي نهاية الكمال واشرف وهذا القائل لما  
نظر لحال الولاة مع الملوك فأنهم إذا اطلقوا لهم التصرف كان ذلك أربط لهم في أمر من ولو اعلد من الرعية  
مخلاف ما إذا لم يطلقوا لهم التصرف فان ذلك موجب لاستقصاء الرعية بأهم قاس عليهم ولا تهم صلى الله عليه  
وسلم وليست شعري أي جامع بين الحقين وأرى ملامه بين المقامين وبالجملة فهذه المقالة هفوة من قائلها وحيث من  
لا يسهو (قوله واستدل على الوقوع الخ) قبل عليه أن المسئلة عليه وهذا خبر أحد أئمة فقه الطن وأوجب بان  
من يتبع ما ورد في السنة من ذلك فظهر بما يفيد مجموعه التواتر المعنوي (قوله في بني قريظة) أي هو ديني  
قريظة (قوله من المتخالفين) انما عبر بالمتخالفين دون المتجهدين إشارة إلى أن الاجتهاد بالعلمي المعروف بما تقدم  
في العقليات وأيضاً لئلا يكون أصيب واحد إذا اختلفوا الاطلاق لانهم إذا لم يختلفوا لم يكن المصيب واحداً  
فلا بد من التقييد بالاختلاف بين أي لقائل أن يقول قد لا يصيب واحد من المتخالفين في العقليات ثمان مخطئ  
الجميع فان ذلك يمكن في العقليات كما تقرر كيف جزم بأصابعه البعض إلا أن يقال المراد في أن يكون الجميع  
مصيباً دأب على من زعم ذلك سم (قوله في العقليات) هي ما لا يتوقف على سم ككثوث العالم وثبوت  
الباري وصفاته وبهنة الرسول كما ذكر ذلك الشارح (قوله لا يسهو الخ) علة لكونه أصيب واحداً (قوله أو  
بعضه) يفيد البعض المذكور بما علم من زعمه كونه من الذين أصابوا كان كالحشر والنشر وأفرعها  
كأصولات الجنس إذا كان الكلام فيما يكفر به وقوله كما في بهنة محمد صلى الله عليه وسلم مثال لتناق في الاسلام كله أي  
نافية أسكاه كلها ثم إن هذه المسئلة أهم كما قاله الكمال مما صدرت به المسئلة أهموها لما ثبت بالحق وحده  
وما ثبت بالسهم وحده وما ثبت بهما (قوله مخطئ) آثم كافر (زاد ابن المحاسب اجتهاداً ولم يشترطه وهو معلوم  
من اطلاق المصنف مع حكاه ما بعده قال العدل يقتصر على الكفر لئلا يقال أنه ذكر خلاف العنبري في  
الخطا والاحاطة في الاثم وعم الحكم سواء اجتهاداً لا ساقياً ذكر خلاف الجاحظ في الاثم على تقدير الاجتهاد  
أه وبه لم يلزم وجه عدم انحصار المصنف على الكفر وإن قوله وقال الجاحظ والعنبري مقابل لقوله ونافي  
الاسلام مخطئ) آثم كافر وإن كان قوله مخرجه من صفات المتجهدين في العقليات كما صرح به الشارح والكلام في  
نفي الاسلام مما ثبت من قواعده بالعدل وما ثبت منها بالسهم لأن ذلك لا ساقياً للمقابلة باعتبار قسم العقليات  
لأن كلامهما في ذلك كاه ومصرح بفرضه في ذلك في المسوطات ولقائل أن يقول هذا لا يقتضي قصر  
كلامهما على ذلك بل يمكن التعميم وهو أقدم في المقابلة وهما إذا اتفقا الاثم عن المتجهدين في العقليات تنف  
عن المتجهدين في غيرها أولى وكذلك إذا صوب العنبري الاجتهاد فيها في غيرها أولى سم (قوله لانه لم يصادف  
الحق) أي وعدم مصادفة الحق لا تكون عذراً في القطعيات (قوله وقيل أن كان مسلماً) قد يستشكل كونه  
مسلياً مع فرض أن نافي للاسلام أو بعضه ويمكن الجواب بان المعنى أن كان متمسكاً بالاسلام كما يؤخذ من عبارة  
السعد الأتية قرر ساماً أن هذا مخرج في أن الصحيح أن محل النزاع أعم من الكافر والمنتهى للاسلام لكن ذكر  
السعد خلافه حيث قال في قوله لا يصد ولنا في نفيه أي في ما ذهب إليه الجاحظ والعنبري والاجماع الخ مانعه  
وفي ورود الدليل على محل النزاع بحث لأن الاجماع انما هو في الكافر المتخالف لانه محل النزاع انما هو في  
ينتمي إلى الملة ويكون من أهل القلعة والافتكاف يتصور من المسلم الخلاف في خطأ اليهود والنصارى أنه  
وبه يعلم وجه هذا البحث على استدلال الشارح بالأجاء لكن سبباً عن المصنف أن المشهور نهم محل  
النزاع سم (قوله وقيل زاد العنبري الخ) قال المصنف ولا يظن بالرجل أنه أراد أي بأصابعه وقوع معتقده  
أي المتجهدين في نفس الامر حتى يلزم من اعتقاده تمام العالم وحيدونه اجتماع القدم والمحدث فان ذلك حثوث  
محض ولا في الاثم فقط فان ذلك مذهب الجاحظ بلاز باده بل أراد أن ما يؤدى إليه اجتهاده هو حكم الله في  
حقه سواء وافق ما في نفس الامر أم لا ثم قيل عم قوله في العقليات حتى يشمل جميع أصول الفئات وأن اليهود  
والنصارى والمجوس على صواب على ما زعم وهذا ما ذكره القاضي في التقريب المشهور وأبعثه وقيل انما

أراد أصول الديانات التي يختلف فيها أهل القبلة ويرجع المخالفون فيها إلى آيات وأثر محتمل للتأويل كالرؤية وخلق الأفعال فأما ما اختلف فيه المسلمون وغيرهم من أهل الملل كاليهود والنصارى والنصارى فإن في هذا الموضوع بقطع الحق انفسا وما يقوله أهل الاسلام قال ابن السمعاني رحمه الله تعالى وبنيت أن يكون التأويل لمذهب النصارى على هذا الوجه لا لأنظرون أن أحدا من هذه الأمة لا يقطع بتأويل اليهود والنصارى والمجوس وعلى هذا ينبغي حل مذهب الجاحظ أيضا وقد صرح القاضي عنه في انقريب بخصلافه اه واعلم أن ما عاصر به المصنف الأصابع بقوله أنه أراد أن ما يؤدى إليه اجتهاده فهو حكم الله في حقه مع تقديم قوله في الغلط حتى يشمل جميع أصول الديانات وأن اليهود والنصارى والمجوس على صواب يقتضى أن حكم الله في حق اليهود وفي حق النصارى والمجوس ما أدى إليه اجتهادهم ولا ينبغي اشكاله وكيف يسع عقلا أن ينزح أن حكم الله في حقهم ما أدى إليه اجتهادهم مع دلالة الآية على نفي ما أدى إليه اجتهادهم وعلى تقديمه وتخليدهم في العذاب فليتلأمل (قوله) وقد حكى الاجماع على خلاف قولهما قبل ظهورهما) أى في جميع الاعصار لا لاجماع الصحابة في بعدهم عصر بعدهم على مثال الكفار وانهم في النار لا فرق بين محمد ومعاذ وقد تقدم ما في هذا الاستدلال أيضا (قوله) ما لو حكم الله لكان به) أى هناك شئ لو حكم الله على التعيين لحكم بذلك الشئ لكن لم يقع منه تعالى حكم على التعيين بل جعل الحكم بالاعاقل المجتهد وبإضاح هذا الكلام أنه ما من مسألة الاوهام مناسبة خاصة ببعض الأحكام بعينه بحيث لو أراد الله الحكم على التعيين لكان بذلك البعنه (قوله) أصاب اجتهادا) أى لانه بذل وسعه واللازم في الاجتهاد ليس الا بذل الوسع لانه المقدور وقوله لاحكام أى لانه لم يصادف ذلك الشئ الذي لو حكم الله - كما معنا لكان به - كما يفهم من قول الشارح فيمن لم يصادف ذلك الشئ وقوله وابتداء أى لانه بذل وسعه على الوجه المعتبر وهو انفسا بذل وسعه ثم تارة يؤيده الى المطالب وتارة لا وقوله لا انتهاء أى لان اجتهاده لم ينته الى مصادفة ذلك الشئ وانطفا في قول الشارح وهو محطى - كما غير الخطأ عند الجمهور لان الخطأ حكمه مصادفة ذلك الشئ الذي لو حكم الله لكان به وان لم يقع الحكم به فمخطئا اعدم أصابه ماله المناسبة الخاص وان لم يحكم به وانطفا عند الجمهور عدم مصادفة ما حكم الله به بعينه في نفس الامر سم (قوله) والله تعالى فيها حكم) أى مع من من أصابه فهو المصيب ومن أخطأ فهو المخطئ (قوله) بل هو كدقيق يصادفه من شاء الله) لا يقال لفائدة على هذا النصوص والنظر فيها لا بانقول لفائدة النصوص والنظر فيها على هذا انها أسباب عادية لمصادفة الاثر انه لو لا السبب الى محل الدفين وحصول بعض الأفعال كقوله لقضاء الحاجة مثلا لمصادفة فانه لو استمر في محله لم ينتقل منه الى غيره ولم يصد منه فعل لم يصادف ذلك الدفين مع ان كلاما من سببه وما صدر منه من الأفعال ليس علامة على ذلك الدفين وانما اداله بطريق الاتفاق والمصادفة سم (قوله) والصحيح أن عليه أمانة) انفسا بقوله أمانة دون الدليل المعبر به في المقابل السابق اشارة الى رد ما قاله بشر الرازي وبابكر الاصم أن عليه مالا قطعا وان الخطأ ثم وما قاله غيرهما أن عليه دليلا قطعا وما لا من خلفه الدليل وغرضه وبقي الكلام في أن الاشارة الى القول بان عليه دليلا قطعا هل يوافق أن الفرض المسئلة التي لا قاطع فيها سم (قوله) والله مكلف باصاته أى الحكم لا امكانها) أى الأصابع وفي قوله لا امكانها اشارة الى رد القول بانها غير مقدورة في التكليف بها تكليف مالا يطاق ووجه الرد مع انها غير مقدورة بل هي ممكنة لكن التكليف باصاته قد ساقفه قوله بعده بل يؤجر عليه وسعه في طاعة فان قاس كونه مكلفا باصاته ان لا يؤجر عند الخطأ لانه حينئذ لم يأت بالواجب فكيف يؤجر مع ذلك ويمكن ان يقال ليس المراد كونه مكلفا باصاته انه ما زال مع حصول الأصابع ولا يدل المراد بذل وسعه لطلب حصرها وهذا لا ينافي انه اذا أخطأ أثبت لانه أنى بما كلف به ولقال أن يقول ما فائدة انه مكلف بالأصابع مع الزامه بذل وسعه بكل حال ومع الاكتفاء بذل وسعه وان لم يصبر بحجاب بان فائدة مجرد بان قول بالانتم عند عدم الأصابع كما اشار له الشارح سم (قوله) والله تعالى فيها حكم

الاشعري (والقاضي) أبو بكر الباقلاني (وابو يوسف ومحمد) صاحب أبي حنيفة (وابن سريج) كل مجتهد فيها (مصنف) قال الاولان (حكم الله) فيها (تابع) لظن المجتهد في غلظه فيها من الحكم فهو حكم الله في حقه وحتى مقلده (وقال الثلاثة) السابقة (هناك ما) أى فيها شئ (لوحكم) الله فيها لكان به) أى بذلك الشئ (ومن ثم) أى من هنا وهو قولهم المذكور أى من أجل ذلك (قالوا) أيضا فيمن لم يصادف ذلك الشئ (أصاب اجتهادا) لا حكمه وابتداء لانتهاء فهو محطى حكما وانتهاء (والصحيح) وقال الجمهور أن المصيب (فيها) واحد (ولله تعالى) فيها (حكم) قبل الاجتهاد قبل (لادليل عليه) بل هو كدقيق يصادفه من شاء الله (والصحيح) أن عليه أمانة (وأنه) أى المجتهد (مكلف باصاته) أى الحكم لا امكانها (وقيل) لا يعموده (وان مخطئه) لا يأتى بل يؤجر ليدله وسعه في طلبه (وقيل) بأن لم يصد أصابته المكلف بها (أما الجزئية) التي فيها قاطع من

نص أو اجماع واختلف فيها لعدم الوقوف عليه (فالمصيب فيها واحد وفا) وهو من وافق ذلك القاطع (وقيل على اختلاف) فيما لا قاطع فيها وهو بعيد (ولا يأتى المخطئ) فيها بناء على أن المصيب واحد (على الاصح) لما تقدم ولقوله والمقابل هنا غير بالاصح



(وقى نصر مجتهد) في اجتهاده (أو وقفا) لئلا الواجب عليه من بذل وسعة فيه (مسئلة لا ينقض الحكم في الاجتهادات) لا يقي  
الحاكم به ولا من غيره بأن اختلف الاجتهاد (وقفا) اذ لو كان نقضه لما انقض النقص وهو نقض مصلحة نسب الحاكم من فصل الخصومات  
(فان خالف) الحكم (نصا أو ظاهرا جليا أو لوقفا) وهو التماس الجسلي نقض مخالفته لسل المذكور (أو حكم) حاكم (بمخلاف  
اجتهاده) بأن قلده غير نقض حكمه لمخالفته لاجتهاده وامتناع تقليده فيما اجتهده فيه (أو حكم) حاكم (بمخلافه) نصا أمامه غير معتد به  
من الأئمة (حيث يجوز) لامتداد امام تقليده غير مانع، بل قلده حكمه أحد الاستقلال فيه برأيه أو قلده غير امامه حيث يمنع تقليده وسياق  
بيان ذلك (نقض) حكمه لمخالفته لنص امامه الذي هو في حقه لا التزامه تقليده كالذي ليل ٢٢٩ في حق المجتهد ما اذا قلده في  
حكمه غير امامه حيث

يخوّر تقليده فلا  
ينقض حكمه لأنه  
أدائه إنما حكم به  
لوجهه عنده (ولو  
تزوج بغير ولى) اجتهاد  
منه بوجهه (ثم نصير  
اجتهاده) إلى بطلانه  
(فالاصح) شحرمها  
عليه (لفظه الآن  
الطلاق وقيل لا يحرم  
انما حكم حاكم بالنصبة  
وكذا المقتضى) ينصير  
اجتهاد امامه) فيما  
ذكر حكمه كحكمه  
(ومن تغير اجتهاده)  
بعد الانتهاء (اعلم  
المستفتى) ينصيره  
(لكيف) عن العمل  
ان لم يكن عمل (ولا  
ينقض معه) موله ان  
عمل لان الاجتهاد  
لا ينقض ما اجتهاد لما  
تقدم (ولا يضمن)  
للمجتهد (المناف) بافتائه  
بالاتافه (ان نصير)  
اجتهاده إلى عدم

أي المبدء ان مقابله صحيح بخلاف المقابل فيما سبق فانه لم يعبر بالاصح المقصد في مقابلته بل عبر بالصحح المشعر  
بعدم صحة المقابل حيث قال وان مخالفته لا يثبت بل يؤسر أي والصحيح ان المخالفة ادم ذلك ضعف مقابله وهو  
القول بالاثم (قوله) متى نصير مجتهد المراد به النصف بصفات الاجتهاد لا المجتهد بالفعل فاندفع قول العلامة  
وفي تسمية المنصير مجتهدا بخلاف الاجتهاد واستغراق الفقيه الخ (قوله لا ينقض الحكم في الاجتهادات)  
لا يخفى ان بعض صور النقص في قوله فان خالف نصا أو ظاهرا جليا الخ من جملة الاجتهادات وقد نقض الحكم  
فيما افكان مراده الاجتهادات في الجملة وكأنه قال الا بما ساقى سم (قوله فان خالف نصا) أي في معناه  
بدليل مقابلته بقوله أو ظاهرا جليا أو الظاهر الجلي اما نص أي لفظ كتاب أو سنة أو ما قياسي ولذا جعله غاية  
لأظهار الجسلي وقوله فان خالف نصا الخ في موضع الاستثناء مما قبله كما مر الإشارة إليه (قوله) بخلاف  
اجتهاده) أي بان اداه اجتهاده إلى شيء فلم يحكم به وقيل قد غيره كما مر في الشارح ومثل ذلك ما لو تمكن من  
الاجتهاد فلم يقله وقيل غيره (قوله) فالاصح تحررها عليه (يعني ولو حكم بوجهه المقدح) لان حكمه إنما يرد  
الحل لمن يعتقدوه وان لم يجر نقضه مطلقا قاله العلامة (قوله فيما ذكر) أي في مسألة تزوج المرأة بغير ولى  
وقوله لحكمه حكمه أي فانما يحرم بسبب تغير الاجتهاد ولو حكم بالصحح كما (قوله لما تقدم) أي من لزوم  
التسلسل (قوله) بالاتافه) أي كما اذا اخبره ان الشيء الجامد كالسمن ينقض جمعه بوقوع العجاسة فيه فالتافه  
المستفتى بسببه تواءم بين لفتي انه لا ينقض الجميع الا حيث أمكن السمر بان فيه بجملة والا فلا ينقض الا  
العض الذي أمكن السمر بان فيه وكانت الصورة المستفتى فيها من القسم الثاني أي عدم السمر بان في جمعه  
فلا يضمن الفتى للمستفتى السمن الذي اتلفه ببقائه ولو لا بسبب تغير اجتهاده إلى عدم انقاف الجميع (قوله  
كالنص) أي في معناه بان لا يحتمل غيره مع كونه متواترا كالكتاب فانه مثال للقاطم ومثل النص الاجماع كما  
نه على ذلك بالكاف (قوله يجوز ان يقال) أعياها من الله أو على لسان الملك (قوله على لسان نبي)  
راجع أقوله أو عالم ويعم أن يرجع أيضا إلى نبي ويتصور ذلك في تبين متعاصرين كرمي وهو رون علم ما  
الصلوات والسلام (قوله) فهو صواب (من جملة) أقول لاني صلى الله عليه وسلم أو العالم كما يفيد قول الشارح  
أي موافق لحكمي وحاصل ذلك ان يجعل الله تعالى مثقفا المقر له ذلك دليلا على حكمه في الواقع بان لا يلزمه  
الامثلية ما هو حكمه في الواقع (قوله ونسب) أي تردد الشافعي في الوقوع قال بعضهم وهذا هو الظاهر ويحتمل  
ونسب التردد في أي في الوقوع اليهم وهذا هو الظاهر من قوله لحصل من ذلك خلاف يدل على أن الظاهر الثاني  
وأما حول الخلاف على الخلاف الصادر من الشافعي في الجواز على فهم وفي الوقوع على آخره خلاف الظاهر  
فلنأمل قرره بعضهم (قوله كيف كان) أي سواء كان نبي أو عالم (قوله من المعتزلة) قيد ذلك لئلا يتوهم موسى  
ابن عمران النبي صلوات الله وسلامه عليه (قوله) لولا أن اشتهى على أمي لأمرتهم بالسواك أي فهذا القول منه

اتلافه (للقاطم) لانه معذور بخلاف ما اذا تقرر لقاطم كالنص فانه يضمنه لنقصه (مسئلة يجوز ان يقال) من قبل الله تعالى  
(لاني أو عالم) على لسان نبي (أحكم) فإتشاء في الواقع من غير دليل (فهو صواب) أي موافق لحكمي بان يلهيه اياه اذ لا مانع من جواز  
هذا القول (ويكون) أي هذا القول (مدركا شرعا) يسمى التوفيق (لدلالته عليه) (وتردد الشافعي) فيه (قبل الجواز) وقيل في الوقوع  
ونسب إلى الجمهور لحصل من ذلك خلاف في الجواز وفي الوقوع على تقدير الجواز (وقال ابن السعني يجوز لفتي دون العالم) لان ترتيبه  
لا يتابع أن يقال ذلك (ثم اختلف) في جواز كيف كان أنه (يرجع) ويرجع بوقوعه موسى بن عمران عن المعتزلة واستند إلى حديث الصحيحين  
لولا أن اشتهى على أمي لأمرتهم بالسواك فكل صلاة أي لا وجب تعليهم وإلى حديث مسلم بأياها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا  
فقال رجل أكل عام رسول الله فسكت

حتى قالوا لا نأقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قلنا نعم لو جئت بولاستعظم والرجل هذا والافتقار عن حابس كافي رواية أبي داود وغيره وأجيب بان ذلك لا يدل ٢٣٠ على المدي لجواز ان يكون خيفة أي خبر في إيجاب الدلالة وعدمه وتكرار الخلق

صلى الله عليه وسلم ناشئ عن كون الله تعالى قال احكم بيننا وبينه كذا القول فيما بعده (قوله حتى قالها) أي  
الغظة كل عام بولاستعظم الله (قوله لو جئت) أي هذه الفريضة كل عام (قوله بولاستعظم) الامم زائدة  
للتأكيد (قوله بان ذلك) أي ما ذكر من الحديثين (قوله لا يدل على المدي) أي وهو النوع (قوله  
خيفة) أي فيما ذكر من الحديثين (قوله أو يكون ذلك القول) أي وهو لفظ الحديثين أي أوحي إلى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقول لو قلت نعم لو جئت أي بإيجاب الله تعالى وان يقول لو لان أشق على أمي  
لأمرتهم الخ أي لأمرتهم بأم الله تعالى (قوله وفي تعليق الأمر الخ) هذه مسئلة استطرادية هنا وحملها باب  
الأمر (قوله باختیار المأمور) أي بإرادته (قوله والتخيير قرينة على أن الطلب غير حازم) فيه إشارة إلى  
أن المراد بالتخيير تخيير تركه في الجملة لا تخيير بالفعل وتخيير تركه على الصواب والامتناع اجتماعه مع  
الطلب فلا يصح كونه قرينة عليه (قوله لمن شاء) مقول قال وهو خبره تدانحوف أي وذلك ان شاء (قوله  
بان يعتقد) تفسير للاخذ (قوله تخرج اخذ غير القول من الفعل الخ) فيه نظر بل المراد بانقول ما يشي  
الفعل بل والتقدير ايضا لان القول شاع استعماله في أي والاعتقاد المدلول عليه بالنظر انقول بالفعل أخرى  
وانتظر من المقتضى ما يدل على الرضا بآراء أخرى وعلى هذا جرى المولى سعد الدين تحمل القول في كلام المصنف  
كأن المحاج على ما يقع الفعل والتقرير (قوله وأخذ القول مع معرفة دليله فهو اجتهاد الخ) قال العلامة  
هذا بناء على جواز تجزئ الاجتهاد وأما على منه كما هو مقتضى كلام الشارع في شرح حده السابق فيكون  
تقليد آخر حاشي الخ كايخرج عنه تقليد المجتهد الكامل قبل الاجتهاد أو بعده بمقتضى آخر فانه تقليد مع  
معرفة دليل الآخر وان كان تقليد اجتمعا كإسبيء اه قلت الظاهر أنه على القول بعدم تجزئ الاجتهاد  
يكون أخذ القول المذكور مع معرفة دليله واسطة لعدم صدق كل من حدى التقليد والاجتهاد عليه وأما  
قوله كما يخرج عنه تقليد المجتهد الكامل الخ الجواب ان الأخذ بقول الغير بعد اجتاده الاجتهاد واستنباط  
ذلك الحكم بالدليل كما استنبطه الغير فاطلاق التقليد على الأخذ المذكور أعلاه من حيث سبق ذلك الغير  
به وليس من التقليد في شيء بل هو اجتهاد وحيد فهو خارج من حد التقليد وأما ان كان الأخذ المجتهد  
المذكور اقوال الغير مصحاحا لترك الاجتهاد بان قصد اخذ قول الغير من غير أن ينظر في الدليل وبأخذ منه  
على الوجه المقرر في حد الاجتهاد فهذا تقليد داخل في الحد المذكور قطعاً وان كان ممنوعاً فاعمل وهذا ينبغي  
على أطال به هنا سم (قوله بناء على وجوب البحث عنه) اعترض بأنه مبني على مرجوح كإسبيء عامر  
فالاولى في التوجيه أن يقال لان معرفة الدليل من الجهة التي اعتبارها في هذا الحكم لا تكون الاجتهاد  
(قوله وبازم) أي التقليد غير المجتهد سم لعل قائل قال فاند بديل قوله الآتي ومنع الاستاذ التقليد  
في القواطع أي كالعقائد فانه يقتضي التمسك على الاول وفيه نظر اذ قد يستعمل غير المجتهد معرفة البرهان  
الاعقلى مع عدم وصوله إلى مرتبة الاجتهاد في الفروع ولأسبيل إلى الزام من يستعمل معرفة البرهان على  
العقائد بالتقليد بل لا يجوز له التقليد كيف وقد ذهب بعضهم إلى أن التقليد في العقائد ممنوع وان التقليد  
فيها كافر وان كان القول بكفره ضعيفاً وبالجملة فالنقل في العقائد لم يقل أحد بوجوبه بل انما قيل بجوازه  
أو امتناعه فالوجه تخصيص ما ذكره هنا بغير العقائد (قوله ليس الخ) أي ليس التقليد من لزوم امتناعه في  
الخطا الحائر عليه أي على المجتهد (قوله وقيل لا يقد علم وان لم يكن مجتهداً) هنا مقابل لقوله بلزم غير  
المجتهد الشامل لعلم غير غيره وقوله وان لم يكن مجتهداً الجملة حالية ولا يصح ان تكون لافاضة لاقتضاها أنه  
لا فرق في الزم على الاول بين المجتهد وغيره وليس صحيحاً ان لا يجوز لغيره ان يقد بغيره كما هو مرص في قوله  
وبلزم غيره وقوله الآتي وطان الحكم الخ (قوله لان من صلاحية أخذ الحكم) أجيب بان المدار في عدم

وعدمه أو يكون ذلك  
القول بوجي لامن لتمام  
نفسه (وفي تعليق  
الإمر باختيار المأمور)  
تخوافل هكذا ان  
ثبت أي نهله (تردد)  
قيل لا يجوز لما بين  
طلب الفعل والتخيير  
فيه من التنافي والظاهر  
الجواز والتخيير قرينة  
على أن الطلب غير  
حازم وقد روى البخاري  
أنه صلى الله عليه وسلم  
قال صلوا لى المغرب  
قال في اننا لثمان شاء  
أي ركعتين كما روى  
رواية أبي داود  
فهم مسئلة التقليد أخذ  
القول بان يعتقد  
(من غير معرفة دليله)  
تخرج اخذ غير اقوال  
من الفعل والتقرير  
عليه فلا يسبغ تقليد  
وأخذ القول مع معرفة  
دليله فهو اجتهاد  
وافق اجتهاد القائل لان  
معرفة الدليل انما  
تكون للمجتهد لتوقفها  
على معرفته لسلامته  
عن المعارض بناء على  
وجوب البحث عنه  
وهي متوقفة على  
استقراء الأدلة كما  
ولا يقدر على ذلك الا  
المجتهد (و بلزم غير

المجتهد) عامياً كان أو غيره أي يلزمه التقليد للمجتهد لقوله تعالى فاسألوا أهل الذكركم ان يعلمون (وقيل بشرط التقليد  
تبين من هنا جتده) بان يدين مستنداً بلي من لزوم اتباعه في الخطا الحائر عليه (ومنع الاستاذ) أبو إسحق الأسفراييني (التقليد في  
القواطع) كالعقائد وموسى أي الخلاف فيما (وقيل لا يقد علم وان لم يكن مجتهداً) لان من صلاحية أخذ الحكم من الدليل بخلافه لعمري

(اماطان الحكم باحتجاده فصر عليه التقليد مخالفة) بهل حوب اتباع اجتهاده (وكذا المجتهد) أي من هو بصفتها الاجتهاد بهرم عليه التقليد فيما يقع له (عند الأكثر) لانه يمكن من الاحتياط في الذي هو اصل للتقليد ويجوز العود عن الأصل الممكن الى بدله كما في الموضوعاتهم وقيل يجوز له التقليد فيه لعدم علمه بالآن (وإنما يجوز للقاضي) لحاجته الى فصل الخصومة المطلوب تجاوزه بخلاف غيره (وربما يجوز تقليد الأعم) منه لانه عليه خلاف المساوي والافضل (وخامسها) يجوز (عند ضيق الوقت) الاستئصال عنه كالمسألة الوقتية بخلاف ما إذا لم يفتى (وسادسها) يجوز له (فيما يخصه) دون ما يقع فيه غيره ٢٣١ مسألة إذا تكررت الواقعة في المجتهد (وتجسد له) (ما يقتضي الرجوع) عما ظنه فيها أولاً (ولم يكن ذا كراً للدليل الأول وجب عليه) (تجديده بالنظر فيها) (قطعا) (وكذا) يجب تجديده (ان لم يتجدد) ما يقتضي الرجوع ولم يكن ذا كراً للدليل (لا ان كان ذا كراً) له اذ لو أخذ بالاول من غير نظر حرج لم يذكر الدليل كان خذلاً بشئ من غير دليل يدل عليه والدليل الأول له عدم تذكره لاقتضاؤه انظر من غير دليل بل عليه انظر منه بخلاف ما إذا كان ذا كراً للدليل فلا يجب تجديده بالنظر في واحدة من الصورتين اذ لا حاجة اليه (وكذا) (العامي يستفتي) في العالم (في حادثة) (ولو) كان (مقلداً) بناء على جواز تقليد الميت وافتاء المقلد كما سيأتي (فيتمتع) له (تلك) الحادثة هل يصيد

التقليد على اللاحية الكاملة لا على الصلاحية في الجملة (قوله اماطان الحكم) هنا مجتزؤه وقوله ولم يزم غير المجتهد (قوله باحتجاده) أي بالقليل ما بعده (قوله أي من هو بصفتها الاجتهاد) أشار بذلك الى أن المراد بالمجتهد من فيه أهلية الاجتهاد لا التقليد ما نقل لانه تقدم في قوله اماطان الحكم الخ والعطف يقتضي المعارضة (قوله فيما يقع له) أي وان لم يخصه (قوله وتجديدهما) أي دليل يقتضي الرجوع عما ظنه أولاً أي ما يحتمل أنه يقتضي الرجوع أو ما يقتضي الرجوع احتمالاً في العبارة تسامح وقرينه هذه المسامحة قوله وجب عليه تجديده بالنظر الا لا معنى لتجديده عند تحقق مقتضى الرجوع بالفعل والحاصل ان في قوله ما يقتضي الرجوع يجوز ما معه قرينه ومثله شائع فان قلت أي ذائفة في زائدته على ابن الحاجب هذا القيد أعني قوله وتجديده ما يقتضي الرجوع فاذ تهاهيم القطع الذي ذكره أخذ من الفقهاء فانه مقيد في كلامه بم هذه الزيادة فان انتفى وجوب التجديد بخلاف قال الشافعي في أصل الموضوع هل يلزم المجتهد تجديد الاجتهاد اذا وقت الحادثة مرة أخرى أم يقتضي اجتهاده الأول وجهان زاد النووي أصحهما لزوم الاجتهاد وهذا اذ لم يكن ذا كراً للدليل الأول ولم يتجدد له ما يقتضي رجوعه فان كان ذا كراً لم يلزمه قطعاً وان تجدد ما وجب الرجوع له قطعاً اه قاله سم وأطال في المقام ومقصود هذا كما يصرح به آخر عبارة رد المحتار في العلامة مما نصه قوله وجب عليه تجديد النظر للاثم قوله وتجديده ما يقتضي الرجوع اذ لا يخفى ان مقتضى الرجوع هو النظر في الدليل فزيادة التجديد على ابن الحاجب لا معنى لها بل يفسد ما قبله بعد لان كان ذا كراً لاقتضاؤه انه لا يجب تجديد النظر مع ذكر الدليل الأول وان تجديده ما يقتضي الرجوع عنه وفساده لاخفاءه الا ان يحمل قوله ما يقتضي الرجوع على الدليل دون الاجتهاد فيصير حينئذ تمامه اه وانما إذا تأملت فيما أوردته سم علمت ان الحق ما قاله العلامة وما ذكره من التناقض في عبارة (وهو مدفوع بان المفهوم منها تقيد الخلاف المذكور بالملكون كل من الأمرين المذكورين بها كونه ذا كراً للدليل الأول وتجديدهما وجب الرجوع في وجود الأول لم يلزمه التجديد بوجود الثاني بل لم يلزمه التجديد بقطعهما فمما ولا يخفى ان عدم لزوم التجديد اذا كان ذا كراً للدليل الأول مقيد بعدم تجديد ما وجب الرجوع وان لزوم التجديد عند وجود ما وجب الرجوع عن الأول مما قلنا أي سواء كان ذا كراً للدليل الأول أم لا هذا مفاد العبارة المذكورة وحديث فقوله العلامة بل يفسدها قوله بعد لان كان ذا كراً لاقتضاؤه الخ واضح فتمام (قوله وكذا ان لم يتجدد الخ) انما فصله بذلك لكونه دون الأول في الرتبة وان كان تجديده بالنظر فيه واجباً أيضاً قطعاً (قوله اذ لو أخذ بالاول الخ) لتبديل الصورتين وقوله بالاول أي بالدليل الأول (قوله هل بعد السؤال) انما أوردته بصورة الاستفهام دون أن يقول فانه بعد السؤال إشارة الى الخلاف في ذلك كما ذكرنا لخلاف في ذلك الزكري وغيره (قوله يجوز تقليد المفضل) أي في نفس الأمر لا يجب الاعتقاد اذ لا يتأتى حينئذ التفصيل الا في حالة العلامة أي ويرشد اليه قوله الا في غير ما يخلف من اعتقد مفعولاً لا واقع (قوله وجه ابن الحاجب) هو المشهور كما قاله العراقي وقوله يجوز أي تقليداً مفضولاً مطلقاً سواء ظنه فاضلاً أم لا فلا يجب البحث عن الراجح وقوله وإنما

(السؤال) ان افتاء أي حكمه حكم المجتهد في إعادة النظر فيجب عليه إعادة السؤال اذ لو أخذ بحجوب الأول من غير إعادة لتكان أخذاً بشئ من غير دليل وهو في حقه قول المفتي وقوله الأول لاثمة بقاءه عليه لاحتمال مخالفة له بالاعمال على ما يخالفه من دليل ان كان تجديده الى نفس الامام ان كان مقلداً (مسألة تقليد المفضل) من المجتهد فيه (أقول) أحداهم وجه ابن الحاجب يجوز وقوعه في زمن العصاة وغيرهم مشتهر متكرر من غير انكار انهم لا يجوزون أقوال المجتهدين في حق المقلد كالأدلة في حق المجتهد كما يجب الاخبار الراجح من الأدلة يجب الاخبار الراجح من الأقوال والراجح من أقوال المجتهدين في حق المقلد كالأدلة في حق المجتهد كما يجب

لمعتقده فاضلا) غيره (أومساويا) له بخلاف من اعتقده مغضولا كالواقع جماعين الدليلين المذكورين بهذا التفصيل (ومن ثم) أي من هنا وهو هذا التفصيل المختار أي من أجل ذلك نقول (لم يجب البحث عن الأرجح) من المجهدين لعدم تعيينه بخلاف من منع مطلقا (فإن اعتقد) أي العاقل (رجح واحد منهم تعين) لأن يقلده وأن كان مرجوحا في الواقع علمنا باعتقاده المبني عليه (والأرجح على فوق) (راجع ورعا في الأصل) لأن ٢٣٢ زيادة العلم تأثيرا في الاجتهاد بخلاف زيادة الورع وقيل بالعكس لأن زيادة الورع تأثيرا في

الزمت في الاجتهاد  
 وغيره بخلاف زيادة  
 العلم ويحتمل التساوي  
 لأن لكل مرجح وهذه  
 المسئلة منه على  
 وجوب البحث عن  
 الأرجح المبني على  
 امتناع تقليد المفسول  
 (ويجوز تقليد الميت)  
 لقائه فوله كما قال  
 أنصاف المذاهب  
 لا يموت موت أربابها  
 (خلاف الأمام) الرازي  
 في مقعده قال لأنه لقائه  
 لقول الميت بدليل  
 انعقاد الإجماع بعده  
 يموت الخائف قال  
 وتصفى الكتب في  
 المذاهب مع موت  
 أربابها لا يستفاد  
 طريق الاحتكام  
 تصرفهم في المداير  
 وكيفية بناء بعضها على  
 بعض وإنما يقتضي  
 خطبه من المختلف فيه  
 وعورض بجميعة  
 الإجماع بعده يموت  
 المجمعين (وبناؤها) يجوز  
 (أن يفقد الحى) للعاجة  
 بخلاف ما إذا لم يفقد  
 (ورابعه) قال الصنف

لا يجوز أي وإن اعتقده فاضلا فعلى البحث عن الأرجح (قوله كالواقع) بدل من مغضول أو مفسول  
 مطلق (قوله جماعين الدليلين) أي يحصل الأول على من اعتقده فاضلا أو مساويا والثاني على من  
 اعتقده مغضولا (قوله ومن ثم لم يجب البحث عن الأرجح) إن قلت هذا يفرع على الأول أيضا فشكل  
 تخصيصه بالثالث الذي دل عليه تقديم الظرف أعني من ثم قلت التقديم للاهتمام بولس فالحصر أضافي  
 لأنه بالنسبة لقول الثاني كما أشار له الشارح وتوله بخلاف من منع مطلقا فإن قلت لم أثار الثالث بذكر ذلك  
 قلت لأنه الذي يشوهم معه وجوب ذلك فإن قلت ما وجه تفرع عدم الوجوب على الثالث حتى صرح بتعير  
 المصنف بقوله ومن ثم لم يجب البحث عن الأرجح اعتقاد كونه فاضلا أو مساويا لا إضافي الوجوب بل بنسبته قلت  
 وجهه أن اشتراط مجرد اعتقاد ما ذكر يشعر بعدم اعتبار زيادة عليه فليتأمل سم (قوله أعمد تعيينه)  
 أي الأرجح لتقليد المداير على اعتقاده فاضلا أو مساويا (قوله بخلاف من منع مطلقا) أي فإنه يجب  
 البحث لأجل تبيين الفاضل والمساوي ولا يكتفى بالاعتقاد (قوله فإن اعتقد مرجح واحد منهم تعين) أورد  
 عليه أن هذا هو قوله يجوز لمعتقد فاضلا أو مساويا لا مفسولا كما صرح به الشارح فهو وتكرار مع  
 وفيه نظر لأن ذلك يجوز للمساوي وهذا بين الأضل فليس تكرار مع سم (قوله باعتقاده المبني عليه)  
 قوله المبني زمت سببي لقوله اعتقاده ويصح جعله اعتقادا قسلا باعتقاده وقوله عليه نائب فاعل المبني (قوله)  
 ويحتمل الخ) أي وليس قولا لاحد (قوله وهذه المسئلة) أي قوله والأرجح على الخ (قوله منه على  
 وجوب البحث عن الأرجح الخ) أي الذي هو مرجح عند المصنف وفيه نظرا أنه كما صرح بتعير على  
 وجوب البحث عن الأرجح يصح أيضا تفرعه على عدم الوجوب (قوله ويجوز تقليد الميت) أي  
 مطلقا أي فقد الحى أم لا نقله بجمعه لم ألام (قوله في منعه الخ) قد يقال نفسه له أغما هو من حيث كونه  
 عن الميت ولا يفعل به عنده من حيث نقل النسبة عن الميت المجتهدين واس هذا من تقليد الميت عنده  
 وأغما هو على الظن وبه هذا صير الخلف بينه وبين القوم أفضا فاهم يقولون لا يثبت قول لم يثبت ذلك وهو  
 يقول لا قول لم يثبت ولكن الحكاية عنه تغلب ظن أن هذا حكم الله وهذا هو في هذا المقام جدا فراحه  
 (قوله أن نقله عنه) أي الميت يجتهد في مذهبه أي مذهب الميت وهذا المجتهدين هو ما سمر عنه في سائر  
 مجتهذ المذهب (قوله ويجوز استفتاء من عرف بالاهلية الخ) أي وأما الانشاء ففيه أي في المسئلة الآتية  
 بعده هذه ولا يلزم من جواز الاستفتاء الذي هو طلب الانشاء الذي هو الإخبار بالحكم من غير  
 الزام (قوله هذا راجع للأول) أي وهو قوله من عرف بالاهلية وقوله راجع للثاني أي وهو قوله  
 أؤذن أهلاله وكلام الزركشي يقتضي أن المشار إليه ما في كلام الشارح وما قول المصنف بأشتهاره  
 بالعلم والعدالة وقوله وانتماء الناس يستفتون رجعا إلى الثاني وهو قوله أؤذن أهلاله (قوله)  
 للأجهول عطف على من من قوله ويجوز استفتاء من عرف الخ وذلك لأن وجوب البحث من جملة الطرق  
 عن علمه (قوله وقيل يكفي استفتاءه بنهم) قال العلامة قدس سره الاستفتاء في الاشتغال  
 وفهم أن معرفة الأهلية بالاشتهار كافية فهذا الأصح قول آخر يحتمل هنا خلاف ما قدمه أولا بقوله ويجوز

(الهندى) يجوز تقليده فيما نقل عنه (أن نقله عنه مجتهد في مذهبه) لأنه لم يرفعه مدار كمي بين  
 ما استمر عليه وما لم يستمر عليه فلا يتصل بان يقلده إلا ما استمر عليه بخلاف غيره (ويجوز استفتاء من عرف بالاهلية) (أؤذن) أهلاله  
 (بأشتهاره العلم والعدالة) هذا راجع إلى الأول (وانتماءه والناس مستفتون) له هذا راجع إلى الثاني (ولو) كان من ذكر (أفضا) فانه  
 يجوز أن يفقه كغيره (وقيل لا يقتضي كافي في المعاملات) للاستفتاء بقضائه فيها عن الافتاء عن القاضي شرح أنا قضى ولا يقتضي (الأجهول)  
 علمنا أو علمه فلا يجوز استفتاءه لأن الأصل عدمه (والأصح وجوب البحث عن علمه) (بأن يسأل الناس عنه وقيل يكفي استفتاءه بينهم)

(والاكتفاء بظاهر العدالة) وقيل لا بد من الصحت عنها (و) الاكتفاء (بغير الواحد) عن علمه والله سبحانه على الصحت عنها وقيل لا بد من اثنين (ولاعلموا سؤاله) أي العالم (عن ماخذ) فيما افتأه (استرشادا) أي طلبا لارشاد نفسه بأن تدع للقبول ببيان المأخذ لا تقتنا (ثم عليه) أي العالم (ببانه) أي المأخذ لسأله المذكور تحصيل الارشاد (ان لم يكن حقيقا) عليه فان كان بحيث يقصر فهمه عنه فلا يبينه له صورنا لنفسه عن التبع فيما لا يبدو بعينه بل بخلاف المدرك عليه (مسئلة يجوز للقادر على التفرع والتراجع وان لم يكن مجتهدا) أي الحال انه غير متصف بصفات المجتهد (الافتاء عذوب مجتهدا) على ماخذ واعتقده (وهذا كما صرح به الامدي بمجتهد المذهب لا تطابق تعريفة السابق عليه فيجوز له الافتاء بمذهب امامه مطلقا لوقوع ذلك في الاعصار متكررا شائما ٢٢٣ من غير انكار بخلاف غيره فقد أنكر عليه وقيل لا يجوز

له لا نفاء وصف الاجتهاد عنه وانما يجوز الافتاء المجتهد ولا نسلم وقوعه من غيره في الاعصار المتقدمة (وثالثها) يجوز له (عند عدم المجتهد) للمصلحة اليه بخلاف ما اذا وجد المجتهد (وراسها) يجوز لقلد الافتاء (وان لم يكن قادرا) على التفرع (والتراجع) (لانه ناقل) لما يقتضي عن امامه وان لم يصرح بنقله عنه وهذا الواقع في الاعصار المتأخرة (وبجوز خلو الزمان عن مجتهد) أي ان لا يبقى فيه مجتهد (خلافه في ناهية) في منعهم الخلو عنه (مطلقا) لا بدقني (العبد) في منعه الخلو عنه (المات بداع الزمان) ينزل له القواعد فان تدعى بان أنت اشراط الساعة الكبرى

استفتاء من عرف بالاهلية الخ فتأمل اهـ ويجب ان ماسر فيما اذا حصل له من الاشتراعه اوطن بالا هلية وماهنا فيما اذا لم يحصل له منه ذلك بان لم يوجد لا مجرد اشتهار بالعلم من غير أن يعلم أو يظن منه ذلك قاله سم (قوله والاكتفاء بظاهر العدالة) أي لان الغالب من حال العلماء العدالة وليس الغالب من حال الناس العلم (قوله والاكتفاء بغير الواحد) أي العدل قال النووي وهذا محمول على من عنده معرفة تميز بها بين الناس وغيره ولا يفيد في ذلك خبر أحد الأمة (قوله لارشاد نفسه بان تدع الخ) أي لارشاد نفسه بسبب ادعائها قاله سمية (قوله ثم عليه بانه) أي باللاجرو وان كان ظاهرا للعبارة الوجوب (قوله ان لم يكن حقيقا) لعل المراد بانحنى ما لا يصل عادة اتصال مثله الى الذهن أشار له سم (قوله يجوز للقادر على التفرع الخ) أي على استنباط الأحكام من نصوص امامه والتفريع على قواعد هذه والمعبر عنه كما صرح بمجتهد المذهب فقوله وان لم يكن مجتهدا أي مطلقا لاجل حايه وان زائدة وليست بالجملة معطوفة على مقدور قبله أي ان كان مجتهدا وان لم يكن مجتهدا لاقضاءه ان المجتهد يبقى عذوب مجتهدا خرمع انه غير سائق كما تقدم (قوله بخلاف غيره) أي غير القادر المذكو وقد دخل في التفسير مجتهد الفتوى وهو كما صرح المتعريف مذهب امامه القادر على التراجع دون التفرع قال بعضهم وفي تسميته مجتهد فتوى مع هذا تناقض لا يخفى اهـ ويمكن أن يجاب بان تسمية بذلك بناء على القول الرابع وهو ما عليه العمل في الاعصار المتأخرة فلا تناقض (قوله وانما يجوز الافتاء المجتهد) أي المطلق كما هو المراد بالمجتهد في قول المصنف وثالثها عند عدم المجتهد (قوله ورابعها يجوز الخ) هذا هو الراجح كما تقدمت الاشارة اليه وهو المعبر عنه بقوله قبل بخلاف غيره فهذا مقابل لمفهوم قوله السابق يجوز للقادر الخ وقال السبكي هذا القول أي وهو قوله ورابعها الخ أهم من ترجمة المسئلة الخ قال سم وقد منع ذلك بوجه صنيع المصنف بان قوله للقادر قبله لمفهوم وهو الينع لقهره فكانه قال للقادر دون غيره والترجمة باعتبار المطلق والمفهوم عامة فلا اشكال في حكاية هذا الرابع وكأنه قال مسئلة يجوز للقادر دون غيره وقيل لا يجوز للقادر ايضا وثالثها يجوز للقادر دون غيره عند عدم المجتهد ورابعها يجوز للقادر وغيره ولا يخفى ان نظام هذا التقدير اهـ (قوله ويجوز خلو الزمان عن مجتهد) انظر هل المراد الخلو ازعلا وشرعوا الظاهر ان كلاهما صحيح (قوله أي ان لا يبقى فيه مجتهد) أشار بذلك الى ان المراد الا من أن لا يوجد فيه أصلا أو يوجد منه بقدر لا الاول فقط كما قد يشوهم من لفظ الخلو سم (قوله ما لم يتداع الزمان الخ) المراد تداعي الزمان دعاءه منه بهضالى الزوال والذهاب وهو كناية عن اشرافه على الزوال والتفريع عما كان وقوله ينزل القواعد تدل على انقطاعها والاعراض عنها (قوله ظاهرا من على الحق الخ) فيه أن ظاهره مدعى على الحق لا يقتضى أن تكونوا غيرته الاحتياط والكلام فيه هو يمكن أن يقال اذا أطلق المتن أنصرف القدر الكامل (قوله ستزعه) يدل من يقصص المتن (قوله وبتد فيها الجهل) أي ثبت بدليل الرواية الثانية (قوله ولما روضة هذه الاحاديث للاول الخ) قال

(٣٠ - ثانيا - ثاني) كطلوع الشمس من مغربها وغير ذلك جازا لخلوعه (والختار) بعد جواز انه (لم يثبت وقوعه) وقيل يقع دليل عدم الوقوع حديث الصحيحين بطرق لا تزال طائفة من أممى ظاهرين على الحق حتى باتى أمر الله أي الساعة كما صرح بهافي بعض الطرق قال البخاري وهم أهل العلم أي لا يتداع الحديث في بعض الطرق بقوله من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين و بدل الوقوع حديث الصحيحين ايضا ان الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى اذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤساء جهلا لأنهم لو افاضوا بغير علم فضلوا واضلوا هذا لفظ البخاري وفي مسلم حديثان بين يدى الساعة ما بارفع فيها العلم ويترك فيها الجهل ونحوه حديث البخاري ان من اشراط الساعة أن يرفع العلم ويثبت الجهل والمراد برفع العلم قبض أهله ولما روضة هذه الاحاديث للاول قال المصنف لم يثبت وقوعه دون لا يقع ويمكن رد الاول اليها

بان براد بالساعة مقرب منها (وذا عمل العاقل يقول بمجهتد) في حادثة (فليس له الرجوع عنه) الى غيره في مثلها لان التقيد التزم  
ذلك القول بالعمل به بخلاف ٢٣٤ ما اذا لم يعمل به (وقيل يلزمه العمل) به (بمجرد الالتفات) فليس

له الرجوع الى غيره  
فيه (وقيل) يلزمه  
العمل به (باتسرع في  
العمل) به بخلاف  
ما اذا لم يشرع (وقيل)  
يلزمه العمل به (ان  
الترزمة) بخلاف ما اذا لم  
يلزمه (وقال السجاني)  
يلزمه العمل به (ان  
وقع في نفسه محته)  
والافلا (وقال ابن  
الصلاح) يلزمه العمل  
به (ان لم يوجد مقت  
آخر فان وجد تخير  
بينهما والاصح جواز)  
أي جواز الرجوع  
الى غيره (في حكم آخر)  
وقيل لا يجوز لانه  
يسؤال المجهتد والعمل  
بقوله التزم مذهبه  
(و) الاصح (انه يجب)  
على العاقل وغيره  
من لم يبلغ رتبة  
الاجتهاد (الانزام  
مذهب معين) من  
مذاهب المجهتدين  
(يعتقده ارجح) من  
غيره (او مساويا) له  
وان كان في نفس  
الامر مرجوحا على  
المختار المتقدم (ثم)  
في المساوي (ينبغي)  
النسبي في اعتقاده  
ارجح لبعده اختياره  
على غيره (ثم في  
جروحه) (ان قال احداهما لا يجوز لانه التزمه

العلامه رحمه الله تعالى المناسب لقول المصنف لم يثبت وقوعه ان يقول الشارع ومعارضه الاول لهذه  
الاحاديث والمناسب لقول الشارع دون لا يقع أي الذي هو مراد المصنف ان يقول المصنف والمختار لم يثبت  
عدم وقوعه بعرف ذلك بالتأمل اه اما كون المناسب لقول المصنف لم يثبت وقوعه ما ذكره فهو جهة ان  
عدم الثبوت اغنا عن دليل عدم الوقوع لان دليل الوقوع لا يدل على عدم الوقوع لعدم الدليل على  
عدم الوقوع لم يكن الوقوع ثابتا بخلاف دليل الوقوع فانه لم يدل على الوقوع كان الوقوع باعتبار ما ناسا  
واما كون المناسب لقول الشارع دون لا يقع ما ذكره فهو جهة ان عدم الوقوع هو مدعى المصنف لكن  
منه من التصريح به معارضة دليل الوقوع ومعلوم ان معارضة دليل الوقوع تجعل عدم الوقوع الذي هو  
المدعى غير ثابت ولا يخل بالوقوع غير ثابت ويمكن توجيه ما ذكره الشارع به ان أراد بقوله ولمعارضه الخ  
تعديل قوله قال المصنف الخ باعتبار قوله دون لا يقع فهو محط التعديل يعني اغنا عن المصنف التعبير بعدم  
الوقوع الدال عليه الحديث الاول لاجل ان هذه الاحاديث الدالة على الوقوع معارضة له ومعلوم ان  
المناسب لترك التعبير المذكور هو معارضة هذه الاحاديث للاول دون العكس وانما لم يقل المصنف  
والمختار لم يثبت عدم وقوعه لان هذا التعبير لا شعاعه بالميل الى الثبوت وقوعه لا يناسب بمختار المصنف الذي  
هو عدم وقوعه بخلاف ما هو به فانه المناسب لمختاره المذكور لا شعاعه بميله الى عدم الوقوع المذكور  
والحاصل ان العدول عن التعديل له باعتبار تعلقه بالمعنى الاول وترك تعديله باعتبار تعلقه بالمعنى الثاني  
فقول الشارع ولمعارضه الخ تعديله باعتبار تعلقه بالمعنى الاول وترك تعديله باعتبار تعلقه بالمعنى الثاني  
لوضوحه فتأمل فانه في غاية الدقة وذلك بسقط الاشكال المذكور بالمعنى على ان المراد بالعكس اعني  
تعديل العدول باعتبار الامر الثاني هذا كله بناء على ان مراد المصنف من عدم ثبوت عدم وقوعه اما ان  
كان مراده منه التردد في الثبوت وعدمه فلا يتوهم غبار على قول الشارع ولمعارضه الخ كما هو ظاهر  
ولا على قول المصنف والمختار لم يثبت وقوعه أي ولا عدمه فتركه ككشاف كسر ايل تفكيك الحركات لم يرد من  
ذلك عدم الوقوع حتى يكون المناسب له ولمعارضه الاول هذه الاحاديث فليكن بالتأمل الصادق اه سم  
(قوله بان براد بالساعة) أي في الاول (قوله وذا عمل العاقل) المراد به من عدا المجهتد المطلق (قوله)  
بقول بمجهتد الخ) أي كان بقله مال كما مشافق لنكاح بولي ثم يردن كما آخر يدون ولي على مذهب  
من براه فليس له ذلك (قوله فيه) أي فيما افتاءه وفي منعه وكذا يقال في قوله وقيل يلزمه العمل به  
بالشروع الخ (قوله ان التزمه) أي بان ضمهم على التسليم به (قوله وقال السجاني يلزمه العمل به ان وقع  
في نفسه محته والافلا) فيه امران احدهما انه لا يلزم من وقوع محته في نفسه التزامه كالا يلزم من التزامه  
ان يقع في نفسه محته فهما متبايران وثانيهما ان ظاهره انه اذا لم يقع في نفسه محته لا يلزمه العمل به وان  
شرع في العمل لكنه يجوز وعدم وقوع محته في نفسه صادق بما اذا تردد بالسواء وبما اذا ظن عدم محته  
وقد عني الجواز في كل منهما ان اعتقد محته غيره اور محته حيث منعنا تقليد المفضل قاله سم (قوله)  
وقال ابن الصلاح الخ) فيه بحث لان ما نقله عن ابن الصلاح من انه اذا وجد مقت آخر تخير بينهما لم يرد  
مطابقا لما ذكره ابن الصلاح فانه كما في شرح المذهب عنه لم يقل بالتخير الا اذا لم يستثنى ان الذي افتاءه أولا  
هو الاعلم الاورع فان استثنى ذلك تبين الاول ويحاج بان المصنف ترك ذلك لانه لما سبق ولا يخفى  
ما فيه قاله سم (قوله والاصح جواز في حكم آخر) هذا غير ما تقدم كما هو واضح لان ما تقدم في النسل  
وهذا في حكم مخالف كالبيع بعد سؤاله في النكاح مثلا (قوله وقيل لا يجوز لانه يسؤال المجهتد الخ) بقي  
قول آخر وهو انه يجوز في عصر الصحابة والتابعين ومنتفع في العصر الذي استقرت عليه المذاهب (قوله ثم  
في المساوي) أي الذي اعتقده مساويا وانما قصره على المساوي اذ لا يتأتى في الرجوع النسبي في اعتقاده ارجح

وان لم يحب التزامه ثانيه يجوز والزامه بالابتناء غير ملازم (ثانيه لا يجوز في بعض المسائل) ويجوز في بعض تستطعن التوليد والجواز في غير ما عمل به اخذنا مما تقدم في عمل غير الملتزم فانه اذا لم يجز له الرجوع قال ابن الحاجب ٢٣٥ كالا مدي انما قاطع الملتزم ان

بذلك وقد حكاه في  
الجواز فيقيد بما قلناه  
وقيل لا يجب عليه  
الالتزام مذهب معين  
فله ان يأخذ فيما يقع له  
بهذا المذهب فانه  
ويقره اخرى وهكذا  
(و) الامع (انه متنع  
تتبع الرخص) في  
المذاهب بان يأخذ من  
كل منها ما هو الا هو  
فيما يقع من المسائل  
(وخالف ابو اسحق  
المروزي) الجوز ذلك  
والظاهر ان هذا  
النقل عنه سهو لما في  
الروضة واصلهما عن  
حكاية المناطلي وغيره  
عن أبي اسحق انه  
يفسح بذلك وعن أبي  
هريرة انه لا يفسح به  
والثاني وقد تفقه على  
الاولان اراد بعدم  
الفسح الجواز فهو  
مبنى على انه لا يجب  
الالتزام مذهب معين  
وامتناع التتبع شامل  
للملتزم وغيره ويؤخذ  
منه قبيد الجواز  
السابق فيما عمل به  
الى تتبع الرخص  
في مسألة اختلف في  
التقليد في اصول  
الدين في اي مسائل  
الاعتقاد كحدوث العالم  
وجود الباري وما

لا يلزم عليهم من حصول الماحصل (قوله وان لم يحب التزامه) اي ابتداء (قوله والجواز في غير ما عمل به)  
اي وعدم الجواز فيما عمل به بقوله اخذنا الخ اعلمنا المخذوف وقوله اخذنا مما تقدم اي من مفهومه وهوانه  
لا يجوز الرجوع فيما عمل به وقوله فانه اي غير الملتزم وقوله اذا لم يجز له الرجوع اي بعد العمل به وقوله  
فالملتزم اي بذلك اي بعدم جواز الرجوع (قوله وقد حكاه) اي في الملتزم الجواز اي واطلقا (قوله  
والاصح انه متنع تتبع الرخص) الرخصة هنا معناها القوي وهي السهولة سواء انطبق عليها احد الرخص  
اصطلاحا ام لا مسم وانما امتنع ذلك لان التتبع المذكور يحمل رباط التكليف لانه انما يتبع حيث  
ما تشبهه نفسه (قوله والثاني وقد تفقه على الاول الخ) الثاني هو ان اي مرر واولا او اسحق المروزي  
وانظر ما قلناه هذه الجملة الخالصة واعلم فائدتها الاشارة الى ترجيح قول الاول لان الشيخ احدث مقاما فقوله  
أقرب الى الحق او قول الثاني لان التمسك بالمال لا يخالف شذوذا لالموجب قوي قاله سم (قوله ان اراد بعدم  
الفسح الجواز) اي وان كان عدم الفسح لا يستلزم الجواز كما في ارتكاب صغيرة (قوله ويؤخذ عنه) اي  
من شمول الامتناع للملتزم وغيره (قوله قبيد الجواز) اي جواز الرجوع وقوله في ما يمل الملتزم وغيره  
مسئلة اختلف في التقليد في اصول الدين

لما فرغ من ذكر الخلاف في التقليد في الفروع اخذنا في الخلاف في التطبيق في اصول وقد قدم الاول  
لانه تابع للاجتهاد فذكره عقبه قال شيخ الاسلام رحمه من الخلاف في التقليد شيئا لكن قضية كلامه  
فيما فرغ من مسألة التقليد ترجيح قوله وقيل التفريق مسم فذكرنا الراسخ عنده وجوب التقليد فيه اه  
وأشارنا الى قوله ولزم اي التقليد غير المجتهد ومنع الاستناد بالتقليد في القواطع لان الحكاية عن  
الاستاذ تقتضي لزوم التقليد على الاول حتى في القواطع كاصول الدين لكن هذا في غاية العمود والظاهر  
ان هذا غير مراده كيف مع انه اختلف في الاكتفاء بالتقليد في صحة الايمان فالنظر لقادراته بل يكن واجبا  
فلا يقل من جوازه بل قد متنع دلاله فامر على ما ذكره انما فرغ من غير المجتهد وليس المراد بلزوم التقليد الا  
امتناع العمل بالتقليد والاجتهاد وهذا لا يقتضي امتناع النظر على القادر والله اعلم قاله سم (قوله اي  
مسائل الاعتقاد) قد علم ان المسائل هي القضايا لكن تشمل الناحية بقوله كحدوث العالم نظار في ان المراد  
بالقضية بالجمولات كحدوث الوجود وغيره ما قد يجب بان قوله هنا كحدوث العالم اي من حيث ثبوته  
فيكون المثال وهو قولنا العالم حادث وهي قضية ذات موضوع ومحمول وكذا يقال فيما بعده ولا ينافي هذا قوله  
بعد من الصفات لان المراد من حيث ثبوته الباري جل جلاله او نعمائه (قوله وغير ذلك مما سياتي) اي  
من الحائز في حقه تعالى ومن الواجب والمسؤول والحائز في حق الانبياء عليهم الصلوة والسلام ومن مسائل  
آخر سياتي ايضا كالمبدأ والماحد وقوله وله اثابة العامة وتعيين المصطنع وغير ذلك (قوله فقال كثير منهم  
الخ) تفصيل للاختلاف وليس المراد انهم اختلفوا او اختلف حصل ما ذكرنا هو بين (قوله بل يجب النظر)  
اي لوجوب المعرفة المنتوقعة عليه وبرعله اننا لا نسلم امكان وجوبها شرعا لان وجوبها كذلك انما يكون  
باجاب الله تعالى وهو غير ممكن اذا جابها الماعرف به تعالى او لغيره فان كان الاول لم تحصل الماحصل وان  
كان الثاني لم تكلف الناقل لان من لا يعرف كيف يعلم تكليفه اياه واجب باختيار الثاني ومنع لزوم  
تكليف الناقل لان شرط التكليف تصور له التصديق به فالتفاد من لم يفهم الخطأ اولم يفسد له أنت  
مكلف لامن لا علم له مكلف قاله سم (قوله لان المطلوب فيه) اي في اصول الدين (قوله قال تعالى لنبيه  
فاعلم انه لا اله الا الله الخ) استدلال على طلب الدين وهو استدلال بطريق السمع ومثله قوله  
نصلي على انظر واما في السموات والارض وقوله تعالى فانظر الى آثار رحمة الله كيف يهيئ الارض بعد  
موتها والارل لوجوبه انزل قوله تعالى ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار لآيات

يجب له ومنتع عليه من الصفات وغير ذلك مما سياتي فقال كثير منهم ووجه الامام الرازي والامدي لا يجوز بل يجب النظر لان  
المطلوب منه اليقين قال الله تعالى لنبيه فاعلم انه لا اله الا الله

فيه ولا يجب النظر  
اكتفاء بالنقل الجازم  
لأنه صلى الله عليه وسلم  
كان يكتفي في الأيمان  
من الأعراب وليسوا أهلا  
للتفكير فانقلبت بكملي  
الشهادة المني عن  
المقد الجازم ويقاس  
غير الأيمان عليه (وقيل  
النظر فيه حرام) لأنه  
مظنة الوقوع في الشبه  
والغشال لاختلاف  
الأذهان والانتظار  
بخلاف التقليد فيجب  
أن يحصر المكلف  
عقده بما يأتي به  
الشرع من العقائد  
ودفع الأولين دليل  
الشيء بان لا نسلم أن  
الأعراب ليسوا أهلا  
للتفكير فان اعتبر النظر  
على طريق العامة كما  
أجاب الأعصاري  
الأممي عن سؤاله  
عرفت بذلك فقال البصرة  
تدل على المعبر وأثر  
الاقدام تدل على المسير  
فمما عذات أراج وأرض  
ذات خجاج الأندل على  
اللطيف الخبير وما دعى  
أحسن الأعراب أو  
غيرهم للأيمان فيأتي  
بكلمته الأعدان ينظر  
فيهم تدل أم النظر  
على طريق المتكلمين  
من غير الأدلة وتدقيقها  
ويوقع الشكوك والشبه  
ههنا ففرض كفاية في  
حق المتأهلين يكفي قيام بعضهم به وأما غيرهم ممن يخشى عليه من الخوض فيه الوقوع في الشبه والغشال فليس له الخوض فيه (قوله

لاولى الألباب قال عليه الصلوة والسلام ولم يل لأحدنا أي مضطهين لحية أي جاني فيه ولم يتفكر فيها  
أودع ترك التفكير فهو واجب وهذا الدليل لا يخرج من كونه ظنا الاحتمال الأمر انما هو واجب وكون  
الخبر المنقول من قبيل الأحاد جوابه ما في شرح المقاصد حيث قال أن الظن كاف في وجوب الشرعي على  
أن الإجماع على أنه متواتر اذ بلغ ناقضه حد امتنع وطأهم على الكذب فيبذل القطع اه واستدلوا أيضا  
بان معرفة الله تعالى واجبة إجماعا ولا يتألباب النظر ومالائيم الإيجاب الأية فهو واجب وفيه اشكالات  
مبسطة مع الجواب عنها في محلها سم (قوله وقد علم الخ) من تمة الدليل ووطئه لما بعده لبس في قوله واتبعوه  
أنهم مأمورون بالعلم الذي صدر منه ودفع لما قد يتوهم من كون الأمر مصر وفاق ظاهره من طلب العلم منه  
فلا مثال يقرر المراد منه سم (قوله واتبعوه لعلكم تتقون) أي والامر للوجوب فوجب النظر لأن التقليد  
لا يوصل إلى العلم أي اتبعوه في أفعاله وأقواله ومن جهة أفعاله العلم بذلك (قوله وقال الغنزي) مقابل لقوله  
فقال كثيرون (قوله ويقاس غير الأيمان عليه) أراد الأيمان التصديق بمضمون كلمة الشهادة والا  
فالأيمان شرعا يطلق على التصديق بكل ما علم بحجج السو له صلى الله عليه وسلم (قوله وقيل النظر فيه  
حرام) مقابل لقوانين الطويلين في إثنان المصرح بهما في الشارح وحاصل الخلاف ثلاثة أقوال لا يجوز  
التقليد فيجب النظر يجوز التقليد ولا يجب النظر يحرم النظر قال شيخ الإسلام ومحل الخلاف في وجوب  
النظر في أصول الدين وعدمه النظر في غير معرفة الله تعالى أم أي فالنظر فيها واجب إجماعا كما ذكره  
التفتازاني وغيره اه قال سم وفيه أمران الأول ينبغي أن مرجع الهاء في قوله كما ذكره التفتازاني وغيره  
قوله أم النظر فيها واجب إجماعا لما قبله أيضا لأن العلم بذكر هذا الخلاف وإن محله ما ذكره وإنما استدل  
بقوله البحث الرابع لاختلاف بين أهل الإسلام في وجوب النظر في معرفة الله تعالى أي لأجل حصولها ثم  
أخذ يستدل على ذلك والثاني أن الظاهر أن ما ذكره السعد من الإجماع على وجوب النظر في معرفة الله  
تعالى غير مسلم عند الشارح وغيره الأثرى إلى تمثل الشارح لمحل الخلاف بقوله وجود المبري وما يجب  
له ومنتج هلم من الصفات فان ذلك متعلق بمعرفة تعالى وإلى استدلاله بقوله تعالى فاعلم أنه الخ فان ذلك  
متعلق بمعرفة وحدانيته فهو متعلق بمعرفة الله تعالى فهذا صريح في جريان الخلاف مطلقا وإلى ما حكاه من  
استدلال الغنزي على الجواز فانه متعلق بمعرفة تعالى وهو يقتضي جريان الخلاف مطلقا إلى أن السعد  
في أثناء استدلاله على الوجوب قال مانصه على أنه لو ثبت جواز الاستكفاء بالتقليد في حق البعض  
فهو لا ينافي وجوب المعرفة بالنظر والاستدلال في الجمله اه وفيه اشعار بأنه غير قاطع بعوم حكم الإجماع  
الذي حكاه فليتامل سم (قوله لأنه مظنة الوقوع في الشبه والغشال) فيه أن النظر الذي هو مظنة  
ما ذكره والنظر التفتع على الجارى على طريق المتكلمين لا الاحكامى الذى هو على طريق العامة فليس  
مظنة لذلك والمتبره النظر الاحكامى كما شبهه عليه الشارح والشبه التباس الحق بالباطل بحث يحصل  
الخبر والغشال سلوك طريق لا يوصل إلى المطلوب فيستند مانس بحق حقا (قوله فان اعتبر النظر  
على طريق العامة الخ) يفيد أن المراد بالتقليد هنا ما عدا النظر بالمعنيين أعني ما كان على طريق  
العامة وما كان على طريق المتكلمين وذلك بأن ينشأ انسان على شاطئ جبل ولم يتفكر في ملكوت  
السموات والأرض وأخبره غيره بما يلزمه اعتقاده وصدقه بمجرد اخباره من غير تفكير وتدبر (قوله الا  
تدل الخ) استغنى عن تقريره وهو خبر عن قوله فسماء الخ وجاء في روايه و يجوز ذات أمواج فيكون  
الضهير لثلاثة (قوله للأيمان) أي لاظهاره والافه ونفس الانعاع (قوله من تحسر بالأدلة) بيان  
لطريق المتكلمين من غير الأدلة تخليصها عما يحيل بوجه الدلالة كقصد شرط من شروط الانتاج في  
الناس فقد احيى الصغرى في الشكل الأول عسلا (قوله وتدقيقها) أي تطبيقها على المدعى  
(قوله ودفع الشكوك) أي الاحتمالات والشبه أي المعارضة للأدلة (قوله ففرض كفاية في حق  
المتأهلين) إشارة إلى أن فرض الكفاية يتوجه إلى الجميع ويسقط بفعل البعض كما هو الصحيح



وهذا حمل نهي الشافعي وغيره من السلف وفي الله عنهم عن الاشتغال بهم الكلام وهو العلم بالعقائد الدينية عن الأدلة البينة موعلي كل من الأقوال الثلاثة تجمع عقائد المقلدون كان آتيا بترك النظر على الأول (وهو الأشعري) أنه (لا يصح إيمان المقلد) وشنع أقوام عليه بأنه يلزمه تكفير العوام وهم غالب المؤمنين (وقال) الأستاذ أبو القاسم (القشيري) فدفع التشنيع هذا (مكتوب عليه) قال المصنف (والحقيق) في المسئلة المانع لتشنيع أنه (أن كان) التقليد (أخذ القول الغير بغير جمع احتمال شك أو وهم) بأن لا يجوز به (فلا يكتفى) إيمان المقلد قطعا لأنه لا إيمان مع أدنى تردد فيه (وإن كان) ٢٣٧ التقليد أخذ القول الغير بغير جمع لكن

(خزا) وهذا هو المعتقد (فيكني) إيمان المقلد عند الأشعري وغيره (خلافا لابي هاشم) في قوله لا يكتفى بل لابد لصحة الإيمان من النظر وعلى الاكتفاء بالتقليد الجازم في الإيمان وغيره قال المصنف (فليحسن) المكلف (عقده) بأن (المالم) وهو ما سوى الله تعالى ولا حاجة لقول بعضهم وصفاته فلها ليست غيرهم كما أنها ليست عينه (محدث) أي موجود عن القدم لأنه متغير رأى يعرض له المتغير كما يشاهد وكل متغير محدث لأنه وجد بعد أن لم يكن (وله) صانع ضروري أن المحدث لابد له من محدث (وهو الله الواحد) إذ لو جاز كونه اثنين لحازان رب يد أحدهما شيئا والآخر منه الذي لأضده غيره

(قوله) وهذا حمل نهي الشافعي (الخ) الإشارة إلى ما ذكر في حق غير المتأهلين (قوله) وهو العلم أي التصديق بالنظر والاستدلال بالعقائد أي المعتقدات وهي المسائل التي هي مسمى أصول الدين كما سبق في قوله وهو العلم بالعقائد الخ مع قوله سابقا أي مسائل الاعتقاد أشار إلى أن مسمى أصول الدين العقائد أي المعتقدات ومسمى علم الكلام العلم بتلك العقائد قرر به بعضهم (قوله) وإن كان آتيا بترك النظر على الأول) يفيد أن النظر على الأول ليس شرطاً لصحة الإيمان سم (قوله) وشنع عليه أقوام الخ) ودالتشنيع المذكور بان المعبر النظر على طريق العامة كما مر قال المتقدم في شرح المقاصد ليس الخلاف فيمن يمكن دار الإسلام من الامصار وأقرى والبحارى فاهم. يتفكر وفي خلق السموات والأرض بل فيمن نشأ في شاطئ جبل وأخبره بخبر بوجود الإيمان فآمن من غير تفكير هذا حاصل كلامه والحاصل أن العوام ليسوا مقلدين بل ناظرين نظرا شرعا كما تقدم في كلام الأعرابي فلا يلزم تكفيرهم (قوله) بغير جمع) احتراز به من التقليد للاتباع فإنه مع صحة فيكني خزايا بخلاف ما غاير المصنف من تفسير التقليد هنا وتفسيره فيما سبق حيث قال فيما سبق هو أخذ القول من غير معرفة دله وهذا أخذ القول الغير بغير معرفة دله بما ذكره هنا عن التقليد للاتباع عليهم الصلاة والسلام كذا في منع الموانع له ولا يخفى فانه مائة مائة (قوله) مع احتمال شك أو وهم) الإضافة سابقة لآتي احتمال أن يتقادم ما هما والوهم احتمال مرجوح قاله العلامة (قوله) وإن كان التقليد الخ) فيه أن يقال إن مسمى التقليد هو أخذ قول الغير على سبيل الجزم به من غير معرفة دله كما هو المعتبر وأما أخذ مع احتمال الشك أو الوهم فليس من التقليد خلاف ما هو منه كلام المصنف والشارح وأن الخلاف في المقلد باعتني المذكور وهو لا أخذ قول الغير حازماته فيأذ كره المصنف من الجمع غير صحيح (قوله) بل لابد لصحة الإيمان من النظر) أي على طريق المتكلمين فالنظر عنده شرط صحة في الإيمان ينتفي الإيمان بانقائه والحاصل أنه اختاف في المقلد على أنوال ثلاثة قليل وكافر وقليل مؤمن عاص بترك النظر وهو قول الجمهور والاصح أنه مؤمن غير عاص لأنه لا يكف الكافر الجازم وقد حصل وأما قامة الأدلة ورد الشبهة ففرض كفاية قد قام به غيره فيسقط عنه (قوله) ولا حاجة لقول بعضهم أي وهو امام الحرمين وهو ناظر لكون الصفات غير بالاعتني القوي لأن الصفة غير الموصوف وغير امام الحرمين نظر إلى التفسير الاصطلاحي وهو ما يمكن انفكاكه عن الموصوف فقال ليست غير أي ليست متفككة عن الذات وسيتخذ فاختلف لفظي (قوله) أي موجود عن القدم) أي بعد القدم وهذا تنبيه المتكلمين وأما الحكماء فانهم يفسرونه بالافتقار إلى الغير ويجعلونه قديما بالاعتليل أو الطبع وهو باطل كما تقرر (قوله) كما يشاهد) دليل للمصنف في قوله لأنه وجد بعد دليل الكبرى وفيه مصادرة أدنى صراحتي محدث لأنه محدث (قوله) الواحد) أي في ذاته فلا تركيب فيه وفي خلقه فلا شريك له وفي أفعاله فلا نظير له (قوله) اذ لو جاز كونه اثنين الخ) هذا برهان التبايع أي الخالف وفي تقديره بالشرح له نوع مخالفة لا يخفى (قوله) الذي لأضده غيره) قيد بذلك لئلا يتأخر له قوله لا امتناع ارتفاع الخ (قوله) ما خوذ من قوله تعالى الخ) أي بناء على الاكتفاء بوجوه وما أخذ الاشتقاق لكن قد ورد إطلاقه عليه كما ذكره البيهقي

كذلك كثر يد وسكونه فينتج وقوع المرادين وعدم وقوعه مما لا امتناع ارتفاع الضدين المذكورين واجتماعهما مقيمتين وقوع أحدهما فيكون مرده هو الاله دون الآخر لعجزه فلا يكون الا له لا واحدا واطلاق المتكلمين اسم الصانع عليه تعالى ما خوذ من قوله تعالى صنع الله الذي أتقن كل شيء (والواحد الشيء الذي لا يتقسم) بوجه (ولايشبه) بغير الباطل الشبهة أي به ولا بغيره أي لا يكون يشبهه وبين غيره شبه (بوجه والله تعالى قديم) أي (لا ابتداء له وجوده)

ولا تملكنا نلو كان خادنا الاحتياج الى محدث تعالى عن ذلك (حقيقته تعالى) مخالفة لما للحقائق قال المحققون ليست معلومة الآن (أى فى الدنيا للناس وقال كثيرانها معلومة لهم الآن لانهم مكلفون بالعلم بوجدانته وهو متوقف على العلم بحقيقته وأجيب بفتح التوقف على العلم به بالحقيقة وانما يتوقف على العلم به بوجه وهو تعالى يعلم صفاته كما احاط بها موسى عليه الصلاة والسلام فروع السائل عنه تعالى كخلص علمنا ذلك بقوله تعالى قال فروع وارباب العالمين الخ (واختلفوا) أى المحققون (هل يمكن علمها فى الآخرة) فقال بعضهم نعم لحصول الرؤى فبعضها كإسائى وبعضهم ٢٣٨ لاوارثية لا تنفيذ الحقيقة (ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض) لانه تعالى منزوع عن الحدوث

وهذه حادثة لانها أقسام العالم اذ هو اما قائم بنفسه أو بغيره والثانى العرض والأول ويسى بالعين وهو محل الثانى المقوله اما مركب وهو الجسم أو غير مركب وهو الجوهر وقد يقيد بالقدرة (لم يزل وحده ولا مكان ولا زمان ولا قطر ولا أوان) هذا من عطف الخاص على العام اذ القطر مكان مخصوص كالبلد والأوان زمان مخصوص كزمان الزرع واللداهى الى العطف لخطابة فى التنزيه أى هو موجود وحده قبل المكان والزمان فهو منزوعهما (ثم أحدث هذا العالم) المشاهد من السموات والأرض بما فيه (من غير احتياج) اليه (ولو شاء ما اخترعه) فهو فاعل بالاختيار بالذات (لم يحدث بانتداعه فى ذاته حادث) فليس كغيره محال للحوادث

(قوله ولا انتهاء) تفسيرا لازما القدم وهو البقاء (قوله الاحتياج الى محدث) أى وذلك ساقى وجوب الوجود (قوله واختلفوا هل يمكن علمها فى الآخرة) قال السكاك لم يرح الشارح ولا المصنف شيئا وألصق بكما قال البلقينى أنه لا سبيل له لقوله الى ذلك (قوله لا تنفيذ الحقيقة) أى العلم بها (قوله لانه تعالى منزوع عن الحدوث) أى لانه واجب الوجود لذاته والواجب هو الذى لا يحتاج فى شئ الى شئ فهو تعالى منزوع عن الحدوث لاستلزامه الاحتياج وهذه الامور حادثة لانها أقسام العالم الحادث قطعا فتكون حادثة قطعا (قوله المقوله) أى الذى يتوقف وجوده على وجوده واخترعه عن الميزان وهو محل لعارض بطريق تبعيته لذات لكن لا يقوم (قوله) هذا من عطف الخاص على العام) المشار اليه ما ذكر من قوله ولا قطر ولا أوان (قوله المشاهد) أى ولولته برنا كالجسم والملائكة (قوله ولو شاء ما اخترعه) أى فهو تعالى فاعل بالاختيار بالذات كما تقول الفلاسفة فانهم يزعمون ان ذاته تعالى اقتضت وجود العالم فلا يمكن تخلفه عنه تعالى عما يقولون علوا كبيرا (قوله لم يحدث بانتداعه فى ذاته حادث) أى كالتعب والنصب الذى قاله الهوداد انه ابتدأ الخلق يوم الأحد ثم استراح يوم السبت وقوله فى ذاته متعلق يحدث (قوله فعالم لما يرد) استدلال على قوله ثم أحدث العالم من غير احتياج اليه ولو شاء ما اخترعه وقوله ليس كغيره شئ استدلال على قوله لم يحدث بانتداعه فى ذاته حادث وعلى التنزيهات السابقة فى قوله ليس بجسم الخ (قوله المقدرة فى الازل) نعم لما يقع وهو توجهه لنفسه بالقدرة وانما فسر الشارح القدرة عاذا كقول المتن خبره وشهره والا فاعذر بالمعنى المصدري هو اتحاد الله الاشياء على قدر مخصوص ولا يضاف الشر الىه تعالى أدا وان كانت الاشياء كما خبره وشهره بانتهى قدره تعالى والقدرة بالمعنى المصدري قرن بالقضاء فى عبارة المتكلمين فقضاء الله تعالى عند الاشياء كفى شرح المواقف وغيره هو ارادة الازلية المتعلقة بالاشياء على ما هي عليه فيما لا يزال وقدره هو انه تعالى اتحاد الاشياء على قدر مخصوص من كونها على وفق الارادة (قوله كائن منه) انما قدره ليكون نصافا للغيرية ولا يهزم خلافا هو والا فهو واجب الخلف كما تقر فى محله (قوله ممكنا كان أو ممكنا) أراد الممكن بالامكان العام يشمل الواجب (قوله وما لا فلا) ظاهره وما لم يعلم أنه يكون وليس مراد ابل المراد وما علم أنه لا يكون كما ينسب الشارح وظاهر عبارة المتن يشمل صورتين احدهما انتفاء العلم رأسا وهو محال والثانية علم أنه لا يكون لانه يصدق عليه عدم علم أنه يكون وهو المراد سم (قوله فالارادة تابعة للعلم) أى عند الاشياء وأما عند المعتزلة فتابعة لا لمرادهم بقولهم ان الله برمد امر به من خبره سوا وقع أم لا ولا برمد ما ينهى عنه من شره سوا وقع أم لا ونظيره شره انخلاف فى ايمان أى جهل فعند الاشياء انه ما هو به وليس مراد او كرهه منهى عنه ومراد عند المعتزلة بالعكس من حيث الارادة قال أعتنا ولو اراد ما لا يقع كان نقصا فى ارادته لا كالحا عن التغرذ فمما لقت به وتوسط بعضهم بما يرفع الخلاف فقال ارادة نعمان ارادة أمر وشريع ارادة قضاء وتقدر فالأولى وتسمى الارادة الشرعية تتعلق بالطاعة بالامامة لقوله تعالى برمد الله بك البصر ولا يرد بك البصر والثانية وتسمى الارادة القدريه شاملة لجميع المحاكات لقوله تعالى فى برمد الله ان يهديه واعلم ان تبعية الارادة لا لمراد عند المعتزلة لاساقى قولهم بانحداهما مصداقا لمفهوما (قوله بقاءه الخ) أى وجوده وما مصداقا للبقاء فاستأنى

فهو كما قال فى كتابه العزيز (فعالم لما يرد ليس كغيره شئ) وهو السميع البصير (القدر) وهو ما يقع من العبد المقدر (قوله فى الازل خبره وشهره) كائن منه تعالى بخلفه وارادته (علم شامل لكل معلوم) أى ما من شأنه أن يعلم ممكنا كان أو ممكنا (جزيئات وكلبات وقدرته) شاملة لكل مقدور أى ما من شأنه أن يقدر عليه وهو الممكن بخلاف المنع (ما علم أنه يكون) أى وجود (ارادة) أى اراد وجوده (وما لا) أى وما علم أنه لا يوجد (فلا) برمد وجوده فالارادة تابعة للعلم (بقاؤه) تعالى (غير مستغنى ولا متناه) أى لا أول له ولا آخر (لم يزل) سبحانه موجودا (بما شاءه) أى بما نىبا

وهي مادل على الذات باعتبار صفة كالعالم والخالق (وصفات ذاته) وهي (مادل على فعله) لتوقفه عليها (من قدرة) وهي صفة تؤثر في الشيء عند تعلقه به (وعلم) وهو صفة ينكشف بها الشيء عند تعلقه به (وحياة) وهي صفة تقتضي صحة العلم لموصوفها (وارادة) وهي صفة تخصص أحد طرفي الشيء من الفعل والترك بالوقوع (أو دل عليها) (التنزيه) له تعالى (عن النقص من معصوم وبصر) وهو حاصله من زيد الانكشاف به سماعلي الانكشاف بالعلم (وكلام) وهو صفة عبر عنها بالنظم المعروف بالمسي بكلام الله تعالى وبسمان بالقرآن أيضا (وبقاء) وهو استمرار الوجود أما صفات الأفعال كالخلق والرزق والاحياء والامانة فليست أزلية بخلاف الصفات بل هي حادثة أي متغيرة لانها اضافات تعرض لقدرة وهي تعلقاتها بوجودات المفعولات لا وقات وجوداتها ولا عذور ٢٣٩ في انصاف الباري سبحانه

بالاضافات ككونه قبل العالم ومع بعده وأزلية اسمائه الراجعة الى صفات الافعال كما تقدم في جملة الاسماء من حيث جوعها الى القدرة لا الفعل فالخالق مثلا من شأنه الخلق أي هو الذي بالصفة التي بها يصح الخلق وهي القدرة كما يقال في الماء في الكوز روي هو بالصفة التي بها يحصل الازواء عند مصادفة الباطن وفي السيف في القند قاطع أي هو بالصفة التي بها يحصل القسط عند ملاقة المحل فان أريد بالخالق من صدر عنه الخلق فليس صدوره أزليا ذكر ذلك الله تعالى وبين رجوع الاسماء كلها الى الذات وصفاتها في المقصد الاسمي (وما مع في الكتاب والسنة من الصفات فنعتقد

(قوله) وهي مادل على الذات باعتبار صفة) أي والمراد هنا تلك الصفة وان حصل تدخل مع قوله وصفات ذاته لان مقام التنزيه مقام خطابة (قوله عند تعلقه به) دفع به ما يشوبهم من كون مقدور لا قدرة فقدمها (قوله) وهو صفة ينكشف بها الشيء عند تعلقه به) تسع في هذا التفسير المولى سعد الدين في شرح العقائد وهو كما قال بعض المحققين غير مناسب من جهة ان الانكشاف بهم سبق الخفاء وعلم الله تعالى منزعه عن ذلك والمناسب في تفسيره ان يقال صفة أزلية تدل على الشيء على وجه الاطاحة به على ما هو عليه دون سبق خفاء (قوله تقتضي صحة العلم) أي على وجه الشرطية بمعنى أنه ينبغي العلم بانفتاحها (قوله من الفعل والترك) أي وجود الشيء وعدمه هذا طرعا للشيء الممكن (قوله) وهو صفتان زيد الانكشاف بهما الخ المراد ان حقيقة الانكشاف بهما غير حقيقة الانكشاف بالعلم فكانا حقائقا للثلاث متغايرة فكذلك انكشافهما فلا يقال أنه يلزم تحصيل الماحصل أو اجتماع الامال في التفسير بالانكشاف ماحر (قوله وبسمان) أي الصفة والنظم المعبر به عنها وقوله أيضاً كإسمان بكلام الله (قوله) أما صفات الافعال) مختصرت قوله صفات ذاته (قوله أي محددة) أي اعتبارية في الأذهان لا في الخارج وأشار بذلك إلى أنه ليس المراد بمحددة معني الحدوث المتقدم وهو الوجود بعد العلم اذ صفات الافعال اعتبارات لا وجود لها في الخارج (قوله) وأوقات وجوداتها) أي في أوقات وجودها وعندئذ (قوله) ولا عذور في انصاف الباري بالاضافات) أي لانها أمور اعتبارية لا وجود لها في الخارج حتى يلزم من انصافه تعالى بها كونه محلاً للعداوت (قوله) وأزلية اسمائه الخ) مبتدأ خبره وقوله من حيث جوعها وهو واسماتنا في (قوله) كما تقدم في جملة الاسماء أي الراجعة الى صفات الافعال كما أشارنا شرح الى ذلك بقوله كالعالم والخالق (قوله من حيث جوعها الى القدرة) أي الى التي هي صفة أزلية وقوله لا للفعل أي الذي هو صفة اعتبارية محددة فيما لا زال (قوله) فان أريد بالخالق الخ) مقابل قوله من شأنه الخلق (قوله في المقصد الاسمي) أمم كتاب للقرآني في شرح أسماء الله الحسنى (قوله وما صح في الكتاب والسنة) أي في الجملة لان الكتاب لا يقال فيه غير صحيح أو يقال مع عني ورد أونت (قوله نعتقد) أي وجوباً وقوله ظاهر المعنى أي الواضح الذي لا إشكال فيه (قوله ولنصنع) أي ونربي (قوله) بن آدمين الخ) خبر أول وقوله قلب واحد خبر ثان وهو معنى قول الشارح الآتي والظرف فيه خبر ثالث كالجار والنجور (قوله ثم اختلف أئمتنا الخ) أي بعد الاتفاق على التنزيه عن ظاهره وقوله أو نول ونظر هل معناه انجوز التأويل أو هل الأولى التأويل (قوله منزهين) حال من فاعل نول ونفوس وهذا يعني عن قوله قبل ونزه عند سماع المشكل (قوله بتفصيله) أي نبيين المراد منه وقوله المراد مفعول اعتقادنا وقوله مجلحال من اعتقادنا (قوله أي أخرج الى مزيد علم) أي يكون حاصله عن من ريد التأويل وفيما ذكره إشارة الى أن في قوله أعلم بماذا في الأفراد من قبيل إطلاق اسم السبب على السبب فان الاحوجية الى مزيد العلم سبب مقتضى ان ان يصير الاحوج أعلم وفي اسناد العلم الى التأويل مجاز في الاسناد ايضاً فانه من اسناد ما للسبب الى

ظاهر المعنى منه (ونزه عند سماع المشكل) منه كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوي وبني وجهر بك ونصنع على عيني بذلك فرق اديهم بقوله صلى الله عليه وسلم انقلب بنى آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يعرفه كيف يشاء الله يسقط بده بالليل لا تبوم مسمى والتمار ويوسط بده بالتمار لا تبوم مسمى والليل حتى تطلع الشمس من مغربها وأما مسلم (ثم اختلف أئمتنا أن نول) المشكل (أم نفوض) معناه المراد به تعالى (منزهين) له عن ظاهره (مع اتفاقهم على أن جهلنا بتفصيله لا نتج) في اعتقادنا المراد منه مجلحال ونفوض مذهب السلف وهو سلم والتأويل مذهب الخلف وهو أعلم أي أخرج الى مزيد علم في الآيات الاستولة بالاستيلاء والوجه بالذات والعين بالبصر واليها القدرة والحد بنان

من باب التمثيل المذكور في علم البيان نحو اراك تقدم رجلا وثر آخرى يقال للتردد في أمر تشبهه به عن فعل ذلك لا قيامه وجاهمه فالمراد من الحديث الاول والظرف فيه خبر كالحار والمحروور أن قلوب العباد كلها بالنسبة الى قدرته تعالى شيء يسير بصرفه كيف شاء كما يقبل الواحد من عباده السبعين أصعب من أصابعه والمراد من الثاني أنه تعالى يقبل التوبة في الليل والنهار الى طلوع الشمس من مغربها فلا تردد تأثما كما يسط الواحد من ٢٤٠ عباد يده لعلطاء الى الاخذ فلا يرد معطيا (القرآن وهو كلامه) تعالى القائم بذاته (غير مخلوق) وهو ذلك

السبب أيضا فان الاحوج الى مز يد علم هو من يقول لان التأويل سبب لذلك وفي كلام الشارح دفع لما يتوهم من العارفين أن الخلف أعظم من السلف وقد اشتهر في العبارة بذلك أعلم أي أكثر احكاما أي اتقانا والاولى أولى كما قاله الكمال وانما كان الخلف أحوج الى مز يد علم لانهم يحتاجون الى تتبع كلام العرب ومعرفة المجازات والاستعارات والكليات الواقعة في كلامهم فيعمل على واحد منها (قوله من باب التمثيل المذكور في علم البيان) وهو تشبيهه من تنزهه من عدة أمور بآخرى مثله اقل بعض المحققين واعلم أن التمثيل في الحديث الاول اغما وفي قوله بين أصبعين من أصابع الرحمن لانيه وفيها بعده من تمام الحديث اذ لو قيل ان قلوب بني آدم كقلب واحد بصرفه كيف شاء لم يكن فيه تمثيل قطعا اهـ ولأن نقول لا يشترط في التمثيل أن يكون الخوض في جميع المفردات بل الاعتبار اغما هو المصلحة من عدة أمور لا كل واحد من الأمور (قوله فلا يرد معطيا) أي شخصه عطيا له كان السائل لا يرد شيئا به على لفظه فظهر كونه من باب التمثيل (قوله وصور بالحروف) عطف تفسير على اشكال الكتابة (قوله واجمع الى كل من مكتوب الخ) يعني أن اسناد كل من مقروء ومكتوب ومحفوظ الى معنى القرآن حقيقي لان كلاما من المقروء والمكتوب والمحفوظ يطلق عليه لفظ القرآن اطلاقا حقيقيا كما يطلق كذلك على المعنى القائم بذاته تعالى وليس المراد بالقرآن حيث يطلق على المقروء والمكتوب والمحفوظ المعنى القائم بذاته تعالى بل العبارات المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة أو النقوش الدالة على تلك العبارات وأما حديث براد بالقرآن المعنى القائم به تعالى فوصفه بأنه مقروء أو محفوظ أو مكتوب مجاز قطعا من وصف المدلول بصفة الدال لكون المقروء الدال المعنى المذكور وكذا المحفوظ والمكتوب وهذا هو الذي أشار له في شرح المقاصد حيث قال المراد بالذ كر المراد في المنزل المقروء المسموع المكتوب هو المعنى القائم الا انه وصف بها من صفات الاصوات والحروف الدالة عليه مجازا ووصفا للمدلول بصفة الدال اهـ ولم يرد الشارح ما ذكره صاحب المقاصد بدليل قوله فان القرآن بهذه الحقيقة ليس في المصاحف الخ فقول بعض المحققين مانسه وحاصله أن اسناد كل من مكتوب ومحفوظ ومقروء الى القرآن بمعنى كلام الله النفسي اسناد حقيقي كل منها باعتبار وجوده من الوجودات الاربعه لا اسناد مجازي اهـ ثم اعترضه على المصنف والشارح بما نقله عن خواش العقائد لكسلي وبكلام شرح المقاصد المتقدم في غير محله فتأمل (قوله قدم للاشارة الى ذلك) أي الى الوجود للكل وكذا لو اخرج لان التقيد اذا تأخر يرجع الى الكل (قوله ليس في المصاحف ولا في الصدور) أي لانه معنى قائم بالذات لا يمكن انفكاكه عن الذات ويقوم بالغير (قوله أي موجودا زلا وابدأ) تفسير اقوله غير مخلوق (قوله وجودا في الخارج) أي بالتحقق في الوجود والوجود في الذهن أي التمثيل ووجودا في العبارة أي باللفظ الدال عليه ووجودا بالكتابة أي بالنقوش الدالة على العبارة وقوله فهي أي الكتابة تدل على العبارة وهي أي العبارة تدل على مافى الذهن وهو أي مافى الذهن على ما في الخارج كالكتابة دال ليس الاوامف في الخارج ج مدلول ليس الاوامف في العبارة ومافى الذهن دال ان باعتبار ما ردها مدلول لان باعتبار ما قبلها (قوله عبادا المكلفين) أي وكذا غير المكلفين كالاطفال وانما قيد بالمكلفين لاجل قوله وبما قسم (قوله فضلا) انه رده على المعتزلة (قوله الا ان يشفر) استثناء من قوله وبما عقب (قوله قال تعالى فاما من طغى الآية) الذي دلت عليه الآية ترتب الثواب والعقاب على ما ذكر فيها وليس فيها ما يدل على ان الثواب بالفضل وقوله تعالى فاما من طغى أي

أيضا على الحقيقة  
لا الهماز مكتوب في  
مصحفنا) بأشكال  
الكتابة وصور بالحروف  
الدالة عليه (محفوظ في  
صدورنا) بالفاظه  
الخفية (مقروء باللسنة)  
بحروفه المفوظة  
المسموعة فقله على  
الحقيقة راجع الى  
كل من مكتوب  
ومحفوظ ومقروء  
وقدم للاشارة الى ذلك  
وبه بقوله لا الهماز على  
أنه ليس المراد بالحقيقة  
كنه الشيء كما هو مراد  
المستكلمين فان القرآن  
بهذه الحقيقة ليس في  
المصاحف ولا في الصدور  
ولا في الالسنه وانما  
المراد بها مقابل المجاز  
أي يصح أن يطلق  
على القرآن حقيقة أنه  
مكتوب ومحفوظ ومقروء  
وانصاف هذه الثلاثة  
وبانه غير مخلوق أي  
موجودا زلا وابدأ  
انصاف له باعتبار  
وجودات الموجود  
الاربعة فان لكل  
موجود وجودا في

الخارج ووجودا في الذهن ووجودا في العبارة وهو على مافى الذهن وهو على مافى الخارج (شبه) الله تعالى عبادا المكلفين (على الطاعة) فضلا (وبما قسم) هم (الان بقدر غير الشريك على المعصية) عدلا لا بخياره بذلك قال تعالى فاما من طغى وآثر الحياة الدنيا فان الجحيم هي المأوى وأمان خاب مقامه به ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى

ان الله لا يفر أن يشرك به وبقدر ما دون ذلك لمن يشاء وهذا الأخير مخصوص لعمومات العقاب (وله) سبحانه (أنا) العاصي وتعديب  
 المطيع واللام الأبطال) لأنهم ملوكه يتصرف فيهم كيف يشاء ولكن لا يقع فيه ذلك لأخبارنا بأنه أطيع وتعديب العاصي  
 كما تقدم ولم يرد إلام الدواب والأطفال في غير قصاص والاصل عدمه أما في القصاص فقال صلى الله عليه وسلم لتؤذن الحقوق إلى أهلها  
 يوم القيامة حتى يقادشاة الحجة من الشاة القتران و ما عسى له وقال يقتض الخلق بعضهم من بعض حتى الجاس من القتران وحتى الذرة من  
 الذرة وقال لبعض من كل شيء يوم القيامة حتى الشاة فيما انتظمتارواها الإمام أحمد ٢٤١ قال المنزى في الأول و آخر واه الصبح  
 وفي الثاني أسناده

حسن وقصة هذه  
 الأحاديث أن لا ترقى  
 القصص يوم القيامة  
 على التكليف والتبيز  
 فقطص من الطفل  
 لطفل وغيره (و) يستعمل  
 وصفه (سبحانه  
 بالظلم) لأنه مالك  
 الأمور على الإطلاق  
 بفعل ما يشاء فلا ظلم  
 في التمديب واللام  
 للذكور بن لو فرض  
 وقوعهما (راه) سبحانه  
 قبل دخول الجنة  
 وبعده كما ثبت في  
 أحاديث الصحاحين  
 الموافقة لقوله تعالى  
 وجوه يومئذ ناضرة  
 إلى ربها ناظرة  
 والمقصود لقوله تعالى  
 لا تدركه الأبصار أي  
 لا ترامها حديث أبي  
 هريرة أن الناس قالوا  
 يا رسول الله هل نرى  
 ربنا يوم القيامة فقال  
 رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم هل تتصرون

تخجلوا في العصيان وأثر الحجة الدنيا أي عن الآخر من كل وجه ولا ترتب عليه قوله فإن الخبيث في المأوى  
 أي لا غيرها كما يفيد نهر يف طرف في الجملة مع ضمير الفصل وقوله وأما من خاف مقامه بأي آمن ونسي  
 النفس عن الموى أي عن العاصي من الكفر فسادونه من الكثرة والصغار بان اجتنب الجميع أو ما عدا  
 الصغار على قول الجمهور من أنها مكفرة فاجتنب الكثرة أو ارتكب الجميع أو بعضها ولكن تاب وأصلح  
 ومات على ذلك فإن الجنة هي المأوى له لا غيرها أو ما إذا مات على الأصغر على ما دون الشرك فهو تحت المشية  
 كما سأتى فلا يحكم بان مأواه الجنة لا غيره الاحتمال أن يعاقب بادخاله النار ثم يدخله الجنة (قوله) الله أن الله  
 لا يفر أن يشرك به (الخ) دليل الاستئناس كور بقوله الآن يفر غير الشرك (قوله) وهذا الأخير أي قوله  
 تعالى وبقدر ما دون ذلك لمن يشاء مخصوص لعمومات العقاب أي لأن عمومات العقاب يقتضي أن كل فرض من  
 أفراد الذنوب معاقب عليه وهذا النص لبعض أفراد الذنوب وهو الذنوب والمغفورة (قوله) لكن لا يقع منه  
 ذلك) قد ثبت لكل بأن إلام الأطفال والدواب أمر مشاهد لظهور وقوع الأمراض والمآفات بالأطفال  
 والدواب فإمعن عدم وقوع الإلام الآن بأعدم وقوع الإلام في الآخرة في الدنيا قاله سم قلت من  
 المعلوم أن المراد عدم الوقوع في الآخرة لا في الدنيا فإنه لا تراعى في ذلك أنه مشاهد الوقوع (قوله) لتؤذن  
 للمفعول والإلام للقصم وأصل الصيغة تؤذن بفتح الباء وانفتح ما قبله فقلت أنا فالتى ما كان لحذف  
 الالف للثاقنهما (قوله) وحتى للذرة من الذرة) الذرة صغار النمل جدا (قوله) ويستعمل وصفه بالظلم المراد  
 بالوصف الانصاف أي يستعمل انصافه تعالى بالظلم وأما وصفه فقد وقع من الكثرة والمترين قال سم في  
 كلام السد إمكان الظلم في حقه تعالى واللام يقع المتحد بنفيه اه قلت أطلق في محل التنبه ويحقق  
 المقام أن الظلم يقال على معنيين التصرف في ملك الغير واضرار نفس بدون حق وهو بالمعنى الأول مستعمل  
 على الله تعالى وهو الذي عناء المصنف وبالمعنى الثاني غير مستعمل عليه تعالى لكن أخبر الله تعالى بأنه لا يقع  
 تفضلا واحسانا منه وهذا الذي عناء السد (قوله) يراه المؤمنون يوم القيامة) المتأخر من يوم القيامة معناه  
 المشهور فهل المراد بالدينا التي تختلف في رؤية فيها ما قبلها حتى يشمل البرزخ أو ما قبل الموت فيكون حال  
 البرزخ مسكونا عنه حرره وراجعه سم قلت الظاهر الاحتمال الأول (قوله) أي (أراه) هذا بناء على أن  
 المراد من الإدراك مطلق الرؤية وما إذا ريد الإدراك الرؤية على وجه الاحاطة فلا تخصيص وهكذا  
 التخصيص المذكور يعني على أن الإلام في الأبصار للاستغراق وأما لو كانت للعهد والمعهود وأما الكفار  
 فكذلك لحاطة أن التخصيص معنى على عموم الأبصار وكون المراد الإدراك مطلق الرؤية (قوله) ليس دونها  
 صحاب) لعل السر في ذكره هنا في الشمس دون القمر أنه ذكر في القمر ما بقي عن هذا وذلك قوله لعله الدر  
 فان إضافة البسالة إلى البدر تلوح بأن نوره مستقر إلى آخرها ولا يكون ذلك الأدبون محاب قاله شيخ الإسلام  
 (قوله) والله الله تبارك وتعالى تردون شأنكم الخ) هذا لا شك فيهم من أنهم يرونه سبحانه وتعالى قبل  
 دخول الجنة أيضا (قوله) ونحننا) بالجزم عطفنا على تدخلنا (قوله) فكشف الحجاب) لا يخفى أن الحجاب في حق

( ٣١ - ثاني - ثاني )  
 في القمر إليه الدواب قالوا يا رسول الله قال فهل تتصرون وفي الشمس ليس دونها صحاب قالوا  
 لا يا رسول الله قال فانكم ترونه كذلك الخ وفيه أن ذلك قبل دخول الجنة وقوله تتصرون بضم الصاد من الضرار وخفف من  
 الضرار أي الضرر رأى هل يحصل لكم في ذلك ما تشوش عليكم الرؤية بحيث تشكون فيها كما يحصل في غير ذلك وحديثه صحيح في مسلم  
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا دخل أهل الجنة الجنة يقول الله تبارك وتعالى تردون شأنكم فيقولون ألم نبين وجوهنا ألم  
 تدخلنا الجنة وتغننا من النار فكشف الحجاب فاعطوا أشيا أحب إليهم من النظر إلى ربهم تعالى وفي رواية ثم تلاه الآية الذين أحسنوا  
 الحسنى وزيادة أي ما يحب في الجنة والي يذو النظر إليه تعالى فيحصل بان يكشف انكشافا تاما

منه عن المقاتلة والجهة والمكان أما الكفار فلا يرؤونه يوم القيامة لقوله تعالى كذا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون الموافق لقوله تعالى لا تدركه الابصار (واختلف هل تجوز الرؤية) له تعالى (في الدنيا) في البقطة (وفي المنام) فقبيل نعم وقيل لا اما الجواز في البقطة فلان موسى عليه السلام طلبها حيث قال رب انظر اليك وهو لا يحيط بما يحوزو ويتع على ربه تعالى والمنع لان قومه طلبوه فاقضوا قال تعالى فقالوا ارنال الله جهره فاخذتهم الصاعقة بطولهم واعترض هذان عقابهم لعنادهم وتعتيم في طلبها لا لامتناعها واما المنع في المنام فلان المرئي فيه خيال ومثال ذلك على القديم بحال المجرب قال لا سمعته الا ذلك في المنام وسكنت المصنف عن الوقوع وابدل ٢٤٢ على عدمه في البقطة وهو قول الجمهور وقوله تعالى لا تدركه الابصار وقوله لموسى

لن تراني وقوله صلى الله عليه وسلم ان يرى أحد منكم ربه حق وعور واه مسلم في كتاب الفتن في صفة الحال نعم اختلفت الصحابة في وقوعها له صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج والصحيج نعم والله استندنا فقال بالوقوع في الجملة لكن روى مسلم عن أبي ذر سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل رأيت ربك قال رأيت نوراً وفي رواية نوراني أراه بنشد نون أني وخمير أراه الله أي عجبني النور المقتضى للبصر عن رؤيته وقد ذكر وقوعها في المنام الكثير من السلف منهم الامام أحمد وعلى ذلك المعبرون لرؤيا وبالغ ابن الصلاح في انكاره لما تقدم في المنع (السعيد من كتبه) أي الله

المخلوق لا في حق الحقائق لاسيما انه تعالى لا يشاهد بمحمسوس (قوله من هاهنا المقاتلة والجهة والمكان) إشارة الى العيوب عن اشكال الناقين لارؤية بانها تستلزم المقاتلة والجهة والمكان وحاصل الجواب منع الاستلزام لانه انما يكون في رؤيه الخبرات والحق تعالى منه عن ذلك (قوله أما الكفار الخ) محترز قوله براه المؤمنون (قوله واختلف هل تجوز الخ) أي اختلف المحوز وزل فيه تعالى في الآخرة هل تجوز عقلا أو رؤيه في الدنيا الخ (قوله في البقطة) أخذه من العطف المتعنى للعارفة في قوله وفي المنام ثم ان قوله في المنام قال شيخ الاسلام استطردى لانها ليست بالعلم بل هي نوع مشاهدة القلب لاه (قوله أما الجواز في البقطة) أي وهو مذهب أهل السنة (قوله والمنع) أي في البقطة وهو مذهب المعتزلة (قوله وذلك) أي ما ذكر من الخيال والمثال على القديم بحال (قوله والمجرب قال لا سمعته الا ذلك) أي الخيال والمثال أي لان المرئي فيه حقيقة ليس ذات المرئي بل خيال ومثال له محسب ما يقع في ذهن الرائي لا في نفس الامر اذا لا خيال له تعالى ولا امثال والحاصل ان رؤيه المنام مبنية على نوع من التمثيل والتحليل فيرى فيه ما ليس جسمه ولا صورة جسمه ولا صورة وتري المعاني على صورة الاجسام كالمعلم على صورة اللسان كما ورد ما قوله تعالى ليس كنهه شيء فلا يدل على نفي رؤيته تعالى في المنام لان المرئي في المنام ليس مثاله تعالى في الواقع بل في ذهن الرائي (قوله وبدل على عدمه في البقطة وهو قول الجمهور وقوله تعالى لا تدركه الابصار الخ) أي في الدنيا وهذا على حمل الادراك على مطلق الرؤية لا على الاحاطة والافلاذ لا في الآية على منع أصل الرؤية وقد تقدم بنحو هذا أنفاً (قوله نعم اختلفت الصحابة الخ) استلزم على قوله وبدل على عدمه الخ (قوله والصحيج نعم) وهو قول ابن عباس وأبي ذر والحسن وغيرهم كما نقله عنهم القاضي عياض وأقره النووي ومثله لا لا يتوقف وجوب عا استدرك به الشارح من روايته مسلم عن أبي ذر بانها ليست صريحة في عدم الرؤية وقد يشهد بصرها احتياطاً وبوز فيها نافي وفي غيرها مثبت كغيره والمنتب مقدم على النافي مع أن دليل الرؤية يشهد بمرئها لسان الرسول صلى الله عليه وسلم وهو مقدم على ما لم يصر به قاله شيخ الاسلام (قوله بالوقوع في الجملة) أي في بعض الصور وهو الوقوع له صلى الله عليه وسلم (قوله أني أراه) أي كيف أراه (قوله من كتبه الله) المراد بالكتابة العلم بدليل قوله في الازل (قوله بخلاف المكتوب في غيره كاللوح المحفوظ) جرى على المشهور من تطرق المحو والازيات الى اللوح المحفوظ بناء على تفسير أم الكتاب بـ علم الله القديم وصحى أم الكتاب لانه أصله وما على تفسير أم الكتاب باللوح المحفوظ بناء على أن ما فيه طبق العلم القديم يعني أن ما فيه من المعلومات بعض معلومات العلم القديم لان معلومات العلم القديم لا تتناهي وما في اللوح متناه ومسمى بمحفوظ المحفوظ من تطرق المحو والازيات اليه فلا يتأتى دخول التبديل فيه ويحمل المحو والازيات في الآية على نحو بحثنا عن المحفوظة (قوله فرغ ربك) أي مضى أمر ربك في شأن عبادته من سعادته وشقاوته (قوله ومن علم أي الله الخ) المناسب للتفريع بالفناء (قوله وقد غفر) اعتراض يشبه التمثيل وكذا قوله الآ في وقد حبط

لن تراني وقوله صلى الله عليه وسلم ان يرى أحد منكم ربه حق وعور واه مسلم في كتاب الفتن في صفة الحال نعم اختلفت الصحابة في وقوعها له صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج والصحيج نعم والله استندنا فقال بالوقوع في الجملة لكن روى مسلم عن أبي ذر سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل رأيت ربك قال رأيت نوراً وفي رواية نوراني أراه بنشد نون أني وخمير أراه الله أي عجبني النور المقتضى للبصر عن رؤيته وقد ذكر وقوعها في المنام الكثير من السلف منهم الامام أحمد وعلى ذلك المعبرون لرؤيا وبالغ ابن الصلاح في انكاره لما تقدم في المنع (السعيد من كتبه) أي الله

(في الازل سبدا) أي لا في غيره (والشي عكسه) أي من كتبه الله في الازل شقياً لا في غيره (ثم لا يتبدلان) أي المكتوبان في الازل بخلاف المكتوب في غيره كاللوح المحفوظ قال تعالى مع الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب أي أصله الذي لا يغير منه شيء كما قاله ابن عباس وغيره وفي جامع الترمذي حديث غرر ربك من الصادقين في الجنة وفريق في السعير (ومن علم) أي الله (موتة مؤمن فليس بشيء) بل هو مسعدون تقدم منه كفر وقد غفر ومن علم موته ككافر أشتى وإن تقدم منه إيمان وقد حبط وفي قول لا شعري تبين أنه لم يكن إيماناً

فالسعادة الموت على الاعمان والشقاوة الموت على الكفر ويرتب على الاولى الخلود في الجنة وعلى الثانية الخلود في النار قال تعالى (اما الذين سعدوا في الحياة خالدين فيها قالوا فاما الذين شقوا في النار لهم فيها زفير وشهيق خالدين فيها) (ابوبكر) رضي الله عنه (ما زال يعين الرضا) منه تعالى كما قاله الاشعري وان لم يتصف بالاعمان قبل تصديقه بالنبي صلى الله عليه وسلم لانه لم يثبت عنه حاله ككفر كانت عنه غيره من آمن (والرضا والجنة) من الله (غير المشبهة والارادة) منه فان معنى الاولين المترادفين اخص من معنى الثانيين المترادفين اذ ارادة الارادة من غير اعتبار ضا والاخص غير الاعم (فلا يرضى لعباده الكفر) مع وقوعه من بعضهم عشيته (ولو شاع لم يافعلوه) وقالت المعتزلة الرضا والجنة نفس المشبهة والارادة (هو الرزاق) كما قال تعالى ان الله هو الرزاق أي فلا رزق غير موثقة المعتزلة من حصل له الرزق يتعب فهو الرزاق لنفسه او يتعب قاله هو الرزاق له (والرزق) بمعنى الرزوق (ما ينتفع به) في التغذي ٢٤٣ وغيره (ولو) كان (حراما) فمضى واغمر مخلصا

(قوله) فالحعادة الموت على الاعمان (الخ) تفريع على قول المصنف ومن علم موته مؤمنا (خ) (قوله) ما زال يعين (الرضا) أي قرير العين الرضا أي مصروبا منه تعالى (قوله) لانه لم يثبت عنه حاله ككفر (الخ) لاحاجة هذا التعليل على مذهب الاشعري بل التعليل المتوافق لمذهبه ان يقول لان الله علم موته على الاعمان لكن يقال حينئذ لا معنى لتخصيص أي كحينئذ على مذهب الاشعري من أن اراد الاعمان الموافقة اذ كل من علم الله موته على الاعمان لا يكون كافرا حال كفره (قوله) حاله ككفر) أي كسجود لصنم ونحوه (قوله) فلا يرضى لعباده الكفر) تفريع للآية المذكورة وقوله ولو شاع لم يافعلوه دليل لقوله مع وقوعه من بعضهم (قوله) وقالت المعتزلة الرضا والجنة نفس المشبهة والارادة) قال بذلك قوم من الاشاعرة منهم الشيخ ابو اسحق واجاب هؤلاء عن قوله تعالى ولا يرضى لعباده الكفر بأنه لا يرضاه دينا وشرا بل يعاقب عليه وبأن المراد بالعباد من وفق للاعمان ولقد شرفهم باضافتهم اليه في قوله عينا يشرب بها عباد الله شيئا من الاسلام (قوله) أي فلا رزاق غيره) أخذوا المحصر من تعريف الطرفين مع التأكيد بغير الفصل (قوله) ما ينتفع به في التغذي وغيره) أي كاللباس مثلا وهذا التفسير هو المأمول عليه عند الاشاعرة كما قاله الامدني ان تفسير بعضهم اياه بأنه كل ما يربى به الحيوان من الاغذية والاشربة (قوله) خلافا للمعتزلة (أي لانهم عرفوه بعباد ملك والمملوك لا يكون الاحلالا) (قوله) في الجملة) انما قال في الجملة لان الرزق عندهم قسمان كما مر ما كان يتبع فهو من العبد وما كان بغيره يتبع فهو من الله تعالى (قوله) لسوء مباشرتهم اسبابه) أي كالنصب والسرقة (قوله) ولزم المعتزلة (الخ) رد علينا نظيره وهو أن من ولد ولم ينتفع بشئ إلى أن مات إلى آخر ما يناسبها من السكالات الان يقال ذات النصوص على أن من انتفع بشئ كان رزقا وكان رزقه الله تعالى فيلزم على قولهم المخالفة في الصورة الواردة عليهم بخلاف الواردة علينا لانه لم ينتفع بشئ اه سم (قوله) بسوء الهداية) أي بسوء ذلك لا يبد غيره (قوله) والهداية الى الطاعة) أي الرغبة لها قال شيخ الاسلام اراد الله اذع الناشئة عن سلامة الاسباب مع أنه لا حاجة لذلك ما لم يعلم بهما من خلق القدرة المقارنة للفعل ولهذا ذكرها المحققون اه (قوله) وقال امام الحرمين خلق الطاعة) أي لا خلق القدرة لان القدرة للحادثة لا تأثر لها والطاعة هيئة موافقة لامر الله شيخ الاسلام (قوله) أخرى) بوزن دوحه أي آخر عمره فقول الشارح بان تقع منه الطاعة دون المعصية أي في آخر عمره وتفسير اللفظ بما ذكره من التكامل والذي ذكر السعد وغيره أنه خلق فطرة الطاعة كالنطق في شيخ الاسلام (قوله) والمباهيات (الخ) جميع لتشبه مفرد هاور كهاب والافلا خلاف في بعض دون بعض (قوله) للممكات) خرج به المسخلات كقربان الباري فليست بمحمولة (قوله) بمحمولة) أي مخلوقة لله تعالى او جدها بعد ان لم تكن (قوله) أي كل ماهية تجعل الجاعل) من قال ان الماهيات

يصل من يشاء ويهدي من يشاء من يشاء الله بصله ومن يشاء يجعله على صراط مستقيم وزعمت المعتزلة أنهم ما يبدع العبد يهدي نفسه ويصلها بناء على قولهم انه يخلق أفعاله (والنطق خلق القدرة والادعاء الى الطاعة وقال امام الحرمين خلق الطاعة وانفذ لان منه) فهو خلق القدرة على المعصية والادعاء اليها اولا خلق المعصية (واللفظ ما يقع عند صلاح العبد أخرى) بان تقع منه الطاعة دون المعصية (وانتم والطبع والاكنة) الواردة في القرآن نحو من الله على قلوبهم لم يعطوا بها لبصيرة فلو لم يكن أن الله يعطوهم عبارات عن معنى واحد وهو (خلق الضلال في القلب) كالاضلال (والمباهيات) للممكات أي حقائقها (محمولة) بسطة كانت أو مركبة أي كل ماهية تجعل الجاعل وقيل لا مطلقا بل كل ماهية متفردة بذاتها (والتأها) بمحمولة (ان كانت مركبة) بخلاف البسيطة (أول) الرب تعالى رسوله

مؤيد من (بالهزات الباهرات) أى الظاهرات (ومن محمد على الله عليه وسلم) منهم (بأنه خاتم النبيين) كما قال في كتابه النبيين ولكن رسول الله وخاتم ٢٤٤ النبيين (المعروف الى الخلق اجمعين) كما في حديث مسلم وأرسلت الى الخلق كافة وفسر

بالانس والجسد كما  
فصر به ما من بلغ في  
قوله تعالى وأوحى الى  
هذا القرآن لا نذكره  
ومن بلغ أى بلفظه  
القرآن والعالمين في  
قوله تعالى زلزال الفرقان  
على عبده ليكون  
للعالمين نذرا ومن  
العلمي والتبقي في  
الباب الرابع من شعب  
الاعان بأنه عليه  
الصلوات والسلام يرسل  
الى الملائكة وفي  
الباب الخامس عشر  
بأنفكاكم من شرعه  
وفي تفسيرى الامام  
الرازى والبرهان  
النفسى حكاية الاجماع  
في تفسير الآية الثانية  
على أنه لم يكن رسولا  
الىهم (المفضل على  
جميع العالمين) من  
الانبياء والملائكة  
وغيرهم فلا يشرك غيره  
من الانبياء فيما ذكر  
(وبعد) في التفضل  
الانبياء ثم الملائكة  
عليهم السلام فهم  
أفضل من البشر غير  
الانبياء (والجسد)  
المؤيد بها الرسل (أمر  
خارق للمادة) بأن  
نظيره على خلافها  
كاحياء ميت واحد  
جبل وانفجار الماس

محولة أراد أنها محتاجة الى الفاعل في وجودها الخارجى ولا يخفى ان المحولة بهذا المعنى من لوازم الماهية  
الممكنة مطلقا فانها بانما وجدت كانت منصفة بهذا الاحتياج الى الفاعل في الوجود الخارجى والمجهرية  
بهذا التفسير من لوازم الوجود للماهية ومن قال ليست محولة أراد أنها في حد ذاتها لا تتعلق بها جعل  
ولا تأثير مؤثر قال في شرح المواقف فانك اذا احفظت ماهية السواد ولم تلاحظ معها مفهوم سوادها لم يقل  
هناك جعل اذا لم يقاربه بين الماهية ونفسها حتى يتصور توسط جعل بينهما فتكون احدهما محولة تلك  
الآخرى وكذا لا يتصور تأثير الفاعل في الوجود بمعنى جعل الوجود وجودا بل تأثيره في الماهيات باعتبار  
الموجود بمعنى أنه يجعلها منصفة بالوجود لا بمعنى أنه يجعل انصافها موجودا في الخارج فان انصاف  
انصافه موجودا ثابتا في الخارج فليست الماهيات في أنفسها محولة ولا وجوداتها انصافا في أنفسها  
محولة بل الماهيات في كونها موجوده محولة بمعنى انها بالنظر الى انصافها بالوجود محولة وأما في  
ذلك وبالجمله فلا تلتا في بين القوانين ادم تواردها على محل واحد وحينئذ فلا فرق بين الماهية البسيطة  
والمركبة اذا جمعهما بمعنى الاحتياج الى الفاعل في الوجود الخارجى ثابتة لهما معا وبمعنى جعل الماهية  
تلك الماهية متفتحة عنهما معا نعم ان اراد الفارق بين المركبات والبساط ان المركبات بعد اشتراكها  
البساط في الافتقار الى الوجود الى الوجود مقترفة في ذاتها الى ضم بعض أجزائها الى بعض بخلاف البساط  
كان لا فرق وجوده فيه قال في شرح المواقف ومن ذهب الى أن المركبات محولة دون البساط فان اراد  
بالمحولة أحد العنيين هني السابقين فذلك باطل لان المحولة بمعنى جعل الماهية موجودة ثابتة لهما معا  
بمعنى جعل الماهية موجودة ثابتة لهما معا وان اراد كما هو الظاهر من كلامهم ان ماهية المركب في حد ذاتها  
مع قطع النظر عن وجودها محتاجة الى ضم بعض أجزائها الى بعض وهذا الاحتياج الذاتي لا يتصور في البسيط  
فهو المركب تشراكا في ثبوت المحولة بحسب الوجود والمحتاج الى التأثير وفي نفي المحولة بحسب الماهية  
وبتمايز ان المركب محمول في ذاته مع قطع النظر عن وجوده دون البسيط كان هذا صوابا بالارباب  
(قوله مؤيد من الخ) أشار بذلك الى أن بالهزات متعلق بمحال محذوفة لا بأس لان المرسل به ان شرائع  
والاعان (قوله الباهرات) من بهر اذا غلبه فقوله الشارح الظاهرات أى القابات وليس المراد بها  
الواضحات كما هو ظاهر (قوله ومن بلغ) أى وأند من بلغ أى من بلغه القرآن (قوله والعالمين) عطف على  
من بلغ فهو نائب فاعل فسر محكي (قوله لم يرسل الى الملائكة) الصحيح أنه لم يرسل اليهم رسالة تكليف بل  
رسالة تشرىف (قوله في تفسير الآية الثانية) أى قوله تعالى ليكون للعالمين نذرا (قوله فلا يشرك غيره)  
تفريع على قول المتن ونخص الخ وفي قوله على جميع العالمين اعاد الى ما نقله الامام في تفسيره من أن  
تفضله عليه الصلاة والسلام على جميع الخلق مجمع عليه وأما محولة الخ فمحملة في الكشف في سورة  
الانكسار يرتفع جدير بل عليه فهو غفلة عن الاجماع المذكور او جهل منه كما أشار به بعض المحققين  
(قوله فيما ذكر) أى من الصفات الثلاثة (قوله الخ الملائكة) أى خواصهم السماوية والارضية وان  
كان النزاع بيننا وبين المستزلة انما هو في السماوية ثم ان الراجح ان عوام البشر أفضل من عوام الملائكة  
وخواص البشر أفضل من خواص الملائكة (قوله المؤيد بها الرسل) إشارة الى وجه التعرض لبينها  
(قوله أمر) أى شيئا لا يرمى الفعل كلفى الجسد والجسد وانفجار الماهية من بين الاصابع والترك  
كلاهما عن القوت المعتاد والقول كالقرآن (قوله خارق للمادة) أى مخالف لها (قوله والتحدى)  
الدعوى للرسالة) فيه تنبيه على الاكتفاء بدعوى الرسالة تنزيلا لهما منزلة التصريح بالتحدى الذى هو طلب  
الاتيان بالنسب وأصل التحدى لغة المباراة والمعارضة ومعناه أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يطلب منهم

مباراتهم

بين الاصاب (مقرونا التحدى) منهم (مع عدم المعارضة) من المرسل اليهم بان  
لا يظهر منهم مثل ذلك الخارق (والتحدى الدعوى) للرسالة تخرج غير الخارق كطلوع الشمس كل يوم



والخارق من غير قصد وهو تكراهية الأولى والخارق المتقدم على التحدي والتأخر عنه بما يفرضه عن المقارنة العرفية فخرج العهر  
والشبهة من المرسى إليهم اذ لا معارضة بذلك (والإيمان تصديق القلب) أي بما علم محبي الرسول به من عند الله ضرورة أي الأذعان  
والقبول له والتكليف بذلك وإن كان من الكيفيات النفسانية دون الأفعال الاختيارية بالتكليف باسمه كالقاء النخع وصرف  
النظرة وتوجيه الحواس ورفع الموانع (ولا يعتبر) التصديق المذكور كخروج وجهه عن عهدته التكليف بالإيمان (الامع التلطف  
بالشهادتين من القادر) عليه الذي جعله الشارع علامة لتأني على التصديق الخفي عنناحي ٢٤٥ يكون المتناقض مؤثما فيما

مباراتهم ومعارضتهم له شيخ الاسلام (قوله والخارق من غير قصد الخ) الخارق غائبة أقسام كما يعلم أكثرها  
بما قاله لانه ان قارن التحدي فمعهزة أو سبقه كسلم الحجر على النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة  
فأرأى من للشبهة أي تأسيس لها من أرهضت الحائظ أي استسمو بعضهم أدخله في المعزة أو تأخر عنه بما  
يفرضه عن المقارنة العرفية فكم كرامة فيما يظهر أو ظهر بلا تحدد على بدولي فكم كرامة أو على بدغيره فمهر أو  
محرقة أو استدراج أو عهدة ككل صاحبه الحمة وهي تلغى ولا يتأثر بها أو إهانة كإروى أنه قبل أسيلة  
الكذب ان محمدا كان يضع يده على عين الأعمى فيصبر فان كنت نبيا ففعل مثله فقال الباقون يا معي  
فوجد ذلك أعور فوضع يده على عين الأعور فبعثت البصحة وروى أنه دعا لعور أن تصبر عنه  
الدواء فبعثه فصارت البصحة عوراء ومن شرط المعزة أن تكون موافقة للعدوى فلو قال معز في أن  
أشي ميتا ففعل خارقا آخر لم يدل على صدقه وإن لا يكون مادعا أو أظهره كذابه فلو قال معز في أن  
ينطق هذا الضب فنطق بأنه كاذب لم يعلم صدقه ولا بشرط تعيين المعزة فلو قال أنا في بخارق ولا يقدر  
غيري على الاتيان بعثه كني اه شيخ الاسلام (قوله والشبهة) وفي حفة اليد مع اخفاوجه الحيلة  
(قوله اذ لا معارضة بذلك) أي عباد كرم من السحر والشبهة (قوله ضرورة) أي بما علم ضرورة  
كالتوحيد والذوق والبعث وفرض الصلوات الخمس والازكاة والصوم والحج (قوله أي الأذعان والقبول)  
تفسير لتصديق القلب (قوله والتكليف بذلك) متدأخيره قوله بالتكليف باسمه والجمله جواب عما  
يقال ان التصديق الذي هو أحد قسمي العلم من الكيفيات النفسانية دون الأفعال الاختيارية فكيف  
يكلف تحصيله وتقرر الجواب أن تحصيل تلك الكيفية اختيارا يكون باختيارا مباشرة الأسباب المذكورة  
والتكليف بها تكليف بذلك فالتكليف بالإيمان تكليف باسمه لا يقال بل هو تكليفه لنفسه  
بالأذعان والقبول وجماعه لان لا تخفى أنهم ما فعلوا بل هما كقيمتين قلنفس كاذ كره السعد  
المتقارن في شيخ الاسلام (قوله وهل التلطف شرط أو شرط فيه تردد) جمهور المحققين على الأول وعليه  
فالمراد أنه شرط لاجراء أحكام المؤمنين في الدنيا على القادر على التلطف بالشهادتين من واثرت ومناحة  
وغيرها وأزم انفالون هذا القائلين بالثاني بان من صدق بقلبه فبات قبل ان يسمع وقت التلطف بالشهادتين  
يكون كافرا وهو خلاف الاجماع على ما نقله الامام الرازي وغيره ويوجب بان هذا الزم انما يتبع على من  
أطلق الشرطية دون من قيدها بالقادر وتظهر ثمة الخلاف فيمن صدق بقلبه ولم يتلطف بالشهادتين مع  
تمكنه من التلطف بها ومع عدم مطا التمهيه فانه مؤمن عند الله على الأول دون الثاني وإن كان كافرا  
عندنا عليها قاله شيخ الاسلام (قوله كالتلطف بالشهادتين) فيمارة إلى أن المراد بالجوهر ما مع آله  
القول (قوله كذا في حديث الصحيحين) إشارة إلى أنه دليل لما ذكر من تعريف الإيمان والاسلام  
والإحسان (قوله لا يهمل ترتيب الموانع) أي لان الإيمان يقع أولاً والاسلام (قوله وتأخير الإحسان)  
متدأخيره قوله لانه كمال الخ (قوله وهو مراقبة الله تعالى في العباد) أي بان يستمرأنه بنى الله  
ويحضر أن الله تعالى يراه ومن ثمرة ذلك وقوع عبادته على الكمال من الاخلاص وغيره وغلب الخلاء

سنا كافرا عند  
الله تعالى قال تعالى  
ان المنافقين في  
الدرك الأسفل من  
النار ولن تجد لهم  
نصيرا (ومثل  
التلطف) المذكور  
(شرط) للإيمان  
(أو شرط) منه  
(فيه تردد) للعلماء  
(والاسلام) أعمال  
الجوارح) من  
الطاعات كالتلطف  
بالشهادتين والصلاة  
والزكاة وغير  
ذلك (ولا تفسير)  
الأعمال المذكورة في  
الخروج بها عن  
عهد التكليف  
بالاسلام (الامع  
الإيمان) أي التصديق  
المذكور (والإحسان  
أن تصدق الله كما نزل  
فان لم تصدق تراه  
فانه براك) كذا في  
حديث الصحيحين  
المشتمل على بيان  
الإيمان بان تؤمن  
بالله ولا تشكك وكنه

ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره وبيان الاسلام بان تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي  
الزكاة وتؤم رمضان وتجمع البيت ان استطعت اليه سبيلا هذا اللفظ رواه مسلم وفيها تقديم الاسلام على الإيمان عكس رواية  
بخاري التي فيها المصنف لا يهمل ترتيب الواقع وتأخير الإحسان عنها وهو مراقبة الله تعالى في العبادات الشاملة لم يلحق في تتبع على  
الكمال من الاخلاص وغيره

لانه كمال بالنسبة اليهما (والنفس) بان ترتكب الكبيرة (لايزيل الاعيان) خلافا للمعتزلة في زعمهم انه يزيله بمعنى انه واسطة بين الاعيان والكفر بنسبة على زعمهم ان الاعمال جزء من الاعيان (والميت مؤمنافاسقا) بان لم يمت (تحت المشقة امان بمقاب) بادخاله النار (ثم يدخل الجنة) لموته على الاعيان (وامان بساخ) بان لا يدخل النار (عبر بفضل الله او) بعقله (مع اشفاقه) من النبي صلى الله عليه وسلم قاله لقاضي عياض وغيره او بمن يشاء الله وتورد التوروي في ذلك قال والد المصنف لانه لم يرتصر مع بذلك ولا شفع قال وهي في اجازة الصراط بعد موضعه وتزعم منها النجاة من النار وزعمت المعتزلة انه يتخلد في النار ولا يجوز له الوقوع ولا الشفاعة فيه (وآول شافع وآوله) يوم القيامة (حبيب الله محمد المصطفى صلى الله ٢٤٦ عليه وسلم) قال صلى الله عليه وسلم: انا اول شافع وآول مستفع رواء الشيطان وهو اكرم

والخوف منه تعالى في قوله حتى يقع الخ تعليمة بمعنى كي (قوله لانه كمال بالنسبة اليهما) اي فكرت متاخرا عنم لان كمال الشيء متاخرا عنه لانه تمامه (قوله بناء على زعمهم ان الاعمال جزء) اي فاذا مدق ولم يعمل خرج عن الاعيان بعدم الاعمال ولم يدخل في الكفر لوجود التصديق (قوله وتورد التوروي في ذلك) اي فيما قاله القاضي عياض وغيره (قوله لم يرتصر مع بذلك) اي اشياء الشفاعة عن بشاء الله غير النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وهي في اجازة الصراط) صيرهي يعود للشفاعة في عدم دخول النار وقوله في اجازة الصراط اي انه يشفع له في كونه يجوز له بلزم منها اي من الاجازة النجاة من النار (قوله وزعمت المعتزلة الخ) مقابل لقوله تحت المشقة (قوله انه يتخلد في النار) قد يقال لهم كيف هذا مع قولكم انه واسطة بين المؤمن والكافر الا ان يقولوا ان عذابه دون عذاب الكافر المحض فليتنامل واحتجت المعتزلة بقوله تعالى ما ظالمين من حيم ولا شافع بطاع وخصة الاشاعر بالكفار جميعاين الأدلة (قوله مشفع) اي مقبول الشفاعة (قوله وله شفاعات) اي تحس كاذر حنا وزاد بعضهم اثنين الاولى في تخفيف عذاب القبر والثانية في تخفيف العذاب عن بعض الكفار ولا يرد شي من معالي الشارح لان كلامه تعالى المصنف في الشفاعة العامة يوم القيامة والاولى من هاتين في البرزخ لا يوم القيامة والثانية خاصة بآي طالب كافي الاخبار (قوله وبشاركة فيها الانبياء والملائكة والمؤمنون) استثنى منه القاضي عياض من فيه متغال ذرمة ايمان فقال ان الشفاعة فيه مختصة به صلى الله عليه وسلم (قوله ولا يموت احد الا باحله) اي في اجله والاحل له الاطلاق ان احدها الوقت الذي يكون فيه الانسان حيا من اول ولادته الى آخر عمره والثاني وهو المراد هناك وما ذكره الشارح ومن الأدلة على انه لا يموت احد الا باحله قوله تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون واعطف في قوله ولا يستقدمون على الجملة الشرطية لا الخيرية اذ التقدم به اذ التقدم على الاجل بعد مجيئه لا يتصور ومنه على هذا العطف الاولى سعد الدين (قوله وزعم كثير من المعتزلة الخ) استحوا باخبارهم منها ان أحب أن يسقط له في رزقه ونسأ اي يزداد في أثره فله صل رحمه وخبر ان المقتول يتعلق بقاتله يوم القيامة ويقول رب طلبي وقتلي وقطع احلي واحب عن الاول بان الزيادة مؤولة اما بالبركة في الاوقات بان تصرف في الطاعات وهو الاصح واما بانها زيادة بالنسبة الى الصف التي تكتسبها الملائكة من الرزق والعمل والاجل وغيرها بالنسبة الى علمه تعالى واما سقاها ذكر ما قبل بعد وكانه لم يمت جميعاين الأدلة وعن الثاني بانه متكلم في اسناده وقد يفتقر برحمته فهو محمول على مقتول سبق في علم الله انه لم يقتل لا عطي اجلا فاذا ادعى قولنا ان مقتول باحله ان قتله بفعل الله لا بفعل القاتل وانما لم يقتل لم يقطع بموته في ذلك الوقت ولا يجبا فيه واوضح من هذا ان يقال انه محمول على الاجل الموهوم للمقتول شيخ الاسلام (قوله والنفس باقية) المراد بالنفس هنا الروح كما يؤخذ مما ياتي (قوله قتل نفسي الخ) اي اخذ بظاهر قوله تعالى كل من علم فان (قوله بفتح الهمز وسكون الجيم) اي ثم موحدة وقد تبدل مما وحكى الحياني ثلث اليمين مع الباع والميم فقيه ست لغات شيخ الاسلام (قوله منه خاني) اي في

عند الله من جميع العالمين وله شفاعات اعظمها في تعميل الحساب والاراحة من طول الوقوف وهي مختصة به الثانية في ادخال القوم الجنة بتغير حساب قال التوروي وهي مختصة به ايضا وتورد ابن دقيق العيد في ذلك ووافقه والد المصنف وقال لم يرد في شي الثالثة فيمن اسحق النار كما تقدم الرابعة في اخراج من ادخل النار من الموحدين وبشاركة فيها الانبياء والملائكة والمؤمنون الخامسة في زيادة الدرجات في الجنة لاهلها وجوز التوروي اختصاصها به (ولا يموت احد الا باحله) وهو الوقت الذي كتب الله في الازل انهاء حياته فيه بقتل او غيره وزعم كثير من المعتزلة ان القاتل قطع بقتله احل المقتول

وانه لو لم يقتله لعاش اكثر من ذلك (والنفس باقية بعد موت البدن) منعمة او معدية (وفي فئنا عند اقامة تردد) ابتداء قبل نفسي عند النخبة الاولى كثيرا (قال الشيخ الامام والد المصنف والظاهر) انها (لا تنفسي ابدا) لان الاصل في بقائها بعد الموت استمراره (وفي عجب الذنب) بفتح الميم وسكون الجيم هل يبلى (قولان) المشهور زعمنا انه لا يبلى لحديث الصحيبين لس من الانسان شي الا يبلى الا عظما واحدا وهو عجب الذنب منه تركب الخلق يوم القيامة وفي رواية لمسلم كل ابن آدم كاهل التراب الا عجب الذنب منه خلق ومنه تركب وفي رواية لاجلوا بن حبان قيل وما هو بارسل الله القاتل حبة خردل منه تنشؤ وهو في أسفل الصلب عند رأس العصم يشبه في الأصل محل أصل الذنب من ثواب الاربع (قال المزني والصحيح) انه (يبلى) كثيرة قال تعالى كل شي هالك الا وجهه (وتأولوا الحديث)

المد كوز بانه لا يلبس بالتراب بل بالتراب كما عمت الله ملك الموت بلامك الموت (وحقيقة الروح) وهي النفس (لم تترككم عليها فمجلس الله عليهم وسلم) وقد سئل عنها لعدم نزول الاربعيناء قال تعالى ويستولون على الروح قبل الروح من ارادى (ففسلك) نحن (عنها) ولا نمر عنها باكثر من موجود كما قال الشيخ الحنبل وغيره وانما تصور فيها الخطا فاقبال جهورا لتكلمين انها جسم لطيف مشتمل بالبدن اشتمال المسامع والود الاخر وقال كثير منهم انها عرض وهي الهامة التي صار البدن بوجودها كالقالب السهر وردي ويدل الاول وصفها في الاخبار بالهبط والعروج والتردد في البرزخ وقال الافلاخ وكثير من الصوفية انها ليست بجسم ولا عرض وانما هي جوهر مجرد قائم بنفسه غير متغير متعلق بالبدن للتدبير والتعريف غير داخل فيه ولا خارج عنه (وكرامات ٢٤٧ الاولياء) وهم العارفين بالله تعالى

احسما عكن المواظبون  
على الطاعات المجتنبون  
للعامى المعرضون عن  
الانتماء في الذات  
والشهورات (حق) اي  
جائز وواقعة كجبريان  
النيل بكتاب عمر  
ورؤيته وهو على المنبر  
بالدخيل حشبه بنوا رديحي  
قال الامير الجيش ياسارية  
الجبل الجبل بخذاله  
من وراء الجبل لكن  
الصلو هناك وجماع  
ساربه كلامهم بعد  
المسافة وكشرب خالد  
النم من غير تقصيره  
وغير ذلك مملوق القصة  
وغيرهم (قال القشيري  
ولا ينتهون الى غول  
دون والد) وقلب جاد  
بهيمة قال المصنف  
وهنا حق يخص  
قول غيره لما جاز ان  
تكون معزة لني حذر  
ان تكون كرامة لولي  
لا فرق بينهما الا  
التصديق ومنع اكثر

ابتداء وجوده ومنه ركب أي في المعاد (قوله وهي النفس) اشارة الى أن مسمى النفس والروح شيء واحد خلافا لمن يقول انها غير النفس ويقول النفس امارة بالسوء والروح امارة بالخير وان الروح لا تفارق عند النوم والنفس بخلافه والارواح انما واحد وصفاتها تتفاوت فتعكس كون امارة قولا او موهمة ومطمنة وراضية ومرضية وكاملة (قوله وانما تصور فيها الخطا) اعترض عليهم بالآية واجابوا بان اليهود قالوا انما جسمان لم يجب عن الروح فهو نبي فلم يجب لان الله تعالى لم ياذن له فتركه الجواب انما هو لتصديق ما في كتبهم مما قالوا لانه لا عكن لخص فيها وبان السؤال عنها كان سؤال تعريض وتقليل اذ الروح مشتركة بين روح الانسان وجبريل وملاك آخر يسمى بهما وصف من الملائكة والقرآن وعيسى ابن مريم فلو اجاب عن واحد منها لقالوا له ان هذا انتما منكم لخاص الجواب بجلا كما لا يوجد (قوله فقال جهورا لتكلمين الخ) قال النووي في شرح مسلم انه لا يصح عندنا انما (قوله وانما هي جوهر الخ) الفرق بين الجسم والجوهران الجوهر بسيط والجسم مركب (قوله مجرد) أي لا ماله له (قوله قائم بنفسه) صفة كاشفة فهو نصير مع جماعه التزاما من قوله جوهر (قوله حشما عكن) أي حشما ينهي اليه علمهم فلس المراد معرفة ذاته تعالى وصفاته على ما هي عليه في الواقع لان ذلك خارج عن طوق البشر (قوله المواظبون على الطاعات) أي الواجبة والندو به حشما عكن (قوله المجتنبون للعامى) أي من كثر وصغائر (قوله المعرضون عن الانتماء في الذات والشهورات) أي المستلذات والمشتريات فهما مصدران بمعنى اسم المفعول وقوله المعرضون أي يقولهم وان تنازلوها بايديهم (قوله أي جائز وواقعة) أي ولو باختيارهم وظلمهم قاله شيخ الاسلام (قوله ولا ينتهون الى غول ولدون والد) وقلب جاد بهيمة أي كالموقع لصلاح وموسى عليهما الصلوات السلام فان صالحا أخرج الناقة من حمزة ياذن الله عز وجل وموسى انقلب الصافي بدعي ياذن الله تعالى (قوله قال المصنف وهذا حق الخ) كانه تبرأ من عهده فقد قال الزركشي ليس الامر كما قال بل هذا الذي قاله القشيري مذهب ضعيف والجهر على خلافه وقد أنكر وعليه حتى ولده أبو نصر في كتابه المرشد وامام الحرمين في الارشاد والنووي في شرح مسلم فقال انكرامات تجوز بخوارق العادات على اختلاف أنواعها ومنه بعضهم وادعى انها تختص بعن اجابة دعاؤه وهذا غلط من قائله وانكار الجنس بل الصواب جرباها بقلب الاعيان ونحوه ومن تسم القشيري شيخنا حافظ عصره الشهاب ابن حجر في شرح البخاري فقال وهذا أي ما قاله القشيري أهمل المذهب أه شيخ الاسلام (قوله ومنع اكثر المعتزلة الخوارق) أي ظهور الخوارق وقولهم من الاولياء متعلق بظهور المقدور (قوله أو موافاة ما الخ) أي مصادفته عند الحاجة اليه (قوله كسرى صفات الله الخ) أي متكرري زادت على الذات ويقولون انه عالم قادر مبدع الخ لكن بذاته لا بصفات زائدة على الذات وأما النكر كونونه عالما أو كونه مريدا مثلاً لهم كفار كما قرئ في محله (قوله ومنهم من كفرهم) اشارة الى أن في

المعتزلة الخوارق من الاولياء وكذلك الاستاذ اوجاق الاسفرايني قال كل ما جازت قدره معزة نبي لا يجوز ظهوره وشبهه كرامة لولي وانما بالغ الكرامات اجابة دعوة أو موافاة ما في ياديه من غير توقع المياد أو نحو ذلك ما يخط عن تعوق الصادقات (ولا تكفر أحدا من أهل القبلة) سب عنه كسرى صفات الله وخلقته أنصافا عادوه وجواز رؤيته يوم القيام متوسل من كفرهم أو من خرج بيده عن أهل القبلة ككسرى حدوث العالم والبعث والحشر للأجسام والعلم بالخيرات فلا تراعى كفرهم لانكارهم بعض ما علم محي الرسول به ضرورة (ولا يجوز) نحن (الخروج على السلطان) وجوزت المعتزلة الخروج على الجائر لانصرافه بالجور عندهم

(وقصة هذان عذاب القبر) وهو الكفر والفاسق المراد تصديقه بان ترد الروح الى الجسد او ما بقي منه (وسؤال الملكين) منكر ونكير للقبور بعد رد روحها اليه عن ربوبيته وتوبته فيجمعها بما يوافق ما مات عليه من ايمان أو كفر (والخشر) للخلق بان يحجمهم الله تعالى بعد قتلهم ويجمعهم للعرض والحساب (والصراط) وهو حصر مدود على ظهر جهنم ادق من الشعر واحدمن السيف يمر عليه جميع الخلق فصر زه اهل الجنة وتزله اقدام اهل النار (والميزان) وله لسان وكفتان يصر فيه مقادير الاعمال بان توزن صحفها به (حق) المخصوص الواردة في ذلك قال تعالى وحشرناهم فلم نغادرهم من احد الا وضع الموازين القسط لدم القضاة فلا تظلم نفس شيئا وقال صلى الله عليه وسلم عذاب القبر حق ومر على قبرين فقال انهما لم يدبان وقال ان العبد اذا وضع قبره وتولى عنه أصحابه انا ملكا ندفن معه فقولوا له ما كنت تقول في هذا الذي يخبركم فقالوا ما كنا نعبد الله ورسوله الا ان قال واما الكافر او المنافق فيقول لا ادري الاخر واما الشيطان وغيره ما في رواية ابي داود وغيره فيقولان له من ربك وما دبتك وما هذا الرجل الذي يموت فيك فيقول المؤمن ربى الله ودينى الاسلام والى رجل المعبر رسول الله ٢٤٨ صلى الله عليه وسلم يقول الكافر في الثلاث لا ادري وفي رواية لقرمذي يقال لاحدهما

المذكور لا خرا لكثير وفي رواية البيهقي فيآتيه منكر ونكير وفي الصحيحين احاديث كثيرة الناس حفاة مشاة عرا غرلا اى غير محنتين واحاديث يضرب الصراط بين ظهرى جهنم ومرور المؤمنين عليهم فتواتر وانهم مرلة اى تزله اقدام اهل النار فيها وفي مسلم عن ابي سعد الخدرى بلفظه انه ادق من الشعر واحد من السيف وروى البراز والبيهقي حديث يوفى بآدم فيوقف بين كفى الميزان الخ (والجنة والنار مخلوقتان اليوم) بمعنى قبل يوم الجزاء لانهم في الدنيا على الدالة

المسئلة خلافا واوهم كلام المصنف فيه شرح الاسلام (قوله) ونعتقد عذاب القبر اى وكذا نعيمه لاؤمن الطائفة وقوله عذاب القبر جرى على القلب اذ عذاب غير القبور كالقبرى والما كقول كذلك وليس ذلك بعيدا في قدرة تعالى ومن ثلثه ياتى في قولنا اشرار الآتى للقبور شرح الاسلام (قوله) وسؤال الملكين) استقى منه الشيعيون غير مسلم انه سئل عنه صلى الله عليه وسلم فقال كفى بارقة السيف شاهد اشرار الاسلام ومقت مستشبات اخذ ذكرها العلماء هي مشهورة (قوله) منكر ونكير قيل هما اسماء ملكي المذب واما المطيع فليكاه مشر وبشرى شرح الاسلام (قوله) بان يحجمهم الله تعالى) هذا هو المعنى وقوله ويجمعهم هو الخشر فالشرح اشار الى ان مراد المصنف به وله والخشر ما يشبه البعث (قوله) وتزله اقدام اهل النار) اى من كفار وفسقة (قوله) بان توزن صحفها) اى وتحسم الاعمال وتوزن حقيقة أو بوزن الشخص نفسه والوزن المذكور لاظهار الخفة والعدل والافاقه تعالى غنى عن ذلك (قوله) وتولى عنه أصحابه) هذا جرى على الغالب (قوله) ما كنت تقول في هذا الذى يخبركم) يحتمل انه صلى الله عليه وسلم يحضر وتكون الاشارة اليه حقيقة ويحتمل غير ذلك (قائدة) ورد في بعض الطرق ان سؤال الملكين بالمربى والفاظ سؤالهما على هذا الضبط اثره اترح كاره صالحين (قوله) يعنى قبل يوم الجزاء) اى ومخلوقتان قبل آدم ابناء وعمل الجنة فوق السماء السابعة عند سدرة المنتهى والنار فى الارض السابعة قال سعد الدين الفتاوى والحق الوقت (قوله) وبجب) اى شرعا لا عقلا وقوله على الناس اى اهل الحل والعقد وقوله على الناس اى لاهل الله كما يقوله الامامية وهم طائفة من الشيعة (قوله) لانه خالق الخلق الخ) اى انهم عليهم باخراجهم من العدم الى الوجود فكيف يجب لهم عليه شئ بل ان انهم عليهم بقبضته لانهم منهم فبدله واما قوله تعالى كتبكم على نفسه الرحمة وقوله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين فليس مما نحن فيه اذ ذلك احسان ونفضل لا واجب والزام على ان الواجب في ذلك انما نشأ من وعده بذلك ان الله لا يخلف الميعاد (قوله) بان يفعل بعد ادا الخ) الباء للتصوير فاللفظ هو الفعل الذى يعلم الله ان العبد يطيع عنده (قوله) بحيث لا يتنبهون الى حد الاجزاء) اى فى كل من الطاعة والمعصية والاضافة فى حد الاجزاء بيانية (قوله) هو الصحيح) اى من القولين المذكورين والتصحیح من عندياته فيما يظهر والحق

على ذلك نحو اعطيت للثنتين أعدت للكافرين وقصة آدم وحواء فى اسكانها الجنة واخراجها منها بالزلة وزعم التوفيق اكثر المعصية لانهم لما خلقوا يوم الجزاء (ويجب على الناس نصب امام) يقوم صالحهم كبد النور ونحوهم الجيوش وقهر المغلبة والمتخصص بقطاع الطريق وغير ذلك لاجماع الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم على نصبه حتى جعلوه امام الواحبات وقد مره على نفسه صلى الله عليه وسلم بان يزل الناس فى كل عصر على ذلك (ولو) كان من نصب (مفضولا) فان نصبه يكتفى فى الخروج عن عهده النصب وقيل لا بل يتبين نصب الفاضل وذهبت الخوارج الى انه لا يجب نصب امام او الامامة الى وجوبه على الله تعالى (ولا يجب على الرب سبحانه شئ) لانه خالق الخلق فكيف يجب لهم عليه شئ وقالت المعتزلة يجب عليه اشياء يترتب الذم تركها منها الجزاء اى الثواب على الطاعة والعقاب على المعصية ومنها اللطف بان يفعل بعباده ما يقرهم الى الطاعة ويمنعهم عن المعصية بحيث لا يتنبهون الى حد الاجزاء ومنها الاصح لهم فى الدنيا من حيث الحكمة والتدبير (والاعداد الجسماني) اى عدد الاجسام (بعد الاعداد) باخراؤه وعوارضه كما كان (حق) قال تعالى وهو الذى يبد الخلق ثم يعيده كما بدأنا اول خلقه بقية كما بدأكم ترون وانكرت الفلاسة اعادة الاجسام وقالوا انما تعداد الارواح معنى انها بعد موت البدن تعود الى ما كانت عليه من البصر مثل نذرة بالكمال او متالة بالنقصان وقوله بعد الاعداد هو الصحيح وقيل لا بعدد الجسم وانما تفرق اجزائه

(وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ خَيْرَ الْأَمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ خَلِيفَتُهُ فَمِنْهُمْ فَعَمِيحَانِ فَعَمِلَ أَمْرًا لِمُؤْمِنِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا جَمْعِيًّا (الطَّبَائِقُ) السَّالِفُ عَلَى خَيْرِهِمْ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ وَلَمْ يَشْعُرْ وَكَثُرَ مِنَ الْمَعْتَرِجَةِ الْأَفْضَلُ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى وَمِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ عَنْ مِثَارِكُمْ فِي أَسْمَائِهِمْ بِمَا كَانُوا يُدْعَوْنَ بِهِ فَكَانَ بَدِي أَبُو بَكْرٍ خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَسْخَافَةِ أَمْرٍ أَعْتَمَعَ عَلَيْهِ اسْتَخْلَافَهُ لِلْمَسْلُومَاتِ النَّاسِ فِي مَرْضَى وَفَاتَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِكَارِ وَأَوَّ الشَّجَرِ وَبَدِي كُلُّ مِنَ الثَّلَاثَةِ أَمْرًا مُؤَسَّسًا (و) نَفَقَةٌ نَزَارَ لَهُ عَاشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (مِنْ كُلِّ مَا ذُكِرَتْ فِيهِ) لِنَزُولِ الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ قَالَ تَمَالَى أَنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْأَقْلَابِ الْآثَاتِ (وَعَسَلُ عَجَارَى بَيْنَ الصَّاهِبَةِ) مِنْ الْمُنَازَعَاتِ وَالْمَحَارِبَاتِ الَّتِي قَتَلَ بِسَبَبِهَا كَثِيرٌ مِنْهُمْ فَتَلَقَّى دِمَاءَهُ طَهَرَ اللَّهُ مَنَاءَ بَدَنِهِمَا فَتَلَوْتُ بِهَا السَّنْتَا (وَنَزَى الْمَكْلَ مَا جُورِي) فِي ذَلِكَ لَاهُ مَبْنِي عَلَى الْأَحْتِدَاقِ فِي مَسْأَلَةٍ تَنْتَهَى لِصَبَبِهَا أَحْوَجَ عَلَى احْتِدَادِهَا وَاصَابَتُهُ بِالْخَطِئِ أَحْرَجَ عَلَى احْتِدَادِهِ كَانَتْ فِي حَدِيثِ الْعَصْبِيِّ أَنَّ الْحَاكِمَ إِذَا احْتَدَقَ صَاحِبُ قَلْبِهِ أَجْرًا وَإِذَا احْتَدَقَ خَاطِئُهُ أَجْرًا (و) نَرَى (أَنَّ الشَّافِعِيَّ) أَمَانَتًا (وَمَالِكًا) شَيْخًا (وَأَبَا حَنِظَةَ وَالسَّيْغَانِيَّ) النَّوْزِيِّ وَابْنَ عَيْنَةَ (وَأَجَدَ) بَنَ حَنْظَلٍ (وَالْأَدْرَايَ وَاصْبَقِي) بَنَ رَاهُوِيَّةٍ (وَدَاوُدَ) الظَّاهِرِيَّ (وَسَائِرَ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ) أَيَّ بَابِهِمْ (عَلَى هَدْيٍ مِنْ رَبِّهِمْ) فِي الْقَضَائِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْتَفَاتِ بَنَ تَكَلَّمَ فِيهِمْ عَاهِمُ بِرَبُّونَ مِنْهُ قَالَ الْمُصَنِّفُ وَقَوْلُ إِمَامِ الْحَرَمِينَ أَنَّ الْمُحَقِّقِينَ لَا يَقْبَعُونَ لِلظَّاهِرِيَّةِ وَزَنَاوَانِ حُلَاظِهِمْ لَا يَهْتَرِجُهُمْ عِنْدِي ابْنُ حُرْمَاتِهِ وَأَمَّا دَاوُدُ فَقَدْ عَادَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ إِمَامُ الْحَرَمِينَ أَوْ غَيْرُهُ أَنْ تَخْلَافَ لَا يَهْتَرِجُهُمْ فَلَقَدْ كَانَ جَبِلًا مِنْ جَبَلِ الْعِلْمِ وَالْعَدْلِ وَفِيهِ لَهُ مِنْ سِدَادِ الْمَنْظَرِ وَمَعَاذَ الْهَلْمِ وَنُورِ الْمَصِيرَةِ وَالْإِحْلَاطَةِ بِأَقْوَالِ الْعَصَابَةِ ٢٤٩ وَالْإِعْنِ وَالْقُدْرَةِ عَلَى الْإِسْتِنَاطِ مَا يَعْطَاهُمْ وَقَعَهُ وَفَدَ دَوَّرَتْ كَتَبَهُ وَكَثُرَتْ أَتْبَاعُهُ وَكَرَّ الشَّيْخُ أَبُو هَاشِمٍ الشَّيْرَازِي فِي طَبَقَاتِهِ مِنَ الْأَتَمَّةِ

التوسيع في الفروع  
وفدكان مشهورا في  
زمن الشيخ وبعده وكثير  
لاسمي في بلاد فارس  
شيرااز وما والاها الى  
ناحية العراق وفي بلاد  
المغرب (و) نرى (أن  
أبا الحسن) علي بن  
إسماعيل (الشعري)  
فهو من ذرية أبي موسى  
الاشعري الصابي  
(امام في السنة) أي  
الطريقة المعتقدة

النزول كما قال في المواقف وصرح به السعدوقال وهو ما انتار امام الحرمين وعلمه بالمد بدل طاع مع على  
تعيين أحدهما وقوله وقيل لا بعد لهم الجسم أي فكروا معاد التاليف لا المؤلف شيخ الإسلام (قوله) ونفعه من  
خير الأمة بعد نبيهم أبو بكر الخ) اختلف في هذا الترتيب هل هو قطعي أو ظني والاول المشار اليه بقوله لا يطابق  
السلف الخ قال الأشعري والثاني قال أبو بكر الباقلاني وفضل سائر الانبياء على أبي بكر معلوم مما مر من ترتيب  
الفصل بين نبينا وسائر الانبياء والملائكة وأما فضله على الامم فظاهر لأن هذه الأمة خير الامم بنص القرآن  
وهو خير هذه الأمة فهو خير سائر الامم شيخ الإسلام (قوله من كل ما ذكرت في) اهل اصواب حذف كل لانها لم  
تقدف الامم واحدة (قوله الآيات) أي العشر التي قوله لهم مغفرة ورزق كريم (قوله فلقد دما الخ) الإشارة  
الى ما يلزم المحاربين من الدماء وقوله فلقد دما الخ هذه العداوة تؤثر عن سيدنا عمر بن عبد العزيز (قوله فلا  
تلبث بها السنن) أي بان تقول الحق مع فلان وفلان (قوله ان الحما اذا احتد) أي مر بدالحكم الخ  
(قوله على هدى من ربهم) أي ما هم عليه دين الله تعالى في حقهم وحق بآبائهم (قوله في بلاد فارس شيرااز)  
بإضافة فارس الى شيرااز كما تقول اقليم مصر (قوله وهو من ذرية أبي موسى الاشعري الصابي) أي ينسبه  
و ينسبه ثمانية رجال (قوله مقوم) بصيغة اسم المفعول أي مستقيم لا عرج جريح ولذا قال الشارح فاته خال الخ  
(قوله والتبري من النفس) أي من شبهها وانها (قوله في أنكم على الناس) أي أعظمهم (قوله عمل خفي)  
أي عن الصلوة عيزان وفي أي تام شعري (قوله كلام مرفق) بإضافة كلام الى ما بعده (قوله فردهم الى  
القاضي) هو القاضي إسماعيل المالكي مكث العلم في بينهم ثلثمائة سنة واجتمع لهم من الجاه والمال ما لم يجتمع  
لاهل بيت غيرهم حتى قيل انه كان لهم رضيع واحد نحو حسانه بستان ورا القاضي إسماعيل المذكور وبما على  
المبرد فتماراة قام اليه وقبل يده ثم أنشد  
كريم اذا ما أتى مقبلا • حلتنا الحبا وبدرنا نانا •  
فلاتنكرن قبايحي • فان الكريم يحيل الكراما

(٣٢ - ثاني - ثاني) (مقدم) فم على غيره كآتي منصور الماتر يدي ولا التفات لمن تكلم فيه بما هو يرى منه  
(و) نرى (ان طريق الشيخ) أي القاسم (الجند) سيد الصوفية علموا غلا (وحججه طريق مقوم) فانه خال عن السدع وأثر على التسليم  
وانتقوا بعض والتبري من الفرس ومن كلامه الطريق الى الله في مدد ودعي خلفه اذ عني المقتنن آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وقال رأيت في المنام أني أنكم على الناس فرفق على ملك فقال ما أقرب ما تقرب من المتقربين الى الله سبحانه وتعالى فقلت عمل خفي عيزان  
وفي قوله وهو يقول كلام مرفق والله ولا التفات لمن رامهم في جملة الصوفية بالذقة عند خلع السلطان حتى أمر بضرب أعناقهم  
فامسكوا الا بالذقة فانه تسير بائقة وكان يعنى على مذهب أبي ثور رشحو بسط لهم النطع فتقدم من آخرهم أبو الحسن النوري الساساني  
فقال له لم تقدمت فقال أوترأصحي بصا سماعة تبت وانهمي الخ ليلتلفه فردهم الى القاضي فسأل النوري عن مسائل فقهية فأجابها  
عنها ثم قال وبه دفان الله عباد اذا قاموا قلوبا لله وذا نطقوا ونطقوا بالله الى آخر كلامه فسكى القاضي وأرسل يقول للخدمة ان كان هؤلاء  
زنادقة فاعلى وجه الارض مسلم تخلى سيلهم برحمتهم الله وقتل من الصوفية الحسين الملاج في سنة تسع وثلثمائة من سني الخليفة  
المذكور وهو أبو الفضل جعفر المعتز (و) وما لا يضرب حوله (في السيرة بخلاف سابقه

في الجمله (وتتبع معرفته) فيه ما يدكر الى الخاتمة وهو (الاصح) الذي هو قولنا لا اشعري وغيره (ان وجودنا الشيء) في الخارج واجباً كان وجود الله تعالى أو لم يكن هو الخلق (عنه) أي ليس زائداً عليه (وقال كثير منّا) أي من المتكلمين (غيره) أي غيرنا عليه بل يقوم الوجود بالشيء من حيث هو أي من غير اعتبار الوجود والعدم وان لم يحل عنه ما أشار بقوله من أنّ قولنا لم يكن الله عنه في الواجب وغيره في الممكن (ففي الاصح لعدم) الممكن الوجود (ليس) في الخارج (بشيء ولا ذات ولا ثابت) أي لاحقة له في الخارج وواجباً يتحقق بوجوده فيه (وكذا على ٢٥٠) الآخر عندنا أكثرهم) أي أكثر الفالين به وهو ذهب كثير منهم وهم طائفة من المعتزلة

(قوله في الجمله) أي لان فمقابلته لا يضره له في العقيدة وهو قليل كما فاضله بين الخلفاء لا أربعة شيخ الاسلام (قوله) وتتبع معرفته فيها) نفسه أن قال انه حينئذ يضر وجهه وبحاج بالمراد تتبع معرفته باعتبار معرفته اصطلاح القوم الذي يؤل أمره الى العقيدة (قوله أي ليس زائداً عليه) أي في الخارج بل ليس الا ذات متصفة بالوجود وليس في الخارج أرحامان (قوله من حيث هو الخ) دفع هذه الحجة ما رد على القول بمان الوجود غير الوجود الذي فرمته الاشعري حيث حمل الوجود عين الموجود وحاصل ما ورد أنه يلزم انفسل ان قيل قام به باعتبار انه موجودا ذنقل الكلام الى هذا الوجود وله حوا يلزم اجتماع التقضين ان قيل بقاءه به باعتبار انه معدوم وحاصل الجواب ما أشاره الشارح (قوله الممكن الوجود) قيده لتعريفه بالخ لا فالتحليل الوجود كذلك الان الخائف يوافق على نفي كونه شيئاً وذا نانا نناقض من محل النزاع (قوله ليس بشيء) أي لان الشيء هو الموجود (قوله وانما يتحقق) أي في الخارج (قوله حقيقة متفردة) أي في الخارج متفردة عن صفة الوجود واحتج القائل به بأنه انما قولنا الشيء اذا أردناه أن نقول له كن فيكون وبان المعدوم معلوم مميز وكل متميزات فالمعدوم ثابت ورد الاول بان اطلاق الشيء على ما ذكر باعتبار ما يؤله الثاني عن الكبرى اذا يلزم من التميز الثبوت والازم ثبوت الحال لانه متميز عند النقل (قوله فاسم الله) أي الجلالة خاصة (قوله ان مدلوله الذات من حيث هي) حاصله ان المراد من اسم الله المدلول ومن سمى بالذات فالاسم هو المسمى والقائل بانه غيره أراد بالاسم اللفظ والمسمى الذات وأنت جدير بان الخلاف في ذلك حينئذ خلاف لفظي شيخ الاسلام (قوله بخلاف غيره كالعلم الخ) أي فلس هو المسمى عند الاشعري بل هو غيره ان كان صفة فعل كالخاتمي ولا هو ولا غيره ان كان صفة ذات كالعلم (قوله فمدلول الذات باعتبار الصفة الخ) هذا يدل على ان اسم الله جامد لا دلالة على زائد على الذات وهو القول الرابع كاتقرر (قوله والاصح ان المروء يقول ناهي عن انشاء الله تعالى) هذا ظاهر على مذهب الاشعري فانه يعتبر ايمان الموافقة وأما غيره فان أراد بالنظر الى الخاتمة فليس من اراد بالنظر الى الحال فلا وجه لثبوت الشارح المحط لمقابلته الخ لا يظهر على مذهب الشيخ الاشعري فتأمل (قوله خوفاً من سوء الخاتمة المجهولة) أي وغيره كدفع تركيبة النفس والترك بكذ الله تعالى بقريضة قوله لا شكافي الحال شيخ الاسلام (قوله المحط) بالمحرقة لذلك المشار به لوث على الكفر وبالرفع لوث لوث الذي كور شيخ الاسلام (قوله لا به ما التل الخ) قد يرد بان ايمانه التل لا يقتضي منع ذلك وانما يقتضي أنه خلاف الاولى وهو كذلك اذا الاولى الجزم كما صرح به السعد وما اذا قاله شكافي ايمانه فهو كافر قطعاً قال السعد لا خلاف بين الفريقين في المعنى لانه ان ارد بالاعمان مجرد حصول المعنى فهو حاصل في الحال وان ارد بما يتبع عليه من التجاوت انما هو في مشية الله تعالى ولا قطع بمحصله في الحال فنقطع بالحصول اراد الاول ومن علق اراد الثاني (قوله استدراج) لا يعني ان الملاذ ليست هي نفس الاستدراج بل متعلق الاستدراج الذي هو الالذاذ في اطلاق الاستدراج على الملاذ تجوزوا الاستدراج معناه في الاصل طلب التدرج وهو التثقل في الدرجات ثم استعمل في مطلق التثقل وأريد

الى انه شيء أي حقيقة متفردة (و) الاصح (ان الاسم) عين (المسمى) وقيل غيره كما هو المتبادر لفظاً النار مثلاً غيرها بلا شك والمراد بالأول المنقول عين الاشعري في اسم الله ان مدلوله الذات من حيث هي يختلف غيره كالعلم فمدلوله الذات باعتبار الصفة كما قال لانهم من اسم الله سواء يختلف غيره من الصفات فيهم منها زيادة على الذات من علم وغيره (و) الاصح (ان اسماء الله تعالى توقيفية) أي لا يطلق عليه اسم الابتغاف من الشرع وقالت المعتزلة يجوز ان تطلق عليه الاسماء الاثني معناها نه وان لم يرد بها الشرع ومالى ذلك التناهي أبو بكر الباقلاني (و) الاصح (ان امره يقول) أنا مؤمن انشاء الله أي يجوز له أن يقول

ذلك المشتمل على التعلق بل يؤثره على الجزم كما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه (خوفاً من سوء الخاتمة) المجهولة وهو الموت على الكفر (و) اما بنائه الله تعالى من ذلك المحط لمقابلته من الاعمان (لا شكافي الحال) في الاعمان فانه في الحال متحقق لاجازم باستمراره عليه الى الخاتمة التي يرجو حسننها ومع أو حنيفة وغيره أن يقول ذلك لاجهاه التل في الحال في الاعمان (و) اصح (ان ملاذ الكافر) أي ما لذ الله به من متاع الدنيا (استدراج) من الله له حيث يلذه مع علمه باصراره على الكفر الى الموت فهي نعمة عليه يزداد بها عذابه وقالت المعتزلة انها نعمة يترتب عليها الشكر (و) الاصح (ان المشار به بالماهيكل المخصوص) المشتمل على النفس

وقال أكثر المعتزلة وغيرهم هو النفس لانها المدبرة (و) الاصم (ان الجوهر الفرد وهو الجزء الذي لا يغير اثباته) في الخارج وان لم ير ماديا لا  
 بانضمامه الى غيره ونفي الحكمة ذلك (و) الاصم (انه لا حال اى واسطة بين الموجود والمعدوم خلافا لقاضى) اى نكرنا القاضى (وامام  
 الحرمين) في قولها كسفن المعتزلة شئت ذلك كالماء والوئية للسواد مثلا على الاول ذلك ونحوه من المعدوم لانه امر اعتبارى (و) الاصم  
 (ان النسب والاضافات امور اعتبارية) يعتبرها العقل (لا وجودية) بالوجود الخارجى وقال الحكماء الاعراض النسبية موجودة في  
 الخارج وهى سبعة الاين وجوده وحصول الجسم في المكان والى وهو حصول الجسم في الزمان والوضع وهو هيئة تعرض للجسم باعتبار نسبة  
 اجزائه بعضها الى بعض ونسبتها الى الامور الخارجة عنه كالقيام والانتكاس والملك وهى ٢٥١ تعرض للجسم باعتبار ما يحيط به  
 تنقل بانتماله كالنقص

به هنا تنقل الكافر فيما يتاكد به استحقاقه العذاب حيث عادى في كفره مع وصول النعم اليه فهى تقم في صورة  
 نعم فيها هو الاعرى نعمنا نظر الى حقيقة او المعتزلة نعمنا نظر الى صورتها في الاسلام (قوله وقال اكثر المعتزلة  
 وغيرهم هو النفس الخ) يبنى على ذلك وقوع العذاب والنعم فتقدم ان العذاب واقع على الروح لكن لما  
 لم يمكن التوصل لعذاب الروح الا بالام الجسدية لكن هنا حلقه عذاب الجسد تمامها (قوله اى لا واسطة بين  
 الموجود والمعدوم) اى لان الشئ اى ما ان يكون له تحقق في الخارج فهو الموجود اولافه والمعدوم وذلك مقتضى  
 العقل (قوله وامام الحرمين) اى في الشامل والافترج جمع عنه في المدارك كما ينقله عنه الامدى وغيره شيخ  
 الاسلام (قوله والاضافات) عطفه على النسب من عطف الخاص على العام (قوله يعتبرها العقل) يؤخذ من  
 ذلك انها عديمة لان الاعتبار يقتضى بانها لا وجود لها خارجا (قوله بالوجود الخارجى) واما معنى انها ليست عدم  
 شئ فهى موجودة (قوله وهى سبعة) اى من جهة الموقوفات العشر والثلاث الباقية هى الجوهر والحكم  
 والكسف ومنهم من عد هاتسعة اسقاط الجوهر قاله شيخ الاسلام والحاصل ان الموقوفات عشرة واحدة منها  
 جوهر والتسعة اعراض منها سبعة نسبية وهى التى ذكرها الشارح وثنتان استانسبتين ولدا اسقطهما (قوله  
 وهو حصول الجسم في المكان) اى كون الجسم في مكان لا دخوله فيه والادخل فعل حيثئذ (قوله كالقيام) اى  
 فيما اذا كان الجسم منتصبا فان هيئت تعرض للجسم باعتبار نسبة اجزائه بعضها الى بعض كنسبة الرأس الى  
 الر حايين ونسبتها الى الامور الخارجة كنسبة الرأس الى جهة العلو ونسبة الر حايين الى جهة السفلى وقوله  
 والانتكاس اى فيما اذا وضع الجسم على الانتكاس بان كانت رأسه أسفل ور حلاه أعلى فان هيئت تعرض  
 للجسم باعتبار نسبة اجزائه بعضها الى بعض كنسبة الرأس الى الرأس ونسبتها الى الامور الخارجة كنسبة  
 الر حايين الى العلو والرأس الى السفلى (قوله وتنقل بانتماله) بهذا القيد غارق الملك الابن (قوله بانقياس الى  
 نسبة اخرى) اى من حيث الوجود (قوله اختصاص النعت بالمنعوت) اى لا يمتنع ان احدهما حال والاخر محل  
 ويسمى هذا الاختصاص بالاختصاص بالناعت وهو ان يختص شئ باخر اختصاصا يصير به ذلك الشئ نعتا  
 للاخر والآخر منعوتاه ومثاله ما ذكره الشارح (قوله لا تختل الحركة) في محل رفع فاعل بعرض وقوله او تختلها  
 عطف عليه اى بعرض له عدم تختل الحركة او تختلها (قوله وان العرض لا يقي زمانين) اى لانه يلزم عليه قيام  
 العرض بالعرض لان البقاء عرض ونوزع في ذلك بان هذا معنى على مذهب الاشعرى من ان البقاء له صفة  
 وجودية واماعلى انه امر اعتبارى ولا يحد وزمانا (قوله حتى يتوهم الخ) الظاهر انه مفرع على قوله على  
 التوالى (قوله الا للحركة والزمان) اى الاصوات شيخ الاسلام (قوله وقال قدماء المتكلمين) كذا وقع في  
 المواقف واعترض بان المشهور وهو الصحيح انه قول قدماء الفلاسفة (قوله وان العرض المثلن الخ) اى بخلاف  
 الجوهرين المثلين فانهما لا يجتمعان في محل واحد بخلاف (قوله كالضدين) هما امران وجوديان

(و) الاصم ان العرض (لا يقي زمانين) بل يقتضى ويحدد مثله ارادة الله تعالى في الزمان الثانى وهكذا على التوالى حتى يتوهم اى يقع  
 في الوهم اى الدهن من حيث المشاهدة انه امر مستمر باقى وقال الحكماء انه يقي الا للحركة والزمان بناء على انه عرض وسياق (و) الاصم  
 ان العرض (لا يقي زمانين) فسواد أحد المثلين متلا غير سواد الآخر وان تشارك في الحقيقة وقال قدماء المتكلمين القرب بنحوه مما يتعلق  
 بطرفين محل محليين وعلى الاول قرب أحد الطرفين بخلاف القرب بالثخص وان تشارك في الحقيقة كذا نحو القرب كالمواد (و) الاصم  
 (ان العرضين (المثلين) بان يكونا من نوع (لا يجتمعان) في محل واحد موجودا المعتزلة اجتماعهما مع محضين بان الجسم المعروض في  
 الصنيع ليسود بعرض له سواد ثم اخروا خالى ان يبلغ غاية السواد بالكلية واجب بان عروض السوادات له ليس على وجه الاجتماع بل  
 البذل قبول الاول ويختلفه الثانى وهكذا بناء على ان العرض لا يقي زمانين كاتقدم (كالضدين) فانهما لا يجتمعان كالسواد والابيض

(بمخلاف الخلفين) وهما اعم من الضدين فانهما يجتمعان من حيث الاعمى كالسواد والخلوة وفي محل من الاصنام يجوز ارتفاع الشئ  
(أما النقضان فلا يجتمعان ولا يرتفعان) كالقيام وعدمه (و) الاصح (أن أحد طرفي الممكن) وهما الوجود والعدم (ليس أوليه) من الآخر بل هما بالنظر الى ذاته جوهر كان أو عرضا في السواء وقبل عدمه أولى به لأنه أسهل وقوعا في الوجود لتحقيقه بانتفاء شئ من أجزاء المادة القائمة لا وجوده لتعريفه تحقيقه لا تحقق جسمه أو قبل الوجود أولى به عند وجود المادة وانتفاء الشرط لأنه قد حدثت المادة وان لم يوجد جسد ولا انتفاء الشرط (و) الاصح (أن) الممكن (الذي يحتاج) في بقائه (الى السبب) أى المؤثر وقبل لا (وينبئ) هذا الاختلاف (على أن عليه احتياج الأثر) أى الممكن في وجوده (الى المؤثر) أى المادة التى لاحظها العقل في ذلك (الامكان) أى استواء الطرفين بالنظر الى الذات ٢٥٢ (والحدث) أى الخروج من عدم الى الوجود (أوهما) على أنهما (جزألة)

أو الامكان شرط  
الحدث وهي أقوال  
فعلى أولها يحتاج  
الممكن في بقائه الى  
المؤثر لان الامكان  
لا ينفك عنه وعلى  
جميع ما قبله لا يحتاج  
اليه لان المؤثر انما  
يحتاج اليه في ذلك في  
الخروج من عدم  
الى الوجود لا في البقاء  
وكانه أشار بذلك هذا  
النسب المأخوذ من  
الصفات مع اطلاق  
الانوال وتقديم  
الامكان منها الى أنه  
ينبغي ترجيح الامكان  
الذى هو قول الحكماء  
وبعض المتكلمين  
وان كان جوهرا هم  
على الحدث حتى  
لا يخالف التصحيح في  
المبنى التصحيح في المبنى  
عليه لكن دفعت  
الخلاف بما قالوا من  
أن شرط بقائه الجوهر

بينهما غاية الخلاف أو امران وجوديان لا يمكن اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة والتعريف الأول  
أولى لأنه خال عن الحكم وهو عدم الاجتماع (قوله بمخلاف الخلفين) هما وجودان لا يشتركان في  
الصفات النفسية سواء اجتماعهما في محل واحد أو في الصفات النفسية فى التى لا يحتاج في وصف الشئ بها الى  
تعقل أمر زائد عليه كالحقيقة الانسانية والوجود للانسان وبقائها بالصفات المعنوية وهى التى تحتاج  
فيما ذكر الى ذلك كالتعريف والحدث ويعبر عن الاوليات التى تدل على الذات دون معنى زائد عليها وعن  
الثانية بانها التى تدل على معنى زائد على الذات قاله شيخ الاسلام (قوله وهما اعم من الضدين) أى بناء  
على تفسيرهما السابق وأما على تفسيرهما بانهما امران وجوديان لا يشتركان في الصفات النفسية ولا  
يتمتع اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة فليتذكر ذلك لغرض وجب الضدين كالمثلين بذلك فالثلاثة  
متباينة شخ الاسلام (قوله وفي كل من الاقسام) أى الثلاثة من المثاليين والضدين والخلفين (قوله  
أما النقضان) هما عبارة عن إيجاب شئ وسلبه كما مثله الشارح (قوله لأنه أسهل وقوعا في الوجود)  
أى في الشئ وهذا لا يرجع اليه في حد ذاته وكذا قيل أولوية الوجود بعد ذكره بعد لا يرجع اليه في  
حد ذاته فتعذر كل من أولوية عدمه والوجود بعد ذكره من أولوية الوجود لا يقتضى الأولوية  
بالذات أشاره شيخ الاسلام (قوله المأخوذ من الصحائف) اسم كتاب للسمرقندي (قوله لكن دفعت  
الخالفه الخ) أى لا يحتاج الى التراجع لتنتفي الخالفه لانها مدفوعة بما قالوا الخ (قوله ولا بد من المسألة)  
أى على القول الآتى وقوله أو لنفوذ أى تحققه على القول الثانى الآتى وتقدم راعى القول الثالث وقوله  
اختلف في ماهيته خبر عن قوله والمكان (قوله قبله هو السطح الخ) السطح هو ما يتقسم طولاً وعرضاً  
فقط (قوله المماس الخ) هو قد فلا يقال له مكان الا اذا كان مماساً بالفعل بخلاف المكان المفروض  
ما يصلح لحلول شئ فيه (قوله وقيل هو بعد الخ) أى امتداداً وطولاً وعرضاً وعمقا وعلى هذا يكون الابعاد  
الثلاثة نافذة في الابعاد الثلاثة (قوله بحيث ينطبق عليه) أى بحيث ينطبق بعد المكان على بعد الجسم  
(قوله بعد مفروض) أى هو هو في الذهن لأنه لا أثر له في الخارج (قوله ولا يكون بينهما مماسهما) أى  
لا يكونان لاختلافهما بين الجسمين (قوله فهذا الكون الخ) عبارة بعضهم ان المكان هو ما بين الجسمين  
لا لكون المذكور وبدل ذلك قول الشارح فيكون خاليا عن الشاغل فان الخالي عن الشاغل هو ما بين  
الجسمين لا لكون المذكور (قوله هذا قول المتكلمين) الاشارة لقوله بعد مفروض الخ وهو القول  
الذات (قوله بمعناه عندهم) أى وهو السطح الباطن المماس على الاول ولا يبعد المو جوده على الثانى (قوله  
والزمان قيل جوهر ليس بجسم) احتج له بأنه لو كان جسما لكان قريبا من جسم وبعيدا من آخر وبديهته

العرض والعرض لا يبقى زمانين فحتاج في كل زمان الى المؤثر (والمكان) الذى لا يخافه ان الجسم ينتقل عنه  
واله ويسكن فيه فلا يقدح ولا بد للمماس أو لنفوذ كسأه أى اختلف في ماهيته (قيل هو) (السطح الباطن للمماس للسطح الظاهر  
من المحوى) كالسطح الباطن للكرة المماس للسطح الظاهر من الماء الكائن فيه وقيل هو (بعدمه وجوده بغيره الجسم) بنفوذ  
بعده انما به في ذلك بعد بحيث ينطبق عليه ويخرج به لنفوذ فيه بعد الجسم (وقيل هو) (بعدمه مفروض) أى يفرض فيه ما ذكر من  
نفوذ بعد الجسم فيه (وهو) أى البعد المفروض (الخلاء والخلوة جازوا والمراد منه كون الجسمين لا يتماسان ولا يكون بينهما مماسهما)  
فهذا المكون جازوا الخلاء الذى هو معنى البعد المفروض الذى هو معنى المكان فيكون خاليا عن الشاغل هذا قول المتكلمين والقولان  
قبله الحكماء ومنعوا الخلاء أى خلوا المكان بعباده عندهم عن الشاغل البعض قائل الثانى بخوفه (والزمان قيل هو) (جوهرا ليس بجسم)

العقل



أى ليس مركب (ولا حصاني) أى ولا داخل فى الجسم فهو قائم بنفسه مجرد عن المادة (وقيل فذلك معدل النار) وهو جسم بحيث دائره  
 أى منطقة البروج منه معدل النار لتبادل الليل والنهار فى جميع البقاع عند كون الشمس عليها (وقيل عرض فقيل حركة معدل النار  
 وقيل مقدار الحركة) المذكورة ومنهم من عبر بحركة الفلك ومقدارها (والجواب) أنه (مقارنة بمقدار دورهم) لتجدد معلوم إزالة الأجزاء من  
 الأول بفارسته لما تلى كما فى تلك عند طلوع الشمس وهذا قول المتكاملين والأقول قبله الحكيم (ومتع ندخل الأجسام) أى دخول بعضها  
 فى بعض على وجه التفرقة والملازمة بالمرور من غير زيادة فى الحجم وامتناع ذلك لنفسه من مساواة الشكل للجزء فى العظم (و) يمنع (خلو  
 الجوهر) مفردا كان أو مركبا (عن جميع الأعراض) بأن لا يتوهم واحد منها بل يجب أن يقوم به عند وجوده شئ منها لأنه لا يوجد  
 الشخص والشخص انما هو بالأعراض (والجوهري المركب وهو الجسم) غير مركب عن (الأعراض) لأنه يقوم بنفسه بخلافها

(والأبعاد) للجوهر من  
 الطول والعرض والعمق  
 (متناهية) أى لها حدود  
 تنتهى إليها (والعلول)  
 قال الأكثر بقاؤه علته  
 زمانا) عقلته كانت أ  
 وضعية (والجواهر) فاقا  
 الشيخ (الامام) والدا المصنف  
 (بعينها مطلقا وبالثبات)  
 بعينها (ان كانت وضعية  
 لأقلية) فبقاؤها (أما  
 السرتب) أى ترتب  
 العلول على العلة (رتبة)  
 فوافقا (والذات) الذنوبية  
 وهى يدعية (حصرها  
 الامام) الرازى (والشيخ  
 الامام) والدا المصنف  
 (في المعارف) أى ما يعرف  
 أى يدرك قالوا ميتوهم  
 أى يقع فى الوهم أى  
 الذهن من لذته حسية  
 كغشاء شوقي العطن  
 والفرج أو ثيابه كجب

العقل شاهد بان نسبتها الى جميع الاشياء على السواء شيخ الاسلام (قوله فهو قائم بنفسه) تفرع على قوله  
 قبل جوهر وقوله مجرد عن المادة مفرع عليه وعلى ما بعده تأمل (قوله فذلك معدل النار) هو على حذف  
 اضاف أى فذلك معدل النار أى والليل نفسه الاكتفاء على حذف قوله تعالى سرائيل فيكم الخبر وقوله  
 وقيل عرض فقيل حركة معدل النار أى حركة ذلك معدل النار والليل فيه ماسر (قوله متجدد موهوم)  
 أى مجزئ بل دليل قوله معلوم وحديثه الزمان بالمقارنة المذكورة فهو من الأمور النسبية التى لا وجود لها  
 خارجا تأمل (قوله والأقوال قبله الحكيم) وأصحها عند الحكيم الأخير منها (قوله) ومنع تدخّل  
 الأجسام) أى وكذا الجواهر الفردة (قوله) من غير زيادة فى الحجم) متعلق بتدخل أى وأما التدخل  
 مع الزيادة فيه فلا يمنع (قوله مفردا كان) أى وهو الجوهري الفرد وقوله أو مركبا أى وهو الجسم (قوله  
 المركب وهو الجسم) أشار بذلك إلى أن المراد بالجوهري كلام المصنف الجسم وأنه لو عبر به كان أولى  
 (قوله عقلية) أى حركته لا يصح علمه بحركة الخاتم وقوله أو وضعية أى بوضع الشرع كعلم الأسرار لحركة  
 الجهر (قوله والذات الذنوبية) أى العقلية لا الحسية ولا انشائية فإن كلامه متبادر مع الفقايم الثلاثة  
 كما فى الشرح وخرج بالذنوبية الأخرى وهى لذات الحسية فهى ارتياح النفس عند ادراك ما تدرك من  
 الأشياء فلا تنفرد إلى التفرقة معها أو بقاؤها فبعد أهلها لذات الشرب من غير عطش ولذات الطعام من غير  
 جوع (قوله) ودغدغة أثنى لاوعيته) أى اضراءه فلتألمه (قوله) وردائه قد يلدخ) أى فخره غير  
 جامع (قوله ادراك الملائم) أى ادراك ملازمة الملائم والملائم هو المناسب للطبع الموافق له (قوله  
 من حيث الملازمة) أى لان تعلق الحكم بالمشق يؤذن بعلية ما منه الاشتقاق وحيث قد ادركه  
 من حيث أخرى ليس بلذة (قوله وبما يلها) أى على الأقوال الثلاثة (قوله المصنف للقلوب) فيه  
 إشارة إلى وجه تسميته الصوفية صوفية فقد قيل مما بها الصفاء أمرا رهم ونقاء آثارهم وقيل لأنهم فى  
 الصف الأول بنى الله عز وجل أى بارتفاع فهمه إليه وأقال قلوبهم عليه وقيل لقرب أوصافهم  
 من أوصاف أهل الصفة وقيل باسمهم الصوفى كما يستعمل فى شرح رسالة أبى القاسم انشورى اه شيخ الاسلام  
 (قوله واحتقار ما سواه) أى من حيث الله سواه وإن كان عظيم ما فى نفسه والمراد أنه لا يظلمه كتعظيم الله  
 وبتقدير أنه لا يضر ولا ينفع (قوله بأس العمل الخ) أى أهم من أن تكون عمل قلب أو جوارح (قوله أى معرفة  
 الله) أى معرفة وجوده وما يجب له وما يمنع عليه لا ادراكه ولا حلاطه بكنه ذاته حقيقة لا تدركه الابصار ولا

الاستعمال والى ماسة فهو دفع الالم فلهذا الال والتشرب والجماع دفع إلى الجوع والعطش ودغدغة أثنى لاوعيته ولذات الاستعمال إلى باستدفع  
 إلى القهر والقلية (وقال ابن زكريا) الطيب (هى الخلاص من الالم) يدفعه كما تقدم وردائه قد يلدخ شئ من غير سقى الميضد كن وقت  
 على مسئلة علم أو كثر من الخلق من غير ظهورها بالمال والم التثوق إليها (وقيل) هى (ادراك الملائم) من حيث الملازمة (والحق ان  
 الادراك ملزموها) لا هى (وبقائها الالم) فهو على الأخير ادراك غير الملائم (وما صورته العقل اما واجب أو ممكن لان ذاته) أى  
 المتصور (اما أن تقتضى وجوده فى الخارج أو علمه أو لا تقتضى شيئا) من وجوده أو عدمه والاول واجب والثانى المنتفع والثالث  
 الممكن (فأما) فيما ذكر من مبادئ التصوف المصنف للقلوب وهو كما قال الغزالي تجريد القلب لله واحتقار ما سواه قال بواضحه يرجع  
 إلى عمل القلب والجوارح ولذلك افتتح المصنف بأس العمل فقال (أول الواجبات المعرفة) أى معرفة الله تعالى لانها مبنى سائر الواجبات  
 اذ لا يصح بدونها واجب بل ولا مندوب (وقال الأستاذ) أبو الهيثم

الأسفرائيني (النظر المؤدى إليها) لأنه مقدمتها (والفاضي) أبوبكر الباقلاني (أول النظر) التحقظ النظر على أولها جزأته (وابن فوروك وإمام الحرمين قصد إلى النظر) التحقظ النظر على قصده (وذوات النفس الآية) أي التي تأتي بالاعمال الأخرى (رب أيها) أي رفعها بالمجاهدة (عن صفات الأمور) أي دلتها من الأخلاق المضمومة كالكبر والنضب والحقد والمسدوس والخلق وقلة الاحتمال (ويجتمع بها) أي معالها) من الأخلاق المجردة كالنواضع والابصر وسلامة الباطن والزهو وحسن الخلق وكثرة الاحتمال فهو على التهمة وسأني دلتها وهذا مأخوذ من حديث أن الله يحب معالي الأمور ويكره سفاسفها رواه البيهقي في شب الاعمان والطبراني في الكبير والوسط (ومن عرف ربه) بما عرف به من صفاته (تصور تبعيد) لعبده بصلاته (وتقرية) لهدايته (تخاف) عتبه (ورحاً) تأنيه (فاضي إلى الامر والنهي) منه (فارتكب) مأموره (واجتنب) ٢٥٤ منه (فاجبه) ولا افكاح (مولاه) سمعه وبصره وهداه التي يطش بها واخذته ولياً إن ساله

يحيطون به علما فامراد المعرفة الاعيانية بقوله لانها من الواجبات وقوله لانه لا يصح الخ أي لان الاتقان  
بالمأمور به امتثال الالزام فكيف عن انتهى عنه انزجار الاعتنان بالمعرفة الأمر والنهي شيخ الاسلام **(قوله**  
**لان مقتضاها)** أي لان توصل اليها بالانظار والالتزام الواجب الاله فهو واجب **(قوله اول النظر)** أي معرفة  
الأوائل والمقدمات التي لا يتم النظر الا بها وهذا القول الذي عزاه المصنف للقاضي عزاه اليه بعضهم أيضا  
والذي في المواضع وغيرها ان القاضي قائل بأن اول الواجبات القصد الى النظر كراين فورك وإمام الحرمين  
وقال الامام الرازي ان أر بد اول الواجبات المقصود بها القصد الأول فهو والمعرفة عندهم يجعلها غير مقدورة  
وان أر بد اول الواجبات كيف كانت فهو المقدس شيخ الاسلام **(قوله الالية)** أي المنفعة فهي فعبارة بمعنى  
فاعلة **(قوله أي التي تأتي الالعالو)** أي تأتي كل شيء الالعالو وهذا استثناء مفرغ وهو لا يقع الالبعدي ولومعنى  
كما هنا ان التقدير ان لا يزيد الالعالو على حد قوله تعالى وبأى الله الان يتم نوره أي لا يريد الان يتم نوره **(قوله**  
**أي رفعها)** إشارة الى ان البناء للتعبدية **(قوله عن سفساف الأمور)** هو بفتح السين وكسر هاء معناه الذي يعم  
الخداع المذمومة كما قاله الشارح **(قوله كالكبر الخ)** الكبراطها الشخص عظيم شأنه والغضب ثوران  
نفسه لارادة الانتقام والمقدح مما كفي باطنه عداوة غيره والحسد تمنع زوال النعمة عن غيره شيخ الاسلام  
وقوله كالتواضع الخ تشرع على ترتيب اللف في قوله كالكبر الخ **(قوله باضلاله)** تفسيره للتعبد وقوله بهدائه  
تفسيره للتقريب وقوله تصور تعبد وقوله أي صدق بذلك وعلمه وقوله تخاف تقر ببع على تصور وقوله  
أصمى تقر ببع على خاف ورجا وقوله فارتكب تقر ببع على فاصمى وقوله فاجبه تقر ببع على فارتكب  
واجتب **(قوله فكان معمو بصره الخ)** أي حفظ عليه معمو بصره الخ قبل ويجوز ان يكون المراد ان الله  
تعالى علم ما منه هذه الامور لشدة اشتغالها به تعالى فنسبت اليه حينئذ بهذا الاعتبار **(قوله يبطش بها)** بابه  
ضرب ونضر والبطش السطوة والاختبة **(قوله هذا مأخوذ من حديث الضاري الخ)** الظاهر ان المأخوذ  
منه هو الآخر من هذه الامور ولا ترمع الى هذا القدر الخصوص اذ لا دلالة عليه في الحديث **(قوله اللهم كلاه)**  
الخ هي بكسر الكاف الحفظ والوقاية والرعاية ككلاؤه الولد أي العفر وهذا الحديث يدل على ان المعنى في  
الحديث السابق على التشبيه كما قاله الشارح وقال في تلويح البروق قبل المراد بالولد في قول القائل  
سألت الله عاقبة وغفوا \* وواقه كواقه الولد

سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام اشارة الى قوله تعالى المزمع فتيانا وليد امل فيه بعد (قوله ويدخل تحت ربة المارقين) آل. عفي الاصل حمل ذور ارتباطه الدابة استعيرت للطريق القبر الموصلة للطلوب (قوله المنقطعة) اخذ الانقطاع من اضافة الربة الى المارقين اى الخارجين من الدين (قوله اى ارادك الخبير)

أعطاء وإن استعاذ به  
 أعاده هذا ما حوذه من  
 حسد بئس البخاري وما  
 يزال عسدي يتقرب  
 أتاني بالنوافل حتى أحبه  
 فإذا أحببته كنت سمعه  
 الذي يسمع به وبصره  
 الذي يبصر به ويده  
 التي يبطش بها ورجله  
 التي يمشي بها وإنني  
 أعطته وإن استعاذني  
 لأعينه والمراد أن الله  
 تعالى يتولى محبوه في  
 جميع أحوالهم فخر كونه  
 وسكنته تعالى مكان  
 أبوي الطفل لمحبته له  
 التي أسكنها الله في  
 قلوبها أيوليان جميع  
 أحواله فلا يأكل إلا  
 بيد أحدهما ولا يمشي  
 إلا برجله إلا غير ذلك  
 وفي الحديث اللهم  
 كلاءة كلاءة أوليد  
 (ودىء الهممة) بأن  
 لا يرفع نفسه بالمحادثة  
 عن سبائك الأمور

(لابالئ) عما ندعو نفسه اليه من المهلكات (فيعمل فوق جهل الجاهلين ويدخل تحت ريقه المارقين) تقصير  
من الدين أى عروهم المنقطعة وهى بكسر الراء وسكون الموحدة (فدينونك) أى أها الخاطب بعد أن عرف حاله على الحقمة ودينها (ملاحا)  
منك (أوفاد اورضا) عنك (أرمضا وقربا) من الله (أو بسوا وسعادة) منه (أو شفاوق وبقيا) منه (أو حيبا) فافاد دينوك الأغراء  
بالنسبة إلى الصلاح وميائسبه والتعذيب بالنسبة إلى الفساد وميائسبه (واذا خطر لك أمر) أى أتى في قلبك (فخره بالفرع) ولا يخلو حاله  
بالنسبة إليك من حيث الطلب من أن يكون ماهورا به أو متباعد عنه ومشكوك فيه (فان كان ماهورا) به (فاشد إلى فعله) فانه من  
الرجح (رحل) حيث أخطره بياك أى أراد لك الخير (فان خشيت وقوعه لا يفتاحه على صفته منية) كجيب أوربا (فلا بأس) عليك  
في وقوعه عليها

من غير قصد لها بخلاف ما إذا أوقفه عليها فاصد لها فليكن ان ذلك فتستغفر منه كإسباني (واحتياج استغفارنا الى استغفار) لنقصه بقوله  
 قلوبنا منه بخلاف استغفار الخلق وربنا العبدوي رضي الله عنها منهم وقد كانت استغفارنا باحتياجنا الى استغفارهم ضمن النفس بها (لا يوجب  
 ترك الاستغفار) مثلا المأمور به بان يكون الصمت خبرا منه بل نافي به وان احتياج الى استغفار لان اللسان اذا ذكر او شئت ان يالفه  
 القلب فيوقفه فيه (ومن ثم) أي من هنا وان احتياج الاستغفار الى استغفارنا لوجب تركه أي من أجل ذلك (قال انشور وردى)  
 بضم السين صاحب عوارف المعارف لمن سأله أن يعمل مع خوف الذهب أو لانهل حذرانه (اعمل ٢٥٥) وان خفت الذهب يستغفرا

منه أي اذا وقع قصدا  
 كما تقدم فان ترك العمل  
 للخوف منه من مكابد  
 الشيطان (وان كان)  
 الخاطر (منها) عنه  
 (فياك) أن تقعله (فانه  
 من الشيطان كان  
 ملت) الى فعله  
 (فاستغفر) الله تعالى  
 من هذا البيل (وحدث  
 النفس) أي ترددها  
 بين فصل الخاطر  
 انذ كور ترك (مالم  
 يتكلم أو يعمل) به  
 (واهم) منها بفعله مالم  
 تتكلم أو تفعل  
 (مغفوران) قال صلى  
 الله عليه وسلم ان الله  
 عز وجل يغفر لذنوبي  
 عما حدثت به نفسي  
 مالم تعمل أو تتكلم به  
 رواه الشيخان وقال  
 صلى الله عليه وسلم ومن  
 هم بسبب ولم يعملها  
 لم تكتب أي عليه رواه  
 مسلم وفي رواية كتبها  
 الله عنده حسنة كاملة  
 زاد في أخرى ما تركها  
 من جرائ أي من أجل  
 وهو يفتح الجيم وتشديد

تفسير قوله رحمه لا لا خطره سالك اذا اراد مصفة ذات والخطا مصفة فعل (قوله من غير قصد لها) أي  
 ابتداء (قوله فتستغفر منه) أي نحو بواحدة أو ثلثة لقوله واحتياج استغفارنا الخ (قوله بضم السين) أي  
 نسبة الى سهر ورد بلده من بلاد الهم (قوله مستغفرا) حال من ضمير اعمل والظاهر انها منتظرة (قوله  
 فاستغفر الله تعالى من هذا البيل) أي ان كان فعله مصمما (قوله وحدث النفس الخ) الذي يجري في النفس  
 خمس مرات مرتبة المحس وهو ما يلي في النفس ثم الخاطر وهو ما يحول فيها بعد لقائه ثم حديث النفس  
 وهو تردد هاتين فصل الخاطر المذكور تركه ثم الهم أي قصد الفعل ثم العزم على الفعل جازما وهو ما أخذه  
 دون الأربعة فله صلى الله عليه وسلم كافي الصبرين اذا التقي المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في  
 النار قالوا يا رسول الله هذا القاتل في النار والمقتول قال ان كان حريصا على قتل صاحبه وقد نظم بعضهم هذه  
 المراتب المذكورة في قوله

مراتب القصد خمس حاجس ذكر واه  
 بخاطر حديث النفس فاستغما  
 بانه هم وعزم حكما هارفت • سوى الأخير ففيه الاثم قدوقما

ونظمه بعضهم أيضا بقوله  
 حاجس خاطر حديث نفس • ثم هم لا ثم لا يعزم  
 (قوله بين فصل الخاطر الخ) أراد بالفعل ما يشمل القول فبما اذا كان الخاطر قولاً كما اذا كان الخاطر غيبة زيد  
 بالسان ففعله الذهني بالنسبة أي الاثبات باللفظ الذي يكرهه (قوله مالم يتكلم أو يعمل) بصيغة المضارع  
 المبدوءة بالغائب أي التقصير ذوالنفس أو المبدوءة بالغائبة أي النفس والمراد مالم يتكلم بذلك الخاطر  
 ان كان مصفيا فويله أو يعمل ذلك الخاطر ان كان مصفيا فويله كان يكون الخاطر قد فاض قد أوشب خبر  
 في شرب والحاصل ان ما ترددت النفس بين فعله وتركه من المعاصي يغفر مالم تات تلك المعصية قولاً أو فعلاً  
 سم (قوله والهم منها بفعله) أراد بالفعل ما يشمل القول كما مر وأراد أيضاً مالم يتكلم أو تفعل فقد حذف من  
 الثاني دلالة الاول ولوا أخر القيد أعني قوله مالم يتكلم أو يعمل عن قوله والهم لم يرجع الى كل من حديث  
 النفس والهم كان أولى لا ترد جوع الهم مالم يتكلم أو تفعل أو قوله مغفوران قد يقال عليه ما معني  
 الغفر مع عدم الآخر وهو لا ير بعد المتأخره مثلاً سم (قوله عما حدثت به نفسي) يجوز في أنفسه الرفع أيضاً  
 على الفاعلة محدث وان كان المنادى نصب على المفعولية محدث (قوله وقضية ذلك انه اذا تكلم الخ) سكوت  
 عن هذه القضية يشمر بعتمادهما وقد يقال العبد خلافاً للغير من هم بسببه ولم يعملها لم تكتب فاذ هم وفعل  
 كتب بسببه واحدة وهي العمل المأمور به وجواب ان كاتب المأمور بسببه واحدة لا ينافي كتب الهم وشعره سببه  
 أخرى فيؤخذ بكل منهما ثم رأت المستغفر في منع الموانع مخالفاً للوجه اه شيخ الاسلام (قوله وان لم  
 تظلم الامارة الخ) مقابل لقوله فاما ان تقعله (قوله على احتساب فعل الخاطر) أي بان صممت على فعله  
 وأراد بالفعل ما يشمل القول لا يقال احتساب فعل الخاطر لما إذا كان الخاطر ترك واجباً لا نقول ترك  
 الواجب فصل أيضاً انه كف النفس عنه فيشبه ما ذكره أيضاً سم (قوله فيما يؤدي الى ذلك) أي الى الهلاك  
 الابدى وهو الكفر لان الاستدراج في المعاصي قد يؤدي اليه (قوله فان لم تقطع عن فعل الخاطر) أي ومنه ترك

الامر وقضية ذلك انه اذا تكلم كالنسيه أو عمل كشره المبكر انضم الى المتأخره بذلك كما أخذ حديث النفس والهم به (وان لم تظلم)  
 النفس (الامارة) بالنسبة الى احتساب فعل الخاطر المذكور طبعها بالطمع للنهي عنهن الشهوات فلا تندو لها شهوة الا ابتغى (لها هداها)  
 وجوباً لتطبع على الاحتساب كما يحاط به من قصد اغتصاب قبل أعظم لأنها تصدك الهلاك الابدى باستدراجها للتمتع بمصيبة الى أخرى  
 حتى تقطع فيما يؤدي الى ذلك (فان غفلت) الخاطر المذكور فلهذا الامارة عليك (قرب) على القوز وجوباً بالبرقع عندك ثم فعله ما توبة  
 التي وعد الله بشيئها فلا تنويعاً تعقني بالاعلاج كإسباني (فان لم تقطع) عن فصل الخاطر المذكور (لاستلذذ) به (أو كسل) عن

الخروج منه (فقد كره هادم الذنوب لها التواتر) أي ذكر الموت وبغائه المغفرة وتوبه وغيرها من الطاعات فإن ذكر ذلك يبعث  
 شديدا على الاتباع عما تستلذه أو تكسل عن الخروج منه قال صلى الله عليه وسلم أكثر وأمن ذكر هادم الذنوب رواه الترمذي زاد ابن  
 حبان قاله ما ذكره أحد في ضيق الأوسه ولا ذكره في سعة الأضيق عليه وهادم بالذال المهملة أي قاطع (أو) لم تقطع (تقنوط) من رحمة  
 الله تعالى وعفوه عما قبلت لشدة أول استحضار عظمة الله تعالى (تخف مقتربك) أي شدة عقاب مالك الذي له أن يفعل في عبده  
 ما يشاء حيث أضافت إلى الذنب اليأس ٢٥٦ من العفو عنه وقد قال تعالى إنه لا يأس من روح الله أي رحمة الألقوم الكافرون  
 (وذكر صفة رحمة)

الواجب لأنه فعل هو كلف النفس عن الواجب سم (قوله فقد كره هادم الذنوب الخ) ذكر هذا في عدم الاقتلاع  
 للاستئذان والكسل وذكر في عدم الاقتلاع لا تقنوط خوف الميت كأنه لا ماض ذكر في كل أنسبه وبالأنسب  
 فيه ما العكس أو الجمع بين الأمرين فليتامل قائل سم (قوله فانه ما ذكره أحد في ضيق الأوسه ولا ذكره في  
 سعة الأضيق عليه) يمكن أن يكون معناه ما في الحديث الآخر فانه ما ذكره في قليل أي من العمل الأكثره ولا  
 في كثير أي من الأمل الأقله فليراجع سم (قوله مالك) أي في التعبد بالرب إشارة إلى من يدق دونه  
 عليك وفي قوله ما يشاء إشارة إلى جواز العفو سم (قوله ولم تذكر الخ) أنس فيه تخفيف على الذنوب بل  
 تخفيف على الاستمعة فارغب الذنب وتوق به للبحث على الجاء في فضل الله وعفوه (قوله أي ما تخفف به)  
 أي التوبة تفسر المحاسن بشرط التوبة وذكر يمكن تفسيره ما يفوقه من محو الذنب ورضا الله والثناء من  
 عذابه فانظر لم فعل ذلك سم (قوله وفي الندم) أي كرهنا الأعظم الندم كالخج عرفة أي كرهنا الأعظم عرفة  
 وفسر بعضهم الندم بأنه تحزن وتوجع لما فعل وفي كره لم يفعل (قوله وتتحقق بالاقتلاع الخ) فيه بحث أن قد  
 توجد هذه الأمور ولو لا جود الندم فبما هي في حقيقة هادم الأمور إلا أن يادقق في اعتبارها والاعتدائها سم  
 (قوله وعزم أن لا يعود) قد قال لاحد قد ذكر مع الندم لأن المراد به الندم من حيث كونه معصية ومن  
 لا زعمه عزم أن لا يعود إلا أن يقال ذكره ثلاثا بقول عن زعمه سم (قوله وتصح ولو بعد تقضيه الخ) أشار  
 إلى مسائل خلافية فقوله ولو بعد تقضيه إشارة إلى ما لو تاب من ذنب ثم عاد إليه فلا يكون العود إليه معطلا  
 للتوبة السابقة منه وقوله عن ذنب إشارة إلى صحة التوبة عن بعض الذنوب مع الأصرار على غيره وأن كان  
 ما تاب عنه صغيرا وما أصغر عليه كبيرا وقوله ولو صغيرا إشارة إلى صحة التوبة من الصغير سم (قوله وقيل  
 لا تصح عن صغير لتكفيره باحتساب الكبير) قال شيخ الإسلام فيمير بلا يصح هو مقتضى كلام المصنف  
 حيث جعل الخلاف في التوبة من الصغيرة في الصفح وعدمها في الكبر الخلاف فيه عند غيره أيضا وفي وجوبها  
 وعدمه وهو المناسب لاعتداله الثاني بقوله لتكفيره باحتساب الكبير وتوقف المسكن في وجوبها من الصغيرة  
 عندنا لتكفيرها باحتساب الكبير وخالفه أنه المصنف فقال الذي أراه وجوب التوبة لها معناه على الفور زعم  
 أن فرض عدم التوبة فيها حتى احتسب الكبير كفرت ومارة رجوع إلى ما رجحه الجمهور اه فليتامل  
 ما المراد باحتساب الكبير الذي يكفر الصغائر خلافه في نفسه بين أن يكون سابقا على الصغائر حتى لو كان  
 مجتمعا للصغائر ثم فصل الصغائر كفرت بمجرد وقوعها أو لاحقاً في لو لم يكن مجتمعا للصغائر ثم فصل الصغائر ثم  
 احتسب الكبير بأن تاب من السابقة واحتسب الالاحقة كفرت تلك الصغائر فإن كان الأمر كذلك فقول  
 المصنف نعم أن فرض عدم التوبة منها الخ يصور بما إذا صدقت الصغيرة ثم من غير مجتنب ثم احتسب وذكر نافي  
 هامش الكلام كلاما ذكره الركني عن الأبياء قد يوهم أن احتساب الكبير المكفر للصغائر هي الكفار  
 المتعلقة بتلك الصغائر كالزنا بالنسبة للنظر أو بالنسبة فاجهر بالمقام جدا اه سم (قوله وقيل لا تصح من ذنب  
 مع الأصرار على كبير) هو قول المعتزلة ببناء على أصلهم في التقييد العقلي شيخ الإسلام (قوله وإن شككت

بالسنة ليس توبة (وتتحقق بالاقتلاع) عن المعصية (وعزم أن لا يعود) البها (وتدرك يمكن التدارك) من الحق الثاني عنها حتى القذف فتدركه في  
 يمكن مستحقه من القنوط أو وارتبه يستوفيه أو يبرئ منه فإن لم يمكن تدارك الحق كان لم يكن مستحقه من حودا سقط هذا الشرط كما سقط  
 في توبة معصية لا ينشأ عنها حق لا دمي وكذا سقط شرط الاقتلاع في توبة معصية بعد الفراغ منها كشراب الخمر فالمراد بتحقيق التوبة بهذه  
 الأمور أنها لا تخرج فيما يتحقق بعونها لأنه لا بد منها في كل توبة وفي نسخة والاستغفار عقب قوله بالاقتلاع ولا حاجة إليه ما ذكر (وتصح)  
 التوبة (ولو بعد تقضيه عن ذنب ولو) كان (صغيرا مع الأصرار على) ذنب (آخر لو) كان (كبيرا عند الجمهور) وقيل لا تصح بعد تقضيه  
 بأن عاد إلى التوب عنه وقيل لا تصح عن صغير لتكفيره باحتساب الكبير وقيل لا تصح عن ذنب مع الأصرار على كبير (وإن شككت)



في صورة الاسباب أو بالكل والتمام في صورة التوكل) كان يقول لسالك الجريد الذي سلوكه ابلغ من تركه الى متى ترك الاسباب لم تعلم ان تركها يقطع القلوب سبلها في ابدى الناس فاسلكها التسليم من ذلك وينظر غيرك منك ما كنت تنظر من غيرك ويقول لسالك الاسباب الذي سلوكه ابلغ من تركه هاو تركها وادركت الجريد فتوكل على الله لصفاته فقلت واشرق لك النور وانك ما كنت من عند الله فتركها الحاصل لك ذلك غير به تركها الذي ابلغ الى القلب من الخلق والاهتمام بالزنى (والمراد في بعض هذه) الامر من الذين ياتيهم الشيطان في صورة غيرهما كيد امه له ان يسلم منها (او يعلم) مع محبة عنهما (انه لا يكون الامار بد) الله كونه اى وجوده منها (او من غيرهما) (ولاشك في علمنا بذلك) المعلوم الذي ضاع هذا الكتاب جمع الجوامع (الان بر بد الله سبحانه وتعالى) فغناه بان يوفقنا لان تاتي به خلاصا ٢٥٨ من العجب وغير من الآفات (وقد تم جمع الجوامع علما) يميز من نسبة التمام اى تم هذا

الكتاب من حيث العلم  
 اى المسائل المقصود  
 جمعها وقيل المصنف  
 يجوز ان يكون علما  
 معجول الجوامع ولا  
 يحسن ان يكون متعلما  
 ثم اذا فائدة في قولنا  
 ثم هذا علما فان تمامه  
 معلوم معروف اه  
 ولا يخفى ما فيه ان لا يلزم  
 من تمامه جماعته  
 علماته فائدة بالنسبة  
 الى الاول (السمع كلامه  
 آذانا مما الاق من  
 احاسن الحسن عما  
 بنظره الاعي) اى انه  
 فعليه لفظه القليل  
 وحسن معناه الكثير  
 يشترى من الناس حتى  
 يصفقه الاصم فكأنه  
 يسمعه والاعمى فكأنه  
 ينظره وهذا كما قال  
 المصنف منترع من  
 قول في الطب  
 ان الذي ينظر الاعي  
 الى ادى  
 وتركه وغير باطراح ما فائدة اى بطرح الجريد بالموصل الى الله تعالى (قوله في صورة الاسباب) على حذف  
 مضاف اى في صورة تحسين الاسباب فلا يماره أولا بطرح جانب الله تعالى (قوله في صورة تحسين  
 الاسباب) فتشع الشيطان وتترك جانب الله تعالى ومثله يقال فيما بعده (قوله في صورة تحسين  
 المتقول اى في غير او يقال ضم معنى الافضاء ففعله الماء (قوله اى وجوده) اشهد الى ان كونه مصدر كان  
 التامة (قوله بذلك المعلوم الذي ضاع هذا الكتاب) لم يجعل الاشارة في قوله بذلك لانه قطع من العلم بانه  
 لا يكون الامار بد الله سبحانه وتعالى بل الى جميع ما ضاعه الكتاب لان الفائدة في ذلك اتم لكن قال بعض  
 المحققين الا يفي بلاغة الكلام ان يكون ذلك اشارة الى انه لا يكون الامار بد كما يظهر بالذوق السلام اه اى  
 لكونه المناسب للتمام وكثيرا ما ترك صاحب الكتاب والبعضاوى مثل ذلك رعايا للتمام مع احتمال اللفظ  
 العموم قاله بعض (قوله علما) لا يخفى ان العلم له ثلاثة اطلاقا ت: نطقت تاريخا على انك انما تقتدر بها على  
 ادراك المسائل وتاريخا على ادراك المسائل وتاريخا على نفس المسائل وهذه الامور اربعة اى تمت مسائله (قوله  
 من نسبة التمام) اى لنسبة التمام في معنى الام (قوله معجول الجوامع) فيه جزء علم فلا يعمل (قوله ولا يخفى  
 ما فيه) اى ما في العمل بطلته لانه لا يمكن ان يكون هناك نسبة مبهمة وعلما ببيان لها يمكن ان يكون تم اى  
 تسويد الخبر برافين اه تم علما محورا (قوله اسمع الخ) شرع المصنف في مدح كتابه بانه وعشرين صحة  
 كل ثلاثة منها على فاصلة (قوله من احسن الحسن) اى احسن الحسن (قوله وهذا منترع) اى ما اخوذ  
 على جهة حل المنظور كما هو مشتهر (قوله ونه الخ) حاصله انه خائف ابا الطبيب في امرين لنكتة في كل واحد  
 وهو التامى بالقرآن في الاول والعدول الى المجاز الذي هو الخ من الحقيقة في الثاني كما هو ظاهر وان  
 يجعل كلام ابي الطبيب المجاز يجعل اصحبت بمعنى اعلمت (قوله اى كثيرا لجمع) اخذ من جوعا لانه  
 عن جامع (قوله وها حال الخ) اى كل منها حال في نسخة وها حالان (قوله وموضوعا) اى مؤلفا وموضوعا  
 ذاق قول الشارح فاضل ما اخوذ من قول المصنف لافطوفا فاضله الخ (قوله عن هم الزمان) اى هم  
 اهل كاشانه الشارح (قوله من اهل زمانه) اشارة الى ان المراد بالزمان زمان المصنف (قوله وان تظن  
 الخ) العطف بالواو احسن لان النهي عن كل من الامرين لاعن الجمع بينهما الا ان يراد النهي عن الاحداثا  
 الصادق بكل منهما (قوله فرع الخ) علمنا ما ذكر قبله وهو ان في كل ذرة ذرة (قوله اما لك ونها مقررة الخ)  
 سان لسبب ذكر الادلة التي شأن القوتون عدم ذكرها ودفع لتوهم ان ذكرها تطويل (قوله اى القوى) اى  
 لان هذا المادة تعبد القوة ولذا سمى الظاهر متناقلة وقوله كيان المدرك مثال القربانك (قوله الاول) اى  
 كونها مقررة في مشاهير الكتب على وجه لا يبين (قوله كافي قوله في مصنف الخبر الخ) عبارة فيما تقدم  
 ومعلوم الخبر الحكم بالنسبة لا بغيره والى ان يكون شئ من الخبر كذا (قوله وانى) اى الغلبة (قوله في عدم التأخير)

الكتاب من حيث العلم  
 اى المسائل المقصود  
 جمعها وقيل المصنف  
 يجوز ان يكون علما  
 معجول الجوامع ولا  
 يحسن ان يكون متعلما  
 ثم اذا فائدة في قولنا  
 ثم هذا علما فان تمامه  
 معلوم معروف اه  
 ولا يخفى ما فيه ان لا يلزم  
 من تمامه جماعته  
 علماته فائدة بالنسبة  
 الى الاول (السمع كلامه  
 آذانا مما الاق من  
 احاسن الحسن عما  
 بنظره الاعي) اى انه  
 فعليه لفظه القليل  
 وحسن معناه الكثير  
 يشترى من الناس حتى  
 يصفقه الاصم فكأنه  
 يسمعه والاعمى فكأنه  
 ينظره وهذا كما قال  
 المصنف منترع من  
 قول في الطب  
 ان الذي ينظر الاعي  
 الى ادى

واسمعت كلما من به صمم ونسبه الى تخافته له في ذكر السمع قبل البصر  
 للتامى بالقرآن وفي ذكره الامعاء لان الامعاء الاله ابلغ والامعاء على اسماع اصحاب (قوله اى كثيرا لجمع) وها حالان  
 خبر الاق وكذا قوله (وموضوعا) فاضل (لامتطوعا فاضله ولا موضوعا) عن بقصد له ولته (وموضوعا عن هم الزمان مدحها) عنها فلا  
 ياتي احد من اهل زمانه علمه (فعل الخ) ايها الطالب لما تعينه (يحفظ عبارة لا لاسما ما خلف خفا غيره) كالمختصر والمناهج (وابان ان  
 تادربنا كاشي) منه (قبل التامل والفكرة) فيه (اوران تظن امكان اخذ صاره في كل ذرة) منه بفتح الدال المعجمة اى حرف (ذرة) بضم  
 الدال المهملة اى فائدة نفسه كالجمهورية (فرعنا ذكرنا) فيه (الادلة في بعض الاحيان اما لك ونها مقررة في مشاهير الكتب على وجه  
 لا يبين) اى لا يظهر (اورافرة) لها (او غير ذلك ما يستخرج النظر من) اى القوى كيان المدرك الخ في الاول كافي قوله في مصنف الخبر  
 والام بك: ثم نه خبر كذا وبالواو الثاني كافي قوله في عدم التأخير انما يفرض بالفرض اشبه

وان ثالث كما في قوله في مسئلة قول الصحابي لارتفاع النية عنه اذ لم يدون (ورعا انصحنا بذلك رابا بالاقوال الخمسة التي) بالموحدة اي  
 المتعصب الفهم (تقول لا تؤدي الى اللال ومداري انا انما فعلنا ذلك لغرض تحريك الهمة الدوال فرع ما يكن القول مشهورا عن ذكرناه  
 كما في نقل افنديه فرض التكفاه على فرض المين عن الاستاذ والموثوق مع ولده الماشهور ذلك عنه فقط (او كان) من ذكرنا عنه قولا (قد  
 عزى اليه على الوهم) اي الفاظ (سواء) كما في ذكره القاضي الماقلاني من المانعين لثبوت القناب المباس وقد ذكره الامدي من الخويزن  
 (ار) كان الفرض (غير ذلك مما يظهره التامل ان استعمل قواه) كما في ذكره غير الدقيق مع ٢٥٩ في مفهوم القناب تقويه له كما تقدم

كل ذلك (بحيث انا  
 جازمون بان اختصار  
 هذا الكتاب متعذر  
 وروم النقصان منه  
 متعسر اللهم الا ان ياتي  
 رجل مبذر) اي ينقل  
 شيئا من مكانه الى  
 غيره (مبذر) اي ياتي  
 بالافراط مبذرا اي  
 ناقص كائن يحذف  
 منها اسماء اصحاب  
 الاقوال فانه لا يتعسر  
 عليه روم النقصان  
 لكنه اذا فصل ذلك  
 لا يفي بمقصودنا (فدونك)  
 اجم الطالبا لضعف  
 مختصرا (مختصرا) لنا  
 (بافوا المحامد حقيقا  
 واصناف المحاسن  
 خاتما) لانه مشتمل  
 على ما يقتضي ان يفتي  
 عليه بذلك (جعلنا الله  
 به) لما املناه من كثرة  
 الانتفاع به (مع الذين  
 ائتم الله عليهم من النبيين  
 والصدوقين) اي افاضل  
 اصحاب النبيين  
 لما لقتهم في الصدوق  
 والصدوق (والشهاده)

اي في محضه كما في قوله الجمعة صلاة مفروضة فلا يحتاج الى اذن الامام كالظاهر فزاد مفروضة لان الفرض  
 بالافرض اشمس فليست الى ما دفعوا (قوله والثالث) اي قوله او غير ذلك (قوله تحرك له المالح) اصله  
 تحرك الخ فذقت احدى التامين تخفيا فهو بفتح التاء (قوله فرع ما يكن القول مشهورا عن ذكرناه)  
 اي قول نبينه الى قائله لم يدون قوله (قوله بحيث انا الخ) متعلق بمحذوف اي فعلنا ذلك بحيث انا الخ وجره ما  
 قام عنده بمذرا اختصاره لغير مبذر ومبذرا في جزم غيره بهذا ذلك بالنظر لغرضه الاصل في قائله شيئا الاسلام  
 (قوله وروم النقصان الخ) ان كان المراد روم مع رقاء المعنى بتمامه فربح الى الاختصار والافترار متعسر  
 شيخ الاسلام (قوله اللهم الخ) راجع لتعسر روم النقصان كما يدل له كلام الشارح وهو كثيرا ما يستعمل عند  
 القصد الى استنباط امر بعيدا ذكرناه بدعوا الله ويناديه استغاثه به على ذلك شيخ الاسلام (قوله خليفيا) هو  
 بمعنى حقيقا عدل اليه تفتنا حروا حاشا ان ذكر ضرورة (قوله لما لقتهم في الصدوق) اي في انفسهم وقوله  
 والتصديق اي لغرضه اي لاننا نهم (قوله غير من ذكر) اي فاعطف ما رار (قوله اي رقاء الخ) اشار بذلك  
 الى ان فعلنا معنى الجمع (قوله تصديقهم فيها برؤيتهم) اشار الى انه ليس المراد رقاء في المراتب لارتفاع منازل  
 النبيين والصدوقين عن غيرهم بل المراد الاستماع في الجنة برؤيتهم وزيارتهم في منازلهم وان كان مقرهم  
 الذين جات اليه بالنسبة الى غيرهم كما قاله الشارح (قوله وذهب عنه ان يعتقد انه مفضل) اي وان كان  
 مفضولا في الواقع واستسكانه بهضهم يانه يكفي في انتفاء الحسرة لرضائهم له وبما فيه من القبول وان اعتقد  
 انه مفضل والازم اعتقاد خلاف الواقع على ان الذي يدل عليه ظاهر الاحاديث والاشارة هو داهل الجنة  
 تذاوت مراتبهم في الحديث ان اهل الجنة يراءون العرق كما يترأون الكوكب الذي الناري في الاقوى وفي  
 بعض الآثار ان بعض اهل الجنة يخلق لهم خيل لاجلهم من باقوت تطير بهم في الجنة حيث شاؤوا فيقول لهم  
 من سلع درجتهم فقل ذلك دوننا فيقولون لهم كما هم وانهم تطير وذكرا تقوم وانهم تتسامون او كما وردوا  
 يعني ما في ذلك من الدلالة على اعتقاد المفضل انه مفضل لكنه راض بما هو فيه اذ لا حسرة في الجنة (قوله  
 وعلى قدر فضل الله تعالى على من يشاء) اشار بذلك الى ان اختلاف المراتب كما يكون بقدر الاعمال يكون  
 بعض فضل الله من غير سابقه عمل نسأل الله ان يعده ما يمان والافضل ووفقنا بفضلها اصالح الاعمال  
 والصلوة والسلام على سيدنا محمد خاتم الارسال وعلى الآل والاصحاب والتال عديدا ذكره لسان القال والحال  
 من يوم المبداء الى يوم المآل وعدد كمال الله وكما يليق بجلاله من الكمال والجنه في التبدوا لال كمال

وقول محمده الرازي من به غفرنا مساوي عهده ابراهيم بن حسن القمي الراوي

الحمد لله على ما سدى من اصول النعم وفروعها والصلوة والسلام على سيدنا محمد الخصوص بالابلاغه وجمع  
 جوامعها وآله المطهرين واصحابه المرشدين الى منهاج اصول الدين (وبعد) فقد تم طبع حاشية  
 العلامة الدناني على شرح العلامة المحلى ابن جمع الجوامع لان السبكي بلغ الله  
 الجميع بالمأول في دار التاهي وكان طبعه الفائق وقيل هذا الشكل الرائق  
 بالطبعة الشريفة التي محل ادارتها بانقرش مصر وذلك سنة ١٢١٨ من  
 هجرة سيدنا البشر صلى الله وسلم عليه وآله وكل من اتقى اليه آمين



اي القسدي في سبيل الله (والصالحين) غير من ذكر (وحسن اولئك رفيقا) اي رقاء في الجنة ان تستمتع فيها برؤيتهم  
 وزيارتهم والمضور معهم وان كان مقرهم في درجات عالية بالنسبة الى غيرهم ومن فضل الله تعالى على غيرهم كما قاله ابن عطية انه قد رزق  
 الرضا صلواته وذهب عنه ان يعتقد انه مفضل لانتفاء الحسرة التي تختلف المراتب نعم اي قدر الاعمال وعلى قدر فضل الله تعالى على  
 من يشاء اللهم اذ الفضل العظمي تفضل علينا بالافضل وبما انتشاء من النعم بقضائك ورحمتك يا رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله  
 وعليه اجمعين وسلاما على المرسلين الحمد لله رب العالمين

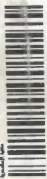
﴿ فهرست الجزء الثاني من حاشية العلامة البناي على شرح جمع الجوامع ﴾

صفحة	مصحف	صفحة	مصحف
١٢١	(الكتاب الرابع في القياس)	٢	(التمهيد)
١٥٣	(مسألة العلة)	٦	(المخصص)
١٦٦	مسألة المناسبة تقترن بقصد الخ	٢٣	مسألة جواب السائل غير المستقل دونه
١٧١	(خاتمة) في نفي مسكين ضعيفين	٢٦	تابع للـ ٢٣ في عموم الخ
١٧١	(القواعد)	٢٦	مسألة أن تأخر الخصاص عن العمل نسخ العام الخ
١٩٧	(خاتمة) القياس من الدين	٢٨	(المطلق والمقيد)
٢٠٠	(الكتاب الخامس في الاستدلال)	٣٠	مسألة المطلق والمقيد كانهام والخاص
٢٠١	مسألة الاستدلال بالخبر في الكل الخ	٣٢	الظاهر والمؤول
٢٠٢	مسألة قل علما ونا استصحاب المدعى الاصل	٣٦	المجل
	والعموم أو النص الى ورود المغير الخ	٤١	أنيان
٢٠٤	مسألة لا يطالب النافي بالدليل أن ادعى علما	٤٢	مسألة تأخير البيان عن وقت العمل غير واقع
	منورما		وإن جاز الخ
٢٠٤	مسألة اختلاف أهل كان المصطفى صلى الله	٤٦	(النسخ)
	عليه وسلم متعديا قبل النبوة بشرع الخ	٥٥	مسألة النسخ واقع عند كل المبلين
٢٠٤	مسألة حكم المنافع والمضار قبل النسخ	٥٧	(خاتمة) يتعين النسخ بتأخره
٢٠٥	مسألة الاستصحاب قال به أبو حنيفة الخ	٥٨	﴿ الكتاب الثاني في السنة ﴾
٢٠٥	مسألة قول الصحابي على صحابي غير صحابي	٦٣	الكلام في الاخبار
٢٠٧	مسألة الإلزام بإفهام أو إقناع على في القلب الخ	٧١	مسألة الخبر ما مطلق وكذا به الخ
٢٠٧	(خاتمة) قال القاضي الحسين مبنى الله	٨٠	مسألة خبر واحد لا يفيد العلم الا بشرئته الخ
	أن الدين لا يرفع الشك الخ	٨٠	مسألة يجب العمل به في الفتوى والشهادة الخ
٢٠٧	(الكتاب السادس في التعادل والتراجيح)	٨٥	مسألة المختار وفاقا لسمعاني وخلافه للتأخيرين
٢١١	مسألة ترجح بعلو الانداد الخ		أن تكذيب الاصل الفرع لا يسقط المروي
٢٢٢	﴿ الكتاب السابع في الاجتهاد ﴾	٩٠	مسألة لا يقبل مجنون وكافر الخ
٢٢٧	مسألة المصعب في العقليات واحد	١٠٠	مسألة الاخبار عن عام لا ترفع فيه الرواية
٢٢٩	مسألة لا يفتن الحكم في الاختبارات وفاتحة	١٠٢	مسألة الصحابي من اجمع مؤمننا بمحمد صلى
٢٢٩	مسألة يجوز أن يقال انبي اوعالم حكم عائشة الخ		الله عليه وسلم
٢٣٠	مسألة التقليد أخذ القول من غيره معرفة	١٠٤	مسألة أرسل قول غير الصحابي قال صلى الله
٢٣١	مسألة اذا تقررت الواقعة وتجدد ما		عليه وسلم
	الرجوع الخ	١٠٦	مسألة الأكثر على جواز نقل الحديث الخ
٢٣١	مسألة تقليد المفضول أقوال	١٠٧	مسألة الصحيح يحتج بقول الصحابي قال صلى الله
٢٣٢	مسألة يجوز للقادر على التفرع وانته		عليه وسلم
	وان لم يكن مجتهدا لا يفتن الخ	١٠٨	(خاتمة) مستند غير الصحابي قراءة الشيخ الخ
٢٣٥	(مسألة اختلاف في التقليد في أصول الدين)	١٠٩	﴿ الكتاب الثالث في الاجماع ﴾
٢٥٣	(خاتمة) فيما يذكر من مبادئ التصوف	١١٨	مسألة الصحيح مكانه وأنه محترمة قطعي الخ
	المعنى في القلوب	١٢١	(خاتمة) جاحد الجمع عليه المعلوم من الخ





Bibliotheca Alexandrina



0362590